المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

(نحو ١٤٠)

مقرر النحو

المستوى الأول

أستاذ المادة:

د . حسن الحفظي

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٢ هـ

مكتبة لسان العرب

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

www.lisanarb.com
مكتبة لسان العرب

﴿تـقـديـم﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam٨.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر:

أولاً: مقدمة موجزة في محاضرة واحدة تتضمن ما يلي:

١. أهمية علم النحو، وحاجة طلاب العلوم الشرعية إليه.

٢. نشأة النحو وظهور المدارس النحوية (البصرية والكوفية) وحركة التأليف فيه.

ثانياً: باب الكلام والكلمة والقول واللفظ:

١. الكلام والكلمة والقول واللفظ.

٢. أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم، الفعل، الحرف، وعلامات كل قسم. أنواع الحرف، أنواع الفعل.

ثالثاً: باب المعرب والمبني:

١. معنى الإعراب والبناء. ٢. بناء الاسم إذا أشبه الحرف في واحد من ثلاثة أمور.

٣. إعرابه إذا لم يشبهه، ونوعا المعرب. ٤. أنواع الفعل الثلاثة وأحكامها من حيث البناء والإعراب.

٥. الحروف مبنية. ٦. أنواع البناء أو ألقابه.

٧. أنواع الإعراب أو ألقابه، وعلاماته الأصلية، وعلاماته الفرعية المتمثلة في الأبواب السبعة التالية:

الباب الأول: الأسماء الستة:

١. ألفاظها. ٢. شروط إعرابها بالحروف. ٣. اللغات الواردة فيها.

الباب الثاني: المثنى:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما يلحق به.

الباب الثالث: جمع المذكر السالم:

١. تعريفه. ٢. شروطه. ٣. إعرابه. ٤. ما يلحق به.

الباب الرابع: الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما يلحق به.

الباب الخامس: ما لا ينصرف:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. شروط إعرابه.

الباب السادس: الأمثلة الخمسة:

١. تعريفها. ٢. إعرابها.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما آخره حرف علة مبدل من همزة.

٤. إعراب الاسم المعتل الآخر.

رابعاً: باب النكرة والمعرفة:

١. تعريف النكرة والمعرفة. ٢. أنواع المعارف على سبيل الإجمال.

٣. الضمير: تعريفه، أقسامه، القاعدة في وصل الضمير وفصله.٤. نون الوقاية وأحكامها.

خامساً: باب العلم:

١. نوعاه.
٢. تعريف علم الشخص.
٣. تقسيمه من حيث الوضع إلى مرتجل ومنقول.
٤. تقسيمه من حيث المسمى إلى أولي العلم وغيرهم.
٥ . تقسيمه إلى مفرد ومركب، وأنواع المركب.
٦. تقسيمه إلى اسم وكنية ولقب، وتعريفها.
٧. كيفية ترتيب هذه الثلاثة إذا اجتمعت.
٨. كيفية إعرابها إذا اجتمعت كلها أو بعضها.
٩. تعريف علم الجنس.
١٠. الفرق بينه وبين علم الشخص.
١١. أنواع علم الجنس

الحلقه (١)

علم النحو وما المراد به؟

كلمة النحو في الأصل من ناحية اللغة هي مصدر لقولك نحوت بمعنى اتجهت

وأما في الاصطلاح: هو علم يعرف بأنه قواعد وأصول تعرف بها حال الكلمة من حيث أحقيتها في الإعراب أو في البناء، وإذا كانت مبنية فما علامة بنائها، وإذا كانت معربة فما علامة إعرابها سواء كانت بحركة أصلية أم فرعية.

هذا العلم كان يعرف قبل بعلم العربية، وتغيرت تسميته في القرن الهجري الأول وأصبح يعرف بعلم النحو، وكان مع هذا العلم مجموعة من العلوم الأخرى، في بداية الأمر كان خليطاً بين كل من علوم العربية من الأدب والتاريخ والأشعار، وإن كان النصيب الأوفر للنحو ولقواعد النحو، هذا حاله في بداية الأمر.

تعريف النحو

النحو: يعرف به أصول وأحوال الكلمة العربية أو أواخر الكلمة أيضا وترتيب الكلام وما تستحقه من إعراب أو بناء.

ما أهمية هذا العلم ؟

يحتاج إليه كثير من المتحدثين بهذه اللغة ذات المنزلة العالية التي يكفيها شرفا نزول القرآن الكريم بها

وبهذا احتلت المكانة والمنزلة العالية بين لغات العالم كما أن الله سبحانه وتعالى كتب لها البقاء لقوله سبحانه وتعالى { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد أثنى على كتابه بأنه واضح لا لبس فيه في مواضع كثيرة: في قوله سبحانه وتعالى على سبيل المثال: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }، وقال تعالى: { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ }، وقال سبحانه وتعالى { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} كما قال الله سبحانه وتعالى {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا } ولذلك فإن اللحن عوج والخطأ في قواعد النحو يعد من اللحن وقد برئ كتاب الله سبحانه وتعالى من وجود هذا اللحن.

فالناس سواء كانوا متحدثين أم كتابا أم مؤلفين كلهم بحاجة إلى هذا العلم حتى تستقيم ألسنتهم وأقلامهم، ولذلك إن كل من يتحدث باللغة العربية بحاجة إلى تعلم هذا العلم على اختلاف حاجتهم، فمنهم من يحتاج إلى شيء كثير جدا، وهم المختصون، ومنهم من يحتاج إلى شيء قليل من الكثير، ومنهم من يحتاج إلى مجرد إقامة لسانه فكل له حاجة وكل على قدر حاجته.

ونظرا إلى حاجة طالب علم الشريعة إليه وإلى تعلم هذا العلم، فطالب علم الشريعة إما مختص بالفقه أو التفسير أو العقيدة أو الحديث فكل واحد من هؤلاء يحتاج إلى كثير من الأحيان إلى أن تكون كتابته وكلامه وتأليفه وتحريره ملتزم بقواعد هذه اللغة فلابد له من تعلم أصولها.

وقد وردت أحاديث ولكنها ضعيفة، ومما ذكر بعضهم حديث موضوع: أن رجلا لحن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام: أرشدوا أخاكم فقد ضل، وهذا الحديث موضوع وليس له أصل فلذلك لا يعتد به.

بينما قد ورد عن السلف رحمهم الله الحث على تعلم هذه اللغة وبيان منزلتها ومكانتها، ومن ذلك

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "**تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة**" وقوله أيضا: "**تعلموا الفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن**" ومقصوده بكلمة اللحن هنا هو تعلم أصول اللغة العربية.

ومما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: " **المرء مخبوءٌ تحت لسانه**" يعني أنه إذا تكلم ظهرت منزلته إما في الفصاحة أو في غير الفصاحة وهو مخبوء تحت لسانه بمجرد أن يتكلم سيفصح عن هذا اللسان بمنزلته ومكانته في اللغة أو بانحداره في اللغة.

ومما ينسب إليه رضي الله عنه أنه قال بيتين من الشعر:

النحو يصلِح من لسان الألكن   والمرء تعظمه إذا لم يلحن
فـإذا طلبت من العلوم أجلّها   فأجلّها منها مقيم الألســن

الذي يقيم الألسن ويجعلها مستقيمة خالية من اللحن والعوج هو أجل العلوم.

ومما لاشك فيه أن طلبة علوم الشريعة يحتاجون إلى هذا العلم وبحاجة قوية وماسة، فعلى سبيل المثال

المفسر :حينما ينظر في آيات الله سبحانه وتعالى ويسمع قول الله عز وجل { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } فينظر في هذه الآية الكريمة وإذا المفعول به مقدم على الفاعل وجوبا، ماذا لأن الفاعل محصور بإنما لذا وجب تأخيره، وإلا فحق الفاعل أن يتقدم على المفعول به؛ ولو أن جاهلا قرأها { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } بضم الله وفتح العلماء لكان عرضة للسخرية والاستهزاء؛ وفي الوقت نفسه ستكون زلة كبيرة من عالم مختص في علوم الشريعة؛ لذا لابد للعالم أو طالب علوم الشريعة أن يكون ملما بهذا العلم ومدركا لأموره مقدرا لما يحتاجه هذا العلم من بيان.

وأيضا مما روي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: "من لحن في القرآن فقد كذب على الله" لو أن قارئا قرأ آية { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } ولفظ كلمة العلماء بالفتح لكان هذا كذبا على الله عز وجل ولكانت زلة عظيمة يقع فيها هذا القارئ.

ومما يذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كان يقول "**لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان وصارت معرفته من الدين**"

وقال رحمه الله: "**معلوم أن تعلم العربية وتعليمها فرض على الكفاية، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي ونصلح الألسن المائلة عنه فيحفظ لنا طريق فهم الكتاب والسنة والاقتداء بالعرب في خطابها فلو ترك الناس على لحنهم لكان نقصا وعيبا**".

كما أن علماء الشريعة يشترطون في المجتهد عدة أمور: ومنها أن يكون ملماً بالعربية عارفاً بما تقتضيه هذه اللغة من مجاز وحقيقة وبما يتضمن الكلام العربي من الإجمال والإبانة، وأيضا بما يتضمنه من الدلالة على العموم والخصوص، ومعرفة الاستثناء والمستثنى والمستثنى منه والحال والصفة، وهذه كلها قيود في الجملة العربية لابد لطالب العلم الشرعي أن يكون ملما عارفا بها.

انظر إلى المفسر الذي يفسر آيات الله سبحانه وتعالى إذا لم يكن عالما باللغة العربية ولا مطلعا على ماتستحقه هذه اللغة من

معرفة بمحتوياتها وخاصة بما تضمنته معاجمها فإنه وبلا شك سيزل في كثير من الأحيان في تفسير كلام الله سبحانه وتعالى فربما وقع في خلاف ما أراده الله سبحانه وتعالى؛ ومن هنا تأتي أهمية معرفة هذه اللغة ومعرفة قواعدها، فإذا لم يكن يعرف أن حكم المبتدأ أن يكون مرفوعا، وحكم الخبر أن يكون مرفوعا، أيضا وحكم الحال أن يكون منصوبا، وحكم المستثنى له حالات متعددة، وهكذا حكم الصفة أن تتبع الموصوف، وحكم بقية التوابع أنها تتبع متبوعاتها، كالعطف والبدل والتأكيد تتبعها في حركاتها، إذا لم يكن يعرف هذا فإنه سيقع في خلل كبير وسيكون هذا أمرا شنيعا وفظيعا بالنسبة له.

هناك علاقة وطيدة بين علم أصول الفقه وعلم النحو العربي وقواعد اللغة العربية في مواطن كثيرة من هذا العلمين حيث يتفق هذان العلمان اتفاقا قويا وشديدا في التعريفات، فكثير من التعريفات في هذين العلمين متساوية.

فنحن إذا أردنا أن نكون محققين لما تتطلبه منا علوم الشريعة سواء في التفسير أو في الحديث أو في التوحيد والعقيدة فإنه لابد لنا أن نعرف مما تتضمنه هذه اللغة وما تحتاج إليه من علوم، وأن نتوسع فيها بقدر الإمكان؛ وبدون شك أنه ليس المطلوب أن نكون كالمختصين في هذه اللغة؛ فالمختصون لهم جوانب يتميزون بها ولابد أن يكونوا متوسعين فيها، ولكن أيضا غير المختص وبخاصة طلبة العلم الشرعي يجب أن يكون عندهم القدر الكافي مما يجعلهم قادرين على فهم نصوص الشريعة لأن هذه اللغة أداة لفهم نصوص الشريعة وفهم مراد الشارع صلى الله عليه وسلم فيما نقله عن ربه عز وجل، فلابد من إتقان هذه اللغة وإعطائها حقها.

وهناك من الناس من يرى أن كثيرا من علماء الشريعة حصيلتهم في اللغة العربية ضعيفة وليست بتلك؛ ولكن في الحقيقة لو تتبعنا علماءنا، لوجدتهم على قدر كبير من معرفة هذه اللغة، بالإحصاء ربما تبين أنه لا يبدع في علوم الشريعة إلا من كانت حصيلته من اللغة واسعة وافرة فإذا كانت حصيلته ضئيلة فبدون شك سيكون تحصيله وإفادته للآخرين في علوم الشريعة على قدر حصيلته من علوم اللغة، وسيكون ضعيفا فيما هو محتاج إليه، وانظر إلى تراجم علماءنا السابقين " الأئمة الأربعة" الإمام أبو حنيفة النعمان ؛الإمام أحمد بن حنبل؛ الإمام مالك؛ والإمام الشافعي ماذا يقول عنهم وعن حصيلتهم في ناحية علوم الشريعة وكيف أنهم متمكنون ومتبحرون ؛ وحصيلتهم في العلوم كبيرة جدا.

وكذلك المعاصرون رحمهم الله ومنهم الشيخ عبد العزيز بن باز ؛ والشيخ محمد بن عثيمين وغيرهم فبدون شك حين الاستماع إليهم سيسر خاطرك وقلبك وستعلم أنهم على علم وافر ومكانة عالية، ولذلك فإنما يقال عن العلماء السابقين كانت حصيلتهم في الناحية اللغوية ضئيلة، فإن هذا كلام مردود عليه، كما أن هناك بعض الكتب مثل كتب التراجم وكتب الطبقات توجد فيها في تراجم هؤلاء السابقين أنهم كانوا يجمعون بين علوم كثيرة ومن أول ما يجمعون منها هي علوم اللغة العربية.

فإن الاهتمام بهذا العلم وبذل الجهد في سبيل تحصيله قضية مهمة جدا لابد لطالب العلم الشرعي بذل قصار جهده في تحصيلها؛ وخاصة طلب العلم الشرعي عليهم مسؤولية كبيرة في هذا الجانب.

ونقلا عن بعض الكتب المتعلقة بهذا الموضوع

- **أن ابن عباس رضي الله عنهما** كان يُضرب إليه أكباد الإبل ليسأله الناس عن علوم اللغة العربية بالذات فضلا على أنه كان ترجمان القرآن رضي الله عنه ومع ذلك كان يفتي في مسائل متعلقة باللغة العربية وبشعرها ونثرها.
- **يقال أنه سئل الحسن البصري "ما تقول في قوم يتعلمون العربية فقال: أحسن يتعلمون لغة نبيهم صلى الله عليه وسلم".**

•وما قيل عن رجل أنه قال لبنيه " أصلحوا ألسنتكم فإن الرجل تنوبه النائبة -أي تحل به مشكلة- يجب أن يتجمل أمام الناس فيستعير دابته ويستعير ثوبه ولكنه لا يستطيع أن يجد من يعيره لسانه.

•وما قاله الشاعر في شرف هذه اللغة وعلو مكانتها وعظم منزلتها

ألم تر مفتاح الفؤاد لسانه   إذا هو أبدى ما يقول من الفم
وكا إن ترى من صامت لك   معجب زيادته أو نقصه في التكلم
لسان الفتى نصف ونصف فؤاده   فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

•فهذا كله يدل على ما تحتله هذه اللغة من مكانة عالية ويدلنا أيضا على أن طالب العلم الشرعي بالذات يحتاج حاجة ماسة إلى تعلم هذا العلم وإتقانه، وحجم المسؤولية عليهم كبيرة لأنهم هم الذين يبلغون عن الله سبحانه وتعالى فلابد أن يبلغوا بلاغا صحيحا دقيقا.

الحلقة (٢)

بداية التأليف في هذا العلم على أقوال منها:

١- **القول الأول** كما يروى أن أبا الأسود الدؤلي استشار الإمام علي رضي الله عنه في أن يضع ضوابط للغة العربية نحوها وصرفها، بسبب فشو اللحن وانتشاره على ألسنة العرب بسبب الاختلاط بالأعاجم، فأيده الإمام علي، هذا السبب الأول.

٢- **القول الثاني** أن الإمام نفسه هو الذي وضع بعض هذه القواعد وقال لأبي الأسود انحُ هذا النحو، أي اتبع هذا المسلك وأكمل هذا التأليف على هذه الصورة الذي فصّل في الاسم والفعل والحرف.

٣- **القول الثالث** أن بداية هذا العلم كان على يد أربعة من العلماء هم نصر بن عاصم، عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة بن معدان الفيل ومعهم رابع، قالوا إنهم بدؤوا في التأليف على شذرات يسيرة في هذا العلم

٤- ومنهم من ينسب هذا العلم إلى صاحب العقل الخليل بن أحمد الفراهيدي –وأن هذا العلم يحتاج إلى مثل عقله– والحقيقة أن الخليل كان متأخرا، صحيح أنه هو واضع علم العروض، ولكنه سُبق، والأفضلية للسابق، ونحن نرى أن الواضع الحقيقي إنما هو أبو الأسود الدؤلي الذي رأى شيوع اللحن فاستشار الإمام علي أو زياد بن أبيه وبعض من يثق به فأيدوه على ذلك، ونصرح الآن أن النحو الذي بين أيدينا ليس هو النحو الذي في عهد أبو الأسود، ولكنه وضع بذرته وأن الفضل لله ثم لأبي الأسود.

ومما يجعلنا نؤيد هذا القول ما حصل معه من اللحن، وهو أن أبا الأسود كان مع ابنته على سقف أحد المنازل قالت: يا أبت ما أجملُ السماء، قال أبوها: نجومها، قالت أنا لست أسأل أنا أتعجب! فقال لها قولي إذن ما أجملَ، أي بفتح اللام هذه صورة.

ويقال أن أبو الأسود الدؤلي دخل على زياد بن أبيه وقال: **يا زياد نريد أن نضع علما يحفظ لسان العرب من اللحن والعوج، فنهره زياد وأخرجه من المجلس، وعند خروجه دخل عليه مجموعة وقالوا: توفي أبانا وترك بنون، وكان عليهم أن يقولوا توفي أبونا لأنه نائب فاعل، وترك بنين لأنه مفعول به، فقال أرجعوا أبا الأسود وسمح له بالشروع بهذا العلم.**

ومن صور اللحن التي سمعت في ذلك الوقت وكان سبباً قوياً ودافعاً للتأليف، أن أعرابيا دخل المدينة وسمع قارئا يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسولُهُ) قرأها ورسولِهِ بالكسر، قال الأعرابي وأنا أبرأ مما بريء الله منه. فاستدعاه عمر بن الخطاب وقال له ما كلام بلغني عنك؟ قال: سمعت القارئ يقول كذا وقلت كذا. فأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلا عالم بالعربية، فهذا اللحن وصل إلى القرآن.

ومر عمر رضي الله عنه على صبية وكانوا يرمون ويخطئون فأنبهم على خطئهم، قالوا يا أمير المؤمنين: إنا قوم متعلمين، قال عمر إن خطأكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم.

ودخل أعرابي الكوفة وسمع المؤذن يقول (أشهد أن محمداً رسول الله) بفتح اللام في رسول، قال ويحك ما به! لأن رسول بالفتح صفة، ولم يأتِ بخبر أن. ولما شاع الخطأ واللحن وانتشر على الألسنة صار لا بد من وضع هذا العلم.

بداية مدارس النحو: إنما كانت في البصرة واستمرت مائة عام ولم ينتقل النحو إلى الكوفة، وفي الكوفة كانوا يهتمون بنواحي أخرى مثل جمع الأخبار والأشعار وجمع النوادر، وأما البصريون سبقوهم في الـتأليف في هذا بنحو مائة سنة، ثم بعد هذا صار تعلم النحو وتعليمه بين المدرستين البصرية والكوفية، وهذا هو سبب التأليف فيه،

هذا والمؤلف الحقيقي لهذا العلم هو أبو الأسود الدؤلي.

الأصول التي اعتمدها النحويون حين ألفوا كتبهم النحوية:

كانت في البداية معلومات قليلة و يسيرة ولم يكن النحو مستقلا بنفسه بل كان مع غيره من العلوم الأخرى من أشعار وأخبار ونوادر وأمثال، وكان النحو كليمات يسيرة، فما الذي اعتمد عليه النحويون حين وضعوا قواعدهم النحوية؟

لقد اعتمدوا على:

١- القرآن الكريم بقراءاته

٢- حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وبخاصة من جاء بعد الطبقتين الأولى والثانية

٣- كلام العرب شعرا ونثرا

٤- القياس، قاسوا بعض الكلام على بعض، وهو قياس ما لم يُسمع على ما سُمع

٥- الإجماع

١- **نتحدث عن القرآن الكريم:**

إنك حين تقرأ في كتب النحويين تجد ما لا يحصى من الشواهد من القرآن الكريم وعلى سبيل المثال فإنه وجد في كتاب سيبويه وهو أول الكتب التي وصلت إلينا قد أحصيت ٤٧٠ آية استشهد بها سيبويه في مواضع متعددة.

ما الذي اعتمدوا عليه ؟ هل اعتمدوا على القراءات المتواترة فقط أم القراءات الشاذة!

يذكر السيوطي رحمه الله كلاماً جيدا في هذا المجال فيقول: "**لا أعلم مخالفا في صحة الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها على مسائل النحو واللغة**"، والسيوطي رحمه الله توفي عام٩١١هـوالسيوطي رحمه الله له عدد كبير من المؤلفات تربو على ٥٠٠ مؤلف ورسالة، هذا الرجل الذي يعطينا هذا الخبر، نعتد بكلامه لأن حكمه سيكون قويا يستشهد به.

◄ **ما المراد بالقراءة المتواترة والقراءة الشاذة؟**

ذكر ابن الجزري ثلاثة شروط للقراءة المتواترة:

١- صحة السند (من القارئ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم).

٢- موافقتها لرسم المصحف (المصحف العثماني).

٣- موافقتها للعربية أي قواعد العربية.

وإذا نقص شرط من هذه الشروط قالوا: فإن هذه القراءة تنتقل من كونها متواترة إلى كونها شاذة.

ومع ذلك نجد أن النحويين على اختلاف العصور قد استشهدوا بالقراءات متواترها وشاذها، صحيح أنه وجد من بعض

النحويين وغير النحويين تلحين لبعض القراءات، يحكمون أن القراءة الفلانية لحن ولكنه قليل، وقد أحصاها بعضهم في بعض كتبهم ومن ذلك الكتاب العظيم جدا (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) للشيخ محمد بن عبد الخالق عظيمة، وقد ذكر في مقدمة كتابه الذي يقع في ١١مجلدا لا يقل أحد هذه المجلدات عن ٥٠٠ صفحة، أنه ذكر سردا لمن لحّن في القراءات سواء أكان من النحويين أو اللغويين أو الأدباء أو من غيرهم وذكر المواطن التي لحنوا فيها القراءات ومع هذا يبقون قلة، وأن الغالبية العظمى يستشهدون بالقراءات متواترها وشاذها ولا يرون في ذلك غضاضة ولا عيبا.

٢- حديث الرسول صلى الله علية وسلم

الاستشهاد بحديث الرسول في كتب الأقدمين قليل، ولعل مما دفع إلى قلة الاستشهاد بحديث الرسول في كتب الأقدمين يمكن أن ترد إلى عدة أمور وهي أربعة أمور :

١- **يجوز رواية الحديث بالمعنى**، أما القرآن لا يجوز، واشترطوا إجازة الحديث بالمعنى أن يكون الذي يروي الحديث بالمعنى عالما باللغة، ويعرف ما يحيل المعنى وما يغيره وما يقلبه وإلا فلا يجوز روايته بالمعنى.

٢- **دخل الأعاجم في رواية الحديث**، ونحن إنما ألفنا النحو لأن الأعاجم هم الذين أفسدوا الألسنة. والرد على تلك الحجة، أن هذا الأعجمي سيكون أشد حرصا على أداء لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم نصا لأنه أعجمي و يخاف أن يقع في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) فإن روى الحديث بغير ما قاله الرسول صلى الله عيه وسلم فقد كذب عليه، فسيكون أشد حرصا من العربي نصا دون أن يحرف فيه قليلا أو كثيرا.

٣- يقولون إن من أسباب قلة الاستشهاد بالحديث **أنه دخل في الحديث ما سمي بالإدراج** وهو أن جزء من الحديث للرسول، ويأتي الصحابي أو التابعي فيدرج شيئا لبيان أو للتنبيه على شيء في الحديث مثل (إن أمتي يبعثون يوم القيامة غرلاً محجلين من آثار الوضوء) إلى هنا انتهى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وزاد أبو هريرة (فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل).
والرد على هذه الحجة من هو المُدرج ؟ واحد من اثنين إما صحابي أو تابعي، والصحابي حجة يحتج بكلامه، والتابعي حجة يحتج بكلامه.

٤- الحجة الرابعة لقلة الاستشهاد بالحديث: **وهو وجود أحاديث موضوعة**. نقول هذه ليست أحاديث ولايستشهد بها.

٣- الاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثرا: اعلموا أنهم حدود للاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثر إلى حدود سنة ١٥٠ من هجرة الرسول في الحاضرة و٢٥٠هـ في البادية لقلة اختلاطهم بالأعاجم.

٤- القياس: يكون عندك نص من كلام العرب لقاعدة معينة، ويكون عندك نص آخر ليس من كلام العرب الذين اعتمدنا كلامهم، ليس من القرآن أو الحديث أو كلام العرب، فنقيس النص الذي لم يُسمع على المسموع من كلام العرب.

٥- الإجماع: اتفاق المدرستين البصرية والكوفية على مسألة نحوية يعدونه إجماعا نحويا.

الحلقة (٣)

هذه الحلقة سنتحدث عن أطوار التأليف في النحو ونركز على الطورين الأول والثاني من أطوار التأليف في النحو لأن التأليف في النحو أربعة أطوار.

أطوار التأليف في النحو أربعة أطوار:

الطور الأول: بصري يقع في حوالي مائة سنة من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وينتهي بحدود ١٥٠ أو ١٣٠ بينهما، هذا يسمى بطور الوضع والتكوين لأن فيه وضع البذرة الرئيسية لهذا العلم ولم يكن يتوسع فيه كثيراً لهذا الطور وهو الطور

البصري كما ذكرت قبل قليل.

الطور الثاني: طور النشأة والنمو وهو طور بصري كوفي اشتركت فيه المدرستان البصرية والكوفية.

الطور الثالث:طور النضج والكمال فاستوى النحو على سوقة في هذا الطور وهو طور أيضا بصري وكوفي وسنحدده ونحدد مسائله وما يتميز به إن شاء الله في الحلقة القادمة.

الطور الرابع: من أطوار التأليف في النحو هو بعد أن اكتمل نمو النحو صار دور البسط يعني التوسع والترجيح والبسط في التصنيف، وهذا الطور لم يعد للبصرة والكوفة فيه مجال، لأن النحو وأهل النحو بل والأمة انتقلت إلى بغداد وشاع أيضا هذا العلم في كثير من بلدان العالم ووصل الشام ومصر والمغرب العربي والأندلس.

فإذن هذا الطور لم يكن بصرياً أو كوفياً وإنما بغدادي شامي مصري مغربي أندلسي.وسنتحدث عنها بالتفصيل أن شاء الله تعالى.

نبدأ مستعينين بالله عز وجل في الحديث عن الطور الأول وهو طور الوضع والتكوين.

١- طور الوضع والتكوين: **وهو طور** بصري **ومدته** لا تقل عن مائة عام **وهو مقسم طبقتين:-**

الطبقة الأولى: هم علماء أمثال أبو الأسود الدؤلي ومن تبعهم ومن قريب منهم لكن نقول أن هذا الطور يبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي وهو الواضع الأول كما ذكرنا في غير هذه الحلقة لهذا العلم إلى أول عصر الخليل بن أحمد.

من هو الخليل بن أحمد؟ هو أستاذ سيبويه فالعصر الأول أو الطور الأول كله سواء طبقة أولى أو طبقة ثانية يبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي في حدود ٤٠هـوينتهي إلى حدود ١٤٠ هـوهو أول عصر الخليل بن أحمد.

ومكانه هو البصرة **وأما رجاله فهم** طبقتان لكل طبقة من هاتين الطبقتين حوالي ٥٠ عام، طبعا التاريخ في العلوم كلها ليس باليوم أو الشهر والسنة بل هو تقريبي، فأطوار التأليف في العلوم لا يمكن أن تكون باليوم والساعة والدقيقة والأسبوع أو الشهر، لا بل هي إنما تقديرية فيكون فيها الفرق خمس سنوات عشر سنوات ثلاث سنوات في هذا الحدود.

فنقول وبالله التوفيق الطبقة الأولى من البصريين تتكون من أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعنبسة بن معدان الفيل ويحي بن يعمر وهؤلاء كانوا رجال الطبقة الأولى من الطور الأول.

◄ كيف كانت مؤلفاتهم؟

لم يصل إلينا من مؤلفاتهم شيء إلا ما نقل عن بعضهم نقولات قليلة جدا في بعض الكتب، لكن أن يصل إلينا مؤلف ألفه أبو الأسود الدؤلي أو ألفه يحي بن يعمر أو عنبسة بن معدان الفيل أو غيرهم لم يصل إلينا شيء من ذلك.

لكن وصل إلينا بعض ما كتبوه في مؤلفاتهم منقولاً في كتب أخرى للطبقات التي جاءت بعدهم.

ماذا كانوا يكتبون؟

كانوا يكتبون مسائل قليلة مختصرة يتحدثون فيها أحيانا عن الاسم وأحيانا عن الفعل وأحيانا على تقسيمات الاسم أو علامات الاسم أو علامات الفعل أو ما المراد بالاسم أو ما المراد بالفعل وعن الفاعل والمفعول وعن المبتدأ وعن الخبر لكنه بدون شك ليس هو النحو الذي بين يدنا اليوم.وإنما هي آراء مبثوثة هنا وهناك لا تقوم لها قائمة وإنما مجرد آراء مجموعة من هنا وهناك.

هل كانوا يكتبون؟

نعم كانوا يكتبون وكانوا يتناقلون مؤلفاتهم، ومما يدل على ذلك أنه كان هناك عالم في مدينة تسمى حديثة جنوب العراق هذه

المدينة كان هناك شخص فيها يهوى جمع الكتب ففي يوم من الأيام وجد من الكتب التي جمعها وريقات (أربع ورقات) يقول كما نقله صاحب الفهرست ابن النديم نقل أنه وجد أربع ورقات يقول يحسبها من ورق الصين مكتوب فيها بخط يحي بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي يقول فيه كلاما عن الفاعل والمفعول بخط يحي بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي وهذا دليل على أنهم يكتبون شيئاً في هذا العلم وأنهم كانوا يتناقلونه وأن بعضهم يملي بعضاً وأن للأستاذ طلاباً يستمعون منه ويأخذون عنه.

وهذا يدل على أنهم كانوا يؤلفون ولكن كتبهم لم تصل إلينا وإنما ما وصل إلينا هو منثوراً في الكتب.

حينما كانوا يؤلفون وهم مختلفون هل كان بينهم خلاف في مسائل لغوية؟

لم يؤثر عنهم أنهم كان بينهم خلاف بل كانوا يسلمون لبعضهم فيما يرونه لأنهم لا يزالون معاصرين للعربية الفصحى لم يخرجوا عن العربية الفصحى وهم لا يزالون يأخذون من صميم العرب الذين لم يدخل عليهم اللحن.

كما ذكرنا قبل قليل لم يؤثر أن لهم مؤلفات وهذه هي الطبقة الأولى من العصر الأول الطبقة التي فيها أبو الأسود الدؤلي والأربعة المشهورين المعروفين عنبسة بن معدان ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحي بن يعمر وهذه طبقة متقاربة، وبالمناسبة نصر بن عاصم كان أسهم إسهاما جيداً غفر الله لنا وله في ضبط القرآن الكريم وفي إعجامه.

ما المراد بالإعجام ؟

يعني نقطه وضبطه ومن أجل هذا جاءنا اختلاف في بعض القراءات على سبيل المثال قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة " هذه قراءة حفص بن عاصم.

قرئت هذه الآية قراءة فتثبتوا..ما السبب؟

أن ما في نقط، لم يكن يوجد نقط وهذه القراءة مكتوبة بدون نقط تحتمل احتمال آخر..تبينوا تثبتوا.!

الحاصل الطبقة الأولى مضت ولم يحصل بينهم خلاف ولم يؤثر عنهم مؤلفات ثم جاءت بعدهم الطبقة الثانية وهي في حدود الخمسين يعني من عام ٩٠ إلى ١٤٠ تقريباً. أيضا كل هذا تقريبي.

هذه الطبقة كانوا أكثر عدداً من سابقيهم وأُثر عنهم مؤلفات كثيرة وبدأ الخلاف يدب فيما بينهم ومن أشهرهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وكان بينه نقاش هو والفرزدق الشاعر الذي يرتكب أحيانا من الضرورات لكن عبدا لله بن أبي إسحاق الحضرمي ما يرضى أن ترتكب الضرورة لأنه يريد الحفاظ على اللغة فكان الفرزدق يهجوا عبد الله بن إسحاق الحضرمي لأنه تتبعه ويلاحظ عليه في شعرة ومما قاله في بعض الأيام قال:

لو كان عبد الله مولى هجوته *** لكن عبدا لله مولى المواليا

يعني عبد العبيد ومع ذلك لم يتركه على هذا البيت بالذات فقال له المفروض أن تقول موالي مواليِ (بكسر الياء) ولكن لو قاله الفرزدق لا نكسر عليه البيت !.الموضوع أن عبدا لله بن أبي إسحاق الحضرمي يقال عنه أول من فرّع النحو يعني شعبة وأول من استعمل القياس.

موجود من العلماء عيسى بن عمر الثقفي في هذه الطبقة الثانية من الطور الأول الذي ألف كتابين واحد منهما اسمه الجامع والثاني اسمه الإكمال قال عنهما الخليل بن أحمد رحمه الله

ذهب النحو جميعاً كله   غير ما ألف عيسى بن عمر
ذاك إكمالا وهذا جامعاً   فهما للناس شمس وقمر

وهو يثني على هذين الكتابين رحمة الله عليه.

ومن علماء هذه الطبقة أيضا أبو عمرو بن العلاء ويقال إنه أول من توسع في القياس أبو عمرو بن العلاء توفي سنة ١٥٤هـ.

وأبو عمرو بن العلاء صار له قصة مع الحجاج، الحجاج يقال عنه: إنه كان واحدا من أربعة لا يلحنون في جد ولا هزل..من هم؟

عبد الملك بن مروان، ابن القرنية، الحجاج، الشعبي.

هؤلاء الأربعة لم يكونوا يلحنون في جد ولا هزل.

فاستدعى أبا عمرو بن العلاء فقال يا أبا عمرو إني سمعت أنك تقرأ قوله سبحانه وتعالى "إلا من اغترف غَرفة بيده" لتأتيني لها بشاهد أو لأ قطعن لسانك !

قال فخرج أبو عمرو بن العلاء هائماً على وجهه يبحث لعله يجد شاهداً.

ففي يومٍ من الأيام وإذا هو يسمع شاعراً يقول:

ربما تكره النفوس من الأمر　　له فَرجة كحل العقال.

فجاء إليه مسرعاً فقال ما فرجة هذه؟

قال: إنهم عندنا كل قومنا يقولون بفتح الفاء يعني بفتح فَرجة ولا يقولون فُرجة (بضمها).

قال:ما ذاك؟ يعني إيش الأمر الذي تظن فيه فرجة كحل العقال؟

قال: يقولون إن الحجاج مات !.

قال أبو عمرو بن العلاء "**والله لأنا أشد فرحاً بقوله فرجة من خبره الذي قال لنا إنه مات الحجاج**"

هؤلاء أشهر هذه الطبقة وصار القياس موجوداً وصار التأليف موجوداً وصار الاختلاف موجوداً بهذه الطبقة وعلمائها أشهر من الطبقة الأولى.

انتهى الطور الأول من أطوار التأليف في النحو.

٢- **طور النشأة والنمو:**

وكتب من عصر الخليل بن أحمد إلى عصر أبي عثمان المازني في البصرة لأنه صار هذا الطور بصرياً كوفياً.

فلابد أن نؤرخ في البصرة ونؤرخ في الكوفة.

فأما في البصرة فهو من عصر الخليل **إلى** عصر المازني، **وأما في الكوفة فهو من أول مدرسة كوفية كان رئيسها يقال له** أبو جعفر الرؤاسي **واستمرت المدرسة الكوفية الأولى إلى عصر** ابن السكيت، **بل الطور الأول في الكوفة إلى عصر ابن السكيت.**

ما مميزاته ؟

أولا: كان النحو والصرف معاً وكانت أكثر علوم العربية كلها تؤلف في كتب واحدة، وبدأ الآن ينتقل التأليف فيكون الصرف منعزلاً عن النحو.

ثانياً: بدأ الآن الخلاف وإن كان يسيراً بين المدرستين البصرية والكوفية.

في بداية الأمر كان الخلاف يسيراً..لماذا؟

لأن المدرسة الكوفية الأولى تلاميذ للمدرسة البصرية أخذوا نحوهم عن البصريين وما داموا أخذوا نحوهم فلابد أن يحترموهم ويقدروهم ولا يناقشوهم.

فإذن لا خلاف كبير ولكنه موجود بين المدرستين البصرية والكوفية.

أيضا نحن قلنا في الأطوار الأولى كانت الكتب النحوية تشتمل على كثير من علوم العربية في نحو وصرف ولغة وأدب وتاريخ وأشعار ونوادر وتراث وما شاكل ذلك.

الآن بدأ يستقل علم النحو والصرف في الغالب يكون مع بعض وبقية الكتب كتب أدبية ليس فيها نحو إلا قليل ولا صرف إلا قليل ومعظمها أدب وهنا صارت مستقلة ليس فيها من تاريخ الأدب ولا الأشعار ولا الأخبار أي شيء وإنما هي نحو وصرف أو نحو وحده وصرف وحده.

الخلاف كما ذكرنا قبل قليل موجود ولكن ليس كبير بين المدرستين النحوية البصرية والنحوية الكوفية وهذه أوقاتهم.

ما ميزات هذه العصر؟

من ميزاته التنافس بين البلدتين بدأ ولكنه قليل، كل مدرسة تريد أن تكون هي الحائزة على قصب السبق في هذا العلم فصار التنافس بين المدرستين البصرية والكوفية وبخاصة في أواخر هذه المرحلة.

هناك من العلماء الكوفيين من صب اهتمامه على مسائل الصرف ولذلك صاروا يقولون إن أول من ألف في الصرف من الكوفة.ونسبوه إلى معاذ الهراء.

ولكن في الحقيقة إننا بتتبع التأليف في الصرف وجدنا أن السبق لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي ذكرناه قبل قليل في الطور الأول الذي قلنا عنه إنه أول من استعمل القياس.

فهو ينسب إليه أنه ألف كتاب سماه "الهمز" فهو أول من ألف في هذا العلم.

لماذا أكثر المؤرخين يقولون أن معاذ الهراء أول من كتب في الصرف ؟

الحقيقة أن عناية معاذ الهراء بالمسائل الصرفية وما يسمونه بمسائل التمارين كان السبب في ذلك.

لذلك من أكثر من اعتني بالصرف وذكر مسائله.

من أبرز رجال هذا الطور سيبويه الذي يدعونه إمام النحاة.

ولا زلت ولا يزال غيري من النحويين ومن سبقنا على مر العصور عالة على كتاب سيبويه في كثير من هذا العلم.وعلم النحو بل وعلم الصرف بل وعلم اللغة لا يزال كثيراً منا عالة على سيبويه رحمه الله تعالى.سيبويه هذا رحل من البصرة إلى بغداد والتقى بالكسائي وصار بينهما حوار ومناظرة سموها **بالمسألة الزمبورية.**

المسألة الزمبورية هذه خرج سيبويه رحمه الله مهزوماً ويقال إنه بقي بعدها جزء يسيراً من الزمن ثم توفى ولا يزال مهموماً لأنه لم يوفق في هذه المسألة.

وإن كان يقال: إن هذه المسألة سبب عدم نجاحه فيها أن تلاميذ سيبويه أغروا الأعراب الذين حكموهم في هذه المسالة أغروهم بالمال بأن يشهدوا ضد سيبويه لأن الكسائي رحمه الله كان أستاذا لهم، الكسائي لا شأن له بهذه المسألة لأنهم هم الذين طلبوا من الأعراب أن يشهدوا لسيبويه.

ما المسألة الزمبورية؟

المسألة الزمبورية هي أن الكسائي لما جاءه سيبويه فناظره في مسألة قال له "**ما تقول في قول العرب كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزمبور فإذا هو هي، هل يجوز أن تقول فإذا هو إياها؟**"

فيقول سيبويه لا يجوز إلا (فإذا هو هي) فيستفتون الأعراب في هذه المسألة فأفتوهم في اليوم التالي، لكن يقال أن تلاميذ

سيبويه أغروهم بالمال وقالوا لهم قولوا القول ما قال الكسائي.

فأحضروهم وتناقشوا في هذه المسألة ولم يقل الأعراب إلا أنهم قالوا القول ما قال الكسائي، بل يقال إنهم ما نطقوا بالجملة نفسها لأنهم لم تكن ألسنتهم تطيعهم بأن يلحنوا لأن فيها لحناً، كما يرى معظم النحويين الذين يرون أن سيبويه على حق في هذا. المناظرات والمناقشات بدأت تنتشر قليلاً قليلاً بين المدرستين ولكنها لم تكن واضحة جدا لأن في بداية المدرسة كان علماء المدرسة الكوفية يدينون بالحق لعلماء المدرسة البصرية لأنهم هم الذين علموهم النحو.

الكوفيون في الطور الأول كانوا يجمعون الأشعار و الأخبار والنوادر ولذلك استفادوا ، ولما ألفوا كتباً في النحو صار عندهم شواهد كثيرة من كلام العرب ، فصار نحوهم أسهل من النحو البصري لكثرة الشواهد

الحلقة (٤)

بقي علينا من أطوار هذا العلم طوران هما:

٣ - **طور النضج والكمال**: يعني أن النحو استوى على سوقه ووقف كاملاً تاماً ومؤلفاته صارت مستقلة وصارت شاملة جامعة مانعة لا يدخل فيها غيرها ولا يشذ عنها في الكثير وفي الغالب إلا قليل من المسائل النحوية التي لم تحتوِ عليها هذه الكتب في هذا الطور، فهو طور النضج يعني الاستواء والكمال لأنه بلغ القمة.

هذا الطور أيضا بصري كوفي وقد امتد ما صار في أواخر الطور الثاني امتد بهذا الطور وقد استمر الخلاف والنزاع بل اشتد في هذا الطور بين المدرستين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية.

وعقد لهذه المناظرات مجالس، كانت تحفل بها مجالس العلماء وقد ألف الزجاجي كتاباً سماه "مجالس العلماء"، حصل فيه ما حصل من نقاش وخلاف ومناظرات صارت في هذا الطور، بل في الأطوار التي سبقته وفيما بعده، لكن المهم أن هذا الكتاب كتاب قيم وله فائدة كثيرة صورت لنا مجالس العلماء التي كانوا يتناقشون فيها على كثير من المسائل.

إن بقي معنا وقتاً في هذه الحلقة سنذكر إن شاء الله تعالى بعض هذه المناظرات التي صارت إما بعناوين وإما ببعض التفصيلات التي حصلت فيها.

لكن نذكر أولا وقت هذا الطور وهو الطور الثالث وعنوانه النضج والكمال وقته من عصر المازني أبي عثمان إلى آخر عصر المبرّد، المبرِّد اسمه محمد بن يزيد بن مبرد توفي سنة ٢٨٦ هـ.

هذا الكلام الذي أقوله وهو أنه بدأ هذا الطور من عصر المازني إلى عصر المبرد كان في البصرة، أما في الكوفة فقد بدأ هذا الطور من عصر ابن السكيت إلى عصر أحمد بن يحيي ثعلب.

ما ميزات هذا الطور؟

قبل أن نتحدث عن ميزات هذا الطور أذكر لكم شيئا مشتركاً بين خاتمة المدرستين، يعني خاتمة الطور الثالث في مدرسة البصرة وخاتمة الطور الثالث في مدرسة الكوفة وهو أن بينهما اشتراكاً:

١ - في الكنية

آخر واحد من الطور الثالث اسمه أبو العباس المبرد في البصرة.

وآخر واحد من الكوفة اسمه أبو العباس ثعلب.

وإذا أطلق اسم أبي العباس عند البصريين فالمقصود به المبرّد واسمه محمد بن يزيد.

وإذا أطلق اسم أبي العباس عند الكوفيين فالمقصود به ثعلب واسمه أحمد بن يحيي.

هذا يعني من باب التسمية للفائدة.

وهناك اشتراك بين المدرستين أيضا في

٢- شخص يدعى بأبي عمرو في كل من المدرستين

واحد منهما هو أبو عمرو بن العلاء وهو إماما في المدرسة البصرية ومتوفى سنة ١٥٤هـوقد ذكرناه في الطور الأول من المدرسة البصرية، يعني في القسم الثاني من الطور الأول من المدرسة البصرية.

وأما أبو عمرو الكوفي فهو أبو عمرو الشيباني وكلاهما مشتركان في أنهما كانا عالمين نحويين لغويين.

وقد امتاز أبو عمرو بن العلاء البصري أكثر من امتياز أبي عمرو الشيباني الكوفي في النحو

وامتاز أبو عمرو الشيباني الكوفي في اللغة أكثر من امتياز أبي عمرو بن العلاء البصري في اللغة.

فلكل منهما ميزات وهذا أيضا من الموازنات بين المدرستين البصرية والكوفية.

فما ميزات هذا العصر ؟

ميزات هذا العصر أن التنافس اشتد بين المدرستين البصرية والكوفية فصار الحوار والمناظرات مستمرة، بل صار بعضهم يشنع على بعض وبعضهم يؤاخذ بعض وأصبح ما يشبه العداء بين المدرستين.

وأيضا شمر الجميع عن ساعد الجد وبدؤوا في التأليف في هذين العلْمين مستقلين عن بعضهما، أقصد علمي النحو والصرف فالنحو صار له مؤلفات مستقلة والصرف له مؤلفات مستقلة.

من أشهر علماء هذا الطور أبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي وأبو محمد التوَّزي وأبو علي الجرمازي وأبو حاتم السرجستاني والرياشي والمبرد وغيرهم هؤلاء في **البصرة**.

وفي **الكوفة** يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان وثعلب والطوال وغيرهم، هؤلاء أشهر العلماء في هاتين المدرستين.

وقد كان من أبرز ما صار في هذا العصر أنه لم يصر يشارك النحو في التأليف شيء ولا يشارك الصرف في التأليف شيء، فكتب النحو صارت مستقلة لا يشاركها أي شيء وكتب الصرف صارت مستقلة لايشاركها أي شيء.

والقواعد التي بين أيدينا الآن هي القواعد الموجودة في ذلك العصر في الأعم والأغلب ولا يوجد، بعدهم في العصور التي تلتهم من أتى بقواعد جديدة إلا نزراً (قليلا جدا) أنه يأتي بقواعد جديدة غير ما ذكر إلى حدود الطور الثالث وهو طور النضج والكمال.

وهنا لأننا تعرضنا للخلاف بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية لابد أن نذكر لمحة عن أسباب هذا الخلاف:

ما سبب الخلاف النحوي وقد اشتهر هذا الخلاف حتى إنه قال بعضهم عجبت لنحوي يخطئ لأن عنده دليل في كل مسألة، أي مسألة تأتي بها إليه يقول هذه جائزة أو هذه كذا ثم يأولها ثم يأتي لها بدليل بسبب ما صار بينهم أو بين المدرستين ثم استمر على عدد من العصور هذا الخلاف.. ← **فما سببه:**

١- طبعا كان لمجرد الرغبة في الوصول إلى الحقيقة واستمر كذلك عند معظمهم أي الرغبة في الوصول إلى الحقيقة فإذا ظهر رأي للمدرسة البصرية ولكن الرأي الآخر ينافسه في المدرسة الكوفية فإنه يجمع من الأدلة ما يؤيد أو ما يذهب بنا بالوصول إلى الحقيقة ليس غير، ليس رغبة في التعالي على أهل المدرسة الأخرى وليس رغبة في إظهار النفس بالمكانة العالية، لا ليس هذا موجودا في بداية الأمر ومعظم الوقت الذي تلاه.

أما في بداية الأمر فقطعا لم يكن الخلاف موجودا إلا بسبب الرغبة في الوصول إلى الحقيقة وهو السبب الأول.

٢- وجود الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية الرغبة في إظهار مكانة العالِم.

يعني حينما يخالف في مسألة ما فهو لا يعني بها أنه يريد الوصول إلى حقيقة ما علمية، لا، ولكنه يريد أن يقال هذا فلان خالف في المسألة الفلانية ورأيه كذا فيبدأ يجمع أدلته ليؤيد رأيه وفي بعض الأحيان ينجح وفي بعض الأحيان لا ينجح.

٣- التعصب للبلد الذي تنتمي إليه أو ينتمي إليه العالم فإذا رأى البصريون العالم منهم قد ذكر مسألة خالفه فيها بعض الكوفيين فإنهم يقفون صفاً إلى جنبه حتى لو رأوا أنه ربما الرأي الثاني أصح وأقوى، ومع ذلك يقفون معه بسبب التعصب، فأهل البصرة يقفون مع أهل البصرة والكوفة مع أهل الكوفة.

٤- الرغبة في الحصول على المال وهذا سبب عجيب..كيف؟

يقولون إنه كانت تعقد مجالس عند الولاة، ولاة الأمصار، ويحضرها العلماء، وفي بعض الأحيان يذكر عالماً ما مسألة ما، فيطلب منه الاستدلال لها، فإن وجد الأدلة حاضرة ذكرها، وإن لم يجد الأدلة حاضرة بحث عنها حتى يجد ما يكفيه ليكون دليلاً لهذه المسألة.

وإذا استدل لهذه المسألة وصارت مسألة نجح فيها وفي بيانها، فإنه يحصل بناء على هذا من الوالي أو من الخليفة على شيء من المال وهذا يقال إنه كان يحصل في بعض المجالس.

← ما السبب الذي غلب في ظهور الخلاف؟ عندنا أربعة أسباب ذكرناها فما السبب الأقوى؟

مما لا أشك فيه أن السبب في وجود الخلاف في الأعم الأغلب في هذه الأطوار كلها إنما هو في الرغبة في الوصول إلى الحقيقة.

ونحن ننزه ونرفع العلماء الكبار عن أن يكونوا متعصبين فقط، أو راغبين بالحصول على المال، أو راغبين في إظهار النفس أو مكانتها ومعزتها، هذا الذي نحسبه والله حسيبنا وحسيبهم ولا نزكي على الله أحدا.

← ماذا نتج عن هذا الخلاف ؟

الذي نتج عن هذا الخلاف أن البصريين كان لهم منهج خاص في بناء القواعد وفي الاستشهاد لها، وكان للكوفيين منهج خاص في بناء القواعد والاستشهاد لها.

فالبصريون حازمون متشددون لا يرضون بالشاهد ولا الشاهدين ولا الثلاثة لبناء قاعدة واحدة وإنما يحشدون عدداً كبيرا من الشواهد ليقيموا قاعدتهم.

وفي حين كان يتنازل الكوفيون عن الشواهد الكثيرة إلى أن يصلوا إلى شاهدين أو ثلاثة فيبنون بناء على هذين الشاهدين أو الثلاثة قاعدة نحوية.

← ما النتيجة؟

١- النتيجة أن النحويين البصريين قواعدهم قليلة ولكنها قواعد ضخمة وكبيرة.

وقواعد الكوفيين كثيرة ولكنها قواعد صغيرة.

٢- من منهج البصريين أيضا (فقد صارت مدرسة كوفية ومدرسة بصرية كل واحدة لها منهج معين) أنهم لا يعتمدون إلا على قبائل محددة من العرب، ولو وجدوا عدداً من الشواهد كبيراً عند قبيلة لا يعتدون بها فإنهم لا يأخذون منها وإنما يأخذون من قبائل معروفة محدودة.

في حين تسامح الكوفيون قليلاً فأخذوا عن القبائل المعروفة لأنها لم تختلط بالأعاجم وعن بعض القبائل الأخرى التي اختلطت بالأعاجم.

٣- البصرة كانت قريبة من البادية التي لم تختلط بالأعاجم ولذلك كانت شواهدهم كلها أو على الأقل جلها فصيحة صحيحة، لم يتطرق إليها اللحن ولم يتطرق إليها الفساد

في حين أن الكوفيين كانوا بالطور الأول من التأليف بالنحو مشغولين بجمع الشواهد من قبائل العرب المختلفة فصار الحشد وافراً عندهم من الشواهد واستطاعوا بهذا أن يبنوا ويجدوا لقواعد كثيرة شواهد كثيرة وأحيانا تكون قليلة ولكنهم من منهجهم أن يعتمدوا على الشواهد القليلة.

← ما الفائدة من هذا الخلاف ؟

الفائدة من هذا الخلاف: أن التنافس بين المدرستين جعل كل مدرسة تبذل قصارى جهدها في الاتصال بالأعراب وفي مشافهتهم وفي الأخذ عنهم وفي محاورتهم وفي سماع أخبارهم وقصصهم ونوادرهم ليجمعوا لنا مادة كبيرة جداً استطاعوا أن يبنوا عليها هذا الصرح العظيم جدا وهو صرح النحو.

واستطاعوا بهذا التنافس الشديد أن يجمعوا من نواحي متعددة كثيرة من العرب وجمعوا لنا شواهد كثيرة غزيرة.

وهذا أيضا يسهل علينا أمرنا نوعاً ما، بحيث أنك لا تستطيع دائما أن تقول للشاعر لحنت، أو للخطيب لحنت حتى تتأكد هل هذا الرأي له ما يدعمه ؟ هل له شواهد أوردها الكوفيون أو أوردها البصريون أو اختلفوا فيها؟

نعم هذا سهل على الناس كثيراً، بحيث أن اللغة صارت من سعة ما جمعوا من الشواهد يستطيع الشاعر أن يقول كلمة والخطيب أن يقول كلمة؛ فلا يُلَحَّن حتى يتأكد من أنها لم ترد عند المدرستين البصرية أو الكوفية.

← هل تساهل البصريون أحيانا وتشدد الكوفيون أحيانا؟

نعم وقد جمع بعض الزملاء شواهد كثيرة من هذا القبيل تساهل فيها البصريون وتشدد فيها الكوفيون، لكن الغالب العكس.

الغالب أن التشدد يأتي من جهة النحويين البصريين وأن التساهل يأتي من جهة النحويين الكوفيين.

٤- طور الترجيح والبسط بالتأليف: فما معناه أولاً وأين مكانه ؟

نقول أما معناه فإن العالم بهذا الطور وبعد انتهاء الأطوار الثلاثة في التأليف في النحو صار ينظر إلى ماقاله الأولون ولا يبني قواعد جديدة لكنه ينظر إلى ما حصل فيه خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية فيرجح ما يراه راجحاً بالدليل.

يجمع لهذا أدلته ويجمع لهذا أدلته فما قوي عنده الدليل أخذ به فصار هذا مرجحاً له، وصار عملهم إنما هو الترجيح بين المسائل.

الترجيح فقط؟لا بل قاموا إلى كتب السابقين فبسطوا هذه الكتب، كيف يبسطونها ؟

يعني يشرحونها بتوسع، المؤلف الأول في مسألة من المسائل لم يستدل لها، يجيء من بهذا الطور فيستدل للمسألة التي ترك دليلها السابق له.

المؤلف الذي في الطور الثاني أو الثالث جاء بدليل واحد أو اثنين لمسألة ما، يأتي هذا الذي جاء في الطور الرابع فيأتي بأربعة أدلة أو خمسة أدلة أو نحو ذلك.

هذا معنى قولنا أن هذا الطور هو طور الترجيح والبسط في التأليف.

فأين مكانه ؟

لم يعد مكانه في الكوفة ولا في البصرة، فقد زحف الناس زرافات ووحداناً ليذهبوا إلى مقر الخلافة التي صار مقرها بغداد.

فصاروا كلهم أو جلهم تركوا البصرة أو الكوفة لأنها صارت أماكن فتن، وانتقلوا بعدها إلى بغداد التي فيها الاستقرار والعيش الرغيد وفيها أشياء كثيرة مما يفتقدونه في البصرة والكوفة.

واستقروا في بغداد - أعني البصريين والكوفيين العلماء منهم في هذا المجال استقروا هناك- من يسمون بالبغداديين كانوا لا يميلون لا إلى البصرة ولا إلى الكوفة وإنما صاروا يأخذون ما يقوى عندهم من المدرستين البصرية والكوفية.

لم يكن النحو خاصاً ببغداد بل كان موجوداً في الشام في دمشق وغيرها، وكان موجودا في قاهرة المعز وفي غيرها من بلدان مصر، وكان موجودا في المغرب العربي وكان موجودا بشكل كبير أيضا في الأندلس، لأنه من عهد عبد الرحمن الداخل الذي دخل الأندلس وسمي بصقر قريش، بدأ الناس يرحلون من الشرق إلى الغرب، لرفاهية العيش الموجود في الأندلس ولحلاوته ولما كانت تعرف به من ثراء وغيره.

فانتقل الناس من المشرق إلى المغرب بل أن أهل البلد أنفسهم، أعني أهل الأندلس لما رأوا أن الغلبة للمسلمين والعرب قاموا فاهتموا بلغة العرب وصاروا مؤلفين فيها وصاروا يجادلون ويتقوون فيها.

أقول في الأندلس لم يكن الأمر خاصاً بمن رحل إليهم من الشرق، بل كان أيضا من أهل المغرب أنفسهم من أهل الأندلس نفسها من اهتم بلغة القرآن الكريم ومن اهتم بعلوم الدين الإسلامي، لأن الناس تبعاً للغالب، فما دام الذين يحكمونهم هم من العرب والمسلمين فلابد أن تكون اللغة السائدة هي لغة العرب، ولابد أن يكون الدين السائد هو الدين الذي استولوا على هذه البلاد، فكان الدين الإسلامي هو مجال الدراسات والمؤلفات وكانت اللغة العربية مخدومة في هذا البلد خدمة عظيمة.

🡸 هل حصل خلاف بين المدرسة الأندلسية والمدارس الأخرى؟

نعم، ولهم منهج خاص بهم، ولهم مؤلفون كثر، ومن أشهر الأندلسيين صاحب الألفية محمد بن مالك رحم الله الجميع، التي كان أصلها الكافية الشافية، وكانت مكونة من ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصرها فصارت في ألف بيت رحم الله الجميع

الحلقة (٥)

ثانياً: باب الكلام والكلمة والقول واللفظ والكلم

الكلام والكلمة والقول واللفظ والكلم.

فالكلام والكلمة والكلم والقول واللفظ لها علاقة بعضها ببعض، فمنها ما يكون مفرد لبعض، وبعضها ما يكون جمعا لبعض، ومنها ما يكون فرعا لبعض أو كلا لبعض.

* هناك أقوال عند التقسيم إلى (اسم ، فعل ، حرف)

القول الأول:

الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم ، فعل ، حرف)

القول الثاني:

الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم – فعل- حرف)

القول الثالث:

الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم – فعل – حرف)

(أ) الكلام:

← فماالمقصود بالكلام؟

الكلام: عبارة عن ما اجتمع فيه أمران هما (اللفظ و الإفادة)

واللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء كان ملفوظا بها متحدثا بها أو مقدرا.

مثالا على اللفظ: (محمد موجود) فهذه الجملة عبارة عن كلام تام لأنه لفظ وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف وهي (الميم الحاء الميم الدال...... الخ) الجملة.

وبعض الكلام يكون جزء منه غير ملفوظ به كأن تقول (قم – اجلس – اضرب) فإن هذا كلام ولكن في ظاهره كلمة واحدة تتضمن شيئا مستترا وهو الفاعل لأن تقدير الكلام قم أنت.

والإفادة: ما يكون يفيد معنى مستقلا تاما يحسن السكوت عليه.

نأتي بلفظ غير مفيد هل نعده كلاما؟

الجواب: لا نعده كلاما فمثلا نقول (راء جيم واو) فنحن أصدرنا لفظا ولكنه غير مفيد، ونقول أيضا شيئاً مفيداً أو نعمل شيئاً مفيداً يفهمه السامع ولكنه مع ذلك ليس كلاما، أي نقوم بإشارة يفهمها السامع وتفيد معنى يحسن الوقوف عندها ولكنها لم تتضمن اللفظ فلا نعدها كلاما، وكذلك لو كتبنا كلمة (قم) وقرأها قارئ هل هذا كلام؟ لا ليس بكلام لأنه شيء مكتوب، ولو أننا قلنا (قم أو حضر عبد الله أو سافر زيد) فإنه حينئذ يكون كلاماً باشتماله على الأمرين وهما (اللفظ والإفادة).

(ب) الكلمة:

فما المقصود بالكلمة ؟

الكلمة: عبارة عن قول مفرد.

مثالا على الكلمة (باب –جدار – سقف- حقيبة – كتاب -قلم –نظارة.....إلخ).

فالكلام مركب ويتكون من كلمتين أو أكثر - وأقل ما يتكون منه كلمتين.

والكلمتان إما

اسمان كـ ((محمد موجود))

اسم وفعل كـ ((قام محمد))

وقد يكون أكثر من هذا نحو قول الله سبحانه وتعالى {إِذَا جَاء نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (٣)}

هنا تم الكلام لأنه صار كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه إما قبل أن تذكر كلمة (فسبح) فإنه ليس كلاما.

(ج) القول:

فما المقصود بالقول ؟

القول: هو اللفظ الدال على معنى.

فكثير من الأحيان يكون لفظا_ صوتا خرج من الفم ولكنه لا يفيد المعنى

مثلا (زيد) فإن هذا كلمة لكونه لفظا دالا على معنى ولو أننا قلبنا كلمة (زيد) إلى (ديز) فإنه ليس كلمة لأنه لفظ اشتمل على بعض الحروف غير مفيدة في المعنى.

فما الفرق بين قولنا إن القول لفظ دال عل معنى، والكلام هو ما اشتمل على اللفظ والإفادة؟

- هل يمكن أن يكون عندنا قولا ليس كلاما ؟

الجواب: نعم، كأن نقول (زيد) فإن هذا لفظ ويدل على معنى ولكنه لا يحسن السكوت عليه، وقولنا أيضا (قلم علي) هذا أيضا قول لكنه لا يحسن السكوت عليه، ولكن عندما نقول (قلم علي جديد) فيصبح كلاما لأنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

وهذا هو الفارق بين قولنا إن الكلام اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وإن القول لفظ دال على معنى، ولا يلزم في القول أن يفيد معنى يحسن السكوت عليه لكن لابد أن يدل على معنى.

الكلمة: قول مفرد، فما المفرد؟

المفرد: هو الذي لا يدل جزءه على جزء من معناه.

مثلا: كلمة (قلم) فإن -القاف- لا تدل على جزء مما تدل عليه كلمة قلم.

المركب: هو الذي يدل جزءه على جزء من معناه.

مثالا: كلمة (كتاب محمد) فإن هذا مركب من لفظين فكتاب تدل على جزء من هذا المقصود العام

مثالا آخر: كلمة (يد الرجل) فكلمة يد تدل على جزء من الرجل.

(د) الكــــلم:

فما المقصود بالكـــــلم ؟

الكلم: هو ما تكون من ثلاث كلمات فأكثر، ولا يشترط فيه أن يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ وهو اسم جنس جمعي.

يقال إن هناك تداخل بين الكلام والكلم؛ لأنهما قد يجتمعان في معنى شيء واحد، وقد يفترق كل منهما بشيء.

فكيف يجتمع الكلام والكلم ؛ ومتى يفترقان ؟

يجتمعان: في نحو قولك إذا جاء محمد أكرمته، فإن هذا لفظ مفيد، وتكون من كلمتين فأكثر، بل تكون من عدد من الكلمات أكثر مما يشترطون في الكلم؛ لأنهم يشترطون في الكلم أن يكون مكونا من ثلاث كلمات فأكثر ولا يشترطون الإفادة ولو حصلت فلا مانع.

فأما الكلام فيشترطون فيه الإفادة؛ ولا يشترطون أكثر من كلمتين، فإذن يقولون بين الكلم والكلام عموم من وجه وخصوص من وجه؛ فأما العموم فإنهما قد يطلقان على جملة معينة وقد تفيد هذه الجملة الكلم وتكون في نفس الوقت كلام، مثالا على ذلك

إذا جاء محمد أكرمته فإن هذا لفظ مفيد يحسن السكوت عليه، وفي الوقت نفسه كلم لأنه تكون من ثلاث كلمات فأكثر؛ ولو قلنا إذا جاء محمد هل يعد هذا كلاما؟ الجواب لا، لأنه لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها، سؤال هل هو كلم؟ الجواب نعم، لأنه تكون من ثلاث كلمات فأكثر ولم يفد فائدة يحسن السكوت عليها.

فإذن الكلام هو لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليها وقد يكون من كلمتين فأكثر.

والكلم يتكون من ثلاث كلمات ولا يشترط فيه أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، **وعلى هذا فإنهم يجتمعان في نحو قولك إذا جاء محمد أكرمته، ويفترق الكلم بقولك إذا جاء محمد لأنه ثلاث كلمات ولم يفد فائدة يحسن السكوت عليها، وينفرد الكلام أيضا بأنك تقول محمد موجود، لأنه تكون من كلمتين فلا يكون كلما.**

والقول أعم من الكلم والكلام والكلمة

فيمكن أن يطلق على الكلم قول، وأيضا الكلام يطلق عليه قول، وكذلك الكلمة يطلق عليها قول؛ **واللفظ أعم من القول** لأن اللفظ يمكن أن يكون غير دال على معنى، كقولك في كلمة (محمد)، فعند قلب حروفها بقولك (دمحم) فتصبح ليس لها معنى ولكنها لفظ لأنه صوت مشتمل على بعض الحروف،

فإذن : أعمها هو اللفظ، ويليه في العموم القول، ثم تأتي الكلمة فيكون لها جانب، ويأتي الكلام فيكون له جانب ويأتي الكلم فيكون له جانب، لكون الكلمة والكلام والكلم لهم شروط معينة؛ فالقول يعم الثلاثة (الكلمة والكلام والكلم) وأما اللفظ فهو يعم الجميع.

ما الفرق بين اللفظ والقول ؟

اللفظ هو مجرد صوت يخرج من الفم ولا يلزم أن يفيد معنى؛ وإن أفاد معنى فهو لفظ أيضا، وأما **القول** فلابد أن **يدل على معنى.**

هل ورد في كلام العرب أو الكلام المعتد به استعمالا، الكلمة ويراد بها كلام كثير؟

نعم؛ قد تطلق كلمة واحدة ويراد بها الكلام كثير ومن ذلك قولك خطب الخطيب يوم الجمعة وقال كلمة رائعة، هل يمكن أن يدخل الخطيب فيقول: السلام، ثم ينزل من على المنبر، وبعد هذا نثني عليه بقولنا كلمة رائعة، ومما ورد أولا قول الله سبحانه وتعالى {كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ }وهذه الكلمة عندما يقول الإنسان يوم القيامة وقد عصى ربه {قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ } وهي مجموعة من الكلمات ومع هذا أشير لها بكلمة واحدة بقوله تعالى "كلا إنها كلمة هو قائلها".

ومما ذكر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أصدق كلمة قالها شاعر: قول لبيد، ألا كل شيء ما خلا الله باطل) وهذه مجموعة من الكلمات وليست كلمة واحدة، فإذن قد تطلق كلمة واحدة ويراد بها الكلام الكثير.

الكلم هو اسم جنس جمعي ؛ فما المقصود باسم جنس جمعي؟

يوجد عدد من الألفاظ تؤدي أكثر من معنى واحد؛ وهي كل ما يدل على جمع فإنه يدل على أكثر من اثنين، فما هي الأشياء التي تدل على الجمع؟

جمع تكسير، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، اسم الجنس الجمعي، اسم الجنس الإفرادي، اسم جمعي.

◇ تعريفات أنواع الجموع

١- **جمع التكسير:** هو ما يدل على أكثر من اثنين –أي ثلاث فأكثر– بشرط أن لا يسلم مفرده من التغير مثالا: كلمة رجل فعند جمعها تصبح رجال، فلم تسلم كلمة (رجل) من التغير.

٢- **جمع المذكر السالم:** هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة علامة الجمع (الواو والنون) أو (الياء والنون) في آخره ؛ ويسلم مفرده من التغير. مثالا: كلمة مسلم فعند جمعها تصبح مسلمون بزيادة علامة الجمع (الواو والنون).

٣- **جمع المؤنث السالم:** هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة علامة الجمع (الألف والتاء) في آخره؛ ويسلم مفرده من التغير. مثالا: كلمة مسلمة فعند جمعها تصبح مسلمات بزيادة علامة الجمع (الألف والتاء).

٤- **اسم الجمع:** هو ما لا مفرد له من لفظه – أي ليس له مفرد من لفظه –.

مثالا: كلمة امرأة فعند جمعها تصبح نساء.

٥- **اسم الجنس الجمعي:** هو الذي يفرق بين الجمع والواحد بالتاء في المفرد غالبا.

مثالا: (الكلم) هو اسم جنس جمعي مفرده (كلمة) وأيضا (تمر) (تمرة)، (لبن) (لبنة)، (شجر) (شجرة)، (بقر) (بقرة).

٦- **اسم الجنس الإفرادي:** هو ما دل على القليل والكثير بلفظ واحد مثال: كلمة (ماء) فإنها تدل على القليل والكثير فماء البحر ماء؛ وماء المحيط ماء؛ القليل من الماء في الكأس يقال له أيضا ماء.

الحلقة (٦)

سيكون الحديث في هذه الحلقة بأمرين الأمر الأول تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف.

الأمر الثاني العلامات التي تعرف بها الأسماء، يعني إذا جاءت كلمة كيف نعرف أنها اسم عندنا مجموعة من الدلائل سنذكرها في حينها بإذنه تعالى.

أولاً: تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف.

هناك من يقسم **الكلام** فيجعله هو الأصل فيقول الكلام إما اسم أو فعل أو حرف.

وهناك من يقسم **الكلمة** إما اسم وإما فعل وإما حرف.

وبعضهم يقسم **الكلم** إما اسم أو فعل أو حرف.

والمسألة في هذا سهلة والحمد لله سواء قسموا الكلام فهو صحيح، أم قسموا الكلمة وهو أصح أم قسموا الكلم فهو أيضا صحيح.

أظن لاحظتم الفرق بين قولي في التقسيم إن كانوا قسموا الكلام فهو صحيح وإن كانوا قسموا الكلمة فهو أصح يعني أن الأفضل أن يكون التقسيم هو الكلمة الواحدة؛ لأن الكلمة ذاتها إما أن تكون اسماً وإما أن تكون فعلا أو تكون حرفاً.

قد يدعي مدعي ويقول لا يوجد عندنا غير هذا الكلام، فما الذي جعلك تجعل هذه الأقسام هي الثلاثة هذه فقط؟ لماذا لا يكون تقسيم الكلام قسمين إما اسم وإما فعل؟ ولم لا يكون تقسيم الكلام أكثر من ثلاثة أقسام غير الاسم والفعل

والحرف؟

والجواب عن هذا من جهتين:

الجهة الأولى: أن يقال إنه باستقراء كلام العرب، كما ذكرنا في الحلقات الأولى أن النحويين لما ألفوا نحوهم اعتمدوا على ما قاله العرب، فلما استقرأنا كلام العرب المحتج بكلامهم لم نجد إلا هذه الأقسام الثلاثة، لأنها الكلمة إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفا.

الجهة الثانية : أن يقال الكلمة التي بين يديك إما أن يكون لها معنى في ذاتها، وإما أن لا يكون لها معنى في ذاتها بل فيما تدخل عليه.

الكلمة: التي لا معنى لها في نفسها **هي الحرف**، والكلمة التي لها معنى في نفسها قسمان:

إما أن يكون هذا المعنى مقترن بزمن وإما أن يكون غير مقترن بزمن، فالمعنى المقترن بالزمان **هو الفعل**.والمعنى الذي لم يقترن بالزمان **هو الاسم**.

وهذا التوجيه قوي وصحيح، لأن الكلام لا يخرج عن هذه الأمور الثلاثة.

الكلمة لابد أن تكون: إما لا معنى لها كقولك "**في**" أو "**إن**" (لا معنى لها) فما معنى "**إن**" أو "**في**"؟

ليس لها معنى إلا أن تدخلها على شيء.

فإن قلت "**إن الرجل مجتهدا**" صار لها معنى، أو قلت "**إن الكتاب مفتوح**" صار لها معنى، أو قلت "مشيت (قد يتبادر في الذهن أنك مشيت في الشارع) مشيت في المسجد" على سبيل المثال، "**في**" ليس لها معنى في ذاتها وإنما فيما دخلت عليه.

بعد هذا تنظر إلى الكلام أيضا وتقول إن كان في الكلمة لها معنى في نفسها إذا قلت شرب (لها معنى في نفسها بدون شك) وهذا المعنى مقترن بالزمان، لأنه يدل على حصول الشرب في الزمن الماضي، فهذه هي الفعل.

لكن إذا قلت "**قلم**" فأنها تدل على معنى لكن هذا المعنى ليس له علاقة بالزمان، لا هو بالزمن الحاضر ولا في الماضي ولا في المستقبل.

لكن إذا قلت "**سأشرب**" فإن هذا يدل على أنه سيحصل منك هذا العمل في الزمن المستقبل.

أو قلت "**شربت**" يدل على حصوله في الزمن الماضي فيكون هذا لما دل على معنى في نفسه واقترن بالزمن فإنه فعل.

وإذا كان يدل على معنى في نفسه -كقولك "**قلم**" أو "**كتاب**" أو "**طاولة**" أو "**جدار**" أو "**سقف**" أو ما شاكل ذلك- لكنه ليس له علاقة بالزمان فهذا هو الاسم، ولكن إذا لم يكن له معنى في نفسه وإنما معناه فيما يدخل عليه فهو حرف.

هذا تقسيم الكلام أو تقسيم الكلم أو تقسيم الكلمة، وقد اعتددنا بأن التقسيم الأولى في أن يكون تقسيماً للكلمة وليس للكلام وليس للكلم والله أعلم بالصواب.

ثانيا: الحديث عن علامات الأسماء.

إذا كان عندك كلمة وأنت تريد معرفة نوعها، فلابد أن يكون عندك دلائل تعرف منها فإن قلت الكلام الذي قلناه قبل قليل إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بالزمن فهي اسم..قلنا لك صدقت، وإن دلت على معنى في نفسها مقترن بالزمان فهي فعل، قلنا لك صدقت. فإن قلت إن لم تدل على معنى في نفسها ولكن معناها فيما دخلت عليه فهي حرف، قلنا لك هذا الكلام غاية في الصدق والروعة وهو مريح جدا ولكنهم لم يسكتوا على هذا.

النحويين قالوا لا. عندنا طرق أخرى لأنه في بعض الأحيان قد يكون فيه بعض التداخل خاصة بين الاسم والفعل. فإذا

قلت "محمد مكرم علياً"، فإن كلمة مكرم قد يتبادر إلى ذهنك إن فيها اقتران في الزمان، لكنها هنا اسم..ما دليلنا على أنها اسم؟ سننظر الآن إلى الدلائل التي حصرها النحويون وحددوها لمعرفة كون الكلمة اسم.

يقول ابن مالك رحمه الله

" بالجر والتنوين والنداء وال　　　　ومسند بالاسم تميزاً حصل "

هذا شعر أو نظم، وحقيقة معناه أن تبدأ من آخر البيت فتقول يتميز الاسم أو تتميز الأسماء بواحدة من العلامات الخمس المذكورة هذه وهي إما الجر وإما التنوين وإما النداء وإما دخول أل وإما الإسناد.

نأخذها واحد واحد، فأما قول ابن مالك رحمه الله "بالجر" فإن المقصود به أن تكون الكلمة مجرورة، وليس المقصود به دخول حرف الجر على الكلمة، هذا يدعونا إلى ذكر حروف الجر..ما هي؟

حروف الجر –في الحقيقة ليست كلها متفقاً عليها، بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه لكننا- نذكر لكم كلاماً لابن مالك عدد فيه عشرين من حروف الجر وليست كلها متفق عليها..ولكن أكثرها أو بعضها متفق عليه أنه حرف جر.

يقول ابن مالك "هاك حروف الجر وهي (من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مذ، منذ، رُبَّ، اللام، كي، واو، والتاء، والكاف، والباء، ولعل، ومتى)

طبعا كثير من هذه الحروف غير متفق عليها، لكننا نذكر لكم الآن المتفق على أنه حرف: (الباء وفي وعن وإلى والكاف و اللام)

يقول ابن مالك هاك حروف الجر: "من" متفق عليها "إلى" "حتى" (مختلف فيها) "عدا" "حاشا" "خلا" "في" "عن" "على"، "مذ" أحيانا تكون حرف جر وأحيانا لا، "منذ" كذلك، "رب" بالاتفاق حرف جر "اللام" "كي" مختلف فيها "الواو" متفق على أنها أحيانا تكون حرف جر، "التاء" حرف جر، "الكاف" (ليس كمثله شي، و محمدٌ كبدرٍ)، و"لعل" و"متى" مختلفا فيها، عندنا عشره متفق على أنها حرف جر والبقية ليس كذلك.

إذا دخل حرف من هذه الحروف على الكلمة وجرها فاعلم أن هذه الكلمة التي دخل عليها حرف جر هي اسم.

إذا قلت عجبت "من أن حضر عبدا لله"، هنا "من" دخلت على "إن" و"إن" ليست اسماً، معنى هذا أنك تتوهنا يا أستاذ!.

لا ليس هذا تتويه، بل إن أن وما دخلت عليه كلها مؤولة بمصدر والمصدر اسم، فليس مجرد دخول حرف الجر على الكلمة دليل على أنها اسم، بل لابد أن تكون مجرورة.

ويمثلون للجر بنحو قول الله سبحانه وتعالى {بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ} يقولون الباء جرت كلمة اسم، لأن الجر ثلاثة أنواع، إما جر بالحرف، وإما جر بالإضافة، وإما جر بالتبعية.

فالباء في قوله "بسم" الباء حرف جر ولفظ الجلالة مجرورة بإضافة "اسم" إليه، و "الرحمن" مجرور بالتبعية لأنه صفة للفظ الجلالة والتابع يتبع ما قبله في إعرابه، والرحيم كذلك مثل الرحمن، إذن هذا هو الجر.

"أما التنوين" فإذا وجدت الكلمة منونة فاعلم أنها اسماً.

سؤال/ما هو التنوين؟

التنوين: نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً لغير توكيد، لابد من اجتماع الشروط هذه كلها.

فأنت تقول "محمداً" وتقول "صهٍ" وقال الله سبحانه "ويلٌ يومئذٍ للمكذبين" وتقول "هؤلاء مسلماتٌ" لماذا استشهدت بهذه الكلمات؟ لأبين لك **إن التنوين المتفق على أنه تنوين أربع أنواع.**

١- تنوين يسمونه تنوين التمكين: وهو الذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة.

الأسماء المعربة المنصرفة مثل "محمد" "زيد" "صالح" وما شاكل ذلك.

٢- تنوين التنكير: وهذا يلحق بعض الأسماء المبنية كقولهم في صه "صهٍ" وفي مه "مهٍ"، ما معنى صهٍ وما معنى مهٍ؟

إذا قلت لإنسان صه فأنت تريد منه أن يسكت عن الكلام الذي يتحدث به، مثلاً كان يقرأ عليك شعراً تقول له صه يعني لا تقرأ كف عن الشعر، لكن إذا قلت له "صهٍ" فأنت تقصد أن لا ينبس ببنت شفة، لا تريد منه لا شعر ولا نثر ولا تريد أن يقف أمامك أصلاً فتقول "صهٍ" تلغي عليه كل أنواع الكلام.. هل هذا واضح؟

"صهٍ" و "مهٍ" هذا تلحق بعض الأسماء المبنية.

٣- تنوين المقابلة فإنه ما يلحق جمع المؤنث السالم، أي كلمة جمع مؤنث سالم منونة فإن هذا التنوين الموجود بها يسمى تنوين المقابلة.

٤- تنوين العوض وهو يلحق بعض الأسماء للتعويض عن جملة كقول الله سبحانه وتعالى {وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ} اللاحق لكلمة إذ وإذا، هذا يسمونه تنوين العوض، وهو يعوض عن جملة محذوفة لأن التقدير والله أعلم (ويل يومئذ يحصل ذلك للمكذبين)، وقد وردت هذه الجملة في سورة المرسلات في مرات كثيرة كل مرة يكون دليلها على ما قبلها، يعني ويل يومئذ تقوم القيامة، يومئذ يجازى الناس بأعمالهم، وحينئذ لابد إن نقدر على حسب المقام الذي نذكره.

"وأما النداء" فهو أن تكون الكلمة مناداة "يا عمر" "يا زيد " يا رجل" "يا امرأة " "يا صالح" "يا عبيد" "يارب"..كلمة رب هذه اسم بدليل دخول النداء عليها، "يا محمد" محمد هذا اسم..الخ.

فمتى ما دخل حرف النداء وكانت الكلمة مناداة فإن هذه الكلمة اسم.

قال الله سبحانه وتعالى { قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ }، يا: هنا دخلت على **ليت** وليت ليست اسم؟

قال واحد من أمرين:

١- إما أن نقول (يا) هذه ليست للنداء فتستقيم قاعدتنا وتكون (يا) هنا للتنبيه فقط،

٢- وإما أن يكون المنادى محذوفاً فيكون التقدير والله أعلم (يا سامعون: ليت قومي يعلمون) حينئذ يكون منادى.

"دخول أل" أي نوع من أنواع أل على كلمة اعلم أن هذه الكلمة اسم، إلا واحدة من أنواع أل وهي أل الموصولة، التي هي اسم موصول يجوز دخولها على الفعل المضارع. ومنه قول الشاعر "ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حكومته " فترضى هنا فعل مضارع وقد دخلت عليه أل الموصولة.

ما هي أل الموصولة ؟ هي التي يصح حذفها ووضع كلمة "الذي" مكانها، فقولك "الترضى" أصله "الذي ترضى حكومته".

الحاصل أن أل إن كانت معرفة أو زائدة أو كانت أي نوع من أنواع أل فإنها حينئذ تكون دلالة على أن ما دخلت عليه اسم، فتقول "الرجل"وقد ورد في الشعر مثلاً :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا   شديدا بأعباء الخلافة كاهله"

فدخلت "أل" هنا وهي زائدة، مثلا يقولون دخول أل على الأعلام يجوز أحيانا، ولكنه قليل، وهي هنا لا تفيده تعريفاً بل هي زائدة، مثل"الحسن" "الحسين" "الفضل" "العباس" الخ، أل هنا هي كلها زائدة وليست لازمة طبعاً، أل في الاسم الموصول دليل على أن الكلمة التي بعدها اسم وهكذا، إذن أي نوع من أنواع أل يدخل على الكلمة فهو دليل على أن هذه الكلمة اسم.

"ومسند للاسم تميزاً حصل"

فما هو الإسناد ؟

الإسناد في الأصل الإمالة، تقول أسندت إلى فلان كذا وكذا يعني أضفت إليه الحديث، تقول مثلاً أسندت الخشبة إلى الجدار بمعنى أملتها إليه.

هذا أصل استعمال الإسناد.. فما المقصود بالإسناد هنا؟.. الحديث عن الشيء

وبهذه العلامة عرفت بعض الأسماء التي لا يصح دخول أي شي من العلامات الأخرى عليها.

فمثلا إذا قلت "كتبتُ" التاء الموجودة في آخر الكلمة هل هي اسم أو فعل أو حرف؟ بل هو اسم..ما الدليل على ذلك؟ الإسناد، ما هذا الإسناد؟

أنك تحدثت عن المتكلم بأنه حصل منه كتابة، يعني أسندت إليه الإخبار بالكتابة أو تحدثت عنه بحصول الكتابة منه.

جرب علامة أخرى من العلامات الأخرى بالجر هل تستطيع أن تدخل عليها حرف جر ؟

الجواب: لا تستطيع.

والتنوين هل تستطيع أن تنون التاء هذه؟ لا تستطيع

والنداء هل تستطيع أن تقول يا تاء ؟.ما تستطيع

← **هل تدخل عليها أل ؟** لا تستطيع

كل هذه الأشياء يمتنع أن تدخل على هذا الضمير وبذلك عرف أن الضمائر أسماء وإلا فهي أقرب في نطقها وبهيئتها في بعض الأحيان إلى أن تكون حروفاً لكنهم قرروا أنها أسماء بهذه العلامة الأخيرة التي ذكرتها لك، وهي إن الإسناد علامة من علامات الأسماء.

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تميزاً حصل، يعني يحصل تميز الأسماء بواحدة من هذه العلامات الخمس.

لم يكتف بعض النحويين بهذه العلامات بل أضافوا لها علامات أخرى فقالوا من العلامات التي يعرف بها الأسماء: أن تكون

٦- أن تكون الكلمة منسوباً إليها.

يعني إذا قلت هذا قرشياً، فكلمة قريش عرفت النسبة أنها اسم بالنسب إليها، تقول فلان طائي أو قرشي أو هذلي أو الخ...

٧- إذا أمكنك أن **تصغر الكلمة** فهذا دليل على أن هذه الكلمة اسم، لأن التصغير خاص بالأسماء، صار عندنا علامتان أخريان..ما هما؟

أن تكون الكلمة مصغرة أو أن تكون الكلمة منسوباً إليها.

٨-وقال بعضهم التثنية من خصائص الأسماء.

لا يمكن أن تثني الفعل؟ ألا تقول هما يضربان أو اضربا أو ضربا ؟ بلى إنك تقول ذلك، لكن هذه العلامة أو الدلالة على التثنية لم تأت من لفظ "يضرب" أو من لفظ "ضرب" أو لفظ "اضرب" وإنما هي بهذه الزيادة التي لحقتها وهي وجود الألف في آخر ضربا أو اضربا أو يضربان، صارت ثلاثة علامات تعرف بها الأسماء !

مثلا تقول هذان رجلان، وهاتان امرأتان، وهذا دليل إن هاتين الكلمتين اسمان بدليل جواز تثنيتهما.

٩- قالوا من دلائل أيضا الأسماء الإضافة ؟

يعني إذا وجدت أن الكلمة مضافة على غيرها فاعلم أنها اسم.

فقولك "كتاب محمدٍ" كتاب مضاف إلى محمد وهذا دليل مادام أمكنك أن تضيف الكلمة إلى ما بعدها فاعلم أن هذه الكلمة اسم.

قالوا بالجر والتنوين والنداء و أل والإسناد إلى الاسم وقالوا التصغير والنسب والتثنية والإضافة بقي شيء.

القرين للتثنية ما هو؟

١٠- الجمع، كذلك يقولون إذا وجدت الكلمة مجموعة فاعلم أنها اسم.

ما رأيكم في قوله سبحانه { قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ } هل هذه فعل أو اسم؟ أليس بها علامة الجمع؟

بلى ظاهرها أنها جمع، لكن في الحقيقة أن النحويين قد أولوا مثل هذه الآية فقالوا إنه لشدة حرصه على الرجوع إلى الدنيا ليعوض ما فاته، كأنه يقول يارب ارجعني ارجعني لكن بدل من أن يكرر الكلمة ألحق بها ما يدل على الجمع فقال "قال رب ارجعون" والله أعلم بالصواب.

الحلقة (٧)

هذه الحلقة عن العلامات التي تعرف بها الأفعال، وبما أنا قلنا فيما مضى أن الاسم يعرف بعلامات معينة فلا بد أن نميز الفعل حتى إذا وردتنا كلمة نعرف أنها فعل، قال ابن مالك مبينا علامات الأفعال:

"بتا فعلت وأتتْ ويا افعلي   ونون أقبِلَنَّ فعل ينجلي"

ينجلي الفعل بواحدة من هذه العلامات الأربع: تاء الفاعل في فعلت وتاء التأنيث الساكنة في أتتْ وياء المخاطبة في افعلي ونون أقبلنَّ هذه النون تسمى نون التوكيد، فإذا كانت الكلمة مقرونة بواحدة من هذه العلامات أو حتى لم تكن مقرونة بها، ولكن يجوز أن تقرنها أنت بواحدة من هذه العلامات، فاعلم أنها فعل.

وهذه العلامات هي:

١- تاء الفاعل: وتاء الفاعل ثلاثة أنواع،

- لأنها إما أن تكون للمتكلم فتكون مضمومة، كما تقول ذهبتُ وجئتُ وأكلتُ وشربتُ ونمتُ واستيقظتُ إلى آخره، كلما وجدت أن هذه الكلمة مقترنة بالتاء، أو جائز اقترانها بها، فاعلم أنها فعل، وهذه التاء هي تاء الفاعل -ذلك أنك عندما تعربها تعربها على أنها: ضمير متصل مبني إما على الضم وإما على الفتح وإما على الكسر-
- وإما أن تكون للمخاطَب فتكون مفتوحة فتقول أكلتَ وضربتَ ونمتَ واستيقظتَ وذهبتَ **ورجعتَ وأتيتَ و إلى آخره** وأنتم تنظرون أن الأمثلة التي لحقت بها هذه التاء كلها أفعال ماضية، وهو كذلك لأنها لا تلحق إلا بالفعل الماضي.
- وإما أن تكون تاء المخاطَبة وهي تكون مكسورة تقول ضربتِ وتاء المخاطب تكون مفتوحة تقول ضربتَ وتاء المتكلم تكون مضمومة تقول ضربتُ وهي في كل الأحوال الثلاثة تعرب فاعل، وهي في الأحوال الثلاثة ضمير والضمائر أسماء، ودليلها الإسناد لأننا أسندنا الفعل ضرب إلى التاء.

٢- تاء التأنيث الساكنة كقولك أكلتْ شربتْ وذهبتْ وأتتْ ونامتْ واستيقظتْ وسعتْ واستغفرتْ وإلى آخره، ما الفرق بين تاء التانيث الساكنة وتاء الفاعل؟

أولاً: من حيث ضبطها، فإن تاء الفاعل إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أما تاء التأنيث فهي ساكنة.

وفرق جوهري آخر: أن تاء الفاعل اسم وأن تاء التأنيث الساكنة حرف وليس باسم.

لما نقول قامت هند هل حصل إسناد في هذا؟ بلى لكن ليس إلى التاء، التاء لم يسند إليها، أسند إلى هند، ولا يمكن أن

تكون التاء فاعل وهند فاعل لفعل واحد، بل هند هي الفاعل، لذلك نقول أن التاء حرف والحروف لا محل لها من الإعراب {إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } إن حرف ناسخ ما محله من الإعراب؟ هو حرف لا محل له من الإعراب، وكل ما يمر بك حرف من الحروف فليس له محل من الإعراب، أما الأسماء فلابد لها من محل، كما سيتبين إن شاء الله في المسيرة النحوية.

و(تاء فعلتَ وأتتْ)، التاء هذه يقولون إنها دلتنا على أن الكلمتين نعم وبئس فعلان وليسا اسمين، هما: نعم وبئس ألا يجوز لك أن تقول نعمت المرأة هند أو بئست المرأة دعد؟ بلى إنه يجوز ذلك، وهذا دليل واضح على أن نعم وبئس فعلان وليسا اسمين، ومن يقول أنهما اسمان الكوفيون، ومن يقول إنهما فعلان البصريون.

◄ **ما دليل الكوفيون**؟ قالوا: إن شخصاً في الجاهلية بشر بمولودة، وكانوا لا يحبون أن يبشرون بالأنثى، هذا الرجل لما بشر بمولودة قال : والله ما هي بنعم الولد، فأدخل حرف الجر على نعم، وآخر كان يسير إلى محبوبته على عير أكرمكم الله وهو الحمار فيقول :نعم السير على بئس العير، فأدخل حرف الجر على كلمة بئس.

◄ **ماذا يقول البصريون**؟ يقولون: صحيح في ظاهر اللفظ حرف الجر دخل على نعم و بئس، لكن في الحقيقة أنه داخل على مقدر، والمقدر هذا هو اسم، فيقولون: نعم السير على عيرٍ مقول فيه بئس العير، ويقولون: والله ما هي بمولود مقول فيه نعم الولد، الحاصل أن دخول التاء على نعم و بئس دليل على أن هاتين الكلمتين فعلان، هل عندنا دليل صحيح قد يتهم بعض النحويين أنه يصنع الأمثلة، نعم عندنا دليل فالرسول صلى الله علية وسلم يقول (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن أغتسل فالغسل أفضل) وهذا دليل واضح على أن نعم فعل ماضي لأنها دخلت عليها التاء.

وأيضا يقولون أن ليس وعسى حرفان عند بعض النحويين، والصحيح أنهما فعلان، والدليل دخول التاء عليهما يقول تعالى { وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ } فدخلت التاء على ليس، وأما عسى فتقول (هند عست أن تقوم) فتدخل عليها التاء وهذا دليل على أن ليس وعسى فعلان وليسا بحرفين، وكذلك دخلت التاء تاء الفاعل على عسى يقول تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} وهذا دليل واضح على أن عسى وليس **فعلان ماضيان وليسا بحرفين.**

٣- العلامة الثالثة: التي يعرف بها الفعل هو قبوله لياء المخاطبة: تقول قومــي واذهبـي وارجعـي وقولـي خيرا وأتـي خيرا وافعلـي واتركـي إلى آخره، فإذا وجدت أن ياء المخاطبة دخلت على كلمة فاعلم أن هذه الكلمة التي دخلت عليها ياء المخاطبة هي فعل وليست اسما وليست حرفا.

٤- العلامة الرابعة نون أقبلنّ: و المقصود بها نون التوكيد ونون التوكيد إما ثقيلة وإما خفيفة فأما الثقيلة والخفيفه معا قول الله تعالى على لسان امرأة العزيز {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ} فدخلت النون الثقيلة على يسجننَّ ودخلت النون الخفيفة على ليكوننْ، وهذا دليل على أن الكلمة فعل وليست اسم وليست بحرف، لأن نون التوكيد لا تدخل على الأسماء، ولا على الحروف، وإنما هي خاصة بالأفعال، ولو قال قائل قد سمعنا الشاعر يقول:

أريت إن جاءت به إملودَا   مرجلاً ويلبس البرودَا

ولا ترى مالا له معدودَا   **أقائلنّ** أحضروا الشهودَا

أقائلنّ فـ"نون التوكيد" هنا دخلت على كلمة قائل وهي ليست فعل وإنما هي اسم، ما الدليل على أن كلمة قائل اسم وليست فعل؟ أنك تقول نظرت إلى قائلٍ كذا وكذا أدخلت عليها حرف الجر فأصبحت مجرورة، هذا قائلٌ قولاً حميداً، هذا دليل على

أن الكلمة اسم وليست فعلا أو حرفاً، فكيف دخلت عليها نون التوكيد في هذا الشاهد؟ يقولون هذا من الضرورة الشعرية ولا يجوز أن تدخل عليه في النثر بل هو خاص بالشعر، فدخول نون التوكيد ليس عاما في دخولها على الاسم وإنما هو خاص بالشعر.

قالوا :هذه علامات الإعراب **تاء الفاعل** بأنواعها الثلاثة، **وتاء التأنيث الساكنة** وهي تلحق الفعل الماضي خاصة وأنها دليل واضح على أن نعم وبئس وليس وعسى أفعال، وياء افعلي المقصود بها **ياء المخاطبة**، ونون أقبلنّ وهي **نون التوكيد** ثقيلة أو خفيفة، بقي جزء آخر، إذا كنا عرفنا الأفعال بهذه العلامات التي ذكرنها، وعرفنا الأسماء بالجر والتنوين والنداء وأل ومسندٍ لاسم تمييز حصل.

◄ **إذاً كيف نعرف أن هذه الكلمة حرفاً وليست اسما وليست فعلاً؟ يقولون** :علامة الحرف عدمية كيف هذا؟ قالوا إذا جاءت كلمة نجرب عليها علامات الأسماء فإن قبلت علامة واحدة منها فاعلم أنها اسم، وإذا لم تقبل فجرب عليها علامات الأفعال فإن قبلت أي علامة فاعلم أنها فعل، فإن لم تقبل أي علامة من علامات الاسم أو الفعل، فاعلم أن هذه الكلمة حرف وليست باسم أو بفعل.

◄ **هل بقي شي من علامات الأفعال؟ يقولون** : أن الفعل المضارع يقبل دخول السين وسوف فلا تستطيع أن تدخل السين أو سوف على اسم من الأسماء، أو فعل ماض، أو فعل أمر، فهذه العلامة تدخل على الفعل المضارع فقط.

وأيضا من علامات الأفعال لم ولن وهاتان العلامتان خاصتان بالفعل المضارع.

وأيضا من علامات الأفعال النهي، وله أداة واحدة وهي (لا) مثل لا تقم ولا تجلس ولا تذهب، إذا قلنا إن (لا) تدخل على الأسماء مثل: { لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ} فهنا (لا) النافية وليست (لا) الناهية، والنفي غير النهي، فالنهي خاص بالأفعال، والنفي قد يكون في الأسماء وقد يكون في الأفعال، تقول (لا أقوم) هذا فعل دخلت عليه لا الناهية و(لا رجل موجود) وهذا اسم دخلت عليه لا النافية، ويقول تعالى {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ} فإذن لا النافية جائز أن تدخلها على الأسماء وعلى الأفعال، أما لا الناهية خاصة بالأفعال المضارعة.

إذن نعود فنقول إن علامات الأفعال العلامات المعتد بها التي ذكرها ابن مالك هي أربع علامات، ثم أضفنا إليها بعض العلامات وهي لم ولن والسين وسوف ولا الناهية وهذه الأمور كلها خاصة بالأفعال ولا تدخل على غيرها، إذا قلنا إن الحروف لاعلامة لها، بل هي تعرف بعدم صلاحية أي شي من العلامات الأخرى بالدخول عليها فإنهم قد قالوا إن هذه الحروف أنواع منها ما يختص بالدخول على الأسماء، وبعضها يختص بالدخول على الأفعال، وبعضها مشترك بين الأسماء والأفعال، وإذا كان الحرف خاصاً بالدخول على الأسماء فالأصل فيه أن يعمل فيها الجر، وإذا كان خاصاً بالدخول على الأفعال فالأصل فيه أن يعمل فيها الجزم، وإذاكان مشتركا بين الأسماء والأفعال فالأصل ألا يعمل شيئا.

فأنا هنا أذكر الأصل فمعنى ذلك أنه قد يخالف الأصل، اسمع إلى بعض المخالفات لهذا الأمر:

مخالفات: بعض الحروف يختص بالدخول على الأسماء ومع ذلك لايعمل فيه شيئاً، مثل كلمة أل فإنها تدخل على الأسماء ولا تغير فيها شيئا.

وهناك مخالفة ثانية، حروف تختص بالدخول على الأفعال كان حقها أن تعمل فيها الجزم ومع ذلك عملت شيئاً آخر وهو النصب، وذلك كنواصب الفعل المضارع (أن ولن وكي إذن وحتى) فالأصل أنها مادامت خاصة بالفعل المضارع أنها تجزمه، لكنها لم تجزمه ولكن جاءت ناصبة له.

وهناك حروف مختصة بالدخول على الأسماء وقد عملت فيها غير الجر، مثل (إن وأخواتها) فهي لا تعمل فيها الجر في الأسماء، وإنما تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، هذه بعض المخالفات لبعض الأصول التي ذكرناها.

◄ **ما الأشياء التي جاءت على الأصل ؟** مثلا حروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء وتعمل فيها الجر، ولم وأدوات الشرط تختص بالدخول على الفعل المضارع وعملت فيه الجزم و جاءت على الأصل، فالحروف هذا حالها مرة تعمل ومرة لاتعمل ولكن الأصل فيها هو ماذكرت وهو أنها إذاكانت خاصة بالأسماء تجر وإذاكانت مختصة بالأفعال أنها تجزم وإذاكانت مشتركة فلا تعمل شيئاً.

الحلقة (٨)

أنواع الفعل بعد أن عرفنا علامات الفعل سنذكر أنواعه ثم نذكر بعد ذلك علامات الحرف

أنواع الفعل: يقسم النحويون الفعل ثلاثة أقسام: فيقولون هو الفعل الماضي والمضارع والأمر فهم يبدؤون في الغالب في الفعل المضارع، يقولون سبب البدء فيه.

١- أنه يخالف أخويه لأن الفعل الماضي والفعل الأمر كلاهما مبني والفعل المضارع معرب.

٢- يقولون أن الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته للأسماء، ويقولون أيضا أن الأسماء أشرف من الأفعال والحروف، من أين يأتيها هذا الشرف؟ لإنك تستطيع أن تكوّن جملة تامة من اسمين دون أن تدخل معها فعلا ولا حرفا، ولا تستطيع أن تكون جملة تامة من فعلين، ولا من فعل وحرف، ولا من حرفين، فثبت من هذا أن الاسم أشرف، ويقولون إن الفعل المضارع اكتسب شرفيته من مشابهته للاسم.

ويسأل السائل فيما يتشابه الفعل المضارع والأسماء؟ الجواب

١- أنه يشبهه كونه معرباً

٢- بأنه يقع في المواقع التي تقع فيها الأسماء، و معلوم أن الاسم قد يقع مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا، وكذلك يقولون أن الفعل المضارع قد يقع صفة، وقد يقع خبرا، وقد يقع حالا، وهذه الصفات اختص بها الفعل المضارع ومن أجل هذه الصفة أشبه الأسماء في كونه معربا.

والآن نتحدث عن هذه الأفعال وأحكامها الإعرابية، فنقول وبالله التوفيق نبدأ كما بدأ ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك" إذ بدأ عن الحديث عن:

١-**الفعل المضارع**: علامته أن يقبل دخول لــم عليه، ولم لا تدخل على غيره أبدا.

وأضيف أن هناك بعض الأحرف لا تدخل إلا على الفعل المضارع وهي السين و"سوف" و "لن"، فإن هذه الحروف تختص بالدخول على الفعل المضارع ولا تدخل على غيره، فإذا وجدت الكلمة مقترنة أو مسبوقة بـ"لم"، كقولك "لم يذهب" أو "لم يرجع"، أو مسبوقة بـ"لن"، {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى } أو مسبوقة بالسين أو سوف فاعلم أنها فعل مضارع،{ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ } يكفي هذا فعل مضارع بدليل تقدم السين على الفعل، { وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ } "يعلمون" فعل مضارع بسبب تقدم سوف عليه، ولم يجيء ولم يذهب ولم يحضر.....إلى آخره كل هذه دلالة على واضحة على أن ما بعدها فعل مضارع، وهذه حروف مختصة بالدخول على الفعل المضارع.

في بعض الأحيان تكون الكلمة دالة على معنى الفعل المضارع، ما هو معنى الفعل المضارع ؟ حصول الفعل بالزمن الحاضر أو في الزمن المستقبل يعني أن كل فعل مضارع صالح لأن يدل على أنه يحصل الآن أو سيحصل في المستقبل، في بعض

الأحيان يتخلص الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال، وذلك إذا تقدمت عليه "لن" مثل "لن أذهب" وإلا أصل أذهب تصلح لأن تكون الآن لكن لما تدخل عليه لن ينصرف إلى المستقبل وكذلك إذا دخلت عليه "السين" أو "سوف" فإنهما يخلصان الفعل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل، هذه السين وسوف ولن.

"لم" حين تدخل على الفعل المضارع هل يبقى على الدلالة على الحالة أو الاستقبال؟ لا بل ينصرف إلى الماضي وهل هذا من دلالة الفعل المضارع؟ لا الأصل فيه أن يدل على الحالة والاستقبال ولكن عندما تدخل عليه "لم" فإنها تحول معناه إلى الماضي ولذلك يسمون "لم "حرف نفي وجزم وقلب. حرف نفي تنفي الكلام الذي بعدها، وحرف جزم تعمل فيه الجزم، وحرف قلب تقلب معناه من الحاضر والمستقبل إلى الماضي، فأنت إذا قلت لم أذهب يعني لم يحصل مني ذهاب في الزمن الماضي.

الفعل المضارع له حالات:

١- إما أن يكون دالا على الحال وهو الأصل، أو أن يكون دالا على المستقبل، إذا قلت أقوم فمحتمل أنك تقوم الآن أو بعد قليل أو بعد مدة.

٢- أحيانا يصير دالا على المستقبل فقط، وذلك عندما تدخل عليه لن أو السين أو سوف.

٣- أحيانا يكون بمعنى الفعل الماضي أو يدل على معنى الزمن الماضي، إذا دخلت عليه لم.

هذا هو الفعل المضارع وعلامته أن يقبل دخول "لم" عليه فهل يوجد من الكلام ما يتضمن الفعل المضارع ولكنه لا يقبل دخول لم عليه؟ قالوا: نعم يوجد حينما تقول أف، قال الله تعالى : {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ }الحاصل أن كلمة "أف" بمعنى "أتضجر" وهذه تتضمن أن أتضجر الآن أو في المستقبل، لكن هل يجوز أن تدخل عليه لم؟ لا، لا يجوز، إذن أنت قبل قليل تقول أن ما يدل على المضارع هو ما يقبل دخول لم عليه أقول نعم، لكن أنا أقول الآن الفعل المضارع هو الذي يقبل دخول لم عليه، أما إذا دل على معنى المضارع ولم يقبل دخول لم عليه يسمى اسم فعل مضارع، هل عندك أسماء أخرى تدل على معنى المضارع ولا تقبل دخول لم عليها؟ نعم عندي مثلا كلمة " وَيْ" بمعنى أتعجب، و أُوَّه بمعنى أتوجع، وأف بمعنى أتضجر، وكل هذه بمعنى الفعل المضارع، ولا تسمى أفعال مضارعة لأنها لا تقبل دخول لم عليها، لذلك تسمى اسم فعل مضارع.

مرة ثانية الفعل المضارع هو الذي يقبل دخول لم عليه، ويدل على الحاضر أو المستقبل، وأما إن دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع لكنها لم تقبل دخول "لم" عليها فهي اسم فعل مضارع.

◄ **ماحق الفعل المضارع؟** حقه أن يكون معرباً.

ولا يبنى إلا في حالتين: وهما إذا دخلت عليه نون التوكيد المباشرة فيبنى على الفتح، أو دخلت عليه نون النسوة فيبنى على السكون، قال تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ} يتربص هذا فعل مضارع حقه أن يكون مرفوعا لأنه لم يدخل عليه جازم أو ناصب، لكن لاتصاله بنون النسوة صار مبنيا على السكون،

وقال تعالى {لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ} نسفع: هنا فعل مضارع وهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، الفعل المضارع حقه أن يكون معربا يعني إما مرفوعا أومنصوبا أو مجزوما، وذلك إن تقدمت عليه أداة نصب كقوله تعالى (لَنْ نَبْرَحَ)، وإن تقدم عليه أداة جزم كقولك (لم أذهبْ)، وإن لم يتقدم عليه فحقه أن يكون مرفوعا مثل (أذهبُ إلى المسجد).

٢- الفعل الماضي: الفعل الماضي حقه أن يكون مبنياً، **علامة الفعل الماضي ما هي؟**

علامته قبول دخول التاء عليه، أي تاء؟ هي تاء الفاعل، وسبق أن ذكرنا أنها إما أن تكون للمتكلم أو للمخاطب أو

للمخاطبة، أو تاء التأنيث الساكنة فتقول ضربتُ، أو ضربتَ، أو ضربتِ، وتقول أيضاً ضربَتْ، وذلك إذا لحقت بالفعل تاء التأنيث الساكنة، فالفعل الماضي علامته أنها تدخل عليها التاء بنوعيها، إما تاء الفاعل وهي ثلاثة أقسام، وإما تاء التأنيث الساكنة.

تاء الفاعل متحركة، وهي اسم، وتاء التأنيث ساكنة، وهي حرف.

في بعض الأحيان تكون الكلمة متضمنة معنى الفعل الماضي، ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها وكنا نقول أن علامة الفعل الماضي هي قبول التاء فإن التاء هذه في بعض الأحيان لا يصح دخولها على بعض الكلمات مع كونها متضمنة معنى الفعل الماضي، ويقال فيه مثل ما قيل قبل قليل مثل أف و وي وأوّه. يقال هنا الكلمة التي تدل على معنى الفعل الماضي ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها هذه تسمى اسم فعل ماض.

مثل قوله تعالى (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) هيهات تدل على بَعُدَ، وبعد فعل ماضي، ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها، فنعدها اسم فعل ماضي، أما كونها اسم فلأنها ليست قابلة لعلامة الفعل الماضي، أما كونها اسم فعل ماضي فتضمنها معنى الفعل الماضي، ومثل شتان بمعنى افترق، وافترق فعل ماضي بدون شك، تقول افترقت، وافترق يقبل التاء، شتان بمعنى افترق فنسميه اسم فعل ماض وبالمناسبة شتان و" وي" و"أف" وأوّه هذه أسماء لكنها مبنية، معنى هذا أنها لا تتغير حركتها، الحاصل أن الفعل الماضي علامته قبول التاء سواء كانت تاء التأنيث أو تاء الفاعل، وأنه مبني، والكلمة حين تتضمن فعل الماضي ولكنها لا تقبل التاء فتسمى اسم فعل ماضي.

الفعل الماضي باتفاق النحويين مبني دائماً على الفتح، تقول ذهبَ وضربَ وشربَ وسافرَ واقتتلَ القوم وتشاجرَ الرجال، كلها أفعال ماضية مبنية على الفتح، ولكن هناك إشكال تقول: قرأْتُ وتجد أن الهمزة ساكنة، وتقول قرؤُوا أو ذهبُوا فتجد أن الهمزة والباء مضمومان فكيف تقول أن القول الصحيح أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وهو كما ترى ليس مبنيا ؟ لا في قول ذهبت، ولا في قول ذهبوا فإن الهمزة والباء مضمومان؟ نحن لازلنا على قولنا ولكن قالوا الفعل الماضي حقه أن يكون مبنياً على الفتح لكن إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وهو تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء الغائب و نا المتكلمين ونون النسوة متى ما اتصل به أحد هذه الضمائر الخمسة فإنه يسكن آخره ألا تقول أنه مبني على الفتح ؟ بلى ولازلت على كلامي ولكنه هنا تُرك الفتح لكراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

أين هذه الأربعة المتحركات ؟ أنت قلت ذَ هَـ بَ وتاء المتكلم متحركة، فهل تقول ذَهَبَتُ ؟ فتتوالى أربعة متحركات في شيء كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل كأنه كلمة واحدة فيُسَكِنون الحرف الذي قبل تاء الفاعل أو قبل نون النسوة أو قبل نا الفاعلين يسكنونه كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

وضربوا فما تقول فيها ألم تقل أنها مبنية على الفتحة ؟ قالوا: إن واو الجماعة يجب أن يكون ما قبلها مضموما فلكي يتخلصوا من المشكلة أبدلوا الفتحة ضمة، فإعراب ضربوا تقول ضرب فعل ماضي مبني على الفتح وإنما ضم آخره لمناسبة واو الجماعة، وتقل في ضَرَبْتُ ضرب فعل ماضي مبني على الفتح وإنما سكن آخره كراهة توالي أربعة متحركات، أو تقول وإنما سكن آخره لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

هذا قول المحققين، أما قول غير المحققين وهو قول قوي ويقال للطلبة المبتدئين تيسيرا لهم يقال لهم الإعراب وهو أن يقال الفعل الماضي مبني على الفتح، غالبا فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون وإذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم والأصح: أن يقال الفعل الماضي الغالب فيه إذا لم يتصل به شي أو اتصلت به ألف الاثنين أو تاء التأنيث فهو مبني على

الفتح فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون وإذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم.

٣- فعل الأمر: **فعلامته مكونه من أمرين:**

الأول **الدلالة على الطلب** والثاني **قبول نون التوكيد**، فإذا اجتمع فيه هذان الأمران فهو فعل أمر وإذا نقص أحدهما فليس بفعل أمر، فالدلالة على الطلب كقولك اضرب هذا يدل على الطلب، وأما قبول نون التوكيد كقولك اضربنَّ، فهذا يدل على أن هذه الكلمة فعل أمر جمع بين الأمرين للدلالة على الطلب وقبوله نون التوكيد وأنه

١- بعض الأحيان تقبل الكلمة نون التوكيد ولكن لا تدل على الطلب فهي حينئذ فعل مضارع كقولك: ليقومن محمد أو ليضربن عبدالله.

وفي ٢- بعض الأحيان يدل على الطلب ولكن لا يقبل نون التوكيد، فحينئذ يسمى اسم فعل أمر، كقولك نزالي يعني انزل و تراكي اترك ،وصه بمعنى اسكت و مه اكفه وايه بمعنى زد، هذه كلها لا تقبل نون التوكيد ولكنها تدل على الطلب فتسمى اسم فعل أمر.

◄ **كيف نعرب فعل الأمر؟** فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، اجلس مبني على السكون اجلسوا مبني على حذف النون اتق الله مبني على حذف حرف العلة.

الحلقة (٩)

بداية المعرب والمبني

الحديث الآن عن المعرب والمبني ثم الحديث عن الإعراب والبناء.

المعرب : هو الذي يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، **والمبني** : بعكسه أي الذي لا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل.

المعرب: مثلا إذا قلت هذا قلم ورأيت قلما وكتبت بقلم، كلمة قلم هي الكلمة المعربة، وقد تغيرت، فمرة مرفوعة لما قلت هذا قلم لكونها خبرا، ثم كانت منصوبة في قولك رأيت قلما لأنها مفعول به، ثم صارت مجرورة بقولك كتبت بقلم، والسبب في هذا التغير دخول العوامل عليها، فإذا كانت العوامل تأثر بالكلمة تأثيراً مباشراً فهي معربة.

وأغلب ما يكون الإعراب في **الأسماء** وأما **الأفعال** فالأصل فيها البناء لأنها ثلاثة أقسام:

الماضي وهو باتفاق مبني و**الأمر** والأصح فيه أنه مبني ويأتي **المضارع** وهو المعرب لمشابهته للأسماء الحاصل أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، والأسماء قد يكون بعضها معربا وقد يكون بعضها مبنياً، سنتحدث عن المعرب بشكل عام فنقول المعرب هو الذي يتغير آخره كما حصل في كلمة قلم إذ أنها مرة صارت مرفوعة ومرة صارت منصوبة ومرة صارت مجرورة وذلك بسبب ما دخل عليها من عوامل.

المبني وهو الذي لا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، فأنت تقول مثلا في كلمة من وهي اسم موصول مبني على السكون تقول جاء من أحبه ورأيت من أحبه ومررت بمن أحبه تغيرت عليها العوامل الثلاثة، مرة كان هناك عامل يستحق ما بعده أن يكون مرفوعاً، ومع ذلك لم يتغير آخر كلمة من، بل جاءت ساكنة، ومرة أدخلنا عليه كلمة تحتاج إلى منصوب إذ هو بموقع المفعول به في قولنا رأيت من أحبه ومع ذلك لم يتغير آخره بسبب تغير العامل، ثم قلنا مررت بمن أحبه فمن هذه بقيت على حالها ولم تتغير.

◄ **ما الإعراب والمبنى ؟** الإعراب نتيجة والمبنى نتيجة.

أما الإعراب فهو هذا الأثر، يعني الحركة التي تقع في آخر الكلمة المعربة، وتعريفه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، يعني يأتي بسبب العامل وأين يكون؟ في آخر الكلمة، لما قلنا جاء زيدٌ، كلمة زيدٌ هنا جاءت مرفوعة، الحركة التي في آخر زيد هي الإعراب وهي الأثر، ولما نقول رأيت زيداً، التنوين النصب هذا هو الأثر وهو الإعراب، وكذلك في قولك جاء من أحبه و رأيت من أحبه ومررت بمن أحبه هذا هو البناء، والبناء ثابت لا يتغير فهو لا يتأثر ولا يتغير بسبب ما دخل عليه من العوامل.

الأصل في الأسماء أنها معربة، يعني الأصل فيها أنها يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من العوامل، ومادام أنا قلنا أن هذا هو الأصل فلابد للأصل من فرع، معنى ذلك أن الفرع أو القليل في الأسماء أن تكون مبينة ومعنى ذلك أنها تصبح ثابتة على حركة واحدة لا تتغير مهما أدخلت عليها من عوامل.

فما السبب في أن الأسماء الأصل فيها أن تكون متغيرة الآخر؟ **السبب** : في ذلك أن الأسماء يعبر فيها عن الحاجات وأحيانا يكون هذا الاسم فاعلا ويكون مفعولا به أو تمييزا أو حالاً أو نحو ذلك وهذه كلها أشياء تلزم في الاسم أن يتغير آخره حتى نعرف المقصود به.

◄ هل يمكن أن يكون في الأسماء مبني ؟

نعم وهي من حيث التعداد كثيرة لكن الأكثر والأغلب في الأسماء أنها معربة يعني يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من العوامل.

أولاً: نعدد هذه الأسماء المبينة حتى تعرف متى ما جاء اسم من هذه الأسماء أنه مبنى وأنه لا يتأثر بالإعراب فمن الأسماء المبنية:

١- الضمائر والضمائر كلها مبنية دون استثناء والضمائر بعضها متصل وبعضها منفصل وكلها على نوعيها مبنية، الضمير المتصل على سبيل المثال التاء وهي تاء المتكلم مثلا، والضمير المتصل مثاله ناء الفاعلين وياء المتكلم وهكذا مجموعة من الضمائر كلها مبنية ثابتة لا تتغير.

لنضرب مثالا: ناء الفاعلين تقع في مرة في محل رفع ومره في محل نصب ومرة في محل جر، ومع ذلك شكلها وضبطها لا يتغير انظر لقوله تعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا} ناء في ربنا في موضع جر لأنها مضاف إليه، وإننا ناء هنا في محل نصب لأنها اسم إن، و"نا" في سمعنا في محل رفع لأنها فاعل، الحاصل أن" نا" الفاعلين لم تتغير.

الأول من المبنيات من الأسماء هو الضمائر سواء متصلة أم منفصلة فإنه لا يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من عوامل، والضمير المنفصل على سبيل المثال نحن (نحن مجتهدون) نحن مبتدأ مبني على الضم في محل رفع.

{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} "نا" في محل نصب ونحن توكيد لها وهي أيضا في محل نصب، (مررتَ بنا نحن) "نا" في محل جر، ونحن تأكيد لها في محل جر ولم تتغير كلمة نحن.

٢- أسماء الإشارة (هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء)، وأسماء الإشارة كلها مبنية **حتى قولك** هذان وهاتان فإنهما على الرأي الصحيح مبنيان.

٣- الأسماء الموصولة كل الأسماء الموصولة مبنية سواء الأسماء الموصولة المشتركة أو الأسماء الموصولة الخاصة.

ما الأسماء الموصولة ؟من أمثلتها الذي التي اللذان اللتان الذين الآتي اللائي من وما وذو الطائية وأي، وغيرها، كلمة **أي** إذا جاءت موصولة فإنها على الأغلب معربة إلا في موضع واحد فقط وهو أن تضاف ويحذف صدر صلتها **نحو قول الله تعالى** {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا}

٤- أسماء الشرط كلها مبنية ماعدا كلمة واحدة وهي كلمة أي.

٥- أسماء الاستفهام كلها مبنية ماعدا كلمة أي.

٦- أسماء الأفعال: مثل: "شتان" ومثل: " وي" ومثل: "صه" "نزالي" هذه أيضا من الأسماء المبنية.

٧- بعض الظروف: مثل: إذ وهي للزمن الماضي، وإذا وهي للزمن المستقبل، وقد تتضمن أحيانا معنى الشرطية، وحيث وهذه أيضا من المبنيات، لكن لابد أن نعرف إذا كان الأصل في الأسماء أنها معربة فلماذا تبنى؟

تبنى الأسماء إذا أشبهت الحروف، كيف تشبه الحروف **قال: أنواع الشبه أربعة بين الأسماء والحروف،** ابن مالك رحمه الله في ألفيته ذكر أن أنواع الشبه أربعة فقال:

والاسم منه معرب ومبني　　لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا　　والمعنوي في متى وفي هنا
وكنياية عن الفعل بلا　　تأثر، وكافتقار أصِّلا

ابن هشام في "أوضح المسالك" جعل أنواع الشبه ثلاثة لكنه وافق ابن مالك في الشبه الأول والشبه الثاني، وأما الشبه الثالث وهو النيابي والشبه الرابع وهو الشبه الافتقاري فقد جعلهما تحت عنوان الشبه الاستعمالي، ثم قسم هذا الشبه الاستعمالي قسمين، فتبين بذلك أنهما متفقان في الحقيقة على أن أنواع الشبه أربعة.

أولاً: الشبه الوضعي هو أن تكون الكلمة أو الاسم المبني موضوع على حرف واحد أو على حرفين، بعضهم يرى أن يكون الحرف الثاني ساكنا يعني ليس مجرد أن يكون على حرفين فقط بل يكون الحرف الثاني ساكنا وهذا هو الصواب، وهذا في الأغلب يكون في الضمائر المتصلة، وقد يكون في غيرها، لكن في الأغلب يكون في الضمائر المتصلة، مثل الكاف من أكرمك و الكاف من مررت بك أو هذا لك أو أنك أو الياء ياء المتكلم أو ياء المخاطبة أو تاء الفاعل أو ألف الاثنين أو نون النسوة، كل ضمير من هذه الضمائر موضوع على حرف واحد، يضاف إليها مثلا كلمة نا، فإنها ضمير متصل ومبني بشبهه للحروف شبها وضعيا.

هل الحروف في وضعها موضوعة على حرف واحد أو على حرفين؟ نعم هذا هو الغالب في الحروف أن تكون كذلك، لكن قد تكون على أكثر من حرفين ولكنه قليل، مثل كلمة لعل فإنها مكونة من أربعة أحرف، وأن الحرف المشدد عبارة عن حرفين اللام والعين واللام الثالثة مشددة فهي عبارة عن حرفين، فالضمائر تشبه الحروف شبها وضعيا وهذا هو الغالب في الضمائر، وهذا هو سبب بنائها.

وأيضاً في الشبه الوضعي أن كلمة أب وأخ ودم ويد هذه كلمات معربة مع أن كل واحدة منها موضوعة على حرفين، فلماذا لم نحكم عليها بأنها مبنية؟ لأنها أشبهت الحروف شبها وضعيا؟ قال في الصحيح هذه ظاهرها أنها فعلا مكونة من حرفين، ولكن الواقع والصحيح أن كل واحدة من هذه الكلمات أصلها ثلاثي كيف هذا؟ قال إذا أردت تعرف ما أصل الكلمة فاعمد إلى عدد من الأمور منها أن تثنيها، انظر إلى كلمة أب حين تثنيتها تقول أبوان، وكذلك كلمة أخ تقول أخوان، من أين جاءت هذه الواو؟ قال هذه التي حذفت بالمفرد رجعت إليها بالتثنية، وتثنية الأسماء تعيد الاسم إلى أصلة، إن كان حذف منه شيء عاد، وإن كان قد قلب إلى حرف آخر عاد إلى ما كان عليه، فمثلا حينما تقول عصى هذه الألف ما أصلها؟ أصلها واو وعندما نثنيها نقول عصوان، وهكذا هدى هذه فيها ألف ثالثة حين تثنيتها تقلبها إلى ياء، فحينئذ عرفنا أن التثنية تعيد الأسماء إلى أصولها،

ثانيا: الشبه المعنوي وقد عرفه ابن هشام بقوله "الشبه المعنوي هو: أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف"، لكن هل يلزم أن يكون له شبيه في الحروف في المعنى؟ يعني وضعت العرب له حرفاً؟ لا، لأنه في بعض الأحيان يأتي من الأسماء ما يتضمن معنى الحرف مع أن العرب لم تضع له حرفاً، فأما ما وضعت له العرب حرفا، يعني يأتي الاسم فيشبه الحرف شبها معنويا، يعني معناه موجود في الحروف، وقد وضعت له العرب حرفا فذلك في موضعين: أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

فإن أسماء الاستفهام وضعت لها العرب حروفا بل حرفين فقط، والبقية كل ما يدل على الاستفهام فهو اسم ماعدا حرفين ما هما؟ الهمزة إذا قلت أتقول؟ أو أأنت موجود؟ (أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون) الهمزة فيها كلها حرف، وهو يدل على الاستفهام، والحرف الثاني هو هل، وهل حرف وليست اسم، وقد أشبهها في المعنى أسماء الاستفهام الأخرى، لأن كل أدوات الاستفهام أسماء، ما عدى هاتين الكلمتين، أعني الهمزة وهل، فإنهما حرفان، فقد أشبهت الأسماء الأخرى من أسماء الاستفهام هذين الحرفين في المعنى لأن معناهما واحد.

يبقى عندنا اسم واحد يدل على الاستفهام **وهو معرب** وهو كلمة أي. سؤال لماذا أعربت دون بقية أخواتها ؟
الجواب: لأنها ملازمة للإضافة، لابد أن تكون كلمة أي مضافة، فإن حذف المضاف إليه عوضت عنه بالتنوين، اسمع إلى قول الله تعالى: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ}، أي هنا اسم استفهام وهي مرفوعة وعلامة رفعها الضمه الظاهرة على آخرها، معنى ذلك أنها معربة، وتقول أيَّ رجل قابلت وبأي رجل مررت، انظر إلى كلمة أي في هذه المواضع، فقد أثرت عليها العوامل التي دخلت عليها، مع أنها في المواضع الثلاثة اسم استفهام، فإذن كلمة أي دائما معربة دون بقية أسماء الاستفهام والسبب لذلك ملازمتها للإضافة.
ننتقل إلى أسماء الشرط كل ما يدل على الشرط فهو اسم ماعدا
١- إنْ حرف باتفاق
٢- إذما فيها خلاف والصحيح أنها حرف.
٣- مهما فيها خلاف والصحيح أنها اسم.
وبقية الأدوات كلها أسماء وكلها مبنية، ماعدا كلمة واحدة وهي كلمة أي، كما ذكرنا في أسماء الاستفهام، فإن كلمة أي معربة دون بقية أسماء الشرط، ولو سألك سائل فقال لك أن أي اسم شرط وقد أشبهت الحروف ماذا أشبهت؟ أشبهت إنْ الشرطية التي باتفاق أنها حرف، أشبهتا في أي شيء؟ أشبهتها في المعنى لأن معناهما واحد، فلم أعربت دون بقية أسماء الشرط؟ والجواب هو الذي ذكرناه قبل قليل في أي الاستفهامية: لأنها ملازمة للإضافة والإضافة من خصائص الأسماء.
صار عندنا الشبه المعنوي الذي ذكرناه في هذه الحلقة إنما هو يكون في أسماء الشرط ويكون في أسماء الاستفهام.
بقي نوع واحد من الشبه المعنوي والعرب لم تضع له حرفا وهو أسماء الإشارة أسماء الإشارة تشبه الحروف شبها معنويا هذا وهذه وهؤلاء وهذان وهاتان سبحان الله ماالشبه المعنوي ؟ لأي حرف تشبه ؟ قال الإشارة مثل التنبيه، ومثل النداء، والتنبيه والنداء لها حروف، لكن الإشارة لم تضع لها العرب حرفا ومع ذلك فقد بنيت أسماء الإشارة لأنها أشبهت الحروف شبها معنويا، وقد أشبهت حرفا لكن العرب لم تضع هذا الحرف.
إذن الشبه المعنوي ثلاثة أقسام إما أسماء الإشارة، وإما أسماء الاستفهام، وإما أسماء الشرط.

الحلقة (١٠)

ملاحظة: **نحن مسؤولون عما قاله ابن هشام، ولسنا مسؤولين عما قاله ابن مالك**
ثالثاً: الشبه الاستعمالي **أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف،** كأن ينوب عن الفعل فيؤثر ولايتأثر، **هذه عبّر عنها ابن مالك بقوله (وكنيابةٍ عن الفعلِ)** أو يعمل عمل الفعل ولا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، أو أن يفتقر -يعني يحتاج- الإسم إفتقارا متأصلا -يعني دائماً- إلى جملة.
رابعاً: الشبه النيابي الجزء الأول من الشبه الاستعمالي على ماذكر ابن هشام رحمه الله، فهو أن ينوب الاسم عن الفعل فيؤثر- يعني فيعمل- عمل الفعل، ولايدخل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، هذا يشمل نوعين من الأسماء المبنية وهما اسم الفعل واسم الصوت، اسم الصوت، هذا قليل من يستعمله، وهو أصوات الأشياء وليس المقصود به حفيف الشجر ليس هذا، وإنما هو تمثيل أصوات الحيوانات وبعض الأشياء الجامدة، كوصفهم لصوت الغراب بقولهم (غاق)، أو وصفهم انكسار شيء ما بقولهم (قط) فهذا يسمونه اسم صوت، وهذا مبنيٌ ما السبب ببنائه؟ قالوا بني لمشابهته اسم الفعل، وهو الذي يعمل عمل الفعل ولا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه.

اسم الفعل: وهو كثير ومنه اسم الفعل الماضي وأقل منه اسم الفعل المضارع، وأكثر منهما اسم فعل الأمر، نمثل لها أما **اسم الفعل الماضي**: فنحو شتان وهيهات هذان اسمان أصلهما اسمان، وهما مبنيان، وهما يعملان عمل الفعل، وهما لا يدخل عليهما العوامل، فلا تستطيع أن تقول مررت بهيهات حتى يدخل عليها عامل وهو حرف الجر، ولا تقول إن هيهات كذا وكذا، ولا شتان كذلك لا تدخل عليها إن ولا لعل ولا حرفاً من حروف الجر، فلذلك لاتدخل عليها العوامل أصلاً، وإن دخلت فإنها لاتؤثر فيها افتراضا.

اسم الفعل المضارع: هو الذي يؤدي معنى الفعل المضارع ولكنه ليس على صورة المضارع، لأن صورته لها أوزان محددة، هذا ليس على هذه الصور وهذا نحو كلمة (وي) فمعناها أعجب، هذه كلمة (وي) لا تدخل عليها العوامل، في حين أن أعجب تدخل عليها العوامل، تقول مثلاً لن أعجب فتؤثر فيها وتقول لم أعجب أثرت فيها، أما كلمة (وي) فإنها تؤدي معنى كلمة أعجب ولا تدخل عليها العوامل فلا تقول لم وي مثلاً ولا لن وي، كذلك، إذن هذه أسماء أفعال، أيضاً من أسماء الأفعال المضارعه كلمة (أف) وهي بمعنى أتضجر وفي الوقت نفسه لا تدخل عليها العوامل المؤثرة وهي في الوقت نفسه تعمل عمل الفعل، وعمل الفعل أن يرفع فاعل على الأقل، قد يكون مكتفياً فقط بالفاعل، مثل جلس، وقد ينصب مفعولاً واحداً مثل ضرب، وقد ينصب مفعولين مثل علم، وقد ينصب ثلاثة مفعولات مثل أعلم: أعلمت زيداً صالحاً مجتهداء زيداً مفعول أول، صالحاً مفعول ثاني، ومجتهداً مفعول ثالث.

اسم فعل الأمر : كثير منه (صه) بمعنى أسكت و (مه) بمعنى أكفُفْ و(إيه) بمعنى زد ومنه شيء قياسي وهو أن تصوغ من الفعل العادي مثل ضرب أو ترك أو جلس على وزن فَعَالِ، فتقول مثلاً في نزل نزال يعني إنزل وفي جلس جلاسِ يعني اجلس وفي ترك تراكِ يعني اترك هذه يرى بعضهم أنها قياسيه يعني أنه يجوز لك أن تصوغ من الفعل على وزن فَعاَلِ بفتح الفاء ثم بفتح العين ثم ألف ثم لام تكوم مبنية على الكسر، وبعضهم يرى أنها ليست بقياسية يعني لاتصلح بجميع الأفعال، والصحيح أنها قياسية أو على الأقل قريبه جداً من القياس يعني أنها تجوز بمعظم الأفعال أن تصوغ منها هذا الوزن. هل تستطيع أن تقول ضراب محمداً ؟ نعم تستطيع أن تقول ذلك معنى هذا أنها عملت عمل الفعل تماماً، فرفعت الضمير المستتر وهو فاعل، ونصبت المفعول به، إذن هذه تعمل عمل الفعل ولكن لا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها.

الجزء الثاني من الشبه الإستعمالي :أو كما سماه ابن مالك بالشبه الافتقاري

الشبه الافتقاري: هو أن يفتقر الإسم إفتقاراً متأصلاً إلى جملة

يفتقر: معناها يحتاج، **افتقاراً متأصلاً**: يعني دائماً، إلى جملة: يعني إلى شيءٍ يلحقه، وهذا الشيء يكون جملةً، فما هو هذا الشيء الذي يفتقر دائماً إلى جملةٍ تتمه أو يتم به معناه؟ هو (إذ) وهي تدل على الزمن الماضي، و(إذا) وهي تدل على الزمن المستقبل، وكلمة (حيث) فمثلاً تقول: جلست إذ جلس محمدٌ، يعني حين جلس بالزمن الماضي ولا يصح لك أن تقول جلست إذ، ولا يصح لك أن تقول جلست إذ محمدٌ أو إذ زيدٌ ما يمكن، لكن لو أكملت الجملة مثلاً جلست إذ السياره مارةٌ، حينئذٍ استوفت الكلمة ما تحتاج إليه وهي تحتاج إلى كلمة تلحقها وإلا فإنها لا تصح أن تكون فهي تفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة، وإذا مثالها "إذا" جاء محمدٌ أكرمتك، إذا جاء لا يتم معنى كلمة "إذا" حتى تضيفها إلى جملةٍ وهذه الجملة هنا هي كلمة جاء محمدٌ أو جاء زيدٌ أو جاء صالح، إذن هذه يعرّفها بعض النحويين فيقول إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرطية، ويقف عند هذا الحد وبعضهم يقول: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوب بجوابه، خافضُ لشرطه يعني أن فعل الشرط مضاف إليه فيصير خافضاً له، منصوب بجوابه مادام ظرفاً، فهو يحتاج إلى شيء

ينصبه فهو حينئذٍ منصوب بجواب الشرط.

وهذا فيه خلاف هل هو منصوب بفعل الشرط أو منصوب بجواب الشرط؟ ولابن هشام نفسه صاحب (أوضح المسالك) في كتابه (مغني اللبيب) حديثٌ جميلٌ عما يقوله المعربون في إعراب إذا التي يقولون أنها إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوب بجوابه.

(حيث) هل يجوز لك أن تقول: (جلست حيث محمدٍ) فتضيف كلمة حيث إلى محمد وهو اسم مفرد؟ لا يجوز اسمع إلى قوله تعالى: (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام)، كلمة حيث هنا مبنية على الضم مع أنه سبقها مِنْ ولكنها لم تؤثر فيها لأن كلمة (حيثُ) حقها أن تكون مبنيةً على الضم وهذا بأشهر لغات العرب، وإن كان بعض العرب يقول حيثَ فيها، وبعضهم يقول حيثِ، وهذا قليل جداء ولكن الأعم في كلام العرب أن كلمة حيثُ مبنية على الضم.

لو سألك سائل: كلمة حيثُ ما السبب في بنائها؟ بنيت لافتقارها افتقاراً متأصلاً إلى جملة، **ولذلك لما ورد قول الشاعر:** أما ترى حيث سهيلٍ طالعاء فاكتفى بكلمة واحدة فجعلها مضافٌ إليه قالوا هذا للضرورة الشعرية، وأما حق حيثُ فهو أن تضاف إلى جملة، ولذلك ردوا هذا البيت أو أولوه أو جعلوه منسوباً إلى الضرورة الشعرية، فصار عندنا (إذ، إذا، حيث) ثم بقي الأسماء الموصولة، وهي لا يتم معناها إلا بذكر جملة تكون صلة لها.

المقصود هنا الموصولات الاسمية وهي غير الموصولات الحرفية، ماهي الموصولات الإسمية؟ هي نوعان:

١ – نوع خاص:كل لفظ منه يدل على معنى محدد وهي: الذي للمفرد المذكر، والتي: للمفردة المؤنثة واللذان: للمثنى المذكر رفعاً واللذين: نصباً وجراً واللتان: للمثنى المؤنث رفعا واللتين: نصباً وجراً والذين: لجماعة الذكور واللاتي أو اللائي: لجماعة الأناث، هذه يسمونها أسماء موصولة خاص.

٢ – الموصولة المشتركة فهي مثلاء (مَنْ) يقولون أن (من) صالحة للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث وهي في كل أحوالها مبنيةٌ على السكون، مثلها كلمة (ما) ومثلها (ذا) بشرطٍ، ومثلها (أي) الموصولة ومثلها (ال) الموصولة وهم على خلاف فيها، وهي كلها أسماء موصولة.

فجرب جاء الذي هل يمكن أن يستفيد منه معنى تاما؟ لا، إنما تستفيد إذا قلت جاء الذي قابلته أمس، ولذلك لا يجيزون في صلة الموصول أن تكون جملة طلبية مثلاً، لأن الجملة الطلبية معناها لم يحصل فيما مضى وإنما يحصل في المستقبل فلا يجوز مثلاً جاء الذي اضربه، لأنك تريد تعريف الاسم الموصول، والاسم الموصول لا يتم تعريفه **إلا** بصلته، فتقول: جاء الذي قابلته أمس، ولا يصح أن تقول: جاء الذي قابِلْه، لأن كلمة قابله لم يتحقق معناها في ما مضى، وإنما سيتحقق في المستقبل.

الخلاصة: الأسماء الموصولة كلها مبنية، وأن سبب بنائها هو شبهها للحروف، وأن هذا الشبه للحروف إنما هو شبه استعمالي على تحقيق ابن هشام رحمه الله، وعلى تحقيق ابن مالك هو يسمى بالشبه الافتقاري وذلك أنه يفتقر افتقاراء متأصلاء إلى جملة.

مجموعه من القضايا: الأولى: اللذان واللتان في حالة الرفع تكونان بالألف، وفي حالتي النصب والجر تكونان بالياء فتقول: جاء اللذان أحبهما، ورأيت اللذين أحبهما، ومررت باللذين أحبهما، ومثلها اللتان، فهل هذان الاسمان الموصولان مبنيان؟ أم هما معربان؟ لو قلت أنهما مبنيان لم يتغيرا، كان يلزمان صورةً واحدة، مثل أن تقول: جاء الذي أحبه ومررت بالذي أحبه، الذي هنا لم تتغير وإنما جاءت بصورة واحدة، فهل اللذان مبنية مع أنه تغيرت صورتها؟ أم أنها معربة فتقول أنها معربةٌ مرفوعة بالألف ومنصوبة ومجرورة بالياء؟

والجواب عن هذا أن يقال أن هناك خلافاً فجمهور النحويين يرون أن (اللذان، اللذين، اللتان، اللتين) أنها معربة، والسبب في أنها دون بقية الأسماء الموصولة معربة أنها رجعت إلى أصلها وهو الأسماء، والأصل فيها أنها معربة وفي أي ناحية رجعت؟ أنها وقعت على صورة المثنى أو أنها مثنيات، والتثنية كما ذكرنا من خصائص الأسماء.

والذي خالف العلماء هو محمد بن يزيد المبرد قال: بل اللذان واللتان واللذين واللتين مع كونها تختلف صورها رفعاً ونصباً وجراً مع ذلك فهي مبنية كيف؟ قال أوتي بصورة كلمة اللذان واللتان في حالة الرفع، وأوتي بهما في حالة النصب والجر مقترنه بالياء أو منصوبة بالياء، وليست منصوبة بل مبنية، ولكنها فيها الياء، لم يا محمد المبرد؟ قال: لأنها ليست مثنيات، لأنها لو كانت مثنى ما مفردها؟ مفردها الذي ما حق كلمة الذي حين تثنيها؟ حقها أن تقول اللذيان ولم يقول بذلك أحد، واللذيين ولم يقل بذلك أحد، واللتيان، فحين تثنية التي يلزم أن تكون الياء موجودة ولا تحذف، وكذلك قالوا في نصبها وجرها اللتيين ولم يقل بذلك أحد، وهذا رأيٌ في رأيي قوي، رحم الله المبرد ورحم جميع علماء المسلمين ودليله قوي وجمهور النحويين أخذوا الصورة الظاهرة، فقالوا مادام جاءت على صورة المثنى فهي معربة، أما المبرد فنظر نظرة أعمق من بقية جمهور النحويين فقرر أنهما على هاتين الصورتين لا يزالان مبنيين.

كلمة (يوم) في قوله سبحانه وتعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم هنا احتاجت إلى جملة ينفع الصادقين صدقهم، ولكن هذا الاحتياج ليس متأصلاً، يعني ليست دائماً محتاجة إلى جملة تكملها كما في كلمة الذين والذي والتي، فإذن هي معربة، لأن الاحتياج صحيح وهو في جملة واحدة أو في جملتين أو ثلاث لكنه ليس احتياجاً متأصلاً، فأردت التنبيه إلى هذا قبل أن نختم هذه الحلقة فلذلك إنها لا تزال على ما تستحقه وهو أنها معربة.

الحلقة (١١)

الفعل وما يستحقه من الإعراب والبناء بعد أن انهينا الحديث عن الأسماء وسأعيد جزءاً يسيرًا أو أذكر جزءًا يسيرًا متعلقا بالأسماء ثم نبدأ بعون الله تعالى في نوعي الفعل المعرب والمبني.

بقي من الأسماء القسم الثاني والأكبر جدًّا، وهو أن تكون معربة، هذا الإعراب قد يكون ظاهرًا وقد يكون مقدّرًا.

فأما الإعراب الظاهر فكقولك (جاءَ عبدُ اللهِ، و رأيتُ عبدَ اللهِ، و مررتُ بعبدِ اللهِ) فكلمة (عبد) عليها إعراب ظاهر لأنها مرة جاءت مرفوعة بالضمة، ومرة جاءت منصوبة بالفتحة، ومرة جاءت مجرورة بالكسرة.

أمّا الاسم المعرب إعرابًا تقديريًا فقد يكون الإعراب التقديري في كل الصور، وقد يكون في بعض الصور، ولكن نأخذ مثالا واحدا وهو كلمة (مصطفى) مثلاً فإنك تقول: جاءَ مصطفى، و رأيتُ مصطفى، و مررتُ بمصطفى، كلمة مصطفى هذه معربة مرفوعة، أين الضمة؟ أين الفتحة؟ أين الكسرة؟ غير ظاهرة في اللفظ ولكنها معربة بحركات مقدّرة فتقول (جاءَ مصطفى) مصطفى فاعل مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وكذلك رأيتُ مصطفى وكذلك مررت بمصطفى فإنها كلّها معربة بحركات مقدّرة، (رأيت مصطفى): منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدّرة على الألف و(مررت بمصطفى) كذلك مصطفى: مجرور وعلامة جره الكسرة المقدّرة عليه.

الفعل له نوعان: إما أن يكون مبنيّا وإما أن يكون معربا فما الأصل ؟

الأصل في الفعل أن يكون مبنياً، أم الأصل في الفعل أن يكون معربا؟

بعكس الأسماء، الأصل في الفعل أن يكون مبنيّا، يعني لا يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل هذا هو الأصل.

في حين أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ولذلك لمّا قسمنا الأفعال ونظرنا في المعرب والمبني منها، وجدنا أن الغالب

في الأفعال أنها مبنية.

فأما الفعل الماضي فهو مبني دائما باتفاق، مبني على الفتح مبني على السكون في بعض الأحيان، مبني على الضم في بعض الأحيان، المهم أنّه مبني، مع القول المُحَقِّقْ والمُحَقَّقَ وهو أن الفعل الماضي دائما مبنيا على الفتح، وإن سُكِّن آخره فلسبب، أو ضُمّ آخره فلسبب، لكنه لا يزال مع هاتين الصورتين لا يزال مبنيا على الفتح.

ورأينا أيضا أن فعل الأمر على الصحيح من الأقوال أنه مبني، وسننظر إن شاء الله في أمثلة كل هذه الأنواع، بقي من الأفعال نوع واحد وهو الفعل المضارع.

الفعل المضارع : معرب باتفاق ولا خلاف في ذلك، قالوا: لأنه أشبه الاسم.

وما معنى معرب؟ يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل حينما نمثل له سنذكر ذلك إن شاء الله.

الفعل الماضي : بناؤه على الفتح كما هو قول المحققين، فأنت تقول: أكلَ وشربَ وذهبَ وسافرَ وإلى آخره، هذه لا إشكال فيها لأن الفتحة ظاهرة على آخرها، لكن الإشكال حين تقول: جلسْتُ أو تقول: جلسُوا، آخر الفعل هو السين، السين مرة جاءت ساكنة، ومرة جاءت مضمومة، فماذا يقال فيها؟

طبعا يقال في ذلك على قول المحققين أنه لا يزال أيضا مبنيا على الفتح، وإنما سُكّن آخره لاتصاله بضمير الرفع المتحرك في قولك (جلسْت)، أو كراهية توالي أربع متحركات (جَلَسَ) والتاء متحركة، أربعة، فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، لأنه لابد لكل فعل من فاعل، طيب لا بد لكل فعل من مفعول به..؟

لا يلزم، ولذلك تجيء بعض الأفعال لازمة أصلا ما تنصب المفعول به مثل جلس، لا تقول جلست الكرسيَّ، بل تقول جلست على الكرسيّ، فما صار عندها مفعول به، وبعض الأفعال تأتي كما ذكرنا في الحلقة الماضية قد تأتي ناصبة لمفعول به واحد أو لمفعولين أو لثلاثة مفعولات، لكنّه لا يلزم حتى في الأفعال المتعدّية، لا يلزم أن تذكر المفعول به معها، لأن المفعول به أصلا فضلة، يجوز ذكره ويجوز حذفه، فأنت إذا قلت: قرأتُ، لا يلزم أن تقول قرأتُ الكتاب، طيب فما المقصود بقولك: قرأتُ..؟

قال: حصول القراءة فقط. لكن هل القراءة هذه للكتاب ؟، هل هي للقرآن الكريم..؟ هل هي لقصّة، هل هي لرواية، هل هي لمقالة ؟ ليس لازم، أصلا هذي كلّها فضلات، يمكن حذفها.

إذن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، لكنه ليس مع المفعول به كالكلمة الواحدة، ولذلك لا مانع إذا اتصل بالفعل مفعول به ضمير، أن تتوالى أربعة متحركات كقولك: ضَ رَ بَ كَ محمّدٌ، ضربكَ محمَّد، توالى عندنا أربعة متحركات، منعناها في ضربتُ، وأجزناها في ضَرَبكَ، لأن التاء فاعل والفعل والفاعل كأنهما كلمة واحدة، أما ضربك فإن الكاف ليست مع الفعل كالكلمة الواحدة، لأنها علانية الانفصال أصلا، أو لأنك تقدر أن تقول: إن هذه فضلة يمكن ذكرها ويمكن حذفها، بل إن بعض الأفعال ما يجيء معها مفعول به أصلا، ولذلك نقول: إن توالي أربعة متحركات ويكون واحد من المتحركات فاعلا فهذا لا يصح، فلذلك يسكّنون فيقولون: ضربتُ.

طيب ما تقول في ضربوا أو جلسوا..؟، قال: هذه واو الجماعة إذا اتصلت بالفعل وجب أن يكون ما قبلها مضمومًا، ولذلك فإن قولك: ضَرَبوا، ضربَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، هذه الضمّة جِيء بها لمناسبة واو الجماعة لأن واو الجماعة لا بد أن يكون ما قبلها مضموما.

هل عندك إعراب أسهل من هذا؟ نعم، عندي إعراب جيّد وطيّب ومسموح به ولا إشكال فيه وهو أن تقول: جلسَ محمّدٌ..،

جلسَ: فعل ماضي مبني على الفتح لا إشكال فيها.
وجلسْتُ، جلسَ: فعل ماضي مبني على السكون مباشرة، ما تقول مبني على الفتح وسكن آخره لا، تقول مبني على السكون، ليش ؟ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.
طيّب جلسُوا: جلسَ: ما تقول مبني على الفتح وضُمّ آخره لمناسبة الواو لا، تقول جلسوا: جلسَ فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.
ويقول كثير من المعربين: إن هذا أسهل للمبتدئين ويتسامحون فيه، حتى المحققون الذين يدعون إلى أن الفعل الماضي دائما مبني على الفتح يتسامحون في هذا ويقولون: لا باس أن يقول المبتدئ هذا، بل حتى لو قال بعض المتقدمين هذا الإعراب فلا إشكال فيه، وهو أسهل من الآخر إن شاء الله تعالى.
اتفقنا على أن الفعل الماضي مبني، وبناؤه على الفتح على التحقيق، أو بناؤه على الفتح أحيانا وعلى السكون **أحيانا وعلى** الضمّ أحيانا، ويكون ذلك تسهيلا على المبتدئين.
ننتقل إلى الفعل الثاني المبني وهو الفعل الأمر ما علامة بنائه؟
أولا / قبل أن نذكر أنه مبني وما علامة بنائه نقول لكم: أغلب الأقوال أو أصح الأقوال أن فعل الأمر مبني، لكن هناك من يرى أنه معرب وأنه مجزوم، معرب مجزوم، ما الذي جزمه..؟، قال: جُزم بلام أمر مقدّرة، فأنت إذا قلت: اجلسْ، فهو في تقدير قولك: لتجلس، يعني كأنه جُزم بلام أمر مقدّرة، وهذا ليس هو الرأي الذي نرجّحه، وإنّما نرجّح الرأي الآخر الذي يقول: **إن فعل الأمر مبني.**
ثم نسأل ما علامة بناء فعل الأمر؟
أولاً يقولون: هو مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، الضمير في مضارعه يعود إلى الأمر، لأن كلّ فعل يمكن أن تأخذ منه ماضيًا ثم أيضا تأتي بالمضارع منه ثم تأتي بالأمر، فأنت إذا قلت: جلسَ ،فإن مضارعه يجلس، والأمر منه اجلس، يجلس هذه أليست مضارعا ؟ الجواب: بلى، لو أدخلت عليها جازما ماذا تقول؟ تقول: لم يجلس تجزمها بالسكون.
إذن فعل الأمر كيف تبنيه على السكون مثل ما جزمت الفعل المضارع، طيب هل هناك أنواع للفعل المضارع أخرى لها علامة غير السكون في الجزم؟ نعم، عندك ما يسمّى بالأفعال الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.
هذه الأفعال المضارعة لها علامة إعراب غير السكون في الجزم؛ هذه الأفعال المسماة بالأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون، فأنت إذا قلتَ {يجلسون} في حالة الرفع؛ أدخل عليها جازماً، تقول: لم يجلسوا فتجزمها ويكون علامة جزمها حذف النون، هات فعل الأمر من يجلسون؟ تقول: اجلسوا، أين ذهبت النون؟ قال: هذا فعل أمر مبني وعلامة بنائه حذف النون، أو مبني على حذف النون، لأن مضارعه أيضاً يبنى على حذف النون.
طيب ! بقينا في نوع آخر من الفعل المضارع له علامة أخرى يجزم بها. وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، يعني: ما كان آخره ألفاً مثل {يسعى} أو واواً مثل: {يدعو} أو ياء مثل {يرمـــي} ماذا تفعل في هذه في حالة الجزم؟ قال: يجزم هذا النوع من الأفعال وهو الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة، ولذلك فإنك تقول(دعا) هذا فعل ماضي، (يدعو) هذا فعل مضارع، إذا أدخلت على (يدعو) جازماً قلت: لمْ يدعُ بحذف الواو وبقاء الضمة دليلاً عليها، استمع إلى قول الله سبحانه وتعالى:{ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا } فـ يتق هُنا أصلها يتقي، لما أدخلنا عليها الجازم حذفت الياء، وكذلك ما

قلنا قبل قليل في يدعو، لم يدعُ، حذفنا الواو، هات فعل الأمر من دعا؟ ماذا تقول: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ }، أين ذهبت الواو، هذه علامة البناء، لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فكأنما في حالة الجزم نجزمه بحذف حرف العلة، فكذلك إذا جاء فعل الأمر فإننا نبنيه على حذف حرف العلة فنقول: ادعُ.. ادعُ محمداً؛ { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ }.

مرة أخيرة، الفعل فعل الأمر يبنى على القول الصحيح على ما يجزم به مضارعه. الغالب طبعاً أن يبنى على السكون مثل: اجلس ؛ اذهب ؛ ارجع ؛ قم ؛ هذه كلها مبنية على السكون، وقد يبنى على حذف النون وذلك في الأفعال الخمسة، فتقول: اجلسوا، اجلسا، اجلسي، وقد يبنى على حذف حرف العلة، وذلك نحو قولك: اتق الله حيثما كنت، ونحو قول الله سبحانه وتعالى: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ } في الفعل المضارع المعتل الآخر.

ننتقل بعده إلى **الفعل المضارع**.. وهو الفعل الوحيد المعرب. وذلك أنه يُرفع ويُنصب ويُجزم، ولا يجرّ، طبعاً الأفعال لا تجرّ، وإنما تجزم والجزم خاصية من خصائص الأفعال لا تأتي في الأسماء ؛ وإنما يأتي في الأفعال المضارعة فقط، فالجزم: علامة إعراب وليس علامة بناء

إذن نقول: الفعل المضارع يُرفع، ويُنصب إذا دخل عليه ناصب، كأن، ولن... وما شاكلها، ويجزم إذا دخل عليه جازم، والأدوات الجازمة إما أدوات تجزم فعلاً واحدً، وإما أدوات الشرط وهي التي تجزم فعلين، كيف نرفعه؟ كيف ننصبه؟.. أحياناً يكون بحركات ظاهرة، وأحياناً يكون بحركات مقدرة، وأحيانا يكون الجزم بالحذف، وأحياناً يكون النصب أيضاً بالحذف، كما يكون في الأفعال الخمسة.

لكن الفعل المضارع يعود إلى أصله وهو البناء في حالتين هاتان الحالتان هما: الحالة الأولى: أن تتصل به نون النسوة، فحينئذٍ يبنى على السكون، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {والمطلقات يتربصْن}، فيتربص هُنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وإلا حقه أن يكون مرفوعاً، لأنه لم يتقدم عليه ناصب أو جازم.

وأما الحالة الثانية : التي يبنى عليها الفعل المضارع: هي أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، المباشرة يعني ماذا ؟ يعني لا يفصل بينهما فاصل، بل تكون ملاصقة له، الأمثلة: قال الله سبحانه وتعالى على لسان امرأة العزيز: {ليسجنُنّ} يسجن هذا فعل مضارع حقه أن يكون مرفوعاً لأنه لم يسبق بناصب ولم يسبق بجازم، ومع ذلك جاء هنا مبنياً على الفتح، لمَ ؟ لاتصاله اتصالاً مباشراً **بنون التوكيد الثقيلة**، أما **نون التوكيد الخفيفة** فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {وَلَيَكُونَنْ}فيكون هُنا فعل مضارع مبني على الفتح في محل رفع، لماذا بنيناه على الفتح؟ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

اشترطنا هُنا: أن يكون متصلاً اتصالاً مباشراً، ومعنى ذلك أنه أحياناً يكون متصلاً بنون التوكيد لكنها ليست مباشرة، يعني بينهما فاصل، بين الفعل ونون التوكيد فاصل حينئذ يرجع إلى الكثير والغالب فيه وهو أن يكون معرباً.

مرة ثانية: الفعل المضارع حتى لو كانت في آخره نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، متى يعرب؟ إذا لم تكن نون التوكيد متصلة اتصالاً مباشراً، والسؤال الآن: كيف نعرف أنها مباشرة أو غير مباشرة؟ خاصة إذا كان في آخر الكلمة تماماً، إذا كان في آخر الفعل مباشرةً، كيف نعرف إنها مباشرة أو غير مباشرة؟ قال: يتبين ذلك من معنى الكلام، فإن كان الكلام مقصوداً به أنه مسند إلى ألف الاثنين أو مسند إلى واو الجماعة أو مسند إلى ياء المخاطبة، فالاتصال فيه غير مباشر، الاتصال غير مباشر في هذه الحالات الثلاث. ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. هذه ما العمل فيها ؟

قال: إذا وجدت وكان الكلام يتضمن أن الحديث عن ألف الاثنين، أو عن واو الجماعة، أو عن ياء المخاطبة.. فإن الفعل

حينئذ سيكون معرباً، يعني يأخذ حقه من الإعراب سواء رفع أو نصب أو جر، اسمع إلى قول الله سبحانه وتعالى: { لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ } الآن المقصود أصله لتبلونَ، فالمقصود هُنا واو الجماعة يعني أنه مسند إلى جماعة الذكور، بعدما قلنا لتبلوْن أدخلنا عليه نون التوكيد، نون التوكيد هذه عبارة عن حرفين لأنها مشددة، فيكون اجتمعت ثلاثة نونات، فذهبت إحدى هذه النونات الثلاثة وبقي نونان، وهما: نونا التوكيد، نون التوكيد الثقيلة هذه عبارة عن حرفين، طيب أين ذهبت نون الرفع؟ نون الرفع حذفت جوازاً لتوالي الأمثال، ولا يمكن طبعاً أن تأتي بها لأنها ستتوالى ثلاث نونات وسيصعب النطق بها، يعني لو قلت: لتبلونن، فهذا سيصير فيه صعوبة في اللفظ، فحذفت النون، وهي نون الرفع، إذن إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة كما في هذه الآية الكريمة أو كان مسنداً إلى ألف الاثنين كقوله تعالى{ولا تتبعانّ} وهذا واضح لأن الألف هنا فاصلة، الألف هنا فاصلة بين: تتبع وهو الفعل المضارع وبين نون التوكيد، هذه واضحة جداً! وهو هنا معرب، مرفوع وإلا منصوب وإلا مجزوم ؟ هو مجزوم هُنا ! لمِ ؟ لأنها تقدمت عليه لا الناهية، ولذلك حذفت نون الرفع، النون التي في الأصل للرفع لما دخلت لا الناهية عليه حذفت النون، بقي قول الله سبحانه وتعالى: { فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا }، أصله: ترين، والمقصود مريم عليها السلام ثم ألحقت به نون التوكيد، فصار عندنا ثلاث نونات فحذفت إحدى النونات وبقيت نون التوكيد الثقيلة هذه، وهو هُنا معرب وليس مبنياً، وهو هُنا مجزوم لأنه تقدمت عليه إما الشرطية ومجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والياء فيه فاعل.

إذن، نعود مرةً أخيرة فنقول: الفعل المضارع معرب إلا في حالتين؛ الحالة الأولى: تتصل به نون النسوة فيبنى على السكون، والحالة الثانية: أن تتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فيبنى على الفتح، ولكن اتصال نون التوكيد لابد أن يكون مباشراً، فإن فصل بينها وبين الفعل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، سواء كان ملفوظاً بها أو مقدرة فإنه حينئذ يكون معرباً.

الحلقة (١٢)

أولاً: أنواع البناء وألقابه، وأنواع الإعراب وألقابه، والعلامات الأصلية للإعراب، وجزء يسير من العلامات الفرعية، وهو بعض حديثٍ عن الأسماء الستة:

قلنا سابقا أن المبني الذي يلزم حركة واحدة ولا يتغير مهما دخل عليه من العوامل، وأن الإعراب هو الأثر الذي يظهره العامل في آخر الكلمة فيتغير بسبب دخول العوامل.

أولاً: علامات البناء:

إما أن يكون بناء على السكون، أو يكون بناء على الفتح، أو يكون بناء على الضم وإما أن يكون بناء على الكسر.

فلا يقال في الكلمة المبنية أنها منصوبة مثلا، كالفعل الماضي، لا يقال فعل ماض منصوب بالفتحة، بل يقال مبني على الفتح، وكذلك في فعل الأمر نقول مبني على السكون، وكذلك الفعل المضارع المعرب الذي يأتي عليه أحيانا حالة من حالات البناء كاتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد المباشرة نقول: مبني على السكون ولا نقول مجزوم هناك فرق.

هناك ألفاظ محددة للبناء نقول مبني على كذا ولا نقول منصوب أو مرفوع أو مجزوم ولا نقول مجرور، وفيما يلي بيان لذلك:

أولاً: الأصل في البناء هو السكون :

والسكون هو الثبات والاستمرار، وكذلك الكلمات الساكنة ثابتة مستقرة، وهذا فيه علاقة بين اللفظ والمعنى، لأن الكلمات المبنية ثابتة لا تتحرك أي لا تتغير حركاتها ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وبما أن السكون هو الأصل في البناء لذلك

يدخل في أنواع الكلام كلها، أي يدخل في الأسماء والأفعال والحروف، كلمة هلْ مبنية على السكون، كلمة قمْ هذا فعل مبني على السكون، كمْ اسم استفهام مبني على السكون وأحيانا تكون خبرية.

ثانياً: البناء على الفتح

الفتح مثل السكون فقد دخل في الكلمات الثلاث أي دخل في بناء الأسماء والأفعال والحروف، يقولون إن أخف أنواع علامات هو السكون ويليه في الخفة الفتح، لذلك كان مثله في الدخول في كل الكلمات (أي في بناء الأسماء والافعال والحروف)

مثلاً: كلمة سوف هذه حرف يدل على الاستقبال وهي مبنية على الفتح، كلمة أين هذا اسم استفهام وهي مبنية على الفتح، الأفعال الماضية سواء قلنا على رأي المحققين أو على رأي غير المحققين الغالب فيها البناء على الفت.

وكذلك من الأسماء: نحو أين، أنت والأفعال فهي كثيرة نحو: ضرب، أكل، شرب، نام، سهر، استيقظ، انطلق، استخرج وغيرها كثير، وأما الحروف فنحو سوف، لعل.

والمفروض عندما نمثل أن نبدأ بالحروف، وذلك لأن الحروف كلها بدون استثناء مبنية، فحقها أن تبدأ بالتمثيل بها دون غيرها، وبقي من علامات البناء نوعان هما:

ثالثا: البناء على الكسر، والضم

وهذان لا يدخلان في الفعل فلا يوجد فعل مبني على الضم إلا على قول غير المحققين في الفعل الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة، فيرون أنه مبني على الضم، ولكن المحققين يرون أنه مبني على الفتح، فيكون الضم لا يدخل في الفعل، وكذلك الكسر لا يدخل في بناء الفعل لماذا ؟؟

يقولون أن الضمة والكسرة ثقيلتان، والفعل ثقيل، من أين جاء ثقل الفعل ؟؟

يقولون إن الفعل له دلالتان: دلالة على الحدث ودلالة على الزمان، وحينئذ فإنه يثقل معناه بهذا، فإذا قلت: أَكْرَمَ فإنه يدل على أمرين: الأمر الأول الحدث وهو الإكرام والأمر الثاني وقوع هذا الحدث في الزمن الماضي، فيقولون ثقيل من هذه الناحية، فمن أجل هذا لم يجمعوا بين ثقلين. ما الثقلان ؟ ثقل حركة الكسرة وثقل حركة الضمة، فلا نجد فعلا مبنيا على الضم، ولا فعلا مبنيا على الكسر، سؤال: الأسماء والحروف هل تأتي مبنية على الكسر؟؟؟ أما الحروف فبدون شك، لأن الأصل في البناء للحروف فمثلاً: بِسم الله الباء في بسم هنا حرف جر مبني على الكسر، { وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } حرف اللام في لفظ الجلالة لله مبني على الكسر فالحروف مبنية على الكسر، الأسماء هل يمكن أن تأتي مبنية على الكسر؟؟ الجواب نعم يقولون من الأسماء التي تأتي مبنية على الكسر

قلنا أنه في أسماء الأفعال يجوز قياسا أن نبني من كل فعل على وزن فَعَالِ فيكون اسم فعل أمر، فهذا نوع كثير مثال، من الفعل ضرب ضرابِ اسم فعل أمر مبني على الكسر، وكذلك يقولون في كلمة أمسِ إنها إذا دلت على اليوم **الذي قبل** يومك تكون مبنية على الكسرة عند الحجازيين، يقول قابلته أمسِ يعني أنك قابلته في اليوم الذي قبل يومك وليس في أي يوم من الأيام الماضية، ولكن عند التميميين ليست كذلك لأنهم يعدونها ممنوعاً من الصرف ولها حديث ليس هذا مجاله.

وبالتالي فإن البناء على الكسر يأتي في الأسماء مثل أسماء الأفعال وكلمة أمسِ.

بل إن بعضهم يقول إنك إذا بنيت من المؤنث على وزن فعال فإنك أيضا تبنيه على الكسر، وهذا أيضا خاص بالحجازيين يقول الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

حذامِ فاعل ومع ذلك جاء بها مبنية على الكسر في الموضعين، وإن كان التميميون لا يوافقونهم، كما خالفوهم في كلمة أمس، لأن الحجازيون يبنون كلمة أمس وحذام وما شاكلها من كل مؤنث صيغته على وزن فعالِ يبنونها على الكسر.

رابعا: البناء على الضم

في الأسماء: كلمة حيث مبنية على الضم عند أكثر العرب، ومن ذلك قول الله تعالى: { وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } فكلمة حيثُ هنا مبنية على الضم في محل جر لأنها مسبوقة بمن، وكما تعلمون أن من حرف جر، فلو كانت غير مبنية على الضم لقلنا "ومن حيثِ" لأنها تستحق الجر لكنها في معظم لغات العرب مبنية على الضم، وإن كان بعض العرب يجعلها دائماً مبنية على الفتح وبعضهم يجعلها دائماً مبنية على الكسر، لكن أكثر العرب وما ورد في القرآن الكريم كله من كلمة حيثُ مبنيا على الضم.

الحروف: هل هناك حروف تأتي مبنية على الضم ؟؟ الجواب: نعم وهو كلمة منذُ، ومذُ حرفان من حروف الجر، ومنذ هذه لها استعمالان، أولها أن الغالب أن تكون حرف جر، ثانيها وبعض النحويين يرى أنه يجوز استعمالها اسماً، ولذلك ابن هشام رحمه الله لما مثل للمبني على الضم في الأسماء والحروف ذكر كلمة واحدة وهي منذُ قال فإن لها استعمالين، مرة تكون حرفا أي حرف جر، وذلك إذا جاء بعدها مجروراً مثال: ما رأيته منذُ يومين، أو منذُ يومِ الجمعة هي هنا حرف جر، ولكن وهي لغة شائعة لا إنكار فيها أحيانا يأتي ما بعدها مرفوعاً فتكون حينئذ اسماً، ويكون هناك خلاف في إعرابها، وليس هذا موضوع كلامنا، لكن موضوعنا هو أنه إذا قلنا: ما رأيته منذُ يومان، فقد جاء مابعدها مرفوعاً فهي حينئذ اسم سواءً، جعلناها ظرفاً أو جعلناها مبتدأ..

أنواع الإعراب: وهنا ليس عندنا حروف لأنها كلها مبنية فلم يبق إلا الأسماء والأفعال وليس كل الأفعال وإنما الفعل المضارع وحده سيكون معرب، والأسماء الأصل فيها الإعراب.

أنواع الإعراب أربعة: اثنان مشتركان بين الاسم والفعل وهما الفتح والضم.

فإنك تقول هذا الاسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهذا الفعل منصوب وعلامة نصبه الفتحة..

وكما ذكرنا علامات البناء نذكر علامات الإعراب وهي:

النصب وهذا علامته الأصلية الفتحة الرفع وهذا علامته الأصلية الضمة، الجر وعلامته الأصلية الكسرة الجزم وعلامته الأصلية السكون.

نقول: زيدٌ يضربُ، هذان مرفوعان، زيد اسم مرفوع يضرب فعل مرفوع.

و إن زيدًا لن يضربَ هذان منصوبان، زيد اسم منصوب بإن، ويضرب فعل منصوب بلن

وأما الجر فهو خاص بالأسماء مررت بزيدٍ بعلي بناصرٍ بصالحٍ، ولا يأتي الجر في الأفعال المضارعة، والجزم خاص بالأفعال المضارعة نقول فعل مجزوم وعلامة جزمه السكون.

العلامات الأصلية: ويجب أن يحفظها كل طالب كما يحفظ اسمه:

العلامة الأصلية للرفع هي الضمة.

العلامة الأصلية للنصب هي الفتحة.

العلامة الأصلية للجر هي الكسرة.

العلامة الأصلية للجزم هي السكون، وبعضهم يعبر عن السكون بأن يقول: "حذف الحركة" والأولى أن نعبر بكلمة السكون.

وهناك علامات فرعية : يعني ليست دائما الكلمة المعربة ترفع بالضمة، بل قد ترفع بشيء آخر كما سيأتي بيانه إن شاء الله، وقد تنصب بغير الفتحة، وقد تجر بغير الكسرة، وقد تجزم بغير السكون، وهذا يقع في **سبعة أبواب:**

الباب الأول :هو باب الأسماء الستة، وسنذكرها بإذن الله تعالى.

الباب الثاني: هو باب المثنى.

الباب الثالث: هو باب جمع المذكر السالم.

الباب الرابع: هو باب جمع المؤنث السالم.

الباب الخامس: هو باب الممنوع من الصرف.

الباب السادس: هو باب الأفعال الخمسة.

الباب السابع :هو باب الفعل المضارع المعتل الآخر.

خمسة من هذه الأبواب التي أعربت بعلامات فرعية خاصة بالأسماء، وبابان أعربا بعلامات فرعية خاصة بالفعل المضارع، هل يأتي معنا الفعل الماضي ؟؟ قولوا: لا لماذا ؟؟ لأنه مبني دائماً، هل تأتي معنا الحروف ؟؟ قولوا: لا لماذا ؟؟ لأنها دائماً مبنية ولا يوجد حرف معرب، هل يأتي فعل الأمر؟؟ قولوا: نعم، وقولوا: لا، إن قلتم نعم فأنتم موافقون للكوفيين، وإن قلتم: لا فأنتم موافقون للبصريين.

لأن البصريين يرون: أن فعل الأمر مبني وأنه مبني على ما يجزم به مضارعه.

والكوفيين يرون: أنه معرب وأنه مجزوم، وأن سبب جزمه لام مقدرة.

إذن المتفق عليه أن الأسماء يأتي معظمها معرباً، وأيضا المتفق عليه أن الفعل المضارع معرب، والمتفق عليه أن الحروف كلها مبنية، و المتفق عليه أن الأفعال الماضية مبنية كلها، المتفق عليه أن الفعل المضارع معرب ويبنى في حالتين.

نبدأ بالباب الأول من الأبواب السبعة التي أعربت بعلامات فرعية

هذا الباب اسمه باب الأسماء الستة:

هل هي الأسماء الستة أو الخمسة قد قيل إنها خمسة، والصحيح أنها خمسة، ولكن بعضهم أضاف اسم آخر سادس، الاسم السادس الصحيح فيه أنه اسم عادي يعرب بالعلامات الأصلية يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسر، ولكن بعض النحويين ونقلا عن كلام العرب أعربوه إعراب الأسماء الستة، فما هي الأسماء الخمسة المتفق عليها المستوفية للشروط التي تعرب بالعلامات الفرعية:

١. أبوك، أبو محمد، أبو صالح.

٢. أخوك، أخوه، أخو محمد.

٣. حموها، والحمو هو قريب الزوج.

٤. فوه، فو زيد.

٥. ذو. ..ولكن بشرط أن تكون ذو بمعنى صاحب.

الاسم الأخير المختلف فيه والصحيح أنه لا يدخل معنا:

٦. هنوه (والهَنُ)، وقد اختلف في تأويلها ومعظم تأويلاتها التي وردت في كتب معاجم اللغة ليست مليحة، وإنما بعضهم يرى أنها بمعنى الشيء القليل أو الشيء الحقير أو التافه.

الحلقة (١٣)

١- الأسماء الستة

أولاً: نعدد هذه الأسماء الستة ليتبين ما هي؟ هي مثلاً: أبوك، أخوك، حموها، فوه، ذو مال، وهَنُوه.

نقول هذه هي الأسماء الستة وإعرابها مخالف من جميع الأوجه للإعراب بالعلامات الأصلية، لأن الأصل في الرفع أن يكون بالضمة، والأصل في النصب أن يكون بالفتحة، والأصل في الجر أن يكون بالكسرة، والأصل في الجزم أن يكون بالسكون.

هذه طبعاً لأنها من الأسماء فإن الجزم لا يدخل فيها، بقي عندنا حالة الرفع والنصب والجر فكان حقها أن ترفع بالضمة كما ذكرت أو تنصب بالفتحة أو تجر بالكسرة، لكنها خالفت من جميع هذه الأوجه، ذلك أنها هذه الأسماء الستة إذا اشتملت على الشروط التي سنذكرها ترفع بالواو بدلاً من الضمة وتنصب بالألف بدلاً من الفتحة وتجر بالياء بدلاً من الكسرة هذه هي حالها وهذا هو ما تستحقه وهذه اللغة السائدة عند معظم العرب، وسيتبين لنا فيما بعد أن هناك لغات أخرى، لكن هذه هي اللغة الشائعة في أكثر كلام العرب، وكما ورد في القرآن الكريم، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ورد بهذه اللغة، وهي يسمونها لغة الإتمام، ذلك أن هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

متى يكون ذلك؟ ما شروط إعرابها بهذه الحروف بدلاً من إعرابها بالحركات؟

يشترط لإعرابها بالحروف شروط بعضها يزيد وبعضها يكتفي بأربعة شروط، فأما الشروط الأربعة التي يجب أن **تتوافر فيها جميعها فهي كما يلي:**

١- أن يكون كل لفظ من هذه الأسماء الستة مفرداً، يعني ليس مثنىً ولا مجموعاً.

٢- أن يكون مكبراً، وعكس المكبر هو المصغر.

٣- أن تكون مضافة، والمقصود به أن هذا الاسم من الأسماء الستة يكون مضافاً إلى غيره، يكون مضافاً إلى ضمير أو يكون مضافاً إلى اسم ظاهر.

٤- أن تكون هذه الإضافة لغير ياء المتكلم فإنها لو كانت الإضافة لياء المتكلم لن تعرب هذا الإعراب.

نمثل بشاهد اشتملت فيه هذه الشروط الأربعة ونطبق عليه:

قال تعالى على لسان إخوة يوسف {وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ} والشاهد عندنا في قوله (أبونا) "أبو" هنا مرفوع لأنه مبتدأ وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، فنطبق عليه الشروط التي اشترطناها: لفظ "أبو" هو مفرد كما هو واضح" أبوهم" واحد.

ثانياً: لفظ "أب" هو مكبر وهذا هو الغالب.

ثالثاً: أن يكون مضافاً: ننظر لفظ "أب" هنا مضافة إلى كلمة "نا" و "نا" ضمير متصل.

رابعاً: ألاَّ يكون المضاف إليه هو ياء المتكلم والمضاف إليه هنا هو لفظ "نا" إذن ليس لفظ ياء المتكلم فإذن اشتمل على الشروط الأربعة فاستحق الإعراب فرفع بالواو.

طيب نمثل له في حالة النصب: "رأيتُ أبا محمدٍ"

ونمثل له في حالة الجر: "مررتُ بأبي محمدٍ" و "سلمتُ على أخيك وعلى حميها"، " ونظرتُ إلى رجلٍ ذي جاهٍ أو ذي مالٍ "، "

وهذا فُوهُ" و "قطِعَ هَنُوهُ".

فنقول إن هذه الأسماء الستة متى ما اشتملت على هذه الشروط الأربعة فإنها تعرب هذا الإعراب فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وهذا كما ترون خالف من جميع الأوجه الإعرابية إذ أنه كان حقه أن يرفع بالضمة صار يرفع بالواو، وحقه أن ينصب بالفتحة صار ينصب بالألف، وحقه أن يجر بالكسرة صار يجر بالياء.

ننظر إلى نواقض هذه الشروط إذا انتقض منها شرط فما الحال؟

نبدأ بالشرط الأول: اشترطنا فيها أن تكون مفردة فإذا كانت غير مفردة، بأن كانت هذه الأسماء مثنى فما العمل؟ أي اسم من هذه الأسماء وجد مثنى فما العمل؟... نعربه إعراب المثنى، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نجرب مثال: "جاء أَخَوَاكَ " هنا مرفوع وعلامة رفعه الألف.

" أكرمتُ أَخَوَيْكَ" منصوب وعلامة نصبه الياء، "سلمتُ على أَخَوَيْكَ" مجرور وعلامة جره الياء... لأنه مثنى وليس مفرداً فانتقض الشرط الأول.

لنفرض أنه مجموع فأي أنواع الجموع يأتي في هذه الأسماء ؟... يأتي فيها بدون استثناء جمع التكسير، وهو الذي لا يسلم مفرده من التغيير، نجرب بمثال: نقول "هؤلاءِ إخوانُكَ" و "أكرمتُ إخوانَكَ" و "سلمتُ على إخوانِكَ" ما الذي صار فيها؟ هل بقيت على حالها فأعربت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً؟... لا، إنما أعربت بالحركات الظاهرة، لأنها جمع تكسير ونحن اشترطنا أن تكون مفردة.

سـؤال: هذه الأسماء (الأب والأخ والحمُ وفو وذو والهنُ) كلها مذكرات، إذن هل يجيء منها جمع المذكر سالم؟

سيأتينا في باب جمع المذكر السالم أن لجمع المذكر السالم شروطاً خاصة، فلا يأتي من هذه الأسماء جمع المذكر السالم إلا في ثلاثة منها على خلاف، يعني ليس شائعاً ولا كثيراً أن يأتي جمع المذكر السالم في هذه الألفاظ الستة، لكنهم سمعوه في الأب سماعاً يعني ليس بكثير، وفي لفظ الأخ وفي لفظ الحمُ، بل إن في لفظ الحمُ يمكن لم يرد، وإنما ورد في هذين اللفظين فقط وهي الأب والأخ فقيل فيها " أبون وأخون".

من شواهده في لفظ " أب " قول الشاعر:

فلما تَبَيَّنَّ أصواتنا بكَيْنَ وفَدَّيْننا بالأبينا

فإن كان على لفظ جمع مذكر سالم فما الحكم في إعرابه حينئذ؟... أن ترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء، إذن لا يبقى على هذا الباب لأنه خرج أو نقص منه شرط واحد وهو الإفراد.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة فما الحكم؟... الحكم أنها حتى لو استوفت الشروط الأخرى تعرب بالحركات الظاهرة، فتقول: "هذا أُبـيُّ محمدٍ"، "ورأيتُ أُبـيَّ محمّدٍ"، و"نظرتُ إلى أُبـيِّ محمّدٍ" فترفعها بالضمة الظاهرة وتنصبها بالفتحة وتجرها بالكسرة.

الشرط الثالث: لنفرض أن هذه الأسماء لم ترد مضافة يعني جاءت مفردة غير مضافة، فكذلك أيضا تعرب بالحركات الظاهرة فتقول: "هذا أبٌ، ورأيتُ أباً، وسلمتُ على أبٍ" وكذلك في بقية الأسماء، إذا مثلنا بمثال واحد فإن الكلام ينطبق على الجميع.

وليس فيها إلا لفظ واحد، فإنه لا يأتي إلا مضافاً وهو لفظ "ذو" التي بمعنى صاحب لا يمكن أن يأتي مفرداً، بل لابد أن يأتي مضافاً ولا يضاف إلى ياء المتكلم بل لا يضاف إلى الضمائر أصلاً، وقد سمع قليلاً جداً ":إنما يعرفُ الفضلَ ذووه" يعني ذو الفضل، يعني جاء هنا مضافاً إلى الضمير، الحاصل أن إضافة "ذو" واجبة، لكن أن تضاف إلى الأسماء الظاهرة، نقول: ذو

مال، ذو جاهٍ، ذو بيوت، وذو سيارات...الخ. ولكن لا يجيء مفرداً، أما بقية الأسماء فإنها يمكن أن تأتي مفردة ويمكن أن تأتي مضافة، مفردة يعني عكس المضافة.

الشرط الرابع: وهو أنه يلزم في هذه الأسماء أن تكون غير مضافة إلى ياء المتكلم، يعني ألاّ يكون المضاف إليه هو ياء المتكلم، ولنفرض أن ياء المتكلم هو المضاف إليه فما العمل ؟... فحينئذٍ يلزم أن نعربها بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، لماذا ؟... لأن ياء المتكلم يلزم فيما قبلها أن يكون مكسوراً مطلقاً، قال تعالى على لسان أحد المُتَحَاكِمَيْن الذين جاءا إلى داود عليه السلام يتحاكمان ((إنَّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً)) الشاهد في قوله "أخي" هي مفردة، لأن الأخ واحد، ومكبرة ليست مصغرة، ومضافة يعني كل الشروط موجودة، ماعدا الشرط الأخير وهو أنها أضيفت إلى ياء المتكلم.

"إنَّ" حرف توكيد ونصب، ينصب المبتدأ ويسمى اسمه ويرفع الخبر ويسمى خبره، لو كانت مستوفية للشروط كان يقال: إنَّ هذا أخوي مثلاً، لكنه لابد فيما قبل ياء المتكلم أن يكون مكسوراً، فقيل في هذا الموضع وفي غيره "هذا أخي" فعند إعرابها نقول في هذه الآية بالذات:

"إن": حرف توكيد ونصب، " هذا ": اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ، "أخي": يحتمل أمرين أن يكون خبراً "إنَّ هذا أخي" وتصير جملة تامة، ويمكن أن يكون بدلاً من قوله "هذا" وحينئذٍ أين الخبر ؟... الخبر قوله "له تسعُ وتسعون نعجة" يعني الجملة كاملة تصير هي خبر إن، فالوجهان جائزان لا تفضيل لأحدهما على الآخر، الحاصل أن قوله "إنَّ هذا أخي" أخي هنا مرفوعة، كلمة أخ طبعاً، لأن ياء المتكلم مضاف إليه ضمير، وكلمة أخ هنا خبر مرفوع، لم نقل مبني بل قلنا مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الخاء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، ما الحركة المناسبة للياء ؟... هي الكسرة لأنه لابد للياء أن يُكسر ما قبلها وجوباً.

ولذلك فإن الأفعال إذا تلتها ياء المتكلم وجب الإتيان بنون الوقاية، تقي من ماذا ؟... تقي من أن يُكسر الفعل فتقول "أكرم" اجعلها موجهة إليك؟ نقول: " أكرمني " فجئت بنون الوقاية هذه لتقي الفعل من الكسر ولا يجوز أن تقول مثلاً "أكرمي" بل تأتي بنون الوقاية لتقي هذا الفعل من الكسر.

إذن الشروط الأربعة مرة أخرى: أن تكون الكلمة مفردة، أن تكون مكبرة، أن تكون مضافة، أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإن انتقض شرط من هذه الشروط الأربعة فإن الإعراب يختلف ولا تصير مرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياءا بل كل واحد من هذه الأمور إذا كان مثنى أو كان مجموعاً جمع تكسير أو جمع مذكر سالم أو كان مصغراً كل واحد له حكم قد بيناه في حينه لما ذكرنا نقيض هذه الشرط الذي اشترطناه.

هذه شروط إعراب الأسماء الستة بالواو رفعاء وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وقلت في بداية الأمر إن هذه اللغة هي السائدة والشائعة والكثيرة، لكن توجد هناك لغات أخرى، بل لغتان أخريان في الأسماء الستة أو في إعراب الأسماء الستة، لكنها طبعاً قليلة، يعني استعمال العرب للغتين الأخريين أقل من استعمالهم للغة الإتمام،

اللغة الأولى: تسمى بلغة الإتمام، لأنه يُؤتى بالواو فتتم الكلمة أو بالألف فتتمها أيضا أو بالياء فتتمها أيضا.

لكن عندنا **لغة أخرى**: اسمها لغة القصر، ما معنى لغة القصر ؟...قال: مع اجتماع الشروط التي اشترطناها الأربعة، بعض العرب يُلزم الأسماء الستة الألف، يعني سواءً كانت في محل رفع أو كانت في محل نصب أم كانت في محل جر يجعلها بالألف دائماً ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها　　قد بلغا في المجد غايتاها

عندنا "أباها، وعندنا أبا، وعندنا أباها" الشاهد في الثالثة لأن حقها أن تكون "وأبا أبيها" لو جئنا بها على لغة الإتمام، ولكنه ألزمها الألف، وعلى هذا فإننا نعرب الأولى أيضا "إنَّ أبا" لا نقول إنها اسم إنَّ منصوب بالألف لأنه لا يمكن أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد بل في كلمات متتالية ثلاث، لابد أن يكون مقياسه واحداً، فنقول إن أبا الأولى منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة على الألف، وأبا الثانية معطوفة على أبا الأولى وتأخذ حكمها في النصب، وأباها الثالثة اسم مجرور من الأسماء الستة وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه تسمى بلغة القصر.

لقد نسيت أن أذكر شيئاً، المصنف ابن هشام قد ذكر لنا شاهداً أُعرب فيه الاسم من الأسماء الستة بالحروف مع عدم استيفائه لبعض الشروط، وذلك قوله: "خالط من سلمى خياشيم وفا" الشاهد عندنا في قوله "فا" فإنه نصبه بالألف مع كونه غير مضاف يعني مفرد، ولم يضف هنا، فما الجواب عن هذا ؟..أن يقال إما أن هذا ضرورة شعرية احتاج إلى أن يجعله بالألف فأبقاه هكذا، وإما أن يقال المضاف إليه مقدر، والتقدير: خالط من سلمى خياشيمها وفاها، وحينئذٍ يكون مستوفياً للشروط. هذه لغة الإتمام انتهينا منها ولغة القصر انتهينا منها.

ننتقل إلى **اللغة الثالثة** : وهي لغة النقص، قبل أن نبدأ بهذه اللغة نذكر الاسم السادس الذي قلنا إنه أضيف لـ "هن" عددنا الأسماء وقلنا: أب، أخ، حم، ذو، فو، وهذا الاسم السادس وهو كلمة " هن " ماالمراد بكلمة هن ؟. ..المراد بكلمة هن أنه فُسِّرَ بمعاجم اللغة بتفسيرات كثيرة، منها أن بعضهم قال المراد به الشيء الحقير، أو الشيء التافه، أو الشيء القليل، يقال إنه المراد به واحد من هذه الأمور، بل يقال فيه المراد الكناية عن كل شيء يستكره ذكره، فهذا الاسم السادس فيه بعض العرب من لا يستعمله بهذا الاستعمال، يعني لا يستعمله استعمال الأسماء الستة بل يُلزمه لغة النقص وهي اللغة الثالثة للأسماء الستة، ما هي لغة النقص؟... لا تأتي بواو ولا تأتي بألف ولا تأتي بياء، إذن ماذا تفعل ؟... تعربها بالحركات الظاهرة فتقول:

هذا أبُ محمدٍ، ورأيتُ أبَ محمدٍ، ومررتُ بأبِ محمدٍ، أما "هنُ" فالكثير الشائع فيها هذه اللغة الثالثة وهي لغة النقص، ويستدلون له بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ: أي فاجعلوه يعض أو فقولوا له عُضَّ، فأعِضُّوهُ بهن أبيه ولا تكنوا: أي لا تأتوا بلفظ هن، بل اذكروا له اللفظ الصريح في هذا الموضع، يعني قولوا له عُض هن أبيك إذا تعزى بعزاء الجاهلية.

الشاهد إن كلمة "هن" هنا جاءت معربة بالحركات الظاهرة وهو الكثير الشائع فيها، هل ورد في الأسماء الأخرى؟... نعم، ومنه قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرمِ   ومن يُشابه أَبَهُ فما ظلم

الشاهد : عندنا في "أبِه" الأولى وفي "أبَه" الثانية فإنه بدل أن يجر الأولى بالياء (بأبيه) وينصب الثانية (أباه) بالألف أتى بها على لغة النقص فحذفت الياء وحذفت الألف وأعربها بالحركات الظاهرة.

الحلقة (١٤)

٢- المثنى وما ألحق به وهو الباب الثاني من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية.

أ - تعريف المثنى:

بعضهم عرفه بقوله {ضم اسمٍ إلى مثله} يعني أنك ضممت اسماً إلى آخر.

لكن ابن هشام ذكر شيئاً آخر في كتابه فقال: المثنى (ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفِيْن) ويزيد بعضهم على كلام ابن هشام قوله بزيادة ألفٍ ونون أو ياءٍ ونون في آخر.

ننظر إلى هذا التعريف ما دل على اثنين، ماذا يخرج به ؟ يخرج به ما دل على واحد فإنه ليس مثنى، وما دل على أكثر من اثنين فإنه ليس مثنى، إذن لابد أن تكون دلالته على اثنين.

إذن المثنى: ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، يعني قد يدل اللفظ الذي بين يديك على اثنين لكن بواسطة العطف، فمثلا تقول "جاء رجل ورجل" هل هذا مثنى؟ ليس بمثنى، ألم يدل على اثنين؟ بلى لقد دل على اثنين، لكنه بواسطة العطف، يعني دل على اثنين حقيقة لكنه بواسطة العطف، نقول ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، يعني ليس بسبب عطف، وزاد بعضهم بزيادة ألف ونون أو ياءٍ ونون في آخره، فكلمة رجلان أو رجلين، أو امرأتان أو امرأتين وكتابان أو كتابين وورقتان أو ورقتين، كلها مثنيات، وقد عرفنا التثنية بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره، لو قلت لك (هذا زوجُ من الأحذية) ألم يدل على اثنين؟ الجواب: بلى، هل تعربه إعراب المثنى ترفعه بالألف وتنصبه وتجره بالياء ؟ الجواب: لا.

ولماذا ؟ قال: صحيح أنه دل على اثنين ولكنه ليس بزيادة ألف ونون في آخره، بل باللفظ نفسه، وأيضاً ليست هذه الأشياء التي تدل على اثنين ألفاظٌ كثيرة بغير زيادة الألف والنون، أما بزيادة الألف والنون فأي شيء تضمه إلى غيره وتزيده ألفاً ونوناً أو ياءاً ونوناً فإنه يصير من باب المثنى.

ولكن احفظ من ذلك لفظين هما لفظ (زوج) ولفظ (شفع) فإنها لا يعربان إعراب المثنى وكل واحد منهما يدل على اثنين.

وما الذي أخرجهما من باب المثنى؟ أخرجهما أننا اشترطنا عند الذين عرّفوا المثنى اشترطنا أن تكون الدلالة على التثنية بسبب ألف ونون أو ياء ونون في آخر الكلمة، إذن مرّة أخيرة المثنى (ما دلّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره).

ويقولون :إن أي كلمة تريد إعرابها إعراب المثنى، بل تريد تثنيتها لابد أن تشتمل على ثمانية شروط، قبل أن نذكر هذه الشروط لا بأس ان نذكر كيف نعربه.

ب - الحكم الإعرابي: كيف نعرب المثنى هل هو بحركات أصلية أم بعلامات فرعية؟

بلا شك أنه من الباب الثاني مما أعرب بالعلامات الفرعية، وذلك بدلاً من أن يرفع بالضمة أصبح يرفع بالألف، تقول "جاء رجلان" يقول الله سبحانه وتعالى ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾ قال رجلان هذا بدلاً مما كان يرفع بالضمة صار يرفع بالألف، وأما في حالة النصب والجر فإنه ينصب ويجر بالياء فنقول "قابلت رجلين" و "سلمت على امرأتين"، يعني لا يضير أن يكون المثنى مذكراً أم مؤنثاً، ولا يضير أن يكون عاقلاً أم غير عاقل، لا يضير أن يكون نباتاً أم جماداً أم أي شيء، لا يضير أبداً ولا يشترط فيه هذا، لكن الشروط التي اشترطوها هي التي سنذكرها الآن إن شاء الله تعالى، هذه الشروط اشترطت في كل كلمة تريد تثنيتها، لابد أن تشترط على هذه الثمانية شروط:

ج - شروط المثنى:

١. **أن تكون الكلمة التي تريد تثنيتها مفردة**، يعني ما تكون مثنّاة ولا مجموعة، مثلاً هل تستطيع أن تثني **كلمة** "رجال" وتقول "رجالان" وهل تستطيع أن تثني كلمة "رجلين " تقول "رجلينين" مثلاً طبعاً لا، لابد أن تثني كلمة رجل أو امرأة أو حقيبة أو نظارة أو كتاب أو قلم أو ما تشاء أو سقف أو سبورة أو أي شيء، فقط لابد أن تكون مفرداً (مذكر، مؤنث، عاقل، غير عاقل) لا يضير هذا الشرط الأول.

٢. **أن يكون معرباً** :معنى ذلك أن الأسماء المبنية التي مرت بنا وقد عددناها فقلنا الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال كل هذه لا يجوز أن تثنيها أي لابد أن تكون الكلمة معربةً، لأنها تلك

مبنية، لو قال لك شخص هذان أليست في حالة الرفع بالألف، هذيْن في حالة النصب والجر، مثلها هاتان مثلها اللذان مثلها اللتان كلها بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ماذا تقول له ؟ أنت قلت لنا قبل قليل أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز تثنيتها لأنها مبنية، فما تقول في هذه الألفاظ الأربعة هذان وهاتان واللذان واللتان؟

الجواب عن هذا أنها ليست مثنيات، لنفرض أنك أردت تثنية لفظ هذا ماذا يستحق أن تقول عند تثنيته لابد أن تقول عند تثنيته "هاذيان" حتى تعطيه حقه، افرض أنك تريد تثنية لفظ "فتى" فماذا تقول ستقول "فتيَان" ومثلها هذا فحقها في التثنية أن تقول هاذيان ولم يقل بذلك أحد، إذن هذان ليس مثنى ومثلها هاتان ومثلها اللذان واللتان، إذن يشترط في الكلمة التي تريد تثنيتها أن تكون معربة.

٣. أن يكون ما تريد تثنيته غير مركب من كلمتين أو من جملة، مثلاً مركباً تركيباً إسنادياً مثل "تأبط شراً" هذا اسم رجل تريد تثنيته ما تستطيع لأنه مركب تركيبا اسنادياً، بعلبك، حضرموت هذه مركبة تركيباً مزجياً، و عبدالله وعبدالرحمن و زين العابدين مركبة تركيباً إضافياً لاتستطيع تثنيتها، أما المركب تركيباً اسنادياً فقول واحد لا يجوز تثنيته، وأما المركب تركيباً مزجياً فهو نوعان:

١- مثل بعلبك وحضرموت غير مختوم بكلمة (ويه) الموجودة في (سيبويه) فأيضا قولاً واحدا لا يجوز تثنيته.

فإن كان المركب المزجي مختوم بكلمة (ويه) فقد اختلف في جواز تثنيته وعدم جوازها، بعضهم يجيز أن تقول سيبويهان وسيبويهين نصباً وجراً، لكن أكثر الأقوال على أنه لا يجوز تثنيتها.

٢- والمركب تركيباً إضافيا مثل عبدالله وعبدالرحمن هل يمكن تثنيته؟ نعم أنت قبل قليل تقول لايكون مركباً وهذا مركب تركيباً إضافياً فكيف أجزته؟ قال أنا ما أثني هذا المركب كله، لا ولكني أثني الجزء الأول منه، فأقول في عبدالرحمن "عبدا الرحمن" و"عبدي الرحمن" وفي أمة الله "أمتا الله" و"أمتـي الله" يعني تثني الجزء الأول أما الجزء الثاني فيبقى على حاله، وهذا في المركب الإضافي.

٤. أن يكون ما تريد تثنيته منكّرا يعني نكرة وليس بمعرفة، وهذا فيه كلام طويل لا يصلح إلا للمختصين الذين يريدون أن يتعمقوا في هذا لمجال، لذلك سنترك التفصيل فيه، لكن النكرة هي كلمة رجل مثلاً هذه نكرة تثنيها تقول رجلان وكلمة امرأة تقول امرأتان، لكن إذا أردت تثنيت العلم أو تثنيت غيره مثلا، كلمة زيد هذا علم تريد تثنيته تقول زيدان لكنه يبقى نكرةً، إذا قلت جاء زيدان معنى هذا أنه جاء أي اثنين كل واحد منهما اسمه زيد، فإن أردت أن تعرّفه لابد أن تلحق عليه (أل) فتقول جاء الزيدان أي المعروفان بيني وبينك ولذلك لا يجوز تثنية إلا المنكّر.

٥. أن يكون ما تريد تثنيته متفق اللفظ أي لفظهما واحداً فمثلاً عندك قلم وقلم فتقول قلمان وَرجل ورجل تقول رجلان، لكن رجل وامرأة هل تثنيه؟ لا. لابد أن يكونا متفقي اللفظ، يعني ما تريد تثنيته، مثال "قد سُمِعَ الأبوان" ما المقصود به؟ المقصود به الأب والأم قالوا هذا من باب التغليب، مثال آخر "قد سُمِعَ "العمران" من هما ؟ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لماذا لم يقل أبوا بكر أو غير هذا مع أن أبو بكر أفضل من عمر؟ قال العرب دائماً تعمد إلى الخفّة، ولفظ عمر أخف من لفظ أبي بكر، لكن أبو بكر يعدل إيمانه إيمان الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس التثنية قوله (عمران)، مع أن عمر سيدنا رضي الله عنه، هو في المكانة العظمى أيضاً، لكنه مع ذلك أبو بكر أفضل منه رضي الله عن الجميع.

الحاصل لابد أن يكونا متفقي اللفظ وما ورد خلاف ذلك، مثلاً يقولان الأصفران للذهب والفضة، والأسودان للتمر والماء

وأشياء كثيرة.

وقد جمع هذه الألفاظ كتاب عظيم جداً وطريف في موضوعه اسمه (جنا الجنتين في تمييز المثنيين)، فجمع كل ما ورد من هذا القبيل، وجمعوا فيه ألفاظ كثيرة جداً بحيث أنه غُلِّب أحد اللفظين على الآخر.

٦. أن يكون ما تريد تثنيته متفقي المعنى، معنى ذلك أنه إذا كان لفظهما واحداً ولكن مختلفي المعنى فلا يجوز تثنيته ما المثال؟

المثال كلمة "عين" يوجد العين المبصرة، ويوجد العين الجارية (ماء)، ويوجد العين وهو الذهب، ويوجد العين وهو الجاسوس، إذا وجد عينان واحدة منهما العين المبصرة والأخرى العين الجارية هل تثنيهما؟ طبعاً لا، لابد أن يتفقا في المعنى، هذان عينان أو هاتان عينان، لكن كما سبق عين مبصرة وعين جارية بالماء فلا تثنيهما لابد من اتفاق المعنى.

٧. أن لا يستغنى بتثنية غيره عنه، مثل كلمة "مثل" لا يقولون مثلان، وإنما استغنى عنها بتثنية كلمة "سِيّ" فقالوا "سيان" هذان سيان يعني متماثلان فلا يستغنى بتثنية غيره عنه.

٨. أن يكون ما تريد تثنيته له ثانٍ في الوجود، مثلاً أسماء الله الحسنى لا يجوز تثنيتها، لأنه لا ثاني لله سبحانه وتعالى بل الله إله واحد، فلا يجوز تثنية ما لا ثاني له في الوجود.

هذه الشروط التي لابد من توفرها إذا أردت تثنية أي كلمة.

الشروط باختصار:

١. أن يكون مفرداً.

٢. أن يكون معرباً.

٣. أن يكون غير مركب.

٤. أن يكون منكّرا.

٥. أن يكون الاثنين متفقين في اللفظ.

٦. أن يكونا الاثنين متفقين في المعنى.

٧. أن لا يستغنى بتثنية غيرهما عن تثنيتهما.

٨. أن يكون للفظ الذي تريد تثنيته له ثانٍ في الوجود.

انتهينا من شروط المثنى ومن إعراب المثنى ومن تعريف المثنى، بقيت عندنا ألفاظ ألحقت بالمثنى.

د – ما ألحق بالمثنى

ما معنى ألحقت بالمثنى؟ أي أعربت إعراب المثنى مع كونها ليست مثنيات، كيف؟ وما هي؟ قال عندنا أربعة ألفاظ أعربت إعراب المثنى مع كونها لم تستوفِ الشروط التي ذكرناها قبل قليل، ومع ذلك أعربت، رفعت بالألف ونصبت وجرت بالياء.

اثنان من هذه الألفاظ الأربعة بدون قيد ولا شرط، واثنان بشرط.

فأما الاثنان اللذان بلا شرط والتي تعرب مباشرة إعراب المثنى فهما لفظ (اثنان، اثنتان) كابنين وابنتين يجريان، يعني أن كلمة اثنين ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، وكلمة اثنتين ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، مثّل؟ هذان رجلان اثنان، وهاتان امرأتان اثنتان، وأكرمت رجلين اثنين، وسلمت على امرأتين اثنتين، أو سلمت على رجلين اثنين، الحاصل أن اثنين واثنتين ترفعان بالألف وتنصبان وتجران بالياء، سواءً كانت مضافة أم غير مضافة، سواءً أضيفت إلى الاسم الظاهر أم إلى

الضمير، لا يشترط أي شرط.

فأما اللفظان الأخيران اللذان أعربا إعراب المثنى لكن بشرط ؟ الجواب :هما " كلا، كلتا ".

الشروط: أولاً: لابد أن يكونا مضافين لا تأتي مفردة، لكن المضاف إليه أحياناً يكون اسماً ظاهراً وأحياناً يكون ضميراً، فإن كان المضاف إليه ضميراً فإنه يعرب إعراب المثنى، يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، قال الله تعالى:

{ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } كلا هنا معطوف على أحدهما وأحدهما هنا فاعل مرفوع والمعطوف على الفاعل مرفوع مثله، فكلا هنا رفعت بالألف "أو كلاهما"، لكنك تقول أكرمت الرجلين كليهما ونظرت إلى الرجلين كليهما، وجاءت المرأتان كلتاهما، وأكرمت المرأتين كلتاهما، ولو قلت مثلاً كلتاكما "أنتما امرأتان كلتاكما مؤمنتان أو مسلمتان" أو قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته، أي: ممكن يكون الضمير للمتكلم أو يكون للمخاطب وممكن يكون للغائب (كلاكما، كلاهما، كلانا) لا مانع وكلتا مثلها تماماً، لكن هذين الاسمين كلا وكلتا إذا أضيفا إلى الاسم الظاهر يلزمان حالةً واحدة، وهو أنهما دائماً يكونان مقترنين بالألف دائماً، ويكون كل واحد منهما معرب بحركات مقدرة على الألف، قال الله تعالى { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا } كلتا الجنتين: كلتا مضاف والجنتين مضاف إليه.

الجنتان اسم ظاهر أم ضمير؟ بل هو اسم ظاهر، فكلتا هنا مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

لماذا لم تعربها بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؟ قال لأنه لم يضف إلى ضمير وإنما أضيف إلى اسم ظاهر، فتقول كلتا المرأتين مجتهدتان وأكرمت كلتا المرأتين، وسلمت على كلتا المرأتين، فهو بكل الأحوال بالألف وجاء كلا الرجلين، وأكرمت كلا الرجلين، وسلمت على كلا الرجلين، بالألف في كل أحواله لا تتغير، لأن المضاف إليه هنا اسم ظاهر وليس مضمراً، إذن يجب إذا كانت كلا وكلتا مضافين إلى الاسم الظاهر يجب فيهما أن تلزما الألف وأن تعربا بالحركات المقدرة على الألف.

بقي الكلام الذي سبق أن أشرت له في البداية، وهو أنك إذا سميت شخصاً بما أصله مثنى مثلاً "عمران، نعمان، رجلان، زيدان" فما العمل ؟

* بعضهم يرى أنه يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف فيصبح ملحقاً بالمثنى وينصب ويجر بالياء.

* وبعضهم يقول وهو الصواب (إن كان بالألف يعرب إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ولا ينوّن)

وإن كان بالياء مثل "حسنين" محمدين" أو نحو ذلك فإنه يلزم الياء ويعرب بحركات ظاهرة على النون، وليس إعراب ما لا ينصرف، فنقول مثلاً جاء زيدانُ، بدون تنوين ورأيت زيدانَ، وسلمت على زيدانَ، أيضا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف أما لو قلنا "هذا حسنينٌ" إذا كان بالياء ورأيت حسنيناً، ونظرت ونظرت إلى حسنينٍ، فتعطيه حكم الاسم العادي كما لو تعرب كلمة مسكين مثلاً أو نحو ذلك.

الحلقة (١٥)

٣- جمع المذكر السالم وما ألحق به

هذا الباب الثالث من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية، وهو باب طويل ولكننا نحاول الإيجاز إن شاء الله تعالى لأن هذا الباب فيه كلام كثير، وفيه شروط كثيرة، وسنحاول الإيجاز مع عدم الإخلال فنقول وبالله التوفيق:

أ- تعريف جمع المذكر السالم: (تعريفه هو ضم اسم إلى أكثر منه)، أكثر منه كم؟ اثنين، ثلاثة، عشرة، مليون أكثر؟ نعم، ولكن لابد أن يكون أكثر من واحد، فأقله طبعاً اثنان فأقل شيء يكون أكثر من الواحد اثنان معنى هذا أنه يدل على ثلاثة فأكثر.

جمع المذكر السالم يدل على ثلاثة فأكثر، يقول يا شيخ : ضم اسم إلى أكثر منه هذا الجزء الأول من التعريف، من غير عطف ولا توكيد أيضاً، بقي في التعريف شرطٌ آخر وهو مع سلامة مفرده من التغيير نعيد مرة ثانية جمع المذكر السالم هو (١.ضم اسم إلى ٢.أكثر منه ٣.من غير عطف ٤.ولا توكيد ٥.مع سلامة مفرده من التغيير)

ونقول في تفصيل هذا التعريف:

ضم اسم إلى أكثر منه: لا يصلح للمفرد، لأنه ليس فيه ضم، ولا يصلح للمثنى أيضاً، لأن المثنى ضم اسم إلى مثله وليس إلى أكثر منه، ولا يصلح في قولك أيضا جاء مسلمٌ ومسلمٌ ومسلمٌ، دل على ثلاثة طبعاً، لكنه ليس جمع مذكر سالم، لأننا عرفنا الجمع فيه بوساطة العطف، وقد يأتينا ما لم يسلم مفرده من جمع المذكر السالم نحو قولك جاء مسلم مسلم مسلم، ماهذا الكلام مسلم مسلم مسلم هذا يسمونه توكيد لفظيا، هل يدخل معنا في باب جمع المذكر السالم؟ لا ما يدخل، لم؟ لأننا عرفنا هذه الأمور الثلاثة بسبب التأكيد اللفظي ونحن قد اشترطنا في تعريفه ألا يكون التوكيد دخل، بقي شي أخير وهو أن يسلم مفرده من التغير، فليس بجمع مذكر سالم، وقد يأتينا ما لم يسلم مفرده من التغير ومع ذلك نعربه إعراب جمع المذكر السالم وهو بهذا ليس جمع مذكر سالم، وإنما هو ملحق بجمع المذكر السالم.

إذن نقول جمع المذكر السالم: ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد بشرط سلامة مفرده من التغيير فإن لم يسلم مفرده من التغير حتى لو أعربناه إعراب جمع المذكر السالم فإنه ليس جمع مذكر سالم و لكنه قد يكون كذلك فيصير ملحقاً بجمع المذكر السالم يعني معرباً إعرابه لأنه لم يستوفِ الشروط، واعلم بارك الله فيك أنه ليس كل كلمة يجوز لك أن تجمعها جمع مذكر سالم.

يعني مثلا قلم هذا مفرد، لو ضممت إليه قلم وقلم أو مليون قلم، ما يجوز أن تجمعه جمع المذكر السالم، إذن ما الذي يشترط حتى نجمع الكلمه جمع المذكر السالم؟ قال تتذكر ما ذكرناه في باب المثنى هاتها كلها، أن يكون مفردا معربا منكّرا غير مركب له ثاني في الوجود إلى آخره كل الشروط الثمانية التي ذكرناها وأضف إليها شروط جديدة

الشروط الجديدة هي:

١- أن يكون لمذكر، فلا يجوز أن يكون دالاً على مؤنث لا لفظا ولا معنى مثلا إذا قلنا سعاد هذا لفظ يدل معناه على مؤنث لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم، إذا قلنا طلحة هذا مذكر لكنه مختوم بعلامة تأنيث لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم، فلا بد أن يكون اللفظ لمذكر، هذا أول شرط.

٢- أن يكون لعاقل، فحتى لو كان دالاً على مذكر لكنه لغير عاقل فإنه لا يجمع جمع المذكر السالم، بل لابد أن يكون لعاقل، فمثلا لو كان عندك حصان وهو جاء سابقاً، ثم جاءت ثلاثة أحصنة أخرى سابقةً، دفعة واحدة فإنك لا تجمعها جمع المذكر السالم لأنها لغير عاقل.

٣- أن لا يكون مختوم بالتاء، حتى لو يكون لمذكر عاقل ويكون مختوما بالتاء فإنه لا يجوز أن تجمعه جمع مذكر سالم، فلا تجمع طلحة، معاوية، حمزة جمع مذكرٍ سالِمٍ لأنها مختومة بالتاء.

٤- أن يكون الذي اجتمعت فيه هذه الشروط السابقة **لابد أن يكون أحد أمرين:**

أ / إما علم غير مركب تركيباً مزجياً ولا تركيباً إسنادياً، والعلم سوف يأتي تعريفه إن شاء الله و العلم هو (ما يعين مساه تعييناً مطلقاً) مثل كلمة محمد أو صالح أو زيد أو عبيد.

ب / وإما صفة، ما المراد بالصفة في هذا الباب؟ المراد بالصفة تشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وصيغ المبالغة وأفعال التفضيل، هذه كلها يسمونها صفة والصفة هذه مجرد ما يأتينا صفة من الصفات مشتملة على الشروط السابقة نجمعها؟ قال لا أيضا عندنا داخل الصفة شروط خاصة ما هي رحمك الله ؟

الشروط الخاصة بالصفة هي:

- إما أن يقبل مؤنثه التاء، كلمة مسلم ما مؤنثها؟ (مسلمة) قبلت التاء أم لم تقبل؟ قبلت التاء الحمد لله ينفع أم لا ؟ ينفع.
- أو يدل على التفضيل، إذا دلّ على التفضيل لا مانع حتى لو لم يقبل مؤنثه التاء، انظر إلى لفظ (أكبر) ما مؤنثه؟ (كبرى) هل قبل التاء؟ لا لم يقبل التاء، هل نجمعه جمع المذكر السالم ؟ نعم هذا وصف مؤنثه لا يقبل التاء، لكنه مع ذلك يدل على التفضيل، فإذا دلت الكلمة على التفضيل جاز جمعها جمع المذكر السالم، قال الله سبحانه وتعالى :{فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ} كلمة الأعلون جمع لكلمة (أعلى) وكلمة أعلى وصف يدل على التفضيل، اجتمعت فيه الشروط كلها أن يكون لمذكر عاقل خالٍ من التاء، مؤنثه لا يقبل التاء، ووصف يدل على التفضيل.

مثال: لمن اجتمعت فيه الشروط كلها أولاً من العلم كلمة "محمد" يجوز جمعها جمع مذكر سالم فتقول " محمَّدُون " لو قلت جاء محمدون سيكون أي ثلاثة أو أكثر كل واحد منهم اسمه محمد، لكن لو أردت أن تخصص أشخاصاً معينين بينك وبين المخاطب لابد أن تقرنها بـ (أل)

فتقول جاء المحمدون أو تقول جاء زيدون أو الزيدون أو عليُّون أو العليُّون وهكذا، إذن هذا العلم لمذكر عاقل هو علم وليس مركب تركيباً مزجيا ولا تركيبا إسناديا، سأعود إليها -المركب مزجياً وإسنادياً- بعد أن نذكر الصنف الثاني وهو:

❖ الوصف الذي يقبل مؤنثه التاء ويدل على التفضيل، الذي يقبل مؤنثه التاء هو كلمة مسلم أو مخلص مثال "هؤلاء مخلصون" "هؤلاء مصلون".

مؤنث مخلص (مخلصة) ومؤنث مصلٍّ (مصلِّية)، يعني يقبل وكذلك قولك هؤلاء الأعلون وهؤلاء الأكبرون أو الأقدمون، كل واحد منها صحيح لا يقبل مؤنثها التاء لكنها يدل على التفضيل، لذلك يجوز جمعه جمع المذكر السالم، إذن حتى تجمع جمع المذكر السالم <u>لابد من الشروط:</u>

١- أن يكون لمذكر.

٢- أن يكون لعاقل.

٣- أن يكون مفرده خالياً من التاء.

٤- أن يكون إما علماً غير مركب تركيباً مزجياً ولا تركيباً إسنادياً، أو وصفاً يقبل مؤنثه التاء أو وصفا يدل على التفضيل.

نرجع إلى العلم المركب تركيباً مزجياً أو إسنادياً عندك ثلاث أشخاص كل واحد منهم اسمه (تأبط شراً) وتريد أن تجمعهم فماذا تقول؟ هل تقول : "تأبط شرون" أو "تأبطوا شراً" حتى تجمعها جمع مذكر سالم، طبعاً لا تستطيع ذلك، لأن هذه الكلمة مركبة تركيباً إسنادياً.

ماهو التركيب الإسنادي في الأعلام؟ هو (أن يكون العلم مكوَّن من جملة)، سواءً كانت هذه الجملة جملة اسمية أو فعلية، العرب لم يسموا بالجملة الاسمية أي لم ينقل عنهم أنهم سموا بالجملة الاسمية، لكنهم سموا بالجملة الفعلية، مثل (تأبط

شراً)، هذا المركب تركيباً اسنادياً قولاً واحداً لا يجوز جمعه جمع مذكراً سالماً.
المركب تركيباً مزجياً مثاله (حضرموت) (بعلبك) (معدي كرب) وما شاكلها، لو كان عندك ثلاثة رجال عقلاء كل واحد منهم اسمه معدي كرب، تريد أن تجمعهم فماذا تقول؟ هل تجمعهم فتقول جاء المعدي كربون مثلاً، لا تستطيع أن تجمع هذا المركب تركيباً مزجياً.
أنت ذكرت لنا قبل أن العلم المركب تركيباً مزجياً يمكن أن يكون مختوماً بكلمة (ويه) وغير مختوم بكلمة (ويه)، مثل "معدي كرب" و "سيبويه" سيبويه هل يجوز جمعها جمع مذكر سالم ؟ معظم النحويين يمنعونه يمنعون أن تجمعه مثل ما منعوا جمع معدي كرب، فلا يجوز أن تقول جاء السيباويهون ورأيت السيباويهيين وسلمت على السيباويهيين هذا معظم النحويين يمنعونه، لأنه لم يسمع ذلك عن العرب، وأجازه بعض النحويين، إذن عندنا:
المركب تركيباً إسنادياً قولاً واحداً يقول لايجوز جمعه جمع مذكر سالم.
المركب تركيباً مزجياً إن كان غير مختوم بكلمة (ويه) فكذلك باتفاق لايجوز جمعه جمع مذكر سالم، وإن كان المركب تركيباً مزجياً مختوماً بكلمة (ويه) فأكثر النحويين يمنع جمعه جمع مذكر سالم، وبعضهم يجيزه ولكنهم قِلَّه.
لو جاء ثلاثة رجال كل واحد منهم اسمه تأبط شراً، يعني مركب تركيباً اسنادياً أو كل واحد منهم اسمه معدي كرب، وأنا أريد أن أخبر بمجيئهم فماذا أفعل؟ قال هذا سهل كل واحد منهم أليس صاحباً لاسمه، الأول منهم صاحب اسم معدي كرب، والثاني صاحب اسم معدي كرب، والثالث صاحب اسم معدي كرب، قال عندنا كلمة تعبر عن كلمة صاحب وهذه الكلمة يمكن أن تلحق بها علامة جمع المذكر السالم وأن ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء،
ماهذه الكلمة؟ الكلمة هي كلمة (ذو) للواحد طبعاً، ولكن أنا أريد ثلاثة أو أكثر من ثلاث، فنقول: جاء ذوو تأبط شراً أو ذوو معدي كرب، أو أكرمت ذوي تأبط شراً أو ذوي معدي كرب، أو نظرت إلى ذوي معدي كرب أو نظرت إلى ذوي تأبط شراً إذن عندنا مخرج إذا أردنا أن نجمعها إعراب جمع المذكر السالم ولكن لا نلحق به واو ونون أو ياء ونون في آخره، ولكن نأتي بكلمة ذو ثم نجمعها ثم نعربها إعراب جمع المذكر السالم، هذا الجانب الذي يمتنع فيه جمع الكلمة جمع المذكر السالم من الأعلام المركبة.

◄ ما هي الصفات التي لا يجوز جمعها جمع المذكر السالم ؟

قال هناك فيه صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث وذلك مثل كلمة جريح (فعيل بمعنى مفعول) جريح بمعنى مجروح أو (فعول بمعنى فاعل) مثل صبور فإن هذه يستوي فيه المذكر والمؤنث فتقول هذا رجل جريحٌ، وهذه امرأة جريحٌ، لا تقول جريحة، وهذا رجل صبورٌ، وهذه امرأة صبورٌ، هذه لا يجوز أن تجمعها جمع المذكر السالم ولكن ممكن أن تجمعها جمع تكسير، وتقول صُبُر، أو تقول جرحى، أو تقول قتلى، أو تقول في جمع غفور غفر، وهكذا المهم أنك لا تجمعها جمع مذكر سالم.

◄ فما حكم جمع المذكر السالم ؟ كيف ترفعه ؟ كيف تنصبه ؟ كيف تجره ؟

هذا سهل والحمد لله، أغلب لغات العرب أن جمع المذكر السالم وما ألحق به، وهذا والوارد في القرآن الكريم والوارد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، والوارد في معظم ما سمع من كلام العرب شعراً ونثراً، معظمه أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.
نقول: أغلبه، معناه أنه فيه لغات أخرى؟ نعم، هناك لغات أخرى لكنها قليلة، وبعض هذه اللغات الأخرى ليس في كل شيء، وإنما هو فيما ألحق بالجمع المذكر السالم.

◄ما الذي ألحق بجمع المذكر السالم؟

تعريف عام: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ نقصت بعض الشروط التي اشترطناها في جمع المذكر السالم، وهي كثيرة جداً، وسبب كثرتها أن الشروط التي اشترطناها في جمع المذكر السالم كثيرة، فكلما نقص منها شرط ووجدنا أن الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم، قلنا أن هذه الكلمة ملحقة وقد قسمها النحويون ومنهم ابن هشام مثلاً على أربعة أقسام:

١- أسماء الجموع: في إحدى الحلقات الماضية عرفت اسم الجمع بأنه (الاسم الذي لا مفرد له من لفظه) أسماء الجموع هذه محدودة، وهي: لفظ "عالمون" يقولون لا مفرد له من لفظه لماذا؟ يقولون لأنه خاص بالعقلاء، ولو قلت أنه جمع عالم لدخل في ذلك العاقل والغير عاقل لأن لفظ العالم كل ما سوا الله.

كلمة "أولو" لا مفرد لها من لفظها لأن مفرد كلمة أولو هي كلمة صاحب، أو كلمة ذو وهذه الكلمة غير كلمة أولوا بلا شك هذان لفظان.

هناك ثمانية ألفاظ أخرى سهلة يسمونها بألفاظ العقود وهي (عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون) .

هذه ثمانية ألفاظ ألحقت بجمع المذكر السالم لأنه لا مفرد لها من لفظها، هذه كلها تسمى بأسماء الجموع أصبح عدد أسماء الجموع عشرة أسماء (عالمون، أولوا، عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون) كلها ملحقة بجمع المذكر السالم ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء مع أنها لا مفرد لها من لفظها.

٢- الذي ألحق بجمع المذكر السالم مجموعة من جموع التكسير ونحن اشترطنا في جمع المذكر السالم أن يسلم مفرده من التغيير، هذه لم يسلم مفردها من التغيير بل إن بعضها لغير العاقل، فيقولون جمع حرَّة حرَّون، فيعربونها بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، والحرة هي الأرض ذات الحجارة السوداء.

أيضاً كلمة أرض قالوا فيها أراضون فلم يسلم مفردها من التغيير وهي لغير العاقل.

أيضاً من هذا الباب ما يسمونه بباب سَنَة وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها بهاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير كقوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} وقالوا أصلها عضة، وقوله {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} هذه أيضا ملحقة بجمع المذكر السالم.

مما ألحق كلمة سَنَة هذا هو الباب أصلاً سنة يقال فيه سنون وسنين.

٣- مما ألحق بجمع المذكر السالم لفظان لا هما علمان ولا هما صفتان وهما (أهل) وَ(وابل) فقد قيل في جمعهما (أهلون) و(وابلون) فرفعتا بالواو ونصبتا وجرتا بالياء.

٤- مما ألحق بجمع المذكر السالم هو مما سمي به هذا الجمع ككلمة زيدون، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء كقوله تعالى : {كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ (١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ }فقد جر في الأول بالياء ورفع في الثاني بالواو وهو اسم لمكان معين.

الحلقة (١٦)

٤- (ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين)، جمع المؤنث السالم:

بعض النحويين يسميه ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وهو صحيح بل هو أصح، ومنهم من يسميه باب جمع المؤنث السالم وهو الباب الرابع من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية.

ونعيد العلامات الأصلية للإعراب:

حق الكلمة في حال الرفع أن تكون مرفوعة بالضمة، وفي النصب بالفتحة، وفي الكسر بالكسرة، وفي الجزم بالسكون.

في هذا الباب لم يخالف إلا في حالة واحدة لأن، ما جمع بألف وتاء مزيدتين يرفع بالضمة، وينصب (وهذا موضع المخالفة في هذا الباب) ينصب بالكسرة بدلاً من الفتحة، ويجر بالكسرة، إذن لم يخالف في جميع الحالات كما سبق في باب الأسماء الستة وفي باب المثنى وفي باب جمع المذكر السالم، لم يخالف إلا في حالة واحدة، وهي أنه بدلا أن كان ينصب بالفتحة أصبح ينصب بالكسرة، لكن ما في خلاف فيما مضى أو عما مضى في علامات الإعراب الأصلية لا من ناحية الرفع ولا من ناحية الجر، اللَّهُمَّ إلا من ناحية النصب أنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو هذا الباب.

جمع المؤنث السالم: كل كلمة مجموعة دلنا على جمعيتها "ألفٌ وتاء" في آخرها، بشرط أن تكون الألف والتاء التي في آخرها مزيدة، أي ليست من بنية الكلمة.

سنذكر بعض الأمثلة والتي فيها إما الألف ليست زائدة فيها، أو التاء التي ليست زائدة فيها، بعد أن نمثل لهذا الجمع، ونعرف طريقة إعرابه، فيقال مثلا في جمع كلمة (مسلمة) يقال فيها (مسلمات)، وفاطمة (فاطمات)، وسعاد (سعادات)، وطلحة وهو لمذكر (طلحات)، وزينب يقال لها (زينبات) وهند يقال فيها (هندات)، وَ دعد يقال فيها (دعدات) هذه أمثلتها.

فما إعرابها ؟

ترفع كما قلنا قبل قليل بالضمة، وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وتجر بالكسرة وهذا هو الأصل.

نمثل (إن المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ) إن:حرف توكيد و نصب، المسلمين: اسم إن منصوب وعلامة نصبة الياء لأنه جمع مذكر سالم، الواو: عاطفة، المسلمات: معطوفة على منصوب وهي منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة، طبعاً لأن في أولها (أل) لا تكون منونة، ولكن ممكن أن تقول "قابلت مسلماتٍ"، فتنونها أما إذا كانت (أل) مقترنة بها، فلا يمكن أن تأتي بها منونة، لأن التنوين و(أل) لا يجتمعان.

الأشياء التي تجمع بألف وتاء مزيدتين هي ستة أنواع:

• النوع الأول: هي الكلمة المؤنثة تأنيثاً لفظياً وتأنيثاً معنوياً في الوقت نفسه، ككلمة فاطمة أو صالحة أو مسلمة أو مصلية، هذه كلها لفظها مختوم "بالتاء"، والتاء علامة تأنيث، ومعناها يدل على مؤنث، هذا هو النوع الأول الذي يجمع بألف وتاء مزيدتين، تقول في جمع مسلمة مسلمات وفي صالحة صالحات وفي هند هندات -وسيأتي الكلام عن هند- الآن الموضع الأول الذي يجمع هذا الجمع هو الكلمة التي تدل على مؤنث ومختومة بعلامة التأنيث، أي اجتمع التأنيث اللفظي والمعنوي.

• النوع الثاني: الكلمة التي تدل على مؤنث أي معناها مؤنث، ولكنها ليست مختومة بعلامة تأنيث.

ما هي علامة التأنيث؟

علامة التأنيث هي ألف التأنيث الممدودة، أو ألف التأنيث المقصورة، أو تاء التأنيث، هذه علامات التأنيث.

حديثنا الآن عن بعض الكلمات التي معناها مؤنث ولكنها ليس فيها علامة تأنيث، لا ألف التأنيث الممدودة، ولا ألف التأنيث المقصورة، ولا تاء التأنيث ما مثالها

مثالها: "هند، سعاد، دعد" هذه ليست مختومة بعلامة تأنيث، ولكن معناها مؤنث، فحينئذٍ تجمعها وتقول فيها "هندات، سعادات، دعدات".

• النوع الثالث: ما فيه علامة تأنيث لكنه مذكر، وهو ما يسمونه بالمؤنث اللفظي، لفظه مؤنث لكن معناه ليس مؤنث،

وذلك كبعض الأعلام للرجال المختومه بتاء التأنيث، فإنهم يقولون في طلحة طلحات، وفي معاوية معاويات، وفي حمزة حمزات، وهكذا، كل كلمة مختومة بالتاء يعني فيها علامة تأنيث لكنها تدل على مذكر لا يضير، فإنك لا يجوز أن تجمعها جمع مذكر سالم، ولكن تجمعها جمع مؤنث سالم.

• **النوع الرابع:** هو المؤنث بألف التأنيث المقصورة، يعني الكلمة المختومة بألف التأنيث المقصورة، مثل "ليلى" فإنها مختومة بألف التأنيث المقصورة وطبعاً هذه فيها دلالة لفظية ومعنوية، وكذلك كلمة "حبلى" فإنها مختومة بألف التأنيث المقصورة، عند جمعها تقلب الألف فيها إلى ياء وتقول في ليلى (ليليات) وحبلى (حبليات).

• **النوع الخامس:** المؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو (صحراء، حمراء) وما شاكلها، ويقال في جمع مافيه ألف التأنيث الممدودة (صحراوات) وفيه كلام هل يجوز في "حمراء، خضراء" الجمع المؤنث السالم يعني بالألف والتاء المزيدتين فتقول (حمراوات و خضراوات) أم لا يجوز؟ هذا فيه كلام، وأكثرهم أو أصحّهم رأياً أنها لا تجمع هذا الجمع، خاصة ما يدل على وصف وهو مختوم بألف مثل حمراء وخضراء و صفراء وما شاكلها، يقولون لا تجمع على هذا الجمع وإنما يقال في جمعها (حُمر، خُضر، صُفر) وفي بيضاء بيض.

• **النوع السادس:** بقي عندنا مما يجمع هذا الجمع شيء ليس فيه علامة تأنيث، ولا يدل على مؤنث ولكنه يجتمع فيه أمران:
١-أنه لغير العاقل. ٢-أنه خماسي اللفظ، يعني حروفه خمسة، وفي نفس الوقت لغير عاقل.

يقولون في إسطبل "إسطبلات" وَسرادق هذا خمسة أحرف يجمعونه ويقولون "سرادقات" وفي حمام (أكرمكم الله) يقولون "حمامات" هذه ستة أمور تجمع هذا الجمع:

١-المؤنث لفظياً ومعنوياً كـ "مسلمة ".
٢- المؤنث لفظياً فقط كـ "حمزة".
٣- المؤنث معنوياً فقط كـ "سعاد".
٤- المختوم بألف التأنيث المقصورة كـ "حبلى".
٥- المختوم بألف التأنيث الممدودة كـ "صحراء".
٦- الغير عاقل المكون من خمسة أحرف في حالة المفرد كـ "سرادق، حمّام، إسطبل"، بعضهم يرى أن حمام أربعة أحرف، ولكن الصحيح أن أي حرف مشدد هو في الأصل حرفين، إذن هذه الأشياء التي تجمع بألف وتاء مزيدتين.

نعود إلى تسمية هذا الباب، هذا الباب بعضهم يسمية باب "ماجمع بألف وتاء مزيدتين" وبعضهم يسمية باب "جمع المؤنث السالم"، وفضلت تسميته بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" عن تسميته بباب "جمع المؤنث السالم".

١. **لماذا**؟ لو نظرنا إلى كلمة طلحة إجمع "طلحات"، هل طلحة مؤنث؟ لا ليس بمؤنث، من أجل هذا فضلنا تسميته بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" ليدخل فيه المذكر والمؤنث هذا واحد.

٢. في جمع المؤنث السالم يقولون معنى السالم أي سلم مفرده من التغيير، لم يحصل فيه تغيير، انظر إلى كلمة (سجْدة) الحرف الثاني من سجْدة متحرك أم ساكن؟ ساكن، جمعها "سَجَدَات"، تغيرت أم لا؟ تغيرت فكيف نحكم عليه أنه سالم وهو لم يسلم مفرده من التغيير؟ من أجل هذين الأمرين فضلنا تسمية هذا الباب بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين".

الذين سموه باب "جمع المؤنث السالم" ما توجيههم؟ مع أنه في بعض الأحيان يكون جمعاً لمذكر وفي بعض الأحيان لا يسلم مفرده من التغيير، **فماذا نقول في مثل هذا** ؟ قالوا : الغالب فيه أن مفرده مؤنث والغالب فيه أن يسلم مفرده من التغيير، وهذا

كلام حق ومنطقي، إذا كان هذا الغالب فلا مانع أن نسميه بباب "جمع المؤنث السالم".

حكمه كما ذكرنا يرفع بالضمة وينصب بالكسرة نيابة عن الفتح ويجر بالكسرة، هل هذا في كل كلمة جمعت بألف وتاء مزيدتين؟ نعم هذا هو الغالب، ولكن بعض العرب وليس النحويين يقولون إذا كانت الكلمة التي جمعتها محذوفة اللام، ما معنى محذوفة اللام؟ أنهم يزنون كل كلمة بالأحرف (ف ع ل) اللام طبعاً ستكون الحرف الأخير، فإذا كانت الكلمة محذوفة اللام فإن بعض العرب يجيزون فيها الإعراب الأصلي يعني أن تنصبها بالفتحة بدل من الكسرة، مثال ذلك "لغة" يقولون أصلها "لغوة" حذفت الواو وهي لام الكلمة، عند جمعها تقول "لغات"، عند إعرابها

أغلب العرب يقولون "لغاتهم لغاتٌ كثيرة" وَ"سمعت لغاتِهم" فينصبونها بالكسرة، وَ"قرأت في لغاتٍ" هذا أكثر العرب، لكن هناك من العرب من يقول "سمعت لغاتَهم" فينصبها بالفتحة، لكنهم قلّة، وقد اعتمد النحويون على ما سُمع من كلام العرب، فمعنى هذا أنه يجوز عند النحويين طبعاً لأنهم متبعون كلام العرب فيجوز أن تقول في ما حذفت لامه في حالة النصب إما بالفتحة أو الكسرة، فتقول "سمعت لغاتَهم" فهذا جائز، أو تقول "سمعت لغاتِهم" وهذا أيضاً جائز.

نحن اشترطنا في هذا الجمع أن تكون الألف والتاء مزيدتين، يعني ليست من بنية الكلمة، اجمع كلمة "بيت من الشعر" فتقول "أبيات من الشعر"، اجعل كلمة أبيات مرة فاعل، ومرة مفعولاً به، ومرة مجرورة، أو مرة مرفوعة، ومرة منصوبة، ومرة مجرورة، فإنك تقول "أبياتُ القصيدة جميلةٌ"، وتقول "إنّ أبياتَ القصيدة جميلةٌ"،

لماذا أليست مختومة بألف وتاء؟ بلى، ولكن التاء هنا أصلية وليست زائدة، لذلك فإنك تنصبها بالفتحة اسم عادي، "إن أبياتَ القصيدة جميلة" وتقول "قرأت من أبياتِ القصيدة بعضها".

إذن إذا كانت التاء أصليةً فإنها لا تدخل في هذا الباب، وكذلك لو كانت الألف أصلية فإنها أيضاً لا تدخل في بابنا اجمع "قاضي" تقول "قضاة" هؤلاء قضاةُ المحكمة" مرفوع بالضمة، و"رأيت قضاةَ المحكمة"،

ولا تقول: " قضاةِ المحكمة" لأن الألف فيها أصلية أما التاء فهي زائدة، ما أصلها ؟ أصلها "قُضَيَة" تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً فصارت "قضاة" يعني أن الألف هذه منقلبة عن أصلها وليست بزائدة، فإنك تقول في جمعها "قضاة" وعند النصب تنصبها بالفتحة، ولا تنصبها بالكسرة كما في هذا الباب وكذلك كلمة "غزاة" جمع "غازٍ" تقول "جهزت غزاةً في سبيل الله" ولا تقول غزاةٍ ومثلها دعاة أيضاً لأن الألف فيها كلها أصلية وأصلها "غُزَوَة" و"دُعَوَة"، إذن إذا كانت الألف أصلية أو التاء أصلية فإن الكلمة تعود إلى أصلها وتعرب بالحركات الظاهرة الأصلية، حتى في حالة النصب تنصب بالفتحة.

الملحق بما جمع بألف وتاء مزيدتين

ما الأشياء التي أعربت إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين مع أنها ليست منه؟قال مسألتان :

الأولى: لفظ واحد، **والثانية**: مجموعة ألفاظ.

o **المسألة الأولى**: لفظ "أُلات" فإنه لا مفرد له من لفظه إذن ما مفرده؟ إجمع لنا لفظ "أُلات" ما معنى أُلات معناها "صواحب أو صاحبات" فمفرده ليس من لفظه وإنما من لفظ آخر ممكن أن تجعل مفرده "صاحبة" أو "ذات"، إذن كيف تعرب لفظ أُلات قال هو ملحق بجمع المؤنث السالم، من أي ناحية ألحق به؟ قال من ناحية أنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ومنه قوله سبحانه وتعالى {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ} **كان**: فعل ماضي ناقص، **النون**: نون النسوة اسمها و **أولَاتِ**: هذا خبرها منصوب وعلامة نصبها الكسرة لأن ملحق بالجمع المؤنث السالم.

هذا هو النوع الأول مما ألحق بالجمع المؤنث السالم. فما هو النوع الثاني؟

o **المسألة الثانية**: ما سمي به من هذا الجمع، مثال "عرفات" هذا اسم لموضع وهو واحد وليس جمعاً، ونحن قلنا هذا باب ما جمع بألف وتاء مزيدتين، فهو في الأصل مفرد فكلمة عرفات اسم لمكان واحد، كلمة أذرعات بلدةٌ بالشام هذه أيضاً اسم لموضع واحد كيف تعرب نحو أذرعات وعرفات؟ إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم عند أغلب العرب مع أنها ليست جمعاً فتقول "نزلتُ عرفاتٍ" و"هذه عرفاتٌ" و"نظرت إلى عرفاتٍ " فتنصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ملحقة بالجمع المؤنث السالم، أو بما جمع بألف وتاء مزيدتين، مع أنها ليست دالة على جمع لأنها اسم مكان، كذلك كلمة أذرعات وكل ما شابهها مما سمي به من هذا الجمع، تنصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة، فتقول فيها نزلتُ أذرعاتٍ أو عرفاتٍ أو شخص "ياسر عرفات" سمي بهذا الاسم، تقول كلّمتُ عرفاتٍ وهو رجل وواحد ومع ذلك تعربه إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين، لكن بقيت نقطة في هذا المسمى به "جمع بألف وتاء مزيدتين" وهي أن العرب يجيزون فيه **ثلاثة أوجه:**

١- أن تعربه إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين (ترفعه بالضمة، تنصبه وتجره بالكسرة) وتنونه إذا كان خالياً من (أل) أو لم يكن مضافاً هذا هو الوجه الأول.

٢- أن تعربه إعراب (الممنوع من الصرف) ترفعه بالضمة، تنصبه وتجره بالفتحة ولا تنونه، فتقول "هذه عرفاتُ" بدون تنوين وتقول "نزلت عرفاتَ" بالفتحة بدون تنوين، وتقول "سافرت إلى عرفاتَ" بدون تنوين، هذان وجهان متناقضان في الأول يقول تنصبها وتجرها بالكسرة وتنونها والثاني يقول تنصبها وتجرها بالفتحة ولا تنونها.

٣- وهذا يجمع بين الرأيين ويقول هو أن تعربها إعراب جمع المؤنث السالم ولكن بدون تنوين.

هذه الأوجه الثلاثة في قول الشاعر: تنوّرتها من أذرعات وأهلها***بيثرب أدنى دارها نظرٌ عاري

الشاهد عندنا في كلمة (أذرعات) فإنه ورد في هذا الشاهد "من أذرعاتٍ" وورد "من أذرعاتِ" بالكسرة بدون تنوين وورد "من أذرعاتَ" بالفتحة بدون تنوين، وعلى هذا جاز فيه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها في الملحق بجمع المؤنث السالم.

الحلقة (١٧)

٥- باب ما لا ينصرف أو باب الممنوع من الصرف:

وهذا باب طويل عريض، ولكنه لا يذكر هنا إلا لمخالفته العلامات الأصلية للإعراب فقط، وإلا فسيأتي له باب طويل جدا، ربما يستغرق في شرحه عددا من الحلقات، لكن سنذكر الآن إعرابه الذي خالف فيه الإعراب بالعلامات الأصلية، ونذكر متى يكون ذلك، لأنه ليس كل اسم ينطبق عليه هذا الحكم، بل لابد فيه من شروط، سنذكرها إن شاء الله تعالى، لكن بإيجاز كرؤوس أقلام.

تعريف هذا الباب: هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين.

ما هو الصرف؟ الصرف هنا: هو التنوين، فإذا قيل هذا اسم ممنوع من الصرف أي لا ينون، وفيه حكم آخر وهو أنه بدل أن كان يجر بالكسرة صار يجر بالفتحة، يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ولا ينون في هاتين الحالتين، ممنوع من الصرف أي ممنوع من التنوين هذا حكمه الإعرابي.

أذكر لكم مثالا وأذكر الأمثلة التي تتعلق به:

مساجدُ المسلمين مكان للذكر والصلوات، فهنا (مساجدُ) اسم على صيغة منتهى الجموع ممنوع من الصرف.

بنيتُ مساجدَ كثيرة، مساجدَ هنا ما يقبل فيها (مساجداً) حتى لا تنون وهذه منصوبة بالفتحة لأنها مفعول به منصوب بدون تنوين.

صليت في مساجدَ كثيرة، في: حرف جر، مساجدَ: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه على صيغة منتهى الجموع، أو لأنه ممنوع من الصرف.

وإن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى أصله فيجر بالكسرة في حالتين:

▪ **الموضع الأول:** أن تدخل عليها (أل) مهما كان نوع (أل) سواء كانت زائدة أم معرفة أم كانت موصولة أو أي شيء آخر.

قال تعالى { وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } دخلت عليها (أل) فعادت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال تعالى { كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ }، الأصمِ كلمة ممنوعة من الصرف لعلة سنذكرها فيما، بعد لكن لما دخلت عليها (أل) و(أل) هنا موصولة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال الشاعر: رأيت الوليد بن اليزيدِ مباركا، كلمة يزيد ممنوعة من الصرف في الأصل دخلت عليها (أل) وهي (أل) الزائدة وكيف زائدة؟ لأن كلمة يزيد معرفة فلم تستفد تعريفا من دخول (أل) عليها فصارت زائدة، ومع ذلك جاءت كلمة يزيد مجرورة بالكسرة، هذا هو الموضع الأول الذي فيه الاسم الممنوع من الصرف إلى أصله فيجر بالكسرة.

ولكن هل يعود إليه التنوين ؟ لا يعود إليه التنوين لأن أل والتنوين لا يجتمعان.

▪ **الموضع الثاني:** أن تكون الكلمة الممنوعة من الصرف مضافة إلى غيرها، اسمع إلى كلمة (أحسن) في آيتين كريمتين، مرة جرت بالفتحة، ومرة جرت بالكسرة، مع أنها ما تغيرت، وفي آيتين كريمتين، يعني في أفصح الكلام .

قال تعالى: {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا } كلمة (أحسن) هنا مجرورة بالباء وهي ممنوعة من الصرف وجُرت بالفتحة لأنها ممنوعة من الصرف.

واسمع إلى كلمة (أحسن) في آية أخرى فترى أنها مجرورة بالكسرة قال تعالى "لقد خلقنا الإنسان في أحسنِ تقويم" ما الذي صار في هذه الكلمة مع أنها ما تغيرت؟ الذي تغير أنها صارت مضافة، كلمة (أحسن) مضافة، و(تقويم) مضاف إليه، فلما صارت مضافة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

هل يعود إليها التنوين؟ الجواب: لا، **ولماذا؟** لأنه لا يجتمع التنوين والإضافة، إذا جاء التنوين ذهبت الإضافة، وإذا جاءت الإضافة ذهب التنوين، وإذا دخلت (أل) على الكلمة ذهب التنوين، وإذا جاء التنوين ذهبت (أل)، لا يجتمعان.

قلنا الصرف هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين، **فما هي هذه العلل؟**

العلل التي يمنع الاسم بسببها من الصرف فهي أحيانا يكتفي بعلة واحدة لكنها علة قوية تمنع الكلمة من الصرف، وأحيانا لابد من اجتماع علتين، بعض الشعراء أو النظام، نظموا العلل التسع في بيتين من الشعر، وبعضهم نضمها في بيت واحد، لكن نأخذ البيتين لأنهما أوضح وأسهل قال:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تقريب

أما قوله (عدل) العدل هو أن تكون الكلمة معدولة، يعني كان لها أصل ثم عدلت إلى هذا الأصل، العدل يكون أحيانا في الأعلام وأحيانا يكون في الصفات، فأما الأعلام فوزن واحد وهو وزن (فُعَلْ)، إذا وقع العلم على وزن (فُعَلْ) فإنه يمنع من الصرف، مثل (عمر، زحل، جشم، قثم) وما شاكل ذلك، هذه ألفاظ بعضهم يحصرها أو يعدد هذه الأعلام التي وردت عن العرب على وزن (فعل)، فيقول: إنها ثلاثة عشر علما، كل واحد جاء منها على وزن (فعل)، فهو حينئذ ممنوع من الصرف لعلتين ما هما: العلمية والعدل.

فالعدل يكون أحيانا مع العلمية وأحيانا يكون مع الوصف، وأما الوصف فيما كان من الأعداد على وزن (مفعل) أو على وزن (فعال)، بعضهم يجعلها إلى العدد رقم أربعة، يعني (أحاد وموحد) (ثناء ومثنى) (ثلاث ومثلث) (رباع ومربع)، وبعضهم يضيف إليها الخمسة والستة وبعضهم يوصلها إلى العشرة، فيقول (عشار ومعشر) يدخل في ذلك، هذا نوع من الوصف الذي دخل فيه العدل، فيقال إذا منعت كلمة مثنى أو ثلاث أو رباع فما العلة في منعها؟

نقول الوصفية والعدل، نستشهد بقوله عز وجل "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" ثلاث معطوفة على مثنى، **ومثنى** صفة لأجنحة، وأجنحة مجرورة، فمثنى مجرورة بفتحة مقدرة لأنها ممنوعة من الصرف، وثلاث معطوفة ومجرورة بفتحة ظاهرة عليها، ومثلها كلمة رباع أيضا.

أيضا من الوصف والعدل كلمة (أخر) يقول مررت بنسوة أخر وقال تعالى {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } أيام مجرورة وأخر صفة لها، ومع ذلك جاءت مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا عدل، والوصف سيأتي إن شاء الله.

قوله (**وتأنيث**) التأنيث نوعان:

١- نوع من التأنيث يحتاج إلى علة واحدة فقط، وهو المؤنث بألف التأنيث الممدودة وبألف التأنيث المقصورة،

مثل: (حمراء وصحراء) هذه ممدودة، (وليلى وحبلى) مقصورة، فأما الممدودة فتظهر عليها الحركة، أي حركة جرها بالفتحة، وأما المقصورة فإنها تكون مختومة بالألف والألف لا تظهر عليها الحركة أصلا.

٢-المختوم بالتاء، أو العلم المؤنث، هذا لابد له من **أمرين:**

أ- أن يكون علماً ب- وأن يكون مؤنثا

سواء كان تأنيثه لفظيا أم معنويا، أم لفظيا ومعنويا، لكنهم يشترطون فيه شرط زائد وهو أن يكون زائد على ثلاثة أحرف، أو مكون من ثلاثة أحرف وسطها متحرك، وإلا فلا يمنع من الصرف، أو يجوز فيه الوجهان مثل كلمة (هنْد) هذه ثلاثية، يجوز أن تمنعها وأن تصرفها.

وكلمة (سحَر) هذه ثلاثية، لكنها محركة الوسط فتكون ممنوعة من الصرف.

كلمة (فاطمة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، ومكونة من أكثر من ثلاثة أحرف وعلم.

كلمة (سعاد) ممنوعة من الصرف لأنها مؤنثة معنويا، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

كلمة (طلحة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

قوله "ومعرفة وعجمة" المقصود بمعرفة أي علم، والمقصود بقوله "وصف" سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله"وعجمة" كي يمنع الاسم من الصرف يجتمع أمران: ١) العلمية ٢) العجمة؛ بشرط أن يكون العلم هذا الأعجمي علما عند العجم أيضا، مثل إبراهيم وإسماعيل وإدريس، وقيل إن أسماء الأنبياء كلها ممنوعة من الصرف، ما عدا ستة منها: محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح ونوح وهود ولوط، عليهم الصلاة والسلام.

قوله "ثم جمع" المقصود بالجمع صيغة منتهى الجموع وهذه تكفي علة واحدة وقد مثلت لها قبل بكلمة مساجد.

وتعريف صيغة منتهى الجموع: هي كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن.

مثالها: "مساجد" و"مصابيح" فهذه لا تحتاج إلى علة ثانية، بل تمنع من الصرف مباشرة لعلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

قوله "ثم تركيب" المقصود هنا بالتركيب هو التركيب المزجي مثل "بعلبك" و "حضرموت" لكن هذه يشترط فيها مع التركيب:

العلمية.

فتقول: "سافرت إلى حضرموتَ وإلى بعلبكَ" فتجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا تنونها.

قوله "والنون زائدة من قبلها ألف" هذه أحيانا تكون مع الوصفية وأحيانا مع العلمية مثل "عثمان وسلطان" فهاتان الكلمتان تمنع من الصرف لعلتين: ١) العلمية ٢) زيادة ألف ونون، وكلمة "غضبان وريان وعطشان" تمنع من الصرف لعلتين: ١) الوصفية ٢) زيادة ألف ونون.

قوله "ووزن فعل" وزن الفعل يكون في مسألتين:

١- إما مع العلمية ٢- إما مع الوصفية

فوزن الفعل الذي يكون مع الوصفية وزن واحد فقط وهو وزن "أفعل" مثل "أحمر وأخضر وأعرج أحسن" وهكذا فهذه فيها وصف وفيها وزن "أفعل".

لكنهم يشترطون أن يكون مؤنثه على وزن فعلاء مثل "أحمر" مؤنثه حمراء على وزن "فعلاء" وأعرج عرجاء وهكذا.

أما ما كان على وزن الفعل من الأعلام فهذا فيه تفصيل كثير، لكننا نوجز الحديث فيه.

فالعلم الذي على وزن الفعل أنواع: أحيانا يمنع من الصرف، وأحيانا لا يمنع من الصرف، فكيف نعرف ذلك؟ إن كان هذا العلم على وزن يختص بالأفعال فإنه يمنع من الصرف، والوزن الذي تختص به الأفعال كثير منها:

١- وزن الفعل المبني للمجهول مثل "ضُرب وهُزم وجُعل" وما شاكلها فهذه مبنية للمجهول أو مبنية للمفعول، هذه كلها ممنوعة من الصرف لأن هذه الكلمة علم على وزن فعل مبني للمجهول، وهذا الوزن لا يأتي في الأسماء، مثاله لو سمي شخص بـ "جُعل" فنقول إن هذا الاسم ممنوع من الصرف.

٢- وزن (انفعل) ووزن (افتعل) ووزن (استفعل): فلو سمي شخص بـ (انطلق) فهذا الوزن يختص بالأفعال ولا يأتي في الأسماء، فيجب حينئذ أن يكون ممنوعا من الصرف، وكذا لو سمي شخص (اقتدر) فإنه يمنع من الصرف، لأنه علم وعلى وزن اختص بالأفعال، وكذلك لو سمي شخص باسم مبدوء بالهمزة والسين والتاء (استـ..) فإنه يمنع من الصرف؛ بسبب العلمية ووزن الفعل، ولذا يمنع الاسم من الصرف لعلتين العلمية ووزن الفعل.

٣- يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أن يكون مبدوءا بزيادة تكون مختصة بالدخول على الأفعال أي تبدأ بها الأفعال، أو لها معنى في الأفعال، وليس لها معنى في الأسماء، وذلك نحو: أكرم وأحمد هذه مبدوءة بالهمزة، فإذا كان فعلا مضارعا مبدوءا بواحد من هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، فإنه يمنع من الصرف لأنه مبدوء بزيادة لها معنى في الأفعال وليس لها معنى في الأسماء، ولذلك يقال إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، مثل (يزيد ـ تغلب ـ يشكر) هذه كلها ممنوعة من الصرف.

٤- أيضا مما يختص من الأوزان بالأفعال نحو (شمَّر) أو ما شاكله مما كان على وزن "فعّلا" يوجد في الأسماء، فإذا سمي شخص بـ "شمّر" على وزن فعّل، فإنك تمنعه من الصرف.

وهذا كلام موجز لأن الممنوع من الصرف طويل جدا، ولكل فقرة من الفقرات التي ذكرناها في قول الناظم

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل، وهذا القول تقريب

الحلقة (١٨)

٦- الأمثلة الخمسة :

وبعضهم يسمي هذا الباب باب الأفعال الخمسة، وأكثر ما يسمى هذا الباب بباب الأفعال الخمسة وهو معروف به، ولكن تسميته بباب الأمثلة الخمسة أولى، لأننا حين سمينا فيما قبل باب الأسماء الستة كانت أسماء محدودة بعينها ولذلك صحت تسمية الباب بباب الأسماء الستة، لكن هذا الباب لا يختص بأفعال محدودة ولا معدودة بعينها وإنما هو عام في جميع الأفعال المضارعة بالشروط التي ستذكر بعد قليل، ولذلك فإن تسميته بباب الأمثلة الخمسة أولى وأفضل.

ما هي الأمثلة الخمسة ؟

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

لكننا ما ذكرنا إلا ثلاثة أنواع، فهل معنى هذا أنها أفعال ثلاثة أم أن هناك تفسيرا آخر؟ سننظر الآن عند التمثيل: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين له صورتان، وكذا إذا كان متصلا بواو الجماعة فله صورتان، وعلى هذا صار عندنا أربعة أفعال أو أربعة أمثلة.

بقي مثال واحد وهو إذا اتصلت به ياء المخاطبة وفي هذه الحالة فليس له إلا صورة واحدة وهي أن يكون مبدوءا بالتاء.

وهنا سنتخذ بعض الأفعال للتطبيق عليها نأخذ مثلا (يأكل ويشرب)

أولاً: مع ألف الاثنين فلهذا الفعل المضارع صورتان، إما مبدوء بالتاء، أو مبدوء بالياء:

١) يأكلان　　٢) تأكلان

ثانياً إذا اتصل بواو الجماعة فله أيضا صورتان، إما مبدوء بالتاء، أو مبدوء بالياء:

١) يأكلون　　٢) تأكلون

فائدة : "ألف الاثنين وواو الجماعة ضميران متصلان مبنيان على السكون وهما في محل رفع الفاعل"

ثالثاً: مع ياء المخاطبة، وحينئذ فإنك تقول: "أنت تأكلين يا فاطمة".

ونعود للتعريف مرة أخرى لنبين ما الأشياء التي تدخل هذا الباب والأشياء التي تخرج عنه، فإننا لما قلنا: هو"كل فعل" فمعنى هذا أن الأسماء لا تدخل معنا.

وقولنا "فعل مضارع" فإنه يخرج من هذا الباب: ١) فعل الأمر ٢) الفعل الماضي.

ولذا فأنت تقول الرجلان أكلا، ولا ينطبق عليه ما نحن فيه، وإنما تقول أكل فعل ماضي مبني على الفتح، والألف فاعل وتقول أيضا: "كُلا" ولا ينطبق عليه أحكام هذا الباب وبخاصة على الأقل عند البصريين، لأن البصريين يرون أن فعل الأمر مبني، أما الكوفيون فإنهم يطبقون على فعل الأمر أحكام هذا الباب إذ يقولون: "إنه مجزوم بلام أمر مقدرة فإذا قلت: "اشربا" كأنك قلت: "لتشربا" فحينئذ فهو مبني على حذف النون عند البصريين ومجزوم بحذف النون عند الكوفيين، ومعنى هذا أنه معرب عند الكوفيين ومبني عند البصريين، ولا يدخل عند البصريين في هذا الباب بينما يدخل عند الكوفيين.

أما الفعل الماضي فهو باتفاق أنه لا يدخل هذا الباب، وقولنا في التعريف: "كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة" فمعنى هذا أن الفعل المضارع ما لم يكن متصلا بأحد هذه الثلاثة المذكورة فإنه لا يدخل معنا في هذا الباب، وهذه الثلاثة "ألف الاثنين وياء المخاطبة وواو الجماعة" كلها أسماء.

ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ضمائر متصلة مبنية على السكون في محل رفع فاعل، وهذه الضمائر الثلاثة لا تأتي

إلا في محل رفع، فلا تقع في محل نصب ولا جر، ومحل الرفع قد يكون على أنها فاعل، أو نائب فاعل، أو اسم لكان، أو إحدى أخواتها.

وهذا الباب هو الباب السادس من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية، وذلك أنه يرفع بثبوت النون بدلا من الرفع بالضمة، وينصب بحذف النون بدلا من النصب بالفتحة، ويجزم بحذف النون بدلا من الجزم بالسكون.

- o**باب الأسماء الستة**: ترفع بالواو، تنصب بالألف، تجر بالياء.
- o**باب المثنى**: ترفع بالألف، تنصب ويجر بالياء.
- o**باب جمع المذكر السالم**: يرفع بالواو، وينصب وتجر بالياء.
- o**باب جمع المؤنث السالم**: ترفع بالضمة عادي، تنصب بالكسرة غير عادي، وتجر بالكسرة عادي.
- o**باب الممنوع من الصرف**: يرفع بالضمة، ينصب بالفتحة، يجر بالفتحة غير عادي.
- o**باب الأفعال أو الأمثلة الخمسة**: يرفع بثبوت النون، وينصب ويجزم بحذف النون.

قال تعالى: { الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } عندنا في هذه الآية ثلاثة أفعال، كل واحد منها مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

(يؤمنون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والسبب في كونه مرفوعا أنه لم يسبق بناصب ولا جازم، وكذلك قوله "يقيمون" وقوله "ينفقون" لأنه من الأمثلة أو الأفعال الخمسة.

والآن سنمثل لها في حالتي النصب والجزم فنقول: قال الله تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا } فقوله:

" لَمْ تَفْعَلُوا " أصله تفعلون، فلما دخل عليه الجازم حذفت النون، فنقول في إعرابه: هذا فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو أي واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وقوله " وَلَنْ تَفْعَلُوا " لن: أداة نصب الفعل المضارع وتختص بالدخول عليه.

و"تفعلوا " فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل، كما قدمنا أعلاه.

هذا هو حكم الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون.

وهنا بعض التنبيهات:

في بعض الأحيان تكون نون النسوة متصلة بالفعل المعتل الآخر، مثلا عندك الفعل (ترمي) أو الفعل (تدعو) إذا ألحقت به نون النسوة فإنك تبنيه، وقد سبق أن ذكرنا أن الفعل المضارع حقه أن يكون معربا.

وأنه يبنى **في حالتين:**

أ) يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة.

ب) يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة.

ومثال اتصال نون النسوة بالفعل قوله تعالى { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ } فيتربص هنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

عندنا الآن مشكلة في هذا الباب وهو أنه قد يخطر ببالك أو تظن أن نون النسوة هي نون الأمثلة الخمسة، لكن السياق يحدد لك أن هذه النون ليست مما نحن فيه، ولذلك فإن النحويين يوازون بين نحو قولك: "الرجال يعفون" و "النساء يعفون" ويبينون أن بينهم فروقا أربعة أو قد تكون خمسة، قال تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ }" الشاهد أن

كلمة "يعفون " دخلت عليها "أن" والأصل في أن أنها تنصب الفعل المضارع، ولو كان هذا الفعل "يعفون" من باب الأمثلة الخمسة لحذفت النون، ومع ذلك فأنت ترى في هذه الآية الكريمة أن النون ثابتة.

فما الفرق بين قولك "إلا أن يعفون" وبين قولك "الرجال يعفون والنساء يعفون" ؟ أما قول "الرجال يعفون والنساء يعفون" فإننا سنفرق بينهما من الأوجه الآتية:

١- الفعل في قولك "الرجال يعفون" معرب لأنه فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، والواو الموجودة فيه هي واو الجماعة، وأما قولك "النساء يعفون" فإن الفعل هنا مبني وليس معربا، وعلامة بنائه السكون لأنه اتصل به نون النسوة، ومثلها في هذه الآية الكريمة "إلا أن يعفون" فإن "يعفو" هنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب، ولم كان في محل نصب، لأنها تقدمت عليه "أن" الناصبة للفعل المضارع. وهذا هو الفارق الأول.

٢- الواو في "الرجال يعفون" اسم وضمير وهو فاعل، والواو التي في الفعل "يعفو" قبل ما تأتي واو الجماعة كانت حرفا وهي جزء من الفعل المعتل الآخر وهي آخر الكلمة، والواو التي هي واو الجماعة اسم والاسم أحق بالبقاء، فاجتمعتا وهما ساكنتان، فحذفنا الواو الأصلية الموجودة في الفعل "يعفو" وأبقينا واو الجماعة، لأنها اسم، ولها محل من الإعراب، والواو الأصلية حرف، ولا محل لها من الإعراب، ولأن الواو التي في "يعفو" أقصد الأصلية متطرفة (آخر الكلمة) وما كان في الطرف كان عرضة للزوال

أما الواو في قولك "النساء يعفون" هي آخر الفعل "يعفو" وهي حرف لا محل له من الإعراب ومبني على السكون، والنون التي بعده نون النسوة.

٣- وزن "الرجال يعفون" الفعل "يعفون" ما وزنه ؟ والفعل "يعفون" من "النساء يعفون" ؟

الوزن في قولك: "الرجال يعفون" ألم نحذف الواو التي هي آخره الفعل، ونحن إذا أردنا أن نزن كلمة بالميزان الصرفي فإننا نقابل الحروف الأصلية من الكلمة بأحرف "فعل" فإذا كان حذف من الأصل حرف واحد حذفنا ما يقابله من الميزان فالرجال "يعفون" وزنه "يفعون"، وذلك لأن لام الكلمة وهي الواو ذهبت؛ حذفناها، وبقيت هذه الواو التي هي واو الجماعة فننقلها بذاتها في الميزان، وننظر الآن إلى وزن "النساء يعفون" فنحن لم نحذف من الفعل شيئا؟

الجواب: لا إذن وزنه يبقى على حاله "يعفو" "يفعل" ثم نلحق به نون النسوة فيكون التقدير أو الميزان مع نون النسوة "يفعلن".

٤- النون في قولك "الرجال يعفون" وقولك"النساء يعفون"، أما النون في قولك: " الرجال يعفون" مثل الضمة في "يضرب" أي أنها علامة إعراب بدليل أنك لو أدخلت ناصبا كـ "لن" أو جازما كـ " لم " على هذا الفعل فإنك تحذف هذه النون لأن علامة النصب والجزم هي حذف النون، فنقول: "الرجال لن يعفوا ولم يعفوا" أما في "النساء يعفون" فالنون اسم ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، ولا تحذف كما في قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ } أي: إلا أن يعفو النسوة، فنون النسوة هنا فاعل فلا تحذف لأنها اسم وهي متحصنة، وأنت حينئذ لست في باب الأمثلة الخمسة حتى تحذف النون.

الخلاصة: نعيد الفوارق بإيجاز:

في قولك "النساء يعفون"	وفي قولك "الرجال يعفون"
الفعل هنا: مبني	الفعل، هنا: معرباً
الواو: جزء من كلمة يعفو ولا لها محل من الإعراب	الواو: واو الجماعة؛ ولها محل من الإعراب
وزن الفعل: (يفْعُلْنَ) فالواو أصلية وقد بقيت	وزن الفعل: (يَفْعُونَ)، لأن حذفنا اللام منها، لام الكلمة حذفت لوجود واو الجماعة واتصالهما مع بعض
النون هنا: ضمير متصل مبني على الفتح، ولا تحذف إذا دخل عليها ناصب ولا جازم	النون هنا: علامة إعراب، تحذف للنصب والجزم، وتثبت في حالة الرفع

الحلقة (١٩)

٧- الفعل المضارع المعتل الآخر، الباب الأخير من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية

المقصود بقولهم المعتل الآخر يعني الذي لامه آخر حرف فيه من حروفه الأصلية "واوا أو ألفاً أو ياء" (فعل) أمثلته (يدعو) (يرجو) (ندعو) (نرجو) و(يسعى) (يخشى) وأيضاً (يرمي) (يهدي) وما شاكل ذلك، هذه بعض الأمثلة لهذا الباب، يكون الحرف الأخير منه حرف علة

ماذا خرج به هذا الباب عن الأعراب بالعلامات الأصلية؟

خرج بحالة واحدة وهي حالة الجزم، فإن حق الأفعال المضارعة أن تكون علامة جزمها عن العلامة الأصلية لها هي السكون، لكن هذا الباب مخالف فإنه يجزم بحذف حرف العلة، وذلك إذا دخل عليه جازم، قال الله سبحانه وتعالى {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} " يَتَّقِ " هذا فعل مضارع مجزوم لأنه دخل عليه اسم الشرط، واسم الشرط يجزم فعلين، أولهما فعل الشرط وثانيهما جواب الشرط، أما فعل الشرط هنا فهو الفعل (يتقي) لما دخل عليه الجازم (من) حذفت الياء (يتقِ)، وكذلك لو كان مكانه (يدعو) فإنك تقول (محمد لم يدعُ إلى الشر) بدون واو، وإنما تبقى الضمة على آخر العين دليلاً على أن المحذوف واواً، كذلك تقول (لم يخشَ) أو (لم يسعَ إلى الشر)، و(لم يرمِ) و(لم يدعُ) وتقول أيضا قال الله سبحانه وتعالى (ومن يتقِ) فحذفت الياء للجزم.هذا حكمه من ناحية الجزم.

فما حكمه من ناحية الرفع وماحكمه من ناحية النصب؟

قال هو ثلاثة أقسام ولكل قسمٍ منه شيء يخصه:

فأما إن كان مختوماً بالألف (يسعى) و (يخشى) فإن كان مرفوعا: فإنك ترفعه بضمة مقدرة، يعني إذا لم يتقدم عليه ناصب أو جازم فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة.

وإن كان منصوباً: مثلاً تقدم عليه (لن) أو (أن) (تريد أن تخشى الله عز وجل) "فتخشى" هذه منصوبة، ما علامة نصبها؟ أيضاً فتحة مقدرة لماذا؟ لأن الألف يتعذر تحريكها، سواء أكانت في الأسماء أم كانت في الأفعال، فإنه يتعذر تحريك الألف.

لذلك فإن الضمة على آخر الفعل المعتل مقدرة، والفتحة على آخر الفعل المعتل بالألف مقدرة، ويقولون: إذا أعربوا قالوا إنها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، يعني يستحيل أن تحرك الألف، وكذلك يقولون منصوب وعلامة

نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

أما في حالة الجزم: فقد ذكرنا في أول هذه الحلقة وهو أن الألف تحذف (لم يخشَ) و (لم يسعَ) (إن تخشَ) (إن تسعَ) (من يخشَ) (من يسعَ) فتحذف الألف في حالة الجزم، أما في حالتي الرفع والنصب فإنها تقدر عليها الحركات للتعذر.

ننتقل إذا كان مختوما بالواو والياء وحكمهما واحد، في ناحية الرفع والنصب وكذلك في ناحية الجزم.

في ناحية الجزم يشاركهما أيضا الألف لأنها تحذف كلها في حالة الجزم.

أما في حالة الرفع في الفعل (يدعو) والفعل (يرمـي) فإنه يرفع بضمة مقدرة على الواو أو على الياء منع من ظهورها الثقل، هناك قلنا التعذر في الألف وهنا نقول الثقل فما الفرق؟

هناك يستحيل أن تحركها أبداً، لكن هنا يمكن تحريكها بصعوبة، فتقول في مكان يدعو الأصل تقول يدعو وهي ساكنة، لكنك يمكن تقول (يدعوُ) فتحرك الواو بالضمة قليلاً وكذلك تستطيع أن تقول (يرمي) وهو الأصل بالسكون وتستطيع أن تقول لكن بصعوبة (يرميُ)، مع وضع ضمة على الياء، لكن لا يقال ذلك إلا في ضرورة الشعر، الحاصل أن تحريك الواو والياء بالضمة ممكن لكنه ثقيل.

نأتي إلى حالة النصب في الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء حكمهما إنهما ينصبان بالفتحة الظاهرة، وهذا دليل على أنه يمكن تحريكهما فلذلك تقول (لن يدعوَ محمد إلى الشر) و (لن يرميَ بالسهام) إذن لن يدعوَ ظهرت عليه فحينئذ عند الأعراب تقول لن: حرف نفي ينفي المستقبل، يرمي: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخره كأي فعل عادي ليس مختوماً بالواو ولا بالياء، بل هو مختوم بأي فعل آخر مثل يشرب أو يضرب أو يأكل أو يسمع أو إلخ.

الحاصل: أن الفعل المضارع المعتل الآخر إن كان بالألف معتلاً فإنه يرفع وينصب بحركات مقدرة، ويجزم بحذف حرف العلة.

وإن كان بالواو أو بالياء فإنه يرفع بضمة مقدرة، وينصب بفتحة ظاهرة، ويجزم بحذف حرف العلة، واشترك الثلاثة، المختوم بالألف والمختوم بالواو والمختوم بالياء، اشتركوا جميعاً في حالة الجزم إذ أنها جميعا تجزم بحذف حرف العلة.

وقد ورد عندنا شاهدان حصل فيهما إشكال عند النحويين سنستعرض هذين الشاهدين:

أما الشاهد الأول فهو قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي***بما لاقت لبون بني زياد

أولاً : معنى البيت يتساءل ألم يأته خبر ما لاقت لبون بني زياد، و اللبون هي الناقة، فهنا يسأل وهذا معناه وأين موضع الشاهد؟

موضع الشاهد : أن (يأتي) هنا فعل مضارع معتل الآخر بالياء وقد دخل عليه الجازم وكان حقه أن يحذف الياء، ولكنه لم يحذف فما السبب ؟

السبب له ثلاثة توجيهات:

- **التوجيه الأول**: أنه لضرورة الشعر ثبتت الياء ولم تحذف ، وهذا الذي دائما يقال مع الشعر أنه ضرورة شعرية نظراً لرغبته في استقامة الوزن أثبت الياء ولم يحذفها.
- **التوجيه الثاني**: الياء ثبتت لإشباع الكسرة، أي يقال أن الياء التي في آخر الفعل يأتـي قد حذفت، طيب ماهذة الياء الموجودة؟ قال هذه الياء ناتجة عن إشباع الكسرة والأصل (ألم يأتِ) لكنه أشبع الكسرة فجاءت الياء.

▪ **التوجيه الثالث**: أن يقال أن بعض العرب لا يحذف حرف العلة في حالة الجزم، بل يجزمه بالسكون، فيبقيه، وهذا جاء على لغة هؤلاء العرب، أي أن يقال هذا مبيناً على لغة بعض العرب الذين لا يحذفون حرف العلة للجزم، يعني إذا دخل على الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو بالواو أو بالياء دخل عليه جازم لايحذفون حروف العلة للجزم، وإنما يبقونها ويجعلونها كالفعل الصحيح تجزم بالسكون ولا تجزم بحذف حرف العلة، هذه توجيهات ثلاثة لهذا الشاهد الشعري وهو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

أما الشاهد الثاني : فهو في قول الله سبحانه وتعالى {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ } هذه هي قراءة (قنبل) القراءة المتواترة بحذف الياء وهي القراءة الموجودة بحفص عن عاصم بل عن جميع القراء السبعة قراءتهم بحذف الياء (إنه من يتق) وبإسكان الراء (يصبرْ)، لكن قنبلاً رحمه الله قرأها (إنه من يتقي) و (يصبرْ) بسكون الراء وبإثبات الياء وعدم حذفها، طبعاً هذه رواية ولا نستطيع أن نقول كما قلنا في البيت الشعري أنها للضرورة إذن ذهب واحد من التوجيهات وبقي عندنا التوجيهان الآخران ما هما؟

▪ التوجيه الأول: أن يقال الياء هذه ناتجة عن إشباع الكسرة في كسرة القاف وأما الياء في آخر الفعل (يتق) فقد حذفت للجزم، أما هذه الموجودة فإنها من أجل إشباع الكسرة.

▪ التوجيه الثاني: أن يقال –هذه التوجيهات كلها على أن (من) شرطية و (من) الشرطية تجزم فعلين والفعل الأول منها هو (يتق) الذي هو فعل الشرط– هذا على لغة بعض العرب الذين لا يحذفون حروف العلة إذا دخل عليها الجازم، فيكون الحرف هنا وهو حرف الياء (يتقي) مجزوم وعلامة جزمه السكون على لغة بعض العرب هذا جانب.

وهذا يستقيم على أن (من) شرطية لكن بعضهم يوجه هذه الآية الكريمة توجيهاً آخر فماذا يقول؟

يقول (من) الأولى هذه ليست شرطية، وإنما هي اسم موصول، والاسم الموصول لايعمل شيئاً في الفعل، ولذلك فقد بقيت الياء، وبقاء الياء في يتقي لا إشكال فيه إذا كانت "من" موصولة، طيب لماذا سكن الراء في يصبرْ ؟

▪ له توجيه آخر وهو أن يقال أن يصبر الواو عاطفة و(يصبر) معطوفة على (يتقي) و(يتقي) بعد اسم موصول، والاسم الموصول (من) يشبه (من) التي هي اسم شرط، فكأنه عطف على توهم أن (من) السابقة شرطية فعطف على ما يتضمن شبيهها، لأن (من) الموصولة تشبيه (من) الشرطية وهذا توجيه ضعيف.

▪ ولكن هناك توجيه آخر وهو أن يقال أن القارئ أراد أن يقف على (يصبر) والوقوف يقتضي أن يسكن ما يقف عليه ولكن لما وصل إلى (يصبر) لم يقف وإنما واصل، فيقولون وصل على نية الوقف.

▪ أيضا توجيه ثالث في هذه الآية الكريمة وهو أن يقال أنه كراهة توالي أربعة متحركات، أين المتحركات؟

لو قال –على أن (من) الأولى موصولة و (يتقي) هذا فعل مضارع مرفوع لأن (من) لا تعمل شيء فهي موصولة– فأصله أن يقول (إنه من يتقي ويصْبرِ فإن) صار عندنا أربع متحركات فكراهة توالي أربعة متحركات سكنت الراء فصار (إنه من يتقي ويصبرْ فإن) بإثبات الياء وسكون الراء فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) اللّٰهُمَّ اجعلنا وإياكم من المحسنين.

هذا ماقيل في توجيه هذه الآية الكريمة وأستحسن أن يقال أن (من) على أصلها، وهو أنها شرطية، وأن الفعل المضارع الذي بعدها ثبتت ياؤه للإشباع، أما الياء التي في آخر يتقي فقد حذفت للجزم، وأما الياء الموجودة فهي لإشباع الكسرة، وهذا خيراً من التوجيهات الأخرى لأن فيها إما ضعف أو تكلف، ونحن لا نوجه القرآن الكريم بشيء ضعيف ولا نوجهه بشيء متكلف.

سائل يسأل يقول هذه القراءة ليست متواترة فلم تتعبون أنفسكم في النظر بتوجيهها؟

نقول له بارك الله فيك هذا لو كنا لانعتد بالقراءات الشاذة أو بالقراءات غير المتواترة، ولكن الواقع أن النحويين يعتدون بالقراءات سواء أكانت متواترة أم كانت شاذة، فهم يستشهدون بها على مسائل النحو واللغة، وهذا لا أشكال فيه ولا تردد فيه عند النحويين، وإنما هم يستشهدون بالقراءات المتواترة وبالقراءات الشاذة فلذلك نحن نوجهها.

بقي في هذا الفصل شيء قليل وهو أن الفعل المضارع قد يكون مختوماً بهمزة، وتكون هذه الهمزة إما مضمومة وإما مفتوحة وإما مكسورة، همزة وليست واوا ولا ألفا ولا ياء، ومع ذلك فإن هذه الهمزة قد تنقلب إلى حرف علة كيف؟

سننظر الآن، أول نمثل لهذه الأفعال الثلاثة التي في آخرها همزة إما مضمومة وإما مفتوحة وإما مكسورة.

فنقول الأفعال هي (يقرأ) و (يوضؤ) (يقرئ) لو سكنت الهمزة هذه لقلبتها ألفا (فتقول يقرا) ولو سكنت الهمزة في (يقرئ) لقلبتها ياء فقلت (يقري) ولو سكنت الهمزة في (يوضؤ) لقلبتها واو فقلت (يوضو)

السؤال الآن لنفرض أنا أدخلنا جازما على هذه الأفعال الثلاثة (يقرأ) و(يوضؤ) و(يقرئ) أدخلنا عليها جازما (لا الناهية، لم، إلخ) فماذا نفعل؟ هل نحذف هذه الهمزة أو نبقيها ؟

قال لايخلو من أن تكون قلبت قبل دخول الجازم، الجازم يقتضي أن تسكن هذه الهمزة وليس أن تقلبها، فإن كنت قلبتها بعد دخول الجازم، الجازم أدخلته فسكنت الفعل يقرأ فقلت (لم يقرأْ) ثم قلبت هذه الهمزة ألفاً فقلت (لم يقرا) تحذف أو لا تحذف؟ الجواب لا تحذف.

السؤال: لماذا ما أحذفها مع أنه حرف علة وقد دخل عليه جازم؟

الجواب: أننا قلنا أن الجازم أخذ حقه قبل أن تقلب، ماذا يحتاج الجازم؟ يحتاج إلى إسكان وأنت أسكنته، ثم قلبت هذا الساكن ألفاً أو قلبته ياء أو قلبته واواً لكنه بعد ما سكنته للجازم، إذن الجازم أخذ حقه فلا يحتاج إلى زيادة فلا تحذف، لا يجوز الحذف باتفاق.

هذا القلب الذي هو قلب الهمزة ألفاً في نحو (لم يقرا) أو قلبها ياء في نحو (لم يقري) أو قلبها واو في نحو (لم يوضو) القلب قياسي أو شاذ؟ **الجواب قلب قياسي** كيف؟

لأنك قلبت الساكن إلى حرف علة يشبه حركة ما قبله، الفتحة يناسبها الألف، الضمة يناسبها الواو، الكسرة يناسبها الياء، فالقلب قياسي والحذف ممنوع.

نعكس قلبنا قبل دخول الجازم، قلبنا (يقرأ) جعلنا هذا المتحرك ألفا (يقرأ) وقلبنا الهمزة في (يقرئ) ياءً وقلبنا الهمزة في (يوضؤ) واواً، لكن قبل أن ندخل الجازم .

السؤال الأول :ماحكم هذه القلب؟

قال هذا قلباً شاذاً، لماذا صار شاذاً؟ الجواب لأنك قلبت حرفاً متحركا والمتحرك قوي ولا يحتاج إلى أن تقلبه.

السؤال الثاني: إذا أدخلنا الجازم بعد هذا القلب صارت عندنا قبل دخول الجازم (ألف) و (ياء) و (واو) صار (يقرا) (يقري) (يوضو)، طبعا القلب شاذ، لكن الآن أدخلنا عليه الجازم بعد القلب؟

الجواب : أنك مخير بين أن تحذف أو لا تحذف، فإن حذفت فهو جائز وإن أبقيت فهو جائز وعلى هذا تقول مع عدم الحذف (لم يقرا) ومع الحذف تقول (لم يقرَ) وتقول (لم يقري) مع عدم الحذف و (لم يقرِ) مع الحذف، وتقول (لم يوضو) مع عدم الحذف و (لم يوضُ) مع الحذف، وكلا الأمرين جائز.

الحلقة (٢٠)

← باب النكرة والمعرفة :

هذا الباب خاص بالأسماء، فلا شأن للحروف فيه ولا شأن للأفعال فيه وإنما هو خاص بالأسماء.

أي : لا يقال أن هذا الحرف نكرة، ولا يقال أنه معرفة بل يسكت عن هذا، ولا يقال أن الفعل المضارع أو الفعل الأمر أو الماضي لا يقال عن شيء منها أنه معرفة، ولا يقال أنه نكرة.

أولاً: لماذا كانت النكرة هي الأصل للمعرفة ؟

قال لأن النكرة تحتاج إلى شيء واحد، وهو وجود كلمة، وأما المعرفة فتحتاج إلى اثنين وهو وجود الكلمة ووجود المعرف، وما يحتاج إلا إلى شيء واحد أصل لما يحتاج إلى أكثر من شيء، هذا أولاً.

ثانياً: ما تعريف النكرة:

قسمان: . الأول: قسم يقبل دخول "أل" المؤثرة في التعريف، يعني يكون هو نكرة ويتقبل دخول "أل" عليه.

والثاني: قسم لا يقبل دخول أل ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، وهذا تعريف ابن هشام رحمه الله إذن.. يرى ابن هشام أن النكرة قسمان:

الأول: هو ما يقبل دخول أل عليه وأل هذه تؤثر فيه فتعرفه، وذلك نحو كلمة رجل، حصان، غلام، كتاب، فرس، دار، سقف، حقيبة، قلم... إلخ، كل واحدة من هذه الكلمات نكرة وتقبل دخول أل عليها، وإذا دخلت أل عليها أثرت فيها التعريف، أي جعلتها معرفة.

إذا قلت جاء رجل، فهو ليس معرفة بحال، وإذا قلت جاء الرجل، يكون معرفة بسبب دخول أل عليه، وأن يكون بينك وبين المخاطب مثلاً عهد في رجل معين، فلما تقول جاء الرجل ينصرف الذهن إلى الرجل الذي بينك وبين المخاطب عهد به، وكذلك كلمة كتاب، إذا قلت قرأت كتاباً فلا يخطر على بال أحد أنه كتاب بعينه محدود بل هو كتاب، وإذا قلت قرأت الكتاب فهو اكتسب التعريف بدخول "أل" عليه.

القسم الثاني: لا يقبل بدخول "أل" عليه ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول" أل" عليه، كيف؟

أولاً: مثل يقول مررت برجل ذي مال، رجل هنا نكرة، والنكرة توصف بالنكرة، وهذا باتفاق، لننظر إلى قوله ذي مال، ذي هذه صفة لكلمة رجل، ومعناه أنها نكرة، كيف عرفنا ؟ لأنها وقعت صفة للنكرة، هل تقبل ذي أو ذو أو ذا دخول أل عليها؟

الجواب: لا تقبل دخول أل عليها ولكنها وقعت في موقع كلمة "صاحب"، وهذه الكلمة أي (صاحب) تقبل دخول "أل" عليها، فنقول الصاحب فيتعين حينئذ ويقبل المؤثر في التعريف، كلمة ذو التي بمعنى صاحب وهو من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، نقول جاء رجل ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، و مررت برجلٍ ذي مال، هذه واحدة.

الثانية: نقول مررت بما معجب لك أو بمن معجب لك، الآن بالعكس معجب هذه الكلمة نكرة، معجب صفة والموصوف كلمة (ما)، إذا كانت كلمة معجب صفة لكلمة ما، وكانت كلمة معجب نكرة فإنه يجب أن تكون كلمة ما نكرة، ومعنى الجملة مررت بشيء معجب لك، أي كلمة ما في الغالب تكون لغير العاقل، ونقول أيضاً: مررت بمن معجب لك، (من) هذه وقعت كلمة معجب صفة لها، ومعجب نكرة، وما دام أن معجب نكرة وهي وقعت صفة لكلمة من، فـ (من) يجب أن تكون نكرة، ومعنى مررت بمن معجب لك، تأويلها أن يقال مررت بشخص أو بإنسان معجب لك، لماذا عبرنا هنا

بكلمة من وهناك بكلمة ما؟ لأن الغالب في كلمة من أن تكون للعاقل.

إذن النكرة قسمان كما ذكر ابن هشام:

الأول: قسم يقبل دخول أل عليه (رجل وحصان وكتاب).

الثاني: قسم لا يقبل دخول أل عليه، ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، (كلمة إنسان، تقبل الدخول "أل" عليها نعم الإنسان، شيء، نعم الشيء، صاحب، نعم الصاحب).

ذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء، ومن بمعنى إنسان، أي أنها وقعت في مواقع ألفاظ تقبل دخول أل عليها، يُضاف إليها أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، فإن النحويون يرون أنها من النكرات، أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

لأن الاستفهام نوعان: نوع منه "حرف" باتفاق وهو (الهمزة وهل)، وبقية ما يدل على الاستفهام "أسماء"، وهي من أنواع النكرات، وليست معارف.

والشرط أقسام:

قسم منه حرف باتفاق وهو (إن)، وقسم منه الصحيح أنه حرف وهو (إذما)، وقسم منه الصحيح أنه اسم وهو (مهما)، وقسم منه أسماء، وهو ما تبقى من أدوات الشرط، كل أدوات الشرط أسماء باتفاق، إلا هذه الكلمات الثلاث (إن، إذما، مهما) أما (من، أي، متى، أيان، حيثما، .. إلخ) أسماء باتفاق النحويين.

وأؤكد أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط من أنواع النكرات.

المعارف: والمعارف نوع منها لا يقبل دخول أل عليه وهو الغالب، الغالب في المعارف أنها لا تقبل دخول أل عليها، فماذا من المعارف لا يقبل دخول أل عليه ؟

الضمائر لا تقبل دخول أل عليها، أسماء الإشارة لا تقبل دخول أل عليها، الأسماء الموصولة كلها لا تقبل دخول أل عليها، ولو اعترض أحد وقال التي والذي و.... كلها مقترنة بـ"أل"، "أل" الموجودة فيها زائدة لازمة ولا تقبل دخول أل عليها، فلا يمكن أن نقول الالذين والالذي ونحوها؟! إذن لا تقبل دخول أل عليها.

وكذلك المعرف بـ"أل" لا يقبل دخول أل عليه، مثل كلمة الرجل لا يمكن أن تكون الالرجل.

وكذلك المضاف إلى واحد من المعارف المذكورة هذه لا تقبل دخول أل عليه، لأن الإضافة وأل لا يجتمعان، ويأتي لها حديث في باب الإضافة، لأنه قد يجوز دخول أل على المضاف بشروط تذكر هناك، لا مجال لذكرها الآن.

الحاصل أن الغالب في المعارف أن لا تقبل دخول أل عليها، وهناك جزء غير غالب يقبل دخول أل عليه لكنها لا تؤثر فيها التعريف.

ذكرنا منذ قليل أنواع المعارف إلا نوع واحد لم نذكره وهو العلم، فهل هو الذي يقبل دخول أل عليه، الجواب نعم ولا ! كيف ذلك ؟ نقول أن الغالب في الأعلام أنها لا تقبل دخول أل عليها، وقد يجوز على القليل أن تدخل أل على الأعلام ولكنها في الوقت نفسه لا تستفيد منها تعريفاً.

سؤال: لماذا لا تستفيد منها التعريف؟ الجواب أنها معرفة قبل دخولها، فهي زائدة، وهي زائدة غير لازمة، "أل" إذا دخلت على الأعلام جوازاً، قليلا، ليس دائما كل هذا صحيح، ولكنها مع ذلك لا تؤثر فيها تعريفاً.. سؤال متى يصح دخول أل على الأعلام ؟

"أل" لا يصح أن تدخل على المعارف إلا على بعض الأعلام وليس كلها، متى يصح دخول أل على الأعلام ؟

الجواب: إذا كان هذا العلم قابلاً لدخول أل قبل أن يكون علماً، يجوز دخول أل على الأعلام بشرط أن يكون هذا العلم قابلا لدخول أل قبل أن يكون علما.

يقولون مثلاً الصفة المشبهة مثل كلمة كريم، شهم، طويل، قصير، مثلاً سميت شخصاً بشهم، قبل أن يكون علما كان يقبل دخول أل عليه، فعندما يكون علما يجوز أن تدخل أل، عليه فيكون الشهم، ولذلك قالوا في كلمة حسن، [هي في الاصل صفة مشبهة] قالوا الحسن، وصغروه فقالوا الحسين، كلمة فضل مصدر [فضل يفضل فضلاً]، فقبل أن تكون علما تقبل دخول أل عليها، بعد أن تكون علم تقبل دخول أل فتكون الفضل، وكذلك كلمة نعمان ومعناه في الأصل بمعنى دم، لمّا كان غير علم كان يقبل دخول أل عليه فنقول النعمان يعني الدم، ولما صار علما جاز دخول أل عليه فتصبح النعمان، وكلها سُمي بها مثل الفضل، العباس، الحسن، الحسين، النعمان.

ولكن هل كل صفة مشبهة يجوز دخول "أل" عليها؟ وهل كل مصدر يجوز دخول "أل" عليه إذا كان علماً؟

الجواب: لا، بل هناك ألفاظ سُمعت عن العرب أنهم أدخلوا أل عليها، فهل تلتزم بما التزم به العرب أو تقيس عليه ؟ **قولان للنحويين**:

- **بعض النحويين** يرى أنه لا يجوز دخول أل على كل ما كان يقبل دخولها قبل أن يكون علماً، بل ماسُمع من العرب، مثل خالد بن الوليد، العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم، الفضل، النعمان بن المنذر، والنعمان بن بشير، الحسن والحسين سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، هذه سمعت يجوز، لكن تقول الصالح المحمد السعيد لا يجوز هذا عند فئة من النحويين،
- **وبعضهم** قاس كل ما كان صالحاً قبل أن يكون علماً أو يقبل أن تدخل أل عليه قبل أن يكون علماً يجوز إذا كان علما أن تدخل أل عليه، سُمع أخيراً دخول أل على ما لم يقبلها قبل أن تكون علماً، مثل العبداللطيف، الحمزة، اليزيد، المحمد، الصالح وغيرها.....

الجواب: أما كلمة محمد وصالح فهي كانت قابلة لدخول أل عليها قبل، لكن كلمة عبد اللطيف ما تقبل دخولها، لأنها أصلاً مضاف ومضاف إليه، ونحن قلنا أن الإضافة وأل لا يجتمعان، كلمة يزيد في الأصل فعل، والفعل لا يقبل دخول أل عليه، فكيف يدخلون أل عليه ؟ الجواب هو أن أل والله أعلم فيما أراه أنا وفيما يراه غيري من النحويين أن أصل أل هذه هي (آل)، وخففت لكثرة الاستعمال، فصار يقال العبد اللطيف يعني آل عبد اللطيف و الحمزة يعني آل حمزة، واليزيد يعني آل يزيد، وكذلك لو أدخلتها على غير المسموع من كلام العرب على رأي النحويين المانعين، فإنه يكون من هذا القبيل، وتكون أل أصلها آل كذا.

الخلاصة: الأعلام في الأصل **أنها** ما تقبل دخول أل عليها، وإن دخلت عليها فهي لا تؤثر فيها تعريفاً

وإن دخلت أل عليها قسمان:

- قسم يقبل دخول أل عليه قبل فهذا لا إشكال.
- وقسم لا يقبل دخول أل عليه، وهذا توجيهه كما ذكرت قبل قليل أن كلمة أل فيه أصلها آل كذا.

أقسام المعارف :

حدد النحويون المعارف بسبعة أو ستة أقسام وهو الغالب أي الستة، وهي

١- **الضمائر بأنواعها**: مثل : أنا ونحن وأنت وهو وهي.. إلخ والكاف من (أكرمك)، والتاء من (ضربت)، وغيره

٢- **الأعلام**: مثل محمد وصالح وعبد الله والرياض ومكة وبعلبك، وحضرموت.

٣- **أسماء الإشارة**: هذا وهذه وهاتان وهذان وهؤلاء.

٤- **الأسماء الموصولة وهي قسمان**: قسم موصول خاص يعني المفرد له لفظ والمثنى له لفظ والمذكر له لفظ إلخ، وذلك نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي، وقسم مشترك وهو من وما و أي وذا وأل عند من يرى أنها موصولة.

٥- **المعرف بـ"أل"**: وهذا كثير جداً تكون الكلمة نكرة فتدخل أل عليها فتكون معرفة، مثل الرجل والكتاب والحصان والقلم والبيت والكعبة وغيره.

٦- **المضاف إلى واحد من هذه الخمسة**: كأن تقول كتاب محمد أو كتاب هذا أو كتابي إذا أضفته إلى الضمير، أو كتابك أو كتاب الذي عندك أو كتاب الرجل، ، هو نكرة، لكن حينما أضفته إلى المعرفة تعرّف بالإضافة.

٧- بقي نوع سابع ذكره ابن هشام وأكثر النحويين لا يذكرونه **وهو المنادى** متى ؟ إذا كان نكرة مقصودة كيف؟ عندنا المنادى إما أن يكون معرفة قبل، مثل محمد نقول يا محمد، أو أعرف المعارف الله ياالله، وصالح يا صالح هذا معرفة لا إشكال فيه، وهو معرفة قبل دخول حرف النداء، فلم يزده حرف النداء تعريفاً، لم يُكسبه التعريف، هو معرفة، ثم بعد هذا <u>النكرة نوعان</u>: نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة: مثلاً قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. هل يقصد رجلاً بعينه ؟ لا، لا يقصد رجلاً بعينه، هذا المنادى نكرة، لأنه لم يُقصد رجلا بعينه، لكن أمامك طالب فحددته بالنداء فقلت يا طالب، أو أمامك رجل حددته فقلت يا رجل، هو نكرة في الأصل، لكن حينما قصدته بالنداء صار معرفا بسبب قصده بالنداء، وأكثر النحويين لا يذكرون هذا النوع الأخير، وقد ذكره ابن هشام.

ويقولون إن أعرف المعارف هو الضمير، ويليه في التعريف العلم، ويليهما اسم الإشارة لأنك تشير إليه موجود، ثم الاسم الموصول وهو يتعرف بسبب صلته، ثم المعرف بأل، ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة حسب ما أضيف إليه، فإذ أضيف إلى ضمير يكون الأول، ثم إذا أضيف إلى علم، ولكنهم نصوا على أن المضاف إلى العلم والمضاف إلى الضمير في مرتبة واحدة، ثم يأتي بعدهما المضاف إلى اسم الإشارة ثم المضاف إلى الاسم الموصول ثم المضاف إلى المعرف بأل، ثم يأتي بعد هذه الأنواع ما ذكره ابن هشام النوع السابع وهو النكرة إذا كانت مقصودة بالنداء.

الحلقة (٢١)

<u>القسم الأول من أقسام المعارف:</u>

<u>الضمير</u>

تعريفه: هو ما دل على متكلم كـ "أنا" أو مخاطب كـ "أنت" أو غائب كـ "هو"، وأحيانا يكون مشتركا بين المخاطب والغائب وذلك في ثلاثة ضمائر، وأما بقية الضمائر فهي إما للمتكلم وإما للمخاطب وإما للغائب، الثلاثة ضمائر تكون مشتركة أحيانا تكون للمخاطب وأحيانا تكون للغائب:

هي: ألف الاثنين و واو الجماعة و نون النسوة

أما ألف الاثنين فتكون للمخاطب وللغائب، تقول: الرجلان قاما فهنا ألف الاثنين تكون للغائب، وتقول: قوما يا محمدان أو يا زيدان فهنا تكون للمخاطب.

وأما واو الجماعة فتكون للمخاطب وللغائب، فتقول: الرجال قاموا فتكون واو الجماعة للغائب، أو تقول: قوموا يا رجال فتكون للمخاطب.

وأما نون النسوة فتكون للمخاطب وللغائب، فتقول: النسوة قمن فتكون للغائبات، وتقول: قمن يا نسوة فتكون للمخاطبات.

وهناك تقسيمات كثيرة للضمير نقسمه إلى:

١- إما مستتر و إما بارز، والبارز: هو الظاهر الذي تراه أو تسمعه أو تكتبه.

أما المستتر: فهو الذي لا صورة له في اللفظ الذي تكلم به أو الكلام الذي تكتبه أو الذي تسمعه ليس له وجود هذا الضمير، لكنه مستتر والمستتر حكمه حكم الموجود.

إذن.. الضمير إما مستتر: وهو الذي ليس له صورة في اللفظ، نحو قولك عبد الله سافر، عبد الله مبتدأ، وسافر جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، سافر فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر، ليس له صورة في اللفظ، وتقديره هو، وكقولك قم، فضميره المستتر تقديره أنت، واستتاره واجب، لا يجوز إظهاره، وكذلك قولك أقوم، فإن فيها أيضاً ضميراً مستتراً، أو نقوم أو محمد يقوم وهكذا.

وأما الظاهر أو البارز: وهو ما كان له صورة في اللفظ وهو مثل هذا الكتاب لـي، الياء هنا ضمير بارز، ذاك الكتاب لك الكاف ضمير بارز، نحن مؤمنون نحن ضمير بارز، أنا موجود، وأنت غائب، وهو مسافر وهكذا، هذه كلها ضمائر لها ذكر في اللفظ وتسمى بالضمائر البارزة

ننتقل الى تقسيم آخر:

وهو أن هذا الضمير البارز الظاهر إما أن يكون متصلا أو أن يكون منفصلاً

الضمير المتصل

تعريفه: هو الذي لا يُبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد (إلا) في غير ضرورة الشعر، يعني يمكن أن يقع بعد إلا في ضرورة الشعر خاصة، أما في الكلام المنثور فلا يمكن أن يقع بعد (إلا) مثل هذا: قلمي الياء هنا ضمير متصل، وهذا كتابك الكاف ضمير متصل، جاءوا مسرعين الواو ضمير متصل، جاءا مسرعين الألف ضمير متصل، النسوة جئن النون ضمير متصل، كتبت بالقلم التاء ضمير متصل، كل هذه لا يجوز البدء بها أبداً، ولا يمكن أن تقول (ت كتب) على أنك تسند الكتابة إلى نفسك، فلا يُبدأ بها الكلام وهو أمر مستحيل باتفاق، لا شعراً ولا نثرا، ولا يقع هذا الضمير بعد إلا في غير ضرورة الشعر، معنى ذلك أنه في الشعر يجوز له أن يقع أما في الكلام المنثور فإنه لا يجوز، ، الشاهد على وقوعه في الشعر **قول الشاعر** :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاّكِ ديّارُ

الكاف هنا ضمير متصل وقد وقع بعد إلا وهذا في ضرورة الشعر، إلاك هو وجه الاستشهاد وهذا خاص بضرورة الشعر، ومثله قول الشاعر: ليس **إلاك** يا علي همام سيفه دون عرضه مسلول

أما النثر فلا يجوز أن تقول "سافر الناس **إلاك**"، وفي الشعر جائز وهو قليل.

الضمير المنفصل: فهو عكسه، أي هو الذي يجوز أن نبدأ به الكلام، ويجوز أن يقع بعد إلا في غير ضرورة الشعر، أما بدأ الكلام مثل أنا مسافر، أنت موجود، هو يصلي، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } فالضمير المنفصل وقع في بداية الجملة.

وقوله: { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ }، "هو" هنا ضمير منفصل وقع بعد "إلا" وذلك جائز ولا إشكال فيه، {أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} "إياه" ضمير منفصل وقع بعد "إلا" وهذا جائز ولا إشكال فيه.

الخلاصة: إذن الضمائر تقسيماتها هي:

الأول: إما مستتر وإما بارز**الثاني**: للضمير البارز إما متصل وإما منفصل

الثالث: هذا التقسيم خاص بـ"الضمير المتصل" من حيث مواقعه الإعرابية وله **ثلاث حالات:**

١- **الضمائر التي لا تقع إلا في محل رفع فقط، أي** : لا تأتي في محل نصب ولا في محل جر، ونقول في محل لأنها مبنية أصلاً، فلا يمكن أن تكون منصوبة ولا مرفوعة ولا مجرورة، إنما هي في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، والضمائر كلها مبنية بلا استثناء:

(**ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة، نون النسوة، تاء الفاعل**).

في حديث قليل عن تاء الفاعل: أنها **ثلاثة أقسام:**

إما أن تكون "للمتكلم"، كتبتُ هنا التاء للمتكلم

أو تكون "للمخاطب"، كتبتَ هنا التاء للمخاطب

أو تكون "للمخاطبة"، كتبتِ هنا التاء للمخاطبة.

هذه الضمائر الخمسة لا تقع إلا في محل رفع (فاعل، نائب فاعل، اسم لكان أو إحدى أخواتها) وهكذا وقد تكون مع فعل من أفعال المقاربة { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ}

الخلاصة: إذن هذه هي الضمائر المتصلة التي لا تقع الا في محل رفع:

- **ألف الاثنين** مثل: قاما و قوما
- **واو الجماعة** مثل: قوموا، قاموا
- **نون النسوة** مثل: النسوة قمن، قمن يا هندات
- **ياء المخاطبة** مثل: قومـي
- **تاء الفاعل**: كما ذكرت قبل قليل (كتبتُ ـ كتبتَ ـ كتبتِ)

٢- من الضمائر المتصلة له محلان من الإعراب فقط، وهما أن يكونا في محل نصب، أو في محل جر فقط .

وهي **ثلاثة ضمائر:**

(**ياء المتكلم ـ كاف المخاطب ـ هاء الغائب**)

الياء الضمير الأول قال تعالى {رَبِّي أَكْرَمَنِ} وهي (ربي أكرمنـي) ولكن في الحقيقة هناك ياء تحذف جوازاً {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} أصلها ليعبدونـي وحذفت الياء بعد نون الوقاية جوازاً، ولو ذُكرت لصح، الحاصل (ربـي أكرمنـي) هي أصل الآية {رَبِّي أَكْرَمَنِ}، (ربـي) الياء في محل جر مضاف إليه، (أكرمنـي) الياء في محل نصب مفعول به.

وقال سبحانه وتعالى {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} الهاء هي الضمير الثاني الذي أحياناً يقع في محل نصب وأحيانا في محل جر، (له) الهاء في محل جر، (صاحبه) الهاء في محل جر بالإضافة صاحب مضاف إلى الهاء، ، (يحاوره) الهاء في محل نصب مفعول به.

بالنسبة للكاف، قال تعالى {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}، (ما ودعك) الكاف هنا في محل نصب مفعول به، (ربك) الكاف هنا في محل جر مضاف إليه.

٣- ضمير واحد يقع أحيانا في محل رفع، وأحيانا في محل نصب، وأحيانا في محل جر: معناه أنه يقع في جميع محال الإعراب المختلفة الثلاثة، لأن الاسم إما أن يكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، أو أن يكون مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً.

الحاصل: قال سبحانه وتعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا}، (ربنا) (نا) هنا في محل جر لأن كلمة رب مضاف إليها، كلمة (إننا) إن داخلة على الضمير نا وهي تقتضي أن يكون اسمها منصوباً فهو في محل نصب، (سمعنا) من الذي سمع ؟ هم، إذن فاعل هنا (نا) في محل رفع على أنها فاعل، إذن في هذا الجزء من الآية وقع الضمير نا في محال الإعراب الثلاثة، هذه أقسام الضمائر المتصلة من حيث مواقعها الإعرابية.

التقسيم الثالث: خاص بالضمير المنفصل:

إما أن يقع الضمير المنفصل في محل، رفع، أو في محل نصب فقط، ولا يقع في محل جر أبداً، ليس عندنا ضمائر جر منفصلة، وعندنا ضمائر نصب منفصلة، وضمائر رفع منفصلة،

أولا: ضمائر الرفع المنفصلة (اثنا عشر ضميراً)

(اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب)

اثنان للمتكلم وهي: للمتكلم الواحد أنا ، ولما عداه سواء متكلمين أو متكلمتين أو متكلمون أو متكلمات الضمير نحن.

مثال: أنا مجتهد، نحن مجتهدون، نحن مجتهدات، نحن مجتهدان اثنان، تقول الاثنتان نحن مجتهدتان.

وتصلح نحن أيضاً للواحد المعظم لنفسه قال سبحانه وتعالى {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} والمقصود هو الله الواحد الأحد، إذن قد تكون نحن للواحد أيضاً ولكنه لما عداه في الغالب.

الضمائر الخمسة للمخاطب : الواحد أنت، وللواحدة أنتِ، وللمخاطبين وللمخاطبتين أنتما، وللمخاطبين أنتم، وللمخاطبات أنتن، هذا بالنسبة لضمائر الرفع للمخاطب المنفصلة.

وضمائر الغائب التي للرفع فهي خمسة: أيضاً (هو للغائب، هي للغائبة، هما للغائبين وللغائبتين، هم للغائبين، هن للغائبات) إذا هذه ضمائر الرفع المنفصلة.

ثانيا: ضمائر النصب المنفصلة (وهي أيضاً اثنا عشر ضميراً)

للمتكلم اثنان : (للواحد: إياي، ولما عداه إيانا، سواء اثنان أو اثنتان أو ثلاثة كلهم يقولون إيانا).

وللمخاطب خمسة : أيضاً (إياك للواحد، إياكِ للواحدة، إياكما للمخاطبين والمخاطبتان، إياكم لجماعة الذكور، إياكن لجماعة الإناث).

وللغائب أيضا خمسة ضمائر : هي (إياه للواحد، إياها للواحدة، إياهما للاثنين واللاثنتين، إياهم لجماعة الذكور، إياهن لجماعة الإناث)

وهنا كلمة لا بد من قولها في ضمير النصب المنفصل، لأن خلافاً بين النحويين أين الضمير ؟ هل هو في قولك إياي (إيا) أم (الياء) أم كلاهما؟ أم الأول اسم والثاني ضمير؟ أم ما الموضوع ؟

نطبق على واحد من هذه الضمائر، وما ينطبق على واحد منها ينطبق على الجميع، فنأخذ مثلاً (إياك)

اختلف النحويون فيقول ابن هشام: أن الصحيح هو أن الضمير هو "إيا" وأن "الكاف" حرف يدل على الخطاب وليس ضمير، ومنهم من يقول أن "إيا "ضمير و"الكاف" ضمير وقد أُضيف أحدهما إلى الآخر، ومنهم من يرى أن "إيا" حرف وأن الضمير هو "الكاف"، ومنهم من يرى أن "إيا" اسم وأن "الكاف" ضمير وقد أُضيف الاسم إلى الضمير، هذه عدد من الأقوال.

والذي أراه هو الصحيح و الأصوب أن الكلمة كلها ضمير واحد، ليس فيها ضميران وليس فيها اسم مضاف إلى الضمير، يعني إياك كلها ضمير واحد، واعلم أن ما ينطبق على إياك ينطبق على إياكِ وإيانا وبقية الضمائر المنفصلة فما قلناه هنا يُقال هناك.

الحلقة (٢٢)

اتصال الضمير وانفصاله :

ما الأولى في الضمير أن يكون متصلاً أم يكون منفصلاً؟

الحقيقة أن الضمير يؤتى به للاختصار، لأنه يعبر عن أشياء كثيرة بلفظ موجز، فأيهم أكثر اختصارا الضمير المتصل أما الضمير المنفصل؟ طبعاً الضمير المتصل هو أكثر اختصاراً، وإذا كان الأمر كذلك فما الأصل في الضمير أن يكون متصلاً أو أن يكون منفصلاً ؟ بناء على هذا فالأصل في الضمير أن يكون متصلاً، وبناء على هذه القاعدة فإنه كلما قدرت أن تأتي بالضمير متصلٍ فلا تعدل عن ذلك فتأتي به منفصلاً أبدا، لا يجوز لك كلما استطعت الإتيان بضمير متصلٍ أن تأتي به منفصلاً، **مثال**: (أكرمتُك) أصلها، (أكرم حسن محمد) ثم أضمرت عن كلمة حسن بالتاء الضمير المتصل، وأضمرت عن كلمة محمد بالكاف الضمير المتصل، فإذا قلنا أكرمتك فالكلام صحيح، هل يجوز أن أجعل في مكان الضمير المتصل في هذه الجملة ضميراً منفصلاً ؟ سواء بالنسبة للمتكلم أو للمخاطب، فأقول (أكرم أنا إياك)؟ بناء على هذه القاعدة التي ذكرناها، لا يجوز.

هل ورد في كلام العرب شعراً أو نثراً المجيء بالضمير منفصلا مع أنه يمكن المجيء به متصلاً ؟

الجواب : نعم ولكن بالشعر خاصة، مع أنه لا يجوز أن تأتي بالضمير منفصلا إذا أمكن المجيء به متصلا في غير ضرورة الشعر.

أسمعنا مما ورد فيه الضمير منفصلا مع أنه يمكن المجيء به متصلا قول الشاعر:

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرهُمْ إلا يزيدهمُ حباً إليَّ هُمُ

نذكر معنى البيت حتى يتضح أين المشكلة، معناه: أنه هذا الشاعر يقول: إن لي قوماً ما أصاحب غيرهم؛ إلا أذكر قومي، لأنه يتبين لي الفرق الكبير بين من أصاحب وبين قومي، لأن قومي تميزوا بميزات كثيرة بمجرد ما أرى طباع الآخرين وأخلاقهم أتذكر قومي وحسن أخلاقهم، هذا كلام الشاعر أين المشكلة؟ المشكلة في قوله "إلا يزيدهم حباً إليّ هُمُ" لو جاء بالضمير، طبعاً الضمير المنفصل هو آخر شيء، كان بإمكانه أن يقول: "إلا يزيدونهم حباً إليّ"، لكنه لم يفعل ذلك، لو فعل ذلك لنكسر الوزن، فإذن هذا ألجأته إليه الضرورة الشعرية.

أيضا قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم دهر الدهارير

الشاهد: "قد ضمنت إياهم"، <u>**وتقدير الكلام**</u> "قد ضمنتهم الأرض"، يعني قد احتوتهم، وإياهم هذا ضمير منفصل، بالإمكان أن يقول ضمنتهم الأرض، لكنه أتى به للضرورة الشعرية، لأنه لو قال ضمنتهم الأرض في دهر الدهارير لانكسر عليه البيت، وهذا دافع له بأن يأتي بضمير منفصل.

إذن إذا أمكن المجيء بالضمير متصلا لا يعدل عن ذلك لابد أن تأتي به متصلا، طيب معنى هذا أن هناك من المواضع ما لا يمكن المجيء به متصلا، يعني لابد أن تأتي به منفصلا، فهل من شيء يدل على ذلك؟ نعم، الأصل في الضمير أن تأتي به متصلا، لكن في بعض الأحيان لا يمكن، ألم نقل في تعريف المتصل أنه لا يمكن أن يبتدأ به، فإذا كنت تريد أن تبدأ الكلام بضمير، فأنت مضطر لأن تأتي بهذا الضمير منفصلا، إذا أردت أن تأتي بالضمير بعد إلا فلابد أن يكون منفصلا، أيضا لأنه لا يجوز أن تأتي به متصلا.

فهناك مواضع يجب أن تأتي بضمير منفصل فتعدل عن المجيء بمتصل لأنه لا يمكن أن تأتي به متصلا من هذه المواضع:

١.**أن يتقدم الضمير على عامله**: يستشهدون له بقول الله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} أصل الكلام نعبدك لأن المعمول حقه أن يتأخر عن العامل، لكن المعمول هنا تقدم على العامل، طبعاً لغرض، وغرض تقديم العامل في هذه الآية الكريمة هو إفادة الحصر، "إياك" يعني لا نعبد غيرك، إفادة القصر أو الحصر، فتقدم الضمير هنا على عامله، ولو قال:" نعبدك ونستعينك " فلا إشكال، لكن تقدم الضمير هنا فوجب أن يأتي به منفصلاَ، لم ؟ لأنه أراد الحصر ولا يمكن الحصر إلا بطرائق أربعة طبعاً، هذه إحداها، وهي أن يتقدم ما حقه التأخير.

أيضاً من الأشياء التي تفيد الحصر -هذا استطراد- أن تجعل في الكلام "ما" و "إلا" ومنه قول الله سبحانه وتعالى {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ} منها أيضاً أن تأتي بالمحصور محصوراً "بإنما" وإنما تفيد معنى (ما) و (إلا) فتقول: إنما المجتهد محمدُ، قال الله سبحانه وتعالى {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}، هذه طريقة، صار عندنا كم طريقة ثلاث طرائق الآن، الطريقة الرابعة "تعريف الطرفين": يعني أن يؤتى بالمبتدأ والخبر معرفتين، فتقول : "المجتهد أنت" يعني وحدك، فحينئذٍ هذا يفيد الحصر، نحن خرجنا عن موضوعنا، لكن نعود، لكن هذه فائدة أتيت بها.

لكن نقول أن من المواضع التي يجب أن يأتي فيها بالضمير منفصلاً هي:

١/ أن يتقدم الضمير على عامله: كقوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}

٢/ أن يقع الضمير بعد كلمة "إلا"، أن يقع الضمير محصوراً بـ"إلا"، وحينئذ لا يجوز أن تأتي بالضمير متصلاً، فيجب أن تأتي به منفصلاً، ومنه قوله سبحانه وتعالى:{ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}، وقوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} فالمحصور هنا جاء بعد "إلا"، فوجب أن يأتي به منفصلا.

٣/ إذا جاء الضمير محصورا بـ"إنما" فيجب أن يأتي به منفصلاً، ولا يجوز أن يأتي به متصلاً، ومنه قول الشاعر الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

الشاهد : في قوله أنا هنا، فإنها ضمير رفع منفصل، وقد أتى به منفصلاً، ولا يجوز المجيء به متصلا، يعني لا يمكن أن يقول وإنما يدافع عن أحسابهم ياء يعني هو المتكلم، لا يمكن فأتى بالضمير هنا منفصلاً وجوبا.

٤ / وقوعه بعد كلمه إن، أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، وذلك يقولون في مثل هذه الحالة إن شرطية، والضمير حينها إذا كان ضميراً فقط لم يؤتى بعامله معه، فحذف عامله بعد إن، وجب المجيء بالضمير منفصلاً، ومثله قول الشاعر: فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب.

فالشاهد : عندنا أن عامل هذا الضمير وقع بعد إن فحذف، فوجب أن يأتي بالضمير منفصلا.

فلا يجوز أن تقول (فإن ك) مثلاً، ما يجوز أن تأتي بالضمير هنا منفصلا.

٥/ أن يقع بعد ما يعني معمولاً لما اسم (لما)، أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، هذا إذا كانت (ما) حجازية لأن (ما) عند الحجازيين عاملة، قال الله سبحانه وتعالى {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا}، المهم عند الحجازيين تعمل عمل ليس، وعند التميميين لا تعمل شيئا، "فما" في قوله تعالى {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} ولا يجوز المجيء بالضمير هنا متصلاً لوقعه بعد ما، ووقوعه معمولاً لـ "ما".

٦/ إذا وقع بعد عاطف: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، ومنه قوله تعالى {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} فإنه في هذه الحالة لابد أن يؤتى به منفصلا، ولا يجوز أن تقول مثلاً -في غير القرآن الكريم طبعاً، أما في القرآن فالكلام صحيح

فصيح لا إشكال فيه لكن في غير القرآن ما يجوز- يخرجون الرسول وكم، فلابد أن تأتي به منفصلا، وحينئذ نقول إن من مواضع المجيء بالضمير منفصلاً أن يقع بعد عاطف، نحو قوله تعالى {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ}.

٧ / أن يقع بعد إمَّا: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، فتقول (المجتهد إمَّا أنا وإمَّا أنت)، فحينئذ لابد أن يؤتى بالضمير منفصلا.

٨ /إذا وقع مبتدأ: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، إذا أعربته مبتدأ، فإنه كما ذكرنا فيما مضى أنه لا يجوز أن يبتدأ بالضمير المتصل، فحينئذٍ يجب أن تقول أنا موجودٌ، وأنت مجتهدٌ، وهو غائبٌ، هذه لا يجوز أن تقع في مواقع هذا الضمير المتصل إطلاقاً وبإجماع النحويين.

٩ / أن يقع منادى، سؤال: هل يجوز نداء الضمير؟ الجواب: بعضهم يجيزوه مطلقاً، وبعضهم يخصه بالشعر، فبعضهم لا يجيز أن تقول يا أنت ولا يا أنا ولا يا هو، لا يجيز إلا في الشعر،

ومنه قول الشاعر: يا أبجر بن أبجر يا أنت، أنت　　الذي طلقت عام جُعت.

هذا بالنسبة للضمير المنفصل متى يجب المجيء به، وإلا فالأصل أن يكون الضمير متصلاً، حق الضمير أن يؤتى به متصلا، ولا يجوز المجيء به منفصلاً إلا في مسائل سنذكرها إن شاء الله فيما بعد، إذ يجوز فيها الوجهان، لكنه يجب في بعض الأحيان أن يتحول هذا الضمير من كونه متصلاً إلى كونه منفصلاً، وبخاصة إذا وقع في بداية الكلام، سواءً تقدم على عامله، أو أعرب مبتدأ، أو وقع بعد إن وحذف عامله، أو وقع بعد ما الحجازية أو التميمية حتى، لأنه سيعرب إما اسماً لـ"ما" وإما مبتدأً، لأنه إذا كنت أعملت "ما" عمل ليس فستجعله اسماً لها، وإن كنت جعلتها مهملة فستجعله مبتدأ، إذاً هذه بعض المواضع التي يجب فيها المجيء بالضمير منفصلاً ولا يجوز المجيء به متصلاً.

طيب هذا هو الأصل أن يكون الضمير متصلا ولا يعدل عن اتصاله **إلا في المواضع التي ذكرناها ومنها:**

أن يتقدم على عامله	أن يقع بعد إلا	أن يكون محصوراً بإنما
أن يقع بعد إنْ	أن يقع بعد ما	أن يكون بعد عاطف (بعد حرف عطف)
أن يقع بعد إمّا	أن يعرب مبتدأ	أن يكون يقع منادى

وهذه هي المواضع التي يجب أن يأتي بالضمير منفصلا، أما ما عدها فإنه لابد أن تأتي به متصلاً، **لكنه قد** استثني من هذه القاعدة أمران، أعيد القاعدة ثم أذكر المستثنى منها .

القاعدة: أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً لم يعدل إلى انفصاله، فلا يأتي به منفصلاً، ويستثنى من هذه القاعدة **مسألتان:**

المسألة الأولى: أن يكون عامل الضمير عامل في ضميرين، أول هذين الضميرين أعرف من الثاني، وليس مرفوعا، هذا يتوجب علينا معرفة الضمائر من حيث التعريف، لأننا نقول أن يكون أولهما أعرف من الثاني، فما أعرف الضمائر، **الضمائر ثلاثة أقسام:**

إما للمتكلم　　وإما للمخاطب　　وإما للغائب

المتكلم : أعرف الضمائر، ويليه في التعريف **المخاطب** لأنه مشاهد أمامك، ثم يليهما في التعريف **الغائب**، فلابد أن يكون الترتيب حتى يجوز لك أن تأتي به متصلاً أو تأتى به منفصلاً أن يكون ترتيب هذين الضميرين على هذا التعريف، بحيث يكون المتكلم قبل المخاطب، أو المخاطب قبل الغائب، أو المتكلم قبل الغائب، يعني المتكلم في البداية، ما يسبقه المخاطب،

بل لا يكون الضميرين أيضاً للمتكلم، أو الضميران لا يكونان للمخاطب، أو لا يكونان أيضاً للغائب، فلابد أن يكون واحد منهما أعرف من الآخر، مرة ثانية أن يكون الضمير عاملاً في ضمير آخر، عامل الضمير هذا الذي يجوز لك أن تجعله متصلا أو أن تجعله منفصلا عاملاً في ضمير آخر، فالضمير الآخر أعرف من هذا الذي يجوز لك فيه الوجهان، أيضاً لا يجوز أن يكون الضمير المتقدم في محل رفع، بل يجب أن يكون في إما في محل نصب أو في محل جر وسأذكر الأمثلة إن شاء الله تعالى.

إذا قلت (أكرمتك) أكرم هذا فعل قد عمل في ضميرين هما التاء والكاف، هل يجوز أن تقول : "أكرمت إياك"؟

طبعاً: لا يجوز، ألم تقل أنه إذا كان الضمير المتقدم أعرف من الضمير الثاني فإنه يجوز في الضمير الثاني أن أقول أكرمتك وأكرمت إياك مثلاً؟ (قلت) لكنني اشترطت ألا يكون الضمير الأول مرفوعاً، والتاء هنا في محل رفع لأنها فاعل، فأكرمتك لا يجوز فيه إلا أن يأتي الضميران متصلين.

طيب قال الله سبحانه وتعالى: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ} هذا العامل أحيانا يكون فعلا غير ناسخ، وأحيانا يكون فعلاً ناسخاً، فإن كان العامل فعلاً غير ناسخ، وعندك اجتمع ضميران أولهما أعرف وأولهما ليس في محل رفع، بل في محل نصب أو محل جر، فإنه يجوز لك في الضمير الثاني أن تأتي به متصلاً، ويجوز لك أن تأتي به منفصلا، فلو كان في غير القرآن لجاز أن تقول (فسيكفك إياهم الله) ولا إشكال فيه، لكن في القرآن الكريم وهو الأفضل طبعاً، لم يرد في القرآن الكريم إلا الضمير جاء متصلاً.

يعني إذا كان العامل فعلاً غير ناسخ، واجتمع عندنا ضميران، أولهما أعرف من الثاني، وأولهما ليس مرفوعاً، جاز لنا في الضمير الثاني أن نأتي به متصلاً أو نأتي به منفصلاً، ما الأحسن؟ الأحسن أن نأتي به متصلاً، ما الحاصل في القرآن الكريم؟ الحاصل هو الأحسن، ذلك أنه لم يرد في القرآن الكريم إلا متصلاً، نطبق على هذه الآية نفسها قال الله سبحانه وتعالى {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ}"يكفي" هذا فعل مضارع وليس من الأفعال الناسخة (من ظن وأخواتها يعني)، فسيكفيك هذا هو الضمير الأول، هم هذا هو الضمير الثاني، الضمير الأول للمخاطب، والضمير الثاني للغائب، أيهما أعرف طبعاً المخاطب أعرف من الغائب، طيب الضمير الأول ما موقعه من الإعراب؟ موقعه مفعول به، إذن ليس مرفوعاً، نعم ليس مرفوعاً، إذن يجوز فيه الوجهان، نعم يجوز في الضمير الثاني الوجهان، فيجوز أن تقول في غير القرآن {فَسَيَكْفِيكَهُمُ } و(فسيكفيك إياهم)، قال سبحانه وتعالى {إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا } {إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا } أين العامل؟ يسأل ما نوعه فعل ناسخ أو غير ناسخ ؟ ليس بناسخ، الضميران أين هما؟ "الكاف" في يسألك و"الهاء" (يَسْأَلْكُمُوهَا) أيهما أعرف الضمير الأول؟ الضمير الأول لأنه مخاطب والثاني غائب، ما موقعه من الأعراب ؟ في محل نصب، إذن اجتمعت الشروط نعم لو كان في غير القرآن يجوز أن نقول (إن يسألكم إياها) **الجواب**: نعم، قال الله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ} أين الفعل يلزم أين الضميران الكاف والهاء أيهما أعرف ؟ الكاف، ما موقع الكاف من الإعراب ؟ موقعها النصب، يعني ليس في محل رفع؟ نعم، إذن اشتمل على الشروط كلها، نعم، يجوز في غير القرآن أن تقول {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ}، نعم، وكذلك (أنلزمكم إياها وأنتم لها كارهون) نعم يجوز، وعلى هذا إذا اجتمعت كل هذه الشروط جاز في الضمير الثاني أن تأتي به متصلاً أو تأتي به منفصلاً.

الحلقة (٢٣)

المسألتان اللتان استثنيتا من القاعدة العامة للضمير

<u>**القاعدة العامة للضمير هي**</u>: أن الأصل في المجيء بالضمير الاختصار، والضمير المتصل أكثر اختصارا من الضمير المنفصل،

فكلما أمكننا المجيء بالضمير متصلا فإنه لا يعدل إلى انفصاله، يعني يؤتى به متصلا وجوبا، وقد استثنيَ من هذه القاعدة العامة مسألتان، نذكرهما.

المسألة الأولى: أن يكون عامل الضمير عاملا في ضميرين، أولهما أعرف، وليس مرفوعا، فحينئذ الضمير الثاني من هذين الضميرين يجوز لنا فيه أن نأتي به متصلا ويجوز أن نأتي به منفصلا على خلاف القاعدة العامة.

نأتي الآن إلى تفصيل الكلام في هذه القاعدة، فقولنا أن يكون العامل فما هو العامل؟

العامل في بعض الأحيان يكون فعلا غير ناسخ، وفي بعض الأحيان يكون فعلا ناسخا من ظن وأخواتها، أو مما ينصب مفعولين لكن هذين المفعولين ضميران، وأيضا قد يكون العامل اسما، لأن بعض الأسماء يعمل عمل الفعل، **ومن ذلك:** المصادر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ولها شروط في أبوابها، ستذكر تفصيلا إن شاء الله تعالى، يعنى أنها لا تعمل مطلقا، بل تعمل بشروط معينة.

فنقول:

١.) إن كان العامل فعلا غير ناسخ، وقد عمل في ضميرين، أول هذين الضميرين أعرف، وليس محل الأول الرفع، فإنه يجوز لنا في الضمير الثاني أن نأتي به متصلا أو منفصلا.

← **فما الأولى حينئذ** ؟ الأولى أن نأتي به متصلا، وكل ما ورد في القرآن الكريم من هذا القبيل جاء متصلا، أما مثاله: فكقولك (سلنيه) أو (سلنـي إياه) فـ (سل) بمعنى اطلب، أو اسأل، والنون للوقاية والياء هي ياء المتكلم وهي مفعول به أول في محل نصب، والهاء التي بعدها ضمير مرة جاءت متصلة ومرة جاءت منفصلة، وهذا الفعل (سل) ليس من الأفعال النواسخ، وإنما هو فعل أمر، ولذلك جاز في الضمير الثاني أن يكون متصلا أو منفصلا، والأولى أن يكون متصلا.

ننتقل بعد هذا إلى بيان الضميرين، الضميران هما (الياء) و (الهاء)، الياء هذه للمتكلم، والهاء للغائب، فأيهما أعرف؟ بلا شك أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير الغائب، إذن هي هنا مشتملة على القاعدة كلها، فالفعل هنا عامل في ضميرين هما الياء والهاء، وأول هذين الضميرين أعرف لأنه ياء المتكلم، وثانيهما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وهو أن نقول (سلنيه) أو (سلني إياه)، هذا المثال قد ورد له شواهد من القرآن الكريم وهو قوله تعالى:

{إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا } "يسأل" هذا فعل غير ناسخ، والكاف مفعول به أول وهو أول الضميرين، والهاء ضمير للغيبة وهو أقل تعريف من الكاف، إذن يجوز في هذا الضمير أن يأتي متصلا أو منفصلا، ورد في القرآن متصلا، وفي غير القرآن يجوز أن نقول (إن يسألكم إياها) فيأتي منفصلا ولا إشكال فيه، وليس خاص في الشعر فقط، بل في الشعر والنثر.

ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ}، فـ"نلزم" هنا فعل مضارع وليس فعلا ناسخا، والكاف هو المفعول به الأول وهو أول الضميرين وأعرف من الضمير الثاني، لأن الضمير الثاني للغيبة، والهاء الضمير الثاني يجوز فيه أن نأتي به متصلا كما في الآية أو أن نأتي به منفصلا في غير القرآن، فنقول (أنلزمكم إياها) فتأتي به منفصلا، فهذان الوجهان جائزان.

مما ورد فيه الضمير الثاني منفصلا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم)، "ملككم إياهم" الكاف هو الضمير الأول، وإياهم هو الضمير الثاني، فـ"إياهم" جاء هنا منفصلا جوازا، ولو أتي به متصل لقال (إن الله ملككموهم) لكنه جاء منفصلا وهو جائز، والضمير الأول هنا أعرف والثاني ليس بأعرف لأنه للغائب، والأول فللمخاطب، أما الجزء الثاني من الحديث (ولو شاء لملكهم إياكم) فيجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا، لماذا

؟ لأنه نقص شرط من الشروط التي ذكرناها ذلك أن الضمير الأول ملكهم للغائب، وإياكم للمخاطب، فأيهما أعرف؟ طبعا الثاني أعرف، وما دام الثاني أعرف فإنه يجب أن يأتي بالضمير منفصلا قولا واحدا.

٢. فإن كان العامل فيه اسما، كأن يكون مصدرا (العامل في ضمرين) قال: فيجوز، الوجهان أيضا، ولكن الفصل أولى واستشهد له المصنف بقول الشاعر:

لئن كان حبكِ لي كاذبا ***** لقد كان حبيكِ حقا يقينا

الشاهد: أن حب، هنا، اسم وهو مصدر وقد عمل في ضمرين، هما، ياء المتكلم وكاف المخاطب، أما ياء المتكلم فهي أعرف بلا شك من كاف المخاطب، ولذلك جاء الضمير هنا متصلا، لا إشكال، لو جاء بمنفصل لقال: لقد كان حبـي إياكِ، **والسؤال**: هل الوجهان جائزان؟ **والجواب**: نعم،

والسؤال الثاني: أيهما أفضل؟ **والجواب**: أن يأتي بالثاني منفصلا، لأن العامل هنا اسم، وليس فعلا، ولو كان فعلا غير ناسخ لكان، الاولى العكس، كما ورد ذلك في القرآن الكريم، والوجهان جائزان والفصل أولى.

٣. إذا كان الفعل ناسخا، بأن كان من أخوات ظن، مثلا وهي أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، فإن كان عمل هذا العامل في ضميرين، وأولهما أعرف من الآخر، لجاز في الضمير الثاني أن يؤتى به منفصلا أو متصلا، والأولى والأفضل كما يقول جمهور النحويين أن يؤتى بالضمير الثاني منفصلا.

ذلك كقول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت　　　أرجاء قلبك بالأضغان والإحن

فقوله : "حسبتك إياه"، هو موضع الشاهد، ومعنى البيت كنت أظنك أخا، ولكن تبين لي أن قلبك مليء بالأضغان والأحقاد، وكما قلنا الشاهد هو (حسبتك إياه)، فحسب فعل ناسخ لأنه من أخوات ظن، وقد عمل في ضميرين (الكاف) الضمير الأول و(إياه) الضمير الثاني، والضمير الثاني يجوز أن تأتي به متصلا فتقول (حسبتكه)، ويجوز كما جاء في هذا الشاهد (حسبتك إياه) أن تأتي به منفصلا، لكن المسألة في الترجيح أيهما أفضل؟

- **القول الأول**: يقول جمهور النحويين إن الأولى في الضمير الثاني أن يكون منفصلا.
- **القول الثاني**: ويرى الناظم وهو ابن مالك والرماني وهو نحوي أيضا وابن الطراوة، هؤلاء الثلاثة يرون عكس ما يراه الجمهور فيقولون إن الأولى أن يؤتى بالضمير متصلا.

◄ **فما تعليل كل من القولين ؟**

-الجمهور يقولون إن الأصل في الخبر أن لا يكون ضميرا متصلا، وأصل المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها أصله خبر.

-أما ابن مالك والرماني وابن الطراوة عندهم توجيه آخر، يقولون ألم تقولوا إن الأصل في الضمير أن يكون متصلا، فكذلك هنا نفضل أن يكون الضمير متصلا، لأن هذا هو الأصل في الضمير.

وشاهدهم قول الشاعر:

بلِّغت صنع امرئ بَرٍّ **إخالُكَه**　　　إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

شرح البيت بلغني أن هناك من فعل خيرا وبراً، فظننت أنك هو، لأنك تبادر إلى عمل الخيرات.

الشاهد أين هو في قوله (إخالكه)، (الكاف) هو الضمير الأول، وهو للمخاطب، وهو أعرف من الضمير الثاني، (الهاء) هو الضمير الثاني، وليس أعرف لأنه للغائب والأول للمخاطب، ففي هذا الضمير الثاني يجوز (إخالكه) الهاء أن تأتي به متصلا

ويجوز أن تأتي به منفصلا على التعليل المذكور سابقا، ولكن الأفضل عند الناظم وهو ابن مالك والرماني وابن الطراوة أن يؤتى به متصلا، كما في هذا البيت، ولكن لو جاء به منفصلا لجاز فنقول (إخالك إياه).

المسألة الثانية التي استثنيت من القاعدة العامة للضمير: أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها، فيجوز فيه الاتصال والانفصال، (كان أصبح أمسى ظل بات صار ليس مابرح مافتئ مادام مازالماانفك) ١٣ أداة.

فإذا وقع الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها سواء أكان اسمها ضمير أم لم يكن، فإنه يجوز في هذا الضمير الاتصال أو الانفصال.

فما الأفضل في ذلك ؟

الجمهور يرون أن الفصل في الضمير أولى، وتعليلهم أن الأصل في الخبر أن يكون ضميرا منفصلا أو اسما ظاهرا، وأن لا يكون ضميرا متصلا.

أما ابن مالك وهو الناظم والرماني وابن الطراوة يرون أن الأفضل فيه أن يؤتى به متصلا، قالوا لأن الأصل في الضمير أن يكون متصلا، والمسألة في هذا سهلة، وما دام أن فيها خلاف فلك أن تختار ما تشاء، أو تعمل ما تشاء.

طيب ما شاهد الجمهور ؟ شاهدهم قول الشاعر:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا　　　عن العهد والإنسان قد يتغير

الشاعر يصور حال امرأة رأته، وقد تغير حاله من الهزال والضعف لفقد محبوبته، فتقول هذه المرأة لإن كان هو الذي أعهده سابقا، لإن كان إياه: لقد تغير عن ما عهدناه فيه، والإنسان قد يتغير: وهذا حال الإنسان.

موضع الشاهد: في قوله (لئن كان إياه) فـ (إياه) ضمير منفصل وقد وقع خبرا لكان، واسمها طبعا ضمير مستتر يعود على الشاعر الذي رأته المرأة. فـ (إياه) يجوز أن تأتي به منفصلا كما في البيت، ويجوز الإتيان به متصلا فتقول (لئن كانه) والوجهان جائزان.

ومما جاء متصلا كما يراه الناظم والرماني وابن الطراوة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن يكنه فلن تسلط عليه) هذا شخص يقال له ابن الصياد، يقال إنهم رأوه في المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فظنوا أنه المسيح الدجال، لأنه كان فيه بعض صفات المسيح، فاتجهوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فأخبروه، وكان عمر موجودا رضي الله عنه، فقال عمر: لأقومن فأقتله، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم، إن يكن هذا الرجل الذي رأوه هو المسيح فلن تستطيع قتله، لأن الله قد قدر له أن يفتن الناس وأن يبقى عمرا طويلا، وأن المسيح عيسى عليه السلام هو الذي سيقتله، وإن لم يكن هو فلا فائدة لك في قتله.

الشاهد عندنا في قوله (إن يكنه) فإن الضمير هنا جاء متصلا، وهو خبرا لكان، والتقدير (إن يكن إياه) وهذا أي المجيء به منفصلا هو الأفضل عند جمهور النحويين، أما المجيء به متصلا كما ورد في الحديث فهو الأولى عند الناظم ابن مالك والرماني وابن الطراوة.

القاعدة في الضمير : في المسألة الأولى أن يكون العامل عاملا في ضميرين، فلا يصلح أن يكون عاملا في اسم وفي ضمير بل لا بد أن يكون عاملا في ضميرين، هذا الشرط الأول، وأولهما أعرف من الثاني هذا الشرط الثاني، وأولهما ليس في محل رفع وهذا الشرط الثالث.

نأتي الآن إلى نقض هذه الشروط : فلنفرض أن هذا العامل لم يعمل في ضميرين، بل عمل في اسم وضمير، فالضمير يجب أن

يكون متصلا فتقول مثلا: (ضربك محمد)، فلا يجوز أن تقول (ضرب إياك محمد)، ولو كان الضمير في محل رفع لقلت (ضربت زيدا) فهو في كلا الحالتين يجب أن يكون متصلا.

كذلك لو فرضنا أن الضمير الأول جاء في محل رفع، فحينئذ يجب أن يأتي الضميرين متصلين كقولك (أكرمتك) فالضمير الأول (التاء) جاء في محل رفع لأنه فاعل، فالضمير الثاني (الكاف) يجب أن يأتي متصلا.

كذلك لو فرضنا أن الضميرين جاء الثاني منهما أعرف من الأول، فيجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم (ولو شاء لملكهم إياكم) فإن إياكم للمخاطب وهم للغائب والمخاطب أعرف من الغائب.

طيب لو فرضنا أن الضميرين تساويا في الرتبة، فحينئذ يجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا، ولا يجوز أن يأتي متصلا كقولك (أعطيتني إياي) أو (أعطيتك إياك) أو (أعطيته إياه) وقد أجازوا على قلة إذا اتفقا الضميران أي تساويا في الغيبة، واختلفا لفظيهما، وبعضهم يخص ذلك بالشعر أن تأتي بالضمير الثاني متصلا، ومنه قول الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة   أنالـهماهُ قفُو أكرم والد

الشاهد عندنا أن هما للغيبة والهاء للغيبة، وقد جاء بالضمير متصلا، والضميران متفقان في الغيبة، والضميران مختلفان في اللفظ، لأن الأول (هما) والثاني (هُ) فحينئذ جاز ولكنه في الشعر، فإذا اتفق الضميران فلا يجوز إلا في الغيبة.

الحلقة (٢٤)

بعض أحكام نون الوقاية:

نون الوقاية: حرف يؤتى بها لتقي الفعل من الكسر، يعنى الأصل في المجيء بنون الوقاية أن تكون واقية للفعل من الكسر، وما الذي يكسر الفعل ؟ يكسره إذا جاءت بعده ياء المتكلم، لأن ياء المتكلم لا بد أن يكون الذي قبلها مكسورا، وحينئذ فهذه النون سيكون عليها الكسر ويسلم الفعل من الكسر، هذا هو الأصل في المجيء بنون الوقاية، لكن هذه النون بالنسبة للكلام، والكلام عندنا ثلاثة أنواع (اسم أو فعل أو حرف) وياء المتكلم تلحق الأسماء، والأفعال، وتجيء أيضا بعد الحروف، فمتى يجوز المجيء بنون الوقاية؟ أو متى يجب المجيء بها ؟

لنون الوقاية خمس حالات أو أحكام:

الحكم الأول: وجوب المجيء بها.

الحكم الثاني: أن يترجح المجيء بها.

الحكم الثالث: أن يتساوى الأمران.

الحكم الرابع: أن يقل المجيء بها.

الحكم الخامس: أن يمتنع المجيء بها.

اعلم رحمك الله أن ياء المتكلم كما ذكرنا في أول باب الضمير لها محلان من الإعراب، فهي إما أن تكون في محل نصب وإما أن تكون في محل جر.

فإذا كانت في محل نصب: فذلك يعني أنه تقدم عليها فعل أو شبهه، / وإن كانت في محل جر: فمعنى هذا أن المتقدم عليها مضاف، وحينئذ يكون اسما أو حرف جر.

الحكم الأول: مواضع، وجوب الإتيان بنون الوقاية:

١- يجب الإتيان بها إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بفعل، سواء كان هذا الفعل ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا، أو فعل استثناء، أو

تعجب، أو فعل ناسخ، كل هذه الأنواع يجب الإتيان بنون الوقاية وذلك ليسلم الفعل من الكسر، لأن الجر لا يجوز أن يأتي في الأفعال وإنما يختص بالأسماء، يقول الشاعر:

تمل النداما ما عدانـي

فكلمة (عدا) فعل استثناء وقد جاءت بعدها ياء المتكلم، فوجب الإتيان "بنون الوقاية"، ولا يجوز أن تقول (عدايا) (بل يجب أن تقول ما عداني) وتقول (أكرمني محمد، ويكرمني محمد، وأكرمني يا محمد) وهذه أفعال ماض ومضارع وأمر، وتقول (ما أفقرني إلى عفو الله) وهذا فعل تعجب، وسُمع من العرب من يقول (عليه رجلا ليسنـي) الشاهد في قوله (ليسني) فإن ليس من أخوات كان، وقد جاءت بعدها ياء المتكلم، وهذه نون الوقاية جاءت فاصلة بين الفعل وياء المتكلم وجوبا.

هل ورد شيء من الأفعال جاءت ياء المتكلم منصوبة به ولم تأتي نون الوقاية؟ لم يرد فيما أعلم إلا في شاهد واحد وهذا الفعل هو كلمة (ليس) **وهو قول الشاعر:**

عددت قومي كعديد الطيس   إذ ذهب القوم الكرام ليسي

الشاهد : عندنا في قوله (ليسي) فإن ليس قد جاءت ناصبة لياء المتكلم ولم يؤتى بنون الوقاية معها، وتوجيه هذا أنه لضرورة الشعر حتى يستقيم الوزن، فلو قال (ليسني) لانكسر الوزن، وعلى هذا فلا يجوز حذف نون الوقاية في الفعل إلا للضرورة الشعرية كما في هذا البيت.

٢- يجب الإتيان بنون الوقاية مع بعض أسماء الأفعال التي تنصب ياء المتكلم، فإذا كان الناصب لياء المتكلم اسم فعل فإنه يجب المجيء بنون الوقاية ومثال:

دراكني بمعنى أدركني فـ (دراك) اسم فعل أمر، ناصب لياء المتكلم فوجب الإتيان بنون الوقاية بعده، ومنه قوله بعضهم: (عليكني) بمعنى الزمني وهو اسم فعل أمر نون الوقاية معه واجبة.

٣- يجب الإتيان بنون الوقاية مع حرفين من حروف الجر، وعددها عشرون وحروف الجر، لا يجوز الإتيان بنون الوقاية معها إلا مع هذين الحرفين وهما (من وعن)، فتقول (أخذت هذا القلم منِّي) بتشديد النون في قولك (منِّي) والنون المشددة بحرفين، الأول ساكن والثاني نون الوقاية، (وسألت عنِّي) بتشديد النون كذلك في (عنِّي)، وحروف الجر كما عدها ابن مالك عشرون حرفا فقال:

هاك حروف الجر وهي: (من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو والتاء والكاف والباء ولعل ومتى)، وبعضهم عدها واحد وعشرون فيقول إن (لولا) إذا دخلت على بعض الضمائر تكون حرف جر، نحو (لولاه، ولولاك، لولاي)، لكن أكثر النحويين لا يعتد بهذا، الحاصل أن حروف الجر كلها ممنوع الإتيان معها بنون الوقاية، إلا مع هذين الحرفين (من وعن)، إذن صار عندنا ثلاثة مواضع تجب معها نون الوقاية (الفعل – اسم الفعل – من وعن)

٤- من مواضع الوجوب عند سيبويه وحده دون بقية النحويين (ليت)، وكل ما ورد في القرآن الكريم دخلت فيه ليت على ياء المتكلم وجدت معها نون الوقاية، قال الله تعالى: {يَا لَيْتَنِـي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا} وجمهور النحويين يقولون ليست بواجبة مع (ليت) لكنها مترجحة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى: أن نون الوقاية مع ليت مترجحة وليست بواجبة.

والشاهد على جواز عدم إدخال نون الوقاية على ليت هو قول الشاعر وهو منسوب إلى ورقة بن نوفل بن عم خديجة رضي الله عنها زوج الرسول صلى الله عليه وسلم وهو قوله:

فياليتـي إذا ما كان ذاكم   ولجت وكنت أولهم ولوجا

ماذا يقصد الشاعر بهذا؟ لما جاءته خديجة رضي الله عنها تصف له حال الرسول صلى الله عليه وسلم حين نزل عليه الوحي، قال لها إنه سيحارب ويخرج من بلده...إلخ، فأنكرت ذلك خديجة رضي الله عنها، وقالت أو يكون ذلك؟ قال ما جاء نبي بمثل ما جاء به إلا وأخرج، ثم قال هذا البيت أو قال القصيدة التي فيها هذا البيت.

(فياليتـي) أي حين يكون خروج الرسول صلى الله عليه وسلم ودعوته ليتي أن أكون حيا قويا لأنه كان في آخر أيامه، (ولجت) أي دخلت في الإسلام، (وكنت أولهم ولوجا) لأنه يعرف حقيقة الرسول صلى الله عليه وسلم، والشاهد عندنا في قوله (فياليتـي).

ماذا يقول الجمهور وماذا يقول سيبويه في هذا الشاهد؟؟ سيبويه يقول هذا المثال حذفت منه نون الوقاية للضرورة الشعرية، لأنه يرى وجوب نون الوقاية.

غير سيبويه وهم جمهور النحويين يقولون هذا المثال جاء على الوجه المرجوح، وكان الراجح أن يأتي بنون الوقاية في هذا الموضع.

إذن مواضع وجوب نون الوقاية ثلاث متفق عليها ورابع مختلف فيه أما الثلاثة المتفق عليها فهي:

١/الفعل، ٢/ واسم الفعل، ٣/ و"من وعن" من حروف الجر خاصة، /٤ و"ليت" عند سيبويه وهذه مختلف فيها بين النحويين.

انتهينا من مواضع نون الوقاية وجوبا، لكن بقية كلمة في قول الله تبارك وتعالى: {أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ} وردت فيها ثلاث قراءات القراءة الأولى (تأمرونِّي) بتشديد النون، والثانية ((تأمرونني)) بنونين منفصلتين، والثالثة (تأمرونـي) بنون مخففة، فأين نون الوقاية على القراءة المخففة؟

طبعا **الجواب** أن النون التي في آخر الفعل أغنت عن نون الوقاية، أو تكون نون الوقاية هي هذه وقد حذفت نون تأمرون تخفيفا، والوجهان جائزان.

الحكم الثاني: مواضع ترجح المجيء بنون الوقاية، يترجح المجيء بنون الوقاية في أربعة مواضع:

١- مع ليت عند جمهور النحويين كما أشرنا سابقا، فإن جمهور النحويين يرون أن نون الوقاية مع ليت راجحة ولكنها ليست بواجبة، كما ذكرنا في المثال السابق (فياليتي).

٢-٣-٤- في ثلاث كلمات: هي أسماء

١/ لدن بمعنى عند.

٢/ قد بمعنى كافٍ.

٣/ قط بمعنى كافٍ أيضاً.

أما لدن فقد ورد في قول الله سبحانه وتعالى: (قد بلغت من لدنـّي عذرا) ورد في هذه الكلمة لدني قراءتان، لدنـي ولدنِّي بالتشديد، مع أيهما ثبتت نون الوقاية؟ طبعا مع التشديد، لكن مع التخفيف ما عندنا إلا نون واحدة، فمع التشديد يكون على الوجه الراجح، وبتخفيف النون من لدني يكون على الوجه المرجوح، والوجهان جائزان لا أشكال فيهما.

أما قد وقط فهما اسمان بمعنى كافٍ، وقد ورد معهما إثبات ياء المتكلم وحذفها، مرة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم سيأتي بعد قليل، ومرة في شاهد شعري.

أما حديث الرسول فإنه قد قال فداه أبي وأمي صلى الله عليه وسلم (إن جهنم لا تزال حين يسألها الله سبحانه وتعالى فيقول :هل امتلأتي ، فتقول: هل من مزيد) أي تطلب الزيادة من أهلها أعاذنا الله وإياكم أن نكون من أهلها، (فيضع الرحمن عز

وجل قدمه فيها) يعني في النار، قال في بعض روايات الحديث (فينزوي بعض النار إلى بعض) يعني (يتجمع) فتقول النار (قطني قطني) وفي رواية (قطي قطي)، وفي رواية (قطٍ قطٍ) يعني كافيني أو كافيَّ أو كافٍ، قطني، ورواية قطي، ورواية قدني، ورواية قدي، ورواية قدٍ وعلى هذين الوجهين إن ثبتت نون الوقاية في هذه الرواية في إحدى الروايتين فهو على الوجه الراجح، وإن حذفت نون الوقاية فهو على الوجه المرجوح، قدني وقطني، فإثبات نون الوقاية على الوجه الراجح، وعلى الوجه المرجوح حذف نون الوقاية.

ومن ذلك ما ورد في قول الشاعر وهو هجاء في عبدالله بن الزبير رضي الله عنه:

قدني من نصر الخبيبين قدي　　ليس الإمام بالشحيح الملحدي

الشاهد في قوله "قدني" فإن نون الوقاية قد ثبتت في المسألة الأولى، وقوله أيضا قدي وهذه قد حذفت فيها، وهي في بيت واحد من الشعر، مرة ثبتت نون الوقاية، ومرة حذفت نون الوقاية، والوجهان جائزان بدون شك، لكن الراجح أن تذكر نون الوقاية بعد قد، والمرجوح أن تحذف نون الوقاية بعد قد.

الحكم الثالث: وهو تساوي الأمران في المجيء بنون الوقاية وحذفها:

يتساوى الأمران في أربعة أحرف، تأتي ياء المتكلم منصوبة بها وهي (إنّ – وأنّ – وكأنّ – ولكنّ)

وكل هذه الأوجه جائزة، ومما وردت فيه إنّ وحذفت أحيانا قول الشاعر:

وإنـي على ليلى لزار وإننــي　　على ذاك فيما بيننا مستديمها

الشاهد في قوله إني في الجزء الأول من البيت، وقوله وإنني، فإنه قد حذفها من الأول وأثبتها في الثاني، والوجهان جائزان على السواء، ولا خلاف بين النحويين في ذلك، إن قلت: إني، جاز، وإن قلت إنني، جاز أيضا.

الحلقة (٢٥)

نون الوقاية في الأصل تأتي قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم ضمير يكون أحيانا في محل نصب، وأحيانا في محل جر.

فإن كانت الياء في محل نصب بالفعل فإنها تجب معه نون الوقاية.

وإن كانت الياء في محل نصب باسم الفعل وجبت معه نون الوقاية.

وإن كان الياء في محل نصب بـ (ليت) فوجبت أيضا نون الوقاية معه عند سيبويه.

وإن كانت الياء في محل جر بمن وعن وجبت معها نون الوقاية.

وإن كانت الياء بعد "لدن أو قط أو قد أو ليت" عند الجمهور كانت نون الوقاية راجحة.

ويتساوى الأمران المجيء بنون الوقاية وعدم المجيء بها مع أربعة من الحروف، هذه الأحرف هي إن وبعض أخواتها (إن وأن وكأن ولكن) فإنه يتساوى الأمران (أتيت بنون الوقاية أو لم تأت بها).

- مما وردت فيه ولم ترد فيه قول الشاعر:

وإنـي على ليلى لزار وإننــي　　على ذاك فيما بيننا مستديمها

زار: عاتب، مستديمها: مستبقيها، يعني حتى لوكنت عاتبا عليها فإنني مستديم لحبها وأنا لا يمكن أن أتركها لكني مع ذلك أعتب عليها بعض تصرفاتها.

والشاهد في قوله: وإنـي وإننـي فقد جاء مرة بحذف النون في الأول والثاني بإثبات النون والوجهان جائزان على السواء.

- قال الشاعر: إنـي إذا ما حدث ألم　　أقول يااللّهُمَّ يااللّهُمَّ

الشاهد قوله: إني حذفت معها نون الوقاية.

• وقال الآخر: أموت أسى يوم الرجام وإنني *** يقينا لرهن بالذي أنا كائد

الرجام (الحرب) الشاهد قوله: إنني فقد وردت فيه نون الوقاية.

• قال الشاعر: كأني لم أركب جوادا للذة ***ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال

الشاهد قوله: كأني فقد حذفت معها نون الوقاية.

• وفي قال الآخر: كأنني نصب مظنا تماطله حما تخونه حما وتندمل

الشاهد قوله: (كأنني) ثبتت معها نون الوقاية.

• وقال الشاعر: ولكنني أمضي على ذاك مقدما إذا بعض من يلقى الخطوب تكعكما

الشاهد قوله: (ولكنني) حيث جاءت معها نون الوقاية.

• وقال الشاعر: أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني

الشاهد قوله: لابد أني هنا حذفت معها نون الوقاية.

• وقال الآخر: ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت وألا يحسن السر أمثالي

الشاهد قوله: أنني فقد أثبتت معها نون الوقاية، والوجهان جائزان، الإثبات والحذف مع كأن ومع لكن ومع إن ومع أن.

الإثبات كأن تقول: كأنني، لكنني، أنني، إنني، والحذف كأن تقول: : كأني، لكني، أني، إني.

هذا هو الموضع الذي يتساوى فيه الأمران، يعني يجوز أن تأتي بنون الوقاية ويجوز أن تحذفها، والوجهان لاخلاف في كونهما متساويين الإثبات والحذف عند جميع النحويين.

الحكم الرابع: من أحكام المجيء بنون الوقاية: فهو إثباتها قليلا، يعنى الراجح عدم إثباتها ولكن يجوز أن تأتي بها، وذلك مع كلمة واحدة وهي (لعل) عند جمهور النحويين يرون أن الأولى ألا تأتي معها بنون الوقاية، وكل ما ورد في القرآن الكريم من لعل ناصبة لياء المتكلم، لم تأت معها نون الوقاية، ومن قول الله سبحانه وتعالى على لسان فرعون إذ قال: { وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا } ، الشاهد في قوله لعلي فقد حذفت معها نون الوقاية والوجهان جائزان.

أما إثباتها فقد ورد ولكنها قليل، ومنه قول الشاعر وهو يخاطب زوجه:

أريني جودا مات هزلا لعلني أرى ما ترين، أو بخيلا مخلدا

الشاهد في قوله لعلني فقد جاء بنون الوقاية، وهذا على الوجه المرجوح، لأن الكثير في نون الوقاية مع لعل أن تكون محذوفة، فقد سبق لنا أن ذكرنا ثلاثة أحكام لنون الوقاية: الوجوب، الرجحان والتساوي، والمرجوحية أن يكون قليلا.

الحكم الخامس من أحكام نون الوقاية: الامتناع: يمتنع المجيء بنون الوقاية في موضعين وهذان الموضعان يشملان صورا كثيرة جدا.

الموضع الأول: أن تكون ياء المتكلم مجرورة بأي اسم من الأسماء تضيفه إلى ياء المتكلم فإنه تمتنع معه نون الوقاية، إلا ثلاثة أسماء هي (لدن وقد وقط) قال الله سبحانه وتعالى:{ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّـي عُذْرًا }، وما ورد من الحديث حينما ذكر أن الرحمن يضع رجله أما قد وقط كما جاء في حديث الرسول النار فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول قدني قدني وفي رواية قدي قدي، وفي رواية قطني قطني، وفي رواية قطي قطي.

هذه الكلمات الثلاث فقط من الأسماء يترجح المجيء بنون الوقاية معها، لكن بقية الأسماء لا يجوز المجيء بنون الوقاية.

ما الأسماء الأخرى؟ انظر إلى كلمة كتاب وأضفه إلى ياء المتكلم ماذا كنت ستقول، هل كنت ستقول (كتابني)، لا، أصلا الأسماء من العلامات التي تميزها أن تكون مجرورة، فلا يمنع أن يكون ما قبل ياء المتكلم مكسورا فتقول كتابي وقلمي وحقبتي وبيتي ونظارتي وعِقالي ويدي، الخ.... وأي اسم فإنك تجعله قبل ياء المتكلم بدون نون الوقاية، ولا يجوز المجيء بنون الوقاية قبل ياء المتكلم إذا كان المضاف إليها اسما، أي اسم كان غير الأسماء الثلاثة لدن وقد وقط.

الموضع الثاني: فهو كل حروف الجر ماعدا حرفين، هما (من وعن) فتجب معهما نون الوقاية ولا تحذف، أما بقية حروف الجر فإنها لا تجوز معها نون الوقاية.

ماهي هذه الحروف؟؟ مثلا في تقول فيّ، إلى تقول إليّ، على تقول عليّ، الباء مررت بي، ما كان من حروف الجر يدخل على الضمائر فإذا دخل على ياء المتكلم فإنها تمتنع معه نون الوقاية ما عدا هذين الحرفين (من وعن).

الشاهد الأول: قول الشاعر: أيها السائل عنهم وعنـي   لست من قيس ولا قيس منـي

الشاهد في قوله (منـي بكسر النون، وعنـي بكسر النون) لم يأتي بنون الوقاية مع أنها تستحق أن تأتي معها وجوبا، لماذا لم يأت بها في هذا الشاهد؟؟ إنه لم يأت بها هنا لضرورة الشعر، لأنه لو أتى بها لنكسر الوزن، لو قال بتشديد النون في عني ومني لنكسر البيت، وهذا الحذف للضرورة الشعرية.

ومنه أيضا قول الشاعر: في فتية جعلوا الصليب إلههم   حاشاي إني مسلم معذور

الشاهد: في قوله: حاشاي لماذا لم يقل حاشانـي لأنه عد حاشى هنا حرف جر، وحرف الجر لا تجيء معه نون الوقاية إلا مع الحرفين من وعن.

تنبيه: الكلمات التي تدل على الاستثناء ثلاث كلمات هي: (خلا وعدا وحاشا) هذه الكلمات الثلاث في بعض الأحيان تعدها فعلا وفي بعض الأحيان تعدها حرف جر، فإن عددت هذه الكلمات فعلا للاستثناء فإنها تجب معها نون الوقاية وجوبا، فتقول حاشانـي و عدانـي و خلانـي) خلا وعدا إذا دخلت عليهما ما وجبت نون الوقاية، لأنهما حينئذ فعلان قولا واحدا، وإن خالف هنا الأخفش فهو يرى أن ما يجوز أن تكون حرف زائد، فإذا دخلت لا يعتد **بها**، والصواب قول الجمهور.

أما حاشا فلم يرد دخول ما عليها إلا في قول بعضهم: ما حاشا قريشا أي ما استثناهم، ولكن حاشا فيما يظهر في هذه الجملة ليست من أدوات الاستثناء، لكنها فعلا بمعنى استثنى، وليست أداة استثناء.

الخلاصة: إذن متى ما دخلت ما على خلا وعدا وجبت نون الوقاية، إذا لم تدخل ما على خلا وعدا وحاشا، فإن عددت هذه الكلمات أفعالا وجبت نون الوقاية، وإن عددت هذه الكلمات حروفا امتنعت نون الوقاية، إذن متى ما كانت ياء المتكلم مجرورة سواء كان جرها بإضافة اسم إليها فإن نون الوقاية ممنوعة فيما عدا لدن وقد وقط، وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر أي حرف كان فإنها تمتنع معها نون الوقاية إلا مع حرفين هما من وعن.

إذن تجب نون الوقاية في أربعة مواضع، ثلاثة متفق عليها وواحد مختلف فيه، أما الثلاثة المتفق عليها فهي:

- مع الفعل سواء كان ماضيا أم مضارعا أم أمرا أم فعلا دالا على الاستثناء أم فعلا دالا على التعجب، أي فعل من الأفعال تجب معه نون الوقاية، فتقول: يكرمني وأكرمني وأكرِمني وما أفقرني وما أكرمني ونحو ذلك هذا مع الفعل واجبة نون الوقاية.

o والموضع الثاني : الذي تجب معه نون الوقاية هو مع اسم الفعل، وذلك نحو قولك (دراكنـي) بمعنى أدركني و(عليكنـي) بمعنى الزمني ونحو ذلك، وقد قالوا بالنسبة للفعل: عليه رجل (ليسني) يعني غيري فوجبت معه نون الوقاية، أما حذفها في قول الشاعر: عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي، فهذا للضرورة الشعرية.

o وتجب أيضا مع من وعن من حروف الجر، فتقول مني وعني وجوبا، وتجب مع ليت عند سيبويه فتقول ليتنـي وجوبا، ولو حذفتها فإن سيبويه يقول إنما حذفت للضرورة وليس جوازا، لكن جمهور النحويين يرون أن حذف النون مع ليت مترجح لكنه ليس بواجب، ولذلك فإذا حذفت النون الوقاية مع ليت فلا يعدونه من الضرورة ولا يلزمون أن يكون ذلك في باب الشعر دون النثر بل يجوز في الشعر والنثر لكن الأولى أن تثبت نون الوقاية، وهذه مواضع الوجوب.

أما مواضع الرجحان فهي:

١/ ليت عند غير سيبويه، عند جمهور النحويين.

٢ / لدن وقد وقط ، فإن هذه أسماء تضاف إلى ياء المتكلم يترجح معها نون الوقاية، لدن بمعنى عند، وقد بمعنى كاف، وقط بمعنى كاف، وإذا لحقتها نون الوقاية فهي حينئذ من باب الرجحان، وإذا حذفت معها نون الوقاية فهي حينئذ من باب القلة، وذكرنا لها شواهد فيما مضى.

أما الذي يتساوى فيه الأمران يعنى المجيء وعدم المجيء فهو:

أربعة أحرف هي إن (إني وإنني)، كأن (كأني وكأنني)، أن (أني أنني)، لكن (لكني ولكنني)، هذه يتساوى فيها الأمران المجيء وعدم المجيء.

أما ورود نون الوقاية قليلا فمع كلمة واحدة هي:

لعل، لم ترد في القرآن إلا محذوفة معها نون الوقاية يعنى لم تثبت معها، لكنه ورد في الشعر في قول الشاعر:

أرينـي جودا مات بخلا لعلنـي　　أرى ما ترين أو بخيلا مخلد

وحينئذ فإن نون الوقاية قد ثبتت مع لعل وهذا قليل ولكنه ليس ممنوعا، لذلك لا نقول إن ثبوتها مع لعل من باب الضرورة، لا بل نقول هذا ثبوتها قليل وليس بكثير.

الامتناع : أي اسم تضيفه إلى ياء المتكلم تمتنع معه نون الوقاية إلا ثلاثة أسماء (لدن، قد، قط)، وتمتنع أيضا مع كل حروف الجر عدا حرفين هما (من وعن) فإنهما تجب معهما نون الوقاية.

الحلقة (٢٦)

الباب الثاني من أبواب المعارف العلم

العلم هو النوع الثاني من أنواع المعارف، حيث قد انتهينا من الحديث عن النوع الأول وهو الضمير.

وقد اختلف النحويين في أيهما أعرف أهو الضمير أم العلم، وأغلب النحويين يرون أن الضمير أعرف من العلم، ولذلك فقد بدأ به ابن هشام يرحمه الله وابن مالك في ألفيته، وكثير من النحويين يبدؤن بالضمير.

و العلم أمثلته كثيرة مثل: محمد، عبدالله، سلطان، زين العابدين، الرياض، مكة، مصر، القبائل وهكذا، كلها أعلام.

عند تعريف العلم يجب تقسيمه إلى قسمين، لأنه لا يوجد تعريف واحد يشمل هذين القسمين:

قسم يسمونه بالعلم الشخصي.

وقسم يسمونه بالعلم الجنسي.

حتى منزلتهما في التعريف يعني كونهما في المنزلة الثانية من المعارف فيه نظر، لأن العلم الشخصي هو فعلا في المنزلة الثانية من المعارف، أما العلم الجنسي فهو قريب من النكرة.

١/ العلم الشخصي: تعريفه: هو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا.

شرح التعريف: قوله اسم هذا يخرج الفعل والحرف، فإنها لاتكون أعلاما، صحيح أنه قد يسمى بالفعل مثل كلمة شمر، لكن ليس الفعل (ضرب يضرب اضرب) إلى آخره ليست أعلاما إلا أن تسمي بها، إذا سميت بها انتقلت من باب الفعلية إلى باب العلمية.

يعيّن: يعني يحدد، مسمّاه: يعني ما وضع اسما له، وهذا يخرج النكرة فإن النكرات كلها لا تعين مسماها، فمثلا كتاب لا يعين كتابا بعينه، ومثلا رجل لا يعين رجلا بعينه، امرأة لا تعين امرأة بعينها، فإذن العلم اسم يعين مسماه، فالذي يعين مسماه تدخل معه جميع أنواع المعارف، فإنها تعين مسماها، فكيف نخرجها؟ قال:

قوله تعيينا مطلقا تخرج المعارف، كيف؟ قال: تعيين العلم لمسماه لا يحتاج إلى قرينة، وتعيين بقية المعارف إلى مسماها تحتاج إلى شيء آخر، فمثلا تعيين الضمير لمسماه ضمير متكلم، ضمير مخاطب، ضمير غائب، لا يعين إلا بأمرين هما: مثلا الإضمار والتكلم أو الإضمار والخطاب أو الإضمار والغيبة.

مثلا الأسماء أسماء الإشارة تعين مسماها لكن بواسطة الإشارة، فإنك تقول هذا وهذه، وتقول هذان، تقول هؤلاء، أما العلم فإنك بمجرد ما تقول محمد ينصرف الذهن إلى ما بينك وبين المخاطب عهد فيه، ينصرف إلى محمد المعروف بينك وبين المخاطب.

الأسماء الموصولة مثلا هي من أنواع المعارف وهي تعين مسماها لكن بواسطة الصلة، فإنك تقول مثلا جاء الذي، الذي اسم موصول لم يتم إلى الآن وليس له معنى، حتى تقول جاء الذي قابلته أمس، حينئذ يتعرف، فإذن المعارف كلها تخرج من قولنا في التعريف" تعيين "مطلقا، لأن العلم يعين مسماه تعيين مطلقا.

وعندنا مشكلتان يسيرتان سنحلهما إن شاء الله تعالى، هناك من يقول إذا قلت شمس، كلمة شمس معرفة وإلا نكرة، إنها نكرة، وإذا قلت قمر كلمة قمر معرفة وإلا نكرة إنها نكرة، هل تعين مسمى شمس حينما تقول شمس نعم وينصرف الذهن إلى هذه الشمس المعروفة، وحين تقول قمر ينصرف الذهن إلى القمر المعروف، فكيف تقول أن قولك اسم يعين مسماه يخرج النكرات مع أنه تعين هذا.

والجواب عن هذا أن يقال إن كلمة شمس في الأصل لم توضع لتكون دالة على فرد واحد، ولكنها وضعت لتدل على كل كوكب يظهر نهارا فيزيل نوره ظلام الليل، لكن ما صار عندنا إلا واحد من هذا الجنس، يعني كان الأصل أن يكون لجنس كثير يدخل تحته أفراد، ولكن لم يأت عندنا إلا واحد من هذا ومثله كلمة قمر.

يسأل سائل فيقول: أنت تقول في تعريف العلم الشخصي أنه يعين مسماه تعيينا مطلقا، لنفرض أن عندك ثلاثة أشخاص أو أكثر كل واحد اسمه محمد، حينما تقول يا محمد من يستجيب لك من هؤلاء الثلاثة؟ من يجيب نداءك؟ أليس المتخيل أن كل واحد من الثلاثة سيجيبك؟

الجواب بلى، إذن عندك مشكلة في التعريف، ما هي؟ قال أنت تقول إنه يعين مسماه تعيينا مطلقا وهذا لم يعين مسماه تعيينا مطلقا.

والجواب عن هذا أن يقال: إن الأصل في وضع الأعلام لتعين مسماها، الأب حين سمى ولده محمدا، أو سماه عبدالله، أو سماه أبا بكر، أو نحو ذلك ماذا كان يقصد؟ هل كان يقصد تعيينه من بين إخوانه وتحديده بحيث ينطلق عليه هذا الاسم، أم كان يقصد أن يكون عاما؟ الجواب بدون شك أنه يقصد تعيينه من بين إخوانه، ولذلك فإن الغالب والأعم في أن الرجل لا يسمي ولدين أو بنتين من أولاده باسم واحد، حتى يكون التعيين موجودا عندما يريد شيئا من أحد من هذين الشخصين أو من هؤلاء الأشخاص.

أقسام العلم الشخصي وأغراضه:

ينقسم من حيث المسمى إلى قسمين:

القسم الأول: هم أولو العلم، يعني الذين يصح أن يكون منهم علم، أو أن يكونوا ذوي علم كالأناسي والجن.

وقالوا أولو علم ليدخل معهم الله عز وجل لأنه هو العالم، ولم يقولوا ذوي العقل لأن الله سبحانه وتعالى لم يسمِ نفسه بالعاقل، ولكنه سمى نفسه بالسميع العليم، فلذلك أطلقوا على القسم الأول بأنه ذوو العلم.

أمثلته: هل يمكن أن يكون الجن من ذوي العلم؟ نعم، وذلك أن الرسول خاطبهم وتكلم معهم، فهو تكلم مع ذوي العلم الذين يحصل منهم علم، بل إنه فضلهم في بعض المواضع على صحابته رضي الله عنهم، إذ قال لما قرأ عليهم سورة الرحمن، فكان كلما قرأ { فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ } قال الجن: ولا بشيء من آيات ربنا نكذب، لكنه لما قرأها على الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يقولون هذا الكلام، فقال لهم : (إخوانكم من الجن أفقه منكم) أو كما قال، فلما سألوه كيف كانوا أفقه منا؟ أخبرهم بأنهم كانوا حينما كنت أقرأ كانوا يقولون كذا وكذا، إذن هم من ذوي العلم الجن والإنس، والله سبحانه قبلهم من ذوي العلم، ولا ضير أن يكون ذوي العلم من الذكور كـ"محمد"، أو من الإناث "فاطمة أو خديجة أو صالحة".

القسم الثاني: غير ذوي العلم، وذلك في أنواع كثيرة، هو أشياء تؤلف، وقد عدد لها المصنف أمثلة فقال منها أعلام القبائل كقرن مثلا، أو قريش أو ثقيف أو هذيل أو ما شاكل ذلك، هذا بالنسبة للقبائل، وكذلك يطلق على ما يؤلف من البلدان،

كمكة والمدينة والرياض والقاهرة وبغداد وما شاكلها هذه أعلام على البلدان، وهي من النوع الثاني من المسميات وهي الأشياء التي تؤلف، هل يوجد غير هذا ؟ نعم قد سمى بعضهم أسماء للخيول وسمى بعضهم أسماء للإبل وسمى بعضهم أسماء للحمير، وللكلاب وللغنم وللبقر .... وقد مثل المصنف بعدد من الأمثلة فقال: سموا بعض الخيول (لاحقا) ومن الإبل سموا (شذقم)، وتعلمون أن ناقة النبي اسمها القصواء، بعضهم يسمي سيفه، ومن البقر سموا (عرار)، وكذلك سموا من الغنم واحدة سموها (هيلة)، وهذا ينقله عن الكلام العربي الفصيح المعتد به، وكذلك سمي من الكلاب (واشق)، وكلبة (براقش)، الحاصل أن الحيوانات كلها قد وضع لها أسماء، لو أحد عنده عدد من السيارات وسمى واحدة منها بسم كذا، وواحدة بسم كذا، لا مانع ليميزها عن بعضها، لأنها مما يؤلف.

تقسيم العلم الشخصي من حيث الوضع:

لما وضعوا هذه الأسماء قال الوضع قسمان: إما مرتجل وإما منقول.

القسم الاول مرتجل يعني وضع من أول الأمر ليكون علما يعني لم يوضع لغيره ثم نقل إلى باب العلم، وهذا كما يذكر النحويين في تمثيلهم قليل، حتى أنهم لا يذكرون في كثير من الأحيان إلا اسمين، يعني اسمان مرتجلان موضوعان وضعا ليكونا اسمين ويمثلون بـ"أُدَد" بالنسبة للرجال وبسعاد بالنسبة للإناث، ويقولون هذان العلمان مرتجلان، يعني وضعا من أول الأمر ليكونا علمين، ولم يوضعا ليكونا لشيء آخر ثم نقلا فصارا علمين، هذا القسم الأول وهو ما يسمى بالمرتجل.

القسم الثاني المنقول وهذا كثير، المنقول قد يكون منقولا عن مصدر، وقد يكون منقولا عن اسم ذات، وقد يكون منقولا عن وصف، والوصف هذا إما أن يكون اسم فاعل، وإما أن يكون اسم مفعول، وإما أن يكون صفة مشبهة، وإما أن يكون أفعل تفضيل، وإما أن يكون صيغة مبالغة، هذا بالنسبة للوصف، وقد يكون منقولا عن فعل ماض أوفعل مضارع.

والسؤال: يكون هل يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر؟ بعضهم يقر ذلك ويقول نعم، وبعضهم ينفيه ويقول لا يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر، فتسأله: لماذا لا يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر؟ قال لأن في كل فعل أمر ضميرا مستترا، فإذا نقله عن فعل الأمر فهو ليس منقولا عن فعل وإنما هو منقول عن جملة، لأنه مكون من فعل وفاعل (والفعل والفاعل جملة)، بعضهم يرى أن لا يمكن أن يكون أصل العلم فعل أمر فقط، بل لا بد أن يكون فعل الأمر مع فاعله وحينئذ يكون جملة.

بقي من الأعلام المنقولة ما كان منقولا عن جملة اسمية وإلا فعلية، الجملة الفعلية وردت التسمية بها عند العرب، والجملة الاسمية لم يرد التسمية بها عند العرب، ولكن النحويين أجازوا التسمية بالجملة الاسمية قياسا على ما ورد من التسمية بالجملة الفعلية.

الأمثلة: أولاً : الأعلام المرتجلة يعني التي وضعت من أول الأمر لتكون أعلاما أمثلتها التي يذكرها النحويون مثالان فقط، لكن قد يوجد غيرهما وتركوه اكتفاء بهذين المثالين، أما العلمان اللذان يذكرهما النحويين هما" أُدد" لرجل وسعاد لامرأة.

ثانيا الأعلام المنقولة فهي:

١- ما كان منقولا عن مصدر: إذا قلت ضرب يضرب ضربا، ضربا هذا هو المصدر، أقبل يقبل إقبالا كلمة إقبال مصدر، حسن يحسن تحسينا هذا مصدر، زاد يزيد زيدا أو زيادة هذا مصدر، فإذا سمى شخص ولده بفضل معناه أنه سماه بمصدر يعني نقل من المصدر فسمى به ولده، سماه إقبال هذا مصدر سماه تحسينا هذا مصدر هكذا زيد هذا مصدر وما شاكل ذلك.

٢- العلم المنقول من ذات: اسم الذات أو اسم العين المقصود به أن يكون أطلق على شيء غير الإنسان، ككلمة أسد أو ثور أو باب أو جدار أو طاولة أو نحو ذلك، لنفرض أن شخصا خف عقله فسمى بنته منضدة أو سمى ولده باب، أقول له إنك سميت ولدك باسم عين أو اسم ذات، يعني نقلت من الذات هذه فسميت، أما أن يسمي ولده بأسد أو ثور أو كلب فهذه موجودة بكثرة، كل هذه أشياء منقولة عن أسماء ذوات لم تكن أعلاما، ثم نقلت فصارت أعلاما.

٣- قد يكون منقولا عن وصف: والوصف قد يكون اسم فاعل مثل صالح أو مسلم أو فالح أو ضارب أو سالم أو ما شاكل ذلك، أو قد يكون منقولا من اسم مفعول مثل محمد أو محمود أو مكرم، أو نحو ذلك سمى ولده بشيء من هذا الوصف وهو اسم المفعول، مثلا الصفة المشبهة: كلمة حسن يقولون هذه صفة مشبهة، كلمة شهم وكريم وبخيل هذه كلها صفات مشبهة، نقول أيضا سمى ولده أكرم أو أحسن أو أطول هذه كلها أسماء تفضيل في الأصل، لكنها نقلت من اسم التفضيل، أيضا يمكن أن يسميه عباس هذه صيغة مبالغة من العبوس عبس فهو عباس أي شديد العبوس.

٤-٥ ومن التسميات أيضا أن يسمي بالفعل الماضي: مثل أن يسمي، ب (شمّر) في الأصل فعل ماضي، كذلك قد يسمي بالفعل المضارع وهذا كثير وموجود مثل تغلب ويزيد ومثل يشكر وما شاكل ذلك.

٦- أما التسمية بفعل أمر، فإن بعضهم لا يقرها وأنه يرى أنها من باب التسمية بالجملة، لكن قد وجد شاهد من الشعر ورد فيه: اسم صحراء اسمها اصمت وقد جاء بها ممنوعة من الصرف مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة في بيت من الشعر،

٧- ورد من التسمية بالجملة الفعلية: ورد تأبط شرا، وشاب قرناها، ومن الجملة الإسمية: لم يرد عن العرب لكن يجوز أن تسمي ولدك الشهاب مضيءُ.

الحلقة (٢٧)

تقسيم العلم الشخصي باعتبار لفظه أي بالنظر إلى لفظ العلم

فإنهم يقسمونه بالنظر إلى لفظه قسمين: وأحد هذين القسمين ينقسم ثلاثة أقسام، فأما القسمان الأصليان بالنظر إلى لفظ العلم فهما أنه (العلم): إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مركباً.

والمفرد كما شرحنا في بدايات الكلام وقلنا أن الكلمة: قول مفرد، فالمفرد هو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك مثلاً في كلمة زيد فإن (الزاي) لا تدل على جزء مما تدل عليه كلمة زيد، ولكن لو نظرت في قولك (عبد الله) فإن عبد تدل على جزء مما يدل عليه معنى هذين اللفظين، لأنه عندنا لفظ عبد ولفظ الجلالة فكلمة (عبد) تدلنا على جزء من المعنى العام لهذا اللفظ وهو عبد الله، لأنه مركب، أما المفرد نحو محمد أو صالح أو عبيد أو سعد أو سعيد أو نحو ذلك فإن كل حرف يعد جزءاً من هذه الكلمة، وهو في الوقت نفسه لا يدل على جزء من هذا المعنى.

إذن العلم باعتبار النظر إلى لفظه ينقسم قسمين: القسم الأول مفرد، والقسم الثاني مركب، والمراد بالمفرد هنا: ما تكون من كلمة واحدة من الأعلام، سواء أكانت لمذكر أم لمؤنث، وسواء كان لعاقل أم لغير عاقل، وسواء كان لعالم أم لغير عالم، هذا هو النوع الأول وهو المفرد، فمثلا إذا قلت سعد أو سعيد أو صالح أو محمد أو زيد أو عبيد كل هذه أعلام، وكل واحد منها من ناحية اللفظ مفرد لأنها مكونه من كلمة واحدة، كذلك لو قلت الرياض فإن الرياض كلمة واحدة أو مكة أو المدينة على سبيل المثال هذه مجرد أمثلة، مكة هذا لفظ مفرد وهو علم، القبائل مثلا قرن هذا علم على قبيلة واحدة وهو مفرد لأنه مكون من لفظ واحد.

ما حكم هذا المفرد من الناحية الإعرابية؟

حكمه كحكم أي كلمة مفردة، وما دمنا نتحدث عن الأسماء فإن الأسماء منها المعرب ومنها المبني، والمعرب منه المصروف ومنه غير المصروف، فإذا نظرنا إلى كلمة محمد مثلا فإنك تعربها إعرابا عاديا، ترفعها بالضمة وتكون العلامة على حرف الدال، لأن علامة الإعراب تكون على آخرها، فتقول جاء محمدٌ (بالتنوين)، وأكرمت محمداً وهذا أيضا منصوب وعلامة نصبه الفتحة ومع التنوين أيضا، ونظرت إلى محمد أو سلمت على محمد أو أهديت لمحمد مثلا، هذه كلها علامات إعرابها على آخرها وهي كلمات مفردة، أي أن العلم هذا محمد علم مفرد.

قد يكون من الأعلام المفردة ما هو ممنوع من الصرف، وذلك لأننا كما ذكرنا في الكلمات التي أعربت بالعلامات الفرعية ذكرنا منها الممنوع من الصرف، وقلنا في الممنوع من الصرف إن بعضه يكون فيه علتان أحداهما العلمية، فمثلا العلمية والعجمة مثل (إبراهيم، وإسماعيل) أو العلمية والتأنيث مثل (فاطمة، وطلحة)، العلمية و وزن الفعل مثل (يزيد وتغلب)، هذه أيضا تعرب بعلامات ظاهرة على آخرها لكنها تختلف عن كلمة محمد مثلا بأننا نرفعها بالضمة وننصبها ونجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة، فبالنسبة للجر فهي تجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، أما بالنسبة للنصب فتنصب بحركة عادية وهي الفتحة لكننا في المواضع الثلاثة (الرفع والنصب والجر) لا ننون هذه الكلمة إذا كانت ممنوعة من الصرف، وقد ذكرت لكم بعض الأنواع التي تجتمع مع العلمية وتُمنع بسببها الكلمة من الصرف.

العلم المركب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما مركب إسنادي، وإما مركب مزجي، وإما مركب إضافي، فما المراد من كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة؟

أما المركب تركيبا إسناديا: فهو ما تكوّن من جملة، يعني أن يكون العلم مكون من جملة كاملة سواء كانت جملة إسمية أوجملة فعلية، فإن هذا هو المسمى مركب تركيبا إسناديا، والجملة الفعلية سمعت عن العرب أي سمعت تسمية الجملة الفعلية، ومن ذلك قولهم في العلم (تأبط شرا) هذا اسم رجل وهو من الشعراء الصعاليك، وهؤلاء الشعراء الصعاليك معروفون بأنهم كانوا سريعين جدا جداً ويسابقون الخيل فيسبقونها، الحاصل أن هذا الرجل الذي سمي بتأبط شرا، رأته أمه يوما من الأيام وهو يتأبط أي يجعل تحت إبطه ثعبانا، ففجعت أمه لما رأته بهذه الحالة وقالت: تأبط شرا، وقد كان فيهم هؤلاء الشعراء المعروفون بالشعراء الصعاليك قد كان فيهم بالإضافة إلى كونهم سريعين كان فيهم قوة عجيبة، ويدل على ذلك ما فعله هذا الرجل الذي جعل الثعبان تحت إبطه وتأبطه وضغط عليه بحيث لا يستطيع أن يفعل شيئا هذا الثعبان، الحاصل أن أمه لما رأته قالت تأبط شرا، فأُطلق عليه الاسم، الحاصل أن كلمة تأبط شرا هذه ما أصلها؟ أصلها تأبط وهو فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وهي تريد أن يعود هذا الضمير على هذا الرجل تأبط هو، وشرا مفعول به هذا الإعراب التفصيلي للعلم، هل وجد غير تأبط شرا ممن سمي بالجملة الفعلية ؟ نعم يقولون إن رجلا سمي برق نحره، وبرق هذا فعل ماض ونحر فاعل وهو مضاف والهاء مضاف إليه، وحينئذ فإن المعنى جملة تامة مكونه من فعل وفاعل ومضاف إليه، أيضا يقولون من الأعلام المركبة تركبا اسناديا المرأة التي سميت ب جُدَّ ثدياها وجد بمعنى قطع، وثديا هذا مثنى ثدي، وكلمت جد مبنية للمجهول وهو فعل مبني للمجهول، وثديا نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، وإلى الآن لم أذكر كيف نعرب هذه الجملة كاملة عندما تكون علما، فأنا أذكر لكم الإعراب التفصيلي حتى أبين لكم أن هذه الأعلام مكونة من جمل، أيضا مما نسب به أنهم سموا به أعلاما معينة قولهم في اسم امرأة سموها بـ (شاب قرناها) و (شاب) فعل ماض، وقرنا هذا مثنى وهو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه،

عرفنا أنه سمي بالجملة الفعلية قولا واحدا بسبب ما نقل من الأسماء التي ذكرت لكم أنه سمي به، وهي كما قلت (تأبط شرا وبرق نحره وجد ثدياها وشاب قرناها) وسأذكر لكم بيتاً من الشعر ذكره المصنف هنا مستشهدا به على استعمال الجملة الفعلية علما.

هل ورد عن العرب أنهم سموا شخصا بالجملة اسمية؟ الجواب لم يرد عن العرب أنهم سموا بالجملة الاسمية، لكن أجازوا ذلك قياسا على الجملة الفعلية، مثال: الكتاب جديد هذه جملة اسمية لو سمى شخصا ولده بـ (الكتاب جديد) أو سماه بالباب مفتوح أو سماه بالمصباح مضيء لامانع أن يسمي به قياسا على ما ورد من التسمية بالجملة الفعلية، ولكن لم يرد عن العرب.

والسؤال ما إعراب نحو جاء تأبط شرا ؟ ورأيت تأبط شرا ؟ ومررت بتأبط شرا ؟ يقولون إنها تعرب على الحكاية (ما الحكاية ؟) قالوا تأتي بها على صورتها في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر ولا تغير فيها شيئا (كيف؟) قال: تحكيها حكاية كأنك تنقل هذه الجملة بحذافيرها، سواء كانت فاعل أو مفعولا به أو مجرورا في صورة واحدة فتقول -على سبيل المثال-: جاء تأبط شرا (نعربها) جاء فعل ماض وكل هذه تأبط شرا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، أو منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، مثلها لو قلت جاء المصباح مضيء على سبيل المثال لو سمي بهذا وأنا لا أنصح بذلك طبعا، لكن لو سمي على سبيل المثال فجاء فعل ماض وكل (المصباح مضيء) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والشاهد: من الشعر وهو أورده ابن هشام هنا وهو قول ينسب إلى رؤبة ابن العجاج

نُـبئـتُ أَخوالي بَنِي يزيدُ ظُـلـماً علينا لهم فديد

أخوالي هنا مفعول به ثاني لفعل نبئت، لأن التاء نائب فاعل، و(بني) هذه بدل منها (بدل من أخوالي) و (يزيد) في موقع الجر لأنها مضاف إليه، لكن إعرابها هنا مرفوعة، قالوا هذا مما سمي به في الجملة الفعلية لأن فيها ضميرا مستترا والتقدير (يزيد هو) ويكون حينئذ الفعل والفاعل علماً واحداً مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، انتهينا من القسم الأول من المركب وهو المركب تركيبا اسناديا.

وأما المركب تركيبا مزجيا: المزج هو الخلط (خلط بعضه مع بعض)، وأنت في الاسم المركب تركيبا مزجيا لا تفصل فصلا تاما بين الكلمتين، فهو مكون من كلمتين لكن لا يوجد فصل تام بين الكلمتين، فمثلا (معد يكَـرب، بعلبك، حضرموت، سيبويه) هذه كلها مركبات لكن تركيبها غير ظاهر تماماً بحيث تفصل الكلمة الأولى عن الكلمة الثانية، ولذلك فإن علامة إعراب المركب تركيبا مزجيا على آخره، عرف ابن هشام المركب تركيبا مزجياً بقوله: هو كل كلمتين نُزّلت ثانيتهما (ثاني الكلمتين) منزلة تاء التأنيث مما قبلها، ومعنى الكلام: انظر إلى كلمة طلحة، مثلا (جاء طلحةُ) ورأيت طلحةَ ونظرت إلى طلحةَ، أو جاءت مسلمةٌ ورأيت مسلمةً ونظرت إلى مسلمةٍ، تاء التأنيث في آخر كلمة مسلمة لكنها على نية الانفصال ومع ذلك فإن الإعراب عليها (علامة الإعراب على التاء) وكذلك فإن الإعراب في قولك: " معد يكرب" أو "حضرموت" على الباء في "معد يكرب" وعلى التاء في حضرموت، فتقول هذه حضرموتُ وزرت حضرموتَ وسافرت إلى حضرموتَ، وبالنسبة للجزء الأول وهو (حضر) مثلا أو (معدي) أو (بعلَ) الجزء الأول منها دائما مبني على الفتح، والجزء الثاني محله هو محل الحركة التي تستحقها الكلمة من الإعراب، وهذا معرب إعراب ما لا ينصرف، إلا أن يكون مختوما بكلمة (ويه) فسأذكر إعرابه، وكذلك الجزء الأول مثل حضرموت وبعلبك قلت أنه مبني على الفتح ما لم يكن (ياء)، فإن كان ياء فإنه يكون ساكنا

فتقول: (مَعْدِ يْكَـرَبَ) ولا تقول (معد يَكرب)، وتقول: (قَـالِـي قَـلاَ)، وهذه أيضا من المركبة تركيبا مزجيا، فإذا كان ياء فإنك تضبطه بالسكون، وإن كان غير ياء فإنك تحركه بالفتحة، أما الجزء الأخير فإنك تعربه بما يستحقه من الإعراب إذا كان ممنوعا من الصرف ما لم يكون مختوما بكلمة ويه، وإذا كان مختوما بكلمة ويه فإنه عند معظم النحويين تبنيه على الكسر دائما في الاحوال الثلاثة: رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء سبويهِ، ورأيت سبويهِ، ونظرت إلى سبويهِ، وعند الإعراب تقول إنه مبني في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، وإن كان غير مختوم بكلمة ويه فيعرب إعراب الممنوع من الصرف.

وأما المركب تركيبا إضافيا: نمثل له أولا حتى يسهل التعبير عنه أو حتى نستطيع تعريفه، مثاله: عبد الله، عبد الرحمن، أبو بكر، أم كلثوم، زين العابدين... كثير جدا وهو أكثر الأنواع الثلاثة، لأننا قسمنا المركب إلى ثلاثة أقسام: المركب الإسنادي و هو قليل، وأكثر منه المركب المزجي، وأكثر منهما المركب الإضافي في مثاله عبد الله عبد الرحمن عبد اللطيف عبد السميع عبد العليم عبد الظاهر عبد الأول عبد الآخر عبد الباطن زين العابدين أبو بكر أم كلثوم... الخ)، هذه كلها تسمى مركبة تركيبا إضافيا.

تعريفه: يقول ابن هشام رحمه الله: هو كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، تعريفه عجيب وجميل، يقول ثاني الكلمتين، وهو لفظ الجلالة في قولك عبد الله، أو كلمة اللطيف في قولك عبد اللطيف، نزلت من الأولى كمنزلة التنوين من الكلمة، ما معنى هذا؟ أنت لما تقول: جاء محمدٌ ورأيت محمداً ونظرت إلى محمدٍ التنوين يجيء بعد علامة الإعراب، ولكنه يتبع علامة الإعراب فيكون إما تنوينا للضم إذا كان مرفوعا، وإما تنوينا للفتح إذا كان منصوبا، وإما تنوينا للجر إذا كان مجرورا، الحاصل أنه ليس عليه أي أن هذا الجزء الثاني لا تكون عليه علامة الإعراب، إذن أين تكون علامة إعراب الكلمة ؟ انظر تقول: جاء عبدُ الله ورأيت عبدَ الله ونظرت إلى عبدِ الله فحينئذٍ يكون إعراب الكلمة على الجزء الأول منها، والجزء الثاني ماذا نعمل به؟ وهو لفظ الجلالة في قولك عبد الله أو كلمة اللطيف في نحو عبد اللطيف أو كلمة العابدين في قولك زين العابدين أو كلمة بكر في كلمة أبو بكر.. ماذا تعمل به ؟ قال هذا دائما مجرور لأنه مضاف إليه.

المركب الإضافي أكثر أنواع المركب، علامة الإعراب على الجزء الأول منه، الجزء الثاني دائما مجرور لأنه مضاف إليه، أحيانا يكون مجروراً بالكسرة نحو قولك عبد اللطيفِ، وأحيانا يكون مجرورا بالياء نحو زين العابدين لأن العابدين في الأصل جمع مذكر سالم، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، فأحيانا يكون مجرورا بالكسرة وأحيانا يكون مجرورا بغيرها، وإن كان ممنوع من الصرف صار مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإن كان اسما غير مقترن بأل فسيكون منونا، وإن كان مقترن بأل فلا يكون منونا ولكنه سيكون مجرورا بالكسرةأ هذا هو النوع الثالث من المركب وهو المركب تركيبا إضافيا وهو أكثر أنواع المركب.

الحلقة (٢٨)

تقسيم العلم الشخصي من حيث اعتبار دلالته أو بالنظر إلى ما يدل عليه إلى معناه

وقد قسمه النحويون في ثلاث أقسام: فيقولون هو:

إما اسماً　　وإما كنية　　وإما لقباً

وقد عرف ابن هشام هذه الأقسام الثلاثة بتعريف سهل ميسر، وهو المعتمد عند كثير من النحويين، فقال الكنية: هي ما بدأ بلفظ أب أو أمٍ، أي علم يبدأ بلفظ أب: (كأبي عبد الله _وأبي محمد _و أبي بكر) أو بلفظ أم: (كأم كلثوم _وأم صالح_ وأم

عبد الله_ وأم محمد...الخ).

اللقب: ما يدل على رفعة المسمى (كزين العابدين) أو على ضعته (كـ قُفَّة أو كرز)، أو بعبارة أخرى ما يدل أو ما يتضمن مدح المسمى أو ذمه.

الاسم: ما عدا ذلك، وهو كثير جداً وهو أكثر أنواع العلم من حيث الدلالة مثلاً: صالح، محمد، عبيد، سعيد كل هذه تسمى بأسماء كل واحد منها اسم.

يقول الشاعر متحدثاً عن نفسه:

أنا ابنُ مُزيقيا عمروٍ وجدي　　　أبوه منذرٌ ماءُ السماءُ

ابن مُزيقيا: كلمة مُزيقيا ماذا تعني؟ يقولون هذا الرجل كان في كل يوم يلبس حُلةً جديدةً، فإذا كان عند الغروب مزق هذه الحلة ورماها على واحدٍ من الموجودين فاستعملها هذا الموجود، لأنه كان غنياً جداً، وهؤلاء الذين يكونون موجودين حوله من المحتاجين فيأخذ هذه الحلة الجميلة الرائعة الغالية فيلبسها من جديد، الحاصل أنه سمى بمُزيقيا لكثرة تمزيقه الثياب لأنه كان في كل يوم يلبس حلة جديدة، حتى إذا دنا عليه الليل مزقها ورماها على من حوله فأخذوها، وهو يفتخر بهذا العمل، وإن كان الإسلام لا يقر مثل هذا العمل وهو جاهلي.

الحاصل أنه كان يقول أنا ابن مُزيقيا عمرو، (عمرو) هذا اسم الشخص الذي كان يمزق الثياب (ومُزيقيا) هذا لقب له وهو يتمدح بهذا، ويرى أنه يدل على المدح، فكلمة مُزيقيا هذه اسم أم كنية أم لقب. ما ترون؟ أكيد أنكم ترون أنها لقب لأنه يقصد بهذا أن يمدحه، بأنه يمزق الثياب، وأما كلمة (عمرو) فهي اسم لأنها لم تبدأ بلفظ أب ولا بلفظ أم ولم تدل على مدح المسمى ولا على ذمه ولا على رفعته ولا على ضعته.

ولا زال معنا في الشطر الثاني: يعني شيءٌ من الاسم واللقب، يقول أبو عمرو هذا: أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ.

هل تستطيعون أن تعرفوا من الممدوح؟ هو عمر بن منذر، أنا ابن مُزيقيا عمروٍ وجدي أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ المهم أن كلمة (منذر) وكلمة (ماء السماء) ما المقصود بها؟ يقول إنه لشدة كرمه وخيره وعطائه كأنه الماء الذي ينزل من السماء، ماء السماء وقد لقب به المنذر هذا، لقب بماء السماء لكثرة ما يُعطي ولكثرة خيراته، عندنا الشيء هنا يتعلق بالاسم والكنية واللقب عندنا (منذر) اسم أو كنية أو لقب؟ اسم، (ماء السماء) اسم أو كنية أو لقب ؟ لقب لأنه يمدحه ويثني عليه، ونحن قبلنا أن اللقب هو ما يدل على رفعة المسمى أو ضعته.

اسمعوا أيضاً قول الشاعر:

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر　　　ما مسها من نقبٍ ولا دبر

اغفر له اللَّهُمَّ إن كان فجر

أين الشاهد ؟

الشاهد في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر

أبو حفص هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأبو حفص كنية لأنه بدأ بلفظ أب، وعمر هذا اسم، أيضاً من ذلك ما ورد من قول الشاعر:

وما اهتزَّ عرشُ اللهِ من أجل هالكٍ　　　سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو.

هو : سعد بن معاذ رضي الله عنه إذ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ما اهتز عرش الله لهالك هلك أو لميت مات، إلا

حين مات سعد بن معاذ رضي الله عنه، وهذا ورد في الحديث الصحيح، سعد هذا كان يسمى (بأبي عمرو) هل سعد اسم أم كنية أم لقب ؟ بدون شك أنه اسم، وأبو عمرو ما هو؟ هذا كنية لأنه بدأ بلفظ أب.

أنا أسأل الآن سؤالاً: إذا قلت لك: إن هذا اسمه أبو الخير، أو أبو البركات، أو أم الدواهي، فلانة أم الدواهي، أو أم الشر، أو أم الأشرار، ما رأيك في هذا الكلام؟

هل هو كنية أم لقب؟ ألا يدل من جانب أنه مبدوء بلفظ أب أو بلفظ أم فإنه يصير كنية، ومن حيث دلالته المعنوية فإنه يدل إما على مدح المسمى هذا أو على ذمه؟

إذن ما المخرج من هذا؟ المخرج من هذا أن هناك من عرّف العلم تعريفاً آخر، أو من ذكر تقسيم العلم إلى اسم وكنية ولقب له طريقة أخرى غير التي ذكرها ابن هشام رحمه الله.

١/ابن هشام يقول الكنية هو ما بدأ بلفظ أب أو أم، سواء دل على مدح أو لم يدل على مدح دل على ذم أو لم يدل على ذم هذه واحدة.

٢/ ما كان دالاً على رفعة المسمى أو على ضعته فهذا لقب.

٣/ ماعدا هذين النوعين فهو اسم وهو الكثير الغالب.

لكن الأصح على الأقل يعني حتى ما نقول كلام ابن هشام خطأ لأن أكثر النحويين يقسمون هذا التقسيم، لعلنا **يقول** أن الأصح في هذه المسألة هو أن تعريف الاسم والكنية واللقب له طريقة أخرى، وهي ما ذكره محقق هذا الكتاب محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله إذ قال لنا:

الأصوب أن يقال في مثل هذا أن

١.**الاسم** : هو ما سمى به الوالد ولده عند ولادته، سواء أكان مبدوء بلفظ أب أو أم (كان واحد جاه ولد سماه أبا بكر أو جاءته بنت فسماها أم كلثوم).

٢. **اللقب:** حين يكبر هذا المولود فيتصف بصفة معينة، إما صفة خير وإما صفة غير، إذا أطلقت عليه صفة معينة تدل على رفعته أو على ضعته، يصير لقبا فيما بعد بكذا.

٣. **الكنية:** إذا كبر أيضاً وتزوج وأنجب فصار عنده أولاد وسمي أو كني بأكبر من واحد منهم فإن هذه تسمى بالكنية.

ولعل هذا أصح حتى يخرجنا من مسألة في بعض الأحيان مثلاً لو قلنا إن كلمة (صالح) أليس فيها مدح؟ بلى إن فيها رفعة للمسمى، فإذا قلنا هي اسم وليست لقباً فهل يصح هذا؟ يعني لعلنا نقول أن الأولى في تعريف الاسم والكنية واللقب أن يقال:

الاسم هو ما سمى به الوالد ولده عند ولادته سواء أكان مبدوء بلفظ أم أو بلفظ أب أم لم يكن، وسواء سماه مثلاً (زين العابدين) أو سماه (قُفة)، أو سماه أي تسمية كانت فإن هذا لا يضير ولا يعد لقباً وذلك اسم وهذا كنية، لا بل ننظر إلى ما سمى به الوالد ولده عند ولادته فنقول هذا اسم.

واللقب: ما أطلق عليه بعد ذلك حين يكبر، ويظهر عليه من علامات الصلاح أو من علامات الفساد والعياذ بالله، هذا إذا أطلق عليه صفة فيما بعد فإنه يقال هذه لقب، لأن اللقب مايدل على رفعة المسمى أو على ضعته.

الكنية: إن رزق بأولاد أو حتى تفاؤلا، يعني لم يرزق بأولاد مثلا ولكنهم كنوه (بأبي فلان أبي زيد، أبي عبيد، أبي حمد، أبي صالح، أبي علي.... الخ) كنوه بأي كنية من هذه الكنى عنده أولاد أم ليس عنده أولاد هذه تسمى كنية.

الخلاصة:

١/ ما سمى به الوالد ولده عند ولادته اسم مهما كان نوعه.

٢/ ما أطلق على الشخص من صفات المدح أو الذم هذا لقب.

٣/ وما كنى به هذا الشخص إذا رزق بأولاد أو حتى تفاؤلا فإن هذا يسمى بالكنية وليس اسماً ولا كنية ولا لقبا.

• الآن عندنا قضية أخرى في الاسم والكنية واللقب:

وهي من حيث الترتيب، إذا كنت تريد الحديث عن شخص اسمه محمد وعنده ولد اسمه إبراهيم وتريد أن تقول جاء محمد أبو إبراهيم، أو كان اسمه محمداً ولقبته بعد ذلك بزين العابدين، وتريد أن تخبر بوصوله مثلاً فماذا تقدم ؟ تقدم الاسم؟ أم الكنية أم اللقب ؟ النظر في هذا على نوعين:

• أولاً بالنظر إلى الاسم واللقب قولا واحداً:

الاسم واللقب إذا ذكرت فإنك تقدم الاسم وتتلوه باللقب، تقدم الاسم تقول جاء محمد زين العابدين أو جاء محمد التقي إذا كنت تريد أن تمدحه، فتقدم الاسم وتؤخر اللقب.

سؤال: لماذا اخترنا هذا مع إن الثاني ليس ممنوع سأذكر لك الآن ؟

اخترنا أن يتقدم الاسم على اللقب، لأن اللقب مثل الصفة، والصفة لا تتقدم على الموصوف، أنت إذا قلت محمد التقي، فالتقي كالصفة لكلمة محمد، فلا تقدم الصفة على الموصوف، بل تقدم الموصوف ثم تذكر بعده الصفة.

سؤال: هل يجوز أن تقدم اللقب على الاسم ؟ نعم يجوز لكنه قليل جداً.

سؤال: هل تعرفون له شاهداً ؟ نعم، هو الشاهد الذي ذكرناه قبل قليل أي شاهد؟

أنا ابنُ مُزيقيا عمروٍ، فمُزيقيا هذا لقب لعمرو وقد تقدم اللقب على الاسم لكن السؤال: هل هذا خاص بالشعر أم عام؟ لا هو عام لكن الأولى والأفضل والأصح والأكثر أن تقدم الاسم على اللقب، فإن قدمت اللقب على الاسم جاز، من نص على أن هذا خاص بالشعر لعل هذا الكلام غير صحيح، وإنما الصحيح أنه يجوز في الشعر والنثر لكنه في النثر قليل يعني في السعة.

• الاسم والكنية ما الأولى؟ بدون خلاف بين النحويين لك أن تقدم الكنية على الاسم وأن تقدم الاسم على الكنية، عندك شواهد ؟؟ نعم الشاهدان المذكوران قبل قليل.

أقسم بالله أبو حفص عمر. (أبو حفص) ما نوعه؟؟ كنية، (عمر) ما نوعه؟؟ اسم،تقدمت الكنية على الاسم جوازاً ولا إشكال فيه.

تقديم الاسم على الكنية، يصح أولا يصح ؟ الجواب: نعم يصح، هل عندك من شاهد ؟ نعم عندنا شاهد وهو قول الشاعر: وما اهتز عرش الله من أجل هالكٍ سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو.

أين الاسم وأين الكنية وأين اللقب في هذا الكلام؟

الشاهد في قوله: (سعد أبي عمرو) فقد تقدمت كلمة سعد على أبي عمرو جوازاً وهذا لا خلاف فيه بين النحويين، إذ هم يجيزون أن يتقدم الاسم على الكنية أو أن تتقدم الكنية على الاسم.

•ما حكم تقديم الكنية على اللقب؟ أو تقديم اللقب على الكنية؟

يقوم ابن مالك رحمه الله في ألفيته:

واسما أتى وكنية ولقبا   وأخرن ذا إن سواه صحبا

في هذا البيت يتحدث الشاعر عن العلم، (اسم وكنية ولقب) هذه أنواع العلم، (وأخرن) يعني يأمرك بالتأخير، (ذا) إشارة إلى اللقب، إن سواه أو إن سواها ؟ هناك روايتان:

روي هذا البيت في بعض النسخ (إن سواها) وحينئذٍ يكون الكلام له معنى، وروي هذا البيت أيضاً (إن سواه) فما الفرق بينهما ؟

إن سواه: الضمير يعود على الاسم، إذا قال إن سواه يعني أخّر اللقب وجوباً، إن سواه يعني سوى اللقب نفسه صحبا، ومعنى هذا أن اللقب يجب تأخير مطلقاً، سواء أكان مع الاسم أو مع الكنية فإنه يجب تأخيره مطلقا، ولعل هذا هو رأي ابن مالك رحمه الله، وقد نص على ذلك محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية الكتاب، إذ إنه نسب إلى ابن مالك أنه رأى رأيه هذا في كثير من كتبه.

فلا يجوز لك أن تقول عند ابن مالك: جاء زين العابدين أبو بكر، شخص كنيته أبو بكر ولقبه زين العابدين لا يجيز ابن مالك أن تقول جاء زين العابدين أبو بكر، بل يجب أن تقول جاء أبو بكر زين العابدين، والتعليل نفسه، لأن الكلام حينئذ يكون عندنا كلمة زين العابدين تكون كالوصف لما قبلها، ومعلوم أن الوصف لا يجوز تقديمه على الموصوف، الصفة لا يجوز تقديمها على الموصوف وهذا هو رأي ابن مالك في معظم كتبه.

لكن غير ابن مالك يجيز بالنسبة للكنية واللقب أن تقدم ما شئت منهما، وهذا ما تدل عليه الرواية الأخرى لبيت ابن مالك في ألفيته إذ يقول:

واسماً أتى وكنية ولقبا   وأخرن ذا إن سواها صحبا

ما هو سوى الكنية؟ إذن كان عندنا لقب وعندنا كنية ما هو سواهما ؟ سواهما طبعاً الاسم، يعني أن اللقب يؤخر عن الاسم فقط، أما عن الكنية فلا مانع أن يتقدم عليها أو أن تتقدم عليه، يعني يجوز على الرواية الثانية لألفية ابن مالك أن تقول: جاء زين العابدين أبو بكر، فتقدم اللقب على الكنية، لكن رأيه الأول وهو الذي أشار محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله: أنه موجود في معظم كتب ابن مالك يدل على أنه لا يجيز، وهذا رأي بعض النحويين وهو رأي قوي، إذ إن اللقب مثل الصفة، وإذا كان حق الصفة أن تتأخر عن الموصوف فحق اللقب أيضاً أن يتأخر عن الاسم، واللقب تأخيره عن الاسم قولاً واحداً، وحقه أيضًا أن يتأخر عن الكنية.

الحلقة (٢٩)

إذا اجتمع لدينا (اسم وكنية) أو (كنية ولقب) أو (اسم ولقب) كيف نعربهما مع اجتماعهما؟ وبخاصة الجزء الثاني ؟ الجزء الأول طبعاً سيأخذ حقه من الإعراب، لكن الجزء الثاني ماذا تعمل به؟ الأمر في هذا يحتاج إلى شيء من التفصيل: (لأن الكنية واللقب أو الاسم واللقب أو الاسم والكنية) لا تخلو هذه الأنواع الثلاثة، إذا اجتمع اثنان منها أو أكثر؛ لا يخلو المُجْتَمِع منها من أربع صور:

١/ أن يكون الأول مفردا والثاني مركبا.

٢/ أن يكون الأول مركبا والثاني مفردا.

٣/ أن يكون الأول مركباً والثاني مركبا.

٤ /أن يكونا (الأول والثاني) مفردين (يعني الأول كلمة والثاني كلمة).

لكل حال من هذه الحالات حكم من الناحية الإعرابية:

نبدأ بالمركبات لأن المفرد سيجوز فيه ما جاز في المركبات وزيادة فنقول:

١/ إن كان الأول مفردا كـ كلمة (محمد) والثاني مركبا (كزين العابدين)، نقدم محمد على زين العابدين لأن الاسم يتقدم على اللقب مطلقا، هذا لا خلاف فيه؛ لكن من ناحية الإعراب إذا قلت: (جاء محمدٌ زينْ العابدين) بالتسكين، لأني ما ذكرت الحكم إلى الآن ماذا تفعل بكلمة (زين) ترفعها أو تنصبها أو تجرها؟ ما إعرابها ؟

٢/أن يكون الأول مضافا أو مركبا والثاني مفرد كقولك: (جاء أبو بكر قُفَّه) مثلا أو (جاء عبد الله قُفَّه) كلمة قُفَّه لقب وقد أخرناها، ماذا نفعل؟

٣ / (جاء أبو بكر زين العابدين) يعني عندنا الأول مركب والثاني مركب ماذا نفعل بالكلمة الثانية؟ الكلمة الأولى تأخذ حقها من الإعراب: رفعا ونصبا وجرا، ما فيها إشكال لأنك تقول: (جاء محمدٌ) و (رأيت محمداً) و (نظرت إلى محمدٍ) لكن الخلاف، بالكلمة الثانية ولنجعل الكلمة الأولى مجرورة حتى يتبين الأوجه الجائزة في القسم الثاني إلى الآن ما جئنا بالمفردين مثلا: (جاء زيدٌ كرز) ماذا يجوز فيه؟ فما الحكم ؟ نبدأ بالمركبات:

١/ إن كان الأول مفردا كـ كلمة (محمد) والثاني مركبا (كزين العابدين)

(نظرت إلى محمدِ زين العابدين)، أما (محمد) أخذت نصيبها وهو أنها مجرورة، أما (زين العابدين) فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يجوز أن تقول، (بالجر) (نظرت إلى محمدِ زينِ العابدين) له وجهان من الإعراب على صورة الجر:

١/ أن يكون بدلاً من محمد، والبدل يتبع المبدل منه فيأخذ حكمه.

٢ / أو يكون عطف بيان، وعطف البيان مثل البدل نفس الأحكام حتى أن بعضهم لا يذكر عطف البيان في التوابع، ويكتفي بالبدل فالحكم واحد (كأنك إن قلت: بدل أو عطف بيان) نفسه، وعطف البيان يعني أنك ذكرت بعده ما يبينه ويوضحه هذا المقصود بعطف بيان.

فكلمة (زين) هنا، مجرورة، لأنها أما بدل تابع لما قبله، وإما عطف بيان تابع لما قبله (البدل وعطف البيان منزلتهما واحدة)، والعابدين: مضاف اليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

الوجه الثاني: (نظرت إلى محمدٍ زينُ العابدين) لماذا رفعته؟ مرفوع؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هو زين العابدين)، (نظرت إلى محمدِ زينُ العابدين)، كأنك قلت: (نظرت إلى محمدِ هو زينُ العابدين) فيكون خبر لمبتدأ محذوف.

الوجه الثالث: أن تقول: (نظرت إلى محمدٍ زينَ العابدين) منصوب، لأنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني زينَ العابدين فيكون مفعولا به، وكلمة أعني: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفع الضمة المقدرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقدير أنا، وزينَ مفعول به والعابدين مضاف إليه.

٢ / أن يكون الأول مضافا أو مركبا والثاني مفرد كقولك (نظرت إلى عبد الله كُرز)، الجزء الأول مركب (عبدالله) والجزء الثاني كُرزِ، فكيف نعربه؟ نعربه على الصور الثلاث السابقة فيما إذا كان الأول مفردا والثاني مركبا، فيجوز أن نقول:

الوجه الأول: مجرور (نظرت إلى عبدِ الله كُرز) وهو الأولى ما إعراب كرز؟ إعرابه: هو عطف بيان أو بدل، وهما نوعان من أنواع التوابع، والتابع يتبع ما قبله في إعرابه فإذا جررنا الأول فيكون الثاني مجروراً.

الوجه الثاني: مرفوع (نظرت إلى عبدِ الله كُرزٌ) إعرابه: على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير والله أعلم: هو كُرزٌ

الوجه الثالث: منصوب (نظرت إلى عبدِ الله كُرزاً)، على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص كُرزاً.

٣/ أن يكون الأول مركباً والثاني مركبا فإنه أيضا يجوز لها الأوجه الثلاثة:

الوجه الاول: (سلمت على أبـي بكر زينِ العابدين)، بالجر إما البدل أو عطف البيان، وهذا نوعان من أنواع التوابع، والحكم أنه يتبع ما قبله في إعرابه: رفعا؛ مثال: (جاء أبو بكر زينُ العابدين) ونصبا مثالا: (رأيت أبا بكرٍ زينَ العابدين) وجراً مثالا: (نظرت إلى أبـي بكرٍ زين العابدين).

الوجه الثاني: أن يكون خبر لمبتدأ محذوف فتقول: (جاء أبو بكرٍ زينُ العابدين) فتكون زين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هو زينُ العابدين).

الوجه الثالث: يجوز كما جاز في الأوجه الأخرى، وهو أن يكون مفعول به منصوب لفعل محذوف والتقدير أعني (زين العابدين)، وحينئذ تقول: (سلمت على أبي بكرٍ زينَ العابدين)، تقدير الكلام: أعني، وإعراب زينَ العابدين: مفعول به لفعل محذوف.

٤/ أن يكونا مفردين: مثلا (نظرت إلى سعيد كرز) أي أن يكون الأول مفردا والثاني مفرداً **اختلف النحويون:** البصرييون أوجبوا وجها واحداً، ما هذا الوجه يا أيها البصريون؟ قالوا: هو الإضافة ما معنى الإضافة؟ يعني أن تضيف كلمة سعيد إلى كلمة كرز فتقول: (نظرت إلى سعيدِ كُرزٍ) ما الفرق بينها وبين (نظرت إلى سعيدٍ كُرزٍ)؟ الفرق بينهما وجود التنوين في كلمة سعيد، أين ذهب التنوين قال: التنوين يحذف مع الإضافة، لأن الإضافة والتنوين لا يجتمعان، إذن: **البصرييون** أوجبوا هذا الوجه ولم يجيزوا غيره.

الكوفييون يقولون: يجوز هذا الوجه الذي هو الإضافة، وتجوز الأوجه الثلاثة التي سبق أن ذكرناها فيما مضى.

نقول: يجوز عند الكوفيين: (نظرت إلى سعيدٍ كرزٍ) بالتنوين، (ونظرت إلى سعيدٍ كرزٌ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و(نظرت إلى سعيدٍ كُرزاً) بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، ويجوز الوجه الذي رأى البصريون أنه واجب وهو الإضافة فيقولون: (نظرت إلى سعيدِ كرزٍ).

وقولهم: حين أوجبوا علينا أن نقول: (نظرت إلى سعيدِ كرزٍ) ولم يجيزوا الأوجه الثلاثة، التي هي تنوين الأول وجعل الثاني إما بدلا وإما عطف بيان، أو تنوين الأول وجعل الثاني خبرا لمبتدأ محذوف، أو تنوين الأول ونصب الثاني على أنه مفعول به لفعل محذوف، أخذ عليهم ابن هشام هذا الكلام ورده عليهم، وقال: يرده يعني يرد قول البصريين، يرده النظر. وقولهم: (هذا يحي عينانُ)، ما هذا النظر يا ابن هشام؟ وما قولهم: (هذا يحي عينانُ) كيف يرد على البصريين؟

أولاً: قولهم (هذا يحي عينانُ) من كلام العرب، معناه أنه شاهد نثري، أما قوله: النظر فالمقصود به القياس النحوي، ما دخل القياس عندنا حينما تقول: (هذا سعيد كُرزْ) كُرزْ ما هو من أنواع العلم التي ذكرنا ؟ كُرز هذا لقب، فما هو الكُرزْ ؟

* القُفَّة: فهو إناء من سعف يوضع فيه أحيان أشياء معينة إما الحب وإما الخبز وإما نحو ذلك كانوا يضعونها فيه، ولها غطاء من أعلاها مثل الزنبيل أحيانا.

والكُرز: هو خرج الراعي، يأخذ الراعي الزاد ويضعه في هذا الخرج، ويضعه على كتفه، ثم يذهب مع ما يرعاه من الأبقار أو الأغنام أو الإبل أو أي شيء حتى لا يرجع للبيت، يأخذ كلأً أو شرابا فيكون معه.

الحاصل: أن كلمة كُرزْ لقب، ذكرنا فيما مضى أنه مثل الوصف، وأن الوصف يجب أن يتأخر عن الموصوف نعم كما سبق أن ذكرنا.

وقد نص النحويون: على أن الموصوف لا يجوز إضافته إلى الصفة هذا هو القياس، القياس أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى

صفته، فكيف توجبون علينا وجهاً وأنتم تقولون في مكان آخر أنه لا يجوز، صحيح أنه ليس وصفاً لكنه مثل الوصف، فيقول يرده النظر، والمقصود بالنظر: هنا القياس النحوي.

أما قوله: ويرده قولهم -يعني يرد على البصريين- قولهم -يعني قول العرب- (هذا يحي عينانُ)، هذا مبتدأ، ويحي خبر، وعينانُ هذه لقب، وقد سمي بذلك لكبر عينه، وهو لقب وجاء به هنا مرفوعاً، وهذا وجه يخالف الوجه الذي قال البصريون إنه واجب، يعني مادام جاء عندنا مرفوعاً في كلام العرب فإن كلام البصريين مردود بما ورد عن العرب، ولم يرد فيه شعر حتى نقول إنه ضرورة شعرية؛ بل ورد في كلام منثور إذنً: نقول إن إلزام البصريين لنا بالإضافة مردود من ناحيتين:

١. من ناحية القياس النحوي، لأنهم لا يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته، واللقب هنا مثل الصفة، فكيف تلزمونا بشيء هو ممنوع عندكم في مكان آخر.

٢. السماع، لأنه سمع من العرب أنهم يقولون: (هذا يحي عينانُ) فيجعلون كلمة عينان مرفوعة مع أنها لقب؛ وهذا خلاف ما رآه البصريون من لزوم إضافة الأول إلى الثاني.

الحلقة (٣٠)

٢- العَلَم الجِنسِي

العَلَم الشخصي: وقد انتهينا من كل ما يتعلق بالعلم الشخصي، وبعض الأحكام التي تنطبق على العلم الشخصي تنطبق أيضا على العَلَم الجِنسي، ولذلك سمي (عَلَما) وإن كان في الحقيقة ليس تعريفه مثل تعريف العلم الشخصي من حيث القوة، فإنه في مرتبة أقل بل هو شبيه بالنكرة نوعاً ما لأن العلم الجنسي يعُم ولا يخص.

تعريفه: يقول المصنف أعني ابن هشام رحمه الله: (هو الذي يُعيِّنُ مسماه تعييناً ليس مطلقاً) مثلما قال في العلم الشخصي، ولكن تعيين (الـ) الجنسية؛ أي: تعيين ما دخلت عليه (الـ) الجنسية أو الحضورية، وسيتم تفسيرها لا حقاً.

فلو استمعت إلى قولك (محمد) فهو عَلَم على شخص بعينه فيعيّنه تعيينا مطلقا، لكنك لما تقول عن أسد من الأسود، (هذا أسامة مقبلا) لأنه يطلق أحياناً لفظ أسامة على الأسد، فإذا قلت هذا أسامة فلا تقصد به أسدا بعينه، بل تقصد به واحدا من جنس الأسود، كما أنك إذا قلت: (جاء الرجل) فإنه لا يقصد واحد من هذا الجنس بعينه، وإنما يقصد أي رجل، واحد من الرجال لكنه معرف بـ (الـ)، فحين تقول جاء الرجل مثل قولك جاء أسامة، فأنت تقصد بأسامة هذا ليس علماً من أعلام الإنس مثلا كأسامة بن زيد، وإنما تقصد بأسامة هذا أسدا، فهل تقصد به **الأسد ذا الرقم** (٣٠٠) في حديقة الحيوانات في الرياض على سبيل المثال؟ لا، بل تقصد حينما تقول جاء أسامة وأنت تقصد أسداً؛ تقصد واحداً من هذا الجنس، فهو عام من جانب ومعرفة من جانب آخر، عامّ من الناحية المعنوية و(معرفة) من الناحية اللفظية، وسيتبين ذلك إن شاء الله تعالى.

فإذن مرة أخرى: قال الله سبحانه وتعالى {اليوم أكملت لكم دينكم} اليوم يعني هذا اليوم و(الـ) في اليوم هذا في هذه الكلمة يسمونها (أل) الحضورية، ولما تقول هذا أسامة مقبلاً فكأنك قلت هذا الرجل مقبلاً، وحينما تقول هذا الرجل فإنك لا تقصد رجلاً بعينه وإنما تقصد واحداً من جنس الرجال، كما أنك تقول حينما تقول ذلك بالنسبة للأسد إنما تقصد واحدا من هذا الجنس، وليس أسداً بعينه، فهو لا يُعيِّنُ تعييناً مطلقاً وإنما يُعيِّن كما تُعين (أل) الجنسية أو (أل) الحضورية، فـ(أل) الجنسية في نحو قولك (جاء الرجل)، و(أل) الحضورية في نحو قول الله تعالى { ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ } يعني هذا اليوم الحاضر.

حينما قلنا إنه لا يُعيِّن مسماه تعيينا مطلقا، فما الذي جاء به في باب العَلَم؟ ونحن قد قلنا إن العلم الشخصي يُعيِن مسماه

تعيينا مطلقاً، يعني يحدده ويحصره، وهذا لا يُحدِد فما الذي جاء به؟
هو جاء من الناحية اللفظية لأن العلم الجنسي يعامل من الناحية اللفظية مُعاملة العلم الشخصي، ألا تعلمون أن النكرة لا يجوز الابتداء بها، وهذا مع أنه من الناحية المعنوية كالنكرة لكن مع ذلك يجوز الابتداء به، معناه أنه مثل العلم الشخصي، فحينما تقول محمدٌ موجودٌ تقول أيضاً أسامة مقبلٌ، وأنت تقصد بأسامة أسداً من الأسود لا أسداً بعينه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لمّا مثلنا بهذا المثال فقلنا (أسامة) ولم نُنون (أسامة) مع أن هذه الكلمة لو لم تكن علما مثل كلمة (مُسلمة) (جاءت مسلمة) هذه في آخرها تاء فنوناها، فلماذا لم ننون كلمة أسامة لمّا قلنا (أسامة مقبلٌ)؟
قال: لأنها علم، طيب.. وإذا كان؟ قال علم هنا مؤنث تأنيثاً لفظياً، إذن أخذ حكم الممنوع من الصرف، لأن العلم إذا اجتمعت فيه علتان: العلمية والتأنيث يمنع من الصرف، فكما أنك تقول (فاطمةُ موجودةٌ) فلا تنونها، فكذلك تقول (أسامةُ موجودٌ) فلا تنونه، أيضا تستطيع أن تقول (هذا أسامةُ مقبلاً)، فمقبلاً حال، من صاحبه؟ أسامة، فلو لم يكن علما لما جاز مجيء الحال منه، لأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، فقلنا إنه يجوز الابتداء به، وقلنا إنه يجيء الحال منه وقلنا إنه يمنع من الصرف لكنه من الناحية المعنوية ليس كالعلم الشخصي، فإنه ليس خاصاً بأسد معين مثلا، وإنما هو عام في كل من يَصلح عليه أن يكون أسدا، فلما تقول (هذا أسامة) لا تعني به أسدا بعينه بل تعني به وجود أسد من الأسود، يعني من هذا الجنس، وهذا هو المراد بالعلم الجنسي، وهذا الذي يفترق به عن العلم الشخصي.
فالعلم الشخصي يُعيِن مسماه تعيينا مطلقا، يحُده، يحصرُه، يحدده، تقول جاء محمد، فهنا تَعيَّن وصار واحداً، ولما تقول جاء أسامة لا تقصد أسدا له رقم معين وصفة معينة، بل تقصد واحدا من الأسود، لكنه يشبه العلم الشخصي في الأحكام اللفظية، فإنه يُمنع من الصرف، ويَجيء منه الحال، ويُبتدأ به، ونحو ذلك من الأشياء اللفظية.
وبالمناسبة فكلمة (أسامة) علم جنسي لواحد من الأسود، (ثـُعالة) لواحد من الثعالب فهو علم جنسي لواحد **من** الثعالب، (ذؤالةُ) لواحد من الذئاب، (أم عِريَط) جاء في أولها أم فيمكن أن يكون فيها أنواع العلم الشخصي التي هي الاسم والكنية واللقب، وكذلك يقال فيه مثلاً (أبو جَعْدَة) للذئب، و(أم عِرْيَط) للعقرب و(بنات أوبر) لنوع من النبات، و(ابن آوى) لنوع من الثعالب وهكذا.
فعندما تقول (أسامة أجرأ من ثعالة) فأسامة مبتدأ، وجاز الابتداء به، لأن فيه تعريفاً من الناحية العلمية فهو علم جنسي، وإلا لما جاز الابتداء به، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا في مواضع محددة، أوصلها النحويون وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين نوعاً، وقد حددها ابن مالك في قوله:

و لا يجوز الابتداء بالنكرة　　ما لم تفِد (كعِنْد زَيْدٍ نمرة)
و هلْ فتى فيكُمْ فَمَا خِلٌّ لنا　　و رَجُلٌ من الكرام عندنا
و رَغْبَةٌ في الخير خيرٌ و (عَمَل　　بِر يَزِينُ) و لْيُقَسْ بما لَمْ يُقَل

وذكر بعض الأنواع وقال قيسوا عليها ما أشبهها، لكن في كلمة أسامة لا يوجد مسوّغ من المسوغات التي ذكرها ابن مالك أو غيره، ومع ذلك جاز الابتداء به، فعرفنا أنه معرفة بالعَلَمية، وحين نقول هذا (أسامة مقبلاً) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد جاءت الحال هنا وصاحبها كلمة (أسامة)، ولو لم يكن أسامة علما لما جاز أن يكون صاحباً لهذه الحال، وكذلك كما ذكرنا قبل قليل أنه يمنع من الصرف لوجود علتين: ١/ العلمية، ٢/ كونه مختوما بتاء التأنيث، وقد يكون على وزن الفعل مثل (أوبر) أو غيره من هذه الأشياء التي توجب أن نمنعه من الصرف.

فهذه مقدمة كان لابد منها لبيان الفرق بين العلم الشخصي والعلم الجنسي، وقد ذكرت لكم بداية الأمر أن العلم الشخصي والعلم الجنسي تشترك في الأحكام اللفظية: (كالمنع من الصرف، وجواز مجيء الحال منه، وفي الابتداء به).

فما مسمى هذا العلَم الجنسي؟ هل هو مثل ذاك؟ يعني أولو العلم هل يمكن يطلق عليهم العَلَم الجنسي. أو لا يمكن؟

الجواب: أن الغالب أن لا يطلق عليهم، يعني (أولو العِلم) لا يُطلق عليهم العَلم الجنسي، وإنما هو في الغالب خاص بما لا يعقل، أو بما لا يؤلف، ولذلك أطلقوه على السباع وعلى بعض أنواع الحشرات، فقالوا في: (أسامة) اسم للأسد والأسد لا يؤلف، و(ثعالة) علَم للثعلب والثعلب لا يؤلف، و(أبو جعدة) قالوه للذئب والذئب لا يؤلف، و(أم عريط) قالوها للعقرب والعقرب لا تؤلف، و(بنات أوبر) نوع من النبات والنبات لا يؤلف، و(ابن آوى) لنوع من الثعالب وهو أيضا من الأنواع التي لا تؤلف، إذن الغالب في مسمى العلم الجنسي أن يكون لما لا يؤلف.

سؤال: هل يمكن في العلم الجنسي أن يأتي لما يؤلف؟

الجواب: نعم، ولكنه قليل جداً، قالوا: (هَيّان بن بَيّان) لمجهول العين والنسب، فمثلا رأيت شخصا أنت لا تعرفه ولا أحد من الموجودين يعرفه، فقالوا من هذا أو سُئلت من هذا؟ فقلت: (هيّان بن بيّان) ما هذا؟ قال هذا علَم جنسي وأردتَ به مجهول العين، لأن ذاته وعينه لا تدري من هو، ومجهول النسب فلا تعرف أسرته ولا نسبه ولا قبيلته ولا أصله، فإنك تقول (هيان بن بيان)، أو تقول: (فعل ذلك هيان بن بيان)، فهو شخص مجهول في اسمه ومجهول نسبه ومجهول ذاته، فذاته غير معروف، وحين تقول فعل ذلك (هيانُ بن بيانَ) فما الذي يتبادر إليك من هذا الكلام؟

أما قوله (هيّان) فإنه مختوم بالألف والنون، وقد جاء ممنوعا من الصرف، وحين أسألك لماذا منعته من الصرف؟ ما الصرف الذي مُنع عنه؟ هذا جاء مضموماً بدون تنوين، هذا هو الممنوع من الصرف، لكن لماذا منعته من الصرف؟ كما ما تمنع كلمة عثمان من الصرف، وما الذي يمنع كلمة عثمان من الصرف؟ يمنعها من الصرف العلمية وزيادة ألف ونون، وكذلك هيان هنا ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ما إعراب كلمة (بيّانَ)؟ إعرابها مضاف إليه، والمضاف إليه ما حقه؟ حقه أن يكون مجرورا و(بيّانَ) هنا مجرور وعليها فتحة، وذلك لأن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة.

فالقصد أن الأعلام الجنسية تعامل من الناحية اللفظية معاملة الأعلام الشخصية، فإذا اجتمع فيها علتان كأن تكون على وزن الفعل، أو مختومة بعلامة تأنيث، أو فيها علامة تأنيث أخرى مثل الألف الممدودة، أو الألف المقصورة، أو نحو ذلك، فإنها تمنع من الصرف، ويكون سبب منعها من الصرف علتان؛ إحداهما العلمية، وقد وضح هذا في قولك (نظرتُ إلى هيّانَ بنِ بيّانَ) كما ترى إن كلمة هيّان وكلمة بيّان كلاهما مجرورتان بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنهما ممنوعتان من الصرف.

إذن: مسمى العلم الجنسي الغالب أن يكون مما لا يؤلف كالحيوانات والسباع والحشرات، مثلا في الخيول في الغالب لا يسمون به العلم الجنسي لأنه مما يؤلف، ولذلك سمَّو به من الأعلام الشخصية كما كنا نتحدث عن العلم الشخصي.

هل أُطلق العلم الجنسي على نوع من الخيول؟ قال: نعم يقال للفرس (أبي المَضَاء)، وذلك لأي فرس، ليس فرسا بعينه، لكن لو صار فرسا محددا لشخص معين فإنه يطلق عليه من الأعلام الشخصية، أما هذا فهو لواحد من أنواع الأفراس وليس لفرس بعينها، والفرس مؤنث، فحينما تقصد مجرد واحدة فإنك تسميها بـ (أبي المَضَاء)، وكذلك الأحمق من حقه أن يسمى بعلم شخصي لأنه من ذوي العلم، وهو نوع مما يسمى به العلم الشخصي، ولكنهم أيضا استعملوا للأحمق مثل ما يشبه اللقب له، أو الصفة، لكن ليس لواحد من الحمقى بعينه، بل لأي واحد من الحمقى، فأي واحد أحمق يقال له (أبو الدغفاء).

إذن: الأصل في العلم الجنسي أن يطلق على أعيان ما لا يؤلف، وقليل منه يطلق على أعيان ما يؤلف، وقد ذكرنا من أنواع

العلم الشخصي الذي يؤلف (هيان بن بيان)، وهو لواحد من الناس لكن هذا الواحد مجهول العين والنسب، ولكن ليس لواحد بعينه ولكن يصلح لكل شخص مجهول الاسم والنسب يقال فيه (هيان بن بيان)، وأيضا يقال للفرس، لكل واحد من الأفراس، يقال له (أبو المضاء)، ويقال لكل واحد من الحُمْق (أبو الدغفاء) هذه نوعان.

وهناك نوع ثالث أن العلم الجنسي قد يطلق على أمور معنوية، ولما تحدثنا عن العلم الشخصي جعلنا مسماه نوعين فقط، فالنوعان الذين ذكرناهما هناك جاءا هنا معنا وهو في القسم الثاني من هذه الأقسام، وهو أعيان ما يؤلف فقلنا إن (هيان بن بيان) لمجهول النسب، وأبو المضاء يقال للفرس، وأبو الدغفاء يقال للأحمق، أما (ذوي العِلْم) فلا يأتون هنا، لذلك هم فقط في العَلَم الشخصي، وهم محدودون هناك وغير محدودين هنا، سواء في الصنف الذي قلنا أنه أعيان ما يؤلف، أو أعيان ما يؤلف، هناك محدود وهنا غير محدود.

بقي النوع الثالث الذي ليس موجودا في العلم الشخصي وهو أمور معنوية، فهي ليست ذوات أو مسميات حقيقية وإنما هي أمور معنوية، وهناك فرق بين الذات والمعنى، فالذات: هو الشيء المحسوس أما المعنى: فهو شيء غير محسوس وإنما هو مفهوم، وقالوا من ذلك: أنهم أطلقوا كلمة (سبحان) وأرادوا بها التسبيح، والتسبيح أمر معنوي، إذن: هذه كلمة أطلقت وتسمى بالعَلَم الجنسي وهي خاصة بأمر معنوي، أيضاً قالوا: (كَيْسَان) والمقصود به الغدر، فقد يقال هذا غدر وقد يقال مكانه كيسان، فحينما تقول كيسان فإنه سيصير مختوما بالألف والنون وتمنعه من الصرف للعلمية الجنسية وزيادة الألف والنون، أيضا يأتي مما يدل على العلم الجنسي ألفاظ على وزن فَعَالِ ولكن هذه الألفاظ تبنى على الكسر فيقولون: (يَسارِ) وهو مبني على الكسر، ويريدون به اليُسْر والميسرة، ويقولون (فَجَارِ) ويريدون به الفُجور أو الفَجْرة الواحدة، فإذن: هذه مصادر، والمصادر أمور معنوية، وكذلك يقال للبِرْ يقال له (بَرَّة)، فيمنع من الصرف أيضا للعلمية الجنسية ولكونه مختوما بالتاء، فيكون فيه العلمية والتأنيث اللفظي؛ لأن المصدر الأصل مُذكر وهو (البِر)

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(نحو "١٤١")

مقرر النحو

المستوى الثاني

أستاذ المادة:

د . أحمد العضيب

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٢هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد

وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة

من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور

واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية

ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال

فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة

كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة

في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر

أولاً: باب اسم الإشارة:

١- الإشارة إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً.
٢- الإشارة إلى المثنى مذكراً ومؤنثاً.
٣- الإشارة إلى الجمع.
٤- مراتب المشار إليه.
٥- الإشارة إلى المكان.

ثانياً: باب الموصول:

١- الموصول الحرفي: تعريفه، ألفاظه.
٢- الموصول الاسمي: تعريفه، الموصولات النص، الموصولات المشتركة وأحكامها.
٣- صلة الموصول: أنواعها، شروطها.
٤- العائد: تعريفه، أنواعه، شروطه، مواضع حذفه.

ثالثاً: باب المعرف بالأداة:

١- الخلاف في أداة التعريف.
٢- (أل) الجنسية وأنواعها.
٣- (أل) الزائدة وأنواعها.
٤- (أل) العهدية وأنواعها.
٥- المعرف بالغلبة.

رابعاً: باب المبتدأ والخبر:

١- تعريف المبتدأ والخبر.
٢- المبتدأ الوصف وشروطه.
٣- أنواع الخبر: المفرد، الجملة، شبه الجملة.
٤- مسوغات الابتداء بالنكرة.
٥- حالات الخبر من حيث التقديم والتأخير: مواضع تقديمه وجوباً، مواضع جواز الوجهين.
٦- حالات الخبر والمبتدأ من حيث الحذف والذكر: مواضع جواز الحذف والذكر على السواء؛ مواضع وجوب حذف المبتدأ، مواضع وجوب حذف الخبر.
٧- تعدد الخبر.

خامساً: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر (كان وأخواتها):

١- ذكر هذه الأفعال وبيان عملها.
٢- تقسيمها من حيث التصرف والجمود.
٣- حكم توسط أخبارها وتقدمها عليها.
٤- حكم توسط أخبارها وتقدمها عليها.
٥- حكم توسط معمول خبرها.
٦- استعمالها تامة.
٧- ما يختص به (كان).
٨- الحروف العاملة عمل (ليس): بيانها، شروط عملها.

سادساً: باب أفعال المقاربة:

١- أنواعها وأفعال كل نوع.
٢- خبرها: نوعه، شروطه، متى يقترن بأن ومتى يتجرد منها.
٣- ما يتصرف منها وما لا يتصرف.
٤- ما يختص به (عسى) و (أخلولق) و (أوشك).
٥- كسر سين (عسى).

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد:

أهمية علم النحو:

هذه المادة وهي مادة النحو من المواد المهمة جدا لطالب العلم وبخاصة طالب العلم الشرعي، لأنها وسيلة إلى تحصيل الغاية، فطالب العلم الشرعي يحتاج إلى استنباط الأحكام من النصوص الشرعية: القرآن والسنة.

وما يكون الاستنباط صحيحا وموافقا لما جاء به الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام إلا إذا كان هذا المُستنْبِط فاهما لقواعد اللغة، لأن القرآن نزل بلغة العرب، لذلك فإن تعلّم النحو واجب، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

ومن هنا على طالب العلم التزود من هذا العلم والانتباه له والتركيز عليه ومحاولة أخذ أقصى ما يستطيع منه، لأنه كلما كثُر علمك به كثُر وقويت ملكتك في استنباط الأحكام، وتعرفون أن من شروط المجتهد أن يكون عالما بالنحو، والنحو عندما نشأ وظهر بسبب ظهور اللحن وبخاصة في القرآن الكريم، فلما كثُر اللحن وانتشر بسبب انتشار الإسلام في مناطق غير عربية، اضطر العلماء لوضع قواعد، ومن خلال هذه القواعد يضبط اللسان، وكان قصدهم الأول ضبط اللسان من الخطأ في القرءان الكريم، ثم تطور هذا العلم إلى وقتنا هذا.

وأيضا على كل طالب سواء طالب علمي شرعي أو غيره أن يُلم بالقواعد الأساسية من هذا العلم، لأن الطالب إنما يطلب علما باللغة العربية، وإذا أراد أن يكتب أو يقرأ أو يفهم فلا بد أن يكون مجيدا لهذه اللغة، ومجيدا لقواعدها، فمن هذا المنطلق ينبغي على كل طالب وطالبة العناية بهذا العلم، وبذل أكبر جهد في تحصيله، لأنه من العلوم الشريفة ومن العلوم التي ينال بها أفضل الأشياء وهو ضبط القرآن الكريم وحفظ اللسان من الخطأ به، وفهم السنة النبوية فهما صحيحا، واستنباط الأحكام الفقهية منها استنباطا صحيحا على ما أراده الشارع.

كان معكم الكتاب في المستوى الأول المقرر: أوضح المسالك لابن هشام، وهو المقرر عليكم في هذا الفصل.

على الطالب أن يتنبه إلى نقطة أخرى:

وهي أن علم النحو علم مترابط لا يفصل بعضه عن بعض، فما ندرسه هذه الأيام وهذا الفصل مرتبط ارتباطا وثيقا بما سبق دراسته في الفصل الماضي، وما سيدرس في هذا الفصل مرتبط ارتباطا وثيقا بما سيدرس في الفصل الذي يليه،لا يمكن تجزئة هذا العلم.

الذي يجزئه وينسى ما درس في السابق ويقتصر على ما ندرسه الآن سيكون النحو عنده صعبا، لأنه سيدخل في أمور متعلقة بما سبق، فإذا كان ليس لديه أي فكرة عما سبق! فان الأمور التي يدرسها الآن ستكون غير واضحة فيها غموض! وفهمه لها غير دقيق، فلذلك ينبغي على الطالب أن يراجع ما سبق دراسته، وبخاصة المعربات والمبنيات فهي أساس النحو.

المعربات والمبنيات هي أساس النحو، فعلى الطالب أن يتمكن منها تمكنا وثيقا لأنها هي الأساس والقاعدة التي يسير عليها في الفصول الأخرى.

وعلى الطالب والطالبة أن يستمع ويشاهد لأننا سنعرض شرائح، والنحو من المواد التي تحتاج إلى الجمع بين العين والأذن لأنه لا يكفي فيه السماع فقط.

هذه الشرائح سيكون كُتب فيها جميع المقرر تقريبا، نعرضها ثم نعلق عليها تعليقا إن شاء الله سيكون واضحا مختصرا مقتضبا فيه النفع والفائدة بإذن الله. وفي نهاية كل باب من الأبواب التي نشرحها سنأخذ بعض التطبيقات والأسئلة النظرية عما سبق دراسته! حتى يكون في هذه التطبيقات تأكيد على فهم القواعد التي درست.

لأن النحو ليس المقصود به حفظ القاعدة وتخزينها في عقلك ومن بعد الاختبار تنساها، بل المقصود فهم القاعدة فهما صحيحا ثم تطبيقها على ما يعرض لك في حياتك العملية والعلمية.

الحلقة (١)

منهجنا في هذا الفصل

سنأخذ اسم الإشارة، ثم الاسم الموصول، ثم المعرف بأل، ثم المبتدأ والخبر، ثم كان وأخواتها، ثم كاد وأخواتها.

أولاً: القسم الثالث من أقسام المعرفة: اسم الإشارة

اسم الإشارة من أنواع المعارف وقد أخذتم في الفصل الماضي النكرة والمعرفة وعرفتم أن المعرفة ستة أقسام، أخذتم العلم، ثم الضمير، وفي هذا الفصل نبدأ باسم الإشارة، وهو القسم الثالث من أقسام المعرفة.

وسنتكلم من خلال تعريف اسم الإشارة، ومن خلال الألفاظ التي تستعمل للإشارة، وأمر آخر المشار إليه ومرتبة المشار إليه قريب - بعيد، الأمر الأخير الإشارة إلى المكان.

تعريف اسم الإشارة هو: اسم يعيّن مسماه بإشارة حسية أو معنوية.

اسم: يعني ليس من الحروف ولا الأفعال إذن هو من الأسماء.

يعين مسماه: هذا يفيد أنه من المعارف لأن المعرفة هي التي تعين المسمى، أما النكرات فإنها لا تعين المسمى.

إذاً اسم الإشارة معرفة.

سؤال يعين مسماه بماذا؟ بواسطة ماذا؟؟

قال **بإشارة حسية أو معنوية.**

لفظ الإشارة بذاته لا يعين المسمى، لا بد أن يكون مقرونا بإشارة حسية أو معنوية.

ما يكفي أن تقول ذا أو هذا ما يكفي اللفظ فقط!! لا بد أن يصاحب لفظ هذا إشارة، إشارة إلى محسوس أو إشارة إلى أمر معنوي، فالمخاطب لا بد أن يكون مدركا لما تشير إليه.

فتقول: هذا كتابٌ، هذا قلم، وهو يرى الكتاب، أو تقول هذا رأيٌ صائب في إشارة معنوية، وهو يدرك ويشعر بالرأي الذي تقصد حين الإشارة.

فإذن ألفاظ الإشارة لا تعين مسماها إلا بواسطة إشارة حسية أو معنوية.

مثال للإشارة الحسية :هذا كتاب مفيد

فهنا الإشارة حسية لماذا؟ لأن المشار إليه محسوس وهو كتاب.

مثال الإشارة المعنوية: هذا رأي صائب

فهنا الإشارة معنوية لأن المشار إليه أمر معنوي، وهو رأي والرأي ليس من الأشياء المحسوسة.

ألفاظ الإشارة:

العرب عندما أرادوا الإشارة استعملوا لذلك ألفاظا مخصوصة لا يتجاوزونها، وهذه الألفاظ تختلف باختلاف المشار إليه، فإذا كان المشار إليه مفردا مذكرا فله لفظ خاص، وإذا كان مفردا مؤنثا فله لفظ خاص، وإذا كان جمعاً فله لفظ خاص، كما سنشاهد الآن.

❖ **أولاً: ما يشار به للمفرد المذكر وهو (ذا):**

طبعا المفرد المذكر سواء كان عاقلا أو غير عاقل تقول:

ذا كتابٌ، و ذا رجل.

أمر مهم قد تدخل هاء التنبيه على اسم الإشارة، لكنها ليست منها إنما هي زائدة من أجل التنبيه، فإذا أردت أن تشير إلى شيء يجوز لك أن تأتي باسم الإشارة دون تنبيه أو بالتنبيه.

مثال ذلك: هذا تاجرٌ صدوق.

اسم الإشارة ذا، ودخلت عليه هاء التنبيه.

: وعند الإعراب نقول:

هاء التنبيه: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

تاجر: خبر، صدوق: صفة لتاجر.

وقد أخذتم في الفصل الماضي أن أسماء الإشارة من المبنيات، ومعنى المبنيات أنها تلازم صورة واحدة، أي آخرها يلزم صورة واحدة لا يتغير مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها.

فلذلك ذا هنا تلزم صورة واحدة وهو البناء على السكون في جميع الحالات، سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فتقول في محل رفع ما تقول مرفوع، المبنيات لا نقول فيها مرفوع أو منصوب أو مجرور، نقول في محل رفع أو نصب أو جر. هذه هي المبنيات.

وأسماء الإشارة من الأسماء المبينة، لذلك تلحظون عند الإعراب قلنا: ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.

❖ **ثانيا: ما يشار به للمفردة المؤنث وله ألفاظ منها:**

المفردة المؤنثة استعمل العرب **لها عشرة ألفاظ** نذكر منها:

١- ذي نحو: هذي الفتاة تحسن لوالديها.

دخلت هاء التنبيه على اسم الإشارة ذي.

٢- ذه: بإسكان الهاء أو كسرها، نحو:

هذهْ البنت مهذبة بسكون الهاء.

ذهِ البنت مهذبة بكسر الهاء.

٣- تي نحو: تيك المرأة تعرف معنى التربية.

دخلت الكاف على اسم الإشارة، سنأخذ هذه الكاف والمراد بها ونوعها إن شاء الله.

٤- تِه: بإسكان الهاء أو كسرها:

تهْ فتاة مهذبة بسكون الهاء.

تهِ فتاة مهذبة بكسر الهاء.

٥- تا نقول: تا فتاة مهذبة

٦- لفظ ذات: ذات فتاة مهذبة.

لو لاحظنا خمسة أسماء تستعمل للإشارة للمفرد المؤنث، وهي في الحقيقة ليست خمسة، لأن الثاني منها (ذه) عبارة عن لفظين ذهْ بإسكان الهاء وذهِ بكسر الهاء، و أيضا الرابع منها (ته) هو عبارة عن لفظين تهْ بإسكان الهاء وتهِ بكسرها، إذن يصبح عندنا سبعة ألفاظ، اللفظ الثامن (ذات) وهناك ألفاظ أخرى تصل إلى عشرة كما ذكرنا.

❖ ثالثاً: ما يشار به للمثنى المذكر ألفاظه:

ذان: في حالة الرفع، نحو:

هذان عالمان جليلان

الإعراب: ه: الهاء للتنبيه حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ذان: مبتدأ مبني على الألف في محل رفع، عالمان: خبر، جليلان: صفة لعالمان.

ذين: في حالتي النصب والجر، نحو:

صافحت هذين العالمين

الإعراب صافح: فعل والتاء: فاعل، وذين: مفعول به في محل نصب مبني على الياء، والهاء للتنبيه.

العالمين: بدل (الاسم المقرون بأل إذا أتى بعد اسم الإشارة فهو في الغالب بدل أو عطف بيان يتبع اسم الإشارة في الإعراب)، فنقول عالمين منصوب وعلامة نصبه الياء.

سلمت على هذين العالمين

الإعراب على: حرف جر، الهاء: للتنبيه، ذين: مبني على الياء في محل جر.

العالمين: بدل أو عطف بيان.

- هذان عالمان جليلان
- صافحت هذين العالمين
- سلمت على هذين العالمين

هذان الأولى: مبتدأ مبني على الألف في محل رفع.

هذين الثانية: مفعول به مبني على الياء في محل نصب.

هذين الثالثة: مبني على الياء في محل جر.

ننتقل للمثنى المؤنث وماذا يستعمل له.

❖ رابعا: ما يشار به للمثنى المؤنث

نقول تان في حالة الرفع، نحو:

هاتان بنتان عاقلتان

هاتان: الهاء للتنبيه، تان: مبتدأ في محل رفع مبني على الألف، بنتان: خبر، عاقلتان: صفة لبنتان.

تين في حالتي النصب والجر، نحو:

تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين.

تصدق: فعل والتاء فاعل، على: حرف جر، هاتين: الهاء للتنبيه، وتين: مبني على الياء في محل جر.

المرأتين: بدل أو عطف بيان، الكبيرتين: صفة للمرأتين.

وتان وتين يعربان إعراب ذان وذين بلا فرق.

ينبغي أن نُؤكد على نقطة مهمة الذي أعربناها في ذان وذين وتان وتين هذا هو الإعراب المشهور عند العلماء عند النحويين، وهناك قول للنحويين: أن ذان وذين وتان وتين يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

فإذا قلت على القول الثاني هاتان بنتان عاقلتان

قال هاتان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

وفي مثاله: تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين

هاتين: اسم مجرور وعلامة جره الياء.

وكذلك في ذان وذين.

تلخص في ذان وذين وتان وتين قولان للنحويين:

- القول الأول أنهما مبنيان دائما فيبنيان على الألف في حالة الرفع، ويبنيان على الياء في حالتي النصب والجر، هذا هو الرأي المشهور للعلماء.
- القول الثاني أنهما يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

❖ خامساً: ما يشار به للجمع بنوعيه :

إذا كان المشار إليه جمعاً وقال بنوعيه المذكر والمؤنث يستعمل لهما لفظاً واحداً.

وهو أولاءِ ولو أدخلنا هاء التنبيه نقول هؤلاءِ، نحو:

هؤلاءِ الطلاب يحبون الفائدة

استعملت هؤلاء للجمع المذكر وهو الطلاب.

مثال آخر: هؤلاءِ الطالبات مجتهدات.

استعملت هؤلاء لجمع المؤنث وهو الطالبات.

لفظ واحد استعمل للجمع بنوعيه، ونلحظ أن هؤلاء مبني على الكسر دائما، في حالة الرفع والجر والنصب، فنقول إذا أردنا إعراب هؤلاء

ه : للتنبيه، أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والطلاب: بدل.

وكذلك هؤلاء الطالبات مجتهدات.

وتقول أكرمت هؤلاءِ الطلاب.

أكرمت: فعل وفاعل، هؤلاء: الهاء للتنبيه أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

وأثنيت على هؤلاءِ الطالبات:

أولاءِ هنا: اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر.

هؤلاءِ في المثالين السابقين مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع.

وهما: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة، وهؤلاء الطالبات مجتهدات.

ننتقل إلى سؤال ما الأصل في استعمال أولاء؟؟؟

قلنا أولاء يستعمل للجمع بنوعيه المذكر والمؤنث، لكن هنا هل يستعمل إشارة للعاقل أو لغير العاقل؟ نقول الأصل في أولاء أن يستعمل للعاقل كما في الأمثلة السابقة، نحو أكرمت أولاءِ الطلاب والطالبات، فهو إشارة لجمع العاقل.

وقد يستعمل قليلا لغير العاقل ومن ذلك قول الشاعر

ذُمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

أولئك أصلها أولاء دخلت عليها كاف الخطاب، هنا إشارة إلى الأيام، والأيام غير عاقل، إذن نستعمل اسم الإشارة أولاءِ لغير العاقل وهذا قليل، الغالب أن يستعمل للجمع غير العاقل مذكرا أو مؤنثا اسم الإشارة: (ذِه) وتقول: هذه أقلام، هذه سيارات، هذه أغنام.

الحلقة (٢)

هذه الحلقة سنتحدث عن المشار إليه.. قلنا أن المشار إليه إما أن يكون قريبا أو بعيدا، والعرب إذا أرادت أن تشير إلى القريب فإنها تستعمل معه أسماء الإشارة استعمالا خاصا، وكذلك إذا كان المشار إليه بعيدا فإنها تستعمل معه أسماء الإشارة استعمالا خاصا، نتعرف على ذلك الآن نقول هنا:

للمشار إليه مرتبتان: ذكرناهما في السابق إما أن يكون قريبا أو بعيدا.

المرتبة الأولى: أن يكون المشار إليه قريبا.

الشيء المشار إليه قريبا سواء كان حسيا أو معنويا سواء كان عاقلا أو غير عاقل، إما أن يكون قريبا وإما أن يكون بعيدا، فإن كان المشار إليه قريبا فكيف نستعمل معه الألفاظ؟ قال: **نستعمل فيه أسماء الإشارة دون زيادة (كاف) الخطاب أو (لام) البعد،** نحو: هذا مطرُ غزير، و هذه سيارة جديدة.

استعملنا اسم الإشارة ذا **دون زيادة الكاف،** فلم نقل ذاك، ولم نقل ذلك **بزيادة اللام،** طبعا هاء التنبيه ليس لها علاقة بالمشار إليه قريبا أو بعيدا.

ذا: اسم الإشارة للقريب لأن المطر المشار إليه قريب.

وهذه سيارة جديدة: استعملنا اسم الإشارة **دون زيادة الكاف** ولو زدنا لقلنا تيك كما في بعض الألفاظ، وذه لا تدخل عليها كاف الخطاب، فهنا استخدمنا اسم الإشارة بدون كاف الخطاب وبدون لام البعد فهنا المشار إليه قريب.

المرتبة الثانية: أن يكون المشار إليه بعيدا وله استعمالان:

الأول: **أن نستعمل فيه أسماء الإشارة بزيادة الكاف (فقط)** نحو:

ذاك رجل مقبل، ذيك فتاة مهذبة.

ذا اسم الإشارة أضفنا إليه كاف الخطاب، وفي المثال الثاني أضفنا لاسم الإشارة ذي الكاف فقلنا ذيك، فهنا المشار إليه بعيدا، أدخلنا على اسم الإشارة الكاف وهذا الاستعمال الأول.

الثاني: **أن تُستعمل فيه أسماء الإشارة بزيادة الكاف واللام** نحو:

ذلك الرجل وتلك البنت أقبلا.

فهنا اسم الإشارة ذلك اسم إشارة أضفنا إليه الكاف واللام.

وتلك اسم إشارة أضفنا إليه لام البعد وكاف الخطاب.

ننتقل الآن إلى نقطة متعلقة بما سبق نقول

← متى يمتنع دخول لام البعد على الكاف في أسماء الإشارة ؟

الأصل أن كاف الخطاب إذا دخلت على اسم الإشارة فيجوز أن نضيف إلى كاف الخطاب لام البعد هذا هو الأصل، يجوز دخول لام البعد على كل ما دخلته الكاف نحو: **ذلك** و **تلك**.

لكن **يمتنع دخول لام البعد على كاف الخطاب في ثلاثة مواضع**، وفي غير هذه المواضع يجوز دخول لام البعد على كاف الخطاب.

- الموضع الأول: اسم الإشارة المثنى (ذان) و (تان) فلا تدخل عليهما لام البعد سواء مثنى مذكر أو مؤنث.
- الموضع الثاني: (أولاء) في لغة من مده، بخلاف (أولى) بالقصر.

أولاء: اسم الإشارة الذي يستعمل للجمع المذكر والمؤنث فيه لغتان: **اللغة الأولى** بالمد أولاء، بمعنى أن تأتي الهمزة بعد الألف، وهذه لغة الحجازيين، وهي التي نزل بها القرآن الكريم كما في قوله تعالى (هؤلاء بناتي).

وفيه **لغة أخرى** وهي (أولى) بالقصر وهي لغة التميميين وهي لغة أسد وقيس، بعض لغات العرب تقصر (أولى) بدون همزة.

فقال: الموضع الثاني الذي لا تدخل فيه لام البعد على **أولاء بالمد**، فلا تقول أولاءلك ما يجوز، فلا يجوز أن تدخل اللام على الكاف، **لكن في القصر** قال في لغة بعض من يقصر يجوز أن تدخل اللام على الكاف فتقول: أولى لك في لغة بعض من يقصر.

- الموضع الثالث والأخير: اسم الإشارة الذي تقدمته هاء التنبيه، فلا يجوز هذالك.

إذا جاءنا اسم إشارة وقد دخلت عليه هاء التنبيه فإنه لا يجوز أن نضيف لام البعد مع الكاف،

وعلل بعض النحويين: ذلك بأن هذا نلحظ أن اسم الإشارة **كَثُرت عليه الزيادات**، فلو تأملنا في الزيادات نجد أن (ها) التنبيه زائدة، واللام زائدة والكاف زائدة وأصل الاسم هو عبارة عن حرفين ذا، فأصبحت الزيادات أكثر من حروف الاسم الأصلي فلذلك منعوا زيادة لام البعد في مثل هذا الموضع.

ننتقل إلى نقطة أخرى وهي مهمة ويغفل عنها كثير من المتعلمين ننبه عليها

(الفرق بين الكاف التي تلحق أسماء الإشارة وكاف الضمير)

تقدم ودرستم أن من أنواع الضمير: الضمير المتصل "كاف المخاطب"، مثاله: هذا كتابك وأمر ربك، الكاف هنا ضمير وكلكم يدرك أن الضمير من الأسماء، وإذا كان اسما فيجب أن يكون له محل من الإعراب.

إذاً كاف الضمير يجب أن يكون لها محل من الإعراب لأنها اسم، وكل كاف هي اسم، إلا الكاف التي تدخل على أسماء الإشارة، ننتبه على هذه النقطة، الكاف التي تدخل على أسماء الإشارة ليست اسما، وإنما هي حرف خطاب، وإذا كانت حرف خطاب فمعنى ذلك أنه ليس لها محل من الإعراب.

هناك فرقان مهمان:

الأول أن كاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة حرف خطاب مبني لا محل لها من الإعراب، أما الكاف التي تلحق غير أسماء الإشارة فإنها ضمير متصل وهي اسم له محل من الإعراب، فنقول: مبني في محل رفع فاعل، مبني في محل نصب مفعول

به، مبني في محل جر بالإضافة، وهكذا.

مثال: ذلك قلمك

الكاف الأولى دخلت على اسم الإشارة، والكاف الثانية دخلت على غير اسم الإشارة.

فالأولى: **حرف خطاب** لا محل له من الإعراب، وهي في (ذلك).

الثانية: **ضمير متصل** له محل من الإعراب، وإعرابها ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، فقلم مضاف والكاف **في محل جر مضاف إليه**، وتكون أيضا **في محل نصب إذا اتصلت بفعل** وتكون **في محل جر إذا اتصلت بحرف جر أو اسم.**

الثاني: أن كاف الضمير يجب أن تتصرف بمعنى أنها تتصل بها اللواحق والزوائد، أما الكاف التي تلحق اسم الإشارة **فهذه يجوز فيها التصرف وعدم التصرف**، يعني أن تلحق بها الزوائد ويجوز ألا نلحق بها الزوائد.

نحو: أكرمتك – أكرمتكما – أكرمتكم –أكرمتكن.

تلحظون هنا أن الكاف "كاف الضمير" لأنها لم تلحق اسم الإشارة فهي ضمير، ولحقتها الزوائد مثل التي تدل على **المثنى** والتي تدل على **الجمع المذكر** والتي تدل على **الجمع المؤنث.**

فهنا أكرمتك لم تلحق بها الزوائد لأنه للمفرد المذكر.

وهنا أكرمتكما: الكاف لحقت بها الزوائد وهي **الميم والألف** وهذا دليل على المخاطب.

وهنا أكرمتكم: الكاف لحقتها **الميم** الزائدة وهذا دليل على أن المخاطب جمع مذكر.

وهنا أكرمتكن: الكاف هي كاف الضمير وتصرفت بمعنى لحقتها الزائد وهو **نون النسوة** وهذه النون حرف للدلالة على أن المخاطب جمع مؤنث.

أما الكاف الحرفية اللاحقة لاسم الإشارة فيجوز فيها التصرف وعدم التصرف والغالب أن تتصرف، الأمثلة على **مجيئها متصرفة** قوله تعالى {ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ..} الآية.

عندنا هنا في الآية **الكاف** في ذلكم الكاف هذه حرف لحقت اسم الإشارة، وتلحظون أنها تصرفت بمعنى دخلت عليها **الميم** علامة الجمع، هنا الكاف في "ربكم" يجب أن تتصرف، يجب أن تلحقها الزوائد، والفرق بين الكاف هنا وهنا أن الأولى متصرفة والتصرف فيها جائز، والثانية متصرفة والتصرف فيها واجب لأن هذه اسم، وتلك حرف خطاب.

مثال آخر نحو: قوله تعالى {ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي} تلحظون **الكاف** في اسم الإشارة تصرفت هنا، هذا من الغالب.

ونحو: خذا ذلكما الكتاب، ونحو: ذلكن الطريق أقرب لكن، ويجوز أن تقول ذلك الطريق أقرب لكن، لكن **الكاف** هنا في "لَكُنّ" يجب أن تتصرف تلحقها الزائدة الدالة على الجمع المؤنث أو المثنى وهكذا.

ويجوز أن تقول خذا ذلك الكتاب، ويجوز أن تقول خذا ذلكما الكتاب بالتصرف، وهو الغالب.

ومن مجيئها غير متصرفة قوله تعالى {ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ} **ولو تصرفت لقيل ذلكم** خير لكم في غير القرآن.

ونحو: ذلك الكتاب لكما، **الكاف** من ذلك **لم تتصرف ولو تصرفت** لكانت ذلكما الكتاب لكما.

كيف تعرب أسماء الإشارة؟؟

طبعا عرفنا فيما سبق إعراب بعض الأمثلة، ومن خلال خلاصة ما أعربناه: أسماء الإشارة مبينة في محل رفع أو نصب أو جر بحسب موقعها من الجملة، لكن يستثنى من ذلك (ذان) و (تان) ففيهما خلاف كما أشرنا في الحلقة الماضية نقول:

فأكثر النحويين ذهب إلى أنهما مبنيان كباقي أسماء الإشارة، ويبنيان على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب

والجر، ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان إعراب المثنى وهو رأي ذهب إليه قليل من النحويين، وهو أنهما يرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء.

نماذج توضح ذلك: **جاء هذا الرجل**

جاء: فعل، هذا: الهاء حرف تنبيه لا محل له من الإعراب، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

جاء ذان الرجلان

ذان: تعرب على القول الأول وهو الذي يرى أنهما مبنيان نقول: اسم إشارة مبني على الألف في محل رفع فاعل.

وعلى القول الثاني الذي يرى أنهما معربان إعراب المثنى نقول ذان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

أكرمت تين المرأتين

أكرم: فعل والتاء فاعل، تين: مفعول به في محل نصب.

تعرب تين على القول الأول: اسم إشارة مبني على الياء في محل نصب مفعول به،

وعلى القول الثاني: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

الإشارة إلى المكان

أيضا العرب إذا أرادوا أن يشيروا إلى المكان مكان قريب أو بعيد فإنهم استعملوا لذلك ألفاظا خاصة لم يتجاوزوها، لذلك يجب علينا أن نتبع هذا الاستعمال حتى يكون كلامنا موافقا للغة الصحيحة، وهي لغة القرآن الكريم، وقد نزل بهذه اللغة، وعندما أشار القرآن إلى المكان فإنما أشار بهذه الألفاظ التي استعملها هؤلاء العرب.

المكان المشار إليه إما أن يكون قريباً وإما أن يكون بعيداً، ولكل واحد منهما ألفاظ خاصة به.

ألفاظ الإشارة للمكان القريب استعمل له العرب لفظين:

الأول: هُنَا: بضم الهاء وفتح النون بدون تشديد نحو: **بيتنا** هُنَا إشارة لقربه.

الثاني: ههنا: ندخل عليها هاء التنبيه، فنقول نحو قوله تعالى {إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ} فـ هاهنا اسم إشارة للمكان القريب.

ألفاظ الإشارة للمكان البعيد يشار للمكان البعيد بالألفاظ الآتية:

هناك نحو: **بيتنا** هناك، فتضيف على هنا كاف الخطاب.

هنالك: نضيف على هنا الكاف واللام نحو **جلست** هنالك.

ههناك: فتضيف إلى هناك هاء التنبيه نحو: **انظر إلى الرجل** ههناك.

هَنّا: بفتح الهاء وتشديد النون نحو: **الجامعة** هَنّا.

هِنّا: بكسر الهاء.

هنَّت: وهو نفس الرابع (هَنّا) فأضيفت التاء.

ثَمّ: بفتح الثاء (لأنه عندنا ثُمَّ بضم الثاء حرف عطف مبني لا محل له من الأعراب، أما ثَمَّ فهو اسم إشارة للمكان البعيد) نحو قوله تعالى {وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ}.

ألفاظ الإشارة إلى المكان قريبا أو بعيدا في الغالب أنها تعرب ظرف مكان، فثَمّ كما في الآية السابقة **ظرف مكان مبني** على الفتح في محل نصب، وكذلك مثال **الجامعة** هُنَا **ظرف** (بضم الهاء وفتح النون).

وكذلك **الجامعة** هَنّا (بفتح الهاء وتشديد النون) ظرف مكان متعلق بمحذوف يعني مستقرة هنا.

الحلقة (٣)

نتحدث في هذا اليوم عن أسئلة وتطبيقات اسم الإشارة حتى إن شاء الله تتضح الصورة فنبدأ:

تطبيق على اسم الإشارة (المدرس يعرض أسئلة على الشريحة)

سؤال اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي: {قَالَ هَذَا رَبِّي}

هذا اسم إشارة لـ:

- مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف .
- مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع.
- مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.
- فاعل مبني على السكون في محل رفع.

أي هذه الخيارات صحيح؟

لو تأملنا الآية قال: فعل لكن الذي بعد قال جملة محكية، إما أن تكون فعل أو أن تكون مبتدأ وخبر.

إذاً عندنا هذا: مبتدأ، وربي: خبر.

المبتدأ مرفوع وهذا واضح، واسم الإشارة مبني ولا معرب؟؟ الجواب اسم الإشارة مبني! إذن نقول مرفوع؟ ولا في محل رفع؟ الجواب في محل رفع.

إذن لو تأملنا هنا الخيارات اكتشفنا أن اسم الإشارة مبني في محل رفع، فإذن قولنا الخيار الأول مبتدأ مرفوع خطأ !!! لأن اسم الإشارة لا نقول عنه مرفوعا خطأ، بل نقول في محل رفع.

عندنا الخيار الثاني والثالث والرابع كلها محتملة، لأنها في محل رفع، لكن ننظر اسم الإشارة (هذا) في المثال مبني على ماذا؟ ننتبه إلى قاعدة أي اسم أو أي حرف أو أي فعل مبني وآخره ألف فإنه مبني على السكون.

إذاً الخيار الثاني مبتدأ مبني على الفتح صحيح؟ الجواب خطأ لأن الصحيح أنه مبني على السكون، إذن الخيار الأول والثاني خطأ عندنا الخيار الثالث والرابع.

قلنا الخيار الثالث مبتدأ إذاً (هذا): مبتدأ، وربي: خبر

إذاً الخيار الرابع خطأ لأنه قال فاعل مبني و(هذا) مبتدأ وليس فاعل، إذاً الخيار الثالث هو الصحيح (مبتدأ مبني على السكون).

ننتقل إلى سؤال آخر:

من ألفاظ الإشارة للمكان القريب (اختر الجواب الصحيح)

- هَنَّا
- هنالك
- ههنا
- هناك

الجواب الصحيح كما تعلمنا هو الخيار الثالث، أن (ههنا) اسم إشارة للمكان القريب، أما هَنّا وهنالك وهناك فإنها إشارة للمكان البعيد، كما سبق دراسته.

سؤال آخر:

الكاف اللاحقة لاسم الإشارة تكون:

متصرفة – غير متصرفة – متصرفة غالبا – غير متصرفة غالبا.

الجواب الصحيح أنها متصرفة غالبا كما قلنا، بمعنى أنها تحلقها الزوائد، في الغالب أن الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة أنها

تلحقها الزوائد هذا في الغالب، ويجوز ألا تتصرف بمعنى أنها تلزم صورة واحدة.

نتنقل إلى سؤال آخر:

فازت (..................)

*١) هاتين المجتهدتين *٢) هاتين المجتهدتان

*٣) هاتان المجتهدتان *٤) هاتان المجتهدتين

ما الجواب الصحيح هنا؟؟

عندنا هنا فاز: فعل والتاء: حرف تأنيث، ثم في الفراغ فاعل، والفاعل يكون مرفوعا أو في محل رفع، واسم الإشارة إذا كان مثنى مؤنث أو مذكر سيكون بماذا بالألف؟؟ أم بالياء؟؟ الجواب بالألف، إذن من الاختيارات ما هو الجواب الصحيح؟ المكان هنا في الفراغ مكان رفع، وكما قلنا أن اسم الإشارة يبنى على الألف في حالة الرفع، فإذن الخيار الأول خطأ، والخيار الثاني أيضا خطأ: التعليل لأن هاتين في الخيار الأول والثاني بالياء وهذا مكان رفع (أي المكان المنقط).

إذاً بقي عندنا الخيار الثالث والرابع ما الصواب فيهما؟؟؟ قلنا لكم أن اسم الإشارة إذا وقع بعده اسم مقرون بأل فيجب أن يكون الاسم المقرون بأل موافقا لاسم الإشارة في الإعراب..

هاتان بالألف فيجب أن يكون **مجتهدتان** بالألف أيضا لأنه بدل أو عطف بيان، إذاً الخيار الثالث هو الصحيح، أما الخيار الرابع فخطأ لأن المجتهدتان بدل أو عطف بيان، والبدل أو عطف البيان يتبع ما قبله في الإعراب.

نتنقل للسؤال الذي بعده

يجوز دخول لام البعد على (..........) ماذا؟؟؟

تان – أولى – هذا – أولاء

الأصل قلنا أنه يجوز أن تدخل لام البعد على اسم الإشارة المقرون بكاف الخطاب! هذا هو الأصل، إلا في ثلاث مواضع:

فهنا **تان** هل يجوز أن تدخل عليها لام البعد؟؟ نقول الجواب أنه لا يجوز لأنه يمتنع دخول لام البعد في ثلاثة مواضع **منها** اسم الإشارة المثنى للمذكر والمؤنث.

أولى: يجوز؟ أو لا يجوز؟ الجواب نعم يجوز أن تدخل عليها لام البعد لأنها بالقصر.

هذا: هل يجوز أن تدخل عليه لام البعد؟ الجواب لا يجوز، لأن اسم الإشارة إذا اقترن بهاء التنبيه يمتنع دخول لام البعد عليه.

أولاء: أيضا لا تدخل عليها لام البعد لماذا؟؟ لأنها بالمد، إذن يكون الجواب الصحيح هو الخيار الثاني لأن أولى بالقصر تدخل عليها لام البعد.

سؤال آخر:

اسم الإشارة للمكان البعيد

ههنا – ثُم بالضم – ثَمّ بالفتح – تا.

ما الجواب الصحيح؟؟

ههنا اسم إشارة للمكان القريب.

بقي **ثُـــم** و**ثَـــم** و**تا**؟؟؟ **تا** ليس للمكان إشارة، بل اسم إشارة للمفرد المؤنث.

نبهنا إلى أن ثُم بالضم حرف عطف لا محل له من الإعراب.

أما ثم (بالفتح) هو الجواب الصحيح.

ننتقل إلى السؤال الذي بعده

هذي سيارتك (اسم إشارة) ما هو؟؟

هذي - الهاء وحدها - ذي وحدها

الجواب الصحيح أن اسم الإشارة هو ذي وحدها

سؤال: (قرأت ذلك الكتاب) الكاف في (ذلك) ما هي؟؟

- ضمير متصل في محل جر مضاف إليه.

- حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

ما الجواب الصحيح..؟ تكلمنا عن الكاف التي تلحق اسم الإشارة وقلنا أنها حرف دائما، حرف لا محل له من الإعراب، إذن الخيار الثاني هو الصحيح، وهو أنه حرف خطاب لا محل له من الإعراب.

سؤال:

لا يجوز دخول لام البعد على...؟

ذا - تي - ذان - أولى.

هنا ألفاظ واحد منها لا يجوز دخول لام البعد عليه.

ذا يجوز ولا ما يجوز؟؟ الجواب نعم يجوز ونقول ذلك.

تي يجوز ولا ما يجوز؟؟ الجواب نعم يجوز ونقول تلك.

ذان: هل تدخل عليها؟؟ ما يجوز دخول لام البعد عليها لأن ذان للمثنى والمثنى بنوعية لا تدخل عليه لام البعد.

أولى: نقول نعم يجوز أن تدخل عليه لام البعد.

إذاً الخيار الصحيح هو الثالث (ذان)

سؤال:

(أولاءِ) اسم إشارة لماذا؟

لجماعة الذكور ---- لجماعة الإناث ---- لهما معا.

الجواب واضح أنه يستعمل للجمع بنوعيه المذكر والمؤنث.

سؤال:

(يكرم المعلم ذا الطالب المجتهد) ذا اسم إشارة ما إعرابه؟؟

- فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف - مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف

- مفعول به مبني على السكون في محل نصب.

لو تأملنا في الخيارات!

قلنا لكم أن أسماء الإشارة مبينة في محل رفع أو نصب أو جر.

وهنا يكرم فعل والمعلم: فاعل، وذا: مفعول به، والمفعول به يكون منصوبا، وإذا كان مبنيا يكون في محل نصب، إذن ذا:

في محل نصب.

إذاً الخيار الأول غير صحيح، لأن اسم الإشارة لا يكون مرفوعا لأن كلمة مرفوع تعني أنه من المعربات.

الخيار الثاني غير صحيح، لأن كلمة منصوب لا تطلق إلا على المعربات وهذه مبينة.

إذن الخيار الثالث هو الصحيح مفعول به مبني على السكون في محل نصب.

ننتقل للسؤال الذي بعده:

(يثني الفضلاء على ذي المرأة المحجبة) (ذي) اسم إشارة ما إعرابه؟

- مبني على السكون في محل جر. - مبني على الكسر في محل جر

- مجرور وعلامة جره الياء.

الخيار الثالث خطأ لأن كلمة مجرور خطأ لأن أسماء الإشارة ما نقول مجرورة وإنما نقول مبني في محل جر.

فـ (على): حرف جر، وذي مبني في محل جر لكن مبني على ماذا؟؟ نلو تأملنا نجد أن ذي مبني على السكون نجد أن الياء ساكنة، إذن الخيار الأول هو الصحيح.

سؤال: أسماء الإشارة كلها.......؟

*معربة *مبينة

*مبينة إلا ذان وتان ففيهما خلاف فبعضهم يرى أنهما مبنيان وبعضهم يرى أنهما معربان إعراب المثنى.

ما الجواب الصحيح؟؟ الخيار الثالث هو الصحيح.

ننتقل إلى الذي يليه: (ذيك فتاة مهذبة) (ذيك)؟؟

*اسم إشارة للقريب. * اسم إشارة للبعيد.

ذيك اتصلت بها الكاف وأسماء الإشارة إذا اتصلت بها الكاف تكون للبعيد.

سؤال: أثنيت على هؤلاء الطلاب (هؤلاء) اسم إشارة ما إعرابه؟؟

*مجرور وعلامة جره الكسرة *مبني على الكسر في محل جر.

انتبهوا لهذه النقطة المهمة، "على هؤلاء"!! كثير من الناس إذا أراد أن يعرب يقول على حرف جر وهؤلاء اسم مجرور وعلامة جره الكسرة!! وهذا الإعراب خطأ، لأننا قلنا أن أسماء الإشارة مبنية فماذا نقول؟ كيف نصنع؟

نقول على: حرف جر، وأولاء: مبني على الكسر في محل جر، طيب ما الدليل على أنها مبنية على الكسر.؟؟ الدليل أنك تقول أثنيت على هؤلاء، وتقول جاء هؤلاء، وتقول أكرمت هؤلاء، فالكسر موجود قبل حرف الجر، وهو كسر بناء وليس كسر إعراب، إذن الخيار الثاني هو الصحيح.

سؤال: يقول الله تعالى {لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا } (هؤلاء) ما إعرابها؟

(طبعا كان من عملها أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر) اختر الجواب الصحيح؟

- اسم إشارة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة

- اسم إشارة مبتدأ في محل رفع مبني على الكسر

- اسم إشارة (اسم كان) في محل رفع مبني على الكسر

- اسم إشارة (خبر كان) في محل نصب مبني على الكسر.

الخيار الأول غير صحيح لأننا قلنا الذي يقع بعد كان هو اسمها ويكون مرفوعا أو في محل رفع، وهنا الخيار الأول مجرور، وهؤلاء هنا اسم كان ويكون مبني على الكسر في محل رفع إذن الخيار الصحيح هو الخيار الثالث، الخيار الرابع غير صحيح لأن خبر كان هو آلهة وليس هؤلاء لذلك نجد أن آلهة منصوبة.

وبهذا ننتهي من الأسئلة والتطبيقات المتعلقة باسم الإشارة

تلخيص مختصر لاسم الإشارة

- نقول اسم الإشارة تعريفه هو اسم يعين مسماه بإشارة حسية أو معنوية

- ألفاظ اسم إشارة: اسم الإشارة يستعمل للمفرد المذكر (ذا).

- وللمفرد المؤنث عشرة ألفاظ: منها تا – وذات – وذه – وذهِ – وته – وتهِ

- للمثني المذكر ذان وذين، وللمثنى المؤنث تان وتين.

وعرفنا كيف تعرب وإنها مبينة على الألف في حالة الرفع وعلى الياء في حالتي النصب والجر، قلنا هذا هو القول الراجح والمشهور، وهناك قول آخر وهو أنهما يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.

- ويستعمل للجمع بنوعيه المذكر والمؤنث أولاء

- ويجوز أن نضيف هاء التنبيه لأسماء الإشارة.

- المشار إليه قلنا إما أن يكون قريبا وإما أن يكون بعيدا، فإن كان قريبا فنستعمل معه ألفاظ الإشارة بدون أي زيادة، أما إذا كان المشار إليه بعيدا فله استعمالان، الأول: **أن نضيف إلى أسماء الإشارة كاف المخاطب** فنقول ذاك وتيك بإضافة الكاف فقط، **أو نضيف إلى الكاف اللام لام البعد** فنقول ذلك وتلك لكن ينبغي أن ننتبه لأمر، وهو نقول أن لام البعد الأصل أنها تدخل على الكاف لكن لا يجوز دخولها في ثلاث مواضع:

١- إذا كان اسم الإشارة للمثنى بنوعيه.

٢- في اسم الإشارة أولاء بالمد.

٣- في اسم الإشارة الذي دخلت عليه هاء التنبيه.

- الإشارة للمكان وقلنا أن المكان إما أن يكون قريبا وإما أن يكون بعيدا

فإن كان المكان قريبا فنستعمل له لفظان فقط: هنا و ههنا كما في قوله تعالى (إنا ههنا قاعدون).

وإن كان المكان بعيدا فيستعمل له ألفاظ منها: هناك - هنالك – ههناك – ثَمَّ (بفتح الثاء) – هَنَا – هَنّت، وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا إذا كان المكان بعيدا.

بقي نقطة أخيرة كيف نعرب أسماء الإشارة؟

قلنا أسماء الإشارة من المبنيات، فتبنى في محل رفع أو نصب أو جر، إلا ذان وتان في المشهور أنهما يبنيان بناء، فيبنيان على الألف في حالة الرفع، ويبنيان على الياء في حالتي النصب والجر، وإن شاء الله، الحلقة القادمة نتكلم عن النوع الرابع من أنواع المعرفة وهو الاسم الموصول.

الحلقة (٤)

نتحدث هذا اليوم بإذن الله تعالى عن القسم الرابع من أقسام المعرفة وهو:

ثانياً: القسم الرابع: الاسم الموصول

وسنتحدث عنه من خلال العناصر الآتية:

- أنواع الاسم الموصول (موصول حرفي – موصول اسمي)
- (الاسمي ينقسم إلى قسمين: أسماء موصولة نصية، أسماء موصولة مشتركه، وكل واحد مها له ألفاظ خاصة.
- جملة صلة الموصول.
- أنواع صلة الموصول وهي (جملة، صفة صريحة، شبه جملة).
- العائد وأحكامه من حيث (الحذف، جواز الحذف، وعدم جواز ذلك).

طبعاً الاسم الموصول من أنواع المعارف وهو اسم، لكن ابن هشام مهد لهذا الموضوع بالحديث عن الحروف الموصولة، والحروف الموصولة في الحقيقة ليست داخلة في أقسام المعرفة، لأن الحرف لا يُوصف بتعريف ولا تنكير، والذي يُوصف بالتعريف والتنكير هي الأسماء، أما الحروف فلا يُقال حرف معرفة ولا يُقال حرف نكرة، لكن ابن هشام قدم ومهد بالحروف الموصولة للعلاقة بين الحرف الموصول والاسم الموصول والعلاقة والتشابه بينهما بأن كل واحد منهما يحتاج إلى صلة بعده.

نبدأ ونقول القسم الرابع من أقسام المعرفة الاسم الموصول، ونقول الموصول نوعان:

الأول: موصولات حرفية: وعرفنا أن الموصولات الحرفية لا تدخل في أنواع المعرفة، وإنما جيء بها تمهيدا للدخول في الموصولات الاسمية.

ثانياً: موصولات اسمية: وهي من أنواع المعرفة.

- **النوع الأول: الموصول الحرفي:**

وتعريفه: **أنه كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد**، لاحظ قال: **كل حرف** يعني ليس اسما ولا فعلا، **أُوِّل مع صلته** يعني ما يأتي بعده، **بمصدر** المصدر ستأخذون بإذن الله تعالى في المستوى السادس المصادر، والمصدر هو الذي يدل على حدث مجرد من الزمان، بخلاف الفعل حيث أن الفعل يدل على حدث مقرون بزمن، فلو قلت مثلاً كتب كتابة فكتابة مصدر، لأنها دلت على حدث مجرد من الزمان، وأكرم إكراما فإكراما مصدر دل على حدث مجرد من الزمان، لكن أكرم دل على حدث اقترن بالزمن الماضي، ويكرم هو حدث دل على الاقتران بالزمن الحال أو الحاضر أو المستقبل، لكن إكرام دل على الحدث وهو الكرم لكن هذا الحدث غير مقترن بالزمن، والحرف الذي يؤول مع صلته بمصدر يسمى موصول حرفي.

وقوله : **ولم يحتج إلى عائد** يعني ما يحتاج ضمير يعود إليه، بخلاف النوع الثاني وهي الموصولات الاسمية تحتاج إلى عائد كما سندرس إن شاء الله.

إذاً الموصول الحرفي: هو كل حرف أُول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد، يعني إلى ضمير يعود إليه.

والصلة: هي الكلام الذي يأتي بعد الموصول، سواءً أكان هذا الموصول حرفياً أم كان هذا الموصول اسميا، فالكلام الذي يأتي بعده هو صلته.

الأحرف الموصولة ستة ((٦)) أحرف هي:

أولها: أنّ... بتشديد النون

مثال: قال تعالى {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا} قال العلماء :هنا وكما تعرفون من أخوات إنّ، وعملها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لكنها مع ذلك موصول حرفي، لماذا؟ لأنها تُؤول هي وما بعدها بمصدر.

قال قوله (أنّا أنزلنا) مصدر حرفي يقدر هو وصلته بمصدر والتقدير (إنزالنا) يعني **أولم يكفهم** إنزالنا. فإنزال مصدر يعني أنزل إنزالاً فإنزال هنا مصدر، وهذا المصدر من أين جاء؟ هذا المصدر مؤول من الحرف الموصول مع صلته، والمصدر المؤول هنا فاعل، طبعاً الحرف لا يعرب، كل الحروف الموصولة نقول حرف مبني لا محل له من الإعراب، لكن أين يكون الإعراب؟ يكون الإعراب في المصدر المؤول منه ومن صلته، فإذا قلنا (أولم يكفهم) يكفي هنا فعل، والهاء مفعول به، أين الفاعل؟ الفاعل هو المصدر المؤول من الحرف الموصول وصلته والذي تقديره إنزالنا.

مثال ٢: سرني أنَّك مجتهدٌ.

هنا أنّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر، هذا المصدر هو الذي يُعرب، والتقدير **سرني** اجتهادك، فاجتهاد ماذا يكون؟

سر: فعل، وياء المتكلم: مفعول به، ومن الذي أحدث السرور؟ الذي أحدث السرور هو المصدر المؤول يعني **سرني** اجتهادك

فاجتهاد المصدر المؤول: فاعل.

إذاً الحرف الأول من هذه الأحرف الموصولة هو أنَّ، وهي من أخوات إنَّ، وهي كما قلنا تنصب الاسم وترفع الخبر، لكنها هي واسمها وخبرها في تأويل مصدر، هذا المصدر يكون له إعراب، ولذلك سمي موصولاً حرفياً لأنه يُقدر مع صلته بمصدر.

ثانيها: أنْ... بسكون النون.

مثال ١: قال تعالى {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}

هذا الحرف.. أنْ، وصلته تصوموا، الجملة هذه تصوموا، تصوم فعل: وواو الجماعة: فاعل.

طيب كيف نقدر هذا؟ لابد أن يقدر الموصول الحرفي مع صلته بمصدر فكيف نقول؟

فأن حرف موصول يُقدر هو وصلته بمصدر، والتقدير: وصومكم، أن تصوموا تقدر بمصدر هو صومكم، (صومكم **خيرٌ لكم**) والمصدر هنا صومكم مصدر مؤول مبتدأ، والخبر قوله خيرٌ يعني (صومكم خيرٌ لكم)

**وأنْ هذه لها وظيفةٌ أخرى أنها تنصب الفعل المضارع، فالفعل المضارع تصوموا منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

إذاً: (أن تصوموا) أن: حرف مصدري يؤول هو وصلته بمصدر، هذا المصدر وقع مبتدأً يعني (صومكم خيرٌ لكم).

مثال ٢: يعجبني أن تعطف على الفقراء.

فهنا أن تعطف: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والتقدير **يعجبني عطفك.**

يعجب: فعل، وياء التكلم: مفعول به، والمصدر المؤول: فاعل، وهو عطفك.

الموصول الحرفي الثالث هو: (ما)

طبعاً ما لها استعمالات كثيرة ومن الاستعمالات التي نتعلمها أنها:

١-تأتي موصول حرفي، ولا تحتاج إلى رابط في صلة الموصول.

٢- وتأتي موصول اسمي أيضاً، ولكنها تحتاج إلى رابط في جملة الصلة.

وأيضاً لها استعمالات أخرى

٣- مثل **ما** استفهامية، تقول مثلاً: **ما** تاريخ اليوم؟

٤- نافية مثل: **ما** ذهب محمد.

فلها استعمالات كثيرة، من هذه الاستعمالات أنها تستعمل حرفاً موصولاً. كيف نعرف أنها حرف موصول؟ الأمر في ذلك سهل وهو أنها إذا قدرت مع ما بعدها بمصدر فإنها هنا حرف موصول.

مثال١: قوله تعالى {بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}

الباء: حرف جر، **ما**: هنا قيل أنها حرف موصول، لماذا؟ قال لأنها تقدر وما بعدها بمصدر، والتقدير (**بنسيانهم**) فنسيان مصدر، نسي نسيانا، فإذاً **ما** هنا حرف موصول لأنها تقد هي وما بعدها بمصدر، وهذا المصدر المؤول مجرور بالباء، فتصبح بنسيانهم، الشاهد نقول (بما نسوا) **ما** موصول حرفي يقدر مع صلته بمصدر، والتقدير **بنسيانهم**، والمصدر المؤول(بما نسوا) مجرور بحرف الجر قبله، المصدر المؤول.

مثال٢: سأُكرم ضيفي ما أقام عندي.

فتلاحظون ما أقام، **ما** هنا حرف موصول لأنه يقدر مع صلته بمصدر، و**ما** هذه في كثير من الأحيان تكون ظرفية، بمعنى (مدة)، يعني **سأُكرم ضيفي مدة إقامته عندي**، فهي تدل على أمرين: يقال أن (**ما**) في بعض المواضع مصدرية ظرفية، لماذا؟ **لأنها تقدر بظرف وبمصدر**، لأنها وما بعدها يقدر بظرف وبمصدر يعني: **سأُكرم ضيفي ما أقام عندي** أي: **سأُكرم ضيفي مدة إقامته عندي**، مدة: ظرف، وإقامة: مصدر.

فتقول **ما**: موصول حرفي يقدر مع صلته بمصدر وهي هنا ظرفية، والتقدير **مدة إقامته عندي**.

رابعها: الحرف الرابع هو (**كي**)

أيضاً **كي** تكون مصدرية وهي تدخل على الفعل المضارع وتنصبه، وماذا تعمل؟ تنصب الفعل المضارع ثم تقدر هي والفعل المضارع بعدها بمصدر، وهذا المصدر يكون له الإعراب، أما هي فهي حرف مبني على السكون لا محل لها من الإعراب،

لكن يُشترط حتى تكون مصدرية

أن تسبق بلام التعليل، إما لفظاً وإما تقديراً، قال وتكون حرفاً موصولاً بشرط أن تُسبق بلام التعليل الظاهرة أو المقدرة.

مثال ١: مثال سبقها باللام الظاهرة.

قوله تعالى :{لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} فهنا **كي** سُبقت بلام التعليل، والآن صارت مصدرية وتقدر "حرف مصدري" والدليل أنه سُبقت بلام التعليل، وهي نصبت الفعل المضارع "**يكون**" يكون: فعل مضارع منصوب بكي.

فكيف يكون التقدير: نقول الشاهد لكي لا يكون، **كي**: حرف موصول تقدر هي وما بعدها بمصدر والتقدير (**لعدم كون**)، فلا هذه النافية تقدر **بعدم** والفعل المضارع المنصوب يقدر بمصدر وهو (**كون**)، يعني (**لعدم كون على المؤمنين حرج**).

مثال ٢: مثال سبقها باللام المقدرة.

التحقت بالجامعة كي أتعلمَ

هنا لو أردنا التقدير لقلنا (**التحقت بالجامعة للتعلم**) فتَعَلَّم فعل ومصدره تعلُّماً، فتلحظون أن **كي** حرف موصول قُدّر هو وصلته بمصدر، **فكي**: موصول حرفي لأنها مسبوقة بلام التعليل تقديراً، يعني: **التحقت بالجامعة لكي أتعلمَ**، ولكن هذه اللام غير ظاهرة وإنما مقدرة مسبوقة بلام التعليل تقديراً، وتقدر هي وما بعدها بمصدر، والتقدير (**للتعلم**) والمصدر المؤول

مجرور بحرف الجر لام التعليل.

إذاً الحرف الرابع كي ولا يكون حرفاً موصولاً إلا إذا سُبق بلام التعليل لفظاً أو تقديراً، وعمله في الأصل أنه ينصب الفعل المضارع، وكذلك ما ينصب الفعل المضارع إلا بشرط أن يُسبق بلام التعليل لفظاً أو تقديراً، فإذا لم يُسبق بلام التعليل لا لفظاً ولا تقديرا فإنه يكون من حروف الجر.

خامسها: من الحروف الموصولة (لو)

لو أيضاً حرف موصول ويسمى حرفا موصولا، ويسمى حرفا مصدريا، لأنه يقدر هو وما بعده بمصدر.

مثال ١: قال تعالى {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ} هنا (**لو يُعمر**) كلها هذه تقدر بمصدر (التعمير) ليصبح (**يود أحدهم التعمير**)

فيُعمر فعل: عمر، يعمرُ، تعميراً، فتعمير: مصدر، من أين جاء هذا المصدر؟ هذا المصدر مؤولٌ من الحرف المصدري وهو (لو)، والفعل المضارع بعده، والتعمير هنا: مفعول به، لأن **يود**: فعل، و**أحد**: فاعل، و**التعمير**: المصدر المؤول مفعول به.

إذن: نقول الشاهد لو: حرف موصول يُقدر مع صلته بمصدر، والتقدير التعمير، والمصدر المؤول: مفعول به.

مثال ٢: وددت لو رأيتك حريصاً على طلب العلم.

هنا (**لو رأيتك**) تقدر لو وما بعدها بمصدر، مفعول به يعني (**وددت رؤيتك**)

ود: فعل، و**التاء:** فاعل، والمصدر المؤول رؤيتك: مفعول به، فرؤية مصدر، من أين جاء هذا المصدر؟ جاء من الحرف الموصول ومن صلته، نقول لو حرف موصول يقدر مع صلته والتقدير (**وددت رؤيتك**).

سادسها: من الحروف الموصولة (الذي)

طبعاً الذي في الحقيقة والغالب أنه اسم موصول كما سنأخذ، **جاء الذي أكرمته**، هو اسم موصول هذا هو الغالب فيه.

لكن ذهب بعض العلماء إلى أنه قد يكون حرفاً موصولاً، واستشهدوا بآية قرآنية وبيت شعر، وهذه حالات خاصة ونادرة، والغالب أنه اسم موصول، لكنه جاء موصولاً حرفياً في مواضع قليلة على رأي بعض العلماء، بعض العلماء ذهب إلى أنه يكون موصولاً حرفياً، فإذا كان موصولاً حرفياً فلا يكون له محل من الإعراب، وإنما الإعراب له ولصلته.

ومن مجيئه موصولاً حرفياً قوله تعالى {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} فهنا {كَالَّذِي خَاضُوا} تقدر الذي وما بعدها بمصدر يعني (**وخضتم كخوضهم**)، فهنا خوضهم مصدر، من أين جاء هذا المصدر؟ جاء من الحرف الموصول (الذي) وصلته (**خاضوا**).

الشاهد : {كَالَّذِي خَاضُوا} فالذي: حرف موصول يقدر مع صلته بمصدر، والتقدير (**كخوضهم**)، خوض هنا مصدر، من أين جاء؟ جاء من الحرف الموصول (الذي) وصلته، وهذا لمصدر (**كخوضهم**) مجرور بحرف الجر (الكاف) قبله.

← كيف يُعرب الحرف الموصول؟

الموصول الحرفي له إعراب واحد لا يختلف: نقول: **حرف مبني لا محل له من الإعراب**، وهذا في جميع الحروف الموصولة، أين الإعراب؟ **الإعراب يأتي من المصدر المؤول منه ومن صلته**، لكن المصدر المؤول من الموصول الحرفي منه ومن صلته يكون له الإعراب، كما جاء في الأمثلة والآيات السابقة.

النوع الثاني من الموصولات، وهو أيضاً المقصود من هذا الباب، لأن ابن هشام وابن مالك قبله يتحدثون عن أنواع المعرفة وأقسام المعرفة، ومن أقسام المعرفة الاسم الموصول، وليس الحرف الموصول، وكما قلت لكم ابن هشام مهد للحديث عن الاسم الموصول بالحديث عن الحروف الموصولة، فنبدأ بالاسم الموصول ونقول:

النوع الثاني: من الموصولات الموصول الاسمي، والموصول الاسمي أيضاً ينقسم قسمين:

الأول: الموصول الاسمي النص، النص: بمعنى أنه خاص بنوع معين، الموصول الاسمي النص أو المختص هو الذي يكون خاصاً بنوع معين لا يتجاوزه إلى غيره.

الثاني: الموصول الاسمي المشترك، وهو الذي يأتي بلفظ واحد، لكنه يُستعمل للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وسنوضح هذا فيما يأتي إن شاء الله.

تعريف الموصول الاسمي: هو اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد.

هو اسم: لاحظ هو اسم ليس حرفا ولا فعلا.

يعين مسماه: إذن هو معرفة، لأن المعرفة هي التي تعين المسمى، والمسمى هو الشخص الذي يُطلق عليه اللفظ، يعني اللفظ اسم، والمسمى هو الشخص الذي يُطلق عليه هذا الاسم.

بقيد الصلة: يعني هو لا يعين مسماه بلفظِهِ، العَلَم هو الذي يعين المسمى بلفظه، لكن الموصول الاسمي هو الذي يعين مسماه بقيد الصلة التي تأتي بعده.

المشتملة على عائد: هذه الصلة لابد أن تكون مشتملة على عائد.

مثال: حضر الذي سافر أبوه.

لو قلت **حضر** الذي وسكتَّ هنا، فيكون الذي مبهما لا يعين شيئاً، إذاً الذي لا يعين مسماه بلفظهِ يعني بكلمة الذي، لكن يعين مسماه بقيد الصلة التي تأتي بعده، الصلة التي تأتي بعده الذي **سافر أبوه**.

وتلحظون أن هذه الصلة.... **سافر أبوه.... تشتمل على عائد** وهذا العائد هو الضمير في كلمة: أبوهُ، الهاء راجعة إلى الاسم الموصول.

الحلقة (٥)

تحدثنا في المحاضرة الماضية عن الاسم الموصول وعرفنا أنه هو القسم الرابع من أقسام المعرفة، وقلنا أن الموصول ينقسم قسمين (موصول حرفي، وموصول اسمي)، وتكلمنا عن الموصولات الحرفية، ومثلنا لكل منها وهي محدودة ومعروفة، ثم بدأنا في الموصول الاسمي وهو صلب الموضوع، وهو نوع من أنواع المعارف، أما الموصول الحرفي فهو ليس بمعرفة وليس من أنواع المعارف، لأن الحروف لا توصف بتعريف ولا تنكير، وبدأنا في الموصول الاسمي وعرّفناه وقلنا أنه: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتملة على عائد.

فإذا قلت: حضر الذي، أو جاءت التي، فهنا لا أعرف المقصود بالذي أو التي، إذاً الموصول بلفظه لا يعين مسماه، ولكن يعين مسماه بقيد الصلة "الصلة التي تأتي بعده" لذلك من الواجب أن يقع بعد الاسم الموصول صلة، وهذه الصلة لا بد أن تكون مشتملة على عائد هذا العائد وظيفته الربط بين هذه الصلة والاسم الموصول.

مثال ١: جاء الذي سافر أبوه.

فهنا عرفنا المقصود بالذي، وذلك بسبب الجملة الواقعة بعده وهي الصلة **سافر أبوه**، ونلحظ أن الجملة هنا مشتملة على عائد وهو الهاء، الهاء راجعة إلى الذي.

مثال ٢: فازت التي اجتهدت.

فالتي عرفنا المقصود منها بسبب جملة الصلة وهي (**اجتهدت**)، والعائد موجود وهو ضمير مستتر وتقديره **هي**، يعني **اجتهدت**

هي.

إذاً نقول فالذي اسم موصول مبهم لا يدل بنفسه على معين، والجملة **سافر أبوه** في المثال الأول هي الصلة التي عينت المراد، وقد اشتملت على عائد يعود على الاسم الموصل في الجملة وهو الضمير في **أبوه**.

أقسام الاسم الموصول، الموصول الاسمي قسمان:

- موصول نصي: (وهو المختص الذي يختص بنوع معين)
- موصول مشترك: (وهو الذي بلفظ واحد ولكنه يستعمل لأنواع كثيرة)

القسم الأول: الاسم الموصول النصي: وهو ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها إلى غيرها.

مثال: الذي: وهو اسم موصول نصا ومختصا لا يستعمل إلا للمفرد المذكر، والتي: اسم موصول نص ومختص لا يستعمل إلا للمفرد المؤنث.

* مثال: **أكرمت الرجل الذي جاءني.**

يجب أن نأتي بالذي هنا، لأن الرجل هنا مفرد مذكر، ولا يصح أن نقول: **أكرمت الرجل التي جاءتني**، لا يصلح هذا، لأن التي اسم موصول مختص بالمفرد المؤنث.

القسم الثاني: الموصول المشترك: وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره، فهو بلفظ واحد لكنه يصلح للواحد وللمثنى وللجمع وللمذكر وللمؤنث بلفظ واحد، دون أن تتغير صيغته يعني لفظه، والصلة هي التي تحدد المراد.

س: كيف نعرف أن المراد به مذكر أو مفرد أو الجمع أو المثنى؟

ج:: نقول الصلة التي تأتي بعده هي التي تعين لنا المراد منه.

مثال: (مَن) من الموصولات المشتركة -سنأخذها بالتفصيل- لكن هنا نريد أن نبين لماذا هي اسم موصول مشترك؟ **هي بلفظ واحد** وننظر لها في الأمثلة القادمة:

١. **أكرمت من قدم**، هنا استعملت للمفرد المذكر، وبين ذلك صلة الاسم الموصول "**قدم**".

٢. **أكرمت من قدما**، هنا استعملت للمثنى المذكر، بدليل ألف الاثنين في (**قدما**).

٣. **أكرمت من قدموا**، (مَن) استعملت للجمع المذكر، بدليل واو الجماعة في (**قدموا**).

٤. **أكرمت من قدمن**، (مَن) هنا استعملت للجمع المؤنث بدليل نون النسوة في (**قدمن**).

إذاً هذا الموصول وغيره من الموصولات المشتركة تأتي بلفظ واحد ولكنها تصلح لجميع الأنواع، والذي يحدد النوع المقصود هو جملة الصلة.

ونبدأ الآن الكلام بالتفصيل في:

القسم الأول: الموصول النصي، الأسماء الموصولة النصية المختصة ثمانية ألفاظ

١- الذي: قال تعالى {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ} **يستعمل للمفرد المذكر العاقل أو غير العاقل** مثل قوله هنا استعملت للعالِم وهو الله سبحانه وتعالى، وتقول: **كتبت بالقلم الذي اشتريته.**

فالذي هنا لغير العاقل، لكن الذي **للمفرد المذكر.**

مثل: **فاز الذي اجتهد**، فالذي اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

والأسماء الموصولة من المبنيات كما درستم في المستوى الأول، ويستثنى منها (أي) فإنها معربة وسنأخذ الكلام فيها، وهناك

خلاف في اللذان واللتان والتي سنأخذها إن شاء الله، لكن الأصل في الأسماء الموصولة أنها مبنية يستثنى من ذلك (أي) فقط.

فنقول: **فاز الذي اجتهد**، فنقول **فاز**: فعل، الذي: هل نقول مرفوع؟ لا نقول مرفوعا، نقول: فاعل مبني على السكون في محل رفع كما تلحظون هنا في محل رفع.

٢- التي: وهي تستعمل للمفرد المؤنث فقط للعاقل وغير العاقل

مثال: * **العاقل** قوله تعالى {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا}، **فالتي** هنا استعملت **للعاقل**.

وتستعمل **لغير العاقل** كقوله تعالى {مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا}، **فالتي** هنا استعملت للمفرد المؤنث **غير العاقل** **وهي القبلة.**

مثال: **احترمت** التي **تحرص على الخير،**

احترم: فعل، و**التاء**: فاعل، و**التي**: مفعول به مبني على السكون في محل نصب مفعول به، و**تحرص على الخير**: جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، ودائماً جمل الصلة التي تأتي بعد الأسماء الموصولة لا محل لها من الإعراب.

٣- اللذانِ: للمثنى المذكر رفعاً، يعني في حالة الرفع، لاحظوها بلامين ونون مكسورة.

واللذينِ: للمثنى المذكر في حالتي النصب – والجر.

مثال: حالة الرفع: **جاء** اللذانِ **تبرعا بالمال**، **جاء**: فعل، واللذانِ: اسم موصول للمثنى المذكر، وهو هنا فاعل مبني على الألف في محل رفع، **تبرعا بالمال**: هذي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

مثال: حالة النصب أو الجر: **أثنيتُ على** اللذينِ **تبرعا**، اللذَينِ (بالفتح) وليست اللذِينِ (بالجر) هنا **على**: حرف جر، اللذينِ: اسم موصول مبني على الياء في محل جر.

مثال: **أحببت** اللذينِ **تبرعا**، **أحب**: فعل، و**التاء**: فاعل، اللذينِ: اسم موصول مبني على الياء في محل نصب مفعول به.

هذا طبعاً الإعراب المشهور لأن اللذان واللتان كما سنأخذ فيها خلاف، والقول الراجح والذي سرنا عليه هنا أنها مبنية على الألف في حالة الرفع، ومبنية على الياء في حالتي النصب والجر.

القول الآخر يقول أن اللذان واللتان **يعربان إعراب المثنى، يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء.**

فلو قلنا على القول الثاني ما إعراب (**جاء** اللذانِ **تبرعا بالمال**)؟ نقول: اللذانِ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

(**أثنيتُ على** اللذينِ **تبرعا**) على القول الثاني: اللذينِ: مجرور وعلامة جره الياء.

(**أحببت** اللذينِ **تبرعا**) اللذينِ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، هذا على القول الثاني وهو القول بإعرابها إعراب المثنى.

٤- اللتانِ: **للمثنى المؤنث في حالة الرفع بالألف،** اللتينِ: **للمثنى المؤنث في حالتي النصب والجر.**

مثال: حالة الرفع: **قدمت** اللتانِ **سافرتا، قدم**: فعل ماضي مبني، **التاء**: حرف تأنيث مبني لا محل له من الإعراب،

اللتانِ: فاعل مبني على الألف في محل رفع، هذا على القول المشهور، وعلى القول الآخر نقول فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

مثال : حالة النصب: **شكرت** اللتينِ **اجتهدتا، شكر**: فعل ماضي مبني، **التاء**: فاعل، و اللتينِ: مفعول به مبني على الياء، هذا على القول المشهور، وعلى القول الآخر مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء.

مثال : حالة الجر: سُررت من اللتين اجتهدتا، من حرف جر، اللتين: مبني على الياء في محل جر هذا على القول المشهور، وعلى القول الآخر اللتين: مجرور وعلامة جره الياء.

الكلام في اللذان واللذين ينطبق على اللتان واللتين والاختلاف هو في التذكير والتأنيث.

قال تعالى {رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ} فاللذين هنا مبني على الياء في محل نصب مفعول به.

وقال {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا} اللذانِ هنا مبني على الألف في محل رفع مبتدأ.

٥- الذين: لجمع الذكور، وتلحظون: أن الذين هنا بلام واحدة، أما اللذين التي للمثنى ففيها لامين، وهذا فرق مهم ينتبه له، وفرق آخر أن اللذينِ بنون مكسورة أما الذينَ هنا بنون مفتوحة.

قال: وهو بالياء مطلقاً، يعني يأتي بالياء مطلقا في حالة الرفع والنصب والجر هذا هو اللغة المشهورة أننا نقول جاء الذينَ، أكرمت الذينَ، مررت بالذينَ، بالياء في جميع الحالات، **لكنه مبني على الفتح في جميع الحالات.**

لكن هناك بعض لغات العرب قيل أنهم عقيل أو هذيل يجعلونه **يعربونه إعراب جمع مذكر سالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء** نحو قول الشاعر:

(نحن اللذون صبحوا الصباح يوم النُخيل غارة إلحاحا)

فنحن مبتدأ، واللذون: خبر مرفوع بالواو، هذا **على لغة وهي غير مشهورة.**

واللغة المشهورة التي نزل بها القرآن هي بالياء مطلقاً في جميع الحالات، وهو مبني على الفتح في محل رفع أو محل نصب أو جر.

مثال: **أحب الذينَ علموني**، أحب: فعل مرفوع، والفاعل: مستتر تقديره أنا، الذينَ: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، علموني: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

مثال: **فاز الذينَ اتقوا**، فاز: فعل ماضي، الذينَ: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل، اتقوا: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

٦- الأُلى وهو لجمع الذكور وهو مبني على السكون

مثال: **سرني الأُلى يدعون إلى الله**، سر: فعل مرفوع، الياء: مفعول به، الأُلى: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، يدعون إلى الله: صلة الموصول جملة لا محل لها من الإعراب.

مثال: **دعوت للأُلى علموني**، دعا: فعل ماضي، والتاء: فاعل، واللام: حرف جر، الأُلى: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف جر، علموني: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

٧- اللائي: لجمع المؤنث فتقول اللائي بإثباتها، وتقول اللاءِ ويجوز إثبات الياء وحذفها، ونقولها بكسر الهمزة.

مثال: **حضرت اللائي جمعن الصدقات**، حضر: فعل، والتاء: تاء التأنيث حرف مبني لا محل له من الإعراب، و اللائي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، (إذا كان الياء موجودة فهو مبني على السكون، وإذا كانت الياء محذوفة فهو مبني على الكسر).

٨- اللاتي، بدل الهمزة تاء، وهو لجمع المؤنث أيضاً، وهي مثل التي قبلها في كل شيء في الإعراب في الدلالة وفي ثبوت الياء أو حذفها.

مثـــال: **شكرت اللاتي جمعن الصدقات**، شكر: فعل، والتاء: فاعل مرفوع، اللاتي: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به (إذا أثبت الياء تبنى على السكون، وإذا حذفتها تبني على الكسر)، جمعن الصدقات: جملة صلة الموصول لا

محل لها من الإعراب.

بهذا ننتهي من الأسماء الموصولة المختصة.

القسم الثاني: الأسماء الموصولة المشتركة، وهي ستة ألفاظ:

١- مَن: وهي بفتح الميم وليس الكسر لأن الكسر نحو (مِن) حرف جر، ولها استعمالات فهي تستعمل استفهامية، وشرطية، وموصولة، ونعرف أنها موصولة بدلالة السياق.

مثال ١: من سافر اليوم؟ ومن سياق الجملة يتضح أنها استفهامية.

مثال ٢: من يجتهد ينجح، من هنا شرطية، سياق الجملة أبان لنا ذلك فهنا شرط وجواب.

مثال ٣: أكرمت من اجتهد، **فمن** هنا موصولة بمعنى الذي، يعني **أكرمت الذي اجتهد، وهي اسم موصول مبني على السكون دائماً، لكنها تكون في محل رفع أو نصب أو جر بحسب موقعها من الجملة.**

قال والأصل أنها تستعمل للعالِم أو العاقل.

مثال: فاز مَن اجتهد، مَن الذي اجتهد؟ الذي يقع منهم الاجتهاد هم العقلاء.

ونحو أكرمت مَن نجح، سلمت على مَن مررت به، فكل هذه للعاقل، وهذا الأصل فيها أنها تستعمل للعاقل، ويجوز أن تستعمل لغير العاقل أو العالم في ثلاث مسائل، ونشرحها في الحلقة القادمة بإذن الله تعالى.

الحلقة (٦)

تحدثنا في المحاضرة الماضية عن الأسماء الموصولة المشتركة، وقلنا أنها ستة ألفاظ، وبدأنا باللفظ الأول وهو (من)، وعرفنا أنه يستعمل في الأصل للعاقل، فتقول فاز من اجتهد، وهكذا،

وقد يستعمل لغير العاقل لغير العالِم لكن في ثلاث مسائل فقط كما يلي:

الأولى: أن ينزّل غير العالِم منزلة العالِم؛ بمعنى أن المخاطِب يَعْتبِر غير العاقل عاقلاً فيعامله معاملة العقلاء، فيخاطبه ويكلمه ويناديه فهو يعطيه خصائص العقلاء، لذلك إذا نُزّل غير العاقل منزلة العاقل هنا في هذه الحالة يجوز أن نأتي بـ(مَن) هذي علة أيضاً بلاغية.

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم قال تعالى {**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ**} فهنا (**مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ**) استعمل مَن لغير العاقل، لأن الذي لا يستجيب هو غير عاقل، الأحجار والأصنام، هنا استعمل مَن لغير العاقل لأنه نزلها منزلة العاقل.

كيف نزلها منزلة العاقل؟ قيل لأنه يدعوها، والدعاء لا يكون إلا للعقلاء، وأنه لما دعاها فإنه سألها مثل العقلاء بهذا الدعاء، وهو بهذا نزل غير العاقل منزلة العاقل، وعندما نزل غير العاقل منزلة العاقل استعمل له (مَن) إذا المراد بـ (مَن) هنا الأصنام وهي غير عاقلة، واستعمل في حقها مَن التي للعالِم لأنها نُزلت منزلة العالِـم، والسبب في هذا التنزيل أنها تدعى مثل ما يدعى العقلاء.

وهناك شواهد أخرى ومنها قول الشاعر:

(أسرب القطا هل "مَن" يعير جناحه   لعلِّي إلى ما قد هويت أطير)

فاستعمل مَن هنا لغير العاقل وهو القطا، وهو طائر وهو غير عاقل، ولكنه نزله منزلة العاقل، فناداه (أسرب) هنا الهمزة للنداء، فلما ناداه كأنه نزله منزلة العاقل فاستعمل له مَن التي هي للعقلاء.

ثانياً: أن يجتمع غير العالِم مع العالِم فيما وقعت عليه من.

مثال: ذلك قوله تعالى {كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} هنا الآن (**مَن لا يخلق**) مَن هنا وقعت على قول (**لا يخلق**) وقوله تعالى (**لا يخلق**) اجتمع فيها العاقل وغير العاقل، فكل شيء سوى الله سبحانه وتعالى لا يخلق، سواءً كان عالِماً أو غير عالِم، فالإنسان لا يستطع أن يخلق وهو عالِم، والجمادات لا تستطيع أن تخلق وهي غير عالمة، فإذن هنا استعمل (مَن) **لماذا؟** لأنه اجتمع العالِم مع غير العالِم فيما وقعت عليه مَن، هو قوله تعالى (**لا يخلق**)، وهو يشمل الآدميين والملائكة والأصنام، هنا جاز استعمال (مَن) لغير العاقل **لماذا؟** قيل لأنه اجتمع غير العاقل مع العاقل، فإذا اجتمع العالِم مع غير العالِم في كلامك **فهنا يجوز لك أن تغلب العالم** فتأتي بـ(مَن)، **ويجوز لك أن تغلب غير العالم** فتأتي بـ (ما) كما سيأتي في الاسم الموصول المشترك (ما) أنه يستعمل لغير العالِم.

قاعدة (إذا غلبت العالِم تأتي بـمَن وإذا غلب غير العالِم تأتي بـما)

مثال آخر: قال تعالى: { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} أيضاً هنا (يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ) هنا (مَن) استعملت لغير العاقل، هذي مسألة أن يجتمع العالِم مع غير العالِم، الذي وقعت عليه من هو في السماوات، وفي السماوات **اجتمع العاقل وغير العاقل**، والذي في السماوات ملائكة وهم عقلاء، وفيه أيضاً كواكب ونجوم وهي غير عاقلة، فلذلك جاز استعمال (مَن) لغير العاقل.

كذلك (وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) الذي وقعت عليه مَن هنا هو قوله (**في الأرض**) فيه العاقل وغير العاقل، ففيها الآدميين والجن وهم عقلاء، وفيه الجمادات والبهائم وهي غير عاقلة، إذاً هذه المسألة الأخرى التي يجوز لك أن تستعمل فيها (مَن) وهي الصلة التي تقع بعد اسم الشرط (مَن) إذا اجتمع فيها العاقل وغير العاقل جاز فيها استعمال (مَن) لغير العاقل.

ثالثاً: أن يقترن غير العالم بالعالم في عمومٍ فُصل بـ(مَن).

مثال: قال تعالى: { وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ} لاحظوا معي الآن وهو أن يقترن غير العالِم بالعالِم في عمومٍ فُصل بـمَن الآن الله يقول (والله خلق كل دابة) هنا عموم، وكل دابة يجتمع فيه العالِم وغير العالِم، فكل دابة الإنسان وهو عالِم، والأنعام وهي غير عالِمة، وغيرها، وهنا اجتمع العالِم وغير العالِم في عموم، وهذا العموم قال فُصل بـ(مَن) فهنا جاء التفصيل قال (فمنهم مَن يمشي على بطنه) بدأ يفصل هذا العموم، والذي يمشي على بطنه الزواحف وهي غير عالِة، قال (ومنهم مَن يمشي على رجلين) والذي يمشي على رجلين فيه العالِم وهو الإنسان وفيه غير العالِم وهو الطائر، هنا استعملت (مَن) لغير العالم، والذي سوّغ استعمالها لغير العالم هو اجتماع العالِم مع غير العالِم في عموم فُصل بـ(من).

فالعموم في قول (كل دابة)، وكل من ألفاظ العموم، وهذا العموم فُصل بـ(مَن) في قوله (مَن يمشي على بطنه) وقوله (مَن يمشي على رجلين) فالذي يمشي على بطنه حتماً غير عالِم، أما الذي يمشي على رجلين فمنه الإنسان وهو عالِم وغير العالِم وهو الطائر.

الشاهد: هنا أننا استعملنا (مَن) لغير العالِم لأن العالِم اجتمع مع غير العالِم في عموم فُصل بـ(مَن)

إذاً (مَن) **الأصل أنها تُستعمل للعالِم**، كقول : **فاز مَن اجتهد، أكرمت مَن حضر**، وهكذا، **وقد تستعمل لغير العالم في ثلاث مسائل فقط.**

٢- ما: أيضاً (ما) **تستعمل لعدة استعمالات تكون نافية**: نحو: **ما ذهب محمد**.....

وشرطية: نحو: **ما تنفق من خير تجده عند الله**، واستفهامية: نحو: **ما تاريخ اليوم؟ ما هذا الذي بيدك؟**

(ما) الموصولة: السياق أيضاً يدل عليها ويصح أن يقدر مكانها الذي.

مثال: تقول: **أكلت ما اشتريت**، وقد تقول: **أكلت الذي اشتريت.**

وأعجبني ما عندك، أي **أعجبني الذي عندك.**

فهنا (ما) **اسم موصول وهو مشترك يستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث**

فإذا قلت: أعجبني ما عندك، فقد يكون الذي عندي مفردا أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث.

(ما) الأصل فيها عكس (مَن) **الأصل فيها أنها تستعمل لغير العالِم**

ولها أربع استعمالات:

١: تستعمل لغير العاقل وحده: **"وهو الأصل فيها والغالب"**.

مثال: **أعجبني ما اشتريت**، يعني **الذي اشتريت**، ونحو: **قرأت ما كتبت**، يعني **الذي كتبت**، فهنا تلحظون أن (ما) **استعملت لغير العاقل** لأن الذي تشتريه غير عاقل والذي تكتبه غير عاقل.

ويقول تعالى (**ما عندكم ينفد**) يعني **الذي عندكم ينفد**، والأشياء التي عندكم مثل المال.

إعراب ما في المثال الأول: **أعجب**: فعل، **الياء**: مفعول به، ما: في محل رفع فاعل.

وما في المثال الثاني: في محل نصب مفعول به، **كتبت**: فعل، والتاء: فاعل. وما: مبنية على السكون في محل نصب مفعول به.

في الآية: ما: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ينفد: خبر.

٢: أن تستعمل لغير العاقل مع العاقل: يعني إذا كنت تتحدث في موضوع واجتمع في كلامك العاقل وغير العاقل فكما قلنا من قبل **إذا غلبت العاقل فتستعمل (مَن)، وإذا غلبت غير العاقل لحكمة فتستعمل (ما).**

مثال: يقول الله تعالى {سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} هنا (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ) يجتمع في السماوات العاقل وغير العاقل، لكنه هنا قال (ما) فغلب غير العاقل، وكذلك قال (وَمَا فِي الْأَرْضِ) ويجتمع في الأرض العاقل وغير العاقل، لكنه غلب غير العاقل فاستعمل له (ما).

نقول (ما) استعملت لغير العاقل مع العاقل لأن في السماوات والأرض العقلاء وغيرهم.

٣:أن تستعمل (ما) لصفات من يعقل ذكر ذلك بعض العلماء ومنهم ابن هشام.

مثال: قال تعالى {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} هنا (ما) قال استعملت لصفات من يعقل، لأن التقدير والله أعلم فانكحوا الطيب من النساء، فهنا الطيب صفة لشيء يعقل وهن النساء، إذاً نقول (**أنكحوا الطيب**) والطيب من صفات من يعقل وهن النساء.

٤: أن تستعمل (ما) للمبهم أمره: يعني أنت إذا رأيت شبحاً من بعيد ولم تعلم ما هو هل هو إنسان أم حيوان، فإنك تستعمل (ما).

مثال: قولك إذا **رأيت شيئا: انظر إلى ما ظهر**، هنا استعملت (ما) لأن الذي ظهر لك لم يتبين، فأنت لا تعرف أهو عاقل أم غير عاقل، فماذا تفعل؟ تستعمل له ما.

إذن (ما): اسم موصول مشترك، الأصل فيه أن يستعمل لأربع استعمالات:

١. لغير العاقل وهو الغالب والأصل
٢. تستعمل للعاقل مع غير العاقل
٣. تستعمل لصفات من يعقل
٤. تستعمل للمبهم أمره

٣- أيّ:

(أيّ) بتشديد الياء، الكلام فيها طويل، ولكن نذكر بإذن الله تعالى أهم ما قاله العلماء فيها.

أولاً: تستعمل للعاقل وغير العاقل بلا فرق.

ثانياً: أيّ تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث، هذا هو المشهور فيها.

ثالثاً: أنها قد تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، ولكن هذه اللغة غير مشهورة.

مثال على اللغة المشهورة: **يعجبني أيٌّ هو مجتهد**، فهنا استعملت للمفرد المذكر.

وأكرمت أياً هم مجتهدون، هنا استعملت (أيّ) للجمع المذكر.

وأثنيت على أيٍ هن مجتهدات، فهنا (أيّ) استعملت للجمع المؤنث، وهكذا.

وهذا هو المشهور فيها، لفظ واحد جاء للمفرد المذكر، والجمع المذكر، والجمع المؤنث، وكذلك تأتي للمفرد المؤنث بهذا اللفظ، وهذا هو المشهور فيها.

قال وقد (تؤنث، وتثنى، وتجمع، وتذكر) في خلاف المشهور.

فيقال (أية للمفرد المؤنث، وأي للمفرد المذكر، وأيان للمثنى المذكر، وأيتان للمثنى المؤنث، وأيون للجمع المذكر، وأيات للجمع المؤنث) **وهذا هو على خلاف المشهور.**

☒ **الخلاف بين العلماء في إعراب "أيّ"**

"أيّ" للعلماء فيها قولان:

- **القول الأول: أنها معربه دائمًا**، أي أنها تظهر عليها علامات الإعراب كاملة على آخرها دائماً، كما تلحظون فيما سبق، **فترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة**، وهذا قول الجمهور.

أمثلة: تقول: **يعجبني أيُّهم مجتهد، الإعراب: يعجب**: فعل، والياء: مفعول به، وأيُّ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أكرمت أيَّهم مجتهد، الإعراب: أكرم: فعل، التاء: فاعل، أيَّ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أثنيتُ على أيِّهم هو مجتهد، الإعراب: أثني: فعل، التاء: فاعل، على: حرف جر، أيِّ: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

- **القول الثاني: أنها معربة، إلا في حالة واحدة وهي إذا أضيفت وحذف صدر الصلة**

يرى العلماء ومنهم سيبويه أنها معربة، لكن يجوز أن تبنى على الضم في حالة واحدة، يعني أنه تلزم البناء على الضم في جميع الحالات الرفع والنصب والكسر في حالة واحدة من صورها التي تأتي وهي **(إذا كانت مضافة وذكر المضاف إليه وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً)**

نوضح بالمثال: قال تعالى {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} هنا لاحظوا (أيّ) هنا مضافة، والمضاف إليه مذكور (أيّ) مضاف والهاء مضاف إليه وهو مذكور، يعني مصرح بذكره، وهذا الأمر الأول.

قال وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، **أين صلتها؟** صلتها: **هو أشد**، لكن صدر الصلة وهو الضمير (هو) محذوف، فهنا لما جاءت (أيّ) مضافة وصدر الصلة وهو الضمير (هو) محذوف **جاز أن تُبنى على الضم** كما في الآية السابقة.

الحلقة (٧)

تحدثنا بالمحاضرة السابقة عن الموصولات الاسمية المشتركة وعرفنا أنها ستة موصولات ولتسهيل حفظ هذه الستة:

اثنان منها يبدءان بحرف الهمزة وهما "أي وأل"

واثنان منها يبدءان بحرف الميم وهما "من وما"

واثنان منها يبدءان بحرف الذال وهما "ذا وذو"

هذه ستة موصولات اسمية مشتركة، وتحدثنا عن: من وعرفنا أنها بالأصل تأتي للعاقل وقد تأتي لغير العاقل في ثلاث مسائل، ثم تحدثنا عن: ما والأصل فيها أنها تستعمل لغير العاقل، ثم بدأنا بالموصول الثالث: أي وتكلمنا عن أي وقلنا أنها تستعمل للعاقل وغير العاقل، ووقفنا عند إعرابها والخلاف في إعرابها وقلنا أن للنحويين في إعرابها قولين:

- القول الأول: الجمهور أنها معربة دائما بالحركات الظاهرة على آخرها، فتقول: **يعجبني أيُّهم مجتهد وأكرمتُ أيَّهم مجتهد وأثنيتُ على أيِّهم مجتهد** –بالجر- فتظهر الحركات على آخرها اهذا هو القول الأول
- القول الثاني: أنها معربة لكن في صورة واحدة يجوز أن تبنى على الضم، ويجوز أن تعرب أيضا في هذه الصورة فقط، وهذه الصورة لعلنا نعرفها الآن.

على قول الجمهور تقول **يعجبني أيُّهم**

يعجب: فعل والياء: مفعول به وأيُّ فاعل وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

وتقول "**أكرمتُ أيَّهم**" فأيَّ: هنا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وتقول "**أثنيتُ على أيِّهم**" على حرف جر وأيِّ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف والهاء مضاف إليه، هذا هو القول الأول وهو أنها معربة دائماً في جميع صورها، لأن أي **الموصولة تأتي في الكلام على صور متعددة منها:**

- أن يذكر المضاف إليه وأن يذكر صدر الصلة تقول **يعجبني أيهم هو مجتهد.**

- الصورة الثانية أن يذكر المضاف إليه ويحذف صدر الصلة فتقول **يعجبني أيهم مجتهد،** فذكر المضاف إليه وحذف صدر الصلة

- الصورة الثالثة أن يحذف المضاف إليه وتحذف صدر الصلة فتقول **يعجبني أيٌّ مجتهد،** فيحذف المضاف إليه وصدر الصلة.

القول الثاني :كما تلحظون أنها معربة ويجوز بناؤها على الضم في حالة واحدة يعني ولك أن تبنيها على الضم جوازاً، أو أن تجعلها معربة أيضاً، إذا جاءت على هذه الصورة المعينة التي نذكرها فيجوز إعرابها أو بناؤها على الضم.

← **ما هذه الصورة؟**

إذا كانت "أي" مضافة، وذكر المضاف إليه، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً.

مثال ذلك: قوله تعالى{ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} فتلحظون هنا أي مضافة، وذكر المضاف إليه وهو الهاء، ولكن صدر الصلة محذوف لأن التقدير **أيُّهم هو أشد،** فصلة الموصول أي: جملة **هو أشد،** لكن صدر هذه الجملة حذف، ففي هذه الصورة فقط يجوز أن تبنى على الضم دائماً فتقول: **يعجبني أيُّهم أشد وأكرمت أيُّهم أحسن، ومررت بأيُّهم أفضل** هكذا بالبناء على الضم في جميع الحالات، هذا على القول الثاني.

نقول هنا جاءت أي مبنية على الضم لأنها مضافة والهاء مضاف إليه وصدر الصلة ضمير محذوف والتقدير **أيُّهم هو أشد.**

ونحو **:يحب الناس أيُّهم صادقٌ** فهنا أي مضافة وحذف صدر الصلة والتقدير **أيُّهم هو صادق** فإذا أردنا أن نعرب أي.

أي: مبني على الضم في محل نصب مفعول به لأن يحب فعل والناس فاعل وأي مفعول به مبني على الضم في محل نصب.
ويجوز لك أيضا أن تعرب فتقول يحب الناس أَيَّهم ويجوز أن تبني على الضم.
أيضا ورد في الآية الكريمة {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} أَيُّهم بالإعراب لأنها مفعول به ننزع فعل والمفعول به أي، فجاءت على القراءة المشهورة بالبناء على الضم أيُّ على القول الثاني، وجاءت بقراءة أخرى أيَّهم على القول الأول رأي الجمهور، والراجح القول الثاني عندي وعند كثير من العلماء والسبب ورود الشواهد على ذلك ومنها الآية الكريمة لتقطع بهذا الخلاف {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} فهنا بنيت على الضم ولو أعربت لقال أَيَّهم.

٤- أل

وتعرفون أن المشهور أنها حرف تعريف، تقول: الكتاب الرجل القلم، وهكذا، فهي حرف تعريف لكنها قد تأتي اسما موصولا، ولأنها تأتي اسما موصولا قليلا اختلف فيها العلماء.
فالمازني يرى أنها حرف موصول وليست اسما موصولا، وأبو الحسن الأخفش يرى أنها حرف تعريف فيما يأتي من الشواهد والأمثلة نقول ليست اسما موصولا وإنما حرف تعريف، لذلك -لأن وقوعها موصولة قليل- اختلف فيها العلماء، لكن الجمهور من العلماء يرون أنها تأتي اسما موصولا، **لكن ما تكون اسما موصولا إلا بشرط وضابط وهو إذا دخلت على صفة صريحة، قال وتستعمل للعاقل ولغير العاقل موصولة مشتركة.**
قال وتكون أل موصولة إذا دخلت على صفة صريحة، المراد بالصفة الصريحة **اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة**، مثل قائم وكاتب **اسم الفاعل**، ومثل مكرِم اسم فاعل، ومثل مضروب ومرحوم ومكتوم ومكرَم هذا **اسم المفعول**، وصيغ المبالغة مثل كتَّاب، فهَّام ومفعال مثل منْحار وفعول مثل شكور وهكذا من **الصيغ**، فهذه تسمى صفة صريحة، وقولنا الصريحة معناها أن هذه الصفة هي -اسم الفاعل واسم المفعول الصفة المشبهة- صريحة في الوصفية، يعني لم تستعمل اسما، لم تكن في الأصل صفة ثم غلب على استعمالها الاسمية، مثل راكب في الأصل أنها صفة لأنها على وزن اسم فاعل، لكن العرب الآن إذا قالوا راكب لا يريدون الصفة وإنما يريدون الذات، وكذلك صاحب فالأصل أنها صفة ولكنها ليست صفة صريحة لماذا؟ لأنها انتقلت من الوصفية إلى الاسمية إذا قالوا صاحب يريدون الصاحب الذي يصحبك بالسفر وكذا.
ومثل أبطح وأجرأ فأبطح صفة صريحة لأنها اسم تفضيل ولكنها أصبحت اسماً على المكان الواسع، لذلك لابد أن تكون الصفة صريحة مثل ضارب ومكرم ومضروب ومنحار وكتّاب وهكذا
الصفة الصريحة ما هي؟ وهي اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة.
مثال دخول أل **الاسمية الموصولة على اسم الفاعل** مثل قوله تعالى{ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ }
المصدقين والمصدقات هنا دخلت عليها أل الموصولة والتقدير يعني **الذين تصدقوا واللاتي تصدقن** تلحظون أن أل اسم موصول بمعنى الذين، وأل اسم موصول بمعنى اللاتي يعني واللاتي تصدقن، فهنا تلحظون أن أل اسم موصول مشترك فجاء لجمع الذكور وجاء لجمع الإناث.
ونحو: **أفلح الذاكر لربه** فهنا أل في الذاكر اسم موصول مشترك، والدليل على ذلك أنه يصح أن تقدر محلها الذي فتقول **أفلح الذي يذكر ربه**، فهنا أل موصولة.
نلحظ أمرا آخر وهو أن أل موصول وهو اسم والمفترض أن يكون الإعراب عليه، لكن أل لما كانت تشبه الحرف باللفظ أصبح الإعراب لا يظهر عليها، لا يمكن أن يظهر عليها لأنها تشبه الحرف لذلك ينتقل الإعراب منها إلى ما بعدها، إلى

صلتها، تلحظون **أفلح الذاكرُ** فالحقيقة الفاعل الموصول أل لكن انتقل الإعراب منه إلى صلته وهو الصفة الصريحة الذاكر، إذن الموصول المشترك الرابع أل وتستعمل للعاقل ولغيره.

مثال: **دخولها على اسم المفعول**: **جاء المسموع كلامه** فهنا دخلت أل الموصولة على اسم مفعول **مسموع** مفعول، يعني **جاء الذي يُسمع كلامه**.

ومنه قوله تعالى { وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ } يعني الذي رفع { وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ } يعني **الذي سُجر**، فـ**أل** في المرفوع والمسجور أل موصولة بمعنى الذي، تقول أل في المرفوع والمسجور اسم موصول لأنها دخلت على اسم مفعول، واسم مفعول صفة صريحة.

لكن ننتبه إلى نقطه أخرى في الآية {**والسقف**} **السقف** أل في **السقف** و أل في **البحر**.

هل نقول أل موصولة علامة أل الموصولة يصح أن نقدر محلها **الذي**؟ هل يصح أن نقول **الذي** سقف والذي بحر؟ ما يصح إذن أل هنا في السقف والبحر أل حرف تعريف، لأن الذي دخلت عليه ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صيغ مبالغة يعني ليس صفة صريحة، لذلك هذا الفرق بين أل الموصولة وبين أل التي هي حرف تعريف.

مثال دخولها على صيغ المبالغة:

فاز السباقُ إلى الخيرات يعني **الذي يسابق إلى الخيرات** فهنا أل موصولة بمعنى **الذي**، وتستطيع أن تقول **فاز السباقون** فتكون أل بمعنى **الذين** يعني **الذين يسبقون**.

وتستطيع تقول **فازت السباقات** يعني **اللاتي سبقن**، فإذا قلت **السباقات** تكون أل بمعنى **اللاتي**، و إذا قلت **فازت السباقة** تكون أل بمعنى **التي** أي **فازت التي سبقت**.

فهذا دليل على أن أل اسم موصول مشترك بلفظ واحد يصلح للمفرد والمثنى والجمع بنوعيه.

٥- ذو

درسنا أن ذو من الأسماء الستة، لكن قد تكون اسما موصولا **وهذا ما يكون إلا في لغة واحدة من لغات العرب** وهي لغة طيء هم الذين يستعملون ذو اسما موصول، وهي تستعمل للعاقل ولغير العاقل.

فما علامة كونها موصولة أو كيف نعرف فقد تأتي ذو وتكون من الأسماء الستة أو تكون اسم موصول فما العلامة التي تبين ذلك؟

العلامة أنك تضع مكانها الذي، فإن صح أن تضع مكانها الذي أو التي أو اللذان أو اللتان فهي موصولة، وإذا لم يصح ذلك فهي من الأسماء الستة بمعنى صاحب، ولذلك إذا جاءك ذو ضع مكانها صاحب فإن صح المعنى فهي ليست موصولة وإنما من الأسماء الستة، وإن لم يصح مكانها صاحب ضع مكانها الذي أو إحدى أخوتها فإن صحت فهي اسم موصول، والأمثلة والشواهد نوضحها.

والمشهور في إعرابها أنها مبنية على السكون وتكون ملازمة للواو عند طيء تقول :"أعجبني ذو أكرمت" و"أكرمت ذو اجتهد" و"مررت بذو اجتهد" فتلحظون أنها مبنية على السكون على الواو وتلزم على الواو، هذا هو المشهور.

الأمثلة نحو: جاء ذو أكرمت وشاهدت ذو أكرمت وسلمت على ذو أكرمت فتلحظون ذو التي تحتها خط لزمت الواو، فتقول مبنية على السكون وتلزم الواو، وتلحظون أنها بمعنى الذي، لو وضعنا مكانها الذي تقول جاء الذي أكرمت وشاهدت الذي أكرمت وسلمت على الذي أكرمت فهذا دليل على أنها موصولة.

لكن لو وضعنا مكانها صاحب هل يصح؟ تقول جاء صاحب أكرمت ما يصلح شاهدت صاحب أكرمت ما يصلح، إذن هنا ذو اسم موصول بمعنى الذي.

والمشهور فيها أنها مبنية على السكون وهي تلزم الواو في جميع الحالات: حالة الرفع والنصب والجر.

وهي في المثال الأول فاعل مبني على السكون، والمثال الثاني مفعول به في محل نصب مبني على السكون، وفي المثال الثالث مبني على السكون في محل جر هذا هو المشهور.

قال وقد تعرب بإعراب الأسماء الخمسة -ذو الطائية الموصولة- فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

فننظر للأمثلة السابقة هذه، على اللغة الضعيفة أيضا لغة طي بعضهم يجعلونها معربة فئة قليلة منهم يجعلونها معربة إعراب الأسماء الستة أو الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء فنقول:

جاء ذو أكرمت، وشاهدت ذا أكرمت، و سلمت على ذي أكرمت.

ومن مجيء ذو معربة كإعراب الأسماء الستة قول الشاعر:

فحسبي من ذي عندهم ما كفاني، فهنا ذي موصولة بمعنى الذي لو وضعت مكانها الذي ماذا تقول:

فحسبي من الذي عندهم ما كفاني، ذي اسم موصول، هنا الشاعر أعربها إعراب الأسماء الستة فمن حرف جر وذي اسم مجرور وعلامة جره الياء، نقول جاءت ذو موصولة وقد أعربها الشاعر فهي مجرورة وعلامة جرها الياء، ولو بناها لقال فحسبي من ذو، وقد روي البيت أيضا بذو يعني في البيت روايتان حسبي من ذي وحسبي من ذو.

فمن ذي على الإعراب، ومن ذو على البناء، قال وروي البيت بذو على أنها مبينة وهو الغالب، يعني الرواية المشهور أنها "من ذو" مبنية على السكون.

المشهور في ذو أيضا إفرادها وتذكيرها يعني تأتي مفردة في جميع الحالات مع المفرد والمثنى والجمع، وتأتي أيضا مذكرة ذو بهذا اللفظ مع المؤنث والمذكر تأتي بهذه الصورة، فهي تأتي بلفظ ذو مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولهذا قيل أنها اسم موصول مشترك، لأنها بلفظ واحد لجميع الأنواع.

نحو: جاء ذو أكرمت وجاءت ذو أكرمتها وجاء ذو أكرمتهم وجاء ذو أكرمتهما وجاءت ذو أكرمتهن فنلحظ هنا أن ذو لزمت صورة واحدة وهي الإفراد والتذكير مع الجميع.

فهنا **جاءت ذو أكرمت** جاءت مفردة مذكرة مع أن المقصود المفرد المؤنث.

وذو جاء مفردا مذكرا مع أن المقصود الجمع المذكر وجاء ذو أكرمتهم.

هذا هو المشهور فيها، ومن المشهور قول الشاعر

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

الشاهد: في قوله : وبئري ذو حفرت وذو طويت فهنا جاءت ذو في الإفراد والتذكير مع أن المقصود هنا المفرد المؤنث لأن البئر مؤنث، يعني وبئري التي حفرت والتي طويت، نقول الشاعر هنا أتى بذو على المشهور وهو إلزامها الإفراد والتذكير، ولو طابق لقال ذات حفرت وذات طويت لأن البئر مؤنثة.

إذاً المشهور في ذو تلزم الإفراد والتذكير بهذا اللفظ ذو.

ومن غير المشهور في ذو أن تؤنث فيقال: ذات، وتثنى فيقال: ذوا، وتجمع جمع مؤنث فيقال: ذوات، وتجمع جمع مذكر فيقال: ذوو هذا غير المشهور ومن استعمالها على غير المشهور والغالب قولهم: والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله به.

فتلحظون هنا أن الكرامة مؤنث وقد أنث ذو فقال ذات.

ولو جاء على الأصل والمشهور لقال والكرامة ذو، لكن هنا أنَّث ذو استعملت هنا مؤنثة.

ومن ذلك قول الشاعر:

جمعتها من أينق موارقِ ذوات ينهضن بغير سائق

يتكلم عن نوقه ويمدحها ويثني عليها، أينق: جمع ناقة، موارق يعني سريعة، ذوات ينهضن بغير سائق هنا جمع ذو على ذوات على غير المشهور.

ولو جاء بالمشهور لقال موارق ذو ينهضن، ولكن جمع الشاعر ذو جمع مؤنث سالم فقال ذوات على غير الغالب.

الحلقة (٨)

تحدثنا بالحلقة الماضية عن الموصولات المشتركة وكان حديثنا تحديدا عن ذو وأل، ذو الموصولة وأل.

وفي هذه الحلقة نتكلم عن الموصول الأخير من الموصولات المشتركة وهو ذا

تستعمل ذا اسما موصولا مشتركا، والمشهور في ذا كما أخذنا بهذا الفصل أن ذا اسم إشارة فتقول: ذا قلم، ذا كتاب، ذا رجل، هذا المشهور في ذا، لكن قد تأتي ذا اسما موصولا، لكن ورودها اسما موصولا قليل، ولا يتحقق ذلك **إلا بتوفر ثلاثة شروط** نذكرها إجمالا.

تكون ذا اسماً موصولاً بتحقق ثلاثة شروط:

الأول: **أن لا تكون للإشارة** يعني ألا يراد بها الإشارة، فإن أريد بها الإشارة فهي اسم إشارة.

الثاني: **أن لا تكون ملغاة** وسنوضح كيف تكون ملغاة.

الثالث: **أن تسبق ذا بما أو من الاستفهامية**.

دائما إذا أشكل علينا الاسم بين الموصول وغيره نضع مكانه الذي، فإذا صح أن يحل محل ذا الذي فهي اسم موصول، كما قلنا في ذو الموصولة، إذا وضعت مكانها التي أو الذي فإن صح المعنى فهي موصولة، وكذلك أل إذا وضعت مكانها الذي وصح المعنى فهي موصولة، كذلك ذا هنا إذا أشكل عليك هل هو اسم إشارة أو اسم موصول؟ فهناك شيء يساعدك وهو أن تضع مكانها الذي فإن صح المعنى فهي اسم موصول، الأمر الآخر أن ذا اسم موصول لابد تسبق بما أو من الاستفهامية، فإذا لم تسبق بما أو من فهي اسم إشارة طبعاً على قول جمهور النحويين.

نبدأ بالشروط نقول ذا **تستعمل للعاقل وغيره**، فقد يراد بها العاقل وقد يراد بها غير العاقل، قال: ويشترط أن تكون موصولة ثلاثة شروط:

الأول: **أن لا تكون للإشارة وما علامة التي للإشارة؟** وعلامة كونها اسم إشارة **أن يقع بعدها اسم مفرد**، فتقول ذا قلم، ذا كتاب، فذا هنا اسم إشارة حتما قطعا لأنه وقع بعدها اسم مفرد نحو قلم وكتاب، ونحو من ذا الذاهب لو تأملنا نجد أن ذا هنا اسم إشارة، لأنه وقع بعدها مفرد وهو الذاهب

الثاني: **أن تسبق ذا بما أو من الاستفهامية** وهو شرط مهم على رأي البصريين، أما الكوفيون لا يرون هذا الشرط، فيمكن أن تأتي موصولة من دون أن تسبق بما أو من الاستفهاميتين.

مثال أن تسبق بما أو من: ماذا صنعت؟ و من ذا حضر؟ أي ما الذي صنعت؟ ومن الذي حضر؟ تلحظون هنا ماذا صنعت ذا هنا موصولة بمعنى الذي، وقد توافر فيها الشرطان السابقان، الأول أنها ليست للإشارة، الثاني سبقت بما الاستفهامية، ولذلك

لو وضعت مكانها الذي لصحّ المعنى: ما الذي سمعت، وهنا من ذا حضر لو وضعنا مكان ذا الذي لصح المعنى يعني من الذي حضر، وذا في المثالين اسم موصول مشترك بمعنى الذي، وسبقت في المثال الأول بما الاستفهامية والثاني بمن الاستفهامية...

ومن سبقها بما الاستفهامية قول الشاعر:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ***أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

هنا في قوله ماذا يحاول يعني ما الذي يحاول، فذا اسم موصول بمعنى الذي، وسبقت بما الاستفهامية، ولم يقع بعدها مفرد، هنا وقع بعدها جملة: يحاول فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، لو وقع بعدها اسم مفرد فهي للإشارة، نقول فذا في البيت موصولة بمعنى الذي لتوافر الشروط الثلاثة فيها.

الثاني: أن لا تكون ملغاة، كيف تكون ذا ملغاة؟ نقول ومعنى كون ذا ملغاة أن تكون من ذا وماذا كلها اسم استفهام وليس من وحدها اسم استفهام أو ما وحدها اسم استفهام، يعني إذا قدر المتكلم أن ماذا كلها اسم استفهام فإن ذا تكون ملغاة هنا أو قدر المتكلم أن من ذا كلها اسم استفهام فتكون ذا ملغاة، لأن أداة الاستفهام كلها من ذا، لكن إذا جعل اسم الاستفهام هو من فقط أو ما فقط فهنا ذا ليست ملغاة، إذن تكون ملغاة إذا قدر المتكلم أن أداة الاستفهام كلها من ذا أو ما ذا أما إذا قدر أن اسم الاستفهام فقط ما أو من فإن ذا ليست ملغاة وإنما هي اسم موصول بمعنى الذي.

خلاصة ذا أنها اسم موصول مشترك يستخدم للعاقل ولغير العاقل، ولا تكون موصولة إلا بثلاثة شروط: -أن لا تكون للإشارة، وعلامة كونها للإشارة أن يقع بعدها اسم مفرد.

-أن تسبق بـ ما أو بـ من الاستفهاميتين. -وأن لا تكون ملغاة.

كيف تعرب الأسماء الموصولة المشتركة؟ خلاصة إعرابها يمكن أن نقسمها ثلاثة أقسام:

الأول: وهو الغالب أنها مبنية في محل رفع أو نصب.

ننتقل إلى **أي**، وهي بعكس الأسماء الموصولة، فهي تعرب بالحركات، وتبنى بحالة واحدة إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فتبنى على الضم، يجوز بناؤها على الضم.

الثاني: اللتان واللذان فالقول المشهور **أنهما مبنيان**، وفي قول آخر للنحويين **أنهما يعربان إعراب المثنى.**

أيضا تكلمنا عن ذو الطائية والمشهور **أنها مبنية على السكون**، وهناك لغة قليلة **أنها تعرب إعراب الأسماء الستة**، هذه ▣

خلاصة إعراب الأسماء الموصولة.

إذاً اتضح أن الأسماء الموصولة ماعدا أي مبنية، وتكون في محل رفع أو نصب أو جر بحسب موقعها من الإعراب، أما أي فهي معربة بالحركات الظاهرة على آخرها ويجوز في حالة واحدة بناؤها على الضم بحالة واحدة كما تقدم.

وقد اختلف النحويين في (اللذان واللتان) فجمهور النحويين يرون أنهما مبنيان على الألف في حالة الرفع وعلى الياء في حالتي النصب والجر، وذهب البعض إلى أنهما يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء، ذو المشهور أنها مبنية على السكون، وقد تعرب إعراب الأسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

صلة الموصول وهي نقطة مهمة جدا:

تعرفون أن الاسم الموصول ما سمي موصولا إلا لأنه محتاج حاجة ماسة إلى صلة بعده فلذلك سمي موصولا، فلا بد أن يكون موصولا، لأنه لولا هذه الصلة لما اتضح المراد بالاسم الموصول.

وهذه الصلة ثلاثة أنواع:

الأول: الصفة الصريحة وهي خاصة بـ أل فقط مثل: جاء الكاتب وفاز الذاكر لربه.

الثاني: الجملة، جملة اسمية أو فعلية.

الثالث: شبه الجملة، ويقصد بها الظرف أو الجار والمجرور، مثال: جاء الذي في البيت أو أكرمت الذي عندك.

* نقول يحتاج الاسم الموصول إلى صلة بعده توضح معنا وتزيل إبهامه وهذه الصلة ثلاثة أنواع:

الأول: الصفة الصريحة أو الوصف الصريح وهذا خاص بالموصول أل فقط.

والمقصود بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة كما تقدم، مثل: الكاتب والمكتوب والكتّاب،

نحو: فاز المشارك في أعمال البر، فالمشارك هنا أل هذه اسم موصول مشترك صلتها صفة صريحة وهي اسم الفاعل مشارك من الفعل شارك فهو مشارك.

ونحو يحب الطلاب الدرس المفهوم فـ "أل" هنا موصولة وصلتها صفة صريحة وهو قوله مفهوم اسم مفعول فهم الدرس فهو مفهوم، هذا إذاً النوع الأول.

الثاني: الجملة، اسمية أو فعلية تصلح هذه الصلة لجميع الموصولات غير أل، فكل الموصولات السابقة يصلح أن يكون صلتها جملة إلا أل، لأن أل لا بد أن يكون صلتها صفة صريحة، فنقول الجملة والجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية.

مثال الجملة الاسمية: جاء الذي أبوه مسافر، فهنا صلة الموصول أبوه مسافر، وسميت هنا جملة اسمية لأنها مبدوءة باسم أبو مبتدأ، ومسافر خبر، إذا أردنا نعرب صلة الموصول إذا كانت جملة أو شبه جملة فنقول: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

فأبو مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه وهو العائد، ومسافر خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

ومثال الجملة الفعلية جاء الذي سافر أبوه، فسافر أبوه جملة فعلية لأنها مبدوءة بفعل سافر تسمى جملة فعلية، والجملة الفعلية إما أن تكون مكونة من فعل وفاعل أو من فعل ونائب فاعل، فهنا سافر فعل وأبوه فاعل، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وعند الإعراب نقول: سافر فعل، وأبوه فاعل، والهاء مضاف إليه وهو العائد على الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والجملة إذا وقعت صلة يشترط لها شرطين أو ثلاثة، بعضهم يرى أنها شرطان وبعضهم يرى أنها ثلاثة شروط.

يشترط في الجملة الواقعة صلة شرطان:

-أن تكون خبرية معهودة ما معنى كون الجملة خبرية؟ علماء اللغة يقسمون الكلام قسمين خبر وإنشاء.

فالخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته، والإنشاء هو الذي لا يحتمل الصدق ولا الكذب، ولذلك إذا قلت جاء محمد ننظر هل هو يحتمل الصدق أو الكذب فإذا كان يحتمل الصدق والكذب فهو خبر، نقول جاء محمد فهنا يحتمل الصدق ويحتمل الكذب، لأنه قد يكون جاء وقد يكون لم يأتِ، فإذاً جاء محمد جملة خبرية فإذن هذه الجملة يصح أن تقع صلة الموصول.

لكن لو قلت أكرم محمداً هل هذه خبرية أو إنشائية؟ هل هي تحتمل الصدق والكذب؟ إذا قلت أكرم محمداً هنا ما تحتمل الصدق ولا الكذب لأن هذه لا تتحدث عن خبر وقع أو خبر سيقع، هذه فيها إنشاء طلب، إحداث شيء من الأشياء، فلا

يمكن أن تقول مثلا إذا قال أحد أكرم محمد تقول له تكذب أو أنت صادق لا يمكن، الكلام إما أن يكون خبراً وإما أن يكون إنشاء، فالخبر **هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته** وقال العلماء **لذاته** حتى يخرجوا كلام الله سبحانه وتعالى وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن كلام الله لا يحتمل الكذب هو صدق فلذلك قالوا لذاته يعني بغض النظر عن قائله، فإذا قلنا مثلا جاء نصر الله والفتح قالوا أن هذا بغض النظر عن كونه قرآن الجملة هذه تحتمل الصدق أو الكذب دون النظر إلى أنها قرآن يعني كلام الله سبحانه وتعالى.

إذاً الجملة الواقعة صلة يشترط فيها شرطان:

o**الشرط الأول**: **أن تكون خبرية** وهذه الخبرية يجب أن تكون **معهودة،** ومعنى كونها **معهودة** يعني المخاطب عنده سابق عهد بها، فإذا قلت لشخص جاء الذي زارنا أمس، فهذا الشخص إذا كان يعرف الذي زارك أمس، إذا عنده عهد سابق في ذهنه هذا الأمر فإنه سيعرف المقصود فيقول ما شاء الله كيف حاله طيب، من هذه الأمور، لكن لو جئت لشخص آخر وقلت : جاء الذي زارنا بالأمس وهو ما يعرف من الذي زارك بالأمس ولم يلتقِ به فإنه سيقول من الذي زارك بالأمس؟ فهذه جملة خبرية صحيح لكنها غير معهودة عند المخاطب، فإذا لم تكن معهودة عند المخاطب لا تفيد، ولا يستطيع المخاطب أن يتضح عنده إبهام الاسم الموصول منها، إذاً نقول والخبرية هي ما تحتمل الصدق والكذب لذاتها، لماذا؟

يعني لماذا يجب أن تكون الجملة خبرية؟ قال ليكون مضمونها معلوم عند المخاطب قبل الكلام، نحو: جاء الذي زارنا بالأمس فهنا الآن مضمون زارنا بالأمس المضمون معروف عند المخاطب، لذلك فهم المقصود من الذي، وهي أيضا معهودة لأن المخاطب يعرف الذي زارك بالأمس لأنه كان موجودا أو إلخ من الأمور التي جعلته يعرف المقصود من الذي زارك بالأمس.

قال فإن كانت إنشائية وهي التي لا تحتمل الصدق والكذب لم يصح وقوعها صلة، لماذا؟ نحو جاء الذي أكرِمْه هذا الكلام غير صحيح، لأن الجملة الواقعة صلة ليست خبرية، لماذا لا يجوز؟ لأن الإنشائية لا يقع مضمونها إلا بعد ذكرها، فهي **غير معهودة** هي غير معروفة عند المخاطب فلا يستفيد منها فائدة،

قال: لأن الإنشاء لا يقع ظهورها إلا بعد ذكرها فلا تكون معروفة عند المخاطب فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة، لأن المقصود من الصلة إيضاح الاسم الموصول وإذا كانت الصلة غير واضحة فإنها لن توضح الموصول.

الشرط الثاني: **أن تشتمل الجملة على ضمير يرجع إلى الاسم الموصول وهو المسمى بالعائد**، يعني لا بد الجملة هذه الواقعة صلة أن تشتمل على ضمير، هذا الضمير يعود على الاسم الموصول، ويسمى العائد لأنه يعود على الاسم الموصول.

مثاله: جاء الذي زارنا بالأمس هنا صلة الموصول زارنا بالأمس وقد اشتملت على عائد وهو الضمير المستتر يعني زارنا **هو** بالأمس.

ونقول مثلا: جاء الذي سافر أبوه فهنا في سافر أبوه صلة الموصول جملة وقعت صلة، وقد اشتملت على عائد وهو الضمير **الهاء** في أبوه.

هذا العائد يشترط لابد له من شرط: وهو أن يكون مطابقا للاسم الموصول، فإذا كان الاسم الموصول مفردا مذكرا يجب أن يكون العائد مفردا مذكرا، وإذا كان الاسم الموصول مفردا مؤنثا فيجب أن يكون العائد مفردا مؤنثا وهكذا.

كما نلحظ الآن في **الأمثلة** يقول:

قاعدة: يشترط في العائد الواقع في صلة الموصول أن يكون مطابقاً للاسم الموصول في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه

نحو: جاء الذي فاز، العائد ضمير مستتر تقديره هو جاء الذي فاز هو.

ونحو: جاءت التي فازت، العائد ضمير مستتر تقديره هي : جاءت التي فازت هي، تلحظون هي موافقة للتي، التي للمفرد المؤنثة وهي للمفردة المؤنثة.

وتقول :جاء اللذان فازا فالعائد هنا ألف الاثنين واللذان للمثنى المذكر وألف الاثنين للمثنى المذكر.

وجاء الذين فازوا وهنا العائد واو الجماعة وهو جماعة الذكور والذين اسم موصول لجماعة الذكور، فتلحظون الموافقة والمطابقة بين العائد والاسم الموصول.

وتقول : جاءت اللاتي فزن، العائد هنا نون النسوة، والاسم الموصول اللاتي للجمع المؤنث، وتلحظون المطابقة، وجملة فاز وما بعدها في الأمثلة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

فاز فازت فازا فازوا فزن كل هذه جملة لأنها مكونة من فعل وفاعل، جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، وهي مشتملة على عائد، وهذا العائد موافق ومطابق للاسم الموصول.

إذاً الجملة إذا وقعت صلة يشترط فيها شرطان:

١: أن تكون خبرية معهودة.

٢: أن تشتمل على عائد، والعائد يجب أن يكون ضمير مطابق للاسم الموصول.

الثالث: الظرف والجار والمجرور ويسمى شبه الجملة وشبه الجملة المقصود به الظرف والجار والمجرور

ويشترط في وقوع شبه الجملة صلة، أو في الظرف والجار والمجرور في وقوعهما صلة: أن يكونا تامين أي يحصل بالوصل لكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما، وإن شاء الله هذا يوضح أكثر في الحلقة القادمة.

الحلقة (٩)

تحدثنا في الدرس السابق عن أنواع الصلة وذكرنا أن للصلة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الصفة الصريحة وهي خاصة بـ أل،

النوع الثاني: الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية وهذا النوع يدخل في جميع الموصولات، أي تصلح هذه الصلة أن تكون صلة لجميع الموصولات ماعدا (أل)،

النوع الثالث: وهو شبه الجملة والمراد به الظرف والجار والمجرور، وقلنا أنه يشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين، ومعنى كونهما تامين أن تحصل الفائدة بمجرد ذكرهما دون ذكر متعلقهما، لأنه لابد أن يعلم أن الجار والمجرور والظرف لا بد أن يكون لهما متعلق، وهذا المتعلق إما أن يكون مذكورا وإما أن يكون محذوفا.

فالجار والمجرور أو الظرف قاعدة :إذا كانا تامّين ما المقصود بتامّين؟ بمعنى أنه يصح الكلام ويقع به الفائدة بمجرد ذكرهما دون ذكر المتعلق، وهذا إن شاء الله نوضحه من خلا ل الأمثلة على الشريحة.

هنا نقول الظرف والجار والمجرور يشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين، أي يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من الاسم الموصول، من غير حاجة لذكر متعلقهما، والمتعلق هو في صلة الموصول لابد أن يكون المتعلق فعلا، في الأسماء الموصولة لابد أن يكون المتعلق فعلا، لكن في غير ذلك المتعلق قد يكون فعلا وقد يكون وصفا مثل اسم الفاعل واسم المفعول.

نقول: عرفت الذي عندك، فهنا الآن اسم موصول الذي وصلة الموصول عندك، وهنا شبه جملة لأنه ظرف، وتلحظون لما قلت

: عرفت الذي عندك مباشرة حصل المقصود واتضح المعنى بمجرد ذكر الظرف دون ذكر المتعلق، لأن المتعلق محذوف، والتقدير: عرفت الذي استقر عندك، فليس هنا داعٍ بأن أذكر المتعلق، عرفت الذي عندك فإذا هو ظرف تام والجار والمجرور.

مثل: صافحت الذي في الدار، فالذي اسم موصول وفي الدار صلة الموصول وهو شبه جملة، وهو تام، والدليل على أنه تام أنه صح الكلام واستقام المعنى وحصلت الفائدة بمجرد ذكره دون أن يذكر المتعلق، وإذا ذكر المتعلق نقول: صافحت الذي استقر في الدار، الآن نقول فالظرف (عندك) والجار والمجرور (في الدار) حصل في الوصل بهما فائدة دون ذكر المتعلق.

نقول بخلاف قولك: جاء الذي بك الآن بك جار ومجرور، الباء حرف جر والكاف في محل جر، جار ومجرور.

لكن هل يصح الوصل به جاء الذي بك هل حصلت الفائدة لما قلت: جاء الذي بك؟ لم تحصل فائدة، لماذا؟ قال لأن الجار والمجرور غير تام، ما معنى غير تام؟ بمعنى أنه لا يصح المعنى بمجرد ذكره لابد من ذكر المتعلق، فنقول: (بك) جار ومجرور لا يصح أن يقع صلة لأنه غير تام أي لا تحصل الفائدة بذكره بمجرد ذكره فقط، فلا يتضح معناه إلا بذكر متعلقه، فيجب أن تقول: جاء الذي مر بك فنذكر المتعلق وهو مرَّ، إذا بك لا يصح أن يكون صلة لأنه جار ومجرور غير تام، فتذكر المتعلق وهو الفعل مرَّ بهذا ننتهي من صلة الموصول.

ننتقل الآن إلى نقطة وقضية جديدة وفيها بعض التفصيلات، ولكن نحن في هذا المقرر ابتعدنا كثيرا عن الخلافات، ونحاول قدر المستطاع أن لا نذكر إلا المهم من القواعد النحوية وابتعدنا عن الخلافات لأن الجهل بها لا يضر، وهي في كتاب أوضح المسالك.

◄ حكم حذف العائد :

عرفنا أن صلة الموصول إذا كانت جملة فلابد فيها من عائد، هذا العائد الأصل أن يكون مذكورا في الكلام، لأن المقصود منه الربط ويسمى الرابط، لأنه هو الذي يربط بين صلة الموصول واسم الموصول، لذلك لو خلت الجملة من الرابط ففي هذه الحالة لا يصح الكلام ويكون غير صحيح.

لذلك لو قلت: جاء الذي سافر محمد هل هذه جملة مفيدة؟ حقيقة أن هذه الجملة غير مفيدة، ما السبب في ذلك؟ السبب في ذلك هو واضح أن الجملة التي وقعت صلة ليس فيها رابط.

لكن لو قلت: جاء الذي سافر أبوه تلحظون أن الجملة الثانية صحيحة والمعنى فيها واضح، لماذا؟ لأن الرابط موجود فيها.

والرابط له ثلاث حالات لابد أن نعرفها:

الأولى: أن يكون ضميرا بارزا أن يكون الرابط ضميرا بارزا، مثل: جاء الذي سافر أبوه فالرابط هنا ضميرا بارزا وهو الهاء.

ومثل: جاء اللذان قاما وهنا الرابط ضمير بارز وهو ألف الاثنين.

الثانية: أن يكون الرابط ضميرا مستترا والمستتر كالمذكور، مثل: أكرمت الذي ذهب فهنا الرابط موجود لكنه مستتر تقديره ذهب هو.

الثالثة: أن يكون الرابط محذوفا وهذا الذي سنتكلم عنه.

◄ حكم حذف العائد الذي هو الرابط

الأصل في الرابط أن يكون مذكورا في الكلام، لكن يجوز حذفه، ولكن هذا الحذف لا يكون إلا بضوابط وشروط، هذا ما سنتعلمه ونعرفه في هذه الحلقة.

الرابط له ثلاث حالات الرابط وهو الضمير له ثلاث حالات:

إما أن يكون الضمير في محل رفع، أو في محل نصب، أوفي محل جر، وكل واحد منها يجوز حذفه بشروط، يعني يجوز حذف الرابط المرفوع بشروط، كذلك يجوز حذف الرابط المنصوب بشروط، وكذلك المجرور يجوز حذفه بشروط.

حكم حذف العائد :

العائد وهو الضمير قد يكون في محل رفع أو نصب أو جر كما قلنا، والأصل في هذا العائد أن يكون مذكورا في جملة الصلة ليربط بين الموصول وصلته نحو: **جاء اللذان فازا** و**أكرمت الذين فازوا** فالرابط في الجملة الأولى **ألف الاثنين**، والرابط في الجملة الثانية هو **واو الجماعة**، **وهو كما تلحظون مذكور.**

وقد يحذف هذا العائد الذي هو الرابط سواء أكان في محل رفع أم نصب أم جر، **لكن لا يجوز حذفه إلا بشروط ما هذه الشروط**

الرابط الأول: وهو الرابط المرفوع

طبعا ذكر ابن هشام قال العائد المرفوع هكذا، تعرفون أن العائد ضمير، والضمير مبني، والأدق أن تقول حذف العائد الذي في محل رفع، ولكن قال المرفوع اختصارا واعتمادا على معرفة المقصود والمراد، لأن المراد ليس المرفوع إنما الذي في محل رفع.

فإذا قلنا حذف العائد المرفوع يعني حذف العائد الذي هو في محل رفع، وإذا قلنا حذف العائد المنصوب يعني الذي في محل نصب، وحذف العائد المجرور يعني الذي في محل جر.

لأن الضمائر مبنيات، والمبنيات لا يقال عنها مرفوعة ولا منصوبة ولا مجرورة، وإنما في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر.

يجوز حذف العائد المرفوع بشرطين:

الأول: أن يكون العائد مبتدأ.

الثاني: أن يكون خبر المبتدأ مفردا، أي ليس جملة ولا شبه جملة.

نوضح ذلك في المثال: (**أكرمت الذي حاضر عندك**) الاسم الموصول **الذي**، وصلة الموصول (**هو حاضر عندك**) لكن تلحظون أن العائد محذوف (**هو** **حاضر** محذوف، وهو مرفوع، في محل رفع لأن (**هو**) من الضمائر الخاصة في محل رفع، هي وهو وهم وهن من ضمائر الرفع لا تكون إلا في محل رفع، إذا هنا العائد محذوف، جاز حذفه لأنه وقع مبتدأ، فهو مبتدأ وحاضر خبر، ولأن خبره مفرد وليس جملة، خبره حاضر وليس جملة ولا شبه جملة، يقول فالعائد المرفوع هنا محذوف لأنه وقع مبتدأ وخبره مفرد وهو قوله **حاضر**، والتقدير: أكرمت الذي هو حاضر عندك.

إذاً هذا حذف العائد المرفوع واضح يحذف بشرطين:

١-أن يكون العائد مبتدأ، طبعا لو كان العائد فاعلا أو نائب فاعل ما يحذف، لابد أن يكون مبتدأ.

٢- أن يكون خبر هذا المبتدأ مفردا، فلو كان الخبر جملة أو شبه جملة فلا يجوز حذف العائد.

ومن حذف العائد المرفوع قوله تعالى{ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ } تأملوا هنا في الجملة **في السماء إله** هذه الجملة صلة الموصول، ولو تأملنا قوله **إله** هنا خبر أين المبتدأ؟ المبتدأ محذوف يعني **وهو الذي هو إله في السماء**، إذاً العائد المرفوع محذوف لأنه وقع مبتدأ وخبره مفردا، نقول حذف العائد في هذه الآية لأنه وقع مبتدأ وخبره مفردا، **إله** خبر للمبتدأ المحذوف

والتقدير (هو إله).

مثال آخر: قوله تعالى{ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } هذا اسم موصول (أي) وصلة الموصول أشد وليس صلة الموصول أشد وحدها وإنما (هو أشد) لكنه حذف وهو العائد الذي هو المبتدأ هو العائد حذف لأنه مبتدأ ولأن الخبر مفرد، نقول العائد المرفوع في هذه الآية حذف وهو قوله (هو) أيهم هو والتقدير (هو أشد) لأنه وقع مبتدأ وخبره مفردا وهو قوله أشد.

الآن نقول لم لا يصح حذف العائد المرفوع فيما يأتي، إذا عرفنا أن العائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

الأول: أن يكون مبتدأ الثاني: أن يكون خبره مفردا، فهنا سنأتي بأمثلة لا يحذف فيها العائد لماذا؟

مثال: حضر اللذان قاما العائد ألف الاثنين قال لا يجوز حذفه فلا يجوز حضر اللذان قام بحذف العائد لماذا؟ السبب في ذلك لأنه ليس مبتدأ وهو فاعل، فالعائد هنا فاعل وليس مبتدأ إذا لا يصح حذفه، نقول لا يصح حذف العائد ألف الاثنين لأنه فاعل وليس مبتدأ.

مثال: (جاء الذي هو يقوم) العائد (هو) أنه مبتدأ ومع ذلك لا يجوز حذفه لماذا؟ قال لأن خبره غير مفرد نقول هنا الخبر جملة، جملة يقوم جملة فعلية خبر المبتدأ، نقول لا يصح حذفه الضمير هو مع أنه وقع مبتدأ لأن خبره جملة وهي الفعل يقوم، والفاعل المستتر تقديره هو.

(جاء الذي هو في الدار) لا يجوز حذف العائد أيضا مع أنه وقع مبتدأ ما السبب في ذلك؟ لأن خبره شبه جملة وليس مفردا، نقول لا يصح حذف العائد مع أن العائد مبتدأ لأن خبره ليس مفردا بل شبه جملة وهو قوله في الدار.

ننتقل الآن إلى حذف العائد المنصوب أو حذف العائد الذي في محل نصب، أيضا يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين:

الأول: أن يكون العائد ضميرا متصلا انتبهوا لهذه أن يكون العائد متصلا، لأن الضمير قد يكون متصلا وقد يكون منفصلا، فإذا كان منفصلا فلا يجوز حذفه، لابد أن يكون أولا متصلا ضميرا متصلا.

الثاني: أن يكون الضمير منصوبا بفعل أو بوصف، الفعل معروف مثل: يكتب يضرب يفهم الوصف نقصد به اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، لأنه قد يكون العائد منصوبا بغير فعل وبغير وصف، قد يكون منصوبا بإنّ وأخواتها.

في مثال حذف المنصوب بالفعل قوله تعالى { وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ } هنا (ما) اسم موصول بمعنى يعلم الذي تسرون والذي تعلنون، وجملة تسرون صلة الموصول، هذه الصلة أين العائد فيها؟ العائد فيها محذوف تقديره يعلم الذي تسرونه ويعلم الذي تعلنونه العائد أيضا محذوف وهو لو تأملنا فيه نجد أنه ضمير متصل وليس منفصل.

الأمر الثاني أنه منصوب بالفعل، تسرون فعل وتعلنون فعل، فلذلك حذف العائد هنا وهذا أمر جائز أيضا وهو كثير، هنا نقول حذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بالفعل، والتقدير تسرونه وتعلنونه.

ونحو (قرأت الكتاب الذي اشتريت) هنا الذي اسم موصول واشتريت صلة الموصول أين العائد فيها؟ العائد محذوف يعني الذي اشتريته فحذف العائد وهو أيضا ضمير متصل ومنصوب بفعل، العائد منصوب وهو محذوف تقديره اشتريته.

ومثال: حذف العائد المنصوب بالوصف

(اشكر ربك على ما هو معطيك) فهنا الآن على ما هو معطيك يعني (على الذي هو معطيك) ما اسم موصول بمعنى الذي، "هو" لا يصح أن يكون عائدا لأنه غير راجع إلى ما، وإنما العائد هو الذي يعود إلى الاسم الموصول فأين هو؟ المقصود معطيكه الهاء هنا محذوفة وهو ضمير متصل منصوب بالوصف وهو معطي اسم فاعل، وحذف العائد في هذا المثال وهو ضمير منصوب وجاز حذفه لأنه متصل منصوب بالوصف، لأن التقدير معطيكه فهنا حذف العائد لأنه ضمير منصوب متصل، منصوب

بالوصف في هذا المثال اسم فاعل معطي، ومنه قول الشاعر أيضا من حذف العائد المنصوب بالوصف قول الشاعر:

ما الله مريك فضل فاحمدنه به   فما لدى غيره نفع ولا ضرر

ما الله مريك هنا اسم الموصول ما والدليل على أنها هي اسم موصول ضع مكانها الذي فلو قلت: الذي الله مريك فضله، ما اسم موصول بمعنى الذي، وصلة الموصول الله مريك أين العائد؟ هنا قال العائد هنا محذوف يعني التقدير مريكه، فهنا العائد محذوف وهو منصوب ولماذا صح حذفه؟ قال أولا: لأنه متصل، ثانيا: منصوب بوصف وهو مريك والتقدير مريكه وجاز حذفه، لماذا؟ لأنه متصل منصوب بالوصف وهو اسم الفاعل، واسم الموصول ما أي الذي الله مريكه.

إذا حذف العائد المنصوب يجوز بشرطين:

الأول: أن يكون ضميرا متصلا.

الثاني: أن يكون منصوبا بفعل أو بوصف.

لم لا يصح حذف العائد المنصوب فيما يأتي

(جاء الذي إياه أكرمت) أين العائد هنا؟ العائد هنا (إياه) وهو منصوب في محل نصب، لماذا لا يصح حذفه؟ لماذا لا يصح أن تقول جاء الذي أكرمت بحذف العائد لماذا؟ نقول السبب في ذلك لأنه ضمير منفصل.

مثال: (جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد) العائد هنا الهاء وهو منصوب وهو متصل، لكن لا يجوز حذفه لماذا؟ لأنه منصوب بالحرف، ونحن قلنا الشرط الثاني لابد أن يكون ضميرا منصوبا بفعل أو بوصف، وهنا منصوب بحرف وهو إنّ، وهنا منصوب كأنّ. نقول يمتنع حذفه لأنه منصوب بالحرف وهو كأنّ وإنّ وليس منصوبا بفعل أو بوصف، هذه أمور دقيقة تحتاج إلى الانتباه لها.

ننتقل الآن إلى حكم حذف العائد المجرور، العائد المجرور نوعان:

أ- أن يكون مجرورا بالإضافة أو يكون مجرورا بالمضاف يجوز أن تقول كذا وكذا تقول بالمضاف أو الإضافة.

ب- أن يكون مجرورا بحرف الجر.

وكذلك يجوز حذف العائد المجرور بالمضاف ويجوز حذف العائد المجرور بحرف الجر لكن بشروط

النوع الأول: المجرور بالمضاف:

متى يجوز حذف العائد المجرور بالمضاف؟ نقول وهذا يجوز حذفه بشرط أن يكون المضاف **وصفا** كاسم الفاعل واسم المفعول، وبشرط أن يكون هذا الوصف دالا على زمن الحال أو الاستقبال، لأن الوصف اسم الفاعل واسم المفعول أو صيغ المبالغة إما أن تكون دالة على زمن الحال أو الاستقبال، أو دالة على زمن الماضي، فنقول: أنا مكرم زيد الآن أو غدا هنا دل على زمن الحال في قوله الآن أو غدا الاستقبال.

لكن إذا قلت: أنا مكرم زيداً أمس فهنا مكرم وصف دل على الإكرام في زمن الماضي، إذا كان الوصف دالا على زمن الماضي فلا يصح حذف العائد معه، نوضح ذلك:

قال: (فاقض ما أنت قاض) هنا ما اسم موصول بمعنى الذي، فاقضي الذي أنت قاض أين العائد؟ العائد محذوف والتقدير ما أنت قاضيه العائد المحذوف تقديره قاضيه الهاء: هي العائد، وهو مجرور بالإضافة فقاضي مضاف والهاء مضاف إليه في محل جر، وجاز حذفه لأن المضاف اسم فاعل قاضي وهو دال عل زمن الحال أو المستقبل.

مثال آخر (يفرح الذي أنا مكرمٌ الآن أو غدا) فهنا العائد محذوف والتقدير يفرح الذي أنا مكرمه، فمكرم مضاف والهاء مضاف إليه في محل جر محذوف، وجاز حذفه لأن المضاف هنا اسم فاعل دال على زمن الحال أو الاستقبال، والتقدير أنا مكرمه.

الحلقة (١٠)

لقد تحدثنا في المحاضرة الماضية عن حذف العائد المجرور، وهو نوعان: إما أن يكون مجرورا بالمضاف، وإما أن يكون مجرورا بحرف الجر، وبدأنا بالمجرور بالمضاف وقلنا أنه يشترط في حذف العائد بالمجرور شرطان:

الشرط الأول: أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أوصفة مشبهة يكون وصفا.

الشرط الثاني: أن يكون هذا الوصف دالا على زمن الحال أو الاستقبال وذكرنا بعض الأمثلة.

نذكر الآن شيئا يتعلق بذلك مثال حذف العائد بالمجرور بالمضاف وهو اسم المفعول

"خذ الكتاب الذي أنا معطىً الآن أو غداً" هنا صلة الموصول وصلة الموصول أنا معطىً العائد فيها محذوف، وهو أيضا مجرور بالإضافة يعني أنا معطاه، فمعطى مضاف والهاء مضاف إليه في محل جر، تلحظون أن المضاف هنا اسم مفعول وهو وصف، وهذا الوصف اسم مفعول دل على زمن الحال أو الاستقبال، نقول حذف العائد المجرور بالمضاف لأن المضاف اسم مفعول: معطى، ومعطَى اسم مفعول ومعطِي اسم فاعل، يكون المضاف اسم مفعول دال على زمن الحال أو الاستقبال والتقدير معطاه.

النوع الثاني : وهو العائد المجرور بالحرف:

يجوز حذف العائد المجرور بشرط: وهي نقطة مهمة أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الحرف الذي جر العائد لفظا ومعنى.

والشرط الآخر وهو شرط متعلق يعني شرط مركب هو أن يكون المتعلق في كل منهما يشبه الآخر، تعرفون الجار والمجرور لابد أن يكون له شيء يتعلق به، فأي جار ومجرور لابد أن يكون له شيء يتعلق به في الجار والمجرور في الجار، الذي جر الاسم الموصول والذي جر العائد لابد أن يكون واحداً متشابهاً إما في اللفظ والمعنى، وإما في المعنى دون اللفظ وهذا يتضح في الأمثلة:

قال أن يكون المتعلق يشبه الآخر إما في لفظه ومعناه مثال ذلك:

نحو : سلمت على الذي سلمت عليه هنا الآن على الذي جار ومجرور، فعلى حرف جر والذي مجرور، وعليه: على حرف جر والهاء مجرور، والعائد هنا مجرور بحرف الجر.

وتلحظون: أن المتعلق واحد في اللفظ والمعنى، فعلى الذي متعلق بسلم، وعليه متعلق بسلم، والمتعلق واحد في اللفظ والمعنى، فلذلك في هذه الحال يجوز حذف العائد المجرور لاتفاق الشرط وهو أن الموصول مجرور بنفس الحرف الذي جر به العائد. هذا الشرط الأول.

الشرط الثاني أن المتعلق أيضا واحد فعلى الذي جار ومجرور متعلق بسلم، وعليه الجار والمجرور متعلق بسلم، هنا يجوز حذف العائد.

وهنا ينتبه لنقطة : أن حذف العائد هنا يبنى عليه ويندرج تحته ويلزم من حذف العائد أن يحذف حرف الجر، إذا حذفنا العائد لابد أن نحذف حرف الجر، لأن حرف الجر ما جيء به إلا من أجل هذا المجرور، فإذا لم يكن هناك في الكلام مجرور

أو حذف المجرور من الكلام فلا داعي لذكر حرف الجر، فيجوز أن نقول: سلمت على الذي سلمت وأحذف العائد ومعه حرف الجر، وذلك لأنهما متفقان في الحرف والمتعلق الحرف هو على وفي المتعلق سلم، فحرف الجر فيهما واحد وهو على والمتعلق واحد وهو الفعل سلم.

ومنه قوله تعالى {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} ننتبه إلى هذه النقطة مـما تشربون اسم الموصول ما وهو مجرور بمن يعني ويشرب من ما حدث فيه إدغام، يعني من الذي تشربون، تشربون صلة الموصول أين العائد؟ العائد هنا محذوف، هل هو منصوب أو مرفوع أو مجرور، نقول هو مجرور بحرف الجر لأنك تقول ويشرب مـما تشربون منه فالعائد مجرور بحرف الجر من، فلما حذف العائد وهو الهاء حذف معه حرف الجر، وجاز حذف العائد هنا لأن الاسم الموصول مجرور بنفس الحرف الذي جر به العائد وهو من، ولأن المتعلق واحد ويشرب تشربون المتعلق واحد في اللفظ والمعنى.

نقول العائد في هذه الآية محذوف وهو ضمير مجرور بالحرف والتقدير مـما تشربون منه، وجاز حذف العائد المجرور هنا لأن الاسم الموصول مجرور بالحرف نفسه الذي جر به العائد، من، ولأن المتعلق واحد في اللفظ والمعنى يشرب ويشربون وتشرب وتشربون.

وإما أن يتفق المتعلقان في المعنى دون اللفظ

مثال:فرحت بالذي سررت به انتبه الآن نجد العائد مجرورا بحرف الباء، واسم الموصول مجرورا بحرف الباء، إذًا اتفق الشرط الأول: أن الاسم الموصول مجرور بنفس الحرف الذي جر العائد، هذا الأمر الأول،

الشرط الثاني: أن المتعلق واحد، لكن المتعلق متفق في المعنى واللفظ أم في اللفظ فقط؟ هنا نرى أن المتعلقين متفقان في المعنى فقط، "فرح" "سر" فهنا المعنى واحد لكن اللفظ يختلف وهذا جائز،

فيجوز أن تقول :فرحت بالذي سررت لأن حرف الجر واحد الذي جر الموصول هو الذي جر العائد، ولأن المتعلق واحد في المعنى متفقان في المعنى فيجوز حذف العائد به للاتفاق في الحرف الجار وهو الباء والمتعلق وهو فرحت وسررت، فإنهما مختلفان لفظا لكنهما متفقان في المعنى فيجوز أن نقول فرحت بالذي سررت.

قال: أما إذا اختلف حرف الجر أو اختلف المتعلق في اللفظ والمعنى فإنه لا يجوز حذف العائد المجرور.

مثال: مررت بالذي غضبت عليه تلحظون الآن العائد مجرور بحرف الجر على ولا يجوز حذفه ما السبب في ذلك؟ قال لأنه اختلف حرف الجر فالاسم الموصول مجرور بالباء، والعائد مجرور بعلى هذا الاختلاف الأول، الاختلاف الثاني أن المتعلق بالذي مر، وعليه متعلقه غضب، وعليه لا يجوز بأي حال من الأحوال حذف العائد المجرور، فلا يصح أن تقول : مررت بالذي غضبت لأنه فقد شرطا.

قال فلا يجوز حذف العائد للمجرور في قوله عليه لاختلاف حرف الجر واختلاف المتعلق في اللفظ والمعنى.

وبهذا ننتهي من باب اسم الموصول، كما تلحظون التفصيلات كثيرة، لكن الأمور أوضح وأكثر من خلال التطبيقات التي سنبدأ بها الآن.

تدريبات على الاسم الموصول:

س ١: عين الموصول الحرفي ثم قدر المصدر المؤول منه ومن صلته مبيناً إعرابه فيما يأتي؟

(عرفنا أن الموصول ينقسم إلى قسمين: موصول حرفي وموصول اسمي، الموصول الحرف هو الذي يقدر هو وصلته بمصدر، فالآن نعين الموصول الحرفي ثم نقدر المصدر.

أ: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ} أين الموصول الحرفي هنا؟
الموصول الحرفي هو أن في قوله أنه استمع، ما المصدر المؤول منه ومن صلته؟ نقول التأويل أو التقدير قل أوحي إلي استماع، أنه استمع كل هذا تقدر بمصدر وهو استماع، استماع نفر من الجن.
ما إعراب المصدر المؤول قل أوحي إلي؟ نقول المصدر المؤول استماع نائب فاعل، لأن أوحي فعل مبني للمجهول، والفعل مبني للمجهول يحتاج فاعلا أو نائب فاعل؟ طبعا يحتاج إلى نائب فاعل، وأما الفعل المبني للمعلوم فإنه يحتاج فاعلاً، يعني الفعل المبني للمعلوم يرفع فاعلاً، أما الفعل المبني للمجهول فإنه يرفع نائب فاعل، إذا أنه استمع المصدر المؤول نائب فاعل.
ب: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ} الموصول الحرفي هو أن في قوله أن تخشع هذا هو الموصول الحرفي كيف نؤله بمصدر نقول التأويل ألم يأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، ما موقعها الإعرابي؟ نقول المصدر المؤول خشوع فاعل ألم يأن، يأن فعل، وفاعله خشوع، من هو الذي يأن؟ الخشوع إذاً هنا خشوع فاعل.
ج: يقول الشاعر: يسر المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا يعني المرء يفرح بذهاب الليالي لكنه لا يدري أن ذهاب هذه الليالي هو ذهاب له نفسه، لأن المرء عبارة عن أيام وليالي، فإذا ذهب ليله المعنى أنه ذهب بعضه، فالموصول الحرفي ما في قوله ما ذهب هذا هو الموصول الحرفي، طيب التأويل كيف نؤل مصدر: يسر المرء ذهاب الليالي فما إعراب ذهاب المصدر المؤول؟ واضح يسر: فعل والمرء مفعول به وذهاب فاعلا إذاً المصدر المؤول ذهاب فاعلا.
س ٢: عين العائد وبين موقعه الإعرابي ثم حكم حذفه مع بيان السبب.
أ- جاء الذي أبوه كريم، أين العائد فيه؟ العائد هنا الهاء (أبوه) ما موقعه الإعرابي؟ أبو مضاف والهاء في محل جر مضاف إليه.
السؤال: هل يجوز حذفه؟ قلنا المجرور بالمضاف يشترط لحذفه شرطان الأول أن يكون المضاف وصفا (اسم فاعل واسم مفعول) السؤال هل المضاف وصف هنا؟ أبو هل هو اسم فاعل أو اسم مفعول؟ لا، إذاً لا يجوز حذف العائد هنا، لماذا لا يجوز؟ لأن المضاف ليس وصفا أي ليس اسم فاعل أو اسم مفعول.
ب- أحببت الذي هو أخلاقه عالية العائد هنا في (هو)، محله العائد هو ضمير منفصل موقعه الإعرابي في محل رفع مبتدأ، هل يجوز حذفه؟ نقول لا يجوز حذفه، لماذا لا يجوز حذفه مع أنه وقع مبتدأ؟ لأنا قلنا العائد المرفوع يشترط لحذفه شرطان الأول أن يكون مبتدأ، والشرط الثاني أن يكون خبره مفرداً، فهنا خبره مفرد وإلا جملة؟ جملة أخلاقه عالية هنا الخبر جملة، لذلك لا يجوز حذف العائد هنا لأن خبره ليس مفردا وإنما جملة، إذا نقول أن خبره ليس مفردا بل جملة إسمية.
ج- {ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا} يعني والذي خلقت وحيداً فصلة الموصول خلقت، أين العائد فيها؟ نقول العائد محذوف والتقدير والذي خلقته، فالعائد محذوف تقديره هو، وموقعه الإعرابي في محل نصب مفعول به، حكم حذفه نقول يجوز حذفه وهو محذوف هنا، لماذا يجوز حذفه؟ قلنا أن العائد المنصوب يجوز حذفه بشرطين الأول أن يكون منصوب بفعل أو وصف، الشرط الثاني أن يكون ضميرا متصلاً، فإذاً توافر فيه الشرطان فهو ضمير متصل وهو منصوب بفعل، نقول جاز حذفه لأنه ضمير متصل منصوب بفعل.
د- رأيت الذي أثنيت عليه العائد هنا في قوله عليه، موقعه الإعرابي نقول أنه مجرور بحرف الجر في محل جر، هل يجوز حذفه؟ نقول لا يجوز حذفه، لأن أن الموصول غير مجرور، (انتبه لهذه) لأنا قلنا أن العائد المجرور بحرف الجر يجوز حذفه بشرطين الشرط الأول أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بنفس حرف الجر الذي جر به العائد، الشرط الثاني أن يكون المتعلق واحدا، لكن هنا أصلا الموصول غير مجرور لا بحرف يشبه حرف الذي جر العائد ولا بغيره، ليس مجرور

أصلا فلذلك لا يجوز حذف العائد هنا.

س٣: اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي:

أ- أكرمتُ......اجتهدا

نقول (الذين أو اللذين أو اللذان أو الذي)

أكرم فعل والتاء فاعل هنا مفعول به، ومفعول به يكون صفة في محل نصب واجتهدا ألف الاثنين فالذي يناسبه هل يناسب الذين؟ قلنا أنه من جمع المذكر، واجتهدا ألف الاثنين مثنى مذكرا، إذاً ما الذي يصلح اللذين أو اللذان؟ نقول الذي يصلح اللذين لماذا؟ لأن أكرم فعل والتاء فاعل، واللذين يكون بالياء في حالتي النصب والجر، نقول اللذان في حالة الرفع، واللذين في حالة النصب والجر، الصواب هو الاختيار الثاني أكرمت اللذين اجتهدا.

ب- اسم موصول مشترك: مِن أو الذين أو هذا أو مَن

مِن حرف جر، الذين اسم موصول مختص بجمع المذكر، هذا اسم إشارة، إذا ماذا يبقى؟ الصحيح مَن اسم موصول مشترك، أما من فهي حرف جر.

ج- جاء الذين ذهب محمد.هذه جملة غير صحيحة لماذا؟ الخيارات:

-لأن صلة الموصول إنشائية

-العائد في الصلة غير مطابق لاسم الموصول

- جملة الصلة خلت من العائد على الاسم الموصول ما الخيار الصحيح؟ لو تأملنا جاء الذي ذهب محمد نجد أنه الخيار الصحيح هو الثالث، لأن جملة الصلة ليس فيها عائدا أصلا، هذه الجملة غير صحيحة لأنها خلت من عائد من العودة على الاسم الموصول.

د- هذا الضيف الذي لا تهنه. هذه الجملة غير صحيحة لماذا؟ الخيارات:

- صلة الموصول خلت من العائد.

- صلة الموصول جملة إنشائية.

- أن العائد في جملة الصلة غير مطابق للاسم الموصول. ما الخيار الصحيح لو تأملنا في الجملة لا تهنه نجد أنها جملة غير خبرية، والغير خبرية هي إنشائية، لا تهن هنا نهي والنهي من أنواع الإنشاء، إذاً نقول صلة الموصول جملة إنشائية إذاً هذه الجملة غير صحيحة لأن صلة الموصول جملة إنشائية **وقلنا أن صلة الموصول إذا كانت جملة يجب أن تكون خبرية معهودة.**

هـ- مثال لأل الموصولة (قلنا لكم أن أل ما تكون موصولة إلا إذا دخلت على صفة صريحة اسم فاعل أو مفعول أو صيغ مشبه)

الباب _ المرأة _ القائم _البيت. لو تأملنا في الباب هنا نجد أن الباب ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مشبهه، كذلك المرأة، كذلك البيت، فلذلك هل يصح أن تكون أل الموصولة في المرأة أو في الباب أو في البيت لا، لكن لو تأملنا في القائم نجد أل دخلت على قائم وقائم اسم فاعل إذًا، أل هنا موصولة في الثالث وهو القائم الذي قام.

مثال ذا الموصولة: قلنا إن ذا الموصولة علامة كونها موصولة: أن يصح مكانها الذي وأن تسبق بـما ومن الاستفهاميتين نقول:

- (من ذا القادم)

- (من ذا يكتب درسه)

- (رأيت ذا مال) عرفنا أن ذا في الأصل والغالب أنها تكون اسم إشارة وقد تكون موصولة وعلامة كونها موصولة أن تسبق بما أومن الاستفهاميتين ويقدر مكانها الذي فننظر هنا من ذا القادم قلنا لكم ذا اسم إشارة لأن الذي وقع بعدها اسم مفرد، ذا إذا وقع بعدها اسم مفرد فهي اسم إشارة وليست موصولة إذاً المثال الأول لا يصح، المثال الثاني من ذا يكتب درسه نقول هنا يصح يعني من ذا يكتب درسه وهنا ذا هي الاسم الموصول، رأيت ذا مال أيضاً هنا لا يصح لأنك لا تستطيع أن تقول رأيت الذي مال لا تستطيع أن تقدر مكانها الذي وأيضا هي لم تسبق بمن وما إذاً الخيار الصحيح هو الخيار الثاني من ذا يكتب درسه.

(أكرمت الذي اجتهد) العائد هنا:

ضمير مستتر

أو محذوف

أو ضميرا بارز الصحيح أنه ضمير مستتر يعني أكرمت الذي اجتهد هو ولا نقول محذوف لأن المستتر موجود.

مثال لذو الموصولة: قلنا لكم تأتي موصولة على لغة طي وعلامة كونها موصولة أنك تقدر مكانها الذي أو التي وهكذا، فإذا صح مكانها الذي أو التي فهي موصولة فنأتي إلى الأمثلة

(جاء رجل ذو خلق)

(فاز ذو اجتهد)

الصحيح الخيار الثاني: فاز ذو اجتهد لأننا لو أردنا أن نقدر الذي لقلنا جاء رجل ذو خلق قدر مكانه الذي جاء رجل الذي خلق هل يصلح؟ لا يصلح، لكن قدر مكانها الذي (فاز ذو اجتهد) نقول فاز الذي اجتهد فإذًا ذو هنا هي الموصولة بمعنى الذي، فاز الذي اجتهد.

(يقرأ المعلم مـما يقرأ الطلاب) العائد المحذوف

(مرفوع، أو منصوب، أو مجرور) العائد المحذوف هنا مـما: من حرف جر، وما اسم موصول بمعنى الذي يعني من الذي يقرأ الطلاب، أين العائد؟ قال العائد محذوف ما نوعه؟ نوعه مجرور، ما تقديره؟ يقرأ المعلم مـما يقرأ منه الطلاب، مثل ويشرب مما تشربون أي مما تشربون منه.

- قال يحب الناس الذين يصدقون في كلامهم. الذين

مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

أو منصوب وعلامة نصبه الياء

أو مبني على الفتح في محل نصب ما الجواب الصحيح؟ الجواب هو الأخير مبني على الفتح في محل نصب، لأن الموصولات مبنية ومنها الذين، فهو مبني على الفتح في محل نصب، ولم يقل منصوب، لأنه لو قلنا منصوبا يكون معربا، فلذلك الخيار الأول والثاني غير صحيح، وبهذا ننتهي من الاسم الموصول والأسئلة والتطبيقات عليه.

الحلقة (١١)

القسم الخامس من أقسام المعرفة: المعرف بأل أو المعرف بالأداة أو يسمى "ذا الأداة" والمقصود بالأداة هي أل:

سنتحدث في هذه الحلقة عن أنواع أل، وأل الأصل فيها أن تأتي للتعريف، لكن قد تأتي لغير التعريف، كما مر معنا أن من أنواع الاسم الموصول المشترك أل، وهذه ليست للتعريف، مثل جاء الكاتب والفاهم، فأل التي تدخل على وصف صريح هذه ليست للتعريف وإنما هي اسم موصول مشترك.

وهناك أل أخرى وهي أل الزائدة التي تدخل على الاسم ولكنها لا تفيده تعريفاً.

الذي سنتحدث عنه اليوم هو أل المعرفة وأل الزائدة، أما أل الموصولة فقد سبق الكلام فيها، وهذه أنواع أل.

نبدأ في القسم الخامس من أقسام المعرفة المعرف بأل، يعني الاسم الذي عرف بأل:

تعريف المعرف بأل: اسم يعين المسمى، اسم دليل على أن أل لا تدخل إلا على الأسماء، وأخذت في المستوى الأول من علامات الأسماء دخول أل، إذاً يعين المسمى معناه أنه من المعارف، المعرف بأل من أنواع المعارف، لأن الذي يعين المسمى هو المعرفة، أما النكرة فإنها لا تعين المسمى، فالاسم يعين المسمى بواسطة أل، وقولنا بواسطة أل يخرج جميع المعارف، لأن المعارف تعين المسمى، لكن أسماء الإشارة تعين المسمى بواسطة الإشارة، الأسماء الموصولة تعين المسمى بواسطة صلة الموصول، وهكذا.

أما المعرف بأل فإنه اسم يعين المسمى بواسطة أل، يخرج الرجل الأصل رجل نكرة فلما أدخلنا أل أصبحت الرجل، كذلك كتاب نكرة فلما أدخلنا أل أصبحت معرفة وقلنا الكتاب، كذلك قلم نكرة فلما أدخلنا أل أصبحت معرفة وقلنا القلم.

الخلاف في أداة التعريف، طبعاً أداة التعريف أل، لكن اختلف النحويون اختلافا دقيقا في المعرف هل هو أل كلها؟ أم اللام وحدها؟ أم الهمزة؟ عندنا الآن ثلاثة أقوال في أداة التعريف، وهذه الأقوال عقلية لأن:

- القول الأول : إما تكون أل كلها هي المعرفة.
- القول الثاني : أن اللام وحدها هي المعرفة.
- القول الثالث: أن الهمزة وحدها هي المعرف، إذاً هذه ثلاثة أقوال.

نأخذ منها قولين لأن القول الثالث غير مشهور وهي الهمزة.

نقول اختلف النحويون في حرف التعريف في نحو الغلام الرجل الفتاة، يعني المقصود ما الذي أثر التعريف؟ ما الذي جلب التعريف للكلمة للاسم؟ هل أل كلها؟ أم اللام وحدها أم الهمزة؟ على أقوال أهمها:

القول الأول: ذهب الخليل بن أحمد إلى أن المعرف هو "أل" كلها، و"الهمزة" همزة قطع أصلية، هناك فرق بين همزة الوصل وهمزة القطع، فهمزة القطع هي التي تكتب بعين صغيرة إما فوق إذا كانت مضمومة أو مفتوحة، وإما تحت إذا كانت مكسورة، أما همزة الوصل فهي تكتب ألف بدون هذه العين الصغيرة، ولكل واحد منهما مواضع، وهمزة القطع بفرق مهم أنها تنطق هذه الهمزة في وصل الكلام وفي ابتداء الكلام، وتقول أحمد في ابتداء الكلام، وتقول في وصل الكلام (وأحمد) (فأحمد) فتلحظون أن الهمزة تنطق وصلا وابتداءً، أما همزة الوصل فإنها همزة زائدة جيء بها من أجل التوصل إلى النطق بالساكن فهي تنطق في ابتداء الكلام لكنها في وسط الكلام تحذف، مثال ذلك (استقبال) في بداية الكلام تقول: (استقبال) فتنطق الهمزة لكن في الوصل ما تنطق الهمزة (واستقبال) (واستخراج) وهكذا، إذًا القول الأول أن الخليل بن أحمد يرى أن المعرف هو أل كلها والهمزة عنده همزة أصلية وهي همزة قطع.

القول الثاني: ذهب سيبويه وهو تلميذ الخليل بن أحمد إلى أن المعرف هو اللام وحدها، وقال الهمزة هي همزة وصل زائدة،

جاء بها من أجل التخلص من النطق بالساكن، إذاً هذان قولان،

القول الثالث: كما قلت لكم أن المعرف هو الهمزة وحدها ويحكى هذا القول عن المبرد.

أنواع" أل" المعرفة:

كما قلنا أل ثلاثة أنواع لابد أن نعرفها "أل" الموصولة، و"أل" المعرفة، و"أل" الزائدة، ونتحدث الآن عن:

أنواع" أل" المعرفة:

"أل" المعرفة يختلف العلماء في تفسيرها، لكن المؤدى واحد، "أل" المعرفة تنقسم قسمين أو ثلاثة أقسام على حسب تقسيم بعض العلماء

١- "أل" عهدية.

٢- "أل" لبيان الماهية أو لبيان الحقيقة أو لبيان الجنس.

٣- "أل" الاستغراقية.

النوع الأول: أل **لتعريف العهد** ما المقصود بهذا النوع؟ وهي أل الداخلة على الاسم المعهود لدى المخاطب لتعريف العهد؟ يعني شيء عهده المخاطب والمتكلم ودخلت عليه أل وهو معهود عند المخاطب والمتكلم ونوضح أكثر من خلال ما يأتي في أنواع "أل" التي لتعريف العهد، **وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:**

الأول: "أل" لتعريف العهد الذكري.

الثاني:" أل" لتعريف العهد الذهني أو العلمي.

الثالث" أل" التي لتعريف العهد الحضوري.

الأول تعريف "أل" لتعريف العهد الذِّكْري: هي "أل" الداخلة على اسم تقدم له ذِكْرٌ في الكلام **مثال** في قوله تعالى: { مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ } [النور:٣٥] إذا تأملنا الكلمات التي تحتها خط نبدأ في **المصباح** "أل" هنا هذه لتعريف العهد الذكري، لماذا قلنا العهد الذكري؟ لأن **المصباح** معهود لدى المخاطب، العهد ذكري يعني ذكر وتلفظ به في الكلام السابق، "أل" في **المصباح** راجعة إلى {كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ} فلما قال المصباح هنا "أل" في المصباح لتعريف العهد الذكري يعني لشيء مذكور سابقا، أو لشيء سبق ذكره، كذلك في زجاجة الزجاجة، "أل" في الزجاجة قال العلماء لتعريف العهد الذكري، يعني لشيء معهود سبق ذكره، ففرق الآن بين زجاجة والزجاجة، زجاجة الأولى نكرة والثانية معرفة، ما نوع "أل" فيها؟ قال "أل" لتعريف العهد، ما نوع العهد هنا؟ قال العهد الذكري يعني سبق ذكره في الكلام، هذا القسم الأول "أل" لتعريف العهد الذكري.

ومن الأمثلة من كلامنا تقول اشتريت كتابا ثم قرأت الكتاب، فالكتاب هنا "أل" معرفة ،ونوعها "أل" لتعريف العهد، ونوع العهد هنا العهد الذكري، فالكتاب سبق ذكره بقول اشتريت كتابا.

الثاني" أل" لتعريف العهد الذهني أو العلمي:

"أل" للتي للعهد الذهني أو العهد العلمي يعني الشيء المعهود في ذهن المخاطب أو في علمه، هذا القسم لم يذكر في الكلام ولم يتلفظ بالشيء المعهود، وإنما هو موجود في ذهن المخاطب والمتكلم، لابد أن يكون معهودا، **فمثلا** تقول لزميلك اللقاء اليوم في المسجد فهنا "أل" في المسجد يعني المسجد المعهود في ذهنك أو في علمك، لكن لم يسبق للمسجد ذكر في الكلام، فهو يعرف المسجد، مسجد معهود بيننا فهو مباشرة سيعرف المسجد المقصود، أو تقول اللقاء اليوم في الكلية فهو سيعرف ماذا

تقصد بالكلية لأنه في ذهنه كلية معهودة، في ذهنه كلية الشريعة بينك وبينه ومباشرة سيذهب إلى كلية الشريعة، لكن لو لم يكن في ذهنه كلية معهودة ولو لم يكن في ذهنه مسجد معهود فمباشرة سيسأل ما المسجد؟ ماذا تقصد بالمسجد؟ كذلك الكلية، ماذا تقصد بالكلية؟ إذا أل التي لتعريف العهد الذهني هي أل الداخلة على اسم معهود في ذهن المخاطب أو معلوم في ذهن المخاطب.

مثاله: "جاء القاضي" فهنا عندما تقول لزميلك جاء القاضي فهنا هل سبق ذكر القاضي في الكلام؟ لا، لم يسبق له ذكر، لذلك لا يسمى العهد الذكري، إذاً ما نوع هذا العهد؟ هو العهد الذهني، يعني العهد المعلوم، فمباشرة سيعلم أنك تقصد القاضي الذي بينكم وبينه قصةٌ ما أو حدث أو موضوع، فمباشرة سيعلم القاضي المعهود في ذهنك وذهن المخاطب.

ومن العهد الذهني قوله تعالى : {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} فأل لتعريف العهد الذهني، يعني الغار معهود في ذهن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، فمباشرة يعرفون المقصود بهذا الغار، إذاً هذا القسم الثاني أل التي لتعريف العهد الذهني.

والثالث أل التي لتعريف العهد الحضوري، وتعريفها: وذلك إذا كان الاسم الذي دخلت عليه "أل" حاضرا أو مشاهدا وقت الكلام، أل التي لتعريف العهد الحضوري: هي أل التي تدخل على اسم هذا الاسم حاضر أو مشاهد وقت الكلام.

مثال: اليوم نشرح درس المعرف بـ"أل". فقولنا "أل" في اليوم لتعريف العهد الحضوري، يعني اليوم الحاضر نشرح درس المعرف **بأل**، كذلك قوله تعالى {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} يعني اليوم الحاضر.

كذلك تستطيع أن تقول خذ هذا الكتاب أل في الكتاب لتعريف العهد الحضوري، يعني الكتاب المشاهد الحاضر، وهكذا، إذاً نقول أل لتعريف العهد الحضوري هو إذا كان الاسم الذي دخلت عليه أل حاضرا أو مشاهدا وقت الكلام نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} فاليوم هنا اليوم الحاضر.

ونحو: اليوم نشرح درس المعرف بـ"أل" فاليوم يعني اليوم الحاضر فأل هنا للعهد الحضوري.

ونحو: خذ هذا الكتاب يعني هذا الكتاب المشاهد الذي تراه، فكلها أل لتعريف العهد الحضوري هذا القسم الثالث.

إذاً القسم الأول من أقسام أل المعرفة (أل لتعريف العهد) وأل لتعريف العهد ثلاثة أنواع "أل لتعريف العهد الذكري" "وأل لتعريف العهد الذهني" "وأل لتعريف العهد الحضوري".

النوع الثاني من أنواع أل المعرفة: "أل" التي لتعريف الجنس أو "أل" لبيان الماهية أو "أل" لبيان الحقيقة:

وقولنا **الماهية** مركب من ما هي، وإذا أردت أن تسأل عن حقيقة الشيء تقول ما هو أو ما هي حقيقة هذا الشيء، فركبت فكانت أل الماهية، كذلك **لبيان الحقيقة** لنعرف الحقيقة حقيقة الشيء وهكذا، و"أل" التي لتعريف الجنس هي التي تدخل على لفظ الجنس لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، لاشك أن الله خلق خلقه أجناسا، فكل ما يتصف بصفات مشتركة يكون جنساً معيناً، **فمثلاً** الإنسان الرجال جنس لهم صفات تخصهم، والنساء جنس لهن صفات تخصهن، وكذلك بقية المخلوقات، الأسماك جنس لها صفات تخصها، والحيوانات أنواع وأجناس وهكذا.

فـ"أل" التي تأتي لتعريف الجنس فأنت تقول الرجل وأنت لا تريد كل رجل وإنما تريد حقيقة هذا الجنس وبيان ماهيته، أو تقول المرأة هذه هي"أل" التي لبيان الماهية، وستوضح أكثر من خلال الأمثلة، وهي التي تدخل على لفظ الجنس لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، فإنك تقول الرجل، ما تريد كل رجل وإنما تريد الصفات التي يشترك فيها هذا الجنس وهو الرجل، أو إن قلت المرأة لا تريد كل امرأة.

مثال: الرجل أفضل من المرأة، أل في الرجل لبيان الماهية أو لتعريف الجنس أو لبيان الحقيقة.

كذلك في المرأة قال العلماء لبيان الماهية أو لتعريف الجنس، ما الدليل على ذلك؟ قال" أل" هنا لتعريف الجنس فهذا الجنس من حيث هو، أي جنس الرجل من حيث هو أفضل من جنس المرأة من حيث هو، وليس المراد أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء، ليس المراد بأل هنا أنها تستغرق جميع الأفراد لا، البيان أن حقيقة هذا الجنس بشكل عام أفضل من حقيقة هذا الجنس بشكل عام، وليس كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء، لأن الواقع بخلاف ذلك، لأن هناك بعض النساء تفضل آلاف الرجال، فهذه أل لبيان الجنس أو لبيان الحقيقة أو لبيان الماهية.

وعلامة "أل" التي لبيان الحقيقة أو الماهية أن لا يصح أن يحل محلها كل، فلذلك لو أردنا أن نضع مكان "أل" كل لا يصح.

لو قلت: كل رجل أفضل من كل امرأة المعنى غير صحيح البتة، فعلامة "أل" هنا أنه لا يصح أن يحل محلها كل.

ونحو: أهلك النّاسَ الدينارُ والدرهمُ، "أل" في الناس والدينار والدرهم أل لبيان الحقيقة والدليل على ذلك قلت لكم أن نضع مكانها كل، فلو قلت أهلك كل النّاسَ كل الدنانيرَ وكل الدراهمَ ما يصح، لأن هناك من الناس من نجا ودخل الجنة بسبب دينار أنفقه في سبيل الله، وأيضا أن هناك بعض الدنانير وبعض الدراهم أنجت صاحبها من النار.

لذلك المقصود هنا الحقيقة، حقيقة الجنس، وليس جميع أفراد هذا الجنس، وإنما المقصود بيان حقيقة هذا الجنس، نقول أي جنسهما يعني جنس الدينار وجنس الدرهم وليس كل دينار وكل درهم لأن منهما ما يكون سببا في النجاة بعض الدينار والدراهم تكون سببا في النجاة.

ومنه قوله تعالى {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} هنا "أل" في الماء لبيان الجنس أو لبيان الحقيقة، لأن المقصود حقيقة الماء أو كنهه، وليس المقصود كل ماء، لأن هناك من أنواع الماء ما ليس فيه حياة، الماء أنواع وأجناس مختلفة، فلا يشترط أن كل نوع من أنواع المياه فيه الحياة، لكن الماء بحقيقته العامة وبشكله العام فيه الحياة، ولذلك لو وضعت مكانها كل، هل يصلح أم لا يصلح؟ لو قلنا في غير القرآن وجعلنا من كل ماء كل شيء حي، كل ماء، يصلح أو ما يصلح؟ لا يصلح لأن هناك مثلا الماء الملح ما فيه حياة وإلى آخره.

إذاً النوع الثاني أل التي لتعريف الجنس وهذه علاماتها أن لاَ يصح أن يحل محلها كل، كما نلاحظ في الأمثلة والشواهد التي مرت بنا.

سنأخذ إن شاء الله في الحلقة القادمة النوع الثالث من أنواع أل المعرفة وهي أل التي للاستغراق أفراد الجنس، وسنعرف أنها أل التي يصح أن يحل محلها كل، إذاً نختم هذه الحلقة، ونقول إن أل ثلاثة أنواع "أل" معرفة و"أل" زائد و"أل" موصولة.

وأل المعرفة ثلاثة أنواع: "أل" عهدية و"أل" لبيان الماهية و"أل" لاستغراق الجنس.

الحلقة (١٢)

قد تحدثنا في الحلقة الماضية عن أل وعرفنا أن أل إما أن تكون موصولة، وإما أن تكون معرفة، وإما أن تكون زائدة.

أل المعرفة: ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أل التي للعهد وهي أيضا ثلاثة أقسام: أل للعهد الذكري، وأل للعهد الذهني، وأل للعهد الحضوري.

النوع الثاني: من أنواع أل المعرفة **أل التي لبيان الماهية أو لبيان حقيقة الجنس**، وقلنا أن أل التي لبيان حقيقة الجنس علامتها أن لا يصح أن نضع مكانها كل.

مثلاً إذا قلت {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} هنا أل في الماء لبيان الحقيقة، ما الدليل؟ أنه لا يصح أن نضع مكانها كل.

كذلك الرجل أفضل من المرأة أل لبيان الحقيقة لأنه لا يصلح أن نضع مكانها كل، فلا يصح أن يقال كل رجل أفضل من كل

امرأة.

النوع الثالث: من أنواع أل المعرفة: أل التي لاستغراق أفراد الجنس.

وعلامة هذه أنه يصح أن يحل محلها كل، لأنه إذا أطلقت "أل "فأنا أريد جميع أفراد الجنس هنا، أستغرق جميعه، ما أترك فرد من أفراده، وعلامتها أنه يصح أن يحل محلها كل، وتعرفون كل تفيد العموم والشمول والاستغراق

أل التي للاستغراق: وهي الداخلة على واحد من أفراد الجنس لإفادة الاستغراق والشمول لجميع أفراده، يعني تشمل جميع أفراده وعلامتها صحة وقوع "كل" موقعها.

مثاله قال تعالى (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) فهنا أل في الإنسان لاستغراق أفراد الجنس ما الدليل؟ لو وضعنا مكانها "كل" لكان الكلام صحيحا، لو قلنا في غير القرآن وخلق كل إنسان ضعيفا صح أو خطأ؟ نقول نعم صحيح، كل إنسان مهما بلغت قوته فخلقه ضعيف بدون استثناء، فإذاً أي فرد من أفراد الإنسان ضعيف.

مثال من كلامنا خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها هنا الزرافة أل في الزرافة لاستغراق أفراد الجنس، يعني خلق الله كل زرافة، يعني جميع أفراد هذا الجنس يشمله هذا الحكم ودخل فيه هذا الحكم أن يديها أطول من رجليها، هذا النوع الثالث من أنواع أل المعرفة أل التي لاستغراق أفراد الجنس أي لشمول أفراد الجنس.

أخذنا أل الموصولة وانتهينا منها ثم أخذنا أل المعرفة وانتهينا منها.

القسم الثالث: "أل" الزائدة: وهي أل التي تدخل على الاسم ولكن لا تفيده تعريفاً، يعني دخولها وعدم دخولها واحد لا تفيد معنى التعريف، لماذا؟ لأن الاسم قبل دخولها معرفة.

إذاً الأنواع الثلاثة المتقدم ذكرها هي أنواع لأل المعرفة، لتعريف العهد، ولبيان الماهية ولاستغراق أفراد الجنس هذه أنواع أل المعرفة.

وقلنا أل المعرفة حتى نخرج أل الزائدة لأنها لا تفيد الاسم تعريفا، لأن الاسم معرفة قبل دخول أل الزائدة عليها.

أل الزائدة نوعان:

١: أل زائدة لازمة ٢: وأل زائدة عارضة.

ومعنى أل زائدة لازمة: يعني أنها لا تنفك عن الاسم، لازمة يعني يجب ذكرها مع الاسم ولا يجوز نزعها أو حذفها، بخلاف أل زائدة العارضة: وهي أل التي تزاد في الاسم ويجوز أن تحذف من الاسم، يعني يجوز أن يذكر الاسم دون أن تذكر معه، ونوضحها أكثر:

١/ أل الزائدة اللازمة: وهي التي لا تنفصل عن الاسم لا يمكن أن تنفصل عن الاسم، هي فعلاً زائدة، لماذا سميت زائدة؟ لأنها لا تفيد تعريفاً، ولماذا سميت لازمة؟ لأنها لا تنفصل عنه ولا تنفك عنه ملازمة له في كل صورة وفي كل حال، وتكون لازمة في ثلاثة مواضع:

أن تكون في علم صاحبت وضعه، العلم معروف أخذنا أول أنواع المعارف هو العلم وهو كما قلنا الذي يعين مسماه مطلقا، يعني يعين المسمى بلفظه دون الاستعانة بأمر آخر فلذلك هناك بعض الأعلام نطقتها ووضعتها العرب ابتداءً مقرونة بأل، فهذه الأعلام لا يصح أن ننزع منها أل لأنها نشأت وأول ما نطق بها مقرونة بأل، فلذلك لا يصح نزع أل منها، ولذلك نقول أل الزائدة اللازمة في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن تكون في علم صاحبت وضعه فلم يسمع بغير أل يعني ما سمع أن العرب نزعوا منه أل، والذي يريد أن

يتكلم اللغة الفصحى لابد أن يتبع كلام العرب ولا يخالف كلام العرب الفصحاء الذين أخذت منهم اللغة، نحو (اليسع) علم على نبي، وهذه **أل** التي في اليسع نُطق بها مع العلم ابتداءً من أول الأمر قيل اليسع، فنقول **أل** في اليسع زائدة لماذا؟ لأنها لم تفد تعريفا، لأن يسع معرف علم فما يحتاج تعريف لأن **أل** المعرفة تأتي للتعريف، فإذا كان الشيء معرفا لماذا نأتي بأل لنعرفه؟ إذاً هي زائدة لأنها لم تفد التعريف، و**لازمة** لأنه لا يجوز أن تحذف ويقال يسع.

ونحو قوله تعالى (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى) أيضا اللآت علم على صنم، والعزى علم على شجرة كانت تعبد من غير الله، **فأل** في اللآت زائدة لأنها لم تفد تعريفا، لأنها أصل اللآت علم معرف بالعلمية، كذلك العزى **أل** زائدة لم تفد تعريفا، ولازمة لأنه لا يجوز أن نقول لات أو نقول عزى بدون ذكر **أل** لابد أن تذكر **أل** لماذا؟ لأن العرب أول ما نطقوا هذه الأعلام نطقوها مقرونة **بأل** ولم يحذفوا منها **أل** في جميع الاستعمالات، وطبعا اللآت في الأصل هو رجل صالح كان يلت السويق فقيل له اللآت الذي يلت، فلما مات وضعوا له صنما فعبد من غير الله، وكذلك العزى شجرة معروفة قطعها خالد بن الوليد رضي الله عنه.

فهذه الكلمات أعلام اليسع واللآت والعزى أعلام، ومن الأعلام أيضا السموأل اسم شاعر يهودي **فأل** فيه زائدة لازمة، فهذه الكلمات أعلام و**أل** فيها زائدة لازمة زائدة لأنها لا تفيد تعريفا، ولازمة لأنه لا يصح حذفه منها فلا يقال يسع ولات وعزى.

الموضع الثاني: في اسم الإشارة (الآن) خاصة، هذا رأي لبعض العلماء، لأننا أخذنا اسم الإشارة كثير من العلماء لا يرى (الآن) من أسماء الإشارة، وبعضهم يرى أنه من أسماء الإشارة، على قول من يراه اسم إشارة **فأل** هنا زائدة لازمة، زائدة لأنها لم تفد تعريفا، ولازمة لأنه لا يجوز نزع **أل** فتقول: الآن حضر الطلاب و **الآن أل** فيه زائدة لازمة.

الموضع الثالث: في بعض الأسماء الموصولة المصدرة بأل مثل: الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي واللائي هذه الموصولات **معرفة بماذا؟ هل هي معرفة بأل (الذي والتي) أم معرفة بماذا؟** أخذنا في الحلقات الماضية الاسم الموصول يتعرف بالصلة (جاء الذي زارنا بالأمس) فالذي مبهم تعرف بجملة الصلة (زارنا بالأمس) ولم يتعرف **بأل**، فإذاً **أل** هنا **ما موقعها هنا؟ أل** زائدة لأنها لم تفد تعريفا، طيب زائدة لازمة؟ أم زائدة عارضة؟ نقول زائدة لازمة لأنه لا يصح حذفها فلا يقال (ذي) الذي أو التي ما يقال (تي) لابد يقال التي **بأل** فهذه زائدة لازمة.

إذاً "**أل**" الزائدة اللازمة تكون في ثلاثة مواضع: علم صاحبت وضعه وفي اسم الإشارة الآن وفي بعض الأسماء الموصولة المقرونة **بأل**.

لماذا سميت "أل" في هذه المواضع الثلاثة السابقة زائدة لازمة؟ عرفنا زائدة لأنها لم تفد تعريفا (لأنه لا يجتمع تعريفان على اسم واحد) فالأعلام معرّفة بالعلمية (اليسع واللآت والعزى) فإذا دخلت عليها "**أل**" المعرفة أصبح هذا معرفا دخل عليه تعريفان وهذا لا يصح، كذلك الإشارة "الآن" معرف بالإشارة، ولو قلنا أن "**أل**" للتعريف لدخل عليه تعريفان تعريف بالإشارة وتعريف بـ"**أل**" وهذا لا يصح، كذلك الأسماء الموصولة الذي والتي هي معرفة بصلة الموصول، فلو قلنا أن" **أل**" أيضا معرفة لاجتمع على الاسم تعريفان وهذا لا يجوز.

إذاً هذه قاعدة نحوية من القواعد الأساسية كالقواعد الأصولية في الفقه (**أنه لا يجتمع تعريفان على اسم واحد**) وهذه معارف بالعلمية في الموضع الأول (اللآت والعزى واليسع والسموأل) وفي الإشارة في الموضع الثاني يقصد (الآن) وبالصلة في الموقع الثالث (الذي والتي والذين) فلو قلنا معرفة بـ"**أل**" لاجتمع على الاسم الواحد تعريفان وهذا لا يصح، وسميت "**أل**" لازمة في

المواضع السابقة لأنه لا يصح حذفها من هذه الأسماء السابقة فهي زائدة لازمة لا يجوز حذفها.

٢ من أنواع "أل" الزائدة **زائدة غير لازمة**: يعني هي زائدة لا تفيد تعريفا، وغير لازمة أي أنه يصح أن يذكر الاسم دون أن تذكر معه "أل".

"أل" الزائدة قسمان:

القسم الأول خاص بالضرورة الشعرية: يعني أل زائدة غير لازمة في الضرورة الشعرية،

مثال: يقول الشاعر ولقد جنيتك أكمأً وعساقلاً   ولقد نهيتك عن بنات الأوبر.

يقول الشاعر ولقد جنيتك أي جنيت لك، أكمأً وعساقلاً، أكمأً جمع كمأ وهو معروف وعساقلا نوع من أنواع الكمأ وهو نوع جيد من أنواعه، قال ولقد نهيتك عن بنات الأوبر، بنات الأوبر علم على نوع من أنواع الكمأ وهو نوع رديء صغير الحجم ويميل لونه إلى التراب، يقول أنا جنيت لك أحسن الأنواع ونهيتك عن هذا النوع الرديء،

الشاهد: في قوله بنات الأوبر دخلت أل على أوبر وأصل الكلمة علم (بنات أوبر) وهو علم على هذا النوع الرديء من أنواع الكمأ لكن اضطر الشاعر من أجل الضرورة الشعرية من أجل أن يقيم الوزن اضطر إلى إدخال أل، فهذه أل **معرفة أم زائدة؟** زائدة لأنه علم معرف بالعلمية (بنات أوبر) معرف بالعلمية، فإذاً زائدة لا تفيد تعريفاً وغير لازمة لأنني أقول في غير هذا البيت "بنات أوبر" وهي الأصل فأنزع أل فهي غير لازمة، إذا زاد الشاعر في قوله الأوبر والأصل بنات أوبر فهو معرف بالعلمية، ودخلت عليه أل للضرورة الشعرية، فأل هنا في الأوبر زائدة لأنها لم تفد تعريفا، وعارضة لأجل الضرورة الشعرية، وسميت عارضة لأنه يصح حذفها من الاسم فيقال بنات أوبر دون أل كما عرفنا.

القسم الثاني لأل الزائدة غير اللازمة "أل" زائدة للمح الأصل وهذه ليست خاصة بالضرورة الشعرية.

ما معنى لمح الأصل؟ يعني أل تدخل ليس للتعريف وإنما تدخل لغرض آخر وهو أن تشعر وتلمح إلى أن هذا العلم كان في الأصل شيء آخر غير العلمية، وهذه تدخل على الصفات وعلى المصادر.

مثال ذلك تقول: العباس إذا تأملنا في العباس نجد أن أصلها عباس، وعباس صفة، صيغة مبالغة فعّال صفة، قلنا لكم الصفة يقصد بها (اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة) فعباس هنا أصلها صفة، فدخلت عليه أل حتى تلمح إلى ذلك الأصل، فنقول العباس فأل هنا زائدة لأنها لم تفد تعريفاً، لأن عباس علم معرّف بالعلمية، وهذه أل عارضة وليست لازمة، وكذلك الحسن و الحسين كل هذه أل فيها زائدة ليست لازمة، وإنما للمح الأصل، فالحسن هو علم معرّف بالعلمية وأل فيه زائدة، وأل جاء ت إلى أن تلمح إلى أن حسن كان قبل أن يصبح علم كان صفة مشبهة، إذاً نقول **والمراد بلمح الأصل** أنها تقترن بالعلم لتفيد أن هذا العلم قبل أن يصير علما إما أن يكون:

١.**صفة** نحو: الحسن والحارث والعباس،

٢. **وإما مصدرا** نحو: الفضل والحمد والسعد، الفضل ألف الفضل زائدة وغير لازمة وإنما جيء بها للمح الأصل، ففضل مصدر فضل فضلا، وحمدت الله حمدا، وسعد سعدا، فهذه كلها مصادر في الأصل كانت مصادر، ثم أصبحت أعلاما على أناس معينين، فدخلت أل هذه لبيان هذا الأصل، لتلمح إلى هذا الأصل السابق، وإما أن يكون أصل هذا العلم

٣. **اسم عين يعني اسم ذات** نحو: النعمان، وهذا الاسم كثير عند العرب النعمان بن بشير والنعمان بن مقرن وهكذا فإن نعمان في الأصل من أسماء الدم، ثم سمي به علم، رجل معين، فدخلت أل هذه لتبين أن هذا العلم كان في السابق اسم من أسماء الدم، وهو اسم عين يعني اسم ذات محسوسة.

قال وسميت" أل" في هذه الأسماء يعني الحسن والحسين والفضل والعباس **زائدة** لأنها لم تفد تعريفا، ولماذا لم تفد تعريفا؟ لأن هذه الأسماء معرّفة بالعلمية معرفة قبل دخول أل، وسميت **غير لازمة** لأنه يجوز حذفها فتقول حسن وحسين وحارث وعباس وفضل ونعمان، وبهذا الكلام ننتهي من أل المعرفة وأل الزائدة.

ننتقل إلى شيء آخر: **وهو المعرف بالعلم بالغلبة**

وهذا من الموضوعات التي ذكرها ابن هشام بعد أن انتهى من المعرف بـ"أل"، لأنه يرد فيها، ولأن لها علاقة، المعرف بالغلبة إما أن يكون معرفا بالإضافة أو معرفا بـ"أل"، فله علاقة بالموضوع.

العلم قسمان:

القسم الأول: علم بالوضع وهو علم الشخص وعلم الجنس ومضى الكلام فيهما في المستوى الأول، أخذتم النوع الثاني من أنواع المعارف العلم وهو قسمان: علم شخصي وعلم جنسي، إذا هذا هو القسم الأول العلم بالوضع يعني بوضع العرب له.

القسم الثاني: العلم بالغلبة يعني بالشهرة ونوضح أكثر فنقول **وهو المراد هنا** المراد بحديثنا هنا عن العلم الذي بالغلبة قال: وهو ما كان علما بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد معين من الأفراد التي يدل عليها لشهرته، يعني وهو ما كان علما بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد معين من الأفراد التي يدل عليها هذا اللفظ، يعني قد يطلق لفظ وهذا اللفظ يطلق على معاني كثيرة، على أفراد كثيرة، لكننا نخص فرد من هؤلاء الأفراد، فهو فرد اشتهر عن غيره، مثال بسيط إذا قلت **مثلا** ابن عباس فإذا قلت ذلك فالمقصود هو عبد الله بن عباس، فابن عباس علم بالغلبة على عبد الله، مع أن العباس له أكثر من ولد غير عبد الله، فلذلك من المفترض إذا قلت ابن عباس أن يدخل فيه محمد وخالد وعلي وعبد الله، لكن لما اشتهر عبد الله وتميز عن إخوته بالعلم وكثرة رواية الحديث فإذا قلت ابن عباس انصرف إلى عبد الله فقط من هؤلاء الإخوة، كذلك ابن مسعود المقصود به عبد الله، كذلك ابن عمر، عمر رضي الله عنه له أبناء غير عبد الله فإذا قلت ابن عمر فالمقصود عبد الله بن عمر، وهكذا.

العلم بالغلبة أيضا نوعان:

النوع الأول: علم بالغلبة مضاف: **مثل** ابن عباس وابن مسعود وابن باز وابن عثيمين كل هذه أعلام بالغلبة مضافة، طبعا هنا علم بالغلبة بالمضاف لأن ابن مضاف وعباس مضاف إليه، وابن عمر فابن مضاف وعمر مضاف إليه، وذكرنا سبب معرفتنا لابن عباس بأنه عبد الله ولذلك لغلبته على إخوته بالعلم.

النوع الثاني: علم بالغلبة مقرون بأل وهذا إن شاء الله نأخذه في المحاضرة القادمة.

الحلقة (١٣)

قلنا العلم بالغلبة نوعان:

- **النوع الأول: علم بالغلبة مضاف: مثل** ابن عباس، ابن مسعود، ابن عمر، ابن عثيمين، ابن باز وهكذا ومثل إمام النحويين المقصود به سيبويه علم بالغلبة مضاف.
- **النوع الثاني : علم بالغلبة مقرون بأل:** وهذا العلم دخلت عليه أل، ولكن أصبح يطلق على شيء معين بسبب غلبة هذا الشيء على بقية أفراده، **مثل** الاثنين بالأصل الاثنين تطلق على كل اثنين رجل ورجل الاثنين، كتاب وكتاب الاثنين، فكل اثنين يمكن يطلق عليهما اثنين، لكنه غلب على هذا اليوم من أيام الأسبوع وهو يوم الاثنين.

كذلك البيت قولنا البيت قد يطلق يقصد بيتي أو بيتك أو بيت فلان، لكن إذا قيل البيت فهو علم بالغلبة مقرون بأل على

بيت الله الحرام، فهو غلب على بقية الأمور، كذلك إذا قلت المدينة كما يقول العلماء أنه علم بالغلبة مقرون بأل، كيف علم بالغلبة مقرون بأل؟ لأن الأصل في المدينة قد يراد بها مدينة الرياض قد يراد بالمدينة أي مدينة من المدن، لكن إذا أطلقت المدينة هكذا فالمراد مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، **كيف حصل هذا؟** حصل هذا بالغلبة لأن هذه المدينة غلبت على باقي المدن.

وكذلك الكتاب إذا قيل الكتاب فالمقصود كتاب سيبويه في النحو، مع أنه في الأصل قد يكون كتابي أو كتابك أو كتاب فلان، لكن إذا قيل الكتاب فهذا يسمى علم بالغلبة لأنه غلب على بقية الأفراد بسبب شهرته، كذلك النجم إذا أطلق انصرف إلى الثريا خاصة من النجوم، لماذا؟ لشهرتها وغلبتها على بقية النجوم، والأعشى غلب على الشاعر المعروف، لأن الأعشى كل رجل فيه ضعف بالنظر يقال له الأعشى، لكن إذا أطلق الأعشى فهو علم بالغلبة مقرون بأل، فكل هذه أعلام بالغلبة مقرونة بأل وبهذا ننتهي من باب المعرف بأل وننتقل إلى أسئلة وتدريبات متعلقة بهذا الباب.

أسئلة وتدريبات على المعرف بأل.

السؤال الأول: بين نوع أل فيما يأتي ثم أعرب الاسم المقترن بها؟

١. قال تعالى {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (١٥) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الـرَّسُولَ} **فأل** في الرسولَ ما نوعها؟ **أل** في الرسولَ للعهد الذكري **ما نوع هذا العهد؟** العهد المذكور يعني سبق ذكره، ما إعراب الرسولَ؟ عصى فعل وفرعون فاعل، والرسولَ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **أل** هذه ليس لها إعراب لأنها حرف تعريف مبني، وإنما الإعراب على ما اتصل بها أو على ما دخلت عليه، والاسم المقرون **بأل** يعرب حسب موقعه من الجملة.

٢. يقول الشاعر: صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر

النفس ما نوع **أل** فيها؟ نقول زائدة عارضة للضرورة الشعرية **كيف؟** لأن أصل النفس تمييز يعني صددت وطبت نفسا، ونفسا هنا تمييز، والتمييز عند النحويين لا يعرف، نكرة، **فأل** لما دخلت **هل أفادته تعريفا؟** ما أفادته تعريفا لأن التمييز نكرة، فإذاً هي زائدة لأنها لم تفد تعريفا، زائدة عارضة لضرورة الشعر، لأن الشاعر لما احتاج إلى ضبط وزن البيت اضطر إلى إدخال **أل** فقال وطبت النفس، والأصل صددت وطبت نفسا، لذلك لو قيل في غير البيت **يجب أن نقول في غير البيت** صددت وطبت نفسا، النفس تمييز منصوب وعلامة نصبة الفتحة.

٣. {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} **أل** في الإنسان هنا **ما نوعها؟** نقول **أل** لاستغراق أفراد الجنس، **ما الدليل على ذلك؟** ضع مكانها كل يعني أن **في غير القرآن** إن كل إنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات، (**أل**) المقصود بها **جميع أفراد الجنس** بدليل أن يصح أن نضع مكانها كل، طيب **ما إعراب** الإنسان؟ الإنسان اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٤. {وَالـذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا} **أل** في الذاكرين **ما نوعها؟**

(**أل**) في الـذاكرين اسم موصول **لماذا؟** لأن **أل** دخلت على صفة صريحة ذاكرين مفرد **ذاكر** و**ذاكر** اسم فاعل، لأنها اتصلت باسم فاعل، إذاً هي اسم موصول وليست حرف تعريف وليست زائدة، و(**أل**) في لفظ الجلالة الله طبعا اختلفوا في **أل** بلفظ الجلالة لكن من الأقوال أنها زائدة على رأي لأن لفظ الجلالة **علم معرف بالعلمية**، سئل سيبويه ما أعرف المعارف فقال أعرف المعارف هو الله، إذاً لفظ الجلالة الله مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

السؤال الثاني: اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي: -

١: "أل" التي يصح أن يحل محلها كل هي

"أل" الزائدة ، "أل" التي للعهد ، "أل" التي لاستغراق أفراد الجنس ، "أل" التي لتعريف الجنس ما الصحيح في ذلك؟ نقول **الصحيح الاختيار الثالث** لأن الاستغراق و"كل" للعموم والشمول.

٢: {سُبْحَانَ الّـَذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ} ما نوع "أل" في الذي؟

لتعريف العهد لتعريف الجنس زائدة لازمة زائدة عارضة

طبعا **الصحيح أنها زائدة لازمة** زائد لأنها لا تفيد تعريفا ولازمة لأنه لا يجوز حذفها.

٣: {وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ} "أل" في المرفوع ماذا؟

موصولة للعهد لاستغراق الجنس لتعريف الجنس

لو تأملنا أل دخلت على مرفوع، ومرفوع اسم مفعول إذاً صفة صريحة، وقلنا أل إذا دخلت على الصفة الصريحة فهي أل الموصولة، إذاً **الخيار الأول هو الصحيح** يعني والسقف الذي رفع.

٤: اليوم انتهينا من درس المعرف بأل (أل) في اليوم ماذا؟

لتعريف الجنس لتعريف العهد الحضوري لتعريف العهد الذهني لتعريف العهد الذكري

طبعا **الخيار الثاني هو الصحيح**.

٥: (المسلمون يحترمون مواثيقهم)، أل في المسلمون:

لتعريف الجنس لتعريف العهد زائدة لازمة زائدة عارضة.

الصحيح الخيار الأول لتعريف الجنس وقلنا **علامة أل لتعريف الجنس** أنه لا يصح أن يحل محلها كل، إذا قلت كل مسلم يحترم ميثاقه هذا صحيح؟ لا، لكن جنس المسلمين حقيقتهم وماهيتهم بشكل عام أنهم يحترمون المواثيق، لكن هناك من المسلمين من لا يحترم ميثاقه وعهده.

٦: "أل" هنا التي لبيان الماهية هي:

"أل" الزائدة "أل" التي للعهد "أل" التي لاستغراق الجنس "أل" التي لتعريف الجنس

طبعا" أل" **الخيار الأخير هو الصحيح** هي لبيان الماهية وهي أيضا لبيان الحقيقة.

٧: "أل" التي لا تفيد الاسم تعريفا هي:

"أل" الزائدة "أل" التي للعهد "أل" التي لاستغراق الجنس "أل" التي لتعريف الجنس

طبعا الخيار الأول هو الصحيح هي التي لا تفيد الاسم تعريفاً، طبعاً هناك "أل" أيضا لا تفيد الاسم تعريفا وهي "أل" في الموصول أل الموصولة **لا تفيد الاسم تعريفا، ولكنها ليست ضمن هذه الخيارات.**

٨ (بالواد المقدس) أل في بالواد - بالواد أصلها الوادي لكن حذفت الياء، لأنه يجوز بالاسم المنقوص والاسم المقصور أن تحذف الياء فأل بالواد

للعهد الذكري للعهد الحضوري للعهد العلمي لاستغراق الجنس

طبعا العهد العلمي هو العهد الذهني هل هو للعهد الذكري ؟ ما يمكن أن تكون للعهد الذكري لأنه لم يسبق له ذكر قبل، طيب هل يمكن أن تكون للعهد الحضوري؟ ليس الكلام عن هذا الوادي حاضر أو مشاهد الآن، فليست للعهد الحضوري، لاستغراق الجنسي كذلك ليست كذلك، إذن لماذا للعهد العلمي؟ يعني بالواد المعهود في العلم والمعهود بالذهن، إذن الخيار الثالث هو الصحيح للعهد العلمي.

وبهذا ننتهي على الأسئلة والتدريبات على المعرف بـ"أل".
ننبه أن هناك نوع أخير من أنواع المعارف وهو المعرف بالإضافة: لم يتحدث عنه ابن هشام، لماذا لم يتحدث عنه؟ كان المفترض أن يأتي بعد المعرف بأل يأتي باب المعرف بالإضافة مثل: كتاب زيد وقلمي، فقلم معرف بالإضافة لأنه مضاف إلى الضمير قلمي وهكذا، لماذا لم يتحدث عنه؟ لأنه أفرد بابا للإضافة من أطول أبواب النحو ، لذلك آثر أن يتركه لباب خاص به.

۞ باب المبتدأ والخبر ۞

لما انتهى من المفردات كل ما سبق بالمحاضرات السابقة والفصل الأول كان عن المفردات فلما انتهى من المفردات، بدأ الآن بالجمل، **والجمل تنقسم قسمين**: **جملة إسمية** و**جملة فعلية** فبدأ الآن بالجملة الاسمية، والجملة الاسمية هي المكونة من المبتدأ والخبر، فنبدأ بها فنقول باب المبتدأ والخبر:

الركن الأول: المبتدأ:

المبتدأ ينقسم قسمين:

القسم الأول: مبتدأ له خبر، مثل: محمدٌ كريمٌ، الله ربنا، محمدٌ صلى الله عليه وسلم رسولنا.

وتعريف المبتدأ الذي له خبر: اسم مرفوع مجرد من العوامل اللفظية للإسناد، هو اسم إذن كل مبتدأ لا بد أن يكون اسما، فلا يكون حرفا ولا يكون فعلا، قال **مرفوع** يعني المبتدأ ما يكون منصوبا ولا يكون مجرورا مرفوع، اسم مرفوع مجرد من العوامل اللفظية للإسناد، **مجرد** يعني لم يسبق بعامل لفظي **مثل** كان وأخواتها و**مثل** إن وأخواتها يعني لم يسبق بأي عامل لفظي.

لماذا هو مجرد من العوامل اللفظية؟ قال لأجل الإسناد، كيف لأجل الإسناد؟ يعني أننا نسند، إذا قلت محمدٌ كريم فمحمدٌ مبتدأ مرفوع محمد اسم مرفوع مجرد من العوامل اللفظية لم يسبق بشيء، لماذا هذا التجريد؟ قال من أجل أن نهيئه للإسناد، من أجل أن نسند إليه شيئا، فنقول محمدٌ كريم فقد أسندت الكرم وهو الخبر لهذا المبتدأ، فلما جردت هذا الاسم وهو المبتدأ من العوامل اللفظية جردته لغرض وهو أن نهيئه من أجل أن أسند إليه شيئا آخر، يعني بمعنى **أضيف إليه شيئا آخر**، فإذا قلت محمدٌ كريم فأنا أسندت الكرم إلى المبتدأ وهو محمدٌ.

نقول هنا أن المبتدأ **مجرد لأجل إسناد الخبر إليه، مجرد من العوامل اللفظية للإسناد**

ما معنى الإسناد؟ أي أن المبتدأ مجرد من أجل إسناد الخبر إليه، فإذا قلت محمدٌ كريم

محمدٌ مبتدأ وهو اسم مرفوع كما نشاهد لم يسبق بأي عامل لفظي، لم يسبق بإن وأخواتها أو كان وأخواتها، وقد أسند الخبر إليه وهو كريم، فأسندت كريم إلى محمدٌ، فأسندت الكرم إلى محمدٌ.

والخبر حكم وهذه أيضا **نقطة مهمة وقاعدة تفيد الطالب كثيرا وهي أن** الخبر حكم، والمبتدأ محكوم عليه، فنحن نقول حكمنا على محمدٌ وهو المبتدأ بأنه كريم، وهذه إذا تصورت أن الخبر حكم وأن المبتدأ محكوم عليه هذا الأمر يساعد كثيرا بالتمييز بين المبتدأ والخبر.

لأن بعض الطلاب يتوهم أن المبتدأ هو الذي لا بد أن يكون في ابتداء الكلام، وهذا غير صحيح، الأصل أن المبتدأ يكون في ابتداء الكلام لكنه قد يأتي في نهاية الكلام، قد يأتي في وسط الكلام، لذلك نحتاج إلى ضابط يميز لنا بين المبتدأ والخبر، هذا الضابط هو أن المبتدأ محكوم عليه، وأن الخبر هو الحكم.

فإذا قلت مثلا: محمدٌ في البيت، أين الحكم هنا وأين المحكوم عليه؟

طبعا الحكم هو في البيت والمحكوم عليه هو محمد، فأنا حكمت على محمد أنه في البيت.

فإذا قلت مثلا محمدٌ سافر، أين الحكم؟ الحكم سافر وأين المحكوم عليه؟ محمد، إذاً أنا حكمت على محمد بأنه سافر.

إذا قلت مثلا: في البيت محمدٌ أين المحكوم عليه؟ محمد بماذا حكمت عليه؟ بأنه في البيت إذاً في البيت محمدٌ تلحظون أن المبتدأ متأخر، كيف عرفت أنه المبتدأ مع أنه متأخر بأن المبتدأ هو المحكوم عليه وأن الخبر هو الحكم.

إذاً المبتدأ قسمان:

- الأول مبتدأ له خبر.
- القسم الثاني: مبتدأ له وصف أغنى عن الخبر، أو مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر.

تعريف المبتدأ في هذا القسم: هو وصف مستغن بمرفوعه عن الخبر في الإفادة وتمام الجملة، إذاً المبتدأ في القسم الثاني هو وصف، وقلت لكم أن المقصود بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، فالمبتدأ في هذا القسم وصف، هذا الوصف مستغن بمرفوعه عن الخبر في الإفادة وإتمام الجملة يعني هذا الوصف ما يحتاج خبر لماذا ما يحتاج خبر؟ لأن هناك شيء أغنى عنه وهو الاسم المرفوع. ويتضح بالأمثلة.

قال :والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل نحو قائم وكاتب ومكرِم بكسر الراء اسم فاعل، ومكرَم بالفتح اسم مفعول، وصيغ المبالغة مثل كتّاب ومنحار، **وهذا المرفوع** الذي يأتي بعد المبتدأ لا يعرب خبر بل **إما أن يعرب فاعل، أو يعرب نائب فاعل.**

إما أن يعرب فاعل فمتى يعرب فاعل؟ قال: وذلك إذا كان الوصف اسم فاعل أو صيغة مبالغة، إذا كان الوصف الذي هو المبتدأ اسم فاعل أو صيغة مبالغة **فإن المرفوع بعده يعرب فاعلا.**

مثاله: نحو ما نافعٌ الكذب إذا أردنا أن نعرب ما: حرف نفي، نافع: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والكذب: فاعل، لا نقول خبر، نقول فاعل أغنى عن الخبر، لماذا قلنا فاعل؟ لأن المبتدأ اسم فاعل، إذاً الكذب فاعل سد مسد الخبر ونافع مبتدأ.

وإما أن يعرب نائب فاعل متى يعرب نائب فاعل؟ قال وذلك إذا كان الوصف الذي هو المبتدأ اسم مفعول.

مثاله نحو: ما محبوبٌ المغتابُ، فمحبوب هنا المبتدأ وهو وصف محبوب اسم مفعول، والمغتاب هنا نائب فاعل وليس خبر، وإنما نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لماذا قلنا نائب فاعل؟ لأن هذا الوصف اسم مفعول.

الحلقة (١٤)

قلنا إن المبتدأ والخبر هما الركنان الأساسيان للجملة الاسمية، لأن الجملة إما أن تكون جملة إسمية وأما أن تكون جملة فعلية، الجملة الاسمية هي الجملة المكونة من مبتدأ و خبر، وعرفنا المبتدأ وقلنا أن المبتدأ ينقسم قسمين:

- النوع الأول: **مبتدأ له خبر، وهو كثير والغالب** مثل الله ربنا، محمدٌ صلى الله عليه وسلم رسولنا، وهكذا.
- النوع الثاني: **مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر أو سد مسد الخبر، وهذا المبتدأ له حالة خاصة وأيضا له شروط، الحالة الخاصة أن المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر لابد أن يكون وصفا اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغ مبالغة.**

الأمر الثاني: **أن يسبق بنفي أو استفهام** كما سنعرف بعد قليل.

والمرفوع الذي سد مسد الخبر إما أن يعرب فاعل، وأما أن يعرب نائب فاعل، **متى يعرب فاعل؟**

يعرب فاعلا **إذا كان الوصف اسم فاعل أو صيغ مبالغة.**

ويعرب نائب فاعل **إذا كان الوصف الذي هو المبتدأ اسم مفعول مثل** ما محبوبٌ المغتابُ، فالمغتابُ هنا نائب فاعل، ومحبوبٌ مبتدأ وهو اسم مفعول، وإذا قلت ما نافعٌ الكذب، فنافع المبتدأ والكذب فاعل سد مسد الخبر، لماذا قلنا فاعل لأن الوصف

اسم فاعل.

المبتدأ الوصف يشترط له شرط وهذا الشرط عند البصريين وهو أن يسبق هذا الوصف بنفي أو استفهام، حتى يكون مبتدأ وحتى يكون الذي بعده المرفوع اسم فاعل أو نائب فاعل، هذا الشرط يشترطه البصريون، أما الكوفيون فلا يرون هذا الشرط، وأكثر المتأخرين والذين ألفوا بالنحو يصرون على رأي البصريين.

مثال النفي: ما مسموعٌ كلام الكذاب إذا أردنا أن نعرف الآن نجد أن مسموع هنا مبتدأ وهو وصف، وكلام نائب فاعل لماذا نائب فاعل؟ لأن الوصف اسم مفعول، وتلحظون أن الوصف هنا وهو المبتدأ سبق بنفي وهو ما ومنه قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

الشاهد بقوله: ما وافٍ بعهدي هنا وافٍ مبتدأ وهو وصف وهو اسم فاعل لأن أصل وافي اسم فاعل، وتلحظون أنه سبق بنفي وهو ما، والمرفوع الذي سد مسد الخبر أنتما هل يعرب فاعل أو نائب فاعل؟ يعرب فاعل لماذا؟ لأن الوصف اسم فاعل، إذن نقول: وافٍ مبتدأ وهو وصف لأنه اسم فاعل، وقد سبق بنفي وهو ما، وأنتما: فاعل سد مسد الخبر.

ومثال الوصف المسبوق باستفهام: "أ مكرَمٌ محمد" فهنا مكرَمٌ اسم مفعول وهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومحمد نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لماذا قلنا نائب فاعل؟ لأن الوصف اسم مفعول مكرَمٌ، مفتوح ما قبل الآخر، لو كان مكسورا ما قبل الآخر يكون اسم فاعل مكرِم، وتلحظون أن هذا الوصف سبق باستفهام لا بد أن يسبق، لذلك لو قلت مكرم محمد فهنا لا يصح ما يمكن أن نعرب هذا مبتدأ و هذا نائب فاعل على رأي البصريين طبعا.

ومنه قوله تعالى: { أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ } الشاهد: في قول أراغب أنت، راغب هنا اسم فاعل وصف وهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وأنت فاعل سد مسد الخبر، لماذا قلنا فاعل؟ لأن راغب اسم فاعل، وتلحظون أن راغب وهو الوصف وهو المبتدأ مسبوق باستفهام أراغب.

ومنه قول الشاعر من سبق الوصف بالاستفهام:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

أقاطن: بمعنى مقيمين أم نووا ظعنا يعني سفر.

الشاهد : أقاطن هنا مبتدأ وهو وصف اسم فاعل، قاطن فاعل، وقوم فاعل سد مسد الخبر، وتلحظون أن هذا الوصف سبق بالاستفهام وهو الهمزة، **إذاً المبتدأ الوصف لابد له من شرط أن يسبق بنفي أو استفهام على رأي البصريين وجمهور النحويين.**

بعد انتهينا من الجزء الأول من الجملة الاسمية وهي جزءان أساسيان أو ركنان أساسيان الأول المبتدأ، وعرفنا أنه قسمان مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر.

الركن الثاني من أركان الجملة الاسمية الخبـــــر

ننتقل إلى الركن الثاني من أركان الجملة الاسمية الخبـــــر، نعرفه ثم نبين أنواع الخبر فله أنواع، المبتدأ له نوعان، أيضا الخبر له ثلاثة أنواع، وقبل أن نتكلم على أنواعه نعرف الخبر:

تعريف الخبر: **الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور**، التعريف هنا دقيق **الجزء الذي حصلت به الفائدة** لأن المبتدأ وحده لا يحصل به فائدة، إذا قلت مثلا محمد هنا لا فائدة، متى تأتي الفائدة متى تحصل الفائدة؟ تحصل بمجيء الخبر، لذلك يقال أن الخبر هو **الحكم**، فما تكون الفائدة ولا تحصل الفائدة إلا بذكر الخبر، إذاً الخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع ماذا؟ لأن حصول الفائدة قد تحصل الفائدة مع الفعل، قد تحصل مع شيء آخر، لكن هنا حصول

الفائدة لا بد أن تكون مقيدة **مع مبتدأ**، وليس مع فاعل أو فعل أو كذا، هذا المبتدأ والمبتدأ نوعان، **غير الوصف المذكور** لابد أن يكون مع مبتدأ لكن هذا مبتدأ من النوع الأول وهو غير الوصف المذكور، مثل لو قلت: الله ربنا، فربنا خبر لأن الجزء الذي حصلت به الفائدة، مع ماذا؟ مع المبتدأ وهو قوله الله، وهذا المبتدأ غير الوصف المذكور، ومحمد رسولنا، رسول هنا خبر وهو الجزء الذي حصلت به الفائدة، حصلت به الفائدة مع ماذا؟ مع المبتدأ الذي هو محمد، وهذا المبتدأ غير الوصف المذكور، لأن الجزء الذي تحصل به الفائدة مع الوصف المذكور ما ذا يسمى؟ يسمى فاعل أو نائب فاعل ولا يسمى خبرا، نقول نحو :زيد كريم فكريم هنا كما تلحظون خبر، لماذا؟ لأنه الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ، وهذا المبتدأ ليس الوصف المذكور، بخلاف: أ قائم محمد فلو تأملنا محمد جزء حصلت به الفائدة مع مبتدأ، لكن هذا المبتدأ هو الوصف، فإذن محمد ليس خبرا، مع أنه حصلت به الفائدة مع المبتدأ، **لماذا لا يسمى خبرا؟** لأنه حصلت به الفائدة مع المبتدأ الوصف، فيكون محمد ليس خبرا وإنما فاعل سد مسد الخبر، لأنه حصلت به الفائدة لكن مع المبتدأ الوصف وهو قائم.

حكم المبتدأ والخبر الإعرابي؟ يعني كيف يعرب المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر **مرفوعان،** هذا هو الأصل المبتدأ والخبر أن يكونا مرفوعين.

فنقول اللهُ ربُّنا لفظ الجلالة اللهُ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ربُّ خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة هذا الأصل، وتقول محمد كريم، محمد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وكريم خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فهذا هو الأصل فيهما وهذا هو الغالب والكثير.

وهذا ظاهر من الأمثلة والشواهد السابقة وكل ما مر بنا، لكن -ننتبه إلى هذه النقطة- وقد يقع الخبر جملة كما سيأتي بعد قليل، فتكون الجملة في محل رفع خبر.

مثاله: محمد سافر أبوه، محمد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أين الخبر؟ الخبر جملة سافر أبوه، فسافر فعل ماضي مبني على الفتح، وأبو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل هل تقول مرفوعة؟ تقول خبر؟ لا، والجملة في محل رفع خبر، يعني هذا المحل محل الخبر، و الخبر الأصل أن يكون مرفوعا، لكن الجملة لا يمكن أن تكون مرفوعة إذن هي في محل الرفع، لذلك لو وضعت مكانها اسم يقبل الرفع لكان مرفوعا، لو قلت مثلا: محمدٌ مسافر فهنا مسافر خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، الجملة لا ترفع لفظا فإذا لم يصح أن ترفع لفظا فتكون في محل رفع.

ننتبه للنقطة الثالثة وقد يقع المبتدأ أو الخبر أو كلاهما من الأسماء المبنية، قلنا إنهما مرفوعان لفظا إذا كانا من الأسماء المعربة، لأن المعرب هو الذي يقبل الرفع والنصب والجر، أما إذا كان المبتدأ أو الخبر أو كلاهما من الأسماء المبنية فنحن نقول مبتدأ في محل رفع، وخبر في محل رفع، وليس مبتدأ مرفوع ولا خبرا مرفوع.

إذاً نقول وقد يقع المبتدأ أو الخبر أو كليهما من الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام والضمائر وحينئذ تكون مبنية في محل رفع مبتدأ أو في محل رفع خبر.

مثاله: أنت كريمٌ فأنت هنا مبتدأ، هل نقول مبتدأ مرفوع؟ لا، نقول مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، يعني أن هذا المحل خاص بالرفع، لذلك لو وضعت مكان أنت اسم معرب لكان مرفوعا، لو قلت محمد فيجب هنا أن ترفع تقول محمدٌ كريم، لكن لو قلت أنت مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ لأن أنت ضمير والضمائر كلها مبنية.

أيضا المبتدأ والخبر قد يكونا كلاهما مبني إذا قلت مثلا: هذا الذي ذهب معي فهذا مبتدأ مبني في محل رفع، والذي خبر مبني في محل رفع، وكلاهما مبني، هذا اسم إشارة مبني والذي اسم موصول مبني.

أنواع الخبر

الخبر له ثلاثة أنواع هي إجمالا:

الأول المفرد وهو كثير والغالب خبر مفرد.

الثاني: خبر جملة.

الثالث: خبر شبه جملة.

النوع الأول: الخبر المفرد المقصود به -لأن بعض المصطلحات تلتبس وتشتبه بمصطلحات أخرى- مصطلح المفرد عند النحويين **يطلق ويراد به أشياء كثيرة**، قد يطلق ويراد به ضد المثنى والجمع، لكن هذا غير المراد هنا، المراد بالمفرد هنا في باب الخبر الذي يقابل المفرد في باب المبتدأ والخبر هو الجملة وشبه الجملة، فلذلك إذا قلت المحمدان كريمان الخبر هنا ماذا؟ الخبر كريمان هل هذا يسمى مفرد أو جملة أو شبه جملة؟ الخبر هنا يسمى مفردا يأتي طالب ويقول لا مثنى، نقول لا، هنا مفردا، لأننا نريد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبه جملة.

وهذا مهم في فهم النحو وتدبره، فالمصطلحات مفاتيح للدخول في العلم واستيعابه والاستفادة منه، لذلك الذي يبتعد عن المصطلحات التي يريدها أصحاب هذا العلم يضيع ويخلط، بسبب أنه لا يضبط المصطلحات ولا المراد بها.

إذاً نقول الخبر المفرد هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، فيدخل في الخبر المفرد المثنى والجمع، يعني المثنى والجمع خبر يسمى خبر مفرد لأنه مكون من كلمة واحدة مفردة، بخلاف الجملة فتكون مكونة من كلمتين فأكثر، وكذلك شبه الجملة تكون مكونة من كلمتين فأكثر.

نحو: العدل مطلوبٌ فـ العدل مبتدأ، ومطلوب خبر، وهذا خبر مفرد، لأنه مكون من كلمة مفردة، وتقول: المحمدان كريمان، المحمدان مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وكريمان خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، نقول كريمان مثنى، لكن إذا جئنا نصنف هذا الخبر من أنواع الخبر نقول خبر مفرد، لماذا؟ لأنه ليس جملة ولا شبه جملة، بمعنى أنه مكون من كلمة واحدة.

وتقول: الطالبات مجتهدات، فالطالبات مبتدأ ومجتهدات خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، خبر مفرد، لماذا؟ لأنه ليس جملة ولا شبه جملة، هذا هو النوع الأول، الخبر في جميع هذه الأمثلة مفردا لأنه عبارة عن كلمة واحدة مفردة.

النوع الثاني: الخبر الجملة، وهو إما جملة اسمية وإما جملة فعلية.

قاعدة عامة أي جملة إما أن تكون جملة فعلية، وإما تكون جملة إسمية، فإذا كان الخبر جملة فهذه الجملة إما أن تكون إسمية وإما أن تكون فعلية.

مثال الجملة الاسمية: الإسلام رايته عالية، إذا أردنا أن نعرب هنا أي خبر يقع جملة إسمية فلا يخرج عن الإعراب الذي سنقوله الآن، لا يختلف إذا كان الخبر جملة اسمية فإعرابه واحد لا يختلف، وهو نقول: الإسلام مبتدأ أول مرفوع وعلامة رفعه الضمه، رايته: مبتدأ ثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، عالية خبر المبتدأ الثاني، طيب أين خبر المبتدأ الأول؟ نقول والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول، تلحظون اكتملت أركان الجملة.

ومن الخبر ا"لجملة الاسمية" أيضا قوله تعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} فلباس التقوى مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثاني، وخير خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

ومثال خبر الجملة الفعلية: العاقل يعرف ما ينفعه، فالعاقل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. ويعرف: فعل مضارع مرفوع

وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقدير هو، يعرف هو، ما موصولة بمعنى الذي، في محل نصب مفعول به، ينفعه: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والجملة من الفعل والفاعل المستتر والمفعول به يعرف ما في محل رفع خبر المبتدأ، وقلنا أن هذه جملة فعلية لأنها مبدوءة بفعل، والجملة الأولى: الإسلام رايته عالية إسمية لأنها مبدوءة باسم، رايته.

ونحو: {وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ} هنا لفظ الجلالة الله مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و يقول: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والحق: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع خبر المبتدأ.

شرط الجملة الواقعة خبرا: **أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ**، وهذا الرابط مهم جدا، لأنه هو الذي يربط بين المبتدأ والخبر، ولولا وجود هذا الرابط لأصبحت هذه الجملة أجنبية عن المبتدأ، مثال لو قلت **مثلا:** محمد ذهب علي، تلحظون محمد مبتدأ، وذهب علي جملة.

الحلقة (١٥)

مختصر الحلقة الماضية: تحدثنا بالمحاضرة السابقة عن المبتدأ والخبر وتكلمنا عن أنواع المبتدأ وعرفنا أنه قسمين أو نوعين: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر، وهو الوصف، **وعرفنا أن الوصف يشترط فيه أن يسبق بنفي أو استفهام.**

ثم انتقلنا إلى أنواع الخبر وقلنا أن الخبر ينقسم ثلاثة أقسام: **القسم الأول**: **خبر مفرد** وهو الغالب والكثير والأصل مثل محمد نبينا والله ربنا ومحمد كريم وزيد رحيم إلخ...

و**القسم الثاني** **الخبر الجملة** وقلنا أن الخبر قد يكون جملة وهذه الجملة إما أن تكون **جملة إسمية** أو **جملة فعلية**.

ثم بدأنا بأمر **الجملة إذا وقعت خبرا يشترط فيها شرط وهو أن تشتمل على ضمير أو على عائد أو على رابط يربطها بالمبتدأ** لأنها إذا خلت من هذا الرابط فإنها تكون أجنبية عنه، نقول محمد ذهب علي الكلام هنا غير مفيد وتلحظون فيه عدم ترابط، لأن المبتدأ وهو محمد ليس له صلة بالخبر ذهب علي، لكن لو قلت محمد ذهب أبوه تلحظون هنا أن الكلام هنا مترابط وجملة مفيدة، لماذا؟ لأن الخبر الواقع جملة اشتملت هذه الجملة على ضمير يعود إلى المبتدأ، محمد ذهب أبوه، فالهاء عائدة إلى محمد.

إذن نقول هنا شرط الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ وهذا الرابط أنواع:

النوع الأول: **الضمير** وهو الغالب والكثير في الربط بين المبتدأ والجملة الخبرية.

مثال: محمد أخلاقه عالية، فأخلاقه عالية جملة اسمية وقعت خبرا، والرابط الذي يربطها بالمبتدأ **هو الضمير وهو الهاء** في قوله أخلاقه، وأخلاقه مبتدأ ثان، وعالية خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهذه الجملة التي وقعت خبرا قد اشتملت على ضمير ورابط يربطها بالمبتدأ وهو **الهاء**، وهذا هو الغالب في الربط وهو الضمير.

ونحو: (والله يقول الحق) لفظ الجلالة الله مبتدأ، و يقول الحق جملة وقعت في محل رفع خبر، والرابط فيها هو الضمير المستتر والله يقول **هو** التقدير يقول **هو** فهنا الضمير المستتر غير المحذوف هو مذكور في الكلام لكنه لا يظهر، فلذلك يصلح أن يكون رابطا.

إذاً الضمير قد يكون ظاهرا كما في المثال الأول وقد يكون مستترا كما في المثال الثاني.

النوع الثاني: **إعادة المبتدأ بلفظه**: **بمعنى أن الخبر يأتي جملة وهذه الجملة اشتملت على لفظ المبتدأ.**

كما نلحظ في **المثال**: يقول الله سبحانه وتعالى {الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ} هنا الحاقة الأولى مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وما

مبتدأ ثاني، والحاقة خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الأول، أين الرابط هنا؟ في هذه الجملة الرابط فيها إعادة المبتدأ بلفظه الحاقة، الحاقة المبتدأ أعيد بلفظه.

وكذلك تقول: زيد ما زيد، الكتاب ما الكتاب، **وهذا أسلوب فيه تفخيم وتعظيم** لو قلت زيد ما زيد فإنك تريد تبين عظم شأنه وقدره، وكذا كما قال الله سبحانه {الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ} وقوله سبحانه {الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ }هذا أسلوب فيه تفخيم وتهويل، إذاً ما الحاقة جملة وقعت خبر والرابط فيها إعادة المبتدأ بلفظه.

النوع الثالث: الإشارة إلى المبتدأ: بمعنى أن يكون في الجملة الواقعة خبرا اسم إشارة راجع إلى المبتدأ.

مثاله: قوله سبحانه وتعالى: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} فلباس مبتدأ وهو مضاف، والتقوى مضاف إليه، ذلك: مبتدأ ثان وخير: خبر المبتدأ الثاني، والجملة ذلك خير في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وقد اشتملت هذه الجملة على رابط وهذا **الرابط هو الإشارة** وهو ذلك، لأن ذلك إشارة إلى لباس، فالمقصود بـ"ذلك" لباس التقوى إذن هي إشارة إلى المبتدأ فحصل هنا الربط من اسم الإشارة.

ولو قلت مثلا: علم النحو ذلك علم ينتفع به فهنا ذلك علم جملة وقعت خبرا **والرابط فيها اسم الإشارة** ذلك إشارة إلى المبتدأ.

قال المؤلف: **وقد تخلو هنا الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ متى يكون ذلك؟ متى يصح أن تخلو الجملة من الرابط؟**

إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، ففي هذه الحالة لا تحتاج هذه الجملة إلى رابط لأن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، لشدة المطابقة بين المبتدأ والخبر لم يحتج الخبر إلى رابط.

مثاله: نطقي الله حسبي، فنطق مبتدأ وهو مضاف والياء مضاف إليه، ولفظ الجلالة الله: مبتدأ ثان وحسبي خبر المبتدأ الثاني، والله حسبي جملة إسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وتلحظون أن الجملة الواقعة خبرا وهي الله حسبي ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ومع ذلك الكلام صحيح ومنساق، لماذا مع خلو الخبر الجملة من رابط؟ السبب في ذلك أن الخبر هو نفس المبتدأ يعني لو قلت الله حسبي هو نطقي و نطقي هو الله حسبي فتلحظون أن المبتدأ أو الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى فلذلك خلت الجملة من الرابط.

ومنه قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} هو: مبتدأ أول، لفظ الجلالة الله: مبتدأ ثان، أحد: خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الأول، وتلحظون أن الجملة هذه الواقعة خبرا ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ومع ذلك الكلام صحيح ومنساق ومتصل، لماذا؟ قال لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى، فالله من هو؟ هو الله أحد، والله أحد من هو؟ هو، إذن يشترط في الجملة الواقعة خبرا أن تشتمل على رابط، والرابط الغالب أن يكون ضميرا، الإشارة إلى المبتدأ، الثالث إعادة المبتدأ بلفظه، وقد تخلو الجملة الواقعة خبرا من الروابط وذلك إذا كان الخبر الواقع جملة هو نفس المبتدأ في المعنى.

من أنواع الخبر **النوع الثالث شبه الجملة، وينقسم قسمين: إما ظرف أو جار ومجرور.**

الظرف واضح ظرف المكان وظرف الزمان زيد عندك هذا ظرف.

والجار والمجرور جار يعني حرف الجر والمجرور هو الاسم الذي يقع بعد حرف الجر تقول: محمد في البيت، في حرف جر، والبيت اسم مجرور.

مثال الظرف: {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} الركب مبتدأ، وأسفل خبر وهو شبه جملة وهو ظرف مكان في محل نصب خبر متعلق

بمحذوف خبر، أسفل ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر.

(والصوم يوم الخميس)، الصوم هنا مبتدأ، و يوم ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر.

ومثال الجار والمجرور: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} فالحمد: مبتدأ، ولله: اللام حرف جر ولفظ الجلالة اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر، وهما شبه جملة.

كذلك الكتاب في الحقيبة: الكتاب مبتدأ، في حرف جر، الحقيبة اسم مجرور والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر.

والحقيقة ننتبه إلى هذه النقطة بعض المعربين يقول أسفل: خبر، ويسكت. ويقول يوم: خبر، والحمد لله يقول الجار والمجرور خبر، وفي الحقيبة جار ومجرور خبر، هذا الإعراب صحيح من حيث النظرة العامة، لكن عند التدقيق والتأمل والتحقيق فالأمر ليس كذلك، **وهذا رأي جمهور النحويين وهو أن الجار والمجرور والظرف متعلقان بمحذوف**، قال المؤلف: **والحقيقة أن الظرف والجار والمجرور الواقعان خبرا متعلقان بمحذوف هذا المحذوف هو الخبر**، والركب أسفل منكم يعني الركب **مستقر** أسفل، فالخبر قوله **مستقر** أو **حاصل**، والصوم **مستقر** يوم الخميس، ويوم ظرف زمان منصوب، الحمد **ثابت** لله **فثابت** هو الخبر والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، هذا هو التحقيق بالإعراب وهو الأنسب.

قال: **ويقدر المحذوف بمستقر أو حاصل أو ثابت ونحو ذلك** والتقدير في الآية الأولى: والركب **مستقر أو حاصل أو ثابت** أسفل منكم.

وفي الآية الثاني الحمد **ثابت** أو **حاصل** أو **مستقر** لله فتلحظون أن الخبر في شبه الجملة إما أن يكون ظرفا، أو جارا ومجرورا والحقيقة أن الظرف ليس هو الخبر، والجار والمجرور ليس هو الخبر حقيقة، إنما الخبر حقيقة هو محذوف، هذا المحذوف يقدر بـ **مستقر أو حاصل أو ثابت**.

شرط الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا: أن يكونا تامين، وقد أخذنا في صلة الموصول أن صلة الموصول قد تكون شبه جملة ظرف أو جار ومجرور، ويشترط فيهما أن يكونا تامين، وعرفنا معنى كونهما تامين بمعنى **أن الفائدة** تحصل بذكر الظرف أو الجار والمجرور دون ذكر المتعلق المحذوف، فإذا حصلت الفائدة بمجرد ذكرهما فهما ظرف أو جار ومجرور تامين، أن يكونا تامين أي يحصل بالإخبار بهما فائدة من غير التصريح بذكر المتعلق

نحو: (الحمد لله) و(زيد عندك) فهنا الحمد لله تلحظون أن المعنى مستقيم وواضح بمجرد ذكر الجار والمجرور لله، ولا يلزم أن أقول الحمد **ثابت** لله، الحمد لله خلاص كل مستمع سيفهم أن المقصود الحمد ثابت أو حاصل أو مستقر لله.

كذلك زيد عندك، عندك هنا ظرف تام لأن الإخبار به حصل به الفائدة دون أن نذكر المتعلق المحذوف، فلا يلزم أن نقول زيد **مستقر** عندك.

قال: بخلاف محمد بك، تأمل هنا و علي مكانا، محمد بك جملة غير مفيدة لأن الجار والمجرور الباء حرف جر والكاف مجرور غير تامين، بمعنى أنه لا يحصل بالإخبار بمجرد ذكرهما فائدة، بل يلزم أن نذكر المتعلق، فنقول **مثلا**: محمد مار بك أو محمد **معجب** بك لكن قولك محمد بك كلام غير صحيح ولا يصح الإخبار بالجار والمجرور لأنه غير تام.

كذلك علي مكاناً أيضا تلحظون أنها جملة غير مفيدة، لا بد أن نذكر المتعلق هنا لأنه غير تام، مكاناً ظرف غير تام لا يحصل بمجرد ذكره فائدة، فلا يصح الإخبار بهما لعدم الفائدة لأنهما غير تامين.

مسوغات الابتداء بالنكرة:

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة، لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، محمد كريم فأنت حكمت على المبتدأ وهو محمد بالكرم، ولا

يحكم على الشيء إلا إذا كان معروفا معلوما، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا يمكن أن نحكم على شيء مجهول، فهذا هو الأصل أن يكون المبتدأ معرفة محمد كريم، أبوك مسافر، كتابك مفيد، فتلحظون أن المبتدأ هنا معروف لدى المخاطب ولدى المتكلم معرفة، لأنك تريد تحكم عليه فلا تحكم إلا على معروف، **لكن مع ذلك قد يأتي المبتدأ نكرة** لكن هذا لا يكون إلا بمسوغ، هذا المسوغ يعني مبرر أو سبب، يعني قد تقع النكرة مبتدأ لكن هذا لا يكون إلا بسبب أو هناك شيء ما يبرره شيء يسوغ ذلك فننظر، هنا نقول:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه محكوم عليه والخبر حكم ولا يحكم إلا على معروف فلا تقول طالب حاضرٌ، طالب مبتدأ وهو نكرة، فإذا قلت ذلك لن يستفيد المخاطب من هذا الكلام، لأن المبتدأ نكرة، وإذا حكمت على النكرة هذا لا يعنيني بشيء، وطالب تطلق على أي طالب، ليس محددا حتى يكون الحكم دقيقا، فهنا ما أعرف من هو؟ أي طالب أراه يمكن أقول هذا طالب متأخر فلا فائدة من هذا الإخبار، إذاً هنا نقول طالب حاضرٌ لا يصح لأن المبتدأ مجهول ولا يحكم على مجهول لأنه لا فائدة من الحكم على المجهول، هذا هو الأصل أن يكون المبتدأ معرفة.

لكن يصح الابتداء بالنكرة **بشرط الإفادة** وهذه الفائدة قسموها إلى قسمين **إما أن تكون هذه النكرة أفادت عموما، أو أفادت خصوصا فإذا أفادت النكرة عموما أو أفادت خصوصا فهنا يجوز أن نبتدئ بهذه النكرة، وهذه القاعدة العامة.**

لكن العلماء وضعوا لذلك مواضع نذكر هذه المواضع التي هي المسوغات، يعني المسوغ الذي جعلنا نبتدئ بالنكرة يقول **ولا تكون الإفادة إلا بمسوغ، ومن مسوغات الابتداء بالنكرة:**

١- أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا متقدما على المبتدأ، مثال الخبر الظرف: عندي كتابٌ فلو تأملنا المثال نجد أن المبتدأ هو كتابٌ، والخبر هو عندي وهو ظرف،

وتلحظون: أنه متقدم على المبتدأ، فلذلك جاز هنا الإخبار بالنكرة، لوجود المسوغ، ما هذا المسوغ؟ أن الخبر ظرف متقدم على المبتدأ.

ومنه قوله تعالى:{وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} فلدينا خبر وهو ظرف، و مزيد مبتدأ نكرة، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ هو أن الخبر ظرف متقدم.

مثال الخبر الجار والمجرور: في العلم نفع، فنفع: مبتدأ وهو نكرة، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ أن الخبر جار ومجرور متقدم عليه.

ومنه قوله تعالى {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} فغشاوة نكرة وقع مبتدأ، وعلى أبصارهم: خبر وهو جار ومجرور وهو متقدم، لذلك جاز أن تقع النكرة مبتدأ.

الحلقة (١٦)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن مسوغات الابتداء بالنكرة، وقلنا أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكن قد يأتي المبتدأ نكرة، ولا يكون ذلك إلا إذا أفاد إذا حصلت فائدة، وقلنا ربط العلماء هذه الفائدة بمواضع متعددة ومن هذه المواضع والمسوغات

مسوغات الابتداء بالنكرة

المسوغ الأول: أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً على المبتدأ

مثل (في الدار رجل) و(عندك كتاب)، هنا المبتدأ نكرة (رجل _ كتاب).

المسوغ الثاني: أن يقع المبتدأ النكرة بعد استفهام.

فالاستفهام سوغ وقوع النكرة مبتدأ

مثل (أ رجل في الدار)، تلحظون رجل: مبتدأ، في الدار: خبر، ما الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة؟ هو أن هذه النكرة مسبوقة باستفهام.

مثال آخر (هل كتاب عندك) كتاب:نكرة الذي سوغ وقوعه نكرة؟ أنه سبق باستفهام وهو (هل).

ومنه قوله تعالى{ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ } إله:مبتدأ نكرة، وقولنا إله يدخل في كل ما يعبد، مع الله: ظرف متعلق بمحذوف خبر، يعني أ إله حاصل أو كائن مع الله، ما الذي سوغ إله نكرة؟ لأنه سبق باستفهام وهو (الهمزة..... وهو استفهام).

المسوغ الثالث: أن يقع المبتدأ النكرة بعد نفي

مثل (ما رجل في الدار) رجل: نكرة وهو مبتدأ، في الدار: خبر، ما الذي صحح وقوع النكرة مبتدأ؟ أنه سبق ينفي وهو (ما).

المسوغ أو الموضع الرابع: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ موصوفة

مثل (نوم مبكر أفضل من سهر)، نوم: مبتدأ، أفضل: خبر، نوم (نكرة)، لماذا صح وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ لأنها موصوفة، فالوصف خصص هذه النكرة، وقلنا أن الإفادة تحصل إما (بالعموم أو بالخصوص) إما بتعميم النكرة أو بتخصيص النكرة.

يحصل العموم باستفهام أو النفي، إذا سبقت النكرة باستفهام أو نفي هنا يحصل العموم تكون النكرة عامة.

يحصل التخصيص بالوصف أو الإضافة.

فلذلك نوم: مبتدأ وقع نكرة لأنه خُصِصَ بوصف.

ومنه قوله تعالى {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ}، الواو:حرف عطف (حسب ما قبلها) اللام: لام الابتداء عبد: مبتدأ نكرة، خير:خبر، ما الذي صحح وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ أنها وصفت عبد، ما صفته؟ عبد مؤمن، إذا كانت النكرة واقعة مبتدأ موصوفة فإنه يجوز الابتداء بها لأنها تكون في هذه الحالة (مخصصة)، نقول (عبد) هو نكرة وقع مبتدأ والذي سوغ وقوعه مبتدأ أنه وصف (بـمؤمن).

الموضع الخامس: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ عاملة

ما المقصود بالعاملة؟ الأصل أن الفعل هو الذي يعمل، ويكون عمله (يرفع أو ينصب أو يجزم أو يجر) والأصل أن يكون العامل فعلا وقد يكون العامل اسما، والمعمول هو الذي وقع عليه العمل، فإذا جاء المبتدأ نكرة فإن من مسوغات الابتداء به هو أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها، أي أحدثت عملا فيما بعدها، ففي هذه الحالة يجوز الابتداء بها، وذلك بأن تكون النكرة الواقعة مبتدأ إما أن تكون:

١. **مضافة**، معنى مضافة: أي عملت الجر في المضاف إليه فبهذا تكون عاملة.

مثل (خمس صلوات كتبهن الله)، خمس: مبتدأ نكرة، كتبهن الله: خبر، لماذا صح وقوع المبتدأ نكرة هنا؟ لأن هذه النكرة عاملة، ماذا عملت؟ عملت الجر في المضاف إليه، خمس: مضاف صلوات:مضاف إليه مجرور ب(خمس)، **لأن القول الراجح** أن الذي عمل الجر في المضاف إليه هو المضاف، فإذاً هنا النكرة عملت الجر في المضاف إليه، والإضافة أفادت التخصيص، فأنا خصصت الخمس بأنها صلوات لو قلت (خمس كتبهن الله) خمس ماذا؟ ركعات، سجدات؟ فلما قلت (خمس صلوات) جاء التخصيص بذكر المضاف إليه.

مثل (خمسة كتب قرأتها)، خمسة: مبتدأ نكرة، قرأتها: خبر وهو جملة، ما الذي سوغ وقوع خمسة نكرة مبتدأ؟ لأن هذه

النكرة الواقعة مبتدأ عاملة، عملت ماذا؟ **عملت الجر في المضاف إليه** (صلوات، كتب) وأيضا اكتسبت التخصيص، الإضافة أفادت التخصيص.

٢.وإما **عاملة عمل الفعل** كيف؟ بمعنى تُنَزل منزلة الفعل، أي تحل محل الفعل.

مثال ذلك (أمر **بمعروف** صدقة)، أمر: مبتدأ نكرة، صدقة: خبر، ما الذي سوغ وقوع هذه النكرة مبتدأ؟ أنها عملت عمل الفعل، الجار والمجرور متعلق بالنكرة (أمر)، أمر: عملت بالجار والمجرور فإذا هنا نكرة عاملة، كأنك قلت (أأْمُر **بمعروف**) فأمر مثل الفعل أأْمُر فهي عملت عمل الفعل.

مثل (قراءة **في كتاب الله** نافعة)

قراءة: مبتدأ نكرة، نافعة:خبر، ما الذي سوغ وقوع النكرة مبتدأ؟ أنها عملت عمل الفعل، ماذا عملت؟ عملت في الجار والمجرور (**في كتاب الله**)، كأنك قلت (اقرأ **في كتاب الله**)، فقراءة عملت عمل الفعل وهو اقرأ، فكلمة (أمر و قراءة) مصدران عاملان عمل الفعل لأنهما بمعنى الفعل، وقد عملا فيما بعدهما وهو الجار والمجرور كما عملا في الفعل في (اقرأ **في كتاب الله**) أو (أأْمُر **بمعروف**).

إذاً اختصارا للمسوغ الأخير أن تكون النكرة عاملة:

١: إما أن تكون مضافة

٢: أو أن تكون عاملة عمل الفعل بمعنى أنها مصدر نابت عن الفعل.

ننتقل لقضية أخرى من قضايا المبتدأ والخبر

وهي (حكم الخبر من حيث التقديم والتأخير على المبتدأ) **ما حكمه؟**

الأصل في الخبر أن يقع متأخر عن المبتدأ، يقول ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا***وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

لماذا الأصل في الخبر أن يؤخر؟ لأنه حكم، والحكم لا يأتي إلا بعد معرفة المحكوم عليه وذكره ومعرفته يصدر الحكم، الخبر: هو حكم والحكم لا يأتي إلا متأخر.

أمر آخر: أن الخبر هو صفة للمبتدأ، والصفة لا تأتي إلا بعد الموصوف، لذلك قال العلماء أن الأصل في الخبر أن يؤخر أن يأتي بعد المبتدأ، إذن الأصل في الخبر أن يقع متأخرا عن المبتدأ لأنه في الأصل وصف للمبتدأ وحكم عليه، ولا يوصف الشيء ولا يحكم عليه إلا بعد ذكره ومعرفته، هذا هو الأصل.

لكن المتتبع لكلام العرب ومنه القرآن الكريم يجد أن للخبر من حيث التقديم والتأخير على المبتدأ **ثلاث حالات:**

الحالة الأولى (**جواز تأخيره وتقديمه**): بمعنى رأوا أن الخبر يجوز أن يقدم ويجوز أن يؤخر.

الحالة الثانية (**وجوب تأخيره**): وجدوا في بعض المواضع يجب تأخير الخبر ولا يجوز تقديمه.

الحالة الثالثة (**وجوب تقديمه**): وجدوا في بعض المواضع يجب تقديم الخبر ولا يجوز تأخيره.

الحالة الأولى: جواز تقديم الخبر وتأخيره على المبتدأ

متى يكون ذلك؟ إذا لم يوجد مانع في ذلك فالخبر يجوز أن نقدمه ويجوز أن نؤخره لكن نلحظ أن التقديم والتأخير يكون لحكمة بلاغية أو غرض، لكن من حيث المبدأ يجوز تأخيره وتقديمه ما لم يكن هناك مانع، **ما المانع؟**

والمانع لذلك أن يوجد في الكلام ما يوجب تقديم الخبر أو تأخيره، يعني إذا خلا الكلام من موجبات تقديم الخبر، وخلا من

موجبات تأخير الخبر، ففي هذه الحالة يجوز للخبر التقديم والتأخير.

مثل: (في البيت زيد) في البيت: جار ومجرور خبر مقدم، زيد: مبتدأ لأن أصل الكلام (زيد في البيت).

تقديمه هنا واجب أم جائز؟ قال التقديم هنا **جائز** لذلك يصح أن نقول (زيد في البيت)، **لماذا جاز التأخير والتقديم؟** لأنه ليس في الكلام ما يوجب التقديم أو يوجب التأخير.

الحالة الثانية: تأخير الخبر وجوباً

يجب تأخير الخبر عن المبتدأ وذلك في مواضع أشهرها:

الموضع الأول: أن يكون الخبر محصوراً، **لماذا؟** لأن أي محصور يجب فيه التأخير، فإذا حصر الخبر يكون حكمه التأخير، **والحصر يكون بـ(إنما، إلا).**

مثال: (وما محمدٌ إلا رسولٌ) محمد: مبتدأ رسول: خبر، هنا يجب تأخير الخبر، لماذا؟ لأن الخبر محصور بـ(إلا)، وكل محصور يجب تأخيره، فلا يصح أن تقول (وما رسول إلا محمد) يجب تأخير الخبر.

مثال: (إنما أنت نذيرٌ) أنت: مبتدأ نذير: خبر.

هنا قاعدة ١: المحصور بـ (إلا) هو الواقع بعدها ٢: المحصور بـ (إنما) هو المتأخر.

(إنما الناس أعداء ما جهلوا)، إنما: أداة حصر حرف مبني لا محل له من الإعراب، إلا: حرف استثناء أو حرف مبني لا محل له من الإعراب، الناس: مبتدأ، أعداء: خبر، والخبر يجب تأخيره لأنه محصور بإنما.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام

فيلزم من ذلك تأخير الخبر، لأنه إذا وجب تقديم المبتدأ فإنه يلزم منه تأخير الخبر، هناك في كلام العرب أسماء لم يأتِ بها العرب إلا مصدرة أي في بداية الجملة، ومنها (أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، ما التعجبية)، **فإذا وقع المبتدأ أحد هذه الأسماء ففي هذه الحالة يجب تأخير الخبر.**

مثال: أسماء الاستفهام (ومن أحسن من الله حكماً؟)

من: مبتدأ وهو اسم استفهام ويجب تقديمه لأنه اسم استفهام، أحسن: خبر، والخبر يجب تأخيره، لماذا؟ لأن المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثل (من أفضل الطلاب؟)

من: مبتدأ، أفضل: خبر، والخبر يجب تأخيره لأن المبتدأ من أسماء الاستفهام التي لها الصدارة في الكلام، فـــ (أحسن، أفضل) خبران يجب فيهما التأخير، لأن المبتدأ اسم استفهام وهو (من)،

مثال: أسماء الشرط (من يفعل خيراً يجد ثوابه)

من: مبتدأ، يفعل خيرا: خبر، والخبر يجب تأخيره لأن المبتدأ اسم شرط من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثل (من يتوكل على الله فهو حسبه)

من: مبتدأ وهو اسم شرط، يتوكل على الله: خبر، ويجب تأخيره لأن المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام.

مثال ما التعجبية (ما أحسن زيداً)

ما: مبتدأ نكرة بمعنى (شيء)، أحسن: فعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، زيدا: مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول به (خبر المبتدأ)، إذاً وجب تقديم المبتدأ ووجب تأخير الخبر لأن (ما) من الأسماء التي لها الصدارة.

الحلقة (١٧)

قلنا أن الخبر له ثلاث حالات من حيث التقديم والتأخير

الحالة الأولى: جواز تقديمه وتأخيره.

الحالة الثانية: وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ وذلك في مواضع، ذكرنا موضعين، ونتحدث عن الموضع الثالث من هذه المواضع

الموضع الثالث: أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر.

مثل (محمد جاء)، محمد: مبتدأ، الخبر:جملة فعلية جاء: فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، هنا يجب تأخير الخبر، لماذا؟ لأننا لو قدمنا الخبر ماذا سنقول؟ سنقول (جاء محمد)، فإذا قلنا (جاء محمد) سيتوهم المخاطب أو السامع أن (محمد) ليس مبتدأ وإنما فاعل، وهذا غير صحيح، لأن المتكلم يقصد ويريد أن محمد مبتدأ، ستأخذون أن الفاعل لا يكون فاعلا إلا إذا وقع بعد الفعل، لذلك محمد هنا مبتدأ ولا يكون فاعل لأنه لم يأتِ بعد الفعل أين الفاعل؟؟؟ ضمير مستتر تقديره (هو) لماذا لم نقل محمد فاعل؟ لأنه لم يأتِ بعد الفعل وإنما جاء قبل الفعل، فلو قدمنا الخبر وقلنا (جاء محمد) هنا التبس الفاعل بالمبتدأ وهذا اللبس غير جائز، إذن يكون الخبر جملة فاعلها ضمير مستتر.

الخبر هنا جملة فعلية وهي المؤلفة من الفعل (جاء) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، الخبر هنا لا يجوز تقديمه فلا يجوز أن تقدمة فتقول (جاء محمد) لأنك إذا قلت جاء محمد فمباشرة سيتوهم المخاطب أن محمد فاعل وليس مبتدأ، فلذلك حتى لا نرتكب ذلك التوهم يجب أن نلتزم بالأصل ما الأصل؟ أن يتقدم المبتدأ وأن يؤخر الخبر.

قال **لأن المخاطب سيتوهم أن محمد الفاعل** أما لو قيل (جاء محمد) هنا الكلام صحيح لكن ليس من باب المبتدأ والخبر، ولكن من باب الفعل والفاعل، (محمد جاء) من باب المبتدأ والخبر، جملة صحيحة جملة اسمية، (جاء محمد) جملة صحيحة من باب الفعل والفاعل جملة فعلية.

فإذا جاء الخبر بهذه الصورة (محمد جاء) (فهو جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر) لا يجوز تقديمه لأنه ستلتبس الجملة الاسمية بالجملة الفعلية بخلاف قولك (محمد جاء أبوه)

الخبر جملة فعلية، لكن فاعلها ليس ضميرا مستترا إنما اسم بارز؟ اسم بارز، في هذه الحالة يجوز أن يقدم الخبر لماذا؟ لأنه لا يحصل لبس، فيصح أن نقول (جاء أبوه محمد)

محمد: مبتدأ جاء أبوه: جملة خبر مقدم، فيجوز هنا تقديم الخبر لأن الخبر جملة فعلية فاعلها اسم ظاهر وهو قوله (أبوه).

متى يحصل اللبس؟ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا، أما إذا كان اسما ظاهرا فهنا لا يحصل لبس فلذلك يجوز أن نقدم الخبر.

الحالة الثالثة: تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا في مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور

مثل : {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ}، مزيد: مبتدأ نكرة، الخبر ظرف ولدينا، هنا قال العلماء يجب تقديم الخبر لماذا؟ لأن المبتدأ نكرة، وعرفنا أن المبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ، فهنا أكيد يوجد مسوغ.

فما الذي سوغ وقوع النكرة مبتدأ؟ قال العلماء الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة أن الخبر ظرف متقدم على المبتدأ، المسوغ هنا تقديم الخبر الظرف، فلو أخرنا الخبر عن المبتدأ لزال هذا المسوغ فيصبح الكلام غير صحيح.

مثل {لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ}

كتاب: مبتدأ نكرة، لكل: خبر مقدم وهو جار ومجرور، اللام حرف جر كل: اسم مجرور

قال العلماء يجب تقديم الخبر هنا، **لماذا؟** لأن تقديمه هو الذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة، فلو أخرناه لزال هذا المسوغ.

مثل (في الدار رجل)

رجل: مبتدأ نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ، **ما هذا المسوغ؟** هو أن الخبر جار ومجرور متقدم على المبتدأ، فالذي سوغ وقوع النكرة مبتدأ هو تقدم الخبر، فلو أخرنا الخبر لزال هذا المسوغ.

(مزيد،كتاب،رجل) مبتدأ نكرة، وليس لوقوع هذه النكرات مبتدأ من مسوغ إلا تقديم الخبر، فلو أُخر هذا الخبر لذهب هذا المسوغ.

الموضع الثاني: أن يتصل في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر

مثل {أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}

على قلوب: جار ومجرور خبر مقدم وجوبا، أقفالها: مبتدأ مؤخر.

ما الذي أوجب تقديم الخبر؟ لأن المبتدأ (أقفال) اتصل بضمير يعود على بعض الخبر (الهاء) عائدة إلى قلوب ففي هذه الحالة يجب تقديم الخبر.

مثل (في الكلية طالباتها)

في الكلية: جار ومجرور خبر مقدم وجوبا، طالباتها: مبتدأ مؤخر.

لماذا؟ لأن في المبتدأ ضميرا يعود على بعض الخبر وهو الكلية، (الهاء) عائدة على الكلية فيجب تقديم الخبر.

(على قلوب–في الكلية) خبر مقدم وجوبا لماذا؟ لأنه لو تقدم المبتدأ لعاد الضمير المتصل به على متأخر في اللفظ والرتبة وهو الخبر وهذا لا يجوز، فالضمير لابد أن يكون له مرجع، والمرجع الأصل أن يكون متقدم في اللفظ والرتبة أو يكون متقدم في أحدهما دون الآخر، لأننا لو قدمنا المبتدأ يصبح الكلام (طالباتها في الكلية) فسيعود الضمير على متأخر في اللفظ (لأننا لفظنا به بعد المبدأ) وفي الرتبة (لأن الخبر رتبته التأخير عن المبتدأ) وهذا لا يجوز، فـ (الهاء) في طالباتها عادت على بعض الخبر وهو الكلية.

فحتى نصحح الكلام ويكون موافق لكلام العرب نضطر لتقديم الخبر، فنأتي بالخبر ونقدمه، فإذا قدمنا الخبر عندها سيصبح الكلام صحيحا، **لماذا؟** لأن الضمير سيعود على متأخر في الرتبة لكنه متقدم في اللفظ، لأنك لفظت به أولا وهذا جائز.

(**يجوز**) أن يعود الضمير على متأخر في الرتبة لكنه متقدم في اللفظ.

(**لا يجوز**)أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ ومتأخر في الرتبة، حتى نخرج من هذا الإشكال يجب علينا تقديم الخبر، كما في مثال: (أم على قلوب أقفالها)، (في المكتبة روادها).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام والأسماء التي لها الصدارة (**أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، ما التعجبية**)

مثال (متى نصر الله؟) نصر: مبتدأ، متى: خبر مقدم، لأن أصل الكلام (نصر الله متى)، متى خبر لكنه مقدم وجوبا، **لماذا؟** لأنه اسم استفهام، واسم الاستفهام سواء وقع مبتدأ أو وقع خبرا يجب تقديمه، فهنا اسم الاستفهام وقع خبرا إذن يجب تقديمه.

مثال(أين الكتاب؟) الكتاب: مبتدأ، أين: خبر مقدم وجوبا لأنه اسم استفهام.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصور بإنما أو إلا

قلنا سابقا أن المحصور يجب تأخيره، وأخذنا قبل أن الخبر يجب تأخيره إذا كان محصورا، كذلك من مواضع تقديم الخبر وجوبا

(أن يكون المبتدأ محصورا)

مثال {فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ} البلاغ: مبتدأ وهو المحصور، على رسولنا: خبر مقدم وجوبا، لماذا؟ لأن المبتدأ محصورا بإنما.

مثال {وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ} البلاغ: مبتدأ والمحصور بإلا هو الواقع بعدها، على الرسول: جار ومجرور خبر مقدم وجوبا لماذا؟ لأن المبتدأ محصور بإلا وكل محصور يجب تأخيره.

مثال (ما في الدار إلا زيد)، في الدار: خبر مقدم وجوبا، زيد: مبتدأ مؤخر وجوبا، لماذا؟ لأنه محصور بإلا.

ننتقل لنقطة أخرى وهي:

حالات المبتدأ والخبر من حيث الذكر والحذف:

الأصل في الكلام أن يذكر المبتدأ ويذكر الخبر فنقول (محمد كريم، زيد شجاع)

فذكرت المبتدأ والخبر، هذا هو الأصل، لكن قد يأتي في الكلام حذف المبتدأ أو حذف الخبر، ولهذا الحذف حالات: إما أن يكون (جائزا)، وإما أن يكون (واجبا).

المتتبع لكلام العرب من حيث الذكر والحذف ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى: حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً متى يكون حذف المبتدأ أو الخبر جائز؟

إذا دل على المحذوف دليل، ولم يكن في الكلام ما يوجب الحذف، وهذه قاعدة عامة.

مثال: (حذف الخبر جوازاً)

١/كأن يقع في جواب سؤال استفهام

من عندك؟ المبتدأ: من، عندك: خبر، الجواب: مثلا خالد، خالد: مبتدأ والخبر محذوف جوازاً تقديره (عندي)، التقدير(خالد عندي) حذف الخبر هنا جائز.

مثال آخر: {أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا}، أكل: مبتدأ، دائم: الخبر، ظلها: مبتدأ، **أين خبر المبتدأ** (ظلها)؟ الخبر محذوف جوازا تقديره (دائم) التقدير (ظلها دائم) فحذف الخبر جوازا لأنه دل على المحذوف دليل ولأن ليس في الكلام ما يوجب حذفه لذلك كان حذفه جائز.

٢/(حذف المبتدأ جوازا) يكثر في مواضع ومنها

الموضع الأول: إذا وقع المبتدأ في جواب استفهام

مثل (كيف أنت؟)

أنت: مبتدأ مؤخر، كيف: خبر مقدم، وهنا يجب تقديم الخبر، لأن الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، وهو من أسماء الاستفهام، إذا قلت (كيف أنت؟) فالجواب: طيب، طيب: خبر، والمبتدأ: محذوف جوازا تقديره (أنا) لماذا؟ لأنه وقع في جواب استفهام، فيجوز أن نقول (أنا طيب) ويجوز أن نقول (طيب) بحذف المبتدأ.

مثل {وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ}؟ الجواب {نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ}

نار: خبر، **أين المبتدأ؟** محذوف جوازا والتقدير (هي نار الله) وحذف المبتدأ جوازا **لماذا؟** لأنه وقع في جواب استفهام، فيجوز أن

نقول (هي نار الله) ويجوز أن نقول (نار الله) بحذف المبتدأ. [1]

الحلقة (١٨)

قد تحدثنا في الحلقة الماضية عن حذف المبتدأ جوازا وقلنا أن المبتدأ يحذف جوازا في مواضع وذكرنا:

الموضع الأول: أن يقع في جواب استفهام

مثل: (كيف أنت؟) الجواب (طيب) هنا طيب: خبر؛ والمبتدأ: محذوف جوازا، والتقدير (أنا طيب).

الموضع الثاني: أن يقع المبتدأ بعد فاء الجزاء، وفاء الجزاء تقع في أسلوب الشرط غالبا

مثال: (من أخلص في عمله فلنفسه)، الفاء: فاء الجزاء، لنفسه: الجار والمجرور خبر، والمبتدأ محذوف جوازا والتقدير (فإخلاصه لنفسه)، إذاً المبتدأ محذوف جوازاً لوقوعه بعد فاء الجزاء.

الحالة الثانية: حذف المبتدأ وجوباً قد يحذف المبتدأ ويكون هذا الحذف واجبا، وذلك في مواضع نذكر أشهرها:

١- إذا كان خبر المبتدأ نعتا مقطوعا لمجرد المدح أو الذم أو الترحم

والنعت من التوابع، وهو الصفة هنا، **ما هي التوابع؟** هي (النعت، البدل، عطف البيان، عطف النسق)، والأصل في النعت أن يتبع المنعوت في الإعراب ويسمى (اتباع)، فنقول (جاء محمد الكريم) محمدٌ: فاعل، الكريمُ: نعت لمحمد وكلاهما مرفوعان، وهذا يسمى بالاتباع (بمعنى أننا نجعل النعت موافقا للمنعوت في الإعراب).

لكن قد يقطع النعت والقطع (بمعنى أنه لا يتبع المنعوت في الإعراب)، والقطع يكون لغرض: ومن هذه الأغراض:

١- أن يكون نعتا مقطوعا لمجرد المدح.

٢- أن يكون نعتا مقطوعا لمجرد الذم.

٣- أن يكون نعتا مقطوعا لمجرد الترحم

إذا قطعت النعت جاز فيه الرفع والنصب، النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف.

مثل (جاء محمدُ الكريمَ) هنا قطعت النعت، ما التقدير؟ (جاء محمد **أعني** الكريم).

وإذا قلت (مررت بمحمدٍ الكريمُ) هنا قطعت النعت وقطعته بالرفع، يعرب النعت على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير (مررت بمحمد **هو** الكريمُ) وهذا هو الشاهد عندنا.

- **مثال: قطع النعت بالمدح**

(الحمد لله الحميدُ)، لفظ الجلالة مجرور، ولو أتبعنا لقلنا (الحمد للهِ الحميدِ)، ولكن هنا قطعنا وقلنا(الحمد للهِ الحميدُ) **لماذا قطعنا؟** من أجل المدح، فالحميدُ: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير (الحمد للهِ **هو** الحميدُ) **والقطع هنا جاء للمدح.**

- **مثال: قطع النعت بالذم**

(أعوذ باللهِ من إبليسَ عدوُ المؤمنين) إبليسَ: المنعوت، من: حرف جر إبليسَ: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف، قلت (عدوُ) ولو أتبعت لقلت (عدوِ)، لكن هنا قطعت فقلت (عدوُ)، عدوُ: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير(من إبليس **هو** عدو) **القطع جاء للذم.**

[1] أنصح الجميع بعد طباعة المنهج بالاستماع لكلام الدكتور وتتبع الشرح معه

- مثال: قطع النعت بالترحم

(مررتُ بعبدِكَ المسكينُ) هنا قطعت وقلت (المسكينُ) ولو أتبعت لقلت (المسكينِ)، لأن الباء حرف جر، عبدِ: اسم مجرور، المسكينِ:يكون مجرور

من أجل ماذا قطعت؟ من أجل الترحم، فنقول (مررت بعبدِك المسكينُ، المسكينُ: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، التقدير(بعبدك هو المسكينُ) القطع جاء للترحم.

٢- أن يكون الخبر مصدرا مرفوعا نائبا عن فعله

المصدر: ما دل على الحدث المجرد من الزمان مثل كتب كتابا، ضرب ضربا.

نائب عن فعله: أنه أدى عمل فعله، كأنه هو الفعل.

مثال ذلك: (سمعٌ وطاعةٌ) سمع: خبر مصدر مرفوع نائب عن فعله كأني قلت أسمع المبتدأ محذوف وجوبا، التقدير (أمري سمع وطاعة)، سمع:مصدر ناب عن فعله، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا.

مثال: (فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا   أذو نسب أم أنت بالحي عارف)

الشاهد: في قوله (حنان)، حنان: مصدر وليس اسم لامرأة أي أتحنن عليه حناناً.

حنان: خبر مصدر مرفوع ناب عن فعله، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، التقدير (أمري حنان).

٣- أن يكون الخبر مخصوص (نعم، بئس) المؤخر (لأن المخصوص قد يتقدم وقد يتأخر)

نعم: فعل لإنشاء المدح لابد لها من مخصوص بالمدح، بئس: فعل لإنشاء الذم، لابد لها من مخصوص بالذم.

فإذا قلت (نعم الرجل زيد) أين المخصوص بالمدح؟ زيد

وإذا قلت (بئس الرجل عمرو) أين المخصوص بالذم؟ عمرو

وهنا المخصوص متأخر في الكلام

فإذا أعرب المخصوص المتأخر (زيد، عمرو) خبر، فإن المبتدأ محذوف وجوبا، تقديره هو: (نعم الرجل هو زيد)، (بئس الرجل هو عمرو)، أي الممدوح (زيد) والمذموم (عمرو)، تلحظون أن الخبر مخصوص (نعم- بئس) المؤخر، فإذا أعرب المخصوص خبرا فإن المبتدأ محذوف وجوبا.

أما إذا كان المخصوص مقدما لو قلت (زيد نعم الرجل) (عمر بئس الرجل)

فهنا المسألة تخرج عما نريد، فإن المخصوص هنا إذا قدم يعرب مبتدأ، والجملة بعده خبر.

الحالة الثالثة: حذف الخبر وجوبا وذلك في مواضع نذكر أشهرها:

١- أن يقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، بشرط أن يكون الخبر كوناً مطلقاً

الأمر الأول: لولا الامتناعية (لولا زيد لأكرمتك) امتنع الإكرام لوجود زيد، يعني: امتناع شي لوجود شيء آخر.

والأمر الثاني: الكون المطلق: ما الكون المطلق؟ مثل إذا قدر بموجود، مستقر، ثابت، حاصل، والغالب أن يقدر بموجود.

مثال: (لولا زيد لأكرمتك) هنا الخبر محذوف وجوبا لماذا؟ لأن الكون هنا كون مطلق، التقدير (لولا زيد موجود).

ما الكون المقيد؟ هو الذي يكون مقيد بصفة معينة، لكن الوجود مطلق، أي ما يلزم أن يكون واقف، نائم، يأكل، لا، فالكون هنا مطلق.

أما (لولا زيد نائم لأكرمتك) هنا الكون مقيد بالنوم،

وتلاحظون :أن كل شيء يندرج تحت الوجود، لاعب، آكل، نائم، فاعل... كل هذه أشياء مقيدات هي تحت الكون المطلق، فكلمة موجود يدخل فيها كل هذه الأشياء، فهناك فرق بين الكون المطلق والكون المقيد.

فإذا كان الخبر كونا مطلقا وهو الذي يقدر بموجود يجب حذفه، متى؟ إذا وقع المبتدأ بعد لولا.

مثال (لولا زيد لأكرمتك) زيد: مبتدأ، الخبر محذوف وجوبا لأنه كون مطلق، التقدير (لولا زيد موجود) فـ موجود: خبر محذوف وجوبا لأن المبتدأ وقع بعد لولا والخبر كون مطلق مقدر بموجود.

أما إذا كان الخبر كونا مقيدا فهنا لا يجب حذفه (**ننتبه**)

(لولا زيد **محسن** ما زرته) زيد: مبتدأ، محسن: خبر مذكور لأنه كون مقيد، **مقيد بماذا؟** مقيد بالإحسان.

القاعدة في هذا الموضع إذا وقع الخبر بعد لولا وكان الخبر كونا مطلقا وهو الذي يقدر بموجود يجب حذفه، **إذا كان الخبر كون مقيد لا يجب** حذفه.

٢- أن يكون المبتدأ لفظاً صريحاً في القسم

صريح: لا يحتمل شيء آخر غير القسم، أو أن الأغلب في استعماله هو القسم .

مثل (لعمرو الله لأنصرن المظلوم)

عمرو: مبتدأ، اللام لام الابتداء، عَمرو أصلها عُمر وقيل عَمرو من أجل التخفيف.

عمرو: مضاف؛ لفظ الجلالة الله: مضاف إليه، وهو مبتدأ.

أين الخبر؟ محذوف وجوبا، والتقدير (لعمر الله **قسمي**) لماذا حذف الخبر؟ لأن المبتدأ لفظ صريح في القسم، **قسمي**: خبر محذوف وجوبا.

إذا كان المبتدأ لفظا غير صريح في القسم في هذه الحالة لا يجب حذف الخبر.

مثل (عهد الله لأفعلن الخير)

عهد: قسم لكنها من الألفاظ التي ليست صريحة في القسم، أي تستعمل في غير القسم كثيرا **فلذلك هنا الخبر يجوز أن يذكر** فنقول (عهد الله **قسمي**) وجاز ذكره هنا من أجل أن نؤكد أن هذا قسم وليس أسلوب آخر.

لكن هنا (لعمرو الله) وجب حذف الخبر (**قسمي**) قال لأن كلمة عمرو بنفسها تدل على أن هذا **قسمي** فليس هناك داع أن نذكر الخبر، فعرفنا أن هذا أسلوب قسم من كلمة عمرو لأنها كلمة لا تستعمل إلا في القسم.

أما كلمة عهد في المثال الثاني فهي قسم غير صريح، فتحتمل القسم وغير القسم، فممكن أن نقول عهد الله يجب الوفاء به وهذا ليس أسلوب قسم، لذلك جاز ذكر الخبر من أجل أن نؤكد أن هذا قسم وليس أسلوب آخر.

القاعدة في هذا الموضع إذا كان المبتدأ لفظا صريحا في القسم يجب حذف الخبر

إذا كان المبتدأ لفظا غير صريح في القسم بمعنى أنه يستعمل في غير القسم لا يجب حذف الخبر

٣- أن يكون المبتدأ مصدرا، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهذه الحال يصح أن تكون خبرا

مثل: (ضربي اللصَ سارقاً): أن يكون المبتدأ **مصدرا** أو **اسم مضاف إلى مصدر**، مثل ضربي اللص سارقاً أو أكثر ضربي اللص سارقاً

هنا ضربي: مبتدأ وهو مضاف (مصدر) الياء:مضاف إليه، اللص: مفعول به للمصدر ضرب، سارقا: حال سدت مسد الخبر، هنا لا يجوز أن يذكر الخبر، لماذا؟ لأن الحال سدت مسده، التقدير (ضربي اللص إذ كان سارقا)، إذ كان: خبر محذوف وجوبا

و(كان) هنا تامة لا ناقصة.

الحلقة (١٩)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن مواضع حذف الخبر وجوبا ووقفنا عند الموضع الثالث

٣-أن يكون المبتدأ مصدرا أو اسما مضافا إلى مصدر وبعده حال سدت مسد الخبر، وهذه الحال لا يصح أن تكون خبرا، فهنا يجب حذف الخبر

نحو: ضربي اللصَ سارقاً، فـ(ضربي) مبتدأ، حذف خبره وجوباً، والتقدير: ضربي اللص إذا كان سارقا.

فـ(إذا كان) هو الخبر المحذوف، (وكان) هنا تامة لا ناقصة، كان وأخواتها الأصل أن تكون ناقصة، ومعنى كونها ناقصة أن يكون لها اسم ويكون لها خبر.

ومعنى كونها تامة أن تكون بلا خبر لا تحتاج إلى خبر.

فإذ قلنا كان تامة فسارقاً تعرب حال، وهذه الحال هي التي سدت محل الخبر.

وإذا قلت أن كان ناقصة فإعراب سارقاً خبر لكان، وإذا كان سارقا خبر لكان فلن يكون هناك في الكلام ما يسد مسد الخبر، وهذه الحال لا يصح أن تكون خبراً عن المبتدأ، لأن الخبر هو في المعنى صفة للمبتدأ، ولا يصح وصف الضرب بأنه سارق، فلا يقال: ضربي سارق.

٤- أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، يعني تدل على المعية قطعا لا تحتمل أن تكون لغير المعية، المعية بمعنى مع، أي لو رفعت الواو وجعلت بدلا منها مع لصح الكلام.

وعلامة هذه الواو: أن يصح حذفها ووضع كلمة "مع" موضعها

نحو: كل إنسان وعمله، كل هنا مبتدأ وهو مضاف، وإنسان مضاف إليه مجرور، والواو حرف عطف وهي بمعنى مع، عمله: معطوف على كل وهو مضاف والهاء مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً لماذا حذف وجوبا؟ لأن كلمة مع أغنت عنه، لأن التقدير كل إنسان وعمله مقرونان، فالخبر مقرونان وقد حذف وجوبا لأن الواو أغنت عن ذكره، كيف أغنت عن ذكره؟ لأنها بمعنى مقرون، فكل إنسان مع عمله.

يقول: فكل مبتدأ، وإنسان مضاف إليه وعمله معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوبا للعلم به، لأن الواو التي بمعنى مع سدت مسده والتقدير كل إنسان وعمله مقرونان

ومن الأمثلة: كل طالب وكتابه، هنا الخبر محذوف وجوبا، لماذا؟ لأن المبتدأ وقع بعد واو، هذه الواو نص في المعية، يعني كل طالب مع كتابه مقرونان.

حكم تعدد الخبر: هل يتعدد الخبر يعني هل يأتي للمبتدأ الواحد أكثر من خبر أم لا؟

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر على قولين:

- القول الأول: أنه يجوز تعدده، وهو الأصح، لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والصفة يجوز تعددها، فكذلك أيضاً ما كان بمعناها، **واستشهدوا على جواز تعدده بشواهد منها:**

قوله تعالى: { وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ}

هو مبتدأ، الغفور خبر أول، الودود خبر ثانٍ، ذو العرش خبر ثالث، المجيد خبر رابع، تعددت الأخبار والمبتدأ واحد.

نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ

زيدٌ (مبتدأ)، و كاتبٌ: خبر أول، و شاعرٌ: خبر ثان.

القول الثاني: أنه لا يجوز تعدد الخبر

وإن جاء في لسان العرب ما يُتوهم منه أن الخبر متعدد فإنه يُقدر لكل خبر مبتدأ آخر محذوف، فالآية السابقة عندهم ليست عند هؤلاء من تعدد الخبر، بل خبر المبتدأ المذكور واحد، وهو الأول (هو مبتدأ، و الغفور خبر هو) أما الثاني والثالث فإنها أخبار لمبتدآت محذوفة والتقدير: وهو الغفور، وهو الودود وهو ذو العرش وهو المجيد، إذاً الودود وذو العرش والمجيد أخبار لمبتدآت محذوفة تقديرها هو.

تنبيه: ليس من تعدد الخبر عند جميع النحويين نحو: (زيد كاتب وشاعر وفقيه)

زيد مبتدأ، وكاتب: خبر، إذا وُجد حرف العطف فإن الثاني (شاعر) معطوف على كاتب، والواو حرف عطف وفقيه معطوف على كاتب، إذا لم يكن هناك حرف عطف جاز أن نقول كاتب شاعر خبر ثان وفقيه خبر ثالث، فإذا وجد حرف العطف يكون الخبر هو الأول، أما الثاني والثالث فهما معطوفان على الأول.

& انتهى باب المبتدأ والخبر &

تدريبات متعلقة بالمبتدأ والخبر

السؤال الأول: عين المبتدأ، ثم بين المسوغ الذي جوز وقوعه نكرة فيما يأتي:

١. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "سوداء ولودٌ خيرٌ من حسناءَ عقيم".

المبتدأ: محذوف وهو نكرة، والتقدير امرأة، الذي سوغ وقوعه نكرة أن هذه النكرة موصوفة، والصفة هي "سوداءُ"، والتقدير امرأة سوداءُ بدون تنوين لأنها ممنوعة من الصرف.

٢. {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى}

المبتدأ: قولٌ وهو نكرة، والخبر: خير، والذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة أن النكرة موصوفة، والوصف: (معروف).

٣. صيانةٌ للمال مثمرة

المبتدأ صيانةٌ وهو نكرة، الذي سوغ وقوعه نكرة أن هذه النكرة عاملة عمل الفعل، فقد عملت في الجار والمجرور بعدها.

السؤال الثاني: عين الخبر ثم بين حكمه من حيث التقديم والتأخير:

١. {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}

الخبر: رسولٌ، حكمه: يجب تأخيره عن المبتدأ السبب: لأنه محصور بـ (إلا).

٢. أهابك إجلالا وما بكَ قدرة علي ولكن ملء عين حبيبُها

الخبر: ملء عين، حكمه: يجب تقديمه على المبتدأ السبب: لأنه اتصل بالمبتدأ حبيبها ضمير يعود على بعض الخبر، فالهاء راجعة إلى عين، ولو قدمنا المبتدأ وقلنا "حبيبها ملء عين" فلا يجوز لأن الضمير يعود على متأخر في اللفظ وفي الرتبة لأن الخبر رتبته التأخير عن المبتدأ.

٣. (وفي السماء رزقكم) (قاعدة: إذا جاء الجار والمجرور أو الظرف وبعده اسم مرفوع، يكون الجار والمجرور أو الظرف خبر مقدم).

الخبر: في السماء حكمه: يجوز فيه التقديم والتأخير على المبتدأ وهو (رزقكم).

السبب: لأنه ليس هناك ما يوجب تقديم الخبر أو تأخيره، يجوز في غير القرآن "ورزقكم في السماء"

٤. (أين كتابك؟)

الخبر: (أين) حكمه: وجوب التقديم على المبتدأ السبب: لأن الخبر من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، فهو اسم استفهام.

٥. (الطالب نجح)

الخبر: الجملة الفعلية (مِن نجح) والفاعل المستتر (هو)، حكمه: يجب تأخيره عن المبتدأ

السبب: لأن الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر، فلو قدم الخبر لتُوهم أن المبتدأ الطالب فاعل لا مبتدأ، إذ سيكون الكلام: نجح الطالب، فيُظن أن الطالب فاعل لا مبتدأ.

٦. وفي النفس حاجات وفيك فطانة سكوتي بيان عندها وخِطاب

إذا الجار والمجرور تقدم وبعده مرفوع، فالجار والمجرور خبر، والمرفوع الذي بعده مبتدأ مؤخر.

الخبر الأول: الجار والمجرور (وفي النفس) والمبتدأ حاجات، الخبر الثاني: الجار والمجرور (فيك) والمبتدأ (فطانةٌ)، حكم الخبر في الموضعين: واجب التقديم.

السبب: لأن الخبر جار ومجرور والمبتدأ نكرة، وليس لوقوع هذه النكرة مبتدأ من مسوغ إلا تقديم الخبر، فالذي سوغ وقوع المبتدأ نكرة هو تقديم الخبر.

السؤال الثالث: قدر المحذوف من المبتدأ أو الخبر، ثم بين حكم حذفه فيما يأتي:

١. (من عمل صالحًا فلنفسه)

المحذوف: المبتدأ، والتقدير: فعمله لنفسه، حكم حذفه: جائز، لأنه وقع بعد فاء الجزاء

٢.(أكلها دائمٌ وظلها)

المحذوف: الخبر، التقدير: وظلها دائم حكم حذفه: جائز.

السبب: لأنه دل عليه دليل، وليس في الكلام ما يوجب حذفه أو ذكره.

٣. (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)

المحذوف: الخبر، التقدير: لعمرك قسمي حكم حذفه: واجب.

السبب: لأن المبتدأ وهو (عمرك) نص في القسم أو صريح في القسم.

٤. إكرامي الطالبَ مجتهدًا

المحذوف: الخبر، التقدير: إكرامي الطالب إذا كان مجتهدًا، ومجتهداً حال سدت مسد الخبر، حكم حذف الخبر: واجب،

السبب: لأن المبتدأ مصدر وهو إكرام، وقد جاءت بعده حال لا يصلح أن تكون خبرًا له، فلا يصح أن نقول إكرامي مجتهد، فلا نصف الإكرام بأنه مجتهد.

& انتهت التدريبات على باب المبتدأ والخبر &

الحلقة (٢٠)

▣ باب النواسخ :

ابن مالك رحمه الله رتب الألفية ترتيبا علميا منطقيا، وأوضح المسالك هو شرح للألفية، لذلك ابن مالك أول ما بدأ بدأ بالمفردات والمعربات والمبنيات والمعرفة والنكرة، ثم بعد أن انتهى من المفردات انتقل إلى الجمل فبدأ بالجملة الاسمية المبتدأ والخبر، ثم بدأ بشيء مرتبط بهذه الجمل الاسمية وهي: نواسخ الابتداء أي الحروف أو الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر

فتنسخ (تغير) الحكم السابق المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ على القول الصحيح، فتأتي بحكم جديد

وهذه النواسخ هي ثلاثة أنواع:

o النوع الأول: كان وأخواتها

وعملها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول فيسمى اسمها وتنصب الثاني فيسمى خبرها.

ويلحق بالنوع الأول:

كاد وأخواتها وتعمل عمل (كان وأخواتها)

الفرق بين كاد وكان: أن كاد وأخواتها خبرها لا يكون إلا جملة.

o النوع الثاني: إن وأخواتها

وهي حروف ناسخة وليست أفعالا وهي تعمل عكس عمل كان وأخواتها، فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها.

o النوع الثالث: ظن وأخواتها

وهذه تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول فيسمى مفعول به أول، وتنصب الثاني ويسمى مفعول به ثان .

نواسخ الابتداء سميت هكذا لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر، وسميت نواسخ لأنها تغير الحكم السابق

❖ النوع الأول باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أو "كان" وأخواتها:

كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسي، صار، ليس، زال، بَرِح، فتِيء، انفك ،مادام

عمل هذه الأفعال وبيان معانيها

هذه الأفعال ثلاثة عشرة فعلا

عملها : تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

معانيها:

١- كان: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي وقد يكون الاتصاف مستمرا وهذا خاص بالله سبحانه وتعالى.

نحو: كان زيد مسافرا، أي أن زيدا متصف بالسفر في الزمن الماضي.

ونحو: { وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا } هنا الاتصاف في الزمن الماضي وهو مستمر في الحاضر والمستقبل، ولكن الأصل في كان أنها تفيد اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي.

٢- ظل: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت النهار أي وقت الظل.

نحو: ظل محمد يعمل، يعني الاسم ظل وهو محمد متصف بالعمل في وقت النهار، ومحمد: اسم ظل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يعمل: الجملة في محل نصب خبر ظل.

٣- بات: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت الليل لأن المبيت يكون ليلا.

نحو: بات الضيف سعيدًا، ولا تعني بات بمعنى نام، وإنما تعني الجلوس وقت الليل فقد يكون جالساً أو نائماً، وتعني اتصاف الضيف بالسعادة في وقت الليل.

٤- أضحى: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت الضحى ووقت الضحى بعد الصباح.

نحو: أضحينا مسرورين، أضحى: فعل ناسخ، واسمها نا في محل رفع اسم أضحى، مسرورين: خبر أضحى منصوب وعلامة نصبه

الياء، يعني اتصاف اسمها بخبرها وقت الضحى.

٥- أصبح: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت الصباح.

نحو: أصبح الطالب نشيطًا، الطالب اسم أصبح، ونشيطا خبرها، أفادت اتصاف الطالب بالنشاط في وقت الصبح.

٦- أمسى: وتفيد اتصاف اسمها بخبرها في وقت المساء.

نحو: أمسيتُ نشيطًا، أمسي: فعل والتاء اسم أمسى في محل رفع، ونشيطا خبر أمسى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهنا أفادت اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء.

٧- صار: وتفيد تحويل الاسم من صفة إلى أخرى وهذه الصفة هي خبرها

نحو: صار الدقيق خبزًا، هنا الدقيق وهو اسم صار تحول إلى صفة الخبر وهو الخبز، وصار العنب زبيبا، وصار الطالب مجتهدا.

٨- ليس: وتفيد النفي

نحو: لستم مهملين، هنا التاء: اسم ليس، والميم علامة الجمع، ومهملين: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الياء، ليس الطالب مهملاً، ليس المؤمن غشاشاً.

٩- زال: نحو ما زال الجو معتدلاً، الجو: اسم زال، ومعتدلا: خبر زال.

١٠- بَرِح: نحو ما برح الولد يبكي، الولد: اسم برح، ويبكي: جملة في محل نصب خبر برح.

١١- فتِئ: نحو ما فتئ الطالب يذاكر، الطالب: اسم فتئ، ويذاكر: في محل نصب خبر فتئ، وما: حرف نفي لا محل له من الإعراب، فتئ: فعل ماضي مبني على الفتح.

١٢- انفك: نحو ما انفك التلاميذ يذاكرون، التلاميذ: اسم انفك، يذاكرون: الجملة في محل نصب خبر انفك.

هذه الأفعال الأربعة (ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك) لها معنى واحد وهي تفيد (الاستمرار)، يعني استمرار اتصاف الاسم بالخبر باستمرار، وهي في الأصل تفيد النفي ولهذا يشترط أن تُسبق بنفي أو شبه النفي وهو النهي والدعاء، وإذا سبقت بالنفي فإنها تدل على الاستمرار والدوام على حال معينة؛ وهذا لأنها تفيد النفي ثم دخل عليها نفي ونفي النفي إثبات (وهذه قاعدة مهمة في النحو).

مثال: ما محمد رسول، هنا نفي الرسالة عن محمد وهذا غير صحيح.

لذلك قيل: ما محمد إلا رسول، ما: نفي، وجاءت إلا ونقضت النفي فأصبح إثباتا.

أما مازال وبرح فهنا النفي تحول إثبات بسبب دخول نفي آخر.

١٣- مادام: دام وتدخل عليه "ما" وتفيد البقاء والاستمرار

نحو: أصحبك مادمتَ صالحا، هنا تفيد استمرار الصحبة مادام متصف بالصلاح.

نحو: لا أصحبك مادمتَ مهملاً، (ما): حرف موصول مصدري، تؤول هي وما بعدها بمصدر.

كان وأخواتها كلها أفعال تُبنى على الفتح وقد تكون ماضية وقد تكون غير ماضية.

أقسام هذه الأفعال من حيث شروط عملها

هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، ويسمى خبرها وهي ثلاثة عشرا فعلا، وهي من حيث شروط إعمالها العمل المذكور سابقا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط ولا قيد وهو الغالب: تعمل هذا العمل من دون قيد ولا شرط يعني ترفع الاسم وتنصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية أفعال: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس).

نحو: {وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا} هنا كان عملت بدون قيد، فلم تسبق بنفي أو شيء آخر، رب اسم كان وبصيرا خبر كان.

ونحو: ليس محمد حاضرًا، محمد: اسم ليس، وحاضرا: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة، كان وليس عملتا عملهما بدون أن تسبق بشيء.

القسم الثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يسبق بنفي أو نهي أو دعاء: ويقال بنفي أو شِبهه، والمقصود بـشبهه هنا هو النهي والدعاء، لأن النهي فيه نفي، وكذلك الدعاء كنحو {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا} هنا دعاء ويحمل معنى النفي.

وهي أربعة أفعال: بَرِح، فتِئ، انفك، زال التي مضارعها (يَزَال) هي التي من أخوات كان، أما زال التي يكون مضارعها يَزِيل أو يزول، أما زال التي مضارعها يزيل فمعناها ماز بمعنى ميّز من التمييز، وهذه فعل تام تنصب مفعولا واحدا وليست من أخوات كان، وقد يأتي مضارع زال (يزول) فعل تام لكنه لازم لا ينصب مفعولا به، ومعناه انتقل نحو: {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا} أي أن تنتقلا عن مكانها.

الحلقة (٢١)

أمثلة لعمل (برح – زال – انفك – فتئ) **بعد النفي**

ما برح العدل أساسَ الأمن، برح: فعل ماضي ناسخ مبني على الفتح وقد سُبق بنفي (ما)، ولا يُشترط أن يكون النفي حرفاً، قد يكون فعلا مثل (ليس) وقد يكون حرفا مثل (غير)، أساس: خبر برح منصوب، والنفي إما أن يكون مذكوراً وإما أن يكون مقدراً.

نحو: { تَاللَّهِ تَفْتَأُ }، تفتأ من أخوات كان، واسمها تفتأ أنت، تذكر يوسف: جملة في محل نصب خبر تفتأ، و النفي مقدر هنا، والأصل: تالله لا تفتأ، أي أنه مقدر بنفي (لا) والمقدر كالمذكور، ولو لم يقدر لا لأصبح المعنى عكس المراد.

ونحو: ما انفك الحر شديدًا، أي أن الحر مازال مستمرا، انفك: فعل ماضي، الحر: اسمها، شديداً: خبرها وما: حرف نفي لا محل له من الإعراب.

ونحو: { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } لا: نافية، يزالون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، اسم يزال واو الجماعة في محل رفع، مختلفين: خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء، (ويزال هو مضارع زال).

ونحو: { لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ } لن: حرف نصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب، نبرح: فعل ناسخ مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة، واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن، عاكفين: خبر نبرح منصوب بالياء، وهذه الأفعال تعمل بأي صيغة، سواء جاءت بصيغة الماضي أو المضارع أو الأمر.

ومن الأمثلة على عملها بعد النهي :

نحو: لا تزل محسنًا ما عشت، تزل: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، واسمها ضمير مستتر تقديره أنت، محسناً خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ونحو: قول الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو***ت فنسيانه ضلال مبين والأصل يا صاحبي وصاح هنا منادى مرخم، والشعراء يحذفون الحرف الأخير وهذا يسمى ترخيما، لا ناهية، وتزل: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمها ضمير مستتر تقديره

أنت، ذاكرَ: خبرها، ووجه الاستشهاد أن "تزل" فعل ناسخ من أخوات "كان" عمل لتوافر الشرط فيه وهو أنه سُبق بنهي.

ومن الأمثلة على عملها بعد الدعاء:

لا زال بيتكم معمورًا بطاعة الله، فأنت تدعو (لزميلك مثلاً) بهذا الدعاء الطيب، زال: فعل ماضي مبني على الفتح، بيت: اسم زال مرفوع، معموراً: خبر زال منصوب، ولا: هنا في الأصل نافية، لكنها دلت على الدعاء.

ومنه قول الشاعر: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ***ولا زال منهلا بجرعائك القطر

الشاهد فيما تحته خط، ووجه الاستشهاد أن "لا زال" عملت عمل كان لتوافر الشرط فيها، وهو أنها سبقت بدعاء، زال فعل ماضي مبني على الفتح، اسم زال مرفوع وهو مؤخر (القطرُ) وتقديره ولا زال القطرُ منهلاً، منهلاً خبر زال منصوب مؤخر (ويجب أن لا نستعجل في الإعراب فالخبر هو الحكم سواء تقدم أو تأخر، والمبتدأ هو المحكوم عليه).

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه "ما" المصدرية الظرفية، وهو فعل واحد (دام).

وسميت (ما) هذه مصدرية لأنها تؤول وتقدر هي والفعل "دام" بعدها بمصدر وهو "الدوام"، وجاء الدوام من ما المصدرية وما دخلت عليه، وسميت ظرفية لأنها تنوب عن الظرف، وهو "المدة" أي: **مدة دوامي**.

نحو: لا أصحبك ما دمت منحرفا، هنا التقدير (لا أصحبك مدة دوامك)، هنا "ما" دلت على أمرين **على المصدر** وهو الدوام وسميت بذلك بسبب ما وما دخلت عليه، **وعلى الظرف** وهو المدة، وسميت ظرفية لأنها تنوب عن الظرف وهو المدة أي مدة دوامك.

لا أصحبك ما دمت منحرفا **هنا التقدير**: لا أصحبك مدة دوامك ما دلت على أمرين وهما المصدر وهو الدوام وعلى الظرف وهو المدة.

ونحو: قوله تعالى: { وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا } أي: **مدة دوامي حيا**، التاء: ضمير متصل في محل رفع اسم دام، وحياً: خبر دام منصوب، وما: حرف مصدري لا محل له من الإعراب.

ماذا تسمى هذه الأفعال؟

هي كان وأخواتها وهو المشهور، و تسمى الأفعال الناقصة، وتسمى الأفعال الناسخة.

وتسمى الأفعال الناسخة لأنها لما دخلت على المبتدأ والخبر غيرت الإعراب، وغيرت التسمية، فتغير الاسم فالمبتدأ صار اسما لها، والخبر صار خبرًا لها، والنسخ في اللغة بمعنى التغيير، والتغيير في العمل كأن نقول زيد كريم فيصبح: كان زيد كريما، فزيد يصبح مرفوعا بكان بعد أن كان مرفوعا بالابتداء، وكريما كان بالأول مرفوعا وأصبح الآن منصوبا.

لماذا سميت الأفعال الناقصة؟

الفعل ينقسم إلى قسمين: **فعل تام**، **فعل ناقص** وأكثر الأفعال التامة وهي تتم بالمرفوع ويكتمل معنى الجملة بذكر المرفوع فقط، فتقول: ذهب محمد، جلس علي، أكل زيد، أما كان وأخواتها فتسمى الأفعال الناقصة لأنه لا يتم معناها بالمرفوع، بل تحتاج منصوبا بعد المرفوع ليتم المعنى.

فلو قلت: "كان زيدُ" لكان المعنى ناقصا، ولا يتم حتى تأتي بالمنصوب، فتقول: كان زيد مسافرًا، بخلاف الأفعال التامة، فإن المعنى معها يتم بالمرفوع فقط ولا تحتاج إلى منصوب لتكتمل، تقول: جاء زيد، وقرأ محمد.

أقسام هذه الأفعال من حيث التصرف والجمود

الفعل المتصرف: هو الذي ينتقل من حال إلى حال، لا يلزم صورة واحدة.

فالمتصرف يأتي منه فعل الماضي: كان، فعل المضارع: يكون، والأمر: كن، والمصدر: كون.

الجامد: هو الذي يكون على صورة واحدة لا ينتقل عن هذه الصورة، فلا يمكن أن يأتي منه مضارع أو أمر أو مصدر

مثال: ليس: فعل ماضي جامد يلزم صورة واحدة وهي صورة الماضي.

تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول: جامد لا يتصرف مطلقاً، وليس له صيغة غير الماضي

وهو (ليس) عند جميع النحويين، و(دام) عند كثير من النحويين.

القسم الثاني: أفعال تتصرف تصرفا ناقصا

التصرف التام: أن يأتي منها ماضٍ، مضارع، أمر، مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول.

التصرف الناقص: يأتي مثلا الماضي والمضارع واسم الفاعل ولا يأتي منها فعل أمر أو مصدر، فإذا تخلف أو نقص أحد التصاريف يسمى الفعل ناقص التصرف.

هذه الأفعال لا يأتي منها إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل ولا يأتي منها فعل أمر.

وهو أربعة أفعال: (زال، برح، فتئ، انفك)

ومن مجيئها بصيغة المضارع:

قوله تعالى: { وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } و{ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ } و{ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ }.

ومن مجيئها بصيغة اسم الفاعل

نحو: لست بارحا مكاني، لست فعل، التاء اسم ليس، بارحا خبر ليس، وبارحا اسم فاعل من برح التامة، وفاعلها ضمير مستتر تقديره هو، ومكاني مفعول به منصوب، والياء مضاف إليه.

ونحو قول الشاعر:

قضى الله يا أسماءُ أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض (يقصد حتى يأتي الموت)

قال: "زائلا" اسم الفاعل من الفعل "زال"، وهذا دليل على أنها تتصرف لكن تصرفها كما تقدم ناقص.

و"زائلا": خبر (ليس) منصوب، واسم "زائل" ضمير مستتر تقديره "أنا"، والجملة الفعلية (أحبك) في محل نصب خبر "زائل"،

وتلحظون زائلا هنا عمل عمل زال، وابن هشام حين استعرض الشواهد هنا أراد أن يبين للطالب أن كثيرا من الطلاب والمتعلمين يتوهم أن هذه الأفعال ما تعمل إلا إذا كانت على صيغة الماضي، وهذا غير صحيح، فكان وأخواتها تعمل على أي صيغة تأتي، فترفع الاسم وتنصب الخبر سواء كانت على الماضي أو المضارع أو الأمر أو اسم الفاعل أو المصدر فتعمل هذا العمل على أي صيغة تأتي.

الحلقة (٢٢)

تحدثنا في الحلقة السابقة عن أقسام هذه الأفعال كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود، وعرفنا أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام

القسم الأول: قسم من الأفعال جامدة لا تتصرف مطلقا، وهي ليس عند جميع النحويين، ودام عند أكثر النحويين.

القسم الثاني: أفعال تتصرف تصرفا ناقصا لأنها يأتي منها ماضي ومضارع واسم فاعل لا يأتي منها فعل أمر، وهي أربعة أفعال (زال و فتئ و برح و انفك) هذه لا يأتي منها فعل أمر وقد يأتي منها بقية التصاريف الأخرى.

القسم الثالث والأخير: أفعال تتصرف تصرفا تاما، بمعنى يأتي منها ماضي ومضارع وأمر ومصدر واسم فاعل وهكذا، وهي السبعة الباقية (كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار) هذه تأتي منها جميع التصاريف.

من الأمثلة على صيغة الماضي كقوله تعالى: (وكان ربك قديرا) هذه صيغة الماضي.

ومن الأمثلة على صيغة المضارع كقوله تعالى: {وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا} أك: هنا أصلها أكون فدخل الجازم فأصبحت أكونْ بسكون النون وسكون حرف الواو، فالتقى ساكنان فحذفنا الساكن الأول وهو الواو فأصبحت أكن، ثم حذفت النون تخفيفا فأصبحت أك، وسيأتينا إن شاء الله من خصائص كان جواز حذف نونها، إذا أك: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة، واسمها ضمير مستتر تقديره (أنا) وبغيا: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الشاهد أن كان جاءت بصيغة المضارع "أكن".

مثال آخر: عند دخول الشتاء يصير الجو باردا، صار ماض، ومضارعه يصير، فيصير فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو فعل ناسخ، الجو اسم يصير مرفوع، وباردا خبر يصير منصوب.

ومن الأمثلة على صيغة الأمر قوله تعالى: (كُونُوا حِجَارَةً) فإذاً كونوا فعل أمر مبني على حذف النون، والواو واو الجماعة اسم كونوا، حجارة خبر كونوا منصوب.

ومثال آخر: أصْبِحْ مسرورا، أصبح فعل أمر مبني على السكون وفعل ناسخ، واسم أصبح ضمير مستتر تقديره (أنت)، مسرورا خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومن الأمثلة على مجيء بعض هذه الأفعال مصدراً: أحبك لكونك تقيا، هنا لكونك اللام حرف جر، وكون اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، وكون مصدر كان يكون كونا، وهنا إذا أردنا أن نعرب كونك الكاف في محل رفع اسم كون، وتقيا خبر كون منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وكون هنا مضاف والكاف مضاف إليه في محل جر بالإضافة لأنها مضاف إليه، وكذلك في محل رفع لأنها اسم كون.

ومنه قول الشاعر: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ***وكونك إياه عليك يسيرُ

الشاهد في قوله: وكونك: كون: هنا مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف، والكاف مضاف إليه في محل جر، إياه: هنا خبر كون في محل نصب، واسم كون هنا الكاف في محل رفع اسم كون، وتلحظون أن كون هنا عملت عمل كان، بمعنى أنها رفعت ونصبت، فالكاف في محل رفع اسمها، و إياه في محل نصب خبرها، وكون مبتدأ، ويسير خبر، جاء بالمصدر من كان فقال: كون، يفترض أن نقول يسيرٌ، لكن قلنا يسيرُ من أجل القافية.

ومن الأمثلة على هذه الأفعال التي تتصرف تصرفا تاما مجيئها على صيغة اسم الفاعل:

أنت اليوم ممسٍ مبتسما، ممسٍ من أمسي فهو ممسي بالياء، لكن حذفت الياء لأنه منقوص والمنقوص تحذف ياؤه أحيانا، فتقول ممسٍ، وممسٍ اسم فاعل، أنت مبتدأ وممسٍ خبر، فممسٍ أين اسمها؟ اسمها ضمير مستتر تقديره أنت ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، ومبتسما خبر ممسٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ممسٍ اسم فاعل عمل عمل الفعل الماضي أمسى فهو ممسٍ، فالتصاريف هذه تعمل العمل نفسه الذي يعمله الفعل الماضي.

ونحو قول الشاعر: وما كل من يبدي البشاشة كائنا *** أخاك إذا لم تلفه لك منجدا.

أي ما كل من يتبسم في وجهك هو أخوك في الحقيقة، إن لم يكن عند الشدائد مساعدا لك. الشاهد في قوله كائنا، كائنا هنا اسم فاعل من كان، كان يكون فهو كائن، فكائنا هنا عملت عمل كان رفعت الاسم، أين الاسم؟ كائنا هو الاسم ضمير مستتر

تقديره كائنا هو، وخبرها أخاك، فأخاك هنا خبر كائنا منصوب بالألف وهو مضاف والكاف مضاف إليه، لأنه من الأسماء الستة، وإعراب كائنا هو خبر ما، ما كُل وهذه ما الحجازية وهي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر كما في قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} وسنتكلم عن ماء الحجازية إن شاء الله في هذا الفصل، جاء باسم الفاعل من كان قال كائنا هذا اسم الفاعل من كان، وإعراب كائنا خبر ما، واسم كائنا ضمير مستتر تقديره كائنا هو، وخبر كائنا أخاك منصوب وعلامة نصبه الألف، وبهذا ننتهي من أقسام هذه الأفعال من حيث التصرف والجمود.

حكم توسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين أسمائها:

إذاً عندنا الأصل في الترتيب أن يأتي الفعل ثم يأتي بعده اسمه ثم يأتي بعده الخبر، مثل قوله تعالى: {وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا} ومثل: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا} هذا الأصل في الترتيب.

تقول: ليس زيد بخيلا، هذا هو الأصل في الترتيب فالسؤال: **هل يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ وبين الاسم؟ فتقول مثلا:** كان كريما زيد و ليس بخيلا محمد؟ هل يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ وبين اسمه؟ هذه هي المسألة التي سنتحدث عنها الآن فنقول:

توسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين أسمائها جائز إذا لم يكن هناك ما يمنع، إذاً الحكم مطلق وعام أن خبر هذه الأفعال يجوز أن يتوسط بينها وبين أسمائها في جميع هذه الأفعال دون استثناء، لكن يشترط أنه إذا لم يكن هناك ما يمنع وسنوضح معنى ما يمنع.

مثال ذلك: نحو كان كريما زيد، فهنا كان فعل ناسخ واسمها زيد، وكريما هو خبرها، **تلحظون** أن الخبر توسط بين الفعل واسمه، وهنا بات مهضوما محمد، فالخبر هنا توسط بين الفعل الناسخ واسمه.

ومنه قوله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} الفعل الناسخ كان، واسمها نصر وخبرها حقا، وتلحظون أن الخبر توسط بين كان واسمها، ومر بنا شاهد: فلا زال منهلا بجرعائك القطر، فمنهلا: خبر توسط بين زال واسمها وهو القطر.

ومثل قوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ} هنا ليس فعل ناسخ، البر منصوب، وقلنا أن اسم ليس لابد أن يكون مرفوعا، لماذا قلنا ليس البرَ لماذا هنا منصوب؟ لأنه خبر ليس، وليس اسمها، طيب أين اسم ليس؟ نقول ليس اسمها هو المصدر المؤول من أن المصدرية وما بعده يعني ليس البر أن تولوا مقدرة بمصدر هذا المصدر هو اسم ليس، يعني ليس البر توليتكم وجوهكم فالتقدير والله أعلم ليس توليتكم وجوهكم البر فهنا إذا الشاهد في قوله أن خبر ليس توسط بينها وبين اسمها، وهذا جائز وكما قلنا في جميع الأفعال مع ليس وغيرها من الأفعال، بشرط أن لا يكون هناك ما يمنع.

ومنه قول الشاعر: لا طيب للعيش مادامت منغصةً ** لذاته بأذكار الموت والهرم

طبعا كثير من المعربين المبتدئين مباشرة سيقول أن منغصة اسم دام مرفوع وعلامة رفعه الضمة دون أن يتأمل، لأنه هو يعتقد أن الذي يأتي بعد الأفعال هو الاسم، وهذا خطأ لابد أن تتأمل وتعرف أن الاسم هو المحكوم عليه وأن الخبر هو الحكم، فلذلك مادامت منغصة لذاته فتلحظون أن منغصة خبر دامت، والتاء هنا تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب، منغصة خبر دام، لذاته اسم دام مرفوع وعلامة رفعه الضمه، والتقدير ما دامت لذاته منغصة، إذا هنا شاهد على جواز توسط الخبر بين دام وبين اسمها.

ولذلك **تلحظون** أني حكمت على اللذات بأنها منغصة، إذاً عندي منغصة حكم، والحكم هو الخبر والمحكوم عليه هو المبتدأ وهو اسم كان أو إحدى أخواتها، نقول خبر دام وهو منغصة توسط بينها وبين اسمها وهو لذاته وهذا جائز لأنه ليس

هناك ما يمنع من ذلك.

متى يكون المانع؟ نقول سواء كان يوجد في الكلام ما يمنع من توسيط كان بين اسمها وخبرها، فهنا يمنع التوسيط كيف يكون ذلك؟

يكون ذلك إذا كان الخبر محصورا، تذكرون أخذنا في المبتدأ والخبر من مواضع تأخير الخبر وجوبا أن يكون الخبر محصورا، وأحكام الخبر هناك هي نفسها أحكام الخبر هنا، وليس هناك فرق بين الخبر في المبتدأ والخبر في كان وأخواتها إلا في شيء واحد، وهو أنه هناك مرفوع وهنا منصوب، أما بقية الأحكام فهي تقريبا واحدة لا تتخلف، فلذلك إذا كان خبر كان وأخواتها محصورا فإنه يجب تأخيره، وإذا وجب تأخيره لا يجوز توسيطه ومن ذلك أن يكون خبرها أي خبر هذه الأفعال محصورا بإلا أو إنما.

مثال ذلك إنما كان محمد كريما، فتلحظون الآن إنما أداة حصر، و كريما هو المحصور هو الخبر وكل محصور يجب تأخيره، فهنا إذاً هل يجوز توسيط الخبر بينها وبين اسمها؟ لا يجوز، لأنه محصور والمحصور يجب تأخيره، فإذا هنا لا يجوز لوجود المانع وهو الحصر.

ومنه قوله تعالى: {وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً} صلاتهم اسم كان، ومكاءً خبر كان، وتلحظون هنا أن الخبر لا يجوز توسيطه لماذا؟ لأنه محصور بإلا، فيجب تأخيره هنا ولا يجوز توسيطه بين الفعل وبين اسمه لوجود المانع وهو الحصر بإلا.

حكم تقديم أخبار هذه الأفعال على الفعل والاسم ما حكم ذلك؟

مثل: كريما كان محمد، فهنا الخبر كريما تقدم على الفعل واسمه، ومثل: بخيلا ليس زيد، فهل يجوز أن يتقدم الخبر على هذه الأفعال وأسمائها؟

نقول: هنا يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها وعلى أسمائها، لكن يستثنى من هذه الأفعال "دام" فلا يجوز أن يتقدم خبرها عليها، أما بقية الأفعال فيجوز أن يتقدم خبرها عليها لماذا دام؟ قالوا لأن دام لا تأتي إلا مسبوقة بما، وما هذه مصدرية موصولة، وهناك قاعدة نحوية أنه لا يجوز أن يتقدم شيء في الصلة على الموصول.

فإذا مثال للتوضيح فلا يقال: لا أصحبك منحرفا ما دمت، فهذا مثال خطأ لماذا لا يصح؟ ذلك قالوا لأن (ما) موصول هنا موصول حرفي، وصلته دمت منحرفا، فلو قدمت منحرفا فهنا أكون فعلت محظورا وهو أني قدمت شيئا من الصلة على الموصول وهذا لا يجوز بحال، وهذه قاعدة نحوية: أنه لا يجوز أن يتقدم شيء في الصلة على الموصول سواء كان الموصول اسميا أو موصول حرفيا بل يجب أن يتأخر الخبر فتقول: لا أصحبك مادمت منحرفا.

فهنا يجب كما قلنا أن يتأخر الخبر لأن الخبر من صلة الموصول، وصلة الموصول أو جزء من صلة الموصول لا يتقدم على الموصول.

بقي نقطة أخرى نشير إليها إذاً حكم تقديم أخبار هذه الأفعال عليها نقول يجوز أن يتقدم إلا في دام وحدها لأن (ما) موصول ولو قدمنا الخبر لأصبحنا نقدم صلة الموصول أو بعض صلة الموصول على الحرف الموصول وهذا لا يجوز.

بقي نقطة ليس، ليس اختلف فيها أيضا النحويين، هل يجوز أن يتقدم خبرها عليها؟ اختلف فيها خلاف كبير، لكن الذي سار عليه ابن هشام وأجازه هو أنه يجوز أن يتقدم خبر ليس عليها فتقول: بخيلا ليس زيد.

الحلقة (٢٣)

انتهينا من حكم توسط الخبر، وعرفنا أنه يجوز أن يتوسط مع جميع الأفعال، ثم تحدثنا على تقديم الخبر على كان وأخواتها، أي على الفعل والاسم معا، وقلنا أنه جائز مع جميع الأفعال ولكن يستثنى من ذلك دام، لوجود ما يمنع في دام، فهي لا تعمل إلا بـ ما الموصولة، والآن نأتي إلى:

حكم توسط معمول خبر هذه الأفعال بينها وبين الخبر

المعمول: هو الذي وقع عليه العمل، وهو عمل العامل، إذا عندنا ثلاثة أركان: معمول وعامل وعمل.

الخلاصة:

المعمول: هو المنصوب أو المرفوع أو المجرور أو المجزوم.

العامل هو الذي أحدث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم **مثل**: الفعل، اسم الفاعل والحرف وحروف الجر، حرف الجر عامل لأنه أحدث جرا، لم تدخل على المضارع عاملة لأنها أحدثت جزما.

والعمل الركن الثالث هو: الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، هذه المصطلحات لابد لطالب علم النحو أن يدركها ويفهمها، فقضية معمول هذه الأفعال يعني خبر هذه الأفعال قد يعمل في كلمة أخرى إما رفعا أو نصبا أو جرا، فهذا المعمول الذي عمل فيه خبر هذه الأفعال **هل يجوز أن يتوسط بينها وبين الخبر؟** يعني يتقدم على الخبر ويقع بعد كان وأخواتها، هذا سؤال نعرف الإجابة عليه الآن.

نقول المعمول هو الذي وقع عليه عمل العامل والعمل هو الرفع أو الجر أو النصب أو الجزم، ليس هناك عمل خامس في النحو، والعامل هو الفعل أو الحرف أو الاسم المشبه للفعل في العمل مثل اسم الفاعل واسم المفعول فهذه الأشياء تعمل بمعنى ترفع أو تنصب أو تجر أو تجزم.

حكم توسط معمول خبر هذه الأفعال بينها وبين الخبر فيه تفصيل:

معمول الخبر له حالتان:

الحالة الأولى أن يكون معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا: وفي هذه الحالة يجوز أن يتوسط هذا المعمول بين الفعل وخبره عند جميع النحويين، إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فهنا يجوز أن يتوسط بين الفعل وبين خبره عند جميع النحويين، لماذا؟

قالوا لأن الظرف والجار والمجرور بسبب كثرة ورودها في الكلام تساهلوا فيها، وكان لها أحكاما خاصة ليست لغيرها، فيتساهل فيها أكثر من غيرها بسبب كثرة ورودها في الكلام.

مثال ذلك: فمثال المعمول الظرف: كان عندك زيد معتكفا ننتبه الآن ونفصل المثال، اسم كان: زيد، وخبر كان معتكفا، معتكفا اسم فاعل وقلنا أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل، وعندك معمول للخبر، لأن الأصل كان زيد معتكفا عندك، فعندك ظرف متعلق بمعتكف، الذي عمل النصب في هذا الظرف هو معتكف وهو خبر كان، إذاً عندك معمول الخبر، **وتلحظون أن معمول خبر كان توسط بينه وبين الفعل كان، وهذا جائز** لماذا؟ لأنه ظرف، فنقول عندك معمول لخبر كان معتكفا وجاز هنا توسيط معمول الخبر بين الفعل كان وخبره معتكفا لأن المعمول هنا ظرف.

مثال آخر: مثال الجار والمجرور (صار في البيت محمد نائما) هنا صار أين اسم صار؟ محمد، وأين خبرها؟ نائما، وفي البيت جار ومجرور متعلقان بـ نائما، فنائما اسم فاعل وهو الذي عمل بالجار والمجرور، ففي البيت متعلقان بنائما، إذا هما معمولان

للخبر في البيت جار ومجرور معمول لخبر صار، ولماذا جاز التوسط؟

تلحظون أنه توسط بين الخبر وبين الفعل وهذا جائز لماذا؟ لأن معمول الخبر جار ومجرور، والأصل صار محمد نائما في البيت، نقول جاز توسيط معمول الخبر نائما بين صار واسمها وهو محمد لأن المعمول جار ومجرور وهو في البيت، إذا نقول معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جار ومجرور يجوز توسطه بين الأفعال وبين الخبر.

الحالة الثانية: أن يكون معمول الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، فإذا كان أي شيء غير جار ومجرور وقع خلاف بين النحويين.

▪**القول الأول**: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز توسيط معمول الخبر في هذه الحالة.

▪**القول الثاني**: **أجاز** الكوفيون **ذلك**، فيجوز عندهم أن تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلا، أصل المثال كان زيدٌ آكلاً طعامك، وخبرها آكلا، آكل هنا اسم فاعل يعمل عمل الفعل، يعني كأنه قال كان زيد يأكل طعامك، فطعام هنا معمول لآكل، وآكل هنا خبر كان، وهنا توسط بين الخبر وبين الفعل، هل هذا التوسط جائز أو غير جائز؟ هذا المعمول ليس ظرفا وليس جارا ومجرورا مفعولا به، يعرب هنا مفعولا به ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا، فإذا كان معمول الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فيه خلاف فالبصريون **يقولون هذا ممتنع** فيرون أن هذا المثال غير صحيح، لأنه وسّط معمول الخبر بين الفعل وبين الخبر وهذا لا يجوز، لأن المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا.

أما الكوفيون **فقالوا هذا يجوز** وهذا مثالهم كما سبق، نقول فطعام معمول خبر كان، وقد توسط بين الفعل كان وخبره آكلا، والمعمول هنا مفعول به للخبر آكلا، وهذا جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين.

إذا الخلاصة معمول الخبر هل يجوز توسطه؟ نقول له حالتان

(١) إما أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، وفي هذه الحالة يجوز توسطه عند جميع النحويين ومثاله: كان **عندك** زيد نائما.

(٢) أما إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، أي شيء غير الظرف والجار والمجرور ففيه خلاف بين النحويين، فالبصريون لا يرون جواز ذلك، والكوفيون يرون جواز ذلك، ومثاله: كان **طعامك** زيد آكلا.

حكم استعمال هذه الأفعال تامة

تعرفون أنه كما قلنا قبل، أن الأصل في كان وأخواتها أنها ناقصة، بمعنى أنها تحتاج إلى خبر، بمعنى أنها لا تكتفي بمرفوع بل تحتاج إلى منصوب بعدها يكمل المعنى، فلو قلت: كان زيد فالمعنى ناقص، وليس محمد، وصار الجو، كل هذه الأمثلة جمل ناقصة **متى تكتمل؟**

تكتمل بوجود المنصوب، فتقول كان زيد كريما، ليس محمد بخيلا، صار الجو معتدلا، هذا الأصل في كان وأخواتها لكن... ننتبه إلى أن هناك في بعض أساليب العرب في القرآن الكريم وفي غيره جاءت بعض هذه الأفعال تامة، بمعنى أنها تكتفي بالمرفوع.

نقول **قد تستعمل** هذه الأفعال تامة، "**قد**" إذا دخلت على الفعل المضارع في مثل هذه الأساليب فإنها تفيد التقليل.

ومعنى كونها تامة أنها تستغني بالمرفوع، يعني يكتفي الكلام بذكر المرفوع ويتم، فيتم معناها بذكره فقط، أي ذكر المرفوع، ولا تحتاج خبر، ويعرب الاسم المرفوع بعدها حينئذ فاعلا، يعني إذا كانت هذه الأفعال "كان وأخواتها" تامة فمعنى ذلك أن المرفوع الذي بعدها يعرب فاعلا ولا نقول اسم كان، أو اسم صار، نقول فاعلا مرفوعا، لأنها انتقلت الآن من النقصان إلى التمام في بعض الأساليب التي سنأخذها، لكن يستثنى من هذه الأفعال ثلاثة لا يجوز استعمالها تامة بل تستعمل ناقصة لأنه

لم يرد استعمالها إلا ناقصة وهي (فتئ وزال وليس) بل يجب أن تأتي ناقصة في جميع الأساليب، لماذا؟ لأنه لم يسمع أنها استعملت تامة عند العرب، والذي يريد الصواب والتحري والدقة لابد عليه أن يتقيد ويلتزم بما تكلم به العرب.

الأمثلة: والشواهد على استعمال هذه الأفعال تامة نحو:

١ـ **اختلف القوم فكانت الحرب** إذا أردنا أن نعرب نقول كان جاءت تامة، فكان فعل ماضي مبني على الفتح فعل تام، التاء حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، الحرب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لاحظوا هنا كانت بمعنى وقعت، ووقع فعل تام، والحرب هنا فاعل وليس اسم لكان **لماذا؟** لأن كان هنا تامة.

٢ـ ومنه قوله تعالى: {**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**} كان هنا تامة بمعنى حصل، وإن حصل ذو عسرة أو وإن حدث ذو عسرة أو إن وقع ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وذو هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

٣ـ ونحو أصبحنا إذا قلت مثلا أصبحنا وفي الحديث الشريف (**أصبحنا وأصبح الملك لله**) هنا أصبحنا وأمسينا وأمسى الملك لله وأضحينا وبتنا وظللنا، إذا قلت أصبحنا تقول مثلا لزميلك أصبحنا هنا الكلام تام لماذا؟ لأن الفعل تام، إذا قلت أمسينا بمعنى دخلنا في الصباح ودخلنا في المساء.. إلخ، فهنا هذه الأفعال تامة، وتلحظون أن المعنى اكتفى وتم المعنى بذكر المرفوع، فـ "نا" في محل رفع فاعل، أين الخبر؟ ما فيه خبر لماذا؟ لأن هذه الأفعال تامة، وهذه الأفعال إذا كانت تامة فالمرفوع بعدها يعرب فاعلا ولا تحتاج إلى خبر، والفاعل هنا "نا" الدالة على المتكلمين، ولا خبر هنا لأنها أفعال تامة، ومعانيها أصبحنا أي دخلنا في الصباح، وأمسينا أي دخلنا في المساء، ودخلنا في الضحى والمبيت والظل.

٤ـ ونحو هذه الأمثلة قوله تعالى: {**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**} نتأمل هذه الآية تمسون فعل من أمسى تمسون، وهو هنا فعل تام وواو الجماعة فاعل، وما فيه خبر، لماذا؟ لأن هذا فعل تام يكتفي بالمرفوع، فتمسون اكتفى الكلام بذكر المرفوع وواو الجماعة هنا في محل رفع فاعل، وحين تصبحون أيضا هنا فعل تام من أصبح فعل تام وواو الجماعة فاعل وليس اسم، ما نقول اسمها وإنما نقول فاعل، لماذا؟ نقول لأنها استعملت هنا تامة، ونقول تمسون وتصبحون فعلان تامان وفاعلهما واو الجماعة ولا يحتاجان لخبر لماذا لأنهما تامان، والمعنى فسبحان الله حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، وتدخلون فعل ناقص أو تام؟ واضح أن تدخلون فعل تام لأنه يكتفي بالمرفوع، فتمسون تامة لأنها بمعنى فعل تام، وتصبحون أيضا تامة لأنها بمعنى فعل تام وهو تدخلون.

٥ـ ومنه قوله تعالى: {**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ**} هنا دامت السماوات والأرض مادامت دام هنا فعل ماضي مبني على الفتح والتاء حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، السماوات هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والواو حرف عطف، والأرض معطوف على السماوات، أين الخبر؟ مادامت السماوات والأرض ما فيه خبر هنا! دام هنا تامة بمعنى بقيت خالدين فيها ما بقيت السماوات والأرض، فالسماوات فاعل فدام هنا فاعل لأنها اكتفت وتمت بذكر المرفوع فقط، إذا هنا استعملت دام تامة، وهنا بمعنى بقي، فدام فعل تام وفاعله السماوات والمعنى خالدين فيها ما بقيت السماوات.

٦ـ وقال تعالى{ **أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ** } هنا تصير فعل مضارع صار يصير وتصير هنا فعل مضارع من صار، الآن تصير استعملت تامة أم ناقصة؟ نقول هنا استعملت تامة، وهنا بمعنى ترجع، وإلى الله ترجع الأمور، وترجع فعل تام، وإعراب الأمور هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولا نحتاج هنا إلى خبر لأنها تكتفي بالمرفوع، والمعنى تصير الأمور أي ترجع الأمور أو تعود الأمور.

ما تختص به "كان" عن بقية أخواتها:

طبعا تلحظون أن النحويون يقولون كان وأخواتها، **لماذا لم يقولوا ليس وأخواتها؟ أو لماذا لم يقولوا صار وأخواتها؟** خصوا كان والتي تسمى أم الباب، ولكل باب من الأدوات لها أم، مثلا إن وأخواتها، أدوات الاستفهام لها أم، وأدوات النداء لها أم وهي يا، فكل أدوات يكون لها أم، هذه الأم ما تجعل أماً إلا لأنها تختص بخصائص ليست لغيرها، فالذي سنتحدث عنه الآن هو خصائص "كان".

كان لم تكن أما للباب إلا لأنها اختصت وتفردت بأشياء ليست لأخواتها، من هذه الأشياء التي اختصت بها نذكرها الآن نقول

الأول: **جواز زيادتها في الكلام**، بمعنى أنها تأتي لكنها زائدة، يعني ليس لها أي أثر، ليس لها إعراب، وليس لها عمل، ولو سقطت من الكلام لما اختل المعنى، هذا معنى كونها زائدة، بخلاف بقية أخواتها لا تستعمل زائدة، بمعنى أنها إذا جاءت لابد أن يكون لها اسم ويكون لها خبر، **وأما كان فقد تأتي في بعض الأساليب زائدة، بمعنى أنها ليس لها اسم وليس لها خبر، وبمعنى أنك لو حذفتها لما تأثر الكلام، فوجودها كعدمها زائدة، لكن زيادتها في الكلام لا تكون إلا بشرطين:** نقول ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا، فلا تحتاج إلى اسم وخبر، وأنها لو حذفت لما تأثر الكلام بحذفها، وتعرب الجملة وكأنها غير موجودة في الكلام، يعني إذا أردنا أن نعرب الجملة كأن كان هذه غير موجودة في الكلام، لو مثلا مسحتها أو حذفتها فالإعراب لن يتغير لكن متى تزاد كان، قال تزاد كان بشرطين:

الأول: **أن تكون بلفظ الماضي** كان، أما بصيغة المضارع أو الأمر فلا تزاد مثل يكون أو كن فلا تزاد بهذه الصيغة، لا بد أن تكون بصيغة الماضي كان.

الثاني: **أن تقع بين شيئين متلازمين، أي تفصل بين شيئين متلازمين** والأشياء المتلازمة كثيرة مثل المبتدأ والخبر، ومثل الفعل والفاعل، ومثل الفعل ونائب الفاعل، ومثل النعت والمنعوت، فإذاً إذا وقعت كان بلفظ الماضي ووقعت بين شيئين متلازمين جاز في هذه الحالة أن تكون زائدة.

الحلقة (٢٤)

عرفنا أن لـ(كان) خصائص والخاصية الأولى جواز زيادتها في الكلام، ولا تزاد في الكلام إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون بصيغة الماضي (كان).

الشرط الثاني: أن تقع بين شيئين متلازمين مثل الفعل والفاعل والفعل ونائب الفعل والصفة والموصوف والمبتدأ والخبر.

لكن يستثنى من الأشياء المتلازمة أن يكونا **جاراً ومجروراً** لا يجوز أن تزاد بين حرف الجر والاسم المجرور.

وشذ قول الشاعر: سراة بني بكرٍ تساما *** على كان المسومةِ العرابِ، هنا على حرف جر و المسومة اسم مجرور، وزيدت كان بين الجار والمجرور وقلنا أنه لا يجوز أن تزاد كان بين الجار والمجرور، فلذلك هذا البيت **شاذ** بمعنى مخالف للقاعدة، **لماذا شذ؟** نقول لأنه زاد "كان" بين الجار على والمجرور المسومة وهذا لا يصح وهذا شاذ.

أمثلة وشواهد على زيادتها:

نحو: ما كان أحسن زيدا، فهنا كان زائدة ليس لها أي أثر في الكلام، (ما) هنا تعجبية مبتدأ وأحسن زيدا هنا جملة خبر، فهنا هي جازت زيادتها لوقوع الشرطين أنها بلفظ الماضي أولا، والأمر الثاني أنها وقعت بين شيئين متلازمين المبتدأ ما والخبر الجملة أحسن زيد.

ونحو قول بعضهم أيضا: لم يوجد كان مثلهم، فكان هنا زائدة لأنك لو حذفتها لما تغير المعنى، لم يوجد مثلهم فما هناك فرق، فكان هنا زائدة، لماذا؟ أولا لأنها جاءت بلفظ الماضي ثانيا أنها وقعت بين شيئين متلازمين وهما الفعل ونائب الفاعل يوجد مثلهم.

٢.الثاني من خصائص كان: أنه يجوز حذفها

من خصائص كان أنه يجوز حذفها لكن يبقى أثرها في الكلام، بعكس الذي قبل، الذي قبل موجودة لكن ليس لها أثر في الكلام، وهنا بقي أثرها أي العمل والمعنى، ولا يصح المعنى إلا بتقديرها، فتحذف ويبقى تأثيرها في المعنى وأثرها في العمل وهو الإعراب.

ولحذف كان أربع صور طبعا وهي صور عقلية:

الصورة الأولى أن تحذف وحدها. الصورة الثانية أن تحذف هي واسمها فقط.

الصورة الثالثة أن تحذف هي وخبرها فقط. الصورة الرابعة أن تحذف هي واسمها وخبرها.

ويكفينا من هذه الصور ثلاث نأخذها:

الصورة الأولى: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر في الكلام، أي ويبقى خبرها مذكورا في الكلام، وهذه أكثر الصور استعمالا وتكثر هذه الصورة بعد إن ولو الشرطيتين يعني إذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين فهنا في هذه الحالة يجوز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها وهذا كثير في الكلام.

مثال حذفها بعد إن الشرطية:

سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، هنا لو تأملنا راكبا، هي في الحقيقة خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: سر مسرعا إن كنت راكبا وإن كنت، فحذفت كان واسمها وبقي الخبر، فراكبا: خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وجاز حذفها هنا لأنها وقعت بعد إن الشرطية وهذا كثير في كلام العرب.

ومثال: حذفها بعد لو الشرطية:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتما من حديد) فما إعراب خاتما هنا؟ نقول خاتما: خبر لكان واسمها المحذوفان والتقدير ولو كان الملتمس خاتما من حديد، فحذف كان واسمها الملتمس، وبقي الخبر وهذا كثير مع (لو).

ومن ذلك: اقرأ ولو آية من كتاب الله، يعني اقرأ ولو كان المقروء آية.

ومثاله قول الرسول عليه الصلاة والسلام: (بلغوا عني ولو آية) يعني ولو كان المبلغ آية، فهنا تلحظون أنه حذفت كان مع اسمها وبقي الخبر، وهذه هي أكثر الصور، وتكثر هذه الصورة بعد إن ولو الشرطيتين

الصورة الثانية: أن تحذف كان مع خبرها ويبقى اسمها، وهذه الصورة عكس الأولى قال وهذه الصورة ضعيفة في الكلام وقليلة قال وتكثر هذه الصورة إذا وقعت كان بعد (إن، لو) الشرطيتين أيضا هذه الصورة الذي يسوغ وقوعها إذا وقعت بعد إن، لو الشرطيتين، ومن ذلك نحو:

ألا طعام ولو تمر، ننتبه للأمثلة التي قبل مثل: (بلغوا عني ولو آية) لو قلنا ولو آية بالرفع فيكون المحذوف كان مع خبرها، كذلك هنا يجوز أن تقول: ألا طعام ولو تمراً، و ألا طعام ولو تمرٌ، فإذا رفعت تمرٌ هنا فهنا يكون المحذوف كان مع خبرها، أما الاسم فباقي لأن اسم كان يكون مرفوع فإذا رفع ما بعد (لو) وما بعد (إن) فإن المحذوف هو كان مع خبرها، وإذا نصب ما بعد (لو) أو بعد (إن) فإن المحذوف هو كان مع اسمها.

إذاً يكون التقدير: ألا طعام و لو يكون عندنا تمرٌ، فهنا تلحظون يكون حذفت مع الخبر وهو عندنا، وبقي الاسم وهو تمرٌ.

ونحو قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرٌ فخيرٌ، فهنا خيرٌ مرفوع وقع بعد (إن)، إذا كان مرفوعا فهذا يدل على أن المحذوف كان مع الخبر، ولو قلت إن خيرا وقد وردت فإذا قلت: إن خيرٌ بالرفع فالمحذوف كان مع الخبر، وإن قلت: إن خيراً فالمحذوف كان مع الاسم.

نقول التقدير إن كان في عملهم خيرٌ فخيرٌ، فتلحظون هنا أن المحذوف كان مع الخبر وهو في عملهم وهو جار ومجرور خبر كان، والاسم خيرٌ، إذاً حذفت كان مع خبرها، وهو في عملهم، وبقي الاسم وهو قوله خيرٌ.

الصورة الثالثة: أن تحذف كان وحدها ويبقى اسمها وخبرها قال ويكثر ذلك بعد **أن المصدرية، مثال ذلك نحو**

أمَّا أنت منطلقا انطلقت، تأمل هنا أنت منطلقا أصل أنت هنا اسم كان، ومنطلقا خبر كان، إذاً اسم كان موجود وهو أنت، وخبرها أيضا موجود وهو منطلقا، **والذي حذفت (كان)** وحدها، والتقدير: أما أن كنت منطلقا، فكان وقعت بعد أن المصدرية جاز حذفها، عند ذلك التاء اسمها وهي ضمير متصل فلما حذفت (كان) هذا الضمير المتصل انفصل فأصبح التاء أنت، **وإذا حذف المتصل بالضمير ينفصل الضمير ويكون منفصلا** والتقدير: أما أن كنت منطلقا انطلقت.

ومنه قول الشاعر: أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفرٍ *** فإن قومي لم تأكلهم الضبع، **الشاهد**: أما أنت ذا نفر، وأصلها أما أن كنت ذا نفر، فهنا أنت اسم كان وذا خبر كان منصوبا وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، إذاً هنا حذفت كان وحدها وبقي اسمها وهو أنت، وخبرها وهو ذا، لأنها وقعت بعد أن المصدرية، (أمَّا) هذه أصلها (**أمَا أن**) ومعنى البيت يقول إذا كنت أنت صاحب نفر وصاحب قوم ينصرونك ويؤيدونك يقول فإن قومي لم تأكلهم الضبع يعني فإن قومي موجودين ويستطيعون نصرتي عليك وعلى غيرك

٣. الخاصية الثالثة: من خصائص كان وهذه الخاصية هي أنه يجوز أن تحذف لامها، أي لام كان: والمقصود بلام كان هي (النون) والقياس (كان على وزن فعل) فالكاف يقابلها الفاء، والألف يقابلها العين، والنون يقابلها اللام، **فيجوز حذف هذه النون، لكن لا يجوز حذفها إلا بشروط أربعة:**

الشرط الأول أن تكون بصيغة المضارع (يكون، أو أكون، أو تكون) أما إذا كانت بصيغة الماضي مثل كان أو صيغة الأمر **كن فإن النون لا تحذف.**

الشرط الثاني أن يكون المضارع مجزوما.

الشرط الثالث أن يكون هذا المضارع مجزوم بالسكون، كيف مجزوما بالسكون؟ لأنه قد يكون مجزوما بحذف النون مثل الفعل لم يكونوا فعلامة الجزم هنا حذف النون.

الشرط الرابع: أن لا تتصل بضمير نصب ولا بساكن، أي أن لا يقع بعدها ضمير نصب، وألا يقع بعدها ساكن، فإذا وقع بعدها ضمير نصب أو ساكن فلا يجوز حذف النون، إذاً إذا توافرت هذه الشروط الأربعة فإنه يجوز حذف النون.

أمثلة وشواهد حذفت فيها النون لتوافر هذه الشروط:

١ـ أنا لم أكُ بخيلا، هنا أك أصلها أكونُ فدخل الجازم لم، فأصبحت أكونْ بنون ساكنة والواو، فاجتمع ساكنان فحذفنا الساكن الأول وهو الواو، فأصبحت أكنْ بنون ساكنة، ثم حذفنا النون لأنها توافرت فيها الشروط الأربعة، فقلنا **أك**، ويجوز لي أن أقول أكن، فتوفرت الشروط الأربعة: جاءت بلفظ المضارع: أكون، هذا المضارع مجزوم: بـ"لم" الجازمة، أنه مجزوم

بالسكون: أكنْ، أنه لم يقع بعدها ضمير ولا حرف ساكن: أكن بخيلا (الباء) حرف متحرك.

٢ـ ومنه قوله تعالى: {وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا} نفس المثال حذفت النون، والأصل في أكنْ بذكر النون وحذفت لتوافر الشروط الأربعة.

سؤال هنا يؤكد القاعدة التي ذكرناها يقول: لم لا يصح حذف نون كان في النصوص الآتية؟

١- {فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} لماذا لا يصح حذف النون هنا؟ قال لأن الفعل هنا غير مجزوم، تكون فعل مضارع لكنه غير مجزوم، وقلنا الشرط الثاني أن يكون الفعل المضارع مجزوما، ف"تكون" هنا لا يجوز حذف نونها مطلقا لأن المضارع غير مجزوم.

٢- قوله تعالى: {وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ} وَتَكُونُوا النون هنا لا يجوز حذفها مع أنها فعل مضارع لماذا لا يجوز حذفها؟ نقول لأنه مجزوم بحذف النون لا بالسكون وأصلها تكونون مجزوم بحذف نون الرفع التي تتصل بالأفعال الخمسة فحذفت نون الرفع، أما النون الموجودة هذي فهي نون تكون ولا يجوز حذفها لأن الفعل المضارع هنا مجزوم بحذف النون وليس بالسكون.

٣ـ قال الرسول عليه الصلاة والسلام: (إن يكنه فلن تسلط عليه) يكنه، يكن هنا لا يجوز حذف النون مع أنه مضارع ومجزوم، ومجزوم بالسكون لماذا؟ قال لأنه اتصل بضمير نصب وهو الهاء.

٤ـ قوله تعالى: {لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ} لماذا لا يجوز حذف النون هنا مع انه مضارع ومجزوم، ومجزوم بالسكون؟ قال لأن النون هنا وقع بعدها ساكن أين هذا الساكن؟ الساكن هو لام الله لفظ الجلالة هذه همزة وصل، وهمزة الوصل تحذف فإذا حذفت فيكون عندي لَمْ يَكُنِ، يَكُنِ فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون و(اللام) هذه الأولى من لفظ الجلالة ساكنة، فإذاً يكون وقع بعد النون ساكن فهنا لا يجوز حذف النون لأنه وقع بعدها ساكن.

الحلقة (٢٥)

قد تحدثنا في الدروس الماضية عن كان وأخواتها، وعرفنا أنها أفعالا ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، هذه كان وأخواتها وهي أفعال ناسخة وتعمل هذا العمل.

سنتحدث اليوم عن حروف لها ارتباط وثيق بهذه الأفعال، هذه الحروف ارتباطها من أمرين:

الأمر الأول من حيث العمل: بمعنى أن هذه الحروف التي سنتكلم عنها الآن هي حروف وليست أفعال، لذلك ابن هشام أفرد لها فصلا قال: فصل في (ما) و(لا) و (لات) و(إنْ) فجعل لها فصلا خاصا لماذا؟ لأنها ليست أفعال، حروف، هذه الحروف ألحقها بكان وأخواتها لأنها تعمل العمل نفسه، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

الأمر الثاني من حيث المعنى: هذه الحروف لها ارتباط في معنى فعل واحد من الأفعال السابقة وهو (ليس)، الحروف التي سنأخذها الآن هي تشبه (ليس) في المعنى، ليس ماذا تفيد؟ ليس تفيد النفي، أيضا هذه الحروف التي سوف نأخذها الآن تفيد النفي، فإذن هذه الحروف تفيد معنى (ليس) وهو النفي، وأيضا تعمل عمل (ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر، هذه الحروف هي (ما) و(لا) و(لات) و(إنْ): المُعمَلات عمل (ليس) تشبيها بها، ما عملت إلا لأنها أشبهت بـ ليس.

تعمل هذه الحروف عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، وذلك لأن الحروف تشبه الفعل (ليس) في المعنى وهو إفادة النفي.

ولكل حرف من هذه الحروف شروط في إعمالها هذا العمل، يعني الحروف التي سوف نأخذها الآن، فليس تعمل مطلقا بلا شرط كما عرفنا في السابق ترفع الاسم وتنصب الخبر من دون قيد ولا شرط، أما هذه الحروف فلا تعمل إلا بشروط لماذا؟ لأنها فرع عن ليس وأقل درجة من ليس فهي إذن لا تعمل إلا بشروط يجب أن تتوافر فيها.

وإليك تفصيل ذلك:

الحرف الأول (ما) الحجازية وهي أيضا (ما) النافية: تسمى هكذا لأنها ما تعمل عمل (ليس) ما ترفع الاسم وتنصب الخبر إلا في لغة أهل الحجاز، أما في بقية اللغات مثلا لغة تميم اللغة المشهورة فإنها لا تعمل وتسمى (ما) التميمية.

تعمل (ما) عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر عند الحجازيين وبلغتهم جاء القرآن.

مثال: يقول الله تعالى {مَا هَذَا بَشَرًا} هذا الآن اسم ما، وبشرا خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فهنا (ما) عملت لأنها حجازية، رفعت الاسم هذا اسمها في محل رفع، وبشرا خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

مثال آخر: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب مشبه بـ ليس يرفع الاسم وتنصب الخبر

(هن) اسم ما في محل رفع، (أمهاتِ) اسم ما منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف (هـ) مضاف إليه.

أما بنو تميم فلا يعملون (ما) المشبهة بـ ليس مطلقا، يقولون ما هذه لا تعمل، بمعنى أنها تفيد النفي لكن ليس لها تأثير العمل، طيب ماذا يكون إعراب ما بعدها؟ إذا قلت مثلا هنا {مَا هَذَا بَشَرًا} في لغة تميم في غير القرآن ماذا يكون إعراب الذي بعدها؟

قال (ما) لا تعمل شيئا نافية، (هذا) مبتدأ، (بشرٌ) بالرفع خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، فيكون ما بعدها عندهم مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبر، فتقول (ما زيدٌ كريمٌ) زيد مبتدأ، وكريم خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

لكن عند الحجازيين نقول (ما زيدٌ كريماً) زيدٌ اسم ما وكريماً خبر ما منصوب.

ولا تعمل (ما) عند الحجازيين إلا بأربعة شروط، هي أيضا عند الحجازيين تعمل عمل (ليس) -لكن ينتبه إلى أمر- وهي أنها لا تعمل عندهم إلا بتوفر أربعة شروط:

○الشرط الأول: ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة: فإن اقترن اسمها بطل عملها، وإذا بطل عملها يكون الذي بعدها مبتدأ وخبر.

مثال: (ما إن زيدٌ حاضرٌ)

ما نافية، إن زائدة لتوكيد النفي، زيدٌ مبتدأ مرفوع، حاضرٌ خبر مرفوع، ماذا عملت (ما)؟ لم تعمل شيئا، فكأنها غير موجودة، لو حذفتها يبقى (زيدٌ حاضرٌ) فالإعراب لم يتغير بوجودها أو بحذفها، لماذا لم تعمل؟ لأنه اقترن اسمها بـ إن الزائدة، وحينئذ المقترن لا يكون اسمها وإنما يكون مبتدأ وبعده خبر.

مثال: ومنه قول الشاعر: بني غُدانة ما إن أنتم ذهبٌ***ولا صريف ولكن أنتم الخزف

يهجو بني غدانة، لستم من أعلى الناس ومثّلهم بالذهب، ولستم من أواسط الناس مثل الفضة، ولكن أنتم خزف أي من أراذل الناس.

الشاهد: ما إن أنتم ذهب

ما هنا لم تعمل لأن اسمها اقترن بـ(إن) الزائدة، فيكون أنتم مبتدأ، وذهب خبر، و إن حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وما نافية مبني على السكون لا محل لها من الإعراب لا تعمل شيئا.

○الشرط الثاني: (من شروط إعمال ما عند الحجازيين) ألاَّ ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، فـ(ما) تفيد نفي الخبر، فإذا دخلت إلا

على الخبر انتقض النفي، فبذلك يزول شبهها بـ"ليس"، وهي ما عملت إلا لشبهها بـ"ليس"، فإذا زال الشبه زال العمل.

مثال: ما محمد إلا حاضر، ما لم تعمل، محمد مبتدأ، وحاضر خبر، و إلا أداة استثناء ملغاة مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، ما حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

مثال: قال تعالى { وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ } محمد مبتدأ مرفوع، ورسول خبر، و(ما) هنا لا عمل لها لأن نفيها انتقض بـ(إلا).

o**الشرط الثالث: أن لا يتقدم الخبر، فإذا تقدم الخبر لا تعمل**، لأنها (ما) عملت لأنها شبيهة بـ"ليس"، وهي فرع والفرع ضعيف، والتصرف في الفرع محدود، فإذا تقدم الخبر على الاسم فهذا فيه نوع من التصرف، وهذا التصرف أضعفها، فبهذا بطل عملها لأنها تصرف فيها وهي حرف وليست مثل الأصل ليس.

مثال: ما حاضر محمد.

أصله ما محمد حاضرا فلما تقدم الخبر بطل عملها، فيكون محمد مبتدأ وحاضر خبر، وما لا عمل لها، **لتقدم الخبر**.

مثال: ما مسيء من أعتب، بمعنى ما مسيء الذي أعتب، أصلها ما الذي أعتب مسيء؟ وجاء الخبر (مسيء) متوسطا بينها وبين اسمها فبطل عمل ما، لأن الخبر تقدم على الاسم وهو "مسيء" فنقول من مبتدأ في محل رفع، وأعتب صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و مسيء خبر المبتدأ مقدم مرفوع، ولو كان خبرا لـ(ما) لنصب.

o**الشرط الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على الاسم إلا إذا كان المعمول جارا أو مجرورا أو ظرفا.**

مثال: ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ، الأصل ما العاقلُ مصاحباً الأحمقَ، فالأحمقَ معمول للخبر مصاحب، فما الذي عمل النصب في الأحمق؟ الأحمق اسم فاعل واسم الفاعل يعمل عمل فعله فالأحمق مفعول به منصوب، نصبه المصاحب وهو خبر، إذن تقدم معمول الخبر على الاسم (العاقل) والخبر هو (مصاحب) والمعمول هنا (الأحمق) ليس جارا ولا مجرورا ولا ظرفا، فيبطل عمل ما، فيكون العاقل مبتدأ مرفوع ومصاحب خبر مرفوع، وأصل المثال قبل تقديم المعمول: ما العاقل مصاحبا الأحمق: ما هنا عاملة، فيكون العاقل اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ومصاحبا خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة والأحمق مفعول به لاسم الفاعل مصاحب.

أما إذا كان معمول خبر ما ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز إعمالها

مثال: ما في الشر أنت راغبا، هنا ما عملت لأن معمول الخبر المتقدم راغبا هنا هو "في الشر" جار ومجرور، فأنت اسمها في محل رفع، وراغبا خبرها منصوب، مع أن معمول الخبر تقدم فأصلها ما أنت راغبا في الشر، هذا ما جاء في (ما) الحجازية.

الحرف الثاني: "لا" من الحروف المشبهة بليس في المعنى (وهو النفي)، وفي العمل (وهو رفع الاسم ونصب الخبر): إعمال لا (لا) عمل (ليس) قليل.

عندنا لا أخرى **النافية للجنس** (التي تعمل عمل إن فتنصب الأول وترفع الثاني)

أما لا هذه (تعمل عمل ليس ترفع الأول وتنصب الثاني)، وفرق بينهما فتسمى لا التي تعمل عمل ليس لا النافية للوحدة (تنفي الواحد) أي تنفي الخبر عن فرد واحد.

مثال: لا رجلٌ غائبا، فرجل اسم لا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وغائبا خبر لا منصوب وعلامة نصبه الفتحة، فـ لا هنا لا تدل على نفي الجنس كله فيجوز أن يقال: لا رجلٌ غائباً بل رجلان.

بخلاف لا النافية للجنس إذا قلت لا رجلَ غائبٌ فهنا تنفي الجميع (تفي الجنس كله) فلا يجوز أن يقال في لا النافية للجنس لا رجل غائب بل رجلان، لأنها نفت جميع هذا الجنس واحدا أو اثنين أو أكثر.

إذاً الخلاصة أن (لا) العاملة عمل ليس عملها قليل، حتى أن بعض العلماء جعلها خاصة في الشعر فقط، ومعناها يفيد نفي الواحد فقط، ولا تفيد الشمول، وقد تدل على الشمول لكن لا يلزم ذلك، وهي من حيث العمل ترفع الاسم وتنصب الخبر.

أما لا النافية للجنس فيلزم أنها تنفي الجنس كله، وتعمل عمل أن فتنصب المبتدأ وترفع الخبر.

وهناك فرق آخر أن عمل لا النافية للجنس كثير في الشعر والنثر، أما (لا) العاملة عمل ليس فإنها لا تعمل إلا قليلا.

ويشترط إعمال لا النافية للواحد عمل ليس الشروط السابقة الأربعة في "ما"، ماعدا الشرط الأول الذي هو (ألا يقترن اسمها بإن الزائدة) لأن "لا" أصلا لا يقع بعدها إن، ولهذا لا داعي لهذا الشرط.

ويضاف إلى الشروط السابقة أن يكون اسمها وخبرها نكرتين

ومن إعمالها قول الشاعر: تعزى فلا شيء على الأرض باقيا***ولا وزر مما قضى الله واقيا

شيء اسم لا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، باقيا خبر لا منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وزر اسم لا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، واقيا خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وتعرب (لا) حرف مشبه بـ(ليس) حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

عملت لا عمل ليس في الموضعين، فرفعت الاسم شيء، ووزر، ونصبت الخبر باقيا، وواقيا.

الحلقة (٢٦)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن الحروف المشبهة بـ(ليس) التي أشبهت ليس في المعنى وهو النفي فعملت عملها تشبيها بها، وهو رفع الأول ونصب الثاني، وهذه الحروف تحدثنا أن الحرف الأول وهو (ما) الحجازية ثم تحدثنا عن الحرف الثاني وهو (لا) النافية للواحد.

الحرف الثالث: (لات) نتكلم اليوم عن الحرف الثالث و(لات) هي (لا) ولكن أضيف عليها (تاء) مفتوحة، أصلها (لا) زيدت عليها التاء المفتوحة كما في قوله تعالى (ولات حين مناص) (ولات ساعة مندم).

وتعمل في لغة العرب عمل ليس بشرطين:

١: أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان، يعني أن يكون معمولاها الاسم والخبر اسم زمان، طبعا اسم الزمان أي شيء يدل على الزمان (يوم، وقت، حين، ساعة، دقيقة، ثانية) كل شيء يدل على الزمان يكون خبرها واسمها لا بد من هذا الشرط.

٢: أن يحذف أحد معموليها: (اسمها أو خبرها) لابد من حذف واحد منهما إما أن يحذف الاسم وإما أن يحذف الخبر، والأكثر أن يحذف اسمها، كما ورد في القرآن الكريم قال الله سبحانه وتعالى {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} فحينَ منصوب لأنه خبر لات، والاسم محذوف والتقدير (ولات الحينُ حينَ مناص).

إذا أردنا أن نعرب (لات) نقول: حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مشبهة بـ(ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، (حينَ) خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، (مناص) مضاف إليه، واسم لات محذوف والتقدير ولات الحينُ وتلحظون أن اسمها وخبرها اسمي زمان (ولات الحينُ حينَ) فالاسم والخبر اسمي زمان.

(حينَ) خبر لات منصوب واسمها محذوف والتقدير ولات الحينُ حينَ فرار لأن مناص بمعنى فرار.

وفيه قراءة أخرى لهذه الآية وقيل إنها قراءة شاذة (ولات حينُ مناص) برفع حينُ فإذا قلنا (ولات حينُ) ماذا يكون إعراب حينُ بالرفع فتكون حينُ اسم لات، ويكون الخبر محذوفا.

والتقدير: ولات حينُ مناص حيناً لهم، فـ(حيناً لهم) خبر محذوف طبعاً " حيناً لهم" متعلق كما قلنا اسمها وخبرها اسمي

زمان، فنقدر اسم زمان يعني فنقول (ولات حينُ مناص حيناً لهم) فالخبر محذوف يقدّر بزمان.

ومن كلامنا أيضا على (لات) تسرعت بالإجابة أو (في الإجابة) ولات وقت تسرع، أحيانا بعض الطلاب إذا جاءت الأسئلة بدأ يكتب بسرعة لأنه قد يفرح بالأسئلة وسهولتها فيتسرع فيفوته أشياء كثيرة وقد يخطئ وقد ينسى، فإذا خرج من الاختبار وجد عليه بعض الأخطاء قال: تسرعت بالإجابة "ولات وقت تسرع" فإذا أردنا أن نعرب الآن (ولات وقت تسرع) إما أن تقول:

ولات (وقتَ) أو (وقتُ) فهنا قلنا ولات وقتَ بالفتح فوقتَ خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أين اسمها؟ اسمها محذوف تقديره (ولات الوقتُ وقتَ تسرعٍ) (ولات) حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مشبهة بـ(ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، و(وقتَ) خبر لات منصوب، (واسم لات) محذوف والتقدير (ولات الوقتُ وقتَ تسرعٍ).

الحرف الرابع: (إن) النافية.

أيضا من الأخوات المشبهة بـ(ليس) تعمل عمل (ليس) إن النافية وعملها عمل (ليس) نادراً، ليس بقليل بل نادراً، لأن هناك قليل وهناك نادر، النادر أقل من القليل، و(إن) النافية الأصل أن (إن) تستعمل في الكلام نافية كثيراً، لكنها لا تعمل شيئا، لكن تعمل في ندورٍ في لغة من لغات العرب وهي لغة العالية.

والعالية: هي ما فوق نجد، يعني المكان المرتفع إلى تهامة الجنوب ومكة وما والاهما يُسمون أهل العالية لأنهم مرتفعين، يعني عندما تأتي من نجد فإنك تعلو تعلو حتى تصلهم، فهم أهل العالية فهم الذين يُعملون (إن) النافية عمل (ليس).

١- ومن إعمالها قولهم (أي أهل العالية وهو قول مأثور عنهم) "إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية" فهنا (إن) حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب مشبهة بـ (ليس) يرفع الاسم وينصب الخبر، (أحدٌ) اسم إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة، (خيراً) خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

٢- ومن إعمالها قول الشاعر: إن هو مستولياً على أحد****إلا على أضعف المجانين

الشاهد في قوله إن هو، طبعا هي بمعنى (ما) (ما هو مستوليًا) كذلك في المثال السابق (ما أحدٌ خيراً).

(إن) حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب مشبهة بـ (ليس) يرفع الاسم وينصب الخبر، (هو) اسم إن في محل رفع، (مستوليًا) خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، نقول عملت (إن) عمل (ليس) فاسمها (هو)، وخبرها (مستوليا) وهو منصوب وهذا على لغة أهل العالية، وبهذا ننتهي من هذه الحروف.

﴿فصل في زيادة الباء﴾

ننتقل إلى فصل متعلق بباب كان وأخواتها وما بعدها يعني متعلق بكان وأخواتها ومتعلق بفصل الحروف المشبهة بـ(ليس)

فصل في زيادة الباء : يعني الباء تزاد في خبر بعض هذه النواسخ، الباء حرف جر قد يزاد هذه الباء لتأكيد النفي، لكن لذلك ضوابط نعرفها الآن:

إذا كان خبر الفعل الناسخ أو الحرف الناسخ منفياً فقد يدخل عليه حرف الجر الزائد الباء، لماذا يدخل عليه حرف الجر الزائد الباء؟ قال لتأكيد النفي وتقويته، إذا كان الخبر منفيا سواء كان خبر فعل ناسخ مثل كان وأخواتها أو حرف ناسخ مثل (ما) و(إن) و(لات) المشبهات بـ(ليس) إذا كان منفيا فهنا يجوز أن ندخل الباء من أجل ماذا؟ من أجل توكيد النفي وتقويته.

قال ولهذه الزيادة (أي زيادة الباء) حالتان:

الحالة الأولى: أن تزاد الباء بكثرة، وذلك في خبر "ليس" و"ما" الحجازية التي تشبه ليس، تزاد الباء كثيراً.

مثال (ليس): (ليس الكذاب بمحبوب)، فهنا ليس (الكذاب) اسم ليس، و(بمحبوب) خبر ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل الذي هو الباء في آخر الكلمة اشتغل بحركة حرف الجر الزائد الباء، فنحن زدنا الباء من أجل توكيد النفي، ومحبوب مجرور لفظاً منصوب محلاً.

و **مثال** (ما): (ما كل غني بسعيدٍ) (ما) عملت عمل ليس، (كل) اسم ما مرفوع وهو مضاف، (غني) مضاف إليه، (بسعيدٍ) (الباء) حرف جر زائد (سعيد) خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل الذي هو آخر حرف في الكلمة (الدال) بحركة حرف الجر الزائد لتوكيد النفي، فنقول سعيد مجرور لفظاً منصوب محلاً.

ومنه قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}، (الله) لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة (بكافٍ) الباء حرف جر زائد كافٍ أصلها بكافي فكافي هنا اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً فهو خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، طبعاً أصلها كافي وهذه الكسرة ليست كسرة حرف الجر الزائد الباء، لأن أصلها كافي الكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، فكاف خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ليست هذه حركة الجر الزائد، حركة حرف الجر الزائد مقدرة على الياء (كافي).

ــ **ونحو**: {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ} هنا الآن (ما) الحجازية (لفظ الجلالة) الله اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة، (بغافلٍ) الباء حرف جر زائد، (غافلٍ) خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو الباء، طبعا محل الإعراب هو الحرف الأخير والباء زائدة، **طبعا ننتبه إلى أمر مهم** (والباء زائدة في اللفظ لا في المعنى) يعني مصطلح الزيادة عند النحويين إذا قيل زائد لا يعني أنه زائد ليس له معنى أو ليس له أثر، فكلام الله سبحانه وتعالى ليس فيه شيء زائد، فالباء ليست زائدة في قول الله تعالى {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}، عرفنا **أنه جيء بها لتوكيد النفي فهي ليست زائدة.**

لكن مصطلح الزائد عند النحويين يراد به شيء، **ما هو هذا الشيء؟** إنها زائدة من حيث الصنعة النحوية الإعرابية، من حيث الإعراب لأن حرف الجر غير الزائد عند النحويين هو الذي يكون له متعلق، ويكون له أثر في الإعراب، أما حرف الجر الزائد عند النحويين **فيقصدون هو الزائد الذي زيد وليس له متعلق به، وليس له أثر كبير في الإعراب.**

الحالة الثانية: أن تزاد الباء بقلة.

قلنا لكم زيادة الباء في الخبر الناسخ المنفي إما كثيرا مع (ليس) و(ما)، وتزاد الباء بقلة في موضعين:

الموضع الأول: في خبر "لا" العاملة عمل (ليس) أصلاً "لا" العاملة عمل (ليس) لا تعمل هذا العمل إلا بقلة، وأيضا اقتران خبرها بالباء أيضا قليل.

ومنه قول الشاعر: فكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ ****بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

يعني الشاعر يريد من المخاطب أن يكون شفيعا له يوم لا يكون هناك شفيع يغنيه، وهو الشاعر سواد بن قارب.

(لا ذو شفاعةٍ)" لا" عمل ليس "ذو" اسم لا مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف "شفاعةٍ" مضاف إليه، "بمغنٍ" مغنٍ خبر لا منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد الباء، وأصل مغنٍ "مغني" كما قلنا منقوص حذفت منه الياء، **وهذه الكسرة ليست حركة حرف الجر الزائد، حركة حرف الجر الزائد مقدرة على الياء.**

نقول دخلت الباء الزائدة على خبر "لا" " بمغن"، **وهذا قليل، وهو خبر منصوب محلاً مجرور لفظاً** طبعاً تلحظ هنا أن الباء **ماذا أفادت؟ أفادت تأكيد النفي.**

الموضع الثاني الذي تزاد فيه الباء بقلة: **في خبر كل ناسخ منفي.**

أي فعل ناسخ منفي تدخله الباء لكن هذا قليل.

مثال عندنا **كان** إذا نفيت (لم يكن)، **مثل** (صار) الناسخ إذا نفي يجوز أن تدخل الباء في خبره ولكن هذا قليل مثل (لم يصر) أو (ما صار محمد بمهملٍ) هنا دخول الباء على الخبر قليل **لماذا؟ لأن الناسخ هنا منفي "صار" فعل ناسخ وهو منفي** (ما صار محمد بمهملٍ)، **كذلك إذاً كل فعل ناسخ منفي يجوز أن تدخل الباء في خبره لكن هذا قليل.**

نقول نحو: إذا خرج المصلون لم أكن بأسرعهم خروجاً، " أكن" فعل ناسخ منفي بـ (لم) واسمها أكن أنا فهو ضمير مستتر تقديره أنا، " بأسرعهم" أصلا هي "لم أكن أسرعهم" الباء هنا زائدة (أسرع) خبر أكن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة.

ومنه قول الشاعر: وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن***بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجل.

الشاهد في قوله زيدت الباء في خبر أكن وهو فعل ناسخ منفي "كن" فعل ناسخ منفي **وهذا قليل.**

ومن ذلك قول الشاعر: دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه****فلما دعاني لم يجدني بقُعددِ.

هنا تلحظون أن الشاهد في ما تحته خط، فنلحظ أن الناسخ هنا يجد منفي بـ(لم)، ونلحظ أن "بقُعددِ" هنا اتصلت بـه (الباء) الزائدة.

طبعا معنى البيت واضح يعني دعاني أخي إلى الحرب، بقُعددِ بضم القاف وفتح الدال الأولى، أو كسرها، أو ضمها وهو الجبان اللئيم، فيقول لم يجدني جبانا لئيما.

والشاهد في قوله هنا دخلت الباء على خبر الناسخ وهو "يجد" ولكن ينبغي أن ننبه إلى نقطة مهمة هنا أن "يجد" تنصب المفعولين من أخوات ظن، والمفعول الأول ياء المتكلم "يجدني" "بقعدد" قعدد المفعول الثاني، ونحن **قلنا قبل قليل أن الباء لها حالتان:**

١: تدخل في الخبر كثيراً، مع "ليس" ومع "ما" الحجازية.

٢: تدخل في الخبر قليلاً، في خبر "لا" العاملة عمل ليس، وفي كل خبر فعل ناسخ منفي.

لكن هنا نلحظ أن "قعدد" في الحقيقة ليس خبرا وإنما مفعول ثاني لفعل **يجد،** لكنه في الأصل هو خبر، **لماذا؟ لأن ظن وأخواتها ومنها "وجد" تدخل على المبتدأ والخبر** فتنصب الأول وهو المبتدأ فيكون مفعول أولاً، وتنصب الثاني وهو الخبر فيصير مفعولا ثانيا.

إذن نقول دخلت الباء الزائدة في قوله: (بقعدد)، وهو المفعول الثاني للفعل (يجد)، وهو في الأصل خبر، **لماذا؟** لأن المفعول الثاني من باب (ظن) وأخواتها أصله الخبر.

وبهذا ننتهي من باب كان وأخواتها ومن الحروف المشبهة بـ (ليس)، وعرفنا أن كان وأخواتها عملها هو أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وكذلك الحروف المشبهة بـ (ليس) هي: "**ما**" **الحجازية**، و(**لا**)، و(**لات**)، و(**إن**) هذه الأحرف الأربعة تعمل أيضا عمل كان وأخواتها، بمعنى أنها ترفع الأول وتنصب الثاني، وما كان لها هذا العمل إلا لأنها أشبهت (ليس) في النفي، فلما أشبهتها في المعنى أخذت حكمها في الإعراب، لكن يشترط لإعمالها عمل (ليس) شروط ذكرناها وفصلنا الكلام بها.

الحلقة (٢٧)

أسئلة وتدريبات على باب (كان) وأخواتها والأحرف المشبهة بـ(ليس)

وهذه الأسئلة والتدريبات خاصة التدريبات هي الغاية من دراسة النحو، لأن النحو ليس فقط قاعدة تحفظ، وإنما فهم يطبق، فعندما يفهم الطالب ويحفظ القاعدة ويفهمها فإنه يطبقها في كلامه وفي كتابته، وهذه هي الغاية المنشودة من تعلم هذا العلم، لأنه علم كما يسميه العلماء (علم آلة) بمعنى أنها الآلة التي يستطيع بها طالب العلم أن يكتب ويفهم ويستنبط ويستنتج وهكذا، لذلك حث عليه العلماء كثيراً فنبدأ:

السؤال الأول: عين (كان) أو إحدى أخواتها، ثم بين ما استُعمل منها ناقصاً أو تاماً، ثم استخرج اسم الفعل الناقص وخبره.

يعني إذا كان فعلا ناقصا نستخرجه لأن **الفعل الناقص** لابد أن يكون له اسما، ولابد أن يكون له خبرا، **والفعل التام** لابد أن يكون له فاعلا:

١ ـ قال الرسول عليه الصلاة والسلام (بلغوا عني ولو آية) لو تأملنا في هذا اللفظ نجد أنه ما فيه فعل ناسخ ولا أيضاً حرف ناسخ في هذا الحديث، لكن كما قلت لكم سابقا أن أحيانا الكلام يحتاج إلى تقدير حتى يكون المعنى فيه واضحاً، إذاً هنا أين الفعل الناسخ؟

نقول الفعل الناسخ هو: (كان) المحذوفة "بلغوا عني ولو كان المبلغ آية" إذن كان المحذوفة بعد (لو)، الفعل ناقص أو تام؟

نقول: كان المحذوفة **ناقصة**.

اسم كان: محذوف، والتقدير: بلغوا عني ولو كان المبلغُ، إذاً نلحظ أنه هناك حذفت كان مع اسمها **هذه الصورة الأولى** من صور حذف كان أن تحذف مع اسمها وهذه أكثر الصور، ويكثر ذلك إذا وقعت بعد (لو) و (إن) الشرطيتين، وهنا وقعت بعد (لو) الشرطية.

خبر كان المحذوفة: "آية" والتقدير: "بلغوا عني ولو كان المبلغ آية".

٢ ـ قال الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً****فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلا.

هنا أيضا لو تأملنا ما نجد فيه فعل ناسخ، لكن لو تأملنا في الشطر الأول نجد أن (إن) شرطية (صدقاً) منصوب **ما الذي نصبه؟** (كذباً) منصوب؛ الناصب هنا مقدر، قال الفعل الناسخ في هذا البيت: (كان) المحذوفة مرتين، يعني إن كان صدقاً وإن كان كذباً.

والفعل هنا **ناقص**، واسمه: محذوف، وتقديره: إن كان المقولُ صدقاً، إذن حذفت كان مع اسمها، وإن كان المقولُ كذباً فحذفت كان مع اسمها، وبقي الخبر (صدقاً، كذباً) هي خبر كان المحذوفة، وهذه كما قلت **الصورة الأولى**: أن تحذف كان مع اسمها ويبقى الخبر، وهذه أكثر الصور استعمالاً، ويكثر ذلك إذا وقعت (كان) بعد (لو) و(إن) الشرطيتين وهنا وقعت بعد (إن).

خبر كان: (صدقاً) خبر (كان) المحذوفة الأولى، و(كذباً) خبر (كان) المحذوفة الثانية.

٣ – قال تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ}

أين الفعل؟ نقول الفعل: (تكون)، نوعه: **تام**، تكون هنا تامة وليست ناقصة، **وإذا كانت تامة ماذا تحتاج؟** نقول تحتاج إلى فاعل.

أين فاعلها؟ فاعل تكون: (فتنةٌ) (حتى لا تكون فتنةٌ) بمعنى (حتى لا تحدث فتنةٌ) أو (حتى لا تقع فتنةٌ)، تلحظون أن هنا

تكون بمعنى (وقع)، أو بمعنى (حدث) والفعلان (وقع، وحدث) فعلان تامان، و(فتنةٌ) هنا فاعل تكون، ولا نحتاج إلى خبر هنا لأن تكون تامة وليست ناقصة.

٤ _ قال الشاعر:

فقلت يمينُ اللهِ أبرحُ قاعدا****ولو قطّعوا راسي لديكِ وأوصالي

هنا أين الفعل الناسخ؟ الفعل: (أبرحُ)، لو تلحظون أبرحُ قاعدا (أبرحُ) هنا ذكرنا أنها من الأفعال التي تعمل عمل كان، بمعنى أنها ترفع الأول وتنصب الثاني بشرط أن تسبق بنفي أو شبهه.

هنا لم تسبق لا بنفي ولا بشبهه! نقول هي لم تسبق في اللفظ لكنها سبقت في المعنى سبقت بلا النافية في التقدير، كما في قوله تعالى {تَاللهِ تَفْتَأُ} أي لا تفتأ، وكذلك هنا فقلت يمين الله لا أبرحُ فلا هنا النافية مقدرة، قال وقد سبق هذا الفعل أبرحُ بالنفي تقديراً، أي: لا أبرحُ.

أين اسم أبرحُ؟ طبعا أبرحُ **ناقصة** وإذا كانت كذلك تحتاج اسم وخبر **أين اسمها؟** واسمه: ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، أي: لا أبرحُ أنا، خبره: قاعدًا.

مثال: أمَّا أنت صالحًا فجالسنا.

لو تأملنا في هذه المثال أيضا لا نجد لا فعلا ناسخا ولا حرفا ناسخا، بالنظرة السريعة في اللفظ لا تجد، لكن في الحقيقة لو قلنا صالحًا، ما الذي نصب صالحًا؟ أنت مبتدأ، فصالح المفترض أن يكون خبر (أما أنت صالحٌ) هنا منصوب صالحًا **ما الذي نصبه؟** نقول نصبه كان المحذوفة.

تقول الفعل الناسخ: (كان) المحذوفة، وهو ناقص هنا، طيب إذاً تحتاج إلى اسم وخبر، **أين اسمها؟** اسمه: (أنت)، اسم كان أنت، خبرها: (صالحًا).

والتقدير طبعاً كما عرفنا (أما أن كنت صالحًا)، فحذفت كان وبقي اسمها وخبرها، وهذه هي الصورة الثالثة من صور حذف كان، أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وأصل الكلام (أما أن) سبقت بـ(أن) المصدرية فأدغمت (أما أن) فصارت (أمَّا)، والمفترض أن يكون (كنت) فلما حذف الفعل كان انفصل الضمير (ت) ضمير متصل فأصبح (أنت)، وأصل الكلام: أما أن كنت صالحًا فجالسنا.

٥ _ يقول الشاعر:

سلي إن جهلتَ الناسَ هنا وعنهمو****فليس سواءً عالمٌ وجهول

أين الفعل الناسخ هنا؟ الفعل: (ليس)، وهو فعل **ناقص**، طبعا "ليس" كما تعلمنا لا يكون إلا ناقصا لا تأتي تامة.

اسمها: (عالمٌ) يعني تقدير فليس عالمٌ وجهول سواء، إذاً اسمها مؤخر.

خبرها: (سواء) **وهنا تلحظون أن الخبر توسط بين الفعل الناسخ وبين الاسم.**

٦ _ يقول الشاعر:

لا يأمنُ الدهر ذو بغي ولو ملكًا****جنوده ضاق عنها السهل والجبلُ

أيضا لو تأملنا هنا لا نجد فعلا ناسخا في اللفظ، لكن في الحقيقة موجود لو تأملنا (ولو ملكًا) ملكًا منصوب **ما الذي نصبه؟** لو هذه لا تنصب، إذاً الناصب هنا مقدر **ما هو؟**

الفعل: (كان) المحذوفة مع اسمها لوقوعها بعد لو الشرطية، وهو فعل أيضا **ناقص**.

واسمه: محذوف، والتقدير: و لو كان الباغي ملكًا، يعني (لا يأمنُ الدهر ذو بغي ولو كان الباغي ملكًا) فحذفت كان مع اسمها وبقي الخبر، خبرها: ملكًا.

٧ ـ {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ }

الفعل: كان فعل ناقص

واسمه: نصر مرفوع.

الخبر: حقا والتقدير، وكان نصر المؤمنين حقا علينا، **وهنا توسط الخبر بين الاسم والفعل الناسخ**.

السؤال الثاني: عين الحرف المشبه بـ(ليس)، ثم استخرج اسمه وخبره فيما يأتي

١ـ { وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }

(ما) الحجازية، تعمل عمل ليس.

اسمها (الله) مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

خبرها (بغافل) مجرور لفظا منصوب محلا وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والباء زائدة (تفيد تأكيد النفي).

٢ـ { وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ }

الحرف (ما) وهي غير عاملة لانتقاض نفي خبرها بإلا

أنا: مبتدأ، نذير: خبر المبتدأ.

٣ ـ ندم البغاة ولات ساعةَ مندم***والبغي مرتع مبتغيه وخيم

الحرف الناسخ (لات) تعمل عمل ليس

اسمها: محذوف، والتقدير ولات الوقتُ ساعة، لات لا تعمل إلا بشروط منها: أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان، والخبر هنا اسم زمان، وأن يحذف أحد معموليها وهنا حذف الاسم، كما في { وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ }.

خبرها: ساعة منصوب.

٤ ـ إنِ المرءُ ميتاً بانقضاء حياته**ولكن بأن يبغى عليه فيُخذلا

إن هنا نافية بمعنى ما، الحرف: إن النافية وكسرت هنا لمنع التقاء الساكنين.

اسمها: (المرء) مرفوع، خبرها: (ميتا) منصوب.

الموضوع الأخير في هذا الفصل: باب أفعال المقاربة

أفعال المقاربة تعمل عمل **كان وأخواتها وأفردت بباب مستقل لأنها اشتركت بصفة وهي أن خبرها لابد أن يكون جملة.**

مثال:{ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ } جملة (أن يأتي) هي خبر عسى.

أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام أفعال مقاربة، وأفعال رجاء، وأفعال شروع.

سمي هذا الباب بباب أفعال المقاربة مع أن هناك أفعال رجاء، وأفعال شروع، وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، **فأفعال المقاربة هي جزء من أجزاء هذا الباب، وخصت التسمية من باب التغليب**، فنجد أفعال المقاربة مثل: **أوشك** و**كاد** أكثر هذه الأفعال استعمالا لذلك غلبت.

وباب التغليب باب واسع في اللغة، لذلك يقال العمران ويطلق على أبي بكر وعمر من باب التغليب لسبب لفظي، فعمر

أخف لفظا من أبي بكر، ويقال أبوان وتطلق على الأب والأم لتغليب المذكر على المؤنث، ويقال البحران ويطلق على النهر والبحر وغلب البحر لأنه أكبر حجما، وهكذا في أفعال المقاربة هذه التسمية من باب التغليب وهي تسمية الكل باسم الجزء.

الحلقة (٢٨)

ذكرنا أن أفعال المقاربة التي تعمل عمل كان وأخواتها، فهي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وعرفنا سبب تسمية أفعال المقاربة وحقيقة هذه التسمية قلنا أن أفعال المقاربة سميت أفعال المقاربة من باب التغليب، وأيضا من باب تسمية الكل باسم الجزء.

فأفعال المقاربة في الحقيقة لو تأملنا الآن ودخلنا نجد أنها ثلاثة أقسام:

١- أفعال مقاربة ٢- أفعال رجاء ٣- أفعال الشروع.

خصينا هذا الباب بتسمية أفعال المقاربة وقلنا من باب التغليب، لأن أفعال المقاربة هي أكثر استعمالا في اللغة.

نبدأ الآن في هذه الأقسام وقلنا أن **أفعال المقاربة تنقسم ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: أفعال المقاربة كيف ذلك ؟ نقول هنا ما معنى أفعال مقاربة؟

قال وهو: ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر، إذا كان الخبر قريباً من الوقوع فهنا نستعمل له فعلا من أفعال المقاربة، سمي فعل مقاربة لأنه يدل على مقاربة حصول الخبر.

وأفعال المقاربة ثلاثة: كاد وأوشك وكرب. هذه لها دلالة، وهي أنها تدل على قرب وقوع الخبر.

مثال ذلك: أوشك مقرر النحو أن يَنتَهِيَ.

فعل أوشك لو تأملنا فيه سمي من أفعال المقاربة، لماذا؟ لأنه يدل على قرب وقوع الخبر، الخبر هو أن يَنتَهِيَ، فلذلك قرب وقوع هذا الخبر وهو الانتهاء.

كذلك تقول: كاد مقرر النحو أن يَنتَهِيَ، أو كرب أن يَنتَهِيَ، فهنا كاد وأوشك وكرب من أفعال المقاربة، ومعناها أن الخبر هذه تؤذن وتدل على قرب وقوع الخبر.

القسم الثاني وهي أفعال الرجاء

أفعال الرجاء ومعروف الرجاء يعني أن ترجو وقوع الخبر، قال وهي **ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر، يعني الخبر لا يلزم أن يكون وقوعه قريباً أو بعيدًا، وإنما هذه الأفعال تدخل لتشعر بأن المتكلم يرجو ويأمل ويطمح إلى وقوع الخبر.**

ما الأفعال التي تفيد الرجاء؟

هي ثلاثة أفعال: (عسى واخلولق وحرى).

عسى وتستعمل كثيرا في القرآن الكريم تستعمل للرجاء {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ}، :{ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ } عسى واخلولق وحرى. هذه تدل على رجاء وقوع الخبر فالمتحدث بها إنما يرجو أن يقع الخبر.

(عسى واخلولق وحرى) دائما تجدون أن خبرها في الأشياء المحبوبة التي يتمناها كل إنسان.

مثال ذلك: (عسى الأمن أن يدوم) فهنا عسى دلت على رجاء وقوع الخبر، يعني: أرجو وقوع دوام الأمن، هذا الخبر أن يدوم خبر عسى، ودلت على رجاء وقوع هذا الخبر.

القسم الثالث: أفعال الشروع:

أيضا الشروع معروف، الشروع في الشيء يعني الدخول فيه، شرع في كذا بمعنى دخل وبدأ يعمل فيه، يعني البداية في عمل

الشيء.

قال وهي ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر، يعني البدء في الخبر

فتلحظون أن القسم الأول يدل على قرب وقوع الخبر، هنا القسم الثالث يدل على بداية وقوع الخبر، يعني وقع الخبر وشُرع فيه.

أفعال الشروع أفعال كثيرة منها: (أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ وشرع).

مثلا نقول هنا: طفق الخطيب يتكلم، علق الخطيب يتكلم، أخذ محمد يكتب، شرع الطالب يذاكر، أنشأ الأستاذ يشرح، طفق زيدٌ يلعب، جعل الرجل يمشي.

فتلحظون أن هذه الأفعال دلت على البداية في عمل الخبر، فإذا قلت: طفق الخطيب يتكلم، الخبر: يتكلم، معناها بدأ الخطيب في الكلام.

هذه الأفعال إذا أفعال المقاربة: القسم الأول أفعال المقاربة، القسم الثاني أفعال الرجاء، القسم الثالث: أفعال الشروع.

وتلحظون أن هذه الأفعال ليست كلها أفعال مقاربة مع أن الباب سمي بأفعال المقاربة قلنا لكم أنه من تسمية باسم الجزء ومن باب التغليب.

عمل هذه الأفعال: تعمل عمل كان وأخواتها، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، طيب إذا كانت تعمل عمل كان لماذا أفردت في باب مستقل؟

نقول أفردت في باب مستقل لأن خبرها خاص أي أن خبر هذه الأفعال خاص، قال لأن خبرها يجب أن يكون جملة –ننتبه لهذه النقطة– خبر هذه الأفعال يجب أن يكون جملة وتلحظون في الأمثلة التي سبقت تلحظون أن كل هذه الأخبار جمل.

نحو قوله تعالى :{ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ } عسى هنا إذا أردنا أن نعرب:

عسى: فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر، لفظ الجلالة الله: اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أن يأتي بالفتح: أن: حرف ناصب ومصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يأتي: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يأتي هو، وبالفتح: جار ومجرور، والمصدر المؤول من (أن) والفعل عليه خبر عسى، وتلحظون أن الخبر هنا وقع جملة.

شروط خبر هذه الأفعال:

الشرط الأول: أن يكون خبرها جملة فعلية.

الشرط الثاني: أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، ننتبه لهذا يجب أن يكون فعلها مضارع ما يكون فعلها ماضياً أو أمراً، كما نلحظ ولحظنا في الأمثلة السابقة.

إذاً شرط أن يكون جملة فعلية وهذه الجملة يجب أن يكون الفعل فيها فعلاً مضارعاً هذا المهم، وهذا ظاهر في الأمثلة السابقة.

١ــ من ذلك {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ}، عسى هذا الفعل واسمها (رب)، أن يرحمكم جملة فعلية فعلها مضارع، يرحم فعل مضارع وعلامة الفعل المضارع كما أخذتم هو صحة دخول لم عليه أو دخول السين، يرحم هنا لو أدخلنا عليها هنا لم لصح الفعل لم يرحم أو تقول سيرحم.

فالفعل المضارع هو الكلمة التي يصح أن تدخل عليه لم أو السين.

٢ـ ونحو {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}.

هنا كادوا: فعل ماض مبني على الضم وهو فعل ناقص، والواو اسمها والواو اسم كاد في محل رفع، يفعلون هنا: جملة فعلية فعلها مضارع، يفعل و واو الجماعة فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد.

٣ـ ونحو: كاد الثمرُ يطيب.

فتلحظون هنا كاد: فعل ماض مبني على الفتح ناقص، الثمرُ: اسم كاد مرفوع، يطيب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يطيب هو)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد.

إذاً تلحظون أن خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع، ما يصلح نقول كاد الثمرُ طاب، أو كاد الثمرُ طب ما يصح، لابد أن يكون الخبر فعلا مضارعاً.

سؤال: هل يأتي خبر أفعال المقاربة مفرداً؟

يعني عرفنا أن خبر أفعال المقاربة يجب أن يكون جملة وفعلها فعلاً مضارعاً، **هل يأتي مفرداً؟**

الجواب: ورود خبر هذه الأفعال مفرداً غير جملة نادر، ورد لكنه نادر وشاذ، فحكم عليه النحويون بقلته وندرته بالشذوذ لمخالفته الغالب.

ومن ذلك قولهم (عسى الغويرُ أبؤساً).

فتلحظون هنا الغوير طبعا تصغير غار، (عسى الغار) (أبؤساً) جمع بؤس، يعني عسى الغار بؤسا على أصحابه، ففي هذا دعاء وهو مثل مشهور (عسى الغويرُ أبؤساً).

فأبؤساً هنا خبر عسى وهو مفرد منصوب، ما الحال في هذا؟ قال العلماء هذا شاذ لا يقاس عليه، فلا يجوز لنا مثلا أن نقول عسى زيدٌ كريماً، عسى الأمن دائماً، ما يصح لابد أن تقول عسى الأمن أن يدوم، عسى الله أن يرحمنا، ما يصلح نقول عسى الله رحمةً أو راحماً لنا، ما يصلح **لأن ورود خبر هذه الأفعال مفردا شاذ لا يقاس عليه.**

إذاً (عسى الغويرُ أبؤساً) شاذ لا يقاس عليه.

إذاً خبر هذه الأفعال يجب أن يكون جملةً فعلية فعلها مضارع، وإن جاء غير ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، وقع الخبر عسى هنا مفرداً وهي قول (أبؤساً) وهو شاذ.

حكم اقتران خبر هذه الأفعال بأن المصدرية:

يعني عرفنا أن خبرها جملة فعلية فعلها فعل مضارع.

ما حكم اقتران هذا الخبر بأن المصدرية؟ ممكن نقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام من حيث اقتران خبرها بأن:

١- **قسم يجب أن تقترن بخبره بأن** وهو: (حرى ، اخلولق) يجب أن يتصل بخبره أن.

٢- **عكس الأول يجب أن يتجرد الخبر من أن** وهو: أفعال الشروع.

٣- **أفعال يجوز أن تقترن ويجوز أن لا تقترن بأن وهي أربعة:** (كاد،كرب،عسى،أوشك).

نأخذ التفصيلات هنا: نقول تنقسم هذه الأفعال من حيث حكم اقتران خبرها بأن المصدرية إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: أفعال يجب اقتران خبرها بأن المصدرية.

ما هذه الأفعال؟ قالوا (وهما الفعلان حرى واخلولق).

نقول (حرى زيدٌ أن يأتيَ)، وتقول (واخلولقت السماءُ أن تمطرَ) **أين الخبر هنا؟**

الخبر في المثال الأول أن يأتِيَ، ولا يصح أن نقول حرى زيدٌ يأتِيَ، لا يصح هذا، لماذا لا يصح؟ لأن حرى يجب أن يقترن خبرها بأن.

كذلك (اخلولقت السماء أن تمطرَ) يجب أن نقول أن تمطرَ ولا يصح أن نقول (اخلولقت السماء تمطر)، فإذاً حرى واخلولق يجب اقتران خبرها بأن.

القسم الثاني: أفعال يجب أن يتجرد خبرها من أن وهي الأفعال الدالة على الشروع.

طبعا ما الحكمة من أن أفعال الشروع تتجرد من أن؟ قالوا الحكمة في ذلك لأن أن تفيد الاستقبال، وأفعال الشروع بُدأ بالعمل فيها، فلا يصح أن نأتي بأن مع الأخبار التي وقع الشروع فيها.

فأي فعل دال على الشروع يجب أن يتجرد خبره من أن كما قلت لكم، لأن أن جاءت للدلالة على الاستقبال فيما يستقبل من الزمان، وأفعال الشروع جاءت للدلالة على الحال يعني الوقوع الآن في العمل، في عمل الخبر، في البدء في الخبر، ولا يجتمع الاستقبال مع الحال.

وأقول من أفعال الشروع (**أنشأ**، **طفق**، **جعل**، **علق**، **أخذ**، **شرع**).

نقول نحو (جعل زيدٌ يمشي)، هنا يجب أن يتجرد الخبر من أن، ولا يصح أن نقول (جعل زيدٌ أن يمشي)، جعل أفادت البدء بوقوع الخبر، بينما (أن) تدل على استقبال الخبر، أن الخبر سيقع في المستقبل، فلا يجتمع الفعل الذي يدل على الشروع مع (أن) التي تدل على المستقبل، يعني عندنا فعل يدل على الحال، و(أن) تدل على المستقبل لا يجتمعان.

ومنه قوله تعالى :{وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ} هنا تلحظون أن الخبر جملة فعلية فعلها مضارع: طفقا، إذا أردنا أن نعرب طفقا: فعل ماض ناقص وناسخ مبني على الفتح، وألف الاثنين اسم طفق في محل رفع، يخصفان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وألف الاثنين فاعل، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق.

فتلحظون الشاهد هنا أن الخبر لم يقترن بأن، يجب أن يتجرد من أن، لأنه من أفعال الشروع.

القسم الثالث: أفعال يجوز اقتران خبرها بأن، ما هذه الأفعال؟

قال: يجوز اقتران الخبر وتجرده من أن مع الأفعال الآتية (**عسى**،**أوشك**،**كاد**،**كرب**) مع أربعة أفعال، هذه الأفعال يجوز في خبرها أن يقترن بأن، وأن يتجرد من أن.

قال لكن الغالب في (**عسى**، **أوشك**) الاقتران، لذلك في القرآن الكريم تجدون أن {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} {فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ} **تلحظون** أنه يأتي بأن مع الخبر في عسى، وهذا هو الغالب.

كذلك الفعل أوشك، (أوشك مقرر النحو أن ينتهِيَ) **تلحظون** أن دخلت أن على الخبر، **وهذا غالب وكثير** في **عسى** و**أوشك**.

أما (**كاد**،و**كرب**) **فهي بعكس** (**عسى** و**أوشك**) **الغالب في كاد وكرب عدم الاقتران.**

نأتي بالأمثلة والشواهد على ذلك، طبعا الأمثلة لو رجعنا إلى هنا نمثل نقول

(عسى الطالب أن ينجحَ) ويجوز لك أن تقول (عسى الطالب ينجح)، لكن قولنا أن ينجحَ أكثر من ينجح (عسى الطالب أن ينجحَ).

و**أوشك** نقول (أوشك مقرر النحو أن ينتَهِيَ)، ويجوز لك أن تقول (أوشك مقرر النحو ينتهي).

لكن الغالب والكثير هو اقتران الخبر بأن.

نأتي إلى **كاد** نقول: (كاد المطر أن ينزل) أو (كاد المطر ينزل)، و(كاد المطر ينزل) **أكثر وأغلب عدم الاقتران.**

وتقول كرب مثل (كرب زيدٌ أن يأتيَ) أو (كرب زيدٌ يأتيَ) إلخ من الأمثلة، وعدم الاقتران أكثر.

الأمثلة والشواهد على القسم الثالث

قال تعالى {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ} هنا تلحظون أن الخبر خبر عسى اقترن بأن وهذا هو الغالب.

قال الشاعر: عسى الكرب الذي أمسيت فيه***يكون وراءه فرج قريب.

عسى الكرب الذي أمسيتُ: يروى أمسيتَ وأمسيتُ، هنا الشاهد في قوله يكون وراءه فرج، هنا تجرد خبر عسى من أن، وهو قوله يكون وراءه فرج، **وهذا قليل**، تلحظون أن المثال الأول {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ}اقترن بأن **وهو كثير**، هنا الخبر يتجرد من أن وهو قليل لعسى.

انتقل إلى الفعل الثاني وهو (**أوشك**).

وأوشك مثل "عسى" الأكثر أن يقترن بأن، والقليل أن يتجرد من أن.

يقول الشاعر: ولو سئل الناس التراب لأوشكوا***إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

فتلحظون أن هنا أوشكوا، أوشك فعل ماض مبني على الضم وهو فعل ناسخ ناقص، وواو الجماعة: اسم أوشك، **أين الخبر؟**: الخبر قوله أن يملوا: الفعل المضارع وأن في تأويل مصدر خبر أوشك، وتلحظون هنا أن الخبر اقترن بأن **وهذا هو الكثير الغالب** في أوشك.

أيضا مثال لأوشك في عدم الاقتران يقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته***في بعض غراته يوافقها

هنا يوشك: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، **أين اسم يوشك؟** من: من هنا اسم موصول في محل رفع اسم يوشك، فر من منيته: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **أين الخبر؟** هو قوله: يوافقـــها، يوافق هنا: جملة فعلية في محل نصب خبر يوشك، الشاهد هنا أن هذا الخبر لم يقترن بأن وهذا قليل، لأني قلت لكم عسى، وأوشك **الأكثر اقتران خبرها بأن، والقليل تجرد خبرها من أن.**

الحلقة (٢٩)

نبدأ اليوم في شواهد (كاد، وكرب) وقلنا إن كاد وكرب **الغالب فيهما عدم الاقتران**، يجوز الاقتران وعدمه، والغالب عدم الاقتران.

أما عسى وأوشك **فالغالب فيهما اقتران الخبر بأن.**

قال تعالى {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} هنا كاد وكرب كما قلت يجوز فيهما الاقتران وعدمه، والأكثر والغالب عدم الاقتران، لذلك ورد في القرآن الكريم كاد وورود خبر كاد بدون أن، {فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ}

إذا أردنا أن نعرب: كاد: فعل ماضي مبني على الضم ناسخ ناقص، واو الجماعة: في محل رفع اسم كاد، يفعلون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، واو الجماعة فاعل، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد.

نقول الشاهد هنا تجرد خبر كاد وهو قوله يفعلون من أن وهذا وهو الغالب.

نبدأ الآن بكاد باتصال خبرها بـأن، قال الشاعر:

كادتِ النفس أن تفيض عليهِ***إذ غدا حشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ

طبعا يرثي شخصا كادت النفس أن تفيض عليه أي تخرج حزنا عليه، يقول إذا صار حشو ريطة، حشو ريطة يعني يتكلم عن

الكفن، يعني لما صار داخل الأكفان، فهذا هو المقصود بريطة، والريطة قطعة من القماش التي يعني ليس لها أكمام وكذا.

هنا الشاهد في قوله كادتِ النفس أن تفيض، فكاد: فعل مبني على الفتح ناقص، التاء: حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، النفس: اسم كاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أن تفيض أن: تنصب الفعل المضارع مصدرية تفيض: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي (تفيض هي)، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر كاد.

والشاهد في قوله أنّ كاد اقترن خبرها بأن **وهذا قليل**، وهو قوله تفيض عليه وهذا قليل.

نأتي الآن لـ كرب، قلنا إنه يجوز اقتران خبرها بأن، ويجوز عدم اقتران خبرها بأن، **وعدم الاقتران هو الغالب:**

قال الشاعر: كرب القلب من جواه يذوب***حين قال الوشاة هند غبوب

كرب القلب من جواه يذوب هنا كرب: فعل ماض ناسخ مبني على الفتح، القلب: اسم كرب مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يذوب: الجملة يذوب: هو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يذوب هو)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كرب.

وتلحظون هنا أن الخبر تجرد من أن، وهذا هو **الكثير والغالب في كرب، تجرد خبرها من أن** وهو قوله يذوب وهذا هو الغالب.

قال الشاعر: سقاها ذوو الأحلام سجلا على الضما***وقد كربت أعناقها أن تقطعَا

تكلم عن الإبل، السجل قال الدلو مادام فيه ماء، سجلا السجل وهو الدلو ما دام فيه ماء.

وقد كربت أعناقها أن تقطعا هنا كرب: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: حرف تأنيث مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أعناق: اسم كرب مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف والهاء مضاف إليه، أن تقطعَا: أن مصدرية وناصبة للفعل المضارع حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، تقطعَا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي (تقطعا هي)، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر كرب.

الشاهد : تلاحظ أن كرب هنا اقترن خبرها بأن، وهذا قليل، لأن كرب الأكثر أن يتجرد، كما قال الشاعر قبل قليل قال: كرب القلب من جواه يذوب، فهذا هو الأكثر والغالب أن يتجرد خبر كرب من أن، والقليل أن يقترن خبر كرب بأن.

حكم هذه الأفعال من حيث التصرف والجمود، ما معنى التصرف والجمود؟

التصرف: **هو أن ينتقل الفعل من حاله من صيغة لأخرى إلى ماضي إلى مضارع إلى أمر إلى اسم الفاعل وهكذا.**

الجمود: **وهو أن يبقى على صيغة معينة لا ينتقل إلى غيرها.**

هذه الأفعال أيضا خلاصتها أنها جامدة، أفعال المقاربة أفعال جامدة يستثنى من ذلك أربعة أفعال، نقول هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، معنى ملازمة لصيغة الماضي أنها جامدة، لأن ملازمة الفعل للصيغة معينة هذا يعني أنه جامد.

نقول إلا أربعة أفعال منها متصرفة، وهي أيضا تصرفها غير تام، عرفنا أن التصرف تصرف تام وتصرف غير تام، هذه الأفعال الأربعة تصرفها في الغالب غير تام، أكثرها تصرفها غير تام وناقص (**كاد** و**أوشك** و**طفق** و**جعل**) هذه الأفعال سمع لها بعض التصرفات وليس جميع التصرفات، فهي متصرفة ولكن هذا التصرف غير تام.

نأتي بالأمثلة والشواهد على تصرف هذه الأفعال (**كاد** و**أوشك** و**طفق** و**جعل**)، إذاً هذه الأفعال الأربعة هي المتصرفة، أما غيرها من أفعال المقاربة هي تلزم صورة واحدة وهي صورة الماضي.

الأمثلة والشواهد على تصرف هذه الأفعال الأربعة:

أولا: الفعل **كاد**:

١- الشواهد على تصرفه قال تعالى: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}
إذا أردنا أن نعرب: يكاد: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، طبعا وابن هشام لما أتى بتصرف هذه الأفعال أتى بقصد وهو أن هذه الأفعال لا يشترط في عملها أن تكون بصيغة الماضي، لا، هي تعمل بصيغة الماضي أو بأي صيغة أخرى، هذه الأفعال تعمل على أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر سواء كان بصيغة الماضي أو المضارع أو اسم الفاعل وهكذا.
كما نلحظ هنا يقول يكاد زيتها يضيء، هنا يكاد فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، يكاد: فعل مضارع من كاد، زيتها: زيت اسم يكاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف والهاء مضاف إليه، يضيء: الجملة هنا في محل نصب خبر يكاد، قال يكاد: فعل مضارع من كاد.
إذاً الشاهد هنا في التصرف، الفعل كاد تصرف إلى الفعل المضارع يكاد.
٢- قال الشاعر: أيضا في كاد: أموت أسىً يوم الرِّجام وإنني***يقيناً لرهن بالذي أنا كائد
أموت أسىً يوم الرجام: الرجام يوم من أيام العرب وقعت فيه معركة، وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد.
هنا الشاهد : بقول كائد: اسم فاعل من كاد فهو كائد، أيضا في رواية أخرى بالذي أنا كابد، ورواية كابد يعني ما فيها شاهد، إذا كانت كابد فيكون ما فيها شاهد هنا.
كائد: اسم فاعل من كاد، إذاً هنا تصرفت كاد إلى الفعل اسم الفاعل وهو كائد، والرواية الأخرى كابد وعلى هذه الرواية فليس هناك شاهد.
ثانيا: الفعل أوشك، أيضا أوشك يتصرف، ومن تصرفاته
يوشك من فر من منيته***في بعض غاراته يوافقها
يوافقها مر بنا هذا البيت وعرفنا الشاهد فيه هناك، هنا أيضا فيه شاهد آخر وهو أن يوشك جاءت بصيغة المضارع، وهذا دليل على أن الفعل الماضي أوشك متصرف، لأنه جاء منه يوشك، نقول يوشك فعل مضارع من أوشك، هذا التصرف.
قال الشاعر أيضا مثال آخر: فإنك موشك أن لا تراها***وتعدو دون غاضرة العوادي
غاضرة طبعا اسم جارية لأم البنين، العوادي يعني صارف الدهر يقصد بها، فإنك موشك أن لا تراها.
هنا الشاهد : في قوله موشك أن لا تراها، **إذا أردنا أن نعرب:**
فإنك موشك: إن حرف ناسخ واسم إن الكاف في محل نصب، موشك: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وموشك هنا **أين اسم موشك؟** اسم فاعل موشك اسم فاعل من أوشك، اسمها محذوف تقديره أنت (موشك أنت)، **أين خبر موشك؟** خبر موشك: أن لا تراها وقد اتصل بأن، أن لا تراها: في محل نصب خبر موشك.
إذاً الشاهد هنا في قوله الشاهد في قوله موشك اسم فاعل من أوشك، إذاً الفعل أوشك متصرف، **ما الدليل؟** أنه جاء من اسم فاعل في الشاهد الثاني، وجاء منه فعل مضارع في الشاهد الأول يوشك.
ثالثا: الفعل طَفِقَ أو طَفَقَ أيضا جاء منه فعل مضارع، حكى الأخفش عن العرب أنهم قالوا في طَفَقَ يَطفِقُ من باب ضَرَبَ يَضرِبُ، يقول الأخفش أن العرب قالوا: طَفَقَ يَطفِقُ يعني أتوا بالفعل المضارع من طَفَقَ كضَرَبَ يَضرِبُ، وأنهم قالوا كذلك طَفِقَ يَطفَقُ كعَلِمَ يَعلَمُ، وهذا دليل على تصرف طفق وأنه أتى منه الفعل المضارع، إذاً فعل طفق أتى من الفعل المضارع.
رابعا: الفعل جعل، أيضا حكى الكسائي عن العرب أنه أتى من الفعل جعل الفعل المضارع، طبعا لابد أن نعرف أن جعل قد تستعمل فعلا ليس من أفعال المقاربة، حديثنا عن أفعال المقاربة، فإذا كان جعل من أفعال المقاربة فهنا قال إنه غير متصرف

لكنه سمُع أنه أُوتي منه فعل مضارع.

أما جعل الفعل العادي من باب ظن وأخواتها فأمره آخر، لكن هنا الفعل جعل من باب أفعال المقاربة.

وكيف نعرف أن جعل من أفعال المقاربة؟

قال تعرف أن الفعل جعل من أفعال المقاربة إذا كان يدل على الشروع، جعل محمد يكتب، جعل زيد يلعب، فالمعنى هو الذي يحدد هل هذا من أفعال المقاربة أو من أخوات ظن، إذا قلت مثلا: جعلت الكتاب قسمين، هنا من أي شيء جعل؟ هنا من باب ظن، نصبت مفعولين، جعلت الكتاب، الكتاب مفعول أول، وقسمين مفعول ثاني، بمعنى صيرت الكتاب قسمين.

لكن هنا جعل زيد يكتب، جعل محمد يلعب، جعلت فاطمةُ تتحدث، هنا من أفعال الشروع وهذا المعنى هو الذي يحدد ذلك.

فإذا كان فعل جعل من أفعال الشروع فقال العلماء: إنه في الغالب جامد، لا يأتي على صيغة غير الماضي، لكن حكى الكسائي أنه سُمع أنه استعمل له فعل مضارع في قوله:

إن البعير ليهرم حتى *** يجعلُ إذا شرب الماء مجه

مجه بمعنى لفظه، إن البعير يعني من كبره لا يستطيع أن يتحكم بالماء في فمه.

قال: الشاهد في: يجعل إذا شرب الماء مجه، هنا يجعل فعل من أفعال المقاربة متصرف لأنه جاء فعل مضارع من الفعل الماضي جعل، يجعل مضارع جعل.

النقطة الأخيرة في باب أفعال المقاربة وهي حكم كسر سين عسى:

طبعا عسى **الأصل فيها تكون السين فيها مفتوحة**، عسى كما نلحظ، -نلحظ مهم- أن عسى إذا كانت استعملت بهذا بدون أن تقترن بشيء يجب فتح السين.

عسَى محمدٌ أن يذهب، عسَى خالد أن يقوم و هكذا، عسى إذا استعملت مجردة من أي شيء ولم يتصل بها ضمير هنا يجب فيها فتح السين، لماذا؟

قال لأن عسى آخرها ألف، وهذه قاعدة مهمة : أن أي كلمة آخرها ألف أي كلمة أو أي حرف يقع قبل ألف لابد أن يكون مفتوحاً.

فهنا السين مفتوحة يجب أن تكون مفتوحة لأنها وقعت قبل ألف.

لكن إذا دخل على عسى ضميراً، فهنا في هذه الحالة نقول ننظر إلى حكم كسر سين عسى، هل يجوز أن تكسر سين عسى؟

قال الأصل في عسى الفتح ويجوز كسر سينها.

متى يجوز كسر السين؟

قال ويجوز كسرها بشرط: أن يكون اسم عسى ضميرا متصلا وهو إما التاء المتحركة مثل: تاء الفاعل عسِيتُ، أو نون النسوة الطالبات عسِين، أو نا الفاعلين نحن عسِينا.

فهنا في هذه الحالة يجوز كسر السين.

نقول: عسيتَ أن تسافر، هنا يجوز أن نقول عسَيتَ وهو الأصل، ويجوز أن نقول عَسِيتَ بكسر السين (عَسِيتَ أن تسافر)

لماذا جاز الكسر؟ قال لأن اسمها ضميرا متصلا بها وهو التاء هنا.

وهنا يجوز أن أقول (الطالبات عَسَين أن ينجحن) عسَين بفتح السين، ويجوز لي أن أقول (الطالبات عسِين أن ينجحن) بكسر السين، وهذا جائز لماذا؟ نقول لأن اسم عسى ضميرا متصلا، فجاز هنا كسر السين.

ومنه قوله تعالى {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ} في هذه الآية قراءتان {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ} وهذه القراءة المشهورة والمعروفة، وهناك قراءة أخرى {هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِبَ} بكسر السين، وهنا جاز كسر السين لأن اسم عسى التاء المتحركة، والميم علامة الجمع، فالتاء اسم عسى.

ونحو {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ} أيضا في هذه الآية الأخرى قراءتان {فَهَلْ عَسَيْتُمْ }بفتح السين وهو الأصل وهو الأكثر، وكذلك {فَهَلْ عَسِيتُمْ } وجاز كسر السين هنا لأن اسم عسى هنا ضميرا متصلا وهو التاء المتحركة.

نقول هنا قرأ نافع طبعا كسر السين قراءة نافع، قرأ نافع هاتين الآيتين بكسر سين عسى وطبعا نافع من القراء السبعة، قراءة نافع بكسر السين في (عسِيتم) و(فهل عسِيتم) وقرأ غيره بالفتح (هل عسَيتم) والفتح هو أشهر، وغيره يعني بقية القراء قرؤوا بفتح السين والفتح أشهر.

ونختم هذا المقرر ببعض التدريبات على أفعال المقاربة وعلى أيضا النواسخ سواء كانت هذه النواسخ كان وأخواتها أو الحروف المشبهة بـ(ليس)، وكما قلت إن التدريبات مهمة جدا لترسيخ القاعدة، ومهمة أيضا للاختبارات، لأن فيها أحيانا طريقة الأسئلة قد يأتي في الاختبارات التي تعرض لكم وتأتيكم في نهاية كل فصل من هذه التطبيقات، فعلى الطالب أن يُعنى بها وأن يجتهد في فهمها وتحصيلها.

تدريبات عامة على أفعال المقاربة :

السؤال الأول: عين أفعال المقاربة ثم استخرج اسم الفعل وخبره، يعني تعين فعل المقاربة ثم تستخرج اسمه وخبره، ثم بين حكم اقتران خبر الفعل بأن، يعني هل يجب الاقتران، يمتنع الاقتران، يجوز الاقتران وهكذا؟

١ــ يقول الله سبحانه {عَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} طبعا **الفعل الناسخ** هنا عسى، اسمه أولئك: في محل رفع، إذا قلنا عسى أولئك، أولئك: في محل رفع لأنه اسم إشارة، وقلنا وتكلمنا على أسماء الإشارة من المبنيات فلا نقول مرفوعا، وإنما نقول في محل رفع، وأيضا تذكرون أننا قلنا أن الكاف التي تتصل بأسماء الإشارة هي حرف أو اسم؟ هي حرف خطاب وليست اسما (أولئك).

أين خبر عسى؟ خبرها: جملة أن يكونوا، فإذا أردنا أن نعرب أن يكونوا: أن هنا حرف مبني على السكون ناصب ومصدري، حرف ناصب لأنه ينصب الفعل المضارع، ومصدري لأنه يؤول هو وما بعده بمصدر، هذا المصدر هو خبر عسى في محل نصب، ويكونوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون.

طيب ما حكم اقتران خبر عسى بأن هنا؟ نقول حكم اقتران خبرها بأن **جائز** والغالب اقترانه بها، هو جائز يجوز أن يقترن ويجوز أن لا يقترن، لكن الغالب الاقتران وهذا هو الذي ورد في القرآن الكريم.

٢ـ يقول الله سبحانه وتعالى {يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ}

هنا أين الفعل؟ **الفعل** يكاد، إذا أردنا أن نعرب يكاد: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضارع كاد، أين اسم يكاد؟ اسمها: البرق، البرق اسم يكاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أين الخبر؟ نقول خبرها جملة: يخطف أبصارهم، يخطف: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يخطف هو)، (أبصارهم) أبصار: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وأبصار مضاف والهاء مضاف إليه.

وتجدون أن الفعل يكاد تصرف جاء على المضارع، وأن حكم اقتران خبر يكاد بأن **جائز**، ويجوز أن يقترن خبره بأن، لكن الغالب عدم الاقتران، وتلحظون أن القرآن الكريم أتى بالأفصح، يكاد البرق يخطف، فالأفصح والأكثر عدم الاقتران وهذه الآية دلت على ذلك.

٣_ يقول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا***وظلم الجار إذلال المجير

هنا الفعل أين هو الفعل؟ **الفعل** علق، أين اسم علق؟ نقول اسمه ضمير متصل به، التاء علقت التاء هنا ضمير مبني على الفتح في محل رفع اسم علق.

وخبرها جملة: تظلم من أجرنا في محل نصب، إذاً هنا أراك علقت تظلم من أجرنا كما قلت لكم تظلم هنا: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت (تظلم أنت) مستتر وجوبا، من أجرنا (من) مفعول به في محل نصب، أجرنا هنا: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الحلقة (٣٠)

وقفنا عند قولنا: أراك قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا***وظلم الجار إذلال المجير

تكلمنا عن هذه النقاط أن الفعل: علق، وأن اسمه: الضمير المتصل به، وأن خبره: تظلم من أجرنا: تظلم: خبر في محل نصب خبر علق، طبعا علق من أفعال الشروع كما نعرف، بقي حكم اقتران خبر هذا الفعل بأن نقول حكم اقتران الخبر بأن **ممتنع**، ما يجوز أن نقول أراك علقت أن تظلم **لماذا يمتنع؟** قال: لأنه من أفعال الشروع، وقلت لكم أفعال الشروع **تدل على الحال، وأن تدل على الاستقبال** فلا يجتمع الحال والاستقبال معا.

٤ _ شاهد آخر يقول الشاعر:

فموشكةٌ أرضنا أن تعود***خلاف الأنيس وحوشا يبابا

يعني بعد الأنيس، وحوشا يبابا يعني موحشة صحراء يعني جدباء ما فيها شيء.

فموشكة أرضنا، **أين الفعل الناسخ؟** أو نقول هنا موشكة: اسم فاعل من أوشك فموشكة: اسم فاعل من أوشك، طبعا إعرابه نقول في محل رفع لأنه مثلا مبتدأ مثلا لأن الفاء بحسب ما قبلها، لكن يظهر أنه مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف وهكذا.

فموشكةٌ أرضنا أين اسم موشكة؟ أرض مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو مضاف ونا مضاف إليه.

أين الخبر؟ نقول خبرها جملة: أن تعود أن: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب حرف صرف مصدري ونصب، تعود: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الفاعل ضمير مستتر تقديره هي (أن تعود هي)، والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر موشكة، وخبرها جملة أن تعود.

حكم اقتران خبرها بأن: نقول جواز اقتران، أوشك هو موشك يجوز الاقتران، والاقتران هو الغالب في موشك (عسى وأوشك) **يجوز فيهما الاقتران وعدمه والاقتران هو الغالب**.

يقول الشاعر الآخر:

أبيتم قبول السلم منا فكدتُـمُوا لدى***الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

هنا الفعل الناسخ قول: كدت فكدتم كاد كدتم، أين اسمها؟ أقول اسمها: الضمير المتصل التاء وهو التاء ضمير متصل مبني

على الضم في محل رفع اسم كاد، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع.

أين الخبر؟ نقول الخبر هو أن تغنوا فكدتموا أن تغنوا، وأن تنصب الفعل المضارع، تغنوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون.

حكم اقتران الخبر بأن: نقول الجواز، والغالب عدم الاقتران، في (كاد وكرب) يجوز الاقتران وعدمه والغالب عدم الاقتران، هنا جاء بغير الغالب جاء بالقليل وهو أنه اقترن الخبر بأن.

أسئلة وتدريبات على نواسخ الابتداء:

طبعا النواسخ تشمل كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة.

السؤال الأول: اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي؟

(أنت تكون ماجدٌ نبيل). تكون هنا ماذا؟

(**الناقصة - تامة - زائدة قياسا - زائدة شذوذا**) هذه هي الخيارات أيها الصحيح أنت تكون ماجدٌ نبيل، لو تأملنا في تكون لوجدنا أنها جامدة لأنها زائدة، لماذا زائدة؟ لأن أنت مبتدأ وماجدٌ خبر، ونبيل صفة لماجد.

تلحظون أن تكون هنا لم يكن لها أثر في العمل ليس لها أثر في العمل، لو كانت عاملة سواء تامة أو ناقصة لكان لها أثر، هنا ليس لها أثر لا في المعنى ولا في الإعراب وهو اللفظ، فإذاً هي زائدة، لكن زيادتها الآن **هل هي قياسا أو شذوذا؟** عرفنا أن **كان تزاد قياسا بشرطين**:

الأول: **أن تكون بصيغة الماضي** والثاني: **أن تقع بين شيئين متلازمين**.

هنا وقعت بين شيئين متلازمين أنت مبتدأ وماجد خبر، لكنها زيدت بغير صيغة الماضي بصيغة المضارع إذا هنا **زائدة شذوذا**، فالخيار الرابع هو الصحيح لأنها زيدت وهي بلفظ المضارع لا الماضي.

- (اقرأ القرآن وإن صفحةً) **ما المحذوف هنا؟**

(**كان وحدها - كان مع اسمها - كان مع خبرها -كان مع اسمها وخبرها**)

قلت لكم ننتبه لهذه النقطة مهمة:

إذا كان الذي بعد إن الشرطية أو لو الشرطية منصوب فالمحذوف **كان مع الاسم**.

وإذا كان الذي بعد إن الشرطية أو لو الشرطية مرفوعا فالمحذوف **كان مع الخبر**.

إذا هنا الآن الذي بقي هو صفحة وهو منصوب، والمنصوب هو خبر كان، إذاً حذفت كان مع اسمها، **إذاً الخيار الصحيح هو الخيار الثاني** المحذوف كان مع اسمها.

السؤال الثاني: الفعل اخلولق ما حكم اقترانه بأن؟

(**واجب - ممتنع - جائز والغالب الاقتران - جائز والغالب عدم الاقتران**)

تلحظون : هذه الأسئلة في الغالب تأتي في الاختبارات في مثل هذه الطريقة، والحقيقة أن الأسئلة فيها بعض الدقة، تحتاج إلى أن يكون الطالب مستذكرا جيدا المادة العلمية وفاهما أيضا حتى لا تذهب عليه الدرجات، لأن المسألة فيها دقة حقيقة، وبعض الطلاب يستهين باختبارات التعدد، لأن اختيارات التعدد فيها صعوبة وفيه أحيانا بعض الذكاء ما يدركه إلا القليل من الطلاب، لكن إن شاء الله بالجد والاجتهاد والمثابرة والحرص يتجاوز الطالب كل هذه العقبات.

نقول الجواب في ذلك: واجب، اقتران خبر فعل اخلولق بأن واجب، قلنا لكم (اخلولق وحرى) يجب اقتران خبرها بأن.

السؤال الثالث: دخول الباء الزائدة في خبر لا؟

(واجب - ممتنع - كثير - قليل)

نقول ماذا الخيار الصحيح هو أنها الاختيار الأخير الرابع قليل، قلنا أن الباء الزائدة لها حالتان:

إما تزاد بكثرة أو تزاد بقلة.

تزاد بكثرة في خبر ليس وخبر ما الحجازية.

وتزاد بقلة في خبر لا العاملة عمل ليس وخبر كل فعل ناسخ منفي.

هنا إذاً الخيار الصحيح هو الرابع أن الباء الزائدة في خبر لا قليل إذاً الحكم قليل.

_ يقول الشاعر: إذا كان الشتاء فأدفؤني***فإن الشيخ يهدمه الشتاء.

إذا كان الشتاء فأدفؤني كان في البيت هذا كان ماذا؟

(ناقصة - تامة - زائدة)

ماذا نقول فيها كان الشتاء؟ هنا لو تأملنا في المعني نجد أن هنا "كان" تامة، يعني إذا جاء الشتاء، فكان: بمعنى جاء، والشتاء: فاعل وكان تامة بمعني إذا جاء الشتاء أو إذا دخل الشتاء و جاء ودخل فعلان تامان فعلان تامان، إذا نقول الخيار الثاني هو الصحيح كان تامة.

قال الشاعر: قالوا تعرفها المنازل من مني***وما كل من وافى مني أنا عارف

هنا الشطر الثاني وما كل من وافى منى أنا عارف حكم ما في هذا البيت هذه تعرفون أن ما الحجازية تعمل عمل ليس بشروط فهذه الآن "ما" حكمها في البيت ماذا؟ حكم ما:

(عملت لتوافر الشروط فيها - لم تعمل لأن الخبر تقدم على الاسم -لم تعمل لأن معمول الخبر تقدم على الاسم)

هذه خيارات ثلاثة؟ ننظر إلى ما، نقول وما كل من وافى منى أنا عارف، هنا اسم ما أو طبعا المبتدأ أنا، ما أنا: هذا اسم ما، أين خبر ما؟ عارف خبر ما: عارف، أنا عارف، إذاً تلحظون أن لو عملت ما الحجازية ماذا يكون الخبر؟ منصوبا لأنها تعمل عمل ليس، وليس ترفع الاسم وتنصب الخبر فهنا الخبر مرفوع، إذاً ما لم تعمل، إذاً الخيار الأول غير صحيح، ما لم تعمل لأن الخبر تقدم على الاسم، هنا لاحظوا أنا مبتدأ، عارف خبر، هل تقدم خبر الاسم؟ لا، ما الذي تقدم؟ الخيار الثالث لم تعمل لأن معمول الخبر تقدم على الاسم فعارف خبر، ومعموله كل.

أي أصل الكلام وما أنا عارف كل، انتبهوا للمثال للشاهد أصله: وما أنا عارف كل من وافى منى، فكل مفعول به لاسم الفاعل عارف، وعارف خبر ما، إذاً ما لم تعمل هنا، ما الدليل على أنها لم تعمل؟ أن عارف مرفوع، ولو عملت لكان منصوبا.

ما السبب؟ لماذا بطل عمل ما؟ نقول لأن معمول الخبر وهو غير ظرف وغير جار ومجرور تقدم على الخبر، وتقدم على الاسم أيضا، لذلك بطل عمل ما، فالخيار الثالث هو الصحيح.

ننتقل من أفعال الرجاء؟

(كرب، طفق، حرى، أوشك) من أفعال الرجاء ماذا؟

الخيار الصحيح هو حرى، حرى من أفعال الرجاء الخيار الثالث هو الصحيح.

يقول الله سبحانه وتعالى {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ}؟ أبرح هنا:

ناقصة - تامة - زائدة.

طبعا الخيار الأخير غير صحيح زائدة، لأن كان وأخواتها ما يزاد إلا "كان" فقط، أما بقية الأفعال غير "كان" لا تستعمل زائدة في اللغة، لأنا قلنا أن هذا خاص بكان وحدها، إذاً الخيار الأخير غير صحيح.

إذا هل هي ناقصة أم تامة؟ المعنى هو الذي يحدد، وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح بمعنى: لا أذهب، وأذهب فعل تام، **إذاً أبرح تامة** هنا، لأن المعنى لا أذهب.

قال الشاعر: وبات وباتت له ليلة***كليلة ذي العائر الأرمد

بات الأولى هذه نقول: **ناقصة - تامة - زائدة.**

بات لو تأملنا في **بات** أكثر لوجدنا أنها هنا تامة، يعني وبات هو، أين الخبر؟ ما في خبر، بات بمعنى استغرق الليل مبيتا وكذا، فهي تامة لا تحتاج إلى خبر، الفاعل ضمير مستتر تقديره هو (بات هو).

طيب وباتت له ليلة؟ هذه باتت اختلف فيها المعربون، فبعضهم يرى أنها ناقصة بمعنى باتت ليلة له، ويقول ليلة اسم بات وله خبر بات، وتكون ناقصة.

وبعضهم قال لا، أن بات أيضا الثانية تامة، وليلة فاعل باتت، إذا باتت الثانية فيها خلاف منهم من يقول إنها ناقصة واسمها ليلة وخبرها له، ومنهم من يقول إنها تامة وليلة هي الفاعل.

إذا الخيار الثاني هو الصحيح بات الأولى تامة وهذا قولا واحدا عند جميع المعربين إنها تامة.

يقول الشاعر:

فإن لم تكُ المرآة أبدت وسامةً***فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

هذا الشاعر لما رأى نفسه في المرآة ورأى أنه لا يتمتع بجمال وكذا، فبدأ يعزي نفسه يقول إذا لم تكن المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة أسد، وهذا كناية عن الشجاعة يقول إنني شجاع.

حذف نون تكن هنا ضرورة شعرية هنا لاحظوا قال فإن لم تكُ المرآة قال العلماء أن تكُ هنا أصلها "تكن" **فحذفت النون**

حذف نون تكن هنا قالوا ضرورة شعرية لماذا؟

- لأن الفعل غير مجزوم - لأن الفعل مجزوم بحذف النون -لأن الفعل اتصل بساكن.

قلنا لكم أن نون كانت تحذف بشروط أربعة:

١- أن يكون بصيغة المضارع ٢- أن يكون المضارع مجزوم.

٣- أن يكون مجزوما وعلامة جزمه السكون ٤- أن لا تتصل به ضمير نصب ولا ساكن

وقد حذف النون هنا مع اختلال شرط من الشروط الأربعة، لذلك قال العلماء هنا حذف النون ضرورة شعرية، طيب، الخيار الأول غير صحيح لأنه مجزوم: لم تك فهو مجزوم.

لأن الفعل المجزوم بحذف النون الخيار هذا غير صحيح، لأنها تكن مجزومة وعلامة جزمها السكون تكن، لأن الذي يجزم بحذف النون هي الأفعال الخمسة، وتكن هنا من الأفعال الخمسة.

إذاً **الصحيح هو الخيار الثالث لأن الفعل اتصل بساكن** فإن لم تكُن المرآة فهنا أل هذه همزة وصل تحذف، وأل لام هذه ساكنة، فإذاً هنا القياس فإن لم تكُن المرآة هذا القياس، ولكنه حذف النون هنا للضرورة الشعرية من أجل أن يستقيم الوزن، طبعا بعض العلماء يجيز أن تحذف إذا وقعت قبل ساكن، واستشهد بهذا البيت، لكن كثيرا من العلماء يرى أن ذلك ضرورة، إذاً لأن الفعل اتصل بساكن...

۞ خاتمة ۞

وبهذا ينتهي مقرر النحو لهذا الفصل وفي الختام أسال الله تعالى أن ينفع بهذه المادة وأوصيكم ونفسي بتقوى الله سبحانه وتعالى والإخلاص له، وأن يجعل الإنسان عمله خالصا لوجه الله سبحانه وتعالى، ومن أهم الأعمال التي ينفع فيها الإخلاص طلب العلم، والحقيقة أن طالب الشريعة لابد له من قراءة القرآن الكريم وفهمه، وقراءة السنة النبوية، واستنباط الأحكام منها، لأن أهم ما يعنى به طالب الشريعة هو استنباط الأحكام الفقهية من الكتاب والسنة، واستنباطها من هذه النصوص ما يمكن استنباطها بصورة صحيحة إلا بآلة تساعد على ذلك، وهذه الآلة هي علم النحو، التي إذا تمكن منها الطالب واستوعبها فإنه سيتميز عن غيره، لذلك ترون كبار العلماء الآن وفي السابق تميزوا بالعلم والفقه والفطنة لأنهم أتقنوا هذا العلم وعرفوا قدره.

للأسف كثير من الطلاب في هذا الوقت يرى أن هذا العلم مجرد عبء دراسي يختبر فيه وينتهي، وهذا خطأ، لذلك كثير من الطلاب وخاصة طلاب الشريعة لما تخرجوا واتجهوا إلى القضاء والإفتاء شعروا بنقص لعدم فهم هذه المادة، لأنه يرى أنها مادة غير أساسية.

في الختام أنبه إلى أن كتاب المقرر وهو كتاب أوضح المسالك وهو المطلوب وهو الذي يرجع إليه الطالب، لكن أقول أن الطالب إذا استمع لما أقول وأعلق عليه وما أشرح فإن هذا إن شاء الله يكفيه، لكن إذا أراد التوضيح والزيادة فعليه الرجوع إلى هذا الكتاب، لكن ما قلته وما علقنا عليه فيه من الشرائح فهذا فيه بركة، وأنبه إلى أول نقطة أنه ليس كل ما في كتاب أوضح المسالك مطلوب، ثانيا على الطالب أن يعنى بالتدريبات التي عرضت لأنها ترسخ القاعدة في ذهن الطالب وفيها أيضا أسئلة في الاختبارات ويعرف الطالب طريقة الأسئلة وكيف تحل.

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(نحو ٢٤٠)

مقرر النحو

المستوى الثالث

أستاذ المادة:

د . حسن حفظي

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

<u>نسخة مدققة و مزيدة</u>

<u>١٤٣٣هـ</u>

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر:

أولاً: باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر (إن وأخواتها):

-1-عملها ومعانيها
-2-حكم خبرها من حيث التقدم والتوسط
-3- مواضع وجوب كسر همزة (إن)
-4- مواضع وجوب فتحها
-5- مواضع جواز الوجهين
-6- الأشياء الأربعة التي تدخل عليها لام الابتداء بعد (إن) المكسورة وشروطها
-7- اتصال (ما) الزائدة بهذه الأحرف وما يترتب على ذلك.
-8- العطف على أسمائها بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده.
-9 -تخفيف (إن) و(أن) و(كان) ولكن) وحكمها بعد ذلك.

ثانيا: باب (لا) العاملة عمل (إن) ، (لا النافية للجنس) :

-1- شروط إعمالها هذا العمل
-2- حكم اسمها ؟إذا كان مفردا أو غير مفرد
-3- إعراب نحو :لا حول ولا قوة إلا بالله
-4- حكم النكرة المبنية إذا وصفت
-5- حكم دخول همزة الاستفهام على (لا)

ثالثاً:القلوب:أفعال الناصية للمبتدأ والخبر (ظن وأخواتها) :

-1-أفعال القلوب : أقسامها ، والمعاني التي تخرج إليها
-2- أفعال التصيير
-3- الإلغاء والتعليق : معناهما ،أحكامهما ،مالا يدخلانه من أفعال هذا الباب،الفرق بينهما
-4حذف المفعولين أو أحدها اختصارا واقتصارا
-5حكاية الجملة بعد القول

رابعا: ما ينصب مفاعيل ثلاثة (أعلم وأخواتها) :

-1- ذكرها
-2- الحذف اختصارا واقتصار
-3- الإلغاء والتعليق

خامسا: باب الفاعل:

-1- تعريفه
-2 -رفعه وجره وقوعه بعد المسند ،الخلاف في تقديمه
-3- وجوب ذكره،وتأويل ما يوهم خلاف ذلك،مواضع حذفه
-4- حذف فعله جوازا ووجوبا
-5- حبه عن الفاعل
-6-حكم الفعل إذا ثني الفاعل أو جمع
-7- تأنيث الفعل وجوبا وجوازا
-8- رتبه الفاعل: وجوب اتصاله بفعله،وتوسط المفعول جوازا ،توسطه وجوبا ،تقدمة على الجملة الفعلية جوازا ،تقدمه عليها وجوبا.

سادسا: باب النائب عن الفاعل:

-1- الأعراض التي يحذف لها الفاعل
-2- نيابة المفعول عن الفاعل
-3- نيابة المجرور
-4- نيابة المصدر
-5- نيابة الظرف
-6- نيابة غير المفعول به مع وجوده
-7- ما ينوب عن الفاعل عند تعدي الفعل لكثر من مفعول
-8- التغيرات التي تلحق الفعل عند بنائه للمجهول

سابعا: باب الاشتغال:

-1- ضابطه
-2- رجحان الرفع للمشغول عنه
-3- المواضع التي يجب فيها نصبه
-4- المواضع التي يترجح فيها نصبه
-5- وجوب الرفع بعد(إذ –وأما)
-6- تساوي الرفع والنصب
-7- الاشتغال فيما حمل على الفعل
-8- وجوه العلاقة بين العامل والاسم السابق
-9 -تقدير الفعل المحذوف
-10 -حكم الاسم السابق إذا رفع الفعل ضميره

الحلقة (١)

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم واله وصحبه أجمعين. وبعد

إنَّ وأخواتها

موضوع هذه الحلقة هو إن وأخواتها من حيث عملها، ومعانيها، وحكم تقديم أخبارها عليها، أو توسط أخبارها بينها وبين أسمائها.

فيما مضى كان الحديث في نواسخ المبتدأ والخبر، والمقصود بالنواسخ: ما ينسخ حكم المبتدأ والخبر من ناحيتين:

الناحية الأولى: أن المبتدأ كان يسمى مبتدأً والخبر كان يسمى خبراً، فحين تدخل عليه النواسخ يتغير اسم المبتدأ ويصير اسماً لهذا الناسخ ويصير الخبر خبراً لهذا الناسخ.

وأحيانا يصير المبتدأ مفعولاً به أول -في باب ظن وأخواتها- والخبر يصير مفعولاً به ثاني، وقد مضى الحديث في النواسخ التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر؛ فهو ينسخه من ناحية تسميته.

الناحية الثانية: أنه كان حق المبتدأ أن يكون مرفوعاً وحق الخبر أن يكون مرفوعاً، الآن صار حق المبتدأ شيئاً آخر، وصار حق الخبر شيئاً آخر في بعض الأحيان، وفي بعض الأحيان يبقى حكمه كما هو من حيث الرفع.

أما في باب كان وأخواتها -وقد مر عليكم- وفي باب الحروف المشبهات بـ"ليس" التي تعمل عمل كان وأخواتها، وفي باب أفعال المقاربة فإن المبتدأ يبقى على حاله من حيث أنه يبقى مرفوعاً، وأما الخبر فيتغير هناك فيصير منصوباً.

في باب إن وأخواتها يصير الحكم بالعكس، فأولاً يتغير اسمه من حيث التسمية فلا يصير مبتدأ وإنما يصير اسماً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، والخبر لا يصير خبراً للمبتدأ كما مضى وإنما يصير خبراً لهذه الأداة التي تدخل عليه، (هذا من جانب) .

الجانب الثاني: وهو ما يدرس هذا الباب من أجله، أن الحكم اللفظي أيضا يتغير، فإن المبتدأ كان حقه أن يكون مرفوعاً، ولما دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها صار منصوباً، وأما الخبر يبقى على حاله التي كان عليها وهو أنه يبقى مرفوعاً ولكن يتغير حكمه من حيث التسمية فبدلا من كونه خبراً يصير خبراً لـ (إن) أو إحدى أخواتها.

تعداد هذه الأدوات (إن وأخواتها) :

-هذا الباب يسمى باب "الأحرف الثمانية" أحياناً.

-أحيانا يسمى باب "الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر" فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

-أحيانا يسمى باب "إن وأخواتها" والمسألة في هذه سهلة، ولكن المهم أن تعلم أن هذه الأدوات حين تدخل على المبتدأ والخبر تغير حكمه اللفظي، وتغير اسمه أيضاً، فيُنسخ الحكم السابق للمبتدأ والخبر من حيث الحركة في بعض الأحيان ومن حيث التسمية.

➢ هذه الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها هي **حروف**، والكلام إما أسماء وإما أفعال وإما حروف، والحروف هذه مشبهات بالفعل فلأجل هذا أُعملت في المبتدأ والخبر، وكان حق الحروف إذا دخلت على ما تختص به كالأسماء فإن حق هذه الأسماء أن تكون مجرورة.

لكن هذه الحروف لا تجر الأسماء في هذا الباب وإنما تعطيها حكماً آخر، السبب أنهم يقولون أنهم شبهوا هذه الحروف

بـ(الفعل) من عدد من النواحي:

الناحية الأولى: أن هذه الحروف كلها تتكون من ثلاثة أحرف فأكثر (كل حرف منها يتكون من ثلاث أحرف فأكثر)، فمثلاً: (إنَّ) الهمزة والنون المشددة (عبارة عن حرفين) وهي بمجموعها ثلاث أحرف، و(لعلَّ) وهي أربعة أحرف، و(لكنَّ) خمسة أحرف، فهي تشبه الفعل في أن أقلَّ حرفٍ منها يتكون من ثلاثة أحرف.

الناحية الثانية: أنها تشبه الفعل من حيث الناحية المعنوية؛ فمعناها متضمن بعض معاني الأفعال. ومعاني هذه الأدوات هي:

- (إنَّ)، (أنَّ): بمعنى أؤكد. - (كأن): بمعنى أشبه.
- (لكن): بمعنى استدرك. - (لعل): بمعنى أرجو. - (ليت): بمعنى أتمنى.

فهي متضمنة للصورة اللفظية للأفعال، ومتضمنة أيضاً لبعض معاني الأفعال.

➢ كذلك هذه الحروف كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي حقه أن يبنى على الفتح فأشبهته أيضاً من هذا الجانب.

فهنا عدد من الوجوه جعلت هذه الحروف تشبه الأفعال ولذلك لم تعمل في الأسماء التي اختصت بالدخول عليها- الجر مثلاً، ولكنها عملت فيه النصب والرفع.

فإن سأل سائل هذه الحروف مادام أشبهت الأفعال فإن هذه الأفعال الأصل فيها أن ترفع ثم تنصب، (أي يدخل الفعل على الفاعل فيرفعه وعلى المفعول به فينصبه) والفاعل متقدمٌ في الأصل على المفعول به (والفاعل يقوم مقام المبتدأ والمفعول يقوم مقام الخبر) فما الذي جرى هنا؟

- **طبعاً هذا استعمال العرب أنهم إذا أدخلوا هذه الأدوات على الأسماء نصبوا الأول ورفعوا الثاني.**
- **لكن النحويين يذكرون تعليلاً منطقياً فيقولون: لو أعملنا هذه الحروف مثل ما تعمل الأفعال بالضبط فرفعنا الأول ونصبنا الثاني لأشكل عند بعض الناس أنها ليست حروفاً وإنما هي أفعال، فلذلك عدلوا عن هذا إلى أن نصبوا الأول ورفعوا الثاني.**

وعلى كل حال فإن هذه الحروف مشبهات بالأفعال والمشبه في العادة أقل من المشبه به، فلذا فإن عملها أضعف من عمل الفعل، ولذلك سنرى بإذن الله فيما بعد أن هذه الحروف لا يجوز تقديم أخبارها عليها، في حين أن الأفعال يجوز تقديم مفعولاتها عليها فتقول "محمداً أكرمت".

ولكن هنا لا يجوز في قولك: "إن محمداً موجود" أن تقول "موجود إن محمد" لأنها أضعف من هذه في العمل.

هذه المسالة الأولى في إن وأخواتها، وهي:

- أنها حروف وليست أفعال أو أسماء.
- وأنها تختص بالدخول على الأسماء ولا تدخل على غيرها.
- وأنها تعمل عمل الفعل معكوساً؛ بحيث إنه يتقدم منصوبها على مرفوعها فيُنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى اسمها، ويرفع الثاني ويسمى خبرها.

المسألة الثانية: تعداد هذه الحروف التي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها وهي:

- (**أنَّ، إنَّ، كأنَّ، لكنَّ، لعلَّ، ليتَ**) هذه ستة. - وهناك حرفٌ مختلفٌ فيه وهو (**عسى**).
- وهناك حرفٌ سيأتي له بابٌ مستقل وهو (**لا النافية للجنس**).

ولكن لِم عددناه معها ثم جعلناه يستقل في بابٍ وحده؟

والجواب عن هذا: أنَّ هذا الحرف مختلفٌ عن بقية أخواته بحيث أنه لابد من توافر شروط سنذكرها حينما نتحدث فيه، ثم إن عمله مختلفٌ نوعاً ما فإنه إذا كان اسمه مفرداً يكون مبنياً على ما كان ينصب به، وإذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف فإنه يعمل مثل عمل إن وأخواتها ولذلك عدُّوه من الأحرف الثمانية التي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها.

معاني هذه الأدوات:

➢ إنَّ: معناها التأكيد؛ فإذا كلمت شخصاً خالي الذهن تقول: (محمد موجود)، فإذا رأيت منه استغراباً قلت له: (إنَّ محمداً موجودٌ)، وإذا زاد استغرابه أو إنكاره لهذا فقد تضطر في بعض الأحيان لأن تدخل (لام الابتداء) فتقول: (إنَّ محمداً لموجودٌ)، ولو أدخلت القسم لكان هذا زيادة في التوكيد.

الحاصل أن (إنّ) تدل من الناحية المعنوية على توكيد النسبة ونفي الشك عنها ونفي الإنكار عنها.

ومثلها تماما (أنَّ)، **فما الفرق بين (أنَّ) وبين (إنَّ)؟**

الفرق بينهما سنذكره إن شاء الله حين نذكر المواضع التي يجب فيها كسر همزة إنَّ أو فتح همزة أنَّ، أو يجوز فيه الوجهان، ولكن كلاهما يفيدان من الناحية المعنوية (التوكيد).

ومثال (إنَّ) أو شاهدها قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾(النجم:٢٧).

فـ(إنَّ): هذا الحرف، و(رب):هذا اسمها منصوب، و(واسع): هذا خبرها مرفوع، وهنا في هذه الجملة تأكيد لهذا الأمر في كون الله سبحانه واسع المغفرة.

➢**أنَّ** فمن شواهدها قول الله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فصلت٣٩)

فـ (أنَّ) هنا أيضا تدل على التوكيد، واسمها هو: (الكاف) وهو ضمير وهو مبني هنا لكنه في محل نصب، وجملة (ترى الأرض خاشعة): في موضع رفع على أنها خبر أنَّ.

الحاصل أن (أنَّ) و(إنَّ) يفيدان التوكيد.

➢ **كأنّ**: فتفيد التشبيه المؤكد، جاء التشبيه من الكاف لأن الأصل في الكاف أنها تفيد التشبيه، وجاء التوكيد من كلمة (أنَّ) وهما مركبان لكنهما حرف واحد (الكاف وأنَّ) فتقول (كأنَّ عبد الله أسدٌ)، ومنه قول الله تعالى: {وَيْـكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ} (القصص:٨٢) فالكاف هنا وأنّ معاً حرف واحد يفيد التشبيه المؤكد.

هل هناك فرق بين قولك (محمد كعلي) وقولك (كأنَّ محمداً علي)؟

الجواب نعم، فـ (محمد كعلي) فيها تشبيه فقط، لكن (كأنَّ محمداً علي) فيها تشبيه مؤكد بسبب وجود "أنَّ" ضمن هذه الكلمة أو الحرف الداخل على المبتدأ والخبر.

➢ **لكنّ**: تفيد الاستدراك أحيانا، والتوكيد أحيانا، **كيف؟**

حين تقول (زيد شجاعٌ لكنَّه بخيل) استدركت عن المعنى الذي يتصوره السامع حين تقول بأنه شجاع بأن صفاته كلها طيبة، لكنك تستدرك فتقول (لكنَّه بخيل).

في بعض الأحيان يكون الاستدراك مؤكداً لكلام السامع وذلك كقولك (لو جاء عبد الله لأكرمته لكنَّه لم يجئ)، فهنا استدرك بقوله (لكنَّه) ولكن معنى كونه "لم يجئ" قد فهمناه قبلاً من قوله (لو جاء عبد الله لأكرمته)، فمعنى هذا أنه لم يجيء، فلما قلنا (لكنَّه لم يجيء) أكدنا هذا المعنى السابق.

فإذاً (لكن) تفيد الاستدراك فقط وقد تفيد (الاستدراك والتوكيد)، ومنه قوله تعالى:

﴿وَلَـٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة:٢٥١). فـ (لكنَّ) هنا حرف استدراك، و(الله) لفظ الجلالة اسمها منصوب على التعظيم، و(ذو) هذا خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة.

➢ **لَيْتَ**: يدل على التمني، والتمني يقصد به: **طلب ما لا طمع في حصوله أو ما في تحقيقه صعوبة.**

- فأما ما لا طمع في حصوله فنحو قولك: (ليت الشباب يعود) إذا قالها شخص كبير في السن أو قد فاته الشباب ومنه قول الشاعر: ألا ليت الشباب يعود يوماً ***فأخبره بما فعل المشيب

هذا إذا كان يستحيل أو لا طمع في حصوله.

- أما ما فيه طمع ولكنه بعيد المنال أو صعب: فـ كقول المعدم الذي لا شيء عنده (ليت لي أموالاً كثيرة فأحج وأتصدق)، هذا يمكن أن يحصل، لكنّه بعيد المنال لمن كان يرى نفسه فقيراً أو هو فقير في حقيقة الأمر.

فإذاً (ليتّ) هي للتمني والمراد بالتمني إما طلب ما لا طمع في حصوله، أو طلب ما فيه طمع ولكنه بعيد المنال.

ومنه قول الله: ﴿قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ (الزخرف: ٣٨)، فليت هنا تفيد التمني.

➢ **لعلّ**: وهي للتوقُّع، وفسر بعض النحويين التوقع بأنه: التّرجي في المحبوب والإشفاق -أي الخوف- في المكروه.

-فأما الترجي في المحبوب فنحو قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق:١).

-أما الإشفاق في المكروه فنحو قول الله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف:٦)

- يقولون تأتي (لعل) أيضاً للتعليل، ومنه قوله: افرغ من عملك لعلنا نتغدى، ومعناه افرغ من عملك لنتغدى، ومنه قول الله: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه:٤٤)، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(النور:١).

- يقولون (لعل) أيضا قد تفيد الاستفهام، ومنه قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} (عبس:٣)، والتقدير هو: "وما يدريك هل يزكى؟

➢ **عسى**: هي في الأصل ليست من هذا الباب، **ولذلك من يرى أنها من هذا الباب يعدها حرفاً ويشترط أن يكون اسمها ضميرا ولا يجوز أن يكون اسمها اسماً ظاهراً.**

ومن ذلك قول الشاعر: فقلت عساها نار كأس وعلها ***تشكى فآتي نحوها فأزورها

فقوله (عساها)، الهاء ضمير لا يقع في محل رفع، وإلا فالأصل فيها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فالأول ترفعه ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، هنا دخلت على ضمير لا يقع إلا في محل نصب وهو (ها).

ومنه قول الشاعر: ولي نفس تنازعني إذا ما ***أقول لها لعلي أو عساني

ياء المتكلم أيضا التي لا تقع في محل رفع، ولذلك الياء هنا في محل نصب في قوله (عساني)، والدليل على ذلك وجود نون الوقاية قبلها لأن (ياء المتكلم) يلزم فيما قبلها أن يكون مكسوراً فإذا لحق مثل هذا جيء بنون الوقاية لتقي ما قبلها من الكسر، هذا رأي بعض النحويين.

- وبعضهم يرى أن (عسى) لا تدخل في هذا الباب وإنما هي من أفعال المقاربة ويجعل ما دخلت عليه هنا منصوباً بمقدر.

ولكن الصواب أنها أحيانا تعمل هذا العمل فتكون من أخوات إنّ.

➢ **اللام النافية للجنس**: ستأتي في باب مستقل بعد الحديث عن إن وأخواتها.

حكم تقديم أخبار هذه الحروف عليها

قولاً واحد عند جميع النحويين لا يجوز تقديم أخبارها عليها، حتى لو كانت جاراً ومجروراً أو إضافة.

أما توسط أخبارها بينها وبين أسمائها فيجوز بشرطين:

الشرط الأول: ألا يكون الحرف هو (عسى) أو (لا).

الشرط الثاني: أن يكون الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفا.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ المزمّل:١٢، فـ لدينا: ظرف وتوسط بين إنّ واسمها وهو: أنكالا.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ (النازعات: ٢٦)، فـ إنَّ هو حرف التوكيد وهو الناصب، وقوله تعالى (في ذلك): هذا جار ومجرور وقد توسط بين (إنَّ) واسمها، وهذا جائز إذا اجتمع هذان الشرطان.

فإن انتفى أحد هذين الشرطين بأنْ كان الحرف كلمة (لا) أو كان كلمة (عسى) فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليها أو توسطه.

وكذلك إذا كان الخبر ليس جاراً ومجرورا، بل كان اسماً عادياً مثل قولك: (إن محمداً موجود) فلا يجوز أن تقول: (إنّ موجود محمداً) فهذا لا يجوز.

الحلقة (٢)

مواضع وجوب كسر همزة إنَّ، ومواضع وجوب فتح همزة إنَّ

هناك قاعدة عامة: أنه يجب كسر همزة (إنّ) إذا لم يصح وامتنع تأويلها مع ما بعدها بمصدر.

ويجب فتح همزة (إنّ) إذا وجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر.

ويجوز الوجهان متى صح الاحتمالان (صح تأويلها وصح عدم تأويلها)

ولكل واحد من هذه المواضع الثلاثة صور:

➢ مواضع وجوب كسرة همزة (إن):

يجب كسر همزة (إنَّ) في مواضع:

الموضع الأول/ إذا وقعت في ابتداء الكلام إما حقيقة أو حكماً.

والمقصود بالحقيقة: أن تكون لم تُسبق بشيء أبداً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، فهنا وقعت في بداية الكلام ولم تُسبق بشيء.

الشِق الثاني من الموضع الأول: أن تكون في بداية الكلام حكماً، **يعني سُبقت بشيء، ولكن لا يؤثر على الابتداء وذلك إذا سُبقت بـ(ألا) الاستفتاحية**، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ هنا تقدمت عليها (ألا) ولكن تقدمها كـ لا تقدم (كأنها لم تتقدم) لأنها لا تؤثر شيئاً فهي تبقى متقدمة في الكلام، ومحكوم بأنها في صدر الكلام.

الموضع الثاني/ أن تقع بعد كلمة حيث مباشرة ليس بينهما فاصل، نحو قولك: (جلست حيث إنَّ محمداً جالس).

لماذا وجب هنا؟ الجواب عن هذا أن حيث يجب إضافتها إلى الجمل، وخالف في ذلك بعض النحويين ولكن الصحيح أو الأصح على الأقل أنه يجب كسر الهمزة بعد حيث مباشرة.

الموضع الثالث/ أن تقع بعد كلمة إذ مباشرةً وهو بنفس التعليل، لأن إذ يجب إضافتها إلى الجمل، وهذه لا أعلم خلاف فيها، إذ إنه يجب أن تكسر الهمزة بعدئذ كقولك: "جئت إذ إنَّ محمداً موجود"، ولا يوجد مثال أو شاهد في القرآن الكريم وردت فيها إن بعد إذ أو حيث، ولذلك مثل لهما تمثيلا فقط.

الموضع الرابع/ أن تقع بعد الاسم الموصول -في بداية جملة الصلة- مباشرة وليس بينهما فاصل، كقول الله سبحانه وتعالى:

﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾، والسبب هنا هو نفس السبب السابق وهو أن الاسم الموصول الأصل في صلته أن يكون جملة، وقد يقع شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف).

فالمثال السابق كانت إن مكسورة لورودها بعد الاسم الموصول (ما) والتقدير والله أعلم "الذي إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة".

فإن وقعت في حشو الصلة -يعني ليست مباشرة بعد الاسم الموصول- فإنها تُفتح كقولك: "جاء الذي عندي أنَّه فاضل".

وقولهم: "لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه"، فـ(ما) هذه وقعت بعدها (أنّ) فوجب فتحها لأنهم يقولون إن هذا الموصول يقدر بعده فعل، فالتقدير: "ما ثبت أنَّ حراء مكانه".

فالخلاصة// إذا وقعت إنَّ بعد الاسم الموصول مباشرة فإنه يجب الكسر، فإن لم تكن بعده مباشرة إما حقيقة وإما حكماً فإنه يجب فتحها.

الموضع الخامس/ إذا وقعت جوابا للقسم -ليس معه فعل قسم- نحو قوله تعالى: ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ (٣)﴾ -سيأتينا القسم في مواضع الجواز- ولكن المقصود به هنا هو أن لا يكون عندنا فعل قسم وإنما مقسم به، فإذا وقعت جواباً لقسم ليس معه فعل القسم فإنه يجب أن تكون مكسورة.

الموضع السادس/ أن تقع بعد القول محكية به، وذلك كقوله سبحانه: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ وكقولك: "أقول إنّ محمداً موجود" و" قلت إنَّ عبد الله موجود"، الحاصل أنها متى وقعت بعد القول وجب كسرها، وسيأتي رأي لبني سليم يتحدث عن خلاف هذا الأمر، ذلك أنهم يعملون القول أو يجرونه مجرى الظن.

الموضع السابع/ يجب كسرها إذا وقعت في بداية جملة الحال، كقول الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ الشاهد قوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ فإنها جملة حالية وقد صدرت بـ واو الحال وبعدها (إنّ) مباشرة هذه يجب أن تكون مكسورة.

الموضع الثامن/ يجب كسرها إذا وقعت إنَّ في بداية جملة الصفة، كنحو قولك: "مررت برجل إنَّه فاضل".

فما الفرق بين الحال والصفة؟

إذا كان ما سبق "إن" معرفة فإن الجملة التي تأتي بعده حال، وإن كان ما قبلها نكرة فإن الجملة التي بعده صفة، ولذلك يقولون "**الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال**".

الموضع التاسع/ أن تقع الهمزة بعد عامل معلق عن العمل بلام الابتداء، يعني أن تقع بعدها لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾فهي في هذين الموضعين الفعل (يعلم) معلق عن العمل بسبب لام الابتداء، والفعل (يشهد) معلق عن العمل بسبب لام الابتداء، فما جاءت بعده لام الابتداء فإنه يجب كسر الهمزة فيه كما في هذه الآية.

الموضع العاشر/ أن تقع خبراً عن اسم ذات، وليس اسم معنى.

فالأسماء إما اسم معنى مثل: الصوم والسفر والعدل والحب والكراهية، **وإما أسماء ذوات** كقولك: الحقيبة، الجدار.

إذا وقعت إن خبراً عن اسم ذات وجب كسرها كقولك: "محمدٌ إنه فاضل"، فمحمد هنا مبتدأ وهو ذات، لما أخبرت عنه بجملة قلت: (إنه) بكسر الهمزة وجوباً.

ومنه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الذين): هذا اسم ذات وما عطف عليه كله أسماء ذوات، لما أخبرنا عنها بـ(إنّ) وجب كسر الهمزة فيها، الخبر: هو في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ)، هذه هي مواضع وجوب كسر همزة إنَّ.

➢ مواضع وجوب فتح همزة إن:

تُفتح متى وجب تأويل ما بعدها بمصدر فإنه يجب فتح همزة (أنّ)، وحينما تكون مؤولة بمصدر فإنها تكون مفردة ولا تكون جملة، فيما مضى كله جملة (إنّ وما دخلت عليه جمل.

أما هنا يكون مفرداً لأن المصدر المؤول يصير مفرداً، وهي في تسعة مواضع -يجب تأويلها بمصدر ويجب بالهمزة فيها أن تكون مفتوحة-:

الموضع الأول/أن تقع (أنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر يعرب فاعلاً، كقول الله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ فكلمة (أنَّا) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لـ(يكفي) وهو فعل مضارع، والهاء هنا ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(أنا أنزلنا)كلها في تأويل مصدر فاعل، تقديره-والله أعلم-: أولم يكفهم إنزالُنا الكتاب يتلى عليهم.

الموضع الثاني/ أن تقع (أنّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر على أنه مفعول به، كقول الله عز وجل: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ الشاهد: (وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) فـ(أنّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر وهو يعرب مفعولاً به والتقدير: ولا تخافون إشراككُم بالله، (أنكم أشركتم) مؤولة بمصدر مفعول به.

الموضع الثالث/ أن تقع مؤولة بمصدر يعرب نائباً عن فاعل، ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ الشاهد أن (أُوحِيَ) هنا فعلٌ مبنيٌ للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل، (وأنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر على أنه نائب فاعل للفعل (أُوحِيَ) يكون التقدير -والله أعلم-: قل أُوحِيَ إليَّ استماعُ نفر من الجن.

الموضع الرابع/ أن تؤول مع ما بعدها بمصدر ويعرب مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ فالشاهد قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ هنا أنَّ وما دخلت عليه مؤولة بمصدر يعرب مبتدأ، والتقدير-والله أعلم-: ومن آياته رؤيتُك، و(رؤية) مبتدأ مؤخر وهي مؤولة بمصدر فيجب فيه فتح همزة (أنّ).

-وكقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ (١٤٣) لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ الشاهد: (لولا) الواقع بعدها هنا (مبتدأ)، والتقدير -والله أعلم-: فلولا كونُه من المسبحين، فحينئذ أنَّ وما بعدها أولت وجوباً بمصدر وأعرب هذا المصدر مبتدأ.

الموضع الخامس/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر يعرب خبراً عن اسم معنى.

هناك في وجوب الكسر قلنا عن **اسم ذات**، هنا نقول عن **اسم معنى**؛ المقصود أنه من أسماء المعاني وليس من أسماء الذوات، الذوات كما سبق مثل: الجدار والباب والرجل وزيد وعبد الله وأسامة، هذه أسماء ذوات، لكن ما سنذكره هنا هو أسماء معاني.

تقع (أنّ) وما دخلت عليه خبراً **عن اسم من أسماء المعاني، والمعاني غير محسوسة**، ويجب أن يكون اسم المعنى ليس قولاً، لأن القول ربما كانت محكية بالقول، فنقول **ويجب أن لا يصدق عليه** (على هذا المبتدأ) خبرها (خبر أن) مثال قولك: "اعتقادي أنّ محمداً فاضلٌ"، اعتقاد هذا معنى من المعاني، و(أنّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والتقدير: اعتقادي

فضلُ محمد.

-هنا هذا المبتدأ اسم معنى من المعاني، -وهذا المبتدأ ليس قولا ولكنه اعتقاد، -ولا يصح أن تخبر عن الاعتقاد بكلمة فاضل.

- فإن كان خبراً عن (قول) فإنه يجب الكسر؛ مثل: "قولي إنك فاضل"، نكسر (همزة إن).

- وإن كان يصح أن تخبر بخبر (إنّ) عن المبتدأ السابق الذي ليس قولاً فإنه أيضا يجب الكسر، وذلك كقولك: "اعتقاد عبد الله إنه حق"، فيكون لو أخبرت بكلمة (حق) عن (اعتقاد) صح هذا الكلام فتقول: "اعتقاد عبد الله حق" ؛ هنا يجب الكسر.

فإذاً الموضع الخامس الذي تشتمل فيه هذه الشروط كلها:

١. أن يكون خبراً عن اسم معنى. ٢. هذا المعنى ليس قولا. ٣. يجب أن لا يصدق عليه خبرها؛ يعني لا يصح أن تخبر بخبرها -بخبر إن- عن المبتدأ السابق، فإن انتقض أحد هذه الشروط وجب الكسر، وإن توافرت كل الشروط وجب الفتح.

الموضع السادس/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر مجرور بحرف الجر، وتكون في محل جر بهذا الحرف وحينئذ نؤولها بمصدر والمصدر مفرد.

- شاهده قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِـأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (بِـأَنَّ) الباء: حرف جر، وأَنَّ وما دخلت عليه مؤولة بمصدر، هذا المصدر في محل جر بحرف الجر والتقدير فيه -الله أعلم-: ذلك بكون الله هو الحق.

وأيضاً ما عطف عليه يأخذ الحكم نفسه، وهو قوله تعالى: (وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ)؛ فيجب فيه فتح همزة أَنَّ، لأن ما وجب الفتح في المعطوف عليه يجب أن نفتحه في المعطوف.

الموضع السابع/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر مجرور بالإضافة.

ومثاله: قول الله سبحانه: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ هنا (إِنَّ) الأولى (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ) هنا واجبة الكسر لأنها واقعة في جواب القسم، أما الثانية (مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) واجبة الفتح لأنها في محل جر مضاف إليه، لأن التقدير فيها -والله أعلم-: إنه لحق مثل نطقكم، لأنها مع ما بعدها مؤولة بمصدر، و(ما) التي سبقت هنا مصدرية والله أعلم.

الموضع الثامن/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر وهذا المصدر معطوف على شيء يستحق أن تكون الهمزة فيه مفتوحة، كقوله سبحانه: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾: مفعول به، ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، الواو: عاطفة، وأن هذه معطوفة على النعمة السابقة فهي تستحق أن تكون مفتوحة.

الموضع التاسع/ أن تقع مع ما بعدها مؤولة بمصدر ويكون هذا المصدر (بدلاً) مما قبله، يعني تابع ولكن على البدلية.

كقول الله سبحانه: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾، (أَنَّ) هنا واجبة الفتح، لأنها بدل من "إِحْدَى" السابقة، والتقدير -والله أعلم-: وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم، لو جعلتها في غير القرآن الكريم: "وإذ يعدكم الله أَنَّ إحدى الطائفتين لكم" لكان الكلام مستقيما ولذلك أعربناها هنا بدلا، هذه هي مواضع فتح همزة أَنَّ.

الحلقة (٣)

مواضع جواز فتح همزة إنَّ وكسرها:

هنا نعيد -وجوبا- الكلام السابق عن مواضع وجوب كسر همزة إنَّ ومواضع وجوب فتح همزة إنَّ، لأن هذا الموضع يشمل

الموضعين السابقين؛ فمتى صح الاحتمالان في وجوب الكسر ووجوب الفتح؛ متى جاز فإنه يجوز لنا فتح الهمزة وكسرها. نقول:

- يجب فتح همزة إنَّ إذا وجب تأويلها مع ما بعدها بمصدر.
- ويجب كسر همزة إنَّ إذا امتنع تأويلها مع ما بعدها بمصدر.
- ويجوز الوجهان متى صح لنا النظر واحتمال واحد من الوجهين فإنه يجوز.

➢ **المواضع التي يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها سنذكر المواضع ونوجهها، وهي تسعة:**

الموضع الأول/ أن تقع بعد فاء الجزاء، فاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط، والسبب في كونه يجوز فيها الوجهان: أنه يجوز أن تؤول ما بعد الفاء بمصدر، ويجوز أن تجعله جملة فيكون جواباً للشرط، وإذا أوّلته بمصدر فإنك ستخبر عنه، وانظر إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام:٥٤) قراءة حفص عن عاصم بفتح الهمزة، ولكن لا مانع من كسر هذه الهمزة لو كانت قرئت بهذه الصورة، ولا أعلم قرئت (فإنّه) أم لم تقرأ، والظاهر لي أنها قرئت، لكن عموما هنا وقعت أنَّ بعد فاء الجزاء، فإن قلت إنها مكسورة ﴿فإنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فإنها تكون جملة واقعة في جواب الشرط هذا لا إشكال فيه.

وإن قلت نحن نفتحها كما وردت في قراءة حفص عن عاصم فإنَّه حينئذ تؤولها مع ما بعدها بمصدر وتقدر له خبرا، فتقول في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فأنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يعني **فالغفران والرحمة** وتقدر له خبرا: حاصلان، ويمكن أن تجعلها لخبر محذوف، فيكون التقدير **فالحاصل الغفران والرحمة**.

إذن متى ما صح لنا الاحتمالان جاز لنا الوجهان، والوجهان صحيحان، فيجوز أن نفتح وأن نكسر.

الموضع الثاني/ أن تقع بعد "إذا" الفجائية، ومنه قول الشاعر:

وكنت أُرى زيدا كما قيل سيدا***إذا إنه عبد القفا واللهازم

الشاهد في قوله: إذا إنه، فـ(إنه) يجوز هنا أن تقع مفتوحة الهمزة، ويجوز فيها أن تكون مكسورة الهمزة، فإن جعلتها **مكسورة** الهمزة فإنك أدخلت "إذا" على جملة، وتستغني بإنَّ واسمها الهاء وخبرها عبد القفا واللهازم، وإن جعلتها **مفتوحة** فإنك ستجعل "أن" وما دخلت عليه مؤولة بمصدر، وتجعل خبرها محذوفاً فتقول التقدير: فإذا الحاصل عبوديته، فيكون هذا إنَّ وما دخلت عليه خبراً، أو "فإذا عبوديته حاصلة" فتقدر الخبر فتصير "أنَّ" وما دخلت عليه مبتدأ.

الموضع الثالث/ أن تقع دالة على التعليل، يعني في بداية كلام يدل على التعليل، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿خذ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ ومنه قولهم "لبيك إنَّ الحمد لك" هذه كلها يجوز أن تفتح الهمزة فيها وأن تكسرها.

- فإن **كُسرت** فمعنى هذا أنها مع ما دخلت عليه جملة وليست مؤولة بمصدر، وهذا جائز، لأن التعليل يمكن أن يكون بجملة ويمكن أن يكون بغير جملة.

- زأما إن جعلتها **مفتوحة** فتقدر بعدها لام التعليل، فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ يكون التقدير فيها -والله أعلم-: لأنَّه هو البر الرحيم، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ يكون التقدير -والله أعلم-: لأنَّ صلاتك سكن لهم، وفي قولهم: "لبيك إنَّ الحمد لك" يكون التقدير فيها -والله أعلم-: لبيك لأنَّ الحمد لك، فإن **فتحت** فهو على تقدير حرف جر، وإن **كسرت** فهو على تقدير أن هذا تعليل بالجملة.

الموضع الرابع/ أن تقع بعد فعل قسم -ليست بعد قسم- بعد فعل مقسم به، ويجب ألا يقع بعدها لام لئلا تُعَلِّق الفعل عن العمل، فإذا كانت بعد فعل القسم وليس بعدها لام فإنه يجوز فيها الوجهان، ومنه قول الشاعر:

لتقعدِنَّ مقعد القصي***مني ذي القاذورة المقلي

أو تحلفي بربك العلي***أنِّـي أبو ذيالك الصبي

البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري في شأنهما: "هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدا فأنكره، فقال لها هذين البيتين".

الشاهد: (أنِّـي) هذا جواب قسم، والقسم قوله: (أو تحلفي)، والقسم هنا بالفعل، لأن تحلف هذا فعل، و(أنَّ) يجوز فيها الوجهان على تأويلين؛ لأنك إن قلت: (إنِّـي) فهي جملة واقعة في جواب القسم، وإن قلت: (أنِّـي) فهو مجرور بحرف جر مقدر تقدير: بأنِّـي أبو ذيالك الصبي.

- **والبصريون يوجبون الكسر**؛ حتى لو اجتمعت فيه هذه الشروط فالبصريون يوجبون الكسر، والصحيح جواز الوجهين.

- فإن جاء بعدها لام، أو كان المقسم به ليس فعلاً وجب الكسر، فتقول: "والله إنَّ محمدا مجتهدٌ"، وإن جاءت بعدها اللام وجب الكسر، لأن اللام تعلِّق فتقول:"حلفت إنَّ عبد الله لـمجتهدٌ" لوجود هذه اللام وجب كسر همزة إنَّ.

الموضع الخامس/ أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول، وقائل القولين واحد.

هذه ثلاثة شروط: أن تقع هي خبر، وخبرها قول، وقائل القولين واحد، لابد من اجتماع الشروط كلها نحو: "قولي إنِّـي أحمد الله"، ويجوز أن تقول: "قولي أنـِّي أحمد الله" فالمبتدأ: هو كلمة (قولي)، وخبرها قول وهو: (أحمد الله)؛ لأنه قول، والقائل فيهما واحد؛ لأن القائل في قوله: (قولي) هو المتحدث، والقائل في: "قولي أنـِّي أحمد الله" هو نفسه، فإذن يجوز فيها الوجهان: أن تكون **مفتوحة**، وأن تكون **مكسورة**.

ويكون التقدير بالمفتوح: "قولي حمد الله" يكون مبتدأ وخبر، وعلى الكسر يكون أُخبر عن المبتدأ بجملة.

- **لو كان الأول ليس قولاً** فإنه يجب الفتح كقولك: "**علمي** أنـِّي أحمد الله".

- **ولو كان القائل فيهما ليس واحداً** لو لم يكن القائل فيهما واحداً بل كانا مختلفين **فإنه يجب الكسر** نحو: "قولي إنَّ محمدا يحمد الله".

المسألة الأولى القائل فيها هو نفس المتحدث، واحد، المسألة الثانية القائل فيهما مختلف "إن محمداً يحمد الله"، أما القائل في القول الأول هو المتحدث.

الموضع السادس/ أن تكون إنَّ مسبوقة بواو، يعني أن تكون بعد حرف عطف وهو الواو، هذه الواو مسبوقة بمفرد، يعني ليست مسبوقة بجملة، وهذا المفرد صالح للعطف عليه، فإن جعلت الواو عاطفة **فتحت**، وإن جعلت الواو استئنافية **كسرت**.

- ومثاله قول الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ التقدير -والله أعلم-: إنَّ لك **عدم الجوع والعري** فيها، يعني في الجنة، ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ هذا موضع الشاهد (أَنَّ) هذه لو كانت في غير القرآن الكريم جاز فيها الوجهان، يعني أن تكون مفتوحة وأن تكون مكسورة.

إن جعلتها **مفتوحة** صرت عاطفاً لهذه الجملة على المفرد السابق وهو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا﴾ يعني **عدم الجوع**، وهذا مفرد وصالح لأن تعطف عليه، لأنه قد يكون المفرد غير صالح كأن يكون ضمير رفع متصل ولم يفصل

بينه وبين العاطف بفاصل فحينئذ يجب الكسر. لكن لو لم يكن كذلك فإنه يجوز فيها الوجهان.

انظر لو قلت في غير القرآن: "وأنَّك لا تظمأ فيها"، أو قلت: "وإنَّك لا تظمأ فيها ولا تضحى" لجاز الوجهان، وتأويلها على **الفتح** على أن الواو عاطفة وعلى أن "أنَّ" وما دخلت عليه معطوفاً على ما سبق فيكون مفردا ويكون تقديره والله أعلم: إنَّ لك عدم الجوع وعدم الظمأ حينئذ يكون مفرداً.

فإن قلت أنا **أكسرها** فلك ذلك لكن على أن تكون الواو ليست بعاطفة وإنما هي استئنافية، فيكون الكلام كلاماً ابتدائيا، وقد سبق في مواضع وجوب الكسر أن تكون في بداية الجملة، وهي هنا في بداية جملة إذا لم تعد الواو عاطفة بل استئنافية.

الموضع السابع/ أن تقع بعد كلمة (حتى)، وحتى في الأصل حرف جر، قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ فهي في الأصل حرف جر، ولكن لها مواضع واستعمالات أخرى:

قد تكون ابتدائية، وقد تكون عاطفة، وقد تكون حرف جر، وقد تكون غير ذلك، وقد تدخل على فعل مضارع فينتصب ما بعدها، وقد تدخل على فعل مضارع فيرتفع ما بعدها، ولذلك ينسب إلى الفراء رحمه الله أنه كان يقول: "أموت وفي نفسي شيءٌ من حتى"، لأنها لها احتمالات متعددة.

فإذا سُبقت (إنَّ) بكلمة "حتى" فإنه يجوز لك في (إنَّ) الوجهان؛ تجعلها مفتوحة، وأن تجعلها مكسورة، فإن جعلتها **مفتوحة** فـ(حتى) عاطفة لأنك تعطف بها على ما قبلها، وكذلك يجوز أن تجعلها جارة.

- فإن جعلتها جارة فتكون أنَّ مفتوحة.
- وإن جعلتها عاطفة فتكون (أنَّ) مفتوحة أيضاً.

إذن موضعان بعد (حتى) تكون (أنَّ) فيهما مفتوحة.

- والموضع الثالث هو أن تقع **مكسورة** وذلك إذا جعلت (حتى) ابتدائية يعني جعلتها في بداية جملة جديدة، مثاله: مرض زيد حتى إنـَّهم لا يرجونه.

- فإن جعلت (حتى) عاطفة فإنك تقول (أنـَّهم)، وإن جعلتها جارة بمعنى (إلى) يعنى بلغ منزلة من المرض شديدة حتى أنـَّهم لا يرجونه فتكون حينئذ بمعنى إلى الجارة، فإذا قلت ذلك **فإن ما بعدها سيكون مفتوحا.**

- فإن قلت أجعل (حتى) ابتدائية **فإنها حينئذ تكون الهمزة مكسورة** وهذا تأويلها على الوجهين، لأننا قلنا **متى ما صح الاحتمالان صح الوجهان.**

الموضع الثامن/ أن تقع بعد كلمة ((أمَا)) مخففة وليست أمَّا فـإنه يجوز فيها الفتح والكسر ولكل واحد منهما تأويل.

- **فأما الفتح** فعلى أن (أمَا) بمعنى حقاً، وحينئذ فإن "أنَّ" وما دخلت عليه مؤولة بمصدر في محل رفع مبتدأ، وتكون "أمَا" التي صارت بمعنى "حقاً" تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره "يحق حقاً فضلك".

مثال: لما تقول: أمَا إنَّك فاضل، يجوز أن تقول: أمَا إنَّك فاضل، ويجوز أن تقول: أمَا أنَّك فاضل.

فإن قلت: أمَا أنَّك فاضل؛ فأما هنا بمعنى **حقاً**، و(أنَّ) وما دخلت عليه مؤولة بمصدر والتقدير: حقاً فضلك، كأنك قلت: حق حقاً فضلك.

- وإن قلت: لا أنا أكسر هذه الهمزة فـ"أمَا" هنا حرف استفتاح بمنزلة ألا، ألا تذكرون بأننا ذكرنا أنه إذا كانت (إنَّ) في بداية الكلام حقيقة أو حكما أن من مواضع وجوب كسرها أن تكون بعد أداة الاستفتاح هي ألا وأمَا.

- فإذا كانت أمَا بمعنى ألا فالتقدير فيها: "ألا إنَّك فاضل"، كأن الكلام مبتدأ به بداية جديدة: أمَا أنَّك فاضل، وأمَا إنَّك

فاضل، ف"أمّا" إن جعلتها حرفاً بمنزلة "ألا" **فإنك تكسر همزة** (إنَّ).

- وإذا جعلتها بمنزلة "حقا" **فإنك تفتح همزة** (أنَّ)؛ وعلى التأويلين فإنها إذا كانت حرف استفتاح فكأن هذه الكلمة في بداية الجملة، وقد قلنا إن بداية الجملة توجب كسر همزة (إنَّ)، وإن قلنا بمعنى حقا فإنها مع ما بعدها مؤولة بمصدر وهي مبتدأ مؤخر، و"حقا" هذا مفعول به لفعل محذوف وتقدير "حق حقا أنَّك فاضل"، يعني: حق حقا فضلك.

الموضع التاسع/ أن تقع (أنَّ) بعد كلمة ((لا جَرَمَ)) ويتوقف حكم فتح الهمزة وكسرها على تفسير معنى لا جرم، **وللفراء وسيبويه** في تفسير "لا جَرَمَ" قولان: في الفتح وفي الكسر.

الشاهد قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ الشاهد: ﴿لا جَرَم أنَّ الله يعلم﴾.

الفتح عند سيبويه على أن "لا" هذه زائدة وليست نافية، والفعل عنده ماض (كلمة جرم بمعنى وجب)، ويكون التقدير: وجب أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، فيكون التقدير "وجب علم الله"؛ هذا عند سيبويه في حالة ما تكون مفتوحة، و"لا" هذه تعتبر زائدة عند سيبويه.

- أما الفراء فيقول: إن "لا جَرَم" بمنزلة "لا رَجُلَ" وهي بمعنى "لابد" في حالة الفتح، فكأنه جعلها خبرا لـ "لا" التي هي نافية للجنس ويكون التقدير عنده: لا جرم يعني: "لابد من أن الله يعلم"، و"من" بعدهما مقدرة، فحينئذ تكون مجرورة بمن المقدرة.

- الكسر "بعد لا جرم" هذا حكاه الفراء.

والسبب بأنهم جعلوها مكسورة بعد "لا جرم "هو ما يراه الفراء من أن "لا جرم" هي للقسم، فكأنها يعني مما يقسم به، فحينئذ تكون (أن) وما دخلت عليه واقعة في جواب القسم، وإذا كانت واقعة في جواب القسم فيجوز فيها الوجهان؛ وإذا كانت "إن" وما دخلت عليه واقعة في جواب قسم مذكور، والقسم هو في قوله "لا جرم" فقد حكاه الفراء عن العرب أنهم يعدون "لا جرم" بمنزلة القسم كأنه يقول: "والله إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون"، فحينئذ **يجوز فيها أن تكون مكسورة** لأن "لا جرم" بمعنى "والله" أو بمعنى المقسم به.

الحـلقة (٤)

مواضع لام الابتداء الواقعة بعد إنَّ

دخول لام الابتداء بعد إنَّ -فقط المكسورة الهمزة- لا يجوز أن تقع لام الابتداء بعد (أنَّ)، ولا بعد أي حرف من الحروف العاملة عمل (إنَّ)، بل يشترط فيما تأتي بعده لام الابتداء أن يكون: **إنَّ المكسورة**.

مواضعها: تدخل لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة -وأؤكد على المكسورة- **على أربعة أشياء؛ بعضها بشرط وبعضها بدون شرط**:

الموضع الأول: خبر إنَّ. الموضع الثاني: معمول خبرها.

الموضع الثالث: اسم إنَّ. الموضع الرابع: ضمير الفصل.

ولكل واحد من هذه المواضع شواهد وشروط.

➢ الموضع الأول: خبر إنَّ:

تدخل لام الابتداء في خبر إنَّ بثلاثة شروط، إذا توافرت جاز المجيء بخبر إنَّ مقترنا بلام الابتداء:

١. الشرط الأول: **أن يكون الخبر مؤخراً**، والأصل في خبر إنَّ أن يكون مؤخراً، لكن قد يجوز تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا

ومجرورا.

٢. الشرط الثاني: أن يكون الخبر مثبتاً يعني ليس منفياً.

٣. الشرط الثالث: أن يكون الخبر غير ماض يعني ليس دالا على زمن ماض، بل هو إما حال وإما مستقبل.

الشواهد: * قال الله سبحانه وتعالى:{إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ}

إنَّ: مكسورة. ربّ: اسمها مضاف إلى ياء المتكلم. سميع: هذا خبر، وهو مستوف للشروط؛ ١. هو مؤخر عن اسمها، ٢. وهو مثبت ليس منفيا، ٣. وهو أيضاً لا يدل على الماضي؛ فإن الله سميع الدعاء في كل وقت.

* ومنه قوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ} (النمل:٧٤)

إنَّ: مكسورة، رب: اسمها، ليعلم: هذا هو الخبر، وهو مؤخر، ومثبت، وليس ماضيا، لأن يعلم فعل مضارع.

* ومنه قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ} (القلم:٤)

إنَّ: مكسورة، الكاف: اسمها، على خلق: خبرها وقد تأخر الخبر هنا، وليس ماضيا، وليس منفيا.

* ومنه قوله تعالى:{وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ} (الحجر:٢٣)

إنَّ: مكسورة، واسمها: (نا)، وجملة "نحن نحي ونميت: هذه في موضع الخبر وقد لحقتها لام الابتداء، وهي مستوفية للشروط لأن الخبر مؤخر، ومثبت، ولا يدل على الماضي.

* وقول الله تعالى: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا} (المزمل:١٢)

هذا لا يجوز أن يقترن خبر إن بلام الابتداء لأن الخبر هنا مقدم على الاسم، فلا يجوز -في غير القرآن حتى- قول: إن للدينا أنكالا وجحيما أو إن لعندنا محمدا، لا يجوز لأن خبر إنَّ إذا تقدم لا يجوز اقترانه بلام الابتداء.

-وكذلك لا يجوز في نحو قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} (يونس:٤٤)، **لا يجوز اقتران خبر إنَّ بلام الابتداء** مع إن الخبر هنا متأخر، وإنَّ مكسورة، وليس دال على الماضي، لكنه هنا منفي لقوله "لا" فلا يجوز أن يقترن بلام الابتداء.

فلو قيل قد قال الشاعر:

وأعلم أنَّ تسليما وتركا***للا متشابهان ولا سواء

نقول: هذا للضرورة الشعرية، أو شاذ للضرورة، لكن في الكلام المنثور **لا يجوز أن تدخل لام الابتداء** على المنفي، وهو هنا منفي.

- كذلك إذا كان خبر (إنَّ) المكسورة مؤخرا لكنه يدل على الماضي **فلا يجوز أن تدخل عليه لام الابتداء**، ومنه قول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ}:

اصطفى: هذا فعل ماضي، لا يجوز في الكلام العادي "إن الله لاصطفى"، فلا يجوز.

- وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إذا كان الفعل الماضي جامدا؛ مثل نعم وعسى، في قولك: "إن محمدا لنعم الرجل"، و"إنه لعسى أن يقوم" يقولون لأن الفعل الجامد مثل الاسم.

- وأجاز الجمهور أن يقترن خبر إن المكسورة المؤخر الماضي بلام الابتداء **بشرط أن تدخل عليه "قد" أو تكون مقدرة،** فأجازوا أن تقول: "إن محمدا لقد قام"، أو: "لقد حضر" أو "لقد سافر"، قالوا لأنه يشبه المضارع، لأن "قد" تقربه من الحال، هو ماض بلا شك لكن "قد" تقربه من زمن الحال.

- ولا يجوز عند الجمهور أيضاً أن يكون الكلام خاليا من"قد" فلا يجوز أن تقول: "إنَّ محمدا لـحضر" أو "لسافر" أو "لقام"، وأجازه بعضهم على قلة.

➢ الموضع الثاني: معمول الخبر يقترن بلام الابتداء بثلاثة شروط:

١. الشرط الأول: أن يكون مقدما على الخبر.

٢. الشرط الثاني: ألا يكون هذا المعمول حالاً.

٣. الشرط الثالث: كونه مستوفيا للشروط التي ذُكرت في الخبر؛ أي صالحا لدخول اللام.

كقولك – مثلاً –: "إن محمد لزيداً مكرم": زيدا: هذا معمول لمكرم، ومكرم: هذا ليس ماضيا، "إن محمد لزيداً مكرم" هذا تقدم أيضاً على الخبر فجاز أن يقترن بلام الابتداء.

فالشروط هي: ١. تقدمه على الخبر، ٢. وليس حالا لأنه مفعول به، ٣. وأيضاً الخبر صالح لأن تدخل عليه لام الابتداء، بخلاف قولك: "إن زيدا مكرم عليا"، حينها لا يجوز لك أن تقول: "إن زيدا مكرم لعليا"، مع إنه كلمة علي هذه مفعول به لمكرم، لكن لأنه تأخر عن الخبر لا يجوز.

وكقولك أيضا "إن زيدا راكبا منطلق" ؛ لأن راكب حال، ومن الشروط أن لا يكون المعمول حالاً.

وكقولك وأيضا: "إن زيدا عمر ضرب"، لا يجوز أن تقول "إن زيدا لعمرا ضرب"، لأن الخبر "ضرب" فعل ماضي ومن الشروط أن لا يكون الخبر ماضيا.

➢ الموضع الثالث: اسم إنَّ يُشترط أن يتقدم عليه الخبر

ومنه قول الله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى} (النازعات:٢٦)

عبرة: هذا اسم (إنَّ)، وهو مؤخر هنا ولا يشترط فيه إلا هذا الشرط أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر.

كقولك: "إنَّ في الدار لـمحمداً جالسٌ"، هذا تقدم عليه الجار والمجرور، وهو قول في الدار فجاز أن تدخل لام الابتداء على الاسم.

➢ الموضع الرابعً: ضمير الفصل: وهذا بدون شرط، ويسميه الكوفيون ضمير العماد

وذلك نحو قول الله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ}.

إنَّ: حرف توكيد ونصب، هذا: اسمها، لـهو: هو هذا ضمير فصل؛ منهم من يجعله لا محل له من الإعراب، فيدخل عليه اللام على أنه لا محل له من الإعراب، والقصص: هو خبر إنَّ، والحق: صفة لها.

ومنهم من يعربه مبتدأ، والقصص خبره، ويجعل المبتدأ والخبر (لـهو القصص) خبر (إن)، والوجهان جائزان، لكن على كل هذا يسمى بضمير فصل وهو لا يحتاج إلى شرط لدخول اللام عليه.

هذه أربعة مواضع تدخل عليها لام الابتداء في خبر إن المكسورة.

حكم دخول "ما" الزائدة على إنَّ وبعض أخواتها

قلنا "بعض" لأنه لا يجوز دخولها على عسى، ولا يجوز دخولها على لا النافية للجنس، بل تدخل على إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ.

أولا: (ما) هذه زائدة، وهي حرف، وليست اسما، لأنها لو كانت اسما موصولا فلها حكم آخر سنذكره لاحقاً.

فـ(ما) التي نتحدث عنها حرف وهي زائدة (يعني وجودها وعدمها واحد)، وبعضهم يسميها في هذه الحالة "كافَّة" ذلك أنها

تدخل على هذه الأدوات فتكُفها عن العمل، ماعدا أداة واحدة وهي (ليتَ) فإنه يبقى عملها واختصاصها.
بل إن بعض الأدوات الأخرى فيها خلاف؛ فإن منهم من يجيز -مع دخول هذا الحرف عليها من يجيز- إعمالها مع ذلك، الحاصل إن (ما) هذه حرف وتدخل على إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتدخل أيضا على ليتَ لكن ليت لها حكم خاص، وأما بقية الأدوات الخمس فلها حكم آخر، فنبدأ بالأدوات الخمس ونؤجل الحديث عن ليت.

➢ الأدوات الخمس التي تدخل عليها ما الزائدة وهي:

إنّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ: إذا دخلت عليها "ما" الزائدة أبطلت عملها عند معظم النحويين؛ فلا تصير ناصبة للاسم ولا رافعة للخبر، وتصير الجملة التي بعدها مبتدأ وخبر.

ما هي؟ ما الزائدة، ما الحروف التي تبطل عملها؟ هي إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ.

وشيء آخر مهم جداً: أن الأصل في هذه الحروف إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ أنها لا تدخل إلا على الجمل الإسمية فإذا دخلت عليها (ما) أبطلت هذا الاختصاص فصارت تدخل على الجمل الإسمية وعلى الجمل الفعلية، بل إن الجمل الإسمية التي بعدها لا تصير هي عاملة فيها، وتكون جملة ابتدائية مبتدأ وخبر أو جملة فعلية ولا شأن لها في بابنا هذا وهو إعمال إن وأخواتها يعني نصب المبتدأ ورفع الخبر.

- من ذلك قول الله سبحانه وتعالى:{ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} (الأنبياء:١٠٨).

في هذا النص مجموعة من الملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن (ما) دخلت على إنَّ وأنَّ: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ}.

الملحوظة الثانية: أنها دخلت في قوله (إنَّما يوحى إليّ) صارت بسبب دخول "ما" على (إنَّ) ألغت اختصاصها بالأسماء فصارت داخلة على جملة فعلية وهي جملة (يوحى إليّ)، لأنها جملة فعلية مبدوءة بفعل مضارع، وكذلك في قول الله تعالى بعدها مباشرة: {أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ}، (ما): دخلت على أنَّ المفتوحة، وإلهُ: مبتدأ، وإلهٌ: الثانية خبر، فقد دخلت على الجملة الاسمية وألغت اختصاص أنَّ بالدخول على المبتدأ والخبر ونصب المبتدأ ورفع الخبر.

في إعراب (إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ)، فبعض النحويين يقول:

إنَّما:* كافة ومكفوفة، وبعضهم يقول: إنَّما* أداة حصر، أو حرف يدل على الحصر لا محل له من الإعراب، بأي الإعرابين أعربت فهو صواب.

وكذا في قول الله سبحانه وتعالى: (أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ): إن أعربتها على أنها * أداة حصر فلك ذلك، وأن أعربت على أنها * كافة ومكفوفة فهو أولى.

بل إنني أرى أن (أنَّما) ليست كـ(إنَّما) لأن (إنـما) معروفة من أدوات الحصر، أما (أنـما) ربما لا تكون كذلك، وهذه تحتاج إلى شيء من المراجعة والتثبت.

عموماً لو أعربتها "كافة ومكفوفة" ستخرج من المشكلة، وحتى نتأكد من أنها بالفتح من أدوات الحصر، لابد أن نَعْدِل عن وصفها بأنها للحصر إلى أن نقول إن "أنَّ" حرف الأصل فيه أن ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ولكنه كف عن العمل بـ"ما" فنقول فيها أنها "كافة ومكفوفة".

- أما كأنَّ من شواهد دخول ما عليها قول الله تعالى: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ}

فكأنَّ: هنا في الأصل حرف ناسخ، وأصله أن يدخل على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ ويسمى اسمه ويرفع الخبر ويسمى

خبره، لكن لما دخلت عليه (ما) هنا:

أولاً حولت اختصاصها الدخول على الأسماء فصارت داخلة على جملة فعلية، وهي قول الله تعالى (يُسَاقُونَ)، لأن قوله يساقون هنا: فعل مضارع من الأمثلة الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل.

وإن قلت في إعراب (كأنما) كأن:حرف ناسخ، وما كفتها عن العمل كان ذلك صحيحاً، فإذن هنا دخلت ما على كأن فكفتها عن العمل بل ألغت اختصاصها في دخولها على الجملة الاسمية بل دخلت على جملة فعلية.

- أما قول الشاعر:

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم***ولكنَّما يقضى فسوف يكون

لكنَّ هنا دخلت عليها (ما) لكن ليست ما الزائدة، لأن (ما) هنا اسم موصول، وحينئذ هل نقول "لكنَّ" كفت عن العمل؟ وهل نقول ألغي اختصاصها بالجمل الاسمية أو الأسماء؟

لا، لأن (ما الموصولة) **لا تبطل عمل "لكنّ" بل إن "لكنّ" تعمل في (ما) الموصولة).**

وعليه فإن كلمة ما: هنا اسم لكنَّ مبني على السكون في محل نصب، وجملة (يقضى): صلة الموصول، وقول الشاعر (فسوف يكون): هذه واقعة في محل رفع خبر "لكنّ"، يقضى هذه: صلة الموصول، وما: اسم موصول وهو اسم (لكنَّ)، فهي لم تلغ عمل (لكنَّ).

هذه الأدوات – السابقة - تدخل عليها (ما) وأيضاً لعل، فإنها تدخل عليها "ما" وتبطل عملها.

- بقينا في أداة واحدة مما يجوز دخول (ما) عليها وهي كلمة ليت.

ليت هذه تبقى على عملها جوازا؛ **يمكن أن تلغيها من العمل، ويمكن أن تبقي عملها، لكنها تبقى مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر.**

لا يجوز أن تقول (ليتما حضر عبد الله) فتكون حينئذ ألغيت اختصاصها في الجمل الاسمية لا، لا يجوز، وإنما هي تبقى على اختصاصها في الدخول على الجمل الاسمية، **ويبقى فيها أيضاً جواز الإعمال والإهمال**، - ومن ذلك قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا***إلى حمامتنا أو نصفه فقد

الشاهد عندنا: في كلمة "الحمام" فإن "الحمام" قد رويت بروايتين: "الحمامَ" و"الحمامُ".

فإن قلنا الحمامَ فإن ليت عملت مع وجود (ما) الزائدة، وإن قلنا الحمامُ فإن (ليت) أُلغيت عن العمل، وإلغاؤها وإعمالها جائزان، لكنك كما ترى لازالت "ليت" داخلة على الأسماء فإن (هذا) هنا سواء أعربته مبتدأ أم أعربته اسم لـ(ليت) هو اسم، فلم تدخل على الجمل الفعلية، والجار والمجرور في قوله (لنا): هذا خبر؛ سواء كانت خبر للمبتدأ أو خبرا لـ(ليت).

هذا الإعمال الموجود في ليت هل يجوز في بقية أخواتها؟

- قال بعضهم: يجوز في (إنما) ولكنه نادر.
- وقال بعضهم: بل يجوز في البواقي كلها الإعمال والإهمال ولكنه نادر أيضاً.
- وقال بعضهم: بل هو خاص الإعمال في (ليت) و(لعل) فقط.
- وقال بعضهم: في (ليت) وفي (لعل) وفي (كأنَّ).

هذه الأقوال تبين أن دخول (ما) قد يكف -يبطل- هذه الحروف عن العمل، وقد لا يكفها، ولكنه في (ليت) خاصة مشهور بجواز الوجهين: الإعمال والإهمال، وأيضاً مشهور في (ليت) أنها تبقى على اختصاصها في الدخول على الجمل الاسمية

بل على الأسماء، على المبتدأ والخبر.

الحـلقة (٥)

العطف على اسم إنَّ وأخواتها

هذا العطف نوعان، لأنه لا يخلو من:

- أن يكون العطف بالنصب أو بالرفع، هذا جانب.
- وجانب آخر أنه لا يخلو أن يكون العطف على اسم (إنَّ) قبل ذكر خبرها أو بعد ذكر خبرها.

إذن المسألة تتوقف على حركة المعطوف هل أنت تنصبه أم ترفعه؟ ثم على خبر (إنَّ) وأخواتها أهو مذكور أو يكون العطف قبل ذكره، وهذه فيها تفصيل:

➢ أما العطف بالنصب يعني أن تعطف بالنصب؛ فيجوز مطلقا، سواء أكانت الأداة (إنَّ) أو إحدى أخواتها، وسواء أَذُكر الخبر أم لم يذكر الخبر، فإنه يجوز مطلقا العطف بالنصب على اسم (إنَّ) وأخواتها -كما هو معلوم- أن اسم إنَّ حقه أن يكون منصوباً، فإذا عطفت عليه بالنصب فلا إشكال سواء أذكر الخبر أم لم يذكر.

من شواهد العطف على اسم إن بالنصب بعد ذكر الخبر؛ قول الشاعر:

إنَّ الربيع الجود والخريفا ***يدا أبي العباس والصيوفا

الشاهد عندنا في قوله:والصيوفا، فإن الواو عاطفة، والصيوف: معطوف بالنصب على اسم (إنَّ)، اسم إنَّ: هو كلمة الربيع، الربيع: منصوبة، وإذا عطفت عليها بالنصب فلا إشكال، ذكر الخبر أم لم يذكر، لا إشكال في ذلك، ففي هذا الشاهد اسم (إنَّ) وهو قوله "الربيع": عُطف عليه "الصيوف" وهو بعد ذكر الخبر، الخبر هو قوله "يدا أبي العباس".

إنَّ الربيع الجود (أي الطيب) والخريفا هذه معطوفة على الربيع قبل ذكر الخبر، يدا أبي العباس: هذا هو الخبر، والصيوفا: هذا معطوف آخر بالنصب على اسم إنَّ، صار عندنا معطوفان الآن، الأول قبل ذكر الخبر وهو قوله (والخريفا)، والثاني بعد ذكر الخبر وهو قوله: (والصيوفا).

➢ أما العطف بالرفع فإنه لابد له من استكمال من شرطين، ذكر هذين الشرطين معظم النحويين، وبعضهم استغنى عن الشرطين كليهما، وبعضهم استغنى عن واحد من هذين الشرطين، سنذكر الشرطين عند معظم النحويين.

الشرطان المطلوبان للعطف بالرفع على اسم (إنَّ) اشترط له معظم النحويين شرطين:

١. الشرط الأول: أن يكون قد ذُكر الخبر فلا ترفع قبل استكمال الخبر.

٢. الشرط الثاني: أن تكون الأداة (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنَّ).

وسنذكر الشواهد التي تؤيد هذا الوجه ونبين وجه الاستشهاد فيها.

فأما العطف على اسم (أنَّ) بعد استكمال الخبر بالرفع

١- فقول الله سبحانه وتعالى: {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ}

عندنا (أنَّ)، ولفظ الجلالة الله: اسمها، وخبرها مذكور قبل العطف وهو قوله: بريء، ثم عطف بالرفع قوله: ورسوله، فالعاطف هنا: هو الواو، والمعطوف هو: كلمة رسول، وهي مرفوعة، لكنه بعد استكمال الخبر، والشرط الثاني موجود ومتوافر وهو أن الأداة هي (أنَّ).

٢- هو قول الشاعر: فمن يك لم ينجب أبوه وأمه***فإنّ لنا الأمَ النجيبةَ والأب

الشاهد عندنا قوله: (إنّ) لنا الأم، لنا: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إنَّ، الأم: اسمها مؤخر، النجيبة: صفة لكلمة الأم، والأب: هذا هو موضع الشاهد لأن الواو هنا حرف عطف، وقد عطف كلمة الأب على اسم (إنَّ) لأن التقدير إن لنا الأم والأب، هذا أصل الكلام، لكنه عطفه هنا بالرفع والشرطان موجودان، الشرط الأول: أن يذكر الخبر، هذا الخبر مذكور قبل العطف، الشرط الثاني: أن تكون الأداة (إنَّ) وهو موجود.

٣- ومنه قول الشاعر: وما قصرت بي في التسامي خؤولة***ولكنَّ عمي الطيبُ الأصل والخالُ

معنى البيت أولا: إنه يفتخر بنفسه فيقول: أنا أخوالي من ذوي الأنساب العالية، وكذلك أعمامي، فأنا طيب الأصل من ناحية الأب؛ لأن أعمامه أصلاء، ومن ناحية الأم؛ لأن أخواله أصلاء، والشاهد قوله: "والخالُ" فقد عطف بالواو كلمة الخال على اسم "لكنَّ" وبعد ذكر الخبر.

قوله (لكنَّ): هذه الأداة، و(عمي): اسمها، و(الطيب): خبرها، و(الخال): هذا معطوف، الواو: عاطفة، وكلمة الخال: معطوفة على اسم (لكنَّ).

فقد توافر الشرطان المطلوبان وهما: الشرط الأول: أن يذكر الخبر يعني أن يذكر الخبر قبل العطف الطيبُ استكمال الخبر، والشرط الثاني: أن تكون الأداة إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ.

المرحلة الأولى: بعض النحويين لم يشترط أحد الشرطين؛ بعضهم يرى أنه لا مانع من العطف قبل استكمال الخبر، لكننا قبل ذكر هذا الموضوع لا بد أن نبين ما موقع إعراب كلمة المعطوف هذا ما موقعها من الإعراب؟ هل هي معطوفة على اسم "إن" أو "أن" أو "لكنّ" قبل دخول الأداة أم لها إعراب آخر.

- **المحققون من النحويين على أنها -يعني هذا أفضل في الإعراب- أن يقال في قول الله سبحانه وتعالى:** {وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} كلمة (رسوله): هنا يرى المحققون من النحويين أنها **مبتدأ** وخبره محذوف والتقدير -والله أعلم-: في هذه الآية الكريمة أن الله بريء ورسوله بريء من المشركين.

- أما في قول الشاعر: "فإن لنا الأم النجيبة والأبُ"، فإن الأب كذلك أيضا عند المحققين من النحويين **مبتدأ** خبره محذوف وكذلك يقدر فيه: **ولنا الأب النجيب.**

وكذلك يقال في: وما قصرت بي في التسامي خؤولة***ولكن عمي الطيب الأصل والخال

الخال مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: والخال هو الطيب.

بعض النحويين -ولكن هذا رأي ليس معتدا به، أو رأي مستضعف عند مؤلف هذا الكتاب- وهو كذلك، يقول بعض النحويين أن كلمة الخال وكلمة رسوله وكلمة الأب المعطوفة هذه الواو التي قبلها حرف عطف، وهي -يعني الكلمات الثلاث- معطوفة على محل اسم "إن" قبل دخول "إن" كيف هذا؟

قال: كلمة اسم إن قبل دخول إن أصله مبتدأ، والمبتدأ حقه أن يكون مرفوعا فنعطف عليه بالرفع.

لكن يرد على من رأى هذا الرأي أن الابتداء قد زال، لم يوجد في كلمة "إن لنا الأم النجيبة" فقد ذهب الابتداء عنها لم تصر مبتدأ هنا، وإنما هي صارت اسم لـ "إن" فقد زال الابتداء عنها بسبب دخول الناسخ، والله أعلم بالصواب.

المرحلة الثانية: بعض النحويين لم يشترط أن يُستكمل الخبر، بل أجاز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، ولهم في ذلك شواهد، وهذه الشواهد سنذكر أنها مؤولة عند من يمنع ذلك.

- فالشاهد الذي استشهد به الكسائي والفراء اللذان لم يشترطا أن يستكمل الخبر؛ يعني أجازا العطف بالرفع قبل استكمال الخبر مستشهدين بنحو قول الله سبحانه وتعالى -وهي قراءة متواترة ولا إشكال فيها- قال الله: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}

الشاهد في قوله: "والصابئون" فإن الواو عاطفة، والصابئون: معطوفة ومرفوعة بالواو لأنه جمع مذكر سالم، ولم يُذكر الخبر بعد، لأن الخبر في هذه الجملة المذكورة في قوله تعالى: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} إنَّ: الناسخ، الذين: اسمها وهو مبني في محل نصب، ثم عطف عليه الذين هادوا، ثم عطف عليه الصابئون قبل ذكر الخبر، والصابئون هنا مرفوعة، هذه هي القراءة المتواترة الموجودة في المصحف.

وأيضاً هناك قراءة في قول الله سبحانه وتعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ) هذه القراءة المتواترة وملائكته: بالنصب فلا إشكال فيها، لأنه عطف بالنصب قبل استكمال الخبر، وقد أجاز الجميع ذلك.

لكن هناك قراءة أخرى فيها (إنَّ الله وملائكتُه) بالرفع، وعليه فإن اسم إنَّ: هو لفظ الجلالة الله وقد عطف عليه كلمة ملائكته وهي قد عطفت بالرفع ولم يذكر الخبر بعدها لأن الخبر هو قول الله تعالى: {يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} فمن قرأها ملائكتَه فلا إشكال فيها، لكن من قرأها "إنَّ الله وملائكتُه" بالرفع فإن هذا موضع الشاهد الذي استشهد به الكسائي والفراء.

وهناك توجيهات لهذه القراءة وللموجود في الآية الأولى، فالنحويون يوجهون هذه القراءة بما يأتي:

يقولون إن قول الله سبحانه وتعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى} يقولون هذا فيه أحد أمرين:

- إما أن يكون مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: والصابئون كذلك، ويكون على أنه مؤخر مع أنه مقدم، هذا يقولون فيه على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك يعني "إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا ثم يقال والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر" إلى آخر الآية ثم يقال:"والصابئون كذلك".

- أو على الحذف من الأول، يعني أن هناك خبراً مقدراً لـ (إنَّ) قبل ذِكر الصابئون فيكون عطف عليه بعد استكمال الخبر، ويكون التقدير: "إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر" ثم يقال والصابئون، فيكون معطوفاً بعد استكمال الخبر، لكن الخبر ليس مذكورا في اللفظ، وإنما هو مقدر.

يمثلون له بشواهد أخرى، يعني يقولون أن هذا يوافق شواهد أخرى حُذف منها مع أنه بين أنه حذف منه، أو جرى فيه ما ذكرنا قبل قليل من أن فيه تقديم وتأخير. الشواهد هي:

- قول الشاعر: فمن يك أمسى بالمدينة رحله***فإني وقيّار بها لغريب

كلمة قيار هنا: معطوفة بالرفع، ولغريب: هذا هو خبر إنَّ، معنى هذا أنه عطف بالرفع قبل استكمال الخبر، فيكون التقدير: فإنّي لغريب وقيار كذلك، والسبب في هذا التقدير: أن خبر إنَّ هنا مقترن بلام الابتداء فحقه أن تكون لام الابتداء داخلة على خبر إنَّ، ولا يجوز فيه التأويل الآخر.

- ومنه شاهد آخر وهو قول الشاعر: وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم***بغاة، ما بقينا في شقاق

الشاهد في قوله "أنَّا وأنتم"، "أنَّ" هذه ناسخة، "نا" هذا اسمها، وأنتم الواو عاطفة أنتم ضمير رفع معناه أنه في محل رفع، ولا

يصلح أن نقدر أنه يعني في محل نصب لماذا؟ لأن هذا لا يقع إلا في محل رفع، ضمير منفصل لا يقع في محل نصب وإنما يقع في محل رفع فقط، وهذا يوجه بالتوجيه الآخر وهو أن يقال التقدير: "وإلا فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم بغاة"، فيكون حُذف خبر الأول (خبر أنَّ) ثم عُطف عليه وجُعل "أنتم" مبتدأ و"بغاة" خبر المبتدأ الثاني.

- ومنه أيضا مما استشهد به النحويون في هذا المجال قول الشاعر:

خليليّ هل طب فإنّي وأنتما***وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفان

معنى كلمة دنف هنا معناه مريض بالحب، ليس كل مرض يسمى دنفًا، وإنما الدنف المريض بالحب خاصة.

فإنّي هذا واحد وأنتما هذا اثنان هل يصلح أن يخبر عن الثلاثة بالمثنى فيقال: محمد وعلي وصالح مريضان؟ طبعا لا يمكن، فمعنى هذا أنه يقدر خبر للأول.

الشاهد أنه هنا: خليلي هل طب هو يبحث عن طب، فإنّي وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى (أنتما لم تعلنان أنكما مريضان بالحب وإنما أنا أعلن) فإني دنف وأنتما دنفان، وعلى هذا فإن "إنّ" هنا هي الناسخة، والياء: هو اسمها، وخبرها: محذوف، وتقديره: فإني دنف ، وأنتما: هذا مبتدأ، ودنفان: هذا خبر المبتدأ الثاني.

والشاهد عندنا بأنه عُطف على اسم إنَّ وهو الياء بالرفع، لأن أنتما هنا من ضمائر الرفع المنفصلة، ولا يصح أن نُقدر أنه في محل نصب لأنه لا يقع في محل نصب، وإنما هو خاص بمحل الرفع، فيكون التقدير في هذا: فإنّي دنف وأنتما دنفان، -وإن لم تبوحا بالهوى هذه جملة معترضة-.

ويقول المصنف إن أحد التأويلين يلزم في أحد البيتين، والتأويل الثاني يلزم في البيت الثاني.

وكذلك في قول الله سبحانه: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} لو قلنا إنَّ: حرف ناسخ، الله: لفظ الجلالة هذا اسمها، ويصلون: لو قلنا إنه على حذف الخبر من الأول فإنه لا يصلح أن تقول: إنَّ الله يصلون لأن الله مفرد ويصلون هذه جماعة فلا يصلح هذا التقدير، طبعا على قراءة (إن الله وملائكتُهُ) فلا يصلح لها إلا التأويل الثاني، وهو أن يقال أنه حُذف من الأول، ويكون التقدير: إنَّ الله يصلي، ثم يكون ملائكتُه مبتدأ وجملة يصلون هو الخبر.

-وكذلك في قول الشاعر: فمن يك أمسى بالمدينة رحله***فإنّي وقيّار بها لغريب

يقول المصنف لا يصلح له التأويل الذي أولناه في الآية الكريمة، بل يلزم فيه ما يسمى بالتقديم والتأخير، فيقدر فيه: فإني لغريب وقيّار كذلك، ويكون هذا على التقديم والتأخير، فما السبب في أنه يلزم هذا التقدير؟ لوجود لام الابتداء في خبر إن، وهذا يلزم منه أن يكون الكلام مبدوء بأن، وإلا فلا يجوز الإخبار عن المبتدأ بما فيه لام الابتداء، إلا على ما قدره بعضهم في قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة***ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فقد قدر بعضهم أن اللام في (لعجوز) زائدة، فإذا قدرت اللام في قولك لغريب زائدة فإنه يجوز ذلك.

- نقطة أخرى: أن الفراء اشترط شرط آخر غير ما اشترطه الكسائي وهو: **خفاء إعراب الاسم الأول؛ يعني خفاء إعراب المعطوف عليه، يعني أن يكون إما مبنيا أو لا تظهر عليه علامة الإعراب** كما في قول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنوا) لأن هذا مبني، هذا اشترطه الفراء، في حين أنه تنازل عن شرط آخر وهو أنه يقول لا تلزم أن تكون الأداة هي "إنَّ" أو "أنَّ" أو "لكن".

ما دليل الفراء على عدم اشتراطه هذا؟

دليله قول الشاعر: ياليتني وأنت يا لميس***في بلدة ليس بها أنيس

وجه الاستشهاد في هذا البيت: أن ليت هنا غير "إنَّ وأنَّ ولكنَّ" هو لم يشترط. يقول إن هذا عام في إنَّ وأخواتها كلها، ولا يلزم أن تكون الأداة هي (إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ) فأجاز مستشهدا بهذا الشاهد، لأن كلمة "ليت" هنا غير "إنَّ وأنَّ ولكنَّ" وقد عُطف عليها بالرفع قوله "أنت"، لأن "أنت" ضمير رفع منفصل ولا يمكن أن نقول إنه في محل نصب، ويقدر تأويله هنا: ياليتني وأنتِ كذلك في بلدة ليس بها أنيس.

وعلى هذا فإن الفراء لا يشترط الشرط الثاني كما أنه اشترك مع الكسائي بأنهما لم يشترطا الشرط الأول.

الحلقة (٦)

حكم إنّ، أنّ، كأن، لكنّ، عند تخفيفها

هذه الأدوات الأربع تخفف أحياناً فتكون:

إنّ: إنْ — أنّ: أنْ — كأنّ: كأنْ — لكنّ: لكنْ

➢ إذا خففت هذه الأدوات الأربع، هل تبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية؟ وهل يبقى عملها؟ أم يحصل شيء آخر؟

هذه الأدوات الأربع: إنَّ المكسورة، أنَّ المفتوحة، كأنَّ، لكنَّ، كل واحدة منها تخفف؛ وإذا خُففت كثر إهمالها -كَثُر لكنه لا يلزم-.

معنى كثر إهمالها: يعني أنها تصير غير عاملة.

إذا خففت (إنَّ) وأهملت، فإنه حتى لا تلتبس بـ (إنْ) النافية فإنهم يوجبون أن تقع اللام في خبرها، هي لام الابتداء التي يسميها بعض النحويين (اللام المزحلقة) وكانت مزحلقةً قالوا لأن: (اللام) تدل على التوكيد، و(إنَّ) تدل على التوكيد، والعرب لا يجيزون أن يجتمع حرفان دالان على التوكيد في مكان واحد، و(إنَّ) لها الصدارة و(اللام) لها الصدارة، فأتوا بـ (إنَّ) في بداية الأمر ثم يزحلقون اللام إلى ما بعدها؛ أحيانا إلى الخبر، وأحيانا إلى معمول الخبر، وأحيانا إلى اسم (إنَّ) المؤخر، وأحيانا إلى ضمير الفصل، لكنهما أعني (إنَّ) و(اللام) لا يجتمعان في بداية الكلام.

➢ الأداة الأولى وهي (إنَّ) إذا خففت (إنَّ) فصارت (إنْ)

فإنه يلزم عند تخفيفها للدلالة على أنها هي (إنَّ) المخففة يلزم وجود اللام في خبرها، إلا أن يغني عن هذه اللام قرينة لفظية أو معنوية، والأدلة الموجودة بين أيدينا:

قال تعالى: {وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} (يس:٣٢)

إنْ هذه التي أصلها (إنَّ) ولو أعملت لقيل: (وإنَّ) كلاً، أو (وإنْ) كلاً، (لـمَّا) هذه تُقرأ قراءة مخففة؛ تقرأ: وإنْ كل (لـمَا)

- فعلى قراءة تخفيف (لـمَا) تكون اللام للابتداء، ويكون تقدير الكلام: **وإن كل لـجميع لدينا محضرون.**

(ما) إعرابها: صلة، تأدبا مع القرآن الكريم ومع أحاديث المصطفى ﷺ لا يقال أنها زائدة، لكن لو قلت أنها "زائدة إعرابا" فلا مانع، وهي على كل حال لا يوجد في القرآن الكريم كلمة أو حرف زائد يعني لا لزوم له أبدا؛ بل كل شيء يزيد أو يُزاد إنما هو كما ذكروا في القاعدة المعروفة: "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى"، فقد تُزاد لزيادة التأكيد أو لغرض آخر.

الشاهد هنا: في قوله تعالى (وإنْ كلٌّ) فإن كلمة (إنْ) خُففت وأُهملت؛ أي لم تعمل، لأن كلمة (كل) لو أعملت (إنْ) لكانت منصوبة، فهي هنا مرفوعة، وعلى هذا فإنها تعرب مبتدأ ولا تسمى اسما لـ (إنَّ).

- قال: ويجوز إعمالها نظراً لأن أصلها هو الإعمال حتى لو خففت، ومن ذلك قراءة بعضهم قول الله سبحانه وتعالى: {وَإِنَّ

كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} لكنها قُرئت (وإنْ) وبإعمالها في كلمة (كلاًّ) فمنصوبة، وإذا أعملت فلا نحتاج إلى اللام في الخبر، لكن لو جئت باللام في الخبر فلا مانع لأن حتى (إنَّ) المشددة يجوز أن تلحق في خبرها اللام.

الآن اللام هذه تسمى باللام الفارقة تجب إذا أُهملت (إنْ) يعني لم تُعملها، ولم توجد قرينة لا لفظية ولا معنوية، فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية فإنه لا يلزم وجود اللام.

- أما القرينة اللفظية: فنحو قولك (إنْ زيد لن يقومَ) فكلمة (إن) هنا مخففة من الثقيلة وقد أهملت ولم تعمل، ووجدت قرينة هنا والقرينة وجود "لن" في الخبر لأن "لن" تمنع من لام الابتداء؛ فلا يجتمع النفي ولام الابتداء.

- أما القرينة المعنوية: فنحو قول الشاعر:

أنا ابن أُباة الضيم من آل مالك**و(إنْ) مالك كانت كرام المعادن**

مضمون البيت أن الشاعر يفتخر بنفسه، فإن قلنا هنا أنَّ (إنْ) نافية لكان الشطر الثاني ينقض الشطر الأول، فلو قلنا أن (إنْ) بمعنى (ما) يكون التقدير: و(ما) مالك كانت كرام المعادن، فينتقض معنى الشطر الثاني مع ما تضمنه معنى الشطر الأول.

فإذاً لابد أن نقرر أن (إنْ) هنا أصلها (إنَّ)، ويكون التقدير: و(إنَّ) مالكاً كانت كرام المعادن، **فإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فإنه لا يلزم وجود اللام الفارقة عند تخفيف (إنَّ).**

- يقول المصنف أيضاً: **إنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة، إنْ وليها فعل** -يعني قد يليها فعل وقد يليها اسم- فإن وليها فعل فأكثر ما يكون هذا الفعل ناسخا ماضياً أكثر شيء، ومنه قوله تعالى: {**وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ**}(البقرة:١٤٣)

- كان: فعل ماضي وناسخ، **وأكثر ما يلي إن المخففة من الثقيلة أي يكون فعلا ماضيا ناسخا.**

- **وقد يكون أيضاً فعلاً مضارعاً ناسخاً- وهو كثير**، لكن أكثر منه أن يكون ماضيا ناسخا- أما كونه مضارعا ناسخا كقوله تعالى: {**وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ**}

- (**يكاد**) فعل مضارع وهو ناسخ ووجوده كثير.

- ومنه أيضا قوله تعالى: {**وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ**} (الشعراء:١٨٦) والتقدير والله أعلم: **وإنَّا نظنك**، لكن خففت (إنَّ) ووليها فعل مضارع لكنه فعل مضارع ناسخ.

- وكذلك مما وردت فيه يعني الكثير والغالب أن يأتي بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة أن يأتي بعدها فعل ماضي ناسخ: منه قوله تعالى: {**قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ**} (الصافات:٥٦) **إنْ كدت**: أصلها (كاد) فعل ماضي، و(إنْ) المخففة من الثقيلة.

- ومنه قوله تعالى {**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ**}(الأعراف:١٠٢) (إنْ) أيضا مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل ماضي ناسخ

- **ويجوز أن يليها فعل ماض غير ناسخ** -ولكنه قليل جدا- يقول: "ندر أن يليها فعل ماض غير ناسخ"، ومنه قول الشاعر: **شُلت يمينك إنْ قتلت لـمسلما**

(إنْ) ليست إنْ الشرطية بدليل وجود اللام في خبرها، ويكون التقدير: **إنك قتلت**، وحينئذ وليها فعل ماضي لكنه غير ناسخ.

- أشَدَّ منه: أن يليها فعل مضارع غير ناسخ، ومنها قولهم المثل:

إنْ يزينك لنفسك، وإنْ يشينك لـهي -يعني لنفسك أيضا -

إنْ يزينك لنفسك: (إنْ) مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل مضارع وهو (يزين) وهو غير ناسخ.

وإنْ يشينك لهي: (إنْ) مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل مضارع وهو (يشين) وهو غير ناسخ - وهذا أندر شيءٍ.

➢ الأداة الثانية (أنْ) المخففة من الثقيلة (أنَّ)

هذه تختلف عن (إنْ) الأولى فيما يأتي:

- (إنْ) المخففة من الثقيلة: **يكثر إهمالها.**
- (أنْ) المخففة من الثقيلة: **يلزم أن تعملها، لكن يجب أن يكون اسمها (ضمير الشأن محذوفاً)، ولكنه قد ورد اسمها بعدها (وليس ضمير الشأن)،** ذلك أنه ذُكر في قول الشاعر:

بأَنْكَ ربيع وغيث مريع**وأَنْكَ هناك تكون الثمالاً**

الشاهد في قوله: (بأَنْكَ) وأصله (بأَنَّكَ) ربيعٌ، وقد جاء الشاهد شاهدا على مسألتين:

١. المسألة الأولى: أن (أنْ) مخففة وقد ذُكر اسمها.
٢. المسألة الثانية: أنَّ اسمها هنا ليس ضمير الشأن وإنما هو ضمير المخاطب الكاف.
٣. ومثله قوله فيما بعد **(وأَنْكَ هناك تكون الثمالاً)، فقد خففت (أنَّ) وذكر اسمها وهذا قليل**، وبعضهم يراه خاصا بالشعر -يعني لا يجيزه دائما- بل يخص به الشعر.

إذا خففت (أنَّ) فصارت (أنْ) وجب في اسمها أن يكون ضمير الشأن، وأن يكون محذوفا.

ووجب في خبرها أن يكون جملة - إما اسمية أو فعلية-، فإن كانت الجملة اسمية، أو كانت جملة فعلية فعلها جامد، أو كانت جملة فعلية فعلها يدل على الدعاء، لم تحتج إلى فاصل (أي لم تحتج إلى فاصل بينها وبين جملة الخبر).

- ومنه قوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} (يونس:١٠):

الشاهد: (أنَّ) خففت فصارت (أنْ)، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير -والله أعلم-: أنَّهُ **الحمد لله رب العالمين**، الجملة التي وقعت خبراً لـــ(أنْ) هنا جملة اسمية فلا تحتاج إلى فاصل.

- وكذلك قوله تعالى: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (النجم: ٣٩) فقد خففت (أنْ) هنا وجاء خبرها جملة فعلية فعلها جامد هو **(ليس)**، (ليس): فعل جامد لا يأتي منه فعل مضارع ولا ماضي فهي جامدة.
- أما قوله تعالى: {وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} (النور:٩) فقد قُرئتْ في بعض القراءات: **{الخامسة (أنْ) غَضِبَ الله عليها}**، حينئذٍ (أنْ) تكون مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، ووليها جملة فعلية تدل على الدعاء، ولم يوجد بين (أنْ) والخبر فاصل لأنها لا تحتاج إليه.

إذن هناك ثلاث مواضع لا تحتاج الجملة الواقعة خبرا لــ (أنْ) المخففة إلى فاصل وهي:

١/ الجملة الاسمية: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }

٢/ الجملة التي فعلها جامد: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى}

٣/ الجملة الفعلية التي فعلها دعاء في القراءة الأخرى، : {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} **فإن لم تكن واحدة من هذه الصورة الثلاث فلابد من الفصل.**

يكون الفصل: بـ (قد) أو بـ (السين) أو بـ(سوف) أو بـ(لا) أو بـ(لن) أو بـ(لو)

➢ أما الفصل بـ (قد)، نحو قوله تعالى: {قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا} (المائدة:١١٣)

(أنْ) جاء بعدها الجملة الخبرية فعلها فعل ليس دعاء ولا جامد وهو "صدق" وفصل بينهما بـ(قد).

➢ يكون الفصل بـ (السين): قال تعالى {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى} (المزمل: ٢٠)

(يكون): فعل متصرف ولا يدل على الدعاء وقد فُصِل بينهما بالسين.

– ومثله في وجود الفاصل قول الله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ} (المائدة:٧١) فهي الناصبة للفعل المضارع، أما على قراءة {أنْ لا تكونُ فتنة} حينئذ يكون التقدير -والله أعلم-: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، فاسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الواقعة خبرا لها قد فصل بينهما بلا النافية.

– ومثله في وجود الفاصل قوله سبحانه وتعالى: {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} (العلق:٥)

(يقدر): خبر أنْ المخففة من الثقيلة، وقد فصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة وبين (يقدر) بكلمة (لن).

هنا لا تقول إن كلمة (يقدر) تحتاج أن تكون مرفوعة لوجود كلمة (لن) لأن (لن) تنصب الفعل المضارع، أما (لا) في الآية: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ} فإنها لا تنصب الفعل المضارع.

– ومنه -أي من وجود الفاصل- بين (أنْ) المخففة والجملة الواقعة خبرا لها قول الله سبحانه وتعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} التقدير -والله أعلم-: أنَّه لو نشاء، (أنْ) هي مخففة من الثقيلة، والجملة الواقعة خبرا لها هي جملة (نشاء) وقد فصل بينها بـ (لو).

ويقول المصنف: <u>ويندر أن يأتي الخبر جملة فعلية ليست جامدة (أي ليس فعلها جامدا) وليست دالة على الدعاء ومع ذلك لا يفصل بينهما بفاصل</u>، ومنه قول الشاعر:

علموا أنْ يُؤملون فجادوا* قبل أنْ يسألوا بأعظم سؤل**

الشاهد عندنا في قوله: (أنْ يُؤملون) فإن (أنْ) هذه مخففة من الثقيلة، ولم يفصل بينها وبين الفعل الواقع في بداية جملة خبرها وهو قوله (يأملون)، والدليل على أن (أنْ) هنا مخففة من الثقيلة أنها لم تنصب كلمة (يؤملون)، لأنها لو كانت الناصبة للفعل المضارع لحذفت النون، فيكون التقدير فيها: **علموا أنْهم يُؤملون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سؤل.**

➢ الأداة الثالثة (كأن):

<u>فإنها تخفف ولكن يبقى إعمَالها</u> -فإنها لا تهمل-، <u>ويجوز أن تثبت خبرها</u> <u>ويجوز أن تحذفه</u>، <u>ويجوز أن يكون خبرها جملة ويجوز أن يكون مفردا</u>؛ إذا خففت (كأنَّ) جاز إعمالها وإهمالها وجاز إثبات خبرها وإفراده.

– ومن شواهد ذلك قول الشاعر: **كأنْ وريديه رشاء خلب.**

الشاهد عندنا في قوله: (كأنْ) فإنها مخففة من الثقيلة، وأيضاً قد أعملها في اسمها الموجود بعدها وهو (وريديه)، والدليل على أنه أعملها أنه منصوب لأنه مثنى وعلامة نصبه الياء، وقوله (رشاء) هذا هو الخبر. ولا يشترط في خبرها أن يكون مفردا أو أن يكون جملة، وقد جاء هنا (<u>مفردا</u>)، <u>**أي جمع بين عدد من الأشياء**</u>**:١/ خففت (كأنَّ)، ٢/ بقي عملها، ٣/ بقي اسمها، ٤/ جاء خبرها هنا مفرداً وليس جملة.**

– ومن أمثلة ذلك في تخفيف (كأنَّ) أيضا قول الشاعر:

ويوما تُوافينا بوجه مُقسم**كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم**

(ظبية) هذه رويت ثلاث روايات: رويت (كأنْ ظبيةٍ)، ورويت (كأنْ ظبيةً)، ورويت (كأنْ ظبيةٌ)

<u>فأما على رواية (كأنْ ظبيةٍ)</u> : فالكاف: حرف تشبيه وجر، وأنْ: زائدة، وظبيةٍ: اسم مجرور والتقدير (كظبيةٍ).

وأما على رواية (كأنْ ظبيةً) : بالنصب فهي (كأنْ) المخففة وقد أعملها، وخبرها جملة: تعطو إلى وارق السلم، يعني ذكر اسمها، وأعملها في الاسم فجعله منصوباً، وجعل خبرها جملة فعلية.

وأما على رواية (كأنْ ظبيةٌ) : وعليه فإن اسمها محذوف ويكون التقدير: كأنـها ظبية تعطو إلى وارق السلم.

- ومن تخفيف كأنَّ، قول الشاعر:

وصدر مشرق النحر*** كأنْ ثدياه حُقانِ.

كأنْ هنا خففت من الثقيلة وأهملت بدليل أنَّ (ثدياه) هنا مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ فيصير (ثدياه) مبتدأ و(حُقانِ) خبر.

- وأما قول الشاعر:

لا يهولنك اصطلاء لظى حرب***فمحذورها كأنْ قد ألَمّا

فإنه يدل على أنه قد يفصل بين كأنْ المخففة من الثقيلة وخبرها بكلمة (قد)، وقد يفصل بغيرها.

- ومن ذلك ما فصل في قوله الله تعالى: {كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ} فقد فصل بين (كأنْ) المخففة وبين خبرها بـ (لَمْ).

➢ الأداة الرابعة (لكن):

وأما الحرف الأخير وهو (لكنَّ) **فتخفف ويكثر إهمالها بل بعضهم يُوجب إهمالها.**

- قالوا: ومنه قول الله على قراءة {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} فيها قراءة ((ولكنْ اللهُ رمى)) وعلى هذا فإن (لكنْ) هنا مخففة من الثقيلة، وقد أهملت وهذا واجب، وإن رأى بعض النحويين أنه يجوز إعمالها -لكن قليلٌ جدا- الشاهد في قوله تعالى: ((**وما رميت إذ رميت** ولكنْ اللهُ رمى)): فقد خففت لكنَّ وأهملت، بدليل أن اسمها: (الله) صار مبتدأ مرفوعاً، وجملة (رمى) هي الخبر.

الحلقة (٧)

باب (لا النافية للجنس)

وهي متعلق بـ (إنّ) وأخواتها لكنه في باب مستقل؛ وهو باب (لا) النافية للجنس.

➢ أولاً: شروط إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ) لكنها أضعف من (إنّ) في العمل، فلذلك لابد أن تتوفر فيها سبعة شروط حتى تعمل، فإذا انتقض أحد هذه الشروط فإنها لا تعمل عمل (إنّ)، وعلى هذا فإنه يكثر إهمالها بسبب: **وجود هذه الشروط التي اشترطوها لإعمالها.**

السؤال: (لا) نافية و(إنّ) مثبتة، (لا) لتأكيد النفي و(إنّ) لتأكيد الإثبات؛ **كيف حُملت (لا) النافية على (إنّ) وأُعملت عملها مع أنهما متناقضان؟**

قال: هي أشبهتها في بعض النواحي وإن اختلفت عنها في نواحي أخرى، **وجوه الشبه بينهما:**

الوجه الأول: أشبهت (لا) النافية للجنس (إنّ) في أنهما (يعني إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس) تختص بالدخول على الجمل الاسمية (يعني لا تدخل على الأفعال) فبسبب هذا الشبه أُعملت عملها.

الوجه الثاني: أن (لا) النافية للجنس و(إنّ) كلاهما لهما الصدارة في الجملة، لابد أن يكونا في بداية الجملة التي وقعت فيها،

لا يجوز أن يتقدم على (إنَّ) أو (لا) شيء.

الوجه الثالث: شبه يقولون -الشبه بين النقيضين- قالوا: النقيض قد يُحمَل على النقيض.

- الدليل على ذلك: الفعل (رضي) ما عكسها؟ الفعل (غضِبَ) عكسها، وقد استعملوا -يعني عَدَّوا- الفعل (رضي) بـ (على)، فقال الشاعر:

إذا رضيت عليّ بنو قشير*لعمر الله أعجبني رضاها**

كما أن (غضب) تتعدى بـ(على) فلما شبهوا (رضي) بـ(غضب) وهما متناقضان، قالوا: نحمل المتناقضين وهما: (إنّ) التي لتأكيد الإثبات و(لا) التي لتأكيد النفي؛ هما متناقضان، فهذا التناقض قد يكون مدعاةً لأن نعامل بعضهما معاملة الآخر، كما فُعل في هذا الشاهد الشعري، الأصل في رضي أن تتعدى بـ(عن)، قال سبحانه وتعالى: {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا} ولكنها في هذا الشاهد قال الشاعر فيه قال:

إذا رضيت عليّ بنو قشير*لعمر الله أعجبني رضاها**

فلما حُمل النقيض على النقيض قالوا: نشبه أيضاً هذا، هذه مقدمة قد تكون فلسفية لا بأس، لكن المهم أنها تكون في ذهنك وأنت تُعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فإن قيل لماذا أعملناها عمل (إنّ)؟ لهذه الأمور الثلاثة التي سبق ذكرها.

ومع ذلك فإن (لا) ضعيفة في العمل (لا تعمل دائما)، بل حتى لو استوفت الشروط في بعض الأحيان تهمل -وهي مستوفية للشروط-.

الشروط التي تُعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) إذا وجدت هذه الشروط، وهي سبعة:

الشرط الأول: أن تكون (لا) نافية، فقد تكون (لا) غير نافية، تكون ناهية، فإن كانت زائدة فإنها لا تعمل.

مثال: لا تجلس؛ هذه ناهية، لكن: لا يحضر محمدَ، لا رجل في الدارِ، لا رجل ولا امرأة عندنا؛ في هذه الأمثلة (لا) نافية، فإذا كانت نافية فيتحقق لها الشرط الأول لإعمالها عمل (إنّ).

- استشهد المصنف بقول الشاعر:

لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها*إذاً لــلام ذَوُو أحسابِها عمرا**

الشاهد في قوله: (لا) ذنوبَ لها، فإن (لا) **هنا زائدة وليست نافية**، ومع ذلك أُعملت.

الجواب: أن هذا للضرورة وليس هو المعتاد -لابد أن تكون نافيةً-.

الشرط الثاني: أن يكون المنفي بها هو الجنس.

فقد تكون (لا) **نافية لغير الجنس**، تكون نافية لغير الجنس إذا كانت نافية للوحدة.

مثال ذلك: أنت تقول "**لا رجلٌ عندنا بل رجلان**"؛ هذه لم تنفِ جنس الرجال لكنها نفت أن يكون عندنا واحد فقط، بل عندنا أكثر من واحد، فتقول: (**عندنا رجلان أو رجال بل رجالٌ**) فـ(لا) قد تكون نافية وقد تكون زائدة وقد تكون ناهية -سيأتي لاحقاً ماذا تعمل-.

- فإذا كان المنفي هو الوحدة؛ فإنها تعمل عمل (ليس)، فتقول: **لا رجلٌ حاضِراً.**

الشرط الثالث: أن يكون نفيه نصاً.

أن تقصد وأنت تتكلم أن تنص على نفي الجنس -لا تقصد نفي الوحدة أو نفي أكثر من واحد، لكن الجنس موجود بعضه- بل تقصد نفي كل الجنس.

- إن لم يكن المنفي بها هو الجنس نصاً فإنها إما أن تهمل، وإما أن تعمل عمل (ليس).

الشرط الرابع: ألا يدخل عليها حرف جر.

أي: لا تقول (**جئت بلا زادً**) فتُعملها، لا يصح، إذا دخل عليها حرف جر فإنه حينئذ تكون (النكرة) (زادٍ) التي بعدها مجرورةً بحرف الجر، تقول: "**جئت بلا أقلامٍ**"؛ تكون أقلامٍ: مجرورة بالباء، و"لا": تكون زائدة لتأكيد النفي، أو للدلالة على النفي.

وقد روى **الأخفش** أنه يجوز أن تقول: "**جئت بلا شيءَ**" بالفتحة -أي تُعمِلها مع تقدم الجار عليها- ولكن هذا نادر وقليل.

الشرط الخامس: أن يكون (اسمها) نكرة -في (إنّ) وأخواتها لا يشترط هذا الشرط-.

وإن كان اسمها (معرفة) فإنها أيضا لا تعمل وإنما تهمل، ويشترط فيها حينئذ أن تكرر-أي تذكر مرتين-، فتقول: **لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ**، ولا يجوز أن تقول: **لا زيدٌ في الدار**.

أي إذا كانت داخلةٌ على المعرفة وجب فيها أمران اشترطهما بعض النحويين وليس كل النحويين:

الأمر الأول: أن تُهمل فلا تعمل شيئاً. الأمر الثاني: أن تُكرر.

الشرط السادس:**لابد أن يكون (خبرها) أيضا نكرة**، وهذا تلقائياً يحصل لأنه إذا كان الاسم نكرة فإنه لابد أن يكون الخبر نكرة، لأنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة، لا يمكن أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة.

الشرط السابع: **أن تكون (لا) النافية للجنس متصلة باسمها؛ أي لم يُفصل بينها وبين اسمها بفاصل، أياً كان هذا الفاصل، حتى لو كان خبرها وهو (ظرف) أو (جار ومجرور) فإنها تُهمل حينئذٍ.**

- **فإذا كان مفصولاً عنها فإنه يجب فيها الأمران السابقان وهما:**

الأمر الأول: الإهمال فلا تعمل شيئاً. الأمر الثاني: التكرار.

ومنه قول الله عز وجل: {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} (**غول**): فُصِلَ بينه وبين (**لا**) بالجار والمجرور (**فيهَا**)، فصار أمران:

١. **إهمالها** فلم نُعْمِلْها شيئاً فيصير (**فيها**) خبر مقدم، و(**غول**): مبتدأ مؤخر، ولا شأن لكلمة (**لا**) إلا الدلالة على النفي فقط.

٢. **أنها كُرِرَتْ** وذلك في قوله تعالى {ولا هم عنها يُنزَفون}.

- **عندنا مجموعة من الأشياء دخلت فيها (لا) على معرفة ولم تتكرر فكيف نوجهها؟**

● قال: قال العرب: "**لا نَوْلُكَ أن تفعل كذا**" أي ليس في متناولك أن تفعل كذا.

(**نول**) اسم نكرة وأضيف إلى **الكاف** والكاف معرفة فاكتسب التعريف، ومع ذلك لم تُكرر.

الجواب: (**نول**) **صحيح أنه اسم، ولكنه في معنى الفعل**، ولا إذا دخلت على الفعل فلا يجب تكرارها، فإن معنى (**لا نوْلك**) أي (**لا ينبغي لك**)؛ و"ينبغي" فعل.

● وأما قول الشاعر:

أشاءُ مَا شئتِ، حتى لا أَزالُ لِمَا*لا أَنْتِ شَائيةٌ من شَأْنِنَا شَاني**

فقد وردت داخلة على معرفة وهو (**أنتِ**) لأن الضمير معرفة ولم تتكرر.

شرح البيت: شَانِي: أي كاره، ومعنى البيت: أنني من كثرة تعلقي بكِ؛ أحب ما تحبين وأكره ما تكرهين، والشاهد عندنا في قوله: (**لا أنتِ شَائِيةٌ**)، **فلماذا لم تُكَرر (لا) مع كونها داخلة على معرفة؟**

الجواب: **هذا للضرورة الشعرية** لأن هذا الكلام شعر.

•يروون عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كان يقول: "قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها"
(أبو حسن): وهو علي بن أبي طالب ﷺ، وهو معرفة لأنه علم (كنية)، لماذا لم يكرر عمر بن الخطاب ﷺ مع أنها دخلت على معرفة؟
الجواب: هذا معرفة لكنه في معنى النكرة، لأنه كأنه يقول: ولا حَالَّ لها، ولا أبا حسنٍ لها أي: (لا يوجد أحدٌ يَحُلُها)، وحينئذ هو معرفة لكنه في معنى النكرة، فلم يحتج إلى التكرار في هذه المسألة.

➢ حكم اسم (لا)؛ كيف تكون حركة إعرابه أو حركات بنائه.

ماذا تعمل (لا)، هل تنصب الاسم وترفع الخبر مطلقاً؟ أم أن هناك شيئا آخر تمتاز به عن (إنّ)؟
الجواب عن هذا أنها تختلف عن (إنّ) فيما يأتي:
- إذا استوفت الشروط كاملة فلا يخلو اسمها من حالة من ثلاث حالات:
الحالة الأولى:إذا كان اسم (لا) مفردا -وليس المقصود مفردا هنا عكس المثنى والمجموع- بل المقصود به أن يكون اسمها ليس مضافا ولا شبيهاً بالمضاف، فإذا كان في هذه الحالة -أي كان اسمها مفرداً أي ليس مضافاً وليس شبيهاً بالمضاف- فحكمه: **هو أنه يبنى على ما كان يُنصب به**؛ أي أنه إذا كان ينصب بالفتحة فإنه يبنى على الفتح، وإذا كان ينصب بالكسرة فإنه يبنى على الكسر، إن كان ينصب بالياء -كالمثنى وجمع الذكر السالم- فإنه يبنى على الياء.
-ومن الأمثلة: المفرد: **لا رَجُلَ موجودٌ**
(رجل): اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح، لأنه لو كان بدون دخول (لا) لقلتَ: **إنّ رجلاً في الدارِ**، فيكون منصوبا الفتحة، هنا بُني، ولا يجتمع البناء والتنوين (لا تنونه) تقول: (لا رجلَ).
إذا كان جمع تكسير: مثل كلمة (رِجال) فإنه أيضا يبنى على الفتح، فتقول: **لا رجالَ موجودون**.
وإن كان جمع مؤنث سالماً: فإنه يبنى على الكسر -لأنه لو لم يكن في هذا الباب لكان يُنصبُ بالكسرة- تقول: **إنّ المسلماتِ موجوداتٌ** فتنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، هنا في هذا الباب تبنيه على الكسر.
قال ومنه قول الشاعر: **إنّ الشباب الذي مجد عواقبه***فيه نَلَذُّ ولا لَذَّاتِ للشيَبِ**
الشاهد في قوله: (لا لذاتِ)؛ (لا) نافية للجنس و(لذاتِ) اسمها مبني على الكسر لأنه جمع مؤنث سالم، أو لأنه -بعبارة أخرى- مما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين.
- يَرْوِي أبو عثمان المازني: **أنه يجوز الفتح فيه** أيضاً -أي ما جُمِعَ بألفٍ وتاء مزيدتين- ولكنه ليس كثيرا -ليس هو الغالب- الغالب أن يكون مبنياً على الكسر فتقول: (لا لَذّاتِ).
أما أبو عثمان المازني فَنَقَل أنّ بعض العرب يجيز فيه الفتح لكن بدون تنوين فتقول: (لا لَذّاتَ).
إذا كان مثنى وجمع المذكر السالم، فهذه حقها أن تبنى على الياء، لأنها لو كانت في غير هذا الباب لكانت تُنصب بالياء، تقول: (**إنّ الرجلين موجودان**) و(**إن المسلمين موجودون**) فينصب بالياء في هاتين الحالتين، فنحن هنا نبنيه على الياء.
ومنه قول الشاعر (في المثنى): **تَعَزَّ فلا إلْفَينِ بالعيش مُتّعا***ولَكِنْ لِوُرَادِ المَنونِ تَتَابُعُ**
والمعنى: تَعَزَى أي: تَسَلَّ، ومفهوم البيت: أن هذا يسلي صاحبه يقول: اعلم أننا كلنا ميتون، ولا يمكن أن يبقى إلْفَانِ موجُودَينِ باستمرار، بل لابد أن يَخْرِمَهُمَا الموت فيأخذ من تقدم أجله ويبقى الآخر بدون صاحِبِه.
والشاهد قوله: (فلا إلْفَينِ)، فإن (لا): نافية للجنس، و(إلْفَينِ): اسمها وهو مبني على الياء.

وينقل عن المُبَرِّد في هذه المسألة -إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالم- يرى أنه معرب ومنصوب وعلامة نصبه الياء، ولكن الصواب -والله أعلم- أنه مبني حتى تكون القاعدة مطردة في الجميع، فيما لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف أنه يبنى على ما كان ينصب به.

ومنه قول الشاعر أيضا -في جمع المذكر السالم أو فيما أُلْحِقَ به-:

يُحْشَرُ الناس لا بنينَ ولا*آباءَ إلا وقد عَنَتْهُم شؤونُ**

الشاهد في قوله: (لا بنينَ)؛ (بنين): ملحق بجمع المذكر السالم وهو مبني على الياء، لأنه لو لم يكن في هذا الباب لكان يُنصَب وتكون علامة نصبه هي الياء.

- لماذا بنينا اسم (لا) النافية للجنس مع أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة؟

والجواب: يُعَلِّلُهُ النحويين بواحد من تعليلين:

أحدهما: إما أن نقول إنّ (لا) و(اسمها المفرد) قد رُكِّبا كتركيب (خمسةَ عشر)، لأن (خمسةَ عشر) بُنِيتْ على فتح الجزأين بسبب التركيب، فمن النحويين من يرى أن سبب بنائها هو أنها مع اسمها قد رُكِّبا تركيبا فَبُنِيَ اسمها لهذا السبب، طبعا (لا) مبنية بدون شك لأنها حرف وجميع الحروف مبنية، واسمها إذا كان مفردا -أي لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف- فإنه يتركب معها تركيباً فيصير مبنيًا على ما كان يُنصَبُ به.

القول الآخر: إذا قلت (لا رَجُلَ) فكأنك قُلْتَ (لا من رَجُلٍ) و(من) هنا تفيد الاستغراق وكذلك (لا) النافية للجنس تفيد الاستغراق، فيقول: إنّ اسمها هنا متضمن معنى حرف من حروف الجر وهو حرف الاستغراق (مِنْ)، فَبُنِيَ من أجل هذه المشابهة -لأن الأسماء تُبنى إذا أشبهت الحروف- وهذا نوع من أنواع الشبه وهو المسمى بالشبه المعنوي، فيكون التقدير في قولك (لا رَجُلَ): لا مِن رَجُلٍ، وتكون حينئذٍ بنيته لأنه مُشْبِهٌ لحرف الجر (مِن) الاستغراقية.

الدليل على أنه متضمنٌ معنى (مِن) الاستغراقية:

عندنا قول الشاعر: **فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه***وقال: ألا لا مِن سبيلٍ إلى هِندِ**

وجه الدلالة: وجود (مِن) الاستغراقية بعد (لا)، فوجودها في هذا الشاهد دليل على أنها إذا لم توجد بعد (لا) فهي مُقَدَّرَة.

هذا هو النوع الأول من نوعي اسم (لا) النافية للجنس.

الحالة الثانية لاسم (لا)، وهو المنصوب وهو نوعان:

النوع الأول: **المضاف.** النوع الثاني: **الشبيه بالمضاف**

فالنوع الأول: **المضاف**، أي يكون عندنا اسم مضاف واسم مضاف إليه، كقولك: "**لا صاحِبَ بِدعةٍ محمودٌ**"

(صاحبَ): مضاف إلى كلمة بدعةٍ، فيستحق أن يكون منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لو قلتَ: لا صاحِبَيْ، فيكون أيضا منصوب وعلامة نصبه الياء.

كلما كان اسم (لا) النافية للجنس مضافا، حكمه: فهو منصوب.

النوع الثاني: **وهو المنصوب الشبيه بالمضاف.**

تعريف الشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهذا الذي يتصل به قد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا وقد يكون جارا ومجرورا وقد يكون معطوفاً.

وأمثلته على النحو التالي:

المثال الأول: قولك: لا طالعاً جبلاً.

(طالع): شبيه بالمضاف لأنه اتصل به كلمة جبل، و(جبل): متعلقة بكلمة (طالع) ولا يتبين معنى (طالع) إلا بذكر كلمة (جبلاً) (لا طالعاً جبلاً) وهو منصوب.

المثال الثاني: لا حسناً خُلُقُه مذمومٌ

(خلقُهُ): مرفوعة وهي متصلة بـ(حسناً) فهي شبيهةٌ بالمضاف.

المثال الثالث: لا خيراً من محمدٍ موجودٌ

(لا خيراً من محمدٍ): منصوبة لأنها شبيهة بالمضاف، بدليل: اتصال الجار والمجرور بها وهو قوله (من محمدٍ).

المثال الرابع: من أنواع الشبيه بالمضاف أن يكون معطوفاً ومعطوفا عليه، لكن ليس واحدٌ منهما مستقلاً بنفسه نحو قولك (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا)، فإن (ثلاثين): معطوفة على ثلاثةً، وهذا هو آخر نوع من أنواع الشبيه بالمضاف.

الحلقة (٨)

➢ العطف على اسم (لا) النكرة المبني، إذا عطفنا على اسمها ماذا نعمل؟

ما الأوجه الجائزة في ذلك؟

يقولون مثال ذلك قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله.

إذا عطفت على اسم (لا) النكرة المفرد المبني، ولم تفصل بينه وبين العاطف، وتكررت (لا) فإنه يجوز لك في المعطوف والمعطوف عليه خمسة أوجه:

المثال الذي يصلح للجميع قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الوجه الأول: أن تبني الأول وتبني الثاني فتقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

الوجه الثاني: أن ترفع الأول وترفع الثاني فتقول: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.

الوجه الثالث: أن تبني الأول وترفع الثاني فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

الوجه الرابع: بالعكس، أن ترفع الأول وتبني الثاني فتقول: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

الوجه الخامس: أن تبني الأول على الفتح أو على ما كان ينصب به وتنصب الثاني: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله وهو أضعف الوجوه وبعضهم يخصه بالشعر (يعني لا يجيزه في النثر)، وسنوجه ذلك إن شاء الله تعالى عند ذكر أمثلته.

✿ الوجه الأول: أن تبنى على فتح الجزأين، فتح الأول وفتح الثاني.

مثاله: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، حولَ بنيناها على الفتح وقوةَ بنيناها على الفتح، هذا ورد فيه قراءة في قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} البقرة(٢٥٤)

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ): فقد وردت فيها قراءة لا بَيْعَ فِيهِ وَلا خُلَّةَ ببناء الجزأين.

التوجيه: إن (لا) هنا نافية للجنس و(بيع) اسمها مبني علامة بنائه الفتحة، أو مبني على الفتح والواو عاطفة، و(لا) نافية للجنس، و(خلة) اسمها مبني على الفتح، وهذا لا إشكال فيه.

أعملت (لا) الأولى عمل (إنَّ)، وأعملت (لا) الثانية عمل (إنَّ) فبنيت الاثنين على الفتح.

✿ الوجه الثاني: هو رفعهما رفع الأول ورفع الثاني.

ويستشهد له بهذه الآية الكريمة على القراءة المتواترة حفص عن عاصم وهي في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}

توجيه واحد من الأمرين:

١- أن تقول:إن (لا) هذه عاملة عمل (ليس) و(ليس) ترفع الأول يعني ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، فحينئذ تكون كلمة (بيعٌ) اسما لـ(لا) العاملة عمل ليس و(خلة) أيضا هذه اسم لـ (لا) العاملة عمل (ليس)، والخبر في قوله تعالى: (فيه)؛ يعني الجار والمجرور.

٢- الجائز في حالة الرفع هو أن نقول: (لا) مهملة، غير عاملة، هي نافية للجنس ولكنها أهملت، ويكثر إهمالها وبخاصة إذا كررت كما في هذه الآية الكريمة فإنه يجوز إهمالها.

فنقول: (لا) نافية، إن قلت: نافية للجنس ما في مشكلة لكنها هنا مهملة يعني غير عاملة، و(بيعٌ): مبتدأ، خبره (فيه) الجار والمجرور، و(لا) الثانية كذلك نافية مهملة، و(خلةٌ): مبتدأ لأنها أهملت يعني لم تعمل شيئا.

- ومنه قول الشاعر: **وما هَجَرْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً***لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ**

الشاهد عندنا: بأنه عُطف على (لا) النافية للجنس، وتكررت (لا) **فجاز لنا إهمالها في الموضعين، أو إعمالها عمل ليس**، فرفعت (ناقةٌ) الأولى ورفع (جملٌ) الثاني، هذان وجهان.

✪ الوجه الثالث: أن نبني الأول ونرفع الثاني.

توجيهه كما سبق، لأن المبني اسم (لا) النافية للجنس، والمرفوع له وجهان: **إما مهمل، وإما إن تكون (لا) عاملة عمل ليس.**

- شاهده قول الشاعر: **هذا لعمركم الصغار بعينه***لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ**

(لا): نافية للجنس، (أمَّ): اسمها مبنيا على الفتح، (ولا أبُ): الواو عاطفة و(لا) نافية، وممكن أن تكون (أبُ): اسم لـ لا العاملة عمل ليس لأنه مرفوعٌ، وممكن أن تكون (لا) الثانية مهملة، وأبُ مبتدأ؛ يعني: ولا أبٌ لي.

- ومنه أيضا قول الشاعر: **بأي بلاء يا نمير بن عامر***وأنتم ذُنابَى لا يدين ولا صدر**

ذُنابَى: (يعني من أذنب الناس)، (لا): نافية للجنس، (يدين): اسمها مبني على الياء لأنه مثنى، والمثنى كان ينصب بالياء لما انتقل إلى هذا الباب صرنا نبنيه على الياء.

وأما قوله (و لا صدرٍ) فـ(لا): هنا أيضا نافية، و(صدرٍ): هذه إما أن تقول لا مهملة فتكون (صدرُ) مبتدأ، وإما أن تقول عاملة عمل (ليس)، والعاملة عمل (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون (صدرُ) اسمها مرفوعاً.

✪ الوجه الرابع: عكسه، وهو إن ترفع الأول وتبني الثاني على الفتح.

-ومنه قول الشاعر: **فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها***وما فاهوا به أبدا مقيم**

يقول في الحديث عن الجنة: أنه لا لغوٌ فيها ولا تأثيم، الشاهد في قوله: "فلا لغوٌ ولا تأثيمَ".

فالأولى جاء بها **مرفوعة**، وذلك على أحد الوجهين السابقين المذكورين:

-إما أن تكون (لا) النافية عاملة عمل ليس فيكون (لغوٌ):اسمها.

-وإما أن تكون نافية وقد أهملت؛يعني لم تعمل شيئا، فيكون كلمة (لغوٌ): مبتدأ وخبره قوله (فيها) وهو الجار والمجرور.

أما الثانية قوله (ولا تأثيم): فليس لها إلا توجيه واحد وهو: أن تكون (لا) نافية للجنس، و(تأثيمَ): اسمها مبني على الفتح.

✪ الوجه الخامس: هو أن تبني الأول على الفتح وتنصب الثاني.

المصنف يذكر أن بعضهم يرى أنه قليل جدا، وبعضهم يرى أنه خاص بالشعر.

ومنه قول الشاعر: **لا نسبَ اليوم ولا خلةً***اتسع الخرق على الراقع**

لم يقل: (ولا خلةٌ)، فإذا قال: (ولا خلة) يكون مثل الوجه الثالث، لا هو هنا بنى الأول على الفتح (لا نسبَ)، ونصب الثاني (ولا خلةً).

ما الفرق بين البناء على الفتح والنصب؟

النصب يكون معه التنوين، والبناء لا يكون معه تنوين، وهذا الذي حصل هنا، وإلا فكلاهما منصوب بالفتحة، كلاهما علامته الفتحة؛ الأول **مبني** على الفتح، والثاني **منصوب** بالفتح، لكن الثاني فيه تنوين، والأول لا تنوين فيه.

الشاهد عندنا من البيت في قوله: (**لا نسبَ اليوم ولا خلةً**)

توجيه: أما قوله: و(لا نسبَ)، فلا إشكال فيها، لأن تكون (لا): **نافية للجنس**، ونسب: اسمها مبني على الفتح.

أما الثاني (ولا خلةً) ففيه إشكال، ولذلك صار قليلاً ونادراً، وبعضهم خصه بضرورة الشعر وهو أن نقول: الواو: عاطفة، و(لا): زائدة لتأكيد النفي، و(خلة): معطوف على محل اسم (لا) قبل البناء، ومحل اسم (لا) هو أن يكون منصوبا لأنها تعمل عمل (إن)، فقد عطفنا عليها كلمة (خلة)، وأما (لا) الثانية: فهي زائدة مهملة لا تعمل شيئا.

إعادة: (ولا خلة)، الواو: عاطفة، ولا: زائدة يعني وجودها وعدمها واحد، و(خلة): معطوفة على قوله نسب -لكن على محل اسم (لا)- لأن محله أن يكون منصوبا، هذا مبني على الفتح لكن الذي يستحقه اسم (لا) **النافية للجنس** أن يكون مثل ما تدخل عليه (إن)، لأن مدخول (إن) اسمها يكون حينئذ منصوبا.

- بعضهم يجعله خاصا بضرورة الشعر كتنوين المنادى بضرورة الشعر.

- ومن أجازه وقال أنه ليس خاص بالضرورة قلة، ولكن مع ذلك هذا توجيهه وهو أن نقول: إنه منصوب بالعطف على محل اسم (لا).

هذه الأوجه الخمسة تجوز فيما إذا كانت (لا) قد **تكررت**، يعني قلت: **لا حول ولا قوة إلا بالله**.

• لنفرض أنها لم تتكرر (لا) فقلت: **لا حول وقوةْ** –**بالسكون**- لأن فيها تفصيل. **فما العمل؟**

لو عطفنا على اسم لا النافية للجنس لكن لم نكرر (لا) فما العمل؟

هل تجوز الأوجه الخمسة المذكورة سابقا؟ أو يجوز بعضها؟ أو لا يجوز فيها إلا وجه واحد؟

➢ **الجواب**: أن الأول منها إذا عطفت على اسم (لا) المفرد المبني ولم تكرر (لا) فالحكم هو الآتي:

الاسم الأول الذي بعد (لا) ومتصل بها: **يكون مبنيا قولا واحداً، ولا يجوز فيه أي وجه آخر**.

أما المعطوف فيجوز فيه وجهان: **يمتنع البناء**، فيبقى معنا الرفع، ويبقى النصب.

وسَنُوَجِهُ الأمرين بعد ذكر الشاهد في هذا المثال.

الشاهد هو قوله: **فلا أَبَ وابْنَاً مثل مروانَ وابنِهِ***إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزرا**

الشاهد عندنا في قوله: **فلا أَبَ وابْنَاً**

(لا): **نافية للجنس**، (أَبَ): اسمها مبني على الفتح، وقد عُطِفَ عليها، ولم نكرر (لا)، -لو كررنا لقلنا: لا أب ولا ابناً، أو ولا ابنٌ، أو ابن ولا ابنَ، لكن لَمّا لم نكررها، فلا يجوز في كلمة (ابن) إلا وجهان، ولا يجوز في (أَبَ) الأولى إلا وجه واحد

وهو البناء لعدم التكرار.

توجيه: فلا أَبَ وابْنَاً ــ فلا أَبَ وابْنٌ

توجيه النصب (وابْنَاً) : فهو على أنّ الواو: عاطفة، وكلمة (ابناً): معطوفة على محل اسم (لا) لأن محل اسم (لا) حَقُّه أن يكون منصوباً.

توجيه الرفع (وابْنٌ) : الواو: عاطفة أيضا، ابْنٌ: معطوفة على محل (لا) مع اسمها معا، لأنهما -أي (لا) واسمها- واقعان في موقع المبتدأ، والمبتدأ حَقُّه أن يكون مرفوعاً.

فحينئذٍ نقول: أن كلمة (ابْنٌ) في حالة الرفع ليس لها إلا توجيه واحد وهو أن تكون معطوفة على محل (لا) مع اسمها، **وقال بعضهم توجيها آخر ولكنه توجيه ضعيف.**

اسم (لا) النافية للجنس قبل أن تدخل عليه (لا) النافية للجنس يستحق الرفع طبعا؛ لأنه (مبتدأ)، حينما لا تدخل عليه (لا) النافية للجنس فإن إعرابه على إنه (مبتدأ).

فيقول بعض النحويين: إنّ كلمة (ابْنٌ) في حالة الرفع معطوفة على محل اسم (لا) قبل دخول (لا) النافية للجنس، وهذا في الحقيقة مُسْتَضعَفٌ؛ لأن (لا) ألغت مسألة الابتداء؛ لأنه لم يكن في صدر الكلام ولم يكن مبتدأً بسبب دخول (لا) النافية للجنس عليه.

خلاصة هذه الأوجه الخمسة:

-إذا عطفنا على (لا) النافية للجنس، وكَررنا (لا)، جاز فيهما خمسة أوجه:

١. بناؤهما على الفتح، ٢. رفعهما، ٣. بناءُ الأول على الفتح ورفع الثاني، ٤. رفع الأول وبناء الثاني، ٥. بناء الأول على الفتح ونصب الثاني -وقد قلنا بهذا الوجه أنه أضعفها-.

-فإن لم تتكرر (لا) فإن الأول لا يجوز فيه إلا البناء على الفتح، كقولك: (لا رجلَ وامرأة).

كلمة (رجلَ): لا يجوز فيه إلا البناء على الفتح، وأما الثاني يجوز فيه أمران: كلمة (امرأة): **يجوز فيها أمران** وهما: إما أن ترفع وإما أن تنصب ولا يجوز البناء؛ ولا يجوز البناء لأنه كان أول يمكن أن نجعله اسماً لـ(لا) النافية للجنس، لكن هنا ليس عندنا (لا) النافية للجنس -ليس عندنا إلا بعد مسافة- وهي أنه قد فصل بينهما كلمة (رجل) وفصل بينهما (الواو العاطفة)، فصارت الفواصل كثيرة فلا يصلح أن نقول أنها مركبة معها حتى تستحق البناء.

- وتوجيه البناء: في قولكَ (**لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله**) هو أن نقول أنه في الموضعين اسم لـ(لا) النافية للجنس.

فإذا رفعناهما أي رفعنا (حولٌ) ورفعنا (قوةٌ) فقلنا: **لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله**، كما ورد في الآية الكريمة: {لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ} وهذه قراءة خمسة من القُرَّاء السبعة يقرؤون في هذه الآية بالرفع -، **فتوجيهه واحد من أمرين:**

- إما أن تكون (لا) **مهملة فلا عمل لها.**

- وإما أن تكون (لا) **عاملة عمل** (ليس)؛ وإذا كانت (لا) عاملة عمل (ليس) فإنها حينئذٍ يكون اسمها مرفوعاً ويكون خبرها منصوباً، طبعا ليس عندنا في الآية ما يمكن أن نُطبق عليه نصب خبرها؛ لأن عندنا **جار ومجرور** (فيهِ)، والجار والمجرور: لا تظهر عليه الحركة وهي حركة النصب، وإنما تظهر في مُتَعَلقه وهو إذا قلنا: (لا بيعٌ فيهِ) أي: لا بيعٌ موجود فيهِ، هذا إذا جعلناها مُهمَلة، أو قلنا إنّها عاملة عمل (ليس) فيكون التقدير: (لا بيعٌ موجوداً).

أما الحالة الأخرى وهي: أن نبني الأول ونرفع الثاني، أو نرفع الأول ونبني الثاني؛ فأيضا على التوجيهين السابقين: البناء على

أنه اسم (لا) النافية للجنس، والرفع على التوجيهين المذكورين وهو أن نقول إما مهملة وإما عاملة عمل (ليس).
والوجه الأخير في هذا الموضوع: أن يكون الأول مبنيا يكون والثاني منصوبا؛ فإذا قلنا أنه مبني فإنه على أنه اسم (لا) النافية للجنس، وأما **النصب فهو ضعيف أولاً**، وبعضهم يخصه بالضرورة الشعر وهو (يونس) الذي نص على هذا، وفي قوله ((لا نسبَ اليوم ولا خُلّةً)) فنقول إنّ كلمة (خُلّةً) هنا: منصوبة لأننا اعتبرنا أنّ (لا) زائدة لتأكيد النفي، والواو عاطفة وقد عطفت كلمة (خُلّة) على قوله (نسبَ)، لكن على أي شيء لأن النسبَ مبنية هنا، قال: لا ؛ معطوفة على محل اسم (لا) النافية للجنس ؛ لأن حقُّه أن يكون منصوباً.
هذا هو الذي قيل في هذه الأوجه، وقد قلنا أيضاً إنّ هذا (أي تنوينه) (من باب الضرورة)كتنوين المنادى، وعليه فإن نصبه سيكون قليلا وضعيفا جداً، ولذلك فإنه قد نص أكثر من شخص على أنه لا يكون منصوبا بهذه الصورة إلا في الشعر.
نؤكد على أن العطف على اسم (لا) النافية للجنس بدون تكرار لها فنقول:
أن الأول: بعد (لا) النافية للجنس؛ لا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون مبنياً على الفتح.
أما الثاني: فيجوز فيه وجهان هما: (الرفع والنصب).
فأما الرفع: فعلى أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها.
وأما على النصب: فعلى أنه معطوف على محل اسم (لا) لأن حقّه أن يكون منصوباً.
وقد أجاز الأخفش قليلاً في رواية روى عن العرب أنهم يجيزون أن تقول: لا رَجُلَ وامرأةَ، أي أنه أجاز في المعطوف بدون تكرار (لا) أجاز في (الثاني) الذي بعد الواو (بعد العاطف) ثلاثة أوجه:
- الوجه الأول: ما ذكرناه سابقاً وهو أن يكون منصوباً فتقول لا رجلَ وامرأةً.
- الوجه الثاني: الرفع، فتقول: (لا رجلَ وامرأةٌ)، وهذا قد ذكرناه في قول الشاعر:
"فَلَا أبَ وَابناً مِثلُ مَروَانَ وَابنِه" (ابناً): منصوب ويجوز أن تقول فلا أبَ وابنٌ.
- لكن الأخفش ذكر وجهاً ثالثاً ونَقلهُ عن العرب وهو أن تقول: (لا أبَ وابنَ) فتبنيه على الفتح، فما حكم هذه الرواية؟
أولاً: هذه رواية عن العرب ولا نستطيع أن نُخَطِئهم فنقول أخطَئوا، لا، لكننا نقول: إنها محفوظة، فَيُحفظ ولا يقاس عليه، يُكتَفى بما سُمِعَ عن العرب ونعتبرها أو نَعُدَّها شاذة.
- توجيهُها: روى الأخفش عن العرب أنهم قالوا: (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء في الأول والثاني.
أما قوله (لا رجل): فلا إشكال فيها؛ لأن كلمة (رجلَ) حينئذ ستكون مبنية على الفتح.
لكن الإشكال في كلمة (وامرأةَ)، توجيهُها واحد من أمرين، أمرٌ مستساغ، وأمرٌ غير مستساغ:
- أما الأمر المستساغ هو: أن تكون (الواو) عاطفة وتكون كلمة (امرأةَ) مبنية على الفتح لأنها اسم لـ(لا) النافية للجنس المقدرة.
*هل يجوز تقدير (الحرف) أي حذفه وبقاء عملِه؟ الصحيح أنه لا يجوز وليس كثيراً.
- هناك توجيه آخر وهو غير مستساغ: وهو أن نقول: أنّ الواو عاطفة (وامرأةَ) معطوفة على كلمة (رجل) المبنية؛ ولكنهم لا يستعملون العطف على المبني يعطفون عليه مبنياً.

الحلقة (٩)

-حكم اسم (لا) المبني إذا أُتبع بالوصف أو العطف أو البدل

-حكم دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، هل يبقى حكمها أو يتغير

اسم (لا) النافية للجنس (المبني، المفرد، المتصل)

اسم (لا) النافية للجنس، المبني، المفرد -وهو لا يكون مبنياً إلا إذا كان مفرداً- والمقصود بالإفراد في هذا الباب أن لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف، وليس المقصود بالإفراد عكس المثنى والمجموع.

اسم لا النافية للجنس في هذه الحالة حينما يكون مفردا، كقولك: (لا رجلَ)

رجل هذه: مفرد، ليست مضافة وليست شبيهة بالمضاف، فإذا وُصفت وهي بهذه الصورة ووُصِفت بمفردٍ أيضا؛ أي بشيء ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فما الحكم بالنسبة للصفة، وبالنسبة للموصوف؟

➢ بالنسبة للموصوف: فإن حقه أن يكون مبنياً، وهو كلمة (رجلَ) في هذا المثال.

➢ بالنسبة بالنظر إلى الصفة: فإنها يجوز فيها ثلاث حالات، ولكل حالة من هذه الحالات توجيه:

إذا قلنا: لا رجلَ ظريف موجودٌ.

- فكلمة: (رجلَ) فيها وجه واحد وهو البناء، وهو الوجه الذي تستحقه قبل أن تكون موصوفة، ولا يوجد وجه آخر في كلمة (رجلَ).

- أما كلمة (ظريف) فإنه يجوز فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: هو البناء، فتقول: (لا رجلَ ظريفَ)، -والبناء طبعاً على الفتح في هذه الحالة؛ لأن هذه الكلمة لو كانت في باب غير باب (لا) النافية للجنس لكانت تُنصب بالفتحة؛ لأنها مفرد عادي، ثم هذا هو الوجه الأول وسنوجهُه أو نُبين كيف جاز بناؤه وهو في الأصل معرب.

الوجه الثاني :- الذي يجوز في كلمة (ظريف) - هو النصب.

- الفرق بين البناء على الفتح والنصب: أن النصب يكون بالتنوين وبخاصة في ما كان ليس ممنوعا من الصرف، أما البناء فإنه يذهب منه التنوين وتبقى الفتحة، فتقول: (لا رجلَ ظريفاً).

الوجه الثالث: هو رفع كلمة ظريف مع التنوين لأنها ليست ممنوعة من الصرف، فتقول: (لا رجل ظريفٌ)، هذه ثلاثة أوجه في كلمة (ظريف)، أما كلمة (رجل) فإن فيها وجهاً واحداً فقط.

➢ نأتي توجيه هذه الأوجه الثلاثة إعرابيا:

✿ الوجه الأول: إذا قيل: (لا رجلَ ظريفَ) ببناء كلمة (رجلَ) وببناء كلمة (ظريفَ)؛ فإنهم يقولون: إنه على تأويل أنّ (رجلَ) و(ظريفَ) رُكِّبتا كتركيب (خمسة عشر) أو تركيب (أحدَ عشر)، وهذا التركيب يُبْنى على فتح الجزأين، فإذا رُكبت كلمة (رجلَ) و(ظريفَ) بُنِيَتَا، ثم أُدْخلت عليهما (لا) النافية للجنس وهما مُرَكَّبَان فتقول: لا رجلَ ظريفَ بدون تنوين.

✿ الوجه الثاني: النصب، توجيهه:

أن يُقال إن كلمة (ظريفاً) تابعة -وهي وصف طبعا هنا- تابعة على محل اسم لا: (رجل)، اسم (لا) النافية للجنس لأن (لا) النافية للجنس حَقُّ اسمها -بوصفها عاملة عمل (إنّ)- أن يكون منصوبا؛ فتقول إنَّنَا أتبعنا نصبنا كلمة (ظريفاً) بإتباعها

وصفا لِمَحل اسم (لا) النافية للجنس لأن حَقّه أن يكون منصوبا، طبعا هو هُنا مبني لكنه في محل نصب.

✿ الوجه الثالث: الرفع (ظريفٌ) -يعني رفع كلمة ظريفٌ- توجيهه:

التوجيه الصحيح: أن يكون تابعا لِمَحَلِّ (لا) مع اسمها معاً؛ لأنهما واقعان في موقع المبتدأ، والمبتدأ حَقُّه أن يكون مرفوعا.

هذا هو الوجه الثالث الذي تُوجه به كلمة (ظريف) وهي صفة لكلمة (رجل) في قولِنا (لا رجلَ ظريفَ في الدارِ أو موجودٌ).

فتكون الأوجه الثلاثة هي: (لا رجلَ ظريفَ) بالبناء، (لا رجلَ ظريفاً) بالنصب، و(لا رجلَ ظريفٌ) بالرفع وقد سبق توجيهها.

➢ ذكرنا أن الشروط هي أن يكون اسم (لا) مفردا يعني ليس مضافاً وليس شبيهاً بالمضاف، وأن تكون الصفة أيضا مفردة، وأن لا يُفصَلَ بينهما بفاصل.

ماذا لو أنه انتقض بعض الشروط؟

إذا انتقض بعض الشروط كأن يكون الاسم مضافا أو شبيها بالمضاف، أو أن يُفصَل بينهما بفاصل، فإنه حينئذ لا يبقى إلا وجهان يجوزان في الصفة التابعة وهما:

النصب على محل اسم (لا) النافية للجنس أو على لفظه إذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف.

مثلا: لا صاحبَ بدعةٍ ظريفاً أو ظريفٌ محمودٌ، (صاحبَ بدعة): منصوب.

لا طالعاً جبلاً ظريفاً أو ظريفٌ موجودٌ.

إذا قلتَ (ظريفاً): فهي تابعة طبعا على لفظ اسم (لا)، لأنه هنا منصوب، لأنه مضاف في قولِكَ: لا صاحبَ بدعةٍ، وشبيه بالمضاف في قولِكَ: لا طالعاً جبلاً موجودٌ، أو ظريفاً أو ظريفٌ موجودٌ

إذا قلنا إن اسم (لا) النافية للجنس لا يزال مفردا ولكنه فُصِلَ بينه وبين الصفة، فقُلتَ: لا رجلَ في الدار ظريف.

(ظريف) هذه يجوز فيها أيضا وجهان فقط وهما: النصب أو الرفع.

- فأما النصب فكما ذكرت على محل اسم (لا) النافية للجنس لأن محله النصب.

- وأما الرفع فـعلى محل (لا) مع اسمها.

وهو التوجيه الذي سبق أن ذكرناه في المرة الأولى وهو إذا قلنا (لا رجلَ ظريف).

لكن سقط وجه من الأوجه الثلاثة وهو وجه البناء، لأنه الآن لا يمكن تركيب أكثر من كلمتين، وقد صار عندنا هنا ثلاث كلمات فأكثر، فحينئذ لا يجوز التركيب أو يمتنع التركيب.

- لو كانت الصفة نفسها ليست مفردة وإنما هي مضافة أو شبيهة بالمضاف كقولِكَ:

لا رجلَ صاحِبَ بدعةٍ أو (صاحِبُ بدعةٍ) موجودٌ.

حينئذٍ يبقى فيها الوجهان وهما: النصب والرفع على التوجيهين السابقين، لا يبقى فيهما وجه البناء لأن الكلام حينئذٍ زاد على كلمتين ولا يمكن تَرَكِيبُ أكثر من كلمتين ثم تدخل عليهما (لا) النافية للجنس وهما مُرَكَبَان؛ لا يمكن، وهذا هو تفصيل الكلام في النعت.

- إذا فُصِلَتْ الصفة عن الموصوف -وهو مبني، ومفرد- فإنه حينئذٍ لا يجوز إلا وجهان وهما: الرفع والنصب، هذا هو الوصف.

✿ بَقِيَ من أنواع التوابع: (العطف أو البدل)

فأما العطف: إذا عطفنا وكررنا (لا)، فقد سبق أنه يجوز فيه خمسة أوجه وذلك نحو قوله:

(لا حول ولا قوة إلا بالله) قد ذكرنا أنهُ يجوز فيها خمسة أوجه:

الوجه الأول: بناؤهما الوجه الثاني: رفعُهما الوجه الثالث: أو بناء الأول ورفع الثاني.

الوجه الرابع: أو رفع الأول وبناء الثاني الوجه الخامس: أو بناء الأول ونصب الثاني، وهذا أضعفها.

لكن لنفرض أننا عطفنا عليها ولم نُكَرر (لا) فإنه حينئذٍ لا يجوز فيها أيضا إلا وجهان فقط؛ وهو أن تقول:"لا رجلَ وابنٌ" أو (وابناً) له موجودان.

التوجيه، فإن الواو: ستصِير عاطفة، وكلمة (ابن): تكون معطوفة على محل اسم (لا) في حالة النصب، وعلى محل (لا) مع اسمها في حالة الرفع.

وأما (الإبدال)، والإبدال يقولون: إنه على نية تِكْرَارِ العامِل، ولا يخلوا حينئذٍ بعد الإبدال أن يكون ما دخلتْ عليهِ أو ما وُجِدَ في الكلام صالحا؛-يعني البدل هذا- قد يكونُ صالحاً لعملِ (لا) وقد يكون غير صالحاً لعملِ (لا).

➢ إن كان صالحاً لعملِ (لا): فإنه يجوز فيه أيضا الوجهان السابقان، ويمتنعُ البناء.

لماذا امتنع البناء مع أنه لا يوجد فاصل بين النكرة والبدل وليس فيهما واحدٌ مضافا ولا شبيها بالمضاف؟

السبب: أنهم يقولون إنّ البدل على نية تِكْرَارِ العامِل، والعامل هُنا هو (لا) النافية للجنس، وإذا كَررتها كررت (لا) النافية للجنس وأوجدتها هنا في هذا المكان فإنه سيكون الكلام أكثر من كلمتين فلذلك يَمْتَنِعُ التركيب.

إذاً يجوز وجهان وهما الرفع والنصب، نُمثِّل بالمثال ونَتَبَيّن ما فيه:

إذا قلت: (لا أحدَ رجلاً وامرأةً في الدارِ)

(أحدَ): هذه اسم (لا) النافية للجنس.

(رجلاً): هذه بدل منها، (رجل) في حد ذاته صالح لعمل (لا) لأنه نكرة، (رجل) هُنا بدل فلا يجوز فيه إلا:

- النصب على أنه تابع لِمَحل اسم (لا)، لأن اسم (لا) حقُّه أن يكون منصوباً.

- وإما الرفع ذلك على أن نُتْبِعَه على محل اسم (لا) مع اسمها.

وأما البناء فإنه لا يجوز.

في هذه الحالة جاز الوجهان لأن البدل صالح لعمل (لا)؛ بحيث لو كان هذا البدل دخلت عليه (لا) في كلامٍ مُستقل لعِمِلت فيه، يعني أنه مُسْتَوفي للشروط.

➢ أن يكون اسم (لا) صالح لعمل (لا) النافية للجنس، لكن البدل معرفة مثلاً.

وقد ذكرنا من شروط اسم (لا) النافية للجنس أن لا يكون معرفة؛ حينئذٍ لا يجوز فيه إلا الرفع، كما أنكّ إذا أدخلت (لا) النافية للجنس على معرفة فإنه يجب فيها أمران:

١- يجب إهمالها ٢- ويجب تِكرارُها كما سبق أن ذكرنا: (لا زيدٌ ولا عمروٌ في الدارِ)

مثالُه: (لا أحدَ) هذا اسم (لا) النافية للجنس كلمة (أحدَ)، (زيدٌ وعمروٌ في الدارِ) (زيدٌ) هذا بدل من كلمة أحد.هل يجوز إبدال المعرفة من النكرة؟ نعم، هل يجوز إبدال الظاهر من الضمير؟ نعم، هل يجوز إبدال الضمير من الظاهر؟ نعم

لكن ليس هذا موضوعنا الآن، إنما موضوعنا:أننا أبدلنا كلمة (زيد) من كلمة (أحد)، (أحد) نكرة و(زيد) معرفة، هل يجوز إبدال المعرفة من النكرة؟ الجواب نعم

حينئذٍ كلمة (زيد) لا يجوز فيها إلا وجه واحد وهو الرفع، لأننا أهملنا. فإذا قلنا إنّ البدل على نية تكرار العامل فلو كررنا (لا) هنا، وأدخلناها على معرفة لم تعمل فيها شيئاً، فإنه حينئذٍ حقها أن تكون منصوبة.

هذا هو الجزء الأول وهو عن الحديث عن وصف (لا) نافية الجنس، سواء أكان مستوفياً للشروط التي ذكرناها وهي: أن يكون مفرداً، أن يكون الوصف مفرداً، وأن لا يفصل بينهما بفاصل؛ فحينئذٍ تجوز الأوجه الثلاثة التي ذكرناها وهي:

الأول: بناء الوصف والموصوف على الفتح أو بنائهما على ما كانا ينصبان به.

الثاني: الرفع في النعت.

الثالث: النصب في النعت.

بَقِيَ أن ننظر إذا عطفنا ولم نُكَرر (لا) فلا يجوز إلا وجهان.

كذلك إذا أبدلنا فإن كان البدل صالحا لعمل (لا) النافية للجنس فكذلك لا يجوز إلا وجهان.

وإن كان البدل غير صالح فإنه حينئذٍ يَتَعَين وجه واحد وهو الرفع فقط. انتهينا من القضايا وهي الوصف والعطف والبدل.

-حكم (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

أحيانا تكون الهمزة داخلة على (لا) وتكون الكلمتان أو يكون الحرفان كلهما بمعنى (ليس للاستفهام)، لكن نبدأ أولاً بما دخلت عليه فعلاً (لا) النافية للجنس ودخلت عليها همزة الاستفهام.

➢فما الحكم ؟ أنبقي (لا) عاملة العمل نفسه أو نغير حكمها؟

الجواب: أن (لا) النافية للجنس إذا كانت مُستوفِية لشروط العمل؛ وأدخلنا عليها همزة الاستفهام أنه يبقى كل شيء على حاله من حيث العمل.

أما من حيث المعنى فالغالب أن لا يبقى على أن الهمزة تدل على الاستفهام الحقيقي، وعلى أن (لا) لا تزال نافية للجنس، وقد ورد ولكنه قليل.

وبعضُهم أنكر ذلك، أنكر أن يصح أن تبقى (لا) النافية للجنس على معناها وهمزة الاستفهام على معناها في مثل هذه الحالة قال: لابد أن يتغير معناهما بشيء سنذكره لاحقاً، لكن الحقيقة أنه يجوز أن يبقيا على معناهما، لَكنّ هذا البقاء قليل.

استشهد له المصنف بقول الشاعر:

أَلا اصطِبَارَ لِسَلمى أَم لهَا جَلَدٌ *** إذا أُلاَقِي الذِي لاَقَاهُ أَمثَالِي

يتساءل الشاعر:أتصْبِرُ سلمى حين يلقى حتفهُ أو حين يذهب أو حين يموت كما يلاقيه أمثاله من الخلق؛ لأن كل مخلوقٍ مكتوبٌ عليه الفناء، فهو يتساءل هل تصبرُ سلمى إذا حصل هذا؟

هنا الشاهد فيه قولُه: (ألا اصطبارَ) فإن الهمزة فيه: للاستفهام، و(لا): نافية للجنس، وأما عمَلُها لا شك أنه يبقى على حاله؛ لأن كلمة (اصطبارَ) هُنا مستوفيه لشروط عمل (لا) النافية للجنس وهي هُنا مفردة فصارت مبنية على الفتح.

(الهمزة) هُنا: فقد بقيت على معناها وهو الاستفهام، و(لا): هنا قد بَقِيت على معناها وهو نفي الجنس، فأما عملُها فهو باقٍ؛ فاسمها هُنا مبني على الفتح.

➢ الكثير والغالب أن يتغير معنى همزة الاستفهام و(لا)النافية للجنس فيصير لهما معاً معنى جديد:

١- قالوا ومن المعاني الجديدة التي تأتي: أن يكون دالاً على التوبيخ، كقول الشاعر:

ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ *** وآذنت بمشيبٍ بَعدَهُ هَرَمُ

(ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ): هذا يتساءل أو يُوَبخ من لم يردعهُ الشيب عن عمل الباطل فيقول:

ألا إرعِواءَ لمن ولّت شَبيبتُهُ.

هنا (الهمزة) و(لا) صار لهما معاً معنى جديدا وهو: التوبيخ، لكن العمل لا يزال على ما هو عليه لأن (لا) هُنا عاملة، واسمها هُنا مبني على الفتح. هذا أحياناً بالنسبة للمعنى، أما العمل فهو هو.

٢- وتارةً يُرَادُ بِهِمَا معاً أعني (الهمزة – لا) التمني، قالوا ومنه قول الشاعر:

أَلا عُمْرَ وَلّى مسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *** فيرأَبَ ما أَثْأَت يَدُ الغَفَلاتِ

معنى البيت: الرجل يتمنى أن يُعْطَى عُمراً أو أن يُعَادَ له ما ذهبَ من عُمره، فيستطيع أن يَرأَب: يعني يُصْلِح ما أثأتْ: يعني ما أفسدت يد الغفلاتِ، لأن الغفلة أحيانا تُفسِدُ على الشخص.

فحينئذٍ نقول إن (ألا) هُنا بمعناهما يعني معاً كلمة (الهمزة ولا النافية للجنس معاً) أنهما صارا يَدُلان على التمني.

يقول المؤلف: إن هذا كثير -يعني دلالتهما معاً على التمني- وهُما عند سيبويه والخليل بمنزلة (أتمنى)؛ يعني بمنزلة الفعل، فلا يحتاجان إلى خبر، يقول وهما أيضا بمنزلة (ليت)؛ فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، أي: لا يجوز أن تَعطِف عليها أو تُتْبِعَ عليها مراعيا في ذلك الرفع؛ لأن (ليت) لا يُرَاعى فيها ذلك.

وقد خالف في ذلك المَازِنِيُّ والمُبَرِّد، ويقول المُصنف: إنه لا دلالة في البيت على ما أرادا.

➢ في بعض الأحيان تكون كلمتا (ألا) يعني (الهمزة ولا) لهما معنيان مُختلفان، أذكر هذين المعنيين بإيجاز:

المعنى الأول:العرض، ومنه قول الله سبحانه وتعالى:{أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ}.

المعنى الثاني: هو التحضيض ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ} وحينئذٍ تكونُ مختصة بالدخول على الأفعال.

- وفي بعض الأحيان تكون الهمزة و(لا) ليس فيها دلالة على الاستفهام فتكون للاستفتاح؛ وحينئذٍ تدخل وتختص بالجمل الاسمية ومنها نحو قول الله سبحانه وتعالى: {أَلا إِنَّ أَوْلِيَاء اللّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}.

الحلقة (١٠)

باب ظَنَّ وأخواتها

الأفعال الدالة على اليقين، والأفعال الدالة على الرجحان

المقدمة الأولى في تسمية هذا الباب:

هناكَ من يسميه: باب ظَنّ وأخواتِها، وهناك من يسميه: أفعال القلوب والتصيير، وهناك من يسميه: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فَتنصِبهُما مفعولين، والأخيرة هي تسمية مؤلف الكتاب: (أوضح المسالك) والتسميات كلها صحيحة، **وهذه الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر قسمان**: القسم الأول يسمى: أفعال القلوب، القسم الثاني يسمى: أفعال التصيير.

➢ القسم الأول: فأما أفعال القلوب، فسميت بهذا الاسم لأن معانيها متعلقة بالقلب.

- وليس كل فعل قَلْبِي ينصب مفعولين؛ بل القلبي ثلاثة أقسام:

١- فإن بعض الأفعال القلبية لا تنصب أصلا لا مفعولاً واحداً ولا مفعولين، كقولك: (فكّرَ) و(تَفَكّرَ) فإن هذين الفعلين لا ينصبان أصلا.

٢- وبعض الأفعال المتعلقة بالقلب تنصب مفعولاً به واحدًا وذلك كقولك: عَرفتُ المسألةَ؛ فإن (عرف) مُتعلقة بالقلب وقد نَصبت هُنا مفعولا به واحدا وهو كلمة (المسألة)، ومثلها كلمت (فَهِمَ) فإنك تقول: فَهِمتُ الموضوعَ، أو فَهِمتُ المسألةَ، أو فَهِمَ محمدٌ الدرسَ؛ حينئذٍ فإن كلمة فَهِمَ) نصبت مفعولاً به واحداً "مع أنها متعلقة بالقلب".

-ذكرنا (أفعال القلوب) وجعلناها في هذا الباب وقلنا أنها تنصب مفعولين مع أنها ليست كلها تنصب مفعولين؛ بل بعضها ينصب مفعولا به واحدا، وبعضها لا ينصب أصلاً، لكن المقصود في هذا الباب:

٣- أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، ويضاف إليها فيما بعد أفعال التصيير.

➤ **مسألة** يحسن الحديث عنها وهي: أن بعض النحويين لم يجعل المفعول الثاني خاصة -وهو الخبر- لم يجعله منصوبا على أنه مفعول به؛ بل قال إن له إعرابا آخر، واختلفوا حينئذٍ في إعرابه، فأنت إذا قلتَ: "ظننتُ محمداً مجتهداً"، فيقول هذا الآخر: أن كلمة (محمد): مفعول به (لظنّ)، أما (مجتهداً): **فإنه ينصبها على الحال**.

وقد عُورِضَ في ذلك بسبب أنه في بعض الأحيان يكون الخبر معرفة، ومع ذلك تُعْمِلُ فيه (ظَنّ)، وقد قالوا إنّ المعرفة لا تقع حالاً إلا إذا أُوِّلَتْ بالنكرة، وبعض المعارف لا تُؤوّلْ؛ كقولك: ظننتُ محمداً أنتَ، ظننتُ محمداً إياكَ؛ (إياكَ): ضمير لا يمكن تأويله بالنكرة، هذا جانب مبدأي – مقدمة -.

۞ الأفعال التي تنصب مفعولين من حيث العمل فعملها واحد؛ وهو أنها تنصب المبتدأ والخبر؛ المبتدأ يصير مفعولاً به أول، والخبر يصير مفعولاً به ثاني.

➤ قسم ابن هشام رحمه الله الأفعال التي تنصب مفعولين من حيث الدلالة المعنوية إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يُفيد في الخبر يقيناً فقط، وله أفعال محدودة.

القسم الثاني: ما يُفيد في الخبر رجحانا فقط.

القسم الثالث: ما يحتمل المعنيين وهما (اليقين والرجحان) ولكن اليقين غالب.

القسم الرابع: ما يحتمل أيضا الرجحان واليقين ولكن الرجحان أغلب.

ولكل واحد من هذه الأقسام أفعالٌ محددة.

➤ **القسم الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً فقط**، يعني لا يدل على الرجحان في حال من الأحوال بل يدل على اليقين دائماً.

ذكر المصنف له أربعة أفعال وهي: (وَجد) و(أَلفى) و(تَعَلّمْ) بمعنى اعْلَمْ وهذا لا يجيء منه إلا فعل الأمر فقط، و(دَرَى).

نبدأ في التمثيل لهذه، وذكر المفعول الأول والمفعول الثاني:

أولاً: وجـــد

– من ذلك قوله تعالى:{وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا}

(تَجِدُوهُ): هذا فعل يدل على اليقين في الخبر، وهذا مُيَقّنْ: أنَ ما تفعل من خير ستجده خيرا عند الله سبحانه وتعالى، فالفعل هُنا يدل على اليقين وليس فيه دلالة على الرجحان، ننظر إلى المفعولين الذين نصبهما هذا الفعل:

(تجدوا): فعل مضارع من الأمثلة الخمسة مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف النون.

و(الواو) فِيهِ: فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

و(الهاء) مفعول به أول، ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب.

و(خيراً): مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ (تجدوه عند الله هو خيرا).

أما (هو): الذي سبق كلمة (خيراً) فإنه المسمى بضمير الفصل، وما دُمنا نصبنا كلمة (خيراً) فإن ضمير الفصل هُنا ليس له محل من الإعراب.

-هذا الفعل الأول وهو (وَجَدَ) سواءً كان **بلفظ الماضي** أو **بلفظ المضارع** أو **بلفظ الأمر** أو بأي لفظٍ آخر كما سيأتي، وكذلك بقية الأفعال ليس هذا الحكم خاصا بـ(وجد) بل بالأفعال كلها.

ثانيــاً: ألفى

ومن ذلك: قال الله سبحانه وتعالى: {إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءهُمْ ضَالِّينَ}

(ألفى): هو العامل وهو فعل يدل على اليقين في الخبر، و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(آباءَ): مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة لأنه جمع تكسير، و(ضالينَ): هذا مفعول به ثانٍ وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه جمع مذكر سالما، والفعل هُنا دالٌّ على اليقينِ في الخبر.

ثالثـاً: تـعـلَّمْ فيه حديث يسير أنبهكم عليه: **وهو أن هذا الفعل تَعَلَّمْ يلزم حالةً واحدة وهو أنه لا يأتي إلا بصورة الأمر،** وليس المقصود به ما تقول في: (تَعَلّمْتُ المسألةَ) و(أَتَعَلّمُ)، لا.

فإذا قلت تعلم كذا وكذا؛ فهذا معناهُ: (اعْلَمْ) بأن كذا وكذا في هذا الباب، والأصل فيه أنه ليس كذلك -ليس هذا معناه- ولكنه في هذا الباب هذا معناه، وهو يدل على اليقين في الخبر، **الكثير في (تَعَلّمْ) أن يكون داخلاً على (أنّ) واسمها وخبرها، وتكون (أنّ) واسمها وخبرها سَدّتْ مَسَدَ المفعولين.**

ومنه قول الشاعر:**فَقُلتُ تَعَلّمْ أنّ للصيدِ غِرَّةً *** وإلا تُضَيِّعْهَا فإنّكَ قاتِلُهْ**

فَقُلتُ تَعَلّمْ أنّ للصيدِ غِرَّةً؛ الإعراب:

١- (أنّ) وما دخلت عليه: **وهو الكثير** في (تَعَلّمْ) في هذا الباب أن يدخل على (أنّ) وما دخلت عليه فتكون حينئذٍ (أنّ) **واسمها وخبرها أغنت عن المفعولين.**

٢- ولِبَعضِهم إعراب آخر -حتى ما يظن أحدهم أنا لا نعرف الإعراب لكن **في رأيي أنه أضعف من هذا التوجيه الذي ذكرته**- الإعراب الثاني: هو أن تكون (أنّ) وما دخلت عليه مُؤَوله بمصدر، وهذا المصدر أغنى عن المفعول الأول وحده، ويكون المفعول به الثاني مُقدراً، ويكون التقدير في مسألتنا هذه: **(فقلتُ تَعَلَّمْ وجود غرةٍ للصيدِ حاصلةً)** حتى نُقدر المفعول به الثاني، يكون عندنا (وجُودَ) وما أضيف إليه: مفعول به أول، و(حاصلةً): مفعولاً به ثانياً.

➢ **هل يمكن أن تدخل (تَعَلَّمْ) على غير (أنَّ) وما دخلت عليه ؟**

الجواب: **نعم ولكنه قليل**، ويذكر المصنف منه قول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفسِ قَهر عَدُوِّهَا * فبالغ بِلُطفٍ في التَحَيُّلِ والمَكْرِ**

(تَعَلَّمْ): فعل أمر مبني على السكون وهو جامد وهو من أفعال القلوب.

والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)، (شِفاءَ): مفعول به أول، (قَهْرَ): مفعول به ثاني.

رابعـاً: درى

أولاً: كلمة درى فعلٌ من أفعال القلوب يدل على اليقين في الخبر. شاهدهُ قول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهدَ يَا عُرْوَ فَاغتَبِط * فإن اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ**

- الشاهد عندنا في: (دُرِيتَ) هذا دُرِيَ: فعل مبني للمجهول أو للمفعول كما يعبر عنه بعض الناس -يعبرون في الغالب يقولون مبني للمجهول لكن لا مانع بل الأصل والأحسن أن تقول أنه مبني للمفعول- (التاء): ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نائب فاعل، وكانت مفعولا به أولاً فتحول إلى نائبا عن الفاعل.

(الوَفِي): المفعول به الثاني، لأن المفعول الأول صار هُنا نائباً عن الفاعل.

دُرِيتَ الوَفِيَّ **العَهدَ**: والفعل هُنا قد نصب مفعولين؛ الأول مِنهما تحول إلى نائبا عن الفاعل، والثاني: منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الكلام الذي نقرره هُنا: أنّ الكثير في (دَرَى) ألا تتعدّى إلى مفعولين، يعني دون أن تُلحِق بها شيئاً، بل الكثير أن تُلحِق عليها الهمزة، وأن تُعَديّها للمفعول الثاني بحرف الجر.

- ومنه قول الله سبحانه: {**قُل لَّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ**}

فالفعل (دَرَى) هُنا قد دخلت عليه الهمزة فصارت مُقوِيةً لِتعديتِه، ثم نَصَبَ المفعول به الأول (الكاف) لأنها في محل نصب وهو ضمير، وأما المفعول به الثاني وهو (الهاء) فقد تَعَدّى إليه بوساطة حرف الجر (الباء)، هذا هو القسم الأول من أفعال القلوب وهو ما يدل على (اليقين) في الخبر.

➢ **القسم الثاني من أفعال القلوب وهو ما يدل على الرُجحَان فقط في الخبر**؛ يعني أنه مترجِّحٌ ولا يَدل في حال من الأحوال على أنّ الخبر يقيني، **وهو خمسة أفعال**:

١. (**جَعَلَ**) وسيأتي لها حديث أيضا في أفعال التصيير. ٢. (**حجا**) بمعنى ظَنَّ.

٣. (**عَدَّ**) بمعنى ظَنَّ. ٤. (**هَب**) وهذا فعل مُلازِم لصيغة الأمر.

٥. (**زَعَمَ**)

هذه هي الأفعال الخمسة التي هي من أفعال القلوب وتدل على الرجحان فقط في الخبر، نأخذها ممثلين لها مبينين مفعوليها.

الفعل الأول: جَـعَـلَ

(جَعَلَ) هُنا: **بمعنى اعتقد أو ظَنَّ، وليست بمعنى صَيَّرَ** -كما سيأتي بيانه-.

- قال الله سبحانه وتعالى: {**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً**}

(وَجَعَلُوا): يعنى اعتَقدوا، لأنهم لم يخلقوهم أيضا ولم يُوجِدوهم ولم يُصِّيرُوهم حتى نقول أنه بمعنى (صَيّرَ)؛ لا، بل هي هُنا بمعنى (اعْتَقَدَ)، وهذا يَتحدّث عن المشركين لأنهم كانوا يعتقدون أنّ الملائكة الذين هُم عِبادُ الرحمن إناثاً.

يقول قال الله سبحانهُ وتعالى: {**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً**}

الفعل هو: (جعل)، الواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الْمَلائِكَةَ: مفعول به أول، و(إِنَاثاً): مفعول به ثاني.

الفعل الثاني:(**حَجَا**) بمعنى (اعْتَقَدَ) أيضا ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمرٍو أخا ثِقَةٍ * حتى أَلَمّتْ بِنَا يوماً مُـلِـمـاتُ**

الشاهد قوله: (**أحجو**)، فإنه فعل مضارع، وهو بمعنى **أعتقد**.

قَدْ كُنتُ أَظن أبَا عَمرٍو أخا ثِقَةٍ حتى تبينت حالُه لمَاَ ألَمَتْ بِنَا مُلِماتُ لأن المُلِّمات تُبين الرجال وتُبِّين الناس.

(أبا): هذا مفعول به أول، ومنصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، (أخا ثِقَةٍ): هذا مفعول به ثاني.

(حتى أَلَمَتْ بِنَا يوماً مُـلِمَّاتُ): فَتَبَيّن لنا أنّه ليس بِذاك هذا هو المعنى للبيت، (أجحو): هُنا بمعنى أَظُن أو أعتَقِد وهي ليست تدل على اليقين وإنما تدل على الرُجحانِ فقط.

الفعل الثالث: (عَدّ) سواء كان بلفظ الماضي أو بلفظٍ غيره فإنه يعمل العمل نفسه، ومنه قول الشاعر:

فلا تَعْدُدِ المَولَى شَريـكَكَ في الغِنَ * ولكنما المولَى شريكُكَ في العُدم**

معنى البيت: لا تظن أنّ الذي يُشارِكُكَ حين تَكونَ غَنيا وصاحِبَ منصب هو الذي يَستحق أن يكون ولياً؛ إنما الولي هو الذي يُصَاحِبُكَ في وقت الفقرِ والحاجة، هذا الوَلي الصحيح الذي يُرَافِقُكَ في كُلِّ أحوالك سواءً أكُنتَ غنيا أو كُنتَ فقيرا.

- الفعل العامل هُنا الذي هو من أفعال القلوب فهو: (عَد) أو (تَعْدُدْ)، (لا): ناهية.

(تَعْدُدْ): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)، (المولى): مفعول به أول وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة المُقدرة على الألف؛ لأن الألف لا تظهر عليها الحركات فالفتحة مقدرة للتعذر، (شريكَك) هنا هي: مفعول به الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفعل الرابع:(هَبْ) ؛ هذا الفعل لا يجيء منهُ إلا فِعل الأمر فقط.

وهو ليسَ من تصريفات (وَهَبَ) بمعنى (أَعْطَى)، فأما (وَهَبَ) بمعنى (أَعْطَى) فهي مُتَصرفة تصرفا تاما. يقول الله تعالى: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُور}

(يَهَبُ) هنا: فعل مضارع، ونَحْنُ نقُول إنّ هذا الفعل لا يجيء منهُ إلا فِعل الأمر فقط ولكنه هُنا ليسَ بمعنى (أعْطَى)، وإنما هو بمعنى (اعتقد) وشاهِدُهُ قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مالِكٍ * وإلا فَهَبْنِي إمْرَأً هالكاً**

(فَهَبْنِي إِمْرَأً هالكاً) يعني: (اعْتَقِدْنِي) أو (ظُنّنِي) امرأً هالِكا، (هَبْنِي)، (هَبْ): فعل أمر وهو جامد لا يجيء مِنهُ إلا فعل الأمر، و(الياء): مفعول به أول، (امرأً): مفعول به ثاني.

الفعل الخامس: (زَعَمَ)

فأما (زَعَمَ) فالكثير فيها أنْ تكون داخلةً على (أنّ) وما دخلتْ عليه، ولكن قد تدخل على غيرهما، ومنه قول الشعر:

زَعَمَتْنِي شَيخاً وَلَستُ بِشَيخٍ * إنَّمَا الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا**

الفعل (زَعَمَ): فعل من أفعال القلوب بمعنى (ظَنّ) أو(اعتقد) (زَعَمَتْنِي) يعني:ظَنّتْنِي.

(الياء): مفعول به أول، وهي ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول.

والمفعول به الثاني هو: شيخاً -زَعَمَتْنِي شَيخاً وَلَستُ بِشَيخٍ-: (شيخاً): مفعول به ثاني.

والكثير في (زَعَمَ) أن لا تكون مُتَعَدّيةً إلى المفعولين مباشرةً كما وَرَدَ في هذا البيت، ولكنّ الكثير فيها أن تكونَ داخِلةً على (أنْ) وما دخلتْ عليه؛ يعني: على أنْ واسمها وخبرها، أو على (أنّ) واسمها وخبرها؛ وحينئذٍ - حين تدخل على أنْ واسمها وخبرها- فالكلام الذي ذكرناه فيما قبل أنّ (أنْ) واسمها وخبرها ستُغْنِي عن المفعولين فيما أُرجّحُ أنَا مِن الإعراب.

-ومِنْهُ -مِما دخلتْ فيهِ على (أنْ) وأغنتْ عن المفعولين- قول الله تعالى: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا} (أنْ) وما دخلت عليه هي حَلّتْ محل المفعولين.

-أمّا (أنّ) وما دخلتْ عليه فإنّ شاهِدَهُ قول الشاعر:

وقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيّرْتُ بَعدَهَا *** ومَن ذَا الذي يَا عَزُّ لا يَتَغَيّرُ

الشاهد في قوله: (وقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيّرْتُ بَعدَهَا)؛ فإنَّ (أَنّ) وما دخلت عليه حَلّتْ محل المفعولين.

دخلت عليهما (زَعَمَ) التي بمعنى الرُجحان في الخبر فصارتْ بِذلكَ مُغْنِيَةً عن المفعولين.

و(أن) اسمها: الياء، وخبرها: جملة (تَغَيّرْتُ)، وقد أفادتْ أي قد أغنتْ هذه الجملة عن المفعولين.

أو نقول بالإعراب الآخر: (أنّ) وما دخلت عليه في محل مفعول به أول وأنّ المفعول به الثاني مُقَدّر.

- ولكنِّي أُرَجِّحُ الإعراب الذي ذَكَرْتُهُ لكم وهو (أنّ) وما دخلت عليه مُغْنِيتَان يعني (تَسُدُّ مَسّدَ المفعولين).

الحلقة (١١)

(ظن وأخواتها، أو أفعال القلوب)

سنتحدث عن: الأفعال التي أحياناً تدل على اليقين في الخبر وهو الغالب، وأحياناً تدل على الرجحان.

- الأفعال التي أحياناً تدل على الرجحان وهو الغالب، وأحياناً تدل على اليقين في الخبر.

- المعاني التي تخرج إليها الأفعال القلبية ومعاملتها حينئذ.

➢ القسم الثالث: من الأفعال التي ترد بالوجهين؛ يعني دالة على اليقين في الخبر في الغالب، ودالة على الرجحان أحياناً،

الأفعال التي تدل على اليقين في الغالب وعلى الرجحان أحياناً: عَلِمَ ورأى

أولاً: (رأى)، فشاهدها قوله سبحانه وتعالى:{إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً (٦) وَنَرَاهُ قَرِيباً}

والشاهد عندنا: أنَّ(يرى) هنا قد نصبت مفعولين؛ المفعول به الأول هو الهاء لأنها ضمير مبني على الضم في محل نصب في قوله: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً)، أما كلمة (بَعِيدا) فهي منصوبة على أنها مفعول به ثاني.

- فـ (يرى) هنا ما المراد بها الرجحان أو اليقين في الخبر؟

(إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) يعني يترجح عندهم أن يوم القيامة بعيد الحصول.

أما الجزء الثاني من هذه الآية الكريمة فهي قوله تعالى: (وَنَرَاهُ قَرِيباً)؛ فالرؤية هنا يقينية، وهو الغالب في (رأى) وفيما يتصرف منه أن يكون الفعل دالاً على اليقين.

(وَنَرَاهُ)، الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، قريبا: مفعول به ثاني.

يرونه: الفعل الأول هذا فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، والواو: فيه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: هذه علامة رفع ، والهاء: مفعول به أول، وبعيداً: مفعول به ثاني.

وكذلك الفعل (نَرَاهُ قَرِيباً)

نرى: هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن) واستتاره واجب، والهاء: ضمير متصل مفعول به أول، و(قريبا): مفعول به ثاني.

ثانياً:عَلِمَ أيضا تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والغالب فيها أن تدل على اليقين.

- ومن شواهدها دالة على اليقين قول الله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} الشاهد عندنا في قوله: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ).

(اعلم): هنا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

(أنَّ) وما دخلت عليه: سدت مسد المفعولين، كالكلام الذي ذكرنا فيما مضى.

والشاهد أن (اعلم) هنا بمعنى اليقين، يعني تيقن أنه لا إله إلا الله {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ}

هذه (علم) هنا دلت على اليقين وهو الغالب فيها.

- أما (علِم) الدالة على الرجحان:

فنحو قوله سبحانه: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ}

(فَإِنْ): هذه إن شرطية، و(عَلِمْ): هذا فعل الشرط وهو فعل ماضٍ طبعاً وهو في محل جزم بـ(إن).

(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهنَّ): التاء هذه فاعل، والميم دالة على الجمع، والواو هذه للإشباع.

(هُنَّ): مفعول به أول وهو ضمير مبني على الفتح في محل نصب، سواء أقلنا إن الهاء وحدها هي الضمير أو هن معاً هي الضمير المتصل، على قولين للنحويين في هذه المسألة، وهي تدل على الرجحان في الخبر، (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهنَّ).

والمراد به والله أعلم: إن ترجح لديكم أيها المؤمنون أن القادمات من الكفار أنهن مؤمنات حقيقيات الإيمان وترجح عندكم هذا فلا ترجعوهن إلى الكفار.

والشاهد عندنا أن علِم هنا دالة على الرجحان في الخبر وليس هذا هو الغالب فيها، بل الغالب في عَلِم أن تكون دالة على اليقين في الخبر.

و(هُنَّ): هو المفعول به الأول، و(مُؤْمِنَاتٍ): هو المفعول به الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، أو مما جمع بـ(ألف) و(تاء) مزيدتين.

هذا هو القسم الثالث من أقسام أفعال القلوب، وهو ما يدل في الغالب على اليقين في الخبر ويدل أحيانا أو قليلا على الرجحان في الخبر، وهما فعلان (رأى، وعَلِم) وقد استشهدت لهما معا.

أما رأى فشاهده قوله الله سبحانه وتعالى: (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) ورأى هنا للرجحان، (وَنَرَاهُ قَرِيباً) ورأى هنا تدل على اليقين في الخبر.

أما علم فتدل أيضا على اليقين أحيانا وهو الغالب وتدل على الرجحان وشاهدها دلالة على اليقين (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) (اعْلَمْ) هنا تدل على اليقين، وأما دلالتها على الرجحان ففي نحو قول الله سبحانه: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ).

➢القسم الرابع من أفعال القلوب وهو ما يدل في الغالب على الرجحان في الخبر ويدل أحيانا على اليقين.

وهو ثلاثة أفعال: هي (ظنَّ، حَسِبَ، خَالَ).

أولاً: ظنَّ

من أمثلتها: قول الشاعر وهي في هذا القول **دالة على الرجحان وهو الغالب فيها**، قوله:

ظننتُكَ إن شَبَّتْ لظى الحربِ صالياً*فعرَّدْتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدًا**

(ظنَ): هنا تدل على الرجحان في الخبر، يعني **اعتقدت** أو **ترجح عندي** أنك حين تَشُبُّ الحرب ستصلى نارها، يعني ستكون محاربا في الحرب، فتبين لي خلاف ذلك، لأنك (عرّدتَ) يعني **أعرضت** عن هذه الحرب وهربت منها، أو هربت من المعركة،

(فعرَّدْتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدًا) يعني مع من عرَّد عن هذه الحرب بمعنى **أعرض** أو **انصرف** عن هذه الحرب ولم يدخل فيها.

الشاهد عندنا في قوله: (**ظننتُك صالياً**).

فإن (**ظن**) هذه: فعل يدل على الرجحان في الخبر.

و(**الكاف**): ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول.

(**صاليا**): مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما دلالتها على اليقين في الخبر فهي الغالبة في القرآن الكريم، وقد تتبعت مواضع عديدة في القرآن الكريم فوجدتها فيها دالة على اليقين، وفي القرآن أيضا بعض المواضع التي وردت فيها (ظنَ) تدل على اليقين، **الغالب في** (ظنَ) **أن تكون دالة على الرجحان، لكنها في القران الكريم في الغالب تدل على اليقين**.

- قال الله تعالى عن الصلاة {وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ(٤٥)الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ}

فَـ(**يَظُنُّ**) هنا: فعل يدل على اليقين في الخبر، لأن الإنسان حينما تكون الصلاة كبيرة على غيره، وأما هو فمتيقن أنه راجع إلى الله سبحانه وتعالى فتخف الصلاة عليه ولا تكون ثقيلة عليه، فيؤديها مطمئن البال لأنه متيقن بالرجوع إلى الله سبحانه وتعالى.

- مما ورد فيه أيضا في القرآن الكريم دالة على اليقين في الخبر قوله سبحانه وتعالى: {وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ} يعني حين تلتف الساق بالساق، هل لا يزال الإنسان يترجح عنده الفراق أو هو متيقن بالفراق الآن، بالعكس حينما تُغرر النفس فإنه حينئذٍ يكون متيقنا بأنه ميتٌ لا محالة.

فهذا من المواضع التي تدل على اليقين في الخبر، وقد ذكرت لكم أن الغالب في (ظن) في القرآن الكريم أن تكون دالة على اليقين، هذه (ظن) مثلت لها في الرجحان وهو الغالب ومثل لها باليقين وهو القليل مع أن أكثر وروده في القرآن الكريم دالاً على اليقين والله أعلم، فيما يظهر لي، وقد يكون غيري يرى غير هذا الرأي، لكن الذي يظهر لي في مواضع كثيرة في القرآن الكريم أن (ظن) تدل فيها على اليقين.

ثانياً: حَسِبَ

فدليله أو شاهده دالا على الرجحان في الخبر قول الشاعر:

وكنا حسِبنا كلَ بيضاء شحمةً*عشيةَ لاقينا جُذام وحِميرا**

يقول كنا يترجح عندنا أن كل الأمور سهلة وميسرة، حينما لاقينا جذام وحمير فوجدناها بخلاف ما كان يترجح عندنا.

والشاهد في قوله: (**حسبنا كل بيضاء شحمة**) الفعل: **حسب**، و(**نا**): فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع.

و**كل**: مفعول به أول منصوبة بالفتحة ، و**شحمةً**: مفعول به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(**حسب**) دالةً على اليقين وردت في قول الشاعر:

حسِبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ*رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً**

(**حسِب**): **هنا بمعنى اليقين هنا**، لأنه تيقن أن التقى والجود أفضل تجارة أو خيرَ تجارة، حينما يكون المرء مثقلاً بالذنوب والأخطاء فإن التقى سينقذه بإذن الله تعالى.

الشاهد هنا أن: (**حسِبَ**) **هنا دالةٌ على اليقين، وهذا ليس هو الغالب فيها، بل الغالب أن تدل على الرجحان.**

حَسِبَ: هنا فعلٌ ماضٍ، و**التاء** فاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع.

والتقى: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

والجود: معطوف عليه منصوب.

خيرا: مفعول به ثانٍ.

(حسِب) مرة تدل على اليقين، ومرة تدل على الرجحان، والغالب فيها أن تكون دالة على الرجحان في الخبر.

ثالثاً: خالَ

حق الفعل المضارع إذا كان ماضيه ثلاثيا أو خماسيا أو سداسيا أن تفتح حرف مضارعه إلا في هذا الفعل (خالَ)، فإن حقه، بل اللغة الغالبة فيه أن تكسر حرف المضارعة، كان حقهُ أن تقول (أخالُ)، لكن هو في كلام العرب أو في كلام معظم العرب (إخالُ) هذا المضارع، وقلت هذا الكلام لأن الشاهد عندنا بلفظ المضارع، وسأذكره مكسوراً، حتى لا يظن شخص أنني أخطأت فيه، فهذا هو كلام العرب فيه، أو الغالب في كلام العرب كما نص على ذلك النحويون واللغويون أيضا.

الشاهد في هذا الموضوع قول الشاعر:

إخَالُكَ إن لم تغضضِ الطرفَ ذا هوى***يَسُومكَ ما لا يستطاع من الوجدِ

إطلاق الطرف يجعلك تتمادى في الهوى، فإذا غضضت الطرف امتنعت عن الهوى والزيغ والضلال، وهذا فيه دلالة معنوية طيبة.

والشاهد عندنا: أن كلمة (إخال) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا)، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول، (ذا هوى): هو المفعول به الثاني لـ(خالَ).

(خالَ) هنا بمعنى الرجحان أو اليقين؟ لاشك أنها بمعنى الرجحان، يعني يترجح عندي أنك إن لم تغضض الطرف فأنت صاحب هوى، أو ستتبعُ هواك حينما لا تغض طرفك.

دلالتها على اليقين لم يستشهد لها ابن هشام، ولكنه استشهد بشاهد آخر وهو قوله:

ما خِلتُني زِلْتُ بَعْدَكُمُ ضَمِناً***أشكوا إليكمْ حُمُوَّةَ الألمِ

(ما خِلتُني ضمناً): فـ(خالَ) هنا أيضا تدل على الرجحان في الخبر كما قال محقق الكتابـ وإن كان يُحتمل أنَّ ابن هشام استشهد به للدلالة على اليقين لأنه يتحدث عن نفسه، ومادام متحدثاً عن نفسه فهي فيما يظهر لي تدل على اليقين، وليس هذا هو الغالب في (خالَ) فإن الغالب فيها أن تكون دالة على الرجحان في الخبر.

- لكن مما أعتقد أنه يدل على اليقين في الخبر وأظنكم ستوافقونني عليه قول آخر، يقول الشاعر:

دعاني الغواني عمَهُنَ وخِلتُني***لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أول

معنى البيت: يقول إن الغواني يعني الصبايا دعونَهُ فقلن له يا عم لأنه كبير السن فهذه الكلمة لم تناسبه، فكان يود أن يدعونه باسمه فيقلن يا فلان، ولكنهن لم يفعلن ذلك، وإنما قلن له يا عم فأغضبه ذلك.

الشاهد عندنا في قوله: (وخِلتُني لي اسم) هل تظن أنه يترجحَ عنده أو متيقن أن له اسم؟ لاشك أنه متيقن أن له اسما، الشاهد أن (خالَ) هُنا جاءت بمعنى اليقين في الخبر.

(وخِلتُنـي لي اسم) (خالَ): هي الفعل، والتاء فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به أول، وجملة (لِيَ أسمٌ) حلت محل المفعول به الثاني.

➢ أورد المصنف رحمنا الله وإياه بعض التنبيهات وقال:

التنبيه الأول: أن بعض هذه الأفعال القلبية لها استعمالات أخرى أو لها معانٍ أخر، فيقول:

- إن الفعل (عَلِمَ) في بعض الأحيان يكون بمعنى (عَرَف).
- الفعل (ظنَّ) يكون أحياناً بمعنى (اتهم).
- الفعل (رأى) يكون أحياناً بمعنى (المذهب) يعني رأى فلانٌ حِلَّ كذا، ورأى آخر حُرمتَهُ.

هذه الأفعال الثلاثة استعمالاتها: تكون (عَلِمَ) فيها ناصبةً لمفعولٍ به واحد، وتكون (ظنَ) كذلك ناصبةً لمفعول به واحد، وتكون (رأى) هذه أيضاً ناصبةً لمفعول به واحد.

شواهد:

- قال الله سبحانه وتعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا}

فـ(تَعْلَمُونَ): فعل مضارع من الأفعال الخمسة وهو مرفوع وعلامة رفعة ثبوت النون، بمعنى لا تعرفون، (شَيْئاً): مفعول به أول مفعولٌ به، فقط لا يوجد مفعولان، وإنما يوجد مفعول به واحد فقط، هذا بالنسبة لـ(عَلِمَ).

- وأما بالنسبة لـ(ظن) فنحو قول الله سبحانه: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ} قال هنا (ظنين) بمعنى متهم.
- أما (رأى) فمثالها قولك: "رأى أبو حنيفةَ حِلَ كذا" (حِلَ) هذه مفعول به، وهذه (رأى) لم تنصب إلا مفعول به واحد (حِلَ).
- ترِد (حَجا) في أفعال الرجحان ترد بمعنى قصد، فتكون ناصبة لمفعول به واحد فتقول: (حَجَوتُ بيتَ الله) بمعنى قصدته.
- وترِد (وجد) أيضا بمعنى (حَزِنَ) أو بمعنى (حَقَدَ)، فحينئذٍ لا تنصب مفعول به أصلا، تخرج من هذا الباب.

تأتي بقية أفعال هذا الباب لمعانٍ أُخر غير قلبية فلا تتعدى، تأتي لمعانٍ غير متعدية، أو تَرِدُ أيضا هذه الأفعال لمعانٍ ليست بقلبية فلا تدخل في بابنا، على سبيل المثال:

كلمة (وَجَدَ) إذا قلتَ: (وَجَدَ فلانٌ ضالتَهُ)، خرجت من أفعال هذا الباب ولا تدخل معنا أصلا، لأنها ليست حينئذٍ فعلا قلبيا، فلا بد أن تكون هذه الأفعال حتى تكون داخلة معنا لابد أن تكون متضمنة لمعانٍ قلبية.

التنبيه الأخير: وهو استعمال (رأى) من الرؤيا بمعنى (الحُلم) إذا كانت (رأى) من الرؤيا بمعنى (الحُلْم) في المنام فهل تعمل هذا العمل؟

يقول المصنف: إن (رأى) إذا كانت حُلْمية **فإنها تستعمل استعمال (رأى) العلمية، يعني أنها تَنصِبُ مفعولين، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين**، ومن ذلك قول الشاعر:

أبو حنشٍ يؤرقني وطلقٌ***وعمارٌ وآونةً أُثالاً

هؤلاء **أبو حنش وطلق وعمار وأُثال** هؤلاء كانوا رفقة له، وكانوا أحياء ثم أخذهم الموت، فهو يراهم في كل حين في المنام، والشاهد عندنا هو البيت الآتي وهو قوله:

أراهم رفقتي حتى إذا ما***تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا

إذا أنا كالذي يجري لوردٍ***إلى آلٍ فَلَم يدركْ بلالا

الشاهد في قوله: (أراهم رفقتي) أرى: هذه الرؤيا فيها منامية أو حُلمية وهو فعلٌ مضارع.

وهم: هذا ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول، ورفقتي: هذا هو المفعول به الثاني.

(أرى): معناه من الرؤيا وهو المنام، بدليل قوله بعده:

أراهم رفقتي حتى إذا ما**تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا
إذا أنا كالذي يجري لوردٍ**إلى آلٍ فَلَم يدركْ بلالا

آلٍ (وهو السراب)، هذا دليل على أن الرؤيا هنا ليست رؤية بصرية وإنما هي رؤيا حُلمية وليست رؤيا علمية أيضا، وإنما هي رؤيا في المنام ومع ذلك فقد نصب بـ(رأى) الحُلمية هنا مفعولين؛ المفعول به الأول هو "هم"، والمفعول به الثاني هو: "رُفقَتي".

الحلقة (١٢)

في باب ظن وأخواتها

أفعال التصيير والإلغاء والتعليق

الجزء الأول هو القسم الثاني من أفعال هذا الباب، لأننا في باب ظن وأخواتها ذكرنا أنهم يقسمون أفعال هذا الباب قسمين: (قسم يسمى بأفعال القلوب) و(وقسم يسمى بأفعال التصيير).

وقد انتهينا من الحديث عن أفعال القلوب، ومن تقسيمات ابن هشام رحمه الله لها.

➢ القسم الثاني: أفعال التصيير والإلغاء والتعليق

- معنى التصيير: التغيير أو التحويل أو التبديل أو التعديل.

التصيير يكون شيءٌ على صفة ثم تصيرهُ إلى صفة أخرى، أو ثم يُصيرُ إلى صفةٍ أخرى، والأصل فيها فعل (صير) هو الفعل الأصل في هذا القسم.

وإن كان الأصل في هذا الباب كلُّهُ هو (ظنَّ)، ولذلك يقال يسمى هذا الباب بـباب (ظن وأخواتها) لأن كلمة ظن مثال للأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ على أنه مفعول به أول، وتنصب الخبر على أنه مفعول به ثاني.

أفعال التصيير قسمٌ من هذا، ولكنها لا تتضمن أي معان قلبية، ليس فيها معناً قلب، وإنما معنى التصيير وهو التحويل والتغيير والتبديل، التصيير في أفعال هذا الباب هي المقصود بها تغيير الشيء من صفة إلى صفة.

➢ هذه الأفعال هي: جعلَ، ردَّ، تركَ، اتخذَ، تَخِذَ، صَيّرَ، ووَهَبَ.

وهنا وهب أيضاً ليس بمعنى (أعطى)، وإنما هي بمعنى (صَيَّرَ)، وهي أيضاً هنا ملازمةٌ للمُضِيّ، وسنتحدث عنها حينما نستشهد لها.

الفعل الأول: جَعَلَ

(جَعَلَ) في أفعال القلوب مضمونه يدل على الرجحان في الخبر، وشاهده هناك قول الله سبحانه وتعالى: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} يعني اعتقدوا الملائكة وظنوهم، فهو فعل قلبي.

أما جعل هنا بمعنى (صَيَّرَ)، مثاله قول الله: {وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} فإنَّ جَعَلَ هنا بمعنى (صَيَّرَ) والتأويل -والله أعلم- فيها: فصيرناهُ هباء منثورا.

الفعل: جعل، و(نا): ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء في (جعلناه): ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، و(هباءً): مفعولٌ به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة، منثوراً: صفة، والشاهد هنا أن (جعل) هنا تنصب مفعولين وهو بمعنى (صَيَّرَ).

الفعل الثاني: رَدَ

فنحو قوله سبحانه: {وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً}

الشاهد عندنا في قوله تعالى: (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً) فـ(يَرُدُّ) هنا: بمعنى (يُصِير): يتمنون لو يصيرونكم كفاراً حتى يكونوا هم وحدهم أهل الجنة {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ} فهم يودون أن تكونوا كفارا لأنهم يعتقدون أنهم مؤمنون.

والشاهد عندنا في يَرُدُّونَكُمْ كُفَّاراً فإن:(ردَ) هنا ليست بمعنى (أرجع)، لا، بل هي بمعنى (يُصِير) يصيرونكم، فيردون: فعل من الأفعال الخمسة أو من الأمثلة الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو فيه: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

والكاف (يَرُدُّونَكُمْ): مفعول به أول وهو ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول، والميم: للجمع، و(كُفَّاراً):مفعول به ثاني منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفعل الثالث: تَرَكَ

فشاهده قول الله تعالى: {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ}

الفعل: تَرَكَ، و(نا): ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، بعضَ: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وجملة (يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) هذه في محل نصب مفعول به ثاني للفعل تَرَكَ.

وتأويلها والله أعلم: وتركنا بعضهم يومئذٍ مائجاً في بعض، والموج هو الاختلاط، أرأيتم موج البحر إنه يختلط ماء البحر بعضه مع بعض، والناس في حينها إذا قامت الساعة مختلطون ومائجون وفي أمر عظيم وهول هائل.

فالشاهد عندنا: أن تَرَكْ هنا نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، يعني لو تركت الفعل أو عزلت الفعل فقلت: (بعضهم يموج في بعض) لصح أن يكونا مبتدأ وخبر، هذا الفعل (تَرَكْ).

الفعل الرابع: اتَّخَذَ

فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}

التأويل وصيَّرَ الله إبراهيم خليلا.

اتخذ: فعل ماضي وهو بمعنى صيَّرَ والله أعلم، والله: لفظ الجلالة فاعل، وإبراهيم: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وخليلاً هو: المفعول به الثاني لهذا الفعل الذي بمعنى صيَّرَ.

الفعل الخامس: تَخِذَ

بعضهم يرى أن (اتَّخَذَ) و(تَخِذَ) بمعنًى واحد، فإذا لم يكونا بمعنى واحد فهما متقاربان في المعنى، وهنا (اتَّخَذَ) و(تَخِذَ) كلاهما بمعنى صيَّرَ، انظر إلى قول الشاعر:

تَخِذتُ غُرازَ إثرَهمُ دليلا***وفروا في الحجازِ ليعجزوني

غراز هذا جبل، الشاهد عندنا: "تَخِذتُ غُرازَ دليلا".

تَخِذ: فعل ماضي وهو مبني هنا؛ إما أن تقول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع المتحرك، أو تقول مبني على الفتح، وإنما سُكنَ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك تَخِذتُ.

التاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، غرازَ: هذا مفعول به أول، وإثرهم: هذا ظرف، ودليلا: هذا مفعول به

ثاني.

والشاهد: أنَّ تَخِذ هنا بمعنى صيَّرَ فلو قلت: (صيَّرتُ غرازَ دليلا لي أو إثرهمُ أو بعدهمُ) لوجدت أن الكلام صحيح.

الفعل السادس: صيّرَ الفعل الذي هو الأصل في هذا الباب

قولك مثلا: (**صيَّرتُ الطينَ خزفاً**)

صيَّرَ: هذا فعل ماضي، والتاء: فاعل، والطين: مفعول به أول، وخزفاً: مفعول به ثاني.

وشاهده الذي ذكره ابن هشام قول الشاعر:

ولعــبت طـيرٌ بهـم أبابيل ***فَصُيّروا مثل كَعَصِفٍ مأكول

وقد ذكروا قبله بيتا آخر وهو قول الشاعر:

ومسهم ما مسَ أصحاب الفيل ** تَرمِيهُمُ حجارةٌ من سجيل

ولعـبتْ طـيرٌ بهــم أبابيل ** فَصُيّروا مثلَ كَعَصِفٍ مأكول

الشاهد عندنا: صَيّرَ، هنا نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ننظر هذين المفعولين.

الفعل هو: صُيّرَ/ وهو هنا مبنيٌ للمجهول أو مبني للمفعول على الأصوب، والواو: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به (طبعا هو نائب فاعل) لأن الواو لا يقع إلا في محل رفع، فهو نائب فاعل لكن كان أصله مفعولاً به أول.

ومثلَ: هذا هو المفعول به الثاني، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الفعل السابع: وَهَبَ

(وَهَبَ) -في هذا الباب- إذا كانت بمعنى صَيّرَ لا يجئ منها لا مضارع ولا أمر ولا غيره من التصريفات، وإنما هي تلزم صورة واحدة وهي أن تكون بلفظ الماضي.

- من أمثلته قول العرب أو قول بعضهم: (**وهبنــي اللهُ فِداك**)، وهبنــي اللهُ يعني صيرني فداء لك.

والشاهد أن وهب هنا: فعل ماضي، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به أول وهو ضمير مبني على السكون في محل نصب، والله: هنا لفظ الجلالة فاعل، وفداء: هذا مفعول به منصوب وهو المفعول به الثاني، (**وهبنــي اللهُ فِداك**) الياء مفعولٌ به أول وفِدا مفعول به ثاني.

هذه هي الأفعال الدالة على التصيير، وقد تحدثنا فيما يتعلق بعملها وبدلالتها وبتعدادها وبذكر شواهدها.

➢ الإلغاء والتعليق

أفعال هذا الباب –أفعال القلوب- الأصل فيها الإعمال، يعني الأصل فيها أن تنصب مفعولين هما في الأصل كانا مبتدأ وخبر؛ الأول مبتدأ والثاني خبر؛ فيصير المبتدأ مفعولا به أول، ويصير الخبر مفعولا به ثاني.

الإعمال لا شك فيه ولا معارضة فيه، بل هذا هو الأصل فيها، لكن يعرض لأفعال القلوب يعرض لها أحيانا أمران:

➢ الأمر الأول: الإلغاء، يعني لا تعملها لا في اللفظ ولا في المحل.

➢ الأمر الثاني: التعليق، والمراد بالتعليق أن تعملها في المحل فقط، أما في اللفظ فإنك لا تعملها فيه، بل يأتي المبتدأ والخبر مرفوعين لكنهما في محل نصب، ولذلك إذا أتبعت عليهما يعني على المفعولين فإنه يجوز لك الإتباع على اللفظ فترفع أو الإتباع على المحل فتنصب، وسيتبين ذلك بإذن الله تعالى في الأمثلة والشواهد.

الإلغاء والتعليق فهو مجال حديثنا، أما الإعمال فلا حديث فيه، فسبق أن ذكرنا كل ما يتعلق بالإعمال في هذا الباب.

➢ الإلغاء:

فيكون إذا توسط العامل -يعني أفعال ظن وأخواتها- بين المعمولين؛ فكان المبتدأ قبله والخبر بعده وجاء العامل في الوسط فإنك حينئذٍ:

١. يجوز لك أن تلغي العامل.

٢. وأيضاً -وهذا أقوى في الإلغاء- أن يتأخر العامل ويتقدم المعمولان.

- أمثلة ثم سأذكر الشواهد التي ذكرها ابن هشام، أما الأمثلة فنحو قولك:

(محمدٌ ظننتُ جالسٌ).

محمدٌ: مبتدأ، ظننتُ: هذا فعل وفاعل، وجالسٌ: هذا خبر.

ويجوز لك في الوقت نفسه أن تعمل فتقول: محمداً ظننتُ جالساً، لأن توسطه بين المفعولين مجوّز أن تُعمل وأن لا تُعمل، فإن أعملت فهذا جائز وإن أهملت فهذا جائز.

سؤال: ما الأولى تُعمل أو تُهمل؟ خلاف:

١- منهم من يرى أن الإعمال أولى لأنه هو الأصل.

٢- ومنهم من يرى أن الإهمال أولى لأن العامل ليس في مكانه الذي يستحقه، وهو في المقدمة.

٣- ومنهم من يرى أن الوجهين متساويان وهذا هو الصحيح.

- الصحيح أنه إذا توسط العامل بين المعمولين أن لك أن تُعمل؛ ولك أن تُهمل على السواء؛ ولا تفضيل لأحدهما على الآخر.

أما إن تأخر العامل عن المعمولين: فإنه يجوز لك حينئذٍ الإعمال والإهمال ولكن الإهمال أولى.

أسأل لماذا؟ لأنه تأخر عنهما معا؛ حتى لو سكت ولم تذكر العامل فلا لزوم له، قد يغفل عنهُ الشخص ولا يتحدث به، فلا يذكر العامل.

إذاً إذا تأخر العامل عن المعمولين فقولاً واحدا الأولى الإهمال يعني عدم إعماله، ويجوز أن تعمله -نظرا إلى الأصل- فالأصل أن تعملهُ حتى لو تأخر.

➢ الشواهد التي ذكرها المصنف هي:

- الشاهد الأول وهو قول الشاعر:

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعدني *** وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخورُ

(أبالأراجيز): يعني يقول أتُهَدِدُني وتُوعِدُني بأن تَهجُوني بالأراجيز، والأراجيز جمع أرجوزة وهي ما يقال من شعر الرجز، فيقول له وهو يخاطبه ويهجوه: أبالأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعدني -يعني تهددني- ثم قال في الشطر الثاني: (وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخورُ).

الشاهد عندنا في الشطر الثاني: في الأراجيز: هذا جار ومجرور، خِلتُ: هذا فعل من أفعال القلوب.

خالَ: هو الفعل، والتاء: هو الفاعل، واللؤمُ: هذا دليل على أن الفعل هنا مهمل، لأنه جاءت كلمة اللؤمُ مرفوعة، فلو أعملها لقال: اللؤمَ (خِلتُ اللؤمَ)، الفعل هنا متوسط بين المعمولين، ما الأرجح؟؟

الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في ما قبل وهي:

أن بعضهم يرجح الإعمال، وبعضهم يرجح الإهمال، وبعضهم يقول الوجهان جائزان على السواء وهذا هو الصواب والله أعلم

أن الوجهين جائزان على السواء، وهنا قد اتخذ الطريق أو طريق الإهمال، فجعله مهملاً لأنه توسط بين المعمولين، وهما: (في الأراجيز): وهو خبر مقدم على هذا لأنه لم تُعمله؛ فإنك تُعمل المبتدأ والخبر على حالهما.

فتقول: في الأراجيزِ: جار ومجرور، خبر مقدم.

واللؤمُ: مبتدأ مؤخر، وخالَ: هذه مهملة فعل وفاعل، (خِلتُ اللؤمُ والخورُ).

- تأخُر الفعل عن المفعولين وإهمالهُ حينئذٍ، شاهده قول الشاعر:

هما سيدانا يزعمانِ وإنما يسودانا*إن أعسرت بل إن أيسرت غنماهما**

الشاهد هنا: (**هما سيدانا يزعمانِ**)

يزعمانِ: فعل مضارع وهو من أفعال القلوب، وهو فعل يدل على الرجحان في الخبر، وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة أو من الأفعال الخمسة كما يسميها بعضهم.

(**الألف**) في **يزعمانِ**: فاعل، و**النون**: علامة الرفع لأنها تُرفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، **هما**: ضمير رفع منفصل ولا يقع في محل نصب، وهنا نعربه مبتدأً مبني على السكون أيضا في محل رفع.

سيدانا: خبر المبتدأ، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وحينئذٍ فإن الفعل (**يزعمانِ**) قد ألغي عن العمل، والسبب في ذلك هو تأخره عن المعمولين وهما: (**هما، سيدانا**) فيكونان حينئذٍ معربين إعراب الأسماء الواقعة مبتدأ وخبرا، فنقول:

(**هما**): مبتدأ، و(**سيدانا**): خبره، و(**يزعمانِ**): قد ألغيت عن العمل.

ما الأحسن في هذا الفعل أن نعمله أو أن نهمله ؟؟

الوجهان جائزان الإعمال والإهمال؛ إن أعملت فعلى الأصل لأن الأصل في هذه الأفعال أن تُعمل، وإن أهملت فهناك تعليل للإهمال وهو أن الفعل متأخر فالوجهان جائزان، **لكن الأولى في المتأخر الإهمال وهو عدم الإعمال.**

تحدثنا عن قسمين في ما يُتحَدَثُ عنهُ في هذا الباب:

القسم الأول/ الإعمال، وهذا هو الأصل ولا إشكال فيه.

القسم الثاني/ الإلغاء، والمقصود به الإهمال، وحينئذٍ إذا أهملت فإنك لا تُعمل لا في اللفظ ولا في المحل.

القسم الثالث/ التعليق

➢ التعليق:

التعليق **يشارك الإلغاء في أنه يُهمل أو يلغي عمل العامل في اللفظ**، فلا يبقى له عمل في اللفظ بل يكون اللفظ الذي دخل عليه العامل المعلق **مرفوعا أو في محل رفع**؛ يكون اللفظ وهما المبتدأ والخبر يكونان مرفوعين، لأن الفعل معلق عن العمل **وهذا واجب**، يعني تعليق العامل عن العمل واجب إذا وجد سبب من الأسباب المعلِقة عن العمل.

- **أما من ناحية المحل فلا يزال يبقى له عمل في المحل**، والدليل على أنه يبقى له عمل في المحل أنك لو أتبعت عليه تابعا إما صفة وإما معطوف وإما بدل وإما غير ذلك **فإنك حينئذٍ يجوز لك أن تتبع بالنصب على اعتبار المحل، ويجوز لك أن تتبع بالرفع على اعتبار اللفظ، يجوز لك أن تُتْبِع باللفظ فترفع ويجوز لك أن تتبع على المحل فتنصب، وكلاهما جائز بالنسبة للإتباع.**

- أما إعمال الفعل المعلق في اللفظ فتنصب المفعولين مع أن الفعل معلق عنهما معلقٌ عن العمل فيهما **فهذا لا يجوز، بل يجب الإلغاء في اللفظ، ويبقى له عمل في المحل.**

الحلقة (١٣)

باب ظن وأخواتها: تعليق الفعل عن العمل

إن المراد بالتعليق إبطال العمل للفعل لفظاً لا محلاً، إبطال العمل في اللفظ لا في المحل، وذلك بأن تجعل العامل الذي هو من أفعال القلوب معطل عن العمل لا تعمله في اللفظ، بل يجب أن يكون اللفظ -إذا كان الفعل معلقاً- يجب أن يكون إما مرفوعا أو في محل رفع؛ يجب أن يكون المبتدأ والخبر الواقعان بعد الفعل المعلق يجب أن يكونا مرفوعين لفظا أو في محل رفع، ولا يجوز أن يكونا منصوبين أبدا، ولا يعلق الفعل عن العمل إلا بسبب واحد، لكن لهذا السبب صورا متعددة.

السبب: هو أن يتوسط بين العامل والمعمولين لفظا من الألفاظ التي لها الصدارة

والسؤال ما هي الألفاظ التي لها الصدارة؟؟

على سبيل المثال: (أسماء الاستفهام) أو (حروف الاستفهام)، (لام الابتداء) و(لام القسم)، (ما)النافية، و(لا،إن) النافيتان.

كل هذه لها الصدارة، فمادام أن لها الصدارة يكون العامل القلبي الذي قبلها لا يتجاوزها، لأنه لابد أن تكون في صدر جملتها، فكيف يعمل فيها العامل القلبي في ظاهر اللفظ؟ مع أنها لفظ يستحق الصدارة، فإن عمل شيئاً قبلها فمعنى ذلك أنها ليست في الصدارة.

➢ الألفاظ التي لها الصدارة:

١- لام الابتداء:

- لام الابتداء شاهدها قول الله: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ}

الفعل القلبي هو (علم)، وحقه: أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، هنا جاءت لام الابتداء بعده فمنعته من العمل في ظاهر اللفظ، وعلى كل حال فالألفاظ هنا مبنية أصلا، (مِنْ) و(مَا لَهُ فِي الآخرة من خَلاقٍ) لا تظهر عليها حركة الإعراب.

ولو مثَّل المصنف ابن هشام رحمه الله بغير هذه الآية أو جاء لنا بأمثلة تظهر فيها الحركة أو تتقبل الحركة لكان أولى في رأيي، فننظر الآن إلى المفعولين الذين كانا حقهما أن يكونا منصوبين أو في محل نصب.

أولا: من الذي علق الفعل هنا عن العمل؟

الذي علقه هو لام الابتداء الموجودة في قوله تعالى (لَمَنْ اشْتَرَاهُ).

المفعول الأول: (مَنْ اشْتَرَاهُ) (من): وهي إما اسم موصول وإما من شرطية ويترجح عندي أنها اسم موصول، (اشْتَرَاهُ): هذه جملة الصلة.

قوله تعالى: (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ) كلها هذه في محل الرفع، لأن المبتدأ هنا الاسم الموصول، وخبره جملة (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ) فهي أيضاً كان حقها أن تكون منصوبة لو لم يعلق الفعل عن العمل، ولكن هنا طبعا لا يظهر عليها النصب.

- مثال يمكن أن يظهر عليه النصب وهو قولك: (عَلِمتُ أو ظَننتُ أو حَسِبتُ أو خِلتُ إلى آخره) من الأفعال القلبية.

تقول: عَلِمتُ لمحمدٌ صائمٌ.

عَلِمَ: الفعل، و(محمد) هذا لولا لم يكن الفعل معلقا عن العمل – لقلت: علمتُ محمداً صائماً، لكن لما علق الفعل وجب أن لا تعمله بظاهر اللفظ، مع أنه هنا في محل نصب، و(صائم): هذا خبر المبتدأ ولكنه أيضا في محل نصب مفعول به ثاني.

٢ـ لام القسم

- مثاله نحو قول الشاعر: **ولقد عَلمتُ لتأتينِ منيتي***إن المنايا لا تطيشُ سهامها**

اللام: واقعة يقولون في جواب قسم مقدر والتقدير -والله أعلم-: "**والله لقد علمتُ لتأتينَ منيتي**"، وهنا أيضا عندنا المشكلة نفسها لأن لام القسم هنا داخلة على جملة فعلية والجملة الفعلية هذه لا تظهر عليها علامة الإعراب، فكان من المستحسن أن يمثل أو يستشهد بمثال تظهر فيه علامة الإعراب حتى نعرف أنه لم ينصب بل بقي مرفوعا.

- ويمكن أن يمثل له بقولك: (**ولقد علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ**) أو نائمٌ أو موجودٌ أو حاضرٌ أو غائبٌ أو إلى آخره.

الشاهد في هذا المثال: (**محمدٌ**) جاءت مرفوعة لوجود اللام المُعَلِقَة وهي لام القسم.

لكن قد يُعذر المصنف بأن النون هنا الموجودة في قوله لتأتين دليل على أن اللام ليست للابتداء وإنما هي للقسم، ولو قلت: (**علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ**) أو موجودٌ أو مسافرٌ لربما ألبس على السامع أن اللام هذه للابتداء، لكن يمكن أن تأتي بقسم قبلها فنقول: **والله لقد علمتُ لـمحمدٌ صائمٌ.**

ولكن هذا أيضا سيقول لك القائل إن جواب القسم هو في قوله: (**لقد علمتُ**) والله أعلم بالصواب.

٣ـ (ما) النافية:من المعلقات للفعل عن العمل (ما) النافية لأنها لفظ من الألفاظ التي لها الصدارة، المصنف رحمه الله استشهد بشاهد لا تظهر عليه علامة الإعراب

قال الله {**لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ**}

الفعل: (عَلِمْ)، والفاعل: التاء، و(ما): هي النافية وهي المعلقة للفعل (علم) عن العمل.

(هَؤُلاءِ): هذا اسم إشارة مبني على الكسر، حتى لو لم يكن معلقا فإنه لا تظهر عليه العلامة لأنه مبني، وكذلك جملة (يَنطِقُونَ): هي في محل المفعول به الثاني.

ولو وضعنا مكان (هؤلاء ينطقون) في مثال آخر وهو قولك: "**ظننت ما عبد الله مسافرٌ**" (ما النافية) توسطت بين الفعل ظن وبين المفعولين وهما المبتدأ والخبر، فألغي عمل الفعل القلبي في ظاهر اللفظ وجوباً، وبقي له عمل في المحل.

٤ـ (لا، إن) النافيتان:

من معلقات الفعل عن العمل حرفان ولهما شرط وهما لا وإن النافيتان لكن **يشترط في هذين الحرفين حتى يعلقا الفعل عن العمل**: أن يقعا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، يجب أن يكون القسم هذا ملفوظا به يعني مذكوراً، أو مقدراً أي الكلام يتضمنه أو المعنى يستلزمه.

-ومنه ما مثل له المصنف بمثال:

-حالة أن يكون القسم ملفوظ، والمثال الذي ذكره تظهر عليه علامة الإعراب فقال:

"**علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ**"

علمت: علم، (والله): هذا القسم ملفوظ به، و(لا) النافية: وهي المعلقة للفعل (علم) عن العمل.

و(زيد): مبتدأ، ولكنه في الوقت نفسه في محل نصب مفعول به لعلم.

و(في الدار): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، (ولا عمرو): هذا معطوف على قوله لا زيدٌ.

- أما في حالة أن يكون القسم مقدراً فنحو قولك: علمت "**إنْ زيدٌ حاضرٌ**" أو "**إنْ محمدٌ مسافرٌ**"

علمت إن: -هنا لا يوجد قسم لكنه مقدر- وإلا فإن (لا) و(إن) لا يعلقان الفعل عن العمل إلا مع لفظ القسم، أو مع نية القسم، أو تقدير القسم.

٥ـ الاستفهام: وهو معلق قوي جداً

إذا توسط بين الفعل القلبي والمفعولين: استفهام، أو كان واحد من المعمولين استفهاماً فإنه يعلق العامل عن العمل، وهاتان الصورتان في الاستفهام:

الصورة الأولى: أن يتوسط بين العامل والمعمولين شيء من الألفاظ التي لها الصدارة.

ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}.

هذا الشاهد صحيح وتظهر عليه علامة الإعراب، وقد جاء أولاً الفعل هو (أَدْرِي)، والمعلق هو (همزة الاستفهام)، والمفعول به أو المبتدأ الذي صار مرفوعا الآن هو: كلمة (قَرِيبٌ)، وقد عطف عليه كلمة (بَعِيدٌ).

(مَا تُوعَدُونَ): هذه في محل نصب مفعول به ثاني، **ويمكن العكس** أيضا لأن **قريب** و**بعيد** نكرتان بل هو الأولى أن تعرب **ما توعدون** مبتدأ مؤخر، و**قريب** خبر مقدم، ويكون الفعل (أَدْرِي) قد علق عن العمل فيهما بسبب وجود الاستفهام متوسطة بين الفعل والمعمولين.

الصورة الثانية: أن يكون اسم الاستفهام واحداً من المعمولين.

ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً}.

الفعل: (نَعْلَمَ)، (أَيُّ): هذا اسم استفهام، وقد علق الفعل عن العمل، لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة فلا يتقدم عليها شيء، فـ(أَيُّ) هنا مرفوعة على أنها مبتدأ وهو مضاف.

(**الحزبين**): مضاف إليه، و(أَحْصَى) هو الخبر، والفعل معلق عن العمل بسبب وجود اسم الاستفهام في معمولَيّ هذا الاسم؛ يعني واحد من المعمولين اسم استفهام فيتعلق الفعل عن العمل.

-ومثله قول الله سبحانه وتعالى: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}.

(**أي**): هذه اسم استفهام، وقد علق العامل عن العمل فيها، هي منصوبة لكن ليست منصوبة بالفعل هذا؛ ولكنها كما ذكر المحققون وصف لمصدر محذوف والتقدير انقلابا أي **منقلب ينقلبون**، والمصدر أو المفعول المطلق حقه أن يكون منصوبا، فـ(أَيَّ) هذه منصوبة صحيح ولكنها ليست منصوبة للفعل (**يعلمُ**)؛ وإنما هي لأنها مفعول مطلق، والفعل هنا معلق عن العمل.

هذه هي المعلقات للفعل عن العمل؛ أي لا تجيز للفعل أن يعمل في ظاهر اللفظ، وإنما يعمل في محل المبتدأ والخبر فيبقى المبتدأ والخبر في محل نصب، أما لفظهما فإنه لا يظهر عليه علامة النصب، وإنما يبقى مرفوعا ويعربان مبتدأ وخبرا.

ذكرنا الإلغاء والتعليق:

الإلغاء بسبب توسط العامل بين المعمولين أو تأخره عنهما هذا جائز.

التعليق بسبب توسط ماله الصدارة بين العامل والمعمولين هذا التعليق واجب.

وهذا قد ذكرنا صوره كلها، فذكرنا أن المعلقات هي:

- لام الابتداء: وشاهدها هو قوله تعالى {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ}.
- ولام القسم:وشاهدها هو قول الشاعر: **ولقد علمتُ لتأتينِ منيتي****إن المنايا لا تطيشُ سهامها**
- وما النافية: وشاهدها قول الله تعالى: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ}.
- (لا وإنْ) النافيتان: بشرط أن تقعا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر نحو قولك: علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ،

وعلمت إنْ زيدٌ حاضرٌ هذه (لا) وهذه (إن)، **ومرة ذكر القسم معها ومرة حذف القسم.**

- **(الاستفهام)**: والاستفهام ومثلنا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يتوسط بين العامل والمعمولين حرف استفهام، أن يتوسط بينها أداة استفهام إما الهمزة وإما هل وإما غيرها.

والصورة الثانية: التي يعلق الاستفهام العامل عن العمل هو أن يكون واحد من المعمولين اسم استفهام.

- وقد استشهدنا للصورة الأولى بقوله تعالى {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}.

- واستشهدنا للصورة الثانية بشاهدين: الشاهد الأول في قوله تعالى: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً)، و(أَيُّ) هنا قد جاءت مرفوعة لأنها اسم استفهام، والفعل قبلها معلق عن العمل.

والشاهد الثاني هو في قوله تعالى: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ}.

هذا إذا كان الفعل معلق عن العمل فالإلغاء والتعليق والإعمال انتهينا منها جميعا.

بقي عندنا الإشارة إلى ما يأتي:

-التعليق والإلغاء -أفعال هذا الباب هي إما أفعال القلوب أو أفعال التصيير- فننظر ماذا يدخل فيه الإلغاء والتعليق من هذه الجملة كلها، **الواقع أن الإلغاء والتعليق لا يدخلان إلا في بعض أفعال القلوب، وأفعال التصيير كلها لا يجوز تعليقها عن العمل.**

➢ **ماذا من أفعال القلوب لا يجوز تعليقه؟**

كل فعل قلبي جامد -الجامد الذي لا يتصرف- **وهما فعلان، أما البقية فيجوز فيهما الإلغاء والتعليق.**

- ما الفعلان الجامدان اللذان هما من أفعال القلوب ولا يجوز تعليقهما؟

هما **(هَبْ)** يعني ظُن أو اعتقد، و**(تَعَلَّمْ)** بمعنى اعلم؛ هذان الفعلان لا يجوز تعليقهما، لابد أن تعملهما لفظا ومعنىً ومحلاً، **لا يجوز فيهما الإلغاء ولا التعليق.**

أما بقية الأفعال أفعال القلوب كلها سواء كانت دالة على اليقين أو على الرجحان، أو على اليقين أحيانا وعلى الرجحان أحيانا، أو بالعكس على الرجحان غالبا وعلى اليقين أحيانا، كلها هذه يجوز فيها التعليق والإلغاء فلم يبق عندنا من أفعال القلوب إلا فعلان لا يجوز فيهما الإلغاء والتعليق وهما **هب** و**تعلم**.

➢ قضية أخرى: الأفعال التي في هذا الباب -سواء أفعال القلوب أو أفعال التصيير- **هل لابد أن تكون ماضية أو لابد أن تكون مضارعة أو لابد أن تكون على فعل الأمر أو لابد أن تكون على صورة اسم الفاعل أو اسم المفعول أو غيرها؟** لا بل لهذه الأفعال من حيث الإعمال والإلغاء والتعليق بأنواعها الثلاثة الماضي والمضارع والأمر كلها لها نفس الحكم في الجواز، بل إضافة إلى ذلك: ما اشتق منها من اسم فاعل أو اسم مفعول فإنه يعمل العمل نفسه، ويلغى أحيانا إذا توسط، ويعلق ثالثة إذا توسط بينه وبين المعمولين شيٌ مما له الصدارة، **فهذه لها -لتصاريفها كلها الماضي المضارع الأمر اسم الفاعل اسم المفعول لكل هذه التصرفات- لها الإعمال وهو الأصل، ولها الإلغاء إذا توسط أو تأخر، ولها التعليق حين يتوسط بين العامل والمعمولين شيء مما له الصدارة.**

- نذكر بعض الأمثلة:

حينما تقول: (**أظنُ محمداً ناجحاً**)، هذا فعل مضارع عمل عمل (**ظننت محمداً ناجحاً**)؛ لأنه ماضي.

(ظُن محمداً ناجحاً) يعمل نفس العمل.

(أنا ظانٌّ محمداً ناجحاً)، ظان: هذا اسم فاعل يعمل عمل الفعل.

قد مر بنا في بعض الأمثلة أنه جاء أيضا مبنياً للمجهول أو مبني للمفعول نحو قولهم: دُريت الوفيَّ العهد يا عمرو فاغتبط)

وكقول الشاعر: فصيروا مثل كعصف مأكول

كذلك يأتي سواء أكان مبنياً للمعلوم أم كان مبنياً للمجهول أم كان على أنه اسم فاعل أو كان غير ذلك.

نجرب إذا قلت: "أنا ظانٌّ زيداً قائماً": ظان هنا يعمل ويمكن أن ينصب المفعولين

إذا قلت: "أنا زيدٌ ظانٌّ قائمٌ" "ظان" توسط بين المعمولين، لا مانع يعني تقول: "زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ"، فتهمله (تلغيه) إذا توسط، جميع هذه التصاريف لها ما لها.

الحلقة (١٤)

➢ الفرق بين الإلغاء والتعليق:

١. الإلغاء جائز وليس بواجب، التعليق واجب وليس بجائز هذا جانب.

٢. الفعل الملغى لا عمل له لا في اللفظ ولا في المحل، الفعل القلبي المعلق لا عمل له في اللفظ وله عمل في المحل.

الدليل على أن له عمل في المحل أنك لو أتبعت عليه أي تابع فإنه يجوز لك في هذا التابع أن ترفعه وأن تنصبه، فإن رفعته فعلى ظاهر اللفظ، وإن نصبته فعلى المحل.

مثال (علمتُ لـمحمدٌ موجودٌ وأخاهُ مسافراً)، أخاهُ: هذه نصبتها لأن محل (محمد موجود) محله النصب، ويجوز أن تقول: (وأخوه مسافرٌ) باعتبار أنك عطفت على لفظ (علمتُ لـمحمدٌ موجودٌ).

➢ إلغاء العامل القلبي المتقدم

هل يجوز أن تلغي العامل القلبي المتقدم؟

الجواب: أن ذلك لا يجوز عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين حذف العامل القلبي المتقدم.

-العامل المتقدم -مادام تقدم- لا يجوز إلغاؤه، تلغيه في اللفظ إذا وجد ما يعلقه عن العمل، تقول:

(علمتُ محمداً موجوداً) أو مسافراً، هذا أعملتهُ، وهذا هو الأصل، ولا غبار عليه.

-الكوفيون يقولون يجوز على قلة -إلغاء يعني عدم إعماله فترفع ما بعده- إلغاء العامل القلبي المتقدم ويستشهدون له ببيتين من الشعر.

-البيت الأول هو قول الشاعر: كذاك أُدبتُ حتى صَارَ من خلقي**أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

الفعل القلبي هو: (رأى)، والفاعل هو: التاء، (مِلاكُ) هذا: مبتدأ، و(الشيمةِ): مضاف إليه، و(الأدبُ): هذا خبر.

وجه الاستشهاد: أن العامل القلبي هنا متقدم وليس بينه وبين المفعولين شيء من الألفاظ التي لها الصدارة، بل هما بجانبه مباشرة، ومع ذلك فقد جئنا بملاك مرفوعاً والأدب هو الخبر مرفوع.

-الشاهد الثاني: أرجو وآملُ أن تدنو مودتها**وما إخَالُ لدينا منكِ تنويلُ

برفع كلمة تنويلُ، و(لدينا): لا يظهر عليها الحركة لأنها ظرف، وهو متعلق بمحذوف خبر.

الشاهد عندنا: أن (إخال) هنا متقدم، ومع ذلك لم يعمل في المبتدأ والخبر بل بقيا مرفوعين، وكان حقهُ أن يعمل فيهما،

وهذان دليلان للكوفيين.

ما الجواب عنهما؟

البصريين يمنعون ذلك يقولون **ما يجوز إلغاء العامل القلبي المتقدم، العامل القلبي المتقدم لا يجوز إلغاؤه**، والبصريون يوجهون هذه المسألة بثلاث توجيهات:

يقولون فعلا ظاهره أنه ألغي العامل المتقدم لكن الصحيح أنه يعني الفعل القلبي هنا ليس ملغىً في هذين البيتين وإنما هو معلق، لا يوجد شيء من الألفاظ التي تعلق الفعل عن العمل، قال: نعم في ظاهر اللفظ لا يوجد، ولكن هناك لام مقدرة، لام ابتداء مقدرة بين العامل والمعمولين فيقال: إني رأيت لـملاك **الشيمة الأدب**، يكون تقدير اللام مقدرة، ونقول: **وما إخَالُ** لـلدينا منكِ تنويلُ

وإذا وجدت لام الابتداء فإن الفعل يعلق وجوباً لكنها ليست موجودة في اللفظ وإنما مقدرة.

١- **التوجيه الأول**: أنه من باب التعليق بلام ابتداء مقدرة.

٢- **التوجيه الثاني**: **أنه من باب الإلغاء حقيقة**، لكنهم يرون أن الإلغاء ليس بسبب توسط العامل بنفسه بين المعمولين فقط، بل إذا وجد العامل متوسطا في الكلام عامة -يعني تقدم عليه أي شيء سواء كان من المعمولين أم من غير المعمولين- أنه يلغى، نجرب:

- (**إني رأيت**): **رأيت** هنا ليست في صدر الجملة بل تقدم عليه **إني**، صحيح أنها ليست من المعمولين لكنهم يرون أنه كلما تقدم عليه أي شيء سواء كان من المعمولين أم من غيرهما فإنه **يلغى** عن العمل.

- كذلك في قوله: (**وما إخَالُ**)، تقدمت عليه كلمة (**ما**) أو (**الواو**) و(**ما**) فمعنى هذا أنه ليس متصدرا، وإنما هو متوسط في الكلام فألغيناه بسبب ذلك.

٣- **الوجه الثالث**: **أن يكون العامل هنا عاملا، يعني لا هو ملغى ولا هو معلق.**

كيف هذا؟ أليس المبتدأ والخبر هنا مرفوعان؟ نعم هما مرفوعان، لكن ليس هما المفعول به الأول، بل المفعول به الأول **ضمير الشأن محذوف**، والجملة من المبتدأ والخبر في محل المفعول به الثاني.

والتقدير فيه: (**إني رأيته**) يعني: **رأيت الشأن ملاك الشيمةِ الأدبُ**، (**فالهاء**): هذه مفعول به أول، **وملاك الشيمة الأدب** مفعول به ثاني، وكذلك يقال: (**وما إخَالُه**) يعني: **وما إخَالُ الشأن** ويكون حينئذٍ ضمير (الشأن) مفعول به أول مقدما، (**ولدينا منك تنويل**): في محل المفعول به الثاني.

➢ حذف المفعولين:

المبتدأ والخبر عُمَد، ولا يجوز حذفهما ولا حذف أحدهما إلا بدليل، لكنهما هنا تحولا إلى مفعولين، والمفعولات فضلات، فيمكن أن تبقيهما وأن تحذفهما، **فهل نطبّق على المبتدأ والخبر حكمهما حينما كانا عمدتين فنمنع حذفهما؟ أم هما تحولا لم يصيرا مبتدأ وخبرا بل صارا مفعولين فيجوز حذفهما؟**

قال المصنف: **يجوز حذف المفعولين معا اختصارا، هناك تعبير يقول (اختصاراً) وفيه تعبير آخر يقول (اقتصارا).**

اختصارا: فهو أن تحذفهما لوجود دليل يدل عليهما، فأما حذفهما **اختصارا** فيجوز بالإجماع يعني لم يخالف في ذلك أحد.

-ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}.

الشاهد: الفعل (تَزْعُمُونَ)، قد حذف المفعولان، لكن دل عليهما سياق الكلام، فالتقدير فيه -والله أعلم-: (تزعمُونَهم

شركائي)، فيكون (هم): مفعولا به أول، و(شُرَكَائِي): مفعولا به ثاني، وقد جاز حذفهما معا اختصارا -يعني لوجود ما يدل عليهما-.

- ومن ذلك قول الشاعر: بأي كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ***ترى حبهم عاراً عليَّ وتحسبُ.

(ترى حبهم عاراً)، (حُب): مفعول به أول لـ(ترى)، (عاراً): مفعول به ثاني لـ(ترى).

و الشاهد عندنا: ليس في (ترى)، وإنما هو في (تحسبُ)، فإن تحسبُ هذه قد حذف المفعولان منها، بدليل قوله: (ترى حبهم عارا علي)، فحينئذٍ هل نستطيع تقدير المفعول به الأول والمفعول به الثاني؟

يقال: (ترى حبهم عارا عليّ وتحسبُ حبهم عارا علي)، لماذا؟ قال لأنه دل عليه الكلام السابق، فهذا بدون شك وبالإجماع يحذف المفعولان معا اختصارا أي إذا دل عليهما دليل في السياق.

اقتصاراً: حذفهما اقتصاراً يعني بدون دليل، لا يوجد دليل يدل عليهما كأن تقول: (علمتُ أو ظننتُ أو حسبتُ أو خلتُ) أي فعل من الأفعال القلبية ولا تذكر معها مفعولين أصلا، لكن ليس في الكلام الذي ذكرته دليل يدل على المفعولين المحذوفين.

- سيبويه والأخفش يمنعان ذلك فيقولان:لا يجوز حذف المفعولين جملة إلا إذا دل عليهما دليل، وإلا فلا يجوز.

- وأكثر النحويين يجيز ذلك ولهم أدلة على حذف المفعولين وليس في الكلام دليل يدل عليهما.

-ومن ذلك نحو قول الله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}

يَعْلَمُ: هذا فعل قلبي وليس في السياق ما يدل على المفعولين، وقد حذف المفعولان.

وكذلك قوله تعالى (وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) فإنه فعل قلبي، وقد حذف المفعولان وليس هناك دليل يدل على المفعولين المحذوفين.

في الحقيقة لا يوجد في ظاهر اللفظ، لكن يمكن تقدير المفعولين، يمكن تقديرهما -والله أعلم- بأن يقال: (والله يعلم الأشياءَ حاصلةً، أو واقعةً) أو (والله يعلم حقيقة الأشياء كيف تكون وأنتم لا تعلمون حقيقة الأشياء كيف تكون)، فيمكن تقديرها، وليس دائما يظهر في اللفظ ما يُنبئ عن المعنى المقصود.

انظر إلى قول الله تعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ} ما هي التي بلغت التراقي؟ لم يسبق لها ذكر في سورة القيامة، ولكن المعنى معروف، أنها إذا بلغت الروح التراقي، فإذن لا يلزم أن يكون كل شيء له لفظ يدل عليه، بل يمكن أن يكون من عموم المعنى.

فعليه؛ لو قلنا لا يوجد دليل يدل عليها يكون مؤيدا لكلام المجيزين، لكنني أرى أن رأي سيبويه والأخفش أجدر بالإتباع وأن هذه الآيات المذكورة قد حذف المفعولان فيها في هذه المواضع ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن تعرب.

- قال ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى} هذه أقرب من الآية الأولى، لأن عندنا ما يدل على شيء من المفعولين أو بعضهما أو كليهما، فإن قوله تعالى: {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ}

فإن (يَرَى): هنا فعل وليس معه مفعولان، لكن يمكن تأويلهما والله أعلم: فهو يرى الأشياءَ حقيقةً أو حاصلةً أو موجودةً.

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ}

ظَنَنْتُمْ: هذه ظَنَّ -الأولى-: الفعل الماضي، والتاء فاعل، والميم للجمع، وليس معها مفعول به.

هذه دليل قوي على حذف المفعولين اقتصارا، لأن الظاهر لي أنه لا شيء يدل عليها في الآيات المذكورة.

-أما قوله تعالى بعدها (ظَنَّ السَّوْءِ) فإن (ظن) هنا: مفعول مطلق وليست مفعولا به.

-مما حذف فيه المفعولان اختصارا قول العرب في المثل:

(من يسمع يَخَلْ) يعني من يسمع شيئاً يتخيله حاصلا.

(يخل): هذا هو الفعل القلبي، وقد حذف منه المفعولان، ولكن السياق والمعنى العام قد يمكن تقدير المفعولين فيه.

➢حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر:

أما حذف واحد من المفعولين وبقاء الآخر فإنه لا يخلو من أن يكون الحذف: اختصارا أو أن يكون الحذف اقتصارا.

- إن كان **اقتصارا فهو ممنوع بالإجماع**، يمتنع حذف واحد من المفعولين اقتصارا؛ **يعني بدون دليل يدل عليه** كقولك:

(علمت زيداً) ؛ علمت زيداً ماذا؟ ناجحاً، راسباً، نائماً، مستيقظاً، حياً، ميتاً؟ لابد أن تأتي بشيء يدل عليه، **بالإجماع يمنع حذف واحد من المفعولين اقتصارا يعني بدون دليل يدل عليه.**

- **أما حذفه اختصارا؛ اختصارا يعني مع وجود دليل يدل عليه**، فقد منعه واحد من النحويين فقط يسمى **ابن ملكون**، منع ابن ملكون حذف واحد من المفعولين اختصارا يعني مع وجود دليل يدل عليه، وأجازه **الجمهور** واستدلوا له بقول الشاعر:

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره منِّي بمنزلةِ المُحبِ المُكرَمِ**

الشاهد عندنا في قوله: **فلا تظنّي**، (لا) ناهية، (تظنّي): فعل مضارع من الأفعال الخمسة مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والياء فاعل ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، (غيرَ): هذا مفعول به أول، والمفعول به ثاني غير موجود، لكنه مفهوم من السياق لأن التقدير فيه:

فلا تظنّي غيره حاصلا، فجاز حذف المفعول به الثاني اختصارا، وهذا فيه دليل واضح على أنه يجوز حذف واحد من المفعولين على جهة الاختصار، أما على جهة الاقتصار وذلك إذا لم يكن يدل عليه دليل فإنه لا يجوز.

ملخص الحلقة:

ذكرنا حذف العامل القلبي المتقدم وقلنا إن **البصريين** لا يجيزونه، وان **الكوفيين** يجيزون حذف العامل القلبي المتقدم، مستشهدين بقول الشاعر:

كذاك أُدبتُ حتى صَارَ من خلقي ** أني رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ.

فـ(**ملاك**) هنا مرفوعة و(**الأدبُ**) مرفوعة والفعل متقدم وهو (**رأيتُ**) ومع ذلك لم يُعمل بل ألغي.

-استشهدوا أيضا بقول الشاعر:

أرجو وآملُ أن تدنو مودتها ** وما إخَالُ لدينا منكِ تنويلُ.

الفعل (**إخَالُ**): هنا متقدم وقد أهمل ولم يُعمل لا في اللفظ، يعني لم يُعمل في لفظ (**لدينا منكِ تنويلُ**)، بدليل رفع كلمة (**تنويلُ**).

وقلنا إن **البصريين** يؤولون ذلك فيجعلونه:

- إما على سبيل التعليق.

- وإما على سبيل الإلغاء **أن التوسط عندهم ليس أن يتوسط العامل بين المعمولين فقط، بل أن يتوسط في الجملة التي ورد فيها وهو** هنا متوسط، فإن قوله: (**إني**) قد تقدمت عليه، وقوله: (**وما**) أيضا قد تقدمت عليه.

- وقالوا توجيهاً ثالثاً: وهو أنه يقال إن هذا من باب الإعمال، لكن المفعول به الأول ضمير الشأن محذوف، والجملة الموجودة

عندنا في محل نصب مفعول به ثاني.

ثم انتقلنا بعد هذا إلى الحديث عن حذف المفعولين اختصارا أو اقتصارا، ثم حذف واحد من المفعولين اختصارا أو اقتصارا وقلنا:

- إن حذف المفعولين اختصارا هذا مجمع على جوازه، وقد استشهدوا له بقول الله تعالى:

-(وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)، فإن كلمة (تَزْعُمُونَ):هنا فعل من الأفعال القلبية وليس معها معمولان، يعني المفعول الأول والمفعول الثاني غير مذكورة، لكن الكلام السابق يدل على هذين المعمولين، لأن التقدير فيه والله أعلم (أين شركائي الذين كنتم تزعُمُونَهم شركائي).

-أما قول الشاعر: بأي كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ **ترى حبهم عاراً عليّ وتحسبُ

فإن قوله تحسب هنا فعل من أفعال القلوب وقد حذف مفعولاه اختصارا، وذلك لأنه دل عليهما قوله قبل: (ترى حبهم عاراً) فإن المفعولان لـ (ترى) يمكن نقلهما لـ (تحسب) فيكون التقدير: ترى حبهم عارا عليّ وتحسُبُ حبهم عارا علي.

أما حذفهما اقتصارا يعني بدون دليل طبعا هذا منعه سيبويه والأخفش وأجازه أكثر النحويين ويستشهدون لحذف المفعولين بدون دليل عليهما بقول الله تعالى: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ)، وبقوله تعالى (أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى)، وبقوله تعالى: (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ)، وبقولهم في المثل: من يسمع يَخَلْ، وهذه المواضع كلها لم يذكر معها مفعول به.

أما حذف واحد من المفعولين اقتصارا، اقتصار يعني بدون دليل، فإنه مجمع على منعه، أما حذف واحد من المفعولين اختصارا يعني بدليل يدل عليه فقد أجازه معظم النحويين ومنعه نحوي واحد وهو ابن ملكون، واستدل النحويون المجيزون بقول الشاعر: ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره

(غيره): مفعول به أول، والثاني: مقدر وتقديره فلا تظنّي غيره حاصلا.

الحلقة (١٥)

➢ إعراب الجمل بعد القول

هل يُجرى القول مجرى الظن فتنصب الجملة على أنها مفعول به أول ومفعول به ثاني؛ يعني هل كلمة: "قال أو يقول أو قلت أو تقول" تعمل عمل ظن وخاصة إذا كانت "تقول" بمعنى "ظن" فهل نعملها هذا العمل، أم أننا نجعل الجملة بعدها في محل نصب لكن لا تظهر عليها علامات النصب؟! يعني تكون الجملة التي تأتي بعدها في محل نصب مقول القول لكن ما تنصبها، لا تنصبها حقيقة، لفظاً ما تنصبها، وإذا كانت الجملة التي بعدها مصدرة بـ(إن) فإنك تجعلها مكسورة، وحينئذٍ يتبين أن الجملة محكية، يعني في محل نصب ولكن لا تظهر عليها علامات النصب، فإن أعملتها فإنك تفتح -يعني تجعل الهمزة همزة (إنَّ) مفتوحة- فتقول (أنَّ)؟؟

جمهور العرب لا يجرون القول ومشتقاته مجرى ظن وأخواتها، لا يُعملونه.

ولكن هناك قبيلة من العرب هي قبيلة بني سُليم يعملون القول أو يجرون القول ومشتقاته مُجرى ظن في نصب المفعولين، فيجرونها بدون قيد ولا شرط، ومن ذلك قول شاعرهم وهو يتحدث عن فرسِه -وهذا الكلام ينسب إلى امرؤ القيس- يقول:

إذا ما جرى شَأْوَيْنِ وابْتَلَّ عِطْفُـهُ ** تقولُ هزيزَ الريح مرّتْ بأَثْـأَبِ

إذا ما جرى يعني حصانه وهو فرسه، شأوين يعني ذهاب وإياب، وابتلّ عطفهُ يعني جانبه ابتل من العرق، تقولُ هزيزَ الريح مرَّتْ بأَثْـأَبِ، أثأب هذا نوع من الشجر، (تقول): هذا هو موضع الشاهد.

فقد روي هذا البيت بنصب كلمة **هزيزَ** على أنه أجرى كلمة **(تقول)** هنا مجرى **ظن**، يعني لو كان مكانها **ظن** لنصبت بها مفعولين، فتقول: **تظن هزيزَ الريح** يعني تتوقع أن صوت الفرس حين يجري بعد أن يتنشط قليلا؛ تظنها رياح مرت بهذا الشجر المسمى بالأثأب.

الحاصل سُليم يجرون القول مجرى الظن، ومنه ما حصل في هذا البيت على هذه الرواية/ فالبيت يروى: **(تقولُ هزيزَ الريح مرَّتْ بأَثْـأَبِ)**، فتكون كلمة **هزيزَ** مفعولاً به أول، و**(مرت بأثأب)** في محل المفعول به الثاني.

- أيضا روي قولهم: **إذا قُلتُ أَنِّي آيِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ ** وَضَعتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجرِ**

آئب أهل بلدة: آئب بمعنى الرجوع في المساء، الهجر يعني الهاجرة هاجرة النهار.

معنى البيت: هذا الرجل يثني على جواده، فيقول إني إذا **ظننت أني أصل البلد في المساء فإني أصل قبل المساء يعني في الهاجرة وأضع الرحل أو السرج وما يحمله هذا الجواد في وقت الهاجرة، يعني قبل الظهر يصل**، لأن حصاني هذا أو جوادي هذا سريع جداً، والدليل على أنه يصل في الهاجرة أنه يقول **وضعت بها** (يعني بالبلدة) **عنه** (يعني عن الجواد) **الولية** (يعني الرحل أو السرج الذي يوضع عليه) **بالهجر** (يعني بالهاجرة).

قوله: **إذا قُلتُ أَنِّي آيِبٌ**، فـإن **(قال)**: هنا بلفظ الماضي، وهذا على لغة بني سُليم في إجرائها مجرى ظن وأخواتها، كيف؟

الدليل على ذلك: أن كلمة (أنَّ) هنا جاءت بفتح الهمزة لأنها لو لم تكن مُجراةً مجرى الظن لقال:

إذا قُلتُ إِنِّي آيِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ ** وَضَعتُ بِها عَنهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجرِ

- **الحاصل أن بني سُليم يجرون القول مُجرى ظن وبخاصة إذا تضمن معنى ظن**، طبعا إذا كان الكلام القول قُلتُ كذا وكذا فإنه لا يُجري مجرى الظن لا عند سُليم ولا عند غيره، **وإنما يجرونه متى ما تضمن معنى ظن**، يجرونه مجرى الظن هؤلاء بنو سُليم.

- **غير بني سُليم يشترطون شروطاً حتى يُجرونه** مجرى الظن- يعني يعملونه عمل ظن وأخواتها- بحيث ينصبون به المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ مفعولاً به أول ويصير الخبر مفعولاً به ثاني.

معظم العرب لا يُجرونه إلا إذا اجتمعت فيه هذه الشروط :

الشرط الأول: أن يكون مضارعا، يعني لا يجرون الفعل الماضي ولا الفعل الأمر.

الشرط الثاني: أن يكون بلفظ الخطاب.

الشرط الثالث: أن يكون هذا المضارع دالا على الحال، لا يقصد به المستقبل.

الشرط الرابع: أن يتقدم عليه استفهام.

الشرط الخامس: أن لا يُفصل بين الفعل والاستفهام.

الشرط السادس: ذكره **السهيلي**، أن لا تكون الجملة التي يمكن أن يجرى القول فيها أو يعمل القول فيها معلقة أو مجرورة باللام.

أمثلة لهذه الشروط مع ذكر ما تضمنته هذه الشروط وهل هو ناقص ؟ أم كامل ؟.

الشرط الأول: **أن يكون بلفظ الفعل المضارع**، يعني قول الشاعر الذي سبق ذكره:

إذا قُلتُ أَنِّي آيِبٌ أَهلَ بَلدَةٍ، هذا لا يصلح، لأنه بلفظ الماضي، ثم إنه متكلم يتحدث عن نفسه، فهذا لا يجيزه بقية العرب، أما بنو سُليم فإنهم يجيزونه باعتبار أنهم يجرون القول مطلقاً ما عندهم شروط.

-السيرافي -وهذا أحد النحويين- يقول: لا مانع أن تجري الماضي مجرى الظن بشرط أن يكون في آخره تاء الخطاب فبدل أن تقول: (أتقول؟)، تقول: (أقلتَ؟)، (قال): هذا فعل ماضي طبعا، لكن لا مانع بشرط أن تكون التاء في آخر الفعل وهي تاء الخطاب ليست تاء المتكلم، كما مر بنا قبل قليل في قول الشاعر: إذا قُلتُ أَنّي آيِبٌ.

-والكوفيون أجازوا ذلك في فعل الأمر فقالوا يجوز أن تقول: (قُل)، يعني(ظُن) قل ثم تجريه مجرى الظن، (قُل زيداً موجوداً)، يعني ظُن زيداً موجوداً.

الشرط الثاني: أن يكون هذا المضارع مسندا للمخاطب

يعني(تَقولُ)، ولا يجوز (أَقُولُ) ولا (نقولُ) ولا(يقولُ)، لأنها كلها ليست للمخاطب، فما بقي عند النحويين أو عند العرب -غير بني سُليم- إلا أن تكون صورة واحدة من صور الفعل المضارع وهي صورة الخطاب (تَقول) أما "أقول" أو "نقول" أو "يقول" فلا تجوز.

الشرط الثالث: كونه دالا على الحال يعني لا يقصد منه المستقبل، الفعل المضارع إما أن يدل على الحال وإما أن يدل على المستقبل، فكونه دالا على الحال فهذا شرط اشترطه، يعني لإجراء القول مجرى الظن لابد أن يكون دالا على الحال غير دال على الاستقبال، وهذا الشرط ردوه، وردوا عليه أو أبطلوه بقول الشاعر: أما الرحيل فدون بعد غدٍ ** فمتى تقول الدارَ تجمعنا

أما الرحيل فدون بعد غدٍ (يعني متى بعد غد؟) إذا قلنا إن اليوم مثلا هو الأربعاء، بعد غدٍ هو الجمعة، الذي دون بعد غدٍ ما هو؟ الخميس، يعني إن رحيلهم يوم الخميس.

(متى تقول الدارَ تجمعنا)، الآن (تقول) هنا دالة على الحال أو على المستقبل؟ أنا الظاهر لي أنها دالة على الحال، لكن المصنف استشهد بها هنا على أنها دالة على الاستقبال، كأنه يسأل أنه متى يكون الاجتماع في المستقبل، لكن لا مانع أن يكون أنت تسأل متى تقول الآن نجتمع في المستقبل؟ أنت متى تظن الآن تفكر في أنه يكون سيكون اجتماعنا؟

قال ابن هشام راداً على المستشهدين بهذا الشاهد، قال: والحق أن متى هنا وهو الاستفهام ظرف (لتجمعنا) لا (لتقول)، أما تقول فهو في الحال، ومعنى ما دام تضمن الحال فإنه يجوز إعماله، ولكن هو يسأل عن وقت الاجتماع لا يسأل عن وقت القول.

الشرط الرابع:أن يقع هذا الفعل المضارع المسند للمخاطب الدال على الحال أن يقع بعد الاستفهام.

-يقول المصنف: سمع الكسائي يعني نقل عن العرب: أتقول للعميان عقلاً؟ يعني أتظن؟

أتقول؟ الهمزة للاستفهام، وتقول هذه فعل مضارع مسند للمخاطب دالاً على الحال وقد جاء قبله استفهام وهو الهمزة.

-ومثله قول الشاعر: علام تقول الرمحَ يُثقلُ عاتقي ** إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيل كرَّتِ

معنى البيت: لماذا أتعب نفسي بحمل الرمح على عاتقي إذا كنت لا أدخل المعركة وأطعن الأعداء في حين قيام المعركة وحينما تكر الخيل.

الشاهد عندنا في قوله: (علام تقول)، على: حرف جر، وما: اسم استفهام، -وبالمناسبة (ما) إذا وقعت بعد حرف جر أو إذا كانت مجرورة حتى بالإضافة فإنها تحذف ألفها، قال الله سبحانه وتعالى (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) ولا يقال (عن ما) ولا (إلى ما)، بل يقال (إلام) و(عمّ) و(علام)- فالميم الموجودة هنا أصلها (ما) الاستفهامية فهنا تقدم الاستفهام، وجاءنا فعل مضارع وهو (تقول)، وهو بلفظ المخاطب، وهو دال على الحال، فكل الشروط التي سبق ذكرها متوافرة في هذا البيت ولذلك أعمله في كلمة الرمحَ فنصبها، يعني أجرى القول هنا مُجرى الظن.

الشرط الخامس: اشترط سيبويه والأخفش وهو أن يكونا -يعني الفعل والاستفهام- متصلين ليس بينهما فاصل، فإن فُصل بينهما بظرف أو جار ومجرور جاز ولا مانع، بل إن فُصل بينهما بمعمول الفعل لا مانع عند الجميع.

لكن أن تفصل بين أداة الاستفهام وبين الفعل المتوافر فيه الشروط السابقة هذا عند سيبويه والأخفش لا يجيزانِ عمله، فلا تقول مثلاً: (أأنت تقول زيداً حاضراً)، لأنك فصلت بين الهمزة وبين الفعل تقول بـ أنت.

بل تقول وجوبا عندهما: (أأنت تقول زيدٌ حاضرٌ) ولا تعمله، فإن قدّرت أن هذا الضمير فاعلاً لفعل محذوف وهذا فيه تكلف؛ فلا مانع حتى عند سيبويه والأخفش من إعمال القول، لأنك حينئذٍ قدّرت أن الهمزة والفعل متصلان.

واغتفر الجميع -يعني أجازوا جميعا- أن يفصل بين أداة الاستفهام وبين القول ومشتقاته بالظرف أو بالجار والمجرور أو المعمول -معمول القول-.

❁- أما الظرف فنحو قول الشاعر:

أَ بَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعـةً*** شملي بهم أمْ تقول البعدَ محتوماً

أَبَعْدَ بُعْدٍ، (أ): هذه الهمزة للاستفهام، (بعد): هذه ظرف، (تقولُ): هذا هو العامل، (الدارَ) هذا مفعول به أول، و(جامعة) مفعول به ثاني وقد فصل بين الاستفهام وبين الفعل بالظرف، لا مانع أن تفصل بينهما بالظرف، أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعة.

❁- أما الفصل بالجار والمجرور تقول أيضا: (أفي الدار تقولُ محمداً جالساً)، الهمزة: للاستفهام، و(في الدار): هذا جار ومجرور، وصحيحٌ أنه فصل بين همزة الاستفهام وبين الفعل؛ لكن الفصل بالجار والمجرور والظرف كأنك لم تفصل بشيء.

❁- أما الفصل بمعمول القول فيستشهدون له بقول الشاعر:

أ جُهالاً تقولُ بني لؤيٍّ ** لعَمرُ أبيكَ أمْ مُتجاهلينَا

أجُهالاً تقولُ، (تقولُ): هنا بمعنى تظن، والهمزة: للاستفهام، وقد فصل بين الاستفهام وبين الفعل (تقولُ) لكن بمعمول القول وهو قوله (جُهالاً)، ويكون التقدير على هذا: أ تقولُ جُهالاً بني لؤيٍّ؟ أو: أتقولُ بني لؤيٍّ جُهالاً؟ فيكون حينئذٍ فصل بواحد من المعمولين، لا إشكال في ذلك، قد أجازوه جميعا قالوا: إذا كان الفاصل بين الاستفهام والفعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو معمولاً للقول فلا مانع من إعماله أو إجرائه مجرى الظن.

الشرط السادس: اشترط السهيلي شرطا جديداً وهو ألا يتعدى فعل القول باللام، كقولك: أتقولُ لزيدٍ عمرٌ منطلقُ

أ تقولُ الهمزة: للاستفهام، (تقولُ): هو العامل، (لزيدٍ): هذا جار ومجرور، والجار هنا هو اللام، و(عمرٌ منطلقُ): هما المعمولان، لو أعمل (تقولُ) هنا لقال: أتقولُ لزيدٍ عمراً منطلقاً، ولكن السهيلي اشترط أن لا يتعدى باللام، وهذا لم يشترطه غير السهيلي.

-السهيلي من نحاة الأندلس وله مجموعة من الكتب النحوية وغيرها، وله على سبيل التخصيص كتاب اسمه (الروض الأُنُف في شرح سيرة ابن هشام) رحم الله الجميع-.

فالسهيلي اشترط لإجراء القول مجرى الظن أن لا يتعدى فعل القول باللام ثم تأتي بالمفعولين، فإن أتيت بالمفعولين بعد فاجعلهما يعني اجعلهما الأول مبتدأ والثاني خبراً ولا تنصبهما.

إذا اجتمعت عندنا الشروط وتوافرت كلها، فهل يجوز أن نهمل هذا الفعل -يعني ما نعمله- ونحكي الكلام بعده نجعله جملة عادية ليست منصوبة ولا في محل نصب؟ إذا اجتمعت الشروط وتوافرت فهل يجوز أن تلغي العامل مع ذلك -عند بقية

العرب غير بني سُليم لأن بنو سُليم يجرون القول مجرى الظن مطلقا بدون شروط- **لكن لنفرض أنه عند بقية العرب اجتمعت الشروط، فهل يجوز مع ذلك حكاية القول يعني أن تكون الجملة محكية في محل نصب بالقول ولكنها ليست منصوبة حقيقة؟**

الجواب: نـعـم، وقد ورد ذلك في قول الله سبحانه وتعالى: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ} فيها قراءة (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ) وفيها قراءة أخرى (أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ).

(أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ) هذا على أنك لم تعمل القول مع أن الشروط كلها موجودة، ما الشروط التي وجدت في (أَمْ تَقُولُونَ):

- كلمة (تَقُولُونَ) هذا الفعل المضارع وللخطاب ومسبوق بالاستفهام، والاستفهام لم يفصل بينه وبينه بفاصل، والفعل هنا دال على الحال، ولم يتعدَّ الفعل باللام، ولم يفصلْ بينهما، **كل الشروط موجودة** ومع ذلك وردت قراءة متواترة (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ) بالكسر، **لأنه لو أجراه مُجرى الظن** لقال (أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ) ولا مانع أيضا لأن الشروط متوافرة أن تقول (أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ) **فيكون أجراه مُجرى الظن.**

يقول المصنف: قد روي الشاهد الذي سبق أن ذكرناه مستوفيا للشروط وذكرنا أنه جاء منصوبا، يعني أجرى القول فيه مجرى الظن، قد ورد فيه أيضا أنهم ألغوه فلم يجروا القول مجرى الظن مع توافر الشروط، الشاهد هو قول الشاعر:

علام تقول الرمحَ يُثقلُ عاتقي ** إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيل كرَّتِ

(الرمحَ) هذه على إجراء القول مُجرى الظن، والشروط فيها متوافرة ولا إشكال، لكن ورد هذا الشاهد: **علام تقول الرمحُ يُثقلُ عاتقي**، وحينئذٍ يكون حكى هذه الجملة حكاها حكاية، **وعلى كل حال:**

- **فإن الجملة بعد القول إن ظهر عليها النصب فلا إشكال، وبخاصة إذا استوفت الشروط.**
- **وكذلك إن ظهر عليها النصب عند بني سُليم فلا إشكال في ذلك، لأنهم لا يشترطون أي شرط.**
- **وإن لم يظهر فيها النصب فالنصب مقدر، لأن القول يستحق أن يُنصب به، فإن ظهر النصب في اللفظ فحسن ولا إشكال بخاصة متى ما استوفت الشروط عند من يشترط، أو عند بني سُليم لأنهم لا يشترطون شيئاً، وإن لم يظهر النصب فإن هذا الكلام يكون في محل نصب بالقول.**

الحلقة (١٦)

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفعولات

➢ علاقة هذا الباب بالباب السابق:

قد مر بنا فيما مضى الأفعال الذي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي باب ظن وأخواتها أو أفعال القلوب وأفعال التصيير، هذا الباب له علاقة بالباب السابق وهو أن هذه الأفعال تنصب ثلاث مفعولات الثاني والثالث من المفعولات التي تنصبها هذه الأفعال أصلهما المبتدأ والخبر، أي مثل باب ظن وأخواتها، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر وتنصب الأول وهو المبتدأ ويسمى مفعول به أول، وتنصب الثاني ويسمى مفعول به ثانيا، هذا في باب ظن وأخواتها، أما في هذا الباب فإن المفعولات الثلاث؛ الأول منها ليس له علاقة بالمبتدأ والخبر، بل هو غيرهما وهو المفعول به في الحقيقة، وأما الثاني والثالث فأصلهما المبتدأ والخبر.

➢ ما هذه الأفعال التي عندها هذه القوة بحيث تنصب ثلاث مفعولات:

هي باب يسمونه باب (أَعْلَمَ) و(أَرَى).

(أَرَى): هذه فعل ماضي وليست فعل مضارع.

(أعلَمَ): طبعا هي فعل ماضي، وأعلم هذه أصلها عَلِم، أدخلت عليها همزة التعدية.

(علم) كما سبق في باب ظن وأخواتها تنصب مفعولين، و(رأى) أيضا مر بنا في باب ظن وأخواتها أنها تنصب مفعولين تدخل على رأى همزة فتصير أرى، فتصير متعدية إلى ثلاث مفعولات.

هذا الباب يشتمل على هذين الفعلين -وهما الأساس في هذا الباب- وعلى ما يتضمن معناهما -شرط أن يكون متضمنا لمعناهما- وذلك في أفعال محدودة، وهي نبَّأ وأنبأ وخبَّر وأخبر وحدَّث.

قد تكون الأمثلة التي سنذكرها لا يذكر فيها شيء من هذه الأفعال المشبهة بـ(أعلم وأرى) وقد يرد معنا بعضها، لكن ما ينطبق على واحد من هذه الأفعال ينطبق على البقية، فلو مثلنا بمثال (أعلم) وحدها فهو ينطبق على أعلم وعلى أرى وعلى نبأ وعلى خبر وعلى حدث وعلى أنبأ وهكذا.

نبدأ مستعينين بالله في استشهادنا لإعمال هذه الأفعال ونصب ثلاثة مفعولات بها، **وسننظر هل يدخلها الإلغاء والتعليق كما دخل في باب ظن وأخواتها؟ وننظر الأفعال التي تشبه هذه الأفعال في اللفظ لكن مختلفة عنها في المعنى، هل نعاملها هذه المعاملة أم لا؟**

الفعل (أرى)

الشاهد قول الله تعالى: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ} الشاهد: في يري (يريهم): فإنها مضارع أرى (أريته: أُريه، أو أراه: يريه، أو أريته: تريه، أو أريناه: نريه) الفعل: (يُري): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

(هم): الهاء هنا هي المفعول به الأول.

(الله): لفظ الجلالة فاعل، (يريهم الله أعمالـهم): أعمال هذه مفعول به ثاني لأن الهاء هناك مفعول به أول، (حسراتٍ): مفعول به ثالث (يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ).

هذا فيه إشكال يسير أنبه إليه بارك الله فيكم، وهو أن بعض المفسرين نص على أن أرى هنا ليست علمية وإنما هي بصرية، يعني يريهم الله عز وجل بأعينهم أي يجعلهم يرون أعمالهم بأعينهم حقيقة فيتحسرون عليها، لكن من فسره بأن أرى هنا فعل قلبي فلا إشكال عليه لأنه حينئذ يكون ناصبا ثلاث مفعولات ولا إشكال عليه.

على التوجيه الثاني على أن يري هنا بصرية حقيقة وليست علمية يمكن أن تعرب المفعول الثالث على أنه حال.

(يريهم): الهاء مفعول به أول، وأعمالَـهم مفعول به ثاني، وحسراتٍ تعرب حالا ولا إشكال فيه.

-ومثله قول الله سبحانه وتعالى {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ}.

الشاهد في موضعين: (يُرِيكَهُمُ) و(أَرَاكَهُمْ).

(يُرِيكَهُمُ): فهي يري فعل مضارع، والكاف مفعول به أول، وهم مفعول به ثاني.

(الله): لفظ الجلالة فاعل، و(قليلا): مفعول به ثالث، وهذا مستوفي للشروط.

-ومثله قوله تعالى (وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ)، أرى: هذه فعل، والكاف مفعول به أول، وهم مفعول به ثاني، كثيرا: مفعول به ثالث.

إذا هذان الفعلان عملا في هاتين الآيتين فنصبا ثلاث مفعولات، وما انطبق على (يُري) وعلى (أرى) ينطبق على أعلم ونبَّأ وأنبا وخبَّر وأخبر وحدَّث.

يصير عندنا خمسة أفعال غير أعلم وأرى هي:

(نبَّأ) مثل: نبأت محمدا أخاك صالحا أو أخاه صالحا، نبأت محمدا أخاه سعيدا أو مسرورا.

مثلها (خبَّر)، ومثلها (أخبر)، ومثلها (حدَّث) كلها تعمل العمل نفسه.

❁ يجوز عند أكثر النحويين حذف المفعول به الأول وبقاء المفعولين الثاني والثالث إذا دل عليه دليل.

●مثال: (أَعْلَمْتُ الدرسَ بادئاً)

أَعْلَمْتُ من؟ الطلاب، الطلابَ حذفت، فحصل منك إعلام ببدء الدرس فحذفنا المفعول به الأول وأبقينا المفعول به الثاني والثالث.

المصنف هنا يقول مثلاً: (أَعْلَمْتُ كبشَك سميناً)، يعني أَعْلَمْتُ من بأن كبشَكَ سمينٌ ؟

أَعْلَمْتُ شخصاً كبشَك سميناً، فحذف المفعول الأول وهو (شخصاً)

❁ ويجوز حذف المفعولين الثاني والثالث وبقاء الأول، كقولك: (أَعْلَمْتُ زيدا)؛ يعني أخبرته أي خبر، ولا يلزم أن تعين نوع ما أخبرته به؛ بل تقول: (أخبرت زيدا) أو (أَعْلَمْتُ محمدا) أو صالحا أو عليا.

حذف المفعولين الثاني والثالث اختصارا أو اقتصارا ينطبق عليه ما مر بنا في باب ظن وأخواتها:

حذفهما معا اختصارا جائز بالإجماع كما في قولك مثلا: الدرس بدأ فنقول أنت يعني يقال لك الدرس بادئ، فتقول أنت: (أعلمتُ عبدَ الله) علمته بماذا؟ أعلمته الدرس بادئا، فحذفنا لأنه دل عليه دليل وهذا حذف المفعولين اختصارا.

أما حذفهما اقتصارا يجيئنا نفس الكلام الذي ذكرناه هناك أنه بعض النحويين لا يجيزه ومعظم النحويين يجيز حذف المفعولين معا اقتصاراً لعدم وجود دليل يدل عليهما.

في الإلغاء والتعليق يجري الكلام الذي قلناه هناك فيما جاز هناك جاز هنا وما امتنع هناك امتنع هنا.

الإلغاء: في قولهم: (البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر)

البركة:مرفوعة و(أعلمنا): هذا فعل ينصب ثلاث مفعولات، و(نا) هو مفعول به أول، والله هذا فاعل، (مع الأكابر): في محل مفعول به ثالث.

هنا يجوز لك أن تلغي عن المفعولين الثاني والثالث، أما المفعول الأول فلا يجوز أن تلغي العامل عنه بل تعمله فيه، كما حصل في هذا الفعل لأن (نا) هنا مفعول به، و(البركة): مرفوعة، معناه أنه ألغى العامل لتوسطه، لأنه توسط بين المبتدأ والخبر.

-ومثله أيضا قول الشاعر:

وأنت أراني اللهُ أمنعُ عاصمٍ * وأَرْأَفُ مُستكفًى وأَسْمَحُ واهبِ

(أنت): هذا مبتدأ، و(أمنع): خبر، والفعل هو: (أرى)، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به وقد ألغاه لتوسط العامل بين المعمولين بدليل أن أنت هذا ضمير لا يقع إلا في محل رفع.

(أمنع): هذه جاءت مرفوعة، فصارت في تقدير: أنت أمنعُ عاصمٍ أراني الله.

التعليق:

- قال الله سبحانه وتعالى {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ}.

الشاهد: (ينبئ)؛ هذا الفعل معلق عن العمل، لأن المعمولات التي جاءت بعده فيها لام الابتداء وهو من معلقات الفعل عن العمل، (ينبئكم): هذا المفعول به أول، ولا إشكال فيه لابد يبقى عمله في المفعول به الأول.

(إنكم لفي خلق جديد): جاءت الهمزة هنا مكسورة ولو أعمل الفعل لقال: (أنكم) لكن لا يجوز لوجود لام الابتداء ولام الابتداء تعلق الفعل عن العمل.

- ومثله قول الشاعر:

حذار فقد نبئت إنك للذي ** ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

حذار فقد نبئت: نبأ فعل مبني المجهول، والتاء نائب عن الفاعل، وجملة (**إنك للذي**) معلقة، عُلق الفعل عن العمل فيها بدليل وجود هذي الهمزة المكسورة، والسبب في ذلك هو وجود لام الابتداء، فإذا وجدت في جملة فإنها تعلق العامل عن العمل.

➢ الفعل رأى إذا كان بصريا وأدخلت عليه الهمزة فماذا تفعل؟

الأفعال السابقة كان الفعل فيها بمعنى (علِمَ) أو كان من أفعال القلوب.

لكن إن كانت رأى من الرؤية البصرية وعلم بمعنى عرف، وأدخلت عليها الهمزة فإنها تكون حينئذ متعدية إلى مفعولين.

- ومن ذلك قول الله تعالى: {مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ}

(أرى): هذه بصرية وقد دخلت عليها الهمزة، ورأى البصرية تتعدى في الأصل إلى مفعول به واحد، فتقول: **رأيت عبد الله** أو **رأيت صالحا** أو **رأيت المسجد**، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدت إلى مفعولين فتقول: (**أريت محمدا المسجدَ**) يعني جعلته ينظر **للمسجد**؛ **فمحمد** هذا مفعول به أول، و**المسجد** هذا مفعول به ثاني.

وكذلك في الآية الكريمة (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ) (أرى): هذه فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره **هو** يعود على الله سبحانه وتعالى، و(**الكاف**): مفعول به أول و(**ما**): اسم موصول بمعنى **الذي** وهي مفعول به ثاني: (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ الذي تُحِبُّونَ) فيكون عندنا عمل هذا الفعل في مفعولين، **وهو محول عن رأى البصرية، دخلت عليه همزة التعدية فتعدى إلى مفعولين**؛ الأول منها هو (**الكاف**) والثاني هو (**ما**).

ما حكم هذي المفعولين من حيث الإلغاء والتعليق ومن حيث الحذف لدليل أو لغير دليل؟

الجواب أن:

- الحذف في هذين المفعولين **يمتنع**.

- الحذف إذا وجد دليل يدل على هذين المفعولين **فلا مانع**.

- وأما الإلغاء والتعليق في الأفعال التي أصلها **رأى** بمعنى **أبصر ونظر** أو **علم** بمعنى **عرف وقد عديتها بهمزة** فيمتنع فيهما الإلغاء والتعليق كما نص على ذلك صاحب الكتاب وهو ابن هشام رحمه الله.

واستدرك المصنف فقال أن هناك من يرى أن في هذا الحكم نظراً، **ما هو هذا الحكم؟**

هو منع الإلغاء والتعليق؛ **قال فيه نظر من موضعين:**

الموضع الأول: أن علم بمعنى عرف: لم يحفظ نقلها يعني تعديها إلى مفعولين بالهمزة، وإنما حُفظ تعديها إلى مفعولين

بالتضعيف إذا قلت: (علّمت محمدا المسألة) ولا تقول: (أعلمته المسألة) وذلك إذا كانت علم بمعنى عرف، وقال هذا هو المشهور، أنه لا يتعدى الفعل علم إذا كان بمعنى عرف إلا بالتضعيف؛ يعني بأن تقول (علَّمت) ولا تقول: (أعلمت) هذا نظر من بعض النحويين على الحكم السابق من أنه يمكن تعدية (علم) إذا كانت بمعنى عرف بالهمزة.

قال هذا المحفوظ من كلام العرب أنهم لا يعدون (علم) بمعنى عرف بالهمزة فلا يقولون: (أعلمت محمدا الكتاب أو القرآن)، وإنما يقولون: (علّمت محمدا القرآن).

كذلك نحن منعنا سابقاً الإلغاء والتعليق في هذا الباب وذلك إذا كانت (علم) بمعنى عرف، وإذا كانت رأى بمعنى أبصر، فقد منعنا فيه الإلغاء والتعليق ولم نُجزه لأننا عاملناها معاملة باب (كسا)، تقول:كسوت زيدا جبة، ولا يجوز أن تلغي (كسوت)، فكذلك إذا كانت (رأى) معدَّاة بالهمزة في بابنا هذا، أو (علم) معدَّاة بالهمزة في بابنا هذا فقد منعوا فيها التعليق والإلغاء.

يقول: الكلام فيه نظر، قال:

الموضع الثاني:إن أرى البصرية يعني التي أصلها رأى ثم أدخلنا عليها الهمزة، سُمع تعليقها بالاستفهام في قوله تعالى: {رَبِّ أَرِنِـي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} هل هذه الرؤية رؤية بصرية أو رؤية علمية؟ إن كانت رؤية علمية فلا إشكال فيها لأن التعليق في أفعال القلوب سائغ وموجود، وقد سبق ومثلت له في باب ظن وأخواتها ولا إشكال فيه، وقد حملنا عليه ما وجد من أفعال هذا الباب التي تنصب ثلاثة مفعولات.

لكن هل السؤال لما قال إبراهيم ﷺ لربه: (قال رب أرنـي) هل هي رؤية علمية؟ يعني أدخل في علمي كيف يحصل هذا، أم أرني بصريا؟

والظاهر -والله أعلم- أن الرؤية هنا بصرية لأن الله سبحانه قال لإبراهيم ﷺ {قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا} فهذه في الظاهر ليست رؤية علمية؛ يعني يدخل في علمه هذا الأمر؛ وإنما هي رؤية بصرية يبصرها ؛ الطيور يقطعها ثم يجعل على كل جبل منهن جزءا ثم يدعوا هذه الطيور فتأتي إليه سعياً، بدليل أن الله سبحانه قد أحياها فأبصرها إبراهيم ﷺ بعينه، وهذا أكثر إعجازا وأكثر دلالة على هذا الموضوع.

{قال رَبِّ أَرِنِـي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} فإن كانت الرؤية علمية فلا إشكال، وإن كانت الرؤية بصرية فإن الموضوع به إشكال نوعا ما وخاصة إنا منعناه، أما إن كنا لم نمنعه وأجزناه فلا إشكال، فيصير هذا الباب ينطبق عليه كما انطبق على بقية أفعال هذا الباب.

- وبما أن المصنف رحمه الله ابن هشام اعترض على نفسه فقد قال: وقد يجاب عنه أي عن هذين النظرين لأنه نظر إلى ناحيتين:

الموضع الأول أنه قال أن المعهود والمسموع من كلام العرب أن علم لا تتعدى بالهمزة، فلا تقول أعلمت فلانا القرآن، وإنما تقول علَّمت فلانا القرآن.

أجاب عن هذه النقطة قال:قد يجاب عن هذه النقطة بأنه يجوز في كل فعل لازم أن يعدَّى بالهمزة، وفي كل فعل متعد إلى واحد أن يعدَّى بالهمزة إلى مفعولين، قد يقال أن التعدية بالهمزة قياسية، فلا مانع بأنك تعديها بالهمزة.

(لبس) هذه (لبستُ جبةً): مفعول به واحد.

لما تقول تدخل عليها الهمزة فتقول: (ألبستُ محمدًا جبة)، بدل ما كانت متعدية إلى واحد صارت متعدية إلى مفعولين.

وقد يجاب أيضا عن الرؤيا في قول الله سبحانه: {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} أن المقصود بالرؤية هنا رؤية علمية وليست رؤية بصرية، وإن كنت أرجح والله أعلم أن الرؤية بصرية وليست علمية بدليل ما تبقى من الآية.

الحلقة (١٧)

الفاعل

سنتحدث في بعض أحكام الفاعل وقبله سنتحدث في تعريف الفاعل، ثم في الحكم الأول وهو أن حقه أن يكون مرفوعا، ثم في الحكم الثاني من أحكام الفاعل في أن حقه أن يكون بعد المسند يعني بعد عامله سواء كان هذا العامل فعلا أو اسما يقوم مقام الفعل، ونبدأ بـ

➢ تعريف الفاعل:

قد قال ابن هشام وغيره: إن الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مقدمٌ عليه أصلي المحل والصيغة.

(اسم): ومعنى ذلك أنه لا يكون فعلا ولا يكون حرفا ولا يكون جملة، وأيضا أضاف بعضهم أنه لا يكون جارا ومجرورا ولا يكون ظرفا، **فالفاعل لابد أن يكون اسما.**

(مقدم عليه): أي المسند مقدم على الفاعل.

(أصلي): أي هو في محله الذي يستحقه.

(الصيغة): أي تكون صيغته أصلية.

فأما قول المعرِّف: إن الفاعل اسم فهذا يخرج به أن يكون الفاعل فعلا، فلا يقع الفاعل فعلا ولا يقع الفاعل حرفا ولا جملة اسمية ولا جملة فعلية، ولا يقع الفاعل ظرفا ولا جارا ومجرورا.

ومن هذه الأحكام يطلق أيضا على المبتدأ، فإن المبتدأ أيضاً لا يقع جملة ولا يقع ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، المبتدأ، وكذلك ما كان أصله مبتدأ نحو اسم كان، أو اسم إن وأخواتها، أو اسم أفعال المقاربة، كل هذه تأخذ حكم المبتدأ، وأما الفاعل فلا يكون إلا اسما أو ما في تأويله.

أو ما في تأويله هو قد يكون غير اسم لكنه يؤول يعني يرجع بدل أن يكون ليس اسما يصير فيما بعد ذلك مع التأويل اسما، وسنمثل لكل إن شاء الله.

فأما الاسم، فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}

(تبارك): فعل ماض، (الله): لفظ الجلالة فاعل، **(أحسن الخالقين)**: وصف للفظ الجلالة.

ونلاحظ (الله): لفظ الجلالة اسم وليس فعلا ولا حرف ولا جملة ولا شبه جملة.

أو ما في تأويله، الذي في تأويله يعني هو في حقيقته وواقعه ليس اسما، ولكنه يؤول لأن يكون اسما، وذلك نحو قول الله سبحانه: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ}

الهمزة: للاستفهام، والواو حرف عطف كما يقولون عاطفة على مقدر، (لـم):حرف نفي وجزم وقلب، (يكفِ):هذا فعل مضارع مجزوم بلـم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والضمير إما (الهاء والميم) معا وإما (الهاء) وحدها **وهو أغلب أقوال النحويين** في محل نصب مفعول به مقدم، و(الميم): للجمع.

أو تكون قوله: أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ، (هم): هذه تكون في محل نصب مفعول به معا.

أَنَّا أنزلنا: أن واسمها وجملة أنزلنا خبر، هذه ظاهرها أنها جملة وأنها وقعت فاعلا، لكن في الحقيقة هي مؤولة بالاسم، وإلا فهي (أَنَّ) و(نا): اسمها و(أنزلنا) هذه الجملة واقعة في محل الخبر، والجملة كلها هذه تؤول بمصدر؛ لأن أنّ مصدرية، فتؤول مع ما بعدها بمصدر، والمصدر اسم فيكون هو الفاعل، والتقدير فيه -والله أعلم- أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ إنزالُنا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ.

إذا الفاعل يكون اسما ويكون مؤولا بالاسم، أي في نتيجته وفي نهايته يصير اسما أو في ما تأويله.

أسند إليه فعل: الإسناد في الحقيقة في اللغة: بمعنى الإمالة، أو الإضافة أو نحو ذلك، تقول أسندت الخشبة إلى الجدار بمعنى أملتها إليه، وإسناد الفعل أو ما في تأويله إلى الفاعل يعني: أنه يُتحدث عن الفاعل بقيامه بما يتضمنه الفعل هذا أو ما في تأويله.

أسند إليه فعل: يعني مثلا في قول الله سبحانه وتعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} وفي قولك: أحسن محمد إلى علي، أسندنا الإحسان في قولنا: أحسن أسندناه إلى محمد، فهذا الإسناد المقصود به أننا تحدثنا عن محمد بأنه حصل منه هذا الإحسان إلى علي، هذا المقصود بالإسناد.

فالإسناد في أصل اللغة: بمعنى الإمالة، فتسند الخشبة إلى الجدار يعني تمال إليه؛ وهنا نسند ما تضمنه الفعل إلى الفاعل أسند إليه فعل، مثل: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}، وكقولك: حضر عبدُ الله، وسافر محمدٌ، وغاب زيدٌ، هذه كلها أفعال وقد أسندنا مضمونها إلى الفاعل؛ يعني تحدثنا عن الفاعل بحصول هذا العمل منه.

يقول أسند إليه فعل أو ما في تأويله: في بعض الأحيان يكون المسند الذي تقدم على الفاعل وأسند إليه لا يكون فعلا، ولكنه يكون اسما يقوم مقام الفعل، يعني يعمل عمله.

➢ والأسماء التي تعمل عمل الفعل كثيرة منها: المصدر ومنها اسم الفاعل ومنها اسم المفعول ومنها الصفة المشبهة ومنها أفعال التفضيل ومنها اسم الفعل، وأشياء كثيرة ولكن في كل واحد منها شروط تجعله لا يعمل عمل الفعل إلا إذا استوفى هذه الشروط، وهي مذكورة في بابها، وسيأتي لها تفصيلات إن شاء الله في بعض مقررات النحو في هذه الكلية.

- أو ما في تأويله نحو قول الله سبحانه وتعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ}.

(يخرج): فعل، (شراب): هذا فاعل لهذا الفعل، لكن في قوله تعالى: (مختلف ألوانه): كلمة (مختلف) هذا ليس فعلا ولكنه يقوم مقام الفعل لأنه في معنى يختلف، أو تختلف ألوانه فهو: اسم فاعل، ويعمل عمل الفعل، وهو هنا مستوف لشروط عمل اسم الفاعل، لأنه مستند على الموصوف في قوله تعالى: (يخرج من بطونها شراب)، كلمة (شراب): هنا موصوف، واسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا استوفى الشروط وقد استوفاها هنا.

الحاصل أن:مختلف ألوانه، كلمة (مختلف): هنا اسم فاعل وهو في تأويل الفعل لأنه يقوم مقام (تختلف ألوانه)، (ألوان): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

فالذي يقوم مقام الفعل أو يؤول بالفعل أشياء كثيرة منها: اسم الفاعل كما حدث في هذه الآية الكريمة - في قوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ}.

قوله في التعريف مقدم: أما كونه مقدما فهذا حكم من أحكام الفاعل أنه يجب أن يتقدم عليه العامل، وسواء كان هذا العامل فعلا كما في قوله تعالى: {فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}، أو كان عاملا عمل الفعل كما في قوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ} فإن حقه أن يتقدم على الفاعل ولا يجوز تأخيره إلا عند الكوفيين كما سيأتي

في أحكام الفاعل إن شاء الله.

قال المصنف: أصلي المحل، صار أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل. لا تزال هذه الأوصاف، قوله مقدم هذا متعلق بالفعل أو ما في تأويله.

وقوله أصلي المحل: **يعني أنه واقع في محله الذي يستحقه وذلك ليخرج** نحو قولك: **قائم زيد**، فلو قلت **قائم زيد**، المسند هو **قائم** وهو مسند إلى **زيد**، ولكن **قائم** هنا خبر وليست في موقعها الأصلي الذي تستحقه، لأن حق الخبر أن يكون مؤخرا عن المبتدأ، وزيد هنا مبتدأ مؤخر تقدم عليه الخبر، فلا نعد كلمة **زيد** فاعلا أسند إليها كلمة **قائم**، وإن كان بعضهم يجيز أن يكون **قائم اسما عمل** عمل الفعل بدون أن يستند على شيء، وتكون كلمة **زيد** بعده فاعلا لهذا المسند، -وسيأتي بيانه في مواضع أخرى ليس هذا وقت التفصيل فيها-.

- إذا وقع هذا المسند في غير مكانه الأصلي فإنه لا يعمل عمل الفعل، ولا يعد ما بعده فاعلا، وإنما إذا قلت: (**قائم زيد**)، فإن كلمة (**زيد**) هنا: **مبتدأ مؤخر**، و(**قائم**): **خبر مقدم**.

قال: **أصلي المحل والصيغة** **يعني هو أصلي المحل وأصلي الصيغة**.

الصيغة الأصلية للفعل وما يقوم مقامه: أن يكون مبنيا للفاعل يسميه بعضهم مبنيا للمعلوم، فإن كان الفعل أو ما في تأويله مبنيا للمفعول -أو كما يسميه بعضهم مبنيا للمجهول- إن كان كذلك فإن المرفوع بعده ليس فاعلا.

فمثلا الصيغة الأصلية للفعل الماضي أن تقول مثلا: (**ضَرَبَ محمدٌ**) فإنك لو حولت هذه الصيغة إلى صيغة أخرى فإن الصيغة الأخرى ليست أصلية، فمثلا: (**ضُرِب زيدٌ**) بدل **ضَرب** فإنك حينئذ تجعل ما بعدها نائبا عن الفاعل وليس فاعلا، لأن هذه الصيغة ليست هي الصيغة الأصلية للفعل.

فإذا لابد من اجتماع هذه الشروط حتى نعرب الكلمة الموجودة عندنا أنها فاعل، نذكر التعريف مرة ثانية: **الفاعل**: **اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم -لابد أن يكون الفعل مقدما- أصلي المحل -يعني في موقعه الذي يستحقه- والصيغة -أي صيغته التي بني عليها في الأصل هو واقع عليها الآن-.**

إذا اجتمعت هذه الشروط فإنك تعرب هذا المرفوع فاعلا، أو ترفع الفاعل بعدها حينما تستوفي الكلمة هذه الشروط.

المثال أو الشاهد في قوله تعالى: {**فَتَبَارَكَ اللَّهُ** أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} كلمة (**تبارك**): فعل، ومتقدم، ومسند إلى هذا المتأخر، والفعل هذا في مكانه الذي يستحقه، وهو بصيغته التي تستحقها الأفعال على وجه العموم، وهي أن الأصل فيها أن تكون مبنية للفاعل، انتهينا من التعريف ومن ذكر المحترزات عليه.

➢ أحكام الفاعل:

الحكم الأول: للفاعل أن يكون مرفوعا

تقول مثلا: **جاء عبدُ** الله، و**سافر محمدُ**، و**حضر أنسُ** وهكذا، تعرب الفعل المتقدم هذا سواء كان **ماضيا** أو كان **مضارعا** أو كان **أمرا**، -طبعا **الأمر** لا يرفع الفاعل الظاهر إنما يرفع ضميرا مستترا وجوبا- لكن نفرض أنه **ماض** أو **مضارع** **فيكون الذي بعده مرفوعا وحقه أن يكون مرفوع**؛ **حضر عبدُ** الله و**سافر محمدُ** و**غاب زيدُ**.

كل هذه التي جاءت بعد الفعل في هذه الأمثلة فاعل مرفوع وهذا هو حق الفاعل أن يكون مرفوعا.

قول المصنف **وقد يكون الفاعل مجرورا لفظا**، هنا لابد أن نتأكد من قوله لفظا، فإنه في الحقيقة هو فاعل من الناحية المعنوية، لكنه في الإعراب لا تعربه فاعلا، كما سيتبن من الأمثلة التي سنذكرها.

متى يكون الفاعل مجرورا؟ الجواب: إذا أضيف إليه المصدر؛ يعني يكون الفاعل مضافا إليه، وهذا هو إعرابه يكون مجرورا بالإضافة، لكنه من إضافة المصدر إلى فاعله، أو إضافة اسم المصدر إلى فاعله.

ما الفرق بين المصدر واسم المصدر؟

هناك قواعد صرفية، يتوجب أن يكون المصدر على صيغة معينة، فإذا خالف المصدر هذه الصيغة التي تستلزمها القواعد الصرفية إذا خالفها بزيادة أو نقصان أو تغير حركة أو نحو ذلك ولكنه في الوقت نفسه متضمن معنى المصدر فإنه يسمى باسم المصدر.

على سبيل المثال: قبَّل، يُقبِّل، تقبيلا: كلمة تقبيل هذه هي المصدر الذي يستحقه الفعل الذي على وزن فعَّل لأنه يصير حينئذ تفعيلا، لو جعلت مكان قبَّل، يُقبِّل، مكان تقبيلا "قبلة" أي قبَّل يقبِّل قبلة، فـ(قبلة) هذه ليست مصدرا وإنما هي اسم مصدر، وقد تغيرت صيغتها.

إذا قد يكون الفاعل مجرورا بإضافة المصدر إليه أي يكون المصدر مضافا، والفاعل المعنوي: أي الذي معناه أنه هو الذي قام بالفعل يكون مجرورا بإضافة المصدر إليه، وقد يكون مجرورا بإضافة اسم المصدر إليه، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد، ولهذا شروط ستذكر في باب حروف الجر إن شاء الله تعالى.

أمثلة الفاعل:

-إذا كان مرفوعا فلا إشكال عليه: (حضر عبدُ الله) و(سافر محمدُ)، لا إشكال.

لكن إذا وقع مجرورا فإنه يكون مجرور المحل؛ أي مجرور لفظا، ولكن حقه أن يكون مرفوعا، ومن ذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ}

الشاهد:في كلمة (دَفْعُ) فإنها مصدر، وقد أضيفت إلى لفظ الجلالة اللَّهِ وهو الفاعل من حيث المعنى، ولكنه هنا مجرور لفظا مرفوع محلا؛ يعني حقه أن يكون مرفوعا، لكننا لا نعربه فاعلا وإنما نقول هو: مضاف إليه، وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله، طبعا في هذه الآية الكريمة الله سبحانه هو الذي يدفع الناس بعضهم ببعض، والناس مدفوعون أو: مفعول به، (ولولا دفع الله الناس): فلفظ الجلالة هنا: فاعل مجرور لفظا مرفوع محلا.

- من ذلك قول النبي ﷺ: (من قُبلةِ الرجلِ امرأته الوضوءُ) تقدير الكلام: الوضوء من قبلة الرجلِ امرأته، من: حرف جر، قبلة: اسم مصدر وهو مضاف وهو مجرور، الرجل: فاعل من الناحية المعنوية لأنه هو المقبِّل، ولكنه بالإضافة اسم المصدر إلى فاعله.

ومثله كذلك قول الله تعالى (مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} بشير: هنا مجرور بـمن الزائدة، وهو فاعل من الناحية المعنوية لكنه يقال مجرور لفظا مرفوع محلا لكونه يستحق أن يكون فاعلا، هذا هو الحكم الأول من أحكام الفاعل وهو أن حقه أن يكون مرفوعا، وقد يجيء مجروراً لفظا لكنه من ناحية المعنى هو الفاعل.

الحكم الثاني: أن حق الفاعل أن يقع بعد المسند.

المسند قد يكون فعلا كقولك: تبارك الله، وقد يكون اسم فاعل أو نحو ذلك، وذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}.

فحق الفاعل أن يكون بعد العامل هذا، سواء كان فعلا أو كان هذا العامل ليس فعلا، ولكن في بعض الأحيان يجيء في

الكلام ما ظاهره أنه فاعل، ومع ذلك تقدم على عامله أو تقدم على المسند إليه، في بعض الأحيان يكون هذا يكون عندنا ما هو فاعل من الناحية المعنوية، ولكنه متقدم على ما ظاهره أنه المسند، أو أنه الفعل الذي أسند إليه، كقولك: **محمد سافر من الذي سافر؟** هو **محمد** طبعا، وهنا لا تعرب كلمة **محمد** على أنها فاعل مقدم عن فاعله، وإنما تقول:

محمد هذا مبتدأ، وجملة **سافر** أو الفعل **سافر** متضمن فيه ضمير مستتر يعود على محمد، وهذا الضمير المستتر هو الفاعل حتى يكون الفاعل متأخرا عن العامل، في بعض الأحيان يتقدم ما حقه أن يعرب مبتدأ، كقولك: **محمد سافر**.

- وقد يكون هذا المتقدم مما ظاهره أنه هو الفاعل قد يكون فاعلا لفعل محذوف ومنه قول الله سبحانه وتعالى {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**} المستجير هو: **أحد** هذا، وليس فاعلا **لاستجارك** المتأخر هذا، ولكنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا الفعل واجب الحذف، والتقدير فيه والله أعلم: وإن **استجارك أحد** من المشركين **استجارك**.

-وقد يكون هذا المتقدم يجوز أن تعربه: مبتدأ خبره ما بعده، ويجوز أن تعربه: فاعلا لفعل محذوف وذلك إذا تقدمت عليه همزة الاستفهام، نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**}

فكلمة (**بشر**): هنا يجوز إعرابها مبتدأ وهي نكرة صحيح لكنها مسبوقة بالاستفهام، والنكرة المسبوقة بالاستفهام يجوز الابتداء بها، وجملة (**يَهْدُونَنَا**): هي الخبر، ويجوز أن تعرب كلمة **بشر**: على أنها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: **أيهدينا بشر** يهدوننا.

وكذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى {**أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ**}

فـ(**أنتم**): هنا فاعل لفعل محذوف والتقدير: **أ تخلقونه أنتم**.

ولكن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل، واستدلوا بقول الشاعرة: **ما للجمال مشيها وئيدا**. كلمة (**مشي**): فاعل عند الكوفيين، لقوله **وئيدا**، وعلى هذا تقدم الفاعل على المسند، ولهذا توجيهات يذكرها النحويون، منها: أن تكون **مشيها** مبتدأ، ووئيدا حال، والجملة التي منها هذا الحال خبر لهذا المبتدأ، والتقدير: **مشيُها يظهر وئيدا**.

الحلقة (١٨)

ذكرنا من أحكام الفاعل **الحكم الأول: أن يكون مرفوعا**

الحكم الثاني: أن حق الفاعل أن يقع بعد المسند

الحكم الثالث: أنه لابد منه، وجوب ذكر الفاعل لأن الفاعل عمدة.

وهذا يؤيد قول النحويين القائلين أنه عمدة، والعمد لا يجوز حذفها، بل يجب أن تكون مذكورة، فالعمدة يجب أن يكون مذكوراً.

- فإن ظهر في ظاهر اللفظ فبها، كقولك: **أحسن الله إليك**، فـ(**الله**): لفظ الجلالة هنا فاعل، وهو مذكور لفظاً ولا إشكال فيه.

- وقد يكون الفاعل ليس اسماً ظاهراً كالسابق بل هو **ضمير**، كقولك: **الرجلان سافرا**، فإن **الألف** في قولك (**سافرا**) هذه هي الفاعل وهي ضمير.

فإن ظهر الفاعل في ظاهر اللفظ فهذا الذي يستحقه ولا إشكال فيه، ولكنه في بعض الأحيان يكون غير موجود في اللفظ، فلابد حينئذ من تقديره، وهذا التقدير له صور:

-الصورة الأولى: أن يكون ضميرا مستترا عائداً إما لمذكور -وهو في أغلب هذه الصور- حين يكون الفاعل غير ظاهر في اللفظ يكون ضميرا ويكون ضميرا مستترا، والمستتر في حكم الموجود، وهناك فرق بين أن تقول إن الضمير مستتر وبين إن الضمير محذوف، فالمحذوف ليس له وجود، وأما إذا قلت إنه مستتر فإنه موجود، فأنت حين يكون لديك رجل مستتر وراء الجدار، فتقول لصاحبك: "**إن محمدا مستتر وراء الجدار**"، فهو موجود ولكنك لا تراه، وإنما هو وراء ساتر.

وكذلك هذا الضمير الذي نقدره مستتر هو موجود ولذلك فإن العمدة لا يحذف؛ فأما إن كان ظاهرا في ظاهر اللفظ فهذا لا إشكال فيه، وأما إن كان غير ظاهر باللفظ فهو مستتر؛ هذا المستتر يعود على مذكور سابق، أي يرجع إلى مذكور سابق، كقولك: "**محمد حضر**"، فـ(**محمد**): هذا مبتدأ، و(**حضر**): هذا فعل ماض، و(الفاعل): **ضمير مستتر يعود على محمد**؛ فـ(**محمد**) مذكور، والضمير المستتر موجود لكنه غير مذكور في ظاهر اللفظ، ولكنه مستتر مختبئ.

-الصورة الثانية: قد يكون هذا الضمير عائدا على شيء مدلول عليه بالفعل المذكور؛ أي ليس عائدا على الاسم المذكور، بل على شيء دل عليه الفعل المذكور.

كقول النبي ﷺ: (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**) هنا عندنا فاعل مرة مذكور في اللفظ، ومرة ضمير مستتر يعود إلى مذكور في اللفظ، ومرة ضمير مستتر يعود إلى شيء غير مذكور لكنه مفهوم من الفعل المذكور.

قوله ﷺ: (**لا يزني الزاني**)، هذه **الزاني**: فاعل وهو ظاهر في اللفظ ولا إشكال فيه، إعرابه: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

وأما قوله ﷺ بعدها: (**حين يزني**)، فـ(**يزني**): فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر يعود على **الزاني** المذكور سابقا، وهذه أيضا لا إشكال فيها، لأنه -كما ذكرنا سابقا- قد يكون عائدا على اسم مذكور.

لكن في قول النبي ﷺ: (**ولا يشرب الخمر**)، **يشرب**: فعل، والفاعل هو ضمير مستتر، يعود على الشارب، **أين الشارب؟ لم يسبق له ذكر في الكلام**، صحيح لم يذكر في الكلام، لكنه معروف من (**يشرب**)، لأن من يشرب يقتضي أن يكون هناك شارب، أي كلمة يشرب تستلزم وجود شارب، فقوله ﷺ: (**ولا يشرب الخمر**) **الخمر** مفعول به، و**يشرب**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من قوله يشرب، لأن يشرب متضمن معنى الشارب، والله أعلم.

فالصورة الثانية: أن يعود الضمير على مفهوم من الفعل السابق عندنا يشرب الخمر فيشرب تتضمن أو تستلزم وجود شارب، فهو عائد على الشارب المفهوم من يشرب.

الصورة الثالثة: يكون الفاعل غير مذكور في اللفظ، ولكنه ضمير يعود إلى المفهوم من السياق كله، وليس مفهوما من كلمة أو فعل معين، لا، بل هو مفهوم من السياق كله.

ويستشهدون بقول الله سبحانه وتعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ(٢٦)وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (٢٧)}

(**بلغ**): هذا فعل ماض، والتاء هذا حرف يدل على أن الفاعل مؤنث، وتبحث عن الفاعل هنا فلا تجده، لأن كلمة **التراقي** هنا مفعول به، (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) **ما الذي يبلغ التراقي؟** -والتراقي بالمناسبة جمع ترقوة وهي العظمة الموجودة أسفل الرقبة- وهنا بدون شك أن المقصود **الروح**، وذلك حين تبلغ الروح الترقوة أو التراقي خارجة إلى الخارج، وهذا قبيل الموت نسأل الله لنا ولكم العفو والعافية وأن يطيل أعمارنا على طاعته.

لكن الشاهد عندنا: أن بَلَغَتِ هنا ليس لها فاعل مذكور وإنما هو ضمير مستتر تقديره هي، كلا إذا بلغت (**هي**)، **هي** هذه

تعود لأي شيءٍ؟ سورة القيامة كلها لم تذكر بها كلمة الروح هذه، يعني في الكلام الذي سبق ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾، إذن من أين أخذنا كلمة الروح؟ قال: السياق كله يدل على أن المقصود هي كلمة الروح والله أعلم بالصواب.

إذن قد يكون الضمير عائدا على مفهوم من السياق، وليس مفهوما من فعل معين، وليس له ذكر فيما سبق.

- يقولون ومنه قول بعض العرب: (**إذا كان غدا فأتني**).

أولا (كان): هي فعل ماض ناقص، ولكنه هنا أراد بها أن تكون تامة وهي إن كانت تامة تكتفي بمرفوعها، **فأين مرفوعها؟ أو أين فاعلها إذا كانت تامة؟** هو ضمير مستتر يعود على لا شيء، **كيف تقدره؟** قال التقدير: **إذا كان -أي إذا حصل أو استمر- ما نحن عليه من سلامة غدا فأتني.**

- قالوا ومنه قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ** إلى قطريٍّ لا أخالك راضيا

الشاهد هنا في قوله: **لا يرضيك**، فإن (**يرضي**) هنا فعل مضارع، و**الكاف** مفعول به ولا فاعل فيها، **فلا يوجد فاعل، إذن كيف نقدره؟** قال: نقدره على أنه ضمير مستتر يعود على المفهوم من السياق، يعني: إذا كان ما تشاهده مني من فرار من قطري، وأنت تريد أن ترجعني إليه، **إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا أخالك راضيا**، هنا نقدر العامل على أنه: ضمير مستتر يعود على المفهوم من السياق، يعني إذا كانت الحال المشاهدة لا ترضيك أو لا يرضيك ما تشاهده مني حتى تردني إلى قطري لا أخالك راضيا لأنك لم تستطع إعادتي إليه، والشاهد في قوله لا يرضيك.

أ. هذا قول معظم النحويين، معظم النحويين يقولون **لا يجوز حذف الفاعل**، وأنه إذا لم يكن مذكورا في اللفظ فإنه لابد أن تقدره ضميرا مستترا يعود ١-إما على مذكور ٢- وإما على مفهوم من فعل مذكور ٣- وإما على مفهوم من السياق، وقد استشهدنا للمواضع الثلاثة كلها.

ب. وخرج عن النحويين أحدهم وهو أحد علماء الكوفة وهو رأس من رؤوس المدارس الكوفية وأحد القراء السبعة وهو **الكسائي** رحمه الله فأجاز بناءً على بعض ما ذكر من الأمثلة حذف الفاعل، يقول الأصل في الفاعل أن يكون مذكورا لكن لا مانع من أن يكون محذوفا.

دليل الكسائي، قول الله سبحانه وتعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ}، فـ(بَلَغَتِ): فعل ولا فاعل له حتى لو قلت أنه ضمير فإنه لابد له من مرجع تعيده إليه، وهو ليس له مرجع في الآيات الكريمة.

ومثله قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ** إلى قطريٍّ لا أخالك راضيا

والشاهد: (**لا يرضيك**): هنا يعني **لا يرضيك** ما تشاهده مني أو **لا يرضيك** هو أي ما تشاهده مني.

الكسائي يقول: لا نحتاج إلى تقدير وهذا رأيه، ولكن جمهور النحويين يقدرون كما ذكرت لك في التقدير.

الحكم الرابع: من أحكام الفاعل أنه يجوز حذف فعله وبقاء الفاعل.

الفاعل مذكور في اللفظ والفعل محذوف، لكن لابد من دليل يدل على هذا الفعل المحذوف، هذا الدليل قد يكون بسبب:

-وقوع الفاعل جوابا عن استفهام، والاستفهام مذكور فيه الفعل.

-أو أن يقع الفاعل المحذوف فعله جواباً عن كلام منفي، والكلام المنفي قد ذكر فيه الفعل، فتقدر الفعل على حسب المذكور في الجملة الأولى، سواء الجملة المنفية أو الجملة المستفهم عنها.

- فأما المنفي فنحو قولك: (بلى محمد) في جواب من قال: (ما حضر أحد؟)، أو (ما سافر أحد؟)، فتقول أنت: (بلى محمد)، محمد هذا ما إعرابه؟ إعرابه فاعل، فاعل لفعل محذوف، والتقدير: (بلى سافر محمد) أو (بلى حضر محمد)، إذا كان هذا الكلام وقع جوابا لكلام منفي.

- قال ومنه قول الشاعر:

تجلدت حتى قيل لم يعُر قلبه ** من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد

يعني من كثرة تحملي وصبري يظن من يراني أني لست ذا هوى وعشق، لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد.

والشاهد عندنا في قوله: أعظم الوجد فإن كلمة أعظم: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: قلت بل عراه أعظم الوجد، لأن الكلام الذي قبلها منفي، وحينئذ نقدر الفاعل هنا على أنه فاعل لفعل محذوف ويكون التقدير في هذا المثال: (بل عراه أعظم الوجد) هذا إذا كان جوابا عن نفي.

- أما إذا كان جوابا عن استفهام، فنحو قول الله تعالى {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} فـ(الله): لفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف والتقدير فيه والله أعلم: ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن خلقنا الله، والتقدير على أن هذا الفعل جواب لاستفهام، وهو المذكور في قوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ)، ولفظ الجلالة الله: فاعل لفعل محذوف استنتجناه من مضمون السؤال السابق، وهو قوله تعالى من خلقهم.

- وكقولك: هل جاءك أحد؟ فيقول المجيب: نعم زيد، (زيد): هذه فاعل لفعل محذوف أو مقدر تقديره: نعم جاءني زيد، لأنه وقع في جواب استفهام، هذا الاستفهام قد يكون ظاهرا، كقولك هل جاءك أحد؟ فتقول نعم زيد، هل سافر أحد؟ نعم عبد الله، هل نام أحد؟ نعم علي، السؤال هنا موجود في اللفظ.

- ولكن قد يكون الاستفهام مقدراً، وذلك مثل قول الله سبحانه وتعالى: {يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ(٣٦)رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ} هذه القراءة هي قراءة متواترة وهي أنها قرئت: يُسبِحِ بكسر الباء المشددة، وعليه فإن كلمة رجال هي: فاعل لـ(يسبح): أي يسبح لله عز وجل، (فيها): يعني في البيوت التي يذكر فيها اسم الله، يسبح له فيها (بالغدو والآصال رجال) هذه لا إشكال فيها لأن رجال فاعل، ويسبح هو الفعل الموجود فلا إشكال فيها.

لكن هناك قراءة فيها أخرى منسوبة إلى الشامي وأبي بكر قرأها: {يُسبَح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ} فما إعراب كلمة رجال على القراءة الثانية؟

إعرابها: فاعل لفعل محذوف. كيف أتيت به؟ قال: هذا الفاعل لفعل محذوف واقع جوابا عن استفهام مقدر، كيف قدرت هذا الاستفهام؟ قال: فُهم هذا الاستفهام من أول الآية، لأنه كأنه قيل -والله أعلم-: يُسبَح له فيها بالغدو والآصال، فقيل مَن يسبح؟ فقيل في الجواب: يُسبِحه رجال، فتكون حينئذ كلمة (رجال): فاعلا لفعل محذوف، والتقدير: يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة.

- قال: ومثله قول الشاعر:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصُومَةٍ * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

هذا بيت من قصيدة فيها رثاء ليزيد، فقوله: (لِيُبْكَ يزيدُ)، يزيد: نائب فاعل ليُبكى.

الشاهد: في قوله ضارعٌ، ووجه الاستشهاد قال: ضارع هذا فاعل لفعل محذوف، والتقدير: كأنه لما قال ليُبك يزيد كأن سائلا سأل من يبكيه؟ فصار الجواب: (ضارعٌ)، وحينئذ يكون قوله ضارع فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: يُبكيه ضارعٌ

لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح، وهؤلاء يبكون يزيد، وكلمة **(مختبط)**: معطوفة على **ضارع**، لأن **ضارع** فاعل لفعل محذوف وهو واقع جواباً عن استفهام مقدر، كأن سائلا سأل من يبكيه ؟ فقال يبكيه **ضارع** لخصومة، وهو لم يذكر هنا كلمة يبكيه ولو قال يبكيه لانكسر البيت لكنهم يقدرونه تقديرا.

كما أن الآية الكريمة وما سبق ذكره كله مقدر تقديرا؛ يعني العامل قد يحذف ويبقى حينئذ الفاعل مذكوراً، ولكن لا يجوز حذف الفعل -بل ولا غيره- فلا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل فقد يكون هذا الدليل ملفوظا به، وقد يكون هذا الدليل مفهوما من السياق أو نحو ذلك.

➢ بعض النحويين يرون مثل هذا الخاصة الثانية هذه الذي يقدر فيه أن يكون فاعلا لاستفهام مقدر، يقولون إنه قياسي، يعني يجوز لك دائما أن تقدره إلا أن يحصل لبس.

كقولك: **يُوعظ في المسجد رجلٌ**، فـ(رجل): هذه لا يجوز أن تقول أنها فاعل لفعل محذوف والتقدير يُوعظ في المسجد ثم تقف، فيسأل سائل **من يعظ في المسجد؟** فيكون رجل فاعلاً لفعل محذوف وتقول التقدير يعظ رجل وليس يُوعظ، **لماذا امتنع هذا؟** قال: لوجود اللبس في هذه الكلمة، جاء اللبس لأن رجل هذه أول ما يتبادر إلى الذهن أنها نائب عن الفاعل لقوله (**يُوعظ**)، فلا نصرف أذهاننا إلى شيء بعيد وهناك شيء أقرب منه.

لكن لو قلت: **يُوعظ في المسجد رجالٌ زيد**، فإنه هنا يصح تقدير كلمة (**زيد**) على أنها فاعل لفعل محذوف ناتج عن سؤال، كأنك حين قيل لك: (**يُوعظ في المسجد رجالٌ**)، قلت: **من يعظهم؟** فقيل لك: **زيد**.

➢ في بعض الأحيان يكون هذا المحذوف يستلزمه ما قبله ومنه قول الشاعر:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً ** حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ

فإن الخمر هنا فاعل لفعل محذوف، والتأويل فيها -والله أعلم-: **وحلت** له **الخمر**.

➢ في بعض الأحيان يكون الفاعل مذكورا والفعل محذوف وجوبا، ومنه قول الله سبحانه وتعالى:

{وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} (فإن **أحد**): فاعل لفعل محذوف وجوبا، والسبب في أنه واجب الحذف أن هذا العامل المحذوف مفسر بما بعده، ويقولون لا يجمع بين المُفسِر والمُفَسَّر، والتأويل فيه -والله أعلم-: **وإن استجارك أحد استجارك**.

الحلقة (١٩)

الحكم الخامس: حكم الفعل إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا، وسواء كان المجموع جمع مذكر أم جمع مؤنث أم جمع تكسير.

➢ **أولا: حكم الفعل إذا كان الفاعل مثنىً أو مجموعا:**

أ- حقه عند عامة العرب أن الفعل يبقى على حاله من التوحيد، يعني يبقى كأنه مسند إلى واحد وليس مسنداً إلى اثنين وليس مسنداً إلى جماعة، نمثل أمثلة ثم نستشهد شواهد.

١/ **حضر رجل**: الفعل حضر لا علامة فيه لأن الفاعل واحد ولا إشكال فيه.

٢/ **حضر رجلان**: الفاعل مثنى والفعل بقي على حاله لم يتغير.

٣/ **حضر رجالٌ**: كذلك الفعل واحد الفعل حضر ما تغير والفاعل جماعة وهم رجال.

٤/ حضر المسلمون: كذلك حضر هو الفعل ولم يتغير المسلمون جماعة ولم يتغير الفعل.

٥/ حضرت المسلمات: كذلك لم يلحق بالفعل ما يدل على أن الفاعل جماعة للمؤنث.

➢ شواهده هي على النحو الآتي:

- قال الله تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ}

الشاهد في قوله تعالى: (قَالَ رَجُلَانِ).

فإن (قَالَ): فعل ماضي، و(رَجُلَانِ): فاعل، والفاعل هنا مثنى ولم يحصل تغير في الفعل، بل بقي على حاله: (قَالَ رَجُلَانِ)، (رَجُلَانِ): فاعل مثنى وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

- وقال الله سبحانه وتعالى: {وقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا}

(وقَالَ الظَّالِمُونَ): (الظَّالِمُونَ): هذا جمع مذكر سالم، و(قَالَ): هذا موحد لم يأتِ فيه علامة تدل على أن الفاعل جمع مذكر سالم؛ يعني لم يقل: وقالوا الظَّالِمُونَ مثلاً، بل بقي على حاله وهذا هو الغالب في كلام العرب.

- وقال الله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}

الشاهد: في قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ).

(نِسْوَةٌ): هذا يدل على جماعة من الإناث، والفعل (قَالَ) بقي على حاله، ولم يتغير حق الفاعل.

حق الفعل أن يبقى على حاله سواء كان الفاعل مفرداً كـحضر عبد الله، أم كان مثنىً كحضر الرجلان، أم كان جماعة ذكور كحضر الرجال، أم كان جماعة إناث كحضرت النسوة؛ لا يتغير الفعل، فلا يلحق به علامة تدل على أن الفاعل مثنى ولا مجموعاً، هذا هو الغالب في كلام العرب.

ب- لكن أورد البصريون عن (طيء) وبعض (أزد شنوءة) جواز أن يلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموعاً جماعة ذكور أم جماعة إناث يلحق به بالفعل علامة

واستشهدوا لذلك ببعض كلامهم، وسنذكر أمثلة لذلك إن شاء الله تعالى ونوجهها التوجيه الصحيح.

البصريون حين ذكروا ذلك استدلوا له ببعض كلام العرب بل ببعض ما يمكن توجيهه على هذه اللغة من كلام الله عز وجل ومن سنة رسوله ﷺ.

- أولاً هذه اللغة التي تلحق بالفعل المسند للمثنى والجمع المذكر السالم يسميها النحويون عامة لغة أكلوني البراغيث، ولكن ابن مالك رحمة الله سماها: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، وهي تسمية أخرى مأخوذة من نص حديث الرسول ﷺ المذكور في صحيح البخاري ومسلم، وهي تسمية حسنة فيما أرى وهي قول الرسول ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، فـ(يتعاقبون): هذا هو الفعل، وقد لحق به علامة وهي الواو تدل على أن الفاعل جماعة، والجماعة: هم كلمة ملائكة.

فأجاز البصريون بناء على ذلك وعن المنقول عن (طيء وأزد شنوءة) أن تقول: ضرباني الرجلان، وضربوني الرجال، وأكرمنني النسوة، واستشهدوا لكل بشواهد:

- الشاهد الأول في المثنى في قول الشاعر:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ** أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

الشاهد في: (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ)، الفعل هنا: مبني للمجهول، ومعنى ذلك أن المرفوع نائب عن الفاعل، لكن ما ينطبق على نائب

الفاعل ينطبق على الفاعل فلا إشكال، والشاهد: أن (ألفيا) هذا هو الفعل، وقد ألحق به علامة تدل على أن الفاعل مثنى وهي الألف (أُلْفِيَتَا) (عَيْنَاكَ) هو الفاعل، وسنذكر توجيه ذلك إن شاء الله.

- الشاهد الثاني هو قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ**أَهْلِي فَكُلُّهم أَلْوَمُ

يَلُومُونَنِي أَهْلِي: الفاعل هنا هو (أَهْلِي)، والأهل جماعة، والفعل هو (يلوم) ولكنه ألحق به علامة تدل على أن الفاعل جماعة وهي (الواو): يَلُومُونَنِي أَهْلِي.

- الشاهد الثالث هو قول الشاعر:

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ** أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

(غُرُّ السَّحَائِبْ): جمع غراء معناها أنها جماعة إناث، و(ألقح): هو الفعل، والنون تدل على أن الفاعل جماعة.

- وقبل هذا وذاك يمكن أن يوجه عليه ما ورد في قول الله تعالى: { وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ}

(الَّذِينَ ظَلَمُوا): هذا هو الفاعل وهو هنا جماعة ذكور، وقد ألحق بالفعل الواو، وهذا دليل على أن الفاعل جماعة، وهذا يمكن أن يوجه على هذه اللغة التي تلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.

- ومنه قول الله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} الشاهد في قوله: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ)، فإن كثير هذه تدل على أن الفاعل جماعة أكثر من واحد، والفعل عمي وصم قد ألحق بكل من الفعلين علامة تدل على أن الفاعل جماعة وهي الواو في (عَمُوا) والواو في (صَمُّوا).

- الدلائل الموجودة:

*أولا الآيتين الكريمتين وهما قول الله سبحانه وتعالى: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)

*والآية الثانية: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا -إلى الآن ما جاء الشاهد لكن نشاهد في قوله- ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ).

*وأيضاً منه قول الرسول ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

*ومنه أيضاً: (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ** أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

عَيْنَاكَ: مثنى وقد ألحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مثنى ألا وهي (الألف).

*والشاهد الأخر قول الشاعر: يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهم أَلْوَمُ

(أَهْلِي) جماعة وهم الفاعل هنا، وقد ألحق بالفعل يلوم علامة على أن الفاعل جماعة وهي الواو.

*وقوله أيضاً: نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ** أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

فـ(غُرُّ) هنا: جمع غراء وهذا دليل على أن الفاعل جماعة للمؤنث، وقد ألحق بالفعل هنا علامة تدل على ذلك وهي نون النسوة.

➢ الآن ما توجيه هذا الكلام:

لا خلاف مادام أنه واقع وهو كثير في كلام العرب فلا بد أن نقبله، وما علينا إلا أن نوجهه التوجيه الذي نراه صحيح، اختلف في توجيهه، ولعل أصوب التوجيهات بمثل هذا أن يقال: إن ما ألحق بالفعل حروف تدل على أن الفاعل إما مثنىً وإما مجموعاً جماعة ذكور وإما مجموعاً جماعة إناث، حروف وليست أسماء -ليست ضمائر، لأنها لو كانت ضمائر لأعربت فاعلاً-

ولا محل لها من الإعراب، وما بعدها هو الفاعل في الحقيقة، لكن هذه الحروف ألحقت بالعامل وهو الفعل ليدل على أن الفاعل إما مثنى وإما مجموع جماعة ذكور وإما مجموع جماعة إناث.

-مثال: (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا).

(أَسَرُّوا): الواو حرف يدل على أن الفاعل جماعة وليس ضميراً، و(الَّذِينَ): هو الفاعل لأسرَّ؛ يعني كأنه قيل -والله أعلم-: وَأَسَرّ النَّجْوَى، والَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوَى؛ الواو هذه ليست فاعلاً وأنما هي حرف.

-ومثله قول الله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ).

فإن الواو في (عَمُوا) والواو في (صَمُّوا) حرف لا محل له من الإعراب، و(كَثِيرٌ): هي الفاعل لـ (عَمُوا) على التوجيه الصحيح.

-ومثله (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار). ملائكة: فاعل والواو حرف.

-ومثله قول الشاعر: (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ)، عَيْنَاكَ: نائب فاعل، والألف حرف يدل على أن الفاعل مثنى.

-ومثله قول الشاعر: (يَلُومُونَنِي أَهْلِي)، أَهْلِي: هو الفاعل، والواو حرف يدل على أن الفاعل جماعة.

-وقول الشاعر (أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ)، غُرُّ: هو الفاعل، والنون حرف يدل على أن الفاعل جماعة إناث.

هذا هو الأصوب في توجيه مثل هذا.

هل هناك رأي آخر؟

ب. هناك رأيان آخران ؛ منهم من يرى أن (الواو) في (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) هي الفاعل وتكون حينئذ ضميرا، وكذلك (الواو) في (يتعاقبون) وكذلك الواو في (عَمُوا وَصَمُّوا) وكذلك الواو في (يَلُومُونَنِي) وكذلك الألف في (أُلْفِيَتَا) لكنها نائب عن الفاعل، وكذلك النون في (أَلْقَحْنَهَا)، كل وحدة من هذه الكلمات ليست حرفا، وإنما هي ضمير وموقعها من الإعراب فاعل.

والسؤال ما إعراب الاسم المرفوع الذي بعدها؟ قولان:

- منهم من يرى أنه بدل من الواو أو من الألف أو من النون يكون بدلاً مما قبله.

- ومنهم من يرى هذا اسم متأخر يعرب مبتدأ والجملة التي قبله خبره، فيكون التقدير:

(كَثِيرٌ منهم عَمُوا وَصَمُّوا)، (والَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوَى)، لأنه يكون مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم، و(أَهْلِي يَلُومُونَنِي) و(عَيْنَاكَ أُلْفِيَتَا) و(غُرُّ السَّحَائِبْ أَلْقَحْنَهَا)، فيكون على التقديم والتأخير؛ يكون ما تأخر مبتدأ، وما قبله هو الخبر.

لكن الأصوب في هذه المسألة هو الإعراب الأول وهو أن تكون هذه الملحقات بالأفعال إنما هي حروف تدل على التثنية والجمع، وفيها دلالة على أن ما بعدها إما مثنى وإما جماعة، وهذا هو الأصح إن لم يكن هو الصحيح.

الفرق بين الأصح والصحيح أننا إذا قلنا هو الأصح فغيره أيضاً صحيح ولكنه مرجوح، وإذا قلنا هذا هو الصحيح فغيره ليس صحيح، وابن هشام رحمه الله اعتمد التعبير الثاني فقال إنه هو الصحيح، فاعتد بأن هذه الكلمات الملحقة إنما هي حروف وما بعدها هو الفاعل، كما أنك تلحق إذا كان الفاعل مؤنث ألحقت بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث كقولك: حضرت فاطمة، (التاء) هذه حرف تدل على أن الفاعل مؤنث وتلحق هنا إذا قلت (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ) أو قلت: (جاءا الرجلان) فأنت تلحق العلامة هذه لتدل على أن الفاعل مثنى وهكذا إلى آخره.

وقد استدل على أنها ليست ضمائر للفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير وليس ما بعدها أيضاً تابعاً على الإبدال لأن ذلك -يعني هذه اللغة- ليست لغة لعامة العرب، وإلا لوجهناها بالتوجيهين الأخيرين، فهي لغة جماعة من العرب وهي

تنسب إلى بعض الطائيين وبعض أزد شنوءة، أما التقديم يعني تقديم الخبر وتأخير الخبر، وكذلك الإبدال من الفاعل أو من غيره هذا لغة جميع العرب يجيزونه؛ كل العرب يجيزونه، أما هذه اللغة خاصة لفئة معينة من العرب، فكيف نوجه ما هو خاص بلغة أو بفئة معينة من العرب بشيء عام من عند العرب؟ وعلى كل حال فالمسألة في هذه سهلة ولعلنا نستصوب القول بأنه هو الأصح يعني التوجيه الأصح وليس الصحيح، حتى يكون الرأيان الآخران مقبولين أيضاً، ولكنهما مرجوحان والله أعلم.

- يقول المصنف: الصحيح أيضاً أن هذه اللغة لا تمتنع في المفردين المتعاطفين، وفي المفردات المتعاطفات.

معنى هذا: يجوز لك مثل ما جاز لك أن تقول: "قال الرجلان" "قالَا الرجلان" مثل ما جاز لك أن تلحق في المثنى، كذلك تلحق فيما إذا كانت التثنية عُلمت بوجود اثنين، كيف هذا؟

قال يجوز لك أن تقول: "جاءا محمد وعلي" وأنت قد عرفت التثنية فيهما بالعطف وليس بكونهما مثنيين، وكذلك لو قلت: "جاء محمد وعلي وصالح" فإنه يجوز أيضاً أن تقول: "جاءوا محمد وعلي وصالح" يعني بهذه اللغة التي أجازوا فيها أن يلحق بالعامل ما يدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع.

و قد يسأل سائل علام استدل المصنف أو اعتمد المصنف ابن هشام رحمه الله في قوله: "إن ذلك جائز في المفردين المتعاطفين وفي المفردات المتعاطفات"؟

- استدل بقول الشاعر: تولى قتال المارقين بنفسه ** وقد أسلماه مبعد وحميم

تولى: فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، و(قتال): مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة على آخره، الإشكال في قوله: (وقد أسلماه مبعد وحميم)؛ (مبعد): هذا فاعل، و(حميم): معطوف على مبعد، والفعل أسلم، وقد لحق به علامة تدل على أن الفاعل أكثر من واحد يعني اثنين، كيف؟ قوله: قد أسلماه مبعد هذا واحد، وحميم هذا الثاني، فدل على أنه كما تجوز هذه اللغة فيما إذا كان الفاعل مثنى؛ تجوز أيضاً فيما إذا كان الفاعل مفرداً وقد عطف عليه مفرداً آخر، وكما تجوز في المفردين المتعاطفين لا تمتنع أيضاً في المفردات المتعاطفة، كقولك: حضر محمد وعلي وصالح، فإذا ألحقت هذه العلامة قلت: حضروا محمد وعلي وصالح، وهذا كلام صحيح ولا إشكال فيه، مادام وجد عندنا من الشواهد ما يدل على ذلك.

-عند المصنف شاهد آخر وهو قول الشاعر:

ذريني للغنى أسعى فإني ** رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليهم ** وإن كانا له نسب وخير

هذا الشاعر يخاطب زوجه –الأولى تذكير زَوجَه، وهو الوارد بالقرآن والتأنيث زَوجَتهُ جائز- الشاعر يخاطب زوجه فيقول: ذريني للغنى أسعى؛ أي اتركيني أبحث عن الغنى، فإني رأيت الناس شرهم الفقير –في رأي الشاعر طبعاً- وهذا البيت ينسب لعروة بن الورد العبسي، وهو من الصعاليك؛ والصعاليك مجموعة من الشعراء كانوا في الأغلب فقراء، ولكن كان فيهم شجاعة وكرم، فكانوا يعدون على الناس فيسلبون ما عندهم ويوزعونه على الفقراء –وهذا طبعاً بدون شك أنه خطأ- لكن هؤلاء هم الصعاليك هذا واحد منهم، يقول:

ذريني للغنى أسعى فإني ** رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليهم ** وإن كانا له نسب وخير

قال وأحقرهم وأهونهم عند الناس هم الفقراء مع الأسف الشديد، وإن كان حتى إن كان هذا الفقير صاحب نسب وصاحب فضل كثير؛ فإنه إذا كان فقيراً فإنه محتقر عند الناس للأسف الشديد.

الشاهد: في قوله (و إن كانا له نسب وخِير) بكسر الخاء والمقصود بــه وخير الكرم والشرف؛ يعني وإن كان ذا نسب وإن كان شريفاً وكريماً فإنه مع ذلك محتقر عند الناس إذا كان فقير.

الشاهد، في قوله: (وإن كانا له نسب وخير)، فإن نسب هذا واحد، وخير هذا اثنين، الفاعل واحد ولكن عطف عليه واحد ثانٍ، وألحق بالفعل المسند إليه علامة تدل على إن الفاعل مثنى.

وهذا جائز على هذه اللغة التي تسمى بلغة **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار عند ابن مالك**، والتي يسميها النحويون أكلوني البراغيث، وهذا جائز عند بعض العرب ولكن ليس جائز عند كل العرب.

الحلقة (٢٠)

الحكم السادس: تأنيث الفعل للفاعل.

إذا كان الفاعل مؤنثاً فهل تؤنث له الفعل؛ هل تجعل علامة على الفعل تدل على أن الفاعل مؤنث؟

الجواب: أن الفاعل إذا كان مؤنثاً فتلحق الفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وهذا اللحاق أحيانا يكون واجباً، وأحيانا يكون جائزاً.

- **العلامة تكون في الفعل الماضي** بلحاق تاء ساكنة في آخره، فتقول: **قامتْ هندٌ.**
- **إن كان العامل فعل مضارع** ألحقت تاءً متحركة في أوله، فتقول: **تَقوم هندٌ.**
- وكذلك لو كان الذي رفع الفاعل **قائماً مقام الفعل** أو **اسماً يعمل عمل الفعل** كأن يكون **اسم فاعل** فإنك تلحق أيضا بالعامل هذا علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وذلك على النحو الآتي:

يجب أن تلحق علامة تدل على أن الفاعل مؤنث في موضعين، ويجوز الإلحاق وعدم الإلحاق في موضعين آخرين.

➢الموضعان اللذان **يجب** فيهما تأنيث الفعل للفاعل فهما:

١- أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث، سواء أكان هذا المؤنث الذي عاد إليه مؤنثاً حقيقياً أم كان مؤنثاً مجازياً فإنه يجب أن تلحق علامة تدل على أن الفاعل مؤنث، وذلك بالتاء الساكنة في آخر الفعل الماضي، والتاء المتحركة في أول الفعل المضارع.

فتقول: (الشجرةُ نمتْ)، ولا تقول: (الشجرةُ نما)، لأن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على الشجرة **المؤنث المجازي**، والشجرة صحيح أنها مؤنث مجازي لكن لا يهم.

(هندُ قامتْ): هذا لا إشكال فيه لأن الفاعل هنا **مؤنث حقيقي** التأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي؛ يعني ما يدل على أنه فاعل ضمير يعود على هند، و(هند): هذه ليست فاعل في الحقيقة، إنما الفاعل هو الضمير الذي عاد إليها، فإذا كان الفاعل ضميراً يعود على مؤنث لا يختلف سواءً كان المؤنث الذي عاد إليه مؤنثاً حقيقياً كهند أو مؤنثاً مجازياً كشجرة؛ فقولك: الشجرةُ نمتْ أو الشجرةُ تنمو، أو هندٌ تَقومُ أو هندُ قامتْ؛ **هنا واجب لابد من أن تأتي بالتاء.**

الضمير هذا المقصود به الضمير المستتر، وقد عبر عنه ابن هشام بأنه ضمير متصل، ولكن لعل الأصل في ذلك أن يعبر عنه بأنه "ضمير مستتر يعود إلى مؤنث حقيقي" وهذا بعكس أن يكون الضمير مفصولاً بإلا مثلاً، كقولك: ما قام إلا هي، أو ما

يقوم إلا هي، فسيأتي بيان أنه لا يجوز التأنيث، بل بعضهم يحصر التأنيث على أن يكون في الشعر فقط أما إذا كان في كلام غير الشعر فإنه لا يجوز فيه التأنيث.

هذا الوجوب لا يجوز تركه أبدا إلا بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الكلام شعراً.

الشرط الثاني: أن يكون ما عاد إليه هذا الضمير **مؤنثاً مجازياً** وليس مؤنثاً حقيقا.

- ومنه قول الشاعر: **فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدَقهَا ** وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**

أما قول: (**فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدَقهَا**) فهذا قد ألحق به العلامة ولا إشكال فيه، لكن الإشكال في قوله: **وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**، كان حقه أن يقول: **وَلَا أَرْضَ أَبْقَلتَ إِبْقَالَهَا** لكن لو قال ذلك لا انكسر البيت.

إذاً اجتمع الشرطان هنا، **الشرط الأول** أن يكون الكلام شعراً وهذا الكلام شعرا، **والشرط الثاني** أن يكون ما عاد إليه هذا الضمير مؤنثاً مجازياً وليس مؤنثاً حقيقاً، كلمة **أرض** هنا مؤنث مجازي وليست مؤنث حقيقيا.

- ومثله قول الشاعر أيضا: **فإِمَّا تَرَيِني وَلِيَ لِمَّةٌ ** فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِها**

الحوادث هنا مؤنث مجازي لأنه يدل على الجماعة، و(**أودى**) هذا هو الفعل الذي لم يتصل به العلامة مع كونه رافعاً لضمير يعود إلى الحوادث، و**الحوادث** مؤنث مجازي، والكلام شعر، فإذاً اجتمع الشرطان فلا إشكال في ذلك.

هذا هو الموضع الأول الذي **يجب** المجيء فيه بعلامة تدل على أن الفاعل مؤنثاً، وهو أنه يكون الفاعل ضميراً يعود على مؤنثٍ مجازي التأنيث أو حقيقي التأنيث، ليس الفاعل مؤنثاً لا، ضمير يعود على مؤنث، والضمير كما ذكر المصنف هو "الضمير المتصل" وإن قلت "المستتر" فلا بأس، لكن "المتصل" قد تخرجك من أن يكون الضمير الذي عاد على المؤنث المجازي ضميراً منفصلاً وهو مفصول **بإلا**، كقولك: **هند ما قام إلا هي**، أو **ما يقوم إلا هي**، فإن التأنيث هنا ممنوع.

٢- الذي يجب فيه تأنيث الفعل للفاعل هي: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقيَّ التأنيث غير مفصول عن عامله-يعني متلاصقان - أي الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي متلاصقان.

ما المؤنث الحقيقي وما المؤنث المجازي؟

المؤنث الحقيقي كما ذكر بعض النحويين هو: **ما يحمل ويلد**، وبعبارة أخرى يقول بعضهم: المؤنث الحقيقي هو ماله فرج، وماعدا ذلك فليس مؤنثاً حقيقاً، فاليد مؤنث مجازي، والنار مؤنث مجازي، وقوله تعالى: (**هذه جهنم التي كنتم توعدون**) **جهنم** مؤنث مجازي، العين مؤنث مجازي، وهكذا، هذه كلها مؤنثات مجازية.

فإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقي التأنيث غير مفصول عن عامله، وجب تأنيث الفعل للفاعل.

-ومنه قوله {**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**}

الشاهد: قوله (**إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ**)، **امرأة عمران**: هذا مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل: **قال**، وهما متلاصقان يجب تأنيث الفعل بالفاعل، وكقولك: **تقوم هندٌ، وتحضر أمة الله وصالحة وفاطمة**.

وشذ قول بعضهم: "**قال فلانة**" شذوذه لأنه لم يلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث مع كونهما متلاصقين، قال المصنف وهذا رديء لا ينقاس، ليس بقياسي وهو رديء في الوقت نفسه.

لو قال لك قائل، قد قالوا: **نعم المرأة هند**، و**بئس المرأة دعد**، **لماذا لم يلحقوا بالفعل نعم وبالفعل بئس علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كون الفاعل هنا لفظ المرأة، والمرأة مؤنث حقيقي التأنيث؟**

لمَ يجز أن تقول نعم المرأة بدون أن تلحق بالفعل علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كونهما متصلين والفاعل كلمة مرأة مؤنث حقيقي التأنيث؟

الجواب: يقال أن الفاعل مع نعم وبئس بالذات ليس مع كل الأفعال، أنه ليس المقصود هنا مدح امرأة بعينها أو ذم امرأة بعينها، وإنما المقصود مدح الجنس كاملاً أو ذم الجنس كاملاً، **والجنس معلوم -كما سيأتي- أنه يجوز معه التذكير والتأنيث.**

لكن لو قلت جاءت المرأة وجب أن تأتي بالعلامة التي تدل على أن الفاعل مؤنث، جاءت المرأة، لكن (نِعْمَ) تدل على أنك تمدح الجنس ثم تخصص هندا، أو تذم الجنس ثم تخصص دعدا في قولك في نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد.

➢الموضعان اللذان يجوز فيهما تأنيث الفعل للفاعل فهما:

١- أن يكون الفاعل مؤنثاً سواءً كان مؤنثاً حقيقي التأنيث أو مؤنثاً مجازي التأنيث لكنه مفصول عن عامله بأي فاصل **بشرط أن لا يكون الفاصل هذا هو لفظ إلاَّ**، لأنه يكون له حكم سنذكره فيما بعد، إذا فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث حقيقياً أم مجازياً بفاصل جاز لك تأنيث الفعل وتذكيره.

مثل قولك: حضر القاضي امرأة

حضر: فعل ماض، امرأة: فاعل، والقاضي قد فصلت بين الفعل والفاعل ويجوز أن تقول: حضرت القاضي امرأة، **والأفضل التأنيث**، لكن الثاني جائز ولا إشكال فيه.

-وقد ورد في قول الشاعر: **لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ ** على بابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ**

أم: هي الفاعل وهو مؤنث حقيقي التأنيث، والفعل: ولد، ولم يؤنث الفعل للفاعل مع أن الفاعل مؤنث حقيقي التأنيث لوجود هذا الفاصل وهو كلمة الأخيطل، لأن الأخيطل هذه مفعول به وقد فصل به بين الفعل والفاعل.

والأكثر بدون شك التأنيث، إلا في مسألة وهي أن يكون الفاصل بين الفعل والفاعل أن يكون لفظ "إلاَّ" **فإنهم يقولون لا يجوز التأنيث حتى لو كان الفعل مؤنث حقيقي التأنيث، فلا يجوز إلا في الشعر.**

إذن تقول: **ما قام إلا هند**، ولا تقول: **ما قامت إلا هند**، لأن الفاعل في الحقيقة مقدر، وتقديره **ما قام أحد**، و(أحد) هذا مذكر، فكيف تؤنث الفعل؟ **ما قام أحد إلا هند**، طبعاً لو ذكرت أحد لا يجوز لك أن تؤنث، لكن مع حذفه أيضا لا يجوز أن تؤنث إلا في الشعر كما ذكر بعضهم.

قالوا ومن الشعر الذي ورد فيه الفعل مؤنثاً مع وجود الفاصل وهو إلا قول الشاعر:

ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم

(برئت): الفاصل بينه وبين الفاعل هو كلمة (إلا)، وقد أُنِّث الفعل هنا والتأنيث خاص بالشعر كما يرى بعضهم.

والحقيقة أن ابن مالك رحمه الله قال: **هذا التأنيث قليل ولكنه ليس ممنوعاً**، واستشهد بشاهدين من كلام الله على بعض القراءات، طبعاً الشعر إذا أنثته فلا إشكال لأنه شعر، وقد يكون لضرورة الشعر، لكن استشهد ابن مالك رحمه الله بنحو قول الله: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ}

طبعاً على قراءة (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) **صيحة** سيكون خبر كان، واسمها ضمير ولا إشكال في التأنيث.

لكن فيها قراءة أخرى: إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ على هذه القراءة يكون قد أنث مع أن الفاعل مفصول عن عامله بإلا، وهذا الكلام طبعاً كلام الله سبحانه وتعالى وليس شعراً، قولاً واحدا.

-قال ومنه قراءة أخرى في قول الله سبحانه وتعالى: {فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ } فيها قراءة أخرى: (**فأصبحوا لا تُرى**

إلا مساكنهم)، وقد أنث الفعل بالتاء الموجودة في أول (**ترى**) مع كون الفاصل بين الفعل والفاعل هو لفظ **إلا**.

ومع ذلك فإننا نقول: إن الكثير والغالب في مثل هذه الحالة أن يكون العامل المفصول **بإلا** أن يكون لا تلحق به علامة التأنيث، فيبقى مذكرا، هذا هو الغالب والكثير.

لكن على هذه القراءة وهذا الشاهد الشعري الذي ذكره المصنف يكون الفعل قد أنث لفظاً، يعني قد لحقت به علامة تدل على أن الفاعل مؤنث مع كون الفاصل بينهما هو لفظ **إلا**، وهذا قد يؤول بتأويلات أخرى.

٢- التي يجوز فيها تأنيث الفعل للفاعل هو أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازي التأنيث، ليس حقيقي التأنيث حتى لو كان متصلاً بعامله فلا إشكال في ذلك.

فإذا كان الفاعل مؤنثاً مجازياً جاز لك أن تذكّر الفعل وأن تأنثه.

ومنه قوله: {**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**}

(**جمع**): هنا مبني للمفعول يعني أن ما بعده مرفوع على أنه نائب فاعل، لكن النائب عن الفاعل والفاعل أحكامهما واحدة، فما يجب في الفاعل يجب في النائب عن الفاعل، وما صح في النائب عن الفاعل يصح في الفاعل.

والشاهد عندنا: أن كلمة (**الشمس**) مؤنث مجازي، وكلمة (**جمع**) هنا لم تلحق بها علامة تدل على أن الفاعل مؤنث وإنما جاءت مذكرة، لكن لو قيل في غير القرآن: **وجمعت الشمس والقمر**، لكان كلاماً صحيحا وهذا لا إشكال فيه.

➢ **يلحقون بالمؤنث المجازي المفرد؛** والمقصود به: **اسم الجنس**؛ ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً في المفرد.

مثلاً: كلمة **شجر**، كلمة **بقر**، كلمة **ثمر**، هذه كلها مفردها بالتاء، وجمعها ليس فيه التاء.

ومثله كلمة (**عرب** و**عربي**) فإنه يفرق بين المفرد والجمع أو **اسم الجنس الجمعي** يفرق بالياء المشددة في المفرد.

➢ **الحاصل أن اسم الجنس يجوز معه التذكير والتأنيث** فتقول: (**مشت البقر**) و(**مشى البقر**) و(**حُصدت الثمر**) و(**حصد الثمر**) **يجوز ذكر التاء ويجوز حذف التاء.**

➢ **ومثله وأيضا اسم الجمع وهو ما لا مفرد له من لفظه،** ككلمة **النساء** فإن مفردها **امرأة**، وكلمة **الإبل** فإن مفردها **ناقة** أو **جمل**، وهكذا، كلمة **رهط** فإن مفردها **واحد**، كلمة **قوم** فإن مفرده **رجل**، هذا **يجوز معه التذكير والتأنيث أيضا** ومنه قول الله: {**كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ**}

(**كَذَّبَتْ قَوْمُ**)، **قوم**: في ظاهره أنه مذكر، لكن يسمونه اسم جمع لا مفرد له من لفظه يجوز تأنيث الفعل قال الله: {**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ**} ومنه قول الله: {**قَالَتِ الْأَعْرَابُ**}.

هذا أيضا كل ما يدل على الجمع من **اسم الجنس**، **واسم الجمع**، **وجمع التكسير**، **أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فلهما حكم خاص.**

لكن جمع التكسير يجوز معه التذكير والتأنيث فتقول: **حضرت الرجال**، وتقول **حضر الرجال**، للتذكير والتأنيث، إن قلت: (**حضرت الرجال**) فأنت تقصد جماعة الرجال، وإن قلت: (**حضر الرجال**) فأنت تقصد جمع، والجمع غير الجماعة، الجمع مذكر والجماعة مؤنث، ومنه قول: (**أورقت الشجر**)، ويجوز أن تقول: (**أورق الشجر**)، ومثله مما جاز فيه التذكير قول الله تعالى: {**وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ** } فإن (**قوم**): اسم جمع؛ يعني لا مفرد له من لفظه، وقال الله: {**وَقَالَ نِسْوَةٌ** فِي الْمَدِينَةِ} ولم يقل (**وقالت نسوة** في المدينة)، وتقول: (**قام الرجال**) وتقول: (**قام الهنود**)، و**الهنود**: جمع هند وهند اسم امرأة، فتقول: **قام الهنود**، ويجوز أن تقول: **قامت الهنود**.

➢إذا كان الجمع الموجود عندك جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم فما حكم تأنيث الفعل وتذكيره؟

- الحكم أنه إن كان جمع مذكر سالم وجب معه التذكير؛ يعني ما تؤنث الفعل، فلا تقول: قالت المسلمون، تقول: قال المسلمون، ومنه قوله: {وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا}.

➢وإن كان الفاعل جمع مؤنث سالم فإن تأنيث الفعل واجب، فتقول:حضرت المسلمات، ولا تقول حضر المسلمات.

إذن يُنظر إلى الجمع من ناحية أنه جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم:

فإن كان جمع مذكر سالم وجب معه التذكير؛ لسلامة مفرده من التغيير، لأنك إن قلت: قام المسلمون، فكأنك قلت: قام المسلم.

وإن كان جمع مؤنث سالم وجب معه التأنيث لسلامة مفرده من التغيير، لأنك إذا قلت: قامت المسلمات، فكأنك قلت: قامت المسلمة.

-ورد استشهاد عند المصنف بما يأتي في قول الله: {قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} (بَنُو): هذا ملحق بجمع المذكر السالم، ومع ذلك جاء الفعل (آمن) ملحق بعلامة تأنيث.

- قال ومنه قول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ** والظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

(بَنَاتِي): هذا أيضا جمع مؤنث سالم، وقد جاء الفعل بكى بدون علامة تأنيث.

-وقال الله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} فما السبب في هذا الاختلاف في القاعدة؟

وجه قول الله تعالى: (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ): لأن كلمة (بَنُو) هنا لم يسلم مفردها من التغيير، فجاز أن تؤنث الفعل لها وأن تذكره، كما يحصل في جمع التكسير، فجمع التكسير لا يسلم مفرده من التغيير في الغالب، فيجوز تأنيث الفعل والتذكير معه.

و(فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ) قال: (بَنَاتِي وأبنائي والبنون) هنا بمعنى واحد لم يسلم فيها المفرد من التغيير، فجاز التذكير والتأنيث.

أما في قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} (المؤمنات): جمع مؤنث سالم، وجاء هنا بلا علامة، لأن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث لكنه مفصول عن عامله يجوز معه التذكير والتأنيث، وهذا مفصول عن عامله لأن جاء والمؤمنات هو الفاعل قد فصل بينهما **بالكاف**، وهذا هو وجه الجواز في هذه الآية.

الحلقة (٢١)

➢ رتبة الفاعل

أين يكون الفاعل؟ سبق أن ذكرنا أحكام الفاعل أنه لا بد أن يتأخر عن الفعلِ، لكننا نتحدث عن ترتيبهِ بالنسبةِ له هو والمفعول به، هل تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً أم جوازاً؟

➢ الأصل في الفاعل أن يذكر بعد الفعل، وأن يذكر بعدهما المفعول به، هذا هو ترتيب الجملة الفعلية، الفعل أو العامل، ثم الفاعل، ثم المفعول به، هذا ترتيبها الأصل.

قد يحصل تقديم أو تأخير جوازاً، وجوباً، لكنه خلاف الأصل، فإن جاء على الأصل فلا يسأل عنه، وهكذا في كل شيءٍ يجيءُ على الأصل لا يقال لماذا جاء على الأصل؟ فإنه هو الأصل، فيجيءُ على الأصل وهو تقديم الفعل أولاً، ثم أن يذكر الفاعل بعده، ثم يذكر المفعول به بعدهما.

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ} {وَوَرِثَ}:هذا هو الفعل وقد جاءَ مقدماً، {سُلَيْمَانُ}: هذا هو الفاعل، {دَاوُودَ}: هذا هو المفعول به، وهذا إذا جاء على الأصل فلا يسأَلُ عنه.

في بعض الأحيان هذا الأصل يكونُ واجباً، لكن الأصل أنه جائز، يعني لو كان في غير القرآن الكريم كان ممكن أن تقول: (وورث داوودَ سليمانُ)، فتقدم المفعول به وتأخر الفاعل لا إشكال فيه.

➢ **الصورةُ الأولى في رتبة الفاعل**: التزام الأصلِ جوازاً؛ كأن تقول: وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ، تأتي بالعكس في غير القرآن -فتقولُ: وورث داوودَ سليمانُ.

➢ **الصورة الثانية**: **يجب التزام الأصل –وهو أن يتقدم الفعل ثم يليهُ الفاعل ثم يليهما المفعول به– يجب التزام الأصل في مسألتين**:

١. **المسألة الأولى**: أن يخشى التباس الفاعل بالمفعول فلا يدرى؛ أي إذا كان الفاعل والمفعول ليس فيهما علامةٌ تبين أين الفاعل من المفعول به، فإن التزام الأصل وهو أن يتقدم الفاعل على المفعول به ويتأخر عنهما المفعول به هذا **واجب** إذا كان هناك لبس، في هذه الحالة لا يجوز حتى تقديم المفعول به على الفعل والفاعل **أمثلتهُ**:

- **أن يكون الفاعل والمفعول كلاهما مقصورين** -هذا مثال- يعني لا تظهر عليهما الحركة.

- **أن يكون الفاعل والمفعول به مبنيين** فحينئذ أيضاً يجب فيهما التزام الأصل، لأن المبني لا تظهر عليه الحركة، هو مبني على صورة معينة فما تتغير.

المثال: قولك (أكرم موسى عيسى)، (موسى): هذا فاعل **يجب أن يكونَ هو الفاعل**، وأن يكون (عيسى) مفعولاً به، لأنك لو قدمت عيسى وهو مفعول به؛ فإنه لا يظهر للمستمع أنه مفعول به، بل قد أول ما يتبادر إلى ذهنه أن عيسى هو الفاعل لأنه هو هذا مكانه الذي يستحقه، لأن حق الفاعل أن يكون متقدماً، وليس هنا قرينة تبين أن هذا فاعل وذلك مفعول به.

إذاً إذا كان موسى هو الفاعل فيجب أن يكون مقدماً على عيسى، ولا يجوز أيضاً حتى أن تقول: (عيسى أكرمَ موسى) لأنهُ قد يتوقع أن عيسى المتقدم هذا مبتدأ، وأكرم فيه ضمير يعود على عيسى فيكون موسى مفعولاً به.

نقول إذا لم تكن هناك قرينة لا لفظية ولا معنوية، وكانت علامة الإعراب غير ظاهرة في الفاعل والمفعول به وجب التزام الأصل، وهو أن يتقدم الفعل ثم يليهُ الفاعل ثم يليهما المفعول به، وذلك نحو قولك: (أكرم موسى عيسى).

فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول فالجواب قدّم ما شئتَ وأخِّر ما شئت.

- هذا الرأي قاله به أكثر المتأخرين، ونصَ ابن هشام رحمه الله على أن الذي قالهُ هو ابن السراج، ووكثر المتأخرين كالجزولي وابن عصفور وابن مالك.

وجاءَ نحويٌ آخر فخالفَ النحويين فخالف هؤلاء وقال: بل يجوز تقديم ما شئت، حتى لو لم تكن هناك قرينة تبين الفاعل من المفعول به، ومحتجاً بما يأتي:

أ. الدليل الأول: أنه يجوز في التصغير أن تصغر عُمَر وعَمرو فتقول فيهما (عُمَير) في تصغيرهما، مع وجود اللبس، لأنه لا يدرى هل أنت صغرت عَمْراً أم صغرت عُمَراً ؟

ب. الدليل الثاني: الدليل الذي استدل به **ابن الحاج** أن الإجمال -يعني الإيجاز- من مقاصد العقلاء مقاصد العقلاء هو الإجمال، والمقصود به الإيجاز والاختصار، بل قد قالوا إن البلاغة هي الإيجاز.

ج. الدليل الثالث: أنه يجوز لك أن تقول (**ضربَ أحدهما الآخرَ**) وهذا مع كون الحركة الإعرابية يعني تقول: (**محمدٌ وعبد الله**

أكرمَ أحدهما الآخر) فلا تدري من المُكرِم ولا تدري من المُكرَم، وهذا أيضاً من ما يجيزون فيه وقوع اللبس، وهو حاصلٌ في كلامهم.

د. الدليل الرابع: إن تأخير البيان لوقت الحاجة -يعني إذا حصل عندك لبس وأحد احتاج أن تبين لهُ هذا اللبس فبينه، وإذا لم يسألك أحد عن هذا اللبس فلا تبينه- يقول تأخير البيان لوقت الحاجة جائزاً عقلاً وشرعاً باتفاق على الأصح، يعني المسألة فيها خلاف عن تأخير البيان لوقت الحاجة وهذه مسألة فقهيه لا أدخل فيها، لكنَ هذه أدلة ابن الحاج.

هـ. الدليل الخامس: من أدلته أيضاً أن الزجاج نقلَ -الزجاج هذا واحد من النحويين أبو إسحاق الزجاج- نقل أنه لا خلاف بين النحويين أنه يجوز في قول الله تعالى: {فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ} (تِّلْكَ) و(دَعْوى)، (تِّلْكَ) لا يظهر عليها الإعراب و(دَعْوَى) لا يظهر عليها الإعراب، أنه يجوز في ذلك أن تعرب: (تِّلْكَ): اسم مازال و(دَعْوَاهُمْ): خبرها، أو العكس، هذا نقلهُ الزجاج، ونقلَ أنهُ لا خلاف في ذلك.

وهذه دعاوى يرد عليها من عدد من النواحي ليس هذا مجال الرد عليها، ولكن الحاصل أن ابن الحاج اعترض على النحويين بهذه الأمور.

لكني أرُد على مسألةٍ واحدة وهي قولهُ إنَ الإجمالَ من مقاصد العقلاء وهذه أقوى واحدة في هذه الأمور التي ذكرها، أقوى شيء في الأمور التي ذكرها هي قولهُ: (إنَ الإجمالَ من مقاصد العقلاء فكيف نصرف الذهن عنهُ)، **فنقول لهُ جواباً على ذلك:** يقال لابن الحاج الإجمال فعلاً من مقاصد العقلاء لكن ليس الإبهام والغموض من مقاصد العقلاء، لا، الإبهام إذا لم يكن لهُ غرض فإنهُ لا يؤتى بهِ، بل الأصل في الأشياء هو الوضوح والبيان، وأما كون الإجمال من مقاصد العقلاء فنعم، لكنه ليس الإبهام والغموض هو الذي من مقاصد العقلاء، وأنت إذا قلت في (ضربَ موسى عيسى) أو (أكرمَ موسى عيسى) إنه يجوز لك؛ فليس هذا من باب الإجمال بل هو من باب الإبهام والغموض، فلا يجوز، وهذه أعظم أو أقوى حجة ذكرها.

إذاً **الصورة الأولى** التي **يجب فيها التزام الأصل** وهو الترتيب الذي أذكرهُ الآن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل ثم يليهما المفعول به هذا يجب في مسألتين:

المسألةُ الأولى: أن يكون الفاعلُ والمفعول به لا تظهر عليهما علامة الإعراب إما لكونهما مقصورين أو لكونهما مضافين لياء المتكلم مثلاً (أكرم أبي أخي)، هذه لابد أن تقدم الفاعل وتُؤخر المفعول به، لأنك ما تدري إذا قدمت أخي مثلاً هل هو الفاعل أم المفعول به، فلابد أن تلتزم الأصل.

أقول أو قد يكونا مبنيين (أكرم هذا ذلك) لابد أن يكون واحد منهما؛ إذا رتبناهما فلا بد أن نلتزم الأصل، وإلا فإن هذا خطأ.

فإذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول، فالجواب قدم ما شئتَ وأخر ما شئت.

على سبيل المثال:

- إذا قلت (أكرمتْ موسى ليلى): عندنا (التاء) هذه تدل على أن الفاعل مؤنث، إذاً لا مانع تُقدم الفاعل أو تأخرهُ، **هذه قرينة لفظية.**

- (أكرمَ موسى القويّ عيسى) لو كانت كلمة (القوي) معنا هنا موجودة أو (أكرم موسى الفائز عيسى)، كلمة (الفائز) هذه تظهر عليها الحركات وهي صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف، فإذا قلت (أكرمَ موسى الفائزَ عيسى) فأنت قد قدمت المفعول به، لكن عندك دليلٌ على هذا التقديم أنهُ مفعولٌ به، لأن الصفة تتحمل الحركة، فلو قلتَ: (أكرم موسى عيسى

القويُ) لـجاز أيضاً، لأن عيسى هذا مع أنه متأخر وهو فاعل لكننا لما وصفناه بكلمة القويُّ دل على أنه هو الفاعل لأن كلمة القوي تتحمل الحركة وقد جئنا بها مرفوعة فدل على أن عيسى هو الفاعل.

- (أكلَ الكمّثرى موسى) من الآكل ومن المأكول؟ لاشك أن الآكل هو موسى مع أنه لا يظهر عليهم الحركة، لكن عندنا فيه قرينة معنوية فلا مانع من تقديم ما شئت منهما.

- (أرضعت الصغرى الكبرى) كلهما مؤنث الصغرى والكبرى، والعلامة الموجودة في أرضعت، وهي التاء تصلح للصغرى وتصلح للكبرى، لكن عندنا دلالة معنوية أو قرينة معنوية تبين أن الكبرى هي الفاعل، لأن الصغرى لا يمكن أن ترضع الكبرى.

إذاً: إذا وجدت قرينةٌ لفظيةٌ أو معنوية حتى لو خفيت علامة إعراب الكلمة، فإنه لا مانع أن تقدم الفاعل أو تقدم المفعول به، ولا يلزم التزام الأصل.

٢. المسألةُ الثانية: أن يكون المفعول محصور بـ(إنما) قولاً واحداً، هنا لابد أن يتأخر المفعول به لأن المحصور بـ(إنما) لا يعرف إلا بكونه متأخرا.

المحصور بـ(إنما) لا يعرف إلا بكونه متأخرا: (إنما أكرم محمدٌ علياً)، (علياً) هنا يجب أن يكون متأخراً لأنه محصور بـ(إنما)، إذاً إذا كان المفعول به محصور بـ(إنما) قولاً واحداً لا خلاف في أنه يجب التزام الأصل وهو أن يكون المفعول به متأخرا والفاعل يكون متقدماً.

➢ **المحصور بـ(إلا) أهو مثل ذلك؟**

- **يعرف المحصور بـ(إلا) بكونه يجيء بعد (إلا) مباشرة، فيجوز فيه أن تقدمه وأن تؤخره عند معظم النحويين.**

- **بعضهم يقول إنه يلزم حتى لو كان الحصرُ بـ(إلا) أن تؤخر المحصور يعني المفعول به إذا كان محصورا.**

و الصواب أنهُ يعرف المحصور بـ(إلا) بكونه يجيء بعد إلا مباشرة فلا مانع من أن تقدمهُ أو أن تؤخرهُ، الذين أجازوهُ **البصريون، والكسائي وهو من الكوفيين، والفراء وهو من الكوفيين، وابن الأنباري وهو أيضا من الكوفيين، قد أجازوا أن يتقدم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل لأن المحصور بـ(إلا) يعرف بكونه بعد (إلا).**

- الشاهد الأول: قالوا ومنهُ قول الشاعر:

ولما أبى إلا جماحاً فؤادهُ * ولم يَسْلُ عن ليلى بمال ولا أهل**

الشاهد عندنا:(ولما أبى إلا جماحاً فؤادهُ)، جماحاً: محصور بـ(إلا)، وفؤادهُ:فاعل، وجماحاً: مفعول به، وقد تقدم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل وهو (فؤادهُ)، وهذا جائز عند كثير من النحويين.

- الشاهد الثاني: لتقديم المفعول به المحصور بـ(إلا) على الفاعل هو في قول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليمِ ساعةٍ * فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كَلامُها**

(إلا ضِعْفَ): هذا مفعول به مقدم على الفاعل وهو (كَلامُها)، مع أن المفعول به هنا محصور بـ(إلا)، لكن المفعول به المحصور بـ(إلا) يعرف بكونه بعد (إلا) مباشرة، فلا مانع، وقد أجازهُ معظم النحويين.

- ومنهُ قول الشاعر:

وهل يُنْبِتُ الخطّيَّ إلاَّ وشِيجهُ ** وتُغْرَسُ إلاَّ في مَنَابِتِها النَّخْلُ**

الشاهد: في الشطر الثاني، ذلك أن الجار والمجرور في منزلة المفعول به، وقد تقدم الجار والمجرور مع كونهِ محصوراً بـ(إلا) على

الفاعل وهو قوله (النخل) وذلك جائز عند كثير من النحويين، والسبب في جوازه أن المحصور بـ(إلا) يعرف بكونهِ بعد إلا مباشرةً، هذا هو الموضع أو مواضع وجوب التزام الأصل.

تلخيص لما سبق: الأصل أن تقدم العامل وهو الفعل أو ما يقوم مقامه ثم تذكر بعده الفاعل ثم تذكر بعدهما المفعول به، هذا الأصل جائزٌ لكنه في بعض الأحيان يكون واجباً **فيجب في مسألتين**:

المسألةُ الأولى: أن يخشى اللبس وذلك بأن يكون الفاعل والمفعول به لا تظهر عليهما علامة الإعراب لكونهما مقصورين، أو مضافين إلى ياء المتكلم، أو لكونهما مبنيين، هنا يجب التزام الأصل، وهذا قال به أبو بكر ابن السراج وابن مالك وكثير من المتأخرين، وعارضهم في ذلك ابن الحاج مستدلاً بأدلة قد ذكرناها وأجبنا عن بعضها.

المسألة الثانية: الذي يجب فيه التزام الأصل هو أن يقع المفعول به محصوراً بـ(إنما) وهذا لا خلافَ فيه، كقولك (**إنما أكرم محمدٌ عبدَ الله**)، هذا لا إشكال في أنهُ يجب تأخير المفعول به وتقديم الفاعل أو التزام الأصل فيهما، وأيضاً يلحق به بعض النحويين المحصور بـ(إلا)، ولكنهُ خُولفَ في ذلك لأن المفعول به المحصور بـ(إلا) عامةً يُعرف بكونهِ ملاصقاً لـ(إلا) فلا مانع من تقديمهِ أو من تأخيره، وقد استشهدوا له بشواهد.

مسألة أخرى: وهي مخالفة الأصل، وذلك بأن تذكر الفعل أولاً ثم توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وهذا لهُ حالتان:

١. الحالة الأولى: الجواز فنحو قول الله تعالى: {**وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ**}

(آلَ): هذا مفعول به مقدم، و(النذر): هذا فاعل، وقد قدم المفعول به على الفاعل.

- هل يجوز العكس ؟

نعم -في غير القرآن- يجوز لك أن تقول: "**ولقد جاء النذرُ آلَ فرعون**"، فتلتزم الأصل ولا إشكال فيه.

ومنهُ قول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت لهُ قدراً * كما أتى ربَّهُ موسى على قدر**

(ربَ): هذا مفعول به، و(موسى): هذا فاعل وقد تقدم المفعول به على الفاعل جوازاً، لو كان مثلاً في غير الشعر هذا -لأنهُ مطلوب استقامة الوزن- كان يجوز أن يقول: "**كما أتى موسى ربَّهُ**" ولا إشكال في ذلك، بل هو الأصل والتزام الأصل أفضل.

٢. الحالة الثانية: وجوب **مخالفة الأصل وذلك بتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل**، ففي مسألتين:

المسألةُ الأولى: **أن يكون في الفاعل ضمير يعود على المفعول به.**

- وذلك نحو قول الله سبحانه وتعالى: {**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ**}

فإن رَبُّهُ هنا فاعل، وفيه ضمير يعود على إبراهيم، فلو قدمنا الضمير هذا أو الفاعل وهو متصل بالضمير لعاد على المفعول به المتأخر في اللفظ والرتبة، فلا يجوز لك في الكلام -حتى لو كان في غير القرآن- لا يجوز أن تقول: وَإِذِ ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ.

- أما الشاهد الثاني فنحو قول الله تعالى: {**يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**}

{الظَّالِمِينَ}: مفعول به و{مَعْذِرَتُهُمْ}: فاعل، وقد التحق بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فلا يجوز العكس.

- وأجازهُ بعض النحويين **وخصوه** بالشعر، وبعضهم يقول يجوز مطلقا، لكن الصواب أنهُ خاصٌ بالشعر.

ومنهُ قول الشاعر:

جزى ربُّهُ عنِّي عديَّ بنَ حاتمٍ ** جَزَاءَ الكِلاب العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

(ربُّهُ): هذا فاعل ومعه ضمير يعود على المفعول به، هذا أجازهُ بعض النحويين، والصحيح: أنهُ خاصٌ بالشعر.

المسألةُ الثانية: التي يجب فيها أن تقدم المفعول به على الفاعل ذلك إذا كان الفاعل محصوراً بـ(إنما).

- ومنه قول الله:{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}

(الْعُلَمَاءُ): هنا فاعل، ولكونه محصوراً بـ(إِنَّمَا) قولاً واحداً يجب تأخيره.

وكذلك الحصر بـ(إلا) -عند غير الكسائي- أما عند الكسائي فهو يجيز، فالكسائي أجاز في المحصورِ بـ(إلا) إذا كان فاعلاً أن تقدمهُ واستشهد بقول الشاعر:

ما عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ** وَلا جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلَا

(لئيمٌ): هنا فاعل وقد تقدم مع كونهِ محصوراً بـ(إلا) على المفعول به، وهو كلمة (فِعْلَ).

- ومنه قول الشاعر أيضاً:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ ** وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ

فإن لفظ الجلالة اللهُ هنا محصور بـ(إلا) وقد تقدم على الجار والمجرور، وهذا جائزٌ عند الكسائي وممنوعٌ عند غيره.

- ومثلهُ قول الشاعر:

فلمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ** عَشِيَّةً آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

فإنه قد تقدم الفاعل لفظ الجلالة اللهُ المحصور بـ(إلا) على المفعول به، ولكن هذا خاصٌ بالشعر، ولا شواهدَ لهُ إلا في الشعر.

الحلقة (٢٢)

➢تقديم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن حق الفعل أن يتقدم في الجملةِ الفعلية، ثمَ يليه الفاعل، ثم يليهما المفعول به، هذا هو الأصل، ولكن قد يُخَالف هذا الأصل إما جوازاً وإما وجوباً، وقد يلتزم هذا الأصل إما جوازاً وإما وجوباً، وفيما مضى تحدثنا عن وجوب التزام الأصل وجواز التزامهِ، ووجوب مخالفة الأصل بتقديم أو توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وجواز ذلك.

الحديث سيكون عن تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل جوازاً ووجوباً.

فالأصل هو كما ذكرت، لكن يجوز أن تقدم المفعول به على الفعل والفاعل، فتقول: (محمداً أكرمتُ) أو (محمداً أكرمَ عبدُ الله)، فيصير محمداً هذا مفعولاً به مقدماً وهذا جائز، ولكن الأصل أن تقول: (أكرمَ عبدُ الله محمداً)، فتجعل رتبة المفعول به مؤخراً.

ومما تقدم فيه المفعول به على الفعل، والفاعل جوازاً:

- نحو قول الله سبحانه وتعالى: {أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ}

والشاهد في قوله: {فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ}

فإن كلمة (فَرِيقاً) في الجملة الأولى والجملة الثانية: مفعولٌ به مقدم على الفعل والفاعل، الفعل هو: (كَذَّبَ) والفاعل هو: (التاء) وهي تاء الفاعل، والميم علامة الجمع، هذا بالنسبة للجملة الأولى، والمفعول به في الجملةِ الثانية هو قوله: {فريقاً} وقد تقدم على الفعل (تَقْتُلُونَ) وهو من الأفعال الخمسة أو من الأمثلةِ الخمسة، مرفوعٌ وعلامة رفعة ثبوت النون، و(الواو) فاعل.

إذاً تقدم المفعول به على الفعل والفاعل جوازاً في مثل هذه الآية، ولو قيل -في غير القرآن الكريم-: **فكَذَّبْتُمْ فريقاً وقتلتم فريقاً**، لكان ذلك سائغاً، بل كان أيضاً موافقاً للأصل، ولكن تقديمهُ في هذا الموضع قد يكون له أسباب، وفي بعض الأحيان يكون تقديم المفعول به مسوغاً؛ إما لإفادة الحصر أو نحو ذلك، هذا تقديم المفعول به على الفعل والفاعل **جوازاً**.

➢ تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً:

يجب مخالفة الأصل، لأن الأصل هو أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل ثم يليهما المفعول به، هذا يخالف الأصل هذا **وجوباً** وليس جوازاً؛ يعني ليس لك أن تجعل المفعول به في مكانه، بل يجب أن تقدمهُ على الفعل والفاعل **وذلك في مسألتين**:

١. المسألةُ الأولى: هي أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، **والألفاظ التي لها الصدارة كثيرة، منها** أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

- أما دليل أسماء الاستفهام الذي تقدم فيه المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً

نحو قول الله سبحانهُ تعالى: {وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ}

{وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ}: هذه لا إشكال فيها، لأن فيها الفعل (يُرِي)، والفاعل ضمير مستتر، و(**الكاف**): مفعول به أول، و(آيَاتِهِ) مفعول به ثاني.

وفي قوله تعالى: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ} أيضاً لا إشكال فيها، بل هذا هو الأصل والواجب، ذلك أن المفعول به هنا اسم استفهام وهو: (أَيَّ)، فقد تقدم على الفعل والفاعل وجوباً، تقدم المفعول به وهو (أَيَّ) في هذه الآية الكريمة على الفعل والفاعل وجوباً.

- كذلك مما تقدم فيه اسم الشرط وهو مفعول به تقدم على الفعل والفاعل وجوباً قول الله تعالى: {أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى}

(**أَيّاً**): هذا مفعول به وهو اسم شرط مفعول به مقدم وجوباً، و(**مَّا**): يقال لها صلة -تأدباً مع القرآن لا يقال أنها زائدة وإنما يقال صلة، فلا يوجد في القرآن الكريم لفظٌ زائد بمعنى أنه لا لزوم له أبداً، لكن قد يعبر أنه زائد من الناحية الإعرابية، ولا بد أن يكون لأي زيادةٍ في اللفظِ أن يكون لها زيادة في المعنى، والأمثلة التي توضح ذلك كثيرة جداً ولكن هذا ليس موضع بيانها-.

الحاصل أن قول الله سبحانه وتعالى: {أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى} (أَيّاً) هذا اسم شرط وهو مفعول به مقدم وجوباً، الفعل هو قولهُ (تَدْعُواْ)، وهو فعل من الأفعال أو الأمثلة الخمسة مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، و(**الواو**) فيه ضمير متصلٌ مبنيٌّ على السكون في محل رفع فاعل.

هذه المسألةُ الأولى التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل هي أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، يعني لها صدر الكلام، ومعنى قوله **لها صدر الكلام**: أن تكون تستحق أن تكون في بداية جملتها، ولا يعني ذلك أنها تكون في بداية كل كلام، بل الجملة التي هي فيها سواءً أكانت جملة فعلية أو كانت جملة اسمية، يجب في حينها أن يكون هذا اللفظ متصدراً في الجملةِ نفسها، وكل جملة بحسبها؛ فلا يحمل بعض الجمل على بعض، فإنه لو ألزمنا أنفسنا بتقديم أسماء الاستفهام أو أسماء الشرط في كل كلام أو على كل كلام، لكان هذا خلف من القول بدون شك.

لكن نقصد أنها تتقدم في جملتها، يعني إذا كانت الجملة جملة اسمية، فتكون أول ما يتقدم هو لفظ الاستفهام سواءٌ أكان حقه التصدير كان مبتدأً مثلاً يعرب مبتدأً، أم كان هذا اللفظ من الألفاظ يعني كان خبراً، وحق الخبر أن يكون مؤخراً،

وسواءً كانت الجملة فعليةً أيضاً فإنه إذا كان اسم الاستفهام مفعولاً به فإنه يجب تقديمهُ في جملته هذه المسألةُ الأولى.

٢. المسألة الثانية: التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً هي: أن يقع عاملهُ (يعني الفعل الذي نصب المفعول به) أن يقع بعد الفاء، وليس لهذا العامل معمولٌ آخر مقدمٌ على الفاء، ليس للعامل هذا معمول غير المفعول به مقدم على الفاء، حينئذٍ يجب تقديم المفعول به.

- ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}

فإن المفعول به هو قولهُ: (رَبَّ): مفعول به مقدم **وجوبا**، لأن عاملهُ وهو (كَبِّرْ): وقع بعد **الفاء** وليس في الجملة معمولٌ آخر لهذا العامل يقدم، ليس له مقدم، إن كان مؤخراً لا يضر ذلك، لكن المهم أن لا يكون مقدماً هذا المعمول، حتى تكتمل أركان وجوب تقديم المفعول به يكون ذلك:

١. بأن يتقدم المفعول به وجوباً.

٢. أن يقع العامل (الفعل الذي نصب المفعول به) بعد الفاء.

٣. أن لا يكون لهذا العامل معمول آخر مقدم على الفاء.

- وهذا مثالهُ أو شاهدهُ قول الله تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}.

- كذلك يستشهد لهُ بقوله تعالى: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}

{الْيَتِيمَ}: هنا مفعول به مقدم وجوباً، وقد وقع عاملهُ بعد الفاء، وهو قولهُ: {فَلَا تَقْهَرْ}، فعل (تَقْهَرْ) هو الذي نصب المفعول به المقدم هذا، وليس لهذا العامل وهو تَقْهَرْ معمول آخر مقدم على الفاء.

لكن لو كان لهُ معمول آخر، يعني نمثل بمثالٍ يكون فيه معمول آخر وننظر ما مدى وجوب تقديم المفعول به في ذلك المثال: وذلك كقولك: (أما اليومَ فاضرب زيداً)، الآن العامل هو: (اضرب) و(زيداً): هو المفعول به، وقد تأخر، مع أن العامل هنا وقع بعد الفاء، قال: لوجود معمولٍ آخر وهو كلمة: (اليوم)، فإنهُ جازَ تأخير المفعول به مع كون عاملهِ واقعاً بعد الفاء، وذلك لما ذكرتُ من أنه يوجد معمول آخر متقدم عليه.

هاتان هما المسألتان اللتان يجب فيهما تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

المسألة الأولى: أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها صدارة.

المسألة الثانية: أن يقع عامل المفعول به المتقدم وجوباً بعد الفاء، وليس لهذا العامل معمولٌ آخر مقدمٌ على الفاء.

تتمةٌ لهذا الباب وهي تتعلق بالمفعول به والفاعل وترتيبهما في الجملة، **لكن التنبيه هنا على أن المفعول به والفاعل كليهما أو واحد منهما يكونُ ضميراً.**

- إما أن يكون الفاعل والمفعول به **ضميرين**.

- وإما أن يكون الفاعل **ضميراً** والمفعول به **اسماً ظاهراً**.

- وإما أن يكون **العكس**؛ أن يكون الفاعل **اسماً ظاهراً** والمفعول به **ضميراً**.

➢ **فما الحكم حينئذ؛ حين يكون المفعولين كليهما أو واحد منهما يكونُ ضميراً؟**

الجواب عن ذلك أن يقال لا يخلو من:

أ- أن يكون الفاعلُ والمفعول به ضميرين، وحينئذٍ يجبُ فيهما أمران:

الأمر الأول: أن يكونا متصلين، ولا يجوز أن يكونا منفصلين، هذا إذا كان كلٌّ منهما ضميراً.

الأمر الثاني: أن يتقدم الفاعل وأن يتأخرا المفعول به؛ يعني يجب فيهما التزام الأصل وهو أن يتقدم الفعل ثم أن يليهُ الفاعل ثم أن يليهما المفعول به.

والمصنف قد ذكرها هنا في آخر الباب مع أن حقها أن تذكر مع المسائل التي يجب فيها التزام الأصل، لكنه يُشترط هنا أو ينبه هنا على أنه يجب أن لا يكون واحد من الضميرين محصورا يعني تكون المسألة بهذه الصورة:

إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين، وليس واحدٌ منهما محصوراً وجب تقديم الفاعل على المفعول به، أو وجب التزام الأصل وهو أن يكون ترتيب الجملة على هذا النحو الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به.

-مثال قولكَ: (**لقد أكرمتُكَ**) العامل: هو **أكرم** و(**التاء**): هي ضمير، و(**الكاف**): هو ضمير و(**التاء**): هنا فاعل، و(**الكاف**): مفعول به؛ (**لقد أكرمتُكَ**)، (**لقد أكرمتُهُ**)، (**لقد أكرمتَنِي**).

أكرمتُكَ: (**التاء**) هنا فاعل و(**الكاف**): مفعول به، **وليس واحداً منهما محصورا**، فهنا **يجب** أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل ثم يليهما المفعول به، وهذا الذي حصل في هذه الجملة سواءً كانت: (**أكرمتُكَ**) أم (**أكرمتُهُ**) أم (**أكرمتَنِي**) و**النون** الموجودة في **أكرمتَنِي** للوقاية، لأن **ياء المتكلم** لا بد أن يكون ما قبلها مكسوراً، فيأتون بها لوقاية الفعل في الأصل من الكسر.

ما الحكم إن كان واحداً منهما - أعني الفاعل أو المفعول به محصوراً؟

إن كان واحد من الفاعل أو المفعول به محصوراً فإنهُ يجب تأخير المحصور منهما؛ سواءً أكان الحصرُ بـ(**إنما**) أو كان الحصر بـ(**ما**) و(**إلا**) فيجب تأخير المحصور -سواءً أكان الفاعل أم كان المفعول به- **ويجب في المحصور أن يكون ضميراً منفصلا**.

- مثال: (**إنما أكرمك أنا**): (**أنا**): هذه هي الفاعل، و(**الكاف**): مفعول به مقدم، وهنا يجب تأخير الفاعل لأنه محصور بإنما قولاً واحداً لا إشكال فيها.

- المثال الثاني قولك: (**ما أكرمني إلا أنت**)، (**ما أكرمتُ إلا إياك**) كما سبق وجب تقديم المفعول به لأن الفاعل محصور.

نعكس الآن فنجعل المفعول به محصوراً، هنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به لأنه محصور.

- مثالهُ (**إنما أكرمتُكَ**): هذا بالنسبة للمحصور بـ(**إنما**).

أما المحصور بـ(**إلا**) فنحو قولك: (**ما أكرمتُ إلا إياك**)، (**أكرم**): هو الفعل، و(**التاء**): هي الفاعل، و(**إياك**): هو مفعول به، وهنا جاء المفعول به محصوراً وهما ضميران **وجب** تأخير المفعول به قولاً واحداً ولا إشكال في ذلك، ووجب في الضمير أن يكون منفصلاً، لأن الضمير لا يقعُ بعد (**إلا**) إلا منفصلا، ولا يقع متصلاً بعد (**إلا**) إلا في ضرورة الشعر، والله أعلم بالصواب.

ب - أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول به ضميراً: وجب في الضمير أن يكون يكونَ متصلا، ووجب تأخير الفاعل؛ يعني يجب تقديم المفعول به، كقولك: (**أكرمني محمدٌ**) و(**ضربك زيدٌ**) و(**أكرمهُ عمروٌ**)، فإن (**الكاف**) و(**الياء**) و(**الهاء**) هذه ضمائر، وكلها لا تقع في محل رفع، وإنما تقع إما في محل نصب وإما في محل جر، وهي هنا في محل نصب لكونها مفعولاتٍ بها، و(**زيدٌ**) أو (**عمروٌ**) أو (**محمدٌ**)... إلى آخره **هو مؤخر هنا وجوباً، إذا كان المفعول به ضميراً والفاعل اسما ظاهراً فيجب تأخير الفاعل ويجب في الضمير أن يؤتى به متصلا وليس منفصلا.**

ج - نعكس القضية فإن كانَ الفاعل ضميرا والمفعول به اسماً ظاهراً: فإنه يجب في الضمير أن يكون متصلاً، ويجوز لك في المفعول به أن تؤخره ويجوز أن تقدمهُ.

فإن أخرته قلتَ: (**أكرمتُ محمداً**) (**التاء**) هنا: ضمير متصل وهي هنا في محل رفع فاعل، و(**محمداً**): مفعول به، وهنا جاء

متأخراً لأنه يجوز حينئذٍ في المفعول به أن تقدمهُ ويجوز أيضاً أن تؤخره.

تقول:(أكرمتُ محمداً)، (التاء) هنا لا يجوز أن تقول: (أكرم أنا محمداً) فإذا كان في مثل هذه الصورة فيجب في الفاعل أن يكون ضميراً متصلا والمفعول به إما أن تؤخرهُ عنهما، وإما أن تقدمهُ عليهما:

- فإن أخرته عليهما فإنك تقول: (أكرمتُ محمداً)، (أكرمَ): فعل ماضٍ، و(التاء) فاعل ضمير متصل وجوباً، لا يجوز أن تأتي به منفصلا، و(محمداً): مفعولاً به في هذه الجملة.

- نعكس قال: ويجوز لك في حالة ما يكون الفاعل ضميراً، والمفعول به اسما ظاهرا، يجوز أيضاً أن تقدم المفعول به على الفعل والفاعل لكن بشرط أن لا يكون هناك لبسٌ، كما تقول: (أكرمَ موسى عيسى)، إذا كان كذلك فإنهُ لا يجوز إلا التزام الأصل.

نعود إلى موضوعنا هذا وهو أن يكون الفاعل ضميراً ويكون المفعول به اسماً ظاهراً؛ هنا يجب في الضمير أن يكون متصلا على كلا الحالتين.

وأما المفعول به فيجوز تأخيرهُ عن الفعل والفاعل ويجوز تقديمهُ عليهما، كقولك: (زيداً أو محمداً أكرمتُ) وهذا مما يجب فيه أولا: في الضمير أن يكون متصلاً، ويجوز فيه في المفعول به حينئذٍ أن تقدمهُ وأن تؤخره؛ فإن قدمتهُ فلك ذلك، وإن أخرتهُ فلك ذلك.

والتقديم نحو قولك: (محمداً قابلتُ) أو(أكرمتُ) والتأخير مثل قولك: (أكرمتُ محمداً).

ابن هشام اعترض في مصنفهِ هذا على ابن مالك فقال:

"كلام الناظم يوهم امتناع التقديم في نحو قولك (زيداً أو محمداً أكرمتُ)، قال: لأنه في الألفية سوَّى بين هذه المسألة (وهي ما إذا كانَ الفاعلُ ضميراً وكان المفعول به اسما ظاهراً) سوى بينها وبين نحو قولك (أكرم موسى عيسى) وهما مختلفان" فمنع التقديم هنا والواقع أنه لا يمتنع التقديم في مسألتنا هذه، وإنما يمتنع التقديم في نحو: (أكرم موسى عيسى)، لأنك إذا قلتَ: (موسى أكرم عيسى) فهناك احتمال بأن تكون كلمة (موسى) مبتدأً، وحينئذٍ يكون في (أكرمَ) ضمير يعود عليها، فإذاً هناك يجب التزام الأصل، وهنا لا يلزم أو لا يجب التزام الأصل؛ بل يجوز أن تقدم المفعول به فتقول: (محمداً قابلتُ) أو (محمداً أكرمتُ)، ويجوز في المفعول به أن يكون مؤخراً، لكن الضمير واجب الاتصال.

الحلقة (٢٣)

باب النائب عن الفاعل

انتقلنا إلى باب جديد وهو باب النائب عن الفاعل، يحذف الفاعل وينوب عنه غيره في عدد من الأمور، فيصير هذا النائب عن الفاعل مرفوعا، ويحل محل الفاعل، وليس كل كلمةٍ يجوز أن نجعلها نائبةً عن الفاعل، بل هناك بعض الأمور التي سنشرحها ونبينها تباعاً.

لم يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامه؟

- يقول بعضهم إنه لابد أن يكون هناك غرض لفظي أو غرض معنوي، وإلا فالأصل أن يبقى كل شيءٍ على حاله؛ الأصل أن يبقى الفاعل فاعلاً ولا يحذف لأنه عمدة، لكن إذا حذف وأقيم غيره مقامه فإن هذا القائم مقامه يأخذ أحكامه.

فلماذا نحذفه أصلاً؟ لم لا نبقيه ونجعل ما كان بعده منصوباً على أنه مفعول به أو غير ذلك؟

قالوا: لابد عند حذف الفاعل من أحد أمرين يعني لا يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامه إلا إذا كان هناك: ١. إما غرض لفظي. ٢. وإما غرض معنوي.

١. والغرض اللفظي في ناحيتين:

أ- إما في استقامة السجع. ب- وإما في استقامة وزن الشعر.

أ- إما في استقامة السجع: يعني إن كان الكلام نثراً فإن حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه من الناحية اللفظية يكون ذلك بسبب أنك تريد استقامة السجعة.

السجعة: أن تتفق كلمتان في آخر الجملتين؛ تتفق في الحروف وفي الحركات.

هنا أُمَثِّلُ مثالاً ليتضح ويذهب الإشكال:

- قولهم: (من طابت سَرِيرَتُه، حُمِدت سيرته)

هنا: (طاب) هذه فعل ماضي، (سرِيرَتُه) هذه فاعل، والتاء للتأنيث، هذه ليس فيها حذف وإنما الفاعل موجود.

في الجملة الثانية: (حُمِدت سيرته) كلمة (سِيرَته) هنا: نابت عن الفاعل، لأن الفاعل محذوف غير موجود، وهي هنا تعرب (نائباً عن الفاعل).

لنفرض أننا أبقينا الفاعل وأبقينا كلمة (سيرته)؛ فلو قلنا: (من طابت سريرَتُه حمد الناسُ سيّرَتَهُ)

فإن التاء في (سيرةَ): ستكون منصوبة في حين أن الجملةَ الأولى (من طابت سَرِيرَتُه) (سريرَتهُ) فهي: مرفوعة، فإذاً ستختل السجعة بشيء من شروطها وهي أن الحركةَ في الكلمتين ستصير مختلفة، فهذا هو الغرض اللفظي الأول وهو استقامة السجعة، وذلك نحو قول العرب: "من طابت سرِيرَته، حمدت سيرته" فنظراً للرغبةِ في استقامة السجعة يحذف الفاعل ويقوم غيرة مقامة.

الغرض إما في النثر وإما في الشعرِ؛ أو بعبارة أخرى إما في الشعر وإما في غيره، لأن هناك كلام هل يعد القرآنُ نثراً؟ هذا الكلام فيه خلاف لكن ليس هذا موضعه، الحاصل أننا في استقامة يعني السجعة قد مضت.

ب- وإما في استقامة وزن الشعر: يعني قد يقصد بحذف الفاعل وإقامة غيره مقامه أن يستقيم وجه البيت وذلك يمثلون له بقول الشاعر:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رَجُلاً ***غَيْرِي وعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

ينسب إلى الأعشى هذا البيت؛ والشاهد فيه (عُلِّقْتُها) و(عُلِّقَتْ) و(عُلِّقَ) فإن الأفعال الثلاثة في هذا البيت مبنيةٌ للمفعول أو كما يقولون مبنيةٌ للمجهول، والشاهد أنه حُذف الفاعل وأنيب غيره مقامه لغرض لفظي، والغرض اللفظي في هذا هو استقامة وزن البيت؛ لنفرض أننا لم نحذف الفاعل وقلنا:

عَلَقَنِي الله إياها، وعلقها غيري، وغيري هذا علقه بأخرى، فسيختل الوزن، وسيكون كلاماً آخر ليس شعرا، فلاستقامة الوزن حولت هذه، طبعاً هنا الظاهر أنه ليس هناك غرضٌ معنوي في هذا البيت، وإنما هو غرضٌ لفظي فقط، وهو الرغبة في استقامة الوزن، هذان غرضان لفظيان ولا أعرفُ غيرهما من الناحية اللفظية.

٢. وإما غرض معنوي هناك أغراضٌ معنويةٌ كثيرة يحذف الفاعل ويقوم غيرهُ مقامه من أجلها، وأكثرها شيوعاً هو:

- أن يكونَ الفاعلُ مجهولاً، ولذلك أكثر المعربين حينما يقولون: "هذا فعلٌ ماضٍ مبنيٌ للمجهول" الأولى ألا يقال مبني للمجهول، وإنما يقال: مبني للمفعول، لكن لو قلت: مبني للمجهول، فهو أكثر ما يحذف الفاعل ويقام غيرهُ مقامه: أن

الفاعل مجهولٌ.

مثاله قولك: (سُرِقَ المتاعُ)، إنك تجهل الفاعل، لا تدري من الذي سرق المتاع، فتقول: (سُرِقَ المتاعُ)؛ تخبر بأنه حصل سرقةٌ للمتاع لكن من هو السارق؟ أنت لا تعلمه.

- الغرض المعنوي الأول: هو الجهلُ بالفاعل أو جهل الفاعل أنت ما تعرفه ما تدري من هو.

- الغرض المعنوي الثاني: الخوف من الفاعل، وهذا أيضاً يمكن أن يمثلَ لهُ بهذا المثال:

وهو قولك: (سُرِقَ المتاعُ) ذلك أن الفاعل هذا لو قُلتَ (سرق زيدٌ المتاعَ) فنطقتَ باسمه فربما يضرك، فحتى لا يأتيك ضرر تقول: (سُرِقَ المتاعُ).

- الغرض المعنوي الثالث: الخوف على الفاعل، يقولون أيضاً يصلحُ لهُ قولكَ سُرِقَ المتاعُ؛ كيف؟ قال: لأنك لو ذكرت اسمهُ فربما كشفت سره وأُمسكَ بِهِ وأعطي جزاءه، فإذا خفت على الفاعل فإنك لا تذكره وإنما تحذفه وتقيم غيرَهُ مقامه، هذه من الأغراض المعنوية.

- الغرض المعنوي الرابع: كون الفاعل معلوماً، ما يحتاج أن تذكره لأنه معلوم، ومنهُ قول الله تعالى:{خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ} من الذي خلق الإنسان؟ معروف أنه الله سبحانه وتعالى.

- الغرض المعنوي الخامس: تنزيه الفاعل عن ذكره مع المفعول به، وذلك كقولك مثلاً: خُلِقَ الخنزيرُ، الذي خلقهُ هو الله، لكنك لا تريد أن تقرن اسم الله عز وجل بهذه الدابة، فتنزه الفاعل فتحذفهُ.

- الغرض المعنوي السادس: غرض قويّ جداً وهو: ألا يتعلق بذكره غرض؛ يعني أنه لا يهم من الذي فعل هذا الفعل، فلا تستفيد من ذكره شيئاً لأنك تريد أن يكون الفاعلُ أعم، أو عاماً في عددٍ كبيرٍ مما يمكن أن يطلق عليه، ويستشهدون له بقوله تعالى: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} {أُحْصِرْتُمْ}: هنا هذا فعل مبني للمفعول، وقد حذفَ فيه الفاعل، والتاء هذه نائبة عن الفاعل، يعني أياً كان الذي منعك من تكملةِ فريضة الحج أياً كان نوعه، من الناس، من الجنود، من غيرهم، من زيد، من عبيد؛ أياً كان المانع من مطر من سيول من مشاكل أيّ مشكلةٍ كانت {فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}.

ويستشهدُ لهُ بقول الله تعالى {وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا} ولعل المراد من هذا -والله أعلم- أن أيّاً يُحيّك فحيه بأحسن مما حياك به، أو على الأقل رد تحيتهُ إليه؛ فلم يتعلق بذكر الفاعل غرض هنا، لو قال: وإذا حياك عبد الله أو محمدٌ أو صالحٌ أو زيدٌ أو عبيدٌ فسيبقى طول الدهر وهو يعد عليك الأسماء ولا تصل إلى نتيجة، لكن لما قال: {وَإِذَا حُيِّيْتُم} فإنه يعمُ هؤلاء كلهم، ويعم غيرهم معهم حتى يدخل فيه كل من حياك.

ويستشهدُ له بقول الله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا} الشاهد عندنا في: {قِيلَ} في الموضوعين فإنه لا يهم من كان القائل من يكون، إذا قيل لك تفسح في المجالس فتفسح، وإذا قيل انشز فانشز، كائناً من كان القائل، لا يلزم أن يكون زيداً أو عبيد أو عبد الله أو أب أو كبير أو أمير أو حقير، كلهم أي واحد يقول لك تفسح في المجالس فافعل ذلك، وهذا الغرض يُسَمونَهُ بالغرض الذي "لا يتعلق بذكر الفاعل فائدة" أو أن الفاعل يكون عاماً في عدد كبير فلو بدأت تحصرهم أو تذكرهم تباعاً لانتهى الوقت وأنت ما وصلت إلى نتيجة والله أعلم بالصواب.

➢ يحذف الفاعل ويقوم غيره مقامهُ، يقوم غيره مقامهُ في أي شي ؟

١- يقوم النائب عن الفاعل يقوم مقام الفاعل في رفعهِ بدل ما كان منصوباً أو مجرورا يصير مرفوعاً.

٢- وفي عُمديتهِ، بدل أن كان فضلة يسير عمدة.

٣- وفي وجوب التأخير عن فعلِهِ عن عاملِهِ، يجب أن تؤخر النائب عن الفاعل بعد أن كان يجوز تقديمهُ عليه.

٤- أيضاً مما ينوبُ فيه غيرُ الفاعل عن الفاعل هو: استحقاقه للاتصال به؛ يعني حق النائب عن الفاعل أن يكون متصلاً بالعامل أي بالفعل أو ما يقوم مقام الفعل، في حين أنه أول ما كان يلزم ذلك، يعني ممكن أن يكون مفصولا وممكن أن يكون متصلاً به، لكن الآن صار مستحقاً للاتصال به.

٥- ومن ذلك أيضا أن نائب الفاعل الذي تُنيبه عن الفاعل إذا كان مؤنثاً فإنك تؤنثُ الفعل لهُ، لما كان مفعولاً به لا تؤنث الفعل من أجله، لو قلت: (أكرم محمدٌ هنداً) فإنه الآن أكرم لم يؤنث، لكن لو حذفت الفاعل وأقمت هند مقامهُ فإنك تقول: (أُكْرِمَتْ هندٌ) وجوباً.

والآن نشرح هذه المسائل ونمثل لها، أولاً نقول إن غير الفاعل يقوم مقام الفاعل في خمسة أمور في:

١.رفعه. ٢.عمديته. ٣.وجوب التأخير عن عامله.

٤.واستحقاقه للاتصال به. ٥.وتأنيث الفعل له.

أولاً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في رفعه، فإذا قُلت: (أكرمَ عليٌ محمداً)، (محمداً): هذا كان منصوباً، حذف الفاعل وهو (عليّ) تقول: (أُكرمَ محمدٌ)؛ فصار بدل ما كان منصوباً صار مرفوعاً.

ثانياً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في عمديته: في السابق الذي ينوب عن الفاعل وهي أربعة أشياء -سنذكرها لاحقاً- كلها في الأصل فضلات؛ يعني يمكن الاستغناء عنها، لكن لما تنوب عن الفاعل تصير عُمد يعني؛ لا يمكن الاستغناء عنها، على سبيل: المثال الذي ذكرناه قبل قليل وهو قولك: (أكرمَ عليٌ محمداً)، (محمدا): هذه كانت في الكلام فضلة، كان ممكن أن تقول: (أكرمَ عليٌ)، يعني تخبر أنه حصل منه إكرام وما تذكر المفعول به، لكن لما تحذف الفاعل يجب أن تقول: (أُكرمَ محمدٌ) فتذكر هذا الذي كان فضلةً في الكلام يصير عمدة.

ثالثاً:يقوم غير الفاعل مقام الفاعل وجوب التأخير عن فعلِهِ عن عاملِهِ، لما تقول: (محمداً أكرمَ عليٌ)، (عليٌ): هذا فاعل، (محمداً): في هذا المثال متقدم على العامل، حينما تريد أن تحذف الفاعل وتنيب محمداً منابه، فإنهُ يجب أن تؤخره عن العامل فتقول: (أُكرمَ محمدٌ)، ولا يجوز لك على أنه نائب عن الفاعل تقول: (محمدٌ أُكرمَ) لكن على إعرابٍ آخر: محمدٌ أُكرمَ هنا لا يجوز إلا على إعرابٍ آخر، أما إذا كنت تعدهُ نائباً عن فاعل فلا بد أن تؤخرهُ عن الفعل أكرمَ.

رابعاً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في استحقاقه للاتصال به فلما تقول: (أكرمَ عليٌ محمداً) (محمداً) هذا مفصول عن (أكرمَ) بكلمة (عليّ) بالفاعل، لكن لما تحذف الفاعل وتقيم محمداً مقام الفاعل يصير يستحق أن يتصل به ويكون من حقهِ أن لا تفصلَ بينهما وذلك كقولك: (أُكرمَ محمدٌ) حينئذٍ كلمة (محمد) تستحق أن تكون موصولةً بكلمة (أكرم).

خامساً: يقوم غير الفاعل مقام الفاعل في وجوب التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، إذا صار المفعول به –مثلاً- نائباً عن الفاعل وكان مؤنثاً حقيقياً، فإنه يجب أن تؤنث الفعل له، إذا قلتَ: أكرمَ محمدٌ هنداً في هذا المثال كلمة (أكرَمَ) ليست مؤنثة، لم يلحق بها علامة تأنيث، حينما تحذف كلمة (محمد) وتجعل كلمة (هند) نائباً عن الفاعل فإنهُ يجب أن تقول: (أُكرمتْ هندٌ) أو بخاصة إذا كانا متصليّن، يعني أنهما لم يفصل بينهما فاصل كما ذكرنا في أحكام الفاعل.

فهذه الخمسة من أحكام الفاعل تنتقل إلى النائب عن الفاعل:

الحكم الأول: أنه يكون مرفوعاً بعد أن كان غير مرفوع.

الحكم الثاني: أنه يكون عُمدةً بعد أن كانَ فضلة.

الحكم الثالث: أنه يجب تقديم معامله عليه بعد أن كان يجوز أن يتقدم عليه وأن يتأخر عنه.

الحكم الرابع: أنهُ يستحقُ حينئذٍ أن يكون متصلاً يعني ملاصقاً للفعل.

الحكم الخامس: أنه يُؤَنَّثُ الفعلُ من أجلِهِ إذا كان النائبُ عن الفاعلِ مؤنثا.

ما الأشياء التي تنوب عن الفاعل؟ ينوب عن الفاعل أربعة أمور:

الأول: **المفعول به**، يعني تحذف الفاعل وتقيم المفعول به مقامه.

الثاني: **الجارُ والمجرور، أو المجرور**؛ منهم من يقول أن **الجار والمجرور** كلاهما نائبان عن الفاعل، ومنهم من يقول إن المجرور وحدهُ النائب عن الفاعل، ولعل هذا هو الأصوب.

الثالث: الظرف المتصرف المختص.

الرابع: المصدر المتصرف المختص.

الأول: **المفعول به**: والمفعول به أولى من غيره في النيابةِ عن الفاعل، حتى لو اجتمع معه غيره فإن الأولى أن تنيب المفعول به عن الفاعل، لو اجتمع مما يجوز أن ينوب عن الفاعل مع المفعول به، فإن الأولى **بل أوجبهُ البصريون** أن تنيب المفعول به، ولا يجوز أن تنيب غيره منابه.

- يستشهدونَ لما ناب به المفعول به عن الفاعل بقول الله: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ}

الشاهد عندنا: في قوله تعالى {وَغِيضَ الْمَاءُ}، (**غيض**): هنا مبنية للمجهول أو مبنية للمفعول، و{**الْمَاء**}: هنا نائب عن الفاعل، أصلهُ والله أعلم: وغاضَ **اللهُ الماء**، يعني: جعله يغيض يتسرب في الأرض؛ حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه، وهذا لا يحتاج إلى قيدٍ ولا إلى شرط، بل ينوب عن الفاعل مباشرة.

الموضع الثاني الذي ناب فيه المفعول به عن الفاعل هو في قوله: {وَقُضِيَ الأَمْرُ}، وشاهدهُ: أن أصل الكلام -والله أعلم-: **وقضى اللهُ الأمرَ**، ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه وهو كلمة (**الأمر**)، فصار مفعولاً به، وصارَ عمدةً إلى آخر ما ذكرنا فيما مضى.

هذا النوع الأول وهو المفعول به، ونيابة المفعول به عن الفاعل جائزةٌ مطلقاً بل هي الأولى، بل **بعضهم أوجب أن لا تنيب غير المفعول به مع وجوده.**

الثاني:الجارُ والمجرور، أو المجرور وهو مَوّضِعُ خلاف، هل ينوب عن الفاعل؟

الذين يجيزونهم معظم النحويين يستشهدون لهُ بقول الله: {وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}

الشاهد عندنا:في قوله {وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ} فإنهم يقولون إن **المجرور** هنا قد ناب عن الفاعل، وهذا رأي **جمهور** النحويين.

ويرى **بعض** النحويين أن **الجار والمجرور** لا ينوب عن الفاعل، وهم ابن **درستويه** و**السبيلي وتلميذهُ الرندي** ويقولون: إن النائب في مثل هذه الآية هو **المصدر المفهوم من الفعل المذكور**، أو **ضمير المصدر**، ويكون التقدير: ولما **سُقِطَ هو**، (**سقط هو**) أيّ السقوط في أيديهم، وتكون الجار والمجرور متعلقة بـ (**سقط**)، ولا تكون نائبةً عن الفاعل، ولهم في ذلك أدلة فيها

شيءٌ من التكلف لذلك نُعرض عنها.

الحلقة (٢٤)

الثالث: نيابة المصدر عن الفاعل

المصدر: هو في الأصل المفعول المطلق، ويعرِّفهُ بعضهم بأنهُ: **التصريف الثالث للفعل** حينما تقول (**أكرمَ، يكرمُ، إكراماً**) (**ضربَ يضربُ ضرباً**) (**قتلَ يقتلُ قتلاً**) (**حزِنَ يحزنُ حزناً**) إلى آخره.

التصريف الثالث للفعل، كل ثالث في هذه التصريفات التي ذكرتها هو المفعول المطلق أو هو المصدر، وهو الذي نتحدثُ أنهُ ينوب عن الفاعل، لكنهم يشترطون في المصدر: **أن يكون متصرفاً مختصا**.

- الشرط الأول: المتصرف فالمقصود به: **أن يقع في مواقع إعرابية مختلفة؛ يعني أن لا يلزم النصب على المصدرية؛ يعني ممكن أن يقع مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به... إلى آخره.**

- مثالهُ: (نمثل له ثم نجرب هل هو متصرف أم غير متصرف) مثالهُ كلمة (**إكرام**)، **إكرام** هذا: مصدر وهو متصرف ذلك أنه يجوز لك أن تقول: (**أعجبني إكرامُكَ زيداً**)، (**إكرام**): هنا فاعل.

(**إكرامُكَ زيداً إكرامٌ طيب**)، **إكرام**: هنا مصدر وهو قد وقع مبتدأً، ووقع في الكلمة الثانية (**إكرامُكَ زيداً إكرامٌ طيب**): وقع خبراً أيضا.

و(**عجبتُ من إكرامِكَ محمداً**): وقع مجروراً، إذاً هذا متصرف والمقصود بكونه متصرفاً: **أن يقع في محال إعرابيةٍ مختلفة ولا يلزم النصب على المصدرية.**

➢ **هل هناك مصادر تلزم النصب على المصدرية؟ نعم، يقولون منها**

- كلمة: (**سبحانَ**) فإنك تقول: (**سبحانَ اللهِ**) ولا تجعلهُ مبتدأً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مجروراً ولا خلافه بل هو دائماً ملازم للنصب على الظرفية.

- كلمة: (**مَعَاذَ اللهِ**) كلمة (**مَعَاذَ**) هذه مصدر ميمي وهي ملازمة للنصبِ على المصدرية، ولا يجوز أن تكون في إعرابٍ أو في وجهٍ إعرابيٍ آخر، بل يجب ويلزم أن تكون دائماً منصوبة على المصدرية، فكلمة (**سبحانَ**) وكلمة (**مَعَاذَ**) **لا يجوز أن تنوب عن الفاعل لأنها ملازمة للنصب على المصدرية**، أما كلمة (**إكرام**) **فيجوز أن تكون نائبةً عن الفاعل.**

نشترط في المصدر حتى ينوب عن الفاعل أن يكون متصرفاً مختصاً.

الشرط الثاني: **الاختصاص** فيكون بواحدٍ من ثلاثة أمور:

١. **إما بوصف هذا المصدر؛ أن يكون موصوفاً.**

٢. **وإما بأن يكون مقترناً بـ(أل) العهدية.**

٣. **وإما بإضافته؛ أن يكون مضافاً.**

- ويستشهدون له بنحو قول الله سبحانه وتعالى: {**فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**}

أولاً نعرب {**نُفِخَ**}: هذا فعلٌ مبني للمفعول، {**فِي الصُّورِ**}: جار ومجرور، {**نَفْخَةٌ**}: هذا هو النائب عن الفاعل، وهو مصدر، وهو مرفوع وهو متصرف وهو مختص.

ننظر هل هو فعلاً متصرف يقع في مواقع إعرابية مختلفة؟ هل هو فعلاً مختص؟

- **فأما كونهُ متصرفاً** فنعم وذلك أن تقول: (**النفخةُ الثانيةُ دليلُ قيام القيامة**) و(**أعجبني نفخَتُهُ**) و(**نفختُهُ نفخة عجيبة**)

وقع مبتدأً مرة، وخبراً أخرى، وهكذا فوقع في مواقع إعرابية مختلفة معنى ذلك أنه متصرف، هذا متصرف ومختص.

- أما اختصاصه في هذه الآية الكريمة **فإنه قد وقع موصوفاً** بقوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}، {وَاحِدَةٌ}: هذه صفة لكلمة {نَفْخَةٌ} فإذاً هو هنا متصرف وهو هنا مختص فينوب عن الفاعل.

- كذلك يمكن أن تقول: (**ضُرِبَ ضَرْبُ الأميرِ**) أو (**ضَرْبُ الشرطيِّ**)، (**ضَرْبُ**): هذا نائب عن الفاعل وهو **متصرف** لأنه يمكن أن يقع مبتدأً وخبراً وإلخ، وهو **مختص** هنا **لأنهُ مضاف إلى كلمة الأمير**.

- وكذلك يجوز لك أن تقول: (**ضُرِبَ الضربُ**) فإنه هنا **وقع مقترناً بـ(أل) العهدية و(أل) العهدية تدل على أن هذه الكلمة مختصة**، وكما ذكرنا هي **متصرفة**.

- يقول المصنف: "يمتنع أن تقول (**ضُرِبَ ضربٌ**) وتسكت" **لأنه غير مختص فعلاً** لا هو **موصوف** ولا **مضاف** ولا **مقترن بـ(أل) العهدية**.

ويقول: إن امتناع أن تقول: (**ضُرِبَ**) وتسكت ويكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (**ضُرِبَ**) من باب أولى، **وهذا كلام حق، لأنه إذا لم يَجُز لك أن تنيب المصدر وهو مذكور فمن باب أولى أن لا تنيب المصدر وهو محذوف - تنيبه عن الفاعل، وهو محذوفٌ- ومدلول عليه بالضمير الذي يعود إلى الفعل المذكور.**

- **وبعضهم يُجِيز أن تنيب ضمير المصدر ولا يجيز أن تنيب المصدر غير المختص، لكن يجيز أن تقول (ضُرِبَ) ويكون نائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على الضرب المفهوم من ضُرِبَ**، وهذا يقول المصنف إنه كلامٌ مخالف للواقع، بل إن امتناع أن تقول: (**ضُرِبَ ضربٌ**) أو (**سِيرَ سيرٌ**) دليل واضح **على امتناع أن تنيب عن الفاعل الضمير الذي يعود إلى المصدر المفهوم غير المذكور؛ من باب أولى.**

- قال: ومنه وأما قول الشاعر:

وقالت متى يُبْخَلْ عليكَ ويُعْتَلَلْ * يَسُؤْكَ، وإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ**

المعنى: متى تبخل هيَ بالوصل عليه وتتعلل بعلل مختلفة يسؤهُ هذا الأمر، وإن يكشف غرامكَ تدربِ يعني تتدرب وهي لا تريد أن ينكشف غرامها به.

الشاهد في قوله (**متى يُبْخَلْ**) فإن الذين يجيزون نيابة الضمير عن الفاعل وعودته على المصدر المفهوم من (**يُبْخَلْ**) استشهدوا بهذا الشاهد، وهذا الشاهد كما يقول صاحب الكتاب يقول: إن (**يُعتَلَل**) و(**يُبخَل**) في هذا الشاهد يمكن أن نجعل النائب عن الفاعل مقدراً ويكون التقدير: (**ويُعتَلل الاعتلال المعهود**) وحينئذٍ يكون المصدر الذي أنبناه عن الفاعل مختصاً لأنهُ مقترن بـ(أل) العهدية، أو أن يكون أيضاً مصدراً مخصصاً لقولهِ (**عليك**)، لأن الجار والمجرور تقع صفةً للمصدر المحذوف ويكون التقدير: (**ويُعتَلَل اعتلال عليكَ**)، **متى يُبْخَلْ عليكَ**، (**عليكَ**) يمكن أن يكون النائب الفاعل، هو الجار والمجرور في (**يُبخَل**)، لكن في: (**يُعتلل**) هو موضع الشاهد هنا في أنهم قالوا يجوز أن ينوب الضمير الذي يعود على المصدر بناءً على هذا البيت.

والواقع أن هذا البيت لهُ هذا التأويل المذكور ويكون التقدير: (**و يُعتلل الاعتلال**) وحينئذٍ تكون فيه (أل) العهدية أو يكون التقدير: **الاعتلال المعهود**، أو أن يكون: (**ويُعتَلَل اعتلال**) ويكون موصوفاً بجار ومجرور مقدر يدل عليه الجار والمجرور السابق، ويكون التقدير في هذا: (**ويُعتَلَل اعتلال عليكَ**) يعني كائن عليك، والله أعلم بالصواب.

- وبذلك أيضاً يُوجه نحو قول الله سبحانهُ: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ} {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ}:

يمكن (حِيلَ): هنا مبنية للمفعول والنائب عن الفاعل يمكن أن يكون مقدراً وتقديرهُ: (وحيلَ الحولُ المعهود) وحينئذٍ تكون أو يكون النائب عن الفاعل مصدراً مختصاً لأن (أل) الموجودة فيه هي أل العهدية، أو أن يكون التقدير (وحيلَ حولٌ بينهم)، فيكون النائب عن الفاعل مصدراً موصوفاً بقوله (بينهم).

قال ومثلهُ قول الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونُهَا * ومَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُو نَائِلُهْ**

الشاهد: (**حِيلَ دونها**) فإن كلمة حيلَ هنا مبنية للمفعول، **والنائب عن الفاعل ضميرٌ يعود على المصدر المقدر** لكنهُ مصدرٌ مقترنٌ بـ(أل) العهدية، ويكون التقدير حينئذٍ (**وحيلَ الحولُ**) يعني **الحول المعهود** لأن أل فيه عهدية، أو حيلَ **حولٌ** وموصوف بقوله: (**دونها**) وهذا احتمال أو تأويل لهذا الشاهد الشعري.

الحاصل أن المصدر إذا ناب عن الفاعل فإن حقه أن يكون متصرفاً، وحقهُ أن يكون مختصاً، والاختصاص: هو أن يكون مقترناً بـ(أل) العهدية، أو أن يكون موصوفاً، أو يكون أن يكون مضافاً، ولا يجوز أن يكون غير مختص كقولك: (ضُرِبَ ضربٌ)، ولا أن يكون فقط ضميراً يعود على المصدر المفهوم من الفعل المذكور كقولكَ: (ضُرِبَ) وتسكت، كلها لا يجوز، وأما ما استُشهِدَ به من الشواهد فقد أولها المصنف رحمنا الله وإياه.

قال: ومنه -مما يوجه بهذا التوجيه- قول الشاعر:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ** فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

(**ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ**)، (**يُغْضَى**): هذا فعل مضارع مبني للمفعول، والنائب عن الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل لكنهُ عند تقديره يقدر بالمقترن بـ(أل) العهدية، أو أن يكون غير مقترن بـ(أل) العهدية لكنهُ موصوف بقوله (**من مهابتِهِ**).

فإن سأل سائل لمَ لا نجعل الجار والمجرور (**من مهابته**) هنا نائباً عن الفاعل، ألم تقل في قول الله: {وَلَمَّا سُقِطَ فِيَ أَيْدِيهِمْ} إن الجار والمجرور نائب عن الفاعل، فلم لا تجعل (**من مهابته**) نائباً عن الفاعل؟

قال: هنا أصل كلمة (**من مهابته**) أيّ (**لمهابتِهِ**) فهي تدل على أنها على التعليل، والجار والمجرور إذا كان دالاً على التعليل فإنهُ يكونُ من باب المفعول لأجله ولا يدخل معنا، ولا يجوز نيابتهُ عن الفاعل، وبعبارةٍ أخرى **إذا كان الجار والمجرور دالاً على التعليل فلا ينوب عن الفاعل**.

وقد ذكر ابن هشام أن هذا البيت ليس من باب النائب عن الفاعل لأنهُ مفعولٌ له، يعني مفعول لأجله، صحيح أنهُ مجرور، ولا نعربه مفعول لأجله وإنما نقول جار ومجرور لكن (من) هنا تدل على التعليل، وهذا معروف في باب المفعول لأجله كما سيأتي بيانهُ إن شاء الله.

الرابع: مما ينوب عن الفاعل هو (الظرف): وبالشرطين السابقين المذكورين في المصدر؛ **وهو أن يكون متصرفاً، وأن يكون مختصاً**.

أما كونهُ متصرفاً: أن يجوز أن يحُلَ في محال إعرابيةٍ مختلفة؛ كأن يقع مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو نحو ذلك.

أما الظرف المختص: واحدٌ من أربعة:

١.إما موصوف ٢.وإما مضاف ٣.وإما مقترن بـ(أل) العهدية ٤.وإما علم.

- أمثلة وقع فيها الظرف متصرفاً؛ وقع في مواقع إعرابية مختلفة، وذلك ككلمة (يوم، وحين وساعة وما شاكلتها) فإنها

متصرفة تصرفاً تاماً فتقول:
(**هذا يومُ الجمعة**) صار **يوم** خبر، و(**يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ**): صار **يوم** في الكلمة الأولى مبتدأ و(**يوم**) في الكلمة الثانية خبر.
و(**مر بنا يوم الجمعةِ**) هذا صار فاعلاً، إذاً هو يتصرف تصرفاً تاماً.
- **أما كون الظرف مختصاً** فسنمثل له ونجعلهُ في المواضع كلها نائباً عن الفاعل إن شاء الله.
١. موصوف: تقول: (**صِيمَ يومٌ حارٌ**) و(**مُكثت ساعةٌ طويلةٌ**)، (**ساعةٌ**): هنا نائب عن الفاعل، و(**طويلة**): صفة، و**ساعة** هذه متصرفة ومختصة لأنها موصوفة بقولك (**طويلة**).
٢. مضاف: وأما كونهُ مضافاً فكقولك (**صِيمَ يومُ الخميسِ**): فإن كلمة **يومُ** هنا نائب عن الفاعل وهي مضافة إلى كلمة **الخميس** فهذا دليلٌ على أنها مختصة.
٣. مقترن بأل العهدية: لو كان بينك وبين المخاطب حديثٌ عن يوم الخميس مثلاً، فقال: (**يوم الخميس هذا يوم شديد الحر**)، فقلت لهُ: (**صِيمَ اليومُ**) أيّ يوم؟ هو **يوم الخميس** وأل الموجودة في اليوم يسمونها أل العهدية الذكْرية، لأنها سبق لها ذكرٌ بينك وبين المخاطب، هذا إذا كانت مذكورةً في الكلام، فإن لم تكن مذكورة في الكلام فإنهُ قد يكون العهد ذهنياً يعني العهد الذهني أو العهد الذكْري (**صيمَ اليومُ**).
٤. يقع الظرفُ علماً: وحينئذٍ يجوز أن ينوب عن الفاعل كقولك: (**صيمَ رمضانُ**)، **رمضان**: علم على شهر من أشهر السنة، وبما أنه علم فإنهُ يكون حينئذ متصرفاً، ويكون مختصاً، اختصاصه من ناحية كونه علماً، وتصرفه من ناحية وقوعه مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو نحو ذلك.

➢نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول به:

- **البصريون لا يجيزون أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به، سواءً أكان الموجود ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم مصدراً أم أي شيء، لا يجوز أن ينوب عن الفاعل** فإذا قلت مثلاً: (**أُكرِمَ القومُ** أمام الأمير يوم الجمعةِ إكراماً حسناً) **فإن البصريين** لا يجيزون أن تنيب عن الفاعل إلا كلمة **القومُ**، لأنها (**أكرمتُ القومَ**) هذه مفعول به، لا يجوز أن تقول (**أُكرم القومَ يومُ الجمعةِ**)، فتنيب الظرف "**يومُ**" مع وجود المفعول به "**القومَ**" هذا لا يجيزهُ البصريون.
- **الكوفيين يجيزون مطلقاً أن تنيب أيّ شيءٍ تشاء من هذه الأربعة؛ إما المفعول به وإما الظرف وإما المصدر وإما الجار والمجرور، لكنهم يفضلون أن تُنيب المفعول به، لكن لا يمنعون البقية.**
ولهم شواهد، والكوفيين يقولون لا يلزم أن يتقدم النائب أو يتأخر، أَنِبْ ما شئتَ، يعني يجيزون أن تقول مثلا: (**أُكرِمَ القومَ يومَ الجمعةِ إكرامٌ جيدٌ أو حسنٌ**)، وحينئذ تكون أنبت المصدر (**إكرامٌ**) مع تقدم المفعول به (**القومَ**) والظرف عليه (**يومَ**)، هذا يجيزه الكوفيين مطلقا.
- ويستشهدون بقول الله تعالى -طبعاً الآية على القراءة المتواترة- هي {**قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**} أما قراءة أبي جعفر: {**لِيُجزَى قَوْماً بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ**} وقد أناب الجار المجرور (**بِما**) عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدمه (**قَوْماً**).
الكوفيون والأخفش يجيزون أيضاً أن تنيب ما تشاء، لكن الكوفيين **بدون شرط؛ يعني بدون اشتراط تقدم النائب**، أما **الأخفش فهو يجيز كالكوفيين لكن يشترط أن يتقدم النائب ويتأخر المفعول به**، ويستشهدُ له بنحو قول الشاعر:

وإنما يُرضِي المُنِيبُ رَبَّهُ ** مَادَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

(مَادَامَ مَعْنِيًّا)، مَعْنِيًّا هذا اسم مفعول وهو يرفع النائب عن الفاعل، وقد رفع الجار والمجرور (بِذِكْرٍ) ونصب المفعول به (قَلْبَهُ) يعني بقي المفعول به منصوباً، والجار والمجرور هنا متقدم على المفعول به فهذا يجوز طبعاً عند الكوفيين من باب أولى، ولكنه عند الأخفش هو الجائز فقط، **لكن لو تقدم المفعول به فإن الأخفش لا يجيز أن تنيب غيرهُ منابهُ.**

ويستشهدُ الأخفشُ لرأيه أيضا بقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّداً ** ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدى

(**بِالعَلْيَاءِ**): جار ومجرور وقد ناب عن الفاعل، ونصب المفعول به وهو (**سَيِّداً**) **مع تقدم النائب**، وهذا الذي يشترطه الأخفش، أما الكوفيون **لا يشترطون شيئاً فيجيزون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده تقدمَ النائب أم تأخر.**

الحلقة (٢٥)

➢ ما ينوب عن الفاعل إذا تعددت المفعولات:

بعض الأفعال تنصب مفعولين، بعضها تنصب ثلاث مفعولات، بعضها تنصب مفعولاً به واحداً، فإذا كان ناصباً أكثر من مفعول؛ يعني مفعول به مفعولين أو ثلاث مفعولات، **من الذي ينوب منها: الأول أو الثاني أم الثالث؟ ما الذي ينوب عن الفاعل إذا تعددت المفعولات؟**

(طبعا نحن قلنا إنه **ينوب عن الفاعل أربعة أشياء** إما المفعول به أو الظرف المتصرف المختص وإما المصدر المتصرف المختص وإما الجار والمجرور)

إذا كان الفعل ناصباً لمفعولين فأيهما الذي تنيب عنه؟

تحذف الفاعل وتنيب المفعول به الأول؟ أم تحذف الفاعل وتنيب المفعول به الثاني وتجعل المفعول به الأول منصوباً؟ بالمناسبة إذا كان عندنا أكثر من منصوب فإذا أنبت واحداً فإنك ترفعهُ والباقي تنصبهُ، إما تنصبهُ حقيقةً أو يكون في محل نصب ذلك إذا كان مبنياً مثلاً، أو كان جاراً ومجروراً فإن الجار والمجرور ستكون في محل المفعول به المنصوب.

➢ في باب ما ينصب مفعولين إذا حذفنا الفاعل ونقيم غيره مقامه فهل ننيب الأول أم ننيب الثاني؟

بدون شك ولا خلاف أن **إنابة المفعول به الأول عن الفاعل جائزةٌ** عند الجميع ولا خلاف في ذلك.

- مثلاً: (**عَلِمَ مُحَمَّدٌ المَسْأَلَةَ واضِحَةً**)، هذه ما فيها شيء، لأن الفعل مبني للمعلوم، هنا نحذف الفاعل، عندنا مفعولان هما (**المسألة**) و(**واضحة**) ماذا ننيب؟

الأَولى بدون شك أن تنيب الأول فتقول: (**عُلِمَتْ المَسْأَلَةُ واضِحَةً**)، التاء الموجودة في **عُلِمَتْ** هي تاء التأنيث الساكنة وهي حرف لا محل لهُ من الإعراب، و(**المسألة**) هي النائبة عن الفاعل وهي المفعول به الأول.

-(**أعطيتُ زيداً ديناراً**) أردت أن تحولها فتحذف الفاعل وتنيب غيرهُ منابه، تحذف الفاعل فتقول:

-(**أُعْطِيَ...**) تنيب **دينار** أو تنيب **زيداً**؟

أما إنابة (**زيد**) فلم يخالف فيها أحد فيجوزُ جوازاً مطلقاً أن تقول (**أُعطِيَ زيدٌ ديناراً**)، لكن إنابة المفعول به الثاني **ما حكمها؟**

إنابة المفعول به الأول فيما ينصب مفعولين جائزةٌ مطلقا، بل كذلك فيما ينصب ثلاث مفعولات إنابة المفعول به الأول جائزةٌ مطلقاً ولا خلاف فيها.

ننتقل الآن إلى إنابة المفعول به الثاني فيما كان ناصباً لمفعولين، أهو جائز أم غير جائز؟

فنقول: إنابة المفعول به الثاني إن كان في باب (كسا) أو في باب (أعطى) **وهو الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر** كقولك (كَسَوتُ محمداً ثوباً) "محمد" و"ثوب" مفعولان، وليس واحد منهما مبتدأ والآخر خبرا **فيجوز إذا لم يوجد لبس**، هنا إنابة "محمد" لا إشكال فيها، لكن إنابة "ثوب" هل يجوز أن تنيبهُ عن الفاعل؟ قال قومٌ: **نعم إذا لم يلبس** كما في هذا المثال فتقول: (كُسي محمداً ثوبٌ)، فأنبت الثوب وهو المفعول به الثاني أنبته عن الفاعل ولا إشكال فيه لأنه ما فيه لبس.

لكن لو كان في باب كسا أيضاً أو في باب أعطى **ووجد فيها لبس** كقولك: (أعطيتُ محمداً علياً) هنا لبس؛ كل واحد منهما يصح أن يكون آخذا، والثاني يصح أن يكون مأخوذا، فهنا لا يجوز إنابة غير المفعول به الأول لوجود اللبس، يعني لا يجوز أن تنيب عن الفاعل إلا الآخذ منهما، إن كان الأول وإن كان الثاني، فإنه لابد أن يكون هو النائب عن الفاعل فتقول: (أُعْطِيَ زيدٌ عَمراً)، فإن أردت أن يكون عَمرو هو الآخذ وزيد هو المأخوذ تقول: (أُعطيَ عَمروٌ زيداً)، فلا يناب عن الفاعل إلا الآخذ لوجود اللبس.

- في هذه المسألة أولاً في باب كسا **إن ألبس امتنع اتفاقاً** نحو (أعطيت بكراً بدرا)؛ بكر وبدر كل واحد منهما يصح أن يكون آخذاً فلا تنيب غير الآخذ، وإن لم يلبس أيضاً جازَ مطلقاً نحو: (أعطيت محمداً ريالاً) أو درهماً أو ثوبا، كسوتهُ ثوباً هذا ما فيه مشكله ولا إلباس.
- **وبعضهم يقول يمتنع مطلقاً إنابة غير الأول، يجب إنابة الأول فقط، ولا يجوز غيرهُ** وفي هذا شيء من التكلف فلا نعتد بهذا الرأي.
- **وقال بعضهم إنه لا يجوز إذا أُعتقدَ القلب، إذا أُعتقد أن واحد منهما آخذ والثاني مأخوذ هذا لا يجوز، حتى لو كان لا لبس في المسألة، إذا لم يلبس يقال إنهُ يمتنع إذا لم يعتقد القلب.**
- **وقيل يمتنع إنابة الثاني إذا كان الأول معرفة، حتى لو لم يلبس**، كقولك: (كسوت محمداً ثوباً) هنا لا يُجِيز أن تنيب ثوب لأنه نكرة عن الفاعل مع عدم وجود اللبس هنا، لأن الأول معرفة محمد والثاني نكرة، يقول والمعرفة أولى بأن توجه إليها العامل [هذا متى؟] إذا كان الفعل مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

أما إن كان الفعل مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فإنك تنيب الأول جوازاً مطلقاً -يعني يجوز إنابة الأول مطلقاً ولا خلاف في ذلك- وفي الثاني خلافٌ عندما يكون لبس، إن كان لبس فيمتنع وإن لم يوجد لبسٌ ففيه خلاف، قيل يمتنع وقيل لا يمتنع.

- الفعل الذي ينصب ثلاثة مفعولات، هل يجوز إنابة المفعول به الثالث؟

كقولك (أعلمتُ محمداً كبشَكَ سميناً) الفعل أعلمَ، الفاعل: التاء، محمداً مفعول به أول، وكبشَ: مفعول به ثاني، وسميناً: مفعول به ثالث.

سـؤال: هل يجوز إنابة المفعول به الثالث في هذا المثال؟ فتقول (أُعلمَ محمداً كبشَكَ سمينٌ)؟

- **بعضهم أجازهُ إذا لم يلبس.**
- **وبعضهم منع إنابة المفعول به الثالث "مـطـلـقـاً" نقل الخضراوي وابن الناظم أنها ممتنعة اتفاقا؛ يعني أن النحويين اتفقوا على منع إنابة المفعول به الثالث مطلقاً.**

و الصواب أن بعضهم أجازهُ إذا لم يلبس الكلام، كقولك (أَعْلَمْتُ محمداً أو علياً كبشَكَ سميناً) فيقال: (أُعلمَ علياً كبشَكَ

سمينٌ)

-إذا أخذنا برأي المجيز سواء عند عدم وجود اللبس فما الأولى؟ لو كنا نقول إنهُ يجوز إنابة الأول أو الثاني أو الثالث، فمن الأولى إنابتهُ؟

- البصريون يقولون إنابة الأولِ أولى.

- وقال بعضهم إن كان الأولُ نكرةً والثاني معرفة فإنابتهُ قبيحة، حتى لو كان الأول، المفعول به الأول لا تنيبهُ إذا كان نكرة والثاني معرفة، مثالهُ (أُعطِيَ درهمٌ زيداً) درهم هذا مفعول به أول، وزيداً مفعول به ثاني، هنا إن أنبت درهم عن الفاعل لكونهِ متقدماً فهو جائز ولكنه قبيح.

- قال: فإن كانا معرفتين فإنهُ يجوز -إذا لم يلبس الكلام- إنابة أيهما شئت، كقولك (أُعطيَ الدرهمُ الرجلَ) ويجوز أن تقول (أُعطي الدرهمَ الرجلُ) لا إشكال في ذلك هذا في باب كسا.

في باب ظن هل يجوز أن تنيب المفعول به الثاني عن الفاعل، أو تنيب الأول؟ أيهما تنيب؟

-قيل يمتنعُ إطـلاقـاً يمتنع إنابة المفعول به الثاني في باب ظن مطلقا لوجود اللبس أحياناً، فقالوا ما لا يوجد فيه لبس يحمل على ما وجد لبس فلا يجوز أن تنيب المفعول به الثاني مطلقاً في باب ظن؛ يعني فيما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

والإلباس نحو قولك: (ظننتُ سعداً سعيداً) سعد وسعيد أخوان مثلاً، وجاء واحد منهما، فلا يجوز لك أن تنيب سعيد وهو المتأخر في اللفظ، بل يجب أن تنيب الأول فتقول: (ظُنَّ سعدٌ سعيدا).

وكذلك قد يكون المفعول به الأول والمفعول به الثاني نكرتين، وحينئذٍ قد يوجد اللبس، فلا يجوز أن تنيب الثاني منهما بل تنيب الأول وجوباً، كقولك: (ظننتُ امرأةً رجلاً)، امرأة قادمة ظننت أنها رجلاً، فلا يجوز أن تنيب رجل عن الفاعل لكونه ثانياً، ولوجود الإلباس فحينئذ تقول (ظُنَّتْ امرأةٌ رجلاً).

-وقيل إنهُ يجوز إذا لم يلبس -ما كان فيه لبس- هذا في باب ظن بشرط أن لا يكون المفعول به الثاني جملة، فيجوز إنابة المفعول به الثاني إذا لم يكن جملة.

مثالهُ، قولكَ: (حسبتُ خالداً أسداً) يجوز: (حُسبَ خَالداً أسدٌ) فتنيب، لأنه لا لبس فيهما، وليس المفعول به الثاني جملة، بل نكرة.

والممنوع نحو قولك: (حسبتُ خالداً عَمرواً) لا يجوز إلا أن تقول: (حُسبَ خالدٌ عَمرواً)؛ يعني تنيب الأول لأنهما متساويان في التعريف.

وكذلك لا يجوز أن تنيب الثاني في قولك: (حسبتُ خالداً يضحكُ) لأن الثاني من المفعولين جملة فلا يجوز إلا أن تقول: (حُسبَ خالدٌ يضحكُ).

وقيل يشترط أن لا يكون الثاني نكرة والأول معرفة حتى تنيبهُ، فلا يجوز أن تقول (حُسبَ خالداً أسدٌ) لأن الثاني نكرة والأول معرفة، المعرفة أولى بأن تسند إليه الفعل هذا قول.

فيمتنعُ مثلاً نحو قولك: (ظنَّ قائمٌ زيداً) فتنيب قائم عن الفاعل مع كونهِ نكرةً، فالأولى أن تقول: (ظُنَّ زيدٌ قائما) فتنيب المعرفة حتى لو كان ثانيا.

- إذاً المسألة هنا فيها خلاف، والأولى أن يقال إذا لم يلبس فلا مانع من أن تجيز، أو أن تنيب الثاني مع كون الأول موجوداً في اللفظ، وتجعل الأول منصوباً والثاني تنيبه عن الفاعل وترفعهُ.

➢ ننتقل إلى ما ينصب ثلاث مفعولات وهو (باب أعلمَ وأرى)

الأفعال التي تنصب ثلاث مفعولات هي: [أعلمَ، وعلّمَ، وأنبأَ، ونبّأَ، وخبّرَ، وحدَّثَ] هذه ستة أفعال تنصب ثلاثة مفعولات، فإذا كان في مثل هذا الباب فهل يجوز أن تنيب الثاني وتترك الأول والثالث منصوبين؟

- أولاً أجازهُ قومٌ بشرط عدم اللبس، ومنعهُ قومٌ، قالوا لأن إنابة الأول لكونه هو المفعول الحقيقي للفعل إذا قلت (أعلمتُ محمداً كبشَكَ سميناً) فماذا تنيب من هذه الثلاثة؟ قد مر إنابة الأول أنها جائزة مطلقاً وقد مر الخلاف في إنابة الثالث، والآن الكلام عن كبش هنا هل تنيبه عن الفاعل؟ هل تقول: (أُعلمَ محمداً كبشُكَ سميناً)؟ قال قومٌ إذا لم يلبس فلا مانع مثل هذا المثال لا مانع أن تنيب الثاني.

- ومنعهُ قومٌ فقالوا المفعول في الحقيقة كلمة (محمداً)، فهو الذي يستحق أن يرتفع على أنه نائبٌ عن الفاعل، فلا يجوز إنابة غيرِهِ مقامهُ، واستدلوا على ذلك بأنهم قالوا: أن المسموع إنابة المفعول به الأول، وترك المفعولين الثاني والثالث منصوبين، ماذا سمعتم؟ قالوا سمعنا قول الشاعر:

ونُبِّئْتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ ** كِرَاماً مَوَالِيهَا لَئِيماً صَمِيمُهَا

الشاهد: في (نُبِّئْتُ)، (التاء): هي المفعول به الأول، وهي التي نابت عن الفاعل هنا، و(عبدَ اللهِ) هذا اسم قبيلة وهو المفعول به الثاني، وجملة (أَصْبَحَتْ): في محل مفعول به الثالث، فإنابة الأول هي المسموعة من كلام العرب كما حصل في هذا البيت، فإن أصل الكلام: (نبأني الناسُ عبد الله أصبحت كراماً مواليها لئيماً صميمُها)، صميمُها: يعني الأصيل فيها.

هذا هو المسموع عن العرب إنابة الأول وترك الثاني والثالث منصوبين، هذا استدل به من يمنع إنابة المفعول به الثاني أو الثالث في باب أعلمَ، ويقول لابدَ أن تنيب الأول لأمرين:

الأمر الأول: أنه المفعول الحقيقي، فهو حقهُ الذي ينوب عن الفاعل.

الأمر الثاني: أن هذا هو المسموع من كلام العرب.

➢ التَغْيِيرَات التي تحصل في الفعل عند بنائه للمفعول:

الأصل في بنية الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم أو أن يكون مبنياً للفاعل، مثل: أكرمَ، وقالَ، وحضرَ، و يقولُ، ويحضرُ إلخ. - بالمناسبة الذي يبنى للمفعول إما فعل ماضي وإما فعل مضارع، لأن فعل الأمر لا يبنى للمفعول وإذا أردتم أن تقولوا مبني للمجهول فلا إشكال، لأن الكثير في أغراض بناء الفعل للمفعول هو أن يكون الفاعل مجهولاً، يعني أكثر أغراض حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه أن يكون الفاعل مجهولاً، فإذا قلت مبني للمجهول فلا إشكال، لكن الأولى طبعاً أن تقول مبني للمفعول.-

الأصل في الفعل أن يكون مبنياً للفاعل مثل:ضربَ، وقامَ، وحضرَ، ويسافرُ، ويجيءُ، ويذهبُ إلخ، هذا هو الأصل إن خالفنا هذا الأصل، وأردنا أن نحذف الفاعل ونقيم غيره مقامه فإنه يحصل في الفعل تغيير؟ نعم

وهذه التغييرات على النحو الآتي:

➢ أولاً: ننظر في الأفعال الماضية:

- الفعل الماضي حقهُ أن تضم أولهُ وتكسر ما قبل آخرهِ، كقولك في أَكرَمَ (أُكرِمَ)، وفي قولك كَتَبَ (كُتِبَ)، وفي قولك في قَطَعَ (قُطِعَ) تكسر ما قبل الآخر وتضم الأول، لكن هذا بشرط أن لا يكون الفعلُ أجوف، أن لا تكون عين الفعل ألفاً محولةً أو منقلبةً عن واوٍ أو عن ياء مثل (قالَ) و (باع)، [(قالَ) على وزن فعلَ، ألف قالَ منقلبة عن واو إذا أرجعناها

للمضارع يقول وجدناها واواً، و(باعَ) على وزن فعل، ألف باعَ منقلبة عن ياء إذا أرجعناها للمضارع يبيع وجدناها ياءً.

إذاً الفعلُ الماضي حقهُ أن يُضمَ أولهُ وأن يكسر ما قبل آخرِهِ.

- فإن كان أولهُ تاءً زائدةً ضمَ الأولُ والثاني مثل (تَقَاتَلَ) أو (تَعَلَّمَ) تقول: (تُعُلِمَتِ المسألةُ) تضم الأول والثاني.

- فإن كان أولهُ همزةَ وصلٍ ضممت الأول والثالث فتقول (أنُطلِقَ) و(أُستُخرِجَ) لكن الذي قبل الأخير يبقى دائماً مكسورا.

- فإن كان الفعل الماضي أجوفاً يعني مثل: (قالَ) و(باعَ) و(اختارَ) و(انقادَ):

فإنهُ هذا الكثير فيه أن تكسر الأول وتقلب الألف هذه المنقلبة عن واو أو عن ياء تقلبها ياءً فتقول: (قِيلَ) و(بِيعَ) و(اختيرَ) و(انقيدَ).

ويجيز بعضهم في المواضع هذه كُلِها أن تضم الأول وتقلب الألف الموجودةَ واواً فتقول:(قُولَ) و(بُوعَ) و(أُختور) و و(حوك) (أُنْقودَ) وإلى آخره.

قالوا ومنهُ قول الشاعر:

ليتَ وهل ينفعُ شيئاً ليتُ؟ ** ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

➢ ثانياً: الفعل المضارع:

- إذا كان الفعلُ مضارعاً فحقهُ أن تضم الأولَ أيضاً وتفتح ما قبل الآخر، فتقول: (يُضرَبُ) و(يُهزَمُ) و(يُكرَمُ) و(يُقطَّعُ) و(يُستَخرَجُ) و(يُنطلَقُ).

- إذا كان قبل آخره حرف مد إما (واواً) وإما (ياءً) مثل (يقولُ) و(يبيعُ) فإن حقهُ أن تقلبَ هذه الواو ألفاً ويضم أوله فتقول في (يقولُ = يُقالُ) وفي (يبيعُ = يُباعُ) وهكذا.

فالفعل المضارع حقهُ أن تضم أوله وتفتح ما قبل آخره، إلا إن كان قبل آخره حرف مد فإنك تقلب هذه الحرف ألفاً وتضم أوله فتقول (يُقالُ) و(يُباعُ).

الحلقة (٢٦)

باب الاشتغال

- ضابطه؛ ما هو باب الاشتغال؟ والمقصود بالاشتغال؟

- بعض مواضع الاشتغال؛ حكمين من حكم الاسم المشتغل عنه وهما:

١. رجحان رفع اسم المتقدم ٢. ووجوب نصب الاسم المتقدم.

➢ أولاً: ضابط باب الاشتغال:

ضابطهُ: أن يتقدم اسمٌ، وأن يتأخر عنهُ فعلٌ، ويكون هذا الفعل المتأخر مشغولاً بالعملِ في ضمير الاسم المتقدم؛ بحيث لو فُرِّغ عن العملِ في الضمير لنصب الاسم المتقدم.

فالاشتغال هو: أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنهُ فعلٌ ويكون هذا الفعل مشغولاً بالعمل في ضمير، هذا الضمير يعود للاسم المتقدم بحيث لو فرغنا-يعني لو حذفنا هذا الضمير-لكان حق الاسم المتقدم أن يكون منصوباً

نطبق عليه: محمداً أكرمتهُ

كلمة(محمدٌ): يجوز أن تقول فيها: (محمدٌ أكرمتهُ)، ويجوز أن تقول: (محمداً أكرمتهُ) وسيأتي بيانهُ إن شاء الله في أحكام الاسم

المتقدم، لكنني الآن أريد أن أطبق على الضابط وهو على تعريف هذا الباب فنقول: - قلنا في التعريف **أن يتقدم اسم**، والاسم المتقدم هو كلمة: (**محمد**)

- **ويتأخر عنهُ عامل والعامل** هو: (أكرم)، هذا العامل مُشتَغِل يعني عنده شغل مشغول، مشغول بأي شيء؟ **مشغول بنصب ضمير يعود للاسم المتقدم** وهو هنا قولك: (أكرمتهُ) (الهاء) في أكرمتهُ.

- (**محمدٌ أكرمتهُ**) الهاء هذه الفعل أكرمَ مشغولٌ بنصبها بحيث لو حذفنا هذه الهاء وأعملنا أكرمَ في الاسم المتقدم لكان منصوبا، فإنك تقول (**محمداً أكرمتُ**) إذا حذفت هذه الهاء، طبعاً هذه صور من صور متعددة وسنذكر هذه الصور المتعددة إن شاء الله تعالى، لكن عند ذكر أحكام الاسم السابق.

- تتمة التعريف: **لو فرغتَ هذا العامل المتأخر وحذفت الضمير الذي هو مشغولٌ بِهِ لعمل في الاسم المتقدم لنصبهُ -لنصب الاسم المتقدم**، وذلك مثالهُ قولك: (**محمداً أكرمتهُ**) هذا الأولى فيه أن تقول: (**محمدٌ أكرمتهُ**)، هذا هو ضابط الاشتغال، إذا قلتَ (**محمداً أكرمتهُ**): هذه صورة من الصور التي يشتغل فيها العامل المتأخر بالعمل في ضمير الاسم المتقدم هذه الصورة بالذات يترجحُ فيها.

➢ أحكام باب الاشتغال، للمشتَغَل عنهُ خمس حالات:

١. إما أن يترجح رفعهُ.
٢. وإما أن يجب نصبهُ.
٣. وإما أن يترجح نصبهُ.
٤. وإما أن يجب رفعهُ.
٥. وإما أن يتساوى الأمران.

الحكم الأول: وهو أنه يترجح رفع الاسم المتقدم يترجح على نصبه.

يترجح أن تقول: (**محمدٌ أكرمتهُ**)، سؤال: إذا رفعناهُ فعلى أي شيء؟

- أمّا إن رفعتهُ فإنك تقول: (**محمدٌ**): هذا مبتدأ، و(أكرمَ): فعلٌ ماضي، و(**التاء**): فاعل، و(**الهاء**): مفعول به، والجملة جملة (أكرمتهُ): في محل رفع أو سدَّت مسدّ أو هي: خبر للمبتدأ هنا، والرابط موجود وهو (**الهاء**) التي تعود على (**محمد**).

- يجوز لك وجهٌ آخر وهو أن تنصب كلمة (**محمد**)؛ **هل تنصبها بأكرم المتأخر هذه؟ هذا قول لكنهُ مرجوح، مرجوح لأن الفعل لا يعمل في معمولين كلاهما نفس الشيء، كيف؟ الاسم المتقدم والهاء المتأخرة -هذه الهاء أصلاً عائدة إلى محمد-** وهي تعني (**محمداً**)، يعني كأنك قلت: (**محمداً أكرمتُ محمداً**) فما الذي نصب (**محمداً**) الأولى؟ الذي نصبها فعلٌ مقدر يفسرهُ المذكور هذا، لكن هذا الفعل لا يجوز ذكرهُ، وإنما يقدرهُ تقديرا، فأنت تقول: (**محمداً أكرمتهُ**) التقدير فيه: (**أكرمتُ محمداً أكرمتهُ**) هذا في التقدير فقط، لكن في اللفظ لا تلفظهُ، قالوا: لأنه لا يجمع بين المفسِّرِ والمفسَّر، لأن (أكرمَ) في المثال تفسر (أكرمَ) المحذوفة وجوباً.

- في بعض الأحيان يكون الاسم المتقدم مبنياً، لكنهُ يكون في محل نصبٍ بالفعل المتأخر، لكن الأولى أن يكون في محل رفعٍ، هذا إذا كانَ مبنياً ويكون مبتدأً ويكونُ خبرهُ ما بعده وهذا هو الراجح في هذه المسألة

- يترجح رفع الاسم المشتَغل عنهُ وذلك في الكلام الذي لا موجب فيه للرفع ولا موجب فيه للنصب، ولا يتساوى فيه الأمران، ومثالهُ قولك (**زيدٌ أكرمتهُ**) أو (**محمدٌ صافحتهُ**) أو (**عبدُ الله مررتُ بِهِ**)، فإنه يترجح رفع كلمة (**عبدُ الله**) على أنها

مبتدأ والجملة التي بعدها خبَرُها.

وأيضاً يجوز فيه وجه آخر -**وإن كان مرجوحاً**- وهو أن تجعلهُ مفعولاً به أو منصوباً على الاشتغال لفعلٍ مقدرٍ محذوفٍ وجوباً يفسرهُ المذكور، ذلك نحو قولك: (**محمدٌ قابلتهُ**)، ويجوز أن تقول فيها (**محمداً قابلتهُ**) فإن كان مرفوعاً الاسم المتقدم فهو مرفوع على الابتداء، وإن كان منصوباً فهو مفعول به لفعل مقدر، والله أعلم، وهذا الفعل واجب الحذف،

هذه المسألة الأولى وهي من مسائل الاشتغال الخمس؛ وحديثنا هنا في ترجح الرفع، ورجحنا الرفع هنا لسلامتهِ من التقدير، والنحو عامة كل ما أمكنك أن تسلم من التقدير فلا تُقدر.

هنا لا تحتاج إلى تقدير إذا قلتَ (**محمدٌ أكرمتهُ**)، (**محمدٌ**): مبتدأ، وجملة (**أكرمتهُ**): خبر فليس فيها حاجة إلى التقدير وهذا أولى، لكن الثاني جائز بسبب التقدير، ومادام بسبب التقدير فإنهُ مرجوح، لكن في بعض الأحيان يكون التقدير واجباً لمانعٍ يمنع من أخذ الصورة الظاهرة.

الحكم الثاني: أنه يجب نصب الاسم المتقدم

تنصبهُ بمقدر يفسرهُ المذكور، **هل هذا المقدر تذكرهُ أو ما تذكرهُ؟** لا تذكرهُ إلا تقديراً فقط، أما في كلامك فإنك لا تذكرهُ، لأنك لو ذكرتهُ لجمعت بين أمرين هما المُفَسِّر والمُفَسَّر وهم لا يجيزون الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

وجوب النصب: يجب نصب الاسم المتقدم إذا كان الاسم المتقدم مسبوقاً بأداةٍ تختص بالدخول على الأفعال، لا تدخل على الأسماء **ما هذه الأداة التي تختص في الدخول على الأفعال؟**

هناك أدوات تختص في الدخول على الأفعال فيجب حينئذٍ أن تنصب الاسم المتقدم، لأنك حينئذٍ تقدر هذه الأداة داخلة على فعل، وإذا كنتَ تقدرها داخلةً على فعل فإنهُ لا يصح أن يكون مبتدأً، بل يجب أن يكون مفعولاً به لهذا الفعل الذي تقدرهُ.

➢ **الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال، والتي إذا سُبق الاسم المشتغل عنهُ بها وجب نصبهُ**

أولاً: أدوات التحضيض:

وهي مثلاً (**هلاّ**) و(**لولا**)، و(**ألا**) أحياناً تدل على التحضيض لكنها أحياناً تدل على العرض؛ ولكنها مع ذلك تختص بالدخول على الجمل الفعلية.

الأدوات التي تدل على التحضيض: {**هلاّ، لولا، لوما، ألا**} كل هذه أدوات تختصُ بالدخول على الأفعال وتسمى بأدوات التحضيض، وإذا وقع الاسم المشتغلُ عنُه بعدها وجبَ نصبه.

مثالهُ:(**هلاّ محمداً أكرمتهُ**)

(**محمداً**): واجب النصب، ولا يجوز فيه أن تقول: (**هلاّ محمدٌ أكرمتهُ**) لأنهُ وقع بعد أداةٍ تختص بالدخول على الأفعال، وهذه الأداة هي (**هلاّ**) وهي من أدوات التحضيض.

ولو قلت مكانها: (**ألاَ محمداً أكرمتهُ**) أو: (**لولا محمداً أكرمتهُ**) أو: (**لوما محمداً أكرمتهُ**) فإنها كلها أدوات تدل على التحضيض، (**لوما**): فيها شكٌ نوعاً ما، لأنها أحياناً تكون أداة شرط غير جازمة.

قولك: (**لوما جاءَ محمدٌ لأكرمتكَ**) حينئذ تكون أداة شرط غير جازمة.

متى وقع الاسم المشتغل بعد أدوات التحضيض وجب أن يكون منصوباً بفعل مقدَّر، ولا يجوز ذكر هذا الفعل المقدر في كلامك العادي لأنهُ مفسَّر بالفعل المذكور بعده ولا يجمع بين المُفَسِّر والمُفسَّر.

ثانياً: أدوات الاستفهام:

من الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال أدوات الاستفهام كُلُّها - ما عدا الهمزة -، فإن الهمزة تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال، فأما بقية أدوات الاستفهام كـ(هل، ومن، ومتى، وأين، وأنى إلخ) فإنها تختص بالدخول على الأفعال، فيقولون إذا جاء الاسم المشتغل عنهُ بعد هذه الأدوات فإنهُ لابد أن تنصِبَهُ.

مثاله: (هل محمداً قابلتَهُ؟) و(متى عبدَ الله رأيتهُ ؟)

(متى): اسم من أسماء الاستفهام و(هل):حرف.

وأدوات الاستفهام قسمان: إما حروف وإما أسماء.

١. الحروف اثنان هما: (الهمزة، هل).

٢. الأسماء هي: (بقية كل ما يدل على الاستفهام) الاستفهام كلهُ أسماء ما عدا هاتين الكلمتين أعني (هل والهمزة).

الهمزة لا تدخل في وجوب النصب، لأن الهمزة يقع بعدها الأسماء ويقع بعدها الأفعال، لكن الراجح في الهمزة أن تنصب الاسم المشتغل عنهُ الواقع بعدها.

- يجب نصب الاسم المشتغل عنهُ إذا وقع بعد أداة استفهام -غير الهمزة- أداة الاستفهام سواء أكانت اسماً أو كانت حرفاً، الأسماء مثل: (متى عبدَ الله رأيتهُ؟) والحروف مثل: (هل محمداً قابلتَهُ؟).

ثالثاً: أدوات الشرط.

النوع الثالث مما يختصُ بالدخول على الأفعال وفيهِ خلاف، هل هو مختص بالدخول على الأفعال؟ أم يجوز أيضاً دخولهُ على الأسماء؟ وينبني على هذا الخلاف حكم الاسم الواقع بعده.

-فمن رأى أنه خاصٌ بالدخول على الأفعال أوجب نصب الاسم المشتغل به.

-ومن رأى أنهُ يجوز أيضاً دخولهُ بأن يأتي الاسم بعدهُ فإنهُ لا يوجب النصب، فهو يرجحهُ لكنهُ لا يوجب النصب.

أدوات الشرط فيها خلاف بين النحويين مشهور، ولعل القول الراجح في هذه المسألة أن نقسم أدوات الشرط إلى قسمين:

١. إن كانت أدوات الشرط هي (إن أو إذا): فالغالب أن يليها الأفعال، لكن يجوز لحاق الأسماء بها، أو أن تليها الأسماء هذا الغالب،إذن نجعلها مما يترجح فيه رفع الاسم المتقدم بناءً على هذا الراجح؛ فنجعل هاتين الأداتين: (إن أو إذا).

٢. بقية الأدوات تختص بالدخول على الأفعال فمتى ما جاء بعدها اسم مشتغل عنه فإنهُ واجب النصب.

نعود إلى (إن وإذا) التي رجحنا فيها هذا الجانب، وإن الكوفيون لا يرون هذا التفصيل، ويقولون قد وردت الأسماء كثيراً بعد أدوات الشرط، فلا يلزم يعني أن تكون مختصةً بالدخول على الأفعال، بل يجوز - مع أن الغالب فعلاً أن تدخل على الأفعال أدوات الشرط-، ويستدلون بذلك ما ورد في سورة التكوير من قوله سبحانهُ وتعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ*وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ} وفي قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ*وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ} وفي قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ(١)وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ(٢)وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ(٣)وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ(٤) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ} كل هذه المواضع وغيرها كثير وقعت الأسماء بعد (إذا).

وأما (إن) فنحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ}.

هذه المسألة أردت أن أذكرها لأنهُ يترتب عليها حكم الاسم المشتغل عنهُ بعد أدوات الشرط:

-فإذا وقع الاسم المشتغل عنهُ بعد أدوات الشرط فانصبه، اجعلهُ منصوباً، ولكن ليكن في ذهنك هذا الخلاف الموجود.

-وإن اعتمدت رأي الكوفيين فإنهُ يجوز لك النصب والرفع مع ترجيح النصب.

-وإن اعتمدت رأي البصريين-وهو المعتمد عند كثير من النحويين-فانصب واجعل النصب واجباً دائماً.

➢ هل يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط وأدوات الاستفهام غير الهمزة؟ هذه المسألة فيها خلاف:

- نصَّ ابن هشام على أنهُ خاصٌ بالشعر؛ يعني لا يجوز أن تجعل أداة الاستفهام أو أداة الشرط ثم تأتي بالاسم المشتغل عنهُ بعد هاتين الأداتين إلا في الشعر، ما عدا أداتين هما:

(إذا) فإنهُ يجوز لك أن تأتي بعدها بالاسم المشتغَل عنهُ مطلقاً يعني سواءً كان الفعل المشتغِل **ماضياً** أم كان الفعل المشتغِل **مضارعاً**.

و(إن) لكن بشرط أن يقع الفعل الذي بعدها **ماضياً**.

مثال ذلك، كقولك مثلاً: (**إذا سعيداً لقِيتَهُ فأكرمه**).

هنا **سعيد**: اسم مُشتَغل عنهُ وقد وقع بعد (**إذا**) الشرطية، يعني لو كان غير (**إذا**) الشرطية هل يمكن أن يقع بعدها اسم مشتغل عنه؟ يقول ابن هشام: لا يجوز ذلك إلا في الشعر، أو أن تكون (**إن**) بشرط أن يقع الفعل بعدها **ماض**، (**لقي**) فعلٌ ماضي.

أما إذا قلت (**إذا سعيداً تلقاه فأكرمه**) فيجوز، لأن الأداة هنا هي (**إذا**) والفعل هنا هو **مضارع** فلا مانع أن يكون كذلك، يعني يجوز في الشعر وفي النثر إذا كانت الأداة هي: (**إذا**) سواءٌ أكان الفعل ماضياً أم كان الفعل مضارعاً فإنهُ لا يمتنع، وقد نص على ذلك ابن هشام في أوضح المسالك.

أما إن كانت الأداةُ هي: (**إن**) فإنهم يقولون إنه لا يقع بعدها الاسم المشتَغل عنه **إلا بشرط أن يكون العامل المشتغل بنصب الضمير ماضياً، فإن كان العامل المشتغل بنصب الضمير مضارعاً** فلا يجوز عند ابن هشام كما نص عليه إلا في الشعر فتقول:

(**إنْ سعيداً لقِيتَهُ فأكرمه**)

(**لقي**): هنا فعل ماضي، وهو مشغول بالعمل في **الهاء**، و(**سعيداً**) هذا وقع بعد (**إن**)، و(**إن**) أداة شرط مسموح بأن يكون الاسم المشتغل عنهُ بعدها، ولكن هنا كما ترى فعل ماض.

ولا يجوز: (**إن سعيداً تلقه فأكرمه**)،لم؟ لأن الفعل هنا مضارع، حتى لو كانت الأداة (**إن**)، فلا يجوز ذلك إلا في الشعر.

أما بقية أدوات الشرط فإن ابن هشام نصَّ على أنهُ لا يجوز أن يقع الاشتغال بعدها لا (**متى**) ولا (**حيثُما**) ولا (**إذما**) ولا بقية أدوات الشرط، ولم يجُز ذلك إلا في الشعر خاصةً، أو أن تكون الأداة هي (**إذا**) مطلقاً، أو(**إن**) بشرط أن يكون الفعل بعدها ماضياً.

الحلقة (٢٧)

الحالة الثالثة: أنه يترجح نصب الاسم المشتغل عنه(أي جائز وليس بواجب)

الاشتغال -يعني الاسم المشتغل عنه- إما أن يترجح رفعه، وإما أن يكون يجب نصبهُ وقد انتهينا منهما، وفي هذه الحلقة سنتحدث في موضوع ترجح نصب الاسم المشتغل عنه؛ يعني يترجح نصبه لكنه ليس بواجب ؛ **وذلك في مسائل ست:**

المسألة الأولى: هو أن يكون الفعل المشغول بنصب الضمير؛ طلباً يدل على الأمر أو يدل على الدعاء؛

يعني يترجح نصب الاسم المشتغل عنه إذا كان الفعل المشغول أو المشتغل بنصب الضمير طلباً، لكن هذا الطلب ليس

طلب مطلقاً، وإنما هو دال على الأمر أو دال على الدعاء.

- وذلك نحو قولك: (محمداً اتَّبِعْه) أو (محمداً اتْبَعُهُ) محمداً ﷺ (اتَّبِعْه).

كلمة (محمداً): اسم مشتغل عنه، و(اتَّبِعْ) هنا هو: الفعل المشتغِل، وهو هنا دال على الأمر، والفاعل ضمير مستتر تقديرهُ (أنت)، (والهاء) هي التي شغلت الفعل (اتَّبِعْ) عن العمل في كلمة محمد؛ بحيث لو حذفت الهاء لقلت: (محمداً اتَّبِعْ) لو حذفت الهاء من (اتَّبِعْه) لوجب أن تقول: (محمداً اتَّبِعْ) لأنهُ حينئذ يتفرغ للعمل في الاسم المتقدم فينصبهُ.

هنا يترجح نصب الاسم المتقدم على رفعه، ويجوز الرفع؛ يعني يجوز أن تقول: (محمدٌ اتَّبِعْه).

لماذا كان النصبُ راجحاً؟ السبب في هذا أن الفعل الذي تقدرهُ سينصب الاسم المتقدم، لكن لو جعلت كلمة محمد في هذا المثال مرفوعةً على أنها مبتدأ فإن الخبر سيكون طلباً، ويقولون إن الخبر لا يكون طلباً إلا قليلاً يعني ليس بكثير، فلذلك **ترجح** أن تنصب الاسم المتقدم على أنهُ مفعول به لفعلٍ مقدر يفسرهُ المذكور.

- ومثلهُ قولك: (اللَّهُمَّ عبدَكَ ارحمه)، (ارحم): هذه ظاهرها أنها فعل أمر، لكن تأدباً مع الله سبحانه وتعالى لا تسميها فعل أمر لأنك لا تأمر الله، وإنما تدعوه.

-ومثلهُ في النهي يقال نفس الكلام يقال في قوله: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} كلمة {لاَ تُؤَاخِذْنَا}: هنا لا يقال (لا) إنها ناهية تأدباً مع الله سبحانه وتعالى، وإنما يقال: إما **طلبية** وهذا جائز لأنها للطلب، وإما دُعائية فهنا في قولك: (اللَّهُمَّ عبدك ارحمه): لا تقول عن الفعل (ارحم) فعل أمر، وإنما تقول إنهُ فعل دعاء.

- ومثلهُ قولك أيضاً: (صالحاً غفر الله له)، (غفر): هذه فعل ماضي وكأنها إخبار، لكنهُ للرغبة في تحقق وقوع هذا الغفران؛ يؤتى بلفظ الماضي فكأنهُ قد حصل، لذلك فإن الفعل هنا دالٌ على الطلب وهو دعاء، و(صالحاً): هو الاسم المشتغل عنه، وهو **مترجح النصب**.

طيب لنرفع كلمة (صالح) وننظر جملة (غفر الله له) هل يصح أن تكون خبراً إذا قلتَ (صالحٌ غفر الله له)؛ ستعرب كلمة (صالح): على أنها مبتدأ، وجملة (غفر الله له): على أنها هي الخبر، وهذا دالٌ على الطلب، ويقولون أنه إذا دل الفعل على الطلب فإنه يقِلّ وقوعهُ خبرا، لماذا يقِلُّ؟ لأنهم لما عرّفوا الخبر قالوا الخبر الجزء المتم للفائدة، **فهل تتم الفائدة بشيء أنت لازلت تطلبه أو تطلب أن يُحقق؟** بدون شك أنها لا تتم الفائدة بهذا، إذن نصبهُ أولى وأرجح.

- تطرأ عندنا مشكلة يسيرة في قول الله: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي}،{الزَّانِيَةُ}: مرفوعة في هذا اللفظ، و(الزاني): مرفوع، لأنهُ لو كان الزاني منصوباً لظهرت الفتحة على الياء لأن الياء تتحمل الفتحة فقط، أما الضمة والكسرة فلا تتحملهما ويثقل النطق بهما.

موضوعنا أن القراء السبعة في هذه الآية الكريمة في قوله تعالى: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} أجمعوا أجمع القراء السبعة على الرفع في كلمة (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) مع كون الفعل المشتغِل هنا **دالٌ على الطلب وهو أمر** {فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ} **فهل يجمع القراء السبعة على وجه مرجوح؟**

هناك كلام للمبرد وهناك كلام لسيبويه في توجيه الرفع في هذه الآية الكريمة، لكني قبل ذكر كلامهما، أقول لكم إن القراءة سنةٌ متبعة، فليس للقارئ أن يقرأ بما يترجح عندهُ لغةً، ولا بما يجوز لغةً، بل يجب عليه أن يلتزم بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قرأ به، هذا قبل ذكر رأي سيبويه أو رأي المبرد في هذه المسألة.

- سيبويه: وجهها توجيهاً يخرجها عن هذا الباب فيقول: إن تقدير الكلام (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني**) (**مما يتلى**

عليكم): جار ومجرور خبر المقدم، و(**حكم**): مبتدأ مؤخر، و(**الفاء**): يسمونها الفاء الفصيحة، (**ثم اجلدوا**): كلام لا علاقة له بالكلام السابق لأنه صار كلاماً مستقلاً لا علاقةَ لهُ بالاسم المشتغل عنه -وليس من باب الاشتغال عند سيبويه-.

ما الذي رفع **الزَّانِيَةُ** مع أن التقدير: **حكمُ الزانيةِ**؟ قال: حذف المبتدأ، وهو مضاف، وقام المضاف إليه وهو كلمة (**الزَّانِيَةُ**) مقامهُ في الحكم من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى فصار مبتدأً: {**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ**} يعني التقدير -والله أعلم-: (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني**)، ثم حذفت كلمة (**حكم**) فحلَّت كلمة (**الزانية**) محلها، فرفعت وصارت تعرب مبتدأ، والخبر الذي قبلها وهو قوله: {**ممَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**} ثم استؤنف الحكم؛ ذلك أن **الفاء** لا تدخل في خبر المبتدأ عند سيبويه في نحو هذا؛ يعني ما تقول: (**محمدٌ فأكرمهُ**)، لا يجوز عند سيبويه، بل عند كثير من النحويين بل ويمكن عند البصريين جميعاً لا تدخل إلا إذا دل المبتدأ على العموم: (**كلُ رجلٍ فله درهم**).

أما **الأخفش**، فإنه يجيز دخول الفاء تقول عندهُ (**محمدٌ فمجتهدٌ**) لا يمتنع عند الأخفش.

الحاصل -ليس هذا موضوعنا دخول الفاء في خبر مبتدأ إذا كان دالاً على العموم ليس هذا موضوعنا- لكنهُ هو السبب في أن سيبويه أوّلَ هذا بقوله: إن تقدير (**مما يتلى عليكم حكم**) ولم يقل (**الزانيةُ**) مبتدأ و(**فَاجْلِدُوا**) خبر لها، لأنه يرى أن الفاء لا تقع في خبر هذا المبتدأ عندهُ، ولذلك قال في قول الشاعر: **وقائلةٍ خَوْلَانُ فانكح فتَاتَهُمْ ** وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا**

(**خولان**): هذه اسم قبيلة، (**فانكح فتَاتَهُمْ**) يقول ليست خولان مبتدأ (**فانكح**) جملة واقعة في الخبر مقترنة بالفاء، لا، بل يقول التقدير: أن خولان خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (**هذه خولانُ**)، وحينئذ يستأنف الكلام بعدها فيقول (**فانكح فتَاتَهُمْ**) هذا تأويل **سيبويه**.

المبرد: يقول الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل جواب الشرط في فعل الشرط أو في ما تضمنه فعل الشرط، هو يقول إن التقدير: (**مما يتلى عليكم حكم الزانيةِ والزاني فَاجْلِدُوا**) يعني: فإذا علمتم ذلك فاجلدوا، ونحن قد ذكرنا أن الفعل المشتغل لابد ليكون ناصباً أن يصح لو فرغتهُ أن يعمل فيما قبله، وهو هنا لا يعمل، لأن الفاء إذا كانت واقعة في جواب شرط مقدر فإن جواب الشرط لا يعمل في فعل الشرط، فكذلك ما يشبهها، وما لا يعمل لا يفسِّرُ عامل؛ يعني لا يدخل في باب الاشتغال

فالرفع عنهما يعني عند **المبرد** وعند **سيبويه** **واجب** وليس مترجحاً للكلام الذي ذكرناه من التوجيه.

المسألةُ الثانية: أن يكون الفعل المشغول مقترناً باللام الطلبية أو بـ(لا) الطلبية

باللام يعني الداخلة على الفعل المضارع وهي تسمى لام الأمر أو لام الدعاء، ويجمعهما أن تسميهما لام الدعاء و(لا) الناهية أو (لا) الطلبية أو (لا) الدعائية، ويجمع الأمرين أعني (لا) الناهية و(لا) الدعائية يعني أن تسميها بـ (لا) الطلبية.

- الأمثلة:

(**محمداً ليكرمهُ ربُّهُ**): اللام هذه تسمى **بـ(لام) الدعاء** لأنها متوجهة من الأدنى (**محمد**) إلى الأعلى (**ربُّهُ**) في هذا المكان، ولو قلت: (**محمداً ليكرمهُ عمروٌ**) لكانت: **اللام للأمر**.

هنا (**محمد**) يترجح أن تكون منصوبة على أنها مفعول به لفعل مقدر، وتكون منصوبة على الاشتغال، لأن الفعل المشتغل مقترنٌ باللام الطلبية.

وقولك مثلاً: (**خالداً لا تُهنه**) فإن (**لا**) فيها للنهي، وأما (**خالداً لا يعذبهُ الله**) فإن (**لا**) **فيها للدعاء**، ويجمع الاثنتين أن تسمى (**لا**) **بالطلبية**، ويقال فيها الكلام نفسهُ الذي سبق في المسألة الأولى وهي: أنك لو جعلت الاسم المتقدم هذا مرفوعاً على أنه

مبتدأ؛ فإنه إذا أخبرت بالجملة الطلبية يصير الخبر ليس مفيداً فائدةً يحسن السكوت عليها، وهم قد قالوا "إن الخبر هو الجزء المتمُّ الفائدة" فأنت إذا قلت: (محمداً ليكرمهُ عبدُ الله) لو جعلتها (محمدٌ) وجعلتها مبتدأً لكان الخبر هنا جملة طلبية، والجملة الطلبية لم يتحقق مضمونها قبل النطق بها، فكيف تجعلها تتم الفائدة؟ والخبر الجزء المتم الفائدة.

مثلتُ للام الطلبية ولـ (لا) الطلبية على أنها للدعاء، وعلى أنها للأمر، وعلى أنها للدعاء، وعلى أنها للنهي؛ ففي كل المواضع السابقة يترجح أن تنصب الاسم المشتغل عنه على أنه مفعول به لفعلٍ مقدر.

المسألة الثالثة: أن يكون الاسم بعد أداةٍ يغلب فيها أن تدخل على الأفعال وهي الهمزة.

يقول المصنف: منها همزة الاستفهام؛ الأدوات التي يغلب أن تدخل على الأفعال إذا جاء بعدها اسمٌ مشتغل عنه فإن الراجح فيه أن يكون منصوبا، ويكون حينئذ منصوباً بفعل مقدر.

من شواهده قول الله: {فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذاً لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ}.

{فَقَالُوا أَبَشَراً}: الهمزة للاستفهام، و(بَشَراً): يترجح أن تكون منصوبةً بعاملٍ مقدر، والفعل المشتغل عنها هو قولهُ (نتَّبعُهُ)، فإنهُ مشغولٌ بنصب الهاء في (نتَّبعُهُ) عن نصب (بَشَراً) المتقدمة عليه، مشتغل عن نصبها بنصب الضمير العائد إليها، فكلمة بَشَراً هنا يترجح أن تكون منصوبة، لأن الهمزة في الراجح أن يأتي بعدها الأفعال، فحتى لا تعرب الاسم المتقدم هذا مبتدأً فيما يترجح أن يكون داخلاً على الأفعال؛ ترجح أن تكون منصوبةً لهذا الغرض.

❖ إذا كانت الهمزة ملاصقةً كما في هذه الآية فإن الراجح بدون خلاف أن تنصب الاسم المتقدم لكون هذه الأداة حقها أو الراجح فيها أو الكثير فيها أن تدخل على الأفعال.

نعيد الآية مرة ثانية قال الله: {فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ} الهمزة للاستفهام و{بَشَراً} مفعول به لفعل مقدر، يفسرهُ قوله تعالى بعده {نَّتَّبِعُهُ} و{نَّتَّبِعُه} هو الفعل المشتغل بنصب الضمير والهاء في قوله (نَّتَّبِعُهُ) تعودُ على بشر فهو مشتغل بنصب الضمير الذي يعود على الاسم المتقدم، ويترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوبا.

❖ إن فصلت الهمزة عن الاسم فيقول ابن هشام: إن فصلت الهمزة عن الاسم المشتَغل عنه فالراجح أن يكون مرفوعا، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً، فقال: يبقى الأمر على حاله وهو أنه يترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوباً.

ومثلهُ قولك: (أأنت محمدٌ تكرمهُ؟)، والسبب في هذا: أن (أنت) هنا يعني فصلت بين الاسم المشتغل عنه وبين همزة الاستفهام، فحينئذ نقول: إن محمداً في مثل هذا المثال يترجح أن يكون مرفوعاً لأنه وُجد شيئاً يفصل بين الاسم المشتغل عنه وهو كلمة (أنت)، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً فقال: يبقى الأمر على حاله وهو أنه يترجح في الاسم المتقدم أن يكون منصوباً؛ لأن الفصل بالظرف كـ(لا) فصل، يعني كأنك لم تفصل بينهما بفاصل، هذا إذا كان الفاصلُ ظرفاً.

- مثالهُ: (أكلَّ يومٍ محمداً تكرمهُ؟) (كل): هذه في الأصل ليست تدل على الزمان، ولكن لإضافتها إلى كلمة (يوم) اكتسبت الظرفية فهي هنا منصوبة على الظرفية، ومضافة إلى كلمة يوم، وقد جاء بعدها اسمٌ مشتغل عنهُ فيترجح فيه أن يكون منصوباً.

والسبب في ترجح النصب فيه أن الفصل يعني أنهم لا يعتدون الظرف كأنهُ لم يفصل بينهما بفاصل، أما إن فصل بشيء غير الظرف مثل قولك: (أأنت محمدٌ تكرمهُ؟) فإن كلمة (أنت) أُعتدُ بها فجعلوا الراجح في كلمة محمد أن يكون منصوبا.

وقال ابن الطراوة: "إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع" إن كان الاستفهام عن الاسم المشتغل عنه فالرفع واجبٌ، وحكم بشذوذ النصب في قول الشاعر:

أ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ أَمْ رِباحا *** عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخَـشَابَا

الشاهد: في قوله (أ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ)، وقوله (أَمْ رِباحا)، (رباحا): معطوف على ثعلبة، وثعلبة منصوب وهو واقع بعد الهمزة، والسؤال الآن: عن أحد الاسمين وليس عن الفعل، إنما السؤال: أهو **ثعلبة** أم هو **رباح** الذين عدلت بهما هذا المسمى (طُهَيَّةَ) أو المسمى (الخَـشَابَا).

ابن الطراوة يرى إن كان المسئول عنه هو الاسم، فإن **الرفع** فيه واجب، وليس مترجحاً **النصب** ولا **الرفع** بل يراه **واجباً**، ويجعل قول الشاعر: (أ ثعلبَةَ الفَوَارِسِ إلخ) يجعله من باب الشذوذ.

➢ **هل كل أدوات الاستفهام يجري فيها هذا الأمر أم أن هذا الأمر خاصٌ بالهمزة ؟**

- **الأخفش** يرى أن بقية أدوات الاستفهام مثل الهمزة في الحكم نفسه؛ يعني إذا كانت أداة الاستفهام داخلة على اسم مشتغل عنه، وكانت الأداة غير الهمزة **فإن الراجح** في الاسم المشتغل عنه أن يكون **منصوباً**.

فيقول: قولك (**أيُّهم زيداً ضربهُ**) أيُّهم، (**أيٌّ**): هذه مبنية على الاستفهام مبتدأ، و(**زيداً**): مفعول به لفعل محذوف و(**ضربهُ**): هذا هو الفعل المشتغِل بالضمير، فقد تقدم الاستفهام والاستفهام هنا ليس بالهمزة، وإنما هو بـ(**أيٌّ**) والأخفش يرى أن بقية أدوات الاستفهام من حيث الحكم -يعني من حيث ترجح النصب- مثل الهمزة.

ويقول: إن قولك (**مَنْ أمةَ الله ضربَها**)، يترجح في (**أمةَ الله**) هنا: أن تكون منصوبة و(**ضربَ**): هذا هو الفعل المشتغِل، و(**مَنْ**) التي تقدمت هنا: اسم استفهام وليست الهمزة طبعاً، وهذا يبني عليه الأخفش أن أدوات الاستفهام الأخرى مثل الهمزة في الحكم نفسه.

يقول أيضاً: ونلحق بها كلمة (**حيثُ**) وذلك كقولك: (**حيثُ طفلاً لقيتهُ فداعبهُ**) فيرى أن **حيثُ** هذه الكثير فيها أن تضاف إلى الجمل الفعلية، فلذلك إذا وجدت اسماً بعدها مشتغلاً عنه **فإن الراجح فيه أن يكون منصوباً** (هذا رأي الأخفش).

الحلقة (٢٨)

➢ **المواضع بعمومها التي يترجح فيها نصب الاسم المتقدم هي ستة:**

المسألة الأولى: أن يكون الفعل المتأخر هذا المشتَغِل دالاً على الطلب ويكون الطلب للأمر أو الدعاء كقولك: (**محمداً أكرِمهُ**) فإن العامل هنا (**أكرم**) فعل أمر، **ويترجح** نصب الاسم المتقدم وهو كلمة (**محمداً**)، وأما الدعاء فنحو قولك: (**اللّهُمَّ عبدَك ارحمه**).

المسألة الثانية: أن يكون الفعل مقروناً باللام الطلبية) يعني لام الأمر أو لام الدعاء أو بـ (لا) الطلبية أيضاً، والمقصود بها أيضاً (لا) الناهية أو (لا) الدعائية

مثالهُ: قولك (**محمداً ليكرمهُ عمروٌ**)، ومثلاً قولك (**خالداً لا تُهنه**)، وقولك مثلاً (**خالداً لا يعذبهُ الله**) في وقت ما تكون داعياً بالدعاء، هذه المسألة الثانية.

المسألة الثالثة: (أن يقع الاسم بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعل) ومنها (همزة الاستفهام) ومن ذلك نحو قول الله سبحانهُ وتعالى: {**فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ**} فإن كلمة {**أَبَشَراً**} هنا **يترجح** فيها أن تكون منصوبة لوقوعها بعد همزة الاستفهام، وهمزة الاستفهام يغلبُ أن تكونَ داخلةً على الأفعال.

المسألة الرابعة: أن يقع الاسم المشتغَل عنه بعد عاطف، وأن يكون هذا العاطف غير مفصول بـ (أمّا)، ويجب أن يكون مسبوقاً بفعل -يعني العاطف قد تقدمَ عليه فعل- **هذا الفعل ليسَ خبراً عن اسمٍ** أي ليس مسبوقاً باسم.

هذه المسألة فيها عدد من الأمور لابد أن نفهمها، يقول المصنف: **أن يقع الاسمُ** -يعني المشتغَل عنه- **بعد عاطفٍ**- يعني بعد واحد من حروف العطف-**و هذا العطف غير مفصول عن الاسم بكلمة (أمّا)، ويجب أن يكون مسبوقاً بفعل** -يعني العاطف قد تقدمَ عليه فعل- **هذا الفعل ليسَ خبراً عن اسمٍ** -يعني ليس مسبوقاً باسم- حتى لا ينصرف إلى المسائل التي يتساوى فيها الأمران، **فإذا اجتمعت هذه الشروط فإنهُ يترجح نصب الاسم المتقدم.**

- مثالهُ: (حضرَ عبد الله وأخاهُ أكرمتُهُ) نطبق عليها القاعدة التي ذكرنها.

كلمة (أخاهُ) هو الاسم المشتغَل عنه، وهو واقعٌ بعد عاطف وهو **الواو**، وهذا العاطف ليس مفصولاً عن الاسم المشتغَل عنهُ بكلمة (أمَّا) وهو أيضاً مسبوقٌ بفعل (حضر)، هذا الفعل الذي سبقهُ ليس خبراً عن اسم، يعني ليس مبنياً على اسمٍ آخر.

- ومنهُ قول الله: {خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤)وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا} موضع الشاهد في قوله: {وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا}.

فإن كلمة: (وَالأَنْعَامَ) اسمٌ مشتغلٌ عنه -يعني تلاه عامل مشغول بالعمل في ضميره- هذا الاسم قد وقع بعد عاطف وهو (**الواو**)، ولم يُفصل هذا الاسم المشتغل عنه عن **الواو** بكلمة (**أما**)، وهو أيضاً مسبوقٌ بفعلٍ وهو قولهُ تعالى: (خَلَقَ الإِنسَانَ)، وهذا الفعل ليس خبراً عن اسمٍ بل هو في بداية الجملة المذكورة، إذاً في قوله تعالى: {خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤) وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا}.

كلمة {وَالأَنْعَامَ} هنا اسم مشتغل عنه **يترجح فيه أن يكون منصوباً** لكونهِ واقعً بعد عاطف، هذا العطف ليس مفصولاً عن الاسم بكلمة (أما)، وهو مسبوق بفعل وهذا الفعل ليس خبراً عن اسم أو ليس مبنياً على اسم وهو قولهُ (خَلَقَ).

- بخلاف نحو قولك: (سافر عبد الله وأما أخوهُ فأكرمتُهُ) هنا كلمة (أخوه) **فصلت عن العاطف** يعني انتقض شرطٌ من الشروط التي ذكرنها في الضابط، بأنها فصلت عن العاطف بكلمة (**أما**)، لما فصلت بكلمة (**أما**) أُختيرَ فيها أن تكون مرفوعةً، لأن كلمة (**أما**) تقطع ما بعدها عما قبلها فتكون كالفاصل، فيُستحسنُ حينئذٍ أن تجعل ما بعدها مرفوعاً، لأنهُ كأنهُ جملة اسمية، كأنهُ جملة مستقلة، أو كأنك ابتدأت بجملةٍ أخرى، مع أنه معطوف على الكلام السابق، لكن وجود (**أما**) جعلنا نختار فيه حكم الرفع لأن (**أما**) تقطع العلاقة عما بعدها بما قبلها.

لكن هل يجوز لك أن تقول (وأما أخاهُ فأكرمتُهُ)؟

الجواب نعم، **لكنه مرجوح**، والسبب في جوازه هو أن هذا العاطف يربط هذه الجملة بالجملة التي قبلها، والجملة التي قبلها فيها فعل غير مبني على اسم، بل لو قلنا أيضاً إنها صارت جملةً مستقلة فإنه مثل قولك: (**محمدٌ قابلتهُ**) هذه (**محمدٌ قابلتهُ**) **هذه يجوز فيها الوجهان أصلاً، لكن الراجح فيها أن تكون مرفوعة**، فنفرض أنا قطعناه بالكلية عن ما قبله وصار كلاماً مستقلا.

- يذكرُ المصنف أيضاً في هذا الموضع موضعاً آخر وردت فيه قراءة في قول الله تعالى: {فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَالَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ(١٥)فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ}.

الشاهد وهو قولهُ تعالى: {**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**}، (ثَمُودُ) القراءة المتواترة فيها: (وأَمَّا ثَمُودُ) بالرفع وهذا هو الوجه الراجح، حتى لو قلنا إنها جملة مستقلة أو جملة مبتدأه لا علاقة لها بالكلام المسبوق أو الذي سبقه، مع أنها مسبوقة بعاطف ومذكور بعدها **أما** فاصلاً لما بعدها عن ما

قبلها، لكن ما توجيه القراءة بالنصب؟

أما توجيه القراءة بالرفع فهذا سهل؛ أن نقول (ثَمُودُ) مبتدأ وجملة فـ(فَهَدَيْنَاهُمْ) خبرها، وتكون (ثَمُودُ) هذه على الوجه الراجح فيها إذا قرأت بالرفع، وكذلك في باب الاشتغال الأصلُ فيه في مثل هذه العبارة أن يترجح الرفع، لأنهُ حينئذٍ نسلم من التقدير، وكلما سلمت من التقدير كان أولى.

أقول فما توجيه النصب فيها؟

توجيه النصب على تقدير أنهُ من باب الاشتغال الذي يجوز فيه الوجهان، وقد قطعنا النظر عن وجود العاطف الذي سبقها ولا علاقة له بالكلام السابق، وعلى هذا فإن كلمة ثمود ستكون مفعولاً به لفعلٍ مقدر.

قدرهُ بعض النحويين في هذه الآية الكريمة في حالة ما ننصب كلمة {ثَمُودُ} قُدِّرَ والله أعلم: وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَا هديناهمْ، ولا يجوز أن نقدر العامل قبل الفاء، يقولون حتى لا يُفصل بين أما والفاء بجملة وذلك لا يجوز.

انظر إلى نحو قول الله: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} هنا فصل بين (أما) والفاء بكلمة واحدة وهي كلمة (اليتيم)، ولم يفصل بينهما بجملة، ولذلك لا يجيزون أن يقدر فيها جملة كاملة تكون قبل الفاء، لأن الفصل بين (أما) والفاء بجملة لا يجيزهُ النحويون وليس من استعمالات العرب، فإذن يقدرونهُ: وَأَمَّا ثَمُود فَهَدَيْنَا هديناهمْ، وعليه فإن كلمة {ثَمُودُ} هذه ستكون مفعولاً به لهذا الفعل المتأخر وهو الواقع بعد الفاء، والله أعلم بالصواب.

ويقولون إنهُ مثل قولك (محمدٌ أكرمتهُ) أو (زيداً ضربتهُ)، زيداً هذه ستكون منصوبة على الاشتغال، لكن طرأ عندنا مشكلة جديدة هنا وهي وجود الفاء، وأنهُ لا يجوز الفصل بين الفاء و(أما) بفاصل، ويكون هذا الفاصل جملةً كاملة، وإنما يجوز أن يكون الفاصل بعضاً من الجملة، هذا هو الموضع الرابع الذي يترجح فيه نصب الاسم المتقدم.

أعيد عنوانه مرةً ثانية أو ضابطهُ هو (أن يكون الاسم المشتغَل عنهُ) بعد عاطف يعني بعد واحد من حروف العطف، هذا العاطف ليس مفصولاً ليس بين العاطف والاسم المشتغل عنه لفظ (أما) ويجبُ أيضاً بل من تتمة الضابط أن يكون هذا العاطف وهو الواو مثلاً مسبوقاً بفعلٍ، وأن لا يكون الفعل المتقدم مبنياً على اسم يعني ليس خبراً لاسم متقدم أو خبراً لكان أو نحواً ذلك فيكون مسبوقاً باسم واقع خبراً له.

وقد مثلنا لهُ بقولك (حضرَ عبد الله وأخاهُ أكرمتُهُ) وبنحو قول الله وهذا شاهد: {خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ(٤)وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} هو الاسم المشتغل عنه وهو مسبوق بعاطف وهو الواو هذا الواو مسبوق بفعل، الفعل هذا ليس مبنياً على اسم يعني ليس خبراً عن اسم، ولم يفصل هذا العاطف بـ(أما)، لو فصل العاطف بـ(أما) ترجح الرفع، قالوا لأن أما تفصلُ الكلام الذي بعدها عن ما قبلها، ولو كان الكلامُ مسبوقاً بفعلٍ لكن الفعل مبنيٌ على الاسم، فإنهُ سيكون من المواضع التي يتساوى فيها الوجهان.

المسألة الخامسة: أن يتُوهمَ عند الرفع إذا رفعت الاسم المتقدم يُتوهم أن الفعل الذي بعدهُ صفةٌ له.

الموضع الخامس الذي يترجح فيه نصب الاسم المتقدم هو حينما يتوهم السامع إذا رَفعت؛ أن الكلمة التي بعده أو أن الفعل الذي بعده مع الجملة التي بعده كلها صفة للاسم المتقدم.

- شاهده قول الله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فـ(إِنَّ) واسمها (نا) وكل هذا مفعول به لفعلٍ مقدر لأنه منصوب على الاشتغال، ويكون حينئذ من المواضع التي ترجح فيها النصب لوجود جملة فعلية بعد هذا الاسم يشبه أن تكون صفة لو رفعنا الاسم المتقدم، لو قيل لو قُرئ في هذه الآية: إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ؛ سيوهم وجود كلمة (خَلَقْنَاهُ) هذه ستوهم أنها صفةٌ

للاسم المتقدم وهو قولك: (كُلُّ شَيْءٍ) كأنك قلت: إن الأشياء المخلوقةَ بقدرٍ، وهذا ليس المقصود في هذه الآية، لأن المقصود فيها -والله أعلم-: (إننا خلقنا كل شيءٍ بقدر) هذا هو المقصود، وعليه يكون النصب **راجحاً**، ولو رفع لكان التأويل فيها - والله أعلم -: (إنَّ كُل المخلوقات بقدر) وهذا ليس المراد من الآية والله أعلم.

فالحاصل أن كلمة (كُلَّ) يترجح فيها أن تكون منصوبة ونصبها هنا على الاشتغال، وتكون منصوبة بفعل مقدّر يفسره المذكور وطبعاً لا يظهر إلا في التقدير ويكون تقديره -والله أعلم-: (إنا خلقنا كل شيء خلقناهُ بقدر).

- لماذا لا تُتوهم الصفة في حالة النصب؟ يعني نقول إنها تتوهم الصفة في حالة ما نرفع الاسم المتقدم، فإذا نصبنا الاسم المتقدم لماذا لا تتوهم الصفة؟

قال: لأنهم قد قرروا أن الصفة لا تعمل في الموصوف، فمن أجل هذا برئت الكلمة أو الجملة وهي جملة (خَلَقْنَاهُ) من أن تكون صفة، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وإذا كان منصوباً فإنه حينئذ لا يُتوهم أبداً إلا أنهُ من باب الاشتغال، فتذهب عنا أن تكون المسألة من باب الصفة.

هذا الموضع الخامس لم يعتد به سيبويه ولم يجعلهُ من مرجحات النصب، بل جعل النصب في مثل هذه الآية مثل النصب في قولك: (محمداً أكرمتهُ) يعني جعلهُ **مرجوحاً**، ثم قال (وهو عربيٌ كثير) لكنه لم يجعله من المسألة التي ذكرنها، بل لم يجعل إيهام الصفة من مرجحات النصب.

سيبويه رحمه الله **يرجح** أن يكون الفعل المتأخر وصفاً للاسم المتقدم، لم يجعلهُ من مرجحات النصب، وإنما جعله جعل مثل هذه الآية أو هذا الموضع مثل قولك (محمداً قابلتهُ) أو (أكرمتهُ) **وحينئذ يكون الراجح فيه الرفع والله أعلم بالصواب.**

نعود إلى بيان لماذا لا يكون في حالة النصب يُتوهم أن الفعل المتأخر وصفاً للاسم المتقدم؟ لأن نحن اشترطنا في أول باب الاشتغال أن يكون هذا العامل المتأخر لو فرغتهُ من الضمير لعمل في الاسم المتقدم، لو فرغنا هذا العامل من الضمير لا يستطيع أن يعمل في الاسم المتقدم **لماذا؟** لأنهُ صفة والصفة لا تعمل في الموصوف، فإذن لا يكون مُوهماً لأن يكون المتأخر هذا وصفاً للاسم المتقدم.

المسألة السادسة: أن يكون الاسم -الذي رجحت أن يكون منصوباً أو الاسم المشتغل عنه- أن يكون جواباً لاستفهام منصوب.

الاستفهام: أن تسأل فتقول (أيَّهم ضربتَ؟) أو (أيَّهم أكرمتَ؟) فيقال لك: (زيداً ضربتُ) في الجواب، هذا يترجح فيه أن يكون الاسم المتقدم منصوباً على الاشتغال وليس مرفوعاء قال: من باب المشاكلة، حتى يكون الاسم المتقدم منصوباً بفعل، وتكون جملة السؤال وجملة الجواب تكونانِ كلاهما (فعليتين).

إذاً: يترجح نصب الاسم المتقدم إذا وقع هذا الاسم جواباً لاستفهام منصوب؛ يعني أن يكون اسم الاستفهام الذي سألت به وأجبت بالاسم المشتغَل عنهُ أن يكون في محل نصب؛ فيستحسن أو يترجح أن يكون الجواب أيضاً كأنهُ على صفة الجملة الفعلية، فيكون حينئذ قد شاكلت أو ناسبت بين السؤال والجواب.

- ومثالُه أن تقول: (زيداً أكرمتُ) في جواب من قال (أيهم أكرمتَ؟)؛ فيكون لو قلت (أيهم أكرمتَ؟) سيكون قولك (أي): مفعول به لهذا الفعل المتأخر، الجواب في قولك: (محمداً أكرمتهُ)، **يترجح** في كلمة (**محمداً**) أن تكون منصوبة لأنها وقعت جواباً لسؤال؛ واسم الاستفهام في السؤال منصوب، فهذا من مواضع ترجح النصب وهو آخر المواضع.

الحلقة (٢٩)

وجوب رفع الاسم المتقدم في باب الاشتغال

وإذا كان الاسم المتقدم **واجب الرفع** فليس من باب الاشتغال، لأنه لا يشمله الضابط المذكور في أول الباب، وضابط هذا الباب: أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه عاملٌ مشغول بالعمل في ضميره (يعني في ضمير الاسم المتقدم) بحيث لو فُرّغ هذا العامل من هذا الضمير لنصب الاسم المتقدم.

فإذا كان الاسم المتقدم واجب الرفع معناه أنه لا يجوز أن تعمل فيه الفعل المتأخر، وإذا كان لا يجوز إعمال الفعل المتأخر؛ فليس من باب الاشتغال، لأننا قلنا في بداية باب الاشتغال إنهُ لو فرغتَ الفعل المتأخر لعمل في الاسم المتقدم، وهذا إذا فرغته لا يعمل، معناه أنهُ لا يمكن أنهُ ينصبه الفعل المتأخر أو العامل المتأخر فإذاً لا يكون من هذا الباب.

الحكم الرابع من أحكام باب الاشتغال: وجوب رفع الاسم المتقدم

يقول المصنف رحمنا الله وإياه: وجوب الرفع في مسائل: ≺ يجب رفع الاسم المتقدم في مسائل:

المسألةُ الأولى: أن يقع الفعل المتأخر المشغول صفةً للاسم المتقدم.

لذلك قلنا في الموضع الخامس من مواضع ترجح النصب: أن يُخاف توهم أن الفعل المتأخر صفة، لأنهُ إذا كان صفة فإنهُ لا يعمل في الموصوف.

- شاهدهُ قول الله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} هذه يجب فيها رفع الاسم المتقدم وهو (كُلُّ) لأن جملة (فَعَلُوهُ): هذه صفةٌ لكل شيء، والتأويل فيه -والله أعلم-: كلُ شيءٍ مفعول مكتوب في الزبر، {كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ} (وَكُلُّ): مبتدأ وهو مضاف و(شَيْءٍ): مضاف إليه، وجملة: (فَعَلُوهُ) هذه صفة لكلمة (كُلُّ)، وحينئذ فإنهُ يجب رفع الاسم المتقدم، لأن الجملة التي وقع فيها العامل، صفة للاسم المتقدم، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسرُ عاملا فيخرجُ من هذا الباب.

المسألة الثانية: أن يكون الفعل المتأخر صلةً.

معنى هذا أن بعد الاسم المشتغل عنه اسم موصول، والاسم الموصول من صلته عامل مشتغل بالعمل في الضمير، لكن هذا الضمير لا يعود للاسم المتقدم بل يعود للاسم الموصول.

- مثالهُ: (خالدٌ الذي أكرمتُهُ)

(خالدٌ): مبتدأ، (الذي أكرمتُهُ): خبر، هذه الجملة كلها خبر لأن جملة أكرمتُهُ هذه صلة الموصول، العامل هنا صلةٌ لـ (الذي)، وصلة الموصول لا تعمل فيما قبل الاسم الموصول، وبهذا ينتقض الشرط الذي ذكرناه في ضابط باب الاشتغال، لأنه إذا فرغنا العامل من الضمير فإنه لا يعمل في الاسم المشتغَل عنه، وحينئذ لا يكون من هذا الباب.

المسألة الثالثة: أن يكون الفعل مضافاً إليه.

يعني الفعل المشتغِل الذي اشتغل بالضمير الذي يعود للاسم المتقدم أن يكون مضافاً إليه.

- مثالهُ: (محمدٌ حين تراهُ تفرحُ)

(محمدٌ): هذا مبتدأ، و(حين تراهُ)، (حين): هذه ظرف متعلق بقوله تفرح، (تفرح حين تراهُ) هذا أصل الكلام، لكن المهم أن جملة (تراهُ) هذه في موقع جر بإضافة كلمة (حين) إليها، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يفسر عاملا فيخرج من باب الاشتغال وحينئذ يجب رفع الاسم المتقدم.

المسألة الرابعة: أن يكون الفعل بعد ما يختصُ بالابتداء؛ يعني بعد ما لا يقع بعده إلا المبتدأ وذلك نحو: (إذا الفجائية).
- قولك: (خرجتُ فإذا اللصُ يضربهُ الشرطيُ)، هنا (اللص): هو الاسم المتقدم، وهنا يجب رفعهُ، وجملة (يضربهُ) هذه الجملة أو الفعل المشتغل بالضمير، هذا لا يصح، الاسم المتقدم وقع بعد ما يختص بالدخول على الأسماء وهو كلمة (إذا الفجائية)، وإذا الفجائية لابد أن يكون ما بعدها اسماً ولابد أن يكون مرفوعاً، فلا يصح أن تنصبهُ؛ فلو قلت (يضربهُ) هنا يضربهُ هذه لا يصح أن تعمل في الاسم المتقدم فيصير جملةً، (اللص) فيصير مبتدأ، وجملة (يضربهُ الشرطي): هي الخبر، و(اللص) هذه يجب أن تكون مرفوعة لوقوعها بعد إذا الفجائية، وإذا الفجائية لا يصلح أن يقع بعدها فعلٌ أبداً، بل لابد أن يكون بعدها اسم وأن يكون هذا الاسم مرفوعا.

المسألة الخامسة: أن يقع العامل المشتغِل بالضمير بعدَ شيءٍ -بعد لفظ- لا يعملُ ما بعدهُ فيما قبله.

قد مضى بعض الصور المشابهة لهذا، وهي أن يقع مثلاً صلةً للموصول، فالاسم الموصول لا يعمل ما بعدهُ فيما قبله، هذا من المواضع أيضاً يجب أن لا يعمل ما بعده فيما قبله.

فالموضع الخامس: أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد شيءٍ -بعد لفظٍ- لا يعمل ما بعدهُ فيما قبله، وإذا انتفى أن لا يعمل ما بعده فيما قبله فإنهُ يخرج من باب الاشتغال، لأن الاشتغال يلزمُ فيه أنك لو فرّغت هذا العامل من الضمير لأصبح أن يعمل في الاسم المتقدم، وهذا لا يصح أن يعمل في الاسم المتقدم، لأنهُ وقع بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

- الصورة الأولى: أن يقع العامل بعد (ما) التعجبية، هذه الأداة نحو قولك: (عبدُ الرحمن ما أكرمهُ) (ما) هذه تعجبية وما التعجبية من الألفاظ التي يجب أن تكون متصدرةً في جملتها، ومادام أنهُ يجب أن تكون متصدرةً في جملتها فإنهُ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فـ (أكرم) هنا فعل، ومشتغل بالضمير، وهو الهاء، لكنهُ سبقته (ما) التعجبية و(ما) التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

- الصورة الثانية: أن يقع العامل بعد (إن) الشرطية، و(إن) الشرطية بل أدوات الشرط كلها من ما له الصدارة، إذن إذا كانت مما له الصدارة فإن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، مثالهُ قولك: (عبد الرحمنِ إن قابلتهُ فسلم عليه)، (إن قابلتهُ) (إن) هذه أداة شرط، وبعدها الفعل المشتغل وهو قولك (قابلتهُ)، هو مشتغل بالعمل في الضمير هنا، لكنهُ وقع بعد أداة الشرط، وأداة الشرط هذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدارة.

- الصورة الثالثة: أن يقع العامل المشتغل بعد (هل) الاستفهامية، فالاسم سبق هل، وحينئذ فإن ما بعد (هل) الاستفهامية لا يعمل فيما قبلها، لأنها أيضاً من الأدوات والحروف التي تستحق الصدارة، مثالهُ: قولك (عبد الرحمنِ هل تحبهُ) (عبد الرحمنِ) هذه مبتدأ، و(هل) هذا أسم استفهام، و(تحبهُ): فعل مضارع، وهو مشتغل بالعمل في الهاء، لكنك لو حذفت هذه الهاء فإنهُ لا تستطيع تسليط هذا العامل على الاسم المتقدم، لأنهُ لا يعمل ما بعد (هل) فيما قبلها، لا يصح أن يعمل ما بعد (هل) فيما قبلها حينئذٍ يجب الرفع.

- الصورة الرابعة: أن يقع العامل المشتغل بعد أداة تحضيض، كقولك: (عبد الرحمنِ هلّا صالحتهُ) أو (عبد الرحمنِ هلّا تصالحهُ).

فـ(عبد الرحمنِ): هذا مبتدأ.

و(هلّا): هذه أداة تحضيض.

و(تصالح):هذا هو العامل المشغول بالعمل في الضمير، لكنهُ سُبق بـ(هلّا) التحضيضية، وما سبقته (هلّا) فإنهُ لا يعمل فيما

قبلها، لأنها من الألفاظ التي لها الصدارة في جملتها -طبعاً- وإلا فهي مسبوقة هنا بكلمة عبد الرحمنِ، لكنها في جملتها واقعة في صدارتها في أول الجملة التي هي فيها وهي الجملة الواقعة خبراً.

أعيد باختصار إن شاء الله تعالى: المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم: **يجب** ولا يجوز، **وكل هذه المسائل التي يجب رفع الاسم المتقدم فيها خارجة من باب الاشتغال**، لأنهُ إذا لم يجز فيها النصب فلا تكون أبداً من باب الاشتغال، لأننا ذكرنا أن العامل المتأخر لو فُرِّغ من الضمير الذي يعملُ فيه لصح أن ينصب الاسم المتقدم، وهذا لا يمكن أن ينصب الاسم المتقدم، فليس من باب الاشتغال.

➢المسألةُ الأولى: أن يقع الفعل صفة، وشاهده قوله تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}.

➢المسألة الثانية: أن يقع الفعل صلةً، كقولك: (خالدٌ الذي أكرمتُهُ).

➢المسألة الثالثة:أن يقع الفعل مضافاً إليه، وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف، كقولك: (محمدٌ حين تراهُ تفرحُ)

➢المسألة الرابعة: أن يقع الاسم المعمول بعد أداةٍ تختص بالدخول على الأفعال ،كقولك: (خرجتُ فإذا اللصُ يضربهُ الشرطيُ)، (اللص) هنا وقع بعد (إذا) الفجائية و(إذا) الفجائية لا تدخل على الأفعال، فلا تستطيع أن تقدر عاملا لينصب الفعل المتأخر لينصب الاسم المتأخر هذا.

➢ المسألة الخامسة: أن يقع الفعل بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك مثل:

١. أن يقع بعد (ما) التعجبية كقولك (عبدُ الرحمن ما أكرمهُ).

٢. أن يقع بعد (إن) الشرطية: (عبد الرحمنِ إن قابلتهُ فسلم عليه).

٣. أن يقع الفعل بعد كلمة (هل)، فهل لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كقولك (عبد الرحمنِ هل تحبهُ).

٤. أن يقع بعد أداة تحضيض نحو قولك: (عبد الرحمنِ هلاّ صالحتهُ).

انتهينا من مواضع وجوب الرفع، وبقي موضع وهو آخر المواضع التي يتحدث عنها في باب الاشتغال.

الحكم الخامس من أحكام باب الاشتغال: **أن يتساوى نصب الاسم المتقدم ورفعه.**

ضابط المسألة: أن يقع الفعل المشتغل بالضمير معطوفاً على جملة؛ "معطوفاً" يعني قبله حرف عطف، "على جملة" يعني جملة معطوفة على جملة، أن يقع الفعل معطوفاً على جملة، هذه الجملة السابقة فيها مبتدأ ومخبر عنهُ بجملةٍ فعلية، يعني ليس فيها مبتدأ مخبر عنه باسم، عندنا مبتدأ وعندنا خبر، المبتدأ طبعاً لا يكون إلا اسماً، الخبر قد يكون اسماً وقد يكون غير اسم، فإذا اجتمعت الشروط كلها فإنهُ يتساوى نصب الاسم المتقدم ورفعه.

أُعيدهُ مرة ثانية: الضابط هو أن يكون الفعل المشتغل معطوفاً -يعني مسبوق بحرف عطف- على جملة، -الجملة السابقة هذه يسمونها جملة ذات وجهين؛ يعني أولها جملة أسمية، وخبرها جملة فعلية- فإن عَطفتَ على الجملة الكبرى فإنك حينئذ ترفع، وإن عطفت على الجملة الصغرى وهي الواقعة خبراً عن المبتدأ فإنك حينئذ تنصب، والوجهان على السواء متساويان، لأنك إن راعيت الجملة الكبرى صار حقهُ أن يكون مرفوعا، بل الأولى فيه أن يكون مرفوعا، وإن راعيت الجملة الصغرى الواقعة خبراً عن المبتدأ فإن حقهُ حينئذٍ أن يكون منصوباً، حتى تتساوى أو حتى يكون فيه مشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه.

الجملة المتأخرة هذه لابد أن يكون فيها شيء يربطها بالجملة المتقدمة، أما إن كان العطف في جملة لا علاقة لها بالجملة المتقدمة فإنه لا يكون من باب الاشتغال طبعاً، لأنه لابد من التنسيق بين الجملتين، وأن يكون بحيث لو فرغت الفعل من

الضمير الذي اتصل به لجاز أن ينصب الاسم المتقدم، فإذا لابد من وجود رابط، هذا الرابط أحياناً يكون ضميراً، وأحياناً تكون الجملة المتأخرة هذه المعطوفة معطوفةً بـ(الفاء)، **ما الفرق بين العطف بالواو أو الفاء؟**

الفاء تتضمن معنى السببية، وإذا كانت الجملة الثانية سبباً أو مُسَبَّبَةً عن الجملة الأولى معناه أن بينهما علاقة ورابطا.

- مثال: (**محمدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته لأجلِه**)

انظر رحمك الله إلى كلمة (**محمدٌ**): فإنها مبتدأ، و(**قام**): جملة واقعة خبر، هذه الجملة (**محمدٌ قامَ**): جملة فيها جملة كبرى وجملة صغرى.

الجملة الكبرى هي: (**محمدٌ قامَ**) المبتدأ والخبر، والجملة الصغرى هي جملة (**قامَ**) وهي الجملة الواقعة خبراً، (**الواو**) حرف عطف، (**خالدٌ**): هو الذي يجوز فيه الوجهان الرفع والنصب.

لو وقفت عند جملة (**خالدٌ أكرمته**) لما كانت من باب الاشتغال، لأنه حينئذ لا علاقة، (**محمدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته**) يعني أنت عطفت جملة على جملة فقط، لكن لما قلت: (**وخالدٌ أكرمته لأجلِه**): صار الضمير في (**لأجلِه**) عائداً على **محمد** المتقدم، وحينئذ كلمة **خالدٌ** هذه يجوز فيها على السواء:

- **أن تنصبها بفعل محذوف** ويكون التقدير وهذا يقدر تقديراً فقط: **وأكرمتُ خالداً أكرمته**.

- **أو تكون مبتدأً** والجملة التي بعدها خبراً، فإن رفعت فأنت عطفت على الجملة الكبرى في قولك: (**محمدٌ قامَ**)، وإن نصبت فإنك حينئذ عطفت على الجملة الواقعة خبراً وهي جملة **قام**، وحينئذ تكون شاكلت بين الجملتين في حالة الرفع وفي حالة النصب فيتساويان حينئذٍ.

- إذا كان الرابط هو (**الفاء**) فنحو قولك أيضاً: (**محمدٌ قامَ فزيدٌ أكرمته**) الفاء لأنها تدل على السببية، يعني: من أجل **قيام محمدٍ أكرمتُ زيداً** أو **خالداً**:

- **إن رفعت** فأنت ناظرٌ إلى الجملةِ الأولى التي أولها مبتدأ، وحينئذ تكون راعيت الجملة الكبرى فاستحقت الكلمةُ الرفع.

- **وإن نصبت** فقد راعيت الجملة الثانية المبدوءة بفعلٍ وتكون حينئذ عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، ولو عطفت على الجملة الكبرى لعطفت جملةً اسمية على جملة اسمية.

- قولك (**ما أحسن محمداً وخالدٌ أكرمته**) هذا ما يصلح هذه ليست من بابنا، لو قلت: (**ما أحسن محمداً وخالدٌ أكرمته**) هذه لا علاقة للجملة الثانية بالجملة الأولى، فلا يجوز فيها إلا الرفع، لأنه لا يوجد رابط يربط الجملة الثانية بالأولى.

➢ **إذا لم يكن في الثانية ضميراً، ولم تكن معطوفةً بالفاء، فهل ندخلها في هذا الباب أو لا ندخلها؟**

- الأخفش والسيرافي **يمنعان النصب ولا يجيزانه**، فلا يجوز أن تقول في نحو: (**زيدٌ قامَ وخالدٌ أكرمته**)، إذا لم يوجد ضمير يربط جملة الخبر أو الجملة الواقعة بعد الواو بما قبلها.

- الفارسي وجماعة من النحويين **يجيزون النصب** لكنهم **يرجحون** أن يكون الثاني -الاسم الذي بعد العاطف- مرفوعاً، إذا لم يكن العطف بالفاء ولم يكن العطف بالواو ووجد الضمير معه ليربط الجملة الثانية بالجملة الأولى.

- هشام ابن معاوية الضرير يقول: **الواو والفاء في الحكم سواء**، لأن الواو أصلاً تقتضي التشريك والجمع، فيقول كما أن الفاء تفيد السببية، فإن الواو تفيد أيضاً التشريك بين الأول والثاني فيجوز فيها على السواء أن ترفع الاسم المشتغل عنه وأن تنصبه.

الحلقة (٣٠)

➢ متممات باب الاشتغال:

هذه المتممات تتعلق أحياناً بالاسم المشتغل عنه، وأحياناً بالعاطف الذي يقع بعدها، وأحياناً بالعلاقة أو بالرابط، وأحياناً يكون بالاسم المتقدم في حالة ما يكون مرفوعاً، الخ.

➢ **المتممة الأولى**: يقول المصنف: كما يكون المشتغل عن الاسم السابق فعلاً -وهو الأصل- يكون اسماً بشروط -لما ذكرنا في تعريف باب الاشتغال قلنا أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه عامل، هذا العامل المشتغل بالضمير الأصل فيه أن يكون فعلاً، لكن قد يكون اسماً؟ نعم لكن يشترطون فيه شروطاً:

الشرط الأول: أن يكون هذا العامل وصفاً؛ والمقصود **بالوصف** أن يكون اسم فاعل أو صفةً مشبهة أو صيغة مبالغة (فعَال، مِفعال، فَعول، فَعيل، فَعِل. . . إلخالأصل أن يكون فعلاً، لكن يجوز أن يكون أسماً.

الشرط الثاني: أن يكونَ عاملاً؛ يعني مستوفياً لشروط العمل، لأننا اشترطنا في الأسماء يعني في الوصف -مثلاً في اسم الفاعل- يشترط فيه شروط حتى يعمل عمل الفعل؛ فإذا كانت هذه الشروط موجودةً أعملناه في باب الاشتغال أو صح الاشتغال، ولكن إذا لم تكن الشروط موجودة، فيما لو كان ليس من هذا الباب فإنه لا يصح.

الشرط الثالث: أن يكون صالحاً -هذا العامل- للعمل فيما قبله، لأنهُ في بعض الأحيان يحول بين الفعل -وهو الأصل- حائلٌ دون أن يعمل فيما قبله، فمن باب أولى أن يحول هذا الحائل بين الوصف -مثلاً- أو ما يقوم مقامهُ بل بين الوصف وبين المعمول المتقدم، بحيث لا يمكن أن يعمل فيه، وحينئذ لا يكون من باب الاشتغال فلا يصح أن يفسّر عاملا.

- مثال: قولك: (صالحٌ أنا مكرمهُ الآن أو غداً)

(صالحٌ أنا مكرمهُ)، (مكرم): هذا ليس فعلاً، وإنما هو اسم فاعل، وهو مشغول بالعمل في (الهاء)، وهو صالح للعمل في هذا الموقع:

أولاً: هو وصف لأنهُ اسم فاعل.

ثانياً: لأنهُ عامل، فقد قلنا بعدهُ (الآن أوغداً)، وهم يشترطون في الوصف أن يكون متضمناً للحال أو الاستقبال.

ثالثاً: أنه لم يحل بين الوصف وبين العمل فيما قبلهُ حائل.

-يعني هذا لا يجوز أن يكون مما نحن فيه؛يعني الاسم هنا لا يجوز أن يكون من باب الاشتغال أولا يكون عاملاً- بخلاف قولك (صالحٌ عليكهُ) يعني ألزمه،لم؟

- قال لأن معظم النحويين يقولون اسم الفعل لا يعمل فيما قبلهُ.

- وأجاز الكسائي أن يعمل اسم الفعل فيما قبله، فعلى مذهب الكسائي لا مشكلة، ويكون من باب الاشتغال، لكن على مذهب معظم النحويين لا يجوز أن يعمل فيما قبله.

- كذلك في قولك: (صالحٌ ضرباً إياهُ)، فـ (ضرباً): هنا ليس وصفاً، فلا يدخلُ معنا، مثل كلمة (عليكهُ) ليس وصفاً، لأننا اشترطنا في العامل أن يكون وصفاً.

-كذلك لو كان وصفاً لكنهُ منتقض بعض شروطه فإنهُ لا يصلح أيضاً للعمل كقولك: (صالحٌ أنا ضاربهُ أمسِ) أو(أنا مكرمهُ أمسِ)؛ لأنهم أيضاً اشترطوا في عملِ اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

- أما إن كان بمعنى الماضي فإنهُ عند النحويين لا يعمل، وأجازَ الكسائيُ عمل اسم الفاعل إذا كان للماضي مستدلاً بقول الله: {وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} قال يعني فيه ذكرٌ للأمر الماضي، وعلى هذا فإن الوصف عند الكسائي هنا متضمن لماضي وعند النحويين لا يجوز أن يعمل.

- كذلك يقولون لا يصلحُ أن يكون من باب الاشتغال قولك: (صالحٌ أنا الضاربهُ)،لم؟ (ضارب): وصف لكنها صلة، ويقولون إن صلة (أل) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، حتى لو كان مشتغلاً بضمير فإنهُ لا يصلح أن يعمل، فلا يكون من باب الاشتغال.

كذلك قولك: (وجه الأبِ صالحٌ حسنهُ) قالوا لأن الصفة المشبهة أصلاً لا تعملُ فيه يعني ضعيفة في العمل لأنها مشبهة باسم الفاعل فلا تعمل فيما قبلها.

إذاً يشترطُ ليكون الوصف عاملاً عمل الفعل في باب الاشتغال أن يكون **وصفاً، عاملاً، صالحا للعمل فيما قبله.**

➢ **المتممة الثانية: لابد لصحة الاشتغال من عُلْقة؛ يعني من رابط، حتى يكون الاشتغال صحيحاً لابد أن يكون بين الجملة المتأخرة ما يربطها بالجملة المتقدمة.**

فأنت لو قلت: (محمدٌ جاء وعمروٌ أكرمته) هذا ما يكون من بابنا، لأنه يكون من عطف الجمل ولا علاقة لهُ بما نحن فيه ولا يصلح، فلا بد من وجود علاقة، وهي رابط يربط بين الجملة المتأخرة والكلام المتقدم، وأن يكون هذا أيضاً بحيث لو فرغت هذا العامل من الضمير الذي لحقه؛ لعمل في الاسم المتقدم.

- الصورة الأولى: الرابط هذا يكون ضميراً متصلاً بالعامل مباشرةً، كقولك (محمداً أكرمته) الرابط عندنا (الهاء) في (أكرمته) لأنها تعود على **محمد** وهي متصلة بالعامل (أكرم) (أكرمته).

-الصورة الثانية: قد يكون الرابط ضميراً أيضاً لكنهُ مفصول عن العامل بحرف الجر، كقولك (محمداً مررت به) فالرابط موجود وهو الضمير وهو مفصول عن العامل بحرف الجر (الباء).

-الصورة الثالثة: قد يكون الرابط ضميراً ومفصولاً عن العامل باسم مضاف، كقولك (محمداً أكرمتُ أخاهُ) العُلْقة هنا والرابط الذي ربط الاسم المتقدم بالجملة المتأخرة هذه هو الضمير، الضمير ليس متصلاً بالعامل؛ وإنما هو مفصول عنهُ بكلمة (أخا) وهي مضاف إلى (الهاء).

- الصورة الرابعة: أن يكون الرابط الذي به العلاقة مفصولاً عن الاسم المتقدم باسمٍ أجنبي، لكن هذا الاسم الأجنبي بعدهُ نعت له علاقة بالاسم المتقدم، وإلا يخرج من بابنا.

- المثال: قولك: (محمداً أكرمتُ رجلاً يحبهُ)، فالعامل وهو (أكرمتُ) مفصول عن الضمير وهو الضمير في (يحبهُ) باسمٍ أجنبي وهو كلمة (رجل)، لكن كلمة (رجل) هذه موصوفة بقولك (يحبهُ)، فهذه هي التي جعلت الجملة متصلةً بعضها ببعض.

- الصورة الخامسة: قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسمٍ أجنبي أيضاً، ولكنَ ما بعدهُ معطوفٌ بالواو، كقولك: (محمداً أكرمتُ عمراً وأخاهُ)، لو قلت: (محمداً أكرمتُ عمراً) لكان كلاماً غير صحيح، لأن الجملة الواقعة خبراً لا بد أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ، أما لما قلت: (محمداً أكرمتُ عمراً وأخاهُ) الفاصلُ هو في كلمة (عمراً) (أكرمتُ عمراً)، وعطفنا عليه بالواو كلمة (أخا) التي آخرها الـ(هاء) هذا الضمير الذي يعود إلى الاسم المتقدم.

- الصورة السادسة: قد يكون هذا الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي، لكنهُ أُتبع هذا بعطف بيان، كقولك: (محمداً أكرمتُ عمراً أخاهُ)؛ محمداً أكرمتُ عمراً. من هو عمراً هذا؟ بينته بقولك (أخاهُ)؛ حينئذ لا مانع من أن يكون من

بابنا، يكون الرابط ضميراً ومفصولاً عن العامل باسم أجنبي، وهو كلمة (عمراً)، وبعد الاسم الأجنبي عطف بيان؛ يعني عطف يبين من هذا الاسم الأجنبي، كلمة (عمراً) هذه أجنبية عن محمد، لكنك بينتها بقولك (أخاهُ) فصارت كلمة أخاهُ عطف بيان لكلمة (عمراً) لأنها وضحته.

إعادة المتممة الثانية بإيجاز: لابد لصحة الاشتغال من وجود علاقة بين الفعل المشتغل والضمير الموجود فيه والمعمول المتقدم، هذه العلاقة:

- قد يكون الرابط فيها ضميراً متصلاً بالعامل (محمدٌ أكرمته) أو (محمداً أكرمته).
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل بحرف الجر (محمدٌ مررتُ به).
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم مضاف (محمدٌ أكرمتُ أخاهُ).
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي لكنهُ أتبع بنعت (محمدٌ أكرمتُ رجلاً يحبهُ)
- قد يكون الرابط ضميراً مفصولاً عن العامل باسم أجنبي معطوف أُتبعَ بمعطوفٍ بالواو هذا المعطوف بالواو لهُ علاقة بالاسم المتقدم كقولك (محمدٌ أكرمتُ عمراً وأخاهُ).
- قد يكون الرابطُ أيضاً ضميراً مفصولاً عن العامل باسمٍ أجنبي لكن هذا الاسم الأجنبي أُتبعَ بعطف بيان نحو قولك (محمدٌ أكرمتُ عمراً أخاهُ) فإن أخاهُ هذه عطف بيان لكلمة عمرو.

➢ **المتممة الثالثة:** نقول أن الاسم المشتغَل عنه يقدر لهُ عامل ينصبهُ في حالة ما يكون منصوباً، قلنا بعض الأحيان يجوز فيه الوجهان، وأحياناً يترجح أن يكون منصوباً، وأحياناً يجب أن يكون منصوباً، فإذا كان جائزاً فيه أن يكون منصوباً أو يجب أن يكون منصوباً أو يترجح أن يكون منصوباً **فالعامل الذي تقدرهُ ما نوعهُ؟**

أحياناً يكون هذا العامل من لفظ الفعل المتأخر ومعناه، يعني لفظهُ ومعناه تماماً، كقولك: (محمدٌ أكرمته) فإنك في حالة النصب حينما تنصب كلمة (محمداً) يكون التقدير: أكرمتُ محمداً أكرمته، طبعاً ننبه أن هذا في التقدير فقط، أما في اللفظ فلا يجوز أن تذكرهُ، لأن هذا عامل مُفسَّر، ويقولون لا يجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، المفسِّر هو الفعل المتأخر المشغول، هو يفسر العامل المتقدم، هذا العامل المُفسَّر أو المقدَّر أحياناً يكون من لفظِ الفعل المشغول ومعناه؛ كقولك: (محمداً أكرمته) التقدير: (أكرمتُ محمداً أكرمته) فيما عدا هذا المثال؛ يكون المقدر من معنى العامل المتأخر فقط.

المسائل التي سبق أن ذكرناها في وجود الرابط الذي يربط الجملة المشتغلة أو الفعل المشتغل بما قبله، إن كان الضمير متصلاً بالعامل مباشرةً، فإنهُ يكون العامل المقدر من لفظه ومعناه نحو قولك: (محمداً أكرمته) (الهاء) هذه متصلة بالفعل مباشرةً، فيكون التقدير: (أكرمتُ محمداً أكرمته).

فيما عدا هذا من المواضع التي بعدها كلها يكون التقدير فيها من معنى العامل لا من لفظهِ، فنقول مثلاً في قولك: (محمداً مررتُ به)، هل تقول: (مررتُ محمداً مررتُ به)؟ أولاً: هم يقولون إن الفعل (مرَ) فعل قاصر أو فعل لازم، فلابد أن يأتوا في هذه الحالة بفعل من معناه حتى يكون ناصباً للاسم المتقدم، فتقول: (جاوزتُ محمداً مررتُ به).

في بعض الأحيان يكون الفعل المقدر من معناه في نحو قولك: (محمداً أكرمتُ أخاهُ)، الآن ليس التقدير أنك أكرمت محمداً، لأنك لم تكرم محمد، وإنما أكرمت أخاهُ، وذلك من باب أن إكرامَ أخيه أكرامٌ لهُ.

مثلاً قولك: (محمداً ضربتُ أخاهُ) يكون التقدير: أهنتُ محمداً، لأن ضرب أخيه إهانةٌ له (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاهُ).

كذلك فيما يتعلق بالصور الأخرى التي الرابطُ فيها ليس متصلاً بالفعل؛ لابد أن يكون التقدير من معناه وليس من لفظه.

أحياناً يكون العامل المقدر لنصب الاسم المتقدم من لفظ الفعل المتأخر ومعناه كقولك (محمداً أكرمته) يكون التقدير (أكرمتُ محمداً أكرمته).

وأحياناً يكون من معناه وليس من لفظِهِ كقولك (محمداً مررتُ به) يكون التقدير (جاوزتُ محمداً مررتُ به)، (محمداً ضربتُ أخاهُ) (أهنتُ محمداً ضربتُ أخاهُ) وهكذا.

➢ **المتممة الرابعة**: قد يكون العامل المشتغل مشتغلاً بضمير في محل رفع -ونحنُ نقول إن حقه حتى يكون من باب الاشتغال أن يكون الضمير المتأخر هذا في محل نصب، بحيث لو حذفنا الضمير المتأخر لنصب الاسم المتقدم، طبعاً هذه الفقرة الأخيرة ليست من باب الاشتغال-**لكن إذا كان العامل يعمل في ضمير، هذا الضمير في محل رفع؛ فالاسم المتقدم كيف نعربهُ؟**

يقول: (**قد يجب رفع الاسم المتقدم على أنهُ مبتدأ، يجب -وجوباً ليس جواز الوجهين، إذا كان العامل المتأخر عاملاً في ضميرٍ، والضمير هذا في محل رفع، فالمسألة طبعاً ليست من باب الاشتغال- لهُ حالات**:

الحالةُ الأولى: يجب رفعهُ على الابتداء -على أنه مبتدأ- وذلك إذا وقع الاسم المتقدم بعد **(إذا) الفجائية**، ذلك أن (إذا) الفجائية لا يقع بعدها إلا الأسماء، ولا تقع بعدها الأفعال، وذلك كقولك: (**خرجتُ فإذا المطرُ ينزلُ**): (**إذا**) هذه فجائية، (**المطر**): هذا مبتدأ وجوباً، ولا يجوز فيه وجهٌ آخر، (**ينزلُ**): هو الفعل، وهو مشتغل بضمير لكن هذا الضمير في محل رفع لأنه ضمير مستتر وهو فاعل.

[وللمناسبة الضمائر المستترة كُلها في محل رفع، لا يجوز أن تكون في محل نصب ولا يجوز أن تكون في محل جر، فلو قلتَ: (**جاء الذي قابلتُ**) فيه ضمير، لأن تقدير الكلام: **جاء الذي قابلتُهُ**، (**الهاء**) هذه ليست مستترة وإنما هي محذوفة، وهناك فرق بين المستتر وبين المحذوف، فإن المستتر موجود لكنك لا تراه، وأما المحذوف فإنه غير موجود أصلاً].

- ويقولون مثلهُ أيضاً (**ليتما المطرُ ينزل**) لأن (**ليت**) إذا وقعت بعدها (**ما**) فإنه لا يقع بعدها الأفعال بل يجب أيضا أن تكون داخلةً على الأسماء.

الحالةُ الثانية: يجب رفع الاسم المتقدم على الفاعلية، وذلك إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال؛ **كأدوات الشرط**، ومنهُ قول الله تعالى: {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ**} الشاهد في قوله: (**أَحَدٌ**) فإن (**أحدٌ**) يجب إعرابها على أنها فاعل، لأنها وقعت بعد (**إن**) الشرطية، و(إن) الشرطية لا تقع بعدها الأسماء؛ فيجب أن يكون فاعلا.

- قد يترجح رفع الاسم المتقدم على الابتداء، نحو قولك: (**سعيدٌ نامَ**) فإن (**سعيد**) هذه الأصل أن تجعلها مبتدأ، وما بعدها خبراً، لأنها جملة تامة، ويمكن أن تجعلها فاعلاً لفعل محذوف لكنه **مرجوح**.

- أحياناً يترجح العكس فتعرب المتقدم على أنهُ فاعل كقولك: (**محمدٌ ليحضر**) فمحمد هنا **يترجح** أن يكون فاعلاً لفعلٍ محذوف، لأن ما بعده مقترن **باللام الابتدائية**.

ومنهُ قولك (**قامَ محمدٌ وصالحٌ قعدَ**) يترجح في كلمة (**صالح**) أن تكون فاعلاً، حتى تكون الجمل متناسقة متشاكلة.

- ومثلهُ قول الله تعالى: {**ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**} **فهمزة الاستفهام** يكثر أن يقع بعدها **الأفعال**.

-و مثلهُ قولهُ تعالى: {**أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ**} هذا أيضا من ما يترجح فيه.

- وقد يتساوى رفع الاسم المتقدم على الابتداء وعلى الفاعلية، كقولك: (خالدٌ حضرَ وصالحٌ غاب).

أسأل الله العلي القدير أن يجعل ما قلناهُ خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به وأن يوفق الجميع لصالح الأعمال، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

تم بحمد الله

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(نحو "٢٤١")

مقرر النحو

المستوى الرابع

أستاذ المادة:

د. سليمان النتيفي.

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)
إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة
انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٣هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر:

أولاً: باب التعدي واللزوم:

١- المتعدي وعلامته

٢- اللازم وعلامته

٣- التعدية بحرف الجر

٤- حذف الجار ،وحكم الاسم حينئذ

٥- الأصل في تقديم بعض المفعولات على بعض

٦- حذف المفعول جوازا

٧- مواضع امتناع حذفه

٨- حذف ناصبه جوازا أو وجوبا

ثانيا: باب المفعول المطلق:

١- تعريفه

٢- عامله

٣- ما ينوب عن المفعول المطلق

٤- ما يثنى ويجمع منه

٥- حذف عامل غير المؤكد

٦- قيام المصدر مقام فعله: مواضع ذلك

ثالثا : باب المفعول له:

١- شروطه

٢- جره بحرف التعليل عند فقدان بعض الشروط

٣- جواز جر المستوفي للشروط : مواضع ذلك.

رابعا: باب المفعول فيه:

١- معنى الظرف

٢- ما عرضت دلالته على الظرف :أنواعه

٣- الجاري مجرى الظرف

٤- ما خرج عن حد الظرف

٥- حذف عامل الظرف جوازا أو وجوبا

٦- ما يصلح (إلا):على الظرفية

٧- الظرف المتصرف

٨- الظرف غير المتصرف : أنواعه

خامسا: باب المفعول معه:

١- تعريفه

٢- الخلاف في ناصبه

٣- حالات الاسم بعد الواو : وجوب العطف، رجحان العطف ، وجوب النصب على المعية ،رجحان النصب على المعية ،امتناعهما

سادسا: باب الاستثناء:

١- أدواته.

٢- الاستثناء المفرغ

٣-الاستثناء الموجب التام

٤-الاستثناء غير الموجب

٥-الاستثناء المنقطع

٦- تقدم المستثنى على المستثنى منه

٧- تكرار (إلا) : مؤكدة وغير مؤكدة.

٨-حكم المستثنيات المكررة من حيث اللفظ والمعنى

سابعا: باب التمييز:

١-تعريفه

٢- نصبه وناصبه

٣- أنواع الاسم المبهم : العدد ، المقدار ، شبه المقدار ، ما كان فرعا للتمييز

٤- نوعا النسبة المبهمة

٥- جر التمييز بالإضافة

٦- تمييز النسبة المفيد للتعجب والواقع بعد اسم التفضيل

٧- جر التمييز بـــ(من) وما يستثنى من ذلك

٨- حكم تقديم التمييز على عاملة

٩- الوصف بغير

١٠- حمل (غير) على (إلا)

١١- الاستثناء بـــ (سوى)

١٢-الاستثناء بــ (ليس) و (لا يكون)
١٣- مواضع الجملة الاستثنائية
١٤- الاستثناء بـ(خلا)و(عدا)
١-الاستثناء بـ(حاشا)

ثامنا: باب الحال:

١- تعريفها
٢- أوصاف الحال: الانتقال ،التنكير، كونها نفس صاحبها في المعنى
٣- صاحب الحال :تعريفه وتنكيره
٤- أحوال الحال مع صاحبها: جواز التقديم والتأخير، وجوب التأخير، وجوب التقديم
٥- أحوال الجملة: عاملها: جواز التقديم والتأخير، وجوب التقديم عليه، وجوب التأخير.
٦- تعدد الحال لمفرد ولغيره
٧- الحال المؤسسة والمؤكدة
٨- الحال المفردة
٩- الحال شبة الجملة
١٠- الحال الجملة : شروطها ، روابطها ، مسائل امتناع الربط بالواو
١١- حذف عامل الحال جوازا أو وجوبا

المرجع:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام

الحلقة (١)

الموضوعات التي سندرسها في هذا المستوى هي تتعلق بالمنصوبات، وهي كما يلي:

١. الباب الأول / باب التعدي واللزوم.
٢. الباب الثاني / المفاعيل الخمسة: (المفعول به، المفعول له، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه).
٣. الباب الثالث / الاستثناء.
٤. الباب الرابع / الحال.
٥. الباب الخامس / التمييز.

بعض الكتب التي تساعد الطالب على الاستزادة في هذه المواضيع ونرتبها من الأسهل إلى الأصعب وهي:

١. كتاب النحو الأساسي - لأحمد مختار عمر.
٢. متممة الآجرومية- للحطاب.
٣. جامع الدروس العربية - للشيخ مصطفى غلاييني.
٤. أوضح المسالك لألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري، وهو المقرر المعتمد، ولكن قد نزيد بعض المسائل أو ننقص بعضاً.
٥. التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري رحمه الله.

موضوع الحلقة (باب التعدي واللزوم)

- **المقصود بالمتعدي**: **هو الذي ينصب المفعول به بنفسه بدون واسطة.**

مثال: أكرم محمدٌ والدَه و سمع عليٌ الدرسَ.

فالفعل: أكرم، والفعل سمع؛ يسمونه متعدياً؛ لأنه نصب المفعول به بنفسه بدون واسطة.

ويقابله **الفعل اللازم**: وهو عكس المتعدي يعني **أنه لا ينصب المفعول به بنفسه.**

مثال: فعل: ذهب، ذهب محمدٌ إلى السوق، لا يستطيع فعل "ذهب" أن ينصب كلمة السوق بمعنى أن نقول: ذهب محمدٌ السوق، فهذا لا يصح، هذا الفعل الذي لا يستطيع أن ينصب المفعول به بنفسه يسمونه لازماً.

وكذلك الفعل: خرج لا تستطيع أن تقول: خرج محمدٌ البيتَ، وهذا لا يصح بل لابد أن تقول: خرج محمدٌ من البيت، فهذا الفعل خرج فعل لازم؛ لأنه لا يستطيع أن ينصب المفعول به بنفسه، هذه إذاً صورة مختصرة وبسيطة عن التعدي واللزوم.

طبعاً هذا عنصر من عناصر الدرس التي منها:

- أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم.

الفعل المتعدي حكمه: أنه ينصب المفعول به بنفسه.

الفعل اللازم حكمه: أنه يتعدى إلى المفعول به بواسطة حرف الجر.

أمثلة:

من أمثلة الفعل المتعدي (أكرم، سمع، ضرب، أكل).

ومن أمثلة الفعل اللازم (جلس، خرج، ذهب، شرُف، حسُن).

تسمية أخرى للفعل المتعدي (**متعدي، مجاوز**) أي تجاوز الفاعل إلى المفعول به ونصبه.

من أسماء اللازم (**لازم، قاصر**: أي قصر عن نصب المفعول به).

شرف محمد، ذهب محمد؛ لم ينصب لأنه قاصر.

- أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم ثلاثة أقسام وهي:

١- ما لا يُوصف بتعدٍّ ولا لزوم: وهي كان وأخواتها؛ فهي لا توصف بتعدٍّ ولا لزوم؛ لأنها حالة خاصة ليس لها مفعولٌ به بل لها اسم ولها خبر.

٢- المتعدي: فهذا الفعل المتعدي له درجات ثلاث هي:

- ما يتعدى إلى مفعول واحد: **مثل**: أكرم: تقول (أكرم محمدٌ خالدًا) تعدى الفعل أكرم إلى مفعول واحد، وهذا شأن كثير من الأفعال المتعدية تتعدى إلى مفعول به فقط.
- ما يتعدى إلى مفعولين: وهي: ظن وأخواتها.

مثال: (ظننتُ الشمسَ طالعةً)، (ظننتُ الجوَ صحواً)، (حسبتُ الشجرةَ رجلاً) فهذه تتعدى إلى مفعولين الشجرة مفعول به أول، ورجلاً مفعول به ثاني.

ومثلها: أعطى؛ تقول: (أعطيتُ الفقيرَ ثوباً) الفعل أعطى يتعدى إلى مفعولين الأول الفقير والثاني ثوباً.

- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهي الحد الأقصى، وهي: أعلم وأرى.

مثال: أعلمتُ علياً النحوَ سهلاً، فـ أعلم نصبت ثلاثة مفاعيل، فعلياً مفعول به أول، والنحو مفعول به ثاني، وسهلاً مفعول به ثالث.

الأفعال المتعدية إلى مفعولين ممكن أن نفرعها تفريعاً آخر:

- **منها ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر** وذلك ظن وأخواتها.
- **منها ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر** وهذا ما يعرف بأفعال المنع والمنح **مثل**: أعطى وكسا تتعدى إلى مفعولين لكن أصل هذين المفعولين ليس المبتدأ والخبر.

٣- الفعل اللازم ومن أمثلته (ذهب، شرُف، كرُم، جلس)

- علامات الفعل المتعدي

كيف أعرف أن هذا الفعل متعدي؟ أحياناً لا أدري هل يمكن أن أنصب بهذا الفعل المفعول به أو لا أستطيع؟ وهذا يحصل مع الأفعال قليلة المرور على الشخص، فلا يدري هل هذا الفعل ينصب المفعول به أو لا ينصب المفعول به، هل هو متعدي أو لازم، فيحتاج إلى بعض العلامات لاختبار هذا الفعل أو ذاك؛ هل هو متعد أو لازم.

للفعل المتعدي علامتان:

العلامة الأولى / أن ينصب هاء الضمير، أو تقول: أن ينصب هاء غير المصدر

مثال: زيدٌ أكرمتُه، فإذا نصب الفعل الهاء التي تعود على اسم سابق فهو متعدٍّ.

مثال: عليٌ أحببتُه، فهذا الفعل أحب متعدٍّ بدليل أنه نصب الهاء التي تعود على اسم سابق.

وكذلك مثال: التفاح أكلتُه، فهنا الفعل أكل متعدٍّ؛ لأنه نصب هاء الضمير التي تعود على التفاح.

وشرطنا أن تكون هذه الهاء لا تعود على مصدر، لأن الهاء التي تعود على مصدر سابق ينصبها حتى الفعل اللازم.

مثال: أقول مثلا: الخروج خرجتُه، فهنا كون هذا الفعل نصب هذه الهاء لا يدل على أنه متعدٍّ، لأن هذه الهاء هاء المصدر السابق "الخروج"، **كذلك مثل**: الذهاب ذهبته، كون الفعل ذهب نصب هذه الهاء لا يدل على أنه فعل متعدٍّ؛ لأن هذه الهاء تعود على المصدر السابق "الذهاب"، وهذه الهاء في هذين المثالين (الخروج خرجتُه) و (الذهاب ذهبته) (الجلوس جلسته) هذه الهاء ليست مفعولاً به، بل هي مفعول مطلق لأنها هاء المصدر، إذاً هذه العلامة الأولى أن ينصب الفعل هاء غير المصدر، هذه علامة على تعديه.

العلامة الثانية / أن يصاغ منه اسم مفعول تام

فتقول: (مضروب، مُكرم، مسموع)، الفعل الذي تستطيع أن تصوغ منه **اسم مفعول تام** اعلم أنه متعدي.

مثال: الولد مضروب، الفعل ضرب فعل متعدي؛ لأننا استطعنا أن نصوغ منه اسم مفعول تام.

لو أتينا للفعل اللازم، هل أقول (البيت مجلوس) وأصوغ من الفعل جلس اسم مفعول تام؟ هنا تجد أنه لا يستقيم معك، وأنك تحتاج أن تأتي بجار ومجرور بعده، إذاً لم أستطع أن أصوغ منه اسم مفعول تام، تجد أنك بحاجة أن تقول: البيت مجلوسٌ فيه، **وكذلك مثلاً**: السوق مذهوبٌ إليه، فالفعل اللازم لا تستطيع أن تصوغ منه اسم مفعول تام.

إذن ذكرنا للفعل المتعدي علامتين:

١- أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر ٢- أن يصاغ منه اسم مفعول تام

علامات الفعل اللازم

هناك عدة علامات إذا جاءت نعلم أن هذا الفعل لازم.

بعض العلامات ترجع إلى الوزن؛ يعني إذا جاء الفعل على وزن معين نعلم أنه لازم.

وبعض العلامات ترجع إلى معانٍ معينة، فالفعل إذا كان يدل على معنىً معيناً فالغالب أنه لازم.

وبعض العلامات لا تتصل بهذين الأمرين.

من علامات الفعل اللازم:

العلامة الأولى / ألاّ ينصب هاء الضمير بنفسه إذا ما استطعت أن تنصب هاء الضمير بهذا الفعل فاعلم أنه لازم.

مثال: الدرسُ فرحتُ به، لا تقول: فرحتُه؛ إذاً فرح لازم؛ لأنه لم يستطع أن ينصب هاء الضمير بنفسه.

وكذلك تقول: السوق ذهبت إليه، لم يستطع أن ينصب الهاء بنفسه.

أما بالنسبة لهاء المصدر فليست علامة على تعدي الفعل أو لزومه؛ لأنه ينصبها اللازم وينصبها المتعدي.

العلامة الثانية / ألاّ يصاغ منه اسم مفعول تام، بل لابد من جار ومجرور

فتقول: البيت مذهوب إليه، أو البيت مجلوس فيه، ونحو ذلك.

هناك علامات ترجع إلى الوزن فإذا جاء الفعل على وزن معين نعلم أنه لازم، ومن هذه الأوزان التي يأتي عليها الفعل اللازم:

وزن **فَعُل**، إذا جاء الفعل على وزن فَعُل فاعلم أنه لازم، مثل (شَرُف، كَرُم، حَسُن، قَبُح، لَؤُم) كل هذه أفعال لازمة؛ لأنها جاءت على هذا الوزن.

وزن **افْعَلَلَّ** مثل (اقشَعرَّ، اشمأزَّ) فهذه أفعال لازمة، (اقشعر جلده)، و(اشمأز منه).

وزن **افْعَنْلَلَ** مثل (احرنْجَمَ، اقعنْسَسَ) وزن **افْعَنْلَلَ** وما شابهها فهذه أفعال لازمة لمجيئها على هذا الوزن (احرنْجَمَ القوم) يعني إذا اجتمعوا.

وزن **افْعَنْلَى** -طبعاً الكلمات قد تكون قليلة على هذا الوزن- مثل (احْرَنْبَى) (احْرَنْبَى الديك) إذا تهيأ للقتال.

وزن **تَفَعْلَلَ** مثل (تدحرج) فتقول: تدحرجت الكرة، فهذا الفعل تدحرج لازم لمجيئه على هذا الوزن.

وزن **افْعَلّ** مثل (احْمرَّ، اخْضرَّ، اسْودَّ) فتقول مثلاً: اخْضرَّ الزرعُ ومثلاً: احْمرَّت الوردةُ.

ومن الأوزان ما يرجع على معانٍ معينة، فمن ذلك

-ما دل على سجية أو طبيعة معينة مثل (حسُن، قبُح، كرُم) هذه طبائع.

-أو ما دل على شيء عارض يأتي ويزول مثل: (مرِض) يأتي عليه الفعل اللازم غالباً.

-ومن المعاني التي يأتي عليها الفعل اللازم أيضاً الفعل الذي يدل على مطاوعة ومعنى المطاوعة أن يقبل التأثير، تقول مثلاً: كسرتُ القلم فانكسر، فالفعل انكسر فعل مطاوع، قبل تأثير الفعل الأول، تقول: كسرته فانكسر، فانكسر هذا فعل لازم لأنه دل على مطاوعة.

-كذلك ما دل على نظافة وما دل على دنس هذه أفعال لازمة مثال: ما دل على نظافة (طهُر)، مثال: ما دل على دنس (خبُث) هذه المعاني تدل على اللازم غالباً.

الحلقة (٢)

بعد الحديث وما ذكرنا في الحلقة الماضية؛ نأتي إلى **تنبيه مهم وهو:**

- هل يُمنع الفعل اللازم من نصب غير المفعول به؟

بمعنى مثلاً: الفعل "خرج" فعل لازم، لا أقول: خرجته ولا مخروج، لكن ألا يجوز أن أقول: خرجتُ يوم الخميس؟ **كيف الآن؟ ما نصب هذا الفعل** خرج؟ فنقول: المنوع يا أخي الكريم أن الفعل اللازم ممنوع من نصب المفعول به فقط، لكن لا يُمنع أن ينصب الظرف كهذا المثال، ولا يُمنع أن ينصب المفعول المطلق كقولك: (خرجتُ خروجاً) (ذهبتُ ذهاباً)، ولا يُمنع من نصب المفعول لأجله فتقول: (خرجتُ خوفاً من التأخر)، ولا يُمنع كذلك من نصب المفاعيل الأخرى.

فالفعل اللازم ممنوع من نصب المفعول به؛ لكن يمكن أن ينصب غير المفعول به، فينصب المفعول فيه الذي هو الظرف، وينصب المفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وبنصب أيضاً بقية المفاعيل.

- هل يجوز حذف حرف الجر وبقاء عمله؟

بمعنى هل يجوز أن آتي إلى فعل لازم ثم أحذف حرف الجر بعده وأبقي الكلمة مجرورة؟

مثال: ذهبتُ إلى السوقِ

هل يجوز أن آتي إلى حرف الجر هذا وأحذفه وأقول: ذهبتُ السوقِ، أو: جلستُ في البيتِ، أحذف حرف الجر وأقول: جلستُ البيتِ وأبقي كلمة البيتِ مجرورة؟

-نقول: هذا لا يجوز، وما ورد من ذلك فهو شاذ كبيت جرير:

إذا قيل أيُّ الناسِ شر قبيلة   أشارت كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

الشاهد (أشارت كليبٍ) يعني أشارت إلى كليبٍ، وهذا شاذ ممنوع.

- هل يجوز حذف حرف الجر بعد الفعل اللازم ونصب ما بعده؟

مثلاً: الفعل جلس، فأقول: جلستُ البيتَ، حذفت حرف الجر ونصبت الكلمة، هل يجوز مثل هذا؟ مثال آخر: مررتُ بزيدٍ، فأقول مررتُ زيداً هل يجوز حذف حرف الجر ونصب ما بعده؟ **هل يجوز هذا؟**

- نقول حذف حرف الجر ونصب المجرور على قسمين:

القسم الأول: **قياسي**   القسم الثاني: سماعي

القسم الأول: **قياسي** يعني يمكن أن تستعمله في قياس في كلامك في كتاباتك ولا ضير عليك في ذلك.

متى يمكن حذف حرف الجر ونصب ما بعده قياساً؟

قالوا: قبل بعض الأحرف كـ(أنْ، أنّ، كي) **فقبل هذه الأحرف يجوز أن تحذف حرف الجر، ويكون ما بعده في محل نصب على رأي المؤلف عليه رحمة الله**؛ فتأتي للفعل تقول:

عجبتُ أنَّكَ حاضر، فالأصل في الفعل عجب أن يتعدى بواسطة حرف الجر، الأصل أن تقول: عجبتُ **من** أنَّك حاضر، فحذفنا حرف الجر **من**، وجعلت أنَّ مع ما بعدها في محل نصب، لأن الأصل في الفعل عجب أن يتعدى **بمن**، ومن ذلك قول الله تعالى: {أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ} يعني أو عجبتُم **من** أنْ جاءكم. فحُذف حرف الجر **من**، و أنْ مع ما بعدها في محل نصب.

مثال أنَّ: تقول فرحتُ أنَّك حاضر، فرح: فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر، فحذفت حرف الجر، وأصل الكلام فرحتُ **بأنَّك** حاضر فحذفنا حرف الجر الباء، **وجعلنا** أنَّ مع ما بعدها في محل نصب.

مثال أنْ: مثل قوله تعالى: (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) الأصل أن هناك حرف جر بعد باخع فحُذف قبل أن وهذا الحذف حذف قياسي.

وتقول اضطررتُ أن أعمل كذا، الأصل: اضطررت **إلى** أن أعمل كذا.

ومثل ذلك قوله تعالى (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) الأصل: شَهِدَ اللَّهُ بأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فالفعل شهد هذا فعل لازم.

مثال كي: قوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) فهنا حذف حرف الجر، لأن كي الناصبة التي تنصب الفعل لابد من تقدير حرف الجر قبلها، فهي هنا نصبت الفعل {كَيْ لَا يَكُونَ} فعل منصوب بـ كي، فلابد من تقدير حرف الجر قبلها لِكي.

فإذن حذف الجر ونصب ما بعده قياساً يكون مع (أن، أنّ، كي)

- الحرف المصدري هذا (أنْ، أنّ)، هل هو في محل نصب مع ما بعده؟

يعني مثل: فرحتُ أنَّك حاضر، "أنَّك حاضر" الآن حذفت حرف الجر، والحركة غير ظاهرة، فهل أقول "أنَّك حاضر" في محل نصب لهذا الفعل؟ يعني حذف حرف الجر ونُصب الفعل، يعني تعدى، أو أقول: لا؛ هذه في محل جر بهذا الحرف الجر المقدر؟

ابن هشام رحمه الله تعالى اختار أن يكون أن مع ما بعدها في محل نصب، وغيره من النحويين اختاروا أن: محل أنّ مع ما بعدها أو أنْ مع ما بعدها أن محلها الجر؛ وهو رأي سيبويه رحمه الله وهو الصحيح.

وهناك شرط شرطه ابن هشام قال: "يشترط لحذف حرف الجر أمن اللبس" ما نقع في لبس، أي ما يمكن أحذف مع "رغب" ما أقول مثلا: "رغبتُ أن أفعل كذا" لأننا لا ندري الآن المحذوف هل هو "(رغبتُ في) أو (رغبتُ عن) أن أفعل كذا" فاشترط أمن اللبس.

قلنا: حذف حرف الجر ونصب ما بعده على نوعين، والأول: قياسي وهو مع الأحرف التي ذكرنا (أنْ – أنّ –كي).

القسم الثاني / سماعي موقوف على السماع، وهذا يمكن أن نفرعه فرعين:

- الفرع الأول: أن يكون جائزاً في الكلام النثري.
- الفرع الثاني: أن يكون خاصاً بالشعر.

فقد يحذف حرف الجر وينصب ما بعده في النثر وهذا موقوف على السماع.

يحصل هذا مع بعض الأفعال مثل: شكر، تقول: شكرتُ له، أشكر لك كذا.

وقد تعديه فتقول: أشكرك، شكرته، الأكثر أن يكون باللام في كتاب الله (أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) ويجوز أن تقول شكرته فهذا سماعي مع هذا الفعل.

ومثله: الفعل نصح، تقول: أنصحُ لك وتقول أنصحك، في كتاب الله تعالى الأكثر اللام كقوله تعالى: (وَأَنْصَحُ لَكُمْ) فهذا خاص بهذه الأفعال وما شابهها، فيحصل الحذف مع هذه الأفعال وما شابهها.

-وهناك بعض الأفعال سُمع فيها في تركيب معين مثل: دخل، تقول: دخلتُ الدار، ومثل سكن: تقول سكنتُ الشام، في مثل هذه التعبيرات حُذف حرف الجر ونُصب ما بعده.

ومثل هذا في نحو: دخلتُ الدار وسكنتُ الشام يقولون في إعراب الدار والشام: منصوب على نزع الخافض، الخافض الذي هو الجار، نُزع الخافض فنُصبت الكلمة.

وحملوا على ذلك قوله تعالى (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) الأصل لأقعدنَّ لهم في صراطِك أو على صراطِك، فنُزع الخافض ونُصبت هذه الكلمة، هذا سماعي مع ما ذكرنا من الأفعال أو التراكيب المعينة.

وقد يحصل نزع هذا الخافض في الشعر، يحصل حذف الجر ونصب الكلمة التي في الشعر، لو اضطر الشاعر إلى مثل ذلك ربما يفعل مثل هذا، من ذلك بيت جرير البيت المشهور:

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكمُ عليّ إذاً حرامُ

ومعنى البيت: أنكم تمرون الديار، ولا تأتون إلينا، فأنا أحرم كلامكم، يقول ذلك لأحبابه يرغب في استزارتهم ومرورهم به.

الفعل مرَّ الأصل أنه فعل لازم لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، مررتُ **بزيد،** فهنا الشاعر حذف حرف الجر فقال: تمرون الديار، الأصل: تمرون بالديار.

فنقول في إعراب الديار: منصوب على نزع الخافض، وهذا خاص بالشعر، الشاعر له وضع معين.

تلخيص ما ذكرنا: نقول: أن حذف حرف الجر وبقاء الكلمة مجرورةً هذا شاذ، لا يجوز مثل هذا، أما بالنسبة حذف حرف الجر ونصب الكلمة بعده؛ نقول: هذا إما أن يكون (قياساً أو سماعاً)

فالقياس مع (أنّ، وأنْ، وكي)، والسماع يقسم قسمين: (جائز في النثر، أو خاص بالشعر)

الجائز في النثر مثل ما ورد مع الأفعال: (نصح، وشكر) فهذه الأصل أنها لازمة وتتعدى كذلك.

وقد يكون هذا خاص بالشعر.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وعدِّ لازماً بحرف جرِّ ... وإن حُذف فالنصب للمنجرِّ
نقلاً وفي أنّ وأنْ يطّرِدُ ... مع أمن لبسٍ كعجبتُ أن يدو

المعنى أنه يطرد مع أنّ وأنْ ولم يذكر كي.

هناك يا أخي في المتعدي واللازم جزئية، وهي يعبرون عنها ويقولون: وسائل تعدية اللازم

- هل يمكن أن يكون هذا اللازم متعدياً؟ هناك وسائل تُسمع فتجعل من هذا الفعل اللازم متعدياً.

من وسائل تعدية اللازم:

١- دخول همزة التعدية على الفعل، فـ ذهب فعل لازم؛ فإذا أدخلت عليه همزة التعدية تعدى.

مثال: ذهب زيد، ندخل الهمزة فنقول: أذهبتُ زيداً، أذهبتُهُ، فبدخول هذه الهمزة تعدى الفعل.

مثال: خرجَ محمدٌ، أخرجتُ محمداً، دخول هذه الهمزة حول الفعل من لازم إلى متعدي.

٢- التضعيف: وهو تشديد عين الكلمة أي وسطها، مثل: جلس على وزن فعل، تقابل الجيم الفاء في الميزان، تقابل اللام العين في الميزان، تقابل السين اللام في الميزان.

مثال: "فرح" فعل لازم، عندما تضعف العين أو تشدده تقول: فرّحتُ زيداً، الآن أصبح الفعل فرح متعدياً بسبب التضعيف وهو التشديد.

٣- إضافة ألف فَاعَلَ في وسطه، فتقول مثلا في "جلس" تضيف الألف -ألف فاعل على هذا الفعل- تقول: جالستُ علياً.

الفعل: مشى لازم، تقول: مشيت إلى البيت، مشيت من البيت، فتضيف ألف فاعل فتقول: ماشيتُهُ، سايرتُهُ، فهنا تعدى الفعل بهذه الواسطة.

٤- زيادة الهمزة والسين والتاء على الفعل اللازم فيتعدى بذلك:

مثلا: الفعل قبُح لازم، حسُن لازم، بإضافة الهمزة والسين والتاء على هذا الفعل تعدى، فتقول: استقبحته أو استحسنته، هنا تعدى الفعل بهذه الوسيلة.

وحينئذ نحكم على هذا الفعل الذي نصب المفعول به بنفسه على أنه حينئذ متعدٍّ مع هذه الوسائل.

ومما يصلح مثالاً على المواضع الأربعة الفعل نزل

مثاله: نزل محمد من السيارة أو من الطائرة، لازم.

- بالهمزة تقول: أنزلتُ محمداً، هنا تعدى بالهمزة.

- بالتضعيف تقول: نزّلتهُ، نزّل الله المطر.

- بإضافة ألف فاعَلَ تقول:نازلتُهُ.

- بالهمزة والسين والتاء تقول: استنزلتُهُ، فتعدى الفعل بهذه الوسائل المذكورة.

نأتي ببعض الأبيات التي ذكرها ابن مالك رحمه الله حول هذه الحلقة والحلقة الماضية، قال في علامات الفعل المتعدي:

علامة الفعل المُعدّى أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل

فانصب به مفعوله إن لم ينُب ... عن فاعلٍ نحو تدبرتُ الكتب

فعرّف الفعل المتعدي، وذكر مثالاً عليه، واللازم على العكس منه.

ننبه إلى أن قد يأتيك فعل فما تعرف وتستعمل العلامات فيشق عليك معرفة مثل ذلك، الرجوع إلى المعجمات اللغوية مهم جداً في معرفة المتعدي واللازم؛ كلسان العرب وأسهل منه القاموس المحيط، إذا أتى بالفعل ونصب به الضمير فاعلم أنه متعدٍ، تجده يقول مثلاً: ضربه، مجرد ما ينصب الهاء اعلم أنه أراد أن هذا الفعل متعدٍّ، يأتيك فعل فلا تدري هل هو متعدٍّ أم لازم، جرب هل ينصب الضمير، أو راجع المعجمات اللغوية فتدلك على أنه متعدٍ أو لازم.

الحلقة (٣)

تحدثنا في الحلقتين الماضيتين عن التعدي واللزوم، وبعد ذلك نأتي إلى المفاعيل (المنصوبات):

أولاً المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل.

أكرمتُ محمداً، الإكرام وقع على محمد، شربتُ الماء، الشرب وقع على الماء، كذلك قرأتُ الكتاب، القراءة وقعت على الكتاب.

وقد تفرق الحديث عن المفعول به في عدة مواضع من الكتاب، فتحدث هنا عن بعض جزئياته وتحدث في باب ظن وأعلم وأخواتهما عن بعض جزئياته، وفي باب الفاعل ونائبه عن بعض جزئيات المفعول به، وهنا في هذا الباب تحدث عن بعض الأمور المتعلقة بالمفعول به.

وقد يأتي المفعول به اسماً ظاهراً مثل: أكرمتُ علياً.

قد يأتي ضميراً كقولك: أكرمتُه أو أكرمتُك أو أكرمتَني.

وقد يتقدم أحيانا على الفاعل مثل قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} وتقول: أكل التفاحةَ عليٌّ، وأيضاً قوله تعالى: {وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُهُ} فيتقدم المفعول به أحيانا على الفاعل، وقوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}.

وقد يتقدم على الفعل مثل: زيداً أكرمتُ، وعلياً قابلتُ، ونحواً قرأتُ، وقوله تعالى {فَرِيقًا هَدَى}.

الفعل كما ذكرنا في باب التعدي له ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أنه قد يتعدى إلى مفعول به واحد مثل أكرمتُ علياً.

القسم الثاني: أنه قد يتعدى إلى مفعولين، وهنا قسمان:

القسم الأول: تعدي الفعل إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: ظن وأخواتها، تقول: ظننتُ الشمسَ طالعةً، لو حذفت ظن؛ لخرج عندنا مبتدأ وخبر: الشمس طالعة، فظن وأخواتها وحسب وزعم يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

القسم الثاني: تعدي الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل أعطى وكسا، أعطيتُ الفقير ثوبا، كسوتُ المسكين جبة، لو حذفت الفعل كسا وقلت: المسكين جبة لا يصلح مثل هذا، لا يكون عندك مبتدأ وخبر.

القسم الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى.

س١ / الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول وأن هذا هو المفعول الثاني؟ مثل: ظننتُ

الشمس طالعةً، كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول؟

ج١ / هناك وسائل يُعرف بها المفعول الأول من المفعول الثاني، هناك عدة أمور:

١ /الأمر الأول الذي أميز به المفعول الأول من المفعول الثاني: يعرف المفعول الأول بكونه مبتدأً في الأصل، فما كان مبتدأً في الأصل فهو المفعول الأول.

مثال: ظننتُ زيداً قائماً، زيد كان مبتدأً في الأصل إذاً هو المفعول الأول، وقائماً كان خبراً في الأصل إذاً هو المفعول الثاني.

٢ /الأمر الثاني مما يدلنا على المفعول الأول من الثاني: ما كان فاعلاً في المعنى فهو المفعول الأول، وما كان مفعولاً به في المعنى فهو المفعول الثاني.

مثال: أعطيتُ الفقيرَ ثوباً.

من ناحية الإعراب: أعطيتُ فعل وفاعل، الفقير: مفعول به أول، ثوباً: مفعول به ثاني.

من ناحية المعنى (من ناحية العقل): هل الفقير هو الفاعل أم الثوب هو الفاعل؟ الفقير آخذ أم المأخوذ؟ نجد أن الفقير هو الفاعل في المعنى، وثوبا هو المأخوذ هو المفعول به في المعنى، إذاً ما كان فاعلاً في المعنى فهو المفعول الأول، وما كان مفعولا به في المعنى فهو المفعول الثاني.

٣ /أيضاً هناك أمر ثالث أستطيع أن أميز به المفعول الأول من المفعول الثاني إذا كان لدي مفعول دخل عليه حرف جر، ومفعول لم يقترن به حرف جر.

مثال: اخترتُ زيداً من القوم؛ أحد المفعولين "زيداً" لم يتصل به لم يدخل عليه جار، كلمة "القوم" دخل عليها جار، فأيهم المفعول الأول؟ نقول أن المقيد بالجار هو المفعول الثاني، أما غير المقيد بالجار فهو المفعول الأول، فزيدا المفعول الأول، و"من القوم" هي المفعول الثاني.

س٢ / ما حكم تقدم أحد المفعولين على الآخر؟ هل يجوز أن يتقدم المفعول الثاني على الأول؟

ج٢ / نقول الأصل الجواز.

ممكن أن تقول: أعطيتُ زيداً درهماً ويمكن تقلب فتقول أعطيتُ درهماً زيداً.

كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول أو الثاني؟

فنقول لك: ما ذكرناه لك قبل: ما كان مبتدأ في الأصل فهو المفعول الأول، أو ما كان فاعلا في المعنى فهو المفعول الأول، أو غير المقيد بالجار فهو المفعول الأول، هذه وسائل تعرف بها المفعول الأول والثاني.

إذاً التقديم الأصل فيه الجواز، أن يتقدم الثاني على الأول.

وقد يجب الأصل وهو أن يكون الأول في مكانه، والثاني في مكانه.

وقد يجب العكس؛ عكس الأصل، فيتقدم الثاني على الأول وجوباً.

س٣ / متى يجب الأصل؟ متى يجب أن يلتزم المفعول الأول مكانه والمفعول الثاني مكانه؟ متى يجب أن يكون المفعول الأول هو الأول والثاني هو الثاني؟

ج٣ / يجب الأصل وتقدم المفعول الأول على الثاني في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول / إذا خيف اللبس.

مثال: أعطيتُ زيداً عمراً، زيداً: مفعول به أول، عمرا: مفعول به ثاني، هل يجوز أن أقدم فأقول أعطيتُ عمراً زيداً؟ لا، لا

يجوز، إذا قلت أعطيتُ عمراً زيداً تغير المعنى، المعنى أني أعطيت زيدا عمرا، إذا قدمت حينئذٍ سيتغير المعنى فيتغير الآخذ من المأخوذ، فزيداً هو الآخذ (أعطيتُ زيداً عمراً) وعمراً هو المفعول به في المعنى، زيد هو الآخذ لعمرو.

الموضع الثاني / إذا كان الثاني محصوراً فيه بواسطة (ما ، إلا ، إنما)

أقول: **ما** أعطيتُ زيداً **إلا** درهمًا

الآن حصرت إعطائي زيد في الدرهم، دائماً المحصور لابد أن يؤخر، حصرت الدرهم بواسطة **إلا** فحينئذ لابد من تأخيره، لو قدمته لتغير المعنى.

الموضع الثالث / أن يكون الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً، فإذا كان ضميراً لابد أن يلتصق بالفعل.

أقول: أعطيتُكَ ألفاً، المفعول به الأول: الكاف، وألفاً: المفعول الثاني، يجب حينئذٍ تقدم الكاف، لأني لو أخرت حينئذٍ سينفصل الضمير وقد أمكنني أن أصله.

إذاً هذه المواضع الثلاثة يجب أن يتقدم المفعول الأول على المفعول الثاني؛ إذا خيف اللبس، أو كان الثاني محصوراً، أو كان الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً.

ومثل الحالة الثالثة قوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} فتقدم المفعول الأول على الثاني وجوباً.

قد يجب العكس، وهو تقدم الثاني على الأول وجوباً؛ على سبيل الوجوب، قد يجب العكس كذلك في ثلاث مواضع:

الموضع الأول / إذا اتصل بالمفعول الأول ضميرٌ يعود على المفعول الثاني.

مثال: أعطيتُ المالَ مالكَهُ.

المال: مفعول به ثاني، ومالكَ مفعول به أول، كيف حكمت؟ المالك **أليس هو الآخذ أليس هو الفاعل في المعنى؟** إذاً هو المفعول الأول، والمال **أليس هو المأخوذ؟** بلى، إذاً هو المفعول الثاني.

لماذا تقدم المفعول به الثاني على الأول؟

قالوا: لأنه اتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على الثاني، ولا يجوز في العربية أن أعيد الضمير على شيء لم يأتِ، بل أُعيد الضمير على شيء سبق، فلا يصح أن أقول أعطيتُ مالكَه المالَ؛ "مالكَه" مالك ماذا؟ فلذلك الضمير يعود على شيء سابق وليس على شيء لم يأت.

الموضع الثاني / إذا كان المفعول الأول محصوراً.

القاعدة: أن المحصور لابد أن يؤخر، أحصر الثاني أؤخره، أحصر الأول أؤخره، مثال: **ما** أعطيتُ الدرهمَ **إلا** زيداً، فحصرت المفعول الأول الذي هو زيد إذاً لابد أن يتأخر.

الموضع الثالث / أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً.

مثال: الدرهمَ أعطيتُه زيداً، الدرهمَ: منصوب بفعل محذوف، الفعل أعطى: له مفعولان، المفعول الأول: زيداً، والمفعول الثاني: الهاء التي تعود على الدرهم.

لماذا حكمت على أن الهاء مفعول ثاني وزيد مفعول به أول؟

نقول لأن زيداً هو الفاعل هو الآخذ في المعنى فهو المفعول الأول، والدرهم هو المأخوذ في المعنى فهو المفعول الثاني، ولكن نظراً لأن المفعول الثاني جاء ضميراً فيجب أن يتقدم على المفعول الأول.

س / هل يجوز أن أحذف المفعول به؟ هل يمكن أن أحذفه أم لابد من ذكره؟

ج / يمكن ذلك، ممكن تقول: أكلتُ ولا تذكر ماذا أكلت، أو تقول: قرأتُ ولا تذكر ماذا قرأت، فيُحذف أحياناً المفعول. ذكروا أغراضاً لحذفه، أحياناً ممكن أن يكون الغرض لفظي، أو أحياناً الغرض معنوي.

القسم الأول: الغرض اللفظي لحذف المفعول به

- كأن مثلاً تريد الإيجاز: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} يعني فإن لم تفعلوه، ما هو؟ ذُكر في أول الآية هو الإتيان بسورة، فحذف إيجازاً واختصارا.
- أيضاً تناسب الفواصل، مثل قوله تعالى: {وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} المفعول به محذوف في قوله {قلى} والمعنى: ما قلاك، قالوا: لتناسب الفواصل أي تناسب أواخر الآي.
- فيحذف لهذا الغرض اللفظي، إما تناسب الفواصل أو الإيجاز.

القسم الثاني: الغرض معنوي

- مثل الاحتقار: يعني المفعول به ما يستاهل الذكر، كقوله تعالى: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ} أغلبنّ: أين المفعول به؟ أين مفعول أغلب؟ أي لأغلبنّ الكافرين، احتقاراً لهم حذفوا.
- أيضاً الاستهجان كأن يكون شيء يُستقبح فيُترك ذكره، كما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها تقول (ما رأى مني ولا رأيت منه) ما رأى يعني العورة فحُذف المفعول به.
- فإذاً يمكن أن يُحذف المفعول به لغرض لفظي أو غير ذلك من الأغراض ليس كالفاعل في وجوب ذكره.

س٦ / هل يجوز حذف المفعول به في كل موضع؟

ج٦ / الإجابة: لا، أحياناً يمتنع حذف المفعول به إذا كان ذكره مهم في المثال.

س٧ / متى يمتنع حذف المفعول به؟

ج٧ / يمتنع حذف المفعول به في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان محصوراً، فالحصر يتنافى مع الحذف، كيف تحصره ثم تحذفه؟! لا يصلح، الحصر دليل على الاهتمام.

ما تقول مثلاً: "إنما أكرمت" وتحذف! لابد أن تقول إنما أكرمت علياً، حصرته للاهتمام به، فلا يجوز حينئذٍ أن تحذفه.

وتقول: ما قرأتُ إلا نحواً، فلا يصلح أن تقول: "ما قرأتُ إلا" وتحذف، إذا حصرته فهذا دليل على أهميته، فلا يجوز حذف المفعول به حينئذٍ.

الموضع الثاني: إذا كان جواباً لسؤال.

أقول لك: من أكرمتَ؟ فلابد أن تأتي بالمفعول به وتقول: أكرمتُ علياً؛ تذكر المفعول به، لأنه هو الآن هو جواب للسؤال.

ماذا قرأت؟ تقول: نحواً أو فقهاً أو حديثاً، فتذكر المفعول.

من ضربت؟ فتقول زيداً أو عمراً أو نحو ذلك.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة الأخيرة:

وحذفَ فضلةٍ أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جواباً أو حُصر

وحذف فضلةٍ: المفعول به أجزه، إن لم يضر: إذا حصل ضرر بحذفه، متى يحصل شيء من ذلك؟ قال: كحذف ما سيق جواباً: جواب سؤال، أو حُصر: أي كان محصوراً، فحينئذٍ لا تحذفه.

الحلقة (٤)

ذكرنا في الحلقة الماضية المفعول به، وذكرنا بعض الجزئيات المتعلقة به، ولدينا في هذا الموضوع مسألة تتعلق بالمفعول به وهي:

حذف ناصب المفعول به

إذا قلنا: أكرمتُ علياً، ما الذي نصب المفعول به؟ علياً هذا متأثر منصوب، **ما الذي نصبه؟ ما العامل فيه؟** هناك عبارة يذكرها النحويون يقولون "العامل فيه: أي الذي عمل النصب فيه" **ما العامل في المفعول به؟ ما الذي عمل النصب فيه؟**

الواقع أن الذي عمل النصب فيه هو الفعل أكرم، ومثله لو قلت مثلا: قرأتُ الفقهَ، الناصب لكلمة الفقه هو الفعل قرأ، فالعامل في المفعول به هو الفعل، ومسألة العامل والمعمول به كثيرا ما ترد عليك في النحو، والمقصود **بالعامل**: الذي يعمل الرفع أو يعمل النصب أو يعمل الجر، والمقصود **بالمعمول** هو الذي يقع عليه الرفع أو النصب أو الجر.

هل يمكن أن نحذف ناصب المفعول به؟ هل يمكن أن نحذف الفعل؟

نقول: نعم يجوز أن يحذف الفعل، وقد يجب أن يحذف الفعل، إما أن يحذف الفعل على سبيل الجواز، وإما أن يحذف على سبيل الوجوب، هذان قسمان كبيران.

حذف الفعل جوازا متى يحصل؟ يحصل إذا علمنا الفعل، سواء علمناه من دليل حالي أو مقالي

فإذا علمنا الفعل من دليل حالي فحينئذٍ لا بأس من حذفه.

مثلا: شخص يرمي فتقول له مثلا: الشجرة أو القرطاس أو الطير، حذفت الفعل ما سبق له ذكر ولا شيء؛ لكن الحال دلت عليه، يعني ارم الطير؛ ارم الشجرة، حذفت الفعل حينئذٍ لدليل حالي.

شخص رأيته مثلا يحزم أمتعته فقلت له **مكة؟** الفعل حذفته، أين الناصب لكلمة مكة؟ محذوف، ما الدليل عليه؟ الحال، يعني أتريدُ مكةَ؟ فحذفت حينئذٍ الفعل.

وأحياناً قد يحصل حذف الفعل مثلا لدليل مقالي سبق له ذكر

قال لك شخص مثلا: من أُكرم؟ يسألك، فقلت له: خيرَ الناسِ، ما إعراب خيرَ الناسِ؟ خيرَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ما الناصب له؟ أين الناصب له؟ محذوف، يعني أكرِم خيرَ الناس، **ما الدليل عليه؟** الدليل عليه مقالي سبق في السؤال، سبق في السؤال ذكر كلمة أكرم.

ومثله قول الله عز وجل: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا} يعني أنزل خيراً، فحُذِف الفعل لدليل مقالي لأنه سبق ذكره.

قد يجب أحيانا حذف الفعل الناصب، ما سبق على سبيل الجواز، يعني في الأمثلة السابقة ممكن أن تذكر الفعل، ممكن أن تقول أتريد مكة؟ على سبيل الجواز، وممكن أن تقول ارم الشجرة أو ارم الطير، أو تقول لمن قال لك: من أُكرم؟ تقول: أكرم خيرَ الناس، المسألة على سبيل الجواز.

أما ما سنذكره الآن المسألة التالية وهو حذف ناصب المفعول به وجوبا، **متى يجب حذف ناصب المفعول به؟** نقول: أيضا هذه المسألة لها قسمان:

إما أن يكون الحذف قياسيا أو سماعيا يحذف ناصب المفعول به وجوبا أ- قياسا ب- سماعا.

أ- قياسا: يمكن أن تقيس في الأمثلة في الكلام الذي تذكره، فمن المواضع التي يحذف فيها ناصب المفعول به قياسا:

أولا: في باب النداء، تقول: يا عبدَ الله، يا طالبَ العلم، يا محمدُ.

كيف الآن؟ أولاً هل المنادى مفعول به؟ يا محمدُ هذا منادى أو مفعول به؟ يا طالبَ العلم هذا منادى أو مفعول به؟ قالوا: المنادى أصله مفعول به إن كان تعربه منادى أصله مفعول به عندهم،كأنك إذا قلت: يا محمد؛ كأنك قلت: أدعُ محمداً.

ما إعراب محمداً؟ مفعول به، يا طالبَ العلمِ كأنك قلت: أدعُ طالبَ العلم، إذا قلت: أدعُ طالبَ العلم فهو مفعول به؛ ولذلك نظراً لأن المنادى مفعول به في الأصل؛ قالوا: إنه منصوب، طيب يا محمدُ قالوا: في محل نصب، فالمنادى منصوب أو في محل نصب، طيب كيف الآن؟ إذا قلت: يا محمدُ؛ قالوا: الفعل محذوف وجوبا ما تظهره، و"يا" نائبة عنه، فإذا قلت: يا عبدَ الله فالفعل محذوف وجوبا ناصب عبدَ: الفعل المحذوف وجوبا وهو كلمة أدعُ، يا محمدُ، نقول: محمدُ مبني على الضم في محل نصب، **ما الذي نصبه؟** محذوف وجوبا الفعل أدعُ، **فإذاً في باب النداء يحذف الفعل وجوباً.**

ثانياً: في باب التحذير والإغراء يحذف الناصب يحذف الفعل وجوبا، في **باب التحذير** أن تقول لأخيك الصغير أو لأختك الصغيرة تقول: السيارةَ السيارةَ أو الأسدَ الأسدَ، طيب الأسدَ منصوب ما الذي نصبه؟ منصوب بفعل محذوف وجوبا يعني احذر السيارةَ، احذر الأسدَ، ولا يجوز أن تقول احذر السيارةَ السيارةَ لا يجوز، فهذا التكرار؛ هذا أغنى عن إعادة الفعل، فالشاهد أن السيارةَ أو الأسدَ منصوب بفعل محذوف وجوبا.

وكذلك في سبيل الإغراء الصلاةَ الصلاةَ، الصلاةَ هذه الأولى منصوبة بفعل محذوف وجوبا يعني الزمْ الصلاةَ أدِّ الصلاةَ، وأما الثانية المكررة هذه؛ الصلاةَ الثانية أو الأسدَ الثانية أو السيارةَ الثانية فهي تعرب توكيد لفظي تأخذ حكم ما قبلها في الإعراب، توكيد لفظي منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

إذاً في باب التحذير وباب الإغراء يحذف الفعل الناصب وجوبا، وتقول أيضا: **من طرق التحذير هذه الطريقة تكرر**، ومن طرق التحذير أيضا أن تقول: إياك والكذبَ، فإياك: هذا ضمير منفصل ناصبه محذوف وجوباً، وذكروا له تقديراً، وكذلك **من وسائل الإغراء غير التكرار** أن تقول الكرم والأخلاق، المروءة والنجدة يعني الزمْ المروءةَ، والنجدةَ معطوفة على المروءةَ، **ففي باب التحذير والإغراء يحصل حذف للفعل الناصب وجوباً.**

ثالثاً: الاختصاص، لو أخذنا مثالاً على هذا الموضوع الاختصاص؛ تقول مثلاً: نحن طلابَ العلم نحب القراءة، الأصل: نحن نحب القراءة مبتدأ والجملة خبر، فأتيت بهذا الاعتراض حتى توضح من تريد بـ نحن، فتقول: نحن طلابَ العلم، طلابَ العلم أي أعني طلابَ العلم، فطلاب العلم منصوبة بفعل محذوف وجوبا تقديره أعني أو أخص طلاب العلم.

وفي الحديث (نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَث ما تركناه صدقة) نحن معاشرَ الأنبياء، الأصل نحن لا نُورَث مبتدأ وخبر، فأُتي بهذا الاعتراض لإزالة الإبهام؛ من أنتم؟ معاشرَ الأنبياء، فمعاشرَ منصوب بفعل محذوف وجوبا، فهذا الموضع الثاني في الاختصاص يُحذف الفعل الناصب، **الاختصاص هو من باب المفعول به**، معاشرَ مفعول به، كما ترى مبتدأ وخبر ومعاشرَ مفعول به، وكذلك مثل: نحن طلابَ العلم، نحن طلابَ الجامعة –مثلاً- نحرص على الأدب، الأصل: نحن نحرص على الأدب، وطلاب الجامعة هذه منصوب على الاختصاص هي مفعول به في الإعراب يعني طلاب مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أو أخص.

رابعاً: من المواضع التي يحذف فيها ناصب المفعول به وجوبا حذفاً قياسياً يعني ممكن أن تستخدمه أسلوب اختصاص ممكن أن تستخدمه هذا معنى قوله قياسا ممكن أن تستخدمه في كتابتك أو في حديثك أيضاً في **باب الاشتغال**، وقد مر بكم الفصل الماضي.

ما صورته اليسيرة أو صورته المبسطة الاشتغال؟ تقول: زيداً أكرمتُهُ، صورة الاشتغال: أن يتقدم اسم –وهو زيد هذا- ويتأخر

عنه فعل -وهو أكرمَ أو أكرمتُ- وهذا الفعل ناصب لضمير الاسم الأول: أكرمتهُ، الكتابَ قرأتهُ، **هذه صورة الاشتغال**: **تقدم الاسم وجاء بعده فعل ناصب لضمير الاسم الأول**، فسموه الاشتغال، وهذه التسمية لها علاقة بالمعنى لأن هذا الفعل الآن "أكرمَ" مشغول بضمير الاسم السابق، يعني لو لم يوجد الضمير لأعربنا الكتابَ مفعول به للفعل أكرم هذا الذي بعده، لو قلت: الكتابَ قرأتُ، الكتابَ مفعول به مقدم، قرأتُ فعل وفاعل، لكن هذا المثال: الكتاب قرأتُه هذا أسلوب الاشتغال، فالفعل أكرم مشغول بالضمير عن نصب هذا الاسم السابق.

طيب هذا الاسم السابق إذاً **ما إعرابه؟ لك فيه وجهان**:

الوجه الأول: أن ترفعه على أنه مبتدأ فتقول الكتابُ قرأتُه، زيدٌ أكرمتُهُ، مبتدأ والجملة بعده خبر، الكتابُ قرأتُهُ **هذا أسلوب جائز لك.**

ولك وجه آخر: وهو أن تنصبه وهو الذي معنا في هذا فتقول: الكتابَ قرأتُهُ، الدرسَ فهمتهُ، القرآنَ حفظتهُ.

طيب ما الناصب له؟ يمكن يقول شخص الناصب له الفعل المتأخر، والقرآن حفظته الناصب الفعل حفظ، لا، نقولك حفظ نصب الهاء وانتهى!! ما ينصب هو مفعولين، الكتاب قرأته الفعل قرأ نصب الهاء وانتهى بقينا في الكتاب ما الذي نصبه؟ نصبه فعل محذوف وجوبا من جنس المذكور هذا، ما يظهر هذا الفعل، لا تظهره، تقدره من جنس المذكور، إذا قلت الكتاب قرأته تقدر تقول قرأت الكتاب قرأته، القرآن حفظته تقدر حفظ من جنس المذكور، بعضهم يقول كيف حفظت القرآن حفظته؟ **ما هذا التكرار؟** نقول لك: ما كل ما جاز تقديره صح ظهوره وإنما يذكرونه توضيحاً وتسهيلاً، وإلا ما كل ما جاز تقديره صح ظهوره، ولكن هم يقولون: أن هذا الفعل المنصوب الذي ورد علينا {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} هو منصوب بفعل محذوف من جنس المذكور وهذا الحذف على سبيل الوجوب.

إذاً هذه مواضع حذف ناصب المفعول به قياسا وهي في النداء وفي **التحذير والإغراء** وفي **أسلوب الاختصاص** وفي **الاشتغال.**

ب-سماعي: حذف سماعي ليس قياسا، وهذا أمثلة ترد من أمثال أو ما شابه الأمثال من آية قرآنية أو نحو ذلك فيحذف، مقولات سُمعت عن العرب حُذف منها المفعول به، فهذا حذف سماعي في هذه الأمثلة بالذات.

فمن الأمثال الواردة التي حذف فيها ناصب المفعول به؛ قولهم: الكلابَ **على البقر**، هذا مثل معناه يضرب -مثلاً- للتحريش، يعني تحريش هؤلاء على هؤلاء، يعني الكلاب على البقر دعهم يتقاتلون أو شيء من ذلك، كذا سُمع المثل: الكلابَ **على البقر، ما الناصب له؟** قالوا: فعل محذوف وجوبا سماعا، تقديره أرسل الكلاب على البقر، فهذا الحذف في مثل هذا المثال، فإعراب الكلابَ: مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا.

أيضا من ذلك: **أحشفاً وسوء كيلة**، هذا مثل مشهور يضرب لمن يجمع بين خصلتين ذميمتين، حشفاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره: أتبيع حشفاً؟ ومعناه أي تبيع حشفاً وهو التمر الرديء وتكيل كيلاً سيئاً تبخس بالكيل، فهذا من باب حذف الناصب وجوباً.

أيضا كذلك هناك بعض الأشياء التي تجري مجرى الأمثال، ليست هي أمثالا، لكن من ذلك بعض الآيات قال الله عز وجل: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} ما أستطيع أن أقول خيراً هذه مفعول به للفعل انتهى، انتهى أصله فعل لازم، انتهيتُ من الدرس، انتهيتُ من القراءة، ما تقول: انتهيتُه!! لا ينصب المفعول به بنفسه، طيب {انْتَهُوا خَيْرًا} خيرًا هذه مفعول به، **ما الناصب لها؟**

طبعا هناك من ذكر قد تجد في الآية في كتب التفسير أكثر من وجه؛ لكن التوجيهات أن خيراً مفعول به لفعل محذوف

وجوباً تقديره (انتهوا وأْتوا خيراً لكم) فحذف الفعل الناصب وجوبا في هذه الآية، سماع في هذه الآية.
أيضا مما يجري مجرى الأمثال بعض الأساليب المستعملة: أهلاً وسهلاً، أهلاً منصوبة وسهلاً منصوبة، ما الناصب لأهلاً؟ ماذا يريدون عندما يقول الناس أهلاً وسهلاً؟ المعنى أنهم يريدون أتيتَ أهلاً ووطئتَ سهلاً، فأهلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أتيتَ أهلاً، وكذلك سهلاً: منصوبة بفعل محذوف، ما أستطيع أن أقول أن سهلاً معطوفة على أهلاً، لا، بل الجملة كاملة معطوفة على الجملة السابقة؛ لأنه ليس المعنى: أتيتَ أهلاً وأتيتَ سهلاً، لا، المعنى أتيتَ أهلاً ووطئتَ سهلاً، فسهلاً منصوبة بفعل محذوف وجوبا تقديره وطئتَ.
نلخص ما ذكرناه في هذه الجزئية: وهو أن ناصب المفعول به يجوز حذفه إما جوازا أو وجوبا:
- فيحذف جوازا إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي
فالحالي مثل أن ترى شخصا يُعد أمتعته فتقول مكة؟ يعني تريد مكة؟ فحذفت الفعل، أو ترى راميا فتقول له: الشجرة، يعني أصب الشجرة، أو مثلا ترى شخصا عنده كتاب وقد تقول الكتاب لو سمحت الكتاب، يعني أحضر الكتاب أو أعطني الكتاب وهكذا، فهذا كله حَذْف على سبيل الجواز.
ومثله لو دل عليه دليل مقالي، مثل: من أكرمتَ؟ فتقول: زيداً حذفته لأنه سبق في السؤال ذكر هذا الفعل، وذكرنا بعض الشواهد على ذلك (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) يعني انتهوا وأْتوا خيرا لكم.
- وذكرنا أن حذف الفعل الناصب للمفعول به وجوبا على قسمين:
إما أن يكون الحذف قياسيا: يعني قياس تقيس عليه، أو أن يكون الحذف سماعيا في أمثلة محددة مخصصة، فالحذف القياسي يكون في مواضع منها: في باب النداء يا عبدَ الله، يا محمد، وكذلك في باب التحذير أو الإغراء، وذكرنا أكثر من صورة للتحذير: الأسدَ الأسدَ، أو مثلا تقول: إياك والأسدَ، وهناك صورة أخرى تقول رأسَك والسيفَ يعني أبعد رأسك واحذر السيف، ففي التحذير والإغراء يُحذف الفعل كذلك وجوبا.
أيضا في باب الاختصاص يُحذف الفعل وجوبا، وذكرنا أمثلة للاختصاص: تقول نحن طلابَ الجامعة، ونحن فلانَ ابن فلان، الأصل نحن -مثلا- أمرنا، وفلان ابن فلان يعني أعني فلان ابن فلان فيكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا، وأيضا في أسلوب الاشتغال يُحذف الفعل الناصب وجوبا وذكرنا مثالا على ذلك.
ثم القسم الثاني ذكرنا أن الحذف قد يكون سماعا، يحذف الفعل الناصب سماعا وذكرنا بعض الأمثلة: الأمثال أحشفاً وسوء كيلة، الكلاب على البقر أو ما جرى مجرى الأمثال من عبارات أو آيات ونحو ذلك.
قال ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

ويُحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزما

يحذف الناصبها يعني ناصب الفضلة التي ذكرها قبل، إن عُلما جواز يعني، وقد يكون حذفه ملتزما يعني قد يكون واجباً، طيب لو أردنا أن نعرب الأسد الأسد، كيف نعرب الأسدَ؟ نقول: الأسد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، مفعول به لفعل محذوف تقديره احذر، الصلاة الصلاة كذلك مفعول به لفعل محذوف، أما الثانية فهي توكيد.

الحلقة (٥)

معنا اليوم المفعول المطلق، وبين المتعدي واللازم وبين المفعول المطلق باب التنازع وهو غير داخل في المنهج المقرر.
إذا أردنا أن نتصور باب المفعول المطلق قبل الدخول في مسائله التفصيلية، إذا أردنا تصوره نعرض مثالا عليه.

مثال المفعول المطلق أن تقول مثلاً: أكرمتُ والدي إكراماً، أو أحببتُ العلمَ حباً، أو قرأت القرآنَ قراءةً متأنيةً.

فقولنا في المثال الأول: إكراماً وحباً وقراءةً هذا مفعول مطلق، تقول في إعرابه: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

كيف أعرف المفعول المطلق؟ ما الأشياء التي تميزه عن غيره من الأبواب؟

أولاً: نلاحظ أن المفعول المطلق يكون مصدرا في الأصل -الأصل فيه أن يكون مصدراً- ويكون منصوباً، ويكون من لفظ الفعل الأول.

فتقول مثلا: أحببتُه حباًّ وقرأت قراءةً، ومثلا حضر حضوراً كثيراً، فيكون مصدراً ويكون منصوباً ويكون من لفظ الفعل السابق، هذه تقريباً بعض الأشياء التي تميز المفعول المطلق، ويقال في إعرابه مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفي كتاب الله عز وجل {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} فنسفاً مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

المفعول المطلق ثاني المفاعيل التي ذكرناها، ذكرنا أولاً: المفعول به ومعنا المفعول المطلق الآن.

لماذا سمي مفعولاً مطلقاً؟ المفاعيل غالباً يأتي بعد كلمة مفعول ظرف أو جار ومجرور، تقول المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه، وهذا المفعول المطلق.

سبب تسميته مفعولاً مطلقاً: أنه هو الذي يصدق عليه اسم مفعول صدقاً غير مقيدٍ بالجار والمجرور.

ما معنى هذا الكلام؟

يعني إذا قلت مثلاً: ضربتُ زيداً، زيداً مفعول به يعني أن الضرب فُعل بزيد، لكن المفعول المطلق إذا قلت مثلا: شربتُ اللبنَ شرباً هذا يسمونه مفعولاً مطلقاً، هذا هو المفعول الحقيقي، فإذا قلت مثلا: شربتُ اللبنَ، **المفعول ما هو؟** المفعول غير مقيد بالجار، يعني الذي يسمي مفعولاً؟ المفعول هو الشرب فسموه مفعولاً مطلقاً، فإذا قلت مثلا: ضرب زيدٌ عمراً ضرباً شديداً، **المفعول ما هو؟** عمراً مفعول به، لكن المفعول هو الضرب فلذلك سموه مفعولاً مطلقاً، وقالوا هو الذي فعلا يصدق عليه اسم مفعول.

قد يسأل بعض الطلاب فيقول: **ما المراد بالمصدر؟** نقول مصدر لابد أن يكون مصدراً وهي معلومة عند كثير منهم لكنها قد تشكل.

المصدر -الذي سيتكرر معك كثيراً- **المراد به**: اسم الحدث الجاري على الفعل.

مثلاً: كتب هذا حدث، **ما اسم هذا الحدث؟** الكتابة، إذاً الكتابة هي المصدر، وتقول: ضرب هذا حدث، **ما اسم هذا الحدث؟** الضرب، إذاً الضرب هو المصدر، جلس هذا حدث، **اسم هذا الحدث**: الجلوس، إذاً الجلوس هو المصدر.

ويقولون عنه أيضاً؛ يعرفه بعضهم فيقول: هو التصريف الثالث للفعل، فإذا قلت: كتب ثم قلت: يكتب المضارع، يأتي بعد ذلك المصدر كتابة، كتابة هو المصدر، جلس يجلس جلوسا، قام يقوم قياما، هذا الثالث هو المصدر، والمفعول المطلق الأصل فيه أن يكون مصدراً.

إذاً ما تعريف المفعول المطلق؟ نصل الآن إلى تعريف المفعول المطلق؛ قالوا في تعريفه: إنه اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً.

إذا قلت مثلا: قام محمد قياماً، قياماً اسم يؤكد عامله، يؤكد العامل، العامل هو الفعل قام، استفدنا من كلمة قيام التأكيد: قام قياماً، جلس جلوساً، يؤكد عامله.

أو يبين نوعه تقول: جلستُ جلوسَ طلابِ العلم هذا يبين النوع، أكَلَ أكْلَ الجائع، أكْلَ مفعول مطلق ولكنه يبين النوع.

أو يبين العدد تقول مثلاً: ضربه ضربةً، أو تقول: ضربه ضربتين، أو ضربه ضرباتٍ، فضرباتٍ وضربةً وضربتين مفعول مطلق منصوب وهو يبين العدد، وكذلك لو قلت ضربه عشرَ ضربات؛ فعشر هو المفعول المطلق، وضربات مضاف إليه.

إذاً: اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً؛ لأن المفعول المطلق من الفضلات يأتي بعد تمام ركني الجملة، لا يكون أحد ركني الجملة، بل يأتي بعد أن يأتي الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر يأتي بعد ذلك المفعول المطلق.

فلو تأملت الأمثلة السابقة التي أوردناها تقول: قام محمد قياما، تمت الجملة بقولك: قام محمد، الفعل والفاعل ثم يأتي بعد ذلك ما شئت من المفاعيل، لكن لو كان المصدر أحد ركني الجملة فإنه لا يعرب حينئذٍ مفعول مطلق.

لو قلت: ضربُك ضربٌ أليمٌ ، ضربٌ الثانية هذه مصدر لكنها أحد ركني الجملة، ضرب الأولى مبتدأ والثانية خبر وأليم صفة، فلابد أن يكون بعد تمام ركني الجملة، وكذلك لو قلت: ولى مدبراً، مدبراً هذه ليست مفعولا مطلقاً بل هي حال، وهي كما ترى ليست مصدراً إنما هي اسم فاعل، هذا تعريف المفعول المطلق.

أغراض المفعول المطلق أو فوائد المفعول المطلق أو معاني المفعول المطلق:

للمفعول المطلق ثلاثة أغراض تضمنها التعريف السابق:

الأول: **تأكيد العامل، الغرض منه التأكيد فقط**، إذا قلت مثلاً: أكرمهُ إكراماً، الغرض من المفعول المطلق "إكرام" تأكيد العامل السابق الفعل، أكرمهُ إكراماً، ساعده مساعدةً، شجعهُ تشجيعاً، هذا مفعول مطلق الغرض منه التأكيد، ومن ذلك قول الله عز وجل: {يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} صدوداً مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة والغرض منه تأكيد العامل الذي هو الفعل، ويقول الله عز وجل: {وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا} كذلك هذا مؤكد للعامل، {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} كذلك، {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} كذلك مؤكد للعامل.

الغرض الثاني: **بيان نوعه**، الغرض من المفعول المطلق بيان النوع، تقول مثلاً: جلستُ جلوسَ **طلاب العلم**، الغرض من المفعول المطلق بيان نوع الجلوس، ضربه ضربَ المنتقمِ.

كيف يحصل بيان النوع؟

يحصل إما بالوصف بأن تصف المصدر أو أن تضيفه إلى كلمة أخرى أو أن تقرنه بأل العهدية فيحصل حينئذٍ بيان النوع.

تقول: وقفت وقوفاً ثم إيتِ بصفة، إذا قلت: وقفت وقوفاً هذا مؤكد لعامله، إذا أتينا بعده بصفة وقلت: وقفت وقوفاً **طويلاً** فهذا مبين للنوع.

وكذلك لو أضفته فقلت: انتظرَ انتظار **المستعجل**، فانتظار هذا مبين للنوع لأنه أضيف إلى كلمة أخرى، وهذا يُعرف بالمعنى، ومن أمثلة المبين للنوع من كتاب الله عز وجل {فَاصْبِرْ صَبْرًا **جَمِيلًا**} فصبراً مفعول مطلق مبين للنوع، {وَعَتَوْا عُتُوًّا **كَبِيرًا**} وكلٌّ من **جميلاً** و**كبيرًا** هاتان صفتان.

وكذلك يحصل بيان النوع بالاقتران بأل العهدية تقول: ضربته الضربَ يعني الضربَ المعهود المعروف، أكرمته الإكرام المعهود.

الثالث من أغراض المفعول المطلق: **بيان العدد**: ضربته ضربة أو ضربتين أو ضربات وفي كتاب الله جل وعز {فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً} فدكة هذه مفعول مطلق منصوب والغرض منه بيان العدد، {فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ} نظرة مفعول مطلق الغرض منه بيان العدد، هذه أغراض المفعول المطلق.

نبهنا إلى أن المفعول المطلق الأكثر فيه أن يكون مصدراً، الأصل فيه أن يكون مصدراً، وذكرنا تعريف المصدر.

معنا مسألة أخرى وهي: العامل في المفعول المطلق

مصطلح العامل يتردد كثيرا: العامل في كذا، والمعمول، والمراد به **العامل** هو الذي يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، هذا العامل **مؤثر**، **والمعمول** هو الذي يقع عليه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم المتأثر **والعمل** هو هذا الرفع والنصب، فلدينا عامل وهو المؤثر، والمعمول وهو المتأثر، والعمل الذي هو الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.

ما العامل في المفعول المطلق؟ ما الذي عمل النصب فيه؟ أو بعبارة أخرى ما ناصب المفعول المطلق؟

ينصبه أحد ثلاثة أشياء:

١. فينصبه **الفعل**: طبعا قد ينصبه غيره، لكن هذا الأصل أو الأكثر: الفعل، فالفعل ينصب المفعول المطلق فإذا قلت: قام قياماً الناصب لكلمة قياماً هو الفعل قام، جلس جلوسا الناصب لكلمة جلوساً هذه كلمة جلس، {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} الناصب لكلمة تَكْلِيمًا الفعل كلم، {فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} الناصب لكلمة نسفا هو الفعل ينسف.

٢. من نواصب المفعول المطلق **الوصف**، كثيرا ما يطلق مصطلح **الوصف** وهو غير مصطلح **الصفة** التي هي من التوابع، لا، هذا **الوصف** يقصدون به اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة هذا هو الوصف، فالوصف من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق.

فمثال نصب اسم الفاعل للمفعول المطلق أن تقول: علي مكرم والده إكراماً، إكراماً مفعول مطلق ناصبه اسم الفاعل مكرم، وفي كتاب الله عز وجل {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا} صفا مفعول مطلق الناصب لها: الصافّات جمع صافّة فهو اسم فاعل، ومثله {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} وفي كتاب الله عز وجل {لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا} الناصب لعذاب: معذب اسم الفاعل.

وقد يكون الناصب اسم مفعول وصف ولكنه اسم مفعول تقول: محمدٌ مسرورٌ سروراً **كبيراً**، سروراً هذا مفعول مطلق والناصب له مسرور وهو اسم مفعول.

وقد ينصبه أيضا الصفة المشبهة مثل: فرح، فتقول: أراك فَرِحاً فَرَحاً **غامراً**، ففَرَح هذه الثانية الأخيرة مفعول مطلق، الناصب لها فَرِح الأولى.

٣. من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق **المصدر** يكون الناصب نفس المفعول المطلق، مثاله قول الله: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} جَزَاءً مفعول مطلق أين الناصب له؟ جزاء الأولى المصدر، فالمصدر نصب المصدر، وتقول مثلاً: الناجح هو القادر على تربيةِ أبنائه تربيةً صالحة، فتربية الثانية منصوبة بتربية الأولى، تربية الثانية مفعول مطلق والناصب لها تربية، فهذه ثلاثة أشياء من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق.

ابن مالك رحمه الله تعالى ذكر هذه الأشياء التي تنصب المفعول المطلق فقال في بداية الباب:

المصدر اسم ما سِوى الزمان من	**مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن**
بمثله أو فعل أو وصف نصب	**وكونه أصلا لهذين انتخب**

قال رحمه الله "**المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل**" يقول: إن الفعل يدل على شيئين: يدل على زمن ويدل على حدث، فالفعل كتب يدل على **الكتابة** هذا الحدث، ويدل على زمن أن **الكتابة حصلت في زمن ماضي**، فيدل على جزئيتين.

المصدر هو الذي لا يدل على الزمان، الفعل له دِلالتان: الزمن والحدث، المصدر هو اسم الحدث هذا، الكتابة، الجلوس، هذا

هو المصدر، قال مثل أَمْن من أمِنَ، أمِن أمْناً، أمْن هذا مصدر، **ما ناصبه؟** قال: ناصبه مثله "**بمثله أو فعلٍ أو وصف نُصِب**" نُصب المصدر هذا بمثله أو بفعل أو بوصف، فهذه الأشياء الثلاثة هي التي تنصب المفعول المطلق.

ثم أشار إلى أن **المصدر هل هو أصل للفعل؟ أو أن الفعل أصل للمصدر؟** قال: المختار -أشار إلى أن فيه خلاف- والمختار أن المصدر كاسمه هو الأصل، ومنه تشتق الأفعال والمشتقات الأخرى.

خلاصة ما سبق: أن المصدر: هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا، **ثم ذكرنا أغراضه** وهو أن يكون مؤكِداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو لعدده.

وذكرنا بعد ذلك **العامل في المفعول المطلق، يعمل فيه أحد ثلاثة أشياء** الفعل أو الوصف أو المصدر.

لو أخذنا بعض الشواهد على المفعول المطلق:

يقول الله عز وجل: {يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا} المفعول المطلق هنا كَيْدًا نقول في إعرابه مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهنا كَيْدًا إذا أردنا أن ننظر في الغرض فهو مؤكد لعامله.

ويقول الشاعر:

دع العبرات تنهمر انهمارا ونار الشوق تستعر استعارا

فقوله انهمارا واستعارا مفعولان مطلقان للأفعال الأولى، دع العبرات تنهمر انهمارا، انهماراً مفعول مطلق، ونار الشوق تستعر استعارا، استعاراً كذلك مفعول مطلق.

وفي كتاب الله عز وجل {وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا} تَبْدِيلًا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وفي الحديث: (فليركع ركعتين) ركعتين مفعول مطلق وهو هنا مبين للعدد.

ويقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا} توبة مفعول مطلق مبين للنوع لأنها وُصفت بأنها **نصوح**.

الحلقة (٦)

معنا في هذا الدرس جزئية وهي عن الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

نحن قلنا: إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ الفعل السابق، فتقول: قام قياماً، فيكون قياماً مفعول مطلق من لفظ الفعل السابق، وجلس جلوساً هذا هو الأصل.

هل يمكن أن يأتي مفعول مطلق غير مصدر الفعل السابق؟

نقول: نعم، هناك أشياء تنوب عن مصدر الفعل السابق، أحيانا تكون مصادر لأفعال أخرى وأحيانا لا تكون مصادر.

فمن الأشياء التي تنوب عن المصدر -مصدر الفعل السابق- في الانتصاب على المفعولية المطلقة:

١. **صفة المصدر**: يعني المصدر الأصلي حُذف ونابت عنه صفته، مثال ذلك تقول: وقفتُ **طويلاً**، الأصل وقفتُ وقوفاً **طويلاً**، فحذفنا المصدر ونابت صفته عنه، وحينئذٍ تقول في الإعراب: **طويلاً** مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولا يحتاج أن تقول: المفعول المطلق محذوف وهذه الصفة نابت عنه؛ لا، الصفة نابت عنه وأُعربت بإعرابه، ومن الخطأ ما يقع فيه بعض المعربين أن يقول: هذا نائب عن المفعول المطلق؛ لا، هو مفعول مطلق، ولكنه نائب عن المصدر، وقفتُ **طويلاً**؛ **طويلاً** نابت عن وقوف ولكن هي مفعول مطلق فتقول في الإعراب: هي مفعول مطلق.

إذاً صفة المصدر وقفتُ **طويلاً**، أكلت **كثيراً**، ضربتُه **ضربَ** الأمير اللصَ، **فضربَ** هذه نائبة عن المصدر، والأصل ضربتُه ضربا

مثل ضرب الأمير اللص، فضرباً هذه حذفت فأصبحت ضربتُه مثل **ضرب** الأمير اللص، ثم حذفت مثل، ونابت ضرب الثانية عنها، فهذه من باب نيابة صفة المصدر.

٢. ضمير المصدر: تقول مثلاً: ضربتُه ضرباً لا أضربه إلا المجرم، ليس كلامنا عن ضرباً الثانية، إنما عن الضمير لا **أضربه**، لا أضرب **ماذا؟ على أي شي يعود الضمير؟** هذا يعود على المصدر السابق ضرب، ضربتُه ضرباً لا **أضربه** يعني لا أضرب الضرب المذكور السابق إلا المجرم، فضمير المصدر كذلك مثل المصدر، فنعرب هذا الضمير، نقول: لا **أضربه** /ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق، فهو مفعول مطلق، فضمير المصدر كالمصدر، لو كان المصدر مكانه لأعربناه مفعولاً مطلقاً، وتقول مثلاً: انتظرتُ انتظاراً **لا أنتظره** إلا في مستشفى، لا **أنتظره** يعني لا **أنتظر** الانتظار، **فالهاء** تعود على الانتظار السابق، فضمير المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً ينوب عن المصدر.

ومثله قول الله عز وجل {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا **أُعَذِّبُهُ** أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} لا **أُعَذِّبُهُ** هذا هو الشاهد، هذا ضمير يعرب مفعولاً مطلقاً وكما ترى ليس بمصدر لكنه ضمير للمصدر، ولاحظ في كل هذه الأشياء التي سنذكرها تجد أن النائب له علاقة بالمصدر، إما أنه مثلا ضمير للمصدر أو صفة للمصدر أو مرادف للمصدر أو مضاف إلى المصدر أو شيء من ذلك، فله صلة بالمصدر، إذاً ضمير المصدر من الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

٣. الإشارة إلى المصدر: اسم الإشارة الذي أشُير به إلى المصدر؛ هذا ينوب عن المصدر فيعرب مفعولا مطلقا، تقول أكرمتُهُ **ذلك** الإكرام، فـ(**ذا**) اسم إشارة في محل نصب مفعول مطلق، لأنه إشارة إلى المصدر، **ذلك** الإكرام، حينئذ نعرب اسم الإشارة مفعولاً مطلقاً منصوبا، الإشارة إلى المصدر، وتقول أحببتُهُ **ذلك** الحب.

٤. المرادف للمصدر: لو أتيت بمثال قعدتُ قعوداً، فأتيت بمرادف للمصدر مرادف للقعود فتقول: قعدتُ **جلوساً**، فحينئذ نعرب **جلوساً** مفعولا مطلق، مع أنه كما ترى ليس بمصدر للفعل السابق لكنه مرادف لمصدر الفعل السابق، فجلوس نابت عن قعود، نابت عن مصدر الفعل السابق، المرادف للمصدر تقول شنئتُه **بغضاً**، الشنئان الكره، شنئتُه **بغضاً** وهذا مرادف للشنئان، وأحببتُه **مقةً**، المقة الحب، الأصل أحببتُه حباً فأتيت بمرادف الحب وهو المقة، أحببتُه **مقةً**، **مقةً** مفعول مطلق منصوب، وكما ترى ليس بمصدر للفعل السابق، وتقول: فرحتُ **جذلاً**، الجذل الفرح، بدل أن تقول: فرحتُ فرحاً، قلت: فرحتُ **جذلاً**، **فجذلا** مفعول مطلق وليس بمصدر للفعل السابق لكنه مرادف لمصدر الفعل السابق.

٥. المشارك له في مادته: المشارك للمصدر في المادة، الأحرف الأصلية، هذا الذي ناب عن المصدر يشترك مع المصدر في الحروف الأصلية، **المشارك له في مادته يشمل ثلاثة أشياء**:

الأول: اسم المصدر، **الثاني**: اسم عين، **الثالث**: مصدر لفعلٍ آخر، إذاً تندرج ثلاث جزئيات تحت هذه المسألة.

- **اسم مصدر**: هذا شيء غير المصدر، **ما هو اسم المصدر؟** تقول: الفعل اغتسل مصدره اغتسالاً هذا مصدر اغتسل محمد اغتسالاً، مثل: انتصر انتصاراً، لكن لو قلت: اغتسل **غسلاً** هذا اسم مصدر، تقول: الرجل أو الأمير أعطى الناس إعطاءً هذا مصدر أعطى يعطي إعطاءً، لو قلت: أعطى **عطاءً** هذا اسم مصدر، قبّل يقبّل تقبيلاً هذا مصدر، لكن لو قلت: قبّل يقبّل **قبلةً** فهذا اسم مصدر، صلى يصلي تصلية فهذا مصدر، لكن لو قلت: صلى يصلي **صلاة** اسم مصدر وهكذا.

ما المقصود باسم مصدر إذاً ما المقصود؟

يقولون **اسم المصدر** تعريفه هو: اسم يدل على المعنى الذي يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل من حروف المصدر، وأمثلته مثل ما ذكرت.

كلَّم يكلِّم، المصدر تكليماً، كلّمه **كلاماً** هذا اسم المصدر، وذكر في حاشية أوضح المسالك بعض الأمثلة على ذلك، فإذا قلت: اغتسل **غسلاً**، الآن هذا **غسلاً** ليس بمصدر للفعل السابق اسم مصدر، فكما ترى لكنه يشترك **غُسل** يشترك مع المصدر الأصلي اغتسال في الحروف الأصلية وهي في المادة وهي الغين والسين واللام، فهذا من الأشياء التي تنوب عن المصدر الأصلي المشارك له في مادته، يشتركان **غُسل** مع اغتسال يشتركان في الحروف الأصلية، إذًا هذا اسم المصدر ينوب عن المصدر الانتصاب عن المفعولية المطلقة.

- اسم عين، شيء معين{وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} **نباتاً** اسم عين، مصدر الفعل أنبتَ ينبت إنباتاً، مثل: أعطى يعطي إعطاءً، فنباتاً هذا اسم عين ناب عن المصدر إنباتاً، فنعرب نباتاً ونعرب -ما سبق- **غسلاً** نعربها مفاعيل مطلقة نائبة عن المصدر.
- مصدر لفعل آخر: ويمثلون له بقول الله عز وجل: {وتبتل إليه **تبتيلا**} طيب مصدر الفعل تبتلَ يتبتلُ تبتُلاً هذا مصدر الفعل، مثل تعلَّم يتعلَّم تعلُمَاً، هذا تعلُّماً وتبتُّلاً هو المصدر، طيب **تبتيل** هذا ليس مصدرا للفعل تبتل، وإنما هو مصدر للفعل بتلَ يُبتلُ **تبتيلاً** مثل علَّم يعلمُ **تعليما**، سمّع يسمّعُ **تسميعاً**، فهذا **تبتيلاً** مصدر للفعل بتّل، وليس مصدراً للفعل تبتل، ولكن **تبتيلاً** وتبتُلاً هذان يشتركان في المادة الأصلية في الحروف الأصلية وهي الباء والتاء واللام.

٦. **ما دل على نوع منه**: نوع من المصدر مثل قعد **القرفصاء**، هذا نوع من القعود المصدر القعود، **القرفصاء** نوع منه، رجع **القهقراء**، **فالقهقراء** نوع من الرجوع فناب عن المصدر نوع منه.

٧. **ما دل على عدد المصدر**: مثل: ضربته **ضربةً**، المصدر ضرب: ضربته ضرباً، فقولك: **ضربةً** هذا عدد للمصدر فعدد المصدر قريب منه، أو ضربته **ضربتين** كذلك مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، أو ضربته **ضرباتٍ** كذلك هذا مفعول مطلق، أو ضربته **عشرَ** ضربات، **عشرَ** هي المفعول المطلق وهي مضاف وضربات مضاف إليه، وفي كتاب الله {فاجلدوهم **ثمانين** جلدة} **ثمانين** هي المفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وجلدةً تمييز.

٨. **ما دل على آلة المصدر**: تقول: ضربته **سوطاً**، **فسوطاً** آلة للضرب آلة للمصدر الذي هو الضرب، ضربته **سوطاً**، فتعرب **سوطاً** مفعولا مطلقا، وتقول رميت الضبي **سهماً**، السهم آلة للرمي والأصل ضربته ضرباً بسوط، رميته رمياً بسهم، فسهما آلة المصدر فـ **سهماً** و**سوطاً** هي نابت عن المصدر.

٩. و١٠. "**كل**" و "**بعض**" **مضافتين إلى المصدر**: تقول: أحببته **كل** الحب، ضربته **بعض** الضرب، فتعرب **كل** مع أنها ليست بمصدر وتعرب **بعض** مع أنها ليست بمصدر؛ تعربهما مفعولا مطلقا منصوبا، وما بعدها مضاف إليها، أحببته **كل** الحب **فكل** مفعول مطلق وهو مضاف والحب مضاف إليه، ومثل كل وبعض: جميع، تقول: أحببته **جميع** الحب أو ضربته **جميع** الضرب، كذلك تعربها مفعولاً مطلقاً.

خلاصة ما سبق

معنا أشياء تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، ليست مصدراً للفعل السابق، أحياناً تكون مصادر لكنها ليست مصدراً للفعل السابق، وأحيانا لا تكون مصادر أصلاً، ونلاحظ في هذه الأشياء العشرة الارتباط؛ أنها ترتبط بالمصدر إما أنها عدد للمصدر أو آلة للمصدر أو إشارة للمصدر أو كل أو بعض للمصدر أو نوع من المصدر وهكذا، هذه الأشياء ذكرناها ونعيدها مرة أخرى:

صفة المصدر وقفت طويلاً، ضمير المصدر {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} يعني العذاب أحد من العالمين، أو الإشارة إلى المصدر، أو المرادف للمصدر قعدت جلوساً وهذا يستعمل، المشارك له في مادته ويشمل اسم المصدر واسم العين ومصدر لفعل آخر، وكذلك السادس: ما دل على نوع منه كقعد القرفصاء؛ القرفصاء نوع من القعود، أو رجع القهقرى، القهقرى نوع من الرجوع، كذلك ما دل على عدد المصدر مثل ضربته ضربة أو ضربتين أو ضربات، كذلك كل أو بعض مضافتين إلى المصدر، ومثالها قوله تعالى: {فلا تميلوا كل الميل} كل مفعول مطلق، ومثله قوله عز وجل {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ} فبعض مفعول مطلق مع أنه ليس بمصدر لكنه مضاف لمصدر الفعل السابق.

ابن مالك عليه رحمة الله تعالى ذكر هذه الأشياء، أشار إلى أن هناك أشياء تنوب عن المصدر عندما قال: "بمثله أو فعل أو وصف نُصِب، وكونه -يعني المصدر- وكونه أصلاً لهذين انتُخِب، قال في جزئية سابقة حول أغراض المفعول المطلق:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد ... كسرت سيرتين سيرَ ذي رشد

هذه أغراض المفعول المطلق توكيد أو بيان النوع أو بيان العدد، ثم قال: كسرت سيرتين هذا مبين للعدد وسير ذي رشد المبين للنوع، ثم قال (وهذا موطن حديثنا في هذه الحلقة):

وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجِدّ كل الجِدِّ وافرح الجذل.

- قد ينوب عن المصدر ما دل على المصدر مثل: جِدَّ كل الجد، فنابت كل التي أضيفت إلى المصدر نابت عن المصدر، وافرح الجذل، ناب مرادف المصدر عن المصدر، هذا كلام ابن مالك حول هذه الجزئية.

وأنبه كما نبهت قبل؛ إلى أنك في الإعراب تقول: مفعول مطلق، ولا يحتاج أن تقول: نائب عن المفعول المطلق، لا، هو مفعول مطلق لكنه ناب عن المصدر فتقول في إعرابه: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ويمكن إذا أردت أن تشير أنه نائب عن المصدر.

لو أخذنا بعض الشواهد على هذه يقول الله عز وجل: {وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا} كَثِيرًا مفعول مطلق ناب عن المصدر، من أي الأقسام؟ هذه صفة المصدر نابت صفة المصدر عن المصدر، الأصل وَذَكَرُوا اللَّهَ ذكرا كَثِيرًا، ومثله {وَاعْمَلُوا صَالِحًا} صَالِحًا مفعول مطلق يعني اعْمَلُوا عملاً صَالِحًا.

تقول احترمته ذلك الاحترام، الشيء الذي ناب عن المصدر هو اسم الإشارة إلى المصدر.

وتقول أيضا: وخير الأمر ما استقبلت منه ... وليس بأن تتبعه اتباعا

هذا بيت شعر، اتباعاً مفعول مطلق نائب عن المصدر لأن مصدر الفعل تتبع تتبعاً، واتباع مصدر لفعل آخر.

ومثله قول الله عز وجل: {وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} كل مفعول مطلق ومثله {وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} كل كذلك مفعول مطلق.

كذلك مما ينوب، يعني ذكروا أشياء تنوب عن المصدر، مما ينوب عن المصدر: بعض أسماء الشرط والاستفهام مثل: "أي عمل تعمل تربح"، اسم شرط كما ترى، "ما تعمل تربح" كذلك اسم شرط، وتقول في اسم الاستفهام "أي ضرب ضربته" فكما ترى اسم شرط مضاف إلى المصدر، أو اسم استفهام مضاف إلى المصدر، إذا كان اسم الشرط أو اسم الاستفهام مضاف إلى المصدر فإنه ينصب على المفعولية المطلقة.

الحلقة (٧)

قد تحدثنا في الحلقة السابقة عن الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، كصفة المصدر، أو ضميره، أو الإشارة إليه، أو المرادف له، أو كل أو بعض، ومن الأمثلة التي نمثل بها لكل وبعض قول الشاعر:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ألاّ تلاقيا

فكل: مفعول مطلق نائب عن المصدر.

معنا اليوم سؤال أو جزئية، السؤال يقول: **هل يجوز تثنية أو جمع المصدر الواقع مفعولا مطلقا؟**

فنقول: الجواب: المصدر قد يكون مؤكِّداً وقد يكون مبينا للنوع أو مبيناً للعدد.

والحكم يختلف باختلاف المصدر، فإن كان المصدر مؤكِّداً **فلا يجوز تثنيته أو جمعه**، فلا تأتي لـ ضرب وتثنيه، فلا نقول: ضربته **ضربين** أو ضربته **ضروباً**؛ لأن المصدر كاسم الجنس يستوي فيه القليل والكثير كماء وعسل ونحو ذلك، فلا يجوز تثنيته.

ماذا لو كان مختوما بتاء الوحدة مثل ضربة؟

إذا كان مختوماً بتاء الوحدة فإنه يجوز تثنيته أو جمعه، فتقول: ضربته ضربتين أو ضربته ضربات، مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

إذاً المؤكِّد لا يجوز تثنيته أو جمعه، أما المختوم بتاء الوحدة فيجوز تثنيته أو جمعه.

ماذا عن المبين للنوع؟

المبين للنوع: اختُلِف فيه، فمنهم **من أجاز تثنيته وجمعه**، ومنهم **من منع**، **والمشهور: الجواز**.

فتقول: سرت سَيريَّ زيدٍ الحسن والقبيح، فـ سَيريَّ: مفعول مطلق كما ترى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، فثُنِّيَ المبين للنوع.

ومنه عند المجيزين قول الله عز وجل {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} هذا مبين للنوع (الظنون) لأن دخول أل تدل على النوع، تقول: ضربته الضرب المعهود وكذلك هنا تظنون بالله الظنون هذا مبين للنوع، وقد جُمِع ظن قيل ظنون، وهذا دليل للمجيزين.

مسألة أخرى وهي حذف عامل المصدر: هل يجوز أن أحذف عامل المصدر، هل يمكن أن أحذف الفعل أو الوصف الذي نصب المصدر؟

أما بالنسبة للمصدر المؤكِّد: **فلا يجوز حذف عامله**، ما تقول: ضربا وتحذف العامل، قالوا: لأن المصدر المؤكد جيء به لتأكيد العامل، فكيف نحذف العامل الذي جيء بالمصدر لتأكيده، فالمصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله.

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليلٍ متسع

فحذف عامل المصدر المؤكد لا يجوز، لا تقل: ضربا؛ وتقول: أريد ضربتُ ضربا.

ما عداه كالمبين للنوع أو العدد **قال يجوز**، يجوز إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي فإنه يجوز الحذف.

إذا رأيت شخصا قادما من سفر فقلت له: قدوماً مباركاً؛ فإنك أردت: قدمت قدوماً مباركاً، فحذفت العامل لناصب حذفته، وهذا مع المصدر حذفت العامل الناصب، وكما ترى المفعول المطلق مبين للنوع (قدوماً مباركاً) فمع المبين للنوع يجوز حذف العامل وقد دل عليه دليل وهو دليل حالي (الواقع) الحال المشاهدة هي التي دلت.

وكذلك إذا دل عليه دليل مقالي مثلا لو قال لك شخص: ما جلست، فقلت: بلى جلوسا طويلا، أين الناصب لـ (جلوساً)؟ الناصب لها الفعل المحذوف (بلى جلست جلوسا طويلا) وقد حذفت هذا الفعل لأنه دل عليه دليل مقالي، ورد في الكلام السابق، عندما قال لك: ما جلست؟ فقلت: بلى جلوسا طويلا.

خلاصة السؤال الأول هل يجوز تثنية المصدر الواقع مفعولا مطلقا أو جمعه؟

نقول: هذا يختلف، فإن كان المصدر مؤكِّداً فلا يجوز تثنيته أو جمعه، وإن كان مختوما بتاء الوحدة فتجوز تثنيته و جمعه، مثل: ضربته ضربتين أو ضربات، إن كان نوعياً أُختُلف فيه والمشهور الجواز، وقد استدلوا بقول الله عز وجل: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا}.

الجزئية الأخرى: هل يجوز حذف عامل المصدر أو ناصب المصدر؟

نقول: إن كان المصدر مؤكِّداً فلا يجوز حذف عامله، وإن لم يكن مؤكِّداً فيجوز إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، تقول: لمن قدم من سفر (قدوماً مباركاً) هذا دليل حالي، وتقول: بلى جلوسا طويلاً لمن قال لك: ما جلست، هذا دليل مقالي.

ابن مالك رحمه الله أشار لبعض ما ذكرنا أشار للمسألة الأولى أي التثنية والجمع للمصدر فقال:

وما لتوكيد فوحِّد أبدا   و ثنِّ واجمع غيره وأفردا

أي غيره يثنى ويجمع ويفرد، وأشار للجزئية الأخرى وهي حذف عامل المصدر فقال:

وحذف عامل المؤكِد امتنع   وفي سواه لدليل متسع

أي في سواه يتسع للدليل، هناك بعض الشواهد للمفعول المطلق التي لم نذكرها للمفعول المطلق عموما، منها قول الله عز وجل في سورة الغاشية: {فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ} فالعذاب هنا مفعول مطلق **وهل هو مبين للنوع أو مؤكد؟** هو مبين للنوع (العذاب الأكبر).

ونستفيد من هذا أنه لا يلزم أن يكون المفعول المطلق مُنَكَّراً مثل **قياما، جلوسا**، لا، بل قد يأتي مُعَرَّفاً كما في مثل هذه الآية.

يقول الشاعر:

أَحِنُّ إلى الحجاز وساكنيه   حنينَ الإلف فارقه القرين

المفعول المطلق هنا هو **حنين**، مفعول مطلق منصوب، **هل الغرض منه هو التأكيد أو بيان النوع أو بيان العدد؟** الجواب هنا: هو مبين للنوع أي مصدر مبين للنوع.

ويقول تعالى: {وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا} هنا المفعول المطلق هو نَبَاتًا، واضح أنه مبين للنوع لأنه وُصف.

هل نَبَاتًا هنا مصدر أم هو نائب عن المصدر؟ هو مفعول مطلق لكنه نائب عن المصدر، وإن مصدر أنبت إنباتاً.

ويقول الله تعالى {وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا} إِخْرَاجًا: مفعول مطلق مؤكِد لعامله.

بعد ذلك نأتي لجزئية أخرى وهي: المصدر النائب عن فعله

كثيراً ما نرى وكثيرا ما يستعمل المفعول المطلق نائباً عن فعله فمن ذلك قولهم مثلا: **شكرًا وحسناً وعفوًا ومعذرةً** فهذه كما ترى مفاعيل مطلقة ويقولون: كذلك **رجاءً ووداعاً، جداً** نابت عن فعلها.

المصدر النائب عن فعله يقولون في تعريفه: هو ما يُذكر بدلاً من التلفظ بفعله، فإذا ذكر هذا لا يذكر الفعل معه، **وهو على أنواع، أي المصدر النائب عن فعله على أنواع:**

النوع الأول: مصدر يقع موقع الأمر: يعني بدلاً من اللفظ بفعل الأمر، تقول مثلا: قياماً، بدلا من الأمر أو النهي تقول: قياماً لا قعوداً، فقياماً مصدر ناب عن فعله قم قياماً، حذف الفعل وجوبا في مثل هذا، في سياق الأمر يحذف الفعل وجوبا فتقول: قياماً لا قعوداً وصبراً لا جزعا، وكذلك في سياق النهي فقياماً مفعول مطلق وصبرا كذلك مفعول مطلق.

ومنه قول الله عز وجل: {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} ضرب: مفعول مطلق ناب عن فعله وحذف فعله وجوبا، وتقول سكوتاً لا كلاماً سكوتاً.

ومنه قول الشاعر:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع

فصبراً هذه مفعول مطلق ناب عن فعله وفي سياق الأمر، وأما صبرا الثانية فهي توكيد.

النوع الثاني: المصدر الذي يقع موقع الدعاء: يعني الدعاء له أو عليه تقول: سقيًا أي سقاه الله سقيا، سقياً كما ترى مصدر وهو في سياق الدعاء وهو مستعمل عند المتقدمين، سقياً ورعياً.

وتقول: بعداً للظالم، بعداً هذه مفعول مطلق ناب عن فعله، وتقول: تباً للمفسد، تباً: مفعول مطلق ناب عن فعله، وتقول: سحقاً للباغي، هذا مفعول مطلق ناب عن فعله، ويقولون: كياً له وجدعاً، كل هذه ألفاظ تستعمل في الدعاء.

وهناك بعض المصادر في الدعاء أُهملت أفعالها أصلا مثل: ويله و ويحه، ويل تعرب مفعولا مطلقا وقد حذف فعلها أصلا فليس لها فعل ولم يستعمل، ويله و ويحه في سياق الدعاء.

النوع الثالث: مصدر يقع بعد الاستفهام: فتقول موبخا مثلا: أتوانياً وقد جد الناس، أو وقد جد قرناؤك، توانياً: مفعول مطلق منصوب وقد حُذف فعله، ناب عن فعله وجوبا هنا.

ومنه المقولة المشهورة: أغدة كغدة البعير؟ وموتاً في بيت امرأةٍ سلولية؟ أغدة هنا مفعول مطلق ناب عن فعله وقد جاء بعد الاستفهام.

ويقول الناظم بعد أن اشتاق لأصحابه بعد أن رحل عنهم بمسافة قريبة فقال عن نفسه:

أشوقاً ولما يمض بي غير ليلة فكيف إذا خبا المطي بنا عشرا

فشوقا هذه مفعول مطلق ناب عن فعله.

النوع الرابع: مصادر مسموعة يوقف فيها على السماع، منها (سبحان الله) سُمع هكذا بدون فعله، كلمة سبحان: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولفظ الجلالة الله مضاف إليه، ومثله (معاذ الله) ومن ذلك سمعاً وطاعةً فسمعا مفعول مطلق، ألفاظ سماعية، وقالوا: (حمداً لله وشكراً) يعني نحمد الله حمدا ونشكره شكرا، وقالوا: (عجباً لك) استعملت بدون أفعال، وقالوا: (لبيك وسعديك وحنانيك) هذه مصادر مثناه منصوبة على المفعولية المطلقة، وهي مصادر كما ترى سماعية حُذفت أفعالها.

النوع الخامس: المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله ويستشهدون بقول الله عز وجل: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً} فشدوا الوثاق هذا إجمال، تفصيله -تفصيل هذا الأمر- إما منا بعد وإما فداء، فمنّا: هذا مفعول مطلق منصوب وقد حذف فعله، يعني فإما تمنون منا، وكذلك فداءا: مفعول مطلق وقد حذف فعله وجوبا، فالمصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله ينوب عن فعله وجوبا

النوع السادس: المصدر المؤكِد لمضمون الجملة قبله يُحذف عامله وجوبا فتقول: لك علي الوفاء بالعهد حقاء، فقولك: حقا هذا مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، لأن قولك: لك علي الوفاء بالعهد؛ هذا التزام، وقولك: حقا هذا تأكيد لمضمون الجملة السابقة، حقا: مفعول مطلق وناصبه محذوف، يعني أُثبت ذلك حقا أو أُحقه حقاء، وتقول: لا أفعله البتة، البتة: مفعول مطلق منصوب وقد ناب عن فعله لأنه مؤكد لمضمون الجملة السابقة، إذا قلت: لا أفعله هذا يدل على القطع لا

أفعله، وإذا قلت: البتة فقد أكدت مضمون الجملة السابقة، وقولك: هذا خبر صحيح قطعا، فقطعا: مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة السابقة وقد ناب عن فعله الناصب له محذوف وجوبا، فهذه المصادر النائبة عن أفعالها يجب فيها حذف الفعل ولا يجوز ذكره.

الحلقة (٨)

الموضوع: مراجعة للدرس السابق وتطبيقات عامة على موضوع المفعول المطلق

نذكِّر بما أخذنا في الدرس السابق، أخذنا في الدرس السابق حذف عامل المصدر أي حذف ناصب المفعول المطلق، **هل يجوز حذفه أو ما حكم حذفه؟** وذكرنا أن ناصب المفعول المطلق يُحذف جوازا و وجوبا.

فيحذف جوازا إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي فحينئذ يجوز حذفه، مثال على الدليل الحالي أن تقول: قدوماً مباركاً، تقول لشخص قدم من سفر: قدومًا مباركًا فحذفت الفعل الذي هو (قدمتَ قدوماً مباركاً) حذفته لدلالة الحال عليه.

وقد يكون الدليل مقاليا يعني واردا في الكلام كأن يقول لك شخص: **ما جلستَ**، فتقول: بلى جلوساً طويلاً.

وذكرنا قبل ذلك أن عامل المصدر المؤكِّد **لا يجوز حذفه، فلا يجوز أن تحذف الفعل** من نحو: ضربتُ ضربا فلا تحذف فتقول مثلاً: ضربا وأنت تريد ضربت ضربا، لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِد، أما في نحو: بلى جلوسا طويلا جوابا لمن قال لك: **ما جلستَ**؛ ردا عليه، فهذا يجوز لأنه أولا: ليس مؤكدا بل هو نوعي مبين للنوع، وقد دل عليه دليل مقالي.

قال ابن مالك رحمه الله:

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

المسائل التي ينوب فيها المصدر عن فعله فيمتنع ذكر الفعل ذلك على أنواع متعددة فمنها:

١. **يحصل حذف العامل مع المصدر الواقع موقع الأمر أي المصدر الواقع أمراً**: كأن تقول: قياماً لا قعوداً، صبراً لا جزعاً، ومثله قوله تعالى {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} ومثله كذلك في سياق النهي تقول مثلا: حمداً لا شكراً، ومنه قول الشاعر في سياق الأمر: فصبراً في مجال الموت صبراً، فيحذف الفعل الناصب وجوبا.

٢. **كذلك من أنواع المصدر النائب عن فعله المصدر الواقع موقع الدعاء** مثل: سقيا لك، وبعدا للظالم، وتبا له، كياً له وتعساً وجذعاً وعقراً وسحقاً، كل هذه تستعمل في الدعاء، وقد يستعمل في الدعاء مصادر أهملت أفعالها أي ليس لها أفعال: ومن ذلك ويله و ويحه وبلهى، فهذه مفاعيل مطلقة منصوبة.

٣. **ومن أنواع المصدر النائب عن فعله المصدر الواقع بعد الاستفهام**: أكسلاً وقد جد قرناؤك؟ ونحو ذلك؛ أتوانياً وقد سار الناس.

٤. **ومن ذلك أيضا مصادر مسموعة** مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وسمعاً وطاعةً، وحمداً لله وشكراً وعجباً لك، لبيك وسعديك.

٥. **ومنها أيضاً الخامس: المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله** نحو: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء}.

٦. **السادس: المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة قبله** مثل: لا أفعله البتة، فالبتة أكدت مضمون الجملة السابقة، فالبتة مفعول مطلق وقد حذف ناصبها وجوبا، لأن المصدر وقع مؤكدا لمضمون الجملة السابقة، ومثله أن تقول: هذا خبر صحيح قطعاً، فقطعاً مفعول مطلق حذف ناصبه وجوبا، فهذه المصادر النائبة عن أفعالها؛ يجب حذف الفعل معها ولا يجوز ذكره.

لو أخذنا تطبيقا على هذه المسالة:

ما حكم حذف العامل فيما يأتي مع بيان السبب؟ هل الحذف جائز أم واجب ثم نبين السبب؟

س١ -سفرا سعيدا، هل الحذف هنا واجب أم جائز؟

ج١- الحذف هنا جائز لدلالة الحال عليه، يعني تسافر سفرا سعيدا، ومثله عودا حميدا، طبعا فسفرا في المثال الأول هي المفعول المطلق، وكذلك عودا فهي المفعول المطلق حذف عامله جوازا بدلالة الحال عليه، وكقولك للرامي: إصابتين، يعني أصبتَ إصابتين، فحذف الفعل الناصب لدلالة الحال عليه.

وتقول لإنسان أظهر الجزع: صبراً على المصيبة يا أخي، فهذا الحذف واجب، لأنه في سياق الأمر وقع في موقع الأمر، فهذا من المواقع التي ينوب فيها المصدر عن فعله، وتقول مثلا: اللّهُمَّ نصراً للمسلمين وسُحقاً لأعدائهم، (نصراً و سحقاً) مصدران نائبان عن فعليهما لوقوعهما موقع الدعاء مثل سقياً ورعياً، ويقول الله عز من قائل: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ} تعساً: مفعول مطلق حُذِف عامله وجوبا، وكذلك في نصرا وسحقا، الحذف واجب لوقوعه في موقع الدعاء، وكذلك هنا {فَتَعْسًا لَهُمْ} حذف العامل واجب لأنه وقع في موقع الدعاء، ومثله قوله عز من قائل: {وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} حذف الفعل هنا واجب، ناب المصدر عن فعله وجوبا.

أيضا من المصادر النائبة عن أفعالها، يعني نذكر مجموعة من المصادر التي نابت عن أفعالها وهذه الظاهرة في المفعول المطلق كثيرة أي نيابة المصدر عن فعله في المفعول المطلق جوازا أو وجوبا كثيرة ومستعملة في كلام الناس اليوم، مثل قولهم: شكراً، حسناً، عفواً، معذرة، أيضاً، فعلاً، وداعاً، فضلاً، مثلاً، مهلاً، جداً، وغير ذلك فالأمثلة على ذلك كثيرة.

نأخذ الآن تطبيقا على بعض المسائل التي مرت في المفعول المطلق، نحاول أن نبين الغرض والفائدة من المفعول المطلق في هذه الأمثلة يعني هل هو مؤكد لعامله، أو مبين لنوعه أو لعدده؟

تقول: صنعتُ صنع الحكماء، مفعول مطلق (صنع)، هل هو نوعي أو عددي أو مؤكد؟ هنا مبين للنوع.

تقول: جِدَّ كلَّ الجد، تشعر فيها بيان النوع فهي هنا (كل) مفعول مطلق وهو مبين للنوع.

تقول: ضربته سوطاً، ويعدون هذا من بيان النوع، تقول: سرت سيرتين، هذا مبين للعدد.

ومنه قول ابن مالك رحمه الله: كـ سرتُ سيرتين سير ذي رشد، سرتُ سيرتين: مبين للعدد و سرتُ سير ذي رشد: مبين للنوع.

إن نظن إلا ظنا، هذا مؤكِد لعامله.

سؤال آخر حول الجزئية الماضية عن الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة؛ السؤال يقول: ما الذي ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة فيما يأتي؟

- تقول: توضأ وضوءًا: هل وضوءًا مصدر لتوضأ؟

توضأ مثل تعلّم مصدر تعلّم تعلُّماً، ومصدر توضأ توضئًا (أما وضوءًا فهي اسم مصدر).

فإذن وضوءًا: مفعول مطلق منصوب نائب عن المصدر، والذي ناب عن المصدر في هذا المثال اسم المصدر.

- تقول: اكتال كيلاً، كيلاً: مفعول مطلق نائب عن المصدر، والذي ناب عن المصدر في هذا المثال كذلك اسم مصدر، ومصدر الفعل اكتال: اكتيالاً.

- المثال الآخر: قوله تعالى: {إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً} سبعين: نائب عن المصدر منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق

بجمع المذكر السالم، والنائب عن المصدر عدد المصدر.

- تقول: ضربته جميع الضرب، الذي ناب عن المصدر في هذا المثال لفظ (جميع) وهو محمول على كل، وكل وبعض ينوبان عن المصدر إذا كانتا مضافتين إليه، أي إذا كانتا مضافتين إلى المصدر، مثل: أحببته كل الحب، ومثله ضربته جميع الضرب، أو ضربته عامة الضرب، أو ضربته بعض الضرب أو يسير الضرب، فليس المراد لفظ كل أو بعض خاصة بل يلحق بهما ما أشبههما.

-المثال الخامس: أترفض ذلك الرفض؟ فالنائب عن المصدر في الانتصاب عن المفعولية المطلقة في هذا المثال اسم الإشارة (ذا) اسم الإشارة الذي أشير به إلى المصدر (ذلك الرفض)، اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر فإنه ينوب عنه.

-المثال السادس تقول: نأى بعداً، الذي ناب عن المصدر نأى (مرادفه) فالبعد مرادف للمصدر نأى.

-المثال السابع: جاء قدوماً، كذلك ناب عن المصدر (مرادفه).

وهكذا نلحظ في الأشياء التي تنوب عن المصدر أنها أشياء لها علاقة بالمصدر، إما عدده أو صفته أو آلته أو الإشارة إليه أو ضميره أو نحو ذلك.

بعد ذلك نأتي إلى سؤال آخر: **ما العامل في المفعول المطلق؟ وبين نوعه؟ في الأمثلة الآتية** معنى العامل أي الناصب للمفعول المطلق:

- تقول: حفظتُ الدرس حفظاً، العامل في المفعول المطلق الناصب له الفعل (حفظ) مثل: وكلم الله موسى تكليما.

- الخبز مأكول أكلاً، أكلاً: مفعول مطلق والعامل فيها (مأكول) ونوع العامل: وصف لاسم مفعول، الوصف يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة هذه الأشياء التي غالبا ترد والمصدر كذلك، الوصف يراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، هي التي تنصب المفعول المطلق، فالعامل في هذا (الخبز مأكول أكلاً) العامل هو مأكول وهو اسم مفعول.

- وتقول: جاءوا به محمولاً على الأيدي حملا، فحملا: مفعول مطلق والناصب لها محمول وهي اسم مفعول، وصف.

- وتقول: إنك لمشكور شكراً تستحقه، شكراً: مفعول مطلق والعامل فيها مشكور وهي اسم مفعول.

- وتقول: إنه قديم قِدَم الإنسان، فقِدَم: مفعول مطلق والعامل فيها الوصف وهو قديم وهو صفة مشبهة.

- وتقول: أنا قارئ للدرس قراءةً متأنية، قراءةً: مفعول مطلق والناصب له قارئ وهو وصف اسم فاعل، مثل والصافات صفا.

- ومثل قوله عز وجل: {أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا}.

- تقول: أعجبني فهمك للدرس فهماً سريعاً، فـ(فهماً): مفعول مطلق والعامل فيه أو الناصب له المصدر فهم هو الذي نصبه.

- مثل قوله تعالى: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا}.

سؤال على مسألة سابقة: **ما حكم تثنية المصدر وجمعه؟ هل يجوز أو لا؟ هل يجوز أن تقول ضربين أو ضروب؟**

الجواب عن ذلك: أن تثنية المصدر وجمعه تختلف باختلاف الغرض من المصدر، فإن كان مؤكّداً فلا يجوز تثنيته ولا جمعه، فلا يجوز أن تقول: ضربتُ ضربين أو ضروباً.

وإن كان مبينا للعدد مختوما بتاء الوحدة فتجوز تثنيته وجمعه، تقول: ضربتُه ضرباً أو ضربتين أو عشر ضربات.

وإن كان مبينا للنوع فقد اختلف فيه، والمشهور الجواز، فقلت: سرت سَيريَّ زيدٍ الحسن والقبيح.

الحلقة (٩)

معنا اليوم ثالث المفاعيل وهو المفعول له ويسمى المفعول من أجله والمفعول لأجله، هذه ثلاث تسميات له.

نود أن نأخذ تصورا يسيرا قبل الدخول في الموضوع، مثال المفعول له أن تقول: قمتُ إجلالاً لوالدي، طلبتُ العلم ابتغاءَ مرضاة الله، **فكيف نميز المفعول له عن غيره من المفاعيل؟**

في المثال الأول إجلالاً هو المفعول له، وفي المثال الثاني ابتغاء هو المفعول له، تقول في إعرابه: مفعول له أو مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

كيف نميزه عن غيره من المنصوبات؟

نقول أولا: هو علة وسبب من حيث المعنى، فالإجلال هو سبب القيام، ابتغاء مرضاة الله هو سبب طلب العلم، ولذلك يقولون: إنه يصلح لأن يقع جوابا لسؤال بـ (لِمَ أو لماذا)، أي المفعول له يصلح أن يقع جوابا لسؤال بلم أو لماذا، تقول: **لم قمت؟** الجواب: إجلالاً لوالدي، **لماذا طلبت العلم؟** الجواب: ابتغاء مرضاة الله.

ثانيا: أنه مصدر، وذكرنا المراد بالمصدر، وهو في هذه الجزئية يشترك مع المفعول المطلق، قلنا في تعريف المصدر: أنه اسم الحدث الجاري على الفعل، مثل: قيام، جلوس، كتابة، قراءة، كل هذه مصادر، وبعضهم يقول: التصريف الثالث للفعل، قرأ يقرأ قراءة / كتب يكتب كتابة.

ثالثا:شيء يميزه هو صحة تقدير اللام قبله (طلبت العلم لابتغاء مرضاة الله) (قمت لإجلال والدي).

رابعا: أن العامل فيه من غير لفظه، أما في المفعول المطلق كما سبق العامل فيه من لفظه.

هذه بعض الأشياء التي تميز المفعول لأجله عن غيره، **ما تعريفه إذن؟**

يقولون في تعريفه: هو المصدر القلبي الذي يُذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله.

ومعنى قولنا القلبي: إشارة إلى أن المفعول المطلق يكون قلبياً غالباً، بل هو شرط عند بعضهم، "قلبي" من الأشياء التي تقوم بالقلب.

ومن أمثلته: تناولت الدواء رغبةً في الشفاء، فالرغبة والإجلال والابتغاء كلها أمور قلبية.

ومثاله من كتاب الله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} فـ(حذر): مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أخذنا فكرة عامة عن المفعول له وبعض الأمثلة عليه وأخذنا تعريفه.

نأتي الآن إلى شروط المفعول لأجله، اشترطوا له خمسة شروط لابد من توفرها فيما يعرب مفعولا لأجله:

أولاً: كونه مصدرا، وذكرنا معنى المصدر، فـ إجلال ورغبة وابتغاء كلها مصادر.

ثانياً: كونه قلبيا، أي من الأمور التي تكون بالقلب كالرغبة والابتغاء والخوف والحذر.

وهل هذا الشرط لازم؟ هو لازم عند بعضهم، ولم يشترطه بعض النحويين، فقد يقع عند الذين لا يشترطون هذا الشرط قد يقع غير القلبي قليلاً، ومن أمثلة ذلك:

ضربت المذنب تأديباً له، وفعلت ذلك إصلاحاً لسلوكه، فإصلاحاً وتأديباً كل منهما مفعول لأجله وليس قلبيا.

ومنه عند بعضهم قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي} جهاداً: ليس قلبيا ومع ذلك نصب على أنه مفعول لأجله.

ثالثاً: كونه علة أي سبباً، وهذا لابد منه فهو شرط أساسي، فنحو مثلا: قتلته صبراً، هذا ليس علة وسبباً، بل هذا قد لا

يحتاج لاشتراطه لأن ما لم يكن علة فإنه لا يقترب من المفعول له أصلا.

رابعاً: اتحاده مع العامل في الوقت، يكون وقت الفعل ووقت المصدر واحداً، فإذا قلت مثلا: قمت إجلالاً لوالدي، وقت القيام هو وقت الإجلال، طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، وقت الطلب هو وقت الابتغاء، ومن الاختلاف في الوقت قولهم مثلا: أكرمتك أمس طمعا في معروفك غداً، فلا يجوز هذا لأن الطمع ليس وقت الإكرام، اختلف الوقت، ومثله: تأهبتُ السفرَ لا يجوز أيضا لأن وقت التأهب متقدم على وقت السفر فلم يتحد الوقت.

خامساً: اتحاده مع العامل فيه في الفاعل بأن يكون فاعلهما واحد، فلا يجوز مثلا: جئتك محبتك إياي، لأن فاعل المجيء يختلف عن فاعل المحبة، ولا يجوز أيضاً: سأقرأ معك البحث رغبتك في ذلك لأن فاعل القراءة يختلف عن فاعل الرغبة، وبعضهم لم يشترط هذا مستدلا بقول الله عز وجل: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} ففاعل يُري (الله) وفاعل الخوف والطمع (المخاطبون)، وبعضهم خرّج هذه الآية على اتحاد الفاعل، فقال يُرِيكُمُ: أي يجعلكم ترون.

خلاصة ما سبق: أولا أن ما يميز المفعول له عن غيره: أنه مصدر وأنه يصلح لأن يقع جوابا لسؤال بلِمَ أو لماذا؟ وأنه علة وسبب، وأيضا صحة تقدير اللام قبله، وأن العامل فيه من غير لفظه، فتعريفه: أنه المصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله.

ومن أمثلته: طلبتُ العلمَ ابتغاءَ مرضاة الله، ومن كتاب الله: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}.

شروطه خمسة: ١- كونه مصدراً ٢- وكونه قلبيا وقد يقع غير القلبي قليلا ٣- وكونه علة ٤- وكونه متحداً مع العامل فيه في الوقت ٥- ومتحداً مع العامل فيه في الفاعل.

قال ابن مالك رحمه الله في باب المفعول له:

يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ   أبان تعليلاً كجُدْ شُكْراً ودِنْ
وهو بما يعمل فيه متحد   وقتا وفاعلاً وإن شرطٌ فُقِدْ
فاجرره بالحرف وليس يمتنع   مع الشروط كـ لزهدٍ ذا قنع

والشاهد: في البيت الأول وجزء من البيت الثاني، قال يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أبان تعليلاً فذكر هنا شرطين: المصدر وأن يكون علة مثل: جُدْ شُكْراً ودِنْ، فشكراً مفعول لأجله، جد لأجل شكر الناس أو لأجل شكر الله، ودن: قيل في معناه دن أي داين الناس في بمعروفك، أو بمعنى فعل أمر من الدِين، وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً فذكر الشرطين الأخيرين: الاتحاد في الوقت والاتحاد في الفاعل، ولم يشترط كون المصدر قلبيا، وقد يلتمس أنه مثَّلَ بمصدر قلبي.

مسألة أخرى: ما الحكم إذا فقد الاسم شرطا من شروط المفعول له؟ كأن لم يكن مصدراً، أو لم يتحد المصدر مع الفعل في الوقت أو لم يتحدا في الفاعل؟

الجواب: وجب عند من اعتبر ذلك الشرط؛ جره بحرف التعليل، يعني فُقد شرط فاجرره بالحرف، كما قال مالك رحمه الله "وإن شرط فقد فاجرره بالحرف"

أمثلة تطبيقية لاسم أو مصدر فقد شرط من شروط المفعول له:

قال تعالى: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} الأنام هنا نشعر بالعلة، يعني الأرض وضعها من أجل الأنام، وقد جُرت كلمة الأنام باللام وجوبا لفقد المصدرية؛ لأن الأنام ليست مصدرا، فإذا قدت المصدرية فإن الكلمة تجر لا يجوز نصبها على المفعول لأجله بل تجر.

ومن ذلك ما ورد في الحديث: (دخلت امرأة النار في هرة) (في هرة) تُشعِر بالسببية والعلية ولكن هرة ليست مصدرا ولذلك جُرَّت.

ومثله قول المقنع الكندي:

يعاتبني في الدِّين قومي وإنما ديوني في أشياء تكسبهم حمدا

في الدين ليست مصدرا فجرت، وكذلك في أشياء ليست مصدرا فجُرت بالحرف.

هذه أمثلة على فقد المصدرية.

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} **ما الشرط المفقود في هذا المثال؟**

إملاق مصدر من أملق يملق إملاقاً، ما الشرط المفقود؟ أنه ليس قلبياً فلذلك وجب جره بمن، بخلاف قول الله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ} فالخشية شيء قلبي، ولذلك خشية إملاق نصب على أنه مفعول لأجله وأما من إملاق فوجب جره.

أكرمتك أمس للطمع في معروفك غدا: هنا فقد الاتحاد في الوقت.

تأهبت السفر: يجب أن تجر فتقول: تأهبت للسفرِ.

سأقرأ معك البحث لرغبتك في ذلك، رغبة مصدر، وقلبي، وعلة، والذي فُقِد فيه عدم الاتحاد في الفاعل، ففاعل الرغبة غير فاعل القراءة.

قال تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ} الدلوك: بمعنى الميل، **هل وقت إقامة الصلاة هو وقت الميل؟** لا، وقت الإقامة يختلف عن وقت الدلوك، اختلف الوقت، فاعل الإقامة: المخاطب، وفاعل الدلوك: هو الشمس، فلم يتحدا لا في الوقت ولا في الفاعل فوجب جر المصدر باللام.

ما هي حروف الجر التي يجر بها؟ هل هي حروف معينة؟ هل هي جميع حروف الجر؟

الجواب: لا، يجر **باللام** وهي الأكثر كما ترى، لدلوك، لرغبتك، وأيضاً يجر **بفي** (دخلت امرأة النار في هرة)، وأيضاً يجر **بمن** (من إملاق)، وأيضاً يجر **بالباء**.

خلصنا إلى أن المفعول له إذا فقد شرطا من الشروط الخمسة فإنه يجر بالحرف وجوبا، ولا يجوز أن ينصب مع فقده لهذا الشرط، أما الذي لا يعتبر هذا الشرط فإنه لا يرى وجوب جره، فالذي لا يشترط القلبية مثلا: يقول ليس شرطاً (القلبية) عندي، فإنه حينئذ إذا فُقد لا يوجب جره، هذا واجب عند من اشترط هذا الشرط.

الحلقة (١٠)

نأتي الآن إلى مسألة: **هل يجوز جر المستوفي للشروط؟ وهل جره كثير أو قليل؟** يعني كلمة مصدر معلل استوفى الشروط، وهو مصدر وقلبي ومتحد في الوقت والفاعل وهو علة **هل يجب أن ينصب؟ هل يجوز جره؟ ثم إذا كان جره جائزا فهل هو قليل أو كثير؟** فالسؤال فيه جزئيتان:

الجزئية الأول: **هل يجوز جر المستوفي للشروط؟** الجزئية الأخرى: **هل جره كثير أو قليل؟**

الجواب عن الجزئية الأول: نقول: نعم، يجوز جر المستوفي للشروط، فتقول مثلاً: طلبتُ العلم ابتغاءَ مرضاة الله ويجوز أن تقول: طلبتُ العلم لابتغاءِ مرضاة الله؛ وحينئذ إذا جررته فإنك تعربه جار ومجرور تقول: لابتغاءِ اللام: حرف جر وابتغاء: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، ولست بحاجة أن تقول: الجار والمجرور في محل كذا، بل يكون جاراً ومجروراً.

ولذلك قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وإن شرط فقد فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ لزهد ذا قنع

أجرر إن شرط فُقد أجرر المصدر أو الاسم بالحرف، وليس يمتنع الجر مع توفر الشروط مثل لزهد ذا قنع، وأصل المثال: هذا قنع لزهد، يجوز أن تقول هذا قنع زهداً وهذا قنع لزهدٍ.

الجزيئية الأخرى من السؤال: هل جره قليل أو كثير؟ هل الأولى أن أنصبه أو الأولى أن أجره؟

نقول: جره يختلف قلة أو كثرة حسب حالة المفعول له، المفعول له يأتي على عدة أشكال:

الصورة الأولى: أحيانا يكون مجردا من أل والإضافة: زرتك حبا لك، تقول: درست الشريعة رغبة في العلم، هذا مجرد من أل والإضافة، هذه صورة يأتي عليها المفعول له.

الصورة الأخرى: أن يكون مضافاً: تقول: طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، تقول: هربت خوف الأسدِ، هذا مضاف هذهالصورة الثانية.

والصورة الثالثة وهي قليلة: أن يكون مقترنا بأل، وهذه قليلة، تقول مثلاً: قعد عن الحرب الجبنَ، يعني قعد عن الحرب للجبن، فجاء المفعول له مقترنا بأل: قعد عن الحرب الجبنَ.

فجَرُّ مستوفي الشروط؛ يختلف قلة وكثرة حسب حالة المفعول له:

فإن كان المفعول له مجرداً من أل والإضافة فالأكثر نصبه، وجره قليل:

تقول: زرتك حبا لك، هذا أكثر من قولك: زرتك لحب لك، يجوز الوجهان لكن الأكثر النصب.

تناولت الدواء رغبة في الشفاء، ويجوز قليلا: لرغبة في الشفاء.

وإن كان مقترنا بأل فهو على العكس الأكثر جره، ونصبه قليل:

تقول: قعد عن الحرب للجبنِ، جار ومجرور، ويجوز قليلاً قعد عن الحرب الجبنَ، وتقول مثلاً: قمت للاحترامِ هذا أكثر وأحسن من: قمت الاحترامَ.

ومن شواهد نصب المقترن بأل على المفعول له قول الشاعر:

فليت لي بهمُ قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي شنوا للإغارة فنصب على المفعول له.

ومثله أيضاً البيت:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

لا أقعد الجبنَ يعني لا أقعد للجبنِ.

ومن الكثير: قول الله عز وجل {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} فجاء المفعول لأجله مقترنا بأل فجُرَّ بمن: من الرحمة، وهذا أكثر من نصبه.

إن كان المفعول له مضافاً فإنه يستوي جره ونصبه:

تقول: طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، ويجوز: طلبت العلم لابتغاء مرضاة الله، فالأمران جائزان على السواء.

قال ابن مالك رحمه الله: وقل أن يصحبها المجرد يعني: المجرد قليل أن يصحب اللام الجارة أو حرف الجر

وقـل أن يصحبها المجـرد والعكس في مصحوب أل وأنشدوا:

لا أقعـد الجبنَ عن الهيجاء ولـو تـوالـت زمـر الأعـداءِ

المجرد تقل صحبته للام، يعني الأكثر أن ينصب، ومصحوب أل على العكس الأكثر فيه أن يجر، ومن القليل نصبه، ثم أتى بشاهد على القليل: لا أقعد الجبنَ، الأكثر: لا أقعد للجبنِ.

نأخذ بعض الأمثلة على المفعول لأجله

قول: زرتك طمعاً في بِرِّكَ، فطمعاً مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويقول الله عز وجل: { وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ} ابتغاء مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويقول الشاعر:

يُغضِي حياء ويُغضَى من مهابته فما يُكلم إلا حين يبتسم

يغضي حياء: يغضي لأجل الحياء، فحياء مفعول لأجله وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه قول الله عز وجل: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ} ابتغاء مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أيضا قول الشاعر:

وأغفِرُ عوراء الكريم ادخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

فادخاره وتكرما: مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}.

نأتي إلى سؤال آخر: أيهما أكثر النصب أو الجر فيما يأتي؟ يعني نصب المفعول لأجله أو جره؟

{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} هل الأكثر أن يقال: الرحمةَ أو من الرحمةِ؟

الجواب: الأكثر في المقترن بأل جره.

يقول الله عز وجل: { لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} خشية الله هل الأكثر فيها النصب لرأيته خاشعاً متصدعاً خشيةَ الله؟ أو الأكثر فيها الجر (من خشيةِ الله)؟

والجواب: أن هذا مضاف والمضاف يجوز الأمران على السواء، فيجوز جره ويجوز نصبه.

هذا ما يتعلق بموضوع المفعول له.

يليه من المفاعيل، الرابع: **المفعول فيه** وهو المعروف **بالظرف**

تقول مثلاً: صمت يومَ الخميس، فيومَ ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لماذا سمي مفعولا فيه؟ لأن الفعل وهو الصيام وقع في يوم الخميس فسمي مفعولاً فيه، هذا اليوم مفعول فيه، فُعل فيه الفعل.

وتقول مثلاً: انتظرتك عند الجامعة صباحاً، فالانتظار فُعل في الصباح، فسمي الصباح مفعولا فيه، وسمي ظرف، الظرف في اللغة الوعاء، فكأن يوم الخميس في المثال الأول أصبح وعاءاً للصيام، صمت في يوم الخميس.

هذا ما يتعلق بالتسمية يسمى الظرف ويسمى المفعول فيه، تقول عن ظرف **الزمان** مفعول فيه، أو ظرف **المكان** أيضا مفعول فيه.

كيف أميزه؟ ما الأمور التي تجعلني أميز الظرف عن غيره لئلا يشتبه علي؟

نقول الظرف: لا بد أن يكون **زمانا** أو **مكانا**.

الأمر الآخر: **الظرف يكون منصوبا، طبعاً إذا لم يكن مبنيا.**

الشيء الآخر وهو شيء مهم: **أن الظرف على معنى "في"، يعني يصلح تقدير "في" غالبا وأحيانا لا، يكون مع تأويل يسير.**

فإذا قلت مثلا: يسافر الناس إلى المناطق السياحية صيفاً، يعني في الصيف فهو على معنى "في".

وتقول مثلاً: يشتد البرد ليلاً، أي يشتد البرد في الليل فهو على معنى "في".

مع ظرف المكان تقدر "في" ولكن بتأويل فإذا قلت: صعدت فوق السطح يعني صعدت في هذه الجهة، أو جلست تحت الشجر يعني في هذه الجهة، فهو على معنى في اسم مكان أو اسم زمان ويكون منصوبا، هذه بعض الأمور التي تجعلك تميزه عن غيره.

ما تعريفه إذاً؟ ما تعريف الظرف؟

يقولون في تعريفه: هو اسم يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه، ويتضمن دائما معنى (في).

اسم: إذاً الظرف من قبيل الأسماء، قال ابن مالك عليه رحمة الله في بداية موضوع المفعول له قال في ألفيته:

الظرف وقت أو مكان ضُمّنا في باطراد كـ هنا امكث أزمنا

الظرف وقت أو مكان، ضمنا معنى **في، باطراد**: أي باستمرار، مثل: **أُمكث** هنا **أزمنا**.

أتى بالمثال لظرف المكان ولظرف الزمان: **امكث هنا**، تقول في إعراب **هنا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، و**أزمنا**: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

امكث هنا وهو على معنى (في) امكث في هذا المكان في هذه المدة.

طيب سنأخذ بعض الأمثلة وننظر هل تدخل "في" الظرف أو لا؟

يقول الله عز وجل: {وترغبون أن تنكحوهن} هل يجوز أن نقول مثلاً: (أن تنكحوهن) هذه ظرف لأنها على معنى (في) يعني ترغبون في أن تنكحوهن؟ الجواب: لا، نقول وإن كانت مضمنة معنى في فإنها ليست بزمان ولا مكان، والشرط أن يكون الظرف اسم مكان أو زمان.

نأتي لآية أخرى، يقول الله: {يخافون يوماً} هل نقول في إعراب (يوماً) هذا ظرف زمان منصوب لأنه اسم زمان؟ فنقول: هذا اسم زمان منصوب؟ نقول: لا يجوز هذا، لأنه ليس المراد معنى "في" هنا، ليس المراد يخافون في يوم، وإنما المراد يخافون يوماً، كما لو قلت لصاحبك: أحببت يوم قدومك، فلا تقول في إعراب يوم: ظرف، لا، أنت أحببت اليوم نفسه، لا تريد أحببت في يوم قدومك، لا، فلابد أن يكون اسم زمان وأن يكون مضمناً معنى "في".

(دخلت الدار) (سكنت البيت) هل نقول عن الدار ظرف مكان؟ (سكنت) هل نقول ظرف مكان؟ لأنها على معنى (في)؟ نقول: لا، هذان نقول في إعرابهما الدار-البيت: منصوبان على نزع الخافض، لماذا؟ لأن الأصل (دخلت في الدار) (سكنت في البيت) ولكن العرب لكثرة استعمالهم حذفوا حرف الجر، وهذا **موقوف** على السماع مع هذه الأفعال، تقول (سكنت البيت)، (دخلت الدار)، والدليل على ذلك أننا لو أتينا بأفعال أخرى فإنها لا تنصب الدار على الظرفية، لو قلت: (صليت الدار) لا يجوز إلا على معنى (في) (صليت في الدار) لا يجوز إلا أن تأتي بـ(في)، ومثله كلمة البيت، لو قلت: وضعت مكان سكنت وقلت: نمت، هل تقول نمت البيت؟ لا يقال مثل هذا، فنحو (سكنت البيت) و(دخلت الدار) منصوب على نزع الخافض.

الحلقة (١١)

لا نزال في موضوع المفعول فيه، والمسمى ظرفاً، أخذنا في الحلقة الماضية تعريفه، وذكرنا أنه: اسم يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه ويتضمن دائماً معنى (في)، فالذي لا يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه لا يدخل في المفعول فيه، وكذلك الذي لا يتضمن معنى (في) لا يدخل في المفعول فيه ولو كان اسم مكان أو زمان، وذكرنا أبيات ابن مالك رحمه الله في هذه وهو قوله:

والظرف وقت أو مكان ضمناً   في باطراد كـ هنا امكث أزمنا

لدي بعض الشواهد والأمثلة على موضوع الظرف حتى يتضح في الذهن أكثر:

- تقول: أذهب إلى عملي صباحاً وأعود ظهراً، فـ صباحاً وظهراً: كل منهما ظرف زمان، تقول في إعرابه صباحاً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وكذلك ظهراً، وهو هنا قد انطبقت عليه الشروط فهو اسم زمان، وأيضاً تضمن معنى (في)، أذهب إلى عملي في الصباح وأعود في الظهر.

- يقول الله عز وجل: {وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً} فبكرةً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأصيلا: معطوف على بكرة، أي سبحوه في البكور فهو متضمن اسم زمان ومتضمن معنى (في).

- وتقول: ذهبتُ ليلةَ الجمعة؛ يعني ذهبت في ليلة الجمعة، فـ ليلة: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والجمعة مضاف إليه.

- وتقول: مكثتُ بمكة أسبوعين، أسبوعين: ظرف زمان يعني مكثتُ هذه المدة المحددة في مكة، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

- ويقول الله تعالى: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} الظرف في الآية فَوْقَ، (فوق): ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ويقول عز وجل: {قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا} السري: النهر، تحت: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والظرف هو يدل على المكان (تحت) وهو متضمن أيضاً معنى (في)، قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ في هذه الجهة.

وإن كان تضمن ظرف المكان لمعنى (في) ليس كتضمن ظرف الزمان، فظرف الزمان غالباً ما يكون أوضح.

- يقول الله عز وجل: {وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ} الظرف في الآية وراء، ويقال فيه ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

- وتقول: اجلس حيث ينتهي بك المجلس، الظرف هو كلمة (حيث) يقال في إعرابه: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، الظرف حكمه النصب، ولكن قد تبنى بعض الظروف مثل: حيث، ومثل: قبل وبعد في بعض أحوالهما، فالشاهد أن الظرف في هذا المثال (حيث) يقال في إعرابه: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب.

- المثال الآخر: جلس الطلاب مجالس المستمعين، الظرف في هذا المثال: مجالس، ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو متضمن معنى (في) كما هو الشأن في جميع الأمثلة السابقة يعني جلس الطلاب في مجالس المستمعين، هذا مثل الآية: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} لأنا ذكرنا أن مما ينصب على الظرفية المكانية ما اتحدت مادته ومادة عامله، مثل هذا المثال.

- المثال الآخر تقول: لدينا كتب جديدة، الظرف هو (لدى) ظرف مكان مثل (عند) وهو منصوب بفتحة مقدرة عند من قال

بإعرابه.

- تقول: جلست شرق المسجد، الظرف هو كلمة شرق ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والمسجد مضاف إليه.

- المثال الآخر: يسافر الناس للمناطق السياحية صيفاً، الظرف صيفاً ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يسافر الناس للمناطق السياحية في الصيف.

- ويقول تعالى {قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} الظرف هو كلمة يوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وما بعدها معطوف عليها، بعضَ معطوفة على يوم بـ (أو).

- ويقول الله عز وجل {وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ} الظرف هو لدى، ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة مثل عند.

- المثال الآخر: تفتح المحلات التجارية أبوابها نهاراً وتغلقها ليلاً، الظرف نهاراً يعني في النهار ظرف زمان، وليلاً ظرف أيضاً زمان منصوب، تغلقها في الليل.

- وتقول: سرت ناحية مكة، الظرف: ناحية ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومكة مضاف إليه.

- ومن الظروف أيضاً تلقاء يعني جهة وفي كتاب الله عز وجل {وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ} ظرف المكان تلقاء، يقال في إعرابه: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- المثال التالي: وضعت الكتاب موضع الهاتف، يعني أنك وضعت الكتاب في المكان المخصص للهاتف، الظرف هنا موضع ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- تقول: قعدت جنب زيد، الظرف جنب ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ومثله لو قلت: قعدت حذاء زيد، أي محاذياً له، أو قعدت إزاء محمد، أي موازياً له، أو قبالته، كل هذه ظروف مكان.

- وتقول: سرت حواليك، حواليك هذا ظرف مكان.

- وتقول أيضاً: سرت وسط السوق، وسط ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وأيضاً من الظروف ثَمَّ بفتح الثاء وهي تختلف عن ثُمَّ العاطفة.

- مثال ثم الظرفية قولك: وقفت ثَمَّ، أي وقفت هناك، فهو ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول أيضاً: جلست هنا أو جلست هناك، هنا أوهناك اسم إشارة للمكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

- وتقول: صه الآن، الآن ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول: سأسافر غداً، يعني في الغد، الظرف هو غداً وفي كتاب الله {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} الظرف هو كلمة غداً، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- أيضاً من الظروف (خلال) كما قال الله عز وجل: {فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا} فخلال ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ويقول كعب بن زهير في قصيدته:

بانَتْ سُعادُ فَقَلبي اليومَ مَتْبولُ ... مُتَيَّـمٌ إثْرَها لم يُفْدَ مَـكْبولُ
وما سعادُ غَداةَ البيْنِ إذ رَحَلوا ... إلاّ أَغَنُّ غَضيضُ الطّرْفِ مَكْحولُ

الشاهد في قوله: **وما سعادُ غَداةَ البيْنِ**، وأيضاً **إذ رحلوا**، فغداة هذه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأيضاً إذ من الظروف المبنية، (إذ) ظرف زمان بمعنى وقت.

- ومن الظروف أيضاً قولك: أنتظر ريثما يخرج المدير، هذه ريثما ظرف زمان.

- وتقول: خرجت مع زيد، فمع ظرف مكان في هذا المثال منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة، قد تُقطع أحيانا، ولكنها تضاف غالباً، الشاهد قولنا: خرجت مع زيد هنا مع ظرف مكان، وتقول: خرجت مع الصباح، فتكون هنا ظرف زمان.

- مثال آخر: سرت شطر مكة، بمعنى سرت جهة مكة، فـ شطر هنا ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول أيضاً: انتظرتك خارج المسجد أو سأنتظرك داخل المسجد، فـ داخل وخارج أيضاً ظرفا مكان.

- ومن أمثلة الظرف تقول: استأجرت جوار الحرم، فجوار هذا ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ومن أمثلته قول الله عز وجل: {وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ} فذات ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف واليمين مضاف إليه، وسيأتي إن شاء الله أن بعض ما نُصب على الظرفية في الأمثلة التي أوردناها ليست بأسماء زمان ولا مكان، ولكنها لها صلة بالزمان أو المكان، كأن تكون مثلاً مضافةً إليه، أو كلاً أو بعضاً له كما سيأتي، فـ(ذات) مضافة لليمين لـ(اسم المكان).

- ويقول الله عز وجل {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} أبدا ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وأيضاً من الظروف التي تستعمل ظروف الزمان: (إبَّان) تقول: ألّفت كتابي إبَّان إقامتي في المدينة، إبَّان بمعنى وقت، وأيضاً من الظروف: قديماً وحديثاً، وأقمت بـمكة ردحاً من الزمن أي (مدة).

<u>فهذه ظروف زمان، ولا يمكن حصر الظروف لكثرتها، ولكن كل ما دل على ما كان اسم زمان أو مكان وتضمن معنى (في) فإنه يمكن أن ينصب على الظرفية.</u>

<u>بعد ذلك آتي إلى ذكر بعض الظروف التي تصلح أن تكون ظرف مكان أو زمان بحسب ما تضاف إليه، فهذا الظرف إذا أُضيف إلى زمان فإنه يكون ظرف زمان، أو أضيف إلى مكان فإنه يكون ظرف مكان، فمن ذلك:</u>

- (مع) تقول: ذهبت مع زيد فتكون هنا ظرف <u>مكان</u>، وتقول: خرجت مع الصباح فتكون (مع) هنا ظرف <u>زمان</u> منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- (بين) تقول: جلست عند فلان بين المغرب والعشاء هذا ظرف <u>زمان</u>، وتقول: انتظرتك بين المسجد والحديقة هذا ظرف <u>مكان</u>.

- (عند)، الكثير في (بين) تكون للمكان، وكذلك (عند) الكثير فيها أن تكون للمكان، تقول: وقفت عند سور الجامعة ظرف <u>مكان</u> هذا هو الكثير فيها، وقد تستعمل للزمان كما ورد في الحديث (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) فهي ظرف <u>زمان</u>.

- من الظروف التي يعربها بعضهم ظرف زمان أو ظرف مكان بحسب ما تضاف إليه (قبل) و(بعد) تقول: سأزورك بعد المغرب هنا ظرف <u>زمان</u>، وتقول: سأذهب بعد الإجازة كذلك ظرف <u>زمان</u>، وتقول: وقفت بعد زيد فتكون ظرف <u>مكان</u>، ومثلها قبل.

<u>الخلاصة: أن الظروف كثيرة، وأن الضابط في معرفة الظرف هو أن يكون دالاً على زمان أو مكان وأن يكون متضمناً لمعنى</u>

(في)، سواء كان زمانياً أو مكانياً، فما دل على زمان وتضمن معنى (في) فإنه يُنصب، وما دل على مكان مبهم مثل أسماء الجهات ونحوها أو اتحدت مادته ومادة عامله، فإنه ينصب على الظرفية المكانية إذا كان متضمنا لمعنى (في)، وهذا بخلاف ظروف المكان المحددة مثل: الجامعة والمسجد والبيت فإن هذه لا تنصب على الظرفية، ومعلوم أن موضوع الظرف موضوع حيوي يحتاج الإنسان إلى مراجعته والنظر فيه حتى يتدرب عليه، لكثرة وروده في النصوص العربية الفصيحة.

الحلقة (١٢)

نحن في موضوع الظرف ومعنا اليوم حديث عن أشياء تنصب على الظرفية وليست بأسماء مكان ولا زمان؛ ولكنها لها صلة بالزمان والمكان، وهو ما يعبر عنه **بالأسماء التي عرضت دلالتها على الزمان والمكان**، فما سنذكره أسماء عرضت دلالتها على الزمان أو المكان، من الأسماء التي تنصب على الظرفية الزمانية والمكانية وليست بأسماء زمان ولا مكان ما يلي:

أولاً: أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان، هو عدد ليس بزمان أو مكان، ولكنه لما مُيِّز بزمان أو مكان صح نصبه على الظرفية.

تقول: سرت عشرين يوماً، فسرت فعل وفاعل وعشرين هذا العدد ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ويوماً تمييز لأن ما بعد الأعداد من ١١ إلى ٩٩ ينصب على التمييز يكون تمييزاً مفرداً منصوباً، إذن عشرين كما ترى عدد ومع ذلك نصب على الظرفية الزمانية لأن تمييزه اسم زمان.

وتقول مثلاً سرت ثلاثين فرسخاً، فرسخ: مقدار معين مثل الكيلو ونحوه، فثلاثين ظرف مكان مع أنه عدد كما نرى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وفرسخاً تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الثاني مما ينصب على الظرفية وليس بزمان ولا مكان: كل أو بعض أو نحوهما مضافة إلى الزمان أو المكان: فكل أو بعض أو نصف أو جميع ونحو هذه العبارات إذا أضيفت إلى الزمان أو المكان فإنها تنصب على الظرفية، مع أن كل كما نرى ليست بظرف زمان أو مكان.

تقول: سرت كل اليوم، فكل ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف واليوم مضاف إليه.

ومثله: سرت بعض اليوم، بعض ظرف زمان.

ومثله: سرت كل الفرسخ، الفرسخ مسافة، فكل ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والفرسخ مضاف إليه.

ومثله لو قلت: سرت بعض الفرسخ.

ومثل كل أو بعض ما شابههما، سرت جميع اليوم مما يدل على الكلية أو الجزئية فـ جميع ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة أو نصف اليوم، فنلحظ أن كل أو بعض ليسا بزمان ولا مكان ولكن لهما صلة بالزمان أو المكان في هذا السياق، فقد أُضيفتا إلى الزمان أو المكان، فلذلك صح أن يعربا ظرفين.

وأنبه إلى أن بعضهم يقول في إعرابه نائب عن ظرف الزمان؛ ولا حاجة إلى مثل هذا، وإنما يقول الإنسان ظرف، فكل وبعض يعرب ظرف ولكن ليس هو بزمان ولا مكان، فإعرابه ظرف بحسب ما مُيز به أو أضيف إليه فقط تقول ظرف مكان أو ظرف زمان.

الثالث مما ينصب على الظرفية: ما كان صفةً لزمان أو مكان ثم حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه.

كقولك: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، فأصل العبارة: جلست زمناً طويلاً من الدهر مكاناً شرقي الدار، ودلنا على أن

المحذوف في الأول زمن عبارة من الدهر دلت على أن المحذوف زمن، ودلنا على أن المحذوف في الثاني مكاناً هو ذكر الدار التي تدل على المكان، أصل كلمة طويلاً الأصل في المثال: جلست زمناً، زمناً هذا ظرف وطويلاً صفة لهذا الظرف، وكذلك مكاناً شرقي الدار؛ فمكاناً ظرف وشرقيَ صفة، والمنصوب يقع صفة، شرقي صفة للمكان، فحُذِف الموصوف وهو زمناً وحذف الموصوف في الثاني وهو مكاناً ثم أُقيمت الصفة مقامه وهي طويلاً في الأول وشرقي في الثاني وأُعربت بإعرابه، أُعربت بإعراب ذلك المحذوف، فنقول: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، طويلاً ظرف زمان منصوب، مع أنه كما نرى ليس بزمان ولا مكان، ومثله: شرقي الدار ظرف مكان منصوب مع أنه في الأصل صفة لهذا المكان أنه شرقي.

وجُعِل منه قول الله عز وجل {وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً} فقليلاً ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة مع أنه ليس بزمان ولا مكان، ولكنه كان صفة لزمان فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه، وتقدير الكلام: ومن كفر فأمتعه زمناً قليلاً، فقليلاً ظرف زمان.

الرابع من الأشياء التي تنصب على الظرفية وليست بزمان ولا مكان: ما كان مخفوضاً أي مجروراً -الخفض والجر مصطلحان لشيء واحد- **ما كان مخفوضاً بإضافة زمان أو مكان، ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه وأُعرب بإعرابه.**

تقول: جئتك صلاة العصر، نقول في الإعراب صلاة ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والعصر مضاف إليه، أصل المثال: جئتك وقت صلاة العصر، فحُذف المضاف، يعني في الأصل أن صلاة كانت مخفوضة بإضافة الزمان إليها، صلاة كانت مجرورة بإضافة كلمة وقت إليها، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه، أُعرب بإعراب ذلك المحذوف، فنعرب حينئذ صلاة: ظرف مع أنها ليست بزمان ولا مكان، بل هي اسم مصدر ومع ذلك نعربها ظرف زمان، جئتك صلاة العصر، صلاة ظرف زمان.

ومثله: آتيك قدوم الحاج، الأصل: آتيك وقت قدوم الحاج، فحذف المضاف الزمان المضاف وهو كلمة وقت وأُنيب عنه المضاف إليه وأعرب بإعرابه، يعني لم يبق المضاف إليه على جره بل نصب على الظرفية، فنقول في إعراب قدوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة والحاج مضاف إليه.

وتقول: أنتظرك حَلْب ناقةٍ، يعني انتظرك مدة حَلْب ناقة، في الأصل مدة ظرف وأُضيفت إلى ما بعدها وهي كلمة حلب، ثم حُذف المضاف وهو الزمان (مدة) ووضع المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه، فنعرب في هذا المثال حلب: ظرف زمان مع أنه ليس باسم زمان ولا مكان وإنما هو مصدر للفعل حَلَب.

وتقول أيضاً: أنتظرك نحر جزورٍ؛ يعني أنتظرك وقت أو مدة نحر جزور، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه.

ومثله قولك: آتيك طلوع الشمس، الأصل: آتيك وقت طلوع الشمس، فتعرب طلوع: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا المحذوف غالباً ما يكون مصدراً ويكون معيناً لوقت أو مقدار، لو تأملنا جميع الأمثلة السابقة تجد وقت أو مدة أو مقدار، أنتظرك نحر جزور، يعني مقدار نحر جزور، فالغالب في هذا المحذوف أن يكون مصدرا ويكون أيضاً معيناً لوقت أو مقدار، هذه الأمثلة كما ترى المحذوف فيها كلها زمان.

وقد يكون المحذوف مكاناً، وهو قليل كقولك: جلست قرب زيد، قرب هذا مصدر، والأصل جلست مكان قرب زيد، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، المحذوف هنا اسم مكان وهو أقل من حذف اسم الزمان، قال

ابن مالك في هذه المسألة:

وقد ينوب عن مكانٍ مصدرُ وذاك في ظرف الزمانِ يكثرُ

فالكثرة في ظرف الزمان، وظرف المكان قليل يُشعر بذلك قوله و قد ينوب وهذا يدل على التقليل.

أخيراً هناك بعض الألفاظ الجارية يعبرون عنها بالجارية مجرى الزمان ألفاظ مسموعة يجرونها في الإعراب مجرى الزمان وليست بزمان ولا مكان ولم تضف إلى زمان ولم تميز بزمان ولم يضف إليها زمان، فهذه أجروها مجرى الزمان خاصة، لم يجروها مجرى المكان، وهي يوقف فيها على السماع عن العرب، يعبرون عنها بالألفاظ التي جرت مجرى الزمان.

ومنها: العبارة الأولى: أحقاً أنك ذاهب، فحقاً: عند بعضهم يعربها ظرف زمان، وكما ترون هي مصدر وليست بزمان ولا مكان، وبعضهم يعربها منصوبة على المفعولية المطلقة.

العبارة الثانية: غيرَ شك، فغير تعرب ظرف زمان.

العبارة الثالثة: جهدَ رأيي كذلك جهد تعرب ظرف زمان.

العبارة الرابعة: ظناً مني أنك قائم، وكذلك ظناً تعرب ظرف زمان مع أنها ليست ظرف زمان ولا مكان ولكنهم أجروها مجرى الزمان والمكان، والسبب أنها متضمنة لمعنى في، قالوا: أحقاً يعني أفي حق، دلهم على هذا التقدير ورود بعض الشواهد دخلت فيها (في) الجارّة كما في قول الشاعر:

أ في حقٍ مواساتي أخاكُم بمالي ثم يظلمني السليس

وقول الآخر:

أ في الحق أني مغرم بك هائم وأنك لا خل هواك ولا خمر

فدخول في قالوا هي متضمنة معنى في كما نرى أنها ليست بزمان ولا مكان.

نورد خلاصة ما سبق: أن هناك أسماء تنصب على الظرفية وليست بزمان ولا مكان ولكنها عرضت دلالتها على الزمان والمكان، فمنها أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان، ومنها كل أو بعض أو نحوهما إذا أُضيفت للزمان أو المكان، ومنها ما كانت صفة لزمان أو مكان ثم حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه، ومنها ما كان مخفوضاً أي مجروراً بإضافة زمان أو مكان ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه وأُعرب بإعرابه مثل: جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج ونحو ذلك.

من الأمثلة والشواهد لما أوردناه -هذه أمثلة لما أُعرب ظرفاً وليس بزمان ولا مكان وإنما عرضت دلالته على أحدهما- من ذلك:

- قول الله عز وجل {وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ} فكل هنا ظرف مكان؛ وذلك لأنه أُضيف لمرصد وهي اسم مكان، مكان الرصد، فكل ظرف وهو مضاف ورصد مضاف إليه.

- وقوله تعالى: {مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} فغير هذه أيضاً ظرف زمان لأنها صفة لزمان محذوف ما لَبِثُوا وقتاً -مثلا- غير ساعة، فحذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت إعرابه.

- ومثله أيضاً قولهم: وجه النهار، فوجه ظرف زمان لأنه مضاف إلى الزمان.

- ومثله: {وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ} فذات ظرف مكان لأنه مضاف إلى اسم المكان.

- ومثله قولك: أقمت هذه السنة بمكة فهذه اسم إشارة ظرف زمان.

- وكذلك قولك: سأسافر هذا العام إلى المدينة، فهذا: ظرف زمان لأنه أُبدل منه زمان السنة والعام.
- ومثله قول الله: {فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً} فأربعين هذا ظرف زمان مع أنه عدد لأنه مُيِّز بزمان، مُيِّز بسنة وهي زمان وإعرابها تمييز.
- ومثله قول الله عز وجل {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ} ألف ظرف زمان.
- وقولك: خرجت شروق الشمس، شروق: ظرف زمان مع أنه كما نرى مصدر ولكنه كان مضافاً إليه، الأصل: خرجت وقت شروق الشمس، فحذف المضاف إليه الوقت وأقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه.
- ومثله: أنام خفوق النجم، خفوق ظرف زمان.
- ومثله: {وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ} أَدْبَارَ: ظرف زمان.
- وقولك: مكثت عنده طرفة عين، طرفة: ظرف زمان.

الحلقة (١٣)

لدينا اليوم حديث عن ناصب الظرف، **ما الذي ينصب الظرف؟ ما الذي يعمل النصب فيه؟**

لكل منصوب ناصب، فالمفعول به مثلا ينصبه الفعل، فإذا قلت: أكرمتُ محمداً، فالناصب لمحمد الفعل أكرم، الفعل المضارع المنصوب إذا قلت: لن أتأخرَ عن عملي، أتأخرَ: منصوب بـ لن.

كذلك المفعول فيه ما الذي ينصبه؟ نعلم أن حكم الظرف النصب، الظرف منصوب **فما الذي نصبه؟**

هناك عدة أشياء تنصب الظرف وهي:

أولا: الفعل، وهو كثير في الأمثلة التي نوردها، فإذا قلت: صمت يومَ الخميس، يوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب له الفعل صام، يسمون هذا الفعل صام العامل، يعني الذي عمل النصب الذي عمل التأثير.

وإذا قلت: سأسافر غداً، فـ غداً: ظرف زمان منصوب والناصب له الفعل أسافر، فالفعل هو الناصب في هذين المثالين بل في أكثر الأمثلة.

الثاني: الوصف، ونقصد بالوصف اسم الفاعل أو اسم المفعول مثلاً، فقد يُنصب الظرف باسم الفاعل تقول: خالدٌ جالسٌ أمامَ الدار، أمام: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب له ما هو؟ ما عندي فعل الآن في هذا المثال: خالدٌ جالسٌ، جالس اسم، الناصب له الوصف جالس، لأن جالس شبيه بالفعل، اسم ولكنه شبيه بالفعل، فالاسم الذي يشبه الفعل ويقصدون به اسم الفاعل أو اسم المفعول فإنه ينصب الظرف كذلك.

وفي كتاب الله عز وجل: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً} صبحا: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له اسم الفاعل المغيرات، مغير اسم فاعل وهذا جمع له.

كذلك اسم المفعول قد ينصب الظرف كقولك: زيدٌ مطروحٌ أرضاً، فأرضاً: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة والناصب له كلمة مطروح وهو اسم مفعول.

أنبه هنا إلى جزئية وهي كيف نعرف اسم الفاعل؟ كيف نعرف اسم المفعول؟ أُذَكِّر بها بإيجاز:

اسم الفاعل من الثلاثي **يصاغ على وزن فاعل** فتقول: في ضرب ضارب، وكتب كاتب، وجلس جالس.

ومن غير الثلاثي على زِنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر. فتقول: إذا أردنا اسم الفاعل من أعطى وهو رباعي نأتي بمضارعه يُعطي، ثم نُبدل حرف المضارعة الياء الأولى ميماً مضمومة مُعطي، ونكسر ما

قبل الآخر مُعطِي، أكرَمَ يكرِمُ مُكرِم، هذا اسم الفاعل مُعطِي ومُكرِم و مُنطلِق.

واسم المفعول يصاغ من الثلاثي على وزن مفعول مثل مضروب، محبوب، مسموع.

ومن غير الثلاثي يكون على زنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر مثلا: أعطى يُعطِي مُعطَى، أكرم يُكرم مُكرَم، انطلق ينطلق مُنطلَقٌ به.

الثالث: اسم الفعل، وهذا شيء غير اسم الفاعل وهو ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علاماته، يدل على معنى الفعل ولكن لا يقبل علامات الفعل التي حددت، فلا يقبل لم، ولا يقبل تاء الفاعل، أو تاء التأنيث، من العلامات التي ذكرت في أول الكتاب في بيان علامات الفعل وعلامات الاسم.

إذن اسم الفعل من الأشياء التي تنصب الظرف، وتعريفه: هو ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علاماته مثل: صه، شتان، أُف، أَوّه، هيهات، فهذه تدل على معنى الفعل، أف بمعنى أتضجر، وأَوّه بمعنى أتوجع، وهيهات بمعنى بَعُد، وشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت، فتدل على معاني الفعل ولكنها لا تقبل علامات الفعل.

من أمثلة نصب اسم الفعل للظرف قولك: صه ساعةً، ساعة: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الناصب له اسم الفعل صه.

الرابع: المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كتب يكتب كتابةً، جلس يجلس جلوساً، فجلوس وكتابة مصدر، مما ينصب الظرف المصدر كقولك: إنشادك الشعرَ أمامَ الحضور رائعٌ، كما ترى لا يوجد فعل في هذا المثال حتى نقول أن الناصب الفعل، فالناصب لكلمة أمام المصدر إنشاد، أنشد ينشدُ إنشاداً هو الناصب.

وكقوله عز وجل: {وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ} يومَ: ظرف زمان منصوب والناصب له كلمة الوزن مصدر.

ومن أمثلة النصب بالمصدر قولك: صومك يوماً تؤجر عليه، فيوماً: ظرف زمان والناصب له المصدر صوم.

وكقوله عز وجل: {تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ} فيوم: ظرف زمان والناصب له المصدر تحية.

إذاً هذه الأشياء التي تنصب الظرف الفعل والوصف واسم الفعل والمصدر.

ابن مالك رحمه الله قال في بداية باب الظرف في باب المفعول فيه:

الظرف وقت أو مكان ضمنا	في باطراد كـ هنا امكث أزمنا
فانصبه بالواقع فيه مظهرا	كان وإلا فانوه مقــدرا

انصبه بالواقع فيه، أي انصب الظرف بالواقع فيه، إذا قلت: صمت يوم الخميس، الواقع في يوم الخميس الصوم فانصبه بالفعل المشتق من الواقع في هذا الظرف، الواقع في يوم الخميس هو الصوم انصبه بفعل هذا المصدر.

مسألة أخرى وتقسيم آخر: هذا الناصب الذي ينصب الظرف له من حيث الذكر والحذف ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مذكورا وهذا هو الأصل، امكث هنا أزمنا -مثال ابن مالك- فالناصب لـ هنا -المكان- أو أزمنا -الزمان- الناصب: امكث وهو المذكور.

وتقول: تنزهت يومَ الجمعة، كذلك الناصب لـ يوم: الفعل وهو مذكور، وهذا هو الأصل، والأمثلة التي أوردناها في ناصب الظرف جميعها صالحة فالناصب فيها مذكور.

الحالة الثانية: أن يكون الناصب محذوفاً جوازاً، كأن يقول لك شخصاً: متى صمتَ؟ فتجيبه: يومَ الاثنين، أين الناصب؟ الناصب محذوف على سبيل الجواز، التقدير: صمتُ يومَ الاثنين، فهذا مثال لحذف الناصب جوازاً، فإذا دل عليه دليل أو

عُلِم من سياقٍ حالي أو مقالي فحينئذ يجوز حذفه ولا حرج إذا دل عليه دليل.

الحالة الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مسائل، منها:

المسألة الأولى: أن يقع الظرف صفةً، كما يقع المفرد صفة، وتقع الجملة صفة، كذلك يقع الظرف صفةً، وذلك إذا وقع بعد نكرة، تقول: مررت بطائرٍ فوقَ غصن، الظرف فوق، ووقع صفة، تعربه ظرف مكان منصوب وهو صفة.

والحقيقة يا أخي الكريم أن الصفة متعلقه المحذوف، الصفة ليست هي كلمة فوق وإنما هي المحذوفة التي ارتبطت بها كلمة فوق، والتقدير: مررت بطائر مستقرٍ فوق غصن، فالصفة كلمة مستقر المحذوفة، طائر مستقرٍ، صفة لطائر، ما الناصب للظرف فوق؟ ما الذي نصبه؟ الناصب له مستقر ومستقر كما ترى اسم فاعل وهذا الناصب محذوف وجوباً، فإذا وقع الظرف صفة -وهذا قولهم: إذا وقع الظرف صفة يقولونه تجوزا وإلا فالصفة هي متعلقه المحذوف- كما يقولون: زيدٌ عندك، عندك: خبر، والخبر هو متعلق الظرف يعني زيدٌ مستقرٌ عندك، فمستقر هو الخبر، كما قال ابن مالك رحمه الله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

فإذا وقع الظرف صفة -والصفة كما قلنا متعلق بالمحذوف- فإن ناصبه محذوف وجوباً مثل: مررت بطائر فوق غصن.

المسألة الثانية: أن يقع الظرف صلة -يعني صلة للموصول- نحو: رأيت الذي عندك، الظرف عند: ظرف مكان وقع صلة للموصول، الاسم الموصول: الذي، وعند وقع صلة له، أين الناصب لعند؟؟ الناصب محذوف وجوباً، التقدير: رأيت الذي استقر عندك، ونقدر **بعد الصلة خاصة نقدر فعلا** استقر ولا نقدر مستقر، في الخبر ممكن نقول: زيدٌ مستقرٌ عندك أو زيدٌ استقر عندك.

وكذلك: مررت بطائر استقر فوق غصن، أو مستقر فوق غصن، **لكن في الصلة خاصة لا بد أن نقدر فعلا لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة**، (وجملة أو شبهها الذي وُصل).

رأيت الذي استقر عندك، الناصب لعند: الفعل استقر وهو محذوف وجوباً، والكاف في عندك مضاف إليه.

المسألة الثالثة: أن يقع الظرف حالاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، فـ بين: يقولون عنها تجوزاً أنها حال وذلك إذا وقعت بعد المعرفة، لاحظ؛ أعربنا فوق في الموضع الأول: مررت بطائر فوق غصن أعربناها صفة لأنها وقعت بعد نكرة، وأعربنا بين -هذا الظرف- أعربناه حالاً لأنه وقع بعد معرفة رأيت الهلال بين السحاب.

والواقع كما قلنا أن الحال متعلق الظرف المحذوف، يعني التقدير: رأيت الهلال كائناً أو مستقراً بين السحاب، فكائن أو مستقر هو الحال.

الشاهد: أين ناصب الظرف بين؟؟ رأيت الهلال بين السحاب أين ناصبه؟ نقول ناصبه محذوف وجوبا وهو اسم الفاعل كائناً أو مستقراً.

المسألة الرابعة: أن يقع الظرف خبراً نحو: زيدٌ عندك، زيدٌ: مبتدأ، وعند: ظرف مكان كما ترى.

أين خبر المبتدأ؟ محذوف تقديره مستقر، تقول: زيدٌ مستقرٌ عندك، **أين الناصب للظرف عند؟** لا بد له من ناصب، نقول: الناصب محذوف وجوباً، وتقديره مستقرٌ أو كائنٌ، فإذا وقع الظرف خبراً فإن ناصبه محذوف وجوباً.

وهناك مسألتان أخريان ذكرهما في الكتاب يعني قد لا يكثران كثرة هذه المواضع.

خلاصة المسألة التي معنا: أن ناصب الظرف من حيث الذكر والحذف له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مذكوراً وهذا هو الأصل: يكون موجوداً عندنا، الحالة الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً وذلك إذا

دل عليه دليل كما لو قيل مثلا: متى صمت؟ فقلت: يومَ الخميس، الحالة الثالثة: أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في مسائل: المسألة الأولى: أن يقع الظرف صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً.

لو أخذنا تطبيقا على ما سبق:

فقلنا: ما حكم حذف العامل في الظرف فيما يأتي مع بيان السبب؟ هل حذفه جائز أو واجب؟ ثم نبين السبب.

يقول الله عز وجل {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ} أسفل: ظرف، أين ناصبه؟ ناصبه محذوف، ما حكم حذف هذا الناصب؟

نقول: حُذف ناصبه وجوبا والسبب: لأن الظرف وقع خبرا، تقديره: والركب مستقر أسفل منكم.

وتقول: لنا اجتماعٌ يومَ الخميس، يوم: ناصبه محذوف وجوباً، لنا اجتماعٌ كائن يومَ الخميس، ناصبه محذوف وجوبا، والسبب: لأن الظرف وقع صفة.

وتقول: وقف الخطيب فوق المنبر، فالناصب لفوق محذوف وجوباً، والسبب: لأن الظرف وقع حالاً، يعني وقف الخطيب كائناً فوق المنبر.

وتقول: جوابا لمن قال لك: كم سرتَ؟ فتقول: فرسخين، الناصب هنا محذوف جوازاً، والسبب: لأنك تستطيع أن تقول: سرت فرسخين فتظهر هذا الناصب.

الحلقة (١٤)

لا نزال في موضوع الظرف المفعول فيه، لدينا مسألة وهي:

ما الذي يقبل النصب على الظرفية، أو يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان؟ هل كل اسم زمان أو مكان يقبل النصب على الظرفية؟

هل يمكن أن أنصب كلمة يوم، أنصب كلمة أسبوع أنصب كلمة شهر، مثله المكان؛ هل يمكن أن أنصب كلمة أمام وأنصب كلمة المدرسة وأنصب كلمة المسجد و أنصب البيت أنصبها على الظرفية ونحو ذلك؟

والجواب بإيجاز قبل أن ندخل في تفصيله أو عرض موجز:

بالنسبة لأسماء الزمان فكلها تقبل النصب على الظرفية، الأمر فيها واسع كلها تقبل النصب على الظرفية.

وأما أسماء المكان فالأمر فيها أضيق، فلا يقبل النصب على الظرفية منها إلا أسماء محددة، سيأتي إن شاء الله تعالى بيانها.

إذًا لكي نجيب على هذا السؤال نحتاج إلى تفصيل: أسماء الزمان لها حديث، وأسماء المكان لها حديث، فنقول:

أسماء الزمان كلها صالحة للنصب، أو للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك **مبهمها** كحين، ومدة، الذي لا يدل على مدة معينة، زمن، وقت، دهر، هذه تقبل النصب على الظرفية.

أو **مختصها** وهو مثل: اليوم، يوم الخميس، أو يوماً طويلاً كذلك يقبل النصب على الظرفية، المختص: يعني بأن يكون محدداً، اليوم معرف بأل، أو يوم الخميس معرف بالإضافة، أو يوما طويلاً خُص بوصف، فحينئذ كذلك يقبل النصب على الظرفية.

أو كان اسم الزمان **معدوداً** مثلا تقول: يومين، جلست في مكة مثلاً أسبوعين أو مثلاً جلست في البلد الفلاني يومين، فيومين أو أسبوعين، دهراً، زمن، اليوم، يوم الخميس، كلها تقبل النصب على الظرفية، **المبهم، المختص بإضافة** أو **وصف** أو **تعريف**، أو **المعدود**، فأسماء الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، ومثل: المختص أسماء الشهور تقبل النصب على الظرفية.

أما بالنسبة لأسماء المكان: أسماء المكان الصالح للنصب على الظرفية منها شيئان فقط :

الأول: المبهم والمراد بالمبهم: هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، يعني ما يعرف إلا بغيره بإضافته مثلا إلى غيره أو نحو

ذلك، المبهم يشمل شيئين:

أ- أسماء الجهات، مثل: أمام، وراء، فوق، تحت، يمين، يسار، أسفل، قدام، ونحو هذه، أسماء الجهات كلها تقبل النصب على الظرفية، فهي مبهمة، سميت أسماء الجهات مبهمة لأن الأمام بالنسبة لك هو وراء بالنسبة لغيرك، وأيضا يمكن أن يطلقَ الأمام يعني على ما يبعد عنك بمسافات طويلة، فما كان من تلقاء وجهك يسمى أمام، فلذلك سميت هذه ألفاظ مبهمة، إذن الذي يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، ويشمل شيئين:

أ- أسماء الجهات، وكذلك يدخل ما شابهها في الشياع وعدم التحديد مثل: ناحية وجانب وتلقاء وإزاء وحذاء كل هذه الأسماء تدخل فيما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان.

ب- أسماء المقادير، مثل: ميل وفرسخ وبريد من أسماء المسافات مثل الكيلو ونحوها، فهذه تقبل النصب على الظرفية، سرتُ فرسخاً، كيف؟ دخل هذا في أسماء المكان؟ كأنك سرت في هذه المسافة سرت فرسخاً أو بريداً، كأنك سرت فيه هذه المسافة هو مضمن معنى في.

الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، تقول: ذهبتُ مذهبَ زيدٍ، يعني المكان الذي ذهب إليه أو فيه، فمذهب اسم مكان وقد اتحدت مادته مع مادة عامله يعني مع مادة الناصب له، الناصب له: ذهب، مادتهما الحروف الأصلية لهما واحدة.

وتقول: قعدت مقعد عمروٍ، وجلست مجلس عليٍّ، فكل من مقعد ومجلس منصوبة على الظرفية المكانية.

وفي كتاب الله: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً} فمقاعد ظرف مكان منصوب وعلى نصبه الفتحة، وتقول: قم مقام محمد.

ماذا لو اختلفت مادته عن مادة عامله؟

نقول: الأصل إذا اختلفت مادته عن مادة عامله فإنه حينئذ لا يكون منصوباً على الظرفية.

سُمع عند العرب بعض العبارات التي نُصبت على الظرفية مع اختلاف الظرف في المادة عن عامله.

قالوا: هو مني مقعدَ القابلة، يعني في القرب، والقابلة: التي تقوم بتوليد النساء.

وقالوا: هو مني مزجرَ الكلب، في البعد أو في التوسط.

وقالوا: هو مني مناطَ الثريا، في البعد، نُصبت مقعدَ و مزجرَ ومناطَ نصبت على الظرفية، مع أن الناصب لها محذوف وجوباً.

وتقدير الكلام -وأخذنا بالأمس أن من مواضع حذف الناصب في الظرف إذا وقع خبراً- فقولنا: هو مني مقعد القابلة يعني هو مستقرٌّ مني مقعد القابلة، فمستقر هو الخبر وهو الذي نصب الظرف، ولفظ مستقر يختلف عن لفظ مقعد ولفظ مزجر ولفظ مناط، فهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه.

ابن مالك رحمه الله ذكر هذه المسألة؛ وهي أن أسماء الزمان جميعها تقبل النصب على الظرفية، وأن أسماء المكان لا يقبل منها النصب على الظرفية إلا المبهم وما اتحدت مادته مع مادة عامله، فقال عليه رحمة الله:

وكـلّ وقتٍ قابلٌ ذاك ومـا يقبلـه المكـان إلا مبهـما

نـحوُ الجهات والمقـادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

فقال المبهم كل وقت قابل ذاك، المبهم المختص، المعدود، وما يقبله المكان: ما يقبل النصب من المكان إلا المبهم، المبهم مثل ماذا؟ قال: مثل الجهات والمقادير، والشيء الآخر الذي يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان: ما صيغ من الفعل مثل مرمى من رمى.

نأتي إلى خلاصة المسألة: وهي أن أسماء الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، وأما المكان فلا يقبل منها إلا المبهم؛ وهو أسماء الجهات وأسماء المقادير، والشيء الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله.

مسألة: الظروف من حيث التصرف وعدمه

هل كلمة يوم اسم زمان دائما تكون منصوبة على الظرفية دائما؟ أو تخرج عن الظرفية فتقع في مواقع أخرى؟ كلمة صباح في كل موطن تكون منصوبة على الظرفية؟ أو تخرج إلى أوضاع أخرى، فتعرب إعراب آخر؟ هذه هي المسألة

الظروف -أي ظروف الزمان وظروف المكان- من حيث التصرف وعدمه نوعان:

النوع الأول: الظرف المتصرف، ما المراد بها؟

قالوا: في تعريفه: هو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، يخرج عن الظرفية، إذا تضمن معنى في فإنه حينئذ يكون ظرفاً، وإذا لم يتضمن معنى في فإنه يعرب حسب موقعه، وهذا يحصل لعدد من الظروف:

فمن ذلك يوم، يقولون إنه ظرف متصرف، فإذا تضمن معنى في نصب على الظرفية.

تقول مثلا: ذهبت اليومَ إلى الجامعة، فالذهاب في اليوم، فالظرف تضمن معنى في.

وأقمتُ شهراً بمكةَ، أي أقمت في هذه المدة في مكة، فالشهر هو ظرف للإقامة.

اليوم إذا تضمن معنى في نُصب على الظرفية، قد يخرج أحيانا عن الظرفية، لا يكون ملازما للنصب على الظرفية:

- فقد يأتي مبتدأً كأن تقول: اليومُ يومٌ مبارك، اليوم: هذه مبتدأ خرجت عن الظرفية، أنت لا تريد (في اليوم) وإنما تريد بـاليوم اليوم نفسه، اليوم هذه ليست منصوبة على الظرفية، بل هي مبتدأ.

- وقد يقع لفظ اليوم خبراً كما في المثال السابق هذا، اليومُ يومٌ مبارك، فاليوم الأولى مبتدأ، ويومٌ الثانية خبر، ومبارك: صفة.

- وقد تقع كلمة يوم مفعولاً به كأن تقول: أحببت يومَ قدومك، فيوم: مفعولا به لأنه لم يتضمن اسم الزمان هنا معنى "في" أنت لا تريد أحببت (في يوم) قدومك، بل تريد أحببت اليوم الذي قدمت فيه يعني اليوم نفسه، فتخرج عن الظرفية إلى الابتداء أو الخبرية أو المفعول به.

- وقد تقع مضافا إليها تقول: سرتُ نصفَ اليومِ، فاليوم مضاف إليه.

ومثلها كلمة: ليلة ليست ملازمة للنصب على الظرفية، تقول: سهرت ليلةَ، السهر في هذه الليلة، فالليلة ظرف للسهر، سهرت ليلة حتى الصباح، وقد تُخرجها عن الظرفية فتقول مثلا: ليلةُ القدر ليلةٌ مباركة، ليلة الأولى: مبتدأ، وليلةٌ الثانية خبر، فأخرجتهما عن الظرفية وتقول: إنَّ ليلة القدر ليلةٌ مباركة جعلتها اسم لـ(إن) وخبراً كذلك.

ومثله كلمة: صباح ليست ملازمة للنصب على الظرفية، فتقول: طاب صباحك، وصباحك سعيدٌ.

إذن هناك بعض الظروف تكون متصرفة تفارق الظرفية تخرج عن الظرفية إلى حالةٍ ليست شبيهةً بالظرفية، تخرج إلى الابتداء، إلى الخبرية، إلى الفاعلية، إلى المفعولية، ونحو ذلك وإلى الإضافة.

النوع الثاني: الظرف غير المتصرف وهي نوعان:

أ- ما لا يفارق الظرفية أصلا أبداً ولا يخرج منها ولا شبرا ولا يتجاوز الظرفية أبدا:

وذلك مثل: قطّ، تقول: ما فعلته قطُّ وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، ما فعلته في هذه المدة السابقة، هذا ما يخرج عن الظرفية أبداً، فهو بهذا اللفظ، ولا تقول: لا أفعله قط، لأنها لاستغراق ما مضـى من الزمان.

ومثلها **عَوْضُ** ظرف للزمان المستقبل وقد يكون استخدامه كثيرا ولكنه ورد في بعض الأشعار والشواهد تقول: لا أفعله عَوْضُ، يعني في الزمان المستقبل، فهذه لا تخرج عن الظرفية.

ب- ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه وهو (مِن) خاصة، فهو لا يخرج بعيدا عن الظرفية، يخرج من الظرفية إلى الجر بالحرف "من" والجار والمجرور معروف أنهما أخوان، ولذلك يشتركان في كثير من الأحيان، يقولون: إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فحكمه كذا أو يجوز فيه كذا، فهذا الذي لا يخرج من الظرفية إلا إلى الجر بـ"من" فقط يطلق عليه ظرف غير متصرف.

ومن هذه الظروف التي لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن **قبل** و**بعد** و**لدن** و**عند**.

عند تقول: جلستُ عندَ زيدٍ، ظرف مكان، ما نستطيع أن نأتي بـعند مبتدأ أو خبراً لكن يمكن أن نجره بالحرف، وتقول: أتيت **من** عندِ زيدٍ، قال الله تعالى: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً}.

ومثلها **قبل**: أتيت قبل العصر منصوب على الظرفية، وأتيت **من** قبلِ العصر، وانتظرتك **من** قبلِ العصر، فلا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن.

خلاصة ما سبق: الظروف من حيث التصرف وعدمه نوعان:

الأول: **متصرف** وهو ما يفارق الظرفية إلى حالةٍ لا تشبهها كأن يُستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً مفعولاً أو مضافاً إليه، مثل كلمة يوم مثل كلمة ليلة مثل كلمة صباح وأيضاً غيرها من الظروف.

الثاني: **غير متصرف** وهو نوعان:

ما لا يفارق الظرفية أصلا كقطُ وعوضُ.

ما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بـ"من" فقط، فيُحكم عليه بعدم التصرف لأن الجار والمجرور أخوان.

قال ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

وما يُرى ظرفا وغير ظرفِ   فذاك ذو تصرّفٍ في العرفِ

الذي يُرى ظرفاً ويُرى غير ظرف هذا يسمى متصرف

وغير ذي التصرّف الذي لزم   ظرفيّةً أو شبهها من الكلم

غير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو ما شابه الظرفية كالجر بـ"من".

الحلقة (١٥)

أخذنا في الحلقة الماضية موضوع الظروف المتصرفة والظروف غير المتصرفة، وأودُ أن أذكرَ بعض الأمثلة على الظروف غير المتصرفة، يعني التي لا تأتي إلا ظرفاً، **فمن الظروف التي لا تكون إلا ظرفاً لا تتصرف**:

-الظروف الغير المتصرف يعني إما أن تكون ظرفاً وبعضها يخرج إلى الظرفية إلى الجر بالحرف لكنها لا تقع في مواقع كثيرة كالابتداء والخبر ونحو ذلك-

من الظروف غير المتصرفة **أين**، ومنها **أنّى**، ومنها **ثَمَّ**، ومنها **هنا**، ومنها **لدى**، و**حيث**، و**حول**، و**حوالي**، و**متى**، و**أيانَ**، و**إذا**، و**لما** **الحينية** التي بمعنى حين، و**ذات مساء**، و**بين**، و**بينما**، هذه ظروف غير متصرفة.

من الشواهد على تصرف كلمة **يوم** وخروجها عن الظرفية

- قوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} هنا جاءت ظرفاً، إكمال الدين في هذا اليوم.

- ويقول الله تعالى: {هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} يوم وقعت خبراً هذا دليلٌ على تصرفها ويقول عز من قائل: {إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً} فيوماً هنا: مفعولاً به لأن المراد أنهم يخافون اليوم نفسه.

- ويقول عز من قائل: {قَالَ أَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ} فجرت بإلى.

وهناك تقسيم للظروف من حيث البناء والإعراب وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: معرب، مثل: كلمة **يوم** فهي معربة يتغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها.

القسم الثاني: مبني فبعض الظروف مبنية مثل: **حيث** تدخل عليها **من** وهي ملازمة للضم تقول: {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ} مثل **أمسِ** مبني على الكسر.

القسم الثالث: ما يعرب ويبنى مثل: **قبل** و**بعد**، فإنها تعرب في بعض الأحوال وتبنى في أحوال أخرى، هذا ما يتعلق بالظروف وهو نهاية الحديث عن الظرف.

المفعول معه

بعد ذلك نأتي إلى الخامس من المفاعيل وهو **المفعول معه**، فكرة المفعول معه الموجزة المبسطة الميسرة: أن يأتي اسمٌ منصوب بعد واوٍ بمعنى "مع" وتُسبق هذه الواو تسبق بجملة إما اسمية أو فعلية.

المفعول معه يعني كقولك: سرتُ والحائطَ، الحائط هذا الاسم يسمونه مفعول معه.

ونلحظ أن هناك اسماً وقع بعد **واو** بمعنى **مع**: سرتُ مع الحائط، وسبقت **الواو** بجملة سرتُ فعل وفاعل.

ما المعنى في المفعول معه؟

يعني أن سيرك بمعية الحائط معنى بمصاحبته والقرب منه ونحو ذلك، وليس المعنى سرت وسار الحائط، لا، سرت بمحاذاته بمقاربته، فالمفعول معه معناه أن الفعل حصل بمصاحبة هذا الشيء وبمقاربته، وليس المعنى أن ما بعد الواو اشترك مع ما قبلها في الفعل.

من أمثلة المفعول معه تقول: سرتُ والنيلَ، ليس المعنى سرتُ وسار النيل، لا، إنما سرتُ بمحاذاته وبمقاربته.

أما الذي يدل على الاشتراك بين ما بعدالواو وما قبلها هذا في العطف، العطف إذا قلت مثلا: جاء خالدٌ ومحمدٌ، فاشترك محمد مع خالد في المجيء، هذا الذي فيه اشتراك.

أما المفعول معه فيدل على المصاحبة، وأحيانا يُفهم منه الاشتراك، ليس بالأصالة وإنما يفهم الاشتراك فهماً.

هذا بإيجاز فكرة المفعول معه، ونقول في الإعراب مثلا: سرتُ والحائطَ، سرتُ: فعل وفاعل والواو: واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الحائطَ: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أيضا في المفعول معه قبل أن ندخلَ إلى تعريفه؛ إذا أمكن العطف فهو أولى، إذا أمكن العطف بلا ضعف فهو أولى، اللجوء إليه أولى.

إذن ما تعريف المفعول معه؟

قالوا في تعريفه: هو اسمٌ فضلةٌ تالٍ لواو بمعنى "مع" تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه.

إذن هو اسم: وليس بفعل.

فضلة: المراد بالفضلة -وكثير ما تمر بالنحو، ليس المراد بالفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، بل كثير من الفضلات أحيانا وجودها في الجملة مهم ولها معنى وإنما المراد بالفضلة- ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، **الفضلة**: هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، وركنا الجملة الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فما يأتي بعد تمام هذين الركنيين فهو فضلة، وقد لا يمكن الاستغناء

عنه، بل قد يكون مهماً لظهور المعنى واتضاح المعنى.

إذن هو اسم فضلة ، تالٍ لواو بمعنى مع: يعني وقع بعد واوٍ وهذه الواو بمعنى مع.

تاليةٍ لجملة: الواو وقعت مسبوقة بجملة، الجملة ذات فعل يعني الجملة فيها فعل.

أو اسم فيه معناه وحروفه: أو اسم شبيه بالفعل فيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، الاسم الذي يشبه الفعل يقصدون به اسم الفاعل واسم المفعول هذه من الأسماء التي تشبه الفعل.

ومن التعريفات التي تُذكر يقولون: هو اسم منصوب بعد واو بمعنى "مع" ولم يصح عطفه على ما قبله.

- **من أمثلة المفعول معه** تقول:

سرتُ والطريقَ، يعني بمصاحبة الطريق بمحاذاته بالقرب منه، سرتُ والطريقَ، بنصب الطريق.

ومن الأمثلة قولك: مات زيدٌ وطلوعَ الشمس يعني **مع** طلوعِ الشمس، فطلوعَ: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وتقول سرتُ والحائطَ.

ومما حمل عليه من كتاب الله عز وجل قوله تعالى: {فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} قالوا: إن شركاءَكم هنا مفعول معه منصوب ولا يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، لأنه لا يقال أجمعت شركائي، لو جعلنا الواو عاطفة لكان المعنى فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، والفعل أجمع يأتي مع الأشياء المعنوية، تقول: أجمعت أمري، وأما مع الأشياء الحسية فيستعمل الفعل جمعت، جمعت شركائي؛ فلذلك قالوا: لا يصح العطف لأنه ليس المعنى أَجْمِعُواْ أمركم وأَجْمِعُواْ شركاءكم، فهذه الآية مما خُرِّج على المفعول معه.

- **من الأمثلة قولهم:** استوى الماء والخشبةَ، وكانوا يضعون خشبة في البحر كالمقياس فيقولون استوى الماء أي **مع** الخشبة، وليس المعنى استوى الماء واستوت الخشبة، لا، استوى الماء والخشبة يعني **مع** الخشبة.

فهذه بعض الأمثلة على المفعول معه، وذكرت أن الفرق بين العطف والمفعول معه واضح: بالنسبة للمعطوف يتبع المعطوف، والمفعول معه حكمه النصب.

من ناحية المعنى: المفعول معه يقتضي المصاحبة والمقاربة وقد يدل على المشاركة وقد لا يدل، أما العطف فيقتضي المشاركة في الحكم وقد يدل على المصاحبة وقد لا يدل، فالأصل في العطف المشاركة وربما دل على المصاحبة، والمفعول معه الأصل فيه المصاحبة وقد يدل على المشاركة.

طيب الآن أعرض بعض الأمثلة التي اختلّت فيها جزئية من جزئيات التعريف، ونحاول أن نلتمس هذه الجزئية التي اختلت:

- قالوا: لا تأكل السمكة وتشربَ اللبن، على أحد الأوجه في ضبط كلمة تشرب، الفعل هنا تشرب **هل نستطيع أن نقول أنه مفعول معه؟** الجواب: لا، لأننا نشترط فيما يقع بعد الواو أن يكون اسما وهذا فعل، صحيح أنه بمعنى **"مع"** لا تأكل السمكة **مع** شرب اللبن، لكن ليس منصوبا هنا ليس منصوباً على المفعول معه؛ لأن الذي يُنصب على المفعول معه اسم وليس بفعل، وهذا الفعل منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية المسبوقة بالنهي.

- تقول: سرتُ والشمس طالعةٌ، هذه الواو فيها أكثر من أمر:

أولاً: الواقع بعد الواو جملة كاملة (الشمس طالعة)، جملة، ونحن نقول اسم مفرد.

أمرٌ آخر: هذه الواو ليست بمعنى مع وإنما هذه واو الحال يعني سرتُ والحال أن الشمس طالعة.

- تقول: اشترك زيدٌ وعمروٌ، **هل يمكن أن ننصب عمراً على أنه مفعولا معه؟** الجواب: لا، لأننا نشترط في الاسم الواقع بعد الواو أن يكون فضلة يمكن الاستغناء عنه، يعني جاء بعد تمام ركني الجملة، وهنا الفعل اشترك يحتاج إلى اثنين حتى تحصل المشاركة، فلا يصح أن تقول اشترك زيدٌ فقط، بل لا يتم الكلام إلا أن تقول: اشترك زيدٌ وعمروٌ، مثل الفعل اختصم، تضارب، اشترك زيدٌ وعمروٌ، فلم يأتِ بعد انتهاء ركني الجملة، المفعول معه يأتي بعد انتهاء ركني الجملة.

- جئت مع زيد، الذي اختل أنه ليس هنا واو، فيه مع ونحن لا نريد مع، نريد واو بمعنى مع.

- وأيضا يقولون: جاء زيدٌ وعمروٌ قبله، أو جاء زيدٌ وعمروٌ بعده، هذه الواو ليت للمعية، بدلالة كلمة قبل أو بعد التي في آخر الجملة، فليست الواو هنا للمعية.

- أيضا قالوا: كل رجل وضيعتُه، لم ننصب ضيعة على أنها مفعول معه لأنها لم تسبق بجملة، كل رجل: مضاف ومضاف إليه، فلم تسبق بجملة.

ما الذي ينصب المفعول معه؟ -هذه مسألة جديدة- ما ناصب المفعول معه؟ أي منصوب لا بد له من ناصب، فما ناصبه؟ ما العامل فيه الذي عمل فيه النصب؟ في ناصبه أقوال:

القول الأول: أن ناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه، فإذا قلت: سرتُ والنيلَ الناصب له الفعل سار. شبه الفعل لم نمثل له يعني أن تقول أنا سائر والنيلَ، ما عندي الآن فعل الناصب له كلمة سائر، سائر اسم فاعل يشبه الفعل المضارع، أنا سائر والنيلَ، هذا هو القول الأول ما سبقه من فعل أو شبهه.

القول الثاني: وهو أن الناصب له الواو سرتُ والطريقَ، الواو هي الناصبة، وهذا رأي عبد القاهر الجرجاني صحاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة المتوفى سنة ٤٧١، يرى أن الناصب الواو.

القول الثالث: وهو رأي الكوفيين الناصب للاسم الواقع بعد الواو الخلاف، ومعنى الخلاف هو عدم مشاركة ما قبل الواو لما بعدها في الحكم، فإذا قلت مثلاً: سرتُ والطريقَ أو سرتُ والحائطَ، فما بعد الواو وهو الحائط لم يشارك ما قبلها -وهو المتكلم- في الحكم وهو السير لم يشتركا في الحكم، فالخلاف هو الناصب وهو عاملٌ معنوي عندهم، وهذا غير معترف به عند جمهور النحويين.

القول الرابع: في ناصبه أن الناصب فعلٌ محذوف بعد الواو وهو رأي الزجاج، فإذا قلت مثلا: سرتُ والنيلَ، فالناصب للنيل عنده سرتُ وقاربت النيل أو سرتُ ولامست النيل؛ فيكون النيل حينئذ على رأيه مفعول به لفعل محذوف.

إذن هذه الآراء الأربعة في ناصب المفعول معه وهي: الناصب الأول ما سبقه من فعل أو شبهه، الناصب الثاني أن الناصب الواو وهو رأي الجرجاني، والقول الثالث: أن الناصب الخلاف وهو رأي الكوفيين، والقول الرابع أن الناصب فعلٌ محذوف وهو رأي الزجاج، **وأرجحها أن الناصب ما سبقه من فعل أو شبهه.**

ابن مالك رحمه الله ذكر المفعول معه بقوله:

ينصب تال الواو مفعول معه ... في نحو سيري والطريقَ مسرعة
بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا الناصب لا بالواو في القول الأحق

ينصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه في مثل: سِيري مسرعةً والطريق يعني مع الطريق، قال: **بما من الفعل وشبهه سبق**: يُنصب تالي الواو بما سبق من الفعل؛ بالذي سبق من الفعل وشبهه **لا بالواو في القول الأحق**: يعني في القول المختار، وهذا إشارة منه إلى رأي الجرجاني، وبيَّن اختياره عليه رحمة الله تعالى.

هناك عبارات وردت عن العرب، قالوا: كيف أنت وقصعةً من ثريد، كيف أنت وزيداً، ما أنت وزيداً، والإشكال في هذه العبارات نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه مع أنها لم تُسبق بفعل ولا باسم يشبه الفعل، كيف أنت وقصعةً من ثريد، كيف أنت وزيداً، ما أنت وزيداً.

والجواب: أن بعض العرب يرفعها أو أكثرهم يرفعها: كيف أنت وقصعةٌ وهذا لا إشكال فيه، أما الذي ينصب فتوجيه النصب أن نُقدر فعلا مناسبا حتى ينطبق الشرط فتكون واو مسبوقة بفعل، فيقدر في كيف أنت وقصعةً من ثريد: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، ما تكون أنت وزيداً، أو كيف تصنع أنت وزيداً.

الحلقة (١٦)

معنا اليوم مسألة: حالات الاسم الواقع بعد الواو

الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات، ويمكن أن يستحضرها الإنسان أو أن يدركها عقلياً:

الحالة الأولى: وجوب العطف. الحالة الثانية: رجحان العطف.

الحالة الثالثة: وجوب المفعول معه. الحالة الرابعة: رجحان المفعول معه.

الحالة الخامسة: امتناعهما، يعني امتناع العطف والمفعول معه.

هذه خمس حالات للاسم الواقع بعد الواو، والاسم الواقع بعد الواو الحالة الأولى: وجوب العطف، الثانية: رجحان العطف فيكون العطف جائزاً والمفعول معه جائزاً ولكن العطف أرجح، الحالة الثالثة: وجوب المفعول معه، فيجب ويتعين فيها المفعول معه، الحالة الرابعة: رجحان المفعول معه فيجوز فيها المفعول معه ويجوز العطف، لكن المفعول معه أولى، والحالة الخامسة: امتناعهما فيمتنع العطف ويمتنع المفعول معه ونحتاج إلى وجه آخر، هذه هي حالات الاسم الواقع بعد الواو.

وذكرت قبل أنه كلما أمكن العطف فهو أولى، لذلك ابن مالك رحمه الله يقول:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

الحالة الأولى: وجوب العطف.

متى يجب العطف؟ لو وجدنا واواً في معنى ما؛ ووقع بعدها اسم فإننا لا نقوم مباشرة بنصبه على المفعول معه، بل ننظر، لو نظرنا لبعض الأمثلة التي سأوردها أمثلة يجب فيها العطف، فنقول: **يجب العطف إذا فات شرط من الشروط التي تضمنها التعريف**، إذا فات شرط من الشروط التي تضمنها التعريف امتنع المفعول معه ووجب العطف.

مثال ذلك: كل رجل وضيعتُه، هنا يمتنع المفعول معه اختل شرط؛ الواو لم تسبق بفعل ولا باسم يشبه الفعل، فحينئذٍ ألجأ العطف.

اشترك زيدٌ وعمرٌ، هنا يمتنع العطف لماذا؟ لأن ما بعد الواو لا بد أن يكون فضلة جاء بعد استكمال ركني الجملة، وهنا الفعل لا تتم الجملة بقولنا: اشترك زيد، لأن الفعل اشترك يدل على أنه يقع من أكثر من شخص: اشترك، فلا يتُم جملة بقوله: اشترك زيد، حينئذ ما بعد الواو لا يمكن الاستغناء عنه لم يأتِ بعد استكمال ركني الجملة، فحينئذٍ لا بد من عطفه على ما قبله، يجب العطف.

جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، عمرو الواقع بعد الواو ما حالته ما ضبطته بالشكل؟ لو أردت أن أضبطه بالشكل أقول: جاء زيد وعمروٌ يجب فيه العطف لماذا؟ لأننا نقول: في التعريف لا بد أن تكون الواو بمعنى "مع" وهنا ليس بمعنى مع لأننا قلنا جاء زيد وعمرو قبله يعني ليس معه أو بعده يعني ليس معه، فإذا اختل شرط من هذه الشروط فنعطف، فإذا قيل مثلاً

اضبط هذه الجملة بالشكل ووضع لك أكثر من ضبط؛ فإذا كان المثال مما يجب فيه العطف فتنظر إلى ما قبله، مثلاً اشترك زيد وعمرو هنا واجب العطف، انظر إلى زيد ما حكمه؟ مرفوع، أجعل عمراً مثله.

الحالة الثانية: رجحان العطف.

رجحان العطف يعني المفعول معه جائز والعطف كذلك جائز، ولكن العطف أولى، والقاعدة: متى يترجح العطف؟ نقول: يترجح العطف إذا أمكن بلا ضعف لأنه الأصل، فإذا أمكن العطف بلا ضعف، لا من ناحية القواعد النحوية ولا من ناحية المعنى، فألجأُ إليه لأنه الأصل وهو الأولى.

مثل: جاء زيدٌ وعمرو، يمكن أن نقول جاء زيد وعمرٌ على العطف، ويمكن أن أقول: جاء زيد وعمراً على أنه مفعول معه لأن الشروط متوفرة، والوجهان جائزان، فأُرجح العطف لأنه الأصل ولأنه أمكن بلا ضعف.

ولذلك قال ابن مالك عليه رحمة الله:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

ومنه قوله عز وجل -مما قُرئ بالوجهين العطف والمعية- قوله تعالى: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} فقرئ {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} على العطف قرئ بالرفع: قَبِيلُهُ، وقرئ بالنصب على المفعول معه، والأولى من ناحية القواعد النحوية العطف، فإذا أمكن بلا ضعف فهو الأولى.

ومن رجحان العطف {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ومنه {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا} فيترجح في زَوْجُكَ وفي رَبُّكَ العطف.

الحالة الثالثة: وجوب المفعول معه.

وهذه مهمة، لأن هناك من قال: إن باب المفعول معه باب سماعي، هناك بعض الحالات يجب فيها المفعول معه، وذلك إذا امتنع العطف، إما من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية، فإذا امتنع العطف فإننا ننصب على المفعول معه.

- امتناع العطف من جهة المعنى مثلاً: مات زيد وطلوعَ الشمس، ففي هذا المثال يمتنع عطف طلوع على زيد، لأنه ليس المعنى مات زيد ومات طلوع الشمس، لا، إنما المراد مات زيد مع طلوع الشمس، فالعطف ممتنع من جهة المعنى.

وكقولك مثلاً: استيقظتُ وأذانَ الفجر، فالعطف ممنوع لأنه ليس المعنى استيقظت واستيقظ مثلا آذان الفجر ليس المعنى ذلك، إنما المعنى استيقظتُ مع آذان الفجر، فهذا مثال لامتناع العطف من جهة المعنى.

- امتناع العطف من جهة الصناعة النحوية من جهة القواعد النحوية قولك: مالكَ وزيداً، في هذا المثال يجب نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه، لماذا؟ ما المشكلة في عطف زيد على الكاف المجرورة باللام؟ العطف هنا يخالف قاعدة نحوية وهي: أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض كما هو رأي جمهور النحويين، فلو قيل: مالك ولزيد لصح العطف حينئذ بلا إشكال، لكن المثال: مالك وزيداً، فلا يجوز أن تعطف فتقول: مالك وزيدٍ لأنه لابد من إعادة الجار.

كمال قال ابن مالك رحمه الله -هذا الرأي طبعاً لجمهور النحويين- فالمثال: مالكَ وزيداً يجب نصب زيد على أنه مفعول معه؛ لأن العطف ممتنع من جهة الصناعة النحوية، أي جهة القواعد النحوية.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وعود خافض لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ لازماً قد جُعلَ

وعود خافض لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ عود الخافض عند العطف على ضمير مجرور؛ لازماً قد جُعلَ، ثم أشار إلى رأيه الخاص عليه رحمة الله فقال:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

فأشار إلى رأيه وأنه يجوز لوقوع بعض الشواهد عليه.

الحالة الرابعة: رجحان المفعول معه.

يعني الوجهان جائزان؛ والمفعول معه هو الراجح، متى يترجح المفعول معه؟

وذلك إذا ضعف العطف، يعني لم يمتنع ولكنه ضعف إما من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية، فإذا ضعف العطف من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية فحينئذ يترجح المفعول معه.

- فمثال ضعف العطف من جهة المعنى قول الشاعر:

فكونوا أنتمو وبني أبيكم   مكان الكليتين من الطحالِ

الشاعر يوصي أبناءه بأن يكونوا مع إخوانهم من الأب قريبين، والشاهد في قوله: وبني أبيكم، بني هذه يترجح أن تنصب على المفعول معه، ولا يترجح فيها العطف، فالعطف مرجوح لأنه من جهة المعنى لو قلنا بالعطف لكان المعنى كونوا أنتم وليكن بني أبيكم وهو لا يخاطب أبناء الأب ولكنه يخاطب أبناءه بأن يكونوا معهم مكان الكليتين من الطحال؛ أي متقاربين.

وهذا كقولك: كن أنت وجيرانَك كالإخوة، فيترجح نصب جيرانك على أنه مفعول معه؛ لأنه من جهة المعنى لو قلنا بالعطف لكان المعنى كن أنت وليكن جيرانُك؛ وهو لا يخاطب الجيران وإنما يوصيه مخاطبه بأن يكون مع جيرانه كالإخوة.

- ومثال ضعف العطف من جهة الصناعة النحوية قولك: قمتُ وزيداً.

هنا يترجح أن تنصب زيداً على أنه مفعول معه، ما المشكلة في العطف؟ لو قلت: قمتُ وزيدٌ، يعني قمتُ وقام زيد، ليس الإشكال من جهة المعنى، الإشكال من ناحية القواعد النحوية، لأن القاعدة النحوية تقول: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، القاعدة النحوية تلزم الفصل قبل أن نعطف على ضمير الرفع المتصل لا بد من الفصل بضمير منفصل أو أي فاصل آخر.

مثلاً: قمتُ وزيدٌ سأعطف كلمة زيدٌ على التاء، لا بد من الفصل بينهما بكلمة، فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ، هنا العطف أولى قمتُ أنا وزيدٌ، {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}، {فَاذْهَبْ أَنْتَ ورَبُّكَ} هذا هو الأسلوب الغالب، فلذلك العطف هنا ضَعُف، لأنه لم يحصل فصل ولم يحصل توكيد لهذا الضمير فقالوا: برجحان العطف، ولذلك ابن مالك رحمة الله قال:

وإن على ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل

إذا عطفت على ضمير رفع متصل فافصل بينهما بالضمير المنفصل، قمتُ أنا وزيدٌ، قمتَ أنت وعليٌّ.

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد   في النظم فاشيا وضعْفه اعتقد

ليس خطأً ولكنه ضعيف.

الحالة الخامسة: امتناعهما، يمتنع العطف ويمتنع المفعول معه.

من الشواهد الواردة على امتناع العطف والتي ذكرها ابن هشام عليه رحمة الله امتناع العطف وامتناع المفعول معه قول الناظم:

علَّفتُها تبناً وماءً بارداً   حتى شتت همّالة عيناها

علفتها تبناً وماءً بارداً هنا العطف يمتنع، لأنه ليس المعنى علفتها تبناً وعلفتها ماءاً، لأن الماء لا يُعلف.

ويمتنع المفعول معه، ليس المعنى علفتها تبناً مصاحباً للماء، فيمتنعان هنا.

وحينئذ لا بد أن نقدّر فعلاً بعد الواو، فنقول: علفتها تبنا وسقيتها ماءً، فتكون ماءً هنا ليست معطوفة على تبناً وليست مفعول معه بل هي مفعول به لفعل محذوف.

وهناك وجه آخر غير تقدير الفعل وهو أن نجعل الفعل الأول مضمناً لمعنى فعل مناسب يحصل أن ينصبهما معاً فنقدر فعلا، فنقول: المراد بعلفتها مثلاً: أنلتها كأنه قال: أنلتها تبناً وماءً، فحينئذ إذا جعله من باب التضمين تكون ماءً معطوفة على ما قبلها.

أيضاً مما يمتنع فيه العطف الشواهد التي ذكرت على امتناع العطف وامتناع المفعول معه قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً   وزجَّجْنَ الحواجب والعيون

زجَّجْنَ الحواجب والعيون: يعني دققنَ الحواجب، فهنا يمتنع العطف لأنه ليس المعنى دققنَ الحواجب والعيون، فهنا لا يصلح، العيون لا تدقق، وإنما هذا للحواجب خاصة، فيمتنع العطف، وكذلك المفعول معه، يعني ما الفائدة إذا قال زججنَ الحواجب بمصاحبة العيون هذا معلوم أن الحواجب قريبة ومصاحبة للعيون، فيمتنعان حينئذ، يمتنع العطف والمفعول معه، ولذلك لا بد من تقدير فعل مناسب بعد الواو كأن يقال: وزججنَ الحواجب وكحلن العيون، فتكون العيون مفعول به لفعل محذوف.

ومنهم من يجعله من باب العطف ويجعل الفعل مضمناً لمعنى فعل آخر يصلح لأن ينصبهما معاً فيقول: بدل زججنَ يعني حسَّنَّ فكأن المعنى: حسّنَّ فيقال: حسّنّ الحواجب والعيون.

ولذلك يقول ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق   والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب إن لم يجز العطف يجب   أو اعتقد إضمار عامل تُصِب

العطف يمكن بلا ضعف أولى، **النصب مختار لدى ضعف النسق**: اختار النصب، يترجح المفعول معه إذا ضعف النسق يعني إذا ضعف عطف النسق، **والنصب إن لم يجز العطف يجب**: إذا لم يجز العطف امتنع العطف وجب النصب على المفعول معه، **أو اعتقد إضمار عاملٍ تصب**: يشير به إلى امتناع العطف وامتناع المفعول معه.

الحلقة (١٧)

لدينا اليوم حديث عن موضوع **الاستثناء**، فالاستثناء من المنصوبات في بعض أحواله.

فكرة الاستثناء العامة هي أن تقول: حضر الطلابُ إلا محمداً، فمحمد يستثنى من الطلاب في حكم الحضور، وقرأتُ المواد إلا النحوَ، فالنحو مستثنى من المواد في الحكم وهو القراءة.

وقد يكون الاستثناء **بإلاَّ** فهي أحد أدوات الاستثناء، وقد يكون الاستثناء بغيرها من الأدوات مثل **غير** و**سوى** و**خلا** و**عدا** و**حاشا** كما سيأتي، هو إذن مخرج مما قبله فإذا أثبتنا الحكم لما قبله فهو يخرج.

تقول: قام القوم إلا محمد، أثبت للقوم القيام وأخرجت محمداً منهم، وربما آتي مثلا على القوم فأقول: ما قام القوم إلا محمد، فأدخل محمد في هذا الحكم.

ونحن ندرس في الاستثناء ما حكم هذا المستثنى؟ هل نرفعه؟ هل ننصبه؟ هل نجره؟

فما حكم هذا المستثنى؟

ونقول: إن حكم المستثنى يختلف باختلاف أداة الاستثناء، بل يختلف ربما في أداة الاستثناء الواحدة، فمثلاً: المستثنى بـ"غير" له حكم، المستثنى مثلا بـ"خلا"له حكم، المستثنى بـ"إلا" له حكم؛ بل إن المستثنى بـ"إلا" يختلف باختلاف نوع الكلام كما سيأتي.

إذن نحن ندرس حكم المستثنى، كيف نضبطه بالشكل؟ كيف ننطقه؟ هل ننطقه بالرفع أو بالنصب أو بالجر؟

أركان جملة الاستثناء: جملة الاستثناء أو أسلوب الاستثناء إذا قلنا مثلا: حفظتُ القرآنَ إلا سورةً، فلدينا في هذا الأسلوب مستثنى؛ هذا الركن الأول وهو سورة، ولدينا الأداة وهي إلا، ولدينا المستثنى منه وهو القرآن، ولدينا أيضاً الحكم أو العامل وهو الفعل هذا حفظ.

فهذه أركان جملة الاستثناء المستثنى والأداة والمستثنى منه والحكم أو العامل.

ما تعريف المستثنى؟

قالوا في تعريف المستثنى: هو اسم يُخرج من حكم ما قبله بوساطة أداة يقال لها أداة الاستثناء، هذا هو تعريف المستثنى.

ما أدوات الاستثناء؟

نحن نعرف إ"لا" مثلا، أدوات الاستثناء ثمان وتختلف، فمنها: ما هو فعل، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو حرف، ومنها ما هو متردد ما بين الفعلية والحرفية.

أدوات الاستثناء هي:

أولا: "إلا" وهي حرف، نقول في إعرابها: "إلا" حرف استثناء.

ثانياً وثالثاً: غير وسوى وهما اسمان.

الرابع والخامس: من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما فعلان.

السادس والسابع والثامن: خلا وعدا وحاشا وهي مترددة بين الفعلية وبين الحرفية، فهذه هي أدوات الاستثناء.

حكم المستثنى بعد أدوات الاستثناء

سنتحدث عن حكم المستثنى بعد إلا، ثم نتحدث عن حكم المستثنى بعد غير وسوى، ثم عن حكم المستثنى بعد ليس ولا يكون، ثم عن حكم المستثنى بعد حكم خلا وعدا وحاشا.

نأتي إلى أم أدوات الاستثناء (إلا) ما حالات المستثنى بـ(إلا)؟ هل حكمه منصوب دائماً؟ هل هو مرفوع؟ هل هو مجرور؟

نقول للمستثنى بـ"إلا" ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون الكلام أو الاستثناء تاماً موجباً

ما المراد بالاستثناء التام والموجب؟

التام: هو ما ذُكر فيه المستثنى منه، إذا كان المستثنى منه موجوداً قلنا أن هذا الاستثناء تام.

مثال: حضر الطلابُ إلا خالداً، هذا استثناء تام، والمستثنى منه الطلاب موجود.

أما لو قلت: ما قام إلا محمد، المستثنى منه في هذا المثال غير موجود، فهذا لا يسمى تاما، إذاً التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه.

الموجب: هو الذي لم يُسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

فنحو: حضر الطلاب إلا محمداً، هذا موجب أيضاً لأنه لم يتقدمه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام.

ولو قلنا: ما حضر الطلاب إلا علياً هذا غير موجب لأنه سبق بنفي.

إذن نأتي ونعيد الحالة الأولى: وهي أن يكون الكلام تاماً موجباً أي أن المستثنى منه مذكور، ولم يتقدم على المستثنى منه نفي أو نهي أو استفهام.

ما الحكم؟ نقول: **الحكم يجب نصب المستثنى، إذا كان الكلام تاماً موجبا يجب نصب المستثنى**

- فتقول: حضر الطلاب إلا محمداً، تنصب محمداً.

- ومثلاً: قرأتُ الكتابَ إلا فصلاً، تنصب فصلاً لأن الكلام تام موجب فيجب النصب.

كيف نقول في إعراب مثل هذا الأسلوب؟

قرأتُ الكتابَ، قرأتُ: فعل وفاعل، والكتابَ: مفعول به، إلا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، فصلاً: مستثنى (بعضهم يخلط فيقول مستثنى منه)، فصلاً: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أن يكون الكلام تاماً موجباً، من الشواهد على هذه الحالة: قول الله عز وجل {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} المستثنى قَلِيلًا **حكمه وجوب النصب**، السبب: لأن الكلام تام موجب.

- من الشواهد على هذه الحالة قوله تعالى: {الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ} المتقين مستثنى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- ومنه قوله عز من قائل: {فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ} فكبيراً مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لو قيل لك **ما حكم المستثنى؟** تقول: **وجوب النصب**، **ما السبب؟** تقول: لأن الكلام أو لأن الاستثناء تام موجب، تام لوجود المستثنى منه، جعلهم الضمير (هم) وموجب لأنه لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

- ومن أمثلة هذه الحالة قوله تعالى: {لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ} فامرأته مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الحالة الثانية: أن يكون الكلام تاماً غير موجب

المستثنى منه موجود، ولكنه سبق بنفي أو نهي أو استفهام، **ما الحكم إذا كان الكلام تاما غير موجب؟** أولاً: نأخذ مثالاً على هذه الحالة تقول:

ما حفظتُ القرآنَ إلا جزءاً، وتقول: ما قام القوم إلا محمداً، المستثنى منه القوم موجود، ولكنه غير موجب لتقدم النفي في الأول، **ما الحكم في هذه الحالة؟ ما حكم المستثنى في هذه الحالة؟**

حكمه يجوز فيه أمران:

الوجه الأول: **وهو الراجح الإتْبَاع ما المراد بالإتباع؟**

أن نجعل حركة المستثنى مثل حركة المستثنى منه رفعاً ونصباً وجراً، هذا الإتباع، فإذا قلنا: ما قام القومُ إلا محمدٌ، **هذا الوجه الأول وهو الراجح**، ما رأيتُ القومَ إلا محمداً، ما مررتُ بالقومِ إلا محمدٍ، هذا المراد بالإتباع؛ أن يكون المستثنى تابعاً للمستثنى منه.

ماذا يكون إعرابه إذن؟ هو يتبعه في حركته، يكون إعرابه بدل بعض من كل، فإذا قلنا: ما قام القومُ إلا محمدٌ، فمحمدٌ بالنسبة للحركة كحركة القوم، **ما إعرابه؟** نقول: بدل بعض من كل، بدل من كلمة القوم.

الوجه الثاني: **النصب على الاستثناء** فتقول: ما قام القومُ إلا محمدٌ **هذا هو الوجه الراجح**، ويجوز ما قام القومُ إلا محمداً، الإعراب على هذا الوجه الأول ما قام القومُ إلا محمدٌ؛ فمحمدٌ: بدل بعض من كل، وعلى الوجه الثاني ما قام القومُ إلا محمداً؛ فمحمداً مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

من الشواهد على هذه الحالة (تقدم النفي) قوله عز وجل: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} قليل: مستثنى، الأداة إِلَّا، المستثنى منه الواو مَا فَعَلُوهُ (جماعة هؤلاء)، الكلام تام غير موجب، فيجوز في قليل الرفع تبعاً للواو لأن الواو في محل رفع فاعل.

ويجوز وجه آخر وبه قرئت الآية (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قليلاً) فننصب قليلاً على الاستثناء.

الآية الأخرى (تقدم النهي): {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} امرأة مستثنى وأداة الاستثناء إلا والمستثنى منها أحدٌ، ما حكم المستثنى هنا؟ نقول: حكمه يجوز فيه وجهان:

الإتباع وذلك برفع امرأةٌ على أنها بدل من أحدٌ، أحدٌ مرفوعة المستثنى منه مرفوع؛ كذلك نجعل المستثنى مرفوعاً، ونقول في إعرابه: بدل بعض من كل.

الوجه الآخر أن ننصب امرأةً، ما حكمها في حالة النصب قلنا: المنصوبة على الاستثناء وقد قرأت الآية بالوجهين.

من الشواهد (تقدم الاستفهام) قول الله عز وجل: {وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ} الضالون مستثنى، والمستثنى منه فاعل يقنط (ضمير مستتر تقديره هو)، وهنا الكلام تام غير موجب لتقدم الاستفهام (مَنْ يَقْنَطُ) لتقدم الاستفهام، فالضالون بالرفع على التبعية على أنها بدل من الضمير، ويجوز فيها النصب على الاستثناء.

ومنه قوله الله عز وجل: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ} فأنفس يجوز فيها الرفع على أنها بدل بعض من كل من كلمة شهداءُ، ويجوز فيها النصب على الاستثناء.

الحالة الثالثة من حالات المستثنى بـ"إلا": أن يكون الاستثناء مفرّغاً

المراد بمصطلح الاستثناء المفرغ: هو ما كان الكلام فيه غير تام وغير موجب، المستثنى منه ليس موجوداً، وتقدم عليه نفي أو شبهه (نفي أو نهي أو استفهام)، فهذا هو الاستفهام المفرغ غير التام وغير الموجب.

مثاله: ما قام إلا محمد، المستثنى منه مثلا: القوم أو الطلاب غير موجود، وتقدم النفي هذا يسمونه مفرغ.

ما حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ ما حكمه؟

حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ يُعطى حكمه لو لم توجد إلا، فنعتبر إلا غير موجودة ثم نعرب، يكون هذا إعرابه.

- مثال: ما قام إلا محمد، لو اعتبرنا إلا غير موجودة، فقلنا ما قام محمد، **ما إعراب محمد هنا؟** فاعل فكذلك مع وجود إلا في الاستثناء المفرّغ تكون فاعلاً، ما: نافية، وقام: فعل، وإلا: أداة استثناء ملغاة، ومحمد: فاعل.

- مثال: ما رأيتُ إلا محمداً، نعتبر أن إلا ليست موجودة، كأنك قلت: ما رأيتُ محمداً، فإعراب محمداً في هذا المثال مفعول به، كذلك مع وجود إلا إعرابها مفعول به، ما رأيت إلا محمداً، ما: نافية، ورأيتُ: فعل وفاعل، وإلا: أداة استثناء ملغاة، ومحمداً: مفعول به.

- ومثله: ما مررتُ إلا بمحمدٍ، هذا هو الاستثناء المفرغ.

ومن الشواهد على الاستثناء المفرغ:

- قوله تعالى: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} فما بعد إلا في هذه الآية مفعول به، لأن هذا هو حكم كلمة الحق لو لم توجد إلا.

- {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} حكمه بعد إلا في هذا المثال خبر، لو قلت: محمد رسول خبر.

- {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} حكم ما بعد إلا مجرور بالحرف.

- وأيضاً من الشواهد على الاستثناء المفرغ: {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ} في صدورهم كبر؛ فما بعد إلا مبتدأ

مؤخر.

- {وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ}، كذلك خبر.

- {وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ} يكفر الفاسقون هنا فاعل.

- {وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ} كذلك فاعل.

والتفريغ لا يأتي في الإيجاب لا بد أن يتقدمه نفي أو شبهه، لا يمكن أن تقول: جاء إلا محمد، لا يتأتى التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لأن معنى قولك: رأيت إلا محمد يعني رأيت جميع الناس إلا محمد وهذا محال.

الحلقة (١٨)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن حالات المستثنى بإلا، وذكرنا أمثلة وشواهد على كل حالة، ونحاول أن نأتي بتطبيق سريع على هذه الحالات، نريد أن نضبط المستثنى بالشكل، ونبين سبب الضبط، ونعربه أيضاً.

المثال الأول: ما حضر الطلاب إلا محمد.

نريد أن نضبط محمد بالشكل أحيانا نقول: محمدٌ فنضع ضمتين، أو محمدٍ نضع كسرتين، أو محمداً فنضع فتحتين.

والجواب الصحيح أنه يجوز له وجهان، إذا كان هناك أكثر من وجه في الضبط لا بد أن نتنبه فنضبط بالوجهين معا.

فنقول: ما حضر الطلاب، نقول: يجوز في محمد وجهان:

الوجه الأول: ما حضر الطلاب إلا محمدٌ.

الوجه الثاني: ما حضر الطلاب إلا محمداً، **لماذا جاز لنا الوجهان؟**

نقول: **لأن الاستثناء تامٌ غير موجب**، المستثنى منه موجود وهو الطلاب، وهو غير موجب لتقدم النفي عليه وإذا كان الاستثناء بهذه الحالة فيجوز لنا وجهان: **الإتباع والنصب على الاستثناء**.

كيف نقول في إعراب محمد؟ في حالة الرفع: محمدٌ

محمدٌ: بدل بعض من كل (من الطلاب) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومعنى هذا الإعراب: أن محمد يتبع حركة الطلاب، فالطلاب هنا مرفوعة فمحمد ترفع كذلك، نحن نقول في إعرابنا بدل بعضٍ من الطلاب، فالطلاب هو المبدل منه مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وفي حالة النصب: محمداً

إلا: أداة استثناء أو حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ومحمداً: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

المثال الثاني: حضر المدعوون إلا خالد

نريد أن نضبط خالد بالشكل، ولكي نعرف الإجابة الصحيحة ننظر إلى نوع الكلام من أي حالة هو، **هذا من التام الموجب**، كلام تام مستثنى منه المدعوون موجود، وموجب لم يسبقه نفيه أو شبهه.

ما الحكم إذا كان الكلام تاماً موجباً؟ وجب نصب المستثنى.

حضر المدعوون إلا خالداً، ليس فيها إلا وجه واحد.

كيف نقول في الإعراب؟

إلا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وخالداً: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

المثال الثالث: ما فهم الدرس إلا علي.

كيف نضبط علي بالشكل؟

الضبط الصحيح؛ لما ننظر إلى نوع الكلام هنا، المستثنى منه غير موجود، ما قلنا: ما فهم أحد الدرس أو ما فهم الطلاب لم نذكر مثلا المستثنى منه عموماً، وكذلك تقدم النفي في الأول **فالكلام غير تام وغير موجب** وهو ما يعرف بالاستثناء المفرّغ.

ما حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ؟ نقول: **يعطى حكمه ما لم توجد (إلا) نعتبر إلا ليست موجودة.**

لو قلنا: ما فهم الدرس علي؛ نجد أن إعراب علي: فاعل، نقول في ضبطها عليٌ، ما فهم الدرس إلا عليٌّ وإعرابها: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

هذه هي حالات المستثنى بإلا: أن يكون الكلام تاماً موجب، وأن يكون الكلام تاماً غير موجب، وأن يكون الاستثناء مفرغاً، فتذكر في كل حالة، تعرف حالات المستثنى بإلا تذكر الحالة ما هي، ثم ما الحكم؟ ثم الأمثلة عليها.

بعد ذلك نأتي مسألة أخرى: وهي ما الحكم لو تقدم المستثنى على المستثنى منه، يعني لو قلنا: مالي صديق إلا محمدٌ، وأتينا وقدمنا وقلنا مالي إلا محمد صديق، **تقدم المستثنى على المستثنى منه فما الحكم؟**

نقول: **المختار نصبه، إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فالمختار نصبه.**

من الأمثلة على ذلك قولك مالي إلا محمداً، تنصب، مالي إلا محمداً صديقٌ، وكقول الكُميت:

ومالي إلا آل أحمد شيعةٌ   و مالي إلا مذهب الحقِ مذهبٌ

الأصل مالي شيعة إلا آل أحمد، مالي مذهب إلا مذهب الحق، فتقدم المستثنى منه على المستثنى فوجب نصبه ولا يجوز الاتباع حينئذ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، ذكرنا نحن في الاستثناء التام غير الموجب أنه يجوز الاتباع بل هو الراجح، أما هنا لا يجوز، ما بقي لنا إلا النصب لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

نأتي بعد ذلك إلى شيء في الاستثناء يسمى **الاستثناء المنقطع**

ما المراد بالاستثناء المنقطع؟ قالوا في تعريف **الاستثناء المنقطع أو في توضيحه**: هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، يختلف الجنس.

كقولك: ما وصل المسافرون إلا أمتعتَهم، فالأمتعة من غير جنس المسافرين، وكقولك: ما احترقت الدار إلا الكتب، فالكتب من غير جنس الدار، ومنه طبعا -من الاستثناء المنقطع عند بعض المفسرين- قول الله عز وجل: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلَّا إِبْلِيسَ} قالوا إبليس من غير جنس الملائكة.

ما حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع؟

نقول: **هو واجب النصب عند الحجازيين، والتميميون يجيزون فيه الاتباع؛ يعني يرجحون النصب ولكن يجيزون أيضاً الاتباع.**

إذا هذا بيان المراد بالاستثناء المنقطع، **وذكرنا أنه واجب النصب عند الحجازيين وأن التميميين مع ترجيحهم النصب إلا أنهم يجيزون الاتباع فيكون تابعاً للمستثنى منه.**

وجُعِل من الاستثناء المنقطع قوله تعالى: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} قالوا: إتباع الظن هذا استثناء منقطع لأنه شيء غير العلم.

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: {وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (١٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى} فابتغاء استثناء منقطع

يجب نصبه عند الحجازيين والتميميون يجيزون فيه الإتباع.

ومنه قوله تعالى: {قل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} فالمودة في هذه الآية استثناء منقطع، وحكمه النصب عند الحجازيين، وتقول: ما في الدار أحد إلا الخيام.

وهذه تقريباً بيان لبعض الأشياء في الاستثناء، ذكرنا أولاً: الحالات المستثنى بإلا ومثّلنا عليها وأعربنا المستثنى بها، وحاولنا أن نجري تطبيقاً على المستثنى بإلا، ثم ذكرنا مسألتين: المسألة الأولى: تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ وذكرنا أنه إذا تقدم فإنه يجب نصبه، والمسألة الثانية: ذكرنا المراد بالاستثناء المنقطع وأنه واجب النصب عند الحجازيين، ويجيز فيه التميميون الإتباع.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى في حالات المستثنى بإلا:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب   وبعد نفي أو كنفي انتُخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع   وعن تميم فيه إبدال وقع

ما استثنت إلا مع تمام يعني إذا كان الكلام تاما موجبا فإنه منصوب، **وبعد النفي أو كنفي** مثل النفي المراد به النهي والاستفهام قال: **انتخب اتباع ما اتصل** اختير الاتباع، ويجوز فيه النصب على الاستثناء أيضاً، وأما المنقطع قال: **وانصب ما انقطع** المنقطع يجب نصبه، **وعن تميم فيه إبدال وقع**: وقع فيه الإبدال، مخالف في المفرغ، قال:

وإن يفرغ سابق إلا لما   بعد يكن كما لو إلا عدما

وإن يفرغ سابق إلا يكن كما لو عدمت إلا، لو لم توجد إلا.

نأتي بعد ذلك إلى حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ:

قد تكرر إلا فتقول: ما جاء إلا محمدٌ إلا عليٌ إلا خالدٌ، وبصورة أخرى: ما جاء إلا محمد وإلا علي وإلا خالد، أحياناً تكون إلا بدون الواو وأحيانا مع الواو وأحيانا يكون مع بعد إلا يعني هو كالاسم السابق تقول: ما جاء إلا الكريم إلا علي تريد أن علي هو الكريم.

ما حكم المستثنيات المكررة؟ نقول: سننظر إلى المستثنيات المكررة من ناحيتين:

أولا: من ناحية اللفظ **كيف نضبطها بالشكل؟ كيف تنطق؟**

ثانياً: من ناحية المعنى **كيف يكون المعنى؟**

إذا قلت: ما قام إلا محمدٌ إلا عليٌ، هل علي مثل محمد؟

يعني محمد أثبتنا له القيام، **هل علي مثله كذلك في إثبات القيام؟** هذا من ناحية المعنى.

المسألة الأولى: حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ: نقول: إذا تكررت إلا:

إما أن يكون تكرار إلا للتوكيد، وإما أن يكون تكرار إلا لغير التوكيد

١- إذا كان تكرار إلا للتوكيد: متى يكون تكرارها للتوكيد أصلاً؟

نقول: يكون تكرارها للتوكيد في باب العطف والبدل، إذا تكررت في باب العطف والبدل فهي مكررة لمجرد التوكيد.

مثال لتكرارها في باب العطف لو قلنا: ما جاء إلا محمد وإلا علي وإلا خالد فتكررت إلا في باب العطف قبلها وإلا وإلا هذا التكرار نقول: عن تكرار إلا الآن تكررت إلا للتوكيد، **ما معنى قول تكررت للتوكيد؟** يعني أن إلا في هذا المثال زائدة، ملغاة، تلغى، وليس لها تأثير وتكون الواو عاطفة لما بعدها على ما قبلها عاطفة.

إذاً نقول: إن كان تكرارها للتوكيد وذلك في بابي العطف والبدل فإنها تلغى.

مثال: تكرارها في باب العطف: ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرٌ.

كيف يكون الإعراب؟

ما: نافية، وجاء: فعل ماض وإلا: أداة استثناء ملغاة، الكلام في إلا الثاني وما بعدها أما إلا الأولى وما بعدها فهذه حكمها كما قلنا سابقاً لا يختلف فهنا الاستثناء مفرغ، فنقول: ما: نافية، وجاء: فعل ماض وإلا: أداة استثناء ملغاة، وزيد: فاعل.

-(إلا) الثانية هي التي نحتاج أن نتعرف على حكمها- نقول: وإلا الواو: حرف عطف، إلا نقول زائدة للتوكيد كُررت للتوكيد فقط، وعمرٌ معطوف بالواو على زيد، فنقول ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرٌ.

ومثال: التكرار في باب البدل: يكون الثاني كالأول أو بعض الأول

فمثال بدل كل من كل أو بدل مطابق قولك: ما جاء إلا الكريمُ إلا زيدٌ

الآن تكررت إلا في باب البدل، يعني أن ما بعد إلا الثانية الذي هو زيد؛ هو نفسه ما قبل إلا؛ فزيد هو الكريم، فتكررت إلا في باب البدل، فحينئذ نلغي إلا الثانية فنقول في الإعراب: ما: نافية، وجاء: فعل ماض، وإلا الأولى: حكمها كما قلنا سابقاً استثناء مفرغ فتكون إلا: أداة استثناء ملغاة، الكريم: فاعل، إلا الثانية: زائدة للتوكيد، زيد: بدل من الكريم، والبدل يأخذ حكم المبدل منه؛ بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومثال بدل بعض من كل أو بدل اشتمال قولك: ما سرني أحد إلا زيدٌ إلا أدبه، بالنسبة لـ إلا الأولى حكمها كما قلنا سابقا هذا الكلام تام غير موجب يجوز فيه وجهان: الإتباع والنصب على الاستثناء.

تقول: ما سرني أحدٌ إلا زيدٌ، هذه مرفوعة على الإتباع ويجوز فيها النصب إلا زيداً، أما إلا الثانية: فهي زائدة للتوكيد، أدبه: تكون بدلا من السابق، فإذا كان زيد مرفوعا فنرفع أدبُه، وإذا كان زيداً منصوبة على الاستثناء فننصب أدبَه.

٢- إذا كان تكرار إلا لغير التوكيد: وذلك في غير بابي العطف والبدل فما الحكم؟

نقول: يختلف حسب نوع الاستثناء:

- إن كان الاستثناء مفرغاً تُرك العامل يؤثر في واحد من المستثنيات ونُصِب ما عداه.

ومثاله: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً، فإن كان الاستثناء مفرغاً تُرك العامل الذي هو الفعل يؤثر في واحد من المستثنيات، ما قام إلا زيدٌ؛ أثر في زيد رفعه، قام: فعل، وزيد: فاعل، والباقي انصب إلا بكراً إلا عمراً، وهذا كما هو واضح ليس في باب البدل فبكر غير عمر، وليس في باب العطف لأن الواو ليست موجودة، وبكر يختلف عن عمر وعمر يختلف عن زيد.

هل يتعين أن الذي يؤثر فيه العامل هو الأول؟ يعني لازم يرفع العامل كلمة زيد؟ وإلا يمكن يرفع مثلا عمر؟

نقول: لا يتعين الأول، بل يمكن نرفع عمر وننصب الباقي، أو نرفع بكر وننصب الباقي، ولكن الأحسن الراجح أن يؤثر العامل في الأول من الأسماء وحديثنا إن شاء الله تعالى بقية.

الحلقة (١٩)

أخذنا في نهاية الحلقة الماضية حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ، وقلنا: إننا ننظر إلى المستثنيات المكررة من ناحيتين: من ناحية اللفظ ومن ناحية المعنى.

فمن ناحية اللفظ: نقول: إما أن يكون تكرارها للتوكيد أو لغير التوكيد، فإن كررت للتوكيد وذلك في بابي العطف والبدل

فإن "إلا" الثانية تُلغى، مثل: ما جاء إلا زيدٌ وإلا عمرٌ فإنها تلغى ويكون ما بعد إلا الثانية معطوفاً بالواو على ما قبلها، وكذلك إذا كررت في باب البدل تلغى إلا الثانية ويكون ما بعدها بدلا مما قبلها.

وإن كان التكرار لغير التوكيد وذلك في غير بابي العطف والبدل فحينئذ ننظر إلى الاستثناء؛ هل الاستثناء مفرغ؟ أو الاستثناء تام موجب؟ أو تام غير موجب؟ فننظر إلى الاستثناء.

- فإن كان الاستثناء مفرغا **فحينئذ نجعل العامل يؤثر في أحد المستثنيات وننصب الباقي**، لو قلنا: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً هذا مثال لتكرار إلا في غير التوكيد لأنه ليس هنا عطف، وليس هنا بدل، بكر يختلف عن عمر ويختلف عن زيد أما في البدل فإما أن يكون الثاني هو الأول تماماً، أو أن يكون بعضه أو مشتملاً عليه، إن كان الاستثناء مفرغا: **فإننا نترك العامل يؤثر في أحد المستثنيات وننصب الباقي** فنقول: ما قام إلا زيدٌ أثّر الفعل قام في زيد، الباقي نقول: إلا عمراً إلا بكراً ولو كثرت ننصب الباقي، ونقول في الإعراب: قام فعل وإلا: أداة استثناء ملغاة وزيدٌ: فاعل، وإلا: أداة استثناء لا نقول ملغاة هنا ليست ملغاة هنا، وعمراً مستثنى منصوب، **هل يلزم أن يكون الذي يؤثر فيه العامل هو الأول من الأسماء؟** لا، لا يلزم الأحسن أن يكون الأول ولكن قد نجعله يؤثر في الثاني وننصب الأول، أو نجعله يؤثر في الثالث، مثلا وننصب ما قبله.
- إن كان الكلام تاما موجباً: **فإننا ننصبها كلها** فنقول: حضر الطلاب إلا علياً إلا بكراً إلا محمداً، وهكذا لو تكررت.
- أن يكون الكلام تاماً غير موجب: **فيعطى واحد منها ما يعطاه لو انفرد، وينصب الباقي، ينصب ما عداه، فنعطي واحداً منها ما يعطاه لو انفرد فيجوز فيه الإتباع والنصب والباقي ننصبه**، فنقول: ما حضر الرجالُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، تكررت إلا هنا لغير التوكيد ليست في باب العطف والبدل، والكلام هنا تام غير موجب ما حضر الرجالُ، فنعطي واحدا منها حكمه لو لم تكرر إلا، فيجوز فيه الإتباع راجحاً ويجوز فيه النصب على الاستثناء مرجوحاً، فنقول: ما حضر الرجالُ إلا زيدٌ ثم ننصب الباقي إلا بكراً إلا محمداً، هذا الحكم الأول وهو الاتباع لكلمة الرجالُ، ويجوز أن نعطيه الحكم الثاني ما حضر الطلابُ إلا زيداً يجوز النصب على الاستثناء، والباقي حكمه النصب إلا بكراً إلا محمداً، وإلا هنا ليست ملغاة بل هي أداة استثناء.

هل يتعين أن نعطي الحكم الأول من الأسماء؟ نقول: لا يتعين، بل يترجح فالأحسن أن نعطي الأول، ولكن يجوز أن نعطي الثاني أو الثالث من هذه الأسماء.

هذا ما يتعلق بحكم المستثنيات المكررة من حيث اللفظ.

المسألة الثانية: حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى: ما حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى؟ يعني ماذا يكون المعنى؟ إذا قلت: ما حضر الطلاب إلا مثلا محمداً إلا بكراً إلا. . . ، محمد حضر، طيب بكر هل هو مثله في الحكم؟

نقول المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى نوعان:

النوع الأول: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض: مثل: زيد وعمرو، ما يمكن استثناء زيد من عمرو، فهذا بحسب ما قبله، فإن كان المستثنى الأول داخلا فذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل، **يعني إن كان ما قبله داخلاً في الحكم فما بعده كذلك داخل، إن كان ما قبله خارجا فما بعده خارج**، يتضح هذا بالمثال:

إذا قلنا: ما حضر القوم إلا بكرٌ إلا محمدٌ نريد أن ننظر هنا للمعنى، أخذنا اللفظ فيما سبق ننظر للمعنى الآن، ما حضر

القوم إلا بكر، بكر الآن داخل في الحضور، نفيت الحضور عن القوم، بكر الآن داخل، فكذلك محمد داخل في الحكم، في غير الموجب يكون ما بعد إلا داخل، ما حضر القوم إلا محمد، محمد داخل في الحكم وهو الحضور، في الموجب ما بعد إلا خارج، إذا قلت: حضر الطلاب إلا محمد، فهم حضروا وهو خارج منهم.

إذن نقول: **إن كان المستثنى الأول داخلاً وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل** مثل: ما حضر القومُ إلا بكرٌ إلا محمدٌ، فبكر حاضر ومحمد حاضر.

وإن كان المستثنى الأول خارجاً وذلك إن كان مستثنى من موجب فذلك ما بعده خارج نحو: فهم المستمعون إلا فهداً إلا بكراً، المستمعون فهموا، الحكم ثبت للمستمعين "الفهم"، فهد خارج منهم في هذا الحكم لم يفهم، كذلك ما بعده خارج، فإذا كان المستثنى الأول خارجاً فما بعده كذلك خارج.

هذا هو النوع الأول ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض وهو بحسب ما قبله إن كان في الدخول أو الخروج.

النوع الثاني: ما يمكن استثناء بعضه من بعض: كما في الأعداد، تقول له: عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، يعني الآن **كيف يكون المعنى؟ اختُلف في المعنى في نحو هذا على ثلاثة أقوال**:

القول الأول: المكررات في حكم المستثنى الأول دخولاً أو خروجاً كما قلنا في السابق، فالجميع مستثنى من أصل العدد، فلو طبقنا هذا الكلام على المثال: لهُ عندي عشرة إلا أربعة، أربعة مستثناة من العشرة، طيب إلا اثنين، الاثنين مستثناة كذلك من العشرة من أصل العدد، إلا واحداً، الواحد كذلك مستثنى من أصل العدد، فالمُقَرُّ به الباقي على هذا القول ثلاثة، له عندي عشرة إلا أربعة بقي ستة إلا اثنين بقي أربعة إلا واحد بقي ثلاثة، فهذا هو القول الأول المكررات في حكم المستثنى الأول.

القول الثاني: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، قال ابن هشام رحمه الله: **وهو الصحيح**، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، فالمقر به على هذا القول كل من الأعداد مستثنى مما قبله، المقر به على هذا القول سبعة، لو استثنينا في هذا المثال: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً، استثنينا واحداً من الاثنين بقي واحد، استثنينا واحد من الأربعة بقي ثلاثة، استثنينا الثلاثة من العشرة بقي سبعة.

القول الثالث: المذهبان محتملان في هذه المسألة.

هذا ما يتعلق بالمستثنى بإلا وهو أطول ما في أدوات الاستثناء الكلام عن إلا وهي أُم أدوات الاستثناء، لها أحكام تميزها عن غيرها، ولها حالات، فتحتاج إلى مراجعة أكثر من غيرها.

ثانياً: المستثنى بـ"غير" و"سوى": من أدوات الاستثناء **غير وسوى**، وهما مسمى استثناء كما قلنا، نأتي لـغير: **الأصل في غير أن يُوصَف بها، تقع صفة وقد يحذف الموصوف وتعرب بإعرابه.**

فتقول: جاء رجل غيرُكَ، رأيت رجلاً غيرَكَ، مررت برجلٍ غيرِكَ، {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} غير صفة لصالح، {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فغير صفة للذين، **هذا هو الأصل فيها.**

وقد تخرج عن الصفة وتُضَمن معنى إلا فيستثنى بها، كما تقول: حفظت القرآن غير سورة، يعني إلا سورة.

ما حكم المستثنى بغير؟

نقول: **المستثنى بغير حكمه الجر بالإضافة**، فتقول: حفظتُ القرآنَ غيرَ سورةٍ، إعراب سورة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وتقول: قرأتُ الموادَ غيرَ النحوِ، إعراب النحو: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وتقول: حضر الطلاب غيرَ محمدٍ.

كيف أضبط كلمة "غير" بالشكل؟ عرفت المستثنى بغير وهو الاسم الواقع بعدها مجروراً بالإضافة.

لكن غير كيف أضبطها بالشكل؟ نقول: "غير" تعامل معاملة المستثنى بـ"إلا".

المستثنى بإلا ما حكمه؟ يختلف، إذا كان الكلام تاماً موجباً له حكم، وإذا كان الكلام تاماً غير موجب له حكم، إذا كان الاستثناء مفرغاً له حكم.

فنقول كذلك؛ "غير" نفسها؛ ننظر إلى الكلام:

- إن كان الكلام تاماً موجباً: **فننصب غير** مثاله: حضر الطلاب غيرَ محمدٍ.

- إن كان تاماً غير موجب: **فيجوز في "غير" وجهان: الإتباع والنصب** مثاله: ما حضر الطلاب غيرُ محمدٍ، أو ما حضر الطلاب غيرَ محمدٍ.

- إن كان الاستثناء مفرغاً مثاله: ما حضر غيرُ محمد، **فبحسب ما قبلها في التفريغ** فهذا حكم **غير** نفسها تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا.

كيف نقول في إعراب "غير"؟

أَوْلى الأقوال <u>في إعراب غير المنصوبة في غير التفريغ طبعاً في غير الاستثناء المفرغ أنها:</u> **حال**.

قلت: ما رأيت غيرُ محمداً هذه مفعول به، فغير المنصوبة في نحو: حضر الطلابُ غير محمد، ما حضر الطلاب غير محمد ما حكمها؟ **أولى:** <u>الأقوال في غير المنصوبة في غير التفريغ أنها حال.</u>

ومنهم من يقول في إعرابها: **غير** اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

قال ابن مالك رحمه الله:

واستثنِ مجرورا بـ"غير" معرباً بما لمستثنى بإلا نُسبَ

واستثنِ مجرور بغير: ما بعد غير مجرور، المستثنى بغير مجرور بالإضافة، **استثن مجرور بغير معربا** يعني حال تكون لفظ غير معرب؛ معرب بما نُسب للمستثنى بإلا تُعطى غير حكم المستثنى بإلا.

بعد ذلك نأتي للمستثنى بـ**سوى**، وسوى هي قريبة من غير، أخت لغير في بعض أحكامها.

ما حكم المستثنى بسوى؟

نقول: **المستثنى بسوى كحكم المستثنى بغير، المستثنى بسوى مجرور بالإضافة**، كما لو قلت: نجح الطلاب سوى طالبٍ، تجر طالبٍ بالإضافة، وتقول: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، مثلاً: تأخر الطلابُ سوى طالبٍ، فهو مجرور بالإضافة، وتقول: قرأت الموادَ سوى الفقهِ.

طيب بقيت **سوى** نفسها **كيف نعربها؟** <u>**فيها أكثر من قول**</u>

القول الأول: **قيل إنها كـ"غير" معنىً وإعراباً، معناها معنى "غير" وإعرابها إعراب "غير"**، فتقول: حضر الطلاب سوى محمد، اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، فهي معربة تقديراً، معربة بحركات مقدرة.

القول الثاني: <u>قول الجمهور فيها</u> **إنها ظرف مكان، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر**، فهي عندهم ظرف مكان، **ما الذي جاء بها في ظروف المكان؟ هل تدل سوى على المكان؟** نعم، فيها دلالة على المكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً سواكَ يعني <u>مكانك</u>، فهي ظرف مكان عندهم.

القول الثالث: هو قول وسط أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكـ"غير" قليلاً، وهو الذي رجحه ابن هشام رحمه الله.

فالأقوال في سوى قيل: إنها كغير معنى وإعراباً، فيقال إنها اسم استثناء منصوب، وقال الجمهور إنها ظرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، والحقيقة أن هناك شواهد على خروجها عن الظرفية: الفاعلية والجر بالحرف: ما أنتم في سواكم، ولم يبق سوى العدوان دِنّاهم كما دانوا، يعني الظاهر أنها تخرج عن الظرفية، هذا القول الثاني قول الجمهور أنها ظرف ولا تخرج الظرفية إلا في الشعر وهي ظرف مكان، وبينا أن معنى مرادهم بالدلالة عن المكان بأنها إذا قلت: لا أبتغي جاراً سواك يعني مكانك، القول الثالث قيل: إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً وهذا قول وسط ورجحه ابن هشام عليه رحمة الله.

وخلاصة ما ذكرنا في المستثنى بغير وسوى أن المستثنى بهما مجرور بالإضافة.

وأن الأصل في غير أن يوصف بها، تستعمل صفة، أما غير نفسها فإنها تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا، فتُنصب في الكلام التام الموجب، ويجوز فيها الإتباع والنصب في الكلام التام غير الموجب، وبحسب ما قبلها في التفريغ في الاستثناء المفرغ وذكرنا أن إعرابها إذا نُصِبَت في غير التفريغ فإنها حال، أو يقال فيها اسم استثناء منصوب.

وأما بالنسبة لسوى فما بعدها مجرور بالإضافة، وقيل في إعراب سوى نفسها ثلاثة أقوال: أنها كغير معنى وإعراباً، وقيل: إنها ظرف، وقيل: إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

ولِسِوى سُوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

أشار في الأول لغات في سوى، سِوى سُوى سواء اجعل لها ما جعلت لغير.

الحلقة (٢٠)

تطبيق على المستثنى بـ"غير وسوى"

لو قلنا: اضبط المستثنى بالشكل فيما يأتي مع بيان السبب

- حفظتُ القرآن سوى سورة البقرة، أين المستثنى بسوى؟ المستثنى بسوى هو ما بعدها سورة، ما ضبطه بالشكل؟ هو مجرور بالإضافة، فنقول: حفظتُ القرآن سوى سورةِ البقرةِ، ونقول في التعليل: لأن ما بعد سوى مجرور بالإضافة دائما.

لو أردنا أن ننظر إلى سوى نفسها فمنهم من يقول: إنها ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتح المقدرة، ومنه من يقول: اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

سوى سورةِ البقرةِ، سورةِ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والبقرةِ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

- زرتُ مدن الحجاز غير مدينة، نريد أن نضبط المستثنى بالشكل، المستثنى في هذا المثال مدينة، والضبط الصحيح له غير مدينةٍ، لأن مدينة مجرورة بالإضافة، ونقول في التعليل: لأن ما بعد غير مجرور بالإضافة دائما.

"غير" نفسها كيف نضبطها في هذا المثال؟

نقول: غير تُعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا، فننظر إلى نوع الكلام: زرتُ مدن الحجاز غير مدينة، المستثنى منه موجود "مدن الحجاز"، الكلام تام وأيضاً موجب، ما حكم المستثنى بإلا إذا كان الكلام تاما موجباً؟ حكمه النصب، فننصب "غير" هنا فنقول: زرتُ مدن الحجاز غيرَ مدينة، والأَوْلى فيما قيل في إعرابها: أنها حال أو اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه

الفتحة.

طيب لو أردنا أن نضبط "غير" في هذه الأمثلة:

- قاموا غير محمد، الصحيح: قاموا غيرَ محمدٍ فهي منصوبة لأن الكلام تام موجب.
- ما قاموا غير محمد، يجوز وجهان: الإتباع تتبع غير المستثنى منه وهو الواو، والواو محلها الرفع فنقول: ما قاموا غيرُ محمدٍ، أو النصب على الاستثناء ما قاموا غيرَ محمدٍ لأن الكلام تام غير موجب فيجوز فيه وجهان، محمدٍ مجرور بالإضافة.
- ما رسب غير كسول هنا الاستثناء مفرغ مستثنى منه غير موجود وتقدم النفي، فحينئذ تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا، ومعلوم أن المستثنى الواقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ يُعطى حكمه كأن لم توجد إلا، فغير هنا فاعل، وأما كسولٍ: مجرورة بالإضافة.

المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

ما حكم المستثنى بليس ولا يكون؟

لو أخذنا مثالاً على المثال بليس ولا يكون، كالمستثنى بـإلا، لو قلت: حضر الطلاب ليس محمداً أو لا يكون محمداً، هذا مثال لاستعمال ليس في الاستثناء، فهو استعمال من ناحية المعنى.

ما حكم المستثنى بليس ولا يكون؟ حكمه النصب، ليس محمداً لا يكون محمداً، **النصب على ماذا؟** المنصوبات كثير، نقول النصب على أنه خبر لليس لأن ليس من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وكان كذلك ترفع الاسم وتنصب الخبر، فما بعد ليس ولا يكون **منصوب على أنه خبر لهما**.

- من الشواهد على استعمال ليس بمعنى إلا: يطبع المؤمن على كل خُلُق ليس الخيانةَ والكذب.
- وفي الحديث (ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفرَ) ليس السنَّ والظفرَ، فالمستثنى بليس هو كلمة السنَّ والخيانة كما نرى منصوب على أنه خبر لليس.
- وتقول: جاؤوا لا يكون زيداً.
- ويقول الشاعر: لا شيء أسرع مني ليس ذا عذرٍ***وذا جناحه بجنب الريد خفاقِ.

نقول: لا شيء أسرع مني ليس ذا عذرٍ يريد به الفرس، وذا جناح بجنب الريد يقصد به الجبل، الخفاق، ويقصد به العُقاب أو النسر.

فهذه الأمثلة على الاستثناء بليس ولا يكون

المنصوب خبر لليس ولا يكون، أين الاسم أين اسمهما؟

نقول: اسمهما ضمير مستتر **على أي شيء يعود هذا الضمير "ليس هو" على أي شيء؟** قالوا: عائدٌ على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فاسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق.

فإذا قلنا: حضر القومُ ليس زيداً، التقدير حضر القومُ ليس هو زيداً، **هو يعود على أي شيء؟** على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، الفعل حضر يعني ليس هو يعني ليس الحاضر زيداً.

وتقول: جاء القوم ليس محمداً؛ أي ليس هو أي ليس الذي جاء محمد وهكذا.

فالمستثنى بليس ولا يكون حكمه النصب على أنه خبر لهما واسمهما ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، بعضهم يقول: **ما الذي جاء بها في الاستثناء؟** دخلت بالاستثناء من ناحية المعنى، فمعناه معنى حروف الاستثناء وإن

كانت لم تخرج عن عملها المحدد لها فهي من أخوات كان.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى في هذه المسألة:

واستثنِ ناصباً بـ ليس وخلا وبـ عدا وبيكون بعد لا

واستثنِ ناصباً بليس هذا شاهدنا، واستثنِ ناصبا بليس وخلا وبـعدا وبيكون بعد لا يعني: لا يكون زيداً.

ليس ولا يكون واضحا أنهما فِعلان.

المستثنى بـ(خلا وعدا وحاشا)، هذه الأدوات تستعمل في الاستثناء

فتقول: قاموا خلا زيد أو عدا زيد أو حاشا زيد بمعنى إلا.

ما حكم ما بعد هذه الأدوات؟ هل ننصبه فأقول: قام القوم عدا زيدٌ أو عدا زيداً أو عدا زيدٍ؟

نقول يجوز لك وجهان:

الوجه الأول: الجر بها على أنها حروف جر

فتقول: خرج الرجال عدا محمدٍ خلا محمدٍ حاشا محمدٍ، وتقول في الإعراب عدا حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتقول مثل هذا الكلام في خلا وفي حاشا: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتقول في محمدٍ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

من الشواهد على الجر بـ عدا -لأن بعضهم أنكرها- يقول الشاعر:

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاءِ والطفل الصغيرِ

فعدا حرف جر، والشمطاءِ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

إضافة كلام للوجه الأول وهو الجر بها على أنها حروف جر، ابن مالك عليه رحمة الله تعالى عدّ هذه الأحرف في حروف الجر، ذكر في حروف الجر ذكر عشرين حرفاً، فذكر أحرفاً تستعمل أحياناً أو في لغات بعض العرب وذكر منها خلا وعدا وحاشا فقال:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

فعدّها من حروف الجر، وهي تستعمل جارة، ولكن ليس هذا هو الاستعمال الوحيد لها.

الوجه الثاني: النصب على أنها أفعال ماضية جامدة، فننصب ما بعدها على أنها أفعال ماضية جامدة

فإذا قلت: قام القومُ عدا محمداً وأكرمتُ الرجال عدا أو خلا علياً فحينئذ نصبت بها فكيف يكون الإعراب؟ نقول: تكون أفعالاً ماضية جامدة، فنقول في إعرابها:

قام القوم عدا محمداً، عدا: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، ومحمداً مفعول به منصوب، وكذلك لو قلت: قام القوم حاشا محمداً أو خلا محمداً، أين الفاعل؟ الفاعل: ضمير مستتر تقديره هو.

فهذان وجهان في المستثنى بخلا وعدا وحاشا الجر على أنها حروف جر، والنصب على أنها أفعال ماضية جامدة، والفاعل ضمير مستتر، والمنصوب مفعول به.

- إذا دخلت ما هل يجوز الوجهان معاً؟ نسمع أحياناً: قام القوم ما خلا ما عدا.

إذا دخلت ما على خلا وعدا فلا يجوز الوجهان، فيتعين أن ننصب ما بعدها فقط.

فإذا قلت: قام القوم ما خلا محمداً، ولا يجوز لك الجر، قام القوم ما عدا محمداً، ولا يجوز لك الجر، لأن ما هذه ما مصدرية

لا تدخل إلا على الأفعال، فيتعين حينئذ خلا وعدا أن يكونا فعلين، ويُنصب ما بعدهما، كما قال لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضوان الله عليه:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ   وكل نعيمٍ لا محالة زائلُ
وكل أناس سوف تدخل بينهم   دويهة تصفر منها الأنامل

الشاهد: أنه لما دخلت ما على خلا في هذا البيت وجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، فـ ما: مصدرية، وخلا: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل: ضمير مستتر، واللهَ: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- هل تدخل ما على حاشا؟

مثال: قام القوم ما حاشا محمد.

الصحيح: أن ما لا تدخل على حاشا، وإن كانت هناك بعض الشواهد التي ورد فيها دخول ما على حاشا، ولكن الأكثر والغالب هو عدم دخول ما على حاشا.

خلاصة ما ذكرناه: أن المستثنى بليس ولا يكون حكمه النصب على أنه خبر لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر تقديره هو.

أما المستثنى بـخلا وعدا وحاشا فيجوز فيهما وجهان: الجر على أنها حروف جر، ويجوز أيضا في المستثنى بها النصب على أنها أفعال جامدة ماضية، والفاعل ضمير مستتر، وما بعدها مفعول به منصوب.

ثم ذكرنا أنه إذا دخلت ما فإن النصب يتعين بتعين الفعلية حينئذ، وذكرنا أن ما لا تدخل على حاشا في الأغلب.

من شواهد النصب بـحاشا قول الشاعر:

حاشا أبا ثوبان إن أبا   ثوبان ليس ببكمة فادمي

حاشا أبا: فنصب بـحاشا، ما بعد حاشا وقالوا أبا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، وكقول الشاعر أيضاً:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين

حاشا قريشاً، فقريشاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

نُذكر بأن خلا وعدا وحاشا مترددة بين الفعلية والحرفية، فمن أدوات الاستثناء ما هو حرف، ومنها ما هو فعل، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو مترددة ما بين الفعلية والحرفية وهي هذه الأدوات خلا وعدا وحاشا.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى:

واستثنِ ناصباً بـ ليس وخلا   وبـ عدا وبـ يكون بعد لا

ثم قال:

واجرر بسابقي يكون إن ترد   وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

اجرر بسابق يكون: السابق ليكون في اللفظ خلا وعدا سبقتها في اللفظ واجرر بسابقي يكون إن ترد على سبيل الجواز، قال: واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما انصب إذا سبقت خلا وعدا بـما فالنصب حينئذ يتعين، ثم قال: وانجرار قد يرد أنه قد يرد حتى مع دخول ما الجر وهذا قليل جداً.

ثم أراد أن يبين ما حكمهما في حالة جر ما بعدهما، لأنه قد يجر بالحرف وقد يجر بالإضافة وقد يجر بالتبعية، فقال:

وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

وحيث جرّا فهما حرفان حيث جرّا خلا وعدا فهما حرفان، كما هما إن نصبا فعلان، ثم قال:

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاشا وحشا فاحفظهما

مثل خلا حاشا ولكنها لا تصحب ما، ما يقال ما حاشا، وإن كان وردت بعض الشواهد القليلة.

طيب لو أخذنا تطبيقاً سريعاً منوعاً في الاستثناء، لو أردنا أن نضبط المستثنى بالشكل ونعربه:

قلنا: قام القوم ليس محمد؛ نضبط محمد بالشكل، يكون في ليس ولا يكون في خلا وعدا وحاشا.

قام القوم ليس محمد

الصواب: ليس محمداً، طيب الإعراب؟ محمداً: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

حضر الطلاب عدا علي

نقول: إذا أردنا أن نضبط؛ نضبط بالوجهين:

- فنقول: عدا عليٍّ ونقول في إعرابها: عليٍّ: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، اسم مجرور بعدا وعلامة جره الكسرة.
- ويجوز أيضاً عدا علياً، ونقول في الإعراب: علياً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لأنه في الأول: عدا عليٍّ جعلنا عدا حرف جر، والثاني: عدا علياً جعلنا عدا فعل ماضٍ جامد.

خرج الطلاب لا يكون محمد

الضبط السليم لا يكون محمداً، والإعراب: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الحلقة (٢١)

لدينا اليوم حديث عن موضوع الحال، فمن المنصوبات الحال

فما المراد بالحال؟ وما الفكرة الموجزة عن الحال؟ نقول:

الحال: هي الاسم المنصوب في نحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، فالاسم منصوب وهو راكباً هو الحال.

كيف نميزه عن غيره من المنصوبات؟ نقول:

أولاً: الحال نكرة، جاء زيدُ راكباً.

ثانياً: صاحب الحال الذي هو زيد -يُسمى صاحب الحال- لا يكون إلا معرفة، فبينهما اختلاف الحال نكره، وصاحبه معرفة.

ثالثاً: الحال الغرض منها بيان الهيئة جاء زيد يعني الحال بينت هيئة زيد عند مجيئه.

رابعاً: الحال منصوبة دائما.

خامساً: تصلح جواباً لسؤال بـ كيف، فلو قال قائل: كيف جاء زيد؟ لقلت: جاء زيد راكباً أو ماشياً أو مسرعاً.

سادساً: الحال تكون مشتقة لا جامدة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل.

سابعاً: تكون متحولة يعني منتقلة ليست ثابتة، يعني مثل: جاء زيد راكباً الركوب ليس ملازماً لزيد بل قد يأتي راكباً ويأتي مرة أخرى ماشياً، وقد يدخل مسروراً ويدخل مرة أخرى مثلاً حزيناً، فالغالب في الحال أن لا تكون ثابتة بل متحولة لذلك سميت حال من التحول.

ثامناً: الحال تأتي مفردة مثل: جاء زيد راكباً، وتقع جملة أيضاً، تقول: خرج محمدٌ ويدهُ على رأسه، خرج وهذه حالته ويدهُ على

رأسِهِ.

وفي كتاب الله عز وجل: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} وأنتم سكارى هذه جملة حالية.

إذاً ما أركان جملة الحال؟ أركان جملة الحال ثلاثة: - **مثال:** جاء زيد راكباً

أولا: الحال: وهي كلمة راكباً.

ثانياً: صاحب الحال: وهو الفاعل وهو زيد.

ثالثاً: العامل: وهو الذي يعمل النصب في الحال وهو الفعل جاء.

من الأمثلة والشواهد على الحال قول الله عز وجل: {ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا}، فمستكبراً حال، صاحب الحال الفاعل مستتر ثم يصر هو مستكبراً.

ويقول عز من قائل: {وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا} يعني في حالة مرح، فمرحاً حال وصاحبها الفاعل المستتر ولا تمشِ أنت.

ومن الشواهد على الحال قوله عز وجل: {اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا} مذؤوما حال من الفاعل المستتر صاحبها الفاعل المستتر لأخرج، أخرج أنت، ومدحوراً حال ثانية.

ويقول الله عز وجل: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى} الحال كسالى، قامُوا في هذه الحالة في حالة كسل.

وتقول: خرج سعد مسروراً، مسروراً حال وصاحبها سعد.

وتقول: ضربتُ اللص مكتوفاً، فمكتوفاً حال وصاحبها اللص.

وتقول: خرجت مسرعاً، مسرعاً كذلك حال.

وصاحب الحال قد يكون **مرفوعاً** كما تقول: خرج سعد مسروراً، صاحب الحال سعد إعرابه: فاعل، قد يكون **منصوبا**، مثل: ضربتُ اللص مكتوفاً، وقد يكون **مجروراً بالحرف**، مثل: مررتُ بهندٍ جالسةً فصاحب الحال في المثال الأخير وهو هند وهو مجرور بالحرف، **إذن ما تعريف الحال؟**

نقول في تعريف الحال: وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيئة، وهذا التعريف إنما هو **للحال المؤسِسَة** التي تأتي بمعنىً جديد لا يُعرف من سياق الجملة مثل: جاء زيدٌ راكباً فلا نعرف أنه راكب لو لم يذكره لم نعرف أنه راكباً من قوله: جاء زيد، ويقابله **الحال المؤكدة**: وهي التي تعرف قبل ذكرها، مثل قوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا} مثلاً هذه حال مؤكدة، نعلم أنه ضاحك من قوله: تبسم، قبل أن يأتي ذكر ضاحك نعلم الضحك من قوله: تبسم، وكذلك تقول: ولى مدبراً، فنعلم أنه أدبر من قولنا: ولى.

إذن تعريف الحال: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة وهذا التعريف للحال الغالبة وهي المؤسسة.

ما المراد بقولنا في التعريف وصف؟ نقول: **الوصف** هو الاسم المشتق الذي يدل على معنىً وذاتٍ متصفةٍ به؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، هذه يطلق عليها الأوصاف، فاسم الفاعل مثل: ضارب يدل على معنى وهو الضرب ويدل على أن هناك شخص قام بالضرب، ومضروب كذلك يدل على معنى وعلى أنه هناك ذاتاً وقع عليها الضرب، فهذا الوصف، إذن المراد يكون اسم فاعل اسم مفعول صفة مشبهة ونحو ذلك.

والمراد بالفضلة هو وصف فضلة، **هل المراد الذي يستغنى عنه؟** أحياناً ما يمكن نستغني عنه، نقول: جاء زيد أنا أريد أن أبين أنه جاء راكباً، فالمراد **بالفضلة**: هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، هذا الفضلة، الذي يأتي بعد المبتدأ والخبر أو بعد الفعل والفاعل؛ فإنه يكون فضلةً، والغرض من الحال قلنا: **بيان الهيئة**، ولذلك ضمنه في التعريف، بيان هيئة الشخص عند قيامه بالفعل أو عند وقوع الفعل عليه.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضلة منتصب يفهمُ في حالِ كـ فرداً أذهبُ

وهنا محذوف بعد كلمة حالِ، أي يفهم في حال كذا، مثل: فرداً أذهب، أذهب فرداً، فالتقدير أذهب في حال انفراد، وجاء زيد راكباً، جاء زيد في حال الركوب فهو على معنى في حال كذا، وخرج سعد مسروراً، يعني خرج سعد في حال سرور.

ولفظ الحال يذكر ويؤنث فيقال: هذا حال وهذه حال، وتقول: حال منصوب أو حال منصوبة، وقد ورد في الشواهد تذكيرها وتأنيثها.

أوصاف الحال

أوصاف الحال أربعة، الحال الأخيرة مثل راكب لها أربعة أوصاف:

الوصف الأول: **أن تكون منتقلة لا ثابتة**، وهذا وصف غالب ليس بلازم لكنه غالب.

الوصف الثاني: **أن تكون مشتقة لا جامدة**، وهذا أيضاً غالب.

الوصف الثالث: **أن تكون نكرة لا معرفة**، وهذا لازم.

الوصف الرابع: **أن تكون نفس صاحبها في المعنى**، ومعنى هذا الوصف أنك إذا قلت مثلاً: خرج الطفلُ باكياً، **فالحال نفس صاحبها في المعنى**، لأن الباكي هو الطفل، والطفل هو الباكي، وإذا قلت: جاء زيد راكباً الراكب هو زيد، وزيد هو الراكب، هذا معنى قولهم أن تكون نفس صاحبها في المعنى.

فيما يُستقبل سنأخذ هذه الأوصاف واحدا واحداً، ثم نذكر هل هذا الوصف مثلاً غالب، ذكرنا في أوصافها: **أن تكون منتقلة ما معنى قولنا: منتقلة هل يمكن أن تأتي ثابتة؟** ذكرنا في أوصافها **أن تكون مشتقة، هل تأتي جامدة وهكذا؟**

فالوصف الأول: **أن تكون منتقلة** أي متحولة أي عارضة ليس بلازمة، مثل: البكاء مثل الحزن مثل السعادة مثل السرور ومثل الركوب والمشي هذه أشياء يعني عارضة ليست ملازمة للإنسان، بخلاف الحُسن والقبح والطول والقصر هذه أشياء ثابتة، الغالب في الحال أن تكون منتقلة قال سميت حال لأنها متحولة، هذا وصف غالب في الحال، **هل تأتي الحال ثابتة؟**

نعم تأتي الحال ثابتة لكن ليس هذا بكثير، وذكروا مواضع لمجيئها ثابتة، لكن سنذكر شواهد وأمثلة على مجيئها ثابتة:

-فمن الأمثلة على مجيء الحال ثابتة قولهم: زيد أبوكَ عطوفَ، فالعطف **حال ثابتة من الأب**، العطف **وصف ثابت للأب**.

-وأيضاً من الشواهد قوله عز وجل: {وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا} حيا: حال، وصاحبها: مستتر يعني أبعث أنا وهذه الحال ثابتة، الحياة يعني ثابتة ليست متحولة مثل تحول يعني البكاء والسرور هذا التحول السريع، والبعث من لازمه الحياة.

-وتقول: أنت عبد الله معروفاً، فمعروفاً حال ثابتة.

- وأيضاً من أمثلة مجيء الحال ثابتة قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، أطول حال، وهي حال ثابتة ليست متغيرة.

-ومن ذلك أيضاً قوله عز من قائل: {شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} فقيام الله بالقسط سبحانه وتعالى أمر ثابت.

-وأيضاً يقول تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} مفصلا: حال ثابتة من الكتاب.

-ومن الشواهد على مجيء الحال ثابتة قوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} الضعف: وصف ثابت ملازم للإنسان.

-وأيضاً من ذلك قوله تعالى: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} مصدقاً هذه حال ثابتة.

-وتقول مثلاً: خُلق فلان طويلاً جعد الشعر، طويلا حال ثابتة من فلان.

-وتقول أيضاً: ولد فلان دميماً.

-ويقول عز من قائل: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} شيخاً: حال ثابتة.

والغالب أيها الإخوة في الحال المبيِّنة -وهي المؤسسة التي تأتي بمعنى جديد- الانتقال والتحول، والغالب في الحال المؤكِّدة الثبوت.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضلة منتصبُ ... يفهم في حالٍ كفرداً أذهبُ

وكونه منتقلاً مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحِقا

فهذا كما قال: كون الحال منتقلة والمشتقة هذا ليس بلازم لكنه غالب.

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة كأن تكون: بصيغة اسم الفاعل أو بصيغة اسم المفعول أو بصيغة الصفة المشبهة باسم الفاعل أو بصيغة المبالغة من اسم الفاعل.

- فمن مجيء الحال مشتقة بصيغة اسم الفاعل قوله عز وجل: {وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا} **وهذا كثير**، واصبا: حال.

- وجاء زيد راكباً، راكباً حال وهو اسم فاعل.

- ومن مجيئها بصيغة المفعول تقول: خرج محمد مسروراً، فمسروراً: حال.

- وفي كتاب الله عز وجل: {ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا} مذموما: اسم مفعول، ومدحورا.

- وقد تأتي بصيغة الصفة المشبهة باسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل تدل على الثبوت وفعلها لا يكون إلا لازماً يعني غير متعدٍ مثل: طاهر تدل على الثبوت، ومثل: حسن، لكن ليس له وزن خاص مثل فاعل، فقد تأتي على وزن فَعَل مثل حسن، وشهم على وزن فَعْل، وكريم وشريف، كلها هذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، فمن مجيء الحال صفة مشبهة باسم الفاعل قوله عز وجل: {وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا} فضعيفاً: حالاً، وهي صفة مشبهة باسم الفاعل.

- وقد تأتي الحال بصيغة مبالغة كقوله عز وجل: {وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا} فمدرارا حال وهي على وزن مفعال.

عرفنا أن الحال تكون مشتقة وهذا هو الغالب فيها، **فهل تأتي الحال جامدة؟**

نقول: نعم؛ قد تقع الحال جامدة مُأوَّلة بالمشتق، وقد تقع جامدة غير مُأوَّلة بالمشتق.

تأتي الحال جامدة ولكنها مُأوَّلة بالمشتق، **ما معنى مأولة بالمشتق؟** يعني مفسرة بكلمة مشتقة، يعني الحال التي أمامنا جامدة لكنها بمعنى كلمة مشتقة.

ولمجيء الحال جامدة مُأوَّلة بالمشتق مسائل، تقع الحال جامدة مأولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن تدل على تشبيه مثل: كَرَّ زيدٌ أسداً، فالمراد بيان هيئة زيد عندما كرَّ، فهذه حال ولكن أسد جامدة، فهي بمعنى كر زيد **شجاعاً** أو **مقداماً** أو نحو ذلك بمعنى كلمة مشتقة، أسداً حال جامدة مأولة بالمشتق.

وكقولهم: بدت الجارية قمرًا، القمر جامد، ليس اسم فاعل وليس اسم مفعول، ولا من المشتقات، اسم ذات يعني قالوا هي بمعنى **مضيئة** مثلاً، بدت الجارية **مضيئة**، فهي بمعنى كلمة مشتقة.

المسألة الثانية: أن تدل على مفاعلة، نحو: بعته يداً بيد، يعني **متقابضين** يدا بيد، هذه جامدة ولكنها بمعنى كلمة مشتقة أي **متقابضين**.

وتقول كلمته فاه إلى فيّ، يعني **متشافهين**، فهذه جامدة مأولة بالمشتق.

المسألة الثالثة: أن تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين، افتح الصناديق صندوقاً صندوقاً، يعني مرتبة بهذا الشكل، وتقول اصعد السلم درجة درجة، فهذه مسائل ثلاث تأتي فيها الحال جامدة مأولة بالمشتق.

الحلقة (٢٢)

نحن في موضوع الحال، وتحدثنا عن الوصف الثاني من أوصاف الحال وهو **أن تكون الحال مشتقة لا جامد؛ هذا هو الغالب في الحال، وقد تأتي الحال جامدة فأحياناً تكون مأولة بمشتق، وأحيانا تكون جامدة غير مأولة بمشتق**، وذكرنا أن معنى كونها مأولة بالمشتق: أي أنها في معنى كلمة مشتقة، وتقع الحال جامدة مأولة بالمشتق في **ثلاث مسائل**:

المسألة الأولى أن تدل على تشبيه مثل: كر زيد أسداً، والمسألة الثانية أن تدل على مفاعلة مثل: بعته يداً بيد، والمسألة الثالثة أن تدل على ترتيب مثل: ادخلوا رَجُلاً رَجُلاً أي مترتبين.

لماذا قلنا: إن هذه المسائل الثلاثة مأولة بالمشتق، والمسائل التي ستأتي غير مأولة بالمشتق؟ لأن اللفظ غير مراد به معناه الحقيقي، فما يراد كيف: كر زيد أسداً، لا يراد باللفظ أسد معناه الحقيقي وإنما المراد شجاع، وكيف بدت الجارية قمراً إنما المراد مضيئة، فاللفظ فيها مراد به غير معناها الحقيقي.

تقع الحال جامدة غير مأولة بالمشتق في سبع مسائل:

المسألة الأولى: أن تكون موصوفة، وتسمى هذه الحال: **الموطّئة**، مثل قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} فقرآنا: حال وهي جامدة وليست مأولة بالمشتق، وعربيا: صفة لها.

ومثل قول الله عز وجل: {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} بشراً: حال، وهي جامدة ليست مأولة بالمشتق، وسويا: صفة لها، هذه ما كان بهذه الصفة تسمى حال موطئة، **تكون الحال فيه جامدة موصوفة**، فمن المسائل التي تأتي فيها الحال جامدة غير مأولة بالمشتق هذه المسألة أن تكون الحال موصوفة.

المسألة الثانية: أن تكون دالة على سعر مثل: بعته مُداً بكذا، فمداً: حال وهي جامدة **تدل على السعر**، قالوا معناها: بعته وبعضهم قال: هي مأولة بمشتق، يعني بعته مسعراً كل مد بكذا، وبعضهم قال هي جامدة ليست مأولة بمشتق، ومثلها قولهم: بعت الشاءَ شاة بدرهم، شاة حال جامدة، ليست مأولة بالمشتق.

المسألة الثالثة: أن تكون دالة على عدد كقوله عز وجل: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} أربعين: حال جامدة غير مأولة بالمشتق.

المسألة الرابعة: أن تكون دالة على طورٍ واقع فيه تفضيل، كقولهم: هذا بُسراً أطيب منه رُطبا، فبُسراً ورُطبا: حالان جامدان وهما غير مأولين بمشتق، كل منهما يدل على طور؛ مرحلة، وفيه تفضيل، فيفضَّل هذا التمر المشار إليه في حال كونه بسراً على الحالة التي يكون فيها رطبا.

المسألة الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً، فالذهب نوع من أنواع المال، ذهباً: الحال جامدة غير مأولة بالمشتق، ومثله: تسلم قماشك ثوباً، الثوب نوع من أنواع القماش.

المسألة السادسة: أن تكون فرعاً لصاحبها نحو: هذا حديدك خاتماً، الخاتم فرع من الحديد، ومثله قوله تعالى: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا}، فالبيوت فرع من الجبال.

المسألة السابعة: أن تكون أصلاً لصاحبها، مثل: هذا خاتمك حديداً، فالحديد أصل للخاتم، حديداً: حال وهي أصل

للخاتم، ومثله قوله عز وجل: {أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} طينا: حال، وهي جامدة غير مأولة بمشتق لأنها أصل لصاحبها، يعني خلقته طيناً، هذه المسائل التي تأتي فيها الحال جامدة غير مأولة بالمشتق.

قال ابن مالك عليه رحمة الله في هذه المسألة:

ويكثر الجمود في سعرٍ وفي **مُبدي تأوّلٍ بلا تكلفِ**

كـ بعه مُداً بكذا يداً بيد **وكر زيد أسداً أي كأسد**

ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف كذلك يكثر الجمود في الأحوال التي يمكن أن تأول بالمشتق بدون تكلف، وضرب أمثلة عليها **كـ بعه مداً بكذا** فجعل ما دلت على سعر من المأولة بالمشتق، وابن هشام جعلها من غير المأول بالمشتق، **كبعهم مداً بكذا يداً بيد**، فعد منها ما دل على مفاعلة، **وكر زيد أسداً أي كأسد**، أي ما دل على تشبيه.

نأتي بعد ذلك للوصف الثالث من أوصاف الحال: **وهو أن تكون نكرة لا معرفة** وهذا الوصف لازم في الحال أن تكون نكرة لا معرفة، وهذا الذي يميزها عن النعت، لو قلنا: جاء زيد الراكب أصبحت نعتاً، ولو قلنا: جاء رجلٌ راكبٌ لأصبحت نعتاً، فالحال نكرة، وهي مخالفة لصاحبها لأن صاحبها معرفة، فالمسألة الثالثة أن تكون نكرة لا معرفة، وقالوا في السبب: أنها خبر في المعنى، والأصل في الخبر التنكير، تقول: زيد قائمٌ.

وأيضاً قالوا من التعليلات في وجوب تنكير الحال: أنها تصح أن تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن نكرة، **كيف جاء زيد؟** فتقول: راكباً أو ماشياً أو نحو ذلك.

لو جاءت معرفة دالة على الهيئة؛ قالوا: إذا وردت الحال بلفظ المعرفة فإنها تأول بنكرة، تفسر بلفظ موافق لمعناها وهو نكرة، ومن العبارات التي جاءت فيها الحال معرفة مأولة بنكرة -هناك بعض الكلمات بعضها وارد عن العرب وبعضها شواهد- فمن الشواهد والأمثلة على مجيء الحال معرفة مأولة بنكرة:

المثال الأول: قولهم: جاء وحده، وحده هذه معرفة، مُعرف بالإضافة، قالوا هذه حال، وهي معرفة لكنها مفسرة بنكرة، كأن المعنى جاء منفرداً، فيحرصون على تفسيرها بنكرة حتى تسير القاعدة على سنن واحدة، وفي كتاب الله عز وجل: {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ} فهي حال معرفة ومأولة بنكرة.

المثال الثاني: قولهم: رجع عوده على بدئه، ومعناها أن الإنسان يكون سائر في أمر فإذا أراد أن يصل رجع من جديد كحال بعض الناس لا يصل، كل ما شرع في أمر واقترب وقطع شوطا فيه رجع من جديد في هذا الأمر أو في أمر آخر، قالوا رجع عوده على بدئه، فعوده هذه حال، تدل على الهيئة وهي معرفة ولكنها مفسرة بنكرة، أي رجع عائداً.

المثال الثالث: قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فالأول حال وهي معرفة قالوا هي بمعنى مترتبين، ومنه ما ورد في الأثر: يذهب الصالحون أسلافاً الأولَ فالأولَ.

المثال الرابع: قولهم جاؤوا الجمّاء الغفيرة، معنى الجماء يعني العدد الكثير، الغفير يعني الذي يستر وجه الأرض، في كتاب الله عز وجل: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} يعني كثيراً، والغفير منه غفران الذنوب ومنه المِغفر بمعنى الستر، قالوا جاؤوا الجماء الغفيرة، الجماء حال وهي معرفة ولكنها مأولة بنكرة يعني جاؤوا جميعاً.

المثال الخامس: قولهم: أرسلها العِراك، وهذا يحصل عند موارد الماء عندما يرسل الحمار الوحشي أتنه إلى الماء فتعترك فيما بينها لترد، هذه العبارة وردت في بيت للبيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه وهو قوله

فأرسلها العِراك ولم يذدها **ولم يشفق على نغص الدخالِ**

أرسلها العِراك: جاءت الحال العِراك معرفة، وهي مأولة بالنكرة أي أرسلها معتركةً، -وسيرد علينا هذا الشاهد مرة أخرى في مجيء الحال مصدراً-.

المثال السادس: من الشواهد على مجيء الحال معرفة مأولة بنكرة قراءة من قرأ ليَخْرُجن الأعزُ منها الأذلَ، يعني هذه كلمة وردت في كلام لعبد الله بن أبيّ بن أبي سلول ويقصد -طبعاً على هذه القراءة ليَخْرُجن الأعزُ منها الأذلَ- يقصد بالأعز الرسول عليه الصلاة والسلام على هذه القراءة، جاءت الحال الأذلَ معرفة مأولة بنكرة يعني ليخرجن الأعز منها ذليلاً، (و أصل الآية: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}).

المثال السابع: قولهم: أفعله جهدك، جهدك حال معرفة مأولة بنكرة أي مجتهداً ومنه: اطلبه طاقتك كذلك معرفة مأولة بنكرة مطيقاً.

المثال الثامن: قولهم: كلّمته فاه إلى فيّ، فاه معرفة بالإضافة أي مشافهة.

المثال التاسع: قولهم: جاؤوا قضهم بقضيضهم، قضهم أو قض: حال معرفة مأولة بنكرة يعني جاؤوا جميعاً، وعليه قول الشمّاخ:

أتتني سليم قضها بقضيضها   تمسح حولي بالبقيع سبالها

المثال العاشر: العدد المضاف إلى ضمير معدود كقولهم: جاء الرجال ثلاثتهم، ثلاثتهم معرفة ويفسرونها بنكرة، وكذلك قولهم: تفرقوا أيدي سبأ أو أيادي سبأ، أي مشتتين.

هذه بعض المواضع التي تأتي فيها الحال معرفة مأولة بنكرة، **والخلاصة أن الحال الأصل فيها التنكير وقد ترد معرفة مأولة بنكرة، أي مفسرة بنكرة.**

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

والحال إن عُرِّف لفظاً فاعتقد   تنكيره معنى كوحدك اجتهد

إذا عرف لفظه فاعتقد تنكيره معنى.

الوصف الرابع من أوصاف الحال: **أن تكون نفس صاحبها في المعنى** فإذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، الضاحك هو زيد، وزيد هو الضاحك، ويمتنع أن تقول: جاء زيدٌ ضحكاً لأن الضحك غير زيد وزيد غير الضحك، فالمصدر لا يدل على ذاتٍ موصوفة كما يدل الوصف اسم الفاعل اسم المفعول.

إذن هل يأتي المصدر حالاً مع أنه مغاير لصاحب الحال في المعنى؟ هل يأتي المصدر حالاً مع أنه لم يكن نفس صاحب الحال في المعنى؟

قالوا: **جاءت مصادر أحوالا**: فمنها: ما هو مصدرٌ معرفة ووقع حالاً، **وهذا قليل**، ومنه ما هو مصدرٌ نكرة ويقع حالاً، **وهذا أكثر**.

فمن وقوع المصدر المعرفة حالاً

بالنسبة لوقوع المصدر المعرفة حالا هذا قليل، من الأمثلة عليه:

- قولهم: جاء زيد وحده، وحد هذا مصدر ومعرفة، ففيه مخالفتان للأصل، فالأصل في الحال: أن تكون نكرة والأصل في الحال: أن لا تأتي مصدراً، جاءت الحال مصدر معرفة: جاء وحده.

-ومن مجيء الحال مصدر معرفة قولهم: أرسلها العِراك، فالعِراك مصدر أعرك يُعارك عِراكاً ومعاركة، وعراك مصدر وهو

معرفة وهذا قليل.

قد تأتي الحال مصدراً نكرة، وهذا أكثر، ومن الشواهد والأمثلة:

-قولهم: طلع زيد بغتة، بغتة الحال ليست نفس صاحبها في المعنى مخالفة طلع زيد بغتة، بغتة غير زيد وهذا لا يكون في الحال لكنهم أجازوا مجيء المصدر حالاً، لأنهم يؤولون المصدر بالوصف، فيقول: معنى بغتة يعني مباغت أصبح بمعنى اسم الفاعل.

-ومن مجيء المصدر النكرة حالاً قولهم: جاء ركضاً، ركض مصدر ركض يركض ركضاً، قالوا: بمعنى جاء راكضاً.

-وكذلك قولهم: قتلته صبراً، يعني مصبوراً يعني محبوساً، فهذه أمثلة لمجيء المصدر حالاً، إذا كان المصدر معرفة فهو قليل، وإذا كان المصدر نكرة فهو أكثر.

وهل مثل هذا يمكن أن نقيس عليه؟

الجمهور عندهم أنه لا ينقاس مثل هذا لا تأتي بالمصدر حالاً، أحد العلماء وهو المبرّد صاحب كتاب المقترب قال: إذا كان الحال نوع من العامل فلا بأس يمكن أن يأتي المصدر، كيف؟ لو قلت مثلاً: جاء زيد سرعة، لا بأس سرعة مصدر ولكنه نوع من المجيء، لكن جاء زيد ضاحكاً، لا، لأن الضحك عنده ليس نوع من المجيء.

والناظم ابن مالك رحمه الله قاسه في مواضع ثلاثة:

الموضع الأول: بعد أما كقولهم: "أما علماً فعالم" هذا الموضع الأول القياسي عنده لمجيء المصدر حالاً فجاء المصدر حال وهو علماً.

الموضع الثاني بعد خبر شُبِّه به مبتدأه، يعني يمكن أن يأتي الحال مصدراً بعد الخبر الواقع مشبهاً به، مثل: زيد زهيرٌ شعراً، شعراً حال مصدر، وقد وقع بعد خبر وهو زهير، وهذا خبر مشبه به، شبه زيد بزهير في الشاعرية وتقول: فهدٌ حاتمٌ كرماً.

الموضع الثالث بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، مثل: أنت الرجل علماً هذه أل يسمونها الكمالية كأن العلم في الرجال اجتمع فيك، أنت الرجل علماً، فعلماً مصدر وقع حالاً لوقوعه بعد الخبر المقترن بأل الدالة على الكمال.

من الشواهد على وقوع المصدر حالاً

قول الله عز وجل: {حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} فجهرةً حال مع أنها مصدر.

ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} سراً مصدر ووقع حالاً.

ومن ذلك قوله عز من قائل: {وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا} يعني خائفين وأيضاً طامعين فهما حالان وكذلك هما مصدران الخوف والطمع.

وقوله تعالى من الشواهد قوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا} بطراً مصدر ومع ذلك جاء حالاً.

وكقوله تعالى: {جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا} لفيفاً حال وهي مصدر.

ومثله قوله عز وجل: {حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا} كُرهاً حال وهي مصدر.

وكقول تعالى: {ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً} تضرعاً حال وهي مصدر.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

ومصدرٌ مُنَكّرٌ حالاً يقع   بكثرةٍ كبغتةٍ زيدٌ طلع

الحلقة (٢٣)

لدينا اليوم حديث عن صاحب الحال

صاحب الحال قد يكون فاعلا، وقد يكون مفعولا به، وقد يكون مجروراً، فتقول مثلا: خرج علي ضاحكاً، فعلي صاحب الحال وهو فاعل هنا، وقد يكون مفعولا به تقول مثلاً: حملت الكتاب مفتوحاً، فمفتوحا حال من الكتاب، وقد يكون مجروراً بالحرف مثل مررت بـهند جالسة.

صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة فهو مخالف للحال، الحال الأصل فيها أن تكون نكرة، وهذا فرق مهم بين الحال والنعت، لأن النعت أو الصفة توافق الموصوف في التعريف والتنكير فتقول: مررتُ برجلٍ راكبٍ؛ صفة، وجاء الرجلُ الراكبُ كذلك صفة للتوافق بينهما، أما جاء زيدٌ راكباً فهذه حال، الحال نكرة وصاحبها معرفة.

وقالوا في تعليل ذلك: إنه شبيه بالمبتدأ، والمبتدأ الأصل فيه التعريف، فيقع صاحب الحال معرفة بأي نوع من أنواع المعارف، فربما يأتي علماً كما قلنا: جاء زيد راكباً، {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ}.

قد يكون ضميراً تقول: رأيتك مسرعاً هذه حال من الضمير {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}.

وقد يكون اسم إشارة، قد يكون اسماً موصولاً، حملوا عليه قول الله عز وجل: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا}.

وقد يكون أيضاً معرفاً بأل، تقول: جاء الرجل راكباً، {وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا}.

وقد يكون معرفاً بالإضافة، مثل قوله تعالى: {وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً}، فصاحب الحال كتاب موسى، صاحب الحال في {وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ} المجرمين، { إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي}، ما: صاحب الحال، {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ} الكاف صاحب الحال، الآية الأولى {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ} صاحب الحال لفظ الجلالة، إذن هذا هو الأصل في صاحب الحال، الأصل فيه التعريف.

هل يأتي صاحب الحال نكرة؟ نعم، نقول:

يقع صاحب الحال نكرة بمسوغ من المسوغات الآتية:

المسوغ الأول: أن تتقدم عليه الحال، فإذا تقدمت الحال على صاحبها النكرة؛ فحينئذ لا بأس أن يكون صاحبها نكرة، كقولهم: في الدار جالساً رجلٌ، جالساً حال ورجل صاحب حال وهو نكرة، والمسوغ لمجيء صاحب الحال وهو رجل نكرة تقدم الحال عليه، المسوغ هو تقدم الحال عليه.

ومثله: هذا قائماً رجلٌ، المسوغ لمجيء صاحب الحال رجل نكرة هو تقدم الحال عليه.

ومثله قول الشاعر: لمية موحشاً طللٌ ****يلوح كأنه خِلل

لمية اسم امرأة، الأصل: لمية طللٌ موحشٌ، فموحش في الأصل صفة لطلل، فتقدمت هذه الصفة على الموصوف فانتصبت حالاً، والمسوغ لمجيء صاحب الحال وهو طلل نكرة لتقدم الحال عليه.

وكقول: وتحت العوالي فوقنا مستظلةً ظباءٌ عارتها العيون الجعاذر

وتحت العوالي فوقنا مستظلةً ظباء، الأصل ظباء مستظلة، فتقدمت الصفة على الموصوف فانتصبت حالاً.

المسوغ الثاني: أن يكون مخصوصاً، لدينا المعرفة وهي واضحة -المعارف الست- ولدينا النكرة وهي الشائع غير المحددة، **ولدينا النكرة المخصوصة وهي أعلى رتبة من النكرة الشائعة، تخصص هذه النكرة تخصص بوصف، أو تخصص بإضافة أو غير ذلك، فإذا كانت النكرة مخصوصة فإنها حينئذ تقرب من المعرفة.**

أن يكون مخصوصاً: أ- إما بوصف ب- أو بإضافة ج- أو بمعمول

أ- أن يكون مخصوصاً بوصف: مثل: أقبل رجلٌ شجاعٌ راكباً، لما خصصت هذه النكرة رجل بكلمة شجاع نصبناها، نصبنا حينئذ الراكب على الحال، أقبل رجلٌ شجاعٌ نكرة حينئذ لما خصصناها بوصف اقتربت من المعرفة فساغ أن يأتي صاحب الحال حينئذ نكرة لأنها نكرة مخصصة بالوصف، إذن المسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة في هذا المثال أنها خُصصت بالوصف.

وتقول: مرّ بنا رجل قصيرٌ ضاحكاً، فضاحكاً، حال من رجل وساغ مجيء صاحب الحال نكرة لأنه خصص بالوصف.

ومن الشواهد من كتاب الله عز وجل: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقا} مصدقاً حال وصاحبها كتاب وهو نكرة، والمسوغ الذي سوغ لنا أن نأتي به نكرة أنه خصص "من عند الله" خصص بوصف كتاب كائن من عند الله، فالجار والمجرور صفة متعلقة بمحذوف صفة.

ومن تخصيص صاحب الحال بوصف تخصيص النكرة بوصف قول الشاعر:

نجيت يا رب نوح واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحوناً

فمشحوناً حال، وصاحبها فلك، وهو نكرة لكنه خصص بالوصف وهو ماخر.

ب- أن يكون مخصصا بالإضافة: تقول: أقبل طالب علم ضاحكاً، طالب نكرة لكنا خصصناه بالإضافة إلى علم، فضاحكاً حال، وصاحب الحال طالب وهو نكرة لكنه خصص بالإضافة، طالب علم.

وتقول: سمعت قراءة رجل مرتلةً، فقراءة نكرة، ولكنها خصصت بالإضافة، قراءة رجل، ومرتلة حال.

ومنه قوله عز من قائل: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ} سواء حال وأربعة صاحب الحال، وهي نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

ج- أن يكون مخصوصاً بمعمول: يعني يكون صاحب الحال عامل مؤثر فيما بعده.

من الأمثلة: عجبت من ضربٍ أخوك شديداً، شديداً حال وصاحب الحال ضرب وهو نكرة، لكنه قال خصص بمعمول يعني أنه عمل، فهو مصدر ورفع الفاعل، وهو كلمة أخوك، فلما خصص بمعمول جاز أن تأتي الحال منه.

هذا المسوغ الثاني بفقراته أن يكون مخصوصاً إما بوصف أو بإضافة أو بمعمول.

المسوغ الثالث: أن يكون مسبوقاً أ- بنفي، ب- أو بنهي، ج- أو باستفهام، فإذا سبقت النكرة بنفي أو بنهي أو باستفهام جاز أن تكون صاحباً للحال وجاز أن يأتي الحال منها.

أ- صاحب الحال المسبوق بنفي: كقولهم: ما جاء أحدٌ راكبا، راكباً حال وصاحبها أحد، كيف جاء صاحب الحال نكرة؟ قالوا: لأنه مسبوق بالنفي وهو ما جاء.

وكقوله عز من قائل: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} الحال هنا جاءت جملة: ولها كتاب معلوم، كتاب معلوم لها، جملة تتكون من خبر مقدم: لها، ومبتدأ مؤخر: كتاب، صاحب الحال قرية، كيف جاء صاحب الحال نكرة والأصل فيه التعريف؟ قالوا: لأنه سُبق بنفي وما أهلكنا.

ب- صاحب الحال المسبوق بنهي: كقولك: لا يخرج أحدٌ منفرداً، منفرداً: حال صاحبها أحد، كيف جاء صاحب الحال نكرة، نقول: لأنه سبق بنهي.

وكقولك: لا يأتِ طالبٌ متأخراً، فمتأخر: حال وصاحبها طالب والمسوغ هو تقدم النهي.

وكقول ابن مالك رحمه الله تعالى في ألفيته: لا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلاً، مستسهلا: حال وامرئ صاحبها ويسوغ

لمجيء صاحب الحال نكرة هو تقدم النهي،

وكقول أيضاً الشاعر: لا يركنَنَّ أحد إلى الإحجامِ يوم الوغى متخوفا لحمامِ

متخوفاً حال وصاحبها أحد والمسوغ هو تقدم النهي.

ج- صاحب الحال المسبوق باستفهام: كأن تقول: هل جاء رجل راكباً؟ فراكباً حال وصاحبها رجل، والمسوغ هو تقدم الاستفهام.

المسوغ الرابع: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، كقوله تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} الحال الجملة: وهي خاوية، وصاحبها: قرية، هذه الجملة كما نرى هي مقترنة بالواو، واقترانها بالواو يرفع توهم أنها نعت أو صفة.

ومن ذلك قوله عز وجل: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} الجملة حالية: وهو خير لكم، وصاحبها: شيئاً نكرة، والمسوغ كما قلنا أن الحال جملة مقرونة بالواو.

هذه هي المسوغات التي يأتي بسببها صاحب الحال نكرة، قال ابن مالك رحمه الله:

ولم ينكَّرْ غالباً ذو الحالِ إن لم يتأخر أو يخصص أو يَبِن

من بعد نفي أو مضاهيه كـ لا يبغِ امرئ على امرئ مستسهلاً

ولم ينكَّرْ غالباً ذو الحالِ يعني صاحب الحال إن لم يتأخر، إذا تأخر صاحب الحال وتقدم الحال عليه فلا بأس، إن لم يتأخر أو يخصص بوصف أو بإضافة أو بمعمول أو يبن من بعد نفي يعني يظهر من بعد نفي أو مضاهيه، بعد نفي: ما جاء أحدٌ راكبا أو مضاهيه وهو النهي والاستفهام، مثال للنهي: لا يبغ امرئ على امرئ مستسهلاً.

هل تقع الحال نكرة بدون مسوغ؟ قد تقع وهذا قليل، قد تقع الحال نكرة بغير مسوغ.

ومن الشواهد على ذلك: قولهم: عليه مائة بيضا، المعنى هذا يعني أن هذا الشخص مدين بمائة بيضاً، والبيض الفضة، كأن المعنى: عليه مائة من الفضة، هو مدين بهذا المال، فبيضا حال من مائة وكما نرى مائة نكرة، ليس هناك مسوغ من المسوغات السابقة، لماذا لا نقول إن بيضاً هنا مثلاً تمييز؟ نقول: إن تمييز المائة يكون مفرداً مجروراً غالباً، تقول مثلاً: عندي مائةُ ريالٍ، أو تصدقت بمائة ريالٍ، فيكون مفرداً وغالباً يكون مجروراً.

ومن مجيء الحال نكرة بغير مسوغ ما ورد في الحديث: (وصلى ورائه رجال قياما) قياما حال، صاحب الحال رجال نكرة، وليس هناك ليس هناك مسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة.

وخلاصة هذا الموضوع أن الأصل في صاحب الحال: التعريف وذلك لشبهه بالمبتدأ، ويقع علماً أو ضميراً، أو اسم موصول أو اسم إشارة، أو معرفاً بأل، أو معرفاً بالإضافة، لا يشترط معرفة بعينها.

هل يمكن الخروج عن هذا الأصل؟ نقول: نعم، قد يقع صاحب الحال نكرة ولكن بمسوغ من المسوغات الآتية: فمن هذه المسوغات:

أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة: الأصل أن تكون الحال في الأصل مثلا صفة مثل: في الدار رجل جالس، هذا المثال في الأصل أن هذه الحال قبل أن تكون حالا كانت صفة لرجل، فلما تقدمت على الموصوف انتصبت حالاً، فالشاهد أن الحال إذا تقدمت على صاحبها جاز حينئذ أن يكون صاحبها نكرة، فتقول: في الدار جالسا رجل.

أن يكون صاحب الحال مخصوصاً، إما بوصف، أن تقول: أقبل طالب ذكي مسرعاً، وصف الطالب بأنه ذكي، يعني أقبل طالب مسرعاً لا يصلح أن ننصب مسرعاً على الحال، لكن لما وصفناه جاز لنا أن نأتي بالحال منه.

أو بإضافة فتقول: أقبل طالب علم ضاحكاً، كذلك هذا مخصص، لأنه طالب علم، وتقول: أقبل طبيب عيون ضاحكاً، خصصت بالإضافة بعد أن كان شائعاً في الأطباء أو الطلاب.

أو يخصص بمعمول مثل: عجبت من ضرب أخوك شديدا.

كذلك من المسوغات: أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام.

ومن المسوغات أيضاً: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، مثل الآية: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}.

وقد تقع الحال نكرة بدون مسوغ في قولهم: عليه مائة بيضا، وصلى وراءه رجال قياما.

ومعرفة أن الحال تأتي نكرة وأن صاحبها يكون معرفة هذا شيء مهم يميز الحال عن غيرها.

الحلقة (٢٤)

أحوال الحال مع صاحبها من حيث التقدم والتأخر

ذكرنا فيما سبق أن أركان الحال ثلاثة، فلدينا في قولنا: جاء زيد راكباً، ثلاثة أركان:

الركن الأول: الحال وهي راكباً.

الركن الثاني: صاحب الحال وهو زيد.

الركن الثالث: العامل في الحال وهو الفعل جاء.

وحديثنا اليوم عن أحوال الحال التي هي مثل: راكباً، مع صاحبها وهو زيد.

هل يجب أن تتأخر عنه أو يجوز أن تتقدم عليه؟ أو يجب أن تتقدم عليه؟

فنقول: **للحالِ مع صاحبها ثلاث حالات:**

الحالة الأولى: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه وهذا هو الأصل:

مثل: جاء زيدٌ ضاحكاً، فيجوز في هذا المثال أن تقول: جاء ضاحكاً زيدٌ، وتعرب ضاحكاً: حال.

وتقول: ضربتُ اللصَ مكتوفاً، فيجوز فيه: ضربتُ مكتوفاً اللصَ.

إذاً لا فرق في كون صاحب الحال **مرفوعاً** كما في المثال الأول: جاء زيدٌ ضاحكاً، أو **منصوباً** مثل: ضربتُ اللصَ مكتوفاً، فالأصل في الحال أن يجوز أن تتقدم على صاحبها وأن تتأخر عنه.

الحالة الثانية أن تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً

ومن مواضع وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

الموضع الأول: **أن تكون محصورةً**، والحصرُ يحصلُ بـ **ما** و**إلا**، ويحصل كذلك الحصر **بإنما**، فإذا كانت الحال محصورة فيجب تأخيرها لأن المحصور فيه يجب أن يتأخر.

مثال ذلك: **ما** جاء زيدٌ **إلا** راكباً، فحصرت الحال وهي راكباً، فيجب عليّ أن أؤخرها، ولا يجوز أن أقدمها في هذه الحالة، لأنه يمكن أن تقول مثلاً: **ما** جاء راكباً **إلا** زيد، لكن المعنى يختلف عن المراد، إذا حصرت الحال فأنا أريد معنى معيناً، وإذا حصرت صاحب الحال فإن المعنى يختلف عن حصر الحال، فإذاً إذا أردت أن أحصر الحال فعليّ أن أؤخرها وجوباً مثل: **ما** جاء زيدٌ **إلا** راكباً، ومثله قوله عز من قائل: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} فالحال مبشرين، وقد حصرت **بإلا** فوجب تأخيرها ولا يجوز تقديمها على صاحبها.

الموضع الثاني: **أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جرٍ غير زائد**، مثل: مررتُ بـهندٍ جالسةً، فالحال جالسة، وصاحبها هند وهو

مجرور بحرف جر غير زائد، ففي هذه الحالة يجب أن تتأخر الحال، ولا يجوز أن تتقدم، ومثله قول الله عز وجل: {وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا} فلا يجوز أن تتقدم الحال وهي متشابهاً على صاحبها وهو الضمير (الهاء) المجرور بحرف، بحرف الجر، وتقول، مررتُ بفاطمة مستبشرةً، فلا يجوز أن نقدم الحال مستبشرة على صاحبها وهي فاطمة لأنها مجرورة بحرف جر غير زائد.

حروف الجر أيها الإخوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حرف الجر الأصلي وهذا هو الغالب في حروف الجر والكثير وهو المراد هنا، فحرف الجر في "مررتُ بـهندٍ" أصلي: يعني غير زائد وكذلك "مررتُ بفاطمة" حرف الجر أصلي يعني غير زائد.

القسم الثاني: حرف الجر الزائد وهذا في مواضع معينة، مثلاً: تزاد الباء في مواضع معينة وبشروط معينة، فمثلاً: تزاد الباء في المبتدأ في قول: بـحسبكَ درهم، يقال عن الباء: زائدة.

مثل: زيادة الباء في خبر ليس، ليس زيدُ بـقائم، يقال عن الباء زائدة تؤثر في اللفظ ولا تؤثر في المحل، وتزاد أيضاً بعد كفى {كَفَى بِـاللَّهِ شَهِيدًا} في الفاعل، ولها مواضع تذكر في حروف الجر.

ومثل من تزاد بشروط: كأن يكون مجرورها نكرة، وأن تسبق بنفي، تقول: ما جاء من أحد.

القسم الثالث حرف الجر الشبيه بالزائد، ويعنون به رُبَّ فيقولون أنها حرف جر شبيه بالزائد.

فحرف الجر الأصلي هو ما له معنى ومتعلق، وحرف الجر الزائد هو ما ليس له معنى ولا متعلق، وحرف الجر الشبيه بالزائد هو ما له معنى وليس له متعلق.

إذن قوله أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر غير زائد، يعني أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي، مثل هذه الأمثلة مررتُ بـهندٍ جالسةً.

بعض النحويين أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، فأجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي استدلالا بقوله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} فكافة الحال، وتقدمت على صاحبها وهو الناس، وهو مجرور بحرف جر أصلي غير زائد وهو اللام.

ومن أدلة المجيزين أيضاً قول الشاعر: إذا المرءُ أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديدُ فتقدمت الحال وهي كهلاً على صاحبها وهو الضمير المجرور بعلى، عليه، وهذا من أدلة المجيزين.

وابن مالك رحمه الله هو مع المجيزين فقال في خلاصته:

وسبق حالٍ ما بحرفِ جُر قد أَبَوْا ولا أمنعه فقد ورد

الموضع الثالث: أن يكون صاحبها مجرورا بالإضافة، فإذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة فيجب تأخير الحال ولا يجوز أن تتقدم عليه، مثال ذلك: أعجبني وجهها مسفرةً، فمسفرةً حال وصاحبها الضمير المجرور بالإضافة وجهها الهاء الثانية هذه هي صاحب الحال، فلا يجوز في الحال حينئذ أن تتقدم على صاحبها. وهنا جزئية وهي متى يكون صاحب الحال مضافاً إليه؟

الموضع الرابع: أن يكون العامل في الحال حرفا من حروف المعاني مثل حرف التشبيه أو حرف التمني أو كان العامل فعلاً جامداً:

فحرف التشبيه أو التمني: مثل: كأن وليت، مثال ذلك: كأن: كأنك أخوكَ مقبلاً، فالحال مقبلاً، ولا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على صاحبها لأن العامل فيها حرف من حروف المعاني وهو كأن.

والفعل الجامد: مثل: أفعل، أو مثل: فعل التعجب، تقول: ما أطيب زيداً رئيساً، ما أطيب زيدا حالة كونه رئيساً، فرئيساً حال وزيد صاحبها، ولا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على صاحبها لأن العامل فيها فعل جامد.

إذن هذه أربعة مواضع يجب فيها أن تتأخر الحال عن صاحبها. الموضع الأول أن تكون محصورة، الموضع الثاني أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي، والموضع الثالث أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، والموضع الرابع أن يكون عاملها حرفا من حروف المعاني، أو يكون فعلا جامداً.

الحال الثالثة: أن تتقدم عليه وجوباً:

كما إذا كان صاحبها محصوراً، سبق أن قلت المحصور دائماً يؤخر، فإذا حصرنا الفاعل أخرناه، وكذلك إذا حصرنا المفعول أخرناه، وإذا حصرنا الحال وجب تأخيره، وإذا حصرنا صاحب الحال أخرناه.

فمن مواضع وجوب تقدم الحال أي وجوب تأخر صاحب الحال عليها

- أن يكون صاحبها محصوراً، مثل: ما جاء راكباً إلا علي، فإذا كان صاحب الحال محصوراً فإنه يجب تأخيره، فراكباً حال وعلي صاحب الحال وهو فاعل هنا.

ننتقل للمسألة الأخرى وهي مجيء الحال من المضاف إليه، هل يأتي صاحب الحال مضافاً إليه؟

نقول: لا يكون صاحب الحال مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه: كقوله عز وجل: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا}، إخوانا: حال وصاحبها الضمير في صدور الهاء، فجاءت الحال من المضاف إليه، والسبب هو أن المضاف بعض المضاف إليه فالصدور بعض الرجال، المضاف بعض المضاف إليه فحينئذ لا بأس من مجيء الحال من المضاف إليه.

ومثله قوله عز من قائل: {أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} فميتاً حال، أخيه هو صاحب الحال، وهو مضاف إليه، أضفت اللحم إلى الأخ، كيف جاءت الحال من المضاف إليه، نقول لأن المضاف وهو اللحم بعض الأخ، فيجوز حينئذ، فالمضاف بعض المضاف إليه.

الموضع الثاني: أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه في صحة الإسقاط والاستغناء عنه: مثل: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} فحنيفا حال، وصاحبها إبراهيم وهو مضاف إليه، وذلك لأن المضاف وهو ملة كبعض المضاف إليه، فالملة كبعض من إبراهيم عليه السلام، ويصح إسقاط المضاف وهو ملة فيصح المعنى إذا قيل: أنِ اتبع إبراهيم حنيفاً.

ومثله، يعني لو أسقطنا المضاف في الأمثلة السابقة (في غير القرآن) وَنَزَعْنَا مَا فِيهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا.

مثلاً في غير القرآن: أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخاه مَيْتًا، فإذا صح الإسقاط فيجوز.

ومن أمثلة الموضع الثاني: وهو ما كان المضاف فيه كبعض المضاف إليه:

قولك: أفرحني نجاحُ محمدٍ متفوقاً، فمتفوقاً: حال، وصاحبها محمد وهو مضاف إليه، لأن المضاف كبعض، وهو نجاح كبعض المضاف إليه محمد.

أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز مجيء الحال منه، فلا يجوز: أكرمتُ ابن فاطمةَ جالسةً، لا يجوز في مثل هذا أن أجعل جالسة حال من فاطمة لأن المضاف ابن لا يصح إسقاطه والاستغناء عنه، لا يجوز أن تقول: أكرمتُ فاطمة جالسة، وأنت تريد ابن فاطمة جالسة.

الموضع الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كأن يكون المضاف اسم فاعل أو مصدراً، من الأشياء التي تعمل:

مثل قوله عز وجل: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} جميعاً حال، وصاحبها الضمير وهو الكاف وهو مضاف إليه، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه وهو الكاف لأن المضاف وهو مرجع عامل في الحال، وهو هنا **مصدر ميمي**.

- وتقول: أعجبني انطلاقكَ منفرداً، فمنفرداً: حال، وصاحبها: الكاف في انطلاق، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه لأن العامل وهو انطلاق **مصدر**، لأن المضاف وهو انطلاق، لأن المضاف عامل في الحال.

- وتقول: هذا ضارب زيد مقيداً، فمقيداً حال وصاحبها زيد، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه، لأن المضاف وهو ضارب عامل في الحال، **اسم فاعل**.

- وكقولهم: هذا شارب السويق ملتوتا، فملتوتاً: حال، وصاحبها: السويق، والمسوغ هو أن المضاف عامل في الحال، قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

ولا تجز حالاً من المضاف له … إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيف … أو مثل جزءه فلا تحيف

فإذا كان المضاف عاملاً في الحال أو جزءاً منه أو مثل جزئه فحينئذ يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه.

الحلقة (٢٥)

أحوال الحال مع عاملها من حيث التقديم والتأخير

ومصطلح العامل هذا سيتكرر عليك في النحو كثيراً، سواء في باب الحال أو في غيرها من أبواب النحو، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، والعمل هو التأثير، فمثلاً لو قلنا في باب الفاعل: جاء زيدٌ فلدينا عامل للرفع وهو الفعل جاء، ولدينا أيضاً معمول متأثر وقع عليه الرفع وهو زيدٌ الاسم، ولدينا عمل وهو الرفع.

طبعاً العامل في الحال لو قلنا: خرج علي مسرورًا، الحال: مسروراً وصاحبها: علي، والعامل فيها الفعل: خرج، لا يلزم أن يكون العامل فعلاً، فقد يكون اسما يشبه الفعل، الأصل أن يكون فعلاً، ولكن قد يكون اسماً يشبه الفعل مثل: زيدٌ منطلق مسرعاً، فالعامل في مسرعاً: منطلق وهو اسم يشبه الفعل، قد يكون العامل مضمنا معنى الفعل كما سيأتي.

للحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا:

الحالة الأولى: جواز تقدمها عليه وتأخرها عنه وهذا هو الأصل:

ويكون هذا إذا كان العامل فعلاً متصرفاً: مثل: جاء زيدٌ راكباً، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً الفعل جاء فعل متصرف يأتي منه المضارع والأمر ويأتي منه اسم فاعل هذا فعل متصرف، واسم المفعول، فإذا كان العامل فعلا متصرفاً فإنه يجوز تأخير الحال عنه ويجوز تقديمها عليه، فتقول: جاء زيدٌ راكباً وتقول: راكباً جاء زيد، ومسروراً دخل خالد.

أو كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف: مثل: زيدٌ منطلق مسرعاً، مسرعاً حال والعامل فيها؛ الذي عمل فيها النصب منطلق، وهي صفة تشبه الفعل المتصرف، صفة اسم فاعل، شبيه بالفعل، فيعمل عمله، فإذا كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف فيجوز في الحال أن تتقدم على عاملها، فيجوز في هذا المثال: زيدٌ منطلق مسرعاً يجوز أن تقول: زيدٌ مسرعاً منطلقٌ.

ومن الشواهد على تقدم الحال على عاملها قوله عز وجل: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يخرجون} فالأصل لو جُري على الترتيب الأصلي لقيل: يخرجون خُشعاً أبصارهم، فخُشعاً حال وهي في الآية تقدمت على عاملها، خُشعاً أبصارهم يخرجون العامل فيها الفعل يخرجون، العامل الفعل هو الذي نصب الحال، وهو فعل متصرف، فجاز أن تتقدم الحال عليه، وأما إعراب أبصار فهي فاعل للجمع، جمع اسم الفاعل.

وفي هذا الشاهد يمكن أن يستشهد بهذه الآية على شيء أو على نوع من الحال يسمونها الحال السببية، كقولك مثلاً: أقبل محمدٌ باسماً ثغره، فتكون الحال في الحقيقة للثغر، كما أن الحال هنا في الحقيقة للأبصار، فهذه يسمونها الحال السببية، إذاً هذه مسألة فرعية، المسألة التي معنا هي أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كهذه الآية {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ}.

ومن الشواهد أيضًا على تقدم الحال على عاملها لأنه فعلا متصرف قولهم: شتى تؤوب الحلبة، أصل المثال أو الشاهد: تؤوب الحلبة شتى، تؤوب يعني ترجع، الحلبة جمع حالب الذي يقوم بحلب مثلاً الناقة أو غيرها، وشتَى بمعنى متفرقين، يعني أنه يذهبون جميعاً ويرجعون متفرقين، تؤوب الحلبة يرجع الحلبة متفرقين، فشتى حال، والعامل فيها الفعل تؤوب وهو فعل متصرف، فجاز أن تتقدم الحال على عاملها لأنه فعل متصرف.

الحالة الثانية من حالات الحال مع عاملها أن تتقدم عليه وجوباً:

تتقدم الحال على عاملها وجوباً وذلك إذا كان لها صدر الكلام كما في كيف الاستفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وكيف تقع حالاً، فإذا قلت: كيف جاء زيد؟ فكيف هنا اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وجاء زيد فعل وفاعل، وقد تقدمت الحال على عاملها وهو الفعل جاء وجوباً لأن الحال لها صدر الكلام، وكما في كيفما الشرطية -عند من أثبتها من أسماء الشرط- نحو: كيفما تقعد أقعد، فكيفما أيضاً في محل نصب حال، وقد تقدمت وجوباً على عاملها لأن لها الصدارة.

الحالة الثالثة من حالات الحال مع عاملها أن تتأخر عنه وجوباً، أي تلزم مكانها:

وذلك في ست مسائل:

المسألة الأولى: أن يكون العامل فعلاً جامداً، ليس بمتصرف، كما في فعل التعجب مثل: ما أطيب الهواء بارداً، ما أحسن زيداً مقبلاً، فالعامل فعل جامد وهو أطيب وأحسن، فلا يجوز في الحال وهي بارداً ومقبلاً لا يجوز في الحال أن تتقدم على عاملها لأنه فعل جامد.

المسألة الثانية: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل مثل: هذا أفصح الناس خطيباً، فخطيباً حال والعامل فيها اسم التفضيل أفصح، وهو صفة تشبه الفعل الجامد فلا يجوز حينئذ أن تتقدم الحال عليه، ووجه شبه اسم التفضيل بالفعل الجامد أنه يلزم في بعض حالاته الإفراد والتذكير كما في اسم التفضيل الذي تقع بعده من، لو قلت محمدٌ أكرم من زيد، والزيدون أكرم من عمر فهذا وجه جموده أنه يلزم الإفراد والتذكير في بعض حالاته.

ويستثنى من هذه المسألة وهو عدم جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان اسم تفضيل، قولهم هذا بُسراً أطيب منه رُطباً، فيكون الشيء مفضلاً على نفسه باعتبارين، ففي هذه الحالة العامل هو أطيب، بُسراً ورُطباً حالان، والعامل فيهما أطيب وقد تقدم المفضل على العامل فيه وهذه مسألة مستثناة.

المسألة الثالثة: أن يكون العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري، مثل أعجبني اعتكاف أخيك صائماً، فصائماً حال، والعامل فيها اعتكاف وهو مصدر اعتكف يعتكف اعتكافاً، وهو مقدراً بالفعل والحرف المصدري يعني يمكن أن يُأول بالفعل والحرف المصدري، فنقول أعجبني أن يعتكف أخوكَ صائماً، أو أن اعتكف أخوكَ صائماً، فيقدر المصدر اعتكاف بالفعل والحرف المصدري أن يعتكف، فالشاهد أن العامل إذا كان مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري فلا يجوز أن تتقدم عليه الحال بل يجب أن تتأخر عنه.

المسألة الرابعة: أن يكون العامل اسم فعل مثل: نزالي مُسرعاً، فمسرعاً حال والعامل فيها نزالي ويسمى هذا اسم فعل، فيجب أن تتأخر الحال عن عاملها.

واسم الفعل أيها الإخوة شيء غير اسم الفاعل، اسم الفاعل معلوم مثل ضارب جالس، اسم الفعل هذا له باب خاص، ولكنه منه ما هو سماعي ومنه ما هو قياسي، فمن السماعي قولهم: صه، بمعنى اسكت، وأُف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع، وهيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، وآمين بمعنى استجب.

ومن القياسي الذي يقاس عليه قولهم: نزالي بمعنى أنزل ودراكي بمعنى أدرك، وتراكي بمعنى اترك، إذاً إذا كان العامل اسم فعل فلا يجوز أن تتقدم عليه الحال.

المسألة الخامسة: أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة وحرف التشبيه وحرف التمني، هذه الأشياء فيها معنى الفعل، اسم الإشارة فيه معنى أشير لكن في لفظ هذا من أسماء الإشارة ليس فيه حروف أشير لكنه مضمنٌ معنى الفعل، ومثله: حرف التشبيه كأن، وبمعنى أشبه، ولكن ليس فيه حروف أشبه، مثل حرف التمني ليت، هو بمعنى أتمنى ولكن ليس في ليت حروف مثلا أتمنى.

المثال الأول: مجيء العامل اسم إشارة قوله عز وجل: {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً} خاوية حال والعامل فيها ما تضمنه معنى الإشارة، اسم الإشارة متضمن معنى أشير، فلا يجوز حينئذ أن تتقدم الحال على عاملها هو تلك، لأنه ليس بقوة العامل المتصرف وهو مضمنٌ معنى الفعل دون حروفه.

المثال الثاني: هو أن يكون العامل حرف تشبيه قول الشاعر:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً   لدى وكرها العُنابُ والحشفُ البالِ

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً فرطباً حال ويابساً كذلك، يابساً معطوفة على رطباً، العامل في الحال حرف التشبيه كأن، لأنه مضمنٌ معنى الفعل أشبّه، فلا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على عاملها لأنه مضمنٌ معنى الفعل دون حروفه.

المثال الثالث: مجيء العامل ليت قولك: ليت هندًا مقيمة عندنا، اسم ليت هنداً وعندنا الخبر ومقيمةً حال، والعامل فيها ليت لأنه متضمن معنى أتمنى، فلا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها في هذا.

واستثنوا مسألة من ذلك: وهي أنه إذا كان العامل جاراً ومجروراً مثل: سعيدٌ في هجر مستقراً، فالجار والمجرور في هجر هو العامل في الحال مستقراً، فأجازوا -إذا كان العامل هنا في هذه الصورة لدينا مبتدأ وخبر جار ومجرور وجاء بعده الحال- أجازوا في هذه المسألة أن تتوسط الحال بين المبتدأ والخبر فيجيزون سعيد مستقراً في هجر، فهذه مسألة مستثناة أجازوها وإن لم يكن كثيراً.

المسألة السادسة: أن يكون العامل عاملاً آخر -غير ما ذكر من العوامل- وعرض له مانع: فالعامل عاملا آخر يعني ليس فعلا جامدا ولا صفة تشبه الفعل الجامد وليس مصدرا وليس اسم فعل ولكنه عرض له مانع، يكون العامل أي من هذه العوامل السابقة ولكن حصل له مانع، منع من تقدم الحال عليه، ومن ذلك قولك: لأصبر محتسباً، وقولك لأعتكفن صائماً، فلأصبر محتسباً اللام هذه الأولى تسمى لام الابتداء، وما في حيز لام الابتداء الواقع بعده لا يجوز أن يتقدم عليها، ولأعتكفن صائماً كذلك اللام هذه لام القسم ولا يجوز أن تتقدم الحال وهي صائماً على العامل أعتكف لأن ما هو في حيز لام القسم ما جاء بعدها لا يجوز أن يتقدم عليها، فهذه ست مسائل تتأخر فيها الحال وجوباً.

الخلاصة أن الحال مع عاملها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: جواز تقدمها عليه وتأخرها عنه، وهذا هو الأصل، وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف.

الحالة الثانية: أن تتقدم عليه وجوبا وذلك إذا كان لها صدر الكلام

الحالة الثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل:

١- أن يكون العامل فعلا جامداً ٢- أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد ٣- أن يكون العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري ٤- أن يكون العامل اسم فعل مثل نزالي مسرعاً ٥- أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحرف التشبيه وحرف التمني، واستثنوا طبعا هنا مسألة: إذا كان العامل جار ومجرور أو واستثنوا طبعا في الصفة التي تشبه الفعل ٦-وأن يكون العامل عامل آخر ولكن عرضه مانع.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

والحال إن ينصب بفعل صُرِّفا***أو صفة أشبهت المصرَّفا

فجائز تقديمه كمُسرعا ***لا راحلٌ ومخلصاً زيدٌ دعا

ثم قال:

وعامل ضُمِّن معنى الفعل لا***حروفه مؤخرا لم يعملا

كتلك ليت وكأن وندر***نحو سعيد مستقراً في هجر

ونحو زيدٌ مفرداً أنفع من***عمرٍ معاناً مستجازٌ لم يحن

الحلقة (٢٦)

تعدد الحال: هل يجوز أن تتعدد الحال؟

في باب المبتدأ والخبر، ذكروا أنه يجوز على رأي عدد من النحويين يجوز أن يتعدد الخبر مثل: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ قاصٌ، وكذلك في النعت: مررت برجلٍ كريمٍ شجاعٍ عاقلٍ، والحال كذلك، فلشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، وتعددها له صورتان:

الصورة الأولى: أن تتعدد وصاحبها مفرد

كأن تقول مثلاً: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، فتعددت الحال راكباً ضاحكاً، وصاحبها مفرد وهو زيد، فإذا أردنا أن نأتي بمثال لتعدد الحال لا نأتي بحرف العطف بينهما وإلا فسيكون من باب العطف كقوله عز وجل: {وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ}، هذا من باب العطف.

فمن التعدد أن تتعدد الحال وصاحبها مفرد، كقولك: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، وتقول في الإعراب راكباً: حال من زيد، وضاحكاً: حال ثانية من زيد.

وكقوله تعالى: {لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا} فخاشعاً ومتصدعاً حالان وصاحبهما الهاء لرأيته يعني الجبل، وكقوله سبحانه: {فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا} فغضبان حال أولى وأسِفا حال ثانية لموسى عليه السلام.

وبعضهم منع تعدد الحال، الشواهد موجودة! ولكنه لا يخرِّج هذه الشواهد على تعدد الحال، فيجعل الثانية صفة مثلاً، جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، يجعل الثانية صفة لراكب، هذا أحد التخريجات لهم، وتخريج آخر أن يجعله حالاً من الضمير المستتر في الحالة الأولى، إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، الذين لا يجيزون تعدد الحال إما أن يقول: ضاحكاً: صفة لراكب أو يقول: إن

راكباً حال صحيح وفيها ضمير يعني راكباً هو، وضاحكاً: حال من الضمير المستتر في راكب، فلا يكون من باب تعدد الحال، فراكباً حال لزيد، وضاحكاً حال من الضمير المستتر، والذي يظهر جواز تعدد الحال في مثل هذه الصورة.

الصورة الثانية أن تتعدد الحال وصاحبها متعدد، وهذه المسألة لها فرعان:

الفرع الأول: أن يتَّحِد لفظ الحال ومعناه، الفرع الثاني: أن يختلف لفظ الحال.

فإن اتحد لفظ الحال ومعناه ثُنِّيَ أو جُمِعَ، الحال تعددت وصاحبها كذلك متعدد، ولفظ الحال متحد اللفظ والمعنى، فحينئذ يثنى لفظ الحال، لو قلت مثلاً: جاء زيدٌ ومحمدٌ راكبين، لا يحتاج أن أقول: جاء زيد ومحمد راكباً وراكباً، لأن الحال اتحد لفظها فحينئذ أستغني بالتثنية عن التفريق بالعطف باتحاد لفظ الحال، فراكبين حال من زيد ومحمد.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ} الأصل سخر لكم الشمس والقمر دائبة يعني الشمس ودائبا يعني القمر، فلما اتحد لفظ الحال ثُني فقيل: دائبين حال من الشمس والقمر، وكقوله عز وجل: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ} فمسخراتٍ حال منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وقد تعددت الحال وصاحبها كذلك متعدد النجوم والقمر والشمس، ولما اتحد لفظ الحال استغني بجمعها عن تفريقها.

وأيضاً من الشواهد على تعدد الحال وصاحبها متعدد قوله تعالى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ} فآيات حال منصوبة وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وصاحب الحال هذه الآيات: الطوفان والجراد والقُمل والضفادع والدم هذه الآيات المذكورة، ولما اتحد لفظ الحال ومعناها استُغني بجمعها عن تفريقها.

ماذا لو اختلف لفظ الحال؟

لو اختلف لفظ الحال؛ فإن الحال يُفرّق ولكن بغير عطف، كقولك: لقيته مُصعِداً منحدراً، أحدهما: صاعد، والآخر: نازل، فتقول: لقيته مصعداً منحدراً، عندي حالان الآن مصعداً ومنحدراً، وعندي أيضاً صاحب الحال متعدد التاء للمتكلم، وهاء الغائب صاحب الحال والتاء كذلك، ولكن اختلف لفظ الحال مصعداً ومنحدراً، فحينئذ لابد من تفريقهما بغير عطف، ما يمكن تثنيتهما.

بقيت مسألة: أيهما المُصعِد وأيهما المُنحَدر؟ مصعداً أين صاحبها؟ منحدراً أين صاحبها؟

الجواب: نقدر الأول من الحالين لثاني الاسمين، الأول من الحالين: مصعداً، والثاني من الاسمين هو: هاء الغائب، للتقارب بينهما، فنجعل مصعداً حال من الهاء، ونقدر الثاني من الحالين لأول الاسمين، الثاني من الحالين: منحدراً، والأول من الاسمين هو: تاء المتكلم، إذن يقال: يقدر الأول من الحالين لثاني الاسمين وبالعكس، فإذا ظهر المعنى فحينئذ لا إشكال، أن يكون مثلاً أول الحالين لأول الاسمين إذا ظهر المعنى فلا بأس، ومما أُمن فيه اللبس قولك مثلا: لقيت هنداً مصعداً منحدرةً، فهنا أُمن اللبس لاختلاف في التذكير والتأنيث فحينئذ لا يلزم أن أجعل أول الحالين لثاني الاسمين، لقيت هنداً مصعداً، يعني أنا منحدرة هي، فاللبس هنا مأمون.

ومما أُمن فيه اللبس قول امرئ القيس في معلقته:

خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرطٍ مرحل

جملة أمشي حال، وتجرُ وراءنا كذلك حال ثانية، وصاحب الحال أمشي: تاء المتكلم خرجتُ، وصاحب الحال تجرُ: الضمير بها، واللَبس مأمون لأنه قال مع المذكر: أمشي، ما قال تمشي، وقال أيضاً مع المؤنث تجر، ما قال أجر، فاللبس مأمون في مثل هذا وحينئذ لا بأس جعل أول الحالين لأول الاسمين، وثاني الحالين لثاني الاسمين على الترتيب.

ومما أُمن فيه اللبس قوله عز وجل: {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ} فطيبين حال، ويقولون سلام عليكم أيضاً حال جملة الثانية، وصاحب الحال الملائكة والضمير في تتوفاهم، طيبين حال من الضمير، ويقولون حال من الملائكة، وهذا ظاهر لأن هذا القول صادر من الملائكة، فحينئذ لا بأس أن نجعل أول الحالين لأول الاسمين، على الترتيب، وثاني الحالين لثاني الاسمين لأمن اللبس.

والخلاصة أن تعدد الحال له صورتان:

الصورة الأولى أن تتعدد وصاحبها مفرد، وحينئذ لا إشكال مثل: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، ومنعه بعض النحويين، وجعلوا الثانية صفة أو حالاً من الضمير، والصحيح جوازه لشبهه بالخبر والنعت.

والصورة الثانية أن تتعدد وصاحبها متعدد، فنقول: إن اتحد لفظ الحال ومعناه ثني أو جمع، وإن اختلف لفظ الحال فُرِّق بغير عطف، مثل: لقيته مصعداً منحدراً، وحينئذ نجعل أول الحالين لثاني الاسمين والعكس للتقارب بينهما لئلا يحصل فصل؛ فيحصل فصل في حال واحدة بين الحال الثاني وبين صاحبها، وأما الحال الأولى فتكون ملاصقة لصاحبها، وإذا ظهر المعنى فلا إشكال حينئذ أن نسير على الترتيب، وإن كان بعضهم يرى أن يُجعل أول الحالين لأول اسمين.

ابن مالك رحمه الله تعالى ذكر هذه المسألة فقال:

والحالُ قد يجيء ذا تعددِ　　　لمفردِ فاعلم ولغير مفردِ

والحال قد يجئ ذا تعدد لمفرد فاعلم ولغير مفردِ، حالة تعدد، قد يتعدد وصاحب الحال مفرد، وقد يتعدد وصاحب الحال متعدد.

نوعي الحال

الحال نوعان: مؤسِّسَة ومؤكِّدة، (مؤسِّسة بكسر السين ومؤكِّدة).

النوع الأول: المؤسِّسة: هي التي لا يستفاد معناه بدونها، لا نعرف الحال إلا بذكرها، لا يدل أول الجملة على معنى الحال، مثل: جاء زيد راكباً، راكباً هذه حال مؤسسة، **وهي الغالب** في الحال، المؤسسة، لا نستدل على معنى راكبا من قولنا جاء زيد، فلا يستفاد معناه بدونها، وهذا هو الكثير في الحال، وتعريف الحال الذي ذكرناه في بداية موضوع الحال إنما هو للمؤسسة.

النوع الثاني: المؤكِّدة: هي التي يستفاد معناه بدونها، يعني نشعر بالحال نعرف الحال قبل أن تُذكر وإنما ذكرت تأكيداً، فسميت حال مؤكدة، مثالها: ولى زيدٌ مدبراً، مدبراً حال مؤكدة، لأننا استفدنا معنى مدبرا من قول ولّى، فجاءت الحال تأكيدا، مثله: فتبسم ضاحكاً، ضاحكاً حال مؤكدة لأن استفدنا معنى ضاحكاً من قول تبسم، إذاً هذه المؤكدة **وهي أقل وروداً من الحال المؤسسة.**

الحال المؤكدة ثلاثة أقسام:

(أ) مؤكدة لعاملها (ب) مؤكدة لصاحبها (ج) مؤكدة لمضمون الجملة.

(أ) مؤكدة لعاملها: ولها فرعان صغيران نقول:

١- مؤكدة لعاملها إما لفظا ومعنى ٢- إما معنى فقط.

١- مؤكدة لعاملها إما لفظاً ومعنى: كقوله عز وجل: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} فرسولا حال مؤكدة لعاملها أرسل مؤكدة له لفظا ومعنى، وقد استفدنا معناها بدون ذكرها.

ومن المؤكدة لعاملها لفظا ومعنى قول الشاعر:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب

أصخ معناه أصغ واستمع، فمصيخاً حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى وهو أصغ.

٢- مؤكدة لعاملها معنى فقط: ومن الشواهد عليها قوله تعالى {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا} فضاحكاً حال مؤكدة لعاملها في المعنى لا في اللفظ، ومن الشواهد أيضاً {وَلَّى مُدْبِرًا} مدبراً حال مؤكدة لعاملها وهو الفعل ولى، لأننا نستفيد معنى مدبراً من قوله: ولى، فهي مؤكدة في المعنى أما اللفظ فيختلف، وكقوله تعالى {وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} فمفسدين حال مؤكدة لعاملها تعثوا، وهي مؤكدة معنى فقط.

وكقول الشاعر:

وتضيء في وجه الظلام منيرةً كجمانة البحري سُلّ نظامها

منيرة حال العامل فيها تضيء، وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط، لأننا استفدنا معنى منيرة من قول تضيء.

(ب) مؤكدة لصاحبها: كقوله عز وجل: {لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} جميعاً: حال وصاحبها: "من" وهو من ألفاظ العموم لأنه اسم موصول، فأكدت الحال صاحبها، وقد استفدنا معنى جميعاً من العموم الذي يفيده الاسم الموصول.

(ج) مؤكدة لمضمون الجملة مكونة من اسمين معرفتين جامدتين، نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، عطوفاً حال وهي مؤكدة لمضمون الجملة، زيد أبوك، فمعنى العطف مستفاد من معنى الأبوة، لما قلنا: زيد أبوك عملنا بالعطف والرحمة والشفقة، والجملة هذه مكونة من اسمين زيد أبوك، وهما معرفتان وأيضاً جامدتان، فعطوفاً مؤكدة لمضمون الجملة، هذه ثلاثة أقسام.

الحال نوعان: مؤسسة ومؤكدة، والمؤكدة ثلاثة أقسام: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، مؤكدة لمضمون الجملة.

قال ابن مالك رحمه الله:

والحال قد يجئ ذا تعدد*لمفرد فاعلم وغير مفرد**

ثم قال:

وعامل الحال بها قد أُكدا*في نحو لا تعث في الأرض مفسدا**

وإن تأكد جملة فمضمرُ*عاملها ولفظها يؤخرُ**

الحلقة (٢٧)

أنواع الحال من حيث تركيبها اللفظي

أولاً: مفردة ثانياً: شبه جملة ثالثاً: جملة

وسنتحدث عن كل نوع من هذه الأنواع ونأتي بأمثلة عليها.

النوع الأول: الحال المفردة: هي ما ليست جملة ولا شبه جملة.

مثل: جاء زيدٌ راكباً، راكباً تسمى حال مفردة، ومثل: جاء الرجلان مسرعين، مسرعين تسمى حال مفردة مع أنها مثنى، لأن المراد بالمفرد هنا هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، وتقول: أقبل الرجال مسرعين، فمسرعين حال وهي حال مفردة مع أنها جمع؛ لأنها ليست بجملة ولا شبه جملة، ومن ذلك قوله تعالى {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا} فهلوعاً: حال مفردة.

ومصطلح المفرد في النحو يختلف، ذكر بعض النحويين أن له أربع إطلاقات:

الإطلاق الأول: أن يراد به ما ليس مثنى ولا جمع، مثال: محمد مفرد وعن محمدَين مثنى وعن محمدِين جمع.

الإطلاق الثاني: أن يراد به ما ليس جملة ولا شبه جملة، كما في الخبر؛ فيقول الخبر يأتي مفرد ويأتي جملة ويأتي شبه جملة، فيطلقون على مثلاً: مسرعين مفرد لأنه ليس بجملة ولا شبه جملة.

الإطلاق الثالث: أن يراد به ما ليس بمضافٍ ولا شبيه بالمضاف كما في باب النداء، فما ليس بمضاف ولا شبيهاً بالمضاف يسمى مفرداً، وكما في اسم لا النافية للجنس.

الإطلاق الرابع: أن يراد بالمفرد هو ما ليس بمركب كما في باب العلَم، فالعلَم منه مفرد ومنه ما هو مركب والمركب على أنواع، فهذه من إطلاقات المفرد في النحو.

إذاً النوع الأول من أنواع الحال أن تكون مفردة مثل ما قلنا جاء زيدُ راكباً، أو جاء الرجلان مسرعين، هذه حال مفردة.

النوع الثاني: أن تكون الحال شبه جملة: وهي الظرف أو الجار والمجرور

فمثال مجيء الحال ظرفا: قولهم: رأيت الهلال بين السحاب، فالظرف الواقع بعد المعرفة يكون حالاً.

وقوله تعالى: {قَالَ لِلْمَلإِ حَوْلَهُ} فحول: حال وهي ظرف.

ومثال مجيء الجار والمجرور قوله عز وجل: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} في زينته: حال وهي جار ومجرور.

والحقيقة أن الحال متعلقه المحذوف (أي الظرف والجار والمجرور) وتقديره في المثال الأول: رأيت الهلال كائناً بين السحاب، فبين ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو متعلق بمحذوفٍ حال، فالحال هو لفظ كائن المحذوف، وكذلك في قوله {قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ} يعني: كائنين أو مستقرين حَوْلَهُ، وقوله: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} يعني فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ كائناً أو مستقراً فِي زِينَتِهِ.

فالحقيقة أن الحال هو متعلق الظرف أو الجار والمجرور المحذوف.

النوع الثالث: الحال جملة اسمية أو فعلية

والقاعدة المشهورة الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

فإذا قلت: مررتُ برجل أخلاقه عالية، الجملة أخلاقه عالية وقعت بعد النكرة فهي هنا **صفة**، نقول المبتدأ والخبر أخلاقه عالية في محل جر صفة لرجل.

وتقول: أقبل زيدٌ وهو يضحك، الجملة المكونة من المبتدأ والخبر: "وهو يضحك" في محل نصب **حال** لأنها وقعت بعد المعرفة زيد.

الجملة التي تقع حالاً لها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: كونها خبرية أي تحتمل الصدق والكذب، ويقابلها الإنشائية فلا يجوز أن تقع الجملة الإنشائية حالاً، كجملة الاستفهام والأمر والنهي والتمني، كل هذا من قبيل الإنشاء فلا يجوز أن تقع الجملة الإنشائية حالاً.

الشرط الثاني: ألاّ تكون مصدَّرة بدليل استقبال: كالسين وسوف ولن لتناقض الحال مع الاستقبال، الحال يختلف عن الاستقبال.

ولذلك خطّأَ بعض النحويين من أعرب سيهدين في قوله عز وجل: {وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ} خطّأً بعض النحويين من أعرب جملة سيهدين حالاً، قال: لأنها مصدّرة بدليل استقبال وهو السين.

الشرط الثالث: أن تكون مرتبطة بالجملة التي قبلها بواحدٍ من ثلاثة روابط إما الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً، لابد لها من الرابط، الجملة إذا وقعت خبراً لابد لها من رابط حتى لا يُشعَر أنها جملة مستقلة، لو قلت: القاعة أبواب واسعة،

لحصل في الكلام لبس وشعر السامع أن فيه انفصالاً في الكلام، فإذا أتينا برابط -ومن أشهر الروابط الضمير- أتينا برابط يدلنا عن أن الجملة الثانية مرتبطة بالاسم الأول فإن الإشكال يزول، فنقول: القاعة أبوابـها واسعة، فحينئذ يحصل ارتباط الجملة الثانية بالاسم الأول.

كذلك في جملة الحال لابد فيها من رابط يربطها بالجملة التي قبلها، والروابط كما قلنا الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً.

فمثال الارتباط بالواو فقط قولك: جاء زيدٌ والشمس طالعة، فالشمس طالعة هذه جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، والواو التي قبلها تسمى واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وتقول في الإعراب جاء: فعل وزيدٌ: فاعل والواو: واو الحال، والشمس: مبتدأ، وطالعة: خبر والجملة من المبتدأ و الخبر في محل نصب حال، فارتبطت الجملة الشمس طالعة بالجملة التي قبلها بواو الحال.

ومثال الارتباط بالواو فقط قوله تعالى: {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} نحن عصبة مبتدأ وخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، والواو التي قبلها تسمى واو الحال وهي الرابط.

قد يسأل سائل فيقول: لدينا ضمير وهو (نحن) أليس هذا من ارتباط بالواو والضمير معاً؟

نقول: الضمير (نحن) ليس رابطاً لأنه ليس له علاقة بأجزاء الجملة السابقة، فلا بد في الرابط أن يكون مرتبطاً بأجزاء الجملة السابقة.

ومثال الربط بالضمير فقط قولك: رأيت الطفلَ يضحكُ، رأيت فعل وفاعل والطفل مفعولا به ويضحك فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو والجملة من الفعل المضارع يضحك وفاعله المستتر في محل نصب الحال، الحال جاءت جملة فعلية أين الرابط؟ الرابط: الضمير المستتر في يضحك، يضحك هو هذا هو الرابط.

وإذا كانت الحال جملة مصدرة بفعل مضارع مثبت فإنها حينئذ ترتبط بالضمير، تقول مثلا: (رأيت محمداً يقرأ)، فيقرأ هذه جملة حالية يعني يقرأ هو، والرابط هو الضمير المستتر في يقرأ.

ومن شواهد الربط بالضمير فقط قوله تعالى: {اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} الحال جملة اسمية اهْبِطُوا بعضكم عدو لبعض مكونة من مبتدأ وخبر، اهْبِطُوا بعضكم عدو لبعض، الرابط هو الكاف في بعضكم هذا هو الرابط.

وكقوله تعالى: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ} فالجملة وجوههم مسودة حال، جملة اسمية وجوههم مسودة مبتدأ وخبر وهي في محل نصب حال، والرابط هو الهاء الثانية في وجوههم، وكقولك: دخل الرجل يده على رأسه فالضمير الهاء في كلمة يده هو الرابط.

ومثال الربط بهما معاً أي بالواو والضمير قوله عز وجل: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ} هم ألوف مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب الحال، حال من الواو، واو الجماعة خرجوا، والجملة هذه مرتبطة بالواو والضمير هم.

وكقوله عز وجل {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ} إنا لموسعون جملة حالية وارتبطت بواو الحال، ونا (إنَّا) نا التي أدغمت في إنَّ الناسخة.

وفي الحديث (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)، الجملة وهو ساجد جملة حالية وقد ارتبطت بما قبلها بالواو وأيضا الضمير هو.

وكقوله عز وجل {فَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} فأنتم مسلمون هذه جملة حالية وقد ارتبطت بما قبلها بالواو والضمير أنتم.

قال ابن مالك عليه رحمة الله في مجيء الحال جملة:

وموضع الحال تجئ جملة   كجاء زيد وهو ناوٍ رحلة

وهو ناوٍ رحلة هذه الجملة حالية، وهي جملة اسمية وقد ارتبطت بما قبلها بالواو والضمير هو.

ملخص ما ذكرنا: أن الحال من حيث تركيبها اللفظي:

تكون مفردة: وهي ما ليس جملة ولا شبه جملة مثل جاء زيد راكبًا.

وتكون شبه جملة وهي الظرف أو الجار والمجرور، مثال الظرف: رأيتُ الهلال بين السحاب، ومثال الجار والمجرور {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} والصحيح أن الحال هو متعلقهما المحذوف يعني رأيتُ الهلال كائنا أو مستقرا بين السحاب.

وتأتي الحال جملة ولها شروط ثلاثة: الأول: كونها خبرية أي تحتمل الصدق والكذب، والثاني: ألا تكون مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن، والثالث: أن تكون مرتبطة بالجملة التي قبلها برابط من الروابط الثلاثة الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً.

ومن شواهد مجيء الحال جملة من كتاب الله عز وجل ومن كلام العرب قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} وَأَنْتُمْ سُكَارَى هذه جملة حالية، وقد توفرت فيها الشروط، وهي مرتبطة كما هو واضح بالواو والضمير معاً.

ويقول امرئ القيس:

وقد اغتدي والطير في وكناتها***بمنجلدٍ قيد الأوابد هيكل

مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ معا***كجلمود صخر حطه السيل من علي.

والشاهد في قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها، والطير في وكناتها هذه جملة حالية في محل نصب الحال، والواو كما قلنا هي واو الحال.

وتقول: دخل الأستاذ والطالب واقف.

ويقول عز وجل: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} فيبكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

وكقوله عز من قائل: {وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ} فيستبشرون جملة فعلية في محل نصب حال.

الحلقة (٢٨)

لدينا اليوم حديث عن الروابط في جملة الحال، ذكرنا فيما سبق أن الجملة الحالية أن من شروط الجملة الحالية أن ترتبط بما قبلها برابط من روابط ثلاثة: إما الواو أو الضمير أو الواو والضمير.

السؤال: متى يجب أن نأتي بواو الحال ومتى نمتنع؟

الجواب نقول: يجب الإتيان بواو الحال قبل (قد) إذا كانت داخلة على الفعل المضارع، كقوله تعالى {لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ} وَقَدْ تَعْلَمُونَ، لِمَ تؤذونني والحال أنكم تعلمون، فهنا يجب أن نأتي بواو الحال قبل قد الداخلة على الفعل المضارع.

متى يمتنع الإتيان بهذه الواو؟

الجواب: تمتنع واو الحال في سبع صور وهي:

الصورة الأولى: أن تقع الجملة الحالية بعد عاطِف، فإذا وقعت الجملة الحالية بعد عاطف فإنه يمتنع أن نأتي بواو الحال حتى

لا يدخل حرف على حرف، فلا نأتي بالواو قبل هذا الحرف أو بعده، كقوله عز وجل {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} قائلون اسم فاعل من القيلولة، فإذا وقعت الجملة الحالية بعد عاطف، الجملة الحالية هي: هم قائلون، وقد وقعت بعد عاطف وهو أو، فحينئذ يمتنع دخول الواو هنا.

الصورة الثانية: أن تقع الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، ذكرنا فيما سبق أن الحال تأتي مؤسسة وهذا الأكثر والأصل وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وتأتي مؤكدة وهذا أقل من النوع الأول وهي التي يستفاد معناها بدونها، والحال المؤكدة: مؤكدة لعاملها ومؤكدة لصاحبها ومؤكدة لمضمون الجملة، فإذا وقعت الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة فإن الواو تمتنع معها، كقولك: هو الحق لا شك فيه، لا شك فيه جملة حالية وهي مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، لأننا نعلم أنه لا شك فيه من قولنا: هو الحق، الحق لا شك فيه، فلا شك فيه جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ويمتنع دخول الواو عليها، ومنه قوله عز وجل {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} الجملة الحالية: لا ريب فيه، وهي مؤكدة لمضمون الجملة السابقة: ذلك الكتاب، فإذا عُلم أنه الكتاب أنه قرآن عُلم أنه لا ريب فيه ولا شك، فلا ريب فيه مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ويمتنع دخول الواو عليها.

الصورة الثالثة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض تالٍ لـ إلا -نتنبَّه لهذه القيود- وهذا الفعل الماضي جاء بعد كلمة إلا، كقولك: ما تكلم إلا ضَحِكَ، فالجملة الحالية "ضحك" أي "ضحك هو" مكونة من فعل وفاعل وهي مصدرة بفعل ماضي، وهذا الماضي تالٍ لـ(إلا) يعني واقع بعد إلا فحينئذ تمتنع الواو، لا يقال: "ما تكلم إلا وضحك" هذا بناءً على ما ذكره ابن هشام.

وكقوله عز وجل: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} بدون واو الحال ونحو قولك: (ما تسألني إلا قلت حقا) ففي هذا الموضع يمتنع دخول الواو على رأي ابن هشام عليه رحمة الله تعالى.

وأجاز ابن مالك دخول الواو في هذا الموضع مستشهداً بقول الشاعر:

نعم امرأً هرم لم تعرُ نائبةٌ   إلا وكان لمرتاعٍ بها وزراً

فجاءت الواو مع أن الجملة الحالية مُصدّرة بفعل ماضٍ وهذا الماضي واقع بعد إلا .

الصورة الرابعة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماضٍ متلوٍ بـ أو، يعني وقعت "أو" بعد الفعل الماضي، متلو يعني وقعت بعده أو، كقولك: لأكرمنه ذهب أو مكث، فالجملة الحالية ذهب هو مصدرة بفعل ماض، والفعل الماضي متلو بأو؛ فتمتنع حينئذ الواو، لا يقال: لأكرمنه وذهب.

وكقول الشاعر: (كن للخليل نصيراً جار أو عدل.. ولا تشح عليه جاد أو بخل).

كن للخليل نصيراً جار أو عدل فتمتنع الواو مع الجملة الحالية هنا مع الفعل جار لأنه فعل ماضي انطبقت عليه الشروط، ووقعت بعده أو، وكذلك في الموضع الآخر ولا تشح عليه جاد أو بخل فتمتنع الواو، يمتنع دخول الواو على جار وعلى جاد.

الصورة الخامسة: أن تكون الجملة الحالية مصدّرة بفعل مضارع منفي بـ لا كقوله تعالى: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} فلا يجوز دخول الواو، لا يقال: ولا نؤمن.

وكقوله عز وجل: {خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ} فلا تدخل الواو على "لا يخفف" هذا طبعاً هذا على رأي بن هشام.

أما ابن مالك رحمه الله فأجاز دخول الواو هنا مستشهداً ببعض الشواهد كقوله عز وجل {يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا} ولا يكتمون الله حديثاً فدخلت الواو على الجملة الحالية المصدرة

بفعل مضارع منفي بلا، وكقوله عز وجل: {وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ} فدخلت الواو على في ولا تخافون، وكقول الشاعر:

أماتوا من دمي وتوعدوني وكنت ولا ينهنهني الوعيد

الصورة السادسة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع منفي بـ ما كقوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ} فلا يجوز دخول الواو على ما يمسكهن، لأن الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع منفي بـما، وكقول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صباً متيَّماً

عهدتك ما تصبو فتمتنع الواو في: ما تصبو، وهذا على رأي ابن هشام كما قلنا.

ابن مالك أجاز دخول الواو في هذه المسألة مستشهداً ببعض الشواهد، كقوله عز وجل: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} فدخلت الواو مع أن الجملة مصدّرة بفعل مضارع منفي بـما.

وكقوله تعالى: {وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} فدخلت الواو في الموضعين وما يمكرون وأيضاً وما يشعرون.

الصورة السابعة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع مثبت كقولك: أقبل محمدٌ يجري، وخرج الطفل يضحك وكقوله عز وجل: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}

وقال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

وذات بدءٍ بمضارعٍ ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت

وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميراً الرابط ضمير ومن الواو خلت.

وبعضهم يرى صحة مجيء واو الحال مع المضارع المثبت، ومن أدلة من أجاز ذلك:

قوله تعالى: {قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ} مع أن الفعل مضارع مثبت إلا أن الواو دخلت عليه.

وكقوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ} فدخلت الواو هنا.

وكقوله {فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ} فدخلت الواو هنا.

بعد ذكر هذه الصور السبع نرى أن بعضهم أجاز دخول الواو في بعض هذه المواضع مستدلاً ببعض الشواهد من الآيات وغيرها، إذاً هذه المواضع حصل فيها خلاف ما عدا ثلاث منها فاتفقوا على منع دخول الواو فيها، وهي الموضع الأول والثاني والرابع هذه المواضع اتفقوا على منع دخول الواو فيها.

أما المواضع الباقية فحصل فيها خلاف؛ فمنهم من منع ومنهم من أجاز، وهي في الموضع الثالث والخامس والسادس والسابع:

الموضع الأول: أن تقع الجملة الحالية بعد عاطف كقوله: {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} هذا متفق على منع الواو يعني أو في الأشهر كما يقال.

والثاني: أن تقع الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة كقولك: هو الحق لا شك فيه كذلك هذا يمنع دخول الواو.

والرابع: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض متلوٍ بـ أو كقولك: لأكرمنه ذهب أو مكث، فهذا أيضاً يمنع فيه دخول الواو، وأما بقية المجموعة الأخرى فحصل فيها خلاف.

وخلاصة ما ذكرنا: أن واو الحال يجب الإتيان بها قبل قد إذا كانت داخلة على الفعل المضارع كقوله: {لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ}.

وتمتنع في سبع صور وحصل في بعض هذه الصور خلاف.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً

ثم قال:

وجملة الحال سوا ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما

معنى قوله: وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً

يعني: لو رأيت جملة حالية مصدرة بفعل مضارع مثبت ودخلت عليها الواو؛ فانوِ مبتدأ حتى تكون الجملة اسمية، كقول بعض العرب: قمتُ وأصك عينه، فدخلت واو الحال على المضارع المثبت، فَخُرِّج بتخريجات منها:

أن يقدر مبتدأ بعد الواو حتى تكون الجملة حالية، فتقول مثلاً: قمت و أنا أصك عينه.

وكقول الشاعر: عُلِّقْتُها عرضاً وأقتل قومها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم

عُلِّقْتُها عرضاً وأقتل قومها، يعني: عُلِّقْتُها عرضاً وأنا أقتل قومها، فيقدِّرون مبتدأ حتى تكون الواو داخلة على جملة اسمية.

وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً

يعني اجعل المضارع خبرا لهذا المبتدأ.

وجملة الحال سوا ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما

يعني ما عدا هذه المواضع ممكن أن ترتبط الجملة الحالية بالواو أو بالضمير أو بهما معاً.

الحلقة (٢٩)

مسألة حذف عامل الحال

ذكرنا أن أركان الحال ثلاثة: الحال وصاحب الحال والعامل، فإذا قلت جاء زيد راكباً العامل: هو هذا الفعل جاء، **هل يحذف عامل الحال؟**

نقول: يحذف عامل الحال وهو ناصبها من فعل أو اسم يشبه الفعل -فقد ينصبها فعل أو اسم يشبه الفعل- يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً.

يحذف عامل الحال جوازا: إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي.

فمثال الدليل الحالي: كأن تقول لقاصد السفر: راشداً أي تسافر راشداً.

وكأن تقول للقادم من الحج: مأجوراً، أي رجعت مأجوراً، فهذا دل على هذا الفعل الحال المشاهدة.

الدليل المقالي: معنى الدليل المقالي: أن يدل على هذا الدليل مقال كأن يرد فيه سؤال أو نحو ذلك، ومن حذف عامل الحال بسبب الدليل المقالي قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ} في سورة القيامة فالعامل محذوف والتقدير أ:ي بلى نجمعهما قادرين، والدليل عليه الآية السابقة وهي قوله عز وجل: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ} {بَلَى قَادِرِينَ} أي بلى بلى نجمعهما قادرين.

وأيضا من حذف عامل الحال للدليل مقالي قوله عز وجل: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} فرجالاً حال، وناصبها والعامل فيها محذوف يعني فإن خفتم فصلوا رجالاً، والدليل قوله عز وجل: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} فسبق ذكر الصلاة.

الثاني أن يحذف عامل الحال وجوباً: وحذفه وجوباً على نوعين: إما يكون قياساً -لنا أن نقيس عليه- أو سماعاً -مقصوراً على السماع-

النوع الأول: قياسياً، فيحصل الحذف وجوباً قياساً في أربع صور:

الصورة الأولى: في الحال التي تسد مسد الخبر مثل: ضربي زيدٌ قائماً، هذه الحال سدت مسد الخبر، وعودي الصديق مريضاً، والتقدير: ضربي زيد حاصل إذا كان قائماً، فقائماً حال والعامل فيها محذوف وجوباً.

(وعود الصديق حاصل إذا كان مريضاً. فمريضاً حال والعامل فيها محذوف وجوبا).

الصورة الثانية: الحال المؤكدة لمضمون الجملة مثل زيد أبوك عطوفاً، فعطوفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، وناصب عطوفاً محذوف يقدرونه بقولهم أُحِقه عطوفاً.

قال ابن مالك:

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

فالحال المؤكدة للجملة يضمر عاملها.

الصورة الثالثة: في الحال التي يُبَيَن بها ازدياد أو نقص بتدريج كقولك: تصدق بدينارٍ فصاعداً واشتره بدينار فسافلا، فـ صاعداً وسافلاً حالان وناصبهما محذوف يقدرونه فذهب الثمن صاعداً أو المتصدق به صاعداً.

الصورة الرابعة: ما ذكر لتوبيخ كقولك أقائماً وقد قعد الناس؟! يعني أتوجد قائماً وقد قعد الناس، فقائماً حال وناصبها محذوف وجوباً، وكقولك أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، فتميمياً وقيسياً حالان وناصبهما العامل فيهما محذوف أي أتتحول.

النوع الثاني: من الحذف الواجب أن يكون سماعاً: مقصوراً على السماع:

كقولهم: هنيئاً لك، فناصب هنيئاً محذوف وجوباً، وهذا مسموع بالحذف، أي ثبت لك الخير هنيئاً، قال ابن مالك:

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

يعني: منع، فحذف عامل الحال: قد يحذف العامل جوازاً أو وجوباً فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، ويحذف وجوباً إما قياساً أو سماعاً؛ فقياساً في أربع صور، وسماعاً في عبارة وردت كقولهم: هنيئاً لك وما شبهها.

التمييز

نأتي بعد ذلك إلى آخر الأبواب في مقرر هذا المستوى وهو: التمييز ونأخذ فكرة موجزة عن هذا الموضوع.

التمييز مثاله المبسط تقول: اشتريت عشرين كتاباً، فكتاباً يسمى تمييزاً، ويقال في إعرابه: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وكقولك: اشتريت متراً قماشاً، فقماشاً تمييز،كتاباً تمييز.

كيف أميز تمييز عن غيره مثلاً عن الحال؟

نقول: التمييز منصوب دائماً وهو نكرة، اشتريت عشرين كتاباً وهو بمعنى مِنْ يعني اشتريت عشرين من الكتب، وأيضاً وظيفته يرفع الإبهام، يُبَيِّنُ الإبهام السابق، فإذا قلت اشتريت عشرين **حصل إبهام هنا، فيأتي التمييز ليرفع هذا الإبهام،** فإذاً هو اسم، نكرة، وأيضاً هو جامد، بخلاف الحال، الحال مشتقة قائم اسم فاعل اسم مفعول، أما التمييز فهو جامد، كتاب مثلاً، وزارني ثلاثون رجلاً، رجلاً اسم جامد، فهذا هو التمييز.

يقولون في تعريفه هو اسم نكرة بمعنى مِنْ مبين لإبهام اسم أو نسبة.

فمثال المبين لإبهام اسم: اشتريت عشرين كتاباً، فكتاباً نقول في إعرابها: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو بمعنى

مِنْ فالمعنى: اشتريت عشرين من الكتب.

ومثال النوع الثاني المبين لإبهام نسبة: طاب محمدُ نفساً، اشتعل الرأس شيباً، فشيباً ونفساً تمييز مبين لإبهام نسبة.

إذاً التمييز نوعان:

١- تمييز مفرد: كالمثال الأول: اشتريت عشرين كتاباً، وبعضهم يسميه تمييزاً ملفوظاً، الإبهام في كلمة عشرين.

٢- تمييز نسبة كالمثال الثاني، ويسميه بعضهم تمييزاً ملحوظاً، فالإبهام ليس في كلمة محمد في: طاب محمد نفساً، ولا في: طاب، وإنما في نسبة طاب إلى محمد، الإبهام في هذه الجملة، قولهم: اشتعل الرأس شيباً فالإبهام ليس في كلمة الرأس ولا في اشتعل وإنما في اشتعال الرأس.

وهناك أيضاً بعض المحترزات في التعريف ممكن أن تنظر في الكتاب فقولهم: نكرة في التعريف يخرج نحو زيد حسن وجهه، فوجه ليس تمييزاً لأنه معرفة.

ويخرج أيضاً بقولهم في التعريف بمعنى من الحال، لأن الحال بمعنى في حال كذا، فإذا قلت: جاء زيد راكباً يعني في حال ركوب، ولا بد أن تكون من بيانية، أما لو كانت **للاستغراق** كما في اسم لا النافية للجنس فإنهم يقولون إذا قلت: "لا رجل حاضرٌ" هنا على تقدير من، "لا من رجل" وهنا للاستغراق وليست للبيان.

حكم التمييز:

حكمه النصب ليس له غير ذلك.

ما ناصبه؟ كل منصوب له ناصب كل معمول له عامل التمييز معمول، هذا الاسم كتاباً منصوب، **ما ناصبه ما العامل فيه؟**

نقول: هذا يختلف باختلاف نوع التمييز، فإن كان التمييز مبيناً لإبهام اسم يعني تمييز مفرد فالناصب له هو ذلك الاسم المبهم، فإذا قلت: أخذت في الامتحان سبعين درجة، درجة تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب لها هو الاسم المبهم وهو كلمة سبعين.

أما إذا كان التمييز مبينا لإبهام النسبة فالناصب له هو الفعل أو شبهه، فإذا قلت: طاب محمد نفساً، فنفساً تمييز والناصب له الفعل طاب.

وإذا قلت: زيد كريم خلقاً -ليس عندي فعل- خلقاً تمييز والناصب له كريم وهو اسم يشبه الفعل.

قال ابن مالك عليه رحمه الله في أول باب التمييز:

اسم بمعنى مِنْ مبينٌ نكرة ... يُنصب تمييزاً بما قد فسره

كشبر أرضاً وقفيز براً ... ومنوين عسلاً وتمراً

فذكر أن التمييز اسم بمعنى (من)، مبين للإبهام، وهو نكرة، وهو منصوب، وناصبه ما قد فسره وهذا إجمال لأنه في تمييز النسبة ناصبه كما قلنا الفعل أو شبهه، ثم مثّل بأمثلة للتمييز: كشبرٍ أرضا وقفيز براً ومنوين عسلا وتمرا، فأرضاً وبراً وعسلاً، (تمراً) معطوفة على (عسلاً) هذه كلها من باب التمييز.

إذاً عرفنا أن تعريف التمييز أنه اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة، وهو نوعان تمييز مفرد مثل اشتريت عشرين كتاباً، وتمييز نسبة وهو ما يكون الإبهام في جملة كاملة، مثل: طاب محمد نفساً، وذكرنا أن حكم التمييز النصب، وأن الناصب له يختلف، فإن كان التمييز مفرد فالناصب له هو الاسم المبهم، وإن كان التمييز تمييز نسبة فالناصب له هو الفعل أو شبهه.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة أخرى وهو أين أجد تمييز المفرد؟ أن يقع تمييز المفرد؟ ما الأسماء المبهمة التي يقع بعدها تمييز المفرد؟

نقول: الاسم المبهم الذي يقع بعده تمييز المفرد أربعة أنواع:

النوع الأول: الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، فالواقع بعد الأعداد هذه يكون منصوباً على التمييز كقوله عز وجل: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} فكوكباً تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الإبهام في هذا العدد أحد عشر، فهذا التمييز مبين لإبهام اسم مفرد وهو أحد عشر، ومثله قوله تعالى {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} فنعجة تمييز مفرد لأنه مبين لإبهام اسم مفرد وهو تسع وتسعون.

النوع الثاني: المقدار، كالمساحة أو الكيل أو الوزن مثل: ما له شبرٌ أرضاً، فأرضاً تمييز وقعت بعد اسم مبهم وهذا الاسم المبهم دل على مقدار: شبر، كقولك: اشتريت قفيزاً براً، فبراً تمييز مفرد وقع بعد ما دل على المقدار وهو قفيز، وتقول مثلاً: بعت منوين تمراً، فتمراً تمييز مفرد لأنها وقعت بعد ما دل على مقدار وهو منوين.

النوع الثالث: ما يشبه المقدار، لا يكون مقداراً دقيقاً ولكنه شبيه بالمقدار كقوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ(٧)وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} فخيراً وشراً تمييز مفرد أقول في إعرابه تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو تمييز مفرد لأنه وقع بعد ما يشبه المقدار مثقال ذرة شبيه بالمقدار وليس يعني مقداراً دقيقاً، وكقولك: اشتريت نحيا سمناً، فالنحي شبيه بالمقدار، مراد به القربة، وهذا ليس مقداراً دقيقاً، كقوله عز وجل {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} فمدداً تمييز وقد وقع بعد ما يشبه المقدار وهو مثله، وكقوله عليه الصلاة والسلام (لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهباً) فذهباً تمييز مفرد وقد وقع بعد ما يشبه المقدار وهو مثل أحد.

النوع الرابع: ما كان فرعاً للتمييز مثل هذا خاتمٌ حديداً، فحديداً تمييز مفرد لوقوعه بعد ما هو فرع له وهو خاتم، ومثله هذا باب خشبا، وأيضاً عنده جبةٌ خزّا، فخزّا وخشبا تمييز مفرد وقد وقعت بعد ما هو فرع للتمييز، فالباب فرع من الخشب والجبة فرع من الخز.

نستذكر ما قلناه، المواضع التي يقع فيها تمييز المفرد يعني كيف أعرف أن هذا التمييز مفرد؟ نقول: له مواضع معينة محددة، فالموضع الأول للتمييز المفرد بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، فكل ما بعد هذه الأعداد ينصب على التمييز، وهو من نوع تمييز المفرد مثل {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}، {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}.

الموضع الثاني: المقدار كالمساحة أو الكيل أو الوزن، تقول عندي فدّان قصبا، فقصبا هذا تمييز وقع بعد المقدار، وكقولك مثلاً: اشتريت متراً قماشاً، وتصدقت بمدٍ براً أو بصاع تمراً وكذلك.

الثالث: بعد ما يشبه المقدار، مثل مثقال ذرة، مثل ملؤه أو مثل هذه الأشياء الشبيهة بالمقدار أو ملء كذا هذا شبيه بالمقدار، كقوله: فمن يعمل مثقال ذرة خير يرى، وكقوله مثلاً عليه الصلاة والسلام: (لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً) هذا شبيه بالمقدار.

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، مثل هذا خاتمٌ حديداً، فحديداً هذا تمييز مفرد وقع بعد ما هو فرع له، من مواقع التمييز المفرد أن يقع بعد ما هو فرع للتميز، فالخاتم فرع من الحديد وكقولهم هذا بابٌ خشباً، وعنده جبةٌ خزاً.

وهنا مسألة وهي: هل يجوز جر التمييز المفسر لمفرد بالإضافة؟

فنقول: عندي شبرُ أرضٍ، عندي قفيزُ برٍ، هذا خاتمُ حديدٍ.

نقول: **يجوز، الأصل أنه يجوز جر التمييز المفسر لمفرد بالإضافة، إلا إذا كان الاسم المبهم عدداً فيمتنع**، فلا نقول: عندي عشرون كتاباً وتضيف، **لا يجوز هذا، إذا كان الاسم المبهم عدداً فيمتنع حينئذ الإضافة، أو كان الاسم المبهم مضافاً فحينئذ تمتنع إضافته مرة أخرى**، مثلاً: لو أنفق الكافر ملء الأرض ذهباً لم يقبل منه، ملء مضافة لكلمة الأرض فلا يجوز أن أضيفها إلى التمييز.

فإذاً جر التمييز المفسر للمفرد بالإضافة جائز إلا إذا كان الاسم المبهم عدداً أو مضافاً فلا يجوز حينئذ جر التمييز بالإضافة بعد هذين.

الحلقة (٣٠)

نحن في موضوع التمييز، أخذنا تعريفه وذكرنا أنه اسم نكرة بمعنى مِنْ مبين لإبهام اسم أو نسبة، وذكرنا حكمه وقلنا أن حكمه النصب، وذكرنا أن التمييز نوعان؛ النوع الأول تمييز مفرد كقولك مثلاً: اشتريت عشرين كتاباً، والنوع الثاني تمييز نسبة كقولك مثلاً: طاب محمد نفساً، أو محمد عليه الصلاة والسلام أكرم الناس خُلقاً، وذكرنا أن العامل فيه أو الناصب له في تمييز المفرد هو الاسم المبهم، وفي تمييز النسبة الناصب له الفعل أو شبهه، ثم ذكرنا بعد ذلك مواقع تمييز المفرد وذكرنا أنه يقع بعد الأعداد، وبعد المقادير، وبعد ما يشبه المقادير، وبعد ما كان فرعاً للتمييز، وأشرنا بعد ذلك إلى أنه يجوز جر التمييز المفسر للمفرد بالإضافة ما لم يكن عدداً أو مضافاً.

نأتي بعد ذلك إلى التمييز المبين لإبهام نسبة، وهذا ليس له مواضع محددة، إلا أن من مواضعه ما يأتي:

الموضع الأول: يقع كثيرا بعد ما يفيد التعجب، مثل: ما أشجعه رجلاً، وصيغتا التعجب معلوم أنهما ما أفعله وأفعل به ما أحسنه وأحسن به فهاتان صيغتا التعجب، فيقع تمييز النسبة التي يكون الإبهام في النسبة في الجملة بعد ،ما يفيد التعجب مثل ما أشجعه رجلاً، وأكرم به أباً، ولله دره فارساً، قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز كأكرم بأبي بكرٍ أباً

رضي الله عنه، فإذاً بعدما يفيد التعجب يقع تمييز النسبة.

الموضع الثاني: كذلك يقع كثيرا بعد اسم التفضيل مثل: محمد ﷺ أحسن الناس خُلقاً وأشرفهم نسباً وأطيبهم قلباً، فقلباً ونسباً وخلقاٍ هذه كلها تمييز وقد وقعت بعد اسم التفضيل، وهذا التمييز نوعه تمييز نسبة، ومثله في الأمثلة السابقة التي ذكرناها رجلاً وأباً وفارساً كله من باب تمييز النسبة.

النسبة المبهمة التي يبينها التمييز نوعان:

النوع الأول: نسبة الفعل للفاعل: كقوله عز وجل: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} فالإبهام ليس في كلمة الرأس ولا في اشتعل وإنما في اشتعل الرأس، فالإبهام في الفعل والفاعل في نسبة الفعل للفاعل، فجاءت كلمة شيباً لتميز هذا الإبهام.

النوع الثاني: نسبة الفعل للمفعول به: كقوله عز وجل: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} فعيوناً تمييز مبين لإبهام النسبة، تفجير الأرض، فالإبهام ليس في فجرنا ولا في الأرض وإنما في: فجرنا الأرض، فالإبهام في الفعل والمفعول به في نسبة الفعل للمفعول به، فجاء التمييز عيوناً ليزيل هذا الإبهام، ويذكرونه أحياناً بطريقة أخرى فيقولون: هذا **التمييز محول**؛ النوع الأول: يقول: هذا محول عن الفاعل يعني أصل التمييز فاعلاً اشتعل الرأس شيباً، يعني اشتعل شيبُ الرأس كان التمييز فاعلا، وفي النوع الثاني: يقول: هذا محول عن المفعول به، كان التمييز مفعولاً به أي فجرنا عيونَ الأرض.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة وهي جر التمييز بـ من:

نقول: يجوز جر التمييز بـ من مثل: عندي لتر من زيت، عندي شبر من أرض، إلا في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تمييز العدد مثل: تصدقت بعشرين ريالاً، فريالاً واجب النصب ولا يجوز أن يجر في هذا المثال بعد العدد، لا يجوز أن يجر التمييز بمن لا تقول تصدقت بعشرين من ريال، إذاً بعد العدد لا يجوز جر التمييز بـمن، الأعداد التي هي من أحد عشر إلى تسع وتسعين.

المسألة الثانية: التمييز المحَول عن المفعول به لا يجوز جره بـ من مثل غرستُ الأرض شجراً، فشجراً تمييز محول عن المفعول به، أصله كان مفعولاً به: غرست شجرَ الأرض، فلا يجوز أن تقول غرست الأرض من شجر.

ومثله: ما أحسن زيداً أدباً، فأدباً تمييز محول عن المفعول به، أصله: ما أحسن أدبَ زيد فلا يجوز فيه أن يجر بمن، فلا يقال: ما أحسن زيد من أدب، بخلاف قولك: ما أحسن زيد رجلاً فهذا ليس محولا عن المفعول به، ليس الأصل ما أحسن رجلاً زيدٍ، فهذا لا بأس بجره بمن فتقول: ما أحسن زيداً من رجل.

المسألة الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى، إن كان محولاً عن الفاعل صناعة، أو كان محولاً عن مضاف غير الفاعل.

فما كان فاعلاً في المعنى فلا يجوز جره بمن إن كان محولاً عن الفاعل صناعة مثل: طاب زيد نفساً، فنفساً تمييز ولا يجوز جره بمن، وهو محول عن الفاعل الصناعي، يعني كان أصل التمييز فاعلاً، فالأصل: طابت نفسُ زيد كان أصل التمييز فاعلاً، وهو هنا في المثال طاب زيدٌ نفساً هو فاعل في المعنى، الذي طاب: نفسُ زيد، فهذا لا يجوز أن تجره بمن لا يجوز أن تقول طاب زيد من نفس.

أو كان محولاً عن مضاف غير الفاعل مثل: زيدٌ أكثر مالاً، فالتمييز مالاً هو محول عن مضاف، لكن ليس بفاعل، وإن كان فاعلاً في المعنى: زيدٌ أكثر مالاً، فمالاً فيه الكثرة، فلا يجوز في هذا المثال زيدٌ أكثر مالاً أن يجر التمييز بـ من، لا يقال: زيدٌ أكثر من مال، وهذا التمييز محول فالأصل: مالُ زيدٍ أكثر وهو محول عن المبتدأ وهو مضاف.

إذاً التمييز يجوز جره بمن إلا في ثلاث مسائل: في تمييز العدد، والتمييز المحول عن المفعول وما كان فاعلاً في المعنى، بخلاف مثلاً: لله دره فارساً، ونعم رجلاً زيد، فإنهما وإن كانا فاعلين في المعنى إلا أنهما غير محولين، فارساً ورجلاً غير محولين، فيجوز دخول "من" عليهما فتقول: لله دره من فارس، ونعم من رجل زيد.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى بعد البيتين السابقين:

اسم بمعنى من مبين نكرة	ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبرٍ أرضاً وقفيز بُراً	ومنوين عسلاً وتمراً
وبعد ذي وشبهها اجرره إذا	أضفتها كـ مد حنطة غذا

بعد هذه وشبهها اجرره بالإضافة، وهذه المسألة أشرنا لها قبل أنه يمكن أن يجر التمييز بالإضافة كما تقول مثلاً: عندي شبر أرض وقفيز برٍ، فقال: وبعد ذي يعني ما ذكره قبل؛ المقادير والمساحات، اجرره إذا أضفتها كمد حنطة غذا.

والنصب بعد ما أضيف وجبا	إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

يعني إن كان الاسم المبهم مضافاً فإن التمييز يجب نصبه لأنه يمكن أن يضاف إليه، لأن هذا الاسم المبهم مضاف مثل: ملء الأرض ذهباً، ملء مضافة إلى الأرض فلا يجوز أن أضيفها إلى ذهبا، فخلاصة المسألة السابقة أن التمييز يمكن أن يجر بمن إلا في المسائل الثلاث.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة أخرى وهو حكم تقدم التمييز على عامله:

يعني إذا قلت مثلاً: اشتريت عشرين كتاباً، هل يمكن أن أقدم التمييز على عامله؟ العامل في: اشتريت عشرين كتاباً هو الاسم المبهم عشرين، أو عندي رطلٌ زيتاً، العامل رطل.

هل يجوز أن أقدم التمييز على عامله؟

نقول: إذا كان العامل في التمييز اسماً، مثل لو قلت: عندي خمسون رجلاً، العامل الآن في التمييز خمسون والتمييز رجلاً، **هل يجوز أن أقدم التمييز على العامل** فأقول مثلاً: عندي رجلاً خمسون؟

نقول: إذا كان العامل في التمييز اسماً أو فعلاً جامداً مثل: ما أحسن زيداً رجلاً، العامل في التمييز في هذا المثال **الفعل الجامد** أحسن، **فإذا كان العامل في التمييز اسماً أو فعلاً جامداً فإنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله**، فلا يقال: زيتاً عندي رطل، أو رجلاً ما أحسن زيد.

أما إن كان العامل فعلاً متصرفاً فإن التمييز قد يتقدم عليه، ولكن هذا نادر ومنه قول الشاعر:

أنفساً تطيب بنيل المنى ... وداع المنون ينادي جهارا

فهنا قدم التمييز نفساً على عاملها، وقاس عليه بعض النحويين، ولكن هذا نادر.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

وعامل التمييز قدم مطلقاً ... والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا

فإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فإنه يسبق بالتمييز **نزراً** يعني قليلاً.

مقارنة سريعة بين الحال والتمييز

لأنهما قد يشتبهان على طالب العلم، فيرى الاسم المنصوب النكرة فيتردد في الحكم عليه **هل هو تمييز أو حال؟**

الحال والتمييز: أوجه الاتفاق بينهما: يتفقان في أن كلاً منهما فضلة ونكرة ومنصوبة.

وذكرنا أن المراد **بالفضلة**: هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، بعد المبتدأ والخبر أو بعد الفعل والفاعل، وليس المراد بالفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، فكل منهما يأتي بعد تمام ركني الجملة، وكل منهما **نكرة** كما رأينا في التمييز في أمثلة التمييز، وما ورد من مجيء الحال معرفة فإنها لابد أن تأول بنكرة، جاء زيد وحده: جاء منفرداً يؤول له بنكرة، إذاً كل منهما نكرة، وكل منهما **منصوب**، التمييز والحال منصوبان.

أوجه الاختلاف بينهما: نقول: أولاً: **الحال: في الأصل مشتق**: يأتي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، وما ورد من مجيء الحال جامدة فإنها تأول بالمشتق في الغالب، وهذا قليل، هذا هو الأصل في الحال الاشتقاق، أما **التمييز فهو جامد** كتاب ورجل وقلم وغيرها من الأسماء الجامدة، التمييز يأتي كما ترى ليس اسم فاعل أو اسم مفعول، بل هو أسماء جامدة.

ثانياً: **الحال يقع مفرداً وجملة وشبه جملة**، فيقع **مفرداً** كقولك: جاء زيد راكباً وقع الحال مفرد ويقع الحال **جملة**، تقول مثلاً: جاء زيد وهو يضحك أو ويده على رأسه، كما في قول الله عز وجل: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} هذه جملة حالية، {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ}، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} إذاً تقع الحال جملة، وتقع الحال أيضاً **شبه جملة** -والمراد بشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور- مثال مجيء الحال ظرفاً، مثلاً: رأيت الهلال بين السحاب، الجار والمجرور مثلاً: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}، والحقيقة أن الحال هو متعلق الظرف أو متعلق الجار والمجرور المحذوف، فإذا قلت رأيت الهلال كائناً بين السحاب، فخرج على قومه في زينته، يعني مستقراً أو كائناً، فكلمة مستقراً هي

الحال وهذا الظرف أو جار ومجرور مرتبط بهذه الحال، أما التمييز فلا يكون إلا مفرداً، كما في الأمثلة التي ذكرناها.

ثالثاً: من ناحية الوظيفة، الحال وظيفته بيان الهيئة، يبين هيئة صاحبها عند قيامه بالفعل أو وقوع الفعل عليه، فإذا قلت مثلاً: جاء زيد ضاحكاً، أو أقبل زيد ضاحكا، وظيفة الحال ضاحكاً أن تبين هيئة صاحبها وهو زيد عند قيامه بالفعل وهو الإقبال، ورأيت علياً مسروراً وظيفة الحال مسروراً أن تبين هيئة علي عند وقوع الرؤية عليه، أما التمييز فيوضح الاسم المبهم، لدينا إبهام فيرفعه التمييز، الإبهام قد يكون في كلمة كما في تمييز المفرد بعد الأعداد، بعد المقادير، بعد ما يشبه المقادير، بعد ما كان فرعاً للتميز، فبعد تمييز المفرد يكون الإبهام في كلمة، مثل: زارني عشرون رجلاً، الإبهام في عشرين، تصدقت بصاعٍ تمراً، الإبهام في كلمة صاع المتصدق به، فيأتي التمييز ليرفع هذا الإبهام ليفسر هذا الإبهام ولذلك يسمونه في الكتب المتقدمة: التفسير.

رابعاً: الحال على معنى "في"، فإذا قلت: رأيت علياً مبتسماً، يعني رأيت علياً في حال ابتسامة، في حال كذا، ولذلك يقول ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضله منتصب مفهم في حال كـ فرداً اذهب

يعني مفهم في حال كذا، كأنك قلت رأيت علياً في حال ابتسامة، فهو على معنى في، وأقبل زيد ضاحكاً يعني في حال ضحك.

أما التمييز فعلى معنى "من"، فإذا قلت: تصدقت بصاعٍ براً يعني بصاع من بر، وعندي شبر أرضاً يعني من أرض.

فهذه هي أوجه الموافقة والمخالفة بين الحال والتمييز، فيتفقان في أن كل منهما فضلة نكرة منصوبة، ويختلفان في أن الحال الأصل فيها الاشتقاق والتمييز جامد، الحال يقع مفرداً وجملة وشبه جملة، أما التمييز فلا يكون إلا مفرداً، والحال يبين هيئة صاحبه أما التمييز فيوضح المبهم قبله، والحال على معنى في أما التمييز فعلى معنى من.

في ختام هذه الحلقة أسال الله عز وجل لي ولكم التوفيق والسداد وأن يغفر لي ولكم، وأن يزيدني وإياكم علماً نافعا وعملاً صالحاً، وأسأله أن يفتح علي وعليكم ما استغلق من مسائل هذا العلم، وأن يجعله مقرباً إليه وأن يجعله مفتاحاً لطلب العلم الشرعي، وأذكر بضرورة المراجعة والدأب وعدم الملل والصبر على مسائله فكما يقول الأول:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل وتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

وشرحنا في هذا الفصل المنصوبات بدءًا بالتعدي واللزوم، ثم المفاعيل الخمسة، ثم بعد ذلك الاستثناء والحال وفيهما شيء من الطول، ثم ختمنا بموضوع التمييز، والله تعالى أعلى وأعلم.

تم بحمد الله

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(٣٤٠)

مقرر النحو

المستوى الخامس

أستاذ المادة:
د . عبد الرحمن المقبل

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٣هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد

وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة

من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور

واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية

ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال

فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة

كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة

في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحلقة (١)

الحمدُ للهِ رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدِنا محمد الأمين و على إخوانه من الأنبياء والمرسلين و من سار على هديهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:

هذا تدوين الحلقات الصوتية لمادة النحو للمستوى الخامس في كلية الشريعة . نسأل الله التوفيق لما فيه الخير.

المجرورات على نوعين:

(١) مجرورات بالحرف

(٢) مجرورات بالإضافة ، فنتحدث أولاً عن المجرورات بالحرف .

الباب الأول

*النوع الأول: المجرورات بالحرف.

**سبب تسمية حروف الجر بهذا الاسم.

الأقوال في ذلك كثيرة ولعلنا نكتفي بقولين:

*القول الأول/لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، معنى قولنا:**تجر معاني الأفعال إلى الأسماء**:أي أنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء .

إذا نظرنا إلى الأفعال في اللغة العربية نجد أنها على نوعين : (١) أفعال لازمة (٢) وأفعال متعدية

الأفعال المتعدية: هي التي تصل إلى المفعول مباشرة بدون أي واسطة،كقولك مثلاً (أكرمت زيدًا) (زيدًا) مفعول به ، ونلاحظ من هذا المثال أن الفعل (أكرم) قد وصل إلى المفعول به (زيدًا) مباشرة ، فنصبه مباشرة بغير واسطة ، وهذا النوع من الأفعال يسمى الفعل المتعدي؛ وهو ما ينصب المفعول به ويصل إليه بدون واسطة.

الأفعال اللازمة: الفعل اللازم هو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بواسطة، ومن الوسائط حروف الجر. فحروف الجر توصل هذه الأفعال إلى الأسماء فلذلك سميت حروف جر، لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، لأن هذه الأفعال لا تستطيع أن تصل إلى هذه الأسماء مباشرة وإنما تصل إليها بواسطة حروف الجر ولذلك سميت حروف الجر، فمن الأفعال ما لا يستطيع أن يصل إلى مفعوله مباشرة مثل (ذهب) "ذهب زيد إلى الكلية"أنت لا تستطيع أن تقول:(ذهب الكلية)مباشرة، فالفعل(ذهب)لا يستطيع أن يصل إلى (الكلية) مباشرة،وهو في الأصل مفعول به،وإنما لا يتوصل به إلا بواسطة حرف الجر فيقال: (ذهب زيد إلى الكلية)لأنها كما ذكرنا تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء **ومن ثم سمّاها الكوفيّون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء .**

*القول الثاني/قال النحويون:**هو نسبة إلى العمل وهو عمل الجر،أي أنها سميت بذلك لأنها تعمل الجر**، فيكون المراد حينئذٍ بالجر هو الإعراب المخصوص،كما في قولهم (حروف النصب) و (حروف الجزم) .

*ما هي حروف الجر؟

المشهور منها عشرون حرفاً، وهي المذكورة في قول ابن مالك:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على.
مذ منذ رُبّ اللام كي و واو وتا والكاف والباء و لعل و متى.

هذه حروف الجر وهي الواردة في قول ابن مالك ، إذن حروف الجر المشهور منها عشرون حرفاً وهي:من ، إلى ، حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على ، مذ ، منذ ، رُبَّ ، اللام ، كي ، والواو (واو القسم)، والتاء (تاء القسم) ، والكاف والباء ولعل ومتى .

* حروف الجر الشاذة

من هذه **الأحرف العشرين ثلاثة أحرف شاذة في عمل الجر، بمعنى أنها لا تعمل الجر إلا شذوذاً، فقد أُعملت الجر في لغة بعض العرب، وعملها الجر لا يُقاس عليه، وإنما يُسمع**، ولذلك حُكم على عملها بالجر بالشذوذ لأنه مخصوص بلغة بعض القبائل من العرب وليس لغة العامة ، بمعنى أنك تسمع هذه اللغة كما هي ولا يجوز أن تقيس عليها،بمعنى لا يجوز لك أن تستخدم هذه الأحرف **(حروف الجر)** في كلامك لأن عملها الجر هو شاذ، وهذه الأحرف هي: (متى) ، (لعل) ، (كي) وسنتحدث عن هذه الأحرف الشاذة في عمل الجر بالتفصيل .

الحرف الأول: (متى)

(متى) تُستعمل حرف جر في لغة هذيل، وكما ذكرنا لكم لا يجوز أن نقيس على هذه اللغة ، بمعنى لا يجوز أن نجر بـ (متى) لأن هذه اللغة تُسمع ولا يقاس عليها فهي محكوم عليها بالشذوذ ، إذاً (متى) تستعمل حرف جر في لغة هذيل،وحينئذٍ إذا استُعملت عندهم حرف جر هي بمعنى (مِنْ) الابتدائية.

ومثال ذلك قول بعضهم : - "أَخرَجَها متى كُمِّهِ"

بمعنى (أَخرَجَها من كمه) ، (متى) عندهم حرف جر و(كمه) اسم مجرور ، و(متى) هنا حرف جر بمعنى (من). هذا من الأمثلة الواردة في استعمال (متى) حرف جر وهو مخصوص في لغة هذيل ومحكوم عليه بالشذوذ.

– ومن أمثلة ذلك أيضاً قول شاعرهم وهو أبو ذؤيب الهذلي يصف سحاباً :

شربنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خضرٍ لهنّ نئيجُ

الشاهد: (متى لججٍ)، حيث استخدم الشاعر وهو من قبيلة هذيل ، استخدم (متى) حرف جر ، فجر بها (لجج)، (متى) هنا حرف جر (لجج) اسم مجرور ، والجر بـ (متى) هنا هو مخصوص بهذه القبيلة وهو محكوم عليه بالشذوذ، فمعنى قوله (متى لُجج) هي بمعنى (من لُجج) ولُجج جمع لجة وهي معظم الماء، قال الشاعر في الشطر الأول (شربنَ بماء البحر) (الباء) هنا بمعنى (من) وسيأتي الحديث عن معاني حروف الجر ، فمن حروف الجر (الباء) ومن معانيها (من)، وهذا شاهد لمجيء حرف الجر (الباء) بمعنى (من) ، فقوله (شربن بماء البحر) بمعنى (شربنا من ماء البحر)، المهم أن الشاهد معنا في هذا البيت في قول أبي ذؤيب الهذلي هو (متى لجج) (متى) هنا استخدمها الشاعر حرف جر بمعنى (من) واستخدامها هنا حرف جر هو شاذ لأنها لا تستعمل حرف جر إلا في لغة هذيل ولذلك حُكم على هذا

الاستعمال بالشذوذ ، بمعنى أنه يُسمع كما ورد ولا يجوز أن نقيس عليه فلا يجوز أن تقيس على ذلك في كلامك النثري ونحوه . طبعاً هذا البيت فيه رواية أخرى فقد رُوي بقولهم :

تَرَوَّتْ بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ   على حَبَشِيَّاتٍ لهنّ نئيج.

وهذه الرواية لا شاهد فيها.

***ابن سيده له رأي في هذا البيت قال:** إن (متى) هنا ليست حرف جر، و إنما هي **ظرف مكان** بمعنى (وسط)،فبناءً على كلام ابن سيده لا تكون (متى) هنا حرف جر وحينئذٍ تكون خارجة من موضوعنا.

***استعمالات (متى)**

(متى) إذا أردنا أن نقف على استعمالاتها في العربية نجد أنها على أربعة أنواع :

١*المشهور فيها أن تكون اسم استفهام.

- كقولك: "متى حضر **زيد ؟**" ، "متى ذهب **خالد ؟**" ونحو ذلك .

٢* أن تكون اسم شرط.

-كقولك: "متى تذاكر **تنجح**".

"متى تأتي **أكرمك**" (متى) هنا اسم شرط.

- ومن ذلك قول الشاعر :

أنا ابن جلا و طلاع الثنايا   متى أضع **العمامة تعرفوني**

٣* أن تكون اسماً مرادفاً لـ (الوسط) :

أي أن تكون ظرف مكان بمعنى (وسط) وقد مرّ بنا قبل قليل أنّ ابن سيده حكم على (متى) في قول أبي ذؤيب الهذلي وهو قوله (شربنَ بماء البحر ثم ترفّعت .. متى لجج) قال: إن (متى) هنا ظرف بمعنى (وسط) .

٤* أن تكون بمعنى (مِنْ) الابتدائية:

هذا الاستعمال هو الشاهد في هذه المسألة **وهو مبني على لغة هذيل وهي أن تكون بمعنى (مِنْ) الابتدائية.**

-من شواهد استعمال (متى) حرف جر أيضاً قول الشاعر :

متى ما تعرفوها تُنكروها   متى **أقطارِها** عَلَقٌ نفيث

طبعاً (متى) وردت في الشطر الأول والشطر الثاني ، (متى) في الشطر الأول (متى ما تعرفوها تنكروها) هنا لا شاهد فيها لأن (متى) هنا هي اسم شرط وليست حرف جر ، الشاهد معنا في (متى) في الشطر الثاني وهو قول الشاعر (متى **أقطارِها** عَلَقٌ نفيث) جرّ بـ (متى) كلمة (**أقطارها**) ، (متى) حرف جر (**أقطارها**) اسم مجرور ، واستعمالها حرف جر هو وارد في لغة هذيل وهو محكوم عليه بالشذوذ فقول الشاعر (متى **أقطارِها**) هي هنا استعملت حرف جر بمعنى (من) والمعنى (من **أقطارِها** علق نفيث)، هذا فيما يتعلق بالحرف الأول من الحروف التي تعمل الجر شذوذاً وهو (متى).

الحرف الثاني: (لعل)

(لعل) تعمل الجر شذوذاً وذلك في لغة عُقيل ، فعقيل يستعملونها حرف جر.

-ومن ذلك قول الشاعر : لعل اللهِ فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم.

(لعل) استعملها الشاعر حرف جر ، فـجرّ بها لفظ الجلالة (الله) ، (لعل) هنا حرف جر ، لفظ الجلالة (الله) اسم مجرور ، واستعمالها حرف جر هنا محكوم عليه بالشذوذ لأنه مخصوص بلغة عقيل فلا يجوز أن نقيس على هذه اللغة، بمعنى أنها تُسمع ولا يقاس عليها.

الحرف الثالث: (كي)

(كي) أيضاً استعملت في لغة العرب حرف جر،و نلاحظ أن (كي) في حالة استعمالها حرف جر **لا تجر معرباً،وإنما تجر المبنيات**،في حالة استعمالها حرف جر هي داخلة على المبنيات فهي تجر ثلاثة لا رابع لها،واستعمالها حرف جر في هذه المواضع هو من قبيل الشذوذ بمعنى أنه يُسمع ولا يقاس عليه.

الأمور الثلاثة التي تجرها (كي) هي على النحو الآتي :

الأول: (ما) الاستفهامية. (كي) استعملت حرف جر فقد دخلت على (ما) **الاستفهامية فجرتها، عند جرها (ما) الاستفهامية يكون الغرض من الاستعمال هو السؤال عن علة الشيء.**

ومن ذلك قولهم: (**كيمه**) بمعنى (**لمه**)، (**ما) الاستفهامية**، (مستفهم بها عن علة الشيء) ، الشاهد قولهم: (**كيمه**) هي أن (كي) استعملت حرف جر حيث جرّت **(ما) الاستفهامية** والأصل (**كيما**) بالألف فهذه الكلمة مكونة من (كي) و **(ما) الاستفهامية**، (كي) دخلت على **(ما) الاستفهامية** وجرتها و **(ما الاستفهامية)** هنا من المبنيات.

وأصل الكلمة (**كيما**) حيث حذفت ألف **(ما) الاستفهامية** وجوباً وجيء "**بهاء**" السكت وقفاً، وذلك حفاظاً على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة.

الحلقة (٢)

تابع /الأمور الثلاثة التي تجرها (كي) هي على النحو الآتي :

الثاني : **(ما)** المصدرية مع صلتها.

-من ذلك قول النابغة:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى **كيما يضر وينفع.**

الشاهد: (**كيما يضر وينفع**) حيث استخدم الشاعر (كي) حرف جر، فجر بها **(ما) المصدرية** واستعمالها هنا حرف جر هو من قبيل الشذوذ؛ بمعنى أنه يسمع ولا يقاس عليه، فـ (كيما)؛ (كي) حرف جر و**(ما) مصدرية**. فـ(كي) هنا جارة لمصدر مؤول من **(ما) وصلتها**، وهي حينئذ حرف تعليل بمنزلة "لام التعليل".

ومعنى قولهم: (**كيما يضر وينفع**) أي إنما يراد الفتى للضر والنفع، أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع.

الثالث: **(أن)** المصدرية المضمرة مع صلتها،

– مثال ذلك:" **جئتك كي تكرمني** "

(كي) يجوز أن تكون هنا جارة وذلك إذا قدّر النصب بأن.

(تكرم) يجوز بأن يكون الناصب له إما (كي) وإما أن يكون الناصب له (أن) **المضمرة**.

فإذا قلنا أن الناصب له هو (**أن**) **المضمرة**، سيكون تقدير الكلام (جئت كي **أن** تكرمني) وتكون كي حينئذٍ جارة؛ لأنه نصب الفعل بأن المضمرة، الأصل (كي **أن** تكرمني).

والأكثر هنا أن تُجعل (كي) مصدرية هي الناصبة للفعل المضارع ويقدر الجر بلام التعليل قبلها، ويكون الجر حينئذٍ بلام التعليل قبلها. إذن في (**جئت** كي **تكرمني**)

يجوز أن تكون كي هنا حرف جر، ويجوز أن تكون ناصبة للفعل المضارع.

فالاستعمال الأول :إذا قلنا أنها حرف جر فحينئذٍ يكون نصب الفعل المضارع بأن المضمرة، وبناء على هذا القول تكون المسألة داخلة معنا لأن حديثنا عن استعمال (كي) جارة حينئذٍ تكون هي حرف الجر ونصب الفعل حينئذ **بأن المضمرة**.

والاستعمال الثاني وهو الأكثر أن تكون (كي) **هي الناصبة للفعل المضارع**، بمعنى أنها لا تكون حرف جر ويكون الجر حينئذ بلام التعليل، وتكون مقدرة.

هذا فيما يتعلق باستعمال (كي) حرف جر وهو استعمال شاذ.

حروف الجر كما ذكرنا لكم المشهور منها عشرون حرفاً، وهناك حروف أخرى عدت من قبيل حروف الجر، فقد عدّ بعضهم من حروف الجر (**ها**) التنبيه ،وأيضاً (**لولا**) ، و(**همزة**) الاستفهام، و(**همزة**) القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم، وكذلك (**الميم**) في القسم عدت من حروف الجر، وأيضاً عد **الأخفش** (**بله**) من حروف الجر فقال إنها تكون حرف جر بمعنى (**من**)، وكذلك عد **الفراء** من حروف الجر (**لات**)

وقال أنها تجر الزمان كقوله تعالى {وَلَاتَ حِينَ مَنَاص} على قراءة { وَلَاتَ حِينِ مَنَاص} بكسر نون حِينِ، المهم أن المشهور من حروف الجر هي العشرون حرفاً .

*أقسام حروف الجر بحسب مجرورها

نجد أنها على نوعين:

النوع الأول: **ما يجر الظاهر فقط.**

النوع الثاني: **هو ما يجر الظاهر والمضمر**، فيجوز أن يدخل على الظاهر والمضمر.

*النوع الأول:

ما يجر الظاهر فقط. وهو المخصوص بجر الاسم الظاهر، هو الوارد في قول ابن مالك

بالظاهر أخصص مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء.

فهذه الأحرف مخصوصة بالدخول على الاسم الظاهر، بمعنى لا يجوز أن تجر المضمر

-فتقول مثلاً : "**محمدٌ كالأسد**"، (**الأسد**) اسم مجرور والجار له (**الكاف**)، والكاف هنا مخصوصٌ بجر الاسم الظاهر، كما في هذا المثال فالكاف جرت اسماً ظاهراً وهو **الأسد** ،

فلا يجوز مثلاً أن تجر بها الضمير، فلا تقول مثلاً : "محمد كـها" أو نحو ذلك.

لأن(الكاف) كما ذكرنا مخصوصة بجر الاسم الظاهر ومثلها :" منذ و مذ وحتى والواو وربّ والتاء ".

*النوع الثاني:

هو ما يجر الظاهر والمضمر وهو ما عدا هذه الأحرف وهي " من إلى عن على في الباء اللام .. ونحو ذلك " فهذه الأحرف يجوز أن تدخل على الظاهر وعلى الضمير.

فتقول: " من زيدٍ،ومنه " ، " وإلى الكلية، وإليها " ، "وعن زيدٍ،وعنه"، "وفي السوق،وفيه" . فيجوز لهذه الأحرف أن تجر الظاهر والمضمر.

فيجوز لهذه الأحرف أن تجر الظاهر والمضمر بعكس الحروف السابقة لا يجوز أن تجر إلاّ الاسم الظاهر فقط.

هذا فيما يتعلق بأنواع حروف الجر بحسب مجرورها وهي على نوعين:

نوع يجر الظاهر فقط ، ونوع يجر الظاهر والمضمر.

*أقسام ما يجر الظاهر.

*تتحدث عن أقسام هذه الأحرف بحسب مجرورها . إذا نظرنا إلى هذه الأحرف أو إلى ما يجر الظاهر ، نجد أنه بالنظر إلى مجرورة ينقسم أربعة أقسام:

القسم الأول/ ما يختص بأسماء الزمان، وهو " مذ ومنذ.

"مذ ومنذ" مخصوصان بالدخول على أسماء الزمان.

-كقولنا مثلاً :"ما رأيته مذ يومِنا"

(مذ) حرف جر،و(يومِنا) مجرور. وإذا نظرنا إلى مجرورها نجد أنه اسم زمان ، فيوم من أسماء الزمان.

-ومثل ذلك قولنا: "ما رأيته مذ ساعتِنا".

(ساعة) هنا اسم مجرور ، وهو من أسماء الزمان.

-وكذلك تقول مثلاً "ما رأيته منذ ساعتِنا".

"منذ ومذ" مخصوصان بالدخول على أسماء الزمان.

فإن كان الزمان بعدها حاضراً كانت منذ ومذ بمعنى "في" .

-كقولنا : "ما رأيته مذ يومِنا".

(يومنا) تتحدث عن الزمن الحاضر فتكون (مذ) و(منذ) بمعنى "في" (ما رأيته في يومنا).

وإن كان الزمان ماضياً كانت منذ ومذ بمعنى "من"

-كقولنا مثلاً : "ما رأيته مذ يومِ الجمعة".

(مذ) هنا بمعنى "من" لأنك تتحدث عن زمن ماضي في قولك يوم الجمعة، ويوم الجمعة زمن ماضي فتكون بمعنى "من" فيكون المعنى (ما رأيته من يوم الجمعة)

إذن النوع الأول مما يجر الظاهر يختص بأسماء الزمان وهو (مذ ومنذ).

القسم الثاني: هو ما يختص بالنكرة وهو "رب".

وهي مخصوصة بالدخول على النكرات

-من ذلك قولنا مثلاً :"ربّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ".

"رب" هنا حرف جر، و مجرورها هو (**رجل**) ورجل كما نلاحظ اسم نكرة، فرب هنا مخصوصة بالدخول على النكرات.

قد يقول قائل:أنت ذكرت أن (رُبّ) مخصوصة بالدخول على النكرات ، وقد سمع من العرب قولهم: "ربّه رجلاً " و "ربّه رجلين" و "ربه رجالاً" و "ربّه امرأةً" و "ربّه نساءً" ونحو ذلك.

فنلاحظ "رب" في هذه الاستعمالات قد دخلت على الضمير والضمائر من المعارف والضمير معرفة وأنت قلت:إن " رب " مخصوصة بالدخول على النكرة فما هو الجواب عن هذه الاستعمالات؟

نقول:أجاب النحويون عن ذلك قالوا: عندما تقول: (**ربّه رجلاً**) ، أنت تعلم أن الضمير لابد من متقدم يرجع إليه ، فإذا قلت "**ربّه رجلاً** " فالضمير نفسره هنا أنه (**رجلاً**) ، **ورجلاً** هنا نكرة فكأن الضمير راجع إلى نكرة؛ ولذلك لما رجع إلى نكرة يحكم بأن الضمير هنا في المعنى أنه من قبيل النكرات .

إذن قولهم: **ربّه رجلاً** ، **وربّه رجلين** ، **وربّه رجالاً** .. ونحو ذلك.

- وقول الشاعر:

رُبّه فتيةً دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

قال النحويون: يجوز لأن الضمير هنا نكرة وليس معرفة ؛ لأنه عائد على واجب التنكير لأن مفسره نكرة، المفسر هنا عندما تقول (**ربّه رجلاً**) **رجلاً** هنا مفسر للضمير وهو نكرة ، فكأن الضمير هنا يعود على نكرة فيكون الضمير من قبيل النكرات ، فتكون ربّ كأنها داخلةٌ على نكرة.

طبعاً ابن هشام في أوضح المسالك أشار إلى أن قول العرب "ربّه رجل** ، **وربّه رجلين** ، ونحو ذلك " هو من القليل ، وأعده ابن مالك نادراً.

القسم الثالث: من أنواع ما يجر الظاهر هو ما يختص بلفظ الجلالة "الله" وهو التاء.

-ومن ذلك قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم}

أيضاً سمعت (التاء) داخلةً على لفظ "رَبِّ" مضافاً إلى الكعبة، وكذلك استعملت داخلةً على "رَبِّ" مضافاً إلى ياء المتكلم، من ذلك قولهم"**ترب الكعبة**"، "**وتربي لأفعلن**".

النحويون قالوا: إن هذا الاستعمال قليل، والأكثر أن (التاء) مخصوصة بالدخول على لفظ الجلالة "الله**" كما في قوله تعالى {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ }

القسم الرابع: مما يجر الظاهر هو مالا يختص بظاهرٍ بعينه.

أي يدخل على أي ظاهر، وهو ماعدا الحروف المتقدمة وهو ثلاثة أحرف "حتى، والكاف، والواو"

-مثال ذلك قوله تعالى {سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ}. "حتى" جرت مطلع .

-ومن ذلك قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} .(الكاف) جرت (مثله) وهو اسم ظاهر ،

-ومن ذلك أيضاً {وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ} هذا مثال لواو القسم.

الحلقة (٣)

*معاني حروف الجر

وهو موضوع مهم وإذا نظرت إلى كتب النحويين تجد أن أغلب كتب النحويين تعرضت لهذا الموضوع وهو موضوع معاني حروف الجر نظرًا لأهميته.

*معاني حرف الجر (مِن)

معاني (مِن) كثيرة منها.

**المعنى الأول: دلالتها على ابتداء الغاية المكانية.

والمقصود بالغاية: المسافة، فالمعنى أن تدل على ابتداء المسافة المكانية، وهذا المعنى غالبٌ فيها لذلك ادعى جماعة من النحويين أن سائر معانيها راجع إلى هذا المعنى.

- ومن ذلك قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى}

(مِنَ) في قوله تعالى: { مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } **تدل على ابتداء الغاية المكانية-ابتداء المسافة المكانية-** وهو أن الإسراء قد بدأ من المسجد الحرام فـ(من) هنا تدل على ابتداء الغاية المكانية ، وهذا المعنى كما أشرنا هو الغالب فيها.

العلامة التي يستدل بها على أن (مِنَ) في المثال تدل على ابتداء الغاية المكانية أنه يحسن في مقابلها الحرف"إلى"،كما في قوله {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى}

إذا نظرنا إلى مِنَ في قوله تعالى } مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ{ نجد انه قد جيء في مقابلها بـ إلى {إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} فإذا جاء في مقابلها حرف الجر إلى فيعرف أن مِنَ في المثال هي مِنَ الدالة على المسافة أو الغاية المكانية.

**المعنى الثاني: دلالتها على ابتداء الغاية الزمانية.

عكس المعنى الأول أن تدل على ابتداء الغاية المكانية أما في هذا المعنى فهي تدل على ابتداء الغاية الزمانية،وهذا المعنى فيه خلاف بين النحويين فقد أثبت هذا المعنى الكوفيون، ورده جمهور البصريين.

*أثبته الكوفيون **واستدلوا على ذلك بعدد من الشواهد :**

-من ذلك قوله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ}

(مِن) دخلت على زمان وهو (أَوَّلِ يَوْمٍ) فـ(مِن) تدل على ابتداء الغاية الزمانية، وهذا فيه دليل لمذهب الكوفيين الذين يثبتون هذا المعنى.

*أما البصريون **فقد خالفوهم في هذا المعنى كما ذكرنا ولذلك أوّلوا الآية فقالوا:** إن الآية على تأويل مضاف والمعنى والله أعلم (مِن تأسيس أَوَّلِ يَوْمٍ) أن (من) داخلة على محذوف وليست داخلة على اسم زمان، وتقديره (تأسيس).

-من الشواهد أيضاً التي استدل بها الكوفيون على ذلك:

في حديث أنس رضي الله عنه الذي رواه البخاري في صحيحه: (فمُطرنا مِن الجمعةِ إلى الجمعةِ).

(مِن) تدل على ابتداء الغاية الزمانية، لأنها دخلت على اسم زمان وهو (الجمعة) وهذا بناء على مذهب الكوفيين، أما البصريون فتأولوا الحديث قالوا: أن (من) ليست داخلة على اسم زمان وإنما هي داخلة على لفظة صلاة وتقدير الكلام (من صلاة الجمعة) قالوا إنها داخلة على مضاف محذوف، وليست داخلة على اسم زمان، فهي لا تدل على ابتداء الغاية الزمانية.

-من شواهد الكوفيين أيضاً قول النابغة الذبياني:

"تُخُيرنَ من أزمانِ يوم حليمة"

فالشاهد (من أزمان)، (من) قال الكوفيون: أنها تدل على ابتداء الغاية الزمانية، فهي داخلة على اسم زمان، لأن (أزمان) اسم زمان، أما البصريون فقالوا: إنها في الحقيقة هنا ليست داخلة على اسم زمان وإنما داخلة على مضاف محذوف تقدير الكلام (من مضي أزمانِ يوم حليمة).

-ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول بعض العرب:

"من الآن إلى غدٍ".

(من) **دالة على ابتداء الغاية الزمانية**، لأنها داخلة على (الآن) والآن هو اسم زمان، وقد أجيب على هذا المثال بأنها داخلة على غير اسم زمان.

*** إذا نظرنا إلى هذه الأمثلة نجد في الحقيقة أن (من) **دالة على اسم زمان**، وليس الأمر كما ذهب إليه البصريون في تأويل الكلام، البصريون لجئوا إلى الحذف والأصل عدم الحذف، فما دام أن الكلام يسير بدون حذف ويستقيم بدون حذف؛ فالأولى ألّا نلجأ إلى الحذف كما هو مذهب الكوفيين.

ولذلك الراجح في رأيي هو مذهب الكوفيين لا كما ذهب إليه البصريون من تأويل مضاف محذوف.

إذن المعنى الثاني من معاني (مِن) هو دلالتها على ابتداء الغاية الزمانية، وعلامتها كعلامة (مِن) الدالة على ابتداء الغاية المكانية بأن يحسن في مقابلها حرف (إلى).

فمثلاً إذا نظرنا إلى قول العرب (مِن الآن إلى غد) قد جيء في مقابل (مِن) هنا لفظة (إلى) غد، وكذلك في حديث أنس (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) قد جيء في مقابل (مِن) لفظة (إلى) فقيل (إلى الجمعة)؛ وهذا من علامات (من) الدالة على ابتداء الغاية الزمانية.

**المعنى الثالث: من المعاني المثبتة لـ(مِن) أن تدل على التبعيض.

(مِن) التي تفيد التبعيض، وعلامتها كما ذكر النحويون: جواز الاستغناء عنها بكلمة (بعض) فإذا جاز أن نُحِل (بعض) محل (من) وكان الكلام مستقيمًا فهذا دليل على أن (مِن) في هذا الكلام بمعنى (بعض) أي (مِن) التي تفيد التبعيض.

-ومن ذلك قوله تعالى {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}.

فالشاهد: (مِمَّا تُحِبُّونَ) فالأصل (مِن ما تحبون) أدغمت النون في الميم، (مِن) هنا تفيد التبعيض وتقدير الكلام والله أعلم (لن تنالوا البر حتى تنفقوا بعض ما تحبون).

وقراءة ابن مسعود دليل على أن (من) في الآية تفيد التبعيض{لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا بعض ما تُحِبُّونَ}فقراءة ابن مسعود دليل على أن(من)في هذه الآية تفيد التبعيض،لأن ابن مسعود صرح بكلمة(بعض)فهذا دليل على أن(من)في القراءة الأخرى وهي قراءة الجمهور هي بمعنى (بعض).

-ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ }

الشاهد: (من أساور) تفيد التبعيض.

**المعنى الرابع: أن تكون دالة على بيان الجنس.

وإذا نظرنا إلى (من) التي هي لبيان الجنس نلاحظ أنها كثيراً ما تقع بعد "ما ومهما"

-من ذلك قوله تعالى: {مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ}

(من) لبيان الجنس أي من جنس آية، أي (ما ننسخ من جنس آية) ووقعت بعد "ما"

-ومثال وقوعها بعد "مهما" قوله تعالى {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ}

(من) لبيان الجنس أي (مهما تأتنا به من جنس آية).

إذن المعنى الرابع هي دلالتها على بيان الجنس ونبهنا بأنها كثيراً ما تقع بعد "ما ومهما".

*** علامة (من) التي لبيان الجنس قال النحويون: علامتها أن يخلفها اسم موصول مع ضمير يعود على ما قبلها، إن كان ما قبلها معرفة، أما إن كان ما قبلها نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده.

-كقوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ}

قال النحويون: أن (من) لبيان الجنس (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ من جنس الأوثان) (من) تفيد أو تدل على بيان الجنس

قالوا العلامة هنا واردة -منطبقة-

إن كان ما قبلها معرفة فنستطيع هنا أن نأتي"باسم موصول مع ضمير"محل(من)التي هي لبيان الجنس ويكون الكلام مستقيمًا.

ففي قوله تعالى: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} نستطيع أن نحذف (من) ونأتي باسم موصول مع ضمير يعود على ما قبلها ويكون الكلام مستقيما "فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان" فأتينا باسم موصول (الذي)، وأتينا بضمير يعود على ما قبلها (هو) المعرفة وكان الكلام مستقيمًا.

أما إن كان ما قبلها نكرة فعلامتها أن يخلفها "الضمير وحده"

-مثال ذلك قوله تعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ}

(من) في قوله تعالى: (مِنْ ذَهَبٍ) لبيان الجنس أي (أساور من جنس الذهب) والعلامة هنا واردة -منطبقة- لأن ما قبلها هنا نكرة وهو أساور، فيجوز أن نأتي "بضمير" محلها ويكون الكلام مستقيمًا فنقول: (يحلون فيها من أساور هي ذهب).

-ومثل ذلك قولنا "هذا خاتم من حديد".

(من) لبيان الجنس أي خاتم من جنس الحديد، ويجوز أن نُحل أو نأتي بالضمير مكان (من) التي هي هنا لبيان

الجنس ويكون الكلام مستقيمًا، فنقول: هذا خاتم هو حديد.

**المعنى الخامس: أن تفيد التعليل.

- كقوله تعالى: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا}

أي لأجل خطيئاتهم اغرقوا، (من) في قوله تعالى (مما)، تفيد التعليل.

-ومن ذلك قول الفرزدق في علي بن الحسين:

يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم إلّا حين يبتسم.

فالشاهد: (يغضى من مهابته)، (من) تفيد التعليل، أي يغضى لأجل مهابته.

**المعنى السادس: من المعاني المثبتة لـ(من) أن تكون بمعنى البدل.

- ومثل قوله تعالى: { أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ}

(من) بمعنى (بدل) أي (أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة)، (من) تفيد البدلية.

- ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ}

الشاهد (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ) (من) بمعنى (بدل)، والمعنى والله أعلم (ولو نشاء لجعلنا بدلكم أو لجعلنا بدلاً منكم ملائكة في الأرض يخلفون).

-من ذلك قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ} (من) تفيد البدلية، والمعنى والله أعلم (لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم بدل الله شيئًا).

-ومن ذلك: (ولا ينفَعُ ذَا الجدِ منكَ الجد) (من) تفيد البدلية.

**المعنى السابع: من المعاني المثبتة لـ(من) أن تأتي بمعنى "في الظرفية".

-ومثلوا لذلك بقوله تعالى: {أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ}

(من) في قوله تعالى: (مِنَ الْأَرْضِ) بمعنى (في)، والمعنى والله أعلم (أروني ماذا خلقوا في الأرض).

والظاهر عندي والله أعلم أن (من) في هذه الآية هي لبيان الجنس، فبيان الجنس هنا أظهر وأبين من كون من هنا تُحمل على معنى في الظرفية، فمعنى قوله (أروني ماذا خلقوا من جنس الأرض) أوضح من أن نقول: (أروني ماذا خلقوا في الأرض).

-ومن الأمثلة على دلالة (من) على الظرفية قوله تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ}

(من) في قوله تعالى: (مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) بمعنى (في)

والمعنى والله أعلم {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ}.

الحلقة (٤)

تابع/ معاني حرف الجر (من)

**المعنى الثامن: أن تفيد التنصيص على نفي العموم.

متى تفيد (من) التنصيص على العموم؟

قيل: إذا وقع بعدها نكرة لا تختص بالنفي، أي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي.

النكرات على نوعين : نكرة مختصة بالنفي، ونكرة لا تختص بالنفي.

والنكرات أغلبها يجوز فيها الوجهان: يجوز أن تقع بعد النفي، وغير النفي.

مثل كلمة (**رجل**): "ما جاءني **رجل**" ، "وجاءني **رجل**"

***هناك نكرات تختص بالنفي لا يجوز أن تأتي إلّا بعد النفي**

ومنها (**أحد**) فلا يجوز إلّا أن نقول: "ما جاءني أحد"، ولم يسمع عن العرب أن قالوا "جاءني **أحد**". فأحد مختصة بمجيئها بعد النفي، المهم أن من التي تفيد التنصيص على العموم هي الداخلة على النكرة لا تختص بالنفي:

-من أمثلة ذلك قولنا: "**ما جاءني مِن رجل** "

(مِن) تفيد التنصيص على العموم كيف تفيد التنصيص على العموم؟

لو قلنا: "**ما جاءني رجل**" فالكلام يحتمل وجهين:

إما أن تكون لنفي الوحدة، "ما جاءني رجل واحد"

وإما أن يكون لنفي الجنس، "ما جاءني من جنس رجل".

بمعنى يجوز أن نقول: "ما جاءني رجل بل رجلان" ، الكلام يحتمل وجهان.

***عندما ندخل (من) في هذا المثال فهنا (من) تتمحض لنفي العموم فتكون نصًا في نفي العموم.**

فلذلك عندما نقول: "ما جاءني من رجل" (من) هنا تفيد نفي العموم.

ولا يجوز أن نقول: "**ما جاءني من رجل بل رجلان**" مجيء (من) هنا أفاد التنصيص على نفي العموم

لأن الكلام بدون (من) إما أن يفيد نفي الوحدة أو نفي الجنس.

فبدون (مِن) يجوز أن تقول "ما جاءني رجل بل رجلان"، لكن عندما تذكر (مِن) في الكلام يكون المعنى "**ما جاءني من جنس رجل**" ولا يجوز أن نقول: "**ما جاءني من رجل بل رجلان**"

هذا ما يتعلق بدلالة (من) على التنصيص على العموم.

**المعنى التاسع والأخير: توكيد التنصيص على العموم.

وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه.

-من ذلك قولنا: "**ما جاءني من أحدٍ**"

(من) الداخلة على النكرة، تفيد توكيد التنصيص على العموم، لأن الكلام بدون (من) يفيد التنصيص على العموم،فدخول (من) "**ما جاءني من أحدٍ**" يفيد توكيد التنصيص على العموم لأن الكلام بدون (من) يفيد

التنصيص على العموم.

لأن معنى قولنا: "ما جاءني أحد" "وما جاءني من أحد "سيان في إفهام العموم بدون احتمال.

فعندما نذكر (من) فقد ذكر النحويون أنها تفيد توكيد التنصيص على العموم لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصاً فزيادة (من) إنما أفادت مجرد التوكيد.

بقي أن نشير أن (من) في هذين المعنيين الأخيرين، وهو التنصيص على العموم وتوكيد التنصيص على العموم تسمى "من الزائدة" ولا تزاد من إلا بثلاثة شروط :

- الشرط الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

ونلاحظ أن المجرور بـ(من) نكرة في الأمثلة السابقة.

-كقولنا "ما جاءني من رجلٍ" وقولنا "ما جاءني من أحدٍ".

- الشرط الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، أي أن يسبقها نفي أو شبهه، والمقصود بشبه النفي النهي أو الاستفهام.

مثال النفي: "ما جاءني من أحدٍ"

مثال النهي: "لا يقمْ من أحدٍ"

مثال الاستفهام: "هل جاءك من أحدٍ؟ "

- الشرط الثالث: أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.

-مثال الفاعل: "ما جاءني من أحدٍ"

أحدٍ:فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد

-مثال المفعول: "ما رأيتُ من أحدٍ"

أحدٍ:مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

-مثال المبتدأ: "هل من أحدٍ في الدار؟" أو"ما من أحدٍ في الدار".

أحدٍ:مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

الحلقة (٥)

*معاني حرف الجر (اللام)

معاني (اللام) الجارة، فاللام الجارة لها عدة معاني من أبرزها ما يلي:

**المعنى الأول: أن تدل على الاستحقاق.

-مثاله قوله تعالى: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ}

قيل (اللام) في للمطففين تفيد الاستحقاق.

-من ذلك قولنا: "العذابُ للكافرين". (اللام) في الكافرين تفيد الاستحقاق.

-من ذلك قولنا: "التهنئةُ لزيدٍ". أي التهنئة مستحقة لزيد.

**المعنى الثاني: أن تفيد الاختصاص.

- ومن ذلك قولنا: "**هذا الحصيرُ للمسجد**"

(**اللام**) في قولنا **للمسجد** تفيد الاختصاص (**أي هذا الحصير مختص بالمسجد**)

-ومن ذلك قولنا: "**السرجُ للدابة**"

(**اللام**) في قولنا: (**للدابة**) تفيد الاختصاص.

-ومن الأمثلة قولنا: "**القميص لزيدٍ**" ونحو ذلك.

**المعنى الثالث: أن تفيد الملك.

من معاني (**اللام**) ولعله من أشهر المعاني أن تفيد الملك، أي تدل على الملك.

- ومن ذلك قولنا: "**المالُ لمحمدٍ**". أي (**المال ملك لمحمد**).

-ومن ذلك قوله تعالى: {لِـلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}

(**اللام**)الداخلة على لفظ الجلالة(**الله**)تفيد الملك،أي(**ما في السموات وما في الأرض ملك لله سبحانه**).

قد يقول قائل: ما الفرق بين اللام الدالة على الاستحقاق والاختصاص،ما الفرق بين هاتين اللامين؟

اللام الدالة على الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات .

فإذا نظرنا الأمثلة الدالة فيها اللام على الاستحقاق.

من ذلك قولنا: "**التهنئة لزيد**".

نجد أن **اللام** واقعة بين معنى وذات، (**التهنئة**) شيء معنوي غير محسوس، (**زيد**) ذات، شيء محسوس فهنا يحكم على (**اللام**) أنها تفيد الاستحقاق لأنها واقعه بين معنى وذات.

أما اللام التي تفيد الاختصاص فإنها واقعة بين ذاتين.

-فمثلاً قولنا: هذا "**الحصير للمسجد**"، (**اللام**) واقعة بين ذاتين بين شيئين محسوسين، (**الحصير**) شيء محسوس و(**المسجد**) أيضًا شيء محسوس.

-ومن ذلك: "**القميص لزيد**"، (**القميص**) شيء محسوس و(**زيد**) شيء محسوس، لذلك حكم على (**اللام**) بأنها تفيد الاختصاص .

إذن الفرق بينهما أن الاستحقاق يقع بين معنى وذات والاختصاص يقع بين ذاتين .

***بعض النحويين يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر هذه المعاني الثلاثة وهي: الاستحقاق، والاختصاص، والملك، **فالاختصاص معنى شامل ومعنى عام يمكن أن يشمل هذه الأمثلة.**

**المعنى الرابع: أنها قد تفيد التعليل.

-كقوله سبحانه وتعالى: {لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}

(**اللام**) **تفيد التعليل**، والمعنى والله أعلم (**لأجل أن تحكم بين الناس بما أراك الله**) .

-من أمثلة **لام الجر** الدالة على التعليل قول أبي صخر الهذلي :

"وإني لتعروني لذكراكِ هِزةٌ"

فالشاهد (لذكراكِ)، فاللام تفيد التعليل، ومعنى الكلام (وإني لتعروني لأجل ذكراك هِزةٌ).

**المعنى الخامس: أن تكون زائدة للتوكيد.

اللام الزائدة للتوكيد على أنواع منها:

١-اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله.

نحن نعلم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله مباشرة من غير حاجة إلى حرف جر فقد تزاد (اللام) بين الفعل المتعدي ومفعوله، **بمعنى أن تدخل على مفعول الفعل المتعدي لأجل التوكيد.**

- كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان:

وملكتَ مابين العراق ويثرب **مُلكا أجار لمسلمٍ ومعاهدِ**

إذا نظرنا لقول ابن ميادة (**أجار لمسلمٍ**) نجد أن الشاعر قد أدخل (اللام) على (**مسلم**) مع أن مسلم مفعول به والفعل (أجار) يصل إليه مباشرة من غير حاجة إلى اللام فيجوز أن تقول:

أجار مسلماً ويكون الكلام مستقيماً.

لكن الشاعر هنا زاد اللام للتوكيد،ولذلك نقول في إعراب **لمسلم**: مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

٢- اللام المقحمة:**وهي المعترضة بين المتضايفين،أي بين المضاف والمضاف إليه.**

-ومن ذلك قول العرب: "**يا بُؤسَ للحرب**"

أصل الكلام (**يا بؤس الحربِ**)، مضاف ومضاف إليه، لكن (اللام) قد أقحمت بين المضاف والمضاف إليه لأجل التوكيد، فاللام زيدت هنا لأجل التوكيد، أقحمت اللام لتوكيد الاختصاص.

-ومن ذلك قولهم: "**لا أبا لزيدٍ موجود**"

أصل المثال (**لا أبا زيد موجود**)، قد أقحمت اللام بين المتضايفين لتوكيد الاختصاص.

إذن النوع الثاني هي اللام المسماة بالمقحمة، وهي اللام المزيدة بين المضاف والمضاف إليه.

٣- (لام) التقوية.

وهي اللام المزيدة لتقوية العامل الضعيف، العامل قد يكون ضعيفًا، كيف؟ بتأخره عن المعمول ، أو بكونه فرعا في العمل،فحينئذٍ يحكم عليه بالضعف ولأجل ذلك تزاد اللام لتقوية هذا العامل الضعيف.

وذلك بأن يكون العامل (اسم فاعل – اسم مفعول – صيغة مبالغة – مصدراً) لأن هذه الأشياء فرع عن الفعل في العمل، والفرع ينحط عن درجة الأصل.[1]

-مثال العامل الضعيف بتأخره عن المعمول.

كقوله سبحانه وتعالى: {**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**}

[1] / ذكرها الشارح في إعادة شرح هذه النقطة.

أصل الكلام والله أعلم (**إن كنتم تعبرون الرؤيا**).

الفعل (**تعبرون**) متعدٍ للرؤيا مباشرةً فالرؤيا مفعول به لتعبرون، لما تأخر العامل (**تعبرون**) عن معموله (**الرؤيا**) أصبح ضعيفاً، لذلك أُدخلت (**اللام**) فقيل: {**إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُون**} فزيدت (**اللام**) لتقوية هذا العامل الضعيف.

-مثال العامل المحكوم عليه بالضعف لكونه فرعاً في العمل.

قوله تعالى: {**مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُم**}

(**اللام**) هنا تسمى اللام المقوية، لأن العامل ضعيف وهو (**مُصَدِّقًا**) لأنه اسم فاعل واسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، فإذا كان فرعاً عن الفعل في العمل حكم عليه بالضعف لأن الأصل في الإعمال هو الفعل واسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل.

-ومن أمثلة اللام المقوية قوله سبحانه وتعالى: {فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد}

(**اللام**) في (**لما**) هي لام مقوية وهي زائدة للتوكيد لأن (**فعّال**) عامل ضعيف لأنه فرع عن الفعل في العمل فهو من صيغ المبالغة.

-من الأمثلة قوله سبحانه وتعالى: {نَزَّاعَةً لِلشَّوَى}

(**اللام**) في قول تعالى (**للشّوى**) لام مقوية للعامل الضعيف وهو (**نزاعة**) .

-من أمثلة اللام المقوية: "عجبتُ من ضرب زيدٍ لعمرو".

(**اللام**) في **لعمرو** لام مقوية جاءت لتقوية العامل الضعيف وهو (**ضرب**) لأن ضرب هنا مصدر والمصدر فرع عن الفعل في العمل فهو ضعيف، ولذلك القاعدة الأصولية تقول: (لابد أن ينحط الفرع عن الأصل) الفرع ينحط عن درجة الأصل، فالمصدر فرع عن الفعل في العمل فلما كان فرعاً أصبح ضعيفاً فلذلك جِيء باللام المقوية لهُ.

-ومن أمثلة اللام المقوية: "أنا ضاربٌ لعمرو"

(**اللام**) **لعمرو** هي اللام المقوية جاءت لتقوية العامل الضعيف وهو **ضارب** لأنه اسم فاعل واسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل.

*****ابن هشام قال في أوضح المسالك (وليست المقويةُ زائدة محضة ولا معديةً محضة بل هي بينهما).**

وهذا الكلام في نظري فيه نظر لأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته، **فتكون بناءً على كلام ابن هشام اللام المقوية متعلقة وغير متعلقة في آن واحد**، وهذا الكلام ممتنع كما هو ظاهر من نص عبارة ابن هشام لأنه يؤدي إلى الجمع بين متناقضين.

****المعنى السادس: أنها قد تأتي بمعني (بعد).**

-من ذلك قوله تعالى: {**أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْس**}

(**اللام**) في (**لدلوك**) بمعنى (**بعد**)، والمعنى والله أعلم (**أقم الصلاة بعد دلوك الشمس**)، دلوك الشمس هو نصف النهار وقيل:من الزوال إلى الغروب على اختلاف بين المفسرين.

- حمل على ذلك الحديث: (**صُومُوا لرؤيته وأفطِروا لرؤيته**).

قيل أن معنى (اللام) في لرؤيته اللام بمعنى (بعد) والمعنى صوموا بعد رؤيته وأفطروا بعد رؤيته.

**المعنى السابع: أن تأتي بمعنى (على) الدالة على الاستعلاء.

-وحمل ذلك على قوله تعالى: {وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ}

(اللام) في (للأذقان)،والمعنى والله أعلم (يخرون على الأذقانِ) .

-وحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى: {وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ}

(اللام)في(لِلْجَبِين)بمعنى(على)،والمعنى والله أعلم(وتله على الجبين)أي أوقعه على أحد جنبيه في الأرض.

-وحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى: {لَهُمُ اللَّعْنَة}

(اللام) في (لَهُمُ اللَّعْنَة) بمعنى (على)، والمعنى والله أعلم (عليهم اللعنة).

-وحمل على ذلك أيضاً قوله تعالى:{وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا}

المعنى في قوله: {وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} المعنى (وإن أسأتم فعليها).

-وحمل على ذلك أيضاً قول الشاعر جابر:

تناوله بالرمح ثم اتنى لهُ فخر صريعاً لليدين وللفمِ.

(اللام) في (لليدين وللفمِ) بمعنى (على) التي تفيد الاستعلاء والمعنى (فخر صريعًا على اليدين وعلى الفمِ)، قوله تناوله بالرمح ثم اتنى له أصله انثنى له، أدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاءً وهذا من نادر التصريف.

-من ذلك أيضًا حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم لعائشة:

(اشترطي لهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق)

(اللام) في هذا الحديث بمعنى (على) التي تفيد الاستعلاء، فالمعنى اشترطي عليهم الولاء فإن الولاء لمن أعتق.

المعنى الثامن والأخير: من معاني اللام الجارة أنها قد تأتي بمعنى التعدية.

أي التعدية إلى المفعول به.

-ومن ذلك"ما أضرب زيداً لعمرو" ،فقالوا إن عمراً اللام فيه تفيد التعدية لأن ضرب متعدياً في الأصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعُل فصار قاصراً فعدي (بالهمزة) إلى (زيد) و(باللام) إلى (عمرو).

الحلقة (٦)

*معاني حرف الجر (الباء) .

(الباء) من حروف الجر ولها معانٍ كثيرة، من ابرز معانيها ما يلي:

*المعنى الأول: الاستعانة.

(الباء) التي تفيد الاستعانة، هي الداخلة على آلة الفعل أي الآلة التي عمل بها الفعل.

-كقولنا: "كتبت بالقلم"

قيل إن (الباء) في (بالقلم) تفيد الاستعانة، لأنه استعين في الكتابة بالقلم. (القلم) هي الآلة التي عمل بها الفعل وهو كتبت.

-ومثله ذلك أيضا "**قطعت بالسكين**"

(الباء) تفيد الاستعانة لأن الباء هي الآلة التي استخدمت للقطع.

-ومن ذلك (الباء) الداخلة على البسملة "**بسم الله الرحمن الرحيم**"

لأنهم قالوا إن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها، ولذلك حكم على الباء بأنها تفيد أو تدل على الاستعانة، وقيل إن الباء في البسملة للمصاحبة.

*المعنى الثاني: التعدية.

من المعاني المثبتة للباء أنها قد تفيد التعدية، وتسمى حينئذ (باء) **النقل**، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (الفعل اللازم).

-ومن ذلك "**ذهبت بزيد**".

الفعل (**ذهب**) فعل لازم لا يستطيع أن يصل إلى المفعول مباشرة وإنما يحتاج إلى الواسطة وهذا الواسطة هو حرف الجر، أو عن طريق الهمزة،

-فتقول: "**أذهبت زيدا**"

وصل إلى (**زيد**) بالهمزة، وتسمى هذه الهمزة همزة التعدية.أو أن يصل إلى المفعول به عن طريق الباء.

- فيقال: "**ذهبت بزيد**"

إذن (الباء) تسمى باء التعدية، وهي (باء) النقل وهي الباء التي نقلت أو أوصلت الفعل اللازم وهو (**ذهبت**) إلى (**زيد**)، وهي كما ذكرنا هي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر (**الفعل اللازم**).

-من ذلك قوله سبحانه وتعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِم}

(الباء) في (بنورهم) هي باء التعدية لأن الفعل "ذهب" كما ذكرنا قبل قليل هو فعل لازم لا يصل إلى المفعول مباشرة وإنما يصل عن طريق "الهمزة" همزة النقل أو التعدية أو عن طريق "الباء" باء التعدية، فلذلك لما أريد تعدية (ذهب) في الآية جيء "بباء" التعدية.

*المعنى الثالث: أن تدل على المقابلة.

من معاني الباء أن تدل على المقابلة، وتسمى **باء العوض** أو **باء التعويض** وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

- نحو "**بعتك هذا الثوب بهذا الكتاب**"

(الباء) هي باء المقابلة، والمعنى (**بعتك هذا الثوب في مقابل هذا الكتاب**).

أو (**بعتك هذا الثوب عوضًا أو تعويضًا عن هذا الكتاب**).

فلذلك تسمى الباء (باء) المقابلة، **باء العوض** أو **التعويض** وهي الداخلة على الأعواض والأثمان.

-ومثل ذلك قولنا: "**اشتريت الفرس بألف درهم**"

(الباء) تفيد المقابلة والمعنى (**اشتريت الفرس في مقابل ألف درهم**)

أو المعنى (**اشتريت الفرس عوضا عن ألف درهم**)، و(**الباء**) تسمى باء المقابلة.

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ}

قيل إن **الباء** في (**بالآخرة**) تفيد المقابلة، والمعنى والله أعلم (أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا **في مقابل** الآخرة)

إذن من معاني **الباء** المقابلة وتسمى **باء العوض** و**باء التعويض**.

*المعنى الرابع: الإلصاق.

من المعاني المثبتة للباء أنها **تفيد الإلصاق**، وهذا المعنى في الحقيقة هو معنى لا يفارق (**الباء**) أبدًا فهو ملحوظ في جميع معانيها لذلك اقتصر عليه سيبويه في كتابه، لأنه معنىً لا يفارق الباء، وهو المعنى الأصلي الموضوعة له.

-ومن ذلك: "**أمسكتُ بزيد**".

الباء تفيد الإلصاق، ومعنى قولنا **أمسكت بزيد** أي قبضت على شيءٍ من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحو ذلك، أي أن إمساكك بزيد جاء ملصقًا به.

***ولو قلت يتضح معنى الإلصاق لو لم نذكر الباء** (أمسكت زيدا) !

نقول: بدون الباء فإن الكلام يحتمل الإلصاق أن تكون أمسكت بجسمه أو بشيء يحبسه من ثوب، ويحتمل أن تكون منعته من التصرف من دون أن يكون إمساكك ملصقًا به، فمعنى قولنا

أمسكت زيدا بدون **الباء** يحتمل الإلصاق ويحتمل عدم الإلصاق.

أما عندما تذكر الباء فتقول: "أمسكت بزيد" فحينئذ الكلام يتمحض أو **يكون بمعنى الإلصاق نصًا**، فالمعنى **قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب.**

*المعنى الخامس: أن تكون بمعنى (من) التبعيضية.

من المعاني أيضا التي ذكرت للباء، أنها قد تكون بمعنى (**من**) التبعيضية.

- وحمل ذلك على قوله سبحانه: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}

معنى (**الباء**) أنها بمعنى (**من**) التبعيضية، والمعنى والله أعلم (**عينًا يشرب مِنها عباد الله**).

-وحمل على ذلك قوله سبحانه {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ }

قيل إن (**الباء**) في (**بِرُءُوسِكُمْ**) بمعنى (**من**) التبعيضية والمعنى **وامسحوا من رؤوسكم** وعلى ذلك بنى الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء هو مسح بعض الرأس.

فالباء في (**برؤوسكم**) لها معانٍ كثيرة، **قيل اختلف في معناها على عدة أقوال منها:**

قيل أنها بمعنى (من) التبعيضية وهو مذهب الشافعي.

وقيل أنها بمعنى الإلصاق.

وقيل أنها هنا زائدة للتوكيد.

والشاهد: هو مجيئها بمعنى (**من**) التبعيضية.

-ومن معاني **الباء** الدالة على التبعيض، قول أبي ذؤيب الهذلي في البيت الذي أوردناه عند حديثنا عن استعمال

متى حرف جر قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

والشاهد (**شربن بما البحر**) (الباء) بمعنى (من) والمعنى (**شربن من ماء البحر ثم ترفعت**).

*المعنى السادس: المصاحبة.

(الباء) **قد تفيد المصاحبة** وعلامتها أن يصلح في موضعها (مع)، أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال.

- كقولك: "**بعتك هذا الثوب بطرازه**"

(**الباء) بمعنى (مع**) أو (**الباء) هنا تفيد المصاحبة**، يعني يجوز أن نحذف الباء وأن نستغني عنها بـ(**مع**) ويكون الكلام مستقيمًا،فتقول: (**بعتك هذا الثوب مع طرازه**)

-**وأيضًا يجوز أن يغني عن الباء وعن مصحوبها الحال.**

تقول: (**بعتك هذا الثوب مطرزا**) ويكون الكلام مستقيمًا.

ولذلك يحكم على الباء هنا بأنها بمعنى المصاحبة، لأنه يغني عنها (**مع**) كما يغني عنها وعن مصحوبها الحال.

- وعلى ذلك حمل قوله سبحانه: {**اهْبِطْ بِسَلَامٍ**}

فقيل إن (الباء) تفيد المصاحبة، والمعنى والله أعلم (**اهبط سالمًا**).

حكم عليها بأنها تفيد المصاحبة، لأنه يغني عنها وعن مصحوبها الحال، فيجوز أن تقول: (**اهبط سالما**) ويكون الكلام مستقيمًا.

*المعنى السابع: المجاوزة.

من المعاني أيضا المثبتة للباء أنها قد تفيد المجاوزة،

وهي التي يحسن في مكانها (عن) وقيل :إنها تختص بالسؤال.

-ومن ذلك قوله سبحانه: {**فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا**}

قيل أن المعنى والله أعلم (**فاسأل عنه خبيرا**).

-ومن ذلك قوله سبحانه: {**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ**}

قيل أن المعنى والله أعلم (**سأل سائل عن عذاب**)، الباء التي تفيد المجاوزة، هي مختصة بالسؤال.

وقيل:إنها لا تختص بالسؤال.

-بدليل قوله سبحانه: {**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ**}

قيل أن الباء هنا بمعنى (عن) والمعنى والله أعلم (**ويوم تشقق السماء عن الغمام**).

*المعنى الثامن: بمعنى "في" الظرفية.

من معاني (الباء) أنها قد تأتي بمعنى "في" الظرفية، قد تفيد الظرفية.

وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها، والباء التي بمعنى "في" الظرفية كثيرة في الكلام.

-كقولنا: "**فلان بالموقع**"أي أن فلان في الموقع.

- "وقولنا كلية الشريعة بالرياض"

المعنى: (كلية الشريعة في الرياض).

-ومن ذلك قوله سبحانه {وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ}

والمعنى والله أعلم (ولقد نصركم الله في بدر).

*المعنى التاسع: تفيد البدلية.

من المعاني أيضا المثبتة للباء أنها قد تفيد البدلية، أي أنها قد تكون بمعنى بدل.

وعلامتها أن يحسن في مكانها كلمة (بدل) أن يحسن في مكانها أو في موضعها لفظة (بدل).

-ومن ذلك قول رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه:(ما يسرني أني شهدتُ بدرًا بالعقبة)

(الباء) في قول رافع (بالعقبة)، بمعنى (بدل)، والمعنى (ما يسرني أني شهدت بدرًا بدل العقبة).

-ومن ذلك قول الشاعر :

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا شنوا الإغارة ركبانا وفرسانا

الشاهد (فليت لي بهم)، (الباء) تفيد البدلية.

والمعنى أو تقدير الكلام: (فليت لي بدل منهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة ركباناً وفرسانا).

*المعنى العاشر: الاستعلاء.

من المعاني المثبتة للباء أنها قد تفيد الاستعلاء،وهي التي يحسن في موضعها كلمة أو لفظة (على).

-وجعل من ذلك قوله سبحانه: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ}

(الباء) في (بِقِنْطَار) تفيد الاستعلاء، والمعنى والله أعلم (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه على قنطار).

-وجعل من ذلك أيضًا قوله سبحانه: {وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ}

قيل (الباء) في (بهم) تفيد الاستعلاء، والمعنى والله أعلم (وإذا مروا عليهم يتغامزون).

*المعنى الحادي عشر: تفيد السببية.

من المعاني أيضا المثبتة أنها قد تفيد السببية،

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ}

(الباء) في (بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ) تفيد السببية، والمعنى والله أعلم (إنكم ظلمتم أنفسكم بسبب اتخاذكم العجل).

-ومن ذلك قوله سبحانه: {فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ}

(الباء) في (بِذَنْبِهِ) تفيد السببية، والمعنى والله أعلم (فكلاً أخذنا بسبب ذنبه).

-وحمل على ذلك أيضا قوله سبحانه: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ}

(الباء) في (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) تفيد السببية، والمعنى والله أعلم (فبسبب نقضهم ميثاقهم لعناهم).

*المعنى الثاني عشر: تكون زائدة للتوكيد.

من المعاني المثبتة (للباء) أنها قد تكون زائدة للتوكيد،

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}

(الباء) زائدة للتوكيد، وتقدير الكلام والله أعلم (ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة).

الحلقة (٧)

*تابع/المعنى الثاني عشر: قد تكون زائدة للتوكيد.

المعنى الأخير وهو المعنى المتبقي والذي أشرنا إليه في الحلقة السابقة ولم نتحدث عنه بالتفصيل وهو دلالة (الباء) على التوكيد، بمعنى أن تكون زائدة للتوكيد، هذا المعنى أشرنا إليه في الحلقة السابقة ولم نتحدث عنه بالتفصيل وسنتحدث عنه الآن ونذكر مواضعه بشيءٍ من التفصيل والإيضاح.

(الباء) قد تكون زائدةً للتوكيد، وزيادتها حينئذٍ في ستة مواضع:

الموضع الأول/ قد تزاد مع الفاعل.

-ومن ذلك قوله سبحانه: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا}

(الباء) في (وَكَفَى بِاللَّهِ) زائدة للتوكيد، وقد زيدت مع الفاعل، لأن أصل الكلمة (وكفى الله شهيدًا) الله في أصله فاعل، لذلك نقول في إعراب (بِاللَّهِ) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

الموضع الثاني/ أن تزاد مع المفعول.

-**ومن ذلك** قوله سبحانه: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}

(الباء) زائدة للتوكيد، وقد زيدت مع المفعول.

وتقدير الكلام: (ولا تلقوا أيديكم)، ولذلك نقول في إعراب **بأيديكم**: مفعول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو الباء.

الموضع الثالث/ أن تزاد في المبتدأ.

قد تكون زائدةً للتوكيد مع المبتدأ.

-ومن ذلك قولهم: "**بحسبك درهمٌ**"

(الباء) في (**بحسبك**) زائدة، الباء دخلت على المبتدأ ولذلك نقول في إعراب حسب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو الباء.

الموضع الرابع/ أنها قد تزاد في الخبر.

-ومن ذلك: "**ليس زيدٌ بقائم**"

أصل الكلام (**ليس زيدٌ قائماً**) (**زيدٌ**) اسم ليس و(**قائمًا**) خبر ليس. لما قلنا (**ليس زيدٌ بقائم**) زيدت (الباء) في الخبر، ولذلك نقول في إعراب قائم: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد.

-**ومثال زيادتها في الخبر**، قوله سبحانه: {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ}

(الباء) زائدة في الخبر (غافلٍ).

-ومثال زيادتها في الخبر أيضاً قوله سبحانه: {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا}

(الباء) زيدت مع الخبر، لأن أصل الكلام والله أعلم (**جزاء سيئةٍ مثلها**).

الموضع الخامس/ قد تزاد مع الحال.

-ومن ذلك قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المسيب منتهاها.

الشاهد (**بخائبةٍ**) فالباء زائدة للتوكيد، وقد زيدت مع الحال، لأن أصل الكلام (**فما رجعت خائبةً ركابٌ**) في الأصل يعرب حال، فلما زيدت الباء جر في الصورة الظاهرة، وإلا فالتقدير منصوب ولذلك نقول في إعرابه:حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو الباء.

الموضع السادس/ أن تزاد مع لفظي التوكيد النفس والعين.

-فيقال: "**جاء زيد بنفسه**" و"**جاء عمرو بعينه**" .

(الباء) زائدة مع لفظ (**النفس**) ولفظ (**العين**) وكلاهما من ألفاظ التوكيد.

☜**بقي أن نشير إلى أن ابن هشام قد أغفل معنىً من أهم معاني(الباء)وهو القسم فالباء قد تأتي للقسم.**

- ومن ذلك قولنا: "**بالله لتفعلن**"

-ومثلاً قولنا: "**بالله هل قام زيد؟**" أي أسألك بالله أي مستحلفاً .

دلالة (الباء) على القسم هو معنىً وارد فيها بكثرة وقد أغفله ابن هشام في أوضحه وهذا ما أحببنا التنبيه عليه في هذا الموضع.

***معاني حرف الجر (في)**

فهذا الحرف يأتي في العربية على عدة معاني ومن أشهر معانيه ما يلي:

المعنى الأول: هو دلالته على الظرفية.

(في)قد تدل على الظرفية سواءً الظرفية الزمانية أو المكانية،وهذا المعنى كثير في حرف الجر(في)وهو الأصل.

-كقول: "**زيد في المسجد**" أو "**زيد في الكلية**"

فهنا (**في**) الظرفية المكانية.

-ومثال دلالته على الظرفية الزمانية.

كقوله سبحانه: {وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ}

(**في**) تدل على الظرفية الزمانية، لأنها دخلت على اسم زمان وهو (**أَيَّامٍ**).

☜ **نريد أن ننبه إلى مسألة ذكرها ابن هشام في أوضحه قال :إن (في) تدل على الظرفية حقيقةً أو مجازاً،**

الظرفية قد تكون ظرفية حقيقية أو تكون ظرفية مجازية .

المراد بالظرفية الحقيقية هي التي يكون للظرف فيها احتواء وللمظروف تحيز.

فإذا كان للظرف فيها احتواء وللمظروف تحيز فحينئذٍ تكون الظرفية حقيقيةً.

-كقولنا "**زيد في المسجد**"

فالظرف له احتواء وهو (**المسجد**)، فالمسجد مكان له احتواء يحتوي أشياء يحتوي الناس ويحتوي غيرهم فهو له احتواء، والمظروف له تحيّز؛ المظروف هو (**زيد**)، وزيد له حيز في الوجود نلحظه، إذن تكون الظرفية هنا حقيقية.

أما إذا فقد الاحتواء أو فقد التحيز أو فقد أحدهما فحينئذٍ يحكم على الظرفية بأنها ظرفية مجازية.

-كقولنا "**في علم زيدٍ نفعٌ**" "**في علمه نفعٌ**".

هنا فقد الاحتواء (**العلم**) ليس له احتواء أو مجسم بحيث يحتوي الأشياء.وأيضاً المظروف ليس له تحيز.

(**النفع**)ليس له حيز في الوجود لفقده الاحتواء وفقد التحيز،فلذلك يحكم على الظرفية بأنها مجازية.

-ومثل ذلك أيضاً: "**زيدٌ في سعةٍ**".

هنا يحكم على الظرفية بأنها مجازية، لأنه قد فقد الاحتواء فالظرف هنا ليس له احتواء فقولنا (**في سعة**)، **السعة** ليس ظرف يحتوي الأشياء في الحقيقة .

يحكم على الظرفية هنا بأنها مجازية مع أن المظروف له تحيز وهو **زيد** ظرف له حيز في الوجود لكن مع ذلك يحكم على الظرفية بأنها مجازية لأن الظرف ليس له احتواء فقولنا (**في سعة**) ليس له احتواء يحتوي الأشياء لأن المظروف له تحيز وهو (**زيد**).

-أيضاً قولنا: "**في صدر زيد علم**".

الظرف يحكم عليه بالمجازية مع أن الظرف هنا له احتواء فـ(**صدر زيد**) احتواء، هو مكان يحتوي الأشياء لكن المظروف هنا ليس له حيز في الوجود، هل (**العلم**) له حيز في الوجود؟ لا،ليس له حيز في الوجود لذلك يحكم على الظرفية هنا بأنها مجازية هذا فيما يتعلق بمجيء (**في**) دالةً على الظرفية.

المعنى الثاني: التعليل.

من المعاني المثبتة لـ(**في**) أنها قد تأتي للتعليل.

-وحمل على ذلك قوله سبحانه وتعالى: {**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**}

قيل المعنى والله أعلم (**فذلكن الذي لمتنني لأجله**)

الحلقة (٨)

*تابع/ معاني حرف الجر(في)

تابع/ المعنى الثاني: التعليل.

قلنا أن (**في**) قد تفيد التعليل.

-وجعل من ذلك أيضاً قوله سبحانه: {**لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**}

(**في**) تفيد التعليل،والمعنى والله أعلم (**لمسكم لأجل ما أفضتم فيه عذاب عظيم**).

-وحمل على ذلك أيضاً الحديث: (**دخلتْ امرأةٌ النارَ في هرةٍ حبستها**)

(في) في قوله عليه الصلاة والسلام (**في هرةٍ**) تفيد التعليل، والمعنى والله أعلم (**دخلت امرأة النار لأجل هرة حبستها**).

** طبعاً بعضهم يعبر عن التعليل بالسببية لأنه لا يفرق بين التعليل والسببية وبعضهم يفرق بينهما، يفرق بين العلة والسبب، فيقول: **إن العلة** متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي تسمى العلة الغائية، **أما السبب** فهو متقدم ذهناً وخارجاً في الذهن، ويقول أيضاً **السبب** موجب **والعلة** مجوزة.

المهم أن نعلم أن من أشهر معاني (في) دلالتها على التعليل وإفادتها التعليل.

المعنى الثالث: المصاحبة.

(في) قد يفيد المصاحبة وهي التي يحسن في مكانها (مع).

-جعل من ذلك قوله سبحانه: {قَالَ أدْخُلوا فِي أُمَم}

قيل إن (في) في هذه الآية تفيد المصاحبة لأنها بمعنى (مع) والمعنى والله أعلم (**قال أدخلوا معهم**).

المعنى الرابع: الاستعلاء.

من المعاني المثبتة أيضاً لـ (في) الاستعلاء، وهي التي يحسن في مكانها حرف الجر (على).

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْل}

(في) في قوله سبحانه (**فِي جُذُوعِ النَّخْل**) تفيد الاستعلاء، والمعنى والله أعلم (**ولأصلبنكم على جذوع النخل**).

-وحمل على ذلك أيضاً قول سويد بن أبي كاهل:

همُ صلبوا العبديَ في جذع نخلةٍ فلا عطست شيبانُ إلا بأجدعَا

الشاهد (**همْ صلبوا العبديَّ في جذع**) حيث استخدم (في) هنا بمعنى الاستعلاء، والمعنى

(**همُ صلبوا العبدي على جذع نخلةٍ** فلا عطست شيبان إلا بأجدعَا).

بأجدعَا هو دعاء عليهم بجدع الأنف.

المعنى الخامس: المقايسة.

(في) قد تفيد المقايسة، وهي الواقعة بين مفضول وفاضل، أو بالعكس.

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيل}

(في) في قوله سبحانه وتعالى(**فِي الْآخِرَةِ**) تفيد المقايسة، والمعنى والله أعلم (**فما متاع الحياة الدنيا قياساً بالآخرة إلا قليل**).

المعنى السادس: تأتي بمعنى الباء.

من معاني (في) أنها قد تفيد (الباء)، قد تأتي بمعنى (الباء).

-ومن ذلك قول زين الخير:

ويركب يوم الروع منا فوارسٌ **بصيرون في طعن الأباهر والكُلى**.

الشاهد (**بصيرون في طعن**) حيث جاء حرف الجر (في) بمعنى (الباء)

ومعنى البيت (**بصيرون بطعن الأباهر والكلى**).

المعنى السابع: تأتي بمعني (إلى).

من المعاني أيضاً المثبتة لحرف الجر (في) أنه قد يأتي بمعنى (إلى)

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ}

(في) في هذه الآية تفيد المعنى (إلى) والمعنى والله أعلم (**فردوا أيديهم إلى أفواههم**).

المعنى الثامن: تأتي بمعني (من).

من معاني (في) أيضاً أنها قد تأتي بمعنى (من).

-وحمل على قوله سبحانه: {فِي تِسْعِ آيَاتٍ}

المعنى (**من تسع آيات**)، ذكر ذلك الحوفي في كتابه البرهان في إعراب القرآن.

المعنى التاسع: زائدة للتوكيد.

حرف الجر (في) قد يأتي زائداً للتوكيد،والمسألة فيها خلاف،فقد أجاز أبو علي الفارسي مجيء حرف الجر(في)زائداً للتوكيد للضرورة قال:إنه مخصوصٌ بالضرورة الشعرية.وأجازه بعضهم في الكلام النثري.

والذي أجازه بالكلام جعل منه قوله سبحانه:

{وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا}

قيل إن(في)زائدة للتوكيد،والمعنى والله أعلم(**وقال اركبوها**)،من يرى أن(في)يجوز أن تأتي زائدة للتوكيد في الكلام النثري يحتج بهذه الآية وقد ذكرنا أن أبا علي الفارسي خص ذلك بالضرورة الشعرية.

قال الشوكاني في فتح القدير إن الفائدة في زيادة (في) في هذه الآية وهو قوله سبحانه: {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا} أنه أمرهم بأن يكونوا في جوف السفينة لا على ظهرها.

*معاني حرف الجر (على)

حرف الجر (على) له عدة معانٍ لعلنا نكتفي بالمعاني الآتية:

المعنى الأول/ دلالته على الاستعلاء.

أن يأتي بمعنى العلو، وهو أشهر معانيه، والمعنى الأصلي له.

-ومن ذلك قوله سبحانه: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}

(على) في هذه الآية تفيد الاستعلاء.

-ومن ذلك "**زيدٌ على السطح**".

(على) هنا تفيد الاستعلاء، فهي تفيد العلو.

المعنى الثاني/ أنه قد يفيد الظرفية.

وهي التي يحسن في مكانها (في).

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا}

(على) في قوله سبحانه(عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ) تفيد الظرفية، والمعنى والله أعلم (ودخل المدينة في حين غفلة من أهلها).

المعنى الثالث/ المجاوزة.

قد تفيد المجاوزة، وهي التي يحسن في مكانها (عن).

-وجُعِل من ذلك قول الشاعر وهو قُحيف العامري:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

الشاهد(إذا رضيت عليَّ)،قيل:إن (على) بمعنى (عن)، والمعنى(إذا رضيت عني)، (على)تفيد المجاوزة.

المعنى الرابع/ المصاحبة.

من معاني (على)أنها قد تفيد المصاحبة،قد تأتي بمعنى المصاحبة،وهي التي يحسن في مكانها لفظة (مع).

-وجُعِل من ذلك قوله سبحانه: {وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّه} .

قيل إن (على) في هذه الآية تفيد المصاحبة والمعنى والله أعلم (وآتى المال مع حبه).

-وحُمل على ذلك أيضاً قوله سبحانه: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِم}

قيل إن (على) تفيد المصاحبة، والمعنى والله أعلم (وإن ربك لذو مغفرة للناس مع ظلمهم).

المعنى الخامس/ التعليل.

من معاني (على) قالوا أنها تفيد التعليل كاللام.

-وجعل من ذلك قوله سبحانه: {وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ}

قيل (على) تفيد التعليل، والمعنى والله أعلم (ولتكبروا الله لهدايته لكم).

المعنى السادس/ تأتي بمعني (من).

-من ذلك قوله سبحانه: {إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُون}

قيل المعنى والله أعلم أن معنى(على)هنا بمعنى(من)والمعنى والله أعلم (إذا اكتالوا من الناس يستوفون).

المعنى السابع/ تأتي بمعني (الباء).

-من ذلك قوله سبحانه وتعالى: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق}

(على) في قوله سبحانه (حقيق على) بمعنى (الباء) وتقدير الكلام ومعناه والله أعلم (حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق).

ومما يدل على أن (على) بمعنى (الباء) قراءة أُبَي بـ(الباء) بدلاً من (على) فقرأ الآية { حَقِيقٌ بأَلاّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق} . ولذلك حملت (على) هنا على معنى الباء.

(على) هنا وردت في موضعين في هذه الآية .

الموضع الأول: في قوله:{حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق} وقد ذكرنا أن (على) بمعنى (الباء).

الموضع الثاني: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَق}

(على) يجوز أن نقول أنها تفيد الظرفية، أي (في الله)، ونقول أنه تفيد المجاوزة، والمعنى والله أعلم (حقيق على أن لا أقول عن الله إلا الحق).

طبعا معاني حروف الجر التي تحدثنا عنها والتي سنتحدث عنها لها معاني كثيرة ، ونحن نكتفي بالأشهر والأكثر.

*معاني حرف الجر (عن).

(عن) له عدة معانٍ من أشهر معانيه ما يلي:

المعنى الأول/ المجاوزة.

المجاوزة أشهر معاني (عن) ولذلك اقتصر عليه البصريون.

-ومن ذلك قولك: "سافرت عن المدينة"

أي سافرت سفراً مجاوزاً المدينة.

-ومنه أيضاً قولنا: "رضي الله عنه"

فـ (عن) تفيد المجاوزة.

المعنى الثاني/ تأتي بمعني (بعد).

-ومنه قوله تعالى: {عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ}

قيل إن (عن) في هذه الآية بمعنى (بعد)، والمعنى والله أعلم (بعد الموت يصيرون نادمين)

-وحمل أيضاً على ذلك قوله سبحانه: {لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ}

قيل:إن(عن)في هذه الآية بمعنى(بعد)،والمعنى والله أعلم(لتركبن طبقاً عن طبق)أي (حالةً بعد حالة).

-ومن ذلك قول العجاج: "ومنهل وردته عن منهل".

قيل أن (عن) في بيت العجاج بمعنى (بعد)، والمعنى ومنهلٍ وردتُه بعد منهل.

المعنى الثالث/ الاستعلاء.

من المعاني المثبتة لـ (عن) أنها قد تفيد الاستعلاء، وهي التي يحسن في مكانها لفظة (على).

-وحُمِل على ذلك قوله سبحانه: {وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ}

قيل أن(عن) في هذه الآية تفيد الاستعلاء، ومعنى الآية والله أعلم (ومن يبخل فإنما يبخل على نفسه).

-وحُمل على ذلك أيضاً قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

قيل أن (عن) في قول الشاعر (في حسب عني) بمعنى على ، والمعنى (في حسب علي).

الحلقة (٩)

*تابع معاني حرف الجر (عن).

المعنى الرابع/ التعليل.

- حمل على ذلك قوله سبحانه: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ}

(عن)في(عن مَوْعِدَةٍ)تفيد التعليل،والمعنى والله أعلم(وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا لأجل موعدةٍ).

-وحمل على ذلك أيضاً قوله سبحانه: {وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ}

(عن) في قوله (عَنْ قَوْلِكَ) تفيد التعليل، والمعنى والله أعلم (وما نحن بتاركي آلهتنا لأجل قولك).

المعنى الخامس/ تأتي بمعني (من).

- جعل من ذلك قوله سبحانه: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ}

(عن) في هذه الآية بمعنى (من) والمعنى والله أعلم (وهو الذي يقبل التوبة من عباده).

المعنى السادس/ تأتي بمعني (الباء).

- جُعل من ذلك قوله سبحانه: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى}

(عن) بمعنى (الباء) والمعنى والله أعلم (وما ينطق بالهوى).

*معاني حرف الجر (الكاف).

(الكاف) له عدة معانٍ، ولعلنا نكتفي بالمعاني الآتية:

المعنى الأول/ التشبيه.

من أشهر معانيه وهو المستخدم دائماً حتى في كلام العامة هو معنى التشبيه.

-كقولنا "زيدٌ كالأسد" أي زيدٌ يشبه الأسد.

والتشبيه كما ذكرنا من أشهر معاني حرف الجر (الكاف).

المعنى الثاني/ التعليل.

-جعل من ذلك قوله سبحانه وتعالى: {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}

(الكاف) في قوله سبحانه (كما هداكم) تفيد التعليل، والمعنى والله أعلم (واذكروه لهدايته لكم).

-ومنه حكاية سيبويه في كتابه "كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه" .

يحتمل أن تكون (الكاف) من هذا الوجه وهو التعليل، فيكون المعنى (لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه).

المعنى الثالث/ الاستعلاء.

من المعاني المستعملة أيضاً لكنها مستعملة بقلة، لكن أكثر من غيره من المعاني الأخرى.

(الكاف) **التي قد تفيد الاستعلاء** هي التي يحسنُ في مكانها (على).

-ومن ذلك قول رؤبة عندما قيل له: كيف أصبحت؟ قال: "كخيرٍ".

(الكاف) في قول رؤبة: (كخير) تفيد الاستعلاء، فهي بمعنى (على خير)

وقيل إن معنى (الكاف) في قول رؤبة (كخير) أنها بمعنى (الباء) والمعنى (بخير).

*لكن في الحقيقة لم يثبت مجيء (الكاف) بمعنى (الباء) كما ذكر ذلك المرادي في كتابه (الجنى الداني)، ولذلك قيل إن الكاف في قول رؤبة هنا كخير بمعنى (على) وليست بمعنى الباء.

المعنى الرابع/ زائدة للتوكيد.

-وحُمِل على ذلك قوله سبحانه: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِير}
(الكاف) في قوله سبحانه وتعالى (كمثله) زائدة للتوكيد، والمعنى والله أعلم (**ليس شيء مثله**) كذا قدّره أكثر المفسرين،إذ لو لم تقدر الكاف زائدةً لصار المعنى (**ليس شيء مثل مثله**)، فيلزم المحال حينئذ وهو إثبات المثل، لأنك أنت إذا لم تجعل الكاف زائدة أنت ستنفي مثل المثل ولست تنفي المثل، ولذلك ذهب الأكثرون إلى كون الكاف هنا زائدةً حتى لا يلزم منه المحال، فإذا جعلت الكاف زائدةً فحينئذٍ تنفي المثلية، أما لو لم يحكم بزيادتها فإنك حينئذ تنفي مثل المثل ولا تنفي المثل، والله منزه عن ذلك.
فإنما زيدت (الكاف) هنا للتوكيد أي توكيد النفي، نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة الثانية كما ذكر ذلك ابن جني في سر الصناعة.
ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحدٍ قالوا: "**مثلك لا يفعل كذا**"ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، كما ذكر ذلك الزمخشري في كتابه الكشاف.

*معاني حرف الجر (إلى).

(إلى) أيضاً لها عدة معانٍ منها:

المعنى الأول/ انتهاء الغاية الزمانية أوالمكانية.

من أشهر معانيها هي دلالتها على انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية.

-مثال دلالتها على انتهاء الغاية الزمانية.

قوله سبحانه: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}

-ومثال دلالتها على انتهاء الغاية المكانية.

قوله سبحانه: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى}

(إلى) في (**إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**) تدل على انتهاء الغاية المكانية.

-وتقول مثلا: "**سرت البارحة إلى آخر الليل**"

(إلى) تدل على انتهاء الغاية الزمانية لأنها داخلة على الزمان.

المعنى الثاني/ بمعنى (مع).

-ومن ذلك قول العرب: "**الذود إلى الذود إبل**"

(إلى) في (**إلى الذود**) بمعنى (**مع**) والمعنى **الذود مع الذود إبل**.

المعنى الثالث/ بمعنى (اللام).

-وحمل على ذلك قوله سبحانه: {وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِين}

قيل إن المعنى والله أعلم (**والأمر لك فانظري ماذا تأمرين**).

المعنى الرابع/ بمعنى (في).

- **قد تأتي بمعنى (في)، قال ذلك ابن مالك.**

-ومن ذلك قوله سبحانه: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ }

هذا المعنى وهو مجيء (إلى) بمعنى (في) أثبته ابن مالك ومثل لذلك بقوله سبحانه وتعالى { لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ } قال ابن مالك أن المعنى والله أعلم (**ليجمعنكم في يوم القيامة**).

*معاني حرف الجر (حتى).

(حتى) في الحقيقة هي تأتي في اللغة لأحد ثلاثة معانٍ، من أشهر معانيها وهو:

المعنى الأول/ هو دلالتها على انتهاء الغاية.

علامتها أن يحسن في مكانها حرف الجر (إلى).

-ومن ذلك قوله سبحانه: { سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}

(حتى) تدل على انتهاء الغاية لأنه يحسن في مكانها حرف الجر (إلى) فيجوز أن تقول (**سلام هي إلى مطلع الفجر**) ويكون الكلام مستقيماً.

المعنى الثاني/ التعليل.

-كقولنا "أسلم حتى تدخل الجنة"

(حتى) تفيد التعليل، والمعنى (أسلم لتدخل الجنة).

-ومن ذلك قولك: "لأسيرن حتى أدخل المدينة"

أي (لأسيرن لأدخل المدينة).

وعلامة (حتى) التي تفيد التعليل، أن يحسن في موضعها (كي).

ففي قولنا: (أسلم حتى تدخل الجنة) يجوز أن نأتي بـ(كي) في موضع (حتى) ويكون الكلام مستقيماً، فتقول: (أسلم كي تدخل الجنة).

الحلقة (١٠)

*تابع /معاني حرف الجر (حتى).

المعنى الثالث/ بمعنى (إلّا) في الاستثناء.

هذا المعنى قليل، وهو مجيئها بمعنى (إلا) في الاستثناء. وهذا أقلها وقلّ من يذكره.

-ومثال ذلك قولنا: "**لا يكون فلان عالماً حتى يحل المشكلات**"

بمعنى **لا يكون فلان عالماً إلا إذا حل المشكلات، وهذا المعنى قليل** من يذكره وقد ذكره ابن مالك .

وهذه هي المعاني الثلاثة التي تأتي عليها (حتى).

☜نريد أن ننبه إلى استعمال (حتى) كحرف جر، أنها لا تستعمل حرف جر إلا بشرطين:

*-*الشرط الأول: **أن يكون مجرورها ظاهرًا لا مضمرًا.**

فنلاحظ في الأمثلة السابقة أن مجرورها جاء اسمًا ظاهرًا،

-كقوله سبحانه: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}

فإذا نظرنا إلى مجرور (حتى) وهو (مَطْلَعِ) نجده اسمًا ظاهرًا وليس ضميرًا، ولذلك لا يجوز أن تقول:"**أكرمتهم حتاك**"،أو"**أكرمتهم حتاه**"،فمجرورها لا يكون ضميرًا وإنما يكون اسمًا ظاهرًا،ومع أن هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين إلا أن المشهور أنها **لا تجر إلا الاسم الظاهر.**

*-*الشرط الثاني: **أن يكون المجرور آخِرًا أو متصلًا بالآخِرِ.**

-مثال الآخِرِ.

"**أكلتُ السمكة حتى رأسِها**"

فإذا نظرنا إلى مجرور (حتى) وهو (الرأس) اسم ظاهر **وهو آخِرِ السمكة.**

-أما مثال المتصل بالآخِرِ.

قوله سبحانه: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}

(الْفَجْرِ) وإن لم يكن آخر الليل إلا أنه متصل بآخِرِ الليل، (مَطْلَعِ الْفَجْرِ) وإن لم يكن الجزء الأخير من الليل لكنه ملاقٍ آخر جزء من الليل فهو متصل بآخر الليل.

وهذا الشرط الأخير أثبته المغاربة ولذلك قالوا: لا يجوز أن تقول: "سرتُ البارحة حتى ثلثِها** أو نصفِها"، لأن الثلث ليس آخر البارحة،وليس متصلا بآخِرِ البارحة ولذلك حكم المغاربة بعدم الجواز على هذا المثال.

** وقد ردّ ابن مالك ما ذهب إليه المغاربة من اشتراط هذا الشرط، وهو أن يكون المجرور آخرا أو متصلًا بالآخر، واستدل في الرد عليهم بقول الشاعر :

عينت ليلة فما زلت حتى نصفِها راجيًا فعدت يؤوسًا.

فإذا نظرنا إلى مجرور (حتى) وهو (نصفِها) نجده ليس آخِرا، أو متصلًا بالآخِرِ، فهذا دليل ابن مالك على عدم اشتراط الشرط الثاني الذي ذكره المغاربة.

**وأجيب على هذا البيت أنه ليس محل اشتراط فإذا لم يصرح بالليلة، فلم يقل فمازلت تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح بذلك.

وهذا الرد في نظري ضعيف كما يلاحظ، وهذا الرد هو جمود على الظاهر فالليلة إن كانت مرادة قطعًا كانت في حكم الملفوظ به، فيكون البيت حجة لابن مالك.

* معنى حرف الجر (كي).

معناها/ التعليل.

– ومن ذلك قولنا: "**جئتُ كي أختبر**"

وقد تقدم الحديث في (كي) أنها مخصوصة بجر ثلاثة أشياء وهي:

١– (ما) الاستفهامية، المستفهم بها عن علة الشيء.

٢– (ما) المصدرية مع صلتها.

٣– (أن) المضمرة المصدرية مع صلتها.

إذن "كي" معناها: التعليل ، ففي قولنا: جئت كي أختبر، بمعنى: جئت لأختبر.

* معنى حرفا الجر (الواو والتاء).

معناهما/ القسم.

-كقولك: "والله لأفعلن كذا" ، "وتالله لأفعلن كذا".

* معاني حرفا الجر (مذ و منذ).

من حروف الجر (مذ ومنذ) ولهما استعمالان في العربية:

فقد يكونان حرفي جر، وقد يكونان اسمين.

*-*يكونان حرفي جر: إذا كان ما بعدهما مجرورًا، أي إذا جر ما بعدهما.

-كقولنا: "ما رأيته مذ يومِ الجمعة".

فإذا نظرنا إلى (يومِ) في هذا المثال نجدها مجرورة، ولذلك يحكم على (مذ) هنا بأنها حرف جر.

معاني (مذ ومنذ) إذا كانتا حرفي جر:

المعنى الأول/ بمعنى (من).

قد يأتيان بمعنى (مِن) وذلك إذا كان المجرور ماضيًا.

-كقولك في المثال السابق: "ما رأيته مذ يومِ الجمعة"

(فمذ) هنا بمعنى (من) والمعنى ما رأيته من يومِ الجمعة.

المعنى الثاني/ بمعنى (في).

قد تكونان بمعنى (في) وذلك إذا كان المجرور حاضرًا.

-كقولنا مثلا: "ما رأيته مذ يومِنا".

-فإذا نظرنا إلى مجرور (مذ) وهو (يومنا)، فإنه يدل على الزمن الحاضر، فلذلك تكون بمعنى (في) والمعنى ما رأيته في يومنا. وما ذكر في(مذ)في هذه الأمثلة يذكر في(منذ)،إذا يكونان(مذ ومنذ)حرفي جر إذا كان ما بعدهما مجرورًا.

- يكونان اسمين في موضعين: إذا وقع الاسم بعدهما مرفوعًا، أو وقع بعدهما فعل.

-مثال رفع الاسم بعدهما.

"ما رأيته مذ يومُ الجمعة"

فإذا رفعت (يومُ) تكون (مذ) اسما.

*إعراب (مذ ومنذ) إذا رفع ما بعدها:

١-اسم مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك (منذ).

٢-وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين إذا رفع الاسم بعدهما بمعنى يكونا خبرين لما بعدهما.

-مثال (مذ ومنذ) إذا وقع بعدهما فعل:

-كقولنا: "ما رأيته مذ سافر خالد"، أو "منذ سافر خالد"،

(فمذ) و (منذ) هنا يُحْكم باسميَّتهما وذلك لوقوع الفعل بعدهما.

*إعراب (مذ ومنذ) إذا وقع بعدها فعل:

هي اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه هو الفعل الذي قبله (ما رأيته).

*معاني حرف الجر (رُبّ).

(ربّ) اختلف في معناها على أكثر من سبعة أقوال:

الخلاف في معناها طويل جدًا، وليس هذا الموضع موضع تفصيل في الخلاف في معناها ولكن نشير إلى الخلاف بسرعة من أجل الفائدة فاختلف في معناها على أكثر من سبعة أقوال:

*فمنهم من قال: **إنها تفيد التقليل دائما**، وهذا مذهب أكثر النحويين ومنهم الزمخشري.

*ومنهم من قال: **إنها تفيد التكثير دائمًا**،وهذا القول نقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين.

*ومنهم من قال: **إنها تفيد التقليل والتكثير معًا من غير غلبة أحدهما على الآخر**، وهذا هو مذهب الفارسي في كتابه الحروف،ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

*منهم من قال: **إنها أكثر ما تكون للتقليل**، وهذا مذهب الفارابي.

*ومنهم من قال: **إنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل فيها نادر**، وهذا الرأي أو القول هو اختيار ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام.

*ومنهم من قال: **إنها حرف إثبات**،لم توضع لا لتقليل ولا لتكثير، مجرد حرف إثبات لا يفيد لا التقليل ولا التكثير بل إن التكثير أو التقليل مستفاد من سياق الكلام، وهذا اختيار أبي حيان.

*ومنهم من قال: **إنها تكون للتكثير في موضع المباهاة والافتخار**، وهذا هو قول الأعلم.

إذن معنى (رب) فيه اختلاف والاختلاف فيه كثير ولقد أوردنا أشهر الآراء في هذه المسألة.

**في الحقيقة التكثير هو الأكثر استعمالًا فيها، أو أكثر ورود ربّ هو للتكثير.

-ومن ذلك قوله سبحانه: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}

فنلاحظ هنا في هذه الآية أن (رُبَّ) تفيد التكثير.

من قال:إن(ربّ)تدل على التقليل دائمًا، احتاج إلى تأويل مجيء(رُبّ)هنا للتكثير، وفيهم الزمخشري، وقد طول أصحاب هذا الرأي في تأويل هذه الآية وقيل إنها تدل على التقليل دائمًا والتكثير يفهم من سياق الكلام.

فمن أدلتهم ومن ردودهم على هذه الآية التي جاءت فيها (ربّ) للتكثير،

قالوا: صحيح أنها تدل على التقليل دائمًا ولكن التكثير يفهم من سياق الكلام، لا من موضوع (ربّ)، وهذا الجواب في نظري ضعيف إلى أبعد الحدود؛لأنه إذا كان الغرض من الكلام هو التكثير فلما يؤتى (برب) التي تدل على التقليل، وهل هذا إلا من قبيل العبث وفيه نسبة العبث إلى القرآن الكريم، والقرآن الكريم منزه عن ذلك.

-ومن شواهد مجيء (ربّ) للتكثير أيضًا،

قوله عليه الصلاة والسلام: (يا ربَّ كاسيةٍ في الدّنيا، عاريةٌ يوم القيامةِ).

(فربّ) هنا تفيد التكثير، وكما ذكرنا أن أكثر معانيها هو دلالتها على التكثير.

الحلقة (١١)

تابع / الأمثلة الواردة في (رُبّ).

-من أمثلة (ربّ) الدالة على التكثير:

أيضاً قول الإعرابي بعد انقضاء رمضان "**يا ربّ صائمِهِ لن يصومه**" ، "**ويا ربّ قائمهِ لن يقومه**"

(رب) تفيد التكثير .

-**ومن أمثلة (ربّ) الدالة على التكثير**، أيضا قول امرؤ القيس :

فيا ربَّ يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال.

ونمثل لرب الدالة على التقليل، وأمثلتها قليلة فأغلب ما تستعمل من تتبع كلام العرب في التكثير.

-مثال مجيء ربّ للتقليل:

قول الشاعر:

ألا رُبّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان.

(ربّ) في هذا البيت تفيد التقليل.

والمقصود بقول الشاعر في الشطر الأول:(**ألا رب مولود وليس له أب**) المقصود به عيسى عليه السلام، وأما المقصود بالشطر الثاني (وذي ولد لم يلده أبوان) المقصود به آدم عليه السلام.

*** **إذن من خلال الأمثلة السابقة نستطيع أن نقول أن هذا الحرف يفيد التقليل والتكثير، ونلاحظ أنه يستعمل في التكثير بكثرة .**

أشرنا فيما سبق أن (رب) تختص بجر النكرات، عند حديثنا عن أقسام حروف الجر في حلقة سابقة في حديثنا عن أقسامنا لحروف الجر بحسب المجرور، قلنا منها ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر، وأما المقصود بالظاهر على أربعة أقسام، وذكرنا من الأقسام الأربعة (ربّ) وقلنا أنها تختص بجر النكرات.

☜أما قولهم : (**وربه رجل - وربه رجلين - وربه رجالًا - وربه امرأة - وربه امرأتين - وربه نساءً**) ونحو ذلك. قلنا (رب) هنا دخلت على الضمير، والضمير كما هو معلوم من قبيل المعارف وأن هذا المثال حكم عليه بالندور، وأنه لا يقاس عليه ولا يلتفت إليه ومنهم من قال:إن الضمير هنا مفسره نكرة ، رجلاً يعني أن الضمير هنا عائد على النكرة (**رجلا**) فكأنه من قبيل النكرات.

أي كأنه مبهم لم تتضح معناه، ولذلك جاز دخول (رب) عليه وإن كانت مختصة بالدخول على النكرات ،هذا ما يتعلق بالحديث عن معاني (رب).

ينتهي الحديث عن معاني حروف الجر، وما أوردناه هو المشهور في معانيها وهو ما نص عليه الكثير من النحويين في كتبهم والمعاني كثيرة لمن أراد تتبع معاني هذه الحروف.

الحلقة (١٢)

*فصل: حروف الجر المشتركة بين الاسمية والحرفية.

فهناك حروف جر كما تستعمل حروفاً قد تستعمل أسماءً.

الحرف الأول: من الحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية، (الكاف).

*كما تستعمل حرف جر، أيضاً قد تستعمل اسماً، وإذا كانت اسماً تكون بمعنى (مثل)، ولا تقع اسماً عند سيبويه والمحققين إلّا في الضرورة الشعرية.

-ومن ذلك قول العجاج :

بِيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمِّ يَضْحكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ .

الشاهد: في معنى قول العجاج (عن كالبرد)، حيث استعمل (الكاف) هنا اسماً، والمعنى (يضحكن عن مثل البرد المنهم).

قد يقول القائل: ما الذي دلنا على أن (الكاف) هنا اسم؟ لِمَ لَم نقل عنها حرف جر كما هو معروف ومشهور فيها؟

الدليل على اسميتها هو: دخول حرف الجر (عن) عليها، ومن علامات الاسم هو دخول حرف الجر عليه، فالأسماء مخصوصات بدخول حروف الجر عليها؛أو كما يعبر بعضهم عن هذه العلامة بقوله "الجر أو قبولها الجر".

* طبعاً أشرنا إلى أنها لا تستعمل اسماً عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة الشعرية، وخالفهم في ذلك الأخفش والفارسي فقالوا: " إنه يجوز استعمالها اسما في الكلام النثري".

فـأجازوا أن يقال: (زيد كالأسد)

وأن (الكاف) هنا اسم بمعنى (مثل) في محل رفع خبر للمبتدأ وهو (زيد) وليست حرف جر ، (الأسدِ) مجرور بالإضافة، فـ(الكاف) مضاف، و(الأسد) مضاف إليه. والمعنى: (زيد مثلُ الأسدِ).

الحرف الثاني: من الحروف المشتركة بين الحرفية والاسمية (عن).

*(عن) أيضاً كما يستعمل حرف جر، قد يأتي اسمًا، وإذا جاء اسمًا يكون بمعنى (جانب).

*ومجيئها اسمًا بمعنى (جانب) متعين في موضعين:

- الموضع الأول: إذا دخل عليها حرف الجر (من) فإنه حينئذ يحكم باسميتها، ودخول حرف الجر(من) عليها كثير في كلامهم.

الدليل على أن (عن) إذا دخل عليها حرف جر ويحكم باسميتها، لأن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء، فإذا دخل حرف الجر على (عن) فإنه يحكم باسمية (عن).

-ومن ذلك قول الشاعر:

فلقد أراني للرماح دَرِيئة من عن يميني مرةً وأمامي .

الشاهد: (**من عن يميني**) حيث استعمل الشاعر (**عن**) اسماً بمعنى (**جانب**) ،يعني (**من جانب يميني**) . والدليل على اسمية (**عن**) هنا هو دخول حرف الجر (**من**) عليها، وهو كثير.

** قيل يحتمل أن يكون من هذا الوجه قوله سبحانه وتعالى:

{ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ}

قالوا: يحتمل ويجوز أن يكون تقدير الكلام: (**ومن عن أيمانهم ومن عن شمائلهم**)،

(**عن**) هنا يجوز أن يحكم باسميتها، لأن (**عن**) يجوز أن تكون (**من**) داخلة عليها أو مجرورة بـ(**من**) في تقدير الكلام.

- الموضع الثاني: **إذا دخل عليها حرف الجر (على) فإنه حينئذ يحكم باسميتها، ودخول حرف الجر (على) عليها في الحقيقة هو نادر وقليل جدًا.**

- ومن الشواهد التي تحفظ في ذلك قليلة جدًا ومنها قولهم المشهور:

"**على عن يميني مرَّت الطيرُ سنّحاً**"

فالشاهد: (**على عن يميني**) حيث استعمل الشاعر (**عن**) اسماً فأدخل عليها حرف الجر (**على**) فحُكم باسمية (**عن**). فمعنى قول الشاعر (**على جانب يميني مرت الطير سنحًا**).

الحرف الثالث: من الحروف المشتركة بين الاسمية والحرفية (على).

(**على**) يجوز أن يستعمل اسماً كما يستعمل حرف جر، وإذا استخدمت إسماً تكون بمعنى (**فوق**) ولا تستعمل اسمًا إلا إذا دخل عليها حرف الجر (**من**).

-ومن ذلك قول مزاحم يصف قطاة وفراخها:

غدت من عليه بعدما تم ظِمْؤُها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل.

الشاهد: (**غدت من عليه**) ،حيث أن الشاعر استعمل (**على**) هنا اسما، بمعنى (**فوق**)، والمعنى (**غدت من فوقه**)،والدليل على اسمية (**على**) دخول حرف الجر (**من**) عليها، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله، لأن الجر مخصوص بالأسماء، فلذلك يحكم على (**على**) في هذا البيت بأنها اسم بمعنى (**فوق**) وهو **قول الأصمعي وهو المشهور****.

** **أما أبو عبيدة** له رأي آخر في هذه المسألة قال : "إن (**على**) هنا بمعنى (**عند**).

الرابع والخامس: من حروف الجر أيضا المشتركة بين الحرفية والاسمية (مذ ومنذ).

تحدثنا في عن (**مذ ومنذ**) قلنا إنهما من حروف الجر التي تختص بالظاهر وهي تختص بالدخول على أسماء الزمان، وأيضا تحدثنا عنهما في معاني حروف الجر وقلنا: أنهما إذا استعملا حرفي جر فإنهما يكونان بمعنى (**في**) إذا كان الزمان حاضرًا، ويكونان بمعنى (**من**) إذا كان الزمان ماضيًا.

(مذ ومنذ) من الحروف المشتركة بين الاسمية والحرفية فتستعملان اسمين في موضعين:

- الموضع الأول: **أن تدخلا على اسم مرفوع**، فإذا رفع الاسم الذي بعدهما فإنهما حينئذ يكونان اسمين.

-كقولنا: (ما رأيته مذ يومان) ، أو (ما رأيته منذ يومُ الجمعة).

هما مبتدآن وما بعدهما خبر لهما، وهذا **مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن الحاجب.**

وقيل: بالعكس، هما خبران وما بعدهما هو المبتدأ **وهذا مذهب الأخفش والزجاج.** أما إذا جر الاسم بعدهما فهما حينئذٍ حرفا جر إذا قلت: **(ما رأيته منذ يومين)**أو **(مذ يومين)** فهما حرفا جر .

وقيل: هما ظرفان، وما بعدهما فاعل لـ**(كان)** التامة المحذوفة والتقدير هو **(ما رأيته منذ كان يومان)** أو **(ما رأيته مذ كان يوم الجمعة) واختار هذا الرأي ابن مالك** والأقوال في هذه المسألة كثيرة.

ومن الأقوال أيضاً إنهما ظرفان، وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: **(من الزمان الذي هو يومان)** أو**(الذي هو يوم الجمعة).**

- الموضع الثاني: **من مواضع استعمال (مذ ومنذ) على الاسمية، إذا دخلا على الجملة؛ فعلية كانت أو اسمية فإنه يحكم باسميتهما.**

-مثال دخولهما على الجملة الفعلية:

كقولنا: (ما رأيته مذ سافر خالد) أو (ما رأيته منذ سافر خالد)

(منذ ومذ) قد دخلتا على جملة فعلية فيحكم باسميتهما، **(سافر خالد).**

*طبعاً **(منذ أو مذ)** في هذا المثال يقال: أنه اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه ما تقدمه.

-مثال دخول (منذ أو مذ) على الجملة الاسمية:

كقول الشاعر:

"وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع"

(مذ) يحكم باسميتها لأنها دخلت على جملة اسمية هي جملة **(أنا يافع)** مبتدأ وخبر.

الحلقة (١٣)

* فصل: زيادة (ما) بعد بعض حروف الجر

تزاد (ما) بعد بعض حروف الجر، فما هي الأحرف التي قد تزاد بعدها (ما)؟

الأحرف التي قد تزاد بعدها (ما) هي: من، وعن، والباء، ورُبَّ، والكاف.

فيقال: مما، عما، بما، ربما، كما.

*ما حكم هذه الأحرف إذا زيدت (ما) بعدها، هل تبقى على عملها الجر، أو تُكف عن العمل؟

هذه الأحرف من حيث الحكم، بقاء العمل أو الكف عن العمل ، على نوعين:

النوع الأول:(من)و(عن)و(الباء)،إذا زيدت بعدها(ما) لا تكفها عن العمل بل تبقى على عمل الجر.

* من أمثلة زيادة (ما) بعد (من).

قوله تعالى: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا}

(من) زيدت بعدها **(ما)** ولكنها لم تكفها عن العمل بل بقي حرف الجر على عمله فجرما بعده،

فقيل: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِم}ولو كُفت عن العمل لقيل: (مما خطيئاتُهم) بالرفع.

*من أمثلة زيادة (ما) بعد (عن).

قوله تبارك: {قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين}

فنلاحظ في هذه الآية أن (ما) قد زيدت بعد (عن) ولم تكفها عن العمل بل بقيَ عملها، فجُرَ الاسم الذي بعدها فقيل: {عَمَّا قَلِيلٍ}ولو كفت عن العمل لقيل: (عما قليلٌ) بالرفع.

*من أمثلة زيادة (ما) بعد (الباء).

قوله تبارك وتعالى:{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُم}

فنلحظ في هذه الآية أن (ما) قد زيدت على (الباء) ولم تكفها عن العمل فقيل: (فبما رحمةٍ)، فرحمةٍ: اسم مجرور جُرَّ بالباء، ولم تُكف الباء عن العمل ولذلك جر الاسم الذي بعدها.

إذن إذا زيدت (ما) بعد (من أو عن أو الباء) فلا تكفها عن عمل الجر وذلك لعدم إزالتها للاختصاص فتبقى على عملها الجر.

النوع الثاني: الحروف المتبقية وهي (رُبَّ) و (الكاف)، تزاد أيضا بعدها (ما)،في الغالب والأكثر أن تكفهما عن العمل.

ومعنى الكف عن العمل: أنه يجوز رفع الاسم الذي بعدهما، أو يجوز أن يدخلا على الجملة الفعلية.

***المهم أن نعلمَ أن (ما) إذا زيدت بعد (رُبَّ والكاف) فإن الغالب أن تكفهما عن العمل، والسبب في ذلك أنهما لا يختصان بالجملة الاسمية، فيجوز أن يدخلان على الجملة الفعلية، هذا حكمها الأكثر والأغلب أن تكفها عن العمل، ويجوز بقلة بقاء العمل، يعني يجوز أن يجر الاسم الذي بعدها لكن ذلك قليل.

***فمثال كف (الكاف) عن العمل** قول الشاعر:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ **كما سيفُ عمروٍ لم تخنه مضاربُهُ.**

الشاهد: (كما سيفُ عمروٍ) فنلاحظ أن (ما) قد زيدت بعد الكاف فقيل: (كما) وكفتها عن العمل وهو الأكثر، فرفعُ الاسم بعد (ما) دليل على أن (ما) الزائدة في – كما سيف- كفت الكاف عن العمل، إذ لو لم تكفها عن العمل لجر الاسم الذي بعدها ولقيل: (كما سيفِ عمروٍ).

***ومثال كف (ربَّ) عن العمل بعد دخول (ما) عليها** قول الشاعر:

ربما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ.

الشاهد: (ربما أوفيتُ) (ربَّ) دخلت (ما) الزائدة عليها، وكفتها عن العمل.

كيف تعرف أنها كفتها عن العمل؟

هو أنها دخلت على **الجملة الفعلية** فقيل: (أوفيتُ في علمٍ)، فدخولها على الجملة الفعلية دليلٌ على أنها كفتها عن العمل، لأنه لو أبقاها على العمل لخصها بالدخول على الاسم وجرَ الاسم بعدها، لكن لما أدخلها على الجملة الفعلية دلّ ذلك على أنه كفها عن العمل بعد أن أدخل عليها (ما) وهذا هو الغالب.

*وقلنا قد يبقى العمل أي يبقى عملهما بعد زيادة (ما) عليهما ولكن بقاء العمل قليل.

-ومثال إعمال (رب) التي زيدت (ما) عليها قول الشاعر:

ربما ضربةٍ بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء.

الشاهد: (ربما ضربةٍ) ، مع أن (ما) دخلت على (رُبَّ) إلا أنها بقت على عملها الجر، وجرت الاسم بعدها، ضربةٍ: اسم مجرور بـربَّ، ولم تكف عن العمل، وهذا في الحقيقة قليل، والأكثر أن تُكف عن العمل فيرفع الاسم الذي بعدها، فيقال: (ربما ضربةٌ).

- مثال إعمال الكاف التي زيدت (ما) عليها قول الشاعر:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارم.

الشاهد(كما الناسِ)،فالشاعر أعمل(الكاف)مع أنه أدخل عليها(ما)الزائدة إلا أنه أبقاها على عملها في الجر، الناسِ:اسم مجرور بالكاف،وهذا قليل،والأكثر أن يرفع الاسم الذي بعدها فيقال: (كما الناسُ).

* فصل: حكم حذف حرف الجر وهو (رُبَّ) وحكم بقاء عمله.

(ربّ) حرف جر مختص أو من خصائصه أنه قد يحذف ويبقى عمله، فـ (ربَّ) من حروف الجر التي قد تختص بجواز حذفها وبقاء عملها، والأكثر إعمالها محذوفة بعد الواو.

إذن (رُبَّ) تحذف بعد (الواو) وحذفها يكون بكثرة، ويليه بالكثرة أن تحذف بعد (الفاء)، وقد تحذف بعد (بل) لكنه قليل، وقد تحذف ويبقى عملها من غير أن يتقدمها شيء من هذه الأحرف (الواو ـ الفاء ـ بل) وهو قليل جداً.

الحلقة (١٤)

*تابع/ حكم حذف حرف الجر (رُبَّ) وحكم بقاء عمله.

-مثال حذفها بعد (الواو)، قول امرئ القيس:

وليلٍ كموجِ البحرِ أَرخى سدولَه عليّ بأنواعِ الهموم ليبتلي

الشاهد: (وليلٍ) حيث حذف الشاعر (ربَّ) وأبقى عملها وتقدير الكلام : (وربَّ ليلٍ كموج البحر).

وحذف (رب) وإبقاء عملها في هذا الموضع كثير، لأنه حذف بعد الواو، ولذلك لما كثر حذفها بعد (الواو) سميت هذه (الواو) (واو ربَّ)لأنه كثر حذفها بعد هذه الواو.

-ومن أمثلة حذف (رب) بعد (الواو) وإبقاء عملها.

قول الشاعر أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم:

وأبيضَ يستسقى الغمام بوجه ثِمال اليتامى عصمة للأرامل.

الشاهد: (وأبيضَ) مجرور بـ(رب) المحذوفة، وتقدير الكلام : (ورب أبيضَ) ، وجُرَّت (أبيضَ) بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف، وحذف (رب) وإبقاء عملها كثير، لأن الحذف جاء بعد الواو وتسمى (واو رب).

- **حذف رُبّ وإبقاء عملها بعد (الفاء)، وهو كثير أيضًا.**

ومن أمثلة ذلك قول امرئ القيس:

فمِثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ محول.

الشاهد: (**فمثلِك**) مجرور **بربّ** المحذوف وتقدير الكلام: (**فرب مثلِك**).

وحذف (رب) بعد (الفاء) وإبقاء عملها كثير، **وإن كان يلي حذف (رب) بعد الواو، أي في الكثرة.**

- **مثال حذفها بعد (بل) وإبقاء عملها.**

قول الراجز: "**بل مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بعد مهمهٍ**".

المهمه: المفازة البعيدة الأطراف.

الشاهد: (بل مهمهٍ)، فمهمهٍ، مجرورة بـ(رب) المحذوفة، وتقدير الكلام: (بل رب مهمهٍ)، **وحذف (رب) بعد (بل) وإبقاء عملها قليل.**

* **قد تحذف (رب) ويبقى عملها من غير أن يتقدمها شيء من هذه الأحرف وهو قليل جدًا.**

-**ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:**

رسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طلله كدت أقضي الحياة من جلله.

الشاهد: (رسمِ دار)،فـ(رسمِ)مجرور وعامل الجر فيه (رب) المحذوفة، فتقدير الكلام: (ربّ رسمِ داراً)،

وحذف (رب) وإبقاء عملها قليل جدًا، لأن (رب) إذا أردت أن تحذف ويبقى عملها لابد أن يتقدمها شيء من الأحرف التي أشرنا إليها، أما إذا لم يتقدم عليها شيء من الأحرف التي أوردناها فإنه يكون حذفها وإبقاء عملها قليل جدًا.

* **حذف غير (رب) وحكم بقاء عملها.**

قد يحذف غير (رب) ويبقى عمله، والحذف مع بقاء العمل على قسمين:

١- **حذف مطرد؛ قياسي.**

٢- **حذف غير مطرد؛ سماعي.**

الأول/ مطرد: قياسي، بمعنى أنه يجوز أن نأخذ به و أن نقيس عليه في كلامنا.

الثاني/ غير مطرد: سماعي، بمعنى نكتفي بما سمعنا من العرب ولا نقيس عليه.

***مواضع الحذف المطرد، وغير المطرد، لحروف الجر غير (رُبّ).**

*****من مواضع الحذف المطرد – القياسي- مع بقاء العمل (قياسي):**

o **الموضع الأول/ مع لفظ الجلالة:**

فقد يحذف حرف الجر مع لفظ الجلالة ويبقى عمله وذلك في "القسم" دون تعويض.

-كقولنا: (اللـهِ لأفعلنَ).

فـ(اللـهِ) لفظ الجلالة مجرور،وعامل الجر فيه محذوف وهو(واو)القسم،وتقدير الكلام: (واللـهِ لأفعلنَ).

-أو عامل الجر فيه (التاء) المحذوفة (تاللـهِ لأفعلن)

وهذا مقيسٌ أو قياسيٌ مطرد، وقلنا:**دون تعويض** أي يشترط أن لا يعوض عن حرف الجر لأن حرف الجر قد يحذف وقد يعوض عنه.

o الموضع الثاني/ حذف حرف الجر بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر:

-كقولنا مثلاً: "**بكم درهمٍ اشتريت ؟**"

(درهمٍ) اسم مجرور وعامل الجر فيه هو حرف الجر المحذوف وتقدير الكلام : **بكم من درهمٍ اشتريت؟ (درهمٍ)** مجرور بـ(من)، وحذف (من) مطردٌ وقياسي يجوز القياس عليه.

o الموضع الثالث/ حذف حرف الجر في جواب ما تضمن مثل المحذوف:

-كقولك مثلاً: (زيدٍ). جوابا لمن سألك: **بمن مررت؟** كأن يسألك شخص **بمن مررت ؟** فتقول: **زيدٍ**. فتقدير الكلام : **بزيدٍ**.

o الموضع الرابع/ حذف حرف الجر في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بشرط أن يكون بحرف متصل.

-كقولهم : "**إن في الدار زيداً والحجرةِ عمرًا**".

(الحجرةِ) مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: **(إن في الدار زيداً وفي الحجرةِ عمراً)**، لأنك لو جعلته مجرورًا بالعطف على **(الدار)** فإنك ستجعل **(عمرًا)** معطوفًا على **(زيد)**، وستكون قد عطفت اسمين هما **(الحجرة وعمراً)** على معمولين مختلفين **(الدار)** و**(زيداً)** لعاملين مختلفين هما **(في)** و **(إن)**، بمعنى أن (الواو) ستكون حالة محل حرف الجر وهو (في)، والعطف بحرف واحد على معمولين مختلفين هو مما لا يجيزه **سيبويه**، ووافقه كثير من النحويين، وذلك لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين، وخالفه في هذه المسألة **الأخفش** فأجاز ذلك.

الحلقة (١٥)

o الموضع الخامس/ حذف حرف الجر مع المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف.

-كقولِ شخص لك: **مررت بزيد ؟** فتقول: "**أزيد بن عمرو؟**"

(زيد) مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: **(أبزيد بن عمرو؟)**، وحذف حرف الجر وإبقاء عمله هو الحذف المطرد الذي يجوز القياس عليه.

*** أمثلة للحذف السماعي غير المطرد:

وهي أمثلة تسمع عن العرب، ولا يجوز أن نقيس عليها.

من أمثلة الحذف غير المطرد وهو السماعي:

***قول رؤبة: لمن قال له: كيف أصبحت؟ قال: "خيرٍ والحمد لله".**

(خير) في قول رؤبة مجرور بحرف جر محذوف، تقديره **(على خير)**، وهذا الحذف سماعي غير مطرد لا يجوز القياس عليه، بمعنى لو سألك أحد، فقال: كيف أصبحت؟ لا يجوز لك أن تقول في كلامك **(خيـرٍ)** بمعنى **(على خير)** يعني

تحذف حرف الجر وتبقى عمله، لأن هذا الحذف كما ذكرنا سماعي، لا يجوز القياس عليه في كلامنا.

*من الحذف السماعي غير المطرد أيضاً قول الفرزدق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ.

الشاهد: (كليبٍ)، وأصل الكلام (أشارت إلى كليبٍ)، (كليب) مجرور بحرف جر محذوف.

الشاعر حذف حرف الجر وأبقى عمله فقال: (أشارت كليبٍ)، وهذا الحذف سماعي غير مطرد يعني يسمع ولا يقاس عليه.

* من الحذف السماعي أيضاً قول الشاعر:

وكريمةٍ من آل قيسَ ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلامِ.

الشاهد: (فارتقى الإعلامِ)، الإعلامِ: مجرور بحرف جر محذوف، العامل فيه حرف جر محذوف، وتقدير الكلام: (فارتقى إلى الأعلامِ)، وهذا حذف سماعي بمعنى يسمع ولا يقاس عليه، غير مطرد.

*** في الحقيقة إذا نظرنا إلى هذا المثال نجد فيه ثلاث تعسفات أو تكلفات:

١- التعسف الأول: هو حذف حرف الجر وإبقاء عمله، (فارتقى الأعلام) وتقدير الكلام: (فارتقى إلى الأعلام)، وهذا هو التكلف الأول.

٢- التعسف الثاني: هو إدخال (الهاء) في (كريمة) مع أن (كريمة) هنا صفة لمذكر، فيقال: (رب رجل كريم)، فالأصل أن لّا يأتي بتاء التأنيث لكنه أتى بتاء التأنيث مع (كريمة) وهي صفة لمذكر.

٣- التعسف الثالث: حذف التنوين من (قيس) للضرورة، قال الشاعر (وكريمة من آل قيسَ ألفته) ، الأصل أن يقول: (وكريمة من آل قيسٍ) لكنه حذف التنوين للضرورة.

ـ المهم أن يُعلم أن الشاهد في هذا البيت هو حذف حرف الجر – غير مطرد –،وإبقاء عمله،وذلك في قول الشاعر (فارتقى الأعلامِ) .

وبنهاية هذه المسألة ننتهي من باب حروف الجر.

الباب الثاني

باب المجرور بالإضافة

سبق وذكرنا أن المجرورات نوعين؛ مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة، تحدثنا فيما سبق عن المجرور بالحرف، والآن نبدأ بالمجرور بالإضافة:

*باب المجرور بالإضافة .

*تعريف الإضافة، في اللغة والاصطلاح

الإضافة لغةً : الإسناد والإلصاق.

واصطلاحاً : هي إسناد اسم إلى اسم غيره، بتنزيل الاسم الثاني من الاسم الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه.

الحلقة (١٦)

*تابع/ المجرور بالإضافة

مثال: كلمة (كتاب) إذا نظرنا إلى آخرها فآخرها منوناً نقول: (هذا كتابٌ).

فإذا أردنا إضافة كتاب نأتي باسمٍ بعده ونضيف كتاب إليه.

فنقول: "**هذا كتابُ زيدٍ**" هذا معنى الإضافة، فالإضافة هي إسناد اسم إلى اسم غيره.

(كتاب) أسندناه إلى اسم بعده وهو (زيد). فقولنا: (هذا كتابُ زيدٍ) حدثت الإضافة من إسناد (كتاب) إلى (زيد)،في أصل هذا المثال: (هذا كتابُ زيدٍ) ،في أصل (الكتاب) منون قبل إضافته إلى (زيد).

الأصل (هذا كتابٌ) فعندما أضفنا (كتاب) حذفنا التنوين الذي في آخره، وهو قولنا: (هذا كتابٌ) وأقمنا الاسم الثاني مقام التنوين فقلنا: (هذا كتابُ زيدٍ).

الاسم الثاني (زيد) أقيم مقام التنوين، وهذا معنى قولنا الإضافة هو إسناد اسم إلى اسم غيره، لينزل الثاني منزلة التنوين فـ(زيد) هنا حل محل التنوين لأن أصل قولنا: (هذا كتابُ زيدٍ) في الأصل (هذا كتابٌ) فعندما أضفنا (كتاب) إلى (زيد) قمنا بتنزيله منزلة التنوين، أو ما يقوم مقام التنوين، وهو "نون التثنية ونون الجمع".

مثلاً: "هذان كتابان" أو "عندي كتابان"، فعند إضافة (كتابان) فإننا حينئذ نحذف النون (نون التثنية)

فنقول: "**عندي كتابا النحو**" بحذف النون **الاسم الثاني وهو (النحو) أقيم مقام نون التثنية.**

كذلك ما ينطبق على نون التثنية ينطبق على نون الجمع.

فمثلاً: (هؤلاء مهندسون) عندما نريد أن نضيف كلمة (مهندسون) إلى اسم بعده، فإننا نقيم الاسم الثاني مقام نون الجمع.

فنقول: "**هؤلاء مهندسو المشروع**" ، **الاسم الثاني وهو (المشروع) حل محل نون الجمع**، وهذا معنى قولنا: أو ما يقوم مقام التنوين، وهو نون الجمع ونون التثنية هنا.

*ما يحذف لأجل الإضافة

***إذا أردنا أن نضيف اسم إلى اسم غيره، فإننا نحذف لأجل هذه الإضافة عدة أمور:**

- **الأمر الأول: الذي يحذف لأجل الإضافة التنوين.**

-مثال: "**هذا كتابُ نحو**" أو "**هذا كتابُ زيد**"

(الكتاب) قبل أن نضيفه إلى (زيد) كان منوناً يقال فيه : (هذا كتابٌ) فعندما أضفناه إلى زيد في قولنا: (هذا كتابُ زيدٍ) فإنه يحذف التنوين عندما نضيفه إلى زيد فنقول: "هذا كتابُ زيدٍ ".

- **الأمر الثاني: ما يقوم مقام التنوين.**

والمقصود به هو: "**نون التثنية ونون الجمع**"

– كقولك: "**عندي كتابا النحو**"

(كتابا): مضاف، (النحو): مضاف إليه.

الأصل قبل الإضافة: (عندي كتابان) نصرح بالنون، فعندما أضفنا (كتابان) إلى اسم بعده فإننا نحذف نون التثنية.

-أيضاً نحذف لأجل الإضافة نون الجمع.

كقولنا: (هؤلاء مهندسون) ، مهندسون عندما نريد إضافته إلى اسم بعده فإننا نحذف هذه النون.

فنقول : "هؤلاء مهندسو المشروع.

مهندسو: مضاف، المشروع: مضاف إليه.

عندما أضفنا مهندسون إلى المشروع حذفنا نون الجمع.

▪الأمر الثالث: مما يحذف لأجل الإضافة (الألف واللام).

مثال: "هذا كتابُ النحو" ، فقولك: (كتاب) يحتمل أن يكون الأصل (هذا الكتابُ) فإذا كان الأصل (هذا الكتابُ) فالذي يحذف لأجل الإضافة هو الألف واللام، عندما تريد أن تضيف الكتاب فإنك تحذف الألف واللام فتقول: (هذا كتابُ النحو).

***معاني الإضافة.**

ذكر النحويون أن الإضافة:

- إما أن تكون بمعنى (من)
- وإما أن تكون بمعنى (في)
- وإما أن تكون بمعنى (اللام) الدالة على الاختصاص.

*تكون الإضافة بمعنى (من) بشرطين:

١-أن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

- كقولنا مثلاً: (هذا خاتمُ حديدٍ).

خاتم: مضاف، حديد: مضاف إليه.

والإضافة هنا بمعنى (من)، والمعنى (هذا خاتمٌ من حديدٍ)

وقد توفر الشرط الأول وهو: ١- **أن يكون المضاف بعض المضاف إليه**، فالمضاف وهو (خاتم) بعض المضاف إليه وهو (حديد). لأن الحديد نصنع منه عدة أشياء فالخاتم بعض من صناعات الحديد هذا هو الشرط الأول.

٢-أن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف.

-كقولنا: "هذا خاتمُ حديد"

يجوز أن يكون (حديد) صالح لأن يكون خبراً عن المضاف وهو (الخاتم)، يعني لو غيرنا العبارة لجاز أن يكون (الحديد) وهو المضاف إليه خبراً عن المضاف، فنقول: "هذا الخاتمُ حديدٌ"، فيقع (حديد) خبر لـ (خاتم) فالخاتم هنا هو مبتدأ في قولنا : "هذا الخاتم حديد"

هذا: مبتدأ، **والخاتم**: بدل والبدل يأخذ حكم المبدل منه، فنقول: (الخاتم) مبتدأ و(حديد) خبر.

إذن قولنا: "هذا خاتمُ حديدٍ" يحكم على الإضافة هنا بمعنى (من) لوجود الشرطين المذكورين، وهو أن المضاف بعض المضاف إليه، وأيضاً المضاف إليه هنا صالح للإخبار به عن المضاف.

**لو تخلف الشرطين معاً أو أحدهما فما الحكم؟

لو تخلف الشرطان معاً أو أحدهما لا تكون الإضافة بمعنى (من) وإنما تكون بمعنى (اللام).

**مثال فاقد الشرطين:

-قولنا: "هذا ثوب زيدٍ"

ثوب: مضاف، زيد: مضاف إليه ، هذا: مبتدأ، **ثوب**: خبر وهو مضاف.

الإضافة هنا لا يجوز أن تكون بمعنى (من) لأن الشرطين لم يتوفرا في هذا المثال.

فالمضاف (**ثوب**) ليس بعض المضاف إليه (**زيد**) إذن فقد الشرط الأول،

أيضاً المضاف إليه(**زيد**)غير صالح لأن يكون خبراً عن المضاف فلا يجوز أن نقول:(**هذا الثوب زيدٌ**).

إذن الشرطان السابقان فقدا في المثال فحينئذ لا يجوز أن تحكم على الإضافة هنا بأنها معنى (من) وإنما تكون بمعنى (اللام) والمعنى (**هذا الثوب لزيدٍ**).

**مثال فاقد الشرط الأول وهو شرط البعضية:

-كقولنا: "**هذا يوم الخميس**".

هذا : مبتدأ ، **يوم** : خبر، وهو مضاف ، **الخميس** : مضاف إليه.

الإضافة هنا لا يجوز أن نقول عنها إنها بمعنى (من) مع أن المضاف إليه هنا صالح للإخبار به عن المضاف، فيجوز أن نقول مثلاً: (هذا اليوم خميسٌ) فيكون المضاف إليه خبر عن المضاف.

إلا أنه لا يجوز أن يحكم على الإضافة إنها بمعنى (من) لأن هذا المثال قد فقد شرط البعضية فالمضاف (**يوم**) ليس بعض (**الخميس**) وحينئذ تكون الإضافة بمعنى (اللام).

**مثال فاقد الشرط الثاني وهو صحة الإخبار:

-كقولنا (**هذه يد زيدٍ**).

يد: مضاف، **زيد**: مضاف إليه

لا يجوز أن يحكم على الإضافة هنا بأنها بمعنى (من) مع أن المضاف (يد) بعض من المضاف إليه (زيد) إلا إن المضاف هنا غير صالح للإخبار به عن المضاف إليه.

فلا يجوز أن نقول: (هذه **اليد زيدٌ**). فحينئذ لا تكون الإضافة بمعنى (من) في هذا المثال وإنما تكون بمعنى (اللام) فنقول: (هذه **يدٌ لزيدٍ**).

☜نريد أن ننبه هنا إلى مسألة كثيرًا ما يسأل عنها الطلاب وهو قولهم: (هل إذا قلنا أن الإضافة في قولنا: "**هذا خاتمُ حديد**" الإضافة هنا بمعنى (من)، والمعنى (**هذا خاتم من حديد**) هل معنى ذلك أن (**حديد**) وهو المضاف إليه هنا مجرور (بمن) مقدرة ؟

***نقول:لا، نحن نتكلم عن الناحية المعنوية، والناحية المعنوية لا دخل لها في جانب التقدير.**

فقولنا: "هذا **خاتم حديد**"

(خاتم) يعرب مضاف، (حديد) يعرب مضاف إليه مجرور بالكسرة، ولا نقول عنه إنه مجرور بمن مقدرة.
فيجب التنبيه إلى ذلك فإذا قلنا: إن الإضافة هنا بمعنى (من) ليس معنى ذلك إلى أن المضاف إليه مجرور بمن مقدرة ، وإنما هذا شيء متعلق بالجانب المعنوي ولا علاقة له بتقدير حرف الجر (من).

الحلقة (١٧)

*تابع/ معاني الإضافة.

*تكون الإضافة بمعنى (في)

إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، أي أن يكون المضاف إليه محلاً ووعاءً يقع فيه المضاف فحينئذٍ يُحكم على هذه الإضافة بأنها بمعنى (في).

-مثال ذلك: "**هذه رحلةُ الشتاءِ**"، رحلة: مضاف، والشتاء: مضاف إليه.

والإضافة بمعنى (في) ومعنى الكلام: (هذه رحلةٌ في الشتاءِ).

إذا نظرنا إلى الشرط السابق الذي يحكم بسببه على أن الإضافة بمعنى (في) وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً ومحل المضاف، لوجدنا أنه موجود في هذا المثال، (الشتاء) أصبح محلاً ومكاناً للرحلة فالرحلة واقعة في الشتاء، و(الشتاء) أصبح ظرفاً ومحلاً ومكاناً للرحلة.

-**أيضاً من أمثلة الإضافة بمعنى (في)** مثال ابن مالك في ألفيته:

"شهيد الدار" شهيد: مضاف، الدار: مضاف إليه.

والإضافة بمعنى (في) لأن المضاف إليه وهو (الدار) محل ومكان للشهيد.

- **ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى**: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ} فمكر: مضاف، والليل : مضاف إليه.

والإضافة بمعنى (في) لأن المضاف إليه (الليل) محل ومكان (للمكر)، المكر أين وقع؟ وقع في الليل، فالليل محل ومكان وظرف للمضاف؛فالمضاف واقعٌ في المضاف إليه.

طبعاً الإضافة التي هي بمعنى (في) هي أقل من الإضافة التي بمعنى (من).

*الإضافة بمعنى (اللام).

متى تكون الإضافة بمعنى (اللام)؟

تكون بمعنى (اللام) فيما عدا الموضوعين السابقين، إذا تخلفت الشروط السابقة المذكورة في (من) والمذكورة في (في) أي مثال فإنه يحكم على الإضافة بأنها بمعنى (اللام).

كقولنا: "**هذا ثوبُ زيدٍ**" ، قلنا إن الإضافة بمعنى (اللام).

والتقدير: (هذا ثوبٌ لزيدٍ)، لأنه فقد الشرطين:**شرط البعضية، وشرط صحة الإخبار.**

وغير ذلك من الأمثلة ولذلك قال النحويون: أن الإضافة بمعنى اللام هي الأكثر.

فإذا تخلف الشرط السابق المذكور في الإضافة التي بمعنى (في) فإنه يحكم على الإضافة بأنها بمعنى (اللام) وهو الأكثر والأقرب إلى جانب معنى الإضافة لأن الإضافة تدل على الاختصاص.

-كقولنا: "هذا ثوبُ زيدٍ" ، المعنى (هذا ثوبٌ لزيدٍ)
-"هذه يدُ خالدٍ" ، المعنى (هذه يدٌ لخالدٍ).
-ومثال ذلك قول الله تعالى: {رَسُولُ اللَّهِ}، {نَاقَةَ اللَّهِ}.
*قال النحويون الدليل على أن أكثر الإضافة بمعنى (اللام): فإن (اللام) تقدر عند امتناعها وامتناع غيرها من معاني الإضافة.
-كقولنا: (عندهُ)، أو (عند زيد)، أو (عند خالدٍ)، هذا مثال لا يمكن أن تُحمَل فيه الإضافة لا على معنى "في" ولا على معنى "اللام" ولا على معنى "من" إلا أنها يمكن عن طريق تأويل المثال أن تكون الإضافة على معنى (اللام) ولذلك قالوا: هذا دليل على أن أكثر ما يكون الإضافة بمعنى (اللام) ولذلك قالوا: إن (اللام) تقدر عند امتناعها وامتناع غيرها.
*طبعاً أنكر بعض النحويين أن تكون الإضافة بمعنى (من) أصلاً ، وقالوا: إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى (اللام).
أما الإضافة التي بمعنى"في"فهذا المعنى أثبته ابن مالك وقال:"إن هذا المعنى قد أغفله كثير من النحويين".
والحقيقة أن ابن مالك مسبوق إلى هذا المعنى فقد سبقه بالإشارة إلى هذا المعنى ابن الحاجب في كتابه "الإيضاح في شرح المفصل"
*الكوفيون زادوا معنى آخر على معاني الإضافة الثلاثة وقالوا: إن الإضافة قد تكون بمعنى (عند)
-ومثلوا لذلك بقول العرب: "هذه ناقةٌ رقود الحلبِ"، أي رقود عند الحلبِ.
رقود: مضاف، الحلب : مضاف إليه، قالوا إن الإضافة بمعنى (عند)
*أبو حيان له رأي في هذه المسألة قال: إن الإضافة هي ليست في تقدير حرفٍ مما ذكره النحويين ولا في نيته وإنما الإضافة تفيد على وجه العموم تفيد الاختصاص، ولا حاجة إلى تقدير المعاني، فهو قد أنكر على النحويين حمل الإضافة على هذه المعاني وإنما قال : إن الإضافة في حقيقتها هي تدل على الاختصاص ولا حاجة لأن نقول:إنها بمعنى (في)، أو (من) ، أو (اللام)
المهم أن تعلموا الإضافة بناء على كلام كثير من النحويين تكون على ثلاثة معاني:المعنى الأول تكون بمعنى (من)، والمعنى الثاني بمعنى (في) ، والمعنى الثالث بمعنى (اللام).

*فصل: أنواع الإضافة.

* أنواع الإضافة:

الإضافة على نوعين: ١- إضافة معنوية ٢- إضافة لفظية .

▪ النوع الأول: الإضافة المعنوية.

*سميت إضافة معنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التخصيص أو التعريف.
أنت عندما تضيف اسم إلى اسم آخر في الإضافة المعنوية فإنك تريد إما التعريف أو التخصيص، والتعريف هو أمر

معنوي وكذلك التخصيص ولذلك سمي هذا النوع بالإضافة المعنوية .

*-**مثال**: (كتاب) **إذا أردت أن تضيفه إلى معرفة تقول**: "**هذا كتاب النحو**" فإنه يكتسب التعريف.

لأنه في السابق كان نكرة عندما أضفته إلى (**النحو**) تعرف بالمضاف إليه وهو (**النحو**) فالإضافة هنا أفادته أمراً معنوياً وهو التعريف.

*-**إفادتها التخصيص.**

مثاله: "**هذا كتابُ رجلٍ**" (**كتاب**)، أضيف إلى (**رجل**) ورجل نكرة، فإضافته إلى نكرة أكسبته شيئاً معنوياً وهو التخصيص.

***يحكم على الإضافة بأنها معنوية إذا كان المضاف فيها اسم جامد "غير مشتق".**

فالأسماء على نوعين: (أسماء جامدة، وأسماء مشتقة)

اسم جامد مثل (**يد**، **باب**) لا يجوز أن تأتي منه بالمشتقات أي لا يمكن أن يشتق منه.

بعكس النوع الثاني من أنواع الأسماء وهو المشتق مثل: (**ضارب**) اسم مشتق لأنك يجوز أن تشتق منه عدة أسماء فنقول: (ضارب، ضرَّاب، مضروب، ضرب، يضرب، أضرب) (**ضارب**) يحكم عليه أنه من المشتقات لأنه يجوز أن تأتي وتشتق منه عدة كلمات.

****إذن الإضافة المعنوية هي التي يكون فيها المضاف اسماً جامداً في الغالب.**

مثل: (**يد**) فعندما نضيف هذه الكلمة إلى اسم بعدها تكون الإضافة معنوية.

نقول: "**هذه يدُ خالدٍ**"، ونقول: " **هذا باب السيارة**"

لأن المضاف (**باب**) و (**يد**) اسمان جامدان، فالإضافة المعنوية هي التي يكون فيها المضاف اسماً جامداً في الغالب.

قلنا:إن الإضافة المعنوية سميت بذلك لأنها تفيد أمرا معنويا وهي التعريف أو التخصيص ،تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة،وتفيد الإضافة المعنوية التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة.

▪ النوع الثاني: **الإضافة اللفظية.**

هي التي يكون فيها المضاف اسماً مشتقاً.

مثل: (**ضارب**)

اسم مشتق يشتق منه عدة كلمات فتقول: (**ضارب**، و ضرَّاب، ومضروب، ونضرب، وأضرب، ويضرب).

(**ضارب**) عندما تضيفه إلى اسماً بعده فإنه يكون من قبيل الإضافة اللفظية.

-نقول: "**هذا ضاربُ زيدٍ**"، (**هذا**) مبتدأ ، (**ضارب**) خبر، وهو مضاف، و(**زيدٍ**) مضاف إليه، والإضافة هنا لفظية، لأن المضاف هنا اسم مشتق وهو ضارب.

-ونقول مثلاً: "**هذا طالب الحق**".

(**طالب**) مضاف، (**الحق**) مضاف إليه، والإضافة لفظية لأن المضاف اسم مشتق وهو (**طالب**).

-مثال ذلك قولك: "**هذا حسن الوجه**"، (**حسن**) مضاف، (**الوجهِ**) مضاف إليه، والإضافة لفظية لأن المضاف

وهو(حسن) اسم مشتق نقول (حسن ويحسن....)ونحو ذلك .

***سميت لفظية، لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو: التخفيف أو رفع القبح .

*كيف تفيد التخفيف ؟

الشيء الأول الذي تفيده الإضافة اللفظية هو التخفيف إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقام التنوين من نون التثنية أو نون الجمع.

الإضافة اللفظية لا تفيد أمراً معنوياً وإنما تفيد أمراً لفظياً. تفيد التخفيف من الأمثلة:

-مثال حذف التنوين كقولنا: "هذا ضاربُ زيدٍ".

-مثال حذف نون التثنية والجمع "ضاربا زيدٍ"، أو "ضاربُو زيدٍ".

الحلقة (١٨)

- تابع/ النوع الثاني: الإضافة اللفظية.

-مثال حذف نون التثنية: (ضاربا زيدٍ)، فالأصل (ضاربانِ زيداً)، فعندما أضفنا (ضاربان) إلى (زيد) حذفنا نون التثنية (ضاربا زيد).

-ومثال حذف نون الجمع قولنا: (ضاربو زيدٍ)، فالأصل (ضاربون زيداً)، فعندما أضفنا (ضاربون) إلى (زيد) قلنا: (ضاربو زيدٍ)، فحذفنا نون الجمع لأجل الإضافة.

**الشيء الثاني: الذي تفيده الإضافة اللفظية هو رفع القبح.

- كقولنا: "مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ"، فقولنا: (الحسنِ الوجهِ) الحسن: مضاف، الوجه: مضاف إليه.

والإضافة لفظية وإضافة (الحسن) إلى (الوجه) أفادته أمراً لفظياً وهو رفع القبح.

كيف رفع القبح؟

القبح الحاصل من رفع (الوجهُ) وكذلك القبح الحاصل من نصب (الوجهَ).

مثلاً لو قلنا: (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهُ)، (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهَ).

لو لم نضف (الحسن) إلى (الوجه) فحينئذ يجوز وجهان:

إما أن ترفع (الوجهُ)، وإما أن تنصبهُ.

[مع العلم أن الأستاذ ذكر أن النصب والرفع (للحسن) وليس (الوجه) وتم التعديل من قبل إخوانكم.. والله أعلم]

-الوجه الأول لو رفعت (الوجهُ) فقلت: (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهُ).

ستقع (الحسنِ) صفه للرجل، ولا يوجد رابط يربطها بالرجل.

لأن (الوجه) سيكون فاعلاً للحسن، وسيكون حلّ محل الضمير.

بعكس عندما تضيف (الحسن) لـ(الوجه) فتقول: (الحسن) مضاف، و(الوجه) مضاف إليه،

والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو"، وهو حينئذ يربط الصفة أو يربط كلمة الحسن بالوجه، لأن (الحسن) صفه

لرجل فحينئذ الضمير في الحسن هو الرابط الذي ربط هذه الصفة بـ(الرجل).

-الوجه الثاني الجائز غير الجر هو النصب

فلو قلنا: (مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ)

لكان هناك قبح، ما هو القبح؟

هو أنك ستجري الاسم القاصر (الحسن) مجرى المتعدي.

(الحسن) لازم لا يتعدى إلى المفعول به.

فإذا نصبت (الوجهَ) سينصب على أنه مفعول به للحسن، وحينئذ ستجري الاسم اللازم مجرى المتعدي وهذا فيه قبح.

*إذن في الرفع قبح وفي النصب قبح.

القبح في الرفع ستكون الصفة خالية من ضمير يعود على الموصوف، وهو الرجل.

وفي النصب قبح، وهو أنك ستجري الاسم القاصر وهو (الحسن) مجرى المتعدي فتنصب (الوجهَ) على أنه مفعول به، وهذا قبح.

وفي الجر تخلّص من هذين القبحين فعندما تقول: (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ) عندما تضيف الحسن إلى (الوجه) فإنك حينئذ ترفع القبح الحاصل من الرفع والحاصل من النصب.

قد يقول قائل: في الإضافة اللفظية هنا (هذا ضاربُ زيدٍ)، لماذا لا نقول أن الإضافة هنا إضافة (ضارب) إلى (زيد) تفيدهُ أمراً معنوياً، وهو التعريف؟ أي لما أضيف (ضارب) إلى (زيد) نقول أن الإضافة أفادته أمراً معنوياً وهو التعريف.

وكذلك عندما نقول: (هذا ضارب رجلٍ) عند إضافة (ضارب) إلى (رجل) قد أفادته أمراً معنوياً، وهو التخصيص؟

** **نقول هذه الإضافة في الحقيقة لا تفيد لا تعريفاً، ولا تخصيصاً، وإنما تفيد إما التخفيف، أو رفع القبح والدليل على ذلك عدة أمور:**

الأمر الأول: أن المضاف في الإضافة اللفظية قد يقع صفة لنكرة.

-مثاله قوله تعالى {هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ}

بالغ: مضاف، الكعبة: مضاف إليه.

والإضافة لفظية وقد أضيف (بالغ) إلى (الكعبة) وإضافته إلى الكعبة لم تفده تعريفاً، مع أنه أضيف إلى اسم معرفة مقترن بـ(ال) اسم معرفة.

والدليل على ذلك أن (بالغ) قد وقع صفة لنكرة، وهو (هدي) فـ (هدياً) موصوف وهو نكرة، و(بالغ) صفة، ووقوعه صفة للنكرة دليل على أن إضافته إلى المعرفة وهو (الكعبة)لم تفده تعريفاً، لأنه لو أفادته تعريفاً لما جاز أن يوصف به النكرة، لأن النكرة لا توصف إلا بنكرة، والمعرفة لا توصف إلا بالمعرفة.

الأمر الثاني: أن المضاف في الإضافة اللفظية يجوز أن يقع حالاً.

الحال لا يكون إلا نكرة، فإذا وقع المضاف إضافة لفظية حالاً، فهذا دليل على أن إضافته لم تكسبه تعريفاً.

-مثاله قوله تعالى: {ثَانِيَ عِطْفِهِ}

ثاني: مضاف، عطفه: مضاف إليه.

وهذه الإضافة لفظية فإضافة (ثاني) إلى (عِطفه) لم تكسبه تعريفاً، مع أنه أضيف إلى معرفة بدليل أن (ثاني) قد وقع حالاً، (ثاني) حال من الضمير المستتر في (يجادل)، في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ}، فمجيء (ثاني) حالاً دليل على أن إضافته إلى عطفه لم تكسبه تعريفاً.

**الأمر الثالث: أن المضاف في الإضافة اللفظية قد تدخل عليه (رُبّ).

(ربّ) مختصة في الدخول على النكرات، فإذا دخلت عليه (ربّ) فهذا دليل على أن إضافته لم تكسبه تعريفاً.

-كقول الشاعر جرير يهجو الأخطل:

يا رُبّ غابِطِنا لو لكان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا.

(غابِطِنا) غابط أضيف إلى الضمير (نا)، وهذه الإضافة لفظية، لأن (غابط) اسم فاعل من الأسماء المشتقة، (غابط) مع أنه أضيف إلى ضمير إلا أن إضافته لم تكسبه تعريفاً.

الدليل أن (ربّ) دخلت عليه، ودخول (ربّ) على المضاف إضافة لفظية دليل على أن إضافته هنا لم تكسبه تعريفاً.

الدليل على أن الإضافة اللفظية، لا تفيد المضاف تخصيصاً:

أن قولنا: (ضاربُ رجلٍ)، قد يقول قائل المفترض عندما نقول: (ضاربُ رجلٍ) ضارب: مضاف، ورجل: مضاف إليه. وقد أضيفت إلى نكرة وقد أفادته الإضافة التخصيص هذا المفترض أن يقال، لكن إن إضافته هنا لم تفده تخصيصاً لأنه في الأصل: (ضاربٌ رجلاً) ،ونلحظ أن (ضاربٌ رجلاً)، و(ضاربُ رجلٍ) في المعنى سواء.

فأصل قولك: (ضاربُ رجلٍ)، (ضاربٌ رجلاً) فالتخصيص موجود قبل الإضافة إذن إضافة (ضارب) إلى (رجل) لم تفده التخصيص، لأنه قبل الإضافة كان مخصصاً.

*فصل: حكم دخول (أل) على المضاف.

*هل يجوز دخول (أل) على المضاف ؟

لابد أن نفرق بين المضاف إضافة معنوية والمضاف إضافة لفظيه،

- إذا كان المضاف إضافة معنوية فلا يجوز دخول (أل) عليه مطلقاً.

- أما إذا كانت الإضافة لفظية فإنه يجوز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل أو صور.

الحلقة (١٩)

تابع / حكم دخول (أل) على المضاف

فيه تفصيل،وهذا التفصيل راجع إلى نوع الإضافة،فالإضافة إما أن تكون معنويةً،وإما أن تكون لفظيةً.

* إذا كانت الإضافة معنوية لا يجوز دخول (أل) على المضاف مطلقاً.

عندما تقول: (باب السيارة)، "هذا باب السيارة" الإضافة هنا معنوية فلا يجوز أن تُدخل (أل) على المضاف فلا تقول: (هذا الباب السيارةِ).

* أما المضاف إضافة لفظية فيجوز دخول (أل) فيه على المضاف في خمس صور:

-الصورة الأولى: أن يكون المضاف إليه مقروناً بـ(أل)، فإنه يجوز أن تدخل (أل) على المضاف.

كقولنا: "مُؤسسُ الحضارةِ"

(مُؤسس) مضاف، و(الحضارة) مضاف إليه، والإضافة لفظية، فيجوز دخول (أل) على المضاف لأن المضاف إليه مقترن بـ(أل) وهو (الحضارة)

فيجوز أن تقول: "هذا المؤسسُ الحضارةِ".

-الصورة الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل).

كقولنا: "هذا مُؤسسُ نهضةِ البلادِ"

فـ(مؤسس) يجوز أن تدخل عليه (أل)

فتقول: "هذا المؤسس نهضةِ البلادِ"

يجوز أن تدخل عليه (أل) مع أن المضاف إليه هنا ليس مقترناً بـ(أل) وهو (نهضة) والذي سوغ ذلك هو أن المضاف إليه، (نهضة) مضاف إلى اسم آخر، وهذا الاسم الآخر مقترن بـ(أل)، وهو (البلاد).

-وقولك : "هذا المُكرمُ مدرسِ الحلقةِ".

(المكرم) مضاف دخلت عليه (أل)، ودخولها جائز، لأن المضاف إليه وهو (مدرس) قد أضيف إلى اسم آخر وهو (الحلقة) وهذا الاسم الآخر مقترن بـ(أل).

-الصورة الثالثة: أن يكون المضاف مثنىً.

كقولك: "هما المكرما خالدٍ"، أصل المثال (هما مكرما خالدٍ) فيجوز أن تدخل (أل) على المضاف فتقول (هما المكرما خالدٍ) لأن المضاف مثنى، الأصل (هذان المكرمان).

-الصورة الرابعة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالم.

-كقولك: "هؤلاء المكرمو خالدٍ"

(المكرمو) مضاف، و(خالدٍ) مضاف إليه، (المكرمو) قد دخلت عليه (أل) والذي جوز ذلك هو أن المضاف جمع، فالأصل لقولك: (هؤلاء المكرمو خالد) الأصلِ (هؤلاء المكرمون) فهو جمع، فعندما أضفناه إلى (خالدٍ) حذفنا النون، وجاز دخول (أل) عليه لأنه جمع مذكر سالم.

-الصورة الخامسة: أن يكون المضاف إليه، مضافاً إلى ضميرٍ يعود على لفظٍ مشتملٍ على (أل).

-كقولك: "المجدُ أنت المدركُ قيمتِهِ"

الشاهد: (المدركُ قيمتِهِ) (المدرك) مضاف، و(قيمتِه) مضاف إليه، و(المدرك) مضاف قد جاز اقترانه بـ(أل) لأنه قد أضيف إلى اسمٍ وهو (قيمة)، وهذا الاسم قد أضيف إلى ضمير، وهو الضمير في (قيمتِه) وهذا الضمير يعود على اسمٍ

متقدمٍ مشتملٍ على (أل) وهو (المجد).

-ومثل ذلك قولك: "الفضل أنت الباذلُ غايتِهِ"

(الباذلُ) مضاف إلى (غاية) وهو مقترن بـ(أل) واقترانه بـ(أل) جائز لأنه قد أضيف إلى مضافٍ وهو (غاية) وهذا المضاف قد اتصل بضمير، والضمير يعود على اسمٍ متقدمٍ مقترن بـ(أل) وهو (الفضل).

مسألة: الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

المضاف إذا أضيف إلى اسم بعده فإن إضافته تكسبه عدة أمور:

الأمر الأول: التأنيث.

-كقولهم: "قُطِعت بعض أصابِعه".

(بعض) مضاف، و(أصابعه) مضاف إليه، (بعض) نائب فاعل وهو مذكر، والمفترض أن يُذَكّر له الفعل فيقال: (قُطِعَ بعض أصابعه) لكن الفعل أُنّث مع أن نائب الفاعل مذكر، فقيل: (قُطعت) فاتصلت به تاء التأنيث، وسببُ التأنيث أن (بعض) لما أضيف إلى اسم مؤنث (أصابع) اكتسب منه التأنيث، فلذلك أُنِّث له الفعل وهو **قطع**.

-ومِثلُ ذلك قراءة الحسن البصري {تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ}

الفاعل مذكر (بعض) فالمفترض أن يُذَكّر له الفعل (يلتقطه) لكن مع أن الفاعل مذكر إلا أنه أُنِّث الفعل لأن الفاعل المذكر (بعض) قد أضيف إلى اسم مؤنث (السيارة) فاكتسب منه التأنيث، ولذلك أنث له الفعل وهو **تلتقطه**

-ومثل ذلك قول الشاعر: "طول الليالي أسرعت في نقضي".

(طول) مبتدأ مذكر، وأضيف إلى مؤنث (الليالي) فاكتسب منه التأنيث، فلذلك أُنثت الجملة الخبرية (أسرعت)، فيفترض أن يُذَكّر الخبر لأن المبتدأ مذكر، فالمفترض أن يقول: (**طول الليالي أسرع في نقضي**). لكنه أنث الخبر لأن المبتدأ قد أضيف إلى اسم مؤنث.

***نشير إلى مسألة مهمة وهو أن المضاف لا يكتسب من المضاف إليه التأنيث إلا بشرط:

-الشرط هو: **صلاحية الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف.**

يشترط لكي يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث أن يكون السياق أو الكلام صالحاً للاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، يعني يجوز أن نحذف المضاف ونحل مكانه المضاف إليه ويكون الكلام مستقيماً.

-قولنا: (**قُطعت بعضُ أصابعه**)

الشرط متوفر في هذا المثال يجوز أن نحذف المضاف وهو(**بعض**)ونستغني عنه بالمضاف إليه فيكون الكلام مستقيماً،فتقول:(**قُطعت أصابعه**)ولذلك هنا جاز أن يكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث.

-وأيضاً في قراءة الحسن {**تلتقطه بعض السيارة**} يجوز في غير السياق القرآني أن تقول (**تلتقطه السيارة**) ويكون الكلام مستقيماً، بمعنى يجوز أن تستغني بالمضاف إليه عن المضاف.

-أيضاً في قول الشاعر: (**طول الليالي أسرعت في نقضي**) يجوز أن تستغني بالمضاف إليه عن المضاف ويكون الكلام

مستقيماً، فتقول: (الليالي أسرعت في نقضي).

الأمر الثاني: التذكير.

بمعنى أن يكون المضاف مؤنث ثم يضاف إلى اسم مذكر فيكتسب منه التذكير، أيضاً يشترط الشرط السابق وهو صلاحية التركيب لحذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه.

-مثال ذلك قولنا: "عامة الإقليم **منصرفٌ إلى الإصلاح والتغيير**"

(عامة) مبتدأ وهو مؤنث، وأضيف إلى مذكر وهو (الإقليم)، ولما أضيف إلى مذكر اكتسب منه التذكير، بأن جاء الخبر مذكرًا (**منصرفٌ**)، والأصل أن يؤنث فيقال: (**منصرفةٌ**) لأن المبتدأ مؤنث وهو (عامة) لكن (عامة) لما أضيف إلى (الإقليم) وهو مذكر اكتسب منه التذكير فقيل في الخبر (**منصرف**).

وانطبق الشرط السابق وهو أن أنه يجوز في هذا المثال الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف فيجوز أن تقول: (الإقليم **منصرف إلى الإصلاح والتغيير**) ويكون الكلام مستقيماً.

-من ذلك أيضاً قول الشاعر: "إنارةُ العقل **مكسوفٌ بطوع هوىً**"

(إنارة) مبتدأ مؤنث، أضيف إلى (العقل) وهو مذكر، فاكتسب منه التذكير، بأن جاء الخبر مذكراً فـ(إنارة) مبتدأ و(**مكسوفٌ**) هو الخبر، والخبر قد جاء مذكراً مع أن المبتدأ مؤنث وهو (إنارة) فالأصل أن يقال: (إنارة العقلِ **مكسوفةٌ**)

الشرط الذي ذكرناه أيضاً موجودٌ في هذا البيت فيجوز هنا أن تستغني بالمضاف إليه عن المضاف، ويكون الكلام مستقيماً فتقول: (العقل **مكسوفٌ بطوع هوىً**).

****قال ابن هشام في أوضح المسالك: يُحتمل أن يكون من هذا النوع:**

قوله سبحانه وتعالى: { إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ }

(رحمة) اسم مؤنث لما أضيف إلى لفظ الجلالة اكتسب منه التذكير، فلذلك ذُكّر الخبر فقيل: (**قريبٌ**) الأصل أن يقال: (**إن رحمة الله قريبةٌ**) لأن اسم "**إن**" وهو (رحمة) مؤنث فالأصل أن يؤنث الخبر فيقال: (**قريبةٌ**) لكن (رحمة) لما أضيف إلى اسم مذكر وهو لفظ الجلالة اكتسب منه التذكير فقيل (**قريبٌ**).

-"**قال ابن هشام يحتمل أن يكون من هذا" فعبر بالاحتمال لما في إطلاق لفظ المذكر على الله سبحانه وتعالى من سوء الأدب.**

وقد أجيب عن ذلك: بأن التذكير وصفٌ للفظ الجلالة لأنه مضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب.

-**وقيل بأنه عبر بلفظ الاحتمال لأن التوجيهات في هذه الآية توجيهات كثيرة،** منها هذا التوجيه وهو أن يكون الخبر قد ذُكّر لأن (رحمة) لما أضيف إلى اسم مذكر اكتسب منه التذكير، فعبر ابن هشام بعبارة الاحتمال لأن الأقوال و التوجيهات هذه الآية كثيرة، فقد ذكر بعضهم أربعة عشر وجهاً، منها هذا الوجه الذي ذكرناه.

-من الأوجه الواردة أيضا في هذه الآية أن (رحمة) في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف.

من ذلك قوله سبحانه:{سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} أي (**سبح ربّك الأعلى**) لأنه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي إنما

يقال سبحان ربي والتقدير يكون في الآية (**إن الله قريبٌ**) فتكون (رحمة) من قبيل الزيادة، ويكون المعنى (**أن رحمة الله قريبٌ**) وقد ضُعف هذا الرأي في أن الأسماء لا تزاد وإنما تزاد الحروف، والمعنى في الآية نزه أسماء الله عما لا يليق بها ولذلك قالوا: إن الأصل عدم الزيادة.

-من الأقوال الواردة أو التوجيهات الواردة والتي نذكرها من **باب الفائدة**، أن ذلك على حذف المضاف بحيث يكون اسم (**إن**) مذكر ويكون التقدير (**إن مكان رحمة الله قريب من المحسنين**)، وضعف هذا القول بأن الأصل عدم الحذف.

-من التوجيهات أيضا الواردة في هذه الآية أنه على حذف موصوف وتقدير الكلام (**إن رحمة الله شيء قريب**)

-وقيل أن التذكير في الآية على المعنى بمعنى أن الرحمة ذُكّر الخبر لها لأن المعنى حملت على اسم مذكر، بمعنى اسم مذكر فـ(**الرحمة**) بمعنى الغفران والعفو وهو مذكر، وقيل إن (**الرحمة**) بمعنى المطر وهو اسم مذكر.

الأمر الثالث: التصدير.

يضاف الاسم إلى اسم من الأسماء التي لها صدر الكلام فيكتسب منه التصدير، بمعنى أنه يجب أن يقع المضاف في صدر الكلام فيكتسب التصدير إذا كان المضاف إليه من الألفاظ التي لها صدر الكلام كألفاظ الاستفهام.

- كقولنا "**غلامُ مَنْ عندك؟**"

(**غلام**) مضاف، لما أضيف إلى (**من**) وهي من أسماء الاستفهام التي لها صدر الكلام، وجب أن يقع (**غلام**) في صدر الكلام.

-ومثل ذلك قولك: "**صبيحة أي يوم سفرك؟**"

(**صبيحة**) لما أضيف إلى اسم الاستفهام (**أي**) اكتسب منه التصدير، فلذلك وجب أن تقع (**صبيحة**) في صدر الكلام

.

الحلقة (٢٠)

*تابع / مسألة: الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

الأمر الرابع: الظرفية.

من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه الظرفية، وذلك بأن يكون المضاف لفظ (كل أو بعض) أو (ما يدل على الكلية أو الجزئية) ويكون المضاف إليه ظرفًا.

- كقولنا: "**يأتي خالدٌ بعض الأحيان**"

(**بعض**) يعرب هنا ظرف، لأنه لما أُضيف إلى (**الأحيان**) والأحيان ظرف اكتسب منه الظرفية، فلذلك يعرب بعض ظرفاً.

-ومثل ذلك قولك: "**درستُ كُل النهار**"

(**كل**) هنا يعرب ظرف، لأنه لما أُضيف إلى ظرف وهو (**النهار**) اكتسب منه الظرفية .

الأمر الخامس: التعريف .

أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التعريف وذلك إذا كان المضاف إليه معرفةً.

-كقولنا: "**هذا بابُ السيارةِ**".

الأمر السادس: التخصيص.

يكتسب المضاف من المضاف إليه التخصيص، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرةً .

-كقولك: "**هذا بابُ سيارةٍ**" .

***حكم إضافة الشيء إلى نفسه .**

هل يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ؟ مثل كلمة (**ليث**)، وكلمة (**أسد**) فالليث هو الأسد، والأسد هو الليث، هل يجوز أن يضاف أحدهما إلى الآخر فيقال: (**ليثُ أسدٍ**) أو يقال: (أسدُ **ليثٍ**).

لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الغرض من الإضافة التعريف، أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بنفسه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، فلا يضاف الشيء إلى نفسه.

***من إضافة الشيء إلى نفسه إضافة الاسم إلى مرادفه.**

-كقولنا: "**ليثُ أسدٍ**"

الليث هو الأسد ، والأسد هو الليث.

فلا يجوز أن تقول: (ليثُ أسدٍ).

***من إضافة الشيء إلى نفسه، إضافة الموصوف إلى صفته.**

-مثلاً "**هذا رجلٌ فاضلٌ**".

(**رجلٌ**) موصوف بـ(**فاضلٌ**) ، (**رجلٌ**) موصوف وَ (**فاضلٌ**) صفة.

فلا يجوز أن تقول: (هذا رجلُ فاضلٍ) ،لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه.

***من إضافة الشيء إلى نفسه، إضافة الصفة إلى موصوفها.**

فلا يجوز أن تقول: "هذا فاضلُ رجلٍ".

- **إذا جاء عن العرب ما يوهم جواز ذلك، أي ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه فإنه يجب تأويله.**

***فمما يوهم إضافة الشيء إلى مرادفه.**

-**قولهم: (جاءني سعيدُ كُرْزٍ)**

فأضيف (**سعيد**) إلى (**كُرزٍ**)، وهذا من إضافة الشيء إلى نفسه من إضافة الاسم إلى مرادفة، فـ (**سعيد**) اسم وَ (**كُرز**) لقبٌ على هذا الاسم، فإذا قلت: جاءني سعيدُ كُرزٍ، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن(**سعيد**) مضاف إلى (**كُرز**) و (**كرز**) لقب له.

وُجِه هذا المثال: بأن يكون المراد بالأول المسمى، وبالثاني الاسم ، فيكون من إضافة العام إلى الخاص، بمعنى أن يكون المعنى (جاءني المسمى بهذا الاسم) ،فيكون (سعيد) عام وَ (كرز) خاص أي اسم خاص، فيكون من إضافة العام إلى الخاص، فتكون الإضافة هنا مفيدة.

*أيضاً مما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إضافة الموصوف إلى صفته.

في قولهم: "حبةُ الحمقاءِ"،"صلاةُ الأولى"،"مسجدُ الجامع"

فالمضاف في هذه الأمثلة في الأصل صفة، فأصل"حبةالحمقاءِ" (الحبةُ الحمقاءُ)

وأصل "صلاةُ الأولى"، (الصلاةُ الأولى)، فالأولى صفة في الأصل للصلاة.

وأصل "مسجدُ الجامع"، (المسجدُ الجامعُ) فالجامع في الأصل صفة للمسجد.

فهذه الأمثلة توهم إضافة الموصوف إلى صفتها، فلذلك يجب تأويلها؛

فأولت على تقدير موصوف، ويكون التقدير في قولهم: "حبةُ الحمقاءِ"، (حبةُ البقلةِ الحمقاء)

ويكون التقدير في "صلاةُ الأولى"(صلاةُ الساعةِ الأولى).

ويكون التقدير في "مسجدُ الجامعِ"(مسجدُ المكانِ الجامع).

***هنا تنبيه** في قولهم: (حبةُ الحمقاء) والمقصود بالحبةِ الحمقاء، الحبة المسماة بالرجلة، وإنما وصفت بالحمق مجازاً قالوا:لأنها تنبت في مجاري السيول، قالوا في حبة الحمقاء أنها من إضافة الشيء إلى نفسه، لأنها من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، لأنها في الأصل الحبة الحمقاء.

_**وفيما ذكروه عندي نظر؛** فقد قالوا: إن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وهذا الكلام فيه نظر،لأنه إنما يظهر قولهم لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول، أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وسائر الحبوب فلا، والذي في القاموس أن البقلة الحمقاء أنه يقال في وصفها البقلة الحمقاء أو بالإضافة للبقلة الحمقاء.

المهم أن أنبه هنا أن الأمر في بقلة الحمقاء أو حبة الحمقاء ليست من إضافة الموصوف إلى صفته كما يُوهم كلام النحويين، لأنه إنما يظهر كلامهم لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول، أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وسائر الحبوب فلا، والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء، فما المانع من جعل الإضافة في قولنا "حبة الحمقاء"من إضافة العام إلى الخاص كقولنا: (شجرُ التفاح) فحينئذ لا يحتاج الكلام إلى تأويل.

*مما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف أيضا:

-قولهم أيضاً "جَرْدُ قطيفةٍ"

(جرد) في الأصل صفة لـ (قطيفة) والأصل (قطيفةٌ مجرودة)، طبعاً القطيفة هي ثياب المخمل، ومجرودة بمعنى بالية، (قطيفةٌ مجرودة) أي بالية، في قولهم (جردُ قطيفةٍ) هو مما يوهم إضافة الصفة إلى موصوفها.

*وأيضاً مما يُوهم في إضافة الصفة إلى الموصوف.

قولهم: "سحقُ عمامةٍ"

(سحق) في الأصل صفة لـ(عمامة) والأصل (عمامةٌ سحقٌ) أي مسحوقةٌ، وهو الثوب الخلِق.

فقولهم جردُ قطيفةٍ، وَسحقُ عمامةٍ، مما يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف.

وقد تأولوا هذا المثال على تقدير موصوف، فيُقدَّر إضافة الصفة إلى جنسها لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا

موصوف به.

إذ الموصوف محذوف ويكون تقدير الكلام أي (شيءٌ جردٌ من جنس القطيفة) و(شيءٌ سحقٌ من جنس العمامة)، إذن يقدر موصوفٌ في هذا المثال أيضاً ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها لأن المضاف إليه جنسٌ للموصوف لا موصوف به.

*حكم الأسماء من حيث قبول الإضافة أو عدمها.

الأسماء من حيث قبول الإضافة أو عدم قبولها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول:ما تجوز إضافته مطلقًا،وهو الأصل،وهو صلاحية الأسماء أن تكون للإضافة.
- القسم الثاني: ما تمتنع إضافته، وينطبق هذا النوع على الموصولات(الذي والتي ...)، وعلى أسماء الإشارة (هذا، هذه، هؤلاء..) وأسماء الشرط سوى (أي)، وأسماء الاستفهام سوى (أي) أيضاً، وأسماء المضمرات، والأعلام الباقية على علميتها.
- القسم الثالث: ما يضاف وجوبًا.

القسم الثالث :من الأسماء ما تجب إضافته وهو على أربعة أنواع:

*-*النوع الأول: ما يضاف وجوباً إلى الاسم الظاهر أو إلى الضمير، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظًا دون المعنى،

مثال هذا النوع (كل ، بعض ، أي) ، يجوز أن تقطع عن الإضافة في اللفظ .

-من ذلك قوله سبحانه وتعالى:{وَكُـلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ}

-من ذلك قوله سبحانه :{وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ}

-وقوله سبحانه وتعالى:{أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ}

فإذا نظرنا إلى (كـلٌّ) في قوله تعالى{وَكُـلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} قطعت عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، بمعنى أنه حذف المضاف إليه في اللفظ دون المعنى، فنُون، وأصل الكلام (وكلهم أتوه داخرين) .

ومثله قوله سبحانه وتعالى:{وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْض} (بعض) قطعت عن الإضافة في اللفظ دون المعنى ،لأن تقدير الكلام (ورفع بعضكم فوق بعضكم درجات) ،

ومثله قوله سبحانه وتعالى:{أَيّـاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ} (أي) قطعت عن الإضافة في اللفظ دون المعنى وتقدير الكلام (أي اسمٍ تدعو فله الأسماء الحسنى) .

** وهذه الأسماء تجوز إضافتها إلى الاسم الظاهر وإلى الضمير.

تقول:(كلُ الطلاب)(وكلهم)،و(بعض الطلاب)و(بعضهم)،و(أي اسم)و(أيه)،و(أي الأسماء)و(أيهم).

** هذه الأسماء تقطع عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، بمعنى أن يحذف المضاف إليه ويستغنى عنه بالتنوين الذي يجيء عوضاً عنه.

-كما في قوله تعالى:{وَكُـلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} حذفنا المضاف إليه، وأتينا بالتنوين عوضاً عنه، يؤتى بالتنوين عوضاً عنه ودالاً عليه مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره لحاجة المعنى إليه فيكون المضاف في هذه الحالة مضافاً في المعنى دون

اللفظ ويبقى حكمه في التعريف، ففي قوله تعالى:{وَكُـلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} المضاف إليه مرادٌ في المعنى ،بمعنى وإن حُذف المضاف إليه إلا أن الحذف واقع في اللفظ دون المعنى. هذا فيما يتعلق بالنوع الأول مما تجب إضافته من الأسماء.

***-*النوع الثاني: ما يضاف وجوباً للمفرد دون الجملة ولكن لا يجوز قطعه عن الإضافة لفظاً، فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ.**

وهو أربعة أقسام:

▪ القسم الأول: ما يختص بالاسم الظاهر.

مثاله: كلمة(أولو)بمعنى أصحاب،و(أولات)بمعنى صاحبات،و(ذو)بمعنى صاحب،و(ذات)بمعنى صاحبة،فهذه الأسماء تجب فيها الإضافة،وتجب إضافتها إلى المفرد الظاهر ولا يجوز قطعها عن الإضافة.

-من ذلك قوله سبحانه وتعالى:{نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ}

-ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه وتعالى:{وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ}

-ومنه أيضاً قوله تعالى:{وَذَا النُّونِ}

-وقوله سبحانه وتعالى:{حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ}

إذن النوع الأول مما يضاف وجوباً إلى المفرد دون الجملة مع عدم جواز قطعه عن الإضافة لفظاً هو ما يختص بالاسم الظاهر ،ومثال هذه الحالة كلمة (أولو، أولات، ذو، ذات) .

الحلقة (٢١)

القسم الثاني: ما يُضاف للظاهر والمُضمر مع عدم جواز قطعه عن الإضافة.

-من ذلك: (كِلا) و (كِلتا) و (عند) و (لدى) و(سوى) و (قصارى) وحمادى الشيء ونحو ذلك.

فهذه الكلمات تجب إضافتها ولا يجوز قطعها عن الإضافة، أي بمعنى أنه لا يجوز أن يُحذف المضاف إليه معها فهذه الكلمات تضاف للظاهر والمُضمَر تقول:

(كلا الطالبين، وكلاهما).

(كلتا الطالبتين، وكلتاهما).

(لدى يزيد، ولديك).

(قصارى الأمر، وقصاراه).

(سوى زيد، وسواك) فهذه الأسماء تُضاف للظاهر والمُضمر مع عدم جواز قطعها عن الإضافة.

▪ القسم الثالث: ما يُضاف إلى الضمير مطلقاً، سواءً لضمير المتكلم أو لغيره، أو لمفرد أو لغيره، أو لمذكر أو لغيره، وهذا النوع ينطبق على كلمة: (وَحْدَ)

فوحد اسمٌ من الأسماء التي تجب فيها الإضافة ولا يجوز قطعها عن الإضافة، ويجب أن تضاف إلى الضمير مطلقاً.

-فيقال: (**وحده ـ وحدهما ـ وحدهنَّ ـ وحدك ـ وحدكِ ونحو ذلك**).

-فنقول: "**رباه عليك وحدك اعتمد** " أو "**جاء زيدٌ وحده**" أو"**جئت وحدي**" فوحدي يجب إضافته إلى الضمير مطلقاً،

-ومن ذلك قوله: {**وَإِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ**}.

-ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

وكنت إذ كنت يا إلهي وحدكَ لم يك شيءُ يا إلهي قبلكَ.

الشاهد:(**وحدك**)إضافة إلى ضمير المخاطب فهذا دليلٌ على أن وحدك مما تجب إضافته إلى المفرد دون الجملة ولا يجوز قطعه عن الإضافة وهو يجب أن يضاف إلى الضمير مطلقاً وقد أضيف هنا إلى ضمير المخاطب.

▪ القسم الرابع: **ما يختص بـ(ضمير المخاطب) دون غيره من الضمائر.**

يضاف إلى الضمير وجوباً لكنه يختص بضمير المخاطب دون غيره من الضمائر، وهذا النوع ينطبق على المصادر المُثنّاة في لفظها دون معناها، وهي المصادر التي يراد بها التكرار الذي يزيد على أثنين ولذلك اعتبروها ملحقةً بالمثنى في إعرابها.

المصادر المُثنّاة هي: (**لبيك ، سعديك ، حنانيك، دواليك ، هذاذيك**) ، فهذه المصادر قد أُضيفت إلى ضمير المخاطب الكاف وهي واجبة الإضافة إلى هذا النوع من الضمائر، بمعنى لا يجوز أن تضاف إلى غيره من الضمائر كما لا يجوز أن تضاف إلى الاسم الظاهر.

- مثال: (**لبيك**) قولنا (**لبيك اللّهُمَّ لبيك**).

المعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة، (**فلبيك**) هنا أُضيفت إلى ضمير المخاطب وهي واجبة الإضافة.

-ومثال (**سعديك**) قولنا (**لبيك وسعديك أيها الداعي**)

أي إسعاداً لك بعد إسعاد، أي مساعدةً لك بعد مساعدة، والإسعاد هي الإعانة والمساعدة هي المعاونة ولا تستعمل سعديك إلا بعد لبيك، ونلاحظ أن (لبيك) قد أضيفت إلى ضمير المخاطب، ووجبت الإضافة إلى ضمير المخاطب المعنى أنها لا تجوز أن تضاف إلى ضمير غيره، كما لا يجوز أن تضاف إلى اسم ظاهر.

-ومثال (**حنانيك**) قولنا: (**حنانيك أيها الحزين**).

أي تحنن عليك بعد تحنن، ونلاحظ في هذا المثال أن (**حنانيك**) قد أضيفت إلى ضمير المخاطب وإضافتها إلى ضمير المخاطب هو أمرٌ واجبٌ، بمعنى أنه لا يجوز أن تضاف إلى الاسم الظاهر، وإنما يجب إضافتها إلى الضمير كما أنه لا يجوز أن تضاف إلى كل ضمير و إنما هي مخصوصةٌ بالإضافة إلى ضمير المخاطب.

مثال (**دواليك**) قول الشاعر :

نأكل الأرض ثم تأكُلنا الأرض **دواليك أفرعاً وأصولاً.**

والمعنى تداولاً بعد تداول، أي توالياً بعد توالي.

الشاهد: (دواليك) من المصادر المثنّاة التي يجب إضافتها ولا يجوز إضافتها إلى الاسم الظاهر، وإنما هي مخصوصةٌ للإضافة إلى ضمير المخاطب ولا يجوز أن تضاف إلى ضمير غيره.

-مثال (هذاذيك)، قولنا: (هذاذيك أيها الصارخ)

بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع، (فهذاذيك) أضيفت إلى ضمير المخاطب، وإضافته إلى ضمير المخاطب هو أمرٌ واجب فيها، بمعنى أنه لا يجوز قطعه عن الإضافة كما لا يجوز إضافتها إلى الاسم الظاهر وهي مختصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب.

**مسألة: إعراب المصادر المثنّاة.

هذه المصادر تعرب: مفعولات مطلقة لفعل من لفظها، إلا (لبيك ـ هذاذيك) فإنها منصوبان بفعل من معناهما وتقديره (أسرع وأجيب) أما تقدير أفعال البقية هي (أسعد وأتحنن وأتداول).

قلنا إن هذه المصادر مخصوصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب، بمعنى أنه لا يجوز أن تضاف إلى ضمير آخر غير ضمير المخاطب مثل ضمير الغائب.

ولذلك لا يجوز أن نضيف إلى ضمير الغائب فنقول: (لبيه).

أو أن تضيفها إلى ضمير المتكلم فتقول: (لبــيِّ).

-**ولذلك حكم بالشذوذ** على قول الشاعر:

أنك لو دعوتني ودوني زوراءُ ذات مترع بيونِ.

لقلت لبّيه لمن يدعوني .

الشاهد: (لقلت لبّيه) حيث أضاف (لبّيه) إلى ضمير الغائب، وذكرنا أن (لبيه) من المصادر المثنّاة المخصوصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب، فالأصل والصحيح أن يقال: (لبيك) ولا يجوز إضافتها إلى ضمير الغائب كما في هذا البيت ولذلك حكم على إضافتها هنا إلى ضمير الغائب بالشذوذ، ويروى البيت بضمير المخاطب (لقلت لبيك لمن يدعوني) وحينئذٍ لا يكون في البيت شذوذاً وإنما يكون قد جاء على القاعدة.

-أيضاً حكم بالشذوذ على قول الشاعر:

دعوت لما نابني مِسْوراً **فلبىّ فلبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ**

الشاذ في (**فلبَّيْ يَدَيْ**) أضاف إلى أسماً ظاهر وهو (**يدي**) وذلك شاذ لأن لبى مخصوصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب بأن يقال (**لبيك** ، **لبيكم**) أما إضافة (**لبي**) إلى الاسم الظاهر في هذا البيت محكوماً عليها بالشذوذ.

-روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (**إذا دعَا أحدكم أخَاه فقال: لبيك فلا يقولن: "لبى يديك" وليقل: "أجابك الله بما تحب"**).

قد جاء (**لبى**) هنا مضافاً إلى الاسم الظاهر(**لبى يديك**) فلذلك يحمل ذلك على الشذوذ لأن لبيك كما ذكرنا مخصوصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب.

*-*النوع الثالث: **ما يضاف وجوباً إلى الجملة (اسمية كانت أو فعلية) ومنه (إذ، وحيث).**

وأكثر ما يضافان إلى الجملة الفعلية نحو:

"جلست **حيث** جلس زيد" و "عدت من الرحلة **إذ** غابت الشمس"

فالأكثر أن يضاف إلى الجملة الفعلية، (**حيث**) في "**جلست حيث جلس زيد**" هي مضاف وجملة (**جلس زيد**) في محل جر بالإضافة.

و(**إذ**) في "**عدتُ من الرحلة إذ غابت الشمس**" مضاف و(**غابت الشمس**) مضاف إليه، فالأكثر في (**إذ**) و(**حيث**) أن يضافا إلى الجملة الفعلية.

ويجوز إضافتهما إلى الجملة الاسمية فيقال: "**جلست حيث زيدٌ جالس**" ، "جلست إذ زيدٌجالس"

**إذن النوع الثالث مما تجب إضافته من الأسماء هو ما يضاف وجوباً إلى الجمل سواءً كانت اسمية أو فعلية.

- **ولذلك حكم بالندرة على قول الفرزدق:**

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم **ببيض المواضي حيث ليّ العمائم**

(**حيث ليّ العمائم**) أضاف (**حيث**) إلى اسم مفرد (**ليّ**).

وقد ذكرنا أن (**حيث**) مخصوصة بالإضافة للجملة سواءً كانت جملة اسمية أو فعلية، ولذلك حكم على هذا البيت بالندور، **خلافًا للكسائي الذي جعل إضافة (حيث) للمفرد من قبيل القياس.**

*** **بقي أن نشير إلى أن (إذ) تختص بجواز إفرادها عن الإضافة لفظاً، بمعنى أنه يجوز قطعها عن الإضافة بحذف ما أضيفت إليه، ويعوض حينئذ عن المضاف إليه بـ (التنوين) ولا يكون ذلك غالباً إلا مع إضافة اسم الزمان إليها،** فيقال: (**يومئذٍ**) و(**حينئذٍ**) فيحذف المضاف إليه معها، ويستغنى عنه بالتنوين، ولكن لا يكون ذلك إلا إذا أضيف إليه اسم زمان.

-كقولنا: (**حينئذٍ**) و(**يومئذٍ**).

-ومن ذلك قوله سبحانه: {**وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**}

(**إذٍ**) قطعت عن الإضافة بمعنى أنه حذف المضاف إليه.

"**ويومئذٍ غلبت الروم**".

فجملة (**غلبت الروم**) هي الجملة الفعلية وهي المضاف إليه، وقد حذفت بمعنى أن (**إذ**) قطعت عن الإضافة ونونت، وقد جاءت على الوجه الأكثر أو الغالب لأنه قد أضيف إليها اسم زمان وهو (**يوم**).

وتقدير الكلام "**ويوم إذٍ غلبت الروم**"،

-**ولذلك حكم بالندور على قول أبي ذؤيب الهُذلي:**

نهيتك عن طلابك أم عمرٍ **بعاقبة وأنت إذٍ صحيح.**

قال الشاعر: (**وأنت إذٍ**) حيث قطع (**إذ**) عن الإضافة فحذف المضاف إليه معها، وتقدير الكلام (**وأنت إذ الأمر ذاك**) فقطعها عن الإضافة مع أن ما قبلها ليس اسم زمان وهو (**أنت**) إنما هو اسم صريح ضمير قطعت الإضافة مع أنه لم يضف إليها اسم زمان وهذا محكومٌ عليه بالندور.

الحلقة (٢٢)

*-*النوع الرابع: ما يضاف وجوبًا إلى الجملة الفعلية دون غيرها، ومنه (لمّا الظرفية).

- كقولنا: "لمّا جاءني زيدٌ أكرمته"، لمّا هنا ظرفية؛ وقد أضيفت إلى الجملة الفعلية وهي جملة (جاءني) وذلك واجب.

ومِثْلُ ذلك (إذا) عند البصريين عدا الأخفش، فإنها تختص عندهم بإضافتهما إلى الجملة الفعلية.

-ومن ذلك قوله تعالى: {وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ}

-وقوله تعالى{إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً}

- وقوله تعالى {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء}

إذا نظرنا إلى (إذا) في هذه الآيات نجد أنه قد دخلت على الجملة الفعلية،

وهذا معنى **البصريين** أنها واجبة الإضافة إلى الجملة الفعلية.

** **الكوفيون والأخفش[١] خالفوا البصريين في هذه المسألة حيث أجازوا دخولها على الجملة الاسمية مستدلين:**

-بقوله تعالى: {إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ}

-وأيضًا استدلوا بقول الفرزدق:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المُذرَّعُ

فنلاحظ أن (إذا) في الآية، وفي الشاهد الشعري قد دخلت على الجملة الاسمية، وهذا شاهد للكوفيين والأخفش الذين أجازوا إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية.

طبعًا لم يرض البصريون بهذه الشواهد فأجابوا عن الآية بأنها مِثْلُ:

- قوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}

بمعنى أنهم قالوا أنها داخلة على فعل وتقدير الكلام: (إذا انشقت السماء انشقت)

وقالوا عن البيت: أنه على إضمار كان، وباهلي مرفوع بها والجملة وما بعدها خبرها، والتقدير (إذا كان باهليّ تحته حنظلية).

***فصل: حكم ما كان بمنزلة (إذ) و(إذا) من حيث الإضافة، ومن حيث الإعراب والبناء.**

***حكم ما كان بمنزلة (إذ وإذا) من حيث الإضافة:**

ما كان من أسماء الزمان بمنزلة (إذ) في الدلالة على الزمان الماضي المبهم، بمعنى أنه لابد أن يتوفر فيه هذين الشرطين وهما: أن يكون الزمان ماضيًا، ويكون الزمان مبهمًا.

-**نحو: (حين، وقت، زمن، يوم، لحظة)**

فحينئذٍ يجوز أن يضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة الاسمية والفعلية أو المفرد. بشرط ان يكون الزمان ماضياً، وأن يكون الزمان مبهماً.

[١] / الأخفش من البصريين لكنه خالفهم.

-مثال إضافته إلى الجملة الاسمية: "جئت زمنَ زيدٌ مديرٌ"

-ومثال إضافته للفعلية قولنا: "جئت زمن كان زيدٌ مديراً"

-وأيضا يجوز أن يضاف إلى المفرد مثل" جئتك زمن إدارةِ زيدٍ".

*فإن فقدت الشرط الأول وهو(أن يكون الزمان ماضيًا)لم تعامل هذه الأسماء معاملة(إذ)وإنما تعامل معاملة(إذا)،بمعنى أنها لا تضاف إلى الجملة الاسمية بل تضاف إلى الجملة الفعلية مثل(إذا)كما تقدم.

-كقولك: "أسافر غدًا حين تبدأ العطلة"

-وكقولك: "سأركب الطائرة زمنَ أجدُها مهيأةً"

-وأما قوله تعالى: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ}

-وقول الشاعر سواد بن قارب الدوسي:

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب.

فنلاحظ أن الزمن المبهم قد أضيف إلى الجملة الاسمية مع أن الزمن غير ماضي، إنما الزمن هنا مستقبل لأن المثالين يتحدثان عن يوم القيامة فالزمان مستقبلي، ومع ذلك أضيفت (يوم) في كلا الشاهدين إلى الجملة الاسمية.

فأجيب عن ذلك؛ أنه قد نزِّلت (يوم) فيهما منزلة المستقبل، بمعنى أنهما قد أضيفا إلى الجملة الاسمية لأنه قد أُنزلتا منزلة المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى.

(يوم) في الموضعين بمنزلة (إذ) لا بمنزلة (إذا)، فلذلك أ ضيفت إلى الجملة الاسمية.

*أما إذا فقد الشرط الثاني وهو (الإبهام)، وهو بمعنى أن يكون "الزمن محددًا كأسبوع ويومين وشهر"، لم تجز إضافتهم إلى الجمل، بل تضاف إلى المفردات.

- كقولنا "هذا أسبوع المرور".

-"هذا شهر العتق من النار".

*حكم ما كان بمنزلة (إذ وإذا) من حيث البناء والإعراب

هذه الأسماء تحتفظ لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها إلى الجملة سواءً أكانت بمعنى (إذ) أو بمعنى (إذا) إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف جملة فعلية فعلها مبني.

-كقولنا: "حيـنَ قمتُ"

-وكقول النابغة الذبياني:

على حيـنَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا فقلتُ ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ

الشاهد:(على حيـنَ عاتبتُ)بني(حيـنَ)على الفتح،لأنها أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبني(عاتبت).

وروي الشاهد أيضًا بالإعراب (على حيـنَ عاتبت) والإعراب جائز، لكن البناء أحسن.

***عند الكوفيين والأخفش: يجوز البناء والإعراب، لكن البناء أحسن إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبني، والإعراب أحسن إذا كان فعلها معرباً، أو حين يكون المضاف إليه جملة اسمية.

-ومثل ذلك، قراءة الأكثرين {هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}

(يَوْمُ)اسم ماضي مبهم وقد أعرب،وإعرابه أحسن لأنه قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب (ينفع).

-ومثل ذلك "جئتك من يومِ خالدٌ مهندسٌ"

(يوم) أعرب لأنه قد أضيف إلى جملة اسمية، هذا على مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين.

***وعند البصريين: الإعراب واجب إذا كان المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب، أو كان جملة اسمية – مذهب البصريين في هذه المسألة ضعيف- وقد رُدّ بقراءة نافع:

{ هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }

(يَوْمَ) بنيت على الفتح مع أن المضاف إليه جملة فعلية فعلها معرب.

- ومثل ذلك قول الشاعر :

تذكّر ما تذكّر من سُليْمى على حيـنَ التواصلُ غير دانِ

بنى (حيـنَ) على الفتح مع أن المضاف إليه جملة اسمية (التواصل غير دان).

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة (كلا) و(كلتا)

(كلا) و(كلتا) من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى، وهما يضافان إلى الظاهر والضمير.

-تقول: "جاءني الطالبان كلاهما" و"جاءني كلا الطالبين"

*لكن لا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

الشرط الأول: التعريف أن يكون المضاف إليه معهما معرفة، فلا يجوز أن يكون نكرة.

-تقول: "جاءني كلا الطالبين" ولا يجوز أن تقول: "جاءني كلا طالبين".

الشرط الثاني : أن يكون المضاف إليه دالاً على اثنين.

ودلالته على التثنية بعدة أمور:

*الأمر الأول: إما أن يكون صريحًا بالنص في التثنية.

كقول: "كلا الطالبين" ،"كلتا المرأتين"، "الطالبان كلاهما"، "المرأتان كلتاهما".

*الأمر الثاني: وإما أن يكون دالًا على التثنية بالاشتراك، كالضمير (نا)،

قالوا: إنه صالح من جهة المعنى للأمرين: (للمثنى وللجمع).

-ومن ذلك قول الشاعر:

كلانا غنيّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا.

(كلا) أضيفت إلى (نا)، وكما هو معروف (نا) دالة على الجمع، وجاز إضافة (كلا) إليها لأن (نا) دالة على التثنية بالاشتراك، فالضمير (نا) صالح من جهة المعنى للأمرين للمثنى والجمع، ولذا جاز إضافة (كلا) إليه.

*الأمر الثالث: وإما أن يكون دالًا على التثنية عن طريق التوسع والمجاز

-كقول الشاعر:

إن للخير وللشرِّ مدىً   وكِلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ.

الشاهد:(وكلا ذلك)وقلنا(كلا وكلتا)لابد أن يكون المضاف إليه معهما دالًا على اثنين،ونلاحظ أن(كلا)قد أضيفت إلى(ذلك)وهو اسم إشارة للمفرد،لا دلالة فيه على التثنية،وإنما جاز إضافته إلى (ذلك)لأنها تدل على التثنية عن طريق المجاز والتوسع،لأنه لما قال:(إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك) كأنه أشار بذلك إلى (الخير والشر) والخير والشر مثنى، فكأنه قال: كلا ما ذكر من الخير والشر، فيكون ذلك دال على التثنية وهذه الدلالة مجازية، لأن دلالته على غير واحد مجازية.

ولذلك قالوا: لا يجوز أن تقول (كلا الناس أكرمت) لعدم التثنية.

الشرط الثالث: أن يكون المضاف إليه معهما كلمة واحدة؛ فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين.

-فلا يجوز أن تقول: "قرأت كلتا المجلة والرسالة"

-ولا يجوز أن تقول: "عاونت كلا الأخ والصديق"

-وإنما تقول: "قرأت كلتا المجلتين" و "عاونت كلا الصديقين"

-أما قول الشاعر :

كلا أخي وخليلي واجدي عضدًا   في النائبات وإلمام الملمات.

الشاعر أضاف (كلا) إلى كلمتين متفرقتين وهما: (أخي وخليلي) وذلك من قبيل الضرورة الشعرية.

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة، (أي)

(أي) من الأسماء الملازمة للإضافة وتضاف إلى النكرة وكذلك تضاف إلى المعرفة.

**تضاف إلى النكرة بلا شرط فيقال: (أي رجل) و(أي رجلين) و(أي رجال).

**ولا تضاف إلى المعرفة إلا إذا كانت مثناة أو مجموعة (أي الرجلين) و(أيهما) و(أي الرجال) و(أيهم)

-ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ}

-ومنه: {أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً}.

الحلقة (٢٣)

تابع/ من الأسماء الملازمة للإضافة (أي).

(أي) تضاف إلى النكرة والمعرفة، فتضاف إلى النكرة بلا شرط كقولنا (أي رجل) و(أي رجلين) و(أي رجال)، ولا تضاف إلى المعرفة إلا إذا كانت المعرفة مُثناة أو مجموعة،(أي الرجلين) و(أيهما) و(أي الرجال) و(أيهم) ،فلا يجوز أن تقول "أي الرجل"

-ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ}

-وقوله {أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً}

(أي)لا تضاف إلى المفرد المعرفة، فلا يقال:"أي زيد عندك"لأنها بمعنى(بعض)مع المعرفة،ولا يصح ذلك في هذا المثال ،فلا تقول:بعض زيد عندك فلما لم يجز قالوا:لا يجوز أن تضاف (أي) إلى المفرد المعرفة.

*ويستثنى من ذلك صورتان يجوز فيهما إضافة (أي) إلى المفرد المعرفة وهما:

- الصورة الأولى: أن تكرر (أي) بعطف مثلها عليها بالواو.

-كقول الشاعر:

فلئِن لقيتك خاليْين لتعلَمنْ أيـي وأيّك فارسُ الأحزاب

الشاهد: (أيِّـي وأيّك فارس) ،أضيف (أي) في كلا الموضعين إلى الضمير، والضمير من المعارف وجاز إضافتها إلى المعرفة لأنها كررت بعطف مثلها عليها بالواو، فقيل : "أيِّ وأيُّك" إذ المعنى (أيّنا) فكأنها أضيفت إلى جمع.

- الصورة الثانية: أن يُنوى بها السؤال عن الأجزاء.

-كقولنا "أي زيد أحسن" لأن المعنى أي أجزائه.

***أنواع (أي) في العربية:

نجد أن المشهور منها ستة أنواع:

*النوع الأول: (أي) الشرطية.

-ومن ذلك قوله تعالى:{أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى}

*النوع الثاني : (أي) الاستفهامية.

-ومن ذلك قوله تعالى {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}

*النوع الثالث : (أي) الواقعة صفة للنكرة.

-كقولك: "مررت بفارس أيِّ فارس"، فأيِّ هنا صفة لفارس.

*النوع الرابع: (أي) الواقعة حالاً من المعرفة.

-كقولك:"مررت بزيد أيَّ مُهذبٍ"(أي) حال من زيد،وهي في الوصفية والحالية دالة على معنى الكمال.

*النوع الخامس: (أي) الموصولة.

-ومن ذلك قوله تعالى {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} فأي في هذه الآية بمعنى الذي هو أشد.

*النوع السادس : (أي) الواقعة وصلة لنداء ما فيه (ال).

-كقولنا: "يا أيها الرجل" فأي كما تعلمون لا يجوز دخولها على المفرد المقترن بأل فإذا أريد نداء ما فيه (ال) فإنه يؤتى بأي هذه، لذلك يقال عن (أي) إنها وصلة لنداء ما فيه (ال).

***ما يضاف إليه كل نوع من الأنواع:

(أي) في جميع الأقسام واجبة الإضافة، إلا الواقعة وصلة لنداء ما فيه (ال).

فإنها ليست مضافة، ولذلك ألزموها (هاء) التنبيه.

فيقال: "يا أيها الرجل" ألزموها (هاء) التنبيه عوضًا عما فاتها من الإضافة.

وإذا نظرنا إلى (أي) في الأقسام الأخرى نجد أنها باعتبار ما تضاف إليها على ثلاثة أقسام :

*القسم الأول: ما يجب فيه أن تضاف إلى معرفة وهي (أي) الموصولة.

-ومن ذلك قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}

-ومن ذلك قولنا: "نصاحب من الإخوان أيهم هو أكرم خلق"

*القسم الثاني: ما يجب فيه أن تضاف إلى نكرة، وهي الواقعة صفة لنكرة، أو حالًا لمعرفة،

وتقدمت الأمثلة على ذلك: ومنه قولنا: "مررت بفارس أيِّ فارس" "ومررت بزيد أيَّ مهذب".

*القسم الثالث: ما تكون فيه مضافة إلى معرفة تارة، وإلى نكرة تارةً أخرى، وهي الواقعة شرطًا أو استفهامًا.

-فمثال إضافتهما إلى معرفتين قولنا: "أيهم يقم أقم معه" "أيهم يقوم؟ "

-ومثال إضافتهما إلى نكرتين قولنا: "أي رجل يقم أقم معه" و "أي رجل يقوم؟ ".

* من الأسماء الملازمة للإضافة، (لدن)

(لدن) وهي بمعنى (عند) تقول: "جئت من لدن زيد" بمعنى من عنده، إلا أن

(لدن) تختص عن (عند) بستة أمور:

الأمر الأول: (لدن) تكاد تلازم الدلالة على بدء الغايات الزمانية أو المكانية.

- مثال دلالتها على بدء الغاية المكانية: "مشيت من لدن الجبل إلى النهر"

- ومثال دلالتها على بدء الغاية الزمانية: "قضيت في المشي من لدن الصباح إلى الضحى".

(لدن) تكاد تلازم الدلالة على مبدأ الغايات، وقد تستعمل للدلالة على مجرد الحضور، وهذا قليل.

*أما (عند) فغير ملازمة لمبدأ الغايات، فإنها تستعمل للدلالة على مبدأ الغايات وتستعمل في الدلالة على الحضور المجرد.

-تقول: "جلست عندك" فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضي ابتداء مكانياً معينًا.

ومن القليل أن يقال: "جلست من لدنك"، وقد تشدد البعض النحويين فمنعه، وليس بممنوع ولكنه قليل، جائز.

الأمر الثاني: مما تختص به (لدن) عن (عند) أن (لدن) استعمالها مجرورة بـ(من) حتى أنه لم تأتِ في التنزيل إلا مجرورة بها،وأما جر (عند) بـ(من) هو دون جر (لدن) في الكثرة.

الأمر الثالث: مما تختص به (لدن) عن (عند)، أن (لدن) مبني على السكون في أكثر لغات العرب، أما (عند) فهو معرب عندهم.

الأمر الرابع: مما تختص به (لدن) عن (عند) أن (لدن) تضاف إلى المفرد، وتضاف إلى الجملة بنوعيها.

-مثال إضافتها إلى المفرد:

نحو: "جئت من لدن زيد"

- مثال إضافتها إلى الجملة الفعلية قول الشاعر:

صريع غوانٍ راقهن ورقنه لدن شبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ

الشاهد: (لدن شبَّ) فأضاف إلى الجملة الفعلية.

-كذلك تضاف إلى الجملة الاسمية مثل ذلك قول الشاعر:

"وتذكر نعماه لدن أنت يافع"

أضيفت إلى الجملة الاسمية (أنت يافع)،أما (عند) فلا تضاف إلى الجملة وإنما تختص بالإضافة للمفرد.

الأمر الخامس: مما تختص به (لدن) عن (عند) أن (لدن) قد يستعمل مفرداً؛ بمعنى أن يقطع عن الإضافة، ولا يستعمل مفردًا إلا بشرط أن يقع بعده كلمة (غدوة)، من غير فاصل بينهما، منصوبة كانت أو مرفوعة.

-فتقول: "مكثت هنا لدن غدوةٌ حتى الغروب" أو (غدوةً).

فالنصب على اعتبارها خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (لدن كان الوقت غدوةً).

والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: (لدن كانت غدوةٌ) أي وجدت غدوةٌ، وعلى هذين الإعرابيين يكون الظرف (لدن) مضافاً للجملة تقديرًا وليس مفردًا.

أما على إعراب (غدوةً) تميز أو منصوب على التشبيه بالمفعول به فلا يكن (لدن) مضافًا.

أيضا يجوز في (غدوةٍ) الجر فحينئذ يكون جرها على اعتبار أنها مضافا إليه، (لدن) مضاف، و(غدوةٍ) مضاف إليه، وحينئذٍ تجر بالإضافة، وهذا الوجه في الحقيقة الغالب في الاستعمال وهي القياس لأن الظروف تجر ما بعدها.

☜نريد أن ننبه أن (عند) لا يجوز قطعها عن الإضافة، أما (لدن) تستعمل مفردة عن الإضافة ولكن إذا وقع بعدها كلمة (غدوة) من غير فاصل منصوبة أو مرفوعة.

الأمر السادس: الذي تختص به (لدن) عن (عند) أن (لدن) لا يكون إلّا فضلة، لأنه ظرف غير متصرف، بخلاف (عند) فإنه قد يكون عمدة، وقد تكون فضله.

كقولك: "السفر من عند البيت" فالجار والمجرور هما الخبر، ولما كان الخبر عمدة، وكلمة (عند) جزء من الخبر صارت مشتركة في الوصف بأنها عمدة ولا يصح أن يقال: "السفر من لدن البيت" لأن هذا يخرج (لدن) من نوع الفضلة إلى العمدة.

*من الأسماء الملازمة للإضافة، (مع).

من الأسماء الملازمة للإضافة (مع) وهي حينئذٍ ظرف، ولها ثلاثة معاني:

*المعنى الأول: أن تكون اسماً لمكان الاصطحاب والاجتماع

-نحو "زيد معك".

*المعنى الثاني: أن تكون اسمًا لزمان الاصطحاب والاجتماع.

-نحو (جئتك مع العصر) هنا دخلت على اسم زمان فهي دالة على زمن اصطحاب وزمن الاجتماع.

*المعنى الثالث: أن تكون مرادفة لعند فحينئذٍ تجر بـ(من)

-كحكاية سيبويه "ذهبت مِن معه" والمعنى ذهبت من عنده.

**** (مع) تفرد عن الإضافة فتنون وتنصب على الحالية، وتصير حينئذٍ بمعنى جميعًا،

-ومن ذلك قولنا: (جاءا معًا) أو (جاؤوا معًا) أو (جئنا معًا) وهي معربة،

إلّا في لغة غَنْم وربيعة فإنهم يبنونها على السكون،

-فقد حكى الكسائي أن ربيعة تقول:

"**ذهبت معْ أخيك**"، "**وجئت معْ أبيك**".

-ومن ذلك قول الشاعر: "**فريشي منكم وهواي معْكم**".

فيلاحظ أن الشاعر قد بنى (معْ) على السكون، وذلك وفاقًا للغة غنم وربيعة، والأكثر أن تكون معربة، بناء (معْ) على السكون لم يثبته سيبويه أنها لغة، بل حكم عليه بالضرورة، وقال هي من قبيل الضرورة الشعرية، وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام.

****إذا سكنت عين (معْ) ووقع بعدها ساكن، فما الحكم؟

يجوز كسر العين، ويجوز أيضا فتحها.

فيجوز كسر العين في الأصل للتخلص من التقاء الساكنين.

ويجوز الفتح استصحاباً للأصل فتقول: "**جئت معِ الرجل**" و "**جئت معَ الرجل**".

الحلقة (٢٤)

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة في أكثر أحوالها (غير).

غير: **هي اسم محض لا ظرفية فيه يدل على مخالفة ما قبله لما بعده.**

-كقولك "**الحيوان غير النبات**"

(وغير) لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها، وإذا وقعت بعد (ليس أو لا) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره.

-نحو: "**قبضت عشرةً ليس غيرُها**" "**قبضت عشرة ليس غيرَها**"

برفع (غيرُ) على أنها اسم ليس، والخبر محذوف تقديره "**ليس غيرُها مقبوضاً**".

وبنصبها على أنها خبر ليس، واسمها محذوف تقديره "**ليس المقبوض غيرَها**".

مثال: "**مررت بغير زيدٍ**"

(غير) أضيفت إلى (زيد) ولم تتعرف بالإضافة، لأنها شديدة الإبهام فإن قلت "**مررت بغير زيدٍ**" فسيسألك الشخص الذي عندك إذن مررت بمن ؟ لأنك بهذا المثال لم توضح بمن مررت، وهذا معنى قولهم: **إن (غير) لا تتعرف بالإضافة لأنها شديدة الإبهام.**

**(غير) من الأسماء الملازمة للإضافة في أكثر أحوالها فغالباً ما تستعمل مضافةً، ولها من حيث الإعراب والبناء أربع حالات: تعرب في ثلاث حالات، وتبنى في حالة واحدة.

- الحالة الأولى: من حالات الإعراب أنها تعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى.

-كقولك : "**سلمت على رجل غيـرِ زيدٍ**" (غيـرِ) تعرب وإعرابها صفة لرجل.

-وتقول: "**جاء القوم غيـرَ زيدٍ**" (غيـرَ) تنصبها على الاستثناء.

-وتقول: "**ما جاءني أحدٌ غيـرُ زيدٍ**" (غيـرُ) تابع أو صفة لأحد.

- الحالة الثانية: من حالات إعراب (غير) تعرب إذا حذف المضاف إليه لدليل يدل عليه ونُوي لفظه للحاجة

إليه. أي نوي ولُوحظ نص لفظه حرفاً حرفا دون غيره من الألفاظ فكأنه مذكور في الكلام، فيبقى **(غير) معرباً من غير تنوين** فتبقى أحكام الإضافة بعد حذف المضاف إليه على حالها ومنها عدم تنوين المضاف والبقاء على الإعراب.

-"**قبضت عشرةً ليس غيـرُ**" أو"**ليس غيـرَ**"

فتعرب (غير) من غير تنوين وهذا فيه دلالة على أن المضاف إليه قد حذف ونوي ذكر لفظه،

برفع (غيـرُ) على أنها اسم "ليس"، وخبرها محذوف والتقدير "**ليس غيرُها مقبوضًا**".

أو بنصب (غيـرَ)من غير تنوين على أنها خبر ليس،واسمها محذوف والتقدير"**ليس المقبوض غيرَها** ".

- الحالة الثالثة: **هي إذا قطعت عن الإضافة نهائياً، بمعنى أنه حذف المضاف إليه ولم ينوِ لا لفظه ولا معناه.**فكأنه غير موجود في الأصل وهذا حين يستغني عنه المعنى المطلوب ولا يتجه الغرض إلى ذكره، وذلك لأنه معلوم أو لغرض بلاغي.

في هذه الحالة **تكون (غير) معربةً منصوبةً منونةً نكرةً.**

-تقول: "**اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ليس غيـرٌ**" أو"**ليس غيـرًا**"

فإعراب (غير) مع تنوينها، دليل على أنها قطعت عن الإضافة نهائيًا، بمعنى أنه لم يرد معه المضاف إليه لا لفظاً ولا معنىً، ويكون الغرض من حذف المضاف إليه كونه معلوم أو أن ذلك لغرض بلاغي.

والتقدير:**ليس غيرُ الفاكهة المأكولة** أو **ليس المأكول غيرَ الفاكهة**، فالتنوين فيهما على حذف المضاف إليه واعتباره كأنه لم يوجد في الأصل فيكون المراد من كلمة (غير) عامًا مبهمًا يشمل المغايرة للفاكهة والمغايرة للأكل والمغاير لأصول الصحة والمغاير للزمن والمغاير للقدرة المالية فليس في الجملة ما يقيد النص بمغايرة معينةً محددةً وإنما فيها عموم وإبهام يريدها المتكلم لغرض بلاغي يرمي إلى تحقيقه.

- الحالة الرابعة:**بقي حالة البناء وهي حالة واحدة فتبنى وجوباً حين تكون مضافة في المعنى، بمعنى إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه فإنها تبنى على الضم.**

-كقولك "**شر الأصدقاء المعتدي ليس غيـرُ** "

والمعنى(**ليس غيـرُ المعتدي**)، (غيـرُ) بنيت على الضم لأنه قد حذف المضاف إليه ونوي معناه،

المعنى المتبادر هو: أن يكون شر الأصدقاء المعتدي ليس **غير** المعتدي هذا المعنى المتبادر، بمعنى أن يكون المضاف إليه المحذوف (**المعتدي**) لكن الشاعر نوى لفظاً آخر غير لفظ المعتدي، وهذا معنى قولنا أن ينوى معناه دون لفظه، أي ينوي لفظاً من معنى المعتدي كأن ينوي معنى الآثم أو معنى الجاني فحينئذٍ يبنى (غير) على الضم .

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة (قبل وبعد)

فهما ملازمان للإضافة في أكثر أحوالهما وينطبق عليهما أحكام الإعراب والبناء التي ذكرت في (غير) فيجب إعرابهما **نصبًا على الظرفية أو جرًا (بمن) فقط في ثلاث صور:**

- الصورة الأولى: **إذا صرح بالمضاف إليه.**

-كقولك: "**جئتك بعد الظهر**" أو "**من قبل العصر**"

ولا يختصان بزمان فقد يكونان للمكان فتقول:

-"**داري قبل دارك**" أو "**داري بعد دارك**".

●الصورة الثانية: **وأيضاً يعربان إذا حذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه، كالحالة في (غير)** فيعربان إعراب المذكور مع ترك التنوين لأن المضاف إليه منويٌّ ثبوت لفظه فكأنه مذكور.

-"**أهدي إلي كتاب أدب وكتاب تاريخ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبل**" أو "**من قبلِ**"

وتقدير الكلام: قبل كتاب التاريخ أو من قبل كتاب التاريخ.

-ومن ذلك قول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطفُ

الشاهد: (من قبلِ) حيث أعرب (قبل) من غير تنوين، وهذا دليل على أن الشاعر قد حذف المضاف إليه ونوى لفظه دون معناه، وتقدير المضاف إليه المحذوف (ومن قبل ذلك).

-ومن ذلك قراءة الجحدري والعقيلي {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}

وهي من القراءة الشاذة، أي من قبل الغَلَبِ ومن بعده، فحذف المضاف إليه معهما ونوي لفظه، بدليل أنه أُعرب (قبل وبعد) في الآية من غير تنوين، وهذا دليل على حذف المضاف إليه وإراد لفظه، وتقدير الكلام " من قبلِ الغلب ومن بعدِ الغلب.

●الصورة الثالثة: **من صور إعراب (قبل وبعد) هو أن تقطع عن الإضافة،** فيعربان إعراب المذكور مع التنوين[١]، لحكمة بلاغية يريدها المتكلم، فهو في منزلة الذي لم يوجد في الأصل.

-كقولنا: "**حضر القطار قبلاً** "أو "**من قبلٍ**"

فيفيد تقدماً عاماً غير مقيد بشيء ولا منسوب لآخر فيصير عاماً مبهماً، فيكون المعنى حضر القطار متقدمًا في ميعاده أو على نظيره من القطر الأخرى أو على مكان وقوفه.

إذن **قبل وبعد** يعربان أيضاً إذا قطعا عن الإضافة أي حذف المضاف إليه ولم ينو لا لفظه ولا معناه فيعربان إعراب المذكور مع التنوين.

-وأيضاً كقراءة بعضهم: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ}

-ومن ذلك قول الشاعر: **فساغ لي الشراب وكنت قبلاً** أكاد أغص بالماءِ الفرات.

فهما نكرتان في هذا الوجه معرفتان في الوجهين الأوليين.

الشاهد: (وكنت قبلاً) حيث نون (قبلاً) وهذا دليل على قطعها عن الإضافة، فقد حذف المضاف إليه ولم ينو لا لفظه ولا معناه، وحينئذٍ يريد (قبلًا) مبهماً غير مقيد بشيء معين، وتعرب (قبل وبعد) إذا قطعتا عن الإضافة وينونان.

---

[١] / قال الأستاذ: من غير تنوين، ولعله سبق لسان.

●الصورة الرابعة: حالة البناء؛ يبنيان إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فيكون الظرف مبني على الضم في محل نصب على الظرفية أو في محل جر إن سبقته (مِنْ).

-"حضر الأستاذ وحضر الطلاب قبلُ".

أي من قبل المربي لحاجة تدعو لذلك.

-ومن ذلك القراءة السبعية: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}

بني (قبلُ وبعدُ) على الضم فهذا دليل على حذف المضاف إليه ونية معناه دون لفظه، وهما في هذه الحالة في حالة البناء على الضم هما معرفتان بالإضافة.

**إذن من الأسماء الملازمة للإضافة (قبل وبعد) وهما يعربان نصبًا على الظرفية والجر" بمن" في ثلاث حالات، ويبنيان في حالة واحدة، فيعربان إذا صرح بالمضاف إليه أو حذف المضاف إليه ونوي لفظه أو قطع عن الإضافة، ويبنيان إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه.

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة (أول ودون) و(أسماء الجهات).

من الأسماء الملازمة للإضافة في أكثر أحوالها (أوّل) وهو مقابل آخر، و(دون) وكذلك أسماء الجهات الست وهي: (يمين، وشمال، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء) و(ما كان بمعناها كخلف وقدام وأسفل ويسار).

فهذه الأسماء ملازمة للإضافة في أكثر أحوالها فهي تفيد الظرفية ويجوز فيها ما يجوز في (قبل وبعد) من أنها إذا أضيفت لفظاً أعربت نصباً على الظرفية أو جراً (بمن)،وإذا لم تضف لا لفظاً ولا معنىً أعربت إعراب المذكور ونونت.وإذا حذف المضاف إليه معها فإن نوى لفظه أعربت إعراب المذكور ولم تنون. وإن نوي معناه بنيت على الضم.

إذن من هذه الأسماء أول، ودون، وأسماء الجهات الست: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، وأمام، وراء، وما كان بمعناها كـخلف، وقدام، وأسفل، ويسار هي من الأسماء الملازمة للإضافة في أكثر أحوالها فهذه الأسماء تفيد الظرفية ويجوز فيها ما يجوز في (قبل وبعد)، أنها تعرب في ثلاث حالات وهي:

- تعرب إذا صرح بالمضاف إليه، أو إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه، أو إذا قطعت عن الإضافة.
- وتبنى في حالة واحدة إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه.

ففي قولنا: "جاء الجيش والقائد أمامَه" هنا أعربت لأنه قد صرح بالمضاف إليه.

وتقول: "جاء الجيش والقائد أمامَ" بالنصب من غير تنوين، لأنه قد حذف المضاف إليه ونوى لفظه.

وتقول: "جاء الجيش والقائد أماماً" بالنصب مع التنوين لأنها قد قطعت عن الإضافة.

وتقول: "جاء الجيش والقائد أمامُ" بحذف المضاف إليه ونية معناه دون لفظه.

-ومن ذلك:

لعن الإله تعلة بن مسافر لعناً يشن عليه من قدامُ.

الشاهد:(قدامُ)وقد بناه على الضم، لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، والمعنى(يشن عليه من

قدامه).

-ومن ذلك:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أيّنا تعدو المنية أولُ.

الشاهد: (أولُ) مبنية على الضم، والأصل (أول الوقتين) فحذف المضاف إليه و نوى معناه دون لفظه[1].

وتقدير الكلام: أول الوقتين، وذلك لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه يقدر أحدهما سابقاً، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين المقدرين لهما على أي الرجلين.

-حكى أبوعلي الفارسي قولهم: "ابدأ بذا من أولُ" بثلاث أوجه:

الوجه الأول: "ابدأ بذا من أولُ " البناء على الضم، وهذا واضح لأنه دليل على حذف المضاف إليه بنية معناه دون لفظه، فلذلك بني على الضم والأصل (من أولُ الأمر).

الوجه الثاني: "ابدأ بذا من أولِ"، بالجر؛ على حذف المضاف إليه ونية لفظه، ويكون مجرورًا بالكسرة مع أنه ممنوع من الصرف لإضافته لما بعده بالتقدير (ابدأ بذا من أولِ هذا).

الوجه الثالث: "ابدأ بذا من أولَ" بالفتح، والأصل (أولِ) بالقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، (أولَ) لما قطع عن الإضافة رجع إلى المنع من الصرف فجُر بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن فعل، ولم يجر بالكسرة للإضافة لأنه قد قطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً فكأنه لم يُضف أصلاً.

*فصل: من الأسماء الملازمة للإضافة (حسب).

ـ (حسب) لها في العربية استعمالان:

o أولهما أن تكون مضافة لفظاً ومعنى.

-كقولك "مررت برجلٍ حسبِك من رجل"

فقد صُرح بالمضاف إليه وهي في هذا الاستعمال تكون جامدة مؤولة بالمشتق، لأنها بمعنى (كافٍ)، اسم فاعل، ومعنى المثال: (مررت برجلٍ كافٍ لك من رجل)، أي يكفيك و يغنيك عن غيرك، وهي في هذه الصورة معربةً نكرةً ولا يفارقها التنكير وإن أضيفت إلى معرفة كالمثال السابق عندما أضيفت إلى الضمير فالمفروض أن تكتسب التعريف، لكنها لا تكون معرفة وإن أُضيفت إلى ضمير لأنها بمنزلة اسم الفاعل كافٍ واسم الفاعل لا يكتسب التعريف بالإضافة، لأنه بمنزلة الاسم المشتق والاسم المشتق إضافته من قبيل الإضافة اللفظية،والإضافة اللفظية لا تفيد المضاف

لا التعريف ولا التنكير كما ذكرنا ذلك مسبقاً إنما تفيد التخفيف أو رفع القبح.

الحلقة (٢٥)

*تابع /من الأسماء الملازمة للإضافة "حسب".

[1] / وردت لفظه دون معناه، وهذا خطأ نبه عليه الأستاذ فالصحيح معناه دون لفظه.

(حسب) لها في العربية استعمالان:

- الاستعمال الأول: أن تكون مضافة لفظاً ومعنىً، بمعنى أن يُصرح معها بالمضاف إليه.

نحو: (مررت برجل حسبك من رجل)

وهي بهذا الاستعمال تكون جامدة مؤولة بمشتق لأنها بمعنى"كافٍ" كما أنها لا تتعرف بالإضافة، ولما كان لفظ "حسب" جامداً، مؤولة بمشتق من حيث المعنى؛ جاز عند استعمالاها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

-*أما مراعاة اللفظ فتجيز معاملتها معاملة الأسماء الجامدة، فتقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة، فتكون مبتدأً أو خبراً أو اسماً لناسخ أو مجرورة بحرف جر زائد.

-**مثال ذلك**: **قوله سبحانه** {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ}.

فـ(**حسب**) وقعت مبتدأ، و(**جهنم**) الخبر، ويجوز أيضاً العكس وهو الأَولى، لأن (**جهنم**) معرفة بالعلمية و(**حسب**) نكرة، ولأن المعنى على الإخبار عن جهنم بأنها كافيتهم.

-**ومن الأمثلة أيضاً قوله سبحانه**: {فَإِنَّ حَسْبَكَ اللّهُ}

(**حسب**) وقعت اسم إنّ، وهذا يؤيد الإعراب الأول السابق وهو أننا قلنا أن الأَولى أن تكون (**حسب**) في قوله تعالى: {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ} أن تكون خبراً، **وجهنم** هو المبتدأ.

- **قد تُجر بحرف جر زائد.**

من ذلك قولهم: "**بحسبك درهم**".

(**حسب**) مبتدأ، و(الدرهم) هو الخبر، ولا يجوز طبعاً العكس في هذا المثال، لأن حسب نكرة محضة، ودرهم غير مُختَص.

قلنا يجوز مراعاة اللفظ بأن يعامل معاملة الأسماء الجامدة، فيقع في كثير من المواقع الإعرابية، فيكون مبتدأً وخبراً واسماً للناسخ ومجروراً بحرف الجر.

-*أما مراعاة معناه فتُجيز معاملته معاملة اسم الفاعل النكرة الذي بمعناه، لأننا قلنا أنه بمعنى (كافٍ)، فيقع نعتاً لنكرة، أو حالاً لمعرفة.

-**كقولنا مثلاً**: "**مررت برجل حسبِك من رجل**"(**حسب**) يعرب صفة لـ (**رجل**).

-**تقول**: "**هذا عبد الله حسبَك من رجل**"، فيعرب حالاً.

خلاصة القول: أن (**حسب**) إذا أُضيف لفظاً ومعنىً، جاز وقوعه مبتدأً وخبراً واسماً لناسخ ومجروراً بحرف الجر "الباء" الزائد، وجاز أن يقع صفة لنكرة، وجاز أن يقع حالاً لمعرفة، هذا فيما يتعلق بالاستعمال الأول من استعمالات **حسب**، وهو: أن يُصرح معها بالمضاف إليه فتكون مضافةً لفظاً ومعنىً.

- الاستعمال الثاني: أن يكون مضافاً معنىً لا لفظاً.

بمعنى أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه دون لفظه، وفي هذا الاستعمال يكون لفظ حسب جامداً مؤولاً بالمشتق، ومفرداً مُنَكّراً مبنياً على الضم، ويتضمن النفي، فيصير بمنزلة (ليس غير) و(لا غير).

ويقع صفة لنكرة، أو حالاً لمعرفة، أو مبتدأً بشرط اقترانه بالفاء، أو خبراً، وليس له في الفصيح موقع آخر غير هذه المواقع الإعرابية.

-تقول مثلاً: "إن لكل إقليمٍ حاضرةً حسبُ".

بمعنى (لا غيرُ)، وهي هنا صفة لحاضرة مبنية على الضم في محل نصب، والأصل: "حسبه" أي كافيته.

-وتقول: "اتسعت الحديقة حسبُ"

أي(لا غيرُ)،فتعرب حال وتكون مبنية على الضم في محل نصب،والأصل:حسب الغرض،أي كافية الغرض.

-وتقول: "قرأت ثلاثة كتب فحسبُ".

أي (ليس غير)، و(الفاء) زائدة لتزيين اللفظ، و(حسب) طبعاً مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وحُذف خبره، والأصل: فحسب الثلاثة مقروءٌ، بمعنى لا غير الثلاثة مقروءٌ.

-ويجوز العكس لكن بشرط أن تحذف الفاء فتقول: "قرأت ثلاثة كتب حسبُ".

فيكون المبتدأ هو المحذوف و(حسب)الخبر،والتقدير:المقروء حسبٌ،أي:المقروء حسبي ثلاثاً.

*من الأسماء الملازمة للإضافة (عَلُ)

"عَلُ" هي ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو، لأنه بمعنى "فوق"، وهو يوافق "فوق" في أمرين، ويخالفه كذلك في أمرين.

***يوافقه في معناه وهو العلو، كما يوافقه في البناء على الضم حيناً وفي الإعراب حيناً آخر.

ـ يُبنى على الضم، إذا اجتمع فيه شرطان:

*الشرط الأول: أن يكون معرفة؛ ومعنى أن يكون معرفة أي يكون دالاً على علو خاص معين.

*الشرط الثاني: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه.

-تقول: "تمتعتُ بالأزهار من أسفل داري ومن عَلُ".

أي ومن فوق، فكلمة "علُ" مبنية على الضم في محل جر، لأنها معرفة بسبب دلالتها على شيء محدد، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية، فالكلام السابق يدل على هذا التخصيص، أي: (من أسفل الدار)،ولأن المضاف إليه محذوف قد نُوي معناه دون لفظه، والأصل: (من علِ الدار المعينة)، هذا فيما يتعلق بالبناء.

إذن يُبنى على الضم إذا كان معرفة، أي يدل على علو خاص معين، وحُذف المضاف إليه ونُوي معناه.

(علُ) بُنيت على الضم لأنها معرفة، لأنك عندما قلت "من عل" فالمعنى من علو الدار، فالعلو هنا علو مخصص دل عليه سياق الكلام.

أيضاً هنا حُذف المضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه، فإنك لم تُرد لفظ الدار وإنما أردت لفظاً من معناه ولذلك بُني "علُ" على الضم.

*ـ*يُعرب: (عَلُ) إذا كان نكرة، أي إذا كان دالاً على علو مجهول غير معين،وليس مضافاً لا لفظاً ولا معنىً.

-تقول: "سقط الطائر من علٍ".

(علٍ) مجرور بالكسرة، وأُعرب لأنه قد قُطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، بمعنى قد حذف المضاف إليه ولم يُنوَ لا لفظه ولا معناه.

وأيضاً هنا نكرة، لأنك عندما تقول: "سقط الطائر من علٍ" لم تحدد العلو، هل هو من السماء؟ هل هو من الشجرة؟ هل هو من الجبل؟ ونحو ذلك، فـ علٍ أُعربت لأنها نكرة.

-ومثال ذلك أيضاً قول الشاعر -وهو امرؤ القيس- يصف حصانه:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِن عَلٍ.

الشاهد: "من علٍ" فالأصل هنا كلمة (علٍ) معربة، منونة مجرورة بـ (من)، ومعناها هنا: **من علٍ مرتفع لا تخصيص فيه ولا تعيين فيه**، فقد يكون من فوق جبل، أو من فوق بيت، أو من فوق شجرة ونحو ذلك، فالعلو هنا نكرة، ولذلك أُعربت علٍ في هذا البيت.

***أما أوجه الاختلاف **فهي أن: (علُ) لا يُستعمل إلا مجروراً بـ مِنْ، وكذلك لا يُستعمل مضافاً.**

فلا يقال مثلاً: "أخذته من علِ السطح"؛ فلا يجوز أن تصرح بالمضاف إليه، كما تقول: من علوه أو من فوقه. هذه أوجه الاختلاف، هذا فيما يتعلق بالأسماء من حيث الإضافة أو عدم الإضافة.

*فصل:حذف ما عُلم من مضافٍ أو مضاف إليه وحُكم ما بقي منهما.

*ما حكم حذف المضاف؟

يجوز حذف المضاف للعلم به، والأكثر أن يخلفه المضاف إليه في الإعراب.

-كقوله سبحانه: {وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ}

أي: حب العجل، فحُذف المضاف وهو حب، وأُقيم المضاف إليه وهو العجل مقامه، فأخذ إعرابه.

-ومثل ذلك قوله سبحانه وتعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ}

تقدير الكلام: زمنُ الحجِ، أو موسمُ الحجِ، فحُذف المضاف وهو زمن أو موسم، وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو الحج فأُعرب مبتدأً.

-ومن ذلك قولهم:" شر المنايا ميتٌ بين أهله".

تقدير المضاف المحذوف: مَنِيَّةُ مَيِّتٍ، فتقدير الكلام: **شر المنايا منيةُ ميتٍ بين أهله.**

-ومن ذلك أيضاً قولهم في وصف الدنيا: "هي إقبالٌ وإدبار"

تقدير المضاف المحذوف: هي **ذاتُ إقبالٍ وإدبار**، حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه.

إذن يجوز حذف المضاف إليه للعلم به، والأكثر حينئذٍ أن يخلفه المضاف إليه في الإعراب.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً بعد حذفه، لكن يُشترط لذلك أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله.

****إذن قد يُحذف المضاف،** وحينئذٍ له وجهان:

***أن يحذف ويخلفه المضاف إليه في إعرابه، وهذا هو الأكثر.**

*أيضاً قد يحذف ويبقى المضاف إليه مجروراً، لكن لا يجوز ذلك إلا بشرط، وهو أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنىً بعاطف متصل.

-كقولك مثلاً:

"كل فتىً محاسب على عمله، وفتاةٍ على عملها".

فالشاهد: (وفتاةٍ)، حيث حذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره، وتقدير الكلام: (كل فتىً محاسب على عمله، وكل فتاةٍ على عملها)، وذلك جائز لأن المحذوف هنا وهو "وكل فتاةٍ " قد عُطف على مثله لفظاً ومعنى بعاطف متصل وهو: كل فتىً محاسب على عمله.

-ومثل ذلك قول الشاعر:

أَكُلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً.

الشاهد: (نارٍ)، حيث حُذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره، فقال: ونارٍ، وتقدير الكلام: (وكل نارٍ)، وذلك جائز لأن الشرط المذكور قد وُجد، وهو أن المحذوف قد عُطف على مثله لفظاً ومعنىً، قد عطف على قوله: (أَكُلَّ امرئ)، وهذا دليل على المضاف الذي قد حذف، ولذلك جاز أن يبقى المضاف إليه مجروراً بعد حذف المضاف.

-ومثل ذلك قولهم: "ما كل سوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ شحمةٌ"

تقدير الكلام: ولا كل بيضاءَ شحمةٌ.

قلنا يُشترط لبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف: أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنىً بعاطف متصل.

***لو لم يوجد العطف المذكور، فما الحكم؟

قالوا: لا يجوز حذف المضاف حينئذٍ وإبقاء المضاف إليه على جره.

أما قراءة ابن جماز: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ}

بالجر، على تقدير عمل الآخرةِ، حيث حذف المضاف وهو عمل، وأبقى المضاف إليه وهو الآخرةِ على جره؛ مع أن المحذوف ليس معطوفاً على مثله لا لفظاً ولا معنىً، وقد حكم النحويون على هذه القراءة بأنها تُحفظ ولا يُقاس عليها، والمضاف في هذه الآية ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف، هذا فيما يتعلق بحذف المضاف.

*ما حكم حذف المضاف إليه؟

يجوز أيضاً حذف المضاف إليه إذا عُلم، ولهذا صور ثلاث:

-*الصورة الأولى: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه، فيبنى المضاف على الضم،

وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة "غير" أو ظرفاً من الظروف الدالة الغاية مثل: "قبل" و"بعد" أو اسماً يشبهها مثل "حسب" وسواها مما سردناه وشرحناه مسبقاً.

-كقولنا مثلاً: "استشار المريض الطبيب ليس غيرُ، ولم يستمع لأحد قبلُ".

-*الصورة الثانية: أن يُحذف المضاف إليه ولا يُنوَ لا لفظه ولا معناه، بمعنى أن يُقطع المضاف عن الإضافة نهائياً،

فحينئذٍ يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ويُردّ إليه ما حُذف للإضافة كالتنوين، فكأن الكلام في أصله خالٍ من الإضافة.

كقوله سبحانه وتعالى: {وَكُـلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}

أي و(كل فريق)، (كل) لما قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، بمعنى أنه حُذف المضاف إليه ولم ينوى لا لفظه ولا معناه؛ نُوِّنَ المضاف.

*-*الصورة الثالثة:أن يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً،فيحذف تنوينه ويبقى على إعرابه،وأكثر ما يكون ذلك إذا عُطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف.

-كقولهم: "قطع الله يد ورجل من قالها".

فحُذف ما أُضيف إليه يد وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه.

-ومثله قولهم:"خذ ربع ونصف ما حَصَلَ"

أي خذ ربع ما حصل ونصفه.

-ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

علَّقتُ آمالي فعَمّت النعم بمثل أو أنفع من وبل الديم.

تقدير الكلام: أي (بمثل وبل الديم).

-ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

يا من رأى عارضاً أُسَرّ به بين ذراعي وجبهة الأسد

تقدير المضاف إليه المحذوف: (بين ذراعي الأسد).

الحلقة (٢٦)

*-*تابع/ الصورة الثالثة: نشير إلى أنه قد يحذف المضاف إليه دون أن يعطف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثل المضاف إليه المحذوف، وذلك قليل أو نادر.

-منه قراءة ابن محيصن: {فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ }

فقد حذف المضاف إليه وتقدير الكلام (فلا خوفُ شيءٍ عليهم) حذف المضاف إليه،ولم يعطف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثل المضاف إليه المحذوف.

-ومثل ذلك أيضاً حكاية أبي علي الفارسي السابقة وهو قولهم: " ابدأ بِذا من أولِ"

بالجر من غير تنوين، على نية لفظ المضاف إليه أي (من أولِ الأمر) فيكون الكلام على تقدير حذف المضاف على نيةِ لفظه وتقدير الكلام (ابدأ بذا من أولِ الأمر) هذا فيما يتعلق في حذف المضاف إليه.

*فصل : الفصل بين المتضايفين.

حكم الفصل بين المتضايفين:أي الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

*** ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور في الشعر فقط

هذا مذهب البصريين.

-ومن ذلك قول الشاعر:

هما أخوا في الحربِ من لا أخا له إذا خاف يوماً نوبةً فدعاهما

الشاهد: (هما أخوا في الحربِ من) فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو (من) في الجار والمجرور وهو قوله: (في الحرب) وذلك جائز عند البصريين لأنه واقعٌ في الشعر لأن الفصل قد جاء بالجار والمجرور هذا مذهب البصريين.

***أما الكوفيون فقد نقل عنهم جواز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما في الشعر وسعة الكلام.

*وظاهر كلام الفراء في معاني القرآن وهو من الكوفيين عدم جواز ذلك إلا في الشعر وذلك بالظرف والجار والمجرور كما هو مذهب البصريين.

*ابن مالك رحمه الله أجاز في سعة الكلام الفصل بينهما في أربع صور:

الصورة الأولى : أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله وإما ظرفه.

-ومثل ذلك قراءة ابن عامر {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ }

الشاهد قوله سبحانه: {قَتْلَ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ} إذ فُصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) بـ(أولادهم) وهو مفعول المصدر وذلك جائز في سعة الكلام عند ابن مالك.

-ومن الفصل في مفعول المصدر، قول الشاعر:

فسُقناهم سوقَ البُغَاثَ الأجادلِ

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (سوق) والمضاف إليه (الأجادلِ) بمفعول المصدر وهو (البغاث) ذلك جائز في سعة الكلام عند ابن مالك.

-ومثال الفصل بظرف المضاف.

قولهم: " تَركُ يوماً نفسك وهواها سعياً لها في رداها "

حيث فصل بين المضاف وهو (ترك) والمضاف إليه وهو(نفسك) فصل بينهما بالظرف(يوم) وهذا الظرف هو معمول المصدر وهو(ترك) وذلك جائز في سعة الكلام عند ابن مالك ، المثال الأخير هو إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف كما أشرنا إلى ذلك .

الصورة الثانية:أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأول،والفاصل إما مفعوله الثاني، وإما ظرفه.

-مثال الفصل بالمفعول الثاني للوصف، قراءة بعضهم:

{فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ}

(مُخْلِفَ) هو المضاف وهو اسم فاعل متعدٍ لاثنين، و(رُسُلِهِ) مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول (وَعْدَهُ) هو المفعول الثاني لـ(مُخْلِفَ) وفُصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل (فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ) إذن فصل بين المتضايفين وهما (مُخْلِفَ) و(رُسُلِهِ) فصل بينهما بـ(وَعْدَهُ) وهو المفعول الثاني للوصف (مُخْلِفَ) ،و(مُخْلِفَ) هو وصف لأنه اسم فاعل.

-**أيضاً مثال الفصل بالمفعول الثاني للوصف** قول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمُّك بالغنى **وسواك مانعُ فضلَهُ المحتاجِ.**

فقد فصل بين المضاف وهو الوصف وهو (**مانع**)، والمضاف إليه وهو(**المحتاج**)، وهو في الأصل مفعول أول لـ(**مانع**) فَصل بينهما بالمفعول الثاني للوصف وهو(**فضله**)، وأصل الكلام (وسواك **مانع المحتاج فضله**)، (**فضله**) في الأصل مفعول ثاني للوصف الذي هو (**مانع**).

-**ومثال الفصل بظرف الوصف بالظرف، الذي هو معمول الوصف**

قوله عليه الصلاة والسلام: (هل أَنْتم تَارِكُو لي صَاحِبي).

(**تارك**) مضاف، و(**صاحبي**) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف بالجار والمجرور هو(**لـي**)، والجار والمجرور كما تعلمون يطلق عليه النحويون مصطلح الظرف إذن فصل بين المضاف وهو (**تارك**) والمضاف إليه وهو (**صاحبي**) فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو معمول للوصف الذي هو (**تارك**)، و(**تارك**) وصف لأنه اسم فاعل.

- **ومثال الفصل أيضاً بالظرف**، قول الشاعر:

"**كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ**"

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (**ناحت**) والمضاف إليه وهو (**صخرةٍ**) فصل بينهما بـ(**يوماً**) وهو ظرف للوصف الذي هو (**ناحت**) وهذا الفصل طبعاً جائز في سعة الكلام عند ابن مالك.

الصورة الثالثة: **أن يكون الفاصل قسماً.**

-ومثال ذلك ما حكاه الكسائي عن العرب وهو قولهم: "**هذا غلامُ واللهِ زيدٍ** "

(**غلام**) مضاف و(**زيد**) مضاف إليه، وفصل بينهما بالقسم (**والله**) وتقدير الكلام وأصله (**هذا واللهِ غلامُ زيدٍ**).

الصورة الرابعة: **من صور الفصل بين المتضايفين قالوا الفصل بينهما بـ(إما).**

-كقولك مثلاً : "**هما غلامَا إما زيدٍ وإما عمرٍ**"

(**غلاما**) مضاف و(**زيدٍ**) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بـ(**إما**)، وهذا الفصل جائز في سعة الكلام عند ابن مالك.

-ومثل ذلك (**هذان ضاربا إما زيدٍ وإما خالدٍ**).

(**ضاربا**) مضاف و(**زيدٍ**)مضاف إليه وفصل بينهما بـ(**إما**) وهذا الفصل كما ذكرنا جائز في سعة الكلام

هذه هي صور الفصل الجائزة في سعة الكلام.

* **والفصل بغير ذلك مخصوص بالضرورة الشعرية عند ابن مالك .**

من ذلك:

- **الفصل بالأجنبي عن المضاف الذي هو غير معمولٍ للمضاف.**

-**كقول الأعشى**: **أنْجب أيامَ والداهُ به إذ نجَلَاهُ فنعم ما نجلَا.**

الشاهد: (**أيامَ ـ إذ**)، (**أيام**) مضاف، و(**إذ**) مضاف إليه، وقد فصل الشاعر بينهما بقوله (**والداه به**) وهذا الفصل مخصوصٌ بالضرورة الشعرية، لأنه فصل بين المضاف بأجنبي وهو (**والداه**) هنا ليس معمولاً للمضاف وهو (**أيام**)

وإنما معمول لـ(**أنجب**) فإذن هو من الفصل بأجنبي عن المضاف الذي هو ليس معمول للمضاف.

وهذا مخصوصٌ للضرورة الشعرية إذن فصل بين المضاف وهو (أيام) والمضاف إليه وهو (إذ) بفاصل بفاعل (**أنجب**) الذي هو (والداه) وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره.

-**ومثل ذلك** قول جرير:

تَسقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِهَا كما تضمّن ماء المزنةِ الرَّصفُ

(ندى) مضاف و(ريقتها) مضاف إليه، و(المسواك) فاصل بينهما والفصل هنا مخصوص بالضرورة الشعرية، لأن الفاصل أجنبي (المسواك) مفعول لـ(**تسقي**) معمول لـ(**تسقي**) وليس معمولاً لـ(ندى) إذن هو من الفصل بالأجنبي وهو فصل مخصوص بالضرورة الشعرية.

- ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

كما خُط الكتاب بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ

الشاهد: (**بكفِّ يوماً يهوديٍّ**) ،أصل الكلام (**بكفِّ يهوديٍّ يوماً**)، فـ (**كفِّ**) مضاف و(**يهوديٍّ**) مضاف إليه، وقد فصل الشاعر بين المتضايفين بـ(**يوماً**) وهذا الفصل مخصوص بالضرورة الشعرية، لأن (**يوماً**) معمولُ أجنبي ليس معمول لـ(**كف**) وإنما هو معمول لـ(**خط**) لذلك عُد هذا الفصل من قبيل الضرورة الشعرية.

**إذن من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية الفصل بالأجنبي الذي هو ليس معمولاً للمضاف .

▪ <u>**أيضاً من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية عند ابن مالك، الفصل بفاعل المضاف**</u>

كقول الشاعر :

ما إن وجدنا للهوى من طِبِّ **ولا عَدَمِنا قهرَ وجْدٌ صبِّ**

الشاهد:(**قهرَ وجدٌ صبِّ**) فأصل الكلام (ولا عدمنا **قهرَ صبٍّ وجدٌ**) أي لم نجد وجداً قهر المحب.

(**قهر**) مضاف،و(**صب**) مضاف إليه،وقد فصل بينهما بـ(**وجد**)وهو فاعل لـ(**قهر**) لأن أصل الكلام (**قهرَ الوجدُ الصبَّ**) ففصل بين المتضايفين بفاعل مضاف وهذا الفصل مخصوص بالضرورة الشعرية عند ابن مالك.

☜ **قد يقول القائل لماذا خُص الفصل بالضرورة الشعرية مع أن المعمول ليس أجنبياً عن المضاف، بل المفروض أن يكون من الفصل الجائز في سعة الكلام؟**

* أجاب ابن مالك عن هذا بقوله:" **لو كان الفاصل المتعلق بالمضاف فاعلاً سهل الفصل من قِبل أنه غير أجنبي، وصعب من قبلِ أنه لا ينوَ بالفاعل تأخيره فاستحق لذلك أن يخص جوازه بالاضطرار" أو الضرورة الشعرية.**

قال ابن هشام بعد ذلك <u>ويحتمل أن يكون من الفصل بفاعل المضاف أو من الفصل بمفعوله</u> قول الشاعر الأحوص:

فإن يكُن النكاحُ أحلَّ شيءٍ **فإن نكاحَها مطرٍ حرامُ.**

الشاهد: (فإن **نكاحَها مطرٍ حرامُ**) فإنه يحتمل أن يكون من الفصل بالفاعل،ويحتمل أن يكون من الفصل بالمفعول؛لأنه يروى أيضاً برفع (**مطرٌ**) ويروى بنصبه(**مطراً**)،(فإن **نكاحها مطرٌ**) و(فإن **نكاحها مطراً**).

فإذا جعلنا (مطراً) مفعولاً به فتكون الهاء فاعل في المعنى ويكون الفصل هنا من قبيل الضرورة الشعرية لأنه من الفصل بفاعل مضافا.

وإن جعلنا (مطرٌ) هنا الفاعل والهاء هنا في المعنى هي المفعول به يكون الفصل من الجائز في سعة الكلام لأنه من الفعل بمعمول أو بمفعول المضاف إليه وذلك جائز في سعة الكلام.

- أيضاً من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية عند ابن مالك؛ **الفصل بنعت مضاف**، من ذلك قول الشاعر :

نجوت وقد بلَّ المُراديُّ سيفه   من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

الشاعر هنا فصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه وهو(طالبِ)بنعت المضاف وهو(شيخ الأباطح) فأصل الكلام (من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ)، (شيخ) نعت (أبي)، وهذا الفصل مخصوص بالضرورة الشعرية.

- من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية عند ابن مالك **الفصل بالمنادى**، كقول الشاعر:

كأنَّ برذونَ أبا عصامِ   زيْدٍ حمارٌ دُقَّ باللجامِ

الشاهد:(برذون أبا عصامِ زيدٍ)فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه وهو قوله(برذون زيدٍ)، فـ(برذون) مضاف و(زيدٍ)مضاف إليه فصل بينهما بـ(أبا عصام)وهو منادى لأن حرف النداء هنا محذوف تقدير الكلام(كأن برذون يا أبا عصام زيدٍ)إذن فصل الشاعر بين المتضايفين بالمنادى الذي حذف منه حرف النداء وهو(أبا عصام)وهذا الفصل بالمنادى من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية،إذن الفصل فيما عدا الصور الأربعة السابقة هو من قبيل الفصل بالضرورة الشعرية ومن ذلك الفصل بأجنبي عن المضاف،وأيضاً منه الفصل بفاعل المضاف،ومن ذلك الفصل بنعت المضاف، وأيضاً الفصل بالمنادى، هذه كل الأشياء التي تكون من الفصل المخصوص بالضرورة الشعرية.

الحلقة (٢٧)

*فصل: أحكام المضاف إلى ياء المتكلم.

المضاف إلى ياء المتكلم يجب كسر آخره مع جواز فتح ياء المتكلم وسكونها، ويستثنى من هذا الحكم أربع مواضع.

**أحكام المضاف إلى ياء المتكلم:

المضاف إلى ياء المتكلم له حكمان:

- الحكم الأول: أن يكسر آخره وجوباً، مع جواز فتح ياء المتكلم أو سكونها.
- الحكم الثاني: هو وجوب تسكين آخر المضاف، مع فتح ياء المتكلم وجوباً.

*الحكم الأول: وهو وجوب كسر آخر المضاف مع جواز فتح الياء وسكونها، له أربع حالات:

الحالة الأولى/ أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح الآخر.

- نحو (كتابِـي) و (قلمِـي) ونحو ذلك.

(كتابـي) إذا نظرنا إلى آخره نجد أن آخره مكسور، آخر المضاف هو (الباء) و(الباء) مكسورة .

وكسر آخر المضاف واجب، ويجوز فيها للمتكلم الوجهان: الفتح والسكون.

فتقول: (كتابِـيَ) و(كتابِـيْ).

الحالة الثانية/ أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح.

والشبيه بالصحيح هو ما ختم بواو أو ياء ساكن ما قبلها، طبعاً جرى مجرى الصحيح باعتبار احتمال الحركات الثلاث، أطلق عليه بأنه شبيه بالصحيح لأنه يتحمل الحركات الثلاث في آخره كما يتحمله الاسم الصحيح.

- ومن ذلك: (دلو)

عند إضافته إلى ياء المتكلم (دلوِي) يكسر آخره (الواو) وجوبا، ويجوز في (الياء) الفتح والسكون.

تقول: (دلوِيَ) و (دلوِيْ).

الحالة الثالثة/ أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر.

-مثل (كتب) عند إضافته إلى ياء المتكلم تقول:

(كتبِـي) يكسر آخر المضاف وجوبًا، ويجوز في الياء الوجهان: الفتح والسكون تقول: (كتبِـيْ) و(كتبِـيَ).

الحالة الرابعة/ أن يكون المضاف جمع مؤنث سالماً.

-مثل: (كلمات)

عند إضافتها إلى "ياء المتكلم" يجب كسر آخر المضاف،ويجوز في "الياء" الوجهان: الفتح والسكون.

فتقول: (كلماتِـيْ) و(كلماتِـيَ)

*الحكم الثاني: وجوب تسكين آخر المضاف، مع فتح الياء وجوباً، وذلك في المواضع الآتية:

الموضع الأول: أن يكون المضاف اسماً مقصوراً.

والاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة.

- مثل: (فتـى).

عند إضافتها إلى ياء المتكلم يجب تسكين الآخر وهو الألف أي تبقى على حالها ساكنة،ويجب فتح الياء.

فتقول: (فتايَ).

-ومن ذلك: (عصا)، فتقول: (عصايَ) ونحو ذلك.

*هذه لغة العرب وهي لغة مشهورة.

*وعند هذيل لها نطق آخر في المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، فهي تقلب الألف المقصورة (ياء)، وتدغم (الياء) في ياء المتكلم وتفتح (الياء)

فتقول: في (عصا) ، (عصـيَّ) وفي (فتـى) ، (فتـيَّ) وفي (هوى) ، (هويَّ)

-ومن ذلك قول شاعرهم

سبقوا هويَّ وأعْنقوا لهواهُمُ   فتُخرموا ولكل جنب مصرعُ.

الشاهد: (هويَّ) حيث قلب الألف المقصور (ياءً) وأدغمها في ياء المتكلم. وهذا بناءً على لغة هذيل والمشهور أن تبقى الألف ساكنة على حالها فيقال: (هوايَ) عند إضافة الاسم المقصور إلى ياء المتكلم.

*هناك لغة أخرى، وهو إسكان ياء المتكلم عند إضافة المقصور إلى ياء المتكلم.

فيقول: (هوايْ) بدلًا من أن يقول: (هوايَ)، وبدل (فتايَ) يقول: (فتايْ).

-ومن ذلك قراءة نافع: {وَمَحْيَايْ} في الوصل.

*ومن النادر أيضاً كسر الياء بعد الألف،فمنهم من يكسر الياء على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

فيقول: في (فتايَ) (فتايِ).

-فمن ذلك قراءة الأعمش والحسن البصري في{هِيَ عَصَايِ}وبكسر الياء على أصل التقاء الساكنين.

الموضع الثاني: إذا كان المضاف اسماً منقوصاً.

والاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة.

ومن ذلك: (قاضـي)

عند إضافة قاضـي إلى ياء المتكلم يجب إسكان الآخر مع فتح الياء.

فتقول: في (قاضـي)، (قاضـيَّ) تدغم ياؤه في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم.

الموضع الثالث: أن يكون المضاف مثنى، ويدخل في ذلك شبه المثنى.

-كقولنا: (جاء غلاماْيَ) أصله (غلامان)، فتحذف النون لأجل الإضافة.

تقول: (جاء غلاماْيَ) هذا في حال الرفع.

أما في حال النصب: (رأيت غلامـيَّ) تدغم الياء في ياء المتكلم.

وتقول في حالة الجر: (مررت بغلامـيَّ).

الموضع الرابع: أن يكون المضاف جمع مذكر سالم، ويدخل في ذلك شبه جمع المذكر السالم.

-كقولك: (جاء زيديَّ)

أصل ذلك (زيدون) فتحذف (النون) لأجل الإضافة، ثم تقلب (الواو) ياءً، لأنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبق إحداهما السكون فإن الواو تقلب إلى ياء وتدغم في ياء المتكلم.

-فمثل ذلك: (جاء زيديَّ) في زيدون.

-وتقول: (رأيت زيديَّ) في حالة النصب.

-وتقول في حالة الجر: (مررت بزيديَّ) فتسكن آخر المضاف وتفتح الياء وجوباً.

-مثال أيضاً جمع المذكر السالم المضاف إلى "ياء" المتكلم

قول الشاعر: "أودى بنـيَّ وعاقبوني حسرةً"

الشاهد (بنـيَّ) فالأصل بنون، فأضاف الشاعر جمع مذكر سالم إلى ياء المتكلم فحذف نون الإضافة ثم قلب الواو إلى ياء وأدغمها في ياء المتكلم.

الباب الثالث

إعمال المصدر واسم المصدر

تعريف المصدر:

والمصدر هو الذي يدل على الحدث.

تعريف اسم المصدر:اسم المصدر هو اللفظ الدال على المصدر، فهو لا يدل على الحدث مباشرة، وإنما يدل على لفظ المصدر،إذن اسم المصدر هو الذي يدل على لفظ المصدر، فهو لا يدل على الحدث مباشرة، وإنما يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث.

-مثل ذلك: (فَجَارِ) فإنه يدل على لفظ (فجور)، أي أنه اسم لفجور و(فجور) مصدر (فجر فجوراً) بمعنى فسق.

- ومثل ذلك (سبحان) فهو اسم لـ(تسبيح) والتسبيح، هو مصدر (سبح تسبيحاً).

-ومن ذلك (برةَ) فهو اسم لـ(بر) فهو مصدر (برّ، براً)

-ومثل ذلك(حمادِ) يقولون:حمادِ لفلان أي حمداً له وشكراً فإنه دال على لفظ حمدٍ وهو مصدر(حَمِدَ حمداً).

-ومن ذلك (يسارِ) فإنه دال على (اليسر) الذي هو في مقابل العسر وهو مصدر (يَسّرَ ييسرُ يسراً).

-ومن اسم المصدر أيضاً قولهم: (**اغتسل** غسلاً)، فإن (غسل) اسم لـ(اغتسال) لأنه مصدر (اغتسل اغتسالاً)، فإذا قيل (اغتسل غسلاً) **فغسلاً** هنا اسم للاغتسال فهو اسم مصدر.

أنواع اسم المصدر:

نجد أن اسم المصدر على نوعين:

- النوع الأول: العلم.
- النوع الثاني : غير علم.

النوع الأول: العلم.فالعلم هو: ما جعله الواضع علماً للمصدر.

- مثل ذلك: (يسارِ) جعلوه علماً لـ(يسر) الذي هو في مقابل العسر.

-ومن ذلك: (فجارِ) علم لـ(الفجور)

-و(حمادِ) علم لـ(الحمد).

وقد يقول قائل ما الذي يدل على أن هذه أعلام؟

****الدليل علميتها، أنها لا تضاف، ولا تقبل (أل)، فهذا دليل على علميتها.**

النوع الثاني: غير العلم.

وغير العلم المراد به: ما خالف المصدر بخلوه لفظاً وتقديراً من حروف فعله دون تعويض.

- نحو (**عاون** عونًا)، فإذا نظرنا إلى (عونًا) ، قد سقطت منه الألف في المصدر.

- ومثله (**توضأ** وضوءاً)، سقطت منه (التاء) في (وضوءًا)، وهذا معنى قولنا: ما خالف المصدر بخلوه لفظاً وتقديراً من حروف فعله دون تعويض، فمصدر توضأ المفروض أن يقال توضؤاً، لكنه لما قيل وضوءاً حكم على وضوء بأنه اسم مصدر لأن حروفه قد خلت من حروف فعله وهو توضأ.

-ومثل ذلك: (**أعطى** عطاءً) (عطاءً) خلا من (الهمزة).

-ومثل ذلك: (**تكلم كلاماً**) (**كلاماً**) خلا من (التاء).

-ومثل ذلك الكلام السابق وهو (**اغتسل غسلاً**) خلا من (الألف والتاء).

فهذه الكلمات هي أسماء مصادر، وهي غير أعلام.

** **قلنا في تعريف اسم المصدر غير العلم هو ما خالف المصدر بخلوه لفظاً وتقديراً من حروف فعله دون تعويض.**

فإن خالف المصدر بخلوه من بعض الحروف لفظاً دون التقدير. فما الحكم ؟

**لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر.

- مثل ذلك: (**قتال**) ،إذا قلت في (**قاتل**) تقول في مصدره (**قتالاً**)، (**قاتل قتالاً**).

إذا نظرنا إلى(**قتال**)فمن المفترض أن نقول عنه أنه اسم مصدر،لأنه قد خلت حروفه من حروف فعله، فقد خلا من(الياء)خلا من(الألف)التي في(قاتل)،فالمفروض أن يقال:(**قِيتالاً**)لكنه مع ذلك لا يقال عنه إنه اسم مصدر وإن خلت حروفه من حروف فعله؛لأن الساقط هنا ساقط في اللفظ دون التقدير.

والدليل على تقدير (الياء) في (**قيتالاً**) أنه نُطِق بها في بعض المواضع، فقيل:في (**قاتل قيتالاً**) في بعض المواضع.

إذن المحذوف هنا محذوف في اللفظ دون التقدير، هذا الحكم إذا خالف المصدر بخلوه من بعض حروف فعله لفظًا دون التقدير.

** **إن خالف المصدر بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعله لكن مع التعويض ،بمعنى عُوِض عن هذا المحذوف**، فما الحكم؟

** لا يقال عنه إنه اسم مصدر، وإنما يقال إنه مصدر.

-مثل ذلك: (**وَعَدَ**) **مصدره** (**عِدَةً**).

فالساقط هي (الواو)، و(**عِدَةً**) قد خلت حروفه من حروف فعله حيث حذفت (الواو)، ومع ذلك لا يقال عنه إنه اسم مصدر، لأنه قد عُوِض عن المحذوف وهو (الواو) (بالتاء). قيل: (وعد عدةً).

-ومثل ذلك: (**وثب ثِبَةً**).

- (**وزن زنة**).إذن إذا خالف المصدر بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف فعله مع التعويض، فلا يكون اسم مصدر بل مصدراً.

تعريف المصدر: **هو اللفظ الدال على حدث مجرداً عن الزمان، متضمناً أحرف فعله لفظاً أو تقديراً، أو معوضاً مما حذف من غيره.**

****متضمناً أحرف فعله لفظاً.**

-كقولنا: (**عَلِمَ عِلْمًا**) و(**جَلَسَ جُلوسًا**)، فهذا مصدر متضمناً أحرف فعله .

** **أو تقديراً.**

- المثال السابق وهو: (**قاتل قتالاً**)

(**فقتالاً**) متضمن الحرف الساقط متضمن أحرف فعله، (الياء) وإن سقطت في اللفظ إلا أنها مرادةٌ في التقدير، فهو

متضمن أحرف فعله، لأنه كما ذكرنا قد نطق بالياء فقيل: (قاتل قِيتالاً)، إذن قتال هنا متضمناً أحرف فعله.

**أو معوضاً مما حذف بغيره.

هذا ينطبق على قولهم: (وعد عدةً).

كان من المفترض أن نقول في (عدة) إنها مصدر لكن لم يحكم عليها بالمصدر وإنما قيل عنها إنها اسم مصدر لأنه قد عُوِضَ عن المحذوف (بالتاء).

المفروض أن يُقال: عن (وعد عدةً) أنه اسم مصدر، لأن (عدة) قد خلت حروفه من حروف فعله فقد خلت (الواو)، ومع ذلك لم يقال عنه أنه اسم مصدر، وإنما قلنا عنه أنه مصدر، لأنه قد عوض عما حذف بغيره،عوض عن المحذوف بالتاء فقيل عن (وعد عدة)،وفي (وزن زنة) وفي (وثب ثبة).

الحلقة (٢٨)

*شروط إعمال المصدر :

المصدر يعمل عمل فعله بشروط وهي:

- الشرط الأول: أن يصح وضع فعلٍ محله مع "أن" المصدرية والزمان ماض أو مستقبل، أو مع "ما" المصدرية والزمان حالٌّ.

الشق الأول من هذا الشرط:أن يصح وضع فعل محله مع "أن" المصدرية والزمان ماض أو مستقبل

- مثال ذلك " يسرني عَمَلُكَ واجِبَكَ أَمسِ"

(عَمَلُ) هنا مصدر وقد عمِل عمل فعله فنصب (واجبَك)على أنه مفعول به،ورفع الضمير المستتر على أنه فاعل وتقدير الكلام"يسرني عملك أنت واجبك"وقد توافر فيه الشرط المذكور لأنه يجوز أن نضع "أن"المصدرية مع الفعل محل المصدر ويكون الكلام مستقيماً:"يسرني أن عملت واجبَك أمس".

-ومثل ذلك قولك: "يسرني عملُك واجبَك غداً"

فهنا المصدر قد عمِل عملُ فعله وعمله هنا جائز لأنه قد توافر فيه الشرط المذكور فيجوز أن نضع أن المصدرية مع الفعل نضعه محل المصدر ويكون الكلام مستقيماً: "يسرني أن تعمل واجبَك غداً".

الشق الثاني من هذا الشرط: "أو مع (ما) المصدرية والزمان حالٌّ".

-مثال ذلك قولنا: " تسرني مساعدتُك المحتاجَ الآن "

(مساعدتك) مصدر ساعد مساعدة، وقد عمل المصدر عمل فعله فنصب (المحتاج) على أنه مفعول به، ورفع الفاعل الذي هو ضمير مستتر وجاز إعماله هنا لأنه قد وجد فيه الشرط المذكور وهو أنه يجوز إحلال "ما" المصدرية مع الفعل محله، ويكون الكلام مستقيماً لأن الزمن هنا حال وإذا كان الزمان حال فالشرط هو أن نأتي بـ ما المصدرية مع الفعل مكان المصدر، فيجوز أن تقول "تسرني ما تساعدُه المحتاجَ الآن ".

إذن الشرط الأول من شروط إعمال المصدر أن يصح وضع فعل محله مع "أن" المصدرية والزمان ماضي أو مستقبل، أو مع "ما" المصدرية والزمان حال .

ولذلك لا يجوز أن نقول : "ضربتُ ضرباً زيداً " إن (زيداً) معمول للمصدر ضرباً لا يجوز أن نقول أن (زيداً) منصوب بـ(ضرباً) لأنه لا يجوز أن نحل "أن" المصدرية أو "ما" المصدرية مع الفعل محل المصدر، لأنا لو أتينا بأن المصدرية مع الفعل أو "ما" المصدرية مع الفعل محل المصدر لما كان الكلام مستقيماً .

فلذلك **لا يجوز** أن تجعل (زيدًا) هنا منصوبًا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لأنه لا يجوز أن تقول مثلاً "ضربتُ أن ضربت زيداً " أو " أن تضرب زيداً " فلما لم يجز ذلك كان زيداً منصوب بـ(ضربت) ولا يجوز أن نقول أنه منصوب بـ(ضرباً)، هذا هو الشرط الأول من شروط إعمال المصدر .

- الشرط الثاني: أن لاّ يكون مصغراً.

فلا يجوز أن تقول: "أعجبني ضُرَيْبُك زيدا"

هذا المثال غير صحيح لأن المصدر قد صغر فقيل(ضُريبك)تصغير ضرب فلا يجوز إعمال المصدر مصغراً.

- الشرط الثالث: أن لاّ يكون مضمراً أي ضميراً.

أن لا يكون ضميراً ففي قولك: "ضربِ زيدٍ حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ "

لا يجوز أن تقول أن (عمراً) هنا منصوب بالضمير يعني بالمصدر الذي حل الضمير محله وهو (هو) لأن ذكرنا أن المصدر لا يجوز إعماله مضمراً فعمراً لا يجوز أن يكون معمولاً لـ هو .

- الشرط الرابع: أن لاّ يكون المصدر متصلاً بتاء الوحدة.

فلا يجوز أن تقول: " سرتني ضربَتُك اللصَّ "

فهذا مثال غير جائز لأن المصدر وهو (ضرب) اتصل بتاء الوحدة فقيل ضربة فضربتك متصل بضربة ضرب متصل بتاء الوحدة وهي الهاء فهذه التاء تدل على الوحدة فهذا المثال غير صحيح .

- الشرط الخامس: أن لاّ يكون موصوفاً قبل العمل.

فلا يجوز أن تقول: " أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً "

لا يجوز أن تقول: (زيداً) هذا المثال غير جائز بناء على كلام طائفة من النحويين لأنه قد فُصل بين المصدر (ضرب) ومعموله (زيداً) فصل بينهما بوصف المصدر (الشديد) لأن الشديد هنا صفة لضرب فهذا المثال غير سليم فلا يجوز أن تقول:أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً .

- الشرط السادس: أن لاّ يكون محذوفاً.

بمعنى أنه لا يجوز إعمال المصدر وهو محذوف، فلذلك لا يجوز أن نقول:إن باء البسملة "بسم الله" لا يجوز أن نقول:إنه معمول لمصدر محذوف الجار والمجرور وهو (بسم) لا يجوز أن نقول إنه معمول لمحذوف وهذا المحذوف هو مصدر تقديره ابتدائي (بسم الله) ،إذن قالوا: أن لا يكون محذوفاً فلا يقال :إن بسم في بسم الله متعلق بمصدر محذوف تقديره ابتدائي .

- الشرط السابع : أن لاّ يكون مفصولاً من معموله بأجنبي.

يعني أن لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي،المعمول الأجنبي هو الذي ليس معمولاً للمصدر وإنما معمول لآخر

فحينئذ لا يجوز إعمال المصدر.

فلا يجوز أن تقول إن (يوم) في قوله : {يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} معمول للمصدر (رجع) لأنه قد فصل بين المصدر (رجع) وبين (يوم) بمعمول أجنبي وهو (لقادر) لأن قادر ليس معمولا للمصدر الذي هو رجع فهو معمول أجنبي عنه وإنما هو معمول لـ (إنَّ) فهو خبر (إنَّ). بل نقول:**إنه** منصوب بعامل مقدر مدلول عليه **برجعه**، لكأنه قيل: **إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر أي إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر.**

- الشرط الثامن: **أن لا يكون المصدر مؤخراً عن معموله.**

فقولك : " **أعجبني ضربُك زيداً** " (زيد) معمول لضرب.

فلا يجوز أن تؤخر المصدر أو العامل عن معموله فتقول: " **أعجبني زيداً ضربُك** ".

*__يستثنى من ذلك__ إذا كان المعمول: ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز أن يؤخر المصدر عنه.

فيجوز أن تقول: "**أعجبني ركض زيد ليلاً**" أن تقول: "**أعجبني ليلاً ركض زيد**" أي يجوز لك أن تؤخر المصدر وهو ركض أن تؤخره عن معموله وهو ليلاً لأن المعمول كما تلاحظون هنا هو ظرف وهو ليلاً فيجوز أن تقول في قولك: **أعجبني ركض زيد ليلاً** أن تقول: **أعجبني ليلاً ركض زيد** هذا فيما يتعلق بشروط إعمال المصدر.

*__أحوال المصدر العامل__

__المصدر العامل على ثلاثة أقسام__ : إما أن يكون **مضافاً** ،وإما أن يكون **مقترنا بـ(أل)**، وإما أن يكون **مجرداً من (أل) والإضافة.**

القسم الأول: __المصدر المضاف.__

* إذا كان المصدر مضافاً فإنه يعمل حينئذ ويكون عمله كثيراً ، __والمصدر المضاف على أربعة حالات__:

__الحالة الأولى__: __أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي المفعول ،وهذا كثير.__

-من ذلك قوله سبحانه وتعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ} (دفع) مصدر أضيف إلى لفظ الجلالة (الله) وهو في الأصل فاعل ثم جاء مفعوله وهو (الناس) وهذا كثير.

-ومثل ذلك قولك: "**عجبتُ من شربِ زيدٍ العسلَ**"

(شرب) مصدر وأضيف إلى فاعله وهو زيد ثم جاء المفعول وهو العسل وهو كثير.

__الحالة الثانية__: __(العكس) أن يضاف إلى مفعوله ثم يأتي الفاعل ،وهذه الصورة قليلة.__

-ومن ذلك قولنا: "**عجبتُ من شربِ العسلِ زيدٌ**"

(شرب) مصدر أضيف إلى مفعوله وهو (العسل) ثم جاء الفاعل وهو (زيدٌ) لأن الأصل شرب زيد العسل فأضيف شرب إلى المفعول وهو العسل ثم جاء الفاعل.

- ومن ذلك قول الشاعر:

أفنى تلادي وما جمَّعت من نشب قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق.

الشاهد: (قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق) فـ(قرع) مصدر أضيف إلى مفعوله وهو (القواقيز) ثم جاء الفاعل (أفواهُ)

وأصل الكلام: قرعتْ أفواهُ الأباريقِ القواقيزَ فقوله قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريق أضيف المصدر إلى المفعول ثم جاء الفاعل وذلك قليل.

ويروى أيضاً البيت بالنصب " قرعُ القواقيزِ أفواهَ" فحينئذ يكون من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل ثم جاء المفعول وهو أفواهَ ويكون من الحالة الأولى من حالات المصدر المضاف.

**بعضهم خص حالة إضافة المصدر إلى مفعوله ثم يأتي الفاعل بالضرورة الشعرية.

وردَّ على هؤلاء بحديث: (حجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً).

(حجُّ) مصدر أضيف إلى المفعول وهو (البيتِ) ثم جاء الفاعل وهو (من)،وتقدير الكلام: **حجَّ هو البيت** أو **حجَّ الذي استطاع ذلك البيت**، فحج أضيف إلى المفعول وهو **البيت**، ثم جاء الفاعل وهو (من).

الحالة الثالثة: **من حالات المصدر المضاف أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول وهذه الصورة كثيرة.**

-ومن ذلك {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ}

(استغفارُ) مصدر أضيف إلى الفاعل وهو (إبراهيمَ) ولم يذكر المفعول وتقدير الكلام استغفرَ إبراهيمُ ربَّه، فأضيف المصدر إلى الفاعل ولم يذكر المفعول.

الحالة الرابعة: **من حالات المصدر المضاف أن يضاف إلى المفعول ولا يذكر الفاعل ،وهذا أيضاً كثير.**

-ومن ذلك قوله: {لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ}

(دعاء)مصدر أضيف إلى(الخير)وهو المفعول ولم يذكر الفاعل وأصل الكلام **من دعائه الخيرَ** ، **فالخير** في الأصل مفعول به،إذن هذه الآية أضيف المصدر إلى المفعول ولم يذكر الفاعل وهذا كثير في الكلام.

القسم الثاني: **المصدر المقترن بـ (أل)**

هذا النوع عمله قليل في السماع، ضعيف في القياس، لبعده من مشابهة الفعل بدخول (أل) عليه.

-ومثل هذه الصورة قول الشاعر: "**ضعيف الـنكايةِ أعداءَه**"

(الـنكايةِ) مصدر مقترن بـ (أل) لأنه مصدر من (نكى، نكاية)، نلاحظ أن الشاعر هنا قد أعمل المصدر المقترن بال وهو النكاية فرفع به الضمير المستتر الذي تقديره هو، ونصب (أعداءَه) على أنه مفعول به وهذا قليل في السماع كما ذكرنا ضعيف في القياس وإنما كان ضعيفاً في القياس ؛لأن المصدر إذا اقترن بال فإنه حينئذ يبعد عن مشابهة الفعل لأنه لم يعمل إلا لمشابهته بالفعل فإذا دخلت عليه (أل) التي هي من خصائص الأسماء فإنه حينئذ يكون بعيداً من مشابهة الفعل فيكون عمله حينئذ ضعيفاً في القياس.

القسم الثالث: **المصدر المجرد من (أل) والإضافة.**

المصدر المجرد من (أل) والإضافة وهو المصدر المنون، وهذا النوع أيضاً عمله كثير، وارد في الكلام بكثرة.

-ومن ذلك قوله : {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا}

فالمصدر هنا (إطعام) مصدر منون مجرد من (أل) والإضافة غير مضاف ولا مقترن بـ(أل) وقد أعمل عمل فعله فرفع الضمير المستتر الذي هو الفاعل ونصب (يتيماً) على أنه مفعول به.

*إعمال اسم المصدر

اسم المصدر ذكرنا فيما سبق أنه على نوعين: **علم وغير علم** ،فإن كان علماً لم يعمل باتفاق، وذلك لتعريفه بالعلمية والأعلام كما تعلمون لا تعمل.

وإذا كان اسم المصدر غير علم فالمسألة فيها خلاف بين النحويين.

*البصريون **يمنعون إعمال المصدر وإن كان غير علم لأنه في أصل وضعه لغير المصدر.**

(الغسل) مثلاً موضوع لما يغتسل به و(الوضوء) مثلاً موضوع لما يُتَوَضَأ به وليس دالاً على الحدث؛ والمصدر إنما عمل عملَ فعله لأنه دال على الحدث.

*أما الكوفيون والبغداديون **فيجيزون إعمال اسم المصدر إن كان غير علم، قالوا: لأنه الآن أصبح دالاً على الحدث.**

والشواهد على ذلك كثيرة من ذلك قول الشاعر:

أكفراً بعد رد الموت عني **وبعد عطائِك المائةَ الرتاعَا**

الشاهد معنا في قول الشاعر: "**عطائِك المائةَ الرتاعا**"(**عطاء**) اسم مصدر مضاف إلى فاعله و(**المائة**) مفعول ثاني وحذف الأول وتقدير الكلام:(**وبعد عطائك إياي المائة الرتاع**)هذا البيت شاهد للكوفيين والبغداديين الذين يجيزون إعمال المصدر إن كان غير علم بخلاف البصريين الذين يمنعون ذلك .

الحلقة (٢٩)

* إعمال اسم الفاعل.

*تعريف اسم الفاعل:**هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله.**

فقولنا: (**ما دل على الحدث**) يشمل جميع الأوصاف والأفعال.

وقولنا: (**الحدوث**) فهذا احتراز عن اسم التفضيل، كقولنا "محمد أكرم من زيد"،

واحتراز عن **الصفة المشبهة**، كقولنا "حسن الوجه" و"طيب" ونحو ذلك ، فإذا نظرنا إلى اسم التفضيل أكرم فنجد أنه لا يدل على حدوث وإنما هي صفة لازمة تدل على الثبوت، فإذا قلت:محمد أكرم فمعنى ذلك صفة الكرم ملازمة لمحمد وليست صفة حادثة متجددة بمعنى أنها منقطعة ثم تأتي ونحو ذلك.

وقولنا: (**وفاعله**) احتراز عن **اسم المفعول** مثل مضروب؛ لأن اسم المفعول يدل على الحدث والحدوث والمفعول، ولا يدل على الفاعل وإنما يدل على المفعول،وكذلك قولنا **وفاعله** احتراز **عن الفعل** نحو قام فإن الفعل يدل على الحدث والزمان ولا يدل على فاعل الحدث ، فصحيح أن الفعل يدل على الفاعل باللزوم لأنه يستلزم أن يكون له فاعلاً لكنه لا يدل على الفاعل بالوضع، فالفعل يدل عل الحدث والزمان دون دلالته على الفاعل بالوضع،وإن كان يدل على الفاعل بالالتزام بمعنى يلزم أن يكون لكل فعل فاعل ، هذا فيما يتعلق في تعريف اسم الفاعل.

*شروط إعمال اسم الفاعل.

اسم الفاعل على نوعين: إما أن يكون مقترنا بـ(أل)، وإما أن يكون مجرداً منها.

النوع الأول: المقترن بـ(أل).

فإنه يعمل عمل الفعل مطلقا بدون شرط.

تقول: "جاء الضاربُ زيداً"

(الضارب) اسم فاعل مقترن بال وهو يعمل عمل فعله، وهنا يجوز أن يعمل عمل فعله بلا شرط، فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو، و(زيدًا) مفعول به فيجوز أن تقول: "جاء الضارب زيداً أمس أو غدا أو الآن" فإنه يعمل عمل فعله بدون شرط.

النوع الثاني: المجرد من (أل).

اسم الفاعل إذا كان مجرداً من (أل) فإنه لا يعمل عمل فعله إلا بشروط وهي:

- الشرط الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي.

لأنه إنما عمل عَمل الفعل حملًا على المضارع وذلك لما بينهم من الشبه اللفظي والمعنوي (مكرم) مثلا هو يشبه (يكرم) أما الماضي فغير مشبه للفظ الفعل الذي هو بمعناه، أو نقول بعبارة أوضح من ذلك؛ صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى.

-نحو "هذا كاتب درسَه الآن" فيجوز أن نقول "هذا يكتب درسَه الآن" ويكون الكلام مستقيمًا.

ولا يجوز أن تقول: "هذا كاتبٌ درسَه أمس" ،ولا يصح أن تقول "هذا يكتب درسَه أمس".

إذا أردت به الماضي فتجر بالإضافة فتقول: "هذا كاتبُ درسِه أمس"،

ولا يجوز أن تنصب " درسَه " باسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وإنما يعمل عمل الفعل فينصب (درسَه) إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فتقول: "هذا كاتبٌ درسَه الآن أو غدا" .

- الشرط الثاني: أن يعتمد على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو صاحب حال.

-فمثال اعتماد اسم الفاعل على استفهام.

قولنا: "أضاربٌ زيدٌ عمراً؟"

(ضارب) اسم فاعل عمل عَمل فعله، فرفع (زيد) على أنه فاعل ونصب (عمرا) على أنه مفعول به، وقد اعتمد على الاستفهام وهو الهمزة أضاربٌ.

-مثال اعتماده على النفي.

"ما ضاربٌ زيدٌ عمراً"

(ضارب) اعتمد على حرف النفي "ما" وعمل عمل فعله، فرفع (زيدٌ) على أنه فاعل ونصب (عمراً) على أنه مفعول به.

-ومثال اعتماده على مخبرٍ عنه.

"زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً"

(ضارب) اعتمد على (زيد) وهو مخبرا عنه لأن (ضارب) خبر عن زيد فزيد إذا مخبراً عنه ، وزيد مبتدأ وضارب خبر فلما اعتمد عن مخبر عنه عَمِل عمل الفعل فرفع زيد على أنه فاعل ونصب عمرا على أنه مفعول به.

-ومثال اعتماده على موصوف.

قولنا: "مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرا"

فضارب اعتمد على موصوف وهو رجلٍ لأن ضارب صفة لرجل فرجل موصوف ، إذن اسم الفاعل اعتمد على موصوف وهو ضارب.

-ومثال صاحب الحال.

قولنا: "جاء زيدٌ راكبًا فرسا"

(راكباً) اسم فاعل وعمل عمل الفعل فرفع الفاعل الذي هو ضمير مستتر ونصب المفعول (فرسا) وقد اعتمد على صاحب الحال وهو(زيد) لأن راكب هو حال من زيد، فزيد هو صاحب الحال .

** نشير إلى مسألة:وهو أن المعتمد عليه قد يكون مذكوراً وقد يكون مقدرًا، فهو حينئذ يكون كحكم الملفوظ به.

-مثال اعتماده على مذكور:

"مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمه"

(مهين) اسم فاعل وعمل عمل فعله فرفع (زيد) على أنه فاعل، ونصب (عمرا) على أنه مفعول به، وقد اعتمد على حرف استفهام مقدر، وتقدير الكلام "أمهينٌ زيدٌ عمرا أم مكرمه؟".

-ومثال اعتماده على مقدر:

"يا طالعًا جبلًا"

(طالعًا) اسم فاعل اعتمد على موصوف مقدر وتقدير الكلام: "يا رجلاً طالعًا جبلًا" ويجوز أن نقول هنا:اعتمد على حرف النداء ولا نحتاج إلى تقدير محذوف.

-ومن اعتماده على المقدر.

قوله سبحانه: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُه}

(مختلف) اسم فاعل ورفع (ألوان) وقد اعتمد على موصوف مقدر تقدير الكلام "صنف مختلفٌ ألوانه"

-ومثال اعتماده على مقدر، قول الأعشى:

كناطح صخرةً يومًا ليوهنها .

(ناطح) اسم فاعل عَمِل عمل فعله فنصب (صخرة) على أنه مفعول به ورفع الفاعل الذي هو ضمير مستتر وقد اعتمد على موصوف مقدر وتقدير الكلام "كوعلٍ ناطحٍ صخرةً يوما ليوهنها".

- الشرط الثالث: أن لا يكون مصغرًا.

لأن التصغير يختص بالاسم، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل شبهاً له بالفعل المضارع، فإذا صغر حينئذ سيبعد عن شبهه بالفعل وحينئذ سيكون قريبًا من الأسماء وذلك يضعفه من حيث العمل، فالتصغير من خصائص الأسماء فيبعد الوصف حينئذ عن الفعلية.

-مثلا: "شاهدتُ حارساً بيتًا"

(حارس) اسم فاعل نصب (بيتاً) على أنه مفعول به، والفاعل ضمير مستتر، فلا يجوز أن تقول "شاهدت حويرساً بيتًا" لأن اسم الفاعل إذا صغر لا يعمل

فتقول: "شاهدتُ حويرسَ بيتٍ" بالجر.

● الشرط الرابع: أن لا يفصل بينه وبين معموله بنعته.

فلا يصح أن تقول: "يقبل راكبٌ مسرعٌ سيارةً"

أصل الكلام "يقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ" (راكبٌ) اسم فاعل عَمل عمل فعله فنصب سيارة على أنه مفعول به ومسرع صفة له، فلا يجوز أن يفصل بصفة اسم الفاعل بين اسم الفاعل ومعموله، فلا يجوز أن تقول: "يُقبل راكبٌ مسرعٌ سيارةً".

فتقول: "يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ".

** يستثنى من ذلك إذا كان معمول اسم الفاعل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فحينئذ يجوز الفصل بينهما بصفة اسم الفاعل.

فيجوز أن تقول: "لا تستشر إلا قادراً ناصحاً على حل المشكلات"

أصل الكلام "لا تستشر إلا قادرا على حل المشكلات ناصحا" في المثال نلاحظ أنه قد فصل بين اسم الفاعل (قادر) وبين معموله (على حل المشكلات) بالنعت بنعت اسم الفاعل وهو (ناصحا) وذلك الفصل جائز لأن معمول اسم الفاعل جار ومجرور وهو (على حل المشكلات).

الشرط الخامس: أن لا يفصل بينه وبين معموله بفاصل أجنبي.

الفاصل الأجنبي:هو الذي ليس معمولًا لاسم الفاعل وإنما هو معمول لآخر فلا يجوز أن يفصل بين اسم الفاعل وبين معموله بالفاصل الأجنبي.

فلا يجوز أن تقول: "زيدٌ معاقبٌ مالَ الناسِ سارقًا"

أصل الكلام "زيد معاقب سارقًا مالَ الناسِ"(معاقب) اسم فاعل ومفعوله (سارق) وقد فصل بينهم بقولنا (مال الناس) مال ليس معمول (معاقب) بل هو أجنبي عنه، وإنما هو معمول (سارق) فلا يجوز هذا المثال. لأنه قد فصل بين اسم الفاعل (معاقب) ومعموله وهو (سارق) بفاصل أجنبي (مال الناس) لأن مال الناس ليس معمولا لمعاقب الذي هو اسم الفاعل، وإنما هو معمول لسارق الذي هو معمول لاسم الفاعل.

** يستثنى من هذه الصورة إذا كان الفاصل الأجنبي (شبه جملة) فالفصل حينئذ جائز تقول:

"أنا مكافئ ناطقًا بالحق"يجوز أن تفصل بين اسم الفاعل(مكافئ)ومعموله(ناطقاً)بالجار والمجرور "بالحق"فتقول: "أنا مكافئ بالحقِّ ناطقاً" ؛لأن الفاصل الأجنبي جار ومجرور، وإذا كان الفاصل الأجنبي جارًا ومجرورًا فيجوز الفصل بين اسم الفاعل ومعموله.

*إعمال صيغة المبالغة

*ما المراد بصيغة المبالغة؟

تعريف صيغة المبالغة: **هي ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة في المعنى.**

فهي في الأصل اسم فاعل حولت إلى صيغ المبالغة بغرض المبالغة والتكثير.

فمثلا: "**فلان علامة**" الأصل في علامة (**عالم**) وهو اسم فاعل ثم حول إلى صيغة مبالغة بهدف المبالغة والتكثير، وصيغ وأوزان المبالغة كثيرة، فمنها أوزان قياسية ،ومنها أوزان سماعية.

الأوزان القياسية هي خمسة أوزان:

الوزن الأول: (**فَعَّال**) كقولنا: "فلان سباح"

الوزن الثاني: (**مِفْعَال**) كقولنا: "فلان مقدام" ،

الوزن الثالث: (**فَعُول**) كقولنا: "ضروب" و"شكور"

الوزن الرابع: (**فَعِيل**) كـ(عليم).

الوزن الخامس: (**فَعِل**) كقولنا فلان "حذر وفطن"

أما الأوزان السماعية فكثيرة، ومعنى قولنا أوزان سماعية أي تحفظ ولا يجوز القياس عليها.

ومن الأوزان السماعية وزن: (**فِعِّيل**) كقولهم "فلان سكير"

ومنه (**مِفْعَل**) كقولهم: "فلان مسعر حرب" ،

و(**فُعُّول**) كـ"قدوس"

و(**فَعَّالَة**)كـ "علاّمة" .

هذا فيما يتعلق بتعريف صيغة المبالغة وكذلك أوزانها السماعية والقياسية.

الحلقة (٣٠)

*حكم إعمال صيغ المبالغة

*هل تعمل صيغ المبالغة عمل الفعل؟

صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل بشروطه المذكورة في بابه.

- **أمثلة على إعمال صيغ المبالغة:**

من ذلك قول الشاعر:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا.

أخا الحرب لبّاسا إليها جِلالها ... وليس بولّاج الخوالـف أعقــلا.

فنصب (جِلالها) بـ (لبّاس)، ولبّاس صيغة مبالغة على وزن (**فعّال**) فنصب جلالها على أنه مفعول به بلباس وقد اعتمد لباس على صاحب الحال وهو (**ضمير المتكلم**) الواقع اسما **فإنني** في البيت الذي قبله وهو قوله (**فإن تك فاتتك السماء فإنني**).

-**ومن شواهد إعمال صيغ المبالغة** قول أبو طالب:

(ضروب بنصل السيف سُوقَ سِمانِها)

فنصب (سوقَ) بـ (ضروب) وضروب من صيغ المبالغة، وقد اعتمد ضروب على صاحب الخبر محذوف، لأن تقدير الكلام هو ضروب بنصل السيف سوق سمانها.

-**ومن إعمال صيغة المبالغة** قول عبد الله بن قيس:

فتاتان أما منهما فشبيهةٌ **هلالا** وأخرى منهما تشبه البدرا.

الشاهد: (**شبيهة هلالا**) نصب (**هلالا**) بـ (**شبيهة**)، وشبيهة صيغة مبالغة وقد اعتمدت على خبر محذوف، لأن تقدير الكلام: (**أما فتاة منهما فشبيهة هي هلالا**).

-ومن الشواهد أيضا قول: زيد الخيل

"**أتاني أنهم مَزِقُونَ عِرْضي**"

(**مزقون**) صيغة مبالغة، وقد أعملت عمل الفعل فنصبت (**عرضي**) على أنه مفعول به وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبر عنه وهو اسم (**أن**) الضمير في (**أنهم**).

-ومن الأمثلة على إعمال صيغة المبالغة ما حكاه سيبويه في كتابه وهو قولهم:

"**إنه لمنحار بوائكَها**"

(**منحار**) صيغة مبالغة، وقد عملت عمل الفعل فنصبت (**بوائكَها**) على أنها مفعول به، وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبر عنه وهو اسم (**إن**) وهو الضمير في (**إنه**)، **بوائكَها** جمع **بائكة** وهي السمينة من الابل.

*حكم عمل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة.

لا يختلف المثنى والمجموع من اسم الفاعل عن المفرد في العمل والشروط؛ فما ذكر في المفرد يذكر أيضا في المثنى والمجموع من اسم الفاعل.

-فمن عمل جمع اسم الفاعل قوله تعالى: {وَالـذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا}

(**الـذاكرين**) جمع ذاكر وفاعله ضمير مستتر فيه، ولفظ الجلالة منصوب على أنه مفعول به، ولا يحتاج اسم الفاعل (**الـذاكرين**) في إعماله إلى شروط وذلك لأنه مقترن بـ(**أل**).

-**من شواهد إعمال اسم الفاعل في حال كونه مجموعًا:**

قوله سبحانه وتعالى {هَلْ هُنَّ كَاشِفاتٌ ضُرَّه}

بالتنوين وهي قراءة عمرو، (**كاشفاتٌ**) جمع **كاشفة**، وفاعلها ضمير مستتر فيها، (**ضُرَّه**) مفعول به لكاشفات، و(**كاشفات**) قد اعتمد على مخبر عنه (**هنّ**).

-**ومن أمثلة اسم الفاعل المجموع** قوله سبحانه: {خُشَّعاً أَبْصَارَهُمْ}

(**خشعا**) جمع خاشع، جمع تكسير، في غير قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي لأنهم قرؤوا بالإفراد (**خاشعًا**)،**خُشعا** جمع اسم فاعل وقد عَمِل عمل فعله فنصب (**أبصارَهم**) على أنه مفعول به، وفاعله ضمير مستتر، وقد اعتمد على صاحب الحال وهو قوله سبحانه: (**يخرجون**)

-**ومن شواهد إعمال اسم الفاعل المجموع** قول طرفة:

ثم زادوا أنهم في قومهم   **غُفُرٌ ذَنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ**

والشاهد: (**غفر ذنبَهم**) **فغفر** جمع غفور، وغفور صيغة مبالغة، وقد عمِل عمل الفعل فنصب (**ذنبَهم**) على أنه مفعول به، وصيغة المبالغة رفعت الفاعل الذي هو ضمير مستتر، إذن **غفر** جمع غفور بمعنى غافر، وقد اعتمد على مخبر عنه وهو اسم (**إن**) في **أنهم**.

ويدخل أيضا الشاهد الذي أوردناه في الحلقة السابقة وهو "**أتاني أنهم مزقون عرضي**"

(**مزقون**) صيغة مبالغة، لأنه جمع **مزق**، وقد أعمل عمل الفعل فنصب (**عرضي**) على أنه مفعول به، وقد اعتمد على مخبر عنه وهو اسم (**أن**) في **أنهم**.

*حكم معمول الوصف الفضلة.

يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الاسم العامل أن يُنصب به، وأن يخفض بإضافته إليه.

-كقولك: "**هذا ضاربُ زيدٍ**" بالإضافة

و"**هذا ضاربٌ زيداً**" بالنصب بدون إضافة.

-وقد قرئ بالوجهين: **النصب** و**الخفض** في قوله سبحانه: {**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**} قرأها حفص بالخفض وقرأها الباقون **بالنصب**.

وقوله {**هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**} قرأها غير أبي عمرو **بالخفض** وقرأها أبو عمرو وحده **بالنصب**،

وقرأها غيره **بالخفض**، هذا اسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل مباشرة.

*أما إذا كان المعمول الفضلة غير تالٍ للوصف فإنه يجب نصبه لتعذر الإضافة بالفصل.

-كقولنا "**هذا معطي زيدٍ درهماً** "

(**درهما**) **واجب النصب**، ولا يجوز جره بالإضافة لاسم الفاعل له لوجود الفصل (**زيد**) لأنه مع الفصل تتعذر الإضافة.

ومثل ذلك قوله سبحانه: {**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**}

(**خليفة**) **يجب فيها النصب**، ولا يجوز جره بالإضافة لاسم الفاعل وهو (**جاعل**) لوجود الفصل بينهما الجار والمجرور (**في الأرض**).

*إذا كان الوصف غير عامل لكونه بمعنى الماضي فإنه يجب جر معموله التالي له بالإضافة، ولا يجوز نصبه.

-كقولنا: "**هذا مكرمُ خالدٍ أمس**"

فيجب جر (**خالدٍ**) بالإضافة، ولا يجوز نصبه لأن العامل وهو اسم الفاعل بمعنى الماضي وقد ذكرنا أن اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يجوز أن يعمل عمل الفعل.

*حكم تابع معمول الوصف المجرور بالإضافة

يجوز في تابع معمول الوصف المجرور بالإضافة الجر والنصب، والجر هو الوجه الراجح.

كقولنا: "**هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍ**" فيجوز في (زيد) النصب والجر.

يجوز أن تقول: "**هذا ضارب زيدٍ وعَمرٍ**" بالجر.

ويجوز أن تقول: "**هذا ضارب زيدًا وعَمرًا**" بالنصب.

* **فالجر بالعطف** على لفظ (زيد).

* **والنصب لوجهين**: إما لإضمار عامل مقدر:

والتقدير (وضارب عمرًا)أو يكون التقدير (ويضرب عمرًا).

أو بالعطف على محل المجرور هذا عند الكوفيين وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين.

وإن كان الوصف غير عامل بأن كان مثلًا بمعنى الماضي، فيتعين إضمار فعل مناسب بمعنى الوصف،

ولا يجوز لك أن تجعل تابع معمول الوصف المجرور منصوباً بإضمار وصف منوَّن ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي.

-نحو قولك: "**هذا معطي زيدٍ وعمراً درهما أمس**"

يكون معنى الكلام (**وأعطى عمراً درهما**).

-ومثله قوله تعالى: {**وَجَاعِلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ**} طبعًا هذا في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي {**وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا**}

فقوله تعالى: {**وَجَاعِلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ**}

نصب **الشمسَ** بإضمار **جعل**، أي "**وجاعل الليل سكنًا وجعل الشمسَ**" لا بإضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف كما ذكرنا غير عامل لكونه بمعنى الماضي.

يجوز حمل الوصف هنا على الحال فيجوز حينئذ نصب (الشمس) بإضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لأن (**جاعل**) عامل لكونه بمعنى يجعل.

إذن يجوز في تابع معمول الوصف المجرور بالإضافة الجر والنصب، والراجح والأوجه هو الجر، هذا إن كان الوصف عاملاً،وإن كان الوصف غير عامل يعني إن كان بمعنى الماضي فيتعين إضمار فعل مناسب لمعنى الوصف ولا يجوز لك أن تجعل تابع معمول الوصف المجرور منصوباً بإضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي.

* إعمال اسم المفعول

***تعريف اسم المفعول**:**هو ما دل على حدث ومفعوله.**

فقولنا: "**ما دل على حدث**" يشمل جميع الأوصاف والأفعال.

وقولنا: "**ومفعوله**" هو احتراز عما عدا اسم المفعول من الصفات كاسم الفاعل والصفة المشبهة، كـ(**طيب**) واسم التفضيل كـ(**أكرم**) لأنها تدل على الفاعل لا على المفعول، وهو احتراز عن المصدر فهو يدل على الحدث فقط، كما أنه احتراز عن الفعل لأنه يدل على الحدث والزمان لا على المفعول.

*شروط إعمال اسم المفعول.

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول في رفع نائب الفاعل ونصب المفعول به وغيره بالشروط المسبوقة فما ذكر في اسم الفاعل يذكر في اسم المفعول.

فإن كان اسم المفعول مقترن بـ(أل) عمل مطلقا لما تقدم أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة (أل) والفعل يعمل مطلقا.

مثل: "**جاء الـمضروبُ أبوهم الآن أو غدًا أو أمس**"

(**جاء الـمضروب**) يعمل مطلقا لأنه مقترنًا بـ (أل) .

وإن كان مجرداً عن (أل) فإنه لا يعمل عمل الفعل إلا بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

-مثل ذلك: "**أ مضروب الزيدان الآن أو غدا** ؟ "

قولنا: " **أ مضروب الزيدان الآن أو غدا** ؟ " لا يعمل إلا بالشروط المذكورة لأنه مجرد من (أل) ونلاحظ أنه قد اعتمد على حرف استفهام، وحكم اسم المفعول في المعنى والعمل طبعًا حكم الفعل المبني للمجهول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول:

"**ضُرِب الزيدان**" تقول: " **أ مضروب الزيدان؟** "

وإن كان له مفعول رفع طبعًا أحدهما ونصب الآخر فكما

تقول: "**زيد يُعْطى أبوِه درهمًا** تقول: "**زيد مُعْطىً أبوه درهماً**".

*الأحكام التي ينفرد بها اسم المفعول عن اسم الفاعل.

اسم المفعول يعامل معاملة اسم الفاعل من حيث الشروط، فما ذكر من شروط لاسم الفاعل تذكر أيضا لاسم المفعول.

*لكن ما الذي ينفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل؟

اسم المفعول يختص عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما كان مرفوعًا به في المعنى.

فتقول: في قولك:

"**زيد مضروبٌ عبدُه**" "**زيد مضروبُ العبدِ**"

فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعًا به، وذلك بعد تحويل الإسناد إلى ضمير راجع إلى الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به.

فيقال: "زيد **مضروبٌ عبدَه**"

لأنه لا يصح إضافة الوصف إلى مرفوعه، لأنه عينه في المعنى، وقد ذكرنا أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبقَ طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بأن يُحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عن الإسناد لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير موصوف فينتصب انتصاب ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين.

إذن الشيء الذي يختص به اسم المفعول عن اسم الفاعل هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف إلى مرفوعه

فتقول: "**زيد مضروبٌ عبدُه**"، وتقول "**زيد مضروبُ العبدِ**" فتضيفه إلى مرفوعه.

أما اسم الفاعل فلا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه

فلا تقول: "**مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدًا**"

لا يجوز أن تقول: "**مررت برجلٍ ضاربِ الأبِ زيدا**".

****

تم بحمد الله وتوفيقه سائلين المولى لنا ولكم التوفيق والنجاح.

imam8.com

مكتبة منتسبي الشريعة

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

"نحو ٣٤١"

مقـرر النـحـو

المستوى السادس

راجعــها أستــاذ الـمقــرر

د / أحـمـد محمد العضـيب

" المذكرة تم تفريغها سماعاً من المحاضرات المرئية "

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

الانتساب الـمطور

"طبعة منقحة ومزيدة"

معتمدة من أستاذ المادة

" كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية "

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

بسم الله الرحمن الرحيم

قرأت هذه الأوراق المفرغة من الحلقات المسجلة وراجعتها فألفيتها عملاً مميزًا وجهدًا كبيرًا، وقد عدَّلت فيها وأضفت وحذفت بما رأيته يتناسب مع حال المقرر والطلاب.

وأنصح بقراءتها، والانتفاع بما فيها، وأسأل الله تعالى أن يجزي كل من أسهم في كتابتها وتنسيقها ومراجعتها.

أستـــاذ الـــمادة :

د . أحـمـد العضيـــب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعـد :
فقد تم بحمد الله وفضله ثم بجهود المتعاونين من طلاب وطالبات كلية الشريعة – الانتساب المطور - إعداد مذكرة مـادة النحـو للمستوى السادس. وقد تم التفريغ والمراجعة والتنسيق والتدقيق والحرص على مطابقة الحلقات المرئية المسجلة ، لكن قد يكون هناك خلاف يسير بين كلام الأستاذ وما تم تدوينه في المذكرة، وذلك مراعاة لترتيب المعلومة وتسلسل الموضوع. ونفيدكم بأنه تم إرفاق "مفردات المقرر" في آخر المذكرة.

❖ تنبيهات من المنسق :

١. لأن أستاذ المادة د. أحمد العضيب قد كتب كل المادة العلمية المطلوبة على شرائح Power Point وأكد على متابعة ما جاء في هذه الشرائح ، فقد تم كتابة كل ما ورد في هذه الشرائح وتم تمييزه داخل إطار في المذكرة كي يسهل الاطلاع عليه ، وما جاء بعده هو شرح له.

٢. التلوين للأمثلة ليس بالضرورة مطابق لما هو موجود في شرائح Power Point بل هو اجتهاد من المنسق.

٣. قد تم حذف المقدمة لبعض الحلقات والتي يكون فيها مراجعة الحلقة السابقة رغبةً في عدم التكرار، وأحيانًا يكون دمج لخاتمة الحلقة ومقدمة الحلقة التي تليها رغبةً في ترابط المعلومات.

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذه المذكرة وأن يجزي خيرًا كل من شارك في إعدادها
ولأنها جهد بشري فيعتريها ما يعتريهم من الخطأ و النقص
لذا نأمل التنبيه على الأخطاء وذكر الملاحظات في المنتدى المبارك
www.imam8.com
لنصل بالمذكرة إلى أفضل مستوى ممكن
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إخوانكـم : **طلاب وطالبات كلية الشريعة – التعليم عن بعد.**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ؛ أما بعد

مرحبًا بكم وأهلاً وسهلاً في الحلقة الأولى من حلقات مادة النحو والصرف لطلاب وطالبات كلية الشريعة المستوى السادس من التعليم المطور ، وأسأل الله تعالى أن يجعل في هذه الحلقات الخير والبركة، وأن ينفع بها الجميع .

الكتاب المقرر عليكم هو : أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، أما مفردات المقرر فهي :

أولاً / باب مصادر الأفعال غير الثلاثية، واسم المرة واسم الهيئة.

ثانيًا / باب التعجب

ثالثًا / باب نِعْمَ وبِئْسَ

رابعًا / باب أَفْعَلْ التفضيل

خامسًا / التوابع، وهي خمسة أنواع :

1. **النعت**
2. **التوكيد**
3. **عطف البيان**
4. **عطف النسق**
5. **البدل**

النحو مادة مهمة جدًا خاصة لطلاب العلم الشرعي؛ لأنه الوسيلة التي يستطيع بها الطالب أن يستنبط الأحكام من القرآن والسنة استنباطًا صحيحًا دقيقًا .

وسيكون شرحنا ـ إن شاء الله ـ هذا الفصل من جانبين : ١. السماع ٢. المشاهدة .

لذلك فإني كتبت المادة العلمية المقررة عليكم على شرائح وسأعرضها ونعلق عليها بشرح وافٍ وواضح ، **لذلك أنا أنبه وأؤكد على الطلاب والطالبات بمشاهدة هذه الشرائح؛** لأن مادة النحو من المواد التي فيها دقة وتحتاج إلى مزيد تأمل ودراية ؛ لذلك لا يكفي فقط السماع وإنما أيضًا المشاهدة ، وبخاصة أن بعض أبواب المقرر عندكم من الأبواب الصرفية ، والأبواب الصرفية متعلقة بالألفاظ فالحركة أو الحرف قد يكون مكان حرف آخر، وقد يكون حرف عوضًا عن حرف ، وقد تكون الكلمة في حروفها متحدة لكن تختلف حركاتها، وهذه الأمور تحتاج إلى أن يرى الطالب هذه الأحرف والحركات وتغيرها رأي العين حتى تكون أوضح له ، وإن شاء الله بعد نهاية كل باب سنضع تطبيقًا يكشف عن مدى مستوى فهم الطالب لما حصله في هذا الباب، وهو ليس تطبيقًا لكل الباب وإنما لبعض جزئياته التي تكشف عن مستوى الطالب ومستوى تحصيله .

أستاذ المقرر : د. أحمد بن محمد العضيب

الحلقة "١"

تمهيـــد : مقدمة عن الصرف والميزان الصرفي

قبل أن نبدأ بالباب الأول لا بد أن نقدم بمقدمة يسيرة عن الصرف والميزان الصرفي ؛ لأن هذا الفصل يتميز عن غيره من الفصول السابقة بأن هناك بعض الموضوعات تتعلق بالصرف، ولا بد أن يعرف الطالب ويفهم أن هناك فرقًا بين النحو والصرف ؛ لأن النحو يُعنى بالكلام وتراكيب الكلام ، أما الصرف فهو مرحلة تكون قبل مرحلة النحو؛ لأنها تُعنى بالمفردات ، المفردة فقط ولا تنظر إلى المفردة داخل جملة ، أما النحو فهو ينظر إلى المفردة داخل منظومة ، داخل الكلام ، لذلك لو قلت للنحوي تكلم عن "محمد" نحويًا فسيقول : لا أستطيع ، لماذا ؟ لأن النحو يحتاج إلى أن تكون الكلمة في جملة حتى يستطيع أن يتكلم عنها نحويًا، لكن لو قلت له: "إن محمدًا كريمٌ" سيقول : "محمدًا" : اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبة الفتحة ، هنا أصبح لها قيمة نحوية عندما وضعت في جملة مفيدة .

لكن الصرف لا يهمه الكلام وتراكيبه إنما هو يُعنى بالمفردة بغض النظر عن موقعها من الجملة.

فالصرفي يقول : "محمد" مشتق من المشتقات، وهو على وزن "مُفَعَّل"، وهو اسم مفعول، ولا حاجة في أن توضع كلمة (محمد) في جملة كي يتحدث عنها الصرفي.

فالصرف يُعنى بالمفردة من حيث : وزنها ، وحروف الزيادة فيها والحروف الأصلية ، و الحذف ، والإعلال ، والإبدال ، هذه هي موضوعات الصرف ، ونحن نتكلم عن الصرف هنا؛ لأن الموضوع الأول خاصة ، وجانب كبير من الموضوع الثاني والموضوع الثالث فيها مباحث صرفية .

❖ الصرف

تعريفـــه / علم يبحث عن أبنية الكلمة العربية وصياغتها وبيان حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو تصغير أو نسب وما إلى ذلك.

الشرح / "علم يبحث في أبنية الكلمة" لاحظ قلنا "الكلمة" وليس الكلام .

"الكلمة العربية" فلا يهمنا إلا الكلمات العربية، أما الكلمات الأخرى الأجنبية ليس له علاقة فيها .

"وصياغتها"؛ أي : بيان وزنها . "وبيان حروفها من أصالة أو زيادة" أي : الحروف الأصلية ، أو الحروف الزائدة أو حذف لأحد حروف الكلمة .

"أو صحة أو إعلال" لأن الحروف تنقسم إلى قسمين:

١. حروف صحيحة، وهي أكثر الحروف.

٢. حروف معتلة، وهي ثلاثة حروف فقط : الواو والألف والياء.

"أو تصغير" مثل : "جبل" يصغر على "جُبيل" ، "أو نسب" مثلا "مكة" نقول في النسب إليها : "مكي" هذه كلها من موضوعات الصرف.

❖ الميزان الصرفي

هذا أيضًا موضوع مهم جدًا لطالب العلم؛ لأن الصرف يقوم على هذا الميزان الصرفي ، فهو المعيار الذي يسير عليه الصرفيون.

تعريفـــه / هو معيار لفظي اصطلح علماء الصرف على اتخاذه من أحرف " ف ع ل " ليَزِنُوا به الكلمات العربية.

الشرح / كل كلمة عربية لا بد أن يكون لها وزن، والمعيار في ذلك هو " ف ع ل ". واختاروا " ف ع ل"؛ لأن "ف ع ل" لها دلالة عامة ، فكل حدث يطلق عليه "فِعْلْ" مثلاً : "أَكَلَ" الأكل فِعْل "شَرِبَ" الشُرْب فِعْلْ "فَهِمَ" الفَهْم فِعْلْ ، وهكذا نلحظ أن الأفعال بأنواعها المضارع والماضي والأمر بجميع معانيها المختلفة كلها تندرج تحت معنى "الفِعْلْ" .

وخصوه بثلاثة أحرف "ف ع ل" ؛ لأن أكثر كلام اللغة العربية ثلاثي ، فهم وضعوه على الكثير والغالب .

هذه الأصول التي يُعبّر عنها بالفاء والعين واللام ، فيقال : فاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة ، ثم إذا كان هناك أحرف زيادة يعبر عنها بألفاظها ، وهذا يتضح من خلال الشريحة التالية :

❖ كيفيــة الوزن

تقابل أصول الكلمة "الحروف الأصلية" بالفاء والعين واللام

⇐ مثلاً : "سَمِعَ" على وزن "فَعِلَ" ← "**السين**" هي فاء الكلمة و"**الميم**" عين الكلمة و"**العين**" لام الكلمة .

ويعبر عن الحرف الزائد عن الأصول بلفظه

⇐ مثلا "استَمَعَ" نلحظ أنه زاد عن الأصول فالأصول هي "س م ع"، وزادت "همزة الوصل والتاء" فتُنزل بلفظها.

⇐ "استمع" على وزن "افتعل" تلحظون أن "السين" هي فاء الكلمة و"الميم" عين الكلمة و"العين" لام الكلمة ، ثم أنزلنا الزائد وهو همزة الوصل والتاء أنزلناها بلفظها ، هكذا في الغالب توزن الكلمات.

قواعد الميزان الصرفي كثيرة وفيها بعض التفصيل لكن ليس هذا مجال الكلام عنه الآن ، إنما أخذنا فكرة بسيطة عنها؛ لأننا ملزمون بمعرفة أوزان الأفعال غير الثلاثية فلا بد أن نعرف طريقة الوزن.

نبدأ الآن بأول موضوع في هذا الباب : باب مصادر الأفعال غير الثلاثية

قد يسأل سائل : أين ذهبت مصادر الأفعال الثلاثية ؟

نقول : مصادر الأفعال الثلاثية ليس لها قواعد وضوابط نستطيع من خلالها أن نتعرف عليها ونضبطها ونسير على قواعد معينة نقيس عليها ، يصعب هذا في المصادر الثلاثية ؛ لأن العلماء لما جاؤوا للأفعال الثلاثية وجدوا أن الفعل الواحد قد يكون له ثلاثة أو أربعة مصادر وهي مختلفة ، فرأوا أن الذي يحكم في ذلك : السماع ، ووجدوا صعوبة في ضبطها بقواعد معينة ، بخلاف مصادر الأفعال غير الثلاثية - ونقصد بها الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية - فهذه المصادر لها قواعد نستطيع أن نضبطها بها وإن شاء الله هذا مجال درسنا خلال هذا الفصل .

الفعل الثلاثي مثلا "سمِعَ" ← لو تتبعنا نجد أن له مصدر : سَمْعْ ، وله مصدر آخر : سماعًا ، **مثلا "كَتَبَ"** له مصدر : كِتَابَة ومصدر آخر : كَتْبًا وهكذا لو تتبعنا ، لذلك المرجع في مصادر الفعال الثلاثية هو : كتب المعجمات اللغوية.

الذي يعنينا هو مصادر الأفعال غير الثلاثية، ونقصد بها الفعل الرباعي والفعل الخماسي والفعل السداسي .

✡ باب مصادر الأفعال غير الثلاثية ✡

مصادر الأفعال غير الثلاثية قسمان :

القسم الأول / مصادر الأفعال الرباعية

نحن جعلناها قسمين : ١ / مصادر الأفعال الرباعية.

٢ / مصادر الأفعال الخماسية والسداسية . لأنه لكل واحد من هذين القسمين أحكام خاصة-

مصادر الأفعال الرباعية لها أوزان قياسية – معنى القياس أي أن يكون شيء يقاس عليه- ويختلف وزن المصدر فيها باختلاف وزن الفعل . على النحو التالي :

يعني أن وزن الفعل هو الذي يحدد وزن المصدر ، فإذا عرفنا وزن الفعل الرباعي نستطيع أن نعرف وزن مصدره .

❖ أولاً : إذا كان الفعل الرباعي على وزن "أَفْعَلْ" / فإن قياس مصدره على وزن "إِفْعَال"

⇐ مثاله / أَكْرَمَ : إِكْرَامْ ، أَفْهَمَ : إِفْهَامْ ، أَسْلَمَ : إِسْلَامْ

الشرح / تلحظون أن الفعل "أَكْرَمَ" حروفه كلها صحيحة ليس فيه حرف علة "ا ، و ، ي" – سميت حروف علة لضعفها ولأنها تحتاج إلى معالجة خاصة من حذف وقلب وتغيير – لذلك إذا جاء الفعل يشوبه أحد حروف العلة فيتنبه الطالب إلى أنه سيحدث تغيير في الكلمة غالبًا ، وحرف العلة إما أن يكون في فاء الكلمة أو في عين الكلمة أو في لام الكلمة فالفعل على وزن "أَفْعَلْ" قد يكون حرف العلة في فائه أو عينه أو لامه .. ننظر ما التغيير الذي سيجري عليه إذا وقع حرف العلة في أحد أصوله الثلاثة .

- وإذا كانت فاء "أفعل" واواً مثل " أَوْقَدَ ، أَوْصَلَ" / فإن هذه الواو تقلب في المصدر ياءً

⇐ فيقال / أَوْقَدَ : إِيقاد ، أَوْصَلَ : إِيْصَال

الشرح / هذه الواو قلبت ياءً والسبب في ذلك : أن هذه الواو في المصدر كُسِر ما قبلها -لأن مصدر "أَفْعَلَ" = "إِفْعالْ" الهمزة مكسورة ، "أَوْقَدَ " أصلها "إِوْقَاد" وهذا فيه ثقل نشأ عن الانتقال من الكسر إلى الواو ، وحتى نتخلص من هذا الثقل نأتي بحرف يناسب الحركة ، لذلك أتينا بالياء لتناسب الكسرة، والعلماء يقولون : إن الياء هي أم الكسرة أو يقولون إن الكسرة هي بنت الياء ، وحتى نأتي بشيء يناسب الكسرة قلبنا الواو في –إوقاد- ياءً ، فقلنا "أَوْقَدَ : إِيقادْ ، أَوْصَلَ : إِيْصَالْ ، أَوْقَفَ : إِيقاف" هذه إذا كانت فاء أفعل واواً.

- وإذا كانت عين "أَفْعَلَ" ألفًا مثل "أَبَانَ ، أَقَامَ" / فإن ألف المصدر "إِفْعال" تحذف ويعوض عنها تاء في آخره

⇐ فيقال : أَبَانَ : إِبَانَة ، أَقَامَ : إقامَة

الشرح / تلحظون "أبان" الباء هي الفاء - والألف هي العين – والنون هي اللام ؛ لأن أصل "أَبَانَ ، أَقَامَ" ← "أَبْيَنَ ، أَقْوَمَ" على وزن "أَفْعَلَ" لكن الياء قلبت ألفًا في "أَبيَـنَ ← أبان"، والواو قلبت ألفًا في "أَقْوَمَ ← أَقَامَ" ، الآن الفعل عينه حرف علة فماذا سيحدث ؟ فإن ألف المصدر "إفْعال" تحذف ويعوض عنها تاء في آخره فيقال "أبانَ : إِبَانَة ، أَقَامَ :إِقامَة" .

قد يسأل سائل لماذا حذفنا ألف المصدر ؟

نقول : حذفت ألف المصدر؛ لأنه اجتمع ألفان : ألف الفعل "أبان" وألف المصدر "إفعال" ، كان أصل "أَبَانَ" = "إِبَّاانَ" على وزن إِفْعال ، والألف دائمًا ساكنة وحتى نتخلص من التقاء الساكنين لا بد أن نحذف أحد الألفين ، فنحذف ألف المصدر فتصبح "إِبَانْ" ثم عوضنا عن ألف المصدر التي حذفناها تاءً في الآخر فأصبحت "إِبَانَة" ، وكذلك أصل "أقامَ" = "إقاام" بألفين – ألف الفعل وألف المصدر ، حذف ألف المصدر فصار "إِقَامَ" ثم عوضنا بالتاء فصارت "إِقَامَة" ، فتقول "أَبانَ : إِبَانَة ، أَقَامَ : إِقامَة ، أَعَانَ : إِعَانَة ، أَنَارَ : إِنَارَة" وهكذا.

▪ وإذا كانت لام "أَفْعَلَ" ألفًا مثل "أَعْـلـي ، أَعْطـي ، أَبْقَـي" / فإن لام الفعل تقلب في المصدر همزة

⇐ فيقال : أَعْطَى : إِعْطَاء ، أعلـى : إعلاء ، أبقـى : إبقاء

الشرح / "أَعْلَى ، أَعْطَى ، أَبْقَى" تلحظون أنها أفعال رباعية على وزن (أفعل) لكن نجد أن الحرف الأخير ألف فماذا سنصنع في هذه الألف في المصدر ؟ سنضطر إلى قلب لام الفعل في المصدر همزة فيقال "أَعْطَى : إِعْطَاء"؛ لأنه على القياس سيجتمع عندي ألفان : ألف المصدر وألف الفعل، وسيكون المصدر هكذا "إعطاا" فأجتمع عندي ألفان، وهذا لا يجوز في اللغة .

فحتى نتخلص من أحد الألفين نقلب الثانية - وهي ألف الفعل- همزة ، فتصبح : "أعطى : إعطاء ، أعلى : إعلاء ، أبقى : إبقاء" ."أفعل" هنا معتل اللام بالألف ، وهذه الألف يجب أن تقلب في المصدر همزة.

**** ملخص / الفعل الرباعي إذا كان على وزن "أَفْعَلَ"** / فمصدره على وزن "إِفْعَال" أكرم : إكرام ، أجلس : إجلاس.

فإن كانت فاء "أفعل" واوًا / قلبت ياءً في المصدر : أوقف : إيقاف

وإن كانت عين "أفعل" ألفًا / حذفت ألف المصدر وعوض عنها تاء في الآخر : أقام : إقامة ، أبان : إبانة.

وإن كانت لام "أفعل" ألفًا / فإن هذه الألف تقلب في المصدر همزة : أعطى : إعطاء ، أبقى : إبقاء.

الحلقة " ٢ "

ننتقل الآن إلى وزن آخر من أوزان الفعل الرباعي، لأننا قلنا: إن وزن المصدر يختلف باختلاف وزن الفعل، فسيأتينا الآن فعل رباعي آخر وزنه مختلف فإذن سيختلف بناءً على ذلك وزن المصدر.

❖ ثانياً: إذا كان الفعل الرباعي على وزن "فَعَّلَ" صحيحاً / فإن قياس مصدره على وزن "تَفْعِيل"

⇐ نحو: كَـرَّم : تَكْرِيم ، عَلَّـمَ : تَعْلِيم .

الشرح / عندنا الآن فعل رباعي مكون من أربعة حروف "فَعَّلَ" الفاء ، والعين هنا مضعفة - ننتبه لهذا الأمر بعض الطلاب يشكل عليه ولا يتنبه للحرف المضعف ! والحرف المضعف عبارة عن حرفين - ويكون الفعل الرباعي صحيحاً أي جميع حروفه صحيحة لم يدخله أي حرف علة فإن قياس مصدره على وزن "تفْعِيل".

أمثلة أخرى / سبَّح : تَسْبِيح ، وكسَّر : تكْسِير ، وجَلَّس : تَجْلِيس.

▪ وإن كانت لام "فَعَّلَ" ألفاً ، مثل : "قوّى ، عدّى ، ربّـى"

▪ فإن ياء التفعيل تحذف من المصدر، ويعوض عنها تاء في الآخر.

⇐ فيقال: تَقْوِيَة ، تَعْدِيَة. ومثلها : تَزْكِيَة ، تَرْبِيَة.

الشرح / تلحظون أن "قوّى" فعل رباعي على وزن "فعّل" ولكن لامه ألف ، وكما قلنا إذا وُجِد حرف علة فهذا دليل على أنه سيحدث في الكلمة تغييرٌ، فإن ياء التفعيل تُحذف من المصدر، ويُعوض عنها تاء في الآخر.

فيقال قوَّى : تقوية ، عدَّى : تعدية، زكّى : تَزكِية ، ربَّى: تَربية.

تلحظون التاء الأخيرة ليست موجودة في "كرّم : تكْرِيم" ولكن في "قوَّى : تقوية" جاءت التاء عوضًا عن ياء "تفعيل" ، وهذه الياء الموجودة في (تقوية) ونحوها من المصادر هي في الحقيقة ألف الفعل ؛ لأننا قلبنا ألف الفعل ياء في المصدر. فاجتمع عندي ياءان؛ ياء الفعل - التي هي ألف الفعل (قوّى) - وياء التفعيل فماذا نصنع؟ حذفنا ياء المصدر في "تفْعِيل" وعوضنا

عنها تاء في الآخر فأصبح : قوّى : تقوية ، عدَّى : تعدية، زكّى : تَزكية.

❖ **ثالثاً: إذا كان الفعل الرباعي على وزن "فَاعَلَ" / فإن قياس مصدره يكون على وزن "فِعَال أو مُفَاعَلة"**

⇐ نحو: قَارَبَ : قِرَاب أو مُقَارَبة ، كَاتَبَ : كِتَاب أو مُكَاتَبة.

الشرح / إذا كان الفعل الرباعي على وزن "فَاعَلَ" بفتح العين – وليست على وزن "فَاعِل" بكسر العين فهنا اسم فَاعِل أو فعل أمر فَاعِل مثل كَاتِب– فإذا كان فعل رباعي على وزن "فَاعَلَ" فإن له مصدرين، إما "فِعَال" أو "مُفَاعَلَة".

❖ **رابعاً : إذا كان الفعل الرباعي على وزن "فَعْلَلَ" / فإن قياس مصدره على وزن "فَعْلَلَة أو فِعْلال"**

❖ **و "فِعْلال" خاص بالمضعَّف.**

⇐ **مثال المضعف** / "زَلْزَلَ" : زَلْزَلَة أو زَلْزَال ، "وَسْوَسَ" : وَسْوَسَة أو وَسْوَاس.

⇐ **مثال غير المضعف** / "دَحْرَجَ" : دَحْرَجة. ولا يأتي منه "دِحْراج" قياساً؛ لأنه غير مضعف.

الشرح / "فَعْلَلَ" مثل : دَحْرَجَ ، زَلْزَلَ ، وَسْوَسَ ، كل هذه أفعال رباعية يجوز فيها مصدران "فَعْلَلَة أو فِعْلال".. لكن نتنبه إلى أن "فِعْلال" خاص بالمضعَّف؛ لأن الأفعال التي على وزن "فَعْلَلَ" نوعان، نوع مضعف ونوع ليس مضعف. "زَلْزَلَ" يسمى فعل رباعي مضعف؛ لأن الحرف الأول والثاني مكرر، فالزاي مكررة واللام مكرر. فإذا كان مضعفاً يجوز أن نأتي بالمصدرين فنقول: "زَلْزَلَ" : زَلْزَلَة أو زِلْزَال ، "وَسْوَسَ" : وَسْوَسَة أو وِسْوَاس.

أما "دَحْرَج" ففعل رباعي على وزن "فَعْلَلَ" لكنه غير مضعف، فنلحظ الدال والحاء غير مكررة، فلذلك لا يأتي منه إلا مصدر واحد وهو "فَعْلَلَة" فنقول: دَحْرَجَ : دَحْرَجةً. ولا يأتي منه "دِحْرَاج" قياساً لكن لو سُمع عن العرب فهذا يُحفظ ولا يُقاس عليه، ولكن لا نستطيع أن نقيس عليه غيره .

** **وبهذا ننتهي من مصادر الأفعال الرباعية، وعرفنا أنه إذا اختلف وزن الفعل ينبني عليه اختلاف وزن المصدر.**

١. الفعل "أَفْعَلَ" مصدره ← "إِفْعَال"
٢. الفعل "فَعّلَ" مصدره ← "تَفْعِيل"
٣. الفعل "فاعَلَ" مصدره ← "فِعَال" أو "مُفَاعَلَة".
٤. الفعل "فَعْلَلَ" مصدره ← "فَعْلَلَة" أو "فِعْلال".

القسم الثاني / مصادر الأفعال الخماسية والسداسية

وجعلناها في قسم واحد مستقل؛ لأن الحديث فيها واحد.

مصادر هذه الأفعال قياسية – أي لها ضوابط تضبط بها وتُعْرَف– وتختلف أوزان هذه المصادر باختلاف أوزان الأفعال.
ولهذه الأفعال حالتان :

❖ **الحالة الأولى: إذا كان الفعل الخماسي أو السداسي مبدوءاً بهمزة وصل ، وكانت عين الفعل ولامه صحيحتين**

فإن مصدره يكون بكسر حرفه الثالث، وزيادة ألف قبل آخره.

⇐ نحو: اِنْتَفَعَ : اِنْتِفاع ، اِسْتَغْفَرَ: اسْتِغْفار.

** هناك فرق بين همزة الوصل وهمزة القطع ، فهمزة الوصل هي التي تحذف لفظاً لا خطاً في وصل الكلام ، وهمزة القطع هي التي تبقى. ولتفريق بينهما نقول : إذا جاءت الكلمة لم تسبق بكلام نسبقها بالفاء أو الواو فإذا نطقنا الهمزة فهي همزة

قطع ، وإذا لم ننطق الهمزة فهي همزة وصل.

مثال : "انتصر" الفعل مبدوء بهمزة ولا نعرف هل هي همزة وصل أم قطع ، فنسبقها بواو، فنقول "وانتصر" نلحظ أننا لم ننطق الهمزة فإذن هي همزة وصل ، وطريقة كتابتها أنها تكتب "ا" ألف دون عين صغيرة، أما همزة القطع فتكتب ألف بعين صغيرة فوقها أو تحتها؛ فتكتب العين الصغيرة فوق للفتح والضم "أَ" "أُ" ، وتكتب تحت إذا كانت مكسورة "إِ".

لو نظرنا إلى الفعل "أكرم" وأدخلنا عليه واوا فنقول "وأكرم" نلحظ أننا ننطق الهمزة ، فإذن هي همزة قطع تكتب وتنطق ونضع فوقها العين الصغيرة.

مواضع الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع تجدونها في كتب الإملاء، و يجدر بالطالب الرجوع إليها والإفادة منها؛ لأنها من المواضع المهمة التي يخطئ فيها كثير من الطلاب **

الشرح / نلحظ "انتفع" أنه فعل خماسي مبدوء بهمزة وصل ، ضع واو قبلها "وانتفع" لم ننطق الهمزة فهذا دليل أنها همزة وصل ، ولاحظ أننا لم نضع همزة صغيرة فوقها أو تحتها. وعينه ولامه صحيحتان، فالقياس فيه : أن نأتي للحرف الثالث "التاء" ونكسره ، ونزيد ألفا قبل الآخر ، قبل "العين" ، فأصبحت انتفع: انتِفاع.

أيضًا / استغفر: استِغفار كسرنا الحرف الثالث "التاء" وزدنا ألفا قبل الآخر وهو "الراء".

- **أما إذا كان آخر أحد هذين الفعلين "لامه" ألف** / فإن هذه الألف تقلب في المصدر همزة.

⇐ نحو: اِنْتَقَـى: اِنْتِقَاء ، اِصْطَفَـى: اِصْطِفَاء ، اِسْتَعْلَـى : اِسْتِعْلَاء.

الشرح / "انتقى" فعل خماسي على وزن "افتعل" لامه ألف ؛ فهذه اللام ستقلب همزة ؛ لأن القاعدة العامة السابقة تقول : أن يُكسر الحرف الثالث ونزيد ألفا قبل الآخر، فإذا كسرت الحرف الثالث وزدت ألفا قبل الآخر فسيجتمع عندي ألفان؛ ألف المصدر وألف الفعل، فلا يصح أن يلتقي ألفان ، فأقلب ألف الفعل همزة فتصبح :

انتقى: انتقاء، اصطفى: اصطفاء ، استعلى: استعلاء. "استعلى" سداسي لامه ألف

- **وإذا كان الفعل الذي على وزن "استفعل" عينهُ ألف** / فإننا نحذف ألف المصدر ونعوض عنها تاء في الآخر .

⇐ فنقول : استقام: استقامة ، استبان : استبانة.

الشرح / إذا كان الفعل سداسيا وعينه ألف –حرف علة– مثل "استقام" على وزن "استفعل"؛ لأن أصلها : استقوَمَ ، فالألف أصلها واو ، وقلبت الواو ألفاً فأصبحت : استقام، فعلى القاعدة العامة: أكسر الحرف الثالث وأزيد ألفا قبل الآخر، فإذا طبقت هذه القاعدة سيجتمع ألفان؛ ألف الفعل وألف المصدر فتصبح "اِسْتِقاامْ" بألفين ، ولا يصح اجتماع ألفين، فأحذف ألف المصدر وأعوض عنها تاء في الآخر؛ فتصبح : استقام : استقامة ، استبان : استبانة ، استعاذ : استِعاذة ، استجار : استجارة.

❖ **الحالة الثانية : – خاصة بالفعل الخماسي – إذا كان الفعل الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة وهو صحيح الآخر – صحيح [اللام] –**

فإن مصدره يكون بضم ما قبل آخره فقط.

الشرح / إذا كان الفعل الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة أي ليست أصل الفعل، ونعرف أصل الفعل من خلال تجريده إلى الثلاثي مثل: الفعل "تَعَلّم" في بدايته تاء، كيف أعرف أن هذه التاء أصلية أو زائدة؟ بالرجوع إلى الأصل الثلاثي، فالفعل "تَعَلّم" أصله "عَلِمَ" ونلحظ أن الأصل ليس فيه تاء، فإذن يتضح لنا أن التاء هنا زائدة. فـ "تَعَلّم" الفعل خماسي مبدوء بتاء

زائدة كيف نأتي بالمصدر؟

نقول إذا كان الفعل الخماسي مبدوءاً بتاء زائدة وهو صحيح الآخر [يعني صحيح اللام] ، وإذا قلنا الوسط نقصد [العين]، وإذا قلنا الأول نقصد [الفاء] / فيكون مصدره بضم ما قبل آخره فقط، أي نأتي بالفعل نفسه ولكن نأتي للحرف الذي قبل الآخر ونضع فوقه ضمة.

⇐ نحو : تَكَلَّم : تَكَلُّم ، تفاهَم : تَفَاهُم ، تَعَلَّم : تَعَلُّم .

الشرح / لاحظ "تكلَّم" فعل خماسي مبدوء بتاء زائدة؛ لأن أصله "كلَّم" ، وهو صحيح اللام فالحرف الأخير "الميم" ليس حرف علة ، فيكون مصدره بضم الحرف قبل الآخِر "تكلَّم : تكلُّم".

ونحو : تقدَّس : تقدُّس ، وتسلَّم : تسلُّم ، فنأتي للحرف الذي قبل الآخر ثم نضمه فيكون هو المصدر.

- **أما إذا كان الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة معتل الآخر بالألف –لامه ألف–**
- فإن الألف تقلب في المصدر ياءً، ويكسر ما قبلها.

الشرح / كما قلت لكم سابقاً إذا وُجد في الفعل حرف علة ففي الغالب سيكون فيه تغيير؛ لأن الكلمة لو جئنا بها على القواعد الأساسية وفيها حرف علة، سيحصل أمور منها :

- قد يجتمع ساكنان كما ذكرنا في "استقام" لما قلنا المصدر على القاعدة سيكون "استقاام" بألفين فاجتمع ساكنان.
- قد يحصل ثقل في النطق، فلتخفيف الثقل لا بد أن أحدث تغييرا.

فننظر في الأمثلة ماذا سيحدث وكيف نعالج هذا الفعل ؟

⇐ نحو : تفانَى : تفانِي ، تعالَى : تعالِي.

الشرح / لاحظوا الفعل "تفانَى" فعل خماسي مبدوء بتاء زائدة ولكن لامه "ألف" ، لو أردنا أن نطبق القاعدة، فالقاعدة تقول: نأتي للحرف قبل الآخر ونضمه، فنقول "تفانَى" ونريد أن نضم ما قبل الآخر ، ولكن عندنا الألف ، "**والألف لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا** " هذه قاعدة عامة ، ولو أردت أن أضم ما قبل الألف كي أطبق القاعدة سيصبح عندي إشكال وهو أن الألف لا تقبل الضمة، فماذا أصنع؟ سأحدث تغييرين :

١. بدل الضمة آتي بكسرة ٢. أقلب الألف ياءً لتناسب الكسرة ، الألف لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا ، وأنا عندي كسرة ! فلا بد أن آتي بحرف يناسب الحركة التي قبلها "الكسرة" وهو الياء.

فأقول: تفانَى: تفانِي ، تعالَى : تعالِي ، تسالَى : تسالِي ، تسامَى : تسامِي.

ملخص / / إذا كان الفعل خماسيا مبدوءاً بتاء زائدة وهو صحيح الآخر، فنأتي للحرف ما قبل الآخر ونضمه فيكون هذا هو مصدره. مثل / تكلَّم : تكلُّم ، وتفاهَم : تفاهُم.

فإن كان هذا الفعل آخره "ألف" فسأضطر إلى بعض التغيير؛ لأن القاعدة العامة لا تستقيم ولا تتأتى فأقلب الفتحة كسرة وأقلب الألف ياءً لتناسب هذه الكسرة .

وبهذا ننتهي من مصادر الأفعال غير الثلاثية.

الحلقة ""٣""

نشير إلى أن جميع القواعد التي تعلمناها في مصادر الأفعال الرباعية ومصادر الأفعال الخماسية والسداسية هي التي نقيس عليها وهي المعتبرة وهي التي يجب الالتزام بها، لكن قد يُسمع عن بعض العرب في القرآن الكريم وفي السنة النبوية أو في

الكلام الفصيح بعض المصادر المخالفة لما تعلمناه **فما الحكم** ؟

نقول هذه تُحفظ بمعنى أنها تُحترم وتُقبل، ولكن لا يجوز لنا القياس عليها، وإنما نذكرها كما جاءت بألفاظها ولا نقيس عليها؛ لأنه لا يُقاس على الشاذ، وإنما يُقاس على الكثير الغالب، فإذن الكثير الغالب هو ما تعلمناه من قواعد.

❖ ..:. تنبيـــــه .:.

وردت بعض الأمثلة المسموعة على خلاف القياس ،، مثل : كَذَّب : كِذَّابا. والقياس : تكذيب

"المسموعة" بمعنى محفوظة عن العرب ، مسموعة عن العرب الذين يُحتج بكلامهم، وليست المسموعة الآن أو في عصور غير الاحتجاج بل في عصور الاحتجاج، أما التي تُسمَع الآن وتكون مخالفة للقواعد فهذ لا حُجة فيها ولا يلتفت إليها أصلا.

نأتي بأمثلة وشواهد على مجيء المصدر على غير القياس من كلام العرب الذي يحتج به .

⇐ **مثال ١** : كَذَّب : كِذَّابا. والقياس : تكذيب

إذا جاء الفعل على وزن "فعَّل" فإن قياس مصدره على وزن "تفعيل" كَذَّبَ : تكذيب. لكن هنا جاء : كِذَّابْ فهل نقول كِذَّاب خطأ ؟ لا ، بل نقول صحيح وفصيح، ولكن إذا أردنا القياس لا نقيس عليه وإنما نقيس على الكثير الغالب كَذَّبَ : تَكذِيب على وزن تفعيل .

⇐ **مثال ٢** : تحمَّل : تِحِمَّالاً . والقياس : تَحَمُّل

الفعل "تَحَمَّلَ" خماسي مبدوء بتاء زائدة فقياس مصدره أن يُضَم ما قبل الآخر فقط ، تَحَمَّل : تحمُّل

⇐ **مثال "٣"** : حوقل : حِيقالاً . والقياس : حَوْقَلَة

سمع عن العرب حوقل : حيقالا، وهذا السماع صحيح ، والقياس المعروف الذي تعلمناه في "حَوْقَلَ" أنه فعل رباعي على وزن "فعلل" : فعللة ، نقول في القياس حوقل : حوقلة.

⇐ **مثال "٤"** : ومن الأمثلة التي أتت على خلاف القياس قول الشاعر : باتت تنزي دلوها تَنْزِيَّـــا

والقياس : تنزية . لا تنزيّـــا

لأن أصل تُنزي : نَزَّى ، مثل ربَّى : تربية ولا نقول تربيًا ، ومثل سمَّى : تسمية ولا نقول تَسْمِيًّا

لكن ماذا نصنع إذا سمعنا مثل هذا ؟ نقول صحيح لكن لا نقيس عليه؛ لأنه شاذ، وإنما نقيس على الكثير الغالب فالقياس في نزَّى : تَنْزِيَة

▪ **وما جاء من ذلك مخالفًا للقواعد السابقة فهو شاذ لا يُقاس عليه**

وهذا حكم عام في جميع أحكام النحو أن الشاذ لا يُقاس عليه إنما القياس على الكثير الغالب .

تدريب في مصادر الأفعال غير الثلاثية

الاختبارات عندكم تكون على هذه الطريقة "الاختيار من متعدد"، وقد وضعت التدريبات على هذه الطريقة من أجل أن يختبر الطالب نفسه في نهاية كل باب ماذا فهِم وماذا حصَّل ؟ فإن أجاب عنها بفهم واقتدار فهو إن شاء الله أهل للنجاح ، وأرجو أن يكون الجميع من الناجحين.

تنبيه : الإجابة الصحيحة سيوضع تحتها خط :

١- "تَعْلِيم" مصدر للفعل :

أ ـ عَلِمَ　　ب ـ عَلَّمَ　　ج ـ تَعَلَّمَ

الصواب "ب" لو رجعنا للقواعد لوجدنا تعليم مصدر للفعل علَّم ، أما الفعل تعلَّمَ مصدره : تعلُّم ، وأما الفعل عَلِمَ مصدره : عِلْمْ

٢- "مُجالَسَة" مصدر للفعل :

أ ـ جَلَّس　　ب ـ جَلَس　　ج ـ جَالَسَ

الصواب "ج" الفعل جالس مصدره : مجالسة ، أما الفعل جلَّس فمصدره : تجليس مثل / علَّمَ : تعليم، وأما جَلَس فهو فعل ثلاثي نقول جلس : جلوس، وهو ليس معكم في هذا الباب.

٣- "إِشَاعَة" مصدر للفعل :

أ ـ أَشَاعَ　　ب ـ شَاعَ　　ج ـ شَيَّعَ

الصواب "أ" ؛ لأن الثاني "شاع" فعل ثلاثي فمباشرة نعرف أنه ليس هو الجواب؛ لأننا لم نأخذ مصادر الأفعال الثلاثية ، شاع مصدره : شيوعًا ، والثالث : "شيّع : تشييع" مثل : "كلم : تكليم" ، والفعل "أشاع" تلحظون أنه معتل العين مثل : "أقام : إقامة" ، أشاع مصدره : إشاعة .

٤- "تَكَرُّمْ" مصدر للفعل :

أ ـ كَرُمَ　　ب ـ تَكَرَّم　　ج ـ كَرَّمَ

الصواب "ب" ؛ لأن الفعل الأول "كَرُمَ" ثلاثي وكما قلنا مجال بحثنا ودراستنا ليست في مصادر الأفعال الثلاثية فهذا يخرج. "كرُمَ : كَرَمًا" ، وفقرة ج – الفعل كَرَّمَ مصدره : تَكْرِيْم ، فَعَّلَ : تفعيل ، فهذا أيضا ليس هو ، والفقرة ب هي الصحيحة؛ لأن الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة وكان صحيحًا فإن مصدره يكون بضم الحرف الذي قبل الآخر، تكرَّمَ : تكرُّم

٥- "اشْتِرَاكْ" مصدر للفعل :

أ ـ شَارَكَ　　ب ـ اشْتَرَك　　ج ـ تَشَارَكَ

الصواب "ب" ، هذه الأفعال فيها تشابه لذلك على الطالب إذا عرض له مثل هذه الأمور أن يلجأ بعد الله سبحانه وتعالى إلى القواعد التى تعلمها؛ لأنها هي التى تزيل عنه الشك والريب وتكون إجابته بثقة ودراية تامة .

فهنا الأول "شَارَكَ" فعل رباعي على وزن فَاعَلَ يكون مصدره : مُفَاعَلَة أو فِعال ، شارك : مشاركة أو شِراكًا فإذن الاختيار الأول غير صحيح ، والثاني "اشترك" فعل خماسي مبدوء بهمزة وصل فإن مصدره يكون بكسر حرفه الثالث وزيادة ألف قبل الآخر اشترك : اشتراك ، إذن هذا الصواب ، أما الثالث "تَشَارَكَ" فعل خماسي مبدوء بتاء زائدة فمصدره يكون بضم الحرف الذي قبل الآخر، فنقول تشارَكَ : تشارُك

٦- "إِيْصَال" مصدر للفعل :

أ ـ أَوْصَلَ　　ب ـ وَصَلَ　　ج ـ وَاصَلَ

الصواب "أ" ، أَوْصَلَ فعل رباعي على وزن أَفْعَلَ تلحظون أن فاءه : واو ، أَوْصَلَ ونقول في مصدره : إيصال ، ونلحظ أن الواو التي في الفعل قُلبت ياءً ؛ وقلنا لكم أن " إِفْعَال " مكسور الأول ، والانتقال من الكسر إلى الواو فيه ثقل نقول : إوصال ، فحتى نتخلص من هذا الثقل نقلب الواو حرفًا يناسب الكسرة وهو الياء : أَوْصَلَ: إيصال ، أما الثاني : وَصَلَ

فهو فعل ثلاثي والثلاثي يخرج من هذا الباب؛ لأن كلامنا في مصادر الأفعال غير الثلاثية ومصدر وَصَلَ : وصول.
والثالث : وَاصَلَ على وزن فَاعَلَ، وعرفنا أن الفعل الرباعي إذا كان على وزن فَاعَلَ فإن مصدره : فِعال أو مُفَاعَلَة ، وَاصَلَ : وِصَال أو مُوَاصَلة.

٧- "استبان" فعل مصدره :

أ ـ استبيان. ب ـ استبانة. ج ـ مباينة.

الصواب "ب" ، لكن نحن دائما نسمع "استبيان" ؛ "هذا استبيان على كذا" يريدون : "استبيان" مصدر : استبان ، والحقيقة الصواب هو "ب" استبانة؛ لأن مصدر الفعل السداسي المبدوء بهمزة وصل يكون بكسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر فإذا فعلنا ذلك "استبان : استِبَاان" أصبح عندنا ألفان ألف الفعل وألف المصدر فنحذف ألف المصدر ونعوض عنها تاء في الآخر فتصبح استبان : استبانة ، أما "استبيان" وهو المشهور عند الناس فهو خطأ.

٨- "رِمِيّ" مصدر شاذ للفعل "تَرَامَى" والقياس :

أ ـ تَرَامِي ب ـ رَمْي ج ـ تَرْمِيَة

الصواب "أ" ؛ لأنه كما عرفنا أن الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة يكون مصدره بضم ما قبل آخره ، وهنا نلحظ أن لام الفعل "ألف" فلو ضممنا ما قبل الآخر فإن "الألف" لا تقبل فماذا نصنع ؟ نقلب الضمة كسرة ونقلب الألف ياء فتصبح " ترامِيْ " ، إذن الخيار الأول هو الصحيح فنقول : ترامِيْ ، أما الثاني : رَمْي فهو مصدر للفعل الثلاثي رَمَى، والثالث : ترمية مصدر للفعل رمَّى.

اسم المرة واسم الهيئة

اسم المرة واسم الهيئة مصادر أيضاً لكن لها دلالة أخرى غير دلالة المصدر؛ لذلك أفرد لها الصرفيون بابًا خاصًا
فاسم المرة هو في الحقيقة مصدر لكنه زاد على المصدر بأنه يدل على وقوع الحدث مرة واحدة؛ ولذلك سمي اسم مرة .
واسم الهيئة مصدر لكنه يدل على الهيئة التي وقع الحدث عليها فسمي اسم هيئة؛ لأنه يدل على كيفية وقوع الحدث.

أولاً / اسم المَرَّة

تعريفه : هو مصدر يُصاغ من الفعل للدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة.

نلحظ أنه "مصدر" لكنه يشعر بزيادة أخرى هذه الزيادة جعلت النحويين يفردون له بابا خاصا.

مم يصاغ ؟ يصاغ اسم المرة من الفعل الثلاثي ومن غيره.

نستطيع أن نأتي باسم المرة من الفعل الثلاثي ومن الفعل غير الثلاثي ، ونقصد بالفعل غير الثلاثي الفعل الرباعي والخماسي والسداسي، فأي فعل نستطيع أن نأتي منه اسم المرة بخلاف اسم الهيئة

❖ أولاً : كيف يصاغ اسم المرة من الفعل الثلاثي ؟ وضح ذلك بالأمثلة :

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن "فَعْلَة" بفتح الفاء وسكون العين.

إذا جاءنا فعل ثلاثي وأردنا أن نصيغ منه اسم مرة فالأمر سهل نقول على وزن "فَعْلَة"، و"انتبهوا" لفتح الفاء ـ فَعلة ؛ لأن اسم الهيئة سيأتينا على وزن "فِعْلة" بكسر الفاء **إذن هنا الفاصل والمحك هو حركة الفاء**، فإذا كانت حركة الفاء مفتوحة يكون اسم مرة، وإذا كانت الفاء مكسورة يكون اسم هيئة، والذي يفرق بين الاثنين حركة الفاء.

⇐ **مثال** / جَلَسَ : جَلْسة ، قَعَدَ : قَعْدة ، فَرِح : فَرْحة ، أكل : أَكْلة .

بفتح الحرف الأول وسكون الحرف الثاني ولو قلنا : "جلس : جِلسة" بكسر الجيم ، "قعد : قِعدة" بكسرة القاف تحول من اسم المرة إلى اسم الهيئة، وإن شاء الله نأخذ التفصيل بعد ذلك.

▪ **فإن كان المصدر الأصلي على وزن "فَعْلَة"** / فإنه يُدَلُّ على المرة منه بوصفه بكلمة "واحدة".

⇐ نحو / رَحِمَ : رَحْـمـةً واحدة.

قد يشكل علينا أنه أحيانًا يأتي المصدر الأصلي على وزن "فَعلة" بفتح الفاء فهنا يحدث لبس بين اسم المرة والمصدر الأصلي، مثال ذلك الفعل "رَحِمَ" مصدره الأصلي : رَحْمة ، لو تأملنا رَحْمة على وزن فَعْلة وهو المصدر الأصلي ! وأنا لا أريد المصدر الأصلي ولكن أريد اسم المرة فماذا أصنع ؟ في هذه الحالة يجب علينا أن نضيف كلمة "واحدة" حتى تبيِّن للسامع والمخاطب أنني أريد اسم المرة وليس المصدر الأصلي فنقول رحِمَ : رحمةً واحدة .

ولكن "أكل" أقول : أَكْلَة ، لا يلزم أن أقول "أكلة واحدة"؛ لأن المصدر الأصلي لـ أكل هو أَكْلاً فنلحظ أن المصدر الأصلي يختلف ، بينما رحم : رحمة ينبغي أن آتي بكلمة "واحدة" حتى نُفرِّق بين المصدر الأصلي واسم المرة. أيضًا "جلَسَ" لا يلزم أن نقول "جلسة واحدة"؛ لأن المصدر الأصلي لـ جلس هو جلوس ، ومع ذلك يجوز لي أن أقول "جلسة واحدة" جائز من باب التأكيد لا غير، لكنه غير واجب. أما هنا "رحم : رحمة واحدة" يجب أن أضيف كلمة "واحدة"؛ لأنني لو لم أضف كلمة "واحدة" لتوهم السامع أنني أريد المصدر الأصلي وهناك فرق كبير بين إرادة المصدر الأصلي وإرادة اسم المرة؛ لأن المصدر الأصلي يدل على الحدث فقط ، لو قلنا : أكل : أكْلاً ، هنا المصدر "أكلاً" يدل على الحدث لكن لا يُفهم منه أنه مرة أو مرتين أو ثلاث مرات ، في حين لو قلت : "أكلتُ أَكْلةً" هنا يتضح أن الحدث وقع مرة واحدة ، لكن لو قلنا : "رحم رَحْمَةً" يُفهم منه المصدر الأصلي وإذا أردت اسم المرة يلزم إضافة كلمة "واحدة" فأقول "رحِمَ رحمةً واحدة" وكلمة "واحدة" هي التي دلت على المرة.

الحلقة ""٤""

تحدثنا في المحاضرة الماضية عن اسم المرة واسم الهيئة وتكلمنا عن اسم المرة وعرَّفناه ، وعرفنا أنه يُصاغ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي ، و تعلّمنا كيف يصاغ من الفعل الثلاثي .

❖ ثانيًا : كيف يصاغ اسم المرَّة من غير الثلاثي ؟ وضح ذلك بالأمثلة :

١. يُصاغ اسم المرة من الفعل غير الثلاثي بزيادة تاء على مصدره الأصلي .

⇐ نحو : انطلق مصدره الأصلي : "انطلاق" ، و اسم المرَّة منه : انطلاقة ، بزيادة التاء في آخره .

الآن " انطلق " فعل غير ثلاثي – خماسي – ، مصدره الأصلي "انطلاق" إذا أردنا اسم المرة منه نضيف تاء في آخره فنقول "انطلاقة" ، والأمثلة كثيرة على ذلك نحو :

⇐ استخرج ، المصدر الأصلي "استخراج" ثم نضيف تاء في آخرة فنقول : استخراجة .

⇐ أغفى ، المصدر الأصلي "إغفاء" ثم نزيد تاء في آخره فنقول : إغفاءة .

⇐ أكرَمَ ، مصدره الأصلي "إكرام" ، ثم نضيف التاء فنقول : إكرامة .

فزيادة التاء تعني أننا أردنا اسم المرة لا المصدر الأصلي .

٢. فإذا كان المصدر الأصلي مختوماً بالتاء / فإنه يُدلُّ على اسم المرة منه بالوصف بكلمة " واحدة " .

فإذا كان المصدر الأصلي مختوماً بالتاء فماذا نصنع حتى نفرق بين المصدر الأصلي و اسم المرَّة ؟ نضيف كلمة "واحدة" فتقطع على إرادة اسم المرة لا المصدر الأصلي .

⇐ **مثال "١"** : "أجاب" فعل غير ثلاثي – رباعي – مصدره الأصلي : إجابة ، واسم المرة منه : إجابة واحدة.

بزيادة كلمة "واحدة" بعد المصدر الأصلي.

⇐ **مثال "٢"** : أقام : إقامة واحدة. استفاد : استفادة واحدة.

"أَجَابَ : إِجَابَة" كما تعلَّمنا سابقاً أتينا بالمصدر منه بأن حُذفت ألف المصدر وزيد عنها تاء التأنيث في آخره ، وكذلك " أعان " مصدره " إعانة " بحذف ألف المصدر وزيادة تاء التأنيث في آخره . فالمصدر الأصلي نلحظ أنه مختوم بتاء ، فإذا أردنا اسم المرَّة منه فإننا نضيف كلمة "واحدة" بعد المصدر الأصلي ، فنقول : أجاب إجابةً واحدة .

حكم زيادة "واحدة" إذا كان المصدر الأصلي مختوماً بالتاء / إذا أردنا اسم المرة فإننا يجب أن نأتي بكلمة "واحدة" للتفريق بين المصدر واسم المرَّة ، فنقول : أجاب إجابة واحدة . استعان استعانة واحدة. استجاب استجابة واحدة.

أما إذا كان المصدر غير مختوم بالتاء / مثل "انطلق" مصدره الأصلي "انطلاق" واسم المرة منه "انطلاقة" بزيادة تاء في آخره هنا زيادة كلمة "واحدة" في هذه الحالة جائز وليس واجب ، فلو قلت : انطلق انطلاقة واحدة ، فهذا جائز لتأكيد إرادة اسم المرة لكنه لا يجب .

ثانياً / اسم الهيئة

تعريفه : هو مصدر يُصاغ من الفعل الثلاثي للدلالة على هيئة الفاعل عند حدوث الفعل منه .

فيه دلالة على الهيئة ، على الكيفية ، على الحال . مثال (إذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحَة) "الذِّبْحَة" هنا "فِعْلَة" اسم هيئة دلَّت على هيئة وقوع الحدث من الفعل . فكسر الفاء[١] هنا "ذِبحة" فِعلة، فيه دلالة على كيفية هيئة الفعل عند وقوعه.

مِمَّ يُصاغ ؟ لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي فقط ؛ بمعنى أنه لا يصاغ من الفعل الرباعي ولا من الخماسي ولا من السداسي ."نتنبه لهذا" !!

❖ **كيف يُصاغ اسم الهيئة ؟ وضح ذلك بالأمثلة :**

يصاغ على وزن "فِعْلة" بكسر الفاء و سكون العين .

⇐ **مثال "١"** : جلس جِلْسة الأمراء ، ومشى مِشْية الليث ، وسار سِيْرة الصالحين .

"جِلْسة ، و مِشْية ، و سِيْرة" كلها تسمى اسم هيئة ونلحظ أنها على وزن "فِعْلة" مكسورة الفاء ، ساكنة العين . وبكسر الفاء هنا نفرِّق بين اسم الهيئة واسم المرَّة ؛ لأن اسم المرة مفتوح الفاء "فَعلة" مثل : ضَرَبَ : ضَرْبَة ، سَمِعَ : سَمْعة ، جَلَسَ : جَلْسَة . أما اسم الهيئة جَلَسَ : جِلْسَة بكسر الفاء، فالفاء هي التي تفرِّق بين اسم الهيئة واسم المرة .

⇐ **مثال "٢"** : قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة ، و إذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبْحة) .

قِتْلة و ذِبحة اسما هيئة مصاغان من الفعل الثلاثي ذبح : ذِبْحة ، قتل : قِتْلة.

---

[١] / قلت في الشرح : (كسر العين) ، وهذا سبق لسان. والصواب : بكسر الفاء. أستاذ المادة.

** إذا جاء المصدر الأصلي على وزن "فِعْلة" ، فكيف يُفرَّق بين المصدر الأصلي واسم الهيئة ؟

- إذا جاء المصدر الأصلي على وزن فِعْلة / فإنه يدل على الهيئة منه بالصفة أو الإضافة .

نحو "نَشَدَ" فعل ثلاثي ، مصدره الأصلي " نِشْدة " على وزن " فِعْلة ".

س: فلو قلنا : " نشد نِشْدة " ونحن نريد الهيئة فكيف نفرّق بين اسم الهيئة والمصدر الأصلي؟

١- إما بالوصف : نِشْدةً عظيمة ، فهنا وصفت النِّشْدة بأنها عظيمة .

٢- أو بالإضافة : نِشْدة الملهوفِ ، فنِشْدة مضاف والملهوف مضاف إليه .

هذه هي القاعدة العامة لاسم الهيئة : أنه لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي فقط ، و يصاغ على وزن "فِعْلة" ، إلا إذا كان المصدر الأصلي على وزن "فِعْلة" فإننا نفرِّق بين اسم الهيئة واسم المرة بالوصف أو الإضافة .

هذا هو الأصل وهذا هو القياس ، لكن سُمِع عن العرب أنهم صاغوا اسم الهيئة من الأفعال غير الثلاثية، فنقول: إنها شاذَّة ولا يُقاس عليها .

شذَّ مجيء اسم الهيئة من غير الثلاثي – لا يقاس عليها –

⇐ مثل : اختمرت المرأة خِمْرة ، و انتقبت المرأة نِقْبة.

⇐ تعمم الرجل عِمَّة ، و تقمص قِمْصة

"اختمر ، انتقب" فعلان خماسيان ، فهذه صياغة شاذة لا يقاس عليها ، فاسم الهيئة لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي؛ "تعمم ، تقمص" فعلان غير ثلاثيين ، فهذا يحفظ لكنه لا يقاس عليه؛ لأنه شاذ .

تدريب في اسم المرة والهيئة

١. اسم المرة من "استغفر" :

أ. استغفار ب.استغفارة ج. مغفرة د. لا يأتي منه اسم مرة

الصواب "ب" . الخيار الأول "استغفار" هو المصدر الأصلي فلا يصح ، و الخيار الثاني "استغفارة" هو اسم المرة ؛ أتينا بالمصدر الأصلي : استغفار، ثم أضفنا عليه تاء في آخرة : استغفارة، وهذه التاء هي التي فرقت بين المصدر وبين اسم المرة ، وهكذا يُصاغ اسم المرة من غير الثلاثي. الخيار الثالث "مغفرة" ليس مصدر لـ استغفر وليس اسم مرة ، بل هو مصدر ميمي.

و الخيار الأخير خاطئ فاسم المرة يصاغ من الفعل الثلاثي و يصاغ من غير الثلاثي .

٢. اسم المرة من "أجلس" :

أ. جَلْسة ب. إجلاس ج. إجلاسة د. لا يأتي منه اسم مرة.

الصواب "ج" . الخيار الأول "جلسة" غير صحيح؛ لأنه اسم مرة للفعل الثلاثي جَلَس : جَلْسة.

الخيار الثاني : إجلاس هو المصدر الأصلي فهو غير صحيح. الخيار الثالث : إجلاسة هو الصحيح؛ لأننا نأتي باسم المرة من غير الثلاثي بإضافة تاء على مصدره الأصلي. الخيار الرابع : غير صحيح؛ لأن اسم المرة يصاغ من غير الثلاثي .

٣. اسم الهيئة من "استقام" :

أ. استقامَة. ب. استقامة حسنة. ج. إقامة طويلة. د. لا يأتي منه اسم هيئة

الصواب "د"؛ لأن "استقام" فعل غير ثلاثي ، واسم الهيئة لا يصاغ من غير الثلاثي. ونجد أن "ب" استقامة حسنة دلَّ المعنى

على أننا أردنا الهيئة هيئة هذه الاستقامة لكنه لا يُعدُّ اسم الهيئة قياسيا؛ لأن اسم الهيئة لا يصاغ من الفعل غير الثلاثي .

٤. اسم الهيئة من "مات" :

أ. موتاً ب. مِيْتة ج. مَوتة. د. لا يأتي منه اسم هيئة

الصواب "ب" . الخيار الأول : هو المصدر الأصلي ، الخيار الثاني : هو الصواب؛ لأننا قلنا : إن اسم الهيئة يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن فِعْلة – بكسر فاء الكلمة – ، الخيار الثالث : مَوتة هو اسم المرة – على وزن فَعْلة – ، الخيار الرابع خاطئ؛ لأن اسم الهيئة يصاغ من الفعل الثلاثي .

٥. اسم المرة من "ساهم" :

أ. إسهامة. ب. مساهمة. ج. مساهمة واحدة. د. لا يأتي منه اسم مرة.

الصواب "ج" . الخيار الأول : غير صحيح؛ لأننا قلنا : إن اسم المرة يصاغ من الفعل غير الثلاثي بإضافة تاء على مصدره الأصلي في آخره ، فالفعل ساهم مصدره الأصلي : مساهمة أو سهاماً : مثل / قاتل : مقاتلة أو قتالاً . فالخيار " إسهامة " غير صحيح؛ لأن إسهام مصدر الفعل أسهم ، أسهم : إسهاماً. الخيار الثاني : مساهمة ، المصدر الأصلي بالتاء، وسبق أن قلنا: إنه إذا كان المصدر الأصلي بالتاء فإنه يُدلُّ على اسم المرة منه بزيادة "واحدة"؛ فالصواب هو " ج" مساهمة واحدة. أضفنا كلمة واحدة للتفريق؛ لأن المصدر الأصلي فيه تاء. الخيار الرابع غير صحيح؛ لأن اسم المرة يمكن أن يصاغ من الفعل غير الثلاثي.

✿ بـــاب التعجُّـــب ✿

التعجُّب من أبواب النحو التي وضع لها النحويون قواعد و ضوابط ، فلا بد لمن أراد أن يتعجب على قياس كلام العرب أن يلتزم بها.

التعجب نوعان : ١. تعجُّب سماعي. ٢. تعجب قياسي.

❖ أولاً : التعجُّب السماعي له عبارات كثيرة منها :

⇐ **مثال "١"** : قوله تعالى {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ "٢٨"} البقرة .

التعجب السماعي ليس له ضوابط تضبطه، وإنما هي ألفاظ سُمعت عن العرب تحفظ ولا يقاس عليها ؛ فليست من باب العلم الداخلة في قواعد النحو. فلو تأملنا نرى أن فيها معنى التعجب ؛ في الآية مثلا يثير العجب عند الإنسان فالله سبحانه و تعالى خلق الناس ومع ذلك يكفرون به ، فهذا مثار تعجب.

⇐ **مثال "٢"** : وقول الرسول صلى الله عليه وسلم (سبحان الله ! إن المؤمن لا ينجس).

⇐ **مثال "٣"** : وقولهم : " لله درُّه فارساً ".

هذه العبارات ونحوها يدل السياق و قرائن الأحوال على أن المراد منها التعجُّب

أي الذي يدلنا على أن المراد منها التعجب هو السياق .

الحديث فيه تعجب "سماعي" فالمؤمن مهما علِق ما علِق به فإنه لا ينجس ؛ فهذا مثار تعجب.

والعبارة الأخيرة يأتي بها العرب ويريدون بها التعجب من حاله و من قوته ومن فروسيته.

❖ ثانياً : التعجب القياسي:

هو الذي يعنينا وله أحكام و ضوابط لا بد أن يعرفها من أراد أن يسير على كلام العرب.

❖ **صيغ التعجُّب القياسي : له صيغتان :**

الصيغة الأولى : " ما أَفْعَلَه " نحو : ما أَكْرَمَ محمداً ، و ما أَكْرَمَه .

الصيغة الثانية : " أَفْعِلْ بِه " نحو : أَحْسِنْ بزيدٍ ، و أَحْسِنْ به.

لما درس النحويون كلام العرب وجدوا أن العرب يلتزمون بصيغتين لإرادة التعجُّب ؛ فإذا أرادوا التعجب فإنهم يأتون بواحدة من هاتين الصيغتين : فأنت تستطيع أن تقول : ما أحسن زيداً و ما أحسنه . ما أكبره ، ما أجمله ، ما أعلمه ، ما أفهمه. والصيغة الثانية مثل : أَكرِم به ، أَعلِم به ، أَنعِم به ، أَصلِح به ، و هكذا. فهاتان هما الصيغتان القياسيتان.

الحلقة "٥"

أولاً : الخلاف في إعراب الصيغة الأولى "ما أَفْعَلَه "

هذه الصيغة "ما أفعله" يدخل تحتها أمثلة كثيرة لا تحصى

مثل : ما أَحْسن زيدًا ، ما أَكْبر عليًّا ، ما أَفْهم خالدًا ، ما أَفْضل كذا ... فكيف يعرب كل ما جاء على هذه الصيغة ؟

اختلف النحويون في إعراب "ما أفعله" على قولين :

❖ **القول الأول: إعراب سيبويه وجمهور البصريين:**

ما : اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وهي "ما " تعجبية نكرة بمعنى شيء.

فإذا قلت "ما أحسن زيدًا" كأنك قلت : شيءُ أحسنَ زيدًا . وإذا قلت "ما أفضل محمدًا" كأنك قلت : شيءٌ أفضلَ محمدًا. " ما " هنا لا خلاف في إعرابها بين القول الأول والقول الثاني كما سيأتي ، فهي مبتدأ على كلا القولين ، فهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ .

أحسن : فعل ماض مبني على الفتح. **والفاعل :** ضمير مستتر وجوبا تقديره "هو"

أحسن : التي هي هنا "أَفْعَلَ" أو أكبر أو أفهم ... : إعرابها واحد لا يختلف ، والفاعل فيه ضمير مستتر وجوبا تقديره "هو" يعني : ما أحسن هو، والضمير المستتر هنا وجوبا راجع إلى " ما " يعني : ما أحسن هو زيدًا . فـ(هو) : فاعل ضمير مستتر وجوبا راجعٌ إلى " ما " . وقد درستم في السابق أن الضمير إذا كان يُقدَّر بغائب فهو مستتر جوازًا إلا في حالات منها مع صيغة فعل التعجب "ما أفعله" يكون مستترا وجوبا .

زيدًا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

و الجملة الفعلية من الفعل "أحسن" والفاعل -وهو الضمير المستتر- في محل رفع خبر المبتدأ "ما".

وبهذا تتم عندنا أركان الجملة : المبتدأ والخبر.

الاسم المنصوب بعد أفعل "زيدًا ، خالدًا" أو الضمير الهاء كيف يعرب ؟ أيضا إعرابه لا يختلف عند سيبويه وجمهور البصريين فهو : مفعول به .

هذا إعراب سيبويه وجمهور البصريين، وهو الإعراب المشهور، وهو الذي يسير عليه غالب المعربين في وقتنا هذا والوقت السابق أيضًا.

❖ **القول الثاني : إعراب الكوفيين**

ما : لا خلاف في إعرابها كما ذكرنا من قبل ، "ما" بمعنى " شيء" اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ .

أحسن : خبر منصوب على الخلاف .

يرى الكوفيون أن "أَفْعَل" خبر منصوب على الخلاف . ومعنى هذا أن "أَحْسَن" عندهم اسم ، المعروف والمعتاد والذي درس أن الخبر يجب أن يكون مرفوعًا ! لكن ما الذي جعله هنا منصوبا ؟ يأتي بعد قليل تفصيل ذلك

زيدًا : منصوب على التشبيه بالمفعول به .

يعني نُصب تشبيها بالمفعول به وليس في الحقيقة مفعول به؛ لأنه ليس هناك فعل حتى يكون عندي مفعول به . وهذا بخلاف قول البصريين الذين قالوا: إن "زيدًا" مفعول به للفعل "أحسن" .

نلحظ هنا أن الإعراب يشوبه بعض التكلف ، فـ "أحسن" : خبر منصوب على الخلاف ! ونحن نعرف أن الخبر مرفوع؛ فما الذي جعله منصوبا هنا ؟

أيضا الأمر الآخر "زيدًا" : منصوب على التشبيه بالمفعول به قول فيه بعض التكلف .

ما معنى كون الخبر منصوبا على الخلاف عند الكوفيين ؟

الأصل أن يكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى نحو : "زيدٌ أبوك". فـ"زيد" هو "أبوك" ، و"أبوك" هو "زيد"، وفي هذه الحالة يكون الخبر مرفوعًا ، لكن إذا خالف الخبر هذا الأصل وجاء مخالفًا للمبتدأ في المعنى كما في هذه الحالة فإنه عند الكوفيين ينصب على الخلاف .

فهذا هو الأصل أن الخبر هو نفس المبتدأ لو قلت مثلا "محمدٌ كريم" فـ كريم هو محمد ، ومحمد هو كريم، لكن لما جاء في "ما أفعله" تأمل في مثالنا : "ما أحسن زيدًا" هنا الخبر "أحسن" ليس هو المبتدأ في المعنى فلذلك جعلوه منصوبا على الخلاف؛ لأنه لما خالف الخبر المبتدأ في المعنى جعلوه منصوبا إشعارا بالخلاف الموجود والحاصل بين الخبر والمبتدأ.

- **من إعراب البصريين نفهم أنهم يرون أن " أَفْعَلَ " في " ما أفعله " فعل ، وليس اسماً**

واستدلوا على ذلك : بدخول نون الوقاية عليه" على أفعل ". ونون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال .

⇐ **مثال ذلك :** ما أفقرني إلى عفو الله .

" ما " هنا تعجبية. أفقر : فعل التعجب لاحظوا دخلت عليه نون الوقاية ، فدخول نون الوقاية هنا تُشعر وتدل على أن "أفعل" فعل وليس اسم ؛ لأن هذا هو الأصل أن نون الوقاية تدخل على الأفعال من أجل أن تقيها من الكسر؛ لأن الكسر لا يدخل على الأفعال ، وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر .

- **كما يُلحظ من إعراب الكوفيين أنهم جعلوا " أَفْعَلَ " في " ما أَفْعَلَه " اسمًا ، وليس فعلاً .**

واستدلوا على ذلك : بتصغيره أي تصغير "أفعل" في "ما أفعله" .

⇐ **مثال ذلك :** ما أُحَيْسِنَهُ . أصلها : ما أحسنه ، وصُغر هنا بضم الأول وزيادة الياء.

لما سُمِع تصغير "أفعل" هنا دل على أنه اسم؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء .

رد البصريون هذا الدليل ← بأن تصغيره شاذ، والشاذ لا يُقاس عليه .

ثانيًا : الخلاف في إعراب الصيغة الثانية "أفعِلْ به"

أجمع النحويون – البصريون والكوفيون – على أن "أَفْعِلْ" فعل ، وليس اسمًا.

وهذا بخلاف الصيغة الأولى "ما أَفْعَلَ" يرى البصريون أنها : فعل ، ويرى الكوفيون أنها : اسم.

- لكنهم اختلفوا في نوع هذا الفعل على قولين :

❖ القول الأول : قول البصريين:

- **يرى البصريون أن " أَفْعِلْ" فعل ماض لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر.**

لو تأملنا مثلا قولنا : " أَكْرِمْ زيدًا ، أَعْلِمْ خالدًا ،أَجْلِس عليًّا " هذه أفعال أمر ، كذلك هنا في "أَكْرِمْ به" لفظه لفظ الأمر لكنه في الحقيقة وفي المعنى معناه الخبر يعني أنه فعل ماض ، ومن أنواع الخبر : الفعل الماضي مثل "جَلَسَ محمدٌ" هذا خبر؛ لأنك تُخبر عن جلوس "محمد" في الزمن الماضي. وفعل الأمر في "أَعْلِمْ خالدًا ،أَجْلِس عليًّا" هذا فعل أمر لا يُسمى خبرًا وإنما هو إنشاء؛ لأنه ليس فيه دلالة على الإخبار بشيء معين، وإنما هو كلام لإنشاء أمر من الأمور.

توجيه قول البصريين :

لأن الأصل في نحو "أكرِمْ بزيدٍ" : "أَكْرَمَ زَيدٌ" بمعنى : "صار ذا كرم" . فالمعنى نحن نتعجب من كرمِ زيدٍ . يعني أن زيدًا صار كريمًا فتعجبنا من كرمه.

كذلك إذا قلت "أَحْصَدَ الزَّرعُ" بمعنى : صار الزرعُ مستحقًا للحصاد. وكذلك "أَغَدَّ البعيرُ" أي بمعنى : صار ذا غُدَّة .

وهذا الفعل "أَفْعِلْ" عند البصريين مبني على السكون؛ نظرًا إلى لفظه ، ومبني على الفتح المقدر نظرًا إلى معناه .

وهم يعربون هذه الصيغة على النحو الآتي :

أَكرِمْ : فعل ماض مبني على الفتح ، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر .

بزيدٍ : الباء حرف جر زائد . زيدٍ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره.

لماذا الضمة مقدرة على آخره ؟ الجواب : منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

"المحل" هو محل الإعراب آخر الكلمة .

❖ القول الثاني : قول الكوفيين:

- **يرى الكوفيون أن "أَفْعِلْ" فعل أمر مبني على السكون على ظاهره .**

الكوفيون هنا لم يتأولوا ولم يكثروا الكلام في هذه الصيغة بل أعربوها على ظاهرها .

وهم يعربون هذه الصيغة على النحو الآتي :

أَكرِمْ : فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره " أنت" .

بزيدٍ : الباء حرف جر أصلي. زيد : اسم مجرور، وهو في محل نصب مفعول به .

هنا لا نريد التعجب بل الأمر ، مثل ما تقول لشخص "أحسن بوالديك" . فـ"أحسن" : فعل أمر .

والباء : حرف جر أصلي، والديك : مفعول به وهو مجرور لفظا وفي محل نصب مفعول به .

~ ~ بعض مباحث أسلوب التعجب ~ ~

أولاً / حذف المتعجب منه وشرط ذلك

١. ما أحسنَ زيدًا : "زيدًا" هو المتعجب منه .   ٢. أَحْسِن بزَيدٍ : "زيدٍ" هو المتعجب منه .

❖١. حكم حذف المتعجب منه في صيغة "ما أَفْعَلَه" :

يجوز حذفه ، بشرط : أن يدل على المحذوف دليل.

وهذه قاعدة عامة : أي محذوف لا يصح حذفه إلا إذا دل دليل على حذفه .

⇐ ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر :

جزى اللهُ عني والجزاءُ بفضلِهِ *** ربيعةَ خيرًا ما أعفَّ وأكرمَا

"ما" تعجبية نكرة مبتدأ . أعفَّ : فعل ماض مبني على الفتح على قول البصريين وهو القول المعتبر ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، والمفعول به وهو المتعجب منه محذوف .

أيضا "وأكرما" : فعل ماض مبني على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، والمفعول به وهو المتعجب منه محذوف.

- ❑ الشاهد "ما أعف وأكرما" .
- ❑ وجه الاستشهاد : حيث حذف المتعجب منه . والتقدير : ما أعفها وأكرمها
- ❑ وهذا جائز ؛ لأنه دل على المحذوف دليل؛ لأنه تقدم في الكلام ما يدل على المحذوف وهو "ربيعة" .

وهنا جاز ولا إشكال فيه، والمعنى واضح؛ لأن هناك دليل على المحذوف وهو تقدم "ربيعة" ، يعني : ربيعة خيرًا ما أعفها وأكرمها . فنحن علمنا أن المتعجب منه : ربيعة ، لذلك جاز حذفه.

الحلقة ""٦""

❖٢. حكم حذف المتعجب منه في صيغة "أفعِلْ به":

يجوز حذفه بشرط أن يكون "أفعِلْ" معطوفًا على "أفعِلْ" آخر مذكورًا معه مثل ذلك المحذوف.

إذا قلت "أكرم بزيدٍ" فما حكم حذف "زيد" ؟ نقول يجوز ولكن هناك شرط إضافة إلى الشرط الأصلي وهو أن يدل على المحذوف دليل، والشرط الثاني هو أن يكون "أفعِلْ" الذي حذف من المتعجب منه معطوفا؛ أي مسبوق بـ"أفْعِلْ" آخر، هذا الأفعِلْ مذكور معه متعجب منه مثل المتعجب منه المحذوف. ويوضح ذلك بالأمثلة

⇐ ومنه قوله تعالى {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }.

- ❑ الشاهد : في قوله {أبصر}
- ❑ وجه الاستشهاد : حيث حذف المتعجب منه في {أبصر} والتقدير : "وأبصر بهم".
- ❑ وهذا جائز ؛ لأنه معطوف على "أفْعِلْ" آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، وهو قوله {أسمع بهم}.

لو تأملنا الآية هنا {أَسْمِعْ} صيغة تعجب "أَفْعِلْ بهم" ، المتعجب منه في الصيغة الأولى مذكور وهو "الهاء"، ثم قال {وَأَبْصِرْ} هنا {أَبْصِرْ} صيغة تعجب "أفعِلْ"، والمتعجب منه هنا "بهم" محذوف ، وليُعلَم أن المتعجب منه إذا حُذِف في الصيغة الثانية " أفعِل به " لا بد أن يُحذَف حرف الجر معه كما نلحظ في الآية ، حُذِف المتعجب منه في الصيغة الثانية، وهذا الحذف جائز. لماذا ؟ لأن "أَفْعِلْ" هذا معطوف على "أَفْعِلْ" آخر مذكور معه متعجب منه مثل المتعجب منه المحذوف.

ومن الأمثلة تقول : أَكْرِم بزيد وأَحْسِن. يعني : وأحسن به . تقول : أَعْلِم بعلي وأَجْمِل، يعني : وأجمل به .

وهنا جاز الحذف؛ لأن "أَفْعِلْ" الذي حذف منه المتعجب منه مسبوق بأفعل آخر مذكوراً معه متعجب منه مثل الذي حذف من الثاني .

⇐ أما قول الشاعر :

فذلك إن يَلْقَ المنية يلقها *** حميداً وإن يستغنِ يومًا فَأَجْدِرِ

"أَجْدِرْ" صيغة تعجب "أَفْعِلْ"، ونلحظ أن المتعجب منه محذوف مع أنه لم يسبق بمتعجب منه مثل المحذوف فما الحكم في مثل هذا ؟

فقد حذف الشاعر المتعجب منه في "أجدر" والتقدير: فأجدر به ، مع أنه لم يُعطف على "أَفْعِل" آخر مذكوراً معه مثل المحذوف، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

ثانيًا / حكم صيغتي التعجب من حيث التصرف والجمود

وقبل التحدث عن هذه النقطة نريد أن نعرف **الفرق بين التصرف والجمود** ؟ الفعل ينقسم إلى قسمين :

١- الفعل الجامد: هو الفعل الذي يلزم صورة واحدة لا يتعداها ولا ينتقل عنها، مثل "ليس" فعل ماض جامد لا يمكن أن نأتي منه بفعل مضارع ولا فعل أمر، كذلك "عسى" فعل ماض جامد لا نأتي منه بفعل مضارع ولا فعل أمر .

٢- الفعل المتصرف: هو الفعل الذي يأتي على أكثر من صورة ، مثل : ذهب يذهب اذهب ، جلس يجلس اجلس ، وغالب الأفعال متصرفة ، والأفعال الجامدة محصورة ومعروفة في كتب الصرف في الغالب .

فعلا التعجب في "ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِلْ بِهِ" : جامدان لا يتصرفان.

والعلة في جمودهما : أنهما متضمنان معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع لكنه لم يوضع ؛ فالتعجب والخطاب والتنبيه معانٍ يُعبَّر عنها بالحروف والحروف جامدة .

ومعنى كونهما جامدين : أننا لا نستطيع أن نتصرف فيهما بنقلهما إلى صيغة المضارع أو الأمر.

والجامد: هو الذي يلزم صورة واحدة لا يتعداها، فلا يأتي منه فعل مضارع أو فعل أمر أو اسم فاعل ، ونحو ذلك.

"ما أفعله" و" أفعل به" صيغتان جامدتان، والتفصيل في هذا أن : فعلا التعجب في "ما أفعله" و"أفعل به" جامدان لا يتصرفان؛ بمعنى أنني لا أستطيع أن آتي بالأمر ولا بالمضارع منهما بل تلزم هذه الصورة في جميع الحالات، والعلة في جمودهما : أن الحروف جامدة ولما أشبها الحرف كانا جامدين مثل الحرف؛ لأن التعجب المفترض أن يعبر عنه بالحروف؛ لأنهما معان مثل الاستفهام ، والأصل أن يُعبَّر عن الاستفهام بالحروف ، كذلك النفي مثل التعجب ، فالمفترض والأصل أن يُعبَّر عنهما بالحروف لكنه هنا لم يعبَّر عنه بالحروف ولكن عُبِّر عنه بالأفعال ، لذلك شبهنا هذا الفعل بالحرف؛ ولما شبهناه بالحرف أخذ حكمه من حيث الجمود فصار جامدًا مثل الحرف؛ لأنه مثله في المعنى فلما شابهه في المعنى شابهه في حكم اللفظ وهو عدم التصرف ولزوم "الجمود".

ثالثًا / حكم تقديم معمولي فعلي التعجب عليهما :

ما أحسن زيدًا ، زيدًا : هو معمول فعل التعجب ؛ وسُمي بذلك لأن فعل التعجب هو الذي عمل النصب في المتعجب منه.

فإذا قلت : ما أحسن زيدًا ، زيدًا : مفعول به منصوب ، والذي عمل فيه النصب هو فعل التعجب "ما أحسن" كذلك إذا قلت: أكرم بزيد ، زيدٍ : معمول لفعل التعجب ، فهو معمول في اللفظ لحرف الجر ، ومعمول في المحل للفعل "أَكْرِمْ".

وهنا هل يجوز أن يتقدم معمول فعل التعجب على فعل التعجب ؟

الجواب : لا يجوز أن يتقدم معمولا فعلي التعجب عليهما.

والسبب : أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان في أنفسهما فمن باب أولى ألا يتصرفا في غيرهما؛ لأن تقديم المعمول نوع من

التصرف .

فلا يقال "زيدًا ما أَكْرَمَ" ، هذا غير صحيح؛ لأننا قدمنا المعمول "زيدًا" على فعل التعجب الجامد "ما أكْرَمَ" الذي لا يتصرف في نفسه فلا يمكن أن يتصرف في معموله والتقديم نوع من التصرف . ولا يقال "بزيدٍ أَكْرِمْ" فهذا أيضا غير صحيح بل يجب أن يقال "ما أَكْرَمَ زيدًا – أَكْرِمْ بزيدٍ" . يجب أن يؤخر المعمول عن فعل التعجب .

رابعًا / حكم فصل معمولي فعلي التعجب عنهما :

هل يجوز أن أفصل بين معمول التعجب وفعل التعجب بفاصل ؟

الجواب : لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، إلا إذا كان الفاصل جارًا ومجرورًا أو ظرفًا ، ويجب أن يكونا متعلقين بفعل التعجب فحينئذٍ يكون الفصل جائزًا.

يعني معناهما مرتبط بفعل التعجب ، وليس مرتبط بشيء آخر غير فعل التعجب فحينئذ يكون الفصل جائزًا.

لماذا استثنى العلماء الجار والمجرور والظرف ؟ **القاعدة عند النحويين أن الجار والمجرور والظرف يُغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما، وهذه قاعدة نحوية عامة**؛ والسبب لكثرة ورودهما في الكلام فيصعب التحرز منهما، ولهذا جعل لهما حكم خاص. أيضًا "القسم" لكثرة وروده في الكلام فله أحكام خاصة ويجوز الفصل به في الكلام بين متلازمين .

⇐ **مثال الفصل بالجار والمجرور** : ما أَحْسَنَ بالرجلِ أَنْ يَصْدُقَ.

ما أحسن : فعل التعجب. بالرجل : الجار والمجرور وهو الفاصل. أن يصدق : معمول فعل التعجب.

"يصدق" فعل مضارع، و"أن" المصدرية دخلت عليه، و"أن" المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر؛ والتقدير : ما أحسن أن يصدق الرجل = ما أحسن صدق الرجل .

تلحظون هنا أننا فصلنا بين فعل التعجب ومعموله "المصدر المؤول" بفاصل وهو الجار والمجرور "بالرجل"، والجار والمجرور متعلقان بـ"أحسن"، معناهما متعلق بـ"أحسن" .

وقال العلماء : هذا الفصل جائز؛ لأن الفاصل جار ومجرور؛ ومتعلقان بفعل التعجب .

⇐ **مثال الفصل بالظرف قول الشاعر** :

أُقيمُ بدارِ الحَزْمِ ما دام حَزْمُهَا *** وأَحْرِ إذا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلا

"أَحْرِ" فعل التعجب من الصيغة الثانية "أَفْعِلْ به"، (بأن أتحولا) : معمول فعل التعجب، فـ"أن" مصدرية دخلت على الفعل المضارع، وتأويل المصدر : وأحر بالتحول. كأن أقول : وأحر بزيد، فالمعمول هنا مصدر مؤول وليس مصدرا صريحا، وتلحظون هنا أنه فُصِلَ بين فعل التعجب "أحر" والمعمول "أن أتحولا" بفاصل، هذا الفاصل ظرف "إذا" وهذا الفصل جائز، "إذا حالت" أي : وقت الحول، وهذا الظرف متعلق بفعل التعجب "أحر".

الشاهد : أحر إذا حالت بأن أتحولا .

وجه الشاهد : أنه فصل بين فعل التعجب "أحر" ومعموله "بـأن أتحولا" بالظرف المتعلق بفعل التعجب "إذا حالت" ، هنا الظرف متعلق بفعل التعجب "أحر".

وهذا جائز عند كثير من النحويين؛ لأن الفاصل ظرف متعلق بفعل التعجب .

⇐ **ولا يقال : ما أَكْرَمَ يا عبدَاللهِ محمدًا .**

هنا فصل بين فعل التعجب "أكرم" ومعموله "محمدا" بفاصل نداء "يا عبدالله".

وهذه الصيغة لا تجوز؛ لأن الفاصل غير ظرف ولا جار ومجرور وإنما نداء .

والخلاصة في ذلك هل يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل ؟ نقول الكثير والغالب والأصل أنه لا يجوز الفصل بينهما، ولكن يستثنى من ذلك حالة واحدة وهي إذا كان الفاصل جارا ومجرورا أو ظرفا متعلقين بفعل التعجب؛ ففي هذه الحالة يجوز لنا أن نفصل بينهما.

^^ **يبقى عندنا في باب التعجب الكلام عن : صياغة فعلي التعجب "ما أفعله" و "أفعل به"** ^^

وهذا الموضوع موضوع صرفي يتكلم عن كيفية صياغة فعل التعجب، وأيضا عن الشروط التي يجب أن تتوافر في الشيء الذي نستطيع أن نصوغ منه فعلي التعجب فإذا قلت مثلا : ما أكرم زيدا . فعل التعجب "أكرم" مأخوذ من الفعل "كرُم" هذا الفعل لا بد أن تتوافر فيه شروط تأتي في الدرس القادم .

الحلقة ""٧""

خامسًا / شروط صياغة فعلي التعجب

يبنى فعلا التعجب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :

١. الشرط الأول : أن يكون ما صيغ من فعلي التعجب "فعلاً" .

فلا يبنيان من الأسماء ولا الحروف

فلا يقال "ما أجلفه ، وما أحمره"؛ لأن "الجلف" و"الحمار" من الأسماء التي لا أفعال لها.

⇐ وشذّ "ما أقمنه ، وما أجدره"؛ لأنهما من "قمين" و"جدير" ولا فعل لهما.

لا نستطيع أن نصوغ فعل التعجب من الحرف أو الاسم فلا بد أن يكون فعلاً ، فلا يقال "ما أجلفه ، وما أحمره" هذا خطأ؛ لأننا صغناه من "جلف" وهو اسم ومن "حِمَار" وهو اسم فهذا التعجب خطأ ولا يصح . "ما أقمنه ، وما أجدره" هذا شاذ. لماذا ؟ لأننا صغنا فعل التعجب "أقمن" و "أجدر" من اسم لا فعل له ، وكما قلنا هذا شاذ سمع عن العرب ولا يُقاس عليه؛ لأنه كما قلنا في الشرط الأول لا بد أن يصاغ فعلا التعجب من الفعل .

٢. الشرط الثاني : أن يكون الفعل ثلاثيًا .

بمعنى ألا يكون رباعيًا أو خماسيًا أو سداسيًا؛ فلا يبنيان من غير الثلاثي – إلا بطريقة غير مباشرة سنأخذها فيما يأتي، وذلك مثل : استخرج ، أكرم ، انتصر، هذه أفعال غير ثلاثية لا يصح أن نصوغ منها فعل التعجب مباشرة.

✓ تنبيه : "ما أَكْرَمَ محمدًا" الفعل "أَكْرَمَ" هنا مأخوذ من "كَرُمَ" الثلاثي ، وليس "أَكْرَمَ" الرباعي .

٣. الشرط الثالث : أن يكون الفعل تامًّا :

فلا يبنيان من الفعل الناقص مثل "كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة" فلا يقال "ما أَكْوَنَهُ" ، ولا "أَكْوِنْ بِهِ".

وأغلب الأفعال تامة، ومعنى تمامها أنها تكتفي بالمرفوع تقول "جاء محمدٌ" هنا جملة مفيدة ، تمت الجملة بذكر المرفوع وهو "محمد" الفاعل ، ومثله "أكل زيدٌ"، وهذا في أغلب الأفعال، يقابلها الأفعال الناقصة وهي التي لا تكتفي بالمرفوع، بل تحتاج منصوبًا يتممها مثل "كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة" هذه أفعال ناقصة ؛ لأنني لو قلت: "كان محمدٌ" ! وسكت فالمعنى ناقص فأحتاج إلى "خبر" اسم منصوب يتمم المعنى ، فلا بد أن نقول "كان محمدٌ كريمًا" ، وهذا بخلاف "جاء محمدٌ" هنا جملة مفيدة ، الفعل "جاء" اكتفى بالمرفوع فهو إذن تام ، أمّا "ليس" مثلا فهو ناقص لو قلت "ليس محمدٌ" هنا جملة غير مفيدة

لماذا؟ لأن الفعل يحتاج إلى منصوب يتمم معناه. أغلب الأفعال تامة وعندنا مجموعتان فقط ناقصة، وهي "كان وأخواتها وأفعال المقاربة". إذن الشرط الثالث أن يكون الفعل تاما، فلا يبنيان من الفعل الناقص بناءً مباشرًا؛ لأنه سيأتينا أنه يمكن البناء منه عن طريق غير مباشر.

فلا يقال "ما أَكْوَنَهُ" ، ولا "أَكْوِنْ بِهِ"؛ لأنه مأخوذ من "كان" وهو فعل ناقص ولا بد أن يكون الفعل تامًا .

٤. الشرط الرابع : ألاّ يكون اسم الفاعل من الفعل على وزن "أَفْعَلُ" الذي مؤنثه "فَعْلَاء" .

وهذا غالب في اسم العيب ، واللون ، والحلية.

مثال اللون : حَمِرَ ، مثال العيب : عَوِرَ وحولَ ، ومثال الحلية أي الزينة : كَحِلَ و حَوِرَ.

فلا يبنيان من "حَمِرَ"؛ لأن اسم الفاعل منه "أحمر" ومؤنثه "حمراء" . ولا من "عَوِرَ"؛ لأن اسم الفاعل منه "أعور" ومؤنثه "عوراء" . فلا يقال : "ما أَحْمَرَهُ" ولا "أَعْوِرْ بِهِ" .

اسم الفاعل الذي وزنه "أَفْعَلُ" الذي مؤنثه "فعلاء" غالب في العيب واللون والحلية .

العيب مثاله : الفعل "عور" اسم الفاعل منه : "أعور" وهي "عوراء" .

اللون مثاله : الفعل "حمر" اسم الفاعل منه : "أحمر" وهي "حمراء" .

الحلية مثاله : الفعل "كحل" اسم الفاعل منه : "أكحل" وهي "كحلاء" .

هذه الأفعال لا يصح أن نصوغ منها فعل تعجب مباشرة ، لماذا ؟ لأن اسم الفاعل منها على وزن "أَفْعَلُ" الذي مؤنثه "فَعْلَاء" فلا يقال : "ما أَحْمَرَهُ" ولا "أَعْوِرْ بِهِ"؛ لأنه سيحدث لبس بين اسم الفاعل الذي على وزن (أفعل) وفعل التعجب الذي على وزن (أفعل) كذلك؛ ومن أجل التمييز بينهما لا بد من صياغة فعل التعجب منه عن طريق غير مباشر، سيأتي تفصيله لاحقًا .

٥. الشرط الخامس : أن يكون الفعل مثبتًا

فلا يبنيان من المنفي مثل "ما عاج فلان بالدواء" عاج بمعنى انتفع ، ونحو "ما قام".

الأفعال إما أن تكون مثبتة وهذا الغالب ، أو تكون منفية أي مسبوقة بنفي . مثل : ما قام ، ما جلس ، ما فهم .

فالفعل الذي نريد أن نتعجب منه لا بد أن يكون مثبتًا مثل : قام - جلس - فهم .

ولا يصح أن يكون منفيًا مثل : ما قام ، ما جلس ، ما ذهب، فلا يصح أن نصوغ منه فعل تعجب مباشرة، وسيأتي أنه يمكن الصياغة منه بطريقة غير مباشرة .

مثاله : ١."ما عاج فلان بالدواء" ، فـ"عاج" لا يصح أن نتعجب منه مباشرة؛ لأنه منفي مسبوق بنفي "ما"، عاج بمعنى انتفع، و ٢."ما قام" كذلك لا يصح أن نتعجب منه؛ لأنه منفي؛ لأنه إذا تعجبنا منه مباشرة فإنه سيلتبس الفعل المنفي بالمثبت؛ لأن الصياغة المباشرة تستلزم حذف حرف النفي .

٦. الشرط السادس : أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم

فلا يبنيان من الفعل المبني للمجهول مثل : "ضُرِبَ" ، "فُهِمَ" .

أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم وهو الذي يبنى بناءً خاصًا ، هذا البناء مناسب للفاعل المعلوم فإذا قلت : ذَهَبَ محمدٌ فالفعل "ذَهَبَ" مبني للمعلوم لماذا ؟ لأن الفاعل معلوم، وتقول: " شرب محمدٌ الماء " هنا (شرب) فعل مبني للمعلوم؛ لأن الفاعل فيه معلوم وهو محمد .. لكن لو أردت أن أحذف الفاعل للجهل به أو لسبب آخر ، فإن الفعل يسمى مبنياً للمجهول

ويبني بناءً خاصًا على وزن خاص ، فلو قلنا: إن محمدًا غير معروف في جملة "أَكَلَ محمدٌ الطعامَ" فسنقول "أُكِلَ الطعامُ" ، فتلحظون تغير بناء الفعل "أُكِلَ" فعل مبني للمجهول ، الفاعل مجهول .

فهنا التعجب يصاغ من الفعل المبني للمعلوم، ولا يصاغ من المبني للمجهول مثل : ضُرب ، فُهم .

والعلة في ذلك أنه لو صيغ فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول مباشرة لالتبس بالفعل المبني للمعلوم؛ وحتى نخرج من هذا اللبس فلا بد من صياغة المبني للمجهول بطريقة غير مباشرة ؛ لأن صياغته بطريقة غير مباشرة تظهر لنا أن الفعل مبني للمجهول لا للمعلوم ، وسيأتي تفصيل ذلك.

✓ **وشذ نحو "ما أَخْصَرَهُ" من وجهين :** - سُمِع عن العرب "مَا أَخْصَرَهُ" من الاختصار-

الوجه الأول : أنه من الفعل "اختُصِرَ" وهو غير ثلاثي . وقلنا الشرط الثاني أن يكون الفعل ثلاثيا .

الوجه الثاني : أنه مبني للمجهول دائما .

الفعل (اختُصِر) فعل خماسي ونحن قلنا: إنه لا بد أن يكون فعل التعجب ثلاثيا، وهذا فيه شذوذ .

"اختصر" من الأفعال التي تلازم البناء للمجهول دائما، وهذا شذوذ آخر، ونحن قلنا في الشرط السادس : أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم .

٧. الشرط السابع : أن يكون الفعل متصرفًا .

فلا يبنيان من الفعل الجامد، مثل : "نعم ، بئس ، عسى ، ليس."

والأفعال في اللغة العربية من حيث التصرف والجمود تنقسم قسمين : ١. أفعال متصرفة. ٢. أفعال جامدة .

الأفعال المتصرفة هي التي تنتقل من وضعها إلى وضع آخر ، تنتقل من الماضي إلى المضارع ، ومن المضارع إلى الأمر ، فيها تصرف فيها حركة ، مثل : ذَهَبَ - يَذْهَبُ - اذْهَب .

وهناك طائفة قليلة من الأفعال محصورة ومعروفة تسمى جامدة ، بمعنى أنها تلزم حالة واحدة لا تتجاوزها، مثل: ليس ، عسى ، بئس وغيرها بمعنى أنها تلزم صورة واحدة، فلا يأتي منها مضارع ولا أمر ، في هذه الحالة فعل التعجب لا يُصاغ من هذه الأفعال الجامدة ؛ لماذا ؟

لأننا إذا أردنا أن نصوغ الفعل للتعجب لا بد أن نغير "نتصرف" في شكل الفعل مثل قولنا : "كَرُمَ" لا بد أن نقول "ما أَكْرَمَ" فنحن الآن تصرفنا في شكل الفعل. فإذا كان الفعل لا يتصرف لا يجوز أن نأتي منه بصيغة تعجب مثل "بئس" فإنها لا تتجاوز هذه الصيغة كذلك "ليس".

٨. الشرط الثامن : أن يكون معناه قابلاً للتفاوت والتفاضل .

فلا يبنيان من : "مات ، هلك ، فنِيَ".

لأن الذي معناه قابل للتفاوت والتفاضل هو الذي يمكن التعجب منه فإذا كان فيه تفاوت وتفاضل في قدر الفعل صح التعجب منه، مثل الفعل "كتب" فيه تفاوت فنجد شخصا كتابته جميلة جدًا ، وآخر كتابته ضعيفة ، فهنا يكون مجال التعجب، فتقول : ما أَكْتَبَه ، أَكْتِبْ بِهِ . كذلك "الحسن" فهو متفاوت من شيء إلى آخر، تقول : ما أَحْسَنَه ، أَحْسِنْ بِهِ.

لكن هناك أفعال في اللغة العربية هي واحدة لا تختلف - يعني معناها لا يتفاوت - فلا يصح أن نتعجب منها، مثل: الموت والهلاك والفناء، فـ"مات- وهلك- وفنِيّ" قال فيها العلماء : هذه أفعال لا يصح أن نتعجب منها، فلا يقال: "ما أموته" أو "أَمْوِتْ بِهِ" لماذا ؟ لأن الموت واحد، وكما قيل : تعددت الأسباب والموت واحد، إلا إذا أراد المعنى المعنوي وهو "الضلال"

فيمكن أن يؤتى بالتعجب منه، أما إذا كان يريد الموت والهلاك الحسي فإنه لا يتعجب منه؛ لأن معنى هذه الأفعال لا يتفاوت فلا يصح التعجب لأن معناها واحد .

⇐ ☑ **مثال جامع للشروط**

⇐ "ما أَكْتَبَه، أَكْتِبْ بِهِ" و"ما أَحْسَنَه ، أَحْسِنْ بِهِ."؛ لأنهما من "كَتَبَ ، حَسَنَ" وقد توفر فيهما جميع الشروط.

"ما أكتبه" : مأخوذ من الفعل "كتب" نلاحظ أنه ١. فعل. ٢. ثلاثي. ٣. ليس اسم الفاعل منه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء. ٤. وهو تام غير ناقص. ٥. مثبت.[١] ٦. متصرف غير جامد. ٧. وهو مبني للمعلوم. ٨. قابل للتفاوت.

كذلك "ما أَحْسَنَه ، أَحْسِنْ بِهِ" مأخوذ من الفعل "حَسُنَ" وفيه كل الشروط الثمانية التي ذكرناها .

⇐ ☒ **أمثلة لما لا يصح أن يُتعجب منه :**

⇐ أما نحو "**استغفر**" فلا يُتعجب منه مباشرة ؛ **لأنه غير ثلاثي** فلا نقول "ما أغفره" .

⇐ وكذلك الفعل "**صار**" لا يتعجب منه مباشرة ؛ **لأنه فعل ناقص**.

⇐ وكذلك "**مات**" لا يتعجب منه مطلقًا لا مباشر ولا غير مباشر ؛ **لأن معناه غير قابل للتفاوت** .

سؤال مهم :: كيف يتوصل إلى التعجب مما فقد أحد الشروط الثمانية السابقة ؟ وضح ذلك بالأمثلة

الجواب على ذلك فيه تفصيل فلا يخلو الأمر من ثلاث حالات :

-هذا السؤال مهم وهو جدير بالانتباه !!- إذا فقد الفعل واحدًا من الشروط الثمانية ماذا نصنع ؟ هل لا نتعجب من الفعل مطلقا ؟ أم هناك طريقة أخرى غير مباشرة نستطيع من خلالها أن نتعجب من هذا الفعل ؟ الجواب عن ذلك على ثلاث حالات:

- **أولاً** / هناك طائفة من الأفعال التي خالفت الشروط يجوز أن نتعجب منها بطريق غير مباشر : بأننا نأتي بفعل قابل ؛ أي : متوفرة فيه الشروط، ثم نأتي بالمصدر الصريح لهذه الأفعال .
- **ثانيًا** / أننا نأتي بطريقة أيضًا غير مباشرة، وذلك بأننا نأتي بفعل مساعد موافق للشروط نصوغه على وزن "أَفْعَلْ"، ثم نأتي بالمصدر المؤول لهذا الفعل .
- **ثالثًا** / هناك نوعان من الأفعال لا يصح أن نتعجب منها مطلقًا لا بأسلوب مباشر ولا غير مباشر، وهما من فقد الشرط الثامن والسابع، وهي ١. الأفعال الجامدة. ٢. الأفعال غير القابلة للتفاوت ، هذان لا يصح أن نتعجب منهما مطلقا .

❖ **الحالة الأولى / إذا فقد الشرط الثاني أو الثالث أو الرابع !!**

الشرط الثاني / هي كون الفعل ثلاثيًا ، يعني إذا جاء الفعل غير الثلاثي .

الشرط الثالث / إذا كان الفعل تاما لا ناقصًا.

الشرط الرابع / أن يكون الوصف منها - اسم فاعله - ليس على أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، فإن جاء مثل حَمِرَ وعَوِرَ الذي على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء.

ففي هذه الحالة كيف نتعجب من هذه الأفعال ؟ الجواب :

الخطوة ١ : أننا نأتي بفعل آخر "واسطة"، ويكون موافقًا للشروط السابقة، نحو : أَعْظَم – أَكبَر – أَجمَل – أَشَدّ.

---

[١] / تمت إضافتها . وإضافتها هنا صواب. تعليق أستاذ المادة.

آتي بفعل مناسب للمعنى "واسطة" يكون كامل الشروط ، "أَعْظَم" مأخوذ من عَظُمَ ، "أَكْبَرَ" من كَبُرَ ، "أَجْمَل" من جَمُلَ ، "أَشَدّ" من شَدُدَ .

الخطوة ٢ : نأتي بالمصدر الصريح للأفعال المراد التعجب منها ، منصوبًا على أنه مفعول به بعد "ما أَفْعَل" ومجرورًا بالباء بعد "أَفْعِلْ بِهِ".

المراد بالمصدر الصريح : هي المصادر التي أخذناها في المحاضرات الأولى مثل أَكْرَمَ : إِكْرَام ، أَعْلَمَ : إِعْلَام. وهذا يتضح من خلال الأمثلة هنا .

⇐ **مثال لما فقد الشرط الثاني** / "استغفر" غير ثلاثي ! نتعجب منه بطريق غير مباشر .

الخطوة ١ : نأتي بفعل تعجب مناسب للشروط وهو الواسطة. **الخطوة ٢** : نأتي بمصدره الصريح "استغفار"
فنقول : "ما أَعْظَمَ استغفارَ إبراهيم لربه" ، "أَعْظِمْ باستغفارِ إبراهيم لربه" .

فتلحظون الآن كيف تعجبت من "استغفر" الفعل غير الثلاثي ! أتينا بالمصدر الصريح "استغفار" منصوبًا على أنه مفعول به بعد "ما أفعل".

ويكون مجرورًا بالباء بعد "أَفْعِلْ بِهِ" فنقول "أَعْظِمْ باستغفارِ إبراهيم لربه" . فتلحظون أتينا بواسطة وهو "أَعْظِمَ"، الصيغة الثانية "أَفْعِل" ثم بالمصدر الصريح للفعل مجرورًا بالباء بعد "أَعْظِمْ"، وهكذا يكون التعجب بالطريقة غير المباشرة. أما الطريقة المباشرة فتمتنع هنا ؛ لأن الفعل فقد الشرط الثاني وهو أنه غير ثلاثي .

⇐ **مثال لما فقد الشرط الثالث** / "صار" فعل ناقص ، نتعجب منه بالطريقة السابقة :

الخطوة ١ : نأتي بالواسطة فعل تعجب موافق للشروط والمعنى ، **الخطوة ٢** : ثم نأتي بعده بالمصدر الصريح "صيرورة" منصوبا على أنه مفعول به بعد "ما أَفْعَل" فنقول "ما أَكْثَرَ صيرورة العنب زبيبًا".
ونقول في الصيغة الثانية : "أَكْثِرِ بصيرورةِ العنب زبيبًا" . فهنا "الباء" حرف جر ، "صيرورةِ" اسم مجرور.

الحلقة ""٨""

⇐ **مثال لما فقد الشرط الرابع** / "حَمِرَ" الوصف منه على "أَفعَل" الذي مؤنثه "فَعْلاء".

ومصدره الصريح : حُمْرَة ، فنقول "ما أَشَدّ حُمْرَةَ الورد"، "أَشْدِدْ بِحُمْرَةِ الورد".

إذا جاء الوصف منه على "أَفعَل" الذي مؤنثه "فَعْلاء" مثل "حَمِرَ" فهو "أَحْمَرْ : حَمْرَاءْ" فهنا نتعجب منه لكن بطريقة غير مباشرة، وهي / الخطوة ١ : أننا نأتي بفعل تعجب موافق للشروط. ثم الخطوة ٢ : نأتي بالمصدر الصريح بعد ذلك منصوبًا على أنه مفعول به بعد "ما أَفْعَلَ"، أو مجرورًا بالباء بعد "أَفْعِلْ بِه".

أن نأتي بالمصدر الصريح "حَمِرَ :حُمْرَة"، ثم بعد ذلك نأتي بالواسطة قبل المصدر فنقول "ما أَشَدّ حُمْرَةَ الورد"، "حُمْرَةَ" منصوب على أنه مفعول به؛ لأنه جاء بعد "ما أَفْعَلَ". وتقول في الصيغة الثانية: "أَشْدِدْ بِحُمْرَةِ الورد" فهنا "الباء" حرف جر، "حُمْرَة" اسم مجرور؛ لأنه جاء بعد صيغة "أَفْعِل به".

❖ **الحالة الثانية: إذا فُقِدَ الشرط الخامس أو السادس:**

إذا كان الفعل منفيًا، أو كان الفعل مبنيًا للمجهول، فكيف يتعجب منه ؟

الخطوة ١ : نأتي بواسطة -كما في الحالة الأولى- وهي فعل موافق للشروط السابقة، نحو "أَشَدَّ - أَكْثَرَ - أَفْضَلَ".

الخطوة ٢ : ثم نأتي بالمصدر المؤول للأفعال المراد التعجب منها. والمصدر المؤول هو : "أن" والفعل أو "ما" والفعل.

هنا اختلف الحال ! هناك في الحالة الأولى نأتي بالمصدر الصريح، أما هنا نأتي بالمصدر المؤول للأفعال المراد التعجب منها. فما المصدر المؤول؟ المصدر المؤول هو : "أن" + الفعل الذي نريد أن نتعجب منه، أو "ما" + الفعل الذي نريد أن نتعجب منه، والفعل المقصود هو الفعل الذي فقد الشرط الخامس أو السادس: المنفي ، أو المبني للمجهول.

التوضيح بالأمثلة:

⇐ **"لا يَصْدُق" فعل منفي بـ"لا"، تقول عند إرادة التعجب منه :**

⇐ **"ما أَقْبَحَ ألَّا يَصْدُقَ المؤمن" ، "أَقْبِحْ بألَّا يَصْدُق المؤمن" ← "ألَّا يَصْدُقَ" أصلها " أن لا يصدق".**

هنا لا يصح أن نتعجب منه مباشرة؛ لأننا لو تعجبنا منه مباشرة لذهب النفي. كذلك لا يصح أن يتعجب منه بالطريقة الأولى- وهي أن نأتي بالمصدر الصريح- لأنه لو أتينا بالمصدر الصريح لقلنا: "ما أقبح صِدْقَ" نأتي بالمصدر الصريح "يَصْدُق : صِدْقًا"، وفي هذه الحالة لا نعلم أن هناك نفيا ! فحتى نوضح أن هناك نفيا سُبق به الفعل لا بد أن نأتي بـ "المصدر المؤول" والمصدر المؤول هو "أن" + الفعل ، فنأتي بالفعل المنفي هنا، فنقول: "ما أقبح ألاّ يَصْدُقَ المؤمن". "ألاّ" هذه فيها إدغام؛ لأنها "أن + لا" فإذن "ألاّ يصدق" هذا هو المصدر المؤول، "أنْ" المصدرية ويأتي بعدها الفعل مباشرة الذي نريد التعجب منه.

س١ / / **لماذا لا يصح أن نأتي بالمصدر الصريح؟** لأن لو جئنا بالمصدر الصريح لغاب عنا النفي، وهو المقصود في المعنى. فلذلك اضطررنا إلى أن نأتي بالمصدر المؤول؛ لأنه بالمصدر المؤول نستطيع أن نأتي بالفعل المنفي.

"ما أَقْبَحَ ألا يصدق المؤمن" ، "أَقْبِحْ بألَّا يَصْدُق المؤمن"، كيف يعرب هنا "ألّا يصدق"؟

المصدر المؤول في "ما أقبح ألا يصدق المؤمن" : مفعول به منصوب ، وفي "أقبح بألا يصدق المؤمن" مجرور بالباء.

⇐ **"يُفْهَم" الفعل مبني للمجهول، تقول عند إرادة التعجب منه :**

⇐ "ما أَجْمَلَ أَنْ يُفْهَمَ النحو" ، "أَجْمِلْ بأن يُفهَمَ النحو".

الفعل المبني للمعلوم "يَفْهَم"، والقاعدة: أن الفعل إذا كان مضموم الأول فهو إشارة إلى أنه مبني للمجهول "يُفْهَمَ الدرسُ"؛ لأن الأصل "فَهِمَ محمدٌ الدّرسَ"، فلما حذف الفاعل قلنا: "يُفْهَمُ الدّرسُ"، فإذن "يُفْهَم" هنا فعل مبني للمجهول. كيف يتعجب منه؟؟ يتعجب منه بطريقة غير مباشرة، بأن نأتي بواسطة ثم نأتي بعد الواسطة بالمصدر المؤول. لماذا نأتي بالمصدر المؤول؟ لأننا لو أتينا بالمصدر الصريح فلن نعرف أنه مبني للمجهول، فالمصدر المؤول يعطينا خاصية وهي أننا نستطيع أن نعرف أن هذا فعل مبني للمجهول، فنقول عند إرادة التعجب منه "ما أَجْمَل أن يُفْهَمَ النحو"، إذن يتعجب منه بطريقة غير مباشرة بأن نأتي بفعل موافق للشروط "أجمل" ثم نأتي بعد ذلك بالمصدر المؤول للفعل وهو : "أن" + الفعل أو "ما" + الفعل، يعني لو كان الفعل "فُهِمَ" فنأتي بـ"ما" فنقول: "ما أجمل ما فُهِمَ النحو"، فهنا لما أتينا بالمصدر المؤول تبين لنا أن الفعل مبني للمجهول، لكن لو أتينا بالمصدر الصريح وقلنا "ما أجمل فَهْمَ النحو" فلن يفهم أننا نريد المبني للمجهول وليس المبني للمعلوم، وهذا الملحظ نتنبه له. ونقول : "أَجْمِل بأن يُفْهَمَ النحو".

❖ **الحالة الثالثة: إذا فُقِد الشرط السابع أو الثامن:**

فإنه لا يصح التعجب منه مطلقا لا مباشرة، ولا بواسطة.

لأن الواسطة تقتضي مصدرًا إما صريحًا، وإما مؤولا. **والجامد** لا يأتي منه المصدر أصلاً.

أما الذي **لا يقبل التفاوت** فمعناه: لا يصح فيه التعجب؛ لأن التعجب لا يأتي إلا من الأمور التي فيها تفاوت في المعنى.

الحالة الثالثة: إذا فقد الشرط السابع أو الثامن، **الشرط السابع إذا كان الفعل جامدا، والشرط الثامن إذا كان الفعل غير قابل للتفاوت**، فما الحكم؟ لا يصح التعجب منه مطلقا لا مباشرة، ولا بواسطة. لماذا؟ لأن الواسطة تقتضي مصدرًا إما صريحا، وإما مؤولا، والفعل الجامد لا يمكن أن نأتي منه بمصدر، الفعل الجامد مثل "نعم، بئس، ليس" لا نستطيع أن نأتي منه بمصدر لا صريح ولا مؤول؛ لأن الجامد لا يأتي منه المصدر أصلا.

أما الذي لا يقبل التفاوت- وهو ما فقد الشرط الثامن- فمعناه لا يصح فيه التعجب؛ لأن التعجب لا يأتي إلا من الأمور التي فيها تفاوت في المعنى، مثل: الكتابة والحسن والقبح.

"تدريبات على باب التعجب"

١ / **من الأفعال التي يصح التعجب منها مباشرة:**

أ. "كاد". ب. "عسى" ج. "قام" د. "حُفِظَ".

الصواب "ج" . الفعل "كاد" فعل ناقص، وقلنا أن الفعل الناقص لا يصح التعجب منه مباشرة. "عسى" فعل جامد ولا يصح أن يتعجب منه مطلقا. "قام" هذا الفعل الذي يتعجب منه مباشرة، نقول "ما أقومه" و "أقوم به". "حُفِظَ" لا يصح أن يتعجب منه مباشرة، بل يصح التعجب منه بطريق غير مباشر.

٢ / **التعجب من الفعل "خَضِرَ":**

أ. ما أخضر الزرع. ب. ما أشد خضرة الزرع. ج. لا يتعجب منه مطلقا.

الصواب "ب" "ما أشد خضرة الزرع" ؛ لأنه فقد شرطا من الشروط وهو أن اسم الفاعل منه "أفعل"، خَضِر الزرع فهو أخضر وهي خضراء، فاسم الفاعل منه على "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء"، وهذا لا يصح أن يتعجب منه مباشرة، فلا تقول: "ما أخضر الزرع"، بل نأتي بطريق غير مباشر، بفعل موافق للشروط ، ثم نأتي بالمصدر الصريح، فـ"خضِر" مصدره الصريح "خضرة".

٣ / **الفعل "ليس":**

أ. يتعجب منه مباشرة. ب. يتعجب منه بواسطة. ج. لا يتعجب منه مطلقا.

الصواب "ج" ، واضح أن الفعل "ليس" جامد، وقلنا أن الفعل الجامد لا يتعجب منه مطلقا لا مباشرة ولا بواسطة؛ لأنه جامد فلا يتعجب منه مباشرة، ولأن الواسطة تقتضي مصدرًا للفعل، و"ليس" لا يمكن أن نأتي له بمصدر لا صريح ولا مؤول، إذن الإجابة الصحيحة هي "ج" "لا يتعجب منه مطلقا".

٤ / **"أفعِل" في التعجب عند البصريين:**

أ. فعل أمر. ب. فعل ماض. ج. اسم.

الصواب "ب" ، تعرفون أن للتعجب صيغتين "ما أفعله" و"أفعل به"، والصحيح أنها فعل ماض عند البصريين، فلفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر الماضي. أما عند الكوفيين فهو فعل أمر.

٥ / **التعجب من الفعل "أحسن":**

أ. ما أحسن زيدا. ب. ما أشد إحسان زيد. ج. أحسن بزيد. د. لا يتعجب منه مطلقا.

الصواب "ب"، لاحظوا أن "أحسن" رباعي، فقد الشرط الثاني، كيف يتعجب منه؟ يتعجب منه بطريق غير مباشر، فإذا قلت "ما أحسن زيدا"، أحسن هذه ليس مأخوذة من "أحسن"، وإنما مأخوذة من الفعل "حَسُنَ" الثلاثي الموافق للشروط، *أما إذا أردنا التعجب من الفعل "أَحْسَنَ" فإنا نقول بطريق غير مباشر "ما أشد إِحْسَان زيد"*، نأتي بالفعل الموافق للشروط ثم

بالمصدر الصريح. و"أَحْسِن بزيد" خطأ؛ لأن أحس مأخوذة من"حَسُنَ". "د" لا يتعجب منه مطلقا. الصواب هو "ب" أنه يتعجب منه بطريق غير مباشر "ما أشد إحسان زيد"، فنأتي بالمصدر الصريح لـ "أحسن" "إحسان"؛ لأنه فعل رباعي على وزن "أفعل" ومصدره "إِفْعَال".

٦ / " ما أخشع في الصلاة محمدًا". الفصل بين المتعجب منه وفعل التعجب هنا:

أ. جائز. ب. واجب. ج. ممتنع.

الصواب "أ" . لأنه لا يصح الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا في حالة واحدة، إذا كان الفاصل جارا ومجرورا أو ظرفا متعلقا بفعل التعجب، فهنا لو نلحظ "في الصلاة" متعلقة بفعل التعجب "أخشع" فهنا يصح الفصل؛ لأن الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب نفسه، فنقول هنا الفصل جائز.

٧ / "ما أحسن في البيت محمدًا قائمًا". الفصل بين المتعجب منه وفعل التعجب هنا:

أ / جائز. ب / واجب. ج / ممتنع.

الصواب "ج". هنا فصل بين فعل التعجب "أحسن" ومعموله "محمدا" بفاصل وهو "في البيت" وهو جار ومجرور، لكن هل هذا الفاصل جائز أم واجب أم ممتنع؟ لو تأملنا في الجار والمجرور "في البيت" متعلق بماذا؟ هل هو متعلق بـ"أحسن" أم متعلق بـ"القيام"؟ "في البيت" متعلق بـ"قائم"، يعني "ما أحسن محمدًا قائمًا في البيت" هذا التقدير، فـ"في البيت" متعلق في المعنى بـ"قائم"؛ فإذن الجار والمجرور هنا ليس متعلقا بفعل التعجب، وإنما متعلق بشيء آخر، فالفصل غير جائز. وهذا المثال خطأ ذكرته لكم للاختبار والتنبيه والتدريب، والصواب أن نقول: "ما أحسن محمدًا قائمًا في البيت".

☼ باب "نِعمَ" و"بِئسَ" وما جرى مجراهما ☼

هذه أفعال معروفة عند العرب، ولها قواعد مخصوصة معروفة ألفها النحويون ووضعوا لها قواعد تختص بها، ووضعوا لها في كتب النحو بابا مستقلا لا بد لمن أراد أن يتكلم بـ"نعم" و"بئس" -أسلوب المدح والذم- أن يوافق ما جاء به العرب من كلام.

الذي يريد المدح أو الذم فله طُرق : الطريقة الأولى، وهي الطريقة المشهورة المدح والذم بـ(نعم و بئس)، فـ(نعم) للمدح و(بئس) للذم، وهناك طرق أخرى حصرها العرب ، ومنها : "حبذا" و"لاحبذا"، (حبذا) للمدح و(لا حبذا) للذم، إذن "حبذا" و"لا حبذا" هذه هي الطريقة الثانية، حبذا توازي نعم، ولا حبذا توازي بئس.

وهناك طريقة ثالثة وهي صياغة الفعل على "فَعُلَ" لإرادة المدح أو الذم، مثل قوله سبحانه وتعالى: {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم}. هنا "كَبُرَت" صيغ الفعل على "فَعُلَ" "كَبُرَ" من أجل الذم هنا، وتقول مثلا : "حَسُنَ محمدٌ خُلُقا"، هنا "حَسُن" جئنا به لإرادة المدح، صغناه على "فعُل" لإرادة المدح.

وسيكون حديثنا الآن عن الطريقة الأولى : "نعم و بئس وما جرى مجراهما".

أولاً / الخلاف في "نعم" و"بئس" بين الاسمية والفعلية:

اختلف النحويون في حقيقتهما على قولين:

❖القول الأول: ذهب البصريون – وتبعهم الكسائي من الكوفيين - إلى أنهما فعلان جامدان.

واستدلوا بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما. وهذه التاء من الحروف الخاصة بالدخول على الأفعال.

⇐ ومن ذلك حديث : (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل).

"نِعْمَ" فعل بدليل اتصاله بتاء التأنيث الساكنة.

"نعم و بئس" من الأشياء التي اختلف فيها النحويون، هل هما اسمان أم أنهما فعلان؟

البصريون يرون أنهما فعلان جامدان، والكوفيون يرون أنهما اسمان، هذا خلاصة الخلاف.

واستدل البصريون بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما مثل: قامت، ذهبت، جلست، ولاحظوا قلنا : تاء التأنيث الساكنة حتى تخرج تاء التأنيث المتحركة، مثل: قائمة، جالسة، ذاهبة، هنا تاء التأنيث المتحركة ليست خاصة بالأفعال وإنما هي خاصة بالأسماء، بخلاف جلست، قامت، ذهبت، هذه تاء التأنيث الساكنة الخاصة بالأفعال، وتحديدا لا تدخل إلا على الفعل الماضي فقط.

❖ **القول الثاني: ذهب الكوفيون ماخلا الكسائي إلى أنهما اسمان.**

واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما. وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء.

⇐ **ومما سمع من ذلك قول العرب: "والله ما هي بنعم الولد". وقولهم: "نعم السير على بئس العير".**
دخل حرف الجر على "نِعْمَ" في الأول، و"بِئْسَ" في الثاني. وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء؛
وهذا دليل على أنهما اسمان. هذا عند الكوفيين .

الأعرابي لما بشر بالأنثى قال: "والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة". وهذا أمر جاهلي ، جاء الإسلام وبيّن هذا الخطأ وهذا الأمر الذي لا ينبغي وهو من الجاهلية. قال: "والله ما هي بنعم الولد"، هنا "نعم" دخل على حرف الجر، فقالوا: إن "نعم" اسم.

وقول الأعرابي: "نعم السير على بئس العَير". هذا الأعرابي ذاهب إلى محبوبته فكان يردد وهو يمشي: "نعم السير" يعني نعم سيره لكن ماذا؟ لكن "على بئس العير" والعير هو الحمار، فهنا الشاهد في قوله: "على بئس" على هنا حرف جر، و"بئس" قال الكوفيون: إنها اسم بدليل دخول حرف الجر عليه.

❖ **الترجيــح**

<u>الراجح قول البصريين</u>

أن "نعم" و"بئس" فعلان جامدان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما وهي لا تدخل إلا على الأفعال.

<u>أما ما استدل به الكوفيون</u>

فلا يصلح دليلا على اسميتهما؛ لأن حرف الجر في الحقيقة لم يدخل عليهما وإنما دخل على موصوف قبلهما محذوف.

والتقدير "والله ما هي بمولود مقوول فيه نعم الولد"، و"نعم السير على عير مقوول فيه بئس العير".

الراجح – والله أعلم- قول البصريين، وهو الذي رجحه أكثر العلماء، وهو الذي يسير عليه الآن المعربون والمعلمون.

لكن.. كيف نرد على الدليل المخالف وهو دليل قوي؟

نقول: إن ما استدل به الكوفيون لا يصلح دليلا على اسميتهما؛ لأن حرف الجر في الحقيقة لم يدخل عليهما. حرف الجر هو في الظاهر داخل عليهما، لكنه في الحقيقة داخل على اسم موصوف قبلهما محذوف.

والتقدير: "والله ما هي <u>بمولود</u> مقوول فيه نعم الولد". لاحظوا الآن "والله ما هي بمولود" الباء دخلت على اسم محذوف "بمولود مقوول فيه نعم الولد"، فهنا "الباء" لم تدخل في الحقيقة على "نِعْمَ" وإنما دخلت على "مولود" ، وهو اسم.

كذلك هنا "نعم السير على عير مقوول فيه بئس العير" . "على" هنا دخلت على "عيرٍ مقوول" اسم موصوف محذوف، والتقدير: "نعم السير على عير مقوول فيه بئس العير".

الحلقة "٩"

مراجعة الحلقة السابقة [١]

تابع شرح سبب ترجيح قول البصريين :

إن دليل الكوفيين بأن حرف الجر دخل عليهما هو دليل ضعيف ومؤول ، وكما قال العلماء : بأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال ، وهذه قاعدة جدلية معروفة .

نلحظ أن دليل الكوفيين فيه تأويل ، وفيه احتمال ، فهنا قول الأعرابي : "**والله ما هي بنعم الولد**" ، في الظاهر أن "الباء" دخلت على "نعم" ، لكنه في التقدير وفي التأويل هو داخل على موصوف قبلهما محذوف ، فالموصوف هنا "مولود" ، والوصف : "مقوول فيه" ؛ فهي دخلت على موصوف وهو اسم لا فعل .

"**نعم السير على بئس العير**" التقدير : "نعم السير على عير مقوول فيه بئس العير".

كذلك هنا : "على" وهي حرف جر لم تدخل على "بئس" ، وإنما دخلت على موصوف، وهو "عير" وهو اسم ، والوصف هنا هو "مقوول فيه" . فإذن جاء حرف الجر " على" على بابه بالدخول على الأسماء . فـ "عير" اسم ، و"مولود" اسم.

** **ومما يؤيد رد البصريين على دليل الكوفيين قول الشاعر** : والله ما ليلي بـنام صاحبُه

فجميع النحويين - الكوفيين والبصريين- يرون أن " نام " فعل ، قولا واحدا ، ومع ذلك دخلت الباء على الفعل : "بِـنَامَ"، وهذا دليل يقوي قول البصريين بأن "الباء" هنا لم تدخل عليه حقيقة ، وإنما دخلت على اسم محذوف ؛ أي موصوف ؛ يعني : والله ما ليلي بـليل مقوول فيه نام صاحبه .

فلو كان في دخول حرف الجر على (نعم وبئس) دليل على اسميتهما لكان (نام) في هذا البيت اسما ، وهذا لم يقل به أحد من النحويين، فكذلك الحال في (نعم وبئس).

ثانيًا / إعراب أسلوب المدح والذم بـ " نعم " و " بئس " على رأي البصريين :

نِعْمَ الرجلُ زيد ؛ نِعْمَ الرجلُ أبو بكـر ، بِئْسَ الرجلُ أبو جهل ؟؟؟

هذا أسلوب مدح وأسلوب ذم . كيف يعرب على رأي البصريين ؟

⇐ **مثال : نِعْمَ الرجل زيد .**

" **نِعْمَ** " : فعل ماض مبني على الفتح لإنشاء المدح ؛ فمن أجل أن ننشئ المدح أتينا بهذا الفعل .

" **الرجلُ** " : فاعل "نِعْمَ" مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

" **زيدٌ** " : مخصوص بالمدح ، ويجوز في إعرابه وجهان يأتي تفصيلهما لاحقا[٢]، وسمي مخصوصا هنا ؛ لأنه هو المخصوص والمقصود بإنشاء المدح.

لأني لما قلت : نِعْمَ الرجل ؛ هنا الآن مدحت "الرجل" ، و "الرجل" هنا عام ، مدحت العموم ، ثم بعد العموم خصصت وقلت : " زيد" ، فـ"زيد" هو المخصوص بالمدح.

و"الرجل" المدح فيه عام ؛ يدخل فيه "زيد" وغير زيد ، ثم خصصت بقولي : زيد . فلذلك سمي المخصوص بالمدح .

---

١ / تم حذف مراجعة الحلقة السابقة أثناء التنسيق.

٢ / الحلقة التالية (١٠)

ثالثًا / إعراب أسلوب المدح والذم بـ"نعم" و"بئس" على رأي الكوفيين :

- الكوفيون يقولون: إن "بئس ، نعم" اسمان .

⇐ مثال : نِعْمَ الرجل زيد .

" نعمَ " : مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ، بمعنى الممدوح ، أي : الممدوحُ الرجلُ.

" الرجلُ " : بدل من المبتدأ "نعم" ؛ يعني : الممدوحُ الرجلُ ، والرجل بدل من المبتدأ "نعم" مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

" زيدٌ " : خبر المبتدأ ، كأنك تقول : الممدوح زيد .

الممدوح " نعم " مبتدأ ، و"زيد" خبر ، و"الرجل" بدل من المبتدأ، وهكذا إعراب الكوفيين ، وتلحظون أنه إعراب غريب ؛ لأن المشهور والمعروف : أن "نعم وبئس" فعلان جامدان ، كما درسنا سابقا ، وهو المعتد به .

رابعًا / ما يشترط في فاعل " نعم " و" بئس " :

"نعم وبئس" على رأي البصريين هما فعلان ، وعندنا قاعدة : أن الفعل لا بد له من فاعل - نعني : الفعل التام ، وأكثر الأفعال تامة - فلا بد له من فاعل ، فماذا يُشترط في فاعل " نعم" و" بئس " ؟ هل هو مثل فاعل أي فعل ؟ أم يشترط فيه شروط خاصة ؟

نقول: إن فاعل "نِعم وبئس" أمره مخصوص ، ولا بد أن يشترط فيه شروط معينة ؛ لأن أسلوب المدح والذم أسلوب تواتر عن العرب ، ولما نظر العلماء في هذا الأسلوب وجدوا أن له قواعد وضوابط مخصوصة تختلف عن غيره من الأساليب ! لذلك وضع في باب مستقل ، ودُرس دراسة مستقلة ، فنقول هنا :

يشترط في فاعلهما ؛ أي فاعل "نعم" و"بئس" ، أن يكون واحدًا مما يأتي :

١. أن يكون مقرونا بـ" أل " الجنسية :

⇐ مثال ١ : نِعْمَ العبد ، وبئس الشراب ، ونِعْمَ الرجل زيد .

وقد أخذتم في المستوى الثاني " أل " ، وأن " أل " تكون عهديَّة ، وتكون " أل " زائدة ، وهكذا . و" الجنسية " يعني التي تفيد تعريف الجنس ، مثل : الرجل ، المرأة ، فـ" أل " هنا لتعريف الجنس.

أ - نعم العبدُ / الفاعل : " العبد " " فاعل نعم " ، وتلحظون أنه مقرون بـ" أل " الجنسية .

ب - بئس الشرابُ / " الشراب " : "فاعل بئس" مقرونا بـ" أل " الجنسية .

ج - نعم الرجلُ زيد / كذلك " الرجل " هنا مقرون بـ" أل " الجنسية .

هذه الصورة الأولى وهو أن يكون مقرونا بـ" أل " الجنسية، وهو الغالب والكثير .

٢. أن يكون مضافًا إلى اسم مقرون بـ" أل " الجنسية .

⇐ مثال ١ : قوله تعالى {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ "٣٠"}النحل.

" دار" : فاعل " نعم "، وتلحظون أنه ليس مقرونا بـ" أل " ، وإنما مضاف إلى اسم مقرون بـ" أل " الجنسية "المتقين".

⇐ مثال ٢ : قوله تعالى {فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ "٢٩"}النحل.

"بئس" : فعل ماض مبني على الفتح ، "مثوى" : فاعل بئس ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ، وهو مضاف ، و "المتكبرين" : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء .

تلحظون هنا أن "مثوى" ليس مقرونا بـ " أل " وهو فاعل "بئس"، وإنما مضاف إلى اسم مقرون بـ " أل " . وهذه الصورة الثانية من صور فاعل " نعم " و" بئس " .

⇐ **مثال ٣** : نعم رجال القوم المصلحون .

⇐ **مثال ٤** : بئس عمل الشقي .

"عمل" : فاعل بئس ، وهو مضاف . "الشقي" : مضاف إليه ، وتلحظون أنه مقرون بـ " أل " .

٣. أن يكون فاعل "نعم" و "بئس" ضميرًا مستترًا وجوبًا ، مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز

⇐ **مثال ١** : قوله تعالى {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا "٥٠"}الكهف.

أين الفاعل هنا ؟

"للظالمين" : لا يصح أن يكون فاعلا ؛ لأن "اللام" حرف جر ، و" الظالمين " ؛ اسم مجرور .

وكذلك "بدلا" : لا يصح أن يكون فاعل (بئس) ؛ لأنه منصوب والفاعل لا بد أن يكون مرفوعًا ! إذن الفاعل هنا ضمير مستتر .

قاعد عامة / الفاعل لا بد أن يقع بعد الفعل ، والأصل أن يكون ظاهرا وإلا فهو ضمير مستتر .

الفاعل : ضمير مستتر وجوبًا تقديره " هو " ، أي " بئس هو "

وهو مفسّر بنكرة بعده ، وتعرب تمييزًا ، وهي قوله : " بدلا " .

الفاعل في قوله تعالى {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} : ضمير مستتر ، يعني : بئس هو . فتقديره : بئس هو للظالمين بدلا .

** وهذا الفاعل – الذي هو ضمير مستتر وجوبًا – : مفسّر بنكرة .

قولنا : " بئس هو " ؛ فيه إبهام ، وهذا الإبهام يحتاج إلى تفسير ، وهذا التفسير جاء من التمييز ؛ "مفسّرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز" ، وهو كلمة " بدلا " وهي منصوبة على التمييز ، فهذه النكرة هي التي فسّرت إبهام الفاعل ، الذي هو الضمير المستتر .

⇐ **مثال ٢** : زيدٌ نِعْمَ رجلاً .

" رجلاً " : لا يصح أن يكون فاعلا ؛ لأنه منصوب ، والفاعل لا بد أن يكون مرفوعا .

" زيدٌ " : لا يمكن أن يكون فاعلا ، لأن الفاعل لا بد أن يأتي بعد الفعل ، أي أن الفاعل لا يقع قبل الفعل ، وهذه قاعدة عامة ، و" زيد " مبتدأ . ونعم هنا فعل.

فالإعراب الصحيح : "نِعْمَ" : فعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" ، "نِعْمَ هو رجلاً" . وهذا الضمير المستتر وجوبا مفسّر بنكرة بعده منصوبة على التمييز ؛ " رجلاً " .

هذا هو الغالب في فاعل " نعم " و " بئس "؛ أي : أن يأتي على إحدى الصور الثلاث السابقة.

الخلاصة في فاعل "نعم" و"بئس" أنه في الغالب والأكثر أن فاعل "نعم" و "بئس" لا يأتي إلا على واحد من ثلاث صور :

١ – إما أن يكون مقرونا بـ " أل " ؛ " نعم العبد " .

٢ – أو مضافا إلى مقرون بـ " أل " . {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ "٣٠"}النحل.

٣ – أو أن يكون ضميرا مستترا وجوبا مفسرا بنكرة بعده . مثل : زيد نعم رجلا ؛ أي : نعم هو رجلا .

هذا هو الغالب الكثير . قد يأتي شيء يخالف الغالب ، والنادر لا حكم له ، وهذا ما سنوضحه الآن :

- ❑ **تنبيه** : هذا هو الغالب في فاعل " نِعم " و " بئس "أي كما ذُكر سابقاً
- ❑ وقد يأتي على خلاف ذلك قليلا ؛ أي نادرا . نحو قول بعض العبادلة " بئس عبد الله أنا إن كان كذا " .
- ❑ فقد جاء الفاعل هنا عَلَمًا ؛ وهو قوله : " عبد الله " .

" العبادلة كـ " عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، فهؤلاء العبادلة الذين يطلق عليهم العبادلة : من قول بعض العبادلة : " بئس عبد الله أنا إن كان كذا "، وهذا قول مأثور عن واحد منهم ، وهنا جاء فاعل " بئس " عَلَم ؛ وهو " عبد الله " ، وهو مركب إضافي، وهذا يخالف الكثير الغالب .

خامسًا / حكم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز

هذه القضية مرتبطة بالقضية السابقة ، فإذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فإن التمييز يأتي بعد هذا الضمير من أجل أن يرفع هذا الإبهام .

لكن إذا كان الفاعل ظاهرًا، فهل يصح أن يأتي تمييز بعد هذا الفاعل الظاهر أم لا ؟ وكما تلحظون أن التمييز وظيفته رفع الإبهام ، ويكون الإبهام إذا كان الفاعل ضميرا ، فإذا كان الفاعل اسم ظاهر، فهل يحتاج إلى التمييز ؟ هذه مسألة خلافية ، **واختلف العلماء فيها على ثلاثة أقوال** :

القول الأول : أنه لا يجوز مطلقا أن يجتمع الفاعل الظاهر والتمييز .

القول الثاني : أنه يجوز إذا أفاد التمييز معنى جديدا .

القول الثالث : أنه يجوز الجمع بينهما مطلقا ؛ أي : سواء أفاد التمييز معنى جديدا أم لم يفد .

وهذا خلاصة الخلاف عموما ، وننظر فيه الآن فنقول :

الأصل أنه إذا وقع بعد " نعم " و" بئس " تمييز / فإن الفاعل يكون ضميرا مستترا وجوبا .

الغرض من وجود التمييز هو البيان والإيضاح ، ويكون البيان والإيضاح إذا كان الفاعل مبهمًا ؛ وهو إذا كان ضميرًا مستترًا ؛ مثل : "زيد نعم رجلاً" ؛ أي : زيد نعم هو رجلا ، فهنا " رجلاً " جاءت لتوضح المقصود بالفاعل المستتر ، وهذا هو الأصل ، ونحو قوله تعالى : " بئس للظالمين بدلا " ، فالفاعل ضمير مستتر ؛ " بئس هو بدلا "، فـ" بدلا " جاءت لتوضح الفاعل المبهم ؛ وهو الضمير المستتر .

❖ **وقد اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر على ثلاثة أقوال** :

❖ **القول الأول : جواز الجمع بينهما مطلقا .**

أي يجوز الجمع بينهما مطلقا دون قيد ولا شرط ؛ أي سواء أفاد التمييز معنى زائدًا عما أفاده الفاعل أم لم يفد

وهذا رأي المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، أي أن هؤلاء يجيزون الجمع بينهما .

⇐ **من الشواهد على جواز الجمع بينهما عندهم قول الشاعر** :

نعم الفتاةُ فتاةً هند لو بذلت *** رد التحية نطقا أو بإيماء

الشاهد / "نعم الفتاةُ فتاةً". **وجه الاستشهاد** / أن الشاعر جمع بين الفاعل الظاهر " الفتاةُ " ، والتمييز " فتاةً "مع أن التمييز لم يفد معنى زائد عمّا أفاده الفاعل .

"نعم الفتاةُ فتاةً " : تلحظون في هذا الشاهد أنه اجتمع عندنا الفاعل الظاهر وهو " الفتاة " وهو مقرون بـ " أل " الجنسية ، وهو اسم ظاهر ، ثم جاء بعد هذا الاسم التمييز " فتاةً " ، وهذا شاهد لأصحاب القول الأول وهم الذين يرون جواز الجمع بين

الفاعل الظاهر والتمييز ، حتى لو لم يكن هناك فائدة من التمييز ، والآن تلحظون أن التمييز هنا ما أفاد ، ما أتى بمعنى جديد ، فـ " فتاة " هي نفسها " الفتاة "، فالتمييز هنا لم يأت بمعنى جديد ، ومع ذلك فهذا جائز عندهم، وقالوا بأنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز؛ سواء أفاد التمييز معنى جديد أم لم يفد .

❖ **القول الثاني : منع الجمع بينهما مطلقا :**

سواء أفاد التمييز معنى زائدا عما أفاده الفاعل ، أم لم يفد .

وهذا رأي سيبويه ، والسيرافي ومن تبعهم؛ فهم يرون منع الجمع مطلقا .

القول الثاني عكس القول الأول ، فالقول الأول متساهل جدا ، أما القول الثاني فمتشدد جدا ، فقال : لا يجوز الجمع بينهما ، سواء أفاد التمييز معنى جديدا أم لم يفد ، فلا يجوز الجمع بينهما ، وما ورد من شواهد ظاهرها خلاف ذلك ؛ فهي شاذة لا يقاس عليها ، ولا يؤخذ بها .

❖ **القول الثالث ": وهو القول الوسط "**

جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، ولكن بشرط أن يفيد التمييز معنى زائدًا عن المعنى الذي أفاده الفاعل.

⇐ **نحو قول الشاعر : تخيره فلم يعدل سواه *** فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي**

الشاهد / فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

وجه الاستشهاد / أن الشاعر جمع بين الفاعل الظاهر " المرء " ، والتمييز وهو : " من رجل تَهَامي "

وذلك لأن التمييز أفاد معنى زائدا عمّا أفاده الفاعل .

" نعمَ " : فعل ماض مبني على الفتح .

" المرءُ " : فاعل " نعم " مرفوع بالضمة ، وهو مقرون بـ " أل " ، وهو اسم ظاهر .

أخذتم في باب التمييز ، أنه ربما يأتي التمييز مسبوقا بـ " من " ؛ لأن التمييز في الأصل بمعنى " من " ، فإذا قلت مثلا : "عندي عشرون ريالا " ، فـ " ريالا " هو التمييز ، والأصل أنه بمعنى "من" ؛ يعني : عندي عشرون من الريالات ، "وعندي عشرون كتابا" ، " كتابا " تمييز، وهو بمعنى: " من "؛ يعني : عندي عشرون من الكتب .

" من رجلٍ تَهَامِيْ " هنا أتى بتمييز لكنه مسبوق بـ " من " في هذا البيت : " فنعم المرء من رجل تَهامي " ، والقياس أن يقول : " تِهاميّ " ، بكسر التاء وتشديد الياء ، لكنه لمّا خفف الياء ، فتح التاء إشعارا بهذا التغيير .

والشاعر جمع بين الفاعل الظاهر " المرء " والتمييز : " من رجل تهامي " ، وهذا على القول الثالث جائز ؛ لأن التمييز أفاد معنى جديدا ، فقوله : " فنعم المرء من رجل تهامي " ، فـ " من رجل تهامي " أفاد معنى جديدًا لم يكن موجودا عند ذكر الفاعل الظاهر ، فـ " المرء " هنا عام ؛ فيدخل فيه التهامي، والمكي والنجدي وغيره من الناس ، لكن لمّا قال : " من رجل تهامي " فأفاد معنى جديدا لم يكن موجودا ، فهذا هو القول الثالث ، قالوا : إذا أفاد التمييز معنى جديدا لم يفده فاعل " نعم " و" بئس " ، فهنا يجوز الجمع بينهما .

سادسًا / إعراب " ما " الواقعة بعد " نعم " و" بئس " :

تلحظون في القرآن الكريم وفي غيره أن " ما " تقع بعد "نعم" و "بئس" كثيرا؛ كقوله تعالى {نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ "٥٨"} النساء. وقوله تعالى {فَنِعِمَّا هِيَ "٢٧١"} البقرة. فالنحويون لهذا السبب وهو كثرة دخول (ما) بعدهما وضعوا لها فصلاً مستقلاً لبيان موقعها الإعرابي ومعناها . فإذا وقعت "ما" بعد "نعم وبئس" فكيف يكون إعرابها وكيف يكون معناها ؟

الكلام فيها كثير واختلف فيها النحويون والمعربون في القرآن الكريم اختلافًا كثيرًا ، لكني هنا أجمل الكلام فيها بأمرين:
الأمر الأول : أن " ما " هذه لا تخرج عن واحد من إعرابين في الغالب : إما أن تعرب فاعلاً ، وإما أن تعرب تمييزًا، وذلك في جميع الحالات ، وهذا الإعراب سيكون على التفصيل الذي سنأخذه الآن ، وباختلاف ما يقع بعدها .
الأمر الثاني : أن إعراب (ما) ومعناها يختلف باختلاف ما بعدها ، على ثلاث صور:
a) أن لا يقع بعدها شيء ، مثل : صادقت محمدا فنعمّا . فهنا لم يقع بعدها شيء .
b) أن يقع بعدها مفرد ، كقوله تعالى : {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ "٢٧١"} البقرة. هنا وقع بعدها مفرد.
c) أن يقع بعدها جملة، مثاله قوله تعالى {قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٩٣)} البقرة. ، وقعت بعد " ما " جملة " يأمركم به " .
وفي هذه الحالات هي لا تخلو من واحد من حالين فإما أن تعرب فاعلاً ، وإمّا أن تعرب تمييزًا .

"ما " الواقعة بعد "نعم وبئس" لها **ثلاث صور** في الاستعمال وهي في أغلب هذه الصور لا تخرج عن واحد من إعرابين :
الأول : أن تعرب فاعلاً. **الثاني** : أن تعرب تمييزًا .
وإليك تفصيل الكلام فيهما :

الحلقة "١٠"

ملاحظــة (١)

❖ الصورة الأولى : ألاّ يقع بعدها شيء :

⇐ مثاله: صادقت محمدًا فنعمّا .

أصل كلمة " نعمّا " هي " نِعْمَ " و" مَا " ، فأدغمت الميم في الميم فأصبحت : " نعمّا ".
فتلحظون أن " ما " وقعت بعد " نعم " ، ولم يقع بعدها شيء .

❑ ولك في إعرابه في هذه الصورة وجهان :

١. الوجه الأول : أن تعرب " ما " فاعلاً .

وتكون "ما" حينئذ معرفة تامة بمعنى "الشيء" .

المقصود بالمعرفة التامة : المعارف التي لا تحتاج إلى شيء آخر يتمم تعريفها، بخلاف المعرفة الناقصة ، والمقصود بالمعرفة الناقصة الأسماء الموصولة، فإنها معارف لكنها بحاجة إلى صلة الموصول حتى يتم تعريفها، نحو : جاء الذي سافر أبوه. (الذي) اسم موصول وهو معرفة ناقصة ؛ لأنه لا يمكن أن يتم تعريفه بذكره فقط ، بل لا بد من ذكر صلة لموصول بعده حتى يتم التعريف؛ فلو قلت مثلا : جاء الذي. لما عرفت المقصود فهو معرفة ناقصة ، تحتاج في تتميمها إلى شيء آخر وهو صلة الموصول فيقال : جاء الذي سافر أبوه.
أما المعرفة التامة فلا تحتاج لذلك، فـ(محمد) مثلا معرفة تامة يعرف المقصود به دون حاجة لذكر شيء آخر، نحو: جاء محمد.
وتكون (ما) في هذه الصورة بمعنى "الشيء" فيكون التقدير : صادقت محمدًا فنِعْمَ الشيءُ . فـ " ما " هنا بمعنى الشيء ، "

---

١ / تم دمج نهاية الحلقة ٩ وبداية الحلقة ١٠ أثناء التنسيق.

الشيء " معرفة وهو معرّف بـ " أل " ، وهو معرفة تامة.

٢. الوجه الثاني : أن تعرب "ما" تمييزًا ، ويكون الفاعل حينئذ ضميرا مستترا وجوبًا .

وتكون " ما " على هذا نكرة تامة بمعى "شيء" ، والتقدير : فنعم هو شيئًا .

النكرة التامة عكس المعرفة التامة، ونقصد بالنكرة التامة : أي التي لم يأت بعدها ما يخصصها ، فهي تامّة في التنكير.

وسيأتي معنى النكرة الناقصة ، والمعرفة الناقصة ، وسنبين الفرق بينهما[١] .

فيكون التقدير : صادقت محمدًا فـنِعْمَ شيئًا .

أي : فنعم هو شيئًا . فالفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، و" ما " بمعنى (شيء) ، وهي منصوبة على التمييز .

وعلى كلا الوجهين : فالمخصوص محذوف .

** التقدير على الوجه الأول " إذا كانت " ما " فاعلا " ⇐ **فنِعْمَ الشيءُ المصادقة .**

فـ" ما " جاءت بمعنى "الشيء" وهو معرّف بـ " أل "، وهو معرفة تامّة، و"المصادقة" هو المخصوص بالمدح المحذوف .

** التقدير على الوجه الثاني " إذا أعربنا " ما " تمييزا " ⇐ **فنِعْمَ شيئًا المصادقة.**

فـ" ما " هنا جاءت بمعنى " شيئًا " ، و" شيئًا " نكرة تامّة ، فهو تمييز منصوب ، ونكرة تامّة؛ لأنه لم يأت بعدها وصف ؛ لأن الوصف يُنقِص من تنكير النكرة ، و" المصادقة "، هي المخصوص بالمدح المحذوف .

ونلحظ أن الفاعل هنا ضمير مستتر وجوبًا تقديره " هو " ، والتقدير : فنعم هو شيئًا .

❖ **الصورة الثانية : أن يقع بعد" ما " مفرد :**

⇐ مثال ذلك : قوله تعالى : {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ "٢٧١"} البقرة.

فهنا " ما " وقعت بعد " نعم " ، ثم وقع بعد " نعمّا " ← لفظ " هي " وهو اسم مفرد .

❑ **يجوز لنا في إعراب " ما " الوجهان السابقان :**

١. فإمّا أن تعرب " ما " فاعلا . ٢. وإمّا أن تعرب تمييزا .

ويكون المفرد الواقع بعدها هو المخصوص .

نلحظ في المثال أن المخصوص مذكور ؛ وهو المفرد المذكور بعدهما .

و" ما " في " نعمّا " **تعرب على الوجه الأول فاعل وهي معرفة تامّة**. والتقدير : إن تبدوا الصدقات فنِعْمَ الشيءُ هي ، فيكون "الشيء" فاعلا ، وهي معرفة تامّة ، والمخصوص مذكور وهو " هي " .

على الوجه الثاني : **أن تعرب " ما " تمييزًا وهي نكرة تامّة بمعنى " شيء "** ، فتقول : إن تبدوا الصدقات فنِعْمَ شيئًا هي .

فـ" شيئًا " هنا تمييز منصوب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره " هو " فيكون التقدير : فنِعْمَ هو شيئًا .

و" هي " هو المخصوص بالمدح .

❖ **الصورة الثالثة : أن يقع بعدها جملة فعلية .**

⇐ مثاله : قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ "٥٨"} النساء.

فـ" ما " وقع بعدها جملة فعلية وهي : " يعظكم به " .

---

[١] / الصفحات التالية من هذه الحلقة.

❑ لنا في إعرابها وجوه ، لكن المشهور فيها الوجهان السابقان ؛ وهما :

١. الوجه الأول : أن تعرب " ما " فاعل ؛ وإذا كانت فاعلا ، فتكون : اسم موصول في محل رفع فاعل

ويكون تقدير المثال : إن الله نعم الذي يعظكم به ، فتكون " ما " ؛ اسم موصول بمعنى الذي ، وهي هنا معرفة ناقصة

والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب

وقد أخذتم في المستوى الثاني الاسم الموصول ، وعرفنا أن الاسم الموصول لا بد أن يتبعه صلة ، والجملة التي تقع بعد "ما" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وتسمى " ما " حينئذ معرفة ناقصة

وفي هذا الوجه إذا أعربنا " ما " فاعلا ، ثم وقع بعدها جملة فتسمّى معرفة ناقصة ، والمقصود بالمعارف الناقصة الموصولات ؛ لأننا أخذنا في أنواع المعارف ؛ الاسم الموصول ، وعرفنا أن الاسم الموصول لا يكون معرفة ولا يمكن أن يظهر معناه إلا بذكر الجملة بعده ، وهي صلة الموصول .

الخلاصة / / نقول : " ما " هنا إذا وقع بعدها جملة ، فالوجه الأول أن تعرب اسم موصول ، وتكون في محل رفع فاعل ؛ أي : إن الله نعم الذي يعظكم به .

والجملة " يعظكم به " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وتسمى "ما" حينئذ معرفة ناقصة ، وعرفنا أن المقصود من المعرفة الناقصة بأنها الأسماء الموصولة.

٢. الوجه الثاني : أن تعرب في محل نصب تمييز ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا .

مثال : {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ "٥٨"} النساء. فيكون التقدير : إن الله نعم شيئا يعظكم به ، والفاعل ضمير مستتر تقديره " هو " ، والجملة التي بعدها صفة لـ " ما " في محل نصب .

والجملة بعدها " يعظكم به " تعرب صفة لـ " ما " في محل نصب

وتكون " ما " حينئذ نكرة ناقصة .

التقدير – في الحالة الثانية – : إن الله نِعْمَ هو شيئًا

قبل قليل أخذنا النكرة التامة وهي النكرة التي لم توصف ؛ أي النكرة غير الموصوفة فهي تامة وظلت على تنكيرها التام فلم يأتِ شيء يخصص هذا التنكير أو ينقصه بخلاف النكرة التي أتى بعدها ما يخصصها فهنا نَقَصَ التنكير . فإذا قلنا : "جاء رجلٌ" هنا كلمة "رجل" نكرة تامة في التنكير وشاملة يدخل فيها كل رجل ، لكن إذا قلت: "جاء رجلٌ أعمى" بهذا الوصف الذي هو "أعمى" نقّصت هذه النكرة ؛ أي نقصت من شيوعها وهكذا ، فيخرج الرجل المبصر، وأكثر الرجال مبصرون ، فهنا نقص تنكير النكرة بالوصف، وكذلك في قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} فإذا قلنا: إن "ما" هنا نكرة بمعنى " شيء "فهي هنا نكرة ناقصة ؛ لأن تنكيرها نقص بالوصف بعدها، وهو جملة (يعظكم به) .

⌑ إذن النكرة الناقصة هي النكرة الموصوفة ، والنكرة التامة هي النكرة غير الموصوفة .

⌑ عرفنا أيضا المعرفة التامة وهي المعارف غير الأسماء الموصولة، والمعرفة الناقصة هي الأسماء الموصولة.

✓ التقدير – في الحالة الثانية – : إن الله نِعْمَ هو شيئًا

فـ " شيئًا " هو " ما " ، و" شيئا " نكرة ناقصة ؛ لأنه جاء بعدها وصف ، وهي منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر تقديره " هو " .

هذه الخلاصة في إعراب " ما " الواقعة بعد نعم وبئس وهذا تهذيبه ؛ لأن الكلام طويل فيها جدا ومتشعب ، ولينظر أحدكم إلى كتب إعراب القرآن المطولة في أي آية من الآيات التي دخلت فيها " ما " على " نعم وبئس " ، وينظر إلى وجوه الإعراب والاختلافات فيها .

والخلاصة : كما ذكرت لكم أنها لا تخرج عن واحد من وجهين : إما أن تعرب فاعلا ، وإما إن تعرب تمييزا على التقديرات التي ذكرناها ، وعلى الصور التي وضحناها .

سابعًا / مسألة : إعراب المخصوص بالمدح أو الذم :

كنا قد وعدناكم من قبل بإعراب المخصوص وهذا موضع إعرابه ، المخصوص سميَّ مخصوصا ؛ لأنه هو المراد بالمدح أو الذم ؛ لمَّا أنشئ المدح أو الذم فأنا أريد شخصا أخصُّه بهذا الأسلوب ، والمخصوص لا يخلو في الكلام من إحدى صورتين : فإما أن يتأخر عن (نعم وبئس) ، وإما أن يتقدم عليهما.

والأصل في المخصوص أن يقع متأخرًا بعد فاعل " نعم " و" بئس " ، وهذا هو الأصل والكثير والغالب ، وقد يتقدم .

إذن لنا في المخصوص حالتان :

١. إما أن يتأخر عن " نعم " و" بئس " ، وهذا هو الغالب.

٢. أو يتقدم على " نعم " و" بئس " ، وهذا هو القليل ، ولكل واحد منهما إعراب مختلف .

❖ الحالة الأولى / إذا جاء المخصوص - على الأصل - متأخرًا :

⇐ نحو : "نعمَ الرجلُ الفاروقُ"		و"بئس الرجلُ أبو جهل".

فالفاروق هو المخصوص بالمدح ؛ لأنك إذا قلت : نعم الرجل ، فهذا فيه مدح عام ؛ لأن الرجل لفظ عام يدخل فيه الفاروق وغيره ، ثم قلت : الفاروق ، هنا وقع التخصيص ، والفاروق هو المخصوص بهذا المدح ، ونلحظ أن المخصوص هنا وقع متأخرا. وتقول : وبئس الرجل أبو جهل . فأبو جهل هنا هو المخصوص بالذم .

فإذا وقع على الأصل متأخرا جاز في إعراب المخصوص وجهان :

١. **الوجه الأول** : أن يعرب المخصوص مبتدأ مؤخرا

والجملة من الفعل والفاعل قبله - الفعل "نعم" ، والفاعل "الرجل" - في محل رفع خبر مقدم .

أي أن يعرب المخصوص "الفاروق" مبتدأ مؤخرا ، والجملة : "نِعْمَ الرجل" ، " نعم " : فعل ماض مبني على الفتح ، و"الرجل" فاعل والجملة "نعم الرجل" خبر مقدم ؛ يعني كأنني قلت : "الفاروقُ نعمَ الرجلُ" ، "أبو جهل بئس الرجلُ" . إذن هذا هو الوجه الأول وهو أن يعرب المخصوص مبتدأ مؤخرا . وعرفتم في دراسة المبتدأ أن المبتدأ قد يتأخر ، والأصل فيه أن يتقدم ، ولكن قد يتأخر .

٢. **الوجه الثاني** : أن يعرب المخصوص خبرا لمبتدأ محذوف .

والتقدير للمثال الأول / نعم الرجل هو زيد. "زيد " خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ؛ أي الممدوح أو المذموم .

١. **نعمَ الرجلُ الفاروقُ** : فالمخصوص في المثال "الفاروق" خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ المحذوف تقديره "هو" فيكون التقدير : نعم الرجل هو "هو" مبتدأ ، و"الفاروق" خبر . والتقدير : نِعْمَ الممدوحُ الفاروق .

٢. **بئس الرجل أبو جهل** : "أبو جهل" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو" . وتقدير الكلام : بئس الرجل المذمومُ أبو جهل .

فنقدر الممدوح مع " نعم " ، ونقدر المذموم مع " بئس " .

❖ **الحالة الثانية / إذا وقع المخصوص متقدما على " نعم " و" بئس " :**

"يجوز في المخصوص أن يتقدم على نعم وبئس"

⇐ نحو : " الفاروقُ نِعْمَ الرجل "   ،   " أبو جهل بئس الرجل " .

المخصوص هنا "الفاروق" تقدم على "نعم" وكذلك : المخصوص "أبو جهل " تقدم على "بئس" فكيف يعرب ؟

▪ **فيجب** في هذه الحالة أن يعرب المخصوص مبتدأ . والجملة بعده في محل رفع خبر .

أي أنه في هذه الحالة ليس لنا في إعرابه إلا وجه واحد. ↥

ثامنًا / مسألة : حذف المخصوص بالمدح أو الذم .

هل يجوز حذف المخصوص أم لا يجوز ؟

نقول : **يجوز** حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه .

وهذه قاعدة عامة في الحذف : أن الشيء لا يجوز حذفه مهما كان ، إلا إذا دل عليه دليل في الكلام ، كذلك المخصوص يجوز أن يحذف ، لكن ينبغي أن نتنبه إلى أنه لا يجوز هذا الحذف إلا إذا وجد ما يدل عليه ؛ سواء في الكلام المكتوب ، أو في سياق الحال وقرائن الأحوال .

⇐ **مثال : قوله تعالى :** {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ "٤٤"}ص.

حُذف المخصوص هنا وهذا جائز ؛ لأنه تقدم في الكلام ما يدل عليه في الآية السابقة {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ"٤١"} والتقدير هنا : نِعْمَ العبد هو ؛ أي : أيوب .

"نِعْمَ" : فعل ماض مبني على الفتح ، "العبد" : فاعل "نعم" مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو فاعل مقرون بـ " أل " الجنسية .

المخصوص هنا محذوف ، وهو " أيوب " ، فتكون الجملة : "نِعْمَ العبد أيوب" ، وحذف للعلم به ، حُذِف المخصوص هنا وهو جائز ؛ لأنه تقدم في الكلام ما يدل عليه ، لو تأملنا الآية السابقة لوجدنا أنه مرَّ ذكر نبي الله أيوب عليه السلام ؛ فلأنه تقدم في الكلام ما يدل عليه وهو قوله في آية سابقة : {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ"٤١"} ثم قال بعد ذلك : {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ "٤٤"} " أيوب " ، فحذف المخصوص لدلالة الكلام السابق .

إذن حذف المخصوص جائز بشرط أن يدل الكلام والحال وقرائن الأحوال والسياق على حذفه .

الصورة الثانية للمدح والذم

تحويل الفعل إلى " فَـعُـلَ " إرادةً للمدح أو الذم :

قلنا في البداية أن "نعم وبئس" فعلان جامدان لإنشاء المدح أو الذم ، ثم قلنا : "باب نعم و بئس وما جرى مجراهما" ، والآن سندخل في شيء يجري مجرى " نعم وبئس " في إنشاء المدح أو الذم ، ليست " نعم وبئس " وإنما أمر آخر يجري مجراهما للدلالة على المدح ، أو للدلالة على الذم ؛ وهو صياغة الفعل على وزن " فَعُلَ " .

يجوز في كل فعل ثلاثي توافرت فيه الشروط التي سبقت دراستها في باب التعجب وصياغة فِعلَيه أن ينقل إلى صيغة "فَـعُـلَ" - بضم العين - إرادةً للمدح أو الذم .

فإذا جاءنا الفعل وقد توافرت فيه الشروط الثمانية التي ذكرناها في باب التعجب ، فهنا يجوز لنا أن نصوغه على وزن "فَعُلَ" إرادة للمدح أو الذم .

مثلا : " كتب " نستطيع أن نقول فيها : " كَتُبَ " ، إرادة للمدح أو الذم .

و " فَهِمَ " نستطيع أن نحولها إلى " فَهُمَ " فَعُلَ إرادة للمدح أو الذم . فإذا قلت : فَهُمَ زيد ، فهنا أمدح فهمه ، وإذا قلت : قَبُحَ الكذب خلقًا ، هنا أذم هذا الخلق .

الحلقة "١١"

ملاحظــة [١]

ويكون حكم الفاعل والمخصوص حينئذٍ - أي فاعل "فَعُلَ" ومخصوص "فَعُلَ" -

← كحكم الفاعل والمخصوص في " نعم وبئس " دون فرق.

أي أن الأحكام التي درسناها في السابق تنطبق على " فَعُلَ "، الفرق فقط أني أضع الفعل الذي على صيغة (فَعُل) مكان "نعم، أو بئس".

مثال : نعم الرجل زيد . أقول : حَسُنَ الرجل زيد .

مثال : بئس الرجل أبو جهل . تقول : قَبُحَ الرجل أبو جهل .

فأضع الفعل الموافق للشروط على وزن " فَعُلَ " مكان (نعم أو بئس)، وتكون الأحكام كلها التي درسناها في "نعم وبئس" هي الأحكام تماماً في " فَعُلَ " لإنشاء المدح أو الذم .

⇐ **مثال ١ : قوله تعالى** : {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا "٥"} **الكهف.**

والمخصوص محذوف تقديره " هي " لدلالة الآية السابقة عليه . أي : " كبرت كلمة هي "

" **كَبُرَت** " : الفعل " كَبُرَ " على وزن " فَعُلَ "، والتاء تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب .

" **كلمةً** " : تمييز منصوب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره " هي " ؛ أي : " كَبُرَت هي كلمة " .

وهنا كلمة " كَبُرَ " جاءت لإنشاء الذم ، ولا يصح أن نقول أن " كلمةً " فاعل كما يتوهم بعض الطلاب والطالبات؛ لأنها منصوبة ، والفاعل لا يأتي منصوباً.

⇐ **مثال ٢ : فَهُمَ الرجلُ زيدٌ .**

" **فَهُمَ** " : فعل ماض مبني على الفتح جامد ، في هذه الصورة الآن هو جامد مثل : " نعم " و" بئس " ، فعلان جامدان ، وهما ماضيان ، لإنشاء المدح أو الذم .

" **الرجلُ** " : فاعل " فَهُمَ " .

" **زيدٌ** " : هو المخصوص بالمدح ، ونعربه الإعراب المعروف ، الذي قلناه : إما أن نعربه مبتدأ مؤخَّرا ، والجملة قبله خبر مقدم ، هذا وجه ، أو نقول: إنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : فَهُمَ " الرجل هو زيد" أي الممدوح زيد .

لو حذفنا "فَهُمَ" ووضعنا مكانها " نِعْمَ " ، لما تغير شيء ؛ فالإعراب واحد ، والأحكام واحدة! لو قلت : نعم الرجلُ زيدٌ . فالأمر واحد لا يختلف، فهذا نتنبه إليه، وهذا يسهل علينا، وبدل أن نعيد الأحكام السابقة ونكررها، فأحكام " نعم " و" بئس " هي نفسها أحكام " فَهُمَ " لإنشاء المدح أو الذم.

---

[١] / تم حذف مقدمة الحلقة لأنه سبق ذكرها في نهاية الحلقة ١٠ ، وفي المقدمة هنا يؤكد الأستاذ على أهمية العناية بالحلقات المرئية لأن النحو لا يكفي فيه السماع فقط .

❑ **ملاحظة :**

" فَهُمَ " : فعل لإنشاء المدح يأخذ أحكام "نعم وبئس" في :

١. **الجمود** "فهو جامد".

٢. **والفاعل** : الفاعل هنا "الرجل" مقرون بـ "أل" ، وعرفنا أن "نعم وبئس" فاعلهما لا بد أن يكون إما مقرونا بأل أو مضافا إلى مقرون بأل أو ضميرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز.

٣. **وأحكام المخصوص** .

" ساءَ " لو تأملناها في القرآن الكريم لوجدنا أنها تأتي للذم ، وكذلك في كلام العرب . فما أصلها ، وما المقصود بها ؟

❑ **تنبيه !!** يستعمل للذم كثيرًا " ساءَ "، وهي في الأصل " سَوُءَ " على وزن " فَعُلَ ".

❑ لكن الواو قلبت : ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار " سَاءَ ".

إذن "ساء" مثل " فَهُمَ " فهي فعل ثلاثي جاء على وزن " فَعُلَ " لإنشاء الذم ، لكن حصل فيه تغيير ؛ لأن فيه حرف علة ، فالواو هذه حرف علة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، قلبت ألِفا ، "سَوُءَ" أصبحت " ساء " .

⇐ **مثال ١. قوله تعالى** : {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا}. والفاعل ضمير مستتر تقديره هي.

هنا " ساء " : فعل ماض مبني على الفتح لإنشاء الذم ، و" التاء " : تاء التأنيث مبني على السكون لا محل لها من الإعراب .

" مرتفقا " : تمييز منصوب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي ؛ ساءت هي مرتفقا .

⇐ **مثال ٢** : ساءَ الخلقُ الكبرُ.

" ساءَ " : فعل ماض مبني على الفتح . " الخلقُ " : فاعل " ساء " . " الكبرُ " : هو المخصوص بالذم .

الصورة الثالثة من صور المدح أو الذم

" حبَّذا " و" لا حبَّذا " والخلاف فيهما :

** **العرب إذا أرادوا المدح أو الذم فلهم في ذلك ثلاث صور :**

الصورة الأولى : " نعم و بئس " ، وهو الكثير الغالب .

الصورة الثانية : أن يصاغ الفعل على وزن " فَعُلَ " – وهو الذي أخذناه قبل قليل – مثل : " فَهُمَ ، قَبُحَ " .

الصورة الثالثة : " حبَّذا " و" لا حبَّذا " ، فإذا أرادوا المدح قالوا : حبَّذا " ، وإذا أرادوا الذم قالوا : " لا حبَّذا ".

يقال في المدح " حبَّذا " ، وفي الذم " لا حبَّذا " ، هنا نفي الحب ، ونفيه : ذم .

⇐ قال الشاعر : ألا حبَّذا عاذري في الهوى *** ولا حبَّذا الجاهل العاذل

هنا الشاعر يمدح الذي يعذره في هواه ، وفي المقابل يذم الجاهل الذي يعذله يعني يلومه في الهوى ، ويصفه بأنه جاهل ويذمَّه، فقال : " لا حبَّذا " ، فـ" حبَّذا " في الشطر الأول استعملت للمدح ، و" لا حبَّذا " استعملت للذم .

نتنبه إلى : أن " ألا " في الشطر الأول حرف ابتداء واستفتاح ، وليست " لا " النافية فلنتنبه إلى ذلك ، فـ" حبَّذا " الأولى وحدها لإنشاء المدح ، و" لا حبَّذا " لإنشاء الذم .

في إعراب " حبَّذا " و" لا حبَّذا " خلاف على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن " حبَّذا " مكونة من " حبَّ " وهو فعل ، و" ذا " فاعل .

القول الثاني : أن " حبَّذا " ، كلها اسم ، وهي مركبة .

القول الثالث : أن " حبَّذا " كلّها فعل .

هذا خلاصة الخلاف في "حبَّذا - لا حبّذا" لكن المشهور والمتبع هو القول الأول وهو أن "حبَّ" فعل ، و"ذا" فاعل .

سنعرب البيت على الإعراب المشهور المتبع عند السابقين واللاحقين :

❖ **إعراب البيت على الوجه المشهور والراجح في " حبَّذا " و"لا حبّذا "** :

❑ **إعراب الشطر الأول : "ألا حبّذا عاذري في الهوى"**

" **حبّذا** " : "حبَّ" : فعل ماض مبني على الفتح ، " ذا " : اسم إشارة مبني على السكون ، في محل رفع فاعل .

" **عاذري** " : هو المخصوص " المخصوص بالمدح "؛ ويجوز في إعرابه وجهان : ١. مبتدأ مؤخَّر، والجملة قبله : " حبّذا " " خبر مقدم .

٣. وإما أن يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : حبذا هو " أي المدوح " عاذري ؛ حبَّذا الممدوح عاذري .

❑ **إعراب الشطر الثاني : " ولا حبّذا الجاهل العاذل "**

" **لا** " : حرف نفي لا محل له من الإعراب . " **حبَّ** " : فعل ماض مبني على الفتح .

" **ذا** " : اسم إشارة في محل رفع فاعل ، مبني على السكون .

" **الجاهل** " :المخصوص: ١. مبتدأ مؤخَّر . والجملة قبله خبر مقدم .

٢. أو أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : " لا حبذا هو "أي المذموم" الجاهل. " **العاذل** " : صفة الجاهل .

أولاً / الخلاف في " حبَّذا " و" لا حبَّذا " ، على ثلاث أقوال:

اختلف النحويون في إعراب " حبَّذا " و" لا حبَّذا " كذلك ، لا فرق في إعراب " حبَّذا " و" لا حبَّذا "، إلا أن " لا حبَّذا " مسبوقة بلا النافية ، فـ" حبَّذا " للمدح ، و" لا حبَّذا " للذم .

❑ **القول الأول : أن " حبَّ " فعل ، و " ذا " فاعل . وهذا رأي سيبويه ومن تبعه .**

<u>وهو الراجح ؛ لأنه الأصل</u> ، إذ الأصل عدم التركيب . وكثير من النحويين يرى هذا القول .

النحويون وصلوها في الكتابة ، والأصل " حبَّ ذا "، " ذهب ذا " ، " جلس ذا " ، " سَمِع ذا " ، هذا الأصل والقياس أن يُفصل بين الفعل و" ذا " ، لكن الكتابة الإملائية عُرْف ، وقد تعارفوا على وصل " ذا " بـ" حبَّ " ، فإذا تعارفوا على شيء يُتبع ، ويكون قاعدة .

فلا نقول : إن " حبَّذا " مركبة ، ولكن " حبَّ " كلمة مستقلة ، و" ذا " كلمة أخرى مستقلة ، ولكل واحد منهما إعراب مستقل ، وهذا هو الأصل وهو عدم التركيب ، والشيء إذا جاء على أصله فهو أولى .

❑ **القول الثاني : " حبَّذا " كلُّها صارت بعد التركيب فعلا ماضيًا . والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل .**

" حبَّذا " ركبت ثم صارت بعد التركيب فعلا ماضيًا ، والاسم المرفوع بعدها هو الفاعل .

يعني" حبَّذا الرجل زيد " فـ"الرجل" هنا فاعل لـ "حبَّذا" ، فـ"حبَّذا" كلها فعل ماضي لإنشاء المدح، و"الرجل" : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة .

❑ القول الثالث : " حبَّذا " كلُّها صارت بعد التركيب اسمًا .

فـ" حبَّذا " مبتدأ في محل رفع ، والاسم المرفوع بعدها هو الخبر ، أو العكس .

يعني ركِّبت من " حبَّ " و " ذا " ، فلمَّا رُكِّبت أصبحت شيئا آخر ، وهو أن تعرب اسماً ، فتكون مبتدأً.

إذا قلت : "حبَّذا الرجل زيد" فتقول : "حبَّذا" : مبتدأ ، "زيد" خبر ، أو تقول : " حبَّذا " : خبر مقدم ، و " زيد " : مبتدأ مؤخَّر

ثانيًا / مسألة : حكم تقديم مخصوص " حبَّذا " :

نعرف أن "حبذا" لإنشاء المدح ، و "لا حبَّذا" لإنشاء الذم ، ولا بد أن يكون معهما مخصوص ، هذا المخصوص هل يجوز أن يتقدم ؟

عرفنا أن المخصوص في " نعم وبئس " يجوز تقديمه ، فإذا قلت مثلاً : " نِعْمَ الرجل زيد" فالمخصوص مؤخَّر، و هو الأصل ، وقلنا : إنه يجوز تقديمه ، فتقول : " زيدٌ نعمَ الرجلُ ".

لكن هنا هل يجوز أن نقدم المخصوص على " حبَّذا " و" لا حبَّذا " ؟

في حالة " حبَّذا " و" لا حبَّذا " لا يجوز تقديم المخصوص، قال العلماء في سبب عدم الجواز : إن "حبَّذا " و"لا حبَّذا " أسلوب جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيَّر ، كما يقال : " الصيفَ ضَيّعتِ اللبن " ، في البداية استعمل هذا المثل لمخاطبة المرأة ، وجرى مثلاً ، فإذا أردت أن تخاطب به رجل ، فلا بد أن تأتي به بلفظه كما نطقه الأول، لا تغيِّر فيه شيئا ، فأقول له : " الصيف ضيعتِ اللبن " ، كذلك إذا أردت أن تخاطب مجموعة من الطلاب الذين تهاونوا في الاستذكار والاستعداد للاختبار، تقول لهم : " الصيفَ ضيّعتِ اللبن " ، بهذا اللفظ لا أتعداه . وهذه قاعدة عامّة في الأمثال : " الأمثال لا تُغيَّر " .

فكذلك " حبَّذا " و" لا حبَّذا " جرت مجرى الأمثال في أننا لا نستطيع أن نغير فيها شيئا ، فلا يصح من هذا الباب أن نقدم "المخصوص بالمدح والذم" على " حبَّذا " و " لا حبَّذا " .

مخصوص "حبذا" لا يجوز تقديمه ، فلا نقول : زيدٌ حبَّذا .

لأن "حبَّذا زيد" ونحوه : أسلوب جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيَّر .

زيدٌ حبَّذا مثال خاطئ ؛ لأني قدَّمت المخصوص على " حبَّذا " ، وهذا لا يصح .

ولا يتغير " ذا " في " حبَّذا " عن الإفراد والتذكير ؛ لأنه جرى مجرى المثل .

هذه نقطة مهمة في "حبَّذا" ، فمن أحكامها أن " ذا " لا يتغيَّر ، وعرفنا أن "ذا" اسم إشارة ، واسم الإشارة إذا كان للمفرد نقول : " ذا " ، وإذا كان للمفردة ، نقول : " ذي " ، وإذا كان للمثنَّى نقول : " ذان " ، وإذا كان لجمع الذكور أو الإناث ، نقول : " أولاء " ، لكن هنا " ذا " يلزم أن تبقى للمفرد المذكر للعلة نفسها ؛ وهو أن هذا أسلوب جرى مجرى المثل ، ولا يتغير " ذا " في " حبَّذا " عن الإفراد والتذكير ، فيجب أن يلزم هذه الصورة ، وهي "ذا" ؛ لأنه جرى مجرى المثل .

⇐ فيجب أن نقول : " حبَّذا الزيدون ، وحبَّذا الهندان " .

لو غيَّر في قوله : " حبَّذا الزيدون " ، نقول : " حبَّ أولاء الزيدون " . لاحظ قال : ذا الزيدون .

لو غيَّر في قوله : " حبَّذا الهندان" وطابق بين اسم الإشارة والذي بعده ، لقال : حبَّ تان الهندان " ، ولكن يجب هنا أن يلزم " ذا " الإفراد والتذكير ؛ للعلة نفسها ، وهي أن هذا أسلوب جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تُغيَّر .

ثالثًا / مسألة : حكم حركة حاء " حبَّ " و" حبَّذا " :

تلحظون أن كل كلمة من هاتين الكلمتين مبدوءة بالحاء .

❖ حكم "حاء" حبَّ

إذا قلت : "حبَّ الرجلُ زيدٌ " ← فإن "حبَّ" فعل من باب " فَعُلَ " المتقدم ذكره .

أصل " حبَّ " هو " حبُبَ " على وزن " فَعُلَ ، فلما أدغم " الباء " في " الباء " ، قلنا : " حبَّ " ، فـ " حبَّ " دون " ذا " هي من باب " فَعُلَ " المراد فيه المدح أو الذم ، فما حكم حاء " حبَّ " ؟

يجوز في حائه حينئذ الفتح والضم ← تقول : " حَبَّ " ؛ كـ" حَبَّ الرجل زيدٌ " ، أو " حُبَّ " ، كـ " حُبَّ الرجل زيدٌ ."

إذا جاءت "حبَّ" وحدها من دون " ذا " / يجوز فيها الفتح ويجوز فيها الضم ؛ لأنها وحدها هي من باب "فَعُلَ " .

❖ حكم "حاء" حبَّذا

وإذا قلت : "حَبَّذا الرجلُ" ← بذكر " ذا " بعد حبَّ

فإنه يجب فتح الحاء حينئذٍ ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغيَّر .

حبَّذا أسلوب آخر ، وهو الأسلوب الثالث ، وهو المدح بـ " حبَّذا " أو الذم بـ " لا حبَّذا " .

فنقول : " حَبَّذا زيدٌ " ، و" لا حَبَّذا زيد " .

الخلاصة : "حبَّ " يجوز في حائها الفتح والضم.

"حبَّذا " يجب في حائها الفتح فقط ؛ لأن " حبَّذا " أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغيَّر .

تدريبات على باب " نعم " و" بئس " :

❖ اختر الإجابة الصحيحة ممَّا يأتي :

١. " نِعْمَ " عند الكسائي :

أ. اسم . ب. فعل . ج. حرف .

الصواب "ب" . لو رجعنا إلى نهاية الحلقة "٨" لوجدنا أن الكسائي يرى أن "نِعْمَ" : فعل وهو بذلك يوافق البصريين.

٢. " نِعْمَ الرجل الفاروق " ، الفاروق :

أ. مبتدأ وجوباً . ب. خبر وجوباً . ج – جواز الأمرين . د – فاعل .

الصواب "ج" . نجد أن المخصوص هنا تأخَّر ، وقلنا سابقا : أن المخصوص إذا تأخر يجوز في إعرابه وجهان ١. أن يعرب مبتدأً ، والجملة قبله خبر ، ٢. أو يعرب خبرا ، والمبتدأ محذوف تقديره : نِعْمَ الرجل هو ؛ أي الممدوح الفاروق . إذن الخيار الصحيح هو الخيار فقرة " ج " ، ولا يعرب فاعلا.

الحلقة ١٢

٣. "الغدر بئس الخلق" . الغدر :

أ ـ مبتدأ وجوبًا . ب ـ خبر وجوبًا . ج ـ جواز الأمرين. د ـ فاعل.

الصواب "أ" . نلحظ هنا أن المخصوص "الغدر" تقدم على "نعم وبئس"، وقلنا : إن المخصوص إذا تقدم على "نعم وبئس" فإنه يلزم في إعرابه وجه واحد وهو أن يكون مبتدأ وجوباً . الخيار الرابع أن يكون : فاعلا هذا بعيد؛ لأن الفاعل لا يمكن

أن يتقدم على الفعل إذن الوجه الصحيح أن "الغدر" مبتدأ وجوباً.

٤. "حبذا" عند سيبويه ....

أ ـ فعل. ب ـ اسم. ج ـ فعل وفاعل. د ـ مبتدأ وخبر.

الصواب "ج" . لو تأملنا لرأينا أن سيبويه يرى الخيار "ج" وهو أن "حبذا" فعل وفاعل "حب" فعل ماض و"ذا" فاعل .

٥. حكم ضم حاء "حبذا"........

أ ـ واجب. ب ـ جائز. ج ـ ممتنع.

لاحظوا أن "حبذا"، "حب" جاءت معها "ذا" فنقول : الصواب "ج". فضم حاء "حبذا" ممتنع ؛ لأن "حبذا" أسلوب جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير.

✿ بـــاب "أَفْعَل" التفضيل ✿

وهو من الأبواب التي فيها مشابهة بـ"باب التعجب" في الصياغة وخاصة صياغة "ما أَحْسَنَه" فالصيغة الأولى من التعجب " ما أحسنه" أي : "ما أفعله". و"أفعل" الذي نتكلم عنه هنا اسم ، أما "أفعل" في باب التعجب فهو فعل.

❖ تعريفه :

اسم مصوغ على وزن "أَفْعَل"؛ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

فإذا قلت :محمد أَحْسَن من خالد، فهنا معناه أن "محمد وخالد" اشتركا في صفة واحدة وهي "الـحُسْن" ولـكن أحدهما زاد على الآخر في تلك الصفة .

❖ س ١ ـ كيف يصاغ اسم التفضيل ؟ وضح بالمثال؟

يصاغ اسم التفضيل للمذكر على وزن "أَفْعَل". ⇐ مثل : محمد أحسن من خالد.

وللمؤنث على وزن "فُعْلَى" بضم الفاء وسكون العين ⇐ مثل : هندٌ فُضلى الحاضرات.

نقول في الفعل "كَبُرَ" عند صياغته للتفضيل : للمذكر ⇐ "أكبر" وللمؤنث ⇐ "كُبْرَى" .

❖ س٢ ـ ما شروط صياغة اسم التفـضيل؟ مثل لذلك .

ج ـ يصاغ "أفعل" التفضيل على وزن "أَفْعَل" مما يُصاغ منه فعلا التعجب " ما أفعله " و " أفعِل به ".

وهو ما توافرت فيه الشروط الثمانية التي سبقت دراستها في باب التعجب. فلا داعي لإعادة ذكرها هنا.

⇐ فيقال في الفعل "كَرُمَ" - وهو فعل موافق لتلك الشروط - : سالم أَكْرَم من خالد .

⇐ "أَكْرَمْ" اسم تفضيل من الفعل "كَرُمَ"

⇐ وفي "عَلِمَ": هو أَعْلَم منه. فهنا نلحظ " أعلم " اسم تفضيل من الفعل (علم) .

كما يقال في التعجب : ما أَكْرَمه ، وما أَعْلَمَه.

فتلحظون : "أكرم " أفعل اسم تفضيل / "ما أكرمه" فعل تعجب، وهنا "أَعْلَمَ" اسم تفضيل / "ما أعلمه" فعل تعجب.

❖ س ٣ ـ ما حكم ما جاء عن العرب من أسماء التفضيل مخالفًا لأحد الشروط؟ اذكر بعض ما سمع عـن العـرب من ذلك.

إذا بُني "أَفْعَل" التفضيل مما فَقَد أحد الشروط فهو شاذٌ لا يقاس عليه .

وقد ورد عن العرب أنهم صاغوا "أفعل" التفضيل مما لم يتوافر فيه الشروط الثمانية

⇐ مثال ١ : ومما سُمع من ذلك قولهم : "هو أَقْمَنُ به".

هنا "أقمن" أفعل تفضيل مصوغ من "قَمِيْن"، وهو اسم لا فعل له فنقول هذا شاذ لا يقاس عليه.

⇐ مثال ٢ : "هو أَلَـصُّ من شِظاظ" .

هذا رجل عُرِف باللصوصية واشتهر بها فضرب به المثل. و"شِظَاظْ" هكذا ضبطه كما نقول: "كِتَابْ"

"أَلَصُّ" شاذ؛ لأنه صيغ من شيء خالف الشروط ، وهو مأخوذ من "لص" وهو اسم لا فعل له ، فخالف الشرط الأول .

⇐ مثال ٣ : "هذا الكلام أَخْصَر من غيره".

"أخصر" اسم تفضيل شاذ يحفظ ويردد كما ذكر لكن لا يقاس عليه .

"أخصر" هنا فيه شذوذان : ١. أنه اختصر من غير الثلاثي. ٢. انه مأخوذ من الفعل المبني للمجهول .

مثال ١ ، ٢ : "أقمن ، وألص" : وصفان لا فعل لهما .

مثال ٣ : "أخصر" : مبني من الفعل الرباعي المبنِي للمجهول "أُخْتُصِر" ؛ ففيه شذوذان:

الشذوذ ١: أنه رباعي ولا بد أن يصاغ "أفعل" التعجب و"أفعل" التفضيل من الفعل الثلاثي أما هنا فرباعي .

الشذوذ ٢: أنه فعل مبني للمجهول، وكما قلنا: إن "أفعل" التعجب والتفضيل لا يصاغان إلا من الفعل المبني للمعلوم .

س ٤ - كيف يُتوصل إلى التفضيل من فاقد أحد الشروط ؟ وضح ذلك بالأمثلة :

** **عرفنا في باب "أفعل" التعجب أنه إذا فقد الفعل شرطا من الشروط ففيه ثلاث حالات :**

- الأولى / أن نأتي بواسطة ثم نأتي بالمصدر الصريح.
- الثانية / أن نأتي بالواسطة فعل موافق للشروط ثم نأتي بالمصدر المؤول.
- الثالثة / أنه لا يتعجب منه مطلقاً لا بواسطة ولا بغير واسطة؛ وذلك إذا كان الفعل جامداً أو غير قابل للتفاوت.

والكلام الذي ذكرناه هناك يذكر هنا ، لكن ننبه إلى أمرين :

الأول : أن الواسطة هنا في باب "أفعل" التفضيل "اسم" وليست بفعل.

أما الواسطة هناك في باب التعجب فهي "فعل ماض" وليست باسم.

الثاني : أن المصدر الصريح المنصوب بعد (أفعل) التفضيل يعرب تمييزا . أما المنصوب بعد (أفعل) التعجب فيعرب مفعولاً به.

ج ـ يُتوصل إلى التفضيل من فاقد أحد الشروط بما يُتوصل إليه في التعجب ؛ وذلك على النحو الآتي :

❑ الصورة الأولى / أولاً نأتي بـ"أفعل" تفضيل موافق للشروط واسطة نحو : " أشد ، أكثر ، أحسن ، أقبح ، ..... الخ" .
ثم نأتي بعده بالمصدر الصريح منصوبًا على التمييز.

س / / متى نأتي بالصورة الأولى ؟

❑ وذلك إذا كان الفعل

١. غير ثلاثي مثل : "استخرج" . فنقول: هو أشد استخراجًا
٢. أو ناقصًا مثل : "كان" . فنقول : هو أكثر كونًا – المصدر الصريح لـ "كان" : كَوْنْ ،
٣. أو الوصف منه على "أفعل" الذي مؤنثه فعلاء" فنقول : هو أشد حمرةً . فنقول حَمِرَ : حُمْرَة.

إذا جاء الفعل على أحد تلك الصور فنأتي هنا بالتفضيل بأسلوب غير مباشر : نأتي بواسطة ثم بعد الواسطة نأتي بالمصدر

الصريح منصوباً على التمييز .

تنبيه لنقطة مهمة !! وهي إذا جاء اسم الفاعل من الفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل : حَمِرَ فهو أحمر حمراء ، أو خَضِرَ فهو أخضر خضراء فماذا لا يصح أن نفضل منه مباشرة ، أو نتعجب منه مباشرة؟

السبب هو أن الوصف على وزن "أَفْعَل" وفعل التعجب على "أَفْعَل" وأيضا اسم التفضيل على "أَفْعَل" فإذا جئنا نتعجب أو نفضل من الوصف فإنه يلتبس الوصف بـ"أَفْعَل" التعجب و(أفعل) التفضيل ؛ لأنهما على وزن واحد، وحتى نتخلص من هذا اللبس لا بد أن نأتي بواسطة ترفع هذا اللبس .

الحالة الثانية: أن نأتي بواسطة ثم بالمصدر المؤول

❑ **الصورة الثانية** : نأتي بـ"أفعل" تفضيل موافق للشروط واسطة، نحو : "أشد ، أكثر".

ثم نأتي بالمصدر المؤول . - وعرفنا أن المصدر المؤول هو "أن والفعل" أو "ما والفعل" -

❑ **وذلك إذا كان الفعل** :

١. منفيًا نحو : " ما كَتَبَ" .

٢. أو مبنيًا للمجهول نحو : "حُفِظَ".

فإذا أردنا التفضيل من هذين الفعلين :

⇐ **مثال ١** : "هذا أفضل ألاَّ يكتب" .

يعني "أن لا يكتب" فهنا أتينا بواسطة وهو "أفضل" اسم تفضيل موافق للشروط ، ثم أتينا بالمصدر المؤول وهو : أن والفعل المنفي "ما كتب" هي نفسها "لا يكتب".

⇐ **مثال ٢** : "القرآن أحسنُ ما حُفِظ".

هنا جئنا بالواسطة وهو اسم تفضيل موافق للشروط ، ثم أتينا بالمصدر المؤول وهو : ما المصدرية والفعل المبني للمجهول .

فقلنا : أحسن ما حُفِظ .

❑ **الصورة الثالثة** : أما إذا كان الفعل جامدًا أو غير قابل للتفاوت

فلا يجوز التفضيل فيهما مطلقـًا ، لا مباشرة ولا بواسطة. لماذا ؟

لأن الجامد لا مصدر له ، وغير القابل للتفاضل معناه لا يصح فيه التفضيل.

الجامد مثل: "ليس ، نعم ، عسى" لا يأتي منه أفعل تفضيل نهائيا، لأنه بطريق غير مباشر نحتاج إلى مصدر والجامد لا يأتي منه مصدر ، فلذلك لا يصح أن يتعجب منه لا مباشرة ولا بواسطة.

أما الذي لا يقبل التفاوت والتفاضل فـلا يصح منه التفضيل؛ لأن التفضيل يكون بين الأشياء التي بينها تفاوت مثل الحسن والقبح والكبر والصغر فهو على درجات ، أما مثل : "مات وفني وهلك" فهي معناها واحد لا تتفاوت؛ فلذلك لا يتعجب منها، ولا يأتي منها أفعل تفضيل لا مباشرة ولا غير مباشرة.

الكلام الذي قلناه الآن في أفعل التفضيل صالح لباب التعجب فهو مراجعة لباب التعجب.

حالات أفعل التفضيل وأحكام كل حالة

لما تتبع النحويون كلام العرب في أفعل التفضيل وفي القرآن الكريم والحديث الشريف وجدوا أنه لا يخرج عن واحد من أربع حالات :

الأولى: أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة. مثل: محمد أحسن من خالد. "أحسن" هنا ليس فيه "أل" وليس مضافاً.

الثانية : أن يكون مقروناً "بأل" فتقول: زيدٌ الأحسن، هندٌ الفضلى ، فهنا "أحسن" اسم تفضيل دخلت عليه "أل".

الثالثة :أن يكون مضافاً إلى نكرة مثل :محمد أحسن رجلٍ. "أحسن" مضاف "رجل" مضاف إليه.

الرابعة: أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة مثل: هندٌ أحسن النساء "أحسن" مضاف "النساء" مضاف إليه، وهو معرفة معرف بـ"أل".

هذه خلاصة حالات أفعل التفضيل ولكل حالة من هذه الحالات أحكام خاصة بها نعرفها الآن بالتفصيل :

لـ "أَفْعَل" التفضيل أربع حالات :

❖ **الحالة الأولى: أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة :**

وحينئذٍ **يجب** له حكمان: لاحظوا كلمة "يجب" فالحكمان هنا واجبان لا يتخلفان:

١. أن يلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير. بمعنى أن يكون على صيغة المفرد ، وصيغة المذكر لا المؤنث.

٢. أن يؤتى بعده بـ"مِنْ" جارةً للمفضول. ماذا نقصد بالمفضول ؟

المفضول / هو الاسم المفضَّل عليه، وهو الاسم الواقع بعد أفعل التفضيل.

والمفضَّل / هو الاسم الواقع قبل أفعل التفضيل.

محمد أكرم من خالد. "محمد" هنا مفضّل ، "خالد" مفضل عليه أو مفضول .

⇐ **مثال ١:** { لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا }.

فهنا "أحب" مجرد من "أل" وأيضا ليس بعده مضاف إليه ولزم فيه أمران :

الأول: أن يلزم الإفراد والتذكير فلاحظ هنا "يوسف وأخوه" فهنا مثنى، فلو طابق لقال "أحبان" لكنه لزم الإفراد.

الثاني : أنه جاء بـ"من" جارةً للمفضول وهو "منا" فـ"من" حرف جر ، "نا" هو المفضل عليه أو المفضول.

⇐ **مثال ٢** : هند أفضل من أختها ، والمجدون أحسن من غيرهم.

تلحظون: "أفضل" هنا لزم الإفراد والتذكير وأتى بعده "من" جارة للمفضل عليه مع أن الذي قبله مؤنث لكن هذا هو حكمه يلزم فيه الإفراد والتذكير، وأيضا قال : "المجدون أحسن" هنا لزم الإفراد والتذكير مع أن الذي قبله جمع "المجدون" ، أيضا الحكم الثاني : أنه أوتي بالمفضل عليه مجرورا بـ"من".

❖ **تنبيه :**

قد تُحذف "من والمفضل عليه" في هذه الحالة. - "قد" إذا دخلت على الفعل المضارع تفيد في الغالب التقليل -

⇐ **مثال ١ :** { أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا } . التقدير : أعز منك .

عندي اسمان للتفضيل : الأول "أكثر" والثاني "أعز". "أكثر" هنا جاء بعده "من" جارة للمفضل عليه وهو ليس الشاهد، بل الشاهد : {وأعز نفراً} هنا أين المفضل عليه المجرور بـ"من" ؟ الجواب : محذوف ، وجاز حذفه؛ لأنه ورد في الكلام ما يدل عليه فـ"منك" الأولى دلت على المفضل عليه المحذوف .

⇐ **مثال ٢** : { وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى }. والتقدير: خير وأبقى من الأولى.

"خَيْـرٌ" هنا أفعل للتفضيل والأصل فيها "أَخْيَر" ولكن حذفت الهمزة للتخفيف ، قال {وأبقى} أي : الآخرة خير وأبقى من الأولى ، فحذف "من والمفضل عليه". وهذا من القليل .

الحلقة ١٣

❖ الحالة الثانية: أن يكون أفعل التفضيل مقروناً بـ "أل".

❑ وله في هذه الحالة حكمان واجبان:

١- أن يكون "أفعل" التفضيل مطابقاً لما قبله، وهو المفضل.

٢- ألاَّ تُذكر بعده "مِنْ" جارةً للمفضول.

⇐ الأمثلة:

⇐ محمدٌ الأفضل.

⇐ هندٌ الفضلى.

⇐ المحمدان الأفضلان.

⇐ المحمدون الأفضلون.

⇐ الهندات الفضليات.

الشرح / "محمدٌ الأفضل" لو تأملنا في كلمة "الأفضل" نجد أنها اسم تفضيل اقترنت بـ"أل".

تنبيه / / "أَفْعَلْ" التفضيل "اسم" ويعرب كغيره من الأسماء، قد يكون فاعلاً ، وقد يكون مفعولاً به ، وقد يكون خبراً، وقد يكون مبتدأً، بخلاف "أَفْعَلْ" للتعجب فيعرب "فعل ماض" مبنيا على الفتح دائماً.

الإعراب / / **المثال الأول**: محمدٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة. الأفضل: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

المثال الثاني "**هندٌ الفضلى**" : لاحظوا الآن اختلف، في الأول قلنا "الأفضل" وهنا قلنا "الفضلى"؛ لأن "أَفْعَلْ" التفضيل المقرون بـ"أل" لا بد أن يكون ١. مطابقاً للمفضل ، فهناك "الأفضل" مذكر و"محمد" مذكر، وهنا "الفضلى" مؤنث و"هندٌ" مؤنث. وأيضاً ٢. لم يذكر بعده "منْ" جارةً للمفضول؛ فلا يصح أن أقول: "محمدٌ الأفضل من علي" أو "هندٌ الفضلى من زينب".

المثال الثالث "**المحمدان الأفضلان**" : لاحظوا المطابقة بين أفعل التفضيل والمفضل.

"**المحمدون الأفضلون**" أو **الأفاضل**. "**والهندات الفضليات**" كلها أسماء تفضيل مقرونة بـ"أل" لزم فيها حكمان:

١. مطابقة ما قبله.   ٢. لا تُذكر بعده "مِنْ" جارةً للمفضل عليه.

⇐ وأما قول الشاعر: ولست بالأكثر منهم حصّى *** وإنما العزةُ للكاثرِ

فظاهره أنه مخالف لما تقدم؛ لأن اسم التفضيل "الأكثر" مقرون بـ"أل"، وما كان كذلك فلا تذكر معه "مِنْ" جارةً للمفضل لكن في هذا البيت ذكرت بعده "مِنْ"

لذا فقد ذكر النحويون أن هذا البيت ليس على ظاهره. وقالوا هو مؤول. ومن التأويلات التي ذكروها:

١. أن هذا ضرورة شعرية.

٢. أن "أل" التي في "الأكثر" زائدة، والزائد لا تأثير له، فكأنها غير موجودة.

٣. أن يكون "مِنْ" والمفضل عليه في قوله :"منهم" متعلقين بـ"أفعل" تفضيل محذوف مجرداً من "أل" دلّ عليه المذكور. والتقدير: "ولست بالأكثر أكثر منهم"، ثم حذف "أكثر" المجرد من "أل".

الشرح / لو نظرنا إلى البيت "ولست بالأكثر منهم حصى" نجد أن "أفعل" التفضيل في ظاهر هذا البيت مقرون بـ"أل" "الأكثر"، وذكرت بعده "مِنْ" جارةً للمفضل، وهذا مخالف لما ذكرناه. فظاهر البيت يوحي إلى أنه خالف القاعدة والحكم

الثاني الذي يوجب ألاّ تذكر (من) جارة للمفضل عليه بعد أفعل التفضيل المقرون بـ"أل".

لكن النحويون قالوا: إن هذا البيت ليس على ظاهره وأولوه بتأويلات منها:

١. أن هذا ضرورة؛ لأن الشاعر اضطر فزاد "أل" من أجل إقامة وزن الشعر، وارتكاب الضرائر قد يبيح المحظورات، فالضرورة قد تبيح المحظور فأدخل "أل" من أجل إقامة وزن البيت.

٢. أن "أل" زائدة، والزائد كأنه غير موجود، فـ"أل" كأنها غير موجودة، وليس لها أي تأثير فكأنني قلت "ولست بأكثر منهم".

٣. أن "منهم" الجار والمجرور متعلق بأفعل تفضيل محذوف وهو مجرد من"أل" أي "ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم" فـ"منهم" ليست متعلقة بـ"الأكثر" المقرونة بـ"أل"، بل متعلقة بأفعل التفضيل محذوف مجرد من "أل"، والتقدير"ولست بالأكثر أكثرَ منهم"، و"منهم" متعلقة بهذا المحذوف.

وبهذه التأويلات خرّجوا البيت حتى يكون موافقاً للقواعد.

❖ **الحالة الثالثة: أن يكون "أفعل" التفضيل مضافاً إلى نكرة.**

- **وله في هذه الحالة حكمان واجبان:**

١- أن يلزم "أفعل" التفضيل الإفراد والتذكير.

٢- أن تطابق النكرة التي بعد "أفعل" التفضيل المفضَّل، وهو ما قبل "أفعل" التفضيل.

١- أي لا يطابق ما قبله في التفضيل وإنما يلزم صورةً واحدة بغض النظر عما قبله فهو لا بد أن يكون مفرداً وأيضاً مذكرا.

٢- النكرة وهي المضاف إليه التي بعد "أفعل" التفضيل لا بد أن تكون مطابقةً للمفضل وهو الاسم الواقع قبل "أفعل" التفضيل.

⇐ **الأمثلة:**

⇐ محمدٌ أفضل رجلٍ.

⇐ هندٌ أفضل امرأةٍ.

⇐ الزيدان أحسنُ رجلين.

⇐ الزيدون أكرمُ رجالٍ.

⇐ الهندات أصلحُ نساءٍ.

هنا "أفعل" التفضيل وهو ما تحته خط نجد أنه:

١- **لزم الإفراد والتذكير** مع أن ما قبله وهو المفضل مختلف، فمحمد مذكر، وهند مؤنث، والزيدان مذكر مثنى، والزيدون مذكر مجموع، والهندات مؤنث مجموع، مع هذا كله "أفعل" التفضيل لزم صورة واحدة وهي الإفراد والتذكير.

٢- **أن تطابق النكرة التي بعد "أفعل" التفضيل المفضل**، نجد في الأمثلة رجل مطابق لمحمد كلاهما مفرد مذكر، وامرأة مطابقة لهند فكلاهما مفرد مؤنث، ورجلين مطابقة للزيدان فكلاهما مذكر مثنى، ورجال مطابقة للزيدون فكلاهما جمع مذكر، ونساء مطابقة للهندات فكلاهما جمع مؤنث.

فنلحظ الحكمين ظاهرين في هذه الأمثلة.

❖ **الحالة الرابعة: أن يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة.**

❑ وبجوز فيه حينئذٍ وجهان:

إذا كان "أفعل" التفضيل مضافاً إلى معرفة فنُخير بين وجهين من هذين الوجهين اللذين سنعرضهما :

١- أن يلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير.وهذا هو الغالب في هذه الحالة.

٢- أن يطابق أفعل التفضيل ما قبله، وهو "المفضل".

⇐ الأمثلة:

⇐ هندٌ أفضلُ النساء ويجوز هند فُضْلى النساء.

"هندٌ أفضلُ النساء" ويجوز أن أقول "هندٌ فُضْلى النساء". فهنا لزم الإفراد والتذكير.

وتجوز المطابقة، فـ"فضلى" طابقت المفضل "هند" وكلاهما جائز. أفضل النساء ، فضلى النساء. "النساء" معرف بـ"أل".

⇐ الزيدان أكرمُ الرجالِ أو أكرما الرجال.

الجملة الأولى نجد "أكرمُ" مضاف، "الرجال" مضاف إليه وهو معرفة معرف بـ"أل"، نجد أن أفعل التفضيل لزم الإفراد والتذكير، ويجوز لي أن أطابق فأقول "الزيدان أكرما الرجال".

⇐ الزيدون أحسن الرجال، أو أحاسن الرجال.

لزم الإفراد والتذكير في " الزيدون أحسن الرجال"، ويجوز لي أن أقول" الزيدون أحاسن الرجال" أحاسن :جمع أحسن.

⇐ الزينبات أفضل النساء، أو فُضْليات النساء.

"الزينبات أفضل النساء" بلزوم الإفراد والتذكير، ويجوز أن أطابق فأقول "الزينبات فُضْليات النساء".

فالحالة الرابعة إذا كان أفعل التفضيل مضافا إلى معرفة فيجوز لنا فيه حالتان وهما :

١. أن يلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير . ٢. أن يطابق أفعل التفضيل المفضل .

وقد ورد القرآن والسنة بالوجهين معاً.

أي ورد القرآن والسنة بالمطابقة وبلزوم الإفراد والتذكير. فنرى الآيات التالية:

⇐ **ومن لزوم الإفراد والتذكير :** قوله تعالى: { وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ (٩٦)}البقرة.

أفعل التفضيل "أحرص" مضاف إلى معرفة "الناس"، وهنا لزم الإفراد والتذكير؛ لأنه قال: "ولتجدنهم" الهاء ضمير الجمع ، ولو طابق لقال في غير القرآن: "ولتجدنهم أحارص الناس".

⇐ **ومن المطابقة : مثال ١ :** قوله تعالى { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا (١٢٣) }الأنعام.

أي "وكذلك جعلنا في كل قرية أناس أكابر مجرميها" فالمفضل "أناس" محذوف هنا يقدر بحسب المعنى، فـ"أكابر" أفعل التفضيل مضاف إلى معرفة؛ لأن "مجرميها" معرفة، فمجرمين مضاف، وحذفت النون للإضافة، والهاء مضاف إليه، والهاء من الضمائر وهي من أنواع المعارف، والمضاف إلى معرفة معرفة. فهنا "أفعل" التفضيل أضيف إلى معرفة، وفي هذه الحالة جاء بالمطابقة قال "أكابر"، ولو لزم الإفراد والتذكير لقال في غير القرآن: "في كل قرية أكبر".

⇐ **مثال ٢ :** قوله تعالى { هُمْ أَرَاذِلُنَا (٢٧) }هود.

"أراذل" أفعل تفضيل مضاف إلى معرفة "الضمير نا" وهنا طابق ، ولو لزم الإفراد والتذكير لقال في غير القرآن الكريم: "هم أرذلنا". **ولزوم الإفراد والتذكير هو الغالب .

تدريبات على باب التفضيل

❖ اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي:

١- التفضيل من الفعل "يُعاقب":

أ- الكذاب أجدر عقاباً من السارق. ب- الكذاب أجدر أن يُعاقب من السارق.

ج- الكذاب أعقب من السارق. د- لا يأتي منه تفضيل مطلقاً.

الصواب "ب" . "يُعاقب" فعل مبني للمجهول بدليل أنه مضموم الأول. ونحن قلنا أن الفعل المبني للمجهول لا يؤتى بالتفضيل منه مباشرة، وإنما بواسطة وهو أننا نأتي بـ"أفعل" تفضيل موافق للشروط، ثم نأتي بالمصدر المؤول. والخيار الأول لا يصح؛ لأننا أتينا بواسطة لكننا أتينا بالمصدر الصريح، ونحن قلنا لو كان الفعل منفياً أو مبنياً للمجهول فلا يصح أن نأتي بالمصدر الصريح وإنما نأتي بالمصدر المؤول من "أن والفعل" أو "ما والفعل".

٢- التفضيل من الفعل "خاف":

أ- العلماء أخوف العباد لله. ب- العلماء أشد خوفاً لله. ج- جواز الأمرين. د- لا يأتي منه تفضيل مطلقاً.

الصواب "ب" ، ننتبه إلى نقطة مهمة لم نذكرها في أصل الدرس لكننا نشير إليها هنا وهي: أن الفعل إذا كان موافقاً للشروط سواء في التعجب أو في التفضيل يجوز لنا في التفضيل منه حالتان هما :

* الطريق المباشر : نصوغ أفعل من الفعل مباشرة فنقول "العلماء أخوف العباد لله".وهذا هو الأصل.

الطريق غير المباشر: أن نأتي بواسطة؛ فنأتي بـ"أفعل" تفضيل موافق للشروط ثم نأتي بمصدر الفعل الصريح فنقول "العلماء أشد خوفاً لله" "خَافَ" مصدره "خَوْفٌ". وهذا جائز.

٣- التفضيل من الفعل "يُحترم":

أ- العالم أولى احتراماً من غيره. ب- العالم أولى أن يُحترم من غيره ج- جواز الأمرين د- لا يأتي منه تفضيل مطلقاً.

الصواب "ب". العالم أولى أن يُحترم من غيره، هنا أسلوب غير مباشر، وهو أن نأتي بالمصدر المؤول "أن والفعل"؛ لأن الفعل مبني للمجهول.

٤- الفعل "نِعْم":

أ-يأتي منه التفضيل مباشرة. ب-يأتي منه التفضيل بواسطة. ج- لا يأتي منه تفضيل مطلقاً .

الصواب "ج" لا يأتي منه تفضيل أبداً ؛ لأننا عرفنا أن "نِعْم" جامد، والجامد لا يتعجب منه ولا يأتي منه تفضيل مطلقاً.

٥- وخيرُ لباس المرء طاعة ربه . "خير" اسم تفضيل :

أ- مجرد من أل والإضافة. ب- مضاف إلى نكـرة. ج- مضاف إلى معرفة. د- مقرون بأل.

الصواب "ج"، كما قلنا "خير، وشر" اسما تفضيل ولكـن حذفت منهما الهمزة تخفيفاً. "خير" هنا مضاف إلى معرفة "لباس"، و"لباس" هنا معرفة؛ لأنه مضاف إلى معرفة وهو "المرء"، والمضاف إلى معرفة معرفة.

٦- (تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس محمد بيده لهو أشد تفلتاً من الإبل في عُقُلها) . "أشد" اسم تفضيل:

أ- مجرد من أل والإضافة. ب- مضاف إلى نكـرة. ج- مضاف إلى معرفة. د- مقرون بأل.

الصواب "أ" مجرد من أل والإضافة.

٧- (إن من أحبكـم إلي وأقربكـم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكـم أخلاقاً) . "أحاسنكـم" اسم تفضيل:

أ- مجرد من أل والإضافة.   ب- مضاف إلى نكرة.   ج- مضاف إلى معرفة.   د- مقرون بأل.

الصواب "ج" ، هنا ثلاثة أسماء تفضيل في هذا الحديث "أحبكم، أقربكم، أحاسنكم".الخيار الصحيح "ج- مضاف إلى معرفة"؛ لأننا نلحظ أن "أحبكم" مضافة إلى معرفة، فـ"أحب" مضاف، والكاف مضاف إليه.

أيضاً نلحظ أن الحالة الرابعة إذا كان أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة فيجوز لنا فيه وجهان: ١. المطابقة، ٢. لزوم الإفراد والتذكير. ونلحظ أن في "أحبكم" لزم الإفراد والتذكير، و"أقربكم" لزم الإفراد والتذكير، و"أحاسنكم" هنا طابق . فالرسول صلى الله عليه وسلم جمع بين الوجهين المطابقة وعدم المطابقة في حديثٍ واحد.

٨-اسم التفضيل الذي تجوز فيه المطابقة هو:

أ- المجرد من أل والإضافة.   ب- المضاف إلى نكرة.   ج- المضاف إلى معرفة.   د- المقرون بأل.

الصواب "ج" المضاف إلى معرفة.

الحلقة "١٤"

☼ التــوابــع ☼

التوابع خمسة هي / / ١. النعت   ٢. التوكيد   ٣. عطف البيان   ٤. عطف النسق   ٥. البدل

وسميت توابع؛ لأنها تتبع ما قبلها في الإعراب.

وهذه الأبواب الخمسة جعلها النحويون في مكان واحد ودرسوها متتالية في مواضع معينة في كتب النحو ، لماذا؟ لأن هذه الأبواب ليس لها إعراب مستقل، بخلاف الأبواب الأخرى، فالفاعل دائماً مرفوع، المفعول به دائمًا منصوب، التمييز دائمًا منصوب، المبتدأ دائماً مرفوع، الخبر دائما مرفوع، اسم إن منصوب، اسم كان مرفوع، وهكذا. أما هذه الأبواب فهي توابع، يعني ليس لها حكم ثابت، بل هي تتبع ما قبلها، فإذا كان ما قبلها مرفوعا فهي مرفوعة، وإذا كان منصوبا فهي منصوبة وهكذا . "ثم ذكر المحاضر أن هذه الشرائح حوت المادة العلمية بأكملها".

☼ بــاب النــعت ☼

ويسمى أيضاً الصفة، البصريون يقولون عنه: نعتاً، والكوفيون يسمونه صفةً.

ونعتّ فلانا بكذا بمعنى وصفته بكذا، فالنعت هو الوصف.

أولاً : تعريف النعت:

هو التابع الذي يُكَمِّلُ متبوعه -الذي قبله- لدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به.

شرح التعريف: تكميل المتبوع يكون:

١. **بالتوضيح** : ويكون التوضيح إذا كان المتبوع معرفة. ← نحو / **جاء زيدٌ الشاعرُ**

"الشاعر" هنا نعت ووظيفته أنه وضح المتبوع؛ لأن المتبوع "زيد" معرفة .

٢. **بالتخصيص** : ويكون التخصيص إذا كان المتبوع نكرة . ← نحو / **جاء رجلٌ شاعرٌ.**

فهنا فرق بين المثالين، "زيدٌ" في المثال الأول معرفة، "رجلٌ" في المثال الثاني نكرةٌ، فهنا في المثال الثاني أفاد النعت التخصيص. ومعنى التخصيص هو تقليل الشيوع. فأنا إذا قلت : جاء رجل، فهنا كلمة "رجل" عامة شاملة يدخل فيها كل رجل، الرجل الشاعر ، والرجل الكاتب ، والرجل الأديب ، والرجل النحوي، فهي شائعة. فإذا جئت بالنعت هنا فإنه يحقق

فائدةً وهي أنني أخصص هذه النكرة، بمعنى أقلل شيوعها .

فإذا قلت مثلاً: عندي كتابٌ . فهنا "كتاب" عامة يدخل فيها كل كتاب. ولكن إذا قلت: عندي كتابٌ نحويٌ . فهنا أخرجت جميع الكتب الأخرى. فالنعت هنا (نحوي) ماذا عمل؟ خصص المتبوع، بمعنى قلل شيوعه وقلل انتشاره في الكلام .

بعد أن عرفنا الشق الأول من التعريف ننتقل إلى الشق الثاني .

⇐ **مثال دلالته على معنًى في متبوعه :** جاء رجلٌ كريمٌ .

فالنعت هنا "كريم" دل على معنى في متبوعه، وهو "رجل".

وما كان على هذا المثال ونحوه فهو "النعت الحقيقي" .

والمتبوع يجب أن يتقدم ، والتابع يتأخر، فإذن "كريم" تابع ، "رجلٌ" متبوع.

والنعت الحقيقي : هو النعت الذي يدل على معنى في المتبوع. وهذا هو الأصل أن النعت يدل على معنى في المنعوت؛ ولذلك سمي هذا النوع نعتا حقيقيا .

⇐ **مثال دلالته على معنى في شيء متعلق بمتبوعه:** جاء رجلٌ كريمٌ أبوه.

"كريم" هنا نعت دل على معنى ليس في متبوعه، بل دل على معنى بشيء له علاقة وسبب بالمتبوع، وهو "أبوه".

وما كان على هذا المثال ونحوه فهو "النعت السببي".

"كريم" هنا نعت لـ"رجل" فالإعراب : رجل : فاعل مرفوع. كريم : نعت لرجل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو نعت لرجل . لكن السؤال الآن: **هل النعت دل على معنى في المتبوع أم دل على معنى في شيء له علاقة وسبب بالمتبوع؟**

ج / نجد أن النعت هنا دل على معنًى في شيء له علاقة وسبب في المتبوع؛ لذلك يسمى هذا النعت "سببيًّا" ، "كريم" هنا ليست لـ"رجل" في المعنى، وإنما هي لشيء متعلق بالمنعوت وهو "الأب" . وتلحظون أن الضمير في "أبوه" هنا هو الرابطة وهو السبب، "الهاء" هنا هي التي لها علاقة ورابط في المنعوت .

ثانيًا : أنــواع النــعت

ظهر مما تقدم في شرح التعريف أن النعت نوعان هما :-

١ / **النعت الحقيقي** : وهو الذي يدل على معنى في متبوعه . وهذا هو الأصل.

⇐ **مثاله** : "جاء رجلٌ كريم". فــ"كريم" نعت حقيقي؛ لأنه دل على معنى في متبوعه؛ وهو "رجل".

٢ / **النعت السببي** : وهو الذي يدل على معنى في شيء يتعلق بمتبوعه.

⇐ **مثاله** : جاء رجلٌ كريمٌ أبوهُ .

"كريم" نعت سببي لـ رجل ؛ لأنه دل على معنى متعلق بشيء له علاقة بالمنعوت وهو " أبوه".

ثالثًا : موافقة النعت لمنعوته

هذه قضية من قضايا النعت المهمة، وهي أن النعت سمي تابعا؛ لأنه يتبع المنعوت، لكن المسألة هنا فيها تفصيل؛ لأن النعت عندنا قسمان: نعت حقيقي، ونعت سببي. فنختصر هذه المسألة ثم نعرضها على الشرائح ، فنقول:

١ / **إذا كان النعت حقيقيًا** : فإنه يوافق المنعوت في كل شيء، في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع.

٢ / **أما النعت السببي** : فإن ارتباطه بالمنعوت أقل، لذلك خالف المنعوت في بعض الأشياء ووافقه في بعضها ، النعت السببي

يوافق المنعوت في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، أما في الإفراد والتثنية والجمع فالنعت السببي يلزم الإفراد، وفي التذكير والتأنيث فالنعت السببي يوافق الاسم الظاهر الذي بعده في التذكير والتأنيث، فإذا كان الذي بعده مذكرًا يكون مذكرًا، وإذا كان الذي بعده مؤنثًا يكون مؤنثًا.

❖ **أولاً:إذا كان النعت حقيقياً فإنه يوافق المنعوت في أربعة من عشرة -أي كل الحالات- وهي:**

١. الإفراد أو التثنية أو الجمع ٢. التذكير أو التأنيث ٣. التعريف أو التنكير ٤. الإعراب " الرفع – النصب – الجر " .

فلو عددنا هذه الفقرات الداخلة في هذه النقاط الأربع لوجدنا أنها عشر وهذا معنى قولهم "في أربعة من عشرة".

❑ أمثلة للنعت الحقيقي:

⇐ مثال ١ : قال تعالى {فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ}الرحمن٦٦

نضاختان: نعت حقيقي لـ"عينان" . وتلحظون الموافقة بينهما، "عينان" مؤنث مثنى، "نضاختان" مؤنث مثنى.

عينان:مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف.

نضاختان: نعت لعينان مرفوع وعلامة رفعه الألف. فيهما: خبر مقدم.

⇐ مثال ٢ : قال تعالى { ولَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ }

"مؤمنون" نعت حقيقي وهو موافق للمنعوت "رجالٌ" في كل شيء.

في الإعراب : رجال: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة . مؤمنون: نعت لرجال مرفوع وعلامة رفعه الواو.

وفي الجمع كلاهما جمع . وكلاهما نكرة . وكلاهما مذكر .

ونساء: الواو : حرف عطف. **"مؤمنات" نعت حقيقي لـ"نساء" موافق له في كل شيء .**

نساء: معطوف مرفوع. مؤمنات: نعت لنساء مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

والخبر محذوف وجوباً. يعني "ولولا رجال مؤمنون و مؤمنات موجودون".

⇐ مثال ٣ : بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

الرحمن: نعت أول، والرحيم: نعت ثان، وهما نعتان حقيقيان. والمنعوت هو لفظ الجلالة "الله". وتلحظون المطابقة.

⇐ مثال ٤ : جاء رجلٌ كريمٌ .

كريم: نعت. ورجلٌ: هو المنعوت. وتلحظون المطابقة .

فلا يصح أن أقول: "جاء رجلٌ كريمةٌ" أو "جاء رجلٌ كريماً" هذا لا يصح .

⇐ مثال ٥ : مررت بهندٍ الكريمةِ.

الكريمة: نعت ، هند: منعوت .وتلحظون الموافقة .

فلا يصح أن نقول "مررت بهندٍ الكريمِ"، كذلك لا يجوز أن أقول: "مررت بهندٍ الكريمةَ" بنصب الكريمة أو رفعها.

إلا إذا أخذنا قطع النعت وسنتكلم عنه في محاضرات قادمة.

❖ **ثانيـًا: إذا كان النعت سببياً وكان رافعاً للاسم الظاهر . فإنه يوافق منعوته في أمرين فقط :**

١. الإعراب . ٢.التعريف أو التنكير .

أما في الإفراد والتثنية والجمع فإن النعت السببي يجب أن يلزم الإفراد.

أما في التذكير والتأنيث فيجب أن يطابق النعتُ الاسمَ الظاهرَ الذي بعده في التذكير والتأنيث..

❑ أمثلة للنعت السببي:

⇐ مثال ١ : {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا} النساء "٧٥".

فالنعت السببي "الظالم" وافق منعوته "القرية" في : ١. الإعراب "الجر"　٢. التعريف.

ثم هو لزم الإفراد؛ فلا يثنى ولا يجمع حتى لو كان منعوته مثنى أو مجموعا.

ثم هو طابق الاسم الظاهر الذي بعده وهو "أهلها" في التذكير. "أهل" مذكر، والنعت "الظالم" مذكر مثله.

الظالم: هنا نعت، يسمى نعتا سببيا؛ لأنه يدل على معنى ليس في المنعوت، وإنما يدل على معنى بشيء متعلق بالمنعوت. فلو تأملنا المعنى نجد أن الموصوف بالظلم هم أهل القرية وليس القرية ذاتها، فالقرية لا توصف بالظلم. والضمير في كلمة "أهلها" هو الذي أوجد العلاقة بين "الظالم" والمنعوت "القرية" .

١. **الإعراب**: نجد أن الظالم "النعت" موافق للمنعوت "قرية"، "قرية" مجرور، "الظالم" مجرور.

٢. **في التعريف والتنكير**: نجد أن المنعوت "القرية" معرف، والنعت "الظالم" معرف. وهذان الأمران لا يتخلفان.

٣. **بقي الإفراد والتثنية والجمع**: النعت السببي يلزم الإفراد.

٤. **وفي التذكير والتأنيث**: يوافق الاسم الظاهر. فهنا المنعوت "القرية" مؤنث، والنعت "الظالم" مذكر؛ لأنه طابق الاسم الظاهر في التذكير والتأنيث "أهلها"، ولا يوافق النعت.

⇐ مثال ٢ : قال تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ} فاطر"٢٧".

"مختلف" في الموضعين نعت سببي؛ لأنه دل على معنى بشيء متعلق بالمنعوت.

{مُّخْتَلِفاً}- الأولى - ليس للثمرات وإنما هو للألوان. {مُّخْتَلِفٌ} - الثانية - المقصود به الألوان .

✓ **الجملة الأولى** {ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفاً أَلْوَانُهَا}

١. تلحظون أنه في الإعراب وافق، "ثمراتٍ" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. و"مختلفاً" نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه اسم مفرد.

٢. هنا "ثمراتٍ" نكرة، و"مختلف" نكرة.

٣. والإفراد والتثنية والجمع فقد لزم الإفراد.

٤. والتذكير والتأنيث وافق الاسم الظاهر الذي بعده.

✓ **الجملة الثانية**: {وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا} أيضا الكلام في "مختلفاً" نفسه في "مختلفٌ"،

١. فنجد أن "حمرٌ" مرفوع، و"مختلفٌ" مرفوع، وافقه في الإعراب.

٢. كذلك وافقه في التنكير"حمرٌ" نكرة، و"مختلفٌ" نكرة.

٣. والإفراد والتثنية والجمع لزم الإفراد.

٤. والتذكير والتأنيث نجد أنه مذكر؛ لأنه وافق الاسم الظاهر.

⇐ مثال ٣ : أكرمتُ فتاةً كريماً أبوها .

كريماً : نعت. ونلحظ أنه وافق المنعوت في ١. الإعراب　٢. وفي التنكير.

٣. أما الإفراد والتثنية والجمع فنرى أنه لزم الإفراد .

٤. وفي التذكير والتأنيث: طابق الاسم الظاهر. ولو طابق المنعوت لقال : كريمةً، لكنه طابق الاسم الظاهر فقال "كريماً" بالتذكير.

⇐ مثال ٤ : أكرمت زيداً الكريمةَ أمهُ .

المنعوت "زيداً" مذكر والنعت "الكريمة" مؤنث؛ لأن النعت السببي في التذكير والتأنيث يطابق الاسم الظاهر الذي بعده.

⇐ مثال ٥ : هؤلاء الفتياتُ الكريمُ أبوهن .

الحلقة "١٥"

رابعًا : الأشيــاء التي يُنعــت بهــا

ينعت الاسم بواحد من " أربعة " أشياء ، هي :

❖ أولاً : المشتق : وهو ما دل على الحدث وصاحبه.

إذا أردت أن تأتي بالنعت فلك أن تأتي بالمشتق وهو الأصل." المشتق مقابل الجامد "وعلامة المشتق : أنه يدل على الحدث ، وصاحب الحدث ، والمشتقات أنواع منها : " اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – صيغة المبالغة ". وكلها تدل على الحدث وعلى صاحب الحدث . فمثلاً :

ـ "كاتب" مشتق دل على شيئين : الحدث "الكتابة"، والذي فعل هذا الأمر "صاحب الحدث".

ـ "مأكول" اسم مفعول، وهو مشتق؛ دل على أمرين : الحدث "الأكل"، ودل على من وقع عليه الحدث وهو"الطعام".

ـ "فلان "سَجّاد لله" "سجاد" صيغة مبالغة، وهي مشتق؛ دلت على الحدث وهو "السجود" ، وعلى فاعل هذا السجود ، وهو صاحب الحدث الذي كثرت منه الصفة.

❑ المشتقات أنوا ع كثيرة ، لكن المشتقات التي ينعت بها " خمسة " ، هي :

١. اسم الفاعل. نحو : جاء رجل فاضل. "فاضل" نعت لـ"رجل"، على وزن فاعل.

٢. اسم المفعول. نحو : رحمت الطفل المضروب.

"المضروب" نعت لـ"الطفل"، وهو مشتق؛ لأنه دل على الحدث "الضرب"، وعلى من وقع عليه الحدث الطفل.

٣. صيغ المبالغة. نحو : جاء رجل منحار. "منحار" نعت لـ"رجل" .

٤. الصفة المشبهة. نحو: هذه امرأة كريمة. "كريمة" نعت لـ"امرأة". وهو صفة مشبهة .

٥. اسم التفضيل. نحو: سلمت على رجل أكبر مني. "أكبر" اسم التفضيل ، وهو من أنواع المشتقات، ويصح أن يقع نعتاً.

أكبر نعت لـ"رجل"، وتلحظون أن "رجل" مجرور وعلامة جره الكسرة، و "أكبر" مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، و"أكبر" من الممنوع من الصرف لعلتين، هما: ١" الوصفية ، ٢" وزن الفعل "أَفْعَل". **وهذا هو الغالب في النعت أن يأتي من المشتقات.**

❖ ثانيًا : الجامد المشبه للمشتق في المعنى، وهو ثلاثة :

فليس أي اسم جامد يصلح نعتا، بل الصالح من ذلك الاسم الجامد الذي يشبه المشتق في المعنى. ومن ذلك :

❑ اسم الإشارة:

⇐ مثال : "مررت بزيد هذا". فـ"هذا" جامد وقع نعتاً؛ لأنه أشبه المشتق تأويلاً. والتأويل "مررت بزيد الحاضر".

اسم الإشارة من الجوامد التي تشابه المشتق في المعنى، نحو "مررت بزيدٍ هذا" "هذا" نعت لـ "زيد" في محل جر؛ لأن أسماء الإشارة دائمًا مبنية. كيف أشبه اسم الإشارة "هذا" المشتق ؟ لأنك لما تقول : مررت بزيدٍ هذا ، كأنك قلت في المعنى : مررت بزيد الحاضر ، و"الحاضر" مشتق اسم فاعل، إذن هذا جامد أشبه المشتق وهو اسم الفاعل.

❑ "ذو" بمعنى صاحب:

⇐ **مثال ١ : مررت برجل ذي مال .** "ذي" نعت لـ"رجل" مجرور وعلامة جره الياء.

⇐ **مثال ٢ : جاء رجلٌ ذو مال .** "ذو" نعت لـ"رجل" مرفوع وعلامة رفعه الواو .

وقع "ذو" هنا نعتاً مع أنه جامد؛ لأنه بمعنى المشتق في التأويل . والتأويل "مررت برجل "صاحب" مال" .

"ذو" هنا بمعنى "صاحب" و"صاحب " مشتق؛ لأنه اسم فاعل .

❑ أسماء النسب:

⇐ **مثال "مررت برجل مكي".** "مكي" نعت لـ"رجل" مجرور ، ورجل منعوت .

فنقول : "مكي" اسم جامد، مع ذلك وقع نعتاً؛ لأنه يشبه المشتق في التأويل. والتأويل "مررت برجل "منسوب" إلى مكة".

و"منسوب" اسم مشتق؛ لأنه اسم مفعول.

❖ **ثــالثــًا: المصــدر:**

والمصدر الواقع نعتاً : ملازم للإفراد والتذكير.

❑ **الأمثلة :**

⇐ هذا رجلٌ عَدْلٌ.

⇐ وهذه امرأةٌ عَدْلٌ.

⇐ وهؤلاء رجالٌ عَدْلٌ.

⇐ وهؤلاء نسوةٌ عَدْلٌ.

المصدر الواقع نعتاً يجب أن يكون مفرداً ومذكراً، مع أن الأصل أن النعت يطابق المنعوت في الإفراد والتثنية والجمع، فنقول : هذه امرأة عدلة، وهؤلاء رجال عدول؛ وهؤلاءِ نسوةٌ عدلات ، هذا الأصل !

لكن هنا المصدر "عَدْل" لما وقع نعتًا لزم الإفراد والتذكير .. لماذا ؟!

وإنما لزم المصدر الإفراد ← لأنه يدل على القليل والكثير بلفظه ، فلا يحتاج إلى تثنية أو جمع.

لأن المصدر لفظ عام يدخل فيه المفرد والجمع، ويدخل فيه القليل والكثير، ويدخل فيه المذكر والمؤنث، فلا داعي أن نأتي بالمطابقة، فلا نقول : هذه امرأة عدلة ! فكلمة "عَدْل" يدخل فيه رجل، امرأة، نساء، رجال. كذلك المصدر بلفظه يدل على القليل والكثير .

❖ **رابعـًا : الجملـة**

✓ **الأصل أن يكون النعت مفرداً، لكن قد تقع الجملة نعتاً بثلاثة شروط:**

١. الشرط الأول: أن يكون المنعوت بها نكرة . وهذا مهم نتنبه له

فلو كان المنعوت معرفة فإن الجملة ستعرب حالا. " الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات نعوت ".

⇐ مثال ١ :{ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ}.

فالجملة "ترجعون" نعت وهي جملة، والمنعوت بها نكرة وهو "يوماً"، وهو نكرة .

والجملة في محل نصب نعت؛ لأن المنعوت منصوب.

⇐ مثال ٢ : "قَدِمتْ طالبةٌ تحمل حقيبتها" .

⇐ فـ" تحمل حقيبتها" جملة نعت لـ"طالبة"، وهي نكرة.

٢. الشرط الثاني: أن تكون الجملة الواقعة نعتاً مشتملة على رابط يربطها بالمنعوت.

والغالب أن يكون الرابط ضميراً، كما في الآية والمثال السابقين.

في قوله تعالى : { وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} نلحظ أن الجملة: { تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} اشتملت على ضمير، هذا الضمير الهاء في "فيه" راجع إلى "يوماً"، ولولا وجود الهاء لم يكن هناك علاقة بين هذه الجملة و"يوماً".

كذلك هنا "قدمتْ طالبةٌ تحمل حقيبتها" الجملة الواقعة نعت اشتملت على رابط وهو الضمير المستتر في الفعل (تحمل) ، التقدير : تحمل (هي). وكذلك الضمير "الهاء" المتصلة بـ(حقيبة)، ووظيفته الربط بين هذه الجملة وبين المنعوت، فلولا وجود هذا الرابط لما كان هناك علاقة بين الجملة والمنعوت.

فلو قلت مثلا: "قدمت طالبةٌ ذهب زيد" هل هذه جملة مفيدة؟ لا ! فجملة "ذهب زيد" ليس لها علاقة أو صلة بالمنعوت لماذا؟ لأنه ليس هناك رابط بينها وبين المنعوت "طالبة".

والأصل أن يكون الرابط مذكوراً في الكلام ، وقد يُحذف.

وقد يحذف الضمير لدلالة الكلام عليه. "قد" إذا دخلت على الفعل المضارع فإنها تدل على التقليل.

⇐ **نحو قوله تعالى:{ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا }. والتقدير: لا تجزي فيه.**

نجد أن هذه الآية جملة فصيحة- وأفصح الكلام كلام الله – لكننا لو تأملنا الآية فلن نجد فيها رابطا يربط الجملة بالمنعوت "يوماً" ، لا يوجد فيها ضمير في الظاهر، لكن الكلام مستقيم وواضح وسليم، لماذا ؟ لأن الضمير هنا مقدر، والمقدر كالمذكور، والتقدير: "واتقوا يوماً لا تجزي (فيه) نفس عن نفس شيئاً "، الرابط هنا محذوف، وهو هاء الغائب المتصل بـ(فيه). قد حذف مع الضمير حرف الجر (في)؛ لأنه إذا حذف الضمير المجرور فلا بد أن يحذف معه المتصل به.

٣. الشرط الثالث: أن تكون الجملة الواقعة نعتاً خبرية.

أي: تحتمل الصدق والكذب كما في الشواهد السابقة.

ولا يجوز : "جاء رجلٌ أَكْرِمْهُ" ☒ لأن جملة "أكرمه" طلبية لا خبرية.

استطراد / / ما معنى خبرية ؟ الكلام ينقسم قسمين في اللغة العربية: ١.خبر. ٢. إنشاء.

١. الخبر: هو الذي يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب لذاته، فإذا قلت "جاء محمد" هذا خبر فهذا الكلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب، قد يكون "ما جاء" فنقول عنه كذب، ونقول "لذاته" ؛ أي : بغض النظر عن قائله؛ لأن كلام الله سبحانه وتعالى يسمى خبرا، وكذلك الأحاديث النبوية الصحيحة هي خبر كذلك، وذلك بالنظر إلى ذاتها دون النظر إلى قائلها.

٢. الإنشاء: الإنشاء نوعان: إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي، وهو الذي لا يصح أن يوصف بالصدق ولا بالكذب، مثل: "هل ذهب زيد؟" هذه الجملة تسمى طلبا، تسمى إنشاء طلبيا، فالاستفهام هو طلب الفهم، "هل ذهب زيد؟" يسمى كلاماً طلبياً، لا

يصح أن يوصف بصدق أو كذب، لا يصح أن نقول لقائل هذا الكلام تكذب؛ لأنه لم ينقل لنا خبراً. وهذا هو الفرق بين الإنشاء والخبر.

والخلاصة أن الجملة التي تقع نعتاً يجب أن تكون خبرية، مثل "جاءت طالبة تحمل كتبها"، فـ"تحمل كتبها" جملة خبرية، ولا يصح أن نقول: "جاء طالبٌ أَكْرِمْهُ" فجملة "أَكْرِمْهُ" لا تصح أن تكون نعتاً لـ"طالب"؛ لأنها جملة إنشائية طلبية.

فإن جاء ما ظاهره أن النعت وقع جملة طلبية " ← يؤول على إضمار قول محذوف. فيكون هذا القول المحذوف هو النعت، وتكون الجملة الطلبية معمولاً لهذا القول المحذوف.

⇐ **ومنه قول الشاعر** : **حتى إذا جنّ الظلام واختلط *** جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط؟**

الشاهد : جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قط؟

وجه الاستشهاد: أن الظاهر أن يكون "بمذق" منعوت بالجملة الطلبية "هل رأيت الذئب قط؟".

والحق أن يقال: إن النعت مفرد محذوف، وتقدير الكلام: "جاءوا بمذق مقوول فيه عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط؟" فالنعت في الحقيقة الاسم المفرد: "مقوول " لا الجملة الطلبية.

الشرح / لو تأملنا في قوله "هل رأيت الذئب قط؟" لوجدنا أنها جملة طلبية لأنها استفهام، "المذق" هو اللبن المخلوط بالماء، ولونه يشبه لون الذئب، وهذه الجملة في الظاهر وقعت نعتا لـ"مَذْق"، وهي جملة طلبية فكيف وقع ذلك ؟ !!

الجواب : ليس الأمر كما هو على الظاهر ، بل إن النعت ليس هذه الجملة وإنما النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة لهذا القول المحذوف، والتقدير : "جاءوا بمذق **مقوول** فيه عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟ " وكلمة "مقوول" اسم وهي النعت لـ"مذق" لكنها محذوفة، أما جملة "هل رأيت الذئب قط؟" فليست نعتاً لـ"مذق" إنما هي "معمول" أي مفعول به، تسمى جملة مقول القول : مفعول به لهذا النعت المحذوف.

خامسًا : تعدد النعت لمنعوت واحد، وحكم هذه النعوت من حيث الإتباع والقطع.

تعدد النعت جائز، وطبعي أن يوصف الشيء بأكثر من وصف، فتقول: "جاء زيدٌ الكريمُ الشجاعُ الكاتبُ الفقيهُ"، كل هذه نعوت لهذا المنعوت الواحد، فإذا قلت: "جاء زيدٌ الكاتبُ الشاعرُ الفقيهُ" فـ"الكاتبُ - الشاعرُ - الفقيهُ" كلها نعوت لمنعوت واحد وهو "زيد"، وهذا جائز ، لكن هذه النعوت ما حكمها من حيث الإتباع والقطع؟

الإتباع : أن نجعل النعت تابعا للمنعوت في الإعراب، "جاء زيدٌ الكريمُ الشجاعُ"، فهنا "الكريمُ - الشجاعُ" تابع للمنعوت في الإعراب، وهذا هو الأصل ، أن يطابق النعت المنعوت، الأصل في النعت أن يتبع المنعوت في الإعراب ، ولكن قد يُقطع النعت عن المنعوت في الإعراب لغرض بلاغي، فتقول: "جاء زيدٌ الكاتبَ الشاعرَ" فهنا قطعنا النعت عن متابعة المنعوت لغرض بلاغي.

الحلقة "١٦"

إذا قلنا: "جاء محمدٌ الكريمُ الفاضلُ النحوي "

هنا تعددت النعوت -عندنا أكثر من نعت- و منعوت واحد، هو: محمد. و جائز أن تتعدد النعوت لمنعوت واحد، ولا خلاف في جوازه ؛ لأنه يمكن للشخص أن يوصف بأكثر من صفة، وهذا شيء معروف.

في هذه الصورة: "جاء محمدٌ الكريمُ الفاضلُ النحويُّ"

"الكريمُ، الفاضلُ، النحويُّ" : كلها تعرب نعوتا، نعت أول، و نعت ثان، و نعت ثالث.

لكن لو قلت: "جاء محمدٌ الكريمُ والفاضلُ والمحسنُ والمتصدقُ"

هنا الأول: "الكريمُ" يُعرب: نعتاء، و الثاني والثالث والرابع كلها تعرب: معطوفة عطف نسق، لوجود حرف النسق الواو قبلها.

ملخص[1]، هناك حالتان في قطع النعت:

❖ الحالة الأولى: إذا كان المنعوت معرفة، فلنا في ذلك ثلاث حالات:

"١" : إذا تعيّن "عُرِف" المنعوت من دون هذه النعوت ، فيجوز لنا في هذه النعوت:

أ. الإتباع "وهو الأصل".　　أو　　ب. القطع "نقطعها كلها".　　أو　　ج. نقطع بعضها و نتبع بعضها.

"٢" : إذا تعيّن المنعوت ببعض هذه النعوت:

فيجب أن نُتبِع النعوت التي لا يتعَيَّن المنعوت إلا بها. و أما بقية النعوت فيجوز لنا فيها:

أ- الإتباع "و هو الأصل".　　أو　　ب- القطع.　　أو　　ج- نتبع بعضها و نقطع بعضها.

"٣" : إذا لم يمكن تعيين المنعوت أي : "معرفته و تمييزه" إلا بهذه النعوت جميعًا: فإنه يجب أن نُتبِع النعوت جميعًا.

❖ الحالة الثانية: إذا كان المنعوت نكرة:

فيجب في النعت الأول: الإتباع، أما بقية النعوت فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

أ- الإتباع "و هو الأصل".　　أو　　ب- القطع فيها جميعاً　　أو　　ج- نتبع بعضها و نقطع بعضها.

خامسًا : تعدد النعت لمنعوت واحد وحكم هذه النعوت من حيث الإتباع والقطع

المنعوت إما معرفة ، وإما نكرة .

❖ أولاً: إن كان المنعوت معرفة فلا يخلو من إحدى ثلاث حالات:

❑ الحالة الأولى: إن عُرِفَ المنعوت دون هذه النعوت

جاز في هذه النعوت أوجه : أ. الإتباع　　ب. القطع　　ج. إتباع بعضها و قطع بعضها الآخر.

ومعنى قطع النعوت : ١. بأن تُرفَع على أنها خبر لمبتدأ محذوف.

٢. أو تُنصَب على أنها مفعول به لفعل محذوف ، تقديره: أعني ، أو نحوه.

مثال: جاء زيدٌ الكريمُ الفاضلُ.

أ. الإتباع : الكريمُ : نعت أول.　الفاضلُ: نعت ثان.

ب. القطع : فيجوز لنا وجهان:

الوجه ١. الرفع : على أنه خبر لمبتدأ محذوف: جاء زيدٌ "هو" الكريمُ "هو" الفاضلُ.

"الكريم" و"الفاضل" "كلاهما": خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

الوجه ٢. النصب: جاء زيدٌ الكريمَ الفاضلَ. و التقدير: جاء زيدٌ "أعني" الكريمَ "أعني" الفاضلَ.

"الكريمَ" و"الفاضلَ" كلاهما منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، تقديره: أعني.

"زيد" معروف دون نعوته.

⇐ مثال الإتباع : أكرمت زيداً الكريمَ الشجاعَ. "زيد" معروف دون نعوته

---

[1] / ملخص لما سيتم شرحه في هذه الحلقة

الكريم: نعت أول.   الشجاع: نعت ثان.

هنا أتبعت في الإعراب: "زيدًا" منصوب. و"الكريمَ" منصوب. و"الشجاعَ" منصوب.

فهنا أتبعت النعت الأول "الكريمَ" والنعت الثاني "الشجاعَ" للمنعوت "زيدًا" ، هذا معنى الإتباع.

⇐ **مثال القطع** : جاء زيدٌ الكريمَ الشجاعَ.

زيدٌ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. الكريمَ: مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، تقديره: أعني الكريمَ.

الشجاعَ: مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، تقديره: أعني الشجاع. وتلحظون أننا قطعنا النعت بالنصب.

⇐ **مثال الإتباع ثم القطع**: جاء زيدٌ الكريمُ الشجاعَ.

زيدٌ: فاعل مرفوع و علامة رفعه الضمة. الكريمُ: نعت لـ"زيد" مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أتبعنا ولم نقطع في كلمة: الكريمُ ، فهي موافقة لـ "زيدٌ" في الإعراب ، وهذا جائز.

ثم قطعنا ، فقلنا: "الشجاعَ" : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، أي: أعني: الشجاعَ. "قطعنا النعت الثاني".

⇐ **أو**: أكرمتُ زيداً الكريمَ الشجاعُ. "أتبعنا الأول و قطعنا الثاني".

"الكريمَ" نعت أتبعنا ، فـ"زيدًا" منصوب و"الكريمَ" منصوب ، فأتبعنا على الأصل.

"الشجاعُ" قطعنا؛ لأنه ليس هناك توافق بين الكلمتين في الإعراب.

فـ"زيد" منصوب و"الشجاعُ" مرفوع، وهو ليس نعتًا.

الشجاعُ: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، يعني: أكرمت زيداً الكريمَ هو الشجاعُ. فهنا أتبعنا الأول وقطعنا الثاني.

و يُشترَط في هذه الحالة ← **أن يكون المقطوع هو النعت الأخير.**

و يجب أن ننتبه إلى أمر مهم في الوجه الأخير: و هو اشتراط أن يكون المقطوع هو النعت الأخير ، أي: نُتبع ثم نقطع ، ولا يجوز لنا أن نقطع ثم نُتبِع ؛ لأننا نكون فصلنا بين متلازمين: الصفة والموصوف.

لو قلت: أكرمتُ زيداً الكريمُ الشجاعَ ☒ قطعت ثم أتبعت: لا يصح؛ لأنه فصل بين الصفة والموصوف.

فلو قلنا مثلاً : جاء زيدٌ الكريمَ الشجاعُ ☒ هنا فصلنا بين الصفة والموصوف بالنصب في كلمة "الكريمَ" فهنا فصلت بالنصب ثم وصلت في كلمة "الشجاعُ" وهذا لا يصح ! فإذا أردنا أن نقطع بعض النعوت ونتبع بعضها فلا بد أن يكون النعت المقطوع هو الأخير والتابع هو الذي بعد المنعوت مباشرة .

لأنه لا يصح أن نقطع ثم نُتبِع ، فلا نقول: أكرمت زيداً الكريمُ الشجاعَ ☒

بأن نجعل "الشجاعَ" منصوباً على الإتباع للمنعوت ، لكن لو كان منصوبًا على القطع فلا بأس.

أكرمت زيداً الكريمُ الشجاعَ ☒ فهذا لا يصح أن تكون "الشجاعَ" منصوبة على أنها نعت لـ "زيدًا"، ولكن يصح أن تكون "الشجاعَ" مفعولا به لفعل محذوف، فتكون من باب قطع الاثنين: أكرمت زيداً هو الكريمُ أعني الشجاعَ.

الكريمُ: خبر لمبتدأ محذوف.   الشجاعَ: مفعول به لفعل محذوف.

❑ **الحالة الثانية: إن لم يُعرَف المنعوت إلا بمجموع هذه النعوت**: فإنه يجب في هذه النعوت كلها الإتباع.

لأن المنعوت محتاج لها ولا يمكن أن يتضح المراد منه إلا بها ؛ فلذلك وجب فيها الإتباع.

⇐ **أمثلة للتوضيح**:

⇐ جاء محمدٌ الكاتبُ الشاعرُ الفقيهُ.

⇐ جاء محمدٌ الكاتبُ الشاعرُ النحويُّ.

⇐ جاء محمدٌ الكاتبُ الشاعرُ المفسِّرُ.

يجب الإتباع في جميع هذه النعوت ؛ لأنه لا يمكن التفريق والتمييز بين "المُحمَّدِين" الثلاثة إلا بجميع هذه النعوت.

مثلا في قاعة الدرس عندنا ثلاثة طلاب اسمهم "محمد" ، أريد أن أميِّز بينهم. المنعوت "محمد" واحد في الأمثلة بعده ثلاثة نعوت ، لا نستطيع التمييز بين "المحمدين" الثلاثة إلا بمجموع هذه النعوت ؛ لأننا لو قلنا: "جاء محمدٌ الكاتبُ الشاعرُ" لالتبس بالمحمّدَيْن الآخرين ، فالأول والثاني و الثالث كلهم: كتبة – شعراء. فلا يمكن أن يتعيَّن المنعوت بالنعت الأول والثاني ، بل لا يمكن تعيينه إلا بالنعت الثالث.

فالنعت الثالث هو الذي فَصَلَ و ميَّز المنعوت : الفقيهُ – النحويُّ – المفسّرُ.

إذن لا يمكن أن نميِّز المنعوتين إلا بمجموع النعوت الثلاثة لكل واحد. في هذه الحالة يجب في هذه النعوت الثلاثة: **الإتباع** ؛ لأن المنعوت بحاجة لها ولا يمكن إيضاحه أو تمييزه إلا بها مجموعة. فإذا كان لدينا اسم واحد متكرر "محمد" لا بد أن آتي بنعوت: واحد أو اثنين أو ثلاثة لكل واحد ؛ لكي أميِّز المنعوت عن غيره ، فتلحظون في مثالنا أننا فرّقنا بينهم في النعت الثالث ، فالنعت الثالث كان هو الفرق وهو الفيصل ، لذلك لا بد من الإتباع فيها كلها.

❑ **الحالة الثالثة: إن عُرِفَ المنعوت – المعرفة – ببعض هذه النعوت :**

✓ فإنه يجب الإتباع في النعوت التي لا يُعرَف إلا بها.

✓ ويجوز فيما عداها : الإتباع وهو الأصل ، أو القطع – نقطعها كلها – أو إتباع البعض وقطع البعض الآخر بشرط أن يكون المقطوع هو الأخير ، فلا يجوز أن نقطع الأول ثم نُتبِع الثاني وما بعده.

⇐ جاء محمدٌ الكاتبُ النحويُّ الأديبَ الشاعرَ.

⇐ جاء محمدٌ الكاتبُ المفسِّرُ الفقيهَ العلامةَ.

"محمد" الأول جاء بعده أربعة نعوت ، و"محمد" الثاني جاء بعده أربعة نعوت. لكن لو تأملنا ، نجد أننا نستطيع التمييز بين "محمد" الأول ، و"محمد" الثاني من خلال النعت "الثاني" ، يعني: النعت الأول والنعت الثاني يميّزان لنا المقصود ، فـ "الكاتبُ النحويُ" يميّز لنا "محمد" الأول ، و"الكاتبُ المفسّرُ" يميّز لنا "محمد" الثاني، فظهر الفرق بينهما بعد ذكر النعت الثاني فقط.

✓ **فيجب في النعت الأول والثاني** : الإتباع ؛ لأنه لا يمكن التمييز بين "المحمّدين" إلا بالنعت الأول والثاني.

✓ **أما النعت الثالث والرابع** : فيجوز فيهما الإتباع ، أو القطع ، أو الإتباع والقطع

لأنه يمكن التفريق بين "المحمّدين" من دون ذكرهما.

فالنعوت الباقية: الثالث والرابع ، يجوز فيها ثلاثة أوجه: الإتباع – وهو الأصل– : "الأديبُ الشاعرُ"،

أو القطع: "الأديبَ الشاعرَ" "الأديبَ" و"الشاعرَ": مفعول به لفعل محذوف ، تقديره: أعني الأديب ، أعني الشاعر.

أو نُتبِع الأول: "الأديبُ" ، ونقطع الثاني: "الشاعرَ".

❖ **ثانيًا : إذا كان المنعوت نكرة:**

✓ فإنه **يجب** في النعت الأول الإتباع.

إذا كان المنعوت **نكرة** فالمسألة واضحة وليس فيها تفصيلات كثيرة فيلزم في النعت الأول الإتباع ؛ لأن المنعوت بحاجة ماسّة إلى هذا النعت. المنعوت نكرة، والنكرة دائما بحاجة إلى النعت؛ لذلك وجب في النعت الأول: الإتباع.

✓ و يجوز في الباقي القطع أو الإتباع أو أن تتبع بعضها و تقطع بعضها الآخر. "بشرط أن يكون المُتبَع أولا".

بقية النعوت ، فيجوز لنا فيها ثلاثة أوجه: ١. الإتباع "وهو الأصل".أو ٢. القطع "وهو جائز".

أو ٣. نتبع بعضها ونقطع بعضها. مع ملاحظة أن المقطوع يلزم أن يكون آخراً.

⇐ مثال ١ : جاء رجلٌ كريمٌ شاعر.

المنعوت: "رجل" نكرة، بخلاف "زيد" معرفة. فيجب في النعت الأول الإتباع ؛ لأن النكرة بحاجة إلى التخصيص - بحاجة إلى النعت - مثل الفقير الذي بحاجة ماسة إلى العطاء فهو لا يستغني عن هذه الصفة، فلو حرمنا النكرة من هذه الصفة فقطعنا لحرمناه من شيء يستحقه وهو بغاية الحاجة إليه، لذلك "كريمٌ" نعت لـ"رجل" و يجب فيه الإتباع.

"شاعر" يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الإتباع: جاء رجلٌ كريمٌ شاعرٌ.

أو القطع: جاء رجلٌ كريمٌ شاعراً. "شاعراً" : مفعول به لفعل محذوف ، أي: أعني شاعراً.

⇐ مثال ٢ : جاءت امرأةٌ كريمةٌ فاضلة صالحة.

المنعوت: "امرأة" نكرة ، تعريفها: المرأة.

كريمة: نعت مرفوع و علامة رفعه الضمة. "واجب فيه الإتباع؛ لأنه النعت الأول".

"فاضلة صالحة" : هذان النعتان الثاني والثالث ، يجوز فيهما إضافة إلى الإتباعهما وهو الأصل:

** القطع في الثاني والثالث فنقول : جاءت امرأةٌ كريمةٌ فاضلةً صالحةً.

"فاضلة - صالحة": مفعول به لفعل محذوف ، أي: أعني فاضلة وأعني صالحة.

** ويجوز أن نُتبِع الأول ونقطع الثاني: جاءت امرأةٌ كريمةٌ فاضلةٌ صالحةً.

سادسًا : حذف المنعوت.

في حذف المنعوت حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون النعت مفردًا.　　**الحالة الثانية**: أن يكون النعت جملة.

١. **إذا كان النعت مفرداً** ، فيجوز حذف المنعوت بشرط واحد وهو: أن يُعْلَم.

٢. **أما إذا كان النعت جملة** ، فيجوز حذف المنعوت بشرطين:

١. أن يكون المنعوت معروفاً معلوماً.　　٢. أن يكون المنعوت بعض اسم متقدِّم مجرور بـــ "من" أو "في".

الحلقة " ١٧ "

لا يخلو إما أن يكون النعت مفردًا، أو جملة.

❖ فإن كان النعت مفردًا

فلا يشترط فيه إلا شرط واحد وهو : أن يكون المنعوت معلوماً .

يعني يُعلم بعد حذفه ، ويكون العلم به بعد حذفه من خلال السياق وقرائن الأحوال فهي التي تشعرنا بأن هناك شيئا محذوفا، وهو المنعوت .

⇐ **مثال ١ : قوله تعالى {أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ} سبأ** . حذف المنعوت هنا ، وتقديره : دروعاً سابغات.

"سابغات" نجد أنها نعت، وهذا النعت مفرد، ويقصد بالنعت المفرد : ما ليس جملة ولا شبه جملة.

فهنا "سابغات" بمعنى واسعات وضافيات .

"دروعًا" : مفعول به منصوب بالفتحة ، "سابغات" : نعت لـ "دروع" منصوب وعلامة نصبة الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم ، **وقلنا إذا كان النعت مفرداً فيجوز حذف المنعوت بشرط واحد وهو** : أن يكون المنعوت معلوماً، وهنا معلوم، واضح من السياق أن المقصود : الدروع .

⇐ **مثال ٢ : ركبت صاهلاً** . حذف المنعوت هنا. والتقدير : ركبت فرساً أو خيلاً صاهلاً.

لو تأملنا نجد أن "صاهلاً" أيضا نعت مفرد، وحذف المنعوت للعلم به ، من الصاهل؟؟ الحصان هو الذي يوصف بأنه صاهل، لذلك حذف المنعوت هنا للعلم به، وهذا شرطه؛ لأن النعت هنا مفرد ، "صاهل" مفرد.

وأيضا نحن نستعمل هذا الأسلوب كثيراً نقول مثلاً :

"انتظرتك طويلاً" ، فهنا "طويلاً" نعت، أين المنعوت؟ المنعوت محذوف، والتقدير : انتظرتك وقتاً طويلاً .

❖ **أما إذا كان النعت جملة فإن المنعوت لا يحذف إلا بشرطين :**

الشرط الأول: أن يكون المنعوت معلومًا. من خلال القرائن وسياق الأحوال والكلام .

الشرط الثاني: أن يكون المنعوت بعض اسم متقدم مجرور بـ "من" ، أو "في" .

⇐ **المجرور بـ "في"** **مثال "١" : "ما في الأنبياء يفضل محمداً".**

المنعوت محذوف، والتقدير : ما في الأنبياء نبيٌ يفضل محمداً.

"يفضل محمداً" هذه جملة وقعت نعتا .

فهنا جاز حذف المنعوت لتوافر الشرطين : الشرط ١" أنه معلوم، والشرط ٢" أنه بعض اسم متقدم، "نبي" بعض اسم متقدم مجرور بـ"في" ، "نبي" بعض (الأنبياء)، هذا الاسم المتقدم .

⇐ **مثال "٢" : ما في الطلاب إلا يفهم النحو أو يحاول.**

المنعوت محذوف ، والتقدير : ما في الطلاب إلا طالبٌ يفهم النحو أو يحاول .

"يفهم النحو" نعت جملة لمنعوت محذوف، هذا المنعوت المحذوف هو بعض اسم متقدم؛ لأن "طالب" وهو المنعوت المحذوف بعض (الطلاب)، وهذا الاسم المتقدم مجرور بـ "في" .

وهذا هو حال الطلاب إما يفهم أو يحاول والذي يحاول سيفهم إن شاء الله .

⇐ **المجرور بـ "من" : مثال "١" : مِنَّا ظَعَنَ ، ومِنَّا أَقَامَ .**

المنعوت محذوف ، والتقدير : مِنّا فريقٌ ظعن ، ومِنّا فريقٌ أقام .

"ظعن" هذه جملة وقعت نعتا، وأيضاً "أقام" جملة وقعت نعتا .

"ظعن" هو فعل، والفاعل ضمير مستتر، والجملة كلها نعت. أين المنعوت؟ المنعوت محذوف .

كذلك "مِنّا أقام" ، "أقام" هذه جملة: فعل، والفاعل ضمير مستتر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لمنعوت محذوف ، والتقدير : مِنّا فريقٌ ظعن ، ومِنّا فريقٌ أقام .

فنلحظ أن المنعوت هنا محذوف، والنعت هنا جملة، **فإذا كان النعت جملة يجوز حذف المنعوت بشرطين** :

١. أن يكون معلوماً　　　٢. أن يكون المنعوت بعض اسم متقدم مجرور بـ"من" أو (في).

"مِنّا" أصلها "من + نا" ، "نا" هذه نا الدالة على المتكلمين، و"فريق" جزء من المتكلمين .

⇐ مثال "٢" : مِنّا حَضَر ، ومِنّا غَاب .

المنعوت محذوف ، والتقدير : مِنّا فريقٌ حضَرَ ، ومِنّا فريقٌ غَاب .

أو منا جمع حضر ، ومنا جمع غاب .أو منا قسم حضر ، ومنا قسم غاب .نقدر المنعوت بحسب ما يوافق المعنى .

سابعًا : حذف النعت

يجوز حذف النعت إذا علم . "قاعدة عامة في أي شيء يحذف أنه لا بد أن يعلم ".

⇐ مثال ١ : قوله تعالى {وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}الكهف .

حذف النعت هنا للعلم به ، والتقدير : يأخذ كل سفينةٍ صالحةٍ غصبا.

هنا عندي منعوت وهو "السفينة"، والنعت محذوف، والتقدير والله أعلم : كل سفينة صالحة. هنا جاز حذف النعت؛ لأنه معلوم من خلال سياق الآيات قبلها؛ لأن الملك لا يأخذ أي سفينة، وإنما يأخذ السفينة الصالحة؛ لذلك الرجل الصالح خرق السفينة، "أخرقتها لتغرق أهلها"، فهنا لم يخرقها من أجل إغراق أهلها وإنما خرقها من أجل أن تكون غير صالحة فلا يأخذها الملك ، إذن هنا "سفينة" منعوت، والنعت محذوف، وتقديره : صالحة.

⇐ مثال ٢ : قول الشاعر :

وقد كُنتُ في الحرب ذا تُدْرَإٍ *** فَلَمْ أُعْطَ شيئاً ولَمْ أُمْنَعِ.

الشاهد: "أُعْطَ شيئًا" ووجه الاستشهاد : أنه حذف النعت.

والتقدير : فلم أعط شيئًا طائلاً . وجاز حذفه للعلم به.

"كنت بالحرب" يعني كنت شجاعاً، و"تدرإ" يعني كالدرع أكون سدًا لغيري ، فغيري يكون ورائي من أجل أن أحميه ، فكنت أنا الشجاع وأنا المتقدم وغيري يكون خلفي، وأنا من يتصدى للمعركة ، ومع ذلك لم أعط شيئا ولم أمنع ، فهنا قوله: لم أعط شيئاً، هو في الحقيقة أُعطي، ولكن لأنه هو القائد والشجاع فهذا الشيء ليس على القدر الذي يوازي عمله، فلذلك التقدير: فلم أعطَ شيئاً طائلاً، أو فلم أعطَ شيئاً كثيراً، فهنا "شيئاً" منعوت ، وحذف النعت والتقدير : فلم أعطَ شيئاً كثيراً . أو فلم أعطَ شيئاً أستحقه . أو فلم أعطَ شيئاً طائلاً .

و إذا سَأل سائل : **كيف نعرف أن هناك نعتا محذوفا ؟** نقول سياق الكلام يدل عليه، هو أعطيَ شيئًا ولكن هذا الشيء ليس طائلاً وليس كثيراً يستحقه؛ لأنه قال: "ولم أمنع". فلو لم يعطَ شيئاً مطلقا لما قال : (ولم أمنع)، فهذا يدل على أنه أعطي شيئا لكنه قليل .

تدريبات على باب النعت

❖ اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي :

١. {إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا} . "لونها" :

أ. نعت حقيقي.　　ب. نعت سببي.　　ج. فاعل .　　د. مبتدأ.

الصواب "ج" . **وهذا أمر لم نشر إليه في الحلقات السابقة** - فاقع: نعت سببي، ولونها: فاعل، والذي رفع الفاعل هو النعت

السبيي، لذلك الاسم المرفوع بعد النعت السببي في الغالب يعرب فاعلا .

إذا كان النعت السببي اسم فاعل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة / فإن الاسم الظاهر يعرب فاعلا.

أما إذا كان النعت السببي اسم مفعول / فإن الاسم المرفوع بعده يعرب نائب فاعل.

مثلاً : جاء رجلٌ مسموعٌ كلامُه

"مسموع" نعت سببي ، "كلامه" نائب فاعل للنعت السببي؛ لأن النعت السببي هنا اسم مفعول .

٢. {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ}. **النعت هنا "ذي" :**

أ: مشتق. **ب: جامد مشبه للمشتق .** ج: مصدر. د: جملة.

الصواب "ب". المنعوت : {يوم} ، النعت {ذي}.

{فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ} يعني : في يوم صاحب مسغبة، "ذي" بمعنى صاحب، و"ذي" جامد يشبه المشتق؛ لأن "ذي" يشبه صاحب، وصاحب مشتق.

٣. {وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى}. **النعت هنا "تجزى" :**

أ: مشتق. ب: جامد مشبه للمشتق. ج: مصدر. **د: جملة.**

الصواب "د" . تجزى: فعل، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي، والفعل والفاعل في محل جر نعت لـ {نِعْمَةٍ}

٤. {تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً}. **النعت هنا "حامية" :**

أ: مشتق. ب: جامد مشبه للمشتق. ج: مصدر. د: جملة.

الصواب "أ" . "حامية" لو حذفنا التاء تصبح "حامي" اسم فاعل، إذن هو مشتق.

٥. {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ}. **المحذوف هنا :**

أ: النعت. **ب: المنعوت.** ج: النعت والمنعوت معاً. د: لم يحذف شيء.

الصواب "ب" ؛ لأن المنعوت هنا "فريق"، وكلمة "فريق" محذوفة، والنعت "دون ذلك" وهو شبه جملة، وشبه الجملة تأخذ حكم الجملة، والمنعوت بعض اسم متقدم ، وهذا الاسم المتقدم مجرور بـ"من"، والتقدير: "ومِنّا فَريقٌ دُون ذلك".

٦. {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ}. **المحذوف هنا**

أ: النعت. ب: المنعوت. ج: النعت والمنعوت معاً. د: لم يحذف شيء.

الصواب "أ" . لو تأملنا في الآية ، هل القوم كلهم كذبوا بالقرآن ؟ وهم قوم الرسول صلى الله عليه وسلم .

الحقيقة لا ، فلذلك يلزم هنا التقدير ، فهنا المقصود: وكذب به قومك **المعاندون** ، فهنا "المعاندون" نعت، و"قومك" المنعوت، وجاز حذف النعت للعلم به من خلال السياق وقرائن الحال ؛ لأن هناك من قوم الرسول صلى الله عليه وسلم من صدّق به، فالتقدير : وكذب به قومك المعاندون.

٧. {سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ}. **حكم قطع النعت "ذات" :**

أ: واجب. ب: جائز. **ج: ممتنع.**

الصواب "ج" . المنعوت هنا نكرة {نارًا}، وقلنا أنه إذا كان المنعوت نكرة فيجب في النعت الأول الإتباع؛ لأن النكرة بحاجة ماسة إلى الصفة ؛ أي: النعت، لذلك لا يجوز أن نقطع النعت الأول، أما بقية النعوت فيمكن فيها القطع أو الإتباع.

نقول: إن النعت هنا {ذات لهب} ، {ذات} مضاف، {لهب} مضاف إليه، {نارًا} نكرة، و{ذات لهب} نكرة؛ لأن {ذات}

مضافة إلى نكـرة ، والمضاف إلى نكـرة نكـرة أيضا، فنقول: قطع النعت هنا ممتنع ويجب الإتباع.

٨. {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ "٩١" عَالِمِ الْغَيْبِ}. **حكم قطع النعت "عالم الغيب" :**

أ: واجب.　　**ب: جائز.**　　ج: ممتنع.

الصواب "ب" . إذا كان المنعوت معرفة ففيه ثلاث حالات منها :

أن يتعين المنعوت دون هذه النعوت / فيجوز في النعوت القطع أو الإتباع أو قطع بعضها وإتباع بعضها .

هنا يلحظ أن المنعوت وهو الله سبحانه وتعالى يتعين دون هذه النعوت –ليس بحاجة إلى هذه النعوت - فهنا يجوز فيها القطع . لذلك هناك قراءة أخرى بالقطع وهي {عالمَ الغيب} والتقدير : أخص أو أمدح عالمَ الغيب

☼ بــاب التوكيــد ☼

التوكيد نوعان :

النوع الأول / التوكيد المعنوي. والمراد به : أن نؤكد معنى الجملة.

النوع الثاني / التوكيد اللفظي. والمراد به : نؤكد لفظ الكلمة بتكرارها.

التوكيد اللفظي / معناه أننا نكـرر اللفظ أكثر من مرة.

مثل : "جاء جاء محمد". فالكلمة الثانية "جاء" توكيد لفظي لـ "جاء" الأولى.

مثل : "زيد زيد كريم" . فالكلمة الثانية "زيد" توكيد لفظي لـ "زيد" الأولى.

التوكيد المعنوي / يُعنى بتوكيد المعنى لا الألفاظ. والتوكيد المعنوي عند العرب معروف ومخصوص، وله ألفاظ لا يجوز أن نتجاوزها. فالتوكيد المعنوي لا يكـون إلا بألفاظ معروفة وهي "النفس، والعين، وكل[1]، وجميع، وعامة، وكلا، وكلتا" .

أولاً: التوكيد المعنوي

ما أغراض التوكيد المعنوي؟ وما ألفاظ كل غرض؟ وما شروط التوكيد بهذه الألفاظ ؟

يأتي التوكيد المعنوي لغرضين فقط :

❖ **الغرض الأول : رفع إرادة احتمال المجاز عن المُــؤَكَّد.**

■ **وله لفظان ، هما** : "النفس ، والعين".

نعرف أن الكلام ينقسم قسمين: حقيقة ومجاز .

الحقيقة: هو استعمال اللفظ في ما وضع له. والمجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما موضع له لقرينة.

■ **شرط التأكيد بهذين اللفظين "النفس ، العين"** : أن يتصلا بضمير يطابق المؤكد.

الحلقة " ١٨ "

⇐ **مثال "١" : جاء الأميرُ نفسُه.**

التوكيد : "نفسُه"، وقد رفع إرادة احتمال المجاز.

[1] / تمت إضافتها

وذلك بأنه قد يُفهم أن الذي جاء حاشية الأمير أو سيارته أو خدمه، وليس الأمير.
لكن لما أكدنا بقول "نفسُه" ارتفع هذا الاحتمال وتأكد بأن الذي جاء الأمير لا غيره .

هنا "نفسُه" توكيد معنوي لـ "الأمير".

والتوكيد المعنوي له لفظان فقط : "النفس ، والعين" ، فيجوز أن نقول : جاء الأمير نفسُه ، أو جاء الأمير عينُه .

نفسه: هنا توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. والهاء: مضاف إليه .

وشرط التوكيد بهذين اللفظين وهما "النفس والعين" ⇐ أن يتصلا بضمير يطابق المؤكد ، فالأمير: مؤكد، وهنا لفظ "النفس" اتصل بضمير، هذا الضمير هو "الهاء" وهو مطابق للمؤكد.

وهذا التوكيد المعنوي بـ"النفس والعين" غرضه : رفع إرادة احتمال المجاز عن المؤكد.

ننتبه ! قلنا من قبل أن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لقرينة ، أما الحقيقة فهي استعمال اللفظ في ما وضع له . فإذا قلت: "جاء الأمير" وسكتّ، فقد يُفهم أن الذي أتى ليس الأمير، وإنما حاشية الأمير أو سيارة الأمير أو خادم الأمير ، فهنا فيه احتمال إرادة المجاز، يعني أنني لا أريد الحقيقة وهو الأمير، وإنما أردتُ المجاز أي : أريد شيئا يتعلق بالأمير كسيارته أو خادمه أو حاشيته . فإذا أردت أن أرفع هذا الاحتمال ، ماذا أصنع ؟

آتي بالتوكيد المعنوي، ولي في التوكيد في هذه الحالة لفظان : "النفس والعين" ، فآتي بواحد من هذين اللفظين من أجل أن أرفع هذا الاحتمال وهو إرادة المجاز ، فأقول : جاء الأمير نفسُه.

مثلا إذا قلتُ: زارني الملك ، فهنا كثير من الناس يستبعد أن يزورك الملك ، وسيفهم أنك تريد المجاز لا الحقيقة، يعني مثلاً : زارني مدير مكتب الملك، أو زارني صديق الملك، أو أحد يعرف الملك ، أو أن الملك ظهر في جهاز التلفاز ، فأكثر الناس سيعتقد أنك تريد المجاز لا الحقيقة ، فإذا أردت أن ترفع احتمال إرادة المجاز تأتي بأحد هذين اللفظين "النفس والعين" فتقول : زراني الملك نفسُه، أو زارني الملك عينُه ، فهنا لفظ "النفس ، والعين" رفع هذا الاحتمال، وتأكّد المقصود من كلامك أنك تريد الملك نفسُه لا شيء غيره .

⇐ **مثال "٢" : جاءت المديرة عينُـها .**

عينها: توكيد معنوي للمديرة .

المديرة : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

عينها : توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه .

ولاحظوا لفظ التوكيد اتصل بضمير يطابق المؤكد ، في المثال السابق قلنا: الأمير "نفسُه" الهاء، وهنا قلنا: "عينُها" ، فلاحظوا مطابقة الضمير المتصل بلفظ التوكيد للمؤكد، وهذا شرط مهم يجب التقيد به .

⇐ **مثال "٣" ، "٤" : أكرمت الطلابَ أعينَـــهم ، والطالباتِ أنفسَـــهن .**

أعينهم : توكيد معنوي منصوب وهو مضاف، والهاء مضاف إليه .

الطالبات : معطوف على الطلاب منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

أنفسهن : توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه .

❖ **الغرض الثاني: رفع توهم عدم إرادة الشيوع والشمول والعموم .**

الشرح / عندما تقول "جاء الطلاب" هنا قد يفهم من كلامك أنك لا تريد جميع الطلاب ، لا تريد الشيوع ولا تريد

العموم؛ لأنه قد يتعذر أن يحضر الطلاب كلهم ذلك اليوم ، قد يغيب منهم واحد - اثنان - ثلاثة - أربعة ، فهنا يفهم كثير من الناس ويدور في ذهنه أنك لا تريد العموم والشمول ، وإنما أردت أغلب الطلاب . فأنت حتى ترفع هذا الاحتمال وهو عدم إرادة الشمول والعموم تأتي بلفظ التوكيد .

وهذا الغرض يستعمل له خمسة ألفاظ فقط هي : " جميع ، كل ، عامة ، كلا ، كلتا "، هذه الألفاظ تأتي للتوكيد المعنوي، وهي من أجل رفع احتمال عدم إرادة الشيوع والشمول والعموم ، فتقول : جاء الطلاب كلهم .

كذلك لو قال أحد : **جاء الجيش** ، هنا عدد الجيش ١٠٠٠٠٠، فالمعروف أنه قد يتخلف أربعة خمسة ستة منهم، يتخلف مجموعة منهم، فهنا كثير من الناس يتوقع أنك تريد أكثر الجيش، لكن إذا أردت أن ترفع احتمال عدم إرادة الشمول والعموم فتأتي بأحد هذه الألفاظ ، فتقول : "جاء الجيش كلُّهُ" ، "جاء الجيش جميعهُ" ، "جاء الجيش عامته"، وهكذا .

■ **و ألفاظه خمسة** : " جميع - كل - كلا - كلتا - عامة " تستعمل لهذا الغرض . وهي تعرب توكيدا معنويا .

■ **ويشترط للتوكيد بهذه الألفاظ** ⇐ أن تتصل بضمير يوافق المؤكد.

"كل ، جميع ، عامة" تستعمل للجمع، و"كلا، كلتا" تستعملان للمثنى، "كلا" للمثنى المذكر، "كلتا" للمثنى المؤنث، ويجب أن يتصل بهذه الألفاظ ضمير يوافق المؤكد، فتقول : جاء الطلاب كلهم أو جميعهم أو عامتهم.

وإذا لم تتصل بضمير يوافق المؤكد فإنها لا تسمى توكيدا معنويا!! ننتبه لهذا .

⇐ **مثال "١" : جاء الطلاب كلهم أو جميعهم أو عامتهم**

لفظ التوكيد" كلهم أو جميعهم أو عامتهم" رفع احتمال عدم إرادة الشيوع والعموم - كما وضحت قبل قليل؛ لأنه لو قيل : "جاء الطلاب" لربما فهم أن الذي جاء أغلب الطلاب ، لكن لما أكدنا بقول: "كلهم أو جميعهم أو عامتهم" ارتفع هذا الاحتمال وتأكد أن المراد العموم والشمول أي : جميع الطلاب لا بعضهم .

⇐ **مثال "٢" : أكرمت الطالبات كُلَّهن أو جميعهن .**

لاحظ الآن اختلاف الضمير، تتصل هذه الألفاظ -الألفاظ الخمسة السابقة- بضمير يطابق المؤكد ، هذا هو الأهم، ولذا قلت: الطلاب كلهم ، وقلت: الطالبات كلهن.

⇐ **مثال "٣" : جاء الزيدان كلاهما ، والطالبتان كلتاهما .**

وهنا نلحظ أن "<u>كل وجميع وعامة</u>" تعرب بحسب موقعها من الجملة بالحركات، ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة .

أما "<u>كلا وكلتا</u>" فيعربان إعراب المثنى: يرفعان بالإلف وينصبان ويجران بالياء ، فنقول في إعراب كلاهما وكلتاهما في المثال السابق:

كلاهما : توكيد معنوي لزيدان مرفوع وعلامة رفعة الألف، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه.

وكذلك هنا الكلام نفسه في كلتاهما .

أمثلة اخرى: أكرمت الزيدين كليهما ، وأقول : رأيت الطالبتين كلتيهما .... وهكذا .

** **تنبيـــه** / / إذا قلت مثلاً : **جاء الرجال جميعاً .**

"**جميعاً**" لا تعرب توكيدا ، لماذا ؟ لأنها لم تتصل بضمير يوافق المؤكد ، فلذلك لا تعرب توكيدا ، إنما تعرب حالا منصوبا ، بخلاف إذا قلت: "جاء الطلاب جميعُهم" فتلحظ أن "جميعهم" توكيد معنوي للطلاب مرفوع وعلامة رفعة الضمة؛ لأنه اتصل بضمير يوافق المؤكد ، هذا الشرط مهم.

شرط الألفاظ السبعة وهي : "نفس ، عين" لغرض رفع إرادة المجاز عن المؤكد ، وأيضًا "جميع - كل - كلا - كلتا - عامة" لغرض رفع توهم عدم إرادة الشمول والعموم أنه لا بد أن تتصل بضمير يوافق المؤكد ، فإذا لم تتصل بهذا الضمير فليست من ألفاظ التوكيد .

تقوية التوكيد

■ **إذا أُرِيد تقوية التوكيد :**

جاز أن يؤتى بـ "أَجْـمَعْ" بعد كل ، و"جَـمْعَاء" بعد كلها ، و"أَجْـمَعُون" بعد كلهم ، و"جُـمَع" بعد كلهن .

لاحظ ألفاظ التوكيد هي : " كل وكلهم " و ألفاظ تقوية التوكيد هي : " أجمع و جمعاء و أجمعون وجُمع " .

⇐ **مثال "١" : شاهدت الركب كله أجْمَع .**

فالركب : مفعول به ، وكله : توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. والهاء مضاف إليه.

وأجمع : توكيد ثان منصوب وعلامة نصبة الفتحة، وهو ممنوع من الصرف .

⇐ **مثال "٢" : جاءت القبيلة كلها جمعاء .**

كلها : توكيد معنوي ، جمعاء : توكيد ثان .

⇐ **مثال "٣" : رأيت الرجال كلهم أجمعين .**

أجمعين : توكيد ثان منصوب وعلامة نصبة الياء .

⇐ **مثال "٤" : جاءت الطالبات كلهن جُمَع .**

⇐ **مثال "٥" : قوله تعالى {فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ }** كلهم : توكيد معنوي ، أجمعون : لفظ مقوي له.

■ **وكل هذه الألفاظ المقوية تعرب** : توكيدا ثانيا.

فتلحظون أن هذه ألفاظ مقوية للتوكيد " أجْمَع و جمعاء و أجْمَعون وجُمَع " . كما تلحظون أنها مسبوقة بـ "كلهم ، كلها ، كلهن ، كل " . هذا هو الكثير والغالب وهو أن هذه الألفاظ المقوية للتوكيد تأتي بعد ألفاظ التوكيد الأصلية.

✓ **تنبيــه**

■ قد يؤكد بالألفاظ المقوية "أجْمَع" وأخواتها ، وإن لم يتقدم في الكلام ألفاظ التوكيد "كل" وأخواتها.

ملحوظة / / "قد" تدخل على الفعل المضارع وتفيد التقليل.

⇐ **مثال "١" : قوله تعالى {لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ}الحجر**

أجمعين : توكيد معنوي للهاء منصوب وعلامة نصبه الياء .

والهاء في "لأغوينهم" : ضمير متصل في محل نصب مفعول به وهو المؤكَّد .

تلحظون أنه أتى باللفظ المقوي دون لفظ التوكيد الأصلي، ولو كان على الغالب والكثير لقال: لأغوينهم كلهم أجمعين.

⇐ **مثال "٢" : قوله تعالى {وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} الحجر**

أجمعين : توكيد معنوي مجرور وعلامة جره الياء . لماذا مجرور ؟ لأنه توكيد للضمير"الهاء" والضمير هنا في محل جر.

موعدهم : مضاف، و"الهاء" ضمير متصل في محل جر بالإضافة وهو المؤكَّد .

حكم توكيد النكرة توكيدا معنويا :

الأصل أنه لا يؤكد إلا المعرفة ، فالشيء المعروف لديك هو الذي تستطيع توكيده، فنقول : جاء زيدٌ نفسه . فأنا أؤكد "زيد"؛ لأنه معروف لدي . وأقول : جاء الأمير عينُه ، أكرمت الطلاب كلهم .

فهنا أؤكد الشيء المعروف لدي هذا هو الأصل ، **ولكن السؤال** : **هل يجوز أن تؤكد النكرة ؟**

هذا الأمر فيه خلاف على قولين :

١. **القول الأول** "**رأي الجمهور**" : أنه لا يجوز مطلقا أن تؤكد النكرة بأي حال من الأحوال ، سواء أكان مفيدا أم غير مفيد.

٢. **القول الثاني** "**رأي الكوفيين**" : أنه يجوز أن تؤكد النكرة لكن بشرط حصول الإفادة من التوكيد بها .

وتحصل الإفادة بشرطين :

- **الشرط الأول** : أن تكون النكرة محدودة .مثل : يوم وساعة وشهر ، فشهر هنا محدود بثلاثين يوما، وعام نكرة محدودة باثني عشر شهراً.
- **الشرط الثاني** : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، وهي : " كل ، جميع ، عامة " لا لفظ النفس والعين.

هذا هو إجمال المسألة ننتقل الآن إلى التفصيل من خلال الشرائح والشواهد :

ما حكم توكيد النكرة توكيدا معنويا؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد

- الأصل أنه لا يؤكد إلى المعرفة. وهذا ظاهر من الأمثلة السابقة فلو تأملناها لوجدنا أن كلها معارف.
- **ولقد اختلف العلماء في توكيد النكرة على قولين** :

❖ **القول الأول** : **مذهب الجمهور**

ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقاً ، سواء أكان التوكيد بها مفيدًا أم لا.

⇐ **فلا يجوز عندهم** : صمتُّ شهرًا كله ☒ ؛ لأن المؤكد نكرة ، وهو "شهر".

قال جمهور النحويين هذا الكلام : "**صمتُّ شهرًا كله**" غير صحيح ، لماذا ؟! لأننا أكدنا النكرة ، "شهر" هنا نكرة ولو عرَّفناها أدخلنا عليها أل، قلنا "الشهر"، ولكن هنا "شهر" نكرة ، لا يُعلم أي شهر فهو نكرة . فالتوكيد هنا غير جائز ، هذا قول جمهور النحويين .

❖ **القول الثاني** : **مذهب الكوفيين**

ذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة، لكن بشرط الإفادة ، وتحصل الفائدة عندهم بشرطين :

- **الشرط "١"** أن تكون النكرة المؤكدة محدودة. نحو : "شهر، يوم ، ساعة ، دقيقة ، حول ، عام ، سنة ، أسبوع".

تلحظون أن كل هذه النكرات محدودة فـ "أسبوع" محدد بسبعة أيام ، "سنة، حول" ، باثني عشر شهرا، "دقيقة" محددة بثوان معينة ، "ساعة" محددة بدقائق معينة ، "يوم" محدد بساعات معينة، وهكذا .

فهنا الآن النكرات هذه محددة ، أما إذا لم تكن النكرة محددة فلا يجوز توكيدها .

أما إذا لم تكن محددة ⇐فلا يجوز توكيدها عند الكوفيين ومن باب أولى عند جمهور النحويين أيضاً .

نحو : "حين، وقت، زمن".

لو تلحظون "حين" نكرة ولكنها غير محدودة؛ لأنه يمكن أن يطلق على الدقيقة حين، ويمكن أن يطلق على ٢٠ سنة حين، و(وقت) كذلك غير محدود يطلق على الدقيقة والثانية واليوم والسنة والقرن وقت، كذلك (زمن) هذه نكرات غير محدودة .

▪ **الشرط "٢"** أن يكـون التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول وهي "كل، عامة، وجميع"، لا بـ "النفس ، والعين".

إذا حصل هذان الشرطان فتوكيد النكرة جائز عند الكوفيين.

⇐ **فيجوز عند الكوفيين**: صمتُّ شهراً كله ☑

"١" لأن المؤكد نكـرة محدودة. "٢" ولأن لفظ التوكيد"كل"، وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول .

شواهد قول الكوفيين = من الشواهد على توكيد النكرة

⇐ **قول الشاعر**:

لكنَّهُ شاقَهُ أنْ قيل ذا رَجبُ *** يا ليت عِدَّةَ حولٍ كُلِّهِ رَجَبُ.

الشاهد / "حول كله" ، **وجه الاستشهاد** / أن الشاعر أكد النكرة، وهو "حول". وهذا جائز عند الكوفيين .

"١" لأن النكرة المؤكدة محدودة. "٢" ولأن التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، وهو لفظ "كله".

"كله" : توكيد معنوي لـ "حول" ، و"حول" هنا نكـرة وهذا جائز عند الكوفيين ، لماذا ؟

"١" لأن النكرة محدودة، "٢" ولأن لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول .

أما جمهور النحويين فيقولون : هذا ضرورة ، أو شاذ لا يقاس عليه .

تنبيه مهم :

الكلام السابق كله من الخلاف في توكيد النكرة هو خلاف في توكيد النكرة توكيدا معنويا، أما توكيد النكرة توكيدا لفظيا فإنه يجوز مطلقا دون قيد ولا شرط عند جميع النحويين ، وذلك بتكرار اللفظ فقط ، نحو : جاء رجل رجل. (رجل) الثاني توكيد لفظي لـ(رجل) الأول، وهو نكـرة.

الحلقة "١٩"

حكم توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين أو غيرهما :

الضمير ينقسم قسمين: ١" ضمير متصل ٢" ضمير منفصل. والكلام هنا في الضمير المتصل.

و" نقصد بغيرهما : "كل ، جميع ، عامة".

الضمير المتصل إما أن يكـون في محل رفع، أو في محل نصب ، أو في محل جر.

فإذا كان في محل رفع فله حكـم، وإذا كان في محل نصب أو جر فله حكـم .

و **أيضاً ننظر إلى قضية أخرى وهي لفظ التوكيد** ، إذا كان لفظ التوكيد بـ "النفس، العين" فله حكـم يختلف عنه إذا كان بلفظ غير "النفس ، العين".

الضمير المتصل الذي في محل رفع: إذا أُكِّد بلفظ "النفس والعين" فإنه ⇐ يجب أن يؤكد أولاً بضمير منفصل.

أما إذا كان الضمير في محل نصب أو جر وأُكِّد بلفظ "النفس أو العين" فإنه ⇐ لا يجب أن يؤكد بضمير منفصل؛ بل يجوز فيه حالتان: التوكيد بضمير منفصل، أو عدم توكيده بضمير منفصل.

❖ **أولاً : إذا أُكد الضمير المتصل الذي في محل رفع بـ "النفس أو العين":**

فإنه يجب أن يؤكد هذا الضمير أولاً بضمير منفصل.

ننتبه لثلاث نقاط اشتمل عليها ضابط أولاً الآنف الذكر، الأولى: قال : ضمير متصل وليس منفصلا، الثانية: أن هذا

الضمير المتصل في محل رفع وليس في محل نصب أو جر، الثالثة: أن لفظ التوكيد هو "النفس أو العين".

فإذا اجتمعت هذه النقاط الثلاث فما الحكم؟

الحكم أنه يجب أن يؤكد هذا الضمير المتصل أولاً بضمير منفصل.

⇐ مثال "١" : "قومـوا أنتم أعينُكم".

"الواو" في "قوموا" ضمير متصل في محل رفع، إذا أردت أن أُؤكده بلفظ "النفس أو العين" فيجب أن يؤكد أولاً بضمير منفصل فأقول : "قوموا أنتم أعينُكم".

إعراب "أنتم" : توكيد لفظي لـ"واو" الجماعة في "قوموا" في محل رفع. "أعينُكم": توكيد معنوي لواو الجماعة.

إذن واو الجماعة أُكدت بتوكيدين: توكيد لفظي "أنتم" ، وتوكيد معنوي "أعينُكم".

هنا يجب أن نأتي بالضمير المنفصل قبل التوكيد المعنوي، ونقصد تحديداً لفظ "النفس ، أو العين" .

⇐ مثال "٢" : "ذهبتِ أنـتِ نفسُك".

ذهبتِ : التاء ضمير متصل في محل رفع. ولفظ التوكيد "نفس". هنا يجب أن نقول "ذهبتِ أنتِ" نؤكد الضمير المتصل أولاً بضمير منفصل ثم نأتي بالمعنوي .

"أنت" : توكيد لفظي للتاء ، "نفسك": توكيد معنوي للتاء .

ولا يجوز أن نقول : "**ذهبتِ نفسُك**"، **ولا يجوز أن أقول**: " **قوموا أعينُكم**". بل لا بد أن أُؤكد أولاً بضمير منفصل.

⇐ مثال "٣" : "خرجتْ هي نفسُها"

ولا يجوز أن أقول : خرجت نفسها.

"خرجت" التاء تاء التأنيث "حرف". والفاعل: ضمير متصل في محل رفع وهو ضمير مستتر تقديره (هي) ، والضمير (هي) الظاهر في المثال هو التوكيد اللفظي للضمير المستتر المتصل بالفعل الذي تقديره (هي)، و"نفسُها" : توكيد معنوي.

والضمير المستتر الذي تقديره (هو أو هي) في اصطلاح النحويين هو ضمير متصل في محل رفع ، لكن قيل مستتر، وقُدِّر بـ "هو ، وهي" للتعليم، وإلا فهو ضمير متصل بالفعل .

ـ والسر في وجوب التأكيد أولاً بضمير منفصل قبل التوكيد المعنوي ـ معرفة الأسرار تساعدنا في ضبط القواعد ـ السر في ذلك أننا لو قلنا مثلا : "خرجت نفسُها" من دون أن نؤكد بضمير منفصل أولاً لتوهم متوهم أن المقصود بالمثال خروج الروح من البدن أي : الموت.

كذلك لو قلنا: "خرجتْ عينُها" قد يُفهم أن المراد خروج "عينها المحسوسة" يعني خرجتْ عينُها من مكانها، فحتى نرفع هذا اللبس نأتي بضمير منفصل توكيداً قبل التوكيد المعنوي، فنقول: "خرجتْ هي نفسُها"، وخرجت هي عينها.

ثم إن النحويين طردوا الباب على وتيرة واحدة بمعنى :

أنّ المثال "١" : "**قومُـوا أنتم أعينُكم. والمثال** "٢" : "**ذهبتِ أنـتِ نفسُك**"

ليس فيهما لبس، لكن لماذا أوجبوا الضمير المنفصل؟ الجواب : من أجل طرد الباب على وتيرة واحدة ، بمعنى : لما أشكل عندنا في الضمير المستتر الذي هو الضمير المتصل ، واضطررنا إلى التوكيد بضمير منفصل : طردنا الباب على وتيرة واحدة، بمعنى جعلنا الباب على طريقة واحدة في وجوب الإتيان بالضمير المنفصل قبل التأكيد بـ "النفس والعين"، هذا حكم توكيد الضمير المتصل الذي في محل رفع.

❖ ثانيًا : إذا أُكد الضمير المتصل الذي في محل نصب أو جر بـ "النفس والعين"

فإنه لا يجب أن يُؤكد أولا بضمير منفصل.

لأنه لا يقع عندنا لبس مثل ما حصل في "خرجتْ نفسُها" أو"خرجتْ عينُها" فلا بد أن نقول فيها:

"خرجتْ هي نفسُها" أو"خرجتْ هي عينُها".

لكن إذا كان الضمير المتصل في محل نصب أو جر فيجوز فيه حالتان :

⇐ فيجوز أن تقول: "أكرمتُهم أنفسَهم" أو "أكرمتُهم هم أنفسَهم".

أنفسَهم : توكيد معنوي للهاء في "أكرمتُهم". وهذه "الهاء": ضمير متصل في محل نصب.

١. أكرمتهم أنفسَهم

"أكرمتُهم " ← أكرم : فعل، والتاء : فاعل ، والهاء : في محل نصب مفعول به .

"أنفسَهم" ← توكيد معنوي للهاء منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف. والهاء : مضاف إليه .

٢. أو يجوز أن تقول: "أكرمتُهم هم أنفسَهم".

"هم" هنا : توكيد لفظي للهاء في محل نصب.

"هم " في الأصل في محل رفع لكن استعير للنصب، وهذا جائز في هذه الحالة ، "أنفسَهم": توكيد معنوي منصوب .

⇐ ويجوز أن تقول: "مررتُ بهم أعينِهم" أو "مررتُ بهم هم أعيُنِهم".

١. "مررت بهم أعينِهم". أعينِهم : توكيد معنوي للهاء في "بهم"، "والهاء": في محل جر؛ لأن التوكيد يتبع المؤكد.

٢. "مررت بهم هم أعينِهم". إعراب هذا المثال مثل سابقة إلا أنه زاد فيه (هم) ، ونقول في إعرابه : توكيد لفظي في محل جر، وهو في الأصل في محل رفع لكن استعير للجر هنا.

❖ ثالثـًا : إذا أُكِّد الضمير المتصل بغير "النفس والعين"

❖ يقصد بغير النفس والعين " كل ، جميع ، عامة".

فإنه لا يجب أن يؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل سواءً أكان الضمير في محل رفع أم نصب أم جر .

لا يجب أن يؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل إذا كان التوكيد غير لفظ "النفس ، أو العين"؛ لأنه ليس هناك لبس مثل الحالة الأولى. ولنجعل الرابط "خرجت نفسها " أو "خرجت عينها "، هنا لا بد أن نأتي بضمير منفصل حتى نميز المراد، فنقول "خرجت هي عينها " و"خرجت هي نفسها ".

أما إذا كان التوكيد ليس لفظ "النفس ، و العين" فإنه يجوز تأكيد الضمير المتصل - سواءً أكان في محل رفع ، أم في محل نصب ، أم في محل جر- بواحد من أمرين: أن نأتي بضمير منفصل أولاً، أو لا نأتي بالضمير المنفصل.

نوضح ذلك:

⇐ فيجوز: "قوموا كلكم " أو "قوموا أنتم كلكم ".

فيجوز "قوموا كلكم " الضمير المتصل "واو الجماعة" في محل رفع ، ثم قلنا "كلكم".

ويجوز أن نقول "قوموا أنتم كلكم "؛ لأن التوكيد ليس لفظ "النفس ، أو العين". "أنتم" توكيد لفظي.

⇐ ويجوز: "الطالبات نجحنَ كلُّهنَّ " أو "نجحن هنَّ كلهنَّ ".

"الطالبات نجحن كلهنَّ " : كلهن : توكيد للضمير المتصل "نون النسوة" في محل رفع. ويجوز أن نقول: "نجحن هنَّ كلهنَّ"

فنأتي بالضمير المنفصل."هنَّ" وهو : توكيد لفظي لنون النسوة "ونون النسوة": في محل رفع.

⇐ و يجوز: "أكرمتُهم جميعَهم" أو "أكرمتُهم هُمْ جميعَهم".

جميعَهم : توكيد للضمير المتصل "الهاء" وهو في محل نصب . "هم" توكيد لفظي.

⇐ ويجوز: "مررتُ بهم عامتِهم" أو "مررتُ بهم هم عامتهم".

"**مررت بهم عامتِهم**" : عامتهم : توكيد معنوي مجرور وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف. والهاء : مضاف إليه .

لماذا مجرور؟ لأنه توكيد للهاء . والهاء في "بهم" في محل جر.

أو تقول "**مررتُ بهم هُم عامتِهم**." "هم" : توكيد لفظي، وهو من ضمائر الرفع لكنه أُسْتُعِير للمجرور.

النوع الثاني / التوكيد اللفظي

التوكيد اللفظي أمره سهل ، وأوضح ، والإشكالات فيه قليلة. نقول مثلا: "جاء جاء زيد" : "جاء" الثانية توكيد لفظي لجاء الأولى ، وهو بالتكرار اللفظ نفسه ، أو بتكرار مرادف للفظ.

مثل: "سكتَ صمتَ محمدٌ" : "صمت" توكيد لفظي لـ سكت ، "صمت" ليس من لفظ "سكت"، ولكن مرادف له في المعنى. والمرادفة في اللغة : هي اختلاف اللفظ واتفاق المعنى. فـ"سكت ، صمت" معناهما واحد ولكن لفظهما مختلف. فيجوز أن نقول في التوكيد اللفظي وهو الأصل أن نؤكد باللفظ نفسه فنقول: "سكت سكت محمد"، أو أن نأتي بالمرادف : "سكت صمت محمد".

❖ **تعريف التوكيد اللفظي** : هو إعادة اللفظ بعينه أو بلفظ مرادف له.

⇐ **مثال إعادته بلفظه**: "اسْتَقِمِ اسْتَقِمِ يا فتى".

⇐ **مثال إعادته بلفظ مرادف له**: "سكتَ صمتَ زيد".

مثال ١ "استقم استقم يا فتى" : "استقم" الأولى : فعل أمر مبني على السكون ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره أنت. "استقم" الثانية : فعل أمر مبني على السكون، وهو توكيد لفظي لـ "استقم الأولى". ولا نبحث له عن فاعل؛ لأن "استقم" الثانية : توكيد لفظي للفعل "استقم" الأول، والفاعل متصل في الفعل الأول تقديره : أنت "استقم أنت".

مثال ٢ "سكت صمت زيد" : سكت : فعل ماضي مبنى على الفتح، والفاعل : زيد.

صمت : توكيد لفظي لـ سكت ، أين فاعل صمت ؟ ليس له فاعل؛ لأنه مجرد توكيد للفظ "سكت".

أنواع التوكيد اللفظي وحكم كل نوع

للتوكيد اللفظي أنواع عديدة، ولكل نوع حكم ، نأخذها بالتفصيل :

❖النوع الأول : توكيد الجملة : أي أن يكون لفظ التوكيد جملة

■ **إذا أريد توكيد الجملة** ← فالأكثر أن تقترن الجملة الواقعة توكيدًا لفظيا بعاطف.

وقد اقترنت هذه الجمل الآتية بعاطف، وهو الحرف "ثم".

إذا كان لفظ التوكيد جملة ← فالغالب أن يسبق هذا التوكيد الواقع جملة بعاطف.

⇐ **مثال "١"** : قوله تعالى { كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ}.

"كَلَّا سَيَعْلَمُونَ" الثانية توكيد لفظي للجملة الأولى اقترنت بعاطف وهذا هو الغالب.

مثال "٢" : قوله تعالى { أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ، ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى} .

" أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى" الثانية توكيد لفظي للجملة الأولى وتلحظون أنها سبقت بعاطف هو الحرف "ثم ".

⇐ مثال "٣" : "حافظي على الصلاة ، ثم حافظي على الصلاة ".

" حافظي على الصلاة " الثانية توكيد لفظي للجملة الأولى سبقت بعاطف وهو الحرف "ثم ".

■ وقد تأتي الجملة الواقعة توكيدًا لفظيًا غير مسبوقة بعاطف

⇐ مثال "١" قوله صلى الله عليه وسلم : " والله لأغزونَّ قريشا ، والله لأغزونَّ قريشا ، والله لأغزونَّ قريشا " .

"والله لأغزونَّ قريشا" الثانية والثالثة توكيد للأولى، ولم تسبق بعاطف، وهذا جائز.

✓ تنبيــه :

ننتبه للفظ "واللهِ"حرف "الواو" الذي يسبق لفظ الجلالة هنا حرف قسم وجر، وليس حرف عطف.

⇐ مثال "٢" : أكرمتُ المجتهد ، أكرمتُ المجتهد.

تلحظون أننا أتينا بالجملة الثانية توكيدا للجملة الأولى دون أن تسبق بعاطف وهذا "جائز ".

■ ويجب ترك العاطف ⇐ إذا أوهم العاطف التعدد في وقوع الحدث.

⇐ مثال "١" : "ضربتُ زيداً، ضربتُ زيداً". فيجب هنا ذكر الجملة المؤكدة دون أن تسبق بالعاطف.

لأننا لو قلنا: "ضربت زيداً ثم ضربت زيداً" لأوهم ذلك أن الضرب وقع على "زيد" مرتين، تراخت إحداهما عن الأخرى. وهذا غير مراد؛ ولذلك وجب ترك العاطف هنا.

❖ النوع الثاني : إذا كان التوكيد ضميرا منفصلاً مرفوعاً

ضميرًا : يخرج الاسم الظاهر. منفصلا : يخرج الضمير المتصل.

مرفوعًا : يخرج الضمير المنصوب؛ لأن الضمير المنفصل قسمان : منصوب ، ومرفوع.

ضمائر النصب نحو : إياي ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن.

أمثلة لضمائر الرفع : مثل "أنا - أنت - أنتم - نحن - هم - هي - هو - هنّ".

■ إذا كان التوكيد ضميرًا منفصلا مرفوعًا : فإنه يجوز أن يقع توكيدًا لكل ضمير متصل.

مهما كان محل هذا الضمير المتصل سواء أكان رفعا أم جرا أم نصبا ، نوضح ذلك:

⇐ مثال ١ - ٢ - ٣ : " قمتَ أنتَ " ، " أكرمتُك أنتَ " ، " أكرمتُكم أنتُم ".

١. " قمتَ أنتَ " أنت : توكيد، ضمير منفصل في محل رفع، يجوز أن يؤكد كل ضمير متصل .

٢. " أكرمتُك أنتَ " أنت : توكيد للضمير المتصل الكاف، و"الكاف "في محل نصب، "أنت" توكيد لفظي في محل نصب، وهو في الأصل في محل رفع لكن استعير للنصب .

٣. " أكرمتُكم أنتُم " أنتم : توكيد لفظي للضمير المتصل الكاف في محل نصب .

⇐ مثال ٤ - ٥ : "مررت بهم هم" ، "أكرمتُك أنا ".

١. "مررت بهم هم" بهم : الباء حرف جر، و"الهاء" ضمير متصل في محل جر.

"هم " توكيد لفظي للهاء وهو ضمير منفصل مرفوع ، هو في الأصل ضمير رفع لكنه استعير للجر.

٢. "أكرمتُك أنا " أنا : توكيد للتاء .

⇐ مثال ٦ - ٧ - ٨ : "أُسْكُن أنتَ " ، "ذهبتْ هي " ، "أكرمتُهنَّ هُنَّ".

١. "أنت" توكيد لفظي للضمير المتصل وهو "اسكن أنتَ أنتَ" ، "أنت" المذكورة في المثال ليست فاعلا ، وإنما توكيد للفاعل المستتر.

٢. "هي" توكيد لفظي للضمير المتصل بالفعل، وهو "هي" أي: "ذهبت هي هي".

٣. "هُنَّ" توكيد لفظي للهاء في "أكرمتهُنَّ" وهو في محل نصب، وهو في الأصل في محل رفع ولكنه استعير للنصب.

الحلقة "٢٠"

❖ **النوع الثالث : إذا كان التوكيد ضميراً متصلاً**

فإنه يجب أن يتصل به ما اتصل بالمؤكَّد؛ "أي : بالمتبوع - باللفظ الذي قبله"

⇐ مثال "١" : **عجبتُ منكَ منكَ.**

لفظ التوكيد هو "الكاف" الثانية "ضمير متصل"، والحكم فيه : أنه يجب أن يتصل به ما اتصل بالمؤكَّد ، المؤكَّد هو "الكاف الأولى، أكدنا "الكاف" الأولى توكيدًا لفظيًا بـ"الكاف" الثانية، وتلحظون أنه اتصل بالتوكيد ما اتصل بالمؤكَّد وهو حرف الجر "من".

ولا يصح أن نقول: "عجبت منك ك" ☒، بل لا بد أن يتصل بالضمير الواقع توكيدًا ما اتصل بالمؤكَّد.

⇐ مثال "٢" : **ذهبتُ إليه إليه.**

ضمير التوكيد هنا هو "الهاء"، ولو تلحظون أنه اتصل به ما اتصل بالمؤكَّد وهو حرف الجر "إلى".

❖ **النوع الرابع : إذا كان التوكيد حرفًا غير جوابي :**

الحرف ينقسم من حيث كونه جوابا وغير جواب قسمين :

١" حرف جوابي ٢" حرف غير جوابي ، وجُلّ الحروف غير جوابية

والمقصود بالحرف الجوابي : هو الذي يقع جوابًا عن سؤال مثل : "نعم - بلى - لا".

مثال : هل جاء محمد ؟ تقول : نعم . "نعم" يسمى حرفا جوابيا ؛ لأنه جواب عن سؤال .

ونقول : هل ذهب زيد ؟ فتقول : لا . فالحرف "لا" هنا حرف جوابي .

حديثنا الآن عن الحروف التي ليست جواباً ، وهي التي لا تقع جواباً عن سؤال وهي كثيرة منها : حروف الجر ، وإنَّ وأخواتها ، والحروف النافية ، والحروف الجازمة ، وحروف الشرط وغيرها من الحروف كثير .

ما حكم هذه الحروف ؟

النوع الرابع : إذا كان التوكيد حرفًا غير جوابي : فإنه يجب فيه أمران :

الأمر الأول : أن يُفصَل بين الحرفين : المؤَكِّـد ، والمؤكَّد

لأن التوكيد "المؤَكِّـد" حرف غير جوابي ، والمؤكَّـد - وهو الذي يأتي قبل التوكيد - حرف غير جوابي ، فلا بد أن يفصل بينهما.

الأمر الثاني : أن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّـد.

أن يُعاد مع التوكيد - يعني مع الحرف غير الجوابي الذي وقع توكيدًا - ما اتصل بالمؤكَّـد ، وهو الحرف الذي وقع قبل التوكيد

■ **فإن كان الذي اتصل بالمؤكد ضميراً ⇐⇐** فإنه يجب إعادة ذلك الضمير فقط .

⇐ **مثال "١" : قوله تعالى { أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ } .**

التوكيد هو الحرف "أَنَّ" في قوله {أَنَّكُمْ} الثانية.

وقد اتصل به الضمير نفسه الذي اتصل بالمؤكَّـد وهو "الكاف" في {أَنَّكُمْ} الأولى.

المؤكِّـد هو / "أنَّ" في {أَنَّكُمْ} الثانية ، هو الذي وقع توكيدًا وهو حرف غير جوابي.

المؤكَّـد هو / "أنَّ" في {أَنَّكُمْ} الأولى.

تلحظون أنا أعدنا مع التوكيد وهو "أنَّ" ، ما اتصل بالمؤكد وهو "الكاف" .

وتلحظون أن المؤكد هنا اتصل معه ضمير فنحن نُعيد مع لفظ التوكيد الضمير هذا نفسه ، ما لنا إلا خيار واحد وهو إعادة الضمير نفسه مع الحرف الواقع توكيدًا ، وهو الحرف غير الجوابي ، فلا يمكن أن نعيد الاسم الظاهر الذي دلَّ عليه الضمير، بل لا بد أن نُعيد الضمير نفسه مع الحرف الواقع توكيدًا، وهو الحرف غير الجوابي ، تلحظون {أنكم} التوكيد هو : "أنَّ" ، وهو توكيد لفظي لـ "أنَّ" الأولى، وقد أتصل بالمؤكِّـد الضمير الذي اتصل بالمؤكَّـد.

⇐ **مثال "٢" : إنَّك إنَّك فاضلٌ** بإعادة الضمير المتصل بالمؤكَّـد

"إنَّ" الثانية توكيد لـ "إنَّ" الأولى ، وتلحظون المؤكَّـد اتصل به "الكاف"ضمير ، فأعدنا هذا الضمير نفسه مع التوكيد ، وهو حرف غير جوابي .

■ **أما إذا كان المتصل بالمؤكّد اسماً ظاهرا ⇐⇐** فيجب أن يُعاد مع التوكيد هذا الاسم الظاهر ، أو ضميره

إذا كان المتصل بالمؤكد اسمًا ظاهرًا فلنا خياران : ١" إما إن نُعيد مع لفظ التوكيد - وهو الحرف الواقع توكيدًا - الاسم الظاهر نفسه ، ٢" أو نُعيد ضمير الاسم الظاهر.

⇐ **مثال إعادة الاسم الظاهر :** إنَّ زيداً إنَّ زيداً فاضلٌ .

"إنَّ" الثانية توكيد لفظي لـ "إنَّ" الأولى وقد أعدنا معه ما اتصل بالمؤكَّد وهو الاسم الظاهر

المؤكد اتصل به اسم ظاهر : فلنا فيه خياران إما أن نعيد الاسم الظاهر كما في المثال السابق ، أو نعيد ضمير الاسم الظاهر كما في المثال التالي :

⇐ **مثال إعادة ضمير الاسم الظاهر :** إنَّ زيداً إنَّه فاضلٌ

"إنَّه" توكيد لفظي لـ "إنَّ" الأولى ، ولاحظوا أننا أعدنا ضمير الاسم الظاهر " الهاء " ولم نُعِد الاسم الظاهر نفسه وهذا جائز.

⇐ **ولا يجوز أن نقول :** إنَّ إنَّ زيداً كريم ☒ لأنه لم يُفصل بين الحرفين بفاصل

"إنَّ إنَّ زيداً كريم" هذا خطأ لأننا أكَّدنا الحرف غير الجوابي "إنَّ" دون فاصل وقلنا الشرط الأول : أن يفصل بين الحرفين ، الحرف الواقع توكيدًا ، والحرف الواقع مؤَكَّـدًا بفاصل ، إذن هذا المثال غير صحيح .

❖ النوع الخامس والسادس والسابع والثامن

تلحظون أني جعلت هذه الأنواع الأربعة في مكان واحد لماذا؟ لأن الحكم فيها واحد والأمر فيها سهل

❖ **النوع الخامس : التوكيد إذا كان اسما ظاهراً**

❖ **النوع السادس : التوكيد إذا كان فعلاً**

❖ النوع السابع : التوكيد إذا كان ضميراً منفصلا منصوبًا "إياي - إياكم - إياكنَّ - إياهنَّ"

❖ النوع الثامن : التوكيد إذا كان حرف جواب

❖ الحرف الجوابي / أي الحرف الذي يقع جوابا عن سؤال. مثال : "نعم - لا - بلى".

الحرف غير الجوابي / بقية الحروف مثل حروف الجر وحروف الشرط.

هذه الأنواع الأربعة حكمها واحد وهو ⇐ تكرير المؤكد فقط دون قيد أو شرط.

مثال تأكيد الاسم الظاهر / ذهب محمدٌ محمدٌ ، مثال تأكيد الفعل / جاء جاء زيدٌ

❖ كيف نؤكد الأربعة السابقة توكيداً لفظياً ؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد ؟

❖ يكون توكيد هذه الأمور بإعادة اللفظ المؤكَّد فقط ، من غير قيد ولا شرط

■ النوع الخامس / مثال الاسم الظاهر

⇐ مثال ١ : قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إيما امرأةٍ نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطلٌ **باطلٌ باطلٌ**) .

"باطلٌ" الثانية والثالثة توكيد لفظي لـ "باطلٌ" الأولى ، هذا التوكيد نوعه اسم ظاهر فأعدنا الاسم الظاهر دون قيد ولا شرط.

⇐ مثال "٢" : أَكْرِمْ زيداً زيداً

هنا أعدنا الاسم الظاهر دون قيد أو شرط وهذا يسمى توكيدا لفظيا للاسم الظاهر.

■ النوع السادس / مثال الفعل

⇐ مثال "١" : قام قام زيدٌ

"قام" الثانية توكيد لـ "قام" الأولى ، زيد فاعلٌ لـ "قام" الأولى ، و"قام" الثانية فعل لا يعدو كونه توكيدا لفظيا لـ "قام" الأولى، ولا يحتاج إلى فاعل .

■ النوع السابع / مثال الضمير المنفصل المنصوب

⇐ مثال "١" : نحو قول الشاعر :

فإياك إياك المراء فإنه *** إلى الشر دعَّاءٌ وللشر جالبُ

الشاهد / إياك إياك ، **وجه الاستشهاد** / حيث أكد الضمير المنفصل "إياك" وذلك بإعادة لفظه فقط.

التوكيد ضمير منفصل في محل نصب ، أو نقول : منصوب ، وذلك من عبارات العلماء ، وهو في الحقيقة في محل نصب لكن بعض العلماء ومنهم ابن هشام في "أوضح المسالك" عبَّر عنه بـ "المنصوب" وهذا ليس فيه خطأ بل من باب التسمح في المصطلحات، المنصوب أي : الذي في محل نصب. و"إعراب إياك الأولى: منصوب على التحذير في محل نصب مفعول به.

⇐ مثال "٢" : **إياكِ إياكِ** الغيبة

"إياك" الثانية توكيد لـ "إياك" الأولى ، وإعراب "إياك" الأولى : منصوب على التحذير .

■ النوع الثامن / مثال الحرف الجوابي

⇐ مثال "١" : هل جاء زيد ؟ نقول الجواب : نعم نعم ، أو نقول : لا لا .

نعم الثانية توكيد لفظي لـ نعم الأولى، والتكرير هنا دون قيد أو شرط ، وهو حرف جوابي.

⇐ مثال "٢" : قول الشاعر :

لا لا أبوح بحب بثنة إنها *** أخذت عليَّ مواثقًا وعهود

الشاهد / لا لا ، ووجه الاستشهاد / أنه أكَّد الحرف الجوابي وهو قوله "لا" بإعادة لفظ المؤكَّد دون شرط.

"لا" الثانية توكيد لفظي لـ "لا" الأولى

وهو حرف جوابي ، وإذا كان حرف جوابيا فيؤكَّد بإعادة لفظه دون قيد ولا شرط.

تدريبات على باب التوكيد

اختر الاجابة الصحيحة

١. حكم "تأكيد" النكرة تأكيداً لفظياً "ملاحظة : لفظ تأكيد أو توكيد كلاهما صحيح"

أ. واجب ب. جائز ج. ممتنع د. مختلف فيه

الصواب "ب" . على الطالب أن يختبر نفسه بعد أن راجع الباب وعرف ما فيه من خلال هذه التدريبات وغيرها. الجواب الصحيح : جائز دون خلاف ، لماذ؟ لأن التوكيد الذي فيه خلاف بين البصريين والكوفيين هو توكيد النكرة توكيدًا معنويًا ، أما التوكيد اللفظي مثل "جاء رجلٌ رجلٌ" فلا بأس به ولا خلاف فيه ، والخلاف في توكيد النكرة توكيدًا معنويًا مثل "صمتُ شهرًا كلَّه".

٢. يقول الله تعالى :{ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} جميعاً هنا :

أ. توكيد معنوي ب. توكيد لفظي ج. حال

الصواب "ج" ، الجواب الصحيح أنها حال ، لماذا ؟ قد أخذنا أن "جميع" من ألفاظ التوكيد المعنوي ، فلماذا لم نقل إن "جميعًا" توكيد معنوي ؟ الجواب ؛ لأننا اشترطنا أن هذه الألفاظ "جميع ، كل ، عامة ، النفس ، العين" لا بد أن تتصل بضمير يوافق المؤكَّد. فإذا لم تتصل بضمير يوافق المؤكَّد فلا تعرب توكيدًا معنويًا.

٣. "جلست وقتاً كلّه" تأكيد : وقتاً هو

أ.جائز إجماعاً ب. ممتنع إجماعاً ج. جائز عند الكوفيين

الصواب "ب" ، ممتنع إجماعاً ، هذا المثال خطأ عند جميع النحويين لماذا ؟ لأن البصريين لا يرون توكيد النكرة مطلقاً سواء أفادت أم لم تفد ، وأيضًا هذا المثال لا يصح عند الكوفيين لماذا ؟ لإن النكرة غير محدودة وهم اشترطوا لصحة جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا الإفادة ، والإفادة لا تكون إلا بأمرين عندهم :

١" أن يكون لفظ النكرة مختصة، و(وقت) هنا نكرة غير مختصة.

٢" أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

٤. "صمت النهار كله" توكيد : النهار

أ.جائز إجماعاً ب .ممتنع إجماعاً ج. جائز عند الكوفيين

الصواب "أ" ، جائز إجماعاً؛ لأن "النهار" معرف بـ "أل" وجائز عن جميع النحويين توكيد المعرفة وهو الأصل.

٥. "اعتكفت شهراً كله" توكيد : شهراً

أ. جائز إجماعاً ب. ممتنع إجماعاً ج. جائز عند الكوفيين

الصواب "ج" ، شهراً : نكرة ولكنه نكرة مخصوصة بـ ثلاثين يوماً ، وأيضًا لفظ التوكيد "كله" من ألفاظ الإحاطة والشمول ، إذن هو : جائز عند الكوفيين ، أما البصريون فلا يرون ذلك؛ لأنهم يمنعون توكيد النكرات مطلقاً .

٦. توكيد الضمير "واو الجماعة" في قوموا بـ "النفس ، والعين" :

أ.قوموا أنفسُكم ب. قوموا أنتم أنفسُكم ج. جواز الأمرين "أي يجوز أ و ب"

الصواب "ب" ، قلنا إذا كان الضمير المتصل الذي في محل رفع مؤكد بـ"النفس أو العين" يجب أن يؤكد أولا بضمير منفصل ، نطبق مثال : خرجتْ هي نفسها : "خرجتْ" ضمير متصل مرفوع "خرجتْ هي" لو قلنا : "خرجتْ نفسُها" أو "خرجتْ عينُها" دون الضمير المنفصل "هي" لتوهم السامع أن المقصود الذي خرج هو النفس الروح، أو العين الباصرة ، لذلك وجب التأكيد بضمير منفصل منعاً للَّبس.

٧. توكيد الضمير المنصوب في أكرمتهم ـ الهاء ـ بالنفس والعين :

أ. أكرمتُهم أعينَهم ب. أكرمتُهم هم أعينَهم ج. جواز الأمرين

الصواب "ج" ، جواز الأمرين؛ لأننا قلنا لكم إنه إذا كان الضمير الذي في محل رفع مؤكَّدا بـ "النفس أو العين" يجب الفصل بضمير منفصل ، وفيما عدا ذلك من حالات يجوز الأمران :

أن نؤكد بضمير منفصل أولاً ، أو لا نؤكد بضمير منفصل.

٨. حكم توكيد الضمير في "جَلَسْنَ" بغير النفس والعين : - توكيد نون النسوة بـ "كل وجميع وعامة -

أ. جلسْنَ هنَّ جميعُهنَّ ب. جلسْنَ جميعُهنَّ ج. جواز الأمرين

الصواب "ج" جواز الأمرين؛ لأننا قلنا الضابط في ذلك : أنه إذا كان الضمير في محل رفع ولفظ التوكيد "النفس" أو "العين" يجب الفصل بضمير منفصل ، وفيما عدا ذلك من حالات : يجوز الأمران

☼ بـاب العطـف ☼

العطف نوعان :

١) عطف النسق : وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله .

٢) عطف البيان : وهو موضع الحديث هنا .

☼ النوع الأول : عطف البيان ☼

❖ **تعريفه :**

هو التابع المُشْبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إذا كان نكـرة .

شرح التعريف : كلمة "**التابع**" تدخل فيها جميع التوابع .

"**المُشْبه للصفة**" : يعني ليست الصفة وليس النعت ؛ لأن النعت الغالب والأكثر فيه أن يكـون صفة مثل : اسم الفاعل ، واسم المفعول. مثال "جاء زيد الفاضل" و"جاء زيد الكريم". "الفاضل ، الكريم" يسمى نعتا؛ لأنه صفة

أما عطف البيان فإنه "**التابع الذي يوضح المتبوع أو يخصص المتبوع**" لكنه ليس صفة ، بل اسم جامد لكنه أشبه الصفة في توضيح المتبوع أو تخصيصه .

متى يكـون توضيح المتبوع ؟ يكـون توضيحه ⇐ إن كان معرفة ، و**تخصيصه** ⇐ إذا كان نكـرة .

⇐ **مثال توضيحه لمتبوعه :**

⇐ مثال ١ : أقْسَمَ باللّٰه أبو حفصٍ عُمَرَ

عُمَرَ : عطف بيان لـ "أبو حفص" ، وقد وضّحه.

"عمر" يعرب عطف بيان لماذا ؟ لأنه وضّح المتبوع "أبو حفص"، ولأن المتبوع معرفة ، ولأنه جامد لا مشتق.

عمر : عطف بيان لـ أبو حفص وقد وضّحه ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

أبو حفص : أبو : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو وهو مضاف ، حفص : مضاف إليه.

الحلقة "٢١"

⇐ مثال "٢" : مررتُ بأبي محمدٍ خالد.

"خالد": عطف بيان لـ "أبي" ، وهو مجرور مثله.

"أبي": مجرور بالياء ، "خالد": مجرور بالكسرة ، وهو عطف بيان وَضَّح المتبوع؛ لأن "أبي محمد" معرفة.

⇐ مثال تخصيصه لمتبوعه :

⇐ مثال "١" : قوله تعالى: { مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}.

"صديد": عطف بيان لـ "ماء". "ماء" نكرة و"صديد" نكرة ، فـ "صديد"عطف بيان خصص المتبوع.

التخصيص هو: تقليل الشيوع؛ لأن الماء كلمة يدخل فيها الماء الملح و الماء العذب والماء الفرات والماء الزلال وأيضا الماء الصديد ، فالماء الصديد نوع من أنواع الماء. فلما قلت "من ماء صديد" ، كلمة "صديد" خصصت الماء فجعلته محصوراً في الصديد ، لكنه ما زال نكرة.

⇐ مثال "٢" : قوله تعالى {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ}.

"طعام": عطف بيان لـ"كفارة"، "طعام" نكرة ، "كفارة" نكرة ، وعطف البيان هنا خصص المتبوع؛ لأن "كفارة" يدخل فيها: الصيام والصدقة وإعتاق الرقبة وأيضاً منها إطعام مساكين، فقلت هنا : "كفارة" عام شامل، و"طعام" خصّص العموم و قلّل الشيوع لكلمة "كفارة".

⇐ مثال "٣" : استمعتُ إلى كلمةٍ محاضرةٍ مفيدةٍ.

"محاضرة" عطف بيان لـ "كلمة" ، و كلاهما نكرة ، عطف البيان هنا خصص المتبوع.

الفرق بين عطف البيان و النعت:

كلمات عطف البيان التي وردت في الأمثلة: "عمر" – "خالد" – "طعام" ، كلها أسماء جوامد ، و هذا الذي يفرِّق عطف البيان عن النعت، أما النعت فالغالب فيه أن يكون مشتقا نحو : جاء رجل فاضل.

وجه الشبه / / عطف البيان والنعت لهما وظيفة واحدة هي ⇐ توضيح المعرفة أو تخصيص النكرة.

الخلاف في إفادة عطف البيان التخصيص:

قلنا : **إن التخصيص يكون** ⇐ إذا كان المتبوع نكرة.

النعت ⇐ يفيد التخصيص من دون خلاف بين النحويين، **أما عطف البيان** ⇐ ففيه خلاف .

فالسؤال: هل يأتي عطف البيان من النكرة؟ أي : هل يكون عطف البيان نكرة، فيفيد التخصيص حينئذ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

❖ القول الأول : مذهب الكوفيين ومن تبعهم :

ذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جنِّي وابن مالك إلى أن عطف البيان قد يأتي لتخصيص النكرة.

⇐ مثال "١" : وجعلوا من ذلك قوله تعالى:{أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ}.

فـ"طعام" نكرة وهو عطف بيان لـ "كفارة" ، وهو نكرة كذلك، وهذا فيه إفادة التخصيص.

⇐ مثال "٢" : ومنه أيضاً قوله تعالى: { مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}

فـ"صديد" نكرة وهو عطف بيان لـ"ماء" وهو نكرة أيضاً .

هذا القول الأول جواز تخصيص النكرة ، أي جواز أن يقع عطف البيان نكرة.

❖ القول الثاني : مذهب البصريين:

ذهب البصريون وتبعهم أكثر النحويين إلى أن عطف البيان لا يفيد التخصيص ، أي: لا يقع عطف البيان نكرة، وإذا كان لا يقع نكرة فمعناه أنه لا يفيد التخصيص.

- وأن ما ورد مما يُتَوَهَّم فيه ذلك ⇐ فهو ليس عطف بيان وإنما هو بدل كُلّ من كُلّ .

لأن عطف البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول.

حجتهم في ذلك حجة عقلية ، قالوا: إن عطف البيان هو بيان و لا يمكن أن المجهول يُبَيِّن ، فكما قيل : فاقد الشيء لا يعطيه ، فهو أصلاً مجهول فاقدٌ للبيان فكيف يبَيِّن غيره؟!

- وقد أجاب المجيزون "أصحاب القول الأول" عن هذه الحجة :
- بأن بعض النكرات قد تكون أخصّ من بعض ، و الأخص يبيِّن غير الأخصّ ، كما في الآيتين السابقتين.

فيحصل البيان؛ لأن النكرات درجات وبعضها أخص من بعض: فـمثلاً "كفارة" نكرة عامة والأخص منها "طعام مساكين"، النكرة الخاصَّة تُبَيِّن النكرة العامة. كذلك "ماء" نكرة عامة يدخل فيها أنواع كثيرة من الماء إلا أن "صديد" نكرة أخصّ بيَّنت المقصود من النكرة العامة.

موافقة عطف البيان لمتبوعه:

عطف البيان كالنعت الحقيقي[1] يجب أن يوافق متبوعه في كل شيء، أي في "أربعة من عشرة" هي:

١. الإعراب. " الرفع أو النصب أو الجر".
٢. الإفراد أو التثنية أو الجمع.
٣. التذكير أو التأنيث.
٤. التعريف أو التنكير.

وتظهر في ذلك الموافقة كما تقدم من الأمثلة.

⇐ مثال "١" : استمعتُ إلى الكلمتين الخطبتين فانتفعت بهما.

"الخطبتين" عطف بيان لـ "الكلمتين" ، و قد وافقتها في كل شيء:

"**الإعراب**" فكلتاهما مجرورة ، "**التعريف** " كلتاهما معرفة ، "**التثنية**" كلتاهما مثناة ، "**التأنيث**" كلتاهما مؤنثة

تلحظون الموافقة في كل شيء مثل النعت الحقيقي تماماً.

[1] / ذكرت في الحلقة (١٤) أن عطف البيان كالنعت السببي، وهذا خطأ وسبق لسان. والصواب ما أثبت في المتن والشرائح.

هل يصحُّ في عطف البيان أن يُعرَب بدل كلّ من كلّ؟

[القاعدة العامة / / أن كل ما صحَّ إعرابه عطف بيان ، يجوز لنا أن نعربه بدل كل من كل]

البدل أنواع : "بدل كل من كل - بدل اشتمال - بدل بعض من كل - بدل مباين"

قال العلماء: إن كل عطف بيان يجوز أن يُعرَب بدل كل من كل ، بل ذهب كثير من العلماء إلى أكثر من هذا ، فقالوا: ليس هناك عطف بيان ، لـكن الذي يُتَوَهَّم أنه عطف بيان إنما هو بدل كل من كل. وبعض النحويين لم يُفرِد في كتابه النحويّ باباً لعطف البيان ، قالوا: لأنه داخل في بدل كل من كل.

هذه هي القاعدة العامة أن: كل ما صحَّ أن يُعرب عطف بيان ، صح أن يعرب بدل كل من كل.

لـكن استثنى العلماء من هذا مسألتين.

س: هل يصحُّ في عطف البيان أن يُعرَب بدل كلّ من كلّ؟ وَضِّح ذلك بالأمثلة و الشواهد.

ج : كل ما صحَّ أن يعربه عطف بيان فإنه يجوز فيه أن يعرب بدل كل من كل.

وجميع الأمثلة والشواهد السابقة مثل {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ} ، { مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} ....، يجوز لك أن تعرب عطف البيان فيها بدلاً .

▪ ولـكن يستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

❖ **المسألة الأولى: إذا لم يصح الاستغناء عن عطف البيان:**

■ **إذا لم يصح الاستغناء عن عطف البيان** ⇐ فلا يجوز أن يُعرَب عطف البيان بدلاً. [(١)]

⇐ **مثال "١" : هند قام زيد أخوها.**

"أخوها" يتعين أن يعرب فيه عطف بيان من "زيد"، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه ، لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لمبتدأ، وهو "هند".

والخبر إذا كان جملة وجب فيه أن يشتمل على رابط يربطه بالمبتدأ .

فلو استغنيت عن عطف البيان "أخوها" وقلت : "هندٌ قام زيد" لخلت الجملة الواقعة خبراً عن رابط يربطها بالمبتدأ ، والرابط هو الضمير المتصل في عطف البيان "أخوها".

زيادة إيضاح : لو حذفنا عطف البيان لقلنا : "هند قام زيد" لأصبحت الجملة غير مفيدة.

"هند" مبتدأ "قام زيد أخوها" هذه جملة خبر، والخبر إذا وقع جملة يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ "هند". "الها" في "أخوها" هو الرابط الذي ربط هذه الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ . فلو حذفنا عطف البيان لَخَلَت الجملة الواقعة خبراً من الرابط ، وإذا خَلَت من الرابط فلا يصح أن تكون خبراً عن المبتدأ. فلذلك وجب أن يعرَب"أخوها " عطف بيان ، لا بدلا؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه ، وإذا لم يصح الاستغناء عن عطف البيان فلا يصح أن يعرب بدلا.

*الأصل أنه يصحُّ **الاستغناء عن عطف البيان**، مثال: أقسم بالله أبوحفصٍ عُمَر، يجوز الاستغناء عن عطف البيان"عمر" ، فـ: "أقسم بالله أبوحفص": جملة مفيدة لا لبس فيها ولا إشكال.

أما في المثال السابق "هند قام هند أخوها" ففي هذه الحالة لا يجوز الاستغناء عن عطف البيان، فإذا لم يصح الاستغناء عنه ،

---

(١) / تم حذف المكرر

لم يصح إعرابه بدلاً.

■ **ولو صح الاستغناء عن عطف البيان** ⇐ لصح إعرابه بدلاً وهو الأصل

⇐ **مثال "١" : "جاء أبو محمد زيد."**

فإن "زيد" يصح الاستغناء عنه فنقول: "جاء أبو محمد"

ولهذا يصح أن يعرب "زيد" في المثال : بدلاً ، وعطف بيان.

كما لحظتم هنا "زيد" عطف بيان ويصح أن يعرب بدلا؛ لأنه يصح الاستغناء عنه، استغنينا عن "زيد"، فلو قلنا : "جاء أبومحمد": فهي جملة مفيدة.

إذن يجوز أن نعرب "زيد": عطف بيان ، ويجوز أن يُعرب بدل كل من كل ؛ لأنه يصح الاستغناء عنه.

وجميع الأمثلة والشواهد السابقة يجوز فيها ذلك.

❖ **المسألة الثانية** [1]: **إذا لم يصحَّ إحلال عطف البيان_ لو صار بدلاً_ محل متبوعه.**

إذا لم يصح إحلال عطف البيان محل متبوعه ⇐ فلا يجوز أن يُعرب عطف البيان بدلاً.

الشرح / / الأصل أن عطف البيان يصحّ إحلاله محل متبوعه :

مثال "١" : أقسَمَ بالله أبو حفص عمر.

لو حذفنا "أبو حفص" ووضعنا مكانه "عُمَر" وقلنا "أقسم بالله عُمَر" لكان الكلام صحيحاً .

فـ"عُمَر" يمكن إعرابه عطف بيان ، ويمكن إعرابه بدلاً.

مثال "٢" : جاء أبو زيد محمد.

"محمد": عطف بيان يجوز أن يحلَّ محلّ متبوعه ، فلو قلت: "جاء محمد" ، لكان الكلام صحيحًا.

▪ **لأن الأصل في عطف البيان** ⇐ صحّة إحلاله محل متبوعه.

فلو قلنا في : " أقسم بالله أبو حفص عُمَر" ⇐ "أقسم بالله عُمَر" لكان الكلام صحيحاً.

"عُمَر" يصح أن يُعرب عطف بيان ، ويصح أن يُعرب بدلاً ، لأنه يصح إحلاله محل متبوعه.

▪ **لكن إذا لم يصحّ إحلال عطف البيان محل متبوعه** ⇐ فإنه لا يجوز أن يُعرَب بدلاً.

▪ **وهذه المسألة صور منها:**

❑ ✍ **الصورة الأولى: في النداء.**

⇐ **مثال "١" نحو: يا زيدُ الحارثُ.**

يتعين أن يكون "الحارث" عطف بيان، ولا يصح أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يصح إحلاله محل متبوعه.

لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل في هذا المثال "ياء النداء".

فلا يصح أن تقول: " يا الحارث"؛ لأن الحارث اسم مقرون بـ"ال"، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه "ال".

استطراد / / "الحارث" هنا المقصود منها الذات ، البعض قد يظنه اسم فاعل ، والحقيقة أن "الحارث" في الأصل : اسم فاعل ولكنه هنا انتقل إلى الذات . أيضًا مثل "عادل" فهو في الأصل اسم فاعل مأخوذ من العدل، لكن لو سمَّينا رجلاً بـ"عادل".

[1] / في هذه المسألة تقديم وتأخير مراعاة للفهم

فقلنا: اذهب يا عادل – تعال يا عادل – ذهب عادل. فـ "عادل" الآن ليست صفة ، وإنما هي جامد، فقد انتقلت من أصلها وهو الصفة "اسم فاعل" إلى الجمود ، فصارت تُعامَل معاملة الجوامد. "الحارث" في هذا المثال مثل "عادل" ، فقد سُمِّيَ بها رجلاً ، فصارت اسماً له.

⇐ نعود للمثال: يا زيد الحارث

"الحارث": عطف بيان لـ "زيد" ، ولا يجوز أن يُعرَب "الحارث" بدلاً ؛ لأنه لا يصحُّ إحلاله محلّ متبوعه ، فلا يصحّ أن نقول: يا الحارث ، لماذا؟ لأنه لا يصحّ أن تدخل "ياء" النداء على الاسم المقرون بـ "أل" ، إلا في حالات مستثناة نادرة ، منها: دخول "يا" على لفظ الجلالة "الله" ، فيصحّ أن نقول: يا الله ! فيما عدا ذلك لا يجوز أن تدخل "ياء" النداء على الاسم المقرون بـ "أل" ، فلا يجوز أن نقول: يا الرجل – يا القادم – يا الفاضل – يا الحارث.

لذلك يجب إعراب "الحارث" عطف بيان ، ولا يجوز إعرابه بدلاً .

[قاعدة عامة / / البدل على نية تكرار العامل ، أي: أن العامل الموجود في المتبوع تُكرره في التابع.]

العامل هنا "ياء النداء" فلو قلت أن "الحارث" بدل فيلزم من ذلك أنك تكرر العامل ، فكأنك تقول "يا زيدُ يا الحارثُ" لكن عطف البيان لا يلزم منه تكرر العامل، لأن عطف البيان ليس على نية تكرار العامل ، فإن أُعرِبَ "الحارث" عطف بيان ، لا يلزم تكرار "ياء النداء"، أما إذا اعربنا "الحارث" بدلا فيلزم أن نكرر "ياء النداء" فنقع حينئذ في مخالفة نحوية وهي دخول حرف النداء على الاسم المقرون بأل .

⇐ مثال "٢" : ونحو قول الشاعر:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ و نوفلا * أعيذكما بالله أن تُحدِثا حَرْبَا**

وجه الشاهد : أنه يتعين إعراب "عبد شمس" عطف بيان لـ "أخوينا"، و"نوفلا" عطف نسق على "أخوينا".

ولا يجوز أن يعرب "عبد شمس" بدلاً ⇐ لعدم صحة حلوله محل "أخوينا".

لأنه يلزم من إعرابه بدلاً أن يقول "نوفلُ" بالضم وهو في البيت منصوب

الشاهد في الشطر الأول: أيا أَخَوَيْنا عبدَ شمسٍ ونوفلا

وجه الشاهد هنا : أنه يتعين إعراب "عبد شمس" عطف بيان لـ"أخوينا"، و"نوفلا" عطف نسق على "أخوينا" ، ولا يجوز أن يعرب بدلاً لعدم صحة حلوله محل "أخوينا" ؛ لأنه يلزم من إعرابه بدلاً أن يقول :"نوفلُ" بالضم، وهو في البيت منصوب؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو كان (عبد شمس) بدلاً للزم أن يكون التقدير: يا عبد شمس ويا نوفلُ، فيجب بناء (نوفل) على الضم؛ لأنه مفرد معرفة والمفرد المعرفة يجب بناؤه على الضم في النداء، وهذا متعذر ؛ لأن (نوفل) سُمع في البيت منصوبًا .

لماذا لا يجوز إعراب "عبدَ شمس" بدلاً ؟ لعدم صحة حلوله محل "أخوينا"

لماذا لا يصح حلول "عبد شمس" محل "أخوينا" ؟

لأنه يلزم من إعراب "عبدَ شمس" بدلاً ، أن يقول الشاعر: "نوفلُ" بالضم ، لكن الشاعر قال: "نوفلا" بالنصب ، ولو أُعرِب "عبدَ شمس" بدلاً لَلَزِمَ من ذلك تكرار العامل ، أي: "يا أخوينا يا عبدَ شمس يا نوفلُ" بالضم بالبناء على الضم.

أما إذا أعربنا "عبد شمس" عطف بيان ، فلا يلزم تكرار العامل ، وإذا لم يلزم تكرار العامل فلا يلزم أن نقول: "نوفلُ" بالضم.

الحلقة "٢٢"

تحدثنا في المحاضرة الماضية عن قاعدة عامة، وهي أنه يجوز في كل عطف بيان أن يعرب "بدل كل من كل" ويستثنى من ذلك مسألتان، تحدثنا عن المسألة الأولى، ثم تحدثنا عن المسألة الثانية، وقلنا أن المسألة الثانية وهي: ألاَّ يصح إحلال عطف البيان محل متبوعه، ولهذه المسألة صور، تحدثنا عن الصورة الأولى في النداء.

❑ ✍ الصورة الثانية:

⇐ نحو قول الشاعر :

أنا ابن التاركِ البكري بشرٍ *** عليه الطَّيرُ ترقُبُه وقُوعا

- وجه الشاهد: أنه يتعين في "بشر" أن يعرب عطف بيان لـ"البكري". ولا يجوز أن يعرب بدلاً منه.
- لأن البدل على نية تكرار العامل، ولا يجوز أن تكرر العامل هنا وهو قوله "التارك" فتقول: أنا التارك بشرٍ.
- لأنه يلزم منه إضافة الاسم المقرون ب"أل" وهو "التارك" إلى اسم مجرد منها وهو "بشر".
- وهذا لا يصح كما وضح بيانه في الإضافة اللفظية.

معنى البيت : أي : تركه قتيلاً، وهذه الطير "ترقبه وقوعاً" ستقع عليه؛ لأنه تركه ميتاً.

"أنا ابن التارك البكري بشر". " بشر" يعرب عطف بيان لـ "البكري". وقال العلماء: لا يجوز أن يعرب بدلا من "البكري"؛ لأنه لا يصح إحلاله محل المتبوع، أي: لا يصح أن نقول: أنا ابن التارك بشر، لماذا لا يصح؟

لأن "التارك" مضاف ، "بشر" مضاف إليه ، فيلزم من ذلك أن يكون المضاف مقرونا بـ"أل" والمضاف إليه مجردا منها ، وهذا لا يجوز !

قلنا الإضافة تنقسم قسمين : الإضافة المعنوية، والإضافة اللفظية.

١ / **الإضافة المعنوية** مثل : عندي كتاب محمد، الإضافة المعنوية[١] لا يجوز أن تدخل "أل" على المضاف في أي حال من الأحوال.

٢ / **الإضافة اللفظية** : وهي إذا كان المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة ففي هذه الحالة لا يجوز دخول "أل" على المضاف إلا في حالات منها : **إذا كان المضاف إليه مقرونا بـ"أل".**

أي : **يجوز دخول** "أل" **على المضاف إذا كان المضاف إليه مقرونا بـ"أل"**، مثل: "التارك البكري" ، "البكري" هنا مقرون بـ"أل" فهنا لا يوجد إشكال، فـ"التارك" مضاف وهو مقرون بأل، و"البكري" مضاف إليه، وهو مقرون بال كذلك ، فلا إشكال هنا .

لكن لو أحللت عطف البيان (بشر) محل المتبوع (البكري) وقلت: "**التاركُ بشرٍ**" فهنا وقع الإشكال؛ لأنه أضيف المقرون بأل (التارك) إلى اسم غير مقرون بأل (بشر)، وهذا لا يصح. فلذلك يتعين في "بشر" أن يعرب عطف بيان، ولا يجوز أن يعرب بدلا، فلماذا؟

الجواب : لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو قلت: "أنا ابن التارك البكري" يلزم أيضاً أن تقول: "أنا ابن التارك البكري والتارك بشر"، فإذا قلنا: أن "بشر" بدل فيلزم تكرار العامل فيلزم أن تقول: "التارك بشر"، فإذا قلت: "التارك بشر" أضفت ما فيه "أل" إلى اسم ليس فيه "أل" في الإضافة اللفظية وهذا لا يجوز.

---

[١] / في الحلقة (٢٢) المسجلة قلت هنا : "الإضافة اللفظية". وهو خطأ وسبق لسان . والصواب : الإضافة المعنوية. كما هو مثبت فوق.

لكن عطف البيان لا يلزم فيه تكرار العامل؛ لذلك صح أن يعرب "بشر" عطف بيان، ولا يصح أن يعرب بدل كل من كل. كذلك تلحظون أن "بشر" لا يعرب نعتا؛ لأنه اسم جامد، وليس صفة.

تدريبات على باب عطف البيان

❖ اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي:

١- مجيء عطف البيان من النكرة:

أ. جائز باتفاق. ب. جائز عند البصريين. ج. جائز عند الكوفيين. د. ممتنع باتفاق.

الصواب "ج" . هذا الخلاف ذكرناه قبل قليل، وعرفنا أن عطف البيان من النكرة أي : إفادته التخصيص.

قلنا: إن عطف البيان يفيد التخصيص عند الكوفيين ومن تبعهم.

أما البصريون فلا يجيزون ذلك، والجواب أنه "جائز عند الكوفيين".

٢- عطف البيان حكمه حكم النعت السببي في موافقة متبوعه :

أ. صح. ب. خطأ.

لاحظوا وتأملوا الأسئلة أحياناً قد يكون فيها بعض الدقة، ويستعجل بعض الطلاب في الإجابة دون تأمل، وهذا خطأ ! بل لا بد من تأمل السؤال، وفهمه فهماً صحيحاً قبل الإقدام على الجواب.

الجواب خطأ؛ لأن عطف البيان حكمه حكم النعت الحقيقي لا النعت السببي.

٣- يصح في عطف البيان أن يُعرب بدل بعض من كل

أ. صح. ب. خطأ.

الصواب "ب" ، الجواب واضح قبل قليل تكلمنا عنه، والصحيح : يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل.

٤- جاء أبو محمد أخوك. "أخوك" :

أ. عطف بيان. ب. بدل كل من كل. ج. جواز الوجهين.

الصواب "ج" جواز الوجهين؛ لأنه جاء على الأصل، فهنا "أخوك" يصح أن يعرب عطف بيان، ويصح أن يعرب بدلا؛ لأنه ليس هناك مانع، ليس من المسألتين المستثنيتين، استثنينا المسألتين قبل قليل، ليس منها هذا الموضع .

٥- المكتبةُ دخل الطلاب روادها " ما إعراب (روادها) ؟

أ. عطف بيان. ب. بدل كل من كل. ج. جواز الوجهين.

الصواب "أ" أن تعرب عطف بيان، ما السبب في ذلك؟ السبب في أنها لا تعرب بدل كل من كل؛ لأنه لا يصح الاستغناء عن عطف البيان؛ لأنه لو استغنينا عن عطف البيان الآن لخلت الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ، فـ "المكتبة" مبتدأ و"دخل الطلاب روادها" هذه الجملة خبر المبتدأ، فلو استغنينا عن "روادها" فقلنا "المكتبة دخل الطلاب" لخلت الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ؛ لذلك وجب أن يعرب "روادها" عطف بيان ، وليس بدل كل من كل.

✿ النوع الثاني: عطف النسـق ✿

تعريفه: هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها.

شرح التعريف / / "**تابع**" هذا يدخل فيه جميع أنواع التوابع الخمسة.

قوله "**يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف**" يخرج بقية التوابع.

قوله "**حروف العطف الآتي ذكرها**" يعني حروف العطف المنصوص عليها عند العلماء، لا نخترع أو نزيد من عندنا حروف عطف بل هي محصورة ومعروفة سنذكرها الآن بالتفصيل إن شاء الله في هذه المحاضرة، وما بعدها.

⇐ **نحو**: جاء محمد وخالد.

يسمى "خالد" هنا عطف نسق، لاحظوا التعريف قال: "هو تابع" إذن "خالد" تابع، و"محمد" متبوع.

قال: "يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف" فهنا الآن توسط بين "خالد" وبين متبوعه أحد حروف العطف وهو "الواو" هذا هو عطف النسق.

وليس هذا إلا لعطف النسق من التوابع، أما بقية التوابع لا ينطبق عليها هذا التعريف.

حروف العطف وأقسامها:

حروف العطف تسعة ، وهي قسمان:

❖ **القسم الأول: ما يفيد اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى.**

ونقصد باللفظ ← الإعراب، **ونقصد بالمعنى** ← مفهوم الكلام ومعناه.

- **المقصود باللفظ هنا**: الإعراب.
- **وحروف هذا القسم ستة، هي**: "الواو، حتى، الفاء، ثم، أو، أم".

هذه الحروف الستة حروف عطف، وهي من القسم الأول يشترك فيها المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى.

- **لكن يشترط في الحرفين "أو، أم" حتى يكونا من هذا القسم ألاّ** يقتضيا إضراباً. فإن اقتضيا إضراباً كان اشتراك المعطوفين في اللفظ فقط. والإضراب هو إبطال الكلام السابق، والانتقال إلى حكم آخر.

قال: فإن اقتضيا "أو" أو "أم" إضراباً كان اشتراك المعطوفين في اللفظ فقط دون المعنى، وحينئذٍ يخرجان من هذا القسم إلى القسم الآخر الذي سنتكلم عنه إن شاء الله بعد قليل، وتكون وظيفتهما إشراك المعطوف مع المعطوف عليه في أمر واحد وهو اللفظ فقط دون المعنى.

ما الإضراب؟ الإضراب هو إبطال الكلام السابق، والانتقال إلى حكم آخر.

⇐ **مثال الإضراب نحو** : افعل هذا أو دعه، أي : بل دعه.

هنا الآن "أو" أفادت إضرابا، وهو إبطال الكلام السابق، "افعل هذا" هذا كلام، ثم قلت: "أو" فـ "أو" هذه الآن أبطلت الكلام السابق وانتقلت إلى حكم آخر وهو : أنك تدعه، لا تفعله ! "بل : دعه". فهنا جاءت "أو" للإضراب، فاقتضت إضراباً ، فإذن "أو" في هذا المثال ليست من القسم الأول.

لكنها في الأصل والغالب والكثير أنها من القسم الأول، نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف". هنا "أو" أفادت اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في أمرين، في اللفظ وهو الإعراب، وأيضاً في الحكم وهو المعنى.

وكذلك "أَمْ" في الغالب والكثير أنها من القسم الأول، وهي تفيد اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في أمرين: في اللفظ وهو الإعراب، وفي المعنى وهو الحكم النحوي.

⇐ **أمثلة القسم الأول** // **مثال ١** : جاء محمد وعلي.

اشترك المعطوف وهو ما بعد حرف العطف مع المعطوف عليه، وهو ما قبل حرف العطف في أمرين:

الأول: اللفظ، وهو الإعراب فكلاهما مرفوع. والثاني: المعنى فكلاهما مشترك في المجيء.

"الواو" الآن أفادت اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في شيئين: في اللفظ وهو الإعراب فـ "محمد" مرفوع و"علي" مرفوع، وفي المعنى أيضاً وهو اشتراك "علي" مع "محمد" في الحكم وهو المجيء، فالمجيء واقع على الاثنين : على "محمد" وعلى "علي" ، على المعطوف وعلى المعطوف عليه.

وأيضاً لا بد أن نعرف أن الذي بعد حرف العطف يسمى معطوفا ، والذي قبل حرف العطف يسمى معطوفاً عليه.

⇐ مثال ٢ : أكرمت زيداً ثم خالداً.

تلحظون الاشتراك في الإعراب وفي الحكم، فالإكرام وقع على الاثنين.

⇐ مثال ٣ : دخل محمد فزيدٌ.

"الفاء" هنا أفادت اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب وفي الحكم وهو الدخول.

⇐ مثال ٤ : أكلت السمكة حتى رأسَها.

"حتى" أفادت اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم وهو الأكل، وفي اللفظ فكلاهما منصوب.

⇐ مثال ٥ : الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

تلحظون "أو" هنا من القسم الأول وهو إفادة اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ وفي الحكم أيضاً.

❖ **القسم الثاني: ما يفيد اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ دون المعنى.**

❖ وحروف هذا القسم ثلاثة، هي: " بلْ ، لا ، لكنْ ".

"في اللفظ" يقصد الإعراب دون المعنى؛ لأن المعنى مختلف بين المعطوف والمعطوف عليه كما سنوضحه إن شاء الله .

استطراد / / ننتبه إلى أمر وهو أن "لكنْ" بسكون النون هي التي من حروف العطف، و(لكن) تكتب هكذا "لكنْ"، ويخطئ كثير من الطلاب والطالبات فيكتبون "لكن" بألف "لاكن"، وصحيح أنها تنطق "لاكن" بالألف لكن الألف تنطق ولا تُكتب بعد اللام، وأيضاً هي "لكنْ" بسكون النون؛ لأن "لكنّ" بتشديد النون هذه من أخوات "إنّ" وعملها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، كما عرفتم ذلك في المستويات الماضية.

❑ الحرفان "بلْ" و"لكنْ" / يثبتان لما بعدهما ما كان منفياً عما قبلهما.

لاحظنا الآن الخلاف في المعنى، الحكم مختلف، لماذا؟ قال: يثبتان لما بعدهما ما كان منفياً عما قبلهما.

⇐ مثال " بَلْ " : ما حضر محمدٌ بلْ خالد .

- "بل" هنا حرف عطف أفاد اشتراك ما قبلها وما بعدها في اللفظ وهو الإعراب.
- أما المعنى فمختلف؛ لأن الذي قبلها وهو "محمد" منفي عنه الحضور.
- أما الذي بعدها وهو (خالد) فمثبت له الحضور.

لاحظوا "بلْ" هنا أثبتت لما بعدها وهو "خالد" ما كان منفيا عما قبلها، ما حضر محمد، "محمد" منفي عنه الحضور، و"خالد" مثبت له الحضور، فإذن "بلْ و لكنْ" يثبتان لما بعدهما ما كان منفياً عما قبلهما، "بلْ" هنا حرف عطف أفاد اشتراك ما قبلها وما بعدها في اللفظ وهو الإعراب، فهنا "ما حضر محمدٌ" محمد مرفوع، "بلْ خالدٌ" خالد مرفوع، لكن المعنى مختلف، المعنى لخالد هو إثبات الحضور، والمعنى لمحمد هو نفي الحضور.

⇐ مثال " لكنْ " : لا تصحب الأشرارَ لكنْ الأخيارَ.

"لكنْ" أفادت اشتراك ما قبلها وما بعدها في اللفظ، لكنّ المعنى مختلف.

هنا "لكنْ" أثبتت لما بعدها ما كان منفياً عما قبلها، فالأشرار منفي عنهم المصاحبة، والأخيار مثبت لهم المصاحبة، فإذن هذا هو معنى"لكنْ" فتلحظون أنه بين المعطوف والمعطوف عليه توافق في اللفظ فكلاهما منصوب، لكن المعنى مختلف، والحكم مختلف.

❑ أما " لا " فهو عكس " بلْ " و" لكنْ " / أي أنه ينفي عما بعده ما كان ثابتاً لما قبله.

⇐ مثال : "قرأت كتاباً لا مجلةً". فالقراءة ثابتة للكتاب ، منفية عن المجلة.

تلحظون "لا" هنا نفت عما بعدها ما كان مثبتاً لما قبلها، الكتاب هنا مثبتة له القراءة، والمجلة هنا منفية عنها القراءة، فإذن "لا" نفت عما بعدها ما كان مثبتاً لما قبلها، فـ"لا" عكس "بلْ، ولكنْ".

بعد هذا العرض والتقسيم ذكرنا حروف العطف إجمالاً وهي تسعة، ننتقل الآن إلى الحديث بالتفصيل عن هذه الحروف حرفاً حرفاً؛ لأن لكل حرف من هذه الحروف أمورا تميزه عن غيره من الحروف، فلا بد أن نفرد لكل حرف من هذه الحروف مكاناً خاصاً، فنبدأ بحروف القسم الأول، ومن ثم نبدأ بحروف القسم الثاني إذا انتهينا من حروف القسم الأول.

تفصيل الكلام في حروف القسم الأول

أولاً: الواو

استطراد / / الواو هي أم حروف العطف، كما قلت لكم في السابق أن لكل مجموعة أدوات أم، مثل: إن وأخواتها، لماذا قالوا إنّ وأخواتها؟ لماذا لم يقولوا لكنّ وأخواتها؟ أو قالوا: ليت وأخواتها؟ لماذا خصصوا إنّ؟ لأن لها مزية ولها خصائص لا تتوافر في أخواتها، قالوا: "كان وأخواتها" لماذا لم يقولوا: صار وأخواتها؟ أو ليس وأخواتها؟ فخصصوا كان ؛ لأن لها مزية ولها خصائص لا تكون لغيرها فلذلك صارت أم الباب، كذلك الواو هي أم الباب؛ لأنها أكثر حروف العطف استعمالاً، فتلحظون لو قرأتم القرآن الكريم أو أي كتاب ستجدون الواو أكثر استعمالا من حروف العطف الأخرى.

معناها : الواو تدل على مطلق الجمع دون ترتيب . وهذا أمر مهم .

ولأنه لا يفهم منها الترتيب فللاسم الواقع بعدها ثلاث حالات :

حالات الاسم الواقع بعد حرف العطف " الواو "

❖ **الحالة الأولى : قد يكون الاسم الواقع بعدها متأخراً في الحكم عما قبلها:**

⇐ مثاله قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ}.فـ"إبراهيم" متأخر عن "نوح" في الحكم، وهو الإرسال.

"إبراهيم" متأخر عن نوح، أي : أن الإرسال كان لنوح ثم إبراهيم، فإذن "إبراهيم" وهو ما بعد الواو متأخر عما قبلها في الحكم وهو الإرسال، وهذا ليس عليه أي غبار ولا لبس ولا خطأ؛ لأن الواو لمطلق الجمع لا تفيد الترتيب.

❖ **الحالة الثانية : قد يكون الاسم الواقع بعدها متقدماً على ما قبلها في الحكم:**

⇐ نحو قوله تعالى: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ}.

هنا ما بعد الواو في قوله: {وَإِلَى الَّذِينَ} متقدم على ما قبلها في الحكم.

لأن المقصود بما قبلها وهو قوله: {إِلَيْكَ} محمد صلى الله عليه وسلم، وهو آخر الأنبياء وخاتمهم.

{وَإِلَى الَّذِينَ} الذين هنا هم الأنبياء غير محمد صلى الله عليه وسلم ، وهم متقدمون في الحكم عليه ؛ لأن محمد عليه الصلاة والسلام هو خاتم الأنبياء، لو تلحظون أن الواقع بعدها متقدمٌ عما قبلها في الحكم.

الحلقة "٢٣"

❖ **الحالة الثالثة : وقد يكون الاسم الواقع بعدها مصاحباً لما قبلها في الحكم:**

⇐ مثل قول الله تعالى: {فَأَنْجَيْنَاه وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ}.

الاسم الواقع بعدها "أصحاب" مصاحب لما قبلها وهو "الهاء" في أنجيناه.

"الهاء" في {أنجيناه} راجعة إلى نوح عليه السلام، و"أصحاب السفينة" هم قومه الذين كان معهم فيها؛ فما بعد الواو هنا مصاحب لما قبلها في الحكم؛ لأن الإنجاء كان في وقت واحد؛ لأنهم كانوا في السفينة معاً.

ما تختص به الواو:

تختص الواو عن بقية حروف العطف بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به.

⇐ أمثلة / اختصم زيد وعمرو ، واصطف زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو.

نلحظ الواو هذه في هذه الأمثلة لا يصح أن يقع مكانها أي حرف من حروف العطف، لو قلت "اختصم زيد ثم عمر" أو "اختصم زيد فعمر" أو "اختصم زيد أو عمر" لما صح ذلك، لماذا ؟ لأن الواو تفيد مطلق الجمع في الحكم دون ترتيب، فهنا لو كان مكان الواو ثم أو الفاء لأصبح فيه إشكال وفيه لبس، لماذا؟ لأن هذه المعاني : "اختصم - اصطف - جلس" من المعاني النسبية التي لا تقع من شخص واحد.

فالمعطوف عليه وهو "زيد" في الأمثلة الثلاثة السابقة لا يتم الكلام به وحده.

⇐ فلا يقال: اختصم زيد ☒ ، واصطف زيد ☒ ، وجلست بين زيد. ☒

فالمعطوف عليه وهو "زيد" هنا للأمثلة الثلاثة السابقة لا يتم الكلام به وحده، لا يصح أن يُكتفى به، يعني لو قلت: "اختصم زيد " فلا يكتفي الكلام ولا يصح الكلام بذكر زيد فقط؛ لأنك لو قلت : اختصم زيد، فالكلام غير صحيح، لماذا؟ لأن الاختصام لا يكون من شخص واحد فلا بد فيه من المشاركة، و"اصطف" فيه معنى المشاركة، والمشاركة لا تكون من واحد فلا بد أن يكون من أكثر من واحد.

ولا يصح أن يقال : "**جلست بين زيد**"؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا تقع من شخص واحد، فلو قلت : "جلست بين محمد" أو "جلست بين الجدار" لما صح.

⇐ فلا يقال: اختصم زيد ☒ ، واصطف زيد ☒ ، وجلست بين زيد. ☒

لأن الاختصام والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية المشتركة التي لا تكون إلا بين اثنين فأكثر لذا وجب أن يكون العاطف هنا الواو، لماذا ؟ لأنها لمطلق الجمع دون ترتيب، ولأنها تفيد المصاحبة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم.

⇐ فلا يصح أن يقال: اختصم زيد ثم عمر ☒ أو اصطف زيد فعمر ☒ لأن حرف العطف هنا ليس "الواو".

لأن "الواو" لمطلق الجمع دون ترتيب، وهي تدل على المصاحبة ، فالاختصام يكون بين اثنين أو أكثر في وقت واحد أي : مصاحبة، والاصطفاف يكون بين اثنين أو أكثر في وقت واحد أي : مصاحبة، ومعنى المصاحبة غير موجود في : ثُم ، والفاء،

وغيرها من حروف العطف، فلزم استعمال الواو فقط في هذه الحالات.

فلا يصح أن يقال: "اختصم زيد ثم عمر"؛ لأن "اختصم زيد ثم عمر" ما معناه أن زيد اختصم مع نفسه ثم بعد مدة اختصم مع عمر، وهذا لا يمكن فالاختصام لا يقع من شخص واحد.

وكذلك لا يقال :"اصطف زيد فعمر" ؛ لأن المعنى سيكون أن زيدا اصطف مع نفسه أولا ثم بعد ذلك اصطف مع عمر، وهذا لا يليق ولا يصح في المعنى؛ فالاصطفاف لا يمكن أن يقع إلا بين اثنين فأكثر في وقت واحد أي : مصاحبة.

ثانياً: الفــاء

معناها / تفيد الفاء الترتيب والتعقيب. والتعقيب هو ⇐ الترتيب بلا مهلة.

معنى "الترتيب" واضح، و"التعقيب" هو الترتيب بلا مهلة ! إذا قلت : "دخل زيد فمحمد" هنا محمد دخل بعد زيد، ولكن دخوله كان بلا مهلة أي : مباشرة.

ولا بد أن نعرف أن التعقيب : "**تعقيب كل شيء بحسبه**" ، وهذه ننبه عليها؛ لأن بعض الطلاب قد يستشكل عليه هذا الأمر. فإذا قلنا مثلاً: "زَرَعْتُ الشجرة فـأثمرت" قد يكون بين الزرع وإنتاج الثمر سنتان أو ثلاث أو أربع، ومع هذا نقول هنا: أفادت الفاء التعقيب؛ لأنها لم تتأخر عن الحد المعقول لها في مدة الإثمار، كذلك نقول: "تزوجتْ هند فأنجبتْ" أي: أنها لم تتأخر في الإنجاب بل أنجبت في المدة المعروفة والمعتادة وهي تسعة أشهر أو تزيد قليلا، فلذلك فإن الفاء هنا أفادت الترتيب مع التعقيب، لكن لو كان إنجابها بعد ثلاث سنوات أو أكثر لما صح التعبير بالفاء هنا، بل يجب أن نأتي بالحرف (ثم) مكانها ؛ لأنها تفيد الترتيب مع التراخي، كما يأتي بيانه.

⇐ مثال "١" : نحو قوله تعالى: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} .

فتلحظون أن "فأقبره" الفاء أفادت الترتيب ؛ لأن القبر يكون بعد الموت .

وأيضاً أفادت التعقيب ؛ لأن القبر يكون بعد الموت بلا مهلة ؛ أي : بلا فصل بينهما.

⇐ مثال "٢" : "دخل زيد فخالد".

❖ **كما تدل الفاء أيضاً على التسبب كثيراً ⇐ وذلك إذا كان المعطوف بها جملة.**

الأصل في "الفاء" أنها تدل على الترتيب والتعقيب ، كما تدل أيضًا على التسبب كثيرًا.

متى تدل على التسبب كثيراً؟ الجواب : إذا كان المعطوف بها جملة.

إذا كان المعطوف بها جملة فإنها تدل على التسبب أي : السببية.

⇐ مثال "١" : نحو قوله تعالى: {فَوَكَزَهُ مُوسَى فَـقَضَى عَلَيْهِ}. أي أن الوكز سبب الموت

الفاء في قوله تعالى {فـقضى} أفادت الترتيب، القضاء هنا ما وقع إلا بعد الوكز، ثم أيضا أفادت التعقيب كذلك بأنه قضى عليه مباشرة بعد الوكز، وأفادت أمراً آخر وهو السببية، فما سبب القضاء عليه؟ هو الوكز، **الوكز هو كان سبب القضاء عليه**، فهنا "الفاء" أفادت معنى جديدا وهو السببية، لماذا؟ لأن المعطوف بها "قضى عليه" جملة، قضى : فعل، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. "قضى هو عليه"، وهذه الجملة معطوفة على الجملة "فوكزه". وإن شاء الله نأخذ أنه يجوز العطف على الجملة.

مثال "٢" : اجتهد الطالب فـنجح.

الفاء هنا أفادت بالإضافة إلى الترتيب والتعقيب، السببية ، فما سبب النجاح؟ سببه الاجتهاد، وتلحظون هنا أن المعطوف

جملة : "نجح" جملة فعلية، نجح : فعل، والفاعل:ضمير مستتر تقديره هو.

❖ وقد تأتي "الفـاء" للترتيب والتراخي :

"ملاحظة / قد إذا دخلت على الفعل المضارع ففي الغالب أنها تدل على التقليل.

الأصل في الفاء أنها تفيد الترتيب والتعقيب، وقد تفيد الترتيب والتراخي قليلا.

⇐ مثل قوله تعالى: {وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى}.

تلحظون أنه ذكر إخراج المرعى، ثم قال: فـجعله غثاء أحوى، لاحظوا الغثاء أي: أنه ذبل وبلي ، وهذا الأمر لا يكون مباشرة، بل لا بد أن يكون هناك مهلة ووقت طويل من الزمن حتى يذبل، لكنه عبر بـ "الفاء" إشارة إلى سرعة هذا الأمر، فـ"الفاء" هنا أفادت التراخي، وهذا على خلاف أصلها وهو قليل فيها، ولم تفد التعقيب.

- **معنى التراخي**: هو انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه، ووقوعه على المعطوف.
- وتحديد هذه المدة متروك للعُرف.

انقضاء مدة زمنية ؛ أي: أن فيه فاصلا من الوقت، وتحديد مدة التراخي متروكة للعُرف يختلف من قوم إلى قوم وهكذا

ما تختص به الفاء

- تختص بأنها تعطف على جملة الصلة ما لا يصلح كونه صلة؛ لخلوها من العائد على الموصول.

هذا الكلام فيه بعض من الصعوبة لكن إن شاء الله يتضح من المثال.

⇐ **مثال ١ : "اللذان يقومان، فيَغْضَبُ زيدٌ أَخَوَاكَ".**

هذه "الفاء" عَطَفَتْ على جملة الصلة وهي "اللذان يقومان" ، ويجوز أن تقع صلة لماذا ؟ لوجود الرابط وهو ألف الاثنين في "يقومان"، وهو عائد إلى الاسم الموصول (اللذان). عطفت عليها جملة أخرى لا يصح أن تكون صلة، وهي (يغضب زيد)؛ لخلوها من الرابط الذي يربطها بالاسم الموصول.

فجملة "يغضب زيد" لا يصلح أن تكون صلة للموصول؛ لأنها لا تشتمل على رابط يربطها بالموصول، ولكن مع ذلك صح أن تعطف على جملة صلة الموصول "يقومان"؛ لأن الفاء فيها معنى السببية، وقد أغنت عن الضمير.

فالفاء على هذا تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة؛ لأنها تدل على معنى السبب.

ننتبه أن الجملة الثانية "يغضب زيد" لا يصح أن تكون صلة، لذلك لو قلت: "جاء الذي يغضب زيد " لما صح؛ لأنها خلت من الرابط ومن العائد، ليس فيها ضمير، وتعرفون أن العائد في الغالب هو ضمير يربط بين صلة الموصول وبين الاسم الموصول.

فإذن نقول: الفاء هنا عطفت ما لا يصح كونه صلة على الجملة التي يصح كونها صلة، وهذا ليس إلا للفاء، لماذا؟

لأن الفاء فيها معنى السببية، والسببية تغني عن الضمير، السببية تغني عن الرابط؛ لأن السببية رابط، "الفاء" هنا دلت على السببية والسببية تربط، فالربط يكون بأمور منها: الضمير وهو المعروف والكثير، الأمر الثاني : السببية الذي فُهم من الفاء، إذن حرف العطف "الفاء" اختص بأمر وهو أنه عطف ما لا يصح كونه صلة على ما يصح كونه صلة.

ولا بد أن نوضح أمرا يساعد على فهم المسألة وهو إعراب الجملة "اللذان يقومان، فيَغْضَبُ زيدٌ أَخَوَاكَ".

"اللذان" مبتدأ، "أخواك" خبر، "يقومان" جملة، "يغضب زيد" جملة.

فالجملة هذه "**يقومان**" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، ويصح أن تكون صلة لوجود الرابط وهو ألف الاثنين.

أما "**يغضب زيد**" فهي أيضاً جملة فعل و فاعل لكن لا يصح أن تكون صلة؛ لأنه ليس فيها رابط "ضمير"، ومع هذا صح أن تعطف على ما يصح أن يكون صلة، وهي الجملة التي قبلها لوجود الفاء، والفاء هنا فيها معنى السببية، ومعنى السببية يغني عن الرابط.

❖ وكذلك الحال في جملة الخبر، والصفة، والحال.

فيعطف على جملة الخبر أو الصفة أو الحال ما لا يصح كونه خبراً أو صفة أو حالاً؛ لخلوه من عائد.

ويكون هذا العطف بـ "الفاء" فقط.

ننتبه لأمر وهو أن الجملة الواقعة خبرا، والجملة الواقعة صفة، والجملة الواقعة حالا لا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، ويربطها بالموصوف، ويربطها بصاحب الحال، فلذلك الجملة إذا خلت من رابط لا يصح أن تقع خبرا ، ولا يصح أن تقع حالاً، ولا يصح أن تقع نعتاً، لكن إذا كانت هذه الجملة مسبوقة بـ"الفاء" العاطفة فهنا يُغْتفر عدم وجود الرابط لماذا ؟ لأن الفاء هنا فيها معنى السببية وهذا يغني عن وجود الرابط ، نوضح ذلك:

⇐ مثال "١" : نحو قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً}

فجملة {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ} معطوفة على جملة {أَنْزَلَ} الواقعة خبرًا لـ "أَنَّ".

جملة {أَنْزَلَ} خبر لـ(أن) وصح أن تكون خبرًا لوجود الرابط وهو الضمير المستتر، أي : "أنزل هو"، فهذه الجملة وقعت خبر "أَنَّ" في محل رفع، ويصح فيها ذلك لوجود الرابط، لكن لو تأملنا جملة {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} لوجدنا أنها لا يصح أن تكون خبرًا؛ لأن هذه الجملة ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، أو بالمنعوت أو بصاحب الحال، ومع ذلك صح هنا أن تكون معطوفة على الجملة قبلها بسبب وجود الفاء التي أفادت السببية، ومعنى السببية أغنى عن الرابط.

فجملة {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ} معطوفة على جملة {أَنْزَلَ}، الواقعة خبرًا لـ "أَنَّ".

والقياس عدم صحة ذلك. أي لو كان حرف غير "الفاء"[١] لما صح ذلك.

لخلوها من ضمير يعود على اسم "أن" وهو لفظ الجلالة "الله" ، ولكن لمّا كان العاطف الفاء صح ذلك.

لأن فيها معنى السبب، وهذا المعنى يغني عن الرابط؛ لأنه "الفاء" يُنَزِّل الجملتين منزلة الجملة الواحدة.

"أنزل" هنا صحت أن تكون خبرا لاسم "أن" وهو لفظ الجلالة الله، لماذا؟ لوجود الرابط وهو "أنزل هو" فـ"هو" راجع إلى لفظ الجلالة الله، لكن هنا "تصبح الأرض مخضرة" ليس فيها ضمير عائد إلى لفظ الجلالة الله، فلذلك الأصل والأولى أنه لا يصح أن تقع هذه خبرا عن لفظ الجلالة لخلوها من العائد، لكن صح هنا، لماذا؟ لأن العاطف "الفاء".

ولو وضعنا في غير القرآن الحرف "الواو أو ثُم" مثلا لما صح ذلك؛ لأن "الواو أو ثُم" ليس فيها معنى السببية .

ثالثاً: "ثُــمَّ"

هكذا يضبط بالشكل "ثُمَّ" بضم الثاء، وليس بفتحها "ثَمَّ".

"ثَمَّ" بفتح الثاء اسم إشارة للمكان، لكن هنا "ثُم" حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

معناها: تفيد "ثَمَّ" الترتيب والتراخي. وقد سبق بيان معنى الترتيب والتراخي.

⇐ نحو قوله تعالى: {ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ}

---

١ / قلت في الحلقة المسجلة : " ثم ". وهذا خطأ وسبق لسان، والصواب ما أثبت فوق.

لاحظوا عبَّر بالفاء فقال: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ}؛ لأن فيه تعقيب مباشرة "فأقبره" القبر بعد الموت مباشرة ليس فيه مهلة، لكنه قال بعد ذلك: {ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} فأتى بـ(ثم) لأن النشر لا يكون بعد القبر مباشرة، بل بين القبر والنشر مدة زمنية طويلة؛ لذلك عبر بـ"ثُمَّ"؛ لأنها تفيد التراخي.

❖ **وقد تفيد "ثُمَّ" الترتيب والتعقيب ، كالفاء.**

يعني قد تأخذ حكم الفاء، كما أن الفاء أخذت حكم "ثُمَّ" قليلاً ، ففيه تناوب ولكنه قليل.

⇐ مثال : كَهَزِّ الرُّدَيْنِيّ تحتَ العجاج   جرى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرَبْ

الشاهد: الشطر الثاني، ووجهه: أن "ثُمَّ" في هذا البيت أفادت الترتيب والتعقيب مباشرة كالفاء.

لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة من غير مهلة بين الفعلين.

الرديني معناه الرمح، "**جرى في الأنابيب ثم اضطرب**" لما يجري الهواء في الأنابيب يكون الاضطراب بعده مباشرة دون مهلة، فلذلك أفادت الترتيب والتعقيب وليس هناك تراخٍ.

رابعاً: "حتـى"

العطف بـ"حتى" قليل؛ **حتى قال الكوفيون**: إنه لا يجوز العطف بها.

أما جمهور البصريين فيرون أنها تأتي عاطفة لكن بأربعة شروط، هي:

١. **أن يكون المعطوف بها اسماً، فلا يجوز أن يكون فعلاً أو جملة.**

٢. **أن يكون هذا الاسم المعطوف بها ظاهراً لا ضميراً. فلا يجوز : غاب الناس حتاه أو حتاك.** ☒

أن يكون هذا الاسم المعطوف بها اسما ظاهرا لا ضميرا، فلا يجوز قول: غاب الناس حتاه، أو حتاك. هنا "حتاه" خطأ؛ لأن المعطوف بها ضمير "الهاء"، و"حتاك" "حتى" المعطوف بها ضمير "الكاف".

و"حتى" لا بد أن يكون المعطوف بها اسماً، والاسم لا بد أن يكون ظاهراً لا ضميراً.

الحلقة "٢٤"

توقفنا عند الحرف "حتى"، و"حتى" تأتي للعطف، وتأتي لغير العطف فتكون "حرف جر " و"حرف ابتداء واستئناف"، ولا تكون حرف عطف إلا بأربعة شروط، وقلنا : إن الكوفيين لا يرون أنها تأتي للعطف، وجمهور البصريين يرون أنها تأتي عاطفة بأربعة شروط، وتوقفنا عند الشرط الثالث :

٣. **أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه.** أي أن يكون الذي بعدها جزء من الذي قبلها.

❑ **إما حقيقة : أي بعضاً منها حقيقة.**

⇐ مثال "١" : أكلت السمكة حتى رأسَها .

نلحظ أن "رأسها" بعض من " السمكة" ، وأيضاً هو اسم، وهو ظاهر، فاجتمعت فيه الشروط الثلاثة.

"حتى" هنا حرف عطف بدليل أنك قلت " السمكةَ" حتى "رأسَها"، فـ"رأسَها" معطوف على "السمكةَ"منصوب مثله.

ولو قلت "أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها" بالجر لقلنا: إن "حتى" حرف جر، والمعنى سيختلف، فإذا قلت: "رأسَها" بالنصب فـ"حتى" حرف عطف والمعنى : أنني أكلت السمكة والرأس معا.

أما إذا قلت: "أكلت السمكةَ حتى رأسِها" فإن "حتى" حرف جر بمعنى إلى؛ والمعنى أني أكلت السمكةَ إلى الرأس إلى حد

الرأس فإن الرأس لم يؤكل، هذا هو الفرق بين "حتى" إذا كانت حرف جر أو إذا كانت حرف عطف.

❑ وإما تأويلاً:

⇐ مثال "١" قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ***والزادَ حتَّى نَعْلَهُ ألقَاها

وجه الشاهد: أن "نعله" معطوف "بحتى" وهو بعض من المعطوف عليه في التأويل.

لأن التقدير: ألقى ما يثقله حتى نعله، فـ" نعله" بعض ما يثقله.

نعلَه بعض من المعطوف عليه، والبعضية هنا ليست حقيقة وإنما تأويلاً؛ لأن النعل في الحقيقة ليست بعضا مما ذكر قبلها ، لكنها بعض مما قبلها تأويلا ؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله، والنعل بعض هذا الشيء الذي يثقله.

٤. أن يكون المعطوف بها غــاية؛ إما في زيادة وإما في نقص. - أي : غاية في العلو أو غاية في الدنو، فلكل شيء غاية .

❑ مثال الغاية في الزيادة

⇐ مثال "١" : فلان يهب الأموالَ الكثيرة حتى الألوفَ.

"الألوف" معطوفة على "الأموال" ، الأموال: مفعول به منصوب، والكثيرةَ: نعت منصوب.

حتى: حرف عطف. والألوف: معطوف على الأموال منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وتلحظون أن الغاية هنا في العلو ، الأموال كثيرة غايتها الألوف.

⇐ مثال "٢" : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ.

مات: فعل ماض مبني على الفتح. الناس: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

حتى : حرف عطف. الأنبياء: معطوف على الناس مرفوع مثله.

وتلحظون أن المعطوف هنا توافرت فيه الشروط الأربعة؛ فهو ١. اسم ٢. اسم ظاهر، ٣. وهو بعض من المعطوف عليه فـ"الأنبياء" بعض من الناس، ٤. والمعطوف غاية في زيادة، فالناس درجات وغاية الناس وأفضلهم هم الأنبياء.

❑ مثال النقص

⇐ مثال "١" : المؤمن يُجزى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرة.

حتى: حرف عطف. مثقالِ: معطوف على الحسنات مجرور وعلامة جره الكسرة.

المعطوف هنا توافرت فيه الشروط الأربعة؛ فهو ١" اسم ٢" اسم ظاهر، وهو بعض من المعطوف عليه، والمعطوف غاية في نقص، "الحسنات كمثقال الذرة" هي أقل الحسنات.

⇐ مثال "٢" : غلبك الناسُ حتى الصبيةُ.

الصبية: معطوف على الناس مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ونجد هنا أنه توافرت فيه الشروط الأربعة؛ والشرط الأخير أنه غاية في نقص، فالناس درجات أعلاهم هم "الأنبياء"، وأسفلهم في النقص "الصبية".

خامساً: "أو"

"أو" لها معان كثيرة، وإذا أردنا أن نعرف معناها في الكلام : يجب أن نعرف نوع الكلام الواقع قبلها، والكلام الواقع قبلها إما أن يكون خبراً ، وإما أن يكون إنشاءً.

فإذا كان الكلام الواقع قبلها **طلبياً** فإنها تأتي لمعنيين فقط: هما التخيير أو الإباحة.

وأما إن كان الكلام قبلها **خبراً** فإنها تأتي لمعان منها :الشك و الابهام والتقسيم والتفصيل.(١)

تختلف معاني "أو" بحسب نوع الكلام الواقع قبلها:

❖ الحالة الأولى / إن كان الكلام الواقع قبلها طلبياً فإنها تأتي لمعنيين:

والطلب : هو الكلام الذي لا يوصف بالصدق أو الكذب، وهو أنواع : منها الأمر والنهي والاستفهام.

نحو: اكتب ، ولا تلعب ، وهل قام زيد ؟ فلا يمكن أن يقال لمن أَمَر أو نَهَى أو استفهم : صدقت أو كذبت.

- ❑ **المعنى الأول: التخيير، ← نحو / تزوج هنداً أو أختَها.**
- ❑ **المعنى الثاني: الإباحة، ← نحو / جالس العلماءَ أو الزهادَ.**

فهنا " أو "   بكلام طلبي   المثال الأول: تَزَوَّج / أمر.   جَالِس / أمر .

في المثال الأول :   :   ها.

أما المثال الثاني : جالس العلماء أو الزهاد فهو للإباحة. *   والإباحة؟؟

❑ **الفرق بين التخيير والإباحة:**   ير، أما في الإباحة فذلك ممكن.

"تزوج هنداً أو أختها"   س لك إلا خيار واحد إما هند وإما أختها،   وز لك الجمع بينهما.

أما الإباحة فيمكن الجمع بين المتعاطفين، فلو قلت لك: "جالس العلماء أو الزهاد" فإني أبيح لك مجالسة العلماء وأبيح لك مجالسة الزهاد، ولو جمعت بين الأمرين فجالست العلماء والزهاد معاً فلا بأس عليك.

❖ الحالة الثانية / إن كان الكلام الواقع قبل "أو" خبراً فإنها تأتي لمعان :

❖ قبل المعاني ، يجب أن نعرف معنى الخبر :

معنى الخبر : هو الكلام الذي يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب لذاته.

نحو: "جاء زيد"، فيمكن أن يكون مجيء زيد صدقاً أو كذباً.

❑ **ما المعاني التي تأتي إذا وقع قبل "أو" خبراً ؟؟ تأتي لمعانٍ منها :**

١. **الشك نحو:** {قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}.

"أو" حرف عطف، بعض: معطوف على يوم منصوب مثله وهو مضاف، يوم: مضاف إليه.

"أو" أفادت الشك ، فالمتكلم شاك لا يعلم مدة لبثه، هل لبث يوما أم بعض يوم .

٢. **الإبهام نحو:** { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٢٤)}سبأ

هنا جاءت "أو" للإبهام، المؤمنون يعلمون أنهم على هدًى ومتيقنون بذلك، ولكنهم أتوا بـ"أو" للإبهام على المخاطبين.

❑ **الفرق بين الشك والإبهام** : أن الشك يكون من قِبل المتكلم فهو شاك بما يقول.

أما الإبهام فإن المتكلم عالم بما يقول، ولكنه أراد أن يبهم على المخاطب.

---

(١) / قلت في الحلقة المسجلة : إذا كان الكلام الذي قبلها خبريا فتأتي لمعنيين : ...... ، وإذا كان الكلام الواقع قبلها إنشائيا فإنها تأتي لمعان منها : ..... وهذا خطأ وسبق لسان ، والصواب ما أثبت فوق.

الفرق بين الشك والإبهام : الشك أن يكون المتكلم نفسه شاكا بما يقول، لا يعلم أين الحقيقة، فهو لا يدري حقاً هل هو لبث يوم أم بعض يوم . أما الإبهام فإن المتكلم عالم أو متيقن من الأمر، ولكنه أراد أن يوهم ويبهم على المخاطب.

٣. التفصيل : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا }.

التقدير : قالت اليهود: كونوا هوداً ، وقالت النصارى: كونوا نصارى.

تلحظون هنا أن الجملة فيها تفصيل والذي أفاد التفصيل هو "أو".

و لاحظوا أن في قوله : "كونوا " إجمال، هذا الإجمال مالذي فصله؟ فصله "أو".

٤. التقسيم مثاله: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

فبدل أن نقول: الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، جئنا بـ"أو" وأغنت عن كلمة تنقسم.

فهنا "أو" أفادت التقسيم.

❑ هذه المعاني السابقة لـ"أو" مجمع عليها من قبل النحويين "البصريين والكوفيين".

المعاني الستة السابقة لـــ " أو " "التخيير، الإباحة، الشك، الإبهام، التفصيل، التقسيم" مجمع عليها من قبل النحويين "البصريين والكوفيين".

❑ وانفرد الكوفيون بأن قالوا: إن "أو" قد تأتي لمعنيين آخرين هما:

انفردوا بكلام خاص بهم؛ بأن قالوا: إن لـ"أو" معنيين آخرين غير المعاني الستة السابقة، هما:

١. الإضراب / مثال "١" : "اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم ."

الإضراب: هو الانتقال من معنى إلى آخر .

"**اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم**". هنا "أو" بمعنى الإضراب أي بمعنى "بل" ، "اذهب إلى زيد" ثم أضرب عن هذا الكلام، أي : نقض هذا الكلام وألغاه ، وانتقل إلى كلام آخر، غيَّر رأيه وأضرب عنه وتحول عنه إلى كلام آخر ، فقال : أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، يعني :بل دع ذلك فلا تبرح اليوم.

مثال "٢" : " أنا أخرج أو أقيم".

بمعنى "أنا أخرج بل أقيم" تكلم يريد الخروج ثم غير رأيه وأضرب عن الكلام السابق وانتقل إلى كلام آخر فقال : بل أقيم.

٢. معنى الواو : واشترطوا لذلك : أمن اللبس.

مثال "١" : قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُم *** ما بَيْنَ مُلجِمٍ مُهْرِهِ أو سافعِ

"سمعوا الصريخ" أي في المعارك، "مُهْرِهِ" الحصان، "ملجم" : وضع لجاماً على فرسه، سافع: وضع يديه على ناصية الحصان.

جاءت "أو" بمعنى "الواو"، أي: ما بين ملجم مُهْرِهِ وسافع.

وصح وقوع (أو) بمعنى الواو لأمن اللبس، كيف أمن اللبس؟ لأن "بين" من المعاني النسبية كما ذكرنا في الخصائص التي تختص بها الواو، فـ"بين" من المعاني النسبية التي لا تكون إلا بين اثنين فأكثر، ولا يصلح مع البينية إلا حرف "الواو"، فالبينية هذه تحتم استعمال "الواو" ؛ فلذلك ظهر أن المقصود هنا " الواو"، لكن الشاعر اضطر لاستعمال "أو" بدل "الواو".

قال الكوفيون: "أو" هنا بمعنى الواو؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يصح العطف فيها إلا بـ"الواو" كما سبق.

سادساً : " أَمْ "

❑ "أَمْ" في الكلام على ضربين:

الأول: " أَمْ " المتصلة:

ويقابلها " أَمْ " المنفصلة، وسميت بـ" المتصلة"؛ لأن الكلام الذي بعدها متصل بما قبلها، أي بين الجملة التي قبلها والجملة التي بعدها اتصال في المعنى.

❑ **كيف نعرف أنها متصلة؟ ما العلامة؟ تكون متصلة بأحد أمرين :**

❖ **أولاً / أن تسبق بهمزة التسوية.**

إذا جاء قبلها همزة التسوية، همزة التسوية هذه هي همزة الاستفهام التي سبقت بـ(سواء) أو ما في معناها.

⇐ **مثال ١ : "سواءً عليّ أذهبتَ أم بقيتَ".**

"أم" هذه متصلة، والدليل على أنها متصلة أنها سبقت بهمزة التسوية في قوله : أذهبت، وكيف عرفنا أنها همزة التسوية؟ سبقت بـ "سواء".

ونلحظ أن الكلام الذي بعدها "بقيت" متصل بما قبلها "أذهبت" لها صلة بالسابق، ولذلك سميت متصلة؛ فهي تصل ما بعدها بما قبلها.

⇐ **مثال ٢ : قول الله تعالى: { وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }.**

"أم" هذه متصلة، كيف عرفنا أنها متصلة؟ أنها سبقت بهمزة التسوية في قوله : أأنذرتهم، وكيف عرفنا أنها همزة التسوية ؟ أنها سبقت بسواء، وسميت متصلة؛ لأنها الكلام الذي بعدها متصل بالكلام الذي قبلها.

"أأنذرتهم أم لم تنذرهم"، السياق واحد لم ينقطع. وسميت همز التسوية بذلك؛ لأنه سبقت بسواء.

⇐ **مثال ٣ : قول الشاعر:**

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً * أموتي ناء أم هو الآن واقعُ**

الشاهد في الشطر الثاني: حيث جاءت " أَمْ " هنا متصلة، والدليل : أنها سبقت بهمزة التسوية في قوله : "أموتي".

"أم" هذه متصلة، كيف عرفنا أنها متصلة ؟ أنها سبقت بهمزة التسوية، وتلحظون أن قوله : " ولست أبالي" بمعنى يستوي عندي، وقلنا أن همزة التسوية إما أن تسبق بـ"سواء" أو ما في معنى "سواء"، أي : كلام يدل على معنى سواء.

❖ **ثانيًا / أن تسبق " أَمْ " بهمزة استفهام يطلب بها وبـ" أَمْ " التعيين.**

مثال ١ : أأخوك مسافر أم أبوك؟

هنا " أَمْ " متصلة، والدليل أنها سبقت بهمزة استفهام، التي يراد بها وبـ" أَمْ " التعيين، ويلزم الجواب بتعيين أحد الاثنين، يعين الأب أو الأخ، فالجواب: أبي أو أخي تعين أحدهما، ويراد بهمزة الاستفهام و"أَم" تعيين أحد المسؤول عنهما.

الحلقة "٢٥"

تابع أم المتصلة : شرح المثال " أأخوك مسافر أم أبوك"

الجواب : **أخي مثلاً** ، فهنا أنا عيّنت؛ لأن المراد من المسؤول التعيين، كيف أريد التعيين ؟ أريد التعيين بواسطة "همزة الاستفهام" و"أم" ، إذن "أم" هنا متصلة وتلحظون الكلام بعدها متصل بالكلام الذي قبلها كما تلحظون أن "أبو" هنا معطوف

على "أخ" مرفوع مثله فهي حرف عطف .

⟸ مثال "٢" : ومنه قوله تعالى : {ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّماءُ بَنَاهَا }.

هذه "أم" متصلة ، ما الدليل ؟ أنها سبقت بهمزة الاستفهام ، وهمزة الاستفهام يراد بها و بـــ "أم" التعيين أي : أأنتم أشد خلقا أم السماء ؟ فالجواب : "نحن" أو "السماء"، يعني : واحد من الاثنين . ثم قال : {بَنَاهَا} فهنا "بناها" جملة أخرى ، و"السماء" هو نهاية السؤال.

تلحظون "السماء" مرفوعة؛ لأنها معطوفة على "أنتم"، و"أنتم" ضمير في محل رفع.

⟸ مثال "٣" : وقوله : {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ}.

كذلك "أم" هنا متصلة، الدليل على ذلك أنها سبقت بهمزة الاستفهام وهذه الهمزة يراد بها وبـ"أم" التعيين، يعني الجواب: قريب أو بعيد واحد من الاثنين ، تلحظون أن "بعيد" معطوف على "قريب" مرفوع مثله.

الضرب الثاني : "أم" المنقطعة

وهي التي لم تسبق بهمزة التسوية، ولا بهمزة الاستفهام طلب بها وبـ"أم" التعيين .

"أم" الأولى سميت "متصلة"؛ لأن الكلام الذي بعدها متصل بالكلام الذي قبلها .

لكن لماذا سميت "أم" هذه "منقطعة" ؟ لأن الكلام الذي بعدها منقطع عن الكلام الذي قبلها ، والحقيقة أنها ليست من أحرف العطف؛ لأن الكلام الذي بعدها ليس له علاقة بالكلام الذي قبلها.

❖ وسميت منقطعة:

❖ لأنها تقع بين جملتين مستقلتين في معناهما فلكلٍ منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى.

"أم" المنقطعة تقع بين جملتين ليس لهما أي علاقة بالأخرى ، فالجملة التي بعدها ليس لها علاقة بالجملة التي قبلها، كما نلحظ في الأمثلة والشواهد أن كل جملة مختلفة عن الأخرى ليس بينهما أي علاقة.

❖ " أَمْ " المنقطعة : تأتي بمعنى الإضراب ⟸ دائمًا ، وتدل مع ذلك على الاستفهام ⟸ كثيرًا

"أم" المنقطعة تأتي بمعنى الإضراب دائماً؛ لأنها بمعنى "بل" و**الإضراب** :هو الانتقال من كلام إلى كلام آخر - الانتقال من حكم إلى حكم آخر - وتكون "أم" المنقطعة دائمًا بمعنى الإضراب.

أيضا لها دلالة أخرى مع الإضراب وهو **الاستفهام** وهو كثير وليس دائما ."أما دلالة أم على الإضراب فهو دائم لا يتخلف نهائيا". نوضح ذلك بالأمثلة:

⟸ مثال "١" : "إنها لإبلٌ أم شاءٌ ؟ " ؛ التقدير : أي : بل أهي شَاءٌ ؟

"شاءٌ" هنا المقصود بها الشاة، والشياه والإبل معروفة. هنا الآن "أم" بمعنى "بل" أي: تفيد الإضراب ، وأيضا دلت على معنى آخر وهو : الاستفهام "بل أ هي" أي دلت على معنيين: الإضراب وهو موجود بـ" بل" ، والاستفهام وهو موجود "بالهمزة" .

وننتبه إلى أمر وهو أن "شاءٌ" هنا ليست معطوفة على "الإبل" فقد يتوهم متوهم أن "شاء" معطوفة على "الإبل" مرفوع مثله، فنقول: لا، "شاءٌ" هنا خبر لمبتدأ محذوف يعني: "بل أهي شاء" فهنا الكلام الذي بعد "أم" المنقطعة جملة مستأنفة ليس له علاقة بالجملة الأولى من الناحية الإعرابية، والمعنى كذلك .الانقطاع واضح بينهما ، فالمعنى الأول شيء والمعنى الثاني شيء آخر، ففيه انتقال من حكم إلى حكم آخر، فهنا اختلاف في الإعراب والمعنى، وتلحظون أن "أم" المنقطعة لم تسبق بهمزة التسوية ولم تسبق بهمزة الاستفهام التي يراد بها وبـ أم التعيين فهي إذن منقطعة .

⇐ مثال ٢ : قوله تعالى { أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُمْ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ "٣٨" أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ} أي : بل أله البنات؟

" أم له البنات " هنا "أم" منقطعة ، ما الدليل على أنها منقطعة ؟ انظروا إلى الكلام الذي قبلها لم يسبق بهمزة التسوية ولم تسبق بهمزة الاستفهام التي يراد بها وبـ "أم" التعيين؛ إذن هي منقطعة.

وهي تدل على الإضراب دائما بمعنى (بل)، وتدل على الاستفهام كثيراً، فتلحظون: أن "أم" هنا بمعنى "بل والهمزة"؛ أي : بل أله البنات؟ "بل والهمزة" جاءت من تفسير "أم" إذن "أم" المنقطعة بمعنى : الإضراب "بل" ، وبمعنى الاستفهام "الهمزة" (أ) ؛ أي: بل أله البنات، وجملة {له البنات} ليس لها علاقة في الإعراب وفي المعنى بما قبلها.

❖ **وقد تأتي "أم" المنقطعة مجردة من معنى الاستفهام.**

⇐ **نحو**: قوله تعالى : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ}. **والتقدير** : بل هل

"أم" هنا للإضراب فقط – بمعنى بل-.

ولا يصح أن تكون للاستفهام . لماذا ؟ لأن التقدير على ذلك سيكون : "بل أهل" فتدخل "همزة الاستفهام" على "هل الاستفهامية" ، وهذا لا يصح ؛ لأنه لا يجوز دخول استفهام على استفهام.

ملحوظة : "قد" إذا دخلت على الفعل المضارع فهي تفيد التقليل غالبًا، يعني : وقليلاً تأتي "أم" المنقطعة ليست لمعنى الاستفهام .

تفصيل الكلام في حـروف القسم الثاني " بل - لكنْ - لا " :

أولاً : "لكنْ"

تكتب هكذا دون ألف ، وبسكون النون وليست لكنَّ.

العطف بـ "لكنْ" وشروطه :: تأتي "لكنْ" عاطفة خلافًا ليونس.

يعطف بـ "لكنْ"، ولكن يشترط للعطف بها شروط :

يونس من علماء أهل البصرة، وهو لا يرى أن "لكنْ" عاطفة، لكن جمهور النحويين يرون أن "لكنْ " المسَكَّنَة النون تفيد العطف بشروط .

❖ **ويشترط للعطف بـ "لكنْ" ثلاثة شروط** :

١. **أن يكون المعطوف بها مفردًا**. أي الواقع بعدها مفردًا ، لا جملة.
٢. **أن تكون "لكنْ" مسبوقة بنفي أو نهي**.
٣. **ألاَّ تقع قبلها الواو مباشرة**.

يعني ألا تسبق "لكن" بالواو مباشرة "ولكن" مثلاً إذا قلت: "جاء محمد ولكن عمر لم يأت" هنا "لكن" لا تكون حرف عطف، وإنما حرف العطف هو "الواو" وتكون "لكن" استئنافية، وسيأتي الكلام فيها .

❖ **تمثيلٌ مستوفٍ للشروط** :

⇐ **مثال "١"** : **ما مررت برجال طالحين لكنْ صالحين.**

"لكن" :حرف عطف ، "صالحين" :معطوف على طالحين مجرور وعلامة جره الياء.

"برجال" الباء حرف جر "رجال" اسم مجرور، "طالحين" صفة لرجال مجرورة [1] وعلامة جرها الياء.

تلحظون هنا أن "صالحين" معطوف على "طالحين" مجرور وعلامة جره الياء[2] ، وتلحظون الشروط الثلاثة موجودة :

١. الشرط الأول : أن المعطوف بها مفرد لا جملة. المراد بالمفرد هنا مقابل الجملة ، لا نقصد به ما يقابل المثنى أو الجمع، فالمعطوف بها قد يقع مثنى وقد يقع جمعا كما في هذا المثال، ولكنه لا يقع جملة .

٢. الشرط الثاني : أنها مسبوقة بنفي أو نهي. وهنا سبقت بنفي "ما مررت".

٣. الشرط الثالث : أنها لم تسبق بالواو قبلها؛ فلم أقل : "ما مررت برجال طالحين ولكنْ صالحين" ففي هذه الجملة حرف العطف هو "الواو" وليس "لكن".

⇐ مثال "٢": لا يقم زيدٌ لكنْ عمرو. (لكن) هنا سبقت بنهي في قوله :لا يقم.

❖ **س ـ ما الحكم في "لكنْ" عند اختلال أحد الشروط ؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد.**

❖ **ج ـ إذا اقترنت "لكن" بالواو، أو وقع بعدها جملة – اختل الشرط "١" و "٣"-**

❖ فإنها تكون "حرف ابتداء " يفيد الاستدراك ، لا عاطفة .

"**حرف ابتداء** " بمعنى أن الكلام الذي بعدها ليس له علاقة بالكلام الذي قبلها والذي بعدها يكون جملة أخرى لها إعراب مستقل ليس له علاقة بالكلام السابق.

استطراد / / "**يفيد الاستدراك**". الاستدراك في اللغة : رفع ما يتوهم وقوعه .

فكلنا يعرف أن الكرم والشجاعة مقترنان فلو قلت : "محمد شجاع" فسيتوهم كثير من الناس أنه أيضا "كريم"؛ لأن الذي يجود بنفسه من باب أولى أن يجود بماله، لكنه في الواقع ليس بكريم فأقول استدراكا لهذا التوهم: "محمد شجاع لكنه بخيل" فهنا استدركت .

والابتداء بمعنى أن الذي بعدها كلام استئنافي جديد ليس له علاقة بالذي قبلها، وقد يكون الذي بعدها جملة اسمية أو جملة فعلية. ونوضح ذلك بالأمثلة :

❖ **مثال اقترانها بالواو :**

⇐ قوله تعالى : { مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ}. أي : ولكن كان رسول الله.

فما بعد "لكن" جملة فعلية - كان رسول الله - و"رسول" خبر "كان" المحذوفة مع اسمها.

قد يتوهم متوهم هنا أن {رسول} هنا معطوف على {أَبَا}، والحقيقة أنه لا يصح أن يكون معطوفا بـ(لكن)؛ لأن "لكن" هنا مسبوقة بالواو فليست حرف عطف. إذن "لكن" هنا حرف استدراك وابتداء، فما بعدها "جملة جديدة".

وإعراب {رسول} / خبر لـ كان المحذوفة مع اسمها، واسم كان ضمير مستتر تقديره هو ، يعني "ولكن كان هو رسول الله".

وعرفنا في المستوى الثاني أنه قد تحذف كان مع اسمها ويبقى الخبر، وهذا من خصائص "كان".

❖ **مثال وقوع الجملة بعد "لكن"**

⇐ قول الشاعر :

---

[1] / قال الأستاذ : طالحين : صفة لرجال منصوبة وعلامة نصبها الياء ، ولعله سبق لسان

[2] / قال الأستاذ : صالحين : معطوف على طالحين منصوب وعلامة نصبه الياء ، ولعله سبق لسان

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادرُهُ *** لكنْ وقائعُهُ في الحربِ تُنتظرُ

وجه الاستشهاد : أن "لكن" في البيت حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وليست حرف عطف.
لأن الواقع بعدها جملة اسمية، وهي قوله: "وقائعه في الحرب تنتظر".

أيضا إذا وقعت الجملة بعد "لكن" فلا تكون حرف عطف بل هي حرف ابتداء واستدراك.

معنى البيت / هذا مدح له فهو رجل لا يخشى غدره ولا ضرره، وهو مع ذلك في الحرب له صولات وجولات .

إعراب / وقائعه : مبتدأ ، في الحرب تنتظر : جملة خبر.

ثانيًا : "بلْ"

❖ **يشترط للعطف بـ "بل" شرطان، هما :**

١ـ أن يكون المعطوف بها مفردًا لا جملة.
٢ـ أن تُسبق "بل" بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي.　**الإيجاب** : هو الإثبات ، وهو عكس النفي.

❖ **معنى "بل" / معناها يختلف باختلاف الكلام الواقع قبلها.**

❑ **إذا سبقت بإيجاب أو أمر** ⇐ فهي تفيد سلب الحكم عما قبلها ، وإثباته لما بعدها.

⇐ **مثال الإيجاب** : قام زيدٌ بل عمرٌو.

هنا "بل" عاطفة وعمرو معطوف على زيد مرفوع مثله فنقول: " بل "حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب

-هكذا تعرب جميع حروف العطف ، ويبنى على الحركة التي ننطقها في الحرف الأخير منه-

فهنا" بل" مبني على السكون ، و"الواو" مبني على الفتح ، "ثمَّ" مبني على الفتح ، و"الفاء" مبني على الفتح.

ما معنى "بل" هنا ؟ أنها سلبت الحكم عن الذي قبلها " قام زيد" ، ثم قلت "بل عمرو" فأنت سلبت القيام عن "زيد" وأثبتُّه لـ "عمرو"، وهو الذي بعد "بل".

⇐ **مثال الأمر** : لـيقمْ زيدٌ بل عمرٌو. "لـيقم" هنا أمر؛ لأن اللام "لام الأمر".

❑ **أما إذا سبقت بنفي أو نهي** ⇐ فإنها تفيد تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات عكسه لما بعدها.

⇐ **مثال النفي** : ما حضر محمدٌ بل عليٌّ.

هنا أفادت تقرير الحكم عن ما قبلها وهو عدم الحضور ، ثم أثبتت عكسه لما بعدها .

فـ "عليّ" مثبت له الحضور، وهو عكس الحكم الذي قبل.

⇐ **مثال النهي** : لا تصاحبْ الأحمقَ بل العاقلَ.

هنا "بل" قررت الحكم لما قبلها، وأثبتت عكسه لما بعدها يعني العاقل صاحبه أما الأحمق فقررت الحكم فيه وهو عدم المصاحبة.

ثالثًا : "لا"

❖ **تكون "لا" عاطفة بثلاثة شروط، هي :**

١. أن يكون المعطوف بها مفردًا لا جملة.
٢. أن تسبق بإيجاب ، أو أمر ، أو نداء.

⇐ **مثال الإيجاب** : هذا زيدٌ لا عمرٌو.

⇐ **مثال الأمر** : أكرمْ زيدًا لا عمرًا.

⇐ **مثال النداء** : يا بنَ أخي لا ابنَ عمي.

الحلقة "٢٦"

تابع شروط العطف بـ"لا"

٣. **ألاَّ يصدق أحد المتعاطفين على الآخر.**

⇐ **فلا يجوز نحو : جاءني رجلٌ لا زيد** ☒

لا يجوز هذا المثال ونحوه؛ لأن أحد المتعاطفين صادق على الآخر. فيصح أن تقول : إن زيدًا رجلٌ.

الشرح / لأن هنا "زيد" صادقٌ على "رجل" فلو قلت "زيدٌ رجلٌ" فهل هذا كذب أم صدق ؟ هذا صدق، فإذن لا يجوز هذا المثال ؛ لأنه لا بد أن يكون المعطوف بها ليس صادقا على المعطوف عليه.

لكن لو قلنا - كما في الحلقة السابقة - : "**هذا زيد لا عمرو**" فهنا يجوز المثال؛ لأن عمرو لا يصدق على زيد.

أيضًا : "**يا ابن أخي لا ابن عمي**" ، يجوز؛ لأن ابن عمي لا يصدق على ابن أخي.

⇐ **ويجوز : جاءني رجل لا هند** ☑-

هنا المثال صحيح؛ لأن "هند" لا تصدق على "رجل" فلا يصح أن تقول: "هند رجل"، ولو قلت: جاءتني امرأة لا هند، لا يصح ؛ لأن "هند" صادقةٌ على "امرأة".

مسائل في باب العطف

أولاً / عطف الاسم على الاسم

❖ **المسألة الأولى / ما حكم العطف على الاسم الظاهر، والضمير المنفصل، والضمير المنصوب المتصل ؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد .**

حين أضعُ مجموعة أشياء في سؤال واحد فمعناه أن حكمها واحد، والجواب فيها واحد، ومن التسهيل على الطلاب أن توضع المتشابهات في مكان واحد .

أولاً / الاسم الظاهر :محمد ، خالد ، علي

ثانيًا / الضمير المنفصل : لم يحدد، فيدخل فيه : أ. ضمائر الرفع المنفصلة مثل : أنا - أنت - هو - هي

ب. وأيضا ضمائر النصب المنفصلة مثل: إيّاكَ - إيّاكِ - إيّاكما - إيّاكـم - إيّاكن هذه حكمها واحد.

ثالثًا / الضمير المنصوب المتصل : ليس الضمير المرفوع وليس المجرور؛ لأن المخفوض سيأتي له حكم والمرفوع سيأتينا له حكم، لكن االضمير المنصوب المتصل حكمه حكم العطف على الاسم الظاهر وحكمه حكم العطف على الضمير المنفصل، والأمر فيه سهل والإجابة باختصار:

❖ **جـ - يعطف على الاسم الظاهر والضمير المنفصل والضمير المنصوب المتصل بلا قيد ولا شرط .**

⇐ **أولاً / مثال الاسم الظاهر** : قام زيدٌ وعمرٌو.

عطفت اسما ظاهرا (عمرو) على اسم ظاهر (زيد)، فأتيت بالاسم دون أي إجراء آخر.

⇐ ثانيًا / أ. مثال الضمير المنفصل المرفوع – ولو قلنا: في محل رفع فكلاهما صحيح- : أنا وأنت قائمان.

أنا : مبتدأ، والواو: حرف عطف مبني على الفتح ، أنت : معطوف على أنا في محل رفع مثله، قائمان: خبر أنا.

⇐ ب. مثال الضمير المنفصل المنصوب : إيّاكَ والأسد.

الأسد: معطوف على إياك منصوب ، إياك : في محل نصب، وعُطف على الضمير المنصوب المنفصل دون قيد ولا شرط.

⇐ ثالثًا / مثال الضمير المتصل المنصوب قوله تعالى :{هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُم وَالأوَّلِينَ}.

فـ"الأولين" : معطوف على الضمير المتصل المنصوب "الكاف" في "جمعناكم" دون قيد ولا شرط.

"الواو" حرف عطف، "جمع" فعل ، "نا" فاعل ، "الكاف" مفعول به ضمير متصل في محل نصب، "الميم" علامة الجمع.

❖ المسألة الثانية / ما حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد.

❖ ج- لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أم مستترًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو الفصل بينه وبين المعطوف بفاصل.

❖ الضمير المرفوع المتصل قد يكون بارز وقد يكون مستتر، فالمستتر داخل في المتصل .

⇐ مثال توكيده بضمير منفصل قول الله تعالى : {قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ}.

الواو: حرف عطف ، آباؤكم :معطوف على التاء في "كنتم"وهي تاء الفاعل وهي ضمير مرفوع متصل .

وقلنا : لا يحسن العطف عليه إلا بواحد من أمرين : أحدهما : أن يؤكد بضمير منفصل، وهنا أكّدنا فـ الضمير المتصل المرفوع "أنتم" توكيد لفظي للتاء في "كنتم"، {كنتم أنتم} ثم جئنا بالعطف الآن فقلنا "وآباؤكم" آباء هنا معطوف على "التاء" وهو الضمير المرفوع المتصل ولم يكن العطف إلا بالتوكيد أولا بالضمير المنفصل.

هذا حكمه : حسن ، وبعض العلماء يوجبه، لكن الصحيح أنه حسن وهو الأفصح والأولى.

⇐ مثال العطف بعد الفصل بفاصل قول الله تعالى : {جَنَّات عدنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ}.

"من صلح" معطوف على الضمير المرفوع المتصل ، وهو واو الجماعة في "يدخلونها" .

وقد فُصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، وهو المفعول به "الهاء" في قوله : "يدخلونها".

ما حكم الفصل هنا ؟ الفصل هنا حسن وفصيح؛ لأن المعطوف عليه ضمير متصل في محل رفع.

الضمير المرفوع المتصل قد يكون بارزا مثل "يدخلونها" واو الجماعة ضمير مرفوع متصل بارز ، وقد يكون الضمير المرفوع المتصل مستترا كالمثال التالي :

⇐ مثال العطف على الضمير المرفوع المستتر : محمد ذهب هو وزيد ، اذهب أنت و زيد.

"محمد" : مبتدأ ، "ذهب": فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" راجع لـ محمد ، "هو" الظاهر في المثال: توكيد لفظي للفاعل المستتر وليس فاعلا لـ ذهب .

إذن هنا فصل بين الضمير المتصل المرفوع المستتر والمعطوف بفاصل وهو التوكيد اللفظي، أكدنا الضمير المتصل بضمير منفصل.

اذهب أنت وزيد / اذهب: فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، أنت: توكيد للفاعل المستتر، الواو حرف عطف، وزيد :معطوف على الضمير المستتر المرفوع المتصل.

وهذا الفصل حسن ، فصلنا بالتوكيد .

والفصل إما أن يكون بالتوكيد بضمير منفصل، أو بأي فاصل آخر.

❖ **وقد يجتمع الأمران؛ التوكيد بالضمير المنفصل، ووجود الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه.**

⇐ **مثال "١" : ومنه قال الله تعالى : {وَعُلِّمْتُم مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُم}.**

المعطوف "آباؤكم"، والمعطوف عليه الضمير المتصل المرفوع "واو الجماعة" في قوله :"تعلموا"، ولم يعطف عليه إلا باجتماع الأمرين : ١" أولاً: أكدّنا الضمير المتصل بضمير منفصل والتوكيد "أنتم" ، ٢" وبوجود الفاصل "لا".

❖ **ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا لم يُؤكَّد،**

❖ **أو لم يفصل بينه وبين المعطوف بفاصل.**

⇐ **مثال "١" : ومن ذلك قول الشاعر :**

وَرَجَا الأُخَيطلُ مِن سفاهةِ رأيِهِ * ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا**

الشاهد : "ما لم يكن وأبٌ له".

وجه الاستشهاد : حيث عطف على الضمير المتصل المستتر في "يكن" دون أن يؤكد بضمير منفصل، ودون أن يفصل بينه وبين المعطوف بفاصل ؛ وهذا ضعيف .

"الأخيطل" تصغير للأخطل وهو شاعر معروف، قال : "وأبٌ له" الواو: حرف عطف ، "أبٌ" : معطوف على الضمير المتصل المرفوع وهو مستتر يعني: ما لم يكن هو، فهنا عطف على الضمير المرفوع المتصل من غير أن يؤكَّد بضمير منفصل ومن غير أن يفصل بفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه. وهذا ضعيف.

❖ **المسألة الثالثة / ما حكم العطف على الضمير المخفوض؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد.**

الضمير المخفوض : هو الضمير الذي في [محل جر]-التعبير به أدق من قولنا [مجرور]-، وخلاصة الكلام في العطف على الضمير المخفوض أن الأغلب والأفصح والأجود أن نعيد مع الضمير ما اتصل بالمعطوف عليه.

الضمير المخفوض لا يكون مخفوضا إلا بأحد أمرين:

إما مجرور بحرف جر، أو مجرور باسم وهو المضاف، فنحن إذا أردنا أن نعطف على الضمير المجرور الكثير والغالب أننا نعيد الخافض أي : نعيد حرف الجر أو نعيد المضاف .

وقد يجوز لنا أن نعطف دون إعادة هذا الخافض لكنه قليل جدا حتى إن بعض العلماء أنكره . وتفصيل الكلام فيه :

❖ **ج ـ لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ؛ حرفًا كان هذا الخافض ، أم اسمًا.**

والمقصود بـ"الحرف" حروف الجر ، والمقصود بـ "اسماً" المضاف وهو العامل في المضاف إليه على قول من أقوال العلماء ، لأن المضاف إليه مجرور دائمًا، واختلفوا في العامل فيه الجر: فقيل العامل فيه المضاف ، وقيل العامل فيه الإضافة.

⇐ **مثال الخفض بالحرف قوله تعالى : {فَقَالَ لَـهَا وَلِلأَرْضِ اِئْتِيَا}.**

⇐ المعطوف "الأرض" ، والمعطوف عليه "الهاء" في {لَـهَا} .

والهاء مخفوض مجرور أو في محل جر بحرف الجر{فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ} فتلحظون أنه لما عطف على الضمير المجرور أعاد الخافض وهو "اللام" هنا "لها" ، وأيضًا "للأرض". هذا هو الكثير الغالب.

ولو قلنا في غير القرآن: "فقال لها والأرضِ" من دون إعادة حرف الجر اللام في (الأرض) لكان جائزا.

⇐ مثال الخفض بالاسم قوله تعالى: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ}.

المعطوف :"آبائك" والمعطوف عليه الكاف في "إلهك" ، وهو ضمير مجرور بالمضاف "إلَه" ، وقد عُطف عليه بعد إعادة الخافض، وهو المضاف "إلَه" – والخافض هنا اسم (إلَه) و"الكاف": مضاف إليه في محل جر.

الحلقة " ٢٧ "

ويجوز بقلة أن يعطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض - أي عامل الخفض -

⇐ والدليل على جوازه قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزة –هي قراءة سبعية- بجر "الأرحامِ"

⇐ في قوله تعالى: {واتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}.

⇐ فـ"الأرحامِ" بالكسر معطوف على الضمير المجرور وهو الهاء في "بهِ" دون إعادة الخافض .

هنا {الْأَرْحَامِ} بالجر تكون معطوفة على الهاء {بِهِ} الباء: حرف جر ، والهاء: ضمير في محل جر ، "الواو" حرف عطف، فنحن عطفنا على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، ولو كان على الكثير والغالب لقلنا في غير القرآن : "تساءلون به وبالأرحام" لكن جاءت هذه القراءة - قراءة حمزة - على القليل.

استطراد / لكن القراءة الأخرى أيضا قراءة سبعية وهي قراءة حفص عن عاصم التي نقرأ بها : بالنصب {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} قراءة النصب لا إشكال فيها لماذا ؟ لأن "الأرحامَ" سيكون معطوفا على لفظ الجلالة "الله" {وَاتَّقُوا اللَّهَ} يعني : واتقوا الأرحامَ ، وهي القراءة المشهورة، وعرفنا أنه يُعطف الاسم الظاهر على الاسم الظاهر دون قيد ولا شرط.

أما هنا إذا قلنا {وَالْأَرْحَامِ} بالكسر فإننا عطفنا هذا الاسم الظاهر على الضمير "الهاء" الذي في محل جر، وقد عطفنا من غير إعادة الخافض. وقال العلماء : هذا قليل ، بل إن بعض النحويين أنكر هذه القراءة من شدة تمسكه بهذا القول، وبخاصة بعض علماء أهل البصرة أنكروا هذه القراءة ؛ لأنها تخالف القاعدة التي وضعوها، لكن لا حجة لهم في ذلك؛ لأن القراءة سنة متبعة وإذا ثبتت فهي صواب وأفصح الكلام هو كلام الله سبحانه وتعالى .

ثانيًا / عطف الفعل على الفعل :

❖ س ١ / ما حكم عطف الفعل على الفعل ؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد .

يجوز عطف الفعل على الفعل ، لكن **يشترط شرط مهم جدا** وهو : **أن يتفق الفعلان في الزمن** ، سواء اتفقا في النوع أم اختلفا. - النوع لا يهم، الأفضل أن يتفقا في النوع لكن لو اختلفا لا مانع -

هذه نقطة مهمة والأفعال قد تتفق في النوع وتختلف في الزمن. هذه **قاعدة تأصيلية** لنفهم الجواب عن هذا السؤال :

الأفعال ثلاثة أنواع : "فعل ماض – مضارع – أمر" **الزمن** :"ماض أو حاضر أو مستقبل".

تنبيه ! الفعل الماضي لا يلزم أن يكون دائمًا دالا على الزمن الماضي، بل أحيانا يأتينا فعل ماض دال على المستقبل، أيضا الفعل المضارع لا يلزم أن تكون دائما دلالته على المستقبل؛ فقد يأتينا فعل نوعه مضارع لكن دلالته الماضي، مثال ذلك: "**لم يذهب زيد**" "يذهب" نوعه : مضارع، لكن زمنه: الماضي بسبب دخول "لم" ، "لم" تسمى حرف قلب ؛ لأنها تقلب زمن المضارع من المستقبل إلى الماضي ، "لم يذهب" في الماضي.

مثال الفعل الماضي دلالته المستقبل : "**إنْ جاء زيد فأكرمه**" "إنْ" الشرطية لما دخلت على الفعل الماضي (جاء) حولت زمنه من الماضي إلى المستقبل، يعني : إن جاء زيد في المستقبل فأكرمه.

إذن القاعدة : أن أنواع الفعل ثلاثة ، الزمن لا يرتبط بهذه الأنواع ، صحيح أن الأصل : أن الفعل الماضي يدل على الزمن الماضي لكن قد يدخل عليه أمر يجعله يدل على المستقبل ، أيضا الأصل في نوع الفعل المضارع أن يدل على الحاضر "الآن" أو المستقبل لكن قد يدخل عليه شيء فيحول زمنه من المستقبل أو من الحاضر إلى الماضي .

❖١. اتفاقهما في الزمن و النوع :

⇐ مثال "١" يكتبُ عليٌّ ويقرأُ .

الواو :حرف عطف ، "يقرأُ" فعل مضارع معطوف على "يكتب".

"يقرأُ" نوعه مضارع وزمنه الحال أو المستقبل ، "يكتب" نوعه مضارع وزمنه الحال أوالمستقبل ، فاتفق الفعلان في النوع والزمن.

⇐ مثال "٢" : ومنه قول الله تعالى :{لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ}.

هنا الفعل "نسقي" معطوف على الفعل "نحيي" وقد اتفقا في النوع : وهو المضارع ، وفي الزمن : وهو المستقبل .

❖٢. اتحادهما في الزمن دون النوع :

⇐ مثال "١" : قول الله تعالى :{يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} .

الفعل "أورد" معطوف على الفعل "يقدم".

وقد اتحدا في الزمن وهو المستقبل واختلفا في النوع فـ"يقدم" مضارع و"أورد" ماض.

{يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}أي أوردهم النار يوم القيامة، الله سبحانه وتعالى عبر بالفعل الماضي "أورد" عن الخبر المستقبل لتحقق وقوعه ، وفي هذا حكمة بلاغية عظيمة {فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} يعني فسيوردهم النار يوم القيامة .

⇐ مثال "٢" قوله تعالى :

{تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا}.

الفعل "يجعل" معطوف على الفعل "جعل"، وقد اتفقا في الزمن واختلفا في النوع.

"جعل" فعل ماض، "يجعل" فعل مضارع اختلفا في النوع ! لكن المهم عندنا أنهما اتفقا في الزمن {إِنْ شَاءَ جَعَلَ} "جعل" فعل ماضي نوعًا لكنه مستقبل معنًى دخلت عليه "إنْ" الشرطية، والفعل الماضي إذا دخلت عليه "إنْ" الشرطية فإنه يدل على المستقبل أي "إن شاء جعل لك في المستقبل خيرا"، {وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا} "يجعل" في المستقبل تلحظون اتفقا في الزمن.

حكم عطف الفعل على الاسم المشبِه له والعكس

الأسماء المشبهة للفعل هي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة.

هل يجوز أن تعطف هذه الأسماء التي تشبه الفعل على الفعل ، أو هل يجوز عطف الفعل على الأسماء التي تشبه الفعل؟

الجواب: **نعم يجوز**، والذي سوّغ ذلك أن هذا الاسم يشبه الفعل - يعني يُؤوَلُ بالفعل - لمَّا صح تأويله بالفعل صح عطفه على الفعل والعكس.

وأيضا لا يهم نوع الفعل : فيجوز أن نعطف الفعل المضارع على اسم الفاعل ويجوز أن نعطف الفعل الماضي على اسم الفاعل ، والعكس نعطف اسم الفاعل على الفعل الماضي أو اسم الفاعل على الفعل المضارع وهكذا .

❖ س٢ / ما حكم عطف الفعل على الاسم المشبه له والعكس؟ وضح ذلك بالأمثلة والشواهد

❖ **يجوز** عطف الفعل المضارع والماضي لا فرق على الاسم المشبه له كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة .

⇐ **مثال "١"** : **أنت مشاركنا في الخير وتجيب نداءنا.**

"الواو" :حرف عطف ، "تجيبُ" : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو معطوف على "مشاركُ" ، "مشارك" :اسم فاعل ، "شارك = يشارك = فهو مشارك" تلحظون هنا جاز العطف؛ لأن الاسم المشبه للفعل يؤول بفعل كأنك قلت : "أنت تشاركنا" فيجوز أن تقدِّر هذا الاسم بفعل.

⇐ **مثال "٢" قوله تعالى {صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ}.**

عطَفَ الفعل "يقبضن" على الاسم المشَبَّه له وهو اسم الفاعل "صافات".

الواو: حرف عطف و{يَقْبِضْنَ}:فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو معطوف على {صَافَّاتٍ}،و{صَافَّاتٍ}:هنا اسم فاعل؛ لأن {صَافَّاتٍ} جمع صافّ ، وصافّ اسم فاعل على وزن "فَاعِلْ" التقدير: يصفُفْنَ ويقبِضْنَ .

⇐ **مثال "٣"** : **ومنه أيضا قوله :{فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا "٣" فَأَثَرْنَ} .**

"أثرن" فعل ماضي والفاء في "فأثرن" هي العاطفة ، عطفنا فعل ماض على الاسم المشْبه للفعل "مغيراتٌ" ، جمع مغيرة ، ومغيرة اسم فاعل "أغار= يغير = فهو مغير وهي مغيرة" فهو اسم فاعل يشبه الفعل فهو يُقَدَّر بالفعل ، مغيرات بمعنى يُغرن أو أغرن "فأغرن صبحا فأثرن".

❖ **ويجوز العكس أيضًا ..**

⇐ **مثال "١"** : **قول الله سبحانه وتعالى :{يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} .**

الواو :حرف عطف ، وقد عطف الاسم المشْبه للفعل وهو اسم الفاعل "مخرج" على الفعل "يخرج" وهو فعل مضارع وهذا جائز.

تدريبات على باب عطف النسق

١. تناجى زيدٌ .... خالد

أ. ثم ب. الفاء ج. الواو د. بل

الصواب "ج" . لو تأملنا نجد أن "تناجى" من المعاني النسبية التي لا تكون إلا بين اثنين فأكثر – معنى المشاركة- مثل : "اختصم" وهذا المعنى خاص بالواو؛ لأن الواو تفيد المصاحبة ، يعني وقوع الحدث من المعطوف والمعطوف عليه في وقت واحد لذلك لو قلت: "تناجى زيد ثم خالد" فهنا المعنى غير مستقيم؛ لأنه سيصبح زيد يناجي نفسه وهذا لا يصح ! لأن المناجاة من المعاني النسبية التي لا تكون إلا بين اثنين فأكثر.

"**تناجى زيد وخالد**" الواو هنا تفيد المصاحبة فكأن زيد وخالد تصاحبا في المناجاة، بخلاف "ثم" تفيد الترتيب ، "الفاء" تفيد الترتيب فلا يصلح فيها ، "بل" تفيد الإضراب ، فلا يصلح فيها إلا "الواو".

٢. "الفاء" تفيد ......

أ. مطلق الجمع ب. الترتيب والتعقيب ج. الترتيب والتراخي

الصواب "ب" ، **تفيد الترتيب والتعقيب.**

٣. معنى "أو" في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (اثبت أحد فإنما عليك نبي أو صدِّيق أو شهيدان).

أ. التخيير ب. الإبهام ج. الإباحة د. الواو

الصواب "د" . وهذا الحديث فيه روايات كثيرة ، منها هذه الرواية التي يستشهد بها بعض النحويين على معنى "أو" نقول: "أو" **هنا جاءت بمعنى الواو،** قال الكوفيون : "أو" تأتي بمعنى الواو بشرط أمن اللبس، وهنا أُمِنَ اللبس "اثبت أحد فإنما عليك نبي أو صدِّيق أو شهيدان" معروف النبي محمد صلى الله عليه وسلم والصدِّيق هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، والشهيدان عمر – رضي الله عنه – وعثمان – رضي الله عنه – .

٤. إن الطالب يجتهد .... لا ينجح المهمل.

أ. ثم ب. الفاء ج. الواو د. أو

الصواب "ب" . لا يصح أن نضع في هذا الفراغ إلا حرفا واحدا ما هو؟ **الصواب** : **أنه الفاء،** لماذا ؟ لأن الفاء فيها معنى السببية ، فإذا وضعنا الفاء "إن الطالب يجتهد فلا ينجح المهمل" صح الكلام ؛ لأن من خصائص الفاء أنها تعطف ما لا يصلح كونه خبرا على ما يصلح كونه خبر[1]، فالجملة هذه "لا ينجح المهمل" لا يصح أن تكون خبر لماذا؟ لأنها لم تتصل بضمير "رابط" ، ليس فيها رابط يربطها باسم إنَّ ، والجملة التي يصح أن تصلح خبرا "إن الطالب يجتهد" "يجتهد" جملة وقعت خبرا لـ "إنَّ الطالب" ، وهي تصلح أن تكون خبرا؛ لأن فيها ضميرا "يجتهد هو" عائدا على الاسم وهو "الطالب" ، لكن الجملة هنا "لا ينجح المهمل" لا يصح أن تكون خبرا ، لماذا ؟ لأنه ليس فيها رابط؛ لذلك لا يجوز أن نضع إلا الفاء لأن الفاء فيها معنى السببية ، والسببية تغني عن الرابط ، فالسببية تربط بين الجملتين .

٥. "قرأت الكتاب حتى الخاتمةِ" حتى هنا

أ. حرف عطف ب. حرف ابتداء ج. حرف جر

الصواب "ج" **حرف جر** ، لماذا ؟ لأن بعدها مجرور ولو كانت حرف عطف لقلنا "حتى الخاتمةَ" ، ويُفهم الآن حتى : حرف جر ، والخاتمة :اسم مجرور ، ومعنى الكلام إذا كانت "حتى" حرف جر : أني قرأت في الكتاب وتوقفت عند الخاتمة لم أقرأها ، لكن إذا كانت "حتى" حرف عطف "قرأت الكتاب حتى الخاتمةَ" يعني قرأت الكتاب والخاتمة.

٦. "إن محمدًا كريمٌ لكنَّ زيدًا بخيلٌ" لكن هنا

أ. حرف عطف ب. مِن أخوات إنّ ج. حرف جر

الصواب " **ب**" ، **لكنَّ= من أخوات إن** لماذا ؟ لأن النون مشددة ، "لكنْ" التي تكون حرف عطف لا بد أن تكون النون فيها ساكنة "لكنْ" ، أما هذه "لكنَّ" فهي من أخوات إن.

٧. العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض :

أ. جائز بكثرة ب. جائز بقلة ج. ممتنع

الصواب "ب" ، **جائز بقلة** ، بل إن بعض العلماء جعله ممتنعا لكن الذي يهمنا الرأي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه وهو أنه جائز بقلة.

٨. حكم عطف الفعل على الفعل

---

[1] / الحلقة ٢٣

أ. جائز مطلقا ب. جائز بشرط اتحاد الفعلين نوعا وزمنا

ج. جائز بشرط اتحاد الفعلين نوعا د. جائز بشرط اتحاد الفعلين زمنا

الصواب "د" ، جائز بشرط اتحاد الفعلين زمنا.

٩. "خالدٌ جلسَ وزيد" العطف هنا

أ. حسن ب. ضعيف ج. ممتنع

الصواب "ب". "زيد" معطوف على الضمير المرفوع المتصل المستتر يعني "جلس هو" وقد عطفنا عليه من غير توكيد ومن غير فاصل وقلنا : إنّ هذا ضعيف ، والحسن أن يؤكد نقول : "جلس هو" أو يفصل بفاصل ثم نأتي بالمعطوف، لكن هنا أتينا بالمعطوف دون أن نؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل ومن دون فصل، فلذلك **الحكم** : **العطف هنا ضعيف،** والعطف الحسن أن نقول: "خالد جلس هو وزيد.

الحلقة "٢٨"

✪ بــاب البـدل ✪

البدل أربعة أنواع :

١- البدل المطابق "ويسمى بدل كُلّ من كُلّ" ٢- بدل بعض من كُلّ ٣- بدل الاشتمال ٤- البدل المباين

تعـــريف البدل : هو التـابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

قوله: "**التابع**": يُخرِج جميع المصطلحات النحوية ماعدا التوابع ، فيخرج مثلاً: الفاعل ، والمفعول به ، والحال ، والمبتدأ ، والخبر ؛ لأنهن لسنا توابع. كلمة "التابع" : فصل يخرج غيره مما سوى التوابع .

قوله: "**المقصود بالحكم**" : فصل ثان في التعريف، يخرج بقية أنواع التوابع إلا عطف النسق ؛ لأن النعت ليس مقصوداً بالحكم ، وكذلك التوكيد اللفظي والمعنوي ليسا مقصودين بالحكم. لكن البدل: هو التابع المقصود بالحكم.

قوله: "**بلا واسطة**": فصل ثالث يخرج عطف النسق ؛ لأن عطف النسق مقصود بالحكم و لكن بواسطة ، فإذا قلت: جاء محمد وخالد. فـ"خالد" عطف نسق مقصود بالحكم ، ولكن بواسطة حرف العطف.

أما البدل: إذا قلت: جاء محمد أبوك.

فـ"أبوك" هنا بدل: ١-هو تابع. ٢- مقصود بالحكم ، وهو المجيء. ٣- أنه مقصود بالحكم بلا واسطة.

❖ شرح التعريف

قوله : "**المقصود بالحكم**" : يخرج جميع التوابع ما عدا عطف النسق .لماذا يخرجها؟

لأنها ليست هي المقصودة بالحكم ، بل المقصود بالحكم فيها هو المتبوع .

⇐ **نحو** : **جاء القوم كلهم.**

المقصود بالحكم : المتبوع "القوم" وجاء التابع هنا وهو "كلهم" لتوكيد الحكم.

ولو حُذِفَ هذا التابع - أي: لو حذفنا التوكيد - لَصحَّت الجملة ، فيصِحُّ أن يُقال: جاء القوم. ☑

النعت والتوكيد وعطف البيان هذه التوابع ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود بالحكم فيها هو المتبوع ، مثلاً: جاء زيد الكريم. فالمقصود بالحكم: "زيد" ، وإنما جئنا بالتابع وهو "الكريم" زيادة توضيح .

ونحو : "جاء القوم كلهم" .المقصود بالحكم: المتبوع "القوم" وجاء التابع: "كلهم" لتوكيد الحكم فقط ، فـ "كلهم" ليس مقصوداً بالحكم .

بخلاف البدل ، فالبدل هو المقصود بالحكم وبلا واسطة أيضاً.

قوله "بلا واسطة": يخرج عطف النسق ؛ لأن عطف النسق مقصود بالحكم ولكن بواسطة حرف العطف.

أما البدل فهو مقصود بالحكم بلا واسطة.

⇐ **مثال "١" : جاء زيد وخالد.**

"خالد" مقصود بالحكم هنا وهو المجيء، لكن بواسطة حرف العطف "الواو".

أما البدل فإنه المقصود بالحكم بلا واسطة .

⇐ **مثال "٢" : أكلت الرغيف نصفه.**

فهنا المقصود بالحكم هو البدل: "نصفه" ، وليس المبدل منه: "الرغيف" وتلحظون أنه لم يسبق بحرف عطف.

فـ"**نصفه**" هو التابع المقصود بالحكم ؛ لأن الحكم وهو الأكل وقع على نصف الرغيف لا الرغيف كله؛ وليس هناك واسطة بين التابع "نصفه" والمتبوع "الرغيف" ، أي: لا واسطة بين البدل والمبدل منه.

أقسام البدل : للبدل أربعة أقسام :

❖ القسم الأول: بدل كل من كل أو "البدل المطابق" :

تعريفه : هو بدل الشيء مما هو طِبْق معناه، - يعني: المساوي له في المعنى.

⇐ **مثال "١" : قول الله تعالى :{ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ "٦" صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ...}**

"صراط": بدل كل من كل ، بدل من: "الصراط المستقيم" ، فالصراط المستقيم هو: صراط الذين أنعمت عليهم

تلحظون أنه مثله في الإعراب:

اهدنا: اهدِ: فعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. "نا": مفعول به أول. الصراط: مفعول به ثان.

المستقيم: نعت للصراط منصوب وعلامة نصبه الفتحة. صراط: بدل كل من كل ، أو بدل مطابق من الصراط.

⇐ **مثال "٢" : مررت بأخيك محمدٍ.**

"محمد": بدل كل من كل ، بدل من "أخيك" ؛ لأن أخيك هو محمد ، ومحمد هو أخيك ، هنا مطابقة بين البدل والمبدل منه في كل شي ، ولأجْل المطابقة التامة بينهما "بين البدل والمبدل منه" لا يشترط في بدل كل من كل وجود ضمير يعود على المبدل منه ، لماذا؟ قال العلماء: للمطابقة التامة بينهما.

❖ القسم الثاني: بدل بعض من كل :

تعريفه : ما كان البدل جزءًا من المبدل منه ، أي: أن يكون البدل وهو الثاني جزءا من المبدل منه.

⇐ **مثال "١" : قمت الليل ثلثه.**

الليل: ظرف زمان منصوب. ثلثه: بدل من الليل منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

"ثلثه" بدل بعض من كل ؛ لأن الثلث بعض الليل وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه.

تلحظون أن بدل بعض من كل يشترط فيه أن يتصل بضمير عائد على المبدل منه.

⇐ مثال "٢" : ومنه قول الله تعالى : { ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ }المائدة ٧١

"**كثير**" بدل من واو الجماعة في قوله :"**عموا**"؛ وهو بدل بعض من كل.

"واو الجماعة" كُلّ ، و"كثير" بعض من هذا الكُلّ. تلحظون أن "كثير" مرفوع وعلامة رفعه الضمة ؛ لأن الضمير "المُبدَل منه" في محل رفع.

❖ **ويشترط في بدل بعض من كل :**

أن يكون متصلاً بضمير راجع إلى المُبدَل منه ، وهذا الضمير إما أن يكون مُصرَّحًا بذِكْرِه "وهو الأصل" أو مُقدّراً.

ففي الأمثلة السابقة: المثال الأول : "ثلثه" تجدون "الهاء" مُصرَّحا بذِكْرِها ، وفي المثال الثاني "كثير منهم" الهاء في "منهم" هذا ضمير اتصل بالبدل وهو عائد على المبدل منه"واو الجماعة" و هو مُصرَّح بذكره.

⇐ **مثال الضمير المقدر:** قول الله تعالى : {وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}.

"من استطاع" بدل بعض من كل من "الناس" ، فـ"الناس" كُلّ ، ثم جاء بالبدل "من استطاع" والشاهد هنا أن الضمير في البدل مقدر، والتقدير : من استطاع منهم ، أي: بعض من كل من الناس.

تلحظون أن هذا البدل اتصل به ضمير ، لكن هذا الضمير مقدر ليس ظاهراً.

❖ **القسم الثالث: بدل الاشتمال :**

تحدث العلماء عن بدل الاشتمال حديثا كثيرا وطويلا في تعريفه وضابطه لكن الإحاطة بما ذكر العلماء وخلافاتهم وما أوردوه من إشكالات فيه لا يعنينا كثيراً ، ما يعنينا ما سنعرضه الآن وهو خلاصة رأي ابن هشام صاحب كتاب أوضح المسالك.

تعريـفه : بدل شيء من شيء ، يشتمل عامل المُبدَل منه على معنى البدل.

⇐ **مثـاله** : قول الله تعالى : { يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ }البقرة ٢١٧.

"قتال": بدل اشتمال من "الشهر الحرام" ، لماذا ؟

العامل "**عن**" المتعلق بالفعل "**يسألون**" مشتمل على البدل "**قتال**" بطريق الحقيقة ، و مشتمل على المبدل منه "الشهر الحرام" بطريق المجاز؛ لأن بين الحقيقة والمجاز علاقة.

أي: يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرام ، تلحظون أن عامل المبدل منه مشتمل على البدل "قتال" بطريق الحقيقة، السؤال في الحقيقة عن حكم "القتال" في الشهر الحرام و ليس السؤال عن الشهر الحرام ، فإذن المسؤول عنه في الحقيقة هو البدل ، والمُبدل منه هو المشتمل عليه العامل بطريق المجاز؛ للعلاقة بين "القتال" و"الشهر الحرام". السؤال عن الشهر الحرام مجاز؛ والسؤال عن القتال فيه حقيقة. ما الذي جعل هذا المجاز سائغا؟ العلاقة فالعلاقة بينهما أن القتال وهوالبدل في الشهر الحرام وهو المبدل منه.

❖ **ويشترط في بدل الاشتمال:**

أن يكون متصلاً بضمير يرجع إلى المبدل منه ، وهذا الضمير إما أن يكون مصرحًا بذكره كالمثال السابق.

"قتال فيه" فالبدل اتصل به ضمير ، هذا الضمير عائد على المبدل منه ، "الهاء" في "فيه" راجعة للمبدل منه وهو "الشهر الحرام".

⇐ **مثال الضمير المقدر** : قول الله تعالى : { قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ "٤" النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ }.

فـ "النار" بدل ، وَ"**الأخدود**" : مُبدَل منه .

الشاهد / أن الضمير العائد : محذوف. والتقدير : "**النار فيه**" يعني عائدة إلى "الأخدود" وهو المبدل منه.

توضيح / / "**النار**": بدل اشتمال من "الأخدود" لأن المقتول حقيقة أصحاب النار وليسوا "أصحاب الأخدود" ولكن بين البدل والمبدل منه علاقة ؛ لأن هذه النار كان مكانها في الأخدود ، فقُتِلَ أصحابُ النار ، فاشتمل العامل على معنى البدل ، فالعامل هو "أصحاب" عمل في المبدل منه"الأخدود" لأن "أصحاب" مضاف ، و"الأخدود" مضاف إليه ، والمضاف هو الذي يعمل في المضاف إليه ، فالعامل اشتمل على المبدل منه "الأخدود" بطريق المجاز واشتمل على البدل "النار" بطريق الحقيقة ؛ لأن "النار" هي سبب القتل وليس "الأخدود" هذا يتنبه له .

القسم الرابع: البدل المباين

البدل المباين هو: البدل المغاير أي : أنه لا علاقة ولا صلة بين البدل والمبدل منه نهائياً ، ولأنه بينهما انفصال تام فلا يُشتَرَط أن يتَّصل بالبدل ضمير يعود على المبدل منه. فعندنا أنواع البدل أربعة:

١-البدل المطابق أو بدل كل من كل: لا يشترط في البدل ضمير يعود على المبدل منه ، لماذا؟ للاتصال التام بينهما فلا يحتاج معه إلى ضمير.

٢- بدل بعض من كل: احتجنا إلى ضمير يربط بين البدل والمبدل منه ؛ لأن بين البدل والمبدل منه مسافة وفرق.

٣- بدل الاشتمال: احتجنا إلى ضمير من أجل تعزيز القرابة والوصل بينهما ؛ لأن بين البدل والمبدل منه مسافة وصلة وقرابة.

٤- البدل المباين "المغاير": هذا لا يحتاج إلى ضمير ؛ لأنه ليس هناك أي علاقة ولا صلة بين البدل والمبدل منه.

تعريف البدل المباين : هو البدل المُغايِر والمُخالِف للمُبدَل منه. يعني أن الثاني مخالف ومغاير للمبدل منه وهو الأول.

وهو ثلاثة أنواع :

❖ **النوع الأول : بدل الغلط** :

وهو إذا كان المبدل منه **غير مقصود** ألبتّة ، ولكن سبق إليه اللسان خطأً من غير قصد.

⇐ نحو : جدة **الرياض** عاصمة المملكة.

بدل الغلط ما هو؟ إذا كان المبدل منه وهو الأول غير مقصود ألبتة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسان غلطًا ، يعني: زلة لسان ، فالمتكلِّم لا يريد نطق المبدل منه ولكن سبق إليه اللسان خطأً من غير قصد.

تأملوا المثال: واضح أن "الرياض" بدل غلط من "جدة" ، فـ "جدة" وقعت في الكلام وليست مقصودة ألبتة ، ولكن خرجت من اللسان سهواً وخطأ ، فالمتكلم استدرك الغلط هذا بأن جاء بالبدل. إذن هذا البدل يسمى بدلا للغلط الذي وقع في الكلام. إذن بدل الغلط مَرَدَّه راجع إلى اللسان، فالمبدل منه غير مقصود ألبتة ولكن زلة لسان ، فأردنا أن نُصحِّح هذا الخطأ بأن نأتي باللفظ الصحيح وهو المبدل منه. كما يقال عندنا الآن بدل فاقد ، يعني شيء فُقِد وهذا بدل عنه، كذلك هنا "الرياض" بدل غلط يعني بدل شيء وقع خطأ.

❖ **النوع الثاني : بدل النسيـان** :

وهو إذا كان المبدل منه **مقصودًا**، ثم تبيَّنَ بعد ذكره في الكلام فساد القصد.

يعني: بدل النسيان الخطأ راجع فيه إلى العقل. الإنسان قد يتكلم بكلام يقصده لكن تبيَّن له وتذكّر أثناء الكلام أن هذا غير صحيح ، فيأتي بالبدل من أجل تصحيح ما وقع بسبب النسيان، فيسمى هذا بدل نسيان.

❖ **النوع الثالث : بدل الإضراب :**

وهو إذا كان كل واحد من البدل والمبدل منه **مقصودًا قصدًا صحيحًا** ، لكن المتكلم بدَّل رأيه و غيَّر قصده بذلك ؛ فأضرب عن الأول فتَرَكَه ، وقصد الثاني.

الحلقة "٢٩"

تحدثنا في الحلقة الماضية عن أنواع البدل المباين ، والآن نشرح هذه الأنواع من خلال مثال واحد نقول:

وهذه **الأنواع الثلاثة** يمكن أن يصدق عليها مثال واحد، وذلك بحسب قصد المتكلم واختلاف الحال والسياق .

⇐ **مثال "١"** : أكرِمْ زيدًا خالدًا.

١. إن كان "**زيدًا**" **ليس مقصودًا** ألبتة ، ولكنه جاء سَبْقَ لسانٍ ، فـ "**خالد**" **بدل غلط** منه.

٢. وإن كان "**زيدًا**" **مقصودًا**، ولكن تبيَّن أن هذا القصد غير صحيح بسبب النسيان ، فـ"**خالد**" **بدل نسيان منه**.

٣. وإن كان "**زيدًا**" **مقصودًا قصدًا صحيحًا** ، لكن المتكلِّم غيَّر رأيه وأراد إكرام "**خالد**" بدل "**زيد**"، فـ"**خالد**" **بدل إضراب**.

"خالداً" بدل من "زيداً " ، وهو منصوب مثله. "خالداً" بدل مباين ، أي: أن "خالداً" مباين ومغاير للمُبدَل منه وهو"زيداً" ، وهذا البدل المباين قد يكون: بدل غلط ، وقد يكون بدل نسيان ، وقد يكون بدل إضراب.

يكون بدل غلط / إذا كان راجعا إلى اللسان ، يعني إذا كنتُ ذكرتُ "زيداً" بِزلَّة لسان ، فهذا يسمى بدل غلط فـ "خالداً" بدل غلط من "زيداً".

ويكون بدل نسيان / إذا كنتُ ذكرتُ "زيداً"، وأنا مُتأكِّد أنِّي أريد "زيداً" وأقصده، لكن تبيَّن لي أن هذا القصد غير صحيح - تَذكَّرت- فهنا يسمى "خالد" بدل نسيان.

ويكون بدل إضراب / إذا كان "زيدا" مقصوداً قصداً صحيحاً ، أنا قلتُ لكَ: أكرِمْ زيداً. أنا أُريدُكَ أن تُكرِمهُ ، ليس زلة لسان ، وليس نسيانا ؛ إنما أريدُ منك فِعْلاً أن تُكرِمَ زيداً ، لكنني بعد أن تكلَّمْتُ ، تبادَرَ إلى ذهني أن "خالداً" أحقُّ بالإكرام من "زيد"، فهُنا إذا كنتُ أقصِدُ ذلك فهذا يسمى بدل إضراب؛ بمعنى أني أضربت عن الأول وقصدت الثاني.

⇐ **مثال "٢"** : خُذْ نَبْلاً مِدَى.

أيضاً هذا المِثال يصلح لهذه الأمور الثلاثة ، بحسب قَصْد المُتكلّم وسياق الحال والأحوال.

والنَّبْل هو السَّهَم ، والمدى هي السِّكِّين.

الإبدال من الضمائر:

❖ **مقدمة :**

❖ **الحالة الأولى : إبدال الظّاهِر من الظّاهر**

هذا أمرٌ متفقٌ عليه. يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ، بل جميع الأمثلة التي سبقت هي لإبدال الظاهر من الظاهر ، مثل:

أكرِمْ زيداً خالداً. فـ "خالد" بدل من "زيد" ، وهو بدل اسم ظاهر من اسم ظاهر.

الحالة الثانية: إبدال الضمير من الضمير، وهذا لا يجوز مطلقاً.

الحالة الثالثة: إبدال الضمير من الظاهر ، أيضاً هذا لا يجوز مطلقاً.

الحالة الأخيرة: إبدال الاسم الظاهر من الضمير، وهذا يجوز لكن مع بعض القيود التي سنتعلمها الآن:

❖ أولاً / إبدال الضمير من الضمير:

لا يصح أن يبدل **الضمير من الضمير** مطلقًا؛ سواء أكان البدل كُلّ من كُلّ ، أم بدل بعض من كُلّ، أم بدل اشتمال، أم بدل مباين.

⇐ أما نحو : قمتَ **أنتَ**. أو: مررتُ بِكَ **أنتَ**.

فقد يتَوَهَّم متوهِّم أن "أنت" بدل من التاء - في المثال الأول ، وبدل من الكاف - في المثال الثاني.

نقول: هذا ليس بدلا ، وإنما هو توكيد لفظي.

❖ ثانيًا : إبدال الضمير من الظاهر :

لا يصح أن يُبدل الضمير من الظاهر .

⇐ أما نحو : رأيت زيدًا **إياه**.

فهذا مثال وضعه بعض النحويين وهو ليس بمسموع ، لم يُسمَع عن العرب.

يعني لا يصح أن الضمير يكون الثاني والاسم الظاهر هو الأول ، الضمير هو البدل والظاهر هو المبدل منه.

أما نحو : رأيت زيدًا **إياه**.فقد يُتوهَّم أن "إياه" بدل من "زيداً" من باب إبدال الضمير من الظاهر، و لكن هذا ليس من باب الإبدال. فلا يصِحّ ، ولا يمكن أن يُعرَب "إياه" بدلا ؛ لأنّه لا يُبدَل الضمير من الظاهر، فهو من وضع النحويين ، وليس بمسموع عن العرب.

❖ ثالثًا : إبدال الظاهر من الضمير :

عكس السابق ، أي: الظاهر هو البدل وهو الثاني ، والضمير هو المبدل منه و هو الأول .

إبدال الظاهر من الضمير لا يخلو من أحد حالين:

❑ **الحالة الأولى : إن كان الضمير لغائب**

جاز الإبدال مطلقًا؛ أي : في جميع أنواع البدل ، ضمائر الغائب مثل : هو ، هي ، هم، واو الجماعة.

⇐ **مثال "١"** : { وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ }. الأنبياء٣

البدل هو الاسم الظاهر "**الذين**". والمبدل منه هو الضمير الغائب واو الجماعة في قوله تعالى : "وأسروا".

"الذين" في إعرابها أوجه ، من هذه الأوجه: أنه بدل من "واو الجماعة". وهنا أبدلنا الظاهر من الضمير. ضمير الغائب هنا هو: "واو الجماعة".

⇐ **مثال "٢"** : ذهبوا إخوتك.

"إخوتك" بدل من ضمير الغائب "واو الجماعة" ، وهو بدل كل من كل.

❑ الحالة الثانية : إن كان الضمير لحاضر.

المقصود بالحاضر ، أي : المُخاطَب أو المُتكلِّم. فما الحكم؟ هو جائز ، لكن **يُشتَرَط** إذا كان البدل كُلّ من كُلّ أن يكون دالّاً على الإحاطة و الشمول ، وهذا هو القيد الوحيد الذي يجب أن ننتبه له.

⇐ **مثال بدل بعض من كل** : أعجَبْتَني وجهُك.

البدل "**وجهك**" وهو بدل بعض من كل "الوجه بعض الرَّجُل".

"وجه" بدل من "التاء" في (أعجبتني)، و"التاء" ضمير حاضر وهو مخاطب. فهنا أبدلنا الظاهر من المضمر.

⇐ **مثال بدل الاشتمال** : أعْجَبْتَني كلامُك.

فهنا "التاء" هذه هي ضمير المخاطب، و"كلام" هنا بدل اشتمال من "التاء"، وهو إبدال الظاهر من الضمير، **البدل**: "**كلامك**" ، وهو اسم ظاهر، وهو بدل اشتمال.

المبدل منه الضمير الحاضر، وهو "تاء الفاعل" في قوله : **أعجبتني.**

⇐ **مثال ٢** : **قول الشاعر** :

بَلَغْنا السماء مجدُنا وسماؤنا *** وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

البدل : "**مجدُنا**" ، وهو اسم ظاهر ، بدل اشتمال.

المبدل منه : الضمير الحاضر، وهو "**نا**" الدالة على المتكلمين في قوله : "**بلغنا**". وهي فاعل في محل رفع.

⇐ **مثال بدل كُلّ من كُلّ** : فَهِمْنا النحوَ كبيرُنا وصغيرُنا.

البدل: "**كبيرُنا وصغيرُنا**"، وهو اسم ظاهر، وهو بدل كل من كل.

المبدل منه : "نا" الدالة على المتكلمين في قوله "فهمنا" ، و" نا" فاعل في محل رفع .

ولاحظوا أننا اشترطنا أنه إذا كان البدل كل من كل ، وكان الضمير لحاضر "متكلم أو مخاطب" فليزم أن يكون بدل كل من كل دالّاً على الإحاطة والشمول ، فقلت: "كبيرنا وصغيرنا" هذا البدل دلّ على الإحاطة والشمول.

⇐ **أما نحو**: رأيتكَ زيدًا.

☒ فلا يجوز أن يكون "**زيدًا**" بدل كل من كل من الضمير الحاضر "الكاف" ، لماذا؟

لأنه ليس فيه دلالة على الإحاطة والشمول.

ولو سُمِعَ مثل ذلك لأُعرِبَ هذا الاسم الظاهر "**زيدًا**" توكيدًا لفظياً للضمير "الكاف" ، ولا يجوز أن يعرب بدلاً .

إبدال الاسم والفعل والجملة

الحكم العام / أنه يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله.

وهذا جائز في جميع أقسام البدل الأربعة دون استثناء.

❖ **إبدال الاسم من الاسم** :

كل ما تقدم من الأمثلة والشواهد هو من إبدال الاسم من الاسم .

❖ **إبدال الفعل من الفعل** :

يجوز كذلك إبدال الفعل من الفعل .

⇐ مثال "١" : { وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً "٦٨" يُضَاعَفْ ...}

"يضاعَفْ" بدل كل من كل من "يلقَ" لذلك أخذ حكمه في الإعراب.

"يضاعف": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون؛ لأنه بدل من الفعل "يلق".

"يلق": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، أصلها "يلقى". لماذا "يلقَ" مجزوم؟ لأنه جواب الشرط "مَنْ يفعل"، "يفعل" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون.

⇐ مثال "٢" : إن تُطعِمْ الفقيرَ تكْسُهُ تُؤجَرْ.

⇐ "تكسُه": بدل مباين من الفعل "تُطعِمْ".

قد يكون بدل غلط ، وقد يكون بدل نسيان ، وقد يكون بدل إضراب ، كما عرفنا في أنواع البدل المباين.

❖ **إبدال الجملة من الجملة :**

يجوز إبدال الجملة من الجملة .

⇐ مثال "١" : { وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ "١٣٢" أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ }الشعراء ١٣٣.

فجملة :{أمدَّكم بأنعام وبنين} بدل من جملة {أمدكم بما تعلمون}، وهو بدل بعض من كُلّ ؛ لأن "أمدكم بما تعلمون" الذي نعلم أشياء كثيرة، منها: "الأنعام والبنين" ، أمدَّنا الله بالمال وبالصحة إلى غير ذلك من النعم التي لا تعد ولا تحصى .

ننتبه لأمر: أن الجملة الواقعة بدلا ، أو الجملة الواقعة نعتا ، أو الواقعة توكيدا ، أو الواقعة عطف نسق ؛ فإنها تأخذ حُكْم الجملة التي قبلها في الإعراب؛ فتكون في محل نصب أو محل رفع أو لا محل لها من الإعراب ؛ بحسب إعراب الجملة المتبوعة "السابقة".

⇐ مثال "٢" : أقول له ارحل لا تُقِيمَنَّ عندنا *** وإلا فَكُنْ في السر والجهر مسلما

فجملة "لا تقيمن" بدل اشتمال من جملة "ارحل".

"ارحل": جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ، الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت ، "اِرْحَلْ أنتَ" ، و"لاتُقيمنَّ أنت"، فالجملة هنا من الفعل والفاعل بدل من الجملة "ارحل"، وهو بدل والأقرب أنه بدل اشتمال.

وفي القضية الآتية نتحدث عن العكس، فالجملة هي البدل ، والمفرد هو الأول وهو المبدل منه.

❖ **إبدال الجملة من المفرد:**

قد تبدل الجملة من المفرد. " لاحظوا : قد تبدل ، دخول "قد" على الفعل المضارع يجعلها تفيد التقليل."

⇐ مثال "١" : قول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة *** وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل جملة "كيف يلتقيان" من المفرد "حاجة"، "أخرى".

قوله: "يلتقيان" المقصود بها الحاجة التي بالمدينة والحاجة التي بالشام ، فهو بدل جملة من مفرد.

وتعرب "كيف" حال ، أي : يلتقيان كيف ؟

⇐ مثال "٢" : انظر إلى السيارة كيف صُنِعَت؟

"كيف صُنِعت" هذه الجملة وقعت بدلاً من المفرد "السيارة".

وهكذا كل أسلوب مثل هذا الأسلوب ، أي: إذا جاءنا اسم وبعده سؤال بـ "كيف" ، فهذه الجملة التي هي السؤال بـ "كيف" هي بدل من الاسم المفرد السابق لها .

مثلاً:{ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ } جملة "كيف خُلِقَت" بدل من المفرد "الإبل".

⟸ مثال "٣" : { أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ }الفرقان٤٥.

"كيف" - في كل هذه الجُمَل- تُعرَب: حالا في محل نصب. أي: مد الظل كيف؟

ولكن لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام قدمت فأصبح الكلام : كيف مد الظل؟

فجملة "كيف مد الظل" بدل من الاسم المفرد "ربِّ".

❖ **وقد اختلفوا في نوع البدل في بدل الجملة من المفرد :**

فبعضهم يقول: إنه بدل اشتمال ، وبعضهم يقول: إنه بدل كل من كل ، والظاهر أنه بدل اشتمال.

وهذه الأمور تختلف من فهم شخص إلى آخر ؛ فلذلك الخلاف فيها سائغ ولا إشكال فيه.

❖ **إبدال اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط :**

في هذه الحالة يجب أن يُذكَر حرف الاستفهام أو الشرط مع البدل .

⟸ **مثال الإبدال من الاسم المتضمن حرف الاستفهام** : كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

البدل : "عشرون" وهو بدل من الاسم "كم" المتضمن حرف الاستفهام ، وقد اتصل بالبدل "عشرون" حرف الاستفهام الهمزة (أ). ولا يَصِحّ أن تقول : كم مالك عشرون أم ثلاثون؟ دون إعادة حرف الاستفهام مع البدل.

فالمبدل منه "كم" اسم متضمن معنى الاستفهام ، فيجب أن يذكر حرف استفهام مع البدل.

الحلقة "٣٠"

قلنا: إنه إذا كان المبدل منه اسم استفهام أو اسم شرط ، فيجب علينا أن نُعيد حرف الاستفهام وحرف الشرط مع البدل ، وانتهينا من الكلام في حرف الاستفهام ، و سنوضح حرف الشرط:

⟸ **مثال الإبدال من الاسم المتضمن حرف الشرط**: مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ خالدٌ أَقُمْ معه.

أصل المثال: من يقُم أقُم معه. فعل الشرط "يقم" و جواب الشرط "أقم" لكنني هنا أبدلت

البدل "**زيد**"، وهو بدل من "مَنْ"

"مَنْ" هو الاسم المتضمن معنى حرف الشرط "إنْ".

وقد اتصل بالبدل "**زيد**" حرف الشرط "إنْ".

و لذلك لا يصحُّ أن تقول : "من يقم زيدٌ وخالدٌ أقم معه" ☒ ، دون إعادة حرف الشرط مع البدل.

تطبيقات على باب البدل

اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي :

١. { وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ } "**بعضه**" **هنا** :

أ ـ توكيد. ب ـ بدل اشتمال. ج ـ بدل كل من كل. د ـ بدل بعض من كل.

الصواب "د": بدل بعض من كل. وهو واضح في هذه الآية.

٢. "أكرَمْتُكَ أنت" ، "أنت" هنا :

أ ـ توكيد. ب ـ بدل. ج ـ عطف بيان.

الصواب "أ" "أنت" توكيد لفظي. ولا يصِحُّ أن يكون "أنت" بدلا من الضمير "الكاف" ، لماذا؟

لأنه لا يجوز إبدال الضمير من الضمير مطلقاً. و أيضاً لا يصِحّ أن يكون عطف بيان.

٣. إبدال الضمير من الضمير. ......

أ ـ جائز مطلقًا. ب ـ ممتنع مطلقًا. ج ـ فيه تفصيل.

الصواب "ب": ممتنع مطلقاً.

٤. قرأت الكتاب جميعَه. "جميعه" هنا :

أ ـ بدل كل من كل. ب ـ بدل اشتمال. ج ـ توكيد لفظي. د ـ توكيد معنوي.

الصواب "د". لأن التوكيد المعنوي يكون بألفاظ مخصوصة معروفة ، مثل: "نفس" و"عَيْن" و"كلا" و"كلتا" و"جميع" و "عامة" و "كل". أما التوكيد اللفظي فهو تكرار اللفظ.

٥. قرأت الكتاب بعضه. "بعضه" هنا :

أ ـ بدل كل من كل. ب ـ بدل بعض من كل. ج ـ توكيد لفظي. د ـ توكيد معنوي.

الصواب "ب": بدل بعض من كل. وهو واضح .

٦. { **وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيراً** }."**هارون" هنا** :

أ ـ بدل كل من كل. ب ـ بدل بعض من كل. ج ـ بدل اشتمال. د ـ بدل مباين.

الصواب "أ" بدل كل من كل ؛ فـ"هارون" هو "أخاه". وأيضًا يجوز أن يعرب عطف بيان.

ويجب أن يعلم أن البدل المباين من أنواعه: بدل الغلط والنسيان، **وبدل الغلط والنسيان لا يقعان في القرآن** !! لأن القرآن منزه عن الخطأ والسهو والنسيان.

٧. إبدال الظاهر من الضمير الحاضر ، بدل كل من كل:

أ ـ ممتنع مطلقًا. ب ـ جائز مطلقًا. ج ـ جائز بشرط.

الصواب الخيار"ج": جائز بشرط أن يكون الظاهر "وهو الواقع بدلاً" دالاً على الإحاطة والشمول.

٨. إبدال الضمير من الظاهر :

أ ـ ممتنع مطلقًا. ب ـ جائز مطلقًا. ج ـ جائز بشرط.

الصواب "أ" الحكم فيه ممتنع مطلقا ، بمعنى أنه يمتنع أن يكون الثاني هو الضمير "البدل" والأول هو الظاهر "المبدل منه" .

❖ **ملاحظة :**

"انتهى تفريغ هذه الحلقة إلى الدقيقة ٩:٠٠ تقريبًا ، وبقية الحلقة عبارة عن نصائح وتوجيهات من أستاذ المادة جزاه الله خيرًا ، ننصح بالرجوع إلى الحلقات المرئية والانتفاع بما جاء فيه"

☼ تمت بحمد الله ☼

مفـــردات الـمقـــرر

أولاً : باب مصادر غير الثلاثي :

١- قياس فعّل.
٢- قياس أفعل.
٣- قياس ما أوله همزة وصل.
٤- قياس فاعَلَ.
٥- قياس فعلل .
٦- ما خرج عما ذكر .
٧- اسم المرة من مصدر الثلاثي .
٨- اسم الهيئة منه.
٩- اسم المرة من غير الثلاثي .
١٠- اسم الهيئة منه.

ثانياً : باب التعجب :

١- بعض أمثلة التعجب السماعي.
٢- صيغته القياسية والخلاف في إعرابها.
٣- حذف المتعجب منه وشرط ذلك.
٤- جمود صيغتيه.
٥- حكم تقديم معلولهما.
٦- حكم فصله عنهما.
٧- شروط صوغهما.
٨- التعجب من فاقد أحد الشروط.

ثالثاً : باب نعم وبئس

١- الخلاف فيهما بين الاسمية والفعلية.
٢- ما يشترط في فاعلهما .
٣- الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.
٤- مجيء (ما) بعدهما وإعرابها.
٥- المخصوص بالمدح أو الذم وإعرابه.
٦- تحويل الفِعْل إلى (فَعُلَ) .
٧- حبذا و لا حبذا والخلاف فيهما.
٨- حكم مخصوص حبذا.
٩- حركة حاء حبذا وحبّ.

رابعاً : باب أفعل التفضيل :

١- شروط صوغه.
٢- ما شذ من فاقد الشروط.
٣- ما يتوصل به إلى التفضيل من فاقد الشروط.
٤- حالات أفعل التفضيل وأحكامه.

خامساً : باب النعت

١. تعريفه .
٢. حكم النعت مع ما قبله من حيث المطابقة.
٣. الأشياء التي ينعت بها: (المشتق، الجامد المشبه للمشتق، الجملة وشروط النعت بها المصدر).

٤. تعدد النعت والمنعوت وحكم كل واحد منهما.
٥. تعدد النعوت لواحد والحكم من حيث الاتباع والقطع.
٦. حذف المنعوت وشروطه.
٧. حذف النعت.

سادساً : باب التوكيد

١- تعريفه
٢- ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة وأحكامها.
٣- الألفاظ المقوية للتوكيد.
٤- توكيد النكرة .
٥- توكيد الضمير بالنفس أو العين.
٦- التوكيد اللفظي: معناه، أنواعه وحكم كل نوع.

سابعاً : عطف البيان

١- تعريفه .
٢- الخلاف في إفادته التخصيص .
٣- مطابقته لمتبوعه .
٤- ما يمتنع فيه إعرابه بدلاً .

ثامناً : باب عطف النسق
:

١- تعريفه .
٢- ما يقتضي من حروفه التشريط لفظاً ومعنى.
٣- ما يقتضي التشريك لفظاً فقط.
٤- معنى (الواو) وخصائصهما.
٥- معنى (الفاء) وخصائصهما.
٦- معنى (ثم) ووضعها موضع الفاء.
٧- (حتى) وشروطها.
٨- (أم) المتصلة والمنقطعة وأحكامها.
٩- معاني (أو)
١٠- (لكن) وشروطها.
١١- (بل) وشروطها .
١٢- (لا) وشروطها .
١٣- العطف على الضمير المرفوع المتصل.
١٤- العطف على الضمير المخفوض.
١٥- عطف الفعل على الفعل.
١٦- عطف الفعل على الاسم المشتبه له في المعنى وعكسه.
١٧- ما تختص به الفاء والواو.
١٨- حذف المعطوف عليه بهما.

تاسعاً : باب البدل

١- تعريفه ومحترزات التعريف.
٢- أقسام البدل: بدل كل من كل، بدل بعض من كل بدل الاشتمال، البدل المباين وأقسامه.
٣- الإبدال من الضمائر.
٤- إبدال الاسم والفعل والجملة.
٥- الإبدال من اسم مضمن معنى الاستفهام والشرط.

❖ **المرجع :**

أوضح المسالك لابن هشام .

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

(نحو ٤٠٠)

مقرر النحو

المستوى السابع

أستاذ المقرر/ د. عبدالعزيز العمري

المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية
إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة
انتساب مطور

" الطبعة الأولى عام ١٤٣٣هـ"

كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعـد :

فقد تم بحمد الله وفضله ثم بجهود المتعاونين من طلاب وطالبات كلية الشريعة – الانتساب المطور - إعداد مذكرة مـادة النحـو للمستوى السابع. وقد تم التفريغ والمراجعة والتنسيق والتدقيق والحرص على مطابقة الحلقات المرئية المسجلة ، لكن قد يكون هناك خلاف يسير بين كلام الأستاذ وما تم تدوينه في المذكرة، وذلك مراعاة لترتيب المعلومة وتسلسل الموضوع.

والحقيقة أن مادة النحو مادة دقيقة فكان من المصلحة أحيانًا أن الكلام المحرر المكتوب تختلف صياغته عن الشرح المنطوق ، فقد تم حذف المقدمة لبعض الحلقات والتي يكون فيها مراجعة الحلقة السابقة رغبةً في عدم التكرار، وأحيانًا يكون دمج لخاتمة الحلقة ومقدمة الحلقة التي تليها رغبةً في ترابط المعلومات. كذلك تم حذف بعض الفقرات في أثناء الشرح أو تقديمها أو تأخيرها ليكون ذلك أيسر للفهم .. فربما تجدون اختلافًا لما تسمعون وما تقرؤون ،، لذا وددنا التنبيه .

ولأن أستاذ المادة د. عبدالعزيز العمري قد كتب المادة العلمية المطلوبة على شرائح Power Point ، فقد تم كتابة كل ما ورد في هذه الشرائح وتم تمييزه بتنسيق نوع خط ولون معين في المذكرة كي يسهل الاطلاع عليه

نسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذه المذكرة وأن يجزي خيرًا كل من شارك في إعدادها

ولأنها جهد بشري فيعتريها ما يعتريهم من الخطأ و النقص

لذا نأمل التنبيه على الأخطاء وذكر الملاحظات في المنتدى المبارك

www.imam٨.com

لنصل بالمذكرة إلى أفضل مستوى ممكن

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إخوانكـم : طلاب وطالبات كلية الشريعة

التعليم عن بعد

مفردات المقرر

❖ أولاً : باب النداء

١-تعريفه.

٢-حروفه واستعمالها.

٣-حكم حذف النداء ومسائل عدم الجواز.

٤-أقسام المنادى:

ما يجب فيه البناء على ما يرفع به، ما يجب نصبه، ما يجوز ضمه وفتحه، ما يجوز ضمه ونصبه.

٥-حكم نداء ما فيه (أل) والصور الجائزة.

٦-أقسام تابع المنادى:

ما يجب نصبه، ما يجب رفعه، ما يجوز رفعه ونصبه، ما يعطى تابعاً ما يستحق لو كان المنادى مستقبلاً.

٧- أقسام المنادى المضاف للياء:

ما فيه لغة واحدة، ما فيه لغتان، ما فيه ست لغات، ما فيه عشر لغات.

٨-ا لمنادى المضاف إلى مضاف للياء.

❖ ثانياً : باب المنصوب على الاختصاص

١-تعريفه.

٢-حكم أي وأية.

٣-نصب ما سواه ما .

٤-الفروق بينه وبين المنادى.

❖ ثالثاً : باب التحذير

١-تعريفه.

٢-التحذير بـ (أيا)

٣-التحذير بغيرهما

❖ رابعاً : الإغراء

١-تعريفه.

٢-حكم الاسم فيه.

٣-حذف عامله.

❖ خامساً: باب أسماء الأفعال:-

١-معنى اسم الفعل.

٢-نيابته عن الأمر والماضي والمضارع.

٣-اسم الفعل المرتجل والمنقول.

٤-عمل اسم الفعل.

٥-حكم تقديم معموله عليه.

٦-حكم المنون وغيره.

❖ سادساً : باب نوني التوكيد

١- ما يؤكد بهما .

٢-حالات المضارع معهما .

٣-حكم آخر المؤكد.

٤-أحكام النون الخفيفة.

❖ سابعاً : باب ما لا ينصرف

١-معنى الصرف.

٢-المختوم بألف التأنيث.

٣- ما جاء على صيغة منتهى الجموع:

المنقوص من هذا الجمع، حكم سراويل، ما سمي بهذا الجمع أو بما وازنه.

٤-الوصف المزيد في آخره ألف ونون.

٥-الوصف الموازن للفعل.

٦- الوصف المعدول: العدل في العدد، العدل في آخر.

٧-العلم المركب.

٨-العلم ذو الزيادتين.

٩-العلم المؤنث.

١٠-العلم الأعجمي.

١١-العلم الموازن للفعل: ما يعتبر من ذلك ، شروطه.

١٢-العلم المختوم بألف الإلحاق.

١٣-المعرفة المعدولة:

ألفاظ التوكيد التي على وزن (فعل) ، سحر، فعل من الأعلام، المؤنث، أمسى ولغاتها،

١٤-أسباب صرف غير المنصرف.

١٥-منع المصروف من الصرف.

١٦-حكم المنقوص الممنوع من الصرف.

❖ ثامناً:باب كيفية التثنية

١-تثنية الصحيح.

٢-تثنية شبه الصحيح.

٣-تثنية المنقوص.

٤-تثنية المقصور.

٥-تثنية الممدود.

❖ تاسعاً:باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

١-معناه.

٢- ما يحذف لهذا الجمع.

٣-جمع الممدود.

❖ عاشراً : باب كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالم

١- التغيرات التي تحدث في آخر الاسم عند جمعه هذا الجمع.

٢- التغيرات التي تحدث في العين عند جمع الاسم هذا الجمع.

٣- ما يمتنع فيه التغيير.

❖ الحادي عشر : باب النسب

١- ما يعمل في الاسم عند النسب إليه.

٢- ما يحذف لياء النسب من آخر الاسم.

٣- ما يحذف لها م ما يتصل بالآخر.

٤- النسب إلى الممدود.

٥-النسب إلى المركب.

٦-النسب إلى ما حذفت لامه.

٧-النسب إلى ما حذفت عينه.

٨-النسب إلى ما حذفت فاؤه.

٩- النسب إلى ثنائي الوضع.

١٠-النسب إلى ما دل على الجمع.

١١- ما يغني عن ياء النسب.

١٢-شواذ النسب.

❖ المراجع:

كتاب أوضح المسالك لابن هشام.

...

الحلقة ١

بـــاب النـــداء

❖ **نظرة إجمالية لما سيدرس في باب النداء**

عندما نقول : " يا محمد "/ "يا" حرف النداء ، "محمد" المنادى .

ولو أضفت وصف له : " يا محمد الكريم"/ "الكريم" يسمى تابع المنادى ، وصفنا المنادى .

في باب النداء سندرس ٣ أشياء :

١. تعريف النداء

٢. حروف النداء وأحكامها (متى تحذف ؟ متى تبقى ؟ بم اختصت "يا" عن باقي الحروف ؟)

٣. المنادى ، وهو صلب درس النداء ، متى يجب أن يكون منصوبًا ؟ ، متى يجب أن يبنى ؟ ، متى يجوز فيه وجهان ؟ ، إذا أنتهينا من النداء ننتقل بعده إلى أحكام تابع المنادى سواء كان صفة أو بدلا ، هل يجوز فيه الرفع والنصب ، هل يجب فيه الرفع ، هل يجب فيه النصب ؟

❖ **تعريف باب النداء**

لغة / رفع الصوت

اصطلاحًا / طلب الإقبال بأحد الحروف الثمانية الآتي ذكرها

لا يدخل في النداء الاصطلاحي حينما أقول " أنادي أو "أصيح" أو "أؤشر" ،

لابد أن يكون النداء بأحد الحروف التي ستأتي بعد قليل

✓ **أمثلة :**

١. **يا محمدُ** > المنادى : محمدُ > بالضم

٢. **يا عابدًا** > المنادى : عابدًا > منصوب

٣. **يا خالدُ الكريم** > المنادى : خالد الكريم > أتينا بالمنادى وأتينا بتابع للمنادى

❖ **عندنا ٣ أمور لابد أن نناقشها في باب النداء:**

١. **حرف النداء** "يا" ، والأحكام المتعلقة بحروف النداء كاملة .

٢. **المنادى ،** تارة قلنا "يا محمدُ" بالضم ، تارة "يا عابدًا" منصوب ، تارة "يا خالدُ الكريم" مبني على الضم ، سنأخذ كل الأحكام المتعلقة بالمنادى

٣. **تابع المنادى** ، حينما نقول "يا خالدُ الكريم" ، فكلمة الكريم > صفة ، والصفة تتبع ما قبلها ، نريد أن نعرف ما الحكم في هذا المثال ، هل هو واجب الرفع ؟ هل يجوز فيه الرفع والنصب ؟

❑ **حروف النداء**

حروف النداء ثمانية ((الهمزة (أ) ، أيْ ، (آ) ، آيْ ، يا ، أيا ، وا)) سنأخذ هذه الحروف ومثالا لكل واحد

، وننظر الخلاف بينها :

١. الهمزة (أ)/ مثل : أمحمد أدِّ فرضك ، كأني قلت : " يا محمد أدِّ فرضك "

لكن النداء في هذا المثال كان بحرف الهمزة (أ) ، الهمزة (أ) هي الحرف الأول من حروف النداء .

٢. أي/ مثل : أي بنيّ خف ربك ! **فحرف النداء هنا (أي)**

٣. آ/ مثل : آ محمد ، اذكر الله ! حرف النداء هو (آ) ، الحرف الأول كان الهمزة (أ) ، هنا هي همزة لكن ممدودة (آ)

٤. آي/ وهو نفس (أي) ، كان مقصورًا قبل (أي) ، وهنا صار ممدودًا (آي) ، مثل : آي محمد رطب لسانك بذكر الله

٥. يا/ مثل : يا علي صل رحمك ، وهذه (يا) تسمى أم الباب ، وهي أعم حروف النداء ، لهذا كان عليها اختصاص على غيرها من باقي الحروف بأحكام سوف تأتينا إن شاء الله .

٦. أيا/ مثل : أيا علي صل رحمك ! (أيا) حرف النداء ، (علي) المناد ى

٧. هيَا/ هيا علي استغفر لذنبك

٨. وا .

الحرف (وا) [1] استخدامه في النداء قليل ، والأصل أن يكون للندبة – وهو باب آخر يُدرس بعد باب النداء يُذكر في كتب النحو – بعض العلماء لم يذكر هذا الحرف ، وبعضهم ذكره ، فإذا أخذناه فنقول أنه للنداء ، وبعضهم خصَّه بأسلوب الندبة ، وسوف نعرج على أسلوب الندبة بعد في إحدى عناصر درسنا

هذه حروف النداء ذكرها العلماء واختلفوا في بعضها ، هل ينادى القريب أم البعيد ؟ فالهمزة (أ) و (أي) في غالب قول العلماء أنها للقريب ، باقي الحروف للبعيد على خلاف بين العلماء فيها

حروف النداء ثمانية ننادي بأيها شئنا ، شيء منها للقريب ، وشيء منها للبعيد ، وقد يستخدم حرف النداء القريب في نداء البعيد ، وذلك إذا نزل منزلته على حسب غرض وقصد المتكلم ، وهذه لا يفصل فيها النحوي ، إنما هي غرض بلاغي على حسب احتياج المتكلم

هذه الحروف الثمانية سنستخدمها نحن للنداء ، فإذا استخدمناها انتقلنا إلى المنادى وننظر إلى حكمه والنوع الذي أتى عليه حتى نعطيه حكم البناء أو النصب أو الجواز على حسب ما يأتي في الدروس القادمة

❖ **اختصاص حرف النداء (يا) عن باقي أخواتها :**

حرف النداء (يا) هي أعم حروف النداء استخدامًا لذا خصت بخصائص عن باقي أخواتها :

١. تدخل على كل نداء فيكون للقريب والبعيد والمتوسط ، سواء أريد بها الإقبال أو التنبيه

قلنا هناك من الحروف خاص بالقريب ، ومنها خاص بالبعيد ، أما (يا) فيجوز أن ننادي فيها القريب والبعيد مطلقًا

١- تتعين في نداء اسم الله تعالى : نقول " يا الله " ولا يستخدم مع لفظ الجلالة إلا حرف النداء (يا) ، لكن قد يذكر وقد يحذف ويعوض عنه – سيأتينا بعد قليل –

٢. تتعين في باب الاستغاثة مثل : يالله للمسلمين ، يا للماء للزرع

أسلوب الإستغاثة >> هو نداء من يُخلّص من شدة أو يعين على دفع مشقة ، هذا أسلوب وارد عن العرب ، فنحن الآن نريد التخلص من هذه المشقة الواقعة في احتياج الزرع ماء ، فنقول : " يا لَلماء لِلزرع " أتينا بلام مفتوحة[2] للمستغاث به "الماء"

---

[1] قدمنا هذا المقطع لأجل الترتيب

[2] قال الأستاذ : لام مجرورة ولعله سبق لسان ، وسيأتي ..

، وبلام مكسورة للمستغاث من أجله " الزرع " في هذه الحالة لا نستخدم في أسلوب الاستغاثة من حروف النداء إلا حرف (يا) وهذا مما اختصت به ،

أتينا بحرف النداء (يا) وهو الذي كان حرف استغاثة .

٣. تدخل للندبة ، والأصل في باب الندبة أن يكون بلفظ (وا) ولكن تدخل (يا) إذا أمن اللبس

الندبة >> هو نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه ، أتوجع من رأسي فأقول : "وا رأساه" ، عندما أقول : "وا إسلاماه ، وا معتصماه" فهذا نداء المتفجع عليه ، وهذا الأسلوب يسمى أسلوب الندبة ، وعادة يدرس في الكتب النحوية بعد باب النداء . ما الذي نريده هنا ؟ نريد أن حرف (يا) قد يحل محل (وا) إذا أمن اللبس حتى لا يختلط النداء بالندبة ، وهذا لا يكون إلا لحرف (يا) خاصة دون غيره من حروف النداء ، فلا يحق أن آتي بالهمزة (أ) أو (أي) أو (أيا) أو (هيَا) فلا تستخدم لأسلوب الندبة ! ننظر كيف يؤمن اللبس : مثل قول الشاعر :

حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرت له *** وقمتَ فيه بأمر الله يا عمرا

قيل هذا البيت في رثاء عمر رضي الله عنه ، فقد قيل بعد موته ، فلا يتصور فيه النداء ! إنما الشاعر هنا يندب ، ونصب "عمرا" في آخر البيت دليل على أن (يا) أريد بها هنا الندبة ، فأستعنا بحرف (يا) للندبة هنا بدلاً من حرف (وا) وهذا مما اختصت به (يا) دون غيرها

الشاهد / "يا عمرا"

وجه الاستشهاد / استعمال (يا) للندبة لأمن اللبس، لأن المقام للتفجع والتوجع ، لا للنداء ! إذ الأبيات مقولة في الرثاء

" يا عمرا " كأن الشاعر يقول " وا عمراه " فهنا (يا) حلّت محل (وا) وهذا مما اختصت به (يا) دون غيرها .

❖ حكم حذف حرف النداء

نحن نكثر في حياتنا من النداء ، والشيء إذا كثر استعماله يتخفف فيه ، فأقول : محمد ! ،، خالد ! أنادي كثيرًا وأحذف حرف النداء ، فهل يجوز ؟ الجواب : نعم يجوز حذف حرف النداء إذا علم هذا من السياق ، وسنأخذ أمثلة واردة في فصيح الكلام في كثير من الأبيات وفي القرآن أيضًا

يجوز حذف حرف النداء إذا علم من سياق الكلام :

مثال ١) قوله تعالى : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا (٢٩)}يوسف. (يوسف) منادى مبني على الضم وقد حذف منه حرف النداء ، واضح من الأسلوب أن المراد به : يا يوسف أعرض عن هذا ! فهنا حذفنا حرف النداء وهذا جائز لأن السياق يفهمنا المراد

مثال ٢) قوله تعالى : {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ (٣١)}الرحمن. قد حذفنا حرف النداء ، والمعنى : سنفرغ لكم يا أيها الثقلان ، { أيها } مبني على الضم

مثال ٣) قوله تعالى { أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ (١٨)} الدخان. التقدير : يا عبادَ الله ، وهنا حذفنا حرف النداء ، وهذا جائز لأنه مفهوم من سياق الكلام ، لكن إذا لم نفهم المراد فلا يجوز الحذف، ! وهذه قاعدة عامة !

{ عبادَ } منصوبة ، و(يوسف) في المثال السابق مرفوع .

نقطة أخيرة في حكم حذف حرف النداء ،، قال العلماء :

لا يقدر المحذوف حينئذ إلا حرف (يا) دون غيره من حروف النداء لأنه هو الأصل

(يا) هي أم الباب ، فإذا حذفنا ما الذي سوف نقدره ؟ لا يحق أن اجتهد أو أتحكم فأقول : أقدر الهمزة (أ) أو (أي) أو (أيا) أو (هيَا) ، بل عند الخلاف نعود إلى الأصل ، ما الأصل في حروف النداء ؟ هي (يا) وهي أكثرها إستخداماً في القرآن ،

وغيره وفي فصيح الكلام هي أكثر من غيرها وهي أعمها ، وهي أم الباب.

❖ امتناع حذف حرف النداء

قد قلنا : يجوز حذف حرف النداء ، لكن هل الجواز مطلق وعام ؟ قالوا : لا ! بل هناك مواضع يمتنع فيها حذف حرف النداء .

وسؤال هذه المسألة// متى يمتنع حذف حرف النداء ؟ يمتنع حذف حرف النداء في ثمان مسائل :

أولا/ مع المنادى البعيد ، فلا يجوز حذف حرف النداء ، لماذا ؟ يعلل العلماء بأن المراد فيه إطالة الصوت ، وإطالة الصوت تكون بإثبات هذا الحرف ، حتى أطيل الصوت وأسمع المنادى ، هي أمور تقررت في كلام العرب وأراد العلماء أن يضعوا لها العلل .

ثانيًا/ مع المندوب ، نحو : مثل/"يا عمراه" ، "وا إسلاماه" ، هنا أيضاً ، لا يحسن حذف حرف النداء لأننا نريد أن نطيل الصوت في بيان هذه الفاجعة فيقول : واااا إسلاماه ! ويطيل الصوت بها . بهذا علل العلماء .

ثالثًا/ مع المستغاث ، نحو : مثل/ يا للعلماء للجهال ، ونحن اتفقنا قبل قليل أن أسلوب الندبة وأسلوب الاستغاثة من الأساليب الواردة عن العرب ، تؤدي غرض التفجع أو التوجع أو نداء من يخلص من الشدة ، أو يعين على دفع المشقة على حسب وهذان أسلوبان واردان عن العرب ، وإذا أردت أن استخدامها فيجب علي ذكر الحرف ولا أحذف ، لأن المراد فيها إطالة الصوت وإطالة الصوت يناسبها ذكر الحرف

العلة في هذه الثلاثة أن المراد فيهنَّ إطالة الصوت ، والحذف ينافيه .

رابعًا/ مع اسم الجنس غير المُعيَّن. مثل/ قول الأعمي: (يا رجلاً خذ بيَدي).

المنادى كلمة (رَجُلاً) اسم جنس ، و لم أُرِد به التعيين لشخص معيَّن ، فنسمِّيه -في حكم المنادى: نكرة غير مقصودة. هذه صورة من صور المنادى ، سوف تأتينا في المحاضرة القادمة ، إذا استخدمنا هذا الأسلوب غير المعين ،فلا يجوز أن أحذف حرف النداء ، فلا يجوز أن نقول: (رجلاً خُذ بيَدي) ، يجب أن يُذكر حرف النداء في هذه الجملة .

الحلقة ٢

❖ تابع متي يمتنع حذف حرف النداء؟

خامسا: مع نداء الضمير.

نداء الضمير في الأصل شاذ ، و لكن إن أتى في مثل (يا إياكَ قد كفَيتُكَ). فهل يجوز حذف حرف النداء منه فنقول : (إياك قد كفيتك). ؟الجواب : لا يجوز ، فهو شذوذ على شذوذ.

مثال٢: قول الشاعر: يا أبجر بن أبجر يا أنتا

الشاعر هنا نادى الضمير ، طبعاً نداء الضمير . هل يجوز لي هنا أن أحذف حرف النداء ؟ .. طبعاً لا يجوز .

الشاهد: (يا أنتا) ، وجه الاستشهاد نداء الضمير (أنت) و هو شاذ.

هل يجوز حذف حرف النداء؟ لا يجوز

(استطراد): هذا تأصيل لما سوف يأتينا فيما بعد ، و هو أن ابن هشام يذكر الشواهد على القواعد ، فإذا أثبت قاعدة أتى لها بشاهد من القرآن أو من كلام العرب ؛ فإذا جاءنا شاهد شعري أو نثري نتوقف عنده ، و نبين الشاهد ، و نحدده من البيت كما قلنا في المحاضرة الأولى: (يا عمر) ثم نبين وجه الاستشهاد: لمَ أتى به ابن هشام في كتابه: أوضح المسالك؟ و وجه

الاستدلال على القاعدة المرادة ؛ هذا نهج اتبعه ابن هشام من أول كتابه ؛ أعلَم أنه قد مر معكم في المستويات السابقة و لكن من باب التذكير و التأصيل ؛ لأن الشواهد سوف تكون معنا كثيرة ، و كل قاعدة سوف يأتينا معها شاهد ، فننصُّ على موطن الإيراد الذي أراده ابن هشام. (نهاية الاستطراد)

سادسا: مع نداء اسم الله تعالى إذا لم يُعوَّض في آخره الميم المشددة ، نحو: (يا الله). أما إذا عُوِّض بالميم المشددة فيُحذَف حرف النداء.

فأنادي: (يا الله) أما إذا حذفت حرف النداء (يا) ، فأعوِّض عنه بالميم المشددة ، فأقول: (اللّٰهُمَّ).

إذاً أستطيع أن أقول: (يا الله) ، و أستطيع أن أقول: (اللّٰهُمَّ).

(يا الله): أثبتنا حرف النداء مع اسم الله تعالى ، و هذا جائز.

و إذا أردت أن أحذف حرف النداء فأعوِّض عنه بالميم المشددة ، فأقول: (اللّٰهُمَّ) ؛ و هذه صيغة واردة و بكثرة.

أين يأتي الشذوذ؟ يأتي عندما لا أثبت الـ (يا) و لا أعوِّض ، فأقول: (الله) ، هنا يقع الشذوذ. مثل قول الشاعر:

رضيتُ بك اللّٰهُمَّ ربّاً فلن أُرى ****** أدينُ إلهاً غيرَك اللهُ ثانيا

الشاعر أتى بصورتين:

الصورة الأولى: (اللّٰهُمَّ) فقد حذف حرف النداء ، و عوَّض عنه بالميم المشددة ، و هذا جائز.

الصورة الثانية: (...الله ثانيا) هنا الشاعر حذف حرف النداء و لم يعوِّض ، فنادى لفظ الجلالة (الله) و هنا موطن الشذوذ.

لو عدنا إلى كلام ابن هشام –في كتاب:أوضح المسالك- يقول:"**و اسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة ، و أجازه بعضهم ، و عليه قول أمية بن أبي الصلت** : رضيتُ بك اللّٰهُمَّ ربّاً فلن أُرى *** أدينُ إلهاً غيرَك اللهُ ثانيا"

انظروا ماذا قال الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في موطن الشاهد في هذا البيت: "**قوله (الله) في عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا في إعراب البيت**" –فقد أعرب البيت قبل- "**وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذي لا يُختم بالميم المشددة شاذ يأباه القياس ، و ذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس**".

إذاً هذا ما ذكره الشارح في كلام ابن هشام ، فقد أورد الشاهد صورتان: الأولى ليست هي الموطن المراد فـ (اللّٰهُمَّ) جاءت على القياس و لا إشكال فيه. إنما الإشكال إذا جاء لفظ الجلالة و نحذف منه حرف النداء و لا نعوِّض عنه ، هنا موطن الشذوذ.

(استطراد): عودتنا لكتاب ابن هشام على حسب الحاجة ، و إلا فالأصل: أني أعطيكم كلام أوضح المسالك كاملاً محرراً مشروحاً نوصل فيه مراد ابن هشام. لو صار هناك حاجة عدنا إليه و سوف تكون قليلة –بإذن الله- لأننا نحرِّر اللفظ و نحاول أن نوصل القاعدة إليكم بأيسر الطرق ، فإذا عدتَ إلى الكتاب و طبَّقتَ عليه المعلومات التي أخذناها ستجد أنها مطابقة لها –بإذن الله.

✓ ننتقل إلى قضية فرعية داخل المسألة السادسة:

عندما أقول: (يا الله) هذه صورة جائزة. و يحقُّ لي أن أحذف (يا) و أعوِّض عنها بالميم المشددة ، فأقول: (اللّٰهُمَّ).

و لكن هل يجوز أن أقول: (يا اللّٰهُمَّ) ، أي: بإثبات (يا) و الإتيان بالميم المشددة ؟

نحن نعلم أن الميم المشددة هي عِوَض عن (يا). فهل يجوز أن نجمع بين العوض و المعوَّض عنه؟

الجواب : **لا يجوز**. هذا أتى بدلا عنه و عوضاً عنه ، فلا نجمع بين الأمرين.

ماذا لو ورد عن العرب بعض الأبيات ، فنقول: هذا من الشاذ القليل ، و منه:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا *** قولُ يا اللّٰهُمَّ يا اللهمّا

جمع الشاعر بين حذف النداء و عوَّض عنه بالميم المشددة في موضعين ،
و هذا شاذ و ليس بسائغ ؛ لأنه جَمْعٌ بين العِوَض و المُعوَّض عنه.

سابعا: مع نداء اسم الإشارة ، نحو: (يا هذا ، يا هؤلاء). و هذا هو رأي البصريين.

إذا أردت أن أنادي ، فأنادي العَلَم: (يا محمد ، يا خالد ، يا علي ، يا زينب ، يا فاطمة) ، و أنادي غير العَلَم: (يا طالب ، يا طالبة ، يا واقف ، يا رفيقا بالعباد ، يا حسناً خلقه) لي أن أنادي ما أشاء.

من ضمن المنادى قد يكون اسم الإشارة ، فإذا قلت: (يا هذا) فناديت المشار إليه أمامي ، أو ناديت: (يا هؤلاء) فناديت المشار إليهم أمامي. فهل يجوز لي أن أحذف حرف النداء ، فأقول: (هذا) ، (هؤلاء) و أنادي دون حرف النداء ؟

لا يجوز حذف حرف النداء على ما هو متقرر عند البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوه.

نأخذ تقرير هذه المسألة ، و ننظر بِمَ استشهد الكوفيون. فإذا جاء الكوفيون بقاعدة مخالفة للبصريين فلابد أن يستشهدوا لها من كلام العرب حتى نثق بهذه القاعدة. الكوفيون استشهدوا بقول الشاعر:

بِمثلِكَ هذا لَوْعةٌ و غرامُ

الشاهد: (هذا) ، و وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء ، و الأصل: (يا هذا).

تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد عليه: " و قد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، و استدلوا ..." ، ثم استمر الشيخ بإعطاء بعض الشواهد لرأي أهل الكوفة.

ثامنا/ نداء اسم الجنس المعيَّن ، مثل: (يا طالبُ ، يا رجلُ)

نحن هنا نريد جنس معيَّن و محدّد أنه "جنس الطلاب". سنأخذ في أحكام المنادى أننا نسمي هذا: النكرة المقصودة.
وسيأتينا هذا في القسم الثاني من أقسام درس النداء

عندما أنادي اسم الجنس المعيَّن ، فأقول: (يا طالبُ ، يا واقفُ ، يا جالسُ) و أنا أقصد شخصاً أمامي بعينه ، أو أقول: (يا رجلُ) و أكلم شخصا أمامي بعينِه ، فهذا جنس معين نسميه: **نكرة مقصودة**. هنا: يمتنع حذف حرف النداء ، فلا يجوز لي أن أقول: (طالبُ) أو أقول: (رجلُ) و أنا أريد النداء ؛ و هذا أيضا في رأي البصريين.

و أجازه الكوفيون ، و استدلوا ببعض الألفاظ الواردة عن العرب ، مثل: (أَصبِحْ ليلُ) ، (افتدِ مخنوقُ) ، (أطرِقْ كرا)

ففي (أصبِحْ ليل) ، المراد: (أصبح يا ليل) حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين.
و مثله: (افتَدِ مخنوق) ، أصله: (افتد يا مخنوق) حذف حرف النداء (يا) مع اسم الجنس المعين.
و كذلك: (أطرِقْ كرا) ، أصله: (أطرق يا كرا) فـ (كرا) منادى ، حُذِف منه حرف النداء (يا).
و هذا ليس على رأي البصريين ، فهو شاذ عندهم ، و لكنه ورد.

✓ **سنأخذ مضرب هذه الأمثال للفائدة فقط:**

(أصبح ليل) ، الأصل: أصبح يا ليل. حذف حرف النداء ،
وهو مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أي: لتذهب أيها الليل ، وليأتِ الصبح بديلا عنك. وهذا شاذ عند البصريين

(افتد مخنوق) ، الأصل: افتد يا مخنوق. حذف حرف النداء ،
و هو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم يبخل بأن يفتدي نفسه بشيء من ماله.

(أطرق كرا) ، الأصل: أطرق يا كروان. حذف حرف النداء ، و رُخِّم المنادى بحذف آخره

–فالترخيم يذكر في باب النداء و هو حذف الحرف الأخير ، عندما أقول: يا أحمد ، يا أحمَ ؛ يا أسماء ، يا أسما ؛ يا فاطمة ،

أ فاطمُ. فهذا أسلوب الترخيم. الشاهد: أننا حذفنا آخر المنادى للترخيم

فبقيت عندنا العبارة: (أطرق كرا). يضرب هذا المثل لمن يتكبر و قد تواضع من هو أشرف منه.

الحلقة ٣

❑ المنادى

المنادى له أحكام ، نحن ننادي أسماء مختلفة ولكل منها حكمه

تارةً أقول "يا صالحُ " > " صالحُ " > مبني على "الضم"

وتارةً أقول "يا واقفاً ابتعد " > "واقفًا > منصوبة

أو "يا عابدَ الحرمين " > "عابدَ" > منصوبة

تارة يكون مبنياً على الضم[1] ، وتارة يكون منصوباً ، وتارة يجوز فيه الوجهان

سنأخذ أربع أقسام المنادى ونأخذ كل قسم وحكمه ومايندرج فيه.

❑ أقسام المنادى وأحكامه

❖ أقسام المنادى " أربعة "

١- مايجب بناؤه . – ٢- مايجب نصبه. – ٣- مايجوز ضمه وفتحه . – ٤- مايجوز ضمه ونصبه .

وأخيراً نأخذ حكم نداء مافيه [أل] ونقاش العلماء فيه ، نوضح الأمر قبل أن نبدأ :

الآن أقول "يا محمدُ" هنا بنيته على (الضم) وعندما أقول "يا محمدون" هنا قد بنيته على(الواو)

وفي مقابله أقول " يا واقفين" هنا قد نصبته (بالياء) متى أنصب ومتى أبني ؟ له حالات ..

البناء مختص:- ١) إذا كان علم مفرد.　　٢) إذا كان نكرة مقصودة.

هذان قسمان سوف نبني المنادى فيه على ما كان يرفع به .نشرح هذه الفقرة قبل أن ندخل في التفصيل :

✓ عندما أقول : "جاء محمد "

"محمد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، إذن في باب النداء ، لما أنادي فأقول : يا محمدُ فإن "محمدُ" مبني على الضم.

✓ وعندما أقول "جاء المحمدون"

"محمدون" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو فهنا لما أنادي فأقول : يا محمدون فإن "محمدون" مبني على الواو.

فالقسم الأو ل من المنادى يبنى على ما كان يرفع به في محل نصب :

إذا كان يرفع بالضمة نبنيه على (الضم) ، وإن كان يرفع بالواو يبنى على (الواو)

لماذا ننص على هذه الكلمة أن هذا في محل نصب ؟ لأن المنادى أصلاً هو واقع موقع المفعول به .

فإذا قلت : " يا محمدُ " كأني أقول: أدعو محمدًا. (يا) نابت عن الفعل أدعو .

إذا أتينا نعرب المنادى نقول: (يا) حرف نداء (محمدُ) منادى مبني على الضم في محل نصب ، لا نقول : مبني على ما كان يرفع به ، عندنا مثال و تلك قاعدة .

"يا محمدون" : (يا) حرف نداء. (محمدون) منادى مبني على الواو ؛ لأنه في الأصل كان يرفع بالواو في محل نصب ؛

[1] الشيخ يقول تارة يكون مبنياً ويكون مرفوعاً فتم إختصارها على هذا الوضع رجوعاً لقوله يكون مبني على الضم في المثال الأول وهذا هو الصحيح .

لما أشير إلى أنه في محل نصب ؟! لأنه كان في الأصل مفعول به .إذن هذا هو الإعراب عرفنا صيغته .

س // من هو المنادى الذي يبنى على ما كان يعرب به في محل نصب ؟ سنأخذه في موضعين :

النوع الأول/ مثلنا بكلمة " محمد " المنادى المفرد العلم .

النوع الثاني / عندما أقول " يا وقفُ ابتعد " كلمة "واقف" نكرة مقصودة ، اسم معين مقصود أمامي ، فهنا يأخذ نفس حكم المنادى المفرد العلم .

فإذا قلت (يا محمدُ) أيضًا أقول (يا جالسُ) ، (يا واقفُ) ، (يا فاهمُ) ، (يا طالبُ) عندما أقصد شخص بعينه هذا نسميه نكرة مقصودة

سياقابله فيما بعد "النكرة غير المقصودة" ، مثلا عندما أكون أمشي في ممر والطلاب بكثرة يمشون بجواري وعندما أقول "يا طالبُ " أنا أقصد الطالبُ الذي أشرت إليه.

ولكن لو سقطت مني ورقة وبجواري طلاب كثيرون يمشون فأقول "يا طالباً أعطني الورقة" هل أنا أقصد طالباً بعينه ؟ لا . لم أقصد طالب بعينه فهذه (نكرة غير مقصودة) وهي من قائمة المنصوبات . حكمه النصب

فإذا أتيت وقلت (نكرة مقصودة) فهذا مبنيٌ من القسم الأول ،

وإذا لم أقصد شخصًا بعينه نكرة غير مقصودة فهذا من القسم الثاني فهو من قائمة المنصوبات .

ملخص // القسم الأول من أقسام المنادى : ما يجب بناؤه ، وهو نوعان : ١) المفرد العلم . ٢) النكرة المقصودة .

المفرد العلم هو : ما ليس بمضاف ولاشبيهًا بالمضاف ، نأخذ بعض الصور : عندما أقول "ياعابدَ الحرمين " فكلمة "عابدَ الحرمين " جاءنا بعدها مضاف إليه ، (يا عبدالله) ، (يادافع الزكاة) ، (ياعبدالرحمن) أتينا بعد المنادى بمضاف إليه فهذا نسميه (مضافاً)

فعندنا (المفرد العلم ، والنكرة المقصودة) هذه في حالة البناء ، والثلاث الصور الباقية التي هي (النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والشبيه بالمضاف) فيكون حكمها النصب هذا الآن إطلالة عامة الآن نثبت هذا الكلام كله .

❖ **الشريحة // القسم الأول: ما يجب فيه أن يبني على مايرفع به لو كان معرباً، وهو نوعان:**

▪ النوع الأول : العلم المفرد : وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ،

مثال المضاف : يا عبدالله/ يا عابد الحرمين/ ... الخ ، والشبيه بالمضاف سيأتي في حينه .

مثلنا سابقًا بـالواحد "يا محمدُ - يا محمدان – يا محمدون ، ننظر ما الذي يدخل مها في العلم المفرد !! ..

✓ ويدخل في العلم المفرد :

الواحد مثال١: "يا محمدُ" / والمثنى مثال ٢ : "يا محمدان" / والجمع مثال٣ : "يا محمدون "

الواحد كما في (المثال ١) والمثنى كما في(المثال٢) والجمع كما في (المثال ٣) يدخل في العلم المفرد .

س٢// كيف ندخلها في المفرد وكلمة "المحمدان" مثنى وكلمة "المحمدون" جمع ؟

نقول : ليس المقصود المفرد عكس المثنى والجمع ، إنما المقصود (الكلمة المفردة) أي ما ليس بمضاف ولا شبيهًا بالمضاف (محمدُ) كلمة واحدة مفردة ، (محمدان) كلمة واحدة مفردة ، (محمدون) كلمة واحدة مفردة ، وهذا هو المقصود بالعلم المفرد ، وهنا يخطئ كثير من الطلاب يظن أن المثنى والجمع لا يدخل في "العلم المفرد ".

ما عكس العلم المفرد ؟ الجواب : العلم المضاف ، وغير العلم أيضًا ،

✓ ويدخل في العلم المفرد :

أ. التركيب المزجي مثل : معد يكرب ، "علم على شخص

ب. المبني قبل ندائه مثل "يا سيبويه ، ويظهر أثر ذلك في تابعه – وسيأتي التابع لاحقًا –

سيبويه :منادى –كان مبنيًا قبل النداء – وقد جاءنا الآن منادى فهو يدخل في العلم المفرد .

ت. المركب الاسنادي" مثل "تأبط شراً"

هناك ٣ أحوال للعلم المركب :

١/ العلم المركب تركيبا إضافيا : مثل "عبدالله " وعبدالرحمن "هذه سيكون في حكمها النصب

٢/ العلم المركب تركيبا مزجيا تكون كلماتان نجمعها ونمزجها ونجعلها كالكلمة الواحدة مثل : (معدي كرب)

و (حضرموت) و(بعلبك) فهذه تدخل في العلم المفرد ،

٣/ العلم المركب تركيبا اسناديا وهو ما كان فيه إسناد جملة كاملة فعل وفاعل و مفعول به ، ثم جمعناها وجعلناها علمًا على شخص واحد مثل (تأبط شراً) ، (جاد الحق) في الأصل هي جملة ... فعل وفاعل ، هذا العلم الإسنادي حكمه كالعلم المفرد ؛ لأننا قصدنا به شخص واحداً ، وكذلك المركب المزجي .

النوع الثاني : النكرة المقصودة :

مثل/ يا طالبُ (لشخص معين) ، يا مسلمون ، فهذه تُسمى النكرة المقصودة تبنى على ما كانت تُرفع به ،

أمثلة للنكرة المقصودة :

١-// (يا طالبُ) ،　　٢-(يا واقفُ) ،　　٣-(يا طالبةُ) .　　**إذن هذه النكرة المقصوده .**

ماحكمه ؟ الجواب : مبني على (الضم)

وإذا قلنا (يا مسلمون) "نقول نكرة مقصودة "نقول مبني على (الواو) " . لأنه كان يرفع (بالواو)

❖ القسم الثاني / ما يجب نصبه :

"العلم المفرد " ماذا استبعدنا منه ؟ استبعدنا منه ١) المضاف ، ٢) الشبيه بالمضاف .

"النكرة المقصودة" ماذا استبعدنا منها ؟ استبعدنا النكرة الغير مقصودة .

هذه ثلاثة أشياء تجتمع فيما يجب نصبه .

❖ القسم الثاني : مايجب نصبه وهو ثلاثة أنواع :

✓ النوع الأول : المضاف ، مثل :

"يا طالب العلم" ، "طالبَ": منادى منصوب ، "العلمِ" : مضاف إليه

"يا عبدالله "، "عبدَ" : منادي منصوب ، " اللهِ " لفظ الجلالة : مضاف إليه

يا ربنا "، ربَّ : منادى منصوب ، مباشرة نقول منصوب ما نقول مبني . ونا : مضاف إليه

"يا حسن الخلق" ، حسنَ : منادى منصوب، الخلقِ : مضاف إليه

✓ النوع الثاني : الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مثل:

"ياقارئاً كتاباً"/ أنا لم أقل " يا قارئَ الكتابِ " !! لو قلت "يا قارئ" لألحقته بالمضاف ،

ولكن قلت "يا قارئاً كتابًا " فأوصلت كلمة كتابًا "مفعول به" بكلمة قارئًا > ، فهو اتصل به شيء يتمم معناه

"ياحافظاً القرآن " أوصلت كلمة القرآن "مفعول به" بالمنادى "حافظًا"

ولو قلت : يا حافظَ القرآنِ هذه الجملة المنادى مضاف

"يارفيقاً بالعباد " المنادى "رفيقًا > أوصلت به جار ومجرور

"يا ثلاثة وثلاثين " أوصلت به حرف العطف والمعطوف

نلاحظ أن الشبيه المضاف اتصل به شيء من تمام معناه ولم نأت بأسلوب الاضافة

أسلوب الإضافة مثل : يا قارئَ الكتابِ ، يا حافظَ القرآنِ ،

وفي النوعين المضاف والشبيه بالمضاف فالمنادى منصوب .

ماهو الفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف ؟

المضاف لا ينون فيه المنادى لأن المضاف إليه لا يجتمع مع التنوين فنقول ياحافظ القرانِ.

والشبيه بالمضاف سوف ينون المنادى "ونقول بلا اضافة "ياحافظًا القرآنَ "

✓ **النوع الثالث : النكرة الغير المقصودة مثل : قول الأعمى "يارجلا خذ بيدي "**

لماذا ابن هشام دائمًا ينص على الأعمى ؟ حتى يوصل إليك الصورة بأن المراد ليس شخصًا بعينه – فهي نكرة غير مقصودة – فعندما قال " قول الأعمى" خرج من الخلاف ، وإن كنت أنت المتحدث وأردت توصل المراد ، الأمر يرجع إليك ، هل أنت تريد تحدد شخصًا بعينه أو لا تريد شخصًا بعينه ، يرجع إلى المتحدث إن كان يقصد فهو نكرة مقصودة ، وإن كان لا يقصد فهو نكرة غير مقصودة، لكن أراد النحويون أن يكون مثالهم صريح فقالوا : كقول الأعمى (يا رجلا خذ بيدي) فهذا واضح الدلالة على أنه لا يريد شخصًا بعينه

ومثل قول الواعظ "ياغافلاً والموت يطلبه"

هذا واضح أنه لا يريد تحديد شخص معين وإنما حديث الواعظ لكل الناس.

ومثل قول الشاعر : " فياراكباً إما عرضت فبلغن ***** نداماى من نجران ألا تلاقيا

"فياراكباً " هل يريد أن ينص على راكب معين حتى يكون الحديث موجه إليه ؟ لا ، بل هو يريد أي راكب .

✓ **الآن نعود للشريحة لنأخذ امثلة للإعراب .**

ياطالبَ العلمِ : طالبَ : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... العلم : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

يا عبدَ اللهِ : عبد: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... الله : لفظ الجلالة مضاف اليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

ياربنا: رب : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... نا " ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

يا حسنَ الخلق : حسنَ : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... الخلق : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

❖ **إعراب الشبيه بالمضاف**

- "ياقارئاً كتابًا "

قارئا : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ..هل يلزم في الإعراب أن نبين الحالة ، ونقول شبه مضاف ؟ لا ، لايلزم

كتاباً : مفعول به لقارئاً عمل فيه .

- "ياحافظاً القرآن "

حافظاً : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... القرآنَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة "لاسم الفاعل

- "يا جميلاً صوته " >> جميلا/ شبيه بالمضاف

جميلاً : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة ... صوتُه : فاعل لجميلاً ، اتصل به شيء من تمام معناه .

لو قلنا: " يا جميلَ الصوتِ عند قراءة القرآن " سيكون "الصوتِ" مضاف .

- يارفيقاً بالعباد : رفيقاً : مناداي منصوب بالفتحة ... بالعباد : جار ومجرور
- يا ثلاثة وثلاثين : ثلاثة : منصوبة
- يارجلاً خذ بيدي : رجلاً : ماحكمها ؟ منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة .
- ومثل قول الواعظ : يا غافلاً : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة .
- يا راكباً : منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

هل يلزم أن نقول نكرة غير مقصودة أو شبه مضاف ؟ لا، لا يلزم . .

الحلقة (٤)

إذا قلت: **يا حافظَاً القرآن** مثلا فأنا في حكم النصب وفي الشبيه بالمضاف

وإذا قلت : " **يا حافظَ القرآنِ**" فأنا الآن في حالة النصب في حكم المضاف

وإذا قلت: "**يا حافظُ**" فأنا الآن في **حكم البناء نكره غير مقصودة**"يا حافظُ داوم على مراجعة ما تحفظ"

عندما أكلم شخص حافظ القرآن فأقول: " **يا حافظُ هذا الفعل لا يليق بك**" فهنا انتقلت بكلمة "حافظ" إلى النكرة المقصودة فعندما أقول : "**يا حافظاً أنت على خيرٍ**" فأنا الآن نقلته إلى ماذا ؟ إلى النكرة غير المقصودة

وإذا كان هناك شخص اسمه : حافظ ، مثلا أتكلم عن الشاعر حافظ إبراهيم فأقول:

" **يا حافظُ جزيت خيرا في دفاعك عن الفصحى**" فأنا نقلت كلمة حافظ إلى المفرد العلم

أريد أن أقول أن الكلمة هي نفسها على حسب ما يريدها المتكلم فقد يريدها مفرد علم لشخص بعينه فأقول:

"**يا حافظُ**"هذا علم على شخص فيكون مبنيًا

ونكرة مقصوده "**يا حافظُ داوم على حفظك بورك فيك**" وأنا أكلم هنا حافظًا من حفظة القرآن ، فهنا جعلتها نكره مقصود ة فبنيتها على الضم

فعندما أقول :"**يا حافظَ القرآنِ**" فهنا نقلتها إلى الحكم الثاني النصب الحالة الأولى وهي أنها مضاف

"**يا حافظاً القرآن** " فهنا في حكم النصب في الحالة الثانية شبيه بالمضاف

وإذا قلت: " يا حافظاً داوم على حفظك أو بورك فيك" وأنا لا أقصد شخص بعينه ، فهنا انتقلت إلى حالة النصب وهي النكرة غير المقصودة والكلمة هي نفسها

❖ **الحكم الثالث : ما يجوز فيه الضم والفتح ، وهو نوعان :**

النوع الأول : مثل : "يا خالدُ بن سعيد" فأقول: يا خالدُ ويا خالدَ هذا المنادى جاز فيه وجهان

النوع الثاني : كذلك لو تكرر مضافا : "يا سعدُ سعدَ الأوس" كما "يا صلاحُ صلاحَ الدين"

هذا النوعان إذا جاءانا وفق الضوابط التي سنقررها بعد قليل فهنا يجوز لنا في المنادى الضم والفتح.

✓ **النوع الأول** : المثال: يزيد بن سعيد

المنادى "**زيد**" >> علم / مفرد / موصوف بكلمة "ابن" / وهو متصل به ، يعني "ابن" متصل بكلمة "زيد" / مضاف الذي هو (ابن) إلى علم ، يعني كلمة "ابن" مضافة إلى علم آخر وهو كلمة "سعيد"

فإذا اجتمعت هذه القيود يجوز لنا في المنادى وجهان : الضم والفتح فنقول: " يا زيدُ بن سعيد ، يا زيدَ بن سعيد"

فائدة : الوصف بكلمة" ابنة " مثل الوصف بكلمة "ابن" >> يا فاطمة ابنة سعيد

ومنه قول الشاعر : يا حكمُ بن المنذر بن الجارود

ننظر إلى الضوابط :-

المنادى : علم/ مفرد/ موصوف بكلمة ابن/ متصل به بلا فاصل/ وقد أضيفت كلمة "ابن" إلى علم آخر

فهنا توفرت فيها الشروط فنقول : "يا حكمُ" و"يا حكمَ"

✓ إذا اختل أحد الشروط المذكورة ماذا نصنع ؟

نعود إلى الأصل وهو أن " زيد " حكمه: منادى مبني على الضم ؛ لأنه مفرد علم كما تقرر معنا في القسم الأول : مما يجب بناؤه ، إذن إذا توفرت الشروط جاز وجه آخر في كلمة "زيد" ، وإذا اختل أحد الشروط بقينا على الأصل وهو ما يجب بناؤه

✓ مثال عند اختلال الشروط :

١) "يا رجلُ ابن عمر " >> انتفاء العلمية في كلمة "رجل"،

" يا رجلُ" هذا ليس بعلم إذن لا يجوز فيه وجهان بل يتعين الضم في كلمة "رجل" ولا يجوز فيها الوجه الآخر

٢) "يا بدرُ ابن أخينا" >> لانتفاء علمية المضاف إليه ،

"بدر" >> علم/ مفرد/ موصوف بـ "ابن " / متصل به ،مضاف إلى "أخينا "هل كلمة "أخينا" علم؟ لا، ليس بعلم إذن اختل القيد الأخير ، ما الذي نصنعه ؟ نبقى على الضم لأنه هو الأصل

٣) "يا زيدُ الفاضل ابن عمر" >> لوجود الفصل

"زيد" علم/ مفرد/ موصوف بـ"ابن"/ لكن ليست متصلة به كلمة "ابن" ، بل فصل بينهما هذا الوصف ، إذن نعود إلى الأصل وهو تعيّن الضم

٤) "يا زيد الفاضل"

" زيد" >> علم/ مفرد/ لكنه ليس بموصوف بكلمة "ابن"، إذن نبقى على الأصل وهو أن زيد منادى مبني على الضم

٥) نأخذ الصورة الأخيرة "يا هندُ بنت عمرو"

هنا الوصف بكلمة "بنت" وليس الوصف لكلمة "ابنة" إذن نبقى الضم لكلمة هند

إذن تقرر من هذا أن هذا النوع فيه كثير من القيود، مثاله: " يا خالد بن سعيد" هذا مثال مثالي وسليم على ما نريده ،

فالمنادى : ١) مفرد ٢) علم ٣) موصوف بكلمة "ابن" ٤) وهي متصلة به ٥) وكلمة "ابن " مضافة إلى علم

توافر هذه الشروط جميعا يجعل المنادى الذي كان مبنيا على الضم - في الأصل - يجوز فيه وجه آخر وهو أننا سوف نفتحه إذا اختل شرط من هذه الشروط نتوقف عن الوجه الثاني ونبقى على الأصل وهو يجب أن يكون مبنيا .

✓ النوع الثاني/// المنادى المكرر المضاف

هذه صورة ثانية اختلف العلماء في تحليلها ، وهي يجوز فيها أيضاً وجهان في المنادى

فنقول : "يا سعد سعد الأوس"، " يا تيم تيم عدي"، " يا صلاح صلاح الدين" ومثل هذا السياق المنادى الكرر المضاف .

مثال / "يا سعدُ سعدَ الأوسِ"

"سعد" الأول هو المنادى الذي جاز فيه الوجهان / "سعد" الثاني سوف يكون منصوبًا / " الأوسِ " سنعربه مضاف إليه.

إذن يجوز في "سعد" الأول أن نقول : "يا سعدُ" ويجوز أن نقول "يا سعدَ "

✓ الصورة الأولى : إن ضم الأول ، يعني قلنا: " يا سعدُ سعدَ الأوسِ"

ضمينا "سعد" الأول وضمه معروف، منادى مبني على الضم

يجوز في "سعدَ" الثاني أن نعربه: بدلاً ، أو عطف بيان ، أو منصوبًا بإضمار "يا" ، أو منصوبًا بإضمار "أعني"

سعد بدل من الأول ، و "سعد" الأول مبني على الضم لكن لا ننسى أن نقول أن "سعد" مبني على الضم **في محل نصب**

قلنا في القسم الأول: ما يجب بناؤه قلنا "في محل نصب" لأنه يقع موقع المفعول به ، فهنا بدل من الأول على المحل

عطف بيان كذلك ، منصوب بإضمار "يا" كما نقول: "يا سعدُ " ضعوا "يا" هنا ماذا ستقول

"يا سعدَ الأوسِ" لأن سعد صارت مضافة والمضاف حكمه هو مما يجب نصبه كما قررنا سابقا.

إذن يجوز أن نجعله منصوبا على إضمار "يا" ، أو إضمار " أعني " يا سعدُ أعني سعد الأوسِ فيكون مفعول به لفعل محذوف

✓ ما الذي أريد أن أقوله ؟

أن في المنادى المكرر المضاف "يا سعدُ سعدَ الأوسِ" جاز لنا في الكلمة الأولى الرفع فنقول: "يا سعدُ" وجاز لنا فيها النصب

عندما جاز لنا هذان الوجهان العلماء أتوا وأرادوا أن يعربوا هذه الجملة ويحللوها ويبينوا لنا كيف وردت بالرفع والنصب أو بالنصب والنصب

إذا كان المنادى مكررا مضافا فالعرب نطقت فيه بنطقين قالوا : "يا سعدُ سعدَ الأوسِ" فبنوا الأول على الضم

ونطقوا بنطق آخر "يا سعدَ سعدَ الأوسِ" انتهى دور العرب

جاء العلماء أرادوا أن يحللوا ويعربوا لنا هذه الجملة "يا سعدُ سعدَ الأوس"

على الوجه الأول كلمة "سعد" ما عندنا فيها مشكلة منادى مبني على الضم مرت معنا في النوع الأول من المضاف في المنادى الذي يجب بناؤه، أرادوا أن يعربوه على وجه ثاني أعربوها على أربعة أوجه : بدل/ عطف بيان/ إضمار "يا" "يا سعدُ يا سعدَ الأوس" فجعلوها من المضاف/ أو إضمار كلمة "أعني" "يا سعدُ أعني سعدَ الأوس"

فهذه أربعة تخريجات وفي النهاية نطق واحد عن العرب فيها يا سعدُ سعدَ الأوس الإشكال ليس في هذه الصورة .

✓ الصورة الثانية عندما قالوا: "يا سعدَ سعدَ الأوس" ما الإشكال الذي وقع فيه العلماء ؟

أن المنادى هنا جاء منصوباً رأينا الفتحة على كلمة "سعدَ" !!! الصورة الأولى عندما كانت مضمومة " يا سعدُ" هذا جاء على الأصل منادى مبني ، فالمنادى المفرد العلم مبني على الضم لا إشكال ، كان فقط يتخيرون في الأوجه في إعراب "سعد" الثاني ..... لكن أين وقع الإشكال؟

✓ وقع الإشكال عندما قلنا: " يا سعدَ سعدَ الأوس "كيف نصبنا الكلمة الأولى ، على أي شيء ؟؟

نتأمل الأربعة الأقوال وكلها في تخريج الصورة الثانية ، وإلا إذا أردنا أن نأخذ المعلومة من الأعلى ونركز على المطلوب فيها أنه المنادى المكرر المضاف يجوز لنا في وجهان: الضم والفتح فنقول: " يا سعدُ سعدَ الأوس" / و"يا سعدَ سعدَ الأوس"

عندما جاز لنا الوجهان أتى العلماء وأرادوا أن يعربوا هذه الجملة ويخرجوها

✓ عندما جاءوا عند الصورة الأولى : " يا سعدُ سعدَ الأوس"

الأمر يسير جدا الأول "يا سعدُ " منادى مبني الضم وانتهى أمره

و"سعد" الثاني تخير الإعراب الذي تشاء عطف بيان، أو بدل، إضمار "يا" إضمار "أعني" وانتهى أمره

✓ الصورة الثانية : "يا سعدَ سعدَ الأوس"

كان الخلاف فيها أشد وظاهراً لأنه كيف تنصب المنادى وهو مفرد علم الأول ؟ خرجها العلماء أكثر من تخريج ننظر الآن

هذه المرحلة أدق لا تدخل فيها إلا إذا أتقنت الأولى وهي جواز الوجهين

✓ **نقول : إن فتح الأول" يا سعدَ " تأملوا : "يا سعدَ سعدَ الأوس" قد اختلف فيها العلماء**

١- سيبويه يرى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقحم بينهما

قال: الأصل "يا سعدَ الأوس" و"سعد" الثانية هذه أقحمت بينهما فكأنه مضاف

سيبويه أراد أن يحلل وجه النصب كيف نقول "يا سعدَ سعدَ الأوس" علامَ فتحنا الكلمة الأولى قال : الأصل "يا سعدَ الأوس" فهي كالمضافة، ثم دخلت بينهما كلمة "سعد"الثانية فصارت مقحمة بينهما هذا تخريج ذكره سيبويه لوجه فتح الأول

٢- المبرد قال: لما قلنا: "يا سعدَ" قال : هو مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني

يقول أصل الجملة "يا سعدَ الأوسِ سعدَ الأوسِ" ، ثم حذفنا "الأوس" الأولى لدلالة الثانية عليها .

٣- الفراء قال: الاسمان مضافان للمذكور.

"سعد " الأولى و"سعد" الثانية مضافة ، والمضاف إليه كلمة "الأوس"

ماذا صنع الفراء؟ جعل الكلمتين مضافتين لكلمة واحدة ، نحن نعلم والمعتاد عندنا أن المضاف كلمة واحدة ومضاف إليه هو جعل الكلمة الأولى والثانية كلتيهما مضافتين إلى كلمة "الأوس" .

٤- الاسمان مركبان تركيب "خمسة عشر" ثم أضيفا.

مثل ما كان خمسة عشر ما كان مركب كذلك "سعد سعد" مثل خمسة عشر ركبا ثم أضيفا

وصلنا إلى أن هذا التركيب اختلف فيه العلماء العرب أجازوا فيه وجهين

الوجه الأول بالضم كان الخلاف فيه يسير ، **والثاني** كان الخلاف فيه شديد على ما رأينا من أوجه أربعة عند العلماء .

❖ **الحكم الرابع / ما يجوز ضمه ونصبه**

هو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه مثل ما قال الشاعر :

سلام الله يا مطرٌ عليها *** وليس عليك يا مطرُ السلام

"مطرٌ" الأولى أتى الشاعر بالمنادى المفرد العلم منوناً حين اضطر إلى ذلك فهو اضطر إلى تنوين المنادى المستحق للضم وهو كلمة "مطر" فجاز له هذا ، فيجوز ضمه وفتحه .

نأخذ كلام ابن هشام يقول : "**ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، في قول الشاعر** : **سلام يا مطرٌ عليها ، الشاهد** :"**يا مطرٌ عليها**" **حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا حين اضطر إلى تنوينه**"

أعبداً حل في شعبي غريبا *** ألؤماً لا أبا لك واغترابا

حرف النداء هو "الهمزة" ،، **الشاهد** : **كلمة** "**عبداً** " ، وجه الاستشهاد : نكرة مقصودة

الأصل أن يقول : "يا عبدُ " ، طبعا الهمزة أو الياء لا فرق عندنا .

"**عبدًا**" نكرة مقصودة حقه أن يبنيه على الضم ، لكن الشاعر لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة فنونه منصوبًا .

إذن الآن تارةً قال: " يا مطرٌ" وتارة قال : "عبداً "المنادى المبني مستحق للضم والبناء للضم إذا اضطر الشاعر لتنوينه هنا رفعه وهنا نصبه ، جاز فيه الضم والنصب.

إذن في هذه الحالة المنادى إذا اضطر الشاعر لتنوينه تارةً رفعه حين قال : "يا مطرٌ" ، "أعبداً " أصلها "يا عبدُ" منادى مبني على الضم قال: "يا عبداً أو أعبداً "حرف النداء هو "الهمزة" لا إشكال عندنا فيه ، نصبه لما اضطر إلى تنوينه .

هذا القسم الرابع ونتأمل أنه خاص بالضرورة بخلاف الأقسام الأول والثاني والثالث ليس فيها أي ضرورة .

إذن أخذنا أربعة أحكام من أحكام المنادى القسم الأول: ما يجب بناءه وهو في النثر والشعر ، الثاني: ما يجب نصبه وهو في النثر والشعر ، والثالث: ما يجوز فيه الوجهان الضم والفتح وهو في النثر والشعر أما الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه فهو خاص بالشعر فقط .

الحلقة (٥)

حكم نداء ما فيه (أل)

القاعدة تقول :: أنه لا يجوز نداء ما فيه أل (لا يجوز يا الواقف ، يا الجالس)

لكن يجوز نداء ما فيه (أل) في أربع صور :

- الصورة الأولى / نداء اسم الله تعالى (الله)

تقول : (يا ألله) بإثبات الألف وهمزة (أل) ، و (يا الله) بحذفهما ، و (ياالله) بحذف الثانية ، التي هي حذف همزة لفظ الجلالة .

إذن في هذه الصورة الوحيدة يجوز أن أقول يا الله هنا جمعت بين (يا) وبين (أل)

استطراد >> ولعلنا نذكر أنه قد مر معنا في الحلقة الأولى في مسائل "امتناع حذف حرف النداء" قلنا : مع اسم الله تعالى لا يجوز أن نحذف حرف النداء ، وهنا أخذنا أنه يجوز لنا أن ننادي ما فيه (أل) مثل: لفظ الجلالة

ويجوز لنا أن نحذف حرف النداء ونعوض عنه بماذا ؟ قلنا إذا جاءت الميم المشددة بدل أن يقول:" يا لله" يجوز أن أقول :"اللَّهُمَّ" ، ثم أنتقلنا إلى فقرة ثالثة وقلنا إذا أتانا شاهد وجمع فيه الشاعر بين (يا) وبين (الميم) نحكم عليه بأنه شاذ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه [١]

والأكثر أن يحذف حرف النداء ، ويعوض عنه الميم المشددة فنقول (اللَّهُمَّ) وقد يجمع بينهما شذوذا في الشعر ، كقول الشاعر

إني إذا ما حدث ألمَّ * أقول يا اللَّهُمَّ يا للهمَّا**

- الصورة الثانية/ نداء الجمل المحكية ، نحو (يا لمنطلق زيد) فيمن سمي بذلك

لو كان شخص سمي بـ"المنطلق زيد" صار هذا لقب عليه

"المنطلق زيد" هذه الجملة التي صارت الآن اسم علم صدِّرت بـ"أل" ، فهل يجوز أن أنادي بـ" يا "وأجمع بين (يا) و (أل) ؟

نعم يجوز لأن هذا جمل محكية ، والجمل المحكية تنقل كما سمعت فنقول فيها "يا لمنطلق زيدٌ" هنا جاز لأني لم أرد "يا المنطلق" فقط أو "يا الواقف" أو "يا الجالس" لأني إن قلتها (بالواقف – ياالجالس .. فقط) فهذا خطأ لا يجوز ! لكن إن كانت جملة محكية علمًا على شخص بعينه بهذا اللفظ "يا المنطلق زيد" ثم حكيناها الآن في باب النداء فنقول: "يا المنطلق زيد" فيجوز لنا الجمع بين (يا) و(أل)

- الصورة الثالثة/ اسم الجنس المشبه به كقولك : " يا الخليفةُ هيبةً " ، "يا الأمُ رحمةً " ، "يا المتنبي إبداعاً "

---

[١]/ حذفت الفقرة التالية للتكرار

أريد أن أشبه المخاطب بذلك الشيء الذي أردته فأقول : يا الخليفةُ ، يا الأمُ ، هذه صورة فيها تشبيه ، وإذا قلت : يا الخليفة أو يا الأم فهنا أنا أريد أن أشبه المخاطب به ، فيجوز لنا أن نقول: "يا الأم" إدخال (يا) على ما فيه (أل) لأنه اسم جنس مشبه به .

الصورة الرابعة/ ضرورة الشعر ، في قول الشاعر

عباس يا الملك المتوج والذي *** عرفت له بيت العلا عدنان

الشاهد : يا الملك وجه الاستشهاد : أدخل (أل) على المنادى للضرورة الشعرية

(يا) حرف النداء وكلمة "الملك" هذه هي المنادى الذي فيه (أل) كيف أدخلها الشاعر ؟نقول للضرورة الشعرية ويغتفر في الضرورة ما لا يغتفر في غيرها ، في الضرورة بلا شرط ولا قيد ، أما في النثر فقد حددت في لفظ الجلالة - واسم الجنس المشبه به - والجملة المحكية في أمور محددة ما عداها سوف يُعد من باب الخطأ غير المقبول ، أما في الشعر في أي صورة تأتي نقول أنه من باب الضرورة الشعرية

الآن نريد أن ننتقل إلى القسم الثالث من درس النداء

قلنا أول ما نبدأ الجملة بحرف النداء ثم ننتقل إلى المنادى ثم تابع المنادى إن احتجنا إليه في الجملة .

❑ تابع المنادى

التابع - كما هو معلوم - محصور في أبواب أربعة : قد يكون بدلاً ، نعتاً ، توكيداً ، عطفاً هذه التوابع في اللغة أو عطف البيان وعطف النسق خمسة على هذا التفصيل ، هذه هي التوابع التي في اللغة ولا تابع غيرها

عندما يأتي تابع للمنادى كيف نحكم على هذا التابع؟ هل نقول أنه منصوب أو نقول أنه مرفوع ؟

سوف يكون حكم التابع بحسب النظر إلى حال المنادى ، المنادى له حكمه والتابع أيضا له حكمه المبني عليه :

- ✓ **فإذا كان المنادى مثلاً منصوباً** : فتابعه بالأكيد سوف يكون أيضاً منصوباً مثله
- ✓ **متى يجوز لنا فيه الوجهان؟** عندما يكون المنادى مبنيا عندما أقول : يا محمدُ الكريم

الآن "الكريم" صفة ، والصفة من التوابع ، "محمد" منادى إذا أردنا أن نعربه نقول: منادى مبني على الضم في محل نصب، "الكريم" الآن نرفعها لأن محمد مبني على الضم .

ويجوز لنا في "الكريم" أن ننصبها فنقول : يا محمد الكريمَ ، لماذا ننصبه ؛ لأن المنادى هنا مبني في محل نصب ، فننصب التابع بناء على محل المنادى ، إذن المسألة فيها تفصيل

- ✓ عندما أقول : "يا أيها الرجل" الآن (أيُّ) هي لفظ المنادى ، "الرجلُ" صار تابعا لكلمة "أيُّ" ما حكمه ؟ **يجب رفعه.**

المنادى قد يكون منصوبا ، وقد يكون مبنيا ، بعد المنادى يأتينا تابع له ، التابع اتفقت معكم أنه قد يكون بدلاً قد يكون نعتاً وقد يكون عطف بيان أو عطف نسق أو توكيد هذه هي التوابع التي في اللغة ، إذا أتانا هذا التابع ما حكمه؟ نقول حكمه بناء على حكم المنادى ، نأخذ الأحكام بالتفصيل

إذن تابع المنادى : تارة يجب نصبه/ تارة يجب رفعه / وتارة يجوز فيه الوجهان/ وتارة يعطى ما يستحقه لو كان منادى مستقل . إذن الآن أعطيتكم أربع صور . مره أوجبت النصب ومرة أوجبت الرفع ومرة أجزت الوجهين وتارة يعطى حكماً مستقلاً لو كان بدلاً ، نأخذ هذا الآن على الشرائح ننظر ونقرأ ونطبق

- ✓ مقدمة

يا محمدُ > منادى مبني

يا عابداً > منادى منصوب

يا خالد الكريم > كلمة الكريم هذه نسميها تابع للمنادى ، ما نعرب التابع هذا ؟ صفة وجاءت محلاة بـ "أل"

يا زيدُ صاحب عمرو > "صاحب" صفة لكلمة "زيد" ، والصفة جاءت مضافة

يا زيد أبا عبدالله > التابع كلمة "أبا" نعربها بدل أو عطف بيان

يا تميم كلهم ، كلكم > التابع كلمة "كل" وهو توكيد

إذن رأينا أنه يأتينا المنادى "يا خالد" ثم يأتي بعده التابع ،

والتابع قد يكون صفة ، قد يكون بدلاً ، قد يكون عطف بيان ، قد يكون توكيد .

❖ **القسم الأول / ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران :**

تعلمون أن المنادى إذا كان مبنيا على الضم في محل نصب ، فإذا نصبنا التابع فنحن راعينا المحل ؛ لأن المحل هو المنصوب .

وهو ما أجتمع فيه أمران وهما :-

- ✓ الأمر الأول: إذا كان نعتاً - صفة- / أو بياناً / أو توكيداً >> التوكيد بألفاظ التوكيد المعروفة .
- ✓ الأمر الثاني : أن يكون مجردا من أل .

يا زيدُ صاحبَ عمرو

المنادى كلمة "زيد" والتابع كلمة "صاحب" إعرابها نعت ، وليس فيها (أل) ليست يا زيدُ الكريم إذن توفر فيها الشرطان .

يا زيدُ أبا عبد الله

"أبا" هذا التابع ، إعرابه : عطف بيان ، ليس فيه أل إذن توفر فيه الأمران .

يا تميمُ كلَّهم / كلَّكم ،

التابع كلمة "كل" وهي توكيد ، ليس فيها (أل) اجتمع فيها الأمران

إذن يجب نصب التابع نقول يا زيدُ صاحبَ ، يا زيدُ أبا ، يا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم .

❖ **القسم الثاني / ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى :**

إذا رفعنا التابع راعينا اللفظ لأن المنادى مبني على ما يرفع به ، فإذا نصبنا في القسم الأول راعينا المحل ،

- ✓ الصورة (١) نعت كلمة (أي) و(أية) مثل قوله تعالى :

{ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ } نجد كلمة "الإنسانُ" مرفوعة ، إذن هذا نعت لكلمة "أيُّ" فهنا يجب فيه الرفع .

{ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ } "النفسُ" أيضا مرفوعة ؛ لأنها نعت لكلمة "أيُّ" .

- ✓ الصورة (٢) نعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه مثل : يا هذا الرجلُ

"الرجلُ" نعت لاسم الإشارة يجب علينا فيها رفع التابع ، ونقول : صفة مرفوعة وجوبا وليس لنا فيها وجه آخر

إذن الوجه الأول أوجبنا النصب وراعينا المحل أوجبنا الرفع في الحالة الثانية راعينا اللفظ .

❖ **القسم الثالث // ما يجوز رفعه ونصبه ، وهو نوعان :**

تذكرون المثال الذي ذكرته في أول المحاضرة يا محمد الكريم

هذا كان مثال واحد سنأخذ الآن صور ما يجوز الرفع والنصب - وهو نوعان :-

- ✓ **النوع الأول / النعت المضاف المقرون بـ"أل"** نحو يا زيدُ الحسنُ الخلق ، يا زيدُ كريمُ الأصل

يا زيدُ الحسنَ الخلقِ / "الحسن" نعت وهو مضاف "الحسن الخلق" ، لكن المضاف هنا دخلت فيه (أل) وهذا جائز، دخول

(أل) على المضاف في هذه الصورة إذن هنا هذا النعت يجوز لنا فيه وجهان فنقول: يا زيدُ الحسنُ والحسنَ

يا زيدُ الكريمُ الأصلِ / "الكريم" نعت واضح أن زيد **ننعته بأنه كريم** النعت هذا مضاف أصلها "كريمُ الأصل"

لكن المضاف هذا مقرون بـ"أل" ويجوز دخول (أل) على هذا المضاف على صور قد درست في باب الإضافة .

✓ النوع الثاني / إذا كان النعت مفردًا - يعني ليس بمضاف – من :

١/ نعت > نحو : يا زيد الحسنَ/ الحسنُ

يا زيد الكريمُ/ الكريمَ ، يا زيد الطيبُ/ الطيبَ ، يجوز في النعت المفرد وجهان

٢/ **بيان** > نحو : يا غلام بشرٌ / بشراً

فبشر هو الغلام فنعربه عطف بيان ، يجوز فيه وجهان بشرٌ وبشراً .

٣/ توكيد > نحو : يا تميم أجمعون / أجمعين

الآن أجمعون هذا توكيد وهو مفرد ليس بمضاف ، تذكرون الحالة الأولى : ما يجب نصبه كان المثال هناك : يا تميم كلكم مضاف ، وأما التوكيد هنا ليس بمضاف وهذا الفرق بين الصورة الثالثة والصورة الأولى

أو كان معطوفاً مقرونا بـ"أل" > نحو : يا زيدُ والرجل

الآن عطفنا الرجل على زيد ، و المعطوف هذا فيه (أل) إذا عطفنا وفيه (أل) فهنا يجوز وجهان ،

ومثله قوله تعالى { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ } و الطيرَ والطيرُ قُرأت بوجهين .

إذن عطف النسق الذي فيه (أل) يجوز فيه وجهان : يا جبالُ والطيرُ/ يا جبالُ والطيرَ.

❖ **القسم الرابع / ما يعطى ما يستحقه لو كان منادى مستقلا وهو اثنان :**

✓ أولاً/ البدل : لأنه في نية تكرار العامل فنقول يا زيدُ بشرُ ، يا زيدُ أبا عبد الله

"بشر" بدل من كلمة "زيد" فهنا كأننا ناديناه من جديد "يا بشر " > منادى مبني على الضم ؛ لأنه مفرد علم

يا زيدُ أبا عبد الله : لو ناديناه من جديد لقلنا : يا أبا عبد الله كان كالمضاف .

إذن البدل ليس له حكم يجب رفعه أو نصبه أو يجوز فيه الوجهان ، بل نعطيه كأنه منادى جديد نضع قبله (يا)

يا زيد يا بشر > لماذا البدل وضعنا له الضم ؟ لأن بشر مفرد علم

يا زيدُ يا أبا عبد الله > لماذا نصبناه ؟ لأن أبا عبد الله مضاف ، ونحن قلنا البدل كأنه منادى مستقل جديد .

✓ ثانيًا/ (المنسوق) عطف النسق الذي ليس فيه (أل) لأن العاطف كالنائب عن العامل

مثل "يا زيد وبشر" ، "يا زيد وأبا عبد الله"

والذي فيه (أل) قلنا : يجوز فيه وجهان ، ونحن نريد هنا العطف المجرد من (أل) فنحن نحكم على المعطوف كما لو كان منادى مستقلا لأن العاطف كالنائب عن العامل يا زيد وبشر يا زيد وأبا عبد الله

"**يا زيد وبشرُ**" لماذا قلنا يا بشرُ؟ نعطيه كالمنادى المستقل"بشر" مفرد علم بنيناه على الضم ،

"**يا زيد وأبا عبد الله**" لماذا قلنا يا أبا ؟ لأن أبا مضاف فنصبناه بالألف .

فلو قلنا "**يا زيد والرجلُ**" **عطف نسق فيه (أل)** >> عدنا إلى الحالة الثالثة التي يجوز فيها الرفع والنصب

فنحن حكمنا على المعطوف كما لو كان منادى مستقل هذه هي الصورة الرابعة من أحكام تابع المنادى

وهذا جدول للإعانة وفيه تفصيل لجميع ما سبق ذكره في هذا الدرس فقط فيه إضافة والذي هو القسم الأول وهو إضافة ليست في الشرح السابق وتقول هذه الإضافة :

أن المنادى إذا كان منصوباً > فحكم التابع وجوب النصب (هذه لم ينص عليها في شرحنا السابق)

فالمنادى المنصوب >> حكم تابعه مثله منصوب لا فرق .

س/ متى نجد أكثر من وجه ؟ إذا كان المنادى مبني ؛ لأن المنادى المبني في محل نصب فيكون فيه الوجهان باعتبارين فأما المنصوب فليس فيه إلا وجه واحد .

فعندما نأتي عن المنادى المبني على ما يرفع به وذكرنا وجوب الرفع مراعاة للفظ متى كان هذا ؟ مع نعت "أي" ونعت "اسم الإشارة" وكتبنا المثال هنا : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ،

ومرة قلنا وجوب النصب مراعاة للمحل : اللفظ المجرد بـ"أل" ، وعطف البيان ، والتوكيد ،

ثم انتقلنا لجواز الوجهين الرفع والنصب : في النعت المضاف المحلى بـ"أل" ، والنعت غير المضاف ، وعطف البيان والتوكيد الغير مضافة ، وعطف النسق المقرون بـ"أل" ومثلنا بالآية كما ترون { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ } / الطيرُ ، **اجعلوا هذه الآية هي المفتاح لمعرفة هذه القاعدة** :لو كان فيه أل هو الذي يعطى حكم المنادى المستقل .

حكم المنادى	نوع التابع	المثال	حكم التابع
المنصوب	النعت	يا أخا الإسلام الكريم	وجوب النصب
	التوكيد	يا بني الإسلام كلكم	
	عطف البيان	يا أخي عبد الله	
المبني على ما يرفع به	نعت (أي)	يا أيها الرجلُ	وجوب الرفع مراعاة للفظ
	نعت اسم الإشارة	يا هذا الرجلُ	
	نعت مجرد من (أل)	يا زيدُ صاحبَ عمرو	وجوب النصب مراعاة للمحل
	عطف بيان مجرد من (أل)	يا رجلُ أبا عبد الله	
	توكيد مجرد من (أل)	يا تميمُ كلكم	
	نعت مضاف محلى بـ(أل)	يا زيدُ الأصيلُ الرأي	جواز الوجهين (الرفع ، والنصب)
	نعت غير مضاف	يا زيدُ الحسن	
	عطف بيان غير مضاف	يا رجلُ بشرُ	
	توكيد غير مضاف	يا تميم أجمعون	
	عطف نسق مقرون بـ(أل)	{يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ}	
	بدل	يا رجلُ زيد يا رجل عبد الله	يعطى حكم المنادى المستقل
	عطف النسق المجرد من (أل)	يا رجلُ و زيد يا رجل و عبد الله	

الحلقة (٦)

❑ حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

عندما أقول مثلاً "يا صاحبي" فهنا المنادى كلمة صاحب ، أضفناها إلى ياء المتكلم .
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم له أحوال ، فتارة أقول "يا فتاي" ، وتارة أقول "يا مكرمي" ، وتارة أقول : يا غلامي – يا صاحبي – يا أبي – يا أمي . كل واحدة من هذه الألفاظ التي ذكرتها لها حكم ، فمنها ما فيه لغة ، ومنها ما فيه لغتان ، ومنها ما فيه ست لغات ، ومنها ما فيه عشر لغات .

❖ القسم الأول : ما فيه لغة واحدة

وهو إثبات الياء مفتوحةٌ لا غير ، وذلك في الاسم المعتل (المنقوص ، المقصور) ،
مثل (فتى ، وقاضي) يقال فيها (يا فتايَ ، يا قاضيِّ)

شـرح :::: المقصود بالاسم المعتل/ هو الذي في آخره حرف علة ، وهو الاسم المقصور والاسم المنقوص .
الاسم المقصور : هو الاسم الذي آخره ألف لازمة وقبلها فتحة هذا في الأسماء المعربة .
الاسم المنقوص : هو الذي آخره ياء لازمة .
وليس هناك اسم معرب آخره واو وقبلها ضمة .
إذن الاسم المعتل إذا قلناه فإننا نقصد به الاسم المقصور ، ونقصد به الاسم المنقوص .
مثال الاسم المقصور : (فتى) أو (هدى)
إذا وردت هذه الكلمة مضافة إلى ياء المتكلم _ أتى بعدها ياء المتكلم _ أقول (فتايَ) ، (هدايَ).
مثال الاسم المنقوص : (قاضي) أو (داعي)
إذا وردت هذه الكلمة مضافة إلى ياء المتكلم _ أتى بعدها ياء المتكلم _ أقول (قاضيَّ) ، (داعيَّ) .
**فهنا في هذه الحالتين إذا أردت أن أنادي أي من هذه فنص على أن فيها لغة واحدة وهي إثبات هذه الياء مفتوحة لا غير فنقول فيها : يا هدايَ – يا قاضيَّ – يا فتايَ – يا داعيَّ .
طبعاً التمثيل بـ (فتى) مثال للمقصور ، و (قاضي) مثال للمنقوص ، فيقال فيها (يا فتايَ) و (يا قاضيَّ) .
وأذكر بأننا سوف نأخذ في دروسنا التصريفية ، في تعريف وتفصيل الاسم المقصور ، والمنقوص ، الممدود ، والصحيح ، تعريف كل واحد منها وأمثلته ، وكيف نثنيها ونجمعها ، سوف يأتينا في آخر هذا المقرر . أما الآن فقط هذه الإشارة تكفي في تعريفنا بالاسم المعتل ، سواءً كان مقصورًا أو منقوصاً .

❖ القسم الثاني : ما فيه لغتان :

وهما إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، وذلك في الاسم المشتق . مثل :-
(يا مكرمي – يا شاكري) أقول (يا مكرميَ – يا شاكريَ) .

الأسماء عندنا (جامده – ومشتقة) .
المشتقات هي (اسم الفاعل – اسم المفعول – والصفة المشبهة .....وغيرها) هذه إذا وقعت مناداة وهي مضافة إلى ياء المتكلم ، فهنا نبين أن حركة الياء أنها تُثبت إما مفتوحة أو ساكنةً ، ونحن هنا لا نناقش حكم المنادى ، حكم المنادى سبق أن أخذناه ، يعني هو الآن منادى مضاف ، يأخذ حكم المنادى المضاف الذي حكمنا عليه سابقاً بوجوب النصب سواءً كانت الفتحة ظاهرة أو مقدرة . نحن الآن فقط نناقش حركة هذه الياء في هذه الصورة .
ففي القسم الأول قلنا تثبت هذه الياء مفتوحة . والثاني قلنا يجوز لنا فتحها ويجوز لنا إسكانها . هذا هو الذي نناقشه فقط في

حركة هذه الياء .

❖ القسم الثالث : ما فيه ست لغات

وهو ما عدا المعتل ، والمشتق ، وما عدا لفظتي (أب) و (أم) ، مثل :-

(يا غلامي) ، فاللغات فيها :

الصورة الأولى : (يا غلامِ) ، حذف الياء والاكتفاء بكسرتها ، وهو الأكثر ، نحو قوله تعالى :{ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ }

إذن المعتل وهو القسم الأول الذي ذكرناه وفيه لغة واحدة كما ذكرنا .

والمشتق وهو القسم الثاني الذي ذكرنا وقلنا فيه لغتان .

ولفظتي أب وأم سيأتيانا في القسم الرابع كما سيأتي .

وهذا القسم مثل له ابن هشام بكلمة (يا غلامي) واللغات الواردة عن العرب فيه ، وكلها واردة ومشهورة فيها وتتفاوت كثرة وقلة . وأشير إلى أن هذا منادى وهو مضاف ، ولو حُذفت الياء فنحن سوف نعربه من المنادى المضاف وسوف نحكم عليه أيضاً بالنصب والعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بهذه الحركة المناسبة الياء. ونعرب الياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وإن كان محذوفاً . نحن نتعامل مع (يا غلامي) مع اللغات التي سوف تأتي فيها كأن الياء مثبتة .

فأنا حينما أقول : يا غلامِ .>> "يا" : حرف نداء ، غلام : المنادى المنصوب . والياء : ضمير في محل جر بالإضافة .

سواءً ذكرت وأثبت الياء أو حذفت هذه الياء . طبعاً إثبات الياء سوف يأتي معنا من اللغات الواردة فيها . وهي التي قد تكون متصورة وغير مستخدمة بكثرة ، ومقيسة ؛ لكن الأكثر هو حذف هذه الياء . أقول يا غلامي . وأستدل لها بهذه القراءة ، طبعاً معلوم حتى وإن كانت محذوفة هذه الياء إلا أنها معروف أنها مقصودة ، فلا يمكن أني أنادي أقول : يا غلامِ ، وأكسر ثم لا يُفهم أني أريد ياء المتكلم ؛ لأني لو كنت أريد أن أنادي نكرة مقصودة سأقول : يا غلامُ . سأبنيها على الضم .

ولو أردت نكرة غير مقصودة سأقول : يا غلاماً . وأجعلها في حالة النصب .

ولكن عندما أقول : يا غلامِ . لو لم ترَ الياء أو لم تسمعها ، الكسرة هذه تدلنا على إرادة ياء المتكلم .

إذن اللغة الأولى : هي حذف الياء وإبقاء الكسرة دلالة عليها .

الصورة الثانية : (يا غلاميْ) إبقاء الياء ساكنةً ، نحو قوله تعالى :{ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ }الزخرف٦٨ .

وهذه اللغة أيضاً واردة وبكثرة . إذن الأولى هي الأكثر وهذا أيضاً واردٌ على الأصل .

الصورة الثالثة : (يا غلاميَ) إبقاء الياء مفتوحة ، ومنه قوله تعالى { يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ }

ففي قوله يا عباديَ أبقينا هذه الياء مفتوحة . وهذه هي الصورة الثالثة الجائزة في مثل كلمة "يا غلام" .

الصورة الرابعة : (يا غلاما) قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، نحو قوله تعالى : { يا حسرتا } .

قلبنا الكسرة التي كانت تحت الميم فتحة ، والياء ألفاً . وقد ورد في القرآن مثل ذلك كما هو في المثال وأصل الكلمة (يا حسرتي) لكن قُلبت الياء ألفاً ، والكسرة فتحة .

الصورة الخامسة : (يا غلامَ) حذف الألف المنقلبة عن الياء ، والإجتزاء بالفتحة ، ومثله قول الشاعر :

بلهفَ ولا بليتَ ولا لو أني

الشاهد من البيت (بلهفَ) ، وجه الإستشهاد أن أصلها : (يا لهفي) – أصل الكلام (يا لهفي) حذفنا الياء حرف النداء وهذا جائز ، ما الذي صنعنا بها – قلبنا الياء ألفاً ، ثم حذفنا الألف ، ثم قلبتا الكسرة فتحةً وأبقيناها وأجتزأنا بها .

شـــــرح/ هنا حذفنا الألف المنقلبة عن الياء في الصورة التي قبلها ، هنا حذفنا الألف التي كان أصلها الياء وأبقينا الفتحة

على ما هي عليه . يعني هنا قد أجتزأنا من الصورة التي قبلها . وحذفنا الألف وأبقينا الميم مفتوحةً .

إذن (بلهف) أصلها (يا لهفي) حذفنا حرف النداء ، الياء قُلبت ألفاً وكسرة الياء قُلبت فتحةً ، ثم حذفنا الياء وقلنا (لهفَ – بلهفَ) . إذن هذه الصورة الخامسة هي امتداد للصورة الرابعة .

- **الصورة السادسة** : (يا غلامُ) حذف الياء ، وقلب الكسرة ضمة ، نحو قراءة { قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ }

الشرح/ أصلها (يا غلامي) فهنا حذفنا الياء ، وكسرة الميم تُقلب ضمة ، وهذا نحو قراءة قال (قال ربُّ السجن أحبُ إلي) هذه القراءة ما الذي صنعنا فيه ، هي نفس كلمة (ربي) المضافة إلى ياء المتكلم ، حذفنا هذه الياء وقُلبت الكسرة ضمة

❖ القسم الرابع : ما فيه عشر لغات

هو خاص بلفظتي (أب) و (أم) وهذه اللغات هي ، الست السابقة ، وأربع أخرى :

- **الأولى** : يا أبِ – يا أمِ >> هنا حذفنا الياء والتعويض عنها بالكسر . مثل ياغلامِ .
- **الثانية** : يا أبيْ – يا أميْ >> هنا أبقينا الياء ساكنة . مثل يا غلاميْ .
- **الثالثة** : يا أبيَ – يا أميَ >> هنا أثبتنا الياء مفتوحةً . مثل ياغلاميَ .
- **الرابعة** : يا أبا – يا أما >> هنا قلبنا الياء ألفاً ، وكسرة الباء والميم فتحة .
- **الخامسة** : يا أبَ – يا أمَ >> كنا نقول هناك الصورة الخامسة هي إمتداد للصورة الرابعة ، حذفنا الألف وعوضنا بالفتح .
- **السادسة** : يا أبُ – يا أمُ >> ومثلنا لها قبل قليل بقراءة (قال ربُّ السجن أحب إليّ) .

هذه صور ست وبقي علينا أربع ولكن قبل أن أنتقل أيضاً للأربع أذكر بأن المنادى في هذه الصور كلها منادى مضاف ، سواءً أنا أثبت الياء أو حذفتها أو حركتها أو قلبتها ، في النهاية هذا من حكم المنادى المضاف . **فنعرب** :

الياء : مضاف إليه . سواءً كانت مذكورة أو كانت منقلبة أو متخفف بحذفها ، هذه كلها نعربه مضاف إليه . فالياء المثبتة هي مضاف إليه . أيضاً الياء المحذوفة هي أيضاً مضاف إليه . أيضاً الياء المنقلبة ألفاً أعربها أيضاً مضاف إليه مهما أختلف تخريج العلماء فيها في النهاية هي من قسم المنادى المضاف .

- **السابعة** : يا أبتِ – يا أمتِ :

بحذف الياء والتعويض عنها بالتاء المكسورة ، وشاهدها قوله تعالى : { يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ } الصافات١٠٢. وهذه الأكثر .

يا أبتِ : أصلها يا أبي ، ولكن حذفنا الياء ، وعوضنا عن الياء بحرف التاء المكسورة .

- **الثامنة** : يا أبتَ – يا أمتَ ، وهذه القياسية .

وهذه وردت متوافقة مع القواعد ولكن التي قبلها هي الأكثر .

- **التاسعة** : يا أبتُ – يا أمتُ ، وهذه شاذة بالضم .
- **العاشرة** : يا أبتا – يا أمتا ، هذه خاصة بالضرورة الشعرية .

لماذا صارت خاصة بالضرورة الشعرية ؟ لأن التاء موجودة ، وأبتا أصلها يا أبتي والياء موجودة انقلبت ألفاً ، فجمعنا هنا بين الياء والتاء فصار هذا من المخصوص بالضرورة الشعرية جمعنا بين العوض والمعوض عنه .

الآن انتهينا أيها الإخوة والأخوات من حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وفصلنا القول فيه ، فرأينا الاسم المعتل وأعطيناه حكماً ، وكانت عن العرب فيه لغة .ونظرنا إلى الأسماء المشتقة ، وورد عن العرب فيها أيضاً لغتان . ثم انتقلنا إلى (أب) و (أم) وذكرنا فيها عشر لغات . ما بين هذا وهذا في جميع الألفاظ يجوز لنا فيها ست لغات ، نصصنا على كل واحدة

منها ورأينا أن لها نظائر قد وردت في القرآن.

❑ المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم

بمعنى ليس المنادى الذي فيه ياء المتكلم ، إنما هو مضاف إلى اسم الاسم هذا مضاف إليه ، مثال/ عندما أقول :
" يا ابن جاري " **ابن** : هو المنادى . أُضيف ، لم أقل "يا ابني" ، ليس مضاف إلى ياء المتكلم ؛ **بل هو مضاف** " **كلمة جار** " هي الآن مضاف إليه وقد أُضيفت إلى الياء بمعنى أن المنادى لم يأتِ بعده الياء مباشرة إنما هو أُضيف إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم ، هنا أيضاً فيها بعض التفصيل ورد في بعض الصور كان لها بعض الخصوصية فنُص على القاعدة فيها .

إذن الآن انتقلنا من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، انتهينا منها .

سوف نأخذ المنادى المضاف إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم ، سوف تزيد معنا كلمة في الوسط . نقول :

إذا نودي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم >> فإن الياء يتعين إثباتها ، نحو (يا بن أخي) (يا بن صديقي) .

شــــرح : " ابن" هو المنادى ."أخ" مضاف إليه . و"الياء" مضاف إليه .

فالمنادى هنا وهي كلمة (ابن) مضافة إلى اسم مضاف الذي هو كلمة (أخ) ، إلى ياء المتكلم ، فالياء هنا يتعين فيها الإثبات .

هذا هو تأصيل القاعدة ، ولكن هناك بعض الكلمات اختصت بالحكم ، يتعين إثباتها على الأصل .

إلا إذا كان اللفظ (ابن أمِ) و (ابن عمِ) >> فإن الياء تُحذف ويُكسر ما قبلها وهو الأكثر ، أو تُفتح ، فيقال فيها :

(يا بن أمَّ) و (يا بن عمَّ) . وقد قُرِئَ بالوجهين في قوله تعالى { قَالَ ابْنَ أُمَّ }الأعراف١٥٠ .

شــرح : فهنا عندما أقول (يا بن أمِ – ويا بن عمِ) فهي مثل (يا بن أخي) في الصورة ، فالياء نداء ، "ابن "هو المنادى ، وكلمة "أم " أو "عم" هي مضاف إليه مثل كلمة "أخ" . فإذا قلت "أمي" جاءت كلمة أمي مضافة إلى ياء المتكلم .

الآن إذا وردت عندنا (ابن أم) و (ابن عم) ألم يأخذوا الحكم السابق . ننظر الآن إلا إذا كان لفظ (ابن أم) و لفظ (ابن عم) ، فإن الياء تُحذف ويُكسر ما قبلها وهو الأكثر ، أو تُفتح فيقال :

(يا بن أمَّ – يا بن أمِ) (يا بن عمَّ – يا بن عمِ) ، فالياء الآن قد حذفناها وكسرنا ما قبلها ، أو فتحنا ، جاز لنا فيها هذان الوجهان .

والأكثر عدم إثبات الياء في (أمي) و (عمي) ، إلا في ضرورةِ الشعر ، ومنه قول الشاعر :

يا ابن أمي ويا شُقيق نفسي

وجه الاستشهاد : أن الشاعر هنا أثبت ياء المتكلم في (أمي) .

شــرح : رأينا في هذه الصورة أن إثبات الياء في هذه الصورة وارد ، لكنه قليلٌ جداً ، **بل خصه ابن هشام فقال بل لا يكادون يثبتونه إلا في ضرورة الشعر ، يعني كلام ابن هشام في هذه الصورة** قال :

"وإذا كان المنادى مضاف إلى مضاف إلى الياء فالياء ثابتة لا غير كقولك (يا ابن أخي ، ويا ابن خالي) إلا إذا كان (ابن أم أو ابن عم) فالأكثر الإجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يُفتح هذا التركيب المزجي وقد قُرئَ (ابن أم) بالوجهين ، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة ، أي أنه قليل جداً كقول الشاعر : يا ابن أمي ويا شُقيق نفسي" .

بهذا نكون أنتهينا من حكم المضاف إلى ياء المتكلم ، والمضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، وبه نكون أنهينا ما يتعلق بباب النداء، نسأل الله التوفيق للجميع.

الحلقة (٧)

أسلوب الاختصاص

نريد أن ننتقل انتقالة إلى أسلوب الاختصاص ، وبعده التحذير والإغراء ، وهي من الأساليب التي تأتينا تابعة في مناقشة أساليب واردة عن العرب تتبع وتُذكر بعد باب النداء ، قبل أن ننتقل إلى أسلوب الاختصاص بودي أن نتذكر بعض الأمثلة معكم في باب النداء حتى نعرف حكم المنادى ونعرف أمثلة لهذا المنادى ، حتى نعلم الفرق بينهما ، ولهذا عندما يناقش العلماء أسلوب الاختصاص بعد باب النداء يذكرون فيه التعريف ويذكرون فيه الغرض ثم يذكرون أوجه الخلاف بينه وبين المنادى لأنه ليس بنداء ولكن هناك نقاط يلتقي فيها مع المنادى ، لو أخذنا بعض الأمثلة الآن ونتذكر، يقول الشاعر

أتنكر يا ابن إسحاق إخائي

المنادى : ابن إسحاق . ما حكمه ؟ واجب النصب ، لماذا ؟ لأنه مضاف .

يا أيها اللقب الملقى على لقبي

المنادى : لفظ أي : حكمه : البناء على الضم ، اللقب : صفة وهي تابع لهذا المنادى. ما حكم هذا التابع ؟ يجب فيه الرفع .

عيد بأية حال عدت يا عيد

المنادى : عيد ، ما حكمها ؟ البناء على الضم ، لماذا ؟ لأنه نكرة مقصودة .

يا أعدل الناس إلا في معاملتي *** فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

المنادى : أعدل .ما حكمها ؟ وجوب النصب .لماذا ؟ لأن المنادى هنا مضاف ، هذه أمثلة منوعة على المنادى .

الآن نريد أننا نأخذ مثالا على أسلوب الاختصاص ونبين أنه ليس بمنادى وسوف نعطيه إعرابا آخر ونأمل ألا يكون متداخلا مع ما سبق من أمثلة وأحكام سبق ذكرها في السابق .

من الأمثلة المشهورة عندنا عندما نقول مثلا : "نحن ــ الموقعين– أدناه نقر بكذا" ،إذا كنا نريد أن نكتب معروضا لجهة ما ، ونوقع في آخرها فنقول مثلا : " نحن – الموقعين– أدناه نشكركم على جهودكم أو نقر بإن من واجبنا كذا" إلى آخره ، " نحن الموقعين أدناه" هذه الجملة إذا أردت أن أعربها سأقول : –

"**نحن**" ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ .

أين خبر نحن ؟ جملة "**نقرُّ**" هي الخبر فنقول : **نقر/** فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره نحن ، والجملة هي الخبر .

– **الموقعين**– الواردة هنا هذا هو ما نسميه أسلوب الاختصاص ، فالتقدير : نحن أخص الموقعين أو أعني الموقعين نقر بكذا ، أو نشكركم على كذا ، أو نطلب كذا إلى آخره .

فكلمة "الموقعين" من أمثلتنا هذه المشهورة عندنا هذا هو أسلوب الاختصاص .

وسوف نعربها عندما نقول "نحن أخص الموقعين" فالموقعين مفعول به لفعل محذوف تقديره أخص أو أعني وهذا الفعل حذفه واجب فلا أصرح به ' فلا أقول : نحن أخص الموقعين !

لو قلت مثلا "نحنُ – طلابَ كلية الشريعة أو طالباتِ كلية الشريعة – نريد أمثلة نطبق بها على مقررنا" ، نفس الفكرة كلمة "طلاب" سوف نعربها : مفعول به لفعل محذوف ،فــ "**نحن**" هي المبتدأ ، "**نريد**" : الجملة هذه هي الخبر ، "طلاب" : هذا هو الاسم المختص ، هذا أسلوب اختصاص هنا "نحن طلابَ الشريعة" نقول : نحن أخص طلاب كلية الشريعة ، "**طلاب**

مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخص منصوب وعلامة نصبه الفتحة ،

لو قلت – بدل طلاب – نحن طالباتِ : مفعول به لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم .

إذن الآن هذا الأسلوب هل هو نداء ؟ يعني أنا هنا أقول "نحن يا طالبات كلية الشريعة أو يا طلاب كلية الشريعة "نريد هل نقدر هنا (يا) أو نقدر الفعل أخص ؟ الجواب :نقدر الفعل أخص ولا نقدر النداء .

فالذي نريده نقول أنه لا يتداخل عندنا هذا التركيب مع أسلوب النداء ، ولهذا العلماء عندما يأتون ويذكرون أسلوب الاختصاص يناقشون ، وقد ذكر ابن هشام أوجه الخلاف بين أسلوب الاختصاص والمنادى سوف نأخذها بعد قليل .

أهم شيء تكون الصورة عندنا واضحة في أسلوب الاختصاص ، بدأت بأمثلة ستة على النداء واضح فيها أني أخاطب :- "يا عيدُ" ، "يا أيها اللقبُ" ، "يا ابن إسحاقَ" ، "يا أعدلَ الناس" ،هذه كلها واضح أن فيها النداء .

لكن عندما أقول : "نحن طلاب كلية الشريعة نريد كذا" < "نحن" هل تقول نحن يا طلاب؟ هل أنت تنادي "يا طلاب" أم تخص ؟ بل أنت تريد أن تخص ، فتقول : نحن أخص طلاب كلية الشريعة نريد كذا ، نحن أخص طالبات كلية الشريعة ، إلى الآن عرفنا هذا الأسلوب نبدأ إذن ببيان تعريفه والمراد منه ، والغرض لماذا نستخدم هذا الأسلوب ؟ ما الغرض الوارد عليه ؟ ثم نختم بأوجه الخلاف بينه وبين المنادى ، نذكر أوجه الخلاف حتى لا يتوهم أنني أنادي فعندما أقول "نحن طلاب" فلا نريد نحن يا طلاب ، لا نريد النداء وإنما نريد أسلوب الاختصاص .

❖ **الاسم المنصوب على الاختصاص فيه ثلاثة عناصر : (تعريفه / الغرض منه / أوجه الخلاف بينهوبين المنادى)**

تعريفه : هو اسم منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره (أعني) أو (أخص) .

ففي مثل المثال السابق عندما قلنا : نحن الموقعين ، أعربنا كلمة "الموقعين" مفعول به لفعل محذوف وجوبا على الاختصاص تقديره أخص، ولا يذكر هذا الفعل ، نصصنا هنا على أن الفعل محذوف وجوبا .

✓ **أمثلة :**

مثال ١// (نحن –العربَ– أقرى الناس للضيف) .

نحن : ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ .

أقرى : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف .

العربَ : اسم منصوب على الاختصاص لفعل محذوف ، تقديره أخص >> نحن أخص العرب أقرى الناس للضيف .

مثال ٢// قول الرسول – صلى الله عليه وسلم- : (نحن –معاشرَ الأنبياء- لا نورث)

نحن : مبتدأ –كما اتفقنا قبل قليل – بماذا يريد أن يخبر؟ ما الخبر؟ نحن لا نورث ، جملة "لا نورث" هي الواقعة في محل رفع خبر.

– **معاشر الأنبياء**– هذا هو أسلوب الاختصاص ، هل هو يريد أن ينادي نحن يا معاشر الأنبياء لا نورث ؟ لا ، لا يريد النداء ، وإنما هذا هو أسلوب اختصاص ، نحن أخصُّ – معاشر الأنبياء- لا نورث ، وتلحظون أنه وضعناها بين شرطتين حتى نبين أنها جملة جاءتنا هنا معترضة ، فمعاشرَ منصوبة وعلامة نصبه الفتحة بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص.

مثال ٣ // قوله – صلى الله عليه وسلم- : (إنَّا – آل محمد- لا تحل لنا الصدقة)

إنا أصلها [**إن + نا**] يعني هي إننا ، إن اسمها = نا ، أين خبر إن ؟ جملة "**لا تحل لنا الصدقة**" هي في محل رفع خبر إنَّا ، "**آل محمد**" هل هذا نداء ؟ لا ليس بنداء هو لا يريد أن يقول : إنا يا آل محمد ، هو يريد : إنا أخص آلَ محمدٍ لا تحل لنا الصدقة ، آل : اسم منصوب على الاختصاص لفعل محذوف وجوبا تقديره (أعني) أو (أخص)

اصطلح العلماء على أنه أسلوب الاختصاص فقدرنا الفعل هو (أخص) ، لو قدرنا (أعني) لا إشكال .

❖ الغرض منه

لماذا نأتي بأسلوب الاختصاص؟ هذا يعود إلى قصد المتكلم ، له أغراض كثيرة لا يطال فيها في الدرس النحوي إنما نريد أن نعرف أن هذا هو أسلوب اختصاص أردت أني أفخر ، أردت أني أبين الحاجة ، زيادة التوضيح ، غرض المتكلم يحدده هو فإذا احتاج إلى هذا الأسلوب حاكمناه وفق القواعد الواردة فيه ، إذن الآن ننظر إلى الغرض لماذا يأتي المتكلم بهذا الأسلوب ؟ ذكرت بعض الأغراض فيها . من أغراضه :

- الفخر ،نحو : أنا – أيها الجوادُ – أساعد المحتاجين.

أنا : مبتدأ . أين الخبر ؟ جملة "**أساعد المحتاجين**" هي الخبر . وليس "أيها الجواد"

أيها : هذا هو الاسم المنصوب على الاختصاص

إعربه/ اسم مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره أعني أو أخص.

- التواضع ، مثل : أنا – أيها العبدُ- محتاجٌ إلى عفو ربي .

أنا في البداية أردت أني أفخر "أنا أيها الجواد" أفخر بنفسي ، لكني في مقام آخر قد أتواضع فأقول : أنا – أيها العبد- محتاج إلى عفو ربي . هذا التواضع أو إظهار الحاجة ،هذا غرض من الأغراض التي يأتي من أجلها أسلوب الاختصاص.

(أنا) مبتدأ خبره "**محتاج**" ، مالفرق بين الخبر هنا وفي الجملة السابقة ؟ الفرق قبل أنه هنا كان جملة كاملة : أساعد فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والمحتاجين مفعول به والجملة كلها خبر. أما "**محتاج**" هنا فهو الخبر مباشرة ؛ لأنه اسم ،وإعرابه كإعراب السابق وسوف يأتينا أيضا بعد قليل.

- زيادة البيان والإيضاح ،مثل : نحن – الطلابَ- نستمع بشوق إلى المحاضرة .

فالمبتدأ "**نحن**" ، وجملة "**نستمع**" هي جملة الخبر،

"**الطلابَ**" مفعول به وجوبًا لفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص منصوب وعلامة نصبه الفتحة ،

لو قلت " الطالباتِ " كذلك تُعرب مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة ؛ لأنه جمع مؤنث سالم، لا إشكال ، الإعراب واحد فقط الذي اختلف عندنا فيه العلامة.

هذا ما يتعلق بالغرض الأغراض كثيرة فخر ، تواضع ، مدح ، لو كان في شخص كله وارد ، أهم شيء أنه هذا الأسلوب قد ورد عن العرب اسمه الاختصاص ،فنحكم على الكلمة بأنها منصوبة .

❖ أوجه الخلاف بينه وبين المنادى

وهذا ينص عليه عندما نقول : "نحن معاشر الأنبياء" هل أراد نحن **يا** معاشر الأنبياء ؟

لما قلت : "نحن طلاب كلية الشريعة" هل أنت تريد النداء" نحن يا طلاب كلية الشريعة" ؟؟ الجواب : لا، بل : نحن أخص طلاب كلية الشريعة ؛ لأن كلمة "نحن" هذه عامة تشتمل على طلاب الشريعة وغيرهم فهنا فيها زيادة بيان ، وإيضاح هذا الغرض الذي أردت أن توصله أنت من خلال حديثك ولم ترد أن توصل لنا أسلوب النداء .

❖ الشريحة // أوجه الخلاف بينه وبين المنادى :

- أولاً : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا.

المنادى مذكور لنا فيه حرف النداء ، لو لم أرَ حرف النداء في أسلوب النداء فأنا أقدره من عندي ،
{ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ(١٨)} سورة الدخان ، يعني يا عباد الله .
{سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ (٣١)} سورة الرحمن . أي : يا أيها الثقلان
{ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} (٢٩) سورة يوسف، يا يوسف أعرض عن هذا
هناك في أسلوب النداء لابد من وجود حرف النداء فإن لم يكن مذكورا فهو مقدر ، وننوي أن هناك حرف نداء محذوف . واتفقنا في باب النداء قلنا ما الذي يقدر من حروف النداء عند حذفه ؟ هذا من اختصاص "يا " دون غيرها . ففي أسلوب النداء هناك حرف نداء سواء كان مذكورا أو مقدرا .
أما في أسلوب الاختصاص : لا حرف نداء ؛ لأنه هو مفعول به لفعل محذوف إذن لا نداء عندنا .

ثانياً : أنه لا يقع أول الكلام بل في أثنائه أو بعد تمامه نحو (اللَّهُمَّ اغفر لنا أيتها العصابة)

النداء يقع في أول الكلام كثيرًا ، لماذا ؟
أنا بإمكاني أن أبدأ بالنداء أنبه المنادى ثم أذكر ما أريد هذا وارد :يا أعدل الناس إلا في معاملتي ، ابدأ بالنداء ثم أتكلم بما أشاء من طلب أو إخبار إلى آخره ، لكن أسلوب الاختصاص هل يتصور أنه يكون في أول الكلام ؟ لا يتصور .
كيف تبدأ تخص وأنت لم تذكر شيء أعم قبل؟ أنت عندما تبدأ بالضمير تقول : " أنا أو إننا أو نحن " بدأت ، ثم تريد أن تختص جزءا مما شمله هذا الشيء المقدم ، فلا يتصور أنك تبدأ الجملة بشيء يدل على الاختصاص هذا غير مقبول عقلا ، أنك لا تختص إلا بعد أن تذكر ما يدل عليه وعلى غيره ثم تريد أن تخص شيئا معينا أو جنسا معينا مما سبق ذكره ،
النداء يكون أول الكلام ،يكون في وسط الكلام ،يكون في آخر الكلام لا إشكال "عيد بأية حال عدت يا عيد" يا عيد هذا نداء صار في آخر الكلام ، {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} (٢٩) ،{يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦)} **سورة الانفطار**، جاءت في أول الكلام . أما أسلوب الاختصاص لا يكون في أول الكلام يكون في منتصفه مثل الأمثلة السابقة :

- نحن – معاشر الأنبياء– جاء في الوسط .
- أو اللَّهُمَّ اغفر لنا أيتها العصابة ، جاءنا في آخر الكلام ، لكن لا يكون في أوله .

ثالثاً : أنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسما بمعناه ، والغالب كونه ضمير متكلم . وقد يكون ضمير مخاطب ، كقول بعضهم " بك الله نرجو الفضل "

لو تأملنا الأمثلة السابقة عندما قلنا (أنا أيها الفقير ، أنا أيها الجواد ، نحن أيها الطلاب ، إنا معاشر الأنبياء ، نحن العرب) أن فيها جميعها :

- كان المتقدم ضمير متكلم .
- أنه اسم بمعناه ، فعندما أقول "إنا" من أقصد ؟ أقصد "معاشر العرب" مثلا أقرى الناس للضيف ، أو "نحن" المراد به طلاب كلية الدعوة ، يعني هذا الاسم هو كان يؤديه ويراد منه ، الغالب أن يكون ضمير متكلم لكن ليس بلازم ، وذكر لنا مثال قد يكون ضمير مخاطب وهو أقل .

لكن الشاهد : أن المتقدم عليه الغالب فيه أن يكون ضمير متكلم هذا الأمر الأول .
الأمر الثاني : هو يدل عليه لأني عندما أقول "نحن" فأنا أقصد "طلاب كلية الدعوة" ، مثلا في مثالنا : نحن طلاب كلية الشريعة نريد كذا فهو الاسم يدل عليه ، يراد به طلاب كلية الشريعة هو المراد بالضمير نحن ، وعندما قال النبي– صلى الله عليه وسلم– : (نحن معاشر الأنبياء ...) أو (إنا معاشر الأنبياء ...) إلى آخره إذن هو المراد به .

- **وقد يكون ضمير مخاطب** ، كقول بعضهم : (بك – اللهَ- نرجو الفضل)

"**بك**" ماذا نعربها ؟ الباء حرف جر ، والكاف :ضمير متصل في محل جر بحرف الجر – لا يلزم من جميع الجمل التي نعربها أن تكون مبتدأ- بك فهذا الآن جار ومجرور . "**نرجو**" : فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن . "**الفضل**" : مفعول به .

"**الله**" : لفظ الجلالة هو الاسم المنصوب على الاختصاص تقديره : بك أخص أو أعني الله نرجو الفضل.

فهنا جاءنا بعد ضمير مخاطب وهو الكاف ، وهذا أقل من ضمير المتكلم ،ضمير المتكلم هو الوارد بكثرة .

- **رابعاً** : أنه يقل كونه علما .

لما رأينا في أمثلتنا السابقة لم يأت عندنا علم ، نتذكر(نحن معاشر الأنبياء) ، (نحن طلاب كلية الشريعة) ، (نحن طالبات كلية الشريعة) ، (نحن العرب) ، كل الأمثلة التي وردت معنا وجدنا أنها ليست بعلم ، أما المنادى هناك يأتي علمًا وبصورة كبيرة .

- **خامساً** : أنه ينتصب مع كونه مفردًا.

رأينا في الأمثلة الواردة معنا أننا أتينا به منصوبا مع المفرد ، مثلا كلمة "نحن العربَ" نصبناها ،

*في باب النداء لما كان يأتينا المفرد العلم كنا نبنيه على الضم .

*عندما كان نكرة مقصودة (يا واقفُ) ، (يا جالسُ) ، (يا طالبُ) بنيانها على الضم وهي كلمة مفردة نكرة مقصودة أو كانت مفردًا علمًا ، هذه كلمة مفردة وقد بنيناها على الضم على ما ترفع به عمومًا .

لكن عندنا هنا في أسلوب الاختصاص عندما نقول (نحن العربَ) كلمة العربَ كلمة واحدة ماذا صنعنا بها ؟ نصبناها ، إذن هذا وجه من أوجه الخلاف بين المنادى وأسلوب الاختصاص .

- **سادساً** : أنه يكون بـ(أل) قياسًا ،كقولهم : (نحن– العرب- أقرى الناس للضيف) .

في باب النداء قلنا لا يجوز نداء ما فيه أل هذه قاعدة مثل : يا الواقف ، ياالجالس ، ثم أجزنا نداء أل في أربع صور ، لابد أن تتذكروها وأن تعودوا إلى الدروس السابقة وأن تكون معلومات مترابطة وبعضها مبني على بعض . هناك في النداء قلنا لا يجوز أن نقول (يا الواقف) ، (يا الجالس) منعناه وأجزنا في بعض الصور التي ذكرناها .

أما في أسلوب الاختصاص فقد جاز أن يأتي بما فيه أل قياسا ومثالنا : نحن العرب ، العرب فيه أل ، نحن الطلاب ، نحن الموقعين وفيه أل ، وهذا هو الجائز بل المقيس والكثير فيه ولا إشكال .

الحلقة الثامنة

أسلوب التحذير

مقدمة عن أسلوب التحذير:

عندما نتحدث ونتكلم عن أساليب ، ونقول: هذا الأسلوب هو(....) ونعطيه هذا المصطلح؛ فإنما نعني به أسلوبًا ورد عن العرب، وهذا وارد في كثير من الدروس، مر معنا في (أسلوب الاختصاص) في المحاضرة السابقة، وكنا نستطيع أن نقول: نحن أخص كذا وكذا، ولكننا لا نذكر هذا الفعل، حتى نكون في هذا الأسلوب الوارد عن العرب ، عندما ننتقل الآن إلى (أسلوب التحذير) كذلك، عندما يأتينا في المستقبل مثلًا (أسلوب التعجب) فنحن نقصد به مثلًا صيغتين واردتين عن

العرب، وهما: "ما أفعله" و"أفعل به"، ولا أريد أن أُدخل فيها عندما أقول: (سبحان الله!)، أو أقول: (كيف حدث هذا؟!) هذا غير مراد في أسلوب التعجب؛ فعندما نقول الآن أسلوب التحذير، فلا نريد به (أحذرك)، أو (انتبه يا أخي)، أو (انتبهي يا أختي) هذا غير مراد في أسلوب التحذير.

عندما نأتي لأسلوب التحذير ، فإنما نعني به صور واردة عن العرب، سوف تأتينا عندما أقول مثلًا: (إياك والكذب)، عندما أقول: (يدك !)، عندما أقول: (الكذب !)، (النميمة !) هذا هو المقصود به أسلوب التحذير، له صور مررت على بعضها الآن، إذن أسلوب التحذير من الأساليب الواردة على نمط عن العرب، لا نريد به أي صورة تُعبر بها أنت وتريد أن توصل بها تحذيرك للمخاطب، هذا غير مراد؛ ولهذا عندما نقول: "صور التحذير" فإنما الواردة في هذا الباب، والتحذير واضح من لفظه أنني أحذر المخاطب من شخص حتى لا يقع فيه، لكي يجتنبه، وقد يكون التحذير بكلمة (إياك) (إياك والكذب) (إياك الكذب) (إياك والنميمة) (الكذب والنميمة) سواء ذكرتها بـ "إيا " أو بدون كلمة "إيا" ، قد أذكرها بعطف (الكذب والنميمة)، قد أذكرها بتكرار (الكذب الكذب)، بلا عطف ولا تكرار فأقول: (الكذب)، هذه كلها صور واردة عن العرب، إذن التي نريدها اليوم.

أسلوب التحذير: نعرفه، ونأخذ الصور الواردة عن العرب فيه، ثم نذكر تحليل كل صورة، وما ذكره ابن هشام في هذه الصور، ثم ننتقل إلى بعض المسائل الخفيفة فيه.

❑ التحذير : تعريفه وصوره

تعريفه // تعريف واضح لغوي: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، مثل: (الكسل الكسل) (الكذب والرياء) .

له صور واردة عن العرب :

❖ **الصورة الأولى: أن يُذكر المحذر بلفظ "إيَّا"، وله صور أيضًا:**

١) العطف أقول : " إياك والأسدَ "

فأنا الآن ذكرت الشخص المحذر، المحذر هو أنت طبعًا، المحذر هو "إيَّاك"؛ فأنت المحذر عبرت عنك بكلمة "إيَّاك" ثم عطفت عليه بكلمة الأسد، فأنا الآن أُحذرك من الأسد، إذن " إيَّاك والأسدَ "، بدأت أنا بذكر المحذر بلفظ " إيَّا "، وعطفت عليه المحذر منه " إيَّاك والأسدَ"

٢) التكرار "إيَّاك إيَّاك التأخرَ "

فأنا قد كررت كلمة " إيَّاك "، طبعًا نحن كلنا الآن نتحدث عن المحذر إذا كان بلفظ "إيَّا "

٣) بلا عطف ولا تكرار "إيَّاك الأسدَ"

فهنا أنت المحذر، ولست المحذر منه، ولم أعطف، ولم أُكرر، تختلف عن الصورة الأولى، أنه كان هناك عطف بين اثنتين.

٤) جر المحذر منه بـ"من" : "إيَّاك من الأسد"

نحن المحذر منه قد جررناه بـ من.

إذن هذه أربع صور، ذكرنا فيها أسلوب التحذير، ذكرنا أن المحذر منه بلفظ " إيَّا " ؛ فأنا أُحذرك أيها المخاطب، وأنت أيها المخاطب قد عبرت عنك بكلمة " إيَّا "، أُعبر عنك بـ " إيَّا " وأعطف " إيَّاك والأسدَ" ، أُكرر بلا عطف وأقول: "إيَّاك إيَّاك"، أو لا أعطف ولا أُكرر فأقول: إيَّاك، أو أجر المحذر منه الذي هو (الأسد) بـ " من " .

الآن هذه الصور الأربع الواردة عن العرب في التحذير بلفظ "إيـَّا"، ذكرها ابن هشام: ذكر العطف ، ذكر التكرار، ذكر العطف والتكرار، ثم أراد أن يحلل هذه الصور، الآن مثلًا عندنا الصورة الأولى " إيَّاك والأسدَ"، ابن هشام أراد أن يذكر

تحليلها، لو نظرنا إلى نص ابن هشام يعني هو يريد أن يقول: أصلها (احذر تلاقي نفسك والأسد) ننظر إلى نص ابن هشام ثم نعود إليها، كيف وصلنا إلى هذه الصورة ؟ الشاهد: أنا أثبت الآن على الشريحة أمامكم (هي الصور الواردة عن العرب حتى تثبت في الأذهان) ننتقل إلى درجة أدق منها في تحليل هذا التركيب ،

قال ابن هشام: "فإن ذكر المحذر بلفظ ((إيَّا)) فالعامل محذوف لزومًا – سوف يأتينا- سواء عطفت عليه، أم كررته، أم لم تعطف ولم تكرر – الآن ذكر الصور الثلاث هذه- تقول : ((إيَّاك والأسد)) الأصل (احذر تلاقي نفسك والأسد) ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول وأُنيب عنه الثاني؛ فانتصب. ثم الثاني وأُنيب عنه الثالث ؛ فانتصب وانفصل.

✓ **شرح هذا الكلام من خلال "إيَّاك و الأسد"**

بعد أن قرر ابن هشام هذه الصورة الأولى "إيَّاك والأسد" أراد أن يُحللها، كيف وصلت إلينا ؟ يقول أصل " إيَّاك والأسد" >> "احذر تلاقي نفسك والأسد"، انظروا معي ، قال: حُذف الفعل (احذر) والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، ثم ماذا ؟ ثم حُذف المضاف الأول وهو كلمة (تلاقي) ، وأُنيب عنه الثاني الذي هو الكلمة التي بعدها وهي (نفس) فانتصب فصارت (نفسَك والأسد) ، ثم الثاني أي حُذفت كلمة (نفسك) وأنيب عنه الثالث ، بقيت عندنا (الكاف) وحدها ، هل تأتي الكاف وحدها؟! لا، سوف نجعلها منصوبة فنفصلها ، بدل من أن نقول (ك والأسد) >> نقول: (إيَّاك والأسد).

حتى نسهل الأمر ، قال ابن هشام : "إذا ذكر المحذر بلفظ ((إيَّا))" ، إذن هذه **الصورة الأولى** التي ينص عليها، "فالعامل محذوف وجوبًا" هذه أنا أخرتها سوف تأتينا في آخر الصور ، قال: "سواء عطفت عليه، أم كررته، أم لم تعطف ولم تكرر" هذه الصور الثلاث التي ذكرها ابن هشام ، وذكرناها قبل قليل، قال: " تقول إيَّاك والأسد" كيف حللها لنا ابن هشام ، قال: " أصلها : احذر تلاقي نفسك والأسد" ثم حذفنا الفعل، والفاعل، وكلمة (تلاقي)، وكلمة (نفس)، وانتصبت (الكاف)، يصير الضمير الموجود ضميرًا منصوبًا، فما يُبتدئ بالضمير المتصل انقلب إلى منفصل، فقال " إيَّاك والأسد"

✓ **كذلك الجملة الثانية " إيَّاك من الأسد" :**

قال ابن هشام : وتقول : ((إياك من الأسد)) – هذه الصورة ذكرناها نحن الصورة الرابعة قبل قليل-

فقال: والأصل ((باعد نفسك من الأسد))

ما الذي حدث؟ حذفنا الفعل (باعد)، والفاعل الضمير المستتر، وكلمة (نفس) حذفناها، بقيت (الكاف) انفصلت ، فصارت (إيَّاك) فقال: إياك من الأسد، هذا الذي أردته الآن من كلام ابن هشام.[1]

إذن الآن **الصورة الأولى**: أن يُذكر المحذر بلفظ " إيَّـا " هذه هي الصورة الأولى، ثم ذكرنا فيها أربعة صور: (بالعطف، والتكرار، وبلا العطف ولا التكرار، وجر المحذر منه بـ"من") هذه كلها تدخل إذا ذكرت المحذر بلفظ "إيَّـا"،

هل يلزم أن أذكر المحذر دائمًا بلفظ " إيَّـا"، فأقول: إياك إياك إياك؟ لا، هذه الصورة واردة، لكن قد أقول: "يدك"، "ثوبك"، " رأسك" أُحذر بدون ذكر لفظ "إيَّـا"، ما الصور التي تأتي عليها ؟

❖ **الصورة الثانية/ أن يذكر المحذَّر بغير لفظ " إيَّـا"، وله صور :**

أن يُذكر المحذر، طبعًا نحن نعرف ما المقصود بالمحذر؟ هو ما ناب عن "إيَّا" مضافًا إلى ضمير المخاطب –سوف يأتينا- . من صوره :

١) **العطف**، فنقول: "نفسك وعينك "، "يدك وملابسك"؛

---

[1] تم اختصار هذه الجزئية لتحاشي التكرار.

فأنا الآن عطفت العين على النفس، وهنا عطفت الملابس على اليد، وهذا واضح أنه أسلوب تحذير؛ فأنا أُحذرك بذكر الشيء المخوف، المحذر هو الشيء، الآن ما المحذر؟ هو نفس وعين، أو يدك وملابسك، ألم تنب هذه عن لفظة " إيَّـا " ؟ بلى، نابت عن "إيَّـا" وهو الشيء الذي أنا أخاف عليه، لما كنت أقول: " إياك " فأنت المحذر، هنا حلت كلمة (نفس)، كلمة (يد)، كلمة (ملابس) محل كلمة (إيا) فقصرت ، وبدل من أن أذكر " إياك" أنت في شخصك، حددت يدك أو ملابسك، إذن الصورة الأولى: أن أعطف، (نفسك ويدك) أو (يدك وملابسك).

٢) التكرار ، "نفسك نفسك"، "عينك عينك"، "يدك يدك"، " ملابسك ملابسك".

٣) بلا عطف ولا تكرار، فنقول: "عينك"، "يدك"، "ملابسك".

هذه هي الصورة الثانية، بما تحتمله داخله أيضًا من صور.

- ما المحذَّر هنا؟ هو اللفظ الذي ناب عن كلمة " إيَّا"

فالصورة الأولى قبلُ، المحذر هو لفظة "إيَّا "؛ فأقول "إيَّاك" فأنت المحذر ، الآن – في الصورة الثانية – المحذر لفظة نابت عن "إيَّا" ، التي هي كلمة "نفسَك"، أو "يدَك" مضافة إلى ضمير المخاطب ، فعلًا "عينَك" الكاف، "نفسك"، "يدك"، "ملابسك" الكاف كلها هنا هي المضاف إليه ، ويكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يُخاف عليه، فأنا أخاف على يدك، أخاف على ملابسك، أخاف على عينك وهكذا..

❖ الصورة الثالثة: أن يُقتصر على ذكر المحذر منه، وله صور **مثل ما ذكرنا قبل قليل وهي نفس الصور الثلاث**:

١) العطف: "الكذب والنفاق" ، " ناقة الله وسقياها"

الآن أنا لا أُحذر الكذب، أنا أُحذر منه، لاحظنا الفرق ! أنا أُحذر من الكذب، وأحذر من النفاق.

" ناقة الله وسقياها" نحذر من ناقة الله، ونحذر من سُقياها، هذا محذر منه،

ما الفرق بين الصورة الثانية والثالثة؟ الصورة الثانية: نذكر المحذر، الشيء المخوف عليه "يدك"، "ملابسك"، "قلبك"، "رأسك"، هذا الشي المخوف عليه، أما الصورة الثالثة: نذكر الشيء المخوف منه " الكذب، " النفاق"، "السرقة"، "العجلة" إلى آخره، الشيء المحذر منه، هذا كله في أسلوب التحذير.

٢) التكرار: "الإهمال الإهمال"، "الكذب الكذب" ، "النفاق النفاق"، أنا الآن أُحذر من هذه الأشياء.

٣) ألّا يكون عطف ولا تكرار، فأقول: "الكذب".

طبعًا في الصورة الثانية كنا نقول هناك: "عينك"، ما الفرق بين "عينك" و "الكذب" ؟

"الكذب" هو المحذر منه، أما "عينك" في الصورة الثانية هو المحذر، فتركزون يا إخوان ويا أخوات أن الثالثة على ذكر المحذر منه، في الصورة الثانية لم نقل المحذر منه إنما قلنا المحذَّر.

إذن المحذّر : قد يكون بلفظ "إيَّا" وهي الصورة الأولى. قد يكون بغير لفظ "إيَّا" هي الصورة الثانية. وقد نذكر المحذر منه – وهي الصورة الثالثة – إذن هذه هي الصور الثلاث التي ذكرها ابن هشام في أسلوب التحذير. الآن بقي لنا بعض الأحكام في أسلوب التحذير، من ضمنها: هل ترد للتكلم أو للغيبة؟ ، هل يجب ذكر العامل –كما مر معنا قبل قليل– ؟، هل نذكر العامل، أو لا نذكره؟ هاتان مسألتان نأخذها الآن .

❖ مسألة/ هل ترد " إيَّــاك " للتكلم أو الغيبة؟

هل أقول أنا مثلًا: " إيَّاي " للمتكلم أو " إيَّاه " للغائب ؟ لاحظنا أن الأمثلة كلها موجهة للمخاطب ، فأقول: " إيَّاك والكذب"، " إيَّاك من الكذب"، " إيَّاك إيَّاك الكذب"، "إيَّاك الكذب"، هذه الصور كلها واردة معنا، وكلها بأسلوب المخاطب ، هل ترد كلمة "إياك" ونريد بها الغيبة؟ فنقول: "إيَّاه من الكذب"، أو "إيَّاي من الكذب" هذه هي فقرتنا الآن.

هل ترد "إياك" للتكلم أو الغيبة؟ لا تكون "إيَّا" في هذا الباب إلا للمخاطب،

إن وردت لغيره >> عُدت شاذة، والشاذ كما قلنا: هو القليل .

هل ورد؟ نعم ورد ومنه: (وردت للمتكلم شذوذًا في قول عمر – رضي الله عنه-: "وإيَّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب")

الآن استخدم كلمة "إيَّاي" لتحذير المتكلم، وهذا شاذ، طبعًا استخدم معه العطف " إيَّاي وحذف أحدكم الأرنب"؛ لأن "أن + يحذف" ، "أن" مع الفعل المضارع (مصدر المؤول)، فنقول: "وإيَّاي وحذف"؛ فأتى بـ "إيَّا" وعطف عليها، مثل: "إيَّاي والكذب"، "إيَّاي والحذف" هي مثلها، فقط الشذوذ هنا ورد في استخدام "إيَّاي" لضمير المتكلم .

- **صورة ثانية**: ورودها للغائب شذوذًا، مثل: "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب "

فـ "إيَّاه" وردت هنا للغائب ، والأصل والكثير كما اتفقنا هو أن ترد للمخاطب "إيَّاك".

إضافة من الحلقة التالية > وأؤكد على أمر أن مصطلح ((الشذوذ)) هذا مصطلح نحوي لا يُعنى به الخطأ، وإنما يُعنى به ما خالف الكثير من القواعد النحوية، نحن نأخذ القاعدة التي سار عليها أغلب العرب؛ فإن خالفتهم إحدى القبائل في قاعدة منها، يُعد هذا من باب الشذوذ. أو خالف شاعر من تلك القبيلة فقط ووصلنا بيته وحده دون غيره نعد هذا من الشذوذ. أو قول عن أعرابي نثري فهذا نقول أنه شاذ، لا نعني بالشاذ أنه خاطئ، إنما نعني به أنه قد خالف الكثير، وإنما كلامه في لغته هو عربي فصيح، وصحيح، ولكننا لا نقيس عليه، بل نقيس على الأكثر الغالب العام. ما ورد يُعد من باب الشذوذ أي من باب القليل الذي خالف القاعدة، ونحن لا يحق لنا أن نسلك هذا المسلك، بل علينا أن نذهب إلى الكثير.

- الفقرة التي بعدها التي نص عليها ابن هشام، هل يُذكر العامل، أو لا يذكر؟ هل أقول: " أحذر إيَّاك"؟

❖ **مسألة: هل يُذكر العامل الذي نصب "إيَّا" أو الاسم المحذر؟**

لاحظتم نصب كلمة "إيَّا" أو الاسم المحذر، الأمر فيه تفصيل:

الجواب : يُحذف العامل وجوبًا في الصور المذكورة جميعها،

إلا في الصورة الأخيرة وهي: عدم تكرار المحذر منه، وعدم العطف، مثل (الكذب)؛ فهذه يجوز إظهار العامل الذي نصبها،

الشرح/ يعني عندما نقول: "إيَّاك والكذب" هل أقول: **أُحذر** إيَّاك؟ هذا لا يصح، "إيَّاك من الكذب"؟ لا يصح أيضًا ذكر العامل ، " الكذب الكذب" كررت[1] أنا الآن، هل يجوز أن أُظهر العامل؛ فأقول: "**احذر** الكذب الكذب"؟ لا يجوز،

" الكذب والنفاق" الكذب : مفعول به لفعل محذوف تقديره : احذر ، أنا أريد هذا أسلوب التحذير، فهل آتي بالفعل؛ فأقول: **احذر** الكذب والنفاق؟ هذا أيضًا لا يجوز ، فلا يجوز إظهار العامل ، ونقصد بالعامل : هو الذي نصب الاسم المحذر أو المحذر منه. لكن في الصورة الأخيرة وهي: عدم تكرار المحذر منه، وعدم العطف، مثل (الكذب)؛ فهذه يجوز إظهار العامل الذي نصبها، فيجوز أن أقول : "الكذب ! " ، ويجوز أن أقول : " احذر الكذب " وسوف نأخذ الآن التفصيل فيها ، والدليل عليها، ومنه قول الشاعر :

خل الطريقَ لمن يبني المنار به **** وابرز ببرزةَ حيث اضطرك القدرُ**

الشاهد: (خل الطريق)، ووجه الاستشهاد: ظهر الفعل (خلِّ) جوازًا؛ لأن المحذر منه (الطريق) ليس مكررًا ولا معطوفًا.

---

[1] / قال الأستاذ : عطفت الآن ، ولعله سبق لسان.

لو قال: (الطريقَ لمن يبني المنار به !) لو استخدمنا في غير البيت هذا، وأنا قلت لك (الطريقَ !) واضح أنه أسلوب تحذير، (الطريقَ !) يعني (احذر الطريق)، هنا هل يجوز لي أن أقول: (احذر الطريق) أو (خلِّ الطريق) أو (اترك الطريق)؟ طبعًا التقدير أمره سهل، مثل ما قدرنا هناك في الاختصاص كلمة (أخص)، وكلمة (أعني)، هناك قدرنا أكثر من كلمة، هنا أيضًا نقدر أي كلمة؛ فالأصل أن أقول: أُحذر، لكن لو قلت: باعد، أو ابتعد، أو خلِّ سوف تؤدي لنا الغرض نفسه .

الآن الشاعر ماذا قال؟ قال: (خلِّ الطريق) فأثبت العامل، العامل المقصود به الفعل الذي نصب هذا المفعول، لو كنت أنا الشاعر وقلت: " الطريقَ الطريقَ" هل يجوز لي أن أثبت كلمة (خلِّ)؟ لا يجوز إثبات الفعل، لو قلت: "الطريقَ الطريقَ" لا يجوز لي أنا أيها الشاعر إني أُضيف كلمة (خلِّ)؛ لأنه هنا قد كررت، إذًا إذا كررت وقلت " الطريق الطريق" ، أو "الطريق والسرعة" فهنا لا يجوز لي إثبات الفعل، لكن هو قال: "الطريق" لم يعطف ولم يكرر؛ فجاز له هذا الإثبات، قال: لأن المحذر منه (الطريق) ليس مكررًا ولا معطوفًا.

الحلقة (٩)

❖ **الآن نريد أن نأخذ صورة من الصور التي معنا ونعربها، في ختام هذا الدرس تطبيق على ما سبق:**

س- ما إعراب: الكذبَ الكذبَ؟

الكذب الأولى: هي المحذر منه (وسوف تكون هي المفعول به)، **والكذب** الثانية: أكدت بها اللفظ الأول.

ج- الكذب: مفعول به –كما قلنا قبل قليل- لفعل محذوف وجوبًا تقديره (احذر)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

لو تأملنا الإعراب هذا المكتوب يقول: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا (بمعنى أنه لا يجوز لي أن أُظهر هذا الفعل ؛ فأقول مثلًا: "احذر الكذبَ الكذبَ"، لا يجوز لي في أسلوب التحذير أني أذكر هذا الفعل.

الشاهد الذي كان قبل (خلِّ الطريق لمن يبني المنار به) لماذا أظهر الشاعر هناك الفعل "خلِّ"؟ أظهره لأنه ليس فيه عطف أو تكرار، هنا جاءنا التكرار فهو مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره (احذر) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

إذن مـاذا سيكون إعراب " الكذب " الثانية؟ الكذبَ : توكيد لفظي منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

التوكيد اللفظي يتبع ما قبله في حكمه، فلما كان الأول منصوبًا، كان هذا الثاني أيضًا منصوبًا مثله وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

✓ **الجملة الثانية (إيَّــاك والنميمة)، الفكرة واحـدة:**

إياك: ضمير مبني على الفتح في محل نصب على التحذير بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أُحَذّر).

لأنه ما يصلح أن أقول (احذر إيَّـاك) إنما (أُحَذّر إيَّــاك). فأيها الأخوة والأخوات في تقدير الفعل يُنظر الأنسب بمعنى الجملة، فأنا عندما كنت أقول: "الكذب"، ماذا كنت أُريد؟ كنت أُريد منك أن تحذر الكذب؛ فأُقدر الفعل (احذر) الكذب. لكن عندما أقول: "إيَّــاك والنميمة" فأنا لا أقول (احذر إيَّـاك) إنما أنا أُحذِّرك، الأصل (أُحَذّرك) هذا هو الأصل، فلما حذفنا (أُحَذّر) وبقيت الكاف وحدها، ولو ابتدأ بهذا الضمير المتصل انقلب منفصل فصارت "إيَّـاك" ، هذا هو الأصل. إذن نُقدر الفعل مرة (احذر) ومرة (أُحَذّر) على حسب المراد، وعلى حسب ما يستقيم به المعنى. تأملوا هذا التقدير؛ لأنه سوف يأتي معنا الآن صورة أخرى، ونقدر فعلًا آخر.

النميمة : مفعول به لفعل محذوف. لو أردنا أن نُقدر هذا الفعل هل سنقول: أُحَذّر؟ لا يمكن! لابد أن أُقدره (احْذَرْ) أي (احذر النميمة) فالنميمة أيضًا مفعول به لفعل محذوف قدرناه بـ (احذر) حتى يستقيم المعنى.

طبعًا أيضًا فيها خلاف ليس هذا موطن إيراد الخلافات في الأعاريب، لكن نحن نأخذ الصورة الأبرز الظاهرة معنا، ولنا في أسلوب التحذير ننصب هذا الاسم بالفعل (أُحَذّر) أو (احذر) على حسب ما يستقيم به المعنى.

بهذا نكون الآن أنهينا مما أردناه في هذا الباب، أيضًا لمزيد من التطبيقات نأخذ ثلاثة أبيات وشاهد، ننظر فيها، ما موطن الشاهد؟ ونحاول أن نعرب هذه الأسماء المحذرة، نبـــــدأ:

❖ س- عيّن الشاهد وبين وجه الاستشهاد فيما يأتي:

فإيَّــاك إيَّــاك المراء فإنه ***** إلى الشر دعاء وللشر جالبُ

الشاهد : (إيَّــاك إيَّــاك المراء) فهنا قد كرر كلمة (إيَّاك) وأتى بـ (المراء) أيضًا بلا عطف، فهو المفعول به، وفي كلمة (إيَّاك) الضمير المنفصل في محل نصب وهو الاسم المحذَّر، التحذير جاءنا هنا بلفظ "إيَّـا" وهو في الصورة الثانية التي كان فيها أسلوب التحذير بلفظ "إيَّـا" وكان فيها تكرار لكلمة "إيَّـاك"

إيَّــاك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

الشاهد (إيَّـاك والميتات) أتى بلفظ "إيَّـا" ثم عطف عليها وله هذا.

نشير فقط إلى الفرق: هنا (المراء) كانت منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، (الميتاتِ) جاءت مكسورة ما هذه الكسرة؟ أيضًا هي مفعول به لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبها الكسرة؛ لأنها جمع مؤنث سالم. فلو نظرنا إليها وإلى كلمة (المراء) أو البيت الذي بعدها :

فإيَّــاك والأمر الذي إن توسعت ***** موارده أعيت عليك مصادره

ما الفرق بين (إيَّـاك والميتات) و (إيَّـاك والأمر)؟ هذه صورة واحدة تختلف عن الصورة الأولى أنها قد كررت كلمة "إيَّـاك". في البيت الثاني والثالث لم يكررها، وإنما عطف عليها، فهناك قال: "إيَّـاك والميتاتِ"، وهنا قال: "إيَّـاك والأمرَ" لماذا مفتوح؟ لأنه مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أما (الميتاتِ) فلأنها جمع مؤنث سالم نصبها وعلامة نصبها الكسرة.

قول أعرابية لابنها: (إيَّــاك والنميمة؛ فإنها تزرع الضغينة، وتفرق بين المحبين، وإيَّــاك والتعرض للعيوب فتتخذ غرضًا، وخليق ألا يثبت الغرض على كثرة السهام).

"إيَّــاك والنميمة" هنا موطن الشاهد ونستمر أيضًا إلى أن قالت: "وإيَّــاك والتعرضَ" هو مثله.

أسلوب الإغراء

أسلوب الإغراء سوف ننبه المخاطب إلى أمر محمود ليفعله، عكس ما أخذناه في التحذير. يعني الصورة متقابلة بين هذين الدرسين؛ ولهذا حاولت أني أُعيد ما يتعلق بدرس التحذير؛ لأنه سيُعينني الآن في شرح لدرس الإغراء.

هناك كنا نحذر >> هنا نغري المخاطب بأمر ليفعله

فإذا كنت أنا أقول هناك: "الكذب والنفاق" >> هنا أقول مثلًا: "الصدق والإخلاص"

الصور التي ذكرناها هناك سوف نقابلها بصور أخرى:

أولًا: هل يتصور أن يكون الإغراء بلفظ "إيَّـا" ؟ طبعًا لا يتصور. لماذا ؟ لأن "إيَّـا" واضح فيها أسلوب التحذير للمخاطب، ونحن لا نريد أن نحذر. إذن ما كان فيه أسلوب "إيَّـا" سوف نستبعده، ونأتي بالصور التي ليس فيها "إيَّـا" التي كان يذكر فيها المحذر، هنا سوف نذكر فيها الاسم المغرى.

تذكرون كم صورة ذكرناها التي بغير لفظ "إيَّـا"؟ هي ثلاث صور:

١) العطف .　　　٢) التكرار .　　　٣) بلا عطف ولاتكرار .

أيضًا سوف تأتي معنا هذه الصور :١) "المرؤة والصدق" عطف ٢) "المرؤة المرؤة" تكرار ٣) "المرؤة" بلا عطف ولا تكرار

ما قلناه هناك في وجوب حذف العامل (الفعل الذي قد نصب هذا الاسم المحذر) في الإغراء ما الحكم؟

نقول: هو الحكم نفسه، فإذا كنا نقول في العطف والتكرار (يجب حذف العامل) هنا أيضًا يجب حذف العامل ، كنا نقول في العطف (يجب حذف العامل)، وفي التكرار (يجب حذف العامل) هنا أيضًا يجب حذف العامل. متى أجزنا إظهاره؟ أجزنا إظهاره في الصورة الثالثة (بلا عطف ولا تكرار) أيضًا هنا في (غير العطف والتكرار).

فإذا قلت: " الصدق والمرؤة " فلا أذكر الفعل المغرى به، وإذا قلت: "الصدق الصدق" بالتكرار فلا أذكر الفعل المغرى به، إذا لم أعطف ولم أُكرر فأقول: "الصدق" هنا يجوز لي أن أُظهر العامل فأقول: "الزم الصدق"، أو أقول: "الصدق" وأسكت ، جاز لي هاتان الصورتان. أما إذا قلت: "الصدقَ الصدقَ" فلا يجوز لي أن أقول: "ألزم الصدقَ الصدقَ" وأنا أُريد أسلوب التحذير الذي معنا .

- تقريبًا هذه نظرة عامة، وسوف نأخذ فيها شاهدًا ، وإعراب لجملة أوردها ابن هشام في آخر باب الإغراء.

❖ **تعريف الإغـراء**: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ،

مثال : " الصدق الصدق " ، " الإخلاص والمتابعة " فإذا قلت: "الصدق" فأنا أنبهك يا مخاطبي على هذا الأمر الطيب وهو الصدق، أو الإخلاص، أو المرؤة، أو النجدة لكي تقوم به وتفعله.

ماذا سنقول في الصور؟ هي نفس الصور التي مرت معنا:

١) العطف　٢) التكرار　٣) بلا عطف ولا تكرار.　طبعًا هذه بغير لفظ "إيَّـا".

❖ **س- ما حكم الاسم المغرى به؟ وهل يجوز إظهار ناصبه؟**

ناصبه هي نفس لفظة (عامله) الذي عمل فيه النصب نقول: ناصبه أو عامله .

ج- حكمه كأسلوب التحذير الذي لم يذكر فيه "إيَّـا".

لفظ "إيَّـا" مرتبط بالتحذير، في أسلوب الإغراء لما أقول لك "الزم" أقصد معنى الزم وأُغريك بكـذا، فلا يناسبه ذكر "إيَّـا" **أسلوب التحذير الذي لم يذكر فيه لفظ "إيَّـا" كان عندنا فيه ثلاث صور**، تذكرونها؟ هي العطف، التكرار، بلا عطف ولا تكرار.

هل يجوز إظهار ناصبه (العامل) ؟ العامل فيه محذوف وجوبًا، وتقديره (الزم) -لأني أنا أُغريك بهذا الشيء- ونحوه -بما يؤدي المعنى الذي تريده- ، هل يجوز إظهار العامل؟ هو الكلام وحده لم يتغير شيء، قال: ولا يجوز إظهار هذا العامل إلا مع عدم العطف وعدم التكرار، مثل: (الصدق)، فيجوز أن يُقال فيه: (الزم الصدق).

إذن كما قلنا التعريف هو نفسه يقابل التحذير، الصور هي نفس الصور بغير "إيَّـا"، حذف العامل كذلك في عدم العطف والتكرار هو جائز وماعداه يجب حذف هذا العامل.

❖ **عين الشاهد ووجه الاستشهاد في قول الشاعر:**

أخاك أخاك إن من لا أخا له *** كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح**

ج- الشاهد (أخاك)، ووجه الاستشهاد: نصب الشاعر كلمة (أخاك) على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا تقديره (الزم).

لماذا قلنا وجوبًا ؟ لأن فيها تكرار (أخاك أخاك). إذن اتضح لنا أن حكم عامل الإغراء كحكم عامل التحذير

الحلقة (١٠)

قلنا أنه بقي علينا إعراب صيغة أوردها ابن هشام و هي قولهم " الصلاةَ جامعةً " ، ثم ننتقل إلى كلام ابن هشام في أسلوب الإغراء من باب التأكيد أن ما نشرحه هو مطابق لكلام ابن هشام لتطمئنوا أن شرحنا متوازي مع كتاب أوضح المسالك.

❖ ما إعراب (الصلاةَ جامعةً) ، و ما حكم التصريح بالعامل ؟

" قبل أن نبدأ في إعرابها هي يجوز فيها أوجه ، هذه الجملة يجوز لنا فيها أكثر من وجه ؛ (الصلاةُ جامعةٌ) و غيرها من الأوجه ، لكن الذي نصَّ عليه ابن هشام هو بنصب الكلمتين فإذا نصبنا كلمة (الصلاة) وكلمة (جامعةً) ، فما الإعراب ؟

الجواب / الصلاةَ : مفعول به لفعل محذوف تقديره : احضُروا أو الزموا .

كنا نقول في المحاضرة السابقة في أسلوب الإغراء ، قلنا تقديره : الزم أو نحوه . إن أردت أخذ الفعل "الزم" فحق لي وإن أردت ما يؤدي المعنى بصورة أفضل جاز لي أيضاً ، لا نلتزم بفعل واحد و إنما بالفعل الذي يُظهر لي معنى الإغراء وهو حث المخاطب لهذا الأمر لكي يفعله ، الفعل الذي يؤدي هذا الغرض لا إشكال في استخدامه . فالأصل أننا نمثل بالفعل "الزم" ثم قد نأخذ أي فعل آخر يؤدي هذا المعنى ، فهنا قدَّرناه بفعل "احضروا" .

جامعةً : حال منصوب ، و علامة نصبه الفتحة .

✓ س – ما حكم التصريح بالعامل ؟

الآن عندنا كلمة "الصلاة" هل هي في عطفٍ ؟ هل فيها تكرار ؟ لم نكرر ولم نعطف .

إذًا لو أردنا أن نُصرِّح بالعامل ؛ بالفعل الذي نصبها ، هل يجوز ؟ نعم يجوز .

نقول : التصريح بالعامل هنا جائزٌ ، لأن الاسم المُغرى به ليس عطفٌ ولا تكرار .

ننتقل الآن إلى نص ابن هشام و ننظر إليه ماذا يقول فيه . قال ابن هشام :

الإغراء　　٧٩

هذا باب الإغراء[١]

وهو : تَنْبِيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله .

وحُكْمُ الاسمِ فيه حُكْمُ التحذيرِ الذي لم يُذْكَرْ فيه « إيَّا » ؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلا في عطف أو تكرار ، كقولك « المُرُوءةَ وَالنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، وقوله :

٤٥٩ — * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب فى مثل هذا بعامل واجب الحذف، لكونه مكرراً .

ويقال : « الصَّلاةَ جَامِعَةً » فتنصب « الصلاة » بتقدير احْضُرُوا ، و « جامعةً »(١) على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز .

***

قال ابن هشام : " **ويقال** : – في أحد الصور لأن فيها أوجه أخرى – **((الصَّلاةَ جَامِعَةً)) فتنصب ((الصلاة)) بتقدير احْضُرُوا – هنا غيَّر ابن هشام التقدير كما قلنا إما الزم و نحوه ، فهذا من نحو الفعل الزم – و ((جامعةً)) على الحال – أي تنصب على الحال – ولو صُرِّح بالعامل لجاز –** أي لو صُرِّح بالعامل فقيل : " احضروا الصلاةَ جامعةً " لكان جائزاً لأنه من الصورة الثالثة – "

هذا هو نص ابن هشام وهو مطابق لما ذكرناه في شرحنا هذا ، فمستقى المادة العلمية كاملة من كلامه ، فقط نفصل الفقرات و نوضح كلام ابن هشام ، هذا مثال على الأبواب كلها فيمت سبق و فيما سيأتي إن شاء الله .

❑ أولاً : أسماء الأفعال

إن كنا قد رأينا النداء وفيه في حالات النصب ، كالأسماء المنصوبة ، و انتقلنا إلى التحذير ثم الإغراء و الاختصاص و هي مجموعة من الأسماء المنصوبة ، الآن سوف ننتقل إلى درس جديد هو أسماء الأفعال .

أسماء الأفعال : هي مجموعة من الكلمات وردت عن العرب سُمِّيت بأسماء الأفعال .

لماذا سميت بهذا الاسم : نظروا إليها فوجدوها تختلف في مواصفات عن الأسماء .

مثال تتضح به الصورة : مثلاً كلمة (صه) أو كلمة (أف) ، فكلمة صه بمعنى اسكت ، و أف بمعنى أتضجَّر ، عندما نظر العلماء إلى كلمة (أف) وجدوا أن معناها معنى الفعل ، فـ (أف) كأنك قلت : أتضجَّر ، و إذا قلت (صه) فأنت تقول : اسكت ، فمعنى هذه الكلمة معنى الفعل ، فهل نقول بأنها أفعال ؟ تأملنا فيها ووجدنا كلمة (أف) تنوَّن فتقول : (أفٍ) و كلمة (صه) تقول (صهٍ) فتنوَّن ، فلما نوِّنت دل هذا أنها ليست أفعال ، فالذي ينوَّن هو الأسماء – كما سبق – :

بالتنوين و النداء والجرّ و أل ** و مسند الاسم تمييز حصل

فالتنوين من علامات الأسماء ، إذن هي معانيها معاني الأفعال ، لكن حكمها حكم الأسماء ، ولهذا سمَّاها العلماء "أسماء الأفعال" ؛ فهذه مجموعة من الكلمات وردت عن العرب ، لها أحكامها و لها تقسيماتها ، من حيث الزمن ومن حيث النقل و الارتجال ومن حيث القياس و السماع ، سوف تأتي معنا ، وسوف نأخذ بعض أحكامها .

نبدأ هذا الدرس وهو أسماء الأفعال ، و نشير إلى أمر أن هذا من الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، فإذا قلت (صهٍ) فهو بمعنى اسكت ، و "اسكت" فعل أمر رفع فاعلاً ضميراً مستتراً ، أيضًا مثله كلمة (صه) تعمل مثل عمله ، ترفع فاعلاً وهو ضمير مستتر، و إذا قلت : قراءِ الكتابَ ، فالكتاب مفعول به أي كأني قلت : اقرأ الكتاب ، فالكتاب مفعول به في الجملتين ، يعني أسماء الأفعال هي التي تعمل عمل أفعالها فإذا قلت : بَعُد النجاح – لمن لم يذاكر – فإذا قلت : هيهات النجاحُ ؛ فالنجاح فاعل لـ هيهات وهي اسم فعل . كل هذا ستتم الإشارة إليه في أسماء الأفعال ؛ و سنتناول :

❖ مقدمة:

إذا قلنا : أيها الكسول ، بَعُد النجاح/ بَعُد : فعل وهو قد عمل رفع الفاعل ؛ فهو عامل .

النجاحُ : فاعل مرفوع وهو معمول .

الآن نريد أن نصل إلى أن أسماء الأفعال تعمل كالأفعال ، فإذا قلت :

أيها الكسول ، هيهات النجاحُ .هيهات : اسم فعل / عامل ، ماذا عمل ؟ رفع كلمة النجاح ، النجاحُ : فاعل مرفوع ،

فلو قارنَّاه بالفعل لاحظنا أن " هيهات " عمل كما عمل الفعل " بَعُد " فأسماء الأفعال تعمل عمل أفعالها .

نلحظ أن : اسم الفعل (هيهات) عمِل عمل فعله وهو الفعل (بَعُد).

❖ **تعريفها كما ذكره ابن هشام :** ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً.

معنىً : أي أنها بمعنى الأفعال ، أي أنها تنوب عن الفعل من حيث المعنى قلنا قبل قليل أن معانيها – أي أسماء الأفعال – هي معاني الأفعال . فإذا قلت : (صه = اسكت) ، (آمين = استجب) ، وإذا قلت (بخٍ بخٍ) ، فكأني قلت استحسن ، إذا قلت (هيهات) كأني قلت بَعُد ، و إذا قلت (مه) بمعنى زِد ، وإذا قلت (هلُمَّ) بمعنى أقبل .كل هذه أسماء أفعال سوف تأتي معنا مجموعة كبيرة من أسماء الأفعال كلها بمعنى الأفعال . وهي تنوب عن الفعل من حيث المعنى .

استعمالاً : أي أنها تُستعمل كما تستعمل الأفعال– أي تعمل عمل الأفعال – فترفع الفاعل و تنصب المفعول به .

لكن لا نقول أنها أفعال ، إنما هي أسماء بدليل أنها قد نوّنت ، و لذلك عنونّا لها بـ أسماء الأفعال ؛ فهي بمعنى الأفعال و تستعمل كالأفعال لكنها لا تكون أفعالاً لأنها قد نوّنت فنحكم عليها أنها أسماء .

❖ **أقسامها من حيث الزمن**

هي مقسَّمة إلى ثلاثة أقسام . أليست أسماء الأفعال بمعنى الأفعال ، و الأفعال من حيث الزمن تنقسم إلى ثلاثة أقسام ؛ فيها الماضي و فيها المضارع و فيها الأمر. فنحن سنضع ثلاثة حقول ؛ كل حقل لزمن ، فأعرف معنى اسم الفعل بمعرفة معناه من الأفعال . مثال :

(صهٍ)/ معناه : اسكت ، اسم فعل أمر

(هيهات)/ بمعنى بَعُد ، بَعُد : فعل ماض ، اذن "هيهات" اسم فعل ماض.

(أف)/ معناه : أتضجَّر ، أتضجَّر : فعل مضارع إذن (أف) اسم فعل مضارع .

(بخٍ بخٍ)/ معناها : أستحسن : فعل مضارع ، فتكون (بخ بخ) في قسم اسم الفعل المضارع .

(آمين) في قسم الفعل الأمر .. و هكذا .

❖ **أمثلة : (علينا أن نعرف معنى اسم الفعل ثم نستطيع أن نبين زمنه)**

الأول : أسماء أفعال ماضية	الثاني : أسماء أفعال مضارعة	الثالث : أسماء أفعال الأمر وهي أكثر هذه الأقسام
	(أُفّ) بمعنى : أتضجّر	(صهٍ) بمعنى : اسكت ، (مه) بمعنى : انكف
(هيهات) بمعنى : بَعُد	(وي) ، (وا) ، (واهاً)	(آمين) بمعنى : استجب ، (إيه) بمعنى : زد
(شتَّان) بمعنى : افترق	بمعنى : أعجب – أعجب	(حيَّ) بمعنى : أقْبِل ، (هيَّا) بمعنى : أسرِع
(سُرعان) بمعنى : أسرع	فعل مضارع –	(هلُمَّ) بمعنى : تعال ، (هاكَ) بمعنى : خُذ
(بُطآن) بمعنى : أبطأ	(أوَّه) بمعنى : أتوجَّع ، أتوجع	(نزالِ) بمعنى : انزِل. ، (دراكِ) بمعنى : أدرِك
(شكان) بمعنى : قرُب.	فعل مضارع	(بَلْهْ) بمعنى : دع ، إذا قلت : بله التأخير ، بله الكذب
	(قطَّ) بمعنى : يكفي.	بمعنى ؛ دع الكذب . (دع) فعل أمر و (بله) اسم فعل أمر ؛ لأن معناها معنى فعل الأمر وهكذا

و هي حصيلة لغوية مع الأمثلة و مع المدارسة ، كلما تعلَّمت اسماً ، تضيف إلى هذه القائمة من أسماء الأفعال .

❖ **أقسامها من حيث السماع :**

بدايةً المقصود بالسماع : أي هل هذه الألفاظ هي ألفاظ محدودة، معروفة تُحفظ عن العرب كما وردت ؛ فورد عنهم كلمة (بله) و (إيه) و (أُفّ) و (صه) و (مه) و (وا) و (وي) و (واهاً) و (هيهات) و (شتَّان) وكل الألفاظ التي سبق ذكرها قبل قليل ، هل هي هذه الألفاظ المسموعة فأكتفي بها ،ولا أضيف إليها شيئاً من عندي ؟ هذا معنى كلمة السماع أنها ألفاظ مسموعة . فإن قلنا لا ، هي مقيسة ، فكيف أقيس ، هل أولِّد من عندي ، أم أولِّد على صيغة.

قالوا هي ألفاظ مسموعة ، ولا يقاس فيها إلا في صورة واحدة ؛ بمعنى أنها ألفاظ مسموعة محفوظة عن العرب ، إذا حفظناها و علِمْناها انتهينا منها هذا معنى الألفاظ المسموعة .

أما القياس يكون في صيغة (فَعالِ)؛ من كل فعل ثلاثي تام متصرف ؛ وهو خاص بفعل الأمر ، فإذا أتينا إلى هذه الأفعال ،فقلنا : (كتابِ) على وزن (فَعالِ) الفاء و العين و الألف واللام المكسورة ، فأقول (دَراكِ) بمعنى ؛ أدرك ، و أقول (كَتابِ) بمعنى ؛ اكتب ، فأخذناها من الفعل الثلاثي المتصرف ، فهنا جاز لي أن أقيس وأولِّد ، (فهامِ الدرس) بمعنى ؛ افهم الدرس . فهذه الصيغة لك أن تولَّد عليها ما تشاء .

بخلاف الأمثلة السابقة لا تستطيع أن تنسج على منوال (هيهات) ولا (شتَّان) ولا (إيه) ولا (وي) ولا (وا) فهذه لا تستطيع أن تنسج على منوالها ؛ ولا يجوز لك فهي سماعية عن العرب كما وردت . فإن نسيت هذه الأمثلة – السماعية – و تريد أن تُمثِّل لاسم فعل ، تنتقل للصيغة القياسية وهي وزن (فَعالِ) ، من الأفعال مذكورة الشروط .

✓ **لها قسمان من حيث السماع و القياس هما :**

١. **سماعية** : و هي أغلب أسماء الأفعال .

٢. **قياسية** : ما كان على وزن **(فَعالِ)** مبنيّاً على الكسر ، من كل فعل ثلاثي ، تام ، متصرف ، وهو خاص باسم فعل الأمر ، – لا نجده في الماضي ولا الفعل المضارع – ، مثل (نَزالِ) بمعنى ؛ انزل .

نَزالِ : مأخوذ من الفعل نزل ، وهو فعل ثلاثي ، تام – ليس بناقص كـ" كان و أخواتها – ، متصرِّف – ليس بجامد – (نزل و ينزل و انزل ؛ هذا معنى متصرف) ، فـ (نزل) متوفر فيه الشروط فنقول : (نَزالِ) ونلحظ أن اللام مكسورة ليس فيه ياء (فعَالِ) هذا الوزن اللام مكسورة ؛ بمعنى انزل .

فنستطيع أن نقيس على هذا الوزن و نولِّد الكثير من الأمثلة ، مثال :

فَهِم : فعل ثلاثي متصرف تام ، فآتي به على وزن (فَعالِ) فأقول : (فَهامِ).

كَتب : فعل ثلاثي تام متصرف ، فأقول (كَتابِ).

❖ **أقسامها من حيث النقل والارتجال**

معنى الارتجال : نعني به أنه أول ما استعملت هذه الكلمات في اللغة كانت أسماء أفعال ؛ أي لم تكن في باب آخر ثم نقلت إلى أسماء الأفعال .

معنى النقل – ضد الارتجال – تعني أن هذه الألفاظ كانت مستعملة في أبواب أخرى ثم احتيج إليها في باب أسماء الأفعال .

مثال : حين نقول : عليكَ نفسك ، بمعنى ؛ الزم نفسك . (عليك) هنا : اسم فعل ، لو تأمَّلناها أصلها القديم : **على** – حرف جر – ، زائد **الكاف** – اسم مجرور – ؛ إذن كان أصلها جار و مجرور ثم نقلناه فصار اسم فعل . هذا معنى النقل ؛ أنها كانت تستعمل في بابها – سواءً كانت جاراً و مجروراً أو ظرفاً أو مصدراً – ثم استخدمناها في باب أسماء الأفعال ،

و جعلنا معناه اسم فعل فكانت اسم فعل . هذا معنى المنقول .

أما المرتجل : فمعناه أنه أول ما استعمل في اللغة دخل في باب أسماء الأفعال ، فمثلاً : كلمة (مه) ، (أُفّ) لا نجد لها ذكراً في غيرها من الأبواب ، إنما هي مستعملة من أول ما نُطق بها اسم فعل . وهذا سيكون في كثير من أسماء الأفعال .

- ✓ **القسم الأول : المرتجل : وهو ما وضع أول الأمر اسم فعل ، و لم يُنقل إليه من غيره.**

مثل : (صه ، مه ، آمين ، أفّ ، أوّه ، واهاً ، هيهات) ، فهذه لا تجد لها ذكراً إلا في باب أسماء الأفعال .

- ✓ **القسم الثاني : المنقول ، وهو ما نُقل إليه من غيره و أنواعه :**

أ. ما نُقل عن جار و مجرور.

مثل (عليكَ نفسك) – على و الكاف – ، بمعنى ؛ الزم ، (إليكَ عنِّي) – إلى و الكاف – بمعنى : تنحَّ و ابتعد .

ب. ما نُقل عن ظرف .

مثل (دونك الكتاب) بمعنى ؛ خذه – " دون " ظرف نقلناه إلى اسم الفعل – ، و (وراءك) بمعنى ؛ ارجع

ت. ما نُقل عن مصدر ، و هو نوعان :

١) مصدر استعمل فعله ، مثل : رويداً زيداً . – أرود إرواداً فقلنا رويداً –.

٢) مصدر أهمل فعله ، مثل : (بله) زيداً . فـ (بله) هذا مصدر لم يُستعمل فعله.

- ✓ **الشاهد أن المنقول أتى من خارج درس أسماء الأفعال ؛**

- قد يكون جاء من جار و مجرور مثل : عليكِ .
- قد يكون جاء من ظرف مثل : دونك الكتاب ، بمعنى ؛ خذ الكتاب .
- قد يكون جاء من مصدر فقبلناه ، مثل كلمة رويداً لأنها جاءت من أرود ، يرود ، إرواداً ، ثم (صغر) فقلنا رويدا .

فجاء من خارج أسماء الأفعال ، فهذا المقصود بالمنقول ، فقد جاءنا من درس آخر ، وهي الأمور المنصوص عليها.

الحلقة (١١)

أُذكِر أن المنقول هو الذي لم يستعمل أصلا في باب أسماء الأفعال وإنما أخذ من غيره فتارة يكون جاءنا من جار ومجرور فكلمة (إليك) إلى: حرف جر والكاف: اسم مجرور، (عليك) على: حرف جر، والكاف: اسم مجرور كانت تستعمل هناك جارا ومجرورا مثلها مثل غيرها ،لكن عندما جاءت بمعنى أسماء الأفعال صارت أسماء للأفعال فلما نقول مثلا: (يارب الخير إليك). **الخير** :مبتدأ ،وإلى :حرف جر ، **والكاف** ضمير في محل جر بحرف الجر ، ليس هنا اسم فعل ، لكن عندما تقول (إليك عني) بمعنى ابتعد ،فكلمة "إليك" هي التي دلت بكلمة ابتعد وهنا صارت اسم فعل، فقد أخذناها ودلتنا على معنى هذا الفعل.

ومثله عندما أقول (عليك حمل ثقيل أعانك الله) "عليك" **على** :حرف جر ،**والكاف** ضمير في محل جر ، لا علاقة له بأسماء الأفعال ، لكن عندما أقول (عليك نفسك ولا تتدخل) "عليك نفسك" بمعنى ألزم ، فلما كانت عليك بمعنى ألزم فإننا قد أخذناها وصارت اسما للفعل ، هذا معنى المنقول ، وقلنا إن المنقول قد يكون من جار ومجرور وقد يكون منقولا من ظرف وقد يكون منقولا من مصدر .

❑ أحكام أسماء الأفعال

❖ **عملها :**

أنها تعمل عمل أفعالها فترفع الفاعل وتنصب المفعول به وهذا متقرر عندنا .

فإذا قلت (هيهات النجاح)، "النجاح" فاعل لهيهات لأنها مثل (بَعُد النجاح)

❖ **بناؤها :**

أسماء الأفعال مبنية وليس لها محل من الإعراب ،

فإذا قلت " بَلْه " اسم فعل أمر مبني يكفي ، لا نقول أنها مبتدأ ولا خبر ولا مفعول ، هذا معنى ليس له محل من الإعراب فاعله ضمير مستتر في "بلْه التأخير" والتأخير مفعول به.

لكن كلمة بَلْه هل نقول إنها مبتدأ أم نقول إنها خبر أم أنها فاعل أم ؟ لا ، هذا معنى ليس لها محل من الإعراب وهي مبنية على صورتها .

❖ **حكم تقديم اسم الفعل عليه . في المسألة خلاف بين العلماء :**

أ. جمهور العلماء من النحويين/ لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه عندهم ،أغلب الأمثلة الواردة لا يتقدم فيها .

ب. أما الكسائي/ فإنه خالف جمهور العلماء وأجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه .

✓ **استدل الكسائي بقوله تعالى { كتاب الله عليكم }**

يقول إن كلمة كتاب :عند الكسائي مفعول به لإسم الفعل عليكم ، وعليكم : هو يقول إن "عليكم" اسم فعل ، "عليكم كتاب الله" بمعنى ألزموا كتاب الله ، فعنده أن كتاب مفعول به لعليكم وقد تقدمت ، هذا رأي الكسائي ، ونحن قد قررنا قبل قليل في رأي جمهور النحويون أنه لا يتقدم المعمول ، فهو يقول إن "كتاب" مفعول به ، والعامل "عليكم" اسم فعل عنده ، وهذا دليله .

✓ **واستدل أيضا بدليل آخر بقول الشاعر :**

يا أيها المائح دلـوي دونـكا ***** إني رأيت الناس يحمدونك.

انظروا في قوله (دلوي دونكا) والآن يقول دونك اسم فعل بمعنى خذ ، خذ ماذا ؟ خذ دلوي ، فتقدمت "دلوي" وهو المفعول به لدونكا ، هذا رأي الكسائي.

إذن النحويين لا يجيزون تقديم المعمول والكسائي أجازه ، نحن نقول " دونك دلوي" ، "دونك الكتاب" ، "عليك نفسك" ، "بله التأخير" كل أمثلتها لا يتقدم فيها المعمول ،

الشاهد : دلوي دونكا ،

وجه الاستشهاد: ظاهر البيت في رأي الكسائي أن "دلوي" مفعول به مقدم لاسم الفعل "دونكا" .

✓ **العلماء لم يسلموا له بهذين الدليلين ، الدليلين ظنيين لم يقم بهما دليل عندهم .**

رد الجمهور عليه بأن "كتاب" في الآية ليس مفعولا لاسم الفعل "عليكم" بل هو مفعول به لفعل محذوف من معنى اسم الفعل المتأخر ، ففي الآية : ألزموا كتاب الله ، فكلمة كتاب مفعول به لفعل "الزموا" المحذوف .

والتقدير في البيت : خذ دلوي دونكا ،. دلوي مفعول به للفعل خذ المحذوف وليس لكلمة دونكا

إذاً الجمهور لما رأوا غالب الأمثلة أن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه وهو ليس بقوة الفعل ، فالفعل قوي يتقدم معموله ، فأنا أقول خذ الكتاب أو الكتاب خذ يجوز ، كل التفاحة أو التفاحة كل ، يجوز لي أن أقدم المفعول به مع الفعل لأن الفعل

قوي في عمله فيتصرف بتقدمه وتأخر ، أما اسم الفعل وهو محمول عليه لا يتقدم معموله عليه ، هذا ما قرره العلماء ورأوا فيه أغلب الأمثلة الواردة عن العرب بهذه الصورة ، عندما جاءت هذه الآية ظنية الدلالة في هذا الحكم ، وجاءنا أيضا البيت ، العلماء لم يقبلوا بها لإقامة القاعدة عدم جواز التقديم ، ماذا قالوا؟ قالوا (كتاب الله عليكم) كلمة كتاب هي مفعول به نعم لكن ليست لكلمة عليكم وإنما لفعل من معنى ألزموا كتاب الله . دلوي دونكا ، قالوا أيضا مثله دلوي قبلها كلمة خذ دلوي ، فدلوي مفعول به لفعل محذوف ، ولم يرضوا بأن يكون معمول (دلوي) لأسم الفعل وهو دونكا .

✓ **خُرجت الآية بتخريج آخر**

أن كلمة كتاب مفعول مطلق محذوف العامل، والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم .

يعني كتب الله ذلك كتاب الله عليكم ، "كتاب" مفعول مطلق لكتب .

وما دليلهم ؟ قالوا إنه في أول الآية قال الله تعالى (حرمت عليكم) والتحريم يستلزم الكتابة

فكما قال حرمت عليكم كذا وكذا كتب الله ذلك كتابا عليكم ، فجاء في الآية كتاب الله عليكم وقالوا بأنها مفعول مطلق ،

الشاهد من هذا التخريج/ أن العلماء لم يسلموا للكسائي ، أن المعمول قد تقدم . فماذا صنعوا؟ ، قالوا أن كلمة (كتاب الله عليكم) "كتاب" مفعول به لفعل محذوف ، وقالوا بأن "كتاب" مفعول مطلق . يعني أرادوا أن يجعلوا هذه الكلمة معمولة لما بعدها حتى لا يستقيم للكسائي ما ذكره ، وكذلك في البيت خرجوه بأنه مفعول به لفعل محذوف .

إذاً الخلاصة أن العلماء لم يسلموا بهذا الرأي من الكسائي . هذا حكم تقديم اسم الفعل عليه .

إذن ختام في المسألة قالوا : لا يجوز تقدير العامل لاسم الفعل ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا .

لا يجوز أن نقدر في أول الآية (كتاب الله عليكم) ونقول : عليكم كتاب الله عليكم ؛ لأن اسم الفعل إذا حذف لا يعمل فلا يجوز أن نقدره من عندنا ، فلا نقول التأخير! ماذا نقدر في كلمة التأخير ، أقدر "اترك" أو "دع" لا يقدم كلمة "بله" ، لماذا لم يقدم كلمة بله ؟ لأن كلمة "بله" اسم فعل ، إن أردتها تذكرها لكن لا تقوى على أن تحذفها ثم تقدرها ، إذا صار الحذف وأردنا التقدير فنقدر المحذوف هو الفعل ؛ لأنه الأقوى وهو الأصل في العمل ،

س/ واسم الفعل هل يجوز لي أن أحذفه وأقدر عمله ؟ هذا لا يجوز .

❑ اسم الفعل بين التعريف والتنكير

ماذا نريد بها؟ وردتنا أسماء أفعال هي أسماء هل هي معرفة أم نكرة ؟

العلماء قالوا : ما قبل التنوين منها فهو نكرة ، وما لم يقبله فهو معرفة .

فإذا قلت (صهْ) لم أنونها فهذه الكلمة معرفة ، فمعناها اسكت عن الكلام المعروف الذي دار بيني وبينك .

وإذا قلت (صهٍ) نونتها فهي نكرة ، ومعناها اسكت عن كل حديث .

إذاً إذا أردتها معرفة فهي سكوت عن شيء معروف ، إذا نونتها وكانت نكرة فهي سكوت عن كل شيء .

وهذا الحكم فيها وفي أمثالها من أسماء الأفعال ،

الخلاصة : الذي يقبل التنوين من أسماء الأفعال : نكرة ، وقد التزم التنوين في كلمة (واهٍ) وفي كلمة (ويهٍ)

الذي لا يقبل التنوين من أسماء الأفعال : يعد معرفة وقد التزم ذلك في (نزالِ) وبابه ، فنعد (نزال) من المعرفة .

والذي ورد على وجهين (بتنوين وعدمه) نقول هو نكرة بالتنوين ومعرفة بغير تنوين على حسب السياق الذي أوردته ، مثلت بكلمة (صه) وسنمثل بكلمة (مه) .

✓ ما استعمل منونا وغير منون فهو على المعنيين : مثل (صه)

فإذا لم ينون وقلت صهْ بلا تنوين فهو أمر بالسكوت عن حديث معين ، وإذا نُون (صهٍ) فهو أمر بالسكوت مطلقا ، كلمة مه إذا لم ننونها وقلت مهْ فهي بمعنى اكفف عن فعلك هذا ، إذا نونت (مهٍ) فهو بمعنى اكفف عن كل فعل.

❖ اسم الفعل (حَـيَّـهَـلَ)

وهو ختام معلوماتنا في درس أسماء الأفعال ،

ورد على أكثر من معنى // نقول : على السياق الذي ورد به ، نقدر الفعل الذي يأتي بمعناه ،

نحن نعرف أن معنى "أف" بمعنى تضجر وانتهى ، "صه" بمعنى اسكت وانتهى ،

لكن قد يأتينا اسم فعل بمعنى أكثر من فعل >> السياق الذي يحكم ،

مثل له بن هشام وذكر له (حيهل) في هذا الإطار ، نأخذ هذا المثال والأمثلة الواردة عليه .

✓ قد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به ، فيستعمل على أوجه باعتبارها مثاله :

"حيهل الثريد " بمعنى : ائت الثريد .

"حيهل على الخير" بمعنى : أقبل على الخير

"إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر" بمعنى : أسرعوا بذكره .

اذن "حيهل" رأيناه أتى بمعنى ثلاثة أفعال : فتارة بمعنى ائت ، وتارة بمعنى أقبل ، وتارة بمعنى أسرع .

كلها أفعال أمر، وهو اسم فعل أمر لكن معناه اختلف باختلاف الجملة التي ورد فيها .

❑ تطبيقات على الدرس

فهيهات هيهات العقيق ومن به ****** وهيهات خل بالعقيق نواصله

"هيهات" اسم فعل ماض، وهو بمعنى "بَعُدَ" .

"العقيق" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً

"واهًا " اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، جاءت منونه .

والتنوين دلالة على التنكير ، رفعت فاعلا ضميرًا مستترًا تقديره أنا ، بمعنى : أعجب أنا .

آها لها من ليال هل تعود كما **** كانت وأي ليال عاد ماضيها

" آها" اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

قوله تعالى {ويكأنه لا يفلح الكافرون }

"وي" بمعنى أعجب ، وهي اسم فعل مضارع

-(إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت)

" صه " اسم فعل أمر بمعنى اسكت . ماذا عملت ؟ رفعت فاعلا ، والفاعل ضمير مستتر

سل عن شجاعته وزره مسالما ***** وحذار ثم حذار منه محاربا

"حذار" اسم فعل أمر ، على وزن "فعالِ" من الأفعال المقيسة وليست المرتجلة ، لأنهعلى وزن فعالِ فهو فعل ثلاثي متصرف تام فيمكن أن أقيس ، حَذِرَ < حَذَارِ ، من حيث الزمن : أمر ، ومن حيث النقل والارتجال : منقول ، ومن حيث القياس والسماع : مقيس لأنه على وزن فعالِ ، ما عمله ؟ رفع الفاعل ضمير مستتر.

هي الدنيا تقول بملء فيها ***** حذار حذار من بطشي وفتكي

التكرار اللفظي الوارد أمره يسير ،

"حذار" الأولى : اسم فعل أمر مبني ،والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، حذار بمعنى احذر احذر من بطشي وفتكي ،

"حذار" الثانية : توكيد لفظي للأولى.

رويد بني شيبان بعض وعيدكم ***** تلاقوا غدا خيلي على سفوان

"رويد" اسم فعل أمر منقول من مصدر مستعمل فعله. ومر معنا قد يكون منقولا من جار ومجرور ، أو ظرف أو مصدر ، وقلنا سابقًا المنقول من مصدر إما يكون مستعمل فعله أو مهمل فعله ، المهمل فعله مثل : بله التأخير ، ليس هناك فعل من "بله" ، لكن رويد مستعمل ، أرود رويد أروادًا ، أتينا بالمصدر ، "رويد" صيغة التصغير ،

وقولي لما جشئت وجاشت ***** مكانك تحمدي أو تستريحي

المعنى : وقولي لنفسي كلما جشت وجاشت مكانك أي : الزمي .

"مكانك" اسم فعل أمر منقول وإلا مرتجل ، منقول من الظرف.

{هاؤم اقرؤوا كتابيه} : "هاؤم" أي خذوا اقرؤوا كتابي.

الحلقة (١٢)

نوني التوكيد

((مقدمة)) نون التوكيد لها نوعان : خفيفة ، ثقيلة وهي تستعمل لتقوية الفعل فإذا قلت (اذهب) فقد أديت هذا الأمر وإذا قلت (ذاكر) فقد أديت الأمربالمذاكرة ، فإذا أردت أن أؤكد عليك المعنى وأقويه أقول (ذَاكِرَنَّ) فهذه النون المشددة ، أو المخففة (ذاكِرَنْ) أفادتني معنى تقوية الفعل ، وجعلت زمنه للمستقبل ، وكما نعلم الفعل المضارع يدل على الحال وعلى الاستقبال ومع هذه النون يتخلص للاستقبال .

نونا التوكيد لها أحكام في دخولها على الأفعال > الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر سوف نأخذ أحكام دخولها على هذه الأفعال الثلاثة وجوبًا وجوازًا وامتناعًا وما فيها من تفصيل ، ثم ننتقل إلى حكم إسناد هاتين النونين إلى الأفعال والتي فيها الضمائر وما يحل فيها من تغيرات ثم نختم بأحكام خاصة بنون التوكيد الخفيفة .

❑ توكيد الأفعال :

الفعل الماضي/فعلٌ قد وقع وانتهى ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال فهل من المناسب أن تدخل النون ؟ لا يناسب دخول هذه النون ؛ فسوف نحكم على الفعل الماضي بامتناع نون التوكيد عليه لتنافي المقصد والغرض في الاثنين .

فعل الأمر/ الخالص للاستقبال سوف يكون دخول النون جائزًا مطلقاً فأقول (ذاكر) وأقول (ذَاكِرَنَّ) وأقول (صم) وأقول (صومنَّ) كله جائز الإثبات والحذف على حسب قصد المتكلم .

الفعل المضارع/ فيه تفصيل تارةً يكون توكيده بالنون واجباً ، وتارةً يكون جائزًا ، وتارةً يكون ممتنعًا .

ابن هشام لما ناقش هذه الأفعال وأتى عند الفعل المضارع فصَّل فيه تفصيلاً ، فعندما تحدث بالوجوب وذكر الامتناع فصَّل بينهما في حالة الجواز فجعل الجواز درجات ، فتارةً يقول هو قريبٌ من الواجب ، وتارةً يقول كثير ، وتارةً يقول قليل ، وتارةً يقول أقل من القليل ، هذا التفصيل كله في هذه الدائرة ، سنأخذ هذه الأحكام ونأخذ تفصيل ابن هشام فيها وبالإمكان أن

نطّلع على نصِّه بعد أن ننتهي من هذه الأحكام

❑ نونا التوكيد

✓ لتوكيد الفعل نونان :

١- ثقيلة (مشددة) : مثل قوله تعالى : { لَيُنْبَذَنَّ } .

٢- خفيفة : مثل : لأذهبَنْ .

وقد اجتمعا في قوله تعالى : { لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ} ، { لَيُسْجَنَنَّ } النون فيها مشددة وهي الثقيلة وفي {لَيَكُونَنْ} النون الخفيفة .

نناقش النون الآن من ناحية التغيرات الصرفية التي تدخل على الأفعال ، حكم توكيد الأفعال والتغيرات التي تحدث فيها ، أما حكم الفعل من حيث البناء والإعراب فقد تقدَّم معنا في بدايات دراستنا لهذه الأفعال ، فكُنا نقول إن الفعل الضارع يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا ، وإذا لم تتصل به نون التوكيد فإنه يكون معربًا وقد فُصِّل في حينه هناك، نحن ناقشنا حكم الاتصال وما التغيرات التي تحدث في الفعل ثم نأخذ أحكام خاصة بنون التوكيد الخفيفة

❑ حكم توكيد الأفعال

❖ الماضي :

لا يؤكد بهما مطلقًا : العلة في هذا أنَّ الفعل الماضي قد وقع وانتهى ونون التوكيد يُقصد بها تقوية الفعل ، والتقوية تكون لشيء سوف يحدث وهذا فيه تناقض بينه ما حدث في الماضي وبين ما يُرجى له أن يقع في المستقبل ونقويه في كلامنا .

❖ الأمر :

يؤكد مطلقًا ، مثل : اذهبنّ ، صومنّ : فهذا يناسبه التوكيد بالنون ؛ لأن الأمر يُراد به الحدوث في زمن المستقبل والنون تدلنا على الاستقبال فلي إن آمر بلا تأكيد ، ولي أن أقوي الفعل فآمر وأؤكده بالنون وهذا يعود إلى ما يريده المتكلم .

❖ المضارع : له حالات :

((مقدمة)) أولها : الوجوب لها شروط معينة إذا تحققت وجب توكيد الفعل المضارع ، وإذا اختلَّ أحد هذه الشروط سننتقل إلى حالة الامتناع مباشرةً ، وبينهما الحالات الأربع التفصيلية : الواجب ، القريبة من الواجب ، والقليلة ، والأقل من القليل .

الحالة الأولى : حالة الوجوب مثل : والله لأذهبنَّ إلى الكلية ، هنا أقسمت وأدخلت النون على الفعل "أذهبن" فهذا الفعل وقع جواباً للقسم وهو متصل (والله لأذهبنّ) ، والكلام مثبت ليس بمنفي لزمن الاستقبال ، عندما توفرت هذه الشروط الأربعة في حديثي فهنا يجب عليّ أن أؤكد الفعل بالنون فأقول (والله لأذهبنَّ) لا يجوز أن أقول (والله لأذهب إلى الكلية) هذا لا يصح . يجب إذا توفرت الشروط الأربعة توكيد هذا الفعل ، وإذا اختل أحد الشروط الأربعة سوف ننتقل إلى حالة الامتناع

❖ حالات المضارع :

✓ أولا : واجب التوكيد " والله لأذهبنَّ " : يجب توكيد المضارع بالشروط الأربعة :

١. أن يكون مثبتًا ، غير منفي
٢. مستقبلاً ، وليس زمن الحال ، لم أقل "الآن"
٣. جوابا للقسم ، إذا قلت "والله" ما جوابه ؟ "لأذهبنَّ"
٤. غير مفصول عن لام التوكيد بفاصل . لم أقل : "والله لقد أذهب"

أمثلة //

⇐ قول الله تعالى : { وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ }

الفعل (أكيد) في الآية أُكِّد بنون التوكيد الثقيلة ، حكم توكيده : واجب ، ننظر للفعل :

١- هل هو مثبت ؟ نعم هو الآن يثب مكيدته للأصنام هذا أولا الإثبات وليس النفي .

٢- مستقبل الأصل في دلالته أنه للاستقبال لم يقيده ويجعله للحال بحيث يقول : وتالله لأكيدن أصنامكم الآن !

٣- تالله قسم ، وجوابه أكيدنَّ ، فالفعل وقع جوابًا للقسم .

٤- غير مفصول عن لام التوكيد بفاصل .اللام في "لأكيدنَّ" تسمى لام التوكيد ولم تفصل عن الفعل بفاصل

⇐ وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (والله لأغزونَّ قريشًا)

الفعل "أغزو" : أكِّد بالنون وهو مثبت/ ومستقبل/ ووقع جوابًا للقسم/ وليس بمفصول عن اللام ،

عند توفر الشروط الأربعة فإن توكيد الفعل واجب ، فإن اختل أحدها بمعنى لم يقع جوابا لقسم ، أو وقع جوابًا لقسم مفصول عن فعله أو وقع والكلام منفي ، أو وقع وهو لإرادة الحال وليس للاستقبال فننتقل للحالات التالية ،،

فإن اختل شرط من هذه الشروط امتنع التوكيد ، مثل :

⇐ **والله لا أذهب إلى السوق**: امتنع توكيده ، لأن الفعل منفي بـ(لا)

⇐ {**تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**} امتنع توكيده ؛ لأن الفعل منفي بـ(لا) المُقدَّرة ، والتقدير : لا تفتأ .

⇐ **والله لأذهبُ إلى السوق الآن** : " أذهب " وقع جوابًا للقسم ، متصل باللام ، مثبت ، لكن امتنع توكيده ؛ لأن الفعل دال على الحال .

⇐ **قراءة ابن كثير (لأقسمُ بيوم القيامة)** هذا أسلوب القسم لكن امتنع توكيده لأن الفعل دال على الحال .

قراءة حفص { لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (١) }

⇐ قول الشاعر : "**يمينًا لأُبغضُ كل امرئ**" يقسم بقوله "يمينًا" ، الفعل " لأبغض" متصل باللام ومثبت ولكن اختل شرط وهو أنه يدل على الحال فامتنع توكيده ؛ لأن الفعل (**أُبغض**) دال على الحال .

نلحظ أن قرينة دلالة الحال بقرينة لفظية أو بقرينه معنوية ، القرينة اللفظية هي كلمة (الآن) فهي حاسمة وتبين لنا إرادة الحال ؛ هل يلزم أن يكون قرينة لفظية فقط ؟ لا ، بل تكون قرينة معنوية من خلال الدلالة أو السياق مثلا عندما أقول يمينًا لأبغض كل امرئٍ كاذبٍ ، هذا واضح أني أبغضه الآن وأنا أتكلم ، لا يمكن أن أحلف أني سأبغض امرءًا وهو كاذب ، بل أنا عندما أرى هذا الشخص الكاذب فإني سأبغضه في الحال ، لما أقسم فإني أقسم على حال ولا يمكن أن أقول سأبغضه فيما بعد ، هذا شعور يتملك الإنسان ردة فعل عندما يرى إنسانًا كاذبًا ، بغضي لهذا الشخص المتملق الكاذب هو واقع في هذا الحال ولا يمكن أن أقول سأبغضه فيما بعد ، وهذه القرينة معنوية وهي التي أفادتنا معنى الحال ، والقرينة اللفظية مثل كلمة " الآن " .

⇐ (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) : امتنع توكيد الفعل (يُعطي) : لوجود الفاصل بينه وبين اللام بـ(سوف).

⇐ (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ) : الأصل " والله لتحشرون إلى الله " الأصل أن اللام بعدها الفعل ، لكن الجار والمجرور " إلى الله" فصل بين اللام وبين الفعل ؛ امتنع توكيد الفعل (تُحشرون) .

⇐ (جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) "لنهدينّهم" أسلوب قسم ؛ جاءتنا اللام وجاء الفعل متصلاً بها وتوفرت فيه الشروط ، فنحكم على الفعل بوجوب التوكيد .

⇐ (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) فوربك لنحشرنَّهم هذا أسلوب قسم فوربِّك ، "نحشر" هذا الفعل المؤكد اتصل باللام مثبت مستقبل كل الشروط توفرت فيه ، فحكم توكيد هذا الفعل هو الوجوب.

⇐ (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا) اللام وبعدها الفعل نولي أُكِّد بالنون لماذا ؟ وقع جوابًا لقسم مثبت مستقبل متصلا باللام فالحكم على الفعل بوجوب التوكيد .

إذا أردنا أن نسطر الامتناع نقول يمتنع إذا اختل أحد شروط الوجوب كما مر ذكره

نص ابن هشام يقول : "هذا باب نوني التوكيد ، لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو "لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ" ويؤكد بهما الأمر مطلقًا ، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقًا ، وأما المضارع فله حالات : إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبًا ، وذلك إذا كان : مثبتاً ، مستقبلاً ، جوابًا للقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ } ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا ، نحو{تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} ؛ إذ التقدير : لا تفتأ ، أو كان حالا ، كقراءة ابن كثير"لأقسم بيوم القيامة" ، وقول الشاعر : يمينًا لأبغض كلَّ امرئٍ ، أو كان مفصولاً عن اللام مثل { وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} ونحو{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} " [1]

الحلقة ١٣

في المحاضرة السابقة، بدأنا بحالة الوجوب، وقلنا عند امتناع الشروط سوف ننتقل إلى حالة الامتناع ، قلنا وبينهما حالات ذكرها ابن هشام، هذه الحالات تتدرج في القريب من الواجب والكثير والقليل والأقل من القليل.

((مقدمة)) عندما أقول : **لا تذهبنَّ إلى المكتبة وابقَ معي أو ابقَ للقراءة.**

عندما أقول : "لا تذهبن إلى المكتبة" ، فهنا قد نهيتك عن الذهاب ، لما بدأت بلا الناهية هذه تدلني على الطلب ، الدلالة على الطلب يكثر توكيد الفعل بعدها ، فسوف يجوز أن تقول: **لا تذهب ، ولا تذهبنَّ** ، ولكن توكيد الفعل كثير لأنه وقع بعد الطلب ، فالوقوع بعد الطلب يكون توكيد الفعل فيه كثير.

عندما يقع الفعل بعد " إمّا " فهنا يكون كثيرًا ويكون قريب من الواجب ، فنقول: {وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ} فهنا {يَنْزَغَنَّكَ} فعل مؤكد لوقوعه بعد إمَّا، وهذا التوكيد قريب من الواجب ، يعني أن أغلب وروده أن يقع مؤكدًا، فهو في مرتبة عالية قريبة من حالة الوجوب.

إذًاً بعد إمّا قريب من الوجوب. بعد "ما يدلني على الطلب" فإنه كثير، أقل من بعد " إمّا " ، الذي بعد الطلب قد يكون (لا) الناهية ، قد يكون الاستفهام ، قد يكون غيرها من أدوات الطلب ، الشاهد أنه إذا وقع الفعل المضارع بعد إحدى هذه الأدوات التي تدلني على الطلب فإنه سوف يكون توكيده كثيرًا.

إذا أتاني الفعل بعد " لم " مثلاً سوف يكون التوكيد به قليلاً >> لم أذهبنَّ ، الكثير فيها نقول : لم أذهب.

نحن الآن أخذنا إطلالة سريعة شفوية على توكيد الفعل المضارع ، أردت إيصال فكرة من خلالها وهي أنَّ توكيد الفعل المضارع تارةً يكون واجبًا ، وتارةً يكون ممتنعًا ، وتارةً يكون قريبًا من الواجب ، وتارةً يكون كثيرًا ، وتارةً يكون قليلاً ، وتارةً يكون أقل من القليل ، كل هذه الحالات الأربع سوف نأخذها بعد قليل من خلال هذه الشرائح.

---

(١) أعاد الشرح .

✓ ثانياً: قريب من الواجب : وذلك إذا وقع بعد (إمّا)

مثل قوله تعالى: {فإمّا نذهبنّ} ، {وإمّا تخافنّ} ، {فإمّا ترينّ} ، {وإمّا ينزغنك}.

مثل لمّا أقول: إمَّا تجتهدنَّ تبلغ مرادك.

فالآن الفعل (تجتهد) وقع بعد كلمة (إمَّا)، يذكر العلماء أنه إذا وقع الفعل بعد (إمَّا) فإن توكيده قريب من الواجب ، وجدوا أنَّ أغلب الأمثلة الواردة فيه يكون الفعل بعدها مؤكدًا ، ولكنه لا يبلغ الدرجة الأولى التي أخذنا فيها حكم توكيد الفعل الواجب المذكورة في المحاضرة السابقة ، وهو وقوعه جوابًا لقسم بالشروط المذكورة في تلك المحاضرة.

وأمّا قول الشاعر:

يا صاح إمَّا تجدْني غير ذي جدةٍ

فقد ورد الفعل (تجد) غير مؤكد، وهذا نادر، وقيل: ضرورة. ولو أكدَّه لقال: (تجدَنّني).

نلحظ أن الفعل (تجد) وقع بعد (إمّا) ولم يؤكده هذا الشاعر، لو أراد التأكيد سيقول: (تجدَنّني)، لكنه قال (تجدْني)، هذه ليست نون التوكيد ، إذا الفعل هذا غير مؤكد ، وقع بعد (إمَّا)، ولهذا لمّا وقع بعد (إمَّا) قال العلماء إنه نادر، وقيل إنه ضرورة لأنه لم يؤكده ، لو أكده لقال: (تجدنّني) بإثبات النون الثانية التي هي نون التوكيد.

ننظر من خلال هذا المثال أنه قد يقع الفعل بعد (إمَّا) غير مؤكد ، ولكن هذا وقوع أقل قوة من إثبات النون ، لأننا وجدنا أغلب الأمثلة الواقعة عليه ، بل إن بعض العلماء قال بأنه واجب ، ولهذا عندما يقولون أنه نادر، هذا من قال أنه ليس بواجب ، ومن قال بأنه ضرورة من حكم عليه بأنه واجب.

الشاهد إذا وقع الفعل بعد (إمّا) الأصل أن يقع مؤكدًا ، وهو قريب من الواجب ، بل إنَّ بعضهم حكم بوجوبه ، فإذا وقع المثال غير مؤكد في الشعر فسوف نحكم عليه بأنه نادر، نحكم عليه بأنه ضرورة ، ونتفق على أنه قد خالف الكثير الوارد عن العرب.

✓ ثالثاً: كثير التوكيد: وذلك إذا وقع بعد أداة طلب :

⇐ مثل قوله تعالى : { وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا }،

الفعل (تحسب) أُكّد بنون التوكيد، حكم توكيده كثير، لماذا؟ لأنه وقع بعد أداة طلب ، أداة الطلب هي (لا) الناهية ، (لا) الناهية فيها دلالة الطلب ، إذن هنا يكثر التوكيد، يجوز أن أقول (لا تحسب) في غير الآية ، ولكن الأكثر في كلام العرب أن نؤكد بالنون فنقول : (لا تحسبنَّ).

⇐ هلّا تذهبَنَّ إلى المكتبة ، ألا تبكرَنَّ في المجيء.

إذا أردت أن أعرض عليك وأحضَّك على الذهاب أو التبكير، فهنا (تذهبَنّ) حضضتك على الذهاب ، وأعرض لك التبكير بأداة (هلّا) أو (ألا) فهنا حكم توكيد الفعل هو أنه كثير التوكيد، فأقول : (تذهبَنَّ) أؤكد ، يجوز أن أقول : (تذهب) ، ويجوز أن أقول (ألا تبكِّر) لكن الكثير في كلام العرب أنه يؤكد بالنون .

⇐ فليتك يوم الملتقى ترينّي ***** ______________

أكد الشاعر الفعل (ترَي) بالنون ، وقد وقع الفعل بعد ليت ، وليت أداة تمني ، والتمني أيضًا يُعدّ من الطلب ، فهنا نقول حكم توكيد هذا الفعل أنه كثير.

⇐ أفبعد كندة تمدحنَّ قبيلا ***** ______________

الفعل (تمدح) أُكد بالنون فقال (تمدحنَّ)، ما حكم توكيده؟ نقول كثير، لماذا؟ لوقوعه بعد الاستفهام ، (أفبعد؟) فهذا من

التوكيد الكثير لوقوعه بعد الطلب.

إذن نقول أنه إذا وقع الفعل بعد ما يدل على الطلب ورأيناه في الاستفهام، في التمني ، في النهي ، في العرض ، في التحضيض ، هذه كلها من صور الطلب ، فهنا نقول حكم توكيد الفعل أنه يكثر توكيده ، يقال أنه يجوز ألا يؤكد ، ولكن الكثير أنه يؤكد ، فأنا أقول : (لا تذهب)، (لا تنسى)، (لا تؤاخذنا)، فالآن في الآية نقول : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا}، هذه (لا) الناهية ، لم يرد الفعل فيها مؤكدًا ، هذا جائز.في آية أخرى {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا}، (لا تحسبنّ) أُكِّد بالنون ، هذا أيضاً جائز، وتوكيده كثير.

إذن نقول أنه يجوز لي التوكيد وعدمه ، والتوكيد هو أكثر من عدم التوكيد ، وكلاهما صحيح.

ننتقل الآن إلى درجة أقل وهو أن يكون التوكيد قليلاً.

✓ رابعاً: قليل التوكيد: وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية، أو وقع بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ(إن).

نوضح هذا بالأمثلة : عندما أقول: محمد لا يجلس معنا ، الآن (لا) هذه نسميها (لا) النافية ، ليس فيها أي دلالة طلب ، إنما تنفي وقوع الفعل الذي بعدها ، فأنا نفيت عن محمد الجلوس ، قلت: محمد لا يجلس عندنا ، فنفيت الجلوس، لم أطلب، هناك فرق بين (لا) النافية و(لا) الناهية، (لا) الناهية عندما أقول: يا محمد لا تجلسنَّ عندنا، هنا واضحة إرادة الطلب، فـ(لا) الناهية هي التي يُطلب بها، وهي التي تجزم الفعل المضارع ، و(لا) النافية ليس فيها دلالة طلب وهي لا عمل لها.

قلنا قبل قليل (لا) الناهية ما حكم توكيد الفعل بها؟ هي تدل على الطلب ، إذاً توكيد الفعل بعدها سيكون كثيرًا.

(لا) النافية يقل توكيد الفعل بعدها ، فنقول : محمد لا يجلس ، لو قلت : محمد لا يجلسنَّ صحيح ولكنه قليل، هو صحيحٌ فصيح لا إشكال فيه ، ووارد عن العرب ، ولكن الكثير ألا يؤكد بعد (لا) النافية. (لا) النافية ليس فيها طلب ، إنما فيها إخبار بنفي وقوع الفعل ، فإذا جاءتني جاز لي أن أؤكد وألا أؤكد ، والكثير عدم التوكيد ، وكلاهما صحيحٌ فصيحٌ لا إشكال فيه.

❖ أمثلة

⇐ قوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}

{لا تصيبنَّ} الفعل (تصيب) أُكِّد بالنون وقد وقع بعد (لا) النافية ، هذا جائز وهو فصيح لكنه قليل.

⇐ ***** ومن عضةٍ ما ينبتَنّ شكيرها

(ينبت) هو الفعل ، أُكِّد بالنون وقد وقع بعد (ما) زائدة ، لو حذفناها لا أثر لها في المعنى ، فهذه (ما) زائدة ، وليست مسبوقة بـ(إن) ، لو سبقت بـ(إن) سوف تكون (إمّا) ، ونحن قد أخذنا حكم (إمّا) قبل ، وقلنا إنه كثير التوكيد.

إذا جاءتني (ما) بدون (إن) قبلها فهذا حكم التوكيد بها قليل.

الشاهد: (ما ينبتَنّ).

وجه الاستشهاد: أكد الشاعر الفعل بنون التوكيد وذلك بعد وقوعه بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ(إن)، وهذا قليل.

⇐ - لا أعرفَنّك مُعرِضاً لرماحنا ***** ______________

الفعل (أعرف)، وقع بعد (لا) النافية وقد أكده الشاعر، وهذا قليل.

⇐ - لا ألفيَنّك بعد الموت تندبني ***** ____________

أكد الشاعر الفعل بنون التوكيد وقد وقع بعد (لا) النافية ، حكمه قليل.

- قليلاً به ما يحمدَنّك وارثٌ ***** ____________

الشاهد في (ما يحمدَنّك).

وجه الاستشهاد: أكد الشاعر الفعل (يحمد) بالنون وذلك لوقوعه بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ(إن) ، وهذا قليل.

عرضنا لحكم توكيد الفعل بقلة ، وقيدناه بهاتين الحالتين.

قليل التوكيد يجوز فيه التوكيد وعدمه ولكن التوكيد به قليل مقابل عدم التوكيد.

الآن نريد أن ننتقل إلى درجة أقل منها وهي أقل من هذا القليل ، ونحن نسير هنا على تقسيم ابن هشام ، وإلا لو جمعناها في دائرة القلة لكان أيضًا هذا جائز لنا في هذا المقام ، أننا نذكر الأحكام عمومًا ثم نفصل فيها فنقول : الوجوب والامتناع والجواز بكثرة والجواز بقلة ، فيجوز لنا هذا في ذكر الأحكام العامة ، أما ابن هشام فقد فصلها ، فعندما قال قريبٌ من الواجب ؛ لأن العلماء ذكروا بعضهم أنه واجب وبعضهم قال أنه كثير فجعله قريب من الواجب ، والثاني المجمع على أنه كثير إذا وقع بعد الطلب، الآن القليل والأقل من القليل هي أمر نسبي في استخدام توكيد الفعل بعد هذين الموضعين.

ننتقل الآن إلى الأقل من القليل ، قال ابن هشام إنه يقع بعد (لم)، فلما أقول (لم أذهب) هذا هو الكثير، إذا أردت أن أؤكد وأقول (لم أذهبَنَّ) فهنا قد أكدته بعد (لم)، هذا وارد لكنه قليل جدًا في أمثلة قليلة جدًا وقع التوكيد به ، وإذا أردت أن استخدم أسلوب الأكثر والأفصح فإني لا أؤكده بعد (لم).

✓ **خامسًا: أقل من القليل: وذلك إذا وقع الفعل بعد (لم)، أو بعد أداة جزم غير (إمّا).**

❖ **أمثلة :**

⇐ **يحسبه الجاهل ما لم يعلما** ***** ____________

هذا البيت أصله : يحسبه الجاهل ما لم يعلمَنْ

(ما لم يعلمَنْ) نون التوكيد الخفيفة يجوز أن تقلب ألفًا ، سوف يأتينا في المحاضرة بعد القادمة أحكام خاصة بنوني التوكيد، الشاهد أنه قال " يحسبه الجاهل ما لم يعلما " (يعلما) أصلها (يعلمنْ)، فأكد الشاعر الفعل بعد (لم) وهذا قليل.

وجه الاستشهاد: أكد الشاعر الفعل (يعلما) بعد (لم)، وهذا قليل جدًا.

أصل (يعلما): (يعلمن)، قلبت نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقف.

⇐ **من نثقفَنْ منهم فليس بآيب** ***** ____________

نرى أنَّ الفعل (نثقف) قد أُكِّد بالنون وقد وقع بعد أداة الجزاء (مَن)، ونحن كُنا قد قيدنا الكثير جداً بعد (إمّا) = (إن + ما)، هناك قلنا أنه كثير جدًا، فإذا جاءتنا أداة غيرها وهي أداة (مَن)، فهذا نحكم عليه بأنه قليل جدًا.

وجه الاستشهاد: أكَّدَ الشاعر الفعل بعد أداة الجزاء (مَن)، وهو أقل من القليل.

هذا ما أردناه الآن من خلال هذه الدرجات الأربع ، سوف ننتقل إلى كلام ابن هشام ونأخذ بعض الأمثلة أيضاً حتى نستطيع أن نسيطر على أحكام الفعل المضارع ، ثم نأخذ نظرة إجمالية فيها نختم بها هذا الدرس.

ابن هشام يقول: "الحالة الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب ، وذلك إذا كان شرطًا لـ "إنْ" المؤكَّدة بـ "ما"، (إمَّا): "إن + ما" فتصير "إمَّا" نحو {وَإِمَّا تَخَافَنَّ} {فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ} {فَإِمَّا تَرَيِنَّ}"

فهذه آيات ثلاث تُبيّن حكم القريب من الواجب وذلك إذا وقع شرطًا لـ(إن) المؤكدة بـ(ما).

ويقول : " ومن تركِ توكيده : يا صاح إمَّا تجدْني غير ذي جِدَةٍ ، وهو قليل، وقيل: يختص بالضرورة."

القلة والندرة قابلها الضرورة، من قال بالضرورة لأنه يرى الوجوب ، ومن قال بالقليل لأنه يرى أنه كثير جداً.[1]

ويقول : " الثالثة : أن يكون كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب ، كقوله تعالى : {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا}، وقول الشاعر: هلّا تَمُنّنْ بوعدٍ غير مُخلِفةٍ ، - فهنا الفعل (تَمُنّنْ) قد أكده لوقوعه بعد (هلّا)، وفيها أيضًا الطلب - وقول الآخر: فليتكِ يوم الملتقي ترينّني - فالتوكيد هنا جاءنا بالفعل (ترينَّ) لوقوعه بعد التمني بـ(ليت) – وقوله : أفبعد كندة تمدحنَّ قبيلًا. - أكَّد الفعل (تمدح) لوقوعه بعد الاستفهام- الشاهد فيه: قوله (تمدحَنَّ) حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام ، وهو الهمزة.

و يقول : " الرابعة : أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية "

وفرَّقنا بينها وبين (لا) الناهية، (لا) الناهية حكمنا عليها بأنها في الحالة الثالثة من حالات الطلب وهي الكثيرة.

"أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بـ(إن)، كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}، - هنا أُكِّد الفعل لوقوعه بعد (لا) النافية. - وكقولهم: ومن عضة ما ينبتَنَّ شكيرها ، وقال: قليلاً به ما يحمدَنّك وارث" كل هذه الأمثلة التوكيد فيها قليل

ويقول : "الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك بعد (لم)، وبعد أداة جزاء غير (إمّا) كقوله: يحسبه الجاهل ما لم يعلما – وقلنا أصله (يعلمَنْ) – وكقوله: من نثقفَنْ منهم فليس بآيب"

هذا كان آخر ما أردناه في هذه الأحكام ، بعدها لو أردنا أن نعود إلى حالة الامتناع في الشرائح التي معنا ، ماذا سنقول؟ سوف نقول الامتناع سيكون بعد الأقل من القليل إذا اختل شرط من الشروط السابقة التي سبق بيانها.

إذن نكون قد أخذنا أحكام توكيد الفعل المضارع مفصَّلةً ما بين وجوب وامتناع وما بينهما من حالات الجواز، ونكون بها قد انتهينا من ما أردناه من بيان أحكام المضارع.

الحلقة ١٤

كنا في حديث في الحلقة السابقة عن أحكام توكيد الأفعال بنوني التوكيد ، أخذنا توكيد الفعل الماضي والمضارع والأمر بجميع أحواله ،تذكر سريع فقط لبعض الأمثلة حتى نتذكر القواعد من خلالها :

⇐ **ذهب محمد .** حكم توكيده : الامتناع ؛ لأن الفعل هنا ماض .

⇐ **اذهبَنَّ يا محمد .** حكم توكيده : جائز مطلقًا ؛ لأن هذا الفعل فعل أمر.

⇐ **والله لا أكتب الدرس .** حكم توكيده : ممتنع ؛ لأنه جواب لقسم منفي ، وهنا لا يجوز توكيده .

⇐ **والله لأذهبنَّ إلى الكلية .** ما حكم توكيده ؟ حكمه الوجوب ؛ لأنه قد توفرت فيه الشروط.

⇐ **لتحذرنَّ العقوق .** حكم توكيده : جائز بكثرة ؛ لأنه وقع بعد ما يدلني على الطلب. **لتحذرنَّ يا محمد العقوق .**

⇐ **لا تحسبنَّ العلم ينفع وحده....ما لم يُتوَّج ربه بخلاقِ ، لا تحسبنَّ** ،حكم توكيده : كثير؛ لأنه وقع بعد ما يدل على الطلب.

⇐ **هلا تصومنَّ يوما لله** . حكم توكيده : كثير لوقوعه بعد ما يدل على الطلب.

⇐ **إما تجتهدنَّ تفوز** . هذا حكم توكيده : قريب من الواجب لوقوعه بعد إما.

[1] / هذه العبارة غير واضحة ، كما أن الأستاذ أشار إلى الرجوع إلى حاشية كتاب ابن هشام لأن فيها أبيات كثيرة فيها تطبيقات على هذه الجزئية.

⇐ **ليتك تلتفتنَّ إلى نفسك وتراجعها.** حكم التوكيد : كثير لوقوعه بعد ليت وفيها دلالة الطلب أيضًا .

⇐ **ابتعد عن أمر لا يعنينَّك.** حكم التوكيد : قليل وذلك لوقوعه بعد لا النافية.

بعد أن أخذنا توكيد هذه الأفعال وأحكامها ، كانت جميع الأفعال التي أوردتها في البداية في التطبيق وفي الحلقة السابقة ، كنا نأخذ أفعالا مجردة –ليس فيها أي ضمير – ،نريد في محاضرة اليوم أن نناقش الأفعال المتصلة بالضمائر، وكيف لي أن أؤكدها ،

❑ توكيد الأفعال المتصلة بالضمائر

عندما أقول يذهب ⇐ قلت : يذهبَنَّ ألحقت النون،

الفعل تذهبون معلوم أن الفعل تذهبون فعل مضارع واتصلت به واو الجماعة ، والنون الموجودة هذه علامة الرفع لم أؤكده حتى الآن ، عندما أقول : محمد يذهب ، وأنتم تذهبون **كيف أؤكد الفعل تذهبون المتصل بواو الجماعة؟**

سأقول : تذهبُنَّ ، فيها عدة تغييرات سوف نأخذها بعد قليل في محاضرة اليوم ونطبقها،

عندما نخاطب الواحدة نقول :أنت تذهبِين ، **ثم أردت أن أؤكد الفعل تذهبين ماذا سأقول ؟** سأقول تذهبِنَّ ،

لما نخاطب جماعة نساء تذهبْن كيف لي أن نؤكد هذا الفعل؟ سأقول : تذهبنانِّ بهذه الصورة ، صارت فيها عدة تغيرات ،

عندما أقول محمد وخالد يذهبان اتصلت بها ألف الاثنين كيف أؤكده؟ سأقول : تذهبانِّ وأشدد النون وأكسرها ،

ما الذي أريد أن أصل إليه من خلال هذه الأمثلة السريعة ؟ لم أذكر أي قاعدة ، سوف أذكرها من خلال الشرائح بعد قليل، ما الذي نريد أن نتصوره ، أننا في السابق كنا نأخذ الفعل مجردًا من أي زوائد أو اتصال بأي ضمائر ونؤكده مباشرةً لا إشكال فيه ،

محاضرة اليوم نريد أن نؤكد الأفعال المتصلة بالضمائر، فتارة يكون فعلاً مجردًا ، وتارةً متصلاً بألف الاثنين ، وتارةً بواو الجماعة ، وتارةً بياء المخاطبة ، وتارةً بنون النسوة ، هذه سوف نمر عليها واحدًا واحدًا ونبين ما التغييرات التي تحدث للفعل عندما أغيره ، لن نناقش الأحكام ، الأحكام انتهينا منها في الجواز والامتناع والوجوب والكثرة والقلة ، عندما نريد أن نؤكد فعلاً توافرت فيه إحدى الشروط تلك ، بأي حالة من الحالات نريد أن نؤكده ، ما التغييرات التي تحدث فيه؟ سوف ننظر قد يكون متصلاً بهذا الضمير ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون النسوة سوف ننظر للتغيرات

أيضًا ننظر إلى الفعل إذا كان صحيحًا أو معتلًا ما التغييرات التي تحدث فيه؟ هل أحذف الحرف؟ هل أقلبه؟ هل أرده إلى أصله ؟حرف العلة مثل تسعي وتدعو و الفعل ترمي الآن هذه الأفعال عندما أريد أن أؤكدها بالنون ، والفعل سواء متصل بأحد الضمائر أو غير متصل ، ما الذي يحدث فيه ؟ هذا ما أريد إيصاله في محاضرة اليوم ، نبدأ الآن مع الشرائح والذي يحتاج إلى شرح سوف تكتبه على الشاشة أمامنا .

❑ حكم آخر الفعل المؤكد المسند إلى الضمائر:

❖ أولًا : إذا كان الفعل مسندًا إلى اسمٍ ظاهر أو ضميرِ الواحد:

لا يحدث فيه أي تغيير، سوى أن الفعل يُبني على الفتح، – وهذا الذي كنا نأخذه في المحاضرتين السابقتين –

وكنا نقول : يذهب يذهبَنَّ، ويجلس يجلسَنَّ ، ويأتي يأتيَنَّ ، لا نحدث فيه أي تغيير.

مثال الفعل الصحيح / لتكرمَنَّ الضيف ، ليذهبَنَّ محمد.

الفعل "تكرم" نفسه فقط أكّدناه بالنون فقط بنيناه على الفتح ،ويذهب مثله ،

مثال الفعل المعتل / لَيَقضِيَنَّ ، لَيغزُوَنَّ ، ليَرمِيَنَّ.

عندنا الفعل المعتل الفعل قد يكون معتلا بالواو وقد يكون معتلا بالألف وقد يكون معتلا بالياء ، المعتل بالياء "يقضي" قلنا فيه "ليقضينّ" ، **"**يأتي" قلت " يأتينَّ " فبنينا الفعل على الفتح "يغزو : يغزونَّ " ، "يرمي : يرمينَّ " أعدنا هذه الياء وبنيناها على الفتح يرمي و يغزو ، وكذلك إذا كان معتلًا بالألف أيضًا أعدناها إلى الياء مثل : "لتسعى : لتسعينَّ ، تخشى : تخشينَّ " هذان الفعلان معتلان بالألف ، لأن أصله "تسعى ، تخشى " فالألف هذه عادت إلى الياء تسعى : تسعينَّ ، تخشى : تخشينَّ ، أما الفعل "يقضي" فالياء التي كانت في آخره - وهي الأصلية طبعاً - فبُنِيَ الفعل على الفتح وبقي على ما هي عليه ، "يغزو" الواو كانت موجودة فقلنا : يغزونَّ ، و "يرمي : يرمينَّ " الفعل "يسعى ، يخشى" الألف هي منقلبة عن أصل عادت ياءً في >> تسعى فقلنا : تسعينَّ ، وتخشى قلنا : تخشينَّ .

إذًا كان الفعل مسندًا إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد ، ما الفرق بين الأمرين ؟

لمَّا نقول : يسعى محمد > نكون قد أسندناه إلى اسمٍ ظاهر وهو"محمد" ، هو الفاعل "يسعى محمد " ، "أكرم محمد" ، "يكرم محمد ضيفه".

لكن لما أنا أقول : لتسعينَّ > فأسندت إلى ضمير ،" تسعى" فعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

إذًا العنوان هذا الذي وضعناه قلنا : **إذا كان مسندًا إلى اسم ظاهر** >> يعني الفاعل بعده مباشرةً ويكون اسمًا ظاهرًا **أو كان ضميرًا** >> بمعنى أن الفاعل ضمير مستتر، **لماذا نذكر هذه الحالة ؟ لأن الحكم فيها واحد**

لأني سوف انتقل في الحالة الثانية إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين : **يسعيان** ، وقد أخذ مسندًا إلى واو الجماعة: **يسعون ، يذهبون ،** وقد آتي به مسندًا إلى ياء المخاطبة : **تذهبين** ، وقد آتي به مسندًا إلى نون النسوة : **تذهبن** ، إذًا نعرف أن الحالة الأولى تختلف عن بقية الحالات ، سواء كان مسنداً إلى اسمٍ ظاهر أو إلى ضميرٍ مستتر، بمعنى أن آخر الفعل ليس متصل به شيء ، هذا الذي نريد أن نصل إليه ، بخلاف الحالة الثانية والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ،

إذن نؤكد الحالة الأولى حتى ننتقل إلى الحالة الثانية قال : إذا كان مسندًا إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضمير الواحد ،

فالاسم الظاهر : يذهبُ محمد ، "محمد" هذا اسم ظاهر والفعل "يذهب" مسند إلى اسم ظاهر،

أو ضمير الواحد "لتكرمنَّ الضيف" لأن "تُكرم" فعل والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وهو واحد ، الفاعل ضمير واحد لمفرد ، فهذا معنى هذا العنوان تقول لماذا إذا كان مسندًا إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد ؟ لأن ثانيًا سوف يأتيني ألف الاثنين ، وثالثًا سيكون واو الجماعة ، ورابعًا المسند إلى ياء المخاطبة ، وفي كل واحدة أحكام سوف تأتينا في حينها .

❖ **ثانيا: إذا كان مسندا إلى ألف الاثنين**

تُحذف نون الرفع ؛ لتوالي الأمثال " النونات" ، وتُكسر نون التوكيد تشبيهًا لها بنون المثنى .

مثاله // ليذهبانِّ ، لتخرجانِّ ، لتقضيانِّ ، لترميانِّ ، لتغزوانِّ ، لتخشيانِّ ، لتسعيانِّ

عندما نقول : يذهب ، هذا هو الفعل ، الفعل سوف نسنده إلى ألف الاثنين : يذهبانْ ، الآن أنا لم أؤكد هذا الفعل مازلت آتي به غير مؤكد يذهبانْ ، يجلسانْ ، يأكلانْ ، يشربانْ ، إذا أردت أن أؤكده ماذا سأصنع؟ سآتي بنون التوكيد "يذهبا**ن** نّ" أتيت بنون التوكيد، سنرى أن نون التوكيد المشددة "نّ" هذه عبارة عن نونين وقبلها نون الرفع فما الذي اجتمع عندي؟ اجتمع ثلاث نونات - العرب يكرهون توالي الأمثال فسوف نحذف نون الرفع ، لما حذفناها أتينا إلى نون التوكيد أساسًا نون التوكيد مفتوحة "يذهبَانَّ" هذا هو الأصل فيها ، ما الذي سنصنعه ؟

الآن سوف نكسرها فنقول : يذهبانِّ ، يأكلانِّ ، يشربانِّ ،

ومثاله جميع الأفعال هنا يشرب هذا الفعل، أضفنا إليه ألف الاثنين قلنا : يشربانْ لم نؤكده حتى الآن، إذا أردنا أن نؤكده سنأتي بنون التوكيد "نَّ"، نون التوكيد معروف أنها مشددة مفتوحة "نون التوكيد الثقيلة"، اجتمعت نونات عندي ، نأتي نحذف نون الرفع ثم نقلب الفتحة كسرة تشبيها لها بنون المثنى .

اجتمعت عندي هذه النونات العرب يكرهون توالي الأمثال، ماذا يصنعون؟ هل يحذفون نون التوكيد التي جاءت لدلالة التوكيد؟ أم يحذفوا نون الرفع وهو معروف أنه في الأصل فيه نون؟ يحذفون النون الأولى لأن حذفها أخف، لأن نون التوكيد جاءت لغرض، لو حذفناها زال هذا الغرض ؛ ما عُلِم أنك تريد التوكيد ، بخلاف نون الرفع معروف أنك ما حذفت النون هذه إلا من أجل النون الأخرى ، فنحذف النون الأولى ونأتي بنون التوكيد لتحل محلها [1].

❖ **ثالثا:إذا كان الفعل مسندا إلى واو الجماعة.**

أتصور الآن مثلاً الفعل يذهبون ، ثم جاءته نون التوكيد فاجتمعت عندي هذه الصورة ما الذي سيحدث فيها ؟

تُحذف نون الرفع لتوالي الأمثال (النونات) ، وتُحذف واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين ،

أمثلة // لتذهبُنَّ يا رجال ، { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ }

عندي الفعل "يذهب" إذا أردت أن أسنده إلى واو الجماعة ، ماذا سأقول؟ "يذهبون" أنا الآن لم أؤكد أسندت الفعل إلى واو الجماعة ، النون هذه علامة الرفع ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون إذا أردت الآن أن أؤكده بهذه النون ، سأقول : (يذهبُون نَّ) وأتيت بنون التوكيد ، الآن ما الذي وقع؟ وقع عندي نون التوكيد المشددة عبارة عن نونين وجاءتني أيضًا نون علامة الرفع ، العرب يكرهون توالي الأمثال ، ما الذي سأفعله ؟ سوف نحذف نون الرفع ، حذفناها في الخطوة الأولى ، وقعنا في مشكلة الواو ساكنة ، والنون المشددة عبارة عن نونين : نْ نَ ، أُولاهما ساكنة ، كما نعلم أنَّ أي حرف مشدد عبارة عن حرف ساكن والثاني متحرك ، الذي وقع أن الواو الساكنة وقع بعدها نون ساكنة فالتقى ساكنان ، ما الذي نصنعه؟ الآن ما المشكلة ؟ أنَّ الواو ساكنة وبعدها نون ساكنة ما الذي أحذفه ؟ هل أحذف النون التي جلبتها للتوكيد ؟ أم أحذف الواو وقبلها أصلاً ضمة دالة عليها ؟ نحذف الواو لالتقاء الساكنين ، وسيبقى عندنا الفعل "يذهبُنَّ" ،عندما أقول يذهبُنَّ ، أنا أعلم أن أصل هذا الفعل ما هو؟ يذهبون ثم جاءته نون التوكيد ثم بعد التعديلات والتغييرات ، حذفنا هذه النون لالتقاء النونات -توالي الأمثال- ثم حذفنا الواو لالتقاء الساكنين ، ووصلنا إلى صورة يذهبُنَّ ، الآن يذهبُنَّ هذا الفعل مؤكد ونعلم أنه مسند إلى واو الجماعة ولو لم نر واو الجماعة، لو سألنا أحد وقال : هل يذهبُنَّ فعل مسند إلى مفرد ؟ لو كان مسند إلى مفرد سنقول فيه :يذهبَنَّ ، تذكرون قلنا في رقم واحد أنه يُبنى على الفتح ، يذهب : يذهبَنَّ ، أما "يذهبُنَّ " دليل على أنه كان عندي واو جماعة.

وإذا كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء / فيحذف أيضًا هذا الحرف ويُضمُّ ما قبله لمناسبة الواو

أمثلة // يغزو : لتغزُنَّ ، يقضي : لتقضُنَّ ، يسمو : لتسمُنَّ يا رجال .

أيضا نفس الفكرة "يغزو" > "يغزُون" حذفنا النون وحذفنا واو الجماعة ووضعنا الضمة فقلنا : لتغزُنَّ، الذي صنعناه هناك صنعناه مرة ثانية ، الفرق أن " يَغزُون " الواو محذوفة من البداية ،

بمعنى "ليقولُنَّ" التي في الآية أصلها "يقولون"، ثم جاءتنا نون التوكيد "يقولون نَّ "، ما الذي وقع ؟ حذفت نون الرفع لتوالي

---

(1) تم التصرف في هذه الفقرة لأنه إعادة شرح ، وأبقيت جزءً لم يتطرق إليها سابقاً ، كما أن الأستاذ شرح هذه الفقرة على الوورد فحبذا مشاهدة المرئي ،

الأمثال ، ثم حذفنا الواو ووضعنا الضمة ، فوصلنا إلى"يقولُنّ"[1]،

الفعل" يغزو" لما أسند إلى واو الجماعة سنقول : يغزون من البداية ، سنأتي بنون التوكيد المشددة ، ثم إلامَ سنصل؟ سنحذف هذه النون ، والواو لالتقاء الساكنين ، ونصل إلى "يغزُنَّ" ، كل الذي قلناه تكـرر هنا.

وإن كان آخره ألفا/ حذف نون الرفع ، وحذفت الألف ، وتبقى واو الجماعة مضمومة

أمثلة // لتسعوُنَّ يارجال ، ولتخشوُنَّ الله ،

أصل الفعل "تسعى" أتينا بواو الجماعة > (تسعى ون) ثم حذفنا نون الرفع - كما اتفقنا من البداية لاجتماع النونات الثلاث- وستبقى ألف "تسعى" بعد واو الجماعة (تسعى و) ثم نحذف الألف التي في كلمة "تسعى" ونبقي واو الجماعة مضمومة (تسع و) فقلنا "لتسعَــوُنَّ"بهذا نكون قد أكدنا هذا الفعل للحالة الثالثة

الحلقة ١٥

❖ رابعا: إذا كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة

-تحذف منه نون الرفع وتحذف كذلك الياء ، نحو : لتعلمِنَّ ، ولتجلِسنَّ يا فاطمة .

نقول مثلًا : تعلم . عندما أسنده إلى ياء المخاطبة نقول : تعلمين > فعل مضارع اتصلت به ياء المخاطبة وهو مرفوع وعلامة رفعه النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

إذا أردت أن أؤكده سآتي بنون التوكيد (تعلمين نّ) ما الذي وقعنا فيه الآن ؟ عندنا ثلاث نونات سوف نحذف النون الأولى التي هي علامة الرفع ، ولا يجوز لي أن أحذف نون التوكيد لأنها جاءت لغرض – لدلالة - و نون الرفع نستدل على أنها مراده وإن كانت محذوفة ، حُذفت لماذا ؟ لأجل توالي الأمثال .

لما حذفناها وجدنا أمر آخر (تعلميْ نّ) الياء هذه ساكنة والنون المشددة عبارة عن حرفين أولهما ساكـن ، فأصلها نون ساكنة ونون متحركة (تعلمين نّ {نْ نَ}) هذه النون المشددة عبارة عن نونين لو حذفتها من هنا (تعلميْ {نْ نَ}) لالتقى عندنا النون ساكنة والياء ساكنة ! فماذا سوف نصنع ؟ سوف نحذف هذه الياء . ونعيد النون المشددة (تعلمِنّ) هذا هو أصلها فلما أتينا عند النون حذفنا الياء لالتقاء الساكنين والكسرة موجودة من قبل ، فقلنا : (تعلمِنَّ) لتعلمِنَّ .

الآن كلمة (لتعلمِنَّ) واضح أن هذا الفعل مسند إلى ياء المخاطبة ، كيف علمت أن هناك ياء مخاطبة وأنا لم أراها أمامي ؟ الكسرة التي على الميم تخبرني أنَّ هنا كان ياء ولكنها حذفت .

كما علمنا في المحاضرة السابقة لو وجدت الضمة : لتعلمُنَّ ، ما الذي كان موجود ؟ كان موجود واو الجماعة

ياء المخاطبة وواو الجماعة كان حكمهما واحدًا . ألا يمكن أن يُراد به المفرد المذكر في تعلمِنَّ ؟ لا . ألا يمكـن مع واو الجماعة مع الضَّم ؟ لا . لو كنت أكلم شخصًا ماذا سأقول له ؟ والله (لتعلَمَنَّ). لماذا ؟ لأن الفعل في الحالة الأولى الذي هو الفعل "تعلم" إذا جاءته نون التوكيد فإنه يُبنى على الفتح كما قلناه في الحالة الأولى (تعلمَنَّ) ، أما إذا كانت عندي واو جماعة فإني سأضع الضمة هنا (لتعلمُنَّ) ، ولو كانت ياء مخاطبة ستكون هنا الكسرة (لتعلمِنَّ) ، فالكسرة دليل على وجود الياء .

-إذا كان الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء / حذفت الواو والياء أيضا ، نحو : لتقضِنَّ ، ولتسمِنَّ ياهند .

كالذي صنعناه تمامًا مع واو الجماعة ، سوف تأتي أصله : تقضين ، حذفنا النون ، حذفنا الياء ، ثم بقيت الكسرة

وإذا كان الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء حذفت الواو والياء أيضًا . إذًا لا جديد في الفعل المسند إلى ياء المخاطبة إنَّما هو

[1] قال الأستاذ: ثم حذفنا اللام ووضعنا الضمة ؛ فوصلنا إلى كلمة يقولون. ولعله سبق لسان.

قريب مما قلناه في واو الجماعة .

-**إذا كان الفعل المعتل الآخر بالألف** / فإنَّ ياء المخاطبة تبقى مكسورة ، وما قبلها مفتوح ، فنقول : لتسعَينَّ يا هند ، ولتخشَينَّ

الفعل "تسعى" معتل الآخر بالألف (تسعى ي نَّ) وياء المخاطبة سوف تبقى لم نحذفها ، نحذف نون الرفع ونحذف الألف وتبقى هذه الياء . مثل ما صنعناه في واو الجماعة .

إذًا الذي قلناه إذا كان الفعل مسند إلى واو الجماعة جميع الخطوات سوف تتكرر لا يتغير عندي إلا ياء مخاطبة مكان الواو ، والكسرة بدلًا من الضمة ، خطوة خطوة ، كما قلنا تُحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، تُحذف الياء هنا - وهناك تُحذف واو الجماعة - لالتقاء الساكنين ،

❖ **خامسا: إذا كان الفعل مسندًا إلى نون النسوة**

تُزاد ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ، فرارًا من توالي الأمثال ، وتُكسر حينئذٍ نون التوكيد ،

أمثلة // لتذهبنَانِّ يا نساء ، ولتسمونانِّ ، ولترمينانِّ ، ولتخشيْنانِّ .

الفعل (تذهب) أريد أن أسنده إلى نون النسوة فنقول : أنتن تذهبْـنَ ، إذا أردت أن أُؤكد الفعل (تذهبْـنَ نَّ) سأضع هذه النون ، الآن جاءت هذه النونات ما الذي سأصنعه ؟ هل نحذف نون التوكيد ؟ لا ، نون التوكيد جاءتنا لغرض إفادة التوكيد ، حذفها يضر ، هل نحذف نون النسوة من الجملة ولا يبقى شيء يدل عليها وهي فاعل هنا ؟ قالوا : لم تستعمل العرب هذا الحذف ، ما الذي صنعته العرب ؟ قالوا : أتوا بألف فارقة بين هذه النونات فرّقت بينها ، فقالوا : (تذهبنَانِّ) ونون التوكيد كسروها فقالوا في (تذهبْـنَ : تذهبْـنَانِّ) ، (تعلمْنَ : تعلمْـنَانِّ) ، (تقضي : تقضينَانِّ) ، (تدرس: تدرسنَانِّ) الفعل (تدرس) أضفنا له نون النسوة فقلنا (تدرسْنَ) ، ثم جاءتنا نون التوكيد ماذا نصنع ؟ نضع الألف مباشرةً ونكسر النون ثم نقول (تدرسنَانِّ) ، نطقها كالأول (تدرسْنَ) ثم نأتي بالألف والنون المشددة (تدرسنَانِّ) .

❑ **تطبيقات**

أزورُ : أكدوه لي ؟ (**أزورَنَّ**) ، غير متصل بأي ضمير ، أتينا بنون الـتوكيد[1] ثم بنيناه على الفتح .

تعطي : (**تعطيَنَّ**) لم أسنده لأي ضمير فبنيناه على الفتح كما اتفقنا .

تطلُبينَ : كيف يؤكد ؟ (لتطلبِنَّ)

ما الذي صنعناه في (تطلبين) ؟ وضعنا نون التوكيد (تطلبين نَّ) ، اجتمعت ثلاث نونات ، حذفنا النون الأولى فرارًا من توالي الأمثال (تطلبي نَّ) بقيت عندنا ياء المخاطبة ساكنة والنون ساكنة (تطلبيْ نْ نَ) حذفنا الياء ، قلنا فيها (**تطلبِنَّ**)

يلبِسْن : كيف نؤكده ؟ الخطوة الأولى نعرف هل هذا الفعل مسند أو غير مسند ؟ (يلبِسْن) نعم مسند ، إلى ماذا ؟ إلى نون النسوة . الفعل المسند إلى نون النسوة اتفقنا أني إذا أردت أن أؤكده بالنون سيكون عندي أمثال : نون النسوة ونون التوكيد ، كيف أهرب ؟ لا أهرب بالحذف . إنما آتي بألف فارقة تأتي هنا (يلبِسْنَ ا نِّ) فأقول : (يلبِسْنَانِّ)

هكذا فرت العرب من توالي لأمثال ، تارة بالحذف وتارة بالفصل بينها >> مع نون النسوة فرت بالفصل .

تفوز : نؤكد هذه الصور الخمس مفرقة :

---

[1] (قال الأستاذ نون النسوة وهي نون التوكيد)

إلى المفرد : (**تفوزَنَّ**) .

إلى ألف الاثنين (**تفوزانّ**) .

إلى واو الجماعة (**تفوزُنَّ**) .

إلى ياء المخاطبة (**تفوزِنَّ**) الزاي مكسورة .

إلى نون النسوة (**تفُوزْنَانِّ**) .

الآن نريد أن ننتقل إلى أحكام خاصة بنون التوكيد الخفيفة وهي أربعة أحكام يذكرها العلماء اختصت بها عن نون التوكيد الثقيلة ثم نحاول نأخذ بعض الأمثلة لتطبيق ما أخذناه في هذا الدرس.

❖ **أحكام خاصة بنون التوكيد الخفيفة :**

✓ **الحكم الأول : أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ، بخلاف نون التوكيد الثقيلة التي تقع بعد الألف.**

إذا قلت : **اذهبا** ، فعل أمر ، ما حكم توكيده ؟- من باب التذكر والمراجعة وتطبيق ما أخذناه - يجوز توكيده وعدمه ، فأقول : اذهبا و اذهبان . من حقي أن أؤكده ومن حقي أن لا أُؤكده.

اذهبا : مسند إلى ألف الاثنين ، الآن أريد أن أؤكده أقول : اذهبانِّ . أكدته بنون التوكيد الثقيلة ، هل يجوز أن أؤكده بنون التوكيد الخفيفة ؟ لا . هذا حكم خاص بها أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ، قال الله تعالى : {ولا تتبعانِّ} ما الذي وقع هنا ؟ ألف (تتَّبع) فعل ، نون التوكيد الثقيلة هي التي وقعت بعد الفعل المسند إلى ألف الاثنين . إذًا بعد ألف الاثنين لا تقع إلا نون التوكيد الثقيلة ولا تقع النون الخفيفة .

نأخذ العلة : وذلك لئلا يلتقي ساكنان ،

يعني لو أردنا أن نأتي بنون التوكيد الخفيفة فقلنا في (اذهبا : اذهبا نْ) نون التوكيد الخفيفة ساكنة والألف ساكنة ، سوف يلتقي ساكنان ؛ فهنا لا نأتي فيها بنون التوكيد الخفيفة إنَّما نأتي بنون التوكيد الثقيلة التي تشددت فيها النون الأولى الساكنة وتقوّت بالتضعيف .إذن إذا جاءت ألف الاثنين لابد أن يكون بعدها نون توكيد ثقيلة ، ولا يأتي بعدها نون توكيد خفيفة ، وكما نذكر أول ما قلناه في درس النون التوكيد قلنا الثقيلة هي المشدّدة والخفيفة هي الساكنة الغير مشدّدة .

✓ **الحكم الثاني : لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون النسوة .**

العلة لئلا يلتقي ساكنان ، وهذا بخلاف النون الثقيلة فإنها تقع بعد نون النسوة

مثال : (اذهبْـن) إذا جاءت نون التوكيد سوف نأتي بالألف الفارقة التي فرقت بين النون والنون (اذهبْـنَ ا نّ)، الألف فصلت بين النون والنون للفرار من توالي الأمثال فقلنا (اذهبْـنَانِّ) هل تقع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف ؟ لا ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، فالألف ساكنة والنون ساكنة - النون الخفيفة - فنأتي بالنون الثقيلة المتقويَّة بهذا التوكيد ،

✓ **الحكم الثالث : أنه يجوز حذفها إن وقع بعدها ساكن . كقول الشاعر:**

لا تُهينَ الفقيرَ علّك أن تركع يومًا والدَّهر قد رفَعه .

أصل (لا تُهين) الفقير >> لا تُهينَنَّ ، الفعل تُهين : تُهينَنّ

إذا كانت مشددة نقول : لا تُهينَنَّ، وإذا أتينا بالخفيفة نقول : لا تُهينَنْ .

(لا تهينَنْ) النون ساكنة (الْفقير) أيضا اللام ساكنة ما الذي صنعه الشاعر ؟

حذف الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين ، الساكن الأول (نون التوكيد الخفيفة) والساكن الثاني (اللام في الْفقير) ، (لا تهينَ نْ الفقير) وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلا على النون المحذوفة .

قلنا (لا تهينَ الفقير) لو سألَنا شخص قال : الفعل (لا تهينَ) ما الذي يدلني على أن هنا نون توكيد خفيفة محذوفة ؟ نقول : الآن عندما تنهى شخص تقول (لا تقل – لا تصم – نقول – نقول : لا تُهِنْ – هذا الأصل -) لكن الشاعر قال : (لا تهيْنَ) أثبت الياء ، لماذا أثبتها ؟ لأنَّ النون مفتوحة (لا تهينَ الفقير) فتح النون والياء ثابتة لو لم تكن النون موجودة ثانية (نون توكيد) كان قلنا (لا تُهِنْ) .

إذًا (لا تهيْنَ الفقير) هنا نون توكيد محذوفة لالتقاء الساكنين ، لو سألت ما الذي يخبرنا عن التقاء الساكنين ؟ الفتحة، ألم نقل قبل قليل أن الفعل يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا (لا تجلسَنَّ – لا تأكلَنَّ – لا تقومَنَّ – لا تهينَنَّ)

✓ الحكم الرابع : أنها تُقلب ألفًا عند الوقف كتنوين المنصوب ، مثل: (يا محمد اذهبَنْ)

(اذهبَنْ) هذه النون يجوز أن أقلبها ألف (يا محمد اذهبا) معروف أنَّ هذه الألف ليست ألف الاثنين لأني أخاطب فيها محمد وحده ، هذه الألف هي نون التوكيد جاز لي قلبها ألف (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) أصلها (والله فاعبدنْ) .

يذكرنا هذا بأننا نعطي هذه النون في الوقف حكم التنوين ، التنوين يحذف في الوقف إن كان بالضم أو بالكسر، ويقلب ألفًا إن كان تنوين نصب مثل (جاء محمدْ ، مررتُ بمحمدْ ، رأيتُ محمدَا) حالة النصب . والأصل فيها : رأيتُ محمدًا .

الحلقة ١٦

الممنوع من الصرف

عندنا كلمات في العربية اختصت بشيء ، وهو أنَّها مُنعت من التنوين .

الصرف في اللغة : هو التنوين ، فالكلمات الممنوعة من الصرف هي الممنوعة من التنوين .

نحن نعلم أنَّه من حقِّ الأسماء المعربة أنَّها تنون ، فأقول :

⇐ جاء محمدٌ ، ورأيتُ محمدًا ، ومررت بمحمدٍ .

⇐ جاء خالدٌ ، رأيتُ خالدًا ، مررتُ بخالدٍ .

هذه الكلمة نُسمِّيها : مصروفة ، وهذا هو الأصل ؛ أنَّ الكلمة تُصرف ؛ بمعنى أنَّها تُنوَّن .

هناك مجموعة من الكلمات مُنِعت من الصرف :

١ – **أي مُنِعت من التنوين** : مثل اسم : أحمد ، أو خديجة ، أو يزيد ، أو فاطمة .

عندما أقول : جاء أحمدُ ، لن أقول : جاء أحمدٌ ؛ رأيتُ أحمدَ ، لن أنوِّن ! لكن " خالد" يمكن التنوين فنقول : جاء خالدٌ ، رأيتُ خالدًا .

٢ – **أيضًا سوف يُجرُّ بالفتحة** ، فأقول مررتُ بأحمدَ ، ولن أجرَّه بالكسرة ، وسوف يأتي معنا .

هناك مجموعة كبيرة من الكلمات في اللغة العربيَّة لم تُنوَّن (مُنِعت من التنوين) ؛ لا يجوز أن أُنَوِّنها ونُريد أن نحصرها ! العلماء حصروها ، وذكروا :

١ – أنَّ بعضها فيها علَّة .

٢ – وبعضها فيها علَّتان ، اجتمعتا فيها ؛ فمنعتها من الصرف .

(سوف نأتي بالتفصيل إلى هذه العلل في مجموعة من الدروس ، لكن لا بدَّ أن نُركِّز في البداية)

"أحمد ، وخديجة ، ومساجد ، وأخضر ، وإبراهيم ، وبعلبك ، وحضرموت" ، هذه الكلمات ممنوعة من الصرف لا بدَّ أن أعرف كيفيَّة التعامل معها : الحكم الأوَّل : هي ممنوعة من التنوين . والحكم الثاني : سوف تُرفع بالضمَّة ، وسوف تنصب بالفتحة ، وسوف أجرَّها بالفتحة ، ولن أجرُّها بالكسرة ، وجرَّها بالكسرة يكون في حالتين - سيأتي ذكرها لاحقًا -

الأسباب المانعة من التنوين :

١) هناك مجموعة من الكلمات كان فيها علَّة قويَّة منعتها من التنوين ٢) أو فيها علتان اجتمعا ؛ فمنعتها من التنوين . الذي نُريده أن نعرف هذه العلل بالتفصيل ، والتي إذا دخلت الكلمة تُمنع حقها من التنوين بسببها ، فنحصرها ونجمعها ، فإذا علمنا هذه العلل ، ووصلنا إلى الكلمات الممنوعة من الصرف ، وحصرت أمامي ؛ مائة ، مائتين ، ثلاث مائة ، أربعمائة كلمة ؛ كلَّها ممنوعة من الصرف ، كيف سأتعامل معها في الجملة ؛ تُمنع من التنوين ، وتُجرُّ بالفتحة ، وتُجرُّ بالكسرة في حالتين ، سوف نأخذها بعد قليل .

الممنوع من الصرف :

نبدأ بالمُقدِّمة . ثمَّ تعريف الممنوع من الصرف .ثمَّ نحصر هذه العلل ؛ حصرًا سريعًا ، بلا تفصيل . ثمَّ ننتقل إلى إعراب الممنوع من الصرف . ثمَّ متى يُجرُّ بالكسرة .إذا انتهينا من هذه العناصر ، سوف نبدأ بالتفصيل مع العلل المانعة التي أخذناها هنا بالإجمال ، ويكون لنا فيها حلقات كثيرة .

❖ **المُقدِّمة :**

الاسم : إمَّا أن يكون :

أوَّلاً : الاسم إذا أشبه الحرف ؛ صار " مبنيًا " ، فلا يتغير آخره ، ولا يتبدَّل . وهو الذي لا يقبل أي شيء من العلامات ويسمَّى " غير مُتمكِن"

عندي كلمة " هذا " ، وكلمة " الذي " ، وكلمة " هؤلاءِ " .

" هؤلاءِ " ؛ مبنية على الكسر في جميع أحوالها : جاء هؤلاءِ ، رأيت هؤلاءِ ، مررت بهؤلاءِ .

الاسم المبني لا نناقشه في درس الممنوع من الصرف ! فالأسماء المبنيَّة خارج الدائرة ؛ أسماء "غير مُتمكنة " في باب الاسميَّة

ثانياً : " المُعرب " ؛ ومعنى " مُعرب " : هو الذي يقبل العلامات ، ويُسمَّى ؛ " مُتمكن " في باب الاسميَّات .

" المُتمكن " درجتين . (ذكره ابن هشام) :

أ - " مُتمكِّن أمكن " وهو الاسم المصروف يُرفع بالضمة ، ويُنصب بالفتحة ، ويجرُّ بالكسرة ؛ فهو " مُتمكن أمكن " ، " قوي " جمع العلامات كلَّها ، يعني يأخذ العلامات في الأحوال الثلاثة .

ب – " متمكِّن غير أمكن " ؛ يعني : رُفِع بالضمة ، ونُصِب بالفتحة ، وجُرَّ بالفتحة ؛ الذي هو ممنوع من الصرف .

إذًا الممنوع من الصرف هو " مُعرب " ؛ لأنَّه يُرفع ، ويُنصب ، ويُجر ، لكن مشكلته أنَّه في أي حالة ؟ في حالة الجر . (كما سوف يأتينا فيما بعد) إذاً هو " مُعرب " ، " متمكِّن " ، لكنَّه في درجة أقل من الأسماء المُعربة المصروفة ، التي تقبل العلامات كلها .

نحن نُريد الاسم الممنوع من الصرف ، وقلنا قبل قليل : أنَّ الصَّرف هو التنوين ؛ فالممنوع من الصَّرف ؛ هو الممنوع من التنوين ، ومثَّلنا له بـ :

جاء أحمدُ . لا أقول : أحمدٌ ،، لو كان "خالد" ، ماذا سنقول ؟ جاء خالدٌ .

رأيتُ أحمدَ ، لا أنوِّن ! لكن ؛ خالد : رأيت خالدًا ، ومررت بخالدٍ ، ومررت بأحمدَ .

أمثلة :

١- لو قلت : كلمة " هؤلاء " هذا اسم " مبني " لو قلت : جاء هؤلاءِ . لو قلت : رأيت هؤلاءِ . (جعلته مفعولاً به) . لو قلت : مررت بهؤلاءِ . لا تتغير كلمة هؤلاء ؛ لأنَّه اسم " مبني " ، ونُسمِّيه ؛ " غير مُتمكن " .

٢ - لو أتيت إلى اسم " خالد " : لو قلت : جاء خالدٌ . لو قلت : رأيت خالدًا (بالنصب) . لو قلت : مررت بخالدٍ ، وسأنوِّنه بالجرِّ ، فهذا اسم متمكن أمكن " مُعرب " .

نأتي عند " أحمد " ، هو أيضا مُعرب ؛ اسم " أحمد " ، لكنَّه أقل درجة من " خالد " سأقول : جاء أحمدُ ، ورأيتُ أحمدَ ، ومررت بأحمدَ . ما الفرق ؟ الفرق أنَّ " خالد " : مُعرب مصروف ؛ فرفعناه بالضمَّة ، ونصبناه بالفتحة ، وجررناه بالكسرة ؛ في جميعها كان منوَّن ، بخلاف " أحمد " : رفعناه بضمَّة ، ونصبناه بفتحة ، ولم ننونه . ثمَّ أنَّنا جررناه بالفتحة .

الخلاصة : الصرف : هو التنوين .والممنوع من الصرف : هو الممنوع من التنوين ، وإعرابه ؛ مررنا عليه .

❖ **العلل المانعة من الصرف :**

سوف تأتينا هذه الكلمات ، ونُريد أن نحصرها ، واتفقنا على أن لا ننونها ، وسوف تُجرُّ بالفتحة ، وسوف تُجرُّ بالكسرة في الحالتين اللتين سوف نأخذها فيما بعد في ختام هذه العناصر الخمسة ، كيف لي أن أعرف وأجمع الكلمات الممنوعة من الصرف ؟ عرفنا تطبيقها ، وعرفنا استخدامها في الجملة ، يقول الطالب : فهل سأحفظ جميع الكلمات ؟ لا ، لا تحفظ جميع الكلمات الممنوعة من الصرف ؛ لا يُمكن السيطرة عليها ، إنَّما تحفظ العلَّة التي دخلت فيها ، فمنعتها من الصرف .

مثال :

١ - " **فاطمة** " نقول في درس الممنوع من الصرف : أنَّ " فاطمة " علم ، وهو مؤنَّث ، توافرت فيه الشروط ؛ فالعلم المؤنَّث يُمنع من الصرف . إذا قلنا العلم المؤنَّث ممنوع من الصرف ؛ مُباشرةً تعلم بأنَّه لن يُنون ، وستجرُّه بالفتحة .

٢ - " **مصابيح** " : هذه الكلمة ممنوعة من الصرف . وستقول : لماذا مُنِعت من الصرف ؟ نقول : العلَّة أنَّها صيغة " مُنتَهى الجُمُوع " . علمت أنَّها ممنوعة من الصرف ، ما الذي ينبني عليه ؟ لا تنونها ، وتجرها بالفتحة ، ولا تجرها بالكسرة إلَّا في حالتين ، سوف تأتي في حينها

٣ - " **إبراهيم** " : " علم أعجمي " ، اجتمع فيه أمران ، فمُنِعت من الصرف .

إذاً أيُّ علم أعجمي سوف نمنعه من الصرف ، (والشروط سوف نأخذها) .

سوف ننظر في الكلمات الممنوعة من الصرف من خلال العلل التي دخلت فيها ؛ العلماء اصطلحوا على أنَّها " علل " دخلت في هذه الكلمات . الكلمة التي يجتمع فيها علتان ؛ العلميَّة ، أو الوصفيَّة مع علَّةٍ أُخرى ، أو علَّة واحدة قامت مقام العلتين ، فإنَّها تمنع الكلمة من الصرف .

❖ **العلل المانعة إجمالاً :**

✓ **أ - ما فيه علَّة واحدة . بعض الكلمات بعلَّة واحدة فيها ؛ تمنعها من الصرف .**

١ - صيغة " مُنتهى الجُمُوع " ، (سنأخذ تعريفها فيما بعد) .

مثل : مساجد ، مصابيح ، قناديل .

٢ - إذا كانت " الكلمة مختومة بألف التأنيث الممدود ، أو المقصورة " (فهي ممنوعة من الصرف) .

مثل : عندنا كلمة " صحراء " ، وعندنا كلمة " كُبْرى " .

فـ " صحراء " ؛ مختومة بألف تأنيث ممدودة ، و" كُبْرى " مختومة بألف تأنيث مقصورة .

✓ ب - هناك كلمات فيها علتان ، إحداهما ؛ " الوصفيَّة " :

١ - " الوصفيَّة وزيادة الألف والنون "

" عطشان " مأخوذة من العطش ، فهو وصف ، وفيه ألف ونون مزيدة على أصل الكلمة .

٢ - " الوصفيَّة ووزن أفعل "

كلمة " أخضر " هذا وصف ، وعلى وزن أفعل ، إذن اجتمع فيها علتان ؛ فـ " أخضر " ممنوعة من الصرف .

٣ - " الوصفيَّة والعدل " (سوف نشرح العدل في حينه ، معدولة من كلمة أُخرى) .

مثال : فلمَّا أقول : " مثنى " ؛ كأنِّي أقول : اثنين اثنين . "جاء الطلاب مثنى" يعني جاء الطلاب " اثنين اثنين " ، فعدلت عن كلمة " اثنين اثنين " بكلمة مثنى ، فكلمة " مثنى " ممنوعة من الصرف .

استطراد : قبل أن نواصل : أذكر الأخوة والأخوات ، سردنا الآن نصف العلل ، أو أقل بقليل ! وقلنا بأنَّ الكلمة الممنوعة من الصرف إذا لم نكن نعرف ما الذي سيترتب على قولنا : اجتمعت علتان ؛ فمُنعت الكلمة ، لم تجتمع علتان ؛ فالكلمة مصروفة ، إذا ما كنَّا نعلم ما الذي سيترتب عليه في كلامنا ، لا قيمة لعلمنا هذا . ما الذي نريد أن نصل إليه من درس الممنوع من الصرف ؟ أن نعرف الكلمات في اللغة العربيَّة الممنوعة من الصرف ، حتَّى إذا أدخلناها في الجملة ونطقنا بها ؛ لا نُنون هذه الكلمات ، وأن نجرَّها بالفتحة الآن أكدت عليها ثلاث مرات ! لأنَّ هذه الخلاصة ، هذه الزبدة التي نريد أن نصل إليها ، لا يكفي أن نعرف العلل ونحفظها ، ثمَّ إذا أتينا نكتب خطابًا ، أو نتكلَّم ، فنأتي بكلمة ممنوعة ، ونصرفها ، أو بالعكس ، أو إذا أتيت - وأنا أقرأ القرآن - وجاءتني كلمة " دَاوُودَ " ، لماذا جاءتني كلمة " دَاوُودَ " ، " طَالُوتَ " ، جاءتني ولم أُنَوِّنها ؟ " إِنَّ إِبْرَاهِيمَ " ، لماذا جاءت كلمة " إِبْرَاهِيمَ " ، ولم تُنوَّن ؟ وآية أُخرى ، قالت : " أَرْسَلْنَا نُوحًا " ، " نُوحًا " جاءت مُنَوَّنة ، و " إِبْرَاهِيمَ " ، لم تُنوَّن ؟ أسأل نفسي لماذا هذه نُوِّنت ، وهذه لم تُنوَّن ؟ هذه هو درس الممنوع من الصرف .

نحن عندنا في القرآن آيات كثيرة ؛ كلمات تُنوَّن ، وكلمات لا تُنوَّن ؛ " امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ " ، لماذا نقول : امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ ؟ ما جريناها بالكسرة ؟ لأنَّ هذه الكلمة " فِرْعَوْنَ " ممنوعة من الصرف .

إذًا لا يكفي أن نعرف الممنوع من الصرف ، ولا نعرف تطبيقها ! وأنت قد مرَّ معك في القرآن ، كثير من الكلمات ؛ كانت مجرورة ، وجرَّت بالفتحة ، وكلمات مجرورة بالكسرة !

مثلاً : { وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا } " بِأَحْسَنَ " ، الباء ، كلنا نعرف بأنَّها حرف جر ، ثمَّ نقول : " بِأَحْسَنَ " ، وجرِّيناها بالفتحة ! هل سألت نفسك يومًا ما ؛ لماذا جُرَّت بالفتحة ؟ هذا هو درس الممنوع من الصرف " بِأَحْسَنَ " : " أَحْسَنَ " ، وصف على وزن أفعل ، اجتمعت فيه العلتان ، ومُنِعَت من الصرف .

المرحلة الأولى : نعرف العلل المُجتمعة . إذا عرفنا العلل ، استخدمنا الكلمة استخدامًا صحيحًا ، فقلنا : " بِأَحْسَنَ مِنْهَا " وجررناها بالفتحة . إذن لا ننسى الذي يترتب على معرفة العلل ، نواصل هذه العلل .

✓ ج - ما فيه علتان ؛ أحداهما " العلميَّة " :

١ - " العلميَّة والعُجْمة " مثل : " إبراهيم " علم أعجمي ؛ أي ليس بعربي .

٢ - " العلميَّة والتأنيث " مثل : " فاطمة " علم مؤنَّث .

٣ - " العلميَّة وزيادة الألف والنون " مثل : " عثمان " الألف والنون فيه مزيدتان .

٤ - " العلميَّة ، والعدل " : " زُحل " أصلها زاحل ، " عمر " أصلها عامر . (وسوف تأتينا فيما بعد)

٥ - " العلميَّة ، وألف الإلحاق " (الإلحاق : إلحاق وزن) . مثل : " أَرْطَى " .

٦ - " العلميَّة ، والتركيب المزجي " : " بَعْلَبَك " أصلها : بَعْلَ بَك ، مزجنا كلمتين وصارتا كالكلمة الواحدة ؛ هذا معنى كلمة التركيب المزجي .

٧ - " العلميَّة ، ووزن الفعل " مثل : " أحمد " اسم رجل ، فلمَّا أقول : " أحمد " هو على وزن الفعل .

لمَّا أقول : أنا أحمدُ ربي " أحمد " فعل ، وجاء أحمدُ " أحمد " اسم ، فهذا العلم على وزن الفعل تمامًا إذًا يُمنع من الصرف

❖ إعراب الممنوع من الصرف :

١ - يرفع بالضمَّة : فنقول : جاء أحمدُ .

٢ - ينصب بالفتحة : رأيت أحمدَ .

٣ - يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة : مررت بأحمدَ .

الباء : حرف جرّ ، " أحمدَ " اسم مجرور وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنَّه ممنوع من الصرف .

❖ جرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة :

اتفقنا على أنَّه مجرورٌ بالفتحة ، لكنَّه قد يُجرُّ بالكسرة في حالتين : إذا دخلت عليه " أل " ، أو أُضيف .

قلنا هناك : " فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا " . جررناها بالفتحة . أتيت عند آية أُخرى وقلت :{ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ }. " أَحْكَمِ " مثل : " أَحْسَنَ " ! لماذا جررتها بالكسرة فقلت : " بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ " ؟ لأنَّه قد جاء بعدها مُضاف إليه .

سنمرُّ على بعض الكلمات التي وردت معنا بعد قليل من باب التطبيق عليها ، حتَّى نطمئن إلى معرفة الأحكام العامة للممنوع من الصرف ، و إذا انتهينا من محاضرة اليوم سوف ننسى هذه الأحكام ! وننتقل بعدها إلى تطبيقات ، ومعرفة العلل المانعة من الصرف ، ونذكر شروط كلّ علَّة ، وما يخرج عنها ، ونقاش العلماء فيها ، وشواهدهم ؛ في حلقة الغد ، والتي بعدها ، والتي بعدها ، جميع الحلقات القادمة ؛ إذا ما نصصنا على هذه الأحكام ، فلا بدَّ أن تكون حاضرة في أذهاننا ؛ أنَّه لا يُنوَّن ، وأنَّه يُجرُّ بالفتحة ، وقد يُجرُّ بالكسرة في حالتين :

الحالة الأُولى : إذا دخلت عليه " أل " مثل : مررتُ بالأحمدِ .

قبل قليل لمَّا مثَّلنا كنَّا نقول : مررتُ بأحمدَ : الباء ؛ حرف جرّ ، أحمدَ : اسم مجرور وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة الآن سنقول فيها : مررتُ بالأحمدِ : مجرورٌ بالكسرة ، لماذا جررنا هذا الممنوع من الصرف بالكسرة ؟ لأنَّه قد دخلت عليه " أل " ، وإذا دخلت " أل " على الممنوع من الصرف ، سوف نجرَّها بالكسرة .

الحالة الثانية : " إذا أُضيف " مثل : صلَّيت في مساجدِ الرياض .

" الرياض " : مُضاف إليه ." مساجد " ، ممنوعة من الصرف جاءنا بعدها مُضاف إليه ، فجررناها بالكسرة .

لو أردنا أن نأخذ هذين المثالين : مررت بأحمد ، فأدخلنا عليه " أل " ، فقلنا : مررت بالأحمدِ . فأنا قد أدخلت عليه "أل" لو كان عندنا " أحمد " في هذه القاعة ، و" أحمد " في قاعة أُخرى ، فأنا مررت بأحمد الذي في هذه القاعة ، سأقول : مررتُ بأحمدِكم ، يجوز . الكاف ضمير اتصل باسم ، والضمير إذا اتصل باسم فسوف يُعرب في محل جرّ بالإضافة .

كيف نطقت باسم " أحمد " ؟ نقول : بأحمدِكم ؛ جررناها بالكسرة .

نأخذ كلمة " مساجد " ؛ مثلها .الآن كلمة " مساجد " ؛ ممنوعة من الصرف ،(العلَّة سوف تأتينا في حينها إن شاء الله) .

لمَّا أقول : صلَّيتُ في مساجدَ . الآن " مساجدَ " ، مجرورة وعلامة جرِّها الفتحة .

إذا أتيت بمضاف إليه ، فسأقول : صليت في مساجدِ الرياضِ ، فالرياضِ : مضاف إليه . إذًا " مساجد " تكون مجرورة ،

وعلامة جرِّها الكسرة .

لو قلت : صلَّيت في المساجدِ . لماذا جررتها بالكسرة ؟ لأنَّ هذه الكلمة قد دخلت عليها " أل " .

الخلاصة : المنوع من الصرف يُجرُّ : بالفتحة . ويُجرُّ بالكسرة في حالتين فقط : إذا أُضيف أو دخلت عليه " أل " .

الحلقة ١٧

❖ **الأمثلة :**

١ - قال تعالى : { أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ } .

كلمة " ثَمُودَ " الأولى : لم تُنوَّن هذه الكلمة ، ما السبب ؟ لأنَّها من قائمة الكلمات الممنوعة من الصرف .

كلمة " لِثَمُودَ " الثانية : اللام حرف جرّ ؛ " ثَمُود " اسم مجرور ، لماذا جررته بالفتحة ؟ هذا سؤال ، لا بُدَّ أن أطرحه على نفسي وأنا أقرأ القرآن ، فإن لم أكن أعلم ما هو الممنوع من الصرف ، فعلى أقل تقدير ؛ لا بدَّ أن أطرح هذا السؤال ، فأعلم بأنَّ هذه الكلمة ممنوعة من الصرف .

هذان الأمران هما اللذان يقعان في الممنوع من الصرف : الاوّل : أنَّه لا يُنوَّن ، والثاني : أنَّه يُجرُّ بالفتحة .

٢ - قال تعالى : { وَعَادًا وَثَمُودَ } .

كلمة " عَادًا " مصروفة ؛ فنُوِّنت . مصروفة : أي مُنوَّنة و " ثَمُودَ " ممنوعة من الصرف ؛ لا تُنوَّن .

٣ - قال تعالى : { وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ }

" مُبَشِّرًا " منونة ؛ فالكلمة مصروفة . " بِرَسُولٍ " الباء حرف جرّ ، و " رَسُولٍ " اسم مجرور ، الكلمة مصروفة .

عندما أتينا عند اسم " أحمد " لم نُنونه ، لماذا لم يُنوَّن ؟ لأنَّه ممنوع من الصرف ؛ أي ممنوع من التنوين . فقط يكفينا أن نعرف أنَّ الكلمة هذه ممنوعة من الصرف ؛ أي ممنوعة من التنوين ، أو أنَّها تُجرّ بالفتحة

٤ - قال تعالى : { وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا }

" وَدًّا " : مُنونة . " سُوَاعًا " : مُنونة . " يَغُوثَ " : غير مُنوَّنة . " يَعُوقَ " : غير منونة . " نَسْرًا " : مُنوَّنة .

إذاً أعلم بأنَّ " يَغُوثَ وَ يَعُوقَ " ممنوعتان من الصرف . (العلَّة سوف تأتي في حينها) " نَسْرًا ، وَدًّا ، سُوَاعًا " جاءتنا مصروفة

٥ - قال تعالى : { مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ }

لمَّا أنا أقرأ القرآن وأجد كلمة " نُوحٍ " ؛ مجرورة (مُضاف إليه مجرور) و " وَعَادٍ " ؛ معطوفة على " نُوحٍ " ، فأيضًا المعطوف على المجرور مجرور مِثله . و " ثَمُودَ " معطوفة على " عَادٍ " فهي مجرورة مثلها .

ما الذي جعل الفتحة هنا ؟ أنَّ الكلمة ممنوعة من الصرف . نحن نقول : معطوف مجرور ، ولكن علامة جرِّه هي الفتحة ، نحن متفقون على أنَّ المعطوف على المجرور ؛ مجرور ، فنبقى على كلامنا ، ونقول : أنَّ " ثَمُودَ " أيضًا مجرورة ، ولكنَّها جُرَّت بالفتحة ، ونعلم السبب أنَّ المجرور بالفتحة لا يكون إلَّا في باب الممنوع من الصرف .

٦ - قال تعالى : { وَيُونُسَ وَلُوطًا }

" يُونُسَ " لم نُنوِّنها ، وعطفنا عليها " لُوطًا " وقد نوَّناها .

الذي نريده من خلال هذه الأمثلة ؛ أنا لمَّا أقرأ القرآن ، أو أقرأ الحديث ، أو أقرأ أبيات شعريَّة ، إذا وجدت ظاهرة استوقفتني ، لا بدَّ أن أتنبه لمثلها ! فأنا أعلم بأنَّ : الكلمات من حقها التنوين ، وأنَّ التي لا تُنوَّن قد تكون كلمة مبنيَّة ، أو فيها علَّة أُخرى لا بدَّ أن أتوقف عندها .أعلم أنَّ الجرَّ يكون : بالكسرة ، وهي العلامة الأصليَّة ، فإذا جاءني اسم مجرور ،

ولم أرَ عنده الكسره ، لا بدَّ أن أتوقف ؛ وأنظر ما العلامة الفرعيَّة التي حلَّت فيه ؟ فإن كان الاسم مُثنًّى سوف أجد الياء .وإن كان جمع مذكر سالم سوف أجد أيضًا الياء .فإذا جاءني الاسم مجرورًا بالفتحة ؛ فأعلم بأنَّ هذا هو الممنوع من الصرف . أنا فقط أُريد في هذه المرحلة أن إذا قرأنا كلمات ، ووجدناها أنَّها قد : جُرَّت بفتحة . أو كلمة لم تُنوَّن مع أن من حقَّها التنوين : لا بُدَّ أن أتوقف ، وأتنبه إلى أن هذا الكلمة تكون من باب الممنوع من الصرف . كيف أعرف الكلمات الممنوعة من الصرف ؟ هو مدار الحديث الذي سوف يأتينا فيما بعد .

(وأُذكِّر أنَّه في ختام حديثنا لمَّا قُلنا بأنَّه مجرور وعلامة جرِّه الفتحة ؛ أنَّه قد يكون مجروراً بالكسرة وذلك في موضعين ذكرناهما في تلك المحاضرة) الآن ما الذي نُريده في مُحاضرة اليوم ؟ نُريد أن نبدأ :

قلنا عندنا مجموعة من الكلمات ممنوعة من الصرف . الطالب لا يعرف ما الكلمة الممنوعة من الصرف حتى يُطبِّق عليها ما قُلناه ؛ وذلك من حيث عدم التنوين ، والجرّ بالفتح ! كيف له أن يعرفها ؟ نقول إنَّ الكلمات هذه فيها عِلل واضحة ظاهرة لا تخفى ، فإذا وجدت في الكلمة عِلَّة وقُلنا بأنَّها كافية في المنع من الصرف ، منعنا الكلمة من الصرف ، وإذا قلنا إنَّ الكلمة تحتاج إلى علتين ؛ نظرنا > هل اجتمعت العلتان أم لا : فإن اجتمعتا في الكلمة ؛ منعناها من الصرف .

❖ **أمثلة :**

الآن عندي اسم " خديجة " علم ومؤنَّث . وسوف ننصّ نحن في العلل المانعة من الصرف : إذا كان الاسم علمًا مؤنثًا ؛ فإنَّه يُمنع من الصرف . نقول : سوف نمنع كلمة " خديجة " من الصرف . ما ذا تصنع بها ؟ نعود إلى ما بدأناه وهو : عدم التنوين ، والجرّ بالفتحة .

كذلك إذا كان في الكلمة عِلَّة واحدة ؛ تمنعها من الصرف ، فإنَّه يُكتفي بها إذا وجدت فيها ، وذلك إذا كان فيها مثلاً ألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ؛ كما هي مُحاضرة اليوم التي سنبدأ بها :

❑ ما يُمنع من الصرف لعلَّة واحدة ؛ تقوم مقام العلتين :

((مقدمة))

❖ **الأوَّل : ما خُتم بألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة**

١ – إذا قُلت كلمة : " صحراء " فهذه مختومة بألف تأنيث ممدودة .

٢ – وإذا قُلت : " لُبنى " ؛ " ليلى " ؛ " سُعدى " فهذه مختومة بألف تأنيث مقصورة .

متى ما وجدت الاسم مختومًا بهذه الألف فإنَّني أمنعه من الصرف مُطلقًا ، لا أنتظر وأنظر ؛ هل هذا عَلَمٌ أمْ لا ! لسنا بحاجة في اسم " **خديجة** " ؛ قلنا لا بُدَّ أن يجتمع الأمران : أن يكون علمًا ، وأن يكون مؤنثًا .

مسألة // لو جاءتني كلمة ؛ مثلاً : " ورقة " – هذه الورقة التي بين يدي الآن – هل أمنعها من الصرف ؟ هي مؤنَّثة ، لا يُكتفى بوجود تاء التأنيث ، لا بُدَّ أن تكون الكلمة علمًا حتى تُمنع من الصرف :

١ – فإذا كُنت تتحدَّث عن الورقة التي بين يدي ؛ فهي مصروفة ، لا تدخل في درسنا !

٢ – إذا كانت علمًا على شخص وهو علم مؤنَّث ؛ فإنِّي أمنعها من الصرف ، والمسألة واضحة وظاهرة ، ولا إشكال فيها .

نقول : إن جاءت العِلة المانعة من الصرف ؛ نمنع الكلمة .

إن جاءت العلتان نمنعها من الصرف ، متى ما تخلف أحد الأمرين نصرفها ، ونعود إلى الأصل الذي كنَّا عليه .

مثال : حمراء ؛ هي مختومة بألف تأنيث ممدودة ؛ نمنع الكلمة من الصرف ولا نبحث عن علَّة أُخرى فيها .

❖ **الثاني : صيغة مُنتهى الجموع :**

صيغة مُنتهى الجموع هذه جموع تكسير ، وقع بعد ألف التكسير فيها حرفان ، أو ثلاثة ، أوسطها ساكن . مثلاً :
١ -كلمة : " مسجد " ، سأجمعها ، وأقول فيها : " مساجد " ، فالألف هذه جاءتنا من أجل جمع التكسير ، وقع بعدها حرفان هذه الصيغة نُسمِّيها " صيغة مُنتهى الجموع " ، والعلماء يقولون : الموازن لـ " مفاعل " ، و " مفاعيل " فعندما أقول " مساجد " ؛ فهي على وزن " مفاعل " وعندما آتي عند كلمة " دراهم " ، فهي على وزن " فعالل " ، ولكنها موازنة لـ " مفاعل " .
الشاهد : كلمة " درهم " قلت فيها : " دراهم " ، وقع بعد الألف التكسير فيها حرفان ، هذه الكلمة ممنوعة من الصرف .
كلمة " دراهم " ، " مساجد " ، " قناديل " ، " مصابيح " ، " قوارير " ، " سلاسل " ، هذه كلُّها ممنوعة من الصرف لماذا ؟ لأنَّها على صيغة مُنتهى الجموع .
إذا رأينا الكلمة أمامنا ، وعرفنا بأنَّها ممنوعة من الصرف ، فإذا وجدت كلمة " ملاعب " ؛ هي ممنوعة من الصرف . لماذا ؟ صيغة منتهى الجموع ، نكتفي بهذه العِلة الواحدة ؛ لأنَّها علَّة قويَّة ، ما تحتاج إلى عِلَّة أُخرى تدعمها ، وكما اتفقنا ؛ نطبق عليها ما بدأنا الحديث عنه من أُمور إجرائية في ؛ التنوين ، والجرّ بالفتحة .

ما يُمنع من الصرف لعلة واحدة ، عندنا فيه نوعان :

❖ النوع الأوَّل : ما خُتم بألف تأنيثٍ مقصورة ، أو ممدودة :

ولا قيد في المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة فيشمل : (كل ما سيأتي أمثلة)
١ - النكرة : " بُشرى " ، " ذكرى " ، " صحراء " ، " صفراء " .
" بُشرى " ، " ذكرى " ؛ مختومة بألف تأنيث مقصورة التي على شكل الياء . " صحراء " ، " صفراء " مختومة بألف تأنيث ممدودة والكلمات هذه نكرات ، هل يشترط فيها أن تكون معرفة ؟ لا ، لا يشترط ؛ يكفي أن تكون الكلمة المختومة بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ؛ فنمنعها من الصرف . هذه كانت نكرة ، ألا يُمكن أن تكون معرفة ؟ بلى ، تأتينا معرفة !
٢ - المعرفة : " رضوى " ، " سلمى " ، " ليلى " ، " لُبْنى " ، " شيماء " ، " زكرياء " ، " عفراء " .
الأسماء المقصورة : " رضوى ، سلمى ، ليلى ، لُبْنى . الأسماء الممدودة : " شيماء " ، " زكرياء " ، " عفراء "
إذاً سواءً كانت الكلمة نكرة ، أم معرفة .
تنبيه// في النكرة ذكرنا كلمة : " بُشرى ، ذكرى " ؛ هذه كلمات نكرة لكن لو سمَّينا بها امرأة ، وقلنا : هذه اسمها " بُشرى " وهذه اسمها " ذكرى " لمُنعت الكلمة أيضًا من الصرف. لماذا ؟ لأنَّه علم ، ومؤنَّث ، ولسنا بحاجة إلى العلميَّة والتأنيث ! تكفينا أنه مكتوب علامة التأنيث المقصورة .
إذًا وجود " ألف التأنيث المقصورة " كافٍ لمنع الكلمة من الصرف ، سواء كانت نكرة ، أو معرفة .
إذا جاءت كلمة " بُشرى " وحدها ، ننظر هل أنا أقصد بها من البشارة ، أم أقصد فيها علم لامرأة ، وسواء كانت هذا أوهذا ؛ فهي ممنوعة من الصرف ، فأنا أحكم عليها بأنَّها نكرة - إن لم أرد المعرفة - وإن أردت بها العلميَّة فهي معرفة ، وعلى كُلٍ الكلمة ممنوعة من الصرف .
إذًا المختوم بألف التأنيث المقصورة ، أم الممدودة هو ممنوع من الصرف فشمل : النكرة ، والمعرفة ، والمُفرد ، والجمع .
أ - المُفرد : كما سبق ؛ جميع الأمثلة السابقة (بشرى ، ذكرى ، ... ، زكريا ، عفراء) كلَّها مُفردة .
ب - الجمع : " جرْحى " و " أنصباء " فهذه الكلمات " جمع " ، وهي ممنوعة من الصرف .
وسواءٍ كانت الكلمة : اسمًا مثل : (رضوى ؛ سلمى ، عفراء) .
أو وصفًا : " حُبلى " ألف تأنيث مقصورة ،" حمراء " ألف تأنيث ممدودة .

الخلاصة : الكلمات السابقة منها أسماء (أعلام) ومنها أوصاف .ما كان وصفًا مثلُه ما كان اسمًا ، وما كان مُفردًا مثل ما كان جمعًا ، وما كان نكرةً مثل ما كان معرفةً ؛ كله يُمنع من الصرف . إذاً المختوم بألف التأنيث المقصورة أو المدودة ممنوع من الصرف إطلاقاً ، سواءً أدركنا التفصيلات التي تحته أو لم نُدركها ، كل ما خُتم بها نمنعه من الصرف .

❖ **النوع الثاني : " صيغة مُنتهى الجموع " : والمُراد به : الجمع الموازن لـ " مفاعِل " أو " مفاعيل " .**

" مساجد " ، " مدارس " ، " دراهم " ، " قناديل " ، " مصابيح " ، " عصافير " .

ما مُفرد " مساجد " ؟ مسجد ، عند الجمع أتينا بألف التكسير التي كسَّرت لنا الكلمة ! ألف التكسير التي بعد " السين " ، دخلت ووقع بعدها حرفان ؛ إذًا هذه صيغة مُنتهى الجموع .

" مدرسة " >> " مدارس " ؛ فالألف هذه جاءت للتكسير ؛ لجمع التكسير ، وقع بعدها حرفان .

" درهم " >> " دراهم " ، فهذه ألف التكسير ، وقع بعدها حرفان .

" قنديل " >> " قناديل " ، ما الذي وقع بعد ألف التكسير ؟ ثلاثة حروف أوسطها ساكن .

ومثلها " مصابيح ، عصافير "

إذاً هذه الكلمات تُسمَّى " صيغة مُنتهى الجموع " ، وقلنا المُراد به الجمع الموازن لـ " مفاعل " ، و " مفاعيل " . بهذا نصَّ ابن هشام ، يعني : " مساجد ، مدارس " ، على وزن " مفاعل " لكن " دراهم " ، ليس على وزن " مفاعل " ! هي على وزن " فعالل " ، ولكنَّه موازن لـ " مدارس " و " مساجد " ، هذا قصده .

إذًا " مساجد " ؛ هذا " مفاعل " ، أو " دراهم " ، هو موازن لـ " مفاعل " ، ومن باب التسهيل ذُكرت ، أمَّا القيد الأوَّل (ما وقع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن) ، ينطبق على الكلمات كلها بدقَّة .

وأيضًا : " الجواري " ، " الليالي " ، " السواري " ، " المباني " ، " النوادي " ، هذه الكلمات كلَّها أيضًا في صيغة مُنتهى الجموع . فقط أفردتها بالمثال ؛ لأنَّها مختومة بـ " الياء " ؛ فهي أسماء منقوصة ؛ آخرها " ياء " ، (وسوف نناقشها بعد قليل) إذاً هي مثلها مثل غيرها ؛ كلمات ممنوعة من الصرف ، آخرها " ياء " ؛ فهي أسماء منقوصة ، (سوف نناقش ما يتعلق بها لو حُذِفت منها " أل " ، الآن هي بـ " أل " ، مثلها مثل غيرها ، فمثلاً ، أقول :

هذه مساجد > " هذه " : مبتدأ . " مساجد " : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، لماذا لم أُنوِّنها ؟ لأنَّها ممنوعة من الصرف .

رأيتُ مساجدَ فسُررتُ > " مساجدَ " : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لماذا لم أُنوِّنها ؟ لأنَّها ممنوعة من الصرف .

صلَّيتُ في مساجدَ كثيرة > " في " : حرف جرّ . " مساجدَ " اسم مجرور بحرف الجرّ وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة .

لمَّا نتقل إلى : " الجواري ، أو " السواري " ، أو الليالي ؛ نقول :

هذه الليالي > إذا كنت أُريد مبتدأ وخبر ، على كُلٍ ؛ مرفوعة ؛ مرفوعة بالضمَّة المُقدَّرة .

في الليالي وقت للعبادةِ طويل > الليالي ؛ اسم مجرور ، وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ اسم ممنوع من الصرف .

لكن لمَّا أقول : " سهرتُ الليالِيَ " ؛ فهو سيكون منصوبا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الفتحة على الياء ظاهرة ، أمَّا الضمَّة والكسرة ؛ فسوف تُقدَّر في حالتي الرفع والجر ، طبعاً حالة الجرّ ، سوف تكون مجرورة بفتحة مُقدَّرة كما سوف يأتينا فيما بعد .

الخلاصة : ما يُمنع من الصرف لعلة واحدة ، تقوم مقام علتين ، سنجده في موضعين :

الأوَّل : " ما خُتم بألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة " : وهذا أمره واضح وسهل .

الثاني : " صيغة مُنتهى الجموع " : وذكرنا فيها قيدًا يُسهلها ، وهو:

الجمع الموازن لـ " مفاعل " ، أو " مفاعيل " ، ثمَّ ذكرنا قيدًا : ما وقع بعد ألف التكسير ؛ حرفان أو ثلاثة .
إذا جاءتني هذه الكلمات ؛ حكمنا عليها بأنَّها ممنوعة من الصرف ، وطبقنا عليها ما اتفقنا عليه .
الثالث : " قد يكون الاسم مختومًا بـ " ياء " : فكان اسمًا منقوصًا مُعتلاً (فيه علَّة في آخره) فنقول المُحلَّى بـ " أل " حكمه حكم الأسماء الأخرى .
النقاش سوف يكون إذا حذفنا منه " أل " (سوف نقرأه الآن ممَّا سوف يأتي في الشريحة الثانية ، ثمَّ نعود نفصِّل الكلام فيه) " الجواري " ، " الليالي " ، " السواري " ، " المباني " ، " النوادي " ، مثلها مثل غيرها ممَّا سبق .
لكن إذا كانت " الجواري " ، و " الليالي " ، و " السواري " ، و " المباني " ، و " النوادي " ليس فيها " أل " ؛ أي محذوفة منها ! مالذي سنصنعه ؟
أ – سنحذف الياء مع الحركة في حالتي الرفع والجرّ .
ب – أمَّا في حالة النَّصب فسوف تظهر الفتحة ؛ لأنَّها خفيفة .

✓ مسألة : حكم الأسماء المنقوصة في صيغة مُنتهى الجموع ، مثل : (الجواري ، والليالي)

١ – إذا كانت مُحلاة بـ " أل " ، فقد سبقتنا في الشريحة السابقة .
٢ – أمَّا إذا حذفت " أل " منها :
إذا كانت مُجرّدَة من " أل " ، ففي حالتي الرفع والجرّ ؛ تُحذف الياء مع حركتها ، مثل :
قوله تعالى : { وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} غَوَاشٍ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة المُقدَّرة على الياء ، وأصلها : غواشي ، لمَّا حذفنا " أل " ؛ حذفنا " الياء " ، وحركتها ، وبقيت " الشين " مُنوَّنة ، فنحن نُعربها مُقدَّرة على الياء المحذوفة .
وقوله تعالى : { وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ } وَلَيَالٍ : هذه الكلمة وردت مجرورة ، وليست مُحلَّاة بـ " أل " ؛ فحُذفت منها " الياء " وقُدّرت الحركة .
ج – وأمَّا في حالة النَّصب : ستظهر الفتحة على " الياء " ، مثل { سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ } لَيَالِيَ : منصوبة ، ما علامة النصب فيها ؟ نُصبت بفتحةٍ ظاهرة ، الفتحة خفيفة على " الياء " ، فتظهر عندنا هنا .
الخلاصة : إذًا كانت " الليالي ، الجواري " فيها " أل " ، فحكمها حكم ما سبق .
٢ – أمَّا إذا جُرِّدت من " أل " :
أ – ففي حالتي الرفع والجر سوف نحذف " الياء " " الغواشي " ، حذفنا " أل " و " الياء " >> غَوَاشٍ
" الليالي " حذفنا " أل " و " الياء " ، ونُقدِّر الحركة على المحذوف >> لَيَالٍ
ب – أمَّا في حالة النَّصب (إن كانت مفعول به ، أو اسم " إنَّ " ، أو أي شيء) ، فسوف نُظهر الفتحة على " الياء " مثل :
{ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ } فكلمة : " لَيَالِيَ " ليست فيها " أل " ، ولكن أثبتنا " الياء " ، لماذا أثبتنا " الياء " ؟ لأنَّ الكلمة منصوبة .

الحلقة ١٨

يقول ابن هشام : " ثمَّ الاسم الذي لا ينصرف نوعان : أحدهما : ما يمتنع صرفه لعلَّة واحدة ، وهو شيئان "
إذاً الآن ابن هشام يُؤصِّل " الاسم الممنوع من الصرف " ، فيقول : وهو نوعان : ما يكون فيه علتان ، وما يكون فيه عِلَّة واحدة ، الذي شرحناه في المُحاضرة الماضية ؛ " ما امتنع صرفه لعلَّة واحدة "

أحدهما : " ما فيه ألف التأنيث مُطلقاً - أي مقصورة كانت أم ممدودة - ويمتنعُ صرف مصحوبها كيفما وقع "

أي سواءً وقع : نكرة كـ " ذكرى " ، و " صحراء " ، أم معرفةً ؛ كـ " رضوى " ، و " زكريَّا " أم مُفردًا ، (كما تقدَّم) أم جمعًا ؛ كـ " جرحى " ، و " أنصباء " أم اسمًا (كما تقدَّم) أم صفةً ؛ كـ " " حُبلى " ، و " حمراء " .

يُريد : أنَّ أي اسم مختوم بـ " ألف التأنيث " مُباشرةً فإنَّه يُمنع من الصرف على أي وصفٍ كان .

الثاني : الجمع الموازن لـ " مفاعل " ، أو " مفاعيل " : كـ " دراهم " و " دنانير " .

قال الشيخ محمد مُحيي الدين عبد الحميد في شرح " مفاعل " : " المُراد بـ " مفاعل " هاهنا : كلُّ اسمٍ بعد ألف جمعه حرفان ؛ سواءً أكان : مبدوءاً بـ " ميمٍ " نحو : " مساجد " ، وهي صيغة " مفاعيل " أم لم يكن نحو : " صوارف " ، و " جواهر " ، وهي صيغة الموازن لـ " مفاعل " والمُراد بـ " مفاعيل " : كلُّ اسمٍ بعد ألف تكسيره ؛ ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن ؛ سواءً أكان مبدوءًا بـ " الميم " وهي وزن " مفاعيل " نحو " مصابيح " ، أم لم يكن نحو : " عصافير " ، و " قراطيس " .

يقول : " وإذا كان " مفاعِل " منقوصًا ؛ فقد تُبدَل كسرته فتحةً ؛ فتنقلب " ياؤه " " ألفاً " فلا يُنوَّن ؛ كـ " عذارى ، و " مدارى " والغالب أن تبقى كسرته " .

ما ذا يُريد أن يقول من خلال هذين السطرين ؟ أنَّه لمَّا تكون بـ " ال " نقول : " العذارِي ، المدارِي " ؛ هذا هو الأصل :

أ. الغالب أن تبقى الكسرة ، فنقول : " العذارِي ، المدارِي ، الصحارِي "

ب. قد تُبْدَل الكسرة فتحة ؛ (من باب التخفيف) ، فنقول فيها : " العذارَى " و " المدارَى " . ولكنَّه قليل ،

فإن خلت من " أل " - الآن سيقول عنها ابن هشام - يقول :

" فإن خلا من " أل " ، والإضافة ، أُجْرِيَ في الرفع والجرِّ مُجرَى " قاضٍ ، سارٍ " في حذف الياء ، وثبوت التنوين ،

مثال : قال تعالى : { وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ} :

" غَوَاشٍ " : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمَّة المُقدَّرة على " الياء " المحذوفة . ما أصل " غواشٍ " ؟ أصلها : " الغواشي " . لمَّا لم تكن فيها " أل " ، وليست مُضافة حذفنا " الياء " من الأخير ، وبقيت " الشين " مُنوَّنةً ، فالعلامة مُقدَّرة على الياء المحذوفة .

مثال : قال تعالى : { وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ } :

أصلها : " والليالي " ، فيها " ياء " ، لمَّا حُذِفت منها " أل " ؛ حذفنا " الياء " قلنا فيها : " وَلَيَالٍ " ، فإعرابها على " الياء " المحذوفة ، أما في النصب فتُجرى مُجرى " دراهم " في سلامة الأخير ، وظهور الفتحة .

مثال : قال تعالى : { سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ } فهي منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة .

❑ ما يُمنع من الصرف لعلتين

(كنَّا قد قلنا في العلل المانعة إجمالاً ، لمَّا سردناها في المحاضرة قبل السابقة) ، قلنا :

لا بدَّ أن تجتمع علتان في الاسم : إمَّا أن تكون مع الوصفيَّة . أو مع العلميَّة .

بمعنى أنَّ إحدى العلتين ستكون هي الوصفيَّة ، أو تكون هي العلميَّة ، ونحن نعلم ما معنى كلمة " الوصف " ، وما معنى كلمة " العلم " :

أ - فإذا جاءتني كلمة " وصفًا " ، ومعها إحدى " العلل الثلاث " ؛ سوف نمنعها من الصرف .

ب - وإذا جاءتني كلمة " علمًا " ، لا بدَّ أن تكون إحدى " علل ست " ، فنمنع الكلمة أيضًا من الصرف .

❑ العلل المانعة من الصرف مع الوصف

الأولى : " **زيادة الألف ، والنون** " تكون الكلمة " وصف " ، وآخرها " ألف " و " نون " مزيدتان .

الثانية : **وزن** " **أفعل** " تكون الكلمة " وصف " ، وعلى وزن " أفعل " .

الثالثة : " **العدل** " أن تكون الكلمة " وصفاً " ، وفيها " عدل " . (وسوف نُبيِّن معنى كلمة " العدل " ، في حينها) .

❖ **أوّلاً : الوصفيَّة ، وزيادة الألف والنون :**

نتخيل كلمة أمامنا " وصف " ، وآخرها " ألف ونون " ؛ مزيدتان يشترط فيه : ألَّا يقبل مؤنثة " التاء " .

مثال : " غضبان " مؤنثه < " غضبى " ، إذًا كلمة " غضبان " ممنوعة من الصرف ؛ لأنَّه :

** وصف ** وفي آخره ألف ونون مزيدتان . ** ومؤنثه ليس فيه حرف " التاء " .

مسألة : **كيف تعرف أنهما مزيدتان ؟** كلمة " غضبان " مأخوذة من " الغضب " ؛ فـ " الألف والنون " < مزيدتان .

سؤال : كلمة " غضبى " ، مصروفة أم ممَّنوعة ؟ الجواب : ممنوعة ؛ لأنَّها مختومة بألف تأنيث ، والمختوم بألف تأنيث – المقصورة أو المدودة – اتفقنا على أنَّها ممنوعة من الصرف مباشرة .

(كلمة " غضبى " ، ليست مُرادة في هذه الفقرة ، هي انتهينا منها في الدرس السابق ؛ وهي ما منع من الصرف لعلة واحدة ؛ وهو أنَّه مختوم بألف التأنيث المقصورة ، فهي ممنوعة ، أوردناها فقط لأنَّها مؤنث لكلمة " غضبان " ، شاهدنا هنا كلمة " غضبان ") .

(أرجو أن لا يُنسي بعض المعلومات بعضها الآخر ، إذا كنَّا نتكلم في كلمة ، وحكمنا عليها أنَّها ممنوعة من الصرف ، أو مصروفة لا بدَّ أن نعرف أيضًا ما يُقابلها ، وفي النهاية (جميع الأسماء لا بُدَّ أن تكون مصروفة أو ممنوعة ، لا بدَّ أن نحكم على جميع الكلمات التي أمامنا – التي ننطق بها – هذا اسم معرب أو مبني ؟ سوف نقول أنَّه مبني ؛ إذاً خارج الدائرة ، إذا كان مُعربًا ، نقول : هل هو مصروف ، أو غير مصروف ؟ لا بدَّ أن نحكم عليه) .

مثال : جوعان : ** وصف ** مزيد ألف ونون في آخره ؛ مأخوذ من " الجوع " ، **مؤنثه < " جوعى "

مثال : عطشان : مأخوذ من " العطش " ، وآخره ألف ونون مزيدة . ولست بحاجة أن أسأل عن كلمة " جوعى " ، وكلمة " عطشى " ، هل هي مصروفة ، أم ممنوعة ؟ ، بالتأكيد أنَّها ممنوعة ؛ لأنَّها مختومة بألف التأنيث .

مثال : لحيان : مأخوذة " اللحي " ** في آخرها " ألف ونون مزيدة ، ** لأنَّها لا مؤنَّث لها ، فهي ممنوعة من الصرف .

الخلاصة : إذا جاءنا " وصف " ، وفي آخره " ألف ونون " مزيدة ، فهنا نمنع الكلمة من الصرف بالشرط المذكور ؛ وهو ألَّا يقبل مؤنَّثه " التاء " .

ملاحظة : " **فإن كان مؤنَّثة بـ " التاء " ، فإنَّه يُصرف** " يُرجع للأصل .

مثال : " مصَّان " بمعنى : لئيم ، فاللئيم يُقال له " مصَّان " ، مؤنَّثه < " مصَّانة " : أي لئيمة .

" مصَّان " : وصف ، وآخره ألف ونون مزيدة ، ولكنَّه مصروف ، لماذا لم نمنعه ؟ لأنَّه لم يتوفر فيه الشرط ! ما الشرط ؟ ألَّا يقبل مؤنَّثه التاء ، ومؤنَّث " مصَّان " < " مصَّانة " ، فهو صار عندنا مصروفًا .

مثال : " سيفان " للرجل الطويل ، مؤنَّثه < " سيفانة " .

" سيفان " ، وصف ، مختوم بألف ونون مزيدة ، هل نصرفها ، أو نمنعها ؟ قال : لم يتوفر فيها الشرط ؛ لأنَّ مؤنَّثه <" سيفانة " ، في آخره " تاء " التأنيث ، إذًا تُصرف كلمة " سيفان " .

مثال : " ندمان " من " المُنادمة " وليس من " الندم " مؤنثه < " ندمانة " ، إذًا " ندمان " مصروف ، ولم يتحقق فيه الشرط .

مسألة : وفي مثل هذا يُسأل عن مثل كلمة : " حسَّان " هل هي مصروفة أم ممنوعة ؟ فنقول : ننظر إلى الأصل ؛ من أيّ شيء

مأخوذة ؟

أ – إن كانت مأخوذة من " الحِس " فـ " الألف والنون " مزيدتان ، فهي ممنوعة من الصرف .

ب – وإن كانت مأخوذة من " الحُسْن " فـ " النون " أصليَّة ، فالكلمة مصروفة ، وبهذا قيل ، وبهذا قيل !

نحن مثلنا بمثال على العلميَّة ، والحكم واحد – ننظر ؛ هل الألف والنون مزيدة ، أم ليست بمزيدة ؟

إن كانت أصليَّة مثل " قائم ، جالس ، ذاهب " هذه أوصاف لم تأت فيها علَّة أُخرى ؛ إذًا هي مصروفة على الأصل .

إذا جاءنا وصف وفيه ألف ونون مزيدتان ، هنا اجتمعت العلتان ، ويبقى عندنا شرط ؛ أن لا يكون مؤنَّثه بالتاء .

❖ **العلَّة الثانية : الوصفيَّة ، ووزن " أفعل "**

فإذا قلت كلمة : " أخضر " ، واضح أنَّها : وصف ، وعلى وزن " أفعل " فإنَّني سوف أمنعها من الصرف .

يشترط فيه : أن لا يقبل مؤنَّثه " التاء " .

مثل : " أبيض " و " أعرج " ومؤنَّثهما ؛ " بيضاء " و " عرجاء " ؛ فمؤنَّثه ليس فيه " التاء " .

ومثال : " أفضل ، أكبر ، أصغر " .فمؤنَّث ؛ " أفضل : فُضْلى ، أكبر : كُبرى ، أصغر : صُغرى " .

هذه أمثلة لكلمات ممنوعة من الصرف لأنَّها : ** أوصاف ، **على وزن أفعل ، ** ومؤنَّثها ليس بـ " التاء " .

" بيضاء ، عرجاء ، فُضلى ، كُبرى ، صُغرى " مصروفة أو ممنوعة ؟ ممنوعة ، لماذا ؟ لأنَّها مختومة بألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة ، فهي كلمات ممنوعة لعلَّة واحدة تكفيها .

لكن إذا قلت : " أرمل " و " أرملة " ، " أرمل " وصف على وزن " أفعل " ، مؤنَّثه > أرملة ، بـ " التاء " ، إذًا لا يدخل معنا في درسنا ، العلة الثانيَّة التي تكون مع الوصف هي وزن " أفعل " ، بالشرط المذكور .

أورد ابن هشام بعض الكلمات التي " تحتاج إلى وقفة " :

. فأورد إلينا كلمة " أربع " ، " أجدل " ، " أخيل " ، " أفعى " ، " أبطح " ، " أدهم " ، " أسود " نريد أن نُفصِّل الحديث فيها :

نأخذ أولاً كلمة : " أربع " هل هي مصروفة أم ممنوعة ؟ ومثَّل لنا بقولنا : مررت بنسوةٍ أربعٍ .

كلمة " أربع " ، وردت في هذه الجملة " وصف " على وزن " أفعل " ، هل نمنعها ؟

لا ، لا نمنعها بل نصرفها ؛ مررت بنسوةٍ أربعٍ ، لماذا لم نمنعتها من الصرف ، وهي وصف على وزن " أفعل " ؟ نقول : مؤنَّثها > " أربعة " ، إذاً فيه " التاء " .

الأمر الثاني : هل الوصف هذا " أصلي " ، أم " عارض " ؟ الوصف " عارض " ، وليس بأصلي ، فكلمة " أربع " ، للعدد ، لمَّا أقول : عندي أربعة ، لا أعرف أي وصف ! هذا اسم للعدد ؛ لأنَّ عندي أربعة من شيء مُعيَّن ، لم أصف .

إذًا أقول : كلمة " أربع " ، أساساً ؛ مصروفة ، أم ممنوعة ؟ نقول إنَّها مصروفة ، لماذا ؟

أ – مؤنَّثها ؛ " أربعة " ، بالتاء ، إذاً اختل فيها القيد .

ب – لو قلت : مررت بنسوةٍ أربعٍ . أنا الآن أوردتها وصفًا في هذه الجملة ، وهو وصف على وزن " أفعل " ، نقول : الوصف هنا "عارض " ، ليس بأصل فلا نعتد به .

نبدأ بكلمة ؛ " أربع " ، في نحو قولنا : مررت بنسوةٍ أربعٍ .

" بنسوةٍ " : " الباء " : حرف جرّ ، و " نسوةٍ " : اسم مجرور . " أربعٍ " : صفة . إذاً كلمة " أربع " وصف في هذه الجملة على وزن " أفعل " ، انطبق عليها العنوان ؟ كلمة : " أربع " وصفٌ لكلمة " نسوة " ، وهي على وزن " أفعل " ، وهي مع ذلك مصروفة .

لماذا ؟ لأنَّها : تقبل " التاء " ، نقول فيها " أربعة " ؛ ولأنَّ " أصل " وضعها أن تكون " اسمًا للعدد " فلا يُلتفت لِما عرض لها

من الوصفيَّة . إذًا الوصفيَّة الواردة في هذا المثال " أربعٍ " أمرٌ عارض وليس بأصل .

المجموعة الثانية : " أبطح " و " أدهم " ؛ للقيد . و " أسود " و " أرقم " ؛ للحيَّة .

هذه الكلمات استعملت أسماء " لا أوصاف " ، وقد مُنعت من الصرف لأنَّها في الأصل " صفات " ، فلم يُلتفت إلى ما طرأ لها من الاسميَّة !

- " أسود " و " أرقم " في الأصل وصف أو اسم ؟ معروف أن " أسود " وصف للسواد ، فهذه الكلمة لمَّا نُطلقها على الحيَّة ؛ أطلقناها على الحيَّة ، وهي بمعنى الاسم .
- " أدهم : الأدهم " ، أيضًا للأسود تُطلق ، فهي وصف في الأصل ، لكن لمَّا نُطلقها على القيد ، فالقيد اسم .
- " أرقم " ؛ ما فيه سواد وبياض ، ولكنني أطلقتها على الحيَّة ، نسيت الوصفيَّة فيها ، فلمَّا استعملتها أسماء ، لا أوصاف تُمنع من الصرف ؛ لأنَّها في الأصل صفات فننظر إلى الأصل .

إذًا ألغينا قبل قليل عارض " الوصفيَّة " في " أربع " ، وهنا سنُلغي عارض " الاسميَّة " ، لمَّا عرضت الوصفيَّة في كلمة " أربع " ، لم نعتد بها ، وهنا لمَّا عرضت الاسميَّة أيضًا لا نعتدُّ بها .

حتى تكون الصورة واضحة :

كلمة " أسود " و " أرقم " ، لمَّا أُطلقها على الحيَّة ، هي على وزن " أفعل " بلا خلاف ، أنا ألغيت منها الوصف لمَّا أطلقتها على الحيَّة ؛ لأنِّي أُريد بها اسم الحيَّة ، فألغيت منها الوصف ، هل أصرفها ، أم امنعها ؟ أيضًا نمنعها ، لماذا ؟ لأنَّ الأصل بأنَّ كلمة " أسود " وصف ، فنعتدّ بالأصل ، ونُلغي ما عرض لها من شيء جديد ، الشيء الجديد الذي عرض لها لا نعتدّ به ، ثمَّ ذكر ابن هشام أنَّ بعضهم اعتدَّ بهذا العارض ، فصرفها .

يقول ابن هشام : " استعملت أسماء ، لا أوصاف ، فإطلاق كلمة " الأدهم " على القيد ، فأنا أردت بها الاسم ، ولم أُرد بها الوصف ، ولكنَّنا مع ذلك منعناها من الصرف ، لماذا ؟ ما زلنا على الأصل ؛ لأنَّها في الأصل صفات ، فلم يُلتفت إلى ما طرأ لها من الاسميَّة - ثمَّ ذكر الخلاف - وقد اعتدَّ بعض العلماء بالاسميَّة العارضة فصرفها .

الخلاصة : أنَّ العارض من الوصفيَّة ، والعارض من الاسميَّة لا يُعتدُّ به .

الحلقة (١٩)

كان حديثنا عن الاسم الممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل ، ناقشنا هاتين العلتين ، وعرجنا بالحديث عن بعض الكلمات مثل أربع ، أدهم ، أسودأ رقم ، لو وردت وصفا فإننا نلغي عارض الاسمية .

كلمة " أخضر" فيها الوصفية ظاهرة ، ووزن أفعل ظاهر ، فنمنعها من الصرف مباشرة ،

ابن هشام أورد سبع كلمات تقريبًا لأن فيها أكثر من اعتبار ، وفيها شيء أصل وفيها شيء عارض ، وأنهينا المجموعتين الأوليين ننتقل الآن إلى :

المجموعة الثالثة : " أجدل " ؛ للصقر . و " أخيل " ؛ للطائر . و " أفعى " ؛ للحيَّة .

ذكر ابن هشام : أنَّه صرفها كثير من العلماء ؛ لأنَّها أسماء في الأصل والحال ، بمعنى أن كلمة : "أجدل ، أخيل ، أفعى" هي أسماء وليست أوصاف ، أردت بها الحية فهي اسم ، وكلمة "أجدل" ليس بها دلالة وصف ، كلمة "أخيل" ليس بها دلالة وصف ، كلمة "أفعى" ليس بها دلالة وصف ، هي أسماء بالمراد المطلق في الأصل أو في الحال ، بمعنى أني أطلقتها على

الأجدل لما أطلقتها على الصقر ، و " أخيل " ؛ للطائر . و " أفعى " ؛ للحيَّة . فهذه الكلمات الثلاث على وزن أفعل لكنها أسماء وليست أوصاف ، سواء على ما أردته ، أو على لفظ الكلمات الثلاث ، فهي مصروفة ؛ ولن تمنع من الصرف ؛ لأنها أسماء ليس فيها وصفية ،

بعض العلماء يقول فإن لُمح فيها معنى الوصفية : فإنها تمنع من الصرف

وبناء على لمح معنى الوصفية – أنها تدل على معنى سيأتي بعد قليل – منعت من الصرف

اذن هل هذه الكلمات أوصاف ؟ الجواب : لا ، بما أنها أسماء في الأصل وفي الحال إذن هي مصروفة ، لم يتوفر فيها الشرطان ، إذا تخيل المتحدث – الشاعر – أن فيها معنى الوصفية – وستأتي بعد قليل هذه المعاني –

إذا تخيل هذا فصارت (وصفية ووزن أفعل) – اجتمع فيها الشرطان - : ستمنع من الصرف .

ومنه قول الشاعر في كلمة " أخيل " :

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي *** فما طائري يوماً عليك بأخيلا

بأخيل : على وزن أفعل ، الباء حرف جر ، أخيل : مجرورة بالفتحة – ممنوعة من الصرف – لابد من اجتماع العلتين : علة وزن أفعل ظاهرة ، وعلة الوصفية هي التي لُمِحت ، فلما لمح فيها معنى الوصفية منعنا هذه الكلمة من الصرف .

وجه الاستشهاد: " بأخيلا" منعها الشاعر من الصرف مع أنها اسم في الأصل وفي الحال - كما قررنا قبل قليل – إذ هي اسم لطائر معروف ذي خيلان ، ولكنه ضمنه هنا معنى الوصف وهو التلوم والتشاؤم ، فلما صار في هذه الكلمة معنى الوصف انضمت إلى وزن الفعل – اجتمعت العلتان - : منعت الكلمة من الصرف ،

اذن كلمة أخيل " مصروفة في الأصل لأنها اسم ، إذا كانت وصفًا نمنعها من الصرف كما صنع هذا الشاعر ،

وذكر مثالاً آخر في كلمة " أجدل " :

كأنَّ العُقيليين يوم لقيتهم *** فِراخ القطا لاقَين أجدل بازيا

"أجدل" تطلق على الصقر فهي : اسم ، إذا أراد شخص أن يضمن كلمة أجدل معنى القوة : إذن صارت وصف : وستمنع من الصرف ، وهذا ما صنعه هذا الشاعر

نلاحظ " بازيًا " بالتنوين ، و " أجدل " لم تنون ! منعت من الصرف

وجه الاستشهاد : أجدل " منعها الشاعر من الصرف مع أنها اسم في الأصل وفي الحال ، إذ كلمة "أجدل" اسم للصقر ، لأنه ضمنها معنى الوصف ، وهو القوة ، فانضمت إلى وزن الفعل ، إذن فيها وصفية ومعنى الفعل ، اجتمعت فيها هاتان العلتان

بازيًا : هنا وصف ، ليست منونة في الأصل ، وإنما نونت هنا من باب المقارنة هنا ، وإلا في غير الشعر نقول : بازيَ ،

الخلاصة // أن هذه الكلمات مصروفة لأنها على وزن أفعل وليست بأوصاف ، ولكن إذا أراد الشاعر منها معنى الوصفية له أن يمنعها من الصرف

❖ ثالثًا : من العلل المانعة من الصرف مع الوصف / العدل

العدل : هو انتقال من صيغة إلى أخرى ، إذا وقع في حديثنا والكلمة كانت وصفًا ، - أو كانت علمًا كما سيأتينا فيما بعد – فإن العدل إحدى علتين تمنع الكلمة من الصرف ، تأتينا في مقامين :في الوصف المعدول من الأعداد/ وتأتينا في كلمة "أُخَر"

.

لما يكون أمامي الطلاب فأقول لهم : " اخرجوا مثنى "أو" اخرجوا ثناءا " > هو نفس حديثي : اخرجو اثنين اثنين مَثْلَثْ أو ثلاث (مفعل/ فعال) لا إشكال ، لما أقول للطلاب : اخرجوا ثلاثة ثلاثة ، أي مرتبين ، كل ثلاثة يخرجون ووراءهم

ثلاثة ، ووراءهم ثلاثة ، ووراءهم ثلاثة ، ما التعبير الذي يوصلني للمراد بكلمة واحدة ؟ هو كلمة مثْلَث أو ثُلاث ، كلمة (مَثْلَثْ أو ثلاث) حلت محل "ثلاثة ثلاثة ثلاثة " ، عدلنا – انصرفنا – عن كلمة "ثلاثة ثلاثة" إلى كلمة (مَثْلَثْ أو ثُلاث) هذا معنى العدل ، عدلنا عن هذه الصيغة إلى هذه الصيغة ، إذن هذه علة تمنع الكلمة من الصرف ،

❖ الشريحة //

الوصف المعدول هو نفس (الوصفية + العدل)

✓ النوع الأول : وزن فُعَال ومفعل في الأعداد (١ – ٤) باتفاق ، وفي الأعداد (٥ – ١٠) على اختلاف

مثل : أُحاد ، موحد/ ثُناء ، مثنى/ ثُلاث ، مثلث/ رُباع ، مربع/ خُماس ، مخمس/ سُداس ، مسدس . . . . وهكذا .

معنى العدل : هي كلمات معدولة عن ألفاظ أعدادها المكررة ، فإذا قلت : جاء الطلاب مثنى ، كأني قلت : جاء الطلاب اثنين اثنين ، وإذا قلت : جاء الطلاب مربع ، كأني قلت : جاء الطلاب أربعة أربعة ، فالكلمة الواحدة "مثنى" تؤدي معنى الكلمتين "اثنين اثنين"،

إعرابها : تعرب نعتا، حالا ، خبرا ، وهي كلها في دائرة الأوصاف كما هو معلوم :

- تقع نعتا : مثل قوله تعالى : {جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ}

نلاحظ : ثلاث ، رباع ، مثنى > لم تنون لأنها ممنوعة من الصرف ،

- تقع حالا : مثل قوله تعالى { فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} والحال كالنعت من باب الوصف.
- تقع خبرًا : مثل قوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الليل مثنى مثنى) والتكرار هنا من باب التوكيد ، كلمة مثنى الثانية من باب التوكيد فنستطيع أن نستغني عنها ، فنقول في غير الحديث : صلاة الليل مثنى ، والمعنى : صلاة الليل اثنتين اثنتين ، فلا يلزم تكرار كلمة مثنى ، بل كلمة مثنى وحدها تغني عن كلمة اثنين اثنين ، لو كررتها من باب التوكيد اللفظي لا إشكال فيه،

✓ النوع الثاني : كلمة أُخَر

المثال قوله تعالى : { فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} من : حرف جر ، أيامٍ : اسم مجرور ، أخرَ : صفة مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف ،

كلمة " أُخَر" >> هي جمع (الأخرى) ، ومؤنث (الآخَر) ، بمعنى (مغاير)

ما معنى العدل فيه ؟ (آخر) اسم تفضيل على وزن أفعل ، وقياسه إذا كان مجردًا من ال والإضافة : أن يلزم الإفراد والتذكير فنقول : جاء رجل أفضل من محمد ، وجاء رجال أفضل من الزيدين ، { إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا} لم يقل : أحبان ! ، الهندات الصائمات العابدات أحبّ إليّ من المهملات ، كلمة " أحبّ" مفرد ، لماذا أفردته ؟ لأنه اسم تفضيل مجرد من ال والإضافة ،

كلمة " آخر" : اسم تفضيل مجرد من ال والإضافة ، يجب فيه أن يلزم الإفراد والتذكير ، فكان القياس أن أقول : مررتُ بامرأة آخر ، وبنسوة آخر ، ومررت برجال آخر ، و برجلين آخر ، مثل ما قلت : مررت برجلين أحبّ ! ومررت برجال أحب ، لكنهم تركوا هذا القياس وعدلوا عنه فقالوا : أخرى ، أُخر ، آخرون ، آخران.

مررنا بنسوةٍ أُخر ، فنحن عدلنا عن كلمة "آخر" إلى كلمة " أُخَر" ، وهذا معنى العدل ، لهذا منعت الكلمة من الصرف ؛ لأنها وصف وفيها العدل.

ملحوظة // إذا كانت كلمة " أُخَر " جمع كلمة (أخرى) ، بمعنى (آخِرة) عكس الأولى : فهي مصروفة.
الذي ناقشناه قبل قليل كان معنى كلمة "أُخَر" بمعنى : مغايرات. (آخَر بمعنى مغاير)
أما إذا كانت بمعنى (آخرة) عكس الأولى : تكون كلمة مصروفة وليست معنا في درس الممنوع من الصرف ، لأن مذكرها (آخِر) وليس (آخَر) ؛ فليست من باب اسم التفضيل ،فلا عدل فيها ولا منع.
كلمة (آخِر) تختلف عن كلمة (آخَر) : آخِر > هو الذي في الأخير ، آخَر > هو المغاير ،
فإذا كنت تقول : رجل آخِر > مؤنثه : أخرى > والجمع : أُخَر > – كلمة " أُخر " هذه ليست في درسنا –

✓ توضيح كلمة " أُخَر " بمعنى " مغاير "

الكلمة	معناها	حكمها
آخَر	مغاير	ممنوعة من الصرف ؛ للوصف ووزن الفعل – للفائدة ، وإلا نقاشنا كان في كلمة "أُخَر" –
أُخرى	مغايرة	ممنوعة من الصرف ؛ لوجود ألف التأنيث المقصورة
آخران	مغايران	مصروف معرب بالحروف
آخرون	مغايرون	مصروف معرب بالحروف
أُخَر	**مغايرات**	**ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية والعدل**

الحلقة ٢٠

❑ العلل المانعة من الصرف مع العلمية

١–التركيب المزجي ٢–زيادة الألف والنون ٣–التأنيث ٤–العجمة ٥–المختوم بألف الالحاق ٦–وزن الفعل ٧–العدل

❖ أولًا / العلمية والتركيب المزجي

مقدمة : **العلم المركب أنواع** :

- العلم المركب تركيبًا إضافيًا مثل : عبدالعزيز ، عبدالرحمن ، عبدالله .
- العلم المركب تركيبًا إسناديًا ، وهو ما كان مكونًا من جملة ، مثل : تأبط شرًا ، جاد الحق.
- العلم المركب تركيبًا مزجيًا – وهو ما نريده في درس اليوم – أن أجمع كلمتين وأجعلهما كلمة واحدة مثل : حضرموت ، بعلبك ، قالي قلا ، معد كرب .

العلم المركب تركيبًا مزجيًا : يعامل معاملة الكلمة الواحدة في الإعراب : مثال " بعلبك " ، بخلاف العلم المركب تركيبًا إضافيًا ، مثل : جاء عبدُ العزيزِ ، عبدُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، العزيزِ : مضاف إليه ، فنعرب الكلمة الأولى حسب موقعها ، والثانية نعربها مضافا إليه . والمركب الإسنادي له إعرابه . لكنّ المركب المزجي إعرابه هو إعراب الممنوع من الصرف : يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة فأقول :

- (هذه بعلبكُّ) بعلبك : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، لماذا لم تنون ؟ لأنها ممنوعة من الصرف ،
- (زرت بعلبكَّ) بعلبكَّ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لماذا لم تنون ؟ لأنها ممنوعة من الصرف.
- (مررت ببعلبكَّ) الباء : حرف جر ، بعلبكَّ : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لماذا لم أجرها بالكسرة ؟ لأنها ممنوعة من الصرف.

لما مثلنا بالأمثلة السابقة : (هذه بعلبكُّ) مرفوعة بالضم (زرت بعلبكَّ) منصوبة بالفتح (مررت ببعلبكَّ) مجرورة بالفتح ، أعربناها إعراب الممنوع من الصرف .

✓ وفيها لغتان أخريان :

- **الأولى** : **إضافة جزؤها الأول إلى الثاني** :

كذلك العرب نطقوا فيها بنطق آخر فأضافوا الجزء الأول إلى الثاني فجعلوه كالمركب الإضافي لما أقول :

- (جاء عبدُ العزيزِ) عبدُ : فاعل وعلامة رفعه الضمة ، العزيزِ : مضاف إليه مجرور
- (رأيتُ عبدَ العزيزِ) عبدَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، العزيزِ : مضاف إليه مجرور
- (مررتُ بعبدِ العزيزِ) عبدِ : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف ، العزيزِ : مضاف إليه مجرور

المركب المزجي في لغة أجري مجرى المركب الإضافي فنقول :

(هذه بعلُبَكٍّ) ، (زرتُ بَعْلَبكٍّ) ، (مررتُ ببعلِبَكٍّ) نعاملها معاملة المركب الإضافي فنضيف الجزء الأول إلى الثاني .

- **الثانية** : **أن يبنى الجزءان على الفتح** :

لاحظوا أننا خرجنا من الممنوع من الصرف ، خرجنا من دائرة المعرب وانتقلنا إلى دائرة المبني ، فنقول :

(هذه بعلَبَكَّ) ، (زرتُ بَعْلَبكَّ) ، (مررتُ ببعلَبَكَّ) مبنية على فتح الجزئين

لكن اللغة السائدة فيها والتي من أجلها أوردنا هذه الكلمات (حضرموت ، بعلبك ، قالي قلا ، معد كرب) أنها تكون ممنوعة من الصرف لاجتماع العلتين (العلمية + التركيب المزجي) ،

❖ ثانيًا / العلمية وزيادة الألف والنون

مثل : عثمان/ عمران/ سلمان/ أصفهان/ غطفان

إذا جاءنا علم وآخره ألف ونون مزيدة ، مثل :

" عمران " مأخوذ من : عَمَرَ ، فالألف والنون مزيدة فيها فنحكم عليها بأنها ممنوعة من الصرف ،

ويجب أن نتأكد هل النون هذه أصلية أم زائدة ؟ إذا كانت الألف والنون أصلية فلا تدخل الكلمة معنا هنا ، وإن كانت زائدة فنمنع الكلمة من الصرف ، ويمثل العلماء بكلمة " حسَّان ، عفَّان ، حيَّان "

هل كلمة " حسَّان " مصروفة أم ممنوعة من الصرف ؟ ننظر فيها :

- إن كانت مأخوذة من الحسْنِ : فالنون أصلية ، والكلمة مصروفة.
- وإن كانت مأخوذة من الحسِّ (تشديد السين) : فالنون زائدة ، والكلمة ممنوعة من الصرف.

❖ ثالثًا / العلمية والتأنيث

إذا جاءنا علم مؤنث : فإنه يمنع من الصرف ، ولابد من اجتماع العلتين (العلمية + التأنيث) ، لا يكفي أن تنفرد إحدى

العلتين عن الأخرى ، فإذا جاء علم مذكر : لا يدخل معنا في الممنوع من الصرف ، مثل "محمد" علم لكنه مذكر فلا يمنع من الصرف بل هو مصروف ، كذلك كلمة " قارئة " فهي مؤنث لكنها ليست علم ، بل وصف ، اذن لا تمنع من الصرف .
لما أقول : " خديجة ، فاطمة ، عائشة " فهي ممنوعة من الصرف ، ولما أقول : " طلحة ، حمزة ، أسامة " هي أعلام آخرها تاء التأنيث ، فهي مؤنثة تأنيثًا لفظيًا لهذا تمنع من الصرف ، ولما أقول : " زينب" فهي مؤنثة تأنيثًا معنويًا وليس تأنيثًا لفظيًا ، فهي أيضًا ممنوعة من الصرف .

✓ يمنع من الصرف وجوبًا في الحالات التالية :

أ) **إن كان مؤنثًا مختومًا بالتاء** : مثل " خديجة ، طلحة ، معاوية " : فهو ممنوع مطلقًا بلا تفصيل .

ما الفرق بين "خديجة" و "طلحة" ؟ "خديجة" علم على مؤنث ، و "طلحة" علم على مذكر ، وفي الحالتين يمنع الاسم من الصرف فأقول : بـخديجةَ ، بـطلحةَ ، إلى معاويةَ < فنجر الكلمات بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف.

ب) **إن كان غير مختوم بالتاء** :

- فإن كان زائدًا على ثلاثة أحرف مثل : زينب ، سعاد-
- أو كان ثلاثيًا أعجميًّا مثل : ماء ، جور – اسم مواضع –

اسم لبقعة – فصارت علمًا ، مؤنثًا ، اعجميًا – ليست عربية – تمنع من الصرف وإن كانت على ثلاثة أحرف ،

- أو كان ثلاثيًا متحرك الوسط مثل : سقَر ، لظَى

سقَر ، لظَى : علم لأنها اسم لموضع ، وهي مؤنثة ، ثلاثة أحرف ، الحرف الثاني متحرك ، لابد من هذه القيود حتى تمنع من الصرف ، قال تعالى { مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ} " سقر" اسم ممنوع من الصرف فيجر بالفتحة ، ولا يصح أن نقول : في سقرٍ. لماذا منع من الصرف ؟ الجواب : للعلمية والتأنيث ، وهذا العلم المؤنث ثلاثة حروف لكنه متحرك الوسط ، وقال تعالى { كَلَّا إِنَّهَا لَظَى} **لم نقل : لظىً بالتنوين ؛ لأنها ممنوعة من الصرف.**

- أو كان منقولا من مذكر إلى مؤنث : مثل " زيد" علم لمؤنث

لو كلمة "زيد" صارت علمًا لمؤنث ، نقلت من مذكر إلى مؤنث ، وهذا يقع في بعض الأعلام ، يسمى بالعلم المذكر العلم المؤنث ، فلو صار هذا وهو الآن ثلاثة حروف أوسطها ساكن لكنه منقول من المذكر ، فهو ممنوع من الصرف .

والمنع في الصور السابقة كلها : وجوبًا ،

أما إذا كان مؤنث ثلاثي ساكن الوسط مثل (هند / دعد) فسيمنع من الصرف جوازًا وليس وجوبًا ، فأقول :

هذه هندُ ، هذه هندٌ/ رأيتُ هندَ ، رأيتُ هندًا/ مررتُ بهندَ ، مررتُ بهندٍ ، فهذا جائز في العلم الثلاثي ساكن الوسط .
كل التفصيلات السابقة يمكن إجمالها بحديث واحد : العلم المؤنث يمنع من الصرف وجوبًا في جميع أحواله إلا إذا كان علما ثلاثيًا لمؤنث ساكن الوسط مثل (هند ، دعد) فإنه يمنع من الصرف جوازًا ، بمعنى أنه يمنع من الصرف ، ويجوز أن يصرف ، والأرجح : منعه من الصرف

✓ أمثلة :

(ذهب إلى معاويةَ) إلى : حرف جر ، معاوية : مجرد أن أرى أنه مختوم بتاء التأنيث : يمنع من الصرف
(عن عائشةَ) عن : حرف جر ، عائشةَ : اسم مجرور بـ عن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ،
(جهز جيش أسامةَ) أسامة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة .
جميع الأعلام المؤنثة الواردة معنا في أي مثال من الأمثلة ستمنع من الصرف إما وجوبًا وإما جوازًا .

الحلقة ٢١

تناولنا في الحلقات السابقة ما فيه علتان إحداهما الوصفية وهي : الوصفيَّة وزيادة الألف والنون ، الوصفيَّة ووزن أفعل ، الوصفيَّة والعدل ، كذلك تناولنا ما فيه علتان ؛ أحداهما العلميَّة : العلميَّة والعُجْمة ، العلميَّة والتأنيث ، العلميَّة وزيادة الألف والنون . قبل أن نواصل بقية العلل المانعة من الصرف مع العلمية ، نأخذ نص ابن هشام لنتأكد من مطابقته لما أخذناه خصوصًا بعض الفقرات كانت تحتاج إلى تحرير

يقول ابن هشام : " وأما ذو العدل فنوعان : أحدهما موازن فُعَال ومَفْعل من الواحد إلى الأربعة باتفاق" فنقول : أحاد وموحد ، ثُناء ومثنى ، ثُلاث ومثلث ، رُباع ومربع على هذين الوزنين "وفي الباقي على الأصح" يعني من خمسة إلى عشرة كما ذكرنا فنقول : خُماس ومخمس . . . الخ.

- **ما معنى هذه الألفاظ ؟**

كما قلنا سابقًا يقول ابن هشام : "وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً ، فأصل "جاء القوم أُحادى" أي : جاءوا واحدًا واحدًا وكذا الباقي" أصل "جاء القوم مثنى" أي : جاءوا اثنين اثنين ، أصل "جاء القوم ثُلاث" أي : جاْءوا ثلاثة ثلاثة

- **ما إعراب هذه الألفاظ ؟**

نصَّ ابن هشام على هذا فقال : "ولا تُستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا نحو قوله تعالى { **جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** } أو أحوالاً نحو قوله تعالى { **فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** } أو أخبارًا نحو قوله صلى الله عليه وسلم (صلاة الليل مثنى مثنى) وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا إفادة التكرير" قلنا بأن كلمة "مثنى" الثانية فقط يراد بها التوكيد اللفظي ولا يراد بها التكرير مثل لمَّا أقول "جاءوا واحدًا واحدًا".

يقول ابن هشام : "الثاني : أُخَرْ ، في نحو : مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ ؛ لأنها جمع "الأُخرى" والأُخرى أنثى الآخر ، بالفتح بمعنى مغاير ، و آخر من باب اسم التفضيل" الآن سيُذكرنا ابن هشام بقاعدة اسم التفضيل ونخرج من درس الممنوع من الصرف ، يقول : "واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من ال والإضافة مفردًا مذكرًا نحو قوله تعالى { **إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**} – "أحبُّ" جاءت مفردة مع أن "يوسف وأخوه" اثنان ! ولم نقل فيها : أحبَّان ! لأنه يجب إفراده وتذكيره – ونحو قوله تعالى { **قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ** } إلى قوله تعالى { **أَحَبَّ إِلَيْكُمْ** ..} – فجعل الآباء والأبناء وما تلاها في الآية قال "أحبَّ" فأتى بها بالمفرد ! – فكان القياس أن يُقال في "مررتُ بنسوة أُخَرَ" : مررت بامرأة آخر ، وبنساء آخر ، وبرجال آخر ، وبرجلين آخر ، ولكنهم قالوا : "أُخرى ، وأُخَر ، وآخرون ، وآخران" ، قال تعالى { **فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى** }، وقال تعالى { **فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** } – إعراب "أُخرَ"صفة لأيام مجرورة وعلامة جرها الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل ، {أيام} مصروفة ، فيعرب اسم مجرور وعلامة جره الكسرة ، – وقال تعالى { **وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ** } ، وقال تعالى { **فَآخَرَانِ يَقُومَانِ** }

الآن نؤكد على مسألة ذكرناها يقول ابن هشام : " وإنما خص كلمة "أُخَر" بالذكر لأن في كلمة "أُخرى" ألف التأنيث – فهي ممنوعة مباشرة – وهي أوضح من العدل ، أما "آخرون وآخران" فهما معربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب – يعني باب الممنوع من االصرف – أما "أُخَر" فلا عدل فيه ، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن" (١)

---

(١) تم بعض التعديل كي يكون قول ابن هشام مترابطًا

في محاضرة سابقة قد وضعناهم في جدول وبيَّنَّا المصروف منها وغير المصروف ، وقلنا كلمة "أخر" ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل ، وقلنا كلمة "أخرى" آخرها ألف التأنيث ، أما آخرون وآخران فهما معربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب ، الجدول فيه الكلمات الخمسة الممنوع منها وغير الممنوع ثم سبب المنع

ثم ختم فقال : "وإن كانت أخرى بمعنى آخرة نحو قوله تعالى { وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ} جمعت على أخر مصروفًا"

ثم انتقلنا إلى النوع الثاني وهو ما لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة وهو سبعة أقسام ، شرحنا منها ثلاثة :

يقول ابن هشام : "أحدها : العلم المركب تركيب المزج كـ"بعلبك/ حضرموت" وقلنا فيه لغتان أخريان : فقد يضاف أول جزئيه إلى ثانيهما – هذه اللغة الثانية "الإضافة" ، وقد يبنيان على الفتح – هاتان اللغتان الأخريان فيه – وعلى اللغات الثلاث – يعني المنع من الصرف مع هاتين اللغتين – فإن كان آخر الأول معتلا مثل "معد يكرب " يعني آخره ياء ، "قالي قلا" وجب سكونه مطلقاً .

"الثاني : العلم ذو الزيادتين " مروان/ عمران/عثمان / غطفان/ أصفهان" نقصد بالزيادتين الألف والنون" .

"الثالث : العلمية والتأنيث ، ويتحتَّم منعه من الصرف إن كان مختومًا بالتاء مثل : فاطمة ، طلحة ، فهو ممنوع من الصرف دائمًا، وإن لم يكن مختومًا بالتاء إن كان زائدًا على ثلاثة أحرف مثل : زينب، ماء ، سعاد ، فهو ممنوع ، أو مُحَرك الوسط مثل : سقَر ، لظَى فهو ممنوع ، أو أعجميًّ وإن كان ساكن الوسط مثل : ، جُوْر فهو ممنوع ، أو منقولا من المذكر إلى المؤنث، كـ زيد اسم امرأة فهو ممنوع ، ويجوز في نحو : هندٍ ، ودعدٍ الصرف ، وتركه وهو أولى ، والزجاج يوجبه"

هذا ما قلناه في تلك المحاضرة ، توقفنا عند العلل الثلاث الأولى ، اليوم سنواصل العلل المانعة من الصرف مع العلمية

✓ **ملخص لما سيأتي ذكره في هذه الحلقة**

رابعًا / العلمية والعجمة : مثل : "ابراهيم ، اسحاق ، يعقوب ، يوسف" هذه أعلام أعجمية وذكرت في ختام المحاضرة السابقة أن العلم الأعجمي – غير العربي – ، فإذا أتانا العلم الأعجمي وهو علم في ذلكم اللسان الذي أتانا منه على أي لغة كانت ، وكان اكثر من ثلاث حروف ففي هذه الحالة يُمنع من الصرف ، فإن لم يكن علمًا – جاءنا وهو غير علم – فلا يمنع من الصرف. قال تعالى { إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ} يوسفُ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، لم تنون لأنها ممنوعة ، "إنّ ابراهيمَ" ابراهيمَ : اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لماذا لم ينون ؟ لأنه ممنوع من الصرف ، وهكذا كل الأعلام الأعجمية ، قال تعالى {وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ } يوسفَ : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ، لماذا ؟ للعلمية والعجمة

خامسًا / العلمية وألف الإلحاق : العرب قد يزيدون في بعض الكلمات حرف الهمزة الممدودة أو المقصورة وذلك كي يلحقون وزنًا بآخر، فإذا جاءت هذه الكلمة تُعطى أحكام بعض أحكام ذلك الاسم ، إذا جاءنا علم وفيه ألف الإلحاق فإن الكلمة تمنع من الصرف ، يمثلون له بـ"أرطى ، علقى" علم لنبت ولشجر فهذه الكلمة تمنع من الصرف

سادسًا / العلمية ووزن الفعل [1] :

****

❑ تابع العلل المانعة للصرف مع العلمية

[1] / هذا عرض ملخص وسيأتي شرحه مفصلا أثناء عرض الشرائح

❖ **رابعًا / العلمية والعجمة**

ويشترط فيه :

١) أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي – أي أن الكلمة جاءتنا وهي علم –

٢) أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف

مثال : "ابراهيم ، اسحاق ، يعقوب ، يوسف ، جبريل ، سلمان"

إذا اختل أحد هذه الشروط : فلا منع ، ماذا سيكون حكم الكلمة ؟ سوف تصرف

مثل : "لجام/ فرند" إن سمي بها فستكون مصروفة ولن نمنعها لأن العلمية فيه حادثة.

كلمتي "لجام/ فرند" ليستا علم وفي الأصل ليستا عربيتين ، إن سمينا بها صارت علم أعجمي ، هل نصرفها ؟

الجواب : نعم [١] لأن الشرط الأول أن يكون علمًا في ذلكم اللسان

ابراهيم ، اسحاق ، يعقوب ، يوسف ، جبريل ، سلمان كلها أعلام في ذلكم اللسان .

أما "هود ، ونوح" قال تعالى { إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا } { قَوْمِ هُودٍ } نقول "نوحًا ، هودًا ، لوطًا ، شتر" هذه الكلمات مصروفة . هي أعلام أعجمية ليست عربية ! إذن لماذا صرفناها ؟! الجواب : لأنها على ثلاثة أحرف

{ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ } نوحٍ : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة ، ونوّنّاه ، لماذا لم نجعله ممنوعًا من الصرف مع أنه أعجمي ؟ الجواب : لأنه على ثلاثة أحرف [٢] ، قوله تعالى { إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا } نوحًا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وقد نونَّاه فهو مصروف ،

إذن لو تأملنا الكلمات "ابراهيم ، اسحاق ، يعقوب" هي علم أعجمي ونحن اشترطنا أن يكون في ذلكم اللسان أعجميّا ، وأن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، قوله تعالى { إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ } يعقوبَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .. لماذا ؟ لأنه ممنوع من الصرف ، لماذا منعناه من الصرف ؟ لأنه علم أعجمي وقد توافرت فيه الشروط.

✓ **ذكر بعض العلماء خلاف في ساكن الوسط مثل : نوح / هود ..**

بعضهم أجاز فيه الوجهين ، فقالوا في كلمة "نوح ، هود" أنها ممنوعة من الصرف ، لكن الوارد والكثير عندنا والذي نستخدمه أننا نصرفها .

عرض الشريحة : وقيل : الساكن الوسط يجوز فيه الوجهان ، والمتحرك ممنوع ،،

يعني "هود/ نوح/ لوط " بعض العلماء أجاز فيه وجهًا آخرًا لأنه ساكن الوسط ، أما المتحرك فهو ممنوع

أما كلامنا الأول على أن هذه الأعلام كلها مصروفة ، وكما أوردت من أمثلة وآيات فإنها كانت مصروفة

❖ **خامسًا : العلمية وألف الإلحاق**

عرّفنا ألف الإلحاق قبل قليل ، لم يبقَ فيها إلا التمثيل قلنا أن "علقى" علم لنبت ، و "أرطى" علم لشجر ، زيدت فيه هذه الألف وذلك للإلحاق بوزن آخر

علقى جعفر ، ورد عن العرب في بعض الكلمات أنهم زادوا فيه هذه الحروف لإلحاق وزن بوزن آخر ، فإذا جاءنا علم وفي آخره ألف الإلحاق فإننا نمنع الكلمة من الصرف .

❖ **سادسًا : العلمية ووزن الفعل**

١/ قال الأستاذ : لا نصرفها ولعله سبق لسان

٢/ قال الأستاذ : ونحن اشترطنا أن يكون على حرفين ، ولعل هذا سبق لسان.

أحمد : علم على وزن الفعل ، اسم "أحمد" يجوز أن يكون فعلًا فنقول : أنا أحمدُ ربي ، اذن اسم أحمدُ أشبه الفعل وكان على وزن الفعل ، فنقول أن اسم أحمد ممنوع من الصرف .

يزيد : علم على وزن الفعل نقول : "قال يزيد حيي لربي يزيد" يزيد الأولى > اسم ، يزيد الثانية > فعل إذن اسم "يزيد" أشبه الفعل فهو ممنوع من الصرف .

إذن العلم الذي على وزن الفعل يُمنع من الصرف ، وسنذكر المعتبر من وزن الفعل – يعني ليس كل اسم على وزن فعل يمنع من الصرف مباشرة ، بل سنفصل المعتبر من وزن الفعل – بمعنى ليس كل اسم علم وله مشابه فعل نمنعه من الصرف ! هذا لا يصح أن نطلق القول !

مثلا : معروف أن اسم "**صالح**" مصروف بلا خلاف نقول " **صالحٌ ، صالحًا ، صالحٍ** " ، هل يخطر ببالي أقول "**صالح**" اسم يشبه الفعل ؟ نقول : قاتل ، ضارب ، **صالح أعداءَك** ، فصالح على وزن الفعل !

لكن نقول :لا ليس الأمر على إطلاقه ! لا يكفي أن أرى اسم يشبه الفعل في وزنه ثم نعتد به ، لا ! المعتبر هو أشياء مخصوصة ،، مثلا : كلمة "أسد" لو جعلتها علم لرجل أو قبيلة . . "أسد" هل أمنعه من الصرف لأنه مثل : ذهب ، وجلس ، وأكل ؟؟ نقول : لا ! لأن "فَعَلْ" وزن مشترك بين الأفعال والأسماء ، كذلك "صالح" على وزن فاعل ، وهو أولى في الأسماء من الأفعال.

الذي أريد أن أصل إليه أنه لما قلنا : العلمية ووزن الفعل ، لا يصح مني أن آتي بأي اسم علم ثم أبحث عن فعل على وزن هذا الاسم ثم أقول أمنع الاسم من الصرف ! هذا لا يصح !

إنما المتعبر هناك أوزان خاصة بالأفعال فدخلت الأسماء عليها ، أو أوزان غالبة في الأفعال ثم دخلت فيها بعض الأسماء ، هنا نمنع الاسم من الصرف ، عندما يأتي على وزن خاص بالفعل نقول أنت ممنوع من الصرف لأنك أشبهت الفعل ، عندما يأتي على وزن غالب في الفعل نقول أنت ممنوع من الصرف لأنك أشبهت هذا الوزن ، لا نأتي عند وزن هو غالب في الأسماء فنمنعه من الصرف لعلة شبهه بالفعل ! ، لا ! بل نقول هذا أصل في الأسماء ووقع الاشتباه عرضًا .

الحلقة ٢٢

❑ تابع العلل المانعة من الصرف مع العلمية

❖ سادسًا : العلم الموازن للفعل

✓ **المعتبر من وزن الفعل أنواع هي :**

الأول / الوزن الخاص بالفعل مثل "خَضَّم – شَمَّر – دُئِلْ "

الشرح / وزن " فَعَّلْ " وزنٌ خاص بالفعل كذلك مثل " فَهَّم – كَتَّب – ضَرَّب "

أيضًا وزن "فُعِلَ" وزنٌ خاص بالفعل – الفعل المبني للمجهول – مثل " أُكِلَ – شُرِبَ – فُهِمَ – عُلِمَ – حُسِبَ "

عندما آتي إلى هذه الأوزان وآخذ منها أسماء فأقول : "خَضَّمْ" ، أو "شَمَّر" > علم على قبيلة ، أو "دُئِلْ" > علم على قبيلة أيضًا. هذه الأسماء أشبهت الفعل في وزن خاص بالفعل فنقول : هذه الأسماء ممنوعة من الصرف .

أمثلة : في شمَّرَ – لـدُئِلَ / اسم مجرور وعلامة جره الفتحة.

[وكذلك أيِّ صيغة أخرى خاصة بالفعل وسمِّينا بها صارت ممنوعة من الصرف نحو " انطلق – استخرج – تقاتل " أعلامًا]

افترض ابن هشام مثل " انطلق (انفعل) – استخرج (استفعل) – تقاتل (تفاعل)" لو أتيت بأي اسم على هذه الأوزان وجعلته

علمًا ، فإني أمنع هذا الاسم من الصرف .. لماذا منعناها ؟ لأنها جاءت على أوزان خاصة بالفعل

الثاني / الوزن الغالب في الفعل مثل : "إثْمِدْ – إصبَع – أُبلُمْ" أعلامًا

فإن وجود موازنها في الفعل أكثر كالأمر من ضَرَبَ وذهَبَ وكتَبَ : اضرِب – اذهَب – اكتُب

الشرح / "إثْمِدْ على وزن افعِل – إصبَع على وزن افعَل – أُبلُمْ على وزن أُفعُل " هذا صحيح أنه وارد في الأسماء ، فهذا الوزن قائم في الأسماء ولكن عندما نتأمل نجد أنه قليل في الأسماء وغالب في الأفعال .

الفرق بين النوع الأول والنوع الثاني :

النوع الثاني أقل درجة من النوع الأول ، فالأول كانت أوزان خاصة بالأفعال ، والثاني أوزان غالبة في الأفعال .

فالذي يغلب في الأفعال أيضًا نمنعه من الصرف إذا سمّينا به اسمًا كما قال : " إثْمِدْ على وزن افعِل " إثمد = اسم ؟ نقول نعم ،هذا وزن وارد في الأسماء لكنه في الأفعال أكثر ، فالأمر من ضَرَبَ = اضرِب ، أيضًا مثل : احسِبْ ، وعندما قلنا : " إصبَع على وزن افعَل " هذا وارد في الأسماء لكنه قليل وفي الأفعال أكثر مثل : اذهَب – افهَم ، وكما قال : " أُبلُمْ على وزن أُفعُل " وارد في الأسماء لكنه في الأفعال أكثر كالأمر من كتَبَ : اُكتُب.

الثالث / الوزن المبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم مثل : "أحمد – يزيد"

استطراد > أنا بدأت بـ " أحمد – يزيد " لأنها كانت صورة واضحة أمامنا بالأمثلة ، ولو مثلنا بـالعلمية ووزن الفعل مثل : "خضَّمَ – شمَّر – دُئِل – أحمد – يزيد – أكرم – أشرف " هذه كلها أمثلة صحيحة في هذا الباب.

عندما أقول : أنا أحمد/ الهمزة في " أحمد" لها دلالة في الفعل (أنا أحمدُ)، فيها دلالة التكلم : المضارعة

"يزيد" أيضًا فيها دلالة المضارعة ، فالحرف الزائد فيه دلالة في الفعل ، لكن عندما آتي إلى اسم مثلا "أفكل" للرعشة/ فالهمزة لا دلالة لها .

إذن هذا الوزن موجود في الاسم وموجود في الفعل ، لكن الزيادة التي هي "الهمزة" دلتنا على معنى في الفعل ، ولم تدل على معنى في الاسم ؛ إذن صار إلى الفعل أقرب ! ونحن نلحظ أن الأسماء إنما منعت من الصرف إذا أشبهت الأفعال ، فأي اسم يشبه الفعل سوف نمنعه من الصرف ، العلمية إذا جاءت على وزن خاص في الفعل منعناه من الصرف ، شيء فيه دلالة في الفعل وليس له دلالة في الاسم : نمنعه من الصرف .

الشريحة : **الثالث** / الوزن المبدوء بزيادةٍ تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم مثل : "أحمد – يزيد"

أما نحو "أفكل" للرعشة و "أكلُب" فالهمزة لا تدل في الاسم على شيء ، وفي الفعل "أذْهَب" تدل على معنى التكلم.

الشرح/ مثلّنا سابقًا بكلمة "صالح" على وزن " فاعل" هل هو مشهور في الأسماء أم الأفعال ؟ الجواب : مشهور في الأسماء مثل " قائم – جالس – قائمة – ذاهبة – شاعرة – قائلة – فاهمة " ، فإن وزن " فاعل " و " فاعلة " كثير في الأسماء .

إذا جاءت كلمة بفعل مثل : "صالح – قاتل – شارِك – ناظِر" هذه الكلمات على وزن "فاعِل" ، وهو وزن في الاسم أولى وليس غالب في الأفعال.

كما مثلنا أيضًا بكلمة :أَسَـد " وكذلك " قَمَـر " وزنها : فَعَـل ، وهذا الوزن موجود في الأسماء ، هل هو موجود في الأفعال ؟ الجواب : نعم ! مثل : ذَهَبَ – جَلَسَ – أَكَلَ – قَرَأَ ، هذا الوزن موجود في الأفعال بكثرة ،، وموجود في الأسماء بكثرة ، فهو مشترك بين الاثنين ، هل أقول الاسم ممنوع من الصرف لأنه أشبه الفعل ؟ الجواب : لا ؛ لأنه لم يشبه الفعل بل هو في الوزنين على حد سواء.

✓ **الشريحة : ولا يدخل في هذا الباب – أي لا يمنع من الصرف –**

١. وزن هو بالاسم أولى مثل : صاهل – صالح – فالح

٢. وزن مشترك بين الاسم والفعل على السواء مثل : أسد – قمَر

❖ سابعًا : العلمية والعدل

نحرر العنوان ثم نأتي للتفصيل : لمَّا أقول : عُمَر ، زُحَل ، هُبَل ، هذه الكلمات "علم" إذن تحققت العلة الأولى .

وهذه الكلمات في الأصل على وزن "فاعِل" فأصل عُمَرْ = عامِر ، فَعُدِل عنها إلى وزن فُعَلْ ، فقيل : عُمَرْ

استطراد : كما قلنا في الوصفية والعدل ، شرحنا العدل وهو : الانتقال من وزن إلى وزن آخر ، هذه مثلها فيها انتقال من صيغة إلى صيغة أخرى ، فعندما ننتقل هذا يسمى " العدل " ، عَدَلَ عن كذا إلى كذا . . .

فإذا اجتمع الأمران : العلمية والعدل > مُنعت الكلمة من الصرف ، سنأخذها في أبواب مختلفة ، في كل كلمة لابد نعرف أين العدل في كل نوع سوف يأتينا ، أيضًا أمر العلمية قد يكون غير متحقق في بعض الصور التي سنأخذها . . .

كلمة "عُمَرْ" واضح أنه عَلَم ، لا إشكال فيه ؛ لكن ستأتي بعض الكلمات العلمية غير متحققة إنما هي كلمات معارف مثل : جُمَعْ ، سَحَر ، هي خمسة أنواع ستأتينا بعد قليل ، ستأتي كلمات معارف وليست أعلام ،

الأصل أن يكون علمًا معدولاً ، "العلمية + العدل" لكن إذا جاءتنا معرفة سنكون نزلنا عن درجة العلمية لكن وردت ممنوعة من الصرف ، فأُدخلت في هذا الباب ، فلما نقول " المعرفة المعدولة " فـ"المعرفة" ليست علمًا لكنها أُدخلَت في هذا الباب ، "المعدولة" هي نفسها كلمة " العدل"

❖ المعرفة ووزن فُعَل :

ويأتينا في ألفاظ التوكيد مثل : جُمَعْ – كُتَعْ – بُتَعْ

كلمة "جُمَعْ" هي المشهورة عندنا في ألفاظ التوكيد، هل هي علم ؟ لا ، ليست علم إنما هي معرفة فأدخلناها في هذا الباب كيف عرفت أنها معرفة ؟ لأنها بنيّةِ الإضافة إلى المؤكد ،

إذا تذكرنا التوكيد المعنوي نقول : جاء الضيوف كلهم ، جميعهم ، عامتهم . كلها فيها ضمير مضاف إليه فهي معرفة بالإضافة لما نقول "جُمَعْ " وأنا أريد بها التوكيد ،

لما نقول : " جاء القوم جميعهم " واضح أني أريد بها التوكيد ، وكلمة "جُمَعْ" نفس كلمة "جميعهم"

جميعهم ، معرفة بالإضافة ، طيب كلمة "جُمَعْ" كيف صارت معرفة ؟ الجواب : هي معرفة بنيةِ الإضافة إلى الضمير كما قلنا "جميعهم" كنا نعرفها بالإضافة

طيب أين العدل فيها ؟ الجواب : الأصل أن تكون على وزن فعلاوات ، فنقول : جمعاوات ، لكننا عدلنا ، لأن مفردها جمعاء ، كيف نجمع كلمة جمعاء ؟ الجواب : جمعاوات ، فنحن عدلنا كلمة جمعاوات إلى جُمَعْ ، وهذا معنى العدل ، وهو الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى

❖ الشريحة : سابعًا : المعرفة المعدولة ، لها أنواع :

لماذا قلنا "المعرفة" بالعنوان ؟ لأن بعض الكلمات ليست بعلم سوف تكون من المعارف ولها أنواع وهي :

- أولا / وزن فُعَلْ في التوكيد مثل : جُمَعْ – كُتَعْ – بُتَعْ ، فهي معرفة بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فعلاوات لأن مفردها جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، والقياس أن يكون جمعها على وزن فعلاوات فعُدل عنه.
- ثانيًا / وزن " فُعَلْ" علمًا لمذكر مثل : عُمَر ، زُحَل ، هُبَلْ ، زُفَر ، جُمَح

هذه كلمات معدولة ، "عُمَر" الأصل أن يكون على وزن "فاعِل" ،

العلم المذكر على وزن فُعَلْ هو معدول ممنوع من الصرف فأقول مثلا : مررت بعُمَرَ " عُمَر : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة.

الحلقة ٢٣

ثالثًا / وزن "فَعَالِ" في علم المؤنث مثل : حذَامِ ، قطَامِ

أهل الحجاز يبنون هذه الكلمات على الكسر ، إذا قلنا يبنونها على الكسر فهل هي معنا في المنع من الصرف ؟ الجواب : لا ، لأن المبني خارج حدود المبني من الصرف ، لو نتذكر ما قلناه في بداية حديثنا عن الممنوع من الصرف قلنا أن الأسماء في اللغة العربية إما ان تكون مبنية أو تكون معربة : المعربة إما أن تكون مصروفة أو ممنوعة ، وهو ما سميناه متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن – لا تهمنا هذه التسمية كثيرًا – لكن نتصوَر أن الممنوع من الصرف هو نوع من أنواع الاسم المعرب . فإذا قلنا بعض العرب يبنون هذه الكلمة إذن خرجنا من دائرة المعرب كلها ، لم نخرج فقط من الممنوع من الصرف أو من الصرف ، بل خرجنا من دائرة الأسماء المعربه كلها ، خرجنا إلى الأسماء المبنية

أما بعض بني تميم : فإنهم يمنعونه من الصرف ، إذن سوف يتغير نطقنا لهذه الكلمة .

سأقول على لغة أهل الحجاز "مبنية على الكسر في الأحوال كلها" :

- **جاءت حذامِ** ، فاعل مبني على الكسر في محل رفع .
- **رأيتُ حذامِ** ، مبني على الكسر في محل نصب مفعول به .
- **مررتُ بحذامِ** : مبني على الكسر في محل جر .

سأقول على لغة بعض بني تميم : يعربونها إعراب الممنوع من الصرف : يرفع بالضمة ، ينصب بالفتحة ، يجر بالفتحة.

- **جاءتْ حذامُ ، رأيتُ حذامَ ، مررتُ بحذامَ .**

مُنِع من الصرف للعلمية – وهي ظاهرة – وللعدل عن وزن فاعِلَة ، فأصل حَذامِ : بمعنى حاذمة ، وأصل قَطام : قاطِمَة

الذي أريد أن أصل إليه أن اللغتان الكبريان عندنا هما :

١) لغة أهل الحجاز = البناء على الكسر

٢) لغة بني تميم = المنع من الصرف ، ولولا هذه اللغة ما أدخلناه في درس الممنوع من الصرف

بني تميم فيهم تفصيل : بعضهم عند الكلمة المختومة بالراء يجعلونه مبنيًا على الكسر

الشريحة : ثالثًا : وزن فَعَالِ علمًا لمؤنث مثل : حذَامِ ، قَطَامِ ، فيمنع من الصرف في لغة بني تميم .

ما العلة ؟ لعلة العلمية والعدل عن وزن فاعلة

فإن ختم بالراء / بناه بعض بني تميم على الكسر مثل "سفارِ : اسم لماء" ، "وبارِ : اسم لقبيلة"

✓ **وقد اجتمعت اللغتان – المنع من الصرف والبناء على الكسر – في قول الشاعر :**

ألم تروا إرمًا وعادًا *** أودى بها الليل والنهارُ

ومرَّ دهرٌ على وبارِ *** فهلكت جهرةً وبارُ

اجتمعت لغتان : ١. "**على وبارِ**" >> وبارِ : جاءت مبنية على الكسر >> لغة أهل الحجاز

٢ . "**فهلكت جهرةً وبارُ**" >> وبارُ : منعت من الصرف >> لغة بني تميم

أما أهل الحجاز : فإنهم يبنون كل ما ورد من هذا الوزن على الكسر ، كل ما يرد بلا تفصيل

✓ مثال على لغة أهل الحجاز : قول الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدقوها *** فإن القول ما قالت حذامِ

حذامِ : مبني على الكسر في محل رفع فاعل

رابعًا : كلمة " سَحَرْ" إذا أُريد بها سَحَر يومٍ بعينه

مثال : جئتُ يوم الجمعة سحرا ، كلمة "سحر" ظرف ليس فيها ال ، فجردناها من "ال" والإضافة ، وحددنا اليوم المراد "يوم الجمعة" بهذه القيود المذكورة تمنع كلمة "سحر" من الصرف

كيف كانت كلمة "سحر" معرفة معدولة ؟؟

المعرفة/ قالوا ليس فيها ال ، إذا أردت بها يومًا بعينه فيفترض أن اقول فيها " السحر" ، فأنا أردت بها يوم بعينه فهي معرفة

العدل/ وعدلت عن قول " السحر " إلى "سحر " فصارت الكلمة معدولة.

أين العلمية ؟ قالوا : أنت أردتَ بها يومًا بعينه وهو يوم الجمعة ، فالأصل أن تقول "السحر " تعرفه بـ ال ، فأنت تريد المعرفة وعدلت عنها ، من السحر إلى "سحر" >> فهنا هي ممنوعة من الصرف

فإذا اختل أحد القيود / تُصرف ، مثال قوله تعالى : { **إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ (٣٤)} القمر.**

"**بِسَحَرٍ**"وردت نكرة ، فتكون اسم مجرور وعلامة جره الكسرة ،

عندما أقول : " **طاب السحرُ**" هذه أيضًا معربة مصروفة ؛ لأنها محلاة بـ ال ، ونحن اشترطنا تجريدها من ال .

الشريحة : كلمة " سَحَرْ" إذا أريد بها سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفًا مجردًا من ال والإضافة ، مثل : جئتُ يوم الجمعة سحرَ، كلمة "سحرَ" محددة بيوم ، وهي ظرف ، وليس فيها "ال" ، فهي معدولة عن السَّحَرْ ،

فإذا اختل القيد / صرفت مثال قوله تعالى {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ (٣٤)} القمر. ، ومثل " طاب السَّحَرُ سحرُ ليلتِكَ"

نأخذ كلام ابن هشام يقول : " الثاني : "سَحَرُ" إذا أريد بها سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفًا ، مجردًا من ال والإضافة ، كـ" جئتُ يوم الجمعة سحرَ" فإنها معرفة معدولة عن "السَّحَرِ" ، السَّحر هو الأصل فهي معدولة عن هذه الكلمة

الآن سوف يذكر ابن هشام إذا اختل احد الشروط // يقول :

" **واحترُز بالقيد الأول من المبهم نحو** { **نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ**}" قلنا يجب أن تستعمل هنا ظرفًا " سَحَرَ يومٍ بعينهِ" ، وفي الآية {**نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ** } هنا ليست سحَرَ يومٍ بعينه ، ووردت اسمًا مجرورًا بالباء ، فهي اسم مجرور وعلامة جره الكسرة ،

"**وبالثاني من المعين والمستعمل غير ظرف** - هنا استعملت غير ظرف – **فإنه يجب تعريفه بـ ال والإضافة ، مثل** : "**طاب السَّحرُ**" فهنا محلاة بـ ال ، لم تستعمل أصلا ظرفًا ، ففي هذا المثال "السَّحَرُ" تعرب فاعلا ، بخلاف "جئتُ يوم الجمعة سحَرَ" فهي في هذا المثال ظرفًا ،

"**وبالثالث** – الذي هو مجردة من ال والإضافة - : **نحو "جئتك يوم الجمعة السَّحَر، أوسحرِهِ ، أو سَحَرَهُ**"

فهنا وردت مرة محلاة بـ ال ، ومرة وردت مضافة ، فهي تقع مصروفة ،

****

الخامس : **كلمة "أمسِ"** إذا أردنا بها اليوم الذي قبل يومنا ، وجاءت مجردة من ال والإضافة ، ولم تقع ظرفًا

– بخلاف "سَحَرَ" ، فإن "سحَرَ" اشترطنا أن تقع ظرفًا ، كلمة "أمس" نشترط فيها أن لا تقع ظرفًا .

وفي "أمس" لغتان :

١) لغة أهل الحجاز/ البناء على الكسر – مثل ما قلنا في "فَعَالِ" > حذام

٢) لغة بني تميم/ المنع من الصرف – أيضًا مثل ما قلنا في "فَعَالِ" ، فأوردنا كلمة "أمس" في هذا الباب على لغة بني تميم

الشريحة : الخامس : كلمة "أمس" إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومك هذا ، واستعمل مجردًا من ال والإضافة ، ولم يقع ظرفًا >> فبعض بني تميم يمنعونه من الصرف >> للعلمية والعدل عن "الأمس" ،

،، لماذا نقول : "إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومك هذا " – لأنها ستكون معرفة – واستعمل مجردًا من ال والإضافة – حتى يكون فيها العدل – ولم يقع ظرفًا

فبعض بني تميم يمنعونه من الصرف ، لماذا ؟ – سبق أن ذكرناه قبل قليل – لماذا منعوها ؟ >> للعلمية : أن الكلمة صارت معرفة ، والعدل عن كلمة "الأمس"،، لأنها معرفة ففيها ال في الأصل ،

واستشهدوا بقول الشاعر : لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسا *** عجائزَ مثل السعالي خمسا

الشاهد/ مذ أمس ، جاءت بعد "مذ" وهي مجرورة وعلامة جرها الفتحة

وجه الاستشهاد/ منعت كلمة "أمس" من الصرف ، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف

وبعض بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف ، وهو خاص بحالة الرفع – لا إشكال ! يعني خلاف داخل القبيلة نفسها

يقول الشاعر : اعتصم بالرجاء إن عنّ بأس *** وتناس الذي تضمن أمسُ

وردت كلمة "أمس" معربة إعراب ما لا ينصرف ، وقد وقع في حالة الرفع ،

تضمن : فعل ، أمسُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو ممنوع من الصرف

قال الشاعر : "ومضى بفصلٍ قضائه أمسِ"

وجه الاستشهاد : بنيت كلمة "أمسِ" على الكسر على لغة أهل الحجاز.

- **إن اختل أحد الشروط** : فهي معربة ، مثل إذا أردنا بها يومًا من الأيام الماضية ، أو إن كانت معرفة بـ ال ، أو مُعرّفة بالإضافة ،

الخلاصة // بهذا نكون أتينا على العلة السابعة والأخيرة من العلل المانعة من الصرف مع العلمية ، ذكرنا فيها خمسة أنواع هي :

رأينا شيء خاص بكلمة مثل : "أمسِ" ، ومثل " سَحَر"

وشيء خاص بوزن مثل : "فُعَل" في الأعلام المذكرة ، "فَعَالِ" في العلم المؤنث ، وزن في "فُعَلْ" في التوكيد.

تطبيقات لمدارسة العلل السابقة :

المثال	الكلمة الممنوعة من الصرف	علة المنع من الصرف	ملاحظات
{لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ}	مواطنَ	لأنها على صيغة منتهى الجموع ،	وهي علة تقوم مقام علتين . ذكرنا أنه وقع بعد ألف التكسير حرفان ، وأصلها : موطن كثيرة: صفة جُرت بالكسرة لأنها مصروفة.
{يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ}	محاريبَ تماثيلَ	لأنها على صيغة منتهى الجموع	محاريب/ تماثيل : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ،،

{كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ}			لما عطف عليها الكلمات المصروفة : جفانٍ ، قدورٍ ، عدنا إلى الأصل فجرت بالكسرة
{يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ (٤٥) بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ (٤٦)}	بيضاءَ	لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة ، ولا نحتاج إلى علة أخرى في هذه الكلمة	بكأسٍ : الباء حرف جر ، كأسٍ : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة ، بيضاء: صفة ، والمفترض أن الصفة تتبع الموصوف ، لكن بيضاءَ : علامة جرها الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف
{وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ}	أولياءَ	لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة	---
{كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ}	---	---	نوحٍ : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة ، أليس يمنع من الصرف لأنه علم أعجمي ؟ الجواب : أننا اشترطنا في العلم الأعجمي أن يكون أكثر من ثلاثة حروف ، "نوح" ثلاثة أحرف لذا فهو مصروف.
{بِبَطْنِ مَكَّةَ}	مكةَ	العلمية والتأنيث	ببطن : الباء حرف جر ، بطن : اسم مجرور وعلامة جره الكسرة ، مكة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة
{مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ}	سقرَ	العلمية والتأنيث	---
{كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ}	حيرانَ	لاجتماع علتين : الوصفية + زيادة الألف والنون	وتوفر فيه الشرط ، وهو أن لا يكون مؤنثه بالتاء ، ما مؤنث حيران ؟ الجواب : حيرى ، وحيرى منعت من الصرف لأنها مختومة بألف التأنيث المقصورة ، ولا يحتاج إلى علة أخرى
{يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ}	جهنمَ	---	اللام حرف جر ، جهنم : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف
{أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ}	مساكينَ	لأنها على صيغة منتهى الجموع	"السفينة" مؤنث لكنها ليست علم ؛ إذن هي مصروفة نقول : سفينةٌ ، سفينةً ، سفينةٍ، "البحر" ليس فيها علة تمنع من الصرف "مساكين" : اسم مجرور وعلامة جره الفتحة
أخذتُ الكتاب من أشرفَ	أشرفَ	علم على وزن الفعل	---

فلانٌ أشرف من فلان	أشرفُ	وصف على وزن أَفْعَلُ	
ما كل سوداءَ تمرة	سوداءَ	لأنها مختومة بألف التأنيث الممدودة	سوداء : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
{وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ}	مصابيحَ	لأنها على صيغة منتهى الجموع	----

الحلقة ٢٤

الآن بعد أن قررنا وقلنا أن هذه الكلمة تستحق المنع ومنعناها وطبقنا عليها هذه الأحكام ،هل يعرض للكلمة الممنوعة أشياء تجعلنا نعيدها مصروفةً ؟ عندنا مثلاً كلمة "يزيد" أو كلمة " أحمد" أو كلمة "فاطمة" هذه كلمات اتفقنا أنها كلمات ممنوعة من الصرف، قررناه في بابه ، الآن هل يعرض لهذه الكلمات أسباب قد تجعلها مصروفة ؟

قالوا : نعم ، ذكر العلماء أربعة أسباب هي الفقرة الأولى في المحاضرة التي نريد أن نؤصلها، أسباب صرف الممنوع[1]

❑ أسباب صرف الممنوع

يَعرِضُ الصرف للممنوع منه لأسباب أربعة ، هي :

١. أن ينكَّر العلم ، مثل : رُبَّ أحمدٍ جاءنا.

فكلمة "أحمد" في الأصل هي علمية ، فلما دخلت عليها "رُبَّ" من المعروف أن "رُبَّ" لا تدخل إلا على نكرة ففقدت كلمة "أحمد" إحدى العلتين فصُرفت فنراها هنا مجرورة وعلامة جرها الكسرة وقد نونت.

٢. التصغير المزيل لإحدى العلتين ، مثل: "عُمَيْر" زال فيه العدل.

كلمة "عُمر" ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، "عُمر" على وزن فُعَل علم لمذكر ومثله: جُمَح ، هُبَل ، زُفر، الآن اسم "عُمَر" ممنوع من الصرف لو صغرته فقلت "عُمَيْر"، الآن "عُمَيْر" علم لكن ليس فيه عدل ليس على وزن فُعَل، فهنا فقد أحد شرطي المنع من الصرف إذن يعود لأصله وهو الصرف ، فأقول : جاء عُمَرُ وعُمَيْرٌ ، رأيتُ عُمَرَ و عُمَيْرًا ، مررت بعُمَرَ و عُمَيْرٍ

"عُمَيْر" مصروفة و"عُمَر" ممنوعة على الأصل الذي فيها ، إذا صغَّرناها فقدت أحد الشرطين ، فهنا تُصرف هذه الكلمة والعكس أيضاً يأتي >> لو كانت كلمة فيها علة وصغَّرناها وجاءت فيها علة أخرى فإننا أيضًا نمنعها من الصرف.

** إذا كان التصغير يزيل العلة : نصرف ، ** إذا كان التصغير يضيف لنا علة : فإننا نمنعها من الصرف.

٣. إرادة التناسب ، مثل قراءة نافع والكسائي : { سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (٤)} .الإنسان

وقراءة {قَوَارِيراً} وقراءة الأعمش: { وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْرًا (٢٣)}نوح

نحن قراءتنا {سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (٤)} الإنسان. " أغلالاً "مصروفة ، "سعيراً " مصروفة ، "سلاسلَ" ممنوعة ؛ لأنها على

[1] / تم التصرف والحذف لتحاشي التكرار

صيغة منتهى الجموع ، لكن هناك قراءة { سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا} لماذا نُونّت ؟ خرجّها العلماء لأنها على إرادة التناسب أي تتناسب مع ما بعدها، أي يكون التناسب بين هذه الكلمات الثلاثة وأن تكون منونّة.

٤. الضرورة ، كقول الشاعر:

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزةٍ * ....**

كلمة "عُنيزةٍ" علم لمؤنث فحقه المنع من الصرف ، لكن الشاعر صرفه ، فجعله مجروراً وعلامة جره الكسرة، صرفه لماذا ؟ للضرورة الشعرية. **وجه الاستشهاد**/ صرف الشاعر كلمة "عنيزة" للضرورة.

قراءة من الكتاب

❖ **فصلٌ يعرضُ الصرف لغير المنصرف لأحدِ أربعةِ أسباب :**

الأول : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم يُنكَّر، تقول "رُبَّ فاطمةٍ ،عمرانٍ ، عُمرٍ ، يزيدٍ ، إبراهيمٍ ، معدِ يكربٍ ، أرطيٍ" هذه الكلمات كلها صارت مصروفة، ونوّع في الكلمات الممنوعة ، فتارةً علم مؤنث ومرةً علم مزيد بألف ونون وتارةً أعجمي ، وتارةً عدل ، وتارةً على وزن الفعل ، وتارة تركيباً مزجيًا ، نوَّع ابن هشام في الأمثلة على العلل جميعها.

ثم قال "مسألة خلافية" ويستثني من ذلك ما كان صفةً قبل العلمية ، كـ "أحمرَ" و"سكرانَ" فسيبويه يبقيه غير منصرف، وخالفه الأخفش في الحواشي ووافقه في الأوسط. وهذه مسألة خلافية بين سيبويه والأخفش في هذا الإطار.

الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين، كـ "حُمَيْد" و"عُمَيْر" في أحمد وعمر"

وعكس ذلك " تِحْلِيء " علماً ؛ فإنه ينصرف مُكبَّرًا ولا ينصرف مُصغَّرًا لاستكمال العلتين بالتصغير .

" أحمد" إذا صغَّرناه لنا أن نُصغِّره على "حُمَيْد" ، و"عمر" إذا أردنا أن نُصغِّره على "عُمَيْر" ، فالآن إذا صغّرت زالت إحدى العلتين بالتصغير، إذاً تُصرف فنقول حُمَيْدٌ وعُمَيْرٌ ، مثل لمَّـا أقول: جاء أحمدُ و حُمَيْدٌ، رأيت أحمدَ و حُمَيْدًا ، ومررتُ بأحمدَ و حُمَيْدٍ ، جاء عمرُ وعُمَيْرٌ، رأيت عمرَ وعُمَيْرًا ، ومررتُ بعمرَ وعُمَيْرٍ، معطوف بالمجرور مصروف جُر بالكسرة، عُمَرَ ممنوع جر بالفتحة.

الثالث : إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائي : { سَلَاسِلاً وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا (٤)} الإنسان

وقراءة {قَوَارِيراً} وقراءة الأعمش: { وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْرًا (٢٣)}نوح

نحن نقرأها يغوثَ ويعوقَ ، نقرأها قراءة الممنوع من الصرف ، وقُرأت يغوثاً ويعوقاً وخُرّجَت بأنها على إرادة التناسب.

الرابع : الضرورة ، كقول الشاعر: " ويوم دخلت الخِدرَ خِدرَ عنيزةٍ " كما قلنا صرفها الشاعر .

❑ *حكم منع الاسم المصروف

عندما يأتيني اسم مصروف مثل اسم "محمد" أو اسم "خالد" هل لي أن أمنعه ؟ هنا وقع خلاف ، الصورة هنا الآن خلاف الصورة الأولى ، الصورة الأولى اسم ممنوع وسوف نصرفه ، السبب الأخير قلنا مثلاً الضرورة، كقول الشاعر: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ وهذا كثير في الشعر، صرف الممنوع جائز وكثير ووارد ، أما منع المصروف ففيه خلاف ؛ لماذا ؟ صرف الممنوع هذا إعادة الكلمة إلى أصلها فلا إشكال فيه فأجازه العلماء ، لكن منع المصروف حرمنا الكلمة حقاً لها، ولهذا وقع فيه الخلاف بين العلماء فمنهم من منعه مطلقاً ومنهم من أجازه في الضرورة ولهم شواهد في هذا .[1]

---

[1] تم التصرف فيه لتحاشي التكرار

✓ **فيه خلاف بين النحويين :**

- منعه البصريون. "غالب النحويين"
- أجازه الكوفيون والأخفش والفارسي في الضرورة فقط، واستدلوا بقول الشاعر :

طلب الأزارِقَ بالكتائب إذ هوت * "بشبيبَ" غائلةُ النفوس غدور**

انظروا "شبيب" علم ليس فيه علة ثانية تمنعه من الصرف ، مع ذلك منعه الشاعر قال "بشبيبَ" ولم يقل " بشبيبٍ"

وجه الاستشهاد: مُنعت كلمة "شبيب" من الصرف للضرورة.

إذًا هؤلاء الذين جوزوا منع المصروف استشهدوا بمثل هذا البيت.

_ثُمَّ إنَّه قد حُكي عن العالم الكوفي ثعلب أبي العباس جوازه في السعة. وقال إن هذا جائز على لغة.

قراءة من الكتاب

وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين،
واحْتُجَّ عليهم - أي هو دليل الكوفيين - بـنحو قوله : طلب الأزارقَ بالكتائب إذ هوت *** بشبيبَ غائلة النفوس غدور [1]
وعن ثعلب أنه أجازه في الكلام أي في السعة أي في الكلام المنثور.

❖ **حكم المنقوص المستحق لمنع الصرف :**

الآن معنا الاسم المنقوص وهو ممنوع من الصرف "الجواري" "المباني" "النوادي" " الليالي" هذه كلمات كلها ممنوعة من الصرف وكلها منقوصة على صيغة منتهى الجموع ، جاءنا اسم ممنوع من الصرف وهو منقوص كيف نتعامل معه ؟

إذا كان بألف ولام فالأمر فيه منتهي تقول :

"هذه الليالي " "تفكرت في الليالي" فهي علامة مقدرة على الياء في الرفع وفي الجر

وفي النصب تظهر تقول " رأيت اللياليَ " نصبتها بفتحة ظاهرة ، نُقدِّر في الرفع والجر، أما في حالة النصب فتظهر.

إذا لم يكن فيها "ال" ولم تكن مضافة ماذا سأقول؟

أقول في النصب " رأيت جواريَ " ، " سهرت لياليَ " أظهرت الياء والفتحة عليها،

أما في الرفع والجر فإننا نحذف الياء ويبقى ما قبلها منونًا فنقول "هذه جوارٍ" ، " مررت بجوارٍ"،

وهذا قررناه سابقًا في أولى محاضراتنا في صيغة منتهى الجموع .

ومنه قوله تعالى : **{وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ [2] (٤١)} الأعراف {وَالْفَجْرِ (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (٢)} الفجر** ، "ليالٍ" مجرورة وحذف منها الياء ، "غواش" مرفوعة وحذف منها الياء

بعض العلماء _كيونس وعيسى بن عمر والكسائي_ خالفوا :

ففي حالة الرفع >> أثبتوا الياء ساكنة، قالوا "غواشيْ" هذه جواريْ"

في حالة الجر >> يثبتون الياء وعليها الفتحة ، فيقول: مررت بجواريَ " ويستشهدون بهذا،

طبعاً غير مقبول على الرأي الأول هذا التوجه، لكنهم خالفوا الرأي المشهور وأثبتوا الياء في حالة الرفع ، وأثبتوا الفتحة على

---

[1] / تم التصرف فيه لتحاشي التكرار

[2] / قرأها الأستاذ بالضم : غواشٌ ، ولعله سبق لسان

الياء في حالة الجر مثل النصب قالوا أنه مجرور وعلامة جره الفتحة كما نظهر في النصب سوف نظهرها في الجر، واستشهدوا ببيت رده العلماء بأنه للضرورة لأن هذا من القليل ، والرأي الأول هو الكثير الغالب وحتى إننا ذكرنا الآية {وَالْفَجْرِ (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (٢)} "ليالٍ" محلها الجر وقد حذفت منها الياء .

❖ **الشريحة // حكم المنقوص المستحق لمنع الصرف :**

في حالة النصب : تثبت الياء مفتوحة ، مثل: رأيت جواريَ ونواديَ . .

أما في حالة الرفع والجر: فتحذف ياؤه، ويعوض بتنوين، مثل: (هذه جوارٍ ، وغواشٍ وليالٍ وغوادٍ، ومررت بجوارٍ ونوادٍ)

هذه مجرورة لأن الباء حرف جر ، ففي حالة الجر حذفنا الياء وعوضنا بتنوين قبلها ،

أمَّـا النصب أثبتنا الياء مفتوحة كما نرى، وفي حالة الجر والرفع تحذف الياء.

وخالف يونس وعيسى بن عمر والكسائي فأثبتوا الياء ساكنةً في حال الرفع، مثل: هذه جواري،

ومفتوحة في حال الجر مثل: مررت بجواريَ. قال الشاعر : قد عجبت مني ومن يُعيليا *** ......

لو كان على مذهب الجمهور لقلنا ومن يعيلٍ مثل جوارٍ ، وهو عند الجمهور ضرورة، ومثله :

فلو كان عبدالله مولىً هجوته *** ولكن عبدالله مولى مواليَا

فأصلها مولى : موالٍ مضاف إليه مجرور، فهو أثبت الياء وأثبت الفتح عليها ،

وجه الاستشهاد : أثبت الشاعر الياء مفتوحة في "مواليا" وهي في حالة الجر، وهو عند الجمهور ضرورة .

لو أردنا أن نعرب :رأيت جواريَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، لِمَاذا لم ينون؟ لأنه ممنوع من الصرف.

هذه جوارٍ : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضَّمة المُقدَّرة على الياء المحذوفة.

بجوارٍ: مجرور وعلامة جره الفتحة المُقدَّرة على الياء المحذوفة.

الحلقة ٢٥

باب كيفية التثنية والجمع

كنا معكم في الحلقات السابقة في دروس النحو أخذنا فيها مجموعة كبيرة من الدروس، ابتدأناها بالنداء واختتمناها بالممنوع من الصرف، سوف ننتقل الآن إلى القسم الثاني من مقررنا وهو (مقرر الصرف)

الفرق بين النحو والصرف : أن النحو علم يُعنى بأبنية أواخر الكلم، الكلمات المرفوعة والمنصوبة والمجرورة هذه المعربة والمبني منها كما مر معكم في الفصول السابقة، أما الصرف فهو يهتم ببنية الكلمة من أصالةٍ وزيادةٍ وحذفٍ كما مر معكم في بعض دروسه، وقد أخذتم فيه مثلاً الميزان الصرفي والتصغير وأخذتم فيه بعض الدروس،

نحن سنكون معكم في هذه الدروس سنناقش أمر التثنية والجمع/ ونناقش أمر النَسب

نبدأ بالتثنية والجمع ، عندنا مجموعة من الأسماء فعندنا الاسم الصحيح ، و شبه الصحيح ، و المقصور ، و المنقوص ، و المدود، هذه خمسة أنواع نريد أن نثني الاسم منها ونجمعه جمع مذكرٍ سالمًا و جمع مؤنثٍ سالمًا.

طريقة العرض : لابد أن نتعرف على هذه الأنواع خصوصًا المقصور و المنقوص و الممدود ، الاسم الصحيح هو المشهور

والمعروف كـ"رجل" و"امرأة" "محمد" "صالح"هذا الاسم الصحيح ، إذا أخذنا هذه الخمسة الأنواع وتعرفنا عليها سوف نأخذ كل واحد منها على حدة وننظر كيف نثنيه وكيف نجمعه جمع مذكرٍ سالمًا وجمع مؤنثٍ سالمًا، سنمشي على طريقة العرض هذه، وأذكر أنَّ ابن هشام لما ذكر هذه الأمور هو ابتدأ فذكر باب التثنية ثم ناقشه في هذه الأنواع الخمسة، ثم انتقل إلى جمع المذكر وناقشه فيها ، ثم انتقل إلى جمع المؤنث وناقش الأنواع الخمسة فيها ، فقط طريقة العرض هي التي ستختلف ، سآخذ الاسم المقصور في شريحة واحدة وأناقشه فيه ، ننظر كيف نثنيه وكيف نجمعه للمذكر وللمؤنث ، الاختلاف فقط في طريقة العرض.

أول الأمر قلت نريد أن نتعرف على أنواع الأسماء التي سوف نناقشها في هذه الدروس:

- **الاسم الصحيح :** هو المشهور والمعروف كـ"رجل" و"امرأة" "محمد" "صالح"
- **الاسم شبه الصحيح** :وذلك يمثل له مثل: دلْو وظبْي وعَدْو وهَدْي ، إذا كان آخره حرف علة وقبلها سكون هذا اسم شبه الصحيح في آخره حرف علة، و لكنه وقع قبله السكون
وكلما أخذنا الأنواع الثلاثة الباقية اتضح المراد بدقة من الاسم شبه الصحيح .
- **الاسم المنقوص :** هو ما كان آخره ياء كالقاضي والداعي ، ياء لازمة وقبلها كسرة وهو من الأسماء المعربة ،

"القاضي" نسميه اسم منقوص يُنقص آخره في بعض الحالات ، فإذا لم يكن فيه "ال" قلنا : "هذا قاضٍ" حذفت الياء من آخره ، لو أثبتنا "ال" قلت "هذا القاضي" بإثبات الياء.

- **الاسم المقصور**: مثل "هدى ، تُقى ، ربا" هذه كلمات مقصورة وقع في آخرها ألف لازمة قبلها فتح ، وقُصِرت عنها جميع الحركات.
- **الاسم الممدود** : كحمراء وصفراء وهيفاء.

الوقفة الأولى في محاضرة اليوم في تحرير هذه الأنواع الخمسة ومعرفة تعريفاتها ، وما يخرج عنها ومالا يدخل فيها ، فإذا تيقنّا منها انتقلنا بعدها إلى تلك الأنواع واحداً تلو الآخر. **معنا خمسة أنواع** :

١- **الاسم الصحيح**: مثل رجل ، امرأة.

وما لم يكن من الممدود أو المنقوص أو المقصور ولا شبه الصحيح فهو : صحيح .

٢- **شبه الصحيح**: المُنزَّل منزلة الصحيح ، يأخذ حكمه ، وهو الاسم الذي آخره واو أو ياء وقبل كل منهما سكون .

مثل: ظبْي ، دلْو ، هدْي . عدْوٌ

٣- **الاسم المقصور**: الاسم المعرب المختوم بألف لازمة ، مثل : الفتى ، العصا.

هذان مثالان سَليمان على الاسم المقصور، اسمان معربان مختومان بألفٍ لازمة في آخر الكلمة، سنأخذ الآن بعض الكلمات التي لا تدخل في المقصور،

- هل كلمة "هذا" تدخل معنا في الأسماء المقصورة؟ لا ؛ لأن "هذا" اسم مبني.
- هل تدخل معنا "على"؟ لا تدخل لأنها حرف .
- هل تدخل معنا "يسعى"؟ لاتدخل لأنها فعل .

٤- **الاسم المنقوص**: الاسم المعرب المختوم بياء لازمة مكسور ما قبلها مثل: القاضي، الداعي، الراعي، الساعي، السامي

- **ننتقل إلى الكلمات التي اختل فيها أحد الشروط** :

"الذي" لا تدخل معنا لأنها اسم مبني ، "في" لا يدخل معنا لأنه حرف ، "يقضي" لا يدخل معنا وإن كان آخره ياء لأنه فعل .

٥- **الاسم الممدود**: الاسم المعرب الذي آخره ألف بعدها همزة ، مثل: صحراء، عفراء .

نأخذ بعض الكلمات "هؤلاء" لا تدخل معنا لأنها مبنية ، و" ناء" لا تدخل معنا لأنها فعل .

❑ الاسم الصحيح

عندما نقول مثلاً "متدرب" أو "متعلم" أو "منتسب" هذا اسم صحيح ، **إذا أردت أن أثنيه ماذا سأصنع فيه؟** أقول : "منتسبان" أو "منتسبتان" ما الذي صنعناه؟ زدنا الألف والنون ، ونزيد الياء والنون في حالة النصب والجر- وهذا حكم نحوي لا أثر له الآن عندنا - نزيد علامة التثنية نقول "جاء المنتسبان" و "رأيت المنتسبَين" و"أُعجِبت بالمنتسبَين الحريصَين على طلب العلم"، إذًا في الاسم الصحيح نزيد الألف والنون ، والنون سوف تكون مكسورة "منتسبانِ"

لو أردنا جمعه جمع مذكر سالم ماذا نقول؟ "منتسبون" ما الذي صنعناه؟ زدنا الواو والنون، وفي حالة النصب والجر ماذا سنزيد؟ الياء والنون لا إشكال عندنا في هذا الدرس الصرفي ، الكلمة سليمة ونزيد في آخرها ما يدل على الجمع فنقول "منتسبون" أو "منتسبين" والنون ما حركتها ؟ الكسر أو الفتح ؟ الفتح ، {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١)} المؤمنون النون مفتوحة في الجمع ، أما في المثنى فهي مكسورة ، إذا أتينا إلى جمع الإناث مثلًا كلمة "هند"، نريد أن نجمعها ماذا سنقول فيها؟ نقول "هندات" زدنا الألف والتاء ، "منتسبة" نقول فيها "منتسبات" ما الذي صنعناه؟ صنعنا فيها: حذف تاء التأنيث ثم زدنا الألف والتاء ثم نعربها كما أخذناه في الدروس النحوية ، إذن الاسم الصحيح فقط نزيد فيه علامة التثنية ، أو علامة جمع الذكور ، أو علامة جمع الإناث. هذا بإجمال الحديث عن الاسم الصحيح، ولا تغيرات تذكر في الكلمة .

التثنية	يُثنَّى بزيادة ألف ونو ن في حالة الرفع ، أو ياء ونون في النصب أو الجر. حكم هذه النون: وتكون النون مكسورة دائمًا . مثل: دخل المتدربانِ ، رأيت الصديقَيْنِ .
جمع المذكر السالم	ويجمع جمع مذكر سالمًا بزيادة (واو ونون) في الرفع ، أو (ياء ونون) في النصب و الجر. وتكون النون مفتوحة دائمًا . مثل: دخل المتدربونَ ، رأيت المصلينَ . ويسمى هذا الجمع الجمع الذي على حد المثنى ، لأنه مثل المثنى ، هنا "يشير على المثنى" ألف ونون، و هنا واو ونون .
جمع المؤنث السالم	ويجمع جمع مؤنثٍ سالمًا بزيادة ألف وتاء ، مثل هند هنداتٍ . فإن كان فيها تاء التأنيث مثل: "منتسبة" و"شجرة" فإنها تحذف ، مثل : "منتسبات، شجرات"

❑ جمع الاسم المقصور

مثل كلمة "فتى" و"هدى و"مصطفى" و"ملتقى" و"حبلى" و"مستشفى" هذه أسماء مقصورة ، "مستشفى " اسم معرب وآخره الألف اللازمة ، إذا أردت أن أثنيه ماذا أصنع فيه؟ سأقول " مستشفيان" نلحظ أن الألف قد تغيرت وقلبت ياءً، نقول "فتى" إذا أردت أن أثنيه ماذا تقول؟ أقول "فتيان" {وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ(٣٦)} يوسف. قُلبت هذه الألف ياء

"عصا" كيف أثنيها؟ أقول فيها "عصوان"، مرة قلبناها واوًا ومرة قلبناها ياءً ، لما أتينا لباب التثنية اختلف الحكم :

ننظر إلى هذه الألف هل هي ثالثة أم أكثر من ثالثة؟

١.**إن كانت الألف ثالثة** ، فإننا ننظر إلى أصلها، فإن كان أصلها الواو قُلبت واوًا ، وإن كان أصلها الياء قُلبت ياءً ، فـ"فتى" أصلها الياء نقلبها ياء، نقول "فتيان" ، "رحا" أصلها الياء فنقول "رحيان" ، "قفا" أصلها الواو فنقول "قفوان" ننظر إلى الأصل ثم نثني الكلمة نعيده إلى أصله ثم نزيد الألف والنون أو الياء والنون .

٢. **إن كانت أكثر من ثالثة** مثل مستشفى ، كيف تثنونه؟ تقولون "مستشفيان" ما الذي صنعتموه؟ قلبتموها ياءً ، إذًا كانت أكثر من ثالثة نقلبها للياء .

الخلاصة: الذي نريد أن نصل إليه أن الاسم المقصور وكذلك سيأتي المنقوص له أحكام تختلف عن الاسم الصحيح ، في الاسم الصحيح كنا نزيد الألف والنون في المثنى أو الياء والنون ، وفي جمع الذكور ياء ونون أو واو ونون ، في جمع الإناث ألف وتاء وينتهي الأمر، هنا سوف يكون هناك تغييرات في الاسم ، فنأخذ الاسم المقصور ما الذي يحدث من تغيرات في حالة التثنية ، وما الذي يحدث في حالة الجمع، ثم ننتقل إلى الاسم الذي بعده .

ننتقل الآن إلى جمع الذكور مثلاً نقول "مصطفى" كيف نجمعه؟ "مصطفَون" كلمة "أعلى" "أعلَون" {وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ (١٣٩)} آل عمران. ما معنى كلمة "أعلون"؟ لابد أن تسأل نفسك وأنت تقرأ القرآن كما قلت قبل هذا{وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ (٤٧)}ص. عندما تقرأ القرآن هل تظن أن "مصطفين" مثناة أم مجموعة ؟ بعض الطلاب يخطئ يقول أن "مصطفين" مثنى! مصطفين جمع ، طبعًا الأخيار جمع، ووصف الجمع جمع مثله ، إنهم ضمير الجمع ، هم ضمير الجمع ، ما الذي حدث فيها؟ هي في الأصل "مصطفى" فالألف هذه الآن قد حذفناها ، وبقيت الفتحة قبلها دلالة عليها ، ثم أتينا بالواو والنون ، أو الياء والنون فقلنا : " أعلى : أعلَون" ، "مصطفى : مصطفَون أو مصطفَين" .

الجمع المؤنث مثل المثنى : سنقول "عصا، عصوات " و "رحا ، رحيات" وفي كلمة "كبرى" نقول "كبريات" لماذا؟ لأنّه في المثنى نقلبها إلى ياء ، في التثنية "مستشفى" ماذا نقول فيه؟ نقول "مستشفيان" كيف نجمعه؟ "مستشفيات"

❖ التثنية:[١]

- **إذا كانت الألف ثالثة**// يثنى برد ألفها إلى أصلها، ثم تضاف الألف والنون أو الياء والنون لأجل التثنية.
  - إن كان أصلها واوًا : قلبت واوًا : تقول في "عصا" : عصوان أو عصوين.
  - إن كان أصلها ياءً : قلبت ياءً: تقول في "فتى": فتيان أو فتيين.
- إذا كانت الألف أكثر من ثالثة/ فتقلب ياء. مثل: مشفى ، مشفيان أو مشفيين ، كذلك مستشفى .

❖ جمع المذكر السالم:

مثل (الأعلون) ويجمع جمعاً مذكر سالماً "بحذف" ألفه وإبقاء الفتحة دليلًا عليها ، ثم تضاف الواو والنون ، أو الياء والنون. فتقول في "مصطفى" : مصطفَون أو مصطفَين ."مجتبى" : مجتبَون أو مجتبَين

❖ جمع المؤنث السالم:

ويجمع جمعاً مؤنثاً سالماً على قاعدة المثنى .فتقول في عصا، رحى ، كُبرى : عصوات ، ورحيات ، كبريات ، مستشفيات.

✓ تتمة في تثنية الاسم المقصور

بقي في تثنية المقصور : تُبدل الألف ياء إذا كانت الألف غير مبدلة وقد أُميلت كـ"متى" لو سميت بها "مَتَيَان"

لو سمينا بكلمة متى وقد وردت ممالة فإذا أردنا أن نثنيها نقول مَتَيَان

وتُبدل واوًا إذا كانت غير مبدلة – فهي غير مبدلة لا من واو ولا من ياء– ولم تمل كـ "لدى، إذًا" لو سميت بها "لدوان" ، "إذاوان" فقط نذكرها هنا من باب الإثبات لما ذكرها ابن هشام ، وليست في الكثرة كالذي سبق ، ذكرناها من باب إقرار القاعدة التي ذكرها ابن هشام.

---

[١] لأن الأستاذ شرح بما فيه الكفاية قبل عرض الشرائح لم أكتب الشرح المكرر أثناء عرض الشرائح

شذَّ في // رضا: رِضِيان ؛ مع أنه واوي.

عندنا "رضا" ثنيت بـ"رضيان" وهي واوية نقول "رضوان" نعيدها لأصلها وهي ثالثة ، وردت رضيان ونقول أن هذا شاذ.

حِمَا: حِمَوان ؛ مع أنه يائي.

حما أصلها ياء نقول "حميان" قالت العرب حموان نقول أن هذا شاذ لأنه يائي وقد قلب.

قهقرى: قهقران ؛ بالحذف.

"قهقهرى" الألف رابعة المفترض أن تقلب ياء ، قالوا فيها "قهقران" بحذف هذه الألف[1]

قد انتهينا الآن مما نريده من الاسم المقصور والآن سنزيد في الأمثلة من أجل التطبيقات :

١. {وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ(٣٦)} يوسف

الاسم المقصور: فتيان . فتى ، فتيان. قلبنا فيها الألف ياءً.

٢. { يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ(١١)} النساء

الاسم المقصور: الأنثيين . الأنثى ، الأنثيين ، قلبنا فيها الألف ياءً لأنها أكثر من ثالثة.[2]

٣. {قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ (٥٢)} التوبة

الاسم المقصور: كلمة حسنى الحسنيين ، قلبنا فيها الألف ياءً لأنها وقعت رابعة.

٤. {وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ (١٣٩)} آل عمران ، مرت معنا قبل قليل.

٥. {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ (٤٧)}

كما اتفقنا نقررها من ضمن هذه الأمثلة التي أوردناها .

٦. **كلمة عصا** > نجمعها على عصَوَات

٧. **حُسنى** > نقول حُسنَيَات

٨. **مفترى** > مفترَيَات

٩. **مستشفى** > مستشفَيَات لأنها وردت أكثر من ثالثة مثله مثل التثنية، وجمع المؤنث مثله مثل التثنية.

الحلقة ٢٦

كلمة راعي لو أردنا أن نثنيها نقول >> راعيان ، الياء كما هي ، وزدنا الألف والنون

الراعي > الراعيان ، الداعي > الداعيان ، بثبوت الياء

لو كانت الياء محذوفة مثل : هذا داعٍ ، في حال التثنية نقول : داعيان ، الياء التي كانت محذوفة سنعيدها

في حال جمع المذكر السالم / الداعي > الداعون ، المحامي > المحامون ، حُذفت الياء

عند المؤنث / داعية > داعيات ، تبقى الياء من دون أيِّ تغيير .

❑ الاسم المنقوص

❖ تثنية الاسم المنقوص

---

[1] قال بحذف الياء يمكن أنه سبق لسان والصحيح حذف الألف

[2] قال الأستاذ : أكثر من رابعة ، ولعله سبق لسان

يثنَّى كتثنية الصحيح بزيادة ألف ونون ، وترد ياؤه إذا كانت محذوفة فتقول في : هذا قاضٍ < هذان قاضيان

كلمة قاضٍ كانت محذوفة منها الياء ، عند التثنية أعدناها إليها

رأيت القاضيَ > رأيت القاضييْن ، إذا كانت الياء مثبتة فتبقى

❖ جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم

يُجمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم بحذف الياء ، وإضافة "واو ونون" في الرفع مع ضم ما قبل الواو ، أو "ياء ونون" في النصب والجر مع كسر ما قبل الياء ،

المحامي > حضر المحامون : حذفت الياء ، وأتينا بـ"ون" مع ضم ما قبل الواو لمناسبتها

الداعي > رأيتُ الداعين : الداعين/ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ما الذي صنعناه ؟

حذفنا الياء من كلمة الداعي ، وكسرنا ما قبل الياء والنون فقلنا : الداعِين

❖ جمع المؤنث السالم

يجمع في الصحيح من غير تغيير مثل : جاءت الداعيات

❑ الاسم الممدود

مثل : صحراء/ عفراء/ خضراء/ إنشاء/ قرّاء

❖ تثنية الاسم الممدود

عند تثنية الاسم الممدود لابد من النظر إلى أصل الهمزة ، فإن الهمزة يختلف حكمها :

فتارةً تأتي لإرادة التأنيث مثل : حمراء > مأخوذة من الحُمرة ، فالهمزة مزيدة لأجل التأنيث فسوف نقلبها واوًا فنقول "حمراون " و"صفراوان"

وتارةً تكون همزة أصلية مثل : إنشاء > الفعل : أنشأَ ، فالحكم سيختلف في الهمزة الأصلية عن الهمزة التي كانت للتأنيث، سوف تبقى ؛ لأنها أصلية

وقد تكون الهمزة منقلبة عن أصل ، مثل : كساء/ دعاء

أصل دعاء : دعا يدعو ، ففيها واو في الآخر ، فالأصل أن نقول : دعاو ، فتطرفت الواو بعد ألف زائدة فقلبت همزة .

وقد تكون الهمزة مزيدة للإلحاق ، فقد تزيد العرب في الكلمة حرفًا لتُلحق الكلمة بوزن آخر ،

وقد أخذناه سابقًا في : أرطى/ عرقى/ جعفر

الاسم الممدود الهمزة التي في آخره لها نوع ودلالة ، بخلاف الاسم المنقوص والمقصور لم تكن له أي دلالة، إنما هي من حروف الكلمة ، فهمزة "صحراء" تختلف عن همزة " إنشاء" ، فالهمزة في "إنشاء" أصلية لأن الفعل أنشأ ، أما الهمزة في "صحراء" فهي ليست أصلية ، بل جاءت للتأنيث مثل : حمراء ، صفراء . فهي "أحمر" ومع المؤنث " حمراء"

إن كانت الهمزة للتأنيث > ستقلب واوًا عند التثنية فنقول في حمراء ، صفراء : حمراوان ، صفراوان

وإن كانت الهمزة الأصلية > تبقى فنقول في إنشاء : إنشاءان

وإن كانت الهمزة منقلبة عن أصل > يجوز الوجهان ، ويترجح التصحيح فنقول في دعاء : دعاءان/ دعاوان

وإن كانت الهمزة للإلحاق > يجوز الوجهان ، فنقول : علباءان/ علباوان

فهذه هي الأنواع الأربعة للهمزة ، ومن خلال النوع نحكم على الكلمة .

نوع الهمزة	الحكم	المثال

١- أصلية	بقيت	إنشاء : إنشاءان أو إنشاءين/ قرّاء : قرّاءان أو قرَّاءين إنشاء أصلها : أنشأ/ قرّاء أصلها : قرأ
٢- للتأنيث	قلبت واوًا	صحراء، حمراء : حمراوان أو حمراوين/ حسناء : حسناوان أو حسناوين
٣- منقلبة عن واو	يجوز إبقاؤها	دعاء : دعاءان أو دعاءين/ كساء : كساءان أو كسائين
أو منقلبة عن ياء	ويجوز قلبها واوًا	دعاء : دُعاوان أو دُعاوين/ كساء : كساوان أو كساوين

النوع الرابع قليل لذا أفردناه عن الجدول :

٤- **ما كانت همزته بدلا من حرف الإلحاق** مثل : علباء ، قوباء ، أصلهما : علباي ، قوباي ، زيدت الياء لأجل أن تلحق بوزن قِرطاس ، فقُلبت همزة ، فالهمزة في "قوباء ، علباء" بدل من حرف الإلحاق ، بدل من الياء التي جاءت لتلحق هذه الكلمة بوزن كلمة أخرى ، وهذا وارد عن العرب في كلمات معدودة ، فيجوز فيه الوجهان ، والأرجح فيه الإعلال على التصحيح ، فنقول : علباوان أو علباءان . والخلاف في الترجيح .

✓ رأي السيرافي فيما كان قبل التأنيث واو مثل : عشواء

كنا نقول في الذي آخره ألف التأنيث أن تقلب واوًا فنقول في صحراء : صحراوان

السيرافي يقول : إذا كان قبل ألف التأنيث واو فلا نقلبها بل نبقيها ،

يقول ابن هشام : " الخامس المدود وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته وهو ما كانت همزته أصلية ، مثل : قُرَّاء ، وُضَّاء : قُرّاءان ، وُضَّاءان ، والقُرَّاء الناسك ، والوُضَّاء الوضيء الوجه

الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث ، كـ حمراء : حمراوان

وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو : وجب تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فنقول في : عشواء :عشواءان ، بالهمز – لم يقلبها واوًا كما اتفقنا – وجوَّز الكوفيون في ذلك الوجهين "

❖ **جمع الاسم الممدود (جمع المذكر السالم)**

يُجمع جمع مذكر سالم كما عُمل في المثنى مع مراعاة علامتي الجمع (الواو والنون أو الياء والنون)

فتقول في وُضَّاء : وُضَّاؤون أو وُضَّائين لأن الهمزة أصلية

جمع الاسم الممدود (جمع المؤنث السالم)

يُجمع الاسم الممدود جمع مؤنث سالمًا كما عمل في المثنى مع مراعاة علامتي الجمع

فتقول في صحراء وعفراء : صحراوات ، عفراوات ؛ لأن الهمزة للتأنيث فقُلبت واوًا ، ثمَّ زدنا الألف والتاء

وتقول في معطاء وبناء : معطاءات ومعطاوات ، بناءات وبناوات ؛ لأن الهمزة منقلبة عن أصل

بنى يبني فالأصل : بناي ، قلبت الياء همزة ، فالهمزة في "بناء" منقلبة عن الأصل فيجوز الوجهان عند جمعها جمع مؤنث سالم .

الحلقة ٢٧

وأذكر فيما قلت لكم أنه مما يُسهل القاعدة أن ننظر إلى نطقنا للكلمة، أن نأخذ الآيات التي كنا نقرأها ونحفظها، فهي المثال

السليم، ونناقش ما الذي حدث فيها من تغيير، فكما قلت مثلاً في آية {وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ} ، {لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} ، {الْحُسْنَيَيْنِ} ، {وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانَ} هذه الآن كلها كلمات مرت معنا نقرؤها في القرآن لابد أن نقف عند كل واحدة منها وننظر ما الذي وقع فيها ؟ فكلمة "فتى" صارت "فتيان" الألف قلبت ياء، أتوقف عندها وأسأل لماذا قلبت الألف ياء؟ هذه صورة من الصور، وعندما آتي وأقول مثلاً في {الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} كلمة "المصطفين" أصلها "مصطفى" وهنا قد جُمعت، وأذكر أن قلت لكم أنه هناك من يخطئ ويظن أنها مثناة ! هي جمع، وردت في هذه الآية جمع، فأنت إذا قرأتها تقول ماذا كانت الكلمة عليه؟ مصطفى، ما الذي حدث فيها؟ حذفت هذه الألف ثم جيء بعلامة الجمع وبقيت الفتحة دليلاً عليها، بهذا تسهل علينا القاعدة، حتى ما تحتاج إلى مذاكرة ومراجعة ومدارسة وربط بالاختبار، لا، نأخذ بماذا ننطق، بما نتكلم في حياتنا اليومية، إذا قرأنا قرآن أو قرأنا حديثاً أو قرأنا ، أي بيت ، أي حكمة سائرة وجدت كلمة لم أعرف ما الذي حدث فيها من تغيير؛ أتوقف عندها، أناقشها، أسأل، بعدها سوف تثبت عندي هذه المعلومة في ذهني.

الأسماء الصحيحة هي التي تكون ثابتة ومعروفة وواضحة لا يحدث فيها أي تغيير إلا بزيادة الواو والنون أو الياء والنون {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} (مؤمن: مؤمنون) زدنا الواو والنون أو الياء والنون في الجمع وانتهى الأمر، لكن مع الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة اتضح لنا أن هناك تغييرات تحدث فيها ما بين قلب وحذف . . . إلى آخره.

❑ تتمة في جمع المؤنث السالم

❖ الأمر الأول: إذا دخلت تاء التأنيث في الكلمة ثم أردنا أن نجمعها

قالوا : تاء التأنيث على نية الانفصال ، نحذفها ثم ننظر للكلمة ، حرف العلة إذا كان قبلها.

فمثلاً: كلمة "فتاة " آخرها تاء التأنيث، إذا أردت أن أجمعها جمع مؤنث سالم ما الذي سأصنعه؟ نحذف تاء التأنيث ، تبقى الكلمة : فتى ، الألف كنا نقلبها ياء قلنا : فتيان، إذًا هنا نقول فتيات نقلبها ياء، أي تاء التأنيث لا أثر لها.

" **قناة" كيف نجمعها؟** نقول قنوات ، حذفنا التاء ثم قلبنا الألف هذه واوًا ؛ لأننا أعدناها إلى أصلها.

سوف تأتينا الآن مجموعة من الكلمات بهذه الطريقة، الفقرة الأولى نريد أن نثبت فيها أنَّ تاء التأنيث لا أثر لها، إذا حذفناها ننظر إلى ما قبلها، إن كان الاسم صحيحًا الحمد لله،

نعود إلى مثالنا الأول : منتسبة ، حذفنا تاء التأنيث قلنا فيها ماذا؟! منتسبات، مثل كلمة منتسب.

إذا كان قبل تاء التأنيث حرف علة نعدُّه كأنه هو الحرف الأخير ونبني عليه جمع الكلمة جمع مؤنث سالم.

إذا كان قبل تاء التأنيث حرف العلة/ يجرى عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخراً في أصل الوضع

- ظبية : ظبيات، أثبتنا الياء لأن هذا شبيه بالصحيح، الياء تبقى فيه.
- غزوة : غزوات، تسلم فيها الواو لأنها أيضاً شبيه بالصحيح.
- مصطفاة : مصطفيات، حذفنا التاء، بقيت الألف، قلبناها ياء ، ثم زدنا الألف والتاء،

كما قلنا في التثنية: مصطفيان، قلبنا الألف ياء، هنا كذلك نقلبها ياء، أي لا تغيير في القاعدة.

- فتاة: فتيات، بقلب الألف ياء، حذفنا تاء التأنيث ، بقيت هذه الألف ، كنا نقلبها هناك فنقول فتيان، هنا نقول أيضاً في الجمع مثلها: فتيات.
- قناة: قنوات، بالواو؛ لأننا لما حذفنا تاء التأنيث بقيت الألف وأصلها الواو فنقول فيها : قنوات.
- قَرّاءَة : قرّاءات، حذفنا تاء التأنيث، الهمزة أصلية، تبقى الهمزة في الجمع كما قررناه سابقاً.

إذن هذه هي الفقرة الأولى تُبين لنا أن تاء التأنيث هي - كما يقولون - على نية الانفصال ، نحذفها إذا أردنا أن نجمع جمع

مؤنث سالم حتى لا نجمع بين علامتي تأنيث (تاء التأنيث والألف والتاء)، فإذا حذفناها ننظر إلى الحرف الأخير، إن كان هناك حرف علة عاملناه كأنه الحرف الأخير في أصل وضع الكلمة ، ثم نبني الأحكام عليه كما رأينا من خلال الأمثلة السابقة، هذه هي الفقرة الأولى .

❖ **الأمر الثاني : التغييرات في عين جمع المؤنث السالم**

إذا جاءتنا الكلمة وأردنا أن نجمعها جمع مؤنث سالم ، وهذه الكلمة اسم ثلاثي ساكن الوسط ، صحيح غير معتل ، ولا مُضعَّف، فالعلماء هنا ذكروا فيه أكثر من وجه.

-منتسبة لما جمعناها قلنا: منتسبات، جمعناها بالألف والتاء لم نغير شيء.

عندما نأتي عند كلمة -مثلاً- كلمة "جُملة"، الآن هذه الكلمة سنقول فيها: جُملات، على ما هي عليه، لكن ألا يجوز لي فيها وجه آخر؟ فنقول: جُمَلات أو جُمْلات بالتسكين أو بالإتباع ، العلماء ذكروا بعض القيود في الاسم المؤنث الثلاثي ، سوف نأخذ هذه الضوابط _ القيود_ إذا اجتمعت هذه الأوصاف في الكلمة حكموا عليها بأنه يجوز فيها وجه أو وجهان أو ثلاثة، سوف تأتينا بعد قليل.

مثلاً كلمة : خِدْمة ، إذا أردنا أن نجمعها سنقول: خِدْمات، على نُطق الكلمة نفسها ،

لكن ألا يجوز لنا أن نضع الفتحة على الحرف الثاني عين الكلمة؟ قالوا يجوز، فنقول فيها: خِدَمات،

ألا يجوز لنا إتباع الحرف الثاني للحرف الأول؟ قالوا يجوز، فنقول فيها: خِدِمات.

في جمع المؤنث السالم إذا أدرنا أن نجمع نوع من الأسماء: اسم ثلاثي صحيح العين ساكنها . . إلخ – ستأتينا بعد قليل - إن اجتمعت المواصفات هذه في الكلمة فالعلماء ينظرون إلى الحرف الأول منها؛ هل هو مفتوح أم مكسور أم مضموم.

فعندما أقول خِدمة ؛ فالخاء مكسورة، وعندما أقول: دَعد؛ فالدال مفتوحة، وعندما أقول: جُمْل؛ فالجيم مضمومة، وعندما أقول: بِصرة؛ فالباء مكسورة، وهكذا.

فالعلماء ينظرون إن كانت الفاء مفتوحة فلها حكم > يجب فيها الفتح

إذا كانت الفاء مكسورة أو مضمومة > يجوز لنا فيه ثلاثة أوجه: الإتباع والسكون والفتح .

❑ التغييرات في عين جمع المؤنث السالم

نأخذ في البداية الضوابط _ القيود في الكلمة_:

١/ إذا كان المجموع بالألف والتاء : اسمًا / ثلاثيًا / ساكن العين / غير معتلها / ولا مدغمها : لزم فتح العين.

اسمًا: أي ليس بوصف، مثلًا لما نقول: سجدة اسم، ما نقول صعبة ! ، صعبة : وصف لا نريدها.

ثلاثيًا: مثلاً سجدة ثلاثة حروف ، ما نقول مثلاً زينب ! أربعة حروف.

ساكن العين : أي الحرف الثاني ساكن وليس بمتحرك.

غير معتلها : ليس بحرف علة مثل كلمة : روضة ، الواو حرف علة.

ولا مدغمها : مثل كلمة حجَّة فهي مدغمة الجيم عين الكلمة - الحرف الثالث -

إذن إذا توافرت هذه الشروط سوف ننظر:هل هو مفتوح الفاء؟

ماذا نقصد بالفاء ؟ الحرف الأول الأصلي ، حرف السين في "سجدة" هو الحرف الأول الأصلي مفتوح، الآن كلمة "سجدة" و "دعد" توافرت فيها الشروط السابقة : اسم ثلاثي ساكن العين -العين الحرف الثاني الأصلي فيه سكون- غير معتل ، ولا مدغم فيما بعده ، لم نقل : حجَّة، ما أدغمناه فيما بعدها ، في هذه الحالة: الحرف الثاني يلزم فتح العين.

❖ أمثلة

سجدة : سَجَدات. ، دعد: دَعَدات، مرة بتاء التأنيث ومرة بدونها، لا خلاف.

قال تعالى : {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ} مفرد حسرات: حسرة ، اسم ثلاثي ساكن العين غير معتل ولا مدغم ، فيلزمنا فتح العين الحرف الثاني فنجمع حسرة على حسَرات.

قال الشاعر:

بالله يا "ظبَيات" القاع قلن لنا ***** ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ما مفرد ظبَيات؟ ظبْية ، فقال: ظبَيَات ، لو احتاج الشاعر إلى التسكين؟ يقول هذه ضرورة حسنة ؛ لأنه يلجأ إليها في غير هذا المقام،

وحُمِّلْتُ "زفْرات" الضحى فأطقتها ***** وما لي بزفْرات العشي يدان

زفْرة: هذه المفرد، انظروا إلى القيود، اسم ، ثلاثي، ساكن العين –الفاء ساكنة- غير معتل ، غير مدغم في الذي بعده فقلنا: تُفتح العين فنقول زفَرات، لكن لما سكَّنها الشاعر نقول ضرورة حسنة ولا إشكال في هذا،

هذا إذا كانت الكلمة مفتوحة الفاء، أي الحرف الأول: سَجدة، فالسين مفتوحة.

٢/ إن كانت مضمومة الحرف الأول، سوف يجوز لنا في الحرف الثاني وهو العين ثلاثة وجوه : الفتح والإسكان والإتباع :

-خُطوة: اسم ، ثلاثي ، ساكن العين ، صحيح غير معتل ، وغير مدغم ، فماذا نقول في خُطوة إذا أردنا أن نجمعها؟ خُطَوات ، فتحنا الحرف الثاني الطاء ، ونسكنه فنقول: خطْوات، ونتبِع فتقول: خُطُوات، أتبعناها، هذا معنى كلمة الإتباع ؛ الحرف الثاني يتبع حركة الحرف الأول.

- جُمْل : بدون تاء التأنيث ، ماذا سنقول فيها؟ جُمَلات: فتحنا الحرف الثاني، جُمْلات: سكنَّاه ، جُمُلات : أتبعناه، إذن جاز لنا فيها ثلاثة أوجه في مضموم الفاء.

٣/ مكسور الفاء : جاز في العين : الفتح والإسكان والإتباع

مثلها سوف نأخذه في المكسور، فنثبت القاعدة، مكسور الفاء –الحرف الأول- سيجوز لنا في العين الأوجه الثلاثة نفسها.

- كِسْرة: توفرت فيها الشروط اسم ، ثلاثي ، صحيح العين، ساكنها ، غير مدغم ، ولا معتل ،

فنقول فيها: كِسَرات ، كِسْرات ، كِسِرات ، جاز لنا فيها ثلاثة أوجه.

- هند نقول فيها: هِنَدات بالفتح ، وهِنْدات بالسكون ، وهِنِدات بالإتباع.

قد جاز لنا في مكسور الفاء ومضموم الفاء ثلاثة أوجه، من ضمن الأوجه الثلاثة وجه الإتباع، أن نُتبع هذه الحركة بما بعدها. الآن سوف نأخذ حالتين يمتنع فيها الإتباع ، في مثل: ذِرِوات و مُدُيات .

❖ متى يمتنع الإتباع؟ في حالتين:

١-إذا كانت الفاء مضمومة ، واللام ياء

مثل : دُمْية، أين الفاء؟ حرف الدال مضموم ، أين لام الكلمة؟ هو الياء، ماذا نقصد باللام؟ الحرف الأخير الأصلي ، الدال فاء الكلمة أي على وزن فعل ، فالفاء الحرف الأول الأصلي وهو الدال ، العين الحرف الثاني الأصلي ، اللام الحرف الثالث الأصلي وهو الياء، فنقول: إذا كانت الفاء مضمومة وهو حرف الدال، واللام الذي هو الحرف الثالث الأصلي كان ياءً فهنا لا يجوز لنا الإتباع نقول: دُمْيات بالسكون ممكن ، بالفتح دُمَيات ممكن، لكن بالإتباع دُمُيات ثقيل، ضم وضم ثم ياء فيها ثقل.

٢- إذا كانت الفاء مكسورة ، واللام واو

ما الفاء؟ الحرف الأول الأصلي وهو الذال ، واللام الذي هو الحرف الأخير الواو، فهنا يجوز الفتح فنقول: ذِرَوات، والسكون: ذِرْوات، أما الإتباع فنقول:ذِرِوات ففيها ثقل، كسر وكسر وواو، ومثلها رِشْوة.

الآن ذكرنا أنه الاسم إذا اجتمعت فيه هذه القيود كلها مثل "سجدة" وغيرها قلنا اسم ثلاثي ساكن الوسط صحيح غير مدغم وغير معتل ؛ اجتمعت هذه الشروط دخلنا في التفصيل، في مفتوح الفاء الحرف الأول وفي مضمومه ومكسوره، فتحركنا بأكثر من وجه في المضموم وفي المكسور.

إذا اختل شرط من هذه القيود التي ذكرناها ، الكلمة ليست اسم ، أو ليست بصحيحة العين ، أو ليست بساكنة، أو ليست بحرف صحيح أي معتل ، أو إذا كانت مدغمة ، اختل أحد القيود الخمسة ، ما الحكم؟ نبقى الكلمة على الأصل، ننظر الآن إلى هذه القيود عند اختلالها:

❖ **إذا اختل قيد >> امتنع التغيير ، كالآتي :**

- زينبات ، سعادات/ لأنهما اسمان رباعيان ، فنترك زينب زينبات ما نغير أي شيء.

- ضخمة : ضخْمات/ لأن كلمة ضخمة وصف ،

نضع الكلمة على ما هي عليه ، فلا نأتي بالفتح ولا نأتي بالإتباع ، بل نأتي بالكلمة على ما هي عليه: ضخمة: ضخْمات.

- شَجَرَة: شَجَرَات/ لأنه محرك الوسط هي الجيم متحركة في المفرد أيضًا نحركها هنا فنقول شَجَرَات.

- جَوْزَة: جَوْزات. -بيضة: بيضات.-روضة: روضات/ لأنه معتل العين

ما الذي صنعناه؟ أبقينا الكلمة على ما هي عليه لأنه "معتل العين " حرف علة الواو ، جوزة حرف علة.

أما في لغة هذيل/ فإن العين تُحرّك وعليه قراءة {ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ}.

وأيضاً قول الشاعر: أخو" بَيَضات " رائح مُتأوب

في لغة هذيل يحركون العين، نحن ماذا قلنا في جوزة؟ كيف نجمعها؟ نقول: جَوْزات.-بيضة: بَيْضات.-روضة: رَوْضات.

في لغة هذيل لا، يحركون العين، فيقولون في جوزة: جَوَزات. -وبيضة: بَيَضات. -وفي روضة: رَوَضات.

-حَجَّة: حَجَّات، هنا ما الذي حدث؟ العين مدغمة (الجيم) حَجَّة ، الجيم هي عين ولام الكلمة ، فنتركها على ما هي عليه ولا نغيرها.

❖ **الآن نريد أيضًا أن نأخذ مجموعة من الأمثلة نطبق فيها على ما سبق في هذه القواعد:**

-قال تعالى : {فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ} ما مفرد حَسَرَاتٍ؟ حَسْرَة ، حَسَرات قلنا يلزم فتح العين.

-{رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ} هَمَزَاتِ ما مفردها؟ هَمْزة ، فنجمعها نقول: هَمَزَاتِ فتحنا العين.

-{زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ} ما مفرد الشَّهَوَاتِ؟ شَهْوة، فنقول فيها شَهَوَاتِ فتحنا العين.

-{وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ} غَمَرَاتِ مفردها: غَمْرة ، فنجمعها على غَمَرَات يلزمنا فيها فتح العين لأن الحرف الأول مفتوح.

- {إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ} ما مفرد كلمة الْحُجُرَاتِ؟ حُجْرة، فنحن يجوز لنا في حُجْرة: حُجْرات ، حُجَرات ، حُجُرات ، ما الذي ورد في القرآن؟ الإتباع فجاء فيها حُجُرَاتِ.

-{وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ} حُرْمة: حُرُمَاتُ ، جاءت بالإتباع.

-{لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ} خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ نستطيع أن نقول خُطْوة: خُطَوَات خُطْوَات خُطُوَات، في القرآن قال: خُطُوَاتِ جاءت بوجه الإتباع.

-{وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ} ما مفرد ظُلُمَات؟ ظُلْمَة ، متوفرة فيها الشروط ، فيجوز لنا فيها أن نقول: ظُلُمَات ، ظُلْمَات ، ظُلَمَات ، فجاءت في القرآن على وجه الإتباع ، إذن يجوز لنا فيها الأوجه الثلاثة.

❑ تطبيقات عامة

-كلمة القاضي ، كيف نجمعها جمع مذكر سالم؟ القاضون ، ما نوع الاسم ؟ منقوص؛ لأن أصله آخره الياء، ما الذي صنعنا فيه؟ حذفنا الياء ، ثم أتينا بعلامة الجمع.

-كلمة عدّاء، فنقول في جمعها : عدّاؤون أو عدّاوون ؛ لأنها في هذه الكلمة جاءت الهمزة منقلبة عن أصل ، عدّاءان وعدّاوان، ما الذي صنعناه فيها ؟ كما عملناه في المنقلب عن أصله يجوز لنا فيها وجهان : عدى يعدو، فالهمزة في عدَّاء منقلبة عن أصل الذي هو الواو، فنقول فيها : عدّاوان وعدّاءان إما بالقلب إلى الواو أو نبقي الهمزة على ما هي عليه.

-كلمة مُرتضى ، ما نوع كلمة مرتضى؟ اسم مقصور، هذا الاسم المقصور، إذا أردت أن أُثنيه ، ننظر إلى ألفه؛ هل الألف ثالثة؟ أكثر من ثالثة، ماذا حكمنا عليها؟ نقلبها ياءً ، فنقول في مُرتضى: مُرتضيان، هل تذكرون ما مثالنا ذلك في الدرس؟ كنا نقول: مشفى: مشفيان ، ومستشفى : مستشفيان ، الآن أخذنا كلمة مرتضى.

نختار الآن في جمع الإناث ، لوقلنا :

-طالبة : طالبات ، ما الذي صنعناه ؟ حذفنا تاء التأنيث من كلمة طالبة ، تاء التأنيث فيها دلالة تأنيث ، والألف والتاء تدل على التأنيث فلا يصح أن نجمع بين العلامتين فنحذف تاء التأنيث هذه.

-مرتضاة : كيف نجمعها جمع مؤنث سالم؟ في آخره تاء التأنيث ؛ نحذفها، واتفقنا أنه نبقي الكلمة على ما هي عليه ، سيبقى مرتضى، قلبناها ياء هناك ؛ هنا نقلبها ياءً ، فنقول فيها مُرتضيات.

كلمة ولد ، نثنيها : ولدان، اسم صحيح لا إشكال فيه.

-فتى: نريد أن نثنيها فنقول: فتيان ، فتيين ؛ ما الفرق؟ فرق نحوي ، إما بالألف والنون أو بالياء والنون فيها.

-كلمة قاضي: كيف نجمعها؟ هذا اسم منقوص، والاسم المنقوص إذا أردنا أن نجمعه جمع مذكر سالم فإننا نحذف الياء ، فنقول في القاضي: القاضون ، والداعي : الداعون.

الحلقة ٢٨

النسب

النسب كما هو معلوم عندما نُلحق ياء مشددة مكسور ما قبلها لدلالة وإلحاق شيءٍ بآخر، فعندما أريد أن أنسب أقول : فاطمة : فاطميّ. مكة : مكيّ. ، المدينة : مدنيّ ، نجد : نجديّ ، تميم : تميميّ . . . وهكذا.

فهذا النسب له أحكام كثيرة، عندما يأتينا ونريد أن ننسب بإضافة هذه الياء المشددة ونكسر ما قبل آخرها ؛ هذا هو الأصل هذا هو الذي يضاف إلى الكلمة. ولكن قد تحدث بعض التغييرات في الكلمة المراد النسب إليها ، هناك تغييرات في الحرف الأخير، وهناك تغييرات في الحرف قبل الأخير - متصل بالآخر- عندما نقول مثلا :

** نجد : نجديّ ، ** حجاز: حجازيّ، هذه الكلمة لم يحدث فيها أي تغيير. فقط أضفنا هذه الياء وكسرنا ما قبلها.

ولكن قد تحدث تلك التغييرات التي أشرت إليها، فعندما أقول مثلًا: مكة: مكيّ ، حذفنا تاء التأنيث من آخر الكلمة.
إذن من أجل النسب قد نحذف بعض الأمور من آخر الكلمة المراد النسب إليها ، وتارةً نحذف من وسط الكلمة متصلة بالآخر. عندما نقول في النسب إلى صحيفة : صحفي، حذفنا تاء التأنيث من الأخير وحذفنا الياء من منتصفها.

تعريف النسب // إلحاق ياء مشددة آخر الاسم مكسور ما قبلها للدلالة على نسبة شيءٍ إلى آخر.

أمثلة // سعود : سعودي ، إسلام : إسلامي، عرب : عربي. (أجريت تغييرين : أضفت هذه الياء المشددة وكسرت ما قبلها)

❖ **((مقدمة)) ما يحدث في آخر الاسم لأجل النسب**

عندنا عدة أمور تُحذف من آخر الاسم لأجل النسب ، سأمر عليها ثم أعود مرة ثانية :
الياء المشدد الواقعة بعد ثلاثة حروف فصاعدًا/ تاء التأنيث/ الألف إن تجاوزت الأربعة ، وسوف يأتي فيها تفصيل .
ياء المنقوص وفيها تفصيل أيضًا/ علامة التثنية والجمع وجمع المذكر السالم .

الياء المشددة في آخر الكلمة / كلمة: "كرسيّ" ، هي أصلًا في آخرها ياء مشددة، ماذا سوف أصنع فيها ؟ سوف أحذف هذه الياء المشددة ، وأضع مكانها ياء النسب فأقول: كرسيّ .
كلمة "شافعي"؛ هذه أيضاً مراد بها النسب أساسًا إلى شافع، لكن إذا أردت الآن أن أنسب رجل إلى شافعي أيضاً سأقول فيها: شافعيّ ، حذفت الياء وأضفت الياء المشددة فيها.
كلمة: مَرْمِيّ؛ هذه الآن فيها الياء منقلبة عن أصل، ونحن سوف نفرق في الياء المشددة ، هل الياء -وهي عبارة عن حرفين عن ياءين- هل كلاهما زائد؟ أم أحدهما زائد والثاني منقلب عن أصل؟ في كلا الحالتين سوف نحذف هذه الياء.
مَرْمِيّ أصلها: مرموي ؛ على وزن مفعول ، فهذه الواو صار فيها تغييرات قلبت ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فصارت : مَرْمِيّ ، والضمة التي على الميم صارت كسرة ، فنحن نقول مَرْمِيّ وأصلها مرموي ، فإذا أردنا أن ننسب إليها سوف نحذف هذه الياء ونحل مكانها ياء أخرى ، هذه إذا كانت الياء بعد ثلاثة حروف فصاعدًا .

تاء التأنيث/ أيضاً ذكرناها قبل قليل.

أيضاً الألف إذا كانت رابعة فصاعدًا / فعندما أريد أن أنسب مثلًا إلى كلمة: فرنسا: سأقول فيها فرنسيّ ، حذفت هذه الألف الخامسة ، إذن الألف قد تُحذف من الأخير . هذه فقط كلها إطلالات على هذه الأقسام ، وسوف نأخذ الاسم المقصور بالتفصيل.

أيضاً الياء/ عندما نقول: مُستعلي ، ننسب إليها : مستعليّ، حذفنا الياء وهي سادسة ، تُحذف الياء من آخر المنقوص .

علامة التثنية والجمع / **عندما أقول**: صابرون، إذا أردت أن النسب سآتي بالمفرد سأقول: صابر؛ صابريّ ، حذفت علامة الجمع، والتثنية كذلك.

❖ **الشريحة // ما يُحذف من آخر الاسم لأجل النسب**

١- الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً:

- سواءً كانتا زائدتين مثل: **كرسيّ ، وشافعيّ** ، فهذه الياء المشددة زائدة .
- أو إحداهما زائدة والأخرى أصلية مثل : **مَرْمِيّ** ،

أصل **مَرْمِيّ** مرموي قلبنا هذه الواو ياءً ، والضمة في (الميم) جعلناها كسرة ثم أدغمنا الياء الأولى في الثانية، فصارت : **مَرْمِيّ**
فإذا أردنا أن ننسب إلى كلمة **مَرْمِيّ** هذه ماذا سنقول؟ **مَرْمِيّ** نحذف هذه الياء المشددة ونضع مكانها ياء النسب.

- أمّا إذا وقعت الياء المشددة بعد حرفين : حذفنا الأولى وقُلبت الثانية ألفًا ثم قُلبت الألف واوًا .

(أُمَيَّة) الآن الياء هذه ثالثة (وقعت بعد حرفين) ما الذي صنعناه ؟ حذفنا الياء المشددة الأولى ، بقيت الياء الثانية قلبت ألفًا ثم واوًا ، فعندما ننسب إلى (أُمَيَّة) نقول : أُمَوِيّ، بنو أمية ننسب إلى عصر فنقول: العصر الأُموي .

- وإن وقعت بعد حرفٍ واحد لم نحذف واحدًا منها ، بل نفتح الأولى ونردها إلى الواو إن كان أصلها الواو، وتُقلب الثانية واوًا، وتلقب إلى الياء إن كان أصلها الياء. فنقول في طيّ ، حيّ : طيويّ ، حيويّ.

كلمة (طيّ) مأخوذة من طوى ، إذن الياء أصلها الواو، فعند النسب قلنا : طيويّ

كلمة (حيّ) أصلها حيي ، فأصلها الياء فعند النسب نقلبها إلى الياء فنقول فيها : حيويّ .

إذاً الأمر الأول مما يحذف من الاسم لأجل النسب: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، بعد ثلاثة أحرف > حذفناها. أما بعد حرفين وحرف فقد صار فيها القلب ، ولهذا نصصنا في القاعدة على الياء الواقعة بعد ثلاثة أحرف فقط ، أما بعد الحرفين والحرف لم ننص عليها في أصل القاعدة.

٢- تاء التأنيث -نصصنا عليها قبل قليل- قلنا: مكة : مكي، فاطمة : فاطمي .... إلخ.

٣- الألف إن تجاوزت الأربعة مثلنا لها بـ فرنسا، وقلنا فيه تفصيل سوف يأتينا

٤- ياء المنقوص وفيها تفصيل سوف يأتينا بعد قليل بإذن الله.

٥- علامة التثنية وعلامة جمع المذكر السالم،

فنقول في زيدان وزيدون علمين معربين بالحروف -طبعاً فيها أكثر من إعراب- فأعربناها بالحروف ، زيدان سنقول فيها زَيْدِيّ، ومثلت أنا في أي كلمة غير علم أننا نعود إلى المفرد ونحذف علامة التثنية والجمع .

هذا فيما يتعلق بالأمور التي تكون في آخر الكلمة، فإذا جاءتها ياء النسب : هذه الأشياء سوف تحذف منها، بعضها أتممنا الحديث فيها وهي (الياء المشددة) ، كذلك (تاء التأنيث) لا كلام فيها سوف تحذف مباشرة، (علامة التثنية والجمع) كذلك لا كلام فيها سوف تحذف مباشرة، سيبقى علينا في الاسم المقصور والمنقوص، وسوف نفرد له حديثاً مستقلاً فيما سيأتي، هذا فيما يتعلق في المحذوف من الآخر.

المحذوف من المتصل بالآخر أيضًا له أنواع ، سوف نشير إلى بعضها وننهيه من خلال هذه الشريحة، وبعضها سوف يأتي فيه تفصيل، أهم شيء نريد أن نتصور أنه إذا جاءت ياء النسب :

- فتارة تبقى الكلمة على ما هي عليه لا يحذف منها شيء
- وتارة يحذف من آخرها كما نصصنا في الأمور الستة
- وتارة يحذف من وسط الكلمة من باب الأمثلة الآن وسوف نفردها واحداً واحداً

-**كلمة** : **صحيفة** ، كنا ننسب إلى صحيفة بماذا؟ صَحفيّ ، أين الياء التي كانت في وسط الكلمة؟ حذفت.

-**كلمة**: **طيب** ، نقول في النسب إليها : طَيْبِيّ ، فنحن الآن حذفنا من وسط الكلمة كذلك.

-**كلمة** : **جهينة**: جُهَنِي ، حذفنا الياء في وزن فُعَيْلة من وسط الكلمة ، إذن حذفنا الآن ياء من وسط الكلمة .

إذاً المحذوف قد يكون من وسط الكلمة ، تارةً تكون ياء مشددة، تارةً تكون الياء ، تارةً تكون الواو في مثل فعولة.

-**مثلا النسب إلى شَنُوءَة** ، سنقول في النسب إليها: شَنَئِيّ ، حذفنا الواو من وسط الكلمة.

إذًا حذفنا ياء مشددة حذفنا إحدى الياءين ، حذفنا أيضاً في فَعيلة ، في فُعيلة ، في فَعيل كما سوف يأتينا وفُعيل نأخذ فيها تفصيل أيضاً بعد قليل، في فعولة التي هي شنوءة. .. الآن ننص على هذه الأمور من خلال هذه الشريحة نركز عليها.

❖ ما يُحذف من المتصل بآخر الاسم عند النسب

ويُحذف لأجل النسب من المتصل بالآخر ما يأتي :

١- **ياء فَعيلة** ، مثل صحيفة قلنا فيها : صحفي ، فالياء في كلمة فعيلة حُذفت ، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلاً.

٢- **ياء فُعلية**، مثل جُهينة ، ننسب لها نقول: جُهَني ، أين الياء؟ حذفت ، وسوف يأتي تفصيلها.

٣- **واو فَعولة** مثل شَنوءة فنقول فيها : شَنَئي، ما الذي صنعناه ؟ طبعاً تاء التأنيث تحذف كما اتفقنا بلا خلاف، وحذفنا هذه الواو، والضمة على النون قلبت فتحة فصارت : شَنَئي ، النسب إلى شنوءة شنئي .

٤- **ياء فَعيل** : سوف يأتينا بعد قليل أيضاً.

٥- **ياء فُعيل** : سوف يأتينا في شريحة مستقلة.

٦- **الياء المكسورة المدغم فيها ياء أخرى**، مثلنا بكلمة طيّب ، وكلمة هيّن ، فنقول في طيب: طَيْبِيّ، وهيّن: هيْنيّ ، فالياء المشددة مدغم فيها ياء أخرى ؛ حذفنا الياء الثانية فيها وقلنا طيبيّ وهينيّ، (طيّب) فيها ياءان، فحذفنا الياء الثانية.

بقي في النقطة الأخيرة هذه : طَيِّئ المفترض أن يقال فيها : طيئي، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً، هذه الياء طيئي فصارت طائي فقالوا: الطائي، وهذا هو المشهور هو المذكور، ولكنه على غير قياس.

أحب أنبه إلى أن في النسب شواذ كثيرة

سوف نأخذها مفرقة على الأبواب، فتارة لما نأتي على وزن فَعيلة سوف نذكر ما يشذ ، ووزن فُعيلة ما يشذ منه ، معنى ما يشذ وهذا تأصيل ما سوف يأتينا أيضًا في الأخير، مشينا على قواعد في باب النسب لكن العرب نطقوا بغيرها ، فنحن ننطق على نطق العرب فيها ونقول شاذ ، نريد بالشاذ هو ما خرج على هذه القاعدة المقررة ، فما نطقت به العرب بهذا ننطق به ولا نقيس عليه أمثاله ولا نقيس عليه غيره ، بل نمشي فيه على القواعد المضطردة الواردة عن العرب بكثرة .

إذاً فيما يتعلق بشواذ النسب سوف يأتينا متفرقات ، وفي آخر الباب سوف نشير إشارة سريعة كما أشار ابن هشام إلى أن هناك شواذ من النسب وأورد فيها سبع كلمات ، لكننا سوف نأخذ كثيراً من الكلمات في شواذ النسب من خلال كل فقرة من فقراتنا وجاءنا فيها شيء شاذ ننص عليه في حينه ، بإمكاننا جمعها إلى آخر شريحة ونقول (ما شذ في باب النسب) ، لكننا فضلنا أن تكون تحت كل باب ما شذ فيه ، وفي الأخير مثال على أن هناك شواذ خرجت عن القاعدة وهي كثيرة في باب النسب ، نقرر قاعدة ثم يأتينا شيء بخلاف هذه القاعدة قد ورد عن العرب

❑ النسب إلى الاسم المقصور

الاسم المقصور، قد عرفناه سابقًا مثل كلمة : فتى، أبها ، حُبْلى، طهطا ، هذه آخرها ألف لازمة ، الألف هذه قد تكون ثالثة ، قد تكون رابعة ، قد تكون خامسة.

- **إذا كانت الألف ثالثةً** // تُقلب واوًا عند النسب بغضِّ النظر عن أصلها مثل -عصا: عصويَ ، الألف قلبت واوًا . -ربا: ربويَ ، قلبنا الألف واوًا -فتى: فتويَ . -هدى: هدويَ . -نوى: نوويَ .
- **إذا كانت رابعة** // ننظر إلى الحرف الثاني .

- فإن كان متحركاً : وجب حذف الألف ، مثل : بَنَما نقول فيها: بنميّ . ، بردا: برديّ . كندا: كَنَديّ . كسلا[1] : كَسَلِيّ .

[1] كسلا : مدينة في السودان

إذًا هنا حذفنا الحرف الأخير الألف الرابعة ؛ لأن الحرف الثاني متحرك .

- إذا كان الحرف الثاني ساكناً ؛ جاز في الكلمة ثلاثة أوجه :

الأول: حذف الألف >> فنقول في كلمة طنطا: طنطيّ .

الثاني: قلبها واوًا >> فنقول في طنطا : طنطويّ .

الثالث: قلبها واوًا مع زيادة ألف قبل الواو >> فنقول في طنطا: طنطاويّ .

نضيف أيضًا مزيد من الأمثلة: أبْها: ساكنة الحرف الثاني فنقول فيها: أَبْهِيّ وأبهَويّ وأبهاويّ .ونقول في طهطا: طهطيّ وطهطويّ وطهطاويّ .وفي شُبرا: شُبريّ وشبرويّ وشبراويّ . قاعدة متقررة في هذا.

- **إذا كانت الألفُ خامسةً فأكثر** // يجب حذفها: بُخارى: بخاريّ . فرنسا: فرنسيّ . أمريكا: أمريكيّ .

النسب إلى الاسم المنقوص

المنقوص كما نعرفه هو الذي في آخره هذه الياء ، مثل كلمة: القاضي ، والداعي ، والمستعلي ، والندي ، والشجي ، هذه كلها أسماء منقوصة.إذا كانت الياء ثالثة لها حكم ، وكذلك إذا كانت رابعة ، وكذلك إذا كانت خامسة .

- **إذا كانت (الياء)[1] ثالثة // قلبت واوًا وفتح ما قبلها،**

مثاله: الشجي: الشجويّ . العمي: العمويّ . الندي: الندويّ .

- **وإذا كانت رابعةً** // جاز فيها أمران : جاز حذفها ، وقلبها واوًا، القاضي نقول فيها: القاضيّ والقاضويّ .

الداعي نقول فيها: الداعيّ والداعويّ . التربية نقول فيها: التربيّ ، التربويّ ،

لاحظوا أن الياء في القاضي والداعي أصلًا ليست مشددة ، ولكن عند النسب حذفنا هذه الياء وأتينا بياء النسب المشددة . وعندنا كلمة التربية ، عندما نحذف تاء التأنيث من الأخير كما اتفقنا ستكون: التربيّ ، ما الذي نصنعه نحن في النسب إليها؟ المشهور لفظنا؟ نقول الإشراف ماذا؟ التربويّ ، فقلبنا فيها هذه الياء واوًا، ويجوز حذفها فنقول: التربيّ ، لكن اشتهر عندنا: التربويّ .

- **وإذا كانت خامسة** // سنقول أنها تحذف، مثاله :المهتدي : المهتديّ . المستعلي : المستعليّ .

ظهر لنا أن هذه الياء الموجودة قبل قد حذفناها وأتينا بالياء المشددة في كلمة المهتديّ ، ومثلها في كلمة المستعليّ ، حذفنا الياء، وأتينا بالياء المشددة

الحلقة ٢٩

مازلنا معكم في درس النسب، أخذنا في المحاضرة السابقة تعريفه وما يحذف من الآخر، وما يحذف من الأمور المتصلة بالآخر، أخذناها على وجه الإجمال، ثم بدأنا بالاسم المقصور والاسم المنقوص، نحن معكم الآن فيما يحذف من المتصل بالآخر، سنأخذ في ياء فَعيلة ، وياء فُعيلة أيضا ، وياء فَعيل معتل اللام وصحيح اللام.

❖ ياء فَعيلة،

((مقدمة)) نبدأ بالمثال حتى يسهل علينا ثم ننص على القاعدة من بعده(صَحيفة) كيف ننسب إليها؟ نقول : صَحفيّ.

[1] أظنه سبق لسان قال الأستاذ الألف ، وهو يقصد الياء

وحَنيفة نقول: المذهب الحَنفيّ، ماذا صنعنا في كلمة حنيفة؟ حذفنا تاء التأنيث معروف أنها من الآخر، وحذفنا الياء بعد عين الكلمة حَنيفة، على وزن فَعيلة، الآن حذفنا الياء بشرطين، أن العين صحيحة، وهي (حرف النون) حرف أصلي ، ليس بمكرر، في هذه الحالة نحذف ياء فَعيلة.

أمثل بمثال آخر حتى تتضح الصورة أيضا، كلمة صَحيفة، على وزن فَعيلة، نريد أن نحذف هذه الياء ننظر إلى الحرف الثاني الأصلي، فكلمة صَحيفة صَ حَ فَ، (الحاء) هو عين الكلمة، يعني الحرف الثاني الأصلي هل هو صحيح أم معتل؟ صحيح، هل هو مضعف؟ أي هل هو مكرر؟ لا ليس بمكرر، إذاً هنا نحذف هذه الياء، فنقول في صَحيفة: صَحفيّ، وفي حَنيفة: حَنفيّ، وفي قَبلية: نقول نظام قَبليّ، والمَدينة، نظام مَدنيّ، جميع هذه الكلمات حذفنا منها ياء فَعيلة، لماذا؟ لأنه توفر فيها شرطان، أن عين الكلمة وهو الحرف الثاني الأصلي ليس بمعتل ، وليس بمضعف، معنى مضعف أنه ليس بمكرر،

فإذا كان حرف علة، أو كان مكررا مضعفا، فهنا لا حذف، نأخذ بعض الأمثلة:

نقول في كلمة طَويلة: طَويليّ، لماذا لم نحذف الياء؟ لأن الحرف الثاني حرف علة، وهو الواو، طَ وَ لَ، الواو.

وفي كلمة جَليلة، اللام حرف أصلي لكنه مكرر، أصلها جَلَلَ، إذاً لا نحذف الياء، فنقول فيها : جَليليّ، بالإثبات .

سوف نأخذ أيضا شيء شذ عن هذا الباب، العرب عندما نسبوا إلى كلمة سَليقة، قالوا سَليقيّ، وهذا شاذ وخارج عن القاعدة، لماذا؟ لأن سَليقة مثل صَحيفة، ومثل حَنيفة، فالمفترض أن الياء أيضا تحذف، نحن حذفناها في حَنيفة قلنا حَنفيّ، وفي صَحيفة: صَحفيّ، المفترض في سَليقة نقول سَلقيّ، لكن العرب قالوا سليقيّ، و قالوا في عَميرة: عَميريّ، فهذا نقول من باب الشذوذ، كما نصصنا عليه أنه في كل فقرة سوف نأخذ شيئا من الشذوذ، نورده كما وردنا عن العرب .

❖ الشريحة // النسب إلى وزن {فعيلة}

العين إن كانت صحيحة - يعني حرف صحيح وليس بمعتل - وغير مضعفة	العين إن كانت معتلة أو مضعفة - أي مكررة -
يجب حذف الياء مع قلب كسرة العين فتحة، وذلك بشرطين : -الشرطان هما هذا العنوان، لكن من باب التأكيد أعدتها- ١ ـ أن تكون العين صحيحة . ٢ـ أن تكون العين غير مضعفة . **أمثلة** : صَحيفة = صحفِي . حَنيفة = حنفِي . قَبيلة = قبلِي . مَدينة = مدنِي شذ عن العرب بعض الأشياء، قالوا في: سَليقة : (سليقِيَ) .. ولم يقولوا سَلَقِي . عميرة : قالوا (عميري) . سليمة : قالوا (سليمي) هذا خارج عن القاعدة، نحن نأتي على المقيس، وما للعرب نحفظه فيما ورد ولا نقيس عليه.	أما إذا كانت العين معتلة أو مضعفة : **فلا تحذف ياؤهما،** نقول في : طَويلة: طويليّ. ننظر الواو حرف علة، إذن الياء لا تحذف، جَليلة: جليليّ. اللام مكررة مضعفة، فلا تحذف هذه الياء عَويصة: : عويصيّ؛ لأن الواو حرف علة. ذَميمة: ذميمي. الميم مكررة، العين مضعفة أي مكررة، حَقيقة: حقيقيّ، العين مضعفة فيها. إذًا كلمة حَقيقة مثلها مثل ذَميمة، مثلها مثل جَليلة ، وطَويلة مثلها مثل عَويصة.

❖ النسب إلى {فعيلة}

إن كانت العين غير مُضعفة فيجب حذف الياء،	إن كانت العين مضعفة لا نحذف الياء في النسب نبقي على الأصل،
العين غير مضعفة (أي غير مكررة فيها) أهم شيء غير مضعفة، أما حرف علة، لا إشكال فيه، جُهينة = جُهينيّ ...... بُثينة = بُثينيّ حذفنا الياء، لأن العين (حرف الثاء) ليست بمضعفة، ليست بمكررة. قُريظة : قُريظيّ >> حرف الراء ليس بمضعفة، أمية : أمويّ >> العين ليست بمضعفة، مُزينة : مُزينيّ .....عُيينة : عينيّ >> الياء حرف علة معتلة، نقول لا علاقة لنا بحرف علة هنا، حرف علة كنا نراجعه في ياء فَعيلة، أما نحن الآن مع ياء فُعيلة. **شذ عن العرب** // (رُدينة) فيها ياء فُعَيْلَة ، والعين غير مضعفة فالمفترض أن نقول ردينة : رُدني – كما قلنا جهينة : جهني ، لكن العرب قالوا فيها: رُدينيّ. كذلك (نُويرة) قالوا فيها: نُويريّ ، ولم يحذفوا هذه الياء	فنقول في نحو : هُريرة = هريريّ لم نحذف هذه الياء، لماذا؟ لأن العين الحرف الثاني الأصلي هو حرف الراء جاءنا مضعفا مكررا، هَ رَ رَ فنقول هُريرة، هُريريّ. ونقول في جُنينة = جنينيّ، لتكرار هذه النون. وفي قُليلة : قليليّ وفي أميمة : أميميّ .

❖ النسب إلى {فَعيل} و {فُعيل}

كلمات على وزن فعيل، كشَريف، وكَريم، وحَبيب، وكلمة غَنيّ، فننظر هل اللام صحيحة؟ -اللام نقصد بها الحرف الأخير الأصلي- أم أنها حرف معتل؟

إن كان صحيح اللام/ لن نحذف شيء، ننسب إلى شَريف : شَريفيّ، وإلى سُهيل: سُهيلي، وتَميم -كلنا نعرف نقول فيها : تَميميّ، وجَميل : جَميليّ، هذه من الأمثلة التي أوردتها أنا هنا، وسوف نأخذها بعد قليل.

إذا كان معتل اللام / كلمة عَلي، كيف ننسب إليها؟ نقول : عَلويّ، وهذا معروف ، وغَني، غَنويّ، مالذي صنعناه؟ حذفنا الياء، ثم قلبنا الثانية واوا ، ثم أضفنا ياء النسب فقلنا فيها، عَلويّ.

ونتذكر أنه أيضا ورد هنا شذوذ عن العرب، سنقرر القاعدة، ثم أعطيكم أربع كلمات هي شاذة في ورودها عن العرب، نحن أوردنا درس النسب إلى فَعيل وفُعيل من أجل معتل اللام والذي حدثت فيه التغييرات، أما صحيح اللام ليس فيه أي تغيير، مثله مثل غيره من الكلمات:

النسب إلى {فَعيل} و {فُعيل} صحيح اللام،	النسب إلى {فَعيل} و {فُعيل} معتل اللام - الحرف الأصلي الأخير حرف علة -

اللام : أي الحرف الأخير الأصلي حرف صحيح : فلا يحذف منهما شيء، على الأصل،

على وزن فَعيل <<

شَريف : شريفيّ/ تميم : تميميّ/ جميل : جميليّ .

على وزن فُعيل <<

عُقيل= عُقيلي / سُهيل = سُهيليّ

وشذّ عن العرب قولهم في كلمة

ثَقيف وقُريش وهُذيل وسُليم : ثَقفيّ وقُرشيّ وهُذليّ وسُلميّ

ثَقيف : ثَقفيّ، القاعدة ماذا تقول لنا؟ ثقيفي.

وقُريش القاعدة ماذا تقول لنا في قُريش؟ تقول :قُريشيّ، لكن ما الذي ورد عن العرب؟ قُرشيّ.

هُذيل القاعدة كذلك تقول : هُذيلي، قالت العرب : هُذليّ

وسُليم: قالت سُلميّ.

لا يعني كلمة شذ أنه خطأ، لا، هذا وارد عن العرب، نحفظه فيه، لكننا إذا أردنا أن ننسب كلمات ما سمعناها، ننسب على القاعدة بأن لا نحذف أي شي.

يجب حذف الياء الأولى، ثم تقلب كسرة العين في (فعيل) فتحة، ثم تقلب الياء الثانية واوا.

كلمة غَنيّ << على وزن فَعيل، غَنيّ، الياء مشددة أولها ساكن والثاني متحرك، فـ غَنيٌّ فَعيلٌ فهو على وزن فَعيل، ما الذي صنعناه؟ حذفنا الياء الأولى من غَنيّ لأن الياء المشددة الأولى عبارة عن ياءين، والكسرة في النون قلبناها فتحة، فصارت غَن، والياء قلبناها واو، فصارت غنو، ثم أضفنا ياء النسب فصارت =غَنويّ

عَليّ = عَلويّ << نفس الطريقة عليٌ: فعيلٌ، فهي الكلمة هذه على وزن فَعيل، لا يشك أحد الطلاب فيقول (عليّ) ليست على وزن فَعيل، (عليٌ: فَعيلٌ) فالياء المشددة عبارة عن ياءين، حذفنا الياء الأولى، وقلبنا الكسرة فتحة، علِي، صارت علَ، قلبنا الياء الثانية واوًا، فصارت عَلَوَ، ثم أضفنا ياء النسب، فصارت علويّ.

قُصيّ = قُصويّ طبعا لم نقل فيها الكسرة تقلب فتحة، لأن هي الصاد مفتوحة أساسا، وهذه الخطوة ليست مذكورة في وزن فُعيل.

❖ النسب إلى الاسم الممدود

الاسم الممدود مثل كلمة صحراء، وكِساء، وكلمة إنشاء، وكلمة بِناء وفِداء، وابتداء وصفراء، إذا أردنا أن ننسب إليها، لابد أن ننظر إلى نوع الهمزة ،

> **تساعدك هذه الأفعال على معرفة نوع الهمزة الثلاث في الكلمات التي سوف تأتينا :**
>
> (أنشأ ، ابتدأ) فيها همزة أصلية، (حَمِرَ ، صَفِرَ، تسمو ، يكسو ، يبني ، يفدي) ليس فيها همزة .

الهمزة أصلية

إن كانت الهمزة أصلية بقيت، مثل :إنشاء > أنشأ ، فتبقى، فنقول = إنشائيّ.

ابتداء هل الهمزة أصلية؟ نعم = إبتدائيّ.

الهمزة للتأنيث

إن كانت الهمزة زائدة للتأنيث قلبت واوا، مثل: حمراء هل هي أصلية؟ لا، حَمِر ليس فيها، فنقول:

حمراء : حمراويّ، صفراء : صفراويّ ، صَحراء : صحراويّ

الهمزة منقلبة

إذا كانت الهمزة منقلبة عن أصل (واو أو ياء) يجوز لنا فيها الوجهان، القلب والإبقاء:

كلمة سماء من سَما يسمو، فأصلها سَماو، فالهمزة هذه منقلبة عن الواو التي كانت في الفعل ننظر إليها في الأسفل، فيجوز أن نقول فيها = سمائيّ بإبقاء الهمزة، أو نقلبها واو فنقول سَماويّ، نعيدها إلى أصلها.

كساء يكسو، أصلها واو فنقول =كسائيّ، كساويّ.

بناء بَنى يبني، إذاً أصل الهمزة ياء، أصلها بِناي، فقلبت الياء إلى همزة، فالهمزة هذه منقلبة عن الأصل، الأصل واضح عندنا في كلمة يَبني، فنقول = بنائيّ، بناويّ.

فداء فَدى يفدي، إذاً أصلها الياء، فنقول = فدائيّ، ونقول فيها فداويّ .

❖ النسب إلى العلم المركب،

((مقدمة)) العلم المركب معروف أنه ثلاثة أنواع : مُركب إسنادي، ومُركب مزجي، ومُركب إضافي.

المركب الإضافي: أسهلها مثل عبد الله، وعبد الرحمن، العلم الثاني يضاف إلى الأول، مثل : عبد الله، وعبد الرحمن وبدر الدين، وابن عمر، عبد مناف

المركب المزجي : مثل كلمة بعلبك، حضرموت، مزجنا الكلمتين وجعلناها كلمة واحدة.

المركب الاسنادي : المكون من جملة، مثل تأبط شرا، وجاد الحق، وبرق نحره .

الآن إذا أردنا أن ننسب إلى هذه الأنواع ماذا نصنع؟ نحن أمام مركب، أكثر من كلمة، قالوا:

إذا كان مركبا اسناديا / فننسب إلى الصدر، مثل فتح الله : فتحي، وجاد الحق : جادي، وتأبط شرا : تأبُطي.

وإذا كان مركبا مزجيا / كبَعلبك، أيضا ننسب إلى الصدر فنقول بَعلي، وفي حَضرموت، حَضرمي، على الخلاف الذي سوف يأتينا فيما بعد، ومَعديكرب نقول فيها، مَعدي، وللعرب فيها كلام في المُركب المزجي، لكن نحن ننص على النسب إلى ما ماذا؟ إلى الصدر،

المُركب الإضافي / سوف ننسب إلى الصدر، بدر الدين: بَدري، وجمال الدين : جَمالي،

ولكن قد ننسب إلى العجز وذلك في بعض المواضع إذا صار فيه لبس، وسوف ننص،

مثلا نقول ابن عمر، وابن صالح، كيف ننسب إليها؟ هل نقول : ابني، ابني، ابني؟ سوف يوقعنا في اللبس !! فنقول ابن عمر: عُمري، وابن صالح: صَالحي، وهكذا، ونقول في عبد مناف، وعبد الأشهل، هل ننسب إلى الصدر؟ فنقول عَبدي، عَبدي، لا !! بل نقول في عبد مناف مَنافي، وعبد الأشهل، أَشهلي . . . وهكذا.

إذًا المُركب الإسنادي ننسب إلى الصدر، والمركب المزجي ننسب إلى الصدر، وفيه تفصيل سوف أذكره، والمركب الإضافي ننسب فيه إلى الصدر أيضا، لكن قد ننسب إلى العجُز وذلك في بعض المواضع، لا يحق لي أن أقول في أبو بكر : أبَوي، وفي أبو عمر : أبَوي، وهكذا، لا ، هنا نسبب إلى العجُز، في مواضع سوف ننص عليها بعد قليل.

المركب الاسنادي :

ننسب إلى الصدر، مثل: فتح الله= فتحيّ،جاد الحق= جاديّ، برق نحره= برقيّ فهذا هو الصدر، أي الكلمة الأولى.

المركب المزجي :

ينسب إلى الصدر، مثل : بعلبك أصلها بَعل بك فنسبنا إلى بَعل فقلنا = بعليّ.

معديكرب قلنا فيها = معديّ نسبنا إلى الصدر.

تذكر أخي الطالب أختي الطالبة، ما ذكر في النسب بالمركب المزجي، هذا هو القياس، وقيل يجوز مثلا في بَعلبك، قلنا بَعلي، قيل (بكيّ) يعني ننسب فيها إلى العجز، وقيل (بَعلي بكيّ) ننسب من الصدر إلى العجز، وقيل ننحت منهما، فنقول (بعلبيّ) نجمعها بهذه الصورة، وقيل (بعلبكيّ) نجمع الكلمتين وننسب إليهما في الأخير، إذا هذه الصور مذكورة، لكن القياس ما هو؟ أننا ننسب إلى الصدر.

المُركب الاضافي ، فيه تفصيل :

ينسب إلى صدره هذا هو الأصل، فنقول في : بدر الدين : بدريّ، جمال الدين : جماليّ ، عِز الدين: عِزيّ، وهكذا

ولكن ننسب إلى العجز في الآتي :

- إذا كان كنية ، مثل :أبي بكر،أم كلثوم، نقول فيها : أبو بكر بكري وأم كلثوم كلثومي

ما ينفع ننسب إلى أب، وإلى أم، لأنها تتكرر وتُوقعنا في اللبس.

- إذا كان صدره معرفا بعجزه، مثل: ابن عمر، ابن الزبيرنقول : عمريّ، زبيريّ
- ماخيف فيه اللبس: مثل : عبد مناف وعبد الأشهل، نقول فيها: منافيّ، أشهلي،

❖ النسب إلى محذوف اللام،

عندنا كلمات في اللغة وردت محذوفة الحرف الأخير، نحن نعلم بأن الاسم المعرب على ثلاثة حروف، محمد أصلها حَمِد، وعُمر، عَمِر، كما هو واضح، وصالح صلح، ووردتنا بعض الكلمات المعربة على حرفين، ليست هي على صحتها، إنما محذوف منها حرف، فمثل كلمة أخ، هاذان حرفان، لا بد من حرف ثالث، أب، سنة، دم، ابن،اسم، كرة، شفة، - تاء الثأنيث طبعا غير معتد بها- هذه الكلمات وردت فيها حرفان أصليان، الحرف الثالث محذوف، وهو الحرف الأخير،

مثلا كلمة أخ، أصلها، أخوٌ، الحرف الثالث محذوف، أب : أبوٌ ، دم : دميٌ، الآن حذفنا الحرف الأخير، شفة أصلها شفوٌ أو شفهٌ على حسب المحذوف، الآن هذه الكلمات محذوفة الآخر، إذا أردت أني أنسب هل أعيد هذا الحرف أم لا أعيده؟

كلمة (أخ) لما أريد أنسب إليها، أقول أخي، أو أخوي؟ أقول أخوي،

أب؟ نقول : تصرف أبوي، أعدنا الواو الذي هو الحرف الثالث الأصلي لأن أصلها أبوٌ،

وتارة لا نعيدها، فنقول مثلا في يد، نستطيع أن نقول يدوي، ونقول يدي، ما الضابط فيها؟

<u>الضابط</u>: إذا كنا نعيد الحرف الأخير في التثنية، نعيده في النسب، وإذا كنا لا نعيد في التثنية، لا نعيده في النسب.

فمثلا كلمة أخ، ثنوها لي؟ تقولون أخوان، إذن في النسب نقول أخوي،

أب، ثنوها؟ أبوان، إذن في النسب نقول : أبوي، نعيد هذا الحرف المحذوف،

إذا ما كنا نعيده في التثنية مثل (يد : يدان) ما أعدنا الحرف الأخير، يجوز لنا الوجهان، فنقول يدي، ويدوي

(دم: دمان) إذن دمي ، ودموي.

❖ الشريحة // النسب إلى محذوف اللام

الحالة الأولى : إذا كان اللام ترد في التثنية أو جمعي الصحيح / وجب ردها في النسب،نحو:

أخ :أخويّ، أب : أبويّ، سنة: سنويّ،

لأننا نقول :أخوان، أبوان، سنوات نعيدها في التثنية والجمع أيضا، نعيدها في باب النسب.

الحالة الثانية :إن لم ترد اللام في التثنية أو جمعي الصحيح / جاز في النسب ردها وعدمه نحو:

يد: نحن نقول، يدان، لا نعيدها في التثنية، لكن في النسب يجوز لي أقول يديّ، وأقول يدوي، الأعمال اليدوية ، أعدتها.

دم : دمي ودمويّ.

ابن : ابنيّ، وبنويّ، لأننا نقول ابنان، ما نعيد الحرف الأخير، بنوٌ، ما أعدنا الحرف الأخير في التثنية .

اسم : اسميّ، وسمويّ. نقول اسمان ما أعدنا الحرف الأخير، الواو، أصله من سموٌ، فالواو ما أعدناها في التثنية،

لغة: نقول لغتان، في التثنية، لكن في النسب نقول لُغيّ، لغويّ.

كرة : كريّ، كرويّ. شفة :شفيّ، شفويّ .

ملحوظة : النسب إلى (أخت، بنت) مثل النسب إلى (أخ، ابن)، فنقول: أخويّ، بنويّ، هل يضر التباس المذكر بالمؤنث؟ لا يضر ليس المذكر بالمؤنث، وهو رأي الخليل وسيبويه، أما يونس فيرى عدم حذف التاء فيقول: أختيّ، بنتيّ.

بمعنى أن يونس يريد أن يفرق بين المذكر والمؤنث،

أما الخليل وسيبويه يقول من السياق يتبين في النسب إلى أخ، وإلى كلمة أخت

الحلقة الثلاثون

عندنا اليوم أيضا النسب إلى الجمْع ، و النسب إلى الكلمات ثنائية الوَضْع ، و إلى ما يُغْني عن ياء النسب ، ثم إطلالة على شواذ النسب.

❖ مقدمة // النسب إلى جمع التكسير.

إذا أتتنا الكلمة مجموعة فلابد أن نردَّها إلى مفردها ثم ننسب إليها ،

مثال١: (أراضي) آتي بمفردها فأقول (أرض)، ثم أقول: (أرضي).

مثال٢: كلمة (صُحُف) نأتي بمفردها (صَحِيفة) ، ثم ننسِب إليها: (صَحَفيّ).

مثال٣: كلمة (دُوَل) نأتي بمفردها (دَوْلة) ، ثم ننسب إليها: (دَوْليّ). و في النسب إلى الجمع خلاف وارد عن بعض العرب ، فيقولون: (دُوَليّ) على رأي الكوفيين فيها.

هناك كلمات تدل على جمْع، الكلمات الدالّة على الجمْع تبقى على ما هي عليه ، و يُنسَب على لفظها:

و إذا جاءني كلمة تجري مجرى العَلَم ، مثل: كلمة (أنصار) فننسب إليها – مباشرة- و نقول: (أنصاريّ).

أما اسم الجَمْع ، مثل: (قَوْم) يدل على الكثير ، فنقول: (قَوْمِي).

❖ الشريحة // النسب إلى جمع التكسير و ما في حكمه:

يجب ردّ الجمع إلى مفرده ، ثم يُنسَب إليه ، مثل:

أراضِي: المفرد > أرْض، ثم نقول: أرضِيّ وزراء: المفرد > وزير، نقول: وزيريّ

كُتُب: مفرده > كِتاب: كِتابيّ دُوَل: مفردها دَوْلة، ثم نقول: دَوْلِيّ

❖ الكلمة الدّالّة على الجمع: يُنسَب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت:

-عَلَماً >> الجزائر: الجزائريّ . البساتين (علم قرية): البساتينيّ

كلمة: (جزائر) عَلَماً للبلد ، هل أتي بمفردها ؟ لا، و لكن ننسب – مباشرة– فنقول: (جزائريّ).

-ما كان جارياً مجرى العَلَم >> الأنصار: الأنصاريّ

-جمع تكسير لا واحد له >> مثل: أبابيل، ننسب إلى الجمع فنقول: أبابيليّ

-اسم جمع >> قَوْم: قَوْميّ . رَهْط: رَهْطيّ

-اسم جنس > > شجر: شجريّ

❖ مقدمة // النسب إلى ثنائي الوضع معتل العين:

ذكر ابن هشام بعض الكلمات ثنائيّة الوضع ، مثل: (لو) و (كي): هاتان الكلمتان مكونتان من حرفين ، الحرف الثاني (عين الكلمة) حرف علة. فكيف ننسب إلى مثل هذه الكلمات؟

نشدِّد حرف العلة ، فتُصبح الكلمة ثلاثيّة الحروف ، فنقول: (لوٌّ) و (كيٌّ) ، ثم نعاملها معاملة الأسماء الواردة من إعادتها إلى أصلها: (لوّيّ) و (كَيَوِيّ). و كلمة (لا) نعيدها إلى أصلها (لاء) لكي تصبح ثلاثية ، ثم ننسب إليها ، و يجوز فيها الوجهان: (لائيّ) و (لاويّ) كما قلنا في: (كِساء): (كِسائيّ) و (كِساويّ).

❖ الشريحة // النسب إلى ثنائي الوضع معتل العين:

و إذا سميت بثنائي الوضع معتل العين –معتلّ الثاني– ضعّفْته قبل النسب –أي تشدده–، فنقول في: كلمة (لو) و (كي) : (لوٌّ) و (كيٌّ) ، بالتشديد فيهما –فصارتا ثلاثيتا الحروف– و تقول في: (لا) : (لاءٌ) بالمدّ –فصارت ثلاثية الحروف ؛ فإذا نسبت إليهن قلت: (لَوِّيٌّ) ، (كَيَوِيٌّ) ، و (لائِيٌّ) أو (لاوِيٌّ) ، لماذا؟

كما تقول في النسب إلى الدَّوّ والحَيّ والكِساء : دَوِّيٌّ وحَيَوِيٌّ وكِسائِيٌّ أو كِساوِيٌّ.

إذاً الأصل أن هناك كلمات موضوعة على حرفَين مُعتلّة العين ، سوف نشددها ثم نقيسها على غيرها من الكلمات. و النسب أمر مردّه إلى الناس ، فإن أراد شخص أن ينسب إلى كلمة (لو) أو (كي) لا نستطيع أن نمنعه ، لكن مهمة الصَّرْفيّ أنه يعطي الطريق و يمهد للشخص الذي يريد أن ينسب ، فيقول له: هذا طريقك أردت النسِب إليه ، و أما إن كان مستغنٍ عنها فلا حرج. لكن من أراد فعليه أن يسلك الطريق السليم ، وهو الذي يرصفه و يُعبِّده هو المنهج الصرفيّ.

❖ ما يغني عن النسب:

ورد عن العرب أنهم يستخدمون بعض الأوزان و يريدون بها النسب ، و هم قد استغنوا فيها عن زيادة الياء المشددة، فمثلا: إذا أرادوا أن ينسبوا إلى حِرْفة من الحِرَف، مثل: النجارة قالوا: (نجّار) ، و العِطارة قالوا: (عطّار)، نلحظ أنهم استخدموا وزن فعّال. المفترض أن نزيد ياء النسب ، فنقول في: نجارة : نجاريّ، و عِطارة: عِطاريّ، هذا الأصل ، لكن العرب قالوا: (نجّار و عطّار).

و قد يستخدمون وزن فَعِلْ ، كقول الشاعر: لستُ بِلَيْلِيٍّ و لكن نَهِرْ

عند النسب إلى الليل، قال: لَيْلِيّ ، أي يعمل بالليل ، فهذا النسب واضح، و النسب إلى النهار: نهاريّ ، فمثل ما قال ليليّ يقول نهاريّ، لكن الشاعر قال: (نَهِرْ) فأتى بها على وزن فَعِل.

فالخلاصة: أن العرب أتوا بأوزان استغنوا فيها عن ياء النسب: فتارة قالوا: فعّال في الحِرَف، و تارة قالوا: فَعِلْ، وتارة قالوا: فاعِل ، مثل: (لابِن ، تامِر ، طاعِم ، كاسي). هذه ثلاثة أوزان أوردتها العرب في الاستغناء عن ياء النسب وأغنت عنها و دلّت دلالة النسب.

❖ الشريحة // قد يُستغنى عن ياءَيْ النسب بِصَوْغ المنسوب إليه على وزن:

١-**وزن فعّال**: و هو غالب في الحِرَف ، مثل: (بزّار ، نجّار ، عطّار) هذه ثلاثة كلمات وردت عندنا على وزن فعّال.

و من الشاذ قوله: و ليس بذي سيف و ليس بنبّال

الشاهد: (نبّال) : حيث صاغه على وزن فعّال – مع أنه ليس بحِرْفة- لِيَدل على النسبة لِما أُخِذ منه و هو النَّبل، وذلك جارٍ على غير الغالب في هذه الصيغة ؛ لأن فعّال إنما تُصاغ من أسماء الحِرف كالنجارة والعطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال ابن هشام. و المستعمَل في هذا الباب : نابِل و تامِر و لابِن. هذا هو الأصل: أن تصاغ على وزن فاعِل، فصياغتها على وزن فعّال هو من الشاذ؛ لأن وزن فعّال خاص بالحِرَف فلو جاء في غير الحِرَف يكون من الشاذ.

٢-**وزن فاعِل**: أي بمعنى: ذي كذا ، مثل: (تامِر و لابِن و الطاعِم و الكاسي).

تامر: ذي تمر ؛ لابن: ذي لبن ؛ الطاعم: ذي طعام ؛ الكاسي: ذي كِساء.

٣-**وزن فَعِل** ، مثل: (طَعِم ، لَبِن ، نَهِر). كما قال الشاعر: لست بليليّ و لكن نهر.

فلم ينسب الشاعر على القياس: نهاريّ.

الشاهد: (نَهِر) أتى به على وزن فَعِل ليدل على معنى المنتسِب إلى النهار ، فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على المنسوب إليه و هو النهار بحيث يقول: نهاريّ، كما قال: ليليّ.

❖ شواذ النسب:

قررنا في بداية باب النسب أن هناك الكثير من الشواذ ، فهو من أوسع الأبواب شذوذا. أوردنا من الشواذ مقتطفات متفرقة، فأخذنا في وزن فَعِيلة ما شذ فيه ، و وزن فُعَيْلَة ما شذ فيه ، و وزن فُعَيْل ما شذ فيه ، مثل: كلمة (قُريش) ، قلنا: (قُرَشيّ). هذه الكلمات الشاذة بإمكاننا أن نجمعها ، و نجعلها تحت هذا العنوان. ابن هشام ختم باب شواذ النسب ببعض الكلمات ، نضيف إليها الكلمات السابقة فتكون في هذا الباب. و نقول الشواذ وردت عن العرب بهذا ، فما ورد عن العرب نستعمله لكن إن أردنا أن ننشئ كلمات جديدة فنأخذها على القياس.

قال ابن هشام: فصل: و ما خرج عما قررناه في هذا الباب فشاذ ، كقولهم: أَمَويّ ، بالفتح.

فالنسب إلى أُمَيَّة: أُمويّ ، و لكن قالوا: أَمَويّ بالفتح ؛ فهذا شاذ.

و قالوا: بِصْريّ ، بالكسر. و النسب إلى البصرة: بَصْريّ ، و لكن قالوا: بِصريّ ؛ فهذا شاذ.

و قالوا: دُهْريّ ، للشيخ الكبير بالضّم. و النسب إلى دَهر: دَهْريّ ، و لكن قالوا: دُهْريّ ؛ فهذا شاذ.

و قالوا: مَرْوَزيّ ، بزيادة الزاي. و النسب إلى مَرْو: مَرْويّ ، و لكن قالوا: مَرْوَزيّ بزيادة الزاي؛ فهذا شاذ.

و قالوا: بَدَويّ ، بحذف الألف. و النسب إلى بادية: باديّ أو بادَويّ ، و لكن قالوا: بَدَويّ ؛ فهذا شاذ.

و قالوا: جَلوليّ و حَروريّ ، بحذف الألف و الهمزة.

و النسب إلى: جلولاء و حروراء : جلولاويّ و حروراويّ ، و لكن قالوا: جلولي و حروري ؛ فهذا شاذ.

و بهذا نكون قد أطللنا على بعض الكلمات الواردة في شذوذ النسب. و الشاذ في هذا الباب كثيرٌ كثير. نحن عندنا قواعد متقررة نمشي عليها فيما يجِدّ لنا من الكلمات، ما ورد عن العرب ننطق به كما أوردوه ، لكننا لا نقيس عليه حتى لا يقع الالتباس.

❑ تطبيقات:

كيف ننسب إلى الكلمات التالية ؟

١-دِمَشق: دِمَشقيّ (كسرنا الآخِر و ألحقنا ياء النسب)

٢-جامِعة: جامِعيّ (حذفنا تاء التأنيث من آخر الكلمة ثم ألحقنا ياء النسب)

٣-سماء: سمائيّ و سماويّ (لها وجهان؛ لماذا؟ لأن الهمزة منقلبة عن أصل، ورجعنا إلى قاعدة الأسماء الممدودة)

٤-ابن عمر: عُمَريّ (علم مركب تركيب إضافي : فننسب إلى العجُز لأنها مُصدّرة بكلمة (ابن))

٥-أم كلثوم: كلثوميّ (أيضاً ننسب فيها إلى العجُز)

٦-أُخْت: أَخَويّ (هكذا قررناه في أصل القاعدة: أن النسب لكلمة (أخت) كالنسب لكلمة (أخ). و من أخذ برأي يونس يقول: (أُخْتِيّ))

٧-سَيِّد: سَيْدِيّ (مثل كلمة (طيِّب): (طَيْبِيّ) و (هَيِّن): (هَيْنِيّ). أين مرت معنا؟ في ما يُحذَف من وسط الكلمة ، فحُذِفت الياء من وسطها)

٨-سَلْمى: سَلْمِيّ أو سَلْمَوِيّ أو سَلْماوِيّ (درسناها في الاسم المقصور: ساكنة الوسط ألفها رابعة ، فجازت فيها ثلاثة أوجه ، مثل: طنطا و طهطا و أبها و شبرا. فـ (أبها): أبْهِيّ و أَبْهَوِيّ و أبهاويّ)

٩-رحى: رَحَوِيّ (في الاسم المقصور و ألفها ثالثة ، فنقلبها واوا)

١٠-عصا: عَصَويّ (مثل: رحى)

١١-القاضي: القاضيّ و القاضَوِيّ(اسم منقوص و الياء[١] رابعة، فيجوز فيها وجهان:الحذف و القلب واوا)

١٢-طيّ: طوَويّ (الياء مشددة ثانية، درسناها في ما يُحذَف من الآخِر. الياء مشددة كانت ثالثة فصاعدا ، ثم استطردنا و أخذنا إذا كانت الياء ثانية ، و تارة إذا كانت بعد حرف أصلي ، ثم إذا كانت حرفين. فـ (طيّ) أعدناها إلى أصلها (طيّ) من (طوى) أصلها (واو) و (حيّ): (حَيَوِيّ) أعدناها إلى أصلها ، فـ(حيّ) من (حَيِيَ) أصلها (ياء))

١٣-عزيز: عزيزيّ (بالإبقاء)

١٤-قبيلة: قَبَلِيّ (على وزن فَعِيلَة ، حذفنا الياء لتوفر الشروط فيها)

١٥-شريف: شريفيّ (لأنها على وزن فَعيل)

١٦-أبّ: أَبَويّ (كلمة (أب) محذوفة الحرف الأخير و هو الواو ، فننظر إن كنا نعيدها عند التثنية (أبوان)، فمتى ما أعدنا الحرف الأخير عند التثنية نعيده عند النسب ، فنقول: لفتة أَبَويّة)

١٧-أخ: أَخَويّ (مثل : أب)

١٨-مدينة: مَدَنِيّ (حذفنا تاء التأنيث و حذفنا الياء لأن (مدينة) على وزن فَعيلة و توفرت فيها الشروط)

١٩-طَمى: طَمَويّ (الألف ثالثة نقلبها واواً، في الاسم المقصور)

٢٠-أَثْنيَا: أثينيّ (لأن ألفها خامسة فصاعدا ، و مثّلنا بكلمة : بخارى وأمريكا و فرنسا: فأي ألِف أكثر من رابعة تُحذَف في باب النسب)

٢١-سوداء: سوداويّ (في الاسم الممدود ، قلنا الهمزة للتأنيث والهمزة أصلية أو منقلبة عن أصل، فالتي جاءت من أجل التأنيث كـ(سوداء) تقلب همزتها واواً عند النسب إليها)

٢٢-بَرَدى: بَرَدِيّ (ألفها مقصورة رابعة ، متحركة الحرف الثاني، هل هي مثل كلمة أبها وسلمى ؟ لا، هناك ثلاثة أوجه لأن الحرف الثاني ساكن، أما الآن فالحرف متحرك، ليس لنا فيها إلا وجه واحد عند النسب إليها: هو حذف آخرها)

---

[١] أعتقد أن هناك سبق لسان من الدكتور ، فقد قال عن كلمة (القاضي) أن ألفها رابعة ، و لكن الواقع أن ياءها رابعة.

٢٣-سويسرا: سويسريّ (مثل: أثينا)

٢٤-فخر الدين: فَخْرِيّ (ننسب إلى الصدر أم العجز؟ الصدر كما قررناه ، قلنا بدر الدين: بَدْريّ ، جمال الدين: جمالي ، عز الدين: عِزّي ، نور الدين: نوريّ، الأصل ننسب في المركب الإضافي إلى صدره)

٢٥-أبو عليّ: عَلَوِيّ (ننسب إلى العجز ، فـ(عَلِيٌّ) على وزن فَعِيلٌ، فحذفنا الياء ، و كسرة اللام أصبحت فتحة ، و قلبنا الياء الثانية واواً)

٢٦-أم هانئ: هانِئِيّ (ننسب إلى العجز ، في المركب الإضافي مثل: فخر الدين ننسب إلى الصَّدر ، أما ما عداه فننسب إلى العَجُز ، كالمُصدَّر بـكلمة (أم) أو (أب) أو (ابن))

٢٧-ابن عباس: عبّاسيّ

٢٨-جاد الرَّب: جاديّ (مركب إسنادي فننسب إلى الصدر)

٢٩-أُمَيْمَة: أُمَيْمِيّ

٣٠-حُمَيْمَة: حُمَيْمِيّ

٣١-هُرَيْرَة: هُرَيْرِيّ (وزن فُعَيْلة العين فيه مُضَعَّفة ، فتبقى الياء دون حذف)

٣٢-جَمِيل و قَبِيح و سُهَيْل: جَميليّ و قَبيحيّ و سُهَيْلِيّ (بقيت الكلمات كما هي و لم يُحذَف منها شيئا لأن اللام فيها صحيحة)

٣٣-غَنِيّ: غَنَوِيّ (على وزن فَعيلْ ، مثل: عليّ: عَلَويّ ، قُصَيّ: قَصَويّ. عند النسب إلى فَعيل أو فُعَيْل نعامله معاملة المختوم بياء مشددة بعد حرفين إذا كانت لامه مُعتَلّة: فنحذف إحدى الياءَيْن و نقلب الثانية واواً و الكسرة التي قبلها صارت فتحة و نزيد ياء النسب)

٣٤-يد: يَدِيّ و يَدَوِيّ (الكلمة محذوفة الآخِر ، إذا رُدّ آخرها عند التثنية و الجمع رددناها عند النسب ، و إذا لم يُرَدّ فنحن بالخِيار ، مثل: أب: أَبَوي ، أخ: أَخَوي ، عم: عَمَوي. كلمة (يد) في التثنية لا نعيد آخرها ، فيجوز لنا فيها وجهان)

٣٥-لُغَة : لُغِيّ و لُغَوِيّ (الكلمة محذوفة الآخِر ، لا نعيد آخرها عند التثنية فلنا فيها وجهان)

٣٦-عالِمان: عالِميّ (لا ننسب للمثنى ، بل نأتي بمفردها: عالِم ثم ننسب)

٣٧-وزراء: وَزيريّ (نأتي بمفردها: وزير ثم ننسب)

٣٨-إنشاء: إنشائيّ (في النسب إلى الممدود، نُبقي الهمزة ؛ لأنها أصلية)

إذن : إذا أردنا أن ننسب:

أولاً: ننظر إلى نوع الكلمة: منقوص، مقصور، ممدود، عَلَم ، مُركَّب ، جمع ، مفرد ، ننظر إليها من أي الدروس.

ثم ننظر هل هي على وزن فَعيلة ، أو فُعَيْلة ، أو فَعيل

ثم ننظر في تفصيلاتها:

- إن كانت من الممدود فننظر إلى نوع همزتها إن كانت من المقصور فننظر في أَلِفِها: ثالثة ، رابعة ، خامسة ؛ إن كانت من المنقوص فننظر إلى الياء. إن كانت على وزن فَعيلة ننظر إن كانت عينها مضعّفة أو فيها حرف علة ؛ و بالتالي نستطيع أن نضبط القواعد.

ثانيا: ننظر إلى نطقنا إن كان سليماً ، فنبني القاعدة على المِثال: إن كنت أحفظها في بيت شعر أو في حديث أو في آية ؛ فأنا

أربط القاعدة من خلال هذا المثال ، ثم أبني عليها ذِكْر هذه القاعدة

بهذا أيها الإخوة و الأخوات نكون قد وصلنا إلى ختام مقررنا في هذه المادة.
صحبتكم على مدى ثلاثين حلقة،
سعدت فيها بهذه المدارسة و هذا النقاش و هذه المادة الدسمة
بإذن الله نواصل معكم فيما بعد من خلال التطبيقات و من خلال أيام الدراسة
و لكم أن تسألوني عما يصعب من هذه الدروس.
أسأل الله لي و لكم التوفيق و الإعانة و السداد والتوفيق.

و السلام عليكم و رحمة الله وبركاته

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

imam8.com
مكتبة منتسبي الشريعة

(نحو ٤٤١)

مُقَرَرُ النحو

المستوى الثامن

أستاذ المقرر/ د. خليل العباس

المذكرات تم تفريغها سماعًا من المحاضرات الصوتية
إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة
الانتساب المطور

" نسخة مدققة ومزيدة ١٤٣٣ هـ"

التدقيق الأخير من قِبل شارح المادة

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم للطبـعة النـهائية ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور

ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

الحلقة (١)

((مقدمــة))

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد ،
هذه مذكرة مادة النحو للمستوى الثامن – كلية الشريعة التي قام بإعدادها إخوانكم وأخواتكم طلاب وطالبات كلية الشريعة (الانتساب المطور) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تفريغًا ومراجعة وتنسيقًا وتدقيقًا ونسأل الله بمنه وكرمه أن يتقبلها ويجعلها علمًا ينتفع به إلى يوم نلقاه ، وأن يرزقنا الإخلاص ، وأن يتجاوز عمَّا حصل فيها من نقص وخلل إنه جواد كريم.

المنهج يتكون من خمسة أبواب وهي :-

الباب الأول : باب إعراب الفعل
- الفعل المضارع والحالات الإعرابية التي يكون عليها (الرفع / النصب / الجزم)

الباب الثاني : باب العدد
- ألفاظ الأعداد.
- حكمها من حيث تذكيرها وتأنيثها والحالات التي تكون عليها .

الباب الثالث : كنايات العدد
- سيكون الحديث منصبًّا على ثلاثة ألفاظ وهي : كلمة (كم / كأين / كذا)

الباب الرابع : همزة الوصل
- بيان المقصود بهمزة الوصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة وصل .
- الحالات التي تكون فيها الهمزة همزة قطع .

الباب الخامس : باب الوقف
- المقصود بالوقف .
- طريقة الوقف على بعض الألفاظ .

(كيف يكون الوقف على الكلمات المنتهية بالنون ، المنتهية بتاء التأنيث ، الأسماء المنقوصة ... ومجموعة من الألفاظ) .

المرجع : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري

﴿ الباب الأول : باب إعراب الفعل ﴾

حينما يسمى هذا الباب (باب إعراب الفعل) فالفعل هنا يُقصد به تحديدًا : **الفعل المضارع**

ولا يدخل معه الفعل الماضي ولا الفعل الأمر ، وسبب ذلك : أنَّ الفعل المضارع هو الفعل الذي يكون معربًا ، أما الفعل الماضي وفعل الأمر فهما فعلان مبنيان غير معربين .

س/ لماذا ابن هشام لما ذكر هذا الباب سمَّاه (باب إعراب الفعل) ولم يقل (باب إعراب الفعل المضارع) ؟

لأنه هو الواضح من المعنى والمقصود بالكلام ، فلا يُحتمل أن يكون المراد الفعل الماضي ولا الفعل الأمر ؛ لأن هذين النوعين من الأفعال المبنية ، وليسا من الأفعال المعربة ، فالفعل المعرب وحده هو الفعل المضارع .

س/ لماذا أُعرب الفعل المضارع ؟

هذه مسألة خلافية بين النحويين ، اختلفوا فيها على قولين :

*رأي البصريين : الفعل المضارع معربٌ بسبب مشابهته للاسم – أي الأسماء المشتقة - نظرًا لكونه أشبه الأسماء التي تجري على سياق أفعالها المضارعة – اسم الفاعل وما أشبهه – تشبهه في حركاته وسكناته ، وتشبهه في أمور أخرى لن نفصل فيها لأنها ليست داخلة في صلب ما نتحدث عنه .

*رأي الكوفيين : أنَّ الفعل المضارع معربٌ أصالةً ، ليس معربًا بسبب الشبه وإنَّما هو أصلاً معرب في ذاته .

بغض النظر عن هذا الخلاف فلن نتعمق فيه ، عندما نقول بأنَّ الفعل المضارع فعلٌ معرب ؛ نفهم من ذلك أنَّ إعرابه يتغير لأن الكلمة المعربة إعرابها يتغير ، كما أنَّ الأسماء المعربة أسماءٌ يأتي عليها الأوجه الإعرابية الثلاثة – الرفع ، النصب ، الجر - فعندما نقول هذا اسمٌ (معرب) فمعنى هذا أنه قد يكون مرفوعًا وقد يكون منصوبًا وقد يكون مجرورًا ، بحسب العامل الذي يسبب الإعراب ، كذلك الأمر بالنسبة للفعل المضارع ، فعندما نقول الفعل المضارع (معرب) نفهم من ذلك أن هذا الفعل إعرابه متغير ليس ثابتًا ، قد يكون هذا الفعل المضارع محتملاً أحد الأوجه الإعرابية الثلاثة التي تأتي عليه . فما هي الأوجه الإعرابية التي تأتي على الفعل المضارع ؟

درستم في المستوى الأول أن الأوجه الإعرابية التي تأتي على الكلمات هي أربعة أنواع : الرفع ، النصب ، الجر ، الجزم

الرفع ، النصب ، الجر >> تكون في الأسماء

الرفع ، النصب ، الجزم >> تكون في الأفعال

- **النوع الأول (الرفع)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون مرفوعةً وكذلك الفعل المضارع يكون مرفوعًا .

- **النوع الثاني (النصب)**

حكم مشترك بين الأسماء والأفعال ، الأسماء تكون منصوبةً وكذلك الفعل المضارع يكون منصوبًا .

- **النوع الثالث (الجر)**

حكمٌ خاصٌ بالأسماء ، فلا يمكن أن يأتي الجر في الفعل المضارع ، لا يصح أن يقال "فعل مضارع مجرور" لأن الجر يختص بالأسماء وحدها ، وعكسه الجزم .

- **النوع الرابع (الجزم)**

حكمٌ خاصٌ بالأفعال ، الأفعال المضارعة هي التي تكون مجزومة ، ولا يصح أن يأتي الجزم في الأسماء ، فلا يصح أن يقال "اسم مجزوم "

تبين لنا الآن أنَّ الفعل المضارع الذي نتحدث عنه الآن ، والذي نقول إنه (معرب) أنه يحتمل ثلاثة أوجه إعرابية وهي : الرفع ، النصب ، الجزم . وإذا أردنا أن نتحدث عن إعراب الفعل المضارع فلابد أن نتحدث عن هذه الأحكام الثلاثة (الرفع ، النصب ، الجزم) .

الحكم الأول من احكام الفعل المضارع : الرفع

الفعل المضارع يكون مرفوعًا ، وهو أول الأحكام الإعرابية التي يأخذها الفعل المضارع .

س/ ما سبب رفع الفعل المضارع ؟

نعلم بأنَّ الأسماء تكون مرفوعة بسبب ، هذا السبب قد يكون أنه فاعل ، قد يكون نائب فاعل ، قد يكون اسم كان ، قد يكون خبر إنَّ ، قد يكون صفة لكلمة مرفوعة ، أو بدل من كلمة مرفوعة ، أو تابعٌ لكلمة مرفوعة بشكل عام ، فهناك سببٌ يؤدي إلى الرفع في الأسماء ، لكن ما هو السبب الذي أدى إلى الرفع في الفعل المضارع ؟

حصل خلاف بين النحويين في تحديد الرافع للفعل المضارع ، هذا الخلاف أشار إليه ابن هشام في كتابه بإيجاز، وسنوضح هذا الخلاف بشكل موجز :

الرأي الأول // وهذا رأي الفراء من أئمة أهل المدرسة الكوفية ، أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم ، بمعنى إذا جاء قبله أداة نصب فإنه يكون منصوبًا ، وإذا جاء قبله أداة جزم فإنه يكون مجزومًا ، فإذا لم يأتِ قبله لا أداة نصب ولا أداة جزم فإنه يكون مرفوعًا ، فسبب الرفع هو تجرده عن الناصب والجازم ، فيُفهم من هذا أن سبب الرفع سببٌ عدميّ ، أي أن العامل الذي أدَّى إلى رفع الفعل المضارع هو عامل غير موجود ، وهو (التجرد) .

الرأي الثاني // رأي البصريين ، وهو أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه يحل محل الاسم ، ومعنى ذلك أنه يجوز أن يؤتى بالفعل المضارع في الموضع الذي يستعمل فيه الاسم ، عندما نقول **مثلا** " إنَّ الله غفورٌ " خبر إنَّ كلمة (غفورٌ) اسم ، يمكن أن ناتي بدلا منه بفعل فأقول : إنَّ الله يغفر ، فنظرًا لكون الفعل المضارع يحل محل الاسم لذلك أصبح مرفوع ، وهذا الرأي ليس بوجيه ! بسبب أنَّ حلول الفعل في محل الاسم لا يؤدي إلى الرفع ،

فقد يحل الفعل محل الاسم ويكون منصوبًا ، عندما نقول : "لن يكتبَ زيدٌ " يكتبَ : فعل مضارع منصوب ،

وعندما أقول : "لم يجلسْ خالدٌ " أو" خالدٌ لم يجلس " يجلس : فعل مضارع مجزوم ،

فالفعل المضارع بشكل عام يمكن أن يؤتى به في محل الاسم لكنه لا يؤدي إلى الرفع . بالإضافة إلى شيء آخر ، وهو أنَّ بعض التراكيب التي يأتي فيها الفعل المضارع ولا يمكن أن يأتي فيها الاسم ،

مثلا : الفعل المضارع بعد أداة التحضيض " هلّا " عندما أقول : " هلا تذاكر دروسك " ، " هلا تجتهد في حياتك " ونحن نعرف أنَّ الأداة " هلا " لا يأتي بعدها الأسماء ، فالفعل " تذاكر ، تجتهد " هنا قد وقع في مكان لا يأتي فيه الاسم ، فلذلك ليس بوجيه أن يقال بأن الفعل المضارع يُرفع لكونه يحل محل الاسم .

الرأي الثالث // منسوب للإمام الكسائي ، وهو أن الفعل المضارع يرفع لأنه جاء في أوله أحد أحرف المضارعة ،

نحن نعرف أنَّ الفعل المضارع لابد أن يكون في أوله واحد من أحرف المضارعة الأربعة وهي :

(الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء) المجموعة في كلمة (أنيت) فكل فعل مضارع لابد أن يكون في بدايته واحد من هذه الحروف الأربعة ، فعلى رأي الكسائي أنَّ سبب رفع الفعل المضارع هو وجود أحد هذه الأحرف الربعة في أول الفعل المضارع ، وهذا الرأي ليس بوجيه لأن الفعل المضارع يكون في أوله أحد هذه الأحرف الربعة حتى وإن كان منصوبًا أو مجزومًا ، بالتالي ليست أحرف المضارعة هي السبب في رفع الفعل المضارع .

الرأي الرابع // منسوب للإمام ثعلب – أحد أئمة المدرسة الكوفية – أنَّ الفعل المضارع مرفوع لكونه أشبه الأسماء ، وهذا الرأي ليس بوجيه والسبب أنَّ شبه الفعل المضارع بالأسماء يؤدي إلى إعرابه على رأي البصريين ، فشبهه بالأسماء هو السبب في كون الفعل المضارع معربًا ، لكنه ليس هو السبب في رفعه ! بمعنى أنَّ الفعل المضارع المرفوع والفعل المضارع المنصوب والفعل المضارع المجزوم كل هذه الأفعال تشبه الأسماء ، ومع ذلك فإن إعرابها قد اختلف .

هذا بإيجاز آراء النحويين في سبب رفع الفعل المضارع ، **والرأي الراجح والمشهور عندهم هو الرأي الأول – رأي الفراء – فالفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا تجرد عن الناصب والجازم .**

الحكم الثاني من أحكام الفعل المضارع : النصب

س/ متى يكون الفعل المضارع منصوباً ؟

النصب حكم من الأحكام الإعرابية التي لا تأتي من تلقاء نفسها ، ليس هناك كلمة تنتصب من تلقاء نفسها ، لابد من وجود عامل سبَّب ذلك النصب ، فالعامل هنا ليس عاملًا عدميًا – كما هو الحال في الرفع – بل **العامل في النصب عاملٌ** موجود . ما هي العوامل التي تؤدي إلى نصب الفعل المضارع ؟

كما ذكر ابن هشام في كتابه عندما قال : " وناصبه أربعة " هناك أربع أدوات تتسبب في نصب الفعل المضارع وهي :

- **الحرف الأول : لن**

هي من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في نصبه : عندما أقول مثلًا :

تدخلُ فاطمةُ الجامعةَ ،

الفعل "تدخل " فعل مضارع مرفوع لأنه لم يأتِ قبله أداة نصب ولا أداة جزم ، إذا أدخلنا الأداة (لن) قبل الفعل سنقول : "لن تدخلَ فاطمة الجامعة" الفعل "تدخل" أصبح منصوبًا تغيَّر إعرابه وتغيَّر نطقه ، بدل ما كنا نرفعه أصبحنا ننصبه لأنه سُبق بالأداة الناصبة (لن) .

المعنى الذي تفيده كلمة (لن) :

المعنى الأول / هي تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل ،

أشار ابن هشام إلى ذلك إشارة خفية نوعًا ما عندما قال : " لن : وهي لنفي سيفعل" أي أنَّ كلمة "لن" تستعمل لنفي الفعل سيفعل، كما نعلم الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر أو الزمن المستقبل ، لكنه إذا سبق بأداة التسويف – السين أو سوف – فقلنا : سيفعل أو سوف يفعل ، فحينئذٍ يصبح الفعلا المضارع مُرادًا به الزمن المستقبل فقط ، أقول : سأسافر ، سأنتقل ، سوف أجلس ، فهي لا تحصل الآن وإنما ستحصل في المستقبل ، فلذلك الأداة (لن) تستخدم لنفي حصول الفعل في الزمن المستقبل ، فإذا قلت : لن أدخلَ هذا المكان ، لن أسافرَ خارج البلاد ، فإني أنفي حصول الفعل في الزمن المستقبل ،

المعنى الثاني / من النحويين من ذكر أنَّ كلمة (لن) تفيد معانٍ أخرى : **منهم من رأى – على سبيل المثال - أنَّ كلمة**

لن تفيد معنى تأبيد النفي أو تأكيد النفي ، أي أن هذا النفي المفهوم من كلمة (لن) نفيٌ مؤبد ، لا يمكن أن يحصل ، فإذا استخدمت كلمة (لن) لنفي فعل من الأفعال فإنه يفهم منه أن هذا الفعل لن يحصل إطلاقًا ، فإذا قلت : لن أسافرَ خارجِ البلاد ، معنى ذلك أنَّ السفر منتفٍ تمامًا ، لن يحصل في المستقبل إطلاقًا ،

هذا الرأي نُسب إلى الإمام الزمخشري – وإن كان في نسبته نظر – لكن هذا المعنى ليس معنىً سليمًا ، فكلمة (لن) تفيد معنى النفي في الزمن المستقبل لكن لا يلزم من ذلك أنَّ هذا الفعل المنفي منفيٌ على معنى التأبيد أي أنه لن يحصل مطلقًا بل قد يكون هذا النفي مستمرٌ إلى زمن معين ثم ينقطع بعد ذلك ويحصل الفعل ، فلا يفيد أن هذا الأمر منفيٌ على الإطلاق .

المعنى الثالث / وهو رأي منسوب لابن السرَّاج – رحمه الله - **حيث قال أنَّ كلمة لن تفيد معنى الدعاء** : **واستشهد بقوله تعالى** { قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} **أي (فاجعلني يا رب لا أكون ظهيرًا للمجرمين)** فهو يرى أن كلمة (لن) هنا أفادت معنى الدعاء ، لكنه ليس برأي ظاهر .

المعنى المشهور والرئيس وهو الذي يهمنا هو المعنى الأول : وهو أنَّ كلمة (لن) تفيد معنى نفي الفعل في الزمن المستقبل .

مسألة // هل كلمة (لن) حرف أصيل بنفسه – نطقت به العرب بهذه الصورة ابتداءً – أم أنه مكون من حروف أخرى فحصل فيه قلب ؟

- **الرأي الراجح – وهو رأي الجمهور - أن كلمة (لن) هي حرف أصيل نطقت به العرب بهذه الصورة بهذين الحرفين اللام والنون**
- هناك رأي آخر > أنَّ كلمة (لن) أصلها كلمة (لا) بالألف ثم حصل فيها إبدال : أُبدلت الألف إلى نون فأصبحت (لن) ، هذا الرأي لبعض النحويين ونُسب للفراء لكنه ليس برأي ظاهر ، لأنه ليس هناك دليل على هذا القلب .
- هناك رأي آخر منسوب للخليل بن أحمد وسيبويه وهو أن كلمة (لن) أصلها (لا + أن) فحذفت الهمزة ثم حذفت الألف التي قبلها فنتج عنها كلمة (لن) .
-

الحلقة (٢)

كنا بدأنا الحلقة الماضية عن نواصب الفعل المضارع وذكرنا الناصب الأول وهو (لن) ونكمل االحديث عن البقية فنقول :

➢ **الحرف الناصب الثاني** : كي

قال ابن هشام في أوضح المسالك : " كلمة كي المصدرية " وسبب التقييد بهذا الوصف لأنَّ كي تستعمل بوجهين :

كي المصدرية ، كي التعليلية .

كي المصدرية / حرف ناصب للفعل المضارع ، سميت مصدرية ؛ لأنه يمكن أن يُصاغ منها ومن الفعل الذي يأتي بعدها مصدر .

كي التعليلية / وهي التي تفيد معنى التعليل – تفيد معنى التعليل الذي يفيده حرف الجر اللام - وكي التعليلية لا تنصب الفعل المضارع بل هي تعد من حروف الجر

فلأن كلمة (كي) لها وجهان لذلك نصَّ المؤلف على أنَّ كلمة (كي) التي تدخل معنا في النواصب هي (كي المصدرية) وليست (كي التعليلية)

فإذا دخلت (كي المصدرية) على الفعل المضارع فإنها تؤدي إلى نصبه .

كيف نفرق بين (كي المصدرية ، وكي التعليلية) ؟؟

هناك ضابط ذكره النحويون متى تكون (كي) مصدرية ..

تكون (كي) مصدرية في حالة واحدة وهي إذا سبقتها اللام التي هي لام الجر ، وهذه اللام قد تكون ظاهرة موجودة في الكلام فنقول : **لكي ، وقد تكون محذوفة لكنها منويٌ وجودها** ، وسواءً كانت موجودة ظاهرة في الكلام أو كانت محذوفة لكنها منوية للمكتلم فالحكم واحد وهو أنَّ كي تُعدُّ كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع .

نبه لذلك ابن هشام حينما قال : " وتتعيَّن المصدرية إن سبقتها اللام" وضرب لذلك مثالا :

قوله تعالى { لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُم}

هنا (كي) قد سُبقت باللام لذا نحكم أنها كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع .

فالفعل (تأسوا) نحكم عليه بأنه فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه كلمة (كي) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، أصل الفعل : تأسون – مثل : تأكلون وتشربون وتدخلون وتخرجون– فلمَّا دخل عليه هذا الناصب (وهو كلمة كي المصدرية) نصبته فحُذفت النون من آخره ، فنقول عن (كي) هنا أنها حرفُ مصدريٌّ ناصبٌ للفعل المضارع ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب

{ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا} كلمة (لا) هي لا النافية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب

تأسوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

والواو : واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

** كذلك إن كانت اللام محذوفة لكنها منوية – حذفها المتكلم لكنه يريدها – عندما أقول لشخص ما **مثلًا** : اجتهد كي تُفلحَ (كي) هنا لم تسبق باللام ، لكنها في نيتي –أنا المتكلم -أنها موجودة ، لذا نحكم على كي هنا أنها مصدرية وهي التي نصبت الفعل (تُفلحَ) .

متى تكون كلمة كي تعليلية؟

أشار إلى ذلك ابن هشام : " **والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب أن** " **أي إذا جاءت اللام بعدها – وليس قبلها – أو إذا جاء بعدها الحرف الناصب (أن) ، وضرب على ذلك مثالًا وهو قول الشاعر** :

كي لتقضِينِ رقية ما ***وعدتني غير مختلس

معنى البيت : أن تقضي هذه المرأة التي اسمها رقية لي حاجتي التي وعدتني بها في غير حالة الاختلاس والسرقة ، ليس في حالة كوننا مختلسين لهذا الأمر في خفاءً عن الناس .

الشاهد : كلمة (كي) جاءت غير مسبوقة باللام ، بل اللام جاءت بعدها ، لذلك لن نقول عن كي هنا أنها كي المصدرية الناصبة للفعل المضارع وإنما هي كي التعليلية الجارة ،

(تقضي) فعل مضارع منصوب ، والذي نصبه هو أنْ المستترة – وسنُبيِّن ذلك إن شاء الله .
هذا المثال لبيان أن كلمة (كي) تعليلية ليست مصدرية ، وليست ناصبة لكونه قد جاء بعدها اللام .
المثال الآخر الذي ذكره ابن هشام في قول الشاعر :

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحاً * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟

معنى البيت :
تخاطب المرأة هذا الرجل "هل تمنح ثناءك ومدحك لكل الناس لأجل أن تخدعهم وتغرهم "
الشاهد : كي ما أن تضر وتمنع ، كلمة (كي) لم يأتِ قبلها اللام ، ولم تأتِ اللام أيضًا بعدها ، وإنما جاء بعدها كلمة (أنْ) المصدرية ، فالفعل "تغرَّ " منصوب بـ "أنْ" وليس منصويًا بـ "كي" ، فنحكم على كلمة "كي" في هذا البيت بإنها تعليلية ،هذا إذا جاء بعد كلمة (كي) اللام أو أن .

ما الحكم إذا كانت كلمة (كي) ليس قبلها اللام – لا ظاهرة ولا منوية – وليس بعدها اللام ولا أن ؟؟
حينئذٍ يجوز فيها الوجهان :

1) **يجوز أن تكون (كي) مصدرية ، وتكون هي التي نصبت الفعل المضارع .**
2) **يجوز أن تكون (كي) تعليلية ، فتكون حرف جر ، ولا تكون هي التي نصبت الفعل المضارع ، يكون الفعل المضارع حينئذٍ منصوبًا بـ "أنْ" مستترة .**

مثال

ضرب ابن هشام مثالًا على ذلك : قوله تعالى { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم }
كلمة "كي" ليس قبلها اللام ، ولم يأتِ بعدها اللام ولم يأتِ بعدها "أنْ" ، فلم يأتِ قبلها شيء يوجب أن تكون مصدرية ، ولم يأتِ بعدها شيء يُوجب أن تكون تعليلية ، ففي هذه الآية (كي) يجوز فيها الوجهان :

1) **الوجه الأول // أن تكون مصدرية ، فتكون كلمة (كي) هي التي نصبت الفعل المضارع (يكونَ)** :
   (كي) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
   (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
   (يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ كي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .
2) **الوجه الثاني // أن تكون (كي) تعليلية وتكون حرف جر** :
   (كي) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
   (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
   (يكونَ) فعل مضارع منصوب بـ أنْ مستترة –ليست كي التي نصبته إنما نصبته "أن"مستترة – وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

هل هناك فرق بين التقديرين ، عندما نقول أن (كي) مصدرية أو تعليلية ؟؟

- إذا قلنا أن (كي) مصدرية فمعنى ذلك أنه يمكننا أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدر، عندما أقول مثلا : اجتهد لكي تُفلحَ ، هنا (كي) سُبقت باللام فيجب أن تكون مصدرية ، بالتالي يمكنني أن أصوغ منها ومن الفعل

الذي بعدها مصدرًا ، فنأتي بمصدر الفعل نفسه فيكون التقدير : اجتهد لكي تُفلح >>> اجتهد للفلاحِ ، فجئنا بالمصدر "الفلاح" بدلًا من "كي + الفعل" فهذان الإثنان صغنا منهما مصدر ، هذا إذا كانت مصدرية .

- أما إذا قلنا أن (كي) تعليلية ، فتعتبر حرف جر ، مثلها مثل اللام ، والفعل المضارع الذي بعدها يكون منصوبًا بـ"أنْ" مستترة ، "أنْ" مصدرية ، فنصوغ مصدرًا من "أن" – ليس من "كي" – ومن الفعل الذي بعدها ، وتكون كي حرف جر بمعنى اللام ، فإذا أردنا ان تكون "كي" تعليلية وهذ جائز يكون التقدير : ذاكر كي تنجحَ >> ذاكر للنجاح ، فقدرنا كلمة "كي" باللام لأنها حرف جر تفيد معنى اللام ، والنجاح وهو المصدر جئنا به من الفعل "ينجح" مع الحرف الناصب له " أنْ" المستترة .

هذا هو الفرق بين كي التعليلية وكي المصدرية

- من حيث النوع : هذا حرف مصدري ناصب وهذا حرف تعليل يجر.
- وهناك فرق في التقدير.

وضرب المؤلف مثالا آخر وهو قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي = فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبِيْدَاءَ بَلْقَعِ

معنى البيت : يتحدث عن أحد اللصوص الذي أراد أن يسرق قربة – مصنوع من الجلد أو غيره لحفظ الماء – فيقول مخاطبًا اللص : أردت أن تسرق قربتي وتهرب بها ، وتتركها بعد أن تستعملها "شنًّا " خالية ، ببيداء -بصحراء -"بلقع" لا حياة فيها

الشاهد : أردت لكيما أنْ تطير ، نلحظ أن كي سُبقت باللام ، ويجب بناءً على ذلك أن نحكم أنها مصدرية ، وفي نفس الوقت جاء بعدها "أنْ" فيجب أن نحكم أنها تعليلية ، فاجتمع في كلمة "كي" هنا أمران يوجبان شيئين مختلفين ، فبأي الوجهين نأخذ ؟ نقول يجوز الوجهان :

- أن نحكم على "كي" بأنها مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وبالتالي نحكم على "أن" بعدها أنها حرف توكيد غير عامل ، ويكون الفعل "تطير" منصوب بـ كي .
- أن نحكم على "كي " أنها حرف جر يفيد معنى التعليل ، والفعل "تطير" منصوب بـ "أن" .

ملخص لكلمة (كي)	
أنَّ كلمة "كي" تكون ناصبة إذا كانت مصدرية ، أمَّا إذا كانت تعليلية فإنها ليست ناصبة للفعل المضارع ،	
التفريق بين "كي" المصدرية و "كي " التعليلية هو بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها	
الحالة (١) إذا كانت كي مسبوقة باللام ظاهرةً أو منوية نحكم أنها مصدرية	
الحالة (٢) إذا كانت كي متبوعةً باللام أو بـ أنْ نحكم أنها تعليلية تجر ما بعدها .	
الحالة (٣) إذا لم يأت قبلها شي ولا بعدها	هاتين الحالتين نحكم بجواز الوجهين : يجوز أن نحكم أنها مصدرية ، ويجوز أن نحكم أنها تعليلية
الحالة (٤) إذا جاء قبلها ما يوجب كونها مصدرية ، وجاء بعدها ما يوجب كونها تعليلية	

- **الناصب الثالث** : **الحرف المصدري "أنْ"**

وهو الحرف الرئيس في هذا الباب ، وهو أشهر الحروف الناصبة ، فيدخل على الفعل المضارع ويتسبب في نصبه

مثل : أريد أنْ أجلسَ : فعل مضارع منصوب والناصب "أن" .

قوله تعالى {**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**} دخلت أنْ على الفعل المضارع "تصوموا" فنصبته ، أصله "تصومون " من الأفعال الخمسة ، وبعد دخول "أن" أصبح فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، واو الجماعة هي الفاعل .

بالمناسبة "أنْ" الناصبة للفعل المضارع مصدرية أيضًا ويمكننا أن نصوغ منها ومن الفعل الذي بعدها مصدرًا كما في هذه الآية {**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**} فيكون التقدير : صومكم خيرٌ لكم ، استطعنا أنْ نصوغ المصدر بواسطة الحرف المصدري أنْ والفعل بعده .

مثال آخر ذكره ابن هشام : {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ}

يغفرَ : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الآخرة .

وكما قلنا : أنْ " مصدرية يمكن أن تصاغ منها ومن الفعل بعدها مصدراً ، وهو مصدر الفعل يغفر ، فيكون التقدير : "والذي أطمع غفران خطيئتي يوم الدين " .

ولا يخفى عليكم أن النصب له علامات متعددة فالنصب قد يكون بالفتحة ، أو بالياء في حالة المثنى وجمع المذكر السالم ، أو بالألف في حالة الأسماء الستة .... وهكذا ، كذلك في الفعل المضارع : النصب قد يكون بالفتحة – العلامة الرئيسة- وقد يكون بحذف النون وهذا في الأفعال الخمسة.

نحن نعرف أنَّ "أنْ" حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ، بعض العرب يُجيز في هذا الحرف المصدري الناصب للفعل المضارع وجهًا آخر وهو أن يكون مهملًا - أي غير عامل- ، فيدخل على الفعل المضارع ولا ينصبه ، فيكون هذا عند النحويين محمولا على مشابهته للحرف المصدري الاخر وهو "ما" .

الحروف المصدرية كثيرة منها "ما" المصدرية وهي لا تنصب ، فعندما نسمع بعض النصوص التي جاءت فيها كلمة "أن" لكنها لم تنصب فإن هذا محمولٌ على كلمة ما المصدرية فكلاهما حرف مصدري ، فإذا استعملت "أنْ" غير ناصبة – وهذا خلاف الأصل – فإنها محمولة على ما المصدرية ، ومن الأمثلة التي جاءت فيها أن غير ناصبة أي مهمله قوله تعالى {**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ**} وهي كما لا يخفى عليكم في قراءة حفص بالنصب ، لكن الشاهد في قراءة منسوبة لابن مُحيصن وهي برفع الفعل "يتمُّ" لماذا رُفع الفعل مع أنه سبق بأداة النصب "أنْ" توجيه ذلك على أنَّ الأداة أنْ هنا مهملة غير عاملة ، حملًا لها على أختها وهي "ما المصدرية" .

شاهد آخر في قول الشاعر :

يا صاحِبَيّ فَدَتْ نفسِي نُفوسَكُما ** وحَيثُما كُنْتُما لاقَيْتُما رَشَدا

إن تَحْمِلا حاجَةً لِي خَفّ مَحْمَلُها ** تَسْتَوجِبا منةً مِنّي بِها ويَدَا

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَـا ** مِنّي السَّلاَمَ وأَن لا تشعرا أَحَدَا

الشاهد : "أن تقرآنِ" الفعل تقرآن سُبق بأن الناصبة فكان المفترض أن يقول : أن تقرآ ، لكن الشاعر لم ينصب الفعل المضارع بأنْ المصدرية حملا لها على أختها "ما المصدرية" .

الحلقة (٣)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن الناصب الثالث من نواصب الفعل المضارع وهو " أن " في أغلب أحواله ويمكن أن يكون مهملاً كما سمعنا في بعض النصوص التي سمعت عن العرب وفي بعض القراءات .

ونريد أن ننبه على مسألة وهي أنَّ كلمة "أنْ" ليست دائمًا تكون ناصبة للفعل المضارع ، ليست دائمًا هي " أن " الناصبة ، فكلمة "أن " لها أنواع :

١) أن الناصبة التي تنصب الفعل المضارع .
٢) أن المُفسِّرة .
٣) أن الزائدة .
٤) أن المخففة من الثقيلة .

هذه الأنواع الأربعة لـ أن كلها مستعملة عند العرب ، وأردت أن أنبه إلى ذلك حتى لا يتوهم شخص أنه كل ما رأى كلمة "أن" في جملة من الجمل ظنَّ بأنها أن الناصبة للفعل المضارع ، وإنما أن الناصبة هي واحدة من الأنواع التي تأتي عليها كلمة أن .

س/ كيف نفرق بين" أن " الناصبة وبين أنواع أن الأخرى؟

نستطيع أن نوضح الفرق بين هذه الأنواع على النحو التالي :

<u>**النوع الأول** : "أن" المفسرة</u>

وهي تفيد معنى التفسير والتوضيح ، <u>مثلها مثل كلمة أي</u> ، وتكون كلمة "أن" مُفسرة إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، قال ابن هشام : " فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه "

فلذلك نحكم على "أن" أنها مفسرة إذا وقعت بعد جملة ، هذه الجملة فيها معنى القول – يعني هذه الجملة يُفهم منها الدلالة على القول والكلام – يُفهم من سياقها ونصها أنَّ هناك كلاما يراد أن يقال ، لكن هذه الجملة لا تتضمن مادة "قال " ولا تصرفاتها : قلنا ، ، قلت ، سيقول ... ، هناك قول يراد قوله لكن ليس فيه لفظة "قال" أو شيء من تصرفاتها ، فإذا جاءت بعد هذه الجملة كلمة "أن" نحكم عليها أنها مفسرة ، **ذكر ابن هشام مثالين :**

مثال (١) : قوله تعالى { فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ }

نلحظ أن كلمة "أن" وقعت بعد جملة " فأوحينا إليه " وهذه الجملة " فأوحينا إليه " يُفهم منها معنى القول ، كلمة "أوحينا" عندما يوحي شخصٌ إلى شخصٍ مّا ، معنى ذلك أنه سيقول له كلامًا ، فجملة " فأوحينا إليه" نفهم منها أن هناك كلامًا سيقال ، لكن ليس فيه فعل : قال ، قلنا ، سنقول ، ليس فيها مادة القول ، إذن هذه الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، جاء بعدها كلمة "أن" نحكم على "أن" أنها مفسرة ، أي أنها تفسر وتوضح ذلك الكلام الذي يراد قوله ولم يُصرح به .

{ **فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**} أي فأوحينا إليه " أي اصنع الفلك" ، فكلمة "أن" هنا وضحت وفسرت ذلك الإيحاء ، ما هو ؟ هو {اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}

إذن نحكم على كلمة "أن" هنا بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط قد انطبق عليها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، **ويشترط فيها أيضًا** أن يأتي بعدها جملة وهي الجملة التي تفسر ذلك الكلام الذي يراد أن يقال ، "اصنع الفلك" –

كما في الآية – فـــ" اصنع الفلك" هو الكلام الذي قيل ، لكنه لم يصرح به في الجملة السابقة .
فلابد أن تأتي جملة في البداية يفهم منها معنى القول دون حروفه ، ثم تأتي كلمة "أن" ، ثم يأتي بعدها جملة أخرى.
لابد كذلك أن كلمة " أن" لا يدخل عليها حرف الجر ، لأنه إذا دخل عليها حرف الجر ، مثلا : أوحيت إليه بأن يفعل كذا ، حينئذ ستكون "أن" مصدرية وليست مفسرة .
(ملخص) فلابد لكي تكون "أن"مفسرة :
الشرط (١) أن تكون مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه – وهو الشرط الرئيس –
الشرط (٢) أن تأتي بعدها جملة .
الشرط (٣) أن لا يتصل بها حرف الجر .
مثال (٢) قوله تعالى { وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ }
كلمة "أن" هي أن المفسرة ؛ لأنها وقعت بعد جملة "وانطلق الملأ منهم" هذه الجملة يفهم منها معنى القول ، لكنه لم يُصرَّح فيها بالفعل قال وتصرفاته ، كيف يفهم منها معنى القول ؟ هؤلاء الملأ رؤساء القوم عندما انطلقوا خرجوا من المجلس الذي كانوا يجلسون ويتحاورون ويتناقشون فيه ثم انفضَّ مجلسهم فخرجوا ، ومعلوم أنَّ الناس إذا خرجوا من المجالس فإنهم يتحدثون فيما بينهم ، فهناك كلام يخبر به بعضهم بعضًا ، فيُفسر هذا بـــ "أن " فهذه الجملة {**امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ**}هي تفسر ما تكلم به القوم بعد أن انفضَّ مجلسهم ، فنحكم على كلمة "أن" هذه بأنها مفسرة ؛ لأن الشرط انطبق فيها ، وهو أنها وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وجاء بعدها جملة ولم يتصل بها حرف الجر.

النوع الثاني : أن الزائدة

ما معنى كونها زائدة ؟ الحرف الزائد هو الذي وجوده كعدمه من حيث التركيب ، يمكن أن يُحذف من الكلام ويستقيم الكلام ، أي أنَّ حذفه لا يؤدي إلى خلل في الجملة ، لكنه يُزاد لتقوية الكلام ، كما يقال : زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى ، فوجوده يؤدي إلى تقوية في الكلام لكنه إذا سقط وحُذف فإنه لا يؤثر في سلامة الجملة .
س/ متى نحكم على كلمة "أن" أنها زائدة ؟
ذكر النحويون ثلاثة مواضع وهي :
١) **إذا وقعت بعد كلمة "لمَّا" : ضرب المؤلف مثالًا على ذلك قوله تعالى { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ }**
نحكم على كلمة أن أنها زائدة في اللفظ ، طبعًا هي مفيدة في المعنى لكن يُحكم عليها أنها زائدة في الإعراب ، يمكن في غير القران أن تسقط ، لكنها تفيد معنى - لا شك في ذلك - ولو حُذفت فلن يختل المعنى ، فلو قيل في غيرالقران " فلمَّا جاء البشير " لكان الكلام مستقيمًا وأصبح المعنى صحيحًا .
٢) **إذا وقعت بين حرف الجر "الكاف" والاسم المجرور به .**
حرف " الكاف " أحد حروف الجر ، ويأتي بعده الاسم المجرور فإذا أقحمنا كلمة "أن" بينهما نحكم عليها حينئذٍ أنها زائدة ، المثال الذي ضربه ابن هشام هو قول الشاعر :

ويَوْمًا تُوافِينا بَوجْهٍ مُقسّمٍ * كأَنْ ظَبْية تَعْطُو إلى وارِق السَّلَمْ**

معنى البيت : يتحدث الشاعر عن هذه المرأة بأنها يومًا توافينا بوجه مُقسَّمٍ ، في بعض الأيام تصادفنا تقابلنا بوجه قد أشرقت قسماته ، يشبهها بالظبية التي تعطو إلى وارق السلم ، التي تتناول شجر السلم المورق .

الشاهد : "كأن ظبية" ، جاء بعد حرف الجر "الكاف" كلمة "أن" ثم الاسم المجرور "ظبية" ،
فحرف الجر الكاف ، ظبية : اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، توسط بينها الحرف "أن" فنحكم عليها بأنها "أن" الزائدة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

٣) إذا وقعت كلمة "أن" بين القسم والحرف "لو" .

عندما نقول : أقسم لو كذا وكذا ، إذا أدخلنا أن بينهما نحكم عليها حينئذٍ تكون زائدة ، المثال على ذلك هو قول الشاعر الذي ذكره ابن هشام :

فأُقْسِمُ أَنْ لوِ الْتَقَيْنا وأَنتمُ * لكان لكم يومٌ من الشّرِّ مُظْلِمُ**

معنى البيت : الشاعر يُقسم أنه لو حصل لقاء بيننا وبينكم سينزل عليكم وبالٌ عظيم مما نفعله بكم من التنكيل .
الشاهد : **فأقسم أن لو** ، جاء القسم بالفعل "أقسم" وجاء بعده "أن" ثم الأداة "لو" ، فهنا نرى الأداة "أن" هي حرف زائد يمكن أن يسقط ويكون المعنى مستقيمًا ، لكن لا يصح أن يسقط هنا لأنه جزء من تركيب البيت ، لو حُذف يكون البيت مكسورًا ، لكن في الإعراب يُحكم عليه أنه حرف زائد ؛ لأنه وقع في هذا التركيب .
هذه المواضع التي نحكم فيها على كلمة "أن" أنها تكون زائدة ،
أن الزائدة : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب
أن المفسرة : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ولا عمل له.

النوع الثالث : أن المخففة من الثقيلة

أي أنها في الأصل كانت مشددة : أنَّ ، فكلمة أنَّ من الأدوات التي سبق لكم دراستها في المستوى الثاني في باب (إن وأخواتها) كلمة أنَّ من الأدوات التي تدخل على الجملة الإسمية ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، "أنَّ " هذه يمكن أن تُخفف بحذف إحدى النونين ؛ لأن النون في آخرها نون مشددة عبارة عن نونين ، فيمكن أن تُحذف واحدة من هاتين النونين ، فيبقى الحرف بعد التخفيف "أنْ" ، ودرستم حكمه بعد التخفيف قد يكون عاملا وقد لا يكون عاملًا والشروط الواجبة فيه .
ستعرب "أن" المخففة : حرف مبني على السكون ليس له محل له من الإعراب ، لكنه سيكون عاملًا عمل أنَّ المشددة من ناحية أنه سيكون له اسم منصوب وخبر مرفوع ، على الشروط التي درستوها سابقًا في اسمه أن يكون ضميرًا ، وخبره أن يكون جملة . . . الخ
لكن الذي يهمنا هنا أنَّ كلمة "أن" هذه قد تكون مخففة من الثقيلة ولا تكون مصدرية .

س/ متى نحكم على "أن" أنها مخففة من الثقيلة ؟

نحكم على "أن" بأنها مخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على العلِم ، أي بعد كلام يُفهم منه الدلالة على العلم نحن نعرف أنَّ الكلام قد يكون كلامًا دالا على العلم المتيقن منه المجزوم به ، وقد يكون دالًا على الظن ، فقد آتي بجملة يُفهم منها أنَّ هذا الكلام كلام متأكد ومتيقن منه جازمٌ به ، وقد آتي بكلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر الذي أتحدث عنه أمر مظنون مشكوك فيه ليس متيقنًا منه .
فإذا جاءت كلمة "أن" بعد جملة يُفهم منها الدلالة على العلم نحكم عليها حينئذٍ أنها "أنْ" المخففة من الثقيلة .

المثال الذي ذكره ابن هشام : قوله تعالى { **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** }
كلمة "أن" نحكم عليها أنها أن المخففة من الثقيلة ، لأنها وقعت بعد (علم) فوقعت بعد كلام يدل على العلم "علم أن" أي أنَّ هذا الأمر مُتيقن منه ، وهو أنه سيكون منكم مرضى .
بما أنها أن المخففة من الثقيلة يجب أن تكون عاملة عمل "أنَّ" فلابد أن نبحث لها عن اسم منصوب وخبر مرفوع ، **الاسم المنصوب** –كما درستم سابقًا- دائمًا يكون ضميرًا مستترًا ، يُقدَّربكونه ضمير الشأن ، **والخبر** هو الجملة الفعلية " **سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى** " وهي في محل خبر أن .
نحكم عليها أنها أن المخففة من الثقيلة إذا وقعت بعد ما يدل على علم سواءً وقعت بعد الفعل "علم" كما في هذه الآية ، أو أي فعل آخر يدل على العلم كما في الآية { **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا** } قوله تعالى {**أَفَلَا يَرَوْنَ**} أي : أفلا يعلمون ، الحديث عن قوم موسى الذين اتخذوا العجل ، الكلام موجَّه لهم ، أفلا يرون أن هذا العجل لا يكلمهم إذا خاطبوه ، أفلا يرون أي أفلا يعلمون علمًا متيقنًا منه أنَّ هذا العجل الذي اتخذوه إلاهًا لا يرجع إليهم قولًا ولا يملك لهم نفعًا ولاضرًا ،" **أَلَّا** " فنحكم على كلمة "أن" هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .
كذلك عندما أقول على سبيل المثال :
تيقنت أو جزمت أو تأكدت أو تبيَّن لي أنْ سيسافر محمد .
كلمة (أن) نحكم عليها هنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأنها وقعت بعد ما يدل على العلم .

فإذا وقعت "أنْ" بعد ما يدلُّ على الظن ، بعد كلام يُفهم منه أنَّ هذا الأمر ليس مجزومًا به ، أمرٌ مشكوك فيه ليس أمرًا قطعيًا :
في هذه الحالة **يجوز فيها الوجهان** :
- أن تكون مخففة من الثقيلة .
- أن تكون أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وهذا هو الأرجح والأكثر – كما ذكر ابن هشام –

مثاله قوله تعالى : { **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ** } كلمة "أن" هنا وقعت بعد {**وَحَسِبُوا**} الحسبان يدل على أنه ليس أمرًا مُتيقنا منه ومجزومًا به ، فهؤلاء القوم المُتحدث عنهم ظنوا أنه لن توجد فتنة ، فهو ليس أمرًا متيقنا منه ، فنحكم على "أن" في هذه الآية أنه يجوز فيها وجهان :
- يجوز أن نحكم عليها أنها أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، فيكون الفعل "تكون" فعلا مضارعا منصوبا بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . وهو الأكثر .
- ويجوز أن نحكم عليها أنها مخففة من الثقيلة ، وبالتالي لا تنصب الفعل المضارع ، فيكون الفعل المضارع بعدها مرفوعًا – وهي القراءة الأخرى – { **وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ** } برفع الفعل تكونُ .

وفي قوله تعالى { **أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا** } كلمة أن هنا وقعت بعد ما يدل على الظن ، أظنَّ الناس أن يُتركوا ، فكلمة " أن " يفترض أنه يجوز فيها وجهان : أن تكون مصدرية ، أو أن تكون مخففة ، لكن هنا يجوز فيها وجه واحد فقط وهو أنها مصدرية ولا يصح الوجه الآخر – أن تكون مخففة من الثقيلة – لماذا ؟ لأنه سبق أن درستم في المستوى الثاني أنها إذا خُففت يجب أن يكون اسمها ضمير شأن ويجب أن يكون الخبر جملة فعلية ، وهذه الجملة الفعلية لابد أن تكون

مفصولة عن "أن" بفاصل : إما "قد" أو " السين" أو "سوف" أو "لا" ، هنا لا يوجد فاصل يفصل بين أن وبين الفعل وبالتالي لايصح أن يقال أنها مخففة من الثقيلة ، فوجب هنا أن نقول عنها أنها هي الناصبة للفعل المضارع فقط وليس فيها الوجه الآخر. بعكس المثال في الآية التي سبقت هذا المثال .

الحلقة (٤)

➢ **الحرف الرابع والأخير - من الحروف الناصبة للفعل المضارع - : إذن**

ما المعنى الذي يفيده الحرف إذن ؟ هو حرف جواب وجزاء ، ومعنى ذلك أنه يفيد هذين المعنيين ،

حرف جواب : **أي أنه يؤتى به جوابًا عن كلام سابق** ، فهناك كلام متقدم ذكره شخصٌ ما ، وأنت تجيبه بوساطة الحرف "إذن" ، ومثال ذلك : يقول شخصٌ ما على سبيل المثال "سأفعل كذا وكذا " فأنت تجيبه وتقول : "إذن يحصل كذا وكذا " .

وهو حرف جزاء أي أنه يفيد أن ما يأتي بعده هو جزاءٌ لما ذُكر قبله ، فهناك كلام متقدم أفاد دلالة ما ، ثم يُؤتى بـ "إذن" لكي يُدل بها على أن ما يأتي بعدها هو جزاء لذلك الأمر السابق ، وعلى سبيل المثال عندما يقول شخصٌ ما : "سأذاكر وأجتهد" فأقول له أنا : "إذن تُفلحَ" ، هذا الحرف إذن جئنا به جوابًا عن هذا الكلام السابق ، جوابا عن ذلك الشخص الذي قال : "سأذاكر وأجتهد" فهو حرف جواب ، وهو حرف جزاء أيضًا أي أن ما جاء بعده " تفلح " وهو النجاح والفلاح جزاءٌ لما ذكره ذلك الشخص من الاجتهاد في المذاكرة ، لذلك يُقال عن الحرف "إذن" إنه حرف جواب وجزاء.

الحرف "إذن" هو من الحروف التي تنصب الفعل المضارع لكنه ليس من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بإطلاق <u>**إنما يُشترط لكي يكون ناصبًا للفعل المضارع ثلاثة شروط**</u> :-

١) **الشرط الأول** : **أن يتصدَّر هذا الحرف (إذن)** ومعنى ذلك : أي أنه يأتي في صدر الجملة – يجب أن نأتي به في بداية الكلام – فعندما يقول شخص : "سأتقرب إلى الله بالطاعات " فأنت تقول له : " إذن يغفر الله لك" فهنا جئنا بالحرف إذن في بداية الكلام –في صدر الكلام-

إذا لم يتحقق هذا الشرط وجاءت " إذن " في حشو الكلام –وسط الكلام- ، فإنها لا تكون ناصبة للفعل المضارع إنما تكون حرفًا مهملًا لاينصب الفعل المضارع ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن هشام من قول الشاعر :

لَئِنْ عَادَ لِي **عَبْدُ العَزِيْزِ** بِمِثْلِهَا *** وَأَمْكَنَنِي منْهَا **إِذَن** لَا أُقِيْلُهَا

معنى البيت : لئن رجع مرة أخرى عبدالعزيز – يقصد به عبدالعزيز بن مروان – ومكنني منها إذن لا أتركها بل سأتشبث بها .

الشاهد : إذن لا أقيلها ، فالحرف "إذن" جاء في حشو الكلام ، وحينئذٍ لا يكون ناصباً للفعل المضارع ، ولذلك لم ينتصب الفعل المضارع "أقيلُها" بل جاء مرفوعاً .

٢) **الشرط الثاني** : **أن يكون الفعل الذي يأتي بعد "إذن" فعلًا مستقبلًا** :

فلا يصح أن يكون فعلًا في الزمن الماضي أو الحاضر ، تعرفون أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماض ، حاضر ، مستقبل ، لا بد في الفعل الذي يأتي بعد "إذن" أن يكون مستقبلًا – لم يحصل إلى الآن - حتى تكون "إذن" ناصبة له . المثال الذي ذكرنا : "سأذاكر دروسي" فأجيبه " إذن تفلحَ" الفلاح لم يتحقق بعد ، فهو أمرٌ سيحصل في المستقبل ، وإذا لم يتحقق هذا

الشرط ، فجئنا بالفعل المضارع بعد "إذن" وزمنه الحاضر ، أي أنه يحصل في اللحظة الحاضرة التي نتكلم فيها ؛ حينئذٍ لا تكون الأداة "إذن" ناصبة له ، المثال الذي ذكره ابن هشام : إذا قال شخص : "أنا أحبُ زيدًا" ، أو قال لك شخص "أنا أحبك " فأنت تجيبه "إذن تصدقُ" ، تصدق : فعل مضارع زمنه الحاضر ، أي أنه يحصل الآن ، في هذه اللحظة التي نطقت فيها بهذه العبارات المليئة بالحب والتودد ، أنت حكمت عليه بأنه صادقٌ في كلامه ، فالصدق ليس أمرًا مستقبليًا لم يتحقق بعد ، إنما هو أمر متحقق في هذه اللحظة الحاضرة ، فالفعل الذي جاء بعد "إذن" ليس فعلًا مستقبلًا إنما هو فعلٌ زمنه الحاضر ، وبالتالي فإن الأداة "إذن" لا تنصبه .

٣) **الشرط الثالث** : **أن تتصل إذن بالفعل الذي نصبته** :

يجب أن تكون الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها متصلين ، لا يفصل بينهما فاصل إلا القسم فإنه يجوز أن يفصل بينهما .

المثال الذي ذكرناه أولًا هو المثال الذي انطبقت عليه جميع الشرو ط .

مثال آخر : إذا قال شخص : " سأزور والديَّ غدًا " فأنت تجيبه : " إذن يفرحوا بمجيئك " الأداة إذن جاء بعدها الفعل يفرحوا،فإذا نظرنا نجد أن الشروط متحققة :

١) أن تكون الأداة "إذن" مُتصدِّرة ، وهي هنا في هذا الجملة جاءت في صدر الكلام
٢) أن يكون الزمن مستقبلًا ، وهذا موجود ، فإنَّ الفرح لم يحصل الآن ، إنما سيحصل في المستقبل عندما تزورهما
٣) ألا يُفصل بينهما بفاصل ، الأداة " إذن " والفعل يفرحوا جاءا متصلين .

وسنقول في الإعراب

" **إذن** " : حرف جواب وجزاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

يفرحوا : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

قلنا إنَّ النحاة استثنوا القسم ، فيجوز أن يكون القسم فاصلًا بين الأداة "إذن" والفعل المنصوب بها ، وضربوا على ذلك مثالًا بقول الشاعر :

إذن وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ * تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ**

معنى البيت واضح : سنشنُّ عليهم حربًا شديدة البأس ، حتى الطفل سيُصيبه الشيب بسبب هذه الويلات التي ستنزل عليهم .

الشاهد : إذن والله نرميَهم ، الأداة "إذن" والفعل "نرميَ" فُصل بينهما بالقسم "والله" وهذا الفصل فصل جائز ، لا يؤثر على الأداة إذن ، لذلك هي نصبت الفعل نرميَهم ، فنعربه : فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره

~~ مواضع إضمار "أنْ" وجوبًا ~~

عرفنا الأدوات التي نصبت الفعل المضارع (أن / لن / كي / إذن)

ثلاثة من هذه الأدوات لا تعمل النصب إلا إذا كان ظاهرةً موجودة في الكلام وهي (لن / كي / إذن) أما إذا كانت غير ظاهرة فإنها لا تستطيع نصب الفعل المضارع .

لكن الأداة (أنْ) التي هي أمُّ الباب ، هي الأساس في نصب الفعل المضارع ، هذه الأداة يمكنها أن تنصب الفعل المضارع

سواءً كانت ظاهرة في الجملة ، أو مختفية مستترة ، هذه ميزة تميزها عن بقية الأدوات .

س/ متى تكون (أن الناصبة) ظاهرة ؟ ومتى تكون مستترة ؟

معنى كونها ظاهرة أنها موجودة في الجملة وهذا أمرٌ واضح ، يتضح لك من خلال قراءتك للجملة وسماعك للكلام ، تستطيع أن تلحظ وجود "أن" في الجملة .

أن الناصبة للفعل المضارع إذا نظرنا إلى استتارها في الكلام نجد أنها تأتي على حالين :

1) **الحالة الأولى** : **أن تكون مستترة وجوبًا .**
2) **الحالة الثانية** : **أن تكون مستترة جوازًا .**

** **الحالة الأولى** : **أن تكون مستترة وجوبًا** – بمعنى أنها تنصب الفعل المضارع لكنها "مختفية" غير موجودة – وهي كما ذكر ابن هشام في خمسة مواضع :

** الموضع الأول : بعد اللام إن سُبقت بكونٍ ناقصٍ ماضٍ منفي

إذا جاءت "أن" بعد اللام ، هذه اللام هي اللام التي تفيد الإنكار والجحد لذلك تسمى لام الجحود ، ولابد أن يأتي قبل هذه اللام الفعل كان أو تصرفاته ، (كان – يكون) وهو ما عبَّر عنه ابن هشام بقوله "إذا سُبقت بكون" ، ولابد في هذا الفعل أن يكون منفيًا ، لابد من هذه المواصفات لهذا الأسلوب الذي نحكم فيه على "أن" أنها مستترة وجوبًا ، لذلك نستطيع أن نضع نمطًا للصيغة التي نصنع منها هذه الجملة :

١/ نأتي بأداة نفي ٢/ بعدها بالفعل (كان أو يكون) ٣/ بعدهما لام الجحود ،

٤/ بعدها "أن " التي يجب أن نجعلها مستترة ٥/ ثم يأتي الفعل المنصوب بها .

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام

قوله تعالى { **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** } هنا الفعل يُعذبَ منصوب ، وكما نعرف أنَّ النصب لا يأتِ من نفسه لابد من وجود شيء يسبب النصب ، والذي يسبب النصب في الأفعال هي الأدوات التي ذكرناها (أن / لن / كي / إذن) إذا بحثت عن أحدها لن تجدها في الآية ، معنى ذلك أنَّ الناصب لابد أن يكون الأداة "أن" لكنها مختفية غير موجودة ، نحكم على الفعل "يُعذبَ" بأنه فعل مضارع منصوب بـــــ "أن" مستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وحكمنا عليها أنها مستترة وجوبًا ؛ لأن النمط الذي ذكرناه مُتحقق هنا ، نحن اشترطنا أن تكون أن واقعة بعد لام الجحود ، وقبل لام الجحود يكون الفعل كان أو يكون منفيًا ، إذا نظرنا في الآية {**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** } الفعل "يُعذِّب " نصبه "أن" المستترة التي وقعت بعد اللام "ليعذبهم" وهذه اللام مسبوقة بالفعل "كان" ، والفعل كان مسبوق بأداة النفي "ما" .

كذلك الآية الأخرى : {**فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ**} الكلام فيها كالكلام في الآية السابقة **.**

كذلك الآية الأخرى : {**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**} الفعل يغفر فعل مضارع منصوب ، ولا يوجد ناصب (أن / لن / كي / إذن) معنى ذلك أنَّ الناصب هي "أن" ، وهي غير ظاهرة في الآية ، إذن هي مستترة ، **واستتارها هنا واجب ، لتحقق الشروط :أن تكون واقعة بعد لام الجحود وهذا متحقق "ليغفر" ، وسُبقت لام الجحود بفعل كون الذي هو "يكن" بصيغة المضارع ، وهو مسبوق بأداة النفي "لم" { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ} فنحكم على الآداة "أن" أنها مستترة وجوباً.**

** الموضع الثاني : إذا وقعت "أن" الناصبة للفعل المضارع بعد الأداة "أو"

يقول ابن هشام : بعد "أو" إذا صلح في موضعها "حتى" ، **والمقصود** : أي إذا صح أن يحل محلها الأداة "حتى" ، والأداة "حتى" تفيد معنى الغاية ، {**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**} إلى هذه الغاية ، إذا جئنا بالأداة "أو" لإفادة هذا المعنى ، فستكون حينئذٍ بمعنى "حتى" ، نحن نعرف بأنَّ "أو" في الأساس هي حرف عطف يفيد معنى التخيير ، أو معنى الإباحة ، حينما أقول مثلًا : اشترِ هذا الكتاب أو هذا الكتاب ، تزوج هندًا أو أختها ، كذلك لها عدة معاني .. تفيد معنى الشك ، هذه المعاني كلها لا نريدها الآن ، **نحن الآن نريد الحرف أو بمعنى آخر مختلف وهو أن يكون بمعنى الغاية** ، حينما أقول أن تأتي "أن" بعد "أو" نقصد "أو" التي تاتي بمعنيين :

- ✓ "أو" التي تكون بمعنى "إلى أن" .
- ✓ أو التي بمعنى "إلا أن".

نوضح ذلك بمثال كما ذكر ابن هشام :

لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ، يعني : لألزمنَّك إلى أن تقضيني حقي

حينما يريد شخص أن يأخذ حقه من شخص ما جاحد له ، فيتمسك به ويقول : لألزمنك ، يقسم بأن يلزمه ولا يتركه حتى يأخذ حقه ، وكلمة " أو" هنا ليست حرف عطف ، ولا تفيد معاني حروف العطف ، إنما كلمة "أو" هنا بمعنى "إلى أن" ، بمعنى الغاية : يعني حتى نصل إلى هذه الغاية ، وهي أنك تعطيني حقي .

تقضيَني : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي تفيد معنى "إلى أن" .

قد تفيد معنى "إلا أن" مثل قولنا : لأضربنَّ السارق أو يعترف .

هنا "أو" ليست بمعنى "إلى أن" وإنما المقصود لأضربنَّ السارق إلا أن يعترف ، إذا اعترف كففت عنه الضرب .

يعترف : فعل مضارع منصوب بأن المستترة وجوبًا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

" أن " هنا مستترة وجوبا لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن" .

الحلقة (٥)

تابع الموضع الثاني من المواضع التي نحكم فيها على "أن" أنها مستترة وجوبًا :

وذكرنا أنها إذا وقعت بعد الحرف "أو" التي تفيد معنى "إلى أن " أو تفيد معنى "إلا أن "

وسنوضح ذلك بمزيد من الأمثلة ، من ضمن النصوص والشواهد التي ذكرها ابن هشام في كتابه قول الشاعر :

لأَستسهِلَنّ الصعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى * فما انقادتِ الآمالُ إلاّ لِصابِرِ**

معنى البيت : سأبذل جهدي في تذليل الصعاب إلى أن أدرك مناي ومبتغاي ، فالصابر هو الذي يستطيع أن يذلل الصعاب ويحق آماله

الشاهد : " أو أدرك المنى " كلمة أو هنا بمعنى إلى أن ، يعني : إلى أن أدرك مناي وبغيتي ،

الفعل "أدركَ" فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو"أن" وهي غير موجودة بل مستترة ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلى أن" أو كما قال ابن هشام التي هي بمعنى "حتى الغائية"

ضرب ابن هشام مثالا للمعنى الآخر الذي هو "إلا أن" في قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ * كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا**

معنى البيت : الشاعر يتحدث عن نفسه ويفاخر بأنه رجل هجَّاء فإذا هجا قومًا كان وقع هجائه قاسيًا عليهم ، "إذا غمزت قناة قوم" يعني إذا تقصدت قومًا ما بكلامي وهجائي "كسرت كعوبها" أثرت فيهم تأثيرًا بالغًا "أو تستقيم" "أو" هنا بمعنى " إلا أن " يعني أنني أستمر في التأثير عليهم بما أقوله من كلام إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم ، فكلمة "أو "هنا هي بمعنى "إلا أن " وليست بمعنى المعنى الأول "إلى أن" لأنه لا يصح ، لأنه إذا قلنا بأن "أو" هنا بمعنى "إلى أن " سيصبح المعنى : سأتكلم عن هؤلاء القوم وأهجوهم وأسلط لساني عليهم إلى أن يستقيموا ، وهذا ليس بصحيح فإن كثرة السباب والهجاء لقوم ما لن يكون سببًا في استقامتهم ، إذن " أو" هنا بمعنى " إلا ان " فيكون المعنى : أني سأتكلم عليهم إلا أن يستقيموا ، فإذا استقاموا كففت لساني عنهم .

تستقيمَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والألف بعده ألف الإطلاق في الشعر ، الذي نصب الفعل "تستقيما" هو "أن" وهي مستترة غير موجودة ، واستتارها واجب والسبب أنها وقعت بعد "أو" التي بمعنى "إلا أن"

**** الموضع الثالث الذي نحكم فيه بوجوب استتار "أن" : إذا وقعت بعد "حتى"**

إذا جاء الحرف الناصب "أن" بعد الأداة "حتى" ، في هذه الحالة نحكم على "أنْ" أنها نصبت الفعل المضارع وأنها مستترة وجوبًا ، و"حتى" هذه لابد أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا في الزمان ، أي أن زمنه المستقبل لم يحصل بعد ، الفعل الذي بعدها لم يحصل إلى الآن لكنه سيحصل في المستقبل ، هذا شرط لابد من وجوده في الفعل الذي يكون منصوبًا بأن المستترة وجوبًا

مثال قوله تعالى : {**وإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**} **الحجرات .**

"حتى تفيء" يعني حتى ترجع ، الفعل " تفيء " فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي غير ظاهرة بل مستترة ، هل استتارها جائز أم واجب ؟ نقول بأن استتارها واجب لأنها وقعت بعد "حتى" والفعل الذي بعدها فعل مستقبل " حتى تفيء إلى أمر الله " حتى ترجع إلى أمر الله – هي لم ترجع إلى الآن – إذا وجدت طائفتان من المؤمنين حصل بينهما قتال ونزاع فأصلحوا بينهما فإذا حصل أن بغت إحداهما على الأخرى وتجاوزت فقاتلوا التي تبغي حتى ترجع - الفيء والرجوع لم يحصل إلى الآن ، وإنما سيحصل في المستقبل – فلابد أن يكون الفعل الذي بعدها زمنه المستقبل .

س/ لماذا نشترط أن يكون الفعل الذي بعد "حتى" زمنه المستقبل ؟

لأنه لو كان زمنه الزمن الحاضر فإنه لا يكون منصوبًا وإنما يكون حكمه الرفع .

مسألة : متى يكون الفعل المضارع بعد "حتى" مرفوعًا ؟

ابن هشام عندما تحدث عن هذه المسألة ذكر متى يكون الفعل بعد "حتى" منصوبًا ، ثم ذكر متى يكون مرفوعا بقوله : " **ويرفع الفعل بعدها – يعني بعد "حتى" – إذا كان حالا مسبّبًا فضلةً** " هذه الشروط التي لابد من وجودها في الفعل الواقع بعد "حتى" إذا أردنا أن نجعله مرفوعًا – هذا الآن لا علاقة له بالنصب ونحن حديثنا عن النصب –

س / متى يكون الفعل المضارع منصوبًا بأن مستترة وجوبًا ؟

قلنا بأن "أن" تكون مستترة وجوبًا إذا وقعت بعد "حتى" ولابد في "حتى" هذه أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، إذا لم نأتِ به مستقبلا وجئنا به يدل على الزمن الحاضر – الزمن الحالي- فإن الفعل لن يكون حينئذٍ منصوبًا وإنما سيكون مرفوعًا ، وبالتالي لن يكون هناك "أن" مستترة ،

هذه الشروط التي ذكرها ابن هشام هي شروط لرفع الفعل بعد "حتى" وهي شروط ثلاثة :

- **الشرط الأول : أن يكون زمن الفعل هو الزمن الحاضر .**

أي أنه يحصل الآن وليس أمرًا سيحصل في المستقبل ! الآية التي ذكرناها {**حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**} الفئة لم ترجع إلى أمر الله في الوقت الحاضر ، هي سترجع في المستقبل فهو أمر لم يحصل بعد ، فإذا جاء فعل زمنه الحاضر فإن الفعل سيكون مرفوعًا .

- **الشرط الثاني : أن يكون مُسبَّبًا .**

أي أن يكون الفعل الواقع بعد "حتى" مُسبَّبًا عن ما قبله ، ناتجًا ومترتبًا على أمرٍ حصل قبله في الكلام ، مذكورا في الكلام

- **الشرط الثالث : أن يكون فضلة وليس عمدة .**

ومعنى فضلة وعمدة : تعرفون عندنا في النحو عُمَد وفضلات ، والعُمد نقصد بها أربعة أبواب في النحو وهي :(الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر) ، فالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية ، والفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية هذه هي العُمد من الأسماء بالإضافة الى الفعل ، وتسمى عُمد لأنها أركان أساسية في صنع الجملة ، لا يمكننا أن نصنع جملة اسمية بدون مبتدأ أو بدون خبر ، ولا يمكننا أن نصنع جملة فعلية بدون فعل أو فاعل أو ما ينوب عنه ، فهذه تسمى عُمد ، ما عداها يسمى فضلات : مثل الحال والتمييز و المستثنى والمفعول به والمفعول لأجله والمفعول معه .... الخ

لكن ليس معنى كونها فضلات أنه ليس لها قيمة ليس هذا هو المقصود ، وإنما المقصود بكونها فضلات أي أنه يمكن أن تُصنع جملة تامة بدونها ، يمكن أن أقول : محمدٌ مجتهدٌ . هذه جملة كاملة بدون فضلات ، بإمكاني أن آتي بالفضلات وأزيدها في الجملة فيزيد المعنى بها فأقول : محمد مجتهد في دراسته منذ كذا ... الخ ، فكلما زدت في الكلام زدت في المعنى لكن الجملة تُصنع أساسًا من العمد .

هذا هو الشرط الثالث الفعل إذا أردنا أن نرفعه لابد أن يكون فضلةً لا أن يكون عمدة ،

ومن الأمثلة على ذلك – حتى نوضح هذه الشروط الثلاثة لرفع الفعل بعد "حتى" مع أنَّ الأساس أن حديثنا هو نصب الفعل المضارع بعد "حتى" بأن مستترة وجوبًا وليس عن رفع الفعل بعد "حتى" لكن من باب الفائدة ولتوضيح ما ذكره ابن هشام : نقول أن الفعل يرتفع بعد " حتى" إذا وجدت هذه الشروط الثلاثة .

ومن الأمثلة على ذلك كما يقول ابن هشام : عندما يقولون " **مرض فلان حتى لا يرجونه** "

فقدوا الأمل في شفائه ، فهنا جاء بعد "حتى" الفعل "لا يرجونه" ، الفعل "لا يرجونه" ليس فعلا زمنه المستقبل ، وإنما زمنه الحاضر أي أن عدم رجاء شفائه من هذا المرض هو أمر حاصل في الوقت الحاضر ، ففي هذه اللحظة التي يعاني فيها ذلك الرجل من ذلك المرض هم قد فقدوا الأمل في شفائه ، فهو فعل زمنه الحاضر بالتالي لا يكون الفعل منصوبًا بـ"حتى" فلا يصح أن نقول : "مرض فلان حتى لا يرجوه" بالنصب ، وإنما الصحيح بالرفع "حتى لا يرجونه " فيكون الفعل "يرجون " فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، فالفعل "يرجون" لم ينصب بأن مستترة بعد " حتى "

لأنه لم يتحقق فيه الشرط الذي ذكرناه وهو أن يكون زمن الفعل مستقبلا ، أما هنا فإن الفعل ليس زمنه المستقبل وإنما زمنه الحاضر .

كذلك مثال آخر : لو أنَّ شخصا قال – كما يقول ابن هشام – "لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس"

الفعل "تطلع": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخرة وهو منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد "حتى" ، الفعل "تطلع" فعل زمنه المستقبل ، الشمس لم تطلع حتى الآن ، هو سيسير حتى يحدث هذا الأمر وهو طلوع الشمس ، فهو لم يحصل إلى الآن ، فهو فعل زمنه المستقبل ، فالفعل هنا فعل منصوب ، لكن هل يجوز أن نرفعه ؟ نقول لا يصح هنا الرفع ، لماذا ؟ السبب أولا أنَّ زمنه ليس حاضرًا ، وإنما زمنه المستقبل ، وإذا قال شخص أنني أقصد الزمن الحاضر أي أن الشمس تخرج الآن في هذه اللحظة التي أسير فيها فالشرط الأول يكون متحققًا ، لو فرضنا أن شخصًا يقصد هذا المعنى **سنقول بأن الشرط الثاني لم يتحقق والشرط الثاني هو أن يكون الفعل مسبّبًا عن ما قبله أي أن ما قبل "حتى" سبب فيما بعدها ، وهذا أمر لم يتحقق هنا** ، وفي قوله تعالى :{**فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ**} قتال الفئة الباغية هو سبب في رجوعها ، لكن هنا عندما أقول : "لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس " مسيرُ الإنسان ليس سببًا في طلوع الشمس ، مهما مشى الإنسان فإن مشيه لن يؤدي إلى طلوع الشمس فهو ليس سببًا فيه بالتالي الشرط الثاني غير موجود فلا نقول أنَّ الفعل "تطلع" يصح فيه الرفع ،

الشرط الثالث والأخير من الشروط التي ذكرها ابن هشام : أن يكون فضلة ، لا بد في الفعل إذا أردنا أن نرفعه بعد "حتى" أن يكون فضلة ، لا يكون عمدة ، فلو **أني قلت على سبيل المثال : سيري (مشي) حتى أدخلها ،**

سيري : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة ،

حتى : أداة ،

أدخلَها : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره و أن مستترة وجوبًا ، هل يصح لنا أن نرفع الفعل "أدخل" فأقول : سيري حتى أدخلُها ؟ نقول إنه لا يصح لأنَّ الشرط الثالث غير موجود ، الشرط الثالث من شروط رفع الفعل بعد "حتى" أن يكون فضلة ، أما هنا فهو ليس فضلة ، فالفعل "أدخلَ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، هو والأداة الناصبة كلها في محل رفع خبر المبتدأ ، سيري : مبتدأ ، حتى أدخلَها : خبر ، بالتالي أصبح عمدة ليس فضلة فلا يصح أن يكون مرفوعًا .

هذا ما يتعلق بهذه المسألة التي أشار إليها ابن هشام وهي مسألة رفع الفعل بعد "حتى" وكما قلنا هذا مما يُذكر لمقاربته ومشابهته ما نتحدث عنه أصلًا ، فنحن حديثنا في الأساس هو عن نصب الفعل بعد "حتى" بأن مستترة وجوبا فجاء الكلام عن رفع الفعل بعد "حتى" بعد ذلك .

<u>إذن هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي يجب أن تكون "أن" مستترة وجوبا وهي إذا وقعت بعد "حتى" وكان الفعل بعدها مستقبلا .</u>

الموضعان الرابع والخامس وهما الموضعان الأخيران اللذان يجب أن تكون فيهما "أن" مستترة وجوبا :

الموضعان مذكوران مع بعضهما لتشابه بينهما .

**** الموضع الرابع والخامس : بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) المسبوقتين بنفي أو طلب محضين :**

إذا أردنا أن نفصلهما عن بعضهما بإمكاننا أن نفصلهما فنقول :

الموضع الرابع : بعد (فاء السببية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .

الموضع الخامس : بعد (واو المعية) المسبوقة بنفي أو طلب محض .

فالموضعان يشتركان في طريقة التركيب لكنهما يختلفان في نوع الأداة ، في الموضع الرابع عندنا (فاء السببية) وفي الموضع الخامس عندنا (واو المعية) ،

ما هي فاء السببية ؟ وما هي واو المعية ؟

فاء السببية هو حرف من الحروف التي تفيد السببية بمعنى أن ما قبلها سبب فيما بعدها ، لذلك سميت فاء السببية .

واو المعية هو حرف الواو التي تفيد المعية والمصاحبة ، أي أنَّ ما قبلها ومابعدها متصاحبان ، متزامنان في الوقت .

أنتم تعرفون أنَّ الفاء لها أنواع : فاء العاطفة ، فاء الاستئنافية ، فاء السببية ، فاء الرابطة لجواب الشرط

والواو كذلك لها معاني : واو العطف المشهورة ، واو المعية ، واو القسم ... الخ

نحن الآن حديثنا هو نوع محدد من هذين الحرفين عندنا (فاء السببية) التي ما قبلها سبب فيما بعدها ، وعندنا (واو المعية) التي ما قبلها وما بعدها متصاحبان في الوقت .

التركيب الذي يأتي فيه (فاء السببية وواو المعية) يكون على الطريقة التالية :

الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا هذا الفعل يسبق بفاء السببية أو واو المعية ، وهذه الفاء أو هذه الواو يكون قبلهما إما نفي وإما طلب ، إذن سيكون التركيب بالطريقة التالية :

نفي بأداة من أدوات النفي أو طلب نوع من أنواع الطلب، ثم يأتي بعد ذلك إما (فاء السببية) أو (واو المعية) ، ثم يأتي بعد ذلك الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا

التركيب يكون بهذه الأجزاء الثلاثة :

نفي أو طلب – فاء السببية أو واو المعية – الفعل المنصوب بأن مستترة وجوبًا

إذا وجد هذا التركيب نحكم على الفعل المضارع بأنه منصوب بأن مستترة وجوبًا ، ونحكم على "أن" هذه التي نصبت الفعل المضارع بأنها مستترة وجوبًا .

نوضح ذلك ببعض الأمثلة التي ذكرها ابن هشام في الكتاب :

قوله تعالى : { **لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**}

في هذه الآية الحديث عن أهل النار بأنهم لا يكون هناك قضاءٌ تام عليهم فيفنوا ويموتوا وإنما سيبقون أحياء حتى يذوقوا العذاب .

عندنا الفعل"يموتوا" أصله "يموتون" لكنه قد نُصب فلذلك حذفت النون.

يموتوا : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، الذي نصب الفعل يموتوا : هو " أن" ، وهي غير موجودة في الآية ، هل استتارها واجب أم جائز ؟ نقول استتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية {**فَيَمُوتُوا**} كيف عرفنا أنها فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سببٌ فيما بعدها ، لا يقضى عليهم فيموتوا ، القضاء على الإنسان سبب في موته ، فهم لا يحصل لهم قضاء عليهم فلذلك لا يحصل الموت فهذه فاء السببيه ، وفاء السببية هنا سبقت بالنفي (لا يقضى عليهم) إذن نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي .

مثال آخر على واو المعية قوله تعالى : {**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**}

الفعل " **يعلم** ": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الأداة التي نصبت الفعل هي "أن" وهي مستترة غير موجودة في الآية ، واستتارها هنا واجب ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية {**وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**} الواو في الآية هي واو المعية ، تفيد معنى "مع" أي : مع علمه سبحانه بالصابرين ، واو المعية هنا مسبوقة بالنفي { **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** } فنحكم على الفعل هنا أنه منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوباً هنا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بالنفي .

الحلقة (٦)

** **تابع الموضعين الرابع والخامس** :

نحن اشترطنا أنه لابد أن يقع قبل فاء السببية وواو المعية إما نفي أو طلب ، ذكرنا أمثلة على النفي في الحلقة السابقة

وفي هذه الحلقة نريد أن نأتي بأمثلة على فاء السببية و (واو المعية) المسبوقين بالطلب :

ما المقصود بالطلب ؟ تعلمون أن الكلام ينقسم إلى قسمين :

كلام خبري ، وكلام طلبي (إنشائي)

- الكلام الخبري : الذي يخبر المتحدث فيه عن أمر ما ، أو كما يقال هو الذي يُحكم على قائله بالصدق والكذب ، فيقال عن فلان بأنه صادق أو كاذب إذا أخبرنا بأمر ما ، عندما يقول لي شخص : "حضر محمد" أو "ذهب زيد" بإمكاني أن أقول هو صادق أو أقول بأنه كاذب ، إذا كان صادق في كلامه فهو صادق ، وإذا كان كاذبا فهو كاذب فهذا يسمى كلام خبري .
- النوع الثاني وهو الذي نريد أن تحدث عنه هو الكلام الطلبي (الانشائي) وهو الكلام الذي لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا ، لا يمكننا أن نحكم فيه على القائل أنه صادق أو كاذب لأنه لا يخبرنا بشيء أصلا ، فعندما يقول لي شخص : "اِذهب! ، اجلس ! ، لا تكتب ! ، لا تستمع ! هل حضرت ؟ ألا تساعدني " ، كل هذه الأساليب التي ذكرتها :

  اجلس : أمر ، لا تكتب : نهي ، هل تساعدني : استفهام ، ألا تعينني :عرض ،

  كل هذه أنواع من الأساليب في الكلام لا نحكم على قائلها أنه صادق أو كاذب لأنه لا يخبرنا بشيء وإنما هي داخلة في النوع الثاني وهو الكلام الطلبي (الإنشاء) .

هذا الكلام الطلبي هو الذي نريده الآن أن يكون سابقًا على فاء السببية أو واو المعية ، نريد أن نأتي بأمثلة على أفعال مضارعة منصوبة بأن مستترة وجوبًا ووقع قبلها فاء السببية أو واو المعية وقبلهما نوع من أنواع الطلب

وبالمناسبة أنواع الطلب كثيرة منها : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، التمنّي ، الترجّي ، العرض ، التحضيض ، الدعاء ، هذه مُجمل وأغلب وأشهر أنواع الطلب ، فإذا جاء واحد منها قبل فاء السببية أو واو المعية نحكم على هذه الفاء بأنها مسبوقة بطلب أيًّا كان نوع هذا الطلب ، سواء كان طلب نوعه أمر ، أو طلب نوعه نهي أو طلب نوعه استفهام أو طلب نوعه دعاء أو طلب نوعه تمني أو ترجي ... الخ

بعض الأمثلة التي ذكرها ابن هشام على ذلك

مثال ١/ قوله تعالى:{ **يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا** }

أفوزَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة ، واستتارها واجب ؛ لأنها وقعت بعد فاء السببية (فأفوزَ) وهذه الفاء سببية لأن ما قبلها سبب فيما بعدها ، لو كان مع أولئك القوم لأصبح فائزًا فوجوده معهم سبب في فوزه ، وفاء السببية سبقت بنوع من أنواع الطلب "تمني " {**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**} إذن نحكم على "أن" أنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب ونوعه "تمني"

مثال ٢/ قوله تعالى : {**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا**}

نكذب : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي أن مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية (ولا نُكذِّب) هذه واو المعية التي تفيد معنى المصاحبة ، يعني يا ليتنا نردّ مع عدم تكذيبنا ، مصاحبين لهذا الأمر ، ليس الرد والرجوع على أيّة حال إنما مصاحبة لحالة عدم التكذيب ، فهذه الواو هي واو المعية وهذه الواو مسبوقة بأحد أنواع الطلب (يا ليتنا) تمني ،

في هاتين الآيتين {**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ**} ، { **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ**} جاء الفعل المضارع منصوبًا بأن مستترة وجوبًا ، وحكمنا عليها بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت في الآية الأولى بعد فاء السببية ، وفي الآية الثانية بعد واو المعية وكلتاهما (فاء السببية و واو المعية) مسبوقتان بنوع من أنواع الطلب وهو التمني.

مثال ٣/ على نوع آخر من أنواع الطلب هو قوله تعالى { **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**}

يحلَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة وجوبًا ، لأنها وقعت بعد فاء السببية (فيحلَّ) ونقول عنها أنها فاء السببية لأنَّ ما قبلها سبب فيما بعدها ، الطغيان والتجاوز سببٌ في حلول العذاب والغضب والنقمة عليهم ، فهذه فاء السببية ، وفاء السببية هنا مسبوقة بنوع من أنواع الطلب (ولا تطغوا) لا الناهية ، إذن نحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي

مثال ٤/ على واو المعية في قول الشاعر في البيت المشهور :

لا تَنهَ عَن خُلُقٍ وتَأتي مِثلَهُ * عارٌ عَليكَ إذا فَعَلتَ عَظيمُ**

معنى البيت واضح

الشاهد في قوله "تأتيَ" ، تأتيَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا ؛ لأنها وقعت بعد واو المعية ، " لا تنهَ عن خلق وتأتيَ " يعني مع إتيانك ، يعني لا يحصل هذا الأمر أنك تنهى عن شيء مع أنك تأتيه ، لا يحصل هذا الأمر مصاحبا لهذا الأمر ، فهذه واو المعية ، وواو المعية قد سبقت بنوع من أنواع الطلب وهو النهي (لا تنهَ) ، نحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي .

مثال ٥/ في قول الشاعر يُخاطب ناقته

يَا نَـاقُ سِـيرِي عُـنُـقًا فَـسِـيحَا * إلى سلـيـمانَ فَـنَـسْـتَـريحَا**

الشاعر يخاطب ناقته فيقول : يا ناقة سيري سيرًا عنقًا ، العنق نوع من أنواع السير ، سيري سيرًا سريعًا حتى نصل إلى الخليفة سليمان بن عبدالملك فنستريح ، فتحصل لنا الراحة بما سيعطينا إياه من العطاء ،

الشاهد : قوله "نستريح" : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" مستترة وجوبًا ، لماذا "أن" مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها سبب فيما

بعدها ، إذا سارت هذه الناقة فإنَّ هذا سببٌ في أن يصل إلى مراده وهو الخليفة ، فهذه الفاء هي فاء السببية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو (الأمر : يا ناق سيري عنقًا فسيحًا) وأيضًا هناك (النداء) الأمر نوع من أنواع الطلب (سيري : فعل أمر للمؤنث ، سر للمذكر) .

مثال٦/ في قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ**

معنى البيت : الرجل يخاطب امرأته ادعِي (ارفعي صوتك ونادي) ، وأدعوَ (وأنا أيضا أدعو) إن أندى لصوت أن ينادي داعيان : يعني أن ينادي اثنان أفضل من أن ينادي واحد .

الشاهد في قوله " **فقلت ادعِي وأدعوَ** " **أدعوَ** : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو أن مستترة وجوبًا ، لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد واو المعية ، كيف عرفنا أن هذه الواو هي واو المعية ؟ لأنه يُراد بها المصاحبة لأنَّ معنى البيت : قلت ادعِي مع دعائي ، يعني ندعو في الوقت نفسه – يدعو اثنان متصاحبان في الزمن في الوقت نفسه لأنهما إذا اجتمعا فصوتان سيكونان أعلى من صوت واحد ، فالواو هذه هي واو المعية ، وقد وقع قبلها نوع من أنواع الطلب وهو الأمر "ادعِي" ، الفعل "ادعِي" فعل أمر ، فنحكم على "أن" بأنها مستترة وجوبًا .

مثال ٧/

ذكر المؤلف آية اجتمع فيها النوعان وهما النفي والطلب وهي قوله تعالى {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ**}

- الشاهد في آخر الآية : {**فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ**}

تطردَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقع قبلها النفي في الآية {**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ**}

- كذلك الجزء الأخير {**فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ**} تكونَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو أن مستترة ، وهي مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية ، وهذه الفاء قد وقعت جوابا لكلام سابق وهو النهي {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ**}

فاجتمع عندنا النوعان : النفي والطلب ، النفي في قوله تعالى {**مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ**} والطلب في الجزء الذي قبله {**وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ**} ، فهذان النوعان الطلب والنفي جاء جوابهما بعد ذلك بـ { **فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ**} وهما فعلان منصوبان كما ذكرنا .

****مسألة //** عندما ذكرنا هذين الموضعين الرابع والخامس ذكرنا أن "أن" تكون مستترة وجوبًا إذا وقعت بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محضين ، نشترط أن يكون النفي محضًا وأن يكون الطلب محضًا ،

ما معنى محض هنا ؟

محض صفة بمعنى خالص ، عندما نقول " هذا لبن محض" أي أنه لبن خالص لم يخالطه ماء ، فنريد أن يكون النفي **محضًا** ، أي أن يكون النفي باقيًا على معناه وهو النفي ، لا يشوبه شيء مما يخالف النفي وهو الإثبات ، نحن نعرف أنَّ النفي الأصل فيه أن يبقى على معناه عندما أقول : ما حضر زيد ، المعنى هنا نفي ، لكني إذا قلت : ما حضر زيد إلا متأخرًا ! ، معنى ذلك

أنه قد حضر ، إذن النفي الذي في بداية الكلام قد زال وانتقض ، فهذا ليس نفيًا محضًا ، نحن نريد أن يكون النفي محضًا أي أن يكون النفي باقيًا على معناه وهو النفي لا يزول عنه لا بأداة الاستثناء "إلا" ولا بأداة أخرى تفيد النفي .

كذلك الطلب نريد أن يكون الطلب محضًا كذلك ، وحتى يكون الطلب محضًا لابد أن يكون بنوع من أنواع الطلب التي ذكرناها التي هي الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، وما أشبهها من الأنواع الأخرى التي ذكرناها

كيف يكون الطلب غير محض ؟

- إذا كان الطلب باسم الفعل ، ودرستم سابقًا باب أسماء الأفعال ، إذا استخدمنا اسم من أسماء الأفعال ، إذا استخدمنا اسم فعل الأمر فإنه لا يكون هذا الطلب محضًا .
- كذلك إذا كان الطلب لفظه لفظ الكلام الخبري وإن كان يراد به الطلب ، ومن الأمثلة على ذلك الجمل الدُعائية "رعاك الله " ، "أصلحك الله" هذه الجمل تفيد معنى الدعاء ، والدعاء نوع من أنواع الطلب لكن اللفظ الذي عبر به هو لفظ خبري فهذا ليس طلبًا محضًا .

فلابد إذن في هذا الموضع أن تكون فاء السببية وأن تكون واو المعية مسبوقتين بنفيٍ محض أو بطلبٍ محض ، كما ذكرنا في تلك النصوص السابقة ، النصوص السابقة التي ذكرناها كلها كان الكلام فيها مسبوقًا بنفي محض أو بطلب محض ، ولم نذكر أمثلة على النفي غير المحض أو على الطلب غير المحض ؛ لأنه إذا لم يكن النفي محضًا ولم يكن الطلب محضًا فإن الشرط لا يتحقق .

** **مسألة** // كذلك مما ذكرناه في هذين الموضوعين أنه لابد أن تكون "أن" الناصبة واقعة بعد (فاء السببية) أو (واو المعية) اشترطنا هذين الحرفين ، لأنه كما تعرفون (الفاء) لها معاني كما ذكرنا و(الواو) لها معاني ، نحن نريد (فاء السببية) تحديدًا ونريد (واو المعية) دون غيرها حتى لا تلتبس علينا بأنواع أخرى من الفاء ؛ لأننا عندما نقرأ كتاب الله أو نقرأ بيتًا من أبيات الشعر قد يأتي حرف الفاء وقد تأتي الواو ، فلابد أن نتأكد ابتداءً أن هذه الفاء هي فاء السببية وأن هذه الواو هي واو المعية حتى نبحث في الحكم وهو أنَّ "أن" مستترة وجوبًا أو غير مستترة وجوبًا ، فلا يلتبس علينا إذا جاءت الفاء عاطفة أو جاءت الفاء استئنافية أو جاءت الواو عاطفة أو جاءت الواو استئنافية ،لابد أن نتأكد أنَّ الفاء هي فاء السببية أو واو المعية .

⇐ **من الأمثلة التي ذكرها المؤلف على أن الفاء فيها ليست فاء السببية أو أن الواو ليست واو المعية :**

١) قوله تعالى {**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**}

يعتذرون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة .

والواو : واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، إذا نظرنا إلى الفعل (يعتذرون) سنجد أنه غير منصوب ،

س١/ لماذا لا نقول بأنَّ "أن" ناصبة للفعل هنا ، وأنها مستترة وجوبًا ؟

لأنها وقعت بعد فاء السببية (فيعتذرون)، وفاء السببية مسبوقة بالنفي (لا يؤذن لهم) ؟ فالشروط متحققة : عندنا النفي (لا يؤذن لهم) ثم بعد ذلك عندنا فاء السببية (فيعتذرون) وجاء بعدها الفعل (يعتذرون) كان المفترض أن يكون منصوبًا ، لماذا لا نقول ذلك ؟! نقول هذا لا يصح ! والسبب أن الفاء هنا ليست فاء السببية ، إنما هي فاءٌ عاطفة ، فاء يراد بها عطف الفعل (يعتذرون) على الفعل الذي قبله (يؤذن) فهذه الفاء ليست فاء السببية لذلك لم ينتصب الفعل الذي بعدها ، فلابد

أن نتأكد أن هذه الفاء هي فاء السببية ، وأن الواو هي واو المعية .

٢) المثال الآخر الذي ذكره ابن هشام هو قول الشاعر :

أَلَـم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فـيَنْطِقُ * وَهَلْ تُـخْبِرَنْكَ الـيَوْمَ، بَـيْداءُ سَمْلَقُ**

معنى البيت : هذا الشخص الهائم يخاطب شخصًا يقول له : ألم تسأل الربع ، والربع المنطقة التي نزل فيها أولئك القوم ، الربع "القواء" يعني الخالي الذي خلا من أهله وأقفر ، ألم تسأل هذا المكان "فينطق" فيجيبك عن سؤالك ، " **وهل تخبِرنْكَ اليوم بيداء سملق** " أي وهل يعقل أن تخبرك وتجيب عن سؤالك "بيداء" صحراء "سملق" خالية ليس فيها أحد ! .

الشاهد : **ألم تسألِ الربع القواء فينطقُ** " قد يقول قائل لماذا لا نقول بأن الفعل "ينطقُ" فعل مضارع منصوب بأن مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو الاستفهام "ألم تسأل" ؟ أقول السبب في ذلك سبب عدم نصب الفعل أنَّ الفاء هنا ليس مرادًا بها السببية ، وإنما يُراد بها الاستئناف ، والاستئناف بمعنى الابتداء أي ابتداء كلام جديد ، "ألم تسأل الربع القواء" ثم استُئنف الكلام "فينطقُ" ابتُدئ كلامٌ آخر ، بالتالي هذه الفاء ليست فاء السببية أنَّ ما قبلها سبب لما بعدها ليس مرادًا بها هذا المعنى لذلك لا نقول أن الفعل المضارع منصوب بأن مستترة وجوبًا ، وكما لا يخفى عليكم في البيت لو قلنا أنَّ هذه الفاء هي فاء السببية لوجب علينا أن ننصب الفعل فنقول "فينطقَ" بالنصب ، ولو قلنا أن هذه الفاء عاطفة لوجب علينا الجزم فنقول "فينطقِ" بجزم الفعل "ينطقْ" لأنه سيكون معطوفا على الفعل "تسأل" المجزوم ، لكن الفعل "فينطقُ " بالرفع لأنها فاء الاستئنافية .

٣) كذلك المثال المشهور عند النحويين في قولهم : لا تأكلْ السمكة وتشربَ اللبن !

الفعل " **تشرب** " يحتمل ثلاثة أوجه :

١. تشربُ : بالرفع .
٢. تشربَ : بالنصب .
٣. تشربْ : بالجزم ويُكسر للتقاء الساكنين فنقول : تشربِ اللبن .

ما الذي يحدد هذه الأوجه الثلاثة ؟

الذي يحدد هذه الأوجه الثلاثة هو نوع الواو :

- إذا كنت تقصد بأن الواو هنا واوًا عاطفة فهي عطفت الفعل "تشرب" على الفعل الذي قبله " تأكل"

لا تأكلْ السمكة وتشربْ اللبن ! فيكون الفعل "تشربْ" فعل مجزوم لأن الواو عطفته على فعل مجزوم "تأكلْ"

تشربْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ويُحرَّك بالكسر لأن ما بعده ساكن ، وتكون الواو حينئذ هي واو العطف .

- إذا قلنا الفعل "تشربَ" بالنصب ، يحصل هذا إذا قلنا أن هذه الواو هي واو المعية ، بالتالي سيكون الفعل تشربَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، و الذي نصبه هو "أن " مستترة وجوبًا لأنها وقعت بعد واو المعية المسبوقة بنوع من أنواع الطلب وهو النهي ، ويكون المعنى : لا يحصل هذا الأمر وهو أكل السمك مع هذا الأمر وهو شرب اللبن ! لا تجمع بين هذين الأمرين ! .
- الأمر الثالث وهو الرفع "وتشربُ" هذا يصح إذا قلنا أن الواو هي واو استئنافية أي ابتدأنا كلامًا جديدًا فيكون الفعل

تشربُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وتكون الواو حينئذٍ هي واو استئنافية .
فكما نلحظ تحديد نوع الواو هل هي عاطفة أو استئنافية أو أنها واو المعية هو الذي سيحدد أن يكون الفعل بعدها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا .

الحلقة (٧)

تحدثنا فيما مضى عن الموضعين الرابع والخامس من المواضع التي يجب أن تكون فيها " أن " مستترة وجوباً إذا وقعت بعد فاء السببية أو واو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب . وذكرنا أن هذه الفاء لابد أن تكون فاء السببية والواو لابد أن تكون واو المعية وهنا مسألة وهي :

مسألة // لو فرضنا أنَّ (فاء السببية) سقطت من الكلام كما يقول ابن هشام : - وإذا أُسقِطت الفاء – وكان ذلك الكلام الذي قبلها طلبًا ، وقُصِد معنى الجزاء - يعني أُريد أن ما بعدها جزاءٌ ونتيجة لما قبلها - في هذه الحالة ما الحكم ؟ في هذه الحالة نقول عن هذا الفعل الذي كان منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة بأنه بعد أن سقطت الفاء وحُذفت وأصبح مُرادًا به أنه جزاءٌ ونتيجة لما قبله ، سيصبح حكم الفعل حينئذ الجزم .

س / لماذا يُحكم عليه بالجزم ؟ هنا خلاف بين النحويين :

- بعضهم يقول أنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب لأن هناك طلبًا جاء في البداية وجاء هذا الفعل جوابًا له ، فيكون الفعل مجزومًا لكونه وقع في جواب الطلب ، فالجازم هنا أمر معنوي ، ليس أداة من الأدوات ، درستم من قبل أدوات الجزم – وسندرسها إن شاء الله لاحقًا – أدوات الجزم التي هي : لم ، لما ... الخ ، هي حروف ملفوظة ، لكن الجازم هنا الذي يجزم الفعل ليس أداة ملفوظة وإنما هو أمر معنوي ، كونه جيء به جوابًا وجزاءً للكلام السابق هذا هو السبب الذي أدَّى لجزمه .
- وبعض النحويين يرى بأن هذا الفعل مجزوم لكونه جوابا لشرط محذوف – هناك شرط قد حذفت أداته فبقي فعل الشرط الذي هو الطلب ، وبقي جواب الشرط فأصبح مجزومًا لكونه جواب شرط .

فهذا الأمر يحصل إذا :

- حذفنا هذه الفاء التي كنا نسميها (فاء السببية)
- وكان الكلام المتقدم طلبًا
- وأُريد معنى الجزاء

فهذه شروط ثلاثة حتى تتحقق هذه المسألة التي نتحدث عنها

مثال على هذه المسألة حتى تتضح : إذا قلت مثلا : ذاكرْ فتنجحَ ، ذكرنا هذا المثال فيما مضى على أنه مثال على المسألة الرابعة ، الفعل تنجح : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو منصوب بأن مستترة وجوبًا ؛ لماذا هي مستترة وجوبًا ؟ لأنها وقعت بعد فاء السببية ، لماذا هذه الفاء هي فاء السببية ؟ لأن ما قبلها وهو المذاكرة سبب فيما بعدها وهو النجاح ، وفاء السببية وقعت هنا بعد كلام سابق وهو نوع من أنواع الطلب وهو الأمر (ذاكر) فنحكم على الفعل بأنه منصوب والأداة التي نصبته هي "أن" مستترة وجوبًا .

لو فرضنا أننا حذفنا هذه الفاء سيكون الكلام : ذاكرْ تنجحْ .

عندما نحذف هذه الفاء ويكون الكلام الذي قبلها طلب – ليس نفي – تعرفون أنَّ فاء السببية قد يكون قبلها طلب وقد يكون نفي ، نحن نريد الطلب تحديدًا لا نريد النفي الآن ، فيكون قبلها طلب ، ويُراد أنَّ هذا الأمر وهو النجاح هو سبب ونتيجة لما قبله وهو المذاكرة حينئذٍ سنحكم على الفعل " تنجحْ" أنه مجزوم ، كان سابقًا منصوبًا عندما كانت الفاء موجودة ، لكننا عندما حذفنا الفاء وأردنا أنَّ هذا الفعل هو جزاء لما قبله من الطلب ، نحكم على الفعل أنه مجزوم ، فنقول : ذاكرْ تنجحْ

ذاكر : فعل أمر مبني على السكون .

تنجحْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ،

لماذا هو مجزوم ؟ ليس هناك أداة جزمته !

- مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب ، لأنه جواب وجزاء للطلب السابق وهو الأمر بالمذاكرة ، هذا على رأي.
- وبعض النحويين يقول أنه مجزوم لكونه جواب لشرط محذوف ، هناك شرط قد حُذف ، فقولنا "ذاكر تنجح" أصله : إن تذاكرْ تنجحْ ، فحذفت أداة الشرط "إنْ" ، وانقلب الفعل من كونه مضارع إلى كونه أمر ، فالفعل هو مجزوم ليس لكونه جوابًا للطلب ، وإنما لكونه جوابًا للشرط .

هذان رأيان للنحاة في سبب الجزم ، لكن عموما الذي يهمنا أنه فعل مجزوم بعد أن حذفنا تلك الفاء .

⇐ **من الأمثلة على هذا التركيب بعد حذف الفاء :**

١) **قوله تعالى {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ}**

تعالوا أتلُ ، الفعل **أتلُ** : فعل مضارع مجزوم ، أصله : أتلو (بالواو) لكنه مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو ، فالواو التي في الأخير قد حذفت لأنه من الأفعال المعتلة ، والأفعال المعتلة تجزم بحذف حرف العلة من آخرها ، ما الذي جزمه ؟ الذي جزمه أنه جاء جوابًا للطلب ، هناك طلب سابق "تعالوا" هذا طلب أمر ، وجزاؤه ونتيجته "أتلُ" فالمعنى : إن تأتوا أتلُ ، إذا حصل منكم مجيء وإتيان ستحصل مني التلاوة لكم .

٢) **أطعْ والديك تغنمْ في الدنيا والآخرة**

أصل الكلام بالفاء : أطع والديك فتغنم ، لكن حذفنا الفاء فأصبحت الفاء مهملة منسية غير موجودة فأصبح عندنا تركيب جديد بدون الفاء ، الفعل تغنم جيء به جوابًا وجزاءً للأمر السابق وهو "أطع والديك" ، **تغنم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وقد وقع جوابا للطلب "أطع والديك" ونوعه أمر ، وليس شرطًا أن يكون الطلب أمرا بل أي نوع من أنواع الطلب : الأمر والنهي ، لا تكذبْ على أحد تسلمْ من الذم ، **تسلم** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون وقد وقع بعد نوع من أنواع الطلب وهو النهي ، وأنواع الطلب كما ذكرنا : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، الدعاء ، التمني ... الخ ،

⇐ **بعض الأمثلة التي ليست على ظاهرها**

١) **قوله تعالى { فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ }**

إذا نظرنا إلى هذه الآية : الفعل "**يرثُ**" : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، هذا الفعل وقع قبله نوع من أنواع الطلب "هبْ" فعل أمر ، جاءنا هنا نوع من أنواع الطلب وهو الأمرو جاء بعده الفعل "يرث" ، لكن الفعل

"يرث" لم يأتِ مجزومًا والسبب في ذلك أنَّ الفعل "يرث" هنا لا يُراد به أنه جزاءٌ للطلب ، ليس المعنى (إن تهب لي يا رب من لدنك وليًا فإنه سوف سيرثني) ، ليس المقصود أنَّ هذا جزاءٌ لهذا ، وهذا نتيجة لهذا ، ليس هذا المعنى المقصود ،وإنما "يرثني" هي صفة لـ"وليًّا" ، يعني المعنى : هب لي من لدنك وليًّا وارثًا ، صفته أنه وارث ، "يرثني" السبب في رفعها حتى لا يسأل شخص فيقول لماذا لم يجزم على أنه جواب للطلب ؟ نقول أنه لم يجزم لأنه لا يُراد به أنه جواب للطلب ، في هذه القراء قراءة حفص ونافع { **فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي** } الفعل "يرثُ" جاء بالرفع لأنه صفة لكلمة وليًّا ، وليس جوابا للطلب .

هناك قراءة أخرى بالجزم {يرثْني} ، على قراءة الجزم نقول أنَّ الفعل "يرثْني" مجزوم لأنه جواب للطلب ، فلكل قراءة وجه ، قد يكون بالجزم بناءً على أنه جواب للطلب ، وبالرفع بناء على أنه ليس كذلك.

** **مسألة //** بالنسبة للطلب قلنا بأنه قد يكون الطلب أمرًا ، نهيًا ، استفهامًا ، تمنيًا ، ترجيًا ... الخ ، **بالنسبة إذا كان الطلب نهيًا فاشترط فيه النحاة شرطًا حتى يصح أن يجزم الفعل الواقع في جوابه ،وهو صحة إحلال (إن لا) محله** ، صحة وقوع هذا التركيب وهو (إن لا) مكانه ، بمعنى كما تعرفون بأن النهي هو مسبوق بأداة النهي (لا) عندما أقول : لا تكذب على أحد تسلم ، فالأسلوب هنا هو نهي نوع من أنواع الطلب ، هذا النهي مسبوق بأداة (لا) عندما نقول بأنَّ هذا الأسلوب مُقدَّر بالشرط ، يجب أن نأتي بـ(إن) ومعها (لا) فيكون المعنى : إن لا تكذب على أحد تسلم ، فيصبح المعنى مستقيمًا .

لماذا نشترط هذا الشرط ؟ لو عاملناه كغيره أتينا بأداة الشرط (إن) بدون الأداة (لا) سيصبح المعنى غير مستقيم.

نوضح ذلك في الأمر : **عندما أقول** : **ذاكر تنجح** ، إذا أردنا أن نقدر هذا بالشرط ونفسره ونوضحه بأسلوب الشرط ، **المعنى** : **إن تذاكرْ تنجحْ** ، فالفعل "ذاكر" قدرناه بأداة الشرط (إن) والفعل بعدها "تذاكرْ" بدون أداة النفي (لا) إن تذاكر تنجح ، لكننا لو طبقنا هذا الكلام على النهي فقلنا : **لا تكذب على أحدٍ تغنمْ** ، لو أننا قلنا بأننا سنأتي بأداة الشرط "إن" بدون "لا" **سيصبح المعنى** : **إن تكذب على أحد تغنم** ، وهذا المعنى غير مستقيم ، ليس بصحيح أن الإنسان يستفيد من كذبه على الآخرين ، لذلك عندما نقدر أداة الشرط "إن" نقدر معها "لا" ، فنقول : إن لا تكذب على أحد تغنم .

نأتي بمثال آخر يوضح المعنى عندما نقول مثلا : **لا تدنُ من الأسد تسلمْ** ، " لا تدنُ " أسلوب نهي (نوع من أنواع الطلب) جاء جواب الطلب " تسلم" **نريد أن نقدره بأسلوب الشرط** : **إن لا تدنُ من الأسد تسلم** ، إذا لم يحصل منك دنو وقرب من الأسد فإنك ستسلم ، فالمعنى مستقيم ، لكن لو أننا قدَّرنا أسلوب الشرط "إن" بدون "لا" سيكون المعنى : إن تدنو من الأسد تسلم وهذا ليس بصحيح ، فإن الإنسان إذا قرب من الأسد فإنه قد قرب من الخطر فيُخشى عليه ألا يكون سالمًا

*** **مسألة //** نحن ذكرنا أنه لابد في "فاء السببية" و "واو المعية" إذا اردنا أن ننصب الفعل بعدهما بأن مستترة وجوبا لابد أن يقع قبلهما نوع من أنواع الطلب كالأمر ، **بعض النحاة توسعوا في ذلك فألحقوا بالأمر ما يدل على معناه** ، ما يدل على الأمر وإن لم يكن أمرًا ، مثل اسم الفعل ، اسم الفعل يدل على الأمر لكنه ليس فعل أمر ، **وهذا جائز عند الكسائي تحديدًا فيصح عنده أن نقول مثلا** : **نزالِ فنكرمَك** ، نكرمك : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، نصبته "أن" مستترة وجوبًا ، وهي مستترة وجوبا لأنها وقعت بعد فاء السببية المسبوقة بـ"نزال" ، "نزال" ليس فعل أمر إنما هو ملحق بفعل الأمر ، هو يأخذ حكم الأمر وإن لم يكن أمرًا .

~~ مواضع استتار "أنْ" جوازًا ~~

يجوز أن تكون "أنْ" مستترة ويجوز أن تكون ظاهرة ، بمعنى أنه في المثال الواحد يجوز لنا وجهان :
يجوز لنا إذا صنعنا مثالا أن نظهر "أنْ" ، ويجوز أن نسترها ونجعلها مختفية ، **هذه المواضع هي أيضا خمسة** :

** **الموضع الأول** : **إذا وقعت "أن" بعد اللام**

طبعًا ليست لام الجحود التي ذكرناه سابقًا ، إذا وقعت "أن" بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي هذا هو الموضع الأول الذي ذكرناه سابقًا من المواضع التي نحكم فيها على "أن" بأنها مستترة وجوبًا ، أما هنا فاللام التي نريدها هي لام الجر ، كما يقول ابن هشام : **إذا وقعت "أن" بعد اللام التي لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ، ولم يقترن الفعل بعدها بـ لا** ، فالتركيب الذي نريده في هذا الموضع : أن تكون "أن" الناصبة للفعل المضارع واقعة بعد اللام ، لكن هذه اللام ليست لام الجحود ، فليس قبلها كون ناقص ماضٍ منفي ، كذلك الفعل الذي بعد "أن" والذي سيكون منصوبا بها يجب ألا يكون مقترنًا بأداة النفي (لا) ، هذا هو التركيب :

- سيكون عندنا أولا اللام وهي ليست لام الجحود فليس قبلها كون ماض منفي .
- بعد ذلك سيكون عندنا الأداة "أن" التي نحكم عليها أنه يجوز أن تظهر ويجوز أن تختفي .
- بعد ذلك يأتي الفعل المنصوب بـ"أن" ولا يكون قبله أداة النفي (لا) .

من الأمثلة على ذلك حتى يتضح الكلام :

١) قوله تعالى { **وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**}

نُسلِم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، إذا بحثنا عن الأداة الناصبة "أن" نجد أنها غير موجودة مختفية لكن هل اختفاؤها هنا واجب أم جائز ؟ نقول اختفاؤها هنا اختفاء جائز ، يجوز أن نخفيها كما في الآية ويجوز أن نظهرها ، فيقال في غير القران "لأن نسلم" ، فيجوز أن نُظهرها ويجوز أن نخفيها لماذا ؟ لأنها وقعت بعد اللام وهذه اللام ليست لام الجحود – لأن لام الجحود كما قلنا لابد أن يكون قبلها الفعل كان أو يكون منفيًا - وكذلك الفعل "نسلم" ليس منفيا بأداة النفي "لا" ، بالتالي نحكم على "أن" هنا أنها مستترة جوازًا .

٢) قوله تعالى { **وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ**}

أكون : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه الأداة "أن" وهي مذكورة هنا ، لأنها وقعت بعد اللام ، هذه الام ليست لام الجحود ، والفعل أكون ليس مسبوقًا بأداة نفي ، بالتالي التركيب نفسه في الايتين ، الآية الأولى كانت "أن" مختفية ، والآية الثانية كانت "أن" ظاهرة حتى يدلل المؤلف على أن "أن" هنا اختفاؤها وظهورها أمر جائز ، مرة ظهرت ومرة اختفت ، **مادام أن الشرطين قد تحققا** :

- **الشرط الأول** : أن تقع "أن" بعد اللام التي هي ليست لام الجحود ،
- **الشرط الثاني** : أن الفعل الذي بعدها لا يكون مسبوقًا بأداة النفي " لا "

ما الذي يحصل إذا لم يتحقق هذان الشرطان ؟

- **لو كانت هذه اللام هي لام الجحود وهي المسبوقة بكون ماض منفي / ستكون "أن" مستترة وجوبًا** - كما ذكرنا سابقا في مواضع استتار "أن" وجوبًا .
- وإذا لم يتحقق الشرط الثاني : **لو أنَّ الفعل كان منفيًا بأداة النفي "لا" / فإن كلمة "أن" يجب أن تكون ظاهرة ، لا**

يصح أن تكون مختفية ، لا نقول أنه يجوز فيها الوجهان، فيها وجه واحد فقط وهو وجوب الإظهار .

⇐ **الأمثلة على ذلك :**

١) ذكر المؤلف مثالا عليه في قوله تعالى { **لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ**}

يكون : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه الأداة الناصبة "أن" الموجودة ، الأداة "أن" مذكورة في الآية ، كما تعرفون " لئلا" هي في أصلها : لأن لا ، ثم أُدغمت النون في اللام ، "أن" هنا ظاهرة لماذا ؟ لأن الشرط الثاني لم يتحقق ، الشرط الأول متحقق وهو أن اللام ليست لام الجحود ولم تسبق بكون منفي ، لكن الشرط الثاني هو الذي لم يتحقق وهو أنَّ الفعل الذي جاء بعدها هذا الفعل كنا نشترط أن لا يكون منفيًا بلا ، لكنه في الاية قد سبق بأدة النفي "لا".

٢) كذلك الآية الأخرى { **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**}

يعلم : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والذي نصبه هو الأداة "أن" وهي مذكورة موجودة في الآية ، "لئلا يعلم " لأن أصلها : لأن لا يعلم ، وهنا "أن" ظاهرة وجوبًا لأن الفعل الذي بعدها قد سبق بأداة النفي (لا) .

هذا هو الموضع الأول من المواضع الخمسة التي نحكم فيها على "أن" بأنها مستترة جوازًا ، إذا وقعت بعد اللام التي ليست لام الجحود ولم يأتِ بعدها الفعل منفي بـ لا .

❖ <u>**المواضع الأربعة الباقية سردها المؤلف سردًا ويمكن أن نفصلها كل واحد وحده :**</u>

قال : "**الأربع الباقية وهي** : **أو ، والواو ، والفاء ، وثمَّ – هذه كلها من حروف العطف – إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل** " هذه عبارة ابن هشام ، <u>ذكر ابن هشام المواضع الأربعة الباقية مجموعة لأن ضابطها واحد لكن الفرق بينها هو في حرف العطف المستخدم</u> ، إذا كانت هذه الحروف تعطف الفعل الذي بعدها على اسم سابق لها ، وهذا الاسم يُشترط فيه ألا يكون في تأويل الفعل ، ماذا نقصد بأن لا يكون في تأويل الفعل ؟ يعني أن يكون هذا الاسم المعطوف عليه مصدرا ، ليس في تأويل الفعل = أي ليس مما يؤول بالفعل ، الأسماء التي تؤول بالأفعال هي الأسماء المشتقة ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ... .الخ ، وماعداها فهي أسماء غير مؤولة بالفعل ، ويقصد بها تحديدًا : المصادر ، بالتالي الموضع الذي نتحدث عنه الآن وهو من المواضع التي نحكم فيه على "أن" أنها مستترة جوازًا : إذا وقعت "أن" بعد واحد من حروف العطف (الواو ، أو ، الفاء ، ثُمَّ) ، وكان الفعل بعدها معطوفا على مصدر .

الحلقة (٨)

لا زال الحديث عن المواضع التي تستتر فيها أن جوازاً وذكرنا الموضع الأول في المحاضرة السابقة .

ثم دلفنا إلى الموضع الآخر وهو الموضع الذي ذكر فيه المؤلف أربعة من حروف العطف (أو ، الواو ، الفاء ، ثم) والمؤلف جمعها لكون الضابط فيها واحدا وهو إذا وقعت "أن" بعد واحد من هذه الحروف الأربعة ، وهذه الحروف تعطف الفعل الذي بعدها على اسم سابق نشترط فيه أن يكون اسما غير مؤول بالفعل أي أنه اسم صريح .

⇐ **بعض الأمثلة على الموضع الثاني :**

١. قوله تعالى { **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا** }

يرسلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن" وهي مستترة ، هل استتارها جائز أم واجب ؟

نقول أنه جائز ، لماذا ؟ لأنها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسلَ" على اسمٍ سابق "وحيًا" ، كلمة "وحيًا" هي المعطوف عليه وهي "مصدر" ، وهو خالص من التقدير بالفعل ، أي أنه لا يُقدَّر بالفعل لأنه ليس من الكلمات التي تُقدَّر بالفعل وهي "المشتقات" ، بالتالي نحكم على "أن" حينئذ أنها مستترة جوازًا لهذا السبب لكونها وقعت بعد حرف العطف "أو" الذي عطف الفعل "يرسل" على اسم ليس مقدرًا بالفعل وهو كلمة "وحيًا" ، فيكون التقدير معنى الآية : وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا – أو من وراء حجاب – أو إرسالا ، حتى يكون العطف من باب عطف الاسم على الاسم ، **يرسلَ** : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه هو "أن"الناصبة ، كما نعرف أن "أنْ" الناصبة هي مصدرية ، يمكن أن نصوغ منها ومن الفعل بعدها مصدرًا ، وهو مصدر الفعل "يرسل" كلمة "إرسال" فيكون المعنى "أو أن يرسل" يعني : أو إرسالا هذا هو المعنى ، وبالتالي نحكم على الفعل "يرسل" أنه منصوب ، وناصبه "أن" مستترة ، واستتارها جائز ، فيجوز أن تختفي وتستتر كما في الآية ، ويجوز أن تظهر ويُصرَّح بها فيقال في غير القران : أو أن يرسل رسولا .

ولُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرّ عيني * أَحَبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ**

هذا البيت مشهور وقائلته ميسون بنت بحدل الكلابية التي كانت زوجة لمعاوية ، وكانت من أهل البادية فلم يعجبها حياة القصور وفضلت حياة البادية فعبرت عن ذلك بقولها " **ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني**" بمعنى : كوني ألبس عباءة كما كنا نفعل في البادية لكنني كنت قريرة العين هادئة البال "**أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف**" أحب إليَّ من أن ألبس الملابس الشفافة الفاخرة وأعيش في قصر ، فحياتها السابقة خير لها من حياتها التالية هذا هو المعنى الذي أرادت أن توضحه في هذا البيت .

الشاهد في قولها " ولبس عباءة وتقرَّ عيني"

تقرَّ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والذي نصبه هو "أن" المستترة ، واستتارها هنا جائز لماذا؟ لأنها وقعت بعد أحد حروف العطف التي ذكرناها (أو ، الواو ، الفاء ، ثُم) هنا وقعت بعد حرف العطف الواو "وتقرَّ" ، وهذا الحرف العاطف عطف الفعل "تقرَّ" على اسم سابق "لُبس" ، وهو مصدر الفعل "لبِسَ" ، وهو مصدر خالص من الفعل لا يُقدَّر بالفعل فبالتالي نحكم على "أن" أنها مستترة جوازًا، يجوز أن تستتر كما في البيت ويجوز أن تظهر فنقول : ولبس عباءة وأن تقرَّ عيني خير لي من كذا ، هذا شاهد الاستتار جوازًا ، فيكون التقدير : ولبس عباءة وقرُّ عيني .

ومثله قول الشاعر : لـولا تَـوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ * ما كُنْتُ أُوثِرُ أَتْرَابًا على تَرَبِ**

يقصد الشاعر في هذا البيت أنه لولا أنني أتوقع معترًّا سائلًا فقيرًا يأتي إلي فيقصدني فيسألني "فأرضيه" فأسعده بإعطائه ما يريد لولا هذا الأمر ، " **ما كنت أوثر إترابًا على ترب**" لولا هذا الأمر ماكنت أؤثر الغنى على الفقر فأنا سعيد بالغنى لكوني أساعد به الناس الآخرين .

الشاهد : لولا توقع معترٍّ فأرضيه ، "**أرضيَ**": فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والناصب "أن" وهي مستترة غير موجودة ، واستتارها جائز والسبب : أنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة التي ذكرناها (أو ، الواو

، الفاء ، ثم) هنا وقعت بعد الفاء " فأرضيَه" ، وهي تعطفها على اسم سابق وهو المصدر "توقُع" فيكون المعنى : لولا توقُع المُعترِّ فإرضاءُ له ، حتى نعطف مصدرًا على مصدر في التقدير ، فيكون الفعل هنا منصوبا بأن مستترة جوازًا .

ومثله قول الشاعر : **إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ *** كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ**

معنى البيت : "إنني وقتلي سُليكًا" بعد أن قتلت هذا الرجل وهو سُليك بن سلكة العبد الذي كان مشهورًا بأنه سريعٌ في العدو والجري ، هذا الرجل طُلِبَ منه أن يقتله فلما قتله طُلِبَ منه أن يفديه ، فهو يقول بأنني أجمع بين حالين غريبين ! سابقًا كان يطلب مني أن أقتله والآن يطلب مني أن أفديه ، فيقول : " **إني وقتلي سليكًا ثم أعقلَه**" ثم أدفع فديته، مثلي مثل الثور الذي يُضرب لما عافت البقر ، نحن نعلم أن قطيع البقر يذهب ليشرب الماء من النبع بقيادة الثور فإذا الثور عاف شرب الماء وانصرف عنه تبعه قطيع البقر فيأتي الراعي ويضرب الثور حتى يجبره أن يذهب للماء ويشرب حتى يتبعه القطيع ، فالثور لا ذنب له كون البقر قد عافت الشرب ، لكنه يُضرَب حتى يقودها إلى ذلك فيُشبِّه نفسه بهذه الحالة .

الشاهد: في قوله : **إني وقتلي سُليكا ثم أعقلَه**

أعقلَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، الذي نصبه "أن" مستترة ، واستتارها جائز ، يجوز أن تستتر ويجوز أن تظهر ، في هذا البيت قد استترت والسبب : أنها وقعت بعد أحد حروف العطف الأربعة (الواو ، أو ، الفاء ، ثُم) هنا وقعت بعد "ثُم" ، وهذا الحرف العاطف قد عطف الفعل أعقلَه على اسم سابق خالص من التقدير بالفعل ، ليس من المشتقات وهو كلمة "قتلي" المصدر ، الفعل قَتَلَ مصدره : قَتْل ، بالتالي نحكم على "أن" هنا أنها جائزة الاستتار وجائزة الإظهار يجوز أن تختفي كما في البيت ، ويجوز أن تظهر فيقال : ثم أن أعقله .

عرفنا متى تكون "أن" مستترة وجوبًا ، ومتى تكون "أن" مستترة جوازًا ، هل يمكن أن يكون الفعل منصوبًا بـ "أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

ذكرنا عشرة مواضع : خمسة من المواضع التي يجب أن تكون أن مستترة ، وخمسة من المواضع التي يجوز في "أن" أن تكون مستترة ،

س/ هل يمكن أن تكون "أن" مستترة ناصبة للفعل المضارع في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ؟

نقول : لا يصح ! كما يقول ابن هشام : ولا ينصب بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة إلا شذوذًا ، إلا فيما سُمع شاذًا في بعض نصوص العرب

سُمع منهم بعض النصوص والشواهد التي جيء فيها بالفعل المضارع منصوبًا بـ"أن" مستترة في غير هذه المواضع العشرة التي ذكرناها ، من ضمن تلك النصوص مثلا في قولهم " تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه "هذا المثل المشهور ،

تسمعَ : فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، هكذا سُمع المثل بنصب الفعل "تسمعَ" ، الناصب هو "أن" وهي مستترة ، هل "أن" مستترة هنا وجوبًا أم جوازًا ؟ إذا نظرنا في مواضع الوجوب سنجد أنَّ هذا الموضع ليس من مواضع الوجوب ، ؟ إذا نظرنا في مواضع الجواز سنجد أنَّ هذا الموضع لا ينطبق على أي موضع من مواضع الجواز ، "أن" هنا مستترة في غير المواضع العشرة التي ذكرناها .

فبالتالي استتار "أن" هنا وعملها النصب هذا مخالف للقاعدة وشاذ ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه .

بذلك نكون انتهينا من الحديث عن نواصب الفعل المضارع ، سواء النواصب الثلاثة السابقة وهي "كي ولن وإذن" بشروطها أو الناصب الرابع وهو الأول في الذكر وهو أشهرها وهو "أن" وعرفنا متى تكون مستترة ومتى تكون ظاهرة.

الحكم الثالث من أحكام الفعل المضارع : الجزم

ذكرنا أنَّ للفعل المضارع ثلاثة أحكام :

١. الرفع تحدثنا عنه وعن سبب الرفع وعن علة الرفع

٢. ثم انتقلنا للحديث عن الحكم الثاني النصب والأدوات التي تسبب النصب .

٣. **نأتي الآن إلى الحكم الثالث وهو الجزم** ، **س/** متى يكون الفعل المضارع مجزومًا ؟

يكون الفعل المضارع مجزومًا إذا وقع بعد أداة من أدوات الجزم .

ما هي الأدوات التي تجزم الفعل المضارع ؟ **جوازم الفعل المضارع نوعان** :

- جوازم تجزم فعلًا واحدًا .
- جوازم تجزم فعلين .

هناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلًا واحدًا فقط ، لا تستطيع أن تجزم أكثر من ذلك .

وهناك أدوات لديها القدرة على أن تجزم فعلين معًا فهي جوازم قوية .

➢ الجوازم التي تجزم فعلًا واحدًا هي أربعة :

- **أولًا** : **لا الطلبية (لا الناهية)** :

هذه أداة من الأدوات التي إذا دخلت على الفعل المضارع جزمته ، عندما أقول : لا تأكلْ ، لا تشربْ ، لا تسافرْ ، لا تجلسْ ، في كل هذه الأمثلة عندنا الفعل المضارع مسبوق بـ"لا الناهية" ، نحكم عليه أنه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، مجزوم وعلامة جزمه السكون .

من الأمثلة على ذلك

قوله تعالى { **يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ**} تشركْ : فعل مضارع مجزوم ، وسبب الجزم أنه دخلت عليه هذه الأداة الطلبية (لا) وهي هنا تفيد معنى النهي .

كذلك قوله تعالى { **رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**} تؤاخذْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، السبب : أنه وقع قبله (لا الطلبية) .

هل هذه الأداة الجازمة (لا) تدخل على كل الأفعال المضارعة ؟

أي فعل مضارع لابد أن يبدأ إمَّا (بالهمزة أو التاء أو الياء أو النون) أحد حروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة (أنيت) ، (أجلس ، ونجلس ، وتجلس ، ويجلس) هذه كلها أفعال مضارعة ولابد أن تبدأ بواحد من هذه الحروف الأربعة هل أداة النهي (لا) – أو (لا الطلبية) كما سماها ابن هشام – هل هذه الأداة تدخل على كل هذه الأنواع من الأفعال ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام عندما قال أن دخول (لا) الطلبية على الفعل المضارع المبدوء بهمزة التكلم أو المبدوء بنون التكلم (أجلس ، نجلس) دخولها وجزمها لهذين النوعين من الأفعال "نادر" ، يندر أن تدخل هذه الأداة الجازمة على الفعل المبدوء بالهمزة أو المبدوء بالنون .

⇐ **من الأمثلة على هذه الحالات النادرة قول الشاعر :**

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا * مُرَدّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ**

لا أعرفنْ : أصلها لا أعرفْ ، النون هذه نون التوكيد الخفيفة ، (أعرفنَّ : نون التوكيد الثقيلة) ، "لا" هذه ليست (لا النافية) بل هي (لا الناهية) دخلت على الفعل "أعرفْ" وهو مبدوء بهمزة ، الشاعر يتحدث عن نفسه "لا أعرف" فهو ينهى نفسه الآن ، "لا أعرفَنْ ربربًا" والربرب هو القطيع من الظباء ، "حورًا" جمع حوراء وهو سواد العين إذا كان شديدًا وبياضه إذا كان شديدًا ، يقال : عينٌ حوراء وامرأةٌ حوراء ورجل أحور إذا كانت عينه بهذه الطريقة ، "حورًا مدامعها" المدامع التي هي العيون ،"مُردَّفات " أي أصبحت رديفة لشخص ما ، نعرف أن هناك راكب وهناك رديف ، الحديث هنا عن النساء ، الشاعر يتحدث عن النساء شبههن بالظباء لجمال العيون وهؤلاء النسوة يركبن رديفات على أعقاب أكوار أي في مؤخر الرحل .

الشاهد في قوله "لا أعرفن" **الفعل أعرف** : فعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم وقد دخلت عليه "لا الطلبية" فالشاعر ينهى نفسه وهذا نادر

وكذلك أن يكون الفعل المضارع مبدوءًا بالنون هذا أيضًا دخول "لا الطلبية" عليه نادر ، يقول الشاعر :

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ = لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ

إذا خرجنا من مدينة دمشق فلا نعُد ، فالشاعر ينهى نفسه ومن معه عن هذا الأمر وهو العودة إلى مدينة دمشق مادام فيها هذا الشخص الذي وصفه بهذه الصفة .

الشاهد : فلا نعُد ، **نعُد** : فعل مضارع مبدوء بالنون فهو فعل لجماعة المتكلمين جيء به هنا مسبوقا بأداة "لا الناهية" وهذا نادر ،

لكن يمكن أن نأتي بالفعل المضارع مسبوقا بلا الناهية إذا كان مبدوءًا بالهمزة أو النون إذا جيء به مبنيًّا للمجهول فلا أقول : لا أَخْرُج > أنهى نفسي وإنما أقول : لا أُخرَج ، ولا أقول لا نَدْخُل ! أنهى نفسي ومن معي ، وإنما أقول : لا نُدْخَل فإذا جيء به بصيغة المبني للمجهول فيجوز أن تدخل عليه لا الناهية ، لكن إذا جيء به مبنيا للمعلوم فلا يصح دخول "لا الناهية" على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون إلا نادرًا.

- **ثانيًا : لام الطلبية :**

التي تدخل على الفعل المضارع فتُفيد معنى الطلب ، عندما أقول : ليجلسْ فلان ، ليخرجْ فلان هذه اللام هي لام الطلب ، هذه اللام تدخل على الفعل المضارع فتتسبب في جزمه .

مثال قوله تعالى { **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**} **ينفقْ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، هذه اللام هي التي تسببت في جزمه .

كذلك قوله تعالى { **وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**} **يقضِ** : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة لأنه معتل الاخر ، والذي جزمه أداة الطلب "اللام" .

والكلام نفسه عن هذه اللام هل تدخل على الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والنون أم أنَّ حكمها كحكم "لا الناهية" لا تدخل عليهما إلا نادرًا ؟

ذكر المؤلف أنَّ جزمها لفعلي المتكلم (ويقصد بهما الفعل المضارع المبدوء بالهمزة والفعل المضارع المبدوء بالنون) جزمها

لهما قليل .

ومثَّل على ذلك بالحديث : **(قُومُوا ، فَلأُصَلِّ لَكُمْ) أُصلِّ** : فعل مضارع دخلت عليه اللام وجزمته وهذا قليل .

كذلك في قوله تعالى { **وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} نحمل** : فعل مضارع مبدوء بالنون ، دخلت عليه الأداة الطلبية (اللام) وجزمته وهذا قليل .

- **ثالثًا ، رابعًا** : **(لمَّا) وأختها الرابعة (لم)**

الأدوات الأربعة التي تجزم الفعل المضارع والتي تجزم فعلًا واحدًا : لا الطلبية ، لام الطلب ، لم الجازمة ، لمَّا الجازمة .

ما وجه الشبه والاختلاف بين لم ، ولمَّا ؟

هذان **الحرفان يشتركان في أمور** :

١. أنهما حرفان
٢. أنهما يفيدان النفي
٣. يعملان عملًا واحدًا وهو الجزم "لم" تجزم الفعل المضارع ، كذلك "لمَّا" تجزم الفعل المضارع
٤. كل واحد منهما عندما يدخل على الفعل المضارع يقلب زمنه إلى الزمن الماضي :

عندما أقول : يجلس محمد ، يجلس : فعل مضارع زمنه الحاضر الآن أو زمنه المستقبل ، إذا ادخلت عليه "لم" فقلت : لم يجلسْ محمد ، أصبح زمنه الآن ماضيًا ، فالأداة "لم" و "لمَّا" عندما يدخلان على الفعل المضارع يقلبان زمنه إلى الزمن الماضي .

أوجه الاختلاف :

- "**لمَّا" يُميزها** عن "لم" أنه يمكن أن يؤتى بها بعد أداة الشرط "إن" ، كما في قوله تعالى { **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**} جيء بأداة الشرط "إن" وجيء بعدها بأداة الجزم "لم" ، هذا أمر يحصل في "لم" وحدها ، ولا يصح في "لمَّا" ، فلا يصح أن نقول "إن لمَّا يحضر زيد" هذا أمر تمتاز به "لم" .
- **كذلك تمتاز "لم"** بأمر آخر وهو أن نفيها ليس مستمرًا إلى هذه اللحظة ، إنما يمكن أن يزول في فترة ما ، عندما أقول لم يسافر محمد ، فليس المعنى نفي السفر عن محمد إلى هذه اللحظة إنما قد يكون المعنى نفي السفر في فترة من الفترات وقد يسافر بعد ذلك ، فهذا أمر موجود في "لم" ، عكس "لمَّا" ، فإن "لما" إذا استخدمناها للنفي فقلنا : لمَّا يسافر محمد ، فهذا يُفهم منه نفي السفر تمامًا إلى هذه اللحظة ، أي أن السفر منفي عن محمد إلى هذه اللحظة .

الحلقة ٩

كنا فيما مضى نتحدث عن الفروق بين "لم" و"لمَّا" ، وذكرنا أوجه الشبه بينهما ، وأتينا إلى الفروق وذكرنا

١. الفرق الأول : أنَّ "لم" يمكن أن تأتي بعد أداة الشرط "إن" ، أما "لمَّا" فإنها لا تأتي بعدها.
٢. الفرق الثاني : أنَّ أداة النفي "لم" يمكن أن ينقطع نفي الفعل بعدها ، أما أداة الجزم "لما" فإن المنفي بعدها مستمر نفيه إلى زمن التكلم ، وليس منقطعًا

هذان أمران تنفرد بهما "لم" ، أي أنهما يوجدان في "لم" ولا يوجدان في "لمَّا"

⇐ **ما تنفرد به "لمَّا" :** -

١. أنه يجوز حذف الفعل بعدها ، فهذا أمر تختص به "لمَّا" ، ويمكننا أن ناتي بـ"لمَّا" ونحذف الفعل المجزوم بعدها .

مثال على ذلك : قاربت المدينة ولمَّا ، طرقت الباب ولمَّا ، نأتي بالأداة "لمَّا" ونحذف الفعل الذي يأتي بعدها لكونه واضحًا من سياق الكلام ، هذا جائز في "لمَّا" ، أما "لم" فإنها لا يصح أن يُحذف الفعل بعدها

٢. كذلك مما تمتاز به "لمَّا" أن الفعل الذي يأتي بعدها يُتوقع حصوله

مثل قوله تعالى : **{قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}**

"**لمَّا**" أداة النفي جزمت الفعل "**يدخل**" فهو فعل مضارع مجزوم بـ"لمَّا" وعلامة جزمه السكون ، هذا الفعل المنفي وهو دخول الإيمان في قلوبهم أمر يُتوقع حصوله في المستقبل ، دلَّ على ذلك هذه الأداة "لمَّا" بعكس "لم" عندما أقول : "ذاكر محمد ولم ينجح" ، النجاح منفي وليس فيه دلالة على توقع حصوله .

➢ **الأدوات التي تجزم فعلين :**

عندنا إحدى عشرة أداة ، كل واحدة منها يمكن أن تجزم فعلين ، بهذه الطريقة سيصبح عندنا تركيبٌ مُكَّون من هذه الأداة ، ويأتي بعدها الفعل الأول المجزوم بها والذي يُسمَّى "فعل الشرط" ، ثم يأتي الفعل الثاني المجزوم بها والذي يسمى "جواب الشرط" ، فينتج عن ذلك أسلوب يسمى "أسلوب الشرط" ، وأدوات الشرط هي :-

- **الأداة الأولى** : **إنْ**

وهي كما يقال أم الباب ، وأشهر أداة من الأدوات الداخلة في هذا الباب ، عندما أقول : **إنْ تذاكرْ تنجحْ** ، "**إن**" هي أداة الشرط ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وقد دخلت على الفعل الأول فجزمته ، **تذاكرْ** : فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، **تنجح** : الفعل الثاني نعربه على أنه فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، فالأداة "إن" دخلت على هذين الفعلين فجزمتهما ، فهي لا تجزم فعلًا واحدًا فقط بل تجزم فعلين معًا .

- **الأداة الثانية** : **إذما**

هذه أداة من الأدوات التي تجزم فعلين وهي من الأدوات التي حصل فيها خلافٌ بين النحاة ، حصل بينهم خلاف في تحديد نوعها ومعناها :

- بعضهم يرى أنها بمعنى "إن" عندما أقول : "إذما تقم أقم" بمعنى "إن تقم أقم"
- وبعضهم يرى أنها بمعنى "متى" إذما تقم أقم ، يعني : متى تقم أقم.

هذه الأداة "إذما" من الأدوات التي تجزم فعلين ، عندما أقول : إذما تذاكر تفلح ، الأداة "إذما" قد دخلت على هذين الفعلين الأول والثاني وجزمتهما .

- **الأداة الثالثة** : **مهما**

هي من الأدوات التي تجزم فعلين "مهما" ، عندما أقول : مهما تجتهد في حياتك تجد ثمرته في المستقبل ، الأداة مهما تدخل على فعلين ، الفعل الأول يسمى فعل الشرط ، وهو فعل مضارع مجزوم بهذه الأداة التي هي "مهما" ، والفعل الثاني "**تجد**" هو فعل آخر وهو جواب الشرط ، فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، والأداة "مهما" هي التي جزمته .

- الأداة الرابعة : منْ

- **الخامسة** : ما
- **السادسة** : متى
- **السابعة** : أيّ
- **الثامنة** : أَيْن
- **التاسعة** : أيَّان
- **العاشرة** : أنَّى
- **الحادية عشرة** : حيثما

كل هذه الأدوات نقول عنها إنها أدوات جازمة تجزم فعلين ، والفعل الأول يسمى فعل الشرط ، والفعل الثاني يسمى جواب الشرط ، **وهذه الأدوات كلها أسماء ما عدا (إنْ) فإنها حرف .**

مسألة //

كل واحدة من هذه الأدوات تدخل على فعلين فعل الشرط + جواب الشرط ، وهذان الفعلان قد يكونان متشابهين أو مختلفين في النوع ، وبيان حالات ذلك على النحو التالي :

١- أن يكون فعل الشرط وجواب الشرط فعلين مضارعين ، ومثال ذلك قوله تعالى { وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ }

إنْ : أداة الشرط دخلت على الفعل الأول "**تعودوا**" فجزمته ، فهو فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه حذف النون ، وأصله : تعودون ، لأنه من الأفعال الخمسة ، **نعُدْ** : هو جواب الشرط ، فعل مضارع مجزوم بـ"إن" وعلامة جزمه السكون ، فالفعل الأول "تعودوا" فعل مضارع والفعل الثاني "نعد" أيضًا فعل مضارع .

٢- أن يكون الفعلان ماضيين كقوله تعالى { وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا }

فالفعل الأول فعل الشرط "عدتم" فعل ماضي ، وجواب الشرط "عدنا" فعل ماضي أيضاً ، فالفعلان متشابهان في كونهما فعلين ماضيين .

٣- أن يكون فعل الشرط فعلا ماضيًا ويكون جواب الشرط فعلا مضارعا كقوله تعالى { مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ }

أداة الشرط " منْ" وفعل الشرط "كان " وهو فعل ماضي ، وجاء جواب الشرط "نزدْ" فعلا مضارعا ، فاختلف النوعان ، الفعل الأول فعل الشرط ماضي ، والفعل الثاني جواب الشرط فعل مضارع .

الفعل المضارع هو الذي يظهر عليه الجزم ، فنقول بأنه مجزوم ، نزدْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون

أما الفعل الأول "كان" فهو فعل ماضي ، ونحن نعرف أن الأفعال الماضية لا تُجزم ، كان : فعل ماضي مبني على الفتح وهو في محل جزم لأنه فعل الشرط .

٤- أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا

هذا أيضًا يحصل لكنه قليل ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم (**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**) هذه رواية أخرى للحديث ، الرواية الأولى (**مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**) ، **والشاهد** : رواية "من يقمْ" أداة الشرط "من" ، فعل الشرط " يقمْ" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ، جاء جواب الشرط "غُفِرَ" فعل ماضي .

إذن قد يكون فعل الشرط وجواب الشرط متفقين ، وقد يكونان مختلفين في النوع من حيث إن أحدهما ماضي والآخر مضارع ، هذا بالنسبة لنوع الأفعال التي تأتي بعد أداة الشرط .

❖ **مسألة / / حكم فعل الشرط وجواب الشرط**

نعرف أنَّ هذين الفعلين هما فعلان مجزومان لأنَّ أداة الشرط تجزمهما ، إذا كانا مضارعين فستظهر عليهما علامة الجزم ، وإن كانا ماضيين فلن تظهر عليهما علامة الجزم ، لأنه فعل ماضي ليس مما تظهر عليه علامة الإعراب ، نقول عنه بأنه في محل جزم .

متى يجوز رفع جواب الشرط ؟

إذا جئنا بجواب الشرط مضارعًا ، سنقول بأنه مجزوم وعلامة جزمه السكون ، أو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، أو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، أيًّا كانت علامة الجزم ، لكن هل يجوز أن نجعله مرفوعًا ؟

أجاب المؤلف عن ذلك فقال : "**ورفع الجواب** – أي ورفع الفعل الآخر الذي يقع جوابًا للشرط – **المسبوق بماضي أو بمضارع منفي بـ "لم" قوي**"

إذن يجوز لنا في جواب الشرط – الذي أصله أنه مجزوم – وجه آخر وهو أن نجعله مرفوعًا ، متى ؟ إذا تحقق هذا الشرط وهو : أن يكون فعل الشرط فعلًا ماضيًا ، أو فعلًا مضارعًا منفيا بـ "لم" .

طبعًا يجوز لنا أن نجعله مرفوعًا ، بالإضافة إلى الجزم ، الجزم هو الأصل – لا إشكال فيه –

الأمثلة /

ذكر المؤلف عددا من الأمثلة ، منها قول الشاعر :

وَإنْ أتاهُ خَليلٌ يَومَ مَسألةٍ * يقولُ لا غائبٌ مالِـي و لا حَرِمُ**

يمدح الشاعر هذا الشخص "**إن أتاه خليلٌ**" إن أتاه فقير صاحب حاجة "**يوم مسألة**" لكي يسأله أمرًا ما ، هذا الرجل يقول " **لا غائب مالي ولا حَرِمُ**" يجيب عن هذه المسألة ، لا يجيب بالامتناع عن المساعدة إنما يقول " **لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ**" ليس مالي غائبًا ، يعني لست محرومًا منه حتى أمتنع عن مساعدة الآخرين .

الشاهد " **وإن أتاه .... يقول** " أداة الشرط : إنْ ، فعل الشرط : أتاه ، جواب الشرط : يقولُ

جواب الشرط "يقول" كان المفترض أن يكون مجزومًا ، وعلامة جزمه السكون فيقال : يقلْ ، لكن الشاعر لم يجزمه ، وإنما جاء به مرفوعًا "يقول" ، لماذا ؟ نقول هذا جائز لأنَّ الشرط متحقق فإن فعل الشرط "أتاه " فعل ماضي ، بما أنَّ فعل الشرط ماضي يجوز لنا في جواب الشرط أن نجعله مرفوعًا بالإضافة إلى الأصل وهو الجزم .

مثال؟ // عندما أقول : إن لم يقمْ زيدٌ أقمْ

أداة الشرط : **إن** ، فعل الشرط : يقمْ ، فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون ، جاء جواب الشرط : أقمْ : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون ،

جواب الشرط "أقم" **يجوز لي فيه وجه آخر وهو أن أجعله مرفوعًا فأقول** : **أقومُ ، لماذا يجوز فيه وجه آخر ؟**

لأن فعل الشرط "يقم" فعل مضارع مسبوق بأداة الجزم "لم" بالتالي يصح لي أن آتي بالجواب مرفوعًا.

وكما قلنا : الأصل أن يكون جواب الشرط مجزومًا لكن يجوز أن يكون مرفوعًا إذا كان فعل الشرط فعلًا ماضيًا، أو كان مضارعًا مسبوقا بـ"لم" .

- **مسألة مرتبطة بأسلوب الشرط//**

نعرف أن أسلوب الشرط مُكَّون من أداة الشرط ثم فعل الشرط ثم جواب الشرط ، نلحظ أننا في بعض الأحيان نأتي بجواب الشرط كما هو ، وفي بعض الأحيان نأتي به مسبوقا بالفاء :

عندما أقول : إن يذاكر محمد ينجح ، أتينا بجواب الشرط "ينجح" بدون الفاء ،

وأحيانًا نأتي بالجواب مسبوقًا بالفاء ، مثال : إنْ يُظهر محمد لي حُسن النية فسوف أساعده

هذا يدعونا إلى السؤال متى نأتي بالفاء قبل جواب الشرط ؟ ومتى لا نأتي بها ؟

هذه الفاء هي التي تسمى "الفاء الرابطة لجواب الشرط " ، ويؤتى بها قبل جواب الشرط وجوبًا إذا كان جواب الشرط لا يصح أن يحل محل فعل الشرط .

س / ما هي الحالات التي نحكم عليها أنه يجب أن تدخل الفاء على جواب الشرط ؟

هي الحالات التي لا يصح لنا فيها أن نأتي بجواب الشرط ونضعه في مكان فعل الشرط

لو انني أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط وأصبح الكلام مستقيمًا في التركيب فإننا لسنا بحاجة لهذه الفاء .

لكني لو أتيت بجواب الشرط ووضعته مكان فعل الشرط ولم يستقم التركيب حينئذٍ نحكم أنه يجب إدخال هذه الفاء في جواب الشرط .

يقول ابن هشام : " **وكل جوابٍ يمتنع جعلهُ شرطًا فإنَّ الفاء تجب فيه**" ، أي لو أنَّ جواب الشرط أردنا أن نجعله في مكان فعل الشرط ، ولم يستقم التركيب فنحن مُلزمون بأن ندخل الفاء .

لماذا في بعض التراكيب لا نستطيع أن ناتي بجواب الشرط فنضعه مكان فعل الشرط ؟

لأنَّ فعل الشرط لابد فيه من شروط ، ليس كل فعل يصح أن يكون فعل الشرط.

فمثلا// الأفعال الدالة على الطلب (أفعال الأمر) اكتب ، اجلس ، هذه الأفعال لا يصح أن تكون فعل الشرط ، فلو أننا جئنا بها في جواب الشرط فيجب أن نجعلها مقرونة بالفاء ؛ لأننا لو جعلناها في مكان فعل الشرط فإنه لا يصح ؛ لأن فعل الشرط لا يصح أن يكون فعل أمر .

هذا من حيث التنظير العام – إذا أردنا أن نصوغ قاعدة عامة لتحديد المواضع التي يجب فيها دخول الفاء ، نقول بأن الضابط للمواضع التي تدخل فيها الفاء هو متى لم يمكن جعل جواب الشرط في مكان فعل الشرط ، وحينئذ نحن ملزمون بأن نأتي بالفاء في جواب الشرط .

إذا كان هذا الضابط فيه شيء من الغموض وعدم الوضوح ، يمكن أن نستعيض عنه بأمرٍ آخر وهو أن نعدد المواضع التي تدخل فيها الفاء على جواب الشرط ، فالفاء تدخل على جواب الشرط في مواضع معينة بإمكاننا أن نعددها ونسردها فإذا عرفناها أصبحنا عارفين بالمواضع التي تدخل فيها الفاء :

المواضع كثيرة ، ذكرها ابن هشام في الكتاب وجمعها بعض الشعراء عندما قال :

اسْمِيّةٌ طَلبِيّةٌ وبِجَامِدٍ * وبما ولَنْ وبِقَدْ وبالتّسْويف**

حيث عدَّد المواضع التي يُحكم فيها بوجوب دخول الفاء إذا كان جواب الشرط بهذه الصورة :

- **إذا كانت جواب الشرط جملة اسمية**
- **إذا كانت جواب الشرط جملة طلبية**

- إذا كان فعلها فعلا جامدا .... وهكذا

➢ المواضع التي يجب فيها دخول "الفاء الرابطة" على جملة جواب الشرط :

الموضع الأول / إذا كان جواب الشرط جملة اسمية

إذا كان جواب الشرط جملة اسمية يجب أن ندخل الفاء عليها ، **ومثاله** قوله تعالى { **وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**}

أداة الشرط : إنْ .

فعل الشرط : يمسسْك : فعل مضارع مجزوم بـ"إنْ" وعلامة جزمه السكون .

جواب الشرط : هو على كل شيء قدير " جملة اسمية" مكونة من المبتدأ : هو ، والخبر : على كل شيء قدير ، "قدير" هو الخبر ، والجار والمجرور قبله متعلق به ، جواب الشرط هنا جملة اسمية ، لذلك يجب أن ندخل الفاء كما في الاية { **فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**}

الموضع الثاني / إذا كان جواب الشرط جملة طلبية

إذا كان جواب الشرط جملة طلبية يجب أن ندخل الفاء عليها ، ومثاله قوله تعالى { **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**} أداة الشرط : إنْ ، فعل الشرط : كنتم ، جواب الشرط : فاتَّبعوني ، اتَّبعوني فعل أمر فهو طلب ، لذلك يجب أن تدخل الفاء عليه كما في الآية .

الحلقة (١٠)

➢ **تابع المواضع التي يجب فيها دخول الفاء على جواب الشرط.**

الموضع الثالث / إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد :

هذا الفعل الذي بُدِأت به الجملة هو فعل جامد ، ليس فعلًا مشتقًا ، **والفعل الجامد هو الفعل الذي ثبت على صيغة واحدة لا يتغير عنها ، فلا نستطيع أن نأتي منه بمضارع وأمر ومصدر واسم فاعل واسم مفعول** ، وإنما هو جامد .

مثال على ذلك : في قوله تعالى : {**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ**}

إن : أداة شرط ، وفعل الشرط : ترنِ ، الفعل "ترَ" هو فعل الشرط فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، **جاء بعد ذلك جواب الشرط "فعسى ربي" ، جواب الشرط هنا جملة فعلية** ، الفعل "عسى" هنا هو فعل جامد ليس فعلًا مشتقًا ، فلذلك يجب أن نأتي قبله بالأداة التي هي الفاء الرابطة {**فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ**} فدخول الفاء هنا واجب .

الموضع الرابع : **إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بالحرف " قد"** :

في هذه الحالة أيضًا يجب دخول الفاء ، كما في قوله تعالى { **إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ**}

أداة الشرط: إن ، "يسرق" هو فعل الشرط فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، **جواب الشرط جملة فعلية "قد سرق"**، فهذه الجملة الفعلية قد بُدأت بالحرف "قد" فيجب حينئذٍ دخول الفاء عليه كما في الآية "فقد سرق" .

الموضع الخامس : **إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بحرف التنفيس أو حرف التسويف ، ويقصد به حرف السين أو سوف :**

من الأمثلة على ذلك قوله تعالى {**وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**} "إن" أداة الشرط ، "خفتم" فعل الشرط ، "**سوف يغنيكم الله من فضله** " **جواب الشرط جملة فعلية** ، بدأت هذه الجملة الفعلية بحرف هو "سوف" فلذلك يجب أن تُسبق بالفاء ، {**فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**} .

الموضع السادس : **وهو إذا كانت جملة الشرط جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي "لن"** :

كما في قوله تعالى {**وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ**} أداة الشرط "ما" ، فعل الشرط "يفعلوا" فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو فعل الشرط ، جواب **الشرط "لن يُكفروه"** ، **نلاحظ أنَّ هذا الجواب مسبوق بأداة النفي "لن"** ، فلذلك يجب أن تدخل الفاء "فلن يكفروه" .

الموضع السابع والأخير : **وهو إذا كانت جملة الشرط جملة مسبوقة بأداة النفي "ما"** :

كما في قوله تعالى {**فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ**} "إن" أداة الشرط ، "توليتم" فعل الشرط ، "**فما سألتكم من أجر**" **جواب الشرط هنا جملة فعلية مسبوقة بأداة نفي "ما"** ، فيجب أن تدخل الفاء .

هذه المواضع السبعة يجب فيها دخول الفاء على جملة جواب الشرط .

س / هل يمكن أن تُحذف هذه الفاء في هذه المواضع ؟

يمكن أن تُحذف ، لكن هذا خاص بالضرورة الشعرية ، إذا اضطَّر الشاعر إلى ذلك يمكنه أن يحذف هذه الفاء ، لكنها في نثر الكلام لا يصح حذفها ، من الأمثلة على حذفها في ضرورة الكلام في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا * وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ**

معنى البيت واضح : "من يفعل الحسنات" الذي يفعل خير ، "الله يشكرها" الله يجازيه على عمله الحسن بعملٍ حسنٍ آخر في الأجر والثواب ، "والشر بالشر" جزاء الشر شر مثله {**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا**} .

الشاهد هنا في قوله "من يفعل الحسنات الله يشكرها" عندنا أداة الشرط "من" جاء بعدها فعل الشرط "يفعل" ، فعل مضارع مجزوم بـ "من" وعلامة جزمه السكون فهو فعل الشرط ، **وجواب الشرط هو جملة "الله يشكرها" هذه جملة اسمية** ، "الله" مبتدأ ، "يشكرها" الجملة الفعلية هي خبر ، فعندنا جملة اسمية ، **فكان الواجب إذا كان جواب الشرط جملة اسمية أن تدخل الفاء فيقال** : "**من يفعل الحسنات فالله يشكرها**" ، **لكن الفاء هنا سقطت ضرورةً** ، إذا أضطر الشاعر إلى ذلك ليستقيم له البيت ، فهذا سائغ في ضرورة الشعر لكنه لا يجوز في نثر الكلام .

مسألة أخرى // هل يمكن أن نستعيض عن هذه الفاء بـ "إذا" الفجائية ؟

بالمناسبة : **عندنا "إذا" الشرطية ، و "إذا" الفجائية** :

- "إذا الشرطية" هي التي تفيد معنى الشرط والجزاء ، "إذا ذاكر محمد نجح" ، {**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ**} .... الخ .
- "إذا الفجائية" وهي حرف يفيد معنى المفاجأة ، أي أنَّ ما بعده أمر حصل فجأة ، عندما أقول "فتحت الباب ، فإذا الأسد خلفه " ، أي أنَّ ما بعده أمرٌ حصل فجأة ، فهذه تسمى "إذا" الفجائية ، وهي ليست مثل "إذا" الشرطية.

"**إذا الفجائية" هذه ذكر النحاة بأنها يمكن أن يؤتى بها بدلا من الفاء** – الفاء التي سميناها الفاء الرابطة لجواب الشرط– هذه الفاء يمكن أن يؤتى بدلا عنها بـ "إذا" الفجائية ، متى يكون ذلك؟

هذا ما وضحه ابن هشام عندما قال : "**ويجوز أن تُغني "إذا الفجائية" عن الفاء إن كانت الأداة "إن" والجواب جملة اسمية غير طلبية**". فلابد من وجود الشرطين حتى يصح لنا أن نُحِل "إذا" الفجائية محل الفاء الرابطة ، لابد لنا من أمرين :

الشرط الأول : أن تكون الأداة هي "إن" وحدها دون بقية الأدوات الجازمة .

الأدوات الجازمة هي إحدى عشرة أداة مابين حرف واسم ، فنشترط لوقوع "إذا" بدلا من الفاء أن تكون أداة الشرط هي "إن"

الشرط الثاني : أن يكون جواب الشرط جملة اسمية غير طلبية .

جملة اسمية : المعنى واضح أي أنها ليست فعلية ، وغير طلبية : أي لا يراد بها الطلب .

مثال على ذلك : قوله تعالى {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} "إن" أداة الشرط ، و "تصبهم" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، **جواب الشرط "هم يقنطون" جملة اسمية** ، "هم" الضمير مبتدأ ، و "يقنطون" الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، فجواب الشرط هو جملة اسمية ، **هذه الجملة الاسمية ليست طلبية ، لا يُراد بها الطلب، وإنما هي جملة اسمية يراد بها الخبر وليس الطلب ، إذن الشرطان متحققان فيصح وقوع "إذا" بدلا من الفاء** ، كان الأصل في غير القرآن أن يقال : "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فهم يقنطون" ، لكن بدلا من الفاء جيء بهذه الأداة التي هي "إذا الفجائية" ، إذا تحقق هذان الشرطان .

فصل : حكم الفعل الذي يأتي بعد جملة الشرط وجواب الشرط

أسلوب الشرط مكون من : أداة الشرط "إن" أو إحدى أخواتها ، ثم فعل الشرط ، ثم جواب الشرط ، فتكون الجملة بذلك قد اكتملت، فلو أردنا أن نأتي بعد هذه الجملة الكاملة بفعل آخر ،

هذا الفعل الآخر الذي سيكون مسبوقًا بأداة عطف إما الواو أو الفاء هل سنجعله معطوفًا على الفعل السابق فيكون مجزومًا مثله، أم أنه سيكون مرفوعًا، أم يكون منصوبًا ؟ **ما حكم هذا الفعل الذي يأتي بعد اكتمال أسلوب الشرط ؟**

أشار إلى ذلك ابن هشام بقوله : **وإذا انقضت الجملتان – إذا انقضت جملة فعل الشرط وجواب الشرط – وجئت بمضارع ، جئت بعدهما بفعل مضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فحينئذٍ يجوز لنا في هذا الفعل واحد من ثلاثة أوجه :**

الوجه الأول : الرفع.

نجعله مرفوعًا على اعتبار أن هذه الواو وتلك الفاء هما حرفا استئناف ، فالكلام الذي جاء بعدهما كلام جديد ، فالفعل الذي بعدهما فعل مرفوع ؛ لأنه ابتُدئ به كلام جديد ، فهو فعل مضارع مرفوع .

الوجه الثاني : الجزم

نجعله مجزومًا على اعتبار أنَّ الواو والفاء حرفا عطف ، عَطفت هذا الفعل على جواب الشرط المجزوم ، فجواب الشرط مجزوم ثم جاءت هذه الفاء أوهذه الواو فعطفت الفعل الذي بعدها على ذلك الفعل المجزوم فأصبح مجزومًا مثله .

الوجه الثالث : النصب . فنجعل الفعل المضارع منصوباً

ووجه النصب حينئذٍ أنه منصوب بـ "أن" مضمرة وجوبًا ؛ لوقوعها بعد فاء السببية أو واو المعية ، المسبوقتين بالنفي أو بالطلب

فيجوز لنا ثلاثة أوجه في هذه النوعية من الأفعال التي جيء بها بعد الفاء أو بعد الواو وكان قبلها أسلوب شرط .

الأمثلة على ذلك :

١ – في قول الله تعالى : { **لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ**} "**إن**" أداة

الشرط ، "**تبدوا**" فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

"**يحاسب**" جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون .

إذن جاءت أداة الشرط "إن" ثم بعدها فعل الشرط "تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه" ثم جواب الشرط "يحاسبكم به الله" ، بعد أن اكتملت هذه الجملة ، أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ، جاء بعد ذلك الفعل المضارع {**فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ**} "يغفر" فعل مضارع جاء وقبله هذه "الفاء" "**فيغفر**" ، **هذا الفعل ما حكمه ؟ هل نجعله منصوبًا ، أو مرفوعًا ، أو مجزومًا ؟**

نقول بأنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة ، وكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة قُرِئ بها في هذه الآية ، أي أنَّ هذه الآية قد قُرِأَت بثلاث قراءات بناءً على أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه .

- **قُرِئت بالرفع {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ}** كما هي في قراءة حفص .
- **وقُرِئت بالنصب "فيغفرَ لمن يشاء" .**
- **وقُرِئت بالجزم "فيغفرْ لمن يشاء" .**

فقُرئ فيها بثلاث قراءات بناءً على أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه على التفصيل الذي ذكرناه سابقا .

نجعله مرفوعًا : على اعتبار أنَّ الفاء هنا "فاء" استئنافية ، وبالتالي "فيغفرُ" فعل مضارع مرفوع ، كلام جديد أُبتدئ به .

نجعله مجزومًا : بناءً على أنَّ الفاء هي "فاء" عاطفة ، و"يغفر" فعل مضارع مجزوم على "يحاسبكم" معطوف على مجزوم فيكون مجزومًا مثله .

نجعله منصوبًا : بناءً على أنَّ هذه الفاء هي "فاء" السببية ، فيكون منصوب بأن مستترة وجوبًا بعد "فاء" السببية .

❖ **مسألة أخرى // هل يجوز أن نحذف فعل الشرط أو جواب الشرط ؟ هل يمكن نأتي بأسلوب الشرط بدون فعل الشرط أو بدون جواب الشرط ؟**

نحن نعرف أن أسلوب الشرط هذه عناصره الثلاثة ، أداة الشرط ، فعل الشرط ، جواب الشرط ، طبعا لا يمكن أن نحذف أداة الشرط لأنها عنصر رئيس لا يدل معنى الشرط إلا بوجودها ، لكن هل يمكن أن نحذف فعل الشرط أو نحذف جواب الشرط ؟

أجاب عن ذلك ابن هشام بقوله : "**و يجوز حذف ما عُلم من شرط**".

يجوز لنا أن نحذف فعل الشرط بشرطين :

١- **إذا كان معلومًا** ، أي إذا كان واضحًا من السياق ، يمكن استنباطه واكتشافه من سياق الكلام .
٢- **إذا كانت الأداة "إن"** – وحدها دون بقية أخواتها ، – **وبعدها أداة النفي "لا"** (إن لا) في هذه الحالة يجوز لنا أن نحذف فعل الشرط .

مثال على ذلك : قول الشاعر :

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ * وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ**

الشاعر يأمر هذا الرجل أن يطلق هذه المرأة ؛ لأنه ليس لها كفئًا ،

"وإلا" أصلها (إن + لا) ، "إن" هي أداة الشرط ، و "لا" هي أداة النفي ، "إن لا " ماذا؟! يعلُ مفرقك الحسام ، "يعلُ" هو جواب

الشرط ، فجيء بأداة الشرط ، وجيء بجواب الشرط "وإلا يعلو" ، فأين فعل الشرط ؟ حُذف ؛ لأنه واضح من سياق الكلام .
ما معنى الكلام "وإلا يعلُ مفرقك الحسام" ، إلا ماذا ؟ يعني وإلا تطلقْها يعلُ مفرقك الحسام ، فيُفرق رأسك بالسيف ، فهنا فعل الشرط حُذف من الكلام ؛ لأنه واضح ومعلوم من السياق يمكن اكتشافه ؛ ولأنَّ أداة الشرط هي "إن" قد اقترنت بأداة النفي "لا".

كذلك بالنسبة لـجواب الشرط أيضًا يجوز أن يُحذف :

١- **إذا كان معلومًا** ، كما في قول الله تعالى : {**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ**}
"إن" أداة الشرط ، فعل الشرط "استطعت" ، إن استطعت هذا الأمر أن تبحث عن نفق في الأرض أو أن تضع سُلَّمًا في السماء ، إذا استطعت هذا الأمر ، فأين الجواب ؟ الجواب محذوف؛ لأنه واضح من سياق الكلام ، إن استطعت هذا الأمر فافعلْ ،{**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ**} فافعلْ ذلك ، فجواب الشرط هنا قد حُذف لأنه واضح ومعلوم من سياق الكلام .

س / متى نكون ملزمين بحذف جواب الشرط ؟

ذكرنا بأن حذف الجواب جائز ، وليس واجبًا ، لكن أحيانًا يصبح واجبًا ، فيجب علينا أن نحذف جواب الشرط ، متى ؟ **أجاب عن ذلك المؤلف حين قال** : "**يجب حذف الجواب إذا دلَّ عليه كلام متقدم**". إذا وُجد في الجملة كلامٌ سابقٌ يدل على الجواب حينئذ نكون ملزمين أن نحذف الجواب ؛ لأنه واضح ووجد شيء يدل عليه .

مثال على ذلك : عندما أقول "**أنت ناجح إن ذاكرت**"
"**إن**" أداة شرط ، و "**ذاكرت**" هو فعل الشرط ، أين جواب الشرط ؟ كان المفترض أن أقول "إن ذاكرت فأنت ناجح" ، لكن حذف جواب الشرط ، والحذف هنا واجب ، لماذا ؟ لأنه مذكور من قبل ، مذكور في الكلام شيء يدل عليه "**أنت ناجح إن ذاكرت**" ، "**أنت مفلح إن اجتهدت**" ، **فجواب الشرط هنا محذوف وجوبًا لوجود شيء يدل عليه** ؛ فلذلك نحكم عليه بأنه واجب الحذف وليس جائز الحذف .
بهذا نختم حديثنا عن هذا الباب الأول وهو باب إعراب الفعل المضارع سواءً كان ذلك الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جزمًا.

﴿ الباب الثاني : باب العدد ﴾

في الكتاب هناك مجموعة من الفصول موجودة في كتاب أوضح المسالك لكنها غير داخلة في المنهج المقرر ، هناك فصل تحدَّث فيه ابن هشام عن كلمة "لو" وحالاتها ، وهناك فصل آخر تحدث فيه عن كلمة "أما"، وكلمة "لولا" و "لوما" ، هذه كلها فصول ذكرها ابن هشام في كتابه بعد أن انتهى من الحديث عن إعراب الفعل المضارع ، ثم بعد ذلك جاء بباب آخر وهو باب الإخبار بالذي، هذا أيضًا باب غير داخل في المنهج لذلك سيكون الباب الذي يلي هذا الباب الذي تحدثنا عنه هو (باب العدد) .
نحن نعرف أنَّ باب العدد يقصد بها الأعداد التي نستخدمها في الحساب (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ....) ، التي لا نهاية لها ، نريد هنا أن نتعرف على هذا الباب لكي نعرف كيف استعملته العرب والأحكام الخاصة به .
نستطيع أن نقول في البداية بأنَّ الأعداد عندنا من ١ إلى ١٠ الحكم فيها ليس واحدًا ، وإنما العددان ١ ، ٢ لهما حكم ، والأعداد من ٣ إلى ١٠ لها حكم آخر .

❖ **إذا بدأنا أولًا بالعدد ١ والعدد ٢ :**

هذان العددان الحكم فيهما واضح وهو : أنهما من حيث التذكير والتأنيث هما يُذَكَّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، بمعنى أنه :

- إذا كان المعدود مذكرًا فإنك سوف تأتي بالعدد مذكر، فتقول رجلٌ واحد ، وكتابٌ واحد ، وقلمٌ واحد ،
- وإذا كان المعدود مؤنث فسوف تأتي بالعدد مؤنثا ، فتقول امرأةٌ واحدة، ودابةٌ واحدة ، وسيارةٌ واحدة ،

فإذا كان المعدود مذكرًا جئنا بالعدد ١ مذكرا ، وإذا كان المعدود مؤنثًا جئنا بالعدد مؤنثًا ،

سواءً العدد واحد أو العدد ٢ ، فنقول رجلان اثنان ، أو كتابان اثنان ، وامرأتان اثنتان ،{**وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ**} ، وسيارتان اثنتان ، فالعدد ١ والعدد ٢ حكمهما واضح وهو أنهما يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث ،

طبعا يقال اثنتان وثنتان ، يعني هذه لهجة حجازية ، وهذه لهجة تميمية ، فالحجازيون يقولون اثنتان ، والتميميون يقولون ثنتان ، وكلتاهما فصيحتان .

الحلقة (١١)

❖ **إذا أتينا إلى الأعداد الأخرى من ٣ إلى ٩ (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩)**

هذه الأعداد من حيث التذكير والتأنيث هي تخالف المعدود (الشيء الذي نعده) ، إذا كان المعدود مذكرا فإنا نأتي بالعدد مؤنثا ، وإذا كان المعدود مؤنثا جئنا بالعدد مذكرا .

مثال ذلك : "**ثلاثة رجال**" المعدود كلمة "رجال" ، الرجال مفردها "رجل" ، وهو مذكر ، لذلك نأتي بالعدد "ثلاثة" مؤنث، بإدخال تاء التأنيث "ثلاثة رجال" ، فجئنا بالعدد مؤنثا ؛ لأن المعدود مذكر .

وكذلك العكس ، لو جئنا مثلا بكلمة "سيارات" ، كلمة "سيارات" مؤنث ، ومفردها "سيارة "، وهي مؤنثة ، فإذا أردنا أن نأتي بعددها فإنا سنذكره بصيغة التذكير ، فنقول "**سبعُ سيارات**" ، فجئنا بالعدد كلمة "سبع" بصيغة التذكير بدون تاء ، السبب أن المعدود مؤنث ، فالعدد والمعدود يختلفان في التذكير والتأنيث بالنسبة للأعداد من ٣ إلى ٩ .

هذا فرق أول بين هذين النوعين من الأعداد ١ ، ٢ من جهة ، و الثلاثة إلى التسعة من جهة أخرى ،

- **فهما يختلفان في مسألة التذكير والتأنيث .**
- **كذلك هما يختلفان في مسألة أخرى وهي مسألة إضافة العدد إلى المعدود .**

❖ **فالعدد (١ – ٢) لا نضيفهما إلى المعدود :**

فلا نقول "واحدُ رجلٍ" ، ولا "واحدةُ امرأةٍ" ، لا نأتي بالعدد "واحد" ونضيفه إلى المعدود "رجل" .

وكذلك العدد (٢) لا يصح أن نقول "اثنا كتابين" أو "اثنتا امرأتين" ، لا يصح أن نضيف العدد (٢) أيضا إلى المعدود ، فالعدد (١ – ٢) العدد والمعدود لا يصح الجمع بينهما بالإضافة كما ذكرنا .

❖ **أما بالنسبة للأعداد من ٣ إلى ٩ فإنه يمكننا الجمع بين العدد والمعدود مثل الأمثلة التي ذكرناها :**

"ثلاثة رجال" ، "ثلاثة" هو العدد ، و "رجال" هو المعدود ، جمعنا بينهما ، أضفنا الأول إلى الثاني .

"سبع سيارات" كلمة "سبع" العدد ، و "سيارات" هو المعدود ، جمعنا بين العدد والمعدود بالإضافة .

فيجوز لنا في الأعداد من الثلاثة إلى التسعة أن نجمع العدد والمعدود بالإضافة ،
وأما العدد ١ ، والعدد ٢ ، فلا يصح أن نجمعهما مع المعدود بالإضافة .
هذان فرقان بين هاتين المجموعتين من الأعداد اللتان هما العدد ١ و ٢ في جهة ، والأعداد من ٣ إلى ٩ في جهة أخرى.

❖ **مسألة أخرى // تمييز العدد**

نعرف بأن العدد يأتي بعده تمييز له ، عندما أقول : اشتريت ثلاثةً ، خمسةً ، عشرةً ، خمسة ماذا ؟ وثلاثة ماذا ؟ الأعداد تحتاج إلى شيء بعدها يميزها ويوضحها ، **فأقول** : "**ثلاثة كتب**" ، **أو** "**عشر سيارات**" **كلمة** "**كتب**" **و** "**سيارات**" **هذه الألفاظ هي المعدود وهي التي تميز وتوضح ذلك العدد** ، ونريد أن نتعرف على حكم ذلك التمييز الذي هو المعدود ، ما حكمه من حيث : هل يكون منصوبا ؟ هل يكون مجرورا ؟ هل يكون مضافا أو غير مضاف ؟

س / ما أحكام ذلك الاسم المعدود الذي هو التمييز ؟!

أجاب عن ذلك ابن هشام وبينه فقال : **بالنسبة لتمييز الثلاثة إلى العشرة ، يعني (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) هذا المميز الذي يأتي بعد هذه الأعداد قد يكون اسم جنس ، وقد يكون اسم جمع ، وقد يكون جمعا .**

ما الفرق بين هذه الثلاثة؟

الجمع : وهو الشيء الذي له مفرد، فـ "رجال" مفردها "رجل"، و "كتب" مفردها "كتاب"، وهكذا، فهذه تسمى جموع .

اسم الجنس : هو الاسم الذي يفرق بينه وبين واحده عن طريق إدخال تاء التأنيث، أو عن طريق إدخال ياء النسب.

فمثلا : كلمة (تمر) ، هذه الكلمة تدل على الجمع لكنها لا تعتبر جمعا ، فهي تسمى اسم جنس ، واسم الجنس هذا (اسم الجنس الجمعي) يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، إذا أردت الدلالة على الواحد منه تدخل التاء فتقول "تمرة" ، فتمرٌ وتمرةٌ ، تمرة للواحدة ، وتمر للجنس ، هذا اسم جنس يدل على الجمع . وكذلك عن طريق ياء النسب ، عندما أقول: "تُرك" و "تركي"، ترك اسم للجنس من القوم، وتركي هو الواحد منهم، فهذا اسم جنس.

اسم الجمع : هو الكلمة التي تدل على الجمع لكن ليس لها واحد من لفظها – ليس لها مفرد من لفظها –

مثل: كلمة "رهط"، تدل على الجمع، عندما أقول "جاء رهط من القوم" أي جماعة منهم، فهي تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد. وكلمة "نساء" تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد، فهذا يسمى اسم جمع. وكلمة "قوم" تدل على الجمع لكن ليس لها مفرد.

❖ **الحالة (١) // إذا كان التمييز (أو كما سماه ابن هشام المميّز) الذي يأتي بعد العدد اسم جنس، أو كان اسم جمع، فلنا في التمييز بهما طريقتان:**

- **الطريقة الأولى : هي المجيء بهذا المميز مسبوقا بحرف الجر (من)**

فمثلا : كلمة (تَمْر) أو (ثَمَر) ، هذه كما ذكرنا اسم جنس ، إذا كان عندي سبع حبات منها مثلا فأقول "**عندي سبعٌ من التمر**" ، فجئنا بالعدد "سبع" ، وجئنا بالتمييز بعده مسبوقا بحرف الجر (من) . فـ **ثلاثٌ من الثمر ، وسبعٌ من التمر ، وعشرٌ من النمل** ، وهكذا . "النمل" اسم جنس مفرده نملة، فيجوز لنا أن نأتي بذلك التمييز مسبوقا بحرف الجر "من".

كذلك في قول الله تعالى: {**فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ**} العدد "أربعة" ، والمعدود وهو التمييز هنا كلمة "الطير" ، والطير هو اسم جنس ، ونستطيع أن نأتي به بعد المعدود ونجعله مسبوقا بحرف الجر (من) كما في الآية {**قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ**} ، فهنا "أربعة من الطير" حكمنا عليها بأنها مسبوقة بحرف الجر على الوجه الجائز فيها .

كذلك عندما أقول مثلا: **اشتر ثلاثة من البقر، أو اشتر ثلاثة من الإبل**، وما أشبه ذلك، فهذه الأعداد جئنا بعدها بالتمييز مسبوقا بحرف الجر (من)، وهذا وجه جائز فيها.

- **الطريقة الثانية : أن نجعله مضافا إليه،**

أن نأتي بالعدد مضافا إلى التمييز، كما في قوله تعالى: {**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ**} العدد (٩) جيء بعده بالتمييز "رهطٍ" مضافا إليه، فأضيف العدد إلى التمييز الذي جاء بعده، هذا وجه آخر جائز. كان بالإمكان أن يؤتى بالوجه الأول فيقال في غير القرآن "وكان في المدينة تسعة من الرهط" ويجوز الوجه الآخر الذي جاءت به الآية {**تِسْعَةُ رَهْطٍ**}.

وكما في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: **(ليس فيما دون خمس ذود صدقة).** العدد "خمس"، والمعدود كلمة "ذود"، هنا أيضا أضيف العدد إلى المعدود، فهذا وجه آخر جائز.

وكما في قول الشاعر:

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ * لقد جار الزمان على عيالي.**

أي أنه هو وابنته وزوجته ثلاثة أشخاص، و"ثلاثة ذود" عنده ثلاثة من الإبل، وهذا يعده جورا؛ لأنه غير كاف له.

الشاهد في قوله "وثلاث ذود" أضاف العدد ثلاث إلى كلمة ذود، وهذا وجه آخر جائز فيها.

إذن – كما قلنا – إذا كان التمييز أو المعدود اسم جنس، أو اسم جمع، فيجوز لنا وجهان:

- أن نأتي به مسبوقا بحرف الجر (من).
- أو نجعل ذلك العدد مضافا إليه .

❖ **الحالة (٢) // إذا كان المعدود جمعا :**

الجمع كما نعرف له أنواع: جمع تكسير، جمع مذكر سالم، جمع مؤنث سالم، هذه كلها تعد جموعا. **إذا كان المعدود جمعا، فالحكم أنا نأتي بذلك العدد مضافا إلى ذلك المعدود،**

فأقول: "خمسة رجال"، "ستة كتب"، "سبع نساء"، "سبع سيارات"، وما أشبه ذلك.

"كتب" جمع مفردها "كتاب" ، و "سيارات" أيضا جمع ومفردها "سيارة" ، و "رجال" جمع ومفردها "رجل" ، **فالمعدود هنا جمع ، ليس اسم جنس ، ولا اسم جمع ، بل هو جمع حقيقي ، في هذه الحالة يجب أن نضيف ذلك العدد إلى ذلك المعدود .**

مسألة // بالنسبة لاسم الجنس واسم الجمع- نحن ذكرنا بأننا سوف نجعل ذلك العدد إما متبوعا بحرف الجر ثم التمييز، وإما مضافا إلى المعدود – **فإذا أردنا أن نأتي بذلك العدد فهل يكون مذكرا أم مؤنثا ؟ ومتى نجعله مذكرا ومتى نجعله مؤنثا ؟ هل ننظر إلى الجمع ؟ ما الضابط في ذلك ؟**

أجاب عن ذلك ابن هشام عندما قال **:بأن التذكير والتأنيث مع اسم الجنس واسم الجمع يعتبر بحسب حالهما ، يعتبر بحسب حال ذلك الاسم – اسم الجنس أو اسم الجمع** – فيُعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، أي الضمير الذي يرجع إلى اسم الجنس أو يرجع إلى اسم الجمع ، فنأتي بجملة فيها اسم جنس ، أو اسم جمع ، ونأتي بضمير يعود إليه ، وننظر في هذا الضمير إن كان يعود على اسم الجنس أو اسم الجمع بصيغة التذكير حكمنا على العدد بأنه يؤنث ، وإن كان يعود عليهما بصيغة التأنيث حكمنا على ذلك العدد بأنه يذكَّر ، فننظر إلى ذلك الضمير وكيف يعود على اسم الجنس أو اسم الجمع ، ونعطي العدد عكسه .

مثال على ذلك حتى يتضح الكلام : عندما تقول مثلا: كلمة "غنم" هي اسم جنس مفردها "غنمة"، كلمة "غنم" أريد أن أَذْكر

عددا لها ، عندما أقول "**عندي ثلاث من الغنم**" ، هل أقول "**ثلاث من الغنم**" ، **أو** "**ثلاثة من الغنم**" ؟ هل أُذَكِّر العدد أم أؤنثه ؟

هنا ننظر إلى كلمة "الغنم" نفسها، ماذا تستحق ؟ هل تستحق التذكير أو التأنيث ؟

كيف نعرف إن كانت تستحق التذكير أو التأنيث ؟ نأتي بها في جملة ونأتي بضمير يعود عليها ، وننظر إلى ضميرها ، العرب تقول : "**غنمٌ كثير**" **بالتذكير**، ولا تقول: "غنمٌ كثيرة" بالتأنيث.

إذًا ينظرون إليها على أنها مذكر، بما أنها مذكر إذن نجعل العدد مخالفا له ، فنقول : "ثلاثة من الغنم" ،

فحكمنا على العدد "ثلاثة" بالتأنيث ؛ لأن ذلك المعدود (الغنم) محكوم عليه بأنه مذكر وهكذا.

مثال آخر ذكره ابن هشام : "البط" أيضا اسم جنس، هذا الاسم نريد أن نعرف إذا أردنا أن نذكر له عددا، "خمس من البط" أو "خمسة من البط"؟ بالتذكير أو التأنيث ؟ كيف نفعل ؟

ننظر أيضا إلى ضميره الذي يستحقه ، **العرب تقول** : "**ثلاث من البط**" ، "عندي ثلاث من البط" بالتذكير ؛ **لأنهم يقولون** "**بط كثيرة**" ، "**رأيت بطًّا كثيرة**" ، ولا يقولون "بطا كثيرا" ، فيؤنثون لفظ البط ، يعاملونه على أنه مؤنث ، بما أنهم يعاملونه على أنه مؤنث إذن سَوف نُذَكِّر العدد فنقول "ثلاث" بالتذكير ، فكلمة "البط" ليست مثل كلمة "الغنم" ، كلاهما اسم جنس لكنهما اختلفا من حيث تعامل العرب ، كيف تعاملت معها ؟ تعاملت مع كلمة "غنم" على أنها مذكر ، وتعاملت مع كلمة "البط" على أنه مؤنث .

أحيانا يتعامل العرب مع اللفظ الواحد بطريقتين ، مثل : كلمة "البقر" :

العرب تقول : "بقر كثير" و "بقر كثيرة" بالتذكير والتأنيث ، حينئذ سنكون مخيرين بين التذكير والتأنيث ، **فأقول** "**عندي ثلاثة من البقر**" **أو** "**ثلاث من البقر**" يجوز الوجهان ؛ لأن العرب تعاملت مع هذا اللفظ على أنه مما يجوز فيه الوجهان .

هذا بالنسبة إذا كان التمييز – المعدود - اسم جنس أو اسم جمع .

مسألة // إذا كان التمييز – المعدود - جمعا ، عندما أقول "ثلاثة رجال" أو "ثلاث نساء"، هل نذكر العدد هنا أو نؤنثه؟

نحن عندما ننظر إلى الجمع فإنا لا ننظر إلى الجمع نفسه ، وإنما ننظر إلى مفرده ؛ لأنا لو نظرنا إلى الجمع فالجمع يستحق التأنيث دائما ، الجمع يعامل على أنه مؤنث ، لكنا لا ننظر إلى الجمع ، وإنما ننظر باعتبار المفرد ، ننظر إلى مفرد الكلمة ، هل المفرد مذكر أم مؤنث ؟

فعندما نقول كلمة "رجال" مفردها رجل ، وهو مذكر ، إذن في العدد سأؤنث فأقول "ثلاثة رجال" ، فأؤنث العدد ؛ لأن مفرد كلمة رجال مذكر

وكذلك "خمس نساء" ، أو "خمس سيارات" ، كلمة "سيارات" مفردها "سيارة" ، مؤنث ؛ لذلك أذكر العدد فأقول : "خمس سيارات" ، فنحن لا ننظر إلى الجمع نفسه ، وإنما ننظر إلى المفرد ، فإذا كان المفرد مذكرا أؤنث العدد ، وإذا كان المفرد مؤنثا ذكَّرنا العدد ، ولا ننظر إلى الجمع .

كذلك مما له علاقة بهذه المسألة : **إذا كان المعدود – الذي هو التمييز - صفة** ، ليس اسما من المعدودات ، كتب ، رجال ، وما أشبه ذلك ، هذه أشياء معدودة ، لكن أحيانا العرب تأتي بهذه المعدودات وتأتي بعدها بصفة لها وتحذف المعدود ، **هل ننظر إلى الصفة أو ننظر إلى المعدود الذي حذف؟**

الجواب عن ذلك بأن العبرة ليس بالصفة، وإنما المعتبر هو الموصوف الذي حذف، المعدود الذي حذف وجيء بالصفة بدلا

عنه هو الذي يعتبر، أما تلك الصفة فإنها لا ينظر إليها في مسألة تذكير عدد أو تأنيثه.

مثال ذلك قوله تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} كلمة "عشر" جيء بها مذكرة. لماذا ؟ ننظر إلى كلمة "أمثالها"، "أمثال" جمع "مثل"، المثل مذكر، فلماذا جيء بكلمة "عشر" مذكرة ؟ كان المفترض تؤنث فيقال "عشرة أمثالها" لأن كلمة أمثال جمع ، مفردها مثل ، مذكر ، فكان الواجب أن تؤنث كلمة "عشر" فيقال "عشرة أمثالها" ؟!!

الجواب عن ذلك أن هذا ليس صحيحا ؛ لأن كلمة "أمثالها" ليست هي المعدود ، وإنما هي صفة لمعدود قد حذف ، وتقدير الكلام "فله عشر حسنات أمثالها" ، المعدود كلمة "حسنات" ، مفردها "حسنة" ، وهي مؤنث ؛ ولذلك ذكر العدد وهو كلمة "عشر" ، **فالعبرة هو بالمعدود المحذوف وليس بصفته المذكورة في الكلام .**

(الحلقة ١٢)

>> مسألة : إضافة الأعداد إلى المعدود <<

عقد ابن هشام رحمه الله فصلا لهذه المسألة في كتابه وذكر بأن الأعداد التي تضاف للمعدود هي عشرة، هذه الأعداد العشرة قسمها مجموعتين:

⇐ **المجموعة الأولى: يندرج تحتها الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما ، يعني (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠)**

⇐ **المجموعة الثانية: ففيها عددان وهما: العدد مائة والعدد ألف .**

فيصبح المجموع عشرة أعداد، هذه الأعداد هي الأعداد التي تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها، وقسمها إلى مجموعتين : لاختلاف الحكم فيهما .

⇐ **المجموعة الأولى (وهي المجموعة المكونة من الأعداد من الثلاثة إلى العشرة وما بينهما)**

هذه الأعداد حقها أن تضاف إلى المعدود الذي يأتي بعدها ، وأن يكون ذلك المعدود : جمعا ، مكسّرا ، من أبنية القلة.

هذه ثلاث مواصفات يكون عليها المعدود الذي يضاف العدد إليه ،

عندنا عدد وعندنا معدود ،الأعداد التي هي من الثلاثة إلى العشرة ،والمعدود هو الذي يأتي بعدها ،ذلك المعدود الذي يضاف العدد إليه مطلوب فيه هذه المواصفات الثلاثة :

- **الأمر الأول :أن يكون جمعا وليس مفردا.**
- **الأمر الثاني :أن يكون جمع تكسير وليس جمع تصحيح .**
- **الأمر الثالث :أن يكون من أبنية القلة ،من جموع القلة وليس من جموع الكثرة .**

هذه المواصفات الثلاثة إذا نظرنا سنجد بأنها تنطبق على كثير من الأمثلة ، ومنها ما **ذكره ابن هشام بقوله (ثلاثةُ أفلسٍ)** كلمة ثلاثة مضافة إلى كلمة أفلس ،العدد هنا أضيف إلى المعدود ، وكلمة "أَفْلُس" هي جمع فِلْس ،وكلمة "أَفْلُس" إذا نظرنا سنجد المواصفات فيها منطبقة :

الأمر الأول : أنه جمع ، كلمة "أفلس" هي جمع وليس مفردا .

الأمر الثاني : أنه جمع من جموع التكسير ، "أفلس" على وزن "أَفْعُلْ" جمع من جموع التكسير وليس من جموع التصحيح .

الأمر الثالث : أنه من جموع القلة ، فوزن "أفعُل" هو من أوزان القلة ، ونحن نعرف بأن أوزان القلة التي هي :

"أفعُل- أفعال – أفعِلة – فِعلة " هذه الأوزان الأربعة هي أوزان القلة ،سنجد بأن "أفلس" على وزن أفعُل وهو واحد منها .

كذلك في قول الله تعالى :{ **سَبْعَةُ أَبْحُرٍ** } كلمة { **سَبْعَةُ** }الذي هو العدد أضيف إلى المعدود وهو كلمة { **أَبْحُرٍ** }إذا نظرنا في ذلك المعدود وهو كلمة { **أَبْحُرٍ** }سنجد بأن المواصفات الثلاثة موجودة فيه :

الأمر الأول : أنه جمع فـ{ **أَبْحُرٍ** }جمع لـ بحر ،وليس مفردا

الأمر الثاني : أنه من جموع التكسير فـ{ **أَبْحُرٍ** }على وزن (أفعل) وليس من جموع التصحيح

الأمر الثالث : وهو أنه من جموع القلة كما قلنا { **أَبْحُرٍ** } مثل "أَفْلُس" هو من جموع القلة على وزن "أَفْعُلْ" وليس من جموع الكثرة فالمواصفات الثلاثة موجودة في هذه الأمثلة ،

إذن هذا هو الغالب والكثير في هذه الألفاظ التي هي ألفاظ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة ، إذا أردنا أن نأتي بها مضافة إلى المعدود فإن ذلك المعدود الذي يأتي بعدها سيكون : جمعا ، مكسرا من جموع التكسير ، وعلى وزن من أوزان القلة ، طبعا هذه هي القاعدة العامة لكن هناك ما يخرج عنها

هناك أشياء تخرج عن هذه القاعدة العامة ، فلا يتحقق فيها شرط من تلك الشروط الثلاثة ، وعلى سبيل المثال : الشرط الأول : أن يكون جمعا

قد يضاف العدد إلى المفرد ، وهذا مخالف للشرط الأول الذي ذكرناه ، فمتى يكون ذلك ؟ يضاف إلى المفرد إذا كان المعدود "مائة" ، كقولنا : ثلاثمائة وسبعمائة وتسعمائة ، فهذه الألفاظ فيها العدد "ثلاثة" ، "سبعة" ، "تسعة" وجاء بعده المضاف إليه وهو كلمة "مائة" بصيغة الإفراد وليست بصيغة الجمع ،إذن هذا خروج عن الغالب ،الغالب أن يكون جمعا كما قلنا في :{ **سَبْعَةُ أَبْحُرٍ** }وما أشبهها ،الغالب أن يكون المضاف إليه جمعا ،لكنه الآن هنا في هذه الأمثلة جاء المضاف إليه المعدود مفردا وهذا يحصل إذا كان ذلك المضاف إليه كلمة مائة ،

وإن كان هذا الأمر قد سمع فيه شيء من الشذوذ في بيت من الشعر وهو في قول الشاعر :

ثلاث مئين للملوك وفَى بها ***ردائي ، وجَلّت عن وجوه الأهاتِم

حيث قال الشاعر هنا "ثلاث مئين" ولم يقل "ثلاثمائة"، فأضاف كلمة "ثلاث" إلى كلمة "مائة" بالجمع على ما هو الغالب ،إذن هنا النحاة حكموا عليه بالشذوذ لأن المفترض في العدد إذا أضيف إلى "مائة" أن يكون بصيغة الإفراد "ثلاثمائة" ،أما الشاعر هنا فجاء بكلمة مائة بصيغة الجمع ،هذا خروج عن الكثير والغالب في مثل هذه الحالة وهو إذا كان المضاف إليه كلمة مائة تحديدا ،

قلنا بأن الشرط الأول أن يكون المضاف إليه – المعدود- على صيغة الجمع ويخرج عن ذلك إذا كان على صيغة المفرد .

❖ **الشرط الثاني :أن يكون المضاف إليه جمعا من جموع التكسير ، هذا هو الكثير :**

قلنا جموع التصحيح يقصد بها جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهذه تسمى جموع تصحيح لأن المفرد يبقى فيها صحيحا بعد الجمع لا يتغير ولا يتكسر

قد يضاف العدد لجمع التصحيح ، فمتى تضاف الأعداد من الثلاثة إلى العشرة إلى جموع التصحيح ؟

تضاف في المسألتين اللتين ذكرهما ابن هشام :

- **المسألة الأولى : أن يهمل تكسير الكلمة ،بمعنى ألا يوجد جمع تكسير للكلمة ،**

نريد أن نضيف عددا من ثلاثة إلى عشرة إلى كلمة ما ، ويلزمنا أن نأتي بها بصيغة جمع التكسير لكن لا يوجد لها جمع

تكسير ، فلم يسمع عن العرب لها جمع تكسير، وإنما سمع عن العرب أنهم جمعوها جمع تصحيح فقط دون جمع التكسير ، في هذه الحالة بما أنه لا يوجد لها جمع تكسير فنحن مضطرون إلى أن نأتي بجمع التصحيح ،
من الأمثلة على ذلك: مما أهمل تكسير الكلمة فيه ، كلمة سماوات مثلا في قول الله تعالى { **سَبْعَ سَمَوَاتٍ** }
كلمة { **سَبْعَ** }لفظ العدد أضيف إلى كلمة { **سَمَوَاتٍ** } ، كلمة { **سَمَوَاتٍ** } أنطبق عليها الشرط الأول أنها جمع وليست مفردا ،لكن إذا نظرنا للشرط الثاني أن يكون الجمع جمع تكسير نجد بأن كلمة
{ **سَمَوَاتٍ** } ليست جمع تكسير بل هي جمع تصحيح ، فهي جمع مؤنث سالم وهذا جائز لأن كلمة "سماء" المفرد لم يسمع عن العرب لها جمع تكسير فلذلك أُستعيض عنه بجمع التصحيح ،فيصح هنا أن يضاف العدد إلى جمع التصحيح مادام أنه لم يسمع له أو أهمل جمع التكسير له
وكذلك كما ذكر ابن هشام في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة)
(خمس صلوات) كلمة "خمس" أضيفت إلى كلمة "صلوات" ،كلمة "صلوات" جمع وهذا هو الشرط الأول ، لكنه ليس جمع تكسير فكلمة "صلوات" مفردها "صلاة" جمعت جمع مؤنث سالما بالألف والتاء وهذا جائز لأنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "صلاة" جمع تكسير فبالتالي جيء بجمع التصحيح بدلا منه ،
كذلك في المثال الثالث الذي ذكره ابن هشام وهو في قول الله تعالى :{ سَبْعَ بَقَرَاتٍ }
كلمة { **سَبْعَ** }لفظ العدد أضيف إلى كلمة { **بَقَرَاتٍ** }، و{ **بَقَرَاتٍ** } هنا هو جمع وهذا هو الشرط الأول ، لكنه ليس جمع تكسير وإنما هو جمع تصحيح –جمع مؤنث سالم –ومفردها "بقرة" ، وهذا صحيح وجائز لأن هذا المفرد وهو كلمة "بقرة" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوه جمع تكسير فلذلك جيء بجمع التصحيح بدلا عنه
<u>فهذه المسألة الأولى التي يجوز فيها أن يؤتى بجمع التصحيح بدلا من جمع التكسير : وهو إذا لم يكن هناك جمع تكسير للكلمة</u> .

- **المسألة الثانية :<u>أن يوجد للكلمة جمع تكسير لكن نظرا لكونها وقعت مجاورة لكلمة ليس لها جمع تكسير فلذلك تأخذ حكمها</u>**

بمعنى أن يكون عندنا عدد نريد أن نضيفه إلى كلمة من الكلمات فيفترض أن نجمعها جمع تكسير ، وهذه الكلمة يوجد لها جمع تكسير لكن نظرا لكونها جاورت كلمة ليس لها جمع تكسير وإنما لها جمع تصحيح لذلك يجوز أن يؤتى بهذه الكلمة التي لها جمع تكسير بصيغة جمع التصحيح <u>من باب التجاور</u>، نظرا لأنها جاورت كلمة جمعت جمع تصحيح وبالمثال يتضح الكلام ، فقد ضرب ابن هشام مثالا في قول الله تعالى { **إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ** }
لفظ العدد{ **سَبْعَ** } أضيف إلى كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** }،و كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** } وجد فيها الشرط الأول أنها جمع ،لكن لم يتحقق فيها الشرط الثاني وهو أنها ليست جمع تكسير ،جيء بها بصيغة جمع التصحيح { **سُنْبُلَاتٍ** } جمع سنبلة وهو جمع مؤنث سالم ،هل سمع عن العرب جمع تكسير لكلمة "سنبلة"؟ نعم، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "سنبلة" جمع تكسير فقالوا :"سنابل" ، فلماذا لم يؤت بجمع التكسير هنا مع أنه مسموع عن العرب ؟ نقول السبب في ذلك أن قبله كلمة لم يسمع عن العرب لها جمع تكسير وهي كلمة {**سَبْعَ بَقَرَاتٍ**} فكلمة { **بَقَرَاتٍ** }هذه التي أشرنا إليها سابقا جمعت هنا جمع تصحيح لأنه لم يسمع لها جمع تكسير ثم جاءت بعد ذلك كلمة { **سُنْبُلَاتٍ** } وإن كان لها جمع تكسير إلا أنه جيء بها بصيغة جمع

التصحيح بسبب المجاورة نظرا لأنها جاورت كلمة فتأثرت بها فجاءت مثلها بصيغة جمع التصحيح .
فهاتان مسألتان يجوز فيهما أن يؤتى بالمضاف إليه المعدود بصيغة جمع التصحيح مع أن الأكثر والأغلب أن يؤتى بصيغة جمع التكسير ،هذا بالنسبة للشرط الثاني .

❖ **الشرط الثالث** : **أن يكون جمعا من جموع التكسير التي جيء بها على أبنية القلة** :
كما نعرف جموع التكسير مقسومة قسمين : جموع تكسير للقلة وجموع تكسير للكثرة ،
جموع التكسير للقلة : هي قليلة ومحصورة وعددها أربعة – التي ذكرناها سابقا –
جموع التكسير للكثرة : هي كثيرة تصل إلى ثلاثة وعشرين وزنا
فالمطلوب في هذا المعدود المضاف إليه أن يكون على صيغة من صيغ جمع التكسير التي للقلة تحديدًا هذا هو الكثير والغالب .
هل يصح أن نأتي بهذا المعدود المضاف إليه على صيغة من صيغ جمع التكسير للكثرة ؟
أجاب عن ذلك ابن هشام فقال بأنه **يضاف لبناء الكثرة** ،يعني يضاف لجمع التكسير الذي على وزن من أوزان الكثرة **في مسألتين أيضا** ،هناك مسألتان يجوز فيهما أن نضيف العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى المعدود الذي هو جمع تكسير لكنه بصيغة الكثرة :

- **المسألة الأولى** :**أن يهمل بناء القلة** – بمعنى أن لا يوجد عند العرب بناء قلة أو جمع قلة لهذه الكلمة –

فقد يكون عندنا لفظ من ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة نريد أن نضيفه إلى كلمة معدودة ويفترض أن نأتي بها جمعا ، وأن يكون جمع تكسير ، وأن يكون على بناء القلة – على وزن من أوزان القلة- لكن لم يسمع عن العرب أنهم جمعوها جمع قلة فلذلك سوف نأتي بجمع الكثرة ،
من الأمثلة على ذلك : **قولنا : (ثلاثة رجال)** فكلمة "ثلاثة" اسم العدد أضيف إلى المعدود كلمة "رجال" ، إذا نظرنا في كلمة "رجال" سنجد بأن الشرط الأول متحقق وهو أن كلمة "رجال" هي جمع وليست مفردا ، وسنجد أيضا بأن الشرط الثاني متحقق وهي أن كلمة "رجال" هي جمع تكسير وليست جمع تصحيح ،
لكن إذا نظرنا للشرط الثالث وهو أن يكون من أوزان القلة سنجد بأن هذا الشرط غير موجود ، لأن كلمة "رجال" على وزن "فعال" ،و"فعال" ليس وزنا من أوزان القلة ،**أوزان القلة كما ذكرناها : (أفعُل –وأفعال –و أفعلة –وفِعلة)** هذه الأوزان الأربعة هي أوزان القلة ، "فعال" هو وزن من أوزان الكثرة .
لماذا جئنا بكلمة رجال على وزن من أوزان الكثرة؟ السبب في ذلك أنه لم يسمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "رجل" على وزن من أوزان القلة ،فلذلك جيء بدلا منه بجمع من جموع الكثرة وهو كلمة "رجال" على وزن فِعال ،فهذا مثال على ما يصح فيه الإتيان بجمع الكثرة في المعدود.
كذلك مثال آخر ذكره ابن هشام في كلمة مثلا (خمسة دراهم) أضيف العدد "خمسة" إلى المعدود وهو كلمة "دراهم"،كلمة دراهم هذه إذا نظرنا في المواصفات الثلاثة التي ذكرناها :
الأول منها أن يكون جمعا وكلمة دراهم هي جمع ،
الأمر الثاني أن يكون جمع تكسير ، وهذا موجود فإن كلمة دراهم هي جمع تكسير،وليست جمع تصحيح ليست جمع

مذكر سالم ولا جمع مؤنث سالم ،

الشرط الثالث أن يكون على وزن من أوزان القلة نرى هنا بأن كلمة دراهم على وزن (فعالِل) فهو ليس وزنا من أوزان القلة بل هو وزن من أوزان الكثرة فلماذا جئنا بوزن من أوزان الكثرة هنا ؟السبب في ذلك أن كلمة "درهم" لم يسمع عن العرب أنهم جمعوها جمع قلة ،فلذلك جيء بجمع الكثرة بدلا عنه.

- المسألة الثانية :**أن يوجد للكلمة جمع على وزن من أوزان القلة ولكن هذا الجمع شاذ أو قليل أو نادر أو لا يقاس عليه إما أنه شاذ في القياس أو أنه شاذ في السماع**

في هذه الحالة لن نحتاج إليه وسنستغني عنه بالإتيان بجمع الكثرة ، يعني نعتبر ذلك الوزن القليل الذي سمع عن العرب وكأنه غير موجود مع أنه موجود وسمع عن العرب لكن نظرا لوجود شيء فيه ،لوجود علة فيه وهي الشذوذ ،والشذوذ نقصد به مخالفة القاعدة ،أن يوجد في هذا جمع القلة الذي سمع عن العرب شيء من مخالفة القاعدة ،فلذلك يترك وكأنه غير مسموع ويؤتى بدلا منه بجمع الكثرة ،

من الأمثلة على ذلك قول الله تعالى :{ **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** }جيء بالعدد { **ثَلَاثَة** }مضاف إلى كلمة { **قُرُوءٍ** } إذا نظرنا في كلمة {**قُرُوءٍ**}هل المواصفات الثلاثة منطبقة عليها ؟

الأمر الأول :أن يكون جمعا ، وكلمة { **قُرُوءٍ** }هي جمع لكلمة قَرء ،فبالتالي هي جمع ،هذا هو الشرط الأول وليست مفردة.

الشرط الثاني :أن يكون جمع تكسير ،و كلمة { **قُرُوءٍ** } هي جمع تكسير ،ليست جمع تصحيح .

الأمر الثالث :أن يكون على وزن من أوزان القلة ، كلمة { **قُرُوءٍ** } على وزن "فُعُول" ،ليس وزنا من أوزان القلة بل هو وزن من أوزان الكثرة ،فلماذا جئنا بها على وزن من أوزان الكثرة؟ هل لا يوجد لها جمع على وزن من أوزان القلة ؟ بلى ، سمع عن العرب أنهم جمعوا كلمة "قرء" على "أقراء" ،لكن هذا الجمع جمع شاذ ،فلذلك كأنه غير موجود يتجاهل فيُستعاض عنه بجمع الكثرة وهو قروء كما في الآية { **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** }

هذا بالنسبة للمجموعة الأولى وهي الأعداد من الثلاثة إلى العشرة عرفنا حكمها إذا أضيفت إلى المعدود الذي يأتي بعدها من حيث المواصفات التي فيه ، وهي أن يكون جمعا، وأن يكون مكسرا ،وأن يكون على وزن من أوزان القلة وعرفنا ما خرج من ذلك .

الحلقة (١٣)

⇐ **المجموعة الثانية (مائة – ألف)**

ويندرج تحت المجموعة الثانية عددان فقط هما العدد"مائة" والعدد "ألف" ، وبالنسبة لهذين العددين إذا أردنا أن نضيفهما إلى المعدود فما الحكم حينئذٍ ؟

يجوز إضافتهما إلى المعدود الذي يأتي بعدهما وكما يقول ابن هشام: "وحقهما أن يضافا إلى المفرد"، حقهما إذا أردنا إضافتهما إلى المعدود أن يكون ذلك المعدود بصيغة الإفراد، أن نأتي بالمعدود مضافاً إليه وعلى صيغة الإفراد،

مثال على كلمة "مئة" : **{مِئَةَ جَلْدَة}** فكلمة "مئة" هنا أضيف إلى المعدود الذي بعده وهو كلمة "جلدة" جئنا بها مضافا إليه مجرورا ، وجئنا بها على صيغة الإفراد "جلدة" وليس بصيغة الجمع

مثال على كلمة "ألف" قول الله تعالى{ أَلْفَ سَنَةٍ} فكلمة "ألف" اسم العدد أضيف إلى المعدود الذي بعده وهو كلمة "سنة" جيء به مضافا إليه مجرورا ، وعلى صيغة الإفراد أيضاً "سنة"

العدد "مئة" و العدد "ألف" ليس مثل "الأعداد من الثلاثة إلى العشرة"، "الأعداد من الثلاثة إلى العشرة" قلنا إن الغالب فيها و الكثير أن تضاف إلى الجمع، أما العدد "مئة" و العدد "ألف" فإنهما يضافان إلى المفرد،

س/ العدد "مئة" و العدد "ألف" هل يجوز أن نضيفهما إلى الجمع؟

أجاب عن ذلك ابن هشام فقال: بأنه قد تضاف كلمة "مئة" إلى الجمع -وإن كان ذلك قليلاً- ومثل له ببعض النصوص، ومنها قول الله تعالى: { ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا } ، في قراءة حفص((ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ)) العدد "ثلاث" مضاف إلى "مئة" ، والعدد "مئة" ليس مضافاً هنا،

لكن على قراءة أخرى كما يقول ابن هشام وهي قراءة الأخوين "حمزة و الكسائي" قرأا هذه الآية((ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ)) بإضافة كلمة "مئة" إلى كلمة سنين، نرى أن "مئة" أضيفت إلى جمع "سنين" وليست مضافة إلى المفرد، لكن هذا يعتبر قليلاً وليس كثيراً حتى يقاس عليه، فالأصل أنها تضاف إلى المفرد،

قد يؤتى بعدها بالمعدود ولكن ليس مضافاً وإنما يكون منصوباً على أنه "تمييز"، كقول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتينِ عاماً * فقد ذهب المسرة و الفتاء**

الشاهد في قوله: " إذا عاش الفتى مئتينِ عاماً" فكلمة "مائة" هنا جيء بها بصيغة المثنى، ولم تضف إلى المعدود بعدها وهو كلمة "عاماً" وإنما جيء به منصوباً على التمييز"، هذا سُمع أيضاً عن العرب، ولكن كما قلنا الكثير والغالب في كلمة "مئة" و كلمة "ألف" أن يكونا : مضافين إلى المعدود الذي يأتي بعدهما ، ويكون بصيغة الإفراد.

>>حكم العقد والنيف من حيث التذكير والبناء <<

نأتي الآن إلى مسألة أخرى عقد لها ابن هشام فصلاً آخر في كتابه عند حديثه في كتاب العدد وهي مسألة تتعلق بما جاوز العشرة، نحن كل ما تحدثنا عنه سابقاً كان حديثاً عن الأعداد من (١ – ١٠) ، تحدثنا عن العدد "واحد" و العدد "اثنين" وبيّنا حكمهما، ثم تحدثنا عن العدد "ثلاثة" و"أربعة" إلى العشرة وبيّنا أحكام تلك الأعداد، وكذلك تحدثنا عن العدد "مئة" و العدد "ألف"،

أراد المؤلف أن يتحدث عن الأعداد التي تتجاوز العشرة

س / كيف تكون طريقة تركيب الأعداد التي تتجاوز العشرة؟

أجاب عن ذلك وبيّن أنك **إذا أردت أن تأتي بالعدد الذي يتجاوز العشرة فإنك تأتي بكلمتين ، اللفظ الأول: وهو الذي سماه "النيِّف" ويجوز فيه التخفيف فيقال "نيْف"**، [نيِّف أو نيْف] ، النيِّف هنا بمعنى الزيادة، يؤتى بالجزء الأول ويكون متضمناً أحد الأعداد السابقة التي تبدأ من الواحد وتنتهي بالتسعة، يعني واحد ، اثنين، ثلاثة إلى تسعة، ثم نأتي بالجزء الثاني ويكون كلمة واحدة وهي كلمة "عشرة"، بالتالي سوف ينشأ عندنا عدد جديد مركب من لفظين :

اللفظ الأول الذي عبروا عنه بكلمة "النيِّف" وهذا اللفظ الأول هو أحد الأعداد السابقة من الواحد إلى التسعة

اللفظ الثاني من هذا اللفظ المركب وهي كلمة واحدة لا تتغير وهي كلمة "عشرة"،

فيقال مثلاً: "أحد عشر" أو "اثنا عشر" أو "ثلاثةَ عشر" أو "خمسَ عشرة" فيؤتى بالعدد بهذه الطريقة ويكون مركباً من لفظين، وليس لفظة واحدة كما هو الحال في الأعداد السابقة، وإنما سيكون مكونا من لفظين .

س / إذا صنعنا العدد المركب كما ذكرنا عليه أمثلة قبل قليل، كيف سيكون الحكم من حيث التذكير والتأنيث؟

نجد أننا أحياناً نذكره وأحياناً نؤنثه، أحياناً نقول: "خمسَ عشرة" وأحياناً نقول: "خمسة عشر" فأحياناً نذكره وأحياناً نؤنثه، فما القاعدة في ذلك؟ وما الحكم من حيث التذكير والتأنيث؟

الإجابة عن ذلك: بأنه إذا كان "النيِّف" - الجزء الأول - هو العدد "واحد" أو العدد "اثنين" فإن هذا العدد المركب سيكون مطابقاً للمعدود في التذكير والتأنيث، فأقول على سبيل المثال:

"**جاء أحدَ عشر رجلاً**" فكلمة "رجلا" الذي هو المعدود مذكر، فلذلك جئنا بالعدد " أحدَ عشر" مذكراً الجزء الأول منه "أحد" الذي يدل على الواحد جيء به بصيغة التذكير وتبعه كلمة "عشر"، أيضاً جيء بها بصيغة التذكير والسبب في ذلك أن المعدود مذكر وهو كلمة "رجل" فنقول " أحدَ عشر رجلاً"،

كذلك العدد "اثنان" أيضاً إذا كان المعدود مذكراً فإنا نأتي بالعدد مذكراً، فنقول:

"**جاء اثنا عشرَ رجلاً**"، فالعدد هنا "اثنا" جيء به بصيغة التذكير، وكذلك كلمة "عشر" جيء بها بصيغة التذكير؛ لماذا؟ لأن ا لمعدود وهو "رجل" مذكر،

لو كان مؤنثاً سنؤنث ذلك العدد المركب، على سبيل المثال: لو أردت أن أخبر عن مجيء أحد عشر من النسوة سأقول: "**جاءت إحدى عشرة امرأةً**"، المعدود هنا "امرأة" مؤنث فلذلك أنثنا العدد بجزأيه الجزء الأول و الجزء الثاني، فقلنا " إحدى" بالتأنيث وليس "أحد"، وكذلك الجزء الثاني "عشرة" بالتأنيث وليس "عشر" بالتذكير، " إحدى عشرة امرأةً"،

ومثله العدد"اثنان"أيضاً، إذ نقول: "**جاءت اثنتا عشرة امرأةً**"،"امرأة" مؤنث فلذلك أنثنا العدد "اثنتا" وليس "اثنا" بالتذكير! بل "اثنتا" بالتأنيث، وكذلك "عشرة" بالتأنيث لأن المعدود مؤنث،

فهذا الحكم بالنسبة للعدد إذا كان الصدر أو الجزء الأول منه وهو الذي سميناه "النيِّف" إذا كان "واحد" أو "اثنين" فإنا نأتي به بصيغة التذكير إذا كان المعدود مذكراً، ونأتي به بصيغة التأنيث إذا كان المعدود مؤنثاً، فهو يطابق معدوده.

أما بقية الأعداد من "الثلاثة إلى التسعة" إذا وقعت هذه الأعداد في "النيِّف" في الصدر فإن الحكم حينئذ أنها تخالف المعدود في التذكير و التأنيث، فإذا كان المعدود مذكراً جئنا بها مؤنثاً، وإذا كان المعدود مؤنثاً جئنا بذلك العدد مذكراً، وعلى سبيل المثال: عندما أقول "**نجح ثلاثةَ عشر طالباً**"

المعدود "طالباً" مذكر فلذلك جئنا بالعدد " ثلاثةَ " مؤنث، و كلمة "عشر" ستتبع المعدود ولا تتبع العدد نفسه، لا نؤنث كلمة "عشر" نجعلها مذكرة، نأتي بها بصيغة التذكير لأن العدد مذكر، **وهذا ينبهنا إلى مسألة مهمة وهي أن الجزء الثاني من الأعداد المركبة ليس كالجزء الأول ، فالجزء الأول وهو الصدر من العددين (١١ / ١٢) يطابق المعدود ومن بقية الأعداد (١٣ – ١٩) يخالف المعدود ، وأما الجزء الثاني وهو العجز وهو كلمة (عشر) تحديدا فإنه يطابق المعدود دائما في التذكير أو التأنيث .**

كذلك لو قلنا: " **خرج خمسة عشر رجلاً**" فكلمة "خمسة" جئنا بها بصيغة التأنيث لماذا؟ لأن المعدود "رجلاً" مذكر،

والعكس لو جئنا بالمعدود مؤنثا ؛ سأقول: "**حضر خمس عشرة امرأةً**"

هنا المعدود" امرأة" مؤنث فلذلك سنأتي بالعدد "خمس" بصيغة التذكير، نخالفه فنأتي به مذكراً ، أما كلمة "عشر" ستتبع المعدود فتكون مؤنثة نظراً للمعدود مؤنث، هذا حكم هذه ا الأعداد من حيث التذكير و التأنيث وهو ما أشار إليه ابن هشام في كتابه عندما تحدث عن هذه المسألة .

- **ألفاظ العقود**

عرفنا العدد (١ ، ٢) ، والأعداد من (٣ إلى ٩) ، والعدد (١٠) ، كذلك الأعداد من (١١ إلى ١٩) ،
كذلك الأعداد "مائة ، ألف "بقي عندنا من الأعداد ما يسمى بألفاظ العقود

ويقصد بألفاظ العقود الأعداد التي هي : **عشرون وثلاثون وأربعون ..... إلى تسعين، وهي مما يلحق بجمع المذكر السالم،** درستم سابقاً على أنه مما يلحق في الإعراب بجمع المذكر السالم فيعرب إعرابه بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، هذه الألفاظ كيف يكون حكمها إذا أردنا أن نستخدمها ؟

هذه الأعداد حكمها أنها لا تضاف إلى المعدود وإنما يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التميز، بصيغة الإفراد،

فأقول: "**خرج عشرون رجلاً**"، " **ذهب ثلاثون طالباً**"، "**نجح ستون معلماً**" فنلحظ أن هذه الأعداد "عشرون وثلاثون وستون" جئنا بعدها بالمعدود لكن لم نأت به مضافا إليه مجرورا ، وإنما جئنا به منصوباً على أنه تمييز، فيعرب على أنه تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره، ويكون بصيغة الإفراد "رجلاً" ، "معلماً" ، " طالباً"

وكذلك بالمناسبة الألفاظ المركبة "إحدى عشر "، "اثنا عشر" ، "ثلاثة عشر" أيضا يؤتى بالمعدود بعدها منصوباً على التمييز، فأقول: "ثلاثة عشر رجلاً" و "خمس عشرة امرأةً" يؤتى بالمعدود بعدهما بصيغة الإفراد، ويكون منصوبا على التمييز .

من الأمثلة على ذلك:

١. **قوله تعالى** : **{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }** "أحد عشر " هذا من الألفاظ المركبة، العدد هو "واحد" جيء به بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "كوكباً" مذكر، وكذلك "عشر" بصيغة التذكير، المعدود جاء بعده منصوباً على التمييز، وهو بصيغة الإفراد .
٢. قول الله تعالى: **{ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا }** فالعدد " اثنا" و الجزء الآخر منه "عشرـ" جيء به بصيغة التذكير لأن المعدود وهو كلمة "شهراً" مذكر، فلذلك جيء به بصيغة التذكير فقيل " اثنا"، وجيء بالمعدود بعده منصوباً على التمييز "شهراً"، وهو بصيغة الإفراد .
٣. مثال آخر في قول الله تعالى: **{ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ }**كلمة "ثلاثين" هذه من ألفاظ العقود، جيء بعده بالمعدود "ليلة" وهو منصوب على التمييز و بصيغة الإفراد .
٤. وكذلك**{ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً}** كلمة " أربعين" جيء بعدها بالمعدود "ليلة" منصوباً على التمييز ، فهو تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو بصيغة الإفراد،
٥. كذلك الألفاظ المعطوفة تأخذ الحكم نفسه كما في الآية التي ذكرها ابن هشام في قول الله تعالى: **{إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}** كلمة " تسع وتسعون" جيء بعدهما بالمعدود "نعجة" منصوباً على التمييز ، وهو بصيغة الإفراد .
٦. أيضاً ذكر ابن هشام مثالاً قد يكون فيه شيء من الإلباس فلذلك أراد أن يشير إليه حتى يزول ذلك اللبس، وهو في قول الله تعالى:**{ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا }** إذا نظرنا في هذه الآية عندنا العدد " اثنتي عشرة" جيء بهما بصيغة التأنيث، "اثنتي" مؤنثة بالتاء، وكذلك "عشرة" مؤنثة بالتاء، لماذا أنثت بالتاء؟ لأن المعدود مؤنث، يفترض أن هذا العدد "اثنتا" جيء به بصيغة التأنيث نظراً لأن المعدود مؤنث، لأننا كما قلنا العدد "أحد عشر" والعدد " اثنا عشرـ" يتبعان المعدود في التذكير والتأنيث، فالعدد هنا " اثنتا عشرة" جيء به بصيغة التأنيث بسبب أن المعدود مؤنث، لكننا إذا نظرنا إلى المعدود الظاهر وهو كلمة "أسباطاً" فسنجد أنها جمع ومفردها "سِبط"، والسبط مذكر، وليس مؤنثاً، فلماذا أنث العدد " اثنتا عشرة" مع أن المعدود في الظاهر كلمة "أسباطاً" مذكر و ليس مؤنثاً ؟

هذا هو موطن اللبس الذي قد يحصل عند البعض، لذلك أشار إليه ابن هشام حتى يزيل ذلك اللبس ويبين بأن المعدود في الحقيقة ليست كلمة "أسباطاً" وإنما المعدود كلمة محذوفة مؤنثة ، وتقدير الكلام (وقطعناهم اثنتي عشرة فرقةً)، وقطعناهم- أي بني إسرائيل- اثنتي عشرة فرقةً، فالمعدود هو كلمة "فرقة"، وهي مؤنثة لذلك أنث العدد وهي كلمة " اثنتي عشرة" .

>> صياغة اسم الفاعل من العدد <<

نأتي بعد ذلك إلى فصل آخر في هذا الباب –وهو باب العدد- وهو الفصل الأخير في هذا الباب، وقد تحدث فيه ابن هشام عن مسألة نستخدمها كثيراً في باب العدد، وهي طريقة صياغة اسم الفاعل من العدد، نحن نعرف أننا يمكن أن نصوغ من الأفعال اسم فاعل على وزن "فاعل"، كل فعل من الأفعال أو أغلبها يمكن أن نصوغ منها اسم فاعل على وزن "فاعل"، الفعل"ضرب" اسم الفاعل "ضارب"، الفعل "جلس" اسم الفاعل "جالس"، وهكذا "دخل وخرج ولعب وذهب" >> "داخل وخارج ولاعب" .. وما أشبه ذلك، فالأفعال يمكن أن يصاغ منها اسم فاعل على وزن "فاعل"،

س / هل يجوز لنا أن نصوغ من الأعداد أيضاً اسما على وزن"فاعل"؟

هذه المسألة هي التي سيتحدث عنه ابن هشام في هذا الفصل .

الحلقة ١٤

كنا شرعنا في الفصل الأخير من باب العدد وهو فصل يتعلق بمسألة نستعملها كثيراً في الأعداد وهي صياغة اسم الفاعل من العدد ، ذكرنا بأن اسم الفاعل يصاغ من الأفعال غالباً على وزن "فاعل" فيقال من الفعل"ضرب" "ضارب" ومن "أكل" آكل" وهكذا، فما الحال بالنسبة للأعداد .

س / هل يجوز لنا أن نصوغ من الأعداد أيضاً اسما على وزن"فاعل"؟

يمكننا أيضاً أن نصوغ من الأعداد اسماً على وزن"فاعل"، فنقول على سبيل المثال: من العدد "اثنين" نصوغ اسما على وزن"فاعل" فنقول "ثاني"، ومن العدد "ثلاثة" نصوغ اسما فنقول: "ثالث" و"رابع" و"خامس" و"سادس" إلى "عاشر"، يمكننا أن نصوغ من الأعداد اسما على وزن"فاعل"كما ذكرنا، فأقول:"هذا كتاب خامس" و"هذا رجل سادس" و"هذه محاضرة سابعة" و"هذا قلمٌ ثامن" فيصح لنا أن نصوغ اسماً على وزن"فاعل" من الأعداد.

ماذا سيكون حكم هذه الأسماء التي صغناه على وزن"فاعل" من حيث التذكير و التأنيث؟

نقول: **حكمها أنها دائماً تتبع ما قبلها من حيث التذكير و التأنيث**

إذا كان الموصوف بها مذكراً فإنها تكون مذكرة، وإذا كان الموصوف بها مؤنثاً فإنها تكون مؤنثة،

على سبيل المثال أقول: "**كتابٌ ثالثٌ**" و"**قلمٌ رابعٌ**" و"**طابورٌ خامسٌ**" و"**محاضرةٌ سادسةٌ**" و"**سيارةٌ سابعةٌ**"

- إذا كان الموصوف بها مذكراً فإنا سنأتي باسم الفاعل مذكراً، "رجلٌ خامسٌ"، "رجل" مذكر فجئنا بكلمة "خامس" مذكر .
- إذا كان ما قبلها مؤنثاً "امرأةٌ سادسةٌ"، كلمة "امرأة" مؤنث لذلك جئنا بالعدد "سادس" بصيغة التأنيث فقلنا "سادسة"، وهكذا حكم هذه الأعداد من حيث التذكير و التأنيث.

بقي المسألة المهمة في هذه الجزئية وهي : الفائدة من هذه الصياغة

ما حاجتنا لصياغة اسم فاعل من العدد ؟ أو بمعنى أصح ما المعنى الذي نستخدم فيه اسم فاعل المصوغ من العدد؟ إذا صغنا اسم فاعل من العدد "ثاني" و"ثالث" و"رابع" إلخ، ما المعاني التي تعطيني إياها تلك الصياغة؟

أجاب عنه ابن هشام فذكر بأن هذه الصياغة -صياغة اسم فاعل من العدد- يستخدم في الكلام لإفادة عدة معانٍ، وقد أشار إلى عدد من المعاني في كتابه، أبرز تلك المعاني وأهمها ما يلي:

⇐ **المعني الأول : معنى الاتصاف بالعدد**

الإشارة إلى أن ما قبلها موصوف بهذا العدد تحديداً أو في هذه المرتبة والمنزلة، كما يقول ابن هشام: " **أن تستعمله مفرداً** - بدون إضافة إلى شيء بعده- **ليفيد الاتصاف بمعناه مجرداً** " ، يعني أنك تأتي باسم فاعل من العدد فتقول "خامس" و"سادس" و"سابع" نأتي به مفرداً دون إضافة - يقصد بالمفرد أي دون إضافة إلى شيء بعده - فيكون المعنى حينئذ الاتصاف، فيكون وصفاً لما قبله بأنه بهذا العدد .

عندما أقول مثلاً: "رجلٌ سابعٌ" كلمة "سابع" أفادت وصف ما قبله، وصف هذا الرجل بأنه بهذه المرتبة، أي أنه هو السابع، قد وصل إلى هذه المرحلة، وأقول "سيارةٌ ثالثةٌ" كلمة "ثالثة"أيضاً تفيد وصفاً لما قبلها "كلمة "سيارة" لكي تفيد أنها وصلت إلى هذه المرتبة، أي أنها في المرتبة الثالثة، فقبلها سيارتان، فهذا الوصف يفيد هذا المعنى وهو معنى الاتصاف بهذا العدد أو بهذه المنزلة،

وذكر ابن هشام بيتاً من الشعر :

توهمتُ آياتٍ لها ففرقتها * لستة أعوام وذا العام سابعُ**

يعني هذا العام هو السابع ، أي أنه في هذه المنزلة متصف بهذه الصفة أنه هو السابع، فقبله ستة،

فهذا هو المعنى الأول وهو المعنى المشهور المستعمل كثيراً في أسماء الأعداد التي على وزن فاعل أنها تفيد هذا المعنى ، فأقول: "هذا طالبٌ خامسٌ" هذه المرأة السادسة" " وهذه الزوجة الثانية" "هذا الكتاب الثالث" وهكذا.

⇐ **المعني الثاني : " واحد من "**

هناك معنًى آخر تفيده أسماء الأعداد التي تصاغ على وزن فاعل، وهذا المعنى الثاني نفهمه إذا أضيف ذلك العدد إلى ما اشتُق منه، إذا جئت باسم العدد الذي على وزن فاعل - ثالث رابع خامس سادس- وأضفته إلى العدد الذي اشتققته منه، نعرف أن كلمة "خامس" مشتقة من العدد "خمسة" و كلمة " سادس" اشتققناها من كلمة "ستة" فإذا جئنا بالاثنين مع بعضهما وأضفناه إلى العدد فقلنا "سادس ستة" أو "خامس خمسة" أو "ثاني اثنين" أو "ثالث ثلاثة" أو "رابع أربعة" ، فهذا تركيب آخر واستعمال آخر يمكن أن نستعمل فيه اسم العدد الذي على وزن"فاعل" يمكننا أن نأتي به مضافاً إلى العدد الذي اشتققته منه، **وفي هذه الحالة ما المعنى الذي يدل عليه اسم العدد الذي على وزن"فاعل"؟**

إذا قلنا "ثاني اثنين" كما في قوله تعالى: {**إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ**}

إذا قلنا "ثالث ثلاثة" ، "خامس خمسة"، "سادس ستة" المعني الذي يفهم من هذا التركيب هو "واحد من"

قوله تعالى : { ثَانِيَ اثْنَيْنِ} أي واحد من اثنين، الرسول صلى الله عليه وسلم واحد ، والثاني أبو بكر رضي الله عنه "ثالث ثلاثة" {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} أي أن الله واحد من ثلاثة في اعتقادهم،

"رابع أربعة" ، "خامس خمسة" أي واحد من أربعة، واحد من خمسة، فهذا هو المعنى الذي يفهم من اسم العدد الذي على وزن"فاعل"إذا أضيف إلى العدد الذي اشتق منه، فهذا معنى آخر من المعاني التي يفيدها اسم العدد الذي على وزن"فاعل".

⇐ **المعنى الثالث : "مصيِّر العدد كذا "**

كذلك هذا من المعاني التي يفيدها اسم العدد الذي على وزن"فاعل" في حالة إضافته إلى عدد أقل منه، بمعنى أن نأتي باسم العدد "ثالث" ، "رابع" ، "خامس"، " سادس" نضيفه لكن لا نضيفه إلى العدد الذي اشتق منه، وإنما نضيفه إلى العدد الأقل منه.

على سبيل المثال: لو قلنا "خامسُ أربعةٍ" نكون قد أضفنا كلمة " خامس" اسم الفاعل "خامس" إلى العدد الأقل منه "أربعة"، فقلنا "خامسُ أربعةٍ" وفي مثل هذا التركيب إذا قلنا "ثالثُ اثنين" أو "رابعُ ثلاثةٍ" أو "خامسُ أربعةٍ" أو "سادسُ خمسةٍ" أو "سابعُ ستةٍ" وما أشبه ذلك، ما المعنى الذي يفهم من اسم العدد الذي على وزن"فاعل"؟

هنا المعنى الذي يفهم منه هو "مصيِّر العدد كذا" "جاعل العدد كذا"،

بمعنى عندما أقول: " أنت خامسُ أربعةٍ" فالمعنى أنت مصير الأربعة خمسةً، أنت جاعل الأربعة خمسةً، أي أن عددهم أربعة وأنت صيرتهم خمسة بانضمامك إليهم، **فيفيد معنى التصيير والزيادة في العدد بسببه،**

فهذا معنى آخر يفيده اسم العدد الذي على وزن"فاعل"إذا أضيف إلى عدد أقل منه.

هذه هي الاستعمالات الثلاثة الشهيرة التي استعملت العرب فيها اسم العدد الذي على وزن"فاعل"

١. إما أن يؤتى به مفرداً، بمعنى لا يضاف إلى شيء بعده، وحينئذٍ ذكرنا حكمه بأنه يكون صفةً لما قبله لكي يدل به أنه وصل إلى هذا العدد،
٢. وإما أن يضاف إلى العدد الذي اشتُق منه، حينئذ يكون معناه "واحد من كذا"
٣. وإما أن يضاف إلى عدد أقل منه فحينئذ يكون معناه "مصير العدد كذا" .

﴿ الباب الثالث : باب كنايات العدد ﴾

ويقصد بكنايات العدد : مجموعة من الألفاظ تدل على عدد لكنها لا تدل على عدد صريح

يقصد بها مجموعة من الألفاظ نستعملها في كلامنا يدل بها على عدد من الأعداد لكنه مجهول الجنس ومجهول الكم، عدد مبهم غير معلوم .

الأعداد كما عرفنا "ثلاثة" و"سبعة" و"أحد عشر" و"ستة وعشرون" " وثلاثون" هذه الأعداد تدلك على قدر معلوم، عندما أقول: "خمسةُ رجالٍ" "سبعة عشر طالباً" "ستون سيارةً" فهي تدلك على عدد معلوم مقداره، لا يدلك على عدد مبهم فلذلك هي أعداد صريحة وواضحة،

لكن هناك ألفاظ أخرى نستعملها ونكني بها عن العدد ، بمعنى أننا نستعملها للدلالة على عدد مبهم غير معلوم، لا نعلم مقداره ولا نعلم ما نوعه وجنسه، فلذلك استعملت هذه الألفاظ للكناية عن تلك الأعداد، **فلذلك سميت "كنايات العدد"**

وهي ثلاثة ألفاظ – ليست كثيرة – جمعت في هذا الباب الذي يسمى باب كنايات العدد، و هي:

١. كم ٢. كأين ٣. كذا

❖ **اللفظ الأول / "كم"**

نحن نعرف أن كلمة "كم" لها نوعان:

١. كم الاستفهامية. ٢. كم الخبرية.

كم الاستفهامية هي: كم التي يراد بها الاستفهام عن عدد معين.

كم الخبرية هي: كم التي لا يراد بها الاستفهام عن عدد، وإنما يراد بها التكثير ، أي الإخبار عن كثرة ذلك الأمر، ولا يراد بها الجواب عن السؤال .

⇐ **أمثلة : "كم الاستفهامية"**

"كم أصدقاؤك؟" ، "كم ليلةً جلست في مكة؟"، " كم مرةً زرت والدك؟"

كلمة"كم" في هذه الأمثلة كلها هي "كم الاستفهامية"، أنا أذكرها لأطلب جواباً منك، لكي تجيب عن هذا الاستفهام، فهناك استفهام يراد الجواب عنه، فهذه " كم الاستفهامية" معناها "أي عدد؟" كما ذكر ابن هشام "كم ليلة جلست في مكة؟" بمعنى أي عدد من الليالي جلست في مكة؟

فهي كلمة يكنى بها عن عدد من الليالي لكنه مجهول غير معلوم، أنا أسأل عنه واستفهم عنه،.

⇐ **أمثلة : "كم الخبرية"**

"كم ليلةٍ سهرت فيها أذاكر" ، "كم رجلٍ صالحٍ قابلته في مكة" ، "كم ليلةٍ سهر المريض فيها وهو يبكي"

في هذه الأمثلة كلها "كم" هنا ليست استفهامية، بمعنى أني عندما أنطقها أنا لا أريد بها أن أستفهم عن شيء، ولا أطلب منك أن تجيبني، وإنما أريد أن أخبرك بكثرة هذا الأمر، فعندما أقول: "كم ليلة سهرت فيها أذاكر" فالمقصود أني سهرت كثيراً من الليالي، فالمقصود الإخبار بالكثرة وليس الاستفهام فلا يتوقع منك أن تجيب عن هذا السؤال، فهذه كم الخبرية وهي بمعنى الكثرة.

❖ **أوجه الشبه والاختلاف بين كم الاستفهامية و كم الخبرية**

كم الاستفهامية و كم الخبرية ذكر ابن هشام أنهما يتشابهان في خمسة أمور ، ويختلفان في خمسة أمور :

⇐ **أوجه الشبه**

الأمور التي يتشابهان فيها، هي أمور واضحة من ضمنها مثلاً:

١.يتشابهان في كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

كلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية كنايتان عن عدد مجهول، فعندما أقول: "كم ليلة جلست في مكة؟" أنا أسألك عن مقدار الليالي التي جلستها في مكة وهي مجهولة بالنسبة لي لا أعرف كم مقدارها، كذلك عندما أقول: "كم ليلة سهرت فيها أذاكر" أنا أخبرك بكثرة هذه الليالي وهي مجهولة العدد، فكلاهما كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على التكنية عن العدد المجهول مقداره، والمجهول نوعه.

٢.يتشاركان أيضاً في أنهما لفظان مبنيان .

فـ" كم الاستفهامية" و"كم الخبرية" عند الإعراب سنعربهما كما نعرب الأسماء المبنية.

٣.أنهما مبنيان على السكون، البناء فيهما على السكون.

٤.أنهما يأتيان متصدرين، يأتيان في صدر الكلام، يجب فيهما أن يكونا في بداية الكلام، ولا يكونان في وسطه أو في آخره.

٥.أن كلاً منهما يحتاجان إلى تمييز يأتي بعدهما، لابد أن يأتي بعدهما تمييز يميزهما ويوضحهما.

⇐ أوجه الإختلاف :

الفرق الأول // ذكرنا أن " كم الاستفهامية" و "كم الخبرية" تحتاجان إلى تمييز، لكن الفرق بينهما في التمييز:
"**كم الاستفهامية" يأتي بعدها التمييز مفردًا، سواء جئت بهذا التمييز المفرد منصوبا** مثلما أقول: "**كم سيارةً بعت؟" "كم كتاباً ملكت ؟" "كم حديقةً زرت؟" "كم عمرةً اعتمرت؟**" فكلمة "كم الاستفهامية" يؤتى بعدها بالتمييز منصوباً، "عمرةً ، سيارةً" وما أشبهها، وهذه تعرب تمييزا لـ"كم الاستفهامية " تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مفرد "عمرةً" "سيارةً" تمييز مفرد،

ويجوز وجه آخر في التمييز أن يجر بـ"من" ظاهرة أو مضمرة، وذلك إذا كانت كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف الجر
مثلاً نقول: "**بكم درهمٍ اشتريت كتابك؟" أو "بكم ريالٍ اشتريت سيارتك؟**"، هذه "كم الاستفهامية" جاء بعدها كلمة "ريالٍ" التمييز مجرور هنا ولم يؤت به منصوباً، السبب أنه هنا مجرور بحرف جر مستتر تقديره "بكم من ريالٍ" وجاز ذلك لأن كلمة كم نفسها مسبوقة بحرف جر وهو " الباء" لذلك جاز أن يجر التمييز .

هذا بالنسبة لـ"كم الاستفهامية" قلنا أن تمييزها يكون منصوباً و مفرداً.

أما "كم الخبرية" فيكون تمييزها مجروراً ، و يصح أن يكون مفرداً و أن يكون جمعاً
من الأمثلة على ذلك: " **كم ليلةٍ بكيتُ فيها**" كم هنا "كم الخبرية" يراد بها كثرة الليالي التي بكيت فيها، جاء بعدها التمييز وهو كلمة " ليلةٍ" مجرورا وليس منصوباً، **وهو مفرد**

ويمكن أن يكون جمعاً مثال : "**كم كتبٍ قرأتها**"، فجيء بكلمة "كتب" وهو التمييز هنا مجرورا ، وهو صيغة الجمع
إذاً هذا هو الفرق الأول بين كم الخبرية و كم الاستفهامية :

- أن "كم الاستفهامية" يكون تمييزها مفرداً منصوبا إلا إذا سبقت بحرف الجر فإنه يكون مجرورا .
- وأما "كم الخبرية" فتمييزها يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً.

الحلقة (١٥)

** **ملخص الفرق الأول بين "كم الاستفهامية"، "كم الخبرية "** //

"كم الاستفهامية"	"كم الخبرية"
تمييزها منصوب	تمييزها مجرور
تمييزها مفرد	تمييزها مفرد أو جمع

⇐ الفرق الثاني //

أن "كم الخبرية" مختصة في الاستعمال في الزمن الماضي ، إذا أردنا أن نأتي بجملة فيها "كم الخبرية" فإننا نأتي بها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي **فلا يصح استعمال "كم الخبرية" في الزمن المستقبل** ، فلا يصح أن يقال : "كم رجل سأسافر معه" ، " كم سيارة سأشتريها " لا يصح لأننا جئنا بـ" كم الخبرية" في أسلوب مستقبلي ، والواجب فيها أن تستعمل في

الزمن الماضي فأقول : "**كم رجلٍ سافرتُ معه**" ، " **كم سيارةٍ اشتريتُها**" لأن المقصود بـ"كم الخبرية" الدلالة على الكثرة ، والدلالة على الكثرة أمر يحكم به في الزمن الماضي ، ففي الزمن الماضي أنا أحكم على ما لدي من سيارات أنها كثيرة ، أو على ما لديَّ من أصحاب بأنهم كثر ، أو على عدد الرجال الذين سافرت معهم بأنهم كثير ، أما الزمن المستقبل فإنه لم يحصل إلى الآن وبالتالي لا نستطيع أن نحكم على أمر غير واقع بالكثرة أو القلة

فلا أستطيع أن أقول "كم رجل سأسافر معه ☒ " لأني لم أسافر إلى الآن فلا أدري إن كنت سأسافر مع قليلين أو كثيرين ، لذلك يجب في "كم الخبرية" استعمالها في الجمل التي حصلت في الزمن الماضي ولا يصح استعمالها في الجمل المستقبلية

وأما "كم الاستفهامية" فإنها تستعمل في الزمانين : الزمن الماضي ، الزمن المستقبل

فيصح أن أقول "**كم كتابًا اشتريت ؟**" في الزمن الماضي

ويصح أن أقول "**كم كتابًا ستشتري في معرض الكتاب القادم ؟**"

⇐ **الفرق الثالث** //

"كم الاستفهامية" يطلب بها الجواب ، فالمتكلم بـ"كم الاستفهامية" يبحث عن جواب ، أما المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه لا يبحث عن جواب – قال ابن هشام :" **إن المتكلم بها لا يستدعي جوابا من مخاطبه**" فعندما أخاطب شخصا بـ"كم الاستفهامية" فأنا اطلب الجواب منه ، ومثال ذلك : **كم ليلةً قضيتها في مكة ؟** ، فهنا "كم الاستفهامية" أوجهها للشخص الذي أخاطبه وأطلب منه الجواب ، أما "كم الخبرية" مثل : **كم ليلةٍ قضيتها في مكة** ، عندما أوجه "كم الخبرية" إلى الشخص الذي أخاطبه فأنا لا أطلب منه أن يجيبني ، بل مقصودي أن أخبره بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ، فيجب أن ننتبه إلى الفرق بين الجملتين في التركيب ، وفي المعنى ، وفي الإعراب

عندما أقول : **كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟ ، كم ليلةٍ قضيتُها في مكة**

الجملتان متشابهتان في الظاهر لكن بينهما فرقا كبيرا في المعنى، والإعراب

	كم الاستفهامية	كم الخبرية
الفرق في المعنى	عندما أقول: **كم ليلةً قضيتَها في مكة ؟** هذه "كم الاستفهامية" أطلب من الشخص الذي أخاطبه أن يجيبني فيقول: خمس ليالي أو ما أشبه ذلك	أما عندما أقول: **كم ليلةٍ قضيتُها في مكة**، بجر كلمة "ليلة" فهذه " كم الخبرية " التي أقصد بها أن أخبر الشخص المخاطب بكثرة الليالي التي قضيتها في مكة ولا أطلب منه جوابا
الفرق في الإعراب	ما يأتي بعد "كم الاستفهامية" (ليلةً) تمييز منصوب	وما يأتي بعد "كم الخبرية" (ليلةٍ) تمييز مجرور

⇐ **الفرق الرابع //**

أن المتكلم بـ"كم الاستفهامية" لا يحكم على كلامه بالصدق أو الكذب ، بعكس المتكلم بـ"كم الخبرية" فإنه يحكم على كلامه بالصدق والكذب ، وهذا الفرق يمكن أن يتضح ويتبين المراد به إذا عرفنا الفرق بين الجملتين اللتين في إحداهما "كم الاستفهامية" وفي الأخرى "كم الخبرية"

الجملة التي فيها "كم الاستفهامية" هي جملة إنشائية ، والجملة التي فيها "كم الخبرية" هذه جملة خبرية، وكما تعلمون أن الكلام نوعان: كلام خبري، وكلام إنشائي

الكلام الخبري : هو الكلام الذي يخبر فيه المتكلم عن أمر ما ، فيقول : ذهب زيد ، دخل عمرو ، نجح محمد

ويمكن أن يكون قائله صادقا ويمكن أن يكون كاذبًا، فإذا قلت: ذهب زيد، فأنا صادق إذا كان زيد فعلا قد ذهب، وأنا كاذب إذا كان زيد لم يذهب .

وأما الكلام الإنشائي : فهو الكلام الذي لا يخبر فيه المتحدث بشيء ، ويدخل تحته أنواع كثيرة من الطلب : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتحضيض والعرض – وهذا سبق الإشارة إليه عند الحديث عن مواضع استتار "أن" وجوبًا ، فمن مواضع استتار "أن" وجوبًا : إذا وقعت بعد "فاء السببية" أو "واو المعية" المسبوقة بنفي أو طلب ، وبينا المقصود بالطلب - المهم أن الكلام الإنشائي كلام لا يحكم فيه على قائله بالصدق أو الكذب ، فعندما أقول "اجلس ، لا تكتب ، هل حضر محمد؟ غفر الله لنا ، ليتنا ننجح في المادة ، لعل الله يغفر لنا" هذه الأساليب كلها : -الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والترجي- من أنواع الإنشاء ، لا يمكن أن يقال عن المتكلم بها بأنه صادق أو كاذب ، فعندما أقول "اجلس" لا يمكن أن تقول عني صادق أو كاذب ؛ لأني لم أخبرك بشيء ، أنا أطلب منك أن تفعل شيئا .

"كم الاستفهامية" داخلة في الكلام الإنشائي ، و"كم الخبرية" داخلة في الكلام الخبري ، لذلك وجد فرق بينهما راجع إلى الفرق بين الكلام الخبري والكلام الإنشائي

كما أن الكلام الخبري يحكم على قائله بالصدق والكذب، والكلام الإنشائي لا يحكم على قائله بالصدق والكذب، كذلك "كم الخبرية" يحكم على قائلها بالصدق والكذب، و "كم الاستفهامية" لا يحكم على قائلها بالصدق أو الكذب

عندما آتي بـ"كم الخبرية" فأقول مثلا: "كم سيارة اشتريتُها" أنا أقصد التكثير، قد أكون صادقًا إذا كان عندي سيارات كثيرة، وقد أكون كاذبا، فهذا كلام خبري يحتمل الصدق أو الكذب ، **وأما "كم الاستفهامية" عندما أقول: "كم كتابا قرأت ؟"** فهذه جملة إنشائية فيها استفهام ولا يمكن أن نحكم على قائله بالصدق أو الكذب.

⇐ **الفرق الخامس //**

هذا الفرق يعود إلى ما يؤتى به بدلا منهما ، نعرف أنه يمكننا أن نأتي بجملة فيها "كم الاستفهامية" وبعدها التمييز أو "كم الخبرية" وبعدها التمييز ، ويجوز أن نأتي بعدهما بكلمة تكون بدلا من "كم الاستفهامية" أو بدلا من "كم الخبرية" ، إذا أردنا أن نأتي بذلك البدل :

- فإن ذلك البدل إذا كان واقعا بعد "كم الاستفهامية" === يؤتى به مقترنا بهمزة الاستفهام .
- أما البدل من "كم الخبرية" === فيؤتى به غير مقترن بهمزة الاستفهام

هذا قد يكون واضحا من ناحية أن "كم الاستفهامية" فيها معنى الاستفهام – على اسمها - فإذا جئت بكلمة بدلا منها فإن هذه الكلمة يفترض فيها أن تكون دالة على الاستفهام ولذلك فإنها تقترن بهمزة الاستفهام .

أما "كم الخبرية" فليس فيها دلالة على الاستفهام ، لذلك إذا جئنا بعدها بكلمة هي بدل منها ، فلا وجه لدخول همزة الاستفهام عليها .

أمثلة على ذلك :

كم الاستفهامية / "**كم أصدقاؤك؟**" أريد أن آتي بكلمة هي بدل عنها فأقول: "**كم أصدقاؤك؟ أعشرون أم ثلاثون؟**"

أتينا بكلمة "عشرون" التي هي بدل من كلمة "كم الاستفهامية" وجئنا بها مصحوبة بهمزة الاستفهام ، حتى يبقى معنى الاستفهام في هذه الكلمة – البدل – "عشرون" .

كم الخبرية / "**كم رجالٍ في البيت**" يقصد به التكثير أي كثير من الرجال قي المنزل ، فإذا أتينا بكلمة بدلا من "كم الخبرية" فإننا نأتي بها من دون همزة الاستفهام فأقول : "**كم رجال في بيت ، عشرون بل ثلاثون**" فيؤتى بالبدل – عشرون- من دون همزة الاستفهام ، لأن الاستفهام غير مراد هنا فلا وجه لدخول همزة الاستفهام في ذلك البدل.

❖ **اللفظ الثاني** : **كأين**

كما ذكر ابن هشام أن كلمة "كأين" هي بمنزلة "كم الخبرية" ومشابهة لها ، تشبهها في أمور ثلاثة ذكرها ابن هشام :

١. **إفادة التكثير** ، كما أن "كم الخبرية تدل على معنى التكثير كذلك كلمة "كأين" تستعمل للدلالة على معنى التكثير – سيتضح ذلك بالمثال- .

٢. **لزوم الصدارة في الجملة** ، يجب أن ناتي بكلمة "كأين" مصدرة في بداية الكلام مثلها مثل كلمة "كم الخبرية" يجب أن تكون مصدرة في بداية الكلام .

٣. **وجوب مجيء التمييز بعدهما مجرورا** ، كلاهما يحتاجان إلى تمييز يأتي بعدهما ، وهذا التمييز سيكون مجرورا .

هناك فرق بين "كم الخبرية" وكلمة "كأين" وهو :

أن كلمة "كأين" يأتي بعدها التمييز مجرورا بحرف جر ظاهر – كما ذكر ابن هشام أن جره بـ"من" ظاهرة –

مثال قوله تعالى { **وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا**} كلمة "كأين" هي بمعنى "كم الخبرية" في التكثير ، يعني كثير من الدواب لا تحمل رزقها ، الله يرزقها،

- كلمة كأين هي بمعنى "كم الخبرية في الدلالة على التكثير
- ونلحظ أنها جاءت في صدارة الكلام – في بداية الجملة –
- ونلحظ أن التمييز جاء بعدها مجرورا "دابة" مجرورة بحرف الجر
- وحرف الجر هنا ظاهر، ليس مثل "كم الخبرية" لم يكن حرف الجر موجودا، عندما أقول " كم رجالٍ سافرتُ معهم" التمييز بعد "كم الخبرية" مجرور لكن حرف الجر ليس ظاهرا – على القول بأنه مجرور بحرف جر-

الحلقة (١٦)

❖ **اللفظ الثالث** : **كلمة (كذا).**

كلمة (كذا) هي أيضًا من الألفاظ التي تستخدمها العرب في التكنية عن العدد المجهول مقداره والمجهول جنسه ،

إذا كان هناك عدد لا يُدرى مقداره و لا يُدرى جنسه و لا نوعه ، فيمكن أن يُكنَّى عنه باستخدام كلمة (كذا) .

كلمة (كذا) هي في أصلها مكونة من حرف الجر (الكاف) و كلمة (ذا) التي هي اسم إشارة ، يعني أصلها: (كـ+ذا) ، الكاف:

حرف جر يفيد التشبيه ، و (ذا): اسم إشارة يُشار به إلى شيء ما ، فامتزج هذان اللفظان: الحرف مع الاسم ، وصنعا كلمة واحدة هي كلمة (كذا) التي تستخدم في التكنية عن العدد .

⇐ **أحكامها و ما تشابه فيه ما سبقها من الألفاظ ، أو تختلف فيه عنها** :

١-**من أحكامها أنها يُكَنَّى بها عن العدد القليل و الكثير** ، فهي تختلف عن كلمة "كأيِّن ، وكم الخبرية" ، فهما يستعملان للكناية عن العدد الكثير ، أما كلمة "كذا" فإنها تُستعمل بالوجهين ، فيمكن استعمالها للكناية عن العدد القليل ويمكن استعمالها للكناية عن العدد الكثير .

٢-**أن كلمة (كذا) يأتي تمييزها بعدها منصوبًا** ، هذا أمر تختلف فيه أيضًا عن كلمة "كم الخبرية ، كأيِّن" ، فكلمة "كم الخبرية" و كلمة "كأيِّن" –كما ذكرنا- التمييز بعدهما يأتي مجرورًا ، لكن كلمة (كذا) يأتي التمييز بعدها منصوبًا ، مثلها مثل "كم الاستفهامية" التي يكون التمييز بعدها منصوبًا .

٣-**الحكم الثالث من أحكام كلمة (كذا) أنها لا تستحق الصدارة** ، فليس لها الصدارة في الكلام ، وهي بهذا تختلف عن بقية كنايات العدد ، فتختلف عن "كم الاستفهامية" و كم الخبرية" و تختلف عن "كأيِّن" أيضًا ؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثة: "كم الاستفهامية ، كم الخبرية ، كأين" كلها تستحق الصدارة ، يجب أن تكون في بداية الكلام

فلذلك عندما أقول –على سبيل المثال: **اشتريت كذا ثوباً. أو اشتريت كذا و كذا قماشًا** ، أو كما ذكر المؤلف: **قبضت كذا و كذا درهمًا** ،فكلمة (كذا) هنا هي كناية عن عدد مجهول ، لا يدرى مقداره و لا نوعه ، فكُنِّيَ عنه باستخدام كلمة (كذا)

و نلحظ بأنها –كما ذكرنا- تستعمل للقليل والكثير ، فقد يكون هذا العدد قليلا ، فعندما أقول: قبضت كذا و كذا درهمًا ،قد تكون تلك الدراهم قليلة و قد تكون كثيرة ، فهي تستعمل للقليل و الكثير ، كذلك نلحظ أنَّ التمييز جاء بعدها منصوبًا: **قبضت كذا و كذا درهمًا**

فكلمة (درهمًا): هي تمييز لكلمة (كذا) منصوب و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .

نلحظ كذلك أنها لم تأتِ في صدارة الكلام: **قبضت كذا و كذا درهمًا** فهي لم يؤتَ بها مُصدَّرة في بداية الكلام ؛ لأنها لا تستحق الصدارة.

﴿ الباب الرابع : همزة الوصل ﴾

نأتي للباب الذي يليه و هو الباب الرابع وقبل الأخير ، و هو باب مُخصّصٌ للحديث عن همزة الوصل.

نريد أن نتعرف في هذا الفصل على همزة الوصل ، ما هي؟ و متى تدخل في الكلام؟ ما هي الكلمات التي تدخلها همزة الوصل؟ و ما هي الكلمات التي لا تدخلها همزة الوصل؟ و كيف تكون حركة همزة الوصل إذا أردنا أن نحركها؟ أي نبدأ بها و ننطقها محركة ، فكيف يكون تحريكها؟ و كذلك لو دخلت عليها همزة الاستفهام ، كيف سيكون وضعها؟

في البداية ، ما هي همزة الوصل؟ طبعا نحن نعرف أنها تسمى همزة الوصل ، و بعضهم يسميها ألف الوصل ، فسواء سمينَّاها همزة الوصل أو ألف الوصل ، فكلاهما تسميتان صحيحتان :

تسمى ألف الوصل لأنها هي في حقيقتها هي ألف ، و تسمى همزة الوصل لأنها تشبه الهمزة ولأنها تأخذ بعض مواضعها ، فلذلك سميت همزة وصل ، فسواءً استخدمنا هذا اللفظ أو استخدمنا هذا اللفظ فكلاهما يدلان على شيءٍ واحد ، هذا من حيث التسمية.

>> أنواع الكلمات التي تكون فيها همزة وصل ، و الكلمات التي لا تكون فيها همزة وصل <<

نحن نعرف بأن ألف الوصل هذه إمَّا أن تدخل على الأسماء و إما أن تدخل على الأفعال و إما أن تدخل على الحروف ؛ لأن أنواع الكلمات ثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف ،

فما هي الأسماء التي تدخلها همزة الوصل و التي لا تدخلها همزة الوصل ؟

و ما هي الأفعال التي تدخلها همزة وصل و التي لا تدخلها همزة وصل ؟

و ما هي الحروف التي تدخلها فيها همزة الوصل و الحروف التي لا تدخل فيها همزة الوصل؟

❖ **أولًا / الأسماء**

الكثير والغالب في الأسماء أنها لا تدخلها همزة الوصل إلا نوعين ، فهناك نوعان من الأسماء هما اللذان تدخل فيهما همزة الوصل ، فما هما ؟

المجموعة الأولى هي : **أسماء مسموعة ومحفوظة عن العرب** ، فهناك أسماء سُمِعت و حُفِظت عن العرب تكون كتابتها بهمزة الوصل ، وهذه الأسماء عشرة ، وهي:

[اسم ، ابن ، ابنة ، اِبْنُم ، است ، اَيْمُن ، اثنان ، اثنتان ، امرؤ ، امرأة]

هذه الأسماء العشرة المحفوظة والمسموعة عن العرب ، كلها أسماءٌ تُكتب بهمزة الوصل دائمًا.

المجموعة الثانية هي: **مصادر الأفعال الخماسية و السداسية** ، كلُّ فعلٍ خماسي أو سداسي إذا جئنا بمصدره ، فإن ذلك المصدر ستكون همزته همزة وصل، مثال : إذا أتينا بالفعل الخماسي – مكون من خمسة حروف –، مثل: (انطلق). وأردنا أن نأتي بمصدر هذا الفعل ، (انطلق) مصدره: (انطلاق). (انطلاق) مصدر لفعل خماسي ، إذن نحكم عليه بأن همزتها همزة وصل ، فنكتب كلمة: (انطلاق) بدون همزة ، على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة تحت ألف (انطلاق) فهذا خطأ ؛ لأن كلمة (انطلاق) هي مصدر لفعل خماسي فالواجب أن تكون أَلِفه ألف وصل.

و كذلك الفعل (استقدم) هو فعل سداسي ، إذا أردنا أن نأتي بمصدره ، فمصدره: (استقدام). استقدم استقداما ، فكلمة (استقدام) هي مصدر لفعل سداسي ؛ لذلك فإن الألف التي في أوله ألف وصل ، فلا نكتبها بالهمزة ، يجب أن تُصوَّر و تُكتَب على صورة ألف الوصل بدون همزة ، فلو كتبنا همزة ، فإنَّ هذا خطأ.

إذن هذه هي فقط الأسماء التي تكون فيها الهمزة همزة وصل:

الأولى: الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب التي ذكرناها

الثانية : مصادر الأفعال الخماسية والسداسية

فأيُّ اسم من الأسماء إذا أردنا أن نكتبه وأردنا أن نعرف هل همزته همزة وصل أو همزة قطع ، فإننا ننظر: هل هو داخل في إحدى هاتين المجموعتين؟ هل هو من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب؟ هل هو من مصادر الأفعال الخماسية أو السداسية؟ إذا كان داخلا في إحدى هاتين المجموعتين فنكتبه بهمزة وصل ، وإذا لم يكن داخلًا في هاتين المجموعتين فتكون همزته همزة قطع .

على سبيل المثال ، لو أردت أن أكتب كلمة: (اسم) هي داخلة في الأسماء العشرة ، فأكتبها بهمزة وصل

أردنا أن نكتب كلمة: (امرؤ) هي داخلة في الأسماء العشرة فأكتبها بهمزة وصل

كلمة: (استعطاف) هي مصدر لفعل سداسي (استعطف) إذن نكتبها بهمزة وصل.

مثل كلمة: (أحمد و إبراهيم و أسماء و إيمان) إذا نظرنا في هذه الأسماء سنجد بأنها ليست من الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب و ليست مصادر لأفعال خماسية أو سداسية ، فإذن نحكم عليها بأنَّ الهمزات في أولها هي همزات قطع ، ونكتبها على صورة همزة قطع ، فأقول:
(إيمان) بهمزة تحت ألفها أو (أسماء) بهمزة فوق الألف ، (أحمد) بهمزة فوق الألف و هكذا.

❖ **ثانيًا : الأفعال**

متى نكتب همزة الوصل و متى لا نكتبها في الأفعال؟
الأفعال كما تعرفون لها ثلاثة أنواع : الفعل الماضي – الفعل المضارع – فعل الأمر.
الحكم فيها سيختلف حسب نوع الفعل ، فهل الفعل فعل ماضي أو الفعل فعل مضارع أو الفعل فعل أمر؟ إذا بدأنا أولا بالفعل المضارع

⇐ **الفعل المضارع : دائمًا همزته همزة قطع**

فعندما أكتب فعلا مضارعًا للمتكلم فإني أبدأه بهمزة قطع ، فالفعل المضارع لا بد أن يُبدأ بواحد من الحروف الأربعة المجموعة في كلمة: أنيت. إما أن نبدأه بالهمزة: أكتبُ (للمتكلم) ، أو بالنون: نكتبُ (لجماعة المتكلمين) ، أو بالياء: يكتبُ (للغائب) ، أو بالتاء: تكتب (للمخاطب). فإذا أردنا أن نكتبه بالهمزة للمتكلم ، إذا كنت أتكلم عن نفسي فإني أكتبه بهمزة قطع . مثل : (أجلسُ) (أذهب) (أسافر) (أستقدم) (أُشجِّع) ، فكل هذه الأفعال هي أفعال مضارعة ؛ فلذلك عندما أكتبها بالهمزة التي تدل على المتكلم ، فإن هذه الهمزة هي همزة قطع و ليست همزة وصل ، ويجب أن تُكتب الهمزة بصورة همزة القطع و ليست همزة وصل. هذا بالنسبة للفعل المضارع .

⇐ **ثانيًا : الفعل الماضي**

الفعل الماضي قد يكون فعلا ثلاثيًا –أي مكونًا من ثلاثة أحرف
قد يكون رباعيًا –مكونًا من أربعة أحرف
قد يكون خماسيًا –مكونًا من خمسة أحرف
قد يكون سداسيًا –مكونًا من ستة أحرف- و هذا هو الحد الأقصى
فالأفعال الماضية لا تقل –في الأصل- عن ثلاثة أحرف و لا تزيد عن ستة أحرف
إذا كان الفعل الماضي ثلاثيًا أو رباعيًا : فإن همزته همزة قطع
و إذا كان الفعل الماضي خماسيًا أو سداسيًا : فإن همزته همزة وصل
فالتفريق هنا بين همزة الوصل و همزة القطع مبنيٌّ على عدد حروف الفعل الماضي .
أمثلة على ذلك :
الفعل الماضي الثلاثي: **(أكل) (أخذ)** هذان الفعلان نجد أنهما فعلان ماضيان ثلاثيان – مكونان من ثلاثة أحرف- لذلك نحكم على الهمزة الموجودة في أولهما بأنها همزة قطع ، فتكتب بصورة همزة القطع .
كذلك الأفعال الرباعية: **(أعطى) (أكرم) (أحسن)** هذه كلها أفعال ماضية رباعية – مكونة من أربعة أحرف - ، إذا أردنا

أن نكتبها فإنَّا نكتب الهمزة في أولها بصورة همزة القطع ؛ لأن الفعل فعل رباعي

الفعل الخماسي: (انطلق) (انكسر). (انطلق) فعل ماضي خماسي مكون من خمسة أحرف- كذلك (انكسر) فعل ماضي وهو خماسي ، إذا أردنا أن نكتب الهمزة في أولهما ، فإنَّ هذه الهمزة هي همزة وصل ، تُكتب بصورة ألف الوصل و ليست همزة قطع

كذلك الأفعال الماضية السداسية ، مثل: (استشار) (استقدم) (استحسن) هذه الأفعال الماضية السداسية كلها عند كتابتها تكتب الألف في أولها على صورة ألف الوصل و ليست همزة قطع. هذا الحكم بالنسبة للفعل الماضي ، عرفنا بأن ألفه تكون ألف وصل إذا كان خماسيًا أو سداسيًا ، و تكون همزة قطع إذا كان ثلاثيًا أو رباعيًا.

⇐ **ثالثًا : فعل الأمر**

تعرفون أنَّ فعل الأمر يؤخذ من الفعل الماضي ، فإن كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إذا كان مأخوذًا من فعلٍ ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل.

نأتي بأمثلة ليتضح الكلام :

إذا كان عندنا فعل ماضي رباعي ، مثل: (أكْرَمَ) (أَحسَنَ) (أبدعَ) هذه أفعال ماضية رباعية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، سنقول: **(أكرَمَ : أكرِمْ) – (أحسنَ : أحسِنْ) – (أبدعَ : أبدِعْ) فـ : (أحسِن و** أكرِم و أبدِع) هذه أفعال أمر مأخوذة من أفعال ماضية رباعية ؛ لذلك يجب أن تكون الهمزة في أولها همزة قطع .

أما إذا كان فعل الأمر مأخوذًا من فعل ثلاثي ، مثل: (كتب و جلس و خرج) هذه أفعال ثلاثية ماضية ، إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منها ، فإنَّ الألف في أولها ستكون ألف وصل ، فأقول: **(اكتبْ و اجلسْ و اخرجْ)** أتينا بفعل الأمر من هذه الأفعال الماضية الثلاثية ، و الألف التي في أولها هي ألف وصل ،

كذلك الأفعال الخماسية و السداسية إذا أتينا بفعل الأمر منها فإنها ستكون بألف وصل ، مثال: (انطلق) فعل خماسي إذا أتينا بفعل الأمر منه ، نقول: (انطلِقْ) هنا نكتبه بألف الوصل .

كذلك الفعل السداسي ، مثل: (استقدم) إذا أردنا أن نأتي بفعل الأمر منه ، نقول: (استقدِم) فعل أمر مأخوذ من فعل سداسي فهمزته تكون همزة وصل .

هذا بالنسبة لفعل الأمر إن كان مأخوذًا من فعل رباعي فإن همزته تكون همزة قطع ، و إما إن كان مأخوذًا من فعل ثلاثي أو خماسي أو سداسي فإن همزته تكون همزة وصل .

الحلقة (١٧)

❖ **النوع الثالث : الحروف**

متى تكون همزة الوصل في الحروف ؟ متى تُكتب في الحروف ومتى لا تُكتب؟ الأمر في هذا واضح ويسير جدًا ، **وذلك أنَّ الحروف كلها همزاتها همزات قطعٍ ، ما عدا حرفًا واحدًا وهو (أل) التعريف**

(أل) التعريف حرفٌ من الحروف ، لكن همزتها همزة وصل ،فعندما نكتب (أل) التعريف مقترنة بكلمة ما مثلا : الكتاب ، القلم ، البيت (أل) في الكلمات السابقة هي حرف من الحروف لكن الهمزة التي في أوله هي همزة وصل ، علمًا أنَّ (أل) التعريف إذا كتبت وحدها منفصلة ، فإنها حينئذٍ تصبح همزة قطع ، لكنها تكون همزة وصل إذا كُتبت متصلة

بكلمة من الكلمات .
أما غير كلمة (أل) فالحكم فيه واضح فهمزتها همزة قطع ، مثل كلمة : (أو) ، (أم) هذه الكلمات وغيرها من الحروف ، كلها الحكم فيها واضح وهو أن همزتها همزة قطع . مثل (أم) ، (أو) ، (أن) .. إلخ .

>> مسألة تحريك همزة الوصل <<

نحن نعرف أنَّ همزة الوصل هي حرف ساكن ، **فالنحاة يُعرِّفون همزة الوصل** : **حرف ساكن يؤتى به للابتداء بالكلمة ،** وذلك أنَّ بعض الكلمات قد يكون أول حرف منها ساكنًا ، والعرب لا تبدأ بالساكن ، فلذلك يؤتى بألف الوصل هذه قبله حتى يمكن النطق والابتداء بالكلمة ، فهو حرف ساكن يؤتى به بداية الكلام ،
وبعض النحويين يعرفها : **ما يثبت ابتداءً ويسقط وصلًا ،** فيثبت ابتداءً ، فإذا أردنا البدء بها فإن هذه الألف تكون ثابتة أقول : اكتب فالألف موجودة ، لكنها في وصل الكلام تسقط ولا تكون موجودة ، فالمهم أنَّ هذه الألف ألف الوصل ساكنة ، لكننا إذا أردنا أن نبدأ بكلمة في أولها ألف وصل ، حينئذٍ لا يمكننا أن نبدأ بها وهي ساكنة فلا بد أن تُحرك ألف الوصل ، فيأتي هنا السؤال ،
س/ كيف تكون حركة همزة الوصل ؟
هل بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ولا خيار غير هذه الثلاثة ، فهل الأمر جائز لي على السواء بأي حركة أريدها ؟ أم أن هناك ضابطًا لها ؟

١. نقول : في الابتداء هناك قاعدة عامة **# أنَّ الأصل والكثير والغالب في تحريك همزة الوصل هو تحريكها بالكسرة #**
وإذا أردنا أن نطبق على ذلك سنجد الكثير فمثلا : "الاسم" إذا أردنا أن نبتدئ بها سأقول : اسمي – اسمك – ابني – ابنك – امرؤٌ – اثنان – استقدام ، كل هذه الأمثلة وغيرها الكثير ، إذا أردنا أن نبدأ بهمزة الوصل ستجد أننا نبتدئ بها مُحركة بالكسرة ، وهذا هو الأصل والكثير .
٢. **أحيانا إذا أردنا أن نبتدئ بهمزة الوصل فإنا نبتدئ بها مُحركة بالفتحة ويكون هذا في (أل) التعريف المقترنة بكلمة ما** ، فإذا أدخلناها على كلمة ما وأردنا أن نبتدئ بها فإننا نحرك الألف التي في أولها بالفتحة أقول مثلًا : الكتاب – القلم – الجلوس – الخروج ، (أل) التعريف الموجودة في الأول همزتها همزة وصل ، فعندما نريد أن نبتدئ بها فإننا نُحرك الألف الموجودة في الأول بالفتحة .
٣. **هل يمكن أن تُحرك ألف الوصل بالضمة ؟ أقول نعم ، يمكن أن تُحرك بالضمة وذلك في فعل الأمر من الفعل الثلاثي إذا كانت عين مضارعه مضمومة فتُحرك بالضمة ،** إذا جئنا بفعل ثلاثي وعين المضارع فيه مضمومة ثم أردنا أن نصوغ منه الأمر فإن همزة الوصل تكون محركة بالضمة .

نمثل لذلك : الفعل "كتب" هذا فعل ماض ، إذا أردنا أن نأتي بالمضارع منه وهو "يكتُبُ" فلاحظ أننا ننطق الحرف الأوسط أو ما يسميه الصرفيون " عين الكلمة " ننطقه مضمومًا ، فالفعل "كتب" عين مضارعه مضمومة
فإذا جئنا بفعل الأمر منه سنقول "اُكتُب" **إذا أردنا أن نبدأ بالفعل** "اكتب" **نجد أننَّا قد حركنا همزة الوصل بالضمة ؛ والسبب في ذلك حتى تحصل المشاكلة بين حركة ألف الوصل وحركة الحرف الثالث وهو التاء " عين الكلمة "** .
لأنا لو جئنا بالأصل وهو التحريك بالكسرة ، فلو قلنا " اِكتُب " سنجد صعوبة في نطق ذلك ، فلصعوبة الانتقال من الكسرة

إلى الضمة ، لذلك كان التحريك هنا بالضمة **وهذا في فعل الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي إذا كانت عينه مضمومة ، وهذه شروط ولو اختلفت سيختلف الحكم** ، فنحن نقول فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي ،

فلو جئنا بفعل أمر مأخوذ من فعل رباعي مثلا الفعل : أكرم ، فعل الأمر منه "أكرِم" فليس هناك همزة وصل أصلًا

فعل خماسي : "انطلقَ" فعل الأمر منه "اِنطلقْ" وهمزة الوصل فيه مكسورة كما هو الأصل

فلذلك نحن نريد الفعل الثلاثي تحديدًا ، وليس كل فعل ثلاثي إنما الفعل الثلاثي الذي عين مضارعه مضمومة مثل : كتبَ : يكتُبُ ،

فلو جئنا بفعل ثلاثي لكن عين مضارعه ليست مضمومة مثل : "فتَحَ" ماض ثلاثي ، مضارعه "يفتَح" فنجد أنَّ التاء التي هي " عين الكلمة " حركتها الفتحة وليس الضمة فعندما نأتي بالأمر منه سنقول : "اِفتحْ" فنكسر ألف الوصل لا نضمها ؛ لأن الضم مرتبط بحركة عين الكلمة ، فلابد أن تكون العين مضمومة حتى تكون همزة الوصل مضمومة .

هذا ما يتعلق بحركة ألف الوصل إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فإن حركتها الكثير والغالب بل الأصل أن تكون حركتها الكسرة ،

وقد تكون بالفتحة وذلك في (أل) التعريف

وقد تكون بالضمة وذلك في فعل الأمر المأخوذ من الماضي الثلاثي المضمومة عين مضارعه ، طبعًا ألف الوصل هذه كما لا يخفى أنها تثبت عند الابتداء بها ، فنحن نُحركها إذا أردنا أن نبتدئ بها ، فننطقها ونحركها فنقول : اِجلس – اُكتُب فنستطيع أن نخرجها ، لكنها في وصل الكلام تسقط ولا تُنطق فعندما أقول كلمة : اسم ، فالألف هنا موجودة ؛ لأننا ابتدأنا بها لكنا لو أتينا بها وسط الكلام فقلنا : باسم فنلحظ أن الألف في النطق قد ذهبت وسقطت ؛ لأنها هي ألف وصل ، هذا ما يتعلق بالحديث عن تحريك ألف الوصل ، بقي هناك المسألة الأخيرة في الحديث عن همزة الوصل ومواضعها وهي :

- ❖ **الحكم إذا جاء قبل ألف الوصل همزة الاستفهام**

قد يحصل أن تأتي بكلمة من الكلمات التي في أولها ألف وصل وتسبقها بهمزة الاستفهام وحينئذٍ فما الحكم ؟

إذا سُبقت همزة الوصل بهمزة الاستفهام == فإن ألف الوصل هذه تسقط من الكلام

على سبيل المثال عندما أقول : **ابنك غائب ، أريد أن آتي قبلها بهمزة الاستفهام نقول ، أَبنُكَ غائبٌ؟**

هنا أسقطنا ألف الوصل وبقيت ألف الاستفهام ،

هذا ما يتعلق بحكم همزة الوصل إذا سبقت بهمزة الاستفهام ، وبهذا نكون انتهينا من الحديث عن هذا الباب الرابع من الأبواب الداخلة معنا في المنهج وهو باب " همزة الوصل وأحكامها " .

﴿ الباب الخامس والأخير : باب الوقف ﴾

هناك بالمناسبة عدد من الأبواب موجودة في الكتاب لكنها غير داخلة في المنهج المقرر ، إذا المقرر محصور في عدد من الأبواب ، الباب الذي معنا هو الباب الأخير وهو :باب الوقف

باب الوقف يقصد به : **الوقوف على أواخر الكلمات** ، والمراد هو بيان كيف يمكننا أن نقف على آخر الكلمة ، وقد يسأل سائل فيقول الأمر واضح ، وذلك أنَّ الوقف على الكلمة يكون بالسكون ، وهذا أمرٌ معلوم بأنَّ العرب تقف على آخر الكلمة بالسكون ، فما الحاجة إلى تخصيص باب مستقل للحديث عن هذا الأمر؟ **نقول بأنَّ الأصل في الوقف أن يكون بالسكون**

وهذا واضح وظاهر ، لكن هناك بعض الكلمات التي يختلف فيها الحكم أو يتعدد فيوجد أحكام أخرى جائزة غير الوقف بالسكون ، لذلك النحاة اعتنوا بجمع هذه المواضع التي يكون فيها الوقف بأوجه متعددة ، وذكروها ونصُّوا عليها ووضعوها تحت باب الوقف ليبينوا كيف يمكن للمتكلم أن يقف على تلك الكلمات ، هذه الكلمات التي تحدثوا عنها هي على النحو التالي :

❖ **النوع الأول** : **الكلمة المنونة**

وهي الكلمة التي آخرها تنوين ، سواءً كان ضمتين أو فتحتين أو كسرتين فكله يسمى تنويناً ، وكله تكون الكلمة فيه منونة ، فالوقف على الكلمة المنونة سيختلف حكمه على النحو التالي :

١. **إذا كانت الكلمة آخرها تنوين بضمتين أو كسرتين** : **فإن الوقف يكون عليها بحذف التنوين والوقف بالسكون** ، **وعلى سبيل المثال عندما أقول** : **هذا زيدٌ** ، فكلمة "زيدٌ" في آخرها تنوين وهما ضمتان ؛ لأنه خبر مرفوع ، فإذا أردت أن أقف هنا على كلمة "زيد" التي آخرها تنوين بضمتين ، فإني أحذف التنوين وأقف بالسكون فأقول : هذا زيدْ .
وكذلك لو كان التنوين بكسرتين لو قلت : **سلمت على زيدٍ ، فزيدٍ** : اسم مجرور بـ على وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ، فكلمة زيد في آخرها تنوين بكسرتين فلو أردنا الوقوف عليها فيكون أيضًا بحذف التنوين والوقف بالسكون فأقول : **سلمت على زيدْ .**
٢. إذا كان في آخر الكلمة تنوين بفتحتين مثل : **رأيت زيدًا** ، زيدًا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، فكيف نقف عليها ؟ نقول إذا أردنا الوقوف عليها ، فلا نحذف التنوين إنما الحكم الواجب هنا : أن نبدل التنوين ألفا فأقول : رأيت زيدا ، ألف دون تنوين " لتفهم الصورة يحبذ استماع الدرس "

❖ **النوع الثاني** : **الوقف على كلمة إذن .**

كيف نقف عليها ؟ طبعا كلمة " إذن " النحاة خصُّوها بالذكر ؛ لأن آخرها نون مشابهة في النطق للتنوين ، فنظرًا لكون آخرها نونا والنون تشبه التنوين في النطق لذلك حصل فيها كلام حول طريقة الوقف عليها :

- النحاة ذكروا أنَّ كلمة (إذن) إذا أردنا الوقوف عليها فإنا نقف عليها كما نقف على الكلمة المنونة المنصوبة ، بمعنى يوقف عليها بقلب النون ألفا ، فكلمة : " إذن " لو أردنا الوقوف عليها نقول إذا بقلب النون ألفا عند الوقف ، **هذا هو رأي جمهور النحويين** ،
- وبعضهم أجاز الوقف عليها بالنون فيقولون (إذنْ) لكن كما تعرفون رأي الجمهور بالوقف عليها بقلبها ألفا فنقول : إذا وهو الموافق للقراءة القرآنية كما فيها قوله تعالى { **وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا** } فكلمة "إذن" هذه عند الوقف عليها فإنها يوقف عليها بقلب النون ألفا فيقال : وإذا ... الآية ، على ما أجمع عليه القراء السبعة

الحلقة (١٨)

❖ **النوع الثالث** : **الوقف على هاء الضمير**

إذا كان هناك كلمة في آخرها هاء الضمير فكيف يمكن الوقف على هذا الضمير الذي هو الهاء ؟

نستطيع أن نقول أنَّ الوقف على هاء الضمير يختلف بحسب ما يأتي بعدها ، فكلكم تعرفون أنَّ هاء الضمير يكون محركًا إما

بالفتحة أو بالكسرة أو بالضمة .

فإذا كان محركًا بالفتحة == يتبعه ألف في النطق.

وإذا كان محركًا بالكسرة == يتبعه ياء في النطق.

وإذا كان محركًا بالضمة == يتبعه واو في النطق .

فإذا أردنا أن نقف على هذا الحرف وهو " الهاء " فماذا نفعل بهذا التابع الذي جاء بعده " الألف أو الواو أو الياء " ؟

إذا وقفنا على الضمير " هاء الغائب " وكانت حركتها الفتحة وبعدها ألف ، فإنه يوقف عليها بإثبات تلك الألف

فأقول على سبيل المثال : "رأيتها – قابلتها – نظرت إليها – جلست معها" في كل هذه الأمثلة كان عندنا الضمير " هاء الغائب " موجودًا في آخر الكلمة وحركتها الفتحة وبعدها الألف ، هنا عندما نريد أن نقف على الضمير " الهاء " لا نستطيع أن نقف عليه وحده ونلغي الألف التي بعده ، بل لا بد من إثبات الألف التي بعده ، ولا يمكن حذفها .

وإذا وقفنا على الضمير " هاء الغائب " وكانت حركتها ضمة أو كسرة ففي هذه الحالة نقف عليها بالسكون ، ونحذف ما بعده من حرف الزيادة الذي هو الواو أو الياء .

فعلى سبيل المثال عندما نقول : الفعل رأيتُهُ – الهاء هنا حركتها الضمة – ونلحظ بأنها في النطق يتصل بها واو ، ولكن إذا أردت أن أقف عليها فإني أقف عليها بالسكون فأقول : رأيتُهْ ، فيوقف عليها بالسكون وتحذف الواو .

كذلك لو كانت الهاء مكسورة فإنه أيضًا يوقف على الهاء بالسكون .

على سبيل المثال : مررت بهِ – الهاء هنا حركتها الكسرة – هذه الهاء يتصل بها في النطق ياء فأقول : مررت بِهِ لكني إذا أردت أن أقف عليها أقف عليها بالسكون وأحذف تلك الياء فأقول : مررت بِهْ ، فيوقف على الهاء بالسكون وتحذف تلك الياء .

إذًا باختصار حكم الوقوف على هاء الضمير :

١. إذا كانت مفتوحة : فإنه يوقف عليها بإثبات الألف التي تأتي بعدها .
٢. إذا كانت مضمومة أو مكسورة فإنه يوقف عليها بالسكون ويُحذف ما بعدها وهو الواو أو الياء .

إلا في الضرورة الشعرية ،فيجوز إثبات الواو التي تأتي بعد الهاء المضمومة ، والياء التي تأتي بعد الهاء المكسورة ، **فإذا اضطر الشاعر إلى ذلك فإنه يجوز له أن يثبتها ولا يحذفها ، ومن الأمثلة** على ذلك :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَةٍ أَرْجَاؤهُ * كَأَنَّ لَونَ أَرْضِهِ سمَاؤهُ**

المهمه : هو القفر المفازة الصحراء ، هو الآن يتكلم مفاخرًا بنفسه ، يريد أن يخبر بكثرة الصحاري التي قطعها ، وأنه شجاع لا يخاف ، وما أشبه ذلك ، فهو يقول " ومهمه " يعني رب صحراء ومفازة " مغبرة أرجاؤه " أنحاؤها وأرجاؤها كثيرة الغبار والأتربة ، " كأن لون أرضه سماؤه " كأن لون الأرض والسماء قد تشابه من كثرة الغبار الذي ملأ الجو وهو موجود في الأرض أصلا ،

الشاهد في قوله : " ومهمه مغبرة **أرجاؤه** " كلمة "أرجاؤُهُ" آخرها هاء مضمومة والمفترض عند الوقف عليها أن نقف عليها بالسكون فنقول : أرجاؤهْ ، فنحذف الواو ، لكن الشاعر أثبت الواو فقال : " ومهمه مغبرة **أرجاؤهُ** " فوقف بإثبات الواو ؛ لضرورة الشعر حتى يستقيم وزن الشعر .

وكذلك : " كأن لون أرضه **سماؤهُ** " فكلمة "سماؤهُ" كان المفترض أن يقال : سماؤهْ بالسكون وحذف الواو ، لكنه أثبت الواو ؛

لضرورة الشعر .

هناك مثال آخر ذكره في قول الشاعر :

تجاوزت هندًا رغبةً عن قتالهِ * إلى ملكٍ أعشو إلى ضوءِ نارهِ**

الشاعر يتحدث أنه : تجاوز هندا هذا الرجل الذي اسمه هند ، تجاوزه رغبة عن قتاله لا يريد قتاله ، إلى ملك يتفيأ ضلاله ، وأنال من خيره .

الشاهد في قوله : "**رغبة عن قتالهِ**" آخرها ضمير وهي مكسورة فالمفترض عند الوقوف عليها أن يقف عليها بالسكون فيقول : "تجاوزت هندًا رغبة عن قتالهْ" ، لكن الشاعر لم يقف عليها بالسكون إنما كسر الهاء وذكر الياء بعدها فقال : "رغبةً عن قتالهِ" ، وهذا جائز ؛ لأنه في ضرورة الشعر حتى يستقيم له الوزن .

❖ **النوع الرابع : الوقف على الاسم المنقوص**

في البداية ما هو الاسم المنقوص ؟ هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها

إذًا هو : اسم معرب ، آخره ياء ، مكسور ما قبلها .. فلا بد أن يكون اسمًا

أمثلة ذلك : "**القاضي – الداعي – المهتدي – المتقي- المُستكفي**" وما أشبهها هذه كلها أسماء تسمى : أسماء منقوصة

إذا نظرنا هل الشرط " التوصيف أو التعريف" الذي ذكرناه منطبق عليها ؟

١. الاسم المعرب : " القاضي- الداعي –الهادي - المستكفي –المهتدي " ستجد أنها أسماء معربة ليست مبنية .
٢. الذي آخره ياء : لا بد أن يكون آخرها ياء وهو أيضًا موجود في الكلمات التي ذكرناها .
٣. لا بد أن يكون قبل آخره كسرة : أي قبل الياء وهذا موجود " القاضِي – الداعِي " فالحرف قبل الياء مكسور.

فكل كلمة اتصفت بهذه المواصفات السابقة فهي اسم منقوص ، ولو تخلف شرط من الشروط فلا يقال بأنه اسم منقوص على سبيل المثال :

- " الذي " : آخرها ياء مكسور ما قبلها لكنه تخلف الشرط الأول وهو أن يكون الاسم معربا ، "الذي : اسم مبني"
- " يقضي – يبني " آخرها ياء مكسور ما قبلها ، لكنها ليست أسماء منقوصة ؛ لأنها أفعال ليست أسماء .
- " ضبْيٌ – جدْيٌ " هذه أسماء ومعربة وآخرها ياء لكنها ما قبل آخرها ساكن ، فهي لا تسمى أسماء منقوصة .

فلا بد من توفر المواصفات التي ذكرناها حتى نحكم على الكلمة أنها اسم منقوص .

كيفية الوقوف على الاسم المنقوص

في البداية نقول الاسم المنقوص إما أن يكون : معرفة أو نكرة ، فلكلٍّ حكم :

١. **الاسم المنقوص المعرفة " المعرف بأل** " مثل : القاضي – الداعي – المهتدي وما أشبهها

- **الأكثر والأغلب عند العرب أنهم إذا وقفوا على الأسماء المنقوصة المعرفة بأل أنهم يقفون عليها بإثبات الياء .**

فيقولون : "جاء القاضي – وسلمتُ على الداعي" فهنا كلمة "القاضي" وكلمة "الداعي" وُقف عليها بإثبات الياء ، وهذا هو الكثير والغالب .

- **ويجوز فيها وجه آخر وهو الوقف عليها بحذف الياء**

هذا ليس كثيرا بل سُمع عن العرب ، وبه قُرأت بعض الآيات من الكلمات المنقوصة المعرفة بأل ، ومن الأمثلة على هذا قوله تعالى {**عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**} وقوله تعالى : { لينذر يوم التلاق } "المتعال" قالوا : أصلها "المتعالي" بالياء فهو

اسم منقوص معرف بأل آخره ياء ، ومثله (التلاق) فأصله (التلاقي) بالياء ، والكثير والغالب عند العرب أن يوقف عليهما بإثبات الياء وهي قراءة عدد من القراء مثل ابن كثير وغيره قرأوا بإثبات الياء ، لكن هناك قراءات أخرى كقراءة حفص قرأ بحذف الياء وهذا وجه صحيح في اللغة ، فيجوز أن تحذف الياء من الأسماء المنقوصة المعرفة بأل ، أيضًا النصوص الأخرى كثيرة التي تشهد بمثل هذه الحالة التي يجوزفيها أن تحذف الياء.

٢. **إذا كان الاسم المنقوص نكرة غير معرف بأل**

ننظر إلى إعرابه :

- **إذا كان** : **مرفوعًا أو مجرورًا** : **نقف عليه بحذف الياء**

فنقول مثلا في كلمة :

هذا قاضٍ ، **هذا** : اسم إشارة في محل رفع ، **قاضٍ** : خبر مرفوع علامة رفعه الضمة المقدرة

إذًا هنا قاضي : اسم منقوص غير مُعرَّف بأل مرفوع فنقف عليه بحذف الياء فنقول : "هذا قاض" بحذف الياء

وكذلك إذا كان مجرورًا : "سلمت على قاض" فنقف عليها بحذف الياء .

- **أمَّا إذا كان منصوبًا** : **فإنه سيكون منونًا وبالتالي ستكون الياء ثابتة**

عندما أقول : رأيت قاضياً ، ستكون الكلمة منصوبة ومنونة وبالتالي عند الوقف عليها نقف عليها بإثبات الياء وبعدها التنوين الذي يُقلب ألفًا فأقول : رأيت قاضيا .

فالكثير في لغة العرب أنهم إذا وقفوا على الكلمة المنقوصة غير المُعرَّفة بأل إذا كانت مرفوعة أو مجرورة أنهم يقفون عليها بحذف الياء .

ووجد أيضًا في لغة العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها في حالة الرفع والجر بإثبات الياء ، وهناك نصوص تشهد لذلك :

- مثلا قوله تعالى { **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** } كلمة هاد أصلها : هادي فهو اسم منقوص غير معرف بأل ، نكرة وقف عليه بحذف الياء ؛ لأنها هنا مرفوعة فوقف عليها هنا بحذف الياء كما في قراءة حفص ، وهناك قراءة أخرى وهي قراءة ابن كثير { **وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي** }بإثبات الياء .
- وكذلك في الآية الثانية قوله تعالى { **وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ** } كلمة واق أصلها : واقي لكنها حُذفت الياء منها عند الوقف والكلمة مجرورة بحرف الجر "من" كما قلنا القاعدة ؛ لأنها غير معرفة ومجرورة فحذفت الياء منها كما هي قراءة حفص .

ويجوز إثبات الياء كما هي قراءة ابن كثير { **وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقِي** }بإثبات الياء .

لكن كما قلنا إثبات الياء ليس هو الكثير بل الكثير والغالب هو حذفها .

❖ **النوع الخامس** : **الوقف على الكلمة المُحرَّكة التي ليست آخرها تاء تأنيث**

نريد أن نتعرف كيف يمكننا أن نقف على الكلمة التي آخرها حرف متحرك وهذا هو حال أكثر الكلمات أنها آخرها حرف يقبل الحركة ، لكنَّا لا نريد الكلمات التي آخرها تاء تأنيث ؛ لأنَّ تاء التأنيث سيكون لها حكم مستقل ، نبدأ بطريقة الوقف على الكلمات التي آخرها حرف يقبل الحركة وليس تاء تأنيث ، ونقول :

بأنَّ الكلمات التي آخرها حرف محرك أي يقبل الحركة وتظهر عليه سواء كانت فتحة أو كسرة أو ضمة ، فالعرب يقفون

عليها بخمسة أوجه :

١. **الوجه الأول** : **وهو المشهور الوقف بالسكون** :

وهذا هو الأصل وهو الكثير والغالب في الكلام أن يوقف على الكلام بالسكون فحينما أقول : جاء أحمدُ ، الدال في "أحمد" حرف يقبل الحركة ، إذا أردت أن أقف عليه فأقف عليه بالسكون فأقول : جاء أحمدْ ، هذا الوجه الأول وهو الوقف بالسكون وهو الأصل والكثير والغالب .

٢. **الوقف بالرَوْم** : **والرَوْم** :**إخفاء الصوت بالحركة ، أي** أن يكون صوتك عند النطق بالحركة صوتًا خفيًّا يسمعه من يجاورك لكن لايسمعه البعيد عنك ، فكأنك تنطق الحركة لكنك تنطقها بهمس وبخفاء ، لدرجة أنه لا يكاد يسمعك إلا القريبون منك فقط ، أمَّا البعيد عنك فإنه لايسمعه وهذا يسمى " رَوْم " وهو موجود في علم التجويد ، وهو أسلوب آخر من أساليب الوقف على الكلمات أن يقف عليها بالروم ، ويكون في الحركات الإعرابية المختلفة ، فيمكن أن يوقف بالروم على الكلمات المحركة بالفتحة أو الضمة أو الكسرة ، فمثلا عندما أريد أن أقف على : "جاء أحمدُ" وأريد أن أقف على كلمة أحمد بالروم فأقول : "جاء أحمدُ" فأنطق الدال وأهمس عند النطق بالضمة التي عليها فيسمعها القريب ولا يسمعها البعيد ، فهذه الطريقة الثانية من طرق الوقف على الكلمات وهي الوقف بالروم .

٣. **الوقف بالإشمام وهو** : **تحريك الشفتين عند النطق بالضمة .**

فإذا أردت أن تقف على كلمة آخرها ضمة فإنك تقف بالسكون لكنك تحرك شفتيك وكأنك تنطق الضمة لكنك لا تنطقها وبالتالي فإن من يراك سيكون قادرا على رؤية شفتيك تتحركان لكنه إذا كان بجوارك رجل أعمى – على سبيل المثال– فإنه لن ينتبه لهذا الأمر، فالإشمام هو : تحريك الشفتين ، وبالتالي فهو حركة عضوية بالشفتين لا يصحبها صوت ولا يراها إلا البصير ، فهذا ما يسمى بالإشمام وهو يأتي عند الوقف على الكلمة التي آخرها حرف محرك بالضمة فقط ولا يأتي مع الفتحة والكسرة .

- **الإستماع لهذه الحلقة ضروري للتعرف على كيفية النطق الصحيح .**

الحلقة (١٩)

٤. **الوقف بالتضعيف** : **ويقصد به أن تقف على الكلمة بأن تضعِّف الحرف الأخير الموقوف عليه.**

فنأتي إلى الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه ونضعّفه ونشدده ، فهذه طريقة أخرى من طرق العرب في الوقف أن يضعِّفوا ويشددوا الحرف الأخير الذي يريدون الوقف عليه .

على سبيل المثال عندما أقول:

(هذا خالد) أريد أن أقف على كلمة "خالد"، وعلى الحرف الأخير منها وهو الدال ، طبعاً بإمكاننا أن نقف بالسكون فأقول (هذا خالدْ) ، لكني أريد أن أقف بالطريقة الرابعة وهي التضعيف ، فأقوم بتشديد الدال فأقول: (هذا خالدّ) كما ذكر ابن هشام.

أيضاً مثال آخر:

(هو يجعل) إذا أردت أن أقف على اللام في الفعل "يجعل" بالتضعيف سأقول: (هو يجعلّ) بتشديد الحرف بدون حركة، فالتضعيف والتشديد للحرف يحصل دون أن يتبعه حركة فتكون قد وقفت عليه بالتضعيف أو بالتشديد .

وهو كما يقال لغة لـ"بني سعد"، فهم الذين اشتهروا بهذه اللغة.

⇐ **شروط الوقف على الكلمة بالتضعيف :**

الوقف بالتضعيف ليس مطرداً في كل الكلمات ، فليس كل الكلمات يمكن أن يوقف عليها بالتضعيف، وإنما هناك شروط خمسة ذكرها ابن هشام ولابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، **وهذه الشروط هي** :

١. **أن لا يكون الموقوف عليه همزة**

إذا أردنا أن نقف على حرف أخير في كلمة ما بالتضعيف فيجب ألا يكون ذلك الحرف همزة، فالهمزة مستثناة، فإذا كان هناك كلمة في آخرها همزة مثل (خطأ) أو (نبأ) فهذه الكلمات آخرها همزة، وإذا أردنا أن نقف عليها فلا يمكننا أن نقف عليها بالتضعيف بسبب وجود الهمزة التي في آخرها.

٢. **كذلك ألا يكون آخرها ياء، ولا واو، ولا ألف**

أي لا يكون آخرها أحد من حروف العلة لا الألف ولا الواو ولا الياء، فمثلاً الفعل (يدعو) آخره واو، الفعل (يقضي) آخره ياء، كلمة (ليلى) آخرها ألف، هذه الكلمات كلها آخرها واحد من حروف العلة فلا يصح أن نقف عليها بالتضعيف.

٣. **الشرط الخامس والأخير : ألا يكون قبل الحرف الأخير الذي نريد أن نقف عليه حرف ساكن**

فمثلاً كلمة (زيْد) كلمة (نبْل) كلمة (جُعْل) هذه الكلمات الحرف الأخير فيها قبله حرف ساكن فلا نستطيع أن نقف عليه بالتضعيف.

فهذه شروط خمسة لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف، الشرط الأول مرة أخرى:

١. **يجب ألا يكون الحرف الأخير همزة.**
٢. **وألا يكون الحرف الأخير ألفاً.**
٣. **وألا يكون الحرف الأخير واواً .**
٤. **وألا يكون الحرف الأخير ياءً .**
٥. **وألا يكون قبله حرف ساكن .**

لابد من وجود هذه الشروط الخمسة في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالتضعيف.

❖ **الطريقة الخامسة والأخيرة من طرق العرب في الوقف على الكلمة المحركة : الوقف بالنقل**

ويقصد به أن نقف على الكلمة بأن ننقل الحركة الموجودة في الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله ونقف على الحرف الأخير بالسكون طبعاً، لكن الحركة التي كانت موجودة فيه بدل أن نحذفها سننقلها إلى الحرف الذي قبله

وعلى سبيل المثال قول الله تعالى {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**} نحن عندما نقف في قراءة حفص {**بِالصَّبْرِ**} سنقف على الراء بالسكون (**بِالصَّبْرْ**) فتكون عندي الباء ساكنة والراء ساكنة بسبب الوقف،

هناك قراءة أخرى بالوقف على كلمة {**بِالصَّبْرِ**} بطريقة أخرى وهي طريقة النقل، ننظر إلى الحركة الموجودة في الراء، الراء ماذا كانت حركتها؟ {**بِالصَّبْرِ**} الباء : حرف جر، الصبر : اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة ، فهناك كسرة على الراء، هذه

الكسرة بدلا أن نحذفها كما في قراءة حفص؛ سوف تنقل إلى الحرف الذي قبله وهو الباء فتكون الباء مكسورة فلذلك هذه القراءة هي: {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ**} فالكسرة التي جاءت على الباء هي التي كانت موجودة على الراء من قبل لكنها نقلت إليها، هذا يسمى وقفاً بالنقل.

⇐ **شروط الوقف على الكلمة بطريقة النقل**

أيضاً هذه الطريقة وهي الوقف بالنقل ليست مطلقة في كل الكلمات، وإنما هناك شروط لابد من وجودها في الكلمة التي نريد أن نقف عليها بالنقل، هذه الشروط هي أيضاً **شروط خمسة وهي** :

١. **أن يكون الحرف الذي قبل الأخير ساكناً ؛ حتى نستطيع أن ننقل الحركة إليه**

كما في الآية {**وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**} الحرف الذي قبل الأخير وهو الباء ساكن فلذلك يمكننا أن ننقل الحركة الموجودة على الحرف الأخير إلى الباء، لكن لو كان الحرف الأخير متحركاً فكيف سننقل الحركة؟ لا نستطيع، على سبيل المثال (هذا خالدُ) أو (هذا محمدُ) هنا الدال عليها ضمة، نريد عند الوقف أن ننقل هذه الضمة إلى الميم التي قبلها، والميم التي قبلها عليها حركة وهي الفتحة، فلا نستطيع أن نقف هنا بالنقل .

٢. **أن ذلك الحرف الساكن - الذي قبل الحرف الأخير- يجب ألا يكون ألفاً .**

لماذا؟ لأنه لو كان ألفاً لن نستطيع أن نحركها لأن الألف لا تقبل الحركة، فلو نقلنا الحركة إلى الألف كيف سننطقها؟ فمثلا لو قلنا (استجار) الراء حركتها فتحة، إذا أردنا أن نقف بالنقل سننقل حركة الراء إلى الألف، الألف لا يمكن أن تُحرك، صحيح أن الألف ساكنة لكنها لا تقبل الحركة فلذلك لا يصح هنا الوقف بالنقل، فلابد إذاً وهو الشرط الثاني ألا يكون ذلك الحرف الساكن ألفاً

٣. **ألا يكون الحرف الساكن واواً ولا ياء** ، لأننا لو نقلنا الحركة إلى الواو أو الياء للزمنا أن نحرك الواو والياء وهذا فيه ثقل، فلذلك نشترط ألا يكون ذلك الساكن ياء ولا واواً.

٤. **ألا تكون الحركة فتحة،** أي ألا تكون الحركة المراد نقلها هي الفتحة وإنما الذي ينقل من الحركات الضمة والكسرة .

٥. **أن ذلك النقل لا ينتج عنه بناء غير معروف في لغة العرب،**

أي إذا أردت أن أنقل الحركة إلى الحرف الساكن الذي قبلها، سأنظر؛ إذا نقلت الحركة هل سينتج عندي بناء غير موجود في كلام العرب؟ في هذه الحالة لا ننقل،

⇐ **على سبيل المثال ذكر المؤلف مجموعة من الأمثلة** :

فمثلاً ذكر مثالاً في قوله (هذا جَعْفَر) هل يجوز لنا أن ننقل في (هذا جَعْفَرُ) ؟؟

الراء عليها الضمة، هل يصح أن أنقل الضمة إلى الفاء التي قبله؟ هنا لا يصح النقل لأن الحرف الذي قبله ليس ساكناً، الفاء متحركة فلا يصح النقل .

كذلك مثال آخر لما لا يصح فيه الوقف بالنقل: كلمة (إنسان) إذا قلت (هذا إنسانٌ) إذا أردت أن أنقل الضمة الموجودة على النون إلى ما قبلها، هنا لا يصح لأن ما قبلها ألف، فالألف لا تقبل حركة.

كذلك مثلاً الفعل (يقول) إذا قلنا (محمدٌ يقولُ الحق) إذا أردت أن أقف على كلمة (يقول) وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي

قبلها ساكن لكنه واو، فلا يصح النقل.

كذلك إذا قلنا (علي يبيعُ) إذا أردت أن أقف على (يبيعُ) على العين وأنقل الضمة إلى ما قبلها، الذي قبلها ساكن لكنه ياء، فلا يصح النقل.

كذلك عندما أقول مثلاً: (سمعت العلمَ) أريد أن أقف على كلمة (العلم) بالنقل، إذا نظرت سنجد أن الحركة الموجودة على الميم هي الفتحة والفتحة لا تُنقل إلى ما قبلها، لا يصح الوقف بنقل الفتحة، وإنما نقل الضمة أو الكسرة، لذلك لا يصح الوقف بالنقل هنا.

كذلك عندما أقول: (هذا علمٌ) هنا هل يصح الوقف بنقل الحركة الموجودة على الميم وهي الضمة إلى ما قبلها؟ إذا نظرنا في الشروط :

١- أن يكون ما قبلها ساكن، (علْم) اللام ساكنة فالشرط موجود .
٢- والذي قبلها ليس ألف ولا واو ولا ياء، أيضاً هذا الشرط موجود .
٣- وكذلك الحركة التي نريد أن ننقلها هي الضمة (علمٌ) ليست فتحة إذاً الشرط موجود .

- لكن لو نقلنا الضمة إلى ما قبلها كيف سننطق الكلمة؟ (هذا علْمٌ) سننطقها (هـذا عِلُـمْ) عِلُـمْ على وزن "فِعُـلْ" ليس موجوداً في كلام العرب، فهذا يعني أن النقل سيؤدي إلى صيغة وبنية ليست في كلام العرب فلا يصح حينئذ النقل .

هذا بالنسبة للطريقة الخامسة أو اللغة الخامسة من أوجه الوقف الجائزة في لغة العرب .

⇐ **كيفية الوقوف على الكلمة التي آخرها تاء التأنيث** :

إذا كان عندي كلمة آخرها تاء التأنيث، فكيف يكون الوقف عليها؟

١- **نحن نعرف بأن تاء التأنيث إذا كانت متصلة بحرف فإنه يوقف عليها بإثبات التاء،**
فيقال مثلاً (ثُمَّتَ) أو (ثَمَّتَ) يوقف عليها بالتاء كما هي .

٢- **وكذلك إذا اتصلت تاء التأنيث بالفعل (قامتْ) (جلستْ) (كتبتْ) فأيضاً هذه التاء تكتب بصورة التاء المفتوحة وتنطق على أنها تاء ويوقف عليها بالتاء .**

فإذا كانت متصلة بالحرف أو كانت متصلة بالفعل فإنها تعد تاء وتكتب تاء وتنطق تاء ويوقف عليها بالتاء .

٣- **لكن إذا كانت تاء التأنيث متصلة باسم وتسمى تاء التأنيث المتحركة ففي هذه الحالة سيختلف الحكم بحسب نوع ذلك الاسم، هل هو جمع مؤنث سالم أو مفرد**

أ. **النوع (١) : إذا كانت الكلمة جمع مؤنث سالم فإن الوقف على هذه التاء الموجودة في الآخر هو بإثبات التاء**

تُكتب تاء التأنيث ويوقف عليها على أنها تاء التأنيث مثل: (هؤلاء طالباتْ) (هؤلاء مسلماتْ) (اشتريت كثيراً من السياراتْ) وما أشبه ذلك، يوقف على هذه الكلمة التي هي جمع مؤنث سالم بإثبات تاء التأنيث، تكتب تاء ويوقف عليها بالتاء.

وسُمع عن العرب طريقة أخرى وهي الوقف عليها بإبدالها هاء، ومما سُمع عنهم قولهم (كيف الإخوة والأخواهْ)

كان الأصل أن يقال: (كيف الإخوة والأخوات) لكن هذا المتكلم قلب التاء الموجودة في الأخير إلى هاء فقال (كيف الإخوة و الأخواهْ) .

وكذلك سُمع عنهم كلمة أخرى وهي كلمة مشهورة عنهم (دفن البناهْ من المكرماهْ) أصل الكلام (دفن البنات من المكرمات)، وهذا طبعاً كما كان سائداً معروفاً عن العرب في أيام جاهليتهم من وأد البنات ودفنهم، فأصل الكلام (دفن البنات) بإثبات التاء، (من المكرمات) بإثبات التاء، لكن المتكلم قلب التاء هاء، فهذا جائز لكنه أيضاً قليل وليس كثيراً .
فإذن هذا بالنسبة لحكم الكلمة المختومة بتاء التأنيث إذا كانت اسماً وهي جمع مؤنث سالم فإن الغالب والكثير أن يوقف عليها بإثبات التاء، وسُمع عن العرب أنهم وقفوا عليها بقلبها هاء لكنه قليل.

ب. النوع (٢) : إذا كانت الكلمة اسماً لكنها ليست جمع مؤنث سالم كيف يكون الوقف عليها؟

إذا كانت الكلمة اسما لكنها ليست جمع مؤنث سالم فإن الوقف عليها يكون بإبدال التاء هاء، فنقول مثلاً كلمة (رحمةُ) و(مغفرةُ) وما أشبهها من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث هي أسماء لكنها ليست جمع مؤنث سالم، إذا أردنا أن نقف عليها فإنا نقلب تلك التاء إلى هاء فأقول (مغفرهْ) (رحمهْ) (مَحَبَّهْ) كلها آخرها تاء تأنيث (مغفرةٌ) (محبةٌ) (رحمةٌ) لكننا عندما وقفنا عليها قلبناها إلى هاء ، هذا هو الكثير والغالب في كلام العرب، أنهم يقفون عليها بإبدال التاء هاء .
سُمع عن العرب في بعض النصوص أنهم أثبتوا التاء، فمثلاً في كلمة (رحمة) لا يقولون (رَحْمَهْ) يقولون (رَحْمَتْ) (مَنْزِلَتْ)، سُمع عنهم بعض النصوص التي جاءت بإثبات التاء لكن هذا قليل، وقد سمع حتى في بعض القراءات القرآنية، مثلاً في قول الله تعالى {**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ**} هنا -كما في كتاب ابن هشام- في قراءة نافع وابن عامر وحمزة (إن شجرتْ) بإثبات التاء، ليس (شجرهْ) بقلبها هاء، **وكذلك في قول الشاعر:**

والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ*من بعد ما وبعد ما وبعد مَتْ**
كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ*وكادت الحرة أن تُدعى أَمَتْ**

الشاهد فيه هنا أنه جاء بعدد من الكلمات التي آخرها تاء التأنيث كان المفترض أن يقف عليها بإبدالها هاء لكنه وقف عليها بإثبات التاء، فيقول هنا: "والله أنجاك بكفَّيْ مَسْلَمَتْ"، مَسلمه؛ بدل أن يقف بإبدالها هاء أثبت التاء، كادت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ، أصلها عند الغلصمه ، في هذه المنطقة أي كادت الروح أن تصل إلى الحلقوم ، لكنه بدل أن يقف بإبدال التاء هاء وقف بإثبات التاء، هذه طريقة سُمعت عن العرب مستعملة عندهم لكنها ليست الكثيرة .
فإذاً إذا كانت الكلمة اسماً ليست جمع مؤنث سالم فالغالب والكثير عند العرب أن يقفوا على هذه التاء بإبدالها هاء .
لكن سُمع عنهم أنهم وقفوا عليها بإثبات التاء كما في بعض النصوص التي ذكرناها لكنه قليل .

>> مسألة ما يختص به الوقف <<

الوقف الذي تحدثنا عنه وذكرنا بعض أحكامه له أمور تميزه وتخصه، لذلك أراد ابن هشام هنا أن يذكر هذه الأمور التي تخصه وأن يخصها بالذكر وأن يعقد لها فصلاً ليتحدث فيه عنها فقال بأن من خصائص الوقف :-

١- اجتلاب هاء السكت :

ما المقصود بهاء السكت؟ هاء السكت هي عبارة عن الضمير الذي هو الهاء، يؤتى به للوقف على الكلمة بالسكوت عندها، فعندما يراد الوقف على كلمة ما يُجتلب ويؤتى بهذه الهاء الساكنة لكي يُوقف عليها تسمى هذه الهاء: هاء السكت، وسميت هاء السكت من اسمها، سميت هاء السكت لأنه يُسكت عندها ويوقف عليها ويتوقف الكلام عندها فلذلك سميت هذه الهاء هاء السكت، فهذا أمر يحصل عند الوقف، فهو أمر يختص به الوقف لأنه لا يحصل في غير الوقف بل يحصل في الوقف

وحده ولا يتحقق في غير الوقف فلذلك ذكره هنا ابن هشام.

س/ متى يمكننا أن نأتي بهذا الحرف الذي هو هاء السكت؟

أجاب ابن هشام عن ذلك في كتابه فذكر بأن هاء السكت لها ثلاثة مواضع ، يمكننا أن نأتي بهاء السكت في كل موضع من هذه المواضع الثلاثة ، وبالمناسبة هاء السكت ليست أمراً واجباً، وإنما هي أمر جائز، إن شئنا أن نأتي بهاء السكت أتينا بها، وإن شئنا ألا نأتي بها لم نأتِ بها، فهي ليست أمراً إلزامياً وإنما أمر جائز إلا فيما سنذكره بعد قليل-

الحلقة (٢٠)

❖ **المواضع التي يؤتى فيها بهاء السكت : هي ثلاثة فقط**

١- **الموضع الأول : وهو الفعل المُعَلُّ بحذف آخره، والمقصود به : الفعل المعتل إذا حُذف آخره**

نحن نعرف أنَّ الأفعال المعتلة يراد بها الأفعال التي آخرها حرف علة إما الواو وإما الياء وإما الألف، وهذه الأفعال التي آخرها حرف علة قد تزول منها حروفها الأخيرة .

- إما بسبب الجزم إذا دخل عليها جازم من الجوازم فإن علامة الجزم هي حذف حرف العلة .
- وإما أنه يزول بسبب البناء إذا صُغنا منه فعل الأمر فإن فعل الأمر سيكون مبنيًا على حذف حرف العلة .

ففي الحالتين -يعني سواء جئنا بفعل مضارع مجزوم ، أو جئنا بفعل أمر مبني- فالفعل المعتل سوف يُحذف حرف العلة الموجود في آخره.

إذا أردنا أن نقف على الفعل المعتل الذي حُذف حرف العلة من آخره في هذه الحالة يجوز لنا أن نأتي بهاء السكت لكي يتم الوقوف عليها

من الأمثلة على ذلك : (أفعال مضارعة)

-الفعل (يغزو) فعل مضارع مرفوع، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يغزُ زيدٌ أحدًا).

الفعل (يغزُ) أصبح فعلا مضارعا مجزوما بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة،

إذا أردت أن أقف على (يغزُ) وحدها فيجوز لي أن أقف بالسكون وهو الأصل ويجوز أن نقف بإدخال هاء السكت فأقول (لم يغْزُهْ) فأُدخل هاء السكت بعد الحرف الأخير هذا جائز.

-**كذلك الفعل (يخشى)** فعل مضارع آخره حرف علة وهو الألف، إذا جزمناه فقلنا (لم يخشَ) حُذفت الألف الموجودة في الأخير، فإذا أدرت أن أقف عليه حينئذٍ يجوز لي أن أدخل هاء السكت عليه فأقول: (لم يخشَهْ).

-**كذالك الفعل (يرمي)** فعل آخره حرف علة وهو الياء، إذا أدخلنا عليه أداة الجزم (لم) فقلنا (لم يرمِ) يصح أن أدخل هاء السكت عليه فأقول (لم يرمِهْ) فأقف على الفعل بإدخال هاء السكت عليه.

(أفعال الأمر)

- مثلاً (اغزُ أولئك القوم) إذا أردت أن أقف على فعل الأمر (اغزُ) أيضاً حرف العلة غير موجود، الواو قد حُذفت، فإذا أردت أن أقف عليه سأقف بهاء السكت فأقول (اغزُهْ).
- وكذلك الفعل (اخشَ) إذا أردت أن أقف عليه بهاء السكت فأقول (اخشَهْ).
- وكذلك فعل الأمر (ارمِ) سأقف عليه بإدخال هاء السكت فأقول (ارمِهْ).

فهذا الموضع الأول من المواضع التي يجوز فيها إدخال هاء السكت عند الوقف وهو الفعل المعتل الآخر الذي حذف آخره إما بسبب كونه مجزومًا وإما بسبب كونه في صيغة الأمر .

- وقد وجد مثل ذلك في بعض الآيات في الكتاب العزيز:

- مثلا قول الله تعالى: {لَمْ يَتَسَنَّهْ} {فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ} (يتسن) أصل الفعل (يتسنى) آخره حرف علة وهو الألف، فلما دخلت أداة الجزم (لم) أصبح مجزومًاً وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف الأخيرة قد حُذفت، فجيء بهاء السكت للوقف عليها فلذلك قيل في الآية : {لَمْ يَتَسَنَّهْ} فالهاء الموجودة في الأخير هي هاء السكت.

- وكذلك أيضاً قول الله تعالى {فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ} الفعل (يقتدي) آخره الياء ، فلما جيء بفعل الأمر منه (اقتدِ) حُذفت الياء وعند إرادة الوقف هنا جيء بهاء السكت كما في الآية {اقْتَدِهِ} ، فجيء بهاء السكت هنا في هذه الآية للوقف عليها .

طبعًاً إدخال هاء السكت هنا في هذا الموضع حكمه الجواز، ليس حكمه الوجوب، إن شئنا أن ندخلها وإن شئنا ألا ندخلها، فالحكم حكم جواز وليس واجبًا إلا في مسألة واحدة

- **هناك مسألة واحدة يجب فيها إدخال هاء السكت عند الوقف، متى؟**

إذا كان الفعل سيبقى على حرفٍ واحد ففي هذه الحالة يجب أن ندخل هاء السكت عند الوقف.

-متى يكون الفعل باقيًا على حرف واحد؟ وذلك إذا جئنا بالفعل الذي أوله حرف علة وآخره حرف علة وهو ما يُسمى بــ(الفعل اللفيف) مثل فعل (وعى) و(ونى) وما أشبهها، الفعل (وعى) أوله حرف علة وآخره حرف علة، إذا جئنا بفعل الأمر منه فإننا سنحذف الأول والأخير فأقول مثلا: (ع الدرس جيدًا) فنأتي بحرف العين وننطقه بالكسرة فيُعتبر فعل أمر إذا أردت أن أقف عليه لا يمكنني أن أقف عليه بالسكون، لأنني أريد حرفاً لأظهر الكسرة عليه وأريد حرفاً آخر للوقف بالسكون وليس عندي سوى حرف واحد ، فهل أجعله متحركا أو ساكنا ؟ فلذلك يجب أن نأتي بهاء السكت هنا في هذا الموضع فأقول (عِهْ) فنأتي بفعل الأمر ونكسر العين ونتبعها وجوباً بهاء السكت حتى يمكننا الوقف عليها .

هذا هو الموضع الأول من المواضع التي يمكننا فيها الإتيان بهاء السكت.

٢- **الموضع الثاني: وهو بعد (ما) الاستفهامية المجرورة.**

نحن نعرف بأن كلمة (ما) هي اسم استفهام كما تستعمل في أوجه كثيرة، استفهامية وموصولة إلخ، نحن نريد (ما) الاستفهامية ، عندما أقول مثلاً: (ما حاجتك؟) (ما أتى بك؟) وما أشبه ذلك، إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وجئنا بها مجرورة أي مسبوقة بحرف جر، ونحن نعرف أنَّ (ما) الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر فيجب أن تُحذف الألف التي في آخرها، فأقول مثلاً :-

-(عمَّ تسأل؟) (عمَّ) أصلها (عن) حرف الجر، وكلمة (ما) ميم وفوقها فتحة (عمَّ) الألف التي في آخرها قد حذفت بسبب أنَّ حرف الجر قد دخل عليها فنقول (عمَّ تسأل؟) فيصبح عندنا حرف الميم لوحدها التي أُدغمت في النون.

-مثلاً: (بمَ اشتريت ذلك؟) حرف الجر الباء وبعده (ما) الاستفهامية التي حُذفت ألفها.

فهنا في مثل هذه الحالة إذا جئنا بـ(ما) الاستفهامية وقبلها حرف الجر سيؤدي ذلك إلى أن تبقى (ما) الاستفهامية بدون الألف التي بعدها فأصبحت على حرف واحد وحينئذٍ ندخل عليها هاء السكت عند الوقف فأقول:

-(بِمَهْ) (عَمَّهْ) (إلامَهْ) كل هذه الأمثلة جئنا بـ(ما) الاستفهامية مسبوقة بحرف جر مرة "بالباء" مرة بـ "عن" مرة بـ "إلى" ثم وقفنا عليها فأدخلنا عليها هاء السكت .

٣- الموضع الثالث - والأخير- : عند الوقف على كل مبني على حركة بناء دائمًا،
كل كلمة مبنية على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب، في هذه الحالة يصح لنا الوقف على هذه الكلمة بإدخال هاء السكت عليها، إذن الحكم هنا أوسع، الموضع الثالث موضع واسع لأنه يشمل أي كلمة مبنية إذا كانت حركة بنائها حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعرب. الكلام هنا إذن يشمل :
أولا // الكلمات المبنية ، ولا يدخل فيه الكلمات المعربة .
ثانيًا // يشمل الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة .
ولا يدخل معنا الكلمات المبنية التي بنيت على السكون أو على حركة عارضة قد تزول بسبب ما.
وكذلك الكلمات المبنية التي بنيت على حركة ثابتة وليس فيها شبه بالمعربات
أما إذا كان فيها شبه بالمعربات بأن تستعمل كما يستعمل المعرب فهذه أيضًا لا تدخل معنا.
ما الأمثلة على ذلك؟
مثلاً (ياء) المتكلم، الضمير (هو) الضمير (هي) هذه الكلمات وما يشبهها كلها يمكننا أن نقف عليها بإدخال هاء السكت عليها.
فكلمة (هو) إذا أردت أن أقف عليها أدخل عليها هاء السكت فأقول: (هوَهْ) (هيَهْ).
مثال على ذلك مثلاً قول الله تعالى : {**مَا هِيَهْ**} {**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ**} أصلها ما هي ، الضمير (هي) جيء بعده بهاء السكت ؛ لأن الضمير (هي) اسم وهو مبني على حركة ثابتة، الياء دائمًا ثابتة على الفتحة لا تتغير، وليس فيه شبه بالمعربات ولذلك صح إدخال الهاء عليه {**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ**} بالوقف بهاء السكت.
وكذلك في الآية الأخرى {**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ**} ياء المتكلم ، كلمة مال أضيفت إلى ياء المتكلم وهي اسم مبني والحركة فيها ثابتة فلذلك هنا يصح الوقف عليها بهاء السكت كما في الآية {**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ(٢٨)هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ**} سلطانيه مثل ماليه تمامًا فحصل الوقف عليها بهاء السكت.
كذلك في قول الشاعر:

إذا ما تَرعْرَعَ فِينَا الغُلام * فما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ**

يعني إذا نشأ وترعرع فينا الغلام فما يقال من هو، فهو معروف ومشهور لا يصح أن يُقال من هذا الغلام لشهرته ، (من هوه) الضمير (هو) دخلت عليه هاء السكت عند الوقف عليه فقال الشاعر (من هوه) بالوقف بهاء السكت، وهذا أيضًا جائز.
إذَن هاء السكت تدخل فيما انطبقت عليه هذه الشروط ، إذا جاءت كلمة لا تنطبق عليها هذه الشروط فلا يصح الوقف عليها بهاء السكت :
- مثلاً (جاء زيد) لا يصح أن أقف على كلمة زيد بإدخال هاء السكت ؛ لأن زيد كلمة معربة ليست مبنية.
- كذلك الفعل (اضربْ) و (لم يضربْ) هما ليسا من الأسماء، لكن الحركة الأخيرة هي سكون ليست حركة، نحن نريد حركة، ياء المتكلم فيها حركة وهو الفتحة، الضمير (هو) فيه حركة وهو الفتحة، فلا يصح أن نقف على كلمة آخرها سكون
- كذلك كلمة (لا رجلَ) كلمة (رجلَ) هذه لا يصح أن نقف بإدخال هاء السكت ؛ لأن كلمة (رجل) صحيح أنها مبني وهو أيضًا بناء على حركة وهو الفتحة، لكن هذا البناء ليس بناء ثابتًا ليس دائمًا وإنما هو بناء عارض قد يزول إذا أضيفت

الكلمة مثلاً أو أُزيلت (لا) النافية للجنس، فهو ليس بناءً دائمًا .
- كذلك الفعل الماضي (دخل) و(كتب) و(انطلق) لا يصح أن نقف عليه بإدخال هاء السكت ، صحيح أنه مبني على حركة ثابتة غالبا وهي الفتحة ، ولكن فيه شبه بالمعربات وتحديدا فيه شبه بالفعل المضارع لأنه يقع مثله صفة وخبرا وحالا في مثل قولنا : **محمد** يدخل منزله ، و**محمد** دخل منزله .

❖ **مسألة // :" قد يُعطي الوصل حكم الوقف"**

بقي عندنا الجزئية الأخيرة في هذا الباب وهي:
نحن نعرف بأننا إذا أردنا أن نتكلم :

- **فإما أن نتكلم بالوصل** فنصل الكلمات ببعضها ، ونعرب الكلمات المعربة ونُظهر علامات البناء للكلمات المبنية
- **أو نقف على الكلمات** ، فهاتان طريقتان،
- **وهناك طريقة ثالثة هي التي أراد المؤلف أن يتحدث عنها وهي طريقة تمزج بين طريقتين، فيتكلم المتكلم بالوصل لكنه يعامل الكلمة وكأنها موقوف عليها ، لذلك قال** :" قد يُعطي الوصل حكم الوقف"

الوصل غير الوقف ! الوصل طريقة، وهي وصل الكلمات ببعضها، والوقف طريقة أخرى، فتقف على الكلمات، لكنه أراد أن يبين أنه يجوز للمتكلم إذا تكلم ووصل الكلمات أن يعاملها ويعطيها حكم الوقف، فيقف على الكلمة مع أن كلامه متصل، إلا أنه ينطق الكلمة وكأنه وقف عليها مع أنه حقيقة لم يقف عليها، فهذا يسمى: إعطاء الوصل حكم الوقف ، **هذه الطريقة وهذا الأسلوب قليل في النثر لكنه كثير في الشعر .**

⟸ **أراد أن يضرب أمثلة على ذلك** ، ومنها :

في قول الله تعالى:{**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**} ذكرنا قبل قليل بأن (يتسنه) دخلت هاء السكت هنا، وهاء السكت تدخل في الوقف فقط وأما في الوصل فإنها لا توجد، ومع ذلك فإن هذه القراءة وهي قراءة حمزة والكسائي {**لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**} عاملوا هذه الكلمة (يتسنه) فأُتبعت بهاء السكت وكأنها موقوف عليها مع أنها ليست موقوفا عليها لأنَّ الكلام متصل {**لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ**}، كان المفترض كما في القراءات الأخرى (لم يتسن وانظر) بإزالة هاء السكت ؛ لأنها إنما جيء بها للوقف، فإذا زال الوقف زالت هذه الهاء، لكن نظرًا لأن المتكلم هنا تكلم وصلاً وعاملها معاملة الوقف لذلك أبقى الهاء .

كذلك في قول الله تعالى في الآية الأخرى : {**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ**} الهاء هي هاء السكت، وكان المفترض عند وصل الكلام أن تزول فيقال (فبهداهم اقتدِ قل) تزول الهاء لأنه لم يبق هناك وقف لكنها بقيت وعوملت معاملة الوقف وهذا من معاملة الوصل معاملة الوقف .

كذلك من الأمثلة على ذلك في بيت من الشعر –وهو آخر ما لدينا– وهو في قول الشاعر: مثل الحريق وافق القصبَّا ، الشاعر هنا في أبيات له يتحدث في قوله:

إنّ الدَّبَى فوقَ المتُونِ دَبًّا * وهبَّتْ الرِّيح بمَوْرٍ هَبَّا**

تَتْركُ ما أبقى الدَّبَا سَبْسَبَّا * أو كالحُريقِ وَافَق الْقَصَبَّا**

فهو يتحدث ويصف كيف يكون الدبى الذي هو الجراد عندما يأتي ولا يبقي ولا يذر، يشبهه مثل الحريق الذي وافق القصبَّا وافق شجر القصب، فهو سريع الاشتعال، فهذا الجراد لا يُبقي ولا يذر.

الشاهد هنا في قوله: مثل الحريق وافق القصبَّا، كلمة "القصب" معروفة، عند الوقف عليها يوقف بالسكون، فكان المفترض في الشاعر أن يقول: مثل الحريق وافق القصب، لكن الشاعر هنا عندما أراد أن يقف بالتضعيف، تضعيف الحرف الأخير فقال: القصبَّا، وهذه طريقة من الطرق التي ذكرناها سابقًا في الوقف عند العرب أنهم يقفون بتضعيف الحرف الأخير، فالشاعر هنا وقف على الكلمة الأخيرة وهي كلمة القصبَّا بتضعيف الحرف الأخير منها، فلذلك وقف عليها بالتضعيف وإن كان في وصل الكلام، الكلام لم ينتهِ :

أو كالحَْرِيقِ وَافَق الْقَصَبَّا * والتِّبْنَ والحلْفَاءَ فَالْتَهبَّا**

بمعنى أن الكلام متصل لكنه وقف على الكلمة وكأنها موقوف عليها مع أنها في وصل الكلام، فهذه طريقة وأسلوب من أساليب العرب في الكلام أنهم يمزجون بين الوصل والوقف، وهذا وإن كان قليلاً في نثرهم إلا أنه كثير في أشعار العرب .

بهذا نكون انتهينا من هذه المسألة الأخيرة في هذا الباب الأخير من المنهج وهو باب الوقف.

إذا أردنا أن نستعرض الأبواب التي درسناها من المنهج هي على النحو التالي:

كان بداية حديثنا في الباب الأول في المنهج وهو باب إعراب الفعل،

تحدثنا في البداية عن الفعل وأنه خُصّ بالإعراب وحده دون غيره من الأفعال، وكونه معربًا يقتضي أن يأخذ واحدًا من الأنواع الثلاثة إما الرفع وإما النصب وإما الجزم، بدأنا بالحكم الأول وهو الرفع، عرفنا لماذا رفع الفعل المضارع والسبب فيه، ثم تحدثنا بعد ذلك عن النصب وما هي النواصب وسردناها وذكرنا شروطها ومواضعها وما فيها من أحكام، ثم انتقلنا لجوازم الفعل المضارع وذكرناها أيضًا.

ثم انتقلنا إلى الباب الثاني وهو باب العدد، وذكرنا تلك الأعداد وما فيها من أحكام.

ثم انتقلنا إلى الباب الثالث وهو باب كنايات العدد وهي ثلاثة ألفاظ، التي هي: كم وكأي وكذا، وذكرنا ما فيها من أحكام.

ثم ذكرنا الباب قبل الأخير الباب الرابع وهو الحديث عن همزة الوصل ومواضعها وأحكامها.

ثم جاء الفصل الأخير الذي تحدثنا فيه عن باب الوقف، وذكرنا كيف يكون الوقف على بعض الكلمات وما هي طرق العرب في الوقف وما يختص به الوقف من أحكام،

وبه نكون قد انتهينا من بيان هذا المنهج المقرر في المستوى الثامن،
أسأل الله لي ولكم السداد والتوفيق، هذا والله أعلم،
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.